الإمام محمّد بن حبّان

ودراسة آثاره العلمية

تأريخ وتحليل ونقد

تأليف الدكتور

عداب بن محمود الحمش

المجلد الأول

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

تنويهٌ وثناءٌ

تفضَّلَ معالي الشيخِ صالحِ بنِ عبدِالله الكاملِ المكّيِّ ـ أمتَعَ اللهُ بحياتِهِ ـ بتمويلِ مراجعةِ وإخراجِ وتهيئةِ الكتبِ الناجزةِ في هذا المركزِ المباركِ للطباعةِ شريطةَ أن يجتمعَ في الكتابِ الناجزِ:

ـ الجِدَّةُ والموضوعيةُ في التناوُلِ .

ـ المنهجيَّةُ العلميَّةُ في البحثِ .

ـ حاجةُ المكتبةِ العربيةِ الإسلاميةِ إلى المؤلَّفِ .

ـ الإسهامُ في وحدةِ الأمَّةِ على ثوابتِها ، والابتعادُ عن دواعي الفُرقةِ والتناحرِ .

جزى اللهُ تعالى عبدَهُ الشيخَ صالحَ بنَ عبدِ اللهِ جزاءَ المُحسنينَ الصادقينَ ونفعَ بجهودِهِ وجهادِهِ المسلمينَ ، وضاعفَ له البركاتِ والتمكينَ .

المُقِرُّ بالجميلِ المقيم

عدابُ بنُ محمودٍ الحَمْشِ

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب جزءٌ من رسالة علمية حصل بها المؤلّف على درجة العالمِيّة الأولى «الماجستير» في (الكتاب والسنّة) من كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أمّ القرى في مكّة المكرّمة، بتاريخ الرابع والعشرين من شعبان المعظّم، سنة ستّ بعد الأربع مئة وألف من الهجرة النبوية، بتقدير ممتاز. والحمد لله ربّ العالمين.

الإهــداء

إلى كلِّ مُتشوِّفٍ صوبَ الحقِّ، مُستشرِفٍ تَنَفُّسَ الصُّبحِ ليسيرَ على هُدى!

إلى كل بصيرٍ أريبٍ، يَزِنُ الرجالَ بالحق، ولو خالفه جميعُ الورى!

إلى كلّ مُعجَبٍ بمناهجِ الغرب، في النَّقد والتحقيق؛ ليعلمَ أننا مَصدرُ المعرفة!

إلى كلّ من علّمني، أو نصحني، أو أعانني، أو أَبْردَ عليّ صَدْره، فأزاحَ الجوَى!

عداب

الافتتاحية

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيّئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضلّ له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلاّ الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . صلّى الله تعالى عليهِ وعلى آلِه وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً .

قال الله تبارك وتعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (التوبة : ١١٩) .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات : ٦) .

﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ (النحل : ١٠٥) .

وقال رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم :

(إنَّ أفرَى الفِرَى مَن قوّلَني ما لم أقل ، ومَن أرى عينيه ما لم تَرَيا ، ومَنِ ادّعى إلى غير أبيه)[١] .

(مَن حدّث عني حديثاً ، وهو يرى أنّه كذِبٌ ؛ فهو أحد الكاذِبَين)[٢] .

(نَضّر الله امرَءاً سمع مقالتي فوعاها ، وحَفِظَها وبلّغها ، فرُبَّ حاملِ فقه إلى مَن هو أفقهُ منه)[٣] .

وقال سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى : «وقعت الفتنة الأولى ، فلم تُبْقِ من

---

(١) أخرجه الشافعي في الرسالة ـ واللفظ له (ص٣٩٥) ، وأحمد في المسند (٤ : ١٠٧) والبخاري نحوه بأتم منه رقم (٣٥٠٩) .

(٢) أخرجه مسلم رقم (٤) في مقدمة صحيحه ، والترمذي رقم (٢٦٦٢) وقال : حسن صحيح .

(٣) أخرجه الترمذي رقم (٢٦٥٧ ، ٢٦٥٨) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

أصحاب بدر أحداً ، ثم وقعت الفتنة الثانية ، فلم تُبْقِ من أصحاب الحديبية أحداً ، ثم وقعت الفتنة الثالثة فلم ترتفع وفي الناس طَباخ !»(١) .

وقال محمد بن سيرين رحمه الله تعالى : «لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ، قالوا : سمّوا لنا رجالكم ، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ منهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ منهم»(٢) .

وقال : «هذا الحديث دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم»(٣) .

وقال عبدالله بن المبارك رحمه الله تعالى : «الإسناد من الدّين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»(٤) .

وقال سعد بن إبراهيم العوفي رحمه الله تعالى : «لا يحدّث عن رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم إلا الثقات»(٥) .

---

(١) أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب المغازي ، باب بيان من شهد بدراً ، عقب حديث (٤٠٢٤) . والطَّباخ : السِّمَن والقوة ، ويستعمل في الخير والعقل . وانظر الحديث وشرحه في الفتح (٧ : ٣٢٣ ـ ٣٢٥) والتغليق (٤ : ١٠٥) .

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١ : ١٥) .

(٣) أخرجه مسلم في المقدمة (١ : ١٤) ، والترمذي في الشمائل (ص ٢٢١) .

(٤) مقدمة المجروحين لابن حبان .

(٥) أخرجه مسلم في المقدمة (ص١٥) . وأخرج الآثار السابقة جميعاً ابنُ حبان في مقدمة المجروحين .

ومضات شكر وثناء

لقد كان من تمام نعم الله تعالى على خلقه ، إرشادُهم إلى ما فيه خلاصهم في حياتهم ومعادهم . وقد اقتضت حكمته أن يعمر هذا الكون ، وأن يستخلف فيه الإنسان ، بعد توجيهه إلى طريق سعادته .

وكان مّما أرشد الله تعالى خلقَه إليه التعاونُ والتناصرُ على ما فيه خيرهم في دينهم ودنياهم .

قال الله تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (المائدة : ٢) .

وحيث إنّ من أسباب دوام التعاون والتناصر ذكرَ الفضل لأهله وشكرَ المنعم على إنعامه ؛ فقد رغّب الله تباركَ وتعالى عباده المؤمنين بشكره وعدم كفرانه ، ليكون ذلك طريقاً إلى شكر أصحاب الحقوق . فقال جلّ وعلا : ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (إبراهيم : ٧) .

وقد قال النبيّ صلّى الله عليهِ وآلِه وسلّم : (من لم يشكر النّاس ؛ لم يشكر الله)[١] تنبيهاً إلى : «أن من كان من طبعه وعادته كفرانُ نعمة الناس ، وتركُ الشكر لمعروفهم ؛ كان من عادته كفران نعمة الله تعالى وتركُ الشكر له»[٢] .

وقد مررت في أثناء كتابة هذه الرسالة بأيام محنة قاسية ، من مرض ، وحزن ، وفاقة ! فقيّض الله تعالى لي من أعانني ، وأخذ بيدي ، حتى تم فضل الله علي بإنجاز هذه الرسالة .

وإنّ أوّلَ من أتوجه إليه بثنائي من خَلق الله تعالى ، أُمُّنا جامعة أم القرى المباركة ، التي فجّرت بين أيدينا ينابيع العلم ، وأوقفتنا على حياضه العذبة ، فنهل كل منا بما قَدِر عليه وقُدّر له ، فلا زالت عامرةً بالخير ، والعلم النافع ، سائرةً في طريق الرقي والسموّ والكمال .

---

(١) أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً رقم (١٩٥٥) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . والحديث صحيح بشواهده المتكاثرة . وانظر جامع الأصول (٢ : ٥٥٨ ـ ٥٦١) .

(٢) تحفة الأحوذي (٦ : ٧٥) .

وإلى إداريّي جامعتنا المباركة ـ بدءاً بمعالي رئيسها الأستاذ الدكتور السيّد الشريف راشد بن راجح ـ وافر شكري ، وعاطر ثنائي ، فما منهم إلاّ من له في عنقي منّة ، وكلّهم قد قَدّم إليّ ما يُشكَرُ عليه .

ولا يفوتني أن أخصّ إدارة كلية الشريعة ، وعمداءها الأفاضل الذين عاصرتهم ووكلاءها الكرام ، على جهودهم وتقديرهم لظروفي الصحيّة والعلميّة ، فلم أسمع ، ولم يبلغني تأفّفٌ من أحد منهم على تأخّري في إنجاز رسالتي العلمية ، التي كان لسعة موضوعها وظروفي الصحية الخاصة بالغ الأثر في ذلك . فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء .

وقد كان لأستاذي النبيل فضيلة الشيخ الدكتور أحمد محمد نور سيف اليدُ البيضاءُ في عوني ، ومتابعَتي ، وتشجيعي على مواصلة البحث والدراسة ، حتى أثمر غرسه وأينع ، وسأظلّ أشكر له عناءَه وصبره وتحمُّلَه مراجعاتي الكثيرة على الهاتف وفي بيته العامر طيلة أربع سنوات قُضيت في إعداد هذه الرسالة !

وإنّ ما أفدته من سامي خلقه وجمّ أدبه ؛ لهو أغلى عندي مما حباني إيّاه من غزير علمه ودقيق تحريره .

أما أستاذي المبجّل صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور محمد أديب الصالح الدمشقيّ فقد كان نعم الوالدُ والمرشد . وقد تفضّل بقراءة فصول كثيرة من هذه الرسالة المترامية ، وقدّم إليَّ ملحوظاتٍ علميّةً ومنهجيةً غاليةً ، لهي عندي ـ على رفعتها ـ مُصَلِّيةٌ عن سوابق برّه وتأديبه ونصحه وتشجيعه ، وتفقّده المستمر لي في أثناء مرضي ، وشتى ظروفي الخاصة .

وإلى أستاذَيّ الجليلين فضيلة الشيخ الدكتور محمود بن أحمد ميرةَ الحلبيِّ ـ عافاه الله تعالى ونفع به ـ وفضيلة الشريف الدكتور منصور بن عون العبدلي ـ رحمه الله تعالى ـ خالص شكري وامتناني على عنائهما الكبير في دراسة هذه الرسالة ، وتقديمهما الملحوظات العلميّة في أثناء مناقشتهما إيّاي فيها .

وإنَّ مما يجمُلُ قوله حبّاً ووفاءً ؛ أنّني مَدينٌ بحياتي العلميَّة إلى المحسن الفاضل الشيخِ عبدالله بن علي بن عبدالوهاب المطوّع القِناعي الكويتي رحمهُ اللهُ تعالى وأحسنَ

إليه ، وإلى أستاذي الكبير سعادةِ الأستاذِ الدكتور محمد بن سعد الرشيد النجدي ، فقد كان لشفاعة الأول ، وقبول الثاني شفاعته بانتسابي إلى جامعة أم القرى المباركة أكبرُ الأثرِ فيما أكرمني الله به من علم ، وما سهَّل علي من معرفة وتأليف .

وفي ظرفِ مَرضي الطويل الذي ناهزَ سبع سنين ؛ كانَ لي إخوةٌ أحباب ، وأصدقاء بَرَرَةٌ ، لم يُسلموني ولم يخذلوني ، وكانوا نِعمَ الأوفياء الكرام ، أخصُّ منهم بالذكر والشكر والعرفان :

- صاحبَ الفضيلة الدكتور محمد حاتم بن عبدالحميد الطبشي النعيمي المُقرِئ .
- وصاحبَ السعادة الأستاذ وليد بن سعد الدين الزعيم الحلبي .
- وصاحبَ السعادة الأستاذ وليد بن نايف السُرَيحيني الحموي .

ومثل هذا العمل الكبير في حجمه ، يحتاج إلى جهودٍ متضافرة وتعاون صادق ، حتى يُؤتيَ أُكُلَه ، وتنضجَ ثمارُه .

وقد تطوع بعض الإخوة الأكارم من تلامذتي النجباء ، ففرّغوا شطراً من أوقاتهم لمساعدتي في إعداد ملاحق الرسالة الضخمة ، وكتابة أسماء الرواة ، وترتيبهم ، والبحثِ عن مظانّ تراجمهم ، قبل تحريرها ودراستها ، إضافةً إلى مساعدتهم إياي في شؤوني الخاصة وعونهم في كل سبيل .

وأخصُّ منهم :

- فضيلة الشيخ ناصر بن محيي الدين ناجي الطرابُلْسي .
- وفضيلة الدكتور صالح بن سليمان الحويس النجدي .
- وفضيلة الدكتور عصام بن حاتم الموصلي الدمشقي .
- وفضيلة الدكتور هشام بن حاتم الموصلي .

وقبلَ إخراجِ هذا الكتابِ رجوتُ عدداً منَ الزملاءِ المختصّينَ لمراجعةِ بعضِ فصولِهِ المهمَّةِ ، فتفضَّلَ الإخوةُ الأكارمُ :

- الدكتور السيّد محمد مختار بن ضرار المفتي .
- والدكتورُ عبدُ الرزّاقِ موسى أبو البصَل الأُردنيّ .

ـ والدكتور أسامة عبد القادر غر الفلسطينيّ .

ـ والدكتور المهندس فراس عبدالرزاق السوداني .

بقراءةِ ما تيسَّرَ لكلٍّ منهم من فصولِ هذا الكتابِ ، وقدّمَ كلٌّ واحدٍ منهم إليَّ ملحوظاتٍ كانت موضعَ تقديري واهتمامي عندَ تهيئةِ هذا البحثِ للطباعةِ .

وقد أبدى الأستاذ الباحث وائل علي البتّيري في قراءة الكتاب ومراجعة توثيقاته وضبطه معرفةً ونباهةً وجَلَداً دعَتْني إلى أن أرفعَ من شأنه ، وأنوّهَ بفضله ، وأشيدَ بجهوده وأثمّنَ استدراكاتِه ، وأغتبطَ بدأَبِه وحِرْصِه ، مع الخُلُق الكريم ، والأدب الجمّ ، والصبر الجميل .

جزى الله تعالى جميع مَنْ أسدى إليَّ معروفاً خير الجزاء . وسامحَ ربِّي كلَّ مَن أساء إليَّ من المسلمين ، وغمرني معهم بعميم برِّه ولطفه وإحسانه ، إنّه هو حسبنا ونعم الوكيل .

والحمد لله رب العالمين .

كتبه المثقل بالخطايا

عداب بن السيّد محمود الحمش

الحسيني الحموي

عمّان البلقاء ـ الأردنّ

عشية يوم الخميس

الرابع عشر من جمادى الأولى ١٤٢٨هـ

الموافق ٢٠٠٧/٥/٣١م

قبل مقدمة الكتاب

وَيْ ! وَيْ ! ما أصعبَ مقاضاة الحياة الدنيا ، وما أبعد ما بين لابتَيها التي يقف على طرفيها المتقابلين صنفان ممن يعيش في سوحها :

ـ فصِنف : لا يعنيهم أمر الآخرة ، ولا ينتظرون الحساب ، ولا يخشون العقاب !

ـ وصِنف : ازدروا بهذه الدنيا ، وطلّقوها ثلاثاً ، فانهزمت أمامهم ، وتلوّت تحت أقدامهم ، وطرحت كلّ أفلاذ كبدها بين أيديهم ، فما زادهم ذلّها هذا إلاّ إعراضاً عنها واحتقاراً لها ، وتعالياً عليها !

ولقد صارعتني الدنيا ، ولا تزال تصارعني ، فأصرعها مرّة ، وتخيفني مرّة ، فلا هي استسلَمَتْ واعترفت بالهزيمة ، ولا أنا يسعني الانهزام أمامها ؛ خشيةَ النار وغضبِ الجبّار !

حين تخرّجت في جامعة أمّ القرى بمرحلة (البكالوريوس) عام واحد وأربعمائة وألف من الهجرة ، كنت يومها ـ ولله الحمدُ والمنّة ـ الأول على طلاّب القسم ، والأول على طلاب الكلية ، والأول على طلاب الجامعة ، لكنني كنت الثالث على طلاب وطالبات الجامعة ، إذ كانت طالبتان متقدّمتين عليّ في غير الفروع الشرعية !

في تلك الأثناء ؛ رأت عمادة شؤون الطلاّب أن تعلن نتائج وجوائز المسابقات في وقت حفل التخرّج ذاته ! فكان نصيبي من شهادات تقديرٍ وجوائزِ هذا الحفل هو الأكبرَ بالتأكيد !

فالثالث على الجامعة له جائزة ، والأول على الكليّة له جائزة ، والأول على القسم له جائزة ! وكنت المتسابق الأول في البحوث العلمية ، وفي الثقافة العامة (القراءة الحرّة) وفي الشعر ، والثاني في القصة القصيرة ، والثالث في المسرحية ، والثالث في حفظ القرآن العظيم وتلاوته .

وقبل عدّة أيام كنت الفائزَ الأول على مستوى المملكة العربية السعودية في مسابقة البحوث التربوية ، مما دعا الأمير ماجد بن عبد العزيز رحمه الله تعالى لِيقول مبتسماً : ما هذا ! الجامعة كلّها الحمش !؟

وفي أثناء استلامي الجوائز وشهادات التقدير ؛ لقيني أحد الزملاء ، فاستوقفني وقال بابتسامة صفراء أفعوانية : أفّ أفّ أفّ !! ماذا تركت لغيرك يا شيخ عداب؟ لقد

حصدت جميع الجوائز، وطار اسمك في وسائل الإعلام!

وصلت إلى بيتي عقب منتصف الليل، ولم أستطع تناول الماء من شدّة الصداع والدّوار والحرارة، وبقيت بعدها مريضاً بين الفراش، وبين أسرّة المشافي من لدن تلك الليلة (١٤٠١/٨/٢٥) وحتى عام (١٤٠٧هـ) وقد أُجريت لي خمسُ عمليّات جراحية: منها عملية قرحة المعدة الفاشلة، وعملية الانزلاق الغضروفي، وعملية استئصال ورم متقيح في البطن!

ومن شدّة بغضي للأَسِرّة، أقلعتُ عن النوم على السرير، وصرت أكرهه وأتبرَّم به وخاطبته مرّة وقلت له:

مللْتُك يا سرير أما مللتَ أما يكفيك مني ما أكلتَ؟

وقد كتبت مُعظمَ رسالة (الماجستير) هذه، وأنا مستلْقٍ على ظهري، فقد صُنعتْ لي طاولةٌ مائلة، فكتبتُ عليها رسالتي هذه.

وكانت ابنتي الكبرى البارّة المتفانية «دُجانة» هي التي تناولُني الكتبَ من أرفُف المكتبات المتطاولة، وتعيدُها إليها، وتبحث في فهارس الكتب عن الموضوعات التي أكلّفها بها طيلةَ أربعِ سنواتٍ، دون كَلَلٍ ولا مَلَلٍ ولا ضَجَرٍ، فلها ولوالدتِها الفاضلة «أمّ محمود» تقديري وعرفاني(١).

كتبت هذه الرسالة وأنا في أشدّ ظروف الامتحان الصحيّ، وكنت أحسب أنني أريد بها وجهَ الله تعالى، ولا أريد بها دنيا!

وهذا ما عبّرتُ عنه بأبيات شعرية ارتجلتها قبل موعد المناقشة بساعتين:

هاجريني ما شئت أن تهجريني واطرحيني فما إليك حنيني

لو تمثّلتِ في مفاتن أنثى أو تخضّعْتِ في إسار حزين

أنت دنيا وما طموح شريف نحو دنيا تَخَدّعَتْه بدين

يا دُنيّا تململي واكرهيني عابدوك تديّنوا غيرَ ديني

(١) عندما بدأتُ كتابة الرسالة كان عُمْرُ طفلتي تسعَ سنوات، وكانت تصعد الدرج الخشبي لإحضار كتاب، فربما سقطت والكتابَ عن الدرج لثقل الكتاب عليها!

عشقوك ، وقد حُسبنا جميعاً غيرَ أنت ، فقد علمتِ يقيني
قد تساوت رؤوس قومي جميعاً من عليم وجاهل وظنينِ؟

وحينَ بَدَأَتِ المناقشةُ ؛ استفتحتُ خُطبتي بهذه الأبيات !

وعقب المناقشة التي استمرت أكثر من سبع ساعات ؛ نالت الرسالة درجة الامتياز فقط ، من غير توصية بالطبع والتبادل !

وبعد المناقشة بأيّام قلائل ، جاءني واحد من أصحاب المطابع ، ودفع لي بدل حقوق التأليف (٧٥٠٠٠) خمسة وسبعين ألف ريال سعودي ، فرفضت لاعتبارات عندي يومئذ ، منها أنني أرفض أن أُحسب على أيّ جهة فكرية !

ثمّ جاءني أحد الزملاء الأفاضل سلّمه الله تعالى من حقد الحاقدين ، وكيد الظالمين بصورة عقد فارغ من دار طيبة العامرة بالرياض ، وقال لي : اكتب الرقم الذي تريد ، وأنا أضمنه لك ، عسى الله تعالى أن ينفع بعلمك ، ويأجرنا من وراء ذلك !

فأخذتني يومها نشوةٌ غامرة ، ظننت منها أنني أتيت بما لم يستطعه غيري ، فأخبرت الشيخ الوسيط بأنني أحتاج إلى سنة كاملة لمراجعة أكثر من خمس مئة صفحة وألفي صفحة طباعية !

لكنّ الحقيقة هي أنّ هذه النشوة الشيطانية هي التي أفسدت عليّ فرحتي !

وتكفيراً عن هذا الشعور الحزين يومئذ ؛ قرّرتُ عدم طباعة الكتاب ، وأعطيت إذناً عامّاً بتصوير الرسالة البالغة خمسَ مجلدات ، بدون أيّ مقابل ماليّ ، فصُوّر منها آلافُ النّسخ ، ولا يزال يُصوّر منها في السعودية حتى اليوم ، كما حدثني أحد طلابي منذ فترة قريبة ، قريبة !

واليومَ بدأت أقرأ هذه الرسالة ؛ لإخراجها كتاباً ، وأسأل الله تعالى أن يتمّ عليّ نعمته ، وأن يعينني على قراءتها وتنقيحها ، وأن يُيسّر أمر صدورها لتخرج من محبسها الرهيب ! وأن يمدّ في عمري ريثما أُخرِجَ كتبي جميعاً ؛ لأنّني لا أظن أحداً يستطيع إخراجها على الصورة العلميّة التي أريد .

والله هو حسبي ونعم الوكيل . والحمد لله ربّ العالمين .

مقدّمة الكتاب

في لجّة هذا الخضمّ المتلاطم من التّيه والضّياع ، وفي تجرُّدِ هاتيك البيداءِ القاحلةِ العُريان ! وفي زحمة تصارع الأهواء المدلهمّة الشّرودِ ؛ تتطاوح النّفس ولهى ! تتلمّظ جَرعةً عذبة تخفّف من عنفوان الأجاج ، أو تطفئ غُلّةَ الظمأ الفاجع ، أو تَهدي إلى سواء السبيل !

إنّ المجتمع الانسانيّ اليوم تتنازعه معسكرات غارقةٌ في وحل الهوى ، هائمةٌ في جفاف الفكر والضمير ، وتنساق البقية الباقية منها متعاديةً متحاربة ، من وراء اختلافات عقدية وفكرية وسلوكية ، خاليةً من معاني الخير والبركة والعطاء والنماء ، غير مشدودة بحبل ما ، إلى أعالي السماء .

ترى . . أين يقف المسلم اليوم ، ومتى يتحرك ، وفي أيّ اتجاه يسير؟

ترى . . هل أصاب المسلمينَ ما أصاب غيرَهم من الأمم ، ضياعاً واتّباعاً للشهوات وأَثَرةً للّذّات؟

وهل نَخَرَ فيهم سوسُ الجفاف الفكريّ والشعوريّ ، فصاروا هياكلَ جامدةً ، ليس فيها حياة الإيمان ، ولا روح الإسلام ، ولا ندى القرآن؟

وهل اصطلح المسلمون على الخصام ، والعداوة ، والحقد ، والحسد والاتهام؟

أين المسلمون اليوم؟ وكيف يتوجهون؟ وإلى أين؟

في أثناء هذه التساؤلات الكثيرة وغيرها ، يقرع المسامعَ نداءٌ عاتب شفيق : (لا تقوم الساعة ، حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع) .

فقيل : يا رسول الله ، كفارس والروم؟ فقال : (ومَن الناس إلاّ أولئك؟!)[1] ويردف : قائلاً : (لتتبعُنّ سنن من كان قبلكم ، شبراً شبراً ، وذراعاً ذراعاً ، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضّب تبعتموهم) قلنا : يا رسول الله ، اليهود والنصارى؟ قال : (فمن)[2]؟

---

(١) أخرجه البخاري في الاعتصام ، باب قول النبي صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم : «لتتبعن سنن من كان قبلكم» رقم (٧٣١٩) وغيره .

(٢) ما سبق ، الموضع نفسه ، رقم (٧٣٢٠) .

أجل ! لقد حذا المسلمون حذوَ فارس والروم في مدنِيَّتهم ونظمهم وإداراتهم وجبروتهم ، وتكالبهم على حطام الدّنيا ، وشاركوهم ، أو استنوا بهم في أفراحهم وأتراحهم وسائر مظاهر حياتهم !

فإذا كان ذلك كذلك ، فلا بد من أن يطفوَ على تعاملهم الأثرة والتعاظم والتشاحُّ ؛ تحقيقاً للتنبؤ الحزين : (دبَّ إليكم داء الأمم من قبلكم : الحسد والبغضاء ، هي الحالقة لا أقول : تحلق الشعر ، ولكن تحلق الدين)(١) .

وقد تحقق ما حذّر منه الحبيب الشفيق ، ولم نُفِدْ من تحذيره الأكيد : (إيّاكم وسوء ذات البين ، فإنّها الحالقة !)(٢) .

ترى : هل وصلنا إلى سوء ذات البين؟ أو غرقنا في مستنقعها ، وسكرنا في مناتنها حتى اقترب منا الوعيد الرهيب : (يذهب الصالحون ، الأول ، فالأول ، ويبقى حُفالة كحفالة الشعير ، لا يباليهم الله باله !!)(٣) .

أجل ! أقول : اقترب ، ولا أقول : تحقق ، لأن في المسلمين بقايا خير نرجو أن تُفيض وقبساً من نور الله نأمل أن يُستنار به ، وذخيرةً من تراث النبوة نسعى أن يُهتدى بهديها وتُحتذى في المسير ، حتى يأتي أمر الله تعالى .

قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه : كان الناس يسألون النبي صلّى الله عليه وآله وسلَّم عن الخير ، وأسأله عن الشرّ مخافةَ أن يدركني ، فقلت : يا رسول الله ، إنّا كنا في جاهلية وَشرّ ، فجاءنا الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال : (نعم) قلت :

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده رقم (١٤١٢ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣٢) والترمذي (٢٥١٠) في صفة القيامة ، وذكر الخلاف حول انقطاعه واتصاله . وفي إسناده ضعف ، لعله يتقوى بشواهده ، ومنها الذي يليه ، ولا بأس به في بابه في الرغائب !

(٢) أخرجه الترمذي في صفة القيامة رقم (٢٥٠٨) وقال : صحيح غريب من هذا الوجه . وفسّر سوء ذات البين بالعداوة والبغضاء .

(٣) أخرجه البخاري في الرقاق باب ذهاب الصالحين رقم (٦٤٣٤) وقال البخاري : يقال : حفالة وحثالة يعني : بمعنى . والحثالة : هي الرديء من كل شيء . وحثالة الناس سقطهم . انظر الفتح (١١ : ٢٥٢) .

وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال : (نعم ، وفيه دَخَن !) . قلت : وما دخنه؟ قال : (قوم يهدون بغير هَدْيي ، تَعْرِفُ منهم وتُنْكِر) . قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال : (نعم ، دعاة على أبواب جهنم ، من أجابهم إليها ؛ قذفوه فيها) . قلت : يا رسول الله صِفْهم لنا ، قال : (هم من جلدتنا ، ويتكلّمون بألسنتنا) . قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال : (تلزم جماعةَ المسلمين وإمامهم) قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال : (فاعتزلْ تلك الفرق كلّها ، ولو أن تعضَّ بأصل شجرة ، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك)[1] .

فنرجو أن يكون المسلمون اليوم في طريقهم إلى تحقيق الخير المشوب بشيء من الكدر ما دام الخير صافياً غير مقدور لأمثالنا .

ومما يدلّ على أننا في طريقنا إلى ذلك الخير ، ولم نتجاوزه إلى عصر الحياة مع الدعاة على أبوابِ جهنم ، قولُ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلّم : (تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ، فتكون ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون ملكاً عاضاً ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون ملكاً جبريّاً ، فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة)[2] .

فنحن نعيش اليوم في العالم الإسلامي كلّه حياة المُلك الجبري ، وسيرفعه الله متى شاء أن يرفعه ، ثم تكون الخلافة على منهاج النبوة .

فما منهاج النبوة ، وما مصادر معرفته؟

أما منهاج النبوة ، فهو طريق النبي صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم في الوصول إلى تحقيق حكم الله تعالى في الأرض ، مُسدّداً من الله تبارك وتعالى بالوحي والتأييد .

---

(١) أخرجه البخاري في الفتن رقم (٧٠٨٤) وانظر كلام الحافظ في الفتح (١٣ : ٣٥) فما بعد . وأخرجه مسلم في الإمارة رقم (١٨٤٧) وغيرهما .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤ : ٢٧٣) والطبراني في الكبير (١ : ١٥٧) مختصراً ، والحاكم في المستدرك (٥ : ٤٤) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

واليوم قد انقطعَ الوحي ، وانتقل النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى جنان ربّه ، واستقرّ الشّرع ،فإبرازُ هذا المنهج النبويّ ، وتحديدُ أُطُرِه ، وبيانُ محاسنه ، ورسم هيكله المعاصر ؛ إنما يقوم به السياسيّون الشرعيّون ، وأهل الحلّ والعقد في هذه الأمة ![1] .

وأما عملنا نحن ـ أهلَ الحديث ـ فهو في دراسةِ مصادر هذا المنهج وسِيَرِها وتصنيفها حسب مراحل الحياة الإسلامية المقبلة ، والقيام بتمييزها إلى نصوص محتجّ بها ونصوص غير محتج بها .

وقد قام علماء الجرح والتعديل بدراسة أحوال رواة الأحاديث ، وتتبع سِيَرِهم وتصنيفِهم في سلّم الجرح والتعديل .

كما قاموا بدراسة النصوص المرويّة ، وأبرزوا عِلَلَها ، وبيّنوا القادحَ من غير القادح من هذه العلل ، فكانت النصوصُ عندهم على ثلاثة أقسام :

(١) نوع اتّفق أهلُ العلم بالحديث على صحّته ، وهذا على ضربين :

(أ) أحدهما : أن يكون مرويّاً من أوجه كثيرة .

(ب) والضرب الثاني : أن يكون مروياً من جهة الآحاد .

(٢) وأما النوع الثاني من الأخبار ، فهي أحاديث اتفق أهل العلم بالحديث على ضعف مخرجها ، وهذا النوع على ضربين أيضاً :

(أ) ضرب رواه من كان معروفاً بوضع الحديث ، والكذب فيه .

فهذا الضرب لا يكون مستعملاً في شيء من أمور الدين ، إلاّ على وجه بيان اختلاقه .

(ب) وضرب لا يكون راويه متّهماً بالوضع ، غير أنه عُرِف بسوء الحفظ ، وكثرة الغلط في رواياته ، أو يكون مجهولاً لم يَثْبُتْ من عدالته ، وشرائط قبول خبره ؛ ما يوجب قبول مروياته .

فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً في الأحكام ، كما لا تكون شهادة

---

(١) يختلف العلماء في تحديد مفهوم أهل الحلّ والعقد ، والراجح أنهم العلماء في شتى التخصصات ، وكلّ قائد في موقعه . فشيوخ العشائر ، وقادة الجيوش ، وأصحاب الاختصاصات الحيوية كلهم منهم ، وليسوا علماء الشريعة فحسب !

مَنْ هذه صفته مقبولةً عند الحكّام . وقد يستعمل عند بعض العلماء في الدعوات والترغيب والترهيب ، والتفسير والمغازي ، فيما لا يتعلق به حكم تكليفيّ مُلزم .

(٣) وأما النوع الثالث من الأحاديث ، فهو حديث قد اختلف أهل العلم بالحديث في ثبوته ، فمنهم من يُضعّفه بجرحٍ ظهر له من بعض رواته ، خفي ذلك على غيره ، أو لم يقف من حاله على ما يوجب قبولَ خبره ، وقد وقف عليه غيرُه ، أو المعنى الذي يجرحه به ، لا يراه غيره جرحاً ، أو وقف على انقطاعه ، أو انقطاع بعض ألفاظه ، أو إدراج أحد رواته قول بعض رواته في متنه ، أو دخول إسناد حديث في حديث ، خفي ذلك على غيره .

فهذا الذي يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا في اختلافهم ، ويجتهدوا في معرفة مكانتهم في القبول والرد ، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحَّها[(١)] .

وقد قام كثير من علماء الأمة بدراسة أسباب جرح المحدثين ، ضمن مصنفاتهم في علوم الحديث ، أو في أثناء كلامهم على الرواة في كتب الرجال والعلل ، أو في تعقيباتهم على الأحاديث التي يروونها ، كما نبّه كثير منهم إلى ما يَصلُح أن يكون سبباً جارحاً يَسقُط به الرّاوي ، أو عِلّةً قادحة يُردّ بها الحديث .

بيدَ أنه لم يَقُم أحد من المتقدّمين بدراسة مناهج أئمة النقد ، وتفسير مصطلحاتهم وموازنتها بأقوال غيرهم من أبناء صنعتهم .

كما لم يقم أحدٌ بحصر ألفاظ النقد ودراسة مدلولاتها عند أئمة النقد ، أو عند واحد منهم[(٢)] .

وقد خطا هذا العلم خطوات وئيدة في عصرنا الحاضر ، والتفت العلماءُ إلى توجيه طلبة العلم الراغبين بالتخصص في هذا العلم ، إلى أمثال هذه الدراسات النقدية الجادة فكتب أحد طلبة العلم عن نشأة النقد وتطوره حتى عهد التدوين ، وكتب آخر عن

---

(١) المدخل إلى دلائل النبوة للإمام البيهقي (١ : ٣٢ ـ ٣٨) ملخصاً مع المحافظة على عبارته .

(٢) كما نبّه إلى ذلك الإمام السخاوي في فتح المغيث ، وأشار إلى أن الحافظ كان يلهج في ذلك فما تيسر له .

أسباب اختلاف المحدثين في قبول الأحاديث وردّها ، وكتب ثالث عن حصر ألفاظ الجرح والتعديل في كتاب تهذيب التهذيب ، وكتب غيرهم في منهج الإمام أبي حاتم الرازي في النقد ، ونحو هذه الأبحاث العلمية التي تهدف إلى فهم هذا العلم ، وتقريبه وتيسيره ، ومحاولة الإفادة منه في حياتنا العلمية ، الحاضرة والمقبلة .

وقد تتبعت كل هذه الأبحاث العلميّة وغيرها ، فوجدت أصحابها في أكثر مباحثهم لم يتحرّروا من هيبة المتقدم ، ورهبة مخالفته ، وقلّما كنت أجد فيها مباحث إحصائيّة جادّة ، بُنيَتْ عليها دراساتٌ علمية ناقدة ، خلصت إلى نتيجة علمية متحرّرة ، على ما في هذه الأبحاث وأمثالها من خير ونفع وبركة .

وقد كان أكثرَ ما يسترعي انتباهي في دراساتي الحديثية أمران :

(١) الأول : اختلاف العلماء المتأخرين في شخصيّة ابن حبان ومنهجِه في الجرح والتعديل ، واضطرابُهم في فهم منهجه في الأنواع والتقاسيم ، ثم طعْنُ بعضهم في رجال كتابه (الثقات) حين يريد تضعيفَ حديث يراه هو ضعيفاً ، لا يوافق معتقده ومذهبه .

أو يحتج بتوثيقه إذا كان الحديث على ما يشتهي هو مذهباً ومعتقداً؟ فكنت أحار من هذا التناقض والتضارب ، بين أقوال الرجل الواحد في الكتاب الواحد !

(٢) والثاني : اختلاف العلماء في دلالة مصطلحات الإمام الترمذي في كتابه الجامع ، على نحوٍ من عشرة أقوال ، وعدم تصريح ، أو تلميح واحد منهم بأنه قام بإحصائية علمية لهذه المصطلحات ، ثم توفَّر على دراستها دراسة علميّة ناقدة متحرّرة في ضوء شجرة رواة الترمذي ، وتخريجه لهم ، وتَوافق أحكامه أو اختلافها بين حديث وآخر ، وبيان ذلك بالأدلة الواضحة التي تُقيم الحُجّة وتُلزم بالتسليم ، ثم يُشاعُ إستخدام هذه المصطلحات التي لم تُستعمل بعد صاحبها إلا لماماً ، وكيف؟

وقد اخترت في هذه المرحلة العلمية التخصصيّة الأولى (الماجستير) دراسة (الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل) . وأرجو أن أوفَّق إلى دراسة (الإمام الترمذي

ومصطلحاته في كتابه الجامع) في بحث علميّ آخر ، وما ذلك على الله بعزيز[١] .

وقد قسمت رسالتي هذه على ثلاثة أقسام رئيسة ، وسوف تصدر في ثلاثة مؤلفات منفصلة :

(أ) **القسم الأول** : الإمام ابن حبان ودراسة آثاره العلميّة ، وقد حوى ثلاثة أبواب من هذه الرسالة :

(١) الباب الأول منها : عصر الإمام ابن حبان من النواحي السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية ، والحربية ، والعلميّة ، والعقديّة ، والسلوكية ؛ باعتباره عصر الصراع الأكبرَ بين الفرق التي تنتسب إلى الإسلام ، وتخضع للخلافة العباسية أو تقارعها .

(٢) وتناول الباب الثاني : حياةَ الإمام ابن حبان الشخصية ، والعلميّة ، والمذهبية والسياسية ، والخُلُقية ، ومناقشة الاتهامات التي وُجّهت إليه .

(٣) وتناول الباب الثالث : دراسةَ مصنفاته التي وقفتُ على أسمائها ، أو اطّلعت عليها مطبوعة كانت أم مخطوطة ، وإعطاء صورة واضحة عن كلّ واحد منها .

(ب) **القسم الثاني** : تاريخ علم الجرح والتعديل وأبرز أعلامه حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، وقد فصَلت هذا الباب عن الرسالة ، وطوّرته وزدت عليه ضعفي حجمه ، وسوف يصدر قريباً بعنوان : مناهج المصنفين في الجرح والتعديل ، إن قضى الله تعالى ذلك وشاءه .

(ج) **القسم الثالث** : منهج ابن حبَّان في الجرح والتعديل ، وقد اشتمل على أربعة أبواب من أبواب الرسالة الثمانية (٥ ـ ٨) .

(٥) كان الباب الخامس عن مصادر النقد وخطواته عند ابن حبان .

(٦) وأما الباب السادس فتناول دراسةً عن العدالة بين المحدثين وبين ابن حبّان .

(٧) وتناول الباب السابع دراسةً عن الضبط بين المحدثين وبين ابن حبان .

(٨) وتناول الباب الثامن ألفاظَ النقد ودراستها عند ابن حبّان .

---

(١) وقد يسّر الله تعالى ، واستجاب دعائي ، فكانت رسالتي الثانية لنيل درجة الدكتوراه ، عن الإمام الترمذي ، ومنهجه في كتابه الجامع ، وقد طبع الكتاب قبل ثلاث سنوات من الآن ، ولله الحمد والمنة !

وكانت خاتمة البحث عدداً كبيراً من النتائج المُهِمّة التي توصلت إليها من وراء معاناتي في هذا البحث ، وبعض المقترحات التي أُوَجّهها إلى أساتذتي العلماء ، وإخواني طلبة العلم .

ولّما كان مثل هذا العمل العلمي ، لا يستوي على سوقه ، ولا يؤتي ثمارَه ، ما لم يرافق الأفكارَ النّظريةَ تطبيقاتٌ عمليّة تؤكّد حقيقتها ، أو تصحّح عبارَتَها ، أو تنفي وجودَها ؛ فقد قمت بالأعمال التكميلية الواجبة الآتية :

(١) أعددت شجرة لرجال ابن حبان في كتاب (موارد الظمآن) حتى أقوم بدراسة من يلزم دراسة أحاديثه من الرواة عنده ، وحتى أقارن بين رجاله وبين رجال الشيخين ودرجاتهم في سلّم النقد .

وقد كنت أرغب بإعداد شجرة رجال ابن حبان في صحيحه كاملاً ، بيدَ أنني جهدت ، ولم أستطع الحصول على نسخة كاملة من (ترتيب صحيح ابن حبان) ولما تيسر ذلك ؛ كان قد فات الأوان .

ثمّ إنني أفدت من فهارس الإحسان بعد طباعته في تتميم عملي ، وزيادةِ الدقّة في العزو والعدد .

(٢) قمت بإعداد سبعة ملاحق علميّة بنيتُ عليها هذه الدراسة النقديّة :

ـ الملحق الأول : خصصته لرواة مرتبة الاحتجاج ، فجمعت الرواة الذين وصفهم ابن حبان بوصف من أوصاف التوثيق التي يُحتجّ بمن وصف بها .

ـ الملحق الثاني : وخصصته لرواة مرتبة الاعتبار ، فقد جمعت الرواة الذين طعنهم ابن حبان طعوناً لا تُسقط عدالتهم الحديثية ، وإنما تحطّهم عن درجة الاحتجاج إلى درجة النظر والاختبار ، أو درجة الاعتبار ، ويسمّيهم ابن حبان بالمقبولين . وقد تجد بين هؤلاء رواةً متروكين ، وعذري في عدم تمييزهم عن المقبولين ، هو أن ابن حبان قد أطلق على هؤلاء وأولئك اللفظةَ النقديّة ذاتها . وحين الدراسة الفردية لكلّ راو ، كنت أحدّد درجته في سلّم القبول أو الترك ـ إن تيسّر لي ذلك ـ وأنبّه على هذا في أثناء دراسة الألفاظ النقدية في الباب الثامن .

ـ الملحق الثالث : وخصصته لرواة مرتبة الترك ، وقد جمعت فيه الرواة الذين حكم ابن حبان باستحقاقهم الترك ، وإن كان بعضهم لم يصل إلى هذه المرتبة عند غيره من النّقّاد ، أو في الأمر نفسه .

وقد ضمّت هذه الملاحقُ الثلاثةُ كلَّ الرواة الذين تكلّم عليهم ابن حبان بجرح أو تعديل في كتابيه (الثقات) و(المجروحين) وقاربوا أربعةَ آلاف رجل . وقد تجد الرّاوي الواحد يتكرّر ذكره تحت عدة إحصاءات نقدية ، وهذا لم يَفُتْنا معرفته ، ولكنّنا رضينا بالتكرار أحياناً ؛ لتستوفي الدراسة كلّ لفظ نقديّ أطلقه ابن حبان ، مهما تنوعت طريقة إطلاقه إيّاه .

وقد رأيت الحافظ ابن حبّان استعمل مصطلحاً مثل : ثقة ، حافظ ، ضعيف ، منكر الحديث ، واستعمل تعليلَ تلك المصطلحات ، مثل : يخطئ ، يروي الموضوعات ، ينفرد بما لا يتابع عليه .

واستعمل ما يمكن أن ندعوَه الأحكام على الرواة ، مثل : لا يجوز الاحتجاج به استحق الترك ، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد . .

وقد زادت ألفاظ النّقد عند ابن حبان على مائتي لفظ ، بعضها ينفرد بمدلول خاص وبعضها يجمعه وغيره معنىً مشترك ، وقد بيّنت ذلك كلّه في موضعه من الباب الثامن .

ـ الملحق الرابع : خصصته للرواة الذين ترجمهم ابن حبان في كتابيه (الثقات) و(المجروحين) ، وقد قمت بتفسير هذه الظاهرة ، ونبّهت إلى أن من الرواة الذين يقول الحافظ ابنُ حجر فيهم : ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره في المجروحين ، لا يُسَلّم للحافظ قوله أو على الأقل : كان عليه أن يكمل العبارة فيقول مثلاً : ذكره في المجروحين وقال كذا . وذكره في الثقات وقال : ضعيف . ويكون ابن حبان قد ذكره في أثناء ترجمة واحد من الثقات الذين ضعّفهم بعض الحفاظ لرواية هذا الضعيف عنه ، أو روايته هو عن هذا الضعيف ، ونحو هذا ، بما هو ظاهر في مواضعه من هذا الكتاب .

ـ الملحق الخامس : خصصته للرواة الذين خرج لهم الشيخان ، أو أحدهما وجرحهم ابن حبان في كتابه (المجروحين) .

- الملحق السادس : وخصصته لشيوخ ابن حبان الذين روى عنهم في سائر كتبه الموجودة بين أيدي الناس اليوم .

- الملحق السابع : وجعلته للبلدان التي رحل ابن حبان إليها ، وتلقّى فيها على مشايخه العلم الشريف ، وكانت أكثر من مائة بلد مُصرّح بها ما بين إسفيجاب والإسكندريّة .

ثم جعلت ثبتاً لمصادر البحث ومراجعه ، وثبتاً عاماً للموضوعات[1] .

وبعد : فإنّني لا أدّعي في عملي هذا الكمال ، ولا ما يقاربه ، وحسبي أنني بذلت قصارى جهدي ، وقصوى طاقتي ، فإن كنت قد أصبت وقاربت ، فبمحضِ فضلِ الله عليّ وتوفيقه ، وإن كانت الأخرى - لا قدر الله - فحسبي أنني قصدتُ الخير ، وعملتُ ما بوسعي لأبلُغَه ، والأعمال بالنيات ، والله تعالى هو الرحمن الرحيم .

﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف : ٢٣) .

وصلّى الله وسلم وبارك على عبده ونبيّه سيدنا مُحمّد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه وحزبه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

نجز الكتاب في صورته الأولى في
مكة المكرمة بتاريخ ١٤٠٦/٦/١هـ

(١) هذا ما كنت صنعته حين كتبت الرسالة ، لكنني حين راجعتها وأعددتها لتصبح كتاباً ؛ أضفت إليها عدداً من الكشافات المفيدة .

المدخل إلى الكتاب

الجهود العلمية في خدمة كتب ابن حبان

- جهود العلماء السابقين :

إنّ المتتبع لجهود العلماء السابقين في خدمة كتب ابن حبّان ؛ يتبين أن الرجل كان موضع عنايتهم واهتمامهم ، فمن مهتمٍّ بكتابه في الثقات ، إلى مهتمٍّ بكتابه الصحيح إلى مهتمّ بكتابه في الضعفاء . . . إلخ !

وسأتناول جهود العلماء الذين اهتموا بكتبه في الرجال ، وجهود العلماء الذين اهتموا بكتابه الصحيح معاً ، مراعياً الترتيب التاريخي في ذلك ؛ لأنّ بعض أولئك المصنّفين ألّف كتاباً في رجال صحيح ابن حبان ، وكتاباً في خدمة صحيحه ، مع لفت النظر إلى تناول رجال كتابه الصحيح ضمن كتبه في الرجال ؛ لأنّ رواة كتابه الصحيح مترجمون في كتابيه الثقات والمجروحين ، إلاّ نفراً يُعَدّون على الأصابع ، فات ابن حبّان ترجمتُهم ، مثلما فات البخاريَّ ترجمةُ عدد من رواة صحيحه أيضاً !

- كتاب «تذكرة الحفّاظ في ترتيب أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان» للحافظ محمد بن طاهر المقدسيّ (ت : ٥٠٧هـ) وطبعته دار الصميعي في الرياض ، وقد حققه الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي وليته لم يفعل ، والتزم بما قاله في مقدمة تحقيقه كتاب التذكرة (ص : ٥) : «وكنت أمنّي نفسي لو حصلت على مخطوطة الأستانة وغيرها من مخطوطات كتاب المجروحين لأقوم بتحقيقه ، تحقيقاً علمياً ، حيث إن الأخطاء الفاحشة موجودة في مطبوعة حلب ، بل سقط منها بعض التراجم ، ولكني علمتُ من بعض الأساتذة أن الأخ الأستاذ عداب محمود الحمش يقوم بتحقيقه ، وهو الذي تخصَّص في منهج ابن حبَّان في الجرح والتعديل ، وصاحب الكتاب القيم «رواة الحديث» فتركت الأمر له ، وأرجو أن يوفَّق في ذلك» .

قلت : وما عابه على طبعة حلب ؛ وقع في تحقيقه ما هو مثله وأشنع ، غفر الله له !

وقد فات ابنَ طاهر عددٌ غير يسير من أحاديث المجروحين ، فصلّت القول عليه في

تحقيقي كتابَ المجروحين ، الذي تأخر صدوره لأسباب عديدة ، نسأل الله تعالى المعونة على إصداره .

ـ كتاب «رجال الكتب العشرة»[١] للحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصَّريفينيّ الحنبلي نزيل دمشق (٥٨١ ـ ٦٤١هـ)[٢] .

ـ كتاب «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» للأمير علاء الدين أبي الحسن علي بن بلبان الفارسي الحنفي (ت : ٧٣٩هـ) . وسوف يأتي التعريف به عند الكلام على «صحيح ابن حبان» في الباب الثالث .

ـ كتاب «ترتيب صحيح ابن حبان على الأبواب الفقهية» للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري الحنفي (ت : ٧٦٢هـ) .

ـ كتاب «زوائد ابن حبّان على الصحيحين» له .

قال ابن حجر في «اللسان» : رأيتهما بخطّه ولم يَكْمُلا وذكرهما ابن فهد في «لحظ الألحاظ»[٣] .

ـ كتاب «ترتيب صحيح ابن حبان على الأبواب الفقهية» للحافظ ناصر الدين محمد ابن عبد الرحمن المقدسي الدمشقي الحنبلي (ت : ٨٠٣هـ) . ذكره ابن فهد في لحظه[٤] .

ـ كتاب «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للفقيه سراج الدين أبي علي عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقّن (ت : ٨٠٤هـ)[٥] وقد نقل السخاوي عن الحافظ قوله : «ومن تصانيفه مما لم أقف عليه : إكمال تهذيب الكمال ، ذكر فيه تراجم رجال ستّةِ كتبٍ ، وهي كتب : أحمد ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والدارقطني ، والحاكم» .

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ للسخاوي (ص : ٢٣٤ ـ ٢٣٥) ولا يُعرف عن وجوده شيء وانظر الخلاف في تسميته في زوائد رجال صحيح ابن حبان للدكتور يحيى الشهري (٧٠/١) .

(٢) ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٤٣٣/٤) والنبلاء (٨٩/٢٣) .

(٣) لسان الميزان : (١٣٣/٧) ، ولحظ الألحاظ (ص : ١٣٩) .

(٤) لحظ الألحاظ (ص : ١٩٦) .

(٥) ترجمته في الضوء اللامع (١٠٠/٦ ـ ١٠٥) .

قال السخاوي: «وقد رأيت منه مجلّداً، وأمره فيه سهل!»[١].

- كتاب «اختصار صحيح ابن حبان» له أيضاً[٢].

- كتاب «أطراف صحيح ابن حبان» للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ).

- كتاب «رجال صحيح ابن حبان» له أيضاً، صرّح بالنقل منه ابنُ حجر في «اللسان» في ترجمة الحارث بن سُريج النقال فقال: «وقرأت بخط شيخي في ترجمة الحارث هذا من رجال ابن حبان له»[٣].

قال ابن فهد: «بلغ في رجاله إلى النوع الستين من القسم الثالث سوى ما في تهذيب الكمال» وقال السخاوي في الإعلان: «وأفرد الزين العراقي رجال ابن حبان»[٤] ونقل منه السيوطي في التدريب[٥].

- كتاب «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» للحافظ نور الدين علي ابن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ)[٦].

ولهذا الكتاب فوائد كثيرة؛ منها أنه جمع في مجلد واحد الأحاديثَ التي لم يخرّجها البخاري ومسلم، وهي صحيحة على شرطه، وكان عددُها (٢٦٤٧) سبعة وأربعين حديثاً وستّ مئة حديث وألفي حديث. وهذا العدد أكبر من جملة أحاديث

(١) الضوء اللامع (٦: ١٠٢).

(٢) كشف الظنون (٢: ٧٧، ١٠٧٥).

(٣) لسان الميزان (٢: ٣٦٠).

(٤) لحظ الألحاظ لابن فهد (ص :٢٣٣) والإعلان بالتوبيخ (ص: ٢٣٣)

(٥) تدريب الراوي (٢: ٨٢٤) وانظر زوائد الشهري (٢: ٩٤٤).

(٦) وقد اعتمدنا في هذه الرسالة على طبعة المطبعة السلفية بمصر بتحقيق الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة بعد أن أصلحنا آلاف الأخطاء في الأسانيد والمتون فيها. ثم طبع الكتاب بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط طبعة جيدة، فقمنا بإصلاح الإحالات إليها، حيث عزونا الحديث إلى المجلد ورقم الحديث، وكلامَ ابن حبان إلى المجلد ورقم الصفحة.

صحيح البخاري من غير تكرار ، وهذا يبيّن حجم الصحيح الزائد على الصحيحين ضمن خطة ابن حبان في تأليف كتابه الصحيح حسب المنحى الأصولي له ، من غير قصد منه إلى جمع سائر الصحيح .

ـ كتاب «ترتيب ثقات ابن حبّان» على حروف الهجاء له ، ويوجد منه ثلاثة مجلّدات ، وهو ناقص ما بين حرف السين إلى حرف العين . ولديّ مصورة منه .

ـ كتاب «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من زوائد العشرة» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) جمع فيه الحافظ أحد عشر كتاباً ، وأحد هذه الكتب صحيح ابن حبان بتمامه .

وقد حُقّق هذا الكتاب وطبع في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ومن يريد إعادة ترتيب صحيح ابن حبان على التقاسيم والأنواع ؛ فهذا الكتاب أحد مصادره الرئيسة .

ـ كتاب «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» للشيخ زين الدين أبي العدل قاسم ابن قُطْلوبغا الحنفي (ت : ٨٧٩هـ) يوجد قسم منه في مكتبة كوبرلي بإستانبول ـ تركيا ـ وعنه مصورة بالجامعة الإسلامية ، برقمَي (٦٩١٧ ، ٧٢٧٩) ولم أر هذا الكتاب في الحقيقة ، وقد وجدت الدكتور الشيخ يحيى الشهري أفاد منه كثيراً في كتابه زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة ، فإذا أحلت في كتابي هذا إلى هذا المخطوط فبطريقه ، وهذه المعلومات عن الكتاب أفدتها منه[1] .

ـ الدراسات العلمية المعاصرة :

حظي الإمام ابن حبان بدراسات متعددة في نصف القرن الأخير الماضي ، وسوف أتتبع هذه الدراسات بالتعريف العام في هذا المدخل تاركاً تقويم هذه الأعمال إلى مواضعها من هذه الدراسة ، مع التركيز على إظهار محاسنها ؛ لأن الاعتراف بالسبق والفضل لأهله من سمات الرجال من أهل العلم ، الذين يعرفون أن العالم والباحث والدارس إنما يتناول جانباً من جوانب العلم المتعدّدة فيصيب بالكثير منه ، ويخطئ

---

(١) زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة (٦ : ٢٧٩٦) .

بالقليل ، لكن جوانب كثيرة أخرى لا تدخل في إطار بحثه تحتاج إلى من يقوم بها .

وسأرصد هذه الدراسات حسب تاريخ إنجازها :

١ ـ «الإمام ابن حبان وأثره في الحديث» لأستاذي النبيل المحقق السيد أحمد صقر المصري ، وهو مشروع بحث سجّله في كلية أصول الدين من جامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٩٧٤م ، وحين كان يدرسنا في السنة المنهجية من الماجستير عام (١٤٠٢هـ) حدثني بذلك ، واعتذر عن إتمام العمل ، لسوء حالته الصحية ، رحمه الله تعالى ، وأوسع له .

٢ ـ «دور العقل في التربية الإسلامية عند ابن حبّان البستي من خلال كتابه روضة العقلاء» للزميل الباحث عبد الكريم محمد أحمد زهد ، وقد حصل بها على درجة الماجستير من كلية التربية بجامعة أم القرى ، عام (١٤٠٤هـ) وهي رسالة طيّبة في بابها أشرت على الزميل الفاضل بكتابتها ، وتم ذلك بفضل الله تعالى .

٣ ـ «الإمام ابن حبان ومنهّجه في الجرح والتعديل» وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا .

وحين سجّلت هذا العنوان مشروعاً لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى ، في عام (١٤٠٢هـ) قال أستاذنا السيد أحمد صقر رحمه الله تعالى : «الموضوع عَسِر وصعب وعذابٌ أهل له ، وإذا أنجزه في عشر سنوات ؛ فيكون فتحاً مبيناً ، أمّا غير عذاب فلا يستطيع إنجازَه أصلاً» .

وقد كان كلام أستاذي الصقر رحمه الله تعالى في بيان صعوبة هذا البحث صحيحاً ؛ فقد عانيت في إعداد هذه الدراسة أربعَ سنوات تامة ، حتى كملت عام (١٤٠٦هـ) وأكرمني الله تعالى بقبولها من أهل العلم المختصين ، وقلَّما تجد رسالةً علمية في هذا العلم ، إلا وأثرها واضح فيها ، ولا تزال تتصدّر الدراساتِ التي تناولت علم الجرح والتعديل حتى يومنا هذا ، ولله تعالى الفضل والمنّة !

وعليه فتكون دراستنا هذه أول دراسة علميّة شرعيّة عن ابن حبان في هذا العصر !

٤ ـ «زوائد ابن حبان دراسة ونقد» للباحث محمد عبد الله أبو صعيليك ، وهي بحث تكميلي حصل به الباحث على درجة الماجستير في أصول الدين من كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية بعمان عام (١٤٠٩هـ) وقد بيّن منهجه في هذا

البحث وكان على النحو الآتي ـ كما هي عبارته ـ :

«حَصْرُ الأحاديث المنتقدة في كتاب موارد الظمآن من كتب التخريج والشروح وغيرها ودراستها والحكم عليها لبيان ما كان منها ضعيفاً وما لم يكن الأمر كذلك ، وقد قمت بحصر هذه الأحاديث من خلال الكتب التالية :

العلل الكبير للترمذي ، والترغيب والترهيب للمنذري ، وتخريج الإحياء للعراقي ونصب الراية للزيلعي ، والتلخيص الحبير لابن حجر ، وفتح الباري له ، ومصباح الزجاجة للبوصيري ، وفيض القدير للمناوي ، وكشف الخفاء للعجلوني ، وتنزيه الشريعة لابن عراق ، وسبل السلام للصنعاني ، ونيل الأوطار للشوكاني ، والتعليق المغني على سنن الدارقطني لشمس الحق العظيم آبادي ، وتحفة الأحوذي للمباركفوري» .

ثمّ قال الباحث : «هذه القائمة قد تصفحتها وحصرت ما فيها من الأحاديث المنتقدة»[١] وبنى دراسته على ذلك !

قلت : قد زارني الباحث الفاضل في مكة المكرمة ، عندما كان يبحث عن مصادر لبحثه ، ولا أذكر الحوارَ الطويل الذي دار بيننا يومئذٍ ، والذي أذكره الآن أنني قلت له : إن عمله هذا يجب أن يُسْبَق بتخريج أحاديث موارد الظمآن كلها ونقدها من قبله هو ؛ لأن اعتماده على العلماء الذين سبقوه ؛ لن يوصله إلى نتائج صحيحة ، حيث إنّ لكلِّ عالمٍ من هؤلاء العلماء منهجاً في التصحيح والتضعيف ، فقد يَجِدُ عالماً يضعّف حديثاً بينما يحسّنه عالم آخر ، ويصححه عالم ثالث ! ولكن الباحث في تلك الأيام كان متحمساً كثيراً لبحثه الذي اختاره ، فمضى فيه على ذلك المسلك الخاطئ في نظري .

وقد تناول هذا البحث في بابين :

ـ الباب الأول : صحيح ابن حبان ومنزلته .

ـ والباب الثاني : الهيثمي وزوائد ابن حبان .

وقد اطّلعت للباحث نفسه على كتاب سمّاه (محمد بن حبّان البستي فيلسوف الجرح والتعديل) صدر عن دار القلم بدمشق (١٤١٥هـ) ضمن «سلسة أعلام المسلمين»

---

(١) زوائد ابن حبان لمحمد أبو صعيليك ، مكتبة الجامعة الأردنية برقم (٢ : ٣٦٠٤) ص(ج ، د) .

رقم (٥٥) ظهر لي من المقارنة أن هذا الكتاب يشمل الباب الأول من رسالته سالفة الذكر ، أما الباب الثاني المتعلق بدراسة الزوائد فإنه لم يطبعه ، وإنما سأل الله في أواخر كتابه هذا ؛ أن ييسر له طباعته (ص : ١٨٣) .

وسوف أتناول دراستَه هذه بالنقد والتقويم عند كلامي على مؤلفات ابن حبان في الباب الثالث إن شاء الله تعالى .

ويبدو أنّ الباحث أبو صعيليك لا يعلم عن رسالتي شيئاً ، ولا اطّلع عليها في مكتبتي ، ولا في مكتبة جامعة أمّ القرى ، ولا في مكتبة الجامعة الأردنية في أثناء تحضير رسالته ، وبعد إنجازها ، ولهذا فإنه لم يشر إليها في رسالته الأولى ، ولا في كتابه المطبوع أمّا نحن ؛ فقد اطلعنا على كتابه ورسالته ، ووجدنا الأمانة تقضي أن نعرّف بها .

٥ ـ كتاب «منهج ابن حبان في مشكل الحديث في صحيحه» للباحث إبراهيم العِسْعِس .

وهي رسالة علمية نال بها درجة الماجستير في أصول الدين من كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية ، عام (١٩٩٢م) .

وقد جاءت هذه الرسالة في (١٦١) صفحة بما في ذلك المقدمة والخاتمة وأثبات البحث .

وقد قسم الباحث رسالته هذه على ثلاثة فصول :

ـ الفصل الأول : ابن حبان وصحيحه ، وتحته مبحثان ، ضمّا سبعة مطالب .

ـ والفصل الثاني : التعريف بعلم مشكل الحديث ، وتحته خمسة مباحث .

ـ والفصل الثالث : منهج ابن حبان في مشكل الحديث ، وتحته خمسة مباحث أيضاً ، وقد أخذَتْ (٥٠) صفحة من صفحات هذه الرسالة (٩٤ ـ ١٤٤) .

والرسالة بفصليها الثاني والثالث نافعة مفيدة ، يظهر على صاحبها الرغبة في تجديد علم الحديث ، وضرورة الخروج على الأبحاث التقليدية .

وقد طبع الباحث الفصلين الأول والثاني من رسالته هذه في كتاب سمّاه (دراسة نقدية في علم مشكل الحديث) وقد صدر عن المكتب الإسلامي عام (١٤١٦هـ) .

ولو أنه طبع الفصل الثالث تحت هذا العنوان ذاته ، بزيادة : دراسة تطبيقية في صحيح

ابن حبان ؛ لما كان من حرج ، ولما حُرِم الباحثون مما توصّل إليه من نتائج !

ولم أقف للباحث الفاضل على بحوث حديثية منشورة تكافئ غيرته الظاهرة هذه ووعودَه التجديدية الكثيرة ، سوى هذا البحث الوجيز(١) !

وظهر لي أنّ الباحث غير مصاب بعُقَد السبق والاستعلاء التي تربّي الحركات الإسلامية المسيَّسة أبناءها عليها ، فقد صرّح باطّلاعه على رسالتي هذه ، فقال : «وفي ظنّي أنه كما لا ينبغي قبول تفرّد ابن حبان في توثيق المجاهيل مطلقاً ، فإنه ليس من الدقّة رفضه على الإطلاق ؛ إذ علينا تجاوز القواعد العامة واللجوء إلى الدراسات التتبعية لكلّ حديثٍ حديث» . . . إلى أن قال : «وهي ـ يعني مسألة توثيق المجاهيل ـ مسألة تحتاج إلى بحث استقرائيّ دقيق وجهود متضافرة من أهل التخصص(٢) .

ولعلّ دراسة الشيخ عداب الحمش في رسالته خطوة على الطريق ، وانظر كتابه «رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل» (ص : ٣١)» .

٦ ـ «معالم فقه ابن حبان» للأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد ، فقد صدر الكتاب عن مكتبة البيان بالطائف عام (١٤١٦هـ) . وقد جعل الأستاذ الكريم رسالتي هذه أول مصادر بحثه (ص : ٢٤٧) وقال في مقدمة كتابه : «انتقد بعض العلماء ابنَ حبان في بعض آرائه وجرحه آخرون ، وقد اهتمَّ بجمع هذه الانتقادات الشيخ عداب الحمش في رسالته للماجستير بعنوان «ابن حبان وأثره في الجرح والتعديل» (ص : ١٥)» .

وقد جاء كتاب المعالم هذا في (٢٥٣) صفحة بما في ذلك المقدمة والفهارس ، وقد احتوى على بابين : تحت الباب الأول أربعة فصول ، وتحت الثاني منهما خمسة فصول .

---

(١) ووقفت له على كتيّبٍ بعنوان «السلف والسلفيون رؤية من الداخل» وكتيّب آخر بعنوان «الأمة والسلطة باتجاه الوعي والتغيير» وهما كتابان فكريان يعالجان بعض مشكلات الدعوة إلى الله تعالى ، ولا صلة لهما بعلم الحديث الذي يتحرّق عليه .

(٢) البحث الاستقرائي قد قام به تلميذي الفاضل الشيخ عبد الباسط أحمد ، وسوف يأتي الحديث عنه .

وسوف أتعرّض لبعض مباحث هذا الكتاب عند الحديث على فقه ابن حبان ، في الباب الثاني ، إن شاء الله تعالى .

٧ ـ كتاب «آراء ابن حبان في العقيدة ومنهجه في عرضها» للباحث عبد العزيز المبدل ، وهي رسالة نال بها الباحث درجة الماجستير من جامعة الملك سعود بالرياض (١٤١٦هـ) وتتكون من أربعة أبواب رئيسة :

الأول : في توحيد الأسماء والصفات .

والثاني : في توحيد الألوهية .

والثالث : في آراء ابن حبان في السمعيات .

والرابع : في الأسماء والأحكام . . وتحت كل باب من هذه الأبواب مباحث فرعية[1] .

٨ ـ كتاب «آراء الإمام ابن حبان في المسائل الاعتقادية ـ عرض ونقد» للباحث أحمد بن صالح بن حسن الزهراني .

وهي رسالة علميّة نال بها الباحث درجة الماجستير من جامعة أم القرى ـ كلية الدعوة وأصول الدين ـ قسم الكتاب والسنة ، عام (١٤١٨هـ) .

وتتكون الرسالة من سبعة فصول رئيسة :

الفصل الأول : ابن حبان وعصره .

الفصل الثاني : منهجه في العلم والتلقّي .

الفصل الثالث : مسائل التوحيد عند ابن حبان :

في تمهيد ، وستة عشر مبحثاً .

الفصل الرابع : عقيدة ابن حبان في الأسماء والصفات :

في تمهيد ، وواحد وعشرين مبحثاً .

الفصل الخامس : مسائل الإيمان والتصديق عند ابن حبان :

---

(١) وهذه الرسالة لم أطّلع عليها ، ونقلت هذه المعلومات عنها من كتاب «زوائد رجال ابن حبان» للدكتور يحيى الشهري ، وفقه الله تعالى ونفع بعلمه (٧٦/١) .

في تمهيد، وعشرين مبحثاً.

الفصل السادس: عقيدة ابن حبان في القَدَر:

في تمهيد، وخمسة مباحث.

الفصل السابع: موقف ابن حبان من الفِرق المخالفة.

والخاتمة ذكر فيها نتائج بحثه(١).

٩ ـ كتاب «المجهولون ومروياتهم في صحيح ابن حبان» للباحث عبد الباسط أحمد كريج الحموي.

وهي رسالة علميّة نال بها الباحث درجة الماجستير في أصول الدين من جامعة صدّام للعلوم الإسلامية في بغداد، عام (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

وقد جاءت هذه الرسالة في (٢٩١) صفحة، أدارها الباحث على فصلين:

ـ الفصل الأول: دراسة دائرة الجهالة عند ابن حبان، وتحته مبحثان، اندرج تحتهما ثمانية مطالب.

ـ والفصل الثاني: الرواة الذين انفرد ابن حبان بالتخريج لهم، وهو الجانب التطبيقي في الرسالة.

وهذه الرسالة من الرسائل القليلة التي رضيتُ عنها، ولو استطاع الباحث أن يتحرر من ضغوط بعض أساتذته الطائفيين في العراق؛ لكانت الرسالة أحسنَ من حُسنها الحاليّ!

وسوف أتناول بالنقد جوانب من هذه الرسالة في القسم الثاني من هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

بيدَ أنني أحبّ أن أسجّل للباحث هنا كلمةً معبرة عن صلتي بهذه الدراسة منذ

---

(١) وهذه الرسالة لم أطلع عليها أيضاً، ونقلت هذه المعلومات عنها من كتاب زوائد رجال ابن حبان للدكتور يحيى الشهري (٧٦/١) ومن المستغرب تكرار الأبحاث العلمية ذاتها في جامعات السعودية، رغم أنها من أول البلاد العربية التي استخدمت الحاسوب. وسوف يأتي التعريف بهذه الرسالة عند الكلام على عقيدة ابن حبّان.

كانت فكرةً أشرتُ بها عليه ، إلى أن غدت ثمرة ناضجة ، حَصَلَتْ على درجة الامتياز !

قال الباحث في مقدمة رسالته : «ولا يفوتني أن أتقدم بوافر شكري ، وعظيم امتناني إلى أستاذي الشيخ الدكتور عداب محمود الحمش ، الذي أتحفني بنصائحه وتوجيهاته الرشيدة فضلاً عن فتحه بيته ومكتبته طيلة مدة كتابة بحثي هذا ، فله مني جزيل الشكر» (ص : ج) .

١٠ ـ كتاب «علل الأخبار ومعرفة رواة الآثار» استخرجها من صحيح ابن حبان وعلّق عليها الدكتور يحيى بن عبد الله الشهري ، وقد صدر هذا الكتاب عن مكتبة الرشد بالرياض ، عام (١٤٢٢هـ) .

ويقع هذا الكتاب في مجلّد بلغت صفحاته (٤٣٥) صفحة ، جمع فيه مؤلفه فوائد علمية عزيزة منثورة في تضاعيف صحيح ابن حبان الخِضمّ الذي بلغ في طبعته المحققة ستة عشر مجلّداً ، وعلّق المؤلف على هذه الفوائد تعليقات مفيدة .

وقد جاءت فوائده متنوعة في علم علل الحديث ، وعلم الرجال بمعناه الأوسع الذي يكوّن علم الجرح والتعديل فرعاً من فروعه .

وقد أفدت من هذا الكتاب فوائد كثيرة في مراجعة كتابي هذا ، وسوف يُفيد منه الباحثون كثيراً ، نسأل الله لمؤلّفه الأجر العميم على جهوده الطيبة .

١١ ـ كتاب «زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة» للدكتور يحيى بن عبدالله الشهري ، وهو في أصله أطروحة نال بها المؤلف درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية من كلية أصول الدين بجامعة أمّ القرى بتقدير ممتاز ، عام (١٤٢١هـ) .

وقد جاء هذا الكتاب في ستة مجلّدات بلغ مجموع صفحاتها (٣٤٣٤) صفحة كان المجلّد السادس الأخير منها للكشّافات العلميّة المتنوعة التي بلغت تسعة وعشرين كشافاً نافعاً !

وجملة الكتاب أنّ مؤلّفه الفاضل ترجم فيه (٧٤٨) سبع مئة وثمانياً وأربعين ترجمة على منهج الإمام المزّي في شجرات الرواة المترجمين في تهذيب الكمال .

وخرّج فيه (٨٥٨) ثمان مئة وثمانية وخمسين حديثاً تخريجاً وجيزاً يتناسب مع أهداف كتابه .

ولا أجد حرجاً من القول : إنّ منهج كتابه هذا ؛ أتمُّ من كتاب تهذيب الكمال نفسه وأكثر نفعاً ، وهكذا فلتكن همم طلاّب العلم والباحثين المعاصرين !

وخليقٌ بهذا الكتاب أن يكون الكتابَ الأول في خدمة السنة النبوية الشريفة عامّة وعلم الرجال خاصّة ، في مطلع القرن الخامس عشر الهجري ، وأن ينال مؤلّفه عليه أفضلَ الجوائز العلمية وشهادات التقدير ! فقد أبان فيه عن فهم عميق ، وعلم ناضج وجلَدٍ وادع ، وصبر يندر وجود مثله لدى الباحثين الذين اطّلعت على دراساتهم ، في زماننا الذي صُرف فيه العلماء القادرون إلى تحصيل القوت ، بينما يتخوّض الفسقة والفجرة بأموال الأمة ومقدّراتها ، بل ويعادون أهل العلم ويحقرونهم !

ولقد سُررت بقراءة هذا الكتاب الماتع ، وأفدت منه على مدى السنوات الماضية ودعوت لمؤلفه بما أسأل الله تعالى أن يستجيب دعواتي له ، على عدم معرفتي به ، ولا رؤيتي إياه قطّ ، جزاه الله تعالى خير الجزاء .

١٢ ـ الرواة الذين ترجمَ لهم ابنُ حِبّانَ في المجروحين وأعادهم في الثقات ـ جمع ودراسة وتحليل ـ للدكتور مبارك بن سيف الهاجري ، وقد صدرَ هذا الكتاب عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت (٢٠٠٠م) وجاء في (٣٩٦) صفحة بما فيها الفهارس .

وسأتكلّم عن هذا الكتاب في المجلد الثالث من كتابي هذا عند دراستي مسألة ترجمة ابن حِبّانَ (١٨٤) مائة وأربعة وثمانين راوياً في «الثقات» و«المجروحين» .

١٢ ـ وقد حدثني الزميل الفاضل الدكتور محمد عبد ربّ النبيّ الجزائري ، بأنه سَمع بتسجيل مشروع بحث عن ابن حبان في المملكة المغربية ، بإشراف الدكتور فاروق حمادة الخالدي الحمويّ ، ولم أعرف عن المشروع أكثر من هذا !

هذه هي الجهود التي وقفت عليها ، أو علمت شيئاً من أخبارها في خدمة الإمام البارع محمد بن حبان البستي ومصنفاته ، رحمه الله تعالى ورضي عنه .

الإمامُ ابنُ حِبَّان
ودِراسةُ آثاره العِلْميّة

البابُ الأَوّلُ
عصر الإمَام ابن حبّان

وتحته ستة فصول:

- الفصل الأول: الحياة السياسية في عصره
- الفصل الثاني: الثورات والنزاعات الداخلية في عصره
- الفصل الثالث: الحروب الخارجية في عصره
- الفصل الرابع: الحياة الاجتماعية في عصره
- الفصل الخامس: الحياة الفكرية في عصره
- الفصل السادس: الحياة العلمية في عصره

الفصل الأول

الحياة السياسية في عصر ابن حبان

تمهيد : إذا قدّرنا ولادةَ الإمام ابن حبان في نهايات العقد الثامن ، من القرن الثالث الهجري (٢٧٠ ـ ٢٧٩هـ) فيكون قد وُلد في نهاية خلافة «المعتمد على الله» الذي تولى الخلافة سنة ستٍّ وخمسين ومائتين ، وتوفي سنة تسع وسبعين ومائتين ، أو في أوائل خلافة المعتضد بالله .

وتوفي ابن حبان في زمن الخليفة المطيع . قال رحمه الله[١] : (المطيع ابن المقتدر : الفضل بن جعفر بن محمد بن أحمد بن طلحة بن جعفر ، هو باقٍ ! لا أدري ما الله صانع به ، إلاّ أنّه خليفة ، يموتِ أو يقتل لا محالة ، لأنّ له أسوة بمن فقدهم ! والله أعلم) .

وعلى هذا فإنَّ ابن حبَّان قد عاصر تسعةً من خلفاء بني العبّاس ، معظمهم قتل قَتلاً ، أو مات مسموماً ، أو مسمولاً ، أو في السجن .

وقد عاصر ابن حبان نفوذَ الأتراك (٢٣٢ ـ ٣٢٤هـ) كما عاصر وعانى من نفوذ البويهيّين الرافضة إلى نهاية حياته .

ويحسن أن نعرض الحالة السياسية في عصره ، في مباحث متعددة ، ليَسْهُل اختصار أحداثٍ جسام ، وسنين متطاولة في صفحات عديدة .

(١) الثقات لابن حبان (٢ : ٣٣٢ ـ ٣٣٦) وقارن بتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص٤٠٥) .

المبحث الأول

الخلفاء الذين عاصرهم ابن حبان

أوّل الخلفاء الذين يحتمل أن تكون ولادة ابن حبان في نهاية عصره «المعتمد على الله» أحمد بن المتوكل[١] (٢٢٩ ـ ٢٧٩هـ) . وقد بويع بالخلافة سنة ستٍّ وخمسين ـ وكانَ ابنَ سبع وعشرينَ سنة ـ واستمرَّ فيها إلى وفاته ، ولم يكن المعتمد رجلَ سياسة ، وكان أخوه الموفق طلّحة[٢] رجلَ الدَّولة الحقيقي ، وقد كانت له أياد بيضاء على الدولة في خلافة أخيه فقد حارب الزّنج ، والصفّار ، والرّوم ، والخوارجَ ، إلى أن تُوفّي سنة ثمان وسبعين ومائتين .

وتولّى الخِلافةَ بعد المعتمد ابنُ أخيه المعتضد بن الموفّق[٣] أحمد بن طلحة بن جعفر (٢٤٢ ـ ٢٨٩هـ) في سنة تسع وسبعين ومائتين ـ وكان عمره وقتها (٣٧) سنة ـ وكان ملكاً مهيباً شجاعاً ، يُقدِمُ على الأسد وحدَه . قال : والله ما سفكت دماً حراماً منذ وليت الخلافة . وله قَصص تدلُّ على فِراستِه ، وذكاءٍ عجيب أشار إلى بعضه الذهبيّ ، وقد حارب الزّنج ، وقتل الأسد بسيفه ، وما ذَكر ذلك على لسانه ؛ لقلة اكتراثه به ، وقد ساد العدلُ في زمنه ، وانتشر الأمن ، وأسقط المكوسَ ، وقلّل من الظلم ، وحارب القرامطة وغيرهم من المارقين إلى أن تُوفي ، وكان يحب عليّاً وآل بيته رضي الله عنهم ، ويحسن إليهم ، وهذا شرف كبير ناله !

وجاء بعده ابنه المكتفي بالله : علي بن أحمد بن طلحة (٢٦٤ ـ ٢٩٥هـ) وبويع له بالخلافة بعد وفاة أبيه سنةَ تسع وثمانين ومائتين ـ وكان سنّهُ إذ ذاك (٢٥) سنة ـ وظلّ يحارب الروم والقرامطة إلى أن توفي ، وكان وسيماً يُضرب بحُسنه المثل في زمانه[٤] .

---

(١) انظر أخباره في الثقات (٢ : ٣٣٢ ـ ٣٣٣) وتاريخ الرسل والملوك للطبري (٩ : ٤٧٤) وتاريخ مدينة السلام (بغداد) (٤ : ٦٠) وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٢ : ٥٤٠) وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص٣٦٣ ـ ٣٦٨) .

(٢) انظر بعض أخباره في النبلاء (١٢ : ٥٤٠ ـ ٥٥٢) والمراجع السابقة .

(٣) الثقات (٢ : ٣٣٣) والطبري (١٠ : ٢٠ ـ ٢٢) ومواضع ، وتاريخ بغداد (٤ : ٤٠٣) والنبلاء (١٣ : ٤٦٣) والبداية والنهاية لابن كثير (١١ : ٦٦) وتاريخ الخلفاء (ص ٣٦٨) .

(٤) الثقات (٢ : ٣٣٣ ـ ٣٣٤) وبغداد (١١ : ٣١٦) والمنتظم (٦ : ٣١) والنبلاء (١٣ : ٤٧٩) والبداية والنهاية (١١ : ٩٤ ، ١٠٤) .

وجاء بعده المقتدر : جعفر بن أحمد بن طلحة (٢٨٢ ـ ٣٢٠هـ) وبويع بالخلافة سنة خمس وتسعين . وللمؤرخين أنظار متعددة في عهده[١] .

قال الذهبي : (بويع بعد أخيه المكتفي في سنة خمس وتسعين ومائتين ، وهو ابن ثلاث عشرة سنة ! وما وَلي أحدٌ قبله أصغر منه ، وانخرم نظام الإمامة في أيّامه ، وصَغُر منصب الخلافة . وقد خُلع في أوائل دولته ، وبايعوا ابنَ المعتز ، ثم لم يتمَّ له ذلك ، وقُتل ابن المعتز وجماعة ، ثم أعيدَ إلى منصبه ، ثمّ إنّه خُلع ثانية في سنة سبع عشرة وثلاثمائة ، وبذل خطّه بعزل نفسه ، وبايعوا أخاه القاهر ، ثم أُعيد المقتدر بعد ثلاث ، ثم في المرة الثالثة قُتل) .

ووصفه الذهبي وغيره باللّعب ، والشغف بالجواري ، وعدم الالتفات إلى أمور الدولة وساد في عصره أهل الشغَب ، ووصل القرامطة إلى الكوفة ، وكان متِلافاً ، مَحَقَ ما لا يُعدُّ ولا يُحصى من الأموال .

بينما قال ابن حبان عن زمن المقتدر بعد قتل ابن المعتز : (استوى أمر المقتدر ، وهدأت أمور الناس ، وصار الناس كأنهم نيام لا يحسُّون بفتنة ، وعَمّرت والدته (شَغَب) الحرمين وبيتَ المقدس ، وكانت تنفق عليهما وعلى الثغور في كل سنة أموالاً خطيرة ، وارتفع أهل العلم في كل بلد من الدّنيا .

ورأيتُ بغدادَ في تلك الأيّام أطيبَ ما كانت ، وأجلّها ، وأعمرها ، ثم أناءت أمورُ المقتدر عليه سنة ست عشرة وثلاثمائة ، واتفق الناس على خلعه فخلعوه ، وأقعدوا أخاه القاهر مكانه ، بعد أن خَلَع المقتدر نَفْسَه ، فبقي القاهر ثلاثة أيام كذلك ، ثم خلع نَفْسَه ، وبايع الناسُ المقتدر ثانياً ، وعَمِل المقتدر إلى آخر سنة عشرين وثلاثمائة ، ثم اضطربَ الجيش وهيّجهم مؤنس الخادم على المقتدر ، فركب المقتدر بنفسه ليسكّن القوم ، وعليه بُردةُ رسول الله ﷺ . فبينما هو واقف ومعه الخلق من الجند ؛ إذ جاءه رجل بربريّ لا يُعرَف من هو ، فتوهّموا أنه يريد أن يسلّم عليه ، فلمّا دنا منه ؛ رماه بحربته وذلك يوم الثلاثاء ، لثلاثٍ بقين من شوال سنة عشرين وثلاثمائة) ا . هـ .

---

(١) الثقات (٢ : ٣٣٤) والنبلاء (١٥ : ٤٣) وبغداد (٧ : ٢١٣) .

وَوَلِي بعده أخوه القاهر بالله[1] محمد بن أحمد بن طلحة بن جعفر (٢٨٦ ـ ٣٣٩هـ) ـ وكان عمره وقتها (٣٤) سنة ـ وبُويع بالخلافة وَقْتَ مصرع أخيه المقتدر، وبقي في الخلافة سنة وستة أشهر، ثم كُحل ـ أي سُمِلَت عيناه ـ وبقي أعمى إلى أن مات!

قالوا: كان أهوجَ سفّاكاً للدماء، كثير التلوُّن، قبيح السيرة، مدمن خمر، ولم يكن متمكّناً من الأمور، وكان أولّ شيء فعله بعد ولايته؛ أن صادرَ حاشية أخيه وعذّبهم ـ مع أن أخاه عفا عنه ـ وضرب أمَّ المقتدر بيده، وهي عليلة، ثم ماتت وهي معلقة بحبل وبالغ في الإساءة، فنفرت منه القلوبُ، ثم اتّفق جماعةُ الأتراك على خلعه، فأمسكوه وخلعوه، وكحلوه بمسمار، لسوء سيرته وسفكه الدِّماء!.

قلت: ولا أدري أكانت وصايةُ الأتراك هذه حبّاً بالعدل والسماحة، أم ماذا؟

وجاء بعده الراضي بالله[2] (٢٩٧ ـ ٣٢٩هـ) ـ وكان عمره وقتها (٢٥) سنة ـ قال ابن حبان: (هو الراضي ابن المقتدر ابن المعتضد ابن المتوكل ابن المعتصم ابن الرشيد ابن المهدي ابن المنصور ابن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس...) وبُويع بالخلافة بعد عمّه القاهر سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، إلى حين وفاته.

قال الخطيب: (للراضي فضائلُ كثيرة، وخَتَم الخلفاءَ في أمور عدة منها: أنّه آخر خليفة له شِعْرٌ مُدوّن، وآخر خليفة انفرد بتدبير الجيوش والأموال، وآخر خليفة خَطَب على منبر يوم الجمعة، وآخر خليفة جالس الجلساء، ووصل إليه الندماء) ا. هـ ملخصاً.

واسم الراضي: محمد بن جعفر بن أحمد العباسيّ.

وجاء بعد الراضي أخوه «المتّقي لله» إبراهيم بن جعفر بن أحمد (٢٩٧ ـ ٣٥٧هـ) فبويع بالخلافة سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ـ وكان عمره وقتها (٣٧) سنة ـ، وخُلع في صفر سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة[3]. وعاش بعد خلعه أربعاً وعشرين سنة، وكانوا قد سَمَلوه، حين

---

(١) الثقات (٢ : ٣٣٥) وبغداد (١ : ٣٣٩) والمنتظم (٦ : ٢٤١) النبلاء (١٥ : ٩٨) والبداية والنهاية (١١ : ١٧٠) وتاريخ الخلفاء (ص٣٨٦).

(٢) الثقات (٢ : ٢٣٦) وبغداد (٢ : ١٤٢) والنبلاء (١٥ : ١٠٣) وتاريخ الخلفاء (ص ٣٩٠).

(٣) الثقات (٢ : ٣٣٦) وتاريخ الخلفاء لابن ماجهْ (ص٥٩) وبغداد (٦ : ٥١) والمنتظم (٦ : ٣١٦) والنبلاء (١٥ : ١٠٤) وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص ٣٩٤).

خلعوه. قال الخطيب: (أخبرنا علي بن أبي علي البصري: حدثنا أبي قال: قال لي أبو الحسين بن عيّاش: اجتمعت في أيّام المتقي إسحاقات كثيرة! فانسحقت خلافة بني العباس في أيامه، وانهدمت قُبّة المنصور الخضراء، التي كان فخرهم بها، فقلت له: ما كانت الإسحاقات؟ قال: كان هو يُكنى أبا إسحاق، وكان وزيره القراريطي يكنى ابن إسحاق، وكان قاضيه ابن إسحاق الخرقي، وكان محتسبَه أبو إسحاق بن أحمد ابن أمير خراسان، وكانت داره القديمة في دار إسحاق بن إبراهيم المصّيصي، وكانت الدّار نفسها دار إسحاق بن كنداج !!

قال أبو الحسين: كان مع هذا يتألّه، وفيه صلاح، وكثرة صيام وصلاة، وكان لا يشرب النبيذ، وقيل: إنه لم يشربه قطّ، وكان فيه كفّ عن كثير مما كان مَن تقدمه يرتكبه، وكان فيه وفاء وقناعة).

وكان الخليفة الثامن «المستكفي بالله» عبد الله بن علي بن أحمد ابن الموفّق (٢٩٢ ـ ٣٣٨هـ) بويع بالخلافة بعد خَلع «المتقي لله» سنة ثلاث وثلاثين وخلع سنة أربع وثلاثين ـ وكان عمره وقتها (٤١) سنة ـ وحُبس بعد ذلكَ، ولم يزل محبوساً إلى أن تُوفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وكان قد سَمَلوا عينيه[١].

وبعده استقلّ بملك العراق مُعِزُّ الدولة ابن بويه، وضعفت الخلافة جداً، وظهر الرفض والاعتزال.

واستُخلف بعده «المطيع لله» الفضل بن جعفر بن أحمد (٣٠١ ـ ٣٦٤هـ) وهو ابن المقتدر سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ـ وكان عمره وقتها (٣٣) سنة ـ وخلعَ نفسه غيرَ مُستكرَهٍ، كما نقل الخطيب وابن الجوزي وغيرهما، سنة ثلاث وستين وثلاثمائة[٢].

قال ابن حبان: (هو باقٍ لا أدري ما الله صانع به، إلاّ أنّه خليفة يموت أو يقتل، لأنّ له أُسوةً بمن فقدهم !).

---

(١) سقطت ترجمته من مطبوعة الثقات، وتاريخ الخلفاء. وانظر: ابن ماجهْ (ص٥٩) وبغداد (١٠ : ١٠) والمنتظم (٦ : ٣٣٩) والنبلاء (١٥ : ١١١) والبداية والنهاية (١١ : ٢١٠) وتاريخ السيوطي (ص ٣٩٧).

(٢) الثقات (٢ : ٣٣٦) والمنتظم (٧ : ٦٠، ٧٩) والنبلاء (١٥ : ١١٣) البداية والنهاية (١١ : ٢١٢) وتاريخ السيوطي (ص ٣٩٨).

ولم يكن للمطيع من أمر الدولة شيء ، فقد تسلّط بنو بُوَيْه على الدولة ، وكان معزّ الدولة هو الحاكمَ الحقيقيّ .

من خلال ما سبق ؛ ظهر أنّ ابن حبّان عاش في عصر ضعفت فيه الخلافة ، ولم يَعُدْ لها سوى الاسم منذ تولّى المكتفي الخلافةَ ، كما وضح أن منصب الخليفة غدا أُلعوبةً بين أيدي نفر من المتنفّذين ، الذين قتلوا المقتدرَ ، وسملوا القاهر والمتقي والمستكفي وخلعوهم ، بل كانوا كلّما غضبوا على خليفة ؛ خلعوه ، ونصبوا غيره . ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (آل عمران : ١٤٠) .

المبحث الثانـي

أصحاب النفوذ في الدولة العباسية

عاصر الامام ابن حِبّان تسلُّطَ الأتراك (٢٣٢ ـ ٣٢٤) والبويهيّين (٣٣٤ ـ ٤٤١هـ) على الحكم ، وقد كان المعتصمُ هو أوّلَ من قرّب الأتراك ، وكثّرهم واعتمد عليهم ، ذلك أنّ الزنادقة من الفرس كبابَك الخُرَّمي وأخيه ، والمازيار والإفشين تجمّعت لهم الجموعُ الكبيرة من الفرس ، وعَظُم شأن بابَك ، حتى أنفق المأمون والمعتصم على حربه قناطيرَ مقنطرةً من الذهب والفضّة ، إلى أن مكّن الله منه ، على يد الزنديق الآخر إفشين[١] الذي اعترف كاتبه بأنّه زنديق مجوسيّ يتآمر على الدولة والإسلام .

إلا أن الأتراك المماليك تعاظمت قُوّتهم ، وتطاولوا على أولياء نعمتهم ، فدبّروا قتل الخليفة المتوكّل الذي فَطِن لهمّ ، وقد قيل بأنّهم اتفقوا مع ولده على قتله[٢] .

وضعف نفوذ الأتراك المماليك في عهد الموفّق طلحة ، ثم في عهد ابنه المعتضد ، ثم في عهد المكتفي ، إلاّ أنّ ولاية المقتدر ـ وهو صغير السن ـ وتدخّل النساء في شؤون الحكم والسياسة ؛ أعاد لهم قوّتَهم ، ونَشِب الصراعُ من جديد بين بني العباس من جهة ، وبين الأتراك من جهة أخرى ، وسادت الدسائس ، وطمّت الفتن ، وابتدعوا بدعة (سَمْل) الخلفاء وخلعهم ، حتى إذا كلّوا من الصراع ؛ برز البويهيون الروافض قوّةً هائلة بعيدةً عن الصراعات السابقة ، فاحتلّ مُعِزّ الدولة بغدادَ ، وسيطر على الأمور فيها ، وجرّد الخليفة من كل شيء[٣] .

وقد بدأت دولة بني بُوَيْهِ نشاطَها في أيام القاهر . ثم توسعت وعَظُمت ، حتى استولت على الأمور في زمن المطيع . وقد كان معز الدولة بن بُوَيْهِ (٣٢٠ ـ ٣٥٦ هـ) يتولى حكم العراق ويستبد بتصريف الأمور فيها ، وكان شيعيّاً غالياً في الرفض . وكان

---

(١) النبلاء (١٠ : ٢٩٨) وانظر محاكمة الإفشين هناك .

(٢) النبلاء (١٢ : ٣٨) والطبري (٩ : ٢٢٢ ـ ٢٣٠) وتاريخ السيوطي (ص ٣٥٠) .

(٣) الوثائق السياسية والإدارية للعصر العباسي الثاني (ص١٦) .

عماد الدولة بن بُوَيْهِ (٣٢٠ ـ ٣٣٨هـ) يتولى أمور فارس وخُراسان ، ثم تسلّط بعده عَضُدُ الدولة أبو شجاع (٣٣٨ ـ ٣٧٢ هـ) .

ولم يكن أحد من العباسيين أو العرب أو الأتراك يُحرّك ساكناً إلاّ بأمر هؤلاء الملوك الروافض .

وإذا استثنينا فترة تنفُّذ الأمير الموفق طلحة (٢٥٦ ـ ٢٧٨ هـ) وابنه المعتضد ، وحفيده المكتفي ؛ فإنّ تسلُّط قادة الأتراك ؛ كان قويّاً على الدولة ، ولم يكن مع ذلك منظِّماً شؤون الأمّة ، بل كان غرضُهم فيما يبدو تحقيقَ أطماعٍ شخصية لِبُغا الكبير ، أو موسى بن بُغا أو صالح بن وَصيف ، وغيرهم ممن جاء بعدهم وقبلهم ، إلى أن سلبهم بنو بُوَيْهِ كلّ شيء[1] .

---

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير (١١ : ٢١) والفخري في الآداب السلطانية (ص٢٥٠ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢) وتاريخ الإسلام السياسي لحسن إبراهيم حسن (٣ : ١٨) وغير موضع .

المبحث الثالث

الدّول المستقلّة في ظلّ الخلافة العباسية

حين ضَعُفت الخلافة العبّاسيّة ، وهانَ مَنْصب الخلافة على الطامحين والطامعين ؛ حاول كثير من ذوي الجاه والنفوذ الانفرادَ عن دولة الخلافة ببقعة الأرض التي كان يحكمها ، أو يصبو إلى حكمها ، ولم يكن للخليفة من الأمر سوى إقرارِ ذلك ومباركتِه غالباً .

أسس أحمد بن طولون(١) أحد أبناء الأتراك دولته في مصر (٢٥٤ ـ ٢٩٢ هـ) ثم تدرّج وتوسّع ، حتى ضمّ إليها الشام ، في أثناء انشغال الخليفة في حروب الزّنج .

كما قام عصريّه يعقوب بن اللّيث الصفّار(٢) فأسس دولته في سجستان (٢٥٤ ـ ٢٩٧هـ) ثم استولى على فارس ، وظلت الحروب الطاحنة بين الخليفة وبينه ، وبعده مع أخيه عمرو ، ثم مع حفيده طاهر بن محمد بن عمرو بن الليث ، حتى قضى إسماعيل ابن أحمد السّامانيُّ على دولتهم بعد عام (٢٩٠هـ) .

وقامت الدولة السامانية(٣) (٢٦١ ـ ٣٨٩هـ) في سجستان ثم توسّعت حتى شَمَلت فارس كلها بعد القضاء على الصفّاريين ، وقد كانت العلاقات طيّبة بين الخلفاء وبين ملوك بني سامان ، ولم تجر بين الطرفين أيّةُ منازعات .

وقد قامت دولة بني حمدان(٤) (٣١٧ ـ ٣٩٤هـ) في الموصل وحلب ، وكثرت حروب هذه الدولة ومنافساتها ، ويبدو أن طموح حكامها مع كثرة أعدائها من الرُّوم والبويهيين والبَريديّين ، والإخشيد ، ثم بعض أمرائها مع بعض ، كل ذلك أدّى إلى ضعف دولتهم وذهاب ريحهم على أيدي الفاطميّين .

---

(١) انظر تاريخ الإسلام السياسي (٣ : ١٢٦ ـ ١٣٤) .

(٢) الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزري (٦ : ٢ ، ١٤ ، ٢١ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٣٦) .

(٣) الفخري لابن طباطبا العلوي (ص٢٨٠) وتاريخ الإسلام السياسي (٣ : ٧١ ـ ٨٢) .

(٤) تاريخ الإسلام السياسي (٣ : ١١٣ ـ ١٢٥) وانظر بحثاً جيداً عن نشأة الدولة الحمدانية وتطوراتها في كتاب (سيف الدولة الحمداني) للدكتور مصطفى الشكعة .

ومع أن الفاطميّين شيعة ، فقد قضوا على الحمدانيّين ، كما كانت المنافسة على أشدّها بين بني حمدان وبين البويهيّين ، وكلاهما رافضة . وذكر ابن كثير أن الحمدانيين أعانوا القرامطة وأمدّوهم بالحديد والسلاح ضد المسلمين ، فتأمل[١] .

ولم تطل مدّة دولة الإخشيد[٢] (٣٢٣ ـ ٣٥٨هـ) لأنها ـ فيما يبدو ـ كانت مرتبطة بشخص مؤسسها محمد بن طُغْج الإخشيد أحد أولاد ملوك فرغانة ، ولعل سبب قوة الإخشيد ونشوء دولته ؛ انتصاراته على جند الفاطميّين ، فَمَلك الشامَ ومصر ، ثم انتهت دولتهم على عهد أبي الفوارس بن بُوَيْهِ .

وكأنّ بني بُويهِ (٣٣٤ ـ ٤٤١هـ) لم ينفصلوا عن سلطة الخلافة الاسمية ، لما يجلب هذا عليهم من نقمة أهل السنة ـ فوق نقمتهم ـ ، وربما تحالفوا معهم لكيدهم والقضاء عليهم ، وإلاّ فإنّهم قد ملكوا البلاد ، وأذلّوا العباد ، وانتشرت في عهودهم الزندقة والإلحاد وذاع الفسادُ والفجور ، حتى قُضي عليهم على يد (كاليجار)[٣] .

---

(١) البداية والنهاية (١١ : ٢٥٤ ـ ٢٦٤) .

(٢) تاريخ الإسلام السياسي (٣ : ١٣٥ ـ ١٤٢) .

(٣) الفخري (ص٢٧٧) وانظر عن تاريخهم كتاب (نظام الوزارة في الدولة العباسية ، العهدان البويهي والسلجوقي) (ص١٩ ـ ١١٥) .

المبحث الرابع

الدول المنفصلة عن الخلافة العباسية

انفصلت عدة دول عن الخلافة العباسية، وناصبتها العداء، ونشأت دول أخرى لم يكن أُمراؤها خاضعين لسلطان العباسيين أصلاً.

وكان لبعض هذه الدول أثر مباشر على المشرق الإسلامي، كالدولة الفاطمية وبعضها الآخر لم يؤثر تأثيراً مباشراً واضحاً على المجتمع الإسلامي في الشرق، إلا أن صدى هذه الدول وتلك، لا بدَّ أنّه أثار في نفس ابن حبان أشياء، جعلته يقف بعض المواقف المتشددة ضد بعض الفِرَق والمذاهب.

قامت دولة الأدارسة في المغرب الأقصى (١٧٢ ـ ٣٧٥هـ) وكان لها أثر بارز في نشر المذهب السنّي في تلك البلاد، وقد حالت دون توسع الخوارج في تلك المنطقة. وكان قيامها منفصلة عن الخلافة العباسية، نتيجةَ الصراع الدائم الذي نشب بين أبناء عليّ وبين خلفاء بني العباس، وعلى إثر وقعة (فخ)[1] التي وقعت بين الحسين بن علي بن الحسن، وبين العباسيين، وقد نجا من المعركة يحيى وإدريس ابنا عبد الله بن الحسن، فأمّا يحيى فأمّنه الخليفة ثم قتله، وأما إدريس فقد خرج في جملة حاج مصر ثم جاز إلى فاس وطنجة، واستجاب له البربر، وكوّن بداية دولة الأدارسة هناك إلا أنّ الرّشيد تمكّن فسمّه أيضاً في مملكته[2] ولم يكن قد أنجب بعد، وكانت جاريته حاملاً، فوضعت بعد شهرين ولداً، سمّوه (إدريس) كذلك، وكان هو مؤسّسَ الدولة الحقيقيَّ.

وقد عاصر ابنُ حبان من ملوك الأدارسة يحيى الرابع بن إدريس (٢٩٢ ـ ٣١٠هـ) والحسن بن محمد (٣١٠ ـ ٣١٢هـ) الذي انكمشت دولة الأدارسة بعد وفاته، وانحصرت

---

(١) فخ: واد بمكة يقال له وادي الزاهر. معجم البلدان (٤ : ٢٣٧).

(٢) أخبار هذه الوقعة في تاريخ الطبري (٨ : ١٩٢ ـ ٢٠٣) ومقاتل الطالبيين (ص ٤٣٥ ـ ٤٦٠) والبداية والنهاية (١٠ : ١٥٧).

في بلاد الريف المغربي . ولم يَعُدْ لها كبير قيمة حتى انتهت على يد الفاطميّين[١] .

وقد قامت دولة الفاطميين (٢٩٦ ـ ٥٦٧هـ) في مصر وبلاد المغرب .

قال في الفخري : (هذه دولة اتسعت أكناف مملكتها ، وطالت مدتها ، فكان ابتداؤها حين ظهر المهدي في المغرب سنة ست وتسعين ومائتين ، وانتهاؤها في سنة سبع وستين وخمسمائة ، وكادت أن تملك ملكاً عامّاً ، وأن تدين لها الأمم) .

وقد اختلف العلماءُ في صحة نَسَب الفاطميين ، وعندما استفحل خطرهم ؛ أمر الخليفة العباسيّ زعماءَ البيت العلوي ، فكتبوا خطوطاً بتكذيب نسبتهم ، وقد كذّب الذهبيّ هذه النسبة ، وجزم صاحب الفخري بها ، ومال ابن الأثير إلى صِحّتها ، فقد قال بعد أن ذكر الخلاف حول صحة نسبهم : (وقد روي نسبهم على صورة أخرى ، وفيه اختلاف كثير ، والصحيح أنهم علويّون إسماعيليون صحيحو الاتصال ، وهذه الصورة التي أوردناها هي المعوّل عليها ، وبها خطوط مشايخ النسابين) .

وكانت نهايةُ دولتهم على يد صلاح الدين يوسف بن أيوب الأيوبيّ حيث أعاد مصر إلى الخلافة العباسية أيّام الخليفة المستضيء ، وخُطِب له على المنابر ، فقلّده الخليفة السلطنة[٢] .

وفي الأندلس قامت دولة الأمويين على يد عبد الرحمن بن معاوية بن هشام الذي استولى على قُرطبة سنة (١٣٨هـ) واستمرّت دولتهم في الأندلس حتى سقطت في عهد آخر ملوكهم هشام الثالث المعتمد (٤٢٢هـ) .

وقد عاصر ابن حبّان عدداً من ملوكهم ؛ منهم عبد الله بن محمد بن عبدالرحمن (٢٧٥ ـ ٣٠٠هـ) وعبدالرحمن بن محمد بن عبدالله (٣٠٠ ـ ٣٥٠هـ) والحكمَ بن عبدالرحمن بن محمد (٣٥٠ ـ ٣٦٦ هـ)[٣] .

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي (٢ : ٢٢٦) و(٣ : ١٦٢) فما بعد ، ومقاتل الطالبيين (ص ٤٦٣ ، ٤٨٧) .

(٢) انظر بعضَ أخبار هذه الدولة في الفخري (ص٢٦٢) فما بعد ، والكامل (٦ : ١٢٤) والنبلاء (١٥ : ١٤١ ـ ٢١٥) فقد ترجم الذهبي لملوكها تِباعاً .

(٣) النبلاء (٨ : ٢١٧ ـ ٢٤١) حيث ترجم لعدد من ملوكهم تباعاً . وتاريخ الإسلام السياسي (٣ : ١٦٧) .

الفصل الثاني

الثورات والحروب الداخلية في عصر ابن حبان

كان يَسَعُني أن أتناول الثورات والفتن الداخلية في غضون حديثي عن الحياة السياسية في ذلك العصر ، إلا أنني آثرت إفرادها مستقلة لتشعُّب جوانبها ، وتعدد أغراضها ، وتنوع مذاهبها .

المبحث الأول

ثورة الزّنج

في منتصف شهر شوال سنة خمس وخمسين ومائتين ، خرج رجل اسمه علي بن محمد بن عبدالرحيم ، ونسبة في عبد القيس(١) من ساكني قرية من قرى الرّيّ ، وادّعى أنه عليّ بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنهم .

ولم يكن صاحب الزّنج في حقيقة أمره إلاّ رجلاً زنديقاً ، حيث إنّه زعم معرفةَ علم الغيب ، وأنّه يُوحى إليه ، وأنّ الملائكة تؤيّده . ومع هذه الزندقة ؛ فقد ادّعى أنّه خارجيّ .

ولقد أعدّ أتباعَه ، ووعدهم أن يقودهم ويملّكهم الأموال ، وذكّرهم بما كانوا عليه من سوء الحال ، وأنّه يريد أن يرفع أقدارهم ، ويملّكهم العبيد والأموال ، ويبلغ بهم أعلى الدرجات . وقد كانت حالة أتباعه من العبيد مهيأة للثورة ، حيث الفقر والجهل والحقد على السّادة ، وقد كثُر عدد هؤلاء الأتباع ، وصاروا جماعاتٍ كثيرةً ، وكانوا يجتمعون ويبكون وضعهم ويَنْدِبون حظَّهم ، دون أن يستمع أحد إليهم .

وكان لتجمّعهم في جماعات كبيرة أعظمُ الأثر في قوة حركتهم ، وسرعة انفجار ثورتهم . وقد لخّص لهم صاحب الزنج أهدافه بما يأتي :

---

(١) تاريخ الطبري (٩ : ٤١٠) والكامل (٦ : ٨ ـ ٥٤) والبداية والنهاية (١١ : ١٨) والفخري (ص٢٥٠) وانظر أخبار هذه الثورة في الطبري (٩ : ٤١٠ ـ ٦٥٤) .

(١) تحرير الزنوج ورفع مستواهم .

(٢) تمكينهم من الحصول على الأموال والأرقاء والعبيد .

(٣) تمكينهم من الوصول إلى السلطان والقوّة والملك[١] .

ولا ريبَ في أن مثل هذه الأماني لشعبٍ مضطهد جاهل فقير ، تجعله يضحي بحياة بؤسٍ ؛ طمعاً في أن يحيا حياة كريمة . ولَلموت أهون على النفس الإنسانية من حياة ذُلٍّ بغيض .

وكان صاحب الزنج هذا فصيحاً بليغاً لبيباً ، استمال قلوبَ العبيد من زنج البصرة ونواحيها ، فاجتمع إليه خلق كثيرون ، وناس آخرون من غيرهم ، وعظم شأنه ، وقويت شوكته ، وكان في مبدأ حاله فقيراً ، لا يملك سوى ثلاثة أسياف ، حتى إنه أُهدي إليه فرس ، فلم يكن له لجام ولا سرج يركبه بهما ، فركبه بحبل ، فاتفقت له حروب وغزوات نُصر فيها ، فأثرى بسببها ، وعظم حاله ، وكثر نهبه ، وانبثّ عسكره في البلاد العراقية والبحرين وهجر . ونَهَد إليه الموفق طلحة في أيّام المعتمد بعساكر كثيفة ، فالتقيا بين البصرة وواسط ، وبَنَوا مدائن هناك ، وأقام كل من الفريقين يرابط الفريق الآخر .

ويرى الإمام الطبريّ أن ابتداء أمره ، هو شخوصه من سامرّاء إلى البحرين ـ وادَّعى أنّه من ذرية عليّ رضي الله عنه ـ سنة تسع وأربعين ومائتين ، ودعا الناس إلى طاعته في (هجر) ثم انتقل إلى الإحساء ، وكان أهل البحرين قد أحلّوه من أنفسهم محلّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلَّم[٢] ثم دخل البصرةَ سنة أربع وخمسين ومائتين وسار ذِكْرُه وقويت شوكته ، وظلّت الحروب الطاحنة بين الموفق طلحة ، وبين صاحب الزنج ؛ حتى قُتل صاحبُ الزنج في صفر سنة سبعين ومائتين من الهجرة[٣] .

وقد قيل : إن عدد القتلى الذين قَضَوا في حروب صاحب الزنج كان ألفي ألف

---

(١) القرامطة وآراؤهم الاعتقادية (ص٥١ ـ ٥٣) .

(٢) الطبري (٩ : ٤١٠) فما بعد ، البداية والنهاية (١١ : ١٨) .

(٣) الطبري (٩ : ٦٥٤) فما بعد ، البداية والنهاية (١١ : ٤٤) .

وخمسمائة ألف إنسان ، يعني مليونين ونصف قتيلٍ ، في مدة أربع عشرة سنة وأربعة أشهر وستة أيام[١] .

ولقد سبى الحرائرَ الهاشميّات واستعبدهنّ ، وكان لبعض رجاله منهن عَشْرُ نسوة يطؤهن ويستخدمهن ، لعنه الله تعالى وإيّاهم ، إن كان ما نسب إليهم صحيحاً .

وقد ذَكرتُ ثورة الزنج مع أن نهايتها قبل ولادة ابن حبان ، لأنّ آثارها السيئة امتدت زمناً طويلاً ، ومجريات أحداثها ظلت في أذهان الناس وفي واقعهم دهراً .

إضافة إلى أنها فتحت الباب أمام ثورات القرامطة التي أنهكت الدولة والأمَّة وقتذاك[٢] .

---

(١) الفخري (ص٢٥١) . البداية والنهاية (١١ : ٤٤) .

(٢) هذا ما كتبته سنة ثلاث وأربعمائة وألف من الهجرة ، وبعد مضيّ عشرين عاماً على كتابة هذا الكلام ؛ تبدّلت لديّ مفاهيم كثيرة ، منها ؛ أنّ الفرقاءَ غيرُ مصدّق بعضهم فيما يرمي به بعضهم الآخر ! سواء كانوا من فرقة واحدة ، أم من فرق متناحرة . وبعد أن عشت في العراق عشر سنين ورأيت الأحقاد الطائفية التي تزيد على كلّ تصورات الخيال ، واتّهمني بعضُ أهل العراق بأنني زنديق ، ومدّعٍ للنبوّة ، ومدّعٍ أنه يوحى إليّ ، فيستحيل في حياتي أن أصدّق خصيماً على خصمه حتى لو كان من الذين يُزعم له أنه من الأولياء ، أعاذنا الله من شرّ الأشرار ، ومن الحقد الطائفي المدمّر للدين والدنيا معاً !

المبحث الثَّاني

ثورات القرامطة

يرى الطبري ـ وهو معاصرٌ بدايةَ حركة القرامطة ـ أنّ بدايةَ أمر قُرمط كان قبل سنة سبعين ومائتين ، وذَكر عن قُرمط أنّه قال : «صرت إلى صاحب الزنج ، ووصلت إليه وقلت له : إنّي على مذهب ، وورائي مائة ألف سيف ، فناظِرْني ، فإن اتفقنا على المذهب ؛ مِلتُ بمن معي إليك ، وإن تكن الأخرى ؛ انصرفت عنك !

وقلت له : تعطيني الأمان؟ ففعل ، فناظرته إلى الظهر ، فتبيّن لي في آخر مناظرتي إيّاه ، أنه على خلاف أمري ، وقام إلى الصلاة[1] ؛ فانسللت ، فمضيت خارجاً من مدينته ، وصرت إلى سواد الكوفة»[2] .

(١) عقيدة القرامطة:

العقائد القرمطية مجموعةُ آراء مختلفة ومتباينة ، تطوّرت من بلد إلى آخر ، ومن زمن إلى زمن ، بحيث يَصْعب دراستُها ومعرفتُها ، فكانوا يقولون بآراء في بَلَدٍ ، ويأتون بنقيضها بعد فترة من الزمن في بلد آخر !

قال الشهرستاني عند حديثه عن الإسماعيلية ـ والقرامطة منهم ـ : «مِن مذهبهم أن مَن ماتَ ولم يعرف إمامَ زمانه ؛ مات ميتة جاهلية . وكذلك مَن ماتَ ولم يكن في عنقه بيعةُ إمام ؛ مات ميتة جاهلية .

ولهم دعوة في كل زمانٍ ، ومقالةٌ جديدة بكلّ لسان . . وأشهرُ ألقابهم : الباطنية

---

(١) لست أدري كيف يقوم إلى الصلاة من يكون زنديقاً ويدّعي أنه يوحى إليه؟

(٢) الطبري (١٠ : ٢٧) . وقد نسب الأخ الدكتور سليمان السلّومي إلى الطبري القولَ بأنه يرى بدايةَ أمر القرامطة سنة ٢٦٤هـ ، وأنّ الحسين الأهوازي لَقّن المذهب لحمدان قرمط ، ولم أقف عند الطبري على مثل هذا ، بل الذي وجدتُه أن الرجل المجهول سُمّي باسم صاحب الأثوار (كُرْميته) ثم خفف فقيل (قرمط) . انظر الطبري (١٠ : ٢٣ ـ ٢٥) وقارن بكتاب «القرامطة وآراؤهم الاعتقادية» (ص١٤٠) . رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة . وهذه الرسالة أجود وأوسع ما كتب عن القرامطة فيما أعلم .

والقرامطة والمزدكية[١] .

ويحسن أن نعرض أهمَّ آرائهم الاعتقادية والعلميّة بإيجاز :

ـ ١ ـ الإمامة :

قالوا : (إن الإمامة ليست قضيّة مصلحيّة تناط باختيار العامّة وينتصب الإمام بنصبهم ، بل هي قضيّة أصولية ، وهي ركن الدين الذي لا يجوز للرسل إغفالها وإهمالها ولا تفويضها إلى العامّة وإرسالها .

كما أنهم يقولون : إنها نصٌ من الله تعالى ، لا يجوز الاختيار من الأمة ، وعلى ذلك فالاختيار مع النص يعتبر باطلاً)[٢] ولهم في الإمامة معتقداتٌ غريبة سخيفة تنظر في كتاب (القرامطة)[٣] .

ـ ٢ ـ عقيدة الظاهر والباطن والتأويل :

وهم إنّما سُمّوا الباطنيّة لقولهم بعقيدة الظاهر والباطن ، وأن الظاهر هو القِشْر ، والباطن هو اللُّب .

وقد اعتقد الباطنية ومنهم القرامطة أن كلّ شيء ظاهر محسوس في هذا الكون ؛ له معنى آخر خفيّ ، يُعرف بالمعنى الباطن ، فألفاظ القرآن مثلاً ، لها معنى باطن ، غير المعنى الحرفي الظاهر ، ويقولون : إن الذي يقف على ظاهر القرآن ، ولا يقف على تأويله مَثَلُه مَثَلُ الحمار الذي يحمل أسفاراً . فقوله تعالى : ﴿مثل الذين حُمّلوا التوراة﴾ يعني ظاهراً ﴿ثم لم يَحْملوها﴾ يعني باطنها .

ويقول ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : إن القرامطة هم أشهر الناس بادّعاء علم الباطن المخالف للظاهر ، ودعوى التأويلات الباطنة المخالفة للظاهر المعلوم المعقول من الكتاب والسنة .

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١ : ١٩٢) .

(٢) القرامطة وآراؤهم (ص٢٩٦) فما بعد .

(٣) المرجع السابق .

وقسموا المعرفة على قسمين : ظاهر : وهو الإسلام ، وباطن : وهو الإيمان .

أما العبادات العملية من صلاة وصوم وزكاة وحجٍّ ، فلها دلالات على مَعانٍ باطنية وكذلك الغسل من الجنابة ، وغير ذلك[١] .

وغرضهم الأقصى ـ كما يقول الإمام الغزالي رحمه الله ـ (إبطال الشرائع ، فإنهم إذا انتزعوا عن العقائد مُوجِبَ الظّواهر ، وقدروا على الحكم بدعوى الباطن ، على حسب ما يوجب الانسلاخ من قواعد الدين ؛ إذ سقطت الثقةُ بموجب الألفاظ الصريحة ؛ فلا يبقى للشرع عصام يُرجع إليه ، ويُعوّل عليه)[٢] .

ـ ٣ ـ عقيدتهم في الأعداد والحروف :

أما عن الأعداد ، فقد أضفوا على العدد (٧) قداسةً خاصة ، وفلسفوها بفلسفة عقليّة مرذولة ، وكذلك العدد (١٢) . ثم إنهم حاولوا أن يجدوا لكل عدد من الأعداد معنى خاصّاً يتفرّد به ، ويدلّ عليه .

وأمّا عن الحروف فهي عندهم محدثة ، وأما الكلمات المركبة منها ؛ فهي أصل كل شيء ، فقولنا : ﴿بسم الله الرّحمن الرّحيم﴾ تدل على محمد وعلي والحسن والحسين وفاطمة : وكذلك تصرّفوا بالنسبة لكل حرف من أوائل السور وغيرها .

قال الغزالي ـ رحمه الله ـ : (وهكذا تصرّفوا في قول محمد رسول الله ، وفي الحروف ، وفي أوائل السور ، وأبرزوا ضروباً من الحماقات تُضْحك المجانين ، فضلاً عن العقلاء ، وناهيك خِزْياً بطائفةٍ هذا منهجُ استدلالهم !)[٣] .

ـ ٤ ـ عقيدتهم في القيامة والمعاد :

قال الغزالي : (اتّفقوا عن آخرهم على إنكار القيامة ، وأن هذا النّظام المشاهد في الدنيا ؛ من تعاقبِ الليل والنّهار ، وحصول الإنسان من نطفة ، والنطفة من إنسان ، وتولّد

---

(١) انظر : القرامطة وآراؤهم (ص٢٣٠) فما بعد .

(٢) فضائح الباطنيّة للغزالي (ص١٢) ، وذكر نحو ذلك ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص١٠٦) .

(٣) فضائح الباطنية (ص٦٨) .

النبات ، وتولّد الحيوان ؛ لا يَتصرّم أبدَ الدهر ، وأن السموات والأرض لا يُتَصور انعدام أجسامها . وأوّلوا القيامة ، وقالوا : إنها ترمز إلى خروج الإمام ، وقيامِ قائم الزمان ، وهو الناسخ للشرع ، المغيّرُ للأمر .

وأما المعادُ ؛ فأنكروا ما جاء به الأنبياء ، ولم يُثبتوا الحشرَ والنشرَ للأجساد ، ولا الجنة والنار ، ولكن قالوا : معنى المعاد : عود كل شيء إلى أصله ، فالجسد يعود إلى الطبيعة التي تركّبَ منها ، وهي الصفراء والسوداء والبلغم والدم ، فالصفراء تَصير ناراً ، والسوداء تصير تراباً ، ويصير الدم هواءً ، ويصير البلغم ماءً ، وهذا هو معاد الجسد .

أما مَعاد الروح ، فإنها إن صَفَت من مواظبة على العبادات ، وزُكّيت بمجانبة الهوى والشهوات ؛ اتحدت عند مفارقة الجسد بالعالم الرّوحاني الذي منه انفصالها ، وتسعد بالعودة إلى وطنها الأصلي ، ولذلك سُمّي رجوعاً ، فقيل : ﴿ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾[(١)] وهي الجنّة)[(٢)] .

ـ ٥ ـ عقيدتهم في التكاليف الشرعية :

قال الغزالي : (المنقول عنهم : الإباحة المطلقة ، ورفع الحجاب واستباحة المحظورات واستحلالها ، وإنكار الشرائع ـ إلا أنّهم بأجمعهم ينكرون ذلك إذا نُسب إليهم ـ وإنما الذي يصح من معتقدهم فيه أنّهم يقولون : لا بد من الانقياد للشرع في تكاليفه ، على التفصيل الذي يُفَصّله الإمام ، من غير متابعة الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما ، وأن ذلك واجب على الخلق ، والمستجبين إلى أن ينالوا رتبة الكمال في العلوم ، فإذا أحاطوا من جهة الإمام بحقائق الأمور ، واطّلعوا على بواطن هذه الظواهر ؛ انحلّت عنهم هذه القيود وانحطّت عنهم التكاليفُ العمليّة ، فإن المقصود من أعمال الجوارح ؛ تنبيهُ القلب ، لينهض لطلب العلم ، فإذا ناله ؛ استعدّ للسعادة القصوى ، فيسقط عنه تكليفُ الجوارح)[(٣)] .

فالباطنيّة القرمطيّة تستّروا بادّعائهم إسماعيلَ بن جَعْفر الصادق ، وأحاطوه والأئمةَ

---

(١) الفجر : ٢٧ .

(٢) فضائح الباطنيّة (ص٤٤ ـ ٤٥) .

(٣) فضائح الباطنية (ص٤٦) فما بعد .

من قبله بهالات من التقديس ، وادّعوا له معرفة علم الغيب وإمامة الزمان .

فمذهبهم ظاهره الرفض ، وباطنه الكفر المحض ، إذ إنّهم بالآخر يظهرون ما يناقض الشرع ، وكأنه غايةُ مقصدهم ، لأن سبيل دعوتهم ؛ ليس بمتعين في فن واحد ، بل يخاطبون كل فريق بما يوافق رأيه ، بعد أن يظفروا منهم بالانقياد لهم والموالاة لإمامهم فيوافقون اليهود والنّصارى والمجوس على جملة معتقداتهم ، ويقرّونهم عليها ، فهذه جملة المذهب)[1] .

وقد عدّهم الإمام ابن الجوزي من المارقين من الدّين كبابَك الخرّمي وصاحبِ الزّنج[2] .

هذه بعض معتقداتهم التي خالفوا بها نصوص الكتاب والسنّة وانفردوا بمعظمها عن بقية الفرق التي ظهرت في الإسلام .

(٢) حروب القرامطة-في زمن ابن حبان:

ذكرتُ في صدر الحديث عن القرامطة أنّ دعوتهم بدأت قبل عام سبعين ومائتين للهجرة ، ثم اشتدت سواعدهم ، وعظمت قوّتهم ، وبدأوا بشراء السّلاح وبنوا لهم مدينة حصينة سمّوها (دار الهجرة) في سنة سبع وسبعين ومائتين ، فخافهم كثير من ضعاف المسلمين ، وانضموا إليهم ، جَزَعاً ورُعْباً .

ومن الجدير بالذكر أنّ القرامطة على تعدّد الأمكنة ، واختلاف الأزمنة ؛ اتّبعوا ما سَنَّه لهم حمدان قرمط ، من اتخاذ دور للهجرة ، يعتصمون بها ويجاهدون أعداءهم منها .

فعل ذلك حُريث بن مسعود القرمطي حين استولى على مدينة واسط ، وفعل مثله أبو طاهر القرمطي سنة (٣١٦هـ) .

ومن اهتمام القرامطة بالنّظم الحربيّة ، ما نُقل عن أبي سعيد الجنابي من تدابير دقيقة ، ومن أبرزها تدريب الجنود وتوجيه كامل العناية بشؤونهم الحربيّة . فإن أبا سعيد أقبل على جمع الخيل ، وإعداد السّلاح ، واتّخاذ الإبل ، وإصلاح الرحال ، ونسج الدروع

---

(١) فضائح الباطنية (ص٣٧) .

(٢) تلبيس إبليس (ص١١١) . قلت : أعود وأذكّر بأن من الضروريّ نقل مذاهبهم من كتبهم .

والمغافرة ، وأخذ في تعليم الصبيان الفروسية ، حتى إنّه جمعهم في دور ، وأقام عليهم قوماً ، وأجرى عليهم ما يحتاجون إليه ، ووسمهم لئلا يختلطوا بغيرهم ، ونصب عليهم عرفاء ، وأخذ يعلّمهم ركوب الخيل والطعانَ ، فنشأوا لا يعرفون غير الحرب ، وقد صارت دعوته طبعاً ، وطاعته ديناً ، والطعن والنـزال حرفة لهم . . . وكان لهذه التربية القتاليّة أَثرُها البالغ في تحركات القرامطة ومعاركهم(١) .

والقرامطة الذين عظم شأنهم ، وأرهبوا النَّاس ، وحاربوا المسلمين في ذلك العصر ، هم قرامطة العراق ، وقرامطة البحرين ، وقرامطة الشام . ويحسن أن نشير إلى حروب كل من هؤلاء مع أهل السنّة ، ومدى أثرهم وتأثيرهم عليهم .

ـ ١ ـ قرامطة العراق :

ذكرت سابقاً أنَّ ابتداء أمِر القرامطة في العراق كان قبل السبعين والمائتين على يد رجل قدم من خوزستان ، كان يظهر الزهد والتقشف ، وراح يشكك النّاس فيما هم عليه من الدين ، ثم ادّعى أنّه يدعو إلى إمام من آل الرَّسول(٢) ثم قويت شوكتهم ، وطمّت بليّة المسلمين بهم ، وانتشروا بسواد الكوفة ، فوجّه المعتضد إليهم (شبلاً) غلام أحمد بن محمد الطائي ، فظَفِر بهم وأسر رئيساً لهم يعرف بأبي الفوارس ، أو ابن أبي الفوارس فدعا به المعتضد لثمان بقين من المحرم سنة تسع وثمانين ومائتين ، فسأله وناظره(٣) ثم أمر به فَعُذّب وقلعت أضراسه ، ثم خُلع بمدّ إحدى يديه ببكرة ، وعُلِّق في الأخرى صخرةٌ ، وتُرِك على حاله تلك من نصف النهار إلى المغرب ، ثم قُطعت يداه ورجلاه من غدِ ذلك اليوم ، وضُربت عنقه ، وصُلب بالجانب الشرقي ، ثم حُملت جُثّته بعد أيام إلى الياسريّة ، فصلب مع مَن صُلب هناك من القرامطة)(٤) .

وفي سنة ست عشرة وثلاثمائة ؛ اجتمع من كان بسواد العراق ممن يعتقد مذهب

---

(١) القرامطة وآراؤهم (ص٤٨٧ ـ ٤٩٠) مقتطفات .
(٢) الكامل في التاريخ (٦ : ٦٩) فما بعد ، الطبري (ص٢٣ ـ ٢٧) .
(٣) انظر المناظرة في الكامل (٦ : ١٠٠) حوادث سنة ٢٨٩ .
(٤) الطبري (١٠ : ٨٦) .

القرامطة ، فيكتم اعتقادَه خوفاً ، فأظهروا اعتقادهم ، فاجتمع منهم بسواد واسط أكثرُ من عشرة آلاف رجل ، وولَّوا عليهم رجلاً يعرف بحُرَيث بن مسعود ، واجتمع طائفةٌ أخرى بعين التمر[١] ونواحيها في جمع كثير ، وولّوا أمرهم إنساناً يعرف بعيسى بن موسى وكانوا يدعون إلى المهدي الفاطمي في مصر ، فسار عيسى إلى الكوفة ونزل بظاهرها وجبى الخراج ، وصرف العمّال عن السّواد ، وسار حُرَيْث بن مسعود إلى أعمال الموفّقي فبنى بها داراً أسماها (دار الهجرة) واستولى على تلك النّاحية .

فسيّر المقتدر بالله إلى حريث بن مسعود ومن معه ؛ هارونَ بن غريب ، وسيّر إلى عيسى بن موسى ومن معه بالكوفة صافياً البصري ، فظَفِر جيش الخليفة وانهزمت القرامطة ، وأُسر منهم كثيرٌ ، وقتل منهم كثير ، واضْمَحلّ أمرُ من كان بالسّواد منهم)[٢] .

وفي سنة ثنتين وعشرين وثلاثمائة ، عَظُم أمر مِرْداويج بأصبهان ، وكان بينه وبين أمير القرامطة صاحب البحرين تفاهمٌ على انتزاع الملك من العرب ، وردِّه إلى العجم وكأنه كان يوافقه على أفكاره في الزّندقة . . فقطن رعيته لذلك ، فثاروا عليه ، وقتله أخص مماليكه «بَجْكَم»[٣] (ولما أُسر جماعة ممن معه من القرامطة ، وأُخذوا إلى بغداد ؛ حبسهم الخليفة في مطامير كان قد بناها لُمقدَّمي الساجية والحجريّة ـ كما صرح لهم ـ وكان يدخل إليهم الخليفة القاهر ، ويحسن إليهم لعلّه يتقوى بهم على الساجيّة والحجريّة)[٤] وما ذلك عندي إلا لما يَعرف من خطرهم وشدّة بأسهم .

ـ ٢ ـ قرامطة البحرين :

ابتدأ أمر القرامطة في البحرين على يد رجل يدعى يحيى بن المهدي قصد بلده (قطيف) فنزل على رجل يعرف بعليّ بن المُعلّى بن حمدان مولى الزياديين ، وكان يغالي في التشيع ، فأظهر له يحيى أنّه رسول المهدي ، وكان ذلك في سنة إحدى

(١) عين التمر مدينة كثيرة أشجار التمر بين كربلاء والنجف .

(٢) الكامل (٦ : ١٩٤) .

(٣) البداية والنهاية (١١ : ١٧٨) .

(٤) الكامل (٦ : ٢٣٧) .

وثمانين ومائتين فجمع له ابن المعلّى الشّيعة ، وأقرأهم كتاب المهدي ، فأجابوه ، ووعدوه بالخروج معه إذا هو خرج ، وكان فيمن أجابه أبو سعيد الجنابي .

وظهر أبو سعيد سنة ست وثمانين ، فَقَتَل من حوله من أهل القرى ، واستولى على القطيف ، وأظهر أنّه يريد البصرة ، فكتب الخليفة إلى متولّيها أن يعمل حولها سوراً[١] .

أما أبو سعيد الجنابي فإنّه أغار بمن معه على هجر ، واقتربوا من البصرة ، فأرسل الخليفة إلى العبّاس بن عمرو الغَنَوي أمير فارس ، وولاّه البحرين واليمامة ، وأمره بمحاربة القرامطة ، فسار إلى البصرة بمن معه من الجيوش ، ولقيهم أبو سعيد الجنابي فهزمهم واستولى على ما معهم من الأموال وأسر من أسر ، ثم قدّم الأسرى ، فقتلهم في صباح اليوم التالي وحرقهم ، إلا العبّاسَ بن عَمرو الغَنَوي ، فإنه بقي عند الجنابي أياماً ، ثم أطلقه وقال له : عَرِّف مولاك بما رأيت !

وفي السّنة نفسها أوقع بدرٌ غلامُ الطائي بقرامطة ميسان ، فقتل منهم مقتلة .

وفي سنة تسعين ومائتين كبس «ابنُ بانو» أمير البحرين حصناً للقرامطة فقتل منهم مقتلة عظيمة[٢] .

واستفحل أمر قرامطة البحرين في عهد مُقَدَّمهم الجنابيّ ، حتى أراح الله منه العباد . ففي سنة إحدى وثلاثمائة دخل حمّاماً له ، وعنده خادم له صِقِلّي ، فأراده الجنابي على الفاحشة ، فخنقه خادمه ، ولمّا قتله ؛ استدعى رجلاً من أكابر رؤسائهم وقال له : السيد يستدعيك ، فلما دخل ؛ قتله ، ففعل ذلك بأربعة نفر ، واستدعى الخامس ، ففطن لذلك ! فأمسك بيد الخادم ، وصاح ، فدخل الناس وقتلوا الخادم .

ولم يمت الجنابي ـ لعنه الله ـ حتى كان قد استولى على هجر ، والإحساء ، والقطيف والطائف ، وسائر بلاد البحرين .

وكان قد عَهِدَ بالأمر إلى ابنه سعيد ، فعجز عن الأمر ، وغلبه أخوه الأصغر سليمان أبو طاهر .

---

(١) الكامل (٦ : ٩٢) .

(٢) الكامل (٦ : ٩٤ ـ ٩٥ ، ١٠٧) .

وفي تلك الأثناء كان الخليفة المقتدر كتب إلى أبي سعيد كتاباً ليّناً ، فيمن عنده من الأسرى ، وراح يُدَلّل له على فساد مذهبه ، فكان قد مات ، فوصل الكتاب إلى ابنه أبي طاهر ، فأكرم الرسل ، وأطلق الأسرى ، وأجاب على الكتاب[١] .

وفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، قصد أبو طاهر البصرة في ألف وسبعمائة رجل فتسوّروا السّور ، وقتلوا الموكّلين ببابه ، ثم استولوا على المدينة ، وقتلوا خلائق ، وألقى النّاس أنفسهم بالماء ، فغرق كثيرون ، ثم تركها وانصرف إلى بلاده[٢] .

كما سار أبو طاهر القرمطي إلى «الهبير» سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، ليلقى وفودَ «الحاجِّ» فنهبهم ، فثار أهلوهم من البغداديين ينددون بابن الفرات الوزير ، وكان رافضياً مُتَّهَماً بميله إلى القرمطي ، فوبَّخه الخليفة ، ثم قبض عليه ، وسُلِب الوزارة[٣] .

وفي سنة ثنتي عشرة وثلاثمائة ، غزا القرمطي أبو طاهرٍ الكوفةَ ، فهزم عسكرَ الخليفة ونهب البلد ، ولم يحجَّ في هذه السّنة من العراق أحدٌ خوفاً منه[٤] .

كما عاد إلى الكوفة ثانية سنة خمس عشرة وثلاثمائة ، واستولى عليها وسلب ميرتها ووصل يوسف بن أبي السّاج ، فنظر إلى قلّة جيش القرمطي فاحتقره ، إلا أن أبا طاهر باشر الحرب بنفسه ، فطحن عسكر يوسف ودقّهم ؛ فانهزموا بين يديه ، وأُسر يوسف وعددٌ كبير من أصحابه ، وهرب من بقي إلى بغداد حفاة عراة ، فخاف أهل بغداد وأرادوا الهرب ، وجرت معارك ضخمة في تلك السَّنة استولى القرمطي فيها على مدينة الأنبار ، وجعلها مركز غاراته على جيش الخليفة[٥] وعاود الغزو سنة ست عشرة وثلاثمائة وحارب جيش الخليفة في الرحبة ، والرقّة ، ورأس العين ، وكفرتوثا ، وسنجار[٦] وأوقع بالمسلمين الوقائع وكبّدهم الخسائر الجسيمة .

---

(١) الكامل (٦ : ١٤٧) .

(٢) الكامل (٦ : ١٧٥) .

(٣) الكامل (٦ : ١٧٧) .

(٤) الكامل (٦ : ١٨٠) .

(٥) انظر هذه المعارك في الكامل (٦ : ١٨٧ ـ ١٨٩) .

(٦) الكامل (٦ : ١٩١ ـ ١٩٢) .

وفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة سار أبو طاهر إلى مكة ، فوصلها يوم التروية ، فنهب هو وأصحابه الحُجّاجَ ، وقتلوهم حتى في المسجد الحرام ، وفي البيت نفسه ، وجلس على باب الكعبة والرجال تُصرع بين يديه وهو يقول :

أنـــا لله وبـــالله أنـــا يخلقُ الخلقَ وأُفنيهم أنا

وقلع الحجر الأسود ، وأنفذه إلى هجر ، فبلغ الخليفةَ الفاطميَّ ، فكتب إليه ينكر عليه ذلك وقال له : إن لم تردّ على أهل مكة ، وعلى الحجاج وغيرهم ما أَخذتَ منهم ، وتردّ الحجر الأسود إلى مكانه ، وترد كسوة الكعبة ؛ فأنا بريء منك في الدنيا والآخرة . . .[1] قبّح الله الجميع .

وفي سنة ثنتين وعشرين ؛ استرضاه الخليفة ، وطلب منه أن يعلن الطاعة فيقرَّهُ على ما بيده من البلاد ، فلم يتعرَّض أبو طاهر للحجاج ، وطلب منه أن يعيد الحجر الأسود فلم يفعل[2] .

واعترض سبيل الحُجاج سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة ، فقاتله أصحاب الخليفة والحجّاج بالقادسية ، فشفع جماعة من العلويين لديه ، فرجع واشترط ألاّ يحج أحدٌ ذلك العام ، ففعلوا[3] .

وفي سنة ست وعشرين وثلاثمائة قتل القرامطة بعضُهم بعضاً ، حتى قُتل خلق من عظمائهم ، واختلَّ أمرهم بسبب فتنة حصلت بينهم ـ لعنهم الله ـ وكان هذا سبب تمسكهم بمدينة «هجر» وترك العدوان على البلاد والإفساد بها[4] .

وقد أراح الله العباد والبلاد من شرور أبي طاهر سنة ثنتين وثلاثين وثلاثمائة ، فخلفه إخوته سعيد بن الحسن وهو الأكبر ، والفضل بن الحسن ، وكان لهم أخ ثالث يهتم

---

(١) الكامل (٦ : ٢٠٣ ـ ٢٠٥) .
(٢) الكامل (٦ : ٢٤٢) .
(٣) الكامل (٦ : ٢٤٩) .
(٤) الكامل (٦ : ٢٦٨) وانظر فيها تلك الفتنة .

باللَّهو والشرب ، وإن كان لا يخالف أخويه في المعتقدات والفعال[١] .

وفي سنة ست وثلاثين وثلاثمائة أراد معزّ الدّولة بن بُويهِ استنقاذَ البصرة من البريدي وسار في البرية ، فأرسل القرامطة إليه من «هجر» يستنكرون مسيره في أرضهم فلم يجبهم ، وقال للرّسول : قل لهم : من أنتم حتى تُستأمروا؟! وليس قصدي مِنْ أخْذِ البصرة غيركم[٢] .

وفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، أعاد القرامطة الحجر الأسود إلى مكانه في الكعبة وقالوا : أخذناه بأمر وأعدناه بأمر . وهناك خلاف كثير في كيفية استعادته ؛ هل كانت بأمر الخليفة الفاطمي في مصر؟ وهل أعادوه بدون شيء ، أو اشتراه بَجْكم منه ، كما ذكر ابن كثير؟ أم أعادوه حين شعروا بالضعف في تلك الفترة ، فخافوا من الاستئصال[٣]؟ أم رأوا من مصلحتهم نقلَ أعمالهم إلى بلاد أخرى غير تلك البلاد؟ الله أعلم أيّ ذلك كان .

ـ ٣ ـ قرامطة الشام :

وكانت بداية ظهور القرامطة في الشام على يد ذَكْرَوَيْهِ بن مَهْرَوَيْهِ ، وكان داعيةَ قرمط ، فراح ينشر دعايتَه في بلاد الشام حتى كانت سنة تسع وثمانين ومائتين فانضم قرامطة سواد الكوفة إلى مَن استمالهم ذكرويه من أعراب بني عُلَّيْص[٤] ومواليهم فبايعوا يحيى بن ذكرويه ولقبوه بالشَّيخ ، وأتاه جماعة من بني الأصبغ وُسِمُوا بالفاطميين ودانوا بدينه .

وفي هذه السّنة غزاهم شِبلٌ غلام المعتضد بناحية الرصافة ، فأخذوه على غِرّة ، وقتلوه وأحرقوا مسجد الرّصافة ، واعترضوا كلَّ قرية اجتازوا بها ، حتى بلغوا ولاية هارون بن

---

(١) الكامل (٦ : ٢٩٩) .

(٢) الكامل (٦ : ٣٢٤ ـ ٣٢٥) .

(٣) الكامل (٦ : ٣٣٥) وقارن بالكامل (٦ : ٢٠٣) والبداية والنهاية (١١ : ١٦٠ ـ ١٦٣) و(١١ : ٢٢٣) .

(٤) قبيل من العرب ينتسبون إلى عُلَّيْص بن ضِمْضِم بن عديّ . إكمال ابن ماكولا (٤/٧٩) و(٧/٢١١) .

خُمارَوَيْهِ ، فأكثروا القطعَ بها والإغارةَ ، فقاتلهم طُغْج فهزموه غير مرّة[١] .

وفي سنة تسعين ومائتين سيّر طُغْج جيشاً كثيفاً لقتال القرمطيّ ، فقاتلهم حتى لم يبق من أصحاب طُغْج إلا اليسير ، فاستنجدوا الخليفة ، وأمدهم المصريون حتى قاتلوا القرامطة ومقدمهم يحيى بن ذكرويه على أبواب دمشق ، فرماه بعض المغاربة بِمِزْراقِ نارٍ فاحترق ، فبايعوا أخاه الحسين بن ذكرويه فسمى نفسه أحمد ، وكُني بأبي العباس ، ودعا النّاس فأجابه أكثر أهل البوادي ، وأظهر في وجهه شامة زعم أنها آيتُه ، ثم سار إلى دمشق فصالحه أهلها على خراج يدفعونه إليه . ثم غلب على حمص ، وخُطب له على منابرها ودُعيَ المهديَّ أميرَ المؤمنين ، ثم سار إلى حماة ومعرّة النّعمان وغيرهما ، فقتل أهلها وسبى النّساء . وذكر ابن الأثير حوادث يَقشعرّ لها البدن . ثم كبس حلب واستفحل خطره ، حتى أتاه بَدْرٌ مولى ابن طولون فهزمه ، وقُتل من أصحابه خلق كثير ومضى مَن سَلِمَ منهم إلى البادية ، فوجّه الخليفة المكتفي في إثْرِهم الحسينَ بن حمدان وغيره من القوّاد[٢] .

وفي سنة إحدى وتسعين ومائتين ؛ التقت عساكر الخليفة بجيوش القرمطيّ قرب حماة ، فقدّمَ القرمطيُّ أصحابه ، وتأخر هو وجماعةٌ من خاصته ، فانهزمت جيوش القرمطي ، فلما رأى ذلك ؛ أمر أخاه أن يأخذ الأموال ويهرب إلى بعض البوادي ، ثم هرب هو أيضاً ، وقُتل من القرامطة خلق لا يُحصَون ، وتشتّت الباقون في البوادي . وتابع صاحب الشّامة سيره هارباً ، ومعه ثلاثة نفر وغلام رومي ، فلما نَفِد زادُهم ؛ أرسلوا الغلام الرّومي ليشتري لهم ما يحتاجون إليه ، فدلّ عليهم ، فأسرهم شَرِطَة أحمد بن محمد بن كَمْشَرْدَ متولّي دالية (ابن طوق)[٣] ثم أُدخلوا رَقّة بغداد مُشَهَّرين ، فقطعت أيديهم وأرجلهم ، وضربت أعناقُهم بعد ذلك !

---

(١) الكامل (٦ : ١٠٠) .

(٢) الكامل (٦ : ١٠٥ ـ ١٠٦) .

(٣) قال ياقوت في بلدانه (٢ : ٤٣٣) : الدالية ، واحدة الدوالي التي يستقى بها الماء للزرع ، مدينة صغيرة على شاطئ الفرات في غربيّه بين عانة والرحبة ، بها قبض على صاحب الخال القرمطي بالشام لعنه الله .

واستأمن جماعةٌ من بني العليص ومواليهم ، فأمّنهم الخليفة وأقرَّهم في السماوة[(١)] حتى جاءهم كتاب الخبيث ذَكْرَويهِ يُعْلِمُهم أنه مما أُوحي إليه أنّ صاحب الشّامة وأخاه المعروف بالشّيخ ؛ يُقتلان ، وأنَّ إمامه سيظهر ويظفر[(٢)] .

بعد ذلك أنفذ ذَكْرَويهِ عبد الله بن سعيد أبا غانم وسمّاه (نصراً) فدار على أحياء العربِ ، فاجتمع إليه طوائف من الأصبغيين المنتمين إلى الفواطم وغيرهم ، فسار بهم إلى بُصرى وأذرعات الشّام ، وكان العامل بدمشق والأردن أحمد بن كيغَلْغ ، وهو بمصر يحارب الخَلَنْجي ، فحارب القرمطيُّ أهل بُصرى وأذرعات والبثينة ، حتى استسلموا ، فلمّا أمّنهم ؛ قتل مقاتلتهم ، وسبى ذراريهم ، وأخذ أموالهم ، ثم قصدَ دمشق فهزموا نائب أحمد فيها ثم أمّنوهم ونكثوا ، وقتلوا النائب صالح بن الفضل ، وقصدوا طَبَريّة ، فقتلوا خلقاً كثيراً من أهلها ، وسبَوا النِّساء .

ثم جاءهم جيشُ الخليفة بقيادة الحسين بن حمدان ، فرجعوا إلى السماوة ، وغوّروا المياه ، حتى اضطُرّ ابنُ حمدان إلى الرجوع ، فهجم القرامطة على مدينة «هيت» وأهلها غافلون ، فقتلوا منهم مائتي نفس .

ثم سيَّر الخليفةُ محمّدَ بن إسحاق بن كُنْداج في أثرهم ، وراسل هذا الحسينَ بن حمدان ، ليجتمعوا عليهم فيقتلوهم ، فلما أحسّ الكلبيّون القرامطةُ بذلك ؛ قام رجل منهم يسمىّ الذئب بن القائم ، وقتل نَصْراً ، وسار برأسه إلى المكتفي مستأمناً متقرّباً .

واقتتلت القرامطة بعد نصرٍ اقتتالاً شديداً ، فكتب الخليفة إلى ابن حمدان ، يأمره بمعاودة حربهم ، واجتثاث أمرهم .

وفي هذه الأثناء أرسل إليهم ذَكْرَويهِ رسولاً يبلّغهم فيه ارتدادهم عن الدّين بفعل الذئب ، وأنّ موعد ظهورهم قد حان ، وأنه يوم النّحر سنة ثلاث وتسعين ومائتين في الكوفة ، فاستقبلوا النّاس بعد صلاة العيد في المصلّى ، وكان عددهم ثمانمائة فارس ، فقاتلوا النّاس ، وقتلوا منهم نحو عشرين نفساً ، فبادر النّاس إلى الكوفة ، وأخذوا السِّلاح ، ونهض

(١) هي بادية مشهورة بين الكوفة والشّام . معجم البلدان (٣ : ٢٤٥) .

(٢) الكامل (٦ : ١٠٨ ـ ١٠٩) .

بهم إسحاق بن عمران أميرها ، وقاتل مع إسحاق جماعةٌ من الطالبيّين من آل البيت وأمدّ الخليفة إسحاقَ بجماعة من قواده ، فساروا حتى لقيهم ذَكْرَويهِ بالقادسية ، وكان قد خرج من الجبّ الذي دام به سنين عديدة بقرية «الدّريّة» فحملوه على أيديهم ، وسمّوه وليّ الله ، وسجدوا له ، فأعلمهم أنَّ القاسم بن أحمد من أعظم النّاس عليهم ذمّة ومنّة وأنّه ردّهم إلى الدّين .

واصطدم جيش الخليفة بجيش ذَكْرَويهِ ، وكانت الهزيمة في أول النهار على جيش ذَكْرَويهِ ، إلا أنّ اللّعين كَمَن في آخر النهار لجيش الخليفة ، فلم يشعروا إلا والسّيف من خلفهم ، فانهزموا أقبح هزيمة ، وغنم القرامطة غنائم عظيمة تقوّوا بها . بينما قُتِل من جيش الخليفة أكثر من ألف وخمسمائة رجل[(١)] .

وقام ذَكْرَويهِ بعد ذلك بنفسه في تدبير الأمور ، فرحل في المحرّم ، يقطع الطريق على الحجّاج وكانت وقائع مذهلة ! قَتل فيها ذَكْرَويهِ ـ لعنه الله ـ أكثر من عشرين ألفاً من حجّاج المسلمين ، فلمّا بلغ الخليفة ذلك استعظمه ، فجهّز المكتفي الجيوشَ وسيّر مَصيف ابن سُوارْتَكين ، وجرت بينه وبين القرامطة وقائعُ ، انتصر فيها جندُ الخليفة ، وقُتل ذَكْرَويهِ ، وأُسر خاصته ، وانهزم جماعة من القرامطة إلى الشّام ، فقتلهم الحسين بن حمدان[(٢)] عن آخرهم ، وتتبع الخليفةُ القرامطةَ بالعراق فقتل بعضهم ، وحبس بعضهم ومات بعضهم بالحبس .

إلا أنَّ القرامطة تجمّعوا من جديد ، وذهبت جماعة منهم إلى الشّام ، وقصدوا مدينة طبريّة ، ليأخذوها من الإخشيد صاحب مصر والشّام ، وطلبوا من سيف الدّولة أن يمدّهم بحديد يتّخذون منه سلاحاً ، فقلع لهم أبواب الرقّة ، وكانت من حديد صامت[(٣)] وأخذ لهم من حديد النّاس حتى أخذ أواقي الباعة في الأسواق وأرسل بذلك كلّه إليهم . . .[(٤)] . كان ذلك في سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة .

---

(١) الكامل (٦ : ١١٢ ـ ١١٥) .
(٢) الكامل (٦ : ١١٦ ـ ١١٧) .
(٣) الحديد الصامت : هو الحديد الصلب المعالج بحيث لا يصدأ . القاموس ، (صمت) .
(٤) البداية والنهاية (١١ : ٢٥٤) .

وأقتصر على هذا القدر من تاريخ القرامطة ، فإن غايتي بيانُ خطرهم وأثرِهم في عصر ابن حبّان رحمه الله تعالى .

وإنّما أفضتُ في الحديث عنهم ـ نسبياً ـ لأنهم أخطر ثورة فكريّة وعسكريّة مسلّحة داخل المجتمع المسلم في القرن الرابع الهجري ، وكان من نتائج ثورتهم الفكريّة والحربيّة قيام دولة الفاطميين الباطنيّة في مصر . أو قل : لعلّ من مخطّطات قيامها في مصر والمغرب ، إشغالَ الخليفة في المشرق عن التفكير في أمور تلك البلاد البعيدة .

المبحث الثّالث

ثـورات الخـوارج

تمهيد : إنّ مما يحسن قوله تمهيداً لثورات الخوارج ، وثورات الطالبيين ؛ أنّ مدرسة آل البيت ، هي المحضِن الذي تربّى فيه الخوارج بفِرَقهم ، والشيعة بفِرَقهم عامّة ، ولمّا كانت دعوة آل البيت ، إنما تعني في أخصّ ما تعنيه ، تحكيمَ كتاب الله وسنةِ رسوله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم في سائر شؤون الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية ، وغيرها ، ولمّا كان عليٌّ ورجال آل البيت رضي الله عنهم ، هم النماذجَ العالية في ذلك كلّه ؛ فقد كان طبيعياً أن يتشرّب أتباعهم من أخلاقهم ، وأن يتأثّروا بصفاتهم والتزامهم الدينيّ العالي !

بيدَ أنّ مما لا يخفى على الدارسين ؛ أنّ الالتزام إعجاباً ، ليس مثل الالتزام تقليداً وهما غير الالتزام عن قناعة ٍوفهم ، وهذه الأصناف كلّها تختلف اختلافاً جذريّاً عن مسالك المنافقين وأصحاب الأهواء الذين يندسّون بين الصفوف ؛ ليمزّقوها من الداخل !

على أنَّ الصفة المشتركة التي تكوّن الأرضية العامّة للفكر والفقه والسلوك الخارجيّ للإماميّ ، والزيديّ ، والإباضيّ ؛ هي صفة الانتماء إلى هذه المدرسة !

وحين كنت أكتب بحثاً عن «مسند الربيع بن حبيب الإباضيّ» لأُدخله في كتابي (مناهج المصنفين في الحديث النبويّ) ما كنت أعرف عن الإباضية إلاّ ما تذكره كتبنا ـ معشر أهل السنة ـ وكنت أعتقد أن الإباضية فرقةٌ جاهلة ليس لديها رصيد من العلم والفكر ، وأنهم يكفّرون عليّاً وأهل بيته ، ولا يقيمون لهم وزناً ، خاصّة وأنهم لا يرون النسب القرشيّ شرطاً في استحقاق الخلافة أصلاً !

وحيث إنّ كتابتي عن «مسند الربيع» جاءت بعد كتابتي أبحاثاً مماثلة عن «مسند الإمام زيد» وكتب الإمامية الأربعة : «الكافي» للكليني ، و«من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه القمّيّ الملقّب بالصدوق ، وكتابَي «التهذيب» و«الاستبصار» كلاهما للشيخ الطوسيّ ، فلقد أدهشني كثرة التوافق بين فقه هذه المدارس الثلاث : «الزيدية ، والإمامية والإباضية» ؛ على ما بينها من احتراب وأحقاد ، تصل إلى حدّ التكفير ! كما أدهشني

كثرة الموافقات بينها وبين فقه أهل المدينة ، وفقه الحنفية ، مما يضع أيدينا على مصادر جديدة لمعرفة فكر آل البيت وفقههم ، وفق منهج علميّ دقيق ، بعيداً عن دعاوي هذه الفرق ، وانتساباتها !

إن حركة الخوارج بدأت مع ظهور قضية التحكيم بين علي رضي الله عنه ، ومعاوية واستطار شرّ الخوارج دهراً ، وعظم خطرهم الفكري والحربي على المسلمين ، إلا أن العصر الذي عاش فيه ابن حبان ، قد أمِن شرّهم في معظم البلاد الشرقية من العالم الإسلامي وإنْ كان خطرهم في المغرب العربي ؛ كان لا يزال ملموساً .

على أنّ ثمة حركاتِ تمرّدٍ ، وثوراتٍ ، قد قاموا بها في بلدان المشرق ، في ذلك العصر .

فقد ذكر ابن الأثير أنّ هارون الشّاري وحمدان بن حمدون ومن معهم من الشُّراة(١) دخلوا الموصل ، واستولوا عليها ، وصدّوا غارات بني شيبان الذين عاثوا في البلاد فساداً إلاّ أن بني شيبان جمعوا جموعهم ، وقصدوا هارون الشّاري وحمدان بن حمدون ، فغلب بنو شيبان الشُّراةَ ، وهرب هارون ومن معه في سنة اثنتين وسبعين ومائتين .

وفي سنة ثلاث وسبعين استولى ابن أبي السّاج على الموصل ، فأرسل طائفة من عسكره مع غلامه (فَتْح) ، وكان شجاعاً ، إلى «المرج» من أعمال الموصل ، وكان اليعقوبيّة من الشّراة قريباً منه ، فأرسل إليهم وهادنهم ، ثم إنّه كبسهم ، فهرب قسم منهم إلى أصحابهم ، وقتل قسم ، فتجمعوا وعادوا لقتال (فتح) فهزموه ، وقتلوا من أصحابه ثمانمائة رجل ، وكان أصحابه ألف رجل(٢) وكأن هارون الشّاري وحمدان بن حمدون ومن معهم من الخوارج ، لم ينسوا لبني شيبان فعلتهم ، كما أنّ بني شيبان ـ فيما يبدو ـ مُعادون للخوارج عداءً فكريّاً ، إلى جانب عدائهم الموروث لبني تغلب أصحاب حمدان ابن حمدون التغلبيّ الشاريّ . أضف إلى ذلك كلّه أن بني شيبان كانوا أعراباً ـ فيما يبدو ـ همُّهم الإغارة والنّهب ، ولذلك ينقل ابن الأثير أنّ الخوارج قد اجتمعوا ، ومعهم متطوعة

(١) لقبت هذه الفرقة بالشُّراة ، لأنهم شروا الجنة بأنفسهم .

(٢) الكامل (٦ : ٥٩ ـ ٦١) مقتطفات .

أهل الموصل وغيرُهم وحمدان بن حمدون التغلبيّ على قتال بني شيبان ، بسبب أنّ هؤلاء عبروا الزّاب[١] وقصدوا نينوى من أعمال الموصل للإغارة عليها وعلى البلد . . . وكان محمد بن إسحاق بن كِنْداج قد أرسل هارون بن سليمان ، مولى أحمد بن عيسى بن الشّيخ الشيباني صاحب ديار بكر ، والياً على الموصل ، فلم يمكّنه الخوارج منها ، وطرده أهلها ، فلما التقوا ؛ انهزم بنو شيبان ، وتبعهم حمدان والخوارج ، إلا أنّ بني شيبان أيقنوا بالهلاك ، بسبب زيادة مياه الزّاب ، فرجعوا إلى القتال ، والنّاس مشغولون بالنَّهب ، فقتلوا من أهل الموصل مقتلةً عظيمة ، وعاد الظفر لبني شيبان الأعراب[٢] فغضب الخليفة من تطاول بني شيبان الذين أقلقوا الجزيرة والموصل فسار إليهم بنفسه ، وأوقع ببعضهم ، فلمّا نزل الموصل ؛ سألوه العفو والصّفح[٣] .

وفي سنة ثمانين خرج محمد بن عبادة ، ويعرف بأبي حوزة ، على هارون الخارجي ومن معه ، وكان هارون قد قصد حصناً لمحمد بن عبادة فيه ولده أبو هلال ، فقتل هارون أبا هلال ، واستولى على الحصن ، ثم سار فلَقِيَ محمد بن عبادة فاقتتلوا ، فانهزم هارون ومن معه ، فوقف بعض أصحابه ونادى رجالاً بأسمائهم ، فاجتمعوا نحو أربعين رجلاً فحملوا على ميمنة محمد بن عبادة فانهزمت الميمنة ، وعادت الحرب فانهزم محمد بن عبادة ومن معه ، وقُتل من أصحابه ألفٌ وأربعُمائة رجل ، وحَجَزَ بين الفريقين الليلُ !

فانهزم محمد بن عبادة إلى آمد ، فأخذه صاحبها أحمد بن عيسى بعد حرب ، فَظَفِر به وأرسله إلى المعتضد ، فسلخ جلده كما يسلخ الشّاة[٤] .

وتتابعت أعمال شغب الخوارج ، وظلّ الخليفة يتتبّعهم حتى استأمن حمدان بن حمدون سنة اثنتين وثمانين ومائتين ، وجرت حروب ووقائع بين عسكر الخليفة وهارونَ

(١) هو الزاب الأعلى بين الموصل وإربيل في شمال العراق . والزاب النّهر الذي حفره أحد ملوك الفرس فسمّي باسمه . معجم البلدان (٣ : ١٢٣) .

(٢) الكامل (٦ : ٧٢) .

(٣) الكامل (٦ : ٧٦) .

(٤) الكامل (٦ : ٧٦) .

الشّاري ، انهزم في آخرها هارون ، وضاقت عليه الأرض بما رحبت ، واستأمن كثير من أصحابه[١] وأصرّ الخليفة على إنهاء أمره ، فأرسل في طلبه الحسين بن حمدان في ثلاثمائة فارس ، ثم قسم الحسين بن حمدان جيشه ، وتبع الشّاري وحاربه ، ثم ألقى نفسه عليه وأسره ، وجاء به أسيراً إلى المعتضد ، فأدخله بغداد مُشهّراً ، ثم صلبه سنة ثلاث وثمانين ومائتين[٢] . وضعف أمر الخوارج في المشرق بعد ذلك ، ولم تقم لهم قائمة إلا في اليمن وعُمان ، فقد استولوا عليها سنة ٤٤٢هـ فيما بعد[٣] .

ولهم بقايا في المغرب العربيّ حتى اليوم ، وخاصّة في ليبيا والجزائر .

(١) الكامل (٦ : ٧٨ ـ ٧٩) .

(٢) الكامل ٦ : ٨١) .

(٣) تاريخ الإسلام السّياسي (٣ : ٢٠٩) .

المبحث الرابع

ثورات العلويِّين(١)

عرف التاريخ الإسلامي الإمام علياً رضي الله تعالى عنه فارساً مظفّراً ، وعلَماً من أعظم أعلام الإسلام على مر التاريخ ، وذكياً ألمعياً ، وقاضياً حصيفاً ، ومشيراً حكيماً قد اجتمعت فيه خصالٌ جعلته يقول غيرَ مرّة بأن رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم توفي ، ولم يكن يظن هو أنَّ أحداً يجرؤ أن يتقدمه في منصب الخلافة العظمى !

فهو أول من أسلم بعد خديجة زوج النبيّ صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم ، وزيدِ بن حارثة مولاه ، أو قل : إنّ هؤلاء جميعاً أسلموا معاً لأنهم أهل بيت رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم ، وهو أخو رسول الله ، وابنُ عمّه أبي طالب سيّد البطحاء وناصر الإسلام ، ولم يعرف عليٌّ الشّرك والوثنيّة ، وإنما جُبل بالإسلام منذ عرف الحياة ، وَمَيّزَ الأمور ، وأفاض عليه رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم من علمه وحلمه وحسن عنايته ، ما جعله موضع إجلال المسلمين وعنايتهم وإكبارهم .

علاوةً على أنّ بني هاشم هم سادة قريش في الجاهليّة ، ولم يكن يجرؤ أحد أن يتقدم عليهم ، خاصّة بعد حادثة الفيل التي ظهر فيها من إكرام الله تعالى لعبد المطّلب جدّ النبيّ صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم ، وجدّ عليّ رضي الله تعالى عنه ، إرهاصاً لنبوّة المصطفى صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم .

وبنو هاشمٍ وحدَهم بدون ريب ، هم الذين حَمَوا رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم في مكة المكرمة ، وهم وآل المطّلب ومواليهم ، وحدَهم الذين حُصروا في شعب أبي طالب ثلاث سنين ، وهم وحدهم من قريش ، كانوا فرسان معركة الفرقان (معركة بدر) .

---

(١) العلويّون ذريّة أبناء علي بن أبي طالب رضي الله عنه . أما من سُمُّوا بالعلويين هذا العصر في بلاد الشام ، فهؤلاء هم النّصيريون ، أكثرهم من بقايا القرامطة الكلبية الذين مرّ ذكرهم في ثورات القرامطة ، ومنهم طائفةٌ من الإماميّة الجعفرية ، وقد سمتهم فرنسا بالعلويين ، وسمّت جبالهم (جبال العلويين) ، كما سمّت جبال الدّروز (جبل العرب) . وقد كانت الكتب التي درسناها في سوريا قبل عام (١٩٦٣م) لا تذكرهم إلا بالنّصيرية والدّروز .

وظلّت سيوف بني هاشم عامّة ، وسيف عليّ ـ الذي ما خاض معركة إلاّ انتصر فيها انتصاراً ساحقاً ـ خاصّة ، هي الذائدة عن رسول الله طيلة حياته صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم .

وإنّ تقديرنا العظيم لسائر أصحاب النبيّ صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم المخلصين رضي الله عنهم ، يجب أن لا يصرفنا عن قول الحقّ ، وتعريف أجيالنا الحقيقةَ .

ومن المتفق عليه بين المحدِّثين والمفسرين ؛ أنّ بيت عليّ رضي الله عنه كان في وسط بيوت النبيّ صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم[١] ـ وحتّى هذا اليوم معروفٌ بيتُ فاطمةَ عليها السلام ـ وكان ربما استدعاه من الليل فناجاه إلى الصباح[٢] ولهذا فقد كان عليّ يتفرّد بكثير من العلم والمعرفة والسلوك الذي اقتبسه من رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم .

بيدَ أنّ بيعة الصدّيق كانت فلتةً كما قال عمر رضي الله عنهما ، وقد وقى الله شرّها[٣] وسارت الأمور نحو خير الأمة ووحدتها بفضل الله تعالى ، ثم بإخلاص الصدّيق وعليّ وكبار الصحابة الذين آثروا الله تعالى على مناصب الدنيا ومُتعِها التي ما كانت تستهويهم ، أو تحرك ساكناً في قلوبهم !

ولا ريب أنّ في تقديم أبي بكر وعمر وعثمان على علي رضي الله عنهم اعتباراتٍ عديدةً ـ إذا ما تجاوزنا مسألة التفضيل هذه ـ منها :

(١) أنّ أبا بكر وعمر وعثمان كانوا مقرّبين إلى رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم كما كان عليّ مقرّباً .

(٢) وأنّ أبا بكر وعمر وعثمان حين استُخْلِف كلٌّ واحد منهم كان عَلَماً يُنظر إليه كما كان ينظر إلى عليّ رضي الله عنه .

(٣) وأنّ قريشاً التي كانت تدين بالطّاعة والرّضا لبني هاشم في الجاهلية ، لم تَعُدْ كذلك في بداية الإسلام ؛ لأنّ قريشاً أرادت أن ترتدّ عن الإسلام بعد النبيّ صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم ، لولا عقلُ سهيل بن عمرو الذي أقنعهم بانتظار الحروب التي سوف تحدث

---

(١) من حديث ابن عمر أخرجه البخاري في صحيحه (٣٧٠٤) .
(٢) من حديث جابر أخرجه الترمذي (٣٦٦٠) .
(٣) من حديث ابن عباس أخرجه البخاري (٦٨٣٠) .

بين المسلمين وقبائل العرب، وهذا يعني أنّ آثار الجاهلية كانت لا تزال راسخة في أذهان الكثيرين منهم، فكيف يقبلون بعليّ أو بأحدٍ من بني هاشم، وهم الذين أفنَوا أكابرهم وقتلوا زعماءهم، ولم يتركوا بيتاً من بيوت قريش، إلاّ وفيه قتيل أو أكثر من أسيافهم؟!

بينما لم يصحّ أنّ أبا بكر وعمر وعثمان قتلوا أحداً من قريش، لا في جاهلية، ولا في إسلام، إضافةً إلى أنّ النفس البشرية، قد تقبل الرئاسة عليها ممّن هو دونها في المآثر وترفض من يفوقها، إذا حَسِبت أنّ رئاستَه ستطول عليها، وهذا ما جاء عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قوله: كأنّ قريشاً عن بكرة أبيها أبت أن يُجمع لبني هاشمٍ نبوّةٌ وخلافة!

(٤) أنّ علياً رضي الله عنه ـ وهو المرشّح الوحيد في بني هاشم للخلافة في زمن هؤلاء الأكابر ـ كان أصغرهم سنّاً، فإن أبا بكر توفي بعد رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم بسنتين وأشهر، وكان عمره ثلاثاً وستين سنة على الراجح، ولم يكن عُمُر عليّ يوم توفي رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم يزيد كثيراً على خمسة وثلاثين عاماً.

أفيترك المسلمون شيخ المهاجرين ابنَ السّتين، ويجعلون ابن الثّلاثين خليفتهم؟ ولعلّهم نظروا إلى مثل هذا في تولية كلّ من عمر وعثمان رضي الله عنهما أيضاً.

وما دامت الخلافة مسألة شرعيّة مصلحيّة، وجميع هؤلاء من قريش، وقد توفّرت فيهم كلّ مؤهّلات الخلافة من الدّين والتّقوى والعلم والعقل والنّسب، فما وَجه صرف الخلافة إلى صغيرِهم الواتِر لقبائل قومه، حتى على فرض أنه أكثرهم علماً، وأعظمهم في الإسلام أثراً، وأرجحهم صفاتٍ ومزايا، ما داموا سيستعينون بما لديه، وما دام هو لن يتردد في تقديم كلّ ما يطلبونه من عون؟

وإنما وَجَد عليّ رضي الله عنه في نفسه شيئاً يوم تولية عثمان، لأن عثمان بطبيعته ـ رضي الله عنه ـ رحيم، حيّي، وديع، يحب أقرباءه، ويصلهم، ولطالما توسّط لأخيه طريد رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم لردّه، فرفض الرّسول عليه وآله الصلاةُ والسّلام. وكان بنو أمية ـ باستثناء عثمان رضي الله عنه وعددٍ يسيرٍ معه منهم ـ من الطلقاء، ومن المؤلّفة قلوبهم، فخافهم عليّ رضي الله عنه على الإسلام، بل لعلّ عنده علماً من رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم بأن بني أميّة سيذلّون هذه الأمّة، ويسومونها

سوء العذاب ، وكم من حديث صحيح يشير إلى مثل هذا ، وكم من حديث يشير إلى أنّ الحسين ستقتله هذه الأمة ، وكم من حديث يشير إلى أنّ لدى عليّ علماً خاصّاً في بعض مسائل الخلاف ، جعلته يسكت في وقت ، بينما يثور ويغضب في وقت آخر ، وما قصة قتاله الخوارجَ عنّا ببعيدة عندما قال لأصحابه : والذي نفسي بيده ، لا يُقتل منكم إلاّ دون العشرة ، ولا ينجو منهم إلاّ دون العشرة ، وعندما أمر أصحابه بالبحث عن ذي الثُّديّة فلم يجدوه قال : سوف تجدونه ! لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما كُذِبتُ ولا كَذبتُ .

هذا وغيره ممّا لا مجال لذكره الآن ، قد يكون ممّا جعل عليّاً رضي الله عنه يتحفظ ويتوقع الشّر في خلافة عثمان .

وشاءت حكمة الله أن يتحقق ما ظنّه ، أو عَلِمَه عليّ ، وتحكّم بنو أميّة في رقاب المسلمين ، وصار ولاة الأقاليم الرئيسة منهم ، أو من مواليهم وأشياعهم ، وكان عليّ رضي الله عنه هو الشخصية الوحيدة المؤثرة على عثمان رضي الله عنه وبني أمية ، بما له من شخصية ، وبما لبني هاشم من مكانة مكافئة لبني أميّة وزيادة .

وذهب بنو أمية يتربّعون على عروش البلاد ، وراح بنو هاشم يتربّون على يَدَيْ عليّ رضي الله عنه ، فكان من بني هاشم أبناء عليّ ، وعبد الله بن عبّاس ، وأبناء جعفر وأبناء العبّاس ، وأبناء عقيل ، ممّن جمعوا العلم والفضائل ، بينما تركت السّياسة طلقاء بني أميّة يبتعدون عن جلّ ذلك إن لم نقل كله ! حاشا عثمان الذي كان قد جاوز الثمانين من عمره رضي الله تعالى عنه وأرضاه .

وظَلَم بنو أمية النّاسَ ، فاتّجهوا بطبيعتهم إلى بني هاشم وأبناء عليّ ، وكانت الصّراعات التي ظهرت أحياناً صراعات سياسية ، إلا أنها في جوهرها ـ غالباً ـ جهاد خالص لإعادة الدّين إلى صفائه ، والحق إلى نصابه .

وجاء بنو العبّاس ، وظنّ النّاس أنهم يعودون إلى السّيرة الحميدة وأخلاق الراشدين ، إلا أنّ الزمن الذي جاءوا فيه ، والظّروف التي تربّوا في أحضانها ، والصّفات الجبليّة التي طبعوا عليها ؛ لم تكن تسعفهم في ذلك كلّه ، وأَيِسَ الناس وتشوفّوا ثانية إلى بني عليّ خُلاصةِ بني هاشم ، وصفوة المسلمين حتى ذلك العصر . وكان النِّزاع ، واحتدام الصّراع ، وكم من ثورة ثارها

العلويّون ضد بني العبّاس ، منها ما كان دافِعَهُ الحقُّ والإصلاحُ ، ومنها ما كان شهوةَ حكم وانتقام من بني العبّاس ، ومنها ما كانت ظروف آل عليّ الصعبة تحتّمه ـ بمشيئة الله ـ وتُمْليه .

وعصر ابن حبّان الممتدّ بين عامي (٢٧٧ ـ ٣٥٤هـ) جرت فيه عدّة ثورات للعلويين لا ريب أنّه قد كان لها أثر في حياته ، وخاصّة أنّ العلويين قد ظُلموا أمرَّ الظّلم في زمن الأمويين والعباسيين ، خوفاً وحسداً ونفاسةً من جهة ، وبسبب ما كان يدّعيه باسمهم القرامطة والفاطميون والروافض والشّيعة على اختلاف نزعاتهم من جهة أخرى .

ثورة محمد بن زيد العلوي:

ظهر الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم في سنة خمسين ومائتين ، وكثر جيشه ، واستولى على جُرجان وتلك الناحية ، واستفحل أمره ، وهزم جيوشَ الخلفاء . ثم أخذ الريَّ ، وصاهر الدَّيْلَم ، وتمكّن وعظم[(١)] وقضى على تحركات مناوئيه ، وكان بطّاشاً حتى مع أقربائه العلويين[(٢)] حتى مات سنة سبعين ومائتين ، فتولّى بعده أخوه محمّد بن زيد ، وكانت عاصمة ملكه طُبْرُسْتان ، وكان قد أقلق الخليفة في بغداد ، فوجّه إليه جيشاً سنة اثنتين وسبعين ومائتين بقيادة (إذكوتَكين) بأربعة آلاف فارس ، وكان جيش محمد بن زيد كثيفاً ، إلا أنّ الغلبة كانت لجيش الخليفة ، وَقُتل من عسكر محمد ستة آلاف رجل وأسر ألفان ، وتشتّت الباقون ، ودخل إذكوتكين الريّ ، وفرض على أهلها غرامة حربية[(٣)] .

وفي سنة خمس وسبعين ومائتين سار رافع بن هرثمة إلى جرجان ، فأزال عنها محمّد بن زيد ، فسار محمّد إلى (إستراباذ) فحصره رافع فيها ، وأقام على حصاره نحو سنتين ففارقها محمّد بن زيد ليلاً إلى (سارية) وظلّ رافع يتتبعه من مكان إلى آخر حتى توفي الموفق طلحة ، ثم عزل الخليفة المعتضدُ رافعَ بن هرثمة عن خراسان ، فلم يقبل العزلَ ، وحارب جيشَ الخليفة ، وكان رافع قد عادى الكثيرين من ولاة تلك الأقاليم ، فصالح رافعٌ ابنَ عبد العزيز ، ومحمد بن زيد ، وتوجه إلى ملاقاة عمرو بن

---

(١) سير أعلام النّبلاء للذهبي (٣ : ١٣٦ ـ ١٣٧) .

(٢) مقاتل الطالبيين (ص٧١٢ ، ٧١٤ ، ٧١٧) .

(٣) الكامل (٦ : ٥٩) .

اللّيث في خراسان ، فراسل عمرو بن اللّيث محمّدَ بن زيد ، وذكّره بفعال رافع ، فعَدَلَ محمّد عن إمداده بأربعة آلاف فارس ، ثم انهزم رافع في حروبه مع عمرو بن اللّيث فعرف عمرو ذلك لمحمد بن زيد ، وترك له طبرستان .

وفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين قُتل رافع بن هرثمة ، وصَفَتْ خراسان لعمرو بن الليث الصفّار[١] .

وفي سنة سبع وثمانين بلغ محمّدَ بن زيد أسرُ عمرو بن الليث الصفار ، فسار قاصداً خراسان ظناً منه أنه يحوزها ، وأن إسماعيل الساماني لا يتجاوزُ عَمَلَه ، فلما سار إلى جرجان ، أرسل إليه إسماعيل : الزَمْ عملك ، ولا تتجاوز جرجانَ . وحذّره من قصده خراسان ، إلا أنّ محمّداً أبى ، فسيّر إليه السامانيُّ جيشاً التقى بمحمد بن زيد وجيشه فاقتتلوا قتالاً شديداً ، حتى انهزم جيش الساماني ، وانشغل جيش محمّد في الطلب فعطف عليهم محمد بن هارون قائد جيش الساماني ، فهربوا وَقُتل منهم بشرٌ كثير وأصيب محمد بن زيد بجراحات في رأسه توفي على أثرها ، وأُسر ابنه زيد بن محمّد فأكرمه إسماعيل الساماني كثيراً[٢] ووقعت بعد ذلك حوادث خفيفة لم تَصِلْ إلى درجة الثورات ، كان من أبرزها القتال الذي دار بين العباسيين وبين العلويين في المسجد الذي بناه أبو الحسن علي بن إبراهيم العلوي . إلى غير ذلك من الأحداث[٣] .

وليس ما ذكرته كلَّ ما يقال عن الفتن والثورات والحروب الطاحنة التي كان يعاني منها المجتمع الإسلامي في ذلك العصر ، فقد كانت هناك حروب أخرى كبيرة تجري بين ولاة الأقاليم أنفسهم ، وما أشدها وأكبر أثرها .

ولو تصفَّح القارئ تاريخ الطبري وذيله ، والكامل لابن الأثير ، والمنتظم لابن الجوزي والبداية والنهاية لابن كثير ، و غيرها من كتب التاريخ الإسلامي العام ؛ لصعب عليه أن يجد عاماً أبيضَ ، لم تُذكر فيه وقائع طاحنة ، المتصارعون فيها من المسلمين ، والخسارة لهم أجمعين في حالتي الظفر والهزيمة ، وللأسف !

---

(١) الكامل (٦ : ٧٤ ـ ٧٥ ، ٨٤ ، ٩٥) .
(٢) الكامل (٦ : ٩٦ ـ ٩٧) ومقاتل الطالبيين (ص٦٩٣) فما بعدها .
(٣) انظر مقاتل الطالبيين (ص٦٩٤ ـ ٧٢٢) ففيها ذكر مَقاتل عدد كبير من آل علي لأسباب متعددة .

الفصل الثالث

الحروب الخارجية في عصر ابن حبّان

كان ضَعْف سلطان الخِلافة العباسيّة في ذلك العصر بيّناً ، لا يخفى على أعداء الإسلام والمتربصين بالمسلمين من الرّوم وغيرهم .

وقد كان هذا مثيراً لكثيرٍ من الطامعين والحاقدين ، وحافزاً لهم على النّيل من كرامة المسلمين ، وإذلالهم ، وتعكير صَفْوهم ، بل ربما طمع بعضهم باحتلال ديار الإسلام والقضاء على المسلمين ، واستعبادهم .

ولعل العدوّ الأكبر المحارب للمسلمين في القرن الرابع الهجري ، هو الرّوم ، مع وجود أمم عديدة تتربّص بهم ، إلا أنّ ضعفها كان يحول دون حرب المسلمين وأذاهم .

بيدَ أنّه قد ظهر عدو محارب جديد للإسلام والمسلمين آنئذ في الجبهة الشرقية من ديار الإسلام . ولذلك فإنّني سأتحدث عن الحروب الخارجيّة في مبحثين .

المبحث الأول

الحروب الخارجيّة في الجبهة الشرقية

كانت الفتن والثّورات الداخلية كثيرة في الجبهة الشرقيّة من الدّولة الإسلامية ، أما الحروب الخارجية فكانت معدومةً في ذلك العصر ، اللّهمَّ إلا ما حكاه ابن الأثير وابن مسكويه وغيرهما من الهجوم الروسي على ديار الإسلام .

كان الرّوس في ذلك العصر أمةً صغيرة ، لا يزيد عددهم على مائة ألف إنسان[١] . وقد كانت لهم ديانتهم وشريعتهم الخاصّة ، وكانت بلادهم تُتاخم بلاد الصقالبة والأتراك ، وقد وصفهم أحمد بن فضلان بن العباس بن راشد مولى محمّد بن سليمان رسول المقتدر إلى ملك الصّقالبة ، وكان مما وصفهم به أنهم (أقذر خلق الله ، لا يستنجون

---

(١) معجم البلدان لياقوت مادة (روس) (٣ : ٧٩) .

من غائط ، ولا يغتسلون من جنابة ، كأنهم الحمير الضّالة . . . يجتمع في البيت الواحد العشرة والعشرون والأقل والأكثر ، ولكلّ واحد منهم سرير يجلس عليه ، ومعه جواريه . . . فينكح الواحد منهم جاريته ورفيقه ينظر إليه ، وربما اجتمعت الجماعة منهم على هذه الحالة ، بعضهم بحِذاء بعض ، وربما يدخل التّاجر عليهم ليشتري من بعضهم جارية ، فيصادفه ينكحها ، فلا يزول عنها حتى يقضي إربه .

وذكر أنّ من عاداتهم حرقَ موتاهم . وإذا مات الرّجل منهم قالوا لنسائه وجواريه : من يموت معه؟ فمن قالت : أنا ؛ لزمها ذلك ، ولا يمكنها العَود ، ويحرقونها مع الميت في النار . ويعتقدون أنّ حرقه في النّار يدخله الجنّة سريعاً[١] .

وكان إذا ولد لأحدهم ولد ؛ ألقى إليه سيفاً ، وقال له : ليس لك إلاّ ما تملكه بسيفك[٢] .

(ومِن رَسْم ملوك الرّوس أن يكون معه في قصره أربعمائة رجل من صناديد أصحابه وأهل الثّقة عنده ، فهم يموتون بموته ، ويقتلون دونه ، ومع كل واحد منهم جارية تخدمه وتغسل رأسه ، وتصنع له ما يأكل ويشرب ، وجارية أخرى يطؤها .

وهؤلاء الأربعمائة يجلسون تحت سريره ، وسريره عظيم مرصع بنفيس الجواهر ويجلس معه على السّرير أربعون جارية لفراشه ، وربما وطئ الواحدة منهن بحضرة أصحابه الذين ذكرنا ، ولا ينزل عن سريره ، فاذا أراد قضاء حاجته ؛ قضاها في طست)[٣] أخزاه الله !

---

(١) معجم البلدان (٣ : ٧٩ ـ ٨٣) . وعلى هذا فالروس يريدون إعادة الإباحيّة الأصلية فيهم وفرضَها على النّاس تحت اسم التقدمية والشيوعية الملعونة .

(٢) ما سبق (٣ : ٧٩) .

(٣) معجم البلدان (٣ : ٨٢ ـ ٨٣) ، والطَّسْتُ ، وحُكي بالشين المعجمة : الإناء الواسع المستدير وفي بلدنا يطلقونه على الإناء المستدير ، الضيق الأعلى ، الواسع الأسفل ، وفي بعض البلدان الشامية يطلقون الطِّست على الإناء المستدير المتساوي أعلاه وأسفله ، أما إذا كان واسع الأعلى ، ضيّق الأسفل ، فهو (الجَنَق) وعكسه القارورة . وفي عربية الطِّست وتعريبها خلاف قديم . انظر القاموس المحيط ، والمصباح ، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة للعدناني (طست) .

ومع قلة عددهم فهم (أمة عظيمة ، لهم خِلَق عظام ، ولهم بأس شديد ، لايعرفون الهزيمة ولا يولّي الرّجل منهم ، حتى يَقتل أو يُقتل . . .)[١] .

وقد أغار هؤلاء على مدينة (برذعة)[٢] فخرج إليهم نائب المرزبان ـ أميرها ـ في جمع من الدَّيلم والمطاوعة يزيدون على خمسة آلاف رجل ، فلقوا الرّوس ، فلم يكن إلا ساعة حتى انهزم المسلمون منهم ، وقُتل الدّيلم عن آخرهم ، وأقبلت العساكر الإسلامية لقتالهم ، فكان الرّوس يقاتلون أشدّ القتال ، ولم يثبت المسلمون لقتالهم ، ولمّا دخلوا برذعة قتلوا من أهلها مقتلة عظيمة ، وأَسروا بعد القتل بضعة عشر ألف نفس ، وقالوا للنّاس : اشتروا أنفسكم ، وإلا قتلناكم . . . فلمّا لم يفتدوا ؛ قتلوهم عن آخرهم ، وغنموا أموال البلد ، واستعبدوا السبي ، واختاروا من النساء من استحسنوها .

واستعظم المسلمون ما فعل الرُّوس فتنادوا بالنّفير ، فجمعوا ثلاثين ألفاً من الرجال ، إلا أنّهم لم يقدروا على الرُّوس ، وسار الرُّوس نحو (مراغة) لاحتلالها ، فأكلوا الفواكه الكثيرة المتنوعة ، فأصابهم الوباء ، وكثر فيهم المرض والموت ، ودارت بينهم وبين المرزبان المعارك الطّاحنة فلم يُفلح ، فأعمَلَ معهم الحيلة ، فلم تنجح ، حتى أبادهم الله بالوباء وأراح المسلمين من شرورهم[٣] .

(١) تجارب الأمم لابن مسكويه (٢ : ٦٢) .

(٢) بلدة سُمعت بالدال المهملة والمعجمة تقع في أقصى أذربيجان . معجم البلدان (١ : ٣٧٩) .

(٣) ذيل تاريخ الطّبري (ص٣٤٥ ـ ٣٤٦) ، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٦ : ٢٩٧ ـ ٢٩٨) .

المبحث الثَّاني

الحروب ضد الرّومان

كانت الحروب على أشدّها في الأندلس بين المسلمين من جهة ، وبين القوطِ والفرنسيين من جهة أخرى ، إلا أنني لن أعرّج على تلك الحروب ؛ لأنّ ما يعني بحثي هذا ؛ هو ما كان له أثر مباشر ، أو قريب الصّلة بحياة الإمام ابن حبّان في مجتمعه .

لذا فإنني سأعرض ـ بإيجاز بالغ ـ للحروب التي جرت بين الدّولة العباسية وبين الرّوم ، لأن ابن حبّان عاش حياته في ظل هذه الخلافة ، ولم يغادر ربوعها إلا قليلاً إلى مصر في رحلته التي سأعرض لها ، والتي كانت قبل تمكُّن الفاطميين من تلك الدّيار .

وإنه لا يخفى على مثقفٍ أنّ الرّوم ورّاث حضارة ماديّة وثنية ، وبناة حضارة مدنية شامخة ، وأنّهم يأنفون الغلبة ، ويستنكرون التبعيّة لغير أبناء جنسهم .

كما أنّ الرّومان باردو التفكير ، كسائر الأمم الأوربيّة ، لا ييأسون ولا يضجرون ، وهذا من أسباب استمرار عدائهم ومحاربتهم للمسلمين .

وكأن كلمة الرّوم إذا أطلقت عندنا ، فإنّما تعني الأمم النّصرانيّة ، حيث إن الروم أشرفُهم وأقواهم في ذلك العصر ، وعلى هذا يُفسَّر قول رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم : (تقوم السّاعة والرّوم أكثرُ النّاس)[(١)] .

ولقد ذكّر النّبي صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم أمته في غير ما حديث بأشهر الملاحم التي تقع بينهم وبين الرّوم[(٢)] وبشّرهم بأنّ فتح رُوميّة يكون قبل خروج الدّجال[(٣)] ثم يخرج الدّجال ، وينتصر عليه المسلمون .

ولعلّ ثمة أسباباً أخرى مكّنت لهم في الأرض ، وزادتهم قوة ، منها ما ذكره عمرو ابن العاصي ، الذي خبِرهُم ـ في حروب الشّام ومصر ـ ما يزيد على ربع قرن من الزّمان

---

(١) أخرجه مسلم في الفتن وأشراط السّاعة ، باب (تقوم السّاعة والرّوم أكثر النّاس) رقم (٢٨٩٨) من حديث المستورد القرشي مرفوعاً .

(٢) انظر في صحيح مسلم الحديث رقم (٢٨٩٩) .

(٣) مسلم رقم (٢٩٠٠) .

قال : (إنّ فيهم لخصالاً أربعاً : (١) إنّهم لأحلم النّاس عند فتنة (٢) وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة (٣) وأوشكهم كرة بعد فرّة (٤) وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف ! وخامسة حسنة جميلة : وأمنعهم من ظلم الملوك)(١) .

فليس بعيداً عن الصّواب إذاً أن أقول : إنّ النّصارى أعتى عدوّ للإسلام والمسلمين منذ فجر التّاريخ الإسلامي ، وحتى يرث الله الأرض ومن عليها(٢) .

ولقد كانت الحروب بين المسلمين وبين الرّوم على جبهتي الجزيرة والشّام سجالاً بين الفريقين ، وغالباً ما يرافق النّصرُ المسلمين ، إذ كانت صلتهم بربهم قويّة ، وكانت أحوالهم الداخليّة مستقرّة .

قال ابن كثير بعد ذكره أنّ الروافض من بني بُوَيْه وأتباعهم كانوا يسبّون أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم . قال : لا جرم أن هؤلاء لا يُنْصَرون ، وكذلك سيف الدّولة بن حمدان بحلب ، فيه تشيُّع ومَيْل إلى الروافض ، لا جرم أن الله لا ينصر أمثال هؤلاء ، بل يُديل عليهم أعداءَهم لمتابعتهم أهواءهم ، وتقليدِهم سادتَهم وكبراءهم وآباءهم ، وتركِهم أنبياءهم وعلماءهم .

ولهذا لـمّا مَلَكَ الفاطميون بلاد مصر والشّام ، وكان فيهم الرفض وغيره ؛ استحوذ الفرنج على سواحل بلاد الشام كلّها ، حتى بيت المقدس ، ولم يبق مع المسلمين سوى حلب وحمص وحماة وبعض أعمالها ، وجميع السواحل وغيرها مع الفرنج ، والنّواقيس النّصرانية ، والطّقوس الإنجيلية تُضرب في شواهق الحصون والقلاع ، وتكفر في أماكن الإيمان من المساجد وغيرها من شريف البقاع ، والنّاس معهم في حصر عظيم ، وضيق من الدّنيا ، وكل ذلك بعض عقوبات المعاصي والذُنوب ، وإظهار سَبّ خير الخلق بعد الأنبياء) . ومن المسلّم به أن القرن الرابع الهجري كان مسرحاً لحركات الرفض وعصراً

---

(١) هو طرف من حديث المستورد القرشي عند مسلم رقم (٢٨٩٨) . والذي ينعم النّظر في واقع النّصارى اليوم يجدهم أكثر النّاس تماسكاً وتراحماً على ما بين مذاهبهم من تباين شديد .

(٢) وهذا لا يُناقض قولَ الله تعالى : ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ (المائدة : ٨٢) لأنَّ العداوةَ أمرٌ قلبيٌّ يعقبه سلوكٌ عدائيٌّ عند القدرة ، واليهود لا يقدرون على شيءٍ ـ غالباً ـ إلا بعون غيرهم إياهم . أما النصارى ؛ فهم قُوَّةٌ مُعادية هائلة منذ فجر الإسلام إلى اليوم .

لهيمنتهم ، فقد كان الفاطميّون في مصر والشّام ، وبنو بويه في معظم بلاد فارس والأهواز والعراق ، وبنو حمدان في حلب والجزيرة والموصل وكلهم رافضة[١]!

ومع سيطرة الرافضة على بلد ؛ تكثر الذّنوب ، ويقل التمسك بالدّين ، وتثار النزاعات الدّاخليّة التي تنخر في جسد الأمة ، وهل ثورة الزنج ، وثورة القرامطة إلا غلو وجموح من الرفض والباطنية؟ . . وهل ظهرت الزّندقة ، وشاع المجون إلا في أوساط الرافضة الغالية وأحيائهم؟

ولا يرِد على هذا أن بني حمدان كانوا بمثابة حرّاس حدود بلاد الشّام ضد الروم ، فإن بني حمدان على تشيّعهم ورفضهم ، لا نتهمهم بأنهم يريدون كيد الإسلام ، وتقوية أعدائه ما دام هذا الإسلام ما يرغبون ويرضون ، أضف إلى هذا كله أن هذه البلاد تحت سيطرتهم وكانت ربوع مملكتهم ، فحريّ بهم الدّفاع عنها ، والذّود عن حياضها ، شأنهم في ذلك شأن سائر الملوك من المسلمين وغيرهم .

ولقد خاض المسلمون مع الروم في عصر ابن حبان قرابة عشرين معركة حربيّة ، أو أكثر ، كان النّصر للمسلمين في بعضها ، وللروم في بعضها الآخر ، إلا أنّ مما لاحظته أنّ الدّمستق ملك الأرمن المتوفى عام اثنتين وخمسين وقيل خمس ، وقيل ست وخمسين وثلاثمائة ، كان أعتى هؤلاء الطّغاة ، وأشدهم عداوة للمسلمين ، وأكثرهم فتكاً بهم ، وقد كان عصريَّ سيف الدّولة بن حمدان !

وقد وقعت المفاداة بين المسلمين وبين الروم مرات عديدة كما في سنة (٢٩٥هـ)[٢] و(٢٩٧هـ)[٣] و(٣٠٥هـ) بل إنّ ملك الروم نفسه قد دخل بغداد في هذه السّنة (٣٠٥هـ)[٤]

---

(١) التفرقة بين الرافضة والشيعة ، وبين السنّة والنواصب ؛ ضرورية لتصويب الفكر ، وإن كان تداخل النواصب بين أهل السنة ، والروافض بين الشيعة ؛ يجعل من العسير على العامّة التفرقة بين الفرَق ، فكلّ من يلعن الصحابة ويكفرهم ؛ فهو رافضيّ ، وكلّ من يدافع عن ظلمة بني أمية وبني العبّاس وظلمهم ؛ فهو ناصبيّ ، وإن زعم أنه سنيّ !

(٢) البداية والنهاية (١١ : ١٠٣) .

(٣) البداية (١١ : ١١٠) .

(٤) البداية (١١ : ١٢٧) .

لعقد الهدنة والمفاداة ، كما طلب الروم الهدنة مرة أخرى عام (٣٢٦هـ)[١] .

وتبين لي من خلال استقراء تواريخ الحروب التي جرت بين المسلمين والروم بين عامي (٢٨٥ ـ ٣٥٤هـ) أنّ الغلبة للمسلمين كانت عام (٢٨٥) (٢٩٤) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٦) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٥) (٣٥٠هـ)[٢] .

وكانت الغلبة للروم عام (٢٨٩) (٣١٤) (٣٢٢) (٣٣٢) (٣٤١) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٥١) (٣٥٣) (٣٥٤هـ)[٣] .

وقد تحدث التاريخ عن أبطال الحرب من المسلمين مثل : يازمان الخادم ، وطُغج بن جَفّ ، وسِيما الطويل ، ومُؤنس المظفر ، وبشر الخادم ، وغلام زرافة[٤] وسيف الدولة الحمداني ، وأبي فراس الحمداني الشاعر ، وغيرهم .

ويلمح مما سبق أنّ الغلبة كانت أكثر للمسلمين قبل القرن الرابع الهجري ، بينما كانت للروم أكثر في القرن الرابع . ورغم ما بذله آل حمدان في الدّفاع عن ثغور الشّام والجزيرة ، إلا أنّ قوة العدو اجتمعت مع ذنوب المسلمين ، فكانت الكارثة عليهم ، في وقعات كثيرة (حتى إنّ الإمبراطور قسطنطين السّابع ، طلب من أهل الجزيرة الخراج ، ولما امتنعوا من ذلك ؛ دخل ملطية (٣١٤هـ) فأخربها وسبى منها ، وغادرها بعد أن أقام فيها ستة عشر يوماً ، وخرج أهلها إلى الخليفة المقتدر ، فلم يغاثوا ، وفي سنة (٣١٥هـ) دخل سُمَيْساط ، وغنم ما فيها من مال وسلاح ، وضرب في الجامع بالنّاقوس .

وفي سنة (٣١٦هـ) أصبحت الثغور البكرية بأيدي الرّوم ، وفي سنة (٣١٧هـ) تقدم الرّوم صوبَ منطقة الجزيرة ، فدخلوا أرْزَن ، وميّافارقين ، ونصيبين ، وحاصروا الرُّها ، ثم

---

(١) البداية (١١ : ١٨٨) .

(٢) البداية (١١ : ٨٧ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧) .

(٣) البداية (١١ : ٩٤ ، ١٥٣ ، ١٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤) .

(٤) المواضع السابقة نفسها وانظر (شعر الصراع مع الروم حتى نهاية القرن الرابع الهجري) للدكتور نصرت عبد الرحمن (ص٢٥) .

انسحبوا بعد أن سُلِّم إليهم المنديلُ المقدّس الموجود في إحدى كنائسها)[١] .

وبالجملة فلم تكن الحروب لصالح المسلمين في ذلك القرن الكئيب ، كما قدمت .

كل هذا يجري ، وابن حبان يجوب الشرق والغرب ، ويعاني ويكابد الآلام من هول الويلات الداخليّة والخارجيّة .

وليت المسلمين اليوم يستذكرون هذه المآسيَ للعبرة ، وليت حكّامهم يتّقون الله تعالى في هذه الأمة ودينها وتاريخها وثرواتها ، حتى يتنزّل الله علينا برحماته وبركاته ونصره !

ولو اجتمع العرب وحدهم على رجل يخاف الله تعالى ، بوحدة «فدراليّة» أو «كونفدراليّة» وأخلص بعضهم لبعض ، وسخّروا إمكاناتهم لنصرة دينهم وسعادة أمتهم ؛ فلن تقوى أمم الأرض على مخالفتهم ، فضلاً عن حربهم ؛ لأنّ المسلمين أصحاب عقيدة سامية ، وأصحاب إيمان بالله واليوم الآخر ، لا يملك شيئاً منه أبناء القردة والخنازير ، ولا يملك القذرون الماديّون عبّاد الصليب شيئاً منه أيضاً ، ناهيك عن القدرات العربية الشخصية التي لا يمتلكها أحد من أمم الأرض ، من ذكاء وذاكرة وفطنة ونبل وشجاعة وكرم ونجدة وفداء وتضحية !

ولكنّ حكامنا فيما يبدو لا يفطنون إلى مقولة : (أُكلتُ يوم أُكلَ الثور الأسود) ولا يتعظون بالمثل الحمويّ المعبّر : (إذا حلقَ جارُكَ ؛ فبُلّ لحيتك أنتَ) بل كأنهم لا يريدون أن يتنبهوا إلى مأساة العراق ، ولا فرق في تقديري بين حكّام العراق وغيرهم في نظر الغرب ، إلاّ بمقدار التبعية ، وتنفيذ مخططات الغرب الصليبيّ الحاقد .

بيد أنّ على شباب المسلمين اليوم ، أن ينصحوا إلى الحكّام ، عن طريق الحرص والإشفاق وتحميل المسؤولية ، وليس عن طريق الاغتيالات ، والتفجيرات ، والتصرفات الفردية غير المسؤولة ، فإنّ قتل المسلم من أكبر الكبائر ، سواءٌ أكان جنديّاً في جيش حكومة ظالمة ، أم كان شرطيّاً مسكيناً يسعى على قوت أولاده . ومن الذي خوّل أولئك الشباب أن يجعلوا من أنفسهم وصاةً على المسلمين ، ومتحدّثين باسم الإسلام ، ولم

(١) شعر الصراع مع الروم (ص٢٦) ، وانظر للوقوف على الحروب مع الروم كتاب (سيف الدّولة الحمداني . . .) للدكتور مصطفى الشكعة .

نجد فيهم عالماً واحداً ، فضلاً عن أن يكون فيهم مجتهد ، يستحقّ أن يناقش كلامه وينظر فيه؟!

وعلى حكّام العرب جميعاً أن يُسارعوا إلى تربية مجتمعاتهم على عقيدة الإسلام ويقوموا بتطبيق شريعته ، أو ما يستطيعون منها في ظروف الانهزام هذه ، وأنْ يبيّنوا لشعوبهم الضغوط التي تمارس عليهم ، ويوضحوا لهم بصدقٍ الضعفَ الذي نحن عليه في مقابل القوّة الهائلة التي يملكها الغرب الكافر !

عليهم أن يبينوا لهم ذلك كلّه بالطريقة التي يرونها مناسبة ، وعليهم أن يربّوا شعوبهم لتغدوَ قادرةً على الثبات أمام الطغاة ، وأن تعتقد ضرورة الولاء الشرعيّ لهم ، فإنّ القهر والبطش يربّي منافقين ، ولا يمكن أن يربّي مخلصين صادقين !

عليهم أن يبينوا لنا ذلك ، فنحن لسنا عبيداً لهم ، وإذا هم ملكوا تسيير أمور الأمة بقوّة أنصارهم من أهل الوطن ، أم من الغرب ، أم كان باختيارنا إيّاهم ورضانا بهم ، فهذا وذاك وذُلَيّاك ، لا يجعلهم يملكوننا ، ولا هم بهذه السلطة يصبحون أشرف منا ، ولا أنسب ولا أكرم ، ولا أعلم ، ولا أشجع !

يجب على جميع الحكّام أن يعلموا هذا يقيناً ، ويعتقدوه عقيدة ، وأن يتيقنوا أنّ وجودهم مرتبط بوجودنا ، وأن ملكهم مرهون برضانا ودعمنا وتضحياتنا ، وأنّ سقوط بغداد بدبابتين تجوبان شوارعها من دون أن تتلقّيا رصاصةً واحدة ؛ يجب أن يكون عبرةً للجميع من أنّ القهر والكبت والإرهاب ؛ يربّي كثيراً من الخانعين والمنافقين الذين يُسلِمون الحاكم إلى أعدائه ، إذا لم يقوموا هم بقتله وقتل ذرّيته أيضاً ! وإنّا لله وإنّا إليه راجعون ، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم .

الفصل الرابع

الحياة الاجتماعية في عصر ابن حبّان

لا ريب في أنّ الحياة الاجتماعيّة تتأثر تأثراً كبيراً بالحياة السّياسيّة للأمة ، فالاستقرار السياسي ، والأمن العام للمجتمع ؛ من أهم أسباب التقدم الحضاريّ واستقراره . ومُحالٌ أن تعيش أمّةٌ في صراعات داخليّة وخارجيّة مسلّحة ، ويعيشَ أبناؤها حياة اجتماعية هادئة مستقرّة ، تقودهم إلى التقدم والرقيّ والإبداع .

وعصر ابن حبّان كان عصر حروب وشرور وفتن ، والخليفة كما رأينا ، لا حول له ولا طول ، في معظم الأحايين ، وخاصّة منذ وَلِيَ المقتدر ، إلى نهاية عصر ابن حبّان .

وقد كان للصراعات الفكريّة أثرها البالغ في إذكاء نار الخصومات وإثارة الشّحناء وهذا وذاك مؤثّران خطيران على الحياة الاجتماعية .

وقد مرّ معنا آنفاً بعض الحركات والمذاهب الهدّامة كالقرامطة والزّنج والرّوافض من بني بويهِ والحمدانيين وغيرهم ، وذكرنا بعض آثارهم في الحياة الإسلاميّة ، ولكنّنا سنحاول في هذا الفصل إلقاء بعض الأضواء على الحياة الاجتماعيّة مباشرة .

المبحث الأول

طبقات المجتمع الإسلامي

إنّ كلّ مجتمع من المجتمعات الإنسانية ينقسم إلى عدة طبقات، تكاد تكون متقاربة في جميع المجتمعات الإنسانية، والذي يختلف هو درجة التفاوت المادي بينها وأثر ذلك التفاوت على الحياة الاجتماعية.

فمجتمع عصر الرّسول صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم، كان من النّاحية الاجتماعية ينقسم ـ باستثناء الرسول الأكرم ـ بصفته القائد الدينيّ والدنيويّ معاً ـ إلى ثلاث طبقات:

(١) طبقة القادة: وهم رؤوس المهاجرين والأنصار، وزعماء الأمة.

(٢) طبقة الأغنياء والتجار: وهؤلاء يمثلون طبقة وسطى بين القادة وعامة النّاس.

(٣) طبقة الفقراء: وهؤلاء هم الغالبية العظمى من المجتمع في عصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

غير أن الملاحظ في عصر الرسالة أنّ الغنى لم يكن مرافقاً للقيادة غالباً، بل كان من بين هؤلاء القادة من يشارك أفقر الفقراء في فقره.

كما لم يكن الفقر في عصر الرسالة دليلاً على الجهل والتخلف والانحطاط ومرافقاً لها، بل كان ـ في الغالب ـ على العكس تماماً، فعليّ بن أبي طالب، لم يكن يملك قليلاً ولا كثيراً، وقد كان هو وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما أفقهَ الصحابة على الإطلاق، وأهل الصُّفَة كانوا من أفقر المسلمين يومئذ، ومن الذين يعيشون على صدقات الأغنياء، غير أنه قد تَخَرَّج منهم عدد من كبار حفّاظ السنن كأبي هريرة[١] وعشرات القرّاء والرواة، الذين تفرغوا للأخذ عن رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم وحرصوا على متابعة مجالسه العلميّة.

---

(١) انظر عن أهل الصُّفّة حلية الأولياء لأبي نعيم (١ : ٣٣٧) فما بعد، وانظر بحثاً طيباً للدكتور أكرم العمري في كتاب (المجتمع المدني في عهد النبوة ـ خصائصه وتنظيماته الأولى) (ص٨٩) فما بعد.

فالتفاوت الطبقي في عصر الرسالة ، إنّما كان ملحوظاً بدرجة التأثير في المجتمع والبتّ في الأمور الكبيرة ، وتعليم النّاس وتثقيفهم .

أما الأموال فلم تكن ذات أثر كبير في النّفوذ ، في ذلك المجتمع الفريد .

نعم ! ربما اكتسب بعض قادة الصّحابة مركزاً عالياً في نفوس النّاس ، لكونهم جمعوا بين صفة القيادة الأصيلة فيهم ، والأموال المكتسبة من الطّرق الشّرعية ، والمبذولة في سبيل الله ، وقد جبلت النفوس على حُبّ من أحسن إليها .

أمّا أن تكون الأموال هي التي أوصلتهم إلى القيادة ، فغير صحيح البتّة .

ولم تختلف الصورة كثيراً في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، إلا أننا لا نغفل تأثرها بالانحراف العامّ الذي بدأ طفيفاً ثم اتسع ، حتى إذا جاء عصر ابن حبّان كانت ظواهر المجتمعات بعيدة جدّاً عن الإسلام ، في كثير من قيمها وأخلاقها وطبيعة تعاملها الحياتي .

وإذا قسمنا المجتمع في عصر ابن حبّان إلى الطّبقات الثّلاث سالفة الذكر ، فإننا نلحظ أنّ كل قسم منها يندرج تحته أنواع عديدة تشترك في جملة من الصّفات ، وتختلف في صفات وأمور كثيرة أُخَر .

وسأحاول عرض أهم أنواع كل قسم من الأقسام السّابقة ، لتنجلي الصورة ويتوضح السبيل .

وسيرى القارئ الكريم أنني أزاوج بين الحياة الاجتماعية العملية كالسلوك والأخلاق والمنزلة ، وبين النّاحية المالية والاقتصادية ، وما ذلك عن غفلة مني ، ولكنني رأيت دمجها لتشابكها في الحياة أولاً ، ولأن أثر أحدها في الآخر واضح ، فلا داعي للتفريق بينها في بحث غير متخصص في الاجتماع والاقتصاد كبحثي هذا .

(١) طبقة القادة:

إن طبقة القادة في عصر ابن حبّان واسعة عريضة جداً ، والحديث عنها مفصلاً يحتاج إلى بحث متخصص يدرسها ، إلا أنّ إشارات خفيفة يمكن أن تسعف القارئ فتطلعه على طبيعة هذا العصر ، ومتناقضاته العجيبة .

وقد أمكن تقسيم طبقة القيادة إلى ثمانية أقسام هي :

(أ) طبقة أسرة الخلافة ، وهي الأسرة العباسيّة .

(ب) طبقة الملوك والسّلاطين وولاة الأقاليم .

(ج) طبقة الأمراء في حاضرة الخلافة وما حولها .

(د) طبقة الوزراء .

(هـ) طبقة قادة الجيوش والعساكر .

(و) طبقة قادة الشرطة وجنود الخليفة .

(ز) طبقة القضاة والعلماء .

(ح) طبقة الأشراف الطالبيين .

(أ) الخليفة :

الخليفة العباسي هو السلطة الشّرعية العليا في الدولة ، وطبقة القيادة كلّها تأخذ شرعيّتها منه ، وقد كان للخليفة العباسي في عصر الأتراك بعض الشأن في الأمور السياسية ـ كما تقدم ـ إلا أنّه كان من النّاحية المالية من أغنى الأغنياء في الدّنيا . فلم يكن لأحدٍ الحق في أن يمنع الخليفة من شيء ، فإليه تجبى الأموال الطائلة من شتى بقاع الأرض التي يُظلّها الإسلام .

ذكر الصّابي في كتابه «الوزراء» أنّ جزءاً من دَخْل سواد العراق قد بلغ في عهد المعتضد لسنة (٢٨٠هـ) مليونين وخمسمائة وعشرين ألفاً من الدّنانير[١] .

وتدهور الدّخل في عهد المقتدر ـ بسبب ضعفه ، وبسبب كثرة الأحداث ـ فبلغ دخل سواد العراق مليوناً وخمسمائة وسبعة وأربعين ألف دينار .

ويورد الصّابي مع هذا الإحصاء الدّخل العام لعهد المقتدر في سنة (٣٠٦هـ) ويذكر أنه بلغ أربعة عشر مليوناً وثمانمائة وتسعة وعشرين ألفاً وثمانية وأربعين ديناراً[٢] .

(١) عن العصر العباسي الثاني (ص٥٣) .

(٢) عن العصر العباسي الثاني (ص٥٣) .

ولا يخفى أنّ هذه الأموال التي تجبى من سواد العراق ، وأقاصي الدّولة وأدانيها كانت هي الفائض الذي يرسله ولاة الأقاليم لدار الخلافة ، بعدما يقتطعون منه حصّتهم . ونفقات ولاياتهم ، من بناء المساجد ودور العلم والفنادق والشّوارع والجسور ، وغير ذلك من مرافق الحياة الأساسية[١] .

وهذا يعني أنّ هذه الأموال ليست سوى نفقة الخليفة وحاشيته ومن يلوذ به في حاضرة الخلافة .

(وكانت هذه القناطير المقنطرة من الدّراهم والدّنانير ، تنفق سنوياً ، وقلّما كان يتبقى منها شيء .

ويقال : إنّه لمّا ولي المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ) ادّخر في كل سنة من سنيّ خلافته مليون دينار ، فبلغ ما ادّخره تسعة ملايين ، وخلفه ابنه (٢٨٩ ـ ٢٩٥هـ) فبلغ بالمدّخر أربعة عشر مليوناً .

وجاء بعده المقتدر (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ) فلم يقف عن الادّخار فحسب ، بل أتلف كل المدّخر ، مع ما صار إليه من أموال الخراج سنوياً ، ومما كانت تُغِلُّه الضياع السلطانية ، حتى قالوا : إنّه بدَّد ثمانين مليوناً من الدّنانير)[٢] .

وإذا ما رُحنا نستعرض مجالات صرف هذه الأموال الطائلة ، وجدنا معظمها كان ينفق على قصور الخلفاء .

أورد الصّابي في كتابيه «الوزراء» و«رسوم دار الخلافة» أثباتاً بما كان يُنْفَق على حواشي الخليفة وداره في عصر المعتضد والمقتدر ، وهي تصور عِظَم هذه النّفقات ، فقد كان ينفق على القصر والحريم والخدم أكثر من ستين ألف دينار شهرياً ، وكان ينفق على المطابخ الخاصة والعامة أكثر من عشرة آلاف دينار شهرياً ، بل قد يبلغ ذلك أكثر من ثلاثين ألف دينار ، غير ما ينفق على البوابين من البيض والسودان ، وكان يبلغ ألف

(١) العصر العباسي الثاني (ص٥٣) .
(٢) ما سبق (ص٥٤) .

دينار ، وغير ما ينفق على المماليك والحرس ، وكانوا يعدُّون بالآلاف ، وغير ما ينفق على المرسومين لخدمة الدّار من القرّاء ، وأصحاب الأخبار ، والمنجّمين ، والبوقيين ، والمضحكين والطبّالين ، وأصحاب الصيد ، والملاّحين في السفن ، وأصحاب المشاعل والأطباء . . . وإنّ نفقة ذلك وما يجري مجراه مما يلزم الدار ؛ كان يبلغ أكثر من مليونين وخمسمائة ألف دينار سنوياً . ويقال : إنه كان في الدّار أيامَ الخليفة المكتفي عشرون ألف غلام للحرس ، وعشرة آلاف خادم من السود والصقالبة !

أما في أيام المقتدر ، فكان بها أحد عشر ألف خادم ، منهم سبعة من السُّود ، وأربعة من الصقالبة ، وأربعة آلاف امرأة حرّة ، ومملوكة . . . وعمل الراضي (٣٢٢ ـ ٣٢٩هـ) على القَصْد الشديد في نفقات دار الخلافة ، حتى بلغت مع شدة الحذف والاقتصاد ثلاثة آلاف دينار يومياً)[١] .

أما عن بناء القصور الشّامخة ، فقد بنى المتوكّل وحده عشرين قصراً[٢] .

وأما قرابةُ الخليفة من العبّاسيين ، فقد كانوا في نعيم ورفاه ، فكانت لهم الإقطاعات الكبيرة التي يجبى إليهم خراجها .

(ب) الوزراء :

لقد كان الوزراء يعيشون في نعيم الخلفاء نفسه بما يأخذونه من مرتبات ضخمة وإقطاعات ، و ما كان كثيرون منهم يختلسونه لأنفسهم من أموال الدّولة . وقد كان للوزير إقطاع يَدِرُّ عليه مائةً وسبعين ألف دينار سنوياً ، إلى أن كان عهد المقتدر ، فأجرى عليه راتباً قدره خمسة آلاف دينار شهرياً ، ثم صار سبعة آلاف .

ولكي نتصور مدى الثّراء الذي كان للوزراء ، يكفي أن نعرف أنّ المعتمد (٢٥٦ ـ ٢٧٩هـ) صادر من وزيره سليمان بن وهب وابنه عبيد الله ، نحو مليون دينار ، وكان مبلغ غلّته في سائر ضياعه مليوناً وثلاثمائة ألف دينار[٣] .

(١) العصر العباسي الثاني (ص٥٤) .

(٢) ما سبق (ص٥٥) .

(٣) ما سبق (ص٥٦) .

ولا يخفى أنّ مثل هذه المبالغ الضّخمة وغيرها ، لم يكن هؤلاء ليحظوا بها لولا اسم الوزارة الكبير ، لذلك فقد كان الكبراء يتنافسون عليها ، ويبذلون في سبيلها الأموال الطّائلة .

فهذا القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ، أراد المعتضد أن يستأصل شأفته مع إخوته ، فتوسّط لدى الخليفة بغلامه «بدر» المعتضدي ، وكتب خطاً بألفي ألف دينار (مليونين) فاستوزره المعتضد[١] .

وهذا ابن رائق يتوسّط للفضل بن جعفر بن الفرات ، فيستوزره الراضي بالله ، ظناً من ابن رائق أنّه يجتذب له الأموال[٢] .

وهذا هارون بن خُمارويهِ يسترضي المعتضد ، فيتنازل عن قِنّسرين والعواصم ، ويدفع إلى بيت المال ببغداد ، كل عام أربعمائة ألف وخمسين ألف دينار ، وسأله أن يجدد له ولايته على مصر والشّام[٣] .

وقد كان الوزراء يختلسون أموالَ الأمة ، ويكنـزونها ، فكان منافسوهم يصارعونهم عسكرياً ، ويفضحونهم إعلامياً على سرقاتهم .

فمحمد بن أبي الساج حارب عبد الله بن الحسين ، بعد أن أمّنه وأصحابه ، فقيّده وحبسه ، وقرّره بكل أمواله ، ثم قتله[٤] .

وقد كان الصراع بين الوزراء على أشدّه ، ليحظى كل واحد منهم بنصيب غيره من المال والجاه ورضى الخليفة ، فمرة يدسُّ بعضهم لبعض سمّاً ، وبعضهم يقتل الآخر علانية حسب مقتضى الحال[٥] ، بل إنّ الخلفاء أنفسهم ـ وقد تيقنوا هذا في وزرائهم وولاتهم ـ صاروا يُوَلُّون الرجل على قدر برِّه بهم وإحسانه إليهم ، وتتوسع ولايته على قدر سعة ما يرسل إلى الخليفة من مال[٦] كما كان القادة والولاة يشتري بعضهم بعضاً بالمال

(١) الفخري (ص٢٥٦) .
(٢) الفخري (ص٢٨٢) .
(٣) الطبري (١٠ : ١٢) الكامل (٦ : ٦٢) .
(٤) الطبري (١٠ : ٣٣) .
(٥) الطبري (١٠ : ٨٨) .
(٦) ما سبق الموضع نفسه .

أيضاً . فكان القائد يدعو للوالي على المنابر ، إذا أكرمه ذلك الوالي ورشاه[١] .

وقد كان للمعتمد خمسة وزراء ، إضافة إلى أخيه الموفق ، كما كان للمقتدر اثنا عشر وزيراً في مدّة خلافته !

فإذا علمتَ ضعف المقتدر ؛ فقدِّر البلاء الذي صُبَّ على الأمة في عهده من هؤلاء الوزراء .

وكان للراضي بالله خمسة وزراء ، أحدهم ابن مقلة ، بذل في الحصول على وزارته الثالثة فقط مبلغ خمسمائة ألف دينار[٢] !

أما أمير الأمراء فقد تسمّى به ابن رائق ، وكان له الأمر والنهي في حاضرة الخلافة وتسيير الجيوش ، بل وصل الأمر إلى أنْ يكون الخليفة ملزماً بأوامره ، وما يقضيه ، حتى جاء بنو بُوَيْه ، فأمسكوا بزمام الأمور ، وحددوا سلطات النّاس ، وصار معزّ الدّولة بن بُوَيهِ هو أمير الأمراء ، وهو الذي يعيّن الوزراء ويختارهم من حزبه ، بل وصل بهم الأمر إلى تحديد راتب للخليفة يفي باحتياجاته فحسب ![٣] .

ولم تكن أمور ولاة الأقاليم وقادة الجيوش ، ورؤساء الشّرطة أحسن حالاً ، وأكثر رحمة بالأمة ممن فوقهم ، إذ الأدنى يتعلمَ من الأعلى ، ويزيد عليه سُوءاً من دناءته غالباً .

(ج) الأشراف الطالبيّون :

وقد كان الأشراف الطالبيون من وجهاء المجتمع ، وكبار الدّولة الاستشاريين ، إلا أنهم كانوا مجرّدين من كل حول أو قوّة ، سوى قوة التأثير الذاتي بشرفهم ودينهم ، وقد كان لهم إقطاعات وجرايات يقدّمها لهم الخليفة ببغداد ، على أنّ منهم من كان يعيش فقيراً ككثير من سائر الرعية ؛ لأنه ينفق عطاءه على المعوزين من أبناء المسلمين ، ولم يُنقَل عن جمهور الطالبيين أنهم كانوا يتعاطون الظلم والعسف ، بل كانوا ملجأ المظلومين

(١) ما سبق (١٠ : ١٨) .

(٢) الفخري (ص٢٨٠) .

(٣) الفخري (ص٢٨٨) .

وعون الضعفاء، وشفعاء ذوي الحوائج ما أمكنهم[١].

(د) العلماء والقضاة :

كانت حياة القضاة مرموقة ممتازة، وكانت مرتباتهم وعطاءاتهم عالية، وكلّما كان القاضي متجرداً مبتعداً عن النّفاق والمجاملة؛ كان أكبر في عين الخليفة والوزراء.

على أنّ هناك قضاةً كان يستخدمهم الوزراء الظّلمة لتنفيذ أغراضهم، وكان هؤلاء القضاة المأجورين أغنياءَ من الرشاوي والعطاءات المحرّمة.

أمّا علماء الأمة فتختلف حالهم باختلاف عهد الخليفة ووزرائه، وقد كانت محنة خلق القرآن وآثارها السيئة فتنةً عصفَتْ بكثير من النّفوس، وأذاقت الويل كثيراً من العلماء العاملين الصالحين.

غير أنّ عدداً من خلفاء هذا العصر كانوا يُحسنون إلى العلماء ويتعهدونهم، وقد يمر معنا شيء من هذا فيما يأتي، إن شاء الله.

(٢) طبقة الأغنياء:

وأما طبقة الأغنياء، فأعني بها الطّبقة التي تلي طبقة القيادة، وإذا استثنينا طبقة القيادة الغارقة في الترف؛ فإنّ هذه الطّبقة تعتبر العليا في المجتمع، ذلك أنّ الغنى والفقر يلحظ فيه أمران اثنان معاً :

(١) الأمر الأول : مستوى المعيشة، والقيمة الشرائية للدرهم والدّينار.

(٢) الأمر الثاني : الموازنة النسبية بين أصحاب الأموال، وبين المُعْدِمين.

فباعتبار الأمر الثاني تحسب هذه الطّبقة هي الوسطى إذا ما قيست بالطّبقة العليا طبقة القيادة، كما تعد طبقة عليا بالنسبة للطبقة الفقيرة وبالنسبة للقوة الشرائية للدّرهم والدّينار.

---

(١) العصر العباسي الثاني (ص٥٩)، وانظر بتوسع : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري لآدم متز (١ : ٢٧٩) فما بعد.

ويمكن أن نعدّ أبناء هذه الطبقة من التّجار، وأصحاب المصانع والمزارع، وأصحاب شبكات الصيد، وأصحاب الحوانيت الضخمة، ونحوهم.

وذلك بالاعتبار الأول الذي يَلْحظ مستوى المعيشة، والقوة الشرائية للنّقود، وقد جاء في كتب التاريخ أنّ من يمتلك سبعمائة دينار تُعَدّ ثروته غير قليلة[١].

ومما يؤكد ضرورة اعتبار القوة الشرائية؛ (أن أحد أبناء الولاة أضاع ثروته على بعض المغنّيات، ثم مات خادمٌ كان مولى لأبيه، وابن عم له، فورث من تركتهما أربعين ألف دينار.

(١) فعمر داراً بألف دينار.

(٢) واشترى آلاتٍ وفرشاً وثياباً وجواريَ ثلاثاً بسبعة آلاف دينار.

(٣) وسلّم لتاجرٍ ألفي دينار ليتَّجر له فيها.

(٤) وأودع في بطن الأرض عشرة آلاف للشدائد.

(٥) وابتاع ضيعة تغل في كل سنة ما يزيد على مقدار نفقته)[٢].

فهذا نصٌّ يدل على أنّ القوة الشرائية كانت عالية جداً، فدار السكنى تبنى بألف دينار! كما يدل على ارتفاع قيمة الجواري في ذلك العصر ـ كما سيأتي ـ.

ويمكن أن نعدَّ من هذه الطبقة من النّاحية الماديّة فحسب؛ الشعراءَ والمغنّين المشهورين، حيث كانت تتدفق عليهم الأموال والصلات والأعطيات، كما كان من هذه الطّبقة كبار الكتّاب، ورؤساء الدواوين؛ لأنهم وإن كانوا أغنياء، إلا أنّهم لم يصلوا في الغنى إلى طبقة القيادة العليا.

كما يمكن أن يكون بعض القضاة من أبناء هذه الطبقة، وإنما صنفت القضاة في طبقة القيادة باعتبار أثرهم في المجتمع، دون اعتبار النّاحية الماليّة المجردة.

---

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (٢ : ٢٠٩).

(٢) المصدر السابق، الموضع نفسه.

(٣) الطّبقة الوسطى:

(وإذا تركنا الطّبقة العليا إلى الطّبقة الوسطى ، وجدنا كثيرين يندمجون فيها ، وفي مقدمتهم علماء العربية والفقه والتفسير والحديث ، وكان كثير منهم يأخذ رواتب من الدّولة ، وكان منهم معلّمون يختلف إليهم النّاشئة ، وكانوا يدفعون إليهم أجوراً قليلة .

ويدخل في عداد هذه الطّبقة الشعراء والمغنّون عامة ، وعمال الدّواوين والكتّاب وموظفو الحسبة ورقابة الأسواق ، وموظفو المكوس والضرائب .

ومن هذه الطبقة أيضاً أوساط الصناع ، وخاصة من كانوا يقومون على أثاث المساكن والأزياء والطعام ، ويدخل في الأثاث صناعة البسط والسجاد والنّمارق والمقاعد والتخوت والوسائد)[1] .

(٤) طبقة الفقراء:

وهي الطّبقة التي كان يقع عليها عبء العمل كله في الزراعة ، وفي الصناعات الصغيرة ، وفي خدمة أرباب القصور .

فهي التي تعمل في الإقطاعات والضياع ، وهي التي تقوم على أسباب الحياة للطبقتين الوسطى والعليا ، عاملة تارةً ، أو صانعة وخادمة تارة ثانية ، فكلّ ما تتقلب به الطبقتان من النّعيم ، إنّما هو من أيدي هذه الطّبقة العامة .

وقد مرّ معنا فيما سبق ثورة الزنج ، وكيف أنهم كادوا يدمّرون الدّولة تدميراً ، لشدة نقمتهم على الأوضاع التي كانت سائدة ، وما كادت تخمد ، حتى هبّت ثورة القرامطة وعصفت بالدولة هي الأخرى عصفاً شديداً .

والحقّ أنّ توزيع الثروة في هذا العصر كان توزيعاً غير عادل ، وزاد من سوئه موت الضمائر في النفوس ، وضعف الوازع الديني في الصدور ، وقسوة القلوب التي ما كانت ـ في الغالب ـ تتنبه لمآسي المجتمع ، وآلام الطبقة الفقيرة .

---

(١) العصر العبّاسي الثاني (ص٦١) .

ورب قائل يقول : إنّ هؤلاء الفقراء ، كانوا في الغالب من العبيد الأرقّاء ، وليس من حقهم أكثر من أن يأكلوا ويشربوا ويُكْسَوا بالمعروف ، ولقائل في الطرف الآخر أن يقول ـ جدلاً ـ : إن هذا من السّهام التي توجه إلى نظام الرق في الإسلام .

ولهؤلاء وأولئك أقول : إنّ الإسلام حين أقرّ موضوعَ الرق الذي كان سائداً في تلك الأعصر ، كان من نظامه التّشجيع على العتق بكل مناسبة ، وبدون مناسبة ، وكان من أهداف الاسلام ، أن يقرّب الرقيق من سيّده ، فيتعلم منه الإسلام ، ويتخلّق بأخلاقه وسيّان بعد ذلك بقي رقيقاً ، أم أعتق ـ وهو المرغوب فيه ـ ما دام قد عاش مسلماً ومات مؤمناً يرجى له المغفرة في الآخرة ؛ لأن الإسلام يُعَلِّم النّاس أن الحياة الدنيا ليست سوى جسر يَعبُر الناس عليه إلى حياة الخلود في الجنة أو النّار ، وليس معنى هذا أن يستسلم الرقيق لوضعه ، أو أن يظلم السّيد المالك عبدَه ، بل إن المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلّم قد حدّد النّظام الأخلاقي الإسلامي لمعاملة الأرقاء حين قال : (إخوانكم خَوَلُكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده ، فليطعمه مما يأكل وليلبسه مّما يلبس ، ولا تكلّفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم)[1] .

وفي هذا العصر قرأت دراساتٍ كتبها بعض الكتّاب الذين يظهر على ما كتبوا قلّةُ معرفتهم بالدّين ، وقلّة تمسكهم به ، ومنهم مَن ينكر أن يكون الإسلام أقرّ نظام الرقّ ويرى هؤلاء أنّ هذا يعيب الإسلام ، ويضعه في صفّ النظام الإقطاعيّ الذي كان يستعبد الناس ! وقد التقيت ببعض هؤلاء ، وحاورته في ضرورة استقراء النصوص القرآنية خاصةً ؛ لفهم موضوع الرقّ بعيداً عن الاعتساف ، بيد أنّ الموضوع يحتاج إلى بحث جدّيّ منّي ! يوضّح أنّ الرقّ لم يأتِ به الإسلام ابتداءً ، وإنّما هو وضعٌ اجتماعيٌّ قائم قبل الإسلام . وأنّ الإسلام حرصَ على تقليل ظاهرة الرقّ ؛ وذلك من خلال

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية رقم (٢٠) ومواضع أُخَر . وأخرجه مسلم في الإيمان ، باب إطعام المملوك مما يأكل رقم (١٦٦١) وأبو داود في الأدب باب حقّ المملوك رقم (٥١٥٧) وما بعده ، والترمذي في البرّ والصّلة باب ما جاء في الإحسان إلى الخدم رقم (١٩٤٥) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وفي الباب : عن علي ، وأمّ سلمة وابن عمر ، وأبي هريرة .

الكفّارات : الظهار ، تعمُّد الصوم ، وغيرها . وأنّ هناك نصوصاً كثيرة في الحثّ على العتق .

أما قول القائل : لِمَ لَمْ يقطع الإسلام هذه الظاهرةَ؟

فهذا مستحيل ، ولعلَّ تجربة أبراهام لنكولن قريبة عهد في الولايات المتحدة ، حيث رجع العبيد بعد فترة يطالبون بإعادتهم إلى ما كانوا عليه ، لوجود أرقّاء كثيرين لا يستطيعون تدبير شؤونهم بأنفسهم[١] .

فأسأل الله تعالى العون والتوفيق إلى كتابته على النحو الذي يرضيه .

---

(١) وانظر في موضوع الرق : الموسوعة الفقهية (٢٣ : ١١ ـ ٩٣) مادة (رق) والموسوعة العربية الميسّرة (٢ : ١١٩٤ ـ ١١٩٨) مادة (رق) و(٤ : ٢٠٩٢) مادة (لنكولن) .

المبحث الثَّاني

أخلاق المجتمع وعاداته

لَمّا كان المفترضُ في المجتمع الإسلامي السُّمُوَّ، ومقاربةَ الكمال، والتزامَ أوامر الله تعالى ورسوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، والتأدب بآداب الدّين القويم، فإن الجانب الإيجابي لا معنى لذكره في معرض بيان الانحراف، وإن كنت سأشير إليه في مبحث (الزهد والتصوف) إن شاء الله تعالى.

لقد بلغ الانحلال الخلقي في القرن الرابع الهجري مبلغاً مزرياً، واعتاد بعضُ النّاسِ هُجْنَ العادات، وأَلِفُوا مستنكر الطّباع، ممّا كانت العرب تتأفف منه في جاهليتها - أحياناً - وفي عصور الإسلام الأولى.

ولعل مردّ ذلك إلى عوامل عدّة يحسن التذكير بأهمها:

(١) ضعف سلطة الخليفة العبّاسي، واستئثار وزرائه الغارقين في الترف والملذات بشؤون العامة، وإذا فسد الراعي؛ فسدت الرعيّة، والنّاس على دين ملوكهم غالباً.

(٢) تسلّط القادةِ غيرِ العرب من الفرس والترك ممن لم يتربّوا التربية الإسلامية الصحيحة، وممن كانوا عبيداً أو خدماً في كثير من الأحيان. ومثل هؤلاء تنحرف طبائعهم غالباً، وتقلّ مروءاتهم، ويحقِدون على من فوقهم، ويرغبون في إهانة من يُسلَّطون عليه. أضف إلى ذلك؛ أن كثيراً من هؤلاء كانوا من الروافض، أو الشعوبيين.

(٣) تمازج عناصر المجتمع الإسلامي بجميع شعوبه، وطوائفه وفرقه وحضاراته وعاداته وقيمه وأديانه.

فقد كان المجتمع الإسلامي يعجّ بالمسلمين والنّصارى واليهود والصابئة والمجوس وغيرهم، وكان في المسلمين أهل السّنة والشيعة، ولكل منهما طوائف وطوائف.. وكان المجوس والشعوبيون الذين أبطنوا الثنوية أو الزّندقة، وأظهروا الإسلام في كثير من الأحيان. كما كان النّصارى واليهود والمجوس المنهزمون حاقدين على أمة الإسلام لا يريدون لها صلاحاً، ولا يبتغون من خدمتها سوى الكيد والوقيعة بوجه عام.

---

(١) ولا يخفى أن للعقائد والأفكار أثراً كبيراً على الأخلاق والعادات.

هذا كله وغيره مما سأذكر بعضه في مبحث (الحياة الفكرية) كان من أهم الأسباب التي أسرعت في تدنّي أخلاق شرائح من المجتمع المسلم في عصر ابن حبّان ـ القرن الرابع الهجري ـ .

(٤) الترف والغنى : ولا ريب أنّ كثرة المال ، وقلة المشاغل ، ووفرة الوقت مدعاة استيقاظ الغرائز في النّفوس ، ومظنّة ولع القلوب بالعبث والمرح ، وقد كانت أكثر طبقات المجتمع ، إما متمتعةً ، أو وسائل متعة للمتمتِّعين ـ حاشا الطبقاتِ الشريفةَ المتديِّنة ـ .

ولا ريب أنّ كثيراً من أخلاق المجتمع في ذلك العصر ، كان وافداً على العرب ، ولم يكن من شيَمهم ، (فإنّنا لو قارنّا قصص العرب في عصرهم الأول ونوادرهم وكلامهم وشعرهم بمثيلاتها في القرنين الثالث والرابع للهجرة ؛ لأدهشنا ما نجده في هذين القرنين من ميل شديد إلى الإفحاش في القول والفعل ، وليس هذا ـ شأنه شأن غيره ـ إلاّ من أثر سيطرة العادات الشرقية غير العربية التي كانت قبل الإسلام . . .)[١] .

وقد كانت هناك أمور أخرى كثيرة تتعلق باللّهو كلعب الشطرنج والحَمام والسّباق والنّدماء والحمقى والمغفَّلين ، مما ينبغي أن يُفْرَد لكل قسم من هؤلاء مبحث ، إلا أن الوقت لا يُسعفنا ، وطبيعة هذا البحث تتأبى على الإسهاب في هاتيك القضايا ، كما كانت هناك أمور تتعلق بالرشوة والغصب وقطع الطريق ، دلَّ عليها حديثي فيما مضى عن سوء توزيع الثروة ، وعن الحركات الهدّامة كالزنج والقرامطة .

على أنّ من الضروري قَولَه : إنّ تيّار الخير في المسار الإسلامي كان قوياً في نفوس كثير من النّاس ، بينما توضّعت مُعظمُ هذه العادات السيئة في الدّاخلين على مجتمع الإسلام ، وعند الفرق المنحرفة الأخرى .

وسوف أشير إشارات سريعة إلى أقبح مظاهر الانحراف الأخلاقيّ في عاصمة دار الخلافة ، معتذراً للذين اعتادوا على رصد الجوانب المشرقة وتضخيمها ، والإعراض عن الجوانب المظلمة وتمويتها ؛ رغبةً في الحاجة التربوية إلى الجانب المشرق للاقتداء والانتماء ، وستراً على فضائح المذنبين ، لكنني أرى أنّ هذا أبعَدَنا عن معرفة تاريخنا

(١) الحضارة الإسلامية لآدم متز (٢ : ١٨١ ـ ١٨٢) .

وألصقَ بنا تهمة التحيُّز والانتقائية ، ممن تناسى الطبيعةَ البشرية ، وندرةَ من يتمكّن من الوصول إلى الالتزام الصحيح !

(١) انتشار الغناء والموسيقى :

لقد عرف الإنسان الغناء قديماً ، ولا ريب أنه يؤثّر في المشاعر الإنسانية تأثيراً بالغاً فإذا اجتمع مع الغناء الصوتُ الرخيم ؛ كان التأثير أشدَّ ، والأَسرُ أحكمَ ! وقد تكون النغمات الموسيقية أبلغَ أثراً من الكلمات ذاتها ، ومن جرس الأصوات بها .

والإسلام الدين الذي جاء منسجماً مع الفطرة التي فطر الله الناس عليها ؛ عرف خبايا هذه النفس البشرية ، وعرف ما يصلحها ، ويبعدها عن مهاوي الضلالة ، وسبل الغيّ !

والإسلام يريد لأبنائه عمارة الكون بالقيم والأخلاق والمثل التي جاءهم بها ، بعيداً عن أوحال الشهوات ، وجماح الغرائز ، والنزعات الشهوانية في البشر ، فهو يريد لهم أن تكون حياتهم مسخّرةً في طاعة الله تعالى ، وأن تكون أمانيهم مقصورة على ما عند الله تعالى ، ويأبى لهم أن يكونوا ممن عُجّلت لهم طيباتهم في حياتهم الدنيا .

ولا أريد في هذا البحث أن أتحدث عن الغناء والموسيقى من الوجهة الشرعية ، فإنّ له عندي موضعاً غير هذا ، وإنما أُذكّر بأنّ الإسلام حين حرّم بعض أنواع الغناء والموسيقى[(١)]

---

(١) الفقهاء مختلفون قديماً وحديثاً في الغناء والموسيقى ، ما بين مبيح ومحرّم ، مع اتفاق الجميع على إباحة غناء الرجال للرجال ، من غير فحش ، ولا تشبيب بمعين ، وغناء النساء للنساء في الأفراح ، من غير آلات عديدة ! وإنني أذهب إلى كراهة سماع الغناء والموسيقى نهائياً ، مع ذهابي إلى تحريم كثير من أنواعهما ؛ لأنّ الغناء يحفر في القلب معانيه ، وتتراقص الأحاسيس مع أنغامه . وانظر فقه الغناء والموسيقى للدكتور يوسف القرضاوي .

وأنا الفقير إلى الله تعالى ، كلما سمعت أو شاهدت مغنياً ، أو مغنية ، ومع أحدهما هذه الجوقة الكبيرة ؛ أحزن عليهم كثيراً ، وأتساءل في نفسي : هل يعرف هؤلاء أنّهم يثيرون شهوات الشباب والشوابّ ، وأنّهم آثمون عند الله تعالى؟ وهل يا ترى ينجو المسلمون من مثل هؤلاء من النّار؟

أتساءل ذاك التساؤل في نفسي ، ثمّ أقول : وهل أنت مطمئنّ إلى نجاتك وأنت من أهل العلم فربّ نشوة من نشوات التحقيق العلميّ تأخذ عليك قلبك ، فيحبط عملك ، وربما تاب هذا المغنّي أو تلك المغنية ، فنجيا ، وهويت !

فإنما حرّمه لحكمٍ عديدةٍ ، منها أن تقوم مغنية رخيصة ماجنة ، وموسيقيّ منحرف بإثارة مشاعر أبنائه وعواطفهم ، وسلوكهم ، ومن يدّعي عدم التأثّر ، فليحمد الله تعالى على أن سلبه نعمة الحسّ والشعور !

وقد انتشر الغناء في العصر العباسي انتشاراً كبيراً ، ورافقته الموسيقى . يتضح ذلك من كثرة الكتب المترجمة في الفنّ الموسيقي ، منذ مطالع العصر ، على نحو ما يتضح في أوائل ترجمة إسحاق بن إبراهيم الموصليّ في كتاب الأغاني .

ولإسحاق الموصلي في ذلك نشاط واسع ، ومن أشهر من خَلَفوه في القرن الثالث على التأليف في هذا الفنّ ، الجارية (بزل) فقد كان لها كتاب في الأغاني ، يشتمل على اثني عشر ألفَ صوت ! والجارية (دنانير) البرمكيّة ، كان لها كتاب مجرّد في الأغاني مشهور !

وممن ذكرهم ابن النديم (النصيبي) وله كتاب في الأغاني ألفه على حروف المعجم للمتوكّل .

ومما يدلّ على ما كان للغناء حينئذٍ من سموّ المنزلة ؛ أننا نجد طائفة من الخلفاء والأمراء وكبار رجال الدولة تشارك في وضع أصواته ، مثل المنتصر والمعتزّ والمعتضد وابن المعتزّ وعبيد الله بن عبد الله بن طاهر ، واشتُهر أنه كان يستطيع أن يجمع ألحاناً كثيرة في صوت واحدٍ ، وكانت له كتب في النغم وعلل الأغاني[1] .

بل قد كان عبد الله بن الخليفة الأمين بن هارون الرشيد ينادم الواثق ، ثمّ نادم بعده سائرَ الخلفاء إلى المعتمد ، وكان ظريفاً غزِلاً ، يقول شعراً ليّناً ، ويصنع صناعة صالحة[2] .

والظاهر أنّ صنعة الغناء والموسيقى كانت متقدمة في ذلك العصر ، وكان الغناء يؤدّى على أنغام ذات أصول وضوابط ، يتعلمها المغني قبل الأداء ، على نحو ما يفعل

(١) العصر العباسي الثاني (ص : ٨٥ ـ ٨٦) مقتطفات .

(٢) شخصيات كتاب الأغاني ، للدكتور سلوم (ص : ٣٧٠ ـ ٣٧١) .

اليوم المغنّون والمغنّيات ، فقد ذكر أبو الفرج الأصفهاني أنّ سُليم بن سلاّم الكوفيّ ، غنّى يوماً بين يدي الرشيد ، و(برصوما) يزمر عليه ، فقصّر سُليم في موضع صيحة ، فأخرج (برصوما) الناي من فيه ثم صاح به وقال : يا أبا عبد الله : صيهةً أشدّ من هذا !

يريد : صيحةً ، فضحك الرشيد حتى استلقى ! فهذا دليل على تقدمهم بمعرفة الغناء والأنغام والإيقاع ، وولعهم الشديد بهذا اللون من اللهو !

نسأل الله تعالى دوام الحفظ والصيانة والستر ، لنا ولأعراضنا وللمسلمين ، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم .

(٢) انتشار شرب الخمور والأنبذة :

لقد كانت الخمرة والأنبذة ديدنَ الأمم والعرب في الجاهلية ، وقد طفحت قصائدهم بوصفها وتعشُّقها ، وكان فرسان العرب ووجهاؤهم يتباهون باقتنائها وتقديمها للأضياف واصطفاء الأنواع العالية منها .

حتى إذا جاء الإسلام بتشريعه الحكيم الباقي إلى نهاية الحياة الدنيا ، والذي يريد به تحرير الناس من عبودية الأوثان والأصنام والطواغيت والعادات ، وتعبيدهم لله تعالى وحده ؛ شرع بمحاربة هذه العادة المتأصّلة ، وتدرّج مع الناس في تحريم الخمرة والأنبذة المشتدّة حتى نزل قوله تعالى : ﴿ فاجتنبوه ﴾ فغدا محرّماً تحريماً قاطعاً ، سواء أكانت الخمور والأنبذة المشتدّة متّخذةً من العنب والتمر ، أم كانت متخذة من القمح والشعير والذرة والفاكهة بأنواعها ، إلاّ أنّ خلاف بعض علماء الكوفة وغيرهم في هذه المسألة وعدّهم الخمرةَ المحرمة لعينها ، هي الخمرة المتخذة من ثمرة العنب ، دون سواها ، ما عدا القدر المسكر منه ؛ فتح الباب أمام عشّاق الخمرة على مصراعيه[١] .

ومع هجمة البطر والغنى الفاحش على كثير من الناس ؛ ضعف الدين في نفوس

(١) انظر كتابي القرآن الكريم ودعاوي النسخ فيه ، فقد أوفى على الغاية في مناقشة هذه المسألة ، وعرض أدلّة أصحابها ، وانظر أحكام القرآن لابن العربي المالكي (١/ ٢٠٨) فما بعد ، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة لأبي عبد الله العثماني الشافعي (ص : ٥١٨) .

كثيرين منهم ، وكانت هذه الأنبذة هي أوّل ما نفذ إلى نفوسهم ، واستهوته قلوبهم حتى شربه الخلفاء والأمراء والقوّاد ، فتبعهم عامّة الناس عليه بعدئذٍ ، إلا من عصم الله تعالى .

وكانت البساتين حول سامرّاء وبغداد تمتلئ بحانات الخمور والسّماع ، وكان الشعراء والناس يختلفون إليها . . وكان عامّة من يعملون فيها من الأجانب ، سواء كانوا من الرجال أم من النساء .

يقول الجاحظ : من تمام آلة الخمّار ، أن يكون ذمّياً ، وأن يكون اسمه (آذين) أو (مازيار) أو (أزدانقاذار) أو (ميشا) أو (شلوما) ويكون أرقطَ الثياب[1] مختوم العنق ![2] .

أمّا الجواري فكنّ من القِيانِ الأجنبيات غالباً ، وكانت تعجّ بهنّ حانات البساتين وحانات الكرخ على شواطئ دجلة ، ودور المقيّنين[3] ، وقلّما كنّ يشعرن بشيء من الكرامة ، أو يستشعرن شيئاً من التحفّظ والاحتشام ![4]

(٣) انتشار الخصيان في المجتمع :

الخِصاء : هو استلال بيضتي الذكر ، وقطعهما ، بحيث يصبح غير قادر على ممارسة الجنس والإنجاب !

ولا يُعلم بين العلماء خلاف في أنّ خصاء الرجل الحرّ والعبد حرام ، وأنه مثلةٌ وتغيير لخلق الله تعالى !

وقد اتفق العلماء على أنّ إتلاف عضوٍ وحيد في الإنسان ؛ يوجب الدية كاملةً فالأنف السليم واللسان السليم والذكر السليم فيه الدية كاملة !

---

(١) الأرقط : النمر ، والثوب الأرقط ، هو الذي يشبه لونه شعر النمر في تلوّن نسيجه . القاموس (رقط) .

(٢) العنق المختوم هو الذي لا ينتهي بترقوة غائرة ، وهي النقرة في أسفل العنق . القاموس (رقو) .

(٣) المقيّنين : جمعٌ مفرده مقيّن ، وهو المزيّن ، والتقيين : التزيين . القاموس (قان) .

(٤) العصر العباسي الثاني (ص : ٨٧) فما بعد .

أما ما كان في الإنسان منه عضوان ، ففي إتلافهما معاً الدّية كاملةً ، كالعينين واليدين والرجلين والخصيتين ، وإتلاف أحدهما يوجب نصف الدية .

وقد اتفقوا على أنّ الرجل الخصيّ والمجبوب حكمهما حكم الرجال في إمامة الصلاة وستر العورة ، ولبس الإحرام ، والميراث ، والغنيمة[١] .

بيد أنّ كثرة الرقيق ، وازدياد الترف والرفاه ، جعل الخلفاء والقادة محتاجين إلى رجال يقومون بشؤون القصور المليئة بالجواري والخادمات ، ناهيك عن نساء المترفين أنفسهم ، وما يولّده الفراغ لديهنّ من رغبة في اللّهو والترفيه ، الذي قد يقود إلى الفواحش والزِّنى !

وقد أكثر الخلفاء والقوّاد من هؤلاء الخصيان في قصورهم .

ولمّا كان العبد الرقيق لا خيار له ، وهو لا يملك ذاته ، فقد اخترع النخّاسون فكرة خصاء العبيد .

ولمّا كان الإسلام يحرّم على المسلم فعل هذا ، ويوجب فيه ما ذكرته قبلُ من الدية فقد امتنع النخاسون المسلمون من فعل ذلك ، تاركين لليهود والنصارى إثم هذا العمل القبيح ![٢]

ومع ما ذكرت قبلُ من اعتبار الفقهاء الرجلَ الخصيَّ رجلاً كامل الأهلية ؛ فلم يلتفت هؤلاء الكبراء إلى شيء من هذا ، وكان لبعض هؤلاء الخصيان حظوةٌ لدى نساء كثيرات في الاستمتاع معهم بما دون الزنى ، ولا يخفى ما لهذه الممارسات من أثر في قلّة الحياء والخشية ، وتهييج المرأة وإثارة رغبتها إلى الرجل ، مما قد يقود بعضهنّ إلى الفحش والفجور ، مع القطع بأن ذلك كلّه محرّم تحريماً قاطعاً !

ولم يكن هؤلاء الخصيان دائماً ممتهنين مضطهدين ، فقد وصل عدد غير قليل منهم

---

(١) موسوعة الإجماع (٣٩٤/١) وكفاية الأخيار للحصني (٥٥٨/٢) والمصباح المنير (ص : ٦٦) (خصى) .

(٢) الحضارة الإسلامية لآدم متز (١٨١/٢ ـ ١٨٢) .

إلى مناصب قيادية عالية، فقد كان «مؤنس» الخادم، و«فائق» قائد الحرب عند السامانيين و«شكر» غلام عضد الدولة ابن بويهِ، وغيرهم كثير، كلهم من هؤلاء الخصيان[١].

(٤) انتشار الفجور والفواحش:

إنّ السفور والتهتك والزّنى، مما لا خلاف بين طوائف الأمة على تحريمه واستهجانه والعجب أن ينتشر البغاء في القرن الرابع الهجريّ، رغم كثرة الأموال، وإمكان الزواج المبكر، وإباحة التعدُّد، وكثرة الجواري والإماء.

وقد حدد الشارع الحكيم للزاني أحدَ حدّين، فإذا كان متزوّجاً؛ أُخِذَ بحدّ الرجم حتى الموت، وإن كان عزباً؛ أخذ بحدّ الجلد.

واحتاط الإسلام لثبوت هذه التهمة شروطاً شديدة، حتى لا يلعب المغرضون بأعراض الناس، وينتقموا من كلّ من يغضبون منه، أو يتخاصمون معه![٢].

وقد وصف أحد الرحالة المسلمين حوالي عام (٣٠٠هـ) حال البغاء في الصين وتكلَّم عن الزواني، وهنّ يُثبتن في ديوان خاصّ بهنّ، يسمّى ديوان الزواني، وعليهنّ في كلّ سنة ضريبة، يؤدينها لبيت المال، ونحن نحمد الله تعالى على ما طهّرنا به من هذه الفتن!

ولكن لم تمض على ذلك خمسون سنةً، حتى بلغ من مخالفة عضد الدولة (ت: ٣٧٢هـ) للشريعة، أنه فرض على الراقصات والزواني في بلاد فارس ضريبة، وكان يُضمّن هذه الضريبة[٣].

(١) الحضارة الإسلامية لآدم متز (١٦١/٢).

(٢) ذكر آدم متز في كتابه الحضارة الإسلامية (١٧٣/٢) أنّ الشارع قد احتاط في إثبات تهمة الزنى، إلى حدٍّ لم يمكن معه الحكمُ بهذه العقوبة، وعزاه لكتاب محاضرات الأدباء. والحقيقة غير ذلك، فقد رجم رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم، غير مرّة، وجلَدَ عدة مرات، ورجم وجلد خلفاؤه من بعده، ومن ثمّ فإنّ تشريع هذه العقوبة، ليرتدع الناس ويتعظوا، وليس لإفنائهم وفضحهم.

(٣) الحضارة الإسلامية لآدم متز (١٧٣/٢ ـ ١٧٤).

(٥) الولوع بالغلمان والولدان :

لقد ولع الكبراء والشعراء والمُجّان بالولدان المُردِ ، ولوعاً غريباً ، بل قد كان الانهماك بهم شأن الخاصّة وكثير من العامّة في ذلك العصر . ولم يكن لهذا الولوع بالغلمان شأن طوال الفترة التي كانت السيادة فيها للروح العربية . وفي الأخبار المأثورة ؛ أنّ هذا اللواط أتى من المشرق مع جيوش العباسيين الذين جاؤوا من خراسان .

والغزل الذي قيل في التوجّع من هوى الذكران ؛ يعادل ما قيل في النساء على الأقل !

أمّا الشعراء الذين كان تشبيبهم مقصوراً على الغلمان دون غيرهم ، وكانوا مجاهرين بالاستهتار بالغلمان ، فقد كانوا قليلين ، مثل مصعب السلامي الشاعر (ت : ٣٩٤هـ)(١) .

وقد كان عشق الولدان منتشراً بين القادة والكبراء ، إلاّ أنه لم يُحكَ عن خليفة من خلفاء بني العبّاس شيء من هذا ، ولله الحمد والمنّة !

وقد حُكي عن الأمير بختيار البويهي الرافضي ، أنه أُسر له في إحدى المواقع غلام تركيّ ، فجنّ عليه جنوناً ، وحدث له من الحزن ما لم يُسمع بمثله ، وزعم أنّ فجيعته بهذا الغلام فوق فجيعته بالمملكة ، والانسلاخ منها ومن النعمة ، وما زال يظهر الشكوى ، حتى خفّ ميزانه عند الناس ، وسقط من عيونهم(٢) .

وأقول : هذه هي الانحرافات العامة التي كوّنت ظاهرة في دار الخلافة بغداد ، في تلك الحقبة من الزمان ، وهذا لا يعني فقدان الخير منها ! كما أنّ هذا لا يعني أنّ جميع بلاد المسلمين على هذه الشاكلة المحزنة ، والله هو المستعان ، وعليه التكلان .

---

(١) الحضارة الإسلامية لآدم متز (١٦٦/٢) . وقد نقل متز عن الفقهاء أنّ أكثرهم يرون في اللواط التعزير ، وعزاه إلى طبقات الشافعية (١٨/٣) والكلام في الطبقات ؛ لا يدلّ على هذا ، وقد حكى وجهاً لبعضهم من غير تعيين من هو ، بل إنّ جمهور الفقهاء على أنّ فيه حدّاً شرعياً ، وإن اختلفوا في صفته ، مع إجماع الجميع على حرمته ، وكونه من الكبائر ، وأبو حنيفة هو القائل : فيه التعزير دون الحدّ . المغني مع الشرح الكبير (١٦٠/١٠) فما بعد .

(٢) تجارب الأمم (٢ : ٣٧١) والحضارة الإسلامية لآدم متز (١٦٧/٢) .

المبحث الثالث

مدرسة الزُّهد والتصوُّف

تمهيد : (يجب ألاّ يتبادر إلى الأذهان من حديثنا عن الزندقة والشعوبية والمجون في العصر العباسي الثاني ـ عصر ابن حبان[١] ـ أنه كان عصراً ملحداً غلبت عليه العنصرية كما غلب عليه المجون والإلحاد ، وانحلال الأخلاق ، فإن ذلك إنما كان يشيع في طبقات خاصة من المجتمع .

أما المجون فكان يشيع في الطبقة المترفة ، وأما الشعوبيّة فكانت تشيع بين نفر من أبناء الأعاجم ، ومثلها الزندقة ، فقد كانت مقصورة على أفراد .

ومن الخطر أنّ نجعل ذلك كلّه صفات عامة للمجتمع ، فقد كان المجتمع إسلامياً[٢] وكانت الطبقة العامة فيه حسنة الإسلام ، تتمسك بفرائضه وسننه وشعائره ولم تكن تعرف الترف ، ولا ما يجر إليه من مجون وانحلال وفساد في الأخلاق ، وإنما كانت تعرف الشظف والبؤس والحرمان ، وكانت ساخطة سخطاً شديداً على المجّان وعلى الشعوبيين ، وعلى الملحدين من أعداء الإسلام)[٣] .

ومع كل ما قرأناه سابقاً عن اضطراب حبل الأمن ، وخلخلة نظام الحكم ، وشيوع الفساد والترف ، فإن كثيراً من العلماء يعدّون القرن الرابع الهجري عصر النهضة في الإسلام ، وذروة ما وصلت إليه الحضارة الإسلامية في العلوم والمعارف العامة ، حتى إنَّ بعضهم جنح إلى أن قيام الدويلات المستقلة ذاتياً ، وشبه المستقلة عن كيان الدولة الأم من أسباب هذه النَّهضة ، وتسارع النضوج الفكري والعلمي[٤] ، وإن كنت أرى أنّ ذلك علامة تدهور في العقيدة والفكر والسلوك والتديُّن .

(١) ما بين المعترضين زيادة لفت نظر .

(٢) كون المجتمع إسلامياً ـ بكل ويلاته آنئذ ـ يحتاج إلى وقفة ، فهو وإن كانت السّمة العامة فيه هي الإسلام ، إلا أنّ انحرافاً بالغاً قد طغى على صفحات التطبيق الواقعي .

(٣) العصر العبّاسي الثاني (ص١٠٤ ـ ١٠٥) .

(٤) انظر الحضارة الإسلامية لآدم متز (ص٢٥ ـ ٣٠) وأبو الفتح البستي للدكتور الخولي (ص٢٦ ـ ٣٢) .

وقد اتسم هذا العصر ـ فيما اتسم به ـ بانتشار روح الزهد والعزلة[1] ونضوج التصوف وبروز أثره في الحياة العامة ، ووضوح مفاهيمه ، وتدوينه كعلم مستقل له مدارسُه ، كالفقه والحديث والتفسير والكلام . . . إلخ .

(واقرأ في تراجم الفقهاء والمحدثين لهذا العصر ، فستجدهم ـ أو على الأقل ستجد كثرتهم ـ وهم يعدون بالمئات ، إن لم يكن بالآلاف ، قد أخذوا أنفسَهم بالانصراف عن متاع الدنيا ، بل لكأنما تجردوا للجهاد في سبيل ذلك ، أسوة بزاهد الأمة الأول محمد بن عبد الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم ، منتظرين ما عند الله من النعيم الخالد الذي لا يزول . . .)[2] .

وإذا كان الزهد في كل عصر من عصور الإسلام هو السِّمة البارزة والشارة الوضّاءة لأئمة الإسلام وعلمائه من محدِّثين ومفسِّرين وفقهاء ومتكلِّمين ؛ فهل الزهد هو التصوف ، أو التصوف شيء آخر؟ وما صلة كلٍّ منهما بالآخر؟

لكي نعرف ضوابط ذلك ، فلا بدَّ من دراسة كل من الزهد والتصوف في مطلب منفرد ، مشيرين إلى الفوارق الأصلية بينهما ؛ بغية الوصول إلى حكم واضح على أفكار ومظاهر التصوّف المشروعة ، من الأفكار والمظاهر الباطلة أو المكروهة ، أو المبتدعة !

أمّا إطلاق حكم عام على مدرسة ، أو مدارس التصوف كلِّها ؛ فليس من العدل والإنصاف في شيء ، بل هو أشدُّ خطراً من انحراف بعض مدارس التصوف ذاتها !

وسبب ذلك ، أنّ هذه المدارس قد تخصصت في التربية القلبية والروحية ، وصار لها فكرها ومناهجها وكتبها وتجاربها الطويلة في تربية النفس البشرية ، فإذا نحن تنكّرنا لذلك كلّه ، وأعرضنا عنه جملةً ؛ لزمَنا إعادة التجربة من بداياتها ، وقد نقع في أخطاء أكثر مما وقعت فيه بعض المدارس الصوفية ، ولهذا كان الإصلاح والتصفية هما السبيل الأقوم !

---

(١) كتب الإمام الخطابي في ذلك كتاباً أسماه العزلة ، وهو يحدد فيه منهج الإسلام في هذا الجانب .

(٢) العصر العباسي الثاني (ص١٠٥) .

المطلب الأول: مدرسة الزّهد في عصر ابن حبان

ليس الزهد بِدْعاً في تاريخ الحياة الإسلامية العملية ، وما هو بطارئ حادث على أصالتها ، بل هو السّلوك الأمثل للحياة الإنسانية التي ارتضاها الله تبارك وتعالى لعباده فقد قال جلّ شأنه : ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص : ٧٧) .

وإن كانت لفظة (الزهد) لم ترد في القرآن الكريم سوى مرة واحدة : ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (يوسف : ٢٠) وقد جاءت في معرض استهانة القوم بنبيّ الله يوسف عليه السلام .

وأما في السّنة فقد روي عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم يقول : (ليست الزهادة في الدّنيا بتحريم الحلال ولا إضاعة المال ، ولكن الزّهد : أن تكون بما في يد الله تعالى أوثقَ منك بما في يديك ، وأن تكون في ثواب المصيبة إذا أصبت بها ، أرغبَ منك فيها لو أنها أبقيّت لك)[(١)] .

وأخرج ابن ماجه عن أبي خلاّد قال : قال رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم : (إذا رأيتم الرجل قد أُعطي زهداً في الدّنيا ، وقلَّةَ منطق ، فاقتربوا منه ، فإنه يُلقّى الحكمة)[(٢)] .

ولم أقف على حديث صحيح يذكر لفظ الزهد ، ولم يترجم البخاريّ في صحيحه

---

(١) أخرجه الترمذي في الزّهد ، باب ما جاء في الزّهادة رقم (٣٢٤٠) وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وأبو إدريس الخولاني اسمه : عائذ الله بن عبد الله . وعمرو بن واقد : منكر الحديث . وأخرجه ابن ماجه في الزهد ، باب الزهد في الدنيا رقم (٤١٠٠) ثم قال : قال هشام ابن عمار : قال أبو إدريس الخولاني : مثل هذا الحديث في الأحاديث ، كمثل الإبريز في الذهب . قلت : لكنّه واهي السند .

(٢) أخرجه ابن ماجه في الزهد ، باب الزهد في الدنيا رقم (٤١٠١) . قال البوصيري : لم يخرج ابن ماجه لأبي خلاّد ـ وله صحبة ـ سوى هذا الحديث ، ولم يخرّج له أصحاب الكتب الخمسة شيئاً . وفي الحديث أبو فروة يزيد بن سنان الجزري . قال الذهبي في الميزان بعد سياق هذا الحديث : أبو فروة واهٍ (٤ : ٥٦٢) وقال في التقريب (٢ : ٣٦٦) : ضعيف .

كتاباً للزهد ، وترجم النووي كتاباً للزهد في صحيح مسلم .

غير أنّ العبرة للمعاني ، وليست للألفاظ ، ولهذا فقد عقد عدد من المحدِّثين للزهد كتباً في مصنّفاتهم كما أن عدداً من الأئمة قد أفرد الزهد بمصنف مستقل ؛ كالإمام عبدالله ابن المبارك (ت : ١٨١هـ) ولعله أول من صنف في الزهد ، والإمام المعافى بن عمران الموصلي (ت : ١٨٥هـ) والمحدث الحافظ محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي (ت : ١٩٥هـ) والإمام وكيع ابن الجراح (ت : ١٩٧هـ) والحافظ أسد بن موسى (ت : ٢١٢هـ) والإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت : ٢٤١هـ) والحافظ هنّاد بن السري (ت : ٢٤٣هـ) والحافظ إبراهيم بن الجنيد (ت : في حدود ٢٦٠هـ) والإمام أبو داود السّجستاني (ت : ٢٧٥هـ) والإمام عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت : ٢٨١هـ) والحافظ محمد ابن أحمد العسّال (ت : ٣٤٩هـ) والإمام محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ) والحافظ عمر بن أحمد بن شاهين (ت : ٣٨٥هـ) والإمام البيهقي (ت : ٤٥٨هـ) وغير هذه المصنفات كثير[١] . والآيات القرآنية في هذه المعاني تَعْسُر على الحصر .

ومن ينظر في مباحث هذه الكتب جميعاً ، ما أُجمِل الزهد فيها مع غيرها من الكتب كما في كتب السّنن وغيرها ، وما أفرد بمصنف مستقل ؛ فإنّه يجد تحت كتاب الزهد : الحض على طاعة الله ، والتخويف من عذابه ، والترغيب في الذكر ، وتلاوة القرآن والتخويف من عواقب الذنوب ، واختيار الأصدقاء ، وحفظ اللسان ، والتواضع والتوكل على الله ، والتقلل من الدنيا ، والورع .

قال ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ : (كانت النّسبة في زمن رسول صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم إلى الإيمان والإسلام ، فيقال : مسلم ومؤمن ، ثم حدَثَ اسمُ زاهدٍ وعابد . ثم نشأ أقوام تعلّقوا بالزهد والتعبّد ، فتخلّوا عن الدّنيا وانقطعوا إلى العبادة ، واتخذوا في ذلك طريقة تفرَّدوا بها ، وأخلاقاً تخلَّقوا بها)[٢] .

وقد اشتهر جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بالزهد ، إلا أنّ دخول

---

(١) انظر مقدمة كتاب الزهد لابن المبارك ، للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ص٦٤ ـ ١٦) .

(٢) تلبيس إبليس لابن الجوزي (ص١٦١) .

المتصوفة في مدرسة الزهد ، وتلبّسهم بأثوابه ، قد عمّى على كثير من النّاس حقيقة الزهد .

قال ابن الجوزي : (وجاء أبو نعيم الأصبهاني ، فصنّف لهم ـ للمتصوفة ـ كتاب الحلية وذكر في حدود التصوف أشياء منكرة قبيحة ، ولم يستح أن يذكر في الصوفية : أبا بكر وعمر وعثمان وعليّاً وسادات الصَّحابة رضي الله عنهم ، فذكر عنهم فيه العجب ، وذكر منهم شريحاً القاضي ، والحسن البصري ، وسفيان الثوري ، وأحمد ابن حنبل .

وكذلك ذكر السّلمي في طبقات الصوفية الفضيلَ بن عياض ، وإبراهيم بن أدهم ومعروفاً الكرخي ، وجعلهم من الصوفية بأن أشار إلى أنهم من الزّهاد)[1] .

لقد عرف صحابة رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم حقيقة الزّهد ، كما عرفه أكابر التابعين ومن بعدهم ، وحرصوا على التّمثل به أيّما حرص ، فكان الواحد منهم تأتيه عشرات ألوف الدّراهم ، فلا يبيت وعنده منها إلاّ النزر اليسير الذي يفي بضرورياته وحاجاته ، ولقد جهد علماء الأمة الصالحون أن يعيشوا الكفاف والقناعة خوفاً من أن يدخل أجوافهم لقمةُ حرام ، ربما أودَتْ بهم إلى أليم العقاب .

وإذا كان الإسلام قد وازن بين حاجات الإنسان في الدنيا ، ورغباته في اللذائذ ، وبين غاياته الأخروية ، والحكمة التي خلق من أجلها ، وهي عبادة الله تعالى بمعناها الأوسع فإنّه لم يمنع أحداً من العيش في نعمة وارفة ، وإنّما خاف عليه أن تبطره النعم ، فتجرّه إلى الترف الذي يؤدي إلى اللّهو والمجون والفسوق . ويبدو أنّ اتّجاه العلماء إلى مسلك الزهد قد حبب إليهم العبّاد الذين صاروا يعرفون باسم الصوفية ، وتمازج بعضهم ببعض ، وصار كبار العلماء والمحدثين يوصَفون بهذا الوصف (الصوفيّ) على سبيل المدح والتوقير ![2] .

---

(١) تلبيس إبليس (ص١٦٥) قلت : إذا كان أبو نعيم يرى الزهد ، هو التصوف ، فلم يعاب عليه فعله؟

(٢) انظر على سبيل المثال ، لا الحصر : تذكرة الحفاظ للذهبيّ : ١/ ٣١٣ ، ٣٤٦ ، و٢/ ٤٢٦ ، ٤٤٤ ، و٣/ ٨٩٥ ، ٩٥٠ ، و٤/ ١٢٥٨ ، ١٣٩١ ، و النبلاء له : ٦/ ٢٢٥ ، ٣٩٢ ، و٨/ ١٢٨ ، ٣٤٥ ، و١٠/ ١٩٠ ، ٥٩٠ ، وهكذا حتى نصل إلى : ٢١/ ١٣٤ ، ٥٠٢ ، و٢٢/ ١٧ ، ٣٩٥ ، و١٩/٢٣ ، ٣٤٩ .

المطلب الثاني: مدرسة التّصوف في عصر ابن حبان

لقد اختلفت آراء العلماء حول كلمة (التّصوف) من أين أتت ؟ كما اختلفوا في بدء تاريخ الصوفية ؛ فالذين لم يفرّقوا بين الزّهد والتصوف ؛ عدّوا الرسول صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم أول صوفي ، والذين تأدبوا قليلاً عدّوا أبا بكر رضي الله عنه أول المتصوفة !

فإذا نحن رجعنا إلى الكتاب الأم في تاريخ التصوف الاسلامي ـ على حد تعبير محقِّقَيه[١] ـ وهو كتاب «اللمع» لأبي نصر الطوسي ـ رحمه الله ـ رأيناه ينقل عن أبي بكر الواسطيّ قوله : (أول لسان الصوفية ظهرت في هذه الأمة على لسان أبي بكر)[٢] وارتضى هذا القول ، وعدّه (إشارة جليلة لأهل التوحيد في حقائق التفريد)[٣] وبعده عمر رضي الله عنه ، ثم أكابر الصحابة بعدهما .

وكذلك عدّ الحافظ أبو نعيم الأصبهاني أبا بكر أول صوفي ، وعدّ قرن الصحابة أول قرون المتصوفة[٤] ، إلاّ أنَّ التحقيق في هذا هو أنَّ اسم التصوف ، لم يعرف إلا في أواخر القرن الثاني الهجري .

قال ابن الجوزي : (وهذا الاسم ظهر للقوم قبل سنة مائتين ، ولما أظهره أوائلهم تكلّموا فيه ، وعبّروا عن صفته بعبارات كثيرة ، وحاصلها أنَّ التصوف عندهم : رياضة النفس ، ومجاهدة الطبع بردِّه عن الأخلاق الرذيلة ، وحمله على الأخلاق الجميلة من الزهد والحلم والصبر والإخلاص والصدق ، إلى غير ذلك من الخصال الحسنة التي تكسب المدائح في الدنيا ، والثواب في الأخرى)[٥] .

وأمّا عن مصدر كلمة (صوفي) فينقل لنا ابن الجوزي أنَّ الصوفية (رأوا أنّ أول من

---

(١) محققا كتاب اللمع : طه عبد الباقي سرور ، والدكتور عبد الحليم محمود وكلامهما في المقدمة (ص١٠) .

(٢) اللمع (ص١٦٨) .

(٣) اللمع (ص١٦٩) .

(٤) الحلية (١ : ٤ ، ٢٨) .

(٥) تلبيس إبليس (ص١٦٣) وانظر العصر العبّاسي الأول (ص٨٥ ـ ٨٨) .

انفرد بخدمة الله سبحانه وتعالى عند بيته الحرام رجل يقال له : صوفة ، واسمه الغوث ابن مر ، فانتسبوا إليه ؛ لمشابهتهم إياه في الانقطاع إلى الله سبحانه وتعالى ، فسُمُّوا بالصوفية ، وذكر بسنده إلى وليد بن القاسم نحو ذلك . . .

ثم ذكر أنَّ آخرين ذهبوا إلى أنَّ التصوف منسوب إلى أهل الصُّفَّة ، وإنَّما ذهبوا إلى هذا لأنّهم رأوا أهل الصُّفة على ما ذكرنا من صفة صوفة في الانقطاع إلى الله عز وجل . . .

وقال آخرون : بل هو منسوب إلى الصوف وهذا محتمل ، والأوّل أولى)[١] .

أمّا صاحب اللمع فيرى أنَّ نسبتهم إلى الصوف ، وأنهم إنما نسبوا إلى ظاهر اللبس ولم ينسبوا إلى نوع من أنواع العلوم والأحوال التي هم بها مترسِّمون ؛ لأن لبس الصوف كان دأب الأنبياء والصديقين ، وشعار المساكين المتنسكين[٢] .

ولا أريد الإطالة في هذا ، وسواء كانت نسبتهم إلى صوفة ، الذي كان رجلاً منقطعاً إلى عبادة الله تعالى ، أم كانت إلى الصوف ، فالمراد أنهم قوم تركوا هذه الدنيا لأهلها ورغبوا فيما عند الله تعالى ، وكفى هذا شرفاً ، إذا كان على منهج شرعي سليم !

وإذا كنت قد سلَّمت له النسبة فإنّني لا أسلِّم له ولأبي نعيم بداية تاريخهم ، حيث إنَّ الطوسي نفسه فرق بين الزهد والتصوف ، وبين الزهاد والمتصوفة فقال : (إن سأل سائل فقال : قد نسبت أصحاب الحديث إلى الحديث ، ونسبت الفقهاء إلى الفقه ، فلم قلت : الصوفية ، ولم تنسبهم إلى حال ولا إلى علم ، ولم تضف إليهم حالاً ، كما أضفت الزهد إلى الزهّاد ، والتوكل إلى المتوكلين . . .)[٣] .

ولأنّ هناك فوارق عديدة ـ حقاً ـ بين الزهد والتصوف ، وإن كانا يجتمعان في أنَّ ظاهر كل منهما العزوف عن الدنيا ، وابتغاء ما عند الله تعالى .

---

(١) تلبيس إبليس (ص١٦١) .
(٢) اللمع (ص٤١) .
(٣) اللمع (ص٤٠) .

ولقد عدّ الصوفية من أعلامهم إبراهيم بن أدهم[١] (ت : ١٦٢هـ) وعبد الواحد بن زيد[٢] (ت : بعد ١٥٠هـ) ورابعة العدوية[٣] (ت : ١٨٠هـ) والفضيل بن عياض[٤] (ت : ١٨٧هـ) وشقيق بن إبراهيم البلخي[٥] (ت : ١٩٤هـ) ومعروفاً الكرخي[٦] (ت : ٢٠٠ أو ٢٠٤هـ) وبشر ابن الحارث الحافي[٧] (ت : ٢٢٧هـ) والحارث المحاسبي[٨] (ت : ٢٤٣هـ) ؛ رحمهم الله .

والحقيقة أنَّ هؤلاء من الزُّهاد ، وفي عدِّهم من المتصوفة تجوُّزٌ غيرُ مرضٍ ، وإذا عدَدْنا الحارث المحاسبيَّ آخر هؤلاء وفاة ، وعدَدْنا هؤلاء من المتصوفة ؛ فإن من الواجب علينا أن نعدّ الحارث المحاسبي نهاية حلقة التصوف الزهدي المستقيم ، وأنَّ التصوف دخل بعده مرحلة جديدة ابتدأت بذي النّون المصري (ت : ٢٤٥هـ) .

قال الذهبي : «كان ذو النّون المصري أول من تكلم في المقامات والأحوال بمصر» كما ذكر الذهبي أنّه «هُجر وحُكم عليه بالزَّندقة»[٩] .

والسري بن المغلس السقطي (ت : ٢٥٣هـ) أول من أظهر لسان التوحيد ، وتكلم في الحقائق ، وهو إمام البغداديين في الإشارات[١٠] .

أما أبو يزيد البسطامي[١١] (ت : ٢٦١هـ) فقد (جاء عنه أشياء مشكلة لا مساغ لها

(١) النبلاء (٧ : ٣٨٧) ، الحلية (٧ : ٣٦٧) فما بعد ، مشاهير علماء الأمصار لابن حبّان (ص١٨٣) ، البداية والنهاية (١٠ : ١٣٧) .

(٢) المشاهير (ص١٦٠) ، النبلاء (٧ : ١٨٠) ، وأخطأ من جعل وفاته (١٧٧هـ) فذاك المحدث الحافظ عبدالواحد بن زياد البصري .

(٣) النبلاء (٨ : ٢١٥) فما بعد . وقد نُسب إليها الحلول . وكذّب ذلك الذهبي .

(٤) النبلاء (٨ : ٣٧٢ ـ ٣٩٠) .

(٥) النبلاء (٩ : ٣١٣ ـ ٣١٦) .

(٦) النبلاء (٩ : ٣٣٩ ـ ٣٤٥) ، طبقات الحنابلة (١ : ٢٨٩) .

(٧) النبلاء (١٠ : ٤٦٩ ـ ٤٧٧) .

(٨) النبلاء (١٢ : ١١٠ ـ ١١٢) .

(٩) النبلاء (١١ : ٥٣٢ ـ ٥٣٦) .

(١٠) النبلاء (١٢ : ١٨٥ ـ ١٨٧) .

(١١) النبلاء (١٣ : ٨٦ ـ ٨٩) ، وقارن باللمع (ص٤٥٩ ـ ٤٧٧) ، وأيّ تفسير ينقل لا نقبله إلاّ بقبوله شرعاً .

الشأن في ثبوتها عنه ؛ إذ ظاهرها إلحاد ، مثل : سبحاني ، و : ما في الجبة إلا الله . . .) . وقد ذكر له الطوسي حكايات عديدة وقال : قد شاع كلام أنّه قال ذلك ، ولا أدري يصح ذلك منه أم لا؟ وأورد تفسيرات بعضها عن الجنيد البغدادي .

وعصريّه أبو حمزة[(١)] محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي (ت : ٢٦٩هـ) كان بصيراً بالقراءات ، كثير الغزو إلاّ أنّه كالبسطامي صاحب انحراف وشَطْح . . .) فمن ذلك ما ذكره أبو نصر السَّرّاج في اللمع قال : (بلغني أنه ـ أبو حمزة ـ دخل على الحارث المحاسبي ، فصاحت شاة : ماع ، فشهق وقال : لبيك ، لبيك يا سيدي ! فغضب الحارث وأخذ السكين وقال : إن لم تتب أذبحك ، فقال له أبو حمزة : أنت إذا لم تحسن أن تسمع هذا الذي أنت فيه ، فلم لا تأكل النخالة بالرماد؟ . .) ثم قال الطوسي : «رموه بالحلول لبعد فهمهم في معنى إشارته ، وذلك أنَّ أرباب القلوب ، ومن كان قلبه حاضراً بين يدي الله ، ويكون دائم الذكر لله ، فيرى الأشياء كلها بالله ، ولله ، ومن الله ، وإلى الله ، فإذا سمع كلامه ، فكأنه سمعه من الله . ولا يكون ذلك الحال إلا لعبد مجموع على الله ، لا ينصرف منه جارحة إلى سوى الله فعند ذلك يقع له حقائق الفهم عن الله في جميع ما يسمع ، وجميع ما يرى من الأشياء . . .)[(٢)] .

وجاء بعد هؤلاء أبو سعيد أحمد بن عيسى البغدادي الخزاز (ت : ٢٨٦هـ) شيخ الصوفية الذي يقال إنّه أول من تكلم في علم الفناء والبقاء . . . فولّد أمراً كبيراً تشبث به كلّ اتحاديّ ضال[(٣)] .

والحكيم الترمذي[(٤)] (في حدود ٢٨٥هـ) ألف كتاب (ختم الولاية) وكتاب (علل الشريعة) فهُجر لذلك . قال السّلمي : وليس فيه ما يوجب ذلك ، ولكن لبُعْد فهمهم عنه . وقال الذهبي[(٥)] : (كذا تُكُلّم في السُّلمي من أجل تأليفه حقائق التفسير فيا ليته لم

(١) انظر : النبلاء (١٣ : ١٦٥) فما بعد .

(٢) اللمع (ص ٤٩٥) .

(٣) النبلاء (١٣ : ٤١٩ ـ ٤٢٢) .

(٤) النبلاء (١٣ : ٤٣٩) طبقات الشافعيَّة (٢ : ٢٠) .

(٥) النبلاء (١٣ : ٤٤٢) .

يؤلفه ، فنعوذ بالله من الإشارات الحلاّجية ، والشطحات البسطامية ، وتصوف الاتحادية فواحزناه على غربة الإسلام والسّنة !

قال الله تعالى : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام : ١٥٣) .

وأما الجنيد بن محمد بن النهاوندي[١] (ت : ٢٩٨هـ) شيخ الطائفة فكان متماسكاً مع أحواله ، إلا أنّ له كلمات تدل على أنّه ينهج منهج القوم في الإشارات ، وإن كان قليل التصريح بذلك ، قال معتذراً عن أبي يزيد البسطامي : (وكان من كلام أبي يزيد رحمه الله لقوته وغوره ، وانتهاء معانيه ، مغترف من بحر قد انفرد به ، وجعل ذلك البحر له وحده . . .)[٢] .

وذكر الجنيد عن أبي يزيد (أنَّه غرق فيما وجد . . . وذهب عن حقيقة الحق إذ لم يرد عليها ، وهي معان عرفته على تارات من الفرق ، كل واحدة منها غير صاحبتها) .

وَصِنْوُ الجنيد أحمد بن محمد الخراساني النوري[٣] (ت : ٢٩٥هـ) شيخ الصوفية بالعراق . من أقواله : (سبيل الفانين ؛ الفناء في محبوبهم ، وسبيل الباقين ؛ البقاء ببقائه ، ومن ارتفع عن الفناء والبقاء ؛ فحينئذ لا فناء ولا بقاء . . .

إذا كنت فيما ليس بالوصف فانياً فوقتك في الأوصاف عندي تحيّرُ) .

قال الذهبي : (قيل : كان النوري يلهج بفناء صفات العارف ، فكان ذلك (أبو جاد) ذات العارف ، كما زعمت الاتحادية ، فقالوا بتعميم فناء السّوى ، وقالوا : ما في الكون سوى الله ، وصرحوا بأنه تعالى اتحد بخلقه ، وأنت أنا ، وأنا أنت ، وأنشدوا :

وألتذُّ إن مرّت على جسدي يدي لأنّيَ في التحقيق لست سواكمُ

فنعوذ بالله من الضلال)[٤]

---

(١) النبلاء (١٤ : ٦٦ ـ ٧٠) .

(٢) اللمع (ص٤٥٩) .

(٣) النبلاء (١٤ ـ ٧٠ ـ ٧٧) .

(٤) النبلاء (١٤ : ٧٢) فما بعدها .

وبمجيء الحسين بن منصور الحلاّج[١] (ت : ٣٠٩هـ) الذي لم يستخدم الرموز والإشارات في تعبيراته عمّا يريد من الحلول والاتحاد ، وإنما كان صريحاً واضحَ العبارة[٢] في ذلك ؛ أخذ التصوف يتعدى كلَّ طور ، وازداد الشطح ، وطمَّت الدعاوي العريضة !

قال الذهبي : (منهم من نسبه إلى الزّندقة ، ومنهم من نسبه إلى الحلول . . .

قال السُّلمي : وحُكيَ عنه أنّه رُئي واقفاً في الموقف ، والنّاس في الدعاء ، وهو يقول : أنزهك عما قَرَفَك به عبادك ، وأبرأ إليك مما وحّدك به الموحدون .

قلت ـ أي : الذهبي ـ : هذا عين الزّندقة ، فإنه تبرأ مما وَحّد الله به الموحّدون الذين هم الصحابة والتابعون وسائر الأمة ، فهل وحّدوه تعالى إلا بكلمة الإخلاص التي قال رسول الله ﷺ : «مَن قالها مِن قلبه فقد حُرِّم ماله ودمه»؟! فإذا برئ الصوفي منها ؛ فهو ملعون زنديق ، وهو صوفيّ الزي والظاهر ، متستر بالنسب إلى العارفين ، وفي الباطن من صوفية الفلاسفة أعداء الرسل)[٣] .

وكان ممن عاصر الحلاّج أبو الحسين الخوّاص (ت : ٣٠٣هـ) وأبو علي الرَّوْذباري[٤] (ت : ٣٢٢هـ) .

وكان بعدهما الشِّبلي[٥] (ت : ٣٣٤هـ) قال عنه الذهبي : (كان يحصل له جَفافُ دِماغ وسُكْر ، فيقول أشياء يعتذر عنه ، فيها بَأْوٌ ، لا تكون قدوة)[٦] . والبأو : الكبر والفخر .

قال الطوسي : (سمعت أبا عبد الله بن جابان يقول : دخلت على الشِّبلي ـ رحمه الله ـ في سنة القحط فسلّمت عليه ، فلمّا قمت على أن أخرج من عنده ، فكان يقول لي ولمن معي ـ إلى أن خرجنا من الدار ـ : مرّوا ، إنَّا معكم حيث ما كنتم ، أنتم في رعايتي وكلاءتي) . قال الطوسي : (أراد بقول ذلك أن الله تعالى معكم حيثما كنتم ، وهو

---

(١) النبلاء (١٤ : ٣١٣ ـ ٣٥٤) .

(٢) الوحدة المطلقة عند ابن سبعين (ص٩١) فما بعد .

(٣) النبلاء (١٤ : ٣٤٢) فما بعدها .

(٤) العصر العباسي الثاني (ص١١٤) .

(٥) النبلاء (١٥ : ٣٦٧) .

(٦) ما سبق الموضع نفسه .

يرعاكم ويكلؤكم ، وأنتم في رعايته وكلاءته ، والمعنى في ذلك : أنّه يرى نفسه محقاً فيما غلب على قلبه ، من تجريد التوحيد ، وحقيقةِ التجريد والوجْد ؛ إذ كان وقتَه كذلك فإذا قال : أنا ؛ يعبّر عن وجده ، ويترجم عن الحال الذي قد استولى على سرّه ، فإذا قال : أنا ؛ يشير بذلك إلى ماغلب على حقيقة صفة مشاهدته قرب سيده)[(١)] .

وقد ذكر الطوسي أنَّ جماعة من أئمة التصوف قد رُمُوا بالكفر والزندقة ، زوراً وبهتاناً ؛ منهم ذو النون المصري ، وسمنون المحب ، وأبو سعيد الخزاز ، والحسين بن منصور الحلاّج ، الذي أصابه ما أصابه ؛ بسبب سرقته كتاب شيخه عمرو بن عثمان المكّي الذي كتب فيه بعض علوم الخاصّة ، وسهل بن عبد الله التستري ، وأبو عبد الله الحسين ابن مكي الصبيحي ، وأبو العبّاس أحمد بن عطاء الله ، والجنيد .

«وهذه التهم كلها باطلة ؛ لأن الذين رموهم بذلك ؛ لم يفهموا كلامهم ، أو لم يصبروا على حالهم بعد أن عايشوهم فترة»[(٢)] ، كما ذكر الطوسي حكايات ظاهرها الشّناعة وباطنها الحق الصريح ـ على حد تعبيره ـ عن عدد من أئمة التصوف منهم أبو علي بن الحسين ابن يازدانيار ، ومحمد بن موسى الفرغاني الواسطي الذي ذكر له جملة من كلامه ، ثم راح يفترض لتفسيرها وجوهاً عديدة من الاحتمالات[(٣)] .

والحقيقة أنّ خير كتاب يتحدث عن التصوف حتى أواخر القرن الرابع الهجري هو كتاب اللمع لأبي نصر السراج الطوسي[(٤)] وما حشده في كتابه من مسائل شائكة وأقوال عجيبة شهدها بنفسه ، أو نقلها بسنده ، يوحي بأن التصوف في هذا العصر قد بلغ غاية أمره ، وتوضّحت فيه معالم التصوف وعرف المتصوفة الفناء والاتحاد والحلول ودافع الطوسي عن ذلك كله باسم الشطحات تارة ، وباسم المواجيد والأذواق تارة أخرى .

وإذا تأمَّلنا ـ بعين الإنصاف ـ تحول التصوف في بداية العصر العبَّاسي الثاني عن

(١) اللمع للطوسي (ص٤٧٨) .

(٢) اللمع (ص٤٩٧ ـ ٥٠١) .

(٣) ما سبق (ص٥٠٢ ـ ٥١٥) .

(٤) الطوسي توفي سنة ٣٧٨هـ فهو معاصر لابن حبّان ، انظر ترجمته في شذرات الذهب (٣ : ٩١) .

مسيرة الزهد ؛ وجدنا أنَّ أكثر الذين حملوا راية التصوف من الأعاجم أبناء المجوس ، أو تلامذتهم الذين تأثروا بهم .

كما أنَّ ترجمة الكتب الهندية واليونانية والفارسية ، كل هذا ؛ كان له بالغ الأثر في الحياة العقلية في هذا العصر ، مهما حاولنا دفع ذلك(١) . . وأنَّ كتاب اللمع للطوسي خير شاهد على وجود ذلك كله .

والذي ينظر في كتاب (تلبيس إبليس) لابن الجوزي ـ رحمه الله ـ يجده ذَكَرَ أموراً خطيرة قد تسرَّبت إلى التصوف ، وجرفت كثيراً من مدارسه في تيارها الإلحادي البغيض إلا بقايا متناثرة من الخير ، كان لها أثر كبير في الحياة العامة ، وفي تربية الناس وإرشادهم .

والذي أحبّ أن أختم به هذا المبحث الوجيز ، هو أنّ مدارس التصوف قديمها وحديثها ، لا تزال موجودة في المجتمع الإسلامي ، ولا زال شيوخ التصوّف هم الأكثر قبولاً وتقديراً من العامّة ؛ لأنّ العاميّ إذا أراد التزام دين الله تعالى ؛ فإنه يبحث عن صلاح قلبه ، واستقامة سلوكه ، والعامّة لا تألف العلم ، وإنما تألف الوعظ والترهيب والترغيب ، وأهل التصوف هم أهل الاختصاص في هذه الجوانب !

ولقد قام كثيرون في القديم والحديث على حرب التصوّف ، فما فعلوا شيئاً سوى أنهم كسبوا عداوة جماهير الأمّة من العوامّ ، وطالبي السلوك الروحي وصلاح القلب وبقي التصوف بخيره وشرّه ، بل ازداد دعاته ، وكثر أتباعه !

والذي يتعيّن على أهل العلم من الدعاة إلى الله تعالى ، أن يقتربوا من ساحة التصوّف ، ففيها من ذكر الله تعالى ، ومن الأوراد المأثورة ، والأخلاق الحميدة ، ما لا يكاد يتحقق وجوده عند غيرهم !

وفي هذه الساحات من الأخطاء والأغلاط والبلايا ، ما يوجع القلب ، ويهزّ المشاعر ممّا يوجب التقويم والتصحيح والتطوير !

---

(١) انظر الوحدة المطلقة عند ابن سبعين (ص٨٣ ـ ٩٢) ، تلبيس إبليس (ص١٦١) فما بعد والفكر السّامي في تاريخ الفقه الإسلامي (٢ : ٥٣) .

بيد أنّ من المحال أن يكون هذا التقويم والتغيير، عن طريق المحاربة والتهم والتكفير والتضليل، وإنما يكون عن طريق المصاحبة والمحبة والقرب من الشيوخ، والتواضع بين أيديهم، فأكثرهم فيهم من الخير ما لا يقدّر، وما رأيت أحداً فيهم يريد عداوة الدين، ولا تحريف شريعة الله تعالى، وإنما وجدت تراثاً موروثاً، وجهلاً كثيفاً أحياناً، وهذا وذاك يحتاجان إلى الدعوة والإرشاد والجهاد؛ لأنّ عدداً من المواعظ الحكيمة المدعمة بالأدلة من غير طعن بالرموز والصالحين عندهم، من شأنه أن يفتح القلوب لسماع الخير والنصح وتجربتي في هذا الجانب كانت ناجحة جدّاً بفضل الله تعالى، وحسن توفيقه.

وقد كتب أحد الإخوة الأفاضل ردّاً وجيزاً على كتابي (المهديّ المنتظر) سمّاه (سلّ الهندي على من ضعّف أحاديث المهدي) جعل أحد عناوين ردّه هذا (انحرافات عداب العقديّة!) ولم يورد تحت هذا العنوان من انحرافاتي إلا أنني أثنيت على الصوفية بمثل هذا الكلام هنا.

وأنا لا أريد مناقشة ما كتب هذا الفاضل، ولكنني ألفت نظر من يعنيهم أمرُ أمّة الإسلام إلى ضرورة الاهتمام بهذه الطائفة الصوفية الكبيرة التي كان لها أثرٌ بارز في الدعوة إلى الله تعالى، حجبَ هذا الأخَ الفاضل وأمثالَه عن رؤيته نظرتُهم الأُحادية!

فقد حضرت مجلس حوار واحد من مجالس إحدى الطرق الصوفية في بغداد كنت فيه أحد المحاورين، فأسفر المجلس عن إسلام خمسة كلّهم يحملون درجة الدكتوراة، وكلّهم بدرجة «أستاذ» في جامعات ألمانيا.

أفأترك مثل هذا الخير العظيم لإرضاء أناس، ملأوا قلوبهم بسوء الظنّ والتعالي على شرائح كثيرة من أمّة الإسلام؟

وسيّان عندي أَرَضي هذا الكاتب وأمثاله، أم لم يرضوا، وحسبي في هذا المقام قول الشاعر العربي:

إذا رضيت عني كرام عشيرتي فلا زال غضبـاناً عليّ . . . !

الفصل الخامس

الحياة الفكرية في عصر ابن حبّان

إثر احتكاك المسلمين بغيرهم من أصحاب الدّيانات والعقائد والأفكار المباينة لدين الإسلام ، وبعد تمازج وتداخل الحضارات والقيم والمفاهيم ، عَقِبَ ترجمة كثيرٍ من كتب الفلسفة اليونانيّة الوثنيّة والهنديّة : البوذية ، والهندوسية ، والفارسيّة المجوسيّة . وتعايش المسلمين مع اليهود والنّصارى أصحاب العقائد الباطلة الضالّة ، ومن خلال اطّلاع العامة على كتب الأقدمين من الصابئة والبابليّين وعبدة النّجوم والكواكب ، وغير ذلك من عقائد الملل والنحل القديمة ؛ أصبح من العسير على كلّ امرئ أن يعرف وجه الحقّ فيما ينبغي له معرفته ، وأصبح العِلْمُ الصحيح مقتصراً على أهل المعرفة من العلماء الراسخين .

وكان النّاس في القرن الأول لا يخوضون في المتشابهات من القرآن الكريم ، ولا بالأحاديث التي اصطلح على تسميتها أحاديث الصفات التي وردت على لسان سيد المرسلين صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم ، بل كانوا يسلّمون بثبوت ما صحّ عندهم منها ، ولا يخوضون في تفسيرها .

حتى إذا علا كعبُ الجدل ، وظهر الكلام ، وانتشرت الزندقة ؛ أصبح علماء المسلمين مضطرين للقيام بواجب النّصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، فقام المعتزلة ينافحون ويدافعون عن دين الله ، ورأوا أنّ خصومهم لايقنعون إلا بحجج العقل فكافحوهم بمثل أسلحتهم ، ووجّهوا إليهم أحدّ سهامهم ، وما ساروا في هذا الطريق أشواطاً ، حتى قنعوا بما هم عليه ، وخبطوا وراء عقولهم القاصرة ، وأنكروا كثيراً من الأحاديث الصحيحة ، لأنّها لم تثبت في موازين عقولهم ، وقام غيرُ المعتزلة بالدفاع عن حياض الدين بطرقهم الأخرى على ما سيأتي بيانه .

وفي عصر بني العبّاس ، طفحت الزندقة والقرمطة والباطنيّة ، وظهر الرفض ، وكلها - في نظري القاصر - بنات الشعوبية الحاقدة على الإسلام والمسلمين .

قال الجاحظ : (إنَّ عامة من ارتاب بالإسلام ، إنما كان أوَّلَ ذلك يرى الشعوبية والتمادي فيها ، وطولَ الجدال المؤدي إلى الضلال ، فإذا أبغض شيئاً ؛ أبغض أهله ، وإنْ

أبغض تلك اللغة ، أبغض تلك الجزيرة ، وإذا أبغض تلك الجزيرة ؛ أحب من أبغض تلك الجزيرة ، فلا تزال الحالات به ، حتى ينسلخ من الإسلام ، إذ كانت العرب هي التي جاءت به ، وهي السّلف والقدوة)[١] .

(ولعل أسوأ ما أدت إليه هذه الشعوبية الحمقاء ، هو الزندقةُ !

والزنادقة : هم الذين كانوا يبغضون العرب ، وكل ما اتصل بهم من إسلام وغير إسلام . . . والزندقة إنما كان يوصم بها أولاً من يتابعون (ماني) في عقيدة النّور والظلمة وما اتّصل بها من مبادئ ، بالضّبط كما كانت تُطْلَق عند الفرس .

ثم اتسع مدلولها ، فشملت كل من اعتنق نحلة فارسية ، كنحلة المزدكيّة وما دعت إليه من التحلل الخلقي ، والإباحية المسرفة .

واتسع استعمال هذه اللفظة أكثر من ذلك ، فشملَتْ كلَّ إلحاد بالدّين الحنيف ، أو بالديانات مطلقاً ، وكل مجاهرة بالعصيان والإثم والفجور)[٢] .

واشتدت حركة الإلحاد والزندقة في العصر العبّاسي الثاني ، فكان منهم أبو عيسى الورّاق (ت : ٢٤٧هـ) وتلميذه أبو الحسين أحمد بن إسحاق الراوندي الخبيث (ت : حوالي ٢٥٠هـ) ثم ورثهما معاصر ابن حبّان أبو بكر محمد بن زكريا الرازي (ت : ٣٢٠هـ)[٣] .

وقد كان كل من الورّاق وابن الراوندي معتزليّاً في بداية الأمر ، ثم أحس المعتزلة إلحادَ كلٍّ منهما ، فطردوه ، فتحول كلّ منهما شيعياً رافضياً ، ثم كفرا بالدّيانات عموماً .

ولعل هذا يفسر لنا كراهية الإمام أحمد ومن تبعه من المسلمين للمعتزلة ، ويسوِّغ حملته الشّديدة عليهم ، ورميهم بالكفر والزندقة والتجهّم والقدر .

(١) انظر : العصر العبّاسي الثاني (ص١٠٠ ـ ١٠١) .

(٢) العصر العبّاسي الثاني (ص١٠٠ ـ ١٠١) .

(٣) ترجمه الذهبي في النبلاء (٣٥٤/١٤) وقال : بلغ الغاية في علوم الأوائل ، نسأل الله العافية !

لكنه ذكر في ترجمة أبي الحسن علي بن رضوان المصري (ت ٤٥٣هـ) أن له رسالة في الردّ على أبي بكر الرازي في العلم الإلهي وإثبات الرسل !

ويحتاج الأمر إلى زيادة بحث ، لا موضع له هنا .

ولا يبعد أن يكون مثل هذا الصنف كثيراً في صفوف المعتزلة ، حتى غدت صفحتهم سوداء قاتمة ، على ما فيها من بصيص نور ، من حسن نوايا كثيرين منهم .

(ومن هنا ـ أيضاً ـ نفهم السرّ في أنّ الخليفة المعتمد ، حلّف الورّاقين سنة (٢٧٩هـ) ألاّ يبيعوا كتب الكلام والجدل والفلسفة ، فقد كان من المتفلسفة من يبطنون الإلحاد والزندقة ، ويدخلونها على ما يصنّفون أو يترجمون من الكتب)[١] .

ولمَ نذهب بعيداً؟ فقد يكون دخول المرء دائرة التفتيش الدقيق وراء الكلام والفلسفة مؤدّياً به في النّهاية إلى الشك ، ثم إلى الزندقة . ولقد حكى لنا علماء الكلام الذين خبروه كثيراً عن قلقهم وحيرتهم وشكهم .

وفي هذا العصر ظهر الرفض ، والاعتزال ، والقرمطة ، والباطنيّة ، وعمّت البلاد الفتن ـ كما مرّ سابقاً ـ حتى إنّ نور السّنة كاد يخبو ، وشعاع الحقيقة أوشك على الانكماش .

وقد كان عصر ابن حبان هذا ، هو عصر توضّع المدارس الفكرية ، ووضوح معالمها .

وسوف أعرض سريعاً مذاهب أبرز المدارس السنّية التي تأثّر ابن حبّان بفكرها في مسألة صفات الله تعالى ، التي كانت ولا تزال من أكثر المسائل أثراً في اختلاف المسلمين ، وقد أثّرت على سمعة ابن حبان ، وساهمت في ضياع أكثر كتبه وأبحاثه العلمية ، على حسب تسلسل ظهورها في تاريخ الفكر الإسلاميّ .

---

(١) العصر العبّاسي الثاني (ص١٠٣) .

المبحث الأوّل

مذهب الحنابلة في الصِّفات

الحنابلة، ويقال لهم الحنبلية، هم أتباع إمام أهل الحديث في عصره، ومقدم فقهائهم أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رحمه الله تعالى ورضي عنه[١].

ترجمه ابن حبان في ثقاته، فقال: (كان حافظاً، وَرِعاً، فقيهاً، لازماً للورع الخفي مواظباً على العبادة الدائمة، به أعان الله عزّ وجل أمّةَ محمد صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم وذلك أنّه ثبت في المحنة، وبذل نفسه لله عز وجل، حتى ضُرب بالسياط للقتل، فعصمه الله عن الكفر، وجعله علَماً يُقتدى به، وملجأً يُلتجأُ إليه)[٢].

وقد روى ابن أبي يعلى، عن الإمام الشافعي أنّه قال في تلميذه أحمد: (أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنّة)[٣].

وقد كان لمحنة الإمام أحمد أثرها الشديد على نفسه، وعلى أتباعه، مما زاده إصراراً وتمسكاً في البعد عن الكلام وأهله، لأنه لما خبر أهل الكلام؛ وجدهم لا دين لهم، وأنهم يمرقون من الدين من حيث يشعرون أو لا يشعرون ـ على حدّ قوله ـ حتى إنه كان يوجه التهمة لكل من تعرّض لشيء من الكلام، وتأكّد هذا عنده بعد أن ثبت لديه أن الزنادقة والشعوبيين و الملاحدة كانوا يتسترون بالكلام؛ ليتمكّنوا من بث سمومهم وتشكيك المسلمين بدينهم.

ومما هو مشهور عن الإمام أحمد نفوره الشديد من كل ما هو مُحدَثٌ، فقد كان يكره لأصحابه صحبة الحارث المحاسبي، على شدّة تديُّنه، ومنزلته لديه، لأنه كان يأتي

(١) طبقات ابن سعد (٧ : ٣٥٤) وأعلام النبلاء (١١ : ١٧٧) فما بعد، وتاريخ بغداد (٤ : ٤١٢) وطبقات الحنابلة (١ : ٤) فما بعد.

(٢) الثقات لابن حبان (٨ : ١٨).

(٣) طبقات الحنابلة (١ : ٥) وفي إسناد هذه الرواية نظر!

بعبارات، ومجاهَدات، لم يأت بمثلها سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك[١].

كما كان يُبْغض أهلَ الكلام عموماً، لأنهم يستخدمون عقولهم في الجدال والخصومات، وكان يرى أن الجدال من علائم الضلال والزيغ، قال: (من سمع بدعة؛ فلا يَحْكِها لجلسائه، لا يلقيها في قلوبهم)[٢].

وقد تَبعَ الحنابلة إمامَهم في العقيدة والفقه والزهد والبعد عن المحدثات، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحاولوا أن يقلّدوه في كل أقواله وأفعاله.

وكان المجتمع الإسلامي في أواخر عصر الإمام أحمد يسير بشدة نحو الانحدار، وبعد وفاته ـ رحمه الله ـ غزَتْ بغدادَ موجاتُ الزندقة والقرمطة والباطنية والحلوليّة، وغلب الرفض في مطالع القرن الرابع، وكثرت الفتن والثورات، وانتشرت الفواحش، وشُربت الخمور، وضَعُفَ سلطان الخلافة، وارتفع صوت أهل الباطل؛ بسبب تسلط الحمدانيين والبويهيين والفاطميين وغلبة القرامطة، وتهديد الروم والفرس، فوقف الحنابلة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على طريقتهم الصارمة التي لا تعرف هوادة، وكان أهمَّ ما ذهبوا يعالجونه موضوعاتُ العقيدة، لأنها ركيزة الإسلام، وأصله المكين، ولما كان إنكارُ الصفات هو مذهبَ الاعتزال والرفض؛ فقد تشدد الحنابلة في إثبات الصفات، وبالغوا مبالغةً شديدةً في ذلك، ربّما خرجت عن حدود القبول أحياناً، وأطلق خلفاء بني العباس أيديَهم، لما في ذلك من قوة لهم، خاصة أن الإمام أحمد وأتباعه لا يرون الخروج على السلطان، سواء تملَّك الأمة بالشورى والرضى، أم بالسيف والغلبة، ما دامت الأمور قد استقامت له، والناس قد اجتمعوا عليه، وإن جار وظلم (وأخذ مالَكَ، وضَرَبَ ظهرك) فكانت هذه العقيدة تُعجب خلفاء بني العباس، وتُمكّن لهم، فيرضون عن الحنابلة أحياناً[٣].

إلا أن الحنابلة بالغوا في ذلك مبالغةً شديدة، وحاربوا كل من يخالفهم في شيء مما

---

(١) حيث إنّ هذين العالمين الجليلين عنده قدوةٌ في العلم والزهد والتمسّك بالسنّة.

(٢) مقدمة شرح أصول الاعتقاد للالكائي للدكتور أحمد سعد حمدان (ص ٥٧).

(٣) انظر عقيدة الحنابلة في طبقات ابن أبي يعلى (١/٢٦، ٢٧، ١٤٤).

يذهبون إليه ، ولو كان إماماً من أئمة المؤمنين ، بل إنّ بعضهم لم يتورّع عن قذف بعض أئمة الهدى وأعلام المسلمين بالزندقة والضلال .

فقد كتب أبو بكر ابن أبي داود السجستانيّ إلى نصر الحاجب كتاباً يتّهم فيه الإمام العلَم محمد بن جرير الطبري بالرفض ، ثم اتهمه بالإلحاد .

أما تُهْمته إياه بالرفض ؛ فلأنه كان يرى أن مسح القدمين يجزئ في الوضوء عن الغسل ، وأما تهمته إياه بالإلحاد ؛ فلأنه فسَّر قوله تعالى : ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ فقال : نعمتاه .

مما حزّ في نفس ابن جرير وآلمه ، فكتب إلى نصر الحاجب ضمن جواب ما أورده الحنابلة في اتهامه : (لا عصابة في الإسلام كهذه العصابة الخسيسة) .

قال ابن الجوزي : (وهذا قبيح منه ، لأنه كان ينبغي أن يخاصم من خاصمه ، وأما أن يذمّ طائفته جميعاً ، وهو يدري إلى من تنتسب ؛ فغاية في القبح)[١] .

ويرى ابن الأثير أن سبب تعصب الحنابلة عليه هو أنّه ألف كتابه (اختلاف الفقهاء) ولم يذكر فيه أحمد ابن حنبل ، فقيل له في ذلك ، فقال : لم يكن أحمد فقيهاً ، وإنما كان محدثاً . فاشتدّ ذلك على الحنابلة ، وكانوا لا يُحْصَون كثرةً ببغداد ، فشغّبوا عليه وقالوا ما أرادوا ! قال ابن خزيمة حين طالع كتاب التفسير للطبري : ما على أديم الأرض أعلم من أبي جعفر ، ولقد ظلمته الحنابلة[٢] .

وكان علي بن عيسى يقول حين بلغه ما يقول الحنابلة عن ابن جرير : (والله لو سئل هؤلاء عن معنى الرفض والإلحاد ؛ ما عرفوه ولا فهموه)[٣] .

قال ابن الأثير : (وفي عام (٣١٧ هـ) وقعت فتنة كبيرة ببغداد بين أصحاب أبي بكر المروزي ، وبين غيرهم من العامة ، ودخل كثير من الجند فيها ، وسبب ذلك أنّ

---

(١) المنتظم (٦/ ١٧٢) والكامل (٦/ ١٧٠) ولا ريب أنّ هذا من ردّ الفعل العنيف !

(٢) الكامل (٦/ ١٧١) .

(٣) الكامل ، الموضع نفسه . وهذا بدوره غلوّ في الخصومة !

أصحاب المروزي ـ البربهاريّ وأتباعه من الحنابلة ـ قالوا في تفسير قوله تعالى : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ (الإسراء : ٧٩) ؛ هو : أن الله سبحانه يقعد النبي صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم معه على العرش ، وقالت الطائفة الأخرى : إنما هو الشفاعة . فوقعت الفتنة ، واقتتلوا فقتل بينهم قتلى كثيرة !)[١] .

فالحنابلة إذاً كانوا أقوياء ببغداد ، وكانوا يريدون حمل الناس على عقيدتهم بالقوة حتى ولو كانت هذه العقيدة ـ في هذه الجزئية ـ فيها نظرٌ ! لأنهم لا يعذرون أحداً بخلافهم .

وكان البربهاري مناضلاً في سبيل عقيدته ، لا يخاف في سبيلها لومة لائم ، حتى كان خصومه يشكونه إلى السلطان ، ويغيظون قلبه عليه (ففي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة في خلافة القاهر ، أمرَ وزيرَه ابن مقلة ، فتقدم بالقبض على البربهاري ، فاستتر وقُبض على جماعة من كبار أصحابه ، وحملوا إلى البصرة)[٢] .

لكن ابن أبي يعلى يرى أنّ البربهاريّ وأصحابه كانوا على الحقّ ، فانتصر الله تعالى لهم من خصومهم ، فما منهم من أحد إلاّ عاقبه الله تعالى ، على قدْر أذاه إيّاهم !

قال ابن أبي يعلى : (وعاقب الله تعالى ابن مقلة على فعله ذلك ، بأن أسخط عليه القاهر ، وهرب ابن مقلة ، وعزله القاهر عن وزارته ، وطرح في داره النار ، ثمّ قُبض على القاهر بالله يوم الأربعاء لستٍّ من شهر جمادى الآخرة سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة وحُبس وخُلع وسُملت عيناه في هذا اليوم حتى سالتا جميعاً فعمي ، ثم تفضَّل الله تعالى ، وأعاد البربهاريّ إلى حشمته وزادت ، وعلت كلمته وزادت .

حتى إنه لما توفي أبو عبد الله بن عرفة ، المعروف بنِفطويهِ ، وحضر جنازته أماثلُ أهل الدين والدنيا ؛ كان المقدَّمَ على جماعتهم في إمامة الصلاة على جنازته : البربهاريُّ وذلك في صفر سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة .

---

(١) الكامل لابن الأثير (٦/ ٢٠٦) ولم يُشر ابن الجوزي إلى هذه الحادثة .

(٢) المصدر السابق ـ حوادث سنة (٣٢١هـ) .

وفي هذه السنة ازدادت حِشْمةُ البربهاري ، وعَلَتْ كلمته ، وظهر أصحابه ، وانتشروا في الإنكار على المبتدعة ، فبلغنا أنّ البربهاريَّ اجتاز بالجانب الغربي ، فعطس ، فشمّته أصحابه فارتفعت ضجّتهم حتى سمعها الخليفة وهو في روشَنِه[1] ، فسأل عن الحال فأُخبر بها ، فاستَهْوَلَها ، ولم تزل المبتدعةُ ينقلون قلب الراضي على البربهاري ، حتّى تقدّم الراضي إلى بدر الحرسي صاحب الشرطة ، بالركوب والنداء ببغداد أن لا يجتمع من أصحاب البربهاري نفسان . . . واستتر البربهاري فتوفي مستتراً في رجب سنة تسع وعشرين وثلاثمائة)[2] .

ومن هذا النص نتبين أن أعمال البربهاري كانت من القوة والشمول والرهبة بحيث كانت تزعج الخليفة ، وأنّ إنكارهم كان شديداً !

فالسلطان لاحَقَهُ وتابعه ، فاستتر منه سنين حتى مات ، رغم أنّه يقول :

(إذا رأيت الرجل يدعو على السلطان ؛ فاعلم أنّه صاحب هوى ، وإذا سمعت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح ؛ فاعلم أنّه صاحب سنة إن شاء الله)[3] .

ولا يخفى أن الحنابلة على جانب كبير من الحق في إنكار المنكر والأمر بالمعروف ، إلا أن اعتبارَهم كلَّ من خالفهم من المبتدعة ، سبّب أن أساء بعضهم من حيث يريدون الإحسان ، واتهموا غيرهم بكل تهمة جائرة .

عقيدة الحنابلة في الصّفات :

الحنابلة في كل عصر يثبتون لله تعالى من الصفات ما أثبته لنفسه ، وما أثبته له رسوله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل .

والتحريف : هو تغيير أسماء الله الحسنى ، أو صفاته العليا في اللفظ أو المعنى ، أو فيهما معاً .

---

(١) في القاموس : الروشن : الكُوَّة ، والنافذة الصغيرة .
(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤) والنبلاء (١٥/ ٩٠) وذكر ثمة وفاته سنة ثمان وعشرين .
(٣) طبقات الحنابلة (٢/ ٣٦) .

والتعطيل : هو نفي الصفات الإلهية عن الله تعالى ، وإنكار قيامها بذاته ، أو إنكار بعضها .

فالتحريف هو التأويل بالباطل ، والتعطيل نفي المعنى الحقيقي .

والتمثيل : هو التشبيه ؛ كأن يقال يدٌ كَيَدٍ ، أو نزول مثل نزول .

والتكييف : هو تعيين كنه الصفات ، وجعل كيفيات محددة لها(١) .

إلا أن انتشار الزندقة والإلحاد وظهور الرفض الذي كان يتبنى مذهب نفي الصفات أو تأويلها ؛ جعل بعض الحنابلة يبالغون في الإثبات ، ويثبتون كثيراً من الصفات بما لا تثبت بمثله .

وكذلك كان أبو يعلى يبالغ في الإثبات إلى درجة عجيبة ، ومن يطالع كتابه إبطال التأويلات ؛ يستَهْوِل ما فيه !

والحنابلة لا يقولون بأن مذهبهم في فهم صفات الباري ـ جل شأنه ـ صواب يحتمل الخطأ ، أو يحتمل بعض فَهْمهم الخطأ ، بل هو صواب كلّه .

والسبب في ذلك اعتقادهم أنّ فهمهم نابع من اتباعهم طريقة السلف في الصفات والوقوف عند ظواهر النصوص ، ومن تمسك بالنصوص ؛ فكيف يكون على خطأ؟

ومن هنا فقد غلا بعضهم ، فرموا بعض أئمة المسلمين بالزندقة والإلحاد والرفض . . . إلخ ، وما قصة ابن جرير الطبري عنك ببعيد .

وبين يديَّ مثال آخر يوضح ما سبق .

ذكر ابن أبي يعلى عن الشيخ النجّاد ، وهو من كبار أئمة الحنابلة في القرن الرابع الهجري عند تقريره عقيدة الحنابلة في المقام المحمود : (فالذي ندين الله به ونعتقده ، ما قد رسمناه وبيَّناه من معاني الأحاديث المسندة عن رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم

---

(١) انظر الكواشف الجلية عن معاني الواسطية (ص ٩٠ ـ ٨٦) وانظر أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي ، رسالة ماجستير ، تحقيق الأخ الدكتور جميل قرارعة ، جامعة أم القرى (ص٩١) .

وما قاله عبد الله بن عباس ، ومَن بعده من أهل العلم ، وأخذوا به كابراً عن كابر ، وجيلاً عن جيل إلى وقت شيوخنا ، في تفسير قوله تعالى : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ : أن المقام المحمود : هو قعوده صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم مع ربه على العرش وكان من جَحَد ذلك وتكلّم فيه بالمعارضة ؛ إنما يريد بكلامه في ذلك كلامَ الجهمية يُجانَب ويُبايَن ويُحذّر منه ، وكذلك أخبرني أبو بكر الكاتب عن أبي داود السجستاني أنّه قال : من رَدّ حديث مجاهد ؛ فهو جهمي .

وروى عن محمد بن عبد الملك الدقيقي قال : سمعت هذا الحديث منذ خمسين سنة ، ما سمعت أحداً ينكره ، إنما يكاذبه الزنادقة والجهمية !

قال النجاد : وذكر لنا أبو إسماعيل السلمي أمرَ الترمذي الذي رد فضيلة النبي صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم ، وصغَّر أمره : لا يؤمن بيوم الحساب .

قال النجّاد : وعلى ذلك من أدركت من شيوخنا أصحاب أبي عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل ، فإنهم منكرون على من ردّ هذه الفضيلة ! ولقد بين الله ذلك على ألسنة أهل العلم على تقادم الأيام ، فتلقاه الناس بالقبول ، فلا أحد ينكر ذلك ، ولا ينازع فيه !

قال النجاد : (فبذلك أقول ، ولو أن حالفاً حلف بالطلاق ثلاثاً ، أنّ الله يُقْعِدُ محمداً صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم معه على العرش ، واستفتاني في يمينه ؛ لقلت له : صدقتَ في قولكَ وبررت في يمينك ، وامرأتك على حالها !

فهذا مذهبنا وديننا واعتقادنا ، وعليه نشأنا ، ونحن عليه إلى أن نموت إن شاء الله فلزمنا الإنكار على من رد هذه الفضيلة التي قالها العلماء ، وتلقوها بالقبول ، فمن ردها ؛ فهو من الفرق الهالكة)[1] .

فليس بخافٍ أن بعض الحنابلة ممن تكلموا في الصفات قد أخطأوا خطأً فاحشاً (فلم

(١) طبقات الحنابلة (٢ : ١٠) وقد انفرد الإمام الترمذي عن الأئمة الستة بإخراج حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى : ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾ سئل عنها فقال : هي الشفاعة ! أخرجه الترمذي في التفسير ، باب ومن سورة بني إسرائيل رقم (٣١٣٧) وقال : هذا حديث حسن . فهل غاظ ذلك النجادَ وشيخَه السلمي ، حتى صار الإمام الترمذي رحمه الله ، لا يؤمن بيوم =

يفرقوا بين حديث مرفوع إلى النبي صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم، وبين حديث موقوف على صحابي أو تابعي، فأثبتوا بهذا ما أثبتوا بهذا، كما أنهم لم يفرقوا في الإثبات بين خبر مشهور كقوله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم: (ينـزل تعالى إلى السماء الدنيا) وبين حديث لا يصح كقوله: (رأيت ربي في أحسن صورة) بل أثبتوا بهذا صفة، وبهذا صفة، ثم حملوا الأحاديث على مقتضى الحس فقالوا: ينـزل بذاته، وينتقل، ويتحول، ثم قالوا: لا كما نعقل، فغالطوا من يسمع، وكابروا الحس والعقل، فحملوا الأحاديث على الحسيات)(١).

وأمام ازدياد جرأة عوامّ الحنابلة وتطاولهم، وإظهارهم مثل هذه العقائد الغريبة، لم يجد الخليفة الراضي، وهو الذي أكرمهم، وأعلى مقام شيخهم البربهاري، إلا أن يكتب إليهم كتاباً يبين لهم ما هم عليه من خطأ وغلو. جاء فيه: (تارة تزعمون أنّ صُوَر وجوهكم القبيحة السَّمِجَة على مثال رب العالمين، وهيئتكم الرَّذِلة على هيئته؟ وتذكرون الكفَّ والأصابع، والرجلين والنعلين المُذْهَبين، والشعر القطط، والصعود إلى السماء والنـزول إلى الدنيا ـ تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً ـ ثم استدعاؤكم المسلمين إلى الدين بالبدع الظاهرة والمذاهب الفاجرة التي لا يشهد بها القرآن، وإنكاركم زيارة قبور الأئمة، وتشنيعكم على زوارها بالابتداع، وأنتم مع ذلك تجتمعون على زيارة قبر رجل من العوام، ليس بذي شرف ولا نسب برسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم، وتأمرون بزيارته، وتدّعون له معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء؟!(٢)

فلعن الله شيطاناً زيَّن لكم هذه المنكرات ما أغواه! وأمير المؤمنين يقسم بالله قسماً جَهْداً إليه يلزم الوفاء به، لئن لم تنتهوا عن مذموم مذهبكم، ومِعوَجِّ طريقتكم؛

= الحساب عندهما! فلا حول ولا قوة إلاّ بالله. وقد ردّ أبو بكر الخلاّل في كتاب السنّة (٢٠٩، ٢٦٣) على (ترمذيّ) وصفه بكل ألوان الزندقة والإلحاد، ولم يعرّفنا من هو، والمحقّق الفاضل الدكتور عطيّة الزهراني لم يعرفه أيضاً، وقيل: إنّ مراد السّلمي، الحكيمُ الترمذيّ الصوفيّ، وأيّاً من كان؛ فمثل هذا التكفير لا يليق صدوره عن مسلم فيمن هو دون هؤلاء علماً وديناً!

(١) دفع شُبه التشبيه لابن الجوزي (ص ٢٩ ـ ٣٠).

(٢) يريد الخليفة بذلك الإمامَ أحمد، ونقول له: بل هو رجل من خيار عباد الله المؤمنين وأشرافهم ولا ينقص قدره، أن لم يكن من آل رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم، فكم من آل رسول الله، قد وصل في العلم إلى مرتبة أحمد في ذلك العصر يا ترى؟

ليوسعنَّكم ضرباً وتشريداً وقتلاً وتبديداً ، وليستعملنَّ السيف في رقابكم ، والنار في منازلكم ومَحالِّكم)[١] .

قال في الفكر السامي : (وعلى كل حال : فالإمام أحمد والجِلَّة من أصحابه برآء من تلك المعتقدات الزائغة)[٢] .

ولست مبالغاً إذا قلت : إنّه لا يخلو كتاب من كتب عقائد الحنابلة في ذلك العصر من العُنْف والقسوة على المخالف ، والغلو في الإثبات ، وقد نقل الأخ الحنبليّ الدكتور أحمد سعد حمدان نماذج من كتب الدّارمي وابن أبي عاصم وعبد الله بن أحمد وابن خزيمة وابن مندهْ وابن بطّة وشرح أصول الاعتقاد ما يؤكد الذي ذكرته ، فارجع إليه في موضعه[٣] .

على أنّ في هذه الكتب خيراً كثيراً ، وفوائد عميمة ، أقلّها رصد الصراع الفكريّ في تلك المرحلة المحزنة من فترات تاريخنا العلميّ ! واللهُ تعالى أعلم .

---

(١) الكامل لابن الأثير (٢٤٨ : ٦) والوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر العباسي الثاني (ص٢٢٠) .

(٢) الفكر السامي للحجويّ (٢٣/٢) .

(٣) مقدمة شرح أصول الاعتقاد (١/ ٥٨ ـ ٦٣) .

المبحث الثاني

مذهب الأشاعرة في الصِّفات

الأشاعرة أو الأشعرية : مذهب كلامي ينتسب أتباعه إلى الإمام أبي الحسن علي ابن إسماعيل ابن أبي بشر الأشعري ، من ذرية الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه[(١)] .

أسند الخطيب إلى خادم أبي الحسن الأشعريّ ، بندار بن الحسين ، أنّ أبا الحسن ـ رحمه الله تعالى ـ كان يأكل من غَلَّةِ ضيعةٍ ، وقَفَها جدُّه بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري على عقبه . وكانت غلتها في كل سنة سبعة عشر ألف درهم[(٢)] وكانت نفقته سبعة عشر درهماً في السنة ، في كل شهر ينفق درهماً وشيئاً يسيراً[(٣)] .

ولد الإمام أبو الحسن سنة ستين ، وقيل : سبعين ومائتين ، وتوفي والده وهو صغير فتزوجت أمه بعد وفاة والده ، بأبي علي الجُبّائي شيخ المعتزلة في عصره ، وحامل راية الاعتزال ، ونشأ أبو الحسن في حجره وتلقى علومه ، حتى صار نائبه ، وموضع ثقته وأمين سره[(٤)] .

ولما تبحّر في كلام الاعتزال ، وبلغ الغايةَ ؛ كان يورد الأسئلة على أساتذته في الدرس ؛ فلا يجد جواباً شافياً ، فتحيّر في ذلك[(٥)] .

---

(١) ترجمته في : تاريخ بغداد (١١ : ٣٤٦) وتبيين كذب المفتري (ص ٣٤) فما بعد ، أعلام النبلاء (١٥ : ٨٥) فما بعد ، المنتظم لابن الجوزي (٦ : ٣٣٢) البداية والنهاية لابن كثير (١١ : ١٨٧) طبقات الشافعية لابن السبكي (٢ : ٢٤٥) فما بعد ، مقدمة كتاب الإبانة تحقيق الدكتورة فوقية حسين ، ترجمة أبي الحسن الأشعري لأبي الحسن الندوي في مقدمة كتاب الإبانة ، طبعة مكتبة دار البيان تحقيق الشيخ الأرناؤوط .

(٢) الذي في تاريخ بغداد : وكانت نفقته في كل سنة سبعة عشر درهماً (١١ : ٣٤٧) .

(٣) طبقات الشافعية (٢ : ٢٤٨) .

(٤) مقدمة كتاب الإبانة (ص ٧) .

(٥) تبيين كذب المفتري (ص ٣٨) .

فحُكي عنه أنّه قال : وقع في صدري في بعض الليالي شيء مما كنت فيه من العقائد فقمتُ وصليت ركعتين ، وسألت الله تعالى أن يهديني الطريق المستقيم[١] .

ولا ريب أن الرجل الغارق في علم الكلام على طريقة المعتزلة ، لا يمكن أن ينتقل نقلة واحدة إلى المذهب المقابل المناقض ، إذ بين النفي والإثبات مفاوز ، فنظر أبو الحسن في كتاب الله وسنة رسوله ، فرأى أنهما يجتمعان على إثبات صفات المعاني السبع الملازمة للذات وهي صفات : الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والسمع ، والبصر والكلام . . . وزاد أتباعه بعده إثبات الصفات النفسية والمعنوية والسلبية[٢] .

وقد كان له في كلام الله آنئذ رأي آخر مخالف لرأي المعتزلة ، ولأقوال أهل الأثر ، وهو أن القرآن : هو الكلام النفسي القديم القائم بذات الله تعالى ، وما بين أيدينا هو الألفاظ والحروف المعبِّرة عن هذا المعنى النفسي .

قال ابن الجوزي : (كان الناس لا يختلفون أن هذا المسموع كلام الله ، وأنه نزل به جبريل عليه السلام على محمد صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم ، فالأئمة المعتمَد عليهم قالوا : إنه قديم ، والمعتزلة قالوا : إنه مخلوق . فوافق الأشعريُّ المعتزلةَ في أن هذا مخلوق وقال : ليس هذا كلام الله ، إنما كلام الله صفة قائمة بذاته ؛ ما نزل ، ولا هو مما يُسمع)[٣] .

ثم ازدادت حيرته ، فلم يقنع بهذا وذاك ، وظل مشغولاً مهموماً حتى رأى رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم في المنام ، فأمره باتباع الكتاب وصحيح السنة . وقال :

(فقويَتْ أدلة الإثبات في قلبي ، وضَعُفَتْ أدلة النفي) فانتقل إلى المرحلة الثالثة

(١) تبيين كذب المفتري (ص ٣٨) .

(٢) مقدمة كتاب الإبانة (ص ٤) وشرح السنوسية الكبرى لمحمد بن يوسف السنوسي (ص ٢٠٩) .

(٣) المنتظم (٣٣٢ : ٦) وهذا القول من ردود الأفعال أيضاً ، فلا يوجد مسلم يقول : إنّ القرآن الذي بين أيدينا ليس كلام الله تعالى ! والذي يقوله الأشعريّ : إنّ صفة الكلام قائمة بالله تعالى ، والقرآن من كلام الله تعالى ، فهو باعتباره من صفة الكلام التي يتصف بها الله تعالى ؛ ليس بمخلوق ولا محدث ، أما هذه الحروف التي يكتب بها ، فهي الكلام العربيّ المعبّر عن الكلام النفسيّ القائم بذات الله تعالى ، وهل يقول البخاري غير هذا؟

الأخيرة ، ورجع إلى مذهب أهل الحديث ، وألف بعد ذلك عدة كتب نصر فيها مذهب أهل الحديث[١] .

قال الذهبي : (رأيت لأبي الحسن أربعة تواليف في الأصول ـ يقصد أصول الدين ـ يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات وقال فيها : تُمَرُّ كما جاءت ثم قال : وبذلك أقول وبه أدين ، ولا تؤوّل)[٢] .

وكتابه (الإبانة) هو عقيدته الصحيحة على مذهب السلف ، وهو راجع عن غيره من أقواله ، بل ورد عنه من طرق عديدة أنّه صعد منبر البصرة ، و أعلن توبته ، ورجوعه إلى مذهب أهل الحديث[٣] . وقال : (قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها : التمسك بكتاب ربنا عز وجل ، وبسنة نبينا صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم ، وما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون ، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل نضَّر الله وجهه ، ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون ، ولمن خالف قوله مجانبون ؛ لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل ، الذي أبان الله به الحق ، ودفع به الضلال ، وأوضح به المنهاج ، وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين ، وشَكَّ الشاكين ، فرحمة الله عليه من إمامٍ مقدَّم ، وجليل معظَّم ، وكبير مفخم ، وعلى جميع أئمة المسلمين)[٤] .

وذهب أبو الحسن ينافح عن السنة ، ويقارع خصومها ويدفع باطلهم ، حتى قال فيه أبو بكر الصيرفي : (كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم ، حتى أظهر الله تعالى الأشعريَّ فحَجَرَهم في أقماع السمسم)[٥] .

وقد ترك أبو الحسن الأشعري البصرة ، وتوجه إلى بغداد ليشارك أهل السنة في نصرة عقائدهم ، ويبين للحنابلة بعض ما أخطأوا فيه ، نتيجة ردود الفعل العنيفة التي

---

(١) التبيين (ص ٤٢) .

(٢) النبلاء (١٥ : ٨٦) .

(٣) ما سبق (١٥ : ٨٩) والتبيين (٤٠ ـ ٤١) .

(٤) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ص ١٧) .

(٥) تاريخ بغداد (٣٤٧ : ١١) .

عاشوا في أتونها ، وحين دخل بغداد توجه إلى شيخ الحنابلة في وقته الحسن بن علي ابن خلف البربهاري الفقيه فقال له : (رددت على الجبائي ، رددت على المجوس ، وعلى النصارى . فقال أبو محمد البربهاري : لا أدري ما تقول ، ولا نعرف إلا ما قاله الإمام أحمد ، فخرج الأشعري ، وصنف كتاب الإبانة فلم يقبل منه)[١] .

قال ابن الجوزي : وما زال خائفاً على نفسه ، لخلافه أهل السنة - يعني الحنابلة - حتى إنّه استجار بدار أبي الحسن التميمي حذراً من القتل[٢] .

أما لماذا لم يقبل الحنابلة توبته ، فلأنهم يرون الكلام في الردّ على المجوس والنصارى والمعتزلة من الشك في الدين ، ومن الكلام الذي يجرُّ إلى الزندقة ، قال البربهاريّ : كل شيء لم يذكر فيه عن الإمام أحمد قول ؛ فهو عندهم بدعة وضلالة !

ولم يقبلوا منه كتاب الإبانة وهجروه ؛ لأنه إنما صنّفه وقايةً من الحنابلة الذين كان كثير منهم في ذلك العصر يعتقدون أنّ المبتدع لا تقبل توبته[٣] .

قال السفاريني : ذكر القاضي وأصحابه من علماء المذهب روايةً عن الإمام أحمد رضي الله عنه : لا تقبل توبة داعية إلى بدعة مضلّة ، واختارها أبو إسحاق بن شاقلا . . . وذكر هذا عنه أبو يعلى في كتاب (المعتمد في أصول الدين) وبَيَّن دليلَه فيه[٤] .

وابن شاقلا هذا : (هو شيخ الحنابلة في عصره أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عمر ابن حمدان بن شاقلا البغدادي البزاز ، قالوا : كان رأساً في الأصول والفروع . . . مات في رجب سنة تسع وستين وثلاثمائة)[٥] .

---

(١) أعلام النبلاء (١٥ : ٩٠) .

(٢) المنتظم (٦/٣٣٢) . ولست أدري لماذا لا يزال المسلمون أشدّاء فيما بينهم ، ورحماء على الكافرين؟!

(٣) التبيين (ص ٣٨٧) .

(٤) لوامع الأنوار البهية (١/ ٣٩٥) وقارن بكتاب المعتمد لأبي يعلى (ص : ٣٠٢) . ولو روى مائة من أمثال أبي يعلى مثل هذا عن الإمام أحمد ؛ فلن نقبل ذلك ، وننفي ثبوته عنه ؛ لأنّ الله تعالى قَبِلَ ويقبل توبة المشركين !

(٥) النبلاء (١٦/ ٢٩٢) وتاريخ بغداد (٦/ ١٧) .

ويعتبر من طبقة تلاميذ ابن حبان ، وله تعليقات على كتابه (المجروحين) .

وقد ذكر ابن أبي يعلى من عقيدة ابن شاقلا أيضاً : أنّ الله مسَّ آدم حقيقة حين خلقه ، وأنه مسَّ محمداً صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم (وضع يده بين كتفيّ ، فوجدت بردها . . . وذكر الحديث)[١] .

ويعتقد أن الله تعالى خلق آدم على صورة الرحمن ـ تعالى ـ ويروي عن أحمد أنّه قال : (من قال : إنّ آدم خلقه الله على صورة آدم فهو جهمي ، وأيُّ صورة كانت لآدم قبل أن يُخلق؟) .

وبهذه العقيدة (توبة المبتدع لا تقبل)[٢] عامل الحنابلة خصومهم في ذلك العصر .

قال الحافظ ابن عساكر : (وقد حطَّ الحنابلة على الأشعري حطّاً ذريعاً ، حتى لقد كتب أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي ما يشين به أبا الحسن الأشعري بل طعن في نسبه ، وجعل جده يهوديّاً) وقد تولى الحافظ ابن عساكر الردَّ عليه في التبيين[٣] .

قال ابن عساكر : (ولئن صحَّح الأهوازيّ حكاية البربهاريِ وقال بثبوتها ؛ فلقد نعته وطائفته بالجهل ، وهو أخصُّ نعوتها ، هل يَردُّ على اليهود والنصارى أو المجوس بقول أحمد ، إلا ذو اللب المعكوس؟)[٤] .

---

(١) طبقات الحنابلة (١٢٨ ـ ١٣٩) .

(٢) وقد صحَّح المحدِّث الشيخ ناصر الدين الألباني حديث : (إن الله احتجز التوبة عن صاحب كل بدعة) في سلسلته الصحيحة رقم (١٦٢٠) وفي تخريجه كتاب السنة لابن أبي عاصم رقم (٣٧) وذكر مصادر تخريجه في السلسلة ، وقد صحح هو في صحيح الترغيب والترهيب (١ : ٢٦) قوله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم : (إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة ، حتى يدع بدعته) من حديث أنس وابن عباس ، والحديثان عندي ضعيفان بكلّ تأكيد ، ولو سلَّمنا بصحتهما معاً ؛ لكان على الشيخ أن يحمل العامّ على الخاصّ ، فيكون الثاني هو الذي عليه العمل ، لأنّ الله تعالى قبل توبة المشركين ، وهم أشد ضلالاً من المبتدعة الموحدين ، العابدين لله تعالى .

(٣) التبيين (ص : ٣٦٤ ـ ٤٢٠) .

(٤) التبيين (ص : ٣٩٢ ـ ٣٩٣) . وتأمَّل الصراع الفكري ، وردود الأفعال بين طوائف المسلمين .

فالإمام الأشعري ردَّ على المعتزلة وغيرهم بمثل لسانهم، وأيّد نصوص الكتاب والسنة وشرحها، بل استخرج منها الأدلة العقلية للرد على هؤلاء، ولكن ذلك كلّه لا يقرُّه حنابلة عصره، ويرونه من الابتداع في الدين.

أما أتباع أبي الحسن الأشعري، فقد اختلفوا بعده اختلافاً كبيراً؛ فمنهم من تمسك بأقواله التي في الإبانة، ومنهم من ردّ هذا الكتاب، ولم يعتبره من مصنفاته، ومنهم من قال: إنه صنفه لينتشل الحنابلة من ورطة التجسيم التي كانوا يعيشونها، فألف هذا الكتاب على طريقة السلف، كخطوة في هذا السبيل.

والذي ينبغي التذكير به أن مذهب الإمام الأشعري المدون في كتابه الإبانة ـ بوجه عام ـ والذي صرح بمثله في كتابه مقالات الإسلاميين، هو مذهبه الأخير، ولكن الأشاعرة اليوم، بل ومنذ قرون متطاولة لا يقولون بأكثر ما فيه.

فأبو الحسن الأشعري في كتابه هذا يقول: إنّ الله استوى على عرشه، ويردُّ على من قال بأن استوى بمعنى استولى، ويعتبره قول المعتزلة والجهمية والحرورية. والأشاعرةُ يقولون: استوى بمعنى استولى[(١)].

وأبو الحسن في كتابه هذا يثبت لله تعالى الوجه والعينين والبصر واليدين[(٢)] والأصابع[(٣)] والأشاعرةُ يعتبرون ذلك تجسيماً، وأن هذه صفات المخلوقين، وأوّلوا كل هذا، وأثبتوا لله تعالى صفات المعاني، والصفات النفسية، والسلبية، والمعنوية.

ومن هؤلاء من فَطِنَ إلى الأحاديث الكثيرة الواردة في الصفات والإضافات الخبرية وحار في فكره، كما احتار قبلَه إمامُه، فقال بالتفويض. والتفويض معناه: الإيمان بما جاء في الكتاب والسنة من الصفات، مع عدم الخوض في تفسيرها وتفويض المعاني المرادة بها إلى الله، فكأنهم عَدُّوها من المتشابه، قالوا: مع القطع بأن ظاهرها الذي قد

---

(١) الإبانة (ص: ٨٥ ـ ٩٤).

(٢) الإبانة (ص: ٩٥ ـ ١٠٦).

(٣) الإبانة (ص: ٢٢ ـ ٢٣).

يتوهّم بعضهم منه التجسيم غير مراد ، وقالوا : إن مذهب السلف هو هذا[(١)] .

ولا يزال الأشاعرة ـ على طريقة المؤولين ـ هم الجمهور الأعظم من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، فلا يستخفنّ الشيطان أحداً فيذهب إلى تكفيرهم أو تفسيقهم أو تضليلهم ، ويجب على دعاة الحق تبيين الحق والدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة ، لا تكفير الناس واتهامهم بما تنفر منه قلوبهم ، ويبعُد بهم عن معرفة الصواب ! فكلٌّ مجتهدٍ معذورٌ قبل إقامة الحجة ؛ فإذا قامت الحجة صار التمسك بالخطأ من الباطل الذي يبغضه الله تعالى .

قال الذهبي : (رأيت للأشعري كلمة أعجبتني ، وهي ثابتة رواها البيهقي عن زاهر ابن أحمد السرخسي ، قال : لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد دعاني فأتيته ، فقال : اشْهدْ عليّ أني لا أكفّر أحداً من أهل القبلة ، لأنّ الكلَّ يشيرون إلى معبود واحد ، وإنما هذا كله اختلاف العبارات .

قال الذهبي : وبنحو هذا أدين ، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول : أنا لا أكفّر أحداً من الأمة ، ويقول النبيّ صلَّى الله علَيه وآلِهِ وسلَّم : (لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن)[(٢)] . . . فمن لازم على الصلوات بوضوء ؛ فهو مسلم)[(٣)] .

أقول : فما أحرانا نحن طلبةَ العلم ، أن نقتدي بهؤلاء العلماء الأجلاّء من أتباع السلف الصالح ؛ الأشعري وابن تيمية والذهبي ـ رحمهم الله تعالى ـ فلا نُطلقْ ألسنتنا بتكفير المسلمين وتضليلهم ، وإنما نأخذ بأيدهم إلى ما نراه الحق بعد دراسة واستقصاء وتتبُّع ومعرفة وبرهان .

---

(١) علاقة الإثبات والتفويض بصفات ربّ العالمين للأخ الفاضل الدكتور رضا نعسان معطي الحموي .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥ : ٢٧٦ ، ٢٧٧ : ٢٨٢) والدارمي (١ : ١٣٣) وابن ماجه والطهارة ، باب المحافظة على الوضوء رقم (٢٧٧) والحاكم في المستدرك (١ : ١٣٠) كلهم من حديث ثوبان مرفوعاً ، ورجاله ثقات إلا أنّ فيه انقطاعاً بين سالم بن أبي الجعد وبين ثوبان . لكن جاء من طريق أخرى عند أحمد (٥ : ٢٨٢) والدارمي (١ : ١٣٣) وابن حبان (١٦٤ موارد) متّصلاً ، وله شواهد من حديث أبي أمامة وعبد الله بن عمرو وجابر ، وقد صحَّحه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢ : ١٣٥) فما بعد ، والشيخ شعيب الأرناؤوط في حاشية النبلاء (١٥ : ٨٨) .

(٣) أعلام النبلاء (١٥ : ٨٨) .

المبحث الثالث

مذهب محدّثي الشّافعية في الصِّفات

سبق أنّ المعتزلة أنكروا صفات الباري تعالى ، وأنّ الأشاعرة أثبتوا له صفات المعاني ، والصفات النفسية ، والصفات السلبية ، وأوّلوا ما جاء من الآيات والأحاديث المثبتة للصفات ، تأويلاً ينسجم مع مذهبهم في كثير من الأحيان ، وعُذْرُ هؤلاء وأولئك تنـزيه الله تبارك وتعالى عن مشابهة المخلوقات .

والسلف الصالح من الصحابة والتابعين لم يخوضوا في تفسير ذلك ، ولا بحثوا في دلالاته ، ولا كيفياته ، لأن الكيف غيب من غيب الله ، ولا يقال عن الله : كيف .

ومن ينسب إلى السلف أنّهم قالوا في الصفات شيئاً ؛ فهو متقوّل عليهم ، وإنما هو يَعُدّ سكوتهم موافقةً له على مذهبه ، ولخصومه أن يدّعوا العكس ، فالاحتجاج بأقوال السلف من الصحابة والتابعين ، لهذا الفريق أو هذا ، غير صحيح البتّة !

بيد أنّ شدة التعطيل والنفي عند المعتزلة والرافضة آنئذ ، أدّت إلى ردة فعل عند الحنابلة ، فغالى بعضهم في الإثبات إلى درجة الإفراط ، وأثبت بعض مصنفيهم لله تعالى صفات بأحاديثَ باطلةٍ ، وحملوا الأحاديث التي ضربت مضرب الأمثال على ظاهرها ، فأثبتوا بها لله تعالى صفات ، واعتبروا أن أي استخدام للعقل في فهمها إنما هو التعطيل والزندقة !

والحنابلة ليسوا وحدهم أهل الحديث ، بل إنّ كبار المحدثين من الحنابلة في ذلك الوقت ؛ نسبة قليلة بين عظماء المحدثين في نهاية القرنين الثالث والرابع !

بل لو قلنا : لم يأت بعد الإمام أحمد وولده عبد الله ، من الحنابلة ناقد واحد في القرنين الرابع والخامس ؛ لما جانبنا الصواب !

فنظَر كثير من محدّثي الشافعية خاصّة فيما آل إليه الأمر في آيات الصفات وأحاديثها ، وتتبعوا أقاويل السلف الصالح في ذلك ، فوجدوا علماء القرن الثالث بين مثبت لهذه الصفات بلا كيف ، وبين ساكت يقول : قراءتها تفسيرها ؛ وبين مفسِّر لها

تفسيراً قريباً تقتضيه اللغة، ولا يُبطل النصوص، ولا يُلجم العقل كليَّة، فوضعوا منهجاً عامّاً في إثبات الصفات كان إطاره العام:

- إنّه لا يجوز إنكار صفة أثبتها الله لنفسه، أو أثبتها له رسوله، كما لا يجوز إثبات صفة له تعالى لم يثبتها لنفسه، أو يثبتها له رسوله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم في الحديث الصحيح.

- إنّ الأحاديث النبوية قد رُوي أكثرها بالمعنى، فيجب التأكُّد حين الإثبات أو النفي: هل أدَّى الراوي الحديثَ على وجهه؟ أو تصرَّف في المعنى تصرُّفاً أبْعَدَهُ عن أصله؟ وهل الذي روى بالمعنى عَمّن يَعقل ما يحيل المعنى، أو إنه حاطب ليل؟

- إنّ مسائل الأحكام الشرعية نحتاط فيها لديننا، فلا نقبل الرواية بالمعنى إلا من عالم بما يحيل مِنَ المعاني، مع أن الأحكام العملية إنما تتعلَّق بأفعالنا نحن المكلَّفين، فكان أوجب في الدين التثبّت في مسائل الصفات، لأنها تتعلق بذات الباري تبارك وتعالى.

ثم انقسم هؤلاء فريقين. قال البيهقي:

(وأصحاب الحديث فيما ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا ـ ولم يتكلّم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله ـ على قسمين:

- فمنهم مَن قَبِلَه وآمن به، ولم يؤوِّله، ووكل علمه إلى الله، ونفى الكيفيّة والتشبيه به.

- ومنهم مَن قَبِلَه وآمن به، وحمله على وجه يصحُّ استعماله في اللغة، ولا يناقض التوحيد)(١).

فالقسم الأول يحتمل أنّه اعتبره من المتشابه، ففوَّض معناه إلى الله تعالى ونفى الكيفية والتشبيه مبالغة في التنـزيه، ويحتمل أنّه أثبت الصفات الواردة على ظاهرها من غير تفسير ونفى الكيف الممنوع!

- أمّا القسم الثاني فإنهم قالوا:

---

(١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي (ص ١١٧ ـ ١١٨).

(الأصل في هذا وما أشبهه في إثبات الصفات ، أنّه لا يجوز ذلك إلا :

١ ـ أن يكون بكتاب ناطق ، أو خبر مقطوع بصحته (متواتر) .

٢ ـ فإن لم يكونا ، فبما ثبت من أخبار الأحاديث المستندة إلى أصل في الكتاب ، أو في السنة المقطوع بصحتها ، أو بموافقة معانيها .

٣ ـ وما كان بخلاف ذلك من الأخبار التي لم يَرِدْ في الكتابِ أو السنة المتواترة مثلُ لفظها أو معناها ، فالتوقف عن إطلاق الاسم به هو الواجب ، ويُتَأوّل حينئذ على ما يليق بمعاني الأصول المتفق عليها من أقاويل أهل الدين والعلم ، مع نفي التشبيه)[1] .

ثم راح هؤلاء يضربون لنا مثلاً لما ليس له أصل في الكتاب أو السنة المتواترة فقالوا :

(وذِكر الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب ، ولا من السَّنة التي شرطها في الثبوت ما وصفناه ، وليس معنى اليد في الصفات بمعنى الجارحة[2] حتى يتوهم بثبوتها الأصابع ، بل هو توقيف شرعي أطلقنا الاسم فيه على ما جاء به الكتاب ، من غير تكييف ولا تشبيه)[3] .

ومِثلُ الأصابعِ القدمُ والضحك والتعجُّب ؛ فقد فسَّروها على مقتضى اللغة ، لأنهم رأوا أنها لا تحتمل أن تكون صفاتٍ ، لأن سياقها في الكلام ، يدّل على ذلك المعنى[4] .

وقد كان من هؤلاء الأئمة ابن جرير الطبري في تفسيره ، وابن حبان في «صحيحه» والخطابي في كتابيه «أعلام الحديث» و«معالم السنن» ومحمد بن مهدي الطبري في كتابه «السنّة» والبيهقي في «الأسماء والصفات» .

وهؤلاء كلهم من أهل الحديث ، ومن رؤوس أعلامه ، في ذلك العصر وبعده .

والذي أحب الانتهاء إليه ، هو أنّه يخطئ أشد الخطأ من يظن أنّ أهل الحديث كلَّهم

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٣٥ ـ ٣٣٦) .

(٢) يقال للذي يذهب إلى أنّ اليد صفة : ما معنى اليد في اللغة؟ ولا يُسأل عن كيفية اليد ! غفر الله للمسلمين !

(٣) ما سبق ، الموضع نفسه .

(٤) ما سبق (ص : ٣٣٧) .

على رأي واحد في الصفات ، أو أنهم على رأي الحنابلة فيها ، أو أنّ الحنابلة هم أهل الحديث ، دون سواهم من محدِّثي المذاهب الأخرى ، وخاصّة حفّاظ الشافعية .

فمن يذهب اليوم فيدّعي أنّ مذهب السلف ، ومذهب أهل الحديث ، هو إثبات جميع الصفات ؛ يحتاج إلى برهان واضح ، ومثله من ادّعى أنّ السلف لم يختلفوا في الصفات .

علّق البخاري عن أبي العالية أنّه قال : استوى : ارتفع ، وعن مجاهد قال : استوى : علا على العرش[١] وذكر مثله الطبري عن الربيع بن أنس[٢] وقال : (وأَولى المعاني بقول الله جل ثناؤه : ﴿ثم استوى إلى السماء فسوّاهنَّ﴾ : علا عليهنَّ وارتفع ، فدبّرهن بقدرته ، وخلقهنَّ سبع سموات) إلى أن قال : (فإن زعم أنّ ذلك ليس بإقبال فعل ولكنه إقبال تدبير ؛ قيل له : فكذلك فقل : علا عليها علوَّ ملك وسلطان ، لا علو انتقال وزوال)[٣] .

فالطبري يرى أن القول بأنّ الاستواءَ استواءُ فعل ، مثل قولك : علوّ ملك وسلطان بينما يرى الحنابلة أنّه استواء ذات .

وقال الحافظ : (اختلف أهل السنة : هل الاستواء صفة ذات ، أو صفة فعل ، فمن قال : معناه علا ؛ قال : صفة ذات ، ومن قال غير ذلك قال : هي صفة فعل)[٤] .

قلت : ما قدّمت نقله عن الطبري يدلّ على أنّ من قال : علا ، وارتفع ، فإنما يعني صفة فعل ، وليس صفة ذات ، ومن استثقل هذا ، فليقل علوّ ملك وسلطان !

ولا أريد أن أطيل في النقول ، فقد أطنب الطبري وابن حجر في مناقشة هذه المسألة فانظرها[٥] .

---

(١) البخاري مع الفتح (١٣ : ٤٠٣) .

(٢) جامع البيان للطبري (١ : ٤٢٩) .

(٣) ما سبق (١ : ٤٣٠) .

(٤) الفتح (١٣ : ٤٠٦) .

(٥) تفسير الطبري (١ : ٤٢٨ ـ ٤٣٧) .

وأنا هنا لا أريد ترجيح مذهب على مذهب ، كما لا أريد تخطئة أحد ، ولكنني ألفت نظر طلبة العلم من أمثالي ، إلى أنّ المسلمين حيال العلم ثلاثة أصناف :

- فصنف مجتهد ، والاجتهاد مراتب !

- وصنف مقلّد ، وهؤلاء على مراتب أيضاً ، ولكنهم الشريحة العظمى من الأمّة وغالباً ما يكون التقليد وراثةً !

- وصنف متّبع محتاط ، وهؤلاء هم أهل العلم ممن لم يبلغ درجة الاجتهاد !

وللعلماء مذهبان فيمن هذا حاله :

فبعض العلماء يقولون : الاحتياط معناه اختيار أشقّ الحكمين الشرعيين في مسائل الخلاف ، لأنّ هذا المحتاط ، وإن ادُّعيَ له اطّلاعه على دليل المتبوع ، فمن أين له معرفة صحَّةِ دليله ، أو صلاحية دلالته إلاّ تقليداً؟

ومن العلماء من يقول : بل الاحتياط هو تقديم ما كان دليله في واحد من كتب الصحاح على غيره ، وتقديم رأي من عرف باتّباعه السنّة على غيره !

وأقول : أمّا المجتهد ، فلا يُلزم باجتهاد غيره ، كائناً من كان ، بل ذهب كثير من العلماء إلى أنه لا يجوز له متابعة أحد من العلماء ، أو تقليدُه !

وأمّا المقلّد ، فلا يجوز أن يعيبه بتقليده مقلّدٌ آخر ، مهما كانت الدعوى التي يدَّعيها ؛ لأنها من باب تعالي جاهل على جاهل !

وكلّي أمل أن يحتمل المسلمون بعضهم بعضاً ، ويعذر بعضهم بعضاً في اختيار فهوم العلماء ، فالإمام أحمد إمام ، وابن جرير الطبري إمام ، والسبكيّ إمام ، وليس تقليد واحد أولى من تقليد الآخر عند من يعقل !

ومن تجرّد عن العصبية المذهبية ، فقد يرى ابن جرير الطبريّ مَلَكَ من العلم ما لم يملكه بعض الأئمة المتبوعين أنفسهم ، ولكنّ الفضل للمتقدّم ، وقد أَلِفَت الأمّة تعظيم المتقدّم لتقدُّمه ، وليس هذا صحيحاً دائماً ، فليس الزهري أعلم من مالك ، وليس مالك أعلم من الشافعيّ ، وليس ابن المنذر أعلم من ابن حزم ، وليس ابن تيمية أعلم

من السبكي ، أو العراقي ، أو ابن حجر ! فيكفي هذه الأمَّة تعصُّباً يأباه أولئك الأئمة أنفسهم ، ونتمسَّك به نحن ، وكأنه قول الله تعالى أو قول رسوله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم !

إنّ الأمَّةَ لا يسعها إلاّ الحوار ، والإعذار ، ومن المحال أن تتوحّد هذه الأمّة ، وهي على هذه الحال من التراشق بالتكفير والتضليل والتفسيق ، وجلّها إن لم تكن كلّها مقلّدةٌ إلاّ أفراداً في هذا العالم كلّه ، لم تتَّفقِ الأمة على قَبول اجتهادهم ومتابعتهم ، فما العمل؟!

الفصل السَّادس

الحياة العلميَّة في عصر ابن حبَّان

تمهيد : إنَّ دراسة الحياة العلميّة في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري والنّصف الأول من القرن الرابع ؛ ليس مما يهون ويَسهُل ، لأن القرن الرابع الهجري يُعدّ عصر نضوج الثقافة الإسلامية وتكاملها عند مؤرخي النهضة العلمية الإسلامية .

ودراسة الحياة العلمية إنما تعني دراسة علوم المنطق والفلسفة والطب والهندسة وعلوم الأوائل ، ودراسةَ التاريخ واللغة والنحو والأدب والبلاغة والنقد ، والعلوم الشرعية من تفسير وقراءات ، وحديث وتراجمَ وقواعدَ حديثية ، وفقه وأصول .

وهذا كله يتطلَّب معرفة درجة النمو والنُّضوج التي وصلت إليها هذه العلوم في ذلك العصر .

ولا يخفى على باحث أنَّ دراسة علم من هذه العلوم يتطلب بحثاً يخصُّه ، وهيهات أن يلمَّ بأصوله العامة ، ومزاياه ، وما وصل إليه .

لهذا كلِّه فإنني سأشير إشارات عابرة تلقي بعض الأضواء على الحياة العلميَّة في ذلك العصر ، ثم أخص العلوم الشَّرعية بمبحث يخصّها ؛ لما لها من صلة وثيقة بطبيعة بحثنا هذا .

وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أسباب نشاط الحركة العلمية في عصر ابن حبان .

المبحث الثاني : تعدُّد الأنشطة العلمية في عصره .

المبحث الثالث : نضوج العلوم الشرعية .

ولولا أنّ كتابي هذا هو أول كتاب يتحدّث عن حياة ابن حبان وشخصيته ؛ لَكُنتُ أعرضت جملةً عن المباحث التكميلية .

المبحث الأول

أسباب نشاط الحركة العلميَّة

إنَّ الدِّين الإسلامي دين العلم ، حرب على الجهل ، ولا يرتضي الجهّال ، وكلُّ مسلم مطالب أن يتعلم ما يلزمه في حياته من أمور دينه ، طلبَ إلزام ووجوب ، فيجب عليه أن يتعلم الطَّهارة والصَّلاة ، والصَّوم ـ إذا جاء رمضان ـ وأحكامَ الحجّ إذا أراده وأحكام الزكاة التي لها صلة بماله .

وإذا كان تاجراً ؛ لزمه أن يتعلّم ما يخصّ مثل تجارته من أحكام ، أو كان يبيع ويشتري في الأسواق ؛ فعليه أن يتعلم أصول البيع والشراء ، وأدب الإسلام في ذلك وكلما جدَّ له أمر من أمور دينه أو دنياه ؛ وجب عليه أن يسأل أهل العلم عنه .

وبذلك ترى أنَّ المفترض بالرجل العادي المسلم أن يكون على جانب لا بأس به من الثقافة الدِّينية ، وأصول التعامل ، وقواعد الأخلاق .

فطبيعيٌّ أن يكون المجتمع الإسلامي مجتمع علم ، تكثّر فيه المعرفة ، ويقلُّ الجهل والجهّال .

وإذا كانت الدولة الإسلامية قائمة ، فإن من أُولى مهامِّها نَشْرَ العلوم وتشجيع العلماء وكفالتهم ، ومساعدة طلبة العلم ؛ لأن ازدياد المعرفة الدينية معناه التقليل من المخالفات الشرعية ـ كما هو المفترض ـ وهذا يساعد الدولة في أداء مهامّها ، ويقلل من أعبائها .

أضفْ إلى ذلك أنَّ الحكام المسلمين في العصور الأولى كانوا على جانب من العلم والمعرفة ، وإنَّما يحبُّ العلم ويشجعّ عليه مَن يعرفُ قيمته وقدره .

وهذا ما كان بالفعل ، فقد شجع الخلفاء والحكام العلمَ والعلماء ، وفتحوا أبواب المساجد على مصاريعها ، وغذّوها بكل ما يُحتاج إليه ، إذ كانت المساجد هي معاهد العلم الرئيسة ، كما كان إلى جانب المساجدِ المدارسُ العلمية المنتشرة في كل صقع من أصقاع الدَّولة الإسلامية المترامية الأطراف .

وقد كان العلماء محلَّ تقدير الحكام والولاة ، وكان العالم المصون أعزَّ جانباً من الخليفة نفسه .

ومما شجَّع على نضوج العلم ، وكثرة العلماء في هذا العصر ؛ ظهورُ الدويلات التي استقلّت عن الدولة العبّاسية ، وظلت ترتبط بها ارتباطاً عاماً ، فقد أخذت هذه الدويلات تتشبّه بالدولة العباسية ، وتحاول منافستها ، أو تحاول منافسة الدويلات الأخرى التي كان بينها نوع من الصراع الخفيِّ حيناً ، والظاهر أحياناً .

وقد كان من أهم مظاهر عظمة الدول في ذلك العصر أن تجتذب إلى بلاطها نخبة من العلماء المبرِّزين ، والأدباء النَّابهين ، والمفكِّرين الكبارِ ، وقد كان هؤلاء ينالون من ولاة الأقاليم وحكّامها كلَّ حفاوة وتبجيل .

وعلى هذا ، فبَعْد أن كانت بغداد هي المركز الكبير ، والينبوع الوحيد لتخريج كبار العلماء والعناية بهم ، فقد كثرت المراكز الكبرى وتعددت .

وبالإضافة إلى المدن عامة ، فقد كان للعلماء فيها نشاطهم الخاص ، سواء كان ذلك بانفرادهم ، أو بمساعدة ولاة الأقاليم .

وقد كان العلم حرّاً يستطيع كلُّ إنسان أن يقول ما شاء ، ويكتب ما أراد ، إلا أنَّ الذي ينتشر ويستفاد منه ما شهد لصاحبه العلماءُ ، وأقرّه أهلُ الاختصاص .

وقد كان للدولة البويهية ثلاث عواصم كبرى هي : بغداد ، وشيراز ، وأصبهان ، وقد كانت هذه الدولة حريصة على أن يكون وزراؤها من كبار الأدباء ، فوزر لها ابن العميد والصَّاحب بن عباد ، والوزير المهلبي ، وابن سعدان ، ممن كانوا غرة في جبين الأدب وكانت مجالسهم ملاذ العلماء والأدباء من شتى البقاع[(١)] .

كما كانت الدَّولة السامانية في بخارى وسمرقند وسجستان حريصةً كلَّ الحرص على رعاية العلماء وطلبة العلم ، وكان أمراء البيت الساماني مُولَعين باقتناء نفائس الكتب ، فقد ذكر ابن سينا الذي كان على صلةٍ وطيدة بآل سامان أنه رأى في مكتبة

(١) أبو الفتح البستي للدكتور مرسي الخولي (ص٢٦) .

بخارى حاضرة الدَّولة السَّامانية من طرائف الكتب ما لم يسمع بمثله من قبل[١] .

كما كان الأمير سيف الدولة الحمداني مولعاً بجمع الأدباء والشّعراء والعلماء والعناية بهم ، وكم أغدق من الأموال على الشّعراء والأدباء وقرّبهم ! بل كانت له ندوة خاصة يجمع فيها صفوة الأدباء في حضرته ويحاورهم ، لتشحذ القرائح ويظهر الإبداع ويجاز المتفوقون[٢] .

وليس هؤلاء نهاية ما يمكن ذكره ممن اهتم بالعلم ، وأشاد بأهله ، بل لعلَّنا لا نبالغ إذا قلنا بأن المجتمع الإسلامي في ذلك العصر كان شغوفاً بالعلم ، محبّاً لأهله .

ومما يؤكد ذلك أنَّ أحد العلماء الزهّاد دخل خراسان ، فخرج أهلها بنسائهم وأولادهم لاستقباله[٣] .

(وكان في كل جامع كبير مكتبة ، لأنَّه كان من عادة العلماء أن يوقفوا كتبهم على الجوامع ، وقد كان الخلفاء والملوك يفاخرون بجَمْع الكتب ، حتى كان لكل ملك من ملوك الإسلام الثلاثة الكبار بمصر وقرطبة وبغداد في أواخر القرن الرابع ولعٌ شديد بالكتب فكان الحَكَم صاحب الأندلس يبعث رجالاً إلى جميع بلاد المشرق ليشتروا له الكتب عند أول ظهورها)[٤] .

وقد كان كبار علماء الإسلام في ذلك العصر يُنشؤون المدارس ، ودور العلم . فقد أنشأ الإمام ابن حبَّان داراً بنيسابور ، وخزانة كتب للغرباء الذين يطلبون العلم ، وأجرى لهم الأرزاق ، ولم تكن الكتب تُعار خارج الخزانة خشية الضياع ، كما أنشأ مدرسته الكبرى بمدينة بُست ، ووقف بها كتبه .

وقد أنشأ أبو علي بن سوّار الكاتب ، أحد رجال حاشية عضد الدولة (٣٧٢هـ) دار

---

(١) ما سبق (ص٢٧) وانظر تاريخ الإسلام السِّياسي (٣ : ٨٢) يتيمة الدَّهر للثعالبي (٤ : ٩٥) .
(٢) سيف الدولة الحمداني للدكتور الشّكعة (ص١٨١) فما بعد .
(٣) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري لآدم متز (١ : ٣٢١) .
(٤) ما سبق (١ : ٣٢٢) .

كتب في رامهرمز ، كما بنى داراً أخرى بالبصرة ، وجعل فيها أُجَراء على مَن قصدها ولزم القراءة والنَّسخ فيها . . .[١] .

ومن يطالع كتاب (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري) وكتاب (حضارة العرب) ؛ فسوف يجد أضعاف ما أشرت إليه في كلّ جانب من جوانب المعرفة .

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري لآدم متز (١ : ٣٢٩) .

المبحث الثَّاني

تعدُّد الأنشطة العلميَّة وتنوّعها

كانت الحركة العلميّة عامَّة تشمل جميع البقاع التي كانت معروفة في ذلك العصر وقد كان العلم حراً مشاعاً ـ كما أسلفت ـ وكلٌّ يدلي بدلوه في الحياة الثقافية ، ففي مجال العقائد والغيبيات ، كنت ترى الفلاسفة والمعتزلة والأشاعرة وأهل الحديث من الحنابلة وغيرهم ، ولكلٍّ منهم مسجد يدرِّس فيه آراءه ومذهبه ، بل كان عدد من علماء هذه المدارس يدرّس مذهبه في مسجد واحد ، كلٌّ في زاوية من زواياه ، أو تحت سارية من سواريه .

كما كان فقهاء المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية وأهل الحديث يختصُّ كل منهم بمكان مجاور للآخر ، أو قريب منه ، وعند كلٍّ منهم طلاّبه الذين يَختصُّون به ، والذين كان كثير منهم يتنقَّل في جميع هذه الحلقات أو كثير منها ليحصل على ما لديها من علم وفائدة .

وفي تلك المواقع نفسها كان يعلَّم القرآن الكريم والتفسير والقراءات والفرائض ، وكانت تُعقد حلقات التحديث والإملاء ، و تُقرأ كتب التراجم ، وتُستعرض أقوال أئمَّة الحديث حول صحة ما يُملى من أحاديث و تراجم .

وقُلْ مثل ذلك عن حلقات اللّغة والنَّحو والصَّرف والأدب والبلاغة والحساب . بل لم يكن الطبُّ والصّيدلة ودراستهما مما يستهجن في دور العلم وحواضر الخلافة ، ومراكز الولايات .

وقد كان علماء ذلك العصر فُحُولاً في علوم شتى ، ولم يكن الاقتصار على علم واحد معروفاً لديهم ، وإن كان أحدهم في علم ما ، أبرعَ منه في غيره من العلوم .

ففي حوالي عام (٣٠٠هـ) كان ابن كيسان النّحوي يبدأ مجلسه بدرس القرآن والقراءات ، ثم بأحاديث الرسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم[1] وهذا يدل على أنَّه لم

---

(١) الحضارة الإسلامية (١ : ٣٣٧) فما بعد .

يكن نحوياً فحسب - وإن كانت شهرته بالنَّحو - بل كان إلى جانب ذلك مقرئاً محدِّثاً .

وقد كان الإمام ابن جريرٍ الطبريُّ لغوياً أديباً مفسِّراً مقرئاً مؤرّخاً محدّثاً فقيهاً صاحب مذهب مستقلٍّ في الفقه ، ينحو فيه منحى الإمام الشافعي .

كما كان الإمام ابن حبَّان لغوياً طبيباً فلكياً فيلسوفاً ، إلى جانب كونه عملاق الحديث والتاريخ والتراجم . كما كان فقيهاً بارعاً ، وأصولياً متيناً ، ومربياً فريداً ، وناسكاً زاهداً .

(ويحسُّ كلُّ من يتعقب الحركة العلمية في ذلك العصر كأن سباقاً نشب بين العلماء والعلم ، فهم يجدُّون في طلبه وتحصيله ويصارعون عوائقه صراعاً متصلاً . . . وهذا الشغف العلمي هو الذي دفع العلماء إلى الرحلة من بلد إلى بلد بعيد آخر ، طلباً للعلم ، مهما تجشَّموا من مشاقَّ . . . وأكبر مَن شُغفوا بالرحلة في هذا العصر المحدِّثون ؛ لأنَّ الصحابة كانوا قد نزلوا في أمصار العالم الإسلامي . . . وكانوا يروون أحاديث كثيرة وفي كل مصرٍ أحاديث قد لا تعرفها الأمصار الأخرى ، كما كانوا يرحلون لعلوِّ الإسناد والوقوف على أقوال أئمة الحديث ، ومعرفة طرق الأحاديث التي يحملونها لبيان عللها)(1) .

وإذا أردنا الحديث عن ذلك العصر ، فلا بد من الإشارة إلى أنَّ سوق الترجمة كان نافقاً ، وكان الخلفاء والأمراء والولاة والوزراء يشجِّعون عليه ، ويغدقون الأموال بسخاء في سبيل ترجمة كتب الهنود والفرس والإغريق ، حتى إذا ترجمت معظم الكتب الهامّة وقف العلماء منها موقف المستفيد النَّاقد المشارك ، فهذا الخوارزمي يبتكر علم الجبر ، ولم يُسبق إليه من العلماء الأوائل ، وله شروح على كتاب إقليدس في الهندسة ، وكتاب بطليموس في الجغرافية ، وقد خلّف فيها أول كتاب عربي سمّاه (صورة الأرض) . . .

وعلى نحو ما نهضوا بعلم الجبر والهندسة والجغرافية ، نهضوا بعلم الرياضيات ، وعلم الفلك . ومن الفلكيين النَّابهين في ذلك العصر ، الفضلُ بن حاتمٍ الرازيُّ (ت : ٣١٠هـ) وكان متقدماً في علم الهندسة وهيئة الأفلاك وحركات النُّجوم .

---

(١) العصر العباسي الثاني (ص١٢٧) .

ويبدو أنَّ المتطببين كثروا في هذا العصر، حتى إنَّ ابن أبي أصيبعة ليذكر أنَّ عددهم في جانبَي بغداد وحدها عام (٣١٩هـ) ثمانمائة رجل ونيّفٌ وستّون، سوى من كان في خدمة السُّلطان.. وطبيب العصر غير مدافع أبو بكر محمد بن زكريا الرازي (حوالي ٣٢٠هـ)[١].

أما علم اللغة فكان قد وصل مرحلة عالية من النُّضج والاكتمال، وكان من أبرز علماء ذلك العصر ثعلب المتوفَّى (٢٩١هـ) صاحب كتاب الفصيح، وابن دريد صاحب الجمهرة في اللغة (ت: ٣٢١هـ) وعبدالرحمن ابن عيسى الهمذاني (ت: ٣٢٧هـ) صاحب كتاب الألفاظ الكتابية، وابن الأنباريِّ (ت: ٣٢٨هـ) ونفطويه (ت: ٣٢٨هـ) وقُدامة بن جعفرٍ (ت: ٣٣٧هـ) صاحب كتاب جواهر الألفاظ، وإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت: ٣٥٠هـ) صاحب كتاب ديوان الأدب، وأبو علي القالي (ت: ٣٥٦هـ) صاحب الأمالي، والمقصور والممدود، والبارع، والمعجم الكبير، وأبو منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) صاحب كتاب تهذيب اللغة، وغير هؤلاء الأئمة أضعاف أعدادهم، وأضعاف كتبهم[٢].

ومن أبرز النحويين في ذلك العصر إبراهيم بن السُّري الزجاج (ت: ٣١٠هـ) وابن السَّرَّاج (ت: ٣١٦هـ) إلى جانب ابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) والزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) صاحب كتاب الجُمَل.

ونشطت البلاغة في هذا العصر، وتشعَّبت مقاصدها ومسالكها، كما نشط النقد نشاطاً ملحوظاً حتى وُجد مَن ألَّف في أخطاء الشعراء، وبيان هفواتهم البلاغية، كأحمد ابن عبيد الله بن عمار (٣١٩هـ) الذي صنَّف كتاب أخطاء أبي تمام في الألفاظ والمعاني وكَتب قدامةُ بن جعفر كتابه نقد الشعر[٣].

---

(١) العصر العبَّاسي الثاني (ص١٣١ ـ ١٣٧) مقتطفات.

(٢) العصر العبَّاسي الثَّاني (ص١٤٢ ـ ١٤٨) ومقدمة كتابِ الصِّحاح لأحمد عبد الغفور عطَّار (٧٨ ـ ٨٦).

(٣) العصر العبَّاسي الثَّاني (ص١٤٩ ـ ١٥٥).

كما نشطت في هذا العصر الكتابات التاريخية ، فمن كتابة في تاريخ السيرة النبوية ، إلى كتابة في الأحداث الإسلامية وأحوال الأمم والدول وتواريخ المدن ، والتراجم وطبقات الرواة .

ومَن أبرز كُتّاب هذا العصر أحمد بن يحيى البلاذُريُّ (ت : ٢٧٩هـ) صاحب كتابَي فتوح البلدان ، وأنساب الأشراف ، وأبو حنيفة الدِّينَوَري (ت : ٢٨٢هـ) صاحب كتاب الأخبار الطوال .

ثم جاء الإمام محمد بن جرير الطبري (ت : ٣١٠هـ) فصنَّف كتابه الفريد تاريخ الرسل والملوك ، وبعده أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (ت : ٣٤٥هـ) صاحب مروج الذهب .

وبجانب هذه الكتب التاريخية العامة ، كانت هناك تواريخُ لبعض المدن ؛ كتاريخ واسط لأسلم بن سهل بن زياد (بحْشل) المتوفَّى سنة (٢٨٨هـ) وتاريخ أصبهان لابن مندهْ (ت : ٣٠١هـ) وتاريخ الموصل ليزيد بن محمد الأزدي (ت : ٣٣٤هـ) .

ولم يَفُتِ الكُتَّابَ والمؤلفين أن يكتبوا في أخبار فئة خاصة ، فألَّف ابن قتيبة (ت : ٢٧٦هـ) كتابه (الشعر والشعراء) وألَّف ابن المعتزِّ (ت : ٢٩٦) كتاب طبقات الشعراء المحدَثين . . . كما ألَّف بعضهم في الوزراء وكتاب الدواوين ؛ مثل كتاب الوزراء والكتاب لمحمد بن عبدوس الجِهِشْياري (ت : ٣٣١هـ) وكتاب الأوراق للصولي (ت : ٣٣٥هـ) الذي يخصُّ العباسيين وأخبارهم .

وعلى هذا النحو نشط التأليف في التاريخ لهذا العصر نشاطاً واسعاً ، حتى كادوا لا يتركون في التاريخ جانباً إلا رصدوه وسجّلوه ودوّنوه[1] ؛ أحسن الله تعالى إليهم .

---

(١) العصر العبَّاسي الثاني (ص١٥٧ ـ ١٦٠) .

المبحث الثّالث

نضوج العلوم الشّرعيّة

لا يخفى على باحث أنَّ علم اللغة والنَّحو والبلاغة مفتاح العلوم الشَّرعية ، وبدونه تُغلَق كثير من الأبواب في وجوه طلبة العلوم الشَّرعيَّة ، لأنَّها لا تُنال إلا بالاطِّلاع على قدر من هذه العلوم . ولذلك فإنّ عدداً من الأسماء ذات الشُّهرة اللغوية والأدبية ستتكرر كعلماء في علوم القرآن والتفسير والفرائض ، كما أنّ عدداً من المؤلفين في التواريخ والأخبار سيُذكر في جملة عظماء المحدِّثين وفحول الفقهاء والمفسِّرين ، وهذا ليس غريباً ـ كما أسلفت ـ لأنَّ علوم الشَّريعة كانت متشابكة ، وكان لكل عالم نصيب وافر من علوم شتى إلى جانب تخصُّصه ونبوغه فيما اشتهر به من علم .

ويحسن أن أتناول العلوم الشَّرعية في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: القرآن العظيم وعلومه

لقد كانت عناية الأمة المسلمة بكتاب الله تعالى لا تعدلّها عناية بكتاب آخر سوى عنايتها بسنّة المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلّم .

ولو استعرض امرؤٌ كتاب البرهان للزركشي ، أو الإتقان للسّيوطي ؛ لَهاله أن يرى في معظم أنواع هذه العلوم مؤلفات مستفيضة ، كل مؤلف يخص جزئية من جزئيات علوم القرآن تتناول جانباً من جوانب هذا الكتاب العظيم .

وأول علوم القرآن علم أدائه وكيفيات قراءته . وقد كان من أشهر علماء القراءات في هذا العصر الإمام محمد بن جرير الطبري (ت : ٣١٠هـ) وله كتاب في القراءات ، كما طارت شهرة الإمام ابن مجاهد (ت : ٣٢٤هـ) خاصَّة بعد أن كتب كتابه السّبعة في القراءات والإمام محمد بن أحمد بن شنبوذ (ت : ٣٢٨ هـ) والإمام أبو جعفر ابن النحاس (ت : ٣٣٨هـ) ومن معاصري ابن حبان ؛ الإمام محمد بن مقسم العطار (ت : ٣٥٤هـ) .

وقد كتب ابن النَّحَّاس عدداً من المصنَّفات التي خدم بها كتاب الله ؛ منها كتاب

القطع والائتناف في كيفيات الوقوف والابتداء، وإعراب القرآن في خمسة مجلدات كبار، ومعاني القرآن في التفسير، والنّاسخ والمنسوخ، وكل كتبه هذه مطبوعة.

ومن الآثار التي وصلتنا من القرن الرابع فيما يتعلق بعلوم القرآن كتاب المصاحف لابن أبي داود السّجستاني (ت: ٣١٦هـ) وهو مطبوع، وقصيدة في التجويد لموسى بن عبيدالله ابن خاقان (ت: ٣٢٥هـ) وأحمد بن محمد بن أوس (ت: ٣٣٠هـ) ومن أبرز أعلام العصر في القراءات أيضاً أحمد بن الحسين النيسابوري (ت: ٣٨١هـ) وأبو الحسن الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) وأبو الطيب ابن غلبون (ت: ٣٨٩هـ)[1].

أما كتب التفسير؛ فقد كانت ثمة أربعة اتجاهات تتنازع التفسير في ذلك العصر: التفسير بالمأثور، وهو التفسير الذي كان يستمسك به أهل السُّنة ويعتمدونه، والتفسير بالرأي، وقد كان زعماؤه في ذلك العصر هم المعتزلة، والتفسير الشّيعي، والتفسير الصُّوفي.

أما التفسير بالمأثور فقد بلغ غايته المرجوّة على يد الإمام محمد بن جرير الطبري، إذ استطاع أن يجمع في تفسيره عن طريق الروايات المسندة كلَّ - أو جُلَّ - ما أُثِرَ عن الصحابة والتابعين في تفسير الآية القرآنية. وهناك كتاب (تفسير القرآن العظيم) لابن أبي حاتم في هذا الاتجاه، إلاّ أنه لا يوازَن بتفسير ابنِ جريرٍ البحرِ!

وأهمُّ تفسير اعتزالي، حاول المعتزلة إنفاذ آرائهم الاعتزاليَّةِ من خلاله هو تفسير أبي عليٍّ الجبائيِّ (ت: ٣٠٣هـ) وكانت تأويلات المعتزلة لآيات القرآن تأويلات عقلية صرفة.

وكان وراء هذين الاتجاهين من التفسير: التفسير الشِّيعي والتفسير الصُّوفي، وكلاهما يحاولان تفسير القرآن الكريم تفسيراً اعتقادياً، وإشارياً.

فكان الشِّيعة يخرجون عن ظاهر القرآن أحياناً ملتمسين تأويلات بعيدة؛ إذ يذهبون إلى أنّ لفظاً بعينه، يقصد به عليّ أو غيره من أئمتهم، وأنَّ لفظاً آخر يقصد به ما اعتبروه خصماً من خصومهم، كما فسَّر بعضهم الجبت والطَّاغوت بمعاوية وعمرو بن العاص.

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٤: ١ - ٦) العصر العبَّاسي الثاني (ص١٦٠) فما بعد مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (ص٦ - ٥٩، ٣٦٩ - ٣٧٧).

أما تأويل المتصوفة حينئذ ، فلم يكن يبعد عن ظاهر اللفظ ، بُعْدَ التفسير الشِّيعي ، إذ كان كل مأربه أن يوضح من خلال بعض الآيات بعض الأفكار الصُّوفية ، وربما كان أقدم تفسير لهم هو تفسير سهل التّستري (ت : ٢٨٣هـ) فنراه في تفسير قوله تعالى : ﴿الله نور السّموات والأرض﴾ (النور : ٣٥) يجعل النور المحمدي في سابق الأزل أساساً للآية وكأن سهلاً قد سبق الحلاّج في فكرة النُّور المحمدي[١] .

وقد وصل من كتب التفسير في القرن الرابع الهجري كتب عديدة من أبرزها :

تفسير الطبري (ت : ٣١٠هـ) وبعض «أحكام القرآن» للطحاوي (ت : ٣٢١هـ) وتفسير ابن أبي حاتم (ت : ٣٢٧هـ) و«معاني القرآن» و«إعراب القرآن» لأبي جعفر النحّاس (ت : ٣٧١هـ) ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري (ت : ٣٧١هـ) وغير ذلك[٢] .

المطلب الثّاني: الفقه وأصوله

(كان القرن الرابع أهم نقطة فاصلة فى تاريخ التشريع الإسلامي ، فيقال : إنه في هذا القرن وقف التكوين المستقل للتشريع الإسلاميّ المبنيّ على الاجتهاد المطلق ، وعلى فهم الفقيه الحكمَ من القرآن والسّنة)[٣] .

(وفي هذا العصر اختلط المجتهدون بغيرهم ، فكان يوجد أهل الاجتهاد المطلق ، ولكن غلب التقليد فى العلماء ورضوا به خطّة لهم ، ولا يزال يزيد التقليد وينقص الاجتهاد في هذا العصر ، إلى المائة الرابعة ؛ إذ أصبح كثير من علمائها راضين بخطَّة التقليد ، عالةً على فقه أبي حنيفة ومالك والشّافعيِّ وابن حنبلٍ وأضرابهم ، ممن كانت مذاهبهم متداولة إذ ذاك .

وانساقوا إلى اتخاذ أصول تلك المذاهب دوائر ، حصرت كل طائفة نفسها في داخلها لا تتخطاها ، وأصبحت أقوال هؤلاء الأئمة بمنزلة نصوص الشّريعة ، ضخمت شيئاً فشيئاً إلى أن تُنوسيت السّنة ، ووقع البعد من الكتاب ، بازدياد تأخُّر اللغة ، وأصبحت

---

(١) العصر العبّاسي الثاني (ص١٦٣) .
(٢) تاريخ الأدب العربي (٤ : ٧ ـ ٢٠) .
(٣) الحضارة الإسلامية (١ : ٣٨٧) .

الشّريعة هي نصوص الفقهاء وأقوالهم لا أقوال النّبي صلّى الله عليه وآلِه وسلّم . . .)[1] .

وهذا كلُّه باعتبار الغالب ، وإلا فقد كان في علماء الأئمة من يجتهد ، كأبي القاسم عبد العزيز بن عبد الله الدّاركي الشافعي ، وأحمد بن ميسر بن محمد القرطبي ، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، بل كان قبلهم الإمام محمد بن إبراهيم ابن المنذر ، والإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كما كان الإمام ابن حبان مجتهداً وسيأتي ذكر بعض المسائل التي خالف فيها الإمام الشافعي الذي ينتسب هو إلى مذهبه . وغير هؤلاء كثير ، إلا أنَّه ليست لهم مذاهب مدوَّنة متكاملة ، ولذلك عُدَّ بعضهم من مجتهدي المذهب ، وعُدَّ آخرون من الفقهاء فيه .

وقد كانت جملة الأئمة المجتهدين الذين دُوِّنت مذاهبهم ، وصار لهم أتباع ، ثلاثة عشر إماماً هم على الترتيب الزّمني : الحسن بن أبي الحسن البصري ، أبو حنيفة النُّعمان ابن ثابت ، أبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعي ، أبو سعيد سفيان الثوري ، الليث بن سعد مالك بن أنس ، سفيان بن عيينة ، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشّافعي ، إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المشهور بابن راهويه ، أبو ثور إبراهيم بن خالد بن اليمان الكلبي ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بداود الظاهري ، وآخرهم أبو جعفر محمد بن جرير الطبري . وهؤلاء جميعاً فقهاء أهل السُّنة . كما كان للشيعة الزيدية والإمامية فقهاؤهم ، ولكل فرقة من فرق الخوارج فقهاؤها وأئمتها . وقد كان لكل إمام من هؤلاء الأئمة أتباعه المنتشرون في الأرض ، إلا أنّه لم يبق من مذاهب أهل السنّة ، إلا المذاهب الأربعة المعروفة : مذهب أبي حنيفة ومالك والشّافعي وأحمد . وأتباع الإمام أحمد أقل هؤلاء عدداً من القديم إلى يومنا هذا ، ولعلّ من أسباب ذلك ، أنه كان هو ينهى عن كتابة أقواله ، إضافة إلى أنَّ كثيراً من الأئمة اعتبره أحد تلامذة الشّافعي وأتباعه ، أو لأنّ أتباعه في بداية أمرهم لم يكونوا على المستوى المطلوب من العلم والحكمة وحسن الدعوة ، ولين الجانب . وقد مرّ قبلُ بعضُ ما يمكن عدُّه سبباً .

---

(١) الفكر السّامي (٢ : ٥) .

المطلب الثالث: الحديث وعلومه

يمكنني القول بأنَّ علم الحديث الشَّريف قد بلغ غاية نضجه ، ومنتهى كماله في المائة الرابعة ، وقد وجد في هذا العصر من الأئمة الأعلام ما لا يُحصَى كثرة ، ولا يستهان بما قدموه إلى السُّنة النبوية من خدمة . ومن يذكر أنَّ ابن حبّان (ت : ٣٥٤هـ) قد كان له أكثر من ألفي شيخ في بقاع العالم الإسلامي ؛ عَلِمَ أنَّ هذا العصر عصر خير وبركة ، وإنْ ذمَّه أهله وحطّوا عليه .

ومن يطالعْ تذكرة الحفّاظ للإمام الذهبي ؛ يجدْ ما يدهشه من كثرة الحفّاظ في عصر ابن حبّان ، وحتى نهاية القرن الرابع الهجري ، ناهيك عن آلاف المحدِّثين الذين لم يبلغوا درجة هؤلاء في الحفظ والإتقان ، فالطبقة الحادية عشرة هي طبقة شيوخ ابن حبان والطبقة الثانية عشرة طبقة أترابه وأقرانه ، والطبقة الثالثة عشرة طبقة تلامذته ، وهؤلاء يشغلون نسبة عالية من الحفّاظ ؛ فمن الطبقة الحادية عشرة سبعة وسبعون حافظاً ، ومن طبقة أقرانه ، وهي الطبقة الثانية عشرة ، تسعة وسبعون حافظاً ، ومن الطبقة الثالثة عشرة أربعة وسبعون حافظاً .

كما أنَّ نظرة أخرى في سير أعلام النبلاء ؛ تنبئ عن وجود أعلام من المحدِّثين في هذا العصر أضعاف هؤلاء ، ولو لم يكن في هذا العصر من الأعلام سوى أبي خليفة الفضل بن الحباب الجُمَحي ، وابن خزيمة ، والنَّسائي ، والإسماعيلي ، وابن عبدوس والأنماطي ، والحسن بن سفيان ، وأبي يعلى الموصلي ، وزكريا السَّاجي ، وابن جرير الطبري ، وابن السَّرَّاج ، والباغَنْدي ، وابن منده ، وأبي عروبة ، وأبي عوانة ، وابن المنذر وابن الجارود ، والطحاوي ، وعبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي ، والعقيلي ، وابن عقدة وابن الأنباري النّحوي ، وأبي بكر الشّافعي ، وأبي علي النّيسابوري ، وأبي أحمد الحاكم الكبير ، والرامَهُرْمُزيّ ، والطبراني ، والجِعَابي ، وابن حبَّان ، وأبي بكر الصعلوكي ، وابن السُّنّي ، والآجرِّي ، وابن عَدِيٍّ ، وابن شاهين ، والدارقطني ، والحاكم النّيسابوري والخطّابي ، وغُنْجَار ، وتمّام الرازي ، وأبي نعيم الأصبهاني ، لكان هذا العصر مليئاً بالعلم والمعرفة .

وقد تشعَّبت علوم الحديث في هذا العصر ، فاستقلَّ علم التراجم ، وانقسم إلى تراجمَ خاصّة بالثِّقات ؛ كثقات ابن حبَّان ، وثقات ابن شاهين ، وإلى تراجم خاصّة بالضعفاء من المحدّثين ، والضعفاء للعقيلي ، كالمجروحين لابن حبّان ، والكامل في الضعفاء لابن عَدِيٍّ الجرجاني ، والضعفاء للدّارقطني .

كما كثر التأليف في السُّنة ، فألَّف الطبراني معاجمه الثَّلاثة : الكبير ، والأوسط والصغير ، وألّف الحسن بن سفيان مسنده الكبير ، وألّف أبو يعلى الموصلي مسنده البحر ، وألّف ابن خزيمة كتابه الصَّحيح ، وكتب ابن الجارود العبسي «المنتقى» وابتكر أبو حاتمٍ بنُ حبَّانَ طريقة فريدة في كتاب التقاسيم والأنواع .

كما انتشر التدوين في أصول الحديث ، ومما وصلنا من تلك الحقبة المحدِّث الفاصل للرامَهُرْمُزي ، وعلل الحديث لابن أبي حاتم ، وعلل الحديث للدّارقطني .

إلى غير ذلك من المؤلفات والأنواع التي يصعب حصرها في هذه العجالة .

ويمكننا بعد هذا العرض السَّريع تلمُّسُ الحركة العلمية والفكرية المتوقِّدة في هذا العصر ، وبهذا التلمُّس ؛ نستطيع أن نفسِّر كثيراً من الظواهر التي تعرض علينا في هذا العصر ، والله تعالى هو العليم الخبير .

البابُ الثاني

ترجمة الإمَام ابن حبّان

وتحته ثمانية فصول:

- الفصل الأول: بيئة ابن حبّان في مدينة بُسْت
- الفصل الثاني: ترجمة ابن حبّان
- الفصل الثالث: رحلات ابن حبّان العلميّة
- الفصل الرابع: شيوخ ابن حبّان وتلامذته
- الفصل الخامس: عقيدة ابن حبّان
- الفصل السادس: فقه ابن حبّان
- الفصل السابع: أخلاق ابن حبان ومكانته العلميَّة
- الفصل الثامن: الاتِّهامات المتبادلة بين ابن حبّان وبين العلماء

الفصل الأوّل

بيئة الإمام ابن حبّان في (بُسْت)

إنَّ الحديث عن مدينة (بُسْت) لا مندوحة عنه ، لمن يريد دراسة حياة عَلَمٍ من أشهر أعلامها ، إن لم يكن أشهرَ من أنجبتهم في تاريخها كلِّه .

وإذا كانت (بُسْت) اليوم تعدُّ في أواخر البلدان الأفغانية أهميةً ، فلقد كانت في عصر ابن حبَّان ثانيَ مدن إقليم سجستان الكبير .

المبحث الأول

جغرافية مدينة بُسْت وعمارتها

لعلَّه يتعذَّر الحديث عن طبيعة مدينة (بُسْت) وجغرافيتها ، ما لم نُشِرْ إشارة سريعة إلى الإقليم الذي تشكل (بُسْت) ثانية أكبر مدنه الرئيسة في القرن الرابع الهجري .

تقع (بُسْت) اليوم غربيَّ بلاد الأفغان ، على مقربة من الحدود الأفغانية الإيرانية .

(وأفغانستان ـ اليوم ـ دولة حبيسة[١] في وسط آسيا ، وتقدر مساحتها بستمائة واثنين وخمسين ألف كيلو مترٍ مربعاً ، ومائتين وخمسة وعشرين كيلو مترٍ مربعاً (٦٥٢,٢٢٥) كم . وتمتد بين دائرتي العرض (٢٩,٣٠ ـ ٣٨,٣٠) شمالاً ، وخطَّي الطول (٦١ ـ ٧٥) شرقاً .

وشكل البلاد بيضوي ، وغير منتظم ، ولها حدود طويلة مع جاراتها جمهوريات[٢] تركمانستان ، وأُزبكستان ، وطاجكستان في الشمال ، وكلها كانت داخلةً في نطاق الاتحاد السوفييتي السابق ، كما أنّ لأفغانستان حدوداً طويلة مع جارتها باكستان في الجنوب والشرق .

---

(١) الدَّولة الحبيسة في اصطلاح الجغرافيين هي الدولة التي لا تطل على البحر .

(٢) وهذه الجمهوريات الإسلامية كلّها كانت إلى عهد قريب خاضعة للاستعمار الروسي الملحد . انظر بحثاً جيداً للتعرف على هذه البلاد ، في كتاب البلدان الإسلامية والأقليات للدكتور السَّيد غلوب وزميليه (ص٣١٢ ـ ٣٦٢) .

أما حدودها الغربية مع إيران ، فهي الأطول بعد حدودها مع باكستان ، وأما حدودها الشّمالية الشّرقية مع كشمير والصِّين ، فهي قصيرة نسبياً .

وسمّيت أفغانستان بهذا ، نسبة إلى قبائل الأفغان التي كانت تعيش في جزء منها ، ولم يطلق عليها هذا الاسم إلا منذ أواسط القرن الثاني عشر الهجري ـ الثامن عشر الميلادي ـ .

وكانت تعرف في الأزمنة القديمة باسم (إريانا) بينما عرفت في العصور الإسلامية (الوسطى) باسم خراسان نسبة إلى إقليم خراسان في شمال البلاد ، والذي تزيد مساحته على ثلث مساحة أفغانستان الحديثة)[١] .

وسجستان الإقليم الذي تنتسب إليه مدينة (بُسْت) إقليم واسع سُمِّيَ بهذا الاسم نسبة إلى سجستان بن فارس .

ويَحدُّها من الشرق مفازة بين (مكران)[٢] وأرض السِّند[٣] وشيء من عمل الملتان[٤] ومما يلي الغربِ خراسان[٥] وشيء من عمل الهند ، ومما يلي الشمال أرض الهند[٦] ومما يلي الجنوب المفازة التي بين سجستان[٧] وفارس[٨] وكرمان[٩] .

---

(١) ما سبق (ص ٢٣١) .

(٢) مُكْران : بضم الميم وسكون الكاف . انظر أخبارها في معجم البلدان (٥ : ١٧٩) فما بعد .

(٣) السِّند : بكسر السين المشددة وسكون النون ، بلاد ما بين الهند وكرمان وسجستان . معجم البلدان (٣ : ٢٦٧) .

(٤) الملتان ، أو المولتان ، بلد من بلدان الهند . معجم البلدان (٥ : ٢٢٧) . وهي إحدى ولايات باكستان اليوم .

(٥) خراسان : تقدَّم التعريف بها في الباب الأول .

(٦) لم أجد تعريفاً عند ياقوت لأرض الهند ؛ لأنها أشهر من أن تعرَّف .

(٧) تقدم الحديث عنها ، وهذا الوصف كلّه لسجستان الإقليم ، لا لسجستان البلد .

(٨) انظر معجم البلدان (٤ : ٢٢٦) لتقف على معرفة حدودها وكثيرٍ من أخبارها .

(٩) سيأتي الحديث عنها في ترجمة ابن حبّان .

ولها من المدن زرنج[١] وكش[٢] والطاق[٣] والقرنين[٤] وخواش[٥] وفره[٦] وجزه[٧] وبست[٨] وروذان[٩] وسروان[١٠] وصالقان[١١] ومدن أخرى كثيرة[١٢] .

ومدينة سجستان العظمى تسمى (زرنج) وأما مدينة (بُسْت) فليس في أعمال سجستان بعد زرنج أكبر منها . وقد كانت كذلك في القرن الرابع الهجري ، وكان بها متاجر إلى بلد الهند ، وبها نخيل وأعناب[١٣] .

وهي المنطقة التي اشتهرت في القرون الوسطى بخصوبتها العظيمة وببساتينها جيدة الري ، والتي تقع بين مجريين من مجاري الماء ، وأنَّها كانت محطة في الطريق الرئيسي بين خراسان وفارس وبين السِّند ، أي : بين بغداد والهند ، في الموضع المعهود الذي كان جسر القوارب يعبر فيه النهر عند نفس المكان الذي يصبح فيه هذا النَّهر صالحاً للملاحة تجاه (زرنج) .

(١) مضى وسيأتي مزيد تفصيل عنها .

(٢) معجم البلدان (٤ : ٤٦٢) .

(٣) مدينة بسجستان صغيرة بها أعناب كثيرة (٤ : ٦) .

(٤) قَرْنِين : بفتح القاف وسكون الراء وكسر النون ، من نواحي سجستان . معجم البلدان (٤ : ٣٣٣) .

(٥) خُواش : بضم الخاء مدينة بسجستان . معجم البلدان (٢ : ٣٩٨) .

(٦) فَرَه : بفتح أوله وثانيه ، والنسبة إليها فَرَويّ . معجم البلدان (٤ : ٢٥٩) .

(٧) جِزَه : بكسر أوله وفتح ثانيه ، وأهلها يقولون : كزه وتكتب بالجيم ؛ مدينة بسجستان . معجم البلدان (٢ : ١٣٤) .

(٨) انظر معجم البلدان (١ : ٤١٤) فما بعد .

(٩) رُوذان : بضم الراء وسكون الواو ، بلد قرب بُسْت . معجم البلدان (٣ : ٧٧) .

(١٠) سَروان : بفتح السين وسكون الراء . مدينة بسجستان كثيرة الفواكه والنخل والأعناب . معجم البلدان (٣ : ٢١٦) .

(١١) صالقان : بفتح اللام . بُلَيدة على مرحلة من بُسْت . معجم البلدان (٣ : ٣٩٠) .

(١٢) انظر المسالك والممالك للإصطخري (ص٣٩) معجم البلدان مادة سجستان ، مراصد الاطِّلاع على الأمكنة والبقاع (١ : ١٩٦) معجم ما استعجم (١ : ٢٤٩) بلدان الخلافة الشرقية (ص٣٧٢ ـ ٣٩١) .

(١٣) المسالك والممالك (ص١٤١) بلدان الخلافة الشَّرقية (ص٣٨٣) .

وقد نقد جغرافيو العرب في القرون الأولى (بُسْت) لكثرة ماينتابها من أوبئة ، ونوّهوا في الوقت نفسه بنشاطها العقلي والتجاري ، وبمحاصيل أراضيها التي كانت تزرع الفاكهة والكروم والنَّخيل ، وتشهد الأبنية الموجودة في جوار بُسْت على ما كان لها من ازدهار عمراني ، وقد كانت دائماً موضعاً جليلاً ، كما كانت قبل الإسلام مركزاً من مراكز الحضارة الإيرانية القديمة[١] .

ولا ريب أنَّ موقع بُسْت على شاطئ نهر (هلمند)[٢] الكبير ، وفي البقعة التي يصلح[٣] فيها النهر للملاحة ، ووفرة أموالها ، كان من الأسباب الهامة في حضارتها وعمرانها ، إضافة إلى خصوبة أرضها .

وكانت (بُسْت) مشهورة بقلعتها المنيعة ، وفيها جامعٌ حسنٌ ، وأسواقٌ عامرة[٤] .

ولقد وُصفت بُسْت بأنَّها (حسنة كثيرة الأنهار والخضر)[٥] وسئل عنها بعض الفضلاء فقالوا : هي كتثنيتها . يعني بستان[٦] . كما ذكر أنها من البلاد الحارة ، كثيرة الأنهار والبساتين[٧] . حتى قال أحد الشُّعراء يمدح الشَّاعر أبا الفتح البستي :

إذا قيل : أي الأرض في النَّاس زينة؟ أجبنا وقلنا : أبهج الأرض بُسْتُها[٨] .

وقال النويري : (وأما بُسْت وما اختصت به ، فيقال : إنَّ هواءها كهواء العراق ، وماءها

(١) دائرة المعارف الإسلامية مادة (بُسْت) . ولا تنافيَ بين وجود الأوبئة فيها وبين خصوبتها فالمستنقعات كثيرة العطاء مع ضررها .

(٢) يُسمَّى (هند مند) أيضاً . معجم البلدان (٥ : ٢١٨) .

(٣) ذكر الإصطخري أنَّ نهر هند مند يبقى نهراً واحداً من بُسْت حتى ينتهي إلى محلّه من سجستان ويتشعب منه مقاسم الماء ، ولا يخفى أنَّ النهر كلما كان أعظم كان أحسن للملاحة . (ص١٤١) .

(٤) المسالك والممالك (ص١٤٢) ، بلدان الخلافة (ص٣٨٣) .

(٥) اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (١ : ١٥١) .

(٦) الأنساب للسمعاني (٢ : ٢٢٥) مع الإشارة إلى أنَّ تثنية بُسْت لغة : بستيان ، أو بستوان .

(٧) مراصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (١ : ١٩٦) .

(٨) حاشية مراصد الاطّلاع (١ : ١٩٦) .

كماء الفرات ، ومن خصائصها (الإجّاص) الذي لا يوجد مثله في غيرها . وكان يقال : من مات بِبُست مغفوراً له ؛ فقد انتقل من جنَّة إلى جنَّة[(١)] .

وبقيت (بُسْت) تتمتع بمركزها السياسي والحضاري والعمراني وبلغت أوج عمرانها وعظمتها في العهد الغزنوي ، إلى أن اكتسح جهارسوز الغوري مملكة بهرام شاه ، وخرَّب عاصمتها (بُسْت) وقضى بذلك على ما كان لها من ازدهار ، غير أنَّ حسن موقعها وحاجة مخرّبيها إليها ؛ كان هو العاملَ على بقائها ، وإن كانت قد ظلت ضعيفة تتعثر خلال القرون ، ولذلك فإن ياقوت حين زارها قال : إنَّ الخراب فيها ظاهر . على أنَّ المدينة فقدت كل أمل في سبيل تقدمها بسبب غزوات تيمور لنك الذي أوقع بها وبما جاورها الخرابَ .

وظل حصن بُسْت يقاوم الأحداث بسبب موقعه الحربي ، الى أن خرَّبه نادر شاه عام (١٧٣٨م) .

ويمكن القول بأن صفحة مجد هذه المدينة الحضارية ، قد انطوت في نهاية القرن الثامن الهجري[(٢)] وأُجهز عليها بعد ثلاثة قرون نهائياً .

---

(١) نهاية الأرب في معرفة فنون العرب (١ : ٣٦٥) .

(٢) بلدان الخلافة الشَّرقية (ص٣٨٣) فما بعدها .

المبحث الثاني

التاريخ السِّياسي لمدينة (بُسْت)

لقد كان مركز مدينة بُسْت الجغرافي ذا أثر هام في مكانتها السياسية ، ذلك أن (بُسْت) واقعة في البقعة التي يصبح فيها النّهر الكبير (هيلمند)[١] صالحاً للملاحة .

وتشهد الأبنية الموجودة في جوار بُسْت على ما كان لها من ازدهار ، فقد كانت مركزاً من مراكز الحضارة الإيرانية القديمة ، وكانت في بداية القرن السادس الميلادي في حوزة الهياطلة ، ثم استردَّها منهم خسرو الأول (كسرى أنو شروان)[٢] .

وقد اختلف المؤرخون المسلمون في زمن دخول (بُسْت) في حوزة المسلمين ، فذهب الإمام الطبري[٣] إلى أنَّ عاصم بن عمرو قد فتح سجستان كلَّها ، وصالَحَ أهل (زَرَنْج) قصبتِها[٤] وذلك عام ثلاثة وعشرين من الهجرة ، في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وذكر ياقوت[٥] أنَّ عاصم بن عدي التميمي افتتح سجستان في أيام عمر رضي الله عنه .

بينما يرى خليفة بن خيّاط[٦] أنَّ فتح سجستان كان سَنة ثلاثين وما بعدها ، على يد الربيع بن زياد الحارثي ، ثم على يد عبد الرحمن بن سمرة سنة ثلاث وثلاثين ، حيث بقي الأخير في سجستان ، حتى اضطرب أمر عثمان رضي الله عنه .

وذلك هو رأي ابن حبَّان ، ابن هاتيك الدِّيار ، الذي ألَّف كتاباً عن تاريخها . والذي يبدو لي أن ليس ثمة تعارض بين هذه النصوص ؛ لأنَّه لا يخفى على من قرأ تاريخ الفتح الإسلامي أنَّ استقرار المسلمين في تلك البلاد ، لم يكن أمراً هيّناً ، فقد كان أهل

---

(١) هيلمند هو الاسم العصري لنهر (هند مند) فهما اسمان لمسمًى واحد .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية مادة (بُسْت) .

(٣) تاريخ الرسل والملوك للإمام الطبري (٤ : ١٨٠) فما بعدها .

(٤) قصبة البلاد : عاصمتها ومدينتها الكبرى .

(٥) معجم البلدان (٣ : ١٣٨) .

(٦) تاريخ خليفة بن خيّاط (ص١٦٤ ، ١٦٧) الثِّقات (٤ : ٢٢٥) في ترجمة الربيع بن زياد .

هاتيك البلاد قوماً أشدّاء ، فإذا ما خسروا الجولة في الحرب أمام المسلمين ؛ صالحوهم وإذا علموا في المسلمين ضعفاً ؛ أخذوهم على غرة ، ودام الحال كذلك إلى زمن معاوية ابن أبي سفيان .

يفسِّر ما خلصت إليه ما ذكره الطبري[١] من أنّ سَلْم بن زياد ـ والي خراسان من قبل معاوية ـ قد صالحهم ، وفرح بصلحهم ، وذلك (أنّ شاه سجستان ، قد هرب من أخيه «رُتْبيل»[٢] إلى بلد فيها تدعى «آمل»[٣] ، ودانوا لسلم بن زياد ، ففرح بذلك ، وعقد لهم وأنزلهم بتلك البلاد ، وكتب إلى معاوية بذلك ، يرى أنَّه قد فُتِحَ عليه ، فقال معاوية : إنَّ ابن أخي ليفرح بأنّه ليحزنني ، وينبغي له أن يحزنه ، قالوا : ولِمَ يا أمير المؤمنين؟ قال : لأنّ (آمل) بينها وبين (زَرَنْج)[٤] صعوبة وتضايق ، وهؤلاء قومٌ نُكْر غُدْر فيضطرب الحبل غداً ، فأهون ما يجيء منهم أن يغلبوا على بلاد آمل بأسرها ، وتمَّ لهم على عهد ابن زياد ، فلما وقعت الفتنة بعد وفاة معاوية ؛ كفر الشاه ، وغلب على (آمل) وخاف رُتْبيل الشاهَ فاعتصم منه ولم يُرْضِه ذلك حين تشاغل النَّاس عنه ، حتى طمع في زَرَنْج ، فغزاها فحصرهم حتى أتتهم الأمداد من البصرة ،فسار رُتْبيل والذين جاءوا معه ، فنـزلوا تلك البلاد شجاً لم ينتزع إلى اليوم[٥] وقد كانت تلك البلاد مذلَّلة إلى أن مات معاوية)[٦] .

ومن خلال استقراء تاريخ المنطقة في القرنين الأوَّلين ، يبدو أنَّ الحياة السِّياسية كانت زاخرة بالقلق ، والتشنُّج ، والمطاحنات العسكريَّة ، كما أنَّ منطقة سجستان بالذات

---

(١) تاريخ الطبري (٤ : ١٨٠ ـ ١٨١) .

(٢) (رُتْبيل) : لقبُ كلٍّ من يملك في هاتيك البلاد تحت إمرة الدولة السَّاسانية . انظر دائرة المعارف مادة (بُسْت) .

(٣) آمل : بضم الميم . أكبر مدينة بإقليم طبرستان . معجم البلدان (١ : ٥٧) .

(٤) زَرَنْج : بفتح أوله وثانيه وسكون النون هي أكبر مدينة بسجستان . معجم البلدان (٣ : ١٣٨) .

(٥) يقصد اليوم الذي يريده محمد وطلحة والمهلب وعمرو ، لأن الطبري قال : كتب إليّ السَّري ، عن شعيب ، عن سيف ، عن محمد وطلحة والمهلب وعمرو . تاريخ الطبري (٤ : ١٨٠ ـ ١٨١) .

(٦) ما سبق الموضع نفسه .

لم تكن قد استقرت للمسلمين إلا مؤخراً ، وقد كان رُتْبيل ذا قوة لا يستهان بها ، لذلك فقد اضطر المسلمون إلى مصالحته سنة اثنتين وخمسين على ألف ألف درهم ، مقابل إقراره على ملك بلاده[١] .

غير أنَّ رُتْبيل هذا كان يتحيّن الفرص ، فتارة كان يؤدِّي الخراج ، وتارة لا يفعل[٢] فبعث الحجَّاج إلى عبيد الله بن أبي بكرة والي سجستان ، أنْ : ناجِزْ عدوَّ الله رُتْبيل بمن معك من المسلمين ، ولا ترجع عنه حتى تستبيح أرضه وتهدم قلاعه ، وتقتل مقاتلته وتسبي ذريته ؛ فخرج عبيد الله للقاء رُتْبيل ، فعمل رُتْبيل حيلة انهزم فيها أمام المسلمين حتى حصرهم في الشِّعاب ثم التفّ عليهم ، وقتل منهم مقتلة عظيمة ، ولم ينج من بقي منهم إلا بعد أن دفع عبيد الله لرُتبيل سبعمائة ألف درهم[٣] .

فهال الحجّاجَ هذا الأمرُ ، وتوفي عبيد الله بن أبي بكرة ، فجهَّز الحجاج جيشاً كثيفاً وولّى عليه عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ، وعقد له على ولاية سجستان وحرب رُتْبيل[٤] . فسار ابن الأشعث يتبع رُتْبيل موغلاً في بلاده المخيفة حتى وصل إلى مكان موغل مخيف ، وكان قد حاز غنائم كثيرة ، فخاف على من معه من المسلمين ، ورأى أن يكتفي في ذلك العام بهذه الحروب مع رُتْبيل ، على أن يعاود الكرة كل عام حتى يستأصل شأفته[٥] .

إلاَّ أنَّ الحجَّاج وبَّخه على ذلك ، واتَّهمه بالجبن ، وقال له : إذا لم تتابع السير وراء رُتْبيل ، فأخوك هو الأمير مكانك وتنحَّ . فأتى أخاه ، وقال له : والله لئن كلَّمت أحداً بهذا لأقتلنك . ثم أعلن العصيان على الحجَّاج ، إلا أنَّه لا يأمن رُتْبيل خلفه ، فصالحه على أنَّه إن ظَفِر على الحجَّاج فلا خراج عليه أبداً[٦] ودارت المعارك الطاحنة بين جيوش

---

(١) تاريخ خليفة (ص٢١٨) .

(٢) تاريخ الطبري (٦ : ٣٢٢) .

(٣) ما سبق (٦ : ٣٢٣) .

(٤) ما سبق (٦ : ٣٢٦) .

(٥) ما سبق (٦ : ٣٢٩) .

(٦) ما سبق (٦ : ٣٣٦) .

الحجّاج وابن الأشعث ، فهُزم ابن الأشعث ، ورجع فالتجأ إلى بُسْت ، وكان أميرَها عياضُ بن هِمْيان البكريُّ ، فرحَّب بابن الأشعث وأكرمه ، حتى إذا غفل ، أسره وقيّده فعلم بذلك رُتْبيل فأحاط ببست ، وهدَّد البكريَّ ، فأخلى سبيل ابن الأشعث بعد أن أخذ أماناً لنفسه وللبلد من رُتْبيل ، فسار ابن الأشعث وأقام عند رُتْبيل[١] .

غير أنَّ الحجّاج أهمَّه أمر ابن الأشعث ، وهيهات أن يتركه حتى يراه جثة هامدة فصار يراسل رُتْبيل ؛ فتارة يمنّيه وتارة يخوّفه ، حتى قال له بعض من حوله : إنَّ الحجّاج لن يدعك ؛ فما لك ولهذا الأمر؟ فقرر الغدر بابن الأشعث ، وقيَّد ابن الأشعث ، وحُمل إلى الحجّاج فألقى نفسه وهو في الطريق فمات ![٢]

وفي سنة ثنتين وتسعين غزا قتيبة بن مسلم سجستان يريد رُتْبيل وقرَّر استئصاله فتلقَّته رسل رُتْبيل بالصُّلح ، فصالحه[٣] .

فواضح أنَّ القرن الأول انقضى ولا يزال رُتْبيل يحدث القلاقل في تلك البلاد ويحول دون استقرارها بأيدي المسلمين .

ويحدِّثنا التاريخ أنَّ خلفاء بني أمية وخلفاء بني العبّاس كانوا يرسلون الجيوش لإخماد الفتن التي كان يحدثها ملوك هذه البلاد المعاهَدين ، أو بعض فئات المسلمين كالخوارج وغيرهم .

ومما يذكره التاريخ : أنَّ معن بن زائدة اغتيل على أبواب مدينة بُسْت (١٥٦هـ) .

وأشرت في الباب الأول إلى أنَّ يعقوب بن الليث الصفار مدّ سلطانه إلى بُسْت بعد أن احتل (كابل) سنة (٢٥٧هـ) .

ولما حاول السَّامانيون بدورهم أن يثبتوا أقدامهم في هذه المنطقة كانت بُسْت إحدى أشهر مواقع الصِّراع ، حتى تمكن السَّامانيون من بسط نفوذهم على تلك البلاد ، بإنهاء الدَّولة الصفّارية .

---

(١) تاريخ الطبري (٦ : ٣٦٩ ـ ٣٧١) تاريخ خليفة (ص٢٨٤) .

(٢) ما سبق (٦ : ٣٩١) تاريخ خليفة (ص٢٨٨) .

(٣) ما سبق (٦ : ٤٦٨) ، تاريخ خليفة (ص٣٠٤) .

على أنَّ (بُسْت) إنَّما نَعِمَت قُرابة قرن من الزمان بأوج ازدهارها في عهد الغزنويين ؛ إذ استولى عليها سُبُكْتُكين سنة (٣٦٦هـ) ففصلها عن ولاية (زَرَنج) وأصبحت بُسْت المقرَّ الثاني لحكام غزنة الذين أقاموا فيها معسكرهم الدائم (العسكر) .

كما وقفت (بُسْت) في وجه التقدُّم السَّلجوقي سنة (٤٤١هـ) وهزموهم عدة مرات وهم يحاولون الاستيلاء على هذا الإقليم .

على أنَّ انهزام غزنة ونهبها سنة (٥٤٤هـ) على يد علاء الدين الغوري ، أضعف موقف بُسْت .

ولم تلبث أن وقعت في يد علاء الدين الذي غزاها ونهبها وأحرق القلاع السُّلطانية وكان هذا إيذاناً ببدء اضمحلال بُسْت .

إلاّ أنَّ ولاة الغوريين من سكان هذا الإقليم ما لبثوا أن أصلحوا قصور الغزنويين في بُسْت ، ورمَّموا ما تهدَّم من قلاعها ، كما سكنها من بعدهم الخُوارزمشاهية .

أما التخريب الكبير فهو الذي أصاب المدينة من قِبَل المغول (٦١٨هـ) ثم قضى تيمور على كثير مما تبقى من معالمها في القرن الثامن الهجري ، مما أدى إلى هجر المدينة هجراناً تاماً ، وأصبحت أراضيها المزروعة فيافيَ وسهوباً ، ولم تبق إلاّ القلعة التي كان لها شأن في حروب أباطرة المغول مع بلاد فارس ، وظلّت القلعة عامرة حتى جردها نادر شاه من كل أسباب الدفاع ، ولا تزال أسوار حصن بُسْت قائمة على شاطئ نهر الهندمند ، كما أنَّ الأطلال التي تشغل مساحة كبيرة من الأرض تشهد على ما كان لعاصمة الغزنويين من عظمة وبهاء[(١)] غير أنَّ الحقيقة تلزمنا أن نقول بأن مدينة بُسْت ، بسبب موقعها الجغرافي ومكانتها في تلك الحقبة ؛ سادها شيء غير قليل من الاضطراب والفوضى وضعفت عند كثير من أهلها حوافزُ الخير . ومما يدل على أنَّ بُسْت في القرن الرابع الهجري لم تكن مستقرَّة هادئة ، قولُ أبي الفتح البُستي شاعرها الكبير :

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية مادة (بُسْت) (ص٢١٥ ـ ٢١٩) وانظر تاريخ أفغانستان لفاروق حامد بدر (ص٢٤ ـ ٢٧) .

حَرَّضــوني علــى وزارة بُسْتٍ ورأَوهــا من أرفعِ الدرجــاتِ
قلتُ : لا أشتهــي وزارة بُسْتٍ إنني لم أمَلَّ ـ بعدُ ـ حياتي[(١)]

وهو يعيب على كُتّاب بُسْت ورجالاتها تناحرهم على منصب وزارة بُسْت ، ويراه أقل من أن يسعى إليه ، ويُخاصَم من أجله فيقول :

أكُتّــابَ بُسْتٍ كم تنــاحُرُكم على وزارة بُسْــت وهــي سَخْنــة عـــين
وخُفّ حنين فــوق مــا تطلبــونه فكم بينكـم في ذاك حــربُ حنينِ[(٢)]

(١) أبو الفتح وشعره (ص٢٣٣) .
(٢) ما سبق (ص٣٢٠) .

المبحث الثّالث

الحياة الاجتماعية والاقتصادية في (بُسْت)

مرَّ سابقاً أنَّ لبُسْتٍ موقعاً جغرافياً متميزاً ، ولذلك فهي محطَّة بين الطرق المؤدية إلى فارس وخراسان والهند ، وهذا يعني أنَّها ملتقىً تجاريٌّ تتنوَّع فيه المنتجات ، وتتعدَّد المحاصيل ، كما أنَّ موقعها كمرفأ عظيم للملاحة على نهر كبير ؛ أعطاها قيمة اقتصادية أخرى بالإضافة إلى خصوبة أراضيها ووفرة مياهها ، وكثرة أشجارها وثمارها ، حتى قيل إنَّها جنَّة .

وهذا يفسر لنا اهتمام الصفّاريين ، والسَّامانيين ، والغزنويين ، والغوريين ، والمغول ومن بعدهم بهذه المدينة ، وحرص كل دولة من هذه الدول على امتلاكها ، أو إهلاكها .

فهي مدينة خصبة ، وفيرة المياه ، كثيرة المزروعات والمنتجات ، واقعة في وسط تجاريّ مرموق ، وتتمتَّع بموقع حصين يمكِّن المقيمَ فيها من صدٍّ غارات المعتدين .

وعلى هذا فإنَّه يمكننا القول بأنَّ الحياة الاقتصادية كانت جيدة ومنتعشة ، وأنَّ أهل بُسْت كانوا يعيشون في نعمة ورفاه .

ولقد عرف أهل سجستان عامة بعِظَم الخَلق والجلادة ، فهم يمشون في أسواقهم وبأيديهم سيوف مشهورة ، ويعتمّون بثلاث عمائم ، أو أربع ، كل واحدة لون ، ما بين أحمر وأصفر وأخضر وأبيض ، وغير ذلك من الألوان ، على قلانس شبيهة بالمكّوك[١] ويلفُّونها لفّاً يظهر ألوان كل واحدة منها ، وأكثر ما تكون هذه العمائم من الإبريسيم[٢] وطولها ثلاثة أذرع أو أربعة . وليس بينهم من المذاهب غير الحنفية من الفقهاء إلا قليل نادر[٣] .

وأهل هذه المنطقة ذوو غَيرة ، وأَنَفة وشرف ، شأن الأقوام الخلَصاء الذين لم يستذلّهم

(١) المكّوك : في القاموس : المكُّوك كتنُّور : طاسٌ يُشرَب به . (٣ : ٣٢٠) .

(٢) الإبريسيم : هو الحرير . القاموس (٤ : ٧٩) .

(٣) يتكلم ياقوت على سجستان حين زارها في القرن السابع . أما في عصر ابن حبَّان فكان الغالب عليها مذهب الشّافعي ، أو لعله يتكلم على مدينة سجستان بعينها ، قال ابن سلطان في شرح المشكاة : أما بلاد الأفغان فشافعيَّة . انْظر الفكر السَّامي (٢ : ٦٦ ـ ٦٧) .

الطغيان ، ولم تستهوهم الشهوات الرخيصة ، وقد زادهم الإسلام عزة وشرفاً ونخوة (فلا تخرج لهم امرأة من منزل أبداً ، وإن أرادت زيارة أهلها فبالليل) وكأنَّ هذا كان عرفاً عاماً في المجتمع الإسلامي كله ، إلى عهد قريب حتى استعمر الغرب بلاد المسلمين ، وانبهر المسلمون بمدنيتهم الزائفة . وأمام هذا الانبهار ، لم يستطع كثير من المسلمين رؤية شيء مما عند الغرب سوى فجورهم ومجونهم وسفور نسائهم فخدعوا أنفسهم بأنَّ الحضارة هي هذه المنكرات ؛ فانقادوا وراء شهواتهم ونزواتهم وابتعدوا عن تعاليم دينهم وعراقة أخلاقهم ونبلهم .

قال محمد بن بحر الرّهنيّ : (سجستان إحدى بلدان المشرق ، ولم تزل لقاحاً على الضيم ممتنعة من الهضم ، منفردة بمحاسن ، متوحِّدة بمآثر لم تُعرف لغيرها من البلاد ، وما في الدنيا سوقة أصحُّ معاملةً ، ولا أقلُّ منهم مُخاتلةً .

ومن شأن سوقة بلادهم أنَّهم إذا باعوا ، أو اشترى منهم العبد أو الأجير أو الصبيّ ؛ كان أحبَّ إليهم من أن يشتري منهم الصَّاحب المحتاط والبالغ العارف ، ثم إنَّ من أبرز أخلاقهم مسارعتَهم إلى إغاثة الملهوف ، ومداركة الضعيف ، ثم أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، ولو كان فيه جَدْعُ الأنف .

وأجلُّ من هذا كلِّه أنَّه لُعِن عليٌّ بن أبى طالب رضي الله عنه ، على منابر الشرق والغرب ، ولم يُلعن على منابرهم إلاَّ مرة واحدة ، وامتنعوا على بني أمية ، حتى زادوا في عهدهم : وألا يُلعن على منبرهم أحد ، ولا يصطادوا في بلادهم قنفذاً[(١)] ولا سلحفاة[(٢)] .

وأي شرف أعظم من امتناعهم من لعن أخي رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم على منبرهم ، وهو يُلْعن على منابر الحرمين ، مكة والمدينة)[(٣)] .

---

(١) القنفذ : حيوان له شوك على ظهره بمثابة سلاح له . انْظر الكلام عليه في عجائب المخلوقات للقزويني (ص٤٨٦) .

(٢) السلحفاة : حيوان بري بحري انْظر الكلام عليه في عجائب المخلوقات (ص ٤٧٨) . وإنَّما شرطوا ذلك لأن بلادهم مليئة بالأفاعي ، والقنافذ تأكل الافاعي ، فما من بيت إلا وفيه قنفذ .

وأما السلحفاة فيزعم أهل المعرفة أنَّ لها فوائد جمة بالنسبة لعلاج الأمراض ووقاية المزروعات . انْظر عجائب المخلوقات للقزويني (ص٤٧٨) .

(٣) معجم البلدان (٣ : ١٩١)

كانت هذه هي الصّفات العامة لأهل تلك البلاد ، إلاّ أنّ كثرة الحروب والمطاحنات السِّياسية ، قد شوهت وجه تلك البلاد ، وأظهرتها بغير ذلك المظهر النقي الأصيل .

(ففي هذه الرقعة من العالم الإسلامي ، التي كثرت فيها الدول والإمارات ، كثرةً يَحار المؤرخ في تتبُّعها واستقصائها ، ويضطر لكي لا يضل في متاهاتها ؛ أن يغفل بعضها ، لكي يحتفظ بالصورة العامة للأحداث في المنطقة .

هذه المنطقة ، كان السلام فيها أبعد الأشياء عن التحقيق ، فالحروب بين الدول الكبيرة فيها ، لا تنقطع لسبب أو لآخر ، وإذا انقطعت فلن نعدم على أي حال حرباً أو اثنتين بين الدول الصغيرة فيها ، أو شقاً للطاعة داخل هذه أو تلك من أقارب الوالي ، أو قُوّاده ، أو الطامعين في ملكه .

لهذا فقد كان عدم الاستقرار هو طابعَ العصر المميِّزَ ، ومنه نشأت الفتن والاضطرابات ، وانعدمت إلى حدٍّ كبير الروابط الاجتماعية بين النّاس ، وفقدت الثقة بينهم أيضاً ، نتيجة ضعف الوازع الدينيّ والأخلاقيّ في نفوس كثيرين منهم ، تلك النّفوس التي لم يبق فيها مكان لغير الانتهازية والجشع ، وكيف يبقى فيها الخير ، والملوك والأمراء يسلكون سُبُلاً غريبة من الوحشية ، للاحتفاظ بممتلكاتهم أو توسيعها على حساب الآخرين؟!

ولعل من أغرب الأمثلة على ذلك ، ما نقرؤه عن خلف بن أحمد الصفّار ملك سجستان الذى قتل ابنه بيده ، ثم غسَّله وكفَّنه وصلَّى عليه ، وذلك لأنه فشل في تحقيق طمع والده في الاستيلاء على إحدى الإمارات .

ثم ما نراه من أمر عضد الدَّولة ، حين قتل ابن عمه بختيار بن معز الدَّولة[(١)] واستولى على ملكه في بغداد ، استشرافاً إلى العظمة بتولي الملك في حاضرة الخلافة .

وإذا كان هذا ديدن الملوك مع من تربطهم بهم صلة القرابة والدم ، فما بالك بطريقة معاملتهم بمن لا تربطهم به هذه الصّلة من حاشيتهم ومحكوميهم؟!

(١) تاريخ الإسلام السِّياسي (٣ : ١٠٥) .

وهكذا كانت العلاقة بين الحكَّام ، وبين من يخدمونهم من رعاياهم قائمة على البطش والقهر والإيقاع بهم ، متراوحة بين القتل والضرب والمصادرة والعزل ، وهو أخفها .

وقد ترتّب على كثرة العزل والتولية ، أدواء خطيرة في المجتمع ، فاستشرى الفساد والرشوة في أرجائه ، وقد أصبحت هذه الأخيرة قانوناً مفروضاً ، وعرفاً سائداً لا مفر منه في قضاء الحاجات)[١] .

وإنَّ خير من يصوِّر لنا الحياة الاجتماعية في بُسْت أحدُ أكبر عظمائها وأعلامها ؛ وهو الإمام حَمْد بن محمد أبو سليمان الخطّابي البستيّ (ت : ٣٨٨هـ) .

قال رحمه الله مبيناً عدم استتباب الأمن في بُسْت ، وكثرة الوشاة والمغرضين فيها :

(وفي العزلة ؛ الأمانُ ببلد بُسْت خاصّة ، من دواهي الكُنُف[٢] الشارعة ، والمثاعب[٣] السائلة . ثم إنّ جنايتها عند أهلها ؛ جناية لا أرْشَ لها ، ودماءُ قتلاها مطلولة ، لا عَقْلَ ولا قَوَد فيها ، فكلما قلَّ بروز الإنسان إليها ، وعبوره عليها ؛ كان أوفر لمروءته ، وأبقى لنظافته وأبعد له من أذاها وغائلتها ، وأسلم له من دائها وعاديتها)[٤] . والعزلة وإن كان للأقدمين فيها أخذُ وردٌّ (فالاختيار في هذا الزمان اعتزال النَّاس ، ومفارقة عوامِّهم ، فإنّ السَّلامة في مجانبتهم ، والراحةَ في التباعد منهم)[٥] ؛ حيث إنَّ هذا الزمان قليلٌ خيره ، بكيء دَرُّه ، وبالله نستعيذ من شره وريبه[٦] والرسول صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم أنذر أمته في عدة أخبار أيام الهرج وحذَّرهم فتنه ، وذكر أنّ أمارة الهرج أن لا يأمن الرجل جليسه فتأملوا رحمكم الله ، فإن كنتم لا تأمنون جلساءكم في هذا الزمان ، ولا تسلمون من أكثر

(١) أنْظر فيما سبق كله : أبو الفتح البستي للدكتور مرسي الخولي (ص١٩ ـ ٢٦)
(٢) الكُنُف : جمع كنيف وهو بيت الخلاء .
(٣) المثاعب : جمع ثعب بفتح الثاء وسكون العين هو مسيل الماء وغيره .
(٤) العزلة للخطَّابي (ص٣٣) .
(٥) العزلة للخطَّابي (ص٦) .
(٦) ما سبق (ص٨) .

من تصحبُون ؛ فاعلموا أن قد حلّت العزلة ، وطاب الهرب ، وحان الفرار منهم . . .[١] .

(وفي العزلة السَّلامة من المأثم في المنكر ، يراه الإنسان فلا يُغيِّره ، والأمان من غوائل أهله وعاديتهم إذا غَيّره ، فقد أبى أكثر أهل هذا الزمان قبولَ النصائح ، ونصبوا العداوة لمن دعاهم إلى هدى ، أو نهاهم عن ردى ، فلو لم يكن في الوحدة والتباعد منهم إلا السَّلامة من إثم المداهنة وخطر المكافحة ، لكان في ذلك الربح الرابح ، والغنيمة الباردة . . .)[٢] .

ولعلَّ أهم من هذا كله أنَّ كثرة العامة توقع المرء فيما لا يد له فيه ، وما أكثر هذا في ذلك الزمان وفي بُسْت خاصَّة ! (ولو لم يربح الإنسان في العزلة والتخلّي عن النَّاس وعن مساوئهم ، والانقطاع عن محاورتهم إلا ما يُكفاه من مؤنة التحرز منهم ، وما يستفيده من الأمان أن يرفعوا عليه قولاً يسمعونه يتكلّم به في حال غفلة واسترسال ، أو يتأولوا عليه كلاماً لا تبلغ عقولهم كنهه ، فيوجهوه إلى غير جهته ، وينحلوه غير صفته ؛ لكان فيه كفاية ، وعصمة واقية)[٣] . (ثم اعلم يا أخي أنَّ عامة أهل هذا الزمان ، قد ساءت رغبتهم ، وقلّت آدابهم ، وغلظت محنتهم على من يعاشرهم ، لأنَّ موقفه بين أن يخونهم فيسالمهم ، وبين أن لا يصون نفسه فيناصحهم ، وقد كانوا والنَّاس ناس ، والزمان زمان ، يستبشعون الحق ، ولا يستمرؤون طعم النصح ، وينكرون على من يهدي إليهم عيوبهم ، ويصدقهم عن أنفسهم ، فما ظنك بهم الآن ، مع فساد هذا الزمان الكَلِب المنقلب؟ أتراهم يذعنون للحق ، ويصغون إلى النصح؟ كلا إنّك إلى أن تَفْسُد بهم يخوضون ، أقرب منهم إلى أن يصلحوا بك يستمعون . . فانظر رحمك الله وتأمل ، هل تجد اليوم أعواناً على المعروف ، ودعاة إلى الخير ، ونهاةً عن المنكر؟ فإن كنت لا تظفر بهم ، ولا تقدر عليهم فانجُ برأسك ولا تغرِّر بنفسك ، إنّ رضى النَّاس غاية لا تدرك ، قد أعيا الأولين داؤهم ، وانقطعت فيهم حيلهم ، فما حاجتك إلى عناء لا غنى له ، وتعب

(١) ما سبق (ص١١) .

(٢) ما سبق (ص٢٥) .

(٣) العزلة (ص٢٧ ـ ٢٨) .

لا نجاح فيه؟ وما أَرَبك بصحبة قوم لا تستفيد بلقيِّهم علماً ، ولا بمشهدهم جمالاً ، ولا بمعونتهم مالاً؟

إذا تأملتهم حقاً ؛ وجدتهم إخوان العلانية ، أعداء السريرة ، إذا لقوك ؛ تملَّقوك ، وإذا غبت عنهم ؛ سلقوك ، من أتاك منهم كان عليك رقيباً ، ومن خرج قام بك خطيباً ، أهل نفاق وخديعة ، وأصحاب نقل ونميمة ، وإخوان بُهت وعظيمة ، ولا يَغُرَّنَّك ما ترى من احتشادهم عندك ، وازدحامهم عليك ، ولا تتوهمن بهم تعظيماً لعلمك ، أو تقديماً لحقّك) .

(إنَّ أعظم ما يقودهم إلى مجالس العلماء ـ اليوم ـ ويحشرهم إلى أبوابهم ، الرغبةُ في منال مآربهم ، وما يتخذونه سلَّماً إلى أوطارهم ، وحميراً لحاجاتهم .

فهم ـ أي العلماء ـ المساكين ، بين شرَّين منهم ومن تكاليفهم : إن أسعفوهم ببعضها ؛ احتجروهم بكثرة توابعها وآذوهم ، وإن امتنعوا عليهم فيها ؛ شنَعوهم وعادَوْهم) وليس هذا فحسب ، بل هم يمنُّون على مشايخهم بذلك .

(ثم إنَّهم ـ على ذلك ـ يلزمونهم بِدالَّة المعرفة ، أن يهدفوا لهم أغراضهم ، فيخاصموا عنهم من خاصمهم ، ويعادوا من عاداهم ، وينازلوا من نازلهم ، فيصيرون من حيث يبدؤونهم فقهاء سفهاء ! ومن حيث ظنوا أنَّهم متبوعون رؤساء ، أتباعاً أخسَّاء !

فمَن أخسر صفقة ، وأشد بليَّة من هؤلاء معهم؟ أليس الفرار منهم حقاً واجباً والتخلُّصُ من بينهم غُنماً؟ بلى إنَّه كذلك ، وبحَقٍّ ما قيل : اعتزال العامة مروءة تامَّة !)[1] .

إنَّني ألمح من بين كلمات أبي سليمان الخطَّابي ـ رحمه الله ـ مرارة وأسى ، وحرقة ولوعة ، فالحياة في بُسْت لا أمان فيها ، والنَّاس لا ذمم لهم ، وجوُّها موبوء بالقذارة وعدمِ اهتمام المسؤولين ، وطلبةُ العلم لا أدب عندهم ، والعلماء ضعفاء مقهورون لا حيلة لهم .

وما أكثر الذين يسمعون منك الكلام فيؤوّلونه على غير مرادك ، فيوقعون بك عند

(١) العزلة (ص٢٩ ـ ٣٠) .

الأمراء، ولذلك تراه يكرِّر من مناقب العزلة أنَّها (تحسم عنك أوهام المتجنِّين، وتقطع موادَّ شكايات المتَّجرين . . .)[١] . ويلمِّح الإمام الخطَّابي إلى سوء ظن الحكام برعيَّتهم ومراقبتهم لكلِّ حركة منهم، بسبب (أنَّ سوء ضمائرهم يصوِّر لهم، ويوحي إلى قلوبهم أنَّ اجتماع كل طائفة من النَّاس، وتناجيَ كلِّ شرذمة منهم، إنَّما هو في التنفير عنهم والبحث عن عيوبهم، أو في تبييت رأي، ودسيس غائلة عليهم، ويغلب هذا الظن خصوصاً على من يُحِسُّ من نفسه بتهمة، ويُعرف عند النَّاس بريبة، وقد وصف الله عز وجل المنافقين بذلك فقال عز وجل: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (المنافقون: ٤) . .) .

وهو يشنِّع على أعوان السَّلاطين الذين لا يتورعون عن رمي النَّاس بالباطل، ويحذِّر من صحبة السُّلطان، لأنَّ صحبته فتنة للإنسان عن دينه، إذ (من الذي يدخل إليهم اليوم فلا يصدّقهم على كذبهم؟ ومن الذي يتكلَّم بالعدل إذا شهد مجالسهم؟ ومن الذي ينصح؟ ومن الذي ينتصح منهم؟ إنَّ الأسلم لك يا أخي والأحوط لدينك أن تُقلَّ مخالطتهم وغشيان أبوابهم، ونسأل الله الغنى عنهم، والتوفيق لهم)[٢] .

ثم يوجِّه الإمام الخطَّابي نصيحة ملؤها الأسى والحزن، والشعور بالضعف في ذلك العصر الذي كثر فيه الشر، وقلَّ فيه الخير، فيقول: (سأفيدك فائدة يا أخي، يَجِلُّ نفعها، وتعظُم عائدتها، وما أقولها لك إلاّ عن وُدٍّ لك، وشفقة عليك، فإنَّ البلوى في معاشرة أهل زمانك عظيمة، فاستعِنْ بها على ما يلقاك من أذاهم، فإنَّك لا تخلو من قليله، وإن سلمت من كثيره. وذلك أنَّك قد ترى الواحد بعد الواحد منهم، يتكالب على النَّاس ويتسفَّه على أعراضهم، وينبح فيها نباح الكلب، فيهمُّك من شأنه ما يهمُّك، ويسوؤك منه ما يسوؤك أن لا يكون رجلاً فاضلاً، يُرْجَى خيره، ويُؤمَن شره فيطول في أمره فكرُك، ويدوم به شغلُ قلبك، فأزِحْ هذا العارض عن نفسك، بأن تعده على الحقيقة كلباً خِلْقَةً، وزِدْ به في عدد الكلاب واحداً، ولعلَّك قد مررت مرَّةً من

(١) العزلة (ص٣٠) .

(٢) العزلة (ص٨٦) .

المرات بكلب من الكلاب ينبح ويعوي ، وربما كان أيضاً يساور[١] ويعقر ، فلم تحدِّث نفسك في أمره ، بأن يعود إنساناً ينطق ويسبِّح . فلا تتأسف له ألاّ يكون دابة تركب ، أو شاة تحلب ! فاجعل ـ أيضاً ـ هذا المتكلِّب كلباً مثله ، واسترح من شغله ، واربح مؤونة الفكر فيه . وكذلك فلتكُنْ منزلةَ مَن جَهِلَ حقَّك ، وكَفَرَ معروفَك ، فاحسَبْه حماراً ، أو زد به في عدد العَانَة[٢] واحداً . . .)[٣] .

أوَ ليس في هذه الكلمات الفظيعة المفجعة أَوْكدُ الدّلالة على أنَّ الحياة الاجتماعية في مدينة بُسْت بلغت حداً من التردِّي يؤسَف له ، حتى إنَّ مثل الإمام الخطّابي تلوكه الألسنة ، ويُتّهم ويمتحن ، كما امتُحن شيخه ابن حبان من قبله هناك؟ وسيأتي !

قال الرافعي في التدوين : قرأت بخطّ أحد الفضلاء ، قال : أنشدني الشيخ أبو القاسم البستي ، قال : أنشدني أبو بكر بن محمد السّجزيّ ، لما تكلّم بعض السُّقّاط هناك في الشيخ أبي سليمان الخطابي ببيتين :

شتمَتْ مَواكِبَها عبيدُ نزار ... شِيَمُ العبيدِ شتيمةُ الأحرار

والبَحْرُ يشتمُه الغريقُ وموجُه ... من فوقه متلاَطمُ التيّار[٤]

وحالنا اليوم شرّ من هذا الحال ، أصلح الله المسلمين ، وأصلحنا معهم بجوده وكرمه !

---

(١) المساورة : المواثبة والمهاجمة .

(٢) العانة : القطيع من حمر الوحش .

(٣) العزلة (ص٥٣) .

(٤) التدوين في أخبار قزوين (٢ : ٣٣٥) والمواكب : كناية عن سادتها . والبيت غير مفهوم لي تماماً ، وقد كتبته على نحو ما فهمت .

المبحث الرابع

الحياة العلميَّة في مدينة بُسْت

ذكرت سابقاً أنَّ القرن الرابع الهجري كان أزهى عصور الثقافة الإسلامية على الإطلاق .

وقد كانت النّهضة العلمية عميقةً وشاملة ، فلم تقتصر على عواصم الدُّول الإسلامية وحواضرها المتعددة ، التي كانت تزخر بالعديد من العلماء الأعلام ، بل وصلت كذلك إلى الإمارات البعيدة ، والولايات الصغيرة أيضاً !

فمدينة بُسْت ، كان فيها في ذلك العصر عدد من العلماء في فنون شتى ، ولا بدّ أنّ ابن حبّان قد أفاد من طبقة شيوخه ، وإن لم يروِ عنهم في صحيحه ، وسوف أرتِّبهم على حسب القرون ، لنرصد درجة التطور العلمي في هذه المدينة من جهة ، ولنتعرف إلى الشيوخ الذي كان لهم أثر في نشأة ابن حبان ، ممن لم تذكرهم المصادر ، من جهة أخرى !

ـ محمد بن عكاشة بن صالح العَتَكي ، أبو صالح الأزدي من أهل بُسْت ، سمع سفيان بن عيينة وغيرَه ، وليَ القضاء ببُسْت ثلاثين سنة ، ومات قبل المائتين ، قال ابن حبّان : كان يأخذ رزقه في كل شهر ثلاثة آلاف درهم ، وهو أقدم شيخ كان عندنا ببُسْت من المحدثين ، روى عنه داود بن عبدة الأغر(١) .

ـ الفضل بن زياد البُسْتيّ ، يروي عن عبّاد بن عبّاد المهلّبيّ (ت : ١٧٩هـ)(٢) .

ـ يحيى بن حسّان البُسْتيّ ، يروي عن يحيى بن حمزة (ت : ١٨٣هـ)(٣) .

ـ أبو داود البُسْتيّ ، روى عن وكيع بن الجراح (ت : ١٩٧هـ) روى عنه عليّ بن الحسن الهرثميّ(٤) .

---

(١) الثقات (٩ : ٧٥) .

(٢) المعجم الصغير للطبراني (١٢) .

(٣) تاريخ بغداد (٢ : ٣٦٢) .

(٤) الجرح والتعديل (١ : ٢٢٢) .

ـ أحمد بن محمد البُسْتيّ الخارزنجيّ اللغويّ (ت : ٢٤٨هـ)[١] .

ـ أحمد بن سيف بن هاشم أبو حامد البُسْتيّ ، قدم بغداد ، وحدّث بها عن عبد الغني بن رفاعة المصريّ (ت : ٢٥٥هـ)[٢] فهو من طبقة شيوخ ابن حبان البستيين .

ـ أحمد بن بُسْت أبو حامد البُسْتيّ ، قدم بغداد ، وحدَّث بها عن محمد بن عبيد الله القردواني ، وروى عنه جعفر بن محمد بن الحكم المؤدّب الواسطي[٣] .

ـ سعيد بن شاذان أبو عثمان البُسْتيّ ، يروي عن عبد الرحمن بن بشر العبدي (ت : ٢٦٠هـ)[٤] .

ـ محمد بن جعفر أبو بكر البُسْتيّ ، من أقران عثمان بن سعيد الدارمي ، روى عنه الحسن بن علي الطوسي الحافظ[٥] .

ـ محمد بن القاسم بن حسان البُسْتيّ ، روى عنه شيخ ابن حبان محمد بن عبدوس النيسابوري ، قال : قدم علينا نيسابور ، وحدَّثنا بها[٦] .

ـ أبو محمد البُسْتيّ شيخ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، روى مكاتبةً عنه ، عن أبي ثور صاحب الشافعي[٧] .

ـ يحيى بن الحسن أبو زكريا البُسْتيّ ، روى عن أحمد بن سنان وعباس الدُّوري

---

(١) اللسان (١ : ٢٦٨) .

(٢) تاريخ بغداد (٤ : ١٨٩) وتهذيب الكمال (٢٢٩) .

(٣) تاريخ بغداد (٤ : ٥٦) .

وأنا أخشى أن يكون هذا المترجَم هو الذي قبله ، والخطيب عقد لهما ترجمتين منفصلتين ، فيحرَّر !

(٤) تهذيب الكمال (١٦ : ٥٤٥) .

(٥) التقييد لابن نقطة (١ : ٢٣٢) واللسان (٢ : ٢٣٢) .

(٦) المجروحين (٣ : ١٢٧) .

(٧) الحلية لأبي نعيم (٩ : ١٢٤ ، ١٣٢) .

وغيرهما . قال السهميّ : حدَّثنا عنه أبو أحمد بن عَدِيٍّ الحافظُ بجرجان ، فهو من طبقة شيوخ ابن حبان البستيين(١) .

- إسحاق بن إبراهيم بن نصر البُسْتيّ القاضي ، يروي عن الوليد بن عمرو بن السُّكَيْن البلدي ، لكن نسبه في تهذيب الكمال هكذا بالسين وبالشين (البُشتي) وهو من طبقة شيوخ ابن حبان ، لكنني لم أقف على روايته عنه(٢) .

- إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل الوادعي أبو محمد البُسْتيّ القاضي (شيخ ابن حبان) قال ابن حبان : أحد النبلاء من المحدّثين ، والعقلاء من المتَّقين ، وقد أكثر عنه ابن حبان في صحيحه وغيره من كتبه(٣) .

- محمد بن أحمد بن أبي عون الريّاني شيخ ابن حبان (ت : ٣١٣هـ) ويظهر أنه قَدِمَ بُسْت لنشر العلم فيها ؛ لأنّ ابن حبان قال : أخبرنا ببُسْت ، ولم يقل : البُسْتيّ ، أو من أهل بُسْت ، كما هي عادته(٤) .

- محمد بن عبد الله بن الجنيد من أهل بُسْت يروي عن عليّ بن حجر . قال ابن حبان : كتبنا عنه نسخاً حِسَاناً ، مات سنة أربع ، أو ثلاث وثلاثمائة ، وكان شيخاً صالحاً(٥) .

- محمّد بن عمرو بن عبّاد أبو عليّ البُسْتيّ شيخ ابن حبان ، وقد روى عنه في صحيحه(٦) .

- زكريا بن يحيى البُسْتيّ ، سمع منه ابن عديّ ببيت المقدس ، وروى عنه في

(١) تاريخ جرجان (١ : ٤٩٧) .

(٢) تهذيب الكمال (٣٠ : ٢٤٢) و(٣١ : ٦٣) .

(٣) الثقات (٨ : ١٢٢) وله روايات كثيرة في صحيح ابن حبان ، منها : (١٧ ، ١٤٠ ، ٢٥٢ ، ٣٨٤) وانظر تهذيب الكمال (١١ : ٤٣٨) .

(٤) الإحسان (١٣٢٩) .

(٥) الثقات (٩ : ١٥٥) .

(٦) الإحسان (٧٢٩٨) .

الكامل روايات كثيرة، فهو من طبقة شيوخ ابن حبان البستيين[1].

- أبو جعفر البُسْتيّ، شيخ ابن وضّاح، أورد الحافظ في التهذيب عن ابن وضّاح قال: سألت أبا جعفر البُسْتيّ عن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسديّ، فقال: بصريّ ثقة وهو أحفظ من الثقفي"[2].

أقول: مدينة ليست بالكبيرة يوجد فيها كلّ هؤلاء العلماء في طبقة واحدة؛ لا ريب أنها كانت على عناية كبيرة بالعلم، وقد أفاد ابن حبان منها فوائد كبيرة قبل رحلته الطويلة التي سوف أعرض لها في الفصل الثاني من هذا الباب.

وبعد هذه الطبقة المتقدمة من شيوخ ابن حبان وشيوخهم، تأتي طبقة ابن حبان وأقرانه، ممّن أخرجَتْهم بُسْت من هذه الطبقة، ممن وقفت على ذكره في كتب التراجم:

- الخليل بن أحمد بن محمد المهلبي أبو سعيد البُسْتيّ القاضي، روى عن محمد ابن معاذ بن فهد الشعراني المتوفى (٣٣٤هـ) روى عنه البيهقيّ، وصفه ابن الصلاح بالفضل[3].

- محمد بن عبد الله بن موسى البُسْتيّ أبو الحسن التاجر (ت: ٣٤٠هـ) روى عنه زكريا بن يحيى البُسْتي"[4].

- أحمد بن يوسف بن هاشم البُسْتيّ (ت: ٣٦٩هـ) يروي عن عبد الله بن إبراهيم ابن أيوب البغدادي، من أقران ابن حبان[5].

- الحسن بن يوسف بن يحيى أبو معاذ البُسْتيّ، سكن بغداد وحدّث بها عن محمد

---

(١) الكامل لابن عديّ (٢: ١٢٧، و ٤/ ١٨٨ و ٥: ١٣٦، ٣٨١، و ٦: ٣٩٠، ٤٤٧) وتهذيب الكمال (٢٩: ٤٦٦) والتقييد لابن نقطة (١: ١٦٠).

(٢) تهذيب التهذيب (١: ٢٤٢).

(٣) اللسان (٥: ٣٨٤) والسنن الكبير (٢: ١٣٨) وعلوم الحديث (ص: ٣٥٨) وفي موضع من اللسان نسبه الخليل بن أحمد بن الخليل (٥: ٣٨٤) وكناه أبا سعيد، وهو هو، والله أعلم.

(٤) اللسان (٥: ٢٤٠).

(٥) النبلاء (١٦: ٢٥٢).

ابن مخلّد ، والحسين بن يحيى بن عيّاش ، وروى عنه أبو بكرٍ البرقانيُّ الحافظ ، قال الخطيب : سمع الحديث على كبر سنّه ، وكان ثقةً (ت : ٣٧١هـ) فهو من طبقة ابن حبان[١] .

ـ أبو نصر البُسْتيّ ، روى عنه أبو الحسن علي بن فضلان بن سويد الجرجاني (ت : ٣٧٨هـ) بمكة المكرمة[٢] فيبدو أن أبا نصر هذا من أقران ابن حبان .

ـ محمد بن علي بن حسان أبو بكر البُسْتيّ ، شيخ الحافظ أبي منصور عبد الخالق ابن زاهر الشحّامي ، هو من أقران ابن حبان[٣] .

ـ جعفر بن محمد البُسْتيّ ، يروي عن الحسن بن سفيان ، فهو من أقران ابن حبان[٤] .

ـ يحيى بن عمروٍ البُسْتيّ ، روى عن محمد بن عبد الرحمن الدَّغُوليّ ، وروى عنه الحاكم النيسابوريّ ، هو من أقران ابن حبان[٥] .

ـ أحمد بن محمّد الأديب البُسْتيّ ، من كبار تلامذة ابن خزيمة ، فقد كان معه في الوفد الذين خرجوا إلى بخارى لزيارة أميرها إسماعيل بن أحمد السامانيّ ، وروى عنه الحاكم النيسابوري ، هو من أقران ابن حبان[٦] .

ـ محمد بن إبراهيم بن محمد بن جناح أبو أحمد البُسْتيّ ، ذكر أبو القاسم بن الثلاّج أنّه قدم بغداد حاجّاً سنة (٣٤٦هـ) وحدثهم بها عن إسحاق بن إبراهيم القاضي البُسْتيّ ، فهو من أقران ابن حبان وزملائه[٧] .

ـ أحمد بن عبد الله بن سهل بن خشنام أبو حاتم البُسْتيّ قدم بغداد حاجّاً ، وحدّث

---

(١) تاريخ بغداد (٧ : ٤٥٦) .

(٢) رجال صحيح البخاري للكلاباذي (١ : ٣١٩) .

(٣) النبلاء (٢٠ : ٢٥٤) وذيل التقييد (٢ : ١٨٤) .

(٤) تذكرة الحفاظ (٢ : ٧٠٤) و(٣ : ٧٨٧) والنبلاء (١٤ : ١٥٨) .

(٥) النبلاء (١٤ : ٥٥٨ ، ٥٥٩) .

(٦) تاريخ بغداد (٤ : ١٨٧) وتهذيب الكمال (١ : ٣٢٣) .

(٧) تاريخ بغداد (١ : ٤١٢) .

بها عن إسحاق بن إبراهيم البُسْتيّ، قال الخطيب: حدثنا عنه ابنُ رزقويه[١].

ـ أحمد بن مطرّف أبو الحسن القاضي البُسْتيّ، روى عن هشام بن علي السيرافي وجعفر بن محمد بن سوار النيسابوري وغيرهما، وروى عنه عليّ بن أحمد بن محمد السامريّ، وسمع منه ببغداد سنة (٣٢٧) وحديثه في مسند الشهاب، وهو من أقران ابن حبان[٢].

ثمّ تأتي بعد طبقة ابن حبان طبقة تلامذته، وممن وقفت على نسبتهم إلى بُسْت:

ـ حمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابي أبو سليمان البُسْتيّ، تلميذ ابن حبان، قال الذهبيّ: الإمام العلامة المفيد المحدِّث الرحَّال (ت: ٣٨٨هـ)[٣].

ـ علي بن محمد البُسْتيّ، أبو الفتح الشاعر الأديب (ت: ٤٠١هـ) تلميذ ابن حبان[٤].

ـ أحمد بن محمد بن عبد الله بن أحمد أبو الفضل القاضي الهاشمي الرشيدي من ولد هارون الرشيد، ولي القضاء بسجستان، وقَدِمَ بغداد في سنة ست عشرة وأربعمائة وحدَّث بها. قال الخطيب: وكنت إذ ذاك بنيسابور إلا أني سمعت منه هناك قبل وروده بغداد. حدَّثني مسعود بن ناصر السجستاني في آخر سنة سبع وثلاثين وأربعمائة أنه ترك الرشيديَّ حيّاً في ذلك الوقت ببُسْت[٥].

ـ أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن محفوظ البُسْتيّ أبو الحسن الواعظ المعتزلي (ت: ٤٤١هـ)[٦].

ـ حجّاج بن قاسم أبو محمد البُسْتيّ (ت: ٤٨١هـ) قال الذهبيّ: إمام فقيه![٧]

(١) تاريخ بغداد (٤: ٢٣٣).

(٢) تاريخ بغداد (٥: ١٧١) و(٣٢٧/١١) ومسند الشهاب (١: ١٧٠).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣: ١٠١٨).

(٤) كشف الظنون (١: ٧٧٢) و(٢: ١٣٣٦). وسوف يأتي الكلام عنه.

(٥) تاريخ بغداد (٥: ٥٠).

(٦) لسان الميزان (١: ١٣٨).

(٧) النبلاء (١٨: ٥٢٥).

ـ الخليل بن أحمد أبو سعيد البُسْتيّ الشافعي فاضل متصرّف في علوم ، دخل الأندلس وحدّث ، ولد سنة ستين وثلاثمائة ، روى عن أبي حامد الإسفرايني وغيره حدّث عنه أبو العباس العذري وغيره[١] .

المظفّر بن طاهر البُسْتيّ ، شيخ إسحاق بن الفرات ، وقد حكى ابن الفرات عنه أنّ وفاة الإمام أبي سليمان الخطابي كانت سنة (٣٨٨هـ)[٢] .

ثم تأتي بعد ذلك طبقة من محدِّثي القرن الخامس الهجري ، تحتاج تراجمهم إلى زيادة تحرير لمعرفة تواريخ وفياتهم على وجه التقريب ، منهم :

ـ أبو بكر البُستي ، يروي عن الحافظ ابن عقدة[٣] .

ـ الحسن بن علي البُسْتيّ ، يروي عن يحيى بن إبراهيم المزكي[٤] .

ـ الحسن بن أحمد القاضي أبو عليّ البُسْتيّ ، يروي عن أبي سليمان الخطابي ، فهو من رواة القرن الخامس هذا[٥] .

ـ إسماعيل بن أحمد بن محفوظ أبو القاسم البُسْتيّ ، قال الرافعي : فاضل كامل[٦] .

ـ عبد الله بن البُسْتيّ أبو عبد الرحمن ، روى عن أبي محمد الخواري بقزوين[٧] .

ـ الحسين بن الليث بن مدرك أبو علي البُسْتيّ الخَبريني ، توفي حاجّاً ! وخَبرين قرية من أعمال بُسْت[٨] .

ـ عبد الغفار بن فاخر بن شريف أبو سعد العميد البُسْتيّ ، كان شاعراً مدح عميد

---

(١) علوم الحديث (ص : ٣٥٨) .

(٢) التقييد لابن نقطة (١ : ٢٥٥) .

(٣) تاريخ بغداد (٥ : ٢١) والنبلاء (١٥ : ٣٥٣) .

(٤) النبلاء (١٥ : ٤٩٦) .

(٥) تاريخ بغداد (٣ : ١١٦) .

(٦) التدوين في أخبار قزوين (٢ : ٣٣٥) .

(٧) التدوين (٤ : ١٣) .

(٨) معجم البلدان (٢ : ٣٤٤) .

الرؤساء أبا طاهر محمد بن أيوب وزير القادر بالله(١) .

وهناك طائفة من علماء القرن السادس ، والسابع ، ممن أنجبتهم بُسْت ، منهم :

ـ إسماعيل بن محمد بن الفاضل البُسْتيّ ، قِوام السنّة أبو القاسم الأصفهاني الحافظ المتوفَّى (٥٣٥هـ) مصنف الجامع الكبير في معالم التفسير وغيره(٢) .

ـ علي بن زيد الأنصاري أبو الحسن البُسْتيّ ثمّ البيهقي ، قال الذهبي : الوزير العلاّمة ذو التصانيف (ت : ٥٦٥ هـ)(٣) .

ـ علي بن عبد الله البُسْتيّ السبتيّ ، أبوالحسن الأندلسي المالكي المتوفى سنة (٥٦٧هـ) صاحب كتاب اللباب في أصول الفقه وغيره(٤) .

ـ محمد بن إبراهيم أبو الطيب البُسْتيّ المالكي (ت :٦٩٥هـ) قال حاجي خليفة : قرأ على عبد الله بن أحمد بن أبي الربيع الأمويّ النحويّ شَرْحَه على كتاب الإيضاح في النحو ، واختصر كتابه هذا(٥) .

ومن هذه الطبقات من المتأخرين ، مَن لم يُسعفني الوقت بتحديد أعصارهم ، أذكرهم للفائدة ، عسى أن ييسر الله تعالى القيام ببحث خاصّ عن تاريخ مدينة بُسْت العلمي تكريماً لأبرز أعلامها ، الإمامِ الحافظ ابن حبان ، ومنهم :

ـ محمد بن علي بن المظفّر أبو بكر البُسْتيّ ، شيخ أسماء بنت أحمد بن القاسم النحوي المصريّ ، وشيخ ستّ الوزراء بنت محمد بن عبد الكريم الماردِيني الحنفي(٦) .

ـ محمد بن عليّ بن محمد البُسْتيّ أبو العزّ الصوفي ، قال الذهبي : إمام زاهد(٧) .

---

(١) معجم البلدان (٤ : ٢٧٤) .

(٢) كشف الظنون (١ : ٥٧١) وأظنه يحتاج إلى تحرير !

(٣) النبلاء (٢٠ : ٥٨٥) .

(٤) كشف الظنون (٢ : ١٥٤٢) .

(٥) كشف الظنون (١ : ٢١١) .

(٦) ذيل التقييد (٢ : ٣٥٧ ، ٣٧٦) .

(٧) النبلاء (٢٠ : ٢٨٣) وانظر منه (٢١ : ٣٦) .

ـ محمد بن نصر البُسْتيّ أبو سليمان المعروف بالمقدسي ، ذكر في كشف الظنون أنه أحد الحكماء الذين صنفوا رسائل إخوان الصفا ، فيما قيل ![1]

ـ ناصر بن الحسين بن مهنّا العلوي البُسْتيّ ، شارح مختصر القدوري[2] .

ـ أبو حفص البُسْتيّ الفقيه ، نقل عنه ابن الأمير الصنعاني ، أنّ من شارك المشركين أفراحهم وبارك لهم وأهداهم ، فقد أشرك بالله العظيم ، ولم يرتَضِ ابنُ الأمير هذه الفتوى[3] !

وقد كان العلماء يَفِدون إلى بُسْت ويحدِّثون بها ، ومن هؤلاء الإمام الحافظ أبو نعيم الأصبهاني ، كما تجده في سند كتاب الضعفاء للبخاري ، فإنه حدّث به في بُسْت .

وقد وقفت على أسماء جملة من علماء بُسْت ، في معجم البلدان وغيره ، لكنني لم أتمكن من تحديد منازلهم العلميّة وتخصُّصاتهم ، ولا حرَّرت أسماءهم كما ينبغي ، فأذكرهم كما وجدتهم للفائدة أيضاً ، ومن هؤلاء :

ـ الإمام محمد بن حامد البُسْتيّ الفقيه الكبير والمحدِّث الثبت .

ـ القاضي أبو بكر بن محمد البُسْتيّ الذي تولى قضاء نيسابور ، وكان يسمى الكامل لعلمه وعقله .

ومن أخرجَتْهُم بُسْت من العلماء أحمد بن عبد الله بن سهل البُسْتيّ ، وإسماعيل ابن علي الزيدي البُسْتيّ ، وعبد العزيز بن إبراهيم النحوي البُسْتيّ ، وناصر بن أحمد البُسْتيّ الكيلاني ، ومحمد بن إبراهيم بن أحمد أبو عبد الله البُسْتيّ الصوفي ، والنضر ابن محمد البُسْتيّ ، وغيرهم .

وأعظم هؤلاء جميعاً وأشهرهم إمام عصره بلا مدافع محمد بن حبَّان البُسْتيّ صاحب ترجمتنا .

وقد حدَّثنا الإمام الخطَّابي عن وجود القراء ووصفهم لنا ، وبيَّن ما ينبغي عليهم من

---

(١) كشف الظنون (١ : ٩٠٢) .

(٢) كشف الظنون (٢ : ١٦٣١) .

(٣) سبل السلام (٢ : ٧٠) .

الخصال ، كما ذكر وجود طوائف من أهل الزهد والتصوُّف ، وأنَّهم جهّال لا يتعلَّمون[١] وذكر أنَّ هناك طلبة علم ، إنَّما يتعلمون ليتوصَّلوا بعلومهم إلى زخرف الدنيا[٢] كما أنَّه أشار إلى وجود طلبة علم مخلصين ، وأحدهم الذي ألَّف من أجله كتاب العزلة هذا .

ولا يخفى أنَّ نشاط البيئة العلمية ؛ يجعل علماء العصر يجوبون في الأرض فيفيدون ويستفيدون في رحلاتهم تلك ، فإلى جانب علماء بُسْت أنفسهم فقد كان يتوارد على بُسْت علماء من أقطار شتَّى ، خاصّة في الفترات التي كان لبُسْت فيها حظوة سياسيَّة .

(١) العزلة (ص٨٤) .

(٢) سبق ذكر ذلك في وصف الحالة الاجتماعية في بُسْت .

الفصل الثّاني
ترجمة الإمام ابن حبّان

تمهيد : إنَّ الإمام ابن حبّان شخصيّة علميّة متعددة الجوانب ، جمع بين علوم الشّريعة من حديث وعلومه ، وفقه وأصوله ، وتفسير وعلوم القرآن ، ولغة ونحو وأدب وتربية وزهد ، وفلسفة وكلام ، وطب وهندسة وفلك ورياضيات .

وشخصية هذا شأنها ، حريّ أن تكون مترجمة في مصادر متنوعة متعددة ، منها ما وصلنا ، ومنها ما لم يصل ، ومما وصل قسمٌ اطّلعنا عليه ، وقسمٌ لم يتيسَّر لنا الاطّلاع عليه ، وقسم آخر لم يصل إلى علمي عنه شيء .

نظراً إلى هذا ، فإنني سأتناول ترجمة الإمام ابن حبّان في مباحث عدة :

المبحث الأول
مصادر ترجمة ابن حبّان

ليس بين أيدينا ـ فيما أعلم ـ كتابُ تراجمَ من القرن الرابع الهجري ذكر ابن حبان رحمه الله ، ولعلّ ذلك يعود إلى أنَّ العلماء المعاصرين قلّما يذكرون معاصريهم في كتبهم ؛ إمّا لأنّ المعاصرة حجاب ، أو لمخالفتهم إيّاهم في الاتجاه ، أو نفاسةً ، أو لأنّ العلماء كانوا يترجمون طبقة مشايخهم فأعلى .

كتب مسلمة بن قاسم (ت : ٣٥٣هـ) كتاب «الصّلة» وهو ذيل على التاريخ الكبير للبخاري ـ كما يرى ابن حجر العسقلاني ـ ، أو هو ذيل على كتاب الزّاهر للمصنّف نفسه ؛ ولم يذكر فيه ابنَ حبّان . وألّف الإمام أبو سليمان محمّد بن عبد الله بن أحمد الرّبعي (ت : ٣٧٩هـ) كتابه (تاريخ مولد العلماء ووفياتهم)[(١)] وأغفل فيه ذكر ابن حبّان ، مع أنّه ذكر في وفيات سنة (٣٥٤هـ) وما بعدها مَن لا يكاد يُعرف[(٢)] .

---

(١) حَقَّقَ الكتابَ رسالةً علمية لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية الطّالبُ عبد الله بن أحمد الحمد .

(٢) ذكر المؤلف ترجمة علي بن يعقوب الهمداني ، وأحمد بن إبراهيم الحداد في وفيات (٣٥٤هـ) وذكر في السّنة التي تليها أبا إسحاق بن شعبان ، وأبا الفضل الصيرفي . قال محقّق الكتاب : لم أجد لهما ترجمة .

وكذلك الإمام أبو الحسن الدَّارقطني (ت : ٣٨٥هـ) فإنّه ذيّل على المحمّدين خاصّة من تاريخ البخاري ، ولم يترجم لابن حبان ، مع أنه شيخه !

وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (ت : ٣٨٥هـ) كتب كتابه التّاريخ ، قال عنه الذهبي : إنه يقع في مائة وخمسين جزءاً[١] ، كما ألّف كتابه الثّقات .

أما الكتب الثّلاثة الأولى ، فلا أعرف عنها شيئاً ، ولم ينقل عن أصحابها شيء في ابن حبّان ـ فيما أعلم ـ من مدح أو قدح ، وأما ثقات ابن شاهين ، فليس لابن حبّان ذِكرٌ فيه . وقد ذكرنا عن الرّبعي ما عنده .

وإذا تركنا القرن الرّابع الهجري ، فإنّنا نجد عدداً من المصنفات في الرجال والتاريخ .

وأقدم هذه المصنفات «تاريخ سمرقند» للحافظ أبي سعيد الإدريسي (ت : ٤٠٥هـ) وتاريخ نيسابور للحافظ أبي عبد الله بن البيّع (ت : ٤٠٥هـ) المشهور بالحاكم النيسابوري وتاريخ بخارى للحافظ محمد بن أحمد البخاري ، المعروف بغُنْجار (ت : ٤١٢هـ) تلميذ ابن حبّان . وهؤلاء الأئمة الثّلاثة تناولوا الإمام ابن حبّان ، وترجموه بتراجم مستفيضة وخصوصاً تلميذه الحاكم النَّيسابوري ، وهذه الكتب الثّلاثة مفقودة ، ولم يصل إلينا منها إلا مختصر تاريخ نيسابور[٢] .

ثم جاء بعد هؤلاء الحافظ حمزة بن يوسف السَّهمي (ت : ٤٢٧هـ) وكتب «تاريخ جرجان» وأخذ على نفسه أن يذكر في كتابه «العلماء والفقهاء والرواة والمفسِّرين . . . ممن دخل جرجان وحدَّث بها ، ومات بها ، أو من أهل جرجان ، وانتقل منها إلى بلد آخر»[٣] .

فلا أدري ، هل يريد كل من دخل جرجان من العلماء ، أو حدَّث بها أو مات بها ، أم يريد اجتماع هذه الأوصاف في الرّاوي حتى يترجمه في تاريخه؟

ظاهِرُ صنيعه في التّاريخ يدل على أنّ مراده مجرد دخول جرجان والتّحديث بها دون اشتراط الوفاة فيها .

---

(١) بحوث في تاريخ السّنة المشرّفة للدكتور أكرم ضياء العمري (ص١٠٥) .

(٢) هو مختصرٌ كتبَه صاحبه باللغة الفارسية ، وليس فيه سوى ذكر أسماء المترجمين في الكتاب .

(٣) تاريخ جرجان (ص٥٨) .

فقد ترجم لأبي الحسن علي بن الحسين بن عبد الرحيم النيسابوري وقال : أملى بجرجان ، مات بنيسابور ، سنة ثلاث وتسعين ومائتين[١] .

وترجم لأبي الحسن علي بن محمّد بن يحيى الخالدي المروزي ، وقال : روى بجرجان عن أبي حاتم الرازي ، حدثنا عنه أبو بكر الإسماعيلي[٢] .

وابن حبّان دخل جرجان ، وسمع من كبار شيوخها ـ كما سيأتي ـ ومعلوم أنّ المحدِّث يسمع ويحدِّث بما عنده ، ورحلة ابن حبّان إلى جرجان لم تكن قبل سنة ثلاثمائة ، وهذا يعني أنّه كان في سنّ تؤهِّله للإملاء ، فلا أدري سبب إهمال السّهميِّ ترجمتَه !

وعصريُّ السّهميِّ الحافظُ أبو نعيم أحمدُ بن عبد الله الأصبهاني لم يذكر في كتابه «ذكر أخبار أصبهان» الإمام ابن حبَّان ، رغم أنّه على شرطه[٣] وهو من شيوخه الكبار .

وكتب الحافظ أبو يعلى الخليلي بن عبد الله الخليلي القزويني (ت : ٤٤٦هـ) كتاب «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» ولا نعرف عن مخطوطة هذا الكتاب الأصل شيئاً .

والذّي وصلنا منه عشرة أجزاء من انتخاب الحافظ السِّلفي[٤] (٥٧٦هـ) .

ولم يترجم الحافظ السّلفي في منتخبه للإمام ابن حبّان ، كما لم ينقل أيّاً من أقواله في الجرح والتعديل ، كما أنّه حين ترجم لعدد من شيوخ ابن حبّان كان يذكر في تلامذتهم من هم دون ابن حبّان علماً وشهرة ، ويهمل ذكره ، وكذلك فعل حين ترجم بعضَ تلامذة ابن حبّان[٥] فذكر لهم شيوخاً دون ابن حبّان علماً وقدراً وعلوّاً .

---

(١) تاريخ جرجان (رقم ٥٠٩) .

(٢) ما سبق رقم (٥١٦) وانظر (٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠) وغيرها .

(٣) انظر ذكر أخبار أصبهان (ص١) .

(٤) ويسمَّى أيضاً (الإرشاد في معرفة علماء البلاد) وهو من المصادر المُهِمّة لتراجم علماء القرن الرابع وأوائل القرن الخامس . منه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى في مكة المكرمة وقد طبع منذ زمن ، وهو متداول .

(٥) انظر في الإرشاد على سبيل المثال تراجم : إبراهيم بن إسحاق السّراج الثقفي (ق١٦٨) والفضل بن الحباب الجمحي (ق٨٣) ومحمد ابن إسحاق بن خزيمة (ق١٦٨) وهؤلاء من شيوخ ابن حبان . وترجمة الحاكم أبي عبد الله النّيسابوري من تلامذته (ق١٧٤) .

فلا أدري أهذا الإعراض من الخليلي نفسه، أم من تصرّف السّلفي؟

وجاء الخطيب أحمد بن علي بن ثابت (ت: ٤٦٣هـ) فصنَّف عدداً من المصنفات في التاريخ والرِّجال وعلم الحديث، فأغفل أقوال ابن حبَّان في تاريخ بغداد، وعُذْره في ذلك أنّه لم يقف على شيء[١] من كتبه، على أنّي لا أجد له ترجمة في المطبوع من تاريخ بغداد، وابن حبان على شرطه[٢] والواجب أن يترجم له.

وأغلب الظنّ أنّ ترجمة ابن حبّان سقطت من تاريخ بغداد، كما سقط كثير من التراجم غيرها، ومما يؤكد هذا الظنّ أنّ أبا نعيم الأصبهاني شيخ الخطيب، ليس له في تاريخ بغداد ترجمة[٣]. غير أنّ الخطيب قد احتفظ لنا بثبت نادر اختاره من مصنَّفات ابن حبّان في كتابه الجامع[٤].

وبعد هؤلاء ترجم[٥] الحافظ علي بن هبة الله المشهور بالأمير ابن ماكولا (ت: بين ٤٧٥ ـ ٤٨٧هـ) لابن حبّان ترجمة بليغة وجيزة.

فأنت ترى أنّ الذين ترجموا لابن حبّان في القرن الخامس هم: الإدريسي والحاكم وغُنْجار والخطيب وابن ماكولا، وكل من جاء بعد هؤلاء فقد اعتمد على أقوالهم، وإن

---

(١) نص على ذلك في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع (٢ : ٣٦١).

(٢) لأن شرطه أن يذكر (خبر بنائها، وذكر كبار نزّالها، وذكر وارديها وتسمية علمائها) تاريخ بغداد (١ : ٣).

(٣) ذكر الدكتور العمري في كتابه موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ص٤٩٨) أنّ الخطيب قد ساق من طريق أبي نعيم (٧٤٢) نصاً إلا أنّه لم يشر ما إذا كان وقف على ترجمة لأبي نعيم من خلال ما عثر عليه من مخطوطات تاريخ بغداد.

(٤) الجامع للخطيب (٢ : ٣٦١ ـ ٣٦٣) ومما يرجّح سقوط ترجمة ابن حبّان من تاريخ بغداد ما قاله ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠ : ٥٠٣) : أنبأنا أبو القاسم علي بن إبراهيم : أنبأنا أبو بكر الخطيب، قال : «محمد بن حبّان بن أحمد، أبو حاتم البستي، نزيل سجستان، ولَيَ القضاء بسمرقند وكان قد سافر الكثير، وسمع وصنّف كتباً واسعة، وكان ثقة ثبتاً فاضلاً فَهِماً»، فهذا النّص من طراز تراجم الخطيب في تاريخه ـ والله أعلم.

(٥) الإكمال لابن ماكولا (١ : ٤٣٢).

كان ثمة إضافات جديدة عند بعضهم ، تتعلق بمناقشة ما اعتُرض به على ابن حبّان ، أو توجيه بعض النّقد إليه .

فإذا انتقلنا إلى القرن السَّادس ، نجد من ترجم لابن حبَّان الإمام أبا سعدٍ عبدَ الكريم ابن محمد السَّمعاني[١] (ت : ٥٦٢هـ) وأسهب الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت : ٥٧١هـ) فجمع خلاصة[٢] أقوال من سبقه ، واحتفظ لنا بها .

أما الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) فقد أغفل ترجمته في «المنتظم» و «طبقات كبار الحفّاظ»[٣] ولا أدري سبب هذا الإغفال ، مع أنَّ ابن الجوزي يعتمد اعتماداً كبيراً على كتب ابن حبان حتى في المنتظم نفسه ، بل إنَّ ابن الجوزي قد ترجم للمتنبي[٤] ترجمة طويلة . فلست أدري ، أسقطت هذه الترجمة مع ما ضاع من المنتظم ، أم أُسقطت عمداً من بعض الذين تناولوا كتبه من بعده ، أم أغفلها هو على عادته في إغفال بعض الأحداث المُهِمّة التي ليست في صالح الحنابلة[٥]؟

وإذا خطونا خطوة أخرى ، فوصلنا إلى القرن السَّابع رأينا الإمام أبا القاسم عبدالكريم ابن محمد الرافعي القزويني (ت : ٦٢٣هـ) قد أعرض عن ذكر ابن حبّان في كتابه «التدوين في أخبار قزوين»[٦] مع أنّه على شرطه في كتابه .

وأمّا ياقوت الحموي (ت : ٦٢٦هـ) فقد أفرد لابن حبّان ترجمة[٧] لا نظير لها فيما بين أيدينا من كتب التراجم مطبوعِها ، وما اطّلعت عليه من مخطوطها .

وبعدهما الإمام علي بن محمد بن عبد الكريم المعروف بعز الدين ابن الجزري (٦٣٠هـ)

---

(١) في كتاب الأنساب (٢ : ٢٢٥) .

(٢) تاريخ مدينة دمشق (١٠ : ق ٥٠١ ـ ٥٠٢) .

(٣) منه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية برقم (١٧٠٨) .

(٤) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٧ : ٢٤ ـ ٣٠) .

(٥) كما أغفل ذكر حوادث سنتي (٣١٧ ـ ٣٢٣) لأنّها من صنع الحنابلة . انظر المنتظم (٦ : ٢٢١ ـ ٢٢٥ ـ ٢٧٥ ـ ٢٧٧) .

(٦) منه نسخة مكروفيلم في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

(٧) معجم البلدان (١ : ٤١٤) فما بعد .

فذكر له ترجمة وجيزة[١] في تاريخه، كما ترجم له في (اللّباب في تهذيب الأنساب)[٢].

وجاء ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) فترجم له في «طبقات الشافعية»[٣] ووجه إليه عدة انتقادات. وذكره علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ) في كتابه «إنباه الرواة على طبقات النّحاة»[٤].

أما سبط ابن الجوزي (ت: ٦٥٤هـ) صاحب مرآة الزمان فإنه لم يترجمه في كتابه فهل لهذا علاقة بالمنتظم[٥]؟

والإمام النّووي (ت: ٦٧٦هـ) ترجم له ترجمة جيدة في طبقات الشافعية وقال: «ربما أخطأ الخطأ الفاحش فيما رأيته له»[٦].

أما المؤرخ أحمد بن محمد بن خلّكان (ت: ٦٨١هـ) فرغم أنّه نقل بعض أقوال[٧] ابن حبّان، إلا أنّه لم يترجم له في كتابه وفيات الأعيان. ولم أتبيَّن سبب ذلك.

وممن ترجم له من علماء القرن الثامن فأطنب، الإمامُ الحافظ شمس الدين محمّد ابن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) فترجم له في عدد من مصنّفاته[٨] وأسهب في ترجمته في كتابيه سير أعلام النبلاء[٩] وميزان الاعتدال[١٠].

---

(١) الكامل في التاريخ (٧: ١٦).

(٢) اللّباب (١: ١٥١).

(٣) طبقات الشافعية لابن الصلاح (ق٥).

(٤) إنباه الرواة (٣: ١٢٢).

(٥) حيث إنّ منتظم ابن الجوزي لم يترجم لابن حبّان، وابن الجوزي حنبلي والسِّبط هذا حنفيٌّ متعصِّبٌ.

(٦) طبقات الشافعيّة للنّووي (ق ٢٠ ـ ٢٣) منه نسخة مصورة في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

(٧) انظر وفيات الأعيان (٤: ٣٥٢) و(٥: ٢٠٩، ٢٥٧).

(٨) في تذكرة الحفاظ (٢: ٩٢٠) والعبر في أخبار من غبر (٢: ٣٠٠) ومناقب الشافعي وطبقات أصحابه (ص٧٨) ومختصر دول الإسلام (١: ١٧٢).

(٩) سير أعلام النّبلاء (١٦: ٩٢ ـ ١٠٤).

(١٠) ميزان الاعتدال (٣: ٥٠٦) فما بعد.

كما ترجم له ابن شاكر الكتبي (ت : ٧٦٤هـ) في عيون التواريخ[١] وترجم له صلاح الدين ابن أيبك الصفدي[٢] (ت : ٧٦٤هـ) وترجم له اليافعي[٣] (ت : ٧٦٨هـ) وأطنب في ترجمته ابن السُّبكي (ت : ٧٧١هـ) في طبقاته[٤] .

وقد ترجم له الإسنوي (ت : ٧٧٢هـ)[٥] والعماد ابن كثير (ت : ٧٧٤هـ) في طبقاته[٦] وتاريخه[٧] .

وممن ترجمه من أعلام القرن التاسع ابن قاضي شهبة (ت : ٨٥١هـ) في طبقات الشافعية[٨] والحافظ ابن حجر في لسان الميزان[٩] ودافع عنه ، والبدر العيني (ت : ٨٥٥هـ) في تاريخه[١٠] وابن تَغْري بَرْدي (ت : ٨٧٤هـ) في النّجوم الزاهرة[١١] .

ومن أعيان علماء القرن العاشر وقفت على ثلاثة ممن ترجموا لابن حبَّان رحمه الله ؛ فابن عبد الهادي (ت : ٩٠٩هـ) قد ترجم[١٢] له بإيجاز ، ثم ترجم له السّيوطي في

---

(١) مصورة مكروفيلم في مكتبة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى حوادث (٣٥٤) .

(٢) الوافي في الوفيات (٢ : ٣١٧) .

(٣) مرآة الجنان لليافعي (٢ : ٣٥٧) .

(٤) طبقات الشافعيّة الكبرى (٢ : ١٤١) وانظر منه (١ : ١٨٨) .

(٥) طبقات الشافعية لعبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (١ : ٤١٨) فما بعد .

(٦) طبقات الشافعية لابن كثير (ق٨٢ ـ ٨٣أ) مصورة مكروفيلم في جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي ـ .

(٧) البداية والنّهاية له (١١ : ٢٥٩) .

(٨) طبقات الشافعيّة (ق٣١أ) مصورة مكروفيلم في مركز البحث العلمي .

(٩) لسان الميزان لابن حجر (٥ : ١١٢) فما بعد .

(١٠) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، حوادث (٣٥٤) نسخة مصورة محفوظة في دار الكتب المصرية رقم (١٥٨٤) تأريخ .

(١١) النجوم الزاهرة لابن تغري بَرْدي (٣ : ٣٤٢) .

(١٢) مصورة مكروفيلم بعنوان كتاب في التراجم لابن عبد الهادي محفوظة في مكتبة مركز البحث العلمي (ق٣٤أ) . ومن الجدير بالذكر أنَّ لابن عبد الهادي كتابين في التراجم ؛ أحدهما بعنوان تذكرة الحفاظ وتبصرة الإيقاظ ، والثاني بعنوان معجم الشافعية . وكلاهما من مخطوطات دار الكتب الظاهرية رقم (٤٥٤٣ ، ٤٥٥١) .

طبقات الحفاظ[١] باختصار أيضاً، وترجم له بعدهما أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كُبري زادة[٢] (ت: ٩٦٧هـ) وذكر بعض مصنَّفاته.

ووقفت على ترجمة وجيزة لابن حبّان في القرن الحادي عشر، لابن العماد الحنبلي[٣] (١٠٨٩هـ).

ووقفت على عدة تراجم لكتّاب معاصرين: إحداها للأستاذ خير الدين الزِرِكْلي[٤] والأخرى للأستاذ عمر رضا كحّالة[٥] والثّالثة للأستاذ محمد كرد علي[٦] والرابعة للدكتور أحمد عيسى بك[٧].

ومن خلال هذا الاستعراض التاريخي، نجد ابن حبّان من أعلام الإسلام البارزين وممن كان له أثر في الحياة العلمية والفكرية في عصره، ولولا ذلك لما ترجم له المعنيُّون بتراجم المحدِّثين والفقهاء واللغويين والمؤرخين والأطباء، رحمه الله تعالى، وأجزل مثوبته.

---

(١) طبقات الحفاظ (ص ٣٧٤) فما بعد.

(٢) مفتاح السعادة (٢ : ١٤٤، ٥٥٦).

(٣) شذرات الذّهب في أخبار من ذهب (٣ : ١٦).

(٤) الأعلام (٦ : ٣٠٦ ـ ٣٠٧).

(٥) معجم المؤلفين (٩ : ١٧٣).

(٦) كنوز الأجداد (ص١٥٤ ـ ١٥٨) وذكر لطائف في ترجمته.

(٧) معجم الأطباء (ص٨٤) إلا أنّه كناه أبا حامد، فهو إما سهو منه، أو خطأ من الطابع، أو عدم تمكّنه من قراءة المخطوطة كما ينبغي، لأنه ذكر مصدراً واحداً مخطوطاً لترجمته ابنَ حبان هو تاريخ البدر العيني.

المبحث الثاني

عروبة ابن حبان وصلته ببُسْت

ذكرت في المبحث الثاني أنَّ ابن حبَّان عربيٌّ تميميٌّ صميم ، وإن كان أعْجميّ البلد غير أنّ المصادر تُجمع على أنّه ولد في «بُسْت» فما صلة بني تميم بذاك البلد الأعجمي البعيد؟

لقد وضعت معركة نهاوند (٢٠هـ) بين المسلمين والفرس حدّاً لسيطرة السَّاسانيين على العراق ، وانساح المسلمون في أراضي الدولة السَّاسانية(١) بعد ذلك .

ولقد وجَّه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه (ت ٤٢هـ) الأحنف بن قيس التميمي (ت : ٧١هـ) إلى قم(٢) وقاشان(٣) ففتحهما سنة ثلاث وعشرين من الهجرة .

ومن المعروف أنَّ تميم دخلت هذه المناطق في هذا الوقت مع الأحنف بن قيس واستطاعت أن تثبت أقدامها هناك .

وإلى هذا الاستيطان المتقدم ، ومعرفة أحوال تلك المنطقة يمكن أن يُعزى سرٌّ قوة تميم ومشاكلها الكثيرة هناك(٤) .

أما إقليم سجستان فيرى خليفة بن خياط أنه فُتح سنة ثلاثين ؛ حيث وجَّه عبد الله ابن عامر (ت : ٥٩هـ) الربيعَ بن زياد الحارثي إلى سجستان ، فافتتح زالق ، وشرواذ ، وناشروذ وتوجَّه ابن عامر إلى خراسان ، وعلى مقدمته الأحنف بن قيس ، فلقي أهل هراة فهزمهم(٥) .

وفي سنة إحدى وثمانين ، كان عبد الرحمن بن الأشعث على سجستان ، فخلع

---

(١) القبائل العربية في المشرق للدكتور ناجي حسن (ص١٦٣) .

(٢) قم ـ بضم القاف وتشديد الميم ـ مدينة إسلامية مستحدثة لا أثر للأعاجم فيها . معجم البلدان (٤ : ٣٩٧) . وتُعَدُّ المدينة المقدَّسة في إيران ـ اليوم ـ لوجود قبر الإمام علي الرضا رضي الله عنه فيها .

(٣) قاشان : مدينة غرب أصبهان تذكر مع قم . معجم البلدان (٤ : ٢٩٦) .

(٤) القبائل العربية في المشرق (ص١٦٦) بتصرف يسير .

(٥) تاريخ خليفة بن خياط (ص٢٠٨) . وذكرت سابقاً أنَّ ابن حبَّان يرى ذلك أيضاً .

الحجّاج وحرّض النَّاس على قتاله ، ولما أقبل يريد العراق أمَّر على بُسْت عياض بن هيمان البكري ، وعلى زَرَنج ، عبد الله بن عامر التميمي الدارمي)[١] .

فمن هذه النصوص يتبين أنَّ لتميم وجوداً في تلك المنطقة ذاتها ، وإن كانت قوتهم العظمى في خراسان[٢] .

وإذا كانت المصادر غنية وفيرة المادة عن مآثر بني تميم وآثارهم في تلك الديار ، فإنها تسكت سكوتاً مطبقاً عن الإشارة إلى أسرة ابن حبَّان ومكانتها الاجتماعية والعلمية كما أنَّني لم أجد ابن حبان ترجم لوالده أو أحد أجداده في كتابه الثِّقات ؛ مما جعلني أميل إلى القول بأنَّ أسرة ابن حبّان بعيدة عن التَّخصص العلمي ، والتُّبوغ فيه ، بل بعيدة عن حمله والمشاركة فيه .

وهذا لا يمنع أن تكون على جانب لا بأس به من الغنى والمكانة الاجتماعية العالية بسبب ما كان لتميم والفاتحين العرب ـ عموماً ـ من مكانة هناك .

بيد أنني وقفت على نص للخطيب البغدادي ، جعلني أتشكَّك فيما قلته آنفاً . قال الخطيب : (أنبأنا أحمد بن محمد الكاتب[٣] : أنبأنا محمد بن حميد[٤] : أخبرنا ابن حبَّان قال : وجدت في كتاب أبي بخطِّ يده : قال أبو زكريا[٥] : أراني حجَّاج[٦] كتابه مُعلماً ، وقال : هذا علامات أبي خالد الأحمر ، كتبها عني أحمد)[٧] .

وهذا النَّص الذي أورده الخطيب في كتابه (الجامع) تحت عنوان (رَسْمُ الحافظِ العَلامةَ

---

(١) تاريخ الطبري (٦ : ٣٣٦) .

(٢) القبائل العربية في المشرق (ص١٨٧) .

(٣) تاريخ بغداد (٥ : ٤٩) وقال : كتبت عنه وكان صحيحَ السماع كثيرَه .

(٤) تاريخ بغداد (٢ : ٢٦٥) وقال عن الأزهري : كان ثقة ، وأخرى : كان ضعيفاً .

(٥) هو يحيى بن معين كما جاء مصرَّحاً به في موضع آخر . من رؤوس الطبقة العاشرة .

(٦) حجاج هو ابن إبراهيم الأزرق . وهو وابن معين من الطبقة العاشرة . قال الخطيب كان ثقة يسكن مصر . تاريخ بغداد (٨ : ٢٣٩) وفي التقريب (١ : ١٥٢) : ثقة فاضل من العاشرة .

(٧) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ، تحقيق الدكتور محمود الطحان (٢ : ١٥٨) وتحقيق الدكتور محمد رأفت سعيد (٢ : ٢١٩) وما أسوأ حظنا مع هذا الكتاب الفريد ، فإنه لم يُخدم من كلا المحققين الفاضلين خدمة تستحق الثناء !

على ما ينتخبه) يبيِّن لنا أنَّ والد ابن حبَّان ، كان من أهل العلم ، وأنَّ ابن حبَّان كان يعرف خطه . ويشير إلى أنه كانت لهذا الوالد كتب يجمع فيها الحديث ويصنِّفه .

ومرَّ زمن وأنا مغتبط بهذه النتيجة ، ثم تبيَّن لي أنَّ ابن حبان هذا هو :

علي بن الحسين بن حبَّان . وقد تكرر اسمه عدة مرّات صريحاً[١] .

قال تحت عنوان (الدارة في آخرة كل حديث) رقم (٥٧٢) :

(أنبأنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب ، قال : أنبأنا محمد بن حميد بن سهيل المخرمي : أخبرنا علي بن الحسين بن حبَّان قال : وجدت في كتاب أبي بخط يده : قال أبو زكريا - يعني يحيى بن معين - . .) وذكر نصّاً يناسب الترجمة .

ولو أنَّ واحداً من محققي الكتاب عمل له فهارس علميّة ، وواحداً منها للرواة ؛ لما وقعنا في هذا الإشكال الذي لم يُزِحْهُ إلاّ قراءة الكتاب كلِّه .

بقي أن نعرف من هو ابن حبَّان الذي أوهَمَنا المحقِّقان الفاضلان وجودَه في الجامع؟

قلنا : إنَّهما حقَّقا أنَّ اسمه علي بن الحسين بن حَبَّان . وبالرجوع إلى تاريخ بغداد[٢] وجدت أنَّه عليّ بن الحسين بن حَبّان بن عمَّار بن واقد أبو الحسن المروزي المتوفَّى سنة خمس وثلاثمائة . . . روى عنه محمد بن حميد المخرمي . . . قال الخطيب : كان ثقة .

ووالده هو الحسين بن حبَّان بن عمَّار بن الحكم بن عمَّار بن واقد أبو عليٍّ ، صاحب يحيى بن معين . قال الخطيب[٣] : كان من أهل الفضل والتقدُّم في العلم ، وله عن يحيى كتاب غزير الفائدة ، روى عنه ابنه علي بن الحسين ذلك الكتاب عن أبيه وجادةً والحِسين بن حبَّان قديم الموت ، توفي فيما ذكر ابنه سنة اثنتين وثلاثين ومائتين قبل وفاة يحيى بن معين بسنة .

وبهذا نتيقَّن أنَّ ابن حبَّان هذا غير ابن حبّاننا ، وليت أحد المحقِّقَين أشار إلى شيء من مَهامِّه في تحقيق هذا الكتاب النفيس !

(١) انظر الجامع (١ : ٢٧٢ ، ٣٠٥) و(٢ : ٦٣) ومواضع كلّها صرَّح فيها باسمه ونسبه .

(٢) تاريخ بغداد (١١ : ٣٩٥) .

(٣) ما سبق (٨ : ٣٦) .

المبحث الثَّالث

اسم ابن حِبَّان وكنيته ونسبه

لما كانت المصادر الأصلية[1] التي ترجمت لابن حِبَّان مفقودة ، فإنه يتعين أن نستقي معلوماتنا من المصادر التي نقلت عن هذه الكتب واحتفظت لنا ببعض نصوصها .

ولقد رأيت الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق قد ساق نسب ابن حبّان بإسناده إلى الحافظ الإدريسيِّ في تاريخه . لذلك فإنّني سأعتمد على كتاب الحافظ ابن عساكر في سياق نسبه .

ومما يحسن التذكير به أنّه لم يختلف في أنّ اسم مترجمنا محمد ، وأنّ أباه «حبّان» ابن أحمد بن حبّان ، وأنّ كنيته أبو حاتم .

(١) أسند الحافظ ابن عساكر إلى الحافظ أبي سعيد الإدريسي أنّه نسب أبا حاتم بن حبّان فقال : «محمد بن حبّان بن أحمد بن حبّان بن معاذ بن مُرّة بن هُدَيّة بن سعد ابن يزيد بن مُرّة بن زيد بن عبد الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة ابن تميم بن مُرّ بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن مَعَدّ بن عدنان التميميُّ أبو حاتم البُسْتي» قال الإدريسي : حدثني بنسبه النّضرُ بن محمّدٍ الخيّاطُ البُسْتيُّ ببُسْت .

(٢) وقال ابن عساكر : «ذكر أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد البخاري المعروف بغُنْجار نسبه فقال : محمد بن حبّان بن أحمد بن حبّان بن معاذ بن معبد بن سعيد بن سُهيد التميمي . ووافقه غيره على نسبه إلى معبد ، ثم قال : بن هُدَيّة بن مُرّة ابن سعيد بن يزيد بن عبد الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم بن مُرّ بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن مَعَدّ بن عدنان» .

ولا ريب أنّ ابن عساكر قد رجح رواية غنجار ، بدليل أنه صدَّر بها ترجمة ابن حبّان قبل أنّ يعزوها إلى أحد ، ثم ذكر بإسناده إلى الإدريسي الرواية الأخرى ، ونقل عن

---

(١) عَنَيت بها تاريخ سمرقند ، وتاريخ بخارى ، وتاريخ نيسابور ، وتاريخ بغداد ، لقرب عهد مؤلِّفيها من الإمام ابن حبَّان ، بل إنّ الحاكم تلميذه والإدريسيُّ قرين تلميذه .

الإدريسي أنّ الذي حدَّثه بها رجل بُسْتيّ في بُسْت .

ولّما لم يكن بين أيدينا مرجِّح ؛ فإنّنا نترك الأمر كما هو لنناقش الحافظ ابن عساكر فيما اختاره !

فقد ذكر ابن حزم في جمهرته نسب عبد الله بن دارم[١] كما ذكر ذريته ، فلم يذكر له ولداً يسمى يزيد ، وإنّما ذكر من أولاده زيداً فقال :

زيد[٢] بن عبد الله بن دارم[٣] بن مالك[٤] بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم[٥] ابن مُرّ بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن مَعَدّ بن عدنان .

فالاختلاف في نسب ابن حبَّان وقع في مَن دون عبد الله بن دارم ، بينما اتَّفقوا على نسب عبد الله بن دارم إلى عدنان . وصورة الخلاف :

(١) أنّ الإدريسي يجعل معاذاً ابنَ مُرّة بن هُدَيّة ، بينما هو عند غُنْجار : معاذ بن معبد بن سعيد بن سُهيد بن هُدَيّة . فيزيد غنجار ثلاثة جدود في النّسب ؛ هم معبد وسعيد وسهيد .

(٢) والإدريسي يجعل هُدَيّة بن سعد بن يزيد بن مُرّة بن زيد بن عبد الله بن دارم بينما يجعله غنجار هُدَيّة بن مُرّة بن سعيد بن يزيد بن مُرّة بن يزيد بن عبد الله بن دارم .

فزاد غنجار مُرّة الأول ، وجعل سعيداً بدل زيد ، وجعل يزيدَ بدلَ زيدٍ .

وبعد تتبُّع جمهرة ابن حزم وجدت عبد الله بن دارم ولد زيداً وأمية ، ومعاوية وقتة ووهباً ، وعبداً ، بَني عبد الله بن دارم ، ولم يكن لعبد الله بن دارم ولد يُسمَّى يزيد فيرجح أنّ ابن حبّان من ذرية زيد بن عبد الله بن دارم[٦] .

---

(١) جمهرة أنساب العرب (ص٢٣٠) .

(٢) ما سبق (٢٣١) .

(٣) ما سبق (ص٢٢٩) .

(٤) ما سبق (ص٢٢٨) .

(٥) ما سبق (ص٢٢٢) وانظر بقية النّسب في الصفحات (٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ١٠،١٩٨) مرتَّبةً هكذا .

(٦) جمهرة أنساب العرب (ص٢٣١) .

ووجدت زيد بن عبد الله بن دارم قد وَلَدَ : عُدُسَ ، وحُقّ ، وحارثةَ ، وجَناباً ، وعبد الله ومالكاً ، ومرة ، فصحَّ أنّ مُرّة بنُ زيد بن عبد الله ، وليس ابن يزيد . واحتمل أن يكون زيد قد تصحّف إلى يزيد[١] .

ورغم هذا كلّه بقيت ثغرات عديدة تحتاج إلى ملء ، غير أن فقدان المصادر القريبة سبب ذلك[٢] .

وتبقى الرواية التي اختارها ابن عساكر هي الأرجح في نظري ، لأنّ الحافظ ابن عساكر قد ارتضاها ، وصدّر ترجمة ابن حبّان بها ، ثم نقلها عن غنجار مَرّةً ثانية . وغنجار تلميذ ابن حبّان ، فكأن ابن عساكر ارتضى روايته لهذا المعنى ، والله أعلم .

---

(١) جمهرة أنساب العرب (ص٢٣٢) .

(٢) لقد جهدت وأنا أدرس كتب ابن حبّان ، أن أجد ترجمة لأحد أجداده ولكن دون جدوى .

المبحث الرابع

مولد ابن حبان ووفاته

تُجمع المصادر التي وقفتُ عليها على أنَّ وفاة ابن حبَّان كانت في شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة ، لا أعلم في ذلك خلافاً بينهم .

فقد أسند الحافظ ابن عساكر إلى محمد بن أبي بكر الحافظ ببخارى قال : مات أبو حاتم بن حبَّان بسجستان في سنة أربع وخمسين وثلاثمائة .

كما أسند إلى الفقيه أحمد بن محمد بن علي الطيبي قوله : توفِّي الشيخ أبو حاتم ابن حبّان ليلة الجمعة لثمان بقين من شوّال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة بمدينة «بُسْت» .

وأسند إلى الحاكم النَّيسابوري ـ تلميذ ابن حبَّان ـ نحو ذلك ، وزاد : «ودُفن بقرب داره التي تلي ـ اليوم ـ مدرسته لأصحابه ، ومسكن الغرباء الذين يقيمون بها من أهل الحديث والمتفقِّهة منهم ، ولهم جِرايات يستنفقونها»[1] ، ولا ريب أنَّ الحاكم من أدرى النَّاس بأحوال شيخه .

أما ما قاله غنجار ، من أنه تُوُفِّي بسجستان ، فليس من وجهة نظري معارضاً لما سبق إذ يمكن أن يقال : إنَّ الذي قال : توفي بسجستان عنَى الإقليم ، و «بُسْت» مدينة فيه . وقول من قال : بأنَّه توفِّي في سجستان (المدينة) ثم نقل إلى بُسْت ودفن فيها ، بعيد لسببين :

(١) الأول : أنَّ عامة المصادر تقول بأنَّه رجع في أواخر أيامه إلى بلده «بُسْت» وإليه صارتَ الرحلةُ لقراءة مصنَّفاته وكتبه ، وكانت عودته في حدود سنة (٣٤٠هـ) .

ولم تذكر المصادر أنه غادر «بُسْت» وإنَّما ذكرت أنَّ الرحلة كانت إليه في بلاد خراسان .

(٢) والثاني : أنَّ ابن حبَّان خرج طريداً من سجستان ؛ لأنه أنكر الحدَّ لله تعالى .

---

(١) تاريخ دمشق (٥٢ : ٢٥٤ ـ ٢٥٥) .

وكأن علماء سجستان الذين كانوا ينكرون أيَّ تأويل للصّفات، أجمعوا أمرهم وكتبوا فيه كتاباً إلى الخليفة، شهدوا فيه على زندقته، فكتب الخليفة بقتله، فمات ابن حبَّان قُبيل وصول الكتاب ـ كما قال ابن شاكر الكتبي ـ.

قال ياقوت بعد أن نقل كلام الحاكم عن وفاة ابن حبَّان: «وقبره ببُسْت معروف يُزار إلى الآن، فإن لم يكن نقل من سجستان بعد وفاته، وإلاّ فالصواب أنه مات ببُسْت»[1].

وقال في مرآة الجنان: «وَلِيَ قضاء سمرقند، ثم قضاء نَسا، وغاب دهراً عن وطنه، ثم رُدَّ إلى بُسْت وتوفِّي بها»[2] رحمه الله تعالى.

وأما عن مكان ولادته، فالمصادر تجمع على أنه بُستيٌّ المولد والنشأة، إلاَّ أنَّ كتب التاريخ والتراجم كلَّها تسكت عن تعيين سنة ولادته.

وكلُّ الذي رأيته من تحديد يشبه قول الذهبيِّ[3]: «مات أبو حاتم بن حبَّان في شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وهو في عشر الثمانين»، وقولَه الآخر[4] وهو يتحدَّث عمَّن توفِّي في هذه السَّنة: «وفيها مات عالمُ وقتِه أبو حاتمٍ محمَّدُ بن حبَّان التميميُّ البستيُّ الحافظ صاحب التصانيف، وقد قارب الثمانين»، وقولَه الثالث: «ولد سنّة بضع وسبعين»[5].

فإذا كان قد قارب الثمانين سنة (٣٥٤هـ) فهو قد ولد بين سنة (٢٧٥ ـ ٢٧٩) لأنَّ من قارب الثمانين لا بد أن يكون قد زاد على الخامسة والسَّبعين، وآخر هذه الزيادة أن تكون ولادته سنة (٢٧٥هـ) وأول هذه الزيادة أن تكون دون الثمانين.

أمّا ما نقل بعضهم عن النُّجوم الزاهرة من أنَّ ولادته كانت سنة (٢٦٠) فهذا خطأ محض! فالذي في النُّجوم الزاهرة ذِكْرُ وفاته، أما سنة (٢٦٠) فهي تاريخ ولادة أبي بكر محمد بن عبد الله الشّافعي الذي توفِّي في عام وفاة ابن حبَّان، فتداخل الأمر على

---

(١) معجم البلدان (١ : ٤١٦ ـ ٤١٧).

(٢) مرآة الجنان (٢ : ٣٥٧).

(٣) تذكرة الحفّاظ (ص٩٢٢).

(٤) مختصر دول الإسلام (١ : ١٧٢).

(٥) أعلام النبلاء (١٠ : ٣ : ٣٣١)

الناقل فوَهِمَ . ومثل ذلك من حَدّد ولادته بسنة (٢٧٠) كسزكين وبروكلمان . فهو محض اجتهاد من غير دليل .

وكنت قد استشرفت أن تكون ولادة ابن حبَّان سنة سبع وسبعين ، في السَّنة التي توفِّي بها أبو حاتم الرازيُّ ، تيمُّناً وتفاؤلاً بأنَّ يكون أبو حاتم البستيُّ حَلّ محلَّ أبي حاتم الرازيِّ ، إلا أنني رأيت ابن حبَّان معرضاً إعراضاً كبيراً عن أبي حاتم ، ومهملاً إياه إلاَّ في النَّادر .

بقي أن أقول : لعلَّ والد ابن حبَّان ـ وهو عصريُّ أبي حاتم الرازي ـ رأى هذا الرأيَ فسمَّى ابنه (محمداً) وكناه أبا حاتم .

ثم خطر لي خاطر آخر ؛ وهو أنَّ لبعض الأسماء كنًى لازمةً لها في عُرف بعض البلدان ؛ ففي مصر مثلاً يقال لكلِّ إبراهيمَ : «أبو خليل» ، ولكلِّ عليٍّ : «أبو حسن» ولكلِّ حسنٍ : أبو محمّد ، ولكلّ حُسين : «أبو علي» .

وفي دمشق خاصَّة ، والشَّام عامة يقال لكل محمد : «أبو قاسم» ويحرفونها في بعض المناطق فيعطشون القاف لتصبح قريبة من الكاف على لهجة بعض قبائل العرب ويتأثَّمون في بعض المناطق من الجمع بين اسم النبيّ صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم وكنيته للرجل الواحد ، فيقولون : (أبو جاسم) بالجيم الخالصة .

قلت : فلعلَّ كنية (أبو حاتم) كانت ملازمة لاسم محمد في تلك البلاد ، أو كانت شائعة ؛ خاصة وأن وزن (حاتم) هو وزن جاسم ، وقاسم ، والمعطشة بينهما .

ومما يؤيّد هذا الخاطر ـ بعض التأييد ـ أنَّ أبا حاتم الرازيَّ محمد بن إدريس كُنِيَ به وليس له ولد بهذا الاسم .

نَعَم ؛ مثل هذه الدعوى تحتاج إلى أدلة مقنعة ، كما يحتاج الباحث فيها إلى دراسة للعادات التي كانت سائدة في بلاد المشرق الإسلامي في ذلك العصر ، ومراجعة كتب الرجال للوقوف على مَن اسمه (محمد) وكنيته أبو حاتم !

كانَ هذا الخاطر قد كتَبْتُه في عام (١٤٠٣هـ) وحين أنعمَ اللهُ علينا وعلى الناس بالحاسوب الآلي ؛ رأيتُ مؤيِّدات كثيرةً لهذا الخاطر ، بل إنّ النادر ما جاء خلافَ ذلك .

ومن الموافقة الغريبة أنّ أبا حاتمٍ السجستاني اسمه سهل بن محمد ـ وهذا من النادر كما أسلفت ـ يروي عن شيخه أبي حاتمٍ محمد بن عبد الملك في معجم الطبراني الصغير (٨٦٥) .

ومن هذه الأسماء الكريمة مّن كنيته أبو حاتم :

ـ أبو حاتم محمد بن سيرين ، السنن لابن ماجه (١١١) .

ـ أبو حاتم محمد بن يزيد الرهاوي ، ما سبق (٢٤١) .

ـ أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي ، صحيح ابن خزيمة (١٠٢ ، ٢٦٥٥) ومصادر كثيرة .

ـ أبو حاتم محمد بن عيسى الوسقندي ، شعب الإيمان للبيهقي (٣٦٨٠) .

ـ أبو حاتم محمد بن سارويه الكِندي ، شعب الإيمان (٩٩٠٣) .

ـ أبو حاتم محمد بن عيسى الرازي ، السنن الكبير للبيهقي (١٠٨٢٠) .

ـ أبو حاتم محمد بن يعقوب بن إسحاق الهروي ، ما سبق (١١٠٩٦) .

ـ أبو حاتم محمد بن عمر المعدّل ، مسند الشهاب (٣٢) .

ـ أبو حاتم محمد بن عبد الواحد الخزاعي ، تاريخ بغداد (٢ : ٣٦٠) .

ـ أبو حاتم محمد بن المنذر الباشاني ، ما سبق (٩ : ٣٣٩) .

أقول : هؤلاء الأعلام بعض مَن سُمّي محمّداً ، وكُني أبا حاتم ، فشيوع هذه الكنية لاسم محمّد ؛ ينبغي أن يكون موضعَ تسليم ، والله تعالى أعلم .

الفصل الثَّالث

رحلات ابن حبَّان العلميَّة

تمهيد : مرَّ معنا سابقاً أنَّ القرنين الثالث والرابع بلغَتُ الحياة العلمية فيهما ذروتها وصار العلم شغل النَّاس الشَّاغل ، وغدا اقتناء الكتب ، والتنافس في نسخها ؛ مفخرةَ ذوي الوجاهة واليسار . وأغلب الظن أنَّ ابن حبَّان ورث عن أسرته اللغة العربية الخالصة وورث عنهم شيئاً من المال ، وقيّض الله له مَن أخذ بيده إلى الكتَّاب ، فقرأ القرآن الكريم وربما حَفِظَه ، لأنه كان أوّلَ ما يتعلّمه الناشئة في تلك العصور .

ثم انتقل بعد ذلك إلى حلقات الفقه والحديث واللغة والأدب ، وصار يحضر على علماء بُسْت ، ومَنْ يَفِدُ إليها من العلماء ، حتى اكتمل شبابه ونضج فكره ، وجمع ما لدى علماء بُسْت من الحديث والفقه وغيرهما من العلوم الشَّرعية ، وتخرَّج بأكبر علمائها والمقيمين بها في ذلك العصر ، وأبرزهم : إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل القاضي[(١)] ومحمد بن عبد الله[(٢)] بن الجنيد التُّستري ، وعبد الله بن محمد بن هند[(٣)] وأبو علي محمد بن عمرو بن عبَّاد ، وغيرهم ممن سبق ذكرهم في العلماء الذين أنجبتهم مدينة بُسْت[(٤)] .

وكانت العادة لدى طلبة العلم أنَّهم يحصّلون علوم بلدهم ، ويأخذون ما لدى مشايخهم حتى إذا تم لهم ذلك ؛ ارتحلوا في طلب العلم ، وجابوا أقطار الأرض للازدياد والتحصيل[(٥)] .

---

(١) انظر ترجمته في الإكمال لابن ماكولا (١ : ٤٣١) وتذكرة الحفاظ (ص٧٠٢) وشذرات الذهب (٢ : ٢٤٢) وتهذيب تاريخ ابن عساكر (٢ : ٤٠٩) وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٤ : ١٤٠) توفي (٣٠٧هـ) .

(٢) انظر معجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر صحيح ابن حبَّان رقم (٣٩ ، ٢٢٤ ، ٢١٥٢) وغير ما موضع .

(٣) انظر صحيح ابن حبَّان (٦ : ٢٦٧أ) .

(٤) انظر صحيح ابن حبَّان رقم (١٤٧٦ ، ٢٢٩٩) و(٩ : ٢٠٥ب) .

(٥) مقدمة ابن الصَّلاح (ص٢٢٢) .

قال ابن الصلاح : (وإذا أخذ فيه - أي في سماع الحديث - فليشمّرْ عن ساق جهده واجتهاده ، ويبدأ بالسَّماع من أسند شيوخ مصره ، ومن الأولى فالأولى ، من حيث العلم أو الشهرة ، أو الشَّرف . أو غير ذلك .

وإذا فرغ من سماع العوالي والمهمّات التي ببلده ، فليرحَلْ إلى غيره .

رُوّينا عن يحيى بن معين أنه قال : أربعة لا تؤنس منهم رشداً : حارس الدرب ومنادي القاضي ، وابن المحدِّث ، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث)[1] .

---

(١) مقدمة ابن الصّلاح (ص ٢٢٢ - ٢٢٣) والرحلة في طلب الحديث (ص٨٩) .

المبحث الأوَّل

أهميَّة الرِّحلة عند المحدِّثين

لقد كانت الرحلة في طلب الحديث سُنَّةً لأهله ، وهي عندهم سنة شرعيّة ، وليست مجرّد طريقة علمية . فقد رحل موسى عليه السَّلام ليتعلَّم ممن هو أكثر منه علماً[(١)] . ورحل عدد من الصَّحابة[(٢)] في طلب الحديث والعلم ، وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : «ما أُنزلَتْ آية إلاّ وأنا أعلم فيمَ أنزلت ، ولو أني أعلم أحداً أعلمَ بكتاب الله منِّي تبلغه الإبل والمطايا لأتيته»[(٣)] .

وقد كان الصَّحابة من غير أهل المدينة رضوان الله عليهم يرحلون إلى النبي صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم يتحيّنون المواسم لِلُقيّه والأخذ عنه[(٤)] .

ولقد رحل سعيد بن المسيِّب الأيام والليالي في الحديث الواحد[(٥)] ورحل عبيد الله ابن عَدِيٍّ إلى عليٍّ رضي الله عنه لسماع خطبة منه[(٦)] ورحل أبو عثمان النَّهدي إلى أبي هريرة[(٧)] في سماع حديث ، ورحل سعيد بن جبير إلى ابن عبَّاس ليسأله عن آية تخليد القاتل متعمّداً في النَّار[(٨)] وسئل الشَّعبي عن حديث ، فأجاب ، ثم قال للسَّائل : «خُذْها

---

(١) الرحلة في طلب الحديث (ص٩٧) وهذا ثابت في كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

(٢) الرحلة (ص١٠٩) فما بعدها .

(٣) أخرجه البخاري في فضائل القرآن ، باب القرّاء من أصحاب النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم رقم (١٧١٦) ومسلم في الفضائل ، باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمّه رقم (٢٤٦٢ ـ ٢٤٦٣) وغيرُهما . وانظر الرحلة في طلب الحديث (ص٩٥) واللفظ للخطيب .

(٤) الرحلة في طلب الحديث (ص١٨٧) .

(٥) الرحلة في طلب الحديث (ص١٢٧) .

(٦) ما سبق (ص ١٢٩) .

(٧) ما سبق (ص١٣٢) .

(٨) ما سبق (ص ١٣٨) .

بغير شيء ، فلقد كان الرجل يرحل في أَدنى منها إلى المدينة»[١] .

فإذا ترك الباحثُ عصرَ التابعين ، وجد الرحلة عند أتباع التابعين على قدم وساق حتى لقد كان الرجل القانع بما عند أهل بلده من علم ؛ لا يُؤْبَهُ له ، ولا يُلْتَفَتُ إليه غالباً .

قال ابن حبَّان : «فرسان هذا العلم ، الذين حفظوا على المسلمين الدين ، وهَدُوهم إلى الصراط المستقيم ، الذين آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعُّم في الديار والأوطان ، في طلب السُّنن من الأمصار ، وجمعها بالرحيل والأسفار ، والدوران في جميع الأقطار ، حتى إنَّ أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخَ البعيدةَ ، وفي الكلمة الواحدة الأيامَ الكثيرةَ ؛ حتى لا يُدخِلُ مضلّ في السُّنن شيئاً يضلّ الناس به ، وإن فعل ؛ فهم الذَّابُّون عن رسول الله صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم ذلك الكذب ، والقائمون بنصرة الدين»[٢] .

وذكر عدداً من الآثار تفيد أهمية الرحلة واعتمادها عند المحدثين .

ولقد كان للرحلة عندهم أهداف جليلة ، من أهمِّها : جمع الحديث وتحصيله استكمالاً لما حصَّله الرجل في بلده ، والتثبُّت من صحَّة الحديث ، والوقوف على طرقه وطلب علوّ الإسناد ، لتقلّ الوسائط بين المحدِّث وبين النبيّ صلّى الله عليهِ وآلِه وسلَّم وبذلك يقلّ احتمال وقوع الخطأ ، ويسهل حفظ الحديث بسنده ؛ لقلَّة عدد رجال السَّند . ومن هذه الأهداف : البحث عن أحوال رواة الحديث ، ومعرفة الثقات من غيرهم ومذاكرة العلماء الأفذاذ في نقد الأحاديث وعللها[٣] .

وهذه الأهداف جميعاً أشار إليها ابن حبَّان بقوله : (حتى لا يدخل مُضلٌّ في السُّنن شيئاً يضلّ به ، وإن فعل ؛ فهُم الذَّابونَ ذلك الكذب) والرحلة سبيل ذلك كلِّه .

وإلى جانب هذه الأهداف الكبيرة ، فقد كان للرحلة فوائد عديدة مُهمّة ؛ منها : اتّساع ثقافة المحدِّث العامّةِ ، وتنمية الفضائل والكمالات في نفسه ، والتمكن من الجوانب

(١) ما سبق (ص١٤٠) .

(٢) المجروحين لابن حبَّان (١ : ٢٧) فما بعد .

(٣) انظر بحثاً جيّداً لأستاذنا الدكتور نور الدين عتر في مقدمة الرحلة في طلب الحديث للخطيب (ص١٦ ـ ٢٣) .

العلميّة التي يعوزها ، حيث إنَّ كل بلد يحتوي على لون ، أو عدة ألوان من الثَّقافة ، ولا بدَّ أنه يشتهر بعدد من العلوم ، وجمهرةٍ مخصوصةٍ من العلماء ، ومحالٌ أن يجتمع في المصر الواحد جميع علماء الأمَّة ، وشتى أنواع العلوم والمعارف فيها ، حتى ولو كان العاصمةَ ذاتَها .

ومن هنا كانت الرحلة مهمّة ، ولولا الرحلة لَمَا نبغ حافظ ، ولما عَرَفَ طرقَ الحديث وعللَه محدِّثٌ في تلك العصور[١] .

ولقد كان أبو حاتم بن حبَّان من أكثر العلماء ارتحالاً ، ومن أطولهم رحلة ، كما كان ـ رحمه الله ـ حريصاً على الفائدة ، يخاف أن تضيع منه لحظة واحدة دون أن يستفيد فيها جديداً يدوِّنه ويحتفظ به .

قال أبو حامد أحمد بن محمد بن سعيد النَّيسابوري : «كنا مع أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في بعض الطَّريق من نيسابور ، وكان معنا أبو حاتم البستي ، وكان يسأله ويؤذيه ـ يعني : يثقل عليه بكثرة أسئلته ـ فقال له ابن خزيمة : يا بارد ! تَنحَّ عنّي لا تؤذني ، أو كلمة نحوها ! فكتب أبو حاتم مقالته ، فقيل له : تكتب هذا؟ فقال : نعم ! أَكْتُب كلَّ شيء يقوله»[٢] .

(١) مقدمة الرحلة في طلب الحديث للخطيب (ص٢٤ ـ ٢٨) .

(٢) معجم البلدان (١ : ٤١٩) .

المبحث الثّاني

تاريخ رحلات ابن حبّان العلميّة

قال الذهبي في ترجمة ابن حبّان : «كان من أئمة زمانه ، طلب العلم على رأس الثلاثمائة[١]» ، ونقل عن الحاكم قوله : «ثم انصرف إلينا سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة وبنى الخانقاه ، وقرئ عليه جملة مصنّفاته ، ثم خرج إلى وطنه بُسْت عام أربعين ، وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه»[٢] .

هذان النّصّان يحدّدان لنا بداية رحلات ابن حبّان ونهايتها ، أما طلبه العلم على رأس الثلاثمائة ، فلا يفهم منه غير الرحلة في طلب العلم بعد أن حصّل علوم بلده ، إذ من المستبعَد أن يرحل الإنسان في طلب العلم ، والعلم بين يديه لم ينهل منه شيئاً بعد .

يدلّ على ذلك دلالةً ظاهرةً عددُ الشيوخ الذين روى عنهم ببست ، والذين توفوا فيها في غيابه عنها في أثناء رحلته الطويلة ، كما تقدم .

وكأنّي بالإمام ابن حبّان قد ارتحل بعد أن تَلْمَذَ لأكبر علماء بُسْت[٣] وأخذ ما عندهم من فنون العلم .

وإذا نحن قدّرنا ولادة ابن حبّان سنة خمس وسبعين أو سبع وسبعين ، فيكون عمره يوم رحل بين الثالثة والعشرين ، والخامسة والعشرين ، ومحال أن يكون ابن حبّان بقي هذه المدة كلّها لم يتعلّم شيئاً ، وإنّما طلب العلم على رأس الثلاثمائة .

وإذا كان الإمام ابن حبّان قد أدرك الإمام النّسائيّ قبل عام اثنتين وثلاثمائة[٤] في مصر ، فلا ريب أنّ من يرحل للقاء النّسائي وأمثاله ، لا بد أن يكون قد حصّل جانباً

---

(١) ميزان الاعتدال (٣ : ٥٠٦) .

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠ : ٥٠٢) أعلام النبلاء (١٠ : ٣ :٣٠٣) تذكرة الحفاظ (ص٩٢١) .

(٣) أعني القاضي إسحاق بن إبراهيم البُسْتي المتوفى سنة (٣٠٧هـ) كما في شذرات الذهب (٢ : ٢٤٢) .

(٤) أعلام النبلاء (١٤ : ١٣٣) .

كبيراً من المعرفة تمكِّنه من معرفة الرِّجال الذين يرحل إليهم، والإفادة منهم.

وليس بين أيدينا من النُّصوص ما يعيننا على تحديد أزمنة رحلات ابن حبَّان إلى العراق والشام والجزيرة ومصر، وتنقُّله ما بين نيسابور والإسكندرية! غير أن الذي فهمته من حياة ابن حبَّان، وصِلَتِه بشيوخه، أنه كان كثير التجوال والتنقل، فبينا تراه قد أدرك الإمامَ النَّسائيَّ قبل خروجه من مصر عام (٣٠٢هـ) إذا بك تراه في (نسا) يشهد جنازة شيخه الحسن بن سفيان الشَّيباني، ويحضر دفنه[١] عام (٣٠٣هـ) وهذا يدل على همَّة ونشاط بالغَين.

على أنه كان في «حران» قبل رمضان سنة (٣٠١هـ)؛ لأنَّ شيخه الحافظ ابن ناجية توفِّي في رمضان من هذه السنة[٢] وهذا الشيخ أقدم شيوخه وفاة ـ رَحِمَهم الله تعالى ـ ورحل إلى مرو وطوس وسرخس وبخارى ومرو الرّوذ ونيسابور قبل عام (٣٠٣هـ) وكان في كلٍّ من جرجان والبصرة قبل عام (٣٠٥هـ) ورحل إلى عبّادان وعسكر مكرم وَمنبج ودمشق وحلب قبل عام (٣٠٦هـ) وتلقّى على علماء مكَّةَ قبل عام (٣٠٨هـ) كما عاد إليها حاجّاً عام (٣١٤هـ) وزار البيت المقدَّس قبل عام (٣١٠هـ) وكذلك عسقلان وبلاد فلسطين.

والذي يتبيَّن من استعراض وَفَيات شيوخ ابن حبَّان أنَّه رحل عدة رحلات بين إسبيجاب والإسكندرية، وليست رحلة واحدة فحسب، ودليل هذا أنَّ المصادر تقول بأنَّه صحب ابن خزيمة وتفقَّه به، وتخرَّج على يديه، وأطال المكث عنده، وتأخّرت وفاة ابن خزيمة[٣] حتى عام (٣١١هـ) وقد رأينا أنَّ رحلات ابن حبَّان إلى مصر والشام وفلسطين والجزيرة والمشرق والعراق كانت قبل هذه السَّنة.

وأغلب الظنِّ أنَّ ابن حبّان سمع من ابن خزيمة في نيسابور، ثم تابع طريقه يلقى العلماء سريعاً، حتى حطَّ رحاله في حرّان ولـمَّا يمضِ على رحلته عام واحد، وتابع طريقه

---

(١) أعلام النبلاء (١٤ : ١٦٠).

(٢) ما سبق (١٤ : ١٦٥).

(٣) اعتمدت في توقيت هذه الرحلات على وَفَيات شيوخه المنسوبين والمتوفَّين في هذه البلاد.

إلى منبج وحلب وأنطاكية ودمشق والقدس وعسقلان ، حتى وصل إلى مصر فلقي الإمام النَّسائي وغيره من الأئمة ، حتى إذا سافر الإمام النَّسائي لقي غيره من العلماء ، ثم سافر إلى الإسكندرية ، فلقي أشهر علمائها ، ثم عاد أدراجه ، ليلحق بقيَةَ عمر الحسن ابن سفيان في نسا ، حتى إذا تُوفّى الحسن بن سفيان (٣٠٣هـ) وشيَّع جنازته ، تابع طريقه فلقي ابن خزيمة ، ومكث عنده ، ثم عاد أدراجه إلى العراق ، وطال مكثه في البصرة وبغداد وواسط والموصل ، بدليل كثرة مشايخه فيها ، ثم عاد إلى ابن خزيمة ، ولزمه حتى وفاته ـ رحمه الله ـ ثم تابع رحلته ليلتقي بعَلَم آخر من الأعلام .

ويبدو أنَّ ابن حبَّان ظلَّ يصحب كبار العلماء ، ويتلقَّى على أيديهم ، حتى ودَّع آخر شيخين[1] من كبار شيوخه عام (٣٢٥هـ) ثم ذهب إلى سمرقند فتولّى قضاءها ، وفقّه النَّاس وعلَّمهم ، ثم غادرها وذهب إلى نيسابور فعلَّم بها سنة (٣٣٤هـ) قليلاً ، ثم غادرها إلى نسا حتى سنة سبع وثلاثين حيث تولَّى قضاءها هذه المدة ، ثم عاد إلى نيسابور فبنى فيها مدرسة ، وقرأ النَّاس عليه جملة من مصنَّفاته .

وفي عام (٣٤٠هـ) عاوده الحنين الشَّديد إلى الوطن ، فوصل إلى مدينة سجستان عاصمة إقليم سجستان الذي تعدّ مدينة بُست إحدى حواضره الكبرى ، فعلَّم بها وناظر علماءها فلم يقبلوا بعض آرائه في العقيدة ، فأُخرج منها في تلك السَّنة ذاتها إلى مدينة بُسْت ، بعد رحلة امتدت أربعين[2] سنة من عمره ، فحطَّ رحاله فيها ، وبنى داراً ومدرسة وذاع صيته ، وصارت الرحلة إليه لسماع مصنَّفاته ، والإفادة من علومه ، حتى وافاه أجله عام أربعة وخمسين وثلاثمائة رحمه الله تعالى ، وأجزل ثوابه .

---

(١) هما الحافظان محمد بن عبد الرحمن الدغولي ، وأبو حامد أحمد بن محمد ابن الشرقي .

(٢) ولا أدري سبباً لاعتبار الشيخ الأرناؤوط مدة هذه الرحلة نيّفاً وثلاثين عاماً ، كما ذكر في مقدمته للإحسان (١ : ١٢) .

المبحث الثّالِث

مواطن رحلات ابن حبَّان

يصعب علينا الجزم بأنَّ ابن حبَّان لم يترك بلداً إسلامياً يقطن فيه علماء ومحدِّثون إلا زاره ؛ لأنّنا لا نلمح أيَّ ذكر لليمن في مجموعة البلدان التي زارها ، غير أنَّ فقدان أكثر كتب ابن حبان يجعلنا نتنبّأ بكثرة البلدان التي زارها ابن حبَّان تبعاً لكثرة الشُّيوخ الذين يروي عنهم في كتبه المفقودة ، والذين يمكن أن يكونوا من ديار أخرى غير ديار الذين حدَّث عنهم في كتبه الموجودة بين أيدينا .

وقد بلغت مجموعة البلدان التي نصَّ على زيارتها ـ فيما بين أيدينا من كتبه ـ خمسةً وثمانين بلداً ، حدَّث فيها عن خمسمائة شيخ وبضعة عشر شيخاً .

ويمكننا القول بأنه لم يترك حاضرة من حواضر العلم المعروفة في القرن الرابع الهجري إلا حدَّث عن شيخ أو شيوخ من علمائها أو روّادها .

إلا أنَّ قيمة هذه البلدان تختلف بالنِّسبة لموضوعنا ، فالبلدان التي لم يحدِّث فيها ابن حبَّان إلا عن شيخ واحد ، لا يمكننا مساواتها مع البلدان التي حدَّث فيها عن عشرة شيوخ أو عشرين ، أو ثلاثين شيخاً ، مع لفت النَّظر إلى وجود حفَّاظ كبار في البلدان التي قلَّ ذكر شيوخه فيها .

وإذا بدأنا ببلدة بست التي كانت ثانية المدن الجليلة في سجستان في ذلك العصر والتي خرج منها عدد غير يسير من رجالات العلم والأدب ، نجده قد حدَّث عن عدد منهم ، وخرّج عن أربعة منهم في صحيحه ، كما يعلم من مبحث العلماء الذين أنجبتهم بست أو استوطنوها في تلك الحقبة من الزمان .

وحدَّث عن سبعة من علماء (تُسْتَر) منهم الحافظ أحمد بن محمد بن يحيى بن زهير التُّستري ، الذي أكثر في سائر مصنفاته عنه ، ومنهم محمد بن أحمد الرقّام وأحمد بن الخطاب بن مهران ، وحدَّث عن ستة شيوخ من (جرجان) أبرزهم الحافظ عبد الملك بن محمد بن عَدِيٍّ الجرجانيٌّ ، ومن (الرَّيِّ) حدَّث عن سبعة من علمائها :

من أبرزهم عبدالرحمن بن محمد بن حماد الطِهرانيُّ ، وعليُّ بن الحسن بن مسلم الأصبهانيُّ ، ومهران بن هارون .

وحدَّث عن ستة من علماء (سمرقند) منهم : إبراهيم بن نصر العنبريُّ ، وأحمد بن خلف بن عبد الله السمرقنديُّ .

وحدَّث عن أحدَ عشر شيخاً ممن لقيهم في (مرو) منهم : عبد الله بن محمود بن سليمان السعديُّ المَرْوَزِيُّ ، وأحمد بن محمد بن بشر الشَّافعيُّ .

وحدَّث عن أحدَ عشر شيخاً من شيوخ (نسا) منهم : شيخه الحافظ الحسن بن سفيان الشَّيبانيُّ الذي أكثر عنه ابن حبَّان ، ومحمد بن أحمد بن أبي عون الريّاني .

أما نيسابور فقد كانت حاضرة خراسان العلميّة ، إلا أنَّ ابن حبَّان لم يحدِّث إلا عن تسعة من علمائها : أبرزهم الإمام الحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة ، والحافظ محمد ابن إسحاق بن إبراهيم الثقفيُّ السَّرَّاج ، وإبراهيم بن إسحاق الأنماطي الزاهد . كما حدَّث عن خمسة من علماء (هراة) منهم : محمد بن هاجك الهروي ، ومحمد بن عثمان بن سعيد الدَّارمي .

فإذا تركنا أهم المراكز العلمية في المشرق الإسلامي ، وقصدنا الحجاز ؛ وجدناه يحدِّث عن اثني عشر شيخاً من أبرز علمائها يومئذ ، منهم : الإمام العلم الحافظ محمد بن إبراهيم بن المنذر النَّيسابوري نزيل مكَّةَ المكرمة ، والإمام المفضل بن محمد بن إبراهيم الجَنَدي ، وأحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي ، ولم يخرِّج في الصَّحيح عن شيخه محمد بن أحمد بن حماد الدّولابي .

أما بلاد العراق ، فقد كانت حواضرُ العلم الكبرى فيها آنئذ : بغداد ، والبصرة والموصل ، وواسط . وقد حدَّث ابن حبَّان عن سبعة عشر شيخاً لقيهم في بغداد ؛ من أبرزهم : حامد بن محمد بن شعيب الكَجِّيُّ البلخيُّ ، وعبد الله بن سليمان أبي داود السجستاني ، والهيثم بن خلف الدّوريُّ ، وهذا يعني أنه أقام ببغداد طويلاً ، حتى اطّلع على ما عند هؤلاء الشُّيوخ من روايات ، ووازن بينها ، ثم اختارهم للرواية عنهم ، كما صرّح بذلك في مقدّمة صحيحه .

وبلغ عدد الذين حدَّث عنهم من شيوخ (البصرة) أربعةً وثلاثين شيخاً ، كان أبرزَهم : العلَمُ الحافظ أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحيُّ ، وهو من الذين أكثر عنهم ابن حبَّان في سائر كتبه ، والحافظ زكريا بن يحيى السَّاجي ، ومحمد بن الحسين بن مكرم البزّار .

وحدَّث عن ثمانية من علماء الموصل ، أشهرهم : أبو يعلى أحمد بن عليٍّ بن المثنَّى الحافظ ، وإبراهيم بن علي بن عبد العزيز العمريُّ ، وروح بن عبد المجيد أبو صالح المَوصليُّ .

وتأتي (واسط) في الدرجة الثانية بعد البصرة في كثرة من حدَّث عنه من علمائها إذ بلغوا ثلاثة وعشرين شيخاً ، منهم : أحمد بن عيسى بن السُّكَيْن البلدي ، وجعفر بن أحمد بن سنان القطّان .

وإذا تركنا العراق إلى بلاد الجزيرة من الشَّام ؛ نجد أبرز مراكز العلم فيها حرّانَ والرقّةَ وطرسوسَ والمِصيصةَ .

أما حرّان فقد حدَّث عن تسعة من علمائها ، أبرزهم الحافظان : أبو عَروبةَ الحسين بن محمد بن مودود الحرانيُّ ، وعبد الله بن محمد بن ناجية .

وحدَّث عن ستّة من علماء الرقة ، أبرزهم الحافظان : أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصُّوفي ، والحسين بن عبد الله بن يزيد القطّان .

وحدَّث عن أحدَ عشر شيخاً من طرسوس ، منهم : إبراهيم بن أبي أميَّة الطّرسوسيُّ ومحمد بن يزيد الرقّيُّ .

وأما علماء المِصيصة فحدَّث ابن حبَّان عن سبعة ، منهم : أبرزهم محمد بن أحمد ابن أبي الخصيب ، وأحمد بن مجاهد بن قولان .

أما بقية بلاد الشام ، فقد كانت مراكز العلم فيها كثيرة ، أبرزها أنطاكية وحلب وحمص ودمشق وعسقلان .

وقد حدَّث ابن حبَّان عن سبعة من علماء أنطاكية ، أبرزهم الحافظ وصيف بن عبدالله العطَّار الأُشْرُوسَنيُّ ، وأحمد بن إبراهيم بن فيل البالِسِيُّ .

ومن حلب حدَّث عن عليٍّ بن أحمد بن عمران الجرجانيٍّ ، وعليٍّ بن عبد الحميد

الغضائريّ ، وحدَّث عن ستّة من علماء حمص ، أبرزهم : العبَّاس بن خليل الطائيُّ ومحمد بن عبيد الله بن الفضل الكُلاعيّ .

أمّا دمشق فقد حدَّث عن ستة عشر عالماً من أعلامها ، أبرزهم الحافظان : أحمد بن عمير بن يوسف بن جَوْصاء ، وحاجب بن محمد بن أرّكين الفرغانيُّ .

ومن علماء عسقلان حدَّث عن ثلاثة مشايخ ، أبرزهم : الحافظ محمد بن الحسن ابن قتيبة اللَّخْميُّ .

أمّا مصر فقد كانت غنية بمراكز العلم في ذلك العصر ، إلا أنني لم أجد لابن حبان شيوخاً إلا في القاهرة ، التي كان يذكرها باسم الفسطاط ، أو مصر . . . وقد حدَّث عن عشرة من علمائها ، منهم : أحمد بن الحسن بن أبي الصّغير المدائني ، ومحمد بن زياد التُجَيْبِي .

وهناك مراكز أخرى كثيرة شاركت في النهضة العلمية لذلك العصر تجدها في ثَبَت رحلات ابن حبَّان في آخر هذا البحث ، إلا أنَّ أهمّيتها ـ كما أسلفت ـ تأتي في الدَّرجة الثانية . فبيروت مثلاً ، حدَّث عن أوحد علمائها الحافظ محمد بن عبد الله بن عبدالسَّلام البيروتيِّ «مكحول» وحدَّث عن شيخ بيت المقدس عبد الله بن محمد بن سَلْم المقدسي ، وحدَّث عن الحافظ إبراهيم بن خُزَيم من أعلام «خرشكت» .

وبمطالعة معجم رحلات ابن حبَّان ، ومعجم شيوخه ؛ اللذَين أودعْتُهما في نهاية الكتاب ؛ يتبيَّن مدى العناء والجهد الذي بذله الحافظ ابن حبَّان في خدمة السُّنَّة ، جزاه الله تعالى خيراً ، وأحسن مثوبته .

الفصل الرَّابع

شيوخ ابن حبّان وتلامذته

تمهيد : إن الحديث عن شيوخ ابن حبّان يحتاج إلى بحث علميٍّ يخصُّه ؛ لأنهم من الكثرة بحيث يشكِّلون عملاً علميّاً ضخماً يخدم علم رجال الحديث ـ في فترة حرجة من الزمن ـ خدمةً جليلة ؛ حيث إنَّ كثيراً من التواريخ قد فُقِد ، مثل تاريخ نيسابور وتاريخ بخارى ، وتاريخ سمرقند ، وتاريخ مصر ، وغيرها من التواريخ التي تحدَّثت عن علماء كل بلد من البلدان التي نبغ فيها علماء وأدباء ومفكّرون .

وقد أعددت معجماً لشيوخ ابن حبان ألحقْتُه في بداية ملاحق الكتاب .

أما الآن فإنَّني سأذكر أشهر العلماء الذين تلقّى العلم عنهم ، ثم أترجم لأهمّ هؤلاء تراجمَ موجزةً تعطي فكرة عن كلٍّ واحد منهم ، وأثره في عقليَّة ابن حبَّان وعلمه .

المبحث الأول

أشهر شيوخ ابن حبَّان الذين اعتمد روايتهم في كتبه

روى الإمام ابن حبَّان عن الشيخ المحدِّث الثقة المعمَّر أحمد بن الحسن بن عبدالجبار ابن راشد البغدادي الصوفي الكبير[1] (ت : ٣٠٦هـ) ببغداد ، وعن الإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثنى[2] (ت : ٣٠٧هـ) بالموصل ، وعن الحافظ أحمد بن محمد بن يحيى بن زهير[3] (ت : ٣١٠هـ) بتُسْتَر ، وعن الشيخ الثقة المحدِّث إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل البستي[4]

---

(١) تاريخ بغداد (٤ : ٨٢) طبقات الحنابلة (١ : ٣٦) الميزان (١ : ٩١) شذرات الذهب (٢ : ٢٤٧) النبلاء (١٤ : ١٥٢) .

(٢) التذكرة (ص ٧٠٧) البداية والنهاية (١١ : ١٣٠) طبقات الحفاظ (ص٣٠٦) النبلاء (١٤ : ٧٤) .

(٣) التذكرة (ص٧٥٧) شذرات الذهب (٢ : ٢٥٨) النبلاء (١٤ : ٣٦٢) .

(٤) الإكمال لابن ماكولا (البستي) (١ : ٤٣١) تهذيب ابن عساكر (٢ : ٤٠٩) شذرات الذهب (٢ : ٢٤٢) النبلاء (١٤ : ١٤٠) .

(ت : ٣٠٧هـ) ببست ، وعن الحافظ إبراهيم بن إسحاق الأنماطي الزاهد (ت : ٣٠٣هـ) بنيسابور[١] وعن الحافظ إبراهيم بن خزيم بن قمير[٢] (ت : ٣١٨هـ) ببلدة «خرشكت» وعن المحدِّث إبراهيم بن عبد الواحد العبسي[٣] (ت : ٣١١هـ) بدمشق ، وعن المحدِّث إبراهيم بن علي بن إبراهيم العمري[٤] (ت : ٣٠٦هـ) ببغداد ، وعن الحافظ حاجب بن أرّكين الفرغاني[٥] (ت : ٣٠٦هـ) بدمشق ، وعن الإمام الجبل الحسن بن سفيان الشَّيباني[٦] (ت : ٣٠٣هـ) بنسا وصَحِبَه حتى توفِّي وحضر دفنه ، وعن الحافظ الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان[٧] (ت : ٣١٠هـ) بالرقَّة ، والحافظ الحسين بن محمد بن مصعب المروزيّ السِّنجيّ (ت : ٣١٦هـ) ببلدة (سنج) و(مرو)[٨] والحافظ العَلَم أبي عَروبة الحسين بن مودود الحرانيّ (ت : ٣١٨هـ) ببلدة حرّان[٩] والحافظ زكريا بن يحيى السَّاجي[١٠] (ت : ٣٠٧هـ) بالبصرة ، والمحدِّث الثقة عبدالله ابن محمد بن سلم (ت : بعد ٣١٠هـ) ببيت المقدس[١١] والحافظ عبد الله بن محمد بن ناجية الحرَّانيّ[١٢] (ت : ٣٠١هـ) بحَرَّانَ ، والحافظ «عبدان» عبد الله بن أحمد الأهوازي الجواليقي صاحب المصنَّفات (ت : ٣٠٦هـ) بعسكر مكرم[١٣] والإمام القدوة العابد المجاهد عمر بن

---

(١) التذكرة (ص ٧٠١) طبقات المفسِّرين للداودي (١ : ٥) النبلاء (١٤ : ١٩٣) الشذرات (٢ : ٢٤٢) .

(٢) الإكمال لابن ماكولا (١ : ١٣٤) المشتبه للذهبي (١ : ٢٦٣) النبلاء (١٤ : ٤٨٦) .

(٣) تهذيب تاريخ ابن عساكر (٢ : ٢٣١) .

(٤) تاريخ بغداد (٦ : ١٣٢) غاية النهاية (١ : ٢٠) النبلاء (١٤ : ٢٢٩) .

(٥) تاريخ بغداد (٨ : ٧١) تهذيب ابن عساكر (٣ : ٤٢٩) الشذرات (٢ : ٢٤٩) النبلاء (١٤ : ٢٥٨) .

(٦) التذكرة (ص٧٠٣) الميزان (١ : ٤٩٢) شذرات الذهب (٢ : ٢٤١) النبلاء (١٤ : ١٥٧) .

(٧) تهذيب ابن عساكر (٤ : ٣٠٥) النبلاء (١٤ : ٢٨٦) .

(٨) الإكمال (٤ : ٥٣) التذكرة (ص٨٠١) طبقات الحفّاظ للسيوطي (ص٣٣٤) النبلاء (١٤ : ٤١٣) .

(٩) التذكرة (ص٧٧٤) شذرات الذهب (٢ : ٢٧٩) النبلاء (١٤ : ٥١٠) .

(١٠) التذكرة (ص٧٠٩) شذرات الذهب (٢ : ٢٥٠) الميزان (٢ : ٧٩) النبلاء (١٤ : ١٩٧) .

(١١) اللباب في تهذيب الأنساب (٣ : ٢٤٦) سير النبلاء (١٤ : ٣٠٦) .

(١٢) تاريخ بغداد (١٠ : ١٠٤) التذكرة (ص٦٩٦) شذرات الذهب (٢ : ٢٣٥) النبلاء (١٤ : ١٦٤) .

(١٣) تاريخ بغداد (٩ : ٣٧٨) التذكرة (ص٦٨٨) تهذيب ابن عساكر (٧ : ٢٨٧) البلدان (٥ : ٢٠٧) اللباب (٣ : ٢٥٩) النبلاء (١٤ : ١٦٨) .

سعيد بن أحمد بن سعد بن سنان المنبجيِّ الطائيِّ(١) (كان حياً سنة ٣٠٦) بمنبج والحافظ الكبير عمر بن محمد بن بجير الهمداني السمرقندي صاحب التفسير والصَّحيح (ت : ٣١١هـ) ببخارى(٢) والحافظ عمران بن موسى بن مجاشع السختياني(٣) (ت : ٣٠٥هـ) بِجُرجان ، والإمام العلَم أبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي(٤) (ت : ٣٠٥هـ) وهو أكبر شيوخه ، سمع منه بالبصرة ، والإمام الفقيه المحدّث العلَم محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت : ٣١٨هـ) سمعه بمكّة المكرمة(٥) وإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري(٦) (ت : ٣١١هـ) بنيسابور وغيرها ، والحافظ محمد بن الحسن بن قتيبة اللخمي العسقلاني مسنِد فلسطين (ت : ٣١٠هـ) بعسقلان(٧) والحافظ محمد بن أحمد بن أبي عون(٨) الريّاني (ت : ٣١٣هـ) بنسا وبُست ، والإمام الحافظ محمد بن عبد الله بن عبد السَّلام «مكحول»(٩) البيروتي (ت : ٣٢١هـ) ببيروت ، والإمام الحافظ المتقن محمد بن المنذر بن سعيد الهروي(١٠) (شَكَّر) (ت : ٣٠٣هـ) بعدّة أماكن ، والمحدّث الثقة المفضل بن محمد الجَنَديِّ(١١) (ت : ٣٠٨هـ) بمكّة المكرّمة ، والحافظ المتقن أبي عوانة(١٢) يعقوب بن

---

(١) معجم البلدان (٥ : ٢٠٧) اللباب (٣ : ٢٥٩) النبلاء (١٤ : ٢٩٠) .

(٢) التذكرة (ص٧١٩) البداية والنهاية (١١ : ١٤٩) طبقات الداودي (٢ : ٧) النبلاء (١٤ : ٤٠٢) .

(٣) التذكرة (ص٧٦٢) البداية والنهاية (١١ : ١٢٨) تاريخ جرجان للسهمي (ص٣٢٢) طبقات الحفاظ (ص٣٢٠) النبلاء (١٤ : ١٣٦) .

(٤) ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢ : ١٥١) طبقات الحنابلة (١ : ٢٤٩) التذكرة (ص٦٧٠) الميزان (٣ : ٣٥٠) النبلاء (١٤ : ٠٧) .

(٥) التذكرة (ص٧٨٢) الميزان (٣ : ٤٥٠) شذرات الذهب (٢ : ٢٨٠) النبلاء (١٤ : ٤٩٠) .

(٦) التذكرة (ص٧٢٠) تاريخ جرجان (ص٤١٣) البداية والنهاية (١١ : ١٤٩) طبقات القراء (٢ : ٩٧) النبلاء (١٤ : ٣٦٥) .

(٧) التذكرة (ص٧٦٤) شذرات الذهب (٢ : ٢٦٠) العبر (٢ : ١٤٧) النبلاء (١٤ : ٢٩٢) .

(٨) تاريخ بغداد (١ : ٣١١) تاريخ جرجان (ص٣٧٢) العبر (٢ : ١٥٧) النبلاء (١٤ : ٤٣٣) .

(٩) معجم البلدان (١ : ٥٢٥) التذكرة (ص٨١٤) الأنساب (٢ : ٣٦١) النبلاء (١٥ : ٣٣) .

(١٠) التذكرة (ص٧٤٨) شذرات الذهب (٢ : ٢٤٢) العبر (٢ : ١٢٦) النبلاء (١٤ : ٢٢١) .

(١١) معجم البلدان (٢ : ١٧٠) شذرات الذهب (٢ : ٢٥٣) البداية والنهاية (١١ : ١٣١) طبقات القرّاء (٢ : ٣٠٧) النبلاء (١٤ : ٢٥٧) .

(١٢) تاريخ جرجان (ص٤٤٨) وفيات الأعيان (٦ : ٣٩٣) التذكرة (ص٧٧٩) النبلاء (١٤ : ٤١٧) .

إبراهيم الإسفرايني صاحب الصحيح المخرَّج على صحيح مسلم (ت : ٣١٦هـ) والحافظ محمد بن عبد الرحمن الدَّغُوليّ[١] السَّرخسي شيخ خراسان (ت : ٢٥٣هـ) والحافظ أحمد بن محمد ابن الشَّرقي[٢] صاحب الصحيح ، وتلميذ الإمام مسلم (ت : ٣٢٥هـ) والإمام الحافظ محمد بن الحسين بن مكرم[٣] البغدادي نزيل البصرة (ت : ٣٠٩هـ) والإمام الحافظ المقدّم محمد بن إسحاق الثقفي السَّرّاج (ت : ٣١٣هـ) بنيسابور[٤] .

وقد أخذ عن الإمام أحمد بن شعيب النسائيّ (ت : ٣٠٣هـ) بمصر ، والإمام محمد ابن أحمد بن حمّاد الدولابيّ (ت : ٣١٠هـ) بمكّة المكرّمة ، إلا أنّه لم يحدِّث عنهما فيما بين أيدينا من كتبه .

(١) التذكرة (ص٨٢٣) العبر (٢ : ٢٠٥) الشذرات (٢ : ٣٠٧) النبلاء (١٤ : ٥٥٧) .

(٢) تاريخ بغداد (٤ : ٢٤٦) الأنساب (٧ : ٣١٩) التذكرة (٨٢١) الميزان (١ : ١٥٦) النبلاء (١٥ : ٣٧) .

(٣) تاريخ بغداد (٢ : ٢٣٣) التذكرة (ص٧٣٥) الشذرات (٢ : ٢٥٨) النبلاء (١٤ : ٢٨٦) .

(٤) تاريخ بغداد (١ : ٢٤٨) التذكرة (ص٧٣١) شذرات الذهب (٢ : ٢٦٨) النبلاء (١٤ : ٣٨٨) .

المبحث الثَّاني

شيوخ ابن حبَّان الكبار

لا ريب في أنَّ هؤلاء الحفاظ وغيرَهم ممن لم نذكرهم في المبحث السابق ؛ كان لهم الأثر الكبير في شخصيّة ابن حبان العلميّة ، والتربويّة ، وكثرة هؤلاء الأعلام الحفاظ واختلاف مشاربهم ، وتعدُّد تخصُّصاتهم ، مكّن ابن حبّان من اتِّساع الأفق ، وتنوُّع المعارف والعلوم .

ولقد تردَّدتُ كثيراً فيمن أنتخب من شيوخ ابن حبَّان للتَّعريف بهم ، وجلُّهم أئمة حفّاظ ! ثم هُديتُ إلى اختيار عددٍ من الذين كان لهم أثر بالغ في حياة ابن حبَّان العلميّة من فقهاء ولغويّين ومحدِّثين ، وممّن أكثر الرواية عنهم في كتبه ، ورتَّبتهم على حروف الهجاء ، فكلُّهم كبار عظماء رحمهم الله تعالى .

- الشيخ الأول: أبو يعلى الموصلي

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو يعلى أحمد بن عليٍّ بن المثنَّى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميميٌّ محدِّث الموصل ، وصاحب المسند والمعجم .

ولد في ثالث شوّال سنة عشر ومائتين (٢١٠هـ) ، فهو أكبر من النسائيِّ بخمس سنين ، وأعلى إسناداً منه[١] .

وقال الخليليُّ : (ثقة متَّفق عليه ، صاحب المسند والمعجم ، رَضِيَه الحفاظ وأخرجوه في صحاحهم : أبو بكر الإسماعيليُّ ، وأبو علي النيسابوريُّ ، وابن عَدِيٍّ ، وأبو منصور القزوينيُّ وابن المقري الأصبهانيُّ[٢] . سمع يحيى بن معين وشيوخ بغداد وغيرها . . .)[٣] .

(١) أعلام النبلاء (١٤ : ١٧٤) .

(٢) ولم يذكر الخليلي ابن حبّان مع أنّه أعلى منزلة من كل مَن ذكرهم ، وصحيحه أحسن هذه الصِّحاح .

(٣) الإرشاد في معرفة علماء البلاد للخليلي (ق ١٠٤/أ) .

لَقيَ الكبار، وارتحل في حداثته إلى الأمصار... وسمع من أحمد بن حاتم الطويل وأحمد بن جميل، وأحمد بن عيسى التُّستَريِّ... وأبي خيثمة زهير بن حرب وخليفة بن خيَّاط، وخلائق كثيرين سوى هؤلاء، مذكورين في معجمه.

قال أبو موسى المدينيُّ: أخبرنا هبة الله الأبرقوهي عمَّن ذكره أنَّ والد أبي عبد الله ابن منده رحل إلى أبي يعلى، وقال له: إنَّما رحلت إليك لإجماع أهل العصر على ثقتك وإتقانك، وقال السُّلميُّ: سألت الدارقطني عن أبي يعلى؛ فقال: ثقة مأمون.

حدَّث عنه الحافظ أبو عبد الرحمن النسائي في «الكنى» والحافظ يزيد بن محمد الأزدي، وأبو حاتم بن حبَّان، وأبو الفتح الأزديُّ، وحمزة بن محمد الكنانيُّ، والطبرانيُّ وأبو بكرٍ الإسماعيليُّ، وأبو أحمد عبد الله بن عَدِيٍّ، وابن السّنّي... وخلق كثير.

قال يزيد بن محمد الأزديُّ في «تاريخ الموصل»: كان من أهل الصدق والأمانة والدين والحِلْم، قال ابن عدي: ما سمعت مسنداً على الوجه إلا مسند أبي يعلى؛ لأنه كان يحدّث لله عز وجل. وقال الحافظ عبد الغنيِّ الأزديِّ: أبو يعلى أحد الثّقات الأثبات.

وقال ابن عديّ في ترجمة محمد الطُفاوي من كامله: سمعت أبا يعلى يقول: عندي عن أبي خيثمة المسند والتفسير والموقوفات، حديثُه كلُّه[١].

وقال ابن حبَّان في ترجمة أبي يعلى: «من المتقنين في الروايات، والمواظبين على رعاية الدين وأسباب الطاعات، أدخلناه في هذه الطبقة ـ الرابعة ـ لأنَّ بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أنفس في اللقاء»[٢].

قال الذهبيُّ: إليه انتهى علوُّ الإسناد، وازدحم عليه أصحاب الحديث، وعاش سبعاً وتسعين سنة، وقال أبو سعد السمعانيُّ: سمعت إسماعيل بن محمد بن الفضل التيميَّ يقول: قرأت المسانيد كمسند العدنيِّ، ومسند أحمد بن منيع، وهي كالأنهار ومسند أبي يعلى يكون مجتمع الأنهار. قال الذهبي: صدَقَ! ولا سيما مسنده الذي

---

(١) أعلام النبلاء (١٤ : ١٧٧ ـ ١٧٩) مقتطفات.

(٢) الثّقات لابن حبَّان (٨ : ٥٥).

عند أهل أصبهان من طريق ابن المقرئ عنه ، فإنه كبير جداً ، وأرّخ ابن حبّان والذهبيُّ وغيرهما وفاته في سنة سبع وثلاثمائة[١] .

وقد أكثر عنه الإمام ابن حِبّان في صحيحه ، فروى عنه (١١٧٣) حديثاً[٢] وما ذلك إلا لعلوِّ إسناده وثقته ورِفعة شأنه .

وقد أكثرَ عنه أيّما إكثار في كتاب الثقات ، وحدَّث عنه ومن طريقه بأكثر من مائة موضع في كتاب المجروحين ، وأكثر عنه في كتاب روضة العقلاء كذلك .

- الشَّيخ الثاني: الحسن بن سفيان الشَّيباني النسائيّ

هو الإمام الحافظ الثبت أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر بن عزيز بن النعمان ابن عطاء الشَّيبانيُّ الخراسانيُّ النسويُّ ، صاحب المسند .

ولد سنة بضع ومائتين[٣] وهو أسنُّ من بلديّه الإمام أبي عبد الرحمن النسائي ، وماتا معاً في عام واحد . ارتحل إلى الآفاق ، وروى عن أحمد بن حنبل ، وإبراهيم بن يوسف البلخيّ ، وقتيبة بن سعيد ، ويَحيى بن مَعين ، وشيبانَ بن فَرُّوخ . . . وخلق كثير . وهو من أقران أبي يعلى ، ولكنَّ أبا يعلى أعلى إسناداً منه ، وأقدم لقاءً ، فإنه سمع من علي ابن الجعد ، وقد سمع الحسن تصانيفَ الإمام أبي بكر ابن أبي شيبة منه ، وسمع السنن من أبي ثور الفقيه ، وتفقَّه به ، ولازمه وبرع ، وكان يفتي بمذهبه .

حدَّث عنه إمام الأئمة ابن خزيمة ـ وهو من أقرانه ـ ويحيى بن منصور القاضي ، وأبو عليٍّ الحافظ النيسابوريُّ ، وأبو بكرٍ الإسماعيليُّ ، وأبو حاتم ابن حبّان .

---

(١) الثقات (٨ :٥٥) وأعلام النبلاء (١٤ : ١٨٠) .

(٢) انظر فهرس الإحسان (١٨/٤٣ ـ ٤٨) لتقف على مئات الروايات التي رواها ابن حبان من طريقه .

(٣) في النبلاء (١٤ : ١٥٧) : ولد سنة بضع وثمانين ومائتين . وهو غلط فاحش من الطبع أو التحقيق ، ولم ينتبه إليه ، وغالب الظن أنّها سنة ثمان ومائتين ، لأنَّ الذهبي يقول في ترجمة ابن حبّان : وأكبر شيخ لقيه الفضل بن الحباب . وقد ولد الفضل سنة ستٍّ ومائتين كما سيأتي .

قال الحاكم : كان الحسن بن سفيان محدِّث خراسان في عصره ، مقدّماً في الثبت والكثرة والفهم والفقه والأدب . وقال ابن حِبَّان[1] : كان الحسن ممن رحل وصنَّف وحدَّث على تيقُّظ ، مع صحة الدِّيانة والصَّلابة في السنَّة . وقال ابن أبي حاتم : الحسن ابن سفيان ، سمع حبَّان بن موسى ، وقتيبة بن سعيد ، وابن أبي شيبة ، كتب إليّ ، وهو صدوق . وقال الحافظ أحمد بن علي الرازي : ليس للحسن في الدنيا نظير . وقال أبو الوليد حسان بن محمد : كان الحسن بن سفيان فقيهاً أديباً ، أخذ الأدب عن أصحاب النضر بن شُمَيل ، والفقه عن أبي ثور ، وكان يفتي بمذهبه ، صنَّف المسند الكبير ، والجامع والمعجم وغير ذلك . وقال ابن حبَّان : حضرتُ دفنَه في شهر رمضان سنة ثلاث وثلاثمائة ، مات بقريته (بالوز) رحمه الله تعالى[2] .

وقد صَحِبَه الإمام ابن حبَّان ـ رحمهما الله ـ حتى وفاته ، وتَلْمَذَ له ، وأكثرَ عنه في صحيحه وفي سائر كتبه ، فقد حدَّث بـ (٨١٤) حديثاً[3] وذكره في الثقات كثيراً جداً كما نقل عنه وحدَّث من طريقه في أكثر من مائة وخمسين موضعاً في كتاب المجروحين ، وقد أكثر عنه كثيراً في روضة العقلاء أيضاً ، رحمهما الله تعالى .

ـ الشَّيخ الثَّالث: أبو عَروبة الحرّانيُّ

هو الإمام الحافظ المعمَّر الصادق أبو عَروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود بن حمّادٍ السُّلميُّ الجزريُّ الحرَّانيُّ ، صاحب التصانيف ، له كتاب الطبقات وتاريخ الجزيرة .

ولد بعد العشرين ومائتين ، وأوَّلُ سماعه في سنة ستٍّ وثلاثين ومائتين ، ومات سنة ثماني عشرة وثلاثمائة .

سمع مخلد بن مالك السّلمسينيّ[4] ، ومحمد بن الحارث الرافقيَّ ، وإسماعيل بن

(١) لم أجد للحسن ترجمة في الطبقة الرابعة ، فلعلَّه في الطبقة الخامسة (طبقة شيوخ ابن حبَّان) .

(٢) أعلام النبلاء (١٤ : ١٥٧) وتهذيب ابن عساكر (٤ : ١٨١) وطبقات الحفاظ (ص٣٠٥) وتذكرة الحفاظ (ص٧٠٣) والبداية والنهاية (١١ : ١٢٤) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٢ : ٢١٠) .

(٣) انظر فهرس الإحسان (١٨ : ٥١ ـ ٥٤) .

(٤) سَلْمَسين : قرية قُرب حرّان ، من قرى جزيرة ابن عمر على الحدود بين تركيا والشام . «معجم البلدان» (٣ : ٢٤٠) .

موسى الفزاريّ ، وعبد الجبار بن العلاء ، ومحمد بن سعيد بن حمّادٍ الأنصاريّ ، ومحمد ابن بشار ، وعبد الوهّاب بن الضحّاك ، وخلقاً سواهم .

قال ابن عَدِيٍّ : كان عارفاً بالرجال وبالحديث ، وكان مع ذلك مفتي أهل حَرَّانَ شفاني حين سألته عن قوم من المحدِّثين .

وقال أبو أحمد الحاكم في (الكنى) : أبو عروبة الحسين بن محمد بن مودود بن حمّاد السُّلميُّ ، كان من أثبت من أدركناه ، وأحسنهم حفظاً ، يَرْجِعُ إلى حُسن المعرفة بالحديث والفقه والكلام[(١)] .

وقد وثّقه ابن حبّان ، فخرّج له في صحيحه أكثر من مائة وخمسين حديثاً[(٢)] أما في الثقات ، فقد روى عنه في مواضع كثيرة ، وروى عنه في المجروحين في بضعة عشر موضعاً .

- الشّيخ الرّابعُ: ابن سنان الطّائيُّ

هو الإمام عمر بن سعيد بن أحمد بن سعد بن سنان الطائيُّ أبو بكر المنبجيُّ المحدِّث القدوة العابد .

سمع أبا مصعب الزهريَّ ، وهشام بن عمّار ، ودُحَيماً ، وأحمد بن أبي شعيب الحرّانيَّ ، ومحمد بن قدامة ، وطبقتهم .

حدَّث عنه الطبرانيُّ ، وابن حبّان ، وعبدان بن حميد المنبجيُّ ، وأبو أحمد بن عديّ وآخرون . قال ابن حبّان : كان قد صام النّهار ، وقام الليل ثمانين سنة ، غازياً مرابطاً رحمه الله ، وقال الذهبيُّ : لم أظفر له بوفاة ، ولكنّه كان حياً سنة ستٍّ وثلاثمائة[(٣)] .

وقد روى عنه ابن حبّان في صحيحه (٢٩٠) حديثاً[(٤)] ، وأكثرَ عنه في الثقات ، وروى

---

(١) النبلاء (١٤ : ٥١٠) .

(٢) انظر : فهرس الإحسان (١٨ : ٥٦) .

(٣) معجم البلدان (٥ : ٢٠٧) وأعلام النبلاء (١٤ : ٢٩٠) .

(٤) انظر : فهرس الإحسان (١٨ : ٦٢ : ٦٣) .

في المجروحين من طريقه بضعة عشر روايةً ، وفي عدة مواضع من الروضة .

- الشَّيخ الخامس: عمر بن محمد البُجيريُّ

هو الإمام الحافظ الثبت الجوَّال ، مصنِّف المسند ، محدِّث ما وراء النهر ، ومصنِّف التفسير ، والصحيح ، أبو حفص عمر بن محمد بن بُجير الهمدانيُّ السمرقنديُّ . . كان من أوعية العلم ، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين ، وكان أبوه صاحب حديث ، ومن أصحاب «عارم» وطبقته ، فرحل بابنه عمر إلى الأقاليم ، وتوفِّي المترجَم (٣١١هـ) .

حدَّث عن : عيسى بن حمّادٍ ، وزغبة ، وبشر بن معاذ العَقَديِّ ، وعمرو بن عليٍّ الفلاّس ، وأحمدَ بن عبدةَ الضبيّ ، وبُندار ، وطبقتهم .

حدَّث عنه : محمد بن محمد بن صابر ، ومحمد بن بكرٍ الدِّهْقان ، ومحمد بن أحمد بن عمران الشَّاسيُّ ، وعيسى بن موسى الكسائيُّ ، وأبو حاتم بن حبَّان ، وآخرون .

قال الإدريسيُّ : كان فاضلاً خيّراً ثبتاً في الحديث ، له الغاية في طلب الآثار والرحلة[1] وقد أكثر عنه ابن حبَّان في كلِّ كتبه الموجودة ، فروى عنه في صحيحه (٣٧٧) حديثاً[2] وأكثر عنه في الثقات وروضة العقلاء . أما في المجروحين فقد روى عنه في مائة موضع تقريباً ، وهذا يدلّ على رِفعة شأنه عند ابن حبَّان ، وعلوّ كعبه في العلم .

- الشَّيخ السَّادس: عمرانُ السّختيانيُّ

هو الإمام المحدِّث الحجَّة الحافظ أبو إسحاق عمران بن موسى بن مُجاشع الجرجانيُّ السختيانيُّ . وُلد سنة بضع عشرة ومائتين ، ومات بجرجانَ سنة خمسٍ وثلاثمائة .

سمع من هُدَبَة بن خالد ، وشيبانَ بن فَرُّوخ ، وإبراهيم بن المنذر الحزاميِّ ، وأبي الربيع الزهرانيِّ ، وسُوَيد بن سعيد ، وطبقتهم .

---

(١) تذكرة الحفّاظ (ص٧١٩) والبداية والنهاية (١١ : ١٤٩) وأعلام النبلاء (١٤ : ٤٠٢) .

(٢) انظر فهرس الإحسان (١٨ : ٦٣ ـ ٦٥) .

حدَّث عنه أبو عبد الله بن الأخرم ، والحافظ أبو عليٍّ النيسابوريُّ ، وأبو عمرو بن نُجيد ، وأبو بكرٍ الإسماعيليُّ ، وأبو أحمد الغِطْريفيُّ ، وخلق كثير .

قال الحاكم : هو محدِّث ثبت مقبول ، كثير التصنيف والرحلة ، وقال حمزة السهميُّ كان قد صنَّف المسند ، حدَّثنا جماعة عنه . سمعت أبا بكر الإسماعيليَّ يقول : عمران ابن موسى السختيانيُّ صدوق ، محدِّث جرجانَ في زمانه[1] .

أما ابن حبَّان فقد روى عنه في صحيحه (٢٣٥) حديثاً[2] وقد أكثر عنه في الثقات . وروى عنه بعض الروايات في الروضة ، أما في المجروحين فلم يروِ من طريقه إلا في اثني عشر موضعاً .

- الشَّيخ السَّابع: أبو خليفة الجُمَحِيُّ

هو الإمام العلاّمة ، المحدِّث الأديب الأخباريُّ ، شيخ الوقت : أبو خليفة الفضل بن الحباب ـ واسم الحباب عمرو ـ بن محمد بن شعيب الجمحيُّ البصريُّ الأعمى .

وُلد في سنة ستٍّ ومائتين ، وعُني بهذا الشأن وهو مراهق ، فسمع سنة عشرين ومائتين ، ولَقِيَ الأعلام ، وكتب علماً جمّاً ، وكان حسن المعرفة ، صاحب فنون .

سمع القَعْنبيَّ ، ومسلم بن إبراهيم ، وسليمانَ بن حرب ، ومحمد بن كثير ، وأبا الوليد الطيالسيَّ ، ومسدّد بن مُسَرْهد ، ومحمد بن سلاّم الجمحِيَّ ، وأخاه عبد الرحمن بن سلاَم ، وعليَّ بن المديني ، ولقد كتب حتى روى عن تلميذه أبي القاسم الطبرانيِّ .

وكان ثقة مأموناً ، صادقاً ، أديباً ، فصيحاً ، رُحل إليه من الآفاق ، وعاش مائة عام سوى أشهُر . حدَّث عنه أبو عوانة في صحيحه ، وأبو بكرٍ الصوليُّ ، وأبو حاتم بن حبَّان وأبو عليٌّ النيسابوريُّ ، وأبو القاسم الطبرانيُّ ، وابن عديّ ، والإسماعيليُّ ، وأبو بكر الجعابيّ وغيرهم . قال أبو الحسين ابن المُحامِليِّ : أخبرنا علي بن أحمد بن أبي خليفة سمعت أبي يقول : حضرنا يوماً عند خليلٍ أمير البصرة ، فجرى بينه وبين أبي خليفة

---

(١) تاريخ جرجان للسَّهميّ (ص٣٢٢) وتذكرة الحفّاظ (ص٧٦٢) وأعلام النبلاء (١٤ : ١٣٦) .

(٢) انظر فهرس الإحسان (١٨/٦٥ ـ ٦٦) .

كلام ، فقال له : من أنت أيها المتكلِّم؟ فقال : أيها الأمير ؛ ما مثلك مَن جَهِلَ مثلي ! أنا أبو خليفة الفضل بن الحباب ، أفهل يخفى القمر؟ فاعتذر إليه ، وقضى حاجته ، ولما خرج سألوه ، فقال : ما كان إلا خيراً)[١] . توفّي سنة خمسٍ وثلاثمائة .

وقد تأثّر ابن حبَّان بشيخه أبي خليفة الجمحي ، واهتمَّ به أيَّما اهتمام ؛ لما مَرّ سابقاً ، ولأنه أكبر شيخ لقِيَه ابن حبّان وأعلاهم إسناداً ، وقد روى من طريقه في صحيحه (٧٣٩) حديثاً[٢] وأكثرَ عنه أيّما إكثار في ثقاته ، خاصة في تعداد شيوخ أبي خليفة ، فكان كثيراً ما يقول عن الشيخ : حدثنا عنه أبو خليفة بالبصرة . أما في المجروحين فلم يروِ من طريقه إلاّ في خمسة عشر موضعاً ، وحيث إنَّ أبا خليفة أديبٌ ، فإنّ أبا حاتم بن حبّان أكثر عنه في كتابه «روضة العقلاء» ونقل من طريقه نصوصاً كثيرة في شعر الحكمة والزهد والأدب .

- الشَّيخ الثَّامن: ابن المنذر النَّيسابوريُّ

هو الإمام الحافظ العلاّمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النَّيسابوريُّ الفقيه نزيل مكّة ، وصاحب التصانيف ، ككتاب «الإشراف في اختلاف العلماء» وكتاب «الإجماع» وكتاب «المبسوط» وغير ذلك .

وُلد في حدود وفاة أحمد ابن حنبل . وأرَّخ الإمام أبو الحسن ابن القطّان الفاسيُّ وفاته في سنة ثماني عشرة وثلاثمائة .

روى عن الربيع بن سليمان ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، ومحمد بن إسماعيل بن الصائغ ، ومحمد بن ميمون ، وعليِّ بن عبد العزيز ، وخلق كثير مذكورين في كتبه .

حدَّث عنه أبو بكر ابن المقرئ ، ومحمد بن يحيى بن عمّار الدِّمياطيُّ ، والحسن والحسين ابنا عليِّ بن شعبان ، ونسيَه الحاكم ، فلم يذكره في تاريخ نيسابور ، ولا هو في تاريخ بغداد ، ولا تاريخ دمشق ؛ فإنَّه ما دخلها .

---

(١) أعلام النبلاء (١٤ : ٧ ـ ٩) وتذكرة الحفّاظ (ص٦٧٠) فما بعدها .

(٢) انظر فهرس الإحسان (١٨ : ٦٦ ـ ٦٩) .

قال الشَّيخ النَّواويُّ : له من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه فيه أحد ، وهو فيَ النهاية من التمكُّن من معرفة الحديث ، وله اختيار فلا يتقيَّد في الاختيار بمذهبٍ بعينه ، بل يدور مع ظهور الدليل(١) .

ولم يروِ عنه ابن حبَّان في صحيحه إلا حديثَين (١٤٩ ، ١١٢١) وروى عنه في الثقات رواياتٍ عديدة ، أما في المجروحين فلم يروِ عنه إلا في موضع واحد ، وكذلك في روضة العقلاء .

ولا ريب أنَّ ابن حبَّان قد تَلْمَذَ له في الفقه ، وأخذ عنه علم الاستنباط ، وإنَّما قلَّت روايته عنه ؛ لأنَّه متأخِّر الولادة ، وعلى هذا فأسانيده نازلة ، وعلوُّ الإسناد مهمٌّ عند علماء الحديث ، وإنَّما روى عنه بضعة أحاديث في كتبه إشعاراً بفضله ، وعلمه ، وأثره . والله أعلم .

- **الشَّيخ التَّاسع: ابن السَّرّاج النَّيسابوريُّ**

(هو الإمام الحافظ الثقة ، شيخ الإسلام ، محدِّث خراسان أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفيُّ ـ مولاهم ـ الخراسانيُّ النيسابوريُّ ، صاحب المسند الكبير على الأبواب ، والتاريخ وغير ذلك .

مولده في سنة ستٍّ عشرة ومائتين ، ووفاته سنة ثلاثَ عشرة وثلاثمائة بنيسابور . وقيل : بل ولادته سنة ثمان عشرة ومائتين ، فقد عاش خمساً وتسعين ، أو سبعاً وتسعين سنة .

وقد كان السَّرَّاج على جانب عظيم من التُّقى والورع ، والحبِّ لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلَّم ، حتى إنّه حدَّث عن نفسه ؛ فقال : ختمتُ عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم اثنتي عشرةَ ألفَ ختمة ، وضحّيتُ عنه اثنتي عشرة ألفَ أضحية .

كما كان على جانب عظيم من العلم ، وكان بارزاً فيه منذ زمن مُبكّر ، قال : نظر محمد ابن إسماعيل ـ البخاري ـ في كتاب «التاريخ» لي ، وكتب منه بخطِّه أطباقاً ، وقرأتها عليه . ورُوي عنه أنّه أشار إلى كتبٍ له فقال : هذه سبعون ألف مسألة لمالك ، ما نفضت عنها الغبار مذ كتبتها)(٢) وهذا دليل كثرة أخذه عنه العلماء ، وعظمة جَمْعه .

---

(١) تذكرة الحفّاظ (ص٧٨٢) وميزان الاعتدال (٣ : ٤٥٠) وأعلام النبلاء (١٤ : ٤٩٠) .

(٢) أعلام النبلاء (١٤ : ٣٨٨) .

قال الخليليُّ في الإرشاد : السَّرّاج ثقة متَّفق عليه من شرط الصحيح ، سمع قتيبة ومحمد بن أبان البلخي ، وإسحاق بن راهويه ، وأبا قدامة السَّرخسيَّ ، وعبد الأعلى بن حمَّادٍ ، وبشر بن الوليد الكِنْدِيَّ ، وأحمد بن منيع ، وهنَّاد بن السّريِّ ، ومحمد بن الصبّاح الجرجرائيَّ ، وداود بن رشيد ، وأبا كُرَيبٍ ، وأبا مصعب ، وابن أبي عمر العدنيَّ ، وأقرانهم ومن بعدهم ، وكان يكتب عن الأقران ، ومن هو أصغر منه سنًّا ؛ لعلمه وتبحُّره . . . قال : كتبت عن ألف وخمسمائة شيخ ، بل زدت عليه ! روى عنه الكبار بالعراق ونيسابور ، سمع منه محمد بن إسماعيل الترمذيُّ أحاديثَ سنة نيِّفٍ وسبعين)[١] .

قال الذهبيُّ : حدَّث عنه البخاريُّ ومسلم بشيء يسير خارج الصحيحين ، وأبو حاتم الرّازيُّ أحد شيوخه ، وأبو بكر بن أبي الدنيا ، وعثمان بن السّمّاك ، والحافظ أبو عليٍّ النيسابوري ، وأبو حاتم بن حبَّان البستيُّ ، وأبو أحمدَ بن عَدِيٍّ ، وأبو أحمد الحاكم وحسينك بن عليٍّ التميميُّ)[٢] . قال الخطيب : كان من الثقات الأثبات ، عُني بالحديث وصنَّف كتباً كثيرة وهي معروفة[٣] .

وقد روى عنه ابن حبَّان في صحيحه (١٧٩) حديثاً[٤] إلا أنَّه أكثر عنه في الثقات أيَّما إكثار ، وخاصة في الطبقة الرابعة من ثقاته ، أما في المجروحين فقد حَدَّث من طريقه في نحو سبعين موضعاً ، وحدَّث عنه في مواضع من روضة العقلاء .

- الشَّيخ العاشر: أبو بكر ابن خُزيمة النَّيسابوريّ

هو الحافظ الحجَّة الفقيه ، شيخ الإسلام ، إمام الأئمة ، أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السُّلميُّ النَّيسابوريُّ الشافعي صاحب التصانيف .

وُلد سنة ثلاث وعشرين ومائتين ، وعُني في حداثته بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سَعة العلم والإتقان .

---

(١) المنتخب من كتاب الإرشاد للخليلي (٣ : ٨٢٩) (ق١٦٧ب) .

(٢) النبلاء (١٤ : ٣٨٩) فما بعد .

(٣) تاريخ بغداد (١ : ٢٤٨) .

(٤) انظر فهرس الإحسان (١٨ : ٧٠ ـ ٧١) .

سمع من إسحاق ابن راهويه، ومحمد بن حميد، ولم يحدِّث عنهما؛ لأنه كتب عنهما في صغره، وقبل فهمه وتبصُّره، وسمع من محمود بن غيلان، وعتبة بن عبدالله المروزيِّ وعليّ بن حُجر، وأحمد بن منيع، ومحمد بن بشّار، ومحمد بن المثنَّى ومحمد بن عبد الأعلى، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن يحيى القطيعيِّ... وأممٍ سواهم.

حدَّث عنه البخاريُّ ومسلم في غير الصحيحين، ومحمد بن عبد الله بن الحكم - أحد شيوخه - وأبو حامد ابن الشرقيِّ، وأبو العبَّاس الدَّغُوليُّ، وأبو عليٍّ النيسابوريُّ، وأبو حاتم بن حبَّان، وابن عديّ، وأبو أحمد الكرابيسيُّ الحاكم... وخلقٌ كثير.

كان ابن خزيمة كريماً سخيّاً لا يدّخر شيئاً، بل يُنفق ما يأتيه على طلبة العلم، قال حفيده محمد بن الفضل بن محمد: كان لا يعرف سَنْجَة الوزن[1]، ولا يميّز بين العشرة والعشرين، وربما أخذنا منه العشرة فيتوهّم أنها خمسة.

وكان إماماً كبيراً، قال الربيع بن سليمان: هل تعرفون ابن خزيمة؟ قلنا: نعم، قال: استفدنا منه أكثر ممّا استفاد منا... وقال أبو عليٍّ الحافظ: كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيّات من حديثه كما يحفظ القارئ السُّورة.

وقال الدارقطنيُّ: كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً، معدوم النظير! وقال ابن سريج في ابن خزيمة: يستخرج النكت من حديث رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بالمنقاش.

وقد كان هذا الإمام جهبذاً بصيراً بالرجال، فقال - فيما رواه عنه محمد بن جعفر شيخ الحاكم -: لست أحتجُّ بشهر بن حَوشَبٍ، ولا بحريز بن عثمان؛ لمذهبه - وكان ناصبيّاً - ولا بعبدالله بن عمر - العمري -، ولا ببقية بن الوليد، ولا بمقاتل بن حيان، ولا بأشعث بن سوار، ولا بعليّ بن جدعان؛ لسوء حفظه، ولا بعاصم بن عبيد الله، ولا بابن عقيل، ولا بيزيد بن أبي زياد. وذكر أقواماً دون هؤلاء في العدالة، فإنّ المذكورين احتجّ بهم غير واحد من أهل العلم.

قال الحاكم: فضائل إمام الأئمّة ابن خزيمة عندي مجموعة في أوراق كثيرة

---

(١) سنجة الميزان: ما يوزن به كالرطل والأوقية. «المعجم الوسيط» (سنج).

ومصنَّفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً، سوى المسائل، والمسائل المصنَّفة أكثر من مائة جزء. وله فقه حديث بريرة في ثلاثة أجزاء[١].

أمام هذا وأضعافه من مناقب هذا الإمام الجليل ومآثره، فإن ابن حبان لازمه، وكان يكتب كلَّ كلمة يقولها، كما كان يسأله، ويضايقه بكثرة أسئلته حرصاً منه على زيادة الفائدة، وقد كان ابن حبان يقدّر شيخه ابن خزيمة قَدْره، ويعرف له حقَّه، لذلك فقد أثنى عليه بما لم يُثنِ بمثله على سواه، قال في الجنس الرابع من الثقات الذين لا يحتج بأخبارهم: (الثقة الحافظ إذا حدّث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد، دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهةً من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها.

وما رأيت على أديم الأرض من كان يُحسن صناعة السُّنن، ويحفظ الصّحاح بألفاظها ويقوم بزيادة كل لفظة تزاد في الخبر، ثقةً، حتى كأنَّ السُّنن كُلّها نَصْبَ عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ رحمةُ الله عليه ـ فقط)[٢].

وقد تلمذ ابن حبّان لشيخه بُرهةً من الدَّهْر، وانتخب عليه من كتابه الكبير، وعرضه على شيخه، وروى من هذا الانتخاب في صحيحه[٣].

وقد أكثر عنه في صحيحه، فحدَّث من طريقه بـ (٣١٢) حديثاً[٤] إلا أنَّه أكثر عنه جداً في كتابه الثقات، وروى من طريقه المرات الكثيرة، كما ذكر كثيراً من الشيوخ الذين روى عنهم ابن خزيمة وحدَّث من طريقهم. إلا أنه لم يروِ من طريقه في المجروحين سوى خمس وعشرين روايةً.

---

(١) أعلام النبلاء (١٤ : ٣٦٥ ـ ٣٨٢) وتذكرة الحفّاظ (ص٧٢) فما بعد.

(٢) المجروحين لابن حبّان (١ : ٩٣).

(٣) انظر الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبّان (٥ : ١١٢ب).

(٤) انظر جملة رواياته في فهرس الإحسان (١٨/٧١ ـ ٧٢).

- الشَّيخ الحادي عشر: ابن قتيبة اللَّخْمِيُّ

هو الإمام الثقة ، المحدِّث الكبير أبو العبَّاس محمد بن الحسن بن قتيبة بن زيادة اللَّخميُّ العسقلانيُّ . كان مسند أهل فلسطين ، ذا معرفة وصدق . قال الذهبي : أحسَبه توفِّي سنة عشر وثلاثمائة أو نحوها .

سمع صفوان بن صالح ، وهشام بن عمّار ، وإبراهيم بن هشام الغسّانيَّ ، ويزيد بن عبد الله الرمليَّ ، وحرملةَ بن يحيى ، وعدَّةً . حدَّث عنه أبو حاتم بن حبَّان ، وأبو أحمد ابن عديّ ، وأبو عليٍّ النيسابوريُّ ، وأبو بكر ابن المقرئ وأكثر عنه[1] .

وقد أكثر عنه الإمام ابن حبان ، واعتمده ، فروى من طريقه (٤٥٥) حديثاً[2] في صحيحه ، وأكثرَ عنه في الثقات ، وروى عنه في المجروحين قرابة ستين موضعاً كما روى عنه في مواضع كثيرة من روضة العقلاء .

- الشَّيخ الثَّاني عشر: مكحولٌ البيروتيُّ

هو الحافظ الإمام المحدِّث الرحَّال أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن عبد السَّلام ابن أبي أيوب البيروتيُّ ، ولقبه «مكحول» توفِّي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، أو قبلها بسنة . سمع أبا عمير عيسى بن محمد النحّاس ، وأحمد بن سليمان الرُّهاويَّ ، وأحمد ابن حرب الطائيَّ ، ومحمد بن إسماعيل ابن عُليَّة ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وسليمان بن سيف الحرانيَّ ، وطبقتهم . وروى عنه أبو حاتم بن حبَّان ، وأبو بكر الربعيُّ ، وأبو أحمد الحاكم وآخرون[3] .

قلت : روى ابن حبَّان من طريقه (٢٤) حديثاً[4] في صحيحه ، وأكثرَ عنه في الثقات ، وخاصة في الطبقة الرابعة ، وقد حدّث عنه في ستِّين موضعاً من كتاب المجروحين تقريباً ، كما حدث عنه في روضة العقلاء أيضاً .

---

(١) تذكرة الحفّاظ (ص٧٦٤) والنبلاء (١٤ : ٢٩٢) .

(٢) انظر فهرس الإحسان (٧٢ ـ ٧٤) .

(٣) تذكرة الحفّاظ (ص٨١٤) فما بعدها ، أعلام النبلاء (١٥ : ٣٣) ومعجم البلدان (١ : ٥٢٦) .

(٤) فهرس الإحسان (١٨ : ٧٦) .

- الشَّيخ الثَّالث عشر: أبو عوانةَ الإسْفَرايِنيُّ

(هو الإمام الحافظ الكبير الجوَّال، أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوريُّ الأصل، الإسفرايِنيُّ، صاحب المسند الصحيح الذي خرَّجه على صحيح مسلم، وزاد أحاديث قليلة في أواخر الأبواب. مولده بعد الثلاثين ومائتين، ووفاته سنة عشرة وثلاثمائة. سمع بالحرمين والشَّام ومصر واليمن والثغور والعراق والجزيرة وخراسان وفارس وأصبهان، وأكثرَ الترحال، وبرع في هذا الشأن، وبزَّ الأقران.

سمع يونس بن عبد الأعلى، وعليَّ بن حرب الطائيَّ، ومحمد بن يحيى الذهليَّ وعمر بن شبَّة، وأحمد بن سعيد الدارميَّ، وأحمد بن ملاعب، وأحمد بن عبد الجبار العُطارِديَّ، والربيع المراديَّ، وخلقاً كثيراً.

حدَّث عنه: أحمد بن عليٍّ الرازيُّ الحافظ، وأبو عليٍّ الحافظ، ويحيى بن منصور وسليمان بن أحمد الطبرانيُّ، وأبو أحمد بن عديٍّ، وأبو بكرٍ الإسماعيليُّ، وأبو حاتم بن حبَّان، وولده أبو مصعب محمد بن أبي عوانة.

قال الحاكم: أبو عوانة من علماء الحديث وأثباتهم، وأبو عوانة أوَّل من أدخل مذهب الشافعيِّ وكتبَه إلى إسْفرايِنَ، حملَها عن الربيع المراديِّ والمزنيِّ)[١].

ولم أقف على رواية له في صحيح ابن حبان[٢]، وروى عنه في الثقات، والمجروحين مرات قليلة، وشهرته في فقه الشافعية، هي سبب عدّه في كبار شيوخ ابن حبّان.

---

(١) النبلاء (١٤ : ٤١٧).

(٢) انظر فهرس الإحسان (١٨ : ٧٨).

المبحث الثّالث

تلامذة الإمام ابن حبَّان

إنّ كثرة تجوال أبي حاتم ابن حِبّان في البلاد، وتولِّيَهُ قضاء سمرقند مدة طويلة، ثم انتقاله إلى (نسا) وتولِّيَهُ قضاءها وتفقيه النَّاس فيها، ثم إقامته في (نيسابور) ثلاث سنوات، واستقراره بعد ذلك أربع عشرة سنة في (بست) حيث صارت الرحلة إليه لقراءة مصنَّفاته عليه، وأخْذ العلم على يديه، كلّ هذا يوحي بكثرة الآخذين عنه والمتلمذين عليه، كما دلَّ على كثرة شيوخه الذين جاوزوا الألفَين ـ كما سبق ـ.

بَيد أن ضياع تواريخ نيسابور، وسمرقند، وبخارى، التي عُنِيَت بعلماء تلك المناطق خاصّة، وأسهبت في تراجمهم، جعلنا نجهل الكثير عن بعض كبار[1] علمائها، لأنه لم يتسنَّ لهم الرحلة إلى بغداد ودمشق وغيرهما من البلدان التي ما زالت تواريخها موجودة.

وابن حبَّان الذي أصابه إغفال شديد من معاصريه ومن بعدهم؛ قد احتفظ لنا هو برُبع أسماء مشايخه الذين أخذ عليهم، وضاع ثلاثة الأرباعِ الأُخر، وحتى الذين بقيت أسماؤهم، لم نحصل على معلومات وافية عن أكثر من عُشرهم.

أما تلامذته والآخذون عنه، فقد احتفظ لنا ياقوت الحمَويُّ وابن عساكر والذهبيُّ بأسماء عدد منهم، لا يتجاوز ثلاثة عشر تلميذاً، لم أعثر لبعضهم على ترجمة، كما أنَّ بعضهم لا تشير المصادر كثيراً إليه، ولا تعطي معلوماتٍ كافيةً عنه.

إلا أنَّ الذي يلفت النَّظر هو أنَّك تجد في كتب التراجم من يقول في ترجمة راوٍ من الرواة: حدَّث عن الطبراني وابن عديٍّ... وطبقتهم. وابن حبَّان من كبار هذه الطَّبقة وأعلامها، ومع ذلك لا يذكرون الرواة عنه.

والذي استرعى انتباهي عَدَمُ ذِكْر تلمذة الإمام الخطَّابي على الإمام ابن حبّان مع أنه بلديُّه، ومن طبقة كبار تلامذته.

---

(١) كما ترجم إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل، ومحمد بن عبد الله بن الجنيد، وأحمد بن عمرو ابن هند البستيِّين، وغيرهم ممن لم أستطع معرفة حالهم، أو لم أعرف مدى كفاءتهم العلمية وأثرهم.

كما استكثر أصحاب كتب التراجم أن يقولوا بأنَّ الدَّارقطنيَّ تَلْمَذَ لابن حبَّان وأخذ عنه .

ويحسن أن أسرد أسماء تلامذته والرواة عنه ، ثمَّ أخصَّ النابهين المعروفين منهم بتراجم وافية .

المطلب الأول: صلة الدَّارقطنيِّ بابن حبَّان

مما لا ينكَر أنَّ أبا الحسن الدَّارقطني جبل من جبال العلم ، وعلَم من أكبر علماء القرن الرابع الهجري في الحديث والفقه والقراءات والأدب . وفيما خلَّفه من تراث أعظمُ الدلالة على ما ذكرت بعضه .

وُلد أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهديٍّ الدَّار قطنيُّ البغداديُّ سنة ستٍّ وثلاثمائة ، وسمع البغويَّ ، وابن أبي داود ، وابن صاعد ، وخلائق لا يحصَون كثرة . وسمع منه خلائق ، وتوفّي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

ولا يخفى أنَّ البغوي وابن أبي داود من شيوخ ابن حبَّان ، غير أن البغوي توفّي سنة سبعَ عشرة وثلاثمائة ، والدَّارقطني ابن إحدى عشرة سنة ، وهذا يعني أنه كان صغيراً حين سمع منه ، ولأنه أكبر شيوخه فقد حرص على كثرة الرواية عنه لعلوِّ إسناده ، غير أنه لم يسمع منه كلَّ ما عنده ، لصغر سنِّه ، ولهذا قال ابن طاهر : للدَّارقطني مذهب خفيٌّ في التدليس ، يقول فيما لم يسمعه من البغويِّ ، قرئ على أبي القاسم البغويِّ : حَدّثكم فلان(١) .

ولم يرو الدَّارقطنيُّ في كتبه شيئاً عن ابن حبَّان ، والذي يبدو لي أنه كانت بينهما معرفة وصلة ؛ فكتاب المجروحين يرويه الدَّارقطني عن ابن حبّان بالإجازة . فقد جاء في الورقة الأولى من كتاب المجروحين : الجزء الأول من كتاب المجروحين من المحدِّثين تصنيف أبي حاتم محمد بن حبّان بن أحمد التميمي رحمة الله عليه .

رواية أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقطني الحافظ إجازة عنه . وقد تكرر هذا في أجزاء الكتاب جميعها . إلى جانب وجود تعليقات كثيرة للدَّارقطني على المجروحين .

وقد روى ابن الجوزيُّ في كتابه العلل المتناهية تسعة وتسعين حديثاً من كتاب المجروحين ، فقال في سبعة وتسعين موضعاً منها :

(١) انظر تذكرة الحفّاظ (ص ٩٩١ ـ ٩٩٥) والنُّبلاء (١٦ : ٤٥١) .

أنبأنا ابن خَيرون ـ أو محمد بن عبد الملك ـ قال : أنبأنا الجوهريُّ ، عن الدّارقطني عن ابن حبَّان[(١)] .

وقال في أحد الموضعين الآخرين : أنبأنا محمد بن عبد الملك ، قال : أنبأنا أبو محمد الجوهري ، قال : أنبأنا الدَّارقطنيُّ ، عن ابن حبَّان البستيِّ[(٢)] .

وقال في الآخر : أنبأنا محمد بن أبي طاهر البزار ، قال : أنبأنا الحسن بن علي ، قال : أنبأنا علي بن عمر ـ الدَّارقطني ـ عن أبي حاتم البستي .

فهل صيغة (عن) التي تفيد التدليس عند من عُرف به ، تَسوغ لمن يروي بالإجازة؟

وهل هذا من تصرُّف ابن الجوزيِّ ، أو الدَّارقطنيِّ ، أو ممَّن بينهما؟

والذي يعنينا أن ثمَّة صلةً كانت بين الدَّارقطني وبين ابن حبَّان ، وقد أجاز الثَّاني للدَّارقطني رواية كتابه المجروحين ، وإلا فكيف يروي الكتاب من طريقه؟

ثم وقفت على كلام صريح يؤكد أنَّ الدَّارقطني قد اتَّصل بابن حبَّان وقرأ عليه بعض كتابه المجروحين ، وربما غيره ، ثم أجازه .

ففي ترجمة أحمد بن محمد بن غالب الباهلي المعروف بغلام خليل ، قال أبو بكر الخطيب : «حُدّثت عن أبي الحسن الدارقطني قال : أخبرنا أبو حاتم محمد بن حِبّان البُستي إجازةً . . .»[(٣)] .

وفي ترجمة صالح بشير القارئ ، قال الخطيب : «أخبرني الأزهري عن أبي الحسن الدارقطني قال : أخبرنا أبو حاتم محمد بن حِبّان إجازةً . . .»[(٤)] .

وفي ميزان الاعتدال للذَّهبي[(٥)] : قال أبو الحسن الدَّارقطني : أخبرنا ابن حبَّان في

---

(١) انظر على سبيل المثال الأرقام : (١ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ١١٦٦ ، ١١٨٦ ، ١٥٥٢) .

(٢) انظر رقم (٨٥٢) ورقم (١١٢٦) من العلل المتناهية .

(٣) تاريخ بغداد (٥ : ٧٨ ـ ٧٩) .

(٤) ما سبق (٩ : ٣٠٥) .

(٥) ميزان الاعتدال (٣ : ١٥٨) . ومن المحتمل أن يكون إبراهيم بن أحمد ابن شاقلا من تلامذته ، فإنَّ له على المجروحين تعليقات .

كتابه ، قال : عليُّ بن موسى الرضا يُروى عنه عجائب ، يَهِم ويخطئ .

وهذه النّصوص تجعلني أجزم بتلمذة الدَّارقطني لابن حبَّان ، كجزمي بتلمذة ابن حبَّان للنَّسائي ، ولو لم نجد نصّاً واحداً في كتب ابن حبَّان يرويه عن النَّسائي .

المطلب الثاني: صلة الإمام الخطَّابي بابن حبَّان

لم تذكر المصادر أيَّة صلة بين هذين العلَمَين البستيَّين ، كما لم يذكر أحد من أصحاب كتب التراجم ـ فيما اطّلعت عليه ـ تلمذة الخطَّابي لابن حبَّان .

وقد تتبَّعت كتابَي غريب الحديث والعزلة للخطّابيّ ، فلم أقف على رواية صريحة واحدة من طريق ابن حبَّان .

غير أنَّني لمست ما يمكن الاعتماد عليه في إثبات تلمذة الخطَّابي لابن حبَّان ، أوجزه فيما يأتي :

(أ) لقد ولد الإمام الخطَّابي[1] حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم البستيُّ سنة تسع عشرة وثلاثمائة ، وأكبر شيخ لقيَه أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابيِّ شيخ الحرم ، وهو من شيوخ ابن حبَّان أيضاً . وقد كان ابن حبَّان في تلك الفترة قد انتهى ـ تقريباً ـ من تأليف مصنَّفاته . وكتابه (المجروحين) انتهى تأليفه قبل سنة (٣٢٤) وقد ألَّفه بعد كتاب الثِّقات كما سيأتي . وهذا يعني أنَّ ابن حبان كان في غاية نضجه ، والإمام الخطَّابيُّ يافع بعد .

ومعلوم أنَّ الخطَّابي قد انتقل إلى بخارى وسمرقند ونيسابور ، وقد كان ابن حبَّان من أبرز علماء تلك الدِّيار ، فما الذي يمنعه من الأخذ عنه؟

(ب) لقد أشار الخطَّابي إلى محنة ابن حبَّان في كتابه العزلة قال :

(وفي العزلة الأمانُ ببلد بست خاصَّة من دواهي الكنف الشَّرعة ، والمثاعب السَّائلة فإنَّ جنايتها عند أهلها جناية لا أَرْشَ لها ، ودماء قتلاها مطلولة ، لا عقل ولا قَوَدَ فيها فكلَّما قلّ بروز الإنسان إليها وعبوره عليها كان أوفر لمروءته)[2] . وقال :

---

(١) انظر ترجمته في تذكرة الحفّاظ (ص١٠١٨) ومقدّمة غريب الحديث (١ : ٨ ـ ٢٢) .

(٢) العزلة (ص٣٣) وانظر (ص١١ ، ٢٥ ، ٢٩ ـ ٣٠) .

(ولو لم يربح الإنسان في العزلة والتخلّي عن النَّاس ، وعن مساويهم ، والانقطاع عن محاورتهم إلا ما يُكفاه من فضل مؤنة التَّحرُّز منهم ، وما يستفيده من الأمان : أن يرفعوا عليه قولاً يسمعونه يتكلَّم به في حال غفلة واسترسال ، أو يتأوَّلوا عليه كلاماً لا تبلغ عقولهم كنهه فيوجّهوه إلى غير جهته ، وينحلوه غير صفته ، لكان فيه كفاية كافية . . . .)[1] .

وقد ذكرت سابقاً أنَّ ابن حبَّان اتُّهم بالزندقة ، ورُفع فيه كتاب إلى الخليفة ، فجاء أمر الخليفة بقتله .

ومن ذا الذي يستطيع أن يحدِّث عن رجل ، جاء أمر الخليفة بقتله وهو متَّهم بالزندقة والإلحاد؟

فلعلّ مثل هذا ، هو الذي منع الخطَّابيَّ من التصريح باسم ابن حبَّان ، بل لعلَّه ألّف كتاب العزلة تأثُّراً بما حدث لذلك العلَم الشامخ ، الذي ربما سمعوا منه قولاً في حال غفلة واسترسال ، أو تأوَّلوا عليه كلاماً لم تبلغه عقولهم فوجهوه إلى غير وجهته .

(جـ) ولقد أكثر الإمام الخطَّابي في كتابيه غريب الحديث والعزلة من إغفال اسم شيخه من الإسناد ، ومثل هذا لا يُقرّه أصحاب الحديث ـ كما هو معلوم ـ ، فلو لم يكن لهذا الشَّيخ قصة ؛ ما كان من مبرّر لإغفال اسمه ، حتى ولو كان ضعيفاً ، لأنَّه تهمة للمحدِّث في حديثه أحياناً .

وسأضرب بعض الأمثلة على ذلك علَّها تساعد في تقوية ما أذهب إليه .

(١) قال في العزلة : حدَّثونا عن الخلاديِّ قال : حدثنا عبد الله بن صقر . .

وقال ابن حبَّان في الروضة : أنبأنا محمد بن أبي عليٍّ الخلاديِّ : حدثنا عبد الله بن الصَّقر السكريّ[2] . وقد ذكر عدة روايات في العزلة عن الخلادي يغفل فيها شيخه ، وابن حبَّان تلميذ الخلّادي ، ويرجح عندي أنّه هو المُغْفَل .

(٢) وقال في العزلة : أخبرني بعض أصحابنا ، قال : حدثنا سعيد بن عبد العزيز قال : حدثنا أحمد بن أبي الحواري .

---

(١) العزلة (ص٢٧) .

(٢) انظر العزلة (ص٧٠) وقارن بروضة العقلاء (ص١٠٠) وانظر العزلة (ص٣٨ ، ٣٩ ، ٧٠) .

وسعيد بن عبد العزيز شيخ ابن حبَّان ، حدَّث عنه في الثِّقات والمجروحين والصَّحيح[١] .

(٣) صرح الخطَّابي باسم محدِّثه عن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل البستي[٢] وعن محمد بن عمرو بن عبَّاد[٣] وعن محمد بن عبد الله بن الجنيد[٤] في مواضع عديدة . وهؤلاء الثَّلاثة من شيوخ ابن حبَّان في «بست» .

إلا أنه أغفل اسم محدِّثه عن محمد بن عبد الله بن الجنيد في كثير من المواضع كما أغفل غيره أيضاً .

(٤) قال في غريب الحديث : (وبلغني عن سفيان بن عيينة ، أنَّه قال لوكيع بن الجراح وهو يذاكره : ما معنى قول النَّبي ﷺ : «الحسب المال»؟ فقال وكيع : أراد أنَّ الرجل إذا كان ذا مال ؛ عظَّمه النَّاس ، فقال سفيان : ليس كذلك ؛ إنَّما هو قول أهل المدينة : إذا لم يجد نفقة زوجته فُرّق بينهما .

حدَّثَنيه بعض أصحابنا : نا محمد بن عبد الله بن الجنيد : نا سويد : أنا علي بن الحسين بن واقد ، عن أبيه ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، أنَّ رسول الله ﷺ قال : «أحساب أهل الدُّنيا المال»[٥] .

وهذا الحديث أخرجه ابن حبَّان فقال : حدَّثنا محمد بن عبد الله بن الجنيد «ببست» : حدَّثنا سويد بن نصر بن سويد المروزي : حدَّثنا علي بن حسين بن واقد عن أبيه . . . فذكر نحوه .

---

(١) انظر ترتيب صحيح ابن حبَّان (٤ : ٨٢ب) و(٧ : ٢١٤ب) والثِّقات (٨ : ١٠٢ أ) والمجروحين (١ : ٣٤٥) وفهرس الإحسان (١٨ : ٥٧) .

(٢) غريب الحديث (١ : ٢٠٨) .

(٣) ما سبق (١ : ١٨٦) .

(٤) ما سبق (١ : ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٨١ ، ٢٠٥ ، ٢١٨) .

(٥) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٦٩٩) وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥ : ٣٥٣ ، ٣٦١) والنَّسائي في النِّكاح باب الحسب (٦ : ٥٣) كلهم من حديث عبدالله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً . وقد أخطأ محقق كتاب غريب الحديث فقال : عن سمرة (١ : ٩٩) .

(٥) وقال أيضاً : (وقد روى محمود بن خالد الدمشقيُّ ، عن الوليد ، عن الأوزاعيِّ أنه قال في هذا الحديث : سِرُّه آخرُه .

هكذا حدَّثناه أصحابنا ، عن إسحاق ، عن إبراهيم بن إسماعيل : أنبأنا محمود بن خالد) .

وإسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل البستي من شيوخ ابن حبّان الذين أكثر عنهم في سائر كتبه ، وقد صرح الخطّابيّ بحدّثه عنه ـ كما سبق ـ فلِمَ أغفلَه هنا؟

(٦) وروى الخطّابي حديث : (هل صُمتَ من سَرَر[1] شعبانَ شيئاً؟ فقال : لا . قال : فإذا أفطرت ـ يعني من رمضان ـ فصُمْ يومين)[2] ثم قال الخطّابي : (كان بعض أهل العلم يقول في هذا : إنَّ سؤاله سؤال زجر وإنكار ؛ لأنَّه قد نهى أن يستقبل الشهر بيوم ، أو يومين) .

وقد روى ابن حبّان هذا الحديث في صحيحه ثم قال :

(قوله ﷺ : «أصمتَ من سَرَر هذا الشهر» لفظة استخبار عن فعلٍ مرادُها الإعلام بنفي جواز استعمال ذلك الفعل المستخبَر عنه ، كالمنكر عليه لو فعله)[3] .

وكان ابن حبّان قد روى حديث (لا تَقَدَّموا صيام شهر رمضان بصيام يوم أو يومين ، إلا رجل كان يصوم صياماً فليصُمْه)[4] . فقد نقل عن ابن حبّان فحوى كلامه ـ كما ترى ـ .

كل هذه إشارات وقرائن يمكن الركون إليها ، في إثبات صلة بين الخطّابي وبين شيخ بلاده يومئذ ، والله تعالى أعلم .

المطلب الثّالث: الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوريُّ

هو الحافظ الكبير إمام المحدِّثين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضَّبي الطَّهماني النَّيسابوري ، المعروف بابن البَيِّع ، صاحب التصانيف ، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، وطلب الحديث من الصِّغر باعتناء أبيه وخاله ، فسمع سنة ثلاثين ، ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين ، وحجّ ، ثم جال في

---

(١) سَرَر الشهر : آخر ليلة فيه . «المعجم الوسيط» مادة (سرر) .

(٢) غريب الحديث (١ : ١٣٢) .

(٣) صحيح ابن حبّان (٥ : ٢١٥أ) والمطبوع (٣٥٨٨) .

(٤) الإحسان (٣٥٨٦) .

خراسان وما وراء النَّهر ، وسمع بالبلاد من ألفَي شيخ ، أو نحو ذلك[١] .

وحين قَدِمَ ابنُ حبَّان نيسابور سنة أربع وثلاثين استملى عليه وهو ابن ثلاث عشرة سنة[٢] .

روى عن أبيه ، ومحمد بن عليٍّ بن عمر المذكّر ، وأبي العبَّاس الأصمِّ ، وأبي عليٍّ الحافظ ؛ وانتفع بصحبته ، وما زال يسمع ، حتى سمع من أصحابه ، وكان يناظر الجعابي والدَّارقطني ونحوهما ، وقد سمع منه من شيوخه أحمد بن أبي عثمان الحيريّ ، وأبو إسحاق المزكِّي .

وحدَّث عنه الدَّارقطني ، وأبو الفتح ابن أبي الفوارس ، وأبو العلاء الواسطي ، وأبو يعلى الخليلي ، وأبو بكر البيهقي ، وأبو القاسم القشيري . . . وخلائق .

وقد قرأ القراءات على ابن الإمام ، ومحمد بن أبي منصور الصرّام ، وأبي علي ابن النَّقار الكوفي .

وقرأ المذهب على أبي علي ابن أبي هريرة ، وأبي سهل الصّعلوكي ، وأبي بكر حسَّان ابن محمد .

قال الخطيب البغدادي : أبو عبد الله الحاكم ، كان ثقة ، يميل إلى التشيُّع .

قال ابن طاهر : سألت أبا إسماعيل الأنصاريَّ عن الحاكم ، فقال : ثقة في الحديث رافضيٌّ خبيث . ثم قال ابن طاهر : كان شديد التَّعصُّب للشيعة في الباطن ، وكان يظهر التَّسنُّن في التَّقديم والخلافة ، وكان منحرفاً عن معاوية وآله ، متظاهراً بذلك ولا يعتذر منه .

قال الذهبيُّ : أما انحرافه عن خصوم عليٍّ فظاهر ، وأما أمر الشَّيخين فمعظِّم لهما بكل حال ، فهو شيعيٌّ لا رافضيٌّ . . . توفِّي الحاكم في صفر سنة خمس وأربع مئة رحمه الله تعالى[٣] .

---

(١) تذكرة الحفّاظ (ص١٠٣٩) .

(٢) أعلام النبلاء (١١ : ١ : ٧٠) .

(٣) انظر ترجمة الحاكم في التذكرة (ص١٠٣٩ ـ ١٠٤٥) وأعلام النبلاء (١٧ : ١٦٢) فما بعد ، تاريخ بغداد (٥ : ٤٧٣) وشذرات الذهب (٣ : ١٧٦) وطبقات القراء لابن الجزري (٢ : ١٨٤) ووفيات الأعيان (١ : ٤٨٤) وتبيين كذب المفتري (ص٢٢٧) والبداية والنِّهاية (١١ : ٣٥٥) وغيرها .

قلت : وأبو إسماعيل الأنصاريّ الهرويّ هو نفسه الذي نقل اتّهام ابن حبّان بما اتُّهم به ، كما سيأتي .

وأما الحاكم فليس برافضيّ قطعاً ؛ والتشيّع بمعنى حبّ آل البيت وتقديمهم على غيرهم في الحبّ والولاء والنصرة كلّه مشروع . والدفاع عن شنائع معاوية وظلَمة بني أميّة ؛ ليس من منهج أهل السنة ، وإنما هو مذهب النواصب الذي تسلّل إلى فكر أهل السنة .

ولقد صنَّف الحاكم من الكتب ما يقارب ألف جزء حديثي من تخريج الصَّحيحين والعلل ، والتراجم ، والأبواب ، والشُّيوخ ، ثم المجموعات ، مثل معرفة علوم الحديث والمستدرك على الصَّحيحين ، وتاريخ نيسابور ، وكتاب مزكّى الأخبار ، والمدخل إلى معرفة الصحيحين ، وكتاب الإكليل ، وفضائل الشافعي ، وغير ذلك(١) .

وقد وصل إلينا من مصنّفاته المستدرك على الصَّحيحين ، والمدخل إلى معرفة كتاب الإكليل ، ويسمى المدخل إلى الإكليل ، ومعرفة علوم الحديث ، والمدخل إلى معرفة الصَّحيحين ، وثلاثون ورقة من كتابه تسمية من أخرج لهم الشَّيخان ، وبعض سؤالاته وفوائده وحديثه(٢) .

وقد طُبع من كتبه ـ فيما أعلم ـ المستدرك ، ومعرفة علوم الحديث ، والمدخل إلى الإكليل . ولديَّ نسخة من كتاب «المدخل إلى معرفة الصحيحين» في أربع وسبعين ورقة مخطوطة . وهو غاية في الأهمية بالنِّسبة للصحيحين . وقد نوقش هذا الكتاب رسالةَ ماجستير في جامعة محمد بن سعود(٣) .

المطلب الرابع: الحافظ غُنْجار

الحافظ العالم محدِّث ما وراء النّهر أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن كامل البخاريّ ، صاحب تاريخ بخارى .

(١) تذكرة الحفاظ (ص١٠٤٣) .

(٢) موارد الخطيب البغدادي (ص٢٦٨) وتاريخ التراث العربي لسزكين (١ : ٥٤٦) . وقد جعل الدكتور العمري الكتابين كتاباً واحداً أعطاه اسمين هما لمسمًّى واحد ، فتنبّه .

(٣) وقد صدر الكتاب بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي .

قال الذهبيّ : حدَّث عن خلف بن محمد الخيّام ، وسهل بن عثمان السُّلميّ ، وأبي عبيد أحمد بن عروة الكرمينيّ ، ومحمد بن حفص بن أسلم . . . وخلق كثير ، ولم يرحل .

حدَّث عنه أبو المظفَّر هنَّادُ بن إبراهيم النَّسفيُّ . قال : ولم أظفر له بترجمة كما ينبغي .

ومات سنة اثنتي عشرة وأربعمائة[1] . وذكر ياقوت من تلاميذه أبا زكريا عبد الرحيم ابن أحمد البخاري الحافظ[2] .

قال ابن ناصر الدِّين : كان حافظاً ثقة مصنّفاً[3] .

وكتابه «تاريخ بخارى» من أهم الكتب التي عنيت بتراجم علماء بلاد ما وراء النَّهر ، ولذلك فقد اعتمد عليه في تراجم علماء هاتيك البلاد : الخطيبُ ، وابن ماكولا والسَّمعاني ، والذَّهبي ، والسُّبكي ، وياقوت ، وابن كثير ، وابن حجر ، وغيرهم .

وقد بلغت النُّصوص التي نقلها الخطيب البغدادي في تاريخه من كتاب غنجار مائة موضع وخمسة عشر موضعاً . وكلها تتناول تراجم رجال الحديث من أهل بخارى والواردين عليها ، وهو يذكر تواريخ وفياتهم ، وأحياناً مواليدهم ، وأحياناً مكانتهم وجرحهم ، وبعض الأحاديث النَّبوية التي يرويها من طريقهم[4] .

المطلب الخامس: الحافظ ابن منده

الإمام الحافظ الجوَّال محدِّث العصر أبو عبد الله محمد ابن الشَّيخ أبي يعقوب إسحاق ابن الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي زكريا يحيى بن منده الأصبهانيّ العبديّ .

وُلد الحافظ أبو عبد الله سنة عشر وثلاثمائة ، وقيل : في التي تليها . وتوفِّي سنة خمس وتسعين وثلاثمائة . كان فارسيَّ النَّسب ، وكانت أمُّ جدِّه من بني عبد ياليل فقيل : العبديّ ، فنسب إلى أخواله .

---

(١) انظر ترجمته في تذكرة الحفّاظ (ص١٠٥٢) وطبقات الحفاظ (ص٤١٢) والعبر في أخبار من غبر للذهبي (٣ : ١٠٨) والإشارة إلى وفيات الأعيان للذهبي (ق١٠٤) وأرّخ وفاته هناك (٤١١هـ) وشذرات الذهب (٣ : ١٩٦) .

(٢) معجم البلدان (١ : ٣٥٥) .

(٣) الشذرات (٣ : ١٩٦) .

(٤) موارد الخطيب البغدادي (ص٢٧٧) فما بعدها .

قال الذهبي : أول ما رأيت أنه سمع سنة ثمان عشرة وثلاثمائة ، وأول ارتحاله قبل الثلاثين أو فيها إلى نيسابور .

قال أبو عليٍّ الحافظ : بنو منده أعلام الحفَّاظ في الدنيا قديماً وحديثاً ، ألا ترون إلى قريحة أبي عبد الله ! وقيل : إنَّ أبا نعيم ذُكِرَ له ابن منده ، فقال : كان جبلاً من الجبال[(١)] .

وقال أبو نعيم : حافظ من أولاد المحدِّثين ، كتب بالشَّام ومصر وخراسان ، واختلط في آخر عمره ، فحدَّث عن أبي أسيد ، وابن أخي أبي زرعة ، وابن الجارود ، بعد أن سُمع منه أنَّ له عنهم إجازة ، وتخبَّط أيضاً في أماليه ، ونسب إلى جماعة أقوالاً في المعتقدات لم يُعرفوا بها ، نسأل الله جميل السَّتر والصِّيانة برحمته[(٢)] .

قال الذهبي : لا يُعبأ بقولك في خصمك ؛ للعداوة المشهورة بينكما ، كما لا يُعبأ بقوله فيك . فقد رأيت لابن منده مقالاً في الحطِّ على أبي نعيم من أجل العقيدة ، أقذع فيه ، وكلٌّ منهما صدوق غير متَّهم في الحديث[(٣)] .

وقد ذكرت المصادر لابن منده ثمانية كتب ، فذكر له الكتَّاني كتاباً[(٤)] في السُّنَّة (التوحيد) وكتاب (معجم الصَّحابة) وقال : هو كتاب جليل حافل . قال ابن عساكر : وله فيه أوهام كثيرة ، وتاريخ أصبهان ، وعوالي سفيان بن عيينة ، والأمالي ، والأسماء والكنى .

(وقد بقي من مصنَّفاته : الجزءان السَّابع والثَّلاثون ، والثَّاني والأربعون من كتابه في معرفة الصَّحابة ، وبعض أماليه ، وكتاب الإيمان على رسم الاتفاق والتّفرق ، وكتاب التَّوحيد ومعرفة أسماء الله تعالى ، وورقتان في نقد أبي حنيفة ـ رضي الله عنه ـ)[(٥)] .

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (ص١٠٣١ ـ ١٠٣٦) وانظر طبقات الحفّاظ (ص٤٠٨) وشذرات الذهب (٣ : ١٤٦) .

(٢) ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢ : ٣٠٦) .

(٣) التذكرة (ص١٠٣٤) .

(٤) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص٥٣ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١١٩ ، ١٢٣) .

(٥) موارد الخطيب البغدادي (ص٤٠٠) وانظر بحوث في تاريخ السُّنة المشرَّفة للعمري (ص٦٨ ـ ٦٩) .

هؤلاء أبرز تلاميذ ابن حبّان وأشهرهم في العلم والفضل، وقد ذكرَت المصادر من تلامذته: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن عبدالله الشروطي البستي[١] وجعفر بن شعيب بن محمد السمرقندي[٢] والحسن بن محمد بن سهل الفارسي[٣] وأبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البُستي[٤] وأبو بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن سلمة الحنبلي[٥] وأبو معاذ عبدالرحمن بن محمد بن رزق الله السجستاني[٦] وأبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الزرقي[٧] وعلي بن أحمد بن محمد الزوزني[٨] وأبو الحسن علي بن عمر الدارقطني[٩] وأبو الفتح علي بن محمد ـ ويقال أحمد ـ بن الحسين البستي الشاعر[١٠] وأبو الحسن علي بن منصور بن عبدالله الإسفيجابي[١١] ومحمد بن أحمد بن عبدالله بن خشنام الشروطي[١٢] وأبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن

(١) تاريخ دمشق (١٧ : ٣٩) و(٥٤ : ٦١) و(٥٦ : ٤٦٣) ومواضع.

(٢) معجم البلدان (١ : ٤١٦) وطبقات المفسرين للسيوطي (ص : ٣٦ ـ ٣٧) وأدب الإملاء للسمعاني (١ : ١٢٦، ١٣٢).

(٣) معجم البلدان (١ : ٤١٦).

(٤) ستأتي ترجمته مفردة.

(٥) تاريخ دمشق (١٠ : ٥٠١).

(٦) تاريخ بغداد (١٠ : ٣٠٤).

(٧) جاء اسمه على أشكال: حمزة علي بن أحمد الزرفي ـ بالفاء ـ وأخرى: علي بن أحمد بن محمد، وثالثة: علي بن محمد بن أحمد بن محمد الزرقي ـ بالقاف ـ.

انظر: تاريخ دمشق (١٠ : ٥٢١) و (٢١ : ٣٢٢) و (٢٩ : ٣٢٨) و (٣١ : ٣١٢) و (٥٦ : ١٣) و(٦٧ : ١٩٤).

(٨) تاريخ دمشق (١٠ : ٥٢١) و(٦٧ : ١٩٤).

(٩) ستأتي له ترجمة مفردة.

(١٠) أخباره مشهورة، وقد كُتبت فيه رسائل علمية، وانظر: فقه اللغة للثعالبي (١ : ٥، ٥٤٨) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥).

(١١) معجم البلدان (١ : ٤١٦) وتاريخ دمشق (٧ : ١٩٥) وتاريخ الإسلام (١ : ٣٤٢) وقد ذكر في بعض المواضع باسم الحسن بن منصور.

(١٢) معجم البلدان (١ : ٤١٧).

سليمان البخاري المعروف بـ«غُنجار»[1] وأبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن منصور المنصوري النوقاني[2] وأبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون الزوزني[3] راوي كتاب الأنواع والتقاسيم عنه، وأبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي البخاري الحنفي[4] وأبو عبدالله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَهْ الأصبهاني[5] ومحمد بن حميد[6] وأبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري[7] صاحب المستدرك، وأبو مَسلمة محمد بن محمد بن داود الشافعي[8]، ومحمد بن محمد بن صالح[9]، وأبو علي منصور بن عبدالله بن خالد الذهلي الهروي[10].

قال ياقوت: وجماعة كثيرة لا تُحصى.

(١) معجم البلدان (١ : ٤١٦).

(٢) معجم البلدان (١ : ٤١٦) وشعب الإيمان للبيهقي (٥ : ٢٧٥) و(٧ : ٥٣٥) والأربعون الصغرى له (١ : ١٧٢) وتذكرة الحفاظ (٣ : ٩٢٢).

(٣) معجم البلدان (١ : ٤١٧) وتاريخ دمشق (١ : ١٩٦) و(٨ : ١٠٣) و(١٠ : ٥٢١) و(٢١ : ٣٢٢) و(٢٢ : ٣١٢) و(٥٣ : ٢٩٩).

(٤) شرح معاني الآثار للكلاباذي، تحقيق الأخوين: عصام وهشام ابنا حاتم الموصلي (رسالتا ماجستير) من جامعة أم القرى (١ : ٣٢٣) و(٢ : ٣١٣).

(٥) معجم البلدان (١ : ٤١٦).

(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع للخطيب (٢ : ٢١٩).

(٧) معجم البلدان (١ : ٤١٦).

(٨) معجم البلدان (١ : ٤١٦) وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٠ : ٥٠١ ـ ٥٠٢) وأعلام النبلاء (١٠ : ٣ : ٣٣١) فما بعد. وانظر تاريخ بغداد (١٣ : ٨٤) في ترجمة منصور الخالدي.

(٩) معجم البلدان (١ : ٤١٦).

(١٠) معجم البلدان (١ : ٤١٦).

الفَصل الخامس

عقيدة ابن حبَّان

تمهيد : عند الكلام على الجهود والدراسات التي خدمَت كتب ابن حِبّان ؛ نوّهتُ إلى أنّ أخوين فاضلين من الباحثين كتبا رسالتين لنيل درجة الماجستير ، عن عقيدة الإمام ابن حِبّان ، إحداهما في جامعة أمّ القرى بمكّة المكرمة ، والثانية بجامعة الملك سعود بالرياض . وحيث إنّ هاتين الرسالتين متخصّصتان ، فقد كان من الأفضل علميّاً أن أحذفَ فصل (عقيدة ابن حِبّان) من هذا الكتاب .

بيد أنّ الرسالتين لم تُطبعا في حدود علمي ، حتى تاريخ طباعة كتابي هذا ، وليس من تمام الكتاب خلوّه عن كلمات عامّة عن عقيدة ابن حِبّان وفقهه وسلوكه .

وقد جهدتُ في الحصول على ما يعرّف بجهود كُلّ من الباحثين ، حتى يسّر الله تعالى لي ما يعرّف بواحدة منهما تعريفاً عامّاً من (المقدمة والخاتمة وثبت مباحث الكتاب) .

وسوف أثبت منها ما أراه مفيداً في نهاية هذا الفصل ، إن شاء الله تعالى .

لقد كان لابن حبَّان رأيه المتميز في كثير من أحكام الشَّريعة الإسلامية ، فله منهجه المستقل في الجرح والتعديل ، وله مذهبه الخاص في الفقه ، وله نظرته الخاصَّة إلى مشكل الحديث ، كما كان صحيحه منفرداً بأسلوبه البديع ، فلم يسبقه بمثله أحد ، ولا تَبِعَهُ على منواله مُصنِّف .

وابن حبَّان من الذين تعاطوا علم الكلام[١] وعرفوا مزالقه ، وقرأ الفلسفة والطبَّ وعرف علم الفلك والهندسة ، ناهيك عن العلوم الشرعية واللغوية والتاريخية .

لكلِّ هذا كانت لابن حبَّان نظرته الخاصَّة في مسألة صفات الباري تبارك وتعالى فرأى لكثير من الأحاديث التي تُسمّى أحاديث الصفات الخبرية محاملَ لغويةً صحيحة

(١) وإن كان ابن تيمية رحمه الله يشكك في معرفة ابن حبَّان بعلم الكلام كما مر سابقاً .

عنده ، فلم يَجْمَد على النصوص ، ولا وقفَ أمامها كأنّها شبح رهيب لا يجوز مساسه ! وما هي بالطلاسم ولا المتشابهات ، اللَّهمَّ إلاَّ ما كان متعلقاً بكيفيات الصِّفات ، فهذا مما لا يجوز تخطّيه بحال في نظره .

وابن حبَّان محدِّث من أعظم محدّثي عصره ، ويعتز بنسبته إلى أهل الحديث ، وكان يتألّم من جمود بعض المحدِّثين على ظواهر النصوص ، ويتحرَّق على ما يُرمى به أهلُ الحديث من نعوتٍ لا تليق بحملةِ سنة رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

قال رحمه الله تعالى : (زعموا أن أصحاب الحديث حشوية ، يروون ما يدفعه العِيان والحسّ ، ويصحّحونه . فإن سئلوا عن وصف ذلك ؛ قالوا : نؤمن به ، ولا نُفسّره .

ولسنا ـ بحمد الله ومَنِّه ـ مما رُمينا به في شيء ، بل نقول : إنَّ المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلَّم ما خاطب أمته قطُّ بشيء لم يُعْقَل عنه ، ولا في سننه شيء لا يُعلم معناه . ومن زعم أنَّ السنن إذا صحّت ، ما يجب أن تُروى ، ويؤمن بها من غير أن تُفسَّر ويُعقَلَ معناها ؛ فقد قدح في الرسالة .

اللهم إلا أن تكون السُّنن من الأخبار التي فيها صفات الله ـ جل وعلا ـ التي لا يقع فيها التكييف ، بل على النَّاس الإيمان بها)[1] .

وقد تناول ابن حبَّان في صحيحه كثيراً من أحاديث الاعتقادات والصِّفات ، وعلَّق عليها حسب منهجه ، فكان تارة يثبت الصِّفة ويسكت عليها ، وتارة يؤولها بما تقتضيه من معنى لغوي .

ولقد جمعتُ المواضع التي تكلّم فيها على صفات الباري تعالى ، وعرضتها على ما في معالم السنن للخطَّابي ، وما نقله البيهقي عنه ، فوجدتُ المنهج واحداً ، وكأن الخطَّابي قد اعتمد منهج ابن حبَّان في الصِّفات ، وأوضحه بشيء من الشرح ، أو لعلَّ لابن حبَّان كتاباً في العقيدة ، اعتمد عليه الخطَّابي في كتبه .

وهناك بعض المواضع التي خالف فيها الخطَّابيُّ شيخَه ابنَ حبَّان ، فجنح فيها نحو

(١) الإحسان (١٥ : ٤٧ ـ ٤٨) .

التأويل أكثر منه ، وإن كانا ـ ومن معهما من أهل الحديث ـ يتّفقان على أنَّ كلَّ صفة إذا وجدت في المخلوقين ، كان لهم بها النقص ؛ غير جائز إضافة مثلها إلى الباري ـ جلّ وعلا ـ بل يجب إثبات ما يليق به من صفات الكمال[1] .

وسوف أعرِضُ بعضَ مسائل الإيمان والقرآن ورؤية الله تعالى في الآخرة وبعض الصفات ، تاركاً استيعاب منهجه في مسائل الاعتقادات إلى من تخصَّص بذلك واستوفاه .

(١) انظر : الإحسان (١ : ٥٠١) . وانظر كلام الخطابي في الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٥١ ـ ٣٥٣) .

المبحث الأول

مذهب ابن حبّان في الإيمان

(١) مفهوم الإيمان:

يذهب ابن حبّان في الإيمان مذهب أهل الحديث ، فالإيمان عنده قول باللّسان ، وعملٌ بالأركان ، وتصديقٌ بالقلب[(١)] ، وهو يَزيدُ بالطاعات ويَنْقصُ بالمعاصي ، وله شُعبٌ وأجزاء : منها ما هو فرض ، ومنها ما هو نفل ، وهذا من أعظم الأدلة على أنَّ الإيمان يزيد وينقص .

وقد أخرج حديث أبي هريرة مرفوعاً[(٢)] : (الإيمان بضع وستون شعبة ـ أو بضع وسبعون شعبة ـ فأرفعها لا إله إلا الله ، وأدناها إماطَةُ الأذى عن الطريق) وقال :

(أشار النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في هذا الخبر إلى الشيء الذي هو فرضٌ على المخاطَبين في جميع الأحوال ، فجعله أعلى الإيمان ، ثم أشار إلى الشيء الذي هو نفلٌ للمخاطَبين في كلِّ الأوقات ، فجعله أدنى الإيمان ، فدلَّ ذلك على أنّ كلَّ شيء فُرِضَ على المخاطبين في كلّ الأحوال ، وكل شيء فُرِضَ على بعض المخاطبين في بعض الأحوال ، وكل شيء هو نَفْل للمخاطبين في كلّ الأحوال كلّه من الإيمان)[(٣)] .

فالصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والجهاد ، والصدقات ، والبر ، والإحسان والعفو ؛ كُلّه من الإيمان .

وقال : (وأما قوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «الحياء شعبة من الإيمان» فهو لفظة أُطلقت على شيء بكناية سببه ، وذلك أنَّ الحياء جبلَّة في الإنسان ، فمن النَّاس من يَكْثُر ذلك فيه ، ومنهم من يَقِلُّ ذلك فيه ، وهذا دليل صحيح على زيادة الإيمان

---

(١) الإحسان (١ : ٤٤٠ ـ ٤٤٢) .

(٢) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه رقم (١٦٦) . وأخرجه البخاري في الإيمان باب أمور الإيمان رقم (٩) ومسلم في الإيمان باب بيان عدد شعب الإيمان رقم (٣٥) وغيرهم .

(٣) الإحسان (١ : ٣٨٥) .

ونقصانه ؛ لأنَّ النَّاس ليسوا كلُّهم على مرتبة واحدة في الحياء .

فلما استحال استواؤهم على مرتبة واحدة فيه ؛ صَحّ أنَّ من وُجد فيه أكثر ؛ كان إيمانه أزيد ، ومن وجد فيه منه أقل ، كان إيمانه أنقص .

والحياءُ في نفسه : هو الشَّيء الحائل بين المرء ، وبين ما يباعده عن ربه من المحظورات فكأنَّه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم جعل ترك المحظورات شعبةً من الإيمان بإطلاق اسم الحياء عليه)[1] . ا . هـ

(٢) عَدَدُ شُعَب الإيمان:

قال رحمه الله : (والخَبَرُ في بضع وسبعين ، خَبَرٌ متقصّىً صحيح ، لا ارتياب في ثبوته ، وخَبَرُ سليمان بن بلال ، خبر مختصر غيرُ متقصّىً . وأما الشَّك في أحد العَدَدين فهو من سهيل ابن أبي صالح في الخبر ، كذلك قاله معمر عن سهيل . وأما البِضْعُ : فهو اسم يقع على أحد أجزاء الأعداد ، لأنَّ الحساب بناؤه على ثلاثة أشياء : على الأعداد والفصول ، والتركيب .

فالأعداد : من الواحد إلى التسعة ، والفصول هي العشرات ، والمئون ، والألوف . والتركيب ما عدا ما ذكرنا . وقد تتبعت معنى الخبر مدة ؛ وذلك أنَّ مذهبنا ؛ أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، لم يتكلَّم قطّ إلا بفائدة ، ولا من سُنَنه شيء لا يُعْلَم معناه ؛ فجعلت أَعدّ الطاعاتِ من الإيمان ، فإذا هي تزيد على هذا العدد شيئاً كثيراً ، فرجعت إلى السُّنن فعددت كلَّ طاعة عدَّها رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من الإيمان ؛ فإذا هي تنقص من البضع والسبعين ، فرجعت إلى ما بين الدّفتين من كلام ربنا ، وتلوته آيةً آيةً بالتَّدبر وعددت كُلَّ طاعة عدَّها الله جَلّ وعلا من الإيمان ، فإذا هي تنقص عن البضع والسبعين .

فضمَمْتُ الكتاب إلى السُّنن ، وأسقطت المُعاد منها ، فإذا كلّ شيء عدَّه الله جل وعلا من الإيمان في كتابه ، وكلُّ طاعة جعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الإيمان في سننه ، تسع وسبعون شعبة ، لا يزيد عليها ولا ينقص منها شيء ، فعلمت أن

(١) الإحسان (١ : ٣٨٩) .

مراد النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كان في الخبر ؛ أنَّ الإيمان بضع وسبعون شعبة في الكتاب والسُّنن .

فذكرت هذه المسألة بكمالها بذكرها شُعبةً شُعبةً في كتاب «وصف الإيمان وشُعَبه» بما أرجو أنّ فيها الغُنْية للمتأمّل)[١] .

(٣) اسم الإيمان ومسمَّاه:

حين يقول ابن حبَّان بأنَّ الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية فإنَّه يفرّق بين الاسم والمسمَّى ، فالاسم يدل على مسمّىً له شُعبٌ كثيرة فإذا أَخَلّ المرء بشيء منها ؛ فإنه يُسْلَب اسمَ الإيمان ، لا الإيمان كلّه[٢] .

(٤) تفاوت الجزاء في الآخرة مترتِّب على تفاوت الإيمان:

يرى ابن حبَّان أنَّ الجنَّة جِنانٌ كثيرة (فمن أتى بالإقرار الذي هو أعلى شعب الإيمان ، ولم يدرك العمل ، ثم مات ؛ أُدْخل الجنة .

ومن أتى ـ بعد الإقرار ـ من الأعمال ـ قلَّ أو كثر ـ أدخل الجنة ، جنةً فوق تلك الجنة لأنَّ مَنْ كَثُرَ عَمَلُه ؛ عَلَتْ درجاته ، وارتفعت جَنَّته ، لا أَنَّ الكلَّ من المسلمين يدخلون جَنّة واحدة ، وإن تفاوتت أعمالهم وتباينت ؛ لأنَّها جنان كثيرة ، لا جنة واحدة)[٣] .

وقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في حديث أبي ذر رضي الله عنه : «من مات لا يشرك بالله شيئاً ؛ دخل الجنة»[٤] : يريد به : إلاَّ أن يرتكب شيئاً أوعد عليه دخول النار .

---

(١) الإحسان (١ : ٣٨٧ ـ ٣٨٨) وازن بفتح الباري (١ : ٥١ ـ ٥٢) . قال الحافظ : ولم يَتَّفِق من عَدّ هذه الشُّعَب على نمط واحد ، وأقربها إلى الصواب طريقة ابن حبَّان . لكن لم نقف على بيانها من كلامه ، قال : ولقد لخّصت مما أوردوه ما أذكره . . . ثم أثبت رأيه واضحاً مبسوطاً .

(٢) الإحسان (٧ : ٧٤أ) والمطبوع (١١ : ١٩٦) .

(٣) الإحسان (١ : ٤٣٠) ، وانظر (١٠ : ٥٢٠) و(١٦ : ٤٠٣) .

(٤) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (١ : ٢٥٤) (٥ : ١٢١أ) والمطبوع رقم (٢٠٠) وأخرجه البخاري في الجنائز رقم (١١٨٠) ومسلم في الإيمان باب من مات لا يشرك بالله شيئاً رقم (٩٤) .

(وله معنى آخر : وهو أنَّ من لم يشرك بالله شيئاً ومات ؛ دخل الجنة لا محالة ، وإن عُذِّب قبل دخوله إياها مدة معلومة)[١] .

أو يقال : (أُضْمِر في هذا الخبر شرطان :

أحدهما : أنَّ من مات لا يشرك بالله شيئاً ؛ دخل الجنة إنْ تفضَّلَ الله جل وعلا عليه بالعفو عن جناياته التي له في دار الدنيا ؛ لأنَّ المرء لا يخلو من ارتكاب بعض ما حُظِر عليه في الدنيا . . .

والشرط الثاني : (من مات لا يُشرك بالله شيئاً دخل الجنة) يريد : بعد تعذيبه إياه في النار ـ نعوذ بالله منها ـ إن لم يتفضَّلْ عليه بالعفو قبل ذلك ؛ لئلا يبقى في النار مع من أشرك به في الدنيا .

فهذان الشرطان مُضْمَرَان في هذا الخبر ، لا أنَّ كلّ من مات ولا يشرك بالله شيئاً ؛ دخل الجنة لا محالة)[٢] .

(٥) الكبائر لا تُخْرِج صاحبها من الإيمان:

والكبائر لا تُخرج مرتكبها من الإيمان ، وإن سلبَتْه اسمَه .

روى ابن حبَّان حديث[٣] المقداد بن الأسود رضي الله عنه ، وفيه أن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (لا تقتله ، فإنْ قتَلْته ، فإنَّه بمنزلتك قبل أن تقتله ، وأنت بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال) . ثم قال ابن حبَّان[٤] :

(يريد به أنَّك تُقتل قَوَداً ، لأنَّه كان قبل أن أَسْلَمَ ؛ حلالَ الدم ، وإذا قتَلْته بعد إسلامه ؛ صِرْتَ بحالة تُقتل مثله قَوَداً به ، لا أنَّ قتل المسلم يوجب كفراً يُخْرِج من الملة .

---

(١) الإحسان (١ : ٤٤٦) .

(٢) الإحسان (٥ : ١٢١ب) والمطبوع (٨ : ١١٩) .

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم(١٦٤) ، وأخرجه البخاري في الديات ، في أوله رقم (٦٤٧٢) ومسلم في الايمان ، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا اله الا الله رقم (٩٥) وغيرهم .

(٤) الإحسان (١ : ٣٨٢) .

إذ الله قال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِصَاصُ فِي القَتْلَى﴾ (البقرة : ١٧٨)) .

(٦) الاستثناء في الإيمان:

حدَّدَ ابن حبّان معنى الاستثناء ، فقال : (الاستثناء يستحيل في الشيء الماضي وإنَّما يجوز الاستثناء في المستقبل من الأشياء .

وحال الإنسان في الاستثناء على ضربين ، إذا استثنى في إيمانه : فضربٌ منه يُطلق ؛ مباح له ذلك ، وضرب آخر ، إذا استثنى فيه الإنسان ؛ كَفَرَ .

(١) وأما الضرب الذي لا يجوز ذلك فيه ، فهو أن يقال للرجل : أنت مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، والجنة والنار ، والبعث والميزان ، وما يشبه هذه الحالة؟ فالواجب عليه أن يقول : أنا مؤمن بالله حقاً ، ومؤمن بهذه الأشياء حقاً ، فمتى ما استثنى في هذا ؛ كفر .

(٢) والضرب الثاني : إذا سئل الرجل : إنَّك من المؤمنين الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ، وهم فيها خاشعون ، وعن اللغو معرضون؟ فيقول : أرجو أن أكون منهم إن شاء الله .

أو يقال له : أنت من أهل الجنة؟ فيستثني أن يكون منهم . . . على أنَّ اللغة تسّوغ إباحة الاستثناء في الشيء المستقبل ، وان لم يَشُكَّ في كونه ، لقوله عزّ وجل : ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ﴾ (الفتح : ٢٧))[١] ا . هـ .

(٧) الوسوسة ليست صريح الإيمان:

أخرج ابن حبّان[٢] حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (أنَّهم قالوا : يا رسول الله ، إنّا لنجد في أنفسنا شيئاً ، لأن يكون أحَدُنا حُمَمةً ؛ أَحبُّ إليه من أن يتكلّم به؟ قال : ذاك محض الإيمان) .

---

(١) الإحسان (٣ : ٣٢٢) .

(٢) أخرجه ابن حبّان في صحيحه رقم (١٤٦) وأخرجه مسلم في الإيمان باب بيان الوسوسة رقم (١٣٢) .

وقال تعقيباً عليه : (إذا وجد المسلم في قلبه ، أو خطر بباله من الأشياء التي لا يحلُّ له النطقُ بها ؛ من كيفية الباري ـ جل وعلا ـ أو ما يشبه هذه ، فَرَدّ ذلك على قلبه بالإيمان الصريح ، وترك العزم على شيء منها ، كان رَدُّه إياها من الإيمان ، بل هو من صريح الإيمان ، لا أنَّ خطراتِ مثلها من الإيمان)[١] .

(٨) الفطرة عند ابن حبّان:

أخرج ابن حبَّان حديث أبي هريرة[٢] رضي الله عنه مرفوعاً : (كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهوّدانه ، أو ينصّرانه ، أو يمجّسانه) .

وقال تعقيباً عليه : (أراد به على الفطرة التي فطره الله عليها ـ جل وعلا ـ يوم أخرجهم من صلب آدم ، لقوله جل وعلا : ﴿فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ﴾ (الروم : ٣٠) .

يقول : لا تبديل لتلك الخلقة التي خلقهم لها ، إما لجنة ، وإما لنار ، حيث أخرجهم من صلب آدم ، فقال : هؤلاء للجنة ، وهؤلاء للنار . ألا ترى أنَّ غلام الخضر ، قال صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «طَبَعَهُ اللهُ يومَ طَبَعَهُ كافراً» وهو بين أبوين مؤمنين ، فأعلمَ اللهُ ذلك عبدَه الخضر ، ولم يُعْلِم ذلك كَليمَه موسى صلَّى الله عليه وسلَّم»[٣]ا . هـ

أو يقال عن التهويد والتنصير والتمجيس : (إنَّ العرب تضيف الفعل إلى الآمر ، كما تضيفه إلى الفاعل ، فأطلق صلَّى الله عليه وآله وسلَّم اسم التهوّد والتنصُّر والتمجّس على مَن أمَرَ ولده بشيء منها بلفظ الفعل ، لا أنَّ المشركين هم الذين يهوّدون أولادهم ، أو ينصِّرونهم ، أو يمجِّسونهم دون قضاء الله عزّ وجل في سابق علمه في عبيده . . . . .)[٤] .

---

(١) الإحسان (١ : ٣٦٠) .

(٢) أخرجه ابن حبّان في صحيحه رقم (١٢٩) وأخرجه البخاري في الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي رقم (١٢٩٢) ومسلم في القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة رقم (٢٦٥٨) .

(٣) الإحسان (١ : ٣٣٧ ـ ٣٣٨) .

(٤) الإحسان (١ : ٣٣٩) وانظر الموضوع بتمامه فيه (١ : ٣٣٧ ـ ٣٤١) .

المبحث الثَّاني

مذهبه في القرآن

لم يختلف موقف ابن حبَّان في مسألة «خلق القرآن» عن موقف أكثر المحدّثين تشدداً فالقرآن عنده كلام الله تعالى، ليس بمجعول ولا مربوب ولا مخلوق، وقائل ذلك كافر.

أخرج حديث جابر[١] رضي الله عنه أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال: (القرآن شافع مشفَّع، وماحِلٌ مصدَّق، مَن جَعَله إمامَه، قاده إلى الجنة، ومَن جعله خلف ظهره، ساقه إلى النار).

وعقَّب عليه فقال[٢]: (هذا خبرٌ يوهم لفظُه مَن جهلَ صناعة العلم أنَّ القرآنَ مجعول مربوب، وليس كذلك، لكن لفظه مما نقول في كتبنا: إنَّ العرب في لغتها تطلق اسم الشيء على سببه، كما تطلق اسم السَّبب على الشيء، فلمّا كان العمل بالقرآن قاد صاحبه إلى الجنة؛ أطلق اسم ذلك الشيء الذي هو العمل بالقرآن على سببه الذي هو القرآن، لا أنَّ القرآن يكون مخلوقاً). ا. هـ

وقال في ترجمة[٣] الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ: (كان حافظاً متقناً، ورعاً فقيهاً، لازماً للورع الخفي، مواظباً على العبادة الدائمة، به أعان الله عَزَّ وجَلَّ أمَّةَ مُحمّد صلَّى الله عليه وآله وسلَّم؛ وذلك أنَّه ثبت في المحنة، وبذل نفسه لله عز وجل، حتى ضُرِب بالسياط للقتل، فعصمه الله عن الكفر، وجعله عَلَماً يقتدى به). ا. هـ

كما يرى ابن حبَّان أنَّ القرآن كلَّه بمنزلة واحدة في الفضل، فقد أخرج[٤] حديث أنس: أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال لرجل من أصحابه: (ألا أخبرك بأفضل

---

(١) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه رقم (١٢٤) والبزّار في مسنده المعلّل، كما في الكشف (١٢٢) وله شواهد عديدة. انظر تخريجه في الإحسان (١ : ٣٣٢).

(٢) الإحسان (١ : ٣٣٢).

(٣) الثقات (٨ : ٤أ) والمطبوع (٨ : ١٨).

(٤) أخرجه ابن حبَّان من حديث أنس بن مالك (٣ : ٧٧٤) والحاكم في المستدرك (١ : ٧٤٧) وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرّجاه. وقد روى الترمذي (٥ : ١٥٦) حديث أبي هريرة بنحوه ثم قال: وفي الباب عن أنس وفيه عن أبي سعيد ابن المعلى. وأخرجه النسائي في الكبرى (٥ : ١١) و(٦ : ١٨١) وللحديث شواهد كثيرة منها الحديث الآتي، وانظر تفسير ابن كثير (١ : ١١).

القرآن؟ قال: فتلا عليه ﴿الحمد لله رب العالمين﴾).

ثمَّ عقَّب عليه ابنُ حبَّان قائلاً: (قوله صلّى الله عليه وآله وسلَّم: «ألا أخبرك بأفضل القرآن» أراد به: بأفضل القرآن لك، لا أنَّ بعض القرآن يكون أفضل من بعض، لأنَّ كلام الله يستحيل أن يكون فيه تفاوت التفاضل)(١).

وأخرج قولَه صلّى الله عليه وآله وسلَّم(٢): (ألا أعلّمك سورة هي أعظم سورة في القرآن؟ فقلت بلى. فقال: الحمد لله رب العالمين، هي السَّبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته).

ثمَّ عقَّب عليه بقوله: (قوله ﷺ: «هي أعظم سورة» أراد به: في الأجر، لا أنَّ بعض القرآن أفضل من بعض)(٣).

---

(١) الإحسان (٣ : ٥٢).

(٢) أخرجه ابنُ حبَّان في صحيحه (٣ : ٧٧٧) والبخاري في تفسير سورة الفاتحة رقم (٤٢٠٤) وغير موضع، وأبو داود في الصلاة باب فاتحة الكتاب رقم (١٤٥٨) وغيرهم. وهو شاهد صحيح لحديث أنس.

(٣) الإحسان (٣ : ٥٧).

المبحث الثّالث

رؤية الله تعالى في الآخرة

ذهب كثيرٌ من أهل العلم إلى أنّ الأحاديث تواترت في رؤية الله تعالى بالعين في الآخرة، وابن حبّان يشنّع على من ينكرها، أو يشكُّ في دلالاتها؛ فيقول:

(الأخبار في الرؤية يدفعها مَن ليس العلمُ صناعتَه، وغير مستحيل أنَّ الله - جل وعلا - يمكّن المؤمنين المختارين من عباده، من النّظر إليه - جعلنا الله منهم بفضله - حتى يكون ذلك فرقاً بين الكفار والمؤمنين.

والكتاب ينطق بمثل السنن التي ذكرناها سواء.

كقوله - جل وعلا -: ﴿كَلا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (المطفّفين: ١٥). فلما أثبت الحجاب عنه للكفار، دلَّ ذلك على أنَّ غير الكفار؛ لا يُحجبون عنه.

أما في هذه الدنيا، فإنَّ الله جَلّ وعَلا خَلَقَ الخَلْقَ فيها للفناء، فمستحيل أن يُرى بالعين الفانية الشيءُ الباقي.

فإذا أنشأ الله الخلق، وبعثهم من قبورهم للبقاء في إحدى الدارين؛ فغير مستحيل أن يُرى حينئذٍ بالعين التي خُلقت للبقاء في الدار الباقية الشيءُ الباقي.

لا يُنْكر هذا الأمرَ إلاَّ من جهل صناعة العلم، وقَنَعَ بالرأي المنكوس، والقياس المعكوس)[١].

أما الرؤية في الدنيا، فهي مستحيلة على البشر، والرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يَرَ ربه بعيني رأسه، وإنّما رآه بقلبه في الموضع الذي لم يصعده أحد من البشر، ارتفاعاً في الشَّرف، ولا يدركه أحد في الدنيا (في النَّوم ولا في اليقظة[٢]، وقوله تعالى: ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ فإنّما معناه: يُرى في القيامة ولا تدركه الأبصار إذا رأته، لأنَّ الإدراك هو الإحاطة، والرؤية هي النَّظَر، والله يُرى، ولا يُدْرَكُ كُنْهُه، لأنَّ الإدراك يقع على

(١) الإحسان (١٦: ٤٧٧ - ٤٧٨).

(٢) يريد ابن حِبّان موضعَ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في معراجه.

المخلوقين والنَّظر يكون من العبد ربّه)[١] .

أقول : للعلماء كلامٌ طويل في مسألة رؤية الله في الدنيا بالعين ، وبالقلب وبالمنام[٢] .

واختلافهم في رؤيته تعالى في الآخرة بالعين ، أو بالقلب ؛ لا يجهله طلبةُ العلم .

والمراد من رؤية الله تعالى في الآخرة سرور المؤمن بمشاهدة جمال وجلال ربّه تعالى وقد آمن به على الغيب ، وأخلص في طاعته ، وأفرده بالعبودية .

وسواء تحقّق هذا برؤيةٍ قلبيّة كاشفةٍ صادقة ، أم تحقّق بالعين الباصرة كما يشاء الله تعالى ، الذي لا يعجزه شيء .

وإنْ كانت الأحاديث قد بلغت درجة التواتر حقّاً ، فلماذا نستبعد القريب ونستصعب اليسير على الله تعالى؟

نسأل الله تعالى أن يثلجَ صدورَنا ببرد اليقين ، وأن يكرمنا بالحسنى وزيادة ، وألا يحجبنا بذنوبنا عن وجهه الكريم ، إنه منتهى رجائنا ، وهو أرحم الراحمين .

---

(١) الإحسان (١ : ٢٥٩) وانظر فوائد عن المسألة عنده (٨ : ٤٤) و(١٦ : ٣٧٣ ، ٤٧٦) .

(٢) انظر الرؤى والأحلام في النصوص الشرعية لأسامة الريّس (ص : ١٤٣) فما بعد .

المبحث الرَّابع

مذهب ابن حبّان في صفات الباري تعالى

ذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى أنّ ابن حبّان «سَلَفيّ العقيدة، كيف لا وهو تلميذ الإمام أبي بكر ابن خزيمة، صاحب كتاب التوحيد».

وساق الباحث مثالاً على ذلك، ثم دافع عنه فيما نُسب إليه من تُهَم عَقَدية بكلام وجيز، وختم هذا المبحث بقوله: «هذا.. ولا يفوتني أن أذكّر بأنّ الرَّجل وإن وُصف بأنّه سلفيّ الاعتقاد، إلا أنّه قد وقع منه تأويل لبعض آيات وأحاديث الصفات» وساق مثالين على ذلك[١].

أقول: والذي ينبغي قوله هنا: إنّ مذهب ابن حبّان في قضايا الاعتقاد، هو من جملة منهجه الاجتهادي العام، فابن حبّان علَمٌ أكبر من كثيرين من علماء السّلف الذين اختلفوا في عدد غير يسير من مسائل الاعتقاد، والفقه.

ولا يضير ابنَ حبّان أن يخالف مَن سبقه في ذلك، أو بعضه، ما دام غيرَ مجمعٍ عليه.

بيدَ أنّ ثمّة اعتباراتٍ في بعض بلاد المسلمين قادَتْهُم إلى وجوب نصرة ما يرونه هم مَذهبَ السّلف، دون ما يراه غيرهم.

والذي أحبّ أن أُذكِّرَ به هنا؛ هو أنَّ مفسِّري القرآن العظيم وشُرَّاح الحديث الشريف بعضهم من أساطين اللُّغة والبيان، وبعضهم قليل المعرفة بذلك، وبما أنَّ التقليد هو السائد، فإنَّ المتأخِّر يتابع المتقدِّم، من غير أن يسألَ نفسَه ما إذا كان قولُ المتقدِّم صحيحاً، أم يحتاج إلى معاودة نظر؛ لاحتمال مجانبة كلامه الصواب؟

فاليدُ والعين والساق والرِّجل والقَدَم والوجه... إلخ، هل يمكن أن يكون معناها في أيِّ لغة من لغات البشر الصفات؟ فلليد معناها ووظائفها، وللعين معناها ووظائفها، وللوجه معناه ووظائفه، وهو أبعاض في الكائنات الحيّة كلّها، وليس صفاتٍ لها. فنحن ـ العربَ ـ نقول: زيد شجاع، كريم حليم. لكنَّ أحداً من العرب لا يقول: زيد يدويّ، عينيّ، ساقيّ.

---

(١) محمد بن حبّان البستي فيلسوف الجرح والتعديل، لمحمد أبو صعيليك (ص٣٧، ٣٩).

فالجملة الأولى تصلح لوصف زيد بها . أما التركيب الثاني ، فهذرٌ من الكلام وجهل !

والذي خلصتُ إليه أن يُقال فيما صحَّ من الروايات الخبرية : إنها إضافات أضافها الله تعالى إلى ذاته العليَّة تتضمَّن معاني صحيحة يليق بالله اتّصافه بها .

(١) صفة النَّفس

لقد جاءت عدة آيات في القرآن الكريم تشير إلى صفة النَّفس لله عز وجل ، منها قوله تعالى : ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللهِ المَصِيرُ﴾ (آل عمران : ٢٨) . وقوله تعالى على لسان عيسى عليه السّلام : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الغُيُوبِ﴾ (المائدة : ١١٦) . وقوله تعالى مخاطباً موسى عليه السّلام : ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ (طه : ٤١) .

وقد جاءت أحاديث تشير إلى إضافة النَّفس لله عز وجل . سأقتصر منها على الحديث الذي علَّق عليه ابن حبان . وهو حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (قال الله تبارك وتعالى : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه حيث يذكرني ، إنْ ذَكَرني في نفسه ، ذكرتُه في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ، ذكرته في ملأ خير منه ، وإن تقرب منِّي شبراً ، تقرَّبت إليه ذراعاً ، وإن تقرب منِّي ذراعاً ، تقربت منه باعاً ، وإن أتاني يمشي ، أتيته هرولة)[(١)] .

قال البيهقي : (ومعنى قول من قال : الله سبحانه وتعالى نفس ، أنَّه موجود ثابت غير مُنْتَفٍ ولا معدوم ، وكل موجود نفس ، وكل معدوم ليس بنفس ، والنَّفس في كلام العرب على وجوه :

(١) فمنها نفس منفوسة مجسّمة مُروَّحة .

(٢) ومنها : مجسَّمةٌ غير مُروَّحة . تعالى الله عن هذين علواً كبيراً .

---

(١) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه . انظر الإحسان (٣ : ٨١١) والبخاري في التوحيد باب (ويحذِّركم الله نفسه) وغير موضع (١٣ : ٣٨٤) ومسلم في الذكر والدعاء ، باب الحثِّ على ذكر الله تعالى رقم (٢٦٧٥) ، والترمذي في الدعوات ، باب حسن الظن بالله رقم (٣٦٠٣) وقال حديث حسن صحيح . وانظر الأحاديث التي تثبت النفس للباري تعالى في فتح الباري (١٣ : ٣٨٣) فما بعد ، والأسماء والصِّفات للبيهقي (ص٢٨٣) فما بعد ، فقد وفّيا .

(٣) ومنها : نفس بمعنى إثبات الذات ، كما تقول في الكلام : هذا نفس الأمر ، تريد إثبات الأمر ، لا أنَّ له نفساً منفوسة ، أو جسماً مُرَوَّحاً ، فعلى هذا المعنى يقال في الله سبحانه : إنَّه نفس)[١] .

وابن حبَّان يرى أنَّ الذكر أهم من كونه تمجيد الله باللسان ، فهو يرى أنَّ الذكر معناه المعرفة والمراقبة ، ومعنى (ذكره الله في نفسه) أي : ذكره في ملكوته . قال ـ رحمه الله ـ :

(قوله ـ جل وعلا ـ : «إن ذكرني في نفسه ؛ ذكرته في نفسي» يريد به : إن ذكرني في نفسه بالدَّوام على المعرفة التي وَهَبْتُها له ، وجعلته أهلاً لها ، ذكرته في نفسي ، يريد به : في ملكوتي ، بقبول تلك المعرفة منه ، مع غفران ما تَقَدَّمه من الذنوب .

ثم قال : (وإن ذكرني في ملأ) يريد به : (وإن ذكرني بلسانه ، يريد به الإقرار الذي هو علامة تلك المعرفة ، في ملأ من النَّاس ليعلموا إسلامه (ذكرته في ملأ خير منه) يريد به : ذكرته في ملأ خير منه ، من النَّبيين والصِّديقين والشُّهداء والصَّالحين في الجنة ، بما أتى من الإحسان في الدنيا ، الذي هو الإيمان ، إلى أن استوجب به التمكُّنَ من الجنان)[٢] .

فظاهرٌ أنَّ ابن حبَّان قال : (ذكرته في نفسي) يريد : في ملكوتي ، والملكوت : هو الملك . والتاء للمبالغة كالرغبوت من الرغبة ، والرهبوت : من الرهبة[٣] .

وكأن ابن حبَّان ترك التعبير بالملزوم ، وعبر باللاَّزم ، وهو إعلام الله تعالى خواصَّ خلقه بذلك . زيادة في تنزيه الله تعالى ، ولأنه رأى أنَّ المقصود هو الإثابة على هذه المعرفة وذاك الذكر ، ولا فائدة من كتم ذلك وإسراره .

إلا أنّني أرى أنه أبعدَ النّجعة ، وأسرفَ في التأويل ، ولو أنّه حمل هذه اللفظة (نفسي) على المقابلة التوضيحية ، أو على المماثلة في الجزاء ، كما يقال : الجزاء من جنس العمل ؛ لكان أقلّ تكلّفاً مما ذهب إليه .

(١) الأسماء والصّفات (ص٢٨٦) .
(٢) الإحسان (٣ : ٩٥) .
(٣) التفسير الكبير للرازي (١٣ : ٤٢) .

والذي أذهب إليه أنّنا نثبت لله تعالى ما أثبته لذاته العليّة ، من غير سرفٍ في التأويل ولا تكلّفٍ في التفسير ، وهو ـ سبحانه ـ أعلم بما يجوز أن يوصَف به من جميع خلقه .

(٢) السَّمع والبصر

لقد وردت آيات كثيرة تصف الله تعالى بأنَّه ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ ؛ منها قوله تعالى : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ (غافر : ٥٦) وقال : ﴿إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ (لقمان : ٢٨ وغيرها) وقال : ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ (طه : ٤٦) وقال : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ (الشورى : ١١) .

وقد وردت عدة أحاديث تُثْبِتُ أنَّ الله سميع بصير ، أقتصر منها على حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : (كنَّا مع النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فكنا إذا علونا ؛ كبَّرنا . فقال : اربعوا على أنفسكم ؛ فإنَّكم لا تدعون أصَمَّ ولا غائباً تدعون سميعاً بصيراً قريباً)[1] .

وأخرج ابن حبَّان حديث أبي هريرة أنَّه قال في هذه الآية : ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ إلى قوله : إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً) :(رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضع إبهامه على أذنه ، وأُصْبَعَهُ الدعَّاءَ على عينه)[2] .

ثم قال ـ رحمه الله ـ : (أراد صلى الله عليه وآله وسلم بوضعه أصبعه على أذنه وعينه تعريفَ النَّاس أن الله جل وعلا ، لا يسمع بالأذن التي لها سماخ والْتِواء ، ولا يبصر بالعين التي لها أشفار وحدق وبياض ـ جل ربنا وتعالى عن أن يُشَبَّهَ بخلقه في شيء من الأشياء ـ بل يسمع ويبصر بلا آلة ، كيف يشاء)[3] .

فقد أثبت ابن حبَّان صفة السمع والبصر ، ونفى الكيفية المعهودة في البشر .

قال الخطَّابي : (معناه إثبات السَّمع والبصر لله سبحانه ، لا إثباتَ الأذن والعين

---

(١) أخرجه البخاري في التوحيد باب (وكان الله سميعاً بصيراً) (١٣ : ٣٧٢) ومسلم في الذكر والدعاء رقم (٢٧٠٤) .

(٢) أخرجه ابن حبَّان في الإحسان (١ : ٢٦٥) . وأخرجه أبو داود في السنة باب في الجهمية رقم (٤٧٢٨) وقال ابن حجر في الفتح (١٣ : ٣٧٣) : سنده قوي على شرط مسلم .

(٣) الإحسان (١ : ٤٩٨ ـ ٤٩٩) .

لأنَّهما جارحتان ، والله سبحانه موصوف بصفاته ، منفيٌّ عنه ما لا يليق به من صفات الآدميين ونعوتهم . . .)[1] .

وقال البيهقي : (والمراد بالإشارة المروية في هذا الخبر تحقيق الوصف لله عز وجل بالسَّمع والبصر ، فأشار إلى محلَّي السَّمع والبصر منّا ؛ لإثبات صفة السَّمع والبصر لله تعالى . . . وأفاد هذا الخبر أنه سميع بصير ، له سمع وبصر ، لا على معنى أنَّه عليم ، إذ لو كان بمعنى العلم ؛ لأشار في تحقيقه إلى القلب ؛ لأنَّه محل العلوم منَّا)[2] .

ولا يخفى أنَّ كلام البيهقي أقرب من كلام ابن حبَّان .

(٣) صفة اليد

ذكر ابن حبَّان عدة أحاديث فيها ذكر «اليد» لله تعالى . منها حديث أبي هريرة : (يمين الله مَلأى لا يُغيضُها نفقة ؛ سَحَّاءُ بالليل والنهار ، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؟ فإنَّه لم يَغِضْ ما في يمينه ، واليد الأخرى : القبض ، يرفع ويخفض . وعرشه على الماء)[3] . وفي لفظ للبخاري : (يد الله ملأى . . . . وبيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع) .

قال ابن حبَّان : (هذه أخبار أُطلقَتْ من هذا النَّوع ، تُوهمَ مَن لم يُحْكِمْ صناعة العلم أنَّ أصحاب الحديث مشبِّهة ، عائذ بالله أن يخطر ذلك ببال أحد من أصحاب الحديث ولكن أطلق هذه الأخبار بألفاظ التمثيل لصفاته ، على حسب ما يتعارفه النَّاس فيما بينهم ، دون تكييف صفات الله ـ جل ربنا عن أن يُشَبَّهَ بشيء من المخلوقين ، أو يُكَيَّفَ بشيء من صفاته ـ إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾)[4] .

---

(١) معالم السنن (٤ : ٣٣٠) . ونفي الخطَّابي صفة العين غريب ، فقد قال البيهقي : والذي يدلّ عليه ظاهر الكتاب والسنة إثبات العين له صفة ، لا من حيث الحدقة أولى . والله أعلم . الأسماء والصّفات (ص٣١٣) .

(٢) الأسماء والصّفات للبيهقي (ص١٧٩ ـ ١٨٠) .

(٣) أخرجه ابن حبَّان . الإحسان (٢ : ٧٢٥) ، وانظر المخطوط من الإحسان (٥ : ١١٨ب) ، (٧ : ٢ب) فالكلام في جميعها متقارب . وأخرج الحديث البخاريُّ في التوحيد باب قول الله تعالى (لما خلقت بيدي) (١٢ : ٣٩٢) . وانظر هناك عدة أحاديث في إثبات اليد .

(٤) الإحسان (٢ : ٥٠٤ ـ ٥٠٥) .

فهذه الأخبار عند ابن حبَّان وما يشبهها أطلقت (حسب ما يتعارفه النَّاس فيما بينهم ، لا على الحقيقة لعدم وقوفهم على المراد منها ، إلاَّ بهذا الخطاب المذكور)[١] .

وههنا أتوقف مع ابن حبَّان لأتفرَّس عباراته السابقة ، وأرى : هل يريد ابن حبَّان إثبات صفات لله تعالى ـ بالجملة ـ ، أمّا أفراد هذه الصفات فلا يريدها؟

أم أنَّه يريد إثبات أفراد هذه الصِّفات ، وإنَّما يحاول الهروب من كل لفظ يُشْتمّ منه رائحة التجسيم ، وإن لم يكن في حقيقته يدُلّ على التجسيم .

يترجَّح لديَّ أنَّ ابن حبَّان يريد إثبات الصِّفات للباري ـ جل وعلا ـ بعيداً عن الخوض في كلّ صفة منها ، حتى لا يتوارد على الخاطر مظانُّ الجسمية .

قال ابن بطال في قوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص : ٧٥) : «في هذه الآية إثبات يَدَيْنِ لله تعالى ، وهما صفتان من صفات ذاته ، وليستا بجارحتين خلافاً للمشبِّهة من المثبتة ، وللجهمية من المعطلة[٢] .

وعلى أي حال (ليس معنى اليد عندنا الجارحة ، وإنَّما هي صفة جاء بها التوقيف فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نُكَيِّفها ، وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتاب والأخبار المأثورة الصحيحة ، وهو مذهب أهل السُّنة والجماعة)[٣] .

(٤) صفة القَدَم والرِّجل

جاءت عدة أحاديث تشير إلى ذِكر القَدَم . منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال ، قال النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم : (تحاجَّت الجنة والنَّار ، فقالت النار : أُوثِرتُ بالمتكبرين والمتجبرين . وقالت الجنة : ما لي لا يدخلني إلا ضعفاء النَّاس وسَقَطهم؟ قال الله تبارك وتعالى للجنة : أنتِ رحمتي أرحم بكِ من أشاء من عبادي . وقال للنَّار : إنَّما

(١) الإحسان (٧ : ٢ب) والمطبوع (١٠ : ٣٣٧) .

(٢) فتح الباري (١٣ : ٣٩٣) وقد نقل الحافظ كلام ابن بطّال بالمعنى ، انظر شرح ابن بطال (١٠ : ٤٣٦) وقارن .

(٣) الأسماء والصّفات للبيهقي (ص ٣٣٢) نقلا عن الخطّابي .

أنتِ عذابٌ أُعذّب بكِ مَن أشاء مِن عبادي ، ولكلٍّ واحدة منها ملؤها .

فأمَّا النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله ، فتقول : قط ، قط ، قط . فهنالك تمتلئ ، ويزوي بعضها إلى بعض ، ولا يظلم الله عزّ وجل من خلقه أحداً . وأما الجنة فإنَّ الله عز وجل ينشئ لها خلقاً آخر) .

وفي رواية أخرى للبخاري فيضع الجبار تبارك وتعالى قدمه عليها فتقول : قط ، قط .

وعند البخاري من حديث أنس مرفوعاً : (يلقى في النار وتقول هل من مزيد ، حتى يضع قدمه ، فتقول قط قط)[1] .

قال في القاموس[2] : القدم محركة : السَّابقة في الأمر . . . وفي الحديث : (حتى يضع ربُّ العزة فيها قدمه) أي : الذين قدَّمهم من الأشرار فهم قدم الله للنَّار ، كما أنَّ الأخيار قدمه إلى الجنة .

قال ابن حبَّان : (هذا الخبر من الأخبار التي أُطلقت بتمثيل المجاورة ، وذلك أنَّ يوم القيامة ، يُلقى في النَّار من الأمم والأمكنة التي عُصِيَ اللهُ عليها ، فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب جل وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النَّار ، فتمتلئ ، فتقول : قط ، قط تريد : حسبي ، حسبي ؛ لأنَّ العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع . قال الله جل وعلا : ﴿لَهُمْ قَدَمُ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (يونس : ٢) . يريد : موضعَ صدق ، لا أنَّ الله جل وعلا يضع قدمه في النار . جلَّ ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه)[4] .

وقال في موضع آخر : (القدم : مواضع الكفار التي عبدوا فيها دون الله تعالى)[5] .

وهذا الحديث قد رُوي بألفاظ متعددة ، فَرُوي مرّةً (حتى يضع الجبَّار فيها قدمه) .

---

(١) هذه الآثار أخرجها البخاري في التفسير ، باب ﴿وتقول هل من مزيد﴾ (سورة ق) (٨ : ٥٩٤) فما بعد . ومسلم في كتاب الجنة باب النار يدخلها الجبارون ، الارقام (٢٨٤٦ ـ ٢٨٤٨) وأخرجها ابن حبَّان ، انظر الإحسان (١ : ٥٠١) ، (٩ : ٢٦١ أ ، ب) والمطبوع (١٦ : ٤٨٢) .

(٢) القاموس المحيط مادة (قدم) (٤ : ١٦١) .

(٤) الإحسان (١ : ٥٠٢) .

(٥) ما سبق (٩ : ٢٦١ب) والمطبوع (١٦ : ٤٨٢) .

ومرة (حتى يضع الجبَّار عليها قدمه) ومرّةً (حتى يضع الجبَّار قدمه) ومرة (حتى يضع الجبَّار فيها قدماً) وهذه الأخيرة أحال عليها مسلم إحالة، ولم يذكر لفظها.

قال أبو سليمان الخطَّابي رحمه الله تعالى: (فيُشْبه أن يكون من ذَكَر القدم والرجل وترك الإضافة؛ إنَّما تركها تَهَيُّباً لها، وطلباً للسَّلامة من خطأ التأويل فيها وكان أبو عبيد، وهو أحد أئمة أهل العلم يقول: نحن نروي هذه الأحاديث، ولا نزيغ لها المعاني).

قال الخطَّابي: (ونحن أحرى بأن لا نتقدم فيما تأخّر عنه من هو أكثر علماً، وأقدم زمناً وسنّاً، ولكن الزمان الذي نحن فيه، قد صار أهله حزبين:

ـ منكِرٌ لما يُروى من نوع هذه الأحاديث رأساً، ومكذِّب به أصلاً، وفي ذلك تكذيب العلماء الذين رووا هذه الأحاديث، وهم أئمة الدِّين، ونَقَلَة السنن، والواسطة بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ـ والطائفة الأخرى مسلِّمة للرواية فيها، ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهباً يكاد يُفضي بهم إلى القول بالتشبيه، ونحن نرغب عن الأمرين معاً، ولا نرضى بواحد منهما مذهباً. وذِكْرُ القَدَم ههنا يحتمل:

(١) أن يكون المراد به: مَن قدَّمهم الله للنَّار من أهلها، فيقع بهم استيفاء عدد أهل النار. وكل شيء قدمته فهو قدم... وقد رُوي معنى هذا عن الحسن.

(٢) وعن النّضر بن شُمَيل أنَّ معنى قول: (حتى يضع الجبَّار فيها قدمه) أي: مَن سبق في علمه أنَّه من أهل النار.

(٣) وفيه وجه آخر، وهو أنَّ هذه الأسماء أمثال، يراد بها إثبات معان لا حظَّ لظاهر الأسماء فيها من طريق الحقيقة، وإنَّما أريد بوضع الرجل عليها نوع من الزجر لها والتسكين من غَربها.

فإن قيل: فهلاّ تأوّلت اليد والوجه على هذا النّوع من التأويل وجعلت الأسماء فيها أمثالاً كذلك؟

قيل : إنَّ هذه الصفات مذكورة في كتاب الله عز وجل بأسمائها ، وهي صفات مدح والأصل أنَّ كل صفة جاء بها الكتاب ، أو صحَّت بأخبار التواتر ، أو رويت من طريق الآحاد ، وكان لها أصل في الكتاب ، أو خرجت على بعض معانيه ؛ فإنَّا نقول بها ونجريها على ظاهرها ، من غير تكييف ، وما لم يكن له في الكتاب ذكر ، ولا في التواتر أصل ولا له بمعاني الكتاب تعلق ، وكان مجيؤه من طريق الآحاد ، وأفضى بنا القول إذا أجريناه على ظاهره إلى التشبيه ؛ فإنَّا نتأوله على معنى يحتمله الكلام ، ويزول معه معنى التشبيه وهذا هو الفرق بين ما جاء من ذِكر القَدَم والرِّجل والسَّاق ، وبين الوجه واليد والعين وبالله العصمة ، ونسأله التوفيق لصواب القول . . .)[١] .

أقول : هذا المنهج الذي ذكره الخطّابي من التفرقة في إثبات العقائد بين ما جاء في خبرٍ متواتر ، وآخر صحيح ، وثالث مُعَلٍّ ؛ هو الذي عليه أكثر فِرَق المسلمين : من الأشاعرة ، والماتريدية ، والإباضية ، والزيديّة . أما الحنابلة والإمامية ؛ فإنّهم يثبتون العقائد بخبر الواحد[٢] .

(٥) النزول

روى ابن حبَّان حديث أبي هريرة مرفوعاً : (ينزل ربنا ـ جل وعلا ـ كلَّ ليلة إلى سماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : مَن يدعوني ؛ فأستجيبَ له ، من يسألني ؛ فأعْطِيَه ، من يستغفرني ، فأغفر له؟)[٣] .

وعقَّب عليه بقوله : (صفات الله جل وعلا لا تُكَيَّف ولا تُقاس إلى صفات المخلوقين

---

(١) الأسماء والصّفات للبيهقي (ص٣٥١ ـ ٣٥٣) .

(٢) وقد كتب تلميذنا الفاضل الدكتور صهيب بن محمود السقّار رسالته العلمية لدرجة «الماجستير» تحت عنوان (الاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد) فتُنظر ، ففيها تفصيل ذلك بواقع الإنصاف .

(٣) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه . انظر الإحسان (٣ : ٩٢٠) . وأخرجه البخاري في التوحيد باب يريدون أن يبدّلوا كلام الله (١٣ : ٤٦٤) ومسلم في صلاة المسافر باب الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل رقم (٧٥٨) .

فكما أنَّ الله جلَّ وعلا متكلِّم من غير آلة بأسنان ولهوات ولسان وشفة كالمخلوقين ـ جلَّ ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه ـ ولم يَجُزْ أن يقاس كلامُه إلى كلامنا ، لأنَّ كلام المخلوقين لا يوجد إلاّ بآلات ، والله جل وعلا يتكلم كما شاء بلا آلة ؛ كذلك ينزل بلا آلة ولا تحرّك ولا انتقال من مكان إلى مكان .

وكذلك السَّمع والبصر ، فكما لم يَجُزْ أن يقال : الله يبصر كبصرنا بالأشفار والحدق والبياض ، بل يبصر كيف يشاء بلا آلة ، ويسمع من غير أذنين وسماخين والتواء وغضاريف فيها ، بل يسمع كيف يشاء بلا آلة .

وكذلك ينزل كيف يشاء بلا آلة ، من غير أن يقاس نزوله إلى نزول المخلوقين ، كما يُكَيَّف نزولهم ، جلَّ ربنا وتقدَّس من أن تشبَّه صفاته بشيء من صفات المخلوقين)[1] .

(٦) الضَّحك

روى ابن حبَّان حديث أبي هريرة (يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدُهما الآخَرَ وكلاهما يدخلُ الجنَّة ، يقاتل في سبيل الله فيُقتل ، ثم يتوب الله على القاتل ، فيُقاتل في سبيل الله ؛ فيُسْتَشْهَد)[2] .

ثم قال : (هذا الخبر مما نقول في كتبنا : بأنَّ العرب تضيف الفعل إلى الآمر كما تضيفه إلى الفاعل ، وكذلك تضيف الشيء الذي هو من حركات المخلوقين ، إلى البارئ ـ جل وعلا ـ كما تضيف ذلك الشيء إليهم سواء .

فقوله صلى الله عليه وآله وسلم : (ضَحكَ اللهُ من رجلين) يريد : ضَحَّكَ الله ملائكته وعَجّبهم من الكافر القاتلِ المسلمَ ، ثم توفيق اللهِ الكافرَ وهدايته إياه إلى الإسلام ، وتفضُّله عليه بالشهادة بعد ذلك ؛ حتى يدخلا الجنة جميعاً .

---

(١) الإحسان (٣ : ٢٠١) .

(٢) الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه . انظر الاحسان (٧ : ٣٠ أ) والمطبوع (١ : ٢١٥ ، ١٠ : ٤٦٦٦) . وأخرجه البخاري في الجهاد ، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم (٦ : ٣٩) ومسلم في الإمارة باب الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة رقم (١٨٩١) .

فيُعَجِّبُ اللهُ ملائكتَه ويُضحكهم من موجود ما قضى وقدَّر .

فنسبَ الضَّحكَ الذي كان من الملائكة إلى الله جل وعلا على سبيل الأمر والإرادة . . .)[١] .

وهذا الذي قاله ابن حبَّان بعيد غريب . وقد تأول البخاري الضَّحك بمعنى الرحمة[٢] .

قال ابن حجر : ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري[٣] .

قال الخطَّابي : (قد تأول البخاريُّ الضَّحك في موضع آخر على معنى الرحمة ، وهو قريب ، وتأويله على معنى الرضا أقرب ، فإنَّ الضَّحك يدلُّ على الرضا والقبول . . . وقد يكون معنى ذلك أن يُعَجّبَ الله ملائكتَه ويُضحّكَهُم من صنيعهما ، وهذا يتخرَّج على المجاز ، ومثله في الكلام كثير)[٤] . ا . هـ

وقال ابن الجوزي : (أكثرُ السَّلف يمتنعون من تأويل مثل هذا ويُمرُّونه كما جاء وينبغي أن يراعى في مثل هذا الإمرار ، اعتقادُ أنَّه لا تشبه صفاتُ الله صفاتِ الخلق . ومعنى الإمرار : عدم العلم مع اعتقاد التنزيه)[٥] .

ويُشْكِلُ قولُ ابن الجوزي : (عدم العلم ، مع اعتقاد التنزيه) . هل يريد به التفويض في العلم والكيفية؟ أو إثبات صفة الضَّحك مع اعتقاد التنزيه وتفويض الكيفية إلى الله؟ أو يرجع في معرفة مذهب ابن الجوزي إلى الكتب التي تخصَّصت في بيان عقيدته .

---

(١) الإحسان (٧ : ٣٠أ) والمطبوع (١٠ : ٥٢٢) .

(٢) فتح الباري (٨ : ٦٣٢) .

(٣) فتح الباري (٦ : ٤٠) .

(٤) وهذا الذي قاله الخطَّابي هو مذهب شيخه ابن حبَّان ، وما أكثر ما ينقل آراءه دون ذكر اسمه وقد بينت ما يمكن أن يكون لذلك سبباً .

(٥) فتح الباري (٦ : ٤٠) وانظر في هذا المبحث الأسماء والصّفات للبيهقي (ص٤٦٩) .

(٧) العَجَب

روى ابن حبَّان حديث أبي هريرة مرفوعاً : (عَجِبَ ربُّنا من أقوام يُقادون إلى الجنة في السَّلاسل)(١) . ثم قال :

(قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «عجب ربنا» من ألفاظ التعارف التي لا يتهيأ علم المخاطب بما يخاطب به في القصد ، إلا بهذه الألفاظ التي استعملها النَّاس فيما بينهم .

والقصد في هذا الخبر : الذين يسبيهم المسلمون من دار الشِّرك مُكتَّفين بالسَّلاسل يقادون بها إلى دار الإسلام حتى يُسلموا ؛ فيدخلوا الجنة . . .)(٢) .

قال البيهقي : (قد يكون العجب بمعنى الرضا ، وقد يكون العجب بمعنى وقوع ذلك العمل عظيماً ، فيكون معنى قوله : ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾ أي : بل عَظُمَ فِعْلهم عندي)(٣) .

هذه بعضُ مسائل الصّفات الخبرية التي تناولها ابنُ حبّان كما تناول غيرَها ، وقد رأينا مواقفه المتعدّدة حيال بعضها ، وبعضِها الآخر ، مما يؤكد اجتهاده في هذه المسائل .

* * *

ولتمام الفائدة في هذا المبحث الجلَل ؛ رأيتُ أن أنقلَ إلى القارئ الكريم ثَبَتَ مباحث إحدى الرسالتين العلميّتين المكتوبتين في العربية السعودية ، كما وعدتُ في صَدْر هذا الكتاب ، فأقول : كَتَبَ الباحثُ عبد العزيز المبدل رسالةً نال بها درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية من جامعة الملك سعود بالرياض .

وكانت بعنوان (آراء ابن حبّان في العقيدة ، ومنهجه في عرضها) .

---

(١) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه . الاحسان (١ : ١٣٤) . وأخرجه البخاري في الجهاد باب الأسارى في السَّلاسل (٦ : ١٤٥) . وأبو داود في الجهاد ، باب الأسير يوثق رقم (٢٦٧٧) . وأخرج البخاري حديث الضيافة في التفسير باب ومن سورة الحشر . قوله ويؤثرون على أنفسهم (٨ : ٦٣٢) وفيه (أن الله عجب من صنيعكما) وأخرج أبو داود بإسناد حسن حديث ابن مسعود : وعجب ربنا تبارك وتعالى من رجل غزا في سبيل الله فانهزم أصحابه فعليهم ما عليه فرجع حتى أهريق دمه . . . . الحديث . أخرجه في الجهاد ، باب في الرجل الذي يشري نفسه رقم (٢٥٣٦) .

(٢) الإحسان (١ : ٣٤٣ ـ ٣٤٤) .

(٣) الأسماء والصِّفات (ص ٤٧٦) .

وكانت رسالةً ضخمة زادت صفحاتها على (٦٠٠) ست مئة صفحة . استطعت الوقوف على مقدّمتها وخاتمتها ، وثبت مباحثها[1] .

وقد جاءت هذه الرسالة في فصل تمهيديّ ، وأربعة أبواب رئيسة ، وخاتمة .

ورأيت من المناسب عَرْضَ ثَبَتِ مباحث هذه الرسالة ، عسى أن يطّلع عليه مَن يُسْهم من الموسرين ، أو أصحاب دور النشر في طباعتها ، فنحن بحاجة إلى طباعة بحثٍ علميٍّ جادّ ، ولسنا بحاجة إلى أكثر ما يصدر عن المطابع التجارية في هذه الأيام .

(١) تفضّلت الأخت الدكتورة أمل بنت فهد الشلهوب ـ وهي تلميذة شيخنا العلاّمة الدكتور محمود أحمد ميرة ، عافاه الله ـ بتصوير هذه الصفحات وإرسالها إليّ في عمّان ، فلها منّي كلّ التقدير والعرفان جزاهما الله تعالى خير الجزاء .

حكم سبّ الصحابة رضي الله عنهم (ص٥٥٠) .

الخاتمة (ص٥٥٣) . وجاء فيها :

«الحمد لله الذي تتمّ بنعمته الصالحات ، فإن من نِعَم الله تعالى عليَّ أن أعانني على إتمام هذا البحث المتواضع الذي لقارئه صفوه ، وعليَّ كَدَرُه ، وكان مما توصّلت إليه في هذا البحث النتائج الآتية :

ـ عِظَم صبر ابن حبّان رحمه الله على طلب العلم وشدائد التحصيل ، وذلك بكثرة البلدان التي رحل إليها ، والمشايخ الذين روى عنهم ؛ وهم قريباً من ألفي شيخ ؛ كما صرّح بذلك .

ـ ضياع كثير من تراث ابن حبّان العلميّ بسبب الجهل بمجمل العلم وفضله ، وغلبة الهوى والعصبية المذهبية .

ـ موافقة ابن حبّان رحمه الله لأهل السنة والجماعة[1] في أصول الاستدلال على مسائل الاعتقاد ، وذلك باستدلاله بالكتاب والسنّة والإجماع .

ـ قرّر ابن حبّان رحمه الله الاحتجاج بخبر الآحاد ـ كما هو المذهب الحقّ ـ في مسائل الاعتقاد والأحكام الشرعية على حدٍّ سواء ، مخالفاً بذلك سائر المبتدعة الذين لا يحتجّون بخبر الآحاد على مسائل الاعتقاد .

---

(١) قال عداب : «أهل السنّة والجماعة» مصطلح يعني في بداية ظهوره الكفّ عمّا جرى بين الصحابة رضوان الله عليهم ، والرضا بإمرة معاوية ابن أبي سفيان ، بعد تنازل الحسن بن عليّ له عن الخلافة ، فلُقِّب ذلك العام (عام الجماعة) ثم غدا عَلَماً على منهج فكري سياسيّ يتولّى منهج الراشدين ، ويساير السلطان المتغلّب ، ويصوّب ولايته وأحكامه .

ويدخل تحت هذا المصطلح : أهل الحديث ، والظاهرية ، والأشاعرة ، والماتريدية ، والحنابلة ، في مقابلة الشيعة والخوارج . والسلفيّون المعاصرون ـ وهم حنابلة بالتأكيد ـ يعدّون أنفسهم ـ وحدهم ـ أهل السنة والجماعة ، والباحث عبد العزيز المبدل من هؤلاء !

فحين يقول : وافق ابنُ حبّان أهلَ السنّة والجماعة ، أو خالفهم ، فيعني أنّه وافق السلفية المعاصرين أو خالفهم فقط ! وإلاّ فابن حبّان أعلم بمذهب أهل السنّة والجماعة من جميع السلفيين المعاصرين وغيرهم ، وهو من كبار أعلام أهل السنّة رحمه الله تعالى .

ـ مخالفة ابن حبّان رحمه الله لأهل السنّة والجماعة في بعض مسائل توحيد الألوهية ، إذ أجاز شدّ الرحال لغير المساجد الثلاثة ، كما أجاز التبرّك بالصالحين ، وكلّ هذا مخالفٌ للنصوص الصحيحة الصريحة في تحريم مثل هذه الأمور .

ـ سلك ابن حبّان في إثبات الصّفات مذهب ابن كُلاب ، فقد أوّل صفات الفعل في كثير من الأحيان ، وأوّل بعض الصّفات الذّاتية في أحيان أخَر .

ـ أبطل رحمه الله تعالى قول المعتزلة في نفي رؤية الله تعالى في الآخرة ، وأنّ القرآن مخلوق .

ـ اتفقت آراء ابن حبّان رحمه الله في القضاء والقدَر مع أهل السنّة والجماعة ، فقد قرّر رحمه الله مراتب القدر كلّها ، وأبطل الاحتجاج بالقدر عند فعل المعاصي ، ومنع التكليف بما لا يُطاق .

ـ بطلان ما اتُّهم به ابن حبّان من القول باكتساب النبوّة ، تلك التّهمة التي كاد أن يُقتل بسببها ، إلا أنّ الله تعالى نجّاه منها[١] ، والحقّ أنّه ممّن يرى أنّ النبوّة اصطفاء واجتباء من الله تعالى وحده لا شريك له .

ـ وافق ابن حبّان رحمه الله تعالى أهل السنّة والجماعة في القول بعصمة الأنبياء في التبليغ ، والعصمة من الوقوع في الكبائر ، إلا أنّه خالفهم في مسألة عصمة الأنبياء في الصغائر ، فذهب إلى عصمتهم منها كذلك ، وهذا خلاف ما دلَّتْ عليه نصوص الكتاب والسنّة[٢] .

ـ اتّفقت آراء ابن حبّان في السمعيات مع ما قرّره أهل السنّة والجماعة ؛ من الإيمان

---

(١) قال عداب : نجا ابن حبّان من القتل ، بصَلاته لله تعالى في جوف الليل أن يقبضه إليه وألا يفضحه ؛ فاستجاب الله دعاءه ، وتوفّي في ليلة التنفيذ ذاتها ، وقبّح الله العصبية الطائفية الوقحة !

(٢) قال عداب : أهل السلوك إلى الله تعالى كلّهم يقولون بعصمة الأنبياء من الوقوع في الصغائر وهم لا يخالفون بذلك الكتاب والسنّة ، وإنّما يحملون النصوص الواردة فيهما على محامل تليق بالأنبياء ، وتتناسب مع عبوديتهم لله عزّ وجلّ .

بعذاب القبر، ونعيمه، والحوض، والشفاعة، والصراط، دون تأويل لها، أو صرف لها عن ظاهرها.

- سلك ابن حبّان رحمه الله في مسائل الإيمان مسلك أهل السنّة والجماعة، فقد قرّر زيادة الإيمان ونقصانه، وأدخل العمل في مسمّى الإيمان، وأجاز الاستثناء في الإيمان على التفصيل المذكور فيه، وأهل الكبائر، مؤمنون ناقصو الإيمان، وهم تحت المشيئة، إن شاء الله تعالى عفا عنهم، وإن شاء عذّبهم.

والكفر المُخْرِج من الملّة عند ابن حبّان هو ما كان عن تكذيب وجحود، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة.

- يرى ابن حبّان وجوب طاعة الأئمة وإن جاروا، والطاعة لهم في المعروف وحسب طاقة الإنسان، كما قرّر حرمة الخروج عليهم لما في الخروج عليهم من الفتن العظيمة التي لا طاقة للمسلمين بها(١).

- سلك ابن حبّان رحمه الله في أصحاب النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، رضي الله عنهم، مسلك أهل السنّة والجماعة، فأفضلُهم أبو بكر رضي الله عنه، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ، ثم بقيّة العشرة رضي الله عنهم، ثم المهاجرون، ثم الأنصار، وهم رضي الله عنهم عنده جميعاً من الثّقات العدول، تُقبل أخبارهم من غير بحثٍ في أحوالهم.

- تشدّد ابن حبّان رحمه الله في مسألة سبّ أصحاب النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، فقد قرّر حرمتها وامتنع عن قبول مرويات من وقع فيها؛ لعظيم جرمه، وسوء معتقده.

ختام هذا البحث المتواضع، أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العليا؛ أن يجعله مباركاً على كاتبه وقارئه، وأن يتجاوز ما كان فيه من زلاّت، ويقيل ما وجد فيه

---

(١) تناولتُ هذه المسألة بالتفصيل في كتابي «ظاهرة العنف في السلوك الإسلامي المعاصر» وهو مخطوط.

من قصور ، فإن كلّ بني آدم خطاء ، وخير الخطّائين التوّابون ، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وآله وصحبه وسلّم» اهـ .

أقول : جزى الله تعالى كاتب هذا البحث خير الجزاء ، ونفع الله بعلمه ، وأعانه على المزيد من البحث والتحقيق والتحرير .

الفَصل السَّادس

فقه الإمام ابن حبَّان

تمهيد : إنّ الذي ينظر في كتاب الأنواع والتقاسيم لابن حبَّان ، يجد الرجل فقيهاً أصولياً ، عميق الغور في سبر سنَّة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ، بارعاً في استنباط الأحكام من النُّصوص .

ولا أدلَّ على ذلك من اختراعه العجيب ، وتصنيفه الفريد للسُّنن الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

فقد رأى ابن حبَّان أنَّ الغاية من معرفة السنن وحفظها ، الفقه في الدِّين ، واتباع سيد المرسلين في أحكام الشَّريعة ، فأطال التفكير في أقسام السنن ، فرآها تدور على خمسة أقسام :

- الأول : الأوامر التي أمر الله عباده بها .
- والثاني : النَّواهي التي نهى الله عباده عنها .
- والثَّالث : الأخبار التي يحتاج المسلم إلى معرفتها ، وحكم كل نوع منها .
- والرابع : الإباحات التي بيَّنها رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .
- والخامس : الأفعال التي انفرد النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بفعلها[١] .

وتدبَّر الأوامر الواردة عن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فوجدها تدور على مئة نوع وعشرة أنواع[٢] ، وكذلك كانت أنواع النَّواهي[٣] مئة نوع وعشرة أنواع . أما الأخبار فكانت ثمانين نوعاً[٤] ، والإباحات تدور على خمسين نوعاً[٥] ، وكذلك كانت أفعال النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسين[٦] نوعاً . فالسُّنة كلُّها تنقسم على خمسة

(١) صحيح ابن حبَّان (١ : ١٠٣) الإحسان .
(٢) ما سبق (١ : ١٠٥) .
(٣) ما سبق (١ : ١١٩) .
(٤) ما سبق (١ : ١٣١) .
(٥) ما سبق (١ : ١٤٠) .
(٦) ما سبق (١ : ١٤٥) .

أقسام ، وتتنوع إلى أربع مئة[١] نوع .

ولا ريب أنَّ تصنيف صحيح السُّنة على هذه الأقسام ، وتنويعها في هذه الأنواع الأربع مئة ؛ دليل فقه عظيم ، وفهم دقيق ، وحاسَّة أصولية بارعة .

بيدَ أنَّ المصادر التي بين أيدينا تشير إلى كون ابن حبّان شافعياً ، وهذا قد يُفسَّرُ بأنّه صنف تقاسيمه وأنواعه حسب المذهب الشَّافعي وخدمة له ، وبذلك يقلل من قيمة صحيحه ، ويجعله مذهبياً يلوي الأدلة لتوافق مذهبه ، شأن كثير من المصنفين في فقه المذاهب .

إلا أنَّ دراسة صحيح ابن حبَّان تعطي صورة أخرى عن الرجل ، وتدلّ على أنه كان يدور مع الدَّليل ، وإن خالف مذهب إمامه الشَّافعي ـ رحمهما الله تعالى ـ .

ويحسن قبل أن أخوض في عرض أمثلة من فقه ابن حبَّان ، وأبيِّنَ منهجه في الاستدلال ، أن أحدِّد مذهبه الفقهي ؛ لئلا تلتبس علينا الأمور ، أمام زحمة الاختلافات الفقهية في المسائل المعروضة فيما بعد .

---

(١) صحيح ابن حبَّان (١ : ١٤٩) .

المبحث الأول

مذهب ابن حبَّان الفقهيُّ

ابن حبَّان من حيث المبدأ شافعي المذهب ، ويعتز بانتسابه إلى الإمام الشَّافعي ويرى أنَّ للشافعي من المآثر ما لم يسبقه أحد من العلماء إليها ، ولم يلحقه أحد ؛ إلاّ كان عالة عليه .

قال رحمه الله تعالى : (للشَّافعي رحمه الله ثلاث كلمات ، ما تكلَّم بها أحد في الإسلام قبله ، ولا تفوَّه بها أحد بعده ، إلا والمأخذ فيها كان عنه :

إحداها : أنّي سمعت ابن خزيمة يقول : سمعت المزني يقول : سمعت الشَّافعي يقول : إذا صح لكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فخذوا به ودَعُوا قولي .

والثَّانية : أخبرني محمد بن المنذر بن سعيد ، عن الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح الزعفراني قال : سمعت الشافعي يقول : ما ناظرتُ أحداً قطُّ فأحببت أن يخطئ .

والثَّالثة : سمعت موسى بن محمد الدَّيلمي بأنطاكية يقول : سمعت الربيع بن سليمان يقول : سمعت الشَّافعي يقول : وَدِدْتُ أنَّ النَّاس تعلَّموا هذه الكتب ، ولم ينسبوها إليَّ)[1] .

والذي يعنينا في فقه ابن حبَّان رحمه الله الخصلة الأولى (إذا صح الحديث فخذوا به ودعوا قولي) . فقد تمسَّك بها ابن حبَّان أيَّما تمسُّك ، ورأى أنّ من تمام الانتساب إلى مدرسة الإمام الشَّافعي ، التزام هذه القاعدة ، فضلاً عن كونها أصلاً شرعياً لكل عالم قادر على الاجتهاد .

قال تعقيباً على حديث بُسْرة بنت صفوان : (من مسَّ ذَكَرَهُ فليتوضّأ)[2] :

---

(١) انظر : صحيح ابن حبّان (٥ : ٤٩٧ ـ ٤٩٩) .

(٢) أخرجه ابن حبّان في صحيحه (٣ : ١١١٢) وما بعده ، ومالك في الموطأ في كتاب الطهارة باب الوضوء من مسِّ الفرج (١ : ٤٢) وأبو داود في الطهارة باب الوضوء من مسِّ الذكر رقم (١٨١) والترمذي في الطهارة الباب نفسه رقم (٨٢ ـ ٨٤) والنسائي في الطهارة الباب نفسه (١ : ٨٣ ـ ٨٤) وقال =

(عائذٌ بالله أن نحتجَّ بخبر رواه مروان بن الحكم وذووه في شيء من كُتُبنا ؛ لأنّا لا نستحلُّ الاحتجاج بغير الصَّحيح من سائر الأخبار ، وإن وافق ذلك مذهبَنا ، ولا نعتمد إلاَّ على المنتزَع من الآثار ، وإن خالف ذلك قول أئمتنا .

وأما خبر بُسرة الذي ذكرناه ، فإنّ عروة بن الزبير سمعه من مروان بن الحكم عن بسرة فلم يُقْنِعْهُ ذلك ، حتى بعث مروان شرطياً له إلى بسرة فسألها ، ثم أتاهم فأخبرهم بمثل ما قالت بسرة ، فسمعه عروة ثانية عن الشُّرطي عن بسرة ، ثم لم يقنعه ذلك حتى ذهب إلى بسرة فسمع منها .

فالخبر عن عروة عن بسرة متصل ليس بمنقطع ، وصار مروان والشرطي كأنهما عاريتان يُسقَطان من الإسناد)[1] ا . هـ .

ووجهُ الاستدلال : أنّ ابن حبّان يصرّح بأنّه لا يستحلّ الاحتجاج بغير الصحيح من الحديث ، سواء وافق المذهب أم خالفه . والمذهبيّون المقلّدون ليسوا كذلك بالتأكيد .

وقال عَقِبَ مسألةٍ خالفَ فيها الشافعيَّ : (ولا يتوهَّمنَّ متوهِّم أنَّ الجمع بين الأخبار على حسب ما جمعنا منها في هذا النَّوع من أنواع السُّنن ؛ يضادُّ قول الشَّافعي ـ رحمة الله ورضوانه عليه ـ وذلك أنّ كلَّ أصل تكلَّمنا عليه في كتبنا ، أو فرع استنبطناه في مصنفاتنا هي كلُّها قول الشَّافعي ـ رحمه الله ـ وهو راجع عمّا في كتبه ، وإن كان ذلك المشهور من قوله ، وذلك أنّي سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول : سمعت المزني يقول ، سمعت الشَّافعي يقول : «إذا صحَّ لكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذوا به ، ودعوا قولي» . والشَّافعي ـ رحمة الله عليه ـ في كثرة عنايته بالسُّنن ، وجمعه لها ، وتفقُّهه فيها ، وذبِّه عن حريمها ، وقمعه من خالفها ، زعم أنَّ الخبر

= الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وفي الباب عن أم حبيبة ، وأبي أيوب ، وأبي هريرة ، وأروى ابنة أنيس ، وعائشة ، وجابر ، وزيد بن خالد ، وعبد الله بن عمرو . قال : وهو قول غير واحد من أصحاب النّبي ﷺ . وبه يقول الأوزاعي والشّافعي وأحمد وإسحاق . وانظر تمام تخريجه والكلام عليه للعلامة أحمد شاكر في جامع الترمذي (١ : ١٢٦ ـ ١٣٠) .

(١) صحيح ابن حبّان (٢ : ٣٩٧) .

إذا صَحّ ؛ فهو قائل به ، راجع عما تقدَّم من قوله في كتبه ، وهذا مما ذكرناه في كتاب «المدبَّر»[(١)] .

فابن حبَّان ـ رحمه الله ـ من مدرسة الإمام الشَّافعي ، وأتباعه في أصول النَّظر والاستدلال ، إذ الشافعي واضع ذلك العلم ، ومؤسس علم أصول الفقه . إلا أنَّ أبا حاتم ابن حبَّان إمام مجتهد له انفراداته الخاصَّة التي خالف فيها الإمام الشَّافعي رحمه الله تعالى ، كمسألة الوضوء من لحم الجزور ، ومسألة صلاة المأموم قاعداً إذا صلَّى إمامه قاعداً ، وغير ذلك من المسائل التي سأعرض لبعضها في فقهه .

(١) الإحسان (٥ : ٤٩٧ ـ ٤٩٨) وقد وقع في مخطوطة الأنواع والتقاسيم (١ : ل٣٢٩) : (المبين) بينما وقع في مخطوطة الإحسان : (الميزان) ويظهر أنَّ الأصوب «كتاب المُدَبَّر» لأنَّ مسألة بيع العبد المدبَّر شغلَتْ حيِّزاً من اهتمامات الشافعية . وانظر مناظرة الشافعي مع شيخه محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ـ رحمهم الله تعالى ـ في طبقات الشافعية الكبرى (٢ : ١٣٧) .

المبحث الثَّاني

أصول الاستدلال عند ابن حبَّان

تمهيد :

يعتمد ابن حبَّان في استنباطاته الفقهية على أصول ، وقواعد ، ترى كثيراً منها مبثوثاً في ثنايا كتبه الموجودة بين أيدينا ، وجميع أصول الاستدلال وقواعده موجودة في كتاب ألَّفه لهذا الغرض ، سماه «شرائط الأخبار» ؛ قد فُقد مع ما فقد من كتبه الكثيرة .

وقد ذكر ابن حبَّان في كتبه الموجودة بين أيدينا ألفاظاً أصولية كالعامِّ والخاصِّ والمجمل والمبيّن والمفسّر ، والنَّاسخ والمنسوخ ، وكيفية الجمع بين الأخبار المتضادة في الظاهر ، والاحتجاج بخبر الواحد ، وغير ذلك من الألفاظ الأصولية الكثيرة ، التي سأذكر بعضها فيما بعد .

ولا يسعني في بحث عن «الجرح والتعديل» أن أفيضَ في مثل هذه المسائل ؛ لذا فإنَّني سأشير إشارات سريعة إلى منهجه في الاستدلال ، تاركاً الإسهاب لمن يريد الكتابة في «فقه ابن حبَّان» مثلاً .

وتنحصر أصول الاستدلال عند ابن حبَّان في : الكتاب ، والسُّنة ، والإجماع ، والقياس واضح العلَّة . أما المقايسات المعكوسة ، والآراء المنكوسة ـ على حَدّ تعبيره ـ فلا يقيم لها وزناً ، بل يستعيذ بالله تعالى منها ، ومن الركون إلى أصحابها وأدعيائها .

وإنني في عرضي لأصول الاستدلال عند ابن حبَّان ، سأقتصر على ذكر هذه الأدلة ، وإثبات اعتماده عليها ، دون التمثيل لذلك ، ومن غير موازنة آرائه بآراء غيره من العلماء ؛ لأنَّ مثل هذا يَتطلّب وقتاً وجهداً ودراسة خارجة عن قصدنا وموضوعنا .

(١) الأصل الأول: الكتاب الكريم.

الكتاب : هو القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وآله

وسلم ، المنقول إلينا بالتواتر ، المتعبَّد بتلاوته ، المعجز بأقصر سورة منه ، المجموع بين دفتي المصحف ؛ من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة النَّاس .

والله قد أرسل بهذا الكتاب رسوله ، وجعله إلى جنانه هادياً ، فبلّغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسالاته ، وبيّن المراد من آياته[١] . . .

(فمن تنازع بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شيء ؛ وَجَبَ رَدّ أمره إلى قضاء الله ، ثم إلى قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . . .)[٢] .

(وفي العنود عن اتباعه معصية ؛ إذ لا حَكَم بين الله وبين خلقه إلا الذي وضعه الله ـ جل وعلا ـ موضع الإبانة لخلقه عنه . . .)[٣] .

و(خطاب الكتاب قد يستقلُّ بنفسه في حالة دون حالة ، حتى يستعمل على عموم ما ورد الخطاب فيه ، وقد لا يستقلُّ في بعض الأحوال ، حتى يُستعمل على كيفية اللفظ المجمل الذي هو مطلق الخطاب في الكتاب ، دون أن تبيِّنها السنن)[٤] .

(٢) الأصل الثَّاني: السُّنة المطهَّرة.

السُّنة المطهَّرة هي المصدر الثَّاني من مصادر التشريع ، فمن (تنازع بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شيء ، وجب رد أمره إلى قضاء الله ـ الكتاب ـ ثم إلى قضاء رسوله ـ السُّنة ـ)[٥] .

(وكل ما بيَّن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فيما ليس لله فيه حكم ، فبحكم الله سَنَّه ، ووجب علينا اتِّباعه)[٦] .

---

(١) انظر : الإحسان (١ : ١٠٢) .

(٢) الثقات (١ : ٥) .

(٣) الثقات (١ : ٦) .

(٤) الإحسان (٥ : ٩٢) .

(٥) الثقات (١ : ٥) .

(٦) ما سبق (١ : ٧) .

(وسنن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم كلُّها مستقلة بنفسها ، لا حاجة بها[١] إلى الكتاب ، لأنها المبيِّنة لمجمل الكتاب والمفسِّرة لمبهمه .

قال الله ـ جل وعلا ـ : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل : ٤٤) فأخبر ـ جل وعلا ـ أنّ المفسر لقوله : ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة : ٤٣) وما أشبهها من مجمل الألفاظ في الكتاب ، رسولُه صلى الله عليه وآله وسلم .

ومُحالٌ أن يكون الشيءُ المفسِّرُ ؛ له الحاجةُ إلى الشيء المجمَل ، وإنما الحاجة تكون للمجمل إلى المفسِّر ، ضد قول من زعم أنّ السنن يجب عرضها على الكتاب ، فأتى بما لا يوافقه الخبر ، ويدفع صحَّتَه النظر)[٢] .

والسُّنة التي يحتج بها ابن حبَّان ـ رحمه الله ـ هي السُّنة الصحيحة الثابتة . قال :

(ولسنا نستجيز أن نحتجّ بخبر لا يصحّ من جهة النَّقل في شيء من كتبنا ، ولأنَّ فيما يصح من الأخبار ـ بحمد الله ومنِّه ـ يغني عنَّا عن الاحتجاج في الدين بما لا يصح منها)[٣] .

(وليس بين أخبار المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم تضاد ولا تهاتر ، ولا يكذب بعضها بعضاً ، ولا ينسخ بشيء منها القرآن ، بل يُفَسِّر عن مجمل الكتاب ومبهمه ويُبَيِّن عن مختصره ومشكله)[٤] .

والسُّنة كالكتاب فيها المجمل والمبين ، والمبهم والواضح ، والعام والخاص ، والناسخ والمنسوخ ، فيجب ألا يحكم الناظر فيها من خلال حديث وَرَدَ في مسألة ما ، ما لم يَجمع الأحاديث الواردة كلّها ، وينظر في أقوال العلماء فيها ، ويرى هل أجمعوا على شيء أو اختلفوا؟ فإذا ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نص كقوله : (صلُّوا

---

(١) يريد ابن حبّان أنه إذا صَحّ الحديث ؛ فلا حاجة إلى عرضه على القرآن ، إذ إنّ السنّة هي الموضحة له . ومذهب ابن حبّان في هذه المسألة ؛ مخالف لمذهب إمامه الشّافعي في «خبر الخاصّة» .

(٢) الإحسان (٥ : ٩١) .

(٣) المجروحين (١ :٢٥) .

(٤) الإحسان (٥ : ٤٩٥ ـ ٤٩٦) .

كما رأيتموني أصلي)[١] مثلاً ، نُظر في مفاد هذا الأمر من خلال استقراء النصوص . إذ كلمة (صلُّوا) (لفظة أمر تشتمل على كل شيء كان يستعمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته .

فما كان من تلك الأشياء خصَّه الإجماع ، أو الخبر بالنفل ، فهو لا حرج على تاركه في صلاته ، وما لم يخصَّه الإجماع أو الخبر بالنفل ، فهو أمر حَتْم على المخاطبين كافة ، لا يجوز تركه بحال)[٢] .

و(قوله صلى الله عليه وآله وسلم : (شرِّقوا أو غرِّبوا)[٣] لفظةُ أمرٍ تستعمل على عمومه في بعض الأعمال ، وقد يخصُّه خبر ابن عمر[٤] ، بأنَّ هذا الأمر قصد به الصَّحارى دون الكُنُف والمواضع المستورة . والتخصيص الثاني هو من الإجماع : أنَّ من كانت قِبلته في المشرق أو في المغرب ، عليه أن لا يستقبلها ولا يستدبرها بغائط أو بول ، لأنَّها قبلته وإنَّما أُمِرَ أن يستقبل ، أو يستدبر ضد القبلة عند الحاجة)[٥] .

وقد تأتي سنن تُحسب من المجمل والمفسر ، وليست منه في شيء ، وإنما هي سنن متعدّدة لعمل واحد يجوز للمسلم أن يختار أيَّها شاء .

---

(١) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٤ : ١٦٥٨) . وأخرجه البخاري في الأذان ، باب الأذان للمسافر ، رقم (٦٠٣) . ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أحق بالإمامة رقم (٦٧٤) كلهم من حديث مالك بن الحويرث مرفوعاً .

(٢) الإحسان (٥ : ٥٠٤) .

(٣) يقصد حديث أبي أيوب : (إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولكن شرِّقوا أو غرِّبوا) . أخرجهُ ابن حبَّان في صحيحه (٤ : ١٤١٦ ، ١٤١٧) والبخاري في الوضوء باب لا تُستقبل القبلة ببول ولا غائط رقم (١٤٤) ومسلم في الطهارة ، باب الاستطابة رقم (٢٦٤) وغيرهم ، كما جاء هذا الحديث عن عدد من الصحابة . انظر جامع الأصول (٧ : ١٢٠ ـ ١٢٤) .

(٤) خبر ابن عمر قال : (ارتقيت فوق بيت حفصة لبعض حاجتي ، فرأيت النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقضي حاجته ، مستقبل الشَّام ، مستدبر القبلة) . أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٤ : ١٤١٨) وأخرجه البخاري في الوضوء ، باب من تبرَّز على لبنتين رقم (١٤٥) وغير موضع . ومسلم في الطهارة ، باب الاستطابة رقم (٢٦٦) .

(٥) الإحسان (٢ : ٤٩٦) .

مثال ذلك حديث عمرو بن أمية الضَّمْري أنه (رأى النّبي صلى الله عليه وآله وسلم توضَّأ ومسح على العِمامة والخفَّين)[١] .

وحديث المغيرة بن شعبة (أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضَّأ ومسح بناصيته وفوق العِمامة)[٢] .

قال أبو حاتم ابن حبَّان : (وهذه اللفظة «ومسح بناصيته وفوق العِمامة» قد تُوهِمُ مَن لم يُحكِمْ صناعةَ العلم أنَّ المسح على العمامة دون النَّاصية غيرُ جائز ، ويجعل خبر عمرو بن أمية مجملاً ، وخبر مغيرة الذي ذكرناه مفسَّراً له أنَّ مسح النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم على العمامة ، كان ذلك مع النَّاصية فوق المسح على النَّاصية دون العمامة ، إذ النَّاصية من الرأس .

وليس بحمد الله ومنِّه كذلك ، بل مسحَ النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم على رأسه في وضوئه ، ومسح على عمامته دون النَّاصية ، ومسح على ناصيته وعمامته ثلاث مرات في ثلاثة مواضع مختلفة . فكلٌّ سنةٌ تُستعمل ، من غير أن يكون استعمال إحداها حتماً ، واستعمال الآخر مكروهاً)[٣] .

(٣) الأصل الثالث: الإجماع

(الإجماع : اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة)[٤] الواقعة . وقد يكون هذا الإجماع في آخر الزمان ، كما قد يكون في عصر الصَّحابة ، أو التابعين أو مَنْ بعدهم .

---

(١) أخرجه ابن حبّان في صحيحه (٤ : ١٣٤٣) ، وأخرجه البخاري في الوضوء ، باب المسح على الخفين رقم (٢٠٠ ، ٢٠١) . وهما عنده حديثان عن عمرو بن أمية . وليس عند النَّسائي في الطهارة باب المسح على الخفين إلا المسح على الخفين (١ : ٦٩) .

(٢) أخرجه ابن حبّان في صحيحه (٤ : ١٣٤٦) واللفظ له ، والبخاري في الوضوء ، باب الرجل يوضِّئ صاحبه رقم (١٨٠) ومواضع أخرى . ومسلم في الطهارة ، باب المسح على الخفين رقم (٢٧٤) . وقد ورد بألفاظ عديدة انظرها مجموعة في جامع الأصول (٧ : ٢٢٨ ـ ٢٣٣) . وعند مسلم رقم (٢٧٤) . ولم يخرِّج البخاري لفظ «الناصية» . وقد أخرج مسلم أحد عشر طريقاً ورواية لحديث المغيرة .

(٣) الإحسان (٤ : ١٧٧) .

(٤) الحدود في الأصول للباجي (ص٦٣ ـ ٦٤) .

وقد تكررت كلمة (الإجماع) على لسان ابن حبَّان في عدد من كتبه، وخاصَّة كتابه «التقاسيم والأنواع»[١].

فمثال إجماع الصَّحابة ما ذكره ابن حبَّان من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه: أنَّ رجلاً من أصحاب النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد وعمر يخطب يوم الجمعة، فناداه عمر: أيُّ ساعة هذه؟ فقال: إنِّي شُغلت اليوم فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعت النِّداء، فلم أزد على أن توضَّأت، قال عمر: والوضوء أيضاً؛ وقد علمتَ أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بالغسل؟[٢].

قال أبو حاتم ابن حبَّان رحمه الله: (في هذا الخبر دليل صحيح على نفي إيجاب الغسل للجمعة على من يشهدها، لأنَّ عمر بن الخطاب كان يخطب، إذ دخل المسجد عثمان بن عفان، فأخبره أنه ما زاد على أن توضَّأ ثم أتى المسجد، فلم يأمره عمر ولا أحد من الصَّحابة بالرجوع والاغتسال للجمعة، ثم العَود إليها.

ففي إجماعهم على ما وصفنا أبينُ البيان؛ بأنَّ الأمر من المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بالاغتسال للجمعة أمرَ ندب لا حتم)[٣].

ومثال إجماع التابعين المبنيّ على إجماع الصحابة: صلاة المأموم قاعداً، إذا صلَّى إمامه قاعداً. قال ابن حبَّان: (وقد أفتى به من التابعين: جابر بن زيد أبو الشعثاء، ولم يُروَ عن أحد من التابعين أصلاً خلافه، لا بإسناد صحيح ولا واهٍ، فكأن التابعين أجمعوا على إجازته)[٤].

---

(١) انظر على سبيل المثال (١ : ١٠٥، ١٤١) و(٤ : ٥٧، ٢٦٥، ٥٤١) و(٥ : ٩٢، ٤٧١، ٥٠٣) و(١١ : ٤٨٨) و(١٤ : ١٢٤).

(٢) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٤ : ١٢٣٠). وأخرجه البخاري في الجمعة باب فضل الجمعة رقمي (٨٣٨، ٨٤٢) ومسلم في فاتحة الجمعة رقم (٨٤٥). كلّهم من حديث ابن عمر وأبي هريرة عن عمر رضي الله عنهم.

(٣) الإحسان (٤ : ٣٢).

(٤) الإحسان (٥ : ٤٧٢).

ومثال إجماع المتأخرين المبنيِّ على إجماع من سبقهم من الصَّحابة والتابعين الإجماعُ على عدم تشبيك اليدين حين الركوع في الصَّلاة .

قال ابن حبَّان : (وأجمع المسلمون قاطبة من لدن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم إلى يومنا هذا على أنَّ هذا الفعل كان في أول الإسلام ، ثم نسخه الأمر بوضع اليدين للمصلِّي في ركوعه)(١) .

ولعلك تلاحظ معي أنَّ ابن حبَّان يحاول أن يردَّ كل إجماع حدث إلى عصر الصَّحابة ، فهو مع اعترافه بإمكان حدوث الإجماع ، وصحته لو حدث ، إلا أنَّه كان يرى أن الإجماع الواقع هو إجماع الصَّحابة رضوان الله عليهم .

قال : (والإجماع عندنا إجماع الصَّحابة الذين شهدوا هبوط الوحي والتنزيل ، وأعيذوا من التحريف والتبديل ، حتى حفظ الله بهم الدين على المسلمين ، وصانه عن ثلب القادحين . . .)(٢) .

وقد مَرَّ آنفاً أنَّ الإجماع يخصُّ عموم الكتاب والسُّنة عند ابن حبّان .

(٤) الأصل الرابع: القياس.

القياس هو : (حملُ أحدِ المعلومَين على الآخر في إثبات حُكمٍ أو إسقاطِه بأمرٍ يجمعُ بينهما)(٣) .

وأبو حاتم ابن حبَّان العلَم المطَّلع على سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتبحِّر فيها ؛ يرى أنَّ القياس لا يُلجأ إليه عند ورود النَّص ، ولا يُذهب إليه إلاّ عند الضرورة ، أو التفريع على النُّصوص ، ومن خلال تتبُّعي لأقواله تبيَّن لي أنه لا يقول إلا بالقياس الواضح العِلّة .

قال في مقدمة كتابه : «النوع التسعون : الأوامر المعلّلة التي قُرنت بشرائط يجوز

---

(١) الإحسان (٥ : ١٩٤) .
(٢) الإحسان (٥ : ٤٧١ ـ ٤٧٢) .
(٣) الحدود للباجي (ص٦٩) وإرشاد الفحول (ص١٩٨) .

القياس عليها»[١] فبعد روايته حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : (مثل الجليس الصَّالح ، ومثل جليس السوء ، كحامل المسك ونافخ الكير)[٢] ؛ قال : (في هذا الخبر دليل على إباحة المقايسات في الدين)[٣] .

وقال في معرض الرد على من قال بأنَّ من أخَّر صلاة العصر عن وقتها إلى أن خرج الوقت عمداً يكفر : (لما جاز تقديم صلاة العصر عن وقتها ، ولم يستحق فاعله أن يكون كافراً ، كان من أخَّر الصَّلاة عن وقتها ، ثم أداها بعد وقتها ، أولى أن لا يكون كافراً)[٤] . وهذا قياس ولا ريب .

هذه هي الأصول التي اعتمدها ابن حبَّان في تفريعاته الفقهية على النصوص ، ولم أره لجأ إلى أصولٍ أخرى ، وإنْ كان ذكر في ترجمة «أبو زيد» الراوي عن ابن مسعود أنه «روى خبراً واحداً خالفَ فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأي»[٥] ومصادر الاستدلال عند ابن حبّان تحتاج إلى دراسة خاصّة واسعة .

شروط النظر والاستدلال (صفة المفتي)

يرى الإمام ابن حبَّان أنه لا يجوز لكل أحدٍ أن يتصدَّى للاستنباط وادعاء العلم والفُتيا : (فمن لم يحفظ سنن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يحسن تمييز صحيحها من سقيمها ، ولا عرف الثِّقات من المحدِّثين ولا الضُّعفاء والمتروكين ، ومن يجب قبول انفراد خبره ، ممن لا يجب قبول زيادة ألفاظٍ في روايته ، ومن لم يحسن معاني الأخبار ، والجمع بين تضادّها في الظواهر ، ولا عرف المفسّر من المجمل ، ولا المختصر من المتقصَّى ، ولا النَّاسخ من المنسوخ ، ولا اللفظ الخاصَّ الذي يراد به العامُّ ، ولا

(١) الإحسان (١ : ١١٦) وأشار إلى قياس الأَوْلى في صحيحه أيضاً (١ : ٥٠٠) .

(٢) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٢ : ٥٦١) وأخرجه أبو داود في الأدب باب من يؤمر أن يجالس رقم (٤٨٢٩) بإسناد صحيح .

(٣) الإحسان (٢ : ٣٢١) وانظر (٩ : ٣٠٤ ، ٤٧٥) .

(٤) الإحسان (٤ : ٣١٣) .

(٥) المجروحين (٣ : ١٥٨) .

اللفظ العامَّ الذي يراد به الخاصُّ ، ولا الأمر الذي هو فريضة وإيجاب ، ولا الأمر الذي هو فضيلة وإرشاد ، ولا النَّهي الذي هو حتم لا يجوز ارتكابه ، من النَّهي الذي هو ندب مباح استعماله مع سائر السُّنن ، وأنواع أسباب الأخبار ، على حسب ما ذكرناها في كتاب «فصول السنن» ؛ كيف يستحلّ أن يفتي؟ أو كيف يسوّغُ لنفسه تحريم الحلال أو تحليل الحرام ، تقليداً منه لمن يخطئ ويصيب ، رافضاً قول من لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى ، صلى الله عليه وآله وسلم)[١] .

أقول : واضح من كلام ابن حبّان أن الذي يحقّ له الاجتهاد في الدين يجب أن يجمع علوماً عديدة ؛ أبرزها :

- حفظ السنة النبويّة على النحو الذي صنّف هو كتابه عليه !
- معرفة علم الجرح والتعديل .
- معرفة علم علل الأحاديث .
- معرفة صحيح الحديث من سقيمه اجتهاداً .

وقد قدّم هذه العلوم على غيرها ؛ لأنّ أهمّ ما ينقص الفقهاء ؛ هو هذه العلوم .

(١) المجروحين (١ : ١٣) .

المبحث الثّالِث
مسائل من فقه ابن حبّان

ذكرت فيما سبق أنّ الإمام ابن حبّان شافعيُّ المذهب، وهذا يعني أنه يذهب مذهب الإمام الشّافعي في الأحكام، إلاّ أنني ألمحت إلى أنَّ الرَّجل لا يلتزم المذهب الشَّافعيَّ التزام المقلِّد، وإنما يتبع الدليل حيث وجده. وسأذكر عدة مسائل خالف فيها الإمام الشَّافعيَّ ـ رحمه الله ـ اتباعاً للأثر الذي صحَّ عنده، ثم أعرض لبعض المسائل الفقهية دون دراسة؛ لتتوضح صورة ابن حبَّان الفقهية أمام من يطالع هذا الفصل.

(١) الوضوء من أكل لحم الجزور

ذهب جمهور العلماء إلى عدم وجوب الوضوء من أكل لحم الإبل، منهم الخلفاء الأربعة، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشَّافعي وأصحابهم[١] وحجَّتهم في ذلك حديث جابر بن عبد الله: (كان آخر الأمرين من رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ترك الوضوء مما مست النَّار)[٢].

وذهب الإمام أحمد، وابن راهويه، وابن المنذر، وابن خزيمة، وابن حبَّان، وابن حزم والشافعي في القديم، واختاره البيهقي، وَحُكِيَ عن أصحاب الحديث مطلقاً، وحُكِيَ عن جماعة من الصحابة[٣] وجوب الوضوء من أكل لحم الإبل، وأنَّ أكله ناقضٌ للوضوء.

قال الإمامان أحمد وإسحاق ابن راهويه: صحَّ عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في الوضوء ـ من أكل لحم الإبل ـ حديثان: حديث جابر، وحديث البراء[٤].

---

(١) المجموع للنووي (٢ : ٥٨).

(٢) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٣ : ١١٣٤) وأخرجه أبو داود في الطهارة، باب ترك الوضوء مما مست النار، رقم (١٩٢) والنسائي في الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النَّار (١ : ٩٠) وصحَّحه الإمام النووي في المجموع (٢ : ٥٧) وابن حزم في المحلَّى (١ : ٢٤٣). وانظر كلام البيهقي في السنن الكبرى (١ : ١٥٣) فما بعد.

(٣) انظر مذاهبهم وحججهم في المغني لابن قدامة (١ : ١٨٧) المحلَّى (١ : ٢٤١) المجموع (٢ : ٥٨) فما بعد. وانظر: صحيح ابن حبَّان (٣ : ٤٠٦ ـ ٤٣٣) وصحيح ابن خزيمة (١ : ٢١ ـ ٢٢) وسنن البيهقي (١ : ١٥٨ ـ ١٥٩).

(٤) المجموع للنووي (٢ : ٦٠).

(١) حديث جابر بن سمرة أنَّ رجلاً سأل رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: أأتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: (إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ). قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: (نعم، فتوضأ من لحوم الإبل).

قال: أصلِّي في مرابض الغنم؟ قال: (نعم). قال: أصلِّي في مبارك الإبل؟ قال: (لا)[١].

(٢) حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم سُئل عن الوضوء من لحوم الإبل، فقال: (توضؤوا منها).

وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل فقال: (لا تصلُّوا فيها، فإنها من الشياطين) وسئل عن الصلاة في مرابض الغنم، فقال: (صلُّوا فيها؛ فإنها بركة)[٢]. وروى البيهقي عن أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه تصحيح هذين الحديثين، وقال ابن خزيمة عن حديث البراء هذا: لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أنَّ هذا الخبر صحيح من جهة النقل؛ لعدالة ناقليه[٣].

والذين قالوا بعدم النَّقض من أكل لحم الإبل، أجابوا عن هٰذين الحديثين بثلاثة أجوبة:

الأول: أنّ حديث جابر بن عبد الله ناسخ لهما[٤].

الثَّاني: حمل الأمر بالوضوء على الاستحباب[٥].

---

(١) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٣ : ١١٢٤ ـ ١١٢٨، ١١٥٤، ١١٥٦، ١١٥٧) وأخرجه الإمام مسلم في الحيض باب الوضوء من لحم الإبل رقم (٣٦٠) وانظر البيهقي (١ : ١٥٩).

(٢) أخرجه ابن حبَّان (٣ : ١١٢٨) مختصراً، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤ : ٢٨٨) (٤ : ٣٠٣) وابن الجارود في المنتقى (ص٢٢) وأبو داود في الطهارة باب الوضوء من لحوم الإبل رقم (١٨٤) والترمذي في الطهارة باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل رقم (٨١) وأخرجه ابن خزيمة (١ : ٢١) وابن حزم في المحلى (١ : ٢٤١) وصححه. وانظر كلام العلامة أحمد شاكر على الحديث في الترمذي (١ : ١٢٢ ـ ١٢٥) كما صححه الإمام النَّووي في المجموع (٢ : ٦٠) والبيهقي في الكبرى (١ : ١٥٩).

(٣) السُّنن الكبرى للبيهقي (١ : ١٥٩) صحيح ابن خزيمة (١ : ٢١، ٢٢).

(٤) المجموع للنَّووي (٢ : ٦٠)، المغني (١ : ١٨٨).

(٥) المغني (١ : ١٨٩).

الثَّالث : حمل الوضوء في هذين الحديثين على غسل اليدين ؛ لأن في لحوم الإبل من الحرارة والزهومة ما ليس في غيرها من اللحوم[١] .

وقد أجاب النَّووي على ذلك فقال :

(أما حمل الوضوء على معناه اللغوي فضعيف ، لأنَّ الحمل على الوضوء الشَّرعي مقدَّم على اللغوي ، كما هو معروف في كتب الأصول .

وأما النسخ فضعيف أو باطل ؛ لأنَّ حديث ترك الوضوء مما مست النَّار عامّ ، وحديث الوضوء من لحم الإبل خاصّ ، والخاصّ يقدَّم على العامّ ، سواء وقع قبله ، أو بعده)[٢] .

وأجاب ابن قدامة[٣] عن دعوى الاستحباب فقال :

(هذا مخالف للظَّاهر من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّ مقتضى الأمر الوجوبُ .

الثَّاني : أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم سئل عن حكم هذا اللحم ، فأجاب بالأمر بالوضوء منه ، فلا يجوزُ حمله على غير الوجوب ؛ لأنَّه يكون تلبيساً على السَّائل لا جواباً .

الثَّالث : أنَّه عليه السَّلام قرنه بالنَّهي عن الوضوء من لحوم الغنم ، والمراد بالنهي هنا نفي الإيجاب ، لا التَّحريم ، فيتعين حمل الأمر على الإيجاب ، ليحصل الفرق) ا . هـ .

قال النَّووي عند عرضه مذهبَ الشَّافعيَّة : (وفي لحم الجَزور ـ بفتح الجيم ؛ وهو لحم الإبل ـ قولان : الجديد المشهور : لا ينتقض . وهو الصَّحيح عند الأصحاب .

والقديم أنَّه ينتقض ، وهو ضعيف عند الأصحاب ، ولكنه هو القويُّ ، أو الصَّحيح من حيث الدَّليل ، وهذا الذي أعتقد رجحانه)[٤] .

---

(١) المجموع (٢ : ٦٠) .
(٢) المجموع (٢ : ٦٠) .
(٣) المغني (١ : ١٨٩) .
(٤) المجموع (٢ : ٥٨)

وقال البيهقي بعد أن ذكر آثاراً عن بعض الصَّحابة كابن مسعود ؛ أنه كان يأكل من ألوان الطعام ثم لا يتوضأ منه : (وبمثل هذا لا يترك ما ثبت عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم)[١] .

ولولا النّقل عن الخلفاء الراشدين لجزم النَّووي بوجوب الوضوء مِنْ أكل لحم الإبل . قال : (وأقرب ما يُستروح إليه ، قول الخلفاء الراشدين وجماهير الصَّحابة ، والله أعلم)[٢] .

والذي يبدو لي أن في المسألة التباساً ، فالوضوء مما مسَّت النار عموماً شيء ، والوضوء من أكل لحوم الإبل شيء آخر ، والمنقول عن الراشدين هو الأول ، ولذلك فقد ذكر البيهقي[٣] الآثار الدَّالة على ذلك تحت باب (ترك الوضوء مما مسَّت النَّار) وكذلك الحازمي في الاعتبار[٤] وابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ[٥] .

وهذا هو ما فهمه ابن حبَّان رحمه الله . فبعد ترجمة (ذكر الخبر الدَّال على أنَّ الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل ، إنما هو الوضوء المفروض للصَّلاة دون غسل اليدين) أخرج حديث البراء بن عازب ثم قال : (في سؤال السَّائل عن الوضوء من لحوم الإبل ، وعن الصَّلاة في أعطانها ، وتفريق النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بين الجوابين ، أبين البيان أنَّه أراد الوضوء المفروض للصَّلاة دون غسل اليدين ، ولو كان ذلك غسل اليدين من الغَمْر لاستوى فيه لحوم الإبل والغنم جميعاً . وقد كان الوضوء مما مسَّته النَّار ، وبقي المسلمون عليه مدة ، ثم نسخ ذلك ، وبقي لحوم الإبل مستثنىً من جملة ما أبيح بعد الحظر الذي تقدم ذكرنا له)[٦] .

وروى حديث جابر (كان آخر الأمرين من رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ترك

---

(١) السُّنن الكبرى (١ : ١٥٩) .

(٢) المجموع (٢ : ٦٠) .

(٣) السُّنن الكبرى (١ : ١٥٣) .

(٤) الاعتبار (ص٤٨) فما بعد .

(٥) إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه للأخ الفاضل الدكتور أحمد عبد الله العمّاري الزهراني (ص : ١٠٤ ـ ١١٤) .

(٦) الإحسان (٣ : ٤١٠ ـ ٤١١) .

الوضوء مما مسّت النار) ثم قال : (هذا خبر مختصر من حديث طويل ، اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهّماً لنسخ إيجاب الوضوء مما مسّت النّار مطلقاً ، وإنّما هو نسخ لإيجاب الوضوء مما مسّت النّار خلا لحم الجزور فقط)[١] . وذكر أنَّ هذا إنّما كان من أكل لحم شاة لا لحم جزور .

ونقل عن أبي بكر وعمر رضي الله عنه مثل ذلك . وليس في شيء مما نقله أنّهم أكلوا لحم إبل[٢] .

وبذلك يتبيَّن دقة فهمه رحمه الله ، وترجيحه وجوب الوضوء من أكل لحوم الإبل .

(٢) جواز التطهُّر بالماء المستعمل

وهذه المسألة أيضاً مما خالف فيه ابنُ حبَّان إمامَه الشّافعي رحمهما الله تعالى .

قال الشّافعي ـ في رواية المزني ـ : (وإن توضَّأ رجلٌ ، ثم جمعَ وضوءه في إناء نظيف ثم توضَّأ به ، أو غيرُه ، لم يُجْزِهِ ؛ لأنَّه أدى به الوضوء الفرض مرة ، وليس ينجس ؛ لأن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم توضأ ، ولا شك أنَّ مِن بَلَلِ الوضوء ما يصيب ثيابه ، ولا نعلمه غسله ، ولا أحداً من المسلمين فعله ، ولا يتوضأ به)[٣] . فالماء المستعمل عند الإمام الشّافعي طاهر غير مطهر لغيره ، إلا أنَّه أنكر إنكاراً شديداً على من زعم نجاسته[٤] .

أما عن كون الماء طاهراً بعد الاستعمال ـ ما لم يُلاقِ نجاسة ـ فهو مذهب مالك والشّافعي وأحمد وأصح الأقوال عن أبي حنيفة ، وذهب أبو يوسف ـ وهو رواية عن أبي حنيفة ـ إلى نجاسته[٥] . وقد ردَّ عليه الشّافعي في اختلاف الحديث وأطال .

(١) الإحسان (٣ : ٤١٧) .

(٢) انظر الإحسان (٣ : ١١٣٥ ـ ١١٤١) . وانظر هذا البحث في مسند البراء بن عازب ، تحقيق الزميل الشيخ حسين عبد الحميد النّقيب (ص٥٥ ـ ٦٧) فإنّه نفيس ماتع .

(٣) مختصر المزني على حاشية الأم (١ : ٣٩ ـ ٤٠) .

(٤) انظر تفصيل ذلك في اختلاف الحديث له (ص٩٥ ـ ١٠٤) رسالة ماجستير ، تحقيق الطالب إبراهيم محمد الصبيعي .

(٥) المجموع للنّووي (١ : ١٩٩) .

وأما عن كون الماء المستعمل يُتطهَّر به ثانية أو لا يُتطهَّر، فقد (ذهب الشّافعي وأحمد، وأبو حنيفة، ومالك ـ في رواية ابن المنذر ـ إلى أنَّه غير مطهِّر.

وذهب طوائف إلى أنَّه مطهِّر، وهو قول الزُّهري، ومالك والأوزاعي ـ في أشهر الروايتين عنهما ـ وأبي ثور، وداود.

قال ابن المنذر: وروي عن علي وابن عمر وأبي أمامة وعطاء والحسن ومكحول والنَّخعي؛ أنَّهم قالوا فيمن نسي مسح رأسه، فوجد في لحيته بللاً: يكفيه مسحه بذلك البلل. قال ابن المنذر: وهذا يدل على أنَّهم يرون المستعمل مطهِّراً، وبه أقول)[1].

وأقوى حجج القائلين بأنَّ الماء المستعمل غير مطهِّر ـ كما يقول النَّووي[2] رحمه الله ـ: (أن النِّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وأصحابه رضي الله عنهم، احتاجوا في مواطن من أسفارهم الكثيرة إلى الماء، ولم يجمعوا المستعمل لاستعماله مرة أخرى.

فإن قيل: تركوا الجمع؛ لأنه لا يتجمع منه شيء، فالجواب أنَّ هذا لا يسلَّم، وإن سلِّم في الوضوء؛ لا يسلَّم في الغُسْل.

فإن قيل: لا يلزم من عدم جمعه منع الطَّهارة به، ولهذا لم يجمعوه للشُّرب والطَّبخ والعجن والتبرد ونحوها مع جوازها به بالاتفاق؟

فالجواب: أنَّ ترك جمعه للشرب ونحوه للاستقذار، فإنَّ النفوس تعافه في العادة وإن كان طاهراً، كما استقذر النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم الضبَّ وتركه، فقيل: أحرام هو؟ قال: (لا، ولكنّي أعافه) وأما الطّهارة به ثانية، فليس فيها استقذار، فتركه يدل على امتناعه. ا. هـ.

وذكر أدلة القائلين بجواز التطهير بالماء المستعمل، وفنَّدها، فلا نشتغل بالإطالة بذكرها[3].

---

(١) المجموع (١ : ١٩٩).

(٢) المجموع (١ : ٢٠٠).

(٣) انظرها في المجموع (١ : ١٩٩-٢٠٢).

أما ابن حبَّان فقد أخرج حديث جابر بن عبد الله (جاءني النبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يعودني وأنا مريض لا أعقل، فتوضَّأ، وصبَّ من وضوئه عليَّ فعقلت . . .)[(١)] الحديث. تحت عنوان (ذكر الخبر الدَّال على أنَّ الماء المستعمل المؤدّى به الفرض مرة طاهرٌ جائز أن يؤدَّى به الفرض مرة أخرى) وعلَّق عليه قائلاً:

(في صبِّ المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وضوءه على جابر بيان واضح بأنَّ الماء المتوضَّأ به طاهر ليس له أن يتيمَّم بوجوده؛ لأنَّه واجد الماء الطاهر، وإنما أباح الله - عز وجل - التيمُّم عند عدم الماء الطَّاهر، وكيف التيمُّم لواجد الماء الطاهر؟)[(٢)].

فالله سبحانه وتعالى طالب المسلمين بالوضوء من ماء طاهر، وهذا طاهر - كما تقولون - فمن أين لكم أن تفرقوا بين الطَّاهر فتجعلون منه مطهِّراً وغير مطهِّر؟

والذي يؤكِّد صحة ما قلناه حديث عبد الرحمن بن أبزى قال: (سأل رجل عمر فقال: إني أجنبت فلم أجد الماء، فقال: لا تصلِّ. فقال عمَّار: أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في سَرِيَّة على عهد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، فذُكر ذلك له، فقال صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «إنَّما كان يكفيك» وضرب بيده الأرض ضربة، فنفخ في كفَّيه، ومسح وجهه وكفَّيه؟)[(٣)].

قال ابن حبَّان معقِّباً: (في تعليم المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم التيمم والاكتفاء فيه بضربة واحدة للوجه والكفين، أبين البيان أنَّ المؤدَّى به الفرضُ مرة، جائز أن يؤدَّى به الفرضُ ثانياً وذلك أن المتيمم عليه الفرض إن تيمم وجهه وكفيه جميعاً فلمَّا أجاز صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أداء الفرض في التيمم لكفيه، بفضل ما أدى به

---

(١) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه. الإحسان (٤ : ١٢٦٦). وأخرجه البخاري في الوضوء، باب صب النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلم وضوءه على المغمى عليه، ومواضع أخرى، انظر الحديث وأطرافه في الفتح (١ : ٣٠١). وأخرجه مسلم في الفرائض باب ميراث الكلالة رقم (١٦١٦).

(٢) الإحسان (٤ : ٧٩).

(٣) الإحسان (٤ : ٧٩ - ٨٠). وأخرجه البخاري في الوضوء، باب المتيمم، هل ينفخ فيهما. رقم (٣٣٨) وغير موضع. ومسلم في الحيض، باب التيمم رقم (٣٦٨).

فرض وجهه ، صحّ أنَّ التّراب المؤدّى به الفرض بعضو واحد جائز أن يؤدى به فرض العضو الثَّاني به مرة أخرى ، ولما صحّ ذلك في التيمم ؛ صحَّ ذلك في الوضوء سواء)(١) .
ومذهب ابن حبَّان هذا ، هو الذي رجَّحه ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في الاختيارات(٢) .

والذي يبدو لي أنَّ في هذا الاستدلال نظراً ؛ لأنَّ التيمم بدل اضطراري من الوضوء إذ هو طهارة حكمية ، وليس طهارة حقيقيَّة . لذا فإنَّ أحكامه تخصّه هو ، ولا يقاس عليه .

ومن جهة أخرى فإنَّ الوضوء أصل ، والتيمُّمَ فرع ، والفرع يصح أن يقاس على الأصل ، أما قياس الأصل على الفرع فممتنع ؛ لأن الفرع لا يشارك أصله في كل الصِّفات . والله أعلم .

(٣) صلاة الإمام والمأموم

ذهب الإمام الشَّافعي في (اختلاف الحديث) وغيره ، إلى أنَّ الإمام إذا صلَّى جالساً لعذر ، فليس للمأموم أن يصلِّي خلفه جالساً ، إلاّ إذا كان صاحب عذر مثله .

قال رحمه الله : (إذا لم يقدر الإمام على القيام ، فصلَّى بالنَّاس جالساً ، صلى الناس وراءه إذا قدروا على القيام قياماً ، كما يصلي هو قائماً ، ويصلي من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جلوساً ؛ فيصلي كلٌّ فرضه ، وقد رُوي عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فيما قلت : ناسخ ومنسوخ .

. . . أخبرنا مالك عن ابن شهاب الزهري ، عن أنس بن مالك ؛ أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ركب فرساً فصُرِع ، فَجُحِش شِقّه الأيمن ، فصلّى صلاة من الصَّلوات وهو قاعد ، فصلّينا وراءه قعوداً ، فلما انصرف قال : «إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به ، فإذا صلَّى قائماً ، فصلّوا قياماً ، وإذا صلّى جالساً ، فصلّوا جلوساً أجمعون»(٣) .

---

(١) الإحسان (٤ : ٨١) .

(٢) الاختيارات الفقهية (ص٣) .

(٣) أخرجه ابن حبان (٥ : ٢١٠٣) وأخرجه البخاري في كتاب الأذان باب إنَّما جعل الإمام ليؤتم به (٢ : ١٧٣) وانظر أطرافه هناك . ومسلم في الصلاة باب إئتمام المأموم بالإمام رقم (٤١١) .

قال الشافعي : وهذا ثابت عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم منسوخ بسنته وذلك أنَّ أنساً روى أنَّ النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم صلّى جالساً من سقطة من فرس في مرضه ، وعائشة تروي ذلك ، وأبو هريرة يوافق روايتها ، وأمر من خلفه في هذه العلة بالجلوس ، إذا صلّى جالساً .

ثم تروي عائشة[1] رضي الله عنها أنَّ النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم صلّى في مرضه الذي مات فيه جالساً وصلّى النَّاس خلفه قياماً ، وهي آخر صلاة صلاَّها بالنَّاس ، حتى لقي الله تعالى . وهذا لا يكون إلا ناسخاً . . . فنحن لم نخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن نصير إلى النَّاسخ . الأولى كانت حقاً في وقتها ، ثم نسخت فكان الحقُّ فيما نسخها . وهكذا كل منسوخ يكون الحقّ ما لم ينسخ ، فإذا نسخ ، كان الحقُّ في ناسخه)[2] . ا . هـ .

فالشَّافعي يقرر أنَّ حديث القعود للمأموم خلف الإمام القاعد منسوخ بحديث عائشة .

وروى ابن حبّان حديث عائشة[3] الموافق لحديث أنس الأول ، ثم قال :

(هذه السُّنة رواها عن المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلّم : أنس بن مالك ، وعائشة وأبو هريرة ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، وأبو أمامة الباهلي ، وهو قول أسيد بن حضير ، وقيس بن قَهْد ، وجابر بن عبد الله ، وأبي هريرة رضي الله عنهم . وبه قال جابر بن زيد ، والأوزاعي ، ومالك بن أنس ، وأحمد ابن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ، وأبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي ، وأبو خيثمة ـ زهير بن حرب ـ وابن أبي شيبة ، ومحمد بن إسماعيل ، ومن تبعهم من أصحاب الحديث ، مثل : محمد بن نصر ، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة)[4] .

وقال الإمام النَّووي يعرض مذاهب العلماء في هذه المسألة :

---

(١) أخرجه ابن حبان (٥ : ٢١١٨) وأخرجه البخاري في الأذان ، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به (٢ : ١٧٢) ومسلم في الصَّلاة ، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر رقم (٤١٨) ، ومذهب مسلم مذهب الشَّافعي في هذا .

(٢) اختلاف الحديث للإمام الشَّافعي (ص٨٧ ـ ٩٠) .

(٣) الإحسان (٥ : ٢١٠٤) .

(٤) الإحسان (٥ : ٤٦٢ ـ ٤٦٣) .

(ذكرنا أنَّ مذهبنا جواز صلاة القائم خلف القاعد، وأنَّه لا تجوز صلاتهم خلفه قعوداً. وبهذا قال الثوري، وأبو حنيفة، وأبو ثور، والحميدي، وبعض المالكية.

وقال الأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر: تجوز صلاتهم وراءه قعوداً ولا تجوز قياماً، وقال مالك في رواية، وبعض أصحابه: لا تصح الصلاة وراءه قاعداً مطلقاً ـ يعني في حالة قعود الإمام ـ واحتُجَّ لمن قال: لا تصح الصَّلاة مطلقاً بحديث رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما عن جابر الجعفي، عن الشَّعبي، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم (لا يَؤُمَّنَّ أحد بعدي جالساً)[١].

واحتجّ الأوزاعي وأحمد بحديث أنس... رواه البخاري ومسلم، وفي الصحيحين عن عائشة وأبي هريرة مثله)[٢].

ويرى ابن حجر أنَّ النسخ إنَّما كان للوجوب، فإذا نسخ الوجوب بقي الجواز، والجواز لا ينافي الاستحباب، فيجعل أمره الأخير بأن يصلوا قعوداً على الاستحباب، لأنَّ الوجوب قد رفع بتقريره لهم وتركِ أمرهم بالإعادة، هذا مقتضى الجمع بين الأدلة، وبالله التوفيق، والله أعلم)[٣].

إلا أنَّ ابن حبان روى حديث أبي هريرة (... فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بالأمر فأتوا منه ما استطعتم)[٤] تحت عنوان (ذكر الخبر الدال على أنَّ هذا الأمر من المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أمر فريضة وإيجاب، لا أمر فضيلة وإرشاد) ثم قال:

(في هذا الخبر بيان واضح أنَّ النَّواهي عن المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كلها على الحتم والإيجاب[٥]، حتى تقوم الدّلالة على ندبيتها[٦]، وأنَّ أوامره صلَّى الله عليه

(١) أخرجه الدارقطني في السنن (١ : ٣٩٨) وقال: لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي، وهو متروك الحديث، والحديث مرسل، لا تقوم به حجة، والبيهقي في السنن الكبير (٣ : ٨٠) ونقل كلام الدارقطني.

(٢) المجموع للنّووي (٤ : ١٤٥).

(٣) فتح الباري (٢ : ١٧٣).

(٤) الإحسان (٥ : ٢١٠٥، ٢١٠٦).

(٥) أي: إيجاب اجتنابها.

(٦) أي: استحباب اجتنابها.

وآله وسلَّم بحسب الطاقة والوسع على الإيجاب، حتى تقوم الدّلالة على ندبيتها.

قال الله جل وعلا: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، ثم نفى الإيمان عن من لم يحكِّم رسوله فيما شجر بينهم، من حيث لا يجدون في أنفسهم مما قضى وحكم حرجاً، ويسلِّموا لله ولرسوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم تسليماً بترك الآراء المعكوسة، والمقايسات المنكوسة)[١].

ثم روى حديث أبي هريرة تحت عنوان (خبر ثالث يدل على أن هذا الأمر هو أمر حتم لا ندب): (إنَّما جعل الإمام ليؤتمَّ به، فلا تختلفوا عليه؛ فإذا كبَّر فكبِّروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهمَّ ربنا لك الحمد، وإذا صلَّى قاعداً فصلُّوا قعوداً أجمعون)[٢].

ثم قال: (قد زجر المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في هذا الخبر المأمومين عن الاختلاف على إمامهم إذا صلَّى قاعداً، وهو من الضَّرب الذي ذكرت في غير موضع من كتبنا أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قد يزجر عن الشَّيء بلفظ العموم، ثم يستثني بعض ذلك الشَّيء المزجور عنه؛ فيبيحه لعلَّة معلومة، كما نهى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عن (المزابنة)[٣] بلفظ مطلق، ثم استثنى بعضها، وهو العريَّة، فأباحها بشرط معلوم لعلَّة معلومة.

وكذلك يأمر المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم الأمر بلفظ العموم، ثم يستثني بعض ذلك العموم؛ فيحظره لعلَّة معلومة، كما أمر صلَّى الله عليه وآله وسلَّم المأمومين والأئمة جميعاً أن يصلُّوا قياماً إلا عند العجز عنه، ثم استثنى بعض هذا العموم، وهو إذا صلَّى إمامهم قاعداً، فزجرهم عن استعماله مستثنىً من جملة الأمر المطلق)[٤].

وروى حديث أنس وابن عمر ثم قال:

(في هذا الخبر - يعني حديث ابن عمر - بيان واضح أن صلاة المأمومين قعوداً، إذا

---

(١) الإحسان (٥ : ٤٦٦).

(٢) الإحسان (٥ : ٢١٠٧) وأخرجه البخاري في الأذان، باب إقامة الصف (٧٢٢) ومسلم (٤١٤).

(٣) المزابنة: بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر كيلاً. المغرب (ص٢٠٦).

(٤) الإحسان (٥ : ٤٦٨ - ٤٦٩).

صلَّى بهم إمامهم قاعداً، من طاعة الله جل وعلا التي أمر بها عباده، وهو عندي ضرب من الإجماع[1] الذي أجمعوا على إجازته، لأن من أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أربعة أفتَوا به: جابر بن عبد الله، وأبو هريرة، وأسيد بن حضير، وقيس بن قَهْد والإجماع عندنا: إجماع الصَّحابة الذين شهدوا هبوط الوحي والتنزيل، وأعيذوا من التحريف والتبديل، حتى حفظ الله بهم الدِّين على المسلمين، وصانه عن ثلب القادحين ولم يُرْوَ عن أحد من الصَّحابة خلاف لهؤلاء الأربعة لا بإسناد متصل ولا منقطع. فكأنَّ الصَّحابة أجمعوا على أنَّ الإمام إذا صلَّى قاعداً كان على المأمومين أن يصلُّوا قعوداً.

وقد أفتى به من التَّابعين جابر بن زيد ـ أبو الشَّعثاء ـ ولم يُرْوَ عن أحد من التَّابعين أصلاً بخلافه لا بإسناد صحيح ولا واهٍ، فكأن التَّابعين أجمعوا على إجازته.

وأول من أبطل في هذه الأمة صلاة المأموم قاعداً إذا صلَّى إمامه جالساً، المغيرة بن مِقْسَم، صاحب النَّخعي، فأخذ عنه حمّاد بن أبي سليمان، ثم أخذ عن حماد أبو حنيفة وتبعه عليه مَنْ بَعْده مِنْ أصحابه.

وأعلى شيء احتجوا به فيه شيءٌ، رواه جابر الجعفي عن الشعبي قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: (لا يؤمَّنَّ أحد بعدي جالساً). وهذا لو صح إسناده لكان مرسلاً والمرسل من الخبر وما لم يُرْوَ سيّان في الحكم عندنا.

لأنَّا لو قبلنا إرسال تابعي ـ وإن كان ثقة فاضلاً على حسن الظنّ ـ لزمَنا قَبولُ مثله عن أتباع التابعين، ومتى قبلنا ذلك، لزمنا قبول مثله عن تَبَع الأتباع، ومتى قبلنا ذلك لزمنا قبول مثل ذلك عن تُبّاع التَّبَع، ومتى قبلنا ذلك، لزمنا أن نقبل من كلّ انسان إذا قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وفي هذا نقض الشريعة...)[2].

وتحت عنوان (ذكر خبر أوهم بعض أئمتنا أنه ناسخ لأمر النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم المأمومين قعوداً، إذا صلَّى إمامهم جالساً) روى حديث عائشة من طريق زائدة، عن

(١) قال ابن حجر: وقد ادعى ابن حبان الإجماع على العمل به، وكأنه أراد الإجماع السُّكوتي. فتح الباري (٢: ١٧٧).

(٢) الإحسان (٥: ٤٧١ ـ ٤٧٤).

موسى بن أبي عائشة، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وفيه: (... فخرج رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بين رجلين لصلاة الظهر، وأبو بكر يصلِّي بالنَّاس، فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر، فأومى إليه أن لا يتأخر، وقال لهما: «أجلساني إلى جنبه»، فأجلساه إلى جنب أبي بكر، فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، والناس يصلون بصلاة أبي بكر، والنبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قاعد)[1].

وذكر خبراً يعارض به الخبر الذي تقدم ذكرنا له في الظاهر، وهو حديث عائشة من طريق شعبة عن موسى بن أبي عائشة، وفيه: (أنَّ أبا بكر صلَّى بالنَّاس، ورسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في الصف خَلْفَه)[2] ثم قال:

(خالف شعبة بن الحجاج زائدة بن قدامة في متن هذا الخبر عن موسى بن أبي عائشة، فجعل شعبةُ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم مأموماً حيث صلّى قاعداً والقوم قيام، وجعل زائدةُ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إماماً حيث صلّى قاعداً والقوم قيام وهما متقنان حافظان.

فكيف يجوز أن تُجعل إحدى الروايتين اللتين تضادتا في الظَّاهر في فعل واحد ناسخاً لأمر مطلق متقدِّم؟

فمَن جعل أحد الخبرين ناسخاً لما تقدم من أمر النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وترك الآخر من غير دليل يثبت له على صحته، سَوَّغَ لخصمه أخذ ما ترك من الخبرين وترك ما أخذ منهما.

ونظير هذا النَّوع من السُّنن خبر ابن عباس: (أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم نكح ميمونة وهو محرم)[3] وخبر أبي رافع: (أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم نكحها وهما حلالان)[4] فتضادَّ الخبران في فعل واحد في الظَّاهر من غير أن يكون بينهما تضادٌّ عندنا.

فجعل جماعة من أصحاب الحديث الخبرين اللذين رُويا في نكاح ميمونة

---

(١) الإحسان (٥ : ٤٨١).
(٢) الإحسان (٥ : ٤٨٣).
(٣) الإحسان (٩ : ٤٣٧).
(٤) الإحسان (٩ : ٤٣٨).

متعارضين ، وذهبوا إلى حديث عثمان بن عفان عن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (لا يَنكح المحرِمُ ولا يُنكح)[١] فأخذوا به ، إذ هو يوافق إحدى الروايتين اللتين رُويتا في نكاح ميمونة ، وتركوا خبر ابن عبَّاس أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم نكحها وهو محرم .

فمن فعل هذا ، لزمه أن يقول : تضادَّ الخبران في صلاة النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في علّته على حسب ما ذكرناه قبل ، فيجب أن نجيء إلى الخبر الذي فيه الأمر بصلاة المأمومين قعوداً إذا صلَّى إمامهم قاعداً فنأخذ به ، إذ هو يوافق إحدى الروايتين اللتين رُويتا في صلاة النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في علته ، ونترك الخبر المنفرد عنهما ، كما فعل ذلك في نكاح ميمونة .

وليس عندنا بين هذه الأخبار تضادٌّ ولا تهاتر ، ولا ناسخ ولا منسوخ ، بل منها مختصر ومتقصًّى ، ومجمل ومفسّر ، إذا ضُمّ بَعْضُها إلى بعض ؛ بطلَ التّضاد بينهما ، واستعمل كل خبر في موضعه)[٢] .

وروى حديث عائشة من طريق عاصم بن أبي النَّجود ، عن شقيق ، عن مسروق وفيه : (أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كان إماماً وأبو بكر مأموماً ، وأنَّه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم خرج بين بريرة ونُوبة)[٣] .

ثم رواه من طريق نعيم بن أبي هند ، عن أبي وائل ، عن مسروق ، عن عائشة ، وفيه : (أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كان مأموماً ، وكان أبو بكر إماماً)[٤] ثم قال :

(خالف نُعيم بن أبي هند ، عاصمَ بن أبي النَّجود في متن هذا الخبر ، فجعل عاصمٌ أبا بكر مأموماً ، وجعل نعيمُ بن أبي هند أبا بكر إماماً ، وهما ثقتان حافظان متقنان ، فكيف يجوز أن يُجعل خبر أحدهما ناسخاً لأمر متقدم ، وقد عارضه في الظاهر مثلُه؟

ونحن نقول بمشيئة الله وتوفيقه : إنَّ هذه الأخبار كلَّها صحاح وليس شيء منها

---

(١) الإحسان (٩ : ٤١٢٣ ـ ٤١٢٨) .

(٢) الإحسان (٥ : ٤٨٣ ـ ٤٨٥) .

(٣) الإحسان (٥ : ٢١١٨) .

(٤) الإحسان (٥ : ٢١١٩) .

يعارض الآخر، ولكن النَّبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم صلَّى في علَّته صلاتين في المسجد جماعة، لا صلاة واحدة، في إحداهما كان مأموماً، وفي الأخرى كان إماماً.

والدَّليل على أنهما كانتا صلاتين، لا صلاة واحدة، أنَّ في خبر عبيد الله بن عبدالله عن عائشة (أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم خرج بين رجلين) تريد: أحدهما العبَّاس والآخر عليٌّ، وفي خبر مسروق عن عائشة (أنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم خرج بين بريرة ونُوبة) فهذا يدلُّك على أنها كانت صلاتين، لا صلاة واحدة))[1].

ويرى ابن حبَّان أنَّ خبر عائشة (مختصر مجمل، فأما اختصاره، فليس فيه ذكر الموضع الذي جلس فيه رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، أعلى يمين أبي بكر، أم عن يساره؟)[2].

ثم ذكر الخبر المتقَصِّي للَّفظة المختصرة من حديث عائشة نفسِها؛ أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم جلس عن يسار أبي بكر، وكان النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يصلي بالنَّاس قاعداً، وأبو بكر قائماً[3].

وأما الإجمال؛ فعائشة حَكَتْ صلاة النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إلى هذا الموضع.

ثمَّ ذكر ابنُ حبَّان الخبر المفسِّر للألفاظ المجملة من حديث جابر رضي الله عنه الذي جاء فيه: (اشتكى رسول الله ﷺ، فصلَّينا وراءه، وهو قاعد، وأبو بكر يُسمع النَّاس تكبيره. قال فالتفت إلينا فرآنا قياماً، فأشار إلينا، فقعدنا، فصلينا بصلاته قعوداً، فلمَّا سلَّم قال: كدتم أن تفعلوا فعل فارس والروم؛ يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تفعلوا، ائتموا بإمامكم، إنْ صلَّى قائماً؛ فصلُّوا قياماً، وإن صلَّى قاعداً؛ فصلُّوا قعوداً)[4].

وعقَّب عليه بقوله: (في هذا الخبر المفسَّر بيان واضح أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، لما قعد عن يسار أبي بكر، وتحوَّل أبو بكر مأموماً يقتدي بصلاته، ويكبِّر، ويُسمع

---

(١) الإحسان (٥: ٤٨٧ ـ ٤٨٨).

(٢) الإحسان (٥: ٤٩٠).

(٣) الإحسان (٥: ٢١٢١).

(٤) الإحسان (٥: ٢١٢٢).

النَّاس التكبير ليقتدوا بصلاته ، أمرهم صلَّى الله عليه وآله وسلَّم حينئذ بالقعود ، حين رآهم قياماً . ولما فرغ من صلاته أمرهم أيضاً بالقعود إذا صلَّى إمامهم قاعداً .

وقد شهد جابر بن عبد الله صلاته صلَّى الله عليه وآله وسلَّم حيث سقط عن فرسه فجُحِشَ شِقُّه الأيمن وكان سقوطه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عن الفرس في شهر ذي الحجة ، آخر سنة خمس من الهجرة ، وشهد هذه الصَّلاة في علَّته صلَّى الله عليه وآله وسلَّم . فأدَّى كلٌّ خبر بلفظه ، ألا تراه يذكر في هذه الصلاة رَفْعَ أبي بكر صوته بالتكبير ليقتدي النَّاس به؟ وتلك الصَّلاة التي صلاّها رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في بيته عند سقوطه عن فرسه ، لم يَحْتَجْ أبو بكر إلى أن يرفع صوته بالتكبير ليسمع النَّاس تكبيره ، على صغر حجرة عائشة ، وإنَّما كان رفعه الصَّوت بالتكبير في المسجد الأعظم الذي صلَّى فيه رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في علَّته ، فلما صحَّ ما وصفنا ، لم يَجُزْ أن يجعل بعض هذه الأخبار ناسخاً لما تقدم ، على حسب ما وصفناه)[1] .

فقد صلَّى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في المسجد الأعظم مرتين ؛ الأولى كان فيها إماماً ، والثَّانية كان فيها مأموماً ، والتي كان فيها إماماً خرج بين العباس وعلي وأمر النَّاس بالقعود . والثانية كان فيها مأموماً صلَّى بحذاء أبي بكر في الصَّف ، وقد خرج فيها بين بريرة ونُوبة . وليس بين شيء من هذا تعارض أو نسخ[2] .

وروى حديث أنس بن مالك (آخر صلاة صلاّها رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم مع القوم في ثوب واحد متوشّحاً به)[3] يريد قاعداً خلف أبي بكر ، ثم قال :

(هذا الخبر ينفي الارتياب عن القلوب ، أنَّ شيئاً من هذه الأخبار يضادُّ ما عارضها في الظَّاهر .

ولا يتوهَّمنَّ متوهِّم أنَّ الجمع بين الأخبار على حسب ما جمعنا منها في هذا النوع من أنواع السنن يضاد قول الشَّافعي رحمة الله ورضوانه عليه .

---

(١) الإحسان (٥ : ٤٩٢ ـ ٤٩٣) .

(٢) الإحسان (٥ : ٤٩٥ ـ ٤٩٦) . وقد نقل البخاري في كتاب المرضى عن الحميدي ؛ أن هذا الحديث منسوخ . ولم يعقب . انظر فتح الباري (١٠/١٢٠) .

(٣) الإحسان (٥ : ٢١٢٥) .

وذلك أنَّ كل أصل تكلمنا عليه في كتبنا، أو فرع استنبطناه من السّنن في مصنفاتنا هي كلّها قول الشافعي، وهو راجع عمّا في كتبه، وإن كان ذلك المشهور من قوله، وذاك أنّي سمعت ابن خزيمة يقول: سمعت المزني يقول: سمعت الشّافعي يقول: (إذا صح لكم الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فخذوا به، ودعوا قولي))[١].

بعد هذه الرحلة الطويلة مع ابن حبّان في استدلالاته، والتي كان الأجدر أن ننقلها بتمامها دون اختصار، قد يتساءل بعضهم فيقول: إنَّ هذا الاحتجاج يصح لو أنَّ الشّافعي غفل عن هذه السُّنة ولم يعرفها، أما وقد ذكر في بداية حديثه الأحاديث المتعارضة وأشار إلى باقيها، فمن أين يسوغ لابن حبّان أن يقول ما قال؟

قلت: إنَّ الشّافعي رحمه الله لم يَغِبْ عنه حديث جابر بن عبد الله، إلا أنَّه لم يعتمده، وعدَّ اعتماده غلطاً فقال:

(وقد رُوي في هذا الصنف شيء يغلط فيه بعض من يذهب إلى الحديث، وذلك أنَّ عبد الوهّاب أخبرنا، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الزبير، عن جابر، أنّهم خرجوا يشيعونه وهو مريض، فصلّى جالساً، وصلّوا خلفه جلوساً[٢].

أخبرنا عبد الوهّاب عن يحيى بن سعيد؛ أن أسيد بن حضير فعل ذلك[٣].

قال الشّافعي: وفي هذا ما يدلّ على أنَّ الرجل يعلم الشيء عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، لا يعلم خِلافَه عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فيقول بما علم ثم لا يكون في قوله بما علم وروى حجّةٌ على أحد علم أنَّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال قولاً، أو عمل عملاً ينسخ العمل الذي قال به غيره وعَلِمَه.

كما لم يكن في رواية من روى أنَّ النّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم صلّى جالساً وأمر بالجلوس، وصلّى جابر بن عبد الله وأسيد بن حضير وأمرهما بالجلوس، وجلوس من خلفهما، حجة على من علم عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم شيئاً ينسخه.

---

(١) الإحسان (٥: ٤٩٧).

(٢) أخرجه الشّافعي في اختلاف الحديث (ص: ٩٠). وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢: ٣٢٦). وقال ابن حجر في الفتح (٢: ١٧٦): إسناده صحيح.

(٣) قال في الفتح (٢: ١٧٦): أخرجه ابن المنذر بإسناد صحيح.

وفي هذا دليل أنَّ علم الخاصة[١] يوجد عند بعض ويعزب عن بعض، وأنَّه ليس كعلم العامة[٢] الذي لا يَسَعُ جهلُه، ولهذا أشباه كثيرة، وهذا دليل على ما في معناه منها)[٣].

أما ابن حبّان فرأى أنَّ جابر بن عبد الله قد شاهد الأمرين، ورواهما وأفتى بعد حياة النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بذلك، وكذلك أسيد بن حضير وأبو هريرة، وقيس ابن قهد عند عبد الرزاق بإسناد صحيح[٤] أيضاً، فهذا أولى بالمتابعة، خاصَّة وأنَّه لم يُنْقَل خلافٌ عن الصَّحابة في ذلك.

قال ابن حجر: (وقد ألزم ابن المنذر من قال: بأنَّ الصَّحابي أعلم بتأويل ما روى، بأن يقول بذلك؛ لأنَّ أبا هريرة وجابراً رويا الأمر المذكور، واستمرَّا على العمل به والفُتيا بعد النَّبي صلَّى اللهِ عليه وآله وسلَّم. ويلزم ذلك من قال: إنَّ الصَّحابي إذا روى وعمل بخلافه؛ أنَّ العبرة بما عمل من باب الأولى، لأنَّه هنا عَمِلَ بوِفْق ما روى)[٥].

إلا أنَّ ابن حجر قال: (نازع ابن حبَّان في ثبوت كون الصّحابة صلَّوا خلفه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وهو قاعد ـ قياماً غير أبي بكر، قال: لأنَّ ذلك لم يَرِدْ صريحاً، وأطال في ذلك بما لا طائل فيه.

والذي ادَّعى نفيَه أثبته الشَّافعي، وقال: إنَّه في رواية إبراهيم عن الأسود، عن عائشة، ثم وجدتُه مُصرَّحاً به أيضاً في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني عطاء، وذكر الحديث ولفظه: (فصلَّى النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قاعداً، وجعل أبا بكر وراءه بينه وبين النَّاس، وصلَّى النَّاس وراءه قياماً). وهذا مرسل يعتضد بالرواية التي علَّقها الشَّافعي عن النخعي، وهذا الذي يقتضيه النَّظر، فإنَّهم ابتدأوا الصَّلاة مع أبي بكر قياماً بلا نزاع، فمن ادَّعى أنَّهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان)[٦].

---

(١) علم الخاصَّة: هو العلم الذي لا ينقله إلا فرد من الصحابة، ينفرد به عن مجموعهم.
(٢) خبر العامة: المتواتر، أو المشهور الذي تكاثر حتى غدا من المعلومات من الدين بالضرورة تقريباً.
(٣) اختلاف الحديث (ص٨٩ ـ ٩٠) وانظر الاستدلال العقلي في الأم (١: ١٥١ ـ ١٥٢) فإنَّه نفيس.
(٤) فتح الباري (٢: ١٧٦).
(٥) فتح الباري (٢: ١٧٦).
(٦) فتح الباري (٢: ١٧٧).

وذكر ابن حجر كلاماً يتعلَّق بردِّه على ابن حبان مستدلاً بمرسل عطاء، إلاَّ أنَّه رجع وقال: إنَّ مرسل عطاء يشير إلى أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال فيه: (فصلُّوا صلاة إمامكم ما كان: إن صلَّى قائماً؛ فصلُّوا قياماً، وإن صلَّى قاعداً؛ فصلُّوا قعوداً). قال: (وهذه الزيادة تقوّي ما قال ابن حبَّان أنَّ هذه القصة كانت في مرض موت النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم)[1].

إلاَّ أنه نازع ابنَ حبَّان في الوجوب، وقال بجواز الأمرين جميعاً.

والذي يبدو لي أنَّ ما ذهب إليه ابن حبَّان قوي راجح. والمسألة تحتاج إلى تدقيق أكثر ليس هذا محلّه، وإنَّما قصدنا بيان طرف من فقه ابن حبَّان، ودقَّة فهمه، وشدَّة تمسُّكه بالأثر.

وسأعرض بعد ذلك عدة مسائل من فقهه، مشيراً بإيجاز إلى آراء العلماء الآخرين فيها، من غير مناقشة ولا استدلال، لتتَّضح الصُّورة أكثر.

(٤) وجوب صلاة الجماعة

أخرج ابنُ حبّانَ حديث جابر بن عبد الله قال: (جاء ابن أم مكتوم إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، فقال: يا رسول الله، إنِّي مكفوف البصر، شاسع الدار. فكلّمه في الصَّلاة أن يرخص له أن يصلِّي في منزله، قال: أتسمع الأذان؟ قال: نعم، قال: فائْتِها ولو حَبْواً)[2].

وقال بعده: (في سؤال ابن أم مكتوم النَّبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أن يرخص له في ترك إتيان الجماعات، وقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «ائتها ولو حبواً» أعظم الدليل على أنّ هذا أمرٌ حتمٌ لا ندبٌ، إذ لو كان إتيان الجماعات على من يسمع النِّداء لها غير فرض، لأخبره صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بالرخصة فيه، لأنَّ هذا جواب خرج على سؤال بعينه، ومحال أن لا يوجد لغير الفريضة رخصة)[3].

---

(١) فتح الباري (٢: ١٧٧).

(٢) حديث جابر هذا أخرجه ابن حبّان في صحيحه (٥: ٢٠٦٣) وأحمد في مسنده (٣: ٤٢٣) وأبو يعلى في مسنده (٣: ٣٣٧) وعبد بن حميد رقم (١١٤٨). وأخرج نحوه من حديث ابن أمِّ مكتوم أبو داود في الصَّلاة باب التشديد في ترك الجماعة رقم (٥٥٢ ـ ٥٥٣)، والنَّسائي في الإمامة باب المحافظة على الصَّلوات (٢: ٨٤ ـ ٨٥) وأحمد في المسند (٣: ٤٢٣) وابن ماجه رقم (٧٩٢). وأخرج مسلم نحوه من حديث أبي هريرة رقم (٦٥٣). وانظر: فتح الباري (٢: ١٢٨).

(٣) الإحسان (٣: ٤١٤ ـ ٤١٥).

ثم روى حديث ابن عبَّاس : من سمع النِّداء فلم يجب ، فلا صلاة له إلا من عذر)[١] . وقال :

(في هذا الخبر دليل أنَّ أمر النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بإتيان الجماعات أمر حتم لا ندب ، إذ لو كان القصد في قوله : (فلا صلاة له إلا من عذر) يريد به الفضل لكان المعذور إذا صلَّى وحده ، كان له فضل الجماعة ، فلما استحال هذا وبطَلَ ؛ ثبت أنَّ الأمر بإتيان الجماعة أمرُ إيجاب لا ندب)[٢] .

فالجماعة عند ابن حبَّان فرض عين على كلِّ مسلم . ولا تسقط الجماعة عن المكلَّف إلا بعذر .

قال : (وأما العذر الذي يكون المتخلِّف عن إتيان الجماعات به معذوراً ، فقد تتبعته في السُّنن كلِّها ، فوجدتها تدل على أنَّ العذر عشرة أشياء) ملخّصها ما يأتي :

العذر الأول : المرض الذي لا يقدر معه المرء أن يأتي الجماعات .

العذر الثَّاني : حضور الطَّعام عند صلاة المغرب .

العذر الثَّالث : النِّسيان الذي يعرض في بعض الأحوال .

العذر الرابع : السِّمن المفرط الذي يمنع المرء من حضور الجماعات .

العذر الخامس : وجود المرء حاجةَ الإنسان في نفسه من الغائط أو البول .

العذر السَّادس : خوف الإنسان على نفسه وماله في طريقه إلى المسجد .

العذر السَّابع : وجود البرد الشَّديد المؤلم .

العذر الثامن : وجود المطر المؤذي .

العذر التاسع : وجود العلَّة التي يخاف المرء على نفسه العثر منها .

العذر العاشر : أكل الإنسان الثُّوم والبصل إلى أن يذهب ريحها .

وذكر لكل واحد من هذه الأعذار حديثاً يثبتها ويدل عليها[٣] . ثم قال :

---

(١) الإحسان (٥ : ٢٠٦٤) . وأخرجه ابن ماجه في المساجد والجماعات باب التَّغليظ في التَّخلف عن الجماعات رقم (٧٩٣) قال الحافظ : إسناده على شرط مسلم . كذا في نيل الأوطار (٣ : ١٤٣) .

(٢) الإحسان (٥ : ٤١٧) .

(٣) انظر هذه الأعذار وأدلتها في الإحسان (٥ : ٤١٧ ـ ٤٥١) .

(هذه الأشياء التي وصفناها هي العذر الذي في خبر ابن عبَّاس ، الذي لا حرج على من به حالة منها في تخلُّفه عن أداء فرضه جماعة ، (وليس)[١] عليه إثم ترك الجماعة وأداء الفرض . ومن أدى الفرض وهو يسمع النِّداء ، فقد سقط عنه فرض أداء الصَّلاة ، وعليه إثم ترك إتيان الجماعة .

وقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «من سمع النِّداء فلم يُجب ، فلا صلاة له إلا من عذر» أراد به : فلا صلاة له من غير إثم يرتكبه في تَخَلُّفه عن إتيان الجماعة ، إذا كان القصد فيه ارتكاب النَّهي ، لا أنَّ صلاته غير مجزئة ، وإن لم يكن بمعذور إذا لم يُجب داعي الله .

وهذا كقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «من لغا فلا جمعة له»[٢] . يريد به : فلا جمعة له من غير إثم يرتكبه بِلَغْوِه)[٣] .

وظاهر كلام الشافعي في الأم[٤] أنَّ صلاة الجماعة فرضُ كِفاية ، وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه ، وقال به كثير من الحنفيَّة والمالكيَّة . والمشهور عند الباقين أنَّها سنَّة مؤكدة .

وإلى القول بأنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وجماعة من محدِّثي الشافعيَّة ؛ كأبي ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبَّان .

وبالغَ داود فجعلها شرطاً في صحة الصَّلاة . . . ولمَّا كان الوجوب قد ينفك عن الشَّرط ، فقد قال أحمد : إنَّها واجبة غير شرط[٥] .

---

(١) في الكلام سقط لا يستقيم معه المعنى فأثبتُّ هذه الكلمة لعلَّه يستقيم .

(٢) أخرجه ابن حبّان ههنا (٥ : ٤٥١) معلّقاً مجزوماً به ، ولم يخرّجه في موضع آخر من صحيحه وأخرجه عبد الرزاق في المصنّف (٣ : ٢٢٣) من حديث يحيى ابن أبي كثير عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، ويحيى ابن أبي كثير توفي في حدود (١٣٠هـ) وقد رأى أنس بن مالك رؤية ، فإن صحّ سماعه منه ؛ فحديثه مرسل ، وإلا فحديثه معضل ! وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (١ : ٩٣) وأبو داود في الصلاة باب فضل الجمعة رقم (١٠٥١) والبيهقي في السنن الكبير (٣ : ٢٢٠) من حديث علي بلفظ : (من قال يوم الجمعة لصاحبه : صَهْ ؛ فقد لغا . ومن لغا ؛ فليس له في جمعته تلك شيء) وأخرجه ابن خزيمة (٣ : ١٥٦) وأبو داود رقم (٣٤٧) من حديث عبد الله بن عمرو بلفظ : (ومن لغا ؛ كانت له ظهراً) .

(٣) الإحسان (٥ : ٤٥٠ ـ ٤٥١) .

(٤) الأم (١ : ١٣٦) . وانظر تفصيل الموضوع ومناقشته ببراعة في الفتح (٢ : ١٢٥ ـ ١٣٠) ، وانظر نيل الأوطار (٣ : ١٤٢) فما بعد .

(٥) انظر فتح الباري (٢ : ٤١٥) وزاد المعاد (١ : ٣٧٧) ونيل الأوطار (٣ : ٣٠٩) .

(٥) حكم تارك الصَّلاة

في باب الوعيد على ترك الصَّلاة ، روى حديث جابر رضي الله عنه : (ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصَّلاة)[(١)] .

ثم ذكر (لفظة أوهمت غير المتبحر في صناعة الحديث أنَّ تارك الصَّلاة حتى خرج وقتها ، كافر بالله ـ جل وعلا ـ) وروى حديث بريدة : (أنَّ العهد الذي بيننا وبينهم الصَّلاة فمن تركها فقد كفر)[(٢)] . ثم روى أربعة أحاديث عن ابن عمر (١٤٥٥) وأنس (١٤٥٦) وجابر (١٤٥٧) ومعاذ بن جبل (١٤٥٨) ؛ أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قدَّم الصَّلاة عن وقتها أو أخَّرها ، مؤكِّداً على أنَّ تارك الصَّلاة متعمِّداً لا يكفر به كفراً يخرجه عن الملة ، أو كفراً تَبين به امرأته ، أو كفراً لا يرثه فيه ورثته المسلمون[(٣)] لو مات قبل أن يصلّيها .

وروى بعد ذلك خبراً يدل على أنَّ تارك الصَّلاة بعد أن وجب عليه أداؤها وإن ذهب وقتها ، لا يكون كافراً كفراً يكون مالُه به فيئاً للمسلمين ، وهو خبر أبي هريرة قال : (عرَّسنا مع رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ذات ليلة ، فلم نستيقظ حتى آذَتْنا الشَّمس فقال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «ليأخذ كل رجل منكم راحلته ، ثم يتنحَّى عن هذا المنزل» ثم دعا بالماء فتوضَّأ ، فسجد سجدتين ، ثم أقيمت الصَّلاة)[(٤)] .

---

(١) الإحسان (٤ : ١٤٥٣) . وأخرجه مسلم في الإيمان ، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصَّلاة رقم (٨٢) . وأبو داود في السُّنة ، باب في رد الإرجاء رقم (٤٦٧٨) . والترمذي في الإيمان باب ما جاء في ترك الصَّلاة رقم (٢٦٢٠) وقال : حسن صحيح .

(٢) الإحسان (٤ : ١٤٥٤) . وأخرجه الترمذي في الإيمان باب ما جاء في ترك الصَّلاة رقم (٢٦٢١) وقال : حسن صحيح غريب . والنَّسائي في الصَّلاة ، باب الحكم في تارك الصَّلاة (١ : ١٨٧) . وهو حديث صحيح .

(٣) انظرها مرتبة في الإحسان (٤ : ٣٠٦) و(٤ : ٣٠٩) و(٤ : ٣١٣) .

(٤) الإحسان (٤ : ١٤٥٩) . وأخرجه مسلم في المساجد ، باب قضاء الصَّلاة الفائتة رقم (٦٨٠) . وأخرج الموطأ نحوه مرسلاً عن سعيد (١ : ١٣ ، ١٤) . وأبو داود في الصَّلاة ، باب من نام عن الصَّلاة أو نسيها رقم (٤٣٥) والترمذي في التَّفسير ، باب ومن سورة طه رقم (٣١٦٣) . والنَّسائي في المواقيت باب كيف يقضي الفائت الصَّلاة (١ : ٢٣٩) . وقد ضعَّفه الترمذي من جهة صالح بن أبي الأخضر عن الزهري . إلا أنَّ مسلماً رواه من طريق يونس عن الزهري ، والنَّسائي رواه من طريق معمر عن الزهري . فلم يتفرد به أبو الأخضر . انظر الترمذي (٥ : ١٩٣) ووازن .

وقال بعد ذلك : (في تأخير النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم الصَّلاة عن الوقت الذى أثبته الى أن خرج من الوادي ، دليل صحيح على أنَّ تارك الصَّلاة الى أن يخرج وقتها لا يكون كافراً ، إذ لو كان كذلك ؛ لأمَرَهم صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بأداء الصَّلاة في وقت انتباههم من منامهم ، ولم يأمرهم بالتَّنحّي عن المنزل الذي ناموا فيه ، والفرضُ لازمٌ لهم قد جاز وقته)[1] . وذكر عدة أحاديث تؤيد ما ذهب إليه ، ثم قال :

(أطلق المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم اسمَ الكفر على تارك الصَّلاة ، إذ تركُ الصَّلاة أول بداية الكفر ، لأنَّ المرء إذا ترك الصَّلاة واعتاده ، ارتقى منه إلى ترك غيرها من الفرائض ، واذا اعتاد ترك الفرائض ، أدّاه ذلك إلى الجَحد ، فأطلق صلَّى الله عليه وآله وسلَّم اسم النَّهاية التي هي آخر شُعَب الكفر على البداية التي هي أول شُعَبها ، وهي ترك الصَّلاة)[2] . إذ (لو كان تأخير المرء للصَّلاة عن وقتها الى أن يدخل وقت الصَّلاة الأخرى يلزمه بذلك اسم الكفر ؛ لَمَا أمر المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أمته بالشيء الذي يكفرون بفعله ، ولعنَّف فاعلي ذلك ، فلمَّا لم يعنِّف فاعله ، دلَّ ذلك على أنَّه لم يكفر كفراً يشبه الارتداد)[3] .

وبعد : فإليك مذاهب العلماء في هذه المسألة ملخّصة مما قاله ابن قدامة :

(تارك الصَّلاة لا يخلو : إمَّا أن يكون جاحداً لوجوبها ، أو غير جاحد .

(١) فإن كان جاحداً لوجوبها ؛ نُظِر :

(أ) فإن كان جاهلاً بوجوبها ، وهو ممن يمكن أن يجهل ، كالحديث في الإسلام والنَّاشئ في البادية ؛ عُرِّف بوجوبها ، وعلِّم ذلك ، ولم يحكم بكفره ؛ لأنه معذور ، فإن علم ثم جحد ؛ صار مرتداً .

(ب) وإن كان ممن لا يجهل ذلك كالنَّاشئ في ديار المسلمين ومدنهم ، لم يُعْذَر ، ولم يُقْبَل منه ادّعاءُ الجهل ، وحُكم بكفره ، وصار مُرتدّاً ، حكمه حكم سائر المرتدين في الاستتابة والقتل ، ولا أعلم في ذلك خلافاً .

---

(١) الإحسان (٤ : ٣١٧) .
(٢) الإحسان (٤ : ٣٢٤) .
(٣) الإحسان (٤ : ٣٢٢) .

(٢) وإن كان غير جاحد لوجوبها : كأنْ تركَها تهاوناً وكسلاً ، دُعي إلى فعلها ، وقيل له : إن صلّيت ، وإلاّ قتلناك ، فإن صلَّى ، حقن دَمَه ، وإلا قتل . ولا يقتل حتى يحبس ثلاثاً ، ويضيَّق عليه فيها ، ويُدعى في وقت كُلِّ صلاة إلى فعلها ، ويخوَّف بالقتل ، فإن صَلَّى في الأيام الثلاثة ، وإلا قتل بالسَّيف ، وبهذا قال مالك ، وحمَّاد بن زيد ، ووكيع ابن الجراح ، والشَّافعيّ ، وقال الزهريّ : يضرب ويسجن . وبه قال أبو حنيفة .

واختلفت الرواية عن أحمد ، هل يقتل كفراً أو حداً؟

(١) فذهب أحمد في رواية ، والأوزاعي ، وابن المبارك ، وحمَّاد بن زيد ، وإسحاق بن راهويه ، ومحمد بن الحسن الشَّيباني ، وهو مذهب الحسن البصري ، وأيوب السختياني من المتقدمين ، ذهبوا الى أنه يقتل كفراً .

(٢) والرواية الثَّانية عن أحمد أنَّه يقتل حّداً ، وهو مذهب أكثر الفقهاء ، وهو قول أبي حنيفة[١] ومالك ، والشَّافعي ، وأنكر ابن بَطّة قول من قال : إنَّه يَكْفُر ، وذكر أنَّ مذهب الحنابلة أنّه يقتل حداً)[٢] . اهـ .

(٦) سجود السَّهو

روى حديث أبي هريرة : أنَّ رسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين : أقُصِرَت الصَّلاة أم نَسِيتَ يا رسول الله؟ فقال : أصدق ذو اليدين؟ فقال النَّاس : نعم . فقام رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فصلَّى اثنتين أُخرتَين ، ثم سلَّم ثم كَبَّرَ فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه ، ثم كبَّر ، فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع)[٣] من طرق عديدة وبألفاظ مختلفة ، ثم قال :

(هذا خبرٌ أوهم عالَماً من النَّاس ، أنَّ هذه الصلاة كانت حيث كان الكلام مباحاً في الصَّلاة ، ثم نسخ هذا الخبر بتحريم الكلام في الصَّلاة ، وليس كذلك ؛ لأنَّ نسخ الكلام

---

(١) في هذا النَّقل عن أبي حنيفة غرابة ، ولعلَّه قول لأبي حنيفة .

(٢) المغني مع الشَّرح (٢ : ٢٩٨ ـ ٣٠٢) .

(٣) الإحسان (٦ : ٢٢٤٩ ، ٢٦٨٥ ـ ٢٦٨٨) . وأخرجه البخاري في السَّهو ، باب إذا سلّم من ركعتين أو ثلاث (٣ : ٩٦) ومواضع أخرى عديدة . ومسلم في المساجد باب السَّهو في الصَّلاة رقم (٣٨٩) وبقية الجماعة .

في الصَّلاة كان بمكة عند رجوع ابن مسعود من أرض الحبشة ، وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين ، وراوي هذا الخبر أبو هريرة ، وأبو هريرة أسلم سنة خيبر ، سنة سبع من الهجرة ، فذلك ما وصفتُ ، على أنَّ قصة ذي اليدين ، كانت بعد نسخ الكلام في الصَّلاة بعشر سنين سواء ، فكيف يكون الخبر المتأخر منسوخاً بالخبر المتقدم؟)[1] .

ويَرُدّ على من قال بأنَّ حديث أبي هريرة هذا منسوخ بحديث ابن مسعود الآتي .

وقال : (أخبار ذي اليدين معناها : أنَّ المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم تكلَّم في صلاته ، على أنَّ الصَّلاة قد تمَّت له ، وأنه قد أدّى فرضه الذي عليه ، وذو اليدين قد توهَّم أنَّ الصَّلاة قد رُدَّتْ إلى الفريضة الأولى ، فتكلَّم على أنه في غير الصَّلاة ، وأنَّ صلاته قد تَمَّت ، فلما استثبت صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أصحابَه ، كان مِن استثباته على يقين أنه قد أتمَّ صلاته .

وأما جواب الصَّحابة رضوان الله عليهم له أن : نعم ؛ فكان الواجب عليهم أن يجيبوه وإن كانوا في نفس الصَّلاة ، لقول الله ـ جل وعلا ـ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا للهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (الأنفال : ٢٤) .

فأما اليوم فقد انقطع الوحي ، وأُقرّت الفرائض ، فإن تكلم الإمام ، وعنده أنَّ الصَّلاة قد تمت بعد السَّلام ، لم تبطُل صلاته ، وإن سأل المأمومين فأجابوه ؛ بَطَلَت صلاتهم ، وإن سأل بعضُ المأمومين الإمامَ عن ذلك ؛ بطلت صلاته ؛ لاستحكام الفرائض ، وانقطاع الوحي .

والعلَّة في سهو النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في صلاته أنه بعث معلِّماً قولاً وفعلاً ، فكانت الحال التي تطرأ عليه في بعض الأحوال ، والقصد فيه إعلام الأمَّة ما يجب عليهم ، عند حدوث تلك الحالة بهم بعده صلَّى الله عليه وآله وسلَّم)[2] .

وروى حديث عمران بن حصين في سهو النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم :

(أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم سلَّم في ثلاث ركعات من العصر ، فقال له

---

(١) الإحسان (٤ : ٨أ) والمطبوع (٦ : ٢٦ ـ ٢٧) .

(٢) الإحسان (٤ : ١٦٠ ب ـ ١٦١ب) والمطبوع (٦ : ٤٠٦ ـ ٤٠٧) .

الخِرْباق : يا رسول الله ، أنسيتَ أم قُصِرَت الصلاة؟ فقال صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «أصدقَ الخِرْباق؟» فقالوا : نعم . فقام فصلَّى ركعة ، ثمَّ سجد سجدتين ، ثم سلَّم[(١)] .

وأخرج حديث معاوية بن حُدَيج قال : (صلّيت مع رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم المغرب ، فسها ، فسلّم في الركعتين ، ثم انصرف ، فقال له رجل : يا رسول الله ، إنّك سهوتَ ، فسلّمتَ في الركعتين ، فأمر بلالاً ، فأقام الصَّلاة ، ثم أتمّ تلك الركعة . وسألت الناس عن الرجل الذي قال : يا رسول الله ، إنك سَهَوْتَ ، فقيل لي : تعرفه؟ فقلت : لا ، إلاّ أن أراه . فمرَّ بي رجل ، فقلت : هو هذا . فقالوا : هذا طلحة بن عبيد الله)[(٢)] .

ثم قال : (هذه الأخبار الثّلاثة قد توهم غير المتبحر في صناعة العلم أنَّها متضادة ، لأنَّ في خبر أبي هريرة أنَّ ذا اليدين هو الذي أعلم النَّبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ذلك ، وفي خبر عمران بن حصين أنَّ الخرباق قال للنَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ذلك . وفي خبر معاوية بن حديج أنَّ طلحة بن عبيد الله قال له ذلك .

وليس بين هذه الأحاديث تضاد ولا تهاتر ، وذلك أنَّ خبر ذي اليدين سلَّم النّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من الركعتين من صلاة الظهر أو العصر ، وخبر عمران بن حصين أنَّه سلَّم من الركعة الثَّالثة من صلاة الظهر أو العصر ، وخبر معاوية بن حديج أنه سلَّم من الركعتين من صلاة المغرب . فدلَّ بما وصفنا على أنَّها ثلاثة أحوال متباينة في ثلاث صلوات ، لا في صلاة واحدة)[(٣)] .

---

(١) أخرجه ابن حبَّان . الإحسان (٤ : ١٥٥أ) والمطبوع (٦ : ٢٦٥٤) ومسلم في المساجد ، باب السهو في الصلاة رقم (٥٧٤) وأبو داود في الصَّلاة ، باب السَّهو في السَّجدتين رقم (١٠٣٩) والنَّسائي في السَّهو ، باب الاختلاف على أبي هريرة (٢ : ٢٢) .

(٢) أخرجه ابن حبَّان . الإحسان (٤ : ١٥٥أ) والمطبوع (٦ : ٢٦٧٤) ، وأبو داود في الصَّلاة ، باب إذا صلّى خمساً رقم (١٠٢٣) والنَّسائي في الأذان ، باب الإقامة لمن نسي ركعة من الصلاة (٢ : ١٦) وإسناده صحيح . وأخرجه أحمد في المسند (٦ : ٤٠١) .

(٣) الإحسان (٤ : ١٥٥ أ ، ب) والمطبوع (٦ : ٣٩٧) .

وأخرج حديث ابن مسعود مرفوعاً : (إذا شكَّ أحدكم في صلاته فليتحرَّ الصَّواب ثمَّ ليُسَلِّم ، ثم ليسجد سجدتين)[١] . وهذا التحري يكون بعد السَّلام الأول ، كما في بعض روايات حديث ابن مسعود نفسه[٢] .

أما الباني على اليقين ؛ فيسجد قبل السَّلام بناء على حديث أبي سعيد الخدري[٣] : (إذا شكَّ أحدكم في صلاته ، فَلْيُلْقِ الشَّك ، ولْيَبْنِ على اليقين . .) ثم قال :

(قد يتوهَّم من لم يُحكِمْ صناعة الأخبار ، ولا تفقَّه في صحيح الآثار ، أنَّ التحرِّيَ في الصَّلاة ، والبناء على اليقين واحد ، وليس كذلك ، لأنَّ التحري هو أن يشكَّ المرء في صلاته ، فلا يدري ما صلَّى ، فإذا كان كذلك ؛ فعليه أن يتحرى الصَّواب ، وليَبْنِ على الأغلب عنده ، ويسجد سجدتي السَّهو بعد السَّلام على خبر ابن مسعود .

والبناء على اليقين : هو أن يشكَّ في الثنتين والثّلاث ، أو الثلاث والأربع ، فإذا كان كذلك ، عليه أن يبني على اليقين ، وهو الأقل ، وليُتِمَّ صلاته ، ثم يسجد سجدتي السَّهو قبل السَّلام ، على خبر عبد الرحمن بن عوف ، وأبي سعيد الخدري)[٤] حتى يكون مستعملاً للخبرين معاً[٥] .

فابن حبَّان ـ كما ترى ـ حريصٌ أن يستعمل السُّنَنَ كلَّها ، فَيُعمِل كُلَّ سنة في الموضع الذي وردت فيه . فلم يأخذ بحديث ابن مسعود وحده في السُّجود بعد السَّلام ـ كما هو ـ مذهب الحنفيَّة ، ولم يأخذ بحديث عبد الله بن مالك بن بُحَيْنَة : (أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قام في الركعتين ، فقام الناس معه ، فلمَّا جلسَ في أربع انتظر الناس

---

(١) الإحسان (٤ : ١٤٦ب) والمطبوع (٦ : ٢٦٥٩) وأخرجه البخاري في السَّهو ، باب إذا صلَّى خمساً (٣ : ٩٣) فما بعد . ومسلم في المساجد ، باب السَّهو في الصَّلاة رقم (٥٧٢) وبقية الجماعة .

(٢) الإحسان (٤ : ١٤٧ ب ، ١٤٨ أ) والمطبوع (٦ : ٢٦٨١ ، ٢٦٨٢) .

(٣) الإحسان (٤ : ١٤٩أ ، ب) والمطبوع (٦ : ٢٦٦٤) . وأخرجه مسلم في المساجد ، باب السَّهو في الصَّلاة رقم (٥٧١) . وأبو داود في الصَّلاة ، باب إذا صلى خمساً رقم (١٠٢٤ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٩) . والترمذي في الصَّلاة ، باب ماجاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقص رقم (٣٩٦) وقال : حديث حسن .

(٤) الإحسان (٤ : ١٥٠ أ) والمطبوع (٦ : ٣٨٧ ـ ٣٨٨) .

(٥) ما سبق (٤ : ١٥٢ ب) والمطبوع (٦ : ٣٩٢) وذكر نحواً من هذا هناك .

تسليمه ؛ كبَّر ، ثمَّ سجد ، ثم كبَّر ، ثمَّ سجد قبل أن يسلِّم[(١)] كما هو مذهب الشَّافعيَّة .

وقال رحمه الله بعد تخريجه حديث أبي هريرة الذي جاء فيه : (حتّى يظلَّ الرجلُ إنْ يدري كم صلَّى ، فإذا لم يَدْرِ كم صلَّى ؛ فليسجُدْ سجدتين وهو جالس)[(٢)] :

(أمره صلَّى الله عليه وآله وسلَّم لمن شكَّ في صلاته فلم يدرِ كم صلَّى ، فليسجد سجدتين وهو جالس ؛ أمر مجمل تفسيرُه أفعالُه التي ذكرناها ، لا يجوز لأحد أن يأخذ الأخبار التي فيها ذكر سجدتي السَّهو قبل السَّلام ، فيستعمله في كل الأحوال ، ويترك سائر الأخبار التي فيها ذكره بعد السَّلام ، وكذلك لا يجوز لأحد أن يأخذ الأخبار التي فيها ذكر سجدتي السَّهو بعد السَّلام ، فيستعمله في كل الأحوال ، ويترك الأخبار الأُخَر التي فيها ذكره قبل السَّلام .

ونحن نقول : إنَّ هذه أخبار أربع ، يجب أن تستعمل ، ولا يترك شيء منها ، فيفعل في كل حالة مثل ما وردت السُّنة فيها سواء :

(١) فإن سلَّم من الاثنتين أو الثَّلاث من صلاته ساهياً ، أتمَّ صلاته وسجد سجدتي السَّهو بعد السَّلام ، على خبر أبي هريرة وعمران بن حصين اللذين ذكرناهما .

(٢) وإن قام من اثنتين ولم يجلس أتمَّ صلاته ، وسجد سجدتي السَّهو قبل السَّلام على خبر ابن بحينة .

(٣) وإن شكَّ في الثَّلاث أو الأربع يبني على اليقين على ما وصفنا ، وسجد سجدتي السَّهو قبل السَّلام ، على خبر أبي سعيد الخدري وعبد الرحمن بن عوف[(٣)] .

(٤) وإن شك ولم يَدْرِ كَم صلَّى أصلاً ، تحرَّى على الأغلب عنده ، وأتم صلاته وسجد سجدتي السَّهو بعد السَّلام ، على خبر ابن مسعود الذي ذكرناه ، حتى يكون مستعمِلاً للأخبار التي وصفناها كلها .

---

(١) الإحسان (٦ : ٢٦٧٦ ـ ٢٦٨٠) وأخرجه البخاري في السَّهو ، باب ما جاء في السَّهو إذا قام من ركعتي الفريضة (٣ : ٩٢) . ومسلم في المساجد ، باب السَّهو في الصلاة رقم (٥٧٠) وبقية الجماعة .

(٢) طرف من حديث أخرجه ابن حبَّان (١ : ١٦) .

(٣) حديث عبد الرحمن بن عوف أشار إليه ابن حبّان هنا ، ولم أقف عليه في صحيحه ، وأخرجه الترمذي في الصَّلاة باب ما جاء في الرجل يصلِّي فيشك رقم (٣٩٨) وهو حسن .

فإن وردت عليه حالة غير هذه الأربع في صلاته ؛ ردّها إلى ما يُشبهها من الأحوال الأربع التي ذكرناها)[١] .

وموجز مذاهب العلماء في هذه المسألة ما قاله ابن هبيرة في الإفصاح[٢] : (ثم اختلفوا في موضعه .

(١) فقال أبو حنيفة : بعد السلام على الإطلاق .

(٢) وقال مالك : إن كان عن نقصان ، فقبل السَّلام ، وإن كان عن زيادة ؛ فبعد السَّلام ، وإن اجتمع سهوان من زيادة ونقصان ؛ فموضعه قبل السَّلام أيضاً .

(٣) وقال الشَّافعي : كُلّه قبل السَّلام في المشهور عنه .

(٤) وقال أحمد في الرواية المشهورة عنه : كُلّه قبل السَّلام إلا في موضعين :

(أ) أحدهما : أن يسلِّم من نقصان في صلاته ساهياً ، فإنَّه يقضي ما بقي عليه ويسلِّم ، ويسجد للسَّهو بعد السَّلام .

(ب) والثَّاني : إذا شك الإمام في صلاته وقلنا : يتحرَّى ؛ فإنَّه يبني على غالب فهمه ويسجد أيضاً بعد السَّلام . وعنه رواية أخرى كمذهب مالك) . ا هـ .

هذه بعض المسائل الفقهية ، اخترتها ممّا خالف فيه ابن حبّان إمامه وإمامنا الشافعيَّ رحمهما الله تعالى .

وخليقٌ بأصول الاستدلال ، والفقه عند ابن حبّان أن يكتب في كلٍّ منهما رسالة علمية مستقلّة !

وقد أشرت في (المدخل) إلى أنّ الأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد كتب كتاباً بعنوان : (معالم فقه ابن حبّان) فهو معالم ، يحسن الإفادة منه[٣] .

---

(١) الإحسان (١ : ١٩٣ ـ ١٩٤) .

(٢) الإفصاح (١ : ١٤٨ ـ ١٤٩) .

(٣) صدر عن مكتبة البيان في الطائف (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م) يعني بعد عشر سنوات من كتابتي هذا الفصل عن فقه ابن حبّان .

الفصل السَّابع

أخلاقُ الإمام ابن حبَّان ومكانتُه العلمية

تمهيد : ليس بين أيدينا من النُّصوص الخارجية[١] ما يُسعف في بيان شخصية ابن حبَّان وأخلاقه ، وإن كنا لا نعدم شذرات متناثرة تدل على معانٍ كبيرة في شخصية هذا الرجل .

قال الحاكم النَّيسابوري : (كان ابن حبَّان من أوعيةِ العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ ، ومن عقلاء الرجال) . وقال : (أبو حاتم كبير في العلوم ، وكان يُحسد لفضله وتقدُّمه) . وقال الخطيب البغدادي : (كان ثقةً نبيلاً فَهِماً فاضلاً) .

وقال الإدريسي : (كان على قضاء سمرقند زماناً ، وكان من فقهاء الدِّين وحفَّاظ الآثار ، عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم . . . وفَقَّه النَّاس بسمرقند ، وبنى له الأمير أبو المظفر بن أحمد بن نصر بن أحمد بن سامان صُفّةً لأهل العلم ، خصوصاً لأهل الحديث .

وقال الحاكم أيضاً : أقام بنيسابور ، وبنى «الخانقاه» وصارت الرحلة إليه ، وقُرئ عليه جملة من مصنفاته .

وَذُكر أنَّه بنى مدرسة لأصحابه ، ومسكناً للغرباء الذين يقيمون بها من أهل الحديث والمتفقهة منهم ، ولهم جرايات يستنفقونها ، وأوقف داره ؛ وفيها خزانة كتبه ، وجعلها في يدي وصي سلَّمها إليه ، ليبذلها لمن يريد نسخ شيء منها ؛ من غير أن يخرجها منها)[٢] .

وعلى قلَّة المادة الموفورة فيما يتعلق بأخلاقه ؛ نجد أنَّ الجميع يصفونه بالأمانة والحفظ والفقه ، وهذا يتعلق بعلمه ، إلا أنَّ ثمة صفات ذكروها هي التي ستكون محور بحثنا حول أخلاق ابن حبَّان .

فقد وصفه الخطيب بأنه : (١) ثقة . (٢) نبيل . (٣) فاضل . (٤) فَهِم .

---

(١) قصدت بالنصوص الخارجية : أقوال الآخرين فيه .

(٢) هذه النصوص جميعها من تاريخ دمشق (١٠ : ٥٠٢) وأعلام النّبلاء (١٠ : ٣ : ٣٣٣) فما بعد ، وتذكرة الحفاظ (ص ٩٢١) .

ووصفه الكثيرون بأنّه :

(٥) قاضٍ تولّى القضاء زماناً طويلاً في كثير من البلاد الإسلامية .

ووصفه الحاكم النيسابوري تلميذه : بأنه فاضل يُحسد لفضله .

(٦) وتقدمه .

(٧) عاقل من عقلاء الرجال .

وقال الإدريسي :

(٨) فقّه الناس بسمرقند .

(٩) وبنى له أميرها صُفَّةً لطلابه .

(١٠) وبنى «خانقاه» في نيسابور ، وعلّم الناس بها ، كما بنى مدرسة في بُسْت وبجانبها سكن للغرباء ، ولهم رواتب ينفقها عليهم .

(١١) وأوقف المدرسة والمسكن وداره وخزانة كتبه ، وسلّمها لوصيّ .

(١٢) وهو واعظ .

فابن حبّان إمامٌ حافظٌ رأسٌ في معرفة الحديث ، كثير التصرف فيه ، إمام في الفقه واللغة ، ثقة ، نبيل ، فاضل ، فَهِم ، متقدّم ، كريم سخي ، ورع تقي ، مقدَّر لدى أمير سمرقند ، عاقل من عقلاء الرجال ، محسود ، حريص على تعليم الناس وإفادتهم .

هذه جملة الصِّفات التي وُصف بها الإمام ابن حبّان رحمه الله تعالى من الآخرين وهي على وجازة ألفاظها ؛ ذات مدلولات كبيرة نجد آثارها في مصنفاته .

وإنّني لن أتحدث عن إمامته في الحديث والفقه والكلام واللغة ، فلهذا مواضع أخرى تقدم بعضها ، ويأتي بعضها الآخر في الباب الثّالث إن شاء الله تعالى . وسأقْصر الحديث في هذا الفصل على أخلاقه الشخصية وسلوكه ليس غير .

المبحث الأول

أخلاقُ ابن حبّان

المطلب الأول: ابن حبَّان العاقل

مهما حاول الإنسان أن يستبعد شخصيته من آثاره العلمية ، فإنَّه يعجز عن هذا ، ولا خلاف في أنَّ الكتاب صورة عن نفسية كاتبه إلى حدٍّ كبير .

وابن حبَّان الذي وُصف بأنه من عقلاء الرجال ، قد صنَّف كتاباً[1] كاملاً عن العقل وعدَّ العقل أول خصال الخير للمرء[2] في الدنيا ، وهو من أفضل ما وهب الله لعباده .

وللعقل خمسون شعبة[3] بنى عليها ابن حبَّان كتابه هذا .

والعقل عند ابن حبَّان : اسمٌ يقع على المعرفة بسلوك الصَّواب ، والعلم باجتناب الخطأ . . . وإنَّ محبةَ المرء مكارم الأخلاق ، وكراهته سفاسفها ، هي العقل نفسه[4] .

أما الذين يدَّعون التمكن من العقل ، فيستعملون ضد ما يوجبه العقل من شهوات صدورهم ، ويتركون نفس ما يوجبه العقل بهجسات قلوبهم ، فهؤلاء ليسوا بعقلاء .

أولئك جعلوا أساس العقل الذي يعقدون عليه عند المعضلات : النِّفاق والمداهنة وفروعه عند ورود النائبات : حسن اللباس والفصاحة ، وزعموا أنَّ مَن أحكم هذه الأشياء الأربعة ـ النِّفاق ، والمداهنة ، وحسن اللباس ، والفصاحة ـ فهو العاقل[5] . .

ويرى ابن حبَّان أنَّ «التقلُّب في الأمصار ، والاعتبار بخلق الله مما يزيد المرء عقلاً ، وإن عُدِمَ المال تقلُّبه»[6] . ولذلك رأينا ابن حبَّان يتقلَّب في الأمصار ، ويتفكر في مخلوقات

---

(١) هو كتابه روضة العقلاء ونزهة الفضلاء .

(٢) روضة العقلاء (ص٢٥) .

(٣) ما سبق (ص٢٦) .

(٤) ما سبق (ص١٦) .

(٥) ما سبق (ص١٤ ـ ١٥) .

(٦) ما سبق (ص١٨) .

الله تعالى ويرى أنَّ (من حَسُنَ عقله وقَبُحَ وجهه ، فقد أفقد فضائلُ نفسه قبائحَ وجهه . ومن حَسُن وجهه ، وقلَّ عقله ، فقد أذهب محاسنَ وجهه ؛ نقائصُ نفسه ، فلا يجب للعاقل أن يغتمَّ إذا كان مُعْدِما ، لأنَّ العاقل قد يُرجى له الغنى ، ولا يوثق للجاهل المكثر ببقاء ماله ، ومال العاقل عقله ، وما قدَّم من صالح عمله)[١] .

أليس هذا كلام عقلاء الرجال وحكمائهم؟ وانظر إليه وهو يقول :

(آفة العقل الصَّلَف ، والبلاء المردي ، والرخاء المفرط ، لأنَّ البلايا إذا تواترت عليه أهلكت عقله ، والرخاء إذا تواتر عليه أبطره ، والعدو العاقل خير للمرء من الصَّديق الجاهل)[٢] .

(ولا ينفع الاجتهاد بغير توفيق ، ولا الجمال بغير حلاوة ، ولا السُّرور بغير أمن كذلك لا ينفع العقل بغير ورع ، ولا الحفظ بغير عمل .

وعقول كلِّ قوم على قدر زمانهم ، فالعاقل يختار من العمر أحسنه ـ وإن قل ـ فإنَّه خير من الحياة النكدة وإن طالت ، والعقل الموعى ـ غير المنتفع به ـ كالأرض الطيبة الخراب . . .

والعاقل لا يستحقر أحداً ، لأنَّ من استحقر السُّلطان ، أفسد دنياه ، ومن استحقر الأتقياء ؛ أهلك دينه ، ومن استحقر الإخوان ؛ أفنى مروءته ، ومن استحقر العامّةَ ؛ أذهب صيانته)[٣] .

والعاقل (لا يستعين إلاّ بمن يحب أن يظفر بحاجته ، ولا يحدِّث إلاَّ من يرى حديثه مغنماً ؛ إلاّ أن يغلبه الاضطرار عليه ، ولا يدَّعي ما يحسن من العلم ، لأنَّ فضائل الرجال ليست ما ادّعوها ، ولكن ما نسبها النَّاس إليهم ، ولا يبالي بما فاته من حطام الدنيا ، مع ما رزق من الحظ في العقل)[٤] .

---

(١) روضة العقلاء (ص٢٠) .

(٢) ما سبق (ص٢١) .

(٣) ما سبق (ص٢٢) .

(٤) ما سبق (ص٢٣) .

(وعلى العاقل أن يجتنب ثلاثة أشياء، فإنّها أسرع في إفساد العقل من النّار في يبس العوسج:

(١) الاستغراق في الضّحك.

(٢) كثرة التمني.

(٣) وسوء التثبت)[1].

(ولو كان للعقل أبوان، لكان أحدهما الصّبر، والآخر التثبت)[2].

هذه كلمات من ابن حبّان جعلها ـ وغيرها ـ مقدمةً لكتابه روضة العقلاء؛ ذكرتها لتكون دليلاً عملياً على قول الحاكم بأنّ ابن حبّان من عقلاء الرجال.

وكيف لا يكون من عقلائهم، وهو الذي كتب لهم كتاباً لو تأدّبوا بما فيه ونفّذوه لنالوا سعادة الدنيا والآخرة.

بل كيف لا يكون من كبار العقلاء، وقد كتب عشرة مصنفات في الأخلاق والآداب والسُّلوك[3]؟

المطلب الثّاني: وفاء ابن حبّان

لقد تلقّن ابن حبّان العلمَ على أكثر من ألفي شيخ، إلاّ أنه اصطفى منهم عدداً جعل اعتماده في تحصيل العلم والمعرفة عليهم ـ بتوفيق الله وعنايته ـ. فانظره وهو بين يدي شيخه ابن خزيمة؛ يسأله ويلحّ عليه، فيتأذى ابن خزيمة من كثرة أسئلته، فيقول له: تنحّ عني يا بارد، لا تؤذني، فيسارع ابن حبّان ويكتب ما قال شيخه، إمعاناً منه

(١) روضة العقلاء (ص٢٣).

(٢) ما سبق (ص٢٦).

(٣) سيأتي الحديث عليها في الباب الثّالث إن شاء الله.

وقد كتب الزميل الفاضل عبد الكريم محمد زهد رسالة علميّة بعنوان: (دور العقل في التربية الإسلامية عند ابن حبّان ـ من خلال كتابه روضة العقلاء) وهي رسالة جيّدة لم تطبع حتى الآن، وللأسف.

في الأدب وإشعاراً منه بالتقدير والاحترام .

ولا يقف الأمر عند هذا ، بل يسجِّل له في كتابه وصفاً لم ينَلْ مثله ابن خزيمة من غيره ، كما لم ينلْه أحد من ابن حبَّان سوى ابن خزيمة . قال[1] :

(ما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السُّنن ، ويحفظ الصِّحاح بألفاظها ، ويقوم بزيادة كل لفظة تزاد في الخبر ، ثقة ، حتى كأن السُّنن كلَّها نصب عينيه إلاّ محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ رحمة الله عليه ـ فقط) . وقال في شيخه الحسن بن سفيان الشيَّباني :

(كان ممن رحل وصنَّف وحدَّث على تيقظ ، مع صحة الدِّيانة ، والصَّلابة في السُّنة)[2] .

فابن حبَّان وفيٌّ ودود ، وهو القائل[3] :

(على العاقل إذا رزقه الله ودَّ امرئ مسلم صحيح الوداد ، محافظ عليه ، أن يتمسَّك به ، ثم يوطِّن نفسه على صلته إن صرمه ، وعلى الإقبال عليه إن صدَّ عنه ، وعلى البذل له إن حرمه ، وعلى الدُّنو منه إذا باعده ، حتى كأنه ركن من أركانه ، وإنَّ من أعظم عيب المرء تلونه في الوداد .

العاقل لا يقصر في تعاهد الوداد ، ولا يكون ذا لونين وذا قلبين ، بل يوافق سرّه علانيته ، وقوله فعله ، ولا خير في متآخيَيْن ينمو بينهما الخلل ، ويزيد في حاليهما الدغل) ا . هـ .

(وإنَّ من أعظم الأمارات على معرفة صحَّة الوداد وسقمه ، ملاحظة العين إذا لحظت ، فإنَّها لا تكاد تبدي إلا ما يضمر القلب من الودِّ ، ولا تكاد تخفي ما يُجِنّه الضميرُ من الصَّدِّ ، فالعاقل يعتبر الوُدَّ بقلبه وعين أخيه ، ويجعل له بينهما مسلكاً ، لا

---

(١) المجروحين (١ : ٩٣) .

(٢) أعلام النبلاء (١٤ : ١٥٧) .

(٣) الروضة (ص١٠٣) .

يَرُدّه عن معرفة صحته شيء تخليه . . .)[١] . فإذا تأكّد الإنسان من حب أخيه ووداده فعليه أن يتعاهده بالزيارة ، وإن قلّت ، لأن تعاهد الزيارة من الوداد والوفاء .

ولكن (مَن صحّح الحال بينه وبين الإخوان ؛ لم يضرّه قلّة الاجتماع ؛ لاستحكام الحال بينهما ، والمودة إذا أضرَّ بها قلّة الالتقاء ؛ تكون مدخولة . .)[٢] .

المطلب الثالث: سخاءُ ابن حبَّان وكرمه

قال رحمه الله[٣] :

(ما رأيت أحداً من الشرق إلى الغرب ارتدى برداء الجود ، واتزر بإزار ترك الأذى ، إلاّ رأس أشكاله وأضداده ، وخضع له الخاص والعام ، فمن أراد الرفعة العالية في العقبى والمرتبة الجليلة في الدنيا ، فليلزم الجودَ بما ملك ، وترك الأذى إلى الخاصّ والعامّ ، ومن أراد أن يُهتك عرضه ، ويُثلم دينه ، ويملّه إخوانه ، ويستثقله جيرانه ، فليلزم البخل ، ولقد ذم البخلَ أهلُ العقلِ في الجاهلية والإسلام إلى يومنا هذا) .

(فالواجب على العاقل إذا لم يُعرف بالسّماحة ، أن لا يُعرف بالبخل ، وإذا لم يُعرف بالشّجاعة أن لا يُعرف بالجبن ، وإذا لم يُعرف بالشّهامة أنّ لا يُعرف بالمهانة ، وإذا لم يُعرف بالأمانة ، أن لا يُعرف بالخيانة ؛ إذ البخل بئس الشّعار في الدنيا والآخرة)[٤] .

ومن دلائل الكرم قَبول الهدية والإهداء (فالواجب على العاقل إذا أُهديت إليه هدية أن يقبلها ولا يردَّها ، ثمّ يثيب عليها إذا قدر ويشكر عنها .

وإنّي لأستحبّ للنّاس بعث الهدايا بالإخوان بينهم ، إذ الهدية تُورِثُ المحبة ، وتُذهب الضغينة)[٥] .

فمن مكّنه الله من حطام هذه الدنيا الفانية ، وعلم زوالها عنه ، وانقلابها إلى غيره

---

(١) الروضة (ص١٠٦) .

(٢) ما سبق (ص١١٧) .

(٣) الروضة (ص٢٤١) .

(٤) ما سبق (ص٢٤٢) .

(٥) الموضع السابق .

وأنه لا ينفعه في الآخرة إلا ما قدَّم من الأعمال الصَّالحة ؛ أن يبلغ مجهوده في أداء الحقوق في ماله ، والقيام بالواجب في أسبابه ، مبتغياً بذلك الثواب في العقبى ، والذكر الجميل في الدنيا ، إذ السَّخاء محبة ومحمدة ، كما أنَّ البخل مذمَّة ومبغضة ، ولا خير في المال إلاَّ مع الجود ، كما لا خير في المنطق إلا مع المخبر)[١] .

و(على العاقل أن يقيم مروءته بما قدر عليه ، ولا سبيل إلى إقامة مروءته إلاَّ باليسار من المال ، فمن رزق ذلك ، وضنَّ به في إقامة مروءته ، فهو الذي خسر الدنيا والآخرة ، ولا آمنُ أن تفجأه المنيةُ ، فتسلبَه عمَّا ملك كريهاً ، وتودعه قبراً وحيداً ، ثم يرث المال بعده من يأكله ولا يحمده ، وينفقه ولا يشكره . . .)[٢] .

والسَّخاء كلمةٌ كبيرة تتفرع عنها فروع كثيرة ، فالإهداء إلى الإخوان من الكرم ، وصلة الرحم من السَّخاء ، وإعطاء السَّائل ، وقضاء حوائج النَّاس ، وإطعام الطعام ، والمجازاة على المعروف . . .

(فحقيقٌ على مَن عَلِمَ ثوابَ الله تعالى في قضاء حوائج النَّاس وتنفيس كُرَبهم ؛ أن لا يمنع ما ملك من جاه أو مال ، إن وجدَ السَّبيل إليه قبل حلول المنية . . . والعاقلُ يعلم أنَّ مَن صَحِبَ النِّعمة في دار الزوال ، لم يَخْلُ من فقدها ، وأنَّ من تمام الصنائع وأهناها إذا كان ابتداء من غير سؤال . .)[٣] .

(ومن تحرَّى قضاء حاجة أخيه ؛ ولم يُقضَ قضاؤها على يديه ، فكأنَّه لم يقصِّر في قضائها ، وأيسر ما يكون في قضاء الحوائج استحقاقُ الثَّناء .

والإخوان يُعرفون عند الحوائج ، كما أنَّ الأهل تختبر عند الفقر ، لأنَّ كلَّ النَّاس في الرخاء أصدقاء ، وشرُّ الإخوان : الخاذل لإخوانه عند الشِّدة والحاجة ، كما أنَّ شرَّ بلدة ليس فيها خصب ولا أمن)[٤] .

---

(١) الروضة (ص٢٣٥) .

(٢) الروضة (ص٢٣٣) .

(٣) ما سبق (ص٢٤٨) .

(٤) ما سبق (ص٢٤٧) .

وقال[١] : (إنّي لأستحبّ للمرء طلب المعالي من الأخلاق ، مع ترك ردّ السؤال ، لأنّ عدم المال خير من عدم محاسن الأخلاق ، والنّدامة موكلة بترك معالجة الفرصة .

وإن الحرّ ـ حقّ الحرّ ـ من أعتقَتْه الأخلاق الكريمة ، كما أنّ أسوأ العبيد ، من استعبدته الأخلاق الدنيَّة . . وليس يستحقّ المرءُ اسمَ الكرم بالكفّ عن الأذى ، إلا أن يقرنه بالإحسان . . . فمن كثر في الخيرِ رغبته ، وكان اصطناع المعروف همَّته ، قصده الراجون ، وتأمله المتأملون .

ومن كان عيشه وحده ، ولم يعش بعيشه غيرُه ، فهو ـ وإن طال عمره ـ قليل العمر والبائس من طال عمره في غير الخير ، ومن لم يتأسَّ بغيره في الخير ؛ كان عاجزاً ، كما أنَّ من استحسن من نفسه ما يستقبحه من غيره ؛ كان كالغاشّ لمن تجب عليه النَّصيحة ومن لم يكن له هِمَّة ، إلا بطنه وفرجه ؛ عُدَّ من البهائم . . .) .

ألا ترى حرارة هذه الأقوال ، وشدَّة وقعها في النفس؟ أليست تعبيراً صحيحاً عن نفس ابن حبَّان؟

أمَّا عن إكرامِ الضيفِ ، وإطعام الطعام فيقول ابن حبَّان :-

(كلُّ من ساد في الجاهلية والإسلام ، حتى عرف بالسؤدد ، وانقاد إليه قومه ، ورحل إليه القريب والقاصي ، لم يكن كمال سؤدده إلاَّ بإطعام الطعام ، وإكرام الضيف . والعرب لم تكن تعد الجود إلا قِرَى الضيف ، وإطعام الطعام ، ولا تعدّ السَّخيّ من لم يكن فيه ذلك ، حتى إنَّ أحدهم ربما سار في طلب الضيف الميل والميلين)[٢] .

ويروي ابنُ حبَّان عن عمرو بن هانئ قال : (كان رافع بن عميرة بن عمرو العنبسي ـ فخذ من طيِّئ ـ يغدّي أهل ثلاثة مساجد ، ويعشّيهم يوماً بثرائد ، ويوماً بِرَطِبَةٍ ـ يعني الحَيْس[٣] ـ وما له قميص إلا قميص ، هو لجُمْعَته ، وهو للبيت . . . فيجب على العاقل ابتغاء الأضياف وبذل الكِسَر ، لأنَّ نعمة الله إذا لم تُصُنْ بالقيام في حقوقها ، ترجع من

(١) ما سبق (ص٢٥٢ ـ ٢٥٣) .

(٢) الروضة (ص٢٥٩) .

(٣) في المعجم الوسيط : «الحَيْس : تمر وأَقِط وسمن تُخلط وتُعجن وتسوَّى كالثريد» مادة (حاس) .

حيث بدأت ، ثم لا ينفع ـ من زالت عنه ـ التلهّفُ عليها ، ولا الإفكار في الظفر بها ، وإذا أدى حق الله فيها استجلب النَّماء والزيادة ، واستذخر الأجر في القيامة .

وعنصر قرى الضيف هو ترك استحقار القليل ، وتقديم ما حضر للأضياف ، لأنَّ مَن حقَّر ؛ منع إكرام الضيف بما قَدِر عليه .

وإنَّ أبخل البُخلِ من بخلَ بإطعام الطعام ، كما أنَّ من أجود الجود بذله ، ومن ضنَّ بما لا بدَّ للجثة منه ، ولا تربو النفس إلا عليه ، كان بغيره أبخل وعليه أشح .

ومن إكرام الضيف طيب الكلام ، وطلاقة الوجه ، والخدمة بالنفس ، فإنَّه لا يذل من خدم أضيافه ، كما لا يعز من استخدمهم ، أو طلب لِقراه أجراً)[١] .

هذا ما يقوله ابن حبَّان عن السخاء والكرم ، ولعلَّك تلاحظ حرارة أقواله وقوتها ، لكن ما الدليل على أنَّ قولَه هذا ، ليس كقول الوعاظ الذين يحثُّون الناس على البذل والإنفاق وهم أبعد الناس عن ذلك؟

أقول : إن ابن حبَّان رحلَ من مدينة بُست سنة ثلاث مئة للهجرة ، ورجع إلى موطنه (بست) بعد أربعين سنة ، وقد تولَّى منصب القضاء في سمرقند ونسا وغيرهما دهراً من الزمان ، كما كان مقرباً لدى أمير سمرقند وعزيزاً لديه ، ولا يبعد أن يكون لابن حبَّان إرث في بست ورثه عن والده حبَّان بن أحمد التميمي أرضاً وداراً ـ كما قدَّمت ـ ولا ريب أنَّ ابن حبَّان بنى مدرسة في نيسابور تعرف باسمه ، وهذا يعني أنه بناها من ماله الخاص ، إذ هذا ما يوحيه ظاهر اللفظ (بنى) وكونها تعرف باسمه ، ولا صارف عن هذا الظاهر . كما أنه بنى مدرسة ومسكناً للغرباء في (بست) وأوقف لها جرايات ـ رواتب ـ تنفق على الطَّلبة المقيمين بها ، ثم أوقف داره ؛ وفيها خزانة كتبه ، وسلَّمها لِوَصيّ .

وهذا يعني أنه خرج من الدنيا بعد أن قدَّم كلَّ ماله في سبيل الله تعالى ، وهل الكرم سوى الإنفاق فيما يرضي الله؟

ولا ريب أنَّ هؤلاء الطَّلبة يحتاجون إلى جانب العلم والمأوى ، إلى المطعم والملبس وهذا كلُّه كان يقوم به ابن حبَّان ويقدّمه لهم . فهل بعد هذا من كرم؟

---

(١) الروضة (ص٢٦١) وانظر (ص٢٤٤) .

المطلب الرابع: زهد ابن حبَّان وتقواه

قال ابن حبّان : (على العاقل ألاَّ يغترَّ بالدنيا وزهرتها ، وحسنها وبهجتها ؛ فيشتغل بها عن الآخرة الباقيــة ، لأنَّ عـاقبتها ـ لا محـالة ـ تصير إلى الفناء ، يخرب عمرانها ويموت سكانها ، وتذهب بهجتها ، وتبيد خضرتها ، فلا يبقى رئيس مستكبر مؤمَّر ، ولا فقير مسكين محتقر ، إلاّ ويجري عليهم كأس المنايا ، ثم يصيرون إلى التراب . . فالعاقل لا يركن إلى دارٍ هذا نعتها : ولا يطمئنُّ إلى دنيا هذه صفتها ، وقد ادِّخر له ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فيضنّ بترك هذا القليل ، ويرضى بفوت ذلك الكثير . . .)(١) .

(والسبب المؤدي للعاقل إلى إنزاله الدنيا منزلتها ، ترك الركون إليها ، مع تقديم ما قدر منها للعيش الدائم ، والنعيم المقيم هو ترك طول الأمل ، ومراقبة ورود الموت عليه في كل لحظة وطَرفة ، لأنَّ طول الآمال : قطعت أعناق الرجال . . .)(٢) .

(العاقل لا ينسى ذكر شيء هو مترقب له ، ومنتظر وقوعه ، من قدم إلى قدم ، ومن لحظة إلى شزرة ، فكم من مُكْرَم في أهله ، مُعَظَّم في قومه مبجّل فيهم ، لا يخاف الضيق في المعيشة ، ولا الضَّنك في المصيبة ؛ إذ ورد عليه مذل الملوك وقاهر الجبابرة وقاصم الطغاة ، فألقاه صريعاً بين الأحبة وجيرانه مفارقاً لأهل بيته وإخوانه ، ولا يستطيعون عنه دفعاً)(٣) .

فإذا كان هذا حال الدنيا ، وتلك نهايتها ، فما عسى المرء أن يفعل فيها ، ويقدّم لأخراه؟

إنَّ أول ما ينبغي للمرء فعله هو (الاعتزال من الناس ، ولو لم يكن فيه خصلة تحمد إلا السَّلامة من مقارفة الإثم ؛ لكان حقيقاً بالمرء أن لا يكدّر وجود السَّلامة بلزوم السبب المؤدي إلى المناقصة) .

و(السبب الذي يوجب الاعتزال عن العالم ، فهو ما عرفتهم به من وجود دفن الخير ونشر الشر ، يدفنون الحسنة ، ويظهرون السيئة ، فإن كان المرء عالماً بدّعوه ، وإن كان

(١) الروضة (ص٢٧٨) .

(٢) ما سبق (ص٢٨٦) .

(٣) ما سبق (ص٢٨٥) .

جاهلاً عيَّروه ، وإن كان فوقهم حسدوه ، وإن كان دونهم حقَّروه ، وإن نطق ؛ قالوا : مهذار ، وإن سكت ؛ قالوا : عييّ ، وإن قَدَّر ؛ قالوا : مقتِّر ، وإن سَمَحَ ؛ قالوا : مبذِّر ، فالنَّادم في العواقب ، المحطوط عن المراتب ؛ من اغتَّر بقوم هذا نعتهم ، وزمرة ناس هذه صفتهم)(١) .

وثاني الصِّفات التي تميز الزاهد من غيره عدم الحِرْص على ما في هذه الدنيا إذ (أغنى الأغنياء من لم يكن للحرص أسيراً ، وأفقر الفقراء ، من كان الحرص عليه أميراً لأنَّ الحرص سبب لإضاعة الموجود عن مواضعه ، والحرص مَحْرَمة . كما أنَّ الجبن مقتلة .

ولو لم يكن في الحرص خصلة تذمّ ، إلا طول المناقشة بالحساب يوم القيامة على ما جمع ؛ لكان الواجب على العاقل تَرْكُ الإفراطِ في الحرص . .)(٢) .

(الحرص علامة الفقر ، كما أنَّ البخل جلباب المسكنة . والبخلُ لقاح الحرص ، كما أنَّ الحَميَّة لقاحُ الجهل . والمنع أخو الحرص ، كما أنَّ الأَنَفة توأم السَّفه)(٣) .

ويرى ابن حبَّان أنَّ الحرصَ المذموم ، غير السَّعي في اكتساب الرزق ، والعمل لعمارة الدنيا ، فقد (ركَّب الله ـ جلّ وعزّ ـ في البشر الحرص والرغبة في الدنيا الفانية لئلا تخرب ، إذ هي دار الأبرار ، ومكسب الأتقياء ، وموضع زاد المؤمنين ، واستجلاب المِيرَة(٤) للصالحين ، ولو تعرَّى النَّاس عن الحرص فيها ؛ بطلتْ وخربتْ ، فلم يجد المرء ما يستعين به على أداء فرائض الله ، فضلاً عن اكتساب ما يجدي عليه النفع في الآخرة نفلاً . والإفراط في الحرص مذموم)(٥) لأنَّ الإفراط فيه نابعٌ من ضعف الثّقة بالله تعالى .

(وقد ذكرت ما يشاكل هذه الحكايات بعللها في كتاب «الثّقة بالله» بما أرجو أن يكون فيه غنية ، لمن أراد الوقوف على معرفتها)(٦) .

كما يجب على الزاهد أن يبتعد عن الحسد ، لأنَّ (أهون خصال الحسد هو ترك

---

(١) الروضة (ص٨٣) .

(٢) ما سبق (ص١٣٠) .

(٣) ما سبق (ص١٣١) .

(٤) في المعجم الوسيط : «الميرة : الطعام يُجمع للسفر ونحوه» .

(٥) الروضة (ص١٢٩) .

(٦) ما سبق (ص١٣١) .

الرضا بالقضاء ، وإرادة ضد ما حكم الله جلّ وعلا لعباده ، ثم انطواء الضمير على إرادة زوال النِّعم عن المسلم . والحاسد لا تهدأ روحه ، ولا يستريح بدنه ، إلا عند رؤية زوال النِّعمة عن أخيه ، وهيهات أن يساعد القضاء ما للحسَّاد في الأحشاء)(١) .

(الحسد من أخلاق اللئام ، وتركه من أفعال الكرام ، ولكلٍّ حريق مُطفِئ ، ونار الحسد لا تطفأ . ومن الحسد يتولّد الحقدُ ، والحقدُ أصلُ الشَّر ، ومن أضمر الشَّر في قلبه أنبت له نباتاً مراً مذاقه ، نماؤه الغيظ ، وثمرته النَّدم) .

(والحسدُ اسم يقع على إرادة زوالِ النِّعم عن غيره وحلولها فيه ، فأما من رأى الخير في أخيه ، وتمنَّى التوفيق لمثله ، أو الظفر بحاله ، وهو غير مريد لزوال ما فيه أخوه ، فليس هذا بالحسد الذي ذُمَّ ونُهي عنه .

ولا يكاد يوجد الحسد إلا لمن عَظُمت نعمة الله عليه ، فكلَّما أتحفه الله بترداد النِّعم ؛ ازداد الحاسدون له بالمكروه والنِّقَم)(٢) .

(وأكثر ما يوجد الحسد بين الأقران ، أو مِن تَقارب الشكل . . . ولن يبلغ الإنسان مرتبة من مراتب الدنيا ، إلا وجد فيها من يحسده عليها ، أو يبغضه فيها . . . فليحذر المرء ما وصفت من أشكاله وأقرانه ، وجيرانه وبني أعمامه)(٣) .

وخصلة الطمع نقيض الرضا بما عند الله (وأشرف المُنى ترك الطمع إلى الناس ؛ إذ لا غنى لذي طمع . وتاركُ الطمع يجمع به غاية الشَّرف ، فطوبى لمن كان شعار قلبه الورع ولم يُعْمِ بَصَرَه الطمعُ . ومن أحب أن يكون حراً فلا يهوى ما ليس له ، لأنّ الطمع فقر كما أنّ اليأس غنى ، ومن طَمِعَ ؛ ذلّ وخضع ، كما أنّ من قنع ؛ عَفّ واستغنى . . .)(٤) .

(ودواء زوال الطمع عن القلب ، هو رؤية الأشياء من مكوِّنها ، بدوام الخلوة ، وترك النَّاس)(٥) .

---

(١) الروضة (ص١٣٣) .
(٢) ما سبق (ص١٣٤) .
(٣) ما سبق (ص١٣٦ ـ ١٣٧) .
(٤) ما سبق (ص١٤٢) .
(٥) ما سبق (ص١٤٣) .

(وليس شيء أروح للبدن من الرضا بالقضاء ، والثّقة بالقَسْم)[١] . و(القناعة تكون بالقلب ؛ فمن غَنِيَ قلبه ؛ غنيت يداه ، ومن افتقر قلبه ؛ لم ينفعه غناه ، ومن قنع ؛ لم يتسخط وعاش آمناً مطمئناً ، ومن لم يقنع ؛ لم يكن في الفوائت نهاية لرغبته . . .)[٢] .

(والعاقل يعلم أنَّ الأرزاق قد فُرِغ منها ، وتضمَّنها العليُّ الوفيُّ على أن يوفِّرها على عباده في وقت حاجتهم إليها . والاشتغال بالسَّعي لما تَضَمَّنَ وتَكَفَّلَ ؛ ليس من أخلاق أهل الحزم ، إلا مع انطواء صحّة الضمير ، على أنَّه وإن لم يسعَ في قصده ؛ أتاه رزقه من حيث لم يحتسب)[٣] .

ومن أراد رضوان الله تعالى ؛ لزم التقوى ، وتدرّع بالورع ، و(العاقل يدبر أحواله بصحة الورع ، ويمضي لسانه بلزوم التقوى ، لأنَّ ذلك أول شعب العقل ، وليس إليه سبيل إلا بصلاح القلب . . .)[٤] .

(فالعاقل يفتشُ قلبَه في ورودِ الأوقات ، ويكبحُ نفسَه عن جميع المزجورات ، ويأخذها بالقيام في أنواع المأمورات ، ولزوم الانتباه عند ورود الفترة في الحالات ، ولا يكون المرءُ يشاهد ما قلنا قائماً ، حتى يوجدَ منه صحة التثبت في الأفعال)[٥] .

وقسوةُ القلب من أكبرِ أسبابِ البعد عن الله ، والمؤمن العاقل (لا ينسى تعاهد قلبه بترك ورود السبب الذي يورث القساوة له عليه ، لأنَّ بصلاح الملك تصلح الجنود ، وبفساده تفسد الجنود . . .)[٦] .

(ومَثَل قلب العاقل إذا لزم رعاية العقل . . . كأنَّ قلبه شُرِح بسكاكين التَّقِيَّة ، ثم

---

(١) الروضة (ص١٥٠) .
(٢) ما سبق (ص١٥١) .
(٣) ما سبق (ص١٥٥) .
(٤) ما سبق (ص٣٠) .
(٥) ما سبق (ص٢٩) .
(٦) ما سبق (ص٣١) .

مُلِّح بملح الخشية ، ثم جُفِّف برياح العظمة ، ثم أحيي بماء القُربة ، فلا يوجد فيه إلا ما يُرضي المولى - جل وعلا - ولا يُبالي المرءُ إذا كان بهذا النعت ، أن يتّضع عند النَّاس ومحال أن يكون ذلك أبداً)(١) .

ومن دلائلِ صلاح المرء وتقواه ؛ خوفه من الله تعالى ، ورجاؤه رضوانَه ، والتثبُّت في أحكامه على النَّاس ، وعدم اتِّباع الهوى والتعصّبِ للمذهب .

(١) الروضة (ص٣٠) .

المبحث الثاني

مكانةُ ابنِ حبان بين العلماء

تمهيـد : لمعرفة منـزلةِ عالـمٍ بين علماءِ الأمة ، ينبغي الوقوف على مدى عنايتهم بمؤلفاته ومدى اهتمامهم بأقواله ، وثنائهم عليه .

وقد حظي ابنُ حبّان بهذه الأمور الثلاثة مجتمعة :

ـ أمّا اهتمامهم بآثاره العلمية ، فقد ذكرتُ في المدخل أبرزَ جهود العلماء في القديم والحديث في خدمة مؤلفاته .

ـ وأمّا اهتمامهم بأقواله ، فقد عُني العلماءُ بها موافقةً ومخالفةً وشرحاً ، بمثل عنايتهم بأقوال كبار النقاد ، من أمثال عليّ ابن المديني ، ويحيى بن معين ، وأحمد ابن حنبل .

ومن وراء تتبّعي الدقيق ، وجدت الحاكم النيسابوري ، وأبا نعيم الأصبهاني ، والخليلي وابن السمعاني ، وابن الجوزي في الموضوعات والعلل المتناهية ، وغيرهم ؛ ينقلون عن ابن حبّان نصوصاً بتمامها من غير أن ينسبوها إليه .

ويكفيني هنا أن أُشير إلى عددٍ من المواضع التي نقلَ المتأخرون فيها عن ابن حبان ليتبين مدى اهتمامهم بأقواله رحمه الله تعالى في مطلبٍ خاصّ .

المطلب الأول: مدى اهتمام العلماء بأقوال ابن حبّان:

ـ قال الحاكم : حدثنا أبو حاتم مُحَمّد بن حبان القاضي إملاءً[٢] .

ـ وورد ذكره في تاريخ بغداد مرات كثيرة ، هذه بعضها[٣] .

---

(١) وقد جمعت في ذلك مادّة واسعة سوف أودعها دراسة خاصة حيال مسألة الأمانة العلميّة في نقل النصوص ، بين المتقدمين والمعاصرين .

هذه النصوص التي زادت على مائتي نصّ بعيدة عني عند مراجعة الكتاب وإخراجه ، وليس لدي من الوقت ما يسمح بتتبّع ذلك ، فمعذرة من القارئ الكريم .

(٢) المستدرك (٢ : ٤٩١) .

(٣) تاريخ بغداد (١ : ٣٢٩) و(٥ : ٧٨ ، ٣٤٦) و(٦ : ٤٠) و(٩ : ٣٠٥) و(١٠ : ٣٠٤) و(١٣ : ١٥٢) فما بعدها .

ـ وذكره السمعانيُّ في أدبِ الإملاء مرةً واحدة[1] .

وأفاد منه الذهبيُّ مرّات كثيرة في تذكرة الحفاظ ، منها التراجم الآتية : (٧٤٣ ، ٧٥٩ ، ٧٧٠ ، ٨٧٩) .

وأفاد منه سبط ابن العجَمي في تراجم عديدة من الكواكب ، منها : (٣٣ ، ٢١٣ ، ٧٠٩ ، ٧٢٦) .

وأفاد منه الحلبي في الكشف الحثيث في تراجم كثيرة كذلك ، منها : (٨ ، ٧٧ ، ١١٢ ، ٤٦٩ ، ٤٨٦ ، ٦٦٧ ، ٨١٥) .

أما إفادة الحافظ المزّي منه ؛ فقد تصل إلى ألف ترجمة أو أكثر ، وهذه بعض التراجم التي أفاد منها في المجلد الثاني من تهذيبه : (١٥٥ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٧١ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣) .

ـ أما الحافظ الزيلعيّ ، فقد خرّج من صحيحه أكثر من خمس مئة حديث ، منها : (١ : ٥ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٣) و (٢ : ٤ ، ٥ ، ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩) و (٣ : ١ ، ٤ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٣٨) و (٤ : ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢١٢) .

وأمّا استشهاده بأقواله في كتابي المجروحين والثقات ؛ فقد زاد على مئتي موضع .

ـ فمنها في الثقات : (١ : ١٩ ، ٧٤ ، ١٠٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٣٥) و (٢ : ٢٥٠ ، ٢٧٤ ، ٤١٣ ، ٤٢٠ ، ٤٨٠) و (٣ : ١١٠ ، ١٥٧ ، ٢٩٣ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣٥٥) و (٤ : ٣٢ ، ٥٣ ، ١٢٢ ، ١٦٨ ، ١٩٦ ، ٢٤٢ ، ٣٠٤) .

ـ ومنها في كتاب المجروحين الذي سمّاه دائماً كتاب الضعفاء : (١ : ١٩ ، ٢٨ ، ٤١ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٧٥ ، ٧٨) و (٢ : ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٥ ، ٢٩١) و (٣ : ٣٨ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٩٥ ، ١٣٦ ، ١٤٥) و (٤ : ١١٥ ، ١٣٦ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠١ ، ٢٣٨) .

ولا يخفى على طالب علم اشتراطُ الحافظ ابن حجر في مقدمة تهذيبه (ص : ٦)

---

(١) أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (ص : ١١٩) .

أن ينصّ على ذكر كلّ راو ترجمه ابنُ حبان في الثقات ، وقد بلغت التراجم التي نقل فيها أقوال ابن حبان أكثر من خمسة آلاف ترجمة ، وقد ملأ كتبه من تخريجات ابن حبان وأقواله في الرجال وعلل الحديث ، ولا حاجة بنا إلى التطويل أكثر !

المطلب الثاني: من أقوال العلماء في الثناء عليه:

لا تكاد تجدُ كتاباً من الكُتب المصنفة في تراجم العلماء والأفاضل والمصنفين والمشاهير ، إلا وتجد لابن حبّان موضعاً فيه !

وقد ذكرتُ في مصادر ترجمته أنّ له تراجم في كتبِ الفقهاء ، والأصوليين ، والمحدثين والنقاد ، والمتكلمين ، والأدباء ، والأطباء ، والمؤرخين .

واستعراض جميع ما قيل فيه من المديح والثناء يطول ! وحسبنا بضعة نصوص ، عن عدد من العلماء الكبار ، مرتبة على سِنِيّ التاريخ !

قال تلميذه الحافظ أبو سعد الإدريسي (ت : ٤٠٥هـ) في تاريخ سمرقند : «كان على قضاء سمرقند مدة طويلة ، وكان من فقهاء الدّين ، وحفاظ الآثار ، والمشهورين في الأمصار والأقطار ، عالماً بالطبِّ والنجوم وفنون العلم . ألّف المسند الصحيح ، والتاريخ والضعفاء ، والكتب الكثيرة في كل فنّ ! وفقّه الناس بسمرقند ، وبنى له الأمير أبو المظفر السامانيُّ صُفّةً لأهل العلم ، خصوصاً لأهل الحديث ، ثم تحوّل الى بست ومات بها»[(١)] .

وقال تلميذه الحاكم أبو عبد الله (ت : ٤٠٥هـ) : «كان من أوعية العلم : في اللغة والفقه والحديث والوعظ ، ومن عقلاء الرجال . . ممن صنف وجمع ، وخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يسبق إليه ، وولي القضاء بسمرقند ونَسا وغيرهما من مدن خراسان ودخل نيسابور مرتين وبنى «الخانقاه» وقرئت عليه جملة مصنفاته ، ثمّ خرج من نيسابور سنة أربعين ، وانصرف إلى وطنه بُست ، وكانت الرحلة إلى مصنفاته بخراسان !

(١) تاريخ دمشق (٥٠١/١٠ ـ ٥٠٣ خ) والمطبوع (٢٥١/٥٢) فما بعد ، وأعلام النبلاء للذهبي (٩٢/١٦ ـ ١٠٤) وتذكرة الحفاظ له (٩٢٠/٣) والميزان (٥٠٧/٣) ولسان الميزان لابن حجر (١١٢/٥ ـ ١١٦) .

قال الحاكم : وأبو حاتم كبير في العلو ، وكان يُحسد لفضله ، توفي في ليلة الجمعة ثامن شوال سنة أربع وخمسين ، ودفن بقرب داره التي جعلها مدرسة لأصحاب الحديث ، وجعل فيها خزانة كتب ، وجعلها تحت يد من بذلها لمن يريد نسخ شيء منها . شكرَ اللهُ سعيَه ، وأحسن إليه»(١)

وقال الخطيب البغداديّ : «كان قد سافر الكثير ، وصنَّف كُتباً واسعةً ، وكان ثقة ثبتاً فاضلاً فهماً . . . وساق جريدة كتبه التي أفدنا منها كثيراً في تسمية مؤلفاته كما سيأتي ، ثمّ قال : مثل هذه الكتب الجليلة ؛ كان يجب أن تكثر النُّسخ منها ، ويتنافس فيها أهل العلم ويجلّدوها إحرازاً لها ! . . إنّ أزهد الناس بالعالِم أهله !»(٢) .

وقال ابن ماكولا : «حافظٌ جليلٌ كثيرُ التصانيف» وقال : «سمع وصنّف كتباً كثيرةً وكان من الحفاظ الأثبات»(٣) .

وقال الحافظ ابن عساكر : «أبو حاتم البستي . . أحد الأئمة الرحالين ، والمصنّفين المحسنين»(٤) .

وقال ياقوت الحموي في ترجمته المطوّلة له : «الإمامُ العلامةُ الفاضل المتقن ، كان مُكثراً من الحديث والرحلة والشيوخ ، عالماً بالمتون والأسانيد ، أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيرُه . ومن تأمل تصانيفه تأمُّلَ منصف ؛ علم أن الرجل كان بحراً في العلوم . سافر ما بين الشاش والإسكندرية ، وأدرك الأئمة والعلماء والأسانيد العالية ، وأخذ فقه الحديث والغوص على معانيه ، عن إمام الأئمة أبي بكر ابن خزيمة ، ولازمه وتلمذ له وصارت تصانيفه عدة لأصحاب الحديث ، غير أنها عزيزة الوجود»(٥) .

وقال ابن الصلاح في طبقات الشافعية : «كان أبو حاتم ـ رحمه الله ـ واسع العلم جامعاً بين فنون منه ، كثير التصنيف ، إماماً من أئمة الحديث ، كثير التصرّف فيه

---

(١) المصادر السابقة ذاتها .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٣٦١-٣٦٣) .

(٣) الإكمال (١ : ٤٣١) و (٢ : ٣١٦) .

(٤) تاريخ دمشق (٥٢/٢٥١) .

(٥) معجم البلدان (١ : ٤١٥) .

والافتنان . . يسلك مسلك شيخه ابن خزيمة في استنباط فقه الحديث ونكته»[١] .

وقال الذهبيّ في التذكرة : «الحافظ الإمام العلامة أبو حاتم مُحَمّد بن حبان التميمي البستي صاحب التصانيف ، سمع أمماً لا يحصون من مصر إلى خراسان» .

وقال في النبلاء : «الإمامُ العلامة الحافظ المجوّد ، شيخ خراسان ، صاحب الكتب المشهورة ، ولد سنة بضع وسبعين ومئتين» .

وقال في الميزان : «محمد بن حبان أبو حاتم البستي الحافظ صاحب الأنواع ، ومؤلف كتابَي «الجرح» و«التعديل» ـ يريد الثقات والمجروحين ـ وغير ذلك ، كان من أئمة زمانه وطلب العلم على رأس الثلاث مئة !

وقال الإمام أبو عمرو بن الصلاح ـ وذكره في طبقات الشافعية ـ : غلط الغلط الفاحش في تصرفه . وصدق أبو عمرو ! وله أوهام كثيرة تتبّع بعضَها الحافظ ضياء الدين»[٢] .

قلت : أستغربُ من الذهبيّ ـ رحمه الله ـ كيف يكرّر هذه الجملة عن ابن الصلاح في ثلاثة من كتبه ، ولا ينقل عنه كلمة خير فيه !

ولعلّه كما قال ابن حجر في اللسان : «ماذا إلاّ تعصّب زائد على المتأوّلين»[٣] !

ـ وقال اليافعيّ في مرآته : «العلاّمة الحبر الحافظ ، صاحب التصانيف»[٤] .

ـ وقال ابن السبكي في طبقاته : «الحافظ الجليل الإمام صاحب التصانيف . . ونقل كلام الإدريسي والحاكم والخطيب وابن السمعاني ، وعرض (ما رُمي به أبو حاتم وتبيين الحال فيه) وختم ترجمته بـ (نُخب وفوائد عن الإمام أبي حاتم) وكان له تعليق جميل على مفهوم ما نُسب إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من الفقر والجوع ، فينظر ؛ فإنه مفيد نفيس[٥] .

---

(١) طبقات الشافعية (٢ : ١١٥ ـ ١١٦) .

(٢) تذكرة الحفاظ (٣ : ٩٢٠) والنبلاء (١٦ : ٩٢ ـ ١٠٤) والميزان (٦ : ٩٨ ـ ١٠٠) .

(٣) لسان الميزان (٥ : ١١١) .

(٤) مرآة الجنان (٢ : ٣٥٧) .

(٥) طبقات الشافعية الكبرى (٣ : ١٣١ ـ ١٣٥) .

ـ وقال الحافظ ابن كثير : «أحد الحفّاظ الكبار ، المصنفين المجتهدين»[١] .

ـ وقال الحافظ ابن حجر : «الحافظ صاحب الأنواع ، ومؤلف كتابي الجرح والتعديل . . كان من أئمة زمانه»[٢] .

هذه بعض النقول المفيدة في بيان مكانة ابن حبان بين علماء الإسلام ، وهي كافية في التَّدليل على أنّ من كان هذا شأنه في العلم والفضل ؛ لا يلتفت إلى أقوال السفهاء والأعراب والمتعصبة فيه !

---

(١) وفيات المشاهير والأعيان (خلاصة تاريخ ابن كثير) (ص : ٢٨٤) وانظر زوائد الشهريّ (١ : ٣٣) .
(٢) لسان الميزان (٥ : ١١١) .

وانظر مزيد فوائد عن ابن حبان في التقييد لابن نقطة (١ : ٦٤) والمؤتلف والمختلف لابن القيسراني (١ : ٥١) وكشف الظنون (٢ : ١٤٠٧) والرسالة المستطرفة للكتاني (ص : ١٠) .

الفصل الثَّامن

الاتهامات المتبادلة بين ابن حبّان وبين العلماء

المبحث الأول

موقف ابن حبَّان من أبي حنيفة

تمهيد : لقد كان لابن حبَّان مواقف من المجسِّمة الذين ينتسبون لأهل الحديث ، وما هم منهم ـ في نظره ـ وقد مرَّ معنا في فصل (عقيدة ابن حبَّان) شيءٌ من هذا .

كما كانت له مواقفه المتشدّدة مع الشِّيعة والرافضة .

بل لقد ضعَّف عدداً غير قليل من رواة البخاري ومُسلم ، لأدلةٍ قامت عنده على تضعيفهم .

فلا عجب أن نرى ابن حبَّان يُسهم بقسطٍ وافر من الحملة التي شنَّها أهل الحديث على أهل الرأي .

إنَّ مصطلح (أهل الرأي) يُفهم منه عند الإطلاق ، مدرسة العراق الفقهية التي توسعت في اعتماد القياس والاجتهاد ، وافتراض الوقائع والحوادث المستقبلية ، وتخريج الأحكام الشَّرعية لها ، ولمَّا تقع بعد .

ويقابل أهلَ الرأي (أهلُ الحديث) الذين جعلوا اعتمادهم على السُّنة ، فراحوا يجمعون الأحاديث الواردة عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، ويمحِّصونها ، ويميزون غثَّها من سمينها ، وجعلوها عمدتهم في استنباط الأحكام ، ولم يتوسعوا في القياس كما لم يستبقوا الأحداث ، واجتنبوا الفقه الافتراضي ، وعدُّوه من الابتداع في الدِّين .

إلاَّ أنَّ مصطلح ابن حبان في (أهل الرأي) لا يقتصر على ما تقدم ، وإن كان يَحْمل على من يتبع الرأي المنكوس والقياس المعكوس ، غير أنه لم يكن يضعِّف الرجل بمثل هذا ، ولا أدلَّ على قولي من إكثاره الرواية عن شيخه أبي يعلى الموصلي ، مع أنه كان حنفياً في الفروع .

وقد كان لابن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين ، ميلٌ إلى مذهب أبي حنيفة في الفقه .

بل إنّ بين يديَّ ما هو أصرح من هذا في الدَّلالة على ما ذكرت ، فقد قال في ترجمة أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة في الثقات :

(كان شيخاً متقناً ، لم يكن يسلك مسلك صاحبيه - يعني أبا حنيفة ومحمد بن الحسن - إلاَّ في الفروع ، وكان يباينهما في الإيمان والقرآن)[١] .

فهذا النص واضح الدَّلالة على ما ذكرت . وعلى هذا فمصطلح (الرأي) عنده علَم على أهل الإرجاء ، والمخالفين في مسألة القرآن .

وقد أوضحَ في مقدمة كتابه «الصحيح» أنَّ المرجئة يحتجّ بأحاديثهم إذا كانوا ثقات إلا إذا كانوا دعاة إلى بدعتهم ، احتياطاً في الدِّين[٢] .

قال في ترجمة إبراهيم بن يوسف الباهلي البَلخي : (كان ظاهرُ مذهبه الإرجاءَ ، واعتقاده في الباطن السنّة)[٣] .

فالإرجاء في مقابل السنة في الإيمان ، وليس للفروع من قوله مكان .

وقال في ترجمة جمعة بن عبد الله البَلْخيّ : (كان ينتحل الرأي قديماً ، ثم انتحل السُّنة ، وجعل يذبُّ عنها ، حتى بلغ من صلابته في السُّنة أنَّ أحمد بن حرب دخل (واشَجِرد) ودعا النَّاس إلى الإرجاء ، فأفسد بها عالَماً منهم ، فلما بلغ جمعة بن عبد الله ذلك ، خرج إلى (واشجرد)[٤] فجعل يبيِّن للنَّاس ويصدُّهم ، ويخبرهم ببدعته) ا . هـ[٥] .

ولا أريد أن أطيل في التَّدليل على ما ذكرت ، لأنتقل إلى موقف ابن حبَّان من أبي حنيفة . .

---

(١) الثّقات (٧ : ٦٤٦) . وانظر ترجمة محمد بن الحسن في المجروحين (٢ : ٢٧٦) .

(٢) الإحسان (١ : ١٦٠) بتصرف يسير .

(٣) الثقات (٨ : ٧٦) .

(٤) واشجرد - بفتح الشين وكسر الجيم - : مدينة من مدن ما وراء النَّهر . معجم البلدان (٥ : ٣٥٣) .

(٥) الثقات (٨ : ١٦٥) .

المطلب الأول: أسباب جرح أبي حنيفة عند ابن حبّان

قال في ترجمة أبي حنيفة[١] ـ رحمه الله ـ :

(كان رجلاً جَدِلاً ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حدَّث بمئة وثلاثين حديثاً مسانيد، ما له في الدنيا حديث غيرها، أخطأ منها في مئة وعشرين حديثاً، إما أن يكون أقلب إسناده، أو غيَّر متنه من حيث لا يعلم، فلمَّا غلب خطؤه على صوابه استحقّ ترك الاحتجاج به في الأخبار.

ومن جهة أخرى، لا يجوز الاحتجاج به؛ لأنّه كان داعية إلى الإرجاء، والداعية إلى البدع؛ لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم خلافاً).

ولا يخفى أنَّ ابن حبَّان لم يذكر في أسباب تضعيف أبي حنيفة آراءه الفقهية، وإن كان هذا الجانب مطعناً كبيراً يؤخذ على منتحله، وإنما ضعَّفه بثلاثة أشياء:

(١) الأول: أنَّه كان داعية إلى الإرجاء، والداعية إلى البدع مردود الحديث[٢].

(٢) الثاني: مخالفته أهل الحديث في مسألة (القرآن).

(٣) الثالث: ـ وهو الأهم في نظري ـ كثرة الخطأ والغفلة، وغلبة الوهم على روايته.

هذه الأمور مجتمعة ـ والثالث عمادها ـ هي التي جعلت ابن حبان يطلق الجرح في أبي حنيفة.

ولعل ابن حبان قد استشعر خطورة إقدامه على تضعيف إمام من الأئمة المتبوعين فقال معتذراً: (على أنَّ أئمة المسلمين، وأهل الورع في الدِّين في جميع الأمصار، وسائر الأقطار جرحوه، وأطلقوا عليه القدح إلاَّ الواحد بعد الواحد...)[٣].

---

(١) المجروحين (٣ : ٦٣ ـ ٦٤).

(٢) انظر ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي الشيعيّ في الثقات (٦ : ١٤٠)، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني الناصبيّ فيه (٨ : ٨١).

(٣) المجروحين (٣ : ٦٤) بل نقل ابن عدي عن شيخه أبي بكر بن أبي داود: أن الوقيعة في أبي حنيفة إجماع أهل العلم. الكامل (٧ : ٢٤٧٦).

ويؤكد إنصافه فيما ذهب إليه فيقول[٣] :

(لسنا ممن يوهم الرعاع ما لا يستحلّه ، ولا ممن يحيف بالقدح في إنسان ولو كان لنا مخالفاً ، بل نعطي كل شيخ حظه مما كان فيه ، ونقول في كل إنسان ما يستحقه من العدالة والجرح .

أدخلنا زفراً وأبا يوسف بين الثِّقات ، لِمَا تبيّن لنا من عدالتهما في الأخبار ، وأدخلنا من لا يشبههما في الضعفاء ؛ بما صَحّ عندنا مما لا يجوز الاحتجاج بمن اتّصف به) .

أضف إلى هذا كلّه أنَّ ابن حبان قد خصَّ أبا حنيفة بمزيد من العناية والدِّراسة فصنف فيه ثلاثة كتب[١] ؛ خَصَّ واحداً منها لذكر مذهب أبي حنيفة وعقيدته ، ومخالفته السُّنن ـ في نظره ـ وسماه (التنبيه على التمويه) . وصنف كتاباً آخر ذكر فيه ما جاء في مناقب أبي حنيفة ومثالبه ، مبيِّناً ما صح منها مما لا يصح ، وسماه (علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه) وجعل كتاباً ثالثاً لمرويات أبي حنيفة ، وكشف عوارها ، سمَّاها (علل ما أسند أبو حنيفة) .

ولعل قائلاً يقول : لقد جرح ابنُ حبّان أكثرَ من ألف رجل في (المجروحين) منهم عدد ممن أخرج لهم البخاري ومسلم ، فكانت دراسة أقوال ابن حبان في هؤلاء أولى ، لأنَّ أبا حنيفة لم يُخَرَّج له في الكتب السِّتة سوى أربع روايات ، عند الترمذي والنَّسائي ليس فيها أيّ حديث مرفوع .

ولهذا المتسائل أقول : لقد عقدت هذا الفصل لمناقشة أقوال ابن حبَّان في أبي حنيفة ـ رحمهما الله ـ لأنه أحد الأئمة المتبوعين ، وجرأة ابن حبَّان على مثله تقتضي وقفة متأنية نستجلي من ورائها حقيقة التُّهَم الموجهة إلى أبي حنيفة ، ومدى دقة ابن حبان في معلوماته .

أما الرواة الآخرون ، فسيأتي الحديث على جميعهم ـ إن شاء الله ـ إما جملة ، أو تفصيلاً .

فإن قيل : إن المصادر التي اتهمت أبا حنيفة بالإرجاء ، واللفظ ، ومخالفة صحيح السُّنن والغلط والوهم في الرواية ، هي مصادر خصومه ، ومهما تجرد الخصم فإنَّه يبقى

(١) الثِّقات (٧ : ٦٤٦) .

(٢) سيأتي الكلام عليها في الباب الثَّالث .

متَّهماً ؛ فكيف تناقش هذه الاتهامات أنت؟

فأقول : إنَّ مصدر هذه الخصومة العلميّة عند هؤلاء الذين نالوا من أبي حنيفة خاصَّة ، وأهل الرأي عامة ، لا تعدو الغيرة على دين الله ، وإن كنت لا أدَّعي عصمتهم من الخطأ في بعض ما يذهبون إليه .

إلاَّ أنني أقول : ما بالنا نقبل أقوال هؤلاء في الجرح والتعديل ، فنحكم على فلان بالضَّعف ، وآخر بالوضع ، وثالث بالوثاقة ، ونرفض أقوالهم في أبي حنيفة؟

أجل يجب أن نحذر من قبول الأقوال التي يَثْبُت أنَّ لها مخرجاً جانحاً في النفس .

ويمكنني أن أقول بهذه المناسبة : إنَّ التهم التي وجِّهت إلى أبي حنيفة رحمه الله تنقسم على قسمين :

أولهما : ما تؤيده كتب الحنفية ، وتقرّه ، وتفرّع عليه .

وهذا يشمل التهم العقائدية ، ودعوى مخالفة أبي حنيفة للسُّنن الصّحيحة .

وثانيهما : ما لا تقرّه كتب الحنفية ، وتحسبه وليد الخصومات المدرسيّة العلميّة ، وهذا ينحصر في اتّهام أبي حنيفة بالضَّعف في الحديث . وهذا قد ذكره عدد كبير من الأئمة ؛ سأشير إلى أشهرهم .

وسأتناول هذه التهم الموجّهة إلى أبي حنيفة في عدَّة مباحث ؛ محاولاً استجلاء الحقيقة وإيضاح الأمر ، بعيداً عن التعصُّب لأبي حنيفة ، أو خصومه .

وأحبّ أن أقرّر ابتداءً أنّ أبا حنيفة ـ رحمه الله ـ من كبار الصالحين ـ ولا أزكّيه على الله تعالى ـ ولقد تربّيت على فكره وفقهه دهراً ، وهو أحبّ إليّ من علماء كثيرين .

ودراستي هذه لا تعدو أن تكون خطوةً على طريق إنصافه ، وإعذار الآخرين .

أما الدراسة الموسّعة ؛ فقد صدّرت بها تحقيقي لمسنده برواية أبي نعيم الأصبهاني رحمه الله تعالى . وهو مخطوط .

المطلب الثَّاني: مكانة أبي حنيفة في علم الحديث

تقدَّم في المطلب الأول أنّ أبرز أسباب جَرْح أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ عند المحدّثين سببان رئيسان :

ـ الأول : عدم تمرّسه من علوم الحديث .

ـ والثّاني : آراؤه العقدية في الإيمان والقرآن .

وسأتناول كلّ سبب في فرع خاص :

الفرع الأول: قلّة رواية أبي حنيفة للحديث

قلة رواية الراوي للحديث ، ليست دلالة ضعف بحد ذاتها ، فكم من راوٍ ثقة ، ليس له إلاَّ بضعة أحاديث صحيحة .

بيد أنَّ هذا الراوي الثقة ، لا يُعدُّ محدِّثاً ، ولا حافظاً ، ولا عالماً بالحديث ، يحتكم إلى أقواله في قبول الأحاديث وردِّها ، وتمييز غثِّها من سمينها .

والذين يُرجع إلى أقوالهم في هذا الشأن ، أولئك الذين سبروا السُّنة وأحاطوا بها ـ أو كادوا ـ وضبطوا طرقها واختلاف متونها ، وعرفوا تاريخ كل راوٍ من رواتها .

وأبو حنيفة ـ رحمه الله ـ لا يُدَّعى له الإحاطة بالسُّنة ، ولا دقة النَّظر في العلَل والأسانيد ، بل ولم ينقل عنه ما يَدُلُّ على بعض هذا .

هذا قَدْرٌ مسلَّم به ، لا أظن ثمة من يعترض عليه ، إلاَّ حمقى المتعصبين .

وأما ما نقل عن أبي حنيفة من أنه يشترط (استدامة الحفظ من آن التحمل إلى آن الأداء ، وعدم الاعتداد بالخط ، إذا لم يكن الراوي ذاكراً)[1] إن صح ؛ فلا دلالة فيه على كونه محدِّثاً ناقداً ؛ لأنَّ الافتراضات النظرية ممكنة لكل أحد ، ولأنَّ أكثر الأحاديث التي رواها ليس فيها ما يَدُلّ على ضبطه وحفظه .

ولا مانع أن يكون امرؤ سيِّئَ الحفظ ، إلاَّ أنه سمع قاعدةً فأعجبته ، أو رأى رأياً فعرضه وإن لم يكن هو متَّصفاً بما رأى . وشيوع هذا بين النَّاس لا يكابر فيه .

على أنَّ أبا حنيفة ـ رحمه الله ـ متهم بسوء الحفظ ، وستأتي الأدلة على ذلك في المطلب الثالث .

أمّا عن قلة رواية أبي حنيفة للحديث ، فالمرجع في معرفة ذلك إلى الحفّاظ الذين

---

(١) مقدمة نصب الراية (١ : ٢٨) وقارن بالتنكيل (١ : ٤٣٥) .

يعرفون ما لكل راوٍ من الحديث . ولا يخفى أنَّ المقصود الأهم من الحديث هو الأحاديث المسندة إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، أما الآثار الموقوفة والمقطوعة ؛ فتأتي في درجة تالية ، والمحدِّث من جمع بين هذا وذاك .

قال ابن حبان في جملة أحاديث أبي حنيفة : (لم يكن الحديث صناعته ، حدَّث بمئة وثلاثين حديثاً مسانيد ما له في الدنيا حديث غيرها)[1] .

وقال ابن عدي في الكامل : (قد روى من الحديث لعلّه أرجح من ثلاث مئة حديث مشاهير وغرائب ، وكله على هذه الصورة)[2] .

والذي يحسُن التذكير به أنَّ ابن حبان قد ألف كتاباً مستقلاً سماه (علل ما أسند إليه أبو حنيفة) . كما ذكرت أنه صنف كتابين آخرين عنه .

وعالِمٌ يكتب عن رجل ثلاثة مصنفات ، ليس من المعقول أن يجهله .

ويبدو للنَّاظر في هذين النَّصين المنقولين عن ابن حبّان وابن عديّ ؛ أنّ ثمة تعارضاً بينهما ، بيدَ أنَّ النَّظرة العلمية تدفع هذه المظنة ؛ إذْ إنَّ ابن حبان حدَّد أحاديث أبي حنيفة فوصفَها بالمسانيد ، أي التي يسندها إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بينما أطلق ابن عدي ، وإطلاقه يحتمل المسانيدَ والمقاطيعَ والموقوفات ، ويحتمل الطرق المتعددة للحديث الواحد .

ولعلَّه لا يخفى أنَّ أهل الحديث يسمُّون المرسل والمعضل والموقوف والمقطوع : حديثاً ؛ تجوُّزاً ، وإن لم يأخذ صفة الحديث المنسوب إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم حقيقة .

وهاتان الدعويان من ابن حبّان ، وابن عدي ـ رحمهما الله ـ وهما عند المسلمين ثقتان إمامان مؤتمنان ، ليس عندنا في الواقع العملي ما يؤيدهما ؛ لأنَّ كتب ابن حبَّان التي تختص بأبي حنيفة مفقودة ، وابن عدي لم يذكر لأبي حنيفة سوى عدة أحاديث . وكذلك مسند أبي حنيفة لابن عدي مفقود أيضاً ، ومن ثمَّ فلو أنَّنا جمعنا كتب السُّنة المشهورة كلَّها ، فإنَّنا لا نستطيع أن نجمع لأبي حنيفة مئة وثلاثين حديثاً مسانيد ، إلاَّ إذا

---

(١) المجروحين (٣ : ٦٣) فما بعد .

(٢) الكامل (٧ : ٥) فما بعد ، وانظر الضعفاء للعقيلي (٤ : ٢٦٨) .

قامت لجنة استقرأت كتب السُّنة النّوادر، فربما جمعت هذا الجمع، أو ما قاربه من العدد.

أما الأحاديث الثلاث مئة التى ذكرها ابن عدي فيمكن جمعها إذا أدخلنا في ذلك الآثار الكثيرة التى يرويها أبو حنيفة عن الصَّحابة والتابعين.

ولقد كتب أحد الزملاء رسالةً علميةً استطاع أن يجمع فيها لأبي حنيفة اثنين وسبعين حديثاً متصلاً إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم.

قال صاحب الرسالة: (وهذه المرويات التي بحثتُها بالتفصيل استطعتُ أن أقسمها إلى ثلاثة أقسام ـ كما سبق ـ: مرويات تُوبع عليها، أو لها شواهد، ومرويات خُولف فيها، ومرويات انفرد بها.

أما التي تُوبع عليها فكان عددها خمسة وستين حديثاً، وأما التي خُولف فيها، فكان عددها ستة أحاديث فقط، وانفرد بحديثٍ واحد، لم أجدْ من تابعَه عليه، أو خالفه فيه...)[1].

ولا يخفى أنَّ ظاهرَ النتيجة التي وصل إليها الدكتور شاكر فيّاض في بحثِه تخالف مخالفةً صريحةً ما ذهب إليه ابنُ حبَّان وابنُ عدي؛ فقد قالَ الأول بأنَّ أبا حنيفة أخطأ في مئةٍ وعشرين حديثاً من مجموع حديثه البالغ مئة وثلاثين حديثاً، وقال الثاني: (لم يصحَّ له في جميع ما يرويه إلاَّ بضعة عشر حديثاً). وأياً ما كانت النتيجة، فإنَّ أحاديث أبي حنيفة محدودة معدودة، وهَبْ أنَّ أحاديثه كلَّها صحيحة، فهل نعتبر المرء حافظاً برواية سبعين حديثاً أو مئة، أو خمس مئة حديث؟ ويكون ممن يعتدّ بقوله في دقائقه؟

إنَّ ما لا خلاف فيه بين أهل الحديث أنَّ مثل هذا يسمى قليل الرواية للحديث ويسمى راوياً، وليس حافظاً عالماً بالحديث.

الفرع الثاني: ما قيل في غلط أبي حنيفة في الحديث وسوء حفظه

قال ابن حبان: (حدَّث بمئة وثلاثين حديثاً مسانيد، ما له حديث في الدنيا غيرها، أخطأ منها في مئة وعشرين حديثاً، إمَّا أن يكون أقلب إسناده أو غيرَّ متنه من حيث لا يعلم).

---

(١) أبو حنيفة بين الجرح والتعديل للدكتور شاكر ذيب فياض (ص٣٠٩).

وقال ابن عدي : (أبو حنيفة له أحاديث صالحة ، وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها ، وتصاحيف في الرجال ، وعامة ما يرويه كذلك ، ولم يصح له في جميع ما يرويه ـ خالياً من العلل ـ إلاَّ بضعة عشر حديثاً) .

إنَّ كلاً من ابن حبان وابن عدي قد جمع حديث أبي حنيفة ومحَّصه ، وبيَّن عُواره بيدَ أنَّ النتيجة التي وصل إليها أخي الباحث تخالف ما سبق مخالفة ظاهرة ، فهل وصل إلى علم الدكتور شاكر ما لم يقف عليه الحافظان؟ أو أنَّ المنظار إلى حديث أبي حنيفة يختلف؟

الحقيقة أنَّ ابن حبَّان وابن عدي قصدا بقولهما بيان درجة أبي حنيفة في سلَّم الجرح والتعديل ، وهذا ما قصده الباحث في رسالته ، إلاَّ أنَّ نتيجته التي وصل إليها مختلفة عما وصل إليه هذان الحافظان ؛ فما السَّبب؟

قال الدكتور شاكر فيّاض[1] : (ومما يلاحظ في الأحاديث التي تُوبع عليها ، أنَّ قسماً منها غير قليل فيه رجال ضعفاء ، سواء أكانوا من شيوخه ، أم من شُيوخِ شُيوخه . ولَمّا كان ضعفهم محتملاً ، فقد تتبّعت طرق أحاديثهم بحثاً عنْ متابعات لها ، وكنتُ أرى وما زلتُ أنَّ مثل هذه الأحاديث ، إن وجدنا لها متابعات ، فإنَّها تتقوى بمجيئها من وجوه أخرى ، وَيُحتجّ بها) .

والذي تجدر ملاحظته أنَّ العمل بالحديث شيء ، والحكم على رواته شيء آخر فضبط الراوي وأداؤه يحكم عليه بأنّه راوٍ ثقة ، أمَّا سوء حفظه وقلة ضبطه ؛ فتحطّه إلى رتبة سيّئ الحفظ أو ضعيف ، وإذا فحش غلطه ؛ فإلى رتبة متروك ، ويبقى الحديث من حيث هو صحيحاً يعمل به . . وكان على الأخ الباحث وهو يقوِّم شخصية أبي حنيفة الحديثية أن يتذكّر هذا ، حتى لا يقع فيما وقع فيه مِن خَلْط بين هذين المفهومين المتباينين .

وسأعرض بعض النماذج ليتوضح المراد مما سبق .

(١) أخرج محمد في كتاب الآثار قال : أخبرنا أبو حنيفة عن عبد العزيز بن رفيع

---

(١) أبو حنيفة بين الجرح والتعديل للدكتور شاكر فياض (ص٣٠٩) .

عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، عن أبيه عن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال :

(ما من نفس إلاَّ قد كتب الله مدخلها ومخرجها ، وما هي لاقية ، فقال رجل من الأنصار : ففيم العملُ يا رسول الله؟ قال : كلٌّ من كان من أهل الجنة ، يُسِّر لعمل أهل الجنة ، ومن كان من أهل النّار ؛ يُسِّر لعمل أهل النار ، فقال الأنصاري : الآن حق العمل) .

قال الشيخ شاكر : (والحديث لم أجد من أخرجه عن سعد بن أبي وقاص ، لكني وجدت ابن حجر يذكره مروياً عنه ، ولم يشر إلى من أخرجه)(١) .

وراح الشيخ الباحث يذكر شواهد الحديث عن عدد من الصَّحابة ثم قال(٢) :

(ولم يذكر واحد من هؤلاء الصَّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أنَّ السَّائل كان من الأنصار . بل في حديث بعضهم أنَّ السَّائل رجل كما في حديث علي وابن عباس ، وفي حديث عمران وابن عمر أنَّ السَّائل رجل من مزينة ، وفي أحاديث سراقة وعمران وعمرو ذي اللحية ، وجابر ؛ أنَّهم هم أنفسهم سألوا رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) .

ويلاحظ في حديث سعد عند أبي حنيفة أنَّ السَّائل رجل من الأنصار ، وبعض هؤلاء الصَّحابة من الأنصار ، فلا يستبعد أن يقصد سعد أحدهم ، والله أعلم) . ا . هـ

ويلاحظ على هذا الحديث الأمور الآتية :

(١) تفرُّد أبي حنيفة بإخراجه من حديث سعد ابن أبي وقاص بهذا الإسناد .

(٢) تفرُّد أبي حنيفة بذكر الأنصاري إما استنباطاً ، أو رواية بالمعنى .

(٣) تفرُّد أبي حنيفة بجملة (الآن حق العمل) .

وقد يقال : إنَّ تفرد الثقة مقبول ، ما لم يخالف ، وأقول : هذا صحيح ؛ ولكن نحن في معرض إثبات ذلك ، وهذا أبو حنيفة رحمه الله يتفرَّد بهذا الإسناد ، وبعض ألفاظ هذا الحديث لم يتابعه عليها أحد ، فإذا قيل إنَّ لمتن الحديث شواهد ، قلنا : بقي تفرُّده

---

(١) أبو حنيفة (ص٥٩) .

(٢) ما سبق (ص٦١ ـ ٦٢) .

بالإسناد، ولَمَّا تتضح ثقته بعد.. كما أنَّ تفرده ببعض ألفاظ الحديث فيه ما فيه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإذا كان أبو حنيفة محدِّثاً، فلِمَ أَعْرض عن حديث علي رضي الله عنه، وهو حديثٌ صحيح مشهور، وأحاديث غيره من الصَّحابة لينفرد عن أهل الحديث قاطبة بهذا الحديث الذي لم يتابعه عليه أحد؟ كل هذا يثير شكوكاً حول حديث سعد جملة.

ومثل هذا الحديث فى التفرد حديث أبي سعيد الخدري[1] في الوضوء مما مسَّته النار قال الشيخ الباحث بعد بيان ضعف إسناده: (والحديث لم أجدْ من رواه عن أبي سعيدٍ الخدري فيما بحثتُ، وهناك عدد كبير من الصَّحابة روى أن لا وضوء مما مسَّت النار...).

وهنا يتجه السؤال السابق نفسه، لماذا يلجأ أبو حنيفة إلى مثل هذا التفرد، والحديث مشهور عن جماعةٍ من الصَّحابة؟ وكذلك تفرد في إخراج حديث جابر في مخالجة الصلاة[2].

فإن قيل: إنَّ الأحاديثَ المشهورة متداولة معروفة، وإنَّما أراد جمع الغريب؛ قلت: هذا يسلَّم لو عرف له الأحاديثُ الكثيرة التي جمع فيها السُّنّة، أما أن لا يعرف إلاَّ بمثل هذه الأحاديث ففي التسليم بهذا نظر وأيّ نظر!

(٢) مثال الزيادة في المتن: (أخرج حديثَ عائشةَ قالت: كان رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يصيب من أهله ولا يمسُّ ماء، فإن استيقظ في آخر الليل؛ عاد واغتسل).

قال الشيخ شاكر: (ويلاحظ في حديث أبي حنيفة زيادة تتعلق بعَوده صلَّى الله عليه وآله وسلَّم للجماع بعد أن ينام، دون أن يمس ماء)[3].

ولا يعنيني ههنا الحكم، وإنَّما يعنيني التفرد والزيادة، لأنَّها من جملة التُّهَم الموجهة إلى أبي حنيفة.

---

(١) أبو حنيفة (ص٦٦) فما بعد.

(٢) أبو حنيفة (ص١٠٧). والمخالجة: يقصد بها هنا الجهر بالقراءة خلف الإمام. انظر النهاية (٢: ٥٧).

(٣) أبو حنيفة (ص٧٠، ٧٢).

(٣) ومن الزيادات التي تفرد بها أبو حنيفة : تعليم التكبير كلّما ركع الإنسان ورفع وقعد[١] .

وإنَّ الاستقصاء غير ممكن ، لأنَّ البحث لا يتسع له ، ولكن هذه أمثلة تبين لك تفرُّد أبي حنيفة ومخالفته في عامة ما يرويه ـ وما أقلَّ ما يرويه ـ .

بقي أن أحاول ذكر أرقام الأحاديث الصَّحيحة التي ذكرها د . شاكر ، لنعرف مدى دقّة قول ابن حبَّان وابن عدي ، ويتبين من ذلك أنَّ ما بعدها معلول ، سواء كانت علته قادحة أم غير قادحة ، لأنَّ الملاحظ هنا هو تقويم الشخصية لا العمل بالأحاديث ، بل إنَّ بعض هذه الأحاديث يعلل ، إلاَّ أنَّ علته غير قادحة . وهذه الأحاديث تحمل أرقام :

(٢ ، ٧ ، ٩ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩) وهي عشرون حديثاً .

فإذا كان سبعة أحاديث مما لم يُتابع فيها أبو حنيفة عن شيخه ـ وهذا يُعدُّ ملحظاً عند النقاد ـ ؛ فإنَّ الأحاديث الخالصة لا تزيد على ثلاثة عشر حديثاً .

فهل جانبَ ابنُ حبَّان وابنُ عدي الصّواب فيما قالاه؟ اللهم لا ، ولكنَّ في بعض الأحاديث ، عللاً طفيفة لا تقدح .

وأياً ما كان الأمر ، فليس بين أيدينا في دواوين السُّنة المشهورة سوى هذا العدد اليسير من الأحاديث ، وأكثره مما فيه ضعف في بعض رواته أو تفرُّد ، أو مخالفة في سنده أو متنه ، وأنَّ الأحاديث الصحيحة ـ من غير المتابعات والشواهد الخارجية ـ لا تصل إلى عشرين حديثاً ، فهل يمكننا اعتبار أبي حنيفة ناقداً ، تُسمع أقواله في علم الحديث؟ والجواب : أن لا . .

ولعلّ معترضاً يعترض فيقول : هل يعقل أن يكون أبو حنيفة قد بنى فقهه الضخم كله على عشرين حديثاً ، أو مئة حديث ، أو ألف حديث؟

---

(١) أبو حنيفة (ص١١٤) .

والجواب على ذلك، أنَّه لا يُعقل بناءُ فقهٍ ضخم من دون أدلة من كتاب الله وسنَّة رسوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم.

وبعد أن فقدنا أسانيد أبي حنيفة في كتبه، فإنَّني أطرح هذا السؤال: هل يستطيع فقيه ما ـ في عصرنا هذا ـ أن يَعْمَدَ إلى صحيح الإمام البخاري، فيبني عليه فقهاً أو لا؟

وإذا بنى هذا الفقيه فقهه على ما في صحيح البخاري، ثم استعرضنا أدلته ـ على قصورها ـ ووجدنا هذه الأدلة ـ التي لم يروها هو بسنده، ولا اغبرّ قدمه في جمعها ـ إذا وجدناها صحيحة ثابتة، فهل هذا يخوّلنا ويسوّغ لنا الحكم عليه بأنه محدِّث؟

وقد كانت كتابة أبي حنيفة لأحاديث المحدِّثين معروفةً. فقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن سفيان الثوري قال: «ما سألت أبا حنيفة عن شيء، ولقد كان يلقاني ويسألني عن أشياء»[(١)].

وقال ابن أبي حاتم[(٢)]: أخبرنا أبو بكر الجارودي محمد بن النضر النيسابوري قال: سمعت أحمد بن حفص ـ يعني ابن عبدالله النيسابوري ـ يقول: سمعت أبي يقول: سمعت إبراهيم بن طهمان يقول: أتيتُ المدينة فكتبتُ بها، ثم قدمت الكوفة، فأتيت أبا حنيفة في بيته فسلَّمت عليه، فقال لي: عمَّن كتبتَ هناك؟ فسمَّيت له، فقال: هل كتبت عن مالك بن أنس شيئاً؟ فقلت: نعم، فقال: جئني بما كتبتَ عنه. فأتيته به فدعا بقرطاس ودواة، فجعلتُ أُملي عليه وهو يكتب)[(٣)]. أبعد هذا مقال؟

مما لاشك فيه أن الكوفة كانت إحدى مدارس الحديث الكثيرة، فقد كان فيها حديث كثير، غير أنَّ عدم نبوغ أبي حنيفة في الحديث وتمكُّنِه فيه؛ جعله يأخذ حديث

---

(١) الجرح والتعديل (١ : ٣).
(٢) الجرح والتعديل (١ : ٣ ـ ٤).
(٣) رواته كلهم ثقات. انظر تراجمهم على التوالي: التذكرة (ص٦٧٣) والتهذيب (١ : ٢٤) و(٢ : ٤٠٣) و(١ : ١٣٠) والتقريب (١ : ١٣، ١٨٦، ١٣٠) وجميعهم من الحنفية.

من يثق بمعرفتهم ويفرِّع عليه ، لا سيّما إذا جاء عن إبراهيم النَّخعي ، أو الأسود ، أو علقمة شيء من ذلك ، أما إذا ورد شيء عن ابن مسعود ؛ فلا يعدوه غالباً .

ومن أراد التوثُّق مما ذكرت ، فليرجع إلى نصب الراية ، وليطَّلع على أدلة الحنفية وأدلة غيرهم ، وليرتضِ الإمام الزيلعيَّ الحنفيّ حكماً فيما يقرأ .

ومن أراد الوقوف على كلام غير الحنفية في تقويم أدلة الحنفية وما خالفوا فيه السنَّة الصحيحة ، فعليه بمصنف ابن أبي شيبة ، فقد كتب (كتاب الرد على أبي حنيفة) وقد طبع الكتاب في الهند منفصلاً ، كما طبع في موضعه في المصنف(١) أيضاً .

وقد بقي من التُّهَم الأخرى التي وجَّهها ابن حبَّان إلى أبي حنيفة وأطال في سردها ، مخالفة أبي حنيفة صحيح السُّنة ، ولمناقشة هذا موضعه الخاصّ به !

كما أنَّه لم يبتدع في تضعيف أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ وإنَّما سبر مروياته فخَلَصَ إلى حكم سبقه إليه معظم علماء الإسلام في سائر الأقطار(٢) .

هذا ما أودعتُه في رسالتي يوم كتبتُها قبل أكثر من عشرين عاماً ، فهل من جديدٍ لديّ في هذا الاتّجاه؟

أقول : إنّ أبا حنيفة عَلَمٌ من أعظم أعلام هذه الأُمّة ، ومتّبعوه ومقلّدوه من المسلمين هم جمهرتهم العظمى ، ولعلّي لا أبالغ إذا قلت : إن ثلاثة أرباع هذه الأمّة من الحنفية اليوم .

والمقلّدة هم المقلّدة ، سواء قلّدوا الإمام أبا حنيفة ، أم قلّدوا الإمام أحمد ، أم قلّدوا الإمام جعفر الصادق رحمهم الله تعالى . وما الفرق؟

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٤ : ١٤٨ ـ ٢٨٢) .

(٢) وكنت قد أعددت مبحثين ذكرت في أحدهما بعض ما نسب إلى أبي حنيفة من مخالفة صحيح السنة اجتهاداً منه ، والآخر ذكرت فيه أشهر الأئمة الذين جرحوا أبا حنيفة رحمه الله وحذفتهما امتثالاً لطلب المشرف ، وأودعتهما في صدر تحقيقي مسند أبي حنيفة برواية أبي نعيم الأصبهاني .

إذا كان كلّ من قصر علمه عن درجة الترجيح والنظر مقلّداً ، فهل يسع هذا المقلّدَ غيرُ متابعة إمامه؟ وإذا صرفنا الناس عن تقليد هؤلاء الأئمة المتقدمين وأضرابهم ، إلى تقليد بعض المعاصرين ، فما الذي صنعناه؟ وهل هجومنا على التقليد إلا جهل مركّب؟

إنّني لا أعلم بوجود عالِم واحد من طبقات شيوخي وأقراني وتلامذتي بلغ مرتبة الاجتهاد المقيَّد ، فضلاً عن الاجتهاد المطلق ، فماذا يصنع مثقَّفو هذه الأمة وعوامّها؟

إنّ الإجابة على هذا التساؤل تراها في بحث لي لم يكمل بعد بعنوان : (إعادة صياغة العقل المسلم) والذي أحبّ أن أخلص إليه هنا أمران :

ـ الأول : أنّ أبا حنيفة عَدْلٌ فاضل صالح ورع من كبار العلماء الذين وُضع لهم القبول في الأرض ، ولا أزكيه على الله تعالى . ولكنّ ضبطه للحديث فيه نظر ، وهو لم يطلب علم الحديث على طريقة المحدّثين ، ولا تصرّف فيه تصرّفهم ، فلم يعجبهم ذلك منه ، وأهل الحديث عامّة لا يغوصون وراء النصوص غوص الفقهاء .

ـ والثاني : أنّ القول بضعف أبي حنيفة في الحديث ، أو ثقته فيه ؛ لا يعني اليوم شيئاً عمليّاً ، فقد أسقط علماءُ الحديث رواياته من مصنّفاتهم ، حتى إنّك لا تجد له حديثاً مرفوعاً واحداً في الكتب الستة الأصول !

وكل الذي له فيها ثلاث حكايات مقاطيع عند الترمذي (٩٩ ، ٥٩٩ ، ٩٠٦) وحديث موقوف على ابن عباس أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٧٣٤١) وضعّفه بعاصم بن عمر شيخ أبي حنيفة فيه .

لكنّ المفيد اليوم معارضة روايات أبي حنيفة التي اعتمدها الحنفيّة واستدلّوا بها في كتبهم بروايات الحفّاظ ، والوصول إلى نتيجة علميّة تفيد في اعتماد هذه الروايات ، أو عدم اعتمادها .

ولقد كتب الزميل الدكتور عبد العزيز شاكر الكبيسي العراقي دراسة علمية بعنوان :

(مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث)[1].

وقد جاءت هذه الدراسة الضخمة في (٥٥٠) صفحة، حاول الباحث فيها أن يجعل الإمام أبا حنيفة من كبار المحدّثين، وأنّ درجة أحاديثه عالية، وأنه هو - رحمه الله - يقرن بكبار المحدّثين المعاصرين له!

قال الباحث تحت عنوان (درجة أحاديث الإمام): «ويظهر من خلال دراسة مسانيد الإمام أبي حنيفة أنّه مثلُ غيره من أقرانه ومعاصريه الذين برزوا في رواية الحديث كمالك والسفيانين وشعبة والأوزاعي والليث بن سعد وغيرهم، من حيث اشتمال رواياتهم على المرفوع والموقوف والمقطوع والمتصل والمرسل والصحيح والحسن والضعيف»[2] ثم راح يشرح لنا معنى الحديث المتّصل والحديث الحسن!!.

أقول: إنّ كلام زميلنا الدكتور عبد العزيز شاكر لا يستوي إلا على قاعدة (حُبّك الشيء يعمي ويصمّ).

ذلك أنّ الزميل الفاضل جعل أبا حنيفة في الحديث مثل مالك والثوري وابن عيينة وضربائهم، ونحن بين خيارين لا ثالث لهما:

- إما أن نصوّب كلام الزميل الفاضل، ونضرب بعُرض الحائط كلامَ جميع المصنّفين في الحديث النبوي، ونتهمهم بظلم أبي حنيفة، وعداوته غير المشروعة، وبالتالي فنسقط عدالتَهم.

- وإمّا أن يكون هؤلاء العلماء المصنّفون - مجتمعين - أمناء على سنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، وحاشاهم أن يجتمعوا على ظلم، وعلى عداوة عصبية، فيكون كلام زميلنا خاوياً عديم المعنى!

ومما لا ريب فيه أنّ (البخاري ومسلماً وابن خزيمة وابن حبّان والدارمي وأبا داود السجستاني والترمذي والنسائي وابن ماجه وقَبْلَ جميعهم مالك وأحمد) أصدق وأنبل

---

(١) رسالة حصل بها الباحث على درجة الماجستير من كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد (١٩٩٢م).

(٢) مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث (ص: ٢١٢).

وأبرّ من زميلنا الفاضل ، ومن جميع من يوافقه على هذا الرأي الفجّ من المتقدّمين والمتأخّرين سواء !

ـ ففي الكتب التسعة السابقة ـ سوى صحيحي ابن خزيمة وابن حبّان ـ ليس لأبي حنيفة إلا حديث واحد مرفوع أخرجه له الإمام أحمد رحمه الله تعالى (٢١٩٤٩) .

ـ أما الإمام مالك فله في هذه الكتب ـ بالمكرّرات طبعاً ـ (٢٦٠٦) ألفا حديث وست مئة حديثٍ ، وستةُ أحاديثَ ، منها عند البخاري ومسلم (٩٩٠) تسع مئة وتسعون حديثاً .

ـ وأما الإمام سفيان الثوري ، فله في هذه الكتب (٣٦١٣) ثلاثة آلاف حديث ، وست مئة حديث ، وثلاثة عشر حديثاً ، منها عند البخاري ومسلم (٥٨٨) خمس مئة وثمانية وثمانون حديثاً .

ـ وللإمام سفيان بن عيينة في هذه الكتب (٣٠٠٦) ثلاثة آلاف حديث وستة أحاديث ، منها عند البخاري ومسلم (٨٧٥) ثمان مئة وخمسة وسبعون حديثاً .

ـ وللإمام شعبة بن الحجّاج (٥٦٥٦) خمسة آلاف حديث ، وست مئة ، وستة وخمسون حديثاً ، منها عند البخاري ومسلم (١٣٨٥) ألف وثلاث مئة حديث وخمسة وثمانون حديثاً .

ـ وللإمام أبي عمرو الأوزاعي (٧٣٠) سبع مئة وثلاثون حديثاً ، منها عند البخاري ومسلم (١٣١) مئة وواحد وثلاثون حديثاً .

ـ وللإمام الليث بن سعد (١٩٨٩) ألف وتسع مئة وتسعة وثمانون حديثاً ، منها عند البخاري ومسلم (٧٣٥) سبع مئة وخمسة وثلاثون حديثاً .

فإذا كانت درجة أحاديث أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ مثل درجة أحاديث هؤلاء فهل يكون أئمة الحديث أمناء على سنة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم حين يخرّجون عن هؤلاء هذه الألوفَ من الأحاديث ، ولا يخرّجون عن أبي حنيفة إلا حديثاً واحداً مع فقهه ، وورعه ، وعلوّ سنده؟ هل يقول بهذا من شمّ رائحة علم الحديث؟

المطلب الثَّالث: الاتِّهامات العَقَدِيَّة الموجَّهة إلى أبي حنيفة

لقد وجَّه ابن حبَّان إلى أبي حنيفة تهمتين عَقَديتين :

أولاهما : أنه كان داعية إلى الإرجاء .

والثانية : مخالفة السَّلف في مسألة (القرآن) .

قال ابن حبَّان في ترجمة أبي حنيفة :

(ومن جهة أخرى لا يجوز الاحتجاج به ؛ لأنَّه كان داعية إلى الإرجاء . . .)[١] .

وقال في ترجمة أبي يوسف[٢] :

(كان شيخاً متقناً ، لم يسلك مسلك صاحبيه ـ يعني أبا حنيفة ومحمداً ـ إلاّ في الفروع ، وكان يباينهما في الإيمان والقرآن) .

وروى في المجروحين أثرين[٣] يتهمان أبا حنيفة بالقولِ بخلق القرآن ، إلاّ أنَّ الأثرين في رواتهما من لم أعرفه .

وأما اتّهام أبي حنيفة بالإرجاء ، فهذا مستفيض عند أهل الحديث ، بل يقرُّه الحنفية أنفسهم ويعدُّونه إرجاء السُّنة . بخلاف إرجاء البدعة الذي يقول أصحابه : لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وسوف أستعرض كلّ مسألة في فرع خاصّ .

الفرع الأول: مذهبه في القرآن

أما حيال مسألة (خلق القرآن) فأبو حنيفة رحمه الله يكفِّر من قال : القرآن كلام الله مخلوق ، ويرى أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق ، وبمثله كان يقول أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن[٤] وأما ما روي عنه من أنَّه يقول : القرآن مخلوق ، فغير

---

(١) المجروحين (٣ : ٦٤) .

(٢) الثقات (٧ : ٦٤٦) .

(٣) المجروحين (٣ : ٦٤ ـ ٦٥) .

(٤) انظر الفقه الأكبر (ص٢٢ ـ ٢٤) وشرح أصول السُّنن للالكائي (١ : ٢٦٩) والأسماء والصِّفات للبيهقي (ص٢٥١) .

صحيح من جهة النَّقل[١] .

نعم إنَّ الحنفية يقرون بأنَّ أبا حنيفة رحمه الله يقول[٢] : (اللفظ بالقرآن والتلاوة والحروف والأصوات مخلوقة) .

وابن حبَّان نفسه يعرض بمثل[٣] هذا في صحيحه ، فما وجه العيب على أبي حنيفة إذن في مسألة القرآن؟

يبدو لي ـ والله أعلم ـ أنَّ ابن حبَّان كان لا يرى التلفظ بكلمة (لفظي بالقرآن مخلوق) ونحوه ، فقال ما قال . وإلاَّ فإنَّ كلام البخاري في هذه المسألة ككلام أبي حنيفة سوى أنَّ البخاري لم ينطق بكلمة (لفظي بالقرآن مخلوق) .

وأما ما جاء عن الإمام أحمد من أنه قال : من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ـ والإمام البخاري إنّما امتحن بسبب ذلك ـ فإنَّ ابن القيم ـ رحمه الله ـ يجيب على ذلك فيقول :

(خَفِيَ تفريق البخاري وتمييزه على جماعة من أهل السُّنة والحديث ، ولم يفهم بعضهم مراده ، وتعلَّقوا بالمنقول عن أحمد نقلاً مستفيضاً أنه قال : من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع ، وساعد على ذلك نوع حسد باطن للبخاري . . .) .

ثم قال : (البخاري أعلم بهذه المسألة ، وأولى بالصَّواب فيها من جميع من خالفه وكلامه أوضح وأمتن من كلام أبي عبد الله ، لكنّ الإمام أحمد سدّ الذريعة حيث منع إطلاق لفظ المخلوق نفياً وإثباتاً على اللفظ . . والذي قصدَه أحمد أنَّ اللفظ يُراد به أمران :

(١) أحدهما الملفوظ نفسه ، وهو غير مقدور للعبد ولا فعل له .

---

(١) انظر شرح أصول السُّنة (١ : ٢٣٩) وتعليقات الدكتور أحمد سعد حمدان في الحاشية ، وقارن بـ (١ : ٢٦٩) منه .

(٢) لفت اللّحظ إلى ما فيه الاختلاف في اللفظ للكوثري (ص : ٤٧ ـ ٤٨) ومختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (٢ : ٣٠٧) .

(٣) الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (٢ : ١٩٥) .

(٢) والثاني: التلفُّظ به والأداء له، هو فعل العبد، فإطلاق الخلق على اللفظ قد يوهم المعنى الأول وهو خطأ، وإطلاق نفي الخلق عليه قد يوهم المعنى الثاني وهو خطأ فمنع الإطلاقين.

وأبو عبد الله البخاري ميَّز وفصَّل، وأشبع الكلام في ذلك، وفرّق بين ما قام بالربّ وبين ما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفُّظ العباد وأصواتهم وحركاتهم، ونفى اسم الخلق عن الملفوظ، وهو القرآن الذي سمعه جبرائيل من الله تعالى، وسمعه محمد صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من جبرائيل، وقد شفى في هذه المسألة في كتاب «خلق أفعال العباد»)[١]. وأياً ما كان الأمر، فالمسألة لا تعدو أن تكون خلافاً في وجهة نظر حول إطلاق كلمة أو عدم إطلاقها.

وبعد هذا وقع في نفسي أنّ هذه التّهمة ـ على إنكار ابن حبان إياها ـ ضعيفة عنده لأنه لم يوردها في ترجمة أبي حنيفة، نقداً قادحاً له، وسبباً من أسباب تضعيفه. وإنَّما قصر ذلك على تهمة الإرجاء والضّعف في الحديث. والله أعلم.

غير أنَّ مما ينبغي التذكير به أنَّ مسألة خلق القرآن ليست هي[٢] مسألة اللفظ، وإن كان بينهما عموم وخصوص، والخلط بينهما غير مُرضٍ وغير علميٍّ أيضاً. والله المستعان.

الفرع الثاني: مذهبه في الإيمان

نقل الحنفية وغيرهم إجماع أهل اللغة على أنَّ الإيمان[٣] هو التصديق، ولذلك فقد ذهب أبو حنيفة إلى (أنَّ الإيمان هو الإقرار والتصديق، وإيمان أهل السَّماء والأرض لا

---

(١) مختصر الصواعق (٢ : ٣١٠ ـ ٣١١).

(٢) كتب الشّيخ عبد الفتاح أبو غدة رسالة صغيرة بعنوان: مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدِّثين وكتب الجرح والتعديل. وهي جديرة بالدِّراسة والتفنيد لكثير من مباحثها، ومنها خلطُه بين مسألة خلق القران، ومسألة اللفظ.

ثم رأيت الشّيخ التويجري رد عليه في رسالة صغيرة تناولت الجانب العقديّ منها، وبقيت جوانب أُخَر سأعرض لبعضها في الباب السَّادس إن شاء الله.

(٣) الإيمان ومبطلاته للزميل الدكتور حافظ شريدة (ص٢) رسالة ماجستير، جامعة أم القرى عام ١٣٩٩هـ.

يزيد ولا ينقص من جهة المؤمن به ، ويزيد وينقص من جهة اليقين والتصديق .

والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد ، متفاضلون في الأعمال .

ويستوي المؤمنون كلُّهم في المعرفة واليقين والتوكل والرضى والمحبة والخوف والرجاء والإيمان في ذلك ، ويتفاوتون فيما دون الإيمان في ذلك كلِّه .

ولا نقول : إنَّ المؤمن لا تضرّه الذنوب ، ولا نقول : إنَّه لا يدخل النَّار ، ولا نقول : إنه يخلد فيها وإن كان فاسقاً ، بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً .

ولا نقول : إنَّ حسناتنا مقبولة ، وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة ، ولكن نقول : من عمل حسنة بجميع شرائطها ، خالية عن العيوب المفسدة والمعاني المبطلة ، ولم يبطلها بالكفر والردة ، حتى خرج من الدنيا مؤمناً ؛ فإنَّ الله تعالى لا يضيعها ، بل يقبلها منه ويثيبه عليها .

وما كان من السيئات دون الشِّرك والكفر ، ولم يَتُبْ عنها صاحبها حتى مات مؤمناً فإنَّه في مشيئة الله تعالى ، إن شاء عذبه بالنَّار ، وإن شاء عفا عنه ، ولم يعذِّبه بالنَّار أصلاً)[1] .

من هذا النَّص نستنتج الأمور الآتية :

(١) الإيمان هو الإقرار والتصديق ، والمؤمنون مستوون في الإيمان متفاضلون بالأعمال .

(٢) الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وإيمان أهل السَّماء وأهل الأرض واحد من جهة المُؤْمَنِ به ، ويزيد وينقص من جهة اليقين والتصديق .

(٣) مخالفة أبي حنيفة للمرجئة القائلين : لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة .

(٤) صاحب الكبيرة ليس كافراً ، وإنَّما هو مؤمن فاسق عاصٍ ، وأمره إلى الله ؛ إن شاء غفر له ، وإن شاء عذَّبه .

(٥) ونتيجةً لما سبق ، فإنَّ المؤمن يقول : أنا مؤمن حقاً ، ولا يقول : أنا مؤمن إن شاء الله .

---

(١) الفقه الأكبر (ص١٦٨ ـ ١٦٩) .

والذي أريد مناقشته الفقرات الأولى والثانية والخامسة ؛ لأنَّ هذه الأمور هي المعنيّة بمخالفة أبي حنيفة للسَّلف في الإيمان .

فالسَّلف جميعاً يقولون : الإيمان عقد ونية وعمل ، أو هو : قول وعمل وتصديق ، وأنَّه يزيد وينقص ويتفاوت فيه المؤمنون ، وأنه يجوز الاستثناء في الإيمان على بعض الوجوه ـ كما سيأتي تحريره ـ .

ـ ١ ـ المسألة الأولى : حقيقة الإيمان

اختلف النَّاس في حقيقة الإيمان على أقوال كثيرة جداً (فذهب مالك والشَّافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه ، وسائر أهل الحديث ، وأهل المدينة ، وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين ، إلى أنه تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان ، وعمل بالأركان .

وذهب كثير من أصحابنا ـ الحنفية ـ إلى ما ذكره الطحاوي رحمه الله أنه الإقرار باللسان والتصديق بالجنان . ومنهم من يقول : إنَّ الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي ـ رحمه الله ـ وهو مرويٌّ عن أبي حنيفة)[1] .

(ومَرَدُّ اختلافِ النَّاس في الإيمان يرجع إلى أنَّ الإيمان :

(١) إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح ، كما ذهب إليه جمهور السَّلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم ـ رحمهم الله ـ كما تقدم .

(٢) أو بالقلب واللسان دون الجوارح ، كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله .

(٣) أو باللسان وحده كما هو مذهب الكرّاميّة .

(٤) أو بالقلب وحده ، وهو :

(أ) إما المعرفة ـ كما قال الجهم ـ .

(ب) أو التصديق كما قاله أبو منصور الماتريدي ـ رحمه الله ـ)[2] .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص٣٧٣) .

(٢) ما سبق (ص٣٧٤) .

ولنعرف قرب رأي أبي حنيفة من مذهب الإرجاء، أو بعده عنه، يلزم أن نذكر بأنَّ المرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة[١].

وأبو حنيفة يعدّه أصحاب المقالات في المرجئة الخالصة.

وقد اختلف المرجئة في الإيمان إلى اثنتي عشرة فرقة وجميعهم يقولون: إنَّ الإيمان لا يزيد، ولا ينقص، إلاَّ الحسين بن محمد النجّار وأصحابه فإنهم يقولون: إن الإيمان[٢] يزيد ولا ينقص.

والمرِّيسية يقولون: (إنَّ الإيمان هو التصديق، لأنَّ الإيمان في اللغة هو التصديق، وما ليس بتصديق فليس بإيمان، ويزعم أنَّ التصديق يكون بالقلب واللسان)[٣].

قال الأشعري في مقالات الإسلاميين: (الفرقة التاسعة من المرجئة.. أبو حنيفة وأصحابه يزعمون أنَّ الإيمان: المعرفة بالله، والإقرار بالله، والمعرفة بالرسول، والإقرار بما جاء من عند الله في الجملة دون التفسير.

ولم يجعل أبو حنيفة شيئاً من الدِّين مستخرجاً إيماناً، وزعم أنَّ الإيمان لا يتبعَّض ولا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل النَّاس فيه...)[٤].

ولا ريب أنَّ من المرجئة من قال (إنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة) وهم الجهمية.

أما بقية المرجئة فيقترب قول بعضهم من قول أبي حنيفة، أو يبعد، إلاَّ أنَّهم يكادون يتفقون على أنَّ الإيمان هو الإقرار والتصديق فقط. وأبو حنيفة نفسه نص على أنه إنما

(١) مقالات الإسلاميين (١: ٢١٣) وانظر اختلاف المرجئة في الإيمان في المقالات (١: ٢١٣ ـ ٢٢٣).

(٢) مقالات الإسلاميين (١: ٢١٦).

(٣) ما سبق (١: ٢٢٢).

(٤) ما سبق (١: ٢١٩ ـ ٢٢١).

خالف الجهمية في الأعمال فقال : (ولا نقول إنَّ حسناتنا مقبولة ، وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة) . . . ـ وقد تقدم ـ[١] .

قال الشَّيخ علي القاري[٢] : (إنَّ من حصل له حقيقة التصديق ، فسواء أتى بالطاعات ، أو ارتكب السيئات فتصديقه باقٍ على حاله لا تغير فيه أصلاً) .

قلت : ولا ريب أنَّ في كلام أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ ما فيه .

قال ابن أبي العز[٣] : (وقد أجمعوا على أنه لو صدَّق بقلبه وأقرَّ بلسانه وامتنع عن العمل بجوارحه أنه عاصٍ لله ورسوله ، مستحق للوعيد ، لكن فيمن يقول : إنَّ الأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان من قال : (لما كان الإيمان شيئاً واحداً فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما) . بل قال : (كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبرائيل وميكائيل عليهم السَّلام) . وهذا غلوٌّ منه ، فإنَّ الكفر مع الإيمان كالعمى مع البصر ، ولا شك أنَّ البصراء يختلفون في قوة البصر وضعفه) ا . هـ .

إلاَّ أنَّ الشَّيخ زاهداً الكوثري لا يرتضي مثل جواب ابن أبي العز ، وإنما يرى (أنَّ إيمان الأنبياء وإيمان العلماء وإيمان العوام ، يتفاوت من جهة ما يحتمل الزوال منها ، وما لا يحتمله ، واحتمال الزوال أو عدم احتماله ناشئ من أمر خارج ، وذلك من تفاوت طرق حصول الجزم عندهم ، لا من التفاوت في ذات الإيمان ، فالإيمان عند الأنبياء لا احتمال لزواله منهم لأنَّ حصوله عن مشاهدة ، ووحي قاهر ، وإيمان العلماء يحتمل الزوال بطروء بعض شبه على أدلة الإيمان عندهم ، ولو احتمالاً ضعيفاً .

وأما إيمان العوام فربما يزول بأيسر تشكيك . . . فبهذا البيان ؛ اتضحت المسألة تمام الاتضاح . . .)[٤] .

ويردّ الشَّيخ المعلّمي على كلام الكوثري فيقول :

---

(١) الفقه الأكبر (ص١٦٩) .

(٢) ما سبق (ص١١٢) .

(٣) شرح الطحاوية (ص٣٧٥) .

(٤) التنكيل (٢ : ٣٦٩) .

(لنا أن نلتمس من الأستاذ الكوثري ، أن يفكر في اعتقاده أنَّ الثلاثة من حيث العددية ، أقل من السِّتة . هل يمكن أن يتشكّك فيه يوماً ، مع بقاء عقله؟

فإن قال : لا ، فليستعرض الاعتقادات الدينية الضرورية للإيمان ، التي يرى أنه جازم بها حقَّ الجزم ؛ هل يمكن أن يتشكك في بعضها يوماً ما؟

فإن قال : لا ، فقد أخرج نفسه من زمرة العلماء الذين قضى في عبارته السَّابقة ، بأنَّ إيمانهم يحتمل الزوال . وإن قال : يجوز ذلك ، قيل له : فتجويزك هذا ، ألا يدل على أنَّ جزمك بتلك العقيدة ، دون جزمك بأن الثلاثة ، نصف السِّتة؟

فإن قال : إنَّ هذا الأمر خارج .

قيل له : هذا الأمر الخارج إنَّما حاصله قوة الدليل في حق الأنبياء وكونه دون ذلك في حق العلماء ، أو ليس من لازم تفاوت الأدلة في القوة تفاوت الجزم بمدلولاتها عند العارف بتفاوتها؟

فالدّليل الذي يكون عندك غايةً في القوة ؛ يكون جزمُك بمدلوله وانتفاء نقيضه ؛ أقوى من جزمك بمدلول دليل دونه عندك في القوة .

فإن قال : ليس هذا بلازم ؛ فإنَّ الجزم قد يقع عن شبهة باطلة .

قلت : من جزم عن شبهة باطلة ، فإنَّه لا يراها شبهةً ، بل يراها دليلاً قاطعاً ، وكلامنا إنَّما هو في العالم الذي يميزِّ بين الأدلة .

فإن عاد وقال : تفاوت الأدلة مع الجزم بمدلولاتها ، إنَّما يكون من جهة أنَّ بعضها لا يحتمل أن تعرض شبهة تشكك فيه ، وبعضها يحتمل ذلك .

قيل له : تسمية العارض شبهةً ، فيه مغالطة . فإن من جزم بشيء ، ثم عرض له ما يجزم معه بأنه شبهة ، فإنَّ جزمه الأول لا يتغير ، وإنَّما يتغير ، حيث يجوز أنَّ العارض دليل .

فعلى هذا ، إذا كنت الآن تجوِّز في بعض ما تجزم به أن يعرض ما يشكّك فيه ويزيل جزمك ، فمعنى ذلك أنَّك تجوِّز أن يعرض مشكّك فيه ، ما يحتملُ أن يكون دليلاً صحيحاً ، وألا يكون شبهةً .

ويوضح هذا أنَّ بعضَ المسائل الحسابية والهندسية اليقينية يجوز لجازم بها ، بعد أن يحيط بها ، أن يعرض ما يظهر منه خلاف ما جزم به ، ولكنه يجزم الآن بأنه لو عرض ألف عارضٍ من تلك العوارض ؛ لما تغيّر جَزمُه ، وكما يجزم بهذا في حق نفسه ؛ فكذلك يجزم في حقّ غيره ، بأنَّ من عرف تلك المسألة كما عرفها ؛ لا يتغيّر جزمُه ، ما دام عَقَلَه ، فهذا هو الذي يصح أن تحكم بأنه جازمٌ أنَّ العارضَ لا يكون إلاّ شبهة .

فإن قيل : فما قولك أنت؟

أقول : إنَّ الإيمان يتفاوت ، وإن ذلك التجويز المستبعد ، إذا كان صاحبه ينفر عنه ويشفق منه ، ويستعيذ بالله عز وجل ، فإنَّه لا يضره ، بل ولا يضره عروض الشبهة إذا كان عند عروضها يتألم ويتأذى وتشق عليه ، ويبادر إلى طردها ؛ مستعيذاً بالله عزّ وجلّ وإنَّما يضرُّه أن يأنس بها ، وتستقرَّ في قلبه وتَبيضَ وتفرّخَ ، حتى يَصْدُقَ عليه اسم «مرتاب !» هذا هو الذي تدل عليه النصوص ، والذي لا يسع الناسَ غيرُه و﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾)[1] .

ـ ٢ ـ المسألة الثانية : زيادةُ الإيمان ونقصانه

تقدم قول أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ أنَّ المؤمنين مستوون في الإيمان والتوحيد ويتفاضلون بالأعمال .

قال الكوثري : (يرى أبو حنيفة أنَّ العملَ ليس بركنٍ أصلي من الإيمان ، بحيث إذا أخلَّ المؤمن بعملٍ ؛ يزول منه الإيمان ، كما يرى أنَّ الإيمانَ هو العقد الجازم ، بحيث لا يحتمل النقيض ، ومثل هذا الإيمان ؛ لا يقبل الزيادة والنقص . . .

وحيث كان أبو حنيفة وأصحابه لا يرون تخليد العاصي في النار ؛ رماهم خصومهم بالإرجاء ، وأعلنوا عن أنفسهم أنَّهم منحازون إلى الخوارج في المعنى . . .

والإرجاء بالمعنى الذي هم يقولون به ؛ هو محض السُّنة ، ومن عادى ذلك ؛ لا بد أن يقع في مذهب الخوارج أو المعتزلة ، شاعراً أو غير شاعر . . .

---

(١) التنكيل (٢ : ٣٦٩ ـ ٣٧١) .

كان في زمن أبي حنيفة لا بعده أناس صالحون يعتقدون أنَّ الإيمانَ قولٌ وعمل ، يزيد وينقص ، ويَرمون بالإرجاء من يرى أنَّ الإيمان هو العقد والكلمة ؛ مع أنَّه الحق الصّراح بالنسبة إلى حجج الشّرع . . . وهؤلاء الصالحون باعتقادهم ذلك الاعتقاد ، أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتماً ؛ إن كانوا يعدّون خلافَ اعتقادهم هذا بدعةً وضلالةً لأنَّ الإخلال بعمل من الأعمال ـ وهو ركن الإيمان ـ يكون إخلالاً بالإيمان ، فيكون من أَخلَّ بعملٍ ؛ خارجاً من الإيمان ، إمَّا داخلاً في الكفر كما يقوله الخوارج ، وإما غير داخل فيه ، بل هو في منزلة بين منزلتين ـ الكفر والإيمان ـ كما هو مذهب المعتزلة .

وهم أشد النَّاس تبرؤاً من هذين الفريقين .

فإذا تبرَّموا أيضاً مما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه ، وباقي أئمة هذا الشَّأن ؛ يبقى كلامُهُم متهافتاً غير مفهوم .

وأما إذا عَدّوا العملَ من كمال الإيمان فقط ؛ فلا يبقى وجه للتنابز والتنابذ .

لكنَّ تشددهم هذا التشدد ، يدل على أنهم لا يَعُدّون العمل من كمال الإيمان ، بل يَعدّونه ركناً منه أصلياً ، ونتيجة ذلك كما ترى . . . فإرجاء العمل من أن يكون من أركان الإيمان الأصليّة هو السُّنة ، وأما الإرجاء الذي يُعَدّ بدعةً ؛ فهو قول من يقول : «لا تضرّ مع الإيمان معصية» وأصحابنا أبرياء من مثل هذا القول . . . ولولا مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذا ؛ للزم إكفار جماهير المسلمين غير المعصومين ؛ لإخلالهم بعمل من الأعمال في وقت من الأوقات ، وفي ذلك الطامة الكبرى)[١] .

وقد أجاب على هذا الشَّيخ المعلِّمي فقال : (اختلفت الأمة فيمن كان مؤمناً ثم ارتكب كبيرة ، فقالت الخوارج : يكفر ، وقالت المعتزلة : لا يكفر ، ولكن يزول إيمانه ، وإذا مات من غير توبة ؛ دخل النَّار ، وخُلِّد فيها مع الكفار .

وقالت المرجئة :

(أ) لا يكفر .

(ب) ولا يزول إيمانه .

---

(١) نقلاً عن التنكيل (٢ : ٣٦٢ ـ ٣٦٤) .

(جـ) ولا يدخل النَّار، لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وقال أهل السُّنة:

(أ) لا يكفر.

(ب) ولا يزول إيمانه البتة، بمجرد ارتكابه الكبيرة.

(جـ) ولكنه يكون ناقصاً.

وقال بعض الأئمة: إلاَّ ترك الصَّلاة المكتوبة عمداً؛ فإنه كُفْر، وحقّق بعض أتباعهم أنَّ الترك نفسه ليس كفراً، ولكنَّ الشَّرع قضى أنه لا يكون إلاَّ مِن كافر.

ويستدل المرجئة والمعتزلة والخوارج بنصوص ظاهرها أنَّ المؤمنين لا يُعذَّبون، ويستدل المعتزلة والخوارج بنصوص ظاهرها أنَّ مرتكب الكبيرة لا يبقى مؤمناً، ويستدل الخوارج بنصوص ظاهرها أنَّ ارتكابَ بعضِ الكبائر كفرٌ.

وأهل السُّنة يجيبون عن الأولين ـ القائلين بأن المؤمنين يدخلون الجنة ـ بأنَّ المراد الإيمان الكامل، وعن الثالث ـ قول الخوارج ـ بأنَّه كفر دون كفر، فهو كفر يقتضي نقص الإيمان لا زواله. ويدفع المرجئة الجواب المذكور بقولهم:-الإيمان لا يزيد ولا ينقص والأعمال ليست من الإيمان. وهذا القول، قد كان أبو حنيفة يقوله، لكن يقول الكوثري: إنَّه مع ذلك مخالف للمرجئة في أصل قولهم؛ وهو أنه لا يضر مع الإيمان معصية)[1].

والذي ينظر فيما سبق يتبين له أنَّ أبا حنيفة وافق المرجئة في أنَّ مرتكب الذنب لا يكفر ولا يزول إيمانه، وخالفهم بالنِّسبة للجزاء الأخروي فقال: أمرُهُم إلى الله إن شاء غفر لهم وإن شاء عذَّبهم، أما إيمانهم فهو كامل كإيمان جبريل وميكائيل.. وخالف بقوله هذا جماهيرَ علماءِ أهل السُّنة الذين يقولون: لا يزول عنه اسم الإيمان ولا يكفر، وإنَّما ينقص إيمانه نقصاً يتناسب مع عِظَم الذنوب التي يرتكبها.

وابن حبَّان ـ رحمه الله ـ وهو الذي يتمسك بالأثر، ويهتدي بهدي أهل الحديث معذور فيما قاله عن عقيدة أبي حنيفة في الإيمان ـ كما كان معذوراً فيما قال عن عقيدته في القرآن ـ لأمرين:

---

(١) التنكيل (٢: ٣٦٤).

(١) الأول : أنه لم يقل عنه شيئاً ؛ لا يقوله هو ، ولا يعتقده أصحابه .

(٢) الثاني : أنَّ قول أبي حنيفة ؛ مخالف لظواهر الأدلة المتضافرة وأقوال السَّلف من علماء الحديث ، ومنهج ابن حبّان منهجهم !

قال البيهقي رحمه الله : (والأحاديث في تسمية شرائع الإسلام إيماناً ، وأنَّ الإيمان والإسلام عبارتان عن دين واحد إذا كان الإسلام حقيقة ، ولم يكن بمعنى الاستسلام وأنَّ الإيمان يزيد وينقص . . . كثيرة . . . وقد روينا في ذلك عن الخلفاء الراشدين أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعليّ ، ثم عن عبد الله بن رواحة ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله ابن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وأبي الدرداء ، وعبد الله بن عباس ، وأبي هريرة ، وعثمان بن حنيف ، وعمير بن حبيب ، وجندب ، وعقبة بن عامر رضي الله عنهم ، ومن التابعين وأتباعهم عن جماعة يكثر تعدادهم .

وهو قول فقهاء الأمصار ـ رحمهم الله ـ مالك بن أنس ، والأوزاعي ، وسفيان بن سعيد الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وحماد بن زيد ، وحمَّاد بن سلمة ، ومحمد بن إدريس الشَّافعي ، وأحمد ابن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ؛ وغيرهم من أهل الحديث ورويناه عن قتيبة بن سعيد عن أبي يوسف القاضي . . .)(١) .

قلت : ظهرَ مما تقدّم أن مسألة «زيادة الإيمان ونقصانه» دقيقة الملحظ ، والمسائل الدقيقة تختلف فيها الأنظار ، وتتفاوت فيها الفهوم على حسب ما منح الله تعالى منها خَلْقَه ، وبقدْر ما استطاع كل منهم من تحصيل العلوم ، وفقه النفس .

ومما لا أرتاب فيه أنّنا لسنا على حالٍ واحدةٍ ثابتةٍ من التصديق والطمأنينة واليقين بل إنّ زيادة إيماننا بالطّاعات ، ونقصانه بنقصان الطاعات المندوبات ، فضلاً عن ترك الفرائض ؛ بَلْهَ ارتكابنا المعاصي والمنكرات ؛ يُحسُّهُ حتى كبار الصالحين ؛ فضلاً عن أمثالي من العصاة المذنبين .

---

(١) الاعتقاد للبيهقي (ص١٨٠) وانظر الإيمان لابن تيمية (ص١٩٤) فما بعد ، والطحاوية (ص٣٧٧) فما بعد ، والتنكيل (٢ : ٣٦٥) فما بعد . وانظر لزاماً كتاب الإيمان لابن أبي شيبة العبسي ففيه آثار عن جماهير غفيرة من الصَّحابة والتابعين فمن بعدهم .

(٣) المسألة الثالثة: الاستثناء في الإيمان

الاستثناء في الإيمان معناه : أن يُسأل الرجل : أمؤمن أنت؟ فيقول : أنا مؤمن إن شاء الله .

قال شارح الطحاوية : (النَّاس فيه على ثلاثة أقوال : طرفان ووسط ؛ منهم من يوجبه ومنهم من يُحَرّمُه ، ومنهم من يُجيزُه باعتبار ، ويمنعه باعتبار ، وهذا أصحّ الأقوال . . .)[(١)] .

(أما من يحرِّمه ، فكل من جعل الإيمان شيئاً واحداً ، فيقول : أنا أعلم أنِّي مؤمن ، كما أعلم أنِّي مسلم ، فمن استثنى في إيمانه ؛ فهو شاكٌّ فيه ، وسَمّوا الذين يستثنون في إيمانهم شكاكة ، وأجابوا عن الاستثناء الذي في قوله تعالى : ﴿لتدخلنَّ المسجد الحرام إن شاء اللهُ آمنين﴾ بأنه يعود إلى الأمن أو الخوف ، فأما الدخول ؛ فلا شك فيه ، وقيل : لتدخلنَّ جميعكم أو بعضكم ، لأنه علم أنَّ بعضهم يموت . وفي كلا الجوابين نظر ؛ فإنَّهم وقعوا فيما فروا منه ، فأما الأمن والخوف ؛ فقد أخبر أنَّهم يدخلون آمنين ، مع علمه بذلك ، فلا شك في الدُّخول ولا في الأمن ، ولا في دخول الجميع أو البعض ، فإنَّ الله قد علم من يدخلُ ، فلا شك فيه أيضاً ، فكان قولُ «إن شاء الله» هنا تحقيقاً للدخول . . .)[(٢)] .

وقال الشَّيخ عليّ القاري[(٣)] مُوضحاً مذهب الحنفية : (إن العبد إذا وُجد منه التصديق والإقرار ؛ صح له أن يقول : أنا مؤمنٌ حقاً ، لتحقق الإيمان ، ولا ينبغي أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله ؛ لأنه إن كان للشك ؛ فهو كفر لا محالة ، وإن كان للتأدب وإحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى ، أو للشك في العاقبة والمآل ، لا في الآن والحال ، أو للتبرك بذكر الله والتبرئ عن تزكية المؤمن نفسه ، والإعجاب بحاله ؛ فالأولى تركه ، لما أنه يوهم الشك على ما ذكره شارح العقائد ، فإنَّ صاحب التمهيد والكفاية وغيرهما من العلماء الحنفية كفَّروا القائل به ، وحكموا ببطلان قولهم : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى ، وقالوا : ذلك لا يصح ، كما لا يصح قول القائل : أنا حيٌّ إن شاء الله تعالى ، وأنا رجل إن شاء الله

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٣٩٥) .

(٢) ما سبق (ص٣٩٧) .

(٣) شرح الفقه الأكبر (ص١١٦) .

تعالى . وقال صاحب التعديل : فإن لم يثبت الكفر ؛ فلا أقلّ من أن يكون التَلفُّظُ به حراماً ؛ لأنَّه صريح في الشك في الحال ، وهو لا يستعمل في المحقّق في الحال ، حيث لا يقال : أنا شابٌّ إن شاء الله تعالى) .

قلت : أنا والله لا أدري كيف يكون قول المرء (إن شاء الله) للتأدّب فقط ، أو إحالة الأمور إلى الله ، أو لعدم الجزم بالعاقبة والمآل ، أو للتبرّي عن تزكية النفس ، أو الإعجاب بالحال ؛ تركه أولى؟

أوَ ليس مما يوجبه الإسلام على المرء المسلم هذه الأمور؟ أوَ لسنا ملزمين بالأدب مع الله فلا نقدِّم بين يديه؟ أوَ لسنا مأمورين بإحالة الأمور إلى الله ، وليس أحد منا يجزم بعاقبته؟ أوَ لسنا مطالبين بالتبرئ من حولنا وقوتنا وتزكية أنفسنا ، والإعجاب بحالنا؟ فكيف يكون قول كلمة (إن شاء الله) على هذه المعاني خلاف الأولى؟

ثم أليس من الغريب أن يُكفَّر قائل هذا ؛ تعصُّباً وتزمُّتاً ليس غير؟ وهل يجوز سطر هذا في كتب العلم؟

قال الشَّيخ عليّ القاري[1] ردّاً على هذه الأقوال : (وفيه : أنَّه لا وجه للكفر والذَّنب فإنَّ بعضهم ذهبوا إلى الوجوب ، وكثير من السَّلف حتى الصحابة والتابعين ذهبوا إلى الجواز ، وهو المحكيّ عن الشَّافعي رحمه الله وأتباعه . . .) إلا أنَّ الشيخ عليّاً القاري راح ينصر مذهبه بعدئذ .

والحمد لله أن وُجد في الصَّحابة والتابعين من يقول : أنا مؤمن إن شاء الله ، فما حكم إيمانهم عند الحنفية ؛ غفر الله لنا ولهم؟!

أفلا يجوز لابن حبَّان أن ينتقد رأي أبي حنيفة هذا ، ويعدّه مخالفاً لرأي السلف الصالح؟

قال الحسن البصري : (الإيمان إيمانان ، فإن كنت تسألني عن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والجنة والنار والبعث والحساب؟ فأنا مؤمن .

---

(١) شرح الفقه الأكبر (ص١١٦) .

وإن كنت تسألني عن قول الله عز وجل : ﴿إنَّما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وَجِلَتْ قلوبهم ، وإذا تُلِيَتْ عليهم آياتُه زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون ، الذين يقيمون الصَّلاة ومما رزقناهم ينفقون ، أولئك هم المؤمنون حقاً . . .﴾ (الأنفال : ٢ ـ ٤) فوالله ما أدري أنا منهم أم لا)[١] .

وقال سفيان الثوري : (خالفنا المرجئة في ثلاث : نحن نقول : الإيمان قول وعمل وهم يقولون : قول بلا عمل . ونحن نقول : يزيد وينقص ، وهم يقولون : لا يزيد ولا ينقص ونحن نقول : أهل القبلة عندنا مؤمنون ، أما عند الله ، فالله أعلم ، وهم يقولون : نحن عند الله المؤمنون) .

فسفيان الثوري ـ رحمه الله ـ أخبر عن أهل السُّنة أنَّهم لا يقطعون بكونهم مؤمنين عند الله ، يعني في مآل الحال ، لأنَّ الله هو الذي يعلم الغيب ، فهو عالم بما يصير إليه حال العبد ، وما يموتُ عليه ، ونحن لا نعلمه ، فنكِلُ الأمر فيما لا نعلمه إلى عالمه ، خوفاً من سوء العاقبة ، ونستثني على هذا المعنى[٢] .

(١) الاعتقاد للبيهقي (ص١٢٨) .

(٢) ما سبق (ص١٨٣ ـ ١٨٤) وانظر شرح الفقه الأكبر (ص١١٦) فما بعد ، والإيمان لابن تيمية (ص٢٤٠) فما بعد ، وشرح الطحاوية (ص٣٩٧) فما بعد ، والتنكيل (٢ : ٣٧٣) فما بعد .

المبحث الثَّاني

الاتَّهامات التي وُجِّهت الى ابن حبّان

تمهيد : لقد وُجِّهت الى ابن حبّان عدة اتهامات عقدية وسلوكية ، نوجزها فيما يأتي : وسأتناولها بالتفصيل والمناقشة فيما بعد إن شاء الله .

(١) القول بأنّ النّبوة مكتسبة : فقد نقل المؤرخون أنّ معاصريه من الأئمة أنكروا عليه قولَه : (النُّبوة العلم والعمل) فحكموا عليه بالزندقة ، وكُتب فيه إلى الخليفة ، فكتب بقتله[١] إلاَّ أنَّ الخطاب لم يصل إلا بعد وفاة ابن حبَّان[٢] .

وقيل : لهذا القول أُخرج من سمرقند[٣] .

(٢) إنكار الحدِّ لله تعالى : قال أبو إسماعيل الهروي[٤] : سألت يحيى[٥] بن عمار فقلت : رأيتَ أبا حاتم ابن حبَّان البستي؟ قال : وكيف لم أره ونحن أخرجناه من سجستان؟! كان له علم كثير ، ولم يكن له كبير دين ، قَدِمَ علينا ، فأنكر الحدَّ لله عزَّ وجلَّ فأخرجناه من سجستان[٦] .

(٣) مؤازرة القرامطة : ذكر ياقوت[٧] أنَّه نقل من خط الحافظ ابن النفيس ، وأنَّ ابن

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠ : ٥٠٢) وأعلام النبلاء (١٠ : ٣ : ٣٣٢) وتذكرة الحفاظ (ص٩٢٢) .

(٢) عيون التواريخ لابن شاكر الكتبي . ميكروفلم في مكتبة مركز البحث العلمي ، حوادث (٣٥٤) .

(٣) تاريخ ابن عساكر (١٠ : ٥٠٢) .

(٤) هو أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي . ترجمته في تذكرة الحفاظ (ص١١٨٢) فما بعد ، والمنهج الأحمد (٢ : ١٨١) فما بعد ، وطبقات المفسرين للداودي (٢ : ٢٤٩) . توفي سنة (٤٨١هـ) .

(٥) هو يحيى بن عمار أبو زكريا السجستاني الواعظ نزيل (هراة) توفي سنة (٤٢٢هـ) وله تسعون سنة . ترجمته في شذرات الذهب (٣ : ٢٢٦) وله ذكر في المنهج الأحمد (١ : ١٨١ ، ١٨٧) وتاريخ جرجان (ص٤٧٣) .

(٦) تاريخ ابن عساكر (١٠ : ٥٠٢) والنبلاء (١٠ : ٣ : ٣٣٢) وتذكرة الحفاظ (ص٩٢٢) .

(٧) معجم البلدان (١ : ٤١٩) .

النَّفيس، نقل من خط الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني[١] البِيكَنْدي قال: قدم علينا أبو حاتم ابن حبَّان البستي سمرقند سنة ٣٣٠، أو ٣٢٩ . . . وقد صنف كتاباً في القرامطة لأبي الطيب المصعبي حتى قلَّده قضاء سمرقند، فلمّا علم أهل سمرقند بذلك أرادوا أن يقتلوه، فهرب ودخل بخارى .

ونقل عن أبي علي الحافظ[٢] بنيسابور، أنّه قدم عليهم نيسابور، ثم إنّه خرج الى سجستان بكتابه في القرامطة الى (ابن بابو) حتى قَبِلَه وقلَّده أعمال سجستان، فمات بها . ا . هـ .

(٤) الكذب: نقل ابن النَّفيس من خط الحافظ البِيكَنْدي من كتاب شيوخه، وكان قد ذكر فيه ألف شيخ في باب الكذّابين، قال: وأبو حاتم محمد بن حبّان بن أحمد البستي قدم علينا سمرقند، فقال لي أبو حاتم سهل بن السَّرِي الحافظ[٣]: (لا تكتب عنه فإنّه كذاب . . فرأيت وجهه وجه الكذّابين، وكلامه كلام الكذّابين)[٤] .

(٥) سرقة الحديث: أسند ابن عساكر إلى أبي عبدالله الحاكم قال: سمعت أبا عليٍّ الحافظ وذُكر كتاب المجروحين لأبي حاتم البستي فقال: كان لعمر بن سعيد بن

---

(١) ترجمته في تذكرة الحفاظ (ص١٠٣٦) ولد سنة ٣١١ وتوفي سنة ٤٠٤ .

(٢) في معجم البلدان (١ : ٤١٩) قال: وسمعت السُّليماني الحافظ بنيسابور . وهو خطأ قطعاً والصواب أبو علي الحسين بن علي الحافظ شيخ الحاكم، قرين ابن حبَّان، وقد كان يحسد ابن حبَّان . انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (ص٩٠٢) ولا يستقيم الكلام إلا بما ذكرت، لأنَّ السُّليماني تلميذه فكيف يقول: كتب مصنفاتي، وروى عن شيوخي؟ وقد سبق نقل الحاكم عن أبي علي الحطَّ على ابن حبَّان .

(٣) لم أقف على ترجمة مفردة لأبي حاتم الحذّاء الحافظ، لكنّه تبيّن لي أنه من تلامذة الإمام البخاري، ومن شيوخ ابن عديّ وابن منده .

وقد وصفَه الذهبيّ وابن حجر وغيرهما بالحفظ، وساقَ ابن عديّ في كامله (٣ : ٢٤٧) رواية من طريقه قال فيها: حدّثنا سهل بن السري أبو حاتم الحذّاء ببخارى، وكتبه لي بخطّه .

وانظر شذرات مما يعرّف به في النبلاء: (١٤ : ٥٠) و(١٧ : ٨٦) واللسان (٥ : ٢٨٨) وتاريخ جرجان (١ : ٣٥٧) وتكملة إكمال الإكمال (١ : ١١٨) .

(٤) معجم البلدان (١ : ٤١٩) .

سنان المنبجي ابنٌ ، رَحَلَ في الحديث وأدرك الشيوخ ، وهذا تصنيفه . وأساء القول في أبي حاتم[١] .

ومن كتاب شيوخ الحافظ البيكندي نقل ابن النَّفيس عنه أنّه قال : (سمعت أبا عليٍّ الحافظ بنيسابور ، قال لي : كتبتَ عن أبي حاتم البستي؟ فقلت : نعم . فقال : إياك أن تروي عنه ، فإنّه جاءني فكتب مصنفاتي ، وروى عن مشايخي)[٢] .

(٦) العُجْب والغرور : قال البيكندي[٣] فيما روي عنه : (كان يقول لي : يا بني اكتب : أبو حاتم محمد بن حبَّان البستي إمام الأئمة . حتى كتبت بين يديه ، ثم مَحَوته) .

هذه جملة الاتهامات التي وجهها معاصرو ابن حبّان إليه ، وسأتناول كل قضية منها على انفراد ، سائلاً الله أن يوفِّقني إلى الصَّواب .

المطلب الأول: التهمة الأولى: دعوى اكتساب النُّبوَّة

ومفادها أنّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلّم ، كان يهيِّئ نفسه لمثل هذا المقام الخطير ، إما بملاحظته بعض الغرائب التي حدثت له ، كحادثة شق صدره الشَّريف وهو طفل عند حليمة السَّعدية ، وقول الراهب بَحيرا لعمه : ارجع فإنّه سيكون لابنك شأن وعدم تمكُّنه من مقارفة اللّهو والعبث ، وتسليم الحجر عليه ، أو سماعه أنّ رسولاً سيبعث فنشط لذلك . . . ولكل هذا ؛ فإنّه راح يتعلم ويتعبَّد الله تعالى حتى صَفَتْ روحه ، وعلا في العلم كعبه ، حتى أتاه الوحي في غار حراء ، فأعطاه النبوة .

ولا أريد أن أناقش هذه الفكرة في هذا المقام ، لأنَّ مناقشتها[٤] خارجة عن مقصودنا

---

(١) تاريخ دمشق (١٠ : ٥٠٢) .

(٢) معجم البلدان (١ : ٤١٩) وكتابه في الرجال هو معجم شيوخه ، نسبه الذهبي له في ترجمته من التذكرة (٣ : ١٠٣٦) . .

(٣) معجم البلدان (١ : ٤١٩) .

(٤) قد ناقشت هذه الفرية في بحث بعنوان «القرآن الكريم ودعاوى النَّسخ فيه» (ص٥٦ ـ ٦٥) (خ) .

ويكفي أن أبطل هذه الفكرة بما قاله الله تعالى : ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الكِتَابُ إِلاّ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ فَلا تَكُونَنَّ ظَهِيراً لِلْكَافِرِينَ﴾ (القصص : ٨٦) . وقوله : ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحَاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ﴾ (الشورى : ٥٢) الآية . وقوله : ﴿اللهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾ (الحج : ٧٥) . وفي آيات كثيرة أخرى .

وإنّما غرضي مناقشة هذه التهمة ، وهل اقترفَ ابن حبّان إثم القول بها؟

وإذا كانت قد صدرت منه كلمة (النّبوة : العلم والعمل) فهل تؤدي مفهوم اكتساب النبوة؟

قال أبو إسماعيل الأنصاري : «سمعت عبدالصمد بن محمد بن صالح يقول : سمعت أبي يقول : أنكروا على أبي حاتم ـ يعني ابن حبّان ـ قوله : «النبوة : العلم والعمل» فحكَموا عليه بالزندقة ، وهُجر ، وكُتب فيه إلى الخليفة ، فكتب بقتله !»[1] .

أقول : في هذا النصّ ثلاث علل ظاهرات :

ـ الأولى : أنَّ عبدالصمد بن محمد بن صالح ، وأباه لم أقِفْ لهما على ترجمة ، وإنْ كانت الروايات التي نقلها عنهما الهروي تدلّ على أنَّ عبدالصمد هو شيخ الهروي ، وأبوه محمد بن محمد بن صالح تلميذ ابن حبّان[2] .

ـ الثانية : أنَّ محمد بن محمد بن صالح هذا قال : أنكروا على ابن حبّان ، فلم يفصح بمن أنكر ، ولا أين كان الإنكار ، فالمنكِرون مُبهَمون ، ونحن لا ندري منزلتهم لنعرف قيمة اتهامهم ، وقيمة كلامهم ، وهذه إحالة على جهالة .

ـ الثالثة : قال الذهبي[3] : (هذه حكاية غريبة ، وابن حبّان من كبار الأئمة ، ولسنا

---

(١) ذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل الهروي (ص : ٢٧٨) ولسان الميزان (٥ : ١١٣) والوافي في الوفيات (١ : ٢٧٨) .

(٢) النبلاء (١٤ : ٣٧٢) و(١٦ : ١٠٤) وتاريخ دمشق (٥٢ : ٢٥٣) وتاريخ الإسلام (١ : ٢٣٨٠) .

(٣) أعلام النبلاء للذهبي (١٦ : ٩٦) .

ندَّعي فيه العصمة من الخطأ، ولكن هذه الكلمة التي أطلقها، قد يطلقها المسلم، ويطلقها الزنديق).

(١) فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن نعتذر عنه فنقول:

(لم يُرِدْ حصر المبتدأ في الخبر، ونظير ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «الحج عرفة»[1] ومعلوم أنَّ الحاج لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجّاً، بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مُهِمّ الحج. وكذا ذكر مهم النُّبوة، إذ من أكمل صفات النَّبي: كمال العلم والعمل. فلا يكون أحد نبياً إلا بوجودهما، وليس كل من برز فيهما يكون نبياً لأنَّ النُّبوة موهبة من الحق تعالى، لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولد العلم اللدنّي والعمل الصالح.

(٢) وأما الفيلسوف فيقول: النُّبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل، فهذا كفر، ولا يريده أبو حاتم أصلاً، وحاشاه...).

أو يقال: (عماد النُّبوة: العلم والعمل، لأنَّ الله لم يؤتِ النبوة والوحي إلا من اتصف بهذين النعتين، وذلك لأنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يصير بالوحي عالماً، ويلزم من وجود العلم الإلهي العمل الصالح، فصدق بهذا الاعتبار قوله: النُّبوة العلم اللَّدُنِّي والعمل المقرَّب إلى الله. فالنُّبوة إذاً تُفَسَّر بوجود هذين الوصفين الكاملين، ولا سبيل إلى تحصيل هذين الوصفين بكمالهما إلا بالوحي الإلهي، وهو علم يقيني ما فيه ظن وعلم غير الأنبياء منه يقيني، وأكثره ظني، ثم النُّبوة ملازمة للعصمة ولا عصمة لغيرهم ولو بلغ في العلم ما بلغ، والخبر عن الشيء يَصْدُق ببعض أركانه، وأهم مقاصده، غير أنا لا نسوّغ لأحد إطلاق هذا إلا بقرينة)[2] ا. هـ

هذا ما أجاب به الإمام الذهبي في الاعتذار عن مقولة ابن حبّان، إن كان قالها.

---

(١) أخرجه ابن حبّان في صحيحه (٩ : ٣٨٩) والحاكم في المستدرك (٢ : ٣٠٥) وقال: حديث صحيح ولم يخرجاه، والترمذي (٢٩٧٥) وقال: حسن صحيح.

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٥ : ٥٠٧، ٥٠٨).

وقال الشَّيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي : (إن صحَّ هذا عنه ، فهو قول مجمل وابن حبَّان معروف عنه في جميع تصانيفه ، أنه يُعظِّم النّبوة حق تعظيمها ، ولعله أراد : أنَّ المقصود من إيحاء الله عز وجل إلى النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أن يعلم هو ويعمل ، ثم يبين للناس ، فيَعلموا ويعملوا)(١) .

ويحسُن أن ننتقل الآن لنرى ماذا يقول ابن حبَّان في هذا الصدد :

قال في خطبة صحيحِهِ : (وأشهد أن لا إله إلا الله الذي بهدايته سَعِدَ من اهتدى وبتأييده رشد مَن اتعظ وارعَوَى ، وأشهد أنَّ محمداً عبده المصطفى ، ورسوله المرتضى بعثه الله داعياً ، وإلى جنانه هادياً ، فصلَّى الله عليه ، وأزلفه في الحشر إليه . . .

أما بعد : فإنَّ الله ـ جل وعلا ـ انتخب محمداً صلَّى الله عليه وآله وسلَّم لنفسه ولياً ، وبعثه إلى خلقه نبياً . . . فبلَّغ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عنه رسالاته ، وبين المراد من آياته) ا . هـ(٢) .

وقال في مقدمة الثقات : (. . . وأشهد أنَّ محمداً عبدهِ المجتبى ورسوله المرتضَى أما بعد : فإنَّ الله اختار محمداً صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من عباده ، واستخلصه لنفسه من بلاده . . .)(٣) .

وإذا تركنا مقدمات كتبه ، وتعمَّقنا في بحارها ، رأيناه لا يكاد يذكر رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إلاَّ باسم «المصطفى» .

وإذا شئت أن تقرِّب عليك الشُّقة ؛ فانظر في الجزء الرابعَ عَشَرَ من ترتيب صحيح ابن حبَّان ، وهو الخاص بأحوال المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وشؤونه ، فإنَّك ستجد ذكر «المصطفى» عشرات المرات في تراجم الأحاديث والتعليق عليها ، وفي

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١ : ٤٣٧) .

(٢) الإحسان (١ : ٢٢ ـ ٢٣) وانظر مقدمة المجروحين (١ : ٣) ومقدمة المشاهير (ص١) ومقدمة روضة العقلاء (ص١٤) وقد كرر جملة «عبده المجتبى ونبيه المرتضى» في كل مقدمات كتبه .

(٣) الثقات (١ : ٢) والمطبوع (١٤ : ١٦٩) (٦٢٧٢) .

إحصائية غير شاملة وجدتُ ابن حبّان وصفَ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بالمصطفى (٨٣٧) ثمان مئة وسبعاً وثلاثين مرّة في صحيحه، كما وصفه بالمصطفى مرات عديدة في المشاهير والثقات والمجروحين[١]، أولّها في الخطبة (١ : ١٠٥) وآخرها في وصف النّار (١٦ : ٥٣٥).

وقد روى ابن حبان[٢] في صحيحه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول: (ما هممت بقبيحٍ مما يهمُّ به أهل الجاهلية إلاّ مرتين، كلتاهما عصمني الله منها . . .) الحديث.

أوَ ليس في روايته: «عصمني الله منها» تعني أن الله كان يتعهّده ويرعاه؟

وكأنّ ابن حبان رحمه الله تعالى، أطلق مثل هذه العبارة، وراح يشرحها، إلا أنَّ عوام النّاس، أو الحساد حمّلوا كلامه ما لا يحتمل، واتّهموه بالزندقة، وكانت تهمة العالِم بها آنئذ أسهل من الشّراب.

ولكن أين أطلق ابن حبّان هذه العبارة ـ إن كان أطلقها ـ؟

بين أيدينا نصّان متعارضان، أحدهما يقول إنّه تفوّه بذلك في سمرقند، والآخر يقول: بل كان ذلك في بست، لأنَّ كتاب الخليفة الذي جاء بقتله، وصل بعد وفاة ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ في إحدى الروايتين.

والذي يترجح عندي أن ذلك كان منه في بست لا في سمرقند ولا غيرها ـ إن ثبت أنه قالها ـ لاعتبارات عديدة:

أولها: أنَّ كلَّ المصادر تنص على أنَّ الخليفة كتب بقتله، وتسكت عما وراء ذلك إلا ابن شاكر الكتبي فإنَّه يوضح هذا الإبهام، فيقول إنَّ كتاب الخليفة وصل إلى بست بعد وفاة ابن حبّان. وهذا يعني أنَّ الكتابة بالقتل كانت بعد كلام قاله قريباً[٣].

---

(١) مشاهير علماء الأمصار، الصفحات: (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١١، ١٢ . . .) والثقات (١ : ٤، ٨، ١٠، ٤٧) و(٨ : ١، ٤٥٧ . . .) والمجروحين (١ : ٩٩، ١٧٢، ٣٦٦ . . .).

(٢) الإحسان (٨ : ٥٦ ب) والمطبوع (١٤ : ٦٢٧٢).

(٣) الوافي في الوفيات (١ : ٢٧٨).

والثاني : أنَّ ابن حبَّان خرج من سمرقند إلى نيسابور سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة ، ثم تولى قضاء نسا ، ثم عاد وأقام بنيسابور حتى سنة أربعين ، ثم عاد سنة أربعين إلى بست ماراً بسجستان القريبة منها ، فامتحنوه ، فأنكر الحدَّ لله تعالى ، فأخرجوه من العام نفسه ـ كما سبق ـ فاستقرَّ في بست إلى حين وفاته ، فهل استغرق كتاب أهل سمرقند عشرين سنة ، حتى جاء جوابه؟

الثالث : أنَّ مدينة بست في ذلك الحين ، لم تكن مُستقرةً ، وكانت تتنازعها الأهواء والأفكار ، وليس فيها أمن ولا استقرار بسبب الحروب الطاحنة التي كانت تنشب بين أمراء الولايات في تلك البلاد ، وبسبب جموح الشيعة ، وردود الفعل من خصومهم .

ولا يخفى أن أزهد الناس بالعالِم أهله وجيرانه ، فلا يبعد أن يكون قد حسده بعض مشايخ بست ، وأوغروا عليه صدر الخليفة بكتاب فيه عدد من الاتهامات ؛ هذه منها .

قال الإمام الخطَّابي البستي : (وفي العزلة ببلد بست خاصة من دواهي الكُنُفِ الشَّارعة ، والمثاعب السَّائلة . فإنَّ جنايتها عند أهلها ؛ جنايةٌ لا أَرْشَ لها ، ودماء قتلاها مطلولة ، لا عقل ولا قَوَدَ فيها)(١) . وقال :

(ولو لم يربح الإنسان في العزلة والتخلِّي عن النَّاس ، وعن مساويهم والانقطاع عن محاورتهم إلا ما يُكفاه من فضل مُؤْنة التحرُّز منهم ، وما يستفيده من الأمان أن يرفعوا عليه قولاً يسمعونه يتكلم به في حال غفلة واسترسال ، أو يتأولوا عليه كلاماً لا تبلغ عقولهم كنهه فيوجِّهوه إلى غير وجهته ، وينحلوه غير صفته ؛ لكان فيه كفاية كافية . . .)(٢) .

ألا ترى معي هذا النَّص ، وكأنه ينطق بواقعة ابن حبَّان ، ويأسى لمصاب هذا العالم الجليل رحمه الله تعالى؟

---

(١) العزلة للخطَّابي (ص٣٣) .
(٢) ما سبق (ص٢٧) .

المطلب الثَّاني: التهمة الثانية: إنكار الحدِّ لله تعالى

سبق أن أهل سجستان طردوا الإمامَ ابنَ حبَّان لأنه أنكر الحدَّ لله تعالى .

قال الذهبي[١] : (كلاهما مخطئ ، إذ لم يأت نص بإثبات الحد ولا بنفيه ، ومن حُسن إسلام المرء ؛ تركه ما لا يعنيه) .

وقال أيضاً[٢] : (إنكاركم عليه بدعة أيضاً . . . وتعالى الله أن يُحدَّ أو يُوصف إلا بما وصف به نفسه ، أو علَّمه رسله ؛ بالمعنى الذي أراد ، بلا مثل ولا كيف) .

(فمن أثبته ـ أي الحد ـ قال له خصمه : جعلت لله حدّاً برأيك ولا نصّ معك بالحدِّ والمحدودُ مخلوق ، تعالى الله عن ذلك .

وقال هو للنافي : ساويت ربك بالشيء المعدوم ، إذ المعدوم لا حدَّ له . فمن نزَّه الله وسكت ، وتابع السّلف ؛ سَلِم)[٣] .

ولا أدري كيف يوفِّق المرء بين كلام الذهبي ! فمرة يقول : على المرء السكوت والتنزيه وأخرى يقول : تعالى الله أن يُحدَّ ، وثالثة يقول بأن إثبات الحدِّ ونفيه بدعة .

ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أنَّ عصر ابن حبان ؛ قد أفرط فيه كثيرون في الإثبات وبالغوا في ذلك ؛ حتى أثبتَ بعضُهم لله الجلوسَ والمشي ، والاستناد إلى صخرة ، وأنه يجلس ويستقرُّ على العرش ، ويضع قدميه على الكرسي .

وابن حبان مطَّلع على هذا كلِّه ، ومذهبه الذي ارتضاه اجتهاداً وفهماً لروح الشريعة ونصوصها ، يأبى أن يثبت لله تعالى صفات لم تنطق بها نصوص هذه الشريعة ، فلا ريب ـ والحالة هذه ـ أن ينكر ابن حبَّان الحدَّ لله تعالى .

أما أنَّ الله تعالى قد استوى على عرشه ، وأنَّه بائن من خلقه ، وأنّه في السماء ، فهذا مما لا ينكره ابن حبَّان ، بل روى أحاديثه كلَّها في صحيحه .

---

(١) تذكرة الحفاظ (ص٩٢١) .

(٢) أعلام النبلاء (١٠ : ٣ : ٣٣٤) .

(٣) ميزان الاعتدال (٣ : ٥٠٧) .

قال ابن تيمية رحمه الله : (الواجب أن ينظر في هذا الباب ؛ فما أثبته الله ورسوله ؛ أثبتناه ، وما نفاه الله ورسوله ؛ نفيناه ، والألفاظ التي ورد بها النصّ في الإثبات والنّفي يُعتصم بها ، فنثبت ما أثبتَتْه النصوص من الألفاظ والمعاني ، وننفي ما نفته النصوص من الألفاظ والمعاني .

وأما الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين مثل : لفظ الجوهر والعرض والتحيُّز والجهة ونحو ذلك ، فلا تُطلق نفياً ولا إثباتاً ، حتى يُنظر في مقصود قائلها ، فإن كان قد أراد بالنَّفي والإثبات معنىً صحيحاً موافقاً لما أخبر به الرسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، صُوِّب المعنى الذي قصَدَه بلفظه ، ولكن ينبغي أن يعبر عنه بألفاظ النصوص ، لا يعدل إلى هذه الألفاظ المبتدعة المجملة ، إلا عند الحاجة ، مع قرائن تبيِّن المراد بها . . .)[1] .

فابن تيمية رحمه الله يرى أنَّ لفظ الجهة والحدّ والتحيُّز من الألفاظ المبتدعة ، فماذا على ابن حبان الحافظ للسنَّة ، والسابر لأغوارها ، إذا أنكر هذا اللفظ واستشنعه؟

قال الذهبي[2] : (وقد بدَتْ من ابن حبان هفوة فطعنوا فيه لها) .

وقال ابن حجر[3] تعليقاً على هذا : (إن أراد القصة الأولى ـ قصة الحدّ ـ فليست هذه بهفوة ، والحقُّ أن الحقَّ مع ابن حبَّان فيها .

وإن أراد الثَّانية ـ قصة كسب النبوة ـ فقد اعتذر هو[4] عنها ، فكيف يَحكم عليه بأنه هفا؟ ما ذا إلاَّ تعصُّب زائد على المتأوِّلين؟!

وابن حبَّان قد كان صاحب فنون وذكاء مفرط ، وحفظ واسع إلى الغاية رحمه الله) .

---

(١) منهاج السنة النّبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١ : ٣٣٣) وانظر (١ : ٣٣٤ ـ ٣٣٥) وانظر تمام البحث في مجموع الفتاوي (٣ : ٤١ ـ ٤٣) و(٥ : ٢٦٢ ـ ٢٦٥) و(٦ : ٣٨ ـ ٤٠) و(١٧ : ٣٢٦ ـ ٣٢٧) وانظر الكلام على الحدّ في (٥ : ٥٣ ، ٥٦) .

(٢) ميزان الاعتدال (٣ : ٥٠٧) .

(٣) لسان الميزان (٥ : ١١٤) .

(٤) يقصد : الذهبي .

ولا ريب أنَّ الإمام الذهبي عَنَى مسألة النُّبوة .

والذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أنَّ ابن حبان قد صدر منه كلام في هذا المعنى ، فهمه المغرضون ، أو حوّلوه بما يؤذي ابن حبَّان ويُسيء إليه . وليس مثل هذا بهَفْوٍ منه ، لأن الإنسان قاصر ، ويجب أن يُنْتَظَر ليشرح مراده ويوضحه ، وحتى لو صَحَّت هذه الحكاية فالمعاني التي أوردها الذهبي هي مقصود ابن حبان بدليل النُّصوص التي سُقتُها من كتبه . والله أعلم .

على أنَّ مما يَحسُن ذكره في ختام هذا المبحث ؛ أن يحيى بن عمار الذي نسب إليه قول : (وكيف لم أرَه؟ ونحن أخرجناه من سجستان . . . . أنكر الحدَّ لله) قد ولد سنة (٣٣٢هـ) وكان قدوم ابن حبَّان سنة أربعين ؛ فيكون عمر يحيى سبع سنين أو ثماني !!

المطلب الثالث: التهمة الثالثة: مؤازرة القرامطة

رأيتُ هذه القصة قد نقلت عن حافظين جليلين أحدهما : أبو الفضل البِيكَنْدي والثاني : أبو علي النيسابوري الحافظ .

أما البيكندي فيقول : إنّ ابن حبَّان تزلَّف إلى أبي الطيب المصعبي فصنَّف له كتاباً في فضائل القرامطة ، حتى ولاّه قضاء سمرقند ، وكان ذلك بين سنتي ٣٢٩ ـ ٣٣٠هـ . بينما يقول أبو علي الحافظ إنّه صنَّف الكتاب حين خرج من نيسابور إلى سجستان ، ثمَّ أعطاه لابن بابو القرمطي . . حتى ولاّه قضاء سجستان . .

وهاتان قصتان متعارضتان في ظاهر الأمر ، فإحداهما تدَّعي أنه صنف الكتاب لأبي الطيب المصعبي ، وكان هذا ذا نفوذ في سمرقند . والأخرى تقول : بل كان تصنيف الكتاب تقرباً لابن بابو المتنفّذ في سجستان .

وهذه القصة مردودة من أساسها للأمور الآتية :

(١) أنَّ مدينة سمرقند كانت عاصمة مملكة آل سامان الثانية بعد بخارى[1] وكان

---

(١) تاريخ بخارى (ص٩٨) وفيها : وعهد بحكومة سمرقند إلى أحد أبناء نصر . . .

أميرها أبو المظفر أحمد بن نصر السَّاماني من أهل الفضل والصلاح ، ومحبّي العلم والعلماء ، وكانت دولة السَّامانيين في عام ٣٣٠هـ في أحسن أحوالها ، ولم يكن لقرمطي من السَّطوة أن يدنو منها ، فضلاً عن أن يعيّن فيها قضاة يتزلفون إليه بتصنيف مصنفات يؤيدون بها باطلهم .

أما مقولة أبي علي الحافظ ـ إن صحَّتْ عنه ـ فهزيلة جداً ، لأن سجستان كانت في تلك الحقبة تحت حكم السّامانيين أيضاً ، إلا أنه كان يحكمها أمير من آل الصفار يدين بالولاء لآل سامان ، فيكون بمثابة نائب عن الملك[1] .

ولقد كانت لآل الصفار شوكة وكرامة حتى في نهاية القرن الرابع الهجري ، لدرجة أنَّ سُبُكْتُكين احتاج إلى معاونة الأمير خلف بن أحمد الصفّار أمير سجستان في حربه ضدّ أبي علي بن سيمجود .

وقد كان خَلَف هذا مكرِماً للعلم والعلماء ، كما كان أسلافه من قبل ؛ ولقد قال فيهم تلميذ ابن حبَّان الشَّاعر أبو الفتح البستي :

خَلَفُ بن أحمد أحمد الأخلاف أربى بسؤدده على الآلاف
أضحى لآل اللَّيث أعلامِ الهُدى مثل النَّبي لآل عبد منــاف[1]

فأين كان ابن بابو هذا ، وما قدرة القرامطة في سجستان ، حتى يمكِّنوا ابن حبَّان من قضائها؟

أضِفْ إلى هذا أنَّ ابن حبَّان لم يتولَّ قضاء سجستان ، وإنما دخلها سنة أربعين ماراً من نيسابور إلى بست؟

فإن قيل : إنَّ المقصود قضاء بست ، وإنَّما أطلق اسم الإقليم ، كما أطلقوه حين ذكروا وفاته .

قلنا : وهذا مردود أيضاً ؛ لأنَّ المصادر أجمعت على أنَّ ابن حبان تفرغ في بست للعطاء العلمي ، ولم ينقل أنه تولَّى منصباً في بست .

---

(١) تاريخ بخارى (ص١١٢) وأبو الفتح (ص٦٢ ، ٦٣) والنُّبلاء (١٧ : ١١٦) .

(٢) أبو الفتح البستي (ص٦٢) والنبلاء (١٧ : ١١٦) فما بعد .

إذاً كيف نفسِّر عمل الحافظ أبي علي النَّيسابوري، والحافظ السُّليماني البِيكَنْدي؟ - إن صَحّ هذا النقل عنهما -؟

أقول: قدّمت أنَّ الحافظ البيكندي نقل عن سهل بن السَّرِي الحذاء، ونقل عن أبي عليّ النّيسابوري الحافظ.

أما سهل الحذاء هذا، فرغم أن ابن عساكر وياقوت وصفاه بالحفظ في غير موضع، إلا أنني لم أجد له ترجمة مفردة فلا يسعني الاعتماد على أقواله، فكم من حافظ مجروح!

وأما أبو علي النَّيسابوري، فقد كان بينه وبين ابن حبَّان جفوة، وكان ابن حبَّان يُحسد لفضله، كما قال تلميذهما الحاكم أبو عبد الله.

أما كيف يقول مثل هذا الكلام، فلعلَّ ابن حبان صنف كتاباً في آداب السُّلوك، أو الزهد، أو العقل، أو كان فيه ذكر لبعض مظالم العباسيين وولاتهم، فهذا عند من يحمل شيئاً في نفسه على آخر، كافٍ لتفسيره بآراء القرامطة الذين كانوا يعيثون الفساد بدار الخلافة، وأقاليم كثيرة في ذلك العصر.

ومن وراء تجربتي الطويلة في طلب العلم ونشره، والدعوة إلى الله تعالى؛ وجدتُ علماء المسلمين - باستثناء أفراد معدودين ممن عرفت - يأخذون بالظنّة، ويحكمون على النّوايا، ويبنون مواقف على الشمّ[1] ويندُر وجود الورع والخوف من الله تعالى لديهم عند الخصومة. وأنا لا أبرّئ نفسي.

وهذا يعني أنّه يجب إعادة صياغة العقل المسلم في المرجعية، والمصطلحات والانتماء، ونقد التاريخ، وعدم الاحتكام إليه نهائياً.

ثم يجب بناء منهج تربويّ عالٍ تتأدّب عليه الأمة، بعيداً عن تعظيم الموروث المحبوب وتحقير الموروث البغيض في الإطار السياسي، والإطار الطائفيّ. والله المستعان.

---

(١) في أثناء مناقشة رسالتي للدكتوراة، قال أحد المناقشين الأفاضل: هذا الكلام يُشمّ منه النيل من الصحابة!
فقلت: وعلى هذا الشمّ بنيتَ مواقف الاتّهام الغريبة التي تقذفني بها؟ فقال: نحن بشر!

المطلب الرابع: التهمة الرابعة: تهمة الكَذِب

وتهمة الكذب وجّهها إليه ـ إن صحَّ النقل ـ الحافظُ البِيكَنْدي، وسهل بن السَّرِي الحذّاء. أما سهل بن السري ـ شيخ الحافظ البيكندي ـ فهو من أقران ابن حبان وعصريُّه وقد ادّعى دعوى، لم يأت عليها بدليل، ومعلوم أنَّ من اشتهرت عدالته، وعرف بالحفظ، لا يلتفت إلى قول قائل فيه، ما لم يبيّن أسباب الجرح، حتى ينظر فيها: أجارحة هي أم غير جارحة.

قال ابن السُّبكي[١] رحمه الله:

(الصَّواب عندنا أن من ثبتت عدالته وإمامته، وكثُر مادحوه ومزكُّوه، ونَدَرَ جارحوه وكانت هناك قرينة دالّة على سبب جرحه: من تعصّب مذهبيّ، أو غيره؛ فإننا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا لو فتحنا هذا الباب، وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه؛ لما سَلِمَ لنا أحد من الأئمة؛ إذ ما من إمام إلاّ وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون). ونقل نَحوَ ذلك عن ابن عبد البر.

وما ذلك إلا (لأنَّ السَّلف تكلَّم بعضهم في بعض بكَلام، منه ما حَمَل عليه التعصّب أو الحسد، ومنه ما دعا إليه التأويل، واختلاف الاجتهاد، مما لا يلزم المقولَ فيه ما قال القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهاداً)[٢].

وقال ابن السبكي[٣]:

(ومما ينبغي أن يُتَفَقَّدَ عند الجرح حالُ العقائد، واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروحَ في العقيدة؛ فجرحه لذلك... ومن ذلك قول بعض المجسّمة[٤] في أبي حاتم بن حبَّان: لم يكن له كبيرُ دينٍ، نحن أخرجناه من

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل لابن السبكي مع كتاب الرفع والتكميل (ص٦) وانظر طبقات ابن السبكي (١ : ١٨٨).

(٢) ما سبق (ص٧) والطبقات (١ : ١٨٨).

(٣) قاعدة في الجرح (ص١٢) والطبقات (١ : ١٩٠).

(٤) يقصد ابن السُّبكي بالمجسمة هنا يحيى بن عمار ومن معه ممن يبالغون في الإثبات.

سجستان ، لأنه أنكر الحدَّ لله) .

وأما قول أبي الفضل السليماني البيكندي : (فرأيت وجهه وجه الكذَّابين ، وكلامه كلام الكذَّابين) ـ إن صح عنه ـ ؛ فهو كقول مالك في محمد بن إسحاق : دجال من الدجاجلة يروي عن اليهود ! فلم يلتفت أحد إلى قول مالك في محمد بن إسحاق وللسّليماني هفوات كثيرة ، فقد[1] عدَّ الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي من الشّيعة ، كما عدَّ أبا حنيفة منهم أيضاً ، وما هما من الشِّيعة بحال .

وما أحسن قول ابن جرير الطبري : (لو كان كُلُّ من ادُّعيَ عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادُّعيَ به ، وسقطت عدالته ، وبطلت شهادته بذلك ؛ لَلَزِمَ ترك أكثر محدِّثي الأمصار ؛ لأنَّه ما منهم إلاَّ وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه)[2] .

ولا ريب أنَّ الحافظ أبا الفضل السُّليماني من مثبتة القرن الرابع الهجري الذين كانوا يبالغون في الإثبات ميلاً عظيماً ، فيكفي أن يؤوِّلَ ابن حبَّان صفة من الصّفات التي يُثبتها السليماني ، ليحكم عليه بأن كلامه كلام الكذَّابين ـ المؤَوِّلة ـ ووجهه بالتالي وجههم .

المطلب الخامس: التّهمة الخامسة: اتهامه بسرقة الحديث

وملخّص هذه التهمة ينحصر في شقين :

ـ **الأول** : أنه لقيَ ابن شيخه عمر بن سعيد بن سنان المنبجي ـ وهو من أقرانه ـ وكان قد كتب كتاب «المجروحين» فانتسخه ابن حبان ، ونسبه لنفسه .

ـ **والثاني** : أن ابن حبان قَدِمَ إلى نيسابور ، فكتب مصنّفات أبي علي النيسابوري وحدث عن مشايخه .

وأبو علي النيسابوري عصريُّ ابن حبان وندُّه . وقد كان مولده سنة سبع وسبعين ومئتين ، ووفاته سنة تسع وأربعين وثلاث مئة ، وقد رحل ابن حبَّان إلى نيسابور مراراً وصحب ابن خزيمة وغيره حتى توفي ، وإذا كان سماع أبي علي سنة خمس وتسعين

---

(١) كما في ميزان الاعتدال (٢ : ٥٨٨) .

(٢) هدي الساري (ص٤٢٩) .

ومئتين ، وأول رحلات ابن حبان على رأس الثلاث مئة ، فإنني لم أعثر لابن حبَّان على شيخ تقدمت وفاته على سنة ثلاث مئة ، ولئن كان أبو علي ـ رحمه الله ـ رحّالة ؛ فلقد جاب ابن حبان أطراف الأرض أربعين سنة؟ ولا يستطيع أبو علي ولا غيره أن يدّعي بأنَّ ابن حبان لم يلقَ هؤلاء الشيوخ .

ولقد رأيتُ من سلوك ابن حبان أنه يسمِّي مكانَ سماعه من الشيخ ، وإذا تعدَّد سماعه من الشيخ في أماكن مختلفة ؛ نتيجة تنقُّلات الشيخ ، فإنّه يذكر ذلك كلّه .

أضفْ إلى ذلك أنَّ الذين عنُوا بالتراجم ذكروا مشاهير شيوخ ابن حبَّان ، ومشاهير شيوخ أبي علي ، فرأيت أنّهما قد اشتركا في عدد من أكابر الشيوخ ، وانفرد كل منهما عن الآخر ببعض الشيوخ ، فقد انفرد أبو علي بالرواية عن إبراهيم[١] بن أبي طالب دون ابن حبان ، فلم أرَ ابن حبان قد روى عنه في شيء من كتبه ، وكل مشايخ ابن حبان وفياتهم بعد الثلاث مئة .

فيكون قول أبي علي ، كتب مصنفاتي ، وروى عن شيوخي ، من كلام الحسد والنفاسة إذ لا مانع أن يكتب ابن حبان كتب قرينه ، بل هذا من كمال فضل العالم ليزداد علماً وفهماً ، وليقارن بين ما عنده ، وما عند غيره . وما أظن مثل ابن حبَّان بحاجة إلى أن يروي عن مثل أبي علي .

وأما دعواه بأنَّ كتاب «المجروحين» سرقه ابن حبان من ابن شيخه ؛ فكلام ساقط الاعتبار ، لأنَّ شيوخ ابن حبان في المجروحين ، هم شيوخه في الثقات والصحيح والروضة؟

كما أنَّ كثيراً من الرواة ذكرهم في الثِّقات والمجروحين ، وبعضهم علَّق أمرهم على الاستخارة فذكرهم مرّة هنا ، ومرَّة أيضا هناك .

كما أنَّ هؤلاء الشُّيوخ روى عن كثيرين منهم في صحيحه أحاديثَ كثيرة ليس شيء منها في كتابه المجروحين ، فمن أين أتى بها ، وأبو علي لم يذكر أنَّه سرق من ابن شيخه كتباً أخرى؟!

---

(١) هو الحافظ إبراهيم بن محمد بن نوح الإمام الحافظ شيخ خراسان وفاته سنة خمس وتسعين ومائتين . التذكرة (ص٦٣٨) .

ثم إذا كانت رحلات ابن حبَّان لم تُفِدْهُ سوى سرقة كتب أبي علي ، وابن شيخه ؛ فكيف غفل عن هذا علماء عصره وتلامذته كالحاكم وغنجار وابن منده؟

ولم نسمع عن أحد منهم شيئاً من هذا؟

فضلاً عن هذا كلّه ؛ فإنَّ ابن حبان قد صرَّح في مقدّمة ثقاته ، وفي آخره أنَّ له مؤلفاً كبيراً اسمه «التاريخ الكبير» اختصر منه كتابَي الثقات والمجروحين ، والذي يطالع الكتابين يتيقن أنَّهما لابن حبَّان ، وأنّهما من مصدر واحد .

أضف إلى هذا كله أنه لم يذكر ابنَ شيخه المزعوم هذا أحدٌ من المترجمين ، ولم أقف له على رواية عند أحد من المصنّفين .

بل إنَّ عمر بن سعيد بن سنان ـ شيخ ابن حبَّان ـ ليس له في كتب السنة كلّها سوى رواية موصولة واحدة أخرجها البيهقي في السنن الكبرى ، ومتابعة أخرى عنده[(١)] .

بينما أشاد به ابنُ حبان أيّما إشادة ، وروى من طريقه عدداً من الروايات في الثقات والمجروحين ، و(٢٨٠) رواية في كتابه الصحيح !

وهذا يعني أن الشيخ ذاته كاد يكون نكرة أو مقلاً جداً؛ لولا ثناء ابن حبَّان عليه ورواياته الكثيرة عنه[(٢)] .

ولقد نقل الحاكم عبارة شيخه أبي علي حول كتاب المجروحين ـ وأغفل حكاية أنَّ ابن حبَّان كتب كتبه وحدَّث عن مشايخه لسقوطها في نظره ـ ثم قال[(٣)] : أبو حاتم كبير في العلوم ، وكان يحسد لفضله وتقدمه .

فالحسد والنَّفاسة ، والمخالفة في الاعتقاد ؛ هما سبب هذه الوقيعة بابن حبَّان رحمه الله تعالى .

---

(١) سنن البيهقي (٦ : ٨٤ ، ٧ : ٢٨٧) .

(٢) الثقات (٨ : ١٥ ، ٩ : ١٢ ، ٢٨٥) والمجروحين (١ : ٢٤٠ ، ٣٧٩ ، ٢ : ٢١٤) وعلل الدارقطني (٩ : ١٣٢) وله ذكر في تاريخ بغداد (١٠/١٥٢ ، ١٣ : ٤٥٥) واللسان (١ : ١٥٣ ، ٢ : ٢٢٦) وانظر الإحسان (٣٨ ، ٨٦ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٦٢) وفهارس الإحسان (١٨ : ٦٢) وزوائد رجال ابن حبان للشهري (٤ : ١٧٧٠) .

(٣) تاريخ ابن عساكر (١٠ : ٥٠٢) .

المطلب السَّادس: التهمة السَّادسة: تهمة العُجب والغُرور

تقدَّم عن الحافظ البيكندي أنهم نسبوا إليه أنَّ ابن حبَّان أملى عليه قوله : يا بُنيّ اكتب : حدَّثني إمام الأئمة أبو حاتم بن حبَّان .

وسبق عند الحديث عن حياة ابن حبان أنَّ الرجل كان إماماً في الجرح والتعديل إماماً في الحديث ، إماماً في الفقه ، مقدَّماً في اللغة والزهد والطب والهندسة والفلك والوعظ ، صنّف في كل فن من فنون العلم ، وكان قاضياً على سمرقند ونسا وغيرهما من بلاد ما وراء النَّهر وخراسان ، وكان مقدَّماً على علماء عصره في العلوم والمعارف ، وقد عرف له فضله ، فبنى له أمير سمرقند داراً لطلاب الحديث والمتفقهة ، الذين يرحلون إليه لتلقي العلم والرواية عنه ، كما أنه بنى «خانقاه» في نيسابور ، وأقام بها لإفادة الناس من سنة سبع وثلاثين إلى سنة أربعين وثلاث مئة ، فالرجل عارف بأهل عصره ، فهم إمَّا فقيهٌ جَمَد على نصوص إمامه ، ولم يتعرف إلى أدلته ، ويتبع الحق فيما علم ، وإمَّا محدِّث عُني بجمع الألفاظ والطرق والروايات ، وهو لا يفقه إلا اليسير ، وإما امرؤ سلك سبيل الزهد ، فتَبعَ العزلة وانزوى ، فضيَّع الفقه والحديث والمعرفة . والنَّاس في العقائد ؛ إمَّا نافٍ للصِّفات معطِّلٌ لها ، أو مثبتٌ لها إثباتاً فظيعاً .

وابن حبان جمع أطراف هذه العلوم جميعاً ، وصنف فيها مصنفات كثيرة ، ولا أعلم أحداً في عصره جمع من العلوم ما جمع ، أو صنَّف ما صنف ، وإنَّما وجدت أقرانه قد برزوا في زاوية من زوايا العلم ، وهم لم يلحقوا فيها شأو ابن حبان ، فضلاً عن سبقه غالباً ، فافرِضْ أنَّ ابن حبَّان أراد أن يمكِّن ثقة هذا الطالب بشيخه ، ويزيده تمسكاً به والتلقي عليه ، لتحصل له الفائدة ، ويزداد به رغبة ، فقال له : اكتب يا بني حدثني أبو حاتم بن حبان البستي إمام الأئمة .

فقد يكون ابن حبان قال هذا ـ إن صحَّت الرواية ـ كما قال ابن مسعود مؤكِّداً معرفته بكتاب الله (ما من آية في كتاب الله ، إلاَّ وأنا أعلم فيم نزلت ، وأين أنزلت ، ولو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني ، تبلغه المطايا لركبت إليه)[1] . ألم يقل هذا ابن مسعود

---

(١) إلى هنا أخرجه مسلم في صحيحه (٢٤٦٣) . وزاد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢ : ٤٠٠) : (فقال له رجل : فأين أنت عن علي؟ قال : بدأت ؛ إني قرأتُ عليه) .

رضي الله عنه[١]، وهناك جبل العلم ابن أبي طالب؟ فهل قيل عنه: إنَّه معجب مغرور؟ أو حملَ النَّاس كلامه على توثيق ما يمليه على الناس، حتى لا يتشكّكوا فيه؟

أو لعلَّ ابن حبان رأى بعضَ من يكيده ويُعرِّض بعلمه، فانتابه ما ينتاب المرء في لحظة الغضب، فقال هذا القول.

على أن ابن حبان ليس بمدفوع عن هذا المقام، فهو إمام عصره بلا مدافعة، ولا ضير على المرء أن يَعرفَ قدْر نفسه.

ومما يحسن التذكير به أنَّ تُهمتَي الكذب والغرور، لم يذكرهما أحد سوى ياقوت الذي نقلهما من خط ابن النفيس؛ الناقل لهما من كتاب الحافظ البيكندي.

قال الشيخ[٢] المعلِّمي: (هناك عبارة طويلة زعم ياقوت أنَّه نقلها من خط ابن النفيس الذي نقلها من خط السُّليماني في معجم شيوخه.

وياقوت ليس[٣] بعمدة، والأئمة الذين ذكروا ترجمة ابن حبان قد وقفوا على كتب السُّليماني، ونقلوا عنها، ثم لم يحْكوا في ترجمة ابن حبَّان حرفاً من تلك العبارة، وفيها ذكر لأحوال ابن حبان تتعلق بسمرقند ونيسابور وبخارى، ولكل من هذه البلدان تاريخ ذكر فيه ابن حبَّان، ونقل ياقوت وغيره من تلك التواريخ، فلم يقع في ذلك شيء مما في تلك العبارة وإنما نقلوا عن تلك التواريخ تعظيمه، والثناء البالغ عليه.

على أنَّ ما وُصف به في تلك العبارة؛ منه ما ليس بجرح، ومنه ما هو جرح غير مفسَّر أو مفسَّر بما لا يقدح، أو غير مثبت، ضرورة أنَّ قائل ذلك لم يكن ملازماً لابن حبَّان في جميع تنقّلاته في تلك البلدان، وإنما لفِّقت ـ إن صحت ـ عن السُّليماني من قيل وقالوا وزعموا. فعلى كلِّ حال لا وجه للتعويل عليها، ولا الالتفات إليها. والله المستعان).

---

(١) علَّق ابن الجوزي في زاد المسير في تفسير الآية (٥٦) من سورة يوسف؛ على مقولة ابن مسعود قائلاً: «. . فهذه الأشياء خرجَتْ مخرج الشكر لله، وتعريف المستفيد ما عند المفيد. .».

(٢) الروضة (ص٢٧٨).

(٣) ما سبق (ص٢٨٦).

وهل يُتصوَّر من ابن حبان العُجب والتكبُّر، وهو الذي يقول:

(ما استُجلبتْ البغضة بمثل التكبُّر، ولا اكتُسبت المحبة بمثل التواضع، ومن استطال على الإخوان فلا يثقنَّ منهم بالصَّفاء، ولا يجب لصاحب الكِبر أن يطمع في حُسن الثناء، ولا تكاد ترى تائهاً إلا وضيعاً.

فالعاقل إذا رأى من هو أكبر منه سناً؛ تواضع له وقال: سبقني إلى الإسلام، وإذا رأى من هو أصغر سناً تواضع له، وقال: سبقته بالذنوب، وإذا رأى من هو مثله؛ عدَّه أخاً، فكيف يَحْسُن تكبّر المرء على أخيه؟ . . . وما رأيت أحداً تكبّر على من دونه؛ إلا ابتلاه الله بالذلة لمن فوقه)[1].

ويقول: (التواضع لله عز وجل على ضربين:

أحدهما: تواضع العبد لربه، عندما يأتي من الطاعات، غير معجب بفعله ولاراءٍ له، عنده حالة يوجب بها أسباب الولاية، إلا أن يكون المولى جل وعز هو الذي يتفضل عليه بذلك، وهذا التواضع هو السبب الدافع لنفس العجب عن الطاعات.

والتواضع الآخر: هو ازدراء المرء نفسه، واستحقاره إياها عند ذكره ما قارف من المآثم، حتى لا يرى أحداً من العالم؛ إلاَّ ويرى نفسه دونه في الطاعات، وفوقه في الجنايات) ا. هـ[2].

كيف يُتصور مثل هذه الخصال من صاحب روضة العقلاء؟ بل صاحب عدَّة مصنفات في الآداب والسُّلوك؟

وهو القائل: (والعاقل . . . لا يدَّعي ما يحسن من العلم، لأنَّ فضائل الرجال ليست ما ادَّعوها، ولكن ما نسبها النَّاس إليهم)[3] أقائل هذا الكلام يقول ذلك الكلام؟

---

(١) روضة العقلاء (ص٢٨٥).

(٢) ما سبق (ص٦٠).

(٣) ما سبق (ص١٣٠).

ومن المفيد أن أقول هنا : ما دام العالِمُ من علماء المسلمين بَشَراً ، وما دام يستحيلُ عليه الإصابةُ في جميع أقواله وأفعاله وأحواله ، وما دام النقصُ مستولياً على جملة البشر ؛ فيجبُ أن تُجمَعَ أخطاءُ كُلِّ إمام ، ويُفَسَّر سببُ وقوعه فيها ، من غير نضالٍ ولا تسويغ ، ونلتمس له العُذر من غير تقديس ولا تنقيص .

فإنَّ تحاسُد أهل العلم بلاءٌ مُقيم ، ولا زالت مظاهره وآثاره تملأ الآفاق ، واللهُ من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

والحمد لله ربِّ العالمين .

تم المجلد الأول بفضل الله وحوله

ويليه المجلد الثاني وطليعته : مصنّفات الإمام ابن حبّان

ثَبَتُ مباحث المجلد الأول

البابُ الأولُ: عصر الإمام ابن حبّان

الباب الثاني: ترجمة الإمام ابن حبان

تمت الفهرست بفضل الله وحُسن توفيقه
والحمد لله رب العالمين

الإمام ابن حبان
ومنهجه في الجرح والتعديل

دراسة تأصيلية وتطبيقية في نقد الرجال

تأليف الدكتور

عداب بن محمود الحمش

المجلد الثاني

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

تنويهٌ وثناءٌ

تفضَّلَ معالي الشيخِ صالح بنِ عبدِالله الكاملِ المكِّيِّ ـ أمتَعَ اللهُ بحياتِهِ ـ بتمويلِ مراجعةِ وإخراجِ وتهيئةِ الكتبِ الناجزةِ في هذا المركزِ المباركِ للطباعة شريطةَ أن يجتمعَ في الكتابِ الناجزِ :

ـ الجِدَّةُ والموضوعيةُ في التناوُلِ .

ـ المنهجيَّةُ العلميَّةُ في البحثِ .

ـ حاجةُ المكتبةِ العربيةِ الإسلاميةِ إلى المؤلَّفِ .

ـ الإسهامُ في وحدةِ الأمَّـةِ على ثوابتِهـا ، والابتعـادُ عن دواعي الفُـرقةِ والتناحرِ .

جزى اللهُ تعالى عبدَهُ الشيخَ صالحَ بنَ عبدِ الله جزاءَ المُحسنينَ الصادقينَ ونفعَ بجهودِهِ وجهادِهِ المسلمينَ ، وضاعفَ له البركاتِ والتمكينَ .

المُقِرُّ بالجميلِ المقيم

عدابُ بنُ محمودٍ الحَمْشِ

البابُ الثَّالث

مؤلَّفات الإمام ابن حبّان

(حَصْرٌ ودراسةٌ)

وتحتَه أربعة فصول:

- الفصل الأول: مصنَّفات ابن حبّان المفقودة
- الفصل الثاني: المصنّفات المنسوبة إلى ابن حبّان خطأً
- الفصل الثالث: مصنّفات ابن حبّان في التربية والسلوك
- الفصل الرابع: كتاب الأنواع والتقاسيم

الفصل الأوَّل

مصنَّفاتُ ابن حبَّان المفقودة

ابنُ حبَّانَ من الْمُكثِرين في التصنيف ، بيدَ أنَّ انتهاءَ حياته في محنةٍ عاداه فيها جهَّال أهل الحديث ومتعصِّبوهم ؛ كانت من أبرز أسباب ضياع كتبه . وإنْ كان القليل منها بقي موجوداً إلى عصر ابن السبكي وابن حجر ، كما سيأتي .

المبحث الأول

كتب ابن حبَّان الفقهيَّة

يبدو أنَّ عناية ابن حبَّان بسنة المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم شغلَته عن العلوم الأخرى التي يُحسنها ، أو أنَّ ابن حبَّان يرى أنَّ ما في السُّنة الصحيحة ؛ هو كلّ الفقه .

والحقيقة أنَّ مبنى كتابه «التقاسيم والأنواع» على الأحكام الفقهية . ومن يقرؤه ـ كما وضعه مصنفه ـ تتكوّن لديه مَلَكة فقهية عظيمة ، وسيأتي الحديث عليه في مبحث مستقل إن شاء الله تعالى .

ومع هذا ؛ فإنَّ ابن حبَّان ـ رحمه الله ـ قد صنَّف كتباً عديدة بديعة في الفقه . أعرّف بكل واحد منها على قدر الطاقة .

المطلب الأول: كتاب صفة الصَّلاة

قال رحمه الله تعالى :

(في أربع ركعات يصلِّيها الإنسان ، ست مئة سنَّة عن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أخرجناها بفصولها في كتاب «صفة الصَّلاة» ، فأغنى ذلك عن نظمها في هذا النوع من هذا الكتاب)[1] .

ولعلَّ في هذا بياناً واضحاً عن إحاطة ابن حبَّان بالمباحث الفقهية ، مع أدلتها الشَّرعية .

---

(١) الإحسان (٥ : ١٨٤) .

المطلب الثاني: كتاب «فصول السُّنن»

الذي يبدو لي أنَّ هذا الكتاب بمثابة (تخريج الفروع على الأصول) أو قل هو (تفسير النُّصوص النَّبوية) واستخلاص الأحكام الشَّرعية منها .

وقد ذكر ابن حبَّان هذا الكتاب في عدة مواضع من صحيحه[١] كما ذكره في روضة العقلاء أيضاً .

ومما جاء عن مضامين هذا الكتاب قوله :

(فأمَّا المجمل من الأخبار : فهو الخبر الذي يرويه صحابي عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بلفظة مستقلَّة يتهيَّأ استعمالُها على عموم الخطاب . والمفسّر هو رواية صحابي آخر ذلك الخبرَ بعينه عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، بزيادة بيان ليس في خبر ذلك الصَّحابي الأول ذلك البيان ، حتى لا يتهيأ استعمال تلك اللفظة المجملة التي هي مستقلّة بنفسها ، إلاَّ باستعمال هذه الزيادة التي هي البيان لتلك اللفظة التي ليست في خبر ذلك الصَّحابي . قد ذكرنا كلَّ خبر مجمل ، ومفسّر له في السُّنن ، في كتاب «فصول السُّنن» فأغنى ذلك عن الاستقصاء في هذا النَّوع من هذا الكتاب . . .)[٢] .

وقال في روضة العقلاء تعقيباً على حديث صدَّر به الباب :

(هذا الخبر من الضرب الذي ذكرت في كتاب «فصول السُّنن» بأن العرب تضيف الاسم إلى الشّيء ، للقرب من التمام ، وتنفي الاسم عن الشيء للنقص من الكمال)[٣] .

وفي موضع آخر من صحيحه قال : (هذا الخبر من الضَّرب الذي ذكرت في كتاب «فصول السُّنن» أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، قد ينهى عن شيء في فعل معلوم ويكون مرتكب ذلك الشَّيء المنهيِّ عنه مأثوماً بفعله ذلك ، إذا كان عالماً بنهي المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عنه ، والفعل جائز على ما فعله ، كنهيه صلَّى الله عليه وآله

---

(١) الإحسان (١ : ٣٤٩ و٤٢٩ ، ٥ : ٥٧٠ ، ١٢ : ١٢١) .

(٢) الإحسان (١٢ : ١٢١) .

(٣) روضة العقلاء (ص٢٠٨) .

وسلَّم عن أن يخطب الرجل على خِطبة أخيه ، أو يستام على سَوْم أخيه ، فإنْ خَطَبَ امرؤ على خِطبة أخيه بعد علمه بالنَّهي عنه ؛ كان مأثوماً ، والنِّكاح صحيح) ا . هـ[١] .

فمضمون هذا الكتاب ـ كما هو واضح ـ هو استخراج الأحكام الشَّرعية من النصوص النبوية ، وهذا هو الفقه عينه .

المطلب الثالث: كتاب الهداية إلى علم السُّنن

قال الخطيب البغدادي نقلاً عن مسعود بن ناصر السّجزي : (ومن آخر ما صنَّف كتاب «الهداية إلى علم السُّنن» . قصد فيه إظهار الصناعتين اللتين هما صناعة الحديث والفقه .

يذكر حديثاً ، ويترجم له ، ثم يذكر من ينفرد بذلك الحديث ، ومن مفاريد أي بلد هو ، ثم يذكر تاريخ كل اسم في إسناده ، من الصَّحابة إلى شيخه ، بما يعرف من نسبته ومولده ، وموته ، وكنيته ، وقبيلته ، وتيقُّظه .

ثم يذكر ما في ذلك الحديث من الفقه والحكمة . فإن عارضه خبر آخر ؛ ذكره وجمع بينهما ، وإن تضادّ لفظه في خبر آخر ؛ تلطَّف للجمع بينهما حتى يعلم ما في كل خبر من صناعة الفقه والحديث . وهذا من أعزِّ كتبه وأنبلها)[٢] .

وقد ذكر ياقوت عن السَّمعاني قوله : (وحصل عندي من تصانيفه غير مسندة عدة كتب مثل : كتاب الهداية إلى علم السُّنن من أوله قدر مجلدين)[٣] .

المطلب الرابع: كتاب الإجماع والاختلاف

وعنوانه يوحي بأنَّ الكتاب جَمَعَه ليبيِّن فيه ما اجتمعت عليه الأمَّة وما اختلفت فيه ، بيد أنَّ ابن حبَّان ـ كعادته ـ لا يذكر الفقه بغير دليل ، فكأنه في هذا الكتاب عرض المسائل المتفق عليها عرضاً سريعاً ، ثم راح يناقش مسائل الخلاف ، أو أنَّه قد احتج لهذه وتلك . وسواء أكان هذا ، أم ذاك ، فالكتاب ـ فيما يبدو ـ ضخم جداً ، لأنَّ المسائل المختلف

(١) الترتيب (٣ : ٤٧٤ ـ ٤٧٥) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ : ٣٦٣) .

(٣) معجم البلدان (١ : ٤١٨) .

فيها ليست بالقليلة ، ولا سيما إذا استعرض العالِم أدلة الأطراف المختلفة فيها .

قال في «الثِّقات» بعد أن روى حديثاً من طريق رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب عن جدته ابنةِ سعيد بن زيد عن أبيها عن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه)[١] : في القلب من هذا الحديث ، لأنَّه اختلف على أبي ثِفال فيه . قال حماد بن سلمة عن صدقة عن أبي ثِفال عن أبي بكر بن حُويطب ؛ أنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال . . . الحديث . وابنة سعيد بن زيد ليس يُدرى ما اسمها .

قد ذكرت طريق هذا الخبر باختلافه في كتاب «الإجماع والاختلاف»[٢] .

ولا يَرِدُ على اختياري هذا ؛ أنَّ الكتاب في الفقه ما يمكن أن يقال : ما دام ابن حبَّان سيذكر طريقَ الخبر وعلَله ، فيمكن أن يكون هذا الكتاب في اختلاف الحديث ، لأنَّ مثل هذه التسمية لم تعهد في علوم الحديث ، ولأنَّه لا مانع في كتب الفقه من ذكر الدليل وعِلَله كما هو معروف .

المطلب الخامس: كتاب المدبَّر:

المُدَبَّرُ : اسم مفعول من المضعَّف (دَبّر) يُدَبِّرُ تدبيراً ، فالفاعِل منه مُدبِّر ـ بكسر الراء ـ والمفعول بفتحها .

والمدبَّر هو العبد الذي يُعْتَق ، ويُشترط لنفاذِ العِتق أن يكونَ بَعْد وفاة السيّد[٣] .

والتدبير : نوع من العِتق ، سواءٌ كان كفارةً لجنايةٍ ، أو يمينٍ ، أو ندباً .

والخلاف القائم بين الفقهاء في «بَيع العبد المُدبَّر» إذا احتاج سيِّده في حياته ، أيجوز له بيعه أم لا؟

---

(١) أخرجه الترمذي في الطَّهارة باب ما جاء في التسمية عند الوضوء رقم (٢٥) وإسناده ضعيف وقال الترمذي (١ : ٣٨) : قال أحمد ابن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد . وقال ابن حبان في الثقات (٥ : ٥٩٤) : إلا أني لست بالمعتمد على ما انفرد به أبو ثِفال المُرّي .

(٢) الثّقات لابن حبَّان (٨ : ٢٨/أ) والمطبوع (٨ : ١٥٧) .

(٣) المصباح المنير (ص : ٧٢) .

وقد ذهبَ الحنفيَّة والمالكيَّة إلى عدم جواز بيعه ، فلمَّا جاء الإمام الشافعيُّ جَوَّز بيعَه ودارَتْ مساجلات بينه وبين شيخه محمد بن الحسن الشيباني ، صاحب أبي حنيفة بل صنَّف كُلّ واحد منهما كتاباً في «المدبَّر»[١] .

وقد صنَّف عددٌ من المحدّثين والفقهاء كتباً في هذه المسألة ، وصنَّف الإمام ابن حبَّان كتاب (المدبّر) انتصاراً للإمام الشافعي ، وأثنى على الشافعي فيه بكلمات عالية ، مؤكّداً بها رجحان قول الشافعي على غيره عند الاختلاف . . . قال : «وهذا مما ذكرناه في كتاب (المدبَّر)»[٢] .

---

(١) الفهرست لابن النديم (ص : ٢٨٧ ، ٢٩٦) وانظر طبقات الحنفية (١ : ١٧٧) وطبقات الشافعية لابن السبكي (٢ : ١٣٧) فقد ذكر رجوع محمد بن الحسن إلى رأي الشافعي في المسألة .

وانظر الموسوعة الفقهية الكويتية (١١ : ١٢٤) (تدبير) .

(٢) انظر ما تقدم (ص : ٣٢١) من هذا الكتاب ، وانظر ما يأتي (ص : ٤٤٩) .

المبحث الثَّاني

كتبُ ابن حبَّان في علوم الحديث

إنَّ كلمة علوم الحديث ، تُطلق ويُراد بها القواعد النظرية الكلية لعلم رواية الحديث ودرايته ، وتطلق ويراد بها تفصيل كلٍّ علم من هذه العلوم ، وإظهاره بثوب عملي .

فالكنى والأسماء يبحث في كتب مصطلح الحديث بحثاً نظرياً مع بعض الشَّواهد للإيضاح ، كما يبحث تفصيلاً في كتب الأسماء والكنى ، وتجمع هذه الأسماء والكنى وتجري عليها دراسات علم الرجال .

وهذا المبحث خَصَصْتُه لما رأيتُ أنه أقرب إلى القواعد الكلية منه إلى تطبيق الفروع .

وسوف أعقد مبحثاً آخر أسرد فيه العلوم التطبيقية التي فصَّلها ابن حبان ، وصنَّف فيها .

وقد وجدتُ له في هذا المبحث النَّظري كتب : شرائط الأخبار ، الفصل بين النقلة آداب الرحلة ، وصف المعدِّل والمعدَّل ، الفصل بين حدَّثنا وأخبَرنا .

المطلب الأول: كتاب شرائط الأخبار

كتب ابن حبَّان هذا الكتاب ليبين فيه منهجه في قبول الأحاديث وردِّها ، والشرائط التي ينبغي توافرها في الراوي والمروي ؛ كي يصبح صالحاً للاحتجاج .

قال في ترجمة فضيل بن مرزوق[(١)] : (والذي عندي أنَّ كل ما روى ـ فضيل ـ عن عطية من المناكير يلزق ذلك كلُّه بعطية ، ويبرأ فضيل منها ، وفيما وافق الثِّقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به ، وفيما انفرد عن الثقات ما لم يتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج بها ؛ على حسب ما ذكرنا من هذا الجنس في كتاب «شرائط الأخبار») .

وقال في ترجمة يزيد بن ربيعة[(٢)] الرَّحَبي الصنعاني :

---

(١) المجروحين (٢ : ٢٠٩) .

(٢) المجروحين (٣ : ١٠٤) .

(الجرح والعدالة ضدَّان ، فمتى كان الرجل مجروحاً لا يُخرجه عن حدِّ الجرح إلى العدالةِ إلاَّ ظهور أمارات العدالة عليه ، فإذا كان أكثر أحواله أمارات العدالة ، صار من العدول ، كذلك إذا كان الرجل معروفاً بالعدالة ، يكون جائز الشَّهادة ، فهو كذلك حتى تظهر منه أمارات الجرح ، فإذا صار أكثر أحواله أسباب الجرح ، خرج عن حدِّ العدالة إلى الجرح ، وصار في عداد من لا تجوز شهادته ، وإن كان صدوقاً فيما يقول ، وتبطل أخباره الصِّحاح التي لم يخلط فيها .

وكذلك الشَّاهد إذا لم يكن بِعَدْلٍ ، فشهد عند الحاكم بشهادة وهو صادق فيها ومعه شاهدٌ آخر عدل ، يعلم الحاكمُ صِدْقه في قبول تلك الشهادة بعينها ، وإن كان مجروحاً في غيرها ؛ لا يجوز بإجماع المسلمين قَبولُ شهادته وإن كان صادقاً فيها ، حتى يكون عدلاً .

وهذه مسألةٌ طويلة ، قد ذكرناها بالشواهد والحكايات في كتاب «شرائط الأخبار»)[1] .

ولعلَّ في هذين المثالين ما يبين أنَّ هذا الكتاب يبحث في أحوال الرواة ومروياتهم والشَّرائط التي ينبغي توافرها في الراوي وروايته .

ولا يُعترض عليَّ بما ذكرته سابقاً أنَّ هذا الكتاب بمثابة قواعد أصولية ؛ إذ هناك قواعد مشتركة بين أصول الفقه وبين أصول الحديث بالنِّسبة للسُّنة المطهّرة ؛ إذ السُّنةُ الدليل الثاني من الأدلة التي يبحث الأصوليّون كثيراً من جوانبها .

المطلب الثاني: كتاب الفصل بين النَّقَلة

ظهر لي أنَّ هذا الكتاب صنفه ابن حبَّان للفصل في شأن الرواة الذين اختلف أئمة الحديث فيهم ما بين موثِّق ومضعِّف .

قال : (وإنَّما أذكر في هذا الكتاب ـ «الثقات» ـ الشَّيخَ بعد الشَّيخ وقد ضعَّفه بعضُ أئمتنا ووثَّقه بعضهم . فمن صحَّ عندي منهم أنَّه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب «الفصل بين النَّقلة» أدخلته في هذا الكتاب ؛ لأنَّه يجوز الاحتجاج بخبره ، ومن

(١) وانظر مقدمة كتاب الثِّقات (١ : ١٢) .

صحَّ عندي منهم أنَّه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب «الفصل بين النّقلة» لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته في كتاب «الضعفاء بالعلل»)[١].

وقال في ترجمة محمد بن إسحاق: (كان محمد بن إسحاق يكتب عمّن فوقه ومثله ودونه؛ لرغبته في العلم وحرصه عليه، وربما يروي عن رجل قد رآه، ويروي عن آخر عنه في موضع آخر، ويروي عن رجل عن رجل عنه، فلو كان ممن يستحل الكذب، لم يحتَجْ إلى الإنزال، بل كان يحدِّث عمّن رآه، ويقتصر عليه؛ فهذا مما يدل على صدقه وشهرة عدالته في الروايات، وإنّما نمعن الكلام في هذا الفصل عند ذكرنا إيَّاه في كتاب «الفصل بين النَّقلة» إن قضى الله ذلك وشاء)[٢].

ولا يخفى أنَّ كتاب الثقات قد اختصره من كتابه «التاريخ الكبير» وكذلك كتاب المجروحين، وكتاب الفصل بين النَّقلة، خصَّه للرواة المختلف فيهم والمتنازع حول عدالتهم وهو جزء من كتاب الثقات هذا، درسَه ابن حبَّان بعلَله وشواهده، ووضع قواعده وضوابطه.

وسيتضح عند الحديث عن الثقات والمجروحين ـ إن شاء الله ـ أنَّ ابن حبَّان قد وضع خطة لحياته العلمية في التصنيف، فكان يضع كل حكاية في موضعها، وكل فائدة فيما يخصها.

واذا كان صرح ـ كما سيأتي ـ بأنه كتب كتاب الثِّقات أولاً، ثم المجروحين ثانياً، وقد انتهى من تصنيف كتاب المجروحين قبل سنة أربع وعشرين وثلاث مئة، وأنَّ مادة كتاب «الفصل بين النّقلة» كانت بين يديه؛ والسُّنة نصب عينيه، ترجَّح لدينا أنَّ الرجل قد أنهى كتابه «الفصل بين النَّقلة» بعد كتاب المجروحين بقليل.

قال في ترجمة داود بن الزِّبرِقان من المجروحين[٣]: (وداود بن الزبرقان عندي صدوق فيما وافق الثِّقات، إلا أنه لا يحتجُّ به إذا انفرد.

وإنما نُملي بعد هذا الكتاب، كتاب «الفصل بين النَّقلة» ونذكر فيه كلَّ شيخ اختلف

(١) الثقات (١ : ١٣).

(٢) الثقات (٧ : ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

(٣) المجروحين (١ : ٢٩٢) وانظر (٢ : ٧٣، ٢٤٩).

فيه أئمتنا ، ممن ضعَّفه بعضهم ، ووثَّقه بعضهم ، ونذكر السَّبب الداعيَ لهم إلى ذلك ونحتجّ لكلّ واحد منهم ، ونذكر الصَّواب فيه ؛ لئلاّ نطلق على مسلمٍ الجرحَ بغير علم ، ولا يقال فيه أكثر مما فيه) .

المطلب الثالث: كتاب آداب الرحلة[١]

إنّ حياةَ ابنِ حبَّان كلَّها رحلة . وقد زار ما بين إسفيجاب والإسكندرية أكثر من تسعين بلداً ، ومن هذه البلدان ما رحل إليه مرات عديدة .

وكأنَّ رحلات طلبة العلم ، والعلماء ، كان لها نمط خاص ، ولم تكن عفوية ، كما لم يكن كلّ واحد يرحل بمفرده ـ والله أعلم ـ . وإنّما كانت رحلات جماعية منظمة ، وإلاّ لما كانت تحتاج إلى آداب في الطريق ، وآداب في البلاد المرتحل إليها .

ومما يشير إلى هذا ما ذكره ياقوت عن أبي سعيد الإدريسي صاحب تاريخ سمرقند أنَّه قال : سمعت أبا حامد أحمد بن محمد بن سعيد النَّيسابوري الرجل الصَّالح بسمرقند يقول :

(كنَّا مع أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في بعض الطريق من نيسابور ، وكان معنا أبو حاتم البستي ، وكان يسأله ويؤذيه ، فقال له محمد بن إسحاق بن خزيمة : يا بارد ، تنحَّ عنِّي ، لا تؤذني . أو كلمة نحوها ، فكتب أبو حاتم مقالته ، فقيل له : تكتب هذا؟ فقال : نعم ، أكتب كل شيء يقوله)[٢] .

فهذا النَّص يشير إشارة ضمنية إلى ما ذكرت ، كما يشير إلى شيء من طبيعة الكتاب الذي نحن بصدد التعريف به . وشيء من الآداب التي يعنيها أبو حاتم بن حبَّان ـ رحمه الله تعالى ـ .

المطلب الرابع: الفصل بين حدَّثنا وأخبرنا

من عنوان هذا الكتاب يتبين أنَّ ابن حبَّان يفرِّق بين قول المحدث : حدَّثنا ، وقوله :

(١) ذكر الكتابَ الخطيبُ البغدادي في الجامع (٢ : ٣٦٢) .
(٢) معجم البلدان (١ : ٤١٩) .

أخبرنا ، ونحو ذلك من ألفاظ الأداء .

قال القاضي عياض في الإلماع[١] : (لا خلاف بين أحد من الفقهاء والمحدِّثين والأصوليين بجواز إطلاق «حدَّثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا ، ونبّأنا ، وخبّرنا» فيما سَمِعَ من قول المحدِّث ولفظه وقراءته وإملائه ، وكذلك «سمعته يقول ، أو قال لنا ، وذكر لنا ، وحكى لنا» وغير ذلك من العبارة عن التبليغ ؛ إلاَّ شيء حُكيَ عن إسحاق ابن راهويه أنه اختار «أخبرنا» في السَّماع والقراءة على «حدثنا» وأنَّها أعم من «حدثنا» . وتابعه على ذلك طائفة من أصحاب الحديث الخراسانيين) .

وقال أبو عبد الله الحاكم[٢] تلميذ ابن حبَّان : (والذي أختاره في الرواية ، وشهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المحدِّث لفظاً ؛ وليس معه أحد : «حدثني فلان» . وما يأخذه عن المحدِّث لفظاً مع غيره : «حدَّثنا فلان» وما قرأ على المحدِّث بنفسه : «أخبرني فلان» وما قرئ عن المحدِّث وهو حاضر : «أخبرنا فلان» وما عُرض على المحدِّث ، فأجاز له روايته شفاهاً يقول فيه : «أنبأني فلان» وما كتب إليه المحدِّث من مدينة ، ولم يشافهه بالإجازة ؛ يقول : «كتب إليَّ فلان») .

قلت : صنيع ابن حبَّان في مصنفاته يدلّ على أنَّه يذهب إلى التمييز بين صيغ الأداء[٣] ، لا سيما وأنَّه مذهب الشَّافعي ، إلاَّ أنَّ هذا الكتاب من جملة ما ضاع من كتب هذا الإمام الجليل ، وقد ذكر الخطيب[٤] أنَّه كتاب صغير في جزء حديثي واحد .

المطلب الخامس: كتب متفرقة أخرى

ومن هذه الكتب التي ذكرها الخطيب كتاب الفصل والوصل ، وكتاب وصف

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص١٢٢) .

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢٦٠) وانظر الاقتراح لابن دقيق العيد (ص٢٢٦) فما بعد .

(٣) انظر على سبيل المثال : المجروحين (١ : ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٨٢ ، ٨٤) فقد استعمل من صيغ الأداء حدثني ، حدثنا ، سمعت ، أخبرنا ، أخبرني ، أنبأنا . وانظر الجامع للخطيب (٢ : ١٠٨) .

(٤) ذكره الخطيب في الجامع (٢ : ٣٦٢) وياقوت في معجم البلدان (١ : ٤١٨) .

المعدِّل[١] والمعدَّل ـ بكسر الدال في الأولى، وفتحها في الثانية ـ وكتاب وصف العلوم وأنواعها.

أما عن الأخير؛ فلا يَبعد أن يكون بمثابة كشّاف للعلوم العامة، وبيان أنواعها، لأنَّ عنوانه يوحي بهذا، وإنَّما أدرجته في هذا المكان؛ لأنَّه ترجّحَ لديَّ أنَّه يتناول الجانب النَّظري للعلوم، ولا ريب أنَّنا سنتناول علوم الحديث النَّظرية، والقواعد الكليَّة العامة فيكون ذكرنا إيّاه هنا لا يبعد بنا عن الغرض، ولا يخفى أنَّ الكتاب كبير يقع في ثلاثين جزءاً حديثياً؛ أي ما يعادل المجروحين مرة ونصف المرة.

وكتاب وصف المعدِّل والمعدَّل يبحث كما هو ظاهر في الصِّفات التي ينبغي توافرها فيمن يقبل قوله في تعديل الرواة، كما يتحدّث عن الصِّفات التي ينبغي توافرها في رواة الحديث. ويقع في جزأين حديثيين.

وأما كتاب «الفصل والوصل»[٢] فيقع في عشرة أجزاء حديثية؛ أي ما يعادل نصف كتاب المجروحين.

---

(١) جاء في الجامع: المعدل بالمعدل. وهو تحريف من المحقق الفاضل.

(٢) ذكر هذه الكتب جميعاً الخطيب البغدادي في الجامع (٢: ٣٦٢).

المبحث الثّالث

كتب ابن حبَّان في التراجم

لقد صنَّف ابن حبَّان في التراجم المفردة، فكتب «مناقب مالك»[١] في جزأين و«مناقب الشّافعي»[٢] في جزأين أيضاً، وذكر أنّه أخرج مناقب الشّافعي في كتاب «المدبر»[٣].

كما صنَّف كتاب «الميزان» ـ فيما يبدو للموازنة بين الأئمة المشهورين، حيث قال: (وهذا مما ذكرناه في كتاب «الميزان» للشّافعي ـ رحمه الله ـ ثلاث كلمات ما تكلم بها أحد في الإسلام قبله...)[٤].

والحقيقة أنّني في شكٍّ من اسم كتاب الميزان الذي ذكره في صحيحه، وكتاب «المدبر» الذي ذكر في الثّقات، أهما كتابان اثنان، أم هما كتاب واحد.

والسَّبب في هذا الشّك أنَّ المخطوطة التي بين يديّ من الثقات لا تخلو من تصحيف وتحريف، كما أنَّ المطبوع من الإحسان؛ مليء بالتصحيف والتحريف، وقد أشار محقّقه الفاضل إلى أنّه لم يتبيّن كلمة «الميزان» وقال: (لعلها «العين أن..»)[٥].

وأيّاً ما كان الأمر، فإنَّ ابن حبَّان حفيّ بالإمام الشّافعي، ولا أستبعد أن يكون قد صنَّف فيه عدة مصنَّفات، كلّ مصنَّف يتناوله فيه من ناحية، والله أعلم.

كما أنّه كتب كتاباً لبيان التمويه، والتلبيس على النّاس، وإظهار المناقب الصّحيحة من غيرها ـ كما يراها هو ـ وسمّاه «التّنبيه على التّمويه»[٦] وممن تناولهم فيه: الإمام أبو حنيفة رحمه الله.

---

(١) الجامع (٢ : ٣٦٢).

(٢) ما سبق، الموضع نفسه.

(٣) الثّقات (٨ : ١٠٣ب) والمطبوع (٩ : ٣١).

(٤) الإحسان (٥ : ٤٩٨).

(٥) حاشية الموضع السّابق نفسه، وانظر ما تقدم (ص : ٣٢١، ٤٤٢).

(٦) المجروحين (٣ : ٦٤).

وكتب في تصحيف الأسماء كتابين : أحدهما ما جعل عبد الله بن عمر ، عبيد الله ابن عمر ، في جزأين ، والثّاني ما جعل شيبان سفيان ، أو سفيان شيبان ، في ثلاثة أجزاء .

إلاَّ أنَّه من الواضح أنَّهما كتابان يتناولان الأسماء المصحَّفة ، والمرويات التي صُحِّفت فيها هذه الأسماء ، فإذا صحَّ هذا ؛ فيكون هذان الكتابان أقرب إلى علم العلل والأوهام .

وكتب «المقلّين من الشّاميين» و«المقلِّين من أهل الحجاز» كلاً منهما في عشرة أجزاء كما كتب «المقلِّين من أهل العراق» في عشرين جزءاً .

ولعلَّ من أهم كتبه في هذا المجال كتاب «علل أوهام أصحاب التواريخ» في عشرة أجزاء ، وعنوانه يدل على أنَّه يتحدَّث عن أوهام أصحاب كتب الجرح والتعديل ، وأسباب هذه الأوهام ، وإيضاح عللَها .

وقد صنَّف ابن حبَّان أيضاً في تاريخ الخلفاء من لَدُن أبي بكر الصِّديق إلى خلافة المطيع بن المقتدر ؛ ذكر ذلك في كتابيه «الثِّقات» و«مشاهير علماء الأمصار»[١] .

وكتب كتاباً سمَّاه «فضائل سجستان»[٢] تحدَّث فيه عن بنائها ومناخها ومَن وردها من العلماء . وكم ضاع بضياع مثل هذا الكتاب مِن عِلْم ، وجُهل مِن عَلَم !

---

(١) الثِّقات لابن حبَّان (٢ : ٣٣٧) مشاهير علماء الأمصار (ص٤) .

(٢) الثِّقات (٤ : ٢٢٥) .

المبحث الرَّابع

كتب ابن حبَّان في الحديث وعِلَلِه

ولعلَّ كُتب ابن حبَّان في هذا الجانب أكثر كتبه عدداً ، وأغزرها فائدة ، ولقد حُرِمنا بفقدانها خيراً كبيراً ، لعلَّ بعضه في كتاب «العلل الكبير للدارقطني» . أو لعلَّ الدارقطني اعتمد عليه وأفاد منه .

والذي يجعلني أُثير هذا الظن أنَّ كتاب المجروحين إنَّما يروى من طريق الحافظ الدارقطني ؛ أجازه بروايته عنه الإمام ابن حبَّان . فما الذي يمنع أن يكون كتاب العلل قد وصل إلى الدارقطني ؛ فاستدرك عليه وروى أحاديثه وعلَله ؛ من غير طريق ابن حبَّان وصنَّفه على المسانيد؟

والعِلَل أنواع عديدة ؛ منها القادح ، ومنها غير القادح ، ومنها ما هو قادح في حال دون حال ، ومن أشكال العلل : المخالَفة ، والتَّفرد ، والشُّذوذ ، والإغراب ، ووصل الموقوف .

وقد صنَّف ابن حبان في علَل أشخاص معيّنين من مشاهير العلماء ، فصنَّف كتاب «علَل حديث الزهري» في عشرين جزءاً ، وكتاب «علَل حديث مالك بن أنس» عشرة أجزاء ، وكتاب «علَل مناقب أبي حنيفة ومثالبه» عشرة أجزاء ، وكتاب «علل ما أسند أبو حنيفة» عشرة أجزاء ، ويبدو لي أنَّ هذه الكتب كلَّها كتاب واحد(١) وصنَّف في «ما خالف الثَّوري شعبة» في ثلاثة أجزاء ، و«ما خالف شعبة الثَّوري» في جزأين .

وصنَّف «ما عند شعبة عن قتادة ، وليس عند سعيد عن قتادة» و«ما عند سعيد عن قتادة ، وليس عند شعبة عن قتادة» وكل منهما في جزأين .

ويلتحق بعلم العلَل كتاب «ما أغرب الكوفيون على البصريين» عشرة أجزاء ، وكتاب «ما أغرب البصريون على الكوفيين» ثمانية أجزاء .

---

(١) قال في المجروحين (١ : ٤٠) : (وقد ذكرنا مناقب الزهري وأخباره وشمائله في كتاب «العلل» بما أرجو الغنية فيها) . فالنَّص محتملٌ العمومَ والخصوصَ . وذكر في الصَّحيح (١ : ٩٤) أنه سيكتب بعده كتاب «علل الأخبار» .

وكتاب «التَّمييز بين حديث النَّضر الحداني[(١)] والنَّضر الخزاز[(٢)]» جزءان .

وكتاب «الفصل بين حديث منصور بن المعتمر[(٣)] ومنصور بن زاذان»[(٤)] ثلاثة أجزاء .

وكتاب «الفصل بين حديث مكحول الشَّامي[(٥)] ومكحول الأزدي[(٦)]» جزء واحد .

وكتاب «الفصل بين حديث أشعث بن مالك[(٧)] وأشعث بن سوار[(٨)]» جزءان .

وكتاب «الفصل بين حديث ثور بن يزيد[(٩)] وثور بن زيد[(١٠)]» جزء واحد .

وكتاب «موقوف ما رفع» عشرة أجزاء .

وقد صنَّف ابن حبَّان في الأحاديث التي انفردت بها الأمصار الإسلامية ، وهي مَظِنّة الغرابةِ والعلل ، فكتب «ما انفرد به أهل مكة من السُّنن» عشرة أجزاء ، وكتاب «ما انفرد به أهل المدينة من السُّنن» عشرة أجزاء ، و«ما انفرد به أهل العراق من السُّنن» عشرة أجزاء ، وكتاب «ما انفرد به أهل خراسان من السُّنن» خمسة أجزاء[(١١)] . وكتاب «ما أسند جنادة عن عبادة» يتعلَّق بجمع حديث رجل واحد عن رجل . وهو في جزء حديثي واحد . وكتب أيضاً «حديث الأقران»[(١٢)] .

(١) هو النَّضر بن شيبان الحداني . قال ابن حجر في التَّقريب (٢ : ٣٠١) : لين الحديث من السَّادسة .

(٢) هو النَّضر بن عبد الرحمن الخزاز ، متروك من السَّادسة (٢ : ٣٠٢) التَّقريب .

(٣) ثقة ثبت من طبقة الأعمش (٢ : ٢٧٧) التَّقريب .

(٤) ثقة ثبت عابد من السَّادسة . التقريب (٢ : ٢٧٥) .

(٥) ثقة فقيه كثير الإرسال . التَّقريب (٢ : ٢٧٣) .

(٦) صدوق من الرابعة . التَّقريب (٢ : ٢٧٣) .

(٧) أخشى أن يكون أشعث بن عبد الملك الحمراني ، فهو ثقة فقيه من طبقة ابن سوّار ، والتمييز بين رواياتهما ضروري ! . التَّقريب (١ : ٨٠) ولم أجد أشعث بن مالك .

(٨) ضعيف من السَّادسة أيضاً . التَّقريب (١ : ٧٩) .

(٩) ثقة ثبت إلاَّ أنه يرى القدر من السَّابعة . التَّقريب (١ : ١٢١) .

(١٠) ثقة من السَّادسة . التقريب (١ : ١٢٠) .

(١١) وقد كتبَ أخونا الدكتور عبدالكريم الوريكات رسالته للحصول على درجة الدكتوراه في موضوع (الوهم في روايات مختلفي الأمصار) وقد صدرت عن مكتبة أضواء السلف بالرياض عام (٢٠٠٠م) يحسُن الرجوع إليها لتفهُّم أهداف ابن حبَّان في تصنيف هذه الكتب .

(١٢) مخطوطات الظاهرية مجموع (٥٣ : ١) وتاريخ التراث لسزكين (ص٣٨٣) وإنَّما ذكرته لاتّساق موضوعه مع ما هنا .

وكتب كتاب «الأبواب المتفرقة» في ثلاثين جزءاً حديثياً .

كما كتب كتاب «الجمع بين الأخبار ، ونفي التضادّ عن الآثار وطرق ذلك وكيفيته»[١] في جزأين حديثيين . كما كتب في «غرائب الأخبار» عشرين جزءاً[٢] .

وهذه الجمهرة الكبيرةُ من المصنفّات قد ضاع معظمها منذ القرنين الرابع والخامس ولم يبق إلى أوائل القرن السَّابع إلاَّ النَّزر اليسير ، على أنَّ لابن حبَّان كتباً أخرى ، فقد قال الخطيب : (ومن الكتب التي تكثر منافعها ، إن كانت على قدر ما ترجمها ـ أي : عَنْوَنَ لها ـ به واضعها مصنَّفات أبي حاتم محمد بن حبَّان البستي ، التي ذكرها لي مسعود بن ناصر السّجزي ، وأوقفني على تذكرة بأساميها ، ولم يقدَّر لي الوصول إلى النَّظر إليها ؛ لأنَّها غير موجودة بيننا ، ولا معروفة عندنا . وأنا أذكر منها ما استحسنتُه سوى ما عدلت عنه ، واطّرحتُه . . .) .

ولعلَّك تتساءل عن سبب ضياع هذه الكتب ، وغيرها من كتب ابن حبَّان الأخرى؟

ويجيب الخطيب قائلاً : (سألت مسعود بن ناصر فقلت له : أكلّ هذه الكتب موجودة عندكم ، ومقدور عليها في بلادكم؟ فقال : لا . إنَّما يوجد منها الشَّيء اليسير ، والنَّزر الحقير . قال : وكان أبو حاتم بن حبَّان سبَّل[٣] كتبه ووقفها ، وجمعها في دار رسمها بها فكان السَّببُ في ضياعها ـ مع تطاول الزَّمان ـ ضَعْفَ أمر السُّلطان ، واستيلاءَ ذوي العبث والفساد على أهل تلك البلاد)[٤] .

وقال الخطيب : (مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن تكثَّر منها النُّسخ ، ويتنافس فيها أهل العلم ويكتبوها ، ويجلِّدوها إحرازاً لها . ولا أحسب المانع من ذلك ، إلاَّ قلَّة معرفة أهل تلك البلاد بمحلِّ العلم وفضله ، وزهدهم فيه ، ورغبتهم عنه ، وعدم بصيرتهم به . والله أعلم)[٥] .

---

(١) ترتيب الصَّحيح (١ : ١٩٣) و(٣ : ٤٧٥) .
(٢) انظر هذه الكتب كلها في الجامع للخطيب (٢ : ٣٦١ ـ ٣٦٣) .
(٣) أي : وقفها في سبيل الله .
(٤) ما سبق (٢ : ٣٦١) .
(٥) الجامع (٢ : ٣٦٣) .

وكلّ ما يُعرف لابن حبَّان من الكتب اليوم :

كتاب «روضة العقلاء» ، وقد تحدَّثت عنه سابقاً .

وكتاب «مشاهير علماء الأمصار» في أسماء المشاهير من العلماء على الأقاليم الإسلامية المشهورة .

وكتاب «كنى من يعرف بالأسماء» وكتاب «الثِّقات» وكتاب «المجروحين» وكتاب «التقاسيم والأنواع» وكتاب «حديث الأقران» .

وسأعرِّف بكل كتاب تمكَّنت من الاطلاع عليه ، حتى الآن ، وعسى أن أحصل على كتاب الكنى ، وكتاب حديث الأقران ، فأعرِّف بهما إن شاء الله تعالى .

الفصل الثَّاني

المصنَّفات المنسوبة إلى ابن حبَّان خطأً

تمهيد : تحدثت سابقاً عن تعدُّد معارف ابن حبَّان ، وتلوُّن ثقافته ، وأنَّه جمع بين علومٍ كثيرة ، شرعية ولغوية وأدبية ، إلى جانب الطب والفلك .

وذكرت أنَّ مدينة (بست) قد خرَّجت عدداً من أعلام الفكر الإسلامي وقد كان من رجالها محمد بن حبَّان البستي ، بل لعلّه أشهر وأكبر شخصية علمية أخرجتها (بست) كما أنَّ من رجالها أبو جعفر محمد بن حيَّان البستي . وكان في المصنفين من اشتهر بابن حيَّان .

كل هذا وذاك فضلاً عن عدم تمكُّن كثير من مفهرسي المخطوطات من تراجم الأعلام كان سبباً في نسبة عدد من المؤلفات إلى ابن حبَّان خطأً .

ومن مصنفاته ما هو واضح أنّه ليس لابن حبَّان ، لشهرة نسبته إلى مصنف آخر ، ومنها ما يحتاج إلى شيء من البحث والتنقيب ، ومنها ما يغلب على الظن خطأُ نسبته .

المبحث الأول

ما نُسب إليه من كُتبٍ نتيجة تصحيف، أو تحريف، أو وهم

(١) وأول هذه المصنفات : **مختصر في الحدود** ، وهو كتاب يتناول تعريفات في أصول الدِّين .

جاء في تاريخ الأدب العربي[١] : وهناك شكٌّ في نسبة هذا الكتاب إلى ابن حبَّان .

وقال في تاريخ التراث العربي[٢] : ونسبة هذا الكتاب إلى ابن حبَّان موضع نظر .

ولم يتسنَّ ليَ الوقوف على هذا الكتاب ، ولا أعرف أحداً من المتقدمين ذكره له ، كما لم يشر إليه في شيء من كتبه الموجودة بين أيدينا .

---

(١) لبروكلمان (٣ : ٢٠٥ ـ ٢٠٧) .

(٢) لسزكين (١ : ٤٧١ ـ ٤٧٥) وأشار الى أن مرجعه ملحق (پاتاقيا) رقم ١٧٠ .

(٢) والكتاب الثاني : كتاب عظمة الخالق وعظمة مخلوقاته فوق سبع سموات[١] لابن حبّان البستي المتوفّى سنة ٣١٩هـ .

كذا جاء على الورقة الأولى من مصورة هذه المخطوطة الموجودة في مكتبة الجامعة الإسلامية .

إلاَّ أنَّ مفهرس المخطوطات قال : والصّحيح أنَّه لابن عربي المتوفَّى سنة (٦٣٨هـ) وهذا خطأٌ أيضاً .

ولا ريب أن هذا الكتاب ليس لابن حبَّان ، كما أنَّ ناسخ الكتاب أخطأ في ذكر وفاة ابن حبَّان كما هو ملاحظ . والذي ألَّف في العظمة من المتقدمين الإمام أبو الشَّيخ ابن حيَّان[٢] الأصفهاني ، وهو كتاب مشهور نقل عنه الأئمة الذين جاؤوا بعده .

ومصورة الجامعة الإسلامية هذه ، ليست كتابَ العظمة لأبي الشيخ ، بل هي كتاب آخر ، إذ جاء في آخرها ما نصه : (ومن اختلج في باطنه شيء من الإنكار لمثل ما تقدم ؛ فلينظر في كتاب العظمة لأبي الشَّيخ ابن حيّان الأصفهاني ، فإنَّه روى فيه أشياء عجيبة)[٣] ا . هـ .

(٣) كتاب الطبقات الأصفهانية ، أو كتاب طبقات محدِّثي أصبهان .

وقد نسبه إليه صاحب كشف الظنون . والصّواب أنَّ هذا الكتاب لأبي الشَّيخ بن حيَّان الأصفهاني . ولهذا الكتاب نسخ عديدة ومنه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية[٤] .

(٤) البحث عن أدلة التكفير والتفسيق[٥] للبستي .

---

(١) منه صورة في الجامعة الإسلامية رقم (٤٧٤) حديث .

(٢) منه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية ، ونسخة في مكتبة عارف حكمت . انظر مجلة المجمع العلمي بدمشق (٨ : ٧٥٨) ومجموع الظاهرية (١ : ٤٢) .

(٣) كتاب عظمة الخالق وعظمة مخلوقاته (ق٨٣) وهو مطبوع متداول .

(٤) كشف الظنون (ص١٠٩٦) وطبع الكتاب بعد ذلك بتحقيق الأستاذ عبدالغفور البلوشي .

(٥) منه نسخة مصورة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء رقم (٩٣٢) علم الكلام في (٤١) ورقة .

فقد نسب إلى ابن حبَّان خطأ ، ومنه نسخة في المكتبة الغربية للجامع الكبير في صنعاء .

والصَّواب أنَّ هذا الكتاب لأبي القاسم إسماعيل بن أحمد البستي .

قال الدكتور عبد الكريم عثمان رحمه الله في ترجمة أبي القاسم البستي :

(وقد اطلعنا من كتبه على كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» وفيه يظهر تعصبه الشَّديد على المخالفين ، ومغالاته في رمي الناس بالكفر) وقد وهم من نسبه لابن حبَّان البستي)[1] .

(٥) كتاب المحبة والشوق والأنس والرضا

وقد نُسب إلى ابن حبَّان كتاب آخر في التربية والسُّلوك ، وبعض المصطلحات الصوفية التي سادت في أواخر القرن الثالث والقرن الرابع الهجريين ، هو كتاب «المحبة والشوق والأنس والرضا» .

ولم أَرَ لهذا الكتاب ذكراً في كتب ابن حبَّان الموجودة كلِّها ، رغم المبالغة في التقصِّي كما لم أجد من ذكر هذا الكتاب بين كتب ابن حبَّان الموجودة ، أو المفقودة .

بيد أنّي لا أستغرب أن يكون ابن حبَّان قد ألَّف في المصطلحات السائدة في عصره ليزنَها بميزان الكتاب والسنة ، الذي ينتهجه في كل ما كتب .

وقد حصلت على صورة لمخطوطة هذا الكتاب[2] واطّلعت عليها بوساطة العدسة المكبِّرة ، إلاَّ أنَّه يتعذر عليَّ في هذه العجالة أن أقدم دراسة متكاملة عن هذا المخطوط لضيق الوقت ، وسعة الموضوع ، وصعوبة الوصول إلى رأي قاطع حول نسبة هذا الكتاب لابن حبَّان ، ما لم أستطلع فهارس المكتبات ، وأراسل المكتبة الزيدانية في المغرب ، وأعرف مستندهم في هذه الدَّعوى ، إذ لم يُذكر ابن حبَّان في أول هذه المخطوطة ولا دَرجها ولا آخرها ، مع أن كتب ابن حبَّان الأخرى يكثر فيها ورود «قال أبو حاتم» .

---

(١) تثبيت دلائل النبوة (ص٧٣) .

(٢) مخطوطات مكتبة جامعة الرياض المركزية (ف٣ : ٣٨١) وهي صورة عن نسخة الخزانة الملكية بالرباط «الزيدانية» (٤٣٣ : ٣) وتقع في ثلاثين ورقة .

كما أنَّ كتب ابن حبَّان التي تُعنى بالأمور الشَّرعية عامرة بالأسانيد ، وهذا الكتاب لم أجد في صلبه إسناداً واحداً على كثرة الأحاديث والآثار والأخبار الواردة فيه .

غير أنَّني من خلال اطلاعي على كتب ابن حبَّان جميعها ؛ وجدت فارقاً ملحوظاً في مقدمة هذا الكتاب ، إذ إنَّ مقدِّمات ابن حبَّان في كتبه جميعاً تتشابه ، بما فيها روضة العقلاء ، أمَّا هذا الكتاب ، فمقدمته مختلفة توحي بأنَّ كاتبه غير كاتب تلك . لكنّ نفَس «الزهد» في هذا الكتاب ، له مثيله في كتب ابن حبَّان الأخرى ، إذ الرجل داعية إلى الزهد في سائر كتبه ، ولا غَرْوَ أن يقوى نفَس الزهد في هذا الكتاب المتخصص ، لولا وجود بعض الألفاظ الصوفية التي لم يستعملها ابن حبَّان في كتبه جميعاً ، بما فيها روضة العقلاء ، رغم حديثه عن الزهد والعزلة والقناعة والتوكل .

ولم أجد لمصنِّف هذا الكتاب مخالفة شرعية ظاهرة ، كما اعتدنا أن نلمسه في كتب كثير من المتصوفة في ذلك العصر وما تلاه ، فلا شطح ، ولا شطط ، ولا مبالغات ، ولا إشارات ، وإنَّما وجدت دراسة عميقة لمعاني المحبَّة وأسبابها وأركانها ومظاهرها ـ كما سيأتي ـ مع بعض الملاحظات الأخرى .

ومما رجّح أن يكون هذا الكتاب لابن حبَّان ـ رحمه الله ـ عند من نسبه إليه ؛ أنه جاء على هامش الورقة الأولى منه ما نصه : (حدثنا محمد بن عمر بن سلم ، قال : أخبرنا إبراهيم بن أيوب ، حدثني السَّري ، قال : سمعت بشر بن الحارث يقول : عزّ المؤمن استغناؤه عن النَّاس ، وشرفُه قيامه بالليل مع الحليم)[(١)] .

ومحمد بن عمر بن سلم من شيوخ ابن حبَّان ، وقد روى ابن حبَّان أمثال هذه الحكايات في روضة العقلاء ، والثقات ، وغيرهما من كتبه .

وقد وجدت في فهرسة ابن خير[(٢)] أنَّ لابن الأعرابي[(٣)] ـ شيخ ابن حبَّان ـ كتاباً في

---

(١) كتاب المحبة والشّوق (ق ١ : أ) على الهامش الأيمن ، كُتب بالعرض .

(٢) فهرسة ابن خير (ص٢٨٤) .

(٣) هو أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي ، وُلد سنة نيف وأربعين ومئتين ، وتوفي سنة أربعين وثلاث مئة وله أربع وتسعون سنة وأشهر . النُّبلاء (١٥ : ٤٠٩) والحلية (١٠ : ٣٧٥) .

المحبة . وقد وصفه الذهبي : بأنه لا يقبل شيئاً من اصطلاحات القوم إلاَّ بحجَّة .

وقد جاء في آخر هذه المخطوطة : (كَمَلَ كتاب المحبَّة والشوق والأنس والرضا والحمد لله وحده ، وصلَّى الله على من لا نبي بعده . ويتلوه ـ إن شاء الله ـ كتاب النِّية والإخلاص والصِّدق) .

مع الإشارة إلى أنَّ كتاب المحبة هذا وجد ضمن مجموع بقلم مغربي قديم من القرن الثامن الهجري ، كما أشار إلى ذلك كاتب المعلومات عن المخطوط .

وقد اطَّلعت على هذا المجموع بكامله ، فلم أَرَ أيّ فارق في الخط بين هذا الكتاب وسائر ما يضمُّه المجموع من كتب ، مما يدل على أنَّ هذه الكتب جميعاً قد انتقاها كاتب أو عالم واحد ، ونسخها أو أوكل نسخها إلى قلم واحد ؛ فلا أدري أتصرَّفَ الناسخ المجهول بشيء ما ممّا في الكتاب ، أم أنَّ مختار هذا المجموع هو المتصرِّف؟

وينقسم هذا الكتاب على أربعة أقسام رئيسة ، لم يطلق عليها المؤلف أية تسمية ويمكننا أن نسمّي كُلاًّ منها فصلاً ، لأنَّ ما بقي يتشابه في التقسيم .

وهذه الفصول الأربعة هي : فصل في المحبة ، وفصل في الشَّوق ، وفصل في الأنس وفصل في الرضا . ثم الخاتمة[١] .

وختم الكتاب بكلمات متفرقة تتعلق بالمحبة ؛ وينتفع بها .

وقد استغرق الفصل الثاني أربع عشرة صفحة ونصف الصَّفحة ، تبدأ بالورقة الرابعة عشر ، وتنتهي في نهاية الورقة الحادية والعشرين .

أما الفصل الثالث وهو الأنس ، فقد استغرق أربع صفحات ؛ ابتدأ من أول الورقة الثانية والعشرين ، وانتهى في نهاية الورقة الثالثة والعشرين .

وأما الفصل الرابع فقد كان نصيبه اثنتي عشرة صفحة ونصف الصَّفحة ، ابتدأ في صدر الورقة الرابعة والعشرين ، وانتهى في الثلث الأول من الورقة الثلاثين ، وكانت الورقة الأخيرة الثلاثون خاتمة البحث ![٢]

(١) جاء ذلك في الورقات من ١ ـ ١٤ ، واقرأ سرد هذه المباحث كلها في (ق١ : أ) .

(٢) (ق ٣٠ : أ) .

ولعلّ مما استغربتُه أنا من نفسي ، هو : كيف لم يخطر ليَ العودة إلى إحياء علوم الدين للغزالي ، على صِلتي الشديدة به ، وإعجابي الكبير بما حواه من علوم تربوية يندر وجود أمثالها عند معاصريه ، أو من سبقه ، مع ما فيه من هنات تحتاج إلى تعليق موضح عليها !

ومرّت سنوات ، وسألت كثيراً من الناس عن هذا الكتاب ، وقرأت فهارس الكتب المخطوطة والمطبوعة ؛ جامعاً الكتب التي كتبت عن المحبة والأنس والشوق والرضا ؛ فلم أعثر على شيء يفيد في هذا الاتجاه !

وحين كُلِّفتُ بتدريس مادّة (دراسات في الأخلاق الإسلامية) بكليّة التربية بالطائف[1] رأيت من المناسب أن أُدخل شيئاً من الرقائق في منهج هذه المادّة ؛ لأنّ الوسط الذي كنت أعيش فيه ؛ لم يكن فيه للروح والرقائق كبير نصيب !

ومن الطبيعيّ أن أرجع إلى كتاب إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي ، وفيما أنا أستعرض ثبت مباحث الكتاب ؛ لاختيار العناوين المناسبة ؛ وقفت على هذا العنوان بنصّه : (كتاب المحبة والأنس والشوق والرضا) فتذكّرت هذا الكتاب الذي لم أستطع الجزم بنسبته إلى ابن حبان ، أو نفي هذه النسبة عنه ، فأحضرت المصوّرة عن المخطوطة ووازنتُ بين الصفحة الأولى ، والثالثة ، والسابعة ، وعدد من الصفحات الأخرى[2] ؛ حتى تيقنت أنّ هذا الكتاب قد نسب إلى الإمام ابن حبّان خطأً ، مثله في ذلك ، مثل الكتب السابقة في هذا المبحث ، وإنما هو واحد من كُتب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي . والحمد لله على توفيقه !

(١) من الأمانة أن أقول : عهد إليّ بتدريس هذه المادّة في الفصل الثاني من العام الدراسي (١٤١١هـ) لكنّ عقدي أنهي ، وسُفّرت في غضون أيام ، قبل أن يبدأ الدوام في الفصل الثاني !

(٢) انظر : إحياء علوم الدين للغزالي (٤ : ٣١١ ـ ٣٧٩) .

المبحث الثَّاني

ما تُستبعد نسبتُه إلى ابن حبَّان

جاء في كتاب هدية العارفين وتاريخ آداب العرب[١] أنَّ لابن حبَّان تفسيراً للقرآن الكريم ، وذكر صاحب التاريخ أنَّ منه نسخة في المدينة المنورة .

وبعد الاطّلاع على هذه المصورة[٢] وجدتُها تقع في إحدى وستين ومئة ورقة ، وهي تشتمل على تفسير الثلث الأخير من القرآن الكريم ، حيث تبتدئ بتفسير سورة الزمر وتنتهي بتفسير سورة النَّاس . وعلى الورقة الأولى خطوط وأبيات شعرية ، وكلام طويل بالفارسية ، ومن الأبيات الشعرية الواضحة على ظهر الورقة الأولى :

لا تقطعنَّ رجائي منك يا سندي ... يا غافر الذنب للراجين بالكرمِ

ارحم بفضلك لا تنظرْ إلى عملي ... إنَّ الكريم كثير العفو عن خدمِ

ولم يذكر اسم المؤلف ولا النَّاسخ ، في أول هذا المخطوط ، ولا في آخره ، وإنَّما جاء على الطرف الأيسر من الورقة الأولى بخط دقيق واضح ما نصُّه «تفسير جعفر البستي» .

وقد تبين لي بعد الاطِّلاع على هذا التفسير أنَّه تفسير بالرأي ، وهو بعيد كل البعد عن مناهج أهل الأثر في التفسير .

كما وجدت مصنفه ذا عناية بالعربية والقراءات ، وأسباب النزول ، وفضائل السور .

ولم أجد له إسناداً واحداً في هذا القسم كلِّه ، وإليك بعض الأمثلة من هذا التفسير .

(١) ذكر في أول تفسير سورة الزمر أنَّها (سبعون آية كلُّها مكّيّة إلاّ ثلاث آيات نزلت بالمدينة ؛ من قوله تعالى : ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ إلى قوله : ﴿وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ﴾) .

ثم بدأ يفسّر السُّورة فقال :

---

(١) هدية العارفين للبغدادي (٢ : ٤٤ ـ ٤٥) وتاريخ آداب العرب لبروكلمان (٣ : ٢٠٧) .

(٢) مكروفيلم أعارنيه الدكتور أحمد العماري . فجزاه الله خيراً .

(قوله تعالى : ﴿تَنْزِيلُ الكِتَابِ﴾ يعني القرآن ، صار رفعاً بابتداء وخبره : من الله يعني : نزل الكتاب من عند الله . ﴿العَزِيزِ﴾ يعني المنيع بالنعمة . ﴿الحَكِيمِ﴾ في أمره .

معناه : تنزُّل جبريل بهذا الكتاب من عند الله العزيز الحكيم .

وقال بعضهم : صار رفعاً لمضمر فيه ، ومعناه : هذا الكتاب تنزيل) .

ثم ذكر قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾ يعني : استقِمْ على التوحيد وعلى عبادة الله تعالى)[١] .

(٢) وقال مفسِّراً صدر سورة المؤمن «غافر»[٢] :

(رُوي عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّه قال : الحواميم[٣] كلُّها مكّية . وهكذا رُوِيَ عن محمد ابن الحنفية .

وقال ابن مسعود[٤] : إنَّ «حم» ديباج القرآن ، وروي عن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أنَّه قال : (من أراد أن يرتع في الجنة ، فليقرأ الحواميم)[٥] وقال قتادة : «حم» اسم[٦] من أسماء القرآن الكريم) .

(٣) وقال في صدر سورة الشورى[٧] :

(رُويَ عن ابن عباس : الحاء حكم الله ، والميم ملك الله ، والعين عُلُوّ الله ، والسين سناء الله ، والقاف قدرة الله ، فكأنه يقول : فحُكمي ومُلكي وعُلُوِّي وسنائي وقدرتي ، أن

---

(١) التفسير (١ / أ) .

(٢) ما سبق (١ : ١٠ب) .

(٣) في الدر المنثور (٥ : ٣٤٤) نحوه عن ابن عبَّاس ، عند ابن مردويه في تفسيره . وانظر (٦ : ٢) أيضاً .

(٤) في الدر المنثور (٥ : ٣٤٤) . عزاه موقوفاً على ابن مسعود ، ومرفوعاً من حديث أنس عند أبي الشَّيخ ، وأبي نعيم والديلمي .

(٥) في الدر المنثور (٥ : ٣٤٤) بأتمَّ منه من حديث ابن مسعود مرفوعاً وعزاه إلى ابن الضريس .

(٦) في الدر المنثور (٥ : ٣٤٥) أن ذلك من قول أبي أمامة ، وابن عبَّاس في (٦ : ٢) .

(٧) المخطوطة (ق ٢٤ : ب) .

لا أعذِّب عبداً قال : «لا إله إلاَّ الله» مخلصاً)[١] .

ولا يخفى أنَّ ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ من أئمة المحدِّثين ، فكيف يكتب مثل هذا التفسير؟

الحقيقة أنني تشكَّكْت في صحة نسبة هذا التفسير إلى ابن حبَّان منذ اللحظة الأولى ، وما انتهيت من الاطّلاع عليه حتى أيقنت أن هذا الكتاب لا يمكن أن يكون لابن حبَّان للأمور الآتية :

(١) **الأول** : أن الكتاب لا يشير من قريب ولا بعيد إلى شيوخ ابن حبَّان أو تلامذته ومن ثَمَّ فلا ذكر لابن حبَّان لا باسمه ولا بكنيته ولا بنسبته لا على ظهر الكتاب ، ولا في داخله .

ولابن حبَّان أسلوب خاص في الكتابة ، سواء أراد التعبير بعبارته ، أم أراد نقل الأحاديث والآثار ، وليس في هذا التفسير أي أثر لأسلوب ابن حبَّان في الكتابة .

(٢) **والثاني** : أن ابن حبَّان لا يجيز الرواية عن الضعفاء إلا على سبيل التعجُّب فكيف يسوق متون أحاديث من دون أسانيد ولا يعقِّب عليها؟

روى ابن حبَّان في روضة العقلاء[٢] حديثاً في معنى العقل ، ثم قال : (لست أحفظ عن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم خبراً صحيحاً في العقل ، لأنَّ أبان ابن أبي عياش وسلمة بن وردان ، وعمير بن عمران ، وعلي بن زيد . . . ليسوا ممن أحتج بأخبارهم ، فأخرج ما عندهم من الأحاديث في العقل) ا . هـ .

ويقول أيضاً[٣] : (ولسنا نستجيز أن نحتجَّ بخبر لا يصح من جهة النقل في شيء من كتبنا ؛ ولأنَّ فيما صح من الأخبار ـ بحمد الله ومنّه ـ ما يغني عن الاحتجاج في الدِّين بما لا يصح منها) ا . هـ .

---

(١) في كتاب تنوير المقباس في تفسير ابن عبَّاس على هامش الدر المنثور (٥ : ٨٩) فما بعد : (الحاء حلمه ، والميم ملكه ، والعين علمه ، والسين سناؤه . . .) .

(٢) روضة العقلاء (ص١٦) .

(٣) في المجروحين (١ : ٢٥) .

وقال في ترجمة مأمون السُّلمي[1] بعد أن سرد له عدداً من الأحاديث الموضوعة :

(فمن حدَّث بهذه الأحاديث ، أو ببعضها يجب ألاّ يذكر في جملة أهل العلم ، وإنَّما ذكرته لأنَّ الأحداث بخراسان قد كتبوا عنه ، ليعرف كذبه في الحديث ، وتعمُّده في الإفك على أهل العلم .

والجرح لازم لمن روى عنِّي هذه الأحاديث ، أو ذكرها ذكراً ، في غير كتاب المجروحين على الشرائط التي ذكرناها من القدح في واضعها) .

فالرجل لا يحتجُّ بالأحاديث الضعيفة بله الموضوعة ، ولا يجيز لأحد أن يروي شيئاً من الأحاديث التي أخرجها في كتابه «المجروحين» إلاَّ مقرونة بتضعيف رواتها ، وكتاب التفسير هذا مليء بالموضوعات على سبيل الاحتجاج والتفسير ، من غير بيان لذلك الضعف أو الوضع .

(٣) **الثالث** : أنَّ صاحب هذا التفسير يكثر النَّقل عن الكلبي ، وأبو حاتم بن حبَّان يقول في ترجمته الطويلة[2] : (لا يحلُّ ذِكره في الكتب فكيف الاحتجاج به؟) .

(٤) **الرابع** : أنَّ هذا التفسير قد كتب على ورقة غلافه «تفسير جعفر البستي» ولعلَّ الاشتباه وقع في النسبة . على أنني لولا ذكر صاحب كشف الظنون له ، لما أطَلْتُ في تفنيد هذه النسبة ، وكلامي هذا لا ينفي أن يكون ابن حبَّان قد كتب في التفسير . غير أنني لا أعرف عن هذا التفسير شيئاً .

ولعل من نافلة القول ؛ أن أجيب على التساؤل الآتي : إذا نفيتَ أن يكون هذا التفسير لابن حبَّان ، فلمن هو إذاً؟

الحقيقة أنَّني لم أجد لجعفر البستي هذا ذكراً في كتب التراجم ، سوى أنَّ الذهبي ذكر محمد بن جعفر البستي في تذكرة الحفاظ وقال : إنَّه من تلامذة الحسن بن سفيان الشيباني ، وهذا يعني أنه من أقران ابن حبَّان ورفقائه ، وأنَّ والده جعفراً من طبقة شيوخ ابن حبان ، إلاَّ أنني أستبعد أن يكون هذا التفسير لتلميذ الحسن بن سفيان : جعفر بن

(١) المجروحين (٣ : ٤٦) .

(٢) ما سبق (٣ : ٢٥٥) .

محمد البستي ، لأنَّ الرجل محدث ، والمحدثون ينفرون من الروايات الباطلة ، وإذا رووا شيئاً منها لاعتبارات عندهم ، فإنَّهم يذكرون أسانيدها ، كما أنَّ جعفراً هذا لم يذكر في طبقات المفسرين .

بيد أنني وجدت عالمين من المفسرين ، كل منهما يسمى جعفراً .

(١) أولهما : جعفر[١] بن محمد الرازي الزعفراني ، ويعرف بالتفسيريّ ، إلا أنه كان محدِّثاً مفسِّراً صادقاً ، متقدم الوفاة ، توفي سنة تسع وسبعين ومئتين وهو من شيوخ ابن أبي حاتم الرازي .

ويَبْعُد أن يكون مثل هذا التفسير له ، بل لعلَّ التفسير بالرأي ، لم يكن قد صُنِّف فيه تفاسيرُ كاملة بعد . والله أعلم .

(٢) والثاني : جعفر[٢] بن محمد بن المعتز الحافظ المستغفري النّسفي ، كان صدوقاً في نفسه ، لكنه يروي الموضوعات في الأبواب ولا يُوهِّيها ، توفي بنسف سنة اثنتين وثلاثين وأربع مئة .

ولا أستبعد أن يكون هذا التفسير له ، لا سيّما وأنَّ تحريف البُستي إلى النَّسفي أو العكس واردٌ جدّاً . والله أعلم .

(١) تاريخ بغداد (٧ : ١٨٤) فما بعدها ، طبقات المفسرين للداودي (١ : ١٢٥) .

(٢) تذكرة الحفاظ (ص١١٠٢) وشذرات الذهب (٣ : ٢٤٩) وطبقات المفسرين للداودي (١ : ١٢٥) .

الفصل الثَّالث

مصنَّفات ابن حبَّان في التربية والسُّلوك

تمهيد : ذكرت عند الحديث عن أخلاق ابن حبان أنه ممن عُنِيَ بالتربية والزهد وتهذيب النفس ، وقد ألَّف ابن حبان كتباً كثيرة في هذا الشأن ، غير أنه لم يصلنا إلاَّ أسماء عدد من هذه الكتب ، وصورة وجيزة عن محتوى كل منها ، وكان كتاب «روضة العقلاء» لابن حبَّان هو الذي احتفظ بها ، ولولا حفظ الله له ، لما عرفنا عن هذه المؤلفات شيئاً ، ولما سمعنا بأنَّ له مثل هذه المؤلفات ؛ إذ المصدر الوحيد لمعرفة هذه المصنفات هو كتاب الروضة هذا .

وسأعرض لهذه الكتب جميعاً مشيراً إلى محتواها بإيجاز .

المبحث الأول

كتب التربية التي ذكرها في الرَّوضة

ذكر ابن حبَّان في روضة العقلاء عدة مصنفات ، نقل منها في كتاب الروضة ما يدلِّل على محتواها ، ويعرب عنها .

(١) الكتاب الأول : محجَّة المبتدئين[١]

يرى ابن حبَّان أنَّ أولَ ما يجب على المرء التحقق به إذا أراد القربَ من الله تعالى هو تقوى الله وإصلاح سريرته .

ولَّما كانت التقوى غاية المؤمن التي يتحقق ببلوغها كمال عبوديته لله تعالى ، ولا يمكن أن يتم هذا دفعة واحدة ، فقد قام ابن حبَّان بوضع كتاب «محجَّة المبتدئين» يوضِّح لهم فيه الطريق الواضحة الذلول التي يسيرون فيها ، ليتحققوا بالتقوى . وما دامت التقوى في القلب ، فإنَّ هذا الكتاب بيَّن أمراض القلب وكيفية علاجها .

قال ابن حبّان : (العاقل يفتش قلبَه في ورود الأوقات ، ويكبح نفسَه عن جميع

---

(١) روضة العقلاء (ص٣٣) .

المزجورات ، ويأخذها بالقيام في أنواع المأمورات ، ولزوم الانتباه عند ورود الفترة في الحالات ، ولا يكون المرء يشاهد ما قلنا ، قائماً ، حتى يوجد منه صحة التثبت في الأفعال)[١] .

(ولن تصفو القلوب من وجود الدرن فيها حتى تكون الهمم في الله هماً واحداً ، فإذا كان كذلك ، كفى الهم في الهموم إلاَّ الهم الذي يؤول متعقبه إلى رضا الباري جل وعز بلزوم التقوى في الخلوة والملأ . . . .

وقد ذكرت هذا الباب بكماله بالعلل والحكايات في كتاب «محجَّة المبتدئين»)[٢] .

(٢) الكتاب الثاني : العالم والمتعلم[٣]

إنَّ التقوى مراتب ، إلاَّ أنَّ مجموع التقوى ، وجزئياتها لا يتحصل إلاَّ إذا كان سلوك المرء موافقاً لمراد الله ، وهَدْي رسوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

ومن هنا كان على مُريد تقوى الله تعالى أن يسعى لتحصيل العلم النَّافع ؛ ليسير في مراده على هدى ، ولينفِّذ ما تعلَّم من هذا العلم المُوصل إلى رضوان الله تعالى ، ولذلك قال أبو الدرداء : (لا تكون عالماً ، حتى تكونَ متعلماً ، ولا تكون بالعلم عالماً ، حتى تكون به عاملاً) وعلى العالم حين يتحقق بالعلم أن يراقبَ الله تعالى في علمه ، وألاَّ يكون قصده أعراض الدنيا وسفاسفها[٤] .

قال ابن حبَّان : (قد ذكرتُ أسبابَ المتعلمين وأخلاقَ العلماء بعِلَلِها في كتاب «العالم والمتعلم» بما أرجو أن يكون فيه غُنية لمن أراد الوقوف على معرفتها ، فأغنى ذلك عن تكرارها ، لأنَّا شرطنا في هذا الكتاب الاختصار)[٥] .

---

(١) الروضة (ص٢٩) .

(٢) ما سبق (ص٣٢ ـ ٣٣) .

(٣) ما سبق (ص٤١) .

(٤) ما سبق (ص٣٥) .

(٥) ما سبق (ص٤١) .

(٣) الكتاب الثالث : حفظ اللسان[١]

بعد أن يحصّل المرء إصلاح السَّريرة والعلم ، يصبح لديه وازع ، وخوف من التضييع فالواجب أن يلزم الصَّمت ما استطاع ، وأن يقلِّل الكلام ، ويحفظ لسانه عن الكذب والثرثرة والتلفُّظ بالباطل (ولو لم يكن في الصَّمت خصلة تُحمد إلاَّ تزيُّن العاقل ، وتَشَيُّن الجاهل به ، لكان الواجب على المرء ألا يفارقه الصَّمت ما وجد إليه سبيلاً ، ومن أحب السَّلامة من الآثام ، فَلْيَقُلْ ما يَقبل هو منه ، وَلْيُقِلَّ مما يُقبل منه ؛ لأنّه لا يجترئُ على الكلام الكثير إلا فائقٌ ، أو مائق)[٢] .

قال أبو حاتم : (قد ذكرت ما شاكل هذه الحكايات في كتاب «حفظ اللسان» فأغنى عن تكرارها في هذا الكتاب)[٣] .

(٤) الكتاب الرابع : مراعاة العشراء[٤] أو مراعاة الإخوان

ذكر ابن حبَّان هذا الكتاب في ثلاثة مواضع من كتابه «روضة العقلاء» فذكره في باب «استحباب المؤاخاة للمرء مع الخاص»[٥] وذكره في باب «الزجر عن قبول قول الوشاة»[٦] وفي باب «استحباب قبول الاعتذار من المعتذر»[٧] .

إلاَّ أنَّه ذكره في الموضع الثاني باسم «مراعاة الإخوان» .

والذي دعاني إلى جعل العنوانين اسمين لكتاب واحد ، هو وحدة موضوعهما فاستحباب المؤاخاة إنَّما يكون مع خاصَّة الإخوان ، وعدم قبول الوشاية ؛ إنَّما يكون لدوام الأخوة ، وقبول الاعتذار أساس دوام المحبة والصداقة بين النَّاس .

وهذه المعاني ، هي التي طرقها ابن حبَّان ، وذكر أنَّه تكلَّم عليها بالتفصيل في كتابه «مراعاة الإخوان» أو (مراعاة العشراء) .

---

(١) الروضة (ص٥٠) .
(٢) ما سبق (ص٤٦ ـ ٤٧) .
(٣) ما سبق (ص٥٠) .
(٤) ما سبق (ص٩٢ ، ١٨٢ ، ١٨٧) .
(٥) ما سبق (ص٩٥) .
(٦) ما سبق (ص١٧٦) .
(٧) ما سبق (ص١٨٢) .

(٥) الكتاب الخامس : الوداع والفِراق[١]

تحت باب «اختلاف النَّاس وائتلافهم»[٢] ذكر ابن حبَّان هذا الكتاب ، وما دام الفِراق يكون حسياً ويكون معنوياً ، فإنَّ الفراق قد يكون مع بُعْد الدار ، كما يكون مع بُعْد الوصول إلى الصَّديق مع قُرْب داره ، واختلاف النَّاس في مقاصد الصحبة قد يكثر الوداع والفراق كما أنَّ تقاربهم في القصد ، ولزوم أسباب الوداد قد يديم الألفة ، ويزيد المحبة ، بيد أنَّ هؤلاء الأحباب لا بد أن يفترقوا إمَّا لشغل ، أو سفر ، أو موت ، وأياً ما كان سبب الفراق فهو عذابٌ للنفس وألمٌ وحسرة . وحريٌّ بابن حبَّان ـ مرهف الحسّ ـ أن يخصّ كتاباً لذلك .

(٦) الكتاب السادس : الثِّقة بالله[٣]

ذكر هذا الكتاب في باب «الحث على مجانبة الحرص للعاقل»[٤] إذ الحرص المفرط في الدنيا يكون مذموماً في الدارين ، أما العاقل فيكون همّه إقامة فرائض الله .

والحرص نوعان ، حرص يُذَمّ وحرص يُحمَد . فالحرص المذموم هو الوَلَهُ في الدنيا وإيثارها على ما عند الله ، والحرص المحمود ، هو حرص المؤمن على ما يستعين به على أداء فرائض الله تعالى .

فالأول ناتج عن ضعف الثقة بالله تعالى ، والثاني امتثال لأمر الله تعالى باتخاذ الأسباب لعمارة الكون واستمرار الحياة إلى أجل معلوم عند الله تعالى . وقد بيَّن ذلك كلَّه ابن حبَّان ـ كما يقول ـ في كتاب «الثقة بالله»[٥] .

(٧) الكتاب السابع : التوكل[٦]

لَمَّا كان الواجب على العاقل (لزوم التوكل على من تكفَّلَ بالأرزاق ، إذ التوكل هو

---

(١) الروضة (ص١١٤) .

(٢) ما سبق (ص١٠٧) .

(٣) الروضة (ص١٣٢) .

(٤) ما سبق (ص١٢٩) .

(٥) ما سبق (ص١٢٩ ـ ١٣٣) .

(٦) ذكره في الروضة (ص١٥٧) تحت باب الحث على لزوم التوكل (ص١٥٣) فما بعد .

نظام الإيمان، وقرين التوحيد، وهو السبب المؤدي إلى نفي الفقر، ووجود الراحة . . .)[١] فحريٌ بأهل العلم أن يولوه عنايتهم، وأن يفردوه بمصنف يخصه؛ ذاكرين فيه ما جاء عن الشارع، وما حُكي من قصص عن المتوكلين، حتى ينشط المرء ليعلق كلّ آماله بالله ولا ينوطها بأحد سواه . وقد قام الإمام ابن حبَّان بإفراد التوكل بكتاب مستقل ذَكَرَ فيه العِلل والأسباب والحكايات على التقصي[٢] .

(٨) الكتاب الثامن : الفضل بين الغنى والفقر

اختلف العلماء والزهاد : هل الفقر أفضل عند الله أو الغنى؟ هل الفقير الصابر خير أو الغني الشاكر؟ أما ابن حبَّان فإنَّه يرى أنَّ الغنى المجموع من موارد الحلال مع القيام بحقه وشكر الله تعالى عليه أفضل، وإلاَّ فالفقر والشَّظَف مع الصبر أفضل من كلّ مال جمع من غير مستحقه . لأنَّ الرسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أباح جَمع المال الذي لا يكون بمحرَّم على جامعه، ثم يكون الجامع له، قائماً بحقوق الله فيه . قال : (ولقد ذكرت هذه المسألة بتمامها بالعلل والحكايات في كتاب «الفضل بين الغنى والفقر»)[٣] .

(٩) الكتاب التاسع : السَّخاء والبذل

إنَّ جمع المال ليس غاية، وإنَّما هو وسيلة لبلوغ مآرب أخرى، والمسلم العاقل لا يعتمد على مجاورة نعم الله عنده، فلا يقضي منها حقوقها؛ لأنَّ من أساء مجاورة نعم الله، أساءت مجاورته، وتحوّلت عنه إلى غيره .

وإنَّ شرَّ المال ما لا يُخْرَج منه حقوقه . وإنَّ المال إنَّما وجد لإصلاح المعيشة وقضاء حاجات النَّاس[٤] . ومثل هذا الأدب الاجتماعي في التكافل خليق بأن يُفْرَدَ بمصنف وقد قام ابن حبَّان بذلك، فكتب كتاب «السَّخاء والبذل»[٥] .

وهذه المصنفات جميعها مفقودة، لا نعلم عن وجود شيء منها .

---

(١) الروضة (ص١٥٣) .

(٢) ما سبق (ص ١٥٣ ـ ١٥٧) .

(٣) ما سبق (ص٢٢٤) .

(٤) انظر ذلك في الروضة (ص٢٢٦ ـ ٢٢٨) .

(٥) ما سبق (ص٢٢٩) .

المبحث الثّاني
كتاب روضة العُقَلاء ونزهة الفُضَلاء

ولعلَّ هذا الكتاب من أهم كتب ابن حبَّان التي يتوجه التعريف بها ، ودراسة صحَّة نسبتها إليه ؛ ذلك لأنَّ الكتب التسعة سالفة الذكر إنَّما تستمد وثَاقتَها منه ، إذْ كان هذا الكتاب هو المصدرَ الوحيدَ الذي ذكرها .

المطلب الأول: إثبات نسبة هذا الكتاب إلى ابن حبَّان

جاء على صدر الورقة الأولى ما نصه : (أخبرنا الشَّيخ الإمام الحافظ أبو محمد عبدالقادر بن عبد الله الرهاوي أدام الله تأييده ، وأجزل من كلٍّ خير مزيده ، في شهور سنة اثنتين وست مئة .

قال : حدثنا الأمير القاضي الإمام عمدة الدين معين الإسلام ناصر السُّنة أبو عبد الله محمد نصر بن الحسين بن محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد بن محمد البوسنجي من لفظه ببوسنج في شهور سنة اثنتين وستين وخمس مئة .

قال : أخبرنا الشَّيخ الإمام العالم الزاهد عفيف الدين أبو جعفر حنبل بن علي بن الحسين البخاري الصُّوفي السنّي رحمه الله .

قال : أخبرنا الشَّيخ أبو محمد أحمد بن محمد بن أحمد التوني سنة تسع وسبعين وأربع مئة .

قال : أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله الشّروطي .

قال : أخبرنا أبو حاتم محمد بن حبَّان البستي رضي الله عنه قال)[١] .

وقائل هذا الكلام هو أحمد بن محمد بن سالم بن جنان المنبجي الذي فرغ من نسخ هذا الكتاب في مدينة الرها يوم الثلاثاء حادي عشر محرم سنة ثمان وعشرين وست مئة[٢] .

---

(١) الروضة (ص٢٢٩) .

(٢) الروضة (ص١٣) .

فالكتاب إذاً متصل الإسناد من منتصف القرن السابع الهجري إلى مؤلفه ، وجاء ياقوت المتوفى عام ستة وعشرين وست مئة ، فنقل عن الإمام تاج الإسلام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد السَّمعاني التميمي الحافظ أنه قال : (وحصل عندي من كتبه بالإسناد المتصل سماعاً . . . كتاب روضة العقلاء قرأته على حنبل السّجزي عن أبي محمد التوني عن أبي عبد الله الشّروطي عنه)(١) فهذا يوحي بأنَّ الكتاب كان معروفاً حتى ذلك العصر(٢) .

وأمّا في عصرنا فقد وجد من الكتاب عدة نسخ مخطوطة يرجع تاريخ نسخها إلى ذلك العصر . كما أنَّ إحدى طبعات هذا الكتاب والمحققة من قِبَل الشَّيخ محمد محيي الدين عبد الحميد وزميليه ، قد طبعت على مخطوطة منسوخة سنة ثمان وعشرين وستمائة .

وممن ذكر هذا الكتاب وأشار إلى أماكن وجود مخطوطاته ، صاحب كتاب (تاريخ الأدب العربي)(٣) وصاحب كتاب (تاريخ التراث العربي)(٤) .

فضلاً عن أنني وقفت على ثلاث مصورات لهذا الكتاب في جامعة الرياض(٥) .

هذا عن الإثبات الخارجي لنسبة هذا الكتاب إلى ابن حبَّان .

أما عن الإثبات الدَّاخلي ، فأقول :

(أ) إنَّ خطبة كتاب (روضة العقلاء) تشبه إلى حد بعيد ، خطب كتبه الأخرى كالأنواع والتقاسيم ، والثقات ، والمجروحين ، والمشاهير .

(ب) إنَّ الأحاديث التي احتج بها في روضة العقلاء موجودة في صحيحه بالإسناد ذاته واللفظ نفسه . وإليك بعض الأمثلة :

---

(١) معجم البلدان لياقوت (١ : ٤١٨) .

(٢) على أنَّ مما ينبغي التذكير به أنني جهدت في الحصول على تراجم لبعض رجال السند فلم أفلح ، إلاَّ أنّني اعتمدت على قول السَّمعاني هذا .

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣ : ٢٠٥ ـ ٢٠٧) .

(٤) تاريخ التراث العربي لسزكين (١ : ٤٧٤) .

(٥) مكتبة جامعة الرياض المركزية قسم المخطوطات : (ف٢ : ٦) السعودية (ف١٠ : ١٢) السعودية (ف١٠ : ١٠ : ١٣) السعودية .

(١) قال في الروضة :

أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار ببغداد : حدثنا يحيى بن معين : حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة ، عن موسى بن عقبة ، عن عبد الله بن عمرو الأودي ، عن ابن مسعود ، عن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (يحرم على النَّار كل هيِّن ليِّن قريب سهل) . وهو بإسناده ولفظه في صحيحه أيضاً[١] .

(٢) قال في الروضة :

أنبأنا محمد بن الحسن بن قتيبة : حدثنا يزيد بن خالد بن موهب الرملي ، قال : حدثنا عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث ، عن درّاج ـ أبي السَّمح ـ عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : (لا حليم إلاَّ ذو عثرة ، ولا حكيم إلاَّ ذو تجربة) . والحديث نفسه وبإسناده إيّاه في صحيحه . اللّهم إلاَّ أنَّه أوضح بعض مبهمات الإسناد في الصَّحيح[٢] .

(٣) وقال في الروضة أيضاً :

حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل القاضي ، وعبد الله بن محمد بن سليمان السّعدي ، قالا : حدثنا عبد الوارث بن عبيد الله العتكي : حدثنا مسلم بن خالد الزنجي عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : (كرم الرجل دينه ، ومروءته عقله ، وحسَبه خلقه) . وهو في صحيحه[٣] بلفظه وسنده .

(جـ) إنَّ الشُّيوخ الذين روى عنهم في الروضة ، قد روى عن كثيرين منهم في كتبه الأخرى كما ستراه في معجم شيوخه .

(د) قال في الروضة ما نصه : (لست أحفظ عن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم

(١) انظر موارد الظمآن رقم (١٠٩٦) والروضة (ص٦٣) .

(٢) انظر روضة العقلاء (ص٢٠٨) ووازن بموارد الظمآن رقم (٢٠٧٨) .

(٣) روضة العقلاء (ص ٢٢٩) ووازن بالموارد (١٩٢٨) .

خبراً صحيحاً في العقل ؛ لأنَّ أبان بن أبي عياش ، وسلمة بن وردان ، وعميرة بن عمران وعلي بن زيد ، والحسن بن دينار ، وعباد بن كثير ، وميسرة بن عبد ربِّه ، وداود بن المحبّر ومنصور بن صفر ، وذويهم ؛ ليسوا ممن احتجوا بأخبارهم فأخرجُ ما عندهم من الأحاديث في العقل)[١] وهؤلاء المجروحون جميعاً ذكرهم في كتابه (المجروحين) وذكر هناك أنَّ لبعضهم أحاديث في العقل .

(هـ) في سائر كتب ابن حبان تتكرر جملة «قال أبو حاتم رضي الله عنه» قبل بداية الكلام ، وهذا كثير مطَّرد في كتابه (روضة العقلاء) .

(و) اعتاد ابن حبَّان أن يلتزم ذكر الروايات بالأسانيد إلى قائليها سواء أكانت أحاديث متصلةً أم موقوفةً أم مقاطيعَ أم أخباراً ، وهذا أيضاً مطَّرد في كتاب (روضة العقلاء) .

(ز) اعتاد أبو حاتم ابن حبَّان أن يعقِّب على بعض الأحاديث المعلَّلة ليدفع علَّتها إذا احتجَّ بها ، وقد فعل ذلك بأسلوبه المعتاد في عدة مواضع من الروضة ؛ كما سيأتي عند الحديث عن الجرح والتعديل إن شاء الله .

(ح) أشار ابن حبَّان إلى كتابه (فصول السُّنن) في الرّوضة[٢] كما أشار إليه في الصَّحيح .

مما سبق كلِّه يتضح أنَّ هذا الكتاب صحيح النِّسبة إلى الإمام ابن حبَّان ، وأنَّ نفَس ابن حبان وطريقته في المناقشة والتعليق واضحة كلَّ الوضوح في هذا الكتاب .

المطلب الثاني: بيان مضامين الكتاب ومحتواه

لقد انتشرت الزَّندقة والإلحاد في القرن الرابع الهجري أيّما انتشار ، كما كانت المعتزلة والروافض تنفخ بكير العقل ، وتعطيه من الأهمية وتوليه من الاختصاص ما يرفعه كثيراً فوق القدر الذي خصَّ الله به العقل البشري . وقد وجد أيضاً أناس من الفلاسفة حكَّموا العقل في كلِّ شيء . فما قبلته عقولهم أثبتوه على طرائقهم

---

(١) روضة العقلاء (ص١٦) .

(٢) روضة العقلاء (ص٢٠٨) ووازن بالصَّحيح (١ : ٩٧) و(٣ : ٤٧٥) .

الخاصَّة ، وما لم تصل عقولهم إليه رفضوه .

أضف إلى هذا وذاك ؛ أنَّ بعض المتصوِّفة أزرَوا بالعقل وشانوه وحدُّوا من قدراته ؛ حتى غدا العقل الإنسانيُّ عندهم ليس ذا إبداع وتجديد ، وجعلوا الإنسان مجرد آلة تتحرك وفق ما هو مرسوم ، دون أن يكون لها أدنى إرادة أو معرفة بما تسير إليه .

ولا يخفى ما لهذا الإفراط وذاك التفريط من أثر على الحياة الإنسانية الخاصَّة والعامَّة . فكأنَّ ابن حبَّان ساءه ذلك التفكير ، وهالَتْه تلك الآثار السيئة التي نجمت عن وضع العقل في غير موضعه ، فكتب هذا الكتاب ليُدلِّل فيه على العقل السليم وآثاره في الحياة الإنسانية ، وما ينبغي للعاقل فعله وما يتعين عليه تركه . فجعل محور هذا الكتاب هو العقل ، وجعل للعقل خمسين شعبة ، ذكر كلَّ شعبةٍ في بابٍ بناه على حديث صحيح عنده ، ثم تكلَّم على كل حديث بما يُستفاد منه في السلوك الإنساني والتربية الاجتماعية والتعايش الإسلامي . ويمكن أن نقسم هذه الشعب الخمسين على بابين رئيسين :

(الباب الأول) : أثر العقل في التربية الفردية ، وتحته فصول عدة .

الفصل الأول : أثر العقل في العلم وضرورة طلب العلم للعقلاء .

الفصل الثاني : أثر العقل في آداب العالم العاقل الروحية والنَّفسية ، وتحته مباحث عدة :

تقوى الله ، التوكل على الله ، الصبر ، اعتزال الناس مدة الترويح عن النَّفس بما هو مباح .

الفصل الثالث : أثر العقل في الأخلاق الفردية ، وفيه مباحث :

الصَّمت وحفظ اللسان ، الرفق في الأمور ، الصِّدق ، الحياء ، التواضع .

(الباب الثاني) : أثر العقل في التربية الاجتماعية . وتحته أربعة فصول :

الفصل الأول : تربية الجماعة على الصِّفات النبيلة ، وفيه مباحث :

تعلم الأدب ولزوم الفصاحة ، التحبب إلى النَّاس ، منع التهاجر بين المسلمين ، إظهار البِشْر والتبسم للآخرين ، النُّصح لجميع النَّاس ، كتمان السِّر ، جمع المال بالطرق المشروعة الكرم وأداء حق الله في المال . وتحته فقرات عديدة : السخاء ، قضاء حوائج النَّاس ، إعطاء السَّائل ، استضافة النَّاس وإكرامهم ، العفو عن المسيء ، المجازاة على صنائع المعروف .

الفصل الثاني : أثر العقل في تماسك الجماعة الإنسانية . وفيه مباحث :

الصَّداقة ومفهومها الإسلامي ، المؤاخاة وعدم المعاداة ، صفة الأصحاب ، الوفاء في الصداقة ، زيارة الإخوان ، قبول الهدية من الأصحاب ، قبول الاعتذار ، عدم قبول أقوال الوشاة .

الفصل الثالث : أثر العقل في محاربة العادات السَّيئة ، وفيه مباحث :

اللؤم تعريفه وأبعاده ، الحرص على الدنيا ، التجسس وسوء الظن ، الحسد والبغضاء الكذب والفجور ، الطمع ، مسألة النَّاس .

الفصل الرابع : أثر العقل في قيادة الجماعة الإسلامية ، وفيه مبحثان :

دوام تذكر الله واليوم الآخر ، وإقامة العدل وأخذ المظالم ، حسن سياسة الرعية وأخذهم بالأرفق دائماً[١] .

هذه أهم التقسيمات التي يمكن أن تتوزعها شعب العقل الخمسون ، وقد كنت عقدت مبحثاً للحديث عن آراء ابن حبَّان التربوية في هذا الكتاب ، إلاَّ أنَّني رأيت تركه اختصاراً وإفساح المجال لدارسي التربية كي يدلوا بدلوهم فيه .

وبما أنَّ للعقيدة أثراً أساسياً في التربية والسُّلوك ، فلا بأس أن أذكر بأنَّ ابن حبَّان أول من كتب كتاباً في شُعب الإيمان ، فكتب كتاب «وصف الإيمان وشعبه» جمع فيه طرق الحديث المعروف حول شعب الإيمان ، ثم استوفى الحديث على كل شعبة بالتفصيل[٢] ولا أعلم أحداً سبقه إلى هذا ، ويبدو أنَّ البيهقيَّ نَسَجَ على مِنواله .

---

(١) كانت هذه التقسيمات مستمدَّة بشيء من التصرف من خطة بحث للماجستير بعنوان (دور العقل في التربية الإسلامية عند ابن حبَّان من خلال كتابه روضة العقلاء) قدمها الطالب عبد الكريم محمد زهد إلى قسم التربية في كلية التربية بجامعة أم القرى ، وقد كنت أشرت عليه بالكتابة في هذا الموضوع ، فتحمس له مشكوراً . وقد نوقشت رسالته قبل أن أنجز رسالتي هذه ، لكنني لم أسمع أنها طبعت ، رغم جودتها ، وكثرة فوائدها !

(٢) الإحسان (١ : ٣٨٤) فما بعدها .

الفصل الرابع

كتاب التَّقاسيم والأنواع

لا يوجد لابن حبّان من الكتب الحديثية التي صنَّفها سوى هذا الكتاب الذي عُرف بصحيح ابن حبّان ، كما عُرف بالأنواع والتَّقاسيم .

وبما أنَّ هذا الكتاب لن نعود إلى التَّوسع بدراسته ، فيحسن أن نعرِّف به تعريفاً يكشف عن مضامينه ، مع القصد وعدم التطويل ، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

المبحث الأول

اسم الكتاب وتحقيق نسبته إلى ابن حبّان

ذكرَ هذا الكتاب كلُّ من ترجم لابن حبّان ـ تقريباً ـ من القدماء والمحْدَثين ، كما أعطى فكرة وجيزة عن مضامينه مؤلفو كتب مصطلح الحديث في مبحث «الكلام على الحديث الصَّحيح ، وما صنِّف في الصحيح من الكتب» . كما قام عدد من العلماء بدراسته والتعليق عليه .

قال صاحب كشف الظنون[١] : صحيح ابن حبّان ، اختصره ابن الملقِّن ، ورتّبه على الأبواب العلاء الفارسي الحنفي .

وقال أبو سعد الإدريسي : صنف المسند الصَّحيح . . . وقال الذهبي : قال ابن حبّان في كتاب الأنواع : لعلَّنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ . . .[٢] .

وقال السُّيوطي في تدريب الراوي[٣] : (صحيح ابن حبّان ترتيبه مخترع ، ليس على الأبواب ولا على المسانيد ؛ ولهذا سماه «التقاسيم والأنواع» وسببه أنَّه كان عارفاً بالكلام

(١) كشف الظنون (ص٤٦٣ ، ١٠٧٥ ، ١٤٠٠) وسماه مرة : صحيح ابن حبّان ، ومرة التقاسيم والأنواع ، ومرة ثالثة سماه كتاب الأنواع والتقاسيم .

(٢) تذكرة الحفاظ (ص٩٢١) .

(٣) تدريب الراوي (١ : ١٠٩) وكذلك سماه العراقي في شرح الألفية (١ : ٥٤) .

والنَّحو والفلسفة . . . والكشف من كتابه عَسِرٌ جداً ، وقد رتَّبه بعض المتأخرين على الأبواب ، وعمل له الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافاً ، وجرَّد الحافظ أبو الحسن الهيثمي زوائده على الصحيح في مجلد) .

وهذا التعدد في التسمية مَرَدُّه إمَّا إلى ذكر بعض الاسم الذي سماه به مؤلفه ، أو إلى الوصف ، فالذين قالوا بأنَّه «صحيح ابن حبَّان» ؛ نظروا إلى وصف الكتاب ، واشتراط ابن حبَّان الصِّحة فيه فسموه صحيحاً ، وربما كان ذلك أيضاً نتيجة دراستهم لهذا الكتاب ؛ فترجَّح لديهم أنَّه صحيح باستثناء أحاديث ليست بالكثيرة ، مما اختلف في رجالها العلماء قديماً وحديثاً .

والذين قالوا : «كتاب الأنواع» كما ذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فإنَّما اقتصر على طرف منه يدلّ عليه ، بدليل أنَّه هو نقل عن الإدريسي قوله : «صنَّف المسند الصَّحيح» فالمسند الصَّحيح هو «الأنواع» . كما ذكر الذهبي في النُّبلاء[١] ما أخذ على كتابه فقال : «في تقاسيمه من الأقوال والتأويلات البعيدة ، والأحاديث المنكرة عجائب . . .» .

فقد صار لهذا الكتاب عدة أسماء : «الأنواع ، التقاسيم، المسند الصحيح ، صحيح ابن حبَّان» فما الاسم الكامل الصحيح لهذا الكتاب كما سماه مؤلفه؟

قال ابن حبَّان في مقدمة[٢] صحيحه :

(لَمَّا كانت الأجزاء من القرآن كلّ جزء يشتمل على سور ، جعلنا كلّ قسم من أقسام السُّنن يشتمل على أنواع ، فأنواع السُّنن بإزاء سور القرآن . .) .

وقال أيضاً[٣] : (إنِّي لَمَّا رأيت الأخبار طرقها كَثُرَتْ ، ومعرفة النَّاس بالصحيح منها قلَّت . . . تدبرت الصِّحاح ، لأسهِّل حفظها على المتعلمين) .

وقال[٤] : (ثم نُملي الأخبار بألفاظ الخطاب ، بأشهرها إسناداً ، وأوثقها عماداً ، من

---

(١) النُّبلاء (١٠ : ٣ : ٣٣٢) .

(٢) الإحسان (١ : ١٥٠) .

(٣) ما سبق (١ : ١٠٢) .

(٤) ما سبق (١ : ١٠٤) .

غير وجود قطع في سندها ، ولا ثبوت جرح في ناقليها . .) .

وذكر الفارسي مرتِّب الكتاب أنَّ ابن حبَّان سمَّاه كتاب التَّقاسيم والأنواع[١] ومثله نقل ياقوت عن الإمام تاج الإسلام السَّمعاني ، وذكر أنَّه وصله بالسَّماع المتصل في خمسة مجلَّدات[٢] وحكى مثله في زوائده الهيثمي[٣] .

وقد وقفت على ثلاثة مجلدات من «الأنواع والتقاسيم»[٤] كما وضعه مؤلفه ، فوجدت على ورقة الغلاف ما نصّه : (. . . المسند الصَّحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ، ولا ثبوت جرح في ناقليها) .

وهذا النَّص يفيد : أنَّ ما ذُكر سابقاً مفرقاً يشكِّل بمجموعه اسم الكتاب كاملاً .

فالإدريسي قال : صنَّف المسند الصَّحيح . . . والذَّهبي وغيره قالوا : صنَّف الأنواع والتَّقاسيم ، وقال هو بأنّه صنَّفه على التقاسيم والأنواع . . . من غير وجود قطع في سندها ، ولا وجود جرح في ناقليها . . . فيكون عنوان الكتاب كما جاء على صفحة غلاف المخطوطة المليئة بالتَّملكات والسَّماعات الوثائقية .

وأمَّا عن تحقيق نسبته إلى ابن حبَّان ، فقد أشرت في مباحث سابقة إلى أنَّ ابن حبَّان ذكر في صحيحه كتاب المجروحين ، والثِّقات ، والهداية إلى علم السُّنن ، وشرائط الأخبار ، أضف إلى هذا ما نقلته عن ابن حجر وغيره ؛ مما نسبوه إلى ابن حبَّان وناقشوه فيه ـ كما مرَّ سابقاً في المباحث الفقهيّة والعقديّة ـ . إلى جانب وجود ترتيب الفارسي وموارد الظمآن شاهدَين حيَّيْن ؛ يثبت أولهما ـ وهو الترتيب ـ كل ما جاء في الأنواع والتقاسيم مرتباً على الأبواب الفقهية . ويثبت الثَّاني ما زاده ابن حبَّان من الصَّحيح

(١) الإحسان (١ : ٩٥) وقد ذكر الوادي آشي في برنامجه أنه تلقَّى التقاسيم والأنواع بالسَّند المتصل ، وسمَّاه المسند أيضاً (ص٢٠٤) .

(٢) معجم البلدان (١ : ٤١٨) وذكر التجيبي أنَّه تلقى بعضه شفاهاً وبعضه إجازة . برنامج التجيبي (ص١٢٧) .

(٣) موارد الظمآن (ص٢٩) وانظر مقدمة العلامة أحمد شاكر لصحيح ابن حبَّان (١ : ١١) فما بعد ، فقد رأيته وصل قريباً مما وصلت إليه .

(٤) صوّر لي هذه الأجزاء الثَّلاثة الأخ النبيل الدكتور أحمد العمّاري ، شكر الله له وأحسن إليه .

عنده على البخاري ومسلم ، وهذا موجود في الترتيب بحروفه وأسانيده ، كما هو موجود أيضاً في الأنواع والتقاسيم الأصلي .

وسيأتي حين دراسة الكتاب بعض مآخذ العلماء التي وقفتُ عليها على صحيحه .

وأحسب أنَّني لو أردت كتابة خمسين دليلاً داخلياً وخارجياً على صحة نسبة هذا الكتاب ؛ لفعلت . ولكن لا حاجة بنا إلى الإطالة ؛ فكتاب ابن حبَّان أشهر من أن توثَّق نسبته إليه .

المبحث الثَّاني

طريقة ابن حبَّان في تصنيف كتابه

قال ابن حبَّان يصف طريقته في تأليف تقاسيمه وأنواعه :

(وإنّي لَمَّا رأيتُ الأخبارَ طرقها كَثُرت ، ومعرفة النَّاس بالصحيح منها قلَّت ، لاشتغالهم بكِتْبَة الموضوعات ، وحفظ الخطأ والمقلوبات ، حتى صار الخبر الصحيح مهجوراً لا يُكتب ، والمنكر المقلوب عزيزاً يُستغرب .

وأنَّ من جمع السُّنن من الأئمة المرضيين ، وتكلَّم عليها من أهل الفقه والدين ، أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار ، وأكثروا من تكرار المُعاد للآثار ، قصداً منهم لتحصيل الألفاظ على من رَامَ حفظها من الحفاظ ، فكان ذلك سببَ اعتماد المتعلِّم على ما في الكتاب وترك المقتبس التحصيلَ للخطاب .

فتدبرتُ الصِّحاح ، لأسهِّل حفظها على المتعلمين ، وأمعنتُ الفكر فيها ، لئلا يصعب وَعْيُها على المقتبسين ، فرأيتُها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية .

فأوَّلها : الأوامر التي أمر الله عباده بها ، والثاني : النواهي التي نهى الله عباده عنها والثالث : إخباره عما احتيج إلى معرفتها ، والرابع : الإباحات التي أبيح ارتكابها والخامس : أفعال النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم التي انفرد بفعلها .

ثم رأيت كلَّ قسم منها يتنوع أنواعاً كثيرة ، ومن كلِّ نوع تحته تُنتزَع خطيرة ، ليس يعقلها إلا العالمون ، الذين هم في العلم راسخون ، دون من اشتغل في الأصول بالقياس المنكوس ، وأمعن في الفروع بالرأي المنحوس .

وإنَّما نملي كلَّ قسم بما فيه من الأنواع ، وكلَّ نوع بما فيه من الاختراع الذي لا يخفى تحضيره على ذوي الحِجا ، ولا تتعذر كيفيته على أولي النُّهى . . .)[1] .

مما مرَّ يتضح أنَّ ابن حبَّان ـ رحمه الله ـ يرى أنَّ السُّنن إنَّما جاءت خطاباً تكليفياً

(١) الإحسان (١ : ١٠٢ ـ ١٠٤) المسند على التقاسيم (١ : ٣ : أ) .

على كلِّ مسلم يمكن أن يتوجه إليه الخطاب ، فعليه أن يتعرف عليها ليعمل بما فيها وليس المقصود الأهم من السُّنن جمعها وتكثير طرقها .

فصحيح الإمام البخاري عُنِيَ فيه بزيادات الأحاديث ، وتكثير الطرق إلى جانب عنايته بتراجم الأبواب ، وعني الإمام مسلم بجمع طرق الحديث ، وانتقاء أوضح المتون وترتيب الكتاب على الطبقات التي ذكرها في مقدمته .

وقد كان لكلٍّ من السَّابقين عنايةٌ بجانب معين ، أو عدة جوانب مما يتعلق بالسُّنن من علوم . فنظر ابن حبَّان ـ مما لا شك فيه ـ في كلِّ هذه الكتب ، فأخذ على مؤلفيها بعض مآخذ في الأسانيد أو المتون ، واختطَّ لنفسه طريقاً متميزة في الرِّجال تختلف عن أنظار كثيرين ممن تقدموه ، فأراد أن يُظهر طريقَه هذه ، وعلمَه ، بمصنَّف يجمع فيه أصول صحيح السُّنة ، أسوة بغيره ممن صنَّف في هذا العلم .

بَيْدَ أنَّه شاهَدَ انصراف النَّاس عن السُّنن ، وعدم معرفة أكثرهم كيفية التفريع عليها والاستنباط منها ، ففكَّر في طريقة متميزة عن كلٍّ من سبقه ، يصنف فيها السُّنن تصنيفاً أصوليّاً يعتمد على الاستنباط الصَّحيح من السُّنن ، دون الاعتماد على القياس المعكوس والرأي المنحوس ، وفي السُّنن غنىً عن كلِّ هذا ، ولم يلتفت إلى سهولة الكشف عن الأحاديث ، وإنَّما صنَّفه ليحفظه طلبة العلم ، وينفذوا ما فيه ، لأنَّه هو المقصود من السُّنن .

قال رحمه الله : (فإذا وقف المرء على تفصيل ما ذكرنا ، وقَصَدَ قَصْدَ الحفظ لها ؛ سَهُلَ عليه ما يريد من ذلك ، كما يصعب عليه الوقوف على كل حديث منها ، إذا لم يقصد قَصْدَ الحفظ له . ألا ترى أنَّ المرء إذا كان عنده مصحف وهو غير حافظ لكتاب الله ـ جلَّ وعلا ـ فإذا أحبَّ أن يَعْلَمَ آية من القرآن في أيِّ موضعٍ هي ؛ صَعُبَ عليه ذلك ، فإذا حَفِظَه ، صارت الآيُ كلُّها نُصْبَ عينيه؟

وإذا كان عنده هذا الكتاب ، وهو لا يحفظه ، ولا يتدبر تقاسيمَه وأنواعَه ، وأحب إخراج حديث منه ؛ صعب عليه ذلك ، فإذا رام حفظه ؛ أحاط علمُه بالكلِّ ، حتى لا ينخرم منه حديث أصلاً .

وهذا هو الحيلة التي احتلنا ؛ ليحفظ النَّاس السُّنن ، ولئلا يعرجوا على الكِتْبَة والجمع

إلاَّ عند الحاجة دون الحفظ له أو العلم به . . .)[١] .

وقد تنوع قسم الأوامر[٢] عند ابن حبَّان إلى مئة وعشرة أنواع . قال :

(تدبَّرتُ خطاب الأوامر عن المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، لاستكشاف ما طواه في جوامع كلمه ، فرأيتُها تدور على مئة وعشرة أنواع ، يجب على كل مُنْتَحِلٍ للسُّنن أن يعرفَ فصولها ، وكلٍّ منسوب إلى العلم أن يقف على جوامعها ، لئلا يضع السُّنن إلاَّ في مواضعها ، ولا يزيلها عن موضع القصد في سَنَنها . . .) .

وقد كان من أنواع الأوامر هذه (لفظ الأمر الذي هو فرض على المخاطبين كافَّة في جميع الأحوال وفي كل الأوقات ، حتى لا يسعَ أحداً منهم الخروجُ منه بحال .

وكان النوع الثاني : (ألفاظ الوعد التي مرادها الأوامر باستعمال تلك الأشياء المذكورة) .

وهكذا إلى تمام مئة نوع وعشرة أنواع ، كان الأخير منها : (الأمر بالشَّيء الذي مراده الإعلام بنفي جواز استعمال ذلك الشيء ، لا الأمر به)[٣] .

أما قسم النّواهي[٣] فوصف ابن حبَّان ما رآه فيه بقوله :

(وقد تتبَّعْتُ النَّواهي عن المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، وتدبرت جوامع فصولها ، وأنواع ورودها ؛ لأنَّ مجراها في تشعُّب الفصول مجرى الأوامر في الأصول فرأيتها تدور على مئة نوع وعشرة أنواع .

النَّوع الأول : الزجر عن الاتكال على الكتاب ، وتَرْكِ الأوامر والنَّواهي عن المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم . . .

النوع الثاني عشر : الزجر عن الشَّيء بلفظ العموم من أجل علة لم تُذكر في نفس الخطاب ، وقد ذُكِرَت في خبر ثان ، فمتى كانت تلك العلة موجودة ، كان استعماله مزجوراً عنه ، ومتى عدمت تلك العلة ، جازَ استعمالُه .

---

(١) الإحسان (١ : ١٥٠ ـ ١٥١) المسند الصحيح على التقاسيم (١ : ١٨ب ، ١٩أ) .

(٢) الإحسان (١ : ١٠٥ ـ ١١٨) التقاسيم والأنواع (١ : ٢٢أ ـ ٢٥أ) .

(٣) الإحسان (١ : ١١٩ ـ ١٣٠) ما سبق (١ : ٨ب ـ ١٢ب) .

وقد يُباح هذا الشَّيء المزجور عنه في حالتين أُخريين ، وإن كانت تلك العلة أيضاً موجودة ، والزجر قائم . . .

النوع العاشر والمئة : الأشياء التي كان يكرهها رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يستحبّ مجانبتها ، وإن لم يكن في ظاهر الخطاب النَّهي عنها مطلقاً) .

وعن قسم الأخبار[١] قال :

(وأما إخبار النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عما احتيج إلى معرفتها ، فقد تأملت جوامع فصولها ، وأنواع ورودها ، لأسهِّل إدراكها على مَن رام حفظها ، فرأيتها تدور على ثمانين نوعاً :

الأول : إخباره صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عن بدء الوحي وكيفيته . . .

الخامس والخمسون : إخباره صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عن الشَّيء بإطلاق اسم العصيان على الفاعل فعلاً بلفظ العموم ، وله تخصيصان اثنان من خبرين آخرين) .

ومثاله[٢] : (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أنه قال : «من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني ، ومن عصا الأمير فقد عصاني»[٣] .

ذكر أحد التخصيصَيْن الذي يخصّ عموم الخطاب الذي في خبر أبي هريرة : . . . عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال : كنَّا إذا بايعنا رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم على السَّمع والطاعة ، يقول لنا : «فيما استطعتم»[٤] .

ذكر التخصيص الثاني الذي يخصّ عموم الخطاب ؛ الذي ذكرناه قبلُ . . . عن أبي

---

(١) الإحسان (١ : ١٣١ ـ ١٣٩) .

(٢) وإنَّما سقت مثالاً هنا ، لتوفُّر قسم الأخبار لديَّ ، فمعذرةً عن تغاير المنهج .

(٣) أخرجه البخاري في الأحكام باب قوله تعالى : ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ رقم (٦٧١٩) وأخرجه في الجهاد بأتم منه رقم (٢٧٩٧) ومسلم في الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية رقم (١٨٣٥) .

(٤) أخرجه البخاري في الأحكام باب كيف يبايع الإمام النَّاس رقم (٦٧٧٦) ومسلم في الإمارة باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع رقم (١٨٦٧) .

سعيد الخدري قال : بعث رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم علقمة بن مُجَزِّز المُدْلِجي على بَعْثٍ أنا فيهم ، فخرجنا حتى إذا كنا على رأس غزاتنا ، أو في بعض الطريق استأذَنَتْه طائفة من الجيش ، فأذن لهم وأمَّر عليهم عبد الله بن حُذافة السَّهمي ، وكان من أصحاب بدر ، وكانت فيه دعابة ، فكنت فيمن رجع معه ، فبينا نحن في الطريق نزلنا منزلاً ، وأوقد القوم ناراً يصطلون بها ، أو يصنعون عليها صنيعاً لهم ، إذ قال لهم عبد الله بن حذافة : أليس لي عليكم السَّمع والطاعة؟ قالوا : بلى ، قال : فأنا أمرُكم بشيء ألا فعَلْتموه؟ قالوا : بلى ، فإنّي أعزمُ عليكم بحقّي وطاعتي إلا تواثَبْتُم في هذه النار . قال : فقام ناسٌ حتى إذ ظنَّ أنَّهم واثبون فيها ، قال : أمسكوا عليكم أنفسكم ، إنَّما كنت أضحك معكم .

فلمَّا قدموا على رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ذكروا ذلك له ، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «مَن أمركم بمعصية فلا تطيعوه»[1] .

وأما النوع الثمانون ؛ فهو (إخباره ﷺ عن الموحِّدين الذين استوجبوا النيران ، وتفضُّله عليهم بدخول الجنَّة بعد ما امتحشوا وصاروا فحماً) .

وكان القسم الرابع[2] من أقسام السُّنن ، قسم الإباحات التي أبيح ارتكابها . قال رحمه الله : (وقد تَفقَّدتُ الإباحات التي أبيح ارتكابها ، ليحيط العلم بكيفية أنواعها ، وجوامع تفصيلها بأحوالها ، ويسهُل وعيُها على المتعلّمين ، ولا يصعب حفظها على المقتبسين فرأيتها تدور على خمسين نوعاً :

النوع الأول منها : الأشياء التي فعلها رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وتؤدي إلى إباحة استعمال مثلها . . .

النوع الحادي والثلاثون : إباحة فعل عند وجود شرط معلوم ؛ مع حظره عند شرط ثان قد حُظر مرة أخرى عند الشَّرط الأول ؛ الذي أبيح ذلك عند وجوده ، فأبيح مرة

---

(١) أخرجه ابن حبَّان في التقاسيم (٣ ق ٨١) وهو في الإحسان (١٠ : ٤٥٥٨) وابن ماجه في الجهاد ، باب لا طاعة في معصية الله رقم (٢٨٦٣) وأخرجه البخاري ترجمة : باب سرية عبد الله بن حذافة السَّهمي . . . إلخ . وقال ابن حجر : أشار بأصل الترجمة إلى ما رواه أحمد وابن ماجه ، وصحَّحه ابن خزيمة وابن حبَّان والحاكم وأقرهم . انظر الفتح (٨ : ٥٨) وانظر (١٣ : ١٢٣) ففيهما كلام نفيس .

(٢) التقاسيم (١ : ١٥ب ـ ١٧أ) والإحسان (١ : ١٤٠ ـ ١٤٤) .

أخرى عند وجود الشّرط الذي حصر من أجله المرة الأولى . . .

النوع الخمسون : الأشياء التي شاهدها رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، أو فُعِلت في حياته فلم يُنكِر على فاعليها ، تلك مباح للمسلمين استعمال مثلها) .

أما القسم الخامس من أقسام السُّنن فهو قسمُ الأفعال التي انفرد بها النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

قال رحمه الله : (وأما أفعال النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فإنِّي تأمَّلت تفصيل أنواعها ، وتدبّرت تقسيم أحوالها ، لئلا يتعذّر على الفقهاء حفظُها ، ولا يصعب على الحفّاظ وعيُها ، فرأيتها تدور على خمسين نوعاً :

النوع الأول : الفعل الذي فُرِضَ عليه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم مُدةً ، ثم جُعل ذلك نفلاً . . .

الرابع والثلاثون : الأفعال التي فيها تضادٌّ وتهاتر في الظاهر ، وهي من اختلاف المباح من غير أن يكون بينهما تضادٌّ أو تهاتر . . .

النوع الخمسون : وصف رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وسنِّه)[١] .

قال ابن حبَّان رحمه الله : (فجميع أنواع السُّنن أربع مئة نوع على حسب ما ذكرناها . ولو أردنا أن نزيد على هذه الأنواع التي نوَّعناها للسّنن أنواعاً كثيرة ؛ لفعلنا ، وإنّما اقتصرنا على هذه الأنواع دون سواها ، وإن تهيأ ذلك لو تكلَّفناه ؛ لأنَّ قَصْدَنا في تنويع السُّنن ، الكشف عن شيئين :

أحدهما : خبرٌ تنازع الأئمة فيه ، وفي تأويله .

والآخر : عمومُ خطابٍ صَعُبَ على أكثر النَّاس الوقوفُ على معناه ، وأشكلَ عليهم بغيةُ القصد منه ، فقصدنا إلى تقسيم السُّنن وأنواعها ؛ لنكشف عن هذه الأخبار . . .)[٢] .

ولقد عِيبَ على ابن حبان ـ رحمه الله ـ صعوبة الكشف في صحيحه ، وتعذُّر إخراج الحديث منه . قال الذهبي[٣] ـ رحمه الله ـ : (وقد اعترف ـ يعني ابن حبَّان ـ أنَّ

---

(١) التقاسيم (١ : ١٧أ ـ ١٨ب) والإحسان (١ : ١٤٥ ـ ١٤٩) .

(٢) الإحسان (١ : ١٤٩) .

(٣) النبلاء (١٦ : ٩٧) .

صحيحه لا يقدر على الكشف منه إلاَّ مَن حفظه ، كمن عنده مصحف لا يقدر على موضع آية يريدها منه إلاَّ من يحفظه . . .) .

وجاء الأمير علاء الدين الفارسي فرتَّب الأنواع والتقاسيم على أبواب الفقه ، ووصف الكتاب بقوله[١] : (لكنّه لبديع صُنعه ، ومنيع وضعه ، قد عزّ جانبه ؛ فكثُر مُجانبُه ، وتعسَّر اقتناص شوارده ، فتعذَّر الاقتباس من فوائده وموارده) .

وأما السيوطي فإنَّه قال : (والكشف من كتابه عسير جداً)[٢] .

وقال الشيخ أحمد شاكر[٣] : (وقد قصد بهذا الترتيب الذي اخترعه وتفنَّن فيه ، إلى مقصد لم يتحقق قط ، وصار الكشف من كتابه عَسِراً جداً ـ كما قال السيُوطي ـ بل هو الذي رمى إلى ذلك ، فلم يتحقق مقصده الأول ، ووقع النَّاس في حرج التصعيب الذي رمى إليه . . . ولكن حيلته للحفظ ؛ لم تفلح ، ثم نجح أيّما نجاح في تصعيب الكشف من كتابه ، ولعل هذا أحد العوامل في ندرة نسخه) .

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط[٤] : (وهنا نسأل : هل العُسْر الذي وُضعت به طريقة ابن حبَّان منفيّ عن الطرق التي أَلِفَها النَّاس واعتادها؟

إنَّ كلَّ من مارس هذا الفن ، يدركُ الصُّعوبة الجسيمة التي يلقاها الباحث عن حديث في (المسند) ـ يعني مسند الإمام أحمد ـ ولا سيّما إذا كان الحديث في مسند أبي هريرة مثلاً ، أو في مسند عبد الله بن عمر ، أو عبد الله بن عباس ، دون استخدام الفهارس . . . ولنتصوّر الأمر على شكل قريب من الواقع ، بالنِّسبة إلى أسلوب الكتب والأبواب ؛ لا بد لنا من إجراء الموازنة الآتية :

من المعلوم أنَّ صحيح البخاري يتألف من (٩٧) كتاباً ، مجموع أبوابها (٣٧٣١) باباً .

أمّا صحيح ابن حبَّان ؛ فهو مبنيٌّ على خمسة تقاسيم تنطوي على أربع مئة نوع ، فهل

---

(١) الإحسان (١ : ٩٥) .

(٢) تدريب الراوي (١ : ١٠١) .

(٣) مقدمة الشيخ أحمد للإحسان (١ : ١٦) .

(٤) مقدمة الشَّيخ الأرناؤوط للإحسان (١ : ٣٠ ـ ٣٢) .

يُتصوّر ـ عقلاً ـ أنَّ البحث عن حديث في الأول ، أيسر منه وأسهل منه في الثاني ، لمن لم يتمرّس بأيِّ الأسلوبين سابقاً؟

الجواب النَّظري ليس لصالح الأسلوب الأول ، أسلوب الكتب والأبواب ، فلماذا إذن وُصفت بالعُسر؟

ولو عدنا إلى عبارة الحافظ الذهبي ، وأمعنا النَّظر فيها ، لوجدنا أنَّ الحكم الذي أطلقه على هذا الأسلوب حكم مستنبط من المقدمة ، وليس حكماً قائماً على التجربة والاختبار .

فالخطيب البغدادي المتوفَّى (٤٦٣هـ) والزمن بينه وبين ابن حبَّان قريب نسبياً ؛ لم يطلع على كتب ابن حبَّان ، وإنَّما تحدَّث عنها بأسفٍ لضياعها ، ففي أي ميدان جرّبت بعد ذلك ، ومن مارسها وطبقها ؛ فظهر له نجاحها أو عدمه؟

وفي رأْينا أنَّ هذا الحكم غير صحيح ، وإنَّما هو تسويغ لموقف غير علمي من جديد قد يكون مفيداً . . . لقد حكموا على هذه الطَّريقة دون أية ممارسة . ووصفوها بالعسر دون اختبار وتجريب ، ولم يتبعها أحد بعد ابن حبَّان ، فماتت بعده) ا . هـ .

قلت : لقد دافع الشيخ شعيب ـ حفظه الله ـ عن طريقة ابن حبان أيَّما دفاع ، ودفاعه أيضاً نظري . ومحالٌ أن يكونَ الشيخُ شعيب أعرفَ من ابن حبَّان بكتابه[1] ، وابن حبَّان نفسه يقول : (فإذا وقف المرء على تفصيل ما ذكرناه ، وقَصَدَ قَصْدَ الحفظ لها ، سهُل عليه ما يريد من ذلك ، كما يصعب عليه الوقوف على كلِّ حديث منها ، إذا لم يقصد قَصْدَ الحفظ له)[2] .

وقال : (وإذا كان عنده هذا الكتاب ، وهو لا يحفظه ، ولا يتدبر تقاسيمه وأنواعه وأحبَّ إخراج حديث منه ، صَعُبَ عليه ذلك . فإذا رام حفظه ؛ أحاط علمه بالكلِّ)[3] .

---

(١) ولقد حذف الشيخ شعيب هذا الكلام من طبعة الكتاب الثالثة ، من غير إشارة إلى ذلك .

(٢) الإحسان (١ : ١٣٩) .

(٣) ما سبق (١ : ١٥١) .

وهذا يعني أنَّ الشَّيخ شعيباً نفسه يدافع عن منهج ابن حبَّان دفاعاً نظرياً ، كالذي اتهم به الذهبيَّ والسُّيوطيَّ وشاكراً .

والذي يبدو لي أنَّ ثمة اختلافاً في النَّظرة بين الذين استصعبوا طريقة ابن حبَّان وبين الذي يدافع عنه .

فالذهبي ومن معه استصعبوا طريقة الكشف عن حديث ما ، ولم ينتقدوا طريقة التصنيف البارعة ، والشَّيخ شعيب يريد أن يدافع عن الصَّحيح جملة وتفصيلاً ، وهذا غير مسلَّم .

والمثال الذي ضربه للموازنة بين البخاري وبين صحيح ابن حبَّان ، لا يسلَّم له نتيجته ، إذ ربما كانت كثرة أبواب الكتاب ؛ تيسيراً على المطالع فيه ، والكاشف عن أحاديثه ، بل هي كذلك فعلاً . ثم إنَّ ممارسة يسيرة للبخاريّ تعرِّف الباحث على مظانّ الحديث عنده في أغلب الأحيان .

أما (الأنواع والتقاسيم) فلا يستطيع الإنسان معرفة الحديث فيه ما لم يحفظ الأنواع الأربع مئة ـ على الأقل ـ ثم يطالع الصحيح مرات حتى يتحسّس مواضع الأحاديث فيه .

إنَّ تصنيف (الأنواع والتقاسيم) مستقىً ترتيبُه من أصول الفقه ، فما لم يتمكن الإنسان من معرفة أنواع الأوامر والنواهي والإباحات والأفعال والأخبار ، ودلالتها على الأحكام ، فمن العسير أن يكشف عن حديث ما في هذا الكتاب ؛ ما لم يمارسه طويلاً .

لكلِّ هذا أرى دفاع الشيخ شعيب في غير موضعه . على أنني لا أرى هذا طعناً في ابن حبَّان ـ رحمه الله ـ ولا منقصة لصحيحه ، بل هو كما وصفه الأمير : (عَزَّ جانبه) !

المبحث الثالث

مصادر ابن حبَّان في صحيحه

إن مصادر كتاب «التقاسيم والأنواع» كثيرة ومتنوعة ؛ منها الحديثي رواية ، ومنها الفقهي ، ومنها ما يتعلق باللغة والغريب ، وما يختص بالعلل والرجال .

بيد أنني سأتحدث في هذا المبحث عن مصادره التي استقى منها رواياته في الصحيح ، دون الأمور الأخرى ؛ اكتفاءً بشهرة ابن حبان في بعضها ، وإحالةً على كتبه الأخرى في الموضوعات التي طَرَقها .

قال ابن حبَّان : (ولعلنا قد كتَبنا عن أكثر من ألفي شيخ ما بين إسفيجاب إلى الإسكندرية ، ولم نروِ في كتابنا هذا ، إلاَّ عن مئة وخمسين شيخاً ، أقل أو أكثر .

ولعلَّ مُعَوَّلَ كتابنا هذا يكون على نحوٍ من عشرين شيخاً ، ممن أدرنا السُّنن عليهم واقتَنَعنا برواياتهم عن رواية غيرهم . . .)[1] .

فمصادر ابن حبَّان المباشرة هم شيوخه ، سواء أكانوا من المصنفين كابن خزيمة والحسن بن سفيان ، وأبي عوانة ، وغيرهم ، أم كانوا من الرواة الجامعين من غير تصنيف كتاب معين .

غير أنَّ هؤلاء أنفسهم قد تلقَّوا السنن من مصادر أُخَر ، وشيوخهم تلقّوها من مصادر أعلى ، وهكذا .

وعلى هذا ، فإن مصادر ابن حبَّان هي كتب السنة المتقدمة كالموطأ والمسانيد والصحاح والجوامع والمصنفات التي تلقاها بالأسانيد المتصلة إلى رواتها ومؤلفيها .

لكن انتشار علم الرواية ، وكثرة الشيوخ ، وتعدُّد الطرق ؛ جعلت ابن حبان وغيره من المصنفين لا يلتقون بأسانيدهم مع مؤلفي الكتب الأصلية في كثير من الأحيان ، وإنما يروون هذه الأحاديث من طرق أخرى يلتقي فيها المصنف المتأخر مع المصنف المتقدم في

---

(١) الإحسان (١ : ١٥٢) .

شيخه أو شيخ شيخه ، وربّما في شيخ أعلى ، وهذا يُشْبه المستخرجات من بعض الوجوه ، وإن لم يُقصد به تصنيفُ المستخرَج .

ورغم تتبُّعي الدقيق لصحيح ابن حبان ؛ فإنني لا أذكر وقوفي على رواية من طريق الإمام مسلم بن الحجاج ، والسبب في ذلك ـ والله أعلم ـ أن شيخ ابن حبَّان ـ الإمام أبا عوانة الإسفرايني ـ صنف مستخرجاً على صحيح مسلم ، فكان ابن حبَّان يلتقط الروايات التي يختارها من صحيح مسلم عن شيخه أبي عوانة في المستخرج .

بينما وجدت له عدة روايات من طريق الإمام البخاري رحمه الله تعالى ، وعدداً غير قليل من الروايات عن الإمام أحمد ، ومالك ، وسفيان ، وعبد الرزاق ، وابن أبي شيبة وغيرهم .

وقد قيل : بأنَّ صحيح ابن حبَّان ؛ معظمه منتزع من صحيح ابن خزيمة ، والذي وجدته أنَّ ابن حبان لم يُخرّج كثيراً من الحديث من طريق شيخه ابن خزيمة ، فهناك كثير من الشيوخ فاقت رواياتهم عند ابن حبان ضعفَي روايات ابن خزيمة عنده .

فإن قيل : فهو قد رواها بأسانيد أُخَر ، قلت : وما حاجته إلى روايتها بأسانيد أُخَر وصاحبها كابن خزيمة علوَّ إسنادٍ ومكانةً علمية ، وله مصنفات عظيمة في الحديث الشريف؟

على أن ابن حبان لم يُنكر فضلَ شيخه ؛ فقد صرَّح في مقدمة المجروحين ـ كما ذكرت سابقاً ـ بأنَّه أعلم من رأى بصناعة السُّنن والتفقُّهِ فيها .

والصواب أن لابن حبان منهجَه المستقلّ في نَظم كتابه ، واصطفاء أحاديثه ، مع الاعتراف بإفادته من شيخه ، وليس في ذلك ضَير .

وهَبْ أن صحيح ابن حبَّان منتزَعٌ من صحيح ابن خزيمة ، فإن ذلك لَفَضلٌ كبير ، فقد حُفظ صحيح ابن حبَّان ، وضاع صحيح ابن خزيمة إلا أقلّه .

والنَّصّ الذي نقَلته في صدر هذا المبحث يشير إلى أن اعتماد ابن حبان على نحو من عشرين شيخاً ، ولقد تتبعت روايات شيوخ ابن حبان في بعض أجزاء الصحيح ، فوجدت الذين أكثر عنهم لا يزيدون على العشرين إلا قليلاً . وقد ضاعت مصنفات بعضهم ولبعضهم مصنفات تنتظر من يقوم على خدمتها ، ويخرجها لإفادة طلبة العلم منها .

المبحث الرابع

شرط ابن حبّان في رجال كتابه

المشهور بين الناس أنّ ابن حبّان متساهلٌ في التوثيق ، وعلى هذا فرجاله في الصحيح منهم الثقة ، ومنهم الصَّدوق ، ومنهم الضعيف .

إلاَّ أنني أقرر ابتداءً أنَّ الرجل قد اجتهد في الرجال ، فأدّاه اجتهاده إلى منهج اختطَّه لنفسه ، وبنى كتابه عليه . قال :

(وأما شرطنا في نقلة ما أودعناه كتابنا هذا السُّنن ، فإنا لم نحتجَّ فيه إلا بحديث اجتمع في كلِّ شيخ من رواته خمسة أشياء :

ـ **الأول** : العدالة في الدِّين بالستر الجميل : . . . والعدالة في الإنسان : هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله ، لأنّا متى ما لم نجعل العدل إلاَّ من لم يوجد منه معصية بحال ؛ أدَّانا ذلك إلى أنْ ليس في الدنيا عدل ، إذ النَّاس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشَّيطان فيها ، بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله تعالى .

والذي يخالف العدل مَن كان أكثر أحواله معصية الله . . .)[1] .

ـ **الثاني** : (الصِّدق في الحديث بالشُّهرة فيه) فلا يكفي مجرد العدالة الشرعية في الإنسان من أن تكون أكثر أحواله طاعة لله ، بل هناك عدالة هي تزكية المعدِّلين من أهل الحديث . (وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به ، وهو غير صادق فيما يروي من الحديث ؛ لأنَّ هذا شيء ليس يعرفه إلاَّ مَن صناعتُه الحديث ، وليس كلُّ معدِّل ـ بكسر الدال ـ يعرف صناعة الحديث ، حتى يعدِّل العدل على الحقيقة ، في الرواية والدين معاً)[2] . فواضح أنَّ عدالة الرواية أخصّ من عدالة الدين والصلاح .

ـ **الثالث** : (العقل بما يحدِّث من الحديث) : وهو أن يعقل من اللغة بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار عن سَنَنها ، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يسند موقوفاً ، أو يرفع مرسلاً ، أو يُصحِّف اسماً)[3] .

---

(١) مقدمة الصحيح (١ : ١٥١) .
(٢) ما سبق (١ : ١٥٢) .
(٣) ما سبق (١ : ١٥٢) .

الرابع : (العلم بما يحيل من معاني ما يروي) : هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدَّى خبراً ، أو رواه من حفظه ، أو اختصره ، لم يُحِلْهُ عن معناه الذي أطلقه رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إلى معنى آخر)[١] .

وهذان الشَّرطان اشترطهما ابن حبَّان لأنه يقبل زيادة الثقة . قال :

(وأما زيادة الألفاظ في الروايات ، فإنَّا لا نقبل شيئاً إلا عمن كان الغالبَ عليه الفقهُ ـ إلى جانب العدالة والحفظ طبعاً ـ حتى يُعلم أنه كان يروي الشَّيء ويعلَمُه ، حتى لا يُشَكَّ فيه أنه أزاله عن سَنَنه ، أو غيَّره عن معناه أم لا ؛ لأنَّ أصحابَ الحديث الغالبُ عليهم حفظ الأسامي والأسانيد دون المتون ، والفقهاء الغالبُ عليهم حفظ المتون وأحكامها وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدِّثين .

فإذا رفع محدِّثٌ خبراً ، وكان الغالبَ عليه الفقهُ ، لم أقبل رفعه إلا من كتابه ، لأنَّه لا يعلم المسنَد من المرسل ، ولا الموقوف من المنقطع ، وإنَّما همَّته إحكام المتن فقط . وكذلك لا أقبل عن صاحب حديث حافظ متقن أتى بزيادة لفظة في الخبر ؛ لأنَّ الغالبَ عليه إحكامُ الإسناد ، وحفظ الأسامي ، والإغضاء عن المتون وما فيها من الألفاظ ؛ إلاَّ من كتابه . هذا هو الاحتياط في قبول الزيادات في الألفاظ . . .)[٢] .

ـ الخامس : المتعرِّي خبره عن التدليس : وهو أن يكون الخبر عن مثل من وصفنا نعته بهذه الخصال الخمس ، فيرويه عن مثله سماعاً ، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم)[٣] .

ـ فـ(المدلّسون الذين هم ثقات وعدول ، فإنا لا نحتجُّ بأخبارهم إلاَّ ما بيَّنوا السماع فيما رووا ، مثل الثوري والأعمش وأبي إسحاق وأضرابهم من الأئمة المتقين ، وأهل الورع في الدين . لأنا متى قبلنا خبر مدلّس لم يبين السَّماع فيه ، وإن كان ثقة ؛ لزمنا قبول المقاطيع والمراسيل كلّها ، لأنَّه لا يُدرى ، لعل هذا المدلِّس دلَّس هذا الخبر عن ضعيف

(١) الصحيح (١ : ١٥٢) .
(٢) ما سبق (١ : ١٥٩) .
(٣) ما سبق (١ : ١٥٢) .

يَهِي الخبر بذكره إذا عُرف؟ اللهم إلا أن يكون المدلِّس يُعلم أنه ما دلَّس قط إلا عن ثقة فإذا كان كذلك ، قُبلت روايتُه ، وإن لم يبيّن السَّماع . . .

فإذا صحَّ عندي خبرٌ من رواية مدلّس أنَّه بيَّن السَّماع فيه ، لا أبالي أن أذكُرَه من غير بيان السَّماع في خبره ، بعد صحّته عندي من طريق آخر)[١] .

هذه هي الصّفات التي يجب توافرها في الراوي ، وهنالك صفاتٌ أخرى يجب أن يتعرّى عنها الثقة العدل الذي اجتمعت فيه هذه الخصال .

فمن هذه الصفات كثرة الخطأ[٢] ومخالفة الثقة[٣] لمن هو أوثق منه ، والتفرد[٤] الموجب للتوقف في خبر المتفرد ، والابتداع ، فإن وجدت البدعة[٥] فلا يجوز بحال أن يكون الراوي داعية إليها . وحديث المختلط بعد اختلاطه[٦] إن علم ، وإلا اجتنب حديثه كلُّه .

على أنَّ ابن حبَّان ـ رحمه الله ـ لم يفُتْه التذكيرُ ، بأنه قد احتج بجماعةٍ من الرواة الذين اختلف فيهم الأئمة ما بين موثّق ومضعّف . قال : (فمن صح عندي منهم بالبراهين الواضحة ، وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة ، احتججت به ، ولم أعرّج على قول من قدح فيه .

ومَن صحّ عندي بالدلائل النيّرة ، والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنه غيرُ عدلٍ لم أحتجّ بخبره ، وإن وثّقه بعض أئمتنا)[٧] .

وقال في مقدمة صحيحه : (وقد احتجَجنا في كتابنا هذا بجماعة قد قدح فيهم بعضُ أئمتنا ، فمن أحبَّ الوقوف على تفصيل أسمائهم ، فلينظر في الكتاب المختصر من

(١) الصحيح (١ : ١٦١ ـ ١٦٢) .
(٢) ما سبق (١ : ١٥٣ ـ ١٥٤) .
(٣) ما سبق (١ : ١٥٣) .
(٤) ما سبق (١ : ١٥٤ ـ ١٥٥) .
(٥) ما سبق (١ : ١٦٠) .
(٦) ما سبق (١ : ١٦١) .
(٧) ما سبق (١ : ١٥٣) .

«تاريخ الثقات» يجدْ فيه الأصول التي بنينا ذلك الكتاب عليها ، حتى لا يعرِّج على قدح قادح في محدِّث على الإطلاق من غير كشف عن حقيقته .

وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نقلها عدول ثقات ، لِعلَلٍ تبيّن لنا منها الخفاء على عالم من النَّاس . . .)(١) .

والنصُّ الأخيرُ يكشف لنا أنَّ رجاله الذين أخرج لهم في صحيحه يفترض أنّه ترجم لهم كلّهم في الثقات ، وأنّ شرطَه في كتاب الثّقات هو نفس شرطه في هذا الصحيح . مع ملاحظة الاختيار والانتقاء .

والنصّ الأول يشير إلى أنَّ ابنَ حبان قد أعرض عن أحاديث رجال وثَّقهم بعضُ الأئمة السابقين ، بل وأخرج البخاري ومسلم لبعضهم ، وأخرج أحاديث رواةٍ أعرض عنهم البخاري ومسلم ومن دونهما ؛ لاعتباراته الخاصة ، وتتبُّعه أحوال هؤلاء الرواة ، وموازنة مروياتهم ، وهو ما عبر عنه بلفظ : «الاعتبار الواضح ، على سبيل الدين» .

ولا يسعني أن أستعرض هؤلاء الرجال الذين جرّحهم ولم يخرج لهم ممن أخرج له البخاري ومسلم أو أحدهما . كما لا يمكنني مناقشة المجروحين الذين أخرج لهم في صحيحه ، لأن لهؤلاء وأولئك مبحثاً يخصّهم في البابين السادس والسابع عند حديثي على منهجه في الجرح والعدالة .

---

(١) الصحيح (١ : ١٦٥ ـ ١٦٦) .

المبحث الخامس

طائفة من الرواة المنتقَدين على ابن حبّان في صحيحه

تقدَّم قول ابن حبان[١] رحمه الله تعالى : (وقد احتجَجنا في كتابنا هذا بجماعةٍ قد قدح فيهم بعضُ أئمّتنا ، فمن أحبَّ الوقوفَ على تفصيل أسمائهم ، فلينظر في الكتاب المختصر في «تاريخ الثقات» يجد فيه الأصول التي بنَينا ذلك الكتاب عليها ، حتى لا يعرج على قدحِ قادحٍ في محدِّثٍ على الإطلاق ؛ من غير كشف عن حقيقته .

وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نقلها عدول ثقات ، لِعلَلٍ تبين لنا منها الخفاء على عالم من النَّاس . . .) .

ففي هذا النص ثلاثة أمور :

الأول : أنَّ ابن حبان ليس بغافلٍ عن الرواة المنتقَدين عليه ، فهو يعرف رجاله واحداً واحداً ، ولكنه رَجّح أنَّ القدح الموجَّه إليهم لا يؤثر على عدالتهم ، فأخرج عنهم .

والثاني : أنَّه ارتضى منهجه في كتابه الثّقات لبيان حال الراوي ووضعه في ميزان النَّقد عنده . ومنهجه في كتابه الثّقات يتلخص في توثيق كل رجل لم يُجْرَح ، وروى عنه رجل ثقة سواء كانت له رواية ، أم لم تكن له رواية ، وسواء كان معروف الحال أم مجهول الحال ، بل ذكر طائفةً كبيرةً من مجهولي العين ، ونصّ على أنه لايعرفهم ، كما ذكر في الثقات خَلْقاً ليس لهم إلا راوٍ واحد . وسيأتي في الباب السادس ـ إنْ شاء الله ـ بيان ذلك كلِّه .

والذي يعنينا هنا أن نقول : لا ريب أنَّ ابن حبَّان قد اصطفى رواته في الصَّحيح من بين ستة عشر ألفَ راوٍ وخمس مئة راوٍ ترجمَهم في الثقات ، بيد أن منهجه في صحيحه يتوافق تماماً مع المنهج الذي ارتضاه في كتابه (الثَّقات) .

وسأسرد بعض الرجال الذين نزلَتْ مرتبتهم عن درجة الوثاقة ـ عند الحافظ ـ ممن أخرج لهم ابن حبان في صحيحه ، مشيراً إلى أرقام الأحاديث في موارد الظمآن ـ لأنَّ

---

(١) الإحسان (١ : ١٦٥ ـ ١٦٦) .

رواة الأحاديث التي وافق عليها الشيخين ؛ هي الأحسن حالاً في الجملة ـ مع ذكر من أخرج لهم من أصحاب الكتب الستة ، معتمداً التقريب في ذلك ، تاركاً الدراسة التطبيقيّة إلى موضعها في الباب السادس إن شاء الله تعالى .

ومما ينبغي التذكير به أن كثيراً من الرواة المنتقَدين على ابن حبَّان ؛ قد أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما ، وهم ممّن انتُقد عليهما إخراج أحاديثهم ، وهناك رواة لم يخرّج الشيخان لهم وأخرج لهم أصحاب السُّنن ، كما أنَّ ثمّة رواة لم يخرج لهم أصحاب السُّنن ، وأخرج لهم ابن حبَّان .

وسأعرض هؤلاء الرواة بدءاً من درجة صدوق فما دونها ، مشيراً إلى القيود التي جعلتْ هذا الصَّدوقَ غير محتج به ابتداءً قبل الاختبار .

المطلب الأول: مرتبة الاختبار

(١) **صدوق سيِّئ الحفظ** : ومن هؤلاء الرواة الذين وصفهم الحافظ بذلك :

إبراهيم بن عبد الرحمن السَّكْسَكي (٤٧٣) (خ د س) وإسحاق بن محمد بن إسماعيل الفَرْوي (١١٠٤) (خ ق ت) والحكم بن عبد الرحمن بن أبي نُعْم (٢٢٢٨) (س) وموسى بن مسعود النَّهدي (٢٤٨٩) (خ د ق) والنُّعمان بن راشد الجزَري (١٤٧٠) (خت م ٤) .

(٢) **صدوق يهم ـ له أوهام ـ** : ومن هؤلاء :

إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السَّبيعي (٢١١٤) (خ م ٣) أسامة بن زيد الليثي (٢٧٩ ، ٣٩٣ ومواضع كثيرة) (خت م٤) جابر بن عمرو الراسبي (٢٣١٤) (بخ م ت ق) جبر بن نَوْف البِكَالي (١٠٧٧) (م٤) حاتم بن إسماعيل المدني (٢٤١١ ومواضع) (ع) .

(٣) **صدوق يخطئ** : ومن هذه الرتبة :

سلمة بن الفضل الأبرش (٦٠) (د ت فق) سليمان بن حيان الأزدي (٤٦٨ ومواضع) (ع) شداد بن سعيد أبو طلحة الراسبي (١٧٧٨ ومواضع) (م صد ت س) عبد الرحمن ابن حرملة الأسلمي (٣٧٤) (م٤) عبد الرحمن بن أبي الموالي (٥٢) (خ٤) .

(٤) **صدوق تغيَّر بأخَرة** : من هذه المرتبة :

خلف بن خليفة بن صاعد (٥١١ ، ٩٦٠ ومواضع) (بخ م٤) سليمان بن موسى الأموي الأشدق (٦٤٣ ومواضع) (م٤) سهيل بن أبي صالح : ذكوان السَّمان (٤٤ ، ٢١٧ ومواضع) (ع) عطاء بن السائب (٣٦ ومواضع) (خ٤) عمرو بن عيسى أبو نعامة العَدَوي (٢٥٨٩) (م ق قد تم) .

(٥) **صدوق يخالف ـ ربما خالف ـ** : من هذه المرتبة :

عبد الرحمن بن ثروان (١٧٦ ومواضع) (خ٤) عبد الرحمن بن سليمان الغَسِيلي (٢٠٣٠) (خ م) عبد الرحمن بن عطاء القرشي (١٠٣٩) (د ت) وغيرهم .

المطلب الثاني: مرتبة الاعتبار

ومرتبة الاعتبار تحتوي ألفاظاً كثيرة ، إلا أنَّ قصدي هنا مراتب (لين الحديث ، مقبول ليس بالقوي) .

(١) **مرتبة مقبول** : وهذه أكثر المراتب رواةً ؛ فقد بلغ عدد الرجال فيها قرابة مئة وخمسين رجلاً ؛ منهم :

إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية (١٥) (د) إسماعيل بن عبيد الله بن رفاعة (١٠٩٥) (بخ ت ق) ثعلبة بن عباد العبدي البصري (٥٩٧) (عخ٤) ثمامة بن شراحيل اليماني (١١٤٠) (د ت س) ربيعة بن سليم التُّجِيبي (١٦٧٥) (ت) زائدة بن نَشِيط الكوفي (٦٥٧) (د ت ق) .

(٢) **ليِّن الحديث** : ومن هذه المرتبة :

الحارث بن زياد الشامي (٨٨٢) (د س) الزبير بن سعيد بن سليمان النوفلي (١٢٣١) (د ت ق) سليمان بن عبد الله بن الزِّبْرِقان (١٣٨٧) (ق) سويد بن عبد العزيز السُّلمي[1] (١٦٢٥) (ت ق) صالح بن يحيى الكندي (١٣٤٨) (د س ق) عامر بن شقيق بن جَمْرة الأسدي (١٥٤) (د ت ق) .

---

(١) وذكره في المجروحين (١ : ٣٥٠) .

(٣) **ليس بالقويّ** : من هذه المرتبة :

محمد بن عبد الملك أبو جابر الأزدي (١٢٨٧) قال أبو حاتم : ليس بالقوي .

عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب التيمي (٥٢ ، ٤١٠ ، ٢١٢٥) (بخ د س) .

(٤) **الضَّعيف** :

إبراهيم بن إسماعيل الجوهري (١٣٥) (د ت س) إبراهيم بن قعيس (٢٥٤٠) (قال أبو حاتم : ضعيف) أشعث بن سوَّار الكندي (٣٥١) (بخ م ق ت س) بشار بن كِدَام السَّلمي (١١٧٥) (ق) داود بن جميل (٨٠) (د ق) عبد الله بن عيسى الخزَّاز (٨١٦) (ز س) .

(٥) **المجهول** :

(١) **المستور** : فمن هذه المرتبة :

عبد الله بن علي بن السائب المُطَّلِبي (١٣٠٠) (د س) علي بن يزيد بن رُكانة (١٣٢١) (د ق) عمارة بن ثوبان الحجازي (٣٩٧) (بخ د ق) عمرو بن عثمان بن هانئ المدني (١٨٤١) (د ق) .

(٢) **مجهول الحال** : وقفت في هذه العجالة على راوٍ واحد هو : عبد الرحمن بن أبي كريمة والد إسماعيل السُّدي (٧٧٧) (دت) .

(٣) **المجهول عند الجمهور** : فمن رجال هذه المرتبة :

إسماعيل بن عبد الله بن خالد القرشي (١٦٦٤) قال ابن أبي حاتم : مجهول . أعين الخوارزمي (٢٤٨٩) (ع) بُجَيْر بن أبي بُجَيْر (٢١١٣) (د) حجّاج بن حجّاج الأسلمي (١٢٥٣) (تمييز) حصين الحِمْيَري الحُبْراني (١٣٢) (د ق) .

المطلب الثالث: مرتبة الترك

إبراهيم بن هانئ (٢١٦٥) قال أبو حاتم : روى بواطيل . إبراهيم بن هشام بن يحيى الغسَّاني (٩٤ ، ٣٢٢ ومواضع) قال أبو حاتم : شيخ يكذب . أحمد بن سلمة (١٣٠٥)

قال أبو حاتم : كذَّاب . الحارث بن سريج النقَّال (١٥) قال ابن عدي : يسرق الحديث . عبد الله بن هانئ بن عبد الرحمن (٢٥٠٣) (قال أبو حاتم : شيخ يكذب) . عمران بن حطان السدوسي الخارجي (١٥٦٣) داعية إلى خارجيّته ، وهذان الآخران إنما ذكرتهما ههنا ؛ لأنهما دعاة إلى مذهبهما البِدْعيّ ـ عند ابن حبَّان ـ ، أما الأول فشيعي محترق وأما الآخر فخارجي داعية . ومذهب ابن حبَّان عدم جواز الرواية عن الداعية إلى البدعة .

وهؤلاء الرجال الذين ذكرتهم ومن هم على شاكلتهم لا بد من دراسة مروياتهم عند ابن حبان ؛ حتى يمكننا إعطاء تفسير صحيح لإخراج ابن حبان لهم في صحيحه فنتمكّنَ من الحكم على منهج ابن حبان بالصواب أو الخطأ ، وهذا يحتاجُ إلى عملٍ علميٍّ مفرَدٍ برأسه . والله الموفق لمرضاته .

المبحث السّادس

مِن أوهام ابن حبَّان في صحيحه

لقد تعقَّب الحفّاظُ الإمامَ ابن حبان في صحيحه ، كما تعقّبوه في الثقات والمجروحين ، وذكر الذهبي[١] أنه قرأ بخط الحافظ الضياء ـ في جزء علَّقه ـ مآخذ على كتاب ابن حبان .

وقال الذهبي[٢] : (في تقاسيمه من الأقوال ، والتأويلات البعيدة ، والأحاديث المنكرة عجائب) .

وقد ذكرتُ في الباب الثاني أنَّ الحفّاظَ ابنَ الصلاح والنوويَّ وابن كثير قد وهَّموا ابنَ حبان في بعض ما ذهب إليه في صحيحه ، وقد نقل الذهبي[٣] أنَّ ابن الصلاح ترجمه في طبقات الشَّافعية وقال : غلط الغلط الفاحش في تصرفه .

قال الذهبي : (وصدق أبو عمرو ابن الصلاح : له أوهام كثيرة تتبَّع بعضَها الحافظُ ضياء الدين) .

قلت : إنَّ ابن حبَّان من أوعية العلم ، ومن جبال المعرفة ، وصحيحه بديع فريد في بابه ، ولا يغضّ من قدره ، ولا يحطّ من منزلته أن يكون هفا فيه ، أو أخطأ ، شأنه في ذلك شأن أقرانه من أهل العلم ، فلا يُعرَف عالمٌ لَم يخطئ سوى الأنبياء ؛ فالبشر لا ينفكّون من الخطأ مهما عظموا .

وسأذكر بعض هذه المآخذ والملاحظات ، لنرى هل تتناسب مع قول ابن الصلاح والذهبي؟

---

(١) النبلاء (١٦ : ٩٨) .

(٢) ما سبق (١٦ : ٩٧) .

(٣) الميزان (٣ : ٧٠٥) .

المطلب الأول: حديث الوصال

أخرج ابن حبَّان[١] في صحيحه حديث أنس بن مالك: أنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال: «لا تواصلوا» قالوا: إنَّك تُواصل. قال: «وإنِّي لستُ كأحدكم؛ إنِّي أُطعَمُ وأُسقى». وعقّب عليه بقوله[٢]:

(هذا الخبر دليل على أنّ الأخبار التي فيها ذكر وضع النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم الحجرَ على بطنه هي كلُّها بواطيل، وإنَّما معناها الحُجَز، لا الحجر، والحجز طرف الإزار، إذ الله ـ جلَّ وعلا ـ كان يُطعِم رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، ويسقيه إذا واصل، فكيف يتركه جائعاً مع عدم الوصال، حتى يحتاج إلى شد حجر على بطنه، وما يغني الحجر عن الجوع؟).

قال الذهبي[٣]: (قلت: فقد ساق في كتابه حديث ابن عباس في خروج أبي بكر وعمر من الجوع، فلقيا النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فأخبراه، فقال: (أخرجني الذي أخرجكما) فدلّ على أنه كان يُطعَم ويُسقى في الوصال خاصة).

يريد الذهبي أنَّ ابنَ حبَّان قد ناقض نفسه، فمرّة يقول: إنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كان يُطعَم في الوصال خاصَّة، ومرة يقول: إذا كان يطعم في الوصال فكيف يترك جائعاً؟ ثم ما يغني شدّ الحجر عن الجوع؟

قال الحافظ[٤] تعليقاً على قول ابن حبَّان: (وأما قوله: وما يغني الحجر من الجوع فجوابه: أنه يقيم الصلب، لأن البطن، إذا خلا ربما ضعف صاحبه عن القيام، لانثناء بطنه عليه، فإذا ربط عليه الحجر، اشتدّ وقوي صاحبه على القيام).

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه. انظر الإحسان (٨: ٣٥٧٩) وأخرجه البخاري في التمني باب ما يجوز من اللَّو رقم (٧٢٤١) واختصره في الصوم باب الوصال رقم (١٩٦١) وعلَّقه في باب التنكيل لمن أكثر الوصال. ومسلم في الصوم باب النهي عن الوصال في الصوم رقم (١١٠٤) وقد قصَّر الشيخ شعيب الأرناؤوط في حاشية النبلاء (١٦: ٩٨) فعزاه لمسلم وحده.

(٢) الإحسان (٥: ٢١٢ب) والمطبوع (٨: ٣٤٥).

(٣) النبلاء (١٦: ٩٨).

(٤) فتح الباري (٤: ٢٠٨).

والذي يبدو لي أنّ تناقض ابن حبان هو سبب الاعتراض عليه ، ولو أنه بقي على رأيه من أن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يطعمه ربه ويسقيه ؛ لكان لمذهبه وجه قويّ .

وللإمام السُّبكي كلام طيب في هذه المسألة ينظر في طبقات الشَّافعية(١) .

المطلب الثاني: عُمَرُ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وأزمانها

أخرج ابن حبَّان(٢) من حديث مجاهد قال : (دخلتُ أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبدالله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة ، وإذا النَّاس يصلُّون في المسجد صلاة الضحى فسألناه عن صلاتهم ، فقال : بدعة . ثم قال : اعتمر رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أربعاً ؛ إحداهن في رجب . فكرهنا أن نكذّبه(٣) أو نردَّ عليه ، وسمعنا استنان عائشة في الحجرة ، فقال عروة : يا أم المؤمنين ، ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟ قالت : ما يقول؟ قال : يقول : إنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم اعتمر أربع عُمَر إحداهن في رجب . فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ! ما اعتمر رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عُمْرةً إلاَّ وهو شاهد ، وما اعتمر في رجب قط !) قال ابن حبان(٤) :

(في قولِ ابنِ عمر : اعتمر رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أربع عمر ، إحداهن في رجب ، أبْيَن البيان أن الخيّر المتقن الفاضل قد ينسى بعض ما يسمع من السنن أو يشهدها لأن المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ما اعتمر إلاَّ أربع عمر : الأولى : عمرة القضاء بسنة القابل من عام الحديبية ، وكان ذلك في رمضان . ثم العمرة الثانية حين فتح مكة ، وكان فتح مكة في رمضان ، ثم خرج منها رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قِبل هوازن ، وكان من أمره ما كان ، فلما رجع وبلغ الجِعرانة ، قسم الغنائم بها واعتمر منها إلى مكة ، وذلك في شوال . واعتمر العمرة الرابعة في حجته ، وذلك في ذي الحجة سنة عشر من الهجرة) .

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٢ : ١٤٢) .

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٩ : ٣٩٤٥) من الإحسان . وأخرجه البخاري في العمرة رقم (١٧٧٥) باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم؟ رقم (١٢٥٥) .

(٣) نكذّبه : أي نخطّئه .

(٤) الإحسان (٩ : ٢٦١) .

قال الذهبي في النبلاء[١] : (فوهِمَ أبو حاتم كما ترى في أشياء ، ففي الصَّحيحين[٢] لأنس : اعتمر نبي الله أربع عمر ، كلهن في ذي القعدة ، إلا التي مع حجته : عمرته من الحديبية ، ومن العام المقبل ، ومن الجعرانة ، حيث قسم غنائم حنين ، وعمرة مع حجته) .

المطلب الثالث: طواف النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم على نسائه في ليلة

أخرج ابن حبان[٣] حديث أنس : (أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، وله يومئذٍ تسع نسوة) وفي رواية الدستوائي عن قتادة : (وهنّ إحدى عشرة نسوة) .

قال ابن حبَّان : (. . فإنَّ أنساً حكى ذلك الفعل منه في أوّل قدومه المدينة ، حيث كانت تحته إحدى عشرة امرأة ، وخبر سعيد عن قتادة إنَّما حكاه أنس في آخر قدومه المدينة صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، حيث كان تحته تسع نسوة ، لأنَّ هذا الفعل كان منه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم مراراً كثيرة ، لا مرة واحدة)[٤] .

قال الذهبي[٥] : (أول قدومه فما كان له سوى امرأة ، وهي سودة ، ثم إلى السنة الرابعة من الهجرة لم يكن عنده أكثر من أربع نسوة ، فإنه بنى بحفصة وبأم سلمة في سنة ثلاث وقبلهما سودة وعائشة ، ولا نعلم أنه اجتمع عنده في آنٍ إحدى عشرة زوجة) .

قال عداب : وأنا ـ واللهِ ـ لا أدري ـ إنْ صحَّ الخبر ـ كيف عَرَفَ أنس أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة .

---

(١) النُّبلاء (١٦ : ١٠١) وقد وقع تحريف في النبلاء (إلاَّ التي من حجته عمرة الحديبية) والتصحيح من البخاري .

(٢) أخرجه البخاري في العمرة . باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رقم (١٦٨٨) ومسلم في الحج باب بيان عدد عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رقم (١٢٥٣) وانظر ما كتبه ابن القيم في الزاد (٢ : ٩٢) والحافظ في الفتح (٣ : ٦٠٠) .

(٣) الإحسان (٤ : ١٢٠٩) واللفظ مقارب لما عند الذهبي في النبلاء (١٦ : ١٠٠) وأخرجه البخاري في الغسل باب إذا جامع ثم عاد رقم (٢٦٥) ومواضع أُخَر .

(٤) الإحسان (٤ : ١٠ ـ ١١) .

(٥) النبلاء (١٦ : ١٠٠) وانظر كلام ابن حجر في الفتح (١ : ٣٧٨) .

ـ هل يا تُرى أخبره النبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وهذا مخالفٌ لهديه؟

ـ هل أخبرَتْه أُمَّهات المؤمنين كلّهن واحدة واحدة؟

ـ هل اطَّلع على ذلك بنفسه؟

ـ كيف يصحُّ هذا ، وكلّ ليلة لزوجة واحدة ، كما علَّم النبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أُمَّتَه؟

المطلبُ الرابعُ: المدةُ بين إسماعيل وداود عليهما السلام

أخرج ابن حبّان[١] حديث أبي ذر قال : (قلت : يا رسول الله ، أيّ مسجد وضع أوّل؟ فقال : المسجد الحرام ، ثم المسجد الأقصى ، قلت : كم كان بينهما؟ قال : كان بينهما أربعون سنة . . .) .

نقل الذهبيُّ وابنُ حجر وغيرهما عن ابنِ حبّان قال : (ذكر الخبر المدحض قول من زعم أنَّ بين إسماعيل وداود ألف سنة) .

قال الحافظ[٢] : (وقد مشى ابنُ حبّان فى صحيحه علىٰ ظاهر هذا الحديث . . . ولو كان كما قال ، لكان بينهما أربعون سنة ! وهذا عين المحال ؛ لطول الزمان بالاتفاق بين بناء إبراهيم عليه السَّلام البيت ، وبين موسى عليه السلام) .

ثمَّ إنَّ في نص القرآن أن قصة داود في قتل جالوت كانت بعد موسى بمدة ، وقد تعقَّب الحافظُ الضياء بنحو ما أجاب به ابن الجوزي . وكان ابن الجوزي قد قال : (فيه إشكالٌ ؛ لأنَّ ابراهيمَ بنى الكعبة وسليمان بنى بيت المقدس ، وبينهما أكثر من ألف سنة) ووجَّه الحافظ فى الفتح قول ابن الجوزي .

أما ابن القيم[٣] فإنّه ذكر بأنَّ سليمان جدَّد المسجد الأقصى ، والذي بناه هو يعقوب عليه السلام بعد بناءِ الكعبة المشرّفةِ بأربعين سنة .

---

(١) الإحسان (٤ : ١٥٩٨) وأخرجه البخاري في الأنبياء باب (١٠) رقم (٣٣٦٦) من الفتح (٦ : ٤٠٧) ومسلم في أول المساجد رقم (٥٢٠) .

(٢) فتح الباري (٧ : ٤٠٩) .

(٣) زاد المعاد (١ : ٤٩) .

المطلب الخامس: أين قبر موسى عليه السَّلام؟

أخرج ابن حبّان[1] حديث أنس في الإسراء، وفيه: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: (مررت بموسى ليلة أُسري بي؛ وهو قائم يصلي في قبره عند الكثيب الأحمر..).

ثم قال: (الله جلّ وعلا قادر على ما يشاء، ربما يُعِدُّ الشيءَ لوقت معلوم، ثم يقضي كون بعض ذلك الشيء يأتي قبل مجيء ذلك الوقت، كوعده إحياء الموتى يوم القيامة وجعله محدوداً، ثم قضى أن يُحيي بعض النَّاس... وكإحياء الله جل وعلا لعيسى ابن مريم بعضَ الأموات، فلما صحَّ وجود كون هذه الحالة في البشر إذا أراده الله جلّ وعلا قبل يوم القيامة؛ لم يُنكَر أنَّ الله جل وعلا أحيى موسى في قبره، حتى مرَّ عليه رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ليلةَ أُسري به، وذلك أنَّ قبر موسى بمدين بين المدينة وبين بيت المقدس، فرآه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يدعو في قبره؛ إذ الصلاة دعاء)[2].

قال الحافظ: (زعم ابنُ حبّان أنّ قبر موسى بمدين بين المدينة وبيت المقدس وتعقَّبه الضياء بأنَّ أرض مدين ليست قريبة من المدينة، ولا من بيت المقدس. وقد اشتهر عن قبر بأريحاء عند كثيب أحمر أنَّه قبر موسى، وأريحاء من الأرض المقدسة)[3].

قلت: ولعل سببَ وهم ابن حبّان أنَّ «مَدْيَن» (مدينة تجاه تبوك بين المدينة والشّام على ست مراحل، وبها استقى موسى لبنات شعيب)[4] وفات ابن حبَّان ـ رحمه الله ـ أنَّ موسى عليه السّلام تُوُفّي في التيه، وأنَّه طلب من الله أن يُدنيَه من الأرض المقدسة رمية بحجر.

ومما أُخذ على ابن حبّان أيضاً مسألة السَّهو. قال الذهبي:

(وقال: ذكر ما كان يقرأ عليه السَّلام في جلوسه بين الخطبتين، فما ذكر شيئاً)[5].

(١) أخرجه ابن حبَّان في الصَّحيح (١ : ٤٩، ٥٠). وأخرجه مسلم في الفضائل رقم (٢٣٧٥) والنَّسائي (٣ : ١٧٥).

(٢) الإحسان (١ : ٢٤٣) بتصرّف يسير. وانظر النبلاء (١٦ : ٩٩).

(٣) فتح الباري (٦ : ٤٤٢).

(٤) معجم البلدان (٥ : ٧٧).

(٥) النُّبلاء (١٦ : ١٠٢).

قلت : ولعلَّ هذا وهمٌ من الذهبي رحمه الله ، فقد ترجم ابن حبّان (ذكر ما كان يقول المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في جلوسه بين الخطبتين) وأخرج[١] حديث جابر بن سمرة : أنّه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كان بين الخطبتين (يقرأ من كتاب الله ويذكّر النّاس) .

المطلب السّادس: النهي عن صيام السّرار

أخرج ابن حبّان حديث عمران بن حصين أنَّ النّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال لرجل : (أصُمتَ من سَرَر شعبان شيئاً؟ قال : لا . قال : إذا أفطرت فَصُمْ يومين)[٢] .

ثم قال : (هذه لفظة استخبار يريد بها الإعلام بنفي جواز ذلك ؛ كالمنكر عليه لو فَعَلَه ، كقوله لعائشة رضي الله عنها : «تسترين الجدار؟» أراد به الإنكار عليها بلفظ الاستخبار . وأمْرُه بصوم يومين من شوال ؛ أراد به انتهاء السِّرار ، وذلك في الشهر الكامل ، والسِّرار في الشهر الناقص يوم واحد)[٣] .

قال الذهبي : (لو كان منكراً عليه ؛ لما أمره بالقضاء)[٤] .

وقال الخطّابي[٥] : (يقال : سرّ الشهر ، وسرر الشهر وسراره ، وسُمِّي آخر الشهر سراً لاسترار القمر فيه) . ثم قال : (كان بعض أهل العلم يقول في هذا إنّه سؤال زجر وإنكار لأنه قد نهى أن يستقبل الشهر بيوم أو يومين . قال الخطابي : يشبه أن يكون هذا الرجل قد أوجبهما على نفسه ؛ فاستحبَّ له الوفاء بهما ، وأن يجعل قضاءهما في شوال) .

---

(١) صحيح ابن حبان (٤ : ٢٠٣ ب ، ٢٠٤أ) والمطبوع (٧ : ٢٨٠٣) وأخرجه مسلم في الجمعة باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة رقم (٨٦٢) وأبو داود في الصلاة باب الخطبة قائماً رقم (١٠٩٣ - ١٠٩٥) وغيرهم .

(٢) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٥ : ٢١٥أ) وانظر (٥ : ٢١٤ب) والمطبوع (٨ : ٣٥٨٧ ، ٣٥٨٨) وحديث شعبان أخرجه البخاري تعليقاً بعد سياقه حديث جرير عن مطرف (أظنه رمضان) قال البخاري : وقال ثابت عن مطرف عن عمران عن النّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم (من سرر شعبان) الفتح (٤ : ٢٣٠) . وأخرجه مسلم في الصيام باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر رقم (١١٦١) بلفظ (من سره) ووهم الشّيخ شعيب في حاشية النبلاء (١٦ : ٩٨) فعزاه للبخاري دون ذكر التعليق .

(٣) الإحسان (٨ : ٣٥٥) باختصار .

(٤) النّبلاء (١٦ : ٩٩) .

(٥) غريب الحديث للخطّابي (١ : ١٣٠ - ١٣٢) مقتطفات ، ويلاحظ أنّه نقلَ معنى كلام ابن حبّان وأغفله ! وقارن بفتح الباري (٤ : ٢٣١) .

المطلب السابع: مَن الزَّهرة التي أغوَتْ هاروتْ وماروت؟

أخرج ابن حبّان[١] حديث ابن عمر: أنه سمعَ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول: (إن آدم لما أُهبط الى الأرض، قالت الملائكة: أي رب ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٣٠). قالوا: ربَّنا نحن أطْوَعُ لك من بني آدم. قال الله لملائكته: هلمّوا ملكَيْن من الملائكة فننظر كيف يعملان. قالوا: ربَّنا هاروت وماروت، قال: فاهبطا إلى الأرض. فتمثَّلَتْ لهما الزهرة امرأة من أحسن البشر، فجاءاها فسألاها نفسَها، فقالت: لا واللهِ حتى تتكلَّما بهذه الكلمة من الإشراك. فقالا: لا واللهِ لا نشرك بالله أبداً. فذهبت عنهما، ثم رجعت إليهما، ومعها صبيٌّ تحملُه فسألاها نفسَها، فقالت: لا والله حتى تقتلا هذا الصبي فقالا: لا والله لا نقتله أبداً. فذهبت ثم رجعت بقَدَحٍ من خمر تحملُه، فسألاها نفسها، فقالت: لا والله حتى تشربا هذه الخمر، فشربا فَسَكِرا، فوقعا عليها، وقتلا الصبيّ، فلما أفاقا؛ قالت المرأة: والله ما تركتما من شيء أبيتماه عليَّ، إلاَّ فعلتماه حين سكرتما. فخُيِّرا عند ذلك بين عذاب الدنيا وعذاب الآخرة، فاختارا عذاب الدنيا).

ثم قال ابن حبَّان: (الزُّهرة هذه امرأة كانت في ذلك الزمان، لا أنّها الزهرة التي في السَّماء، التي هي من الخُنَّس).

وقد انتقد العلماءُ على ابن حبَّان إخراجه مثل هذا الحديث في صحيحه، ثم إنني

---

(١) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٨: ٢٢ ـ ٢٣أ) والمطبوع (١٤: ٦١٨٦) وانظر موارد الظمآن رقم (١٧١٧). وأخرجه أحمد في المسند (٢: ١٣٤) بمثل إسناده، وفي إسناده موسى بن جبير. قال ابن حبَّان: يخطئ ويخالف، وقال في التقريب: مستور. انظر التهذيب (١٠: ٣٣٩) ونقل عن ابن القطان لا يعرف حاله. التقريب (٢: ٢٨١). وانظر ترتيب الثقات (٣: ٩٠أ) ومثل هذا الرجل لا تقوم به حجة، وساقه ابن كثير في تفسيره (١: ١٣٩) من طريق الإمام أحمد، ونصّ على تخريج ابن حبّان له، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، ورجاله كلّهم ثقات رجال الشيخين إلا موسى بن جبير هذا... ذكره ابن أبي حاتم، ولم يحكِ فيه شيئاً؛ فهو مستور الحال، وقد تفرّد به عن نافع مولى ابن عمر، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم، ثم ساقه من طريق ابن أبي حاتم في تفسيره (١: ١٤٠) وقال: هذا إسناد جيد إلى عبد الله بن عمر.. ثم هو ـ والله أعلم ـ من رواية ابن عمر عن كعب الحَبْر. والدر المنثور (١: ٤٦) وانظر الثقات (٧: ٤٥١) والكبير (٧: ٢٨١) وسكت.

جهدت لكي أعرف تفسير كلامه الذى شرح به معنى (الزهرة) التي أغوت هاروت وماروت، فلم أفلح[١] .

وأيّاً ما كان، فإنَّ هذه الاعتراضات، وأمثالها لا تشكِّل - في نظري - حيّزاً كبيراً يتناسب مع قول ابن الصَّلاح : (غلط الغلط الفاحش في تصرفه) ولا مع قول الذهبي (في تقاسيمه من الأقوال والتأويلات البعيدة، والأحاديث المنكرة عجائب) . اللهم إلا إن حملنا (من) على التقليل والتبعيض، فعسى أن يستقيم لنا بعض هذا .

(١) ذكر الشيخ شعيب أنَّ ابن كثير جعلَ هذا الحديث من إسرائيليات كعب الأحبار، وأوردَ تقويةَ ابن حجر لهذا الحديث، وردَّ الشيخ أحمد شاكر عليه . فانظر ذلك (١٤ : ٦٥) .

المبحث السابع

الموازنة بين صحيحَي ابن حبّان وابن خزيمة

قال في توضيح الأفكار : (غالب صحيح ابن حبان منتزَعٌ من صحيح شيخه إمام الأئمة محمد بن خزيمة)[(١)] .

وقال ابن حجر في النكت : (ابن حبان تابعٌ لابن خزيمة ، مغترفٌ مِن بحرِه ، ناسجٌ على منواله)[(٢)] .

وإن أي كلام في هذا الصدد نفياً أو إثباتاً ؛ يحتاج إلى دراسة الكتابين ، للتعرف على منهج كلٍّ منهما في الترتيب ، والتراجم ، والرجال ، والكلام على العلل ، ثم للموازنة بينهما .

وإذا قلت : إن ابن حبان لم ينكر فضل شيخه ابن خزيمة عليه ، فليس ابن خزيمة الشيخ الوحيد لابن حبان ، وكونه اغترف من بحره في أول عمره ، لا يعني أن ابن حبان لم يزد على ما اغترف شيئاً ، فقد عاش ابن حبان أكثر من أربعين سنة بعد شيخه ابن خزيمة ، والتقى أكثر من ألفي شيخ ، فلا يُعقل أن يكون ابن حبان قد ظلَّ على المستوى الذي تركه عليه شيخه ابن خزيمة ، حتى بقي عالةً على بحرِه ، ناسجاً على منواله .

وسأعرض مسألة واحدة أُفردها من صحيح ابن خزيمة ، وأنقل أقوال ابن حبان فيها ، ثم أوازن بينهما . . . مع اعترافي بأنَّ الموازنة بين الكتابين من خلال مسألةٍ واحدةٍ قليلة الجدوى ، إلا أنها تُلقي ضوءاً على منهج كلٍّ من الرجلين على أي حال ، مع التذكير بأنَّ تناول هذه المسألة من ترتيب صحيح ابن حبان ، يُفقدها بعض تعليقات ابن حبان التي قد يطلقها عقب أحاديث تشترك في النوع الذي تندرج تحته ، دون النظر إلى موضوعها .

---

(١) توضيح الأفكار (١ : ٦٤) .

(٢) النكت على ابن الصّلاح لابن حجر (١ : ٨١) .

حكم صلاة الوتر:

قال ابن خزيمة رحمه الله :

(جِماع أبواب ذكر الوتر وما فيه من السُّنن . (٤٤٣) باب ذكر الأخبار المنصوصة والدالة على أنَّ الوتر ليس بفرض ، لا على ما زعم[١] من لم يفهم العدد ، ولا فرَّق بين الفرض والفضيلة ، فزعم أن الوترَ فريضةٌ ، فلما سُئل عن عددِ الفرض من الصلاة ، زعم أن الفرض من الصلاة خمسٌ ، فقيل له : والوتر؟ فقال : فريضة ، فقال السائل : أنت لا تحسن العدد :

(١٠٦٦) ـ قال أبو بكر بن خزيمة : قد كنتُ أمليتُ في أول الكتاب[٢] خبرَ طلحة ابن عبيد الله في مسألة الأعرابيّ النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عن الإسلام ، وجواب النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إياه ، فقال : «خمسُ صلواتٍ في اليوم والليلة» فقال : هل عليَّ غيرها؟ قال : «لا ، إلاَّ أن تطوع») .

فأعلمَ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أن ما زاد من الصلاة على الخمس ، فهو تطوع .

(١٠٦٧) ـ قال ابنُ خزيمة : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم الدّورقي ، وعبد الله بن سعيد الأشج ، ومحمد بن هشام ، قالوا : حدثنا أبو بكر بن عياش : أخبرنا أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة ، قال : قال عليٌّ : إن الوتر ليس بحتم ، ولا كصلاتكم المكتوبة ، ولكن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أوتر ثم قال :

(يا أهل القرآن ، أوتروا ، فإنَّ الله وتر يحبُّ الوتر) .

---

(١) قال الدكتور الأعظمي : المراد به أبو حنيفة رحمه الله ، علماً بأنه لا يقول بفرضية الوتر .

قلت : قد ثبت بالإسناد الصحيح عند ابن حبَّان في الثقات ؛ أنه سئل ـ كما هو النص هنا فأجاب بفرضية الوتر . دون قول السائل أنت لا تحسن العدد . الثقات (٨ : ١٠/ب) والمطبوع (٨ : ٥٤) . فاذا صحّ هذا ؛ فما القول في مذهب الحنفية بأن الوتر واجب عملي؟ والجواب : إما أن يكون هناك روايتان عن أبي حنيفة ، أو أن أصحابه قالوا بالوجوب . وأياً ما كان الأمر ، فالواجب عند الحنفية كالفرض من حيث إن تاركه يأثم ويعاقب ، فهل يقول الدكتور الأعظمي غير هذا؟

(٢) انظر صحيح ابن خزيمة حديث رقم (٣٠٦) وترجم له باب فرض الصلوات الخمس ، والدليل على أن لا فرض من الصلاة إلا الخمس . وأخرجه البخاري (٤٦) ومسلم (١١) .

قال ابن خزيمة : غير أن الأشج لم يذكر (يا أهل القرآن أوتروا) . وقال محمد بن هشام عن أبي إسحاق ، ح وحدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي : أخبرنا سفيان عن أبي إسحاق ، نحو حديث الدورقي بإسناده ومتنه)[1] .

(١٠٦٨) ـ (حدثنا بندار : أخبرنا عبد الله بن حمران : نا عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله : حدثني أبي ـ جعفر بن عبد الله ـ عن عبد الرحمن ابن أبي عمرة النجَّاري ، أنه سأل عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ عن الوتر ، قال : (أمرٌ حَسَنٌ جميلٌ ، عَمِلَ به النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، والمسلمون من بعده ، وليس بواجبٍ)[2] .

(٤) قال أبو بكر : (قد خرَّجت في كتاب «الكبير» أخبار النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في إعلامه ، أن الله فرض عليه وعلى أمته خمس صلوات في اليوم والليلة ، فدلَّتْ تلك الأخبار على أن الموجب للوتر فرضاً على العباد ، موجبٌ عليهم ستَّ صلوات في اليوم والليلة ، وهذه المقالة خلافُ أخبار النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، وخلاف ما يفهمه المسلمون ؛ عالمهم وجاهلهم ، وخلاف ما تفهمه النساء في الخدور ، والصبيان في الكتاتيب ، والعبيد والإماء ، إذ جميعهم يعلمون أن الفرض من الصلاة خمس لا ستٌّ) .

(١٠٦٩) ـ حدثنا أيوب بن إسحاق : أخبرنا أبو معمر عن عبد الوارث بن سعيد قال :

سألت أبا حنيفة ، أو سئل أبو حنيفة عن الوتر ، فقال : فريضة . فقلت ـ أو فقيل له ـ : فكم الفرض؟ قال : خمس صلوات . فقيل له : فما تقول في الوتر؟ قال : فريضة . فقلت ـ أو فقيل له ـ : أنت لا تحسن الحساب !

---

(١) قال الشّيخ الألباني : «إسناده ضعيف لاختلاط أبي إسحاق السبيعي وعنعنته ، وفي ابن ضمرة كلامٌ يسير ، لكنّ الحديث حسن بل صحيح ، له ما يشهد له ، ولذلك أوردته في صحيح أبي داود رقم (١٢٧٤)» . انظر حاشية ابن خزيمة (٢ : ١٣٦) .

والحديث أخرجه أبو داود في الصلاة باب استحباب الوتر رقم (١٤١٦) والترمذي في الوتر ، باب الوتر ليس بحتم رقم (٤٥٣) والنسائي في قيام الليل ، باب الأمر بالوتر (٣ : ١٨٧) وابن ماجه في إقامة الصلاة باب في الوتر رقم (١١٦٩) والبيهقي في السُّنن الكبير (٢ : ٤٦٨) .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن (٢ : ٤٦٧) ويشهد كلٌّ من هذين الحديثين للآخر .

(٤٤٤) ـ باب ذكر الدليل على أن الوتر ليس بفرض .

(١٠٧٠) ـ أخبرنا محمد بن العلاء بن كريب : أخبرنا مالك ـ يعني ابن إسماعيل ـ أخبرنا يعقوب ، ح وحدثنا محمد بن عثمان العجلي : أخبرنا عبيد الله ـ يعني ابن موسى ـ أخبرنا يعقوب ـ وهو ابن عبيد الله القمي ـ عن عيسى بن جارية ، عن جابر بن عبد الله قال : (صلّى بنا رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في رمضان ، ثمان ركعات والوتر ، فلما كان من القابلة اجتمعنا في المسجد ، ورجونا أن يخرج إلينا ، فلم نَزَلْ في المسجد ، حتى أصبحنا ، فدخَلنا على رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فقلنا : يا رسول الله ، رجونا أن تخرج إلينا فتصلِّيَ بنا ، فقال : كرهت أن يُكتب عليكم الوتر)[(١)] .

وقال ابن حبان رحمه الله تعالى يعرض أدلة عدم إيجاب فرضية الوتر :

(١) ذكر الخبر الدال على أن الوتر ليس بفرض :

(٢٤٠٩) ـ أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي ، قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أخبرنا أبو الربيع الزهراني ، قال : حدثنا يعقوب القمي ، قال : حدثنا عيسى بن جارية عن جابر ابن عبد الله قال : صلّى بنا رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في شهر رمضان . . . وساق مثل حديث ابن خزيمة ، إلاَّ أنه قال في آخره : فقال : إني خشيت ، أو كرهت أن يُكتب عليكم الوتر .

قال أبو حاتم : هذان خبران لفظاهما مختلفان ، ومعناهما متباينان ، إذ هما في حالتين في شهري رمضان ، لا في حالة واحدة ، في شهر واحد .

(٢) ذكر الخبر الدال على أن الوتر ليس بفرض :

(٢٤١٠) ـ أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم

---

(١) قال الشيخ الأعظمي : أخرجه المروزي في كتاب الوتر (ص١٩٦ ـ ١٩٧) من طريق يعقوب وعيسى بن جارية فيه لين . وحسَّن إسناد الحديث الألباني في حاشية ابن خزيمة (٢ : ١٣٨) وانظر قيام الليل للمروزي (ص٢٥٢) . وانظر نصب الراية (٢ : ١١٤) . وانظر فيما سبق كله صحيح ابن خزيمة (٢ : ١٣٦ ـ ١٣٨) .

قال : حدثنا الوليد عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب : أن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (الوتر حق ، فمن شاء فليوتر بخمس ، ومن شاء فليوتر بثلاث ، ومن شاء فليوتر بواحدة)[١] .

(٣) ذكر خبر ثانٍ يدل على أن الوتر ليس بفرض :

(٢٤١١) ـ أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة ، قال : حدثنا حرملة بن يحيى ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرنا يونس عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عطاء بن يزيد الليثي أنه سمع أبا أيوب الأنصاري عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، أنَّه قال : (الوتر حق ، فمن أحبَّ أن يوتر بخمس فليوتر ، ومن أحبَّ أن يوتر بثلاث فليوتر ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر بها ، ومن غَلَبه ذلك فليومئ إيماءً) .

وهذا التخيير مع إباحة الإيماء للقادر على القيام يدل على أنها ليست بفرض فالفريضة لا يصح فيها الإيماء مع القدرة على القيام .

(٤) ذكر خبر ثالث يدل على أنَّ الوتر غير فرض :

(٢٤١٢) ـ أخبرنا الحسن بن محمد بن أبي معشر ـ بحَرَّان ـ قال : حدثنا عبدالرحمن ابن عمرو البَجَلي ، قال : حدثنا زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر ، عن نافع عن ابن عمر : أنَّه كان يوتر على البعير ، ويذكر أن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كان يفعل ذلك)[٢] .

ووجه الاستدلال أن الفريضة لا تجوز على الراحلة ، ولا إلى غير القبلة ، أما النافلة فتجوز ، فصحّ أنّ الوتر نافلة ولا يمنع أنها مؤكَّدة .

(٥) ذكر خبر رابع يصرح بأن الوتر غير فرض :

(٢٤١٣) ـ أخبرنا عمر بن سعيد بن سنان ، قال : أخبرنا أحمد بن أبي بكر ، عن

---

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة باب كم الوتر؟ رقم (١٤٢٢) والنسائي في صلاة الليل باب ذكر الاختلاف على الزهري في حديث أبي أيوب في الوتر (٣ : ١٩٦ ـ ١٩٧) والحاكم في المستدرك (١ : ٣٠٢ ـ ٣٠٣) وصححه .

(٢) أخرجه البخاري في الوتر باب الوتر في السَّفر رقم (٩٥٥) ومسلم في صلاة المسافرين باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر رقم (٧٠٠) (ح ٣٨ ـ ٣٩) .

مالك ، عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن ، عن سعيد بن يسار ، أنه قال : (كنت أسير مع عبدالله بن عمر بطريق مكة ، فلما خشيت الصبح ؛ نزلتُ فأوترت ، ثم أدركته فقال لي عبد الله بن عمر : أين كنت؟ فقلت : خشيت الفجر فنزلتُ فأوترت ؛ فقال : أليس لك في رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أسوة؟ فقلت : بلى ، قال : فإن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كان يوتر على البعير)[1] .

(٦) ذكر خبر خامس يدل على أن الوتر ليس بفرض :

(٢٤١٤) ـ أخبرنا ابن خزيمة ، قال : حدثنا عَبْدة بن عبد الله الخزاعي ، قال : حدثنا أبو داود الطيالسي ، قال : حدثنا هشام الدَّسْتُوائي عن قتادة ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري : أن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، قال : (من أدركه الصبحُ فلم يوتر ؛ فلا وتر له)[2] .

ووجه الاستدلال : أن لو كان الوتر فريضة لأَثِمَ المرء بتأخيره ، ولوجب عليه قضاؤه فور ذكره وقدرته ـ حسب الطاقة ـ فلما قال صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : (فلا وتر له) دل على أنه نافلة محددة بزمن هو ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر ، كما في حديث آخر إلا أنه قد صحَّ عن أبي سعيد[3] غير هذا .

(٧) ذكر خبر سادس يدل على أن الوتر غير فرض :

(٢٤١٥) ـ أخبرنا أبو يعلى ، قال : حدثنا أبو الربيع الزهراني ، قال : حدثنا يعقوب ابن عبدالله القُمِّي . . . بإسناده ولفظه مثل الخبر الأول .

(٨) ذكر خبر سابع يدل على أن الوتر غير فرض :

أخبرنا علي بن أحمد الجُرْجَاني ـ بحلب ـ قال : حدثنا علي بن نصر الجَهْضَمي :

---

(١) أخرجه البخاري في الوتر باب الوتر على الدابة رقم (٩٥٤) ومسلم في صلاة المسافرين باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر رقم (٣٦٧٠٠) والترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء في الوتر على الدابة رقم (٤٧٢) ومالك في الموطأ في قيام الليل باب الأمر بالوتر (١ : ١٢٤) .

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه باب النائم عن الوتر أو النَّاسي رقم (١٠٩٢) والحاكم في المستدرك (١ : ٣٠١ ـ ٣٠٢) وإسناده صحيح .

(٣) انظر جامع الترمذي (٢ : ٣٣٠) فما بعدها ، وتعليق الشيخ أحمد شاكر على الحديث .

حدثنا نوح بن قيس ، قال : حدّثنا خالد بن قيس ، عن قتادة ، عن أنس : (أن رجلاً قال : يا رسول الله ، كم افترض الله على عباده من الصلاة؟ قال : خمس صلوات ، قال : هل قبلهن أو بعدهن شيئاً؟ فقال صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : افترض الله على عباده صلوات خمساً ، قال : فحلف الرجل بالله لا يزيد عليهن ولا ينقص ، فقال النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : إن صدق دخل الجنة)[1] .

وليس الوتر من هذه الصلوات قطعاً .

(٩) ذِكر خبر ثامن يدل على أن الوتر غير فرض :

(٢٤١٧) ـ أخبرنا عمر بن محمد الهمداني ، قال : حدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن عبد ربِّه بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبّان ، عن ابن محيريز عن المُخْدَجي قال : سأل رجل أبا محمد ـ رجلاً من الأنصار ـ عن الوتر ، فقال : الوتر واجب كوجوب الصلاة ، فأتى عبادة بن الصامت ، فذكر ذلك له فقال : كذب أبو محمد ، سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول : (خمس صلوات افترضهن الله على عباده ، من لم ينتقص منهن شيئاً استخفافاً بحقهنّ ، فإنّ الله جلّ وعلا جاعلٌ له يوم القيامة عهداً أن يدخله الجنة . ومن جاء بهنّ ؛ وقد انتقص منهنّ شيئاً استخفافاً بحقهنّ ، لم يكن له عند الله عهد ؛ إن شاء عذَّبه ، وإن شاء غفر له)[2] .

(١٠) ذِكر خبر تاسع يدل على أن الوتر ليس بفرض :

(٢٤١٨) ـ أخبرنا الفضل بن الحُبَاب الجُمَحي ، قال : حدثنا موسى بن إسماعيل قال : حدثنا إسماعيل بن جعفر عن العلاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (الصّلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، كفّاراتٌ لما

---

(١) أخرجه مسلم في الإيمان ، باب السؤال عن أركان الإسلام رقم (١٢) والترمذي في الزكاة باب ما جاء : إذا أديت الزكاة فقد قضيت رقم (٦١٩) وأخرج البخاري نحوه في العلم ، باب ما جاء في العلم رقم (٦٣) .

(٢) أخرجه مالك في صلاة الليل ، باب الأمر بالوتر (١ : ١٢٣) وأبو داود في الصلاة ، باب في المحافظة على وقت الصلاة رقم (٤٢٥) ورقم (١٤٢٠) والنسائي في الصلاة ، باب المحافظة على الصلوات الخمس (١ : ١٨٦) وغيرهم .

بينهنّ ، ما لم تُغْشَ الكبائر)[١] .

(١١) ذكر خبر عاشر يدلُّ على أن الوترَ غيرُ فرضٍ على أحد من المسلمين :

(٢٤١٩) ـ أخبرنا الحسن بن سفيان ، قال : حدثنا أُميَّة بن بِسطام ، قال : حدثنا يزيد بن زُريع قال : حدثنا رَوْحُ بن القاسم ، عن إسماعيل بن أمية ، عن يحيى بن عبدالله ابن صَيْفي عن أبي مَعْبد ، عن ابن عباس ، أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : (إنّك تقدُم على قوم من أهل الكتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله ، فإذا عرفوا الله ، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم فإذا فعلوه ؛ فأخبِرْهم أن الله قد فرض عليهم زكاة تؤخذ من أموالهم فتُرَدُّ على فقرائهم ، فإذا أطاعوا بهذا ، فخُذْ منهم ، وتوقَّ كرائمَ أموالِ النّاس)[٢] .

قال أبو حاتم : (الاستدلال بمثل هذه الأخبار على أن الوتر ليس بفرض يكثر ، وفيما ذكرنا منها غُنية لمن وفَّقه الله للسّداد ، وهداه لسلوك الرشاد ؛ أن الوتر ليس بفرض ، وكان بَعْثُ المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم معاذَ بنَ جبل ، قبل خروجه من الدنيا بأيام يسيرة ، وأمره صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أن يخبرهم بأن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، ولو كان الوتر فرضاً ، أو شيئاً زاده الله ـ جل وعلا ـ للناس على صلواتهم ، كما زَعَمَ مَن جَهِلَ صناعة الحديث ، ولم يميّز بين صحيحها وسقيمها لأَمَرَ المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم معاذ بن جبل أن يخبرهم أن الله ـ جل وعلا ـ فرضَ عليهم ستَّ صلوات لا خمساً ، ففيما وصفنا أبْيَن البيان بأن الوتر ليس بفرض وبالله التوفيق)[٣] ا . هـ .

---

(١) أخرجه مسلم في الطهارة باب الصلوات الخمس رقم (٢٣٣) والترمذي في الصلاة باب ما جاء في فضل الصلوات الخمس رقم (٢١٤) وقال : حسن صحيح .

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة باب وجوب الزكاة رقم (١٣٣١) ومواضع عدة ومسلم في الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين رقم (١٩) وأبو داود في الزكاة باب ما تجب فيه الزكاة رقم (١٥٨٤) وغيرهم .

(٣) صحيح ابن حبان (٦ : ١٧٧) .

ومن متابعة هذه المسألة ودراستها عند الشيخين ابن خزيمة وابن حبان نخلُص إلى الأمور الآتية :

(١) أنَّ كُلاً من ابن خزيمة وابن حبان يحمل على الحنفية ، بأنهم يخالفون السُّنن ويخصّان أبا حنيفة بأنه يجهل صناعة الحديث ، إلاّ أنّ ابنَ خزيمة كان في هذه المسألة أشدّ من ابن حبان . فقد جعل ابنُ خزيمة أبا حنيفة دون الصبيان والعبيد والإماء في فهم هذه الشريعة . وقد صرَّح ابنُ خزيمة باسم أبي حنيفة ، فنقل بالإسناد المتصل حكاية إيجاب الوتر ، بعد تقريره ذاك . بينما اكتفى ابن حبان بالتعريض دون التصريح .

وعلى هذا ؛ فيمكننا القول بأن مناقشة ابن حبان للحنفية كانت أكثر موضوعية وتجرداً ـ في هذه المسألة ـ من شيخه .

(٢) أنَّ ابن خزيمة يحيل إلى مواضع أُخَر من صحيحه ؛ لتوضيح ما يريد ، أو إلى بعض كتبه الأُخَر أيضاً ، مما يجعل القارئ غير قادر على استجماع أدلته في لحظته الحاضرة ، بل عليه أن يستجمع كتبه أولاً ، بينما قال ابن حبان في صحيحه[1] : (وأتنكب عن ذكر المُعاد فيه إلا في موضعين :

١ ـ إما لزيادةِ لفظةٍ لا أجد منها بداً .

٢ ـ أو للاستشهاد به على معنى في خبر ثانٍ .

فأما في غير هاتين الحالتين فإني أتنكب ذكر المعاد في هذا الكتاب) .

وقد كرر ابن حبان بعض طرق الأحاديث في هذه المسألة ، كما في الحديث الأول والسادس ، كرره ليرويه من طريق شيخ آخر ، وليستدل به بعد حديث أبي سعيد بأنَّ الصَّحابة لم يعيدوا الوتر . واستجمع ابن حبَّان أحاديث المسألة ـ مع الاختصار وذكر الأهم ـ بما يوضح الصورة أمام القارئ مباشرة ، ودون عودة إلى مصادر أُخَر ، وإن أشار إلى تلك المصادر ، فإنَّه لا يتوانى عن إعطاء صورة وجيزة واضحة عن تلك المسألة المطروحة .

(٣) أنَّ ابن خزيمة قرَّر في الترجمة أنَّ أبا حنيفة لا يفهم العدد ، ولا يفرق بين

(١) الإحسان (١ : ١٦٣) .

الفريضة والفضيلة ، ثم استدل على قوله بالأحاديث . بينما رأينا ابن حبّان عرض أدلته وألمح إلى وجوه الاستدلال منها ، من خلال ترتيبه وسياقه الأحاديث ، وعقّب على بعضها بما يفهم منها ، ثم قرّر حكمه على الحنفية ؛ بأنّهم يجهلون صناعة السُّنن دون ذكرهم بالاسم . ولا ريب أنَّ عرض الأدلة أولاً ، والوصول إلى النتيجة من ورائها أقوى وأحسن ؛ علماً وأدباً .

(٤) أما عن اختيار المتون ، فليس ثمة فارق يذكر بين أحاديث هذه المسألة بينهما فضلاً عن أنَّ ابن حبّان قد روى أحد هذه الأحاديث العشرة من طريق شيخه ابن خزيمة .

(٥) وأما الرجال : فقد أخرج ابن خزيمة حديث علي ؛ وفي إسناده أبو إسحاق السَّبيعي وقد اختلط وعنعن الحديث ، بينما لم يخرِّجه ابن حبّان ؛ لأنَّه لم يجده من طريق آخر كما لم يصرح هو بالسماع ، كما أنه لم يخرِّج حديث عبادة بن الصامت الذي أخرجه ابن خزيمة للكلام الذي في عبد الله بن حُمْران ، وعبد الحميد بن جعفر ، فقد قال ابن حجر عن الأول : صدوق يخطئ قليلاً ، وعن الثاني : صدوق ربما وهم ، رُمي بالقدر . وهذا الحديث مما انفرد به عبد الحميد . فالله أعلم بإعراض ابن حبّان عن إخراجه .

ولعلّ ابن حبّان لم يخرّجه لما سبق ، ولأنه وما قبله موقوفان ، والخصوم يحتجُّون بالمرفوعات ، فقارعَ الحجة بمثلها .

والملاحظ أنَّ الأحاديث الثلاثة التي استدل بها ابنُ خزيمة ، لم يستدلَّ ابنُ حبّان إلا بحديث جابر منها ، كما لم يستدل بحديث طلحة بن عبيد الله الذي أحال عليه ابن خزيمة ، وإنّما استدل بحديث عبادة .

وهذا يدل على أنَّ لابن حبّان استقلالاً تاماً في اختيار أدلته وتصنيفها ، وكيفية الاستدلال بها ، وهذا لا يعني ترجيح صحيح ابن حبّان على صحيح ابن خزيمة ، إلاَّ أنه يبين أنَّ لابن حبّان شخصيته المتميزة فيما يأخذ من الحديث ويترك ، وفيمن يخرّج لهم من الرجال ، أو لا يخرّج لهم .

على أنني لا أنكر وجود رجال خرَّج لهما الشَّيخان كلاهما ممن تُكُلِّم فيهم (كمحمد ابن إسحاق ، وأسامة بن زيد الليثي ، ومحمد بن عجلان ، ومحمد بن عمرو بن علقمة وغير هؤلاء) .

وهؤلاء كلهم أخرج لهم مسلم ، وأخرج البخاري لهم تعليقاً ما عدا الأخير ؛ فإنَّه روى له البخاري متابعة[١] .

والحقيقة أنَّ الترجيحَ بين الكتابين لا يتأتَّى بمسألةٍ كهذه ، بل لا بد له من دراسةٍ مستقلة .

وقد حاولَ الزميلُ الدكتور عبدالعزيز بن شاكر الكُبيسي الموازنةَ بين الصحاح الأربعة فجاءَتْ موازنته عامّة ، تتناول ظواهر الكتب الصحاح الأربعة ، وتجسّد ما ذكره العلماء من جعْل قيمة الصحاح على حسب ترتيبها الزمنيّ ، وكان يجدر به الموازنة التطبيقية ؛ لأنَّها هي التي تكشف حقيقة التمايز بين المصنَّفات[٢] .

(١) انظر النكت على ابن الصّلاح (١ : ٨١) .

(٢) الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح (٢ : ٦٦٠ ـ ٧٣٢) .

المبحث الثامن

القيمةُ العلميَّةُ لصحيح ابن حبَّان وتصحيحه

غدا واضحاً من المباحث السابقة ، أن ابنَ حبّان قد جرّد كتابه (التقاسيم والأنواع) لصحيح الأحاديث والآثار ، دون أن يكون غرضُه استيعابَ جميع الحديث الصحيح عنده في ذلك الكتاب ، بدليل أنه صنّف كتاباً مستقلاً في الصلاة ، جمع فيه ست مئة سُنّةٍ في أربع ركعات ، كما تقدّم معنا قريباً !

ومن المجزوم به أنه قد خصّ كتاب (الصلاة) هذا بأحاديث ليست في كتابه : (التقاسيم والأنواع) .

وقد اجتهد العلماء والباحثون قديماً وحديثاً في تقويم صحيح ابن حبان ، وبيان القيمة العلمية لتصحيحه ، مع إقرار جميعهم أنّ قيمته العلميّة عالية .

وقبل الشروع في عرض أقوال العلماء في ذلك ومناقشتها ؛ أحبّ أن أشير إلى أن حكمنا على صحيح ابن حبان اليوم ؛ أثرٌ من آثار نظرنا ونقدنا لترتيب ابن بلبان الفارسيّ للصحيح ، وعدّه ذاك الصنيع إحساناً !

وهذا ، من دون ريب ، سوف يؤثّر تأثيراً سلبياً واضحاً في دقّة ذلك الحكم ! للأسباب الآتية :

ـ إنّ ابن حبّان قد صنّف كتابه تصنيفاً أصولياً ، فرتّب الأحاديث الواردة في الأوامر حسب درجتها الإلزامية والالتزامية ، فكانت الأوامر عنده مئة وعشرة أنواع !

وسوف أسوق عدداً من هذه الأنواع ؛ موضحاً ما يحتاج إلى توضيح :

قال أبو حاتم ابن حبان رحمه الله تعالى :

(ـ النوع الأول من أنواع الأوامر : فهو لفظ الأمر الذي هو فرض على المخاطبين كافّة في جميع الأحوال ، وفي كلّ الأوقات ، حتى لا يسع أحداً منهم الخروجُ منه بحال . . .

ـ النوع الرابع : لفظ الأمر الذي أُمر به بعض المخاطبين في بعض الأحوال ، لا الكلّ . . .

النوع الخامس والثلاثون : الأمرُ بالشيء الذي أُمر به بلفظ الإيجاب والحتم ، وقد قامت الدلالة من خبر ثانٍ على أنه سنّة . . .

ـ النوع السابع والستّون : الأوامر التي أمر باستعمالها قصداً للإرشاد وطلباً للثواب . . .

ـ النوع السبعون : الأوامر التي وردت ، ومرادها الإباحة والإطلاق ، دون الحكم والإيجاب . . .

ـ النوع الرابع والمئة : الأمر بالأدعية التي يتقرّب العبد بها إلى بارئه جلّ وعلا .

ـ النوع العاشر والمئة : الأمر بالشيء الذي مراده الإعلام بنفي جواز استعمال ذلك الشيء ، لا الأمر به)[1] .

فيلاحَظ أنّ لفظَ الأمر يُطلق ويُراد به الأمر الجازم الواجب ، ويُطلق ويُراد منه الحثّ على الثواب ، وقد يُراد منه الإباحة ، وقد يكون للدعاء ، وقد يكون المراد به التحريم كقوله تعالى : ﴿قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لا تُؤْمِنُوا﴾ فهو من باب التقريع ، وإلاّ فلا يجوز القول بأنّ الله تعالى خيَّرهم بين الإيمان والكفر على سبيل التوسعة !

ومعلوم أنّ الأحاديثَ بعضها أقوى من بعض ، فقد يورد ابنُ حبّان الحديث الصحيح ثمّ يُتبعه بحديث آخر ضعيف ؛ فيه لفظة تقوي بعض ما جاء في الحديث الصحيح .

وقد يورد ابن حبان الأحاديثَ التي مرادها الترغيب والترهيب أو التفسير ، كُلاًّ في بابه ، فيقوّي بعضُها بعضاً ، لأنها من الأبواب التي يتساهل فيها المحدّثون بمن فيهم البخاري ومسلم !

فحين أحسن ابن بلبان إلى الأنواع والتقاسيم ؛ انقلبت مزايا صحيح ابن حبّان إلى نقائص ، وليس السبب من ابن حبّان ، وإنما السبب من هذا الترتيب الذي كان يغني عنه كلِّه عدّة أثبات تقريبية !

وجاء المتأخّرون فأشادوا بصنيع ابن بلبان ، غير متنبهين إلى تخريب ترتيب صحيح ابن حبان ، ويبدو أن سبب ذلك هو فقدان (التقاسيم والأنواع) في حقبةٍ متأخرة !

---

(١) الإحسان (١٠٥ ـ ١١٨) .

هذه مبادئ أساسية يجب حسبانها عند تقويم الباحث صنيع ابن حبان .

وحتى يتيسّر لي أو لغيري من الباحثين إعادة ترتيب صحيح ابن حبان كما وضعه مؤلّفه ، فإنّ كل حكم على صحيح ابن حبان ليس نهائياً ، وهو قابل لإعادة النظر في قابل الأيام ، إن شاء الله تعالى[١] .

بعد هذا التوضيح الضروريّ في نظري ، أعرض آراء العلماء المتقدمين والباحثين المعاصرين باختصارٍ شديد ، تاركاً التوسع لمن أراده بالعودة إلى مصادره ، لأنّ تلك الأحكام كلّها غير دقيقة كما أسلفت ![٢]

المطلب الأول: ترتيب كتب السنّة حسب الأصَحِّيّة:

المذكور في كتب الاصطلاح أنّ الكتبَ المجردة للصحيح بغضّ النظر عن صحة جميع ما فيها من أحاديث وآثار هي حسب الترتيب التاريخي : صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، والمنتقى لابن الجارود ، وصحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان ، والمستدرك للحاكم ، والمختارة للضياء المقدسيّ . ومنهم من يعدّ مجتبى النسائي مما أفرد للصحيح !

ثمّ يختلف العلماء بعد ذلك في ترتيبها ، مع إطباق الأكثرين على أنّ أصحّها جميعاً صحيح البخاري ، ثمّ صحيح مسلم ، ثم صحيح ابن خزيمة ، ثم صحيح ابن حبان ، ثمّ مستدرك الحاكم[٣] .

---

(١) ونحن ـ الآن ـ نقوم إعادة ترتيب الأنواع والتقاسيم على نحو ما وَضَعه مؤلّفه ، ولا تزال في بدايات المشروع ، نسأل الله تعالى المعونة والسداد .

(٢) لقد قام عدد من الباحثين بتقويم صحيح ابن حبان ، ونقلوا كلام المتقدمين الذي كنت نقلته آنفاً ، وحين رجعت إلى كتاباتهم وجدتني محتاجاً إلى الردّ عليها ، فتداخل ما هو من صنيعي بما هو من صنيعهم ، فحسبت كلّ نقل نقلوه من صنيعهم قياماً بحقّ الأمانة العلمية التي ننشدها في الباحثين ! وعليه فانظر : مقدمة الإحسان للعلامة الشيخ أحمد محمد شاكر المصري (١/ ١١ ـ ١٥) ومقدمة الإحسان للشيخ شعيب الأرناؤوط (١/٤٠ ـ ٤٤) وزوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستّة للدكتور يحيى الشهريّ (١/ ٤٧ ـ ٥٣) وابن حبان فيلسوف الجرح والتعديل للشيخ محمد أبو صعيليك (١٤٩ ـ ١٨١) .

(٣) مقدمة الإحسان لأحمد شاكر (١/١١) .

ولم يشترط ابنُ خزيمة ، ولا ابن حبان تخريج الأحاديث الزائدة على الصحيحين ؛ لأنّ لكلٍّ منهما منهجه المستقلّ في التصنيف ، بينما شرط ذلك الحاكم في المستدرك والضياء المقدسيّ في المختارة ، فقد نصّ كلٌّ منهما على أنّ ما يخرّجه في كتابه ، هو ممّا لم يخرّجه الشيخان ، فالمستدرك والمختارة كلاهما من الزوائد على الصحيحين ، إلاّ ما وَهِمَا فيه ، أو أخرجاه لسبب نقديّ ، أو تنبيه علميّ .

والشائع لدى المشتغلين بالحديث النبوي أن ترتيب الصحاح في القيمة العلمية مثل ترتيبها في تاريخ العلم ، فأول هذه الصحاح وأعلاها رتبة : صحيح البخاري ، ثم صحيح مسلم ، ثم صحيح ابن خزيمة ، ثم صحيح ابن حبان .

ثمّ ذهب بعض أهل العلم إلى أنّ (المستدرك) يلي هذه الأربعة ، وذهب آخرون إلى أنّ (المختارة) للضياء أرفع رتبة من المستدرك .

المطلب الثاني: الأحاديث التي نزلت عن درجة الصحّة عنده

إنَّ مما يمكن قوله : إنّ الحافظَ الهيثمي قد أفردَ زوائدَ ابنِ حبّان على الصحيحين ، فكان عددها (٢٦٤٧) ألفين وست مئة وسبعة وأربعين حديثاً .

وقد خرّجها الشيخان : شعيب الأرناؤوط ، وحسين أسد الداراني ضمن كتاب الإحسان ، ونقلا إلى الموارد نتيجة الحكم الذي توصّلا إليه .

وإذا عددنا تخريجهما تقريبياً ، وليس نهائياً ـ وهو ما أراه بالتأكيد ـ فقد أحصيت الأحاديث التي حسّنَاها ، فكان عددها (٦٦١) حديثاً ، وهذه أرقامها في الموارد : «٣ ، ٥ ، ٢١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ،

---

(١) ومن المناسب هنا أن أقول : إن الحكم على هذه الكتب يستدعي القيام بتحقيقها تحقيقاً علمياً ، ثُمَّ تخريجها تخريجاً نقديّاً من مجموعة علمية ، وليس من فرد واحد كائناً ما كان شأنه ، ثمّ بعد ذلك يُعطى الحكم الصحيح عليها !

٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، (٣٩٣) : حسن لكن المحفوظ اللفظ الآتي بعده ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ، (٤٢٤ ، ٤٢٥) : إسناده حسن ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٥٣ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٥١٥ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٥ ، ٥٣٨ ، ٥٤١ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٦٠ ، ٥٧٢ ، ٥٨٤ ، ٥٩٠ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦ ، ٦١٦ ، ٦٢٩ ، ٦٣٤ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٩ ، ٦٥٤ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٩٣ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠٣ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧١٥ ، ٧٢٧ ، ٧٢٩ ، ٧٤٣ ، ٧٤٦ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٣ ، ٧٥٨ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٨ : حسن دون قوله والسرج ، ٧٨٩ ، ٧٩٧ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠٢ ، ٨٠٥ ، ٨٠٧ ، ٨١٨ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٤٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٩ ، ٨٦٣ ، ٨٧٠ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٩ ، ٨٨٤ ، ٨٨٦ ، ٨٨٩ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٨ ، ٩٠٣ ، ٩٣٣ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٧ ، ٩٥٩ ، ٩٦٤ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٤ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٨ ، ١٠١٣ ، ١٠١٦ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٦ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٢ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠٤ ، ١١٠٧ ، ١١٠٩ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١٢٣ ، (١١٢٥ ، ١١٢٦) : حسن لغيره ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٤٠ ، ١١٤٥ ، ١١٥٥ ، ١١٥٧ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٧ ، ١٢١١ ، ١٢١٨ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٦٦ ، ١٢٧٥ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٣ ، ١٣١٥ ،

١٣٢٧، ١٣٣٣، ١٣٣٧، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٢، ١٣٦٦، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٩، ١٣٩٣، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٩، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٥، ١٤١٧، ١٤٢٠، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٤٤، ١٤٤٩، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦٢، ١٤٦٤، ١٤٦٦، ١٤٧١، ١٤٧٧، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٥٠٣، ١٥٠٧، ١٥١٦، ١٥١٨، ١٥٢٠، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٧، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٤٠، ١٥٤٢، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٧٤، ١٥٨٢، ١٥٨٦، ١٥٨٩، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٥، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٧، (١٦٠٩): محتمل للتحسين، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦٢٢، ١٦٣٣، ١٦٤٦، ١٦٤٨، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٩، ١٦٧٢، ١٦٧٥، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٢، ١٦٨٥، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٧٠٤، ١٧١٥، ١٧١٨، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٥١، ١٧٥٣، (١٧٥٦): في إسناده عاصم وقد ضعّف، ١٧٥٨، ١٧٦٣، ١٧٦٦، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٣، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٨٠٢، ١٨٠٤، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢٦، ١٨٣٢، ١٨٣٤، ١٨٤٠، ١٨٤٤، ١٨٤٧، ١٨٥٣، ١٨٥٧، ١٨٦٤، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨١، ١٨٨٣، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٦، ١٩١٠، ١٩١٦، (١٩٢٢): محتمل للتحسين، ١٩٢٣، ١٩٢٦، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٥، ١٩٤٠، ١٩٤٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٩، ١٩٧١، ١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٧، ١٩٩١، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦، ٢٠١٦، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٨، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٨، ٢٠٥٠، ٢٠٥٢، ٢٠٥٦، ٢٠٥٩، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٩، ٢٠٧٣، ٢٠٨٠، ٢٠٩٥، ٢١٠٠، ٢١٠٧، ٢١٢١، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٤١، ٢١٤٦، ٢١٤٨، ٢١٥٠، ٢١٥٣، ٢١٥٩، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٨٣، ٢١٨٧، ٢١٩٦، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢٢٠، ٢٢٢٧، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٣، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٦، ٢٢٤٩، ٢٢٥٤، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩،

٢٢٨٨، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٧، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٧، ٢٣١٨، ٢٣٢٦، ٢٣٣٢،
٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٥٦، ٢٣٥٩،
٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٥، ٢٣٧٠، ٢٣٧٢، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١،
٢٣٨٥، ٢٣٨٧، ٢٣٩١، ٢٣٩٧، ٢٤٠٢، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤١٦، ٢٤١٧،
٢٤٢٤، ٢٤٢٦، ٢٤٣٠، ٢٤٤٤، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥،
٢٤٦٠، ٢٤٦٧، ٢٤٧٧، ٢٤٧٩، ٢٤٨١، ٢٤٩١، ٢٤٩٤، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١،
٢٥٠٣، ٢٥٠٧، ٢٥٠٩، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥٢٢، ٢٥٢٧، ٢٥٤٦، ٢٥٤٩، ٢٥٥١،
٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٧، ٢٥٧٣، ٢٥٨١، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٩١،
٢٥٩٥، ٢٦٠٠، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٧، ٢٦٢٠، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٣٤،
٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٤٠، ٢٦٤٦».

وتحمل في الإحسان الأرقام الآتية:

«٦، ٧، ٩، ٤٥، ٤٧، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٨، ٦٩، ٧٨، ٨٢، ٨٨، ٩٤، ٩٦، ١٢٢،
١٣٧، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٥٨، ٢٥٨، ٢٧٦،
٢٨٠، ٢٨٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١٦، ٣٣٢، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٧٢، ٣٧٣،
٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٤٠، ٤٤٦، ٤٦٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦،
٤٧٩، ٤٨٥، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥١٢، ٥١٧، ٥٢٤، ٥٣٠، ، ٥٤٣، ٥٥٤، ٥٥٥،
٥٦٢، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٨٩، ٥٩٩، ٦٠٤، ٦١٣، ٦١٦، ٦٢٣، ٦٢٨،
٦٤٠، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٦، ٦٨٩، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠٤، ٧٣١، ٧٣٤، ٧٣٤، ٧٤٣،
٧٤٧، ٧٥٤، ٧٦٦، ٧٨٨، ٧٩٢، ٧٩٤، ٧٩٦، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨١٨، ٨٢١، ٨٢٢،
٨٢٦، ٨٤٠، ٨٤٣، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٦١، ٨٧٠، ٨٧٢، ٨٧٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٩٤،
٩٠٧، ٩٠٧، ٩١٥، ٩٢٨، ٩٣٠، ٩٣٠، ٩٣٤، ٩٤٩، ٩٦١، ٩٦٧، ٩٧٠، ٩٧٢،
٩٨٥، ٩٩١، ١٠٢٧، ١٠٢٩، ١٠٣٣، ١٠٤٢، ١٠٤٧، ١٠٥١، ١٠٥٣، ١٠٥٣،
١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٩٢، ١٠٩٤، ١١٠٥، ١١١٧، ١١١٨، ١٢٢١، ١٢٨٦، ١٢٩٩،
١٣١٤، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٨، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٥٦، ١٣٨٩، ١٣٩١،

١٤٢٦ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٧ ، ١٤٤٠ ، ١٤٦٤ ، ١٤٩٥ ، ١٥٣٠ ، ١٥٨٠ ، ١٥٩٩ ، ١٦٣٦ ، ١٦٥٤ ، ١٦٦٧ ، ١٦٨١ ، ١٦٩٥ ، ١٧١٥ ، ١٧١٧ ، ١٧٢٢ ، ١٧٤١ ، ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ ، ١٧٦٤ ، ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ١٧٩١ ، ١٨٠٨ ، ١٨١٧ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٧ ، ١٨٣٧ ، ١٨٦٦ ، ١٨٧١ ، ١٨٨٨ ، ١٨٨٩ ، ١٨٩٨ ، ١٩١٢ ، ١٩٢٠ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٩ ، ١٩٧٤ ، ١٩٩٨ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٨ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٦ ، ٢٠٣١ ، ٢٠٣٦ ، ٢٠٣٩ ، ٢٠٥٦ ، ٢٠٥٧ ، ٢٠٦٣ ، ٢٠٩٤ ، ٢٠٩٤ ، ٢١٠١ ، ٢١٠٩ ، ٢١١٨ ، ٢١٤٩ ، ٢١٥٠ ، (٢١٦٠) : حسن لكن المحفوظ اللفظ الآتي بعده ، ٢١٦٣ ، ٢١٨٨ ، ٢١٩٨ ، ٢٢٠٠ ، ٢٢١١ ، ٢٢١٤ ، ٢٢١٩ ، ٢٢٢١ ، ٢٢٢٩ ، ٢٢٣٠ ، ٢٢٤٠ ، ٢٢٤١ ، ٢٢٤٢ ، ٢٢٧٣ ، ٢٢٧٤ ، ٢٢٧٦ ، ٢٢٧٧ ، ٢٢٧٩ ، ٢٢٨٩ ، ٢٣١٠ ، ٢٣١١ ، ٢٣١٩ ، ٢٣٢٥ ، ٢٣٤٩ ، ٢٣٥٣ ، ٢٤٠٥ ، ٢٤٢٨ ، ٢٤٥٣ ، ٢٤٦٩ ، ٢٥٠٣ ، ٢٥٠٥ ، ٢٥٣٣ ، ٢٥٣٥ ، ٢٥٥٧ ، ٢٥٥٨ ، ٢٥٧٢ ، ٢٥٧٣ ، ٢٦٠٢ ، ٢٦٠٣ ، ٢٦٤٥ ، ٢٦٥٥ ، ٢٦٦٥ ، ٢٦٦٦ ، ٢٦٩٢ ، ٢٦٩٤ ، ٢٦٩٧ ، ٢٦٩٨ ، ٢٦٩٩ ، ٢٧٠٧ ، ٢٧٠٩ ، ٢٧١٦ ، ٢٧٨٦ ، ٢٧٩٠ ، ٢٨١٢ ، ٢٨١٥ ، ٢٨٦٢ ، ٢٨٧٠ ، ٢٨٧٢ ، ٢٨٩٢ ، ٢٩٠٠ ، ٢٩٠١ ، ٢٩٠٨ ، ٢٩٠٩ ، ٢٩١٠ ، ٢٩١١ ، ٢٩١٣ ، ٢٩١٤ ، ٢٩١٦ ، ٢٩٢٠ ، ٢٩٢٣ ، ٢٩٢٦ ، ٢٩٣١ ، ٢٩٣٤ ، ٢٩٤٩ ، ٢٩٥١ ، ٢٩٥٨ ، ٢٩٦٢ ، ٢٩٦٨ ، ٢٩٧٤ ، ٢٩٧٧ ، ٢٩٨٠ ، ٢٩٨٣ ، ٢٩٨٥ ، ٢٩٩٢ ، ٢٩٩٣ ، ٢٩٩٤ ، ٢٩٩٥ ، ٣٠٠٦ ، ٣٠٢٠ ، ٣٠٢٤ ، ٣٠٢٦ ، ٣٠٥٨ ، ٣٠٥٩ ، ٣٠٧٤ ، ٣١١٣ ، ٣١١٥ ، ٣١١٦ ، ٣١١٨ ، ٣١١٩ ، ٣١٢٢ ، ٣١٤٠ ، ٣١٦٠ ، ٣١٧٨ ، (٣١٧٩) : حسن دون قوله والسرج ، ٣١٩١ ، ٣١٩٣ ، ٣٢١٣ ، ٣٢١٥ ، ٣٢١٦ ، ٣٢١٧ ، ٣٢٢٢ ، ٣٢٦٣ ، ٣٢٧٨ ، ٣٢٧٩ ، ٣٢٨٨ ، ٣٣٢٠ ، ٣٣٢٣ ، ٣٣٢٣ ، ٣٣٣١ ، ٣٣٣٧ ، ٣٣٤٧ ، ٣٣٦٧ ، ٣٣٨٣ ، ٣٣٨٤ ، ٣٤١٥ ، ٣٤٢٨ ، ٣٤٣٣ ، ٣٤٤٦ ، ٣٤٧٦ ، ٣٤٨١ ، ٣٤٨٤ ، ٣٥٠٣ ، ٣٥٠٧ ، ٣٥١٤ ، ٣٥١٥ ، ٣٥٣٦ ، ٣٥٩٠ ، ٣٥٩٤ ، ٣٦٠٢ ، ٣٦١٨ ، ٣٦٤٦ ، ٣٦٥٣ ، ٣٦٥٥ ، ٣٦٥٦ ، ٣٦٩٣ ، ٣٦٩٩ ، ٣٧١٠ ، ٣٧٣٨ ، ٣٧٧٣ ، ٣٨٠٣ ، ٣٨٢٦ ، ٣٨٥٤ ، ٣٨٦٨ ، ٣٨٧٥ ، ٣٨٩٩ ، ٣٩٠٩ ، ٤٠٣٠ ، ٤٠٣٤ ، ٤٠٤٠ ، ٤٠٤٥ ، ٤٠٥٢ ، ٤٠٦٦ ، ٤٠٦٧ ، ٤٠٧٤ ، ٤٠٧٥ ، ٤٠٧٦ ، ٤٠٧٩ ، ٤٠٨٦ ، ٤٠٩٥ ، ٤١١٢ ، ٤١١٦ ، ٤١٥٩ ،

٤١٦٤ ، ٤١٧٠ ، ٤١٧١ ، ٤١٨٦ ، ٤١٩٩ ، ٤٢٠٠ ، ٤٢٠١ ، ٤٢٠٢ ، ٤٢٠٣ ، ٤٢٣٢ ، ٤٢٣٣ ، ٤٢٣٥ ، ٤٢٣٧ ، ٤٢٤٤ ، ٤٢٤٦ ، ٤٢٤٨ ، ٤٣٠٠ ، ٤٣١٣ ، ٤٣١٧ ، ٤٣٢٧ ، ٤٣٤٧ ، ٤٣٥٣ ، ٤٣٧٤ ، ٤٣٩٧ ، ٤٤١٣ ، ٤٤٢٩ ، ٤٤٤٥ ، ٤٤٥٨ ، ٤٤٩٩ ، ٤٥١٨ ، ٤٥٥٨ ، ٤٥٦٢ ، ٤٥٦٦ ، ٤٥٩٤ ، ٤٦٠٦ ، ٤٦٠٧ ، ٤٦٠٩ ، ٤٦١١ ، ٤٦١٣ ، ٤٦٢٨ ، ٤٦٣٧ ، ٤٦٣٨ ، ٤٦٤٠ ، ٤٦٤٨ ، ٤٦٥٥ ، ٤٦٦٠ ، ٤٦٦٣ ، ٤٦٧٦ ، ٤٦٩٥ ، ٤٦٩٦ ، ٤٧٠٠ ، ٤٧٠٥ ، ٤٧٣٣ ، ٤٧٤٠ ، ٤٧٥٩ ، ٤٧٧٤ ، ٤٧٩٨ ، ٤٨٠٤ ، ٤٨٠٩ ، ٤٨٣٥ ، ٤٨٥٠ ، ٤٨٥٥ ، ٤٨٥٨ ، ٤٩٠٩ ، ٤٩١٤ ، ٤٩١٩ ، ٤٩٢٠ ، ٤٩٢٤ ، (٤٩٢٧ ، ٤٩٢٨) : حسن لغيره ، ٤٩٧٣ ، ٥٠٢٥ ، ٥٠٢٩ ، ٥٠٣٩ ، ٥٠٤٠ ، ٥٠٤١ ، ٥٠٥٦ ، ٥٠٧١ ، ٥٠٧٦ ، ٥٠٨٨ ، ٥٠٨٩ ، ٥٠٩١ ، ٥١١٠ ، ٥١٤٧ ، ٥١٦٦ ، ٥١٦٩ ، ٥٢٠٧ ، ٥٢٢٤ ، ٥٢٢٧ ، ٥٢٤١ ، ٥٢٤٦ ، ٥٢٤٧ ، ٥٣١١ ، ٥٣١٥ ، ٥٣٦٧ ، ٥٣٧٠ ، ٥٣٧٤ ، ٥٣٩٨ ، ٥٤٠٦ ، ٥٤٣٧ ، ٥٤٤٢ ، ٥٤٦٢ ، ٥٤٨٤ ، ٥٤٨٩ ، ٥٥٢٨ ، ٥٥٣١ ، ٥٥٣٣ ، ٥٥٤٩ ، ٥٥٥٠ ، ٥٥٥٤ ، ٥٥٦٣ ، ٥٥٦٥ ، ٥٥٦٩ ، ٥٥٩٣ ، ٥٥٩٨ ، ٥٦٠١ ، ٥٦٠٧ ، ٥٦٣١ ، ٥٦٤٤ ، ٥٦٧٢ ، ٥٦٩٤ ، ٥٧٠٣ ، ٥٧٥٦ ، ٥٨٧٤ ، ٥٨٧٥ ، ٥٨٨٥ ، ٥٨٩٤ ، ٥٩٣٤ ، ٥٩٤٢ ، ٥٩٥٣ ، ٥٩٥٤ ، ٥٩٥٦ ، ٥٩٦٨ ، ٥٩٨٢ ، ٥٩٨٤ ، ٥٩٩٤ ، ٦٠١٣ ، ٦٠١٩ ، ٦٠٣٢ ، ٦٠٣٦ ، ٦٠٣٧ ، ٦٠٣٨ ، ٦٠٣٩ ، ٦٠٤٩ ، ٦٠٥٠ ، ٦٠٥٥ ، ٦٠٦٢ ، ٦٠٧٨ ، ٦٠٨٤ ، ٦٠٨٦ ، ٦٠٩٠ ، ٦٠٩٥ ، ٦١٠٠ ، ٦١٠٥ ، ٦١١٠ ، ٦١١١ ، ٦١٢١ ، ٦١٢٣ ، ٦١٣٠ ، ٦١٦٤ ، ٦١٦٦ ، ٦٢٠٦ ، ٦٢١٧ ، ٦٢٦٩ ، ٦٢٧٢ ، ٦٩٧٥ ، ٦٩٧٨ ، ٧٠٧٨ ، ٧١٣٢ ، ٧١٣٥ ، ٧١٤٩ ، ٧١٦٤ ، ٧٢٠٣ ، ٧٢٢٥ ، ٧٢٢٦ ، ٧٢٣٠ ، ٧٢٣٢ ، ٧٢٦٠ ، ٧٢٦٢ ، ٧٢٧٧ ، ٧٢٨٣ ، ٧٢٨٧ ، ٧٣٤٥ ، ٧٣٥٢ ، ٧٣٦٠ ، ٧٣٨٤ ، ٧٤٠٠ ، ٧٤٠٠ ، ٧٤٠٣ ، ٧٤٠٤ ، ٧٤٠٨ ، ٧٤٠٩ ، ٧٤١٠ ، ٧٤١٩ ، ٧٤٤٦ ، (٧٤٥٠) : إسناده حسن ٧٤٧١ ، ٧٤٧٢ ، ٧٤٧٨ ، ٧٤٨١» .

وكانت الأحاديث الجياد في الموارد (٢٨) حديثاً ؛ وهي تحمل الأرقام الآتية : «١٤٣ ، ١٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٩٢ ، ٤٢٣ ، ٦٠٧ ، ٦٤٠ ، ١١٨٨ ، ١٣٢٥ ، ١٣٧٤ ، ١٤٨٣ ، ١٥١٧ ، ١٥٦٥ ، ١٧٩٣ ، ١٨١٤ ، (١٩٠٨) : جيّد في رفعه نكارة ، ١٩٠٩ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ،

١٩٣٨، ٢٠١٦، ٢٢٢٦، ٢٣٩٩، ٢٥١٠، ٢٥٢٣، ٢٥٤٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠» .

وهي تحمل في الإحسان الأرقام الآتية : «جيد في رفعه نكارة، ١٢٤، ١٧٧، ٣٤٥، ٤٩٠، ٤٩٧، ٥٠٤، ٥٧٧، ٧٢٨، ٧٣٠، ٨٨٠، ٩٩٥، ١٠٦٧، ١٠٨٩، ١٤٥٤، ١٦٦٦، ١٧٥٢، ٢٥٨٨، ٤٢٧٦، ٤٤٤٧، ٥٠٨٧، ٥٣٥٦، ٥٨٥٧، ٦٤٧٦، ٦٦٣٣، ٦٨٢٩، ٦٨٣٠، ٦٩٤٧» .

أمّا الأحاديث القوية في الموارد فكانت (٢١٨) حديثاً؛ أرقامها فيه هي : «٣٦، ٣٧، ٥٥، ٩٧، ١١٠، ١٣٤، ١٥٣، ١٧٥، ١٩٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٤٠، ٢٥٧، ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨١، ٣٩٦، ٤٠٩، ٤٣١، ٤٤٧، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧١، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩١، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٥، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٨٥، ٥٨٩، ٦١١، ٦١٥، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٦، ٦٥٢، ٦٧١، ٦٧٩، ٦٨٣، ٧٠٩، ٧١٣، ٧١٤، ٧٢٤، ٧٤٥، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٧٠، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٨٠، ٧٩٠، ٧٩٥، ٧٩٦، ٨٠١، ٨٠٦، ٨١١، ٨٤٦، ٨٤٩، ٨٦١، ٨٨٨، ٨٩٧، ٩٠٤، ٩٠٦، ٩١٤، ٩٤١، ٩٥٤، ٩٧١، ١٠٠٠، ١٠١٧، ١٠٢٢، ١٠٣٧، ١٠٤٨، ١٠٥٠، ١٠٦٢، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٩، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٦، ١١١٠، ١١٢٠، ١١٢٢، ١١٤١، ١١٥١، ١١٦٣، ١١٧٠، ١١٧٤، ١١٨٣، ١١٩٢، ١٢١٣، ١٢٢٥، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٤، ١٢٦٨، ١٣٠٣، ١٣١٩، ١٣٦١، ١٣٦٥، ١٣٨٥، ١٤٠٣، ١٤١٦، ١٤٢٢، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٦١، ١٤٧٤، ١٤٩٤، ١٥٠٢، ١٥٠٤، ١٥٢٨، ١٥٥٤، ١٥٩٠، ١٦٠١، ١٦١١، ١٦٦٠، ١٦٦٦، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧١٢، ١٧٢٤، ١٧٣٣، ١٧٣٨، ١٧٤٦، ١٧٧٦، ١٨٠١، ١٨٠٣، ١٨٠٦، ١٨١٣، ١٨١٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٣، ١٨٤٥، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٤٦، ١٩٤٩، ١٩٥٥، ١٩٦٤، ٩٩٦، ٢٠٠١، ٢٠٠٧، ٢٠٢٤، ٢٠٥٥، ٢٠٨٥، ٢١٠١، ٢١٣٦، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٨١، ٢٢٠٣، ٢٢٠٥، ٢٢١٢، ٢٢١٧، ٢٢٥٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٧، ٢٢٨٠، ٢٣١٧، ٢٣٢٥، ٢٣٢٧، ٢٣٤٧،

٢٣٦٨ ، ٢٣٧١ ، ٢٣٧٦ ، ٢٣٧٧ ، ٢٣٨٢ ، ٢٣٨٨ ، ٢٤٠٠ ، ٢٤٢٠ ، ٢٤٦٥ ، ٢٤٦٦ ، ٢٤٧٠ ، ٢٥٠٤ ، ٢٥١٧ ، ٢٥٢٦ ، ٢٥٣٠ ، ٢٥٥٤ ، ٢٥٨٤ ، ٢٦٤٧ ، ٤٩٨٩» .

وتحمل في الإحسان الأرقام الآتية : «١٢ ، ٢٧٨ ، ٣٣٨ ، ٣٤٩ ، ٤٢٧ ، ٤٨٧ ، ٥٠٩ ، ٥٢٠ ، ٥٦٨ ، ٦٠٢ ، (٦٢٠) : إسناده حسن ٦٤٧ ، ٦٨٤ ، ٦٩٠ ، ٧٢٧ ، ٧٨٤ ، ٨١٤ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٦٣ ، ٨٦٥ ، ٨٧٦ ، ٨٩٣ ، ٩٠٩ ، ٩٥٢ ، ١٠٨٠ ، ١١٠٣ ، ١١١٤ ، ١١١٦ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٣٩ ، ١٢٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٤٢٠ ، ١٤٩٤ ، ١٦٠٤ ، ١٦٤٢ ، ١٦٧٤ ، ١٦٧٧ ، ١٦٧٩ ، ١٧٤٩ ، ١٧٨٥ ، ١٧٨٧ ، ١٧٩٢ ، ١٨٠٥ ، ١٨١٨ ، ١٨٤٢ ، ١٨٦٠ ، ١٨٦٧ ، ١٩١٤ ، ١٩١٨ ، ١٩٧١ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٤٧ ، ٢٠٧٢ ، ٢١١٢ ، ٢١١٤ ، ٢١٧٦ ، ٢١٨٩ ، ٢٢١٧ ، ٢٢٣١ ، ٢٢٥٨ ، ٢٣٥٠ ، ٢٣٥٦ ، ٢٣٧٣ ، ٢٤٣٣ ، ٢٤٤٩ ، ٢٤٥٥ ، ٢٤٦٠ ، ٢٥٠٤ ، ٢٥٣٧ ، ٢٥٤٠ ، ٢٥٦٠ ، ٢٥٦٧ ، ٢٥٧٧ ، ٢٦٦٤ ، ٢٦٧٠ ، ٢٦٧٤ ، ٢٦٩٣ ، ٢٧٠٩ ، ٢٧١٢ ، ٢٧٤٢ ، ٢٧٧١ ، ٢٧٩٢ ، ٢٨٧٣ ، ٢٨٧٨ ، ٢٨٩٩ ، ٢٩٠٣ ، ٢٩٠٤ ، ٢٩٤٦ ، ٢٩٥٥ ، ٢٩٧٦ ، ٢٩٧٨ ، ٢٩٨١ ، ٢٩٨٢ ، ٢٩٩٨ ، ٣٠٥٣ ، ٣٠٧٦ ، ٣٠٧٧ ، ٣١١٧ ، ٣١٤٨ ، ٣١٧٠ ، ٣١٨٣ ، ٣١٨٤ ، ٣٢١٠ ، ٣٢١١ ، ٣٢٢٣ ، ٣٢٣٨ ، ٣٢٤٠ ، ٣٢٦٩ ، ٣٢٨٩ ، ٣٢٩٠ ، ٣٣٩٠ ، ٣٤١٤ ، ٣٤٧٣ ، ٣٥٢١ ، ٣٥٤٦ ، ٣٥٦٨ ، ٣٥٧٣ ، ٣٦١٨ ، ٣٦٩٨ ، ٣٧٨٣ ، ٣٨٩٩ ، ٤٠٠٧ ، ٤٠٥٤ ، ٤٠٥٦ ، ٤٠٥٧ ، ٤٠٦١ ، ٤٠٩٠ ، ٤١٠٠ ، ٤١٥٣ ، ٤٣٤٢ ، ٤٣٦٨ ، ٤٤١٨ ، ٤٤٢٤ ، ٤٤٥٦ ، ٤٤٥٧ ، ٤٤٨٨ ، ٤٥٦٣ ، ٤٥٩٣ ، ٤٥٩٥ ، ٤٦٢٠ ، ٤٦٥٨ ، ٤٧١٢ ، ٤٧٣٥ ، ٤٧٥٦ ، ٤٧٦٢ ، ٤٧٩٥ ، ٤٨٨٧ ، ٤٩٤٧ ، ٤٩٥٥ ، ٤٩٦٧ ، ٤٩٨٤ ، ٥٠٠٨ ، ٥٠٤٩ ، ٥٠٥٠ ، ٥٠٥٧ ، ٥٠٥٨ ، ٥٠٥٩ ، ٥٠٨٠ ، ٥٠٩٤ ، ٥٠٩٦ ، ٥١٢٦ ، ٥٢٦٩ ، ٥٣٣٢ ، ٥٣٨٢ ، ٥٤٣٦ ، ٥٤٤٥ ، ٥٤٤٨ ، ٥٥١٧ ، ٥٦١٠ ، ٥٦٧٥ ، ٥٧٦٣ ، ٥٩٠٤ ، ٥٩٩٦ ، ٦٠١٤ ، ٦٠٣٥ ، ٦٠٥٣ ، ٦٠٥٤ ، ٦٠٧٢ ، ٦٠٧٣ ، ٦٠٧٩ ، ٦٠٩٣ ، ٦١٥٦ ، ٦١٦٧ ، ٦١٧٠ ، ٦٢٠٩ ، ٦٢٥٧ ، ٦٣٥٢ ، ٦٤١٦ ، ٦٤٣٣ ، ٦٦٢٧ ، ٦٦٢٨ ، ٦٦٥٠ ، ٦٦٧٩ ، ٦٧١٥ ، ٦٧٨١ ، ٦٨١٢ ، ٦٨٢٢ ، ٦٨٥١ ، ٦٨٧٩ ، ٦٩٢٩ ، ٦٩٣١ ، ٦٩٧٩ ، ٦٩٩٧ ، ٧١٦٥ ، ٧١٧٢ ، ٧٢٠٨ ، ٧٣٣٧ ، ٧٣٦٨ ، ٧٤٣٩» .

أما الأحاديث التي حَكَما بأنّ رجالها ثقات، فتحمل في الموارد الأرقام الآتية: «٣٢٣، ٤٥٦، (٥٤٣): رجاله ثقات رجال الشيخين، (١٢٢٤): رجاله ثقات وهو مرسل (١٣٠٥): رجاله ثقات والصحيح إرساله».

وتحمل في الإحسان الأرقام الآتية: «١٨٥١، ٢٤٩٩، ٢٧٨٣، ٤٢٠٥، ٦٠٣١».

وأمّا الأحاديث الضعيفة مما زاده ابنُ حِبّانَ على الصحيحين؛ فكان عددها (١٣٩) مئة وتسعة وثلاثين حديثاً، وتحمل في الموارد الأرقام الآتية: «(٣٩): ضعيف والصحيح وقفه، ٥٢، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٨٣، ٨٨، (٩٤، ٩٩، ١٠٤): ضعيف جداً، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧، ١٦٥، (٢٠٤): ضعيف دون شطر، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٥٠، ٢٥٦، ٣١٠، ٣١١، (٣٢٢): ضعيف جداً ٣٥١، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٤، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٦٢، (٤٨٠): ضعيف بهذا اللفظ، ٤٨٣، (٤٩٠): ضعيف والصحيح وقفه، ٤٩٧، ٥١٨، ٥٥٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٢ ٥٨٣، ٥٩١، ٥٩٤، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٢٤، ٦٣٠، ٦٤٨، (٦٥١): ضعيف والمرفوع فيه صحيح، ٦٥٥، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٨٤، ٦٩١، ٧١٢، ٧٢٠، ٧٢٦، ٧٤٧، ٧٨٣، ٧٩٢، (٧٩٣): ضعيف لكن لكثير من فقراته شواهد، ٧٩٨، ٨١٦، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٣٢، ٨٣٩، ٨٤١، ٨٤٨، ٨٥٠، ٨٥٨، ٨٩٦، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٦، ٩٥٣، ٩٦٣، ٩٨٠، (٩٩٣): ضعيف والصحيح وقفه، ١٠٠٣، ١٠٢١، ١٠٢٩، ١٠٤١، ١٠٦٧، ١٠٧٤، ١٠٨١، ١٠٨٨، ١١٠٨، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٤٤، ١١٤٧، ١١٧٥، ١١٨٦، (١١٨٧): ضعيف والصحيح وقفه، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢١٠، ١٢١٤، ١٢١٩، ١٢٣٥، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٦٧، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٩٧ ١٣١٧، ١٣٢٢، ١٣٢٩، ١٣٣٥، (١٣٥٠): ضعيف والقسم الثاني منه له شاهد تقوّى به، ١٣٧٥، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٤، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٦، ١٤٣٣، ١٤٥٤، ١٤٥٧، ١٤٦٧، ١٤٧٠، ١٤٧٢، (١٤٨٤): ضعيف وأصله في الصحيحين دون قوله: (ولا جنب)».

وتحمل في الإحسان الأرقام الآتية: «٢، ٤٣، ٧٥، ٩٧، ١٩٣، ٢٨٨، ٢٩٠،

٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٣٢٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦١ ، ٣٦١ ، ٣٦٨ ، ٣٧٥ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٧١ ، ٤٨٣ ، تقدم برقم ٥٧٩ ، ٥٨٥ ، ٦٢٧ ، ٦٣١ ، ٦٣١ ، ٦٨٨ ، ٦٩٦ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧٢٣ ، ٧٢٦ ، ٧٤٥ ، ٧٨٠ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٦ ، ٨٤٢ ، ٨٤٧ ، ٨٧١ ، ٩٠٣ ، ٩١١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٦ ، ٩٣٥ ، ٩٨١ ، ٩٩٦ ، (٩٩٧) : ضعيف والصحيح وقفه ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٩٦ ، ١١٨١ ، ١١٨٩ ، ١٢٠٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٤١٠ ، ١٤١٣ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٤١ ، ١٤٦٣ ، ١٧٢١ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٤١ ، ١٨٨٧ ، ١٩١٣ ، (١٩١٥) : ضعيف والصحيح وقفه ، ١٩٩٥ ، ٢٠٢٢ ، ٢١٢٦ ، ٢١٦٨ ، ٢١٧٠ ، (٢٢٣٧) : ضعيف دون شطر ينظر ، (٢٢٨٦) : ضعيف بهذا اللفظ ، ٢٣٣٠ ، ٢٣٦١ ، ٢٣٦٤ ، ٢٣٦٥ ، ٢٣٧٦ ، ٢٤١٥ ، ٢٤٧١ ، ٢٤٨٤ ، ٢٥١٤ن ، ٢٥٣١ ، ٢٥٤١ ، ٢٥٤٩ ، ٢٥٦٤ ، (٢٥٧٤) : إسناده ضعيف ، ٢٦٣٩ ، (٢٦٤٠) : إسناده ضعيف ، ٢٧٦٨ ، ٢٧٨٦ ، ٢٧٨٨ ، ٢٧٩٤ ، ٢٨٢٩ ، ٢٨٥٢ ، ٢٨٥٦ ، ٢٩٢٢ ، ٢٩٤٨ ، ٢٩٦١ ، ٣٠٠٢ ، ٣٠٣٥ ، ٣١٢١ ، ٣١٥٧ ، ٣٢٤٢ ، ٣٢٦٥ ، ٣٢٨٠ ، ٣٣٠٩ ، ٣٣٣٤ ، ٣٣٣٦ ، ٣٣٤٨ ، ٣٣٧١ ، ٣٣٧٢ ، ٣٣٨٢ ، ٣٣٩١ ، ٣٤٣٠ ، ٣٤٧٩ ، ٣٦٨٣ ، ٣٦٩٧ ، ٣٧٠١ ، ٣٧٣٦ ، ٣٨٧٤ ، ٣٩١٦ ، ٣٩٧١ ، ٤٠٤٢ ، ٤١٠٨ ، ٤١٣٠ ، ٤١٣٥ ، ٤١٤٩ ، ٤٢٢٦ ، ٤٢٣٠ ، ٤٢٣١ ، ٤٢٣٦ ، ٤٢٦٥ ، ٤٢٧٤ ، ٤٢٩٩ ، ٤٣١١ ، ٤٣٢١ ، ٤٣٢٢ ، (٤٣٣٣) : إسناده ضعيف ، ٤٣٤٣ ، ٤٣٥٦ ، ٤٣٩٩ ، ٤٤٠٠ ، ٤٥٢٥ ، ٤٥٨٦ ، ٤٦٥٦ ، ٤٧٤٣ ، ٤٧٦٦ ، ٤٨٥٦ ، ٤٨٦١ ، ٤٨٦٤ ، ٥٠٥٥ ، ٥٠٦٥ ، ٥١٠٧ ، ٥١١٤ ، ٥٢٠٠ ، ٥٢٠١ ، ٥٢١٦ ، ٥٢٣٠ ، ٥٢٣٣ ، ٥٢٨٣ ، ٥٣٤٦ ، ٥٣٤٧ ، ٥٣٥٥ ، ٥٣٧٨ ، ٥٤٥٣ ، ٥٤٨٨ ، ٥٥٦٦ ، ٥٥٧٥ ، ٥٥٧٦ ، ٥٦٣٠ ، ٥٦٧٣ ، ٥٦٧٤ ، ٥٦٧٨ ، ٥٦٨٣ ، (٥٧٣٥) : ضعيف جداً ، ٥٧٤٨ ، ٥٧٤٩ ، ٥٧٥٣ ، ٥٧٩٦ ، ٥٨١٨ ، ٥٨٨٢ ، ٥٨٨٨ ، ، ٥٨٩١ ، ٦٠٤١ ، ٦٠٦٩ ، ٦٠٨٥ ، ٦٠٨٨ ، ٦٠٨٩ ، ٦١٢٠ ، ٦١٣١ ، ٦١٣٧ ، ٦١٤١ ، ٦١٨٦ ، ٦١٩٧ ، ٦١٩٨ ، ٦٢١٨ ، ٦٢٣٦ ، ٦٢٤٤ ، ٦٢٩٥ ، ٦٢٩٧ ، ٦٣٠٢ ، ٦٣٣٥ ، ٦٣٦٢ ، ٦٣٦٤ ، ٦٣٩١ ، ٦٤٣٥ ، ٦٤٥٠ ، ٦٥٢٢ ، (٦٥٥٩) : ضعيف لكن لكثير من فقراته شواهد ، ٦٥٦٤ ، ٦٦٦٨ ، ٦٦٦٩ ، ٦٦٧٧ ، ٦٦٨٦ ، ٦٧٥٨ ، ٦٧٦١ ، ٦٧٧٦ ، ٦٧٧٨ ،

٦٧٩٢ ، ٦٧٩٢ ، ٦٨٢٨ ، ٦٨٢٨ ، ٦٨٤٤ ، ٦٨٦٧ ، ٦٨٨٢ ، ٦٨٨٣ ، ٦٨٩٩ ، ٦٩٢٣ ، ٦٩٤١ ، ٦٩٤١ ، ٦٩٤٢ ، ٦٩٤٤ ، ٦٩٦٧ ، ٦٩٧٤ ، ٦٩٨٠ ، ٧١٥٥ ، ٧١٦٠ ، ٧١٦٧ ، ٧٢٠٦ ، ٧٢١٠ ، ٧٢١٤ ، ٧٢٣٩ ، ٧٢٤٨ ، ٧٢٥٧ ، ٧٢٧٩ ، ٧٣٠٩ ، ٧٣٢٨ ، ٧٣٣٤ ، ٧٣٣٥ ، ٧٣٤٩ ، ٧٣٩٦ ، ٧٣٩٧ ، ٧٤٠١ ، ٧٤٠٢ ، ٧٤٠٥ ، ٧٤١٣ ، ٧٤٦٤ ، ٧٤٦٥ ، ٧٤٦٧ ، ٧٤٧٣ ، ٧٤٨٠ ، ٧٤٨٠ ، ٧٤٨١» .

وهناك عدد من الأحاديث التي لم يحكمْ عليها في الموارد ، وعددٌ قليل من الأحاديث في الموارد ، لا يوجد ما يقابلها في الإحسان ، وهذه وتلك لا تَعْنِيان بحثنا هذا بشيء البتة !

وحتى نتعرّف إلى قيمةِ صحيحِ ابن حبّان ، يتعيّن أن نوازنَ بين نسبةِ الضعيف فيه ونسبة الضعيف في السنن الأربعة التي تعدّ ـ مع الصحيحين ـ كتبَ السنّة الأصول .

وقد نظرتُ في ذلك ، فكان عدد الأحاديث الضعيفة في سنن النسائي التي هي أقلّ كتب السنن ضعيفاً بعد الصحيحين (٤٤٧) أربع مئة وسبعة وأربعين حديثاً ، حسب تخريج الشيخ ناصر الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن النسائي ، من جملة أحاديثه البالغة (٥٧٤٣) خمسة آلاف وسبع مئة وثلاثة وأربعين حديثاً حسب ترقيمه فتكون نسبة الضعيف فيه (٧,٧٨٪) أي قرابة (٨٪) !

وأمّا الأحاديث الضعيفة في جامع الترمذي ، فبلغت (١١٤٣) ألف ومئة وثلاثة وأربعين حديثاً ، من جملة أحاديثه البالغة في عدّ الشيخ الألبانيّ (٤٢٣٤) فتكون نسبة الأحاديث الضعيفة في الجامع حسب حُكم الشيخ الألباني (٢٦,٩٥٪) أي : قرابة (٢٧٪) من جملة أحاديث الجامع !

أمّا الأحاديث الضعيفة في سنن ابن ماجه ، فبلغ عددها عند الشيخ الألباني (٩٤٨) تسع مئة وثمان وأربعين من جملة سنن ابن ماجه البالغ (٤٣٤١) أربعة آلاف وثلاث مئة وواحداً وأربعين حديثاً ، فتكون نسبة الضعيف فيه (٢١,٨٣٪) أي : قرابة (٢٢٪) .

فإذا نحن نظرنا إلى عدد الأحاديث الضعيفة في صحيح ابن حبان ؛ وجدناها (١٣٩) من جملة أحاديثه البالغة (٧٤٩١) سبعة آلاف وأربع مئة وواحداً وتسعين

حديثاً، فتكون نسبة الأحاديث الضعيفة فيه تشكّل نسبةً يسيرةً، فنسبتها فقط (١,٨٨٥٪) أي: أقلّ من (٢٪).

وهذه النسبة موجود أكثر منها بقليل في كلّ من صحيحَي البخاريّ ومسلم، حسب نقدي أنا!

فقول الشيخ محمد عبد الله أبو صعيليك: «مرتبة صحيح ابن حبان عندي أنه بعد الخمسة، وفي مرتبة ابن ماجه»[1] مجافٍ للحقيقة والواقع.

المطلب الثالث: تحامل الشيخ (أبو غدة) على ابن حبَّان

وأبعد عن الحقيقة منه، قول الشيخ عبد الفتّاح أبو غدّة في إحدى تعليقاته المتعصِّبة على كتاب الرفع والتكميل: «يشير المؤلّف اللكنويّ رحمه الله تعالى بهذه الكلمة إلى مسلك خاطئ وقع لبعض كبار المحدثين مثل يعقوب بن سفيان الفسوي شيخ الترمذيّ والنسائيّ ومثل ابن حبّان والجوزجانيّ وغيرهم، تورّطوا فيه بإبطال أحاديث صحيحة وتضعيف أحاديث ثابتة؛ لأنهم تجاوزوا ما يحسنونه وهو أمر الإسناد والرواية، إلى ما لا يحسنونه، وهو أمر الفقه والدراية، وجرحوا بسبب ذلك الرواة بغير جارح، فوقعت لهم أخطاء منكرة أسوق هنا طائفة منها، لتكون بمثابة النماذج (كذا) الموضحة في هذا الموضوع»[2].

وساق عدداً من الروايات التي تناولْتُ ما يخصّ ابن حبّان منها في مبحث (بين تعنُّت ابن حبان وتناقضه) ثمّ قال: «والخلاصة أنّ بعض كبار الحفّاظ أهل الرواية حينما خاضوا في الفقه والدراية؛ وقعت منهم العجائب، وجرحوا بعض الرواة بسبب نكارة معنى ما رووه في فهمهم، وكانوا غير مصيبين في الفهم، ولا في الجرح والحكم، كما تقدمت أمثلة ذلك، فليتنبّه إلى الجرح من هذا النوع»[3].

أقول: إنّ قول الشيخ عبد الفتّاح الذي قرّره بمنتهى البرود؛ يقطر تعصُّباً مذهبيّاً، وأين الشيخ أبو غدّة والشيخ الكوثري، وكلّ علماء هذا العصر من مثل فقه ابن حبّان ونقده!

---

(١) ابن حبان فيلسوف الجرح والتعديل (ص: ١٥٥).

(٢) الرفع والتكميل (ص: ٣٢٠) حاشية (٣).

(٣) ما سبق (ص: ٣٢٤) ختام حاشية (٣).

ولكن صدق المثل القائل : يرى القذى في عين أخيه ، ولا يرى الجذع في عينه !

والذي أذهب إليه أنّ صحيحَ ابنِ حبّان في منـزلة الصحيحين تماماً ، وليس أقلّ منهما رتبةً في الصحة ، وهو فوقَهما في جودة التصنيف الأصولي الفقهيّ ، وابن حبّان أفقه من الشيخين معاً ، وأغوص على العربية والمنطق بكلّ تأكيد !

المطلب الرابع: رأي المؤلف في صحيح ابن حبّان

فالإنصاف مع ابن حبّان أن نقبل جميع أحاديث كتابه ، كما قبلناها من الشيخين من غير بحث أو تفتيش على أحاديثهما ، أو أن نفتّش على أحاديثهما كما نفتّش على أحاديثه تماماً ، والثاني هو رأيي من دون تردّد ، فليس في العلم شيء نهائيّ ، والشيخان وابن حبّان أناس مثلنا ، وليسوا بمعصومين ، ولا هم فوق النقد العلميّ النزيه !

ودعوى إجماع الأمة على صحة الصحيحين دون صحيح ابن حبّان ، وتلقّي الأمة لهما بالقبول ، وأمثال هذه الأقوال ؛ كلّها لا قيمة لها في سوق التحقيق العلميّ ، فلا الصحيحان معصومان ، ولا تحقَّقَ إجماعٌ على صحة ما فيهما ! بل إنّ تحت يدي أحاديث كثيرة من أحاديث الصحيحين ، طعنَ فيها حفّاظ معتبرون ، سوف أصدرها قريباً إن شاء الله تعالى تحت عنوان (دراسات نقدية في صحيح البخاريّ) ومثله في صحيح مسلم !

ومن المناسب أن أقولَ هنا : إنني لا أجرؤ على تخطئة ابن حبّان في حديث واحد وضعه في صحيحه ، لعدم معرفتي بموقعه الذي استشهد به المصنف ، لكن يسعني ويسع غيري من أهل العلم ، أن نصحّح ونضعّف ما بين أيدينا من أحاديث حسب وضعها في كتاب الإحسان ، أو مفردةً .

وفيما يخصّ تضعيف أحاديث صحيح ابن حبّان ، فإنّ الشيخ شعيباً ضعّفَ (١٣٩) مئة وتسعة وثلاثين حديثاً فقط من أحاديث الموارد ـ كما تقدّم ـ وإنما هي في نقدي تزيد على ثلاث مئة حديث جزماً !

مع الإشارة إلى أنّ الشيخ شعيباً أطلقَ مصطلح «ضعيف جداً» في الإحسان ثماني مرّات (٣٦١ ، ٥٣٠ ، ٦٧١ ، ٨٤٧ ، ٤٥٢٥ ، ٥٥٦٦ ، ٥٧٣٥ ، ٥٧٩٦) .

بينما أطلقَ حكمَ «منكر» مرةً واحدة (٣٧٢٧) .

أما مصطلح «إسناده ضعيف» فأطلقه ابنُ حِبّانَ (٢٤٧) مرةً . وتحملُ الأرقامَ الآتية :

المجلد الأول : ١ ، ٢ ، ٧٩ ، ١٩٣ ، ٢٩٠ ، ٣٠٣ ، الثاني : ٣٠٩ ، ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٨ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ، ٤٢٢ ، ٤٤٦ ، ٤٧١ ، ٤٨٣ ، ٥٨٥ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٦٨ ، ٦٩٦ ، ٧٠٩ ، ٧٢٦ ، الثالث : ٧٦١ ، ٧٨٠ ، ٨٠٩ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨٤٠ ، ٨٤٧ ، ٨٦٤ ، ٨٧١ ، ٩٠٣ ، ٩١١ ، ٩١٥ ، ٩٢٢ ، ٩٢٦ ، ٩٣٥ ، ٩٨١ ، ٩٩٦ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٩٦ ، ١١٨٩ ، الرابع : ١٤٠٥ ، ١٤١٠ ، ١٤١٣ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٤١ ، ١٤٩٩ ، ١٥٦٣ ، الخامس : ١٧٢١ ، ١٧٦٤ ، ١٨٤١ ، ١٨٨٧ ، ١٩١٣ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٣١ ، ٢٠٦٣ ، ٢١٦٨ ، ٢١٧٠ ، السادس : ٢٢٣٧ ، ٢٢٤٠ ، ٢٢٤١ ، ٢٢٧٧ ، ٢٢٨٩ ، ٢٣٦١ ، ٢٣٦٥ ، ٢٣٧٦ ، ٢٤٠٩ ، ٢٤١٥ ، ٢٤٤٦ ، ٢٤٨٤ ، ٢٥١٤ ، ٢٥٤١ ، ٢٥٤٩ ، ٢٥٥٠ ، ٢٥٦٤ ، ٢٦٢٨ ، ٢٦٣٥ ، ٢٦٣٩ ، ٢٦٤٠ ، ٢٦٥٢ ، ٢٦٥٥ ، ٢٧٦٨ ، السابع : ٢٧٨٨ ، ٢٧٨٩ ، ٢٧٩٤ ، ٢٨٥١ ، ٢٨٥٢ ، ٢٨٥٦ ، ٢٨٨٨ ، ٢٩١٠ ، ٢٩٢٢ ، ٢٩٢٦ ، ٢٩٤٨ ، ٢٩٦١ ، ٣٠٠٢ ، ٣٠٢٠ ، ٣٠٣٥ ، ٣٠٩٥ إسناده ضعيف ومتنه صحيح ، ٣١١٨ ، ٣١٢١ ، ٣١٥٧ ، ٣١٧٧ ، الثامن : ٣٢١٥ ، ٣٢٨٠ ، ٣٣٠٩ ، ٣٣٢٥ ، ٣٣٣١ ، ٣٣٣٤ ، ٣٣٨٢ ، ٣٣٨٣ ، ٣٣٨٤ ، ٣٣٩١ ، ٣٤١٥ ، ٣٤٣٣ ، ٣٤٤٠ ، ٣٤٧٩ ، ٣٦٨٣ ، التاسع : ٣٦٩٧ ، ٣٧٠١ ، ٣٧٠٦ ، ٣٧٥٢ ، ٣٩١٥ ، ٣٩١٦ ، ٣٩٧١ ، ٤٠٣٤ ، ٤٠٤٢ ، ٤٠٤٦ ، ٤٠٧٦ ، ٤٠٧٧ ، ٤١٠٨ ، ٤١٣٠ ، ٤١٣٥ ، ٤١٤٩ ، ٤١٥٩ ، العاشر : ٤٢٣٦ ، ٤٢٦٢ ، ٤٢٧٤ ، ٤٢٧٨ ، ٤٣١٢ ، ٤٣٢١ ، ٤٣٢٧ ، ٤٣٤٣ ، ٤٣٥٦ ، ٤٣٩٨ ، ٤٣٩٩ ، ٤٤٠٠ ، ٤٥٢٥ ، ٤٥٨٦ ، ٤٦٥٦ ، ٤٦٨٩ ، الحادي عشر : ٤٧٤٣ ، ٤٧٥٤ ، ٤٧٥٥ ، ٤٨٥٦ ، ٤٨٦٤ ، ٥٠٥٥ ، ٥٠٥٦ ، ٥٠٦٥ ، ٥١١٤ ، ٥٢٠١ ، الثاني عشر : ٥٢٣٠ ، ٥٢٣٣ ، ٥٣٤٧ ، ٥٣٤٨ ، ٥٣٥٥ ، ٥٤٥٣ ، ٥٤٨٨ ، ٥٥٥٠ ، ٥٥٦٦ ، ٥٥٧٥ ، ٥٥٧٦ ، ٥٦٣٠ ، ٥٦٤١ ، ٥٦٧٨ ، الثالث عشر : ٥٧٤٩ ، ٥٧٥٣ ، ٥٧٩٦ ، ٥٨٨٢ ، ٥٨٨٨ ، ٦٠١٩ ، ٦٠٤١ ، ٦١٢٠ ، ٦١٣١ ، ٦١٣٧ الرابع عشر : ٦١٤١ ، ٦١٨٦ ، ٦١٩٧ ، ٦١٩٨ ، ٦٢١٨ ، ٦٢٣٦ ، ٦٢٤٤ ، ٦٢٩٤ ، ٦٢٩٥ ، ٦٣١٩ إسناده ضعيف لانقطاعه ، ٦٤٢٢ ، ٦٤٧٨ ،

٦٥٢٢ ، ٦٥٥٩ ، الخامس عشر : ٦٦٤٣ ، ٦٦٤٤ ، ٦٦٥٢ ، ٦٦٦٨ ، ٦٦٦٩ ، ٦٦٩٦ ، ٦٧٥٨ ، ٦٧٦١ ، ٦٧٧٦ ، ٦٧٧٨ ، ٦٨٢٥ ، ٦٨٢٨ ، ٦٨٤٤ ، ٦٨٨٢ ، ٦٨٨٣ ، ٦٨٩٩ ، ٦٩٢٣ ، ٦٩٤١ ، ٦٩٤٢ ، ٦٩٤٤ ، ٦٨٨٢ ، ٦٨٨٣ ، ٦٨٩٩ ، ٦٩٢٣ ، ٦٩٤١ ، ٦٩٤٢ ، ٦٩٤٤ ، ٦٩٦٧ ، ٦٩٨٠ ، ٧٠٣٤ ، السادس عشر : ٧١٤٩ ، ٧١٥٥ ، ٧٢١٠ ، ٧٢١٤ ، ٧٢٤٨ ، ٧٢٥٦ ، ٧٢٥٧ ، ٧٢٩٨ ، ٧٣٣٤ ، ٧٣٣٥ ، ٧٣٤٩ ، ٧٣٦٠ ، ٧٣٨١ ، ٧٣٩٦ ، ٧٣٩٧ ، ٧٤٠١ ، ٧٤٠٥ ، ٧٤١٣ ، ٧٤٦٤ ، ٧٤٦٥ ، ٧٤٦٧ ، ٧٤٧٣ ، ٧٤٨١ .

وتفسيرُ هذا التعارض بين (١٣٩) في الموارد ، و(٢٤٧) في الإحسان فيما يظهر لي أنّ الهيثميَّ أبقى حديثاً واحداً من المكرّرات وحذفَ الباقي . وهذه عدّة أمثلة على ذلك :

ـ حديث أبي ذرّ (٦٢٦) هو ذاته الحديث (٦٢٧) وقال الشيخ شعيب عن كليهما : إسناده ضعيف .

ـ حديث المسور بن يزيد الأسدي (٢٢٤٠) هو ذاته الحديث (٢٢٤١) وقال الشيخ شعيب عن كليهما : إسناده ضعيف .

ـ حديث جابر بن عبد الله (٢٥٤٩) هو ذاته الحديث (٢٥٥٠) وقال الشيخ شعيب عن كليهما : إسناده ضعيف . . . وهكذا والله أعلم .

ولا يضيرني أنني أنفرد بما تقدّم من رأي ، فليس كلّ انفرادٍ خطأً ، وقد درست ابن حبان والشيخين وكتبهم الثلاثة بأكثر من أربعة آلاف صفحة ! وكلّ من يدّعي معرفةً بالصحاح الثلاثة وجامع الترمذيّ أكثر منّي ؛ يعوزه الدليل قطعاً !

القسم الثاني

منهج ابن حبّان في الجرح والتعديل

البابُ الأَوّلُ

مصادر النَّقد وخُطُواته عند ابن حبّان

تمهيـد

دلالة عنوان القسم الثاني وشعابه

إنّ مما اتخذته منهجاً لي في سائر مؤلفاتي ؛ التعريفَ بعنوان الكتاب ، أو القسم ، أو الباب الذي أدرُسُه . والقسم الثاني من هذا الكتاب (منهج ابن حبان في الجرح والتعديل) يتطلّب منّي تعريف كلمات : المنهج ، والجرح والتعديل .

المسألة الأولى : دلالة مصطلح مناهج المحدّثين :

إنّ مصطلح (مناهج المحدّثين) غدا عَلَماً على مادة دراسية مقرّرة في معظم الجامعات والكليات والمعاهد الدينية ، على امتداد الوطن الإسلامي الكبير !

وإذا كان هذا المصطلح من الأهمية بهذا المكان ، فإنه يستحقّ مني وقفةً يسيرة أعرّف فيها بعنوان هذه المادة ، وأُبرز أهمية تدريسها للطلاّب الشرعيين وغير الشرعيين من المسلمين ، وأبيّن وجهة نظري في تأليف هذا الكتاب الذي سُبق بدراسات كثيرة عامّة وخاصّة تناولَتْ مناهج المحدّثين[١] .

لقد كثُر استعمال كلمة (منهج) و(مناهج) في هذا العصر كثرة ظاهرة ، في شتى فروع المعرفة والثقافة الإسلامية ، فنسمع مصطلح (المناهج الدراسية) في المدارس الابتدائية ، والمتوسطة ، والثانوية ، وفي الجامعات ، والكليّات ، والمعاهد ، والمراكز العلمية والبحثية العامّة ، والخاصّة !

ونحن نسمع مصطلح (منهج العالم الفلاني في كتابه) و(منهجه في الحديث) أو (منهجه في النقد) و(منهجه في الجرح والتعديل) !

---

(١) نعني بالدراسات العامّة ؛ الكتب التي صدرت تحت هذا العنوان (مناهج المحدثين) من أمثال كتاب الأخوين الفاضلين الدكتور محمد أمين القضاة ، والدكتور عامر حسن صبري ، وكتاب الأخ الفاضل الدكتور ياسر الشمالي ، فقد تناول كلّ من الكتابين عدداً من كتب السنة النبوية في التعريف . وهنا كتب أخرى بهذا العنوان مثل : مناهج المحدّثين للدكتور محمود عبيدات ، ومناهج المحدثين للدكتور أحمد عمر هاشم ، وغيرها ، وجميعُها لا تخرج عن الإطار النظري الوصفي التقليدي . ونعني بالدراسات الخاصة الرسائل الجامعية المتخصصة والكتب التي تناولت منهج كتاب واحد من مثل (الإمام البخاري ومنهجه في كتابه الجامع الصحيح) و(الإمام مسلم ومنهجه في مسنده الصحيح) وهكذا .

وصرنا في الآونة الأخيرة نسمع عن (الفكر المنهجي عند المحدثين!!) و (الفكر المنهجي عند السلف في الاعتقاد) .

فهل هذه الإطلاقات صحيحة كلّها ، وهل إطلاق مصطلح (مناهج المحدّثين) دقيق أو فضفاض؟ وهل الأصوب والأصحّ أن نختار عناوين أدقّ في الدّلالة على مضمون الكتاب المقرّر؟

المسألة الثانية : دلالة كلمة (منهج) في اللغة والاصطلاح :

إنّ معاجم اللّغة ، وكتب غريب القرآن بأنواعها ؛ إنما صُنّفت لتقريب معاني كلمات القرآن الكريم بين يدي قارئيه ودارسيه .

وبناءً على ما سبق ؛ فإنّ ورود كلمةٍ ما في القرآن العظيم يعني مزيد عناية العلماء في توضيح معانيها العامّة والخاصّة ، وهذا بدوره يوقف الباحث على تنوّع استعمالات تلك الكلمة في القرآن الكريم ، وفي لغة العرب عموماً !

قال الله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة : ٤٨) .

وقد جاء في كتب الحديث عدّة روايات استعمل فيها كلمة (نهج) ومن ذلك ما جاء في «صحيح البخاري» من حديث عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها قالت : (تزوَّجَني النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأنا بنت ست سنين . . فأَتَتْني أُمي أمُّ رومان وإني لفي أرجوحة ومعي صواحب لي ، فصرخَتْ بي ، فأتَيْتُها لا أدري ما تريد بي ، فأخذَتْ بيدي حتى أوقفتني على باب الدار ، وإني لأنهج حتى سكن بعض نَفَسي ثم أخذتْ شيئاً من ماء فمسحَتْ به وجهي ورأسي ، ثم أدخلتني الدار ؛ فإذا نسوة من الأنصار في البيت فقُلْن : على الخير والبركة ، وعلى خير طائر . فأسلمَتْني إليهنَّ ، فأصلحْنَ من شأني ، فلم يَرُعْني إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ضُحَىً ، فأسلمَتْني إليه وأنا يومئذ بنت تسع سنين) ولفظ مسلم : (فأوقفَتْني على الباب فقلت : هَهْ هَهْ حتى ذهب نَفَسي) . ولفظ

أبي داود (هيه . . هيه)[١] وهذا كالتفسير لِلَفْظ البخاري .

وفي حديث العباس : (لم يَمُتْ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حَتَّى . . . تَرَكَكُم على طِرِيق نَاهِجَة) أي واضِحَة بَيِّنَة[٢] !

وقال في «المصباح» : «(النَّهْجُ) بوزن الفَلْس ، والمَنْهَجُ بوزن المذهب ، والمِنْهاجُ : الطريق الواضح ، و نَهَجَ الطريق : أَبانه وأَوضحه . ونَهَجَهُ أيضاً : سَلَكه . وبابُهما : قَطَع .

والنَّهَجُ : بفتحتين البُهْر وتتابع النَّفَس ، وبابه : طرِبَ»[٣] .

وفي «القاموس» : «نَهَجَ سبيلَ فلان : سَلَكَ مَسْلَكَهُ»[٤] .

وقال الرّاغب : «النَّهْجُ : الطريقُ الواضحُ ، ونهجَ الأمرُ ، وأنهج : وضح . ومنهج الطريق ومنهاجه . قال : ومنه قولهم : نَهَجَ الثوبُ وأَنْهَجَ : بانَ فيه أثرُ البِلى !»[٥] .

وقال ابن الأثير في (نهج) : في حديث قُدوم المُسْتَضْعَفِين بمكة المكرّمة : (فَنَهَج بين يَدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى قَضَى) : «النَّهَجُ بالتحريك ، والنَّهِيج : الرَّبْو وتَواتُر النَّفَس من شِدَّة الحَرَكَة ، أو فِعْلٍ مُتْعِب . وقد نَهِج بالكِسر ، يَنْهَجُ ، وأَنْهَجَه غيره . وأنهَجْتَ الدَّابة : إذا سِرتَ عليها حتى انْبَهرَتْ ، ومنه الحديث : (أنه رأى رجلاً يَنْهَج أي : يَرْبُو من السِّمَن ويَلْهَث) ومنه حديث عمر : (فَضَرَبَه حتى أُنْهِجَ) أي : وَقَع عليه الرَّبْوُ ! ومنه حديث عائشة : (فَقَادَني وإنِّي لأَنْهَج) وقد نَهَجَ الأمْر ، وأَنْهَج : إذا وضح . والنَّهْج : الطَرِيق المُسْتَقِيم . . وفي شعر مازن : حتى آذَنَ الجِسمُ بالنَّهْجِ . . أي : بالبِلى .

وقد نَهَج الثَّوْبُ والجِسْمُ وأنهَج : إذا بَلِي . وأنهجَه البِلى : إذا أَخْلَقه»[٦] .

---

(١) أخرجه ابن حبَّان (٧٠٩٧) وأخرجه البخاري في الصحيح (٣ : ١٤١٤) (٣٦٨١) ـ واللفظ له ـ ، ومسلم (١٤٢٢) وأبو داود (٣٩٣٣) وغيرهم .

(٢) مصنف عبدالرزاق (٥ : ٤٢٨) النهاية لابن الأثير (٥ : ١١٨) .

(٣) المصباح المنير (ص : ٢٨٤) .

(٤) القاموس المحيط (ص : ٢٦٦) .

(٥) المفردات للراغب (٥٦٢) .

(٦) النهاية لابن الأثير (٥ : ١١٨) .

وقال السَّمِين الحلبي : «ويُستعار ذلك للدِّين والأمر ، كاستعارة الطريق والمذهب لذلك !»[١] .

مما تقدّم يمكننا القول : إنّ لكلمة (نهج) عدداً من الاستعمالات في الكتاب والسنّة ولغة العرب ، منها : تتابُع النفَس وتصاعده نتيجة مرض الرَّبْو ، أو عملٍ متعب !

ومنها : الطريق الواضحة .

ومنها : سلوك الطريق ذاتها .

ومنها : الدين والعقيدة .

ومنها : الوضوح والبيان .

ومنها : سلوك مسلك معيّن .

ومنها : الخَلَق والبِلَى !

والناظر في التطوّر الدلالي لاستعمالات مصطلح (منهج) يرى أنه يستعمل في ثلاثة اتّجاهات :

ـ المنهج : خطوات السير في البحث العلمي ، بل خطوات السير في كلّ نشاط إنساني .

ـ المنهج : الأصول والضوابط التي يجب التقيّد بها في البحث ، أو العمل ، أو النشاط الإنساني ، ولكلِّ نشاط إنساني أصوله وضوابطه الخاصّة به .

ـ المنهج : الطريق الذي سلكه مصنِّف ما ، مراعياً منهجيّة البحث العلمي وأصوله وضوابطه في كتابه أو بحثه :

أ ـ سواء في صورته التنظيمية الشكلية .

ب ـ أم في مادّته العلمية في الرجال ، وأصول الرواية ، وتناسب الحديث مع الترجمة وفي العلل ، والتخريج والنقد في مثل دراساتنا لهذه المناهج هنا .

ج ـ أم الملاحظات والانتقادات والقصور الذي يلحق تصرّفه في تصنيف هذا الكتاب أو ذاك ؛ لأنّ القصور والضعف والبِلى من معاني (نهج) !

---

(١) عمدة الحفّاظ (ص٥٤٩) .

فعنوان: (الفكر المنهجي عند المحدّثين) و(الفكر المنهجي عند السلف) ونحو هذه الإطلاقات، قد يكون المراد منها الفكر المنضبط بالأصول والقواعد، وقد يكون رغبة في الإغراب، ومظنة التميّز لا غير!

فإذا نظرنا إلى مصطلح (مناهج المحدثين) في ضوء ما تقدّم من دلالة كلمة (منهج) فسوف يكون المعنى العام؛ أنّ للمحدِّثين مناهج، وليس منهجاً واحداً!

لكنّ الدلالة تبقى في إطار الإجمال والإبهام؛ لأنّ المعتني برواية الحديث بالإسناد؛ محدّث، والذي صنّف جزءاً حديثياً؛ يقال له: محدّث. والذي صنّف في رواة الحديث؛ هو محدّث وزيادة، والذي صنّف في عِلَلِ الحديث؛ هو محدّث وناقد، والذي صنّف في تخريج الحديث، هو محدّث جامع ناقد، وهكذا!

فهل هذا ما يعنيه عنوان مادّة (مناهج المحدّثين) المقرّرة في سائر الكليات الشرعية؟

الجواب بكلّ تأكيد: لا! فقد اطّلعنا على الكتب القليلة المصنفة في مناهج المحدثين؛ فرأينا الزملاء المؤلفين قد تناولوا عدداً من مصنفات رواية الحديث النبوي: من مثل الصّحاح والمسانيد والسّنن والمصنفات والمعاجم والأجزاء الحديثية؛ وعرَّفوا بطريقة مصنِّفيها في ترتيب الكتاب وعدد أحاديثه وبعض مزاياه، ووجدنا بعضهم تناول منهج البخاري ومسلم بإسهاب نسبيّ، ثمّ تناول عدداً من كتب السّنن بالتعريف الوجيز؛ لأنّ الأصل عنده هو الاعتناء بالصّحيحين اللذين هما أسّ السنة النبوية الصحيحة!

ويمكن إضافة موضوع الشروط التي تدخل تحت المنهج: مثل شروط الأئمة الخمسة للحازمي، والستة للمقدسي.

أمام هذا الذي أوضحتُه؛ فقد اخترتُ عناوين أكثر دقّة، وأحسن مقاربة بين العنوان والمضمون، فرأيت أن عناوين (مناهج المصنفين في الحديث الشريف) و(مناهج المصنفين في الجرح والتعديل) و (مناهج المصنفين في علل الحديث) و(مناهج المصنفين في تخريج الحديث ونقده) هي الأنسب، كما اخترنا نحن في هذه السلسلة!

المسألة الثالثة: دلالة كلمة (التعديل) في علم نقد الرجال:

إنَّ مما لا خلاف فيه بين أئمة الحديث وغيرهم من علماء أهل السنة: أنَّ العدالة

شرطٌ أساسي في قبول حديث الراوي ، وإن اختلفوا في تحديد مدلولِ العدالة وأبعادها .

والعدالةُ عند المحدثين تجمع بين عدالةِ الدِّين ، واستقامة الرواية ، وحين يوصفُ الراوي بأنه عدلٌ ، فإنَّ وَصْفَهُ بهذا يتضمَّنُ ـ عند الكثيرين منهم ـ عدالةَ الدّين واستقامة الرواية .

وإذا كانت عدالة الدين تقومُ على أسسٍ عديدة ، لا تتحقق العدالة بدونها ، من الإسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والسلامة من الفسق ، وخوارمِ المروءة . كما حَدّها أئمّة هذا الشأن . فإنّ استقامة الرواية تقوم على أسسٍ مماثلة من الضبط ، والفهم ، وحُسْن التحمُّل والأداء ، ومعرفة دلالات الألفاظ لمن يُحدِّث من حفظه .

وإنّ علم الجرح والتعديل ـ الذي أُعدُّ هذه الرسالة في دراسة بعض مباحثه ـ يَنْصَبُّ كلّه على هذين الركنين الكبيرين في رواية علم الحديث النبوي الشريف : العدالة والضّبط .

والتعديل بمعناه العام : هو وصف الراوي بما يؤكّد تحقُّقَه بعدالة الدين واستقامة الرواية ومن ثمَّ يتحدَّد مقامه في سُلَّم القبول ، ودرجة الاحتجاج .

المسألة الرابعة : دلالة كلمة الجرح في علم نقد الرّجالَ :

الجرح بالمعنى العام : هو وصفُ الراوي بما يشير إلى عدم تحقُّقِه بعدالة الدّين ، أو استقامة الرواية ، أو كليهما ، ولا يخفى أنَّ صفات العدالة الدينية واستقامة الرواية كثيرة ، كما أنّ العدالة نفسها مراتب متعددة ، كما أنّ عوارض العدالتين وخوارمَهما كثيرة ، فأسبابُ الجرح كثيرة جداً ـ كما سيأتي ـ منها الجرح المُسقِط ، كاتّهام الراوي بالكذب ، أو الوضع ، أو سرقة الحديث مع العَمد ، ومنها غير المسقط ، كالخطأ اليسير والوهم القليل ، وسوء الحفظ الذي لم يوصل الراوي إلى درجة التخليط والغفلة .

وأسباب الجرح هذه : منها ما يخصُّ العدالة ، ومنها ما يختصُّ بالضبط ، فما يتعلّق منها بالعدالة درستُه في باب العدالة هذا ، وما يتعلّق بالضَّبط درستُه في الباب الثالث . أما ألفاظ الجرح والتعديل ؛ فقد درستُ جميعها في الباب الرابع .

وإذا كان لي من مقالٍ أختِم به هذا التمهيد ؛ فهو التذكير بأنَّ رواة الحديث يمكن توزيعهم على ثلاثة أقسام :

- قسمٌ لا خلاف بين أهل الحديث على قبول روايتهم والاحتجاج بهم مطلقاً ، أو بعد النظر (الاختبار) .

- وقسمٌ لا خلاف بينهم على تركهم وإسقاطهم .

- وقسمٌ اختَلفَتْ أنظار المحدِّثين فيهم ما بين محتجٍّ ومعتبِرٍ ومسقِط . وهذا القسم هو الذي ينبغي الاهتمام به ، وتركيز الجهود للوصول فيه إلى الصواب أو ما يقاربُه .

وسوف يأتي في الباب الثاني الكلام المستفيض على العدالة ، والكلام الواسع عن سعة مفهوم الجرح ، عند الحديث على جوارح العدالة .

وإنما مهّدت بهذه الكلمات الوجيزة ، حتى ينسجم وضع الكتاب مع المنهجية العلمية التي نحرص على اتباعها في سائر كتبنا ، والله هو الهادي إلى سواء الصراط .

الفصل الأول

تاريخ علم الجرح والتعديل حتى نهاية القرن الرابع الهجريّ

تمهيد : تحت هذا العنوان كان الباب الرابع من أبواب هذه الرسالة ، وقد اقترح عليّ أحدُ أساتذتي الأفاضل إفرادَه بكتاب مستقلّ ؛ لما في ذلك من إمكانية اعتماده مقرراً جامعيّاً في علم الجرح والتعديل .

وقد امتثلتُ للأمر ، وطوّرت الكتاب حتى غدا مجلّداً ضخماً ، لا أستطيع وضعه في هذا الكتاب ، خشية أن يقال : حشوٌ زائد خارج عن مقاصد الكتاب من جهة ، وحتى أحقق الهدف الذي من أجله طوّرتُ الكتاب ، وأفردتُه ، من جهة أخرى .

لكنَّني سوف أختار معالم بارزة أجعلها بمنـزلةِ تلخيصٍ مفيد في كتابي هذا ، فأقول :

اجتهد كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الإسراع بجمع القرآن الكريم ، فلم تنقضِ خلافة الصديق رضي الله عنه (١٣هـ) حتى كان الكتاب العزيز مجموعاً في صُحفٍ ، مرتّبَ السُّورِ والآيات على مثل عَرْضَتِه الأخيرة على جبريل الأمين عليه السلام .

فكانت هذه الصُّحفُ هي النسخة الوحيدة التي تمثِّل كتابَ الله تعالى ، وعنها نَسَخَ عثمانُ رضي الله عنه المصاحف التي غدَت الوثيقة الرسمية المدونة للقرآن الكريم في تاريخ الإسلام[(١)] .

وقد اجتهد سادةُ الصحابة رضوان الله عليهم بعدم تدوين السنة النبوية ؛ لاعتبارات قامت لديهم يومئذ ، ربما لم يصل إلينا منها ما يسوّغ مثلَ هذا الإعراض الغريب !

وقد كان من آثار هذين الاجتهادين المتباينين ؛ ظهورُ نسخة واحدة من القرآن الكريم وظهور آلاف المصنفات التي شملت شتّى فروع المعرفة الحديثية .

---

(١) أوضحت ذلك كلّه في كتابي (القراءات القرآنية بين الأحرف السبعة ومصحف عثمان) (خ) .

وبسبب انتشار الصحابة في البلدان المفتوحة ، ووفاةِ أكثرِهم قبل مرور تمام خمسين سنة على وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ؛ فقد انتهز الفرصةَ أناس مغرضون من طبقة ذلك الجيل الفريد ، ممّن لا يُشَكُّ في إدراكهم ، فأكثَروا من دعاوي الرواية عن صحابة مقلّين وغير مشهورين قد ماتوا ! فدخلَت في مرويات السنّة النبوية أحاديث باطلة مكذوبة ، إما عمداً بقصد الإفساد ، أو نتيجة أوهام الرواة بسبب قلّة الضبطِ والتيقُّظِ !

وقد كان للصّراعات السياسية والطائفية والقَبَلية التي استيقظَت مبكّرةً في تاريخنا الإسلاميّ أدوارُها السيّئة في اختلاق الروايات المنسوبة زوراً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ، في شتّى الاتجاهات الفكرية والتربوية والتشريعية !

أمام هذه النوازل المؤذية المبكّرة ؛ أمرَ الملك الصالح عمر بن عبد العزيز الأمويّ ـ رحمه الله تعالى ـ بجمع السنّة النبوية ، فجُمع منها قَدْرٌ يسير ، مما يخصّ الأحكام فقط ، وكانت تحت يده في ديوان الملك !

وفي تلك الأيّام لم يرَ عمر بن عبد العزيز مسوّغاً للإعراض عن جمع السنّة وتدوينها ونشرها بين الناس ، فراحَ العلماء يتتبّعون تلك الروايات لغربلتها ؛ وفق معايير شخصيّة لكلّ واحدٍ منهم ، في تقويم الراوي ورواياته .

هذه المعايير الشخصيّة تتفق في كثير من أُسُسها وفروعها ، وتختلف في بعض تلك الأسس وتلك الفروعيات . . ذلك الاختلاف الذي أخذ طابع المنهج أو المدرسة لدى تلامذة أولئك العلماء النقّاد فيما بعد .

ومما لا ريب فيه أنّ لتلك الاختلافات آثاراً واضحة على توثيق الرواة ، وقبول رواياتهم وكذا على تضعيفهم ، وردِّ رواياتهم .

وهدف هذا الكتاب أن يرصد حركةَ علم الجرح والتعديل منذ بواكير نشأته في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ، وتطوّرَه واتّساعَ دائرته نتيجة الحاجة إليه ، حتى نهاية القرن الرابع الهجري !

وحيث إنّ كلّ العلوم تبدأ إضاءات وإشارات ، ثمّ تتطوّر وتتسع ، بفعل التراكم المعرفي

والحاجات المستجدّة ، فقد عرّفتُ بعلم الجرح والتعديل ، ثم أبرزت مشروعيته ، فتناولت علم الجرح والتعديل في الكتاب والسنّة في فصل واحد ، وتناولت تطبيقات الصحابة لهذا العلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم وبعده في فصل ، وتناولت تطبيقات التابعين في فصل ، ثمّ نَظَمْتُ الدراسات التالية على حَسَب طبقات النّقاد ؛ نظراً لوضوح معالم المدارس النقدية في عصر أتباع التابعين فما بعد من جهة ، ولكثرة الألفاظ النقدية التي استجدّت فيما بعد من جهة أخرى .

وإذا كانت مظاهر هذه المعالم محدودةً عند مالك وسفيان وشعبة مثلاً ، فقد كانت أوضح منها وأكثر ظهوراً عند الشافعيّ ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطّان ، وهي في الطبقات التالية أوسع وأظهر !

وقد قصَرْتُ دراستي هذه على علماء الجرح والتعديل حتى نهاية القرن الرابع الهجري ؛ حيث جعلتُ الفصل الأخير للحاكم الكبير أبي أحمد الكرابيسي ، وأبي الحسن الدارقطني ، وأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيّع !

ولم أدرُسْ في هذا الكتاب مناهج النقّاد المتأخرين ؛ لأنّ النقد الأصيل المتميّز قد انتهى عند الحاكم ، ومن جاء بعد هؤلاء النقّاد ؛ كان تابعاً في نقده لإحدى مدارسهم النقدية ، وقلّما تجد نقداً متميّزا اجتهادياً بعد ذلك الجيل !

ولعلّ السبب في ذلك ؛ هو ظنّهم أنّ كلام المتقدّمين كان مبنياً على استقراء شامل يسبق أقوالهم في نقد الرواة وتقويم مروياتهم !

نعم ! لقد ظهر في القرن الخامس طائفةٌ من حُفّاظ الحديث ، أبرزهم : أبو نعيم الأصبهاني (ت : ٤٣٠هـ) وأبو محمد ابن حزم (ت ٤٦٣هـ) وأبو عمر ابن عبد البر القرطبي (ت : ٤٦٣هـ) وغيرهم ممّن جاء بعدهم من نقّاد القرون التالية ، لكنّهم عالةٌ على نقّاد القرن الثالث الهجري حَصْراً !

المبحث الأول

الجرح والتعديل في عصر الرِّسالة

ما دام للجرح والتَّعديل هذه الأهمِّية في دين الله تعالى، فلا بدَّ أن يكون القرآنُ الكريمُ قد نبَّه إلى ذلك، وأن يكون الرسولُ صلّى الله عليه وآله وسلّم قد عمل بما وجَّهه إليه القرآن الكريم، وأثرُ ذلك ـ لا بدّ ـ أن يتعدّى إلى الصَّحابة الكرام الذين عايشوا نزول الوحي، وشَهِدوا سنن النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أولاً بأول.

المطلب الأول: عناية القرآن الكريم بالجرح والتعديل

لقد استعمل ابنُ حبَّان كلمة التَّمييز بين الصَّحيح والسّقيم، والتَّمييز بين الثقات والضُّعفاء من المحدِّثين مرات عديدة في كتابه «المجروحين»[1]. وعلى هذا؛ فإنَّه يمكننا اعتبار كلمة التَّمييز من كلمات الجرح والتَّعديل، باعتبار أنَّ التَّمييزَ نتيجةُ عمليةِ الجرح والتَّعديل.

ولقد وردَتْ كلمةُ التَّمييزِ في القرآنِ الكريمِ مرتين بمعنى الفصل بين أهل الخير وأهل الشرِّ، قال تعالى: ﴿ما كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أنتُم عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ (آل عمران: ١٧٩).

وقال تعالى: ﴿لِيَميزَ اللهُ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ...﴾ (الأنفال: ٣٧).

على أنَّه قد وردَتْ آياتٌ قرآنيةٌ توجِّه المؤمنين توجيهاً عاماً نحو هذا الأمر، وآياتٌ تُعتبر أمثلةً عملية تطبيقية.

أ ـ فمن النُّصوص التَّوجيهية العامة:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهالةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات: ٦) فالتثبّت أمر ضروريٌّ لا بد منه سواء بالنسبة للنبأ ذاته، أو بالنسبة للمُنْبِئ الذي حَمَلَه.

---

(١) المجروحين (١: ٦، ١١).

قال ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ : «يأمر الله تعالى بالتثبُّت في خبر الفاسق ، ليحتاط له ، لئلا يحكم بقوله ، فيكون في نفس الأمر كاذباً ، أو مخطئاً ، فيكون الحاكم بقوله قد اقتفى وراءه ، وقد نهى الله عز وجل عن اتباع سبيل المفسدين .

ومن ههنا امتنع طوائف من العلماء من قبول رواية مجهول الحال ، لاحتمال فسقه في نفس الأمر ، وقَبِلَها آخَرون ، لأنا إنَّما أُمرنا بالتثبُّت عند خبر الفاسق ، وهذا ليس بمحقَّق الفسق ، لأنه مجهول الحال ، وقد قررنا هذه المسألة في كتاب العلم من شرح البخاري ، ولله تعالى الحمد والمنَّة»(١) .

وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ (الأحزاب : ٧٠ ـ ٧١) فالقول السديد هو مطابقة ما أمر اللهُ به ورسولُه ، وصلاح الأعمال لا يكون إلا بموافقة ما قال اللهُ وما قال رسوله . لذا فقد كان واجباً أنْ يتحرَّى العلماءُ معرفةَ القول السَّديد .

وقوله عزَّ من قائل : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (التوبة : ١١٩) والصِّدق هو الإخبار بالشيء كما هو في الواقع ، بغَضِّ النَّظر عن المصلحة والهدف . وقوله تبارك اسمه : ﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ (التوبة : ٤٣) وهذه المعرفة ، وذلك التبيّن ؛ لا يكونان إلا بالمقارنة والتَّتبع .

ب ـ ومن النصوص التطبيقية العَمَليَّة :

١ ـ قوله تعالى ـ حكايةً عن سليمان بن داود عليهما السلام ـ : ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ لأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً أَوْ لأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ . فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ . . .﴾ (النمل : ٢٠) .

وراحَ الهدهدُ يشرح لسليمان عليه السلام حالةَ سبأ ، فلم يقتنعْ سليمان بجوابه وتوقف عن إصدار الحكم ، حتى يتبيَّن له الصدق من الكذب .

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤ : ٢٠٨) وقارن بمفاتيح الغيب للرازي (٢٨ : ١٢٠) .

﴿قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِه إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ ووصلَ الكتاب إلى ملكة سبأ ، وتداولت مع قومها الأمر ، وقرّرَتْ إرسال هدية مع بعض أشراف قومها ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ (النمل : ٢٠ ـ ٣٦) .

عند ذلك تيقَّنَ سليمان أنّ رواية الهدهد صحيحة ، وأنّ خبَرَه صادق .

٢ ـ وقال تعالى ـ حاكياً قصة يوسف عليه السَّلام مع امرأة العزيز ـ : ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللهِ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿وَاسْتَبَقَا البَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءاً إِلاَّ أَنْ يُسجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ . فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ (يوسف : ٢٣ ـ ٢٨) .

فهذه الآيات الكريمة تشير إلى ورود التُّهمة من الكاذب ، والإخبار بغير الحق ، وورود خبر الصَّادق المعارض ، ولا دليل عند السَّامع على معرفة الكاذب منهما .

كما تشير إلى أنَّ الصَّادق الثِّقة ، قد يُتَّهم بما هو من جِبلَّة الإنسان ، كالخطأ ، والمعصية والنِّسيان ، ولكن ليست كلُّ تهمة تُقْبَل ، بل لا بدَّ من المعرفة والتثبُّت . وهذه مهمة علماء الجرح والتَّعديل .

المطلب الثاني: عناية النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بالجرح والتعديل

لقد وردَتْ في السنة النبوية أحاديثُ كثيرة مَفَادُ جميعها التثبُّت في حال ناقل الخبر ، وعدم إصدار حكم قبل الفحص الشديد ، والوصول إلى الحقيقة واليقين . وسأقصر الحديث على بعض الحوادث ، ومن شاء الاستزادة فليرجع إلى مظانِّها[1] .

(١) انظر : منهج النَّقد عند المحدِّثين للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، ونشأة النَّقد عند المحدِّثين للدكتور عبد الله علي حافظ ، رسالة ماجستير .

١ ـ أخرج البخاري ومسلم والتِّرمذي ـ واللفظ له ـ عن زيد بن أرقم قال: «غزونا مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وكان معنا أُناس من الأعراب فكنَّا نَبْتَدِرُ الماء، وكان الأعراب يسبقونا إليه، فسبق أعرابيٌّ أصحابه، فسبق الأعرابي يملأ الحوض، ويجعل حوله حجارة، ويجعل النِّطْعَ[1] عليه حتى يجيء أصحابه، قال: فأتى رجل من الأنصار أعرابياً، فأرخى زمام ناقته لتشرب، فأبى أن يدعه، فانتزع قباض[2] الماء؛ فرفع الأعرابي خشبته فضرب بها رأس الأنصاري فشجَّه، فأتى عبدُ الله بن أُبي رأس المنافقين، فأخبره ـ وكان من أصحابه ـ فغضب عبد الله بن أُبي، ثم قال: «لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضُّوا من حوله» يعني الأعراب ـ وكانوا يحضرون رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عند الطَّعام ـ. ثم قال لأصحابه: ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾. قال زيد: وأنا رِدفُ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم. قال: فسمعت عبد الله بن أُبي، فأخبرتُ عمّي، فانطلق فأخبر رسولَ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فأرسل إليه رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فحلف وجحد ـ وفي رواية أخرى: فأرسل رسولُ الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إلى عبدالله بن أُبي وأصحابه فحلفوا ما قالوا ـ.

قال: فصدّقه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وكذّبني. قال: فجاء عمي إليَّ فقال: ما أردتُ إلا أنْ مَقَتَكَ رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؟ فوقع عليّ من الهمِّ ما لم يقع على أحد. فبينما أنا أسير مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في سفر، قد خفقت برأسي من الهمِّ، إذ أتاني رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فعَرَكَ أُذُني وضحك في وجهي، فما كان يسرّني أنَّ لي بها الخلد في الدنيا ـ ثم إنَّ أبا بكر لحقني فقال: ما قال لك رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؟ قلت: ما قال شيئاً إلا أنَّه عرك أذني، وضحك في وجهي. فقال: أبشر! ثم لحقني عمر، فقلت له مثل قولي لأبي

(١) النطع: بساط أملس مصنوع من الجلد. المغرب (ص ٤٥٦)، المصباح (٢ : ٦١١)، المختار (ص٦٦٦)، المقاييس (٥ : ٤٤) (نطع).

(٢) أي: ما يمسك الماء ويقبضه عن المسيل.

بكر . فلمَّا أصبحنا قرأ رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم سورة المنافقين»[١] .

فزيد بن أرقم جاء بالخبر ، فلم يحكم رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم على عبد الله ابن أُبي بشيء ، ثم أراد التَّحري والتَّوثق لأنَّ الأمر خطير . فأرسل إلى عبد الله بن أُبي فأتى ومعه أصحابه فحلف ، وحلفوا وشهدوا له بأنَّه ما قال . . . فردَّ رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم خبرَ زيد بن أَرقم ، وحكم لعبد الله بن أُبي بالبراءة ظاهراً ، ولزيد بمجانبة الصِّدق والصَّواب . . . ثم أطلع اللهُ تعالى نبيَّه صلّى الله عليه وآله وسلّم على صدق زيد ، وكذب ابن سلول ، فأبطل الحكم السَّابق ، وأصدر الحكم الصَّحيح بصِدق زيد رضي الله عنه .

٢ ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : «صلّى بنا النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم الظهر ـ أَو العصر ـ فسلَّم ؛ فقال له ذو اليدين : الصَّلاة يا رسول الله ، أَنقصَتْ؟ فقال النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم لأصحابه : أحقّ ما يقول؟[٢] قالوا : نعم . فصلَّى ركعتين أُخرتَين ، ثم سجد سجدتين»[٣] .

ـ ورسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يتشكَّك في صدق ذي اليدين ، وإنما استغرب صدور هذا منه دون أن ينبَّه إليه ، وحتى يستوثق من الجمع ، إذ ربما وَهِمَ الثقة

(١) أخرجه البخاري في التفسير ، باب ﴿اتّخذوا أيمانهم جُنّة﴾ رقم (٤٩٠١) وما بعده ، ومسلم في صفات المنافقين ، في صدر الباب رقم (٢٧٧٢) والترمذي في التفسير ، باب ومن سورة المنافقين رقم (٣٣١٢) وما بعده ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . وللحديث ألفاظ كثيرة تجتمع بجميعها القصةُ كاملة .

(٢) استشكل بعضُهم عَدَمَ قبول النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم شهادة ذي اليدين ، وأجاب ابن حجر بأنَّ سبب التَّوقف فيه كونه أُخبر عن أمر يتعلق بفعل المسؤول ، مغاير لما في اعتقاده . . . وفي الحديث دليل على أنَّ الثِّقة إذا انفرد بزيادة خبر ، وكان المجلس مُتَّحداً ، أو مَنَعَتْ العادة غفلتهم عن ذلك ؛ أن لا يُقبل خبره . فتح الباري (٣ : ١٠١) . قلت : بل هناك كلام آخر لا مجال له هنا !

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٢٤٩ ، ٢٦٨٥ ـ ٢٦٨٨) وأخرجه الإمام البخاري ـ واللفظ له ـ في السَّهو ، باب إذا سلَّم في ركعتين أو ثلاث رقم (١٢٢٧) ومواضع تالية . ومسلم في المساجد باب السَّهو في الصَّلاة رقم (٥٧٣) وأبو داود في الصَّلاة باب السَّهو في السَّجدتين رقم (١٠٠٨) والترمذي في الصَّلاة ، باب ما جاء في سجدتي السَّهو بعد السَّلام والكلام . رقم (٣٩٤ و ٣٩٩) والنَّسائي في السَّهو ، باب ما يفعل من سلَّم من ركعتين ناسياً وتكلَّم (٣/١٧ ـ ٢٢) بروايات متعددة وفي بعضها قوله : «أَصَدَقَ ذو اليدين؟» .

وسها ذو اليدين نفسه؟ وفي الحديث دليل على التحرِّي ، وعرض أقوال الثقة على مرويات غيره من الأثبات والثقات ؛ ليُعلم مكانه ودرجته في سُلَّم التوثيق .

٣ ـ وعن عروة بن الزبير : أنَّ عائشة رضي الله عنها قالت . . ، وذكر حديث الإفك الطويل وفيه : أنَّ عائشة استأذنت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أن تأتي بيت أبيها ، فأَذِنَ لها . . . ، ثم قالت : «فدعا رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عليَّ بن أبي طالب ، وأُسامة ابن زيد رضي الله عنهم ، حين استلبث الوحي ، يستأمرهما في فراق أهله . قالت : فأما أُسامة فأشار على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بالذي يعلم من براءة أهله ، وبالذي يعلم لهم في نفسه من الودِّ ؛ فقال : يا رسول الله . أهلك ، وما نعلم إلا خيراً . وأما علي بن أبي طالب ، فقال : يا رسول الله ، لِمَ يضيِّق الله عليك ، والنِّساء سواها كثير ، وإن تسأل الجارية تصدُقْكَ . قالت : فدعا رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بريرة ، فقال : أي بريرة ! هل رأيتِ من شيء يريبك؟ قالت بريرة : لا والذي بعثك بالحقِّ إنْ رأيت عليها أمراً أغمصه[1] عليها أكثر من أنها جارية حديثة السِّن[2] تنام على عجين أهلها فتأتي الدَّاجن فتأكله . . . إلى أنْ قالت عائشة : فأصبح أبواي عندي وقد بكيت ليلتين ويوماً لا أكتحل بنوم ، ولا يرقأ لي دمع ، يَظنَّان أنَّ البكاء فالقٌ كبدي قالت : فبينما هما جالسان عندي ، وأنا أبكي فاستأذَنَتْ عليَّ امرأةٌ من الأنصار ، فأَذِنْتُ لها ، فجلسَتْ تبكي معي ، قالت : فبينما نحن على ذلك ، دخل علينا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فسلَّم ثم جلس . ولم يجلس عندي منذ قيل ما قيل قبلها ، وقد لبث شهراً لا يوحى إليه في شأني ، فتشهَّد رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حين جلس ، ثم قال : أما بعد : يا عائشة ، فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا فإن كنتِ بريئة ؛ فسيبرِّؤك الله ، وإن كنت أَلمْتِ بذنب ؛ فاستغفري الله وتوبي إليه ، فإنَّ العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله ؛ تاب الله عليه . قالت : فلمّا قضى رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مقالته قلص دمعي[3] حتى ما أحسّ منه قطرة ، فقلت لأبي : أجبْ رسول الله

(١) أغمصه : أعيبه .

(٢) حديثة السِّن ، وحدثة السِّن : صغيرة .

(٣) قلص دمعي : استمسك وانقطع .

فيما قال . قال : والله ما أدري ما أقول لرسولِ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم . فقلت لأمي : أجيبي رسولَ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم . قالت : ما أدري ما أقول لرسولِ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم . قالت : فقلت ـ وأنا جارية حديثة السِّن لا أقرأ كثيراً من القرآن ـ : إني والله لقد علمت ، لقد سمعتم هذا الحديث حتى استقرَّ في أنفسكم وَصَدَّقتم به ، فلئن قلت لكم : إني بريئة ـ والله يعلم أنِّي بريئة ـ لا تصدِّقونني بذلك ولئن اعترفت لكم بأمر ـ والله يعلم أنِّي منه بريئة ـ لَتُصدِّقُنِّي ، والله ما أجد لكم مثلاً إلا قولَ أبي يوسف : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ . . .

ثم قالت : فوالله ما رام رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم(١) ولا خرج أحد من أهل البيت حتى أُنزل عليه ، فأخذه ما كان يأخذه من البُرَحاء(٢) حتى إنَّه ليتحدَّر منه مثل الجُمان من العَرَق ـ وهو في يوم شاتٍ ـ من ثقل القول الذي ينزل عليه .

قالت : فلما سُرِّي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ؛ سُرِّي عنه وهو يضحك فكانت أول كلمة تكلم بها : يا عائشة ، أمّا الله عزّ وجلّ ؛ فقد برّأك . . .»(٣) .

ويبدو لي من خلال هذا الحديث أمور :

الأول : أنَّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كان يعلم طهارة عائشة ، وآذاه ما سمع ، واستبطأ الوحي . ومع أنَّ عائشة ثقة عدل ، إلا أنَّ الجرح الطارئ مفسَّر ، فلم يتمكن رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من رَدِّه بمجرد استصحاب الأصل .

الثاني : أنَّ القاضي لا يقضي بعلمه السابق(٤) ؛ إذ الأمر طارئ من جهة ، ولأنَّ التُّهمة موجهة إلى بيت النُّبوة من جهة أخرى . فذهب رسولُ الله يسأل علياً وأسامةَ وبريرةَ ، إذ هم

---

(١) ما رام : أي ما فارق . من رام يريم . ورام يروم : طلب . انظُر فيما سبق فتح الباري (٨ : ٤٧٣) فما بعدها .

(٢) البُرَحاء : فيها أقوال : شِدَّة الحمى ، وشِدَّة الكرب ، وشِدَّة الحرِّ . الفتح (٨ : ٤٧٦) .

(٣) أخرجه الإمام البخاري في التفسير ، تفسير سورة النور باب ﴿ولولا إذ سمعتموه﴾ رقم (٤٧٥٠) ومواضع أخر . ومسلم في التَّوبة ، باب حديث الإفك وقبول توبة القاذف رقم (٢٧٧٠) . والتِّرمذي في التفسير ، باب ومن سورة النُّور رقم (٣١٨٠) . والنَّسائي في الطَّهارة ، باب بدل التيمم (١ : ١٣٣) .

(٤) هذه مسألة خلافية ليس محلّها هنا . انظُر أدب القضاء لابن أبي الدَّم الحموي (ص١١٧) .

أكثر النَّاس مخالطة له ، وخبرة ببواطن البيت ، فوجد القرائن كلها تؤيد استصحاب الأصل .

الثالث : أنَّ النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم حين صَعِدَ المنبرَ وطلب إعذاره من الأفَّاكين ، إنَّما استدلَّ باستحصاب الأصل مضافاً إليه القرائن ، علاوةً على كون أهل الإفك لم يأتوا بدليل ماديٍّ على إفكهم سوى الظَّن . . ولَمّا كان هذا الظنُّ ممكناً لطروء الضَّعف والخطأ على طبيعة الإنسان ؛ فقد توقَّف في معاقبة الأفَّاكين ؛ لأنَّ القرائن ليست قطعية الدلالة ، ولأنَّها مسألة لا يقوى المرء على معالجتها بمجرّد الردِّ والرفض لأنَّها تَمسُّ القائد نفسه .

الرابع : ذهاب رسولِ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى عائشة وسؤالها عن الحدث ومحاورتها ؛ لتعترف إن كانت قد أخطأت ، فيه دليل على أنَّ الإقرار حجة شرعية ، وعلى أنَّ المحدِّث الثقة إذا أخطأ واعترف ؛ يُعتدّ بحديثه ؛ فلا يترك بعد إقلاعه عن الخطأ .

الخامس : بعد نزول الوحي ثَبَتَت العدالة لعائشة رضي الله عنها ، وثَبتَ الجرح لأهل الإفك ، وجَلَدَ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عدداً منهم . فكان التَّمحيص والتَّنقيب والبحث أولاً ، ثم إصدار الحكم أخيراً .

هذه بعض الوقائع العملية التي عَلّم رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بها أصحابه كيفية التَّوثق من الأخبار .

أضف إلى ذلك كلِّه قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : «من كذب عليَّ متعمِّداً ؛ فليتبوأ مقعده من النَّار»[1] .

ولا ريب أنَّ اهتمامَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وتحرّيه ، قد أثر في الصَّحابة رضوان الله عليهم تأثيراً عظيماً ، نجد أثره في الروايات الكثيرة التي نُقلت عنهم في التَّثبت والاحتياط .

---

(١) الحديث مشهور ، حتّى عدّه عدد من العلماء في المتواتر . رُوي عن جماعة من الصَّحابة ، منهم : علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس وأبو سعيد الخدري ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبو هريرة وعبد الله بن مسعود ، والزبير بن العوام ، رضي الله عنهم . انظُر حديث عليٍّ عند البخاري في العلم ، باب إثم من كذب على النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ، رقم (١٠٦) ومسلم في المقدمة باب تغليظ الكذب على رسول الله رقم (١) والترمذي في العلم ، باب ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله ، رقم (٢٦٦٢) . وانظر للوقوف على مرويات هؤلاء الصَّحابة جامع الأصول (١٠ : ٦٠٩) فما بعد .

المبحث الثاني

عناية الصحابة بالجرح والتَّعديل

المطلب الأول: عنايتهم بالنقد في عهد النبوة

لَمّا كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم هو القدوةَ الحسنةَ للمؤمنين في كل أقواله وأفعاله، ولَمّا كان الصحابة رضوان الله عليهم حريصين كلَّ الحرص على اقتفاء آثاره، وتتبّع خُطاه؛ فقد انطبع في أذهانهم، واستقرَّ في نفوسهم مبدأ التحرّي والتثبّت في قبول الأخبار والاحتياط بها، في حياة النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم وبعد وفاته. وسأذكر بعض الأمثلة التي وقعت ورسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حيٌّ بين ظهرانيهم، متخيّراً أن تدلّ على المقصود دون إعمال فِكْرٍ وكثيرِ تَدَبُّر.

١ ـ أخرج مسلم وغيره حديثَ جابر الطويل في حجة النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم وفيه: «وقدم عليٌّ من اليمن ببُدْن النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، فوجد فاطمة رضي الله عنها ممن حَلَّ، ولبست ثياباً صبيغاً[(١)] واكتحلت، فأنكر ذلك عليها؛ فقالت: إنَّ أبي أمرني بهذا. قال جابر: فكان عليّ يقول بالعراق: فذهبت إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مُحرّشاً[(٢)] على فاطمة للذي صَنَعَتْ، مستفتياً لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فيما ذَكَرَتْ عنه، فأخبرته أنّي أنكرت ذلك عليها. فقال: صَدَقَتْ. صَدَقَتْ»[(٣)].

فمع أنَّ فاطمة سيدة نساء العالمين، فحين حدَّثت علياً بما يعتقد خلافه؛ أراد التثبّت بعد أن أنكر ما سمع؛ إذ ربما تكون فاطمةُ قد وَهِمَتْ، أو نَسِيَتْ، أو تصرّفت زيادةً على

---

(١) الثَّوب الصَّبيغ: المصبوغ. ويقصد ثياباً لافتة للنَّظر على خلاف المستحب في الحج. أو للمرأة عامة في الخروج والأسفار.

(٢) محرشاً: التَّحريش: الإغراء ووصف ما يوجب عتاب المنقول عنه وتوبيخه.

(٣) أخرجه الإمام مسلم في الحج، باب حجة النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم رقم (١٢١٦) وأبو داود في المناسك، باب صفة حج النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم رقم (١٩٠٥) والنَّسائي في الحج باب الكراهية في الثِّياب المصبغة للمحرم (٥: ١١١) وأبواب أخرى كثيرة تالية فانظرها (١١١/٥) فما بعد. وابن ماجه في المناسك باب حجة النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم رقم (٣٠٧٤).

القدْر الذي حدّده لها أبوها صلّى الله عليه وآله وسلّم .

٢ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : «بينما نحن جلوس مع النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم في المسجد ؛ دخل رجل على جَمَل فأناخه في المسجد ، ثمّ عَقَله ، ثم قال لهم : أيُّكم مُحَمّد؟ ، والنبي صلّى الله عليه وآله وسلّم متكئ بين ظهرانيهم ، فقلنا : هذا الرجل الأبيض المتكئ . فقال له الرجل : ابنَ عبد المطلب ! فقال له النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم : قد أجبتك . فقال الرجل للنبي صلّى الله عليه وآله وسلّم : إني سائلك فمشدّد عليك في المسألة ، فلا تَجِدْ عليَّ في نفسك ؛ فقال : سَلْ عَمّا بدا لك . فقال : أسألك بربِّك وربِّ من قبلك : آللهُ أرسلك إلى النَّاس كلِّهم؟ فقال : اللّهمَّ نعم . قال : أنشدك بالله ، آللهُ أمرك أن نصلي الصَّلاة الخمس في اليوم والليلة؟ قال : اللّهمَّ نعم . قال : أنشدك بالله ، آللّه أمرك أن تصوم هذا الشَّهر من السَّنة؟ قال : اللّهمَّ نعم . قال : أنشدك بالله ، آلله أمرك أنّ تأخذ هذه الصَّدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم : اللّهمَّ نعم . فقال الرجل : آمنت[1] بما جئت به وأنا رسولُ من ورائي من قومي ، وأنا ضِمامُ بن ثعلبة ، أخو سعد بن بكر»[2] .

فَضِمامُ بنُ ثعلبة ، وقومه من ورائه ، قد سمعوا من رُسُل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وكتبه عن الرسالة التي جاء بها ، وآمن ضمام ؛ إلا أنّه وقومَه أرادوا التوثّق من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، والتثبّت من أنَّ هذا الرسول قد حفظ وضبط ، فكان وافدهم إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ضمام بن ثعلبة للتَّثبت والتحري .

٣ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : «كنَّا قعوداً حول رسول الله صلّى الله عليه

(١) قوله : آمنت بما جئت به ، وأنا رسولُ من ورائي ؛ يدلّ على أنَّ ضماماً كان قد أسلم ؛ بدليل أنّه لم يسأل عن التَّوحيد ، وإنما يسأل عن عموم الرسالة وشرائع الإسلام ، ولو كان إنشاء ؛ لكان طلب معجزة توجب له التَّصديق . على أنَّ في المسألة أقوالاً أخرى . انظُر فتح الباري (١٥٢/١) .

(٢) أخرجه البخاري في العلم ، باب ما جاء في العلم رقم (٦٣) ومسلم في الإيمان ، باب السؤال عن أركان الاسلام رقم (١٢) وأبو داود في الصَّلاة ، باب ما جاء في المشرك يدخل المسجد رقم (٤٨٦) والترمذي في الزكاة ، باب ما جاء إذا أُدّيت الزكاة رقم (٦١٤) والنسَّائي في الصوم باب وجوب الصيام (٩٧/٤) فما بعد .

وآله وسلّم ، معنا أبو بكر وعمر في نَفَر ، فقام رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من بين أظهرنا ، فأبطأ علينا ، وخشينا أن يُقْتَطَع[١] دوننا . وفزعنا فقمنا ، فكنت أَوّلَ من فزع ، فخرجت أبتغي رسولَ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، حتى أتيتُ حائطاً للأنصار لبني النَّجَّار ، فَدُرْتُ به هل أجد له باباً؟ فلم أجد . فإذا ربيع يدخل في جوف حائط من بئر خارجة ـ والربيع : الجدول ـ فاحتفزت[٢] كما يحتفز الثَّعلب ، فدخلت على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فقال : أبو هريرة؟ فقلت : نعم يارسول الله . قال : ما شأنك؟ قلت : كنتَ بين أظهرنا ، فقمتَ فأبطأتَ علينا ، فخشينا أُن تُقتطع دوننا ، ففزعنا[٣] وكنتُ أول من فزع ، فأتيتُ هذا الحائط فاحتفزتُ كما يحتفز الثعلب ، وهؤلاء النَّاس ورائي . فقال : يا أبا هريرة ـ وأعطاني نعليه ـ وقال : اذهب بنعليَّ هاتين ، فمن لقيتَ من وراء هذا الحائط يشهد أنّ لا إله إلا الله ، مستيقناً بها قلبهُ ، فبشِّره بالجنة ؛ فكان أولَ من لقيتُ عمرُ ، فقال : ما هاتان النَّعلان يا أبا هريرة؟ فقلتُ : هاتان نعلا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بعثني بهما ؛ مَنْ لقيتُ يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبُه ، بشَّرتُه بالجنّة . فضرب عمر بيده بين ثدييّ ، فخررت لاسْتي . فقال : ارجع يا أبا هريرة ، فرجعت إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فأجهشت بكاءً ، ورَكبني عمر[٤] فإذا هو على أثري . فقال لي رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : ما لك يا أبا هريرة؟ قلت : لقيت عمر فأخبرته بالذي بعثتني به ، فضرب بين ثدييَّ ضربة خررت لاسْتي ، قال : ارجع .

فقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : يا عمر ، ما حملك على ما فعلتَ؟ قال : يا رسول الله ـ بأبي أنت وأمي ـ أبعثتَ أبا هريرة بنعليك ؛ مَنْ لَقِيَهُ يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبُه بَشَّره بالجنة؟ قال : نعم . قال : فلا تفعل ، فإنِّي أخشى أن يتّكل الناس عليها ، فخلِّهم يعملون . قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : فخلِّهمْ»[٥] .

---

(١) أي : خشينا أن يصاب بمكروه من عدو ونحوه .

(٢) احتفزت : ضممتُ بعضي على بعض ليسعني المدخل .

(٣) الفزع : يكون بمعنى الروع . وبمعنى الاهتمام للشيء . وبمعنى الإغاثة . وكلها محتملة هنا .

(٤) قوله : ركبني عمر : أي : تبعني على الفور بلا مهلة . النّووي على مسلم (١ : ٢٣٦) فما بعد .

(٥) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٤٥٤٣) وأخرجه الإمام مسلم في الإيمان ، باب الدّليل على أنَّ من مات على الإيمان دخل الجنة ، رقم (٣١) .

فلا يخفى أنَّ عمر رضي الله عنه استغرب ما قاله أبو هريرة[١] وأنكره، فذهب يتثبَّت من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، مع عدم اتّهامه لأبي هريرة، إلا بإمكان الخطأ والوهم، أو سوء الفهم.

قلت: وفي الحديث إشكالات ليس موضع بيانها هنا!

٤ ـ حديث أُبَيّ بن كعب: «أنَّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قرأ يوم الجمعة (تبارك) وهو قائم، فذكَّرنا بأيام الله، وأبو الدرداء أو أبو ذر يغمزني، فقال: متى أُنْزِلَتْ هذه السُّورة؟ إنِّي لم أسمعها إلاّ الآن، فأشار إليه أن اسْكُتْ، فلمّا انصرفوا، قال: سألتك متى أنزلت هذه السُّورة، فلَمْ تخبرني؟ فقال أُبيّ: ليس لك من صلاتك اليوم إلا ما لغوت.

فذهب إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فذكر ذلك له، وأخبره بالذي قال أُبيّ، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: صدق أُبيّ»[٢]

هذه أمثلة يسيرة تبين اهتمام الصحابة بالأخبار، وحرصهم على التثبُّت في النقل ودلالتها واضحة على أن ما قرّره أئمة الجرح والتعديل لا يخرج عن هذه المشكاة، وإنما احتاج المتأخّرون، لِما أَمِنَه المتقدّمون، فقلَّ عند المتقدّمين هؤلاء الجرح، وكَثُرَ عند المتأخّرين.

المطلب الثاني: عناية الصحابة بالنقد بعد رسول الله ﷺ

ذكرت سابقاً أمثلةً مِن حرص الصحابة رضوان الله عليهم على التثبُّت من صحة ما يُنسب إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، خشية أن يكون الناقلُ قد وَهِمَ، أو التبس عليه الأمر، أو فَهِمَ خطأً، أو لمجرد استغراب السَّامع ما سمعه، فإنَّ استغراب

---

(١) وأما قول النَّووي بأنَّ عمر رضي الله عنه رأى أنَّ كتم هذا أصلح، لا أنه أنكر على أبي هريرة ففيه نظر. النَّووي على مسلم (٢٣٨/١).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢١٣٢٥) وابن ماجه في إقامة الصَّلاة، باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها، رقم (١١١٠) وقال البوصيري في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات، كما نقل عبد الباقي في تعليقاته على ابن ماجه (١ : ٣٥٣) وأخرجه البيهقي من حديث أبي ذر وقال: ورواه عبد الله بن جعفر عن شريك عن عطاء عن أبي الدرداء عن أُبَيّ بن كعب، وجعل القِصّة بينهما. ورواه حرب بن قيس عن أبي الدرداء، وجعل هذه القِصّة بينه وبين أُبيّ. ورواه عيسى بن جارية عن جابر بن عبد الله، فذكر معنى هذه القصة بين ابن مسعود وأُبَيّ بن كعب.. وصحّح البيهقيُّ المرسلَ بين أبي ذَرّ وأُبَيّ بن كعب، ثم رواه من حديث أبي هريرة. انظُر السُّنَن الكبير (٢١٩/٣ ـ ٢٢٠).

الشيء مدعاةً للتساؤل عند البشر جميعاً ، مع عدم الاتهام .

وبعد وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، اشتدَّتْ حيطة الصَّحابة رضوان الله عليهم ؛ لأنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قد انتقل إلى جِنان ربّه تعالى ، ولم يعُدْ بإمكانهم الرجوع إليه للتأكُّد من صحة هذا القول أو خطئه ، أو الاستفسار عن غامضه وغريبه .

ومن يتصفَّح سيرة هؤلاء الصَّحابة يجد الكثيرين منهم يتورَّعون من الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، خشية النِّسيان والغفلة ، وتوقّياً من الوقوع في الخطأ والسَّهو .

روى ابن حبَّان عن ابن أَبي ليلى قال : «كُنّا إذا أتينا زيدَ بن أرقم فنقول : حَدِّثْنا عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ؛ فيقول : إنَّا قد كبرنا ونسينا ، والحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم شديد»(١) .

وعن ابن عباس قال : «إنَّا كنَّا نحدِّث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إذ لم يُكذب عليه ، فلمَّا ركب النَّاس الصَّعب والذَّلول ؛ ترَكْنا الحديث عنه»(٢) .

وفي هذا دليل على أنَّ ابن عباس في عصره ؛ قد أحسَّ بالكذب على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم . قاله ابن عبد البَرّ(٣) .

فقد أخبر ابن عبَّاس أنَّ تركهم الرواية ، وتشديدهم فيها على أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، كان ذلك منهم توقّياً للكذب عليه ممن بعدهم ، لا أنَّهم كانوا مُتَّهمين في الرواية(٤) وكانوا لا يحبُّون الحديث بدون حضور حاجة(٥) وقد وقعَتْ

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٩٣٢٣ ، ١٩٣٢٤ ، ١٩٣٤٣) وابن ماجه في المقدمة باب التوقي في الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم رقم (٢٥) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٥٥٠) ، وابن حبَّان في مقدمة المجروحين (١٠ : ٣٨) .

(٢) أخرجه الإمام مسلم في المقدمة ، باب النَّهي عن الرواية عن الضعفاء (١ : ١٣) وابن ماجه في المقدمة باب التوقي في الحديث ، رقم (٢٧) وابن عبد البر في التمهيد (٩ : ٤٣ ـ ٤٤) .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٩ : ٤٣ ـ ٤٤) .

(٤) المجروحين (١ : ٣٨) .

(٥) الأنوار الكاشفة للمعلّمي (ص٦١) .

أَحداث، لم يكن بعضُ صحابة رسول الله قد حضرها، فكنتَ تراهم سائلين مستفسرين عمّا إذا كان عند أحدهم في المسألة النازلة شيء عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وقد وردَتْ أخبار عديدة تفيد أنَّ أبا بكر وعمرَ وعلياً رضي الله عنهم كانوا يتشدَّدون في قبول الروايات، فأبو بكر يطلب من المغيرة بن شعبة مَنْ يشهد معه، وعمر يشدِّد على أبي موسى وأُبَيّ بن كعب وغيرهما، وعليٌّ يستحلف من حدَّثه، رضي الله عنهم جميعاً.

وهذا ـ وإن كان ظاهره يفيد التثبت ـ يفتح أَمام المتشكِّكين ثغرةً يَنْفُذون منها ليطعنوا بالصَّحابة رضوان الله عليهم؛ اللّهمَّ إلا إذا وُجدت المخارج المقبولة لأفعالهم تلك.

لقد عَدَّ الحاكم ـ وتَبِعَهُ الذَّهبيُّ ـ أَنَّ أول من وقى الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، واحتاط في قبول الروايات هو أبو بكر الصِّديق. بينما عَدَّ ابنُ حبَّان وابنُ عدي أنَّ أول مَن تشدَّد في قبول الروايات عمر وعلي رضي الله عنهم[1].

وقد استعرض كلٌّ من أنصار الفريقين أدلَّتَهم، إلا أن الذي يجب الوقوف عنده، هو: لماذا شدّد أبو بكر وعمر وعلي ومَن بعدهم في قبول الأخبار، والذين يخبرونَهم هم من الصحابة العدول؟

إنَّ أهل الحديث ـ ومنهم ابن حِبَّان ـ يذهبون إلى عدالة الصَّحابة جميعاً ـ كما سيأتي ـ فما وجه التشدُّد هذا، وهل يصحّ؟

وإذا صحَّ فعلاً؛ فهل هو منهجٌ سار عليه الصَّحابة رضوان الله عليهم فيما بينهم، وهل سَيْرُهم على مثل هذا المنهج ينافي القول بعدالة الصَّحابة أو لا؟

هذه أسئلة تحتاج إلى إجابات سديدة بعيدة عن العواطف، منسجمة مع الدَّعوى ومؤيَّدة بالدليل، وسأحاول عرض أمثلة من هذه الدَّعاوى، ودراستها على مبدأ علم الجرح والتعديل، في مبحث عدالة الصحابة، ومبحث الضبط عندهم، عسى أن أصل إلى الصواب.

---

(١) انظُر في ذلك المدخل للحاكم (ص١١٣) تذكرة الحفاظ (ص٢) المجروحين (١ : ٣٤) فما بعد، مقدمة الكامل صفحة (٨٣) فما بعد.

وقد عدَّ ابنُ حِبَّان من الصَّحابة النُّقّاد : عمر وعليّاً وعبد الله بن عباس[١] . بينما عدَّ ابنُ عديٍّ سبعةً من الصَّحابة النُّقاد : هؤلاء ، وعبد الله بن سلام ، وعبادة بن الصَّامت وأنس بن مالك ، وعائشة[٢] .

وجعل الحاكمُ الصحابةَ النقّادَ مَن ذكرهم شيخُه ابنُ حِبَّان ، وجعل معهم أبا بكر الصِّديق رضي الله عنه[٣] .

وأَوصلهم الدكتور عبد الله علي حافظ إلى خمسة عشر صحابياً . فأضاف إلى هؤلاء زيد بن ثابت ، وعمران بن حصين ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وابن عمر ، وأبا سعيد الخدري ، وأبا هريرة ، ومجالدَ بنَ مسعود السلمي رضي الله عنهم أجمعين[٤] .

---

(١) المجروحين (١ : ٣٦ ـ ٣٨) .

(٢) مقدمة الكامل (٨٣ ـ ٨٧) .

(٣) المدخل في أصول الحديث (ص١١٣) .

(٤) النَّقد عند المحدثين ، رسالة ماجستير (ص٧١) فما بعد .

المبحث الثَّالث

أبرز نُقّاد الرجال حتّى عصر ابن حِبَّان

بعد انتهائه من إقامة الأدلة على مشروعية الجرح والتعديل من الكتاب والسنة ، وبعد عرضه أبرز معالمه في العصر الأوّل ؛ راح ابن حبّان يستعرض طبقات النقّاد طبقةً طبقةً فقال : «فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدِّينَ ، وهَدُوهم إلى الصراط المستقيم ، الذين آثروا قطع المفاوز والقِفار ، على التنعّم في الدّيار والأوطان ، في طلب السّنن في الأمصار ، وجمعها بالوجل والأسفار ، والدّوران في جميع الأقطار ، حتى إنّ أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخَ البعيدة ، وفي الكلمة الواحدة الأيّام الكثيرةَ ؛ لئلاّ يُدخلَ مضلٌّ في السنن شيئاً يُضلّ به ، وإن فعل ؛ فهم الذّابّون عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ذلك الكذب ، والقائمون بنصرة الدين»(١) .

ـ الطبقة الأولى : كبار التابعين من أهل المدينة

قال ابن حِبَّان : «ثم أخذ مسلكَهُم ـ يعني الصحابة ـ واستنَّ بسُنَّتهم ، واهتدى بهديهم فيما استنُّوا من التيقُّظ في الروايات ، جماعةٌ من أهل المدينة من سادات التابعين منهم : سعيد بن المسيِّب(٢) والقاسم بن محمد بن أبي بكر(٣) وسالم بن عبد الله بن عمر(٤) وعلي بن الحسين زين العابدين(٥) وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف(٦) وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة(٧) وخارجة بن زيد(٨) وعروة بن الزبير بن العوام(١٠)

(١) المجروحين (١ : ٢٧) .
(٢) ترجمته في تذكرة الحفاظ (١ : ٥٤) فما بعد .
(٣) ما سبق (١ : ٩٦) .
(٤) ما سبق (١ : ٨٨) .
(٥) ما سبق (١ : ٧٤) .
(٦) ما سبق (١ : ٦٣) .
(٧) ما سبق (١ : ٧٨) .
(٨) ما سبق (١ : ٩٢) .
(٩) ما سبق (١ : ٦٢) .

وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام[١] وسليمان بن يسار[٢] .

فجدّوا في حفظ السنن ، والرحلة فيها ، والتفتيش عنها ، والتفقُّه بها ، ولزموا الدِّين وَوَعَوْه على المسلمين»[٣] .

٢ ـ **الطبقة الثانية من تابعي المدينة** : قال ابن حبان بعد ذكره الطبقة الأولى :

«ثم أخذ عنهم العلم ، وانتقى الرجال ، ورحل في جمع السنن ، جماعةٌ بعدهم ، منهم : ابن شهاب الزهري[٤] ويحيى بن سعيد الأنصاري[٥] وهشام بن عروة[٦] وسعد بن إبراهيم[٧] وجماعة معهم من أهل المدينة ، إلا أنَّ أكثرهم تيقُّظاً ، وأوسعهم حفظاً وأدومهم رِحْلَةً ، وأعلاهم هِمَّة : الزهريُّ رحمة الله عليه»[٨] .

ـ **الطبقة الثالثة** : قال ابن حبان بعد أن ذكر مشاهير نقاد التابعين :

«ثم أخذ عن هؤلاء مسلكَ الحديث ، وانتقاد الرجال ، وحفظ السنن ، والقدحَ في الضعفاء ؛ جماعةٌ من أئمة المسلمين ، والفقهاء في الدين ، منهم : سفيان بن سعيد الثوري[٩] ، ومالك بن أنس[١٠] وشعبة بن الحجاج[١١] وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي[١٢]

---

(١) ترجمته في التذكرة (١ : ٦٣) .
(٢) ما سبق (١ : ٩١) .
(٣) المجروحين (١ : ٣٨ ـ ٣٩) .
(٤) تذكرة الحفاظ (١ : ١٨٠) .
(٥) ما سبق (١ : ١٣٧) .
(٦) ما سبق (١ : ١٤٤) .
(٧) المجروحين (١ : ٣٩) والتذكرة (١٣٦/١ . . .) .
(٨) المجروحين (١ : ٤٠) .
(٩) التذكرة (١ : ٢٠٣) .
(١٠) التذكرة (١ : ٤٠٧) .
(١١) ما سبق (١ : ١٩٣) .
(١٢) المجروحين (١ : ١٧٨) .

وحمَّاد بن سلمة(١) والليث بن سعد(٢) وحمَّاد بن زيد(٣) وسفيان بن عُيَيْنة(٤) في جماعة معهم.

إلا أنَّ مِن أشدِّهم انتقاءً للسنن، وأكثرهم مواظبةً عليها، حتى جعلوا ذلك صناعةً لهم، لا يشوبونها بشيء آخر، ثلاثة أنفس: مالك، والثوري، وشعبة»(٥) ا. هـ.

وقد ذكر الذهبيُّ ثلاثةً وثلاثين حافظاً ممن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، من علماء هذه الطبقة(٦)، بينما اقتصر ابن حِبَّان على كبار النقاد فيها، فكانوا ثمانية أعلام.

بيدَ أنَّ مُبَرَّزيهم ثلاثة، اقتصر على ترجمتهم فحَسْب، ورتَّبهم: مالك، وشعبة والثوري. وترجم لمالك بخمس صفحات، ولشعبة بأربع، وللثوري بثلاث صفحات؟ ولعل لهذا الترتيب مغزىً آخر سوى السِّنِّ عند ابن حِبَّان، إذ ترتيب وفياتهم على النحو التالي: شعبة بن الحجاج العَتَكي البَصْري (٨٢ ـ ١٦٠هـ). وسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (٩٧ ـ ١٦١هـ) ومالك بن أنس الأصبحي المدني (١٠٤ ـ ١٧٩هـ).

وذلك لأنَّ من مذهب مالك ألاّ يروي إلا عن ثقة، ولا يحدِّث إلا بما صَحّ من الحديث، وهذا هو المذهب المختار عند ابن حِبَّان، وشعبة قريب منه، أما سفيان ـ على جلالته ـ فكان كثيرَ الرواية عن الضعفاء، كثيرَ التدليس.

ـ **الطبقة الرابعة من النقَّاد**: بعد أن عرض ابن حِبَّان مشاهير نقَّاد الطبقة الثالثة قال: «ثمّ أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسمَ في الحديث، والتنقيرَ عن الرجال، والتفتيش عن الضعفاء، والبحثَ عن أسباب النقل، جماعةٌ، منهم: عبد الله بن المبارك(٧) ويحيى

---

(١) المجروحين (١: ٢٠٢).

(٢) ما سبق (١: ٢٢٤).

(٣) ما سبق (١: ٢٢٨).

(٤) ما سبق (١: ٢٦٢).

(٥) المجروحين (١: ٤٠).

(٦) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٧٥ ـ ١٧٧).

(٧) ما سبق (١: ٢٧٤).

ابن سعيد القطّان[١] ووكيع بن الجرّاح[٢] وعبد الرحمن بن مَهديّ[٣] ومحمد بن إدريس المطّلبيّ الشافعيّ[٤] في جماعة معهم . إلاَّ أنَّ من أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين ، حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم ، لم يتعدَّوها إلى غيرها ، مع لزوم الدين والورع الشديد ، والتفقّه في السنن ؛ رجلان : يحيى بن سعيد القطّان ، وعبد الرحمن بن مهدي»[٥] .

ـ **الطبقة الخامسة** : قال ابن حِبَّان ـ بعد ذكره أبرز نقاد الطَّبقة الرابعة ـ : «ثم أَخذ عن هؤلاء مسلكَ الحديث ، والاختيار ، وانتقاءَ الرجال في الآثار ، حتى رحلوا في جمع السُّنَن إلى الأمصار ، وفتَّشوا المدنَ والأقطار ، وأطلقوا على المتروكين الجرحَ ، وعلى الضعفاء القدحَ ، وبيَّنوا كيفيَّةَ أحوال الثقات والمُدلِّسين ، والأئمة والمتروكين ، حتى صاروا يُقتدى بهم في الآثار ، وأئمةً يُسلك مَسْلَكهم في الأخبار ؛ جماعةٌ ، منهم : أحمد ابن حنبل[٦] ويحيى بن معين[٧] وعلي بن عبد الله المَديني[٨] وأَبو بكر بن أَبي شيبة[٩] وإسحاق بن إبراهيم (ابن رَاهَوَيْهِ) الحنظلي[١٠] وعبيد الله بن عمر القواريري[١١] وزهير بن حرب ـ أَبو خيثمة ـ[١٢] في جماعة من أَقرانهم .

إِلاَّ أنَّ مِن أورعِهِم في الدِّين ، وأكثرِهِم تفتيشاً عن المتروكين ، وأَلزمِهِم لهذه

(١) التذكرة (١ : ٢٩٨) .

(٢) ما سبق (١ : ٣٠٦) .

(٣) ما سبق (١ : ٣٢٩) .

(٤) ما سبق (١ : ٣٦١) .

(٥) ما سبق (١ : ٥٢) .

(٦) التذكرة (١ : ٣٤١) .

(٧) ما سبق (٢ : ٤٢٩) .

(٨) ما سبق (٢ : ٤٢٨) .

(٩) ما سبق (٢ : ٤٣٢) .

(١٠) ما سبق (٢ : ٤٣٣) .

(١١) ما سبق (٢ : ٤٣٨) .

(١٢) ما سبق (٢ : ٤٣٧) .

الصناعة ، على دائم الأوقات منهم ؛ كان أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي ابن المديني رحمة الله عليهم أجمعين»[١] ا . هـ .

ولابن حِبَّان سَلَفٌ في هذا الترتيب ، فقد نقل الذَّهبيُّ عن الحاكم قال : «أخبرنا أبو حاتم بن حِبَّان : سمعت ابن أبي داود : سمعت أَبي يقول : أدركت من أَهل الحديث مَنْ أدركت ، ليس فيهم أَحفظ للحديث ، ولا أكثرَ جمعاً له من ابن معين ، ولا أَورعَ ولا أعرف بفقه الحديث من أَحمد ، وأعلمهم بعلَلِه علي ابن المديني . ورأيت إسحاق على حفظه ومعرفته ، يُقدِّم أحمد ابن حنبل ، ويعترف له»[٢] .

ـ **الطبقة السادسة** : قال ابن حِبَّان رحمه الله بعد عَرْضِه أَبرز نقاد الطبقة الخامسة ـ : «ثم أخذ عن هؤلاء ، مسلكَ الانتقاد في الأخبار ، وانتقاءَ الرجال في الآثار ، جماعةٌ منهم : محمد بن يحيى الذُّهلي النيسابوري[٣] وعبد الله بن عبد الرحمن الدَّارمي[٤] وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي[٥] ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري[٦] ومسلم بن الحجاج النيسابوري[٧] وأبو داود سليمان بن الأشعث السَّجِستاني[٨] في جماعة من أَقرانهم ، أمنعوا في الحفظ ، وأكثروا من الكتابة ، وأَفرطوا في الرحلة وواظبوا على السُّنّة والمذاكرةِ والتصنيف والمدارسة»[٩] .

ولا يَغْرُبْ عن البال أَنَّ هؤلاء السَّبعةَ الأعلام ؛ هم فحول هذه الطبقة ورؤوسها ، بيدَ أَنَّ لهم أقراناً كثيرين ، عدَّ الذهبيُّ ما حضره من طبقتهم ، فكانوا تسعة وثمانين حافظاً وقال : «وخلقٌ لا يحضرُني ذِكْرُهم ربما كان يجتمع في الرحلة منهم المئتان والثلاث مئة

(١) المجروحين (١ : ٥٤) .
(٢) النبلاء (١٣ : ٢١٨) .
(٣) التذكرة (٢ : ٥٣٠) .
(٤) ما سبق (٢ : ٥٣٤) .
(٥) ما سبق (٢ : ٥٥٧) .
(٦) ما سبق (٢ : ٥٥٥) .
(٧) ما سبق (٢ : ٥٨٨) .
(٨) ما سبق (٢ : ٥٩١) .
(٩) المجروحين (١ : ٥٧) .

بالبلد الواحد ، فأقلّهم معرفة كأحفظ مَنْ في عصرنا»[١] .

ويمكن القول بأنَّ كبار أعلام هذه الطبقة : محمد بن يحيى الذُّهلي (١٧٢ ـ ٢٥٨هـ) وعبد الله بن عبد الرحمن الدّارمي (١٨١ ـ ٢٥٥هـ) . ومحمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ) وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (١٩٥ ـ ٢٧٧هـ) وأبو زرعة عبيد الله ابن عبد الكريم الرازي (١٩٤ ـ ٢٦٨هـ) وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ) ومسلم ابن الحجاج النيسابوري (٢٠٤ ـ ٢٦١هـ) والإمام الترمذي (٢٠٩ ـ٢٧٩هـ) . إلا أن ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ لم يذكر أبا حاتم الرازي ولا الترمذي فيها مع أنَّ أبا حاتم الرازيّ بلديُّ أبي زُرْعة ، ولا يكاد يُذكر أحدُهما إلا مع صاحبه .

وأما عدم ذكره الترمذيَّ ، فلعلّه لتأخُّر طبقته ، إذ يمكن اعتباره من طبقة شيوخ ابن حِبَّان ؛ إذ في شيوخه مَنْ هو أقدم منه ولادةً ، وسماعاً ، وتأخُّرَ وفاة .

ـ **الطبقة السَّابعة من علماء الجرح والتعديل** : بعد انتهائه من ذكر أعلام الطبقة السادسة قال ابن حِبَّان : «أخذ عنهم مَنْ نشأ بعدَهم من شيوخنا هذا المذهبَ ، وسلكوا هذا المسلك ، حتى إنَّ أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن ، لكلّ سنة منها عدّها عدّاً ، ولو زِيد فيها ألفٌ ، أو واوٌ ؛ لأخرجها ضُلوعاً ، ولأظهرها ديانةً ، ولولاهُم لَدَرَسَت الآثار ، واضمحلّت الأخبار ، وعلا أهلُ الضَّلالة والهوى ، وارتفع أهل البِدَع والعماء ، فهم لأهل البدع قامعون ، وبالسّنن شَأْنَهم دامغون .

ـ حتى إذا قال وكيع بن الجرّاح : حدثنا النّضر عن عكرمة ؛ ميّزوا حديث النضر بن عربيّ ، من النضر الخزّاز ، أحدهما ضعيف ، والآخر ثقة ، وقد رَوَيَا جميعاً عن عكرمة وروى وكيع عنهما .

ـ وحتى إذا قال حفص بن غياث : حدثنا أشعث عن الحسن ؛ ميَّزوا حديث أشعث بن عبد الملك ، من أشعث بن سوّار ، وأحدهما ثقة ، والآخر ضعيف ، وقد رَوَيَا جميعاً عن الحسن ، وروى عنهما حفص بن غياث .

ـ وحتى إذا قال عبد الرزاق : حدثنا عبيد الله عن نافع ، وعبد الله عن نافع ، ميّزوا

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٩٢ ـ ١٩٧) .

حديث هذا من حديث ذاك ؛ لأن أحدهما ثقة والآخر ضعيف . فإن أُسْقِط من اسم عبيد الله (ياءٌ) ؛ عَلِمُوا أنّه من حديث عُبيد الله بن عمر ، وإذا زيد في اسم عبد الله (ياء) قالوا : هذا من حديث عبد الله بن عمر ، حتى خلّصوا الصّحيح من السّقيم .

ـ وإذا قال ابن أبي عديّ : حدثنا شعبة عن قتادة ، وحدثنا سعيد عن قتادة ، فإذا الْتَزَقَ طرفُ الدّال في بعض الكتب ، حتى يصير سعيدٌ شعبةَ ؛ خلّصوه ، وقالوا : ليس هذا من حديث شعبة إنّما هو لسعيد . وإن انفتح من الهاء فُرجة ، حتى صار شعبة سعيداً ؛ ميّزوا ، وقالوا : ليس هذا من حديث سعيد ، هذا من حديث شعبة .

ـ وإذا كان الحديث عند ابن أبي عدي ، ويزيد بن زريع ، وغُنْدَر ، عن سعيد وشعبة جميعاً ، عن قتادة ؛ ميّزوه ، حتى خلّصوا ما عند يزيد بن زريع ، عن سعيد ، عن قتادة ، ممّا عند غُنْدَر ، عن شعبة ، عن قتادة ؛ أن سعيداً اختلط في آخر عمره ، فليس حديث المتأخّرين عنه بمستقيم ، وشعبة إمام متقن ، ما اختلط ولا تغيّر .

ـ وإذا قال عبيد الله بن موسى : حدثنا سفيان عن منصور ، وحدثنا شيبان عن منصور ؛ ميّزوا بين ما انفرد الثوري عن منصور ، وبين ما انفرد شيبان عن منصور ، حتى إذا صَغُرت الفاء من سفيان في الكتابة ، واشتبهت بشيبان ؛ ميّزوا وقالوا : هذا من حديث سفيان لا شيبان . وإذا عَظُمَت الياء من شيبان حتى صار شبيهاً بسفيان ؛ قالوا : هذا من حديث شيبان لا سفيان ، وميّزوا بين ما روى عبيد الله بن موسى عن شيبان عن معمر ، وبين ما روي عن سفيان عن معمر في أشباه ما يكثر ذكره .

ومَنْ كانت هِمّتُه في هذا الشأن ، ومُواظبتُهُ على هذه الصناعة بحسب ما ذكرتُ ؛ لم يُنْكَر لواحدٍ منهم أن يَجرح الضعيفَ ويَقْدَحَ في الواهي من الرواة والمحدّثين ، ومن لم يطلب العلم من مظانّه ، ولا دار في الحقيقة على أطرافه ؛ يَعيبُهُم إذا قالوا : فلان ضعيف ، وفلان ليس بشيء ؛ لجهلهم بصناعة الأخبار ، وقلة معرفتهم بالطرق للآثار ، ولو أنّهم وُفّقوا لإصابة الحقّ ؛ علموا أنّ السنّة تُصرّح بإباحةِ ما ذهبوا إليه من الإطلاق على مَن صحّ عندهم فيه الجرح والقدح»[١] .

---

(١) المجروحين (١ : ٥٨ ـ ٦٠) .

قلت : في هذه الطبقة ستّةٌ وسبعون ناقداً ، حَسَبَ إحصاء الذّهبيّ[١] ، ومن ينظر في معجم شيوخ ابن حبّان الذي أعددته[٢] ؛ يجد جمهرةً كبيرة من النقّاد .

ـ فمن الطبقة الأولى من شيوخه : أحمد بن شعيب النسائيّ ، وأبو يعلى الموصليّ والحسن بن سفيان الشيبانيّ ، وأبو خليفة الجمحيّ ، وغيرهم .

ـ ومن الطبقة الثانية منهم : ابن خزيمة ، وابن السرّاج الثقفيّ ، وابن المنذر ، والدّولابيّ وشكّر ، وأبو عوانة ، وسواهم .

ـ ومن الطبقة الثالثة : أبو حامد بن الشرقي ، ومكحول البيروتي ، وعبد الملك بن عدي ، والدّغولي ، وابن أبي حاتم ، وابن الأعرابي ، وغيرهم .

وهؤلاء جميعهم ممن يُقبل قولهم في الجرح والتعديل ، ولبعضهم مصنفات في هذا الشأن .

وإذا كان لا يسعني أن أتحدّث عن جميع هؤلاء ، بل عن جميع شيوخ هذه الطبقات فإنني سأختار عدداً من الأئمة الذين تداول العلماء أقوالهم ، ونقلوا من مصنفاتهم ؛ سواء كانوا من شيوخ ابن حِبّان أم كانوا من طبقتهم .

ولقد وقع اختياري في كتاب «مناهج المصنفين» على التعريف بمناهج الأئمة : أحمد ابن شعيب النسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ) ومحمد بن إسحاق بن خزيمة (٢٢٣ ـ ٣١١هـ) وأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (٣٢٢هـ) وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ) وأختم به دراسة هذه الطبقة .

وقد كان سبب اختياري لهؤلاء : أنَّ الإمام النَّسائي أَمْتَنُ من الأئمة مسلم وأبي داود والترمذي في الرِّجال ـ كما يقول الذَّهبي ـ .

وأما ابن خزيمة ؛ فلأنَّ ابن حِبَّان تأثر به أشدَّ التأثر ، وأثنى عليه غاية الثناء ، وهو إمام الأئمة .

---

(١) ذكر من يعتمد قوله (ص٢٠٢ ـ ٢٠٧) .
(٢) جعلْته الملحق الأول من ملاحق هذا الكتاب ، فيُنظر .

وأما العقيليُّ ؛ فلأنَّ كتابه «الضعفاء» من المراجع المهمة في الجرح والتعديل حتى يومنا هذا .

وأما ابن أبي حاتم فلأنَّ كتابه «الجرح والتعديل» من أضخم مصادر ابن حِبَّان في كتابيه «الثّقات» و«المجروحين» ولأنه ـ رحمه الله ـ هو الذي قعَّد قواعد هذا العلم ، ورتَّبها إلى مراتب ، وحدَّد مدلولات ألفاظ كلِّ مرتبة ، فجديرٌ بي أن أتناول هؤلاء ، وهم من مصادر ابن حِبَّان في الجرح والتعديل .

ـ **الطبقة الثامنة من علماء الجرح والتعديل** : عدَّ الحافظ الذهبي اثنين وعشرين إماماً من طبقة ابن حِبَّان من النُّقاد منهم : الحافظُ أبو بكر محمد بن عمر بن محمد الجِعَابي ، والقاضي أبو الحسين عبد الباقي بن قانع ، ومؤرخ مصر أبو سعيد عبد الرحمن ابن أحمد بن يونس ، والحافظ الطَّبراني ، والحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجُرجاني صاحب «الكامل في الضعفاء» والحافظ أبو الفتح الأزدي ، وله مصنف في الضعفاء كبير جداً ، والحاكم أبو أحمد محمد النَّيسابوري وغيرهم .

ثم قال الذهبي بعد ذلك : «ومن هذا الوقت تناقصَ الحفظُ ، وقلَّ الاعتناء بالآثار وركَنَ العلماءُ إلى التقليد»[(١)] .

ولا يسَعُني استعراض أقوال هؤلاء جميعاً في الجرح والتعديل ؛ لأنَّ كتب أكثرهم قد ضاعت ، أو هي في حكم الضائعة من جهة ، ولأنَّ قصدي التمثيل ، لا الحصر من جهة أخرى .

لذا ؛ فإنني سأقصر هذا الفصل على الإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي الجُرجاني والإمام أبي أحمد الحاكم الكبير صاحب «الكنى» ليكتمل ثلاثة نقَّاد من هذه الطبقة : هذان الناقدان ، وابن حبان الذي كتبت هذه الرسالة كلَّها في بيان منهجه .

وقد عَرَضْتُ أسماء هؤلاء النقَّاد ؛ بياناً لما كنت صنعته في الباب الرابع من الرسالة أصل هذا الكتاب ، وإلاّ فإنّ جميع ما ذكرته في المبحث الثالث هذا ؛ لا يغني عن قراءة

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٩٤ ـ ١٩٥) .

المجلّد الخاص الذي نأمل أن يصدر قريباً إن شاء الله تعالى .

بَيْدَ أنّ الهدف الأوّل من عرض أسماء هؤلاء النقّاد ؛ أن يعلمَ مَن ليس مِن أهل الاختصاص أنّ معوّل الباحثين إنما هو على كلامهم في الجرح والتعديل ، حيث إنه ليس من منهجي أن أملأ الحواشي بتعريف هؤلاء المشاهير .

وعند عرض منهج ابن حبان في العدالة والضبط وخوارمهما وعوارضهما ، وعند دراسة مصطلحات ابن حبان في الجرح والتعديل ؛ فسوف أحتاج إلى نقل أقوال هؤلاء الأئمة ، في هذا وذاك وذليّاك ، ومن وراء الموازنة بين أقوالهم ؛ تتكشّف كثير من الخفيّات إن شاء الله تعالى .

الفصل الثاني

مصادرُ ابن حبَّان في الجرح والتعديل

المبحث الأول

طبيعة المصادر وتنوُّع مادَّتها

تختلف مصادرُ كلٍّ كاتب بحسب طبيعة البحث الذي يتناوله ، فمصادرُ اللغوي الأصليَّة تختلف عن مصادر الفقيه ، ومصادرُ المفسِّر تُباين مصادرَ المحدِّث ، ومصادرُ الأصوليّ بعيدة عن مصادر الأديب ، وإن كان ثمَّة حاجة من كل واحدٍ منهم إلى بعض مصادر الآخرين .

المطلب الأول: المصادر الأصلية

ومصادرُ علم الجرح والتعديل الأصلية ، هي : كتبُ الرجال والتراجم والعلل والتواريخ ، وكتب السُّنة التي التزم أصحابُها بيانَ أحوال رواتهم فيها ، كالترمذيّ في «جامعه» و«علله الكبير» و«الصَّغير» أحياناً ، والنَّسائي في «الضعفاء» وفي «المجتبى» أحياناً ، والبزّار في «مسنده» ويعقوب بن شيبة في «مسنده المعلَّل» والطبري في «تفسيره» ـ أحياناً ـ وفي «تهذيب الآثار» له ، وابن خزيمة في «صحيحه» والدَّارقطني في «السُّنن» و«العلل» و«الأفراد» و«غرائب مالك» والحاكم في «المستدرك» والبيهقيّ في «المعرفة» و«السُّنن» و«الخلافيات» وغيرها ، وابن القطّان الفاسي في كتابه الماتع «بيان الوهم والإيهام» ثم الهيثميّ في «مجمع الزوائد» وقبل هؤلاء وبعدهم علماء كُثُر ؛ تكلَّموا على الرجال في مصنَّفاتهم المتعددة الأغراض .

وعلمُ الجرح والتعديل وثيقُ الصِّلة بعلم عِلَل الحديث ، وإن كان كلٌّ منهما ينفرد عن قرينه بأمور ، ويمكن القول بأنَّ مصادر أحد هذين العِلْمين هي مصادر للعلم الآخر .

وعلى هذا ؛ فإنَّ مصادر الجرح والتعديل تكادُ تنحصر في كلام أئمة النَّقد على الرجال وعلى علل أحاديثهم ، وبيان ما فيها من غرائب ومفاريد ، وشذوذ ونكارة . . . إلخ .

وقد صنَّف أئمةٌ كثيرون في نقد الرجال وعلل الحديث ، وصنَّف في ذلك جمعٌ من

شيوخ ابن حِبَّان وأقرانه ، وصنَّف هو ـ رحمه الله تعالى ـ كتباً عديدة في نقد الرجال ، وفي علل الأحاديث ، وفي التاريخ ، بل في علل أوهام أصحاب التواريخ ، وأفرد مصنَّفاً خاصاً ـ نتوقع أنه كان كبيراً ـ للرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أئمة النَّقد ، كما أفرد كتاباً آخر للجمع بين الأخبار المتضادة في الظاهر ، وكتب في علل حديث الزهري وسفيان ، ومالك ، وغير ذلك مما تقدم ذكرُ جميعه عند الكلام على مصنّفاته في القسم الأول من هذا الكتاب .

ولا ريبَ أنه أفاد من هذا الرصيد الضخم كلِّه ، ووجَّه إليه سهامَ نَقْدِه ، كما أنَّه اعترف في مواضع عديدة بتوقُّفه ، أو بنقله آراءَ غيره والاكتفاء بها .

وإذا نحن أردنا الوقوفَ على المصنّفات الضّرورية في هذا العلم ، والتي كوّنت العَصَبَ الأساس لمنهج ابن حبّان في الجرح والتعديل ، واللُّحمة الرئيسة لكتبه في هذا العلم ؛ فما علينا إلا الرجوع إلى الفصل الأول من هذا الباب ؛ للوقوف على أبرز أعلام النّقد الذين كان يعتمد على أقوالهم في الجرح والتعديل والتعليل .

فهو حين يجعل مالكاً وسفيان وشعبة رؤوس طبقتهم من علماء رواية ودراية الحديث ؛ فهذا يعني أنّ كلّ مصنّف لهم في علمَي رواية الحديث ودرايته ، وكلّ قول نقله عنهم أصحابهم في هذا الاتّجاه ، فهو من مصادره الرئيسة أيضاً .

والكلام ذاته يقال عن طبقة يحيى القطّان والشّافعي وابن مهدي ، حتى نصل إلى طبقة شيوخ ابن حبّان التي حوَتْ أكثر من مئة حافظ وناقد .

ولا ريب أنّ ابن حبّان قد أفاد من هؤلاء جميعاً ؛ إنْ فيما نقلوا من مصنّفات ، ورووا من أقوال ، أو فيما اجتهدوا فيه ؛ من تقويم الرواة ، ونقد مروياتهم .

المطلب الثاني: احتفاؤه بأقوال أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وعنايته بفهمها وتوجيهها:

إنّ علم الجرح والتعديل ـ تدويناً واتّساعاً ـ بدأ بمالك وشعبة والثوري ، وبلغ ذروة الاتّساع على أيدي أحمد ابن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي ابن المديني .

وقد كان ابن حِبَّان حفيّاً بالإمامين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وكان يعدّهما إمامَي هذا الشأن وشيخيه.

ـ قال في ترجمة داود بن الزِّبْرِقان: «اختلفَ فيه الشَّيخان؛ أما أحمد فحسَّن القول فيه... وقال يحيى بن معين: ليس بشيء»[١].

ثم حاول تفسيرَ قولَيْهما، وأعطى رأيه الوجيز في الرَّجُل، وقال: «وإنَّما نُملي بعد هذا الكتاب: كتاب «الفصل بين النَّقلة» ونذكرُ فيه كل شيخ اختلف فيه أئمتُنا، من ضعَّفه بعضهم ووثَّقه آخرون، ونذكر السَّبب الدَّاعي لهم إلى ذلك، ونحتجُّ لكل واحد منهم، ونذكر الصَّواب فيه، لئلاّ نُطلِقَ على مسلمٍ الجرحَ بغير علم، حتى لا يُقال فيه أكثر مما فيه إن قضى الله ذلك وشاءه».

ـ وترجم جعفر بن الزبير الشّامي، وقال: «كان ممن غلب عليه التقشّف، حتى صار وهمُه شبيهاً بالوضع، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين»[٢].

ـ وترجم الحسن بن دينار التميمي البصري، وقال: «تركه ابن المبارك ووكيع، وأما أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فكانا يكذّبانه»[٣].

ـ وترجم حارثة بن محمد ابن أبي الرجال، وقال: «تركه أحمد ويحيى»[٤].

وانظر من «المجروحين» التراجم: (٣٤٧، ٥٠٢، ٥٤٧، ٥٩٧، ٦٢١، ٦٢٤، ٦٢٧) ومواضع.

ـ وأخرج في صحيحه حديثاً من طريق شيخه محمد بن إسحاق السّراج الثقفي (١٥٩٣) ثم قال: «سمعت السراج يقول: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: سبعة من الحفّاظ كتبوا عني هذا الحديث: أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، حتى عدّ السبعة».

(١) المجروحين (١ : ٢٩٢).
(٢) المجروحين (١ : ٢١٢).
(٣) ما سبق (١ : ٢٣١).
(٤) ما سبق (١ : ٢٦٨).

ـ وترجم إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيّة في «الثّقات» (٦ : ٤٤) وقال : «روى عنه أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين والعراقيون» .

ـ وترجم الضحّاك بن مخلد أبا عاصم النبيل في «الثّقات» (٦ : ٤٨٣) وقال : «روى عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين» .

ـ وترجم عبد العزيز بن محمد الدراوردي في «الثّقات» (٧ : ١١٦) وقال : «روى عنه أحمد ويحيى بن إسحاق» .

وانظر من «الثّقات» التراجم : (٩٠١١ ، ٩١٦٧ ، ٩٢٥٥ ، ٩٦٠٦ ، ١٠٨٣٠) .

ولا ريب أنّ هؤلاء وأمثالهم قد روى عن كلٍّ منهم عشرات الرواة ، فتخصيص أحمد ويحيى بالذكر له دلالته على تقدّمهما ومنزلتهما عنده .

ولكي تعلم منزلة الإمامين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في هذا الشأن عنده ؛ يُرجى الرجوع إلى ترجمة كلٍّ منهما في «الثّقات» أو في الفصل الأول من هذا الباب فقد أثنى عليهما ثناءً باذخاً .

ويحسُن الرجوع إلى (ثَبَت الأعلام) الملحق بكتاب «المجروحين» لتحقّق أنّه نَقَلَ عنهما عشرات الأقوال في الجرح والتعديل والتعليل[1] .

---

(١) فهرس كتاب المجروحين (١ : ١٧٩) و(٣ : ٣٠٠ ـ ٣٠١) .

المبحث الثاني

موارد ابن حبَّان في نقد الرّواة

قدّمتُ عند كلامي على مصنّفات ابن حبّان أنّه صنّف كتاب «التاريخ الكبير» في الرّجال ، ثمّ طوّره وألّف من مادّته العلمية ثلاثة كتب :

- الأوّل : «الثّقات» ومنه اختصر كتابه «المشاهير» .
- والثّاني : «كتاب المجروحين» .
- والثّالث : «الفصل بين النَّقَلة» الذي يَعرض فيه آراء كبار النقّاد في الرواة المختلف فيهم .

وهذا يعني أنّ مصادره في كتاب الثّقات ، هي مصادره في «المجروحين» و«المشاهير» و«الفصل بين النقلة» وأنّ رواة كتابه «الصّحيح» قد انتقاهم من رجال هذه الكتب ، لكن يحسُن بنا الوقوف على بعض المصادر الخاصّة بكل كتاب ؛ لأنّ لكلّ كتاب أهدافه الخاصة به .

نصّ ابن حبّان في كتاب الثّقات على أنّ مبنى كتابه على الاختصار (بحذف الأسانيد ، ولزوم سلوك الاختصار»[1] .

وهذا يعني أنّ أسانيده حاضرة بين يديه ، ولكنّ هدفه بتسهيل حفظ كتابه ؛ جعله يعرض عنها .

وقد ذكرتُ قبل قليل أنّ مصادره في «الثّقات» و«المجروحين» و«المشاهير» و«الصّحيح» واحدة . فكل عالمٍ من العلماء المصنّفين إذا أراد أن يصنّف كتاباً في السّنن ؛ لا بدّ أن يكون له كتاب في تاريخ الرجال ؛ لأنّهم لم يكونوا يستحلّون التقليد المطلق في الجرح والتعديل والعلل ، والحكم على الأحاديث .

وأنا لن أذكر المصادر المشهورة ههنا من مثل كتب : البخاري ، ومسلم ، وأبي داود

---

(١) مقدمة الثقات (١١١) وانظر (٣ : ٦٨) و(٩ : ٣٠) .

وابن ماجه ، والترمذي ، ومَن قبلهم ومَن بعدهم ، وإنّما سوف أختار بعض المصادر التي نقل عنها ابن حبّان ، وكان لأصحابها عناية بهذا الفنّ .

- ترجم داودَ بن نصير الطائي في «الثّقات» (٦ : ٢٨٢) وقال : «كانت له كتب غرّقها في الفرات» .

قلت : لكنّه كان يحدّث منها قبل إغراقها بدليل أنّ ابن حبّان أخرج له عدّة أحاديث في «صحيحه» : (٩٠ ، ١٣٣٥ ، ٢٥٠١ . . .) .

- وترجم القاسم بن أبي بزة (٧ : ٣٣٠) وقال : «له كتاب يرويه عن مجاهد ، لم يسمعه من مجاهد غيره ، وإنّما أخذ الناس علم مجاهد من كتابه هذا» . وقد روى ابن حبّان من طريقه حديثين (٤٨١ ، ٦٦٠٤) في «صحيحه» .

- وفي ترجمة مهران بن أبي عمر الرازي تلميذ سفيان الثوري (٧ : ٥٢٣) نصّ على أنّ سفيان صنّف كتاب «الجامع الصغير» له ، بيدَ أنّه أكثر من الرواية عن سفيان في «صحيحه» ولم ينقل من طريق مهران عنه شيئاً[1] !

- وفي ترجمة وكيع بن الجرّاح (٧ : ٥٦٢) قال : «كان له كتب ، وكان يحفظها ، لكنّه كان يحدّث من حفظه ، وما شُوهد في يده كتاب قطّ» . ونصّ على أنّ أحمد بن عبد الله ابن أبي الحواري (٨ : ٢٤) هو راوي كتب وكيع ، وأنّ محمد بن أبان البلخي مُسْتملي وكيع (٩ : ١٠٢) .

وذكر عدداً كبيراً من المصنّفين غير المشهورين لدى غير المتخصّص ، ونسبَ إلى كلّ واحدٍ منهم كتاباً أو كتُباً التقطَ منها عواليَها في جامعه الصّحيح ، وفي كتبه الأخرى سواء كانوا من طبقة شيوخه من أمثال العبّاس بن الخليل الطّائي الحمصيّ ، الذي نصّ في الثّقات (٣ : ٣٠٨) ومن أصل كتابه (٥ : ٤٥٥) على أنّه ينقل عنه من كتابه ومن أصل كتابه ، وشيخه محمد بن خالد البردعي بمكة المكرمة ، فقال في «الثّقات» (٧ : ١٩٥) : «حدّثنا من كتابه» .

وترجم حاتم بن ليث الجوهري فيه (٨ : ٢١١) وقال : كان ممن صنّف وجمعَ التاريخ .

---

(١) انظر فهرس الإحسان (١٨ : ١٤٢ - ١٤٣) .

وترجم حسين بن علي الكرابيسي البغدادي في «الثقات» (٨ : ١٨٩) وقال : «جمع وصنّف ، وهو ممن يحسن الفقه والحديث ، ولكن أفسده قلّة عقله» .

وترجم إسحاق بن إبراهيم الحنظليّ المعروف بابن راهويه (٨ : ١١٥) وقال : «صنّف الكتب ، وفرّع على السّنن ، وذبّ عنها» .

وترجم هوذة بن خليفة (٧ : ٥٩٠) وقال : «ذهبت كتبه كلّها إلا اليسير منها» .

ووصفَ حمدان بن سهل البلْخي (٨ : ٢٢٠) ورجاء بن مرجّى (٨ : ٢٤٧) وسعيد ابن منصور (٨ : ٢٦٨) وسهل بن بحر القنّاب (٨ : ٢٧٣) وسُريج بن يونس بن الحارث (٨ : ٣٠٧) وعبد الله بن وهب بن مسلم القرشي (٨ : ٣٤٦) بأنّهم ممّن جمع وصنّف في الرواية أو الدراية ، وذكر من تصانيف ابن وهب «كتاب الأهوال» .

ومثل ذلك فعل في تراجم عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشّي المعروف بعبد بن حميد (٨ : ٤٠١) والقاسم بن سلاّم الهروي (٩ : ١٦) وقَطَن بن إبراهيم النّيسابوري (٩ : ٢٢) وقال : «يُعتبر بحديثه إذا حدّث من كتابه» . ومحمد بن نصر المروزي (٩ : ١٥٣) وقال : «جمعَ وصنّف وكان أعلم أهل زمانه بالاختلاف» . ومحمد بن مسلمة بن هشام المخزومي (٩ : ٥٥) ومحمد بن المثنى العنَزي (٩ : ١١١) وقال : «كان صاحبَ كتاب ، ولا يحدّث إلا من كتابه» . ومحمد بن الحسين بن عمرو السجستاني (٩ : ١١٥) قال فيه : «ممن صنّف وجمع وأظهر السنّة في بلده» . ومحمد بن المهلّب السرخسي (٩ : ١٤٢) وقال : «ممن جمعَ وصنّف ، وكان صاحب حديث» . وعبد الرحيم بن هارون الغسّاني الواسطي (٨ : ٤١٣) كان له كتب ، وكان في حفظه شيء ، فقال : «يُعتبر حديثه إذا روى من كتابه ، فإنّ فيما حدّث من غير كتابه بعضَ المناكير» .

وهؤلاء الرجال المصنّفون ، وغيرهم كثير من أمثالهم ؛ ممن أعرضنا عن ذِكْرهم لشهرتهم ولأنّ الاستقراء غير مقصود لنا في هذا البحث ، يدلاّن دلالةً واضحة على كثرة مصادر ابن حبّان وتنوّعها ، سواءٌ في الرواية أم الدراية ، أم في السّيرة أم التاريخ أم الفوائد ، لما قدّمت من أنّ هؤلاء الحفّاظ لم يكونوا يختصّون بجانبٍ واحد من جوانب المعرفة ، ولم يكن أحدُهم يستجيز تصنيف كتابٍ في السنّة وهو مقلّد في النّقد لغيره .

نصوصٌ من كتاب «المشاهير» :

ـ قال في ترجمة عبد الملك ابن جُريج (١١٤٦) : «ممن جمعَ وصنّف وحفظ وذاكر» .

ـ وقال في ترجمة خالد بن عبد الله الطحّان (١٤٠٣) : «ممن جمعَ وصنّف» .

ـ وقال في ترجمة إسماعيل بن عمرو العُبادي الأنصاري (١٠٢٤) : «أخو سعيد بن عمرو ، صاحب الوجادات من كتب سعد بن عبادة» .

ـ وفي ترجمة عمر بن إسحاق (١٠٤٤) قال : «أخو محمد بن إسحاق صاحب المغازي» .

ـ وقال في ترجمة مالك بن أنس (١١١٠) : «ممن كَثُرَتْ عنايته بالسّنن ، وجَمْعُه لها وذبّه عن حريمها» .

ـ وقال في ترجمة شعبة بن الحجّاج (١٣٩٩) : «عرّج على الأقوياء من الثّقات ، وجرح الضعفاء في الروايات» .

ـ وقال في ترجمة سفيان بن عيينة (١١٨١) : «عُني بعلم السّنن ، وواظب على جمعها ، والتفقّه فيها» .

ـ وقال في ترجمة يحيى بن سعيد القطّان (١٢٧٨) : «ممّن مهّد لأهل الحديث طرق الأخبار ، وحثّهم على تتبّع العلَل للآثار ، وعنه تعلّمَ رسمَ الحديث أحمدُ بن حنبل ويحيى بن معين ، وعلي ابن المديني . . . وسائر أئمّتنا» .

ـ وقال في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن غَنج (١٥٢٤) : «من ثقات أهل المدينة على إتقان وتيقّظ . له أحاديث مستقيمة ما رواها عن نافع ، كأنّها صحيفة مالك وعبيدالله ابن عمر العمري» ـ يعني عن نافع ـ .

أمّا مصادره في كتاب «المجروحين» ؛ فهي كثيرة ومتنوعة ، وجميعها ـ تقريباً ـ مرويّ بالأسانيد ، وتحتاج إلى عملٍ علميٍّ مستقلٍّ يدرُسُها ؛ لأنَّه يكتنفها قدرٌ غير قليل من الغموض ، إذ إنَّ ابن حِبَّان يسوق الفوائد التي يوردها في تراجم الرواة بأسانيده إلى قائليها ، دون بيان ما إذا كانت هذه الفوائد مدوَّنة في كتاب ، أو هي مرويات شَفَويّة ، وما

إذا كانت من كتب الرجل قائل هذا القول، أو من كتبٍ متأخرة عنه.

فالإمام يحيى بن سعيد القطّان، وعبد الرحمن بن مهدي، وبعدهما ابن المدينيّ وابن معين، وعمرو بن علي الفلاّس الصيرفيّ، وأحمد ابن حنبل، لكلٍّ منهم مصنفات عديدة في الرجال والعلل والسُّنن، والنَّص الذي ينقله ابن حِبَّان عن واحد منهم قد يكون حديثاً مرويّاً من طريق بعضهم، أو تأريخاً لحادثة معيَّنة لراوٍ، أو كلاماً في النَّقد، أو وصفاً خَلْقياً أو خُلُقياً . . . إلخ، وبعض هذه النّصوص لا ندري ما إذا كان ذلك النَّص من كتاب في الحديث، أو في العلل، أو في التراجم، أو في التاريخ، كما لا ندري هل هذه الفوائد دوَّنها هؤلاء الأئمة في كتبهم، أو دوَّنها تلامذتهم، أو نُقلَتْ مشافهة؟

وعلى الباحث في مصادر ابن حِبَّان ـ أو غيره ـ في النَّقد، أن يتعرَّف إلى مرويات كلِّ تلميذ من تلامذة هؤلاء الأئمة وأضرابهم، فيجمَعُها ثم يدرُسُها؛ ليتعرف إلى طبيعة مادتها، وإن كانت جميعها في الاحتجاج العلمي سواء؛ إذا صحَّ النقل، ولم تتعارض الأقوال.

وابن حِبَّان قد ينقل أقوال هؤلاء النقاد أحياناً من غير إسناد، فيقول: قال أحمد، قال يحيى بن معين، قال يحيى بن سعيد القطان . . . إلخ، فهل الفوائد التي يعزوها إلى هؤلاء معلَّقة عليهم؟ وهل وقعت له وجادةً من غير رواية، أو هي إجازة؟ أو تلقَّفها عن طريق المذاكرة؟ أو أنَّها من المصنفات التي أسند رواياتها، ولكنه علّق هذه اختصاراً؟

والمصادر الفرعية التي ينقل عنها هذه الفوائد: ما قيمتها العلمية، وما هذه المؤلفات، وما طبيعة مادتها؟

إنَّ أغلب الفوائد ينقلها بالإسناد كما قدّمت، وبعضها يحيله على كتبه الأخرى فيعلِّقها في «المجروحين» بلا سند، ويشير إلى تفصيل القول في شأنها إلى كتاب آخر ولا ريب أنَّ ما يسنده ينقله عن شيوخه وشيوخ شيوخه، فهل لشيوخه هؤلاء مصنفات في هذا الفن؟ أو أنَّهم روَوْا مصنفات مَنْ قبلهم ورواها ابن حِبَّان عنهم؟

وهكذا . . فإنَّ تساؤلات كثيرة تعرض نفسها على ساحة الدِّراسة، فتزدحم، وتتعذَّرُ الإجابة عليها جميعاً، وتنتظر من يقوم بذلك.

المبحث الثالث

مواضع اشتباه في مصادر ابن حبّان

ذكرتُ فيما تقدَّم أنَّ مصادر ابن حِبَّان في الجرح والتعديل كثيرةٌ، وثروته التي ورثها عنهم من مصنّفاتهم أو من رحلاته وافرة، إلاَّ أنَّ بناء كتابه «الثقات» على الاختصار؛ جعله يُعرض عن ذكر مصادره التي اعتمد عليها.

بيدَ أنَّني وجدت ذكراً لبعض مصادره في «الثقات»؛ كذِكْر كتاب ابنِ عبد البر وكتاب ابن حبيب، ووجدتُ نصوصاً عن ابن عديّ صاحب «الكامل» في كتاب «المجروحين». ويحسُن أنْ أتناول كُلاً من هذه الكتب الثلاثة لمعرفة المادة التي أفاد ابن حِبَّان منها، بعد التوثّق من رجوعه إليها فعلاً، أو لا.

المطلب الأول: هل كتاب ابن حبيب من مصادر ابن حبّان؟

لقد ورد ذكر ابن حبيب في ثلاثة مواضع من مطبوعة «الثقات» والذين يُطْلَق عليهم هذا الوصف عدد من المحدِّثين، منهم: الربيع بن حبيب الملاح، والحنفي[١]. وأحمد بن حبيب الشجاعي[٢] كان حياً سنة (١٨٤هـ) ومحمد بن القاسم بن معروف الدمشقي[٣] المعروف بابن حبيب (٢٨٣ ـ ٣٤٧هـ) فأنت ترى أنَّ ابن حبيب هذا؛ هو الذي يُعرف بابن حبيب عند الإطلاق، ويغلب على الظنِّ أنه هو المعنيُّ هنا ـ والله تعالى أعلم ـ. قال عنه ابن العماد: «الدمشقيّ الأخباريّ، وكان يحبُّ المحدِّثين ويُكرمهم»[٤].

ويبدو لي أنَّ الرجل محدِّث تناول كتاب «الثقات» لابن حِبَّان، وعلَّق على حواشيه بعض الأشياء، ثمَّ أُدرجت فيما بعد في متن الكتاب.

---

(١) التهذيب (٣ : ٢٤١) ومنهم يزيد بن أبي حبيب المصري (١٢٨هـ) والتقريب (٢ : ٣٦٣).

(٢) تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (١ : ١٧٧).

(٣) ما سبق (١ : ٣٧٤) والميزان (٣ : ١٢٤) واللسان (٥ : ٣٤٧) والشذرات (٢ : ٣٧٦) وينبغي التنبيه على أنّني لم أجد من قال عنه ابن حبيب سوى سزكين. وهو معروف بابن معروف كما في النبلاء (١٥ : ٥٧٢).

(٤) كشف الظنون (١ : ١٥٧).

وإليك أدلَّة ذلك :

(١) لقد انتهى ابن حِبَّان من تصنيف كتاب «المجروحين» قبل سنة (٣٢٤هـ) و«الثقات» قد صنّفه قبله بلا نزاع ! ولا ريب أن العلماء كانوا ينسخون كتبهم لأهل العلم ، وابن حبيب واحد من أولئك الذين وصلَتْهم نسخة من كتاب «الثقات» وربما كان صاحباً لابن حِبّان .

(٢) إنَّ النصوص ذاتها تفيد بأنها تعليقات ، وليست من كلام ابن حِبَّان بحال . فالنَّص الأول يقول : «مُطعم بن المقدام ؛ سمع محمد بن مسلمة الأنصاري ، روى عنه ثور بن يزيد ، قال ابن حبيب : ذكره في أتباع التابعين ، وهو من التابعين ، وقد نبَّهنا عليه هناك»[١] .

وفي أتباع التابعين يقول : «قال ابن حبيب[٢] : مُطعم بن المقدام من التابعين سمع محمد بن مسلمة ، روى عنه ثور بن يزيد ، روينا ذلك من طريق الطَّبراني»[٣] .

فهذا يدلُّ على أنَّ الكلام ليس من كلام ابن حِبَّان ، وإنَّما هو كلام رجل تناول كتابه فعلَّق عليه ، ثم دخل كلامه مع الزمن في صُلْب الكتابِ غَفلةً وجهلاً .

والنَّص الثالث : «موسى بن عمران بن مناح ، يروي عن أبان بن عثمان عن عثمان ، روى عنه إسماعيل بن أمية ، كأنَّ الأول نسبه ههنا ابن عمران بن مناح ، وفي الذي قبله نسبه إلى جده ـ والله أعلم ـ بمعنى خط ابن أبي حبيب»[٤] .

والنَّاقد البصير في هذه المرة ليس ابن حبيب ، أو ابن أبي حبيب ، وإنما هو ناسخٌ نقل تعليق ابن حبيب بالمعنى . وقد راجعت[٥] تراجم مطعم بن المقدام ، وموسى بن

(١) الثِّقات (٥ : ٤٥٩) .

(٢) قال المحقِّق : زيد في (م) ابن حبيب . ومقتضى الكلام وجودها . وليس عند الهيثمي هذا كلّه .

(٣) الثِّقات (٧ : ٥٠٩) .

(٤) الثِّقات (٧ : ٤٥٠) .

(٥) ترجمَ الهيثميُّ لمطعم مرة واحدة ، ولم يذكر شيئاً من كلام ابن حبيب ، كما ليس للطبراني ذكر (٣ : ٧١ب) وموسى بن عمران بن مناح ، وموسى بن مناح جعلهما ابن حِبَّان اثنين ، وكذلك فعل الهيثمي (٣ : ٩٢ب ، ٩٣أ) ولم يذكر شيئاً من هذا اللفظ ، إلا أنه قال : ابن ميّاح في الموضعين .

عمران بن مناح ، وموسى بن مناح في «ترتيب ثقات» الهيثميّ ، فلم أجده ذكر ابن حبيب هذا ، ولا ناقل كلامه ، وليس ثمة إلاَّ كلام ابن حِبَّان .

ومما يزيد الأمر تأكيداً ما جاء في ترجمة إسماعيل بن أبي سعيد مولى المهريّ : «وقد ذكره في كتاب التابعين ، فأعاده هنا ـ في أتباع التابعين ـ لَّما لم يصحّ عنده سماعه ـ والله تعالى أعلم ـ»[1] .

وراجعت ترجمته في «ترتيب» الهيثميّ[2] فلم أجد شيئاً من هذا الكلام ؛ فتيقَّنت صحَّة ما ذهبت إليه ، والحمد لله على نعمائه .

على أنَّ مما ينبغي الإشارة إليه أنَّ كل من صَحّ نقل ابن حبان شيئاً من أقواله يعدّ مصدراً له ، سواء أكان هذا المصدر مكتوباً أم منقولاً بالمشافهة ، وهذا وذاك نزر في «الثقات» .

المطلب الثّاني: هل «الاستيعاب» لابن عبد البر من مصادر ابن حبّان؟

ابنُ عبد البر هو الحافظ أبو عمر يوسفُ بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَريّ القرطبيّ (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ) له مصنفات عديدة وجليلة ، منها : كتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» . قال الذهبي فيه : «ليس لأحدٍ مثله»[3] .

جاء في «الثقات» : «ذُكر في الاستيعاب لابن عبد البر بإسناده إلى ابن عبَّاس أنَّ عبد المطلب خَتَن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يوم سابعه ، وجعل له مأدُبة ، وسماه محمداً .

قال ابن عبد البَرّ بعد هذا : قال يحيى بن أيوب : ما وجدنا هذا الحديث عند أحد إلاَّ عند ابن أبي السرى العسقلانيّ ، قال : وقد رُوي أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ولد مختوناً مسروراً يعني مقطوع السرَّة»[4] .

---

(١) الثِّقات (٦ : ٣١) .

(٢) ترتيب الهيثمي (١ : ٣٣أ) .

(٣) انظر تذكرة الحفّاظ (ص١١٢٨) وهناك سرد عدداً كبيراً من مصنّفاته .

(٤) الثّقات (١ : ٤٢) وقد أشار المحقق البارع إلى أنَّ هذا الكلام ليس موجوداً في إحدى النسخ (م) . وانظر الاستيعاب (١ : ٣٨ ـ ٣٩) بأتمَّ مما هنا .

وإنَّ عجبي لا يكادُ ينقضي من محقّق الكتاب ومراجعيه ، إذ كيف ينقل ابن حِبَّان كلامَ ابن عبد البرّ هذا ، وقد مات ابن حِبَّان قبل ولادته بأربع عشرة سنة؟!

إلاَّ أنه ليس بين يدي من مخطوطات الثقات ما أستطيع الجزم معه بمصدر الوهم ، غير لفتةٍ عسى أن يكون وراءها تحقيق .

قلت : قد نقل ابن حِبَّان قول أبي طالب للنَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم :

فشَقَّ له من اسمه ليجلَّه   فذو العرش محمودٌ وهذا محمدُ

فربما عزا هذا الشعر لابن عبد البر ، أو نقل بضع كلمات تتعلَّق بالختان عنه ، فظنَّ أحد النُّسَّاخ أنه ابن عبد البَرِّ القرطبيّ المتأخر ، فذهب ليتحقَّق من الكلام ؛ فوجده أتمّ في «الاستيعاب» فنقله في الحاشية ، وعزاه إليه . فجاء ناسخٌ آخر وأدرج كلام الحاشية في المتن ؛ فانطلى ذلك على المحقق ، فراح يُحيل إلى مكان وجود هذا الكلام في «الاستيعاب» .

وابن عبد البر الذي يُحتمل أن يكون نقل عنه ابن حِبَّان ـ وهو مؤرخ معاصر له ـ هو الإمام الحافظ المجوِّد أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد البر التَّجِيبيّ الأندلسيّ القرطبيّ[1] (ت ٣٤١هـ) . قال الحميديّ : «من العلماء المذكورين ، والحفَّاظ المؤرخين»[2] .

فما دام الرجل من المؤرخين ، فمن المحتمل أن يكون كتب في السِّيرة أو التاريخ ، وذكر شيئاً من أحوال النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فنقل بعضه ابن حِبَّان ، فعبثَ العابثون وتخبَّطوا ، والله تعالى أعلم .

أقول هذا احتمالاً ، مع التذكير بأنّ ابن حبّان لم ينقل عن ابن عبد البرّ أيّ نصّ في كتبه الموجودة .

---

(١) النبلاء (١٥ : ٤٩٨) وانظر بغية الملتمس (ص٨٩ ـ ٩٠) وانظر تاريخ علماء الأندلس (٢ : ٦١) ومعجم المؤلفين (١٠ : ٢٤٢) .

(٢) جذوة المقتبس للحميدي (ص٦٤ ـ ٦٥) .

المطلب الثالث: هل «الكامل» لابن عديٍّ من موارد ابن حِبَّان؟

إنَّ مَن سُمِّيَ بابن عدي في عصر ابن حِبَّان اثنَين من نقَّاد الحديث، ولكلّ واحدٍ منهما كتاب في ضعفاء الرجال.

أما أحدهما؛ فهو شيخه الحافظ عبد الملك بن محمد بن عدي[1] أبو نُعيم الجُرجانيّ (٣٢٣هـ). قال الذهبي: «الحافظ الحجة الفقيه... وله تصانيف في الفقه وكتاب الضعفاء في عشرة أجزاء»[2].

وأما الآخر؛ فهو قرينُ ابن حِبَّان وعصريُّه، والذي شاركه في عدد كبير من شيوخه وهو الحافظ عبد الله بن عدي أبو أحمد الجُرجانيّ (ت ٣٦٥هـ) صاحب كتاب «الكامل» المشهور في ضعفاء الرجال.

ولقد وقفت في كتاب «المجروحين» لابن حِبَّان، على روايته عن شيخه عبد الملك ابن محمد بن عدي في سبعة عشر موضعاً[3]، كلها تتعلَّق بفوائد عن الرجال نقلها عمن سبقه من النُّقاد، والمتوقَّع أن تكون من كتابه «الضعفاء». وكان يروي عنه في المواضع كلِّها بصيغة التحديث «حدَّثنا عبد الملك بن محمد»، سوى مرة واحدة قال: «حدثنا عبد الملك» وأحياناً يزيد في نسبه فيقول: «عبد الملك بن محمد بن عدي».

وأما صاحب «الكامل»؛ فقد رأيت له في كتاب المجروحين كلاماً في ثلاث عشرة ترجمة كلها بصيغة قال ابن عدي[4]... ويسوق بعض كلامه في «الكامل» ما عدا موضعاً واحداً قال فيه: «وذكر ابن عدي»[5].

وقد خطرَ لي بادئَ الأمر أنَّ الاثنين واحد، غير أنَّ اختلاف صيغة النقل والرواية

---

(١) النبلاء (١٤ : ٥٤١) ومظانّ ترجمته هناك.

(٢) التذكرة (٢ : ٨١٦) والرسالة المستطرفة (ص١٠٨) وانظر موارد الخطيب (ص٣٢٨).

(٣) المجروحين (١ : ٢٣، ٢٤، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٥٤، ٥٦، ٦٣، ٦٦، ٧١، ٧٢، ٧٣) (٢ : ١٣٧، ٢٥٤، ٢٥٥) (٣ : ١٦، ١٧).

(٤) انظرها في المجروحين (١ : ١٨٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٣٧، ٣٣٨).

(٥) ما سبق (١ : ١٥١ - ١٥٢).

أثار لديّ فكرة التحقيق في المسألة ، فتتبَّعتُ المواضع المذكورة ، فوجدت كلَّ موضع قيل فيه في «المجروحين» : «قال ابن عدي» هو هو في «كامل» ابن عدي ، فتحقَّق لديَّ أنَّ مَن نقل عنه بصيغة التحديث ؛ فهو شيخه عبد الملك بن محمد الذي سمّاه في المواضع كلِّها ، وبقية المواضع التي قيل فيها : «قال ابن عدي» ؛ هي من كلام صاحب «الكامل» ما عدا الموضع الأول منها ، فقد جعلني أتشكَّك في النتيجة التي وصلت إليها بعد جهد ليس باليسير ؛ لا سيّما قبل أن يُطبع الكامل .

جاء في مطبوعة حَلب من «المجروحين» في ترجمة أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري : «وذكر ابن عَدي : رأيته سنة سبع وسبعين ومئتين يحدِّث عن ثابت الزاهد ، وعبد الصمد بن النُّعمان وغيرهما من قدماء الشيوخ يوماً ، ماتوا قبل أن يولد أبو طاهر ، وما رأيت في الكذّابين أقل حياءً منه ، ذكر عن ثابت الزاهد وعبد الصمد ونظرائهما ، وكان بعدهما ؛ لأنَّ له[1] لمّا رأيته سبعين سنة أو نحوها ، ولكنَّ ثابتاً الزاهد مات قبل العشرين ومئتين بسنتين أو بعدها بيسير ، وعبد الصمد في سِنّه ، وكانوا قد ماتوا قبل أن يولد أبو طاهر»[2] .

فقلت : لعلَّه قد وقع تصحيف . فبين «سبع وسبعين» و«سبع وتسعين» تقارب شديد يسهل معه التصحيف ، ويرجِّح هذا قوله : «رأيته كان له سبعين سنة» وولد بعد سنة عشرين فاحتمال كون ولادته سنة سبع وعشرين قوى ، فيكون سنةَ سبع وتسعين قد بلغ سبعين سنة .

إلاَّ أنّني وجدت ابن يونس الصَّدفي أَرَّخ وفاته في محرم سنة ثنتين وتسعين ومئتين[3] .

فقلت : كما تصحَّفت التسعين ، فمن المحتمل أن تكون تحرَّفت السَّبع إلى ثنتين ، أو يكون الناسخ أراد أن يكتب «تسعين» ، فكتب «سبع» وشطب عليها ، وكتب قربها

---

(١) العبارة قلقلة في الكتاب هذا مؤدّاها .

(٢) المجروحين (١ : ١٥١ ، ١٥٢) .

(٣) لسان الميزان (١ : ١٨٩) .

«تسعين» ، فنقلها المحققون المعاصرون على الخطأ .

وقلت : أَنظرُ «الكامل» . فنظرتُ المطبوع والمخطوط منه ؛ فلم أجد شيئاً . فقلت : إنَّ احتمال لقاء عبد الملك لأحمد بن طاهر أقوى بكثير ، فَلِمَ لا نجعل هذا عبد الملك بن عدي ، بدليل اختلاف صيغة الأداء «وذكر ابن عدي» .

وعنَّ لي أن أراجع النسخة المصوَّرة من «المجروحين»[1] فراجعت فيها ترجمة أحمد ابن طاهر[2] فلم أجد هذا الكلام في ترجمته ، ووجدت كلاماً كثيراً في الحاشية لم أتبيّنه كثيراً . فقلت : لعل هذا الكلام من تعليقات الدَّارقطني ، أو إبراهيم بن أحمد المعروف بابن شاقلاّ البغداديّ ، فكلاهما تناول كتاب «المجروحين» بالتعليق .

وتشكّكت ثانية في النتيجة التي وصلتُ إليها ، فراجعت المواضع كلَّها[3] فلم أجد في صلب المصورة حرفاً واحداً عن ابن عدي ، ولا شيئاً من كلامه ، فرجعت إلى صدر الكتاب فوجدتُ محقِّقَه الفاضل قال : «كل ما بين قوسين ( ) فمرجعه إلى النسخة الهندية ، أو إلى الأصول التي ننبّه عليها في مواطنها»[4] . وهذا يعني أنَّ كلَّ كلام لم يحله إلى مصدر ؛ فهو من الطبعة الهندية .

ومحقق طبعة حلب اعتمد نسخة دار الكتب المصرية ، ومحقق الهندية اعتمد نسخة «أَيا صوفيا» وابن عدي ، والكلام المنقول عنه كله بين قوسين ( ) ولم يُحِل في طبعة حلب إلى أي مصدر ، فتعيَّن أنه من الطبعة الهندية ؛ أي : من المصورة التي أَرْجع أنا إليها .

وهنا أتسأل : إذا كان الكلام كلُّه غير موجود في نسخة دار الكتب ، ولا هو في صلب مخطوطة «أيا صوفيا» فتعيَّن أنه ليس من كلام ابن حِبَّان ، وإنَّما هو كلام وُجد على الحواشي ، فأدرجوه . وساعدني في هذا الجزم ، أنَّ ابن حِبَّان ترجمَ لرجاله تراجم

---

(١) مصورة في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى عن نسخة آيا صوفيا بتركيا .

(٢) مصورة المجروحين (١ : ٥٢ب) .

(٣) انظرها في مصورة المجروحين (١ : ٥٢ب) (٢ : ٧ ، ١٥ ، ١٦ب ، ١٧ب) ففيها كل التراجم .

(٤) المجروحين (١ : ٣) حاشية (١) .

وافية ، فما معنى حشره كلام ابن عدي فيها؟!

والنتيجة التي وصلت إليها تتلخص في النقاط الآتية :

الأولى : أنَّ ابن حِبَّان لم ينقل من «كامل» ابن عدي ، ولم يرو عنه حرفاً واحداً ، وكل الكلام الذي زِيد في بعض تراجم «المجروحين» هو من أقوال المحشِّين ، أدخله المحققون في صلب الكتاب .

الثانية : أنَّ محقّقي الهندية والحلبية زادا في كتاب «المجروحين» من «كامل» ابن عدي ست تراجم[1] هي تراجم :

- خالد بن غسان الدارميّ .
- وخالد بن سليمان البلخيّ .
- وخالد بن يوسف السَّمْتي .
- وخالد بن أبي طريف .
- وزياد بن الربيع اليَحمديّ .
- وسلمة بن الفضل الأبرش .

وهذه التراجم كلّها وُضعت في حواشي المخطوط تحت حرف (ك) فلم يدرك المحقق أنَّ هذا الرمز لـ «الكامل» فأدرجها في صلب الكتاب ، مع التذكير بأنَّ أحداً لم ينقل عن ابن حِبَّان أنه ذكرها في «المجروحين» .

الثالثة : أنَّ المحقِّقَين زادا في «المجروحين» ترجمة من تراجم البخاري هي : «خالد بن عطاء عن أبيه ، روى عنه بيان . ذكره البخاري»[2] .

وهذه الترجمة ليست من جنس تراجم ابن حِبَّان في المجروحين .

---

(١) انظرها في المجروحين (١ : ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، ٣٠٧ ، ٣٣٧) .

(٢) المجروحين (١ : ٢٧٧) .

ولم أجده في التاريخ الكبير والصغير والضعفاء الصغير للبخاري . ولكن نسبه الذهبي في الميزان (١ : ٦٣٥) إليه . وزاد : قال البخاري : منكر الحديث .

الرابعة : أنهم زادوا في صلب «المجروحين» كلاماً لابن عدي في ستة مواضع من تراجم الآتية[١] :

- أحمد بن طاهر المصريّ .
- وبشر بن حرب الندبيّ .
- ورِشدين بن سعد .
- ورِشدين بن كريب .
- وزياد بن المنذر أبي الجارود العبسيّ .
- وزيادة بن محمد .

الخامسة : أنهم زادوا في صلب «المجروحين» كلاماً للبخاري في ثلاثة مواضع[٢] .

ومَنْ يدري؟ فلعلَّ تحريفاً ، وسقطاً ، وتصحيفاً ، وإفساداً كبيراً ، وقع في مطبوعتَي «المجروحين» ولعلَّك توازنُ بملحق مرتبتي الاعتبار والجرح ، فتجدُ عشرات المواضع التي لا تتوافق ومطبوعة «المجروحين» .

السَّادسة : إنّ كلام ابن عديّ ليس في كتاب «الكامل» مما يرجّح أنّه لشيخ ابن حبّان وابن عديّ عبد الملك بن محمّد ، فينبغي التحقّق من مخطوطات الكتاب[٣] .

السَّابعة : أنه لا يجوز للباحث الاعتماد على مطبوعتَي «المجروحين» ولا على فهارسهما ، ويجب إعادة تحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً ، حتى يراجعه الباحثون صحيحَ النصِّ ، قريب التناول[٣] .

---

(١) المجروحين (١ : ١٥١ - ١٥٢ ، ١٨٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨) .

(٢) المجروحين (١ : ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨) .

(٣) انظر ترجمة أحمد بن طاهر في الكامل (١ : ١٩٦) وترجمة عمّه حرملة بن يحيى (٢ : ٤٥٨) وانظر التراجم التي نقل فيها صاحب الكامل عن شيخه عبد الملك بن عديّ (٢٥ : ٢٦ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ١١٢ ، ١٥٦ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٦ ، ٥٦٣ . . .) .

الفصل الثالث

مصنّفات ابن حبّان في الجرح والتعديل

لابن حبَّان في التراجم كتب كثيرة جداً ، إلاَّ أنَّ الموجود منها كتاب «مشاهير علماء الأمصار» ، وكتاب «الثقات» ، وكتاب «المجروحين» . أما كتاب «كنى من يُعرف بالأسماء» فلم يُعثَر عليه بعد .

وسأحاول التعريف بكلٍّ من هذه الكتب الثلاثة في مبحث مستقلٍّ إن شاء الله تعالى .

المبحث الأول

كتاب «مشاهير علماء الأمصار»

الحديث عن كتاب «المشاهير» يحتاج إلى دراسة طويلة ، إلاَّ أنني سأكتفي بالإيجاز عن الإطناب .

(١) تحقيق نسبة هذا الكتاب إلى ابن حبّان

وفيه مسائل :

(أ) لقد ذكر الخطيب أنَّ لابن حبَّان كتاباً في التراجم ، سماه «المعجم على المدن» والذي يبدو لي أنَّ الخطيب اعتمد دلالة مضمون هذا الكتاب ، إذ الكتاب مرتّب على المدن . قال ابن حبَّان : (أردتُ أن أُملي في مشاهير علماء الأمصار ، وأعلام فقهاء الأقطار دون الضُّعفاء والمتروكين ، وأضداد العدول من المجروحين ، كتاباً لطيفاً للمقتبسين ، وأقصد في ترصيفها للمتعلّمين ؛ قصد تفصيل المدن في الأصقاع . . .)[1] . فالكتاب إذن يمكن أن يسمى كتاب «مشاهير علماء الأمصار» ويمكن أن يسمى «طبقات العلماء على المدن» .

أما تسميته بكتاب «المعجم على المدن» فلعلَّ الخطيب توهّم أنه معجم لشيوخه

---

(١) مشاهير علماء الأمصار (ص١) وقد أثار بعض أهل العلم أن يكون هذا (المعجم) لشيوخ ابن حبان ؛ لاشتهار كلمة المعجم بالشيوخ .

وفي هذا نظر ، فهناك معجم الأدباء ، ومعجم الشعراء ، ومعجم الشيوخ ، وليس هؤلاء جميعاً شيوخ المصنّف .

مرتّب على حروف المعجم، أو أنَّ الخطأ ممن نقل إليه ذلك.

(ب) إنَّ خطبة «المشاهير» تشبه إلى حدٍّ كبير خطبة «الثِّقات» و«المجروحين».

قال في «المشاهير»: (أمّا بعد: فإنّي لما رأيت السُّنن ملجأ المسلمين في الأحوال ومقصد الصَّالحين في الأعمال، وأنّها ـ وإنْ كان فيها الفضائل الخطيرة ـ فقد شَابَهها الأباطيل الكثيرة، وصعبٌ تخليص الدَّخيل من الصَّريح، مع تمييز السّقيم من الصحيح إلا بمعرفة تأريخ الثقات، بكيفية ما كانوا عليه من الحالات، أردت أن أملي في مشاهير علماء الأمصار...)[١].

وقال في مقدمة «المجروحين»: (إذ لا يتهيأ معرفة السَّقيم من الصَّحيح، ولا استخراج الدخيل من الصَّريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثّقات وكيفية ما كانوا عليه من الحالات...)[٢].

وقال في مقدمة «الثِّقات»: (فلما رأيت معرفة السُّنن من أعظم أركان الدين، وأنَّ حفظها يجب على أكثر المسلمين، وأنَّه لا سبيل إلى معرفة السقيم من الصحيح، ولا صحة إخراج الدخيل من الصَّريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدِّثين، وكيفية ما كانوا عليه من الحالات...)[٣].

(جـ) حين ترجمَ للخلفاء الراشدين في «المشاهير» قال في ترجمة[٤] أبي بكر رضي الله عنه: (ثم بايعه عليٌّ وأولئك النَّفر، على حسب ما ذكَرْنا في «كتاب الخلفاء»). وفي ترجمة علي رضي الله عنه قال: (حتى كان من أمره ما كان من الحوادث على حسب ما ذكَرْنا تفصيل الأيام في خلافته في «كتاب الخلفاء»)[٥] وذكر أنَّ له كتاباً في الخلفاء في «ثقاته»[٦] أيضاً.

---

(١) المشاهير (ص١).
(٢) المجروحين (١ : ٤).
(٣) الثقات (١ : ٣).
(٤) المشاهير (ص٤).
(٥) ما سبق (ص٦).
(٦) الثِّقات (٢ : ٣٣٧).

(د) إنّ رواة مشاهير علماء الأمصار كلَّهم ممن ذكرهم في «ثقاته» ، وتجدُ كلامه في التوثيق والتضعيف والثناء واحداً في الغالب .

(٢) التعريف بهذا الكتاب

إنَّ كتاب «مشاهير علماء الأمصار ، وأعلام فقهاء الأقطار» هو أصغر كتب ابن حبَّان التي وصلَتْنا حجماً ، ولعلَّ السَّبب في صغر حجمه ؛ طبيعة الموضوع الذي تناوله هذا الكتاب من جهة ، ولأنه أراد أن يتزوَّده طلبة العلم من جهة أخرى ، فاختصرَه ليسهلَ حفظه ، فيحصل الطالب بذلك على معرفة من تدور عليهم الأسانيد ، وعنهم قد تلقَّى النَّاس جُلَّ سنة المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من مشاهير العلماء الثِّقات وفقهاء الأمصار .

قال في ذلك : (لما رأيت السُّنن ملجأ المسلمين في الأحوال ، ومقصد الصالحين في الأعمال ، وأنَّها وإن كان فيها الفضائل الخطيرة ، فقد شابها الأباطيل الكثيرة ، وصعب تخليص الدخيل من الصريح ، مع تمييز السَّقيم من الصَّحيح ؛ إلا بمعرفة تاريخ الثِّقات بكيفية ماكانوا عليه في الحالات ، أردتُ أن أُملي في «مشاهير علماء الأمصار» وأعلام فقهاء الأقطار ، دون الضعفاء والمتروكين ، وأضداد العدول من المجروحين ، كتاباً لطيفاً للمقتبسين . . .)[1] .

ولَمَّا كانت ديار الإسلام شاسعة ، والعلم ليس مقصوراً على قوم من المسلمين دون سواهم ، ولا محبوساً في صقع دون سائر الأصقاع ، فإنه قد أودعَ كتابَه هذا مشاهيرَ العلماء ، وحملة الحديث النَّبويِّ في سائر أقطار الإسلام .

وديار الإسلام كما قال :(ستة أصقاع تشملها عمارة الإسلام ، وما وراءها من المدن يسكنها غير أولي الأحلام ، أوَّلها الحجاز بحواليها ، والثاني العراق بنواحيها ، والثالث الشَّام بأطرافها ، والرابع مصر بجوانبها ، والخامس اليمن بما والاها ، والسَّادس خراسان بما دار عليها .

هذه المدن المشهورة في الإسلام ، المعروفة بعلماء الأيام ، نذكر في كل ناحية

---

(١) مشاهير علماء الأمصار (ص٢) وأعتذر عن تكرار الخطبة ؛ لاختلاف الهدفين في الموضعين .

ذكرناها، ومدينة وصفناها؛ مشاهيرَ العلماء، والثِّقات من الفقهاء من الصَّحابة والتابعين، ومَن بعدهم مِن أتباع التابعين، ومن تَبِعَهم من الأخيار والصَّالحين)(١).

(٣) طريقة تأليفه هذا الكتاب

رتّب أبو حاتم كتاب «المشاهير» على الطبقات، فابتدأ بالصحابة رضوان الله عليهم، ثم التابعين، وأتبعَهُم بأتباع التَّابعين، أما تَبَعُ الأتباع الذين أشار إلى أنه يذكر منهم «الأخيار والصالحين» من العلماء، فلا وجود لهم في الكتاب المطبوع. ويحسُن أن نلقي ضوءاً على كل طبقة من هذه الطبقات حتى يتوضح منهج ابن حبان جلياً أمامنا.

(١) طبقة الصَّحابة:

لقد استعرضَ ابنُ حبَّان مشاهير علماء الصَّحابة في الأصقاع السِّتة، وابتدأ ـ بعد أن صدَّر كتابه بترجمةٍ وجيزة لرسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بمشاهير علماء الصحابة في المدينة، لأنَّ المدينة (مهبط الوحي، ومعدن الرسالة، وبها نصر المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كثيراً، ومنها انتشر الإسلام وظهرت أعلام الدِّين، وبها قَبْرُ الرسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وضجيعَيْه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وإياها قطن جلَّة الصَّحابة رضوان الله عليهم أجمعين، والذين هم منار الإسلام، وبهم صان اللهُ دينَه عن الانثلام...)(٢).

قال: (وأولُ ما نبدأ من الصَّحابة الذين كانوا بالمدينة؛ بالخلفاء الراشدين المهديين على حسب ما استُخلفوا واحداً بعد الآخر.

ثم يعقبهم الذين شهد لهم المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بالجنة، ثم نذكر بعدهم سائر الصَّحابة الذين استوطنوا المدينة وقطنوها، سواء حَلَّت المنيَّة بهم فيها، أو في غيرها، إذ الاعتبار استيطانهم إياها؛ وإن دفعَتْهم الغزواتُ والقيام بأمور المسلمين؛ إلى الخروج منها إلى غيرها)(٣).

---

(١) مشاهير علماء الأمصار (ص ١ ـ ٢).

(٢) المشاهير (ص٣).

(٣) المشاهير (ص٤).

ثم سردَ مشاهيرَ صحابة المدينة المنورة ، فكان عددهم مئة وواحداً وخمسين صحابياً دون من مات أو قُتل في حياة رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم[١] .

ثم ذكر مشاهير الصَّحابة بمكة رضوان الله عليهم أجمعين ، فكانوا واحداً وستين صحابياً .

أما عن البصرة فقد : (دخل البصرةَ جماعةٌ من الصَّحابة في الغزوات والتجارات والسَّعي في أمور المسلمين ، والقصد في صلاحهم ، فمنهم من رجع عنها إلى المدينة ومنهم من خرج إلى غيرها ، حتى حلّت المنيّة بهم في غيرها ، وإنِّي لا أعتبر (كذا !) مَن وصَفْنا نَعْتَهُم ، ولا أعدُّ مَن ذكَرْنا وَصْفَهُم في البصريين ، لكنِّي أذكر منهم من استوطن البصرة ، وجعلها لنفسه داراً ، واختطّ بها خِطَطاً . . .)[٢] .

ومشاهيرُ الصَّحابة الذين ذكرهم في البصرة خمسون صحابياً .

وقال :(من مشاهير الصَّحابة بالكوفة الذين كانوا لها قاطنين ، وإن كانوا يخرجون منها في بعض الأحايين في الغزوات والتجارات ، سواء أدركتهم المنية بها أو بغيرها ، بعد أن كانوا مستوطنين لها)[٣] ذكر أربعة وخمسين صحابياً .

وراح ابن حبَّان يصف لنا الشَّام قبل أن يذكر الصَّحابة الذين كانوا فيها ؛ فقال :

(والشَّام صورة رجل مستلقٍ على قفاه ، فرأسه فلسطين ، وعنقه الأردن ، وصدره دمشق وبطنه حمص ، وسرَّته حلب ، والمدن التي على الفرات إلى حدِّ العراق رجله اليمنى والمدن التي على دجلة إلى حدِّ العراق رجله اليسرى ، والمدن التي على أطراف البادية يده اليمنى ، والمدن التي على السَّواحل يده اليسرى ، يشتمل اسم الشَّام على هذه المدن كلِّها التي هي من عريش مصر ، إلى أدنى القرى من السواد ، إلاّ أن حقيقة الشام من بالس إلى الضمين . وإنّا نملي مشاهير العلماء طبقةً طبقةً ؛ ما كان منهم في هذه المدن

(١) المشاهير (ص٣٠) .

(٢) المشاهير (ص٣٧) .

(٣) المشاهير (ص٤٣) .

المشتمل عليها كلِّها اسمُ الشام[١] .

والشامُ موضع الأنبياء والمرسلين ، ومركزُ الأولياء والصالحين ، وبها آثار المصطفَين الأخيار ، ومواقع المتحابّين من الأبرار)[٢] .

ثم ذكر من مشاهير الصحابة الذين سكنوا الشام وقطنوها ، سواءٌ حلَّت المنية بهم فيها أم في غيرها ـ إذ الاعتبار استيطانهم إياها دون مولدهم في غيرها ، أو إدراك المنية بهم خارجاً عنها ـ خمسة وخمسين[٣] صحابياً .

أما (مشاهير الصحابة بمصر الذين قد استوطنوا مدنها ، وقطنوها حتى صارت لهم داراً أو مركِزاً ، وإن كانوا يسافرون عنها في الغزوات ، أو يخرجون لأسبابهم في التجارات بعد أن كانوا مستوطنين بها ، وقاطنين إياها ؛ سواء ماتوا بها أو بغيرها) فقد ذكر منهم عشرين صحابياً[٤] .

أما مشاهير الصحابة في اليمن فقد ذكر منهم ستة عشر صحابياً[٥] .

وقد أوضح لنا ابن حبان بإيجاز حدود خراسان ، وما يميزها من غيرها ، فقال : (أما خُرَاسَان فهو اسم يقع على بلدان العجم جملةً ، وإن كان لكل ناحية منها اسم منفصل تُعرف به ، لأن كلَّ بلدٍ الغالبُ على أهله الرطانة ؛ فهو داخل في جملة خراسان كما أن كلَّ بلدِ الغالبُ على أهله العربية ، فهو داخل في جملة بلاد العرب ، فكما لا يُخْرِجُ تباينُ اللغاتِ بين القبائل وبلدان العرب بعضَها عن الاسم الواقع عليها ؛ كذلك لا يُخْرِجُ سائرَ اللغات في الفارسية من أهل البلدان التي يسكنها العجم عن الاسم

---

(١) بالس مدينة بين حلب والرقة . أما الضمين ، فلم أجد في معجم البلدان ما يدل عليها ولعلها محرفة عن الضُّمير ، أو العكس ، وهذا أصل ما يسمى بالشام ، وهو مشكل حقّاً . والمهم أن حدود الشام الكبرى هي ما ذكر أولاً من عريش مصر إلى حد الفرات . وانظر معجم البلدان (٣ : ٣١٢ ، ٤٦٣) .

(٢) المشاهير (ص٤٩) .

(٣) المشاهير (ص٤٩ ـ ٥٤) .

(٤) المشاهير (ص٥٥ ـ ٥٧) .

(٥) المشاهير (ص٥٧ ـ ٥٩) .

المشتمل عليها ، وإن كانت خراسان ما بين الجبال إلى النَّهر في الحقيقة ، كما أنَّ حقيقة ديار العرب وسط الإقليم الأول والثاني)[١] .

ثم ذكر من مشاهير الصَّحابة الذين استوطنوا خراسان خمسة[٢] .

فكان جملة الصَّحابة الذين ذكرَهم في كتابه «المشاهير» سبعة عشر صحابياً وأربع مئة صحابي . هم المشهورون بالعلم والرواية عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

(٢) طبقة التابعين :

ثمَّ رتَّبَ التَّابعين على نحو ترتيب الصَّحابة ، فبدأ بتابعِيْ المدينة ، ثم تابعي مكة المكرمة ، ثم تابعي البصرة ، ثم تابعي الكوفة ، ثم تابعي الشَّام ، ثم تابعي مصر ، ثم تابعي اليمن ، ثم تابعي خراسان ، وكان عدد جميع مشاهير من روى العلم من التابعين اثنين وخمس مئة تابعي[٣] .

(٣) طبقة أتباع التَّابعين :

أمَّا أتباع التَّابعين ؛ فقد بدأ بذكر مَن كان بالمدينة مِن مشاهيرهم . وأتباع التَّابعين عند ابن حبّان هم (الذين لقوا التَّابعين)[٤] .

وبعد أن ذكر مشاهير أتباع التَّابعين بالمدينة قال : (فهذا آخر مشاهير أتباع التَّابعين بالمدينة ، فذكَرْناهم بالإيماء من أسبابهم ، ولم نعتبر (كذا !) في ترصيف أسمائهم تَقَدُّمَ الموت ولا تأخُّرَه ، ولا جلالةَ الإنسان ولا قدرَه ، ولا سعةَ العلم ولا وُفورَ الفقه ، بل

---

(١) ذكر القزويني أنَّ بلاد إرَم ما بين حضرموت وصنعاء من الإقليم الأول ، كما ذكر أنَّ حصن الأبلق بين الحجاز والشَّام ، وأرض الحجاز والبحرين وبدر من الإقليم الثاني . انظر آثار البلاد وأخبار البلاد (ص١٥ ، ٧٣ ـ ٧٨) .

إلا أنَّ ابن خلدون يرى أنَّ بلاد العرب تقع في الإقليم الثالث . المقدمة (ص٧٦ ـ ٧٩) .

والحقيقة أنه لا منافاة بين قول ابن خلدون وبين قول ابن حبان ، إذ إنَّ أصل العرب من إسماعيل بن إبراهيم في الحجاز ، ثم انتشر العرب واستوطنوا أحسن البلاد ، وأعدلها . والله أعلم .

(٢) المشاهير (ص٥٩ ـ ٦١) .

(٣) المشاهير (ص١٢٧) .

(٤) المشاهير (ص١٢٧) .

اعتمدنا في نَظْمِ أسمائهم اللُّقيَّ ، فكلٌّ من كان بينه وبين رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم نَفْسان اثنان في العدد ؛ أدخلناه في هذه الطَّبقة ؛ لأنَّ اللُّقيَّ منهم للتَّابعين يشملهم ؛ سواء تأخَّر موت التابعي ، أم تقدم ، وذلك أنَّ أبا الطفيل عامر بن واثلة ـ وإن تأخَّر إسلامه ، وتقدَّم إسلام أبي بكر الصديق ـ لم نخرجه من جملة الصَّحابة ، إذ اللُّقيّ يشملهما معاً ، وإن عظَّم الله فضيلة أبي بكر ؛ لما له من السَّوابق في الإسلام ، والفضل في الدين ، وكثرة الصُّحبة للمصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، وبذله له المال والنفس وكذلك عددنا التابعين الذين أملينا أسماءهم ، سواء تقدم موتهم ، أو تأخر ، بعد أن يكون اللُّقيّ منهم للصَّحابة موجوداً ، سواء رأوا جماعة من الصَّحابة ، أو واحداً منهم وليس يصحّ التَّخريج لأسمائهم في الطبقات ، إلاَّ على اللُّقيِّ الذي أسَّسنا كتابنا هذا ؛ لأنَّ المراد قَصْدُ أسمائهم ، لا قصد الموت ، فإنَّه يكاد يتفق له جماعة منهم ، ماتوا في سنة واحدة وإن اتفق منهم اليسير فيه ، تباينت أقدارهم في العلم ، وأسبابهم في العمر وعنايتهم في العلم ، وديانتهم بالحلم ، فلما رأينا القصد في نَظْمِ أسمائهم لا يتفق اتفاقاً يشملهم كلَّهم في الدِّين ، ولا في الفقه ، ولا في العلم ، ولا في السُّنن ، قصَدْنا قصدَ اللُّقيِّ منهم .

فكلٌّ من رأى صحابياً ، وسمع منه ؛ أدخلناه في التابعين ، كما أنَّ من صحب النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وإن تأخَّر إسلامه إلى ما بعد الفتح ـ كان من الصَّحابة وكذلك كلّ من رأى تابعياً ثقةً فأكثر ؛ أدخلناه في جملة أتباع التابعين ؛ لأنَّ اللُّقيَّ يشملهم جميعاً)(١) .

وقد ذكر في مشاهير التابعين وأتباعهم الثِّقات المأمونين دون الضعفاء والمجهولين(٢) .

ثم استعرض طبقة أتباع التابعين على الأمصار ، كما استعرضهم في التَّابعين والصَّحابة . وزاد مِصْرَيْ بغداد وواسط ، فهو يرى أنَّ : (بغداد مُحْدَثة لم يكن بها قبل أن مُصِّرت أحدٌ من الصَّحابة ، ولا سكنها أحدٌ من التَّابعين ، فلما عمرَتْ ؛ سَكَنَها جماعة من أتباع التَّابعين . . .) .

---

(١) المشاهير (ص١٤٣) .

(٢) المشاهير (ص١٢٧) .

ثم قال : (نحن نذكر أسماءهم ، وإن كان فيها قِلّة ـ على ما أصَّلنا كتابنا هذا عليه ـ من الثقات في الروايات ، والمتقنين من الأثبات)[١] .

وكذلك : (واسط[٢] مُحْدَثة ، بعد أن أُحْدِثَتْ لم يسكنها صحابي ، وبعد أن مُصِّرت ما سكنها تابعي ، وإنَّما قطنها من المِصْرَين اللَّذَين هما البصرة والكوفة ، وغيرهما من المدن المتاخمة لها جماعةٌ من أتباع التابعين) .

أما طبقة تَبَعِ أتباع التَّابعين ؛ فقد حُذفت من الكتاب ، حذفها الشَّيخ الإمام أبو أحمد أسعد بن الحسن المنذري البوشنجي ، كما جاء في مقدمة الكتاب[٣] .

(٤) منهج ابن حبان في اختيار رجال هذا الكتاب

قال ابن حبَّان في مقدمة كتابه ـ كما أسلفت ـ : (أردت أن أُملي في مشاهير علماء الأمصار ، وأعلام فقهاء الأقطار ، دون الضعفاء والمتروكين ، وأضداد العدول من المجروحين كتاباً لطيفاً للمقتبسين)[٤] .

كما ذكر في موضع آخر أنَّه اختار لكتابه هذا من مشاهير التابعين وأتباعهم «الثقات المأمونين ، دون الضعفاء والمجهولين»[٥] . . . أما عن أتباع التَّابعين فقال : (نحن نذكر أسماءهم . . . على ما أصَّلنا في كتابنا هذا من الثقات في الروايات ، والمتقنين من الأثبات)[٦] .

وقال : (وإنَّما شرطنا أنْ لا نذكر في هذا الكتاب ، إلا من صحَّت عدالته ، وجاز قبول روايته)[٧] .

---

(١) المشاهير (ص١٧٤ ـ ١٧٥) .
(٢) المشاهير (ص١٧٦) .
(٣) انظر (ص هـ) .
(٤) المشاهير (ص١) .
(٥) المشاهير (ص١٢٧) .
(٦) المشاهير (ص١٧٤) .
(٧) المشاهير (ص١٦٥) .

(٥) ألفاظ التوثيق التي استخدمها في كتاب «المشاهير» وما اقترن بها من ألفاظ أُخَر

(١) لقد تعدَّدَتْ ألفاظُ التوثيق العامّة عند أبي حاتم :

١ ـ فهو تارةً يقول عن أحد الرواة : (مِن متقني أهل المدينة)[١] أو يزيد : (وصالحيهم)[٢] دون أن يذكر أيَّ لفظ مرادف لهذا التَّوثيق ، وأخرى يقول : (كان من المتقنين)[٣] .

٢ ـ وتارةً عن راوٍ : (من خيار أهل المدينة)[٤] أو مكة أو غيرها .

٣ ـ وأخرى يقول عن راوٍ : هو (من حفّاظ أهل المدينة)[٥] أو (من جلة أهل المدينة)[٦] .

٤ ـ أو يقول : (من ثقات أهل المدينة ومُتْقِنيهم)[٧] .

٥ ـ أو يقول : (من سادات أهل المدينة)[٨] أو يزيد (وجلَّة التابعين) أو يقول : (من سادات التَّابعين) ومثل ذلك عن بقية البلاد .

٦ ـ وربما قال : (كان ثبتاً) أو قال : (ثقة وليس له حديث)[٩] .

٧ ـ أو يقول : (كان من فقهاء أهل المدينة أو مكة[١٠] أو غيرهما من البلدان) ونحو ذلك من الألفاظ التي لا يقترن بها ما يوهن حال الرجال ، أو يشير إلى جرح فيه .

(٢) وكثيراً ما كان أبو حاتم يُترجم للرَّجُل ؛ فيسكت[١١] عنه ، فلا يذكر فيه جرحاً

---

(١) انظر ترجمة رقم (٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٥٣ ، ٥٦٤ ، ٥٧٧ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣) .

(٢) انظر (٥٤٨) .

(٣) انظر (٥٤٥ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٦٠ ، ٥٧٩) .

(٤) انظر (٥٥٠ ، ٥٧٦ ، ٥٩٤) .

(٥) انظر (٥٨٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥) .

(٦) انظر (٥٢٠ ، ٦١٥ ، ٦١٧ ، ٦٢٠) .

(٧) انظر (٥١٨) .

(٨) انظر (٥٢٧ ، ٥٣١ ، ٥٥٨ ، ٦٠٤ ، ٦١٠) .

(٩) انظر (٥٧١ ، ٦٤٧ ، ١١٥٥ ، ١٤٧٩ ، ١١٩٦) .

(١٠) انظر (٥٨١ ، ٥٨٨ ، ٦٦٧) .

(١١) انظر التراجم : (٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٨ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٠) وغيرها كثير .

ولا تعديلاً ، وهو عنده ثقة ، وتوثيقه ليس مأخوذاً من سكوته ، وإنَّما من اشتراطه عدمَ ذكرِ أحدٍ سوى الثِّقات في كتابه هذا .

(٣) وقد يذكر الرجل الثقة ثمَّ يَصِفُه بالإرسال أو التدليس[١] أو بهما معاً .

(٤) أو يذكر الثقة ويقول : (كان يُغرِب)[٢] أو (عزيز الحديث)[٣] أو (يُغرِب ويَهِمُ)[٤] أو (يُغرِب فيُجَوِّد)[٥] . وما تقدَّمَ كلُّه لا يُخرِجِ الراوي الثِّقةَ عن العدالة بالشُّروط المعتبَرة .

(٥) إلاَّ أنَّ اللافت للنَّظر حقاً استخدامُه ألفاظاً تشير إلى نزول درجة الراوي عن الضبط ، أو الحفظ :

١ ـ فتارة يصفُ الراوي بأنَّه : (صالح) أو (تقيٌّ) أو (خيِّرٌ) أو لا يذكره بمثل هذه الأوصاف ثم يقول : (رديء الحفظ)[٦] .

٢ ـ وتارة يقول عن راوٍ بأنَّه : (حدَّث بمناكير)[٧] أو (في سماع المتأخرين عنه مناكير وأوهام كثيرة)[٨] .

٣ ـ أو يصفه بأنه : (كان يُرمى بالقدر)[٩] .

---

(١) انظر التراجم : (٤٦٧ ، ٦٤٢ ، ٦٨٤ ، ٧٠٣ ، ٨٢٣ ، ٨٤٨ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٥٣ ، ١١٨٤ ، ١٢٨٩ ، ١٣٣٨ ، ١٣٨٧ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٨ ، ١٤١٢ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤٢٨ ، ١٤٤٧ ، ١٤٦٢ ، ١٥٣٧ ، ١٥٤٥) .

(٢) (٥٥٧ ، ٩٦٦ ، ٩٧٢ ، ٩٧٨ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٣ ، ١٠٩٠ ، ١١٠٨ ، ١١١٤ ، ١٢٥١) .

(٣) (١٤١٩ ، ١٤٤٤ ، ١٤٦٧ ، ١٤٧٨ ، ١٥٤٦) .

(٤) (١٥٢٨ ، ١٥٣٠ ، ١٥٤٧ ، ١٥٥٠ ، ١٥٥٧) .

(٥) (١٢٨٣ ، ١٤٢٣ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٥) .

(٦) انظر التراجم (٥٢٥ ، ٥٣٥ ، ٥٧٦ ، ٦٩٩ ، ١٢٢٨ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٥٢ ، ١٢٦١) .

(٧) كما في (١٢١٥) .

(٨) كما في ترجمة (١٢٤٩) .

(٩) انظر (١٠٨٥) .

٤ ـ أو ينعته بأنه (يتشيَّع ويغلو فيه)[١] .

٥ ـ أو يصفه بالخطأ فيقول : (كان يخطئ)[٢] .

٦ ـ وأكثر ما عُني به ابن حبَّان تأكيده على الوَهَم :

أ ـ فمرة يقول : (ربما وَهِمَ)[٣] .

ب ـ وأخرى يقول : (كان ممن يَهِم)[٤] .

جـ ـ ومرة ثالثة يقول : (يَهِمُ ويُخالِف)[٥] .

د ـ ورابعة يقول : (يَهِمُ في الأحايين)[٦] .

هـ ـ ومرة خامسة يقول : (يَهِمُ في الشَّيء بعد الشَّيء)[٧] .

ولا يخفى على من له خبرة بعلم الحديث ، أنَّ من قيل فيه : رديء الحفظ ، أو حدَّث بمناكير . فإنَّه لا يُعَدُّ في مراتب من يُحتَجُّ بحديثه ، ولا يكون من الضابطين الثقات ، كما أنَّ من كانت له أوهام في الأحايين ، أو كان يهم في الشَّيء بعد الشَّيء ، فلا يُعدُّ ضابطاً متقناً ، ومن قيل فيه : كان يغلو في التشيّع . يُتوقَّفُ في الاحتجاج به في عدد من المواطن . فكيف جمع ابن حبان في كتابه هؤلاء جميعاً وعدَّهم من الثّقات الأثبات؟

هذا ما سندرسه بالتفصيل في موضعه من الأبواب الآتية إن شاء الله .

(٦) طبيعة تراجم المشاهير

ذكر ابن حبَّان في مقدمة كتابه «المشاهير» أنه أراد أن يملي (كتاباً لطيفاً للمقتبسين . . .

(١) ترجمة رقم (١٢٦٣) .

(٢) انظر (١٢٨١) .

(٣) انظر (١١٦٣ ، ١٤٨٤) .

(٤) انظر (١٣١١ ، ١٣١٣) .

(٥) انظر (١٣٨٨ ، ١٤٣٠) .

(٦) انظر (٩٣٣ ، ٩٩٨ ، ١٠٤٧ ، ١٠٧٧ ، ١٥٨٢ ، ١٥٩٩) .

(٧) انظر (٦٣٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٥٣ ، ١٠٨٤ ، ١١٦٩ ، ١٦٧٥ ، ١٢٣٢) .

في مشاهير علماء الأمصار، وأعلام فقهاء الأقطار...)[١] من الثِّقات بالطبع.

وقد وفى الإمام بوَعْده؛ إذْ إنَّ تراجمه لا تزيد على ثلاثة الأسطر في الأعمّ الأغلب[٢] وبعضها لا يتجاوز السّطرين[٣] ومنها ما يقل عن سطر واحد[٤] إلاَّ أنه أحياناً يطيل الترجمة نسبيّاً، كما في ترجمة رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم[٥] والخلفاء الراشدين[٦] ونحوهم من أكابر الصَّحابة[٧] وكبار الأئمة[٨]: كسفيان الثَّوري، والضَّحاك ابن مزاحم، وعبد الله بن المبارك، والفضيل بن عياض، وأضرابهم.

وهو في ترجمته للرجل يذكر اسمه ونسبه وكنيته[٩]، ومكانه في العلم[١٠] ـ غالباً ـ ويذكر بعض شيوخه وبعض تلامذته، وهل يصح له سماع[١١] من الصَّحابة أو لا ـ إن كان ممن اختلف فيه ـ وسنة وفاته في الأعمّ الأغلب[١٢]، وإذا كان ممن اشتهر[١٣] بالفضل أو العلم أو الفتوح والجهاد أو الورع، وقد يذكر صفات الرجل الخِلقية والخُلقية[١٤].

كلٌّ ذلك مع الإيجاز الشَّديد غير المخلّ بالمقصود.

---

(١) المشاهير (ص١).

(٢) انظر التراجم (٣٧٥، ٣٧٦، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٣، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢٣) وغير ذلك.

(٣) انظر التراجم (٧٨، ٨٤، ٨٦، ٨٨، ٩٢، ٩٤، ٩٧، ٩٩، ١٠٦، ١٠٨).

(٤) انظر التراجم (١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٩٨، ٥٠٢).

(٥) المشاهير (ص٣).

(٦) التراجم: (٢ ـ ٥).

(٧) التراجم (٧، ٨، ٢١، ٢٥، ٢٨، ٣١، ٣٧، ٤٦، ٧١، ٢٧٦، ٤١٤، ٤١٨).

(٨) انظر تراجمهم: (١١١٠، ١٣٤٩، ١٥٦٢، ١٥٦٤، ١١٧٩، ١١٨١، ١١٨٣، ١١٨٥) وغيرها.

(٩) انظر على سبيل المثال التراجم: (٥٤٢، ٥٤٦، ٥٥٩، ٥٦٨، ٥٧٥، ٥٨١، ٥٨٣).

(١٠) انظر التراجم (٥٨١، ٥٨٣، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٣، ١٣٤٩، ١٥٦٤).

(١١) انظر (١٠٦٨، ١٠٧٢، ١١٢٤، ١١٢٨، ١١٥٤، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥).

(١٢) هذه لا تحتاج إلى دليل، إذ قلّما يغفل ذكر سنة الوفاة.

(١٣) انظر ما سبق رقم (٥٩، ٦١) ففيهما غنىً عن التطويل. وانظر (١١٨٢ ـ ١١٩٢).

(١٤) انظر التراجم: (٥٣، ٦٣، ٨٠، ٩٣، ١٦٠، ٤٢٧، ٤٢٨، ٥٨٩) وغيرها.

وتراهُ في كتابه «المشاهير» أقرب إلى الإنصاف مع أهل الرأي ، مما يؤكد لك أنَّه طالب حق ، وأنَّ حَمْلَتَه على أبي حنيفة يَحْدُوها الواجب الشَّرعي ـ من وجهة نظره على الأقل ـ فقد ترجم لزفر بن الهذيل هنا (١٢٥٤) وأبي يوسف القاضي (١٣٥٦) وأثنى عليهما في هذا الكتاب[١] ؛ مما يدل على ما ذكرت إن شاء الله تعالى .

(٧) الاعتراضات على كتاب «المشاهير»

ويهمّني في هذه الدراسة : الاعتراضات الحديثية التي تتعلق بالرجال المترجم لهم في هذا الكتاب ، دون غيرها من الانتقادات التي قد تؤخَذُ عليه فيه .

ولعلَّ مردَّ هذه الاعتراضات جميعها إلى تساهله في التوثيق ـ كما يقال ـ وزجِّه بكثير من الضعفاء في كتاب سماه «مشاهير علماء الأمصار ، وفقهاء الأقطار» مع أنه اشترط فيهم أن يكونوا من الثقات المتقنين ، والحفّاظ الأثبات ؛ مع الصيانة والدين .

ولعلَّ من نافلة هذا البحث عرض أمثلة من أقوال ابن حبّان في المشاهير على كتب التراجم ، وذكر آراء بعض العلماء في تلك التراجم ذاتها : ـ

(١) ترجمَ لعمران بن مسلم المنقري القصير ، ووصفه بأنه : (من المتقنين ، ليس في أحاديثه التي رواها بالبصرة إلاَّ ما في أحاديث النَّاس ، وما حدَّث بمكة فيها مناكير كثيرة ، كأنه يحدِّثهم بها من حفظه ، فكان يَهِمُ في الشَّيء بعد الشَّيء ، سماع يحيى ابن سليم ، وسويد بن عبد العزيز عنه كان بمكة)[٢] .

وترجم له الذهبي في الميزان[٣] فقال : (ثقة ، إلاَّ يحيى بن معين قال : كان يرى القدر . وذكرَه ابن عدي ، واستنكر له أحاديث) .

وترجم له ابن حجر في التقريب[٤] فقال : (صدوق ربما وهم) .

---

(١) انظر ترجمتيهما في (١٣٥٤ ، ١٣٥٦) .

(٢) المشاهير رقم (١٢١٥) .

(٣) الميزان (٣ : ٢٤٣) .

(٤) التقريب (٢ : ٨٤) .

(٢) وترجم لسعيد بن أبي عروبة وقال فيه : (من فقهاء أهل البصرة ومُتْقِنيهم ، في سماع المتأخرين عنه مناكير ، وأوهام كثيرة)[١] .

وترجم له الذهبي في الميزان[٢] وقال : (إمام أهل البصرة في زمانه ، لكنه تغيَّرَ بأَخَرة ورُمي بالقدَر) .

وترجم له ابن حجر في التقريب[٣] وقال : (ثقة حافظ ، له تصانيف ، لكنه كثير التدليس ، واختلط ، وكان من أثبت النَّاس في قتادة) ا . هـ .

(٣) وترجم لجعفر بن سليمان[٤] الضُّبَعي الجَرَشي ، وقال : (كان يتقشَّف ويجالس الصَّالحين ، وكان يتشيّع ويغلو فيه) .

وترجم له الذهبي في الميزان[٥] وقال : (كان من العلماء الزهّاد ؛ على تشيُّعه) . ونقل عن ابن معين قوله : (كان يحيى بن سعيد لا يَكتب حديثه ، ويستضعفه) . وجعفر ثقة . وقال أحمد : لا بأس به . وقال البخاري في الضعفاء : يخالف في بعض حديثه . . . وأورد الذهبي غلوّه في التشيع عن كثير من أئمة الجرح والتعديل . أما ابن حجر[٦] فقد قال : (صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع) .

(٤) وترجم لسعد بن سعيد[٧] بن قيس الأنصاري ، وزكّاه بقوله : كان (من جلَّة الأنصار) وكان (رديء الحفظ) .

أما ابن حجر فقد ترجم[٨] له وقال : (صدوق سيئ الحفظ) .

---

(١) المشاهير رقم (١٢٤٩) .

(٢) الميزان (٢ : ١٥١) .

(٣) التقريب (١ : ٣٠٢) .

(٤) المشاهير (١٢٦٣) .

(٥) الميزان : (١ : ٤٠٨) .

(٦) التقريب (١ : ١٣١) .

(٧) المشاهير (٥٣٥) .

(٨) التقريب (١ : ٢٨٧) .

(٥) وترجم لمطر بن طهمان[١] الورّاق ، وقال : (كان رديء الحفظ ؛ على صلاح فيه) . وقال ابن حجر[٢] عنه : (صدوق كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف) .

(٦) وترجم لبرد بن سنان[٣] الشّامي أبي العلاء ، وقال عنه : (كان رديء الحفظ) بينما قال عنه ابن حجر[٤] : (صدوق رُمي بالقدر) .

(٨) طبعات كتاب المشاهير:

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة (١٣٧٩هـ) تحت رقم (١٢) ضمن سلسلة النشريات الإسلامية ، وعُني بتصحيحه المستشرق «فلايشهمر» وطبع بالقاهرة في مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، وعلى هذه الطبعة كان عملي المتقدّم ، إذ لم يكن في سوق الكتاب غيرها .

وقد انتقد طبعة «فلايشهمر» الدكتور صلاح الدين المنجّد بمقال نشره في مجلة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية ، السنة السادسة/القسم الثاني (ص : ٢٩٦ ـ ٢٩٨) .

ثم حقّق الكتاب الأستاذ مرزوق علي إبراهيم الباحث في مركز تحقيق التراث وصدرت (الطبعة الشرعية الأولى) ـ على حدّ تعبير محقّقها ـ عن دار الوفاء للطباعة والنشر في المنصورة/جمهورية مصر العربية عام (١٤١١هـ) .

وقد جاء الكتاب في طبعة المستشرق (فلايشهمر) في (١٩٩) مئة وتسع وتسعين صفحة ، وكان عدد الأعلام المترجمين (١٦٠٢) ألفاً وستّ مئة رجل ، ورجلين .

بينما جاءت طبعة دار الوفاء في (٣٩٠) ثلاث مئة وتسعين صفحة ، وكان عدد الأعلام مطابقاً لطبعة (فلايشهمر) (١٦٠٢) .

---

(١) المشاهير (٦٩٩) .

(٢) التقريب (٢ : ٢٥٢) .

(٣) المشاهير (١٢٢٨) .

(٤) التقريب (١ : ٩٥) .

المبحث الثَّاني

كتاب «الثِّقات»

(١) تحقيق نسبة هذا الكتاب إلى ابن حبَّان

لا أريد أن أطيل في تحقيق نسبة كتاب «الثِّقات» إلى ابن حبَّان ، فيكفي في إثبات ذلك ؛ أنَّ الإمام الذهبي قد استفرغ أكثره في كتبه «الميزان» و«الكاشف» و«أعلام النّبلاء» وأن الحافظ ابن حجر قد نقل كلّ ما قاله ابن حبَّان عن الرواة في كتبه «تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» و«تعجيل المنفعة» .

ويمكن أن أضيف إلى هذا أنَّ الخطيب البغدادي ومَن بعده ؛ ذكروا هذا الكتاب ونسبوه إلى ابن حبَّان ، غير أن الخطيب البغدادي[1] ـ وياقوت نقلاً عنه[2] ـ جعله على طبقات ، فجعله كتاب الصَّحابة ، وكتاب التابعين ، وكتاب أتباع التَّابعين ، وكتاب تبع أتباع التَّابعين ، وزاد طبقة خامسة ؛ هي طبقة شيوخ ابن حبَّان .

وقال في «كشف الظنون»[3] : (كتاب «الثِّقات» لابن حبَّان ، وهو عمدة المحدِّثين في هذا الفن) .

كما أنَّ أئمة المحدِّثين اهتموا بهذا الكتاب ، فرتّبه الذهبي والهيثمي كلٌّ منهما على حروف المعجم ليَسْهُل تناوله .

وتناوله كثير من أئمة النَّقد في القديم والحديث بالدِّراسة والتأييد أو الانتقاد .

أضف إلى هذا أن مقدمة كتاب «الثِّقات» تشبه إلى حدٍّ كبير مقدمتي «المجروحين» و«المشاهير» ـ على ما قدَّمْته في أول الحديث عن «المشاهير» كما أنَّ كتاب «المشاهير» مضمَّنٌ في كتاب «الثِّقات» كلّه ، وسترى تشابه عبارات النقد بين الكتابين من خلال ما قدمته عن «المشاهير» وما سأقدِّمه عن «الثِّقات» .

---

(١) الجامع (٢ : ٣٦١) .

(٢) معجم البلدان (١ : ٤١٦) .

(٣) كشف الظنون (٥٢١ ـ ٥٢٢ ، ١٤٠٧) .

وأظنُّ في هذا غُنيةً عن التتبُّع والإثبات . وقد طُبع هذا الكتاب في الهند طبعة لا تخلو من السَّقط والتصحيف والتحريف ، كما طُبع بعناية دار الكتب العلمية ببيروت عام (١٩٩٨م) وهو في أمسِّ الحاجة إلى تحقيق قويم ودراسة علميّة .

(٢) ترتيب كتاب «الثِّقات»

رتَّب أبو حاتم ابن حبَّان كتابه «الثِّقات» على طبقات أربع هي : طبقة الصَّحابة ، ثمّ التابعين ، ثم أتباع التَّابعين ، ثم تبع أتباع التّابعين .

وبدأ كتابه ـ كما نص ـ بذكر المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، ومولده ومبعثه وهجرته ، إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته .

قال رحمه الله تعالى : (أول ما أبدأ في كتابي هذا ؛ ذِكْر المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ومولده ومبعثه ، وهجرته ، إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنّته[١] .

ثم نذكر بعده الخلفاء الراشدين المهديين بأيامهم ، إلى أن قُتل علي رحمة الله عليه[٢] .

ثم نذكر صَحْبَ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، واحداً واحداً على المعجم ، إذ هم خير النَّاس قرناً بعد رسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

ثم نذكر بعدهم التَّابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في الأقاليم كلّها على المعجم ، إذ هم خير الناس بعد الصَّحابة قرناً .

ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين ، فأذكرهم على نحو ما ذكرت الطَّبقتين الأُولَيَيْن .

---

(١) وقد استغرقت سيرة رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم المجلد الأول ؛ ومئة وخمسين صفحة من المجلد الثاني من ثقات ابن حبان ، وقد أفردها بعض المشتغلين في التحقيق بالطبع .

(٢) بدأ ذلك بذكر استخلاف أبي بكر (٢ : ١٥١) إلى خطبة الحسن بن علي (٢ : ٣٠٤) ثم سرد أسماء مَن وَلِيَ الخلافة بعد الحسن بن علي إلى المطيع بن المقتدر (٢ : ٣٣٦) وعدَّهم جميعاً ملوكاً وليسوا بخلفاء ، ثم ذكر بقية العشرة المبشَّرين بالجنة (٢ : ٣٣٨ ـ ٣٤٣) . وبهم ختم المجلد الثاني .

ثم نذكر القرن الرابع الذين هم تبع أتباع التّابعين على سبيل من قبلهم وهذا القرن ينتهي إلى زماننا هذا) .

والصَّحابة الذين ذكرهم ابن حبّان في «ثقاته» هم الصَّحابة الرواة عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، (فأما من لم يرو عنه الأخبار ، وقد ذكر بالأفعال والآثار ، فقد تقدم ذكرنا لهم قبل)[١] في القسم الذي خصَّصَه لسيرة رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من ثقاته .

وكان عدد هؤلاء الصَّحابة الرواة سوى العشرة الكرام ، تسعة وتسعين وخمس مئة وألف صحابي وصحابيّة ، بدأهم بالصَّحابي أسعد بن زرارة الأنصاري ، أول من جَمّع[٢] الجمعة بالمدينة على عهد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، وختمهم بالصَّحابية أمِّ ورقة بنت حمزة بن عبد المطلب[٣] .

والصحابيّ في نظر ابن حبَّان هو : كل من لقيَ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إذ العبرة باللُّقِيِّ[٤] . واللقاءُ والرؤيةُ بمعنى واحد ـ عنده ـ وهو تحقُّق اللقاء والمشاهدة والصُّحبة قلَّتْ أو كثُرَتْ .

قال في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، الذي يقال له «أبو عتيق» : (له رؤية من النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، وهؤلاء الأربعة في نسق واحد ، لهم من النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم رؤية : أبو قحافة ، وابنه أبو بكر ، وابنه عبد الرحمن بن أبي بكر وابنه أبو عتيق محمد بن عبد الرحمن . وليس هذا لأحد من هذه الأمة غيرهم)[٥] .

والتَّابعيّ عند ابن حبَّان هو مَنْ شَافَهَ أصحابَ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أو أحدهم ، فلقاء[٦] الرجل لأحد الصَّحابة رضوان الله عليهم يجعله من التَّابعين .

(١) الثقات (٣ : ١) .
(٢) الثقات (٣ : ١ ، ٢) .
(٣) الثقات (٣ : ٤٦٦) .
(٤) الثقات (٤ : ٣) .
(٥) الثقات (٣ : ٣٦٦) .
(٦) الثقات (٤ : ٣) .

قال في ترجمة عكرمة بن عمّار العِجْلي : (أدخلناه في هذه الطَّبقة ـ طبقة التَّابعين ـ لأنَّ له لُقِيّاً وسماعاً من الصَّحابي ، ومتى صَحّ ذلك ؛ دخل في جملة التَّابعين ، سواء قلّت روايته أو كثرت)[١] .

وقد يقال : إنَّ رجلاً ما من الصَّحابة ، ويتحقّق ابن حبَّان أنه من التَّابعين ، فإذا كان هذا عنده محتملاً ، ذكره في الصحابة ، وذكره في التَّابعين .

ذكر فروة بن نوفل في الصَّحابة[٢] وروى له قوله : (أتيت المدينة ؛ فقال لي رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : ما جاء بك؟ قلت : جئت لتعلِّمني كلماتٍ إذا أخذتُ مضجعي ، قال : اقرأ ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ فإنها براءة من الشرك) . ثم قال :

(القلب يميل إلى أنَّ هذه اللفظة ليست بمحفوظة من ذِكْر صحبةِ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، وإنَّا نذكره في كتاب «التابعين» أيضاً ؛ لأنَّ ذلك الموضع به أشبه) .

وذكره في التَّابعين[٣] وقال : (وقد قيل : إنَّ له صحبة ، وقد ذكرناه في الصَّحابة والقلبُ إلى أن تلك اللفظة ليست بمحفوظة أمْيَل ، إنما قالها عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلي عن أبي إسحاق . وعبدُ العزيز بن مسلم القَسْمَلي رُبَّما وَهِمَ فأفحَشَ)[٤] .

وأتباع التابعين هم الذين لقوا التَّابعين ورأوهم ، وسمعوا منهم ورووا عنهم ـ إذ لا يذكر في الثِّقات إلاَّ الرواة ـ فكلُّ من لَقِيَ تابعيّاً واحداً ؛ فهو من أتباعهم ؛ سواء قلَّتْ روايته أم كَثُرَتْ . شريطة أن يكون هذا التابعي الذي ادَّعى السَّماع منه ثقة .

قال في ترجمة[٥] إبراهيم بن سليمان الزيات : (هو الذي يروي عن عبد الحكم عن أنس بصحيفة . لم نُدخله في أتباع التَّابعين ؛ لأنَّ عبد الحكم لا شيء ، وأدخلناه في هذه الطبقة ـ الرابعة ـ لأنَّ أقلَّ ما يصحّ بينه وبين رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ثلاثةُ أنفس .

---

(١) الثقات (٥ : ٢٣٣) .

(٢) الثقات (٣ : ٣٣١) .

(٣) الثقات (٥ : ٢٩٧) .

(٤) الثقات (٣ : ٣٣١) وانظر مثالاً آخر في (٣ : ٢٥٨) و(٥ : ٧٦) .

(٥) الثقات (٨ : ١٢ب ، ١٣ أ) والمطبوع (٨ : ٦٥) .

وقال في ترجمة سعيد بن أبي أيوب الخزاعي : ليس له عن تابعي سماعٌ صحيح فلذلك أدخلناه في هذه الطبقة ، روايته عن زيد بن أسلم ، وأبي حازم إنَّما هي كتاب)[١] .

وقد يُذكر الراوي في التابعين وأتباعهم ـ بناءً على ما يقال في سماع الراوي ممن فوقه ـ .

قال في ترجمة توبة بن كيسان العنبري[٢] بعد أن روى له حديثاً : فإن صحَّ هذا ـ يعني سماعه من أنس ـ فهو من التَّابعين . وقد ذكره في التَّابعين[٣] أيضاً ، وقال : يروي عن أنس بن مالك .

وذكر شيبة بن نِصَاح ـ في هذه الطَّبقة[٤] ـ وقال : قد ذكرناه في التابعين[٥] . وقال هناك : يروي عن أبيه ، وأبوه مولى أم سلمة ، وقد قيل : إنَّه سمع أم سلمة وهو صغير ولذلك أدخله في التَّابعين .

وفي تَبَعِ أتباع التَّابعين ترى الشيء ذاته . قال في ترجمة عباس[٦] بن سفيان الدبوسي : (يروي عن الفضيل بن عياض الحكايات ، ما أراه سمع من الفضيل ، وذلك أنه ربما أدخل بينه وبين الفضيل الحسن بن جعفر البخاري ، فإنْ صحَّ سماعه من الفضيل ، فهو من هذه الطَّبقة ، وإلاَّ فهو من الطَّبقة الخامسة)..

ويشترط أيضاً أن يكون من لقيه من الطَّبقة الأعلى ثقةً ، وإلاَّ فهو وما لم يروِ سيّان . قال في ترجمة غسان[٧] بن الفضل الشَّجري : (كان راوياً لصبيح بن سعيد ، لم ندخله في أتباع التَّابعين ؛ لأنَّ صبيحاً ليس بثقة) .

والعمدة في هذا الترتيب كلِّه على حفظه ومعرفته . قال في ترجمة مفضل بن مهلهل السَّعدي[٨] : (لست أحفظ له من تابعيٍّ سماعاً ، فلذلك أدخلناه في هذه الطبقة

---

(١) الثقات (٨ : ٤٧أ) والمطبوع (٨ : ٢٥٩) .
(٢) الثقات (٦ : ١٢٠) .
(٣) الثقات (٤ : ٨٨) .
(٤) الثقات (٦ : ٤٤٤) .
(٥) الثقات (٤ : ٣٦٨) .
(٦) الثقات (٨ : ٩٥أ) والمطبوع (٨ : ٥١٣) .
(٧) الثقات (٨ : ٩٨أ) والمطبوع (٩ : ٢) .
(٨) الثقات (٨ : ١٣١ب) والمطبوع (٩ : ١٨٣) وكان ترجمه في أتباع التابعين (٧ : ٤٩٦) .

ـ الرابعة ـ ولست أنكر أن يكون سمع من أبي خالد والأعمش) فالاحتمال قائم، ولكنَّ ذلك لم يتحقَّق لديه. وقال نحو ذلك في ترجمتي أيوب السّختياني[١] وثابت بن عجلان[٢] الأنصاري.

وقال في ختام كتابه «الثِّقات»[٣]: (قد أملينا ما حضرنا من ذكر تَبَعِ أتباع التَّابعين على حسب ما منَّ الله عز وجل به من التوفيق لذلك، وله الحمد.

على حسب ما ذكرنا من قبلهم من الطبقات الثلاث، فربما تقدّم موت إنسان ذكرته في هذه الطبقة، وآخر تأخر موته، وبينهما شبيه مئة سنة، أو أقل أو أكثر.

وكلُّ من كان بينه وبين رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم رجلٌ واحد؛ أدخلناه في كتاب «التابعين» سواء تأخر موته أو تقدم.

وكلُّ من كان بينه وبين رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في اللقاء رَجُلان أدخلناه في كتاب «أتباع التابعين» بعد أن يكونوا ثقات.

وكلُّ من كان بينه وبين النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ثلاث أنفس في اللُّقيّ أدخلناه في كتاب «تبع الأتباع».

ولم أعتبر برواية المدلِّسين، ولا الضعفاء، وربما ذكرت في هذه الطبقة رجلاً بينه وبين رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم رجلان، أحدهما ضعيف. فلم أُدخله في كتاب «أتباع التابعين» ولكن أدخلته في هذه الطبقة؛ لأن بينه وبين رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ثلاث أنفس ثقات، ولم أعتبر بذلك الضعيف؛ لأنَّ الواهي وما لم يَرْوِ سيّان.

وأدخلنا الشَّافعي رحمة الله عليه في هذه الطبقة، وذلك أنَّه لم يرَ أحداً من التَّابعين وأجلُّ مَن عنده مالك، وابن عُلَيّة، وهما من أتباع التَّابعين، فبينه وبين رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ثلاث أنفس ثقات) ا. هـ.

---

(١) الثقات (٦ : ٥٣).

(٢) الثقات (٦ : ١٢٥) ونحوه قال في ترجمة عطاء السليمي (٧ : ٢٥٤).

(٣) الثقات (٨ : ١٤٩أ).

(٣) محتويات الكتاب

عنوان هذا الكتاب يشير إلى محتواه ، فهو كتاب يتحدَّث عن ثقات الرواة من التابعين وأتباعهم وتبع الأتباع ممن نُقلت عنهم الرواية ، إضافة إلى الصحابة الرواة . والصحابةُ عنده[١] كلُّهم عدول (والله قد نزَّه أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عن ثلبِ قادحٍ ، وصان أقدارهم عن وقيعةِ منتقصٍ)[٢] .

وعلى هذا ؛ فكل راوٍ مذكورٍ في هذا الكتاب ، فهو من الثِّقات العدول إذا استوفى الشرائط الخمس التي نصَّ عليها ابن حبَّان في مقدمة «الثِّقات»[٣] .

على أنَّ ابن حبَّان رحمه الله تعالى ، لم يقتصر على ذكر ثقات الرواة عنده ، ولا اكتفى بذكر درجاتهم في مراتب التوثيق المتعددة عنده ، ولا في دركات التضعيف المتباينة في الثّقات أيضاً .

وإنَّما أتحفنا بكثير من الفوائد الأدبية والتاريخية والفقهية والعقدية والفضائل ، ولم يُغفِل ذكرَ عدد غير قليل من نوادر الأحاديث بأسانيدها ، مع بيان عِلَلها ـ أحياناً ـ ورَصَدَ جانباً غير ضئيل لتتبُّع عورات أهل الرأي ، وذكر مثالبهم ، أضف إلى هذا كلّه اهتمامه بالجانب السِّياسي من التاريخ الإسلامي . فمن فوائده الأدبية ما قاله : (في الحكمة : لا يعاد الحديث مرتين)[٤] وروى عن إسماعيل بن ثابت قال : (إنَّ من السنَّة إذا حدثت القوم أن تحدثهم جميعاً ، ولا تخصَّ واحداً منهم بالحديث)[٥] .

والفوائد التاريخية كثيرة وعديدة ومتنوعة ؛ منها ما هو إسلاميّ خاص ، ومنها ما هو تاريخي ، فقد ذكر في كتابه «الثِّقات» أولاد عبد المطلب ومكانة كل واحد منهم ، وما

---

(١) مقدمة الصحيح (١ : ٩٠) .

(٢) المجروحين (١ : ٣٣) .

(٣) الثقات (١ : ١١) فما بعد .

(٤) الثقات (٨ : ٦١/أ) والمطبوع (٨ : ٣٣٧) .

(٥) ما سبق (٨ : ٧٢/أ) والمطبوع (٨ : ٣٩٣) .

خلَّف من الأولاد[١] وذكر قصّة عَرض النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم نفسه على قبائل العرب ، وذكر قصة أبي بكر مع دغفل الشيباني[٢] النَّسابة ، كما ذكر قصة أم معبد[٣] وتكلَّم كلاماً طيباً حول بيعة أبي بكر[٤] رضي الله عنه ، وأشار إلى بداية التاريخ الهجري ، وأنَّ الذي ابتدأه عمر رضي الله عنه[٥] .

وذكر قصة أويس القرني في موضعين[٦] ومال إلى جهالته ، وعدم وجود حقيقة لشخصيته . وأشار إلى أن فتح سجستان كان سنة ثلاثين[٧] .

ومن طرائف ما ذكر أنَّ أبا الزناد عبد الله بن ذكوان ؛ هو ابن أخي أبي لؤلؤة[٨] قاتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

ونصَّ على أنَّ كلَّ من وَرَدَ من الفرس إلى اليمن واستوطنها ؛ كانوا يسمون (الأبناء)[٩] .

وحول تصنيف الشَّافعي لكتاب «الرسالة» ذكر أنَّ الذي حملها إلى عبد الرحمن بن مهدي ، هو الحارث بن سُرَيج النقّال ، قال : أنا حملت رسالة الشَّافعي إلى عبد الرحمن ابن مهدي ، فجعل يتعجب ويقول : لو كان أقلَّ لِنَفْهَم ، لو كان أقلَّ لنفهم[١٠] .

وكان حفيّاً بالإشارة إلى الزهد والخوف والورع ، واقتناص-الموعظة ؛ فقد روى عن أبي الصِّديق النَّاجيِّ قوله :

(خرج سليمان ـ عليه السَّلام ـ ليستسقي ، فإذا نملة مستلقية على قفاها ، رافعة قوائمها تقول : يا رب ، إنَّا خَلْقٌ مِن خَلْقِك ، لا غنى لنا عن سقياك ورزقك ، اللَّهم إنْ لم

(١) الثقات (٢ : ١٣٤) .

(٢) الثقات (١ : ٨٠) .

(٣) ما سبق (١ : ١٢٥) .

(٤) ما سبق (٢ : ١٥٦) .

(٥) ما سبق (٢ : ٢٠٦) .

(٦) ما سبق (٤ : ٥٣ ، ٦١) .

(٧) ما سبق (٤ : ٢٢٥) .

(٨) ما سبق (٧ : ٦) .

(٩) ما سبق (٧ : ٤٤٠) .

(١٠) ما سبق (٨ : ١٨٣) .

تسقنا وترزقنا ؛ هَلَكْنا . فقال سليمان : ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم)[١] .

وعن نصر الحاجب قال : قلت للأعمش : من هم السِفْلَةُ؟ قال : الذين يطلبون الدنيا بعمل الآخرة[٢] . وعن علي رضي الله عنه (التوفيق خير قائد ، وحُسْن الخُلُق خير قرين والعقل خير صاحب ، والأدب خير ميراث . . . . ولا وحشة أشدَّ من العُجب ، ولا ظهير أفضل من المشورة)[٣] .

وعن حماد ، عن إبراهيم قال : (جمع علي بن أبي طالب الدنيا بخمس كلمات . كان يقول : اللهم إني أسألك من الدنيا وما فيها ؛ ما أسدُّ به لساني ، وأحصِّن به فرجي وأؤدِّي منه أمانتي ، وأَصِل به رحمي ، وأتَّجر فيه لآخرتي)[٤] .

وروى عن الشعبي قوله : (من زَوّج كريمتَه من فاسق ؛ فقد قطع رَحِمَها)[٥] . كما رواه عن الفضيل بن عياض[٦] .

ومن الفوائد ما ذكره من أنَّ أول جمعة جُمّعَتْ بالمدينة جَمَّعَها أبو أمامة أسعد بن زرارة رضي الله عنه ، وهم أربعون رجلاً في روضة يقال لها : نقيع الخضمات من حرة بني بياضة[٧] .

وروى عن الليث بن سعد قوله : أدركت أهل المدينة وهم يقولون : قراءة نافع سنة[٨] .

وفي أقل مدة الحيض والنِّفاس روى عن الأوزاعي قال : كانت عندنا امرأة تحيض يوماً واحداً ثمّ تطهر ، وتمكث في نفاسها ثلاثاً ، ثم تطهر[٩] .

وروى عن الحسن البصري أنه سُئل عن رجل أقطع ، تزوج امرأةً ولم يُعْلِمْها ، قال :

---

(١) الثقات (٨ : ٧٥ب) والمطبوع (٨ : ٤١٤) .
(٢) ما سبق (٧ : ٥٣٨) .
(٣) الثقات (٨ : ٣١أ) والمطبوع (٨ : ١٧٥) .
(٤) الموضع السابق (٨ : ١٧٥) .
(٥) ما سبق (٨ : ٤٢أ) والمطبوع (٨ : ٢٣٠) .
(٦) ما سبق (٨ : ٧٥ب) والمطبوع (٨ : ١٦٦) وفيه : (من مبتدع) .
(٧) الثقات (١ : ٩٨) .
(٨) ما سبق (٧ : ٥٣٣) .
(٩) الثقات (٨ : ٣٤ب) والمطبوع (٨ : ١٩٢) .

هي بالخيار إذا عَلِمَتْ[١] .

ولم يُخْلِ كتابه «الثقات» من فوائد في العقائد والتوحيد ، فقد روى عن إبراهيم النَّخعي قوله : (كانوا يكرهون للمجوسي إذا أسلم ، أن يصلِّي بحذاء القنديل)[٢] .

وروى عن ابن عباس قوله : (يا غلام ، إياك وسبَّ أصحاب النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ؛ فإنَّ سبَّهم مَفْقَرة[٣] ، وإياك والنظر في النُّجوم ؛ فإنَّها تدعو الى الكهانة ، وإياك والتكذيب بالقدر ، فإنه يدعو إلى الزندقة)[٤] .

ونقل عن مالك وابن المبارك وأحمد ابن حنبل أنَّ القول بخلق القرآن كفر[٥] . كما روى عن ابن سيرين أنه كان لا يرى أنَّ الأجر على قَدْر الجُهْد ، وإنما هو فضل الله ، ثم صحة العمل وحُسْن القَبول .

(٤) طبيعة تراجم كتاب «الثِّقات»

يغلب على تراجم هذا الكتاب الاختصار والتلخيص[٦] فغالب تراجمه لا تزيد على ثلاثة أسطر[٧] وفي كثير من الأحيان ، لا تزيد الترجمة على السطر الواحد ، كترجمة إياس بن عبد الله[٨] وإياس بن عمرو الأسلمي[٩] .

---

(١) ما سبق (٨ : ٥٤أ) والمطبوع (٨ : ٣٠٥) .

(٢) ما سبق (٨ : ١٤أ) والمطبوع (٨ : ٧٤) .

(٣) قلت : السبّ في اللغة : هو اللَّعن ، وفرقٌ بين اللَّعن والاستخفاف والتنقّص ، وبين دراسة شخصية صحابي ، وبيان ما أصاب فيه وما أخطأ ؛ لما لأخطائهم من آثار بالغة على مسيرة حياة الأمّة ، ومنهج أهل السنة في السّكوت عمّا جرى في تلك الحقبة ؛ لا يحلّ مشكلة خلّفوها ، بل المشاكل تتفاقم وتزداد .

(٤) ما سبق (٨ : ٤أ) والمطبوع (٨ : ٣) .

(٥) ما سبق مرتبين (٩ : ٢٥٨) و(٩ : ٦٥) و(٨ : ١٨) .

(٦) مقدمة الثقات (١ : ١١) .

(٧) الثقات ، ما شئت من التراجم .

(٨) ما سبق (٤ : ٣٤) .

(٩) ما سبق (٤ : ٣٧) .

على أنَّ في تراجمه ما يزيد على عشرة أسطر، كترجمة إبراهيم النخعي[١] وإسماعيل بن عبد الرحمن الأنصاري[٢].

ويَنْدُرُ أن تصل ترجمة إلى عشرين سطراً، كترجمة عبد الله بن المبارك، ومالك والأوزاعي[٣].

قال في أول طبقة التَّابعين[٤]: (إنَّا نذكر ما نعرف من أنسابهم وأقدارهم، وأذكر عند كلِّ شيخ منهم شيخاً فوقه، وشيخاً دونه، ليعتبر المتأمل للحفظ بهما، فيقيس مَنْ وراءهما عليهما).

فهو يذكر اسم الرجل ونَسَبه إن كان من المشهورين معروفي النَّسب؛ كالإمام الشافعي[٥] والإمام أحمد[٦] وغيرهما، كما يذكر واحداً من أشهرِ شيوخه، وأشهر تلامذته كما هي عبارته.

وقد يذكر بعض صفات الرجل الخُلقية، كما في ترجمة إياس بن معاوية بن قرة[٧]. وأحياناً يشير إلى عيب خِلقي فيه، كترجمة أسماء بن عبيد بن مُخَارِق الضُّبَعي البَصْري[٨]؛ قال: كان مكفوفاً.

(٥) ألفاظ التوثيق في «الثِّقات»

تعدّدَت ألفاظ التَّوثيق في هذا الكتاب، واختلفت مدلولاتها عند ابن حبَّان، ويَحْسُن أن أُذَكِّر بأنَّه لا يشترط في كلِّ راو ثقة عنده؛ أن يذكره بلفظ من هذه الألفاظ، إذ وجوده في «الثِّقات» مع معرفته به؛ دليل على قبوله عنده بوجهٍ عام، ولكنَّ ألفاظ التَّوثيق هذه

(١) الثقات (٤ : ٨).
(٢) ما سبق (٤ : ١٨).
(٣) ما سبق (٧ : ٧ ـ ٨، ٦٢، ٤٥٩).
(٤) ما سبق (٤ : ٣).
(٥) الثقات (٨ : ١٠٣أ) والمطبوع (٩ : ٣٠).
(٦) ما سبق (٨ : ٤أ) والمطبوع (٨ : ١٨).
(٧) ما سبق (٦ : ٦٤).
(٨) ما سبق (٦ : ٨٣).

دلالةٌ على أهلية هذا المزكَّى للرواية واتّصافه بالإتقان . والفرق كبير بين إدخال الراوي في الثِّقات ، وبين أهليته للرواية عنه ، وسيأتي بسط هذا في موضعه إن شاء الله .

ولعلَّ أسمَى عبارات التوثيق عند ابن حبَّان ما قرظ به ترجمة إمام المحدِّثين في عصره أحمد ابن حنبل رحمه الله ؛ قال : (كان حافظاً ، متقناً ، وَرِعاً ، فقيهاً ، لازماً للورع الخفيّ ، مواظباً على العبادة الدائمة)[١] .

ومن ألفاظ التَّوثيق العالية عنده قوله : (مستقيم الحديث) كما في ترجمة أحمد بن خالد المروزي ، وأحمد بن عمران بن الأخنس ، وعتاب بن شوذب ، ومُجَّاعة بن الزبير العتكي[٢] .

ومنها قوله : (مستقيم الحديث جداً) قالها في ترجمة إسحاق بن إسماعيل الطالقاني وعبدة بن سليمان الكلابي ، ومحمد بن هشام بن عروة بن الزبير[٣] .

وقوله : (من الحفاظ المتقنين) كترجمة زياد بن سعد الخراساني ، وأبي بكر بن عياش[٤] .

ومن هذه الألفاظ : (كان صدوقاً) كما في ترجمة محمد بن السَّائب التيمي ، ومقاتل ابن حيَّان[٥] ولكنه قيّده بما إذا كان دون مقاتل ثقة .

ومنها : (كان متقناً) كترجمة حجاج الصواف ، وزفر بن الهذيل ، وقرة بن خالد السَّدوسي[٦] .

ومنها : (كان ورعاً فقيهاً فاضلاً) كما في ترجمة زيد بن رُفَيع الجزري ، وزيد بن أبي أنيسة الجزري أيضاً[٧] .

---

(١) الثِّقات (٨ : ٤أ) والمطبوع (٨ : ١٨) .
(٢) تراجمهم على التوالي : (٨ : ١٣) و(٧ : ٢٩٥ ، ٥١٧) .
(٣) تراجمهم : (٨ : ١١٣) (٧ : ١٦٤ ، ٤٢٤) .
(٤) تراجمهم : (٦ : ٣١٩) (٧ : ٦٦٩) .
(٥) ترجمتهما في الثقات (٧ : ٣٨٨ ، ٥٠٨) .
(٦) تراجمهم في الثقات (٦ : ٢٠٢ ، ٣٣٩) ، (٧ : ٣٤٢) .
(٧) ترجمتهما : (٦ : ٣١٤ ، ٣١٥) .

ومنها : (كان من أفاضل أهل زمانه) قالها في ترجمة رجاء بن أبي سلمة الفلسطيني[١] .

وقد يقول : (كان من خيار عباد الله) كما في ترجمة يزيد بن جابر الدمشقي ، وعمر ابن عبد الغفّار الصنعاني[٢] .

ويقول : (كان ثقة) كما في ترجمة نوفل بن الفرات[٣] .

وعنده ألفاظ أخرى تأتي بعد هذه المراتب ، كقوله : (مستقيم الحديث ربما أخطأ) قالها في ترجمة يوسف بن أسباط[٤] .

أو قوله : (لم أرَ في حديثه شيئاً ينكر) كما في ترجمة يزيد أبي حبيب الراوي[٥] . وقوله : (لم أرَ في حديثه إلا الاستقامة) كما في ترجمة علي بن إسحاق البلخي[٦] . وقوله : (لم أرَ في حديثه ما يحطّه إلى المجروحين) قال ذلك في ترجمة قصاقص أبي عاصم ، وأحمد بن عبد الجبار العطاردي ، ومخلد بن عمرو البلخي وغيرهم[٧] .

(٦) الألفاظ المُشْعِرة بالتضعيف في «الثِّقات»

يخطئ من يظن أنّ كلّ راوٍ ذكره ابنُ حبان في «الثِّقات» يصلح للاحتجاج به ، أو أنّ ابن حبّان نفسه يحتجّ بكلّ راوٍ عنده .

وهو قد ذكر في مقدمة «ثقاته» : أنّه يحتجّ بهؤلاء الرواة إذا توافرت فيهم الشرائط التي ذكرها . بيدَ أنَّ النَّظرة الفاحصة توحي بأنَّ في الثِّقات رجالاً ليسوا على شرط الثّقة ، بل فيهم من لا يعرفهم ابن حبّان ، كما سيأتي ، ولذلك فإنني أعددتُ ملاحق للرواة الذين

---

(١) في الثقات (٦ : ٣٠٥) .

(٢) في الثقات (٧ : ٦١٩) ، (٨ : ٨١ب) والمطبوع (٨ : ٤٤٤) .

(٣) في الثقات (٧ : ٥٤١) .

(٤) في الثقات (٧ : ٦٣٨) .

(٥) في الثقات (٥ : ٥٤٦) .

(٦) في الثقات (٨ : ٨٦أ) والمطبوع (٨ : ٤٦٥) .

(٧) في الثقات (٧ : ٣٤٥) ، (: ٩أ ، ١٣٢أ) والمطبوع (٨ : ٤٩) و(٩ : ١٨٦) .

جَرَحَهم ؛ تمهيداً لدراستهم في الباب الثامن ، إن شاء الله تعالى .

ويكفي أن أَعرض ههنا لبعض الأمثلة ، وأذكر بعض الشواهد ، حتى لا نقع في كثرة التكرار ، والإطالة .

ربما قال في ترجمة راوٍ : (يروي المقاطيع)[١] كما في ترجمة ثابت بن سعيد ، وسهيل ابن راشد .

أو قال : (يروي المراسيل)[٢] كما في ترجمة جميل الحذّاء ، وحفص بن سليمان الأزدي .

أو قال : (يروي المراسيل والمقاطيع)[٣] كما في ترجمة علي بن بلال ، ومحمد بن زياد الصنعاني .

وقد يقول : (يروي عن فلان ولم يره)[٤] كما في ترجمة عبد الله بن عطاء المكي وبشير بن مهاجر الغَنَوي .

أو يقول : (ربما وَهِمَ)[٥] كما في ترجمة زياد بن أبي زياد الجصّاص ، أو : (ربما وَهِم فأفحش)[٦] كما في ترجمة عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلي .

أو يقول : (يَهِمُ ويُغرِب)[٧] كما في ترجمة صامت بن معاذ بن شعبة . أو : (يخطئ ويَهِم)[٨] كما في ترجمة حجاج بن فُرَافِصَة .

(٧) ألفاظ التضعيف والتجهيل في «الثِّقات»

وهذه كثيرة ومتنوعة ، فقد يقول : (يخطئ كثيراً)[٩] كما في ترجمة يزيد بن درهم

---

(١) الثقات (٦ : ١٢٤ ، ٣٩٠) .

(٢) ما سبق (٦ : ١٤٧ ، ١٩٧) .

(٣) ما سبق (٧ : ٢٠٨ ، ٣٩٥) .

(٤) ما سبق (٧ : ٤١) ، (٦ : ٩٨) .

(٥) ما سبق (٦ : ٣٢٠) .

(٦) ما سبق (٣ : ٣٣١) .

(٧) ما سبق (٨ : ٥٧ب) والمطبوع (٨ : ٣٢٤) .

(٨) ما سبق (٦ : ٢٠٣) .

(٩) الثقات (٥ : ٥٣٨) ، (٦ : ٩٨) ، (٧ : ١٤٧) .

العجمي ، وبشير بن المهاجر الغَنَوي ، وعبيد الله بن الأخنس وغيرهم .

وقد يقول : (رديء الحفظ)[١] كما في ترجمة أيوب بن سهيل الرملي .

ويقول : (في روايته اضطراب)[٢] كما في ترجمة عكرمة بن عمار العجلي . وقد يقول : (في روايته مناكير)[٣] كما في ترجمة عمرو بن خليفة ، وعمران القصير .

وقد يقول : (لا أدري من هو)[٤] كما في ترجمة عطاء المدني الراوي عن أبي هريرة ومروان الراوي عن ابن مسعود ، والحسن أبي عبد الله .

وقد يقول : (لست أعرفه ولا أعرف أباه)[٥] كما في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الراوي عن ابن جريج .

أو يقول : (لا أعلم له إلاَّ راوياً واحداً)[٦] كما في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس ـ آخر ـ وترجمة نصاح بن سرجس ، ومحمد بن علوان .

وقد يشير إلى أنَّ هذا الراوي (لم يروِ إلاَّ عن مجهول) كما في ترجمة ضَمْضَم بن عبد الله القيسي ، وعبد الله بن محمد بن واقد الباهلي[٧] وقد يتشكَّك بمعرفة الراوي كقوله : (إن لم يكن فلاناً ؛ فلا أدري من هو) كما في ترجمة عمارة شيخٍ من بلحارث ومحمد بن أفلح ، وحبيب الأعور[٨] .

وهناك ألفاظ أخرى كثيرة وصلت إلى أكثر من مئتي لفظة نقديّة .

---

(١) الثِّقات (٨ : ٢١ب) والمطبوع (٨ : ١٢٥) .

(٢) ما سبق (٥ : ٢٣٣) .

(٣) ما سبق (٧ : ٢٢٩ ، ٢٤٢) .

(٤) ما سبق (٥ : ٢٠٧ ، ٤٢٥) (٦ : ١٧٠) .

(٥) ما سبق (٨ : ١٢أ) والمطبوع (٨ : ٦٣) وانظر (٨ : ٢٤٢ ، ٢٩٩) .

(٦) ما سبق (٥ : ٢٣٠) (٦ : ٤٤٥) (٧ : ٤١٠) .

(٧) ما سبق (٦ : ٤٨٥) (٨ : ٦٥ب) والمطبوع (٨ : ٣٦١) .

(٨) ما سبق (٥ : ٢٤٥ ، ٣٨٠) (٦ : ١٧٨) .

(٨) الانتقادات التي وجِّهت إلى «الثِّقات»

لقد وجَّه كثير من الحفاظ انتقادات عديدة لثقات ابن حبَّان ومنهجه فيه ، أبرزها أنَّه يَعُدُّ الراوي ثقة ، إذا كان معروف العين بروايته عن ثقة ، ورواية ثقة عنه ، ولم يُعْلم عنه جرح ، إذ النَّاس على العدالة حتى يتبين منهم غير ذلك ـ عنده ـ .

كما أنه حَشَر في «الثقات» أناساً من المجاهيل ؛ سواء ممن نصَّ على جهالتهم ، أم ممن نَصَّ غيره من الحفاظ على ذلك . وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله .

كما انتقدوا عليه صنيعه في ترتيب «الثِّقات» نفسه ، فهو قد يذكر الراوي في طبقتين كما فعل في ترجمة فروة بن نوفل ، فقد ذكره في الصَّحابة والتَّابعين .

(١) أما حين ذكره في الصَّحابة[1] فقد قال : عن فروة بن نوفل قال : أتيت المدينة فقال لي رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : ما جاء بك؟ قلت : جئت لتعلِّمني كلمات إذا أخذت مضجعي ، قال : (اقرأ ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ فإنَّها براءة من الشِّرك) .

ثمَّ قال ابن حبَّان : (القلب يميل إلى أنَّ هذه اللفظة ليست بمحفوظة ، من ذكر صحبة رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

وإنّا نذكره في كتاب التَّابعين أيضاً ، لأنَّ ذلك الموضع به أشبه ، وعبد العزيز القَسْمَلي ـ راوي هذا الحديث عن فروة ـ ربما وَهِمَ فأفحش) .

وقال في التَّابعين[2] : (وقد قيل : إن له صحبة ، وقد ذكرناه في الصحابة ؛ والقلب إلى أنَّ تلك اللفظة ليست بمحفوظة أميل ، إنَّما قالها عبد العزيز بن مسلم القسملي عن أبي إسحاق) .

وقد ذكر ابن حجر توقُّف ابن حبَّان في «الإصابة»[3] ورجَّح أنَّ المقصود هو نوفل الدِّئلي وقال : (اتفق الحفاظ على أن عبد العزيز بن مسلم وَهِمَ في روايته عن أبي إسحاق) .

---

(١) الثِّقات (٣ : ٣٣١) .

(٢) ما سبق (٥ : ٢٩٧) .

(٣) الإصابة (٣ : ٢١٧) .

فتوقُّف ابن حبَّان دلالة على تقواه وعلمه ، وليس في ذكره إياه في الطبقتين ضير ما دام قد نبَّه على ذلك .

(٢) وذكر توبةَ بن كيسان العنبري في طبقة أتباع التَّابعين[١] وقال بعد أن روى من طريقه خبراً : (فإن صحَّ هذا فهو من التَّابعين . وقد ذكرناه في التَّابعين) ـ يعني إن صح سماعه الخبر من أنس ـ .

وقال في طبقة التَّابعين[٢] : (يروي عن أنس بن مالك) ولم يعقب .

فالرجل قد نبّه على تشكّكه ، فما هو المأخذ عليه؟

وفعل مثل ذلك في ترجمة شيبة بن نِصَاح بن سرجس ، فقد ذكره في التَّابعين وأتباعهم[٣] .

والذي يظهر من الأمثلة السَّابقة ؛ أنه لا يتوجَّه فيها إلى ابن حبَّان نقدٌ ، لأنَّه قد أوضح سبب ذكره إياهم في طبقتين . فإن وُجد أناسٌ ذَكَرهم في طبقتين من غير تنبيه ؛ فهم قلَّة نادرة .

قالوا : وقد يذكر رجالاً في الثِّقات ، ويذكرهم في المجروحين أيضاً ، وهذا مما لا يليق بإمام في الجرح والتعديل .

وقد جمعت هؤلاء الرواة الذين ذكرهم في الكتابين ، وسأعرض لهم تفصيلاً في باب لاحق إن شاء الله . أما الآن ؛ فإنَّني أذكر بعض هؤلاء الرواة لنتعرف على تفسير ابن حبَّان لهذه الظاهرة ما أمكن .

(١) ترجم لهشام بن لاحق في «الثِّقات»[٤] فقال : (هشام بن لاحق ، شيخ بصري يروي عن عاصم الأحول ، عن أبي عثمان النَّهدي نسخة رواها عنه أحمد بن هشام بن

---

(١) ما سبق (٦ : ١٢٠) .
(٢) الثِّقات (٤ : ٨٨) .
(٣) ما سبق (٤ : ٣٦٨) (٦ : ٤٤٤) .
(٤) الثِّقات (٣ : ١١٥) المجروحين (٣ : ٩٠ ـ ٩١) العلل المتناهية لابن الجوزي (٢ : ١٨) .

حزام ، في القلب من بعضها شيء) .

وقال في «المجروحين» : (يروي عن عاصم الأحول ، روى عنه العراقيون . منكر الحديث يروي عن الثِّقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به ؛ لما أكثر من المقلوبات عن أقوام ثقات) .

(٢) وترجم لمحرز بن عبد الله أبي رجاء الجزري في «الثِّقات»[١] فقال : (كان يدلّس عن مكحول وغيره ، يُعتبر بحديثه ما بيَّن السَّماع عن مكحول وغيره) .

وقال في «المجروحين» : (لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد) .

(٣) وترجم لمصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير في «الثِّقات»[٢] فقال : (وقد أدخلته في الضعفاء ، وهو ممن استخرتُ الله فيه) .

(٤) وترجم لمسلم بن عطية الفقيمي في «الثِّقات»[٣] وسكت عليه .

وقال في «المجروحين» : (منكر الحديث ، ينفرد عن عطاء وغيره من الثِّقات ، بما لا يشبه حديث الأثبات ، إذا نظر المتبحّر في روايته عن الثِّقات ؛ عَلِمَ أنَّها معمولة) .

هذه بعض أمثلة ممن ذكرهم في «الثِّقات» و«المجروحين» . ففي المثال الأول كأنَّ ابن حبَّان ظهر له ما تيقن من ضعف الرجل ، وفي المثال الثَّالث نحوه ، أما في المثال الثاني فكان متردداً ثم جزم ، وفي المثال الرابع لعلَّه غفل ، كما قال ابن حجر[٤] .

هذه كلمات عامّة عن كتاب «الثّقات» وسوف يأتي الكلام مستفيضاً على رجاله في القسم الثالث من هذا الكتاب «مصطلحات ابن حبّان في الجرح والتعديل» إن شاء الله تعالى .

---

(١) ترتيب الثّقات للهيثمي (٧ : ٥٠٤) والمجروحين (٣ : ١٥٨) .
(٢) الثِّقات (٧ : ٤٧٨) المجروحين (٣ : ٢٨ ـ ٢٩) وقارن بالميزان (٤ : ١١٨) .
(٣) الثقات (٧ : ٤٤٤) المجروحين (٣ : ٩) .
(٤) تهذيب التهذيب (٤ : ١١٦) واللسان (٦ : ٣٠) .

المبحث الثّالث

كتاب «المجروحين»

كتاب «المجروحين» من أهم كتب ابن حبَّان، وأكثرها اعتماداً من قِبَل أئمة النَّقد في العصور التالية، والحديث عن هذا الكتاب يطول، وسيأتي في الأبواب التالية من هذه الرسالة، إلاَّ أنَّني أعرِّف به تعريفاً عاماً، وأقتصر على بعض الشَّواهد الموضحة لبعض ما أطلق من أحكام.

(١) عنوان الكتاب ونسبته إلى ابن حبَّان

أعتقد أنَّ الحديث عن صحة نسبة هذا الكتاب إلى ابن حبَّان من فضول الكلام لأنني بيَّنت سابقاً أوجه التشابه في عدد من النقاط بين كتاب «الثّقات» و«المشاهير» و«المجروحين» كما أشرت إلى عدد من المصنفات التي أشار إليها ابن حبَّان في «المجروحين» وأشار إليها في غيره من كتبه، كما ذكرت عند تعريفي لكتاب «الثقات» أنَّ عدداً غير قليل من الرواة ذكرهم في «الثِّقات» وذكرهم في «المجروحين» وأنَّ جمهرة منهم علَّق أمرهم على الاستخارة أشار إليهم هو بنفسه، إضافة إلى التصريح بتصنيفه هذا الكتاب في غير موضع من كتبه. فقد قال في مقدمة «الثِّقات»:

(ولا سبب إلى معرفة صحة الأخبار وسقيمها، إلاَّ بمعرفة تاريخ من ذُكر اسمه من المحدِّثين، [فرأيتُ أن أُصنِّف في تاريخ الرواة كتابين: كتاباً أبيّن فيه الثقات منهم][١] وكتاباً أبيِّن فيه الضعفاء والمتروكين، وأبدأ منهما بالثِّقات)[٢].

وقال في نهاية كتاب «الثِّقات»: (وإنَّما نملي بعد هذا كتاب الضعفاء. جعَلَنا الله ممن تكلَّف الجهد في حفظ السُّنن ونشرها، وتمييز صحيحها من سقيمها، والتفقه فيها..)[٣].

وقال في «صحيحه»[٤]: (إسماعيل هذا، هو إسماعيل بن عياش، لم نذكره في كتابنا

---

(١) في المطبوع سقطٌ تداركته على نحو ما رأيت، والله تعالى أعلم.

(٢) الثِّقات (١ : ١٠).

(٣) ما سبق، والمطبوع (٩ : ٢٩٧) وانظر منه: (٤ : ٣٦٢) و(٧ : ١٤٩، ٤١٣) و(٨ : ٣١٧، ٤٠٤، ٥٠٢).

(٤) الصَّحيح (٧ : ١٥٨أ) والمطبوع (١٢ : ٢١٠).

هذا في هذا الموضع ، احتجاجاً منّا به . واعتمادنا في هذا الخبر على منصور بن أبي مزاحم لأنه سمعه من فليح ، وإسماعيل قد ذكرنا السَّبب في تركه في كتاب «المجروحين») ا . هـ .

وإسماعيل بن عياش قد ذكره في «المجروحين» وفصَّل سبب جرحه[1] .

وترجم في الثّقات سفيان بن حسين الثّقفي ، وقال : يجب أن يُمحى اسمه من كتاب «المجروحين» . وهو مترجم في «المجروحين» فعلاً[2] .

وفي ترجمة عزرة بن ثابت من «المشاهير» قال : وهم إخوة ثلاثة : عزرة ، وعلي ومحمد . . . وأما محمد ؛ فقد تبرّأنا من عهدته في كتاب «المجروحين» . وهو مترجم في «المجروحين»[3] .

وقد استفرغ الإمام الذهبيُّ أحكام ابن حبان في كتابه هذا ، في «ميزان الاعتدال» وأقرّه أو تعقّبه ـ كما سيأتي ـ . كما استفرغه الإمام ابن حجر في «لسان الميزان» و«التهذيب» . واعتمده ـ مع بعض الانتقادات ـ كل مَن جاء بعده من الحفاظ ، حتى إنَّ ابن الجوزي قد روى من طريق ابن حبَّان في «العلل المتناهية» أكثر من ستين حديثاً وقلَّما يضعِّف راوياً دون إشارة إلى قول ابن حبَّان فيه[4] .

وذكره صاحب «كشف الظنون» فقال : (. . . الضعفاء والمتروكين من رواة الحديث وضع له مقدمة قسم فيها الرواة إلى نحو من عشرين قسماً ، ذكره البقاعي في حاشية «شرح الألفية» .

وأيّاً ما كان اسمه فهو دائر في فلك المجروحين والضعفاء والمتروكين ومضمونه هو هو . وقد يذكر أحياناً باسم كتاب «الجرح والتعديل»)[5] .

جاء في فهرس مخطوطات المكتبة الغربية[6] بالجامع الكبير بصنعاء ما لفظه :

---

(١) المجروحين (١ : ١٢٤) .

(٢) الثقات (٦ : ٤٠٤) والمجروحين (١ : ٣٥٤) .

(٣) المشاهير (١٥٧٧) والمجروحين (٢ : ٢٥١) .

(٤) ومع هذا ؛ فإنَّه لم يذكر ابنَ حبَّان في شيء من كتب التراجم والتاريخ التي صنَّفها .

(٥) كشف الظنون (١٠٨٧) .

(٦) (ص٧٤) .

(كتاب الجرح والتعديل لمحمد بن حبَّان أبو حاتم التميمي . أوله مبتور ، وأول الموجود منه زياد بن فخراي ، وأنا شاحب اللون ، وسخ الثياب ، كثير الشَّعر ، فقال : من أين لحديثه الحديث؟ وآخره مبتور ، وأول الموجود منه : قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : تعوذوا بالله من إمارة الصبيان ، قيل : يا رسول الله ، وما إمارة الصبيان؟ قال : إن أطعتموهم هلكتم وإن عصيتموهم أهلكتم .

خط نسخي جيد . . . رتب أسماء العلماء على حروف المعجم مسجِّلاً الاسم الأول بالخط الأحمر الكبير وسط المتن . ويعرف كتاب الجرح والتعديل لابن حبَّان باسم «التنقيح» . . . ولعلَّ فيه قدْر كرّاس نقص ، وفي أعلاه كذلك) ا . هـ .

والواقع أن هذا الكتاب هو كتاب «المجروحين» نفسه ولكن مفهرس المكتبة لم يتحقق من القراءة فقد جاء في المطبوع ما نصُّه : (فانحدرت إلى البصرة ، فلقيت زياد بن مخراق وأنا شاحب اللون ، وسخ الثياب ، كثير الشَّعر ، فقال : من أين؟ فحدَّثته الحديث)[١] .

وآخر الموجود هو بنصِّه أيضاً في «المجروحين»[٢] . والنقص بمقدار كراس من أوله وكراس من آخره فعلاً .

ومن الكتاب نسختان أُخريان ، أولاهما في دار الكتب المصرية[٣] وطُبعت عليها طبعة حلب بتحقيق إبراهيم زايد ، والأخرى بمكتبة أحمد الثالث[٤] بإستانبول ، وعليها طُبعت طبعة الهند بعناية عزيز بك القادري . وربما كان للكتاب نسخ أخرى لم أقفْ عليها بعد .

قلت : لقد حصلتُ على هذه المخطوطات وغيرها ، ولله الحمد والفضل .

(٢) طريقة تأليف الكتاب ومحتواه

لقد ابتدأ ابن حبان كتابه بمقدمة نفيسة بيَّن فيها منهجَه في الحكم على الرواة وقسَّم أنواع جَرْح الضعفاء على عشرين نوعاً ، كما جعل أنواع جَرْح الثِّقات ستة أنواع ، ثمَّ

(١) المجروحين (١ : ٨٢) .

(٢) ما سبق (٣ : ١٢٢) .

(٣) مخطوط دار الكتب المصرية تحت رقم (٩٥٩٨ب) .

(٤) وعنها صورة في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، وقد صوّرها لي المركز مشكوراً لمعالجة السَّقط والتحريف في المطبوع .

راحَ يَسْرُدُ أسماء الضعفاء مرتبين على الحروف ، مراعياً الحرف الأول من حروف المعجم فحَسْب .

ولَيْته إذ قسم المجروحين إلى عشرين نوعاً ، والثِّقات المضعَّفين إلى ستة أنواع ، رتَّب الرواة مصنّفين على هذه الأنواع ، إذ كان في ذلك تصنيف موضوعي في تلك العصور القديمة . ولكان هوّن على مُطالع كتابه ودارسه بوقوفه على بغيته من أقرب طريق .

وإذا ذهبنا نستقرئ مقدّمته وجدناه يبيّن سبب تأليفه هذا الكتاب ، وقد كان هذا السَّبب مكوناً من شقَّين :

الأول : لأنه (لا يتهيأ معرفة السَّقيم من الصَّحيح ، ولا استخراج الدَّخيل من الصَّريح ؛ إلاَّ بمعرفة ضعفاء المحدِّثين والثِّقات . . .) فكان هذا الكتاب لذكر (ضعفاء المحدِّثين وأضداد العدول من الماضين ، ممن أطلق عليهم أئمتنا القدح ، وصحَّ عندنا فيهم الجرح ، وأذكر السبب الذي من أجله جُرِح ، والعلة التي بها قُدح . . .)[١] .

والثاني : بيان ما أغفله الأئمة السابقون ، فلم يوضحوا فيه سبب الجرح أو لم يتوسعوا في ذلك ، أو كان في أحكامهم بعضُ قصور ، فقام ابن حبَّان بإكمال ذلك كلِّه[٢] .

وتكلَّم في مقدمته هذه عن تاريخ علم الجرح والتعديل ، وأول من نقَّب وفتش عن الرواة ، وعن حُكم الجرح والتعديل ، ومعرفة الضعفاء من الثِّقات ، والشَّرائط التي ينبغي توافرها فيمن يتصدَّى للفقه والاستنباط .

والجرح أقسام عديدة ، وأنواع كثيرة ، منها المسقِط ، ومنها غير المسقِط ، ومنها ما يسقط في حال دون حال ، ومنها أنواع جرح تخصّ الضعفاء ، وأخرى تخصّ الثقات .

وقد جعل ابنُ حبَّان أنواع الجرح المسقطة عشرين[٣] نوعاً ، وجعل أنواع الجرح[٤] غير المسقطة ستة أنواع . فخصّ الأنواع الأولى بالضعفاء ، وخصّ الثانية بالثِّقات .

(١) المجروحين (١ : ٤) .

(٢) ما سبق (١ : ١٥) .

(٣) المجروحين (١ : ٦٢) فما بعد .

(٤) ما سبق (١ : ٩٠) فما بعد .

ولذلك كان عنوان كتابه الكامل : (كتاب المجروحين من المحدّثين ـ يعني الثّقات ـ والضعفاءِ والمتروكين) كما هو على عددٍ من صفحات المخطوط .

(أ) أقسامُ جَرْحِ الضعفاء:

وقد رأيتُ بعد دراستي لهذا الكتاب أنَّ الأنواع العشرين التي تخصّ الضعفاء يمكن توزيعها على ستة أقسام ، تحت كل قسم منها نوع ، أو أنواع عديدة من الجرح .

(١) أما القسم الأول : فقد تحدَّث فيه عن سبعة أنواع من المساهمين في الوضع : الزنادقة[١] والوضّاعون[٢] جرأة واستحلالاً والوضَّاعون[٣] حسبةً ، والوضَّاعون[٤] لغَرَض دنيوي ، والقُصّاص[٥] والسُّؤَّال ، ومَن أُدخل عليه[٦] الحديث فعرف فأصَّر ، ومَن كان يوضَع له الحديث[٧] وهو لا يعلم .

وهذه الأقسام السبعة تشتمل على أنواع أسباب وضع الحديث حالاً (بقصد الوضع) أو مآلاً بأن تحقَّق الوضع ، وإنْ لم يُرِد المحدِّث ذلك ، إما ابتداء ؛ كمن أخطأ ثم أصرَّ ، أو المغفَّل الذي يوضَع له الحديث وهو لا يدري .

(٢) القسم الثاني : من نُسب إلى الكذب . وهؤلاء ستة أنواع :

مَن كان يتلقَّن[٨] ولا يبالي ، ومن كان يكذب[٩] لجهله بالعلم ؛ وهو لا يعلم أنَّه يكذب ، والذين يحدِّثون عمَّن لم يرَوْهم[١٠] ، والذين يخلطون[١١] في الروايات، ويَقلبون

---

(١) المجروحين (١ : ٦٢ ـ ٦٣) .
(٢) ما سبق (١ : ٦٤ ـ ٦٥) .
(٣) ما سبق (١ : ٦٤) .
(٤) ما سبق (١ : ٦٥ ـ ٦٦) .
(٥) ما سبق (١ : ٨٥ ـ ٨٦) .
(٦) ما سبق (١ : ٧٨) .
(٧) ما سبق (١ : ٧٧ ـ ٧٨) .
(٨) ما سبق (١ : ٦٨ ـ ٦٩) .
(٩) ما سبق (١ : ٧٠) .
(١٠) ما سبق (١ : ٧١) .
(١١) ما سبق (١ : ٧٣ ـ ٧٤) .

الأخبار ، والذين يحدِّثون عمن لقوهم بما لم يسمعوا[١] منهم على غير وجه التدليس والذين أخطأوا[٢] فعُرِّفوا فلم يرجعوا .

(٣) القسم الثالث : الفسَّاق[٣] والسُّفهاء ، فالفاسق لا يكون عدلاً ، والعدالة شرط في الرواية .

(٤) القسم الرابع : المبتدعون[٤] الدعاة إلى بدعتهم .

(٥) القسم الخامس : المدلّسون[٥] الضعفاء عمن لم يرَوهم .

(٦) القسم السَّادس : اختلال الضبط وفحش الغلَط وتحته أنواع أربعة : الغفلة الشديدة وكثرة الوَهَم[٦] والاختلاط[٧] والخطأ الفاحش[٨] والتحديث من الحفظ بعد ضياع الكتب[٩] .

(ب) جَرْحُ الثقات:

وأقسام جرح الثقات أربعة ، يندرج تحتها ستة أنواع :

(١) القسم الأول : الخطأ اليسير[١٠] وهو الذي يُجتنب معه مفاريد الراوي .

(٢) والقسم الثاني : التدليس . وهو ثلاثة أنواع : تدلّيس الشيوخ[١١] وتدليس الإسقاط[١٢] وتدليس التسوية[١٣] .

---

(١) ما سبق (١ : ٧٤) .
(٢) ما سبق (١ : ٧٨ ـ ٧٩) .
(٣) المجروحين (١ : ٧٩ ـ ٨٠) .
(٤) ما سبق (١ : ٧٩ ـ ٨٠) .
(٥) ما سبق (١ : ٨٠ ـ ٨١) .
(٦) ما سبق (١ : ٦٧) .
(٧) ما سبق (١ : ٦٨) .
(٨) ما سبق (١ : ٧٦ ـ ٧٧) .
(٩) ما سبق (١ : ٧٥) .
(١٠) ما سبق (١ : ٩٠) .
(١١) ما سبق (١ : ٩١) .
(١٢) ما سبق (١ : ٩٢) .
(١٣) ما سبق (١ : ٩٤) .

(٣) والقسم الثالث : الثقة الحافظ[١] غير الفقيه إذا حدَّث من حفظه فربما أحال المعاني ، لعنايته بالأسانيد دون المتون .

(٤) والقسم الرابع : الفقيه الثقة[٢] المعتني بالمتون لاستخراج الأحكام إذا حدَّث من حفظه ؛ لأنه لا يضبط الإسناد غالباً .

هذه هي أنواع جرح الثقات والضعفاء ، وعليها بنى كتابه «المجروحين» هذا .

(٣) ألفاظ الجرح المستعملة في هذا الكتاب «المجروحين»

إنَّ اصطلاحات ابن حبَّان في ألفاظ الجرح والتعديل فريدة متميزة ، وقَلَّ أن تجد إماماً آخر يشاركه في بعضها . ومن هنا كانت صعوبة دراسة مصطلحات ابن حبَّان ولما كانت هذه الكلمات لمجرد العرض ، فإنني أضع بين يديك أمثلة من هذه المصطلحات لتكون على ذُكْر من هذا حين دراستنا لمنهجه في الجرح والتعديل إن شاء الله .

(١) مصطلحات ابن حبَّان عن الوضع :

دجَّال من الدجاجلة ، يضع الحديث على رسول الله صراحاً[٣] كان يضع الحديث على الثِّقات ، ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات ، لا يحلّ كتابة حديثه إلاَّ على جهة التعجب فقط[٤] يروي عن الثِّقات الأوابد والطَّامَّات[٥] . . . منكر الحديث جداً يأتي عن الثّقات بالأشياء الموضوعات[٦] . . . وعدد كبير من مثل هذه الألفاظ .

(٢) مصطلحات عن الشّذوذ والنكارة :

يروي عن فلان ما ليس من حديثه ، وعن غيره من الثِّقات ؛ ما لا يشبه حديث

(١) المجروحين (١ : ٩٢) .

(٢) ما سبق (١ : ٩٣ ـ ٩٤) .

(٣) ما سبق (١ : ١٣٤) .

(٤) ما سبق (١ : ١٣٥) .

(٥) ما سبق (١ : ١٤٠) .

(٦) ما سبق (١ : ١٣٧) .

الأثبات فسقط الاحتجاج به لَّما ظهر ذلك منه[١] . . . ينفرد عن الثقّات بما لا يشبه حديث الأثبات ، فلمَّا فحشت مخالفته الثقّات ؛ صار ساقطَ الاحتجاج به[٢] . . . وألفاظ كثيرة أخرى .

(٣) مصطلحات حول كثرة الخطأ :

كان مِّمن فحش خطؤه حتى خرج عن حد الاحتجاج به[٣] . . . فاحش الخطأ[٤] يخطئ فيكثر[٥] .

(٤) مصطلحات المختلطين ، وأصحاب الأوهام :

اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدِّث به[٦] . . . كان صدوقاً ؛ إلاَّ أنه لما كَبُرَ ساء حفظه وتغيَّر ، فكان يتلقَّن ما لقن[٧] . . . من خيار عباد الله مِّمن قطعته العبادة عن مراعاة الحفظ . . . فكان يأتي بالشيء الذي لا أصل له توهُّماً ، فبطل الاحتجاج بأخباره[٨] .

(٥) مصطلحات المدلِّسين ، ومن يروي عمَّن لم يسمع منه :

يسرق الحديث ويسوِّيه[٩] . . . يأتي عن الثّقات بما لايشبه حديث الأثبات ، إن لم يكن بالمتعمِّد لها فهو المدلِّس عن الكذابين[١٠] . . . كان ممن يحدِّث بما لم يسمع[١١] .

(١) المجروحين (٣ : ٨٣) .

(٢) ما سبق (٣ : ٩٤) .

(٣) المجروحين (١ : ١٠٤) .

(٤) ما سبق الموضع نفسه .

(٥) ما سبق (١ : ٩٩ - ١٠٠) .

(٦) ما سبق (٣ : ٨) .

(٧) ما سبق (٣ : ٩٩) .

(٨) ما سبق (٣ : ٢٣) .

(٩) ما سبق (١ : ١٢٩) .

(١٠) ما سبق (١ : ١١٥) .

(١١) ما سبق (٣ : ٢٩) .

ومصطلحات عديدة جداً سترى تصنيفها والحديث عليها فيما يأتي ؛ إنْ قدَّر الله ذلك وشاء .

(٤) الانتقادات التي وجهت إلى «المجروحين»

لقد وُجِّهت إلى كتاب المجروحين عدة انتقادات ؛ منها أنه يذكر الرجل في «الثِّقات» ويذكره في «المجروحين» وقد أشرت إلى ذلك عند الحديث على كتاب «الثِّقات» وسوف يأتي التفصيل في موضعه اللاحق .

كما وُجِّهت إلى ابن حبَّان تهمة (سعة المصطلحات وتداخلها) وهذه التهمة عويصة والإجابة عنها تحتاج إلى طولِ نَفَسٍ لا تتسع له هذه العُجالة ، فلنتركها إلى موضعها .

وقد شنَّع الحافظ الذهبي على ابن حبَّان في عدة مواضع من الميزان .

(١) فقال في ترجمة أفلح بن سعيد المدني (م س) : (ابن حبَّان ربما قصَّب الثقة حتى كأنَّه لا يدري ما يخرج من رأسه . .) .

(٢) وقال في ترجمة أيوب بن عبدالسَّلام : (إنَّ ابن حبَّانِ صاحب تشنيع وشَغَب) .

(٣) وقال في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجمحي (م د س ق) : (ابن حبَّان خسَّاف قصَّاب) .

(٤) وقال في ترجمة سويد بن عمرو الكلبي (م ت س ق) : (وأما ابن حبَّان ؛ فإنَّه أسرف واجترأ) .

(٥) وقال في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي (د س ق) : (وأمَّا ابن حبَّان فإنَّه يقعقع كعادته) .

(٦) وقال في ترجمة محمد بن الفضل السَّدوسيِّ (عارم) (ع) : (وقال الدَّارقطني : تغيَّر بأَخَرَة ، وما يظهر له بعد اختلاطه حديث منكر ، وهو ثقة . قال الذهبي : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأتِ بعد النسائي مثله ، فأين هذا القول من قول ابن حبَّان الخسَّاف المتهوّر في عارم؟ . . .)[1] .

---

(١) انظر ميزان الاعتدال على التوالي (١ : ٢٧٤ ، ٢٩٠) (٢ : ١٤٨ ، ٢٥٣) (٣ : ٤٥) (٤ : ٨) .

وللحافظ ابن حجر تعقُّبات كثيرة على ابن حبَّان، دافع فيها عن رجال البخاري الذين ضعَّفهم ابن حبَّان، فمن ذلك:

(١) في ترجمة زياد بن عبد الله[1] بن الطفيل البكائي قال: أفرط ابن حبَّان فقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. قال ابن حجر: ليس له عند البخاري سوى حديث مقروناً.

(٢) وفي ترجمة سالم بن عجلان الأفطس[2] قال: أفرط ابن حبَّان فقال: كان مرجئاً يقلب الأخبار.

(٣) وفي ترجمة يونس بن أبي[3] الفرات قال: تكلَّم فيه ابن حبَّان بلا مستند.

وقد أحصيت مواضعَ كثيرةً ضعَّف فيها ابن حبَّان بعض رجال البخاري وكان دفاع ابن حجر قوياً في بعض الأحيان، بينما لا يخرج عن مراد ابن حبَّان من كلامه في أكثرها.

وأما ما قاله الذهبي؛ فيحتاج إلى وقفات طويلة، لن أتجاوزها إن شاء الله تعالى.

وقد بقيَتْ مباحث كثيرة تتعلّق بكتاب «المجروحين» أتركها إلى موضعها من القسم الثالث، حتى لا يتكرَّر الكلام في غير طائل.

على أنّ مما يحسُن التذكير به: أنّنا حقّقنا الكتاب على أربع نسخ مخطوطة، وبقي علينا فيه أشياء تحت الإنجاز، ونأمل أن يكون تحت أيدي الباحثين قريباً إن شاء الله تعالى.

---

(١) هدى السَّاري (ص ٤٠٣).

(٢) ما سبق (ص٤٠٤) المجروحين (١ : ٣٤٢).

(٣) ما سبق (ص٤٦٤).

البابُ الثاني

ابنُ حِبانَ الناقد

الفصل الأول: صفات الناقد بين المحدّثين وابن حبّان

وفيه ثلاثة مباحث:

الفصل الثاني: مسلك ابن حبّان في نقد الرّواة

وفيه ثلاثة مباحث:

الفصل الأول

صفات النّاقد بين المحدّثين وابن حبَّان

وتحته ثلاثة مباحث : صفات النّاقد في نظر المحدّثين ، وصفات النّاقد في نظر ابن حبّان ، ومدى تحقُّق ابن حبّان بصفات النّاقد .

تمهيد : إنَّ النَّقد في كل العلوم والآداب مهمةٌ صعبة ، لا يقوى عليه إلا نخبة نادرة من فحول أهل كلِّ فن .

فكم من أديبٍ مرموق ، تقرأ له مقالاً ، يسحرُك به ، حتى إذا أعطيته نصاً أدبياً لينقُدَه ؛ لم تجد لديه المقدرة على نقد هذا النَّص من كافّة جوانبه . .؟!

وكم من شاعرٍ مطبوع ، إذا قرأتَ شعره ، حسبت أنك مع فحول الشعراء في العصور الإسلامية الأولى ، ولكنّه لا يقوى على نقد قصيدة لغيره ، وإذا فَعَل ؛ وجدت نقده هشّاً لا يغوص في عُباب ذاك القصيد ، ولا يتعمّق في دخائله . .؟!

وقُل مثل ذلك عن الطبيب ، والجرّاح ، والمدرِّس ، والمربّي . . . إلخ ، فالنُّقاد هم الطبقة الممتازة في كلِّ علم من العلوم .

والنُّقاد في علم الحديث ، مُهمَّتهم أصعب المهمات ، والشرائط التي ينبغي توفُّرها لديهم أدقُّ وأصعبُ بكثير منها عند غيرهم ؛ لأنَّ الذي يعايش في نقده نُصوصَ السُّنة النبوية ، تختلف مواقفه معها عمن يعايش أيَّة مادةٍ نقدية أخرى ، إذ لا مجال للمحاباة عند نقّاد الحديث ، ولا مجال للتعنُّت أيضاً ، فهُم إمّا أن يثبتوا حديثاً ؛ فيصبح شرعاً يتعبّدُ النَّاسُ رَبَّهم بفحواه ، أو يردّوا حديثاً ؛ فيبطل العمل به .

فما الصِّفات التي يجبُ أن يتحلَّوا بها؟ وما الشرائط التي يجب توافرها عندهم ، حتى يجوز لهم الحكم على الأحاديث والرجال ، وحتى يؤجروا مرّتين إذا أصابوا ، ويؤجروا مرّة واحدة إذا أخطأوا ، أو على الأقلّ : لم يأثموا؟

المبحث الأول

صفات النَّاقد عند المحدِّثين

أجملَ الإمام الذهبيُّ أهم تلك الصّفات بقوله : «لا سبيل إلى أن يَصير العارفُ الذي يزكِّي نقلَة الأخبار ويجرَحُهم جِهْبِذاً[١] إلا بإدمان الطلَب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسَّهر والتيقُّظ والفهم ، مع التقوى والدِّين المتين ، والإنصاف والتردُّد إلى مجالس العلماء ، والتحرّي ، والإتقان . . . فإن آنستَ ـ يا هذا ! ـ من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً ؛ وإلاّ فلا تتعنَّ .

وإنْ غلبَ عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب ؛ فبالله لا تتعَبْ !

وإن عرفتَ أنك مخلِّطٌ مخبّط ، مُهْمِلٌ لحدودِ الله ؛ فأرِحْنا منك ، فبعد قليلٍ ينكشف البَهْرَج[٢] وَيُنَكَّب الزَّغَل[٣] ﴿وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إلاَّ بِأَهْلِهِ﴾ (فاطر : ٤٣) فقد نصحتك !»[٤] .

وقبل الإمام الذهبيِّ قال الخطيبُ : «إجماعُ الأمة على أنَّه لا يرجع في التعديل إلاّ إلى قول عدلٍ رضا ، عارف بما يصير به العدلُ عدلاً ، والمجروح مجروحاً .

وإذا كان كذلك ؛ وجب حملُ أمره في التزكية على السَّلامة ، وما تقتضيه حالُه التي أوجبت الرجوع إلى تزكيته من اعتقاد الرضا به ، وأداء الأمانة فيما يُرجع إليه فيه والعمل بخبر من زكّاه .

ومتى أوجبنا مطالبته بكشفِ السَّبب الذي به صار عدلاً عنده ، كان ذلك شكّاً منا

(١) الجهبذ ـ بكسر الجيم والباء وسكون الهاء ـ : النَّقّاد الخبير . القاموس (جهبذ) (١ : ٣٥٢) .

(٢) البهرج ـ بفتح الباء والراء وسكون الهاء ـ : الباطل والرديء من كل شيء . القاموس (بهرج) (١ : ١٨٠) .

(٣) الزغل : ما يُمجّ ويدفع من غير حرص عليه . وَيُنَكَّب الزغل : يظهر ممجوجاً غير مرغوب فيه . انظر القاموس (زغل) (٣ : ٣٨٩) .

(٤) تذكرة الحفاظ (١ : ٤) .

في علمه بأفعال المزكّى وطرائقه ، وسوء ظن بالمزكّي ، واتّهاماً له بأنّه يجهل المعنى الذي يصير به العدلُ عدلاً .

ومتى كانت هذه حاله عندنا ؛ لم يجب أن نرجع إلى تزكيته ، ولا أن نعمل على تعديله . . . إن كان الذي يُرجع إليه في الجرح عدلاً مرضيّاً في اعتقاده وأفعاله ، عارفاً بصفة العدالة والجرح وأسبابهما ، عالماً باختلاف الفقهاء في أحكام ذلك ، قُبِلَ قوله فيمن جرحه مجملاً ، ولم يُسأل عن سببه»(١) .

وإذا كان أكثرُ المتقدِّمين لم يحدَّ هذه الشرائط بحدود ، ولم ينصَّ عليها نصاً ؛ فعلى الباحث أن يتلمَّسها بنفسه ، وألا يجترَّ ما ملأ كُتبَ علوم الحديث بنقلِ الخالِف عن السالف ، دونما إبداعٍ جديد ، أو تدليلٍ مفيد .

قال ابن أبي حاتم ـ رحمهما الله ـ : «فإن قيل : كيف السَّبيل إلى معرفة معاني كتاب الله عزَّ وجل ومعالم دينه؟! قيل : بالآثار الصَّحيحة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وعن أصحابه النُّجباء الألبّاء(٢) الذين شهدوا التنزيل ، وعرفوا التأويل رضي الله تعالى عنهم .

فإن قيل : فبماذا تُعرف الآثار الصَّحيحة والسَّقيمة؟ قيل : بنقد العلماء الجهابذة الذين خصَّهم الله عزَّ وجل بهذه الفضيلة ، ورزقهم هذه المعرفة ، في كلِّ دهر وزمان»(٣) .

ونقلَةُ الحديث عن النَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم على مراتبَ كثيرة ، ولا يمكن أن يكون النُّقّاد من غير المحدِّثين ؛ لأنَّ أهلَ كلِّ فنٍّ أعلمُ بفنِّهم ، لذلك كان لا بُدَّ من معرفة طبقات المحدِّثين ، ومكانة كلٍّ منهم «ليُعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير ، والبحث عن الرجال والمعرفة بهم ، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح»(٤) .

---

(١) الكفاية (ص١٦٥) فما بعد .

(٢) الجرح (١ : ٢٢١) .

(٣) الألباء : جمع لبيب وهو العاقل الكيس . القاموس (لبب) (١ : ١٢٧) .

(٤) الجرح (١ : ٦) .

فإذا وصل المحدِّث إلى درجة «الثبتِ الحافظ الورع المتقن الجِهْبِذ الناقد للحديث ؛ فهذا الذي لا يُختلف فيه ، ويُعتمد على جرحه وتعديله ، ويُحتجّ بحديثه ، وبكلامه في الرجال»[١] .

وإذا سألنا ابنَ أبي حاتم عن صفات الحافظ الورع الناقد للحديث ؛ متى يبلغ ذلك؟

يتعذّر وجود الجوابِ السَّريع ، بَيد أنّه أفرد مجلداً كاملاً ، ترجم فيه لجهابذة النُّقاد بدءاً بمالك بن أنس ، وانتهاءً بأبيه أبي حاتم الرازي ، فكانوا ثمانية عشر ناقداً ، جعل جلَّ اعتماده في كتاب «الجرح والتعديل» على أقوالهم في الرجال .

فإذا نظرنا إلى المؤهلات التي جعلت من شعبة بن الحجَّاج ـ مثلاً ـ ناقداً عنده ؛ نجدها كما يأتي :

(١) ورعه وتقواه وسخاؤه وكثرة عبادته[٢] . وهذا شرط رئيس من شرائط النَّقد .

(٢) حرصه على نقد الرجال[٣] ؛ حسبةً وتديناً وخوفاً من أن يسأل عن كتمان العلم .

(٣) جرأته على من يحدِّثه ، واستفساره عمّا يتشكَّك فيه من حديثه ، فكان يستعيد الراوي الحديثَ المرة والثنتين ، بل كان يسمع الحديث ، ويسأل راويَه عنه أكثر من عشرين مرة أحياناً !

(٤) سعةُ علم شعبة بالسُّنة[٤] فقد نقل ابن حبّان عن سفيان الثوريّ قوله فيه : «شعبةُ أمير المؤمنين في الحديث» . قال عبد الرحمن : «يعني فوق العلماء في زمانه» . ونقل عن ابن مهدي ـ تلميذ شعبة ـ وقتادة ـ شيخ شعبة ـ وأحمد ابن حنبل ثناءً عظيماً عليه ، ثم نقل عن ابن المدينيّ أنَّ علم التابعين وصل إلى عدد من الأفذاذ ، أحدهم

---

(١) الجرح (١ : ١٠) .

(٢) ما سبق (١ : ١٧٢ ، ١٧٣) وانظر لمالك (١ : ١٨ ، ٣١) .

(٣) ما سبق (١ : ١٧١) (٢ : ٢٠ ، ٣٥) .

(٤) ما سبق (١ : ١٢٦ ـ ١٢٩) وانظر مثل ذلك في مالك (١ : ١٣ ، ١٨) مثلاً .

شعبة . وقد كان شعبة[١] حريصاً على طلب العلم حتى عندما كان إماماً ، فكان يسأل عن حديث فلان ، ويطلب من يحدّثه به ، ولو كان من تلامذته .

(٥) حفظه وإتقانه للحديث[٢] . نقل ابن حبّان عن سفيان قوله : «كانوا يخالفونني في الكوفة ؛ فأقول : ما قال شعبة؟ ما قال مسعر؟ ولا ألتفت إلى خلافهم» . ونقل ثناء النُّقاد على حفظه وضبطه .

(٦) اعتراف العلماء كالثوري وغيره بتقدُّم شعبة عليهم[٣] وحرص أهل الحديث على عرض حديثهم عليه لتصحيح حديثهم ، واعتراف أهل العلم بأنَّ الراوي الذي يروي عنه شعبة لا يحتاج إلى بحث عنه .

(٧) معرفتُه بالرجال[٤] : أسمائهم ، وأنسابهم ، وكُناهم ، ومحلّهم من الجرح والتعديل فانظر نماذج من ذلك . فقد ذَكَرَ له أكثر من تسعين راوياً تكلَّم عليهم أو فيهم .

(٨) معرفة شعبة بعِلَل الحديث صحيحه وسقيمه ، وذكر له أمثلة مما تكلَّم على علله من الحديث[٥] . ومن ذلك :

ـ علمُ شعبة بعلل الحديث ، ومنها المراسيل . فكان يقول مثلاً : «أبو المهلَّب لم يسمع من أُبيٍّ بن كعب شيئاً» وقال : «ما أرى محمد بن سيرين سمع عقبة بن عبد الغافر» وقال : «أحاديث الحكم عن مجاهد كتاب ، إلاَّ ما قال : سمعت . . .»[٦] وهكذا . وهذا كلُّه ناتج عن تتبُّع الروايات ، ومعرفة تواريخ الرواة ومروياتهم .

ـ وكراهيته[٧] للتدليس ، ونُفْرته من المحدِّثين الذي يتخذونه سبيلاً ، وما أُثر عنه في ذلك من أقوال .

---

(١) ما سبق (١ : ١٧٤) وانظر لمالك فيه (١ : ٢٧) .

(٢) ما سبق (١ : ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٧٥) .

(٣) ما سبق (١ : ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦) وانظر لمالك (١ : ٢٦ ، ٣١) .

(٤) ما سبق (١ : ١٣٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩) وانظر لمالك (١ : ١٦) .

(٥) الجرح (١ : ١٥٧ ـ ١٥٩) .

(٦) الجرح (١ : ١٢٩ ـ ١٣٢) .

(٧) ما سبق (١ : ١٧٣) .

وقد كان طلبةُ العلم يَعرضون ما يسمعون من المحدِّثين على النُّقاد الصيارفة ، حتى يتثبَّتوا من أنَّ ما يحملونه من الحديث صحيح أو غير صحيح[١] وقد كان إبراهيم النخعيّ وقتادة من هؤلاء ، ثمَّ كان الثوريّ وشعبة ويحيى القطان وغيرهم .

بل لقد قال عمرو بن قيس : «ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفيّ الذي ينتقد الدَّراهم ، فإنَّ الدراهم فيها الزائف والبَهْرَج ، وكذلك الحديث»[٢] .

وكان على المحدِّثين أن يتعرّفوا إلى طُرُق الحديث الذي يسمعونه ، ويتتبَّعونه حتى يقِفُوا على حقيقته ، فإنْ عرفوا صحَّته ؛ أخذوه ، وإلا طرحوه[٣] وصنّفوه مع الأحاديث الضعاف .

فأبرز صفات النّاقد : العلم والمثابرة على طلبه ، والحفظ والإتقان ، ومعرفة الرجال : ثقاتِهم ، وضعفائهم ، ومتروكيهم . ومعرفة علل الحديث ، والإحاطة بالسُّنة النبوية ، وأقوال أهل العلم في ذلك ، والتقوى والورع والتنـزُّه عن الهوى والغرض ، ومعرفة ما يَجْرَح الرواة مما لا يجرح ، ومعرفة مدلولات ألفاظ النُّقاد ، فكثيراً ما يُظنّ أنَّ كلامهم يعني الجرح ، وهم لا يعنونه ، أو يعنونه ، ولكنه ليس بجرح في حقيقة الأمر .

قال الخطيب : «مذاهبُ النُّقاد غامضةٌ دقيقة ، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مَغْمَز ؛ فتوقَّف عن الاحتجاج بخبره ، وإن لم يكن الذي سمعه موجباً لردِّ الحديث ، ولا مُسقطاً للعدالة ، ويرى السَّامع أنَّ ما فعله هو الأولى ؛ رجاءَ ـ إنْ كان الراوي حيّاً ـ أن يحمله على التحفُّظ وضبط نفسه عن الغَميزَة ، وإن كان مَيتاً أن ينزِّله مَنْ نَقَلَ عنه منزلته ، فلا يُلحقه بطبقة السَّالمين من ذلك المغمز»[٤] .

كما يجب أن يكون ذا خبرةٍ بمدلولات كلام العرب ، حتى لا يحملَ كلام النقّاد على

---

(١) الجرح (٢ : ١٧ ، ٢٠) .
(٢) ما سبق (٢ : ١٨) .
(٣) ما سبق (٢ : ١٩) .
(٤) الكفاية في علم الرواية (ص١٨٠) .

غير وجهته . فأهل الحجاز مثلاً يقولون عن الخطأ : «كذب» . وقد ضَعَّفَ بعضُ الناس عكرمة بهذا ، إذ حملوا قول ابن عمر لنافع : «لا تكذِب عليَّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس» على الكذب الذي يُسقط العدالة ، بينما المقصود : تحذيره من الغلط عليه ، والغلط لا يُعصم منه أحدٌ بعد الرسل عليهم السّلام .

ويجب أن يُتَفَطَّن إلى المذاهب الفكرية والعقدية ، فلا يُجْرَح الراوي لمجرد مخالفته له في المذهب ، كقول ابن أبي حاتم في البخاري - رحمهم الله تعالى - : «ترك أبي وأبو زرعة الروايةَ عنه» ؛ لاتهام الذُّهليّ إياه باللفظ . وقد تقدَّم الحديث عن ذلك .

ولا يَسعني في هذا المقام التحدُّث عن مثل هذا ، فإنَّ لبعضه موضعَه عند كلامي على العدالة والضَّبط ، وبعضه يراجع في مظانِّه(١) .

---

(١) انظر على سبيل المثال شرح النخبة للحافظ (ص٧١) فما بعدها ، الرفع والتكميل (ص٥٢) فما بعدها ، التبصرة والتذكرة للعراقي (٢ : ٥) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٠٤) فما بعد ، منهج النقد في علوم الحديث (ص٩٦) مقدمة تحقيق كتاب الجرح والتعديل للشيخ المعلمي اليماني (١ : ب ، ج) .

المبحث الثانـي

صفات النَّاقد في نظر ابن حبَّان

ليس هذا المبحث في حقيقة الأمر إلا تتمّةً للمبحث الأول الذي تقدَّمه ، وإنَّما ميَّزْتُه لأنَّه المقصود في هذه الدراسة ، فيوازَن بينه وبين ما تقدَّمه ؛ لمعرفة قدْر الإضافة من ابن حِبَّان .

قال ابن حِبَّان : «إنَّ الله اختار محمداً صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من عباده ، واستخلصه لنفسه من بلاده ، فبَعَثَه إلى خلقه بالحق بشيراً ، ومن النَّار لمن زاغَ عن سبيله نذيراً ليدعوَ الخلق من عباده إلى عبادته ، ومن اتِّباع السُّبل إلى لزوم طاعته ، ثم لم يجعل الفزع عند وقوع حادثة ، ولا الهرب عند وجود كلِّ نازلة ، إلاَّ إلى الذي أنزل عليه التنزيل ، وتفضَّل على عباده بولايته التأويل ، فسُنَّته الفاصلة بين المتنازعين ، وآثارُه القاطعة بين المتخاصمين»[1] .

فإذا كانت سنة المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بهذه المكانة في دين الله عزَّ وجل ، فما هو واجب أهل العلم ؛ الذين يَحْملون هذه السُّنن ويؤدُّونها إلى النَّاس؟

قال ابن حِبَّان : «الواجب على كلِّ من انتحلَ العلمَ ، أو نُسِب إليه ، حِفْظُ سنن المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، والتفقُّه فيها ، ولا حيلة لأحد في السبيل إلى حفظها إلاَّ بمعرفة تاريخ المحدِّثين ، ومعرفة الضعفاء منهم من الثقات ؛ لأنَّه متى لم يَعْرِفْ ذلك ، لم يُحسن تمييز الصَّحيح من السَّقيم ، ولا عَرَفَ المسنَد من المرسل ، ولا الموقوف من المنقطع .

فإذا وقف على أسمائهم وأنسابهم ، وميَّز العُدول من الضعفاء ؛ وَجَبَ عليه حينئذٍ التفقُّه فيها ، والعمل بها ، ثم إصلاح النية في نشرها إلى من بعده ؛ رجاءَ استكمال الثواب في العُقْبى بفعله ذلك ؛ إذ العلمُ من أفضل ما يخلِّف المرءُ بعدَه . نسأل الله العون على ما يقرِّبنا إليه ، ويزلفنا لديه»[2] .

---

(١) الثقات (١ : ٢ ـ ٣) المجروحين (١ : ١١ ، ١٦) .

(٢) ما سبق (١ : ٨) وانظر المجروحين (١ : ١٣) .

وأكّد هذا المعنى بقوله : «إنَّ مَن لم يُميّز الثقات من الضعفاء ، ولم يُحِطْ علمه بأسبابهم ؛ لا يتهيَّأ له تخليص الصّحيح من بين السَّقيم ، فإذا وقف على أسمائهم وأنسابهم ، والأسباب التي أدَّت إلى نفي الاحتجاج بهم ؛ تنكَّب عن حديثهم ، ولَزِمَ السُّنن الصَّحيحة»[١] .

ولزوم السُّنن الصَّحيحة هو الواجب في الدِّين ، ولا يجوز سواه ، حيث «ما كلَّف الله عز وجل عباده أخْذَ الدين عمَّن ليس بثقة ، ولا أمرَهُم بالانقياد للحِجاج ممن ليس بعدلٍ مرضيّة ، ولسنا نَستجِيز أن نحتجَّ بخبرٍ لا يصحُّ من جهة النَّقل في شيء من كُتبنا ، ولأنَّ فيما يصحّ من الأخبار ـ بحمد الله ومنِّه ـ ما يغني عنَّا عن الاحتجاج في الدِّين بما لا يَصحُّ منها»[٢] .

فابنُ حِبَّان يشترطُ في كلّ من أراد التفقُّه في دين الله ، أن يعرف سنن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فيميّز السَّقيم من الصَّحيح ، ويجمع الصَّحيح ، ويتفقَّه فيه كما ينبغي ، وهذا لا يتأتَّى له إلاَّ بمعرفة الثّقات من الضعفاء ، ومرويات كلٍّ منهم ، وسبب ترك رواية أحدهم ، واعتماد رواية غيره ، مع وجود النيَّة الصادقة ، والعمل الجاد ، ونشر العلم ابتغاء وجه الله تعالى .

وهل هذه الصّفات تتوافر إلاَّ في أعداد قليلة من جهابذة النُّقاد؟!

ويَحْسُن أن نستمع إلى ابن حِبَّان ، وهو يَعرض علينا الصّفات التي ينبغي توافرها في الراوي الذي يُقبل حديثه ، ثم الصّفات التي يجب أن يتحلَّى بها نُقّاد الحديث .

قال[٣] : «أقلُّ ما يَثْبُتُ به خبرُ الخاصَّة ، حتى تقوم به الحجَّة على أهل العلم ، هو خبرُ الواحدِ الثقةِ في دينه ، المعروفِ بالصّدق في حديثه ، العاقلِ بما يحدّث به ، العالمِ بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، المتعرِّي عن التدليس في سماع ما يروي ، عن

(١) المجروحين (١ : ١٦) .

(٢) المجروحين (١ : ٢٥) .

(٣) المجروحين (١ : ٨) وقد شرح هذا كلَّه في مقدمة الأنواع والتقاسيم . انظر الإحسان (١ : ١٣٩ ـ ١٤٠) .

الواحد مثله ، في الأحوال التي وصَفْتُها ؛ حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم سماعاً متصلاً» .

هذا عن شروط المحدِّث وصفاته ، فمن الذي يقوِّمه ، ويعرف مدى توافر ذلك فيه؟

قال : «وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانُه وعدولُ بلده به ، وهو غير صادق فيما يروي من الحديث ؛ لأنّ هذا شيء ليس يعرفه إلاَّ مَنْ صناعتُه الحديث ، وليس كلُّ مُعَدِّلٍ يعرفُ الحديث حتى يُعَدِّلَ العَدْلَ على الحقيقة في الرواية والدِّين معاً . . .»(١) .

فالذين يحقُّ لهم ذلك : «فُرْسَانُ هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدِّين وهدوهم إلى الصراط المستقيم ، الذين آثروا قطعَ المفاوز والقِفَار ، على التنعّم في الديار والأوطان في طلب السُّنن في الأمصار ، وجمعها بالرحيل والأسفار ، والدوران في جميع الأقطار ، حتى إنَّ أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخَ البعيدة ، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة ، لئلا يُدخِلَ مضلٌّ في السُّنن شيئاً يُضِلُّ به ، وإن فعلَه ؛ فَهُم الذَّابّون عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ذلك ، والقائمون بنصرة الدين»(٢) .

ورَكبُهم الكريم هذا يبدأ من النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم الذي علَّمهم النَّقد والتثبُّت ، مروراً بأكابر الصَّحابة ، فالتابعين ، ثم أتباعهم كمالك وسفيان وشعبة ، ثم يحيى القطان وابن مهدي والشّافعي ، ثم علي ابن المدينيّ وأحمد ابن حنبل وابن معين ، ثم البخاري والدارمي والذهليّ وأبو حاتم وأبو زرعة وأضرابهم عشرات من كلّ طبقة ، حتى وصل الأمر إلى شيوخ ابن حِبَّان .

قال ابن حِبَّان في هؤلاء : «أمعَنُوا في الحفظ ، وأكثروا من الكتابة ، وأفرطوا في الرحلة ، وواظبوا على السُّنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة ، حتى أَخَذ عنهم من نَشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهبَ ، وسلكوا هذا المسلك ، حتى إنَّ أحدهم لو سُئل عن عدد الأحرف في السُّنن ، لكلِّ سُنَّة منها ؛ عَدَّها عداً ، ولو زيد فيها أَلِفٌ ، أو واو ؛ لأخرجها طوعاً ، ولأظهرها ديانة . ولولاهم ؛ لدَرَسَت الآثارُ ، واضمحلَّت الأخبار ، وعلا

(١) الإحسان (١ : ١٤٠) .

(٢) المجروحين (١ : ٢٧) .

أهلُ الضَّلالة والهوى ، وارتفع أهل البِدع والعَماء ، فهم لأهلِ البدع قامعون ، بالسُّنن شأنَهم دامغون . . .» إلخ كلامه المتقدّم في الطبقة السابعة من علماء الجرح والتعديل (ص٤٤ ـ ٤٥) من هذا الكتاب .

ثمَّ قال : «ومَن كانت همَّتُه في هذا الشأن ، ومواظبته على هذه الصناعة بحَسَب ما ذكرتُ ؛ لم يُنكَر لواحدٍ منهم أن يَجْرحَ الضعيف ، ويقدحَ في الواهي من الرواة والمحدِّثين .

ومَنْ لم يطلب العلم من مظانّه ، ولا دار في الحقيقة على أطرافه ؛ يعيبُهم إذا قالوا : «فلان ضعيف» و«فلان ليس بشيء» ؛ لجهلهم بصناعة الأَخبار ، وقلَّة معرفتهم بطرق الآثار»[١] .

وأكّد ابنُ حبّان على أمرٍ في غاية الخطورة ، وهو التجرّد لله تعالى ، في نصرة السنّة وترك نصرة المذهب ، وقول الحقّ مع الموافق والمخالف .

وهذه بعض أقواله في ذلك :

ـ في ترجمة الحجّاج بن أرطاة النخعي ، روى حديث الأضحية من طريقه ثم قال : «ولو صَحّ هذا الخبر ؛ لكان فيه الدليل على أنّ الأضحية ليّست بفرض . . . ولكنّا لا نستحلّ كتمان ما ظهر من جرح ناقل الخبر ، وإن وافق مذهَبنا خبرُه»[٢] .

ـ وفي ترجمة علي بن يزيد الألهاني قال : «لسنا ممن يستحلّ إطلاق الجرح على مسلم من غير علم ، عائذ بالله من ذلك . . . ونسأل الله جميل السّتر بمنِّه»[٣] .

ـ وفي ترجمة محمد بن القاسم الطايكاني قال : «وإنّي أحرّج على من كتب عنّي هذا الكتاب ، أو سمع بعضه ، ثم روى عنّي حديثاً مما ذكرت في هذا الكتاب ـ معزواً ـ إلاّ على سبيل القدح في ناقله على ما بيّنّاه ؛ ليدفع بذلك الكذب عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم»[٤] .

---

(١) المجروحين (١ : ٥٨ ـ ٦٠) .

(٢) المجروحين (١ : ٢٢٥) .

(٣) ما سبق (٢ : ١١٠) .

(٤) المجروحين (٢ : ٣١١) .

ـ وفي ترجمة مطرح بن يزيد الكناني قال: «هذا الذي قاله أبو زكريا ـ ابن معين ـ ليس مما يُعتمد عليه مطلقاً؛ لأنّا لا نستحلّ القدح في مسلم بغير بيّنة، ولا الجرح في محدِّث من غير علم»[1].

ـ وفي ترجمة يحيى بن عمرو بن مالك النكري قال: «لا نستحلّ أن نطلق الجرح على مسلمٍ قبل الاتّضاح، بل الواجب تنكّب كل رواية يرويها...» إلى أن قال: «هذا حكمُ جماعة ذكرناهم في هذا الكتاب؛ جَبُنّا عن إطلاق القدح فيهم لهذه العلّة»[2].

ـ وخرّج في «صحيحه» حديثاً فيه ذِكْر مروان بن الحكم الأموي (١١١٢) ثم قال: «عائذ بالله أن نحتجّ بخبر رواه مروان بن الحكم وذووه ـ يعني من طغاة بني أميّة ـ في شيء من كتبنا؛ لأنّا لا نستحلّ الاحتجاج بغير الصّحيح من سائر الأخبار، وإن وافق ذلك مذهبَنا، ولا نعتمد إلاّ على المنتزع من الآثار، وإن خالف ذلك قولَ أئمّتنا»[3].

قال عداب: هذه المواصفات التي اشترطها ابن حِبّان فيمن يجوز له الحكم على الرجال يمكن تقريبها كما يأتي:

(١) حفظُ تاريخ المحدِّثين، وتمييز الثقات من المتروكين، لمعرفة من تُقبل روايته، ممّن لا تُقبل روايته.

(٢) معرفةُ شرائط علوم الحديث، ودقائقه: المرسل، والمنقطع، والمدلس.

(٣) جمعُ طُرقِ الحديث، ومعرفة رواياته، وتمييزُ صحيحه من سقيمه، فيحتجّ بالصّحيح دون سواه.

(٤) معرفةُ عللِ الحديث، ومن تُقبَل زيادة ألفاظه، ممّن لا تُقبل.

---

(١) ما سبق (٣ : ٢٦).

(٢) ما سبق (٣ : ١١٤).

(٣) صحيح ابن حبّان (٣ : ٣٩٧).

(٥) الرِّحلةُ في طلب الحديث ؛ لمعرفة طرائق الأخبار ، والوقوف على فوائد عن الرواة واستجماع طرق ذلك كلِّه على وجه الإحاطة والسَّبر ، حتى لا يُضَعِّف حديثاً ، أو يُجرِّح راوياً إلاَّ ببيِّنة .

(٦) جمعُ حديث كلِّ إمامٍ من الأئمة الذين تدور معظمُ الأحاديث عليهم من جميع طرقها ، عن جميع تلامذتهم ، ومعرفة روايات كلٍّ واحد على وجه الحصر والوقوف على مَفارِيد كلّ واحد منهم عن شيخه . . . إلخ ، حتى لا يقع الاشتباه .

(٧) معرفةُ المتشابه في الرسم ، وتحديد حديث كلٍّ واحد من المتشابهين ، حتى لا يُدْخَلَ في السُّنن ما ليس منها ، وخاصة إذا كان أحد المتشابهَين ثقةً ، والآخر ضعيفاً .

(٨) المواظبة على العمل بالسُّنة ، ونشرها ، فإنَّ ذلك يجعلُ الإنسان حافظاً ذاكراً قليل الوَهَم .

(٩) وقبل ذلك كلّه : تصحيحُ النيَّة في ذلك ، والتجرّد في النّقد والتقويم ، حتى يكون العمل خالصاً لله تعالى ؛ ليحصل التوفيق والتسديد .

هذه أبرز النقاط التي ذكرها ابن حِبَّان فيمن يجوزُ له الحكمُ على الرجال ، فما مدى تحقُّق هذه المواصفات فيه؟

المبحثُ الثالثُ

مدى تحقُّقِ ابن حبَّان بصفات النَّاقد

إنَّ ما قدمتُه من كلام ابن أبي حاتم، وابنِ حِبَّان يستدعي الوقوفَ على تحقُّقِ ذلك في الإمام ابن حِبَّان.

ولا يستهويني نقلُ أقوال الآخرين فيه، بمقدار ما أرغب في استخلاص ذلك من واقع حياته، وأقواله، ومصنفاته.

المطلب الأول: سَعةُ علم ابن حِبَّان وحرصه على طلب العلم واقتناص الفوائد

قال رحمه الله: «ولعلَّنا قد كتبنا عن أكثرَ من ألفي شيخ من إسبيجاب إلى الإسكندرية، ولم نروِ في كتابنا هذا ـ يعني الأنواعَ والتقاسيمَ ـ إلاَّ عن مئة وخمسين شيخاً، ولعلَّ معوَّلَ كتابنا هذا يكون عن نحو من عشرين شيخاً ممن أدرْنا السُّنن عليهم»(١).

قال الذهبي معقِّباً: «قلت: كذا فلتكن الهِمَمُ؟ هذا مع ما كان عليه من الفقه والعربية، والفضائل الباهرة، وكثرةِ التصنيف»(٢).

وأقول: لك أن تتصوَّر مبلغَ علم ابن حِبَّان، وإحاطته، إذا علمتَ كثرة شيوخه، وكثرة البلدان التي زارها ما بين بلادِ السِّند ومصر.

ولقد عَمِلتُ ثبَتاً لشيوخه الذين نصَّ على تَلقّيه عليهم في كُتبه الموجودة بين أيدينا؛ فقاربوا خمسَ مئة شيخ، منهم أكثرُ من خمسين حافظاً يُرجَع إلى أقوالهم في معرفة هذا الشأن.

كما عَمِلت ثبَتاً لرحلاته والمدن التي نصَّ هو على تَلَقّيه فيها؛ فبلغَت ثمانية وسبعين بلداً، مع الإشارة إلى أنَّ كلَّ شيخ لم يذكر ابنُ حِبَّان موضعَ لقائه إيّاه، فإنَّه يُحمل على بلد الشيخ نفسه.

---

(١) الصَّحيح (١ : ١٥٢).

(٢) النبلاء (١٦ : ٩٤).

وقد كان ابن حِبَّان حفيًّاً بأشياخه هؤلاء ، فقد عمل هو ثبتاً لهم ، إلاَّ أنه لم يصل إلينا منه شيء . وكان يَعرفُ أقدارَهم ، ويُشعرهم باهتمامه بهم .

نقل ياقوتُ الحموي عن أبي حامد النيسابوري أنه قال : «كنَّا مع أبي بكرٍ محمدِ ابنِ إسحاقَ بنِ خزيمة في بعض الطريق من نيسابور ، وكان معنا أبو حاتم البُستيُّ ، وكان يسأله ويؤذيه[٢] فقال له ابن خزيمة : يا بارد ، تَنَحَّ عني لا تؤذني ! أو كلمةً نحوها فكتب أبو حاتم مقالته ، فقيل له : تكتب هذا؟ فقال : نعم ! أكتب كلَّ شيء يقوله»[١] .

ولِمَ لا؟ وابن حِبَّان عظيم الثقة بشيخه ، أطراه بما لم يُطْرِ أحداً سواه .

وقد مرَّ في ترجمة ابن حِبَّان أنه كان متنوِّعَ الثقافة ، فهو يفهم بالفلك والطب والنجوم والعربية ، وهو رأس في الفقه والحديث ومعرفة الرجال ، مع كثرة التصانيف المتنوعة .

وقدّمتُ هناك أنّ معرفة سعة ثقافة العَلَم ابتداءً ؛ تظهر من الوقوف على أنواع كتب الطبقات وكتب التراجم التي عُنيت به وترجمَتْه .

المطلب الثاني: إحاطتُه بعلوم الحديث رواية ودراية

لا أريد أن أعيد ما قدَّمتُه في ترجمته ، وما سَطَرْتُه عند كلامي على مصنَّفاته ، وإنَّما أشير إلى ذلك إشاراتٍ سريعةً ، تُذَكِّر بما مضى ، وتوضِّح أَمامنا الصورة .

إنَّ علومَ السُّنة النبوية تنقسمُ إلى أقسامٍ كثيرةٍ ، منها ما يتعلّقُ بالسَّند ، ومنها ما يتعلقُ بالمتن .

فممَّا يتعلَّق بالسَّند : معرفةُ أسماء الرواة ومواطنهم وكُناهُم وأنسابِهم ، ومعرفةُ المُتَّفِق والمُفْترق ، والمتشابهِ في الرسم ، ومعرفةُ المزيد في متصل الأسانيد ، والمرسلِ ، والمعضلِ والمنقطعِ ، والمتصلِ .

ومما يتعلقُ بذلك أيضاً ، أو يلتحق به : طبقاتُ الرواة عن المحدِّثين الكبار ، ومعرفةُ ما

---

(١) معجم البلدان (١ : ٤١٩) .

(٢) يؤذيه : أي يُلِحُّ في أسئلته إلى درجة الإحراج أحياناً .

لدى كلٍّ واحد منهم عن شيخه من الحديث ، وما ليس عنده ، ومعرفةُ التفرُّد والنكارة والإغراب ، والعلل .

ومما يتعلق بالمتنِ : الإحاطةُ بالأحاديث النَّبوية الصَّحيحة ، ومعرفةُ تمييز الصَّحيح من الضعيف ، والمحتجِّ به عن المعتبَرِ به ، واجتنابُ الضعيف والواهي والمُعَلّ ، ومعرفةُ العللِ الخفيةِ القادحةِ فيه ، من معارضته للروايات الثابتة إذا كان في إسناده مقالٌ ، والجمعُ بين الأخبار المتضادة في الظاهر ، وفقهُ الحديث . . . إلخ .

هذه وأمثالها مما يتوجَّب على النَّاقد الإحاطةُ بها ، مع ضرورة الوقوف على أقوال النقاد الذين سبقوه ، حتى لا يحكمَ على راوٍ ، ولم يتيقَّن معرفتَه . وقد بلغ فيها ابن حِبَّان جميعاً الذُّروة السامقة ، وإليك بيانَ ذلك مع الإيجاز الشَّديد :

(١) معرفته بالرجال :

سبق الحديثُ في الباب الثالث من كتابي «ابن حبّان ودراسة آثاره العلميّة» أنَّ ابن حِبَّان كتبَ في الرجال كتابَ «التاريخ الكبير» أودع فيه كلَّ ما يعرفه عن الرواة من فوائد ، ونقل فيه ما بَلَغَهُ عن غيره من النُّقاد السَّابقين فيه ، وذكر لكلٍّ واحدٍ منهم أبرزَ مروياته التي أغرب فيها ، أو أخطأ ، أو تفرَّد . كما أَلَّف في كُنى من يُعرف بالأسماء وأسماء من يُعرف بالكنى .

ثم رأى أن يختصره في كتابين وجيزَيْن ، فكتب «الثقات» و«المجروحين» كما كتب «الفَصل بين النقلة» للرواة الذين اختلَف فيهم أئمةُ النقد ، وحكَم عليهم بما استصوبه سواء وافق بعضَهم في ذلك ، أم خالف الجميعَ .

ولو فتَّشْتَ ـ اليوم ـ كتب الرجال ؛ فإنَّك قلّما تجد رجلاً لم يترجم له ابن حِبَّان في «الثقات» أو في «المجروحين» من الطبقات الأربع الأولى .

ونظراً لأنَّ ابن حِبَّان لا يُجيز الجرحَ إلاَّ مع بيان أسبابه ، فإنَّه ذكر أهمَّ الأسباب التي جرحَ بها الرواةَ الذين أوردهم في كتاب «المجروحين» .

وهذا يعني أنَّ ابن حِبَّان على معرفةٍ كبيرةٍ في الرجال ، وهو حين يُترجم للرجل يذكر اسمَه ونسبَه ، ويذكر كنيتَه ، ووطنَه ، وإذا اشتبه براوٍ ضعيف ـ وهو ثقة ـ ميَّز

بينهما ، وكذلك لو اشتبهَ بضعيفٍ آخر ، أو اشتبه ضعيفٌ بثقة ، وإذا اشتبه عليه أمرُ الراوي ـ وغالباً ما يكون من المستورين أو المقلِّين ـ ؛ فإنَّه يصرِّح بذلك كلِّه ولا يكتمُه وإليك بعضَ الأمثلةِ على ما أسلفتُ :

(أ) قال رحمه الله تعالى في ترجمته لحفص بن سليمان المَنقُريّ : «ليس هذا بحفص بن سليمان القارئ : ذاك ضعيف ، وهذا ثبت» .

وفي ترجمة محمد بن أبان الأنصاريّ : «ليس بمحمد بن أبان الجُعفي : ذاك من أهل الكوفة ضعيف ، وهذا مدنيٌّ ثبت»[1] .

(ب) وقال في ترجمة أبي سعد السَّاعدي : «وليس هذا بأبي سعد البقّال : ذاك أيضاً ضعيف»[2] .

(جـ) وقال في ترجمة محمد بن زياد بن مَروان اليَشْكُريّ : «وليس هذا بمحمد بن زياد اليشكريّ الجزريّ : ذاك واهٍ»[3] .

(د) وقد يميِّز بين ثقتين أيضاً : قال في ترجمة إبراهيم بن سُوَيد النَّخَعِيّ الأعور : «وليس هذا بإبراهيم النخعيّ الفقيه»[4] .

وفي ترجمة أبي هِزّان ـ عطية بن أبي جميلة ـ الشَّاميّ قال : «وليس هذا بأبي هزّان الصغير : ذاك اسمه يزيد بن سَمُرة»[5] . وفي «الثقات» من ذلك كثير .

(هـ) وقال في ترجمة حماد بن أبي الجَعْد : «وقد قيل : إنَّ حماد بن الجعد وحماد ابن أبي الجَعد واحد ، ولم يتبيّن ذلك عندي ، فلذلك أفردت هذا عنه»[6] .

وفي ترجمة سِنان بن سعد الكنديّ : «يروي عن أنس بن مالك ، حدَّث عنه المصريُّون ، وهم مختلفون فيه ، يقولون : سعد بن سنان ، وسعيد بن سنان ، وسنان بن

---

(١) (م ١ : ١٦٧ ، ١٦٨) وانظر (م ١ : ١٩٦ ، ٢٠٤) ومواضع كثيرة تجدها هناك .

(٢) المجروحين (٣ : ١٥٧) .

(٣) الثقات (٩ : ٤٧) .

(٤) الثقات (٦ : ٦) .

(٥) ما سبق (٥ : ٢٦١) .

(٦) المجروحين (١ : ٢٥٣) .

سعيد ، وأرجو أن يكون الصَّحيح سنان بن سعد .

وقد عددتُ حديثه ، فرأيت ما روي عن سنان بن سعد يشبه حديث الثقات ، وما روي عن سعد بن سنان أو سعيد بن سنان ، فيه المناكير كأنَّهما اثنان ، فالله أعلم !»[١] .

(و) وكم من الرواة[٢] في كتاب «الثقات» قال فيهم ابن حِبَّان : لست أعرفُه ، لا أدري مَن هو ولا ابنُ مَن هو ، إن لم يكن فلاناً ؛ فلا أدري من هو ، أحسبه فلاناً ، إن كان فلاناً فهو كذا ، وإلاّ فلم أعرفه . . . إلخ ذلك من العبارات الصريحة في جهالة عينِ المترجَم لديه .

(٢) معرفتُه بأسباب الجرح والتعديل :

لا أريد استعراض كلِّ ما جمَعْته فيما يتعلق بذلك ههنا ؛ لأنَّ له محلّه في الأبواب الثلاثة التالية ـ إن شاء الله تعالى ـ وحسبي أن أعرض بين يديك أمثلة تدلُّ على ما وراءَها .

إنَّ معرفة أسباب الجرح تتلخَّص في أمرين :

أحدهما : الإحاطة بأقوال النُّقاد السَّابقين في الراوي .

والثاني : سبرُ أحاديث الراوي ومعرفة طرقها وعِلَلِها .

أمّا عن الأمر الأول ، فقد قدَّمْتُ في مطلع هذا الباب ، أنَّ الإمام ابن حِبَّان ، كان يعرض في «المجروحين» أقوالَ كثيرٍ ممن تقدمه ، وخاصَّة شعبة ومالك والثوري وابن المديني ويحيى القطّان وابن معين وأحمد . ويكفي ههنا أن أعرض أمثلة مما نُقلَ عن بعض أئمة النَّقد في الرواة ، ولا سيّما الذين اختلفوا فيهم ، لنرى كيف كان ابن حِبَّان يتناول أحكام من سبقه؟

(أ) ترجم لأبي عبد الرحمن عبدالله بن حبيب السُّلمي وقال[٣] : «يروي عن عثمان وعلي وابن مسعود ، وقد زعمَ شعبة أنَّ أبا عبد الرحمن لم يسمع من عثمان ، ولا عبد الله وسمع علياً» .

---

(١) الثقات (٤ : ٣٣٦) .

(٢) انظر الملحق الثالث ، مصطلح (مجهول) .

(٣) الثقات (٥ : ٩) .

فأنت ترى أنه قال: «يروي عن...» وهنا نقل قول شعبة بأنَّ تحقُّقَ السَّماع إنَّما هو في روايته عن عليّ دون غيره. فهل ابن حِبَّان ينتقد شعبة أم يؤيِّده؟

ظاهر الكلام يحتمل الأمرين، إلاَّ أنَّني وجدته قد أخرج له في «صحيحه»(١) عن أبي موسى وعليّ وأم حبيبة وابن مسعود، وحكى حادثة حصارِ عثمان رضي الله عنهم ونقل أقواله وقتئذ؛ فتحقّقت أنه خالف شعبة. ووافق من ذهب إلى تحقُّق سماعه من هؤلاء الصَّحابة وغيرهم.

(ب) وترجم لمحمد بن سالم الكوفي، وقال: «كان الثوريّ يحدِّث عنه ويقول: حدثني أبو سهل، وكان هذا مذهباً للثوري: إذا حدَّث عن الضعفاء كناهم حتى لا يُعرفوا»(٢).

(جـ) وترجم لعاصم بن رزين الراوي عن ابن عمر، وقال: «وقد وَهِمَ مَن أطلق الضعف على العواصم كلِّهم حيث قال: «ما في الدنيا عاصم إلاَّ وهو ضعيف» من غير دلالة تُثبِتُ صحةَ ما قاله»(٣). وهو بهذا يعرِّض بيحيى القطّان(٤) حيث يقول ذلك.

(د) وترجم لُمطَّرِح بن يزيد الكِنَانيّ، ونقل عن ابن معين قوله: «ليس بشيء». ثم علَّق عليه فقال: «هذا الذي قاله أبو زكريا ـ رحمة الله عليه ـ ليس مما يُعتمد عليه مطلقاً؛ لأنّا لا نستحلُّ القدح في مسلم بغير بيِّنة، ولا الجرحَ في محدِّث من غير علم. ومطرح بن يزيد هذا ليس يروي إلاَّ عن عبيد الله بن زَحر، وعلي بن يزيد، وكلاهما ضعيفان، وإنَّما رواية علي بن يزيد، وعبيد الله بن زَحر، عن القاسم بن عبد الرحمن والقاسم واهٍ، فكيف يتهيّأ إطلاق الجرح على محدِّث لم يروِ إلاَّ عن الضعفاء...»(٥).

وترجم لصَدَقة بن عبدالله السَّمين، وقال: «يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يُشتغَل

---

(١) انظر أحاديثهم على الترتيب (موارد: ٦٣، ٢٤٢، ٣٥٦، ١٣٩٤، ٢٠٢٣، ٢١٩٨).

(٢) المجروحين (٢ : ٢٦٢).

(٣) الثقات (٥ : ٢٤٠).

(٤) الميزان (٢ : ٣٥٧).

(٥) المجروحين (٣ : ٢٧).

(٦) المجروحين (١ : ٣٧٤).

بروايته إلاَّ عند التعجُّب . قال ابن معين : ضعيف» . ثم قال : «مرَّض أبو زكريا القولَ في صدقة ، حيث لم يَسْبِرْ مناكيرَ حديثه ، وهو يروي عن محمد بن المُنْكدر عن جابر بنسخة موضوعة ، يشهد لها بالوضع من كان مُبتدِئاً في هذه الصناعة ، فكيف المتبحِّرُ فيها؟»[1] .

مع العلم بأنه يُوافق ابنَ مَعين في أكثر أقواله ، ولا يملُّ لكثرة ما ينقل أقواله ، مؤيِّداً بها ما يذهب إليه .

(هـ) وترجم لحمّاد بن سلمة الإمام ، ثم قال : «ولم يُنصِفْ مَنْ جانَبَ حديثَه واحتجَّ بأبي بكر بن عيّاش في كتابه ، وبابن أخي الزهريّ ، وبعبد الرحمن بن عبد الله ابن دينار»[1] .

وهو بكلامه هذا يعرِّض بالإمام البخاريّ ، فقد أخرج حديث هؤلاء ، ولم يخرِّج لحماد ابن سلمة .

وقال في ترجمة عبد الرحمن بن عبدالله بن دينار هذا ، وقال : «كان يحيى القطّان يحدِّث عنه ، ولم يحدِّث عنه عبد الرحمن بن مهدي بشيء قط ، وكان محمد ابن إسماعيل البخاريّ ممن يحتجّ به في كتابه ، ويترك حمَّاد بن سلمة»[2] .

وانتقده في ترجمة داود بن الحُصَين[3] ، وفي مواضع عديدة أخرى ، كما انتقد غيره من الأئمة .

وإذا اختلف أئمة النَّقد في راوٍ ؛ فابن حِبَّان يضع نفسه الحكَم بينهم ، ويُدلي بحُجَجِه في تأييد ما يذهب إليه ؛ للترجيح بين أقوالهم ، أو دفعها كلِّها ، ويكفي أن أذكر مثالين على ذلك ؛ لئلا نخرج عن القصد :

(١) ترجم لبَقِيَّة بن الوليد الحمصيّ الكَلاعيّ ، ونقل اختلاف أربعةٍ من الأئمة في شأنه ، فنقل عن ابن المبارك قوله : «إذا اجتمع إسماعيل بن عيّاش وبقية في حديث ؛ فبقيّة أحبُّ إليّ» .

---

(١) الثقات (٦ : ٢١٦) .

(٢) المجروحين (٢ : ٥١) .

(٣) الثقات (٦ : ٢٨٤) .

ونقل عن يحيى بن مَعين قوله فيه : «ثقة» فقيل له : هو أحب إليك أو محمد بن حرب؟ قال : «ثقة وثقة» .

ونقل قول أحمد : «توهَّمت أن بقية لا يُحدِّث بالمناكير ، إلاَّ عن المجاهيل ، فإذا هو يحدِّث بالمناكير عن المشاهير ، فعلمتُ من أين أُتي» .

قال ابن حِبَّان : «لم يَسْبَّه أبو عبد الله ـ رحمه الله ـ ، وإنَّما نظر إلى أحاديث موضوعة رويتْ عنه عن أقوام ثقات ، فأنكرها ، ولعمري إنَّه موضع الإنكار ، وفي دون هذا ما يُسقِطُ عدالة الإنسان في الحديث» .

ونقل عن سفيان بن عُيينة أنه سُئل عن حديث ، فقال : «أخبرنا بقية بن الوليد . . أخبرنا أبو العجب» .

قال ابن حِبَّان : «هذا الذي أنكره سفيان وغيره ، من حديث بقية ؛ هو ما روى أولئك الضعفاء والكذّابون والمجاهيل الذين لا يُعرفون .

ولقد دخلتُ حمص ، وأكثر همّي شأنُ بقيّة ، فتتبّعتُ حديثَه ، وكتبت النُّسخ على الوجه ، وتتبّعت ما لم أجد بعُلُوٍّ من رواية القدماء عنه ، فرأيته ثقة مأموناً ، ولكنّه كان مُدلِّساً . سمع من عبيد الله بن عمر ، وشعبة ، ومالك أحاديثَ يسيرة مستقيمة ، ثم سمع عن أقوامٍ كذّابين ضعفاء متروكين ، عن عبيد الله بن عمر ، وشعبة ، ومالك ، مثل : المُجاشع بن عمرو ، والسَّري بن عبد الحميد ، وعمر بن موسى المِيتَمي وأشباههم ، وأقوام لا يُعرفون إلاَّ بالكنى ، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم ـ عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك ـ ما سمع من هؤلاء الضعفاء ، وكان يقول : قال عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقال مالك عن نافع ، وهكذا . . . فحملوا عن بقية عن عبيد الله ، وبقية عن مالك وسقط الواهي بينهما ، فالتزق الموضوع ببقية ، وتخلَّص الواضع من الوسط .

وإنَّما امتُحِن بقية بتلاميذَ له ، كانوا يُسقطون الضعفاء من حديثه ، ويسوّونه ؛ فالتزق ذلك كلُّه به .

ويحيى بن معين أطلق عليه ـ في موضع آخر ـ شبيهاً بما وصفنا من حاله» .

ونقل عنه قوله : «بقية ثقة إذا حدَّث عن المعروفين ، ولكن له مشايخ لا يُدرى مَن هُم» . قال ابن حِبَّان : «فلا يحلُّ أن يُحتجَّ به إذا انفرد بشيء . .»[(١)] وروى له ابن حِبَّان روايات تدلّ على هذا .

(٢) وترجم لداود بن الزِّبْرِقان ، وقال : «اختلف فيه الشيخان ، أما أحمد ؛ فحسَّن القول فيه ، ويحيى وهّاه . وروى عن أحمد قوله : لا أتهمه في الحديث . وروى عن ابن معين قوله : ليس بشيء» .

قال ابن حِبَّان : «وإنَّما نُملي بعد هذا الكتاب ـ المجروحين ـ كتابَ «الفصل بين النقلة» ونذكر فيه كلَّ شيخ اختلف فيه أئمّتنا ، ممن ضعَّفه بعضهم ، ووثقه بعض ، ونذكر السَّبب الداعي لهم إلى ذلك ، ونحتجّ لكلِّ واحد منهم ، ونذكر الصَّواب فيه ؛ لئلا نطلق على مسلمٍ الجرحَ بغير علم ، ولا يُقال فيه أكثر مما فيه .

كان داود بن الزِّبْرِقان شيخاً صالحاً ؛ يحفظ الحديث ، ويُذاكر به ، ولكنه كان يهم في المذاكرة ويغلط في الرواية إذا حدَّث من حفظه ، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم فلما نظر يحيى إلى تلك الأحاديث ، أنكرها وأطلق عليه الجرّح بها .

وأما أحمد بن حنبل ؛ فإنَّه علم ما قلنا ، من أنه لم يكن بالمتعمِّد في شيء من ذلك فلا يستحقّ الإنسانُ الجرحَ بالخطأ يخطئ ، أو الوَهَم يهم ، ما لم يَفحُش ذلك ، حتى يكون الغالب على أمره ، فإذا كان كذلك ؛ استحقّ الترك .

وداود بن الزبرقان ـ عندي ـ صدوقٌ فيما وافق الثقات ، إلا أنه لا يحتجُّ به إذا انفرد . . .»[(٢)] .

وأما عن معرفته بأحاديث الرواة وطرقها وعلَلها ، فالحديث عنه ذو شقَّين :

أمّا الشقُّ الأول : فهو مصنفاته الكثيرة التي صنَّفها في علم العلل ، وقد ذكرت في الباب الثالث مؤلفاته في علم الجرح ، وعلم العلل ، وأوضحت مضمون كلِّ واحد منها بما

(١) المجروحين (١ : ٢٠٠) .

(٢) المجروحين (١ : ٢٩٢) .

أسعفَتني به المصادرُ التي بين يدي من مصنفاته وغيرها .

وأمّا الشقّ الثاني : فهو سَبْر أحاديث الرواة الضعفاء ، أو المتكلَّم فيهم ، وعرضها على ميزان النَّقد ، لمعرفة الموضوع منها والمقلوب ، وما لا أصل له ، والمرسل ، والمدلّس ، وسيأتي الحديث عنها في الفصل الثالث من هذا الباب .

بيدَ أنّني أَعرضُ ههنا أمثلةً مما يدلّ على إحاطته بأحاديث الضّعفاء والمتروكين والأحاديث المعلّة من روايات الثّقات والمحدّثين .

ـ ترجم سليمان الأعمش في الثّقات (٤ : ٣٠٢) وقال : رأى أنس بن مالك بواسط ومكّة ، روى عنه شبيهاً بخمسين حديثاً ، ولم يسمع منه إلاّ أحرفاً معدودة ، وكان مدلّساً .

ـ وترجم عبد العزيز بن سعد بن عبادة (٥ : ١٢٥) وقال : «عندنا عنه نسخة بهذا الإسناد ، وفيها ما لا يصحّ ، البليّة فيها من أبي الصبّاح ؛ لأنّه كان يخطئ ويَهِم» .

ـ وترجم حسين بن سليمان الرقاشي (٦ : ٢٠٨) وقال : «يروي عن عبد الملك بن عمير عن أنس نسخة دلّسها عبد الملك . . .» .

ـ وترجم شبل بن العلاء بن عبد الرحمن الحُرَقي (٦ : ٤٥٢) وقال : «يروي عن أبيه . روى عنه ابن أبي فُديك بنسخة مستقيمة» .

ـ وترجم الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (٧ : ٦٢) وقال : «روى عن ابن سيرين نسخةً ، رواها عنه بشر بن بكر التِّنِّيسي . ولم يسمع الأوزاعيّ من ابن سيرين شيئاً» .

ـ وترجم أحمد بن علي الأفطح (٨ : ٥٠) وقال : «يروي . . . بنسخة مقلوبة ، البليّة فيها من يحيى بن زهدم» .

ـ وترجم بسطام بن جعفر الأزدي (٨ : ١٥٥) وقال : «يروي بنسخة كبيرة عن صفوان ابن سُلَيم» .

ـ وترجم أبان ابن أبي عيّاش في «المجروحين» (١ : ٩٦) وقال : «روى عن أنس بن مالك أكثر من ألف وخمس مئة حديث ، ما لكثير منها أصلٌ يُرجع إليه» .

- وترجم أحمد بن محمد بن مصعب المروزي (١ : ١٥٦) وقال : «ولعلّه قَلَب على الثّقات أكثر من عشرة آلاف حديث ، كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث ، مما لم أشكّ أنه قلَبَها . . .» .

- وترجم الحسن بن علي بن زكريا العدوي (١ : ٢٤١) وقال : «حدّث عن الثّقات بالأشياء الموضوعات ، ما تزيد على ألف حديث سوى المقلوبات» .

- وترجم صالح بن أحمد بن أبي مقاتل (١ : ٣٧٣) وقال : شيخ كتبنا عنه ببغداد . . . ولعلّه قد قلبَ أكثر من عشرة آلاف حديث ، فيما خرّج من الشيوخ والأبواب . . .» .

وانظر من كتاب «المجروحين» ذاته التراجمَ الآتية : (٩٠٤ ، ١٠٢٣ ، ١١٢٣) وغيرها كثير .

أقول : هذه الآلاف الكثيرة من الضّعاف والمناكير والمقلوبات ، إنّما كتبها ابن حبّان ؛ ليتّقي شرورها عند روايته السنّة ، أو تصنيف كتاب فيها .

المطلب الثالث: إحاطته بالسُّنة النَّبويَّة الصَّحيحة

لعلِّي لا أُجانب الصَّواب إذا قلتُ : إنّ ابن حِبّان أحاط بصحيح السُّنة النبوية ، وسَبر الضّعاف والواهيات والموضوعات ، أو كاد . . واستمعْ معي إليه وهو يقول : «إنّي لمّا رأيتُ الأخبار طُرُقها كثرت ، ومعرفة النّاس بالصحيح منها قلّت ؛ لاشتغالهم بكِتبة الموضوعات وحفظ الخطأ والمقلوبات . . . فتدبَّرتُ الصّحاح ؛ لأُسهِّل حفظها على المتعلّمين ، وأمعنت الفكر فيها ، لئلاّ يصعب وعْيُها على المقتبسين . . .»[١] .

ولا ريب أنَّ ابن حِبَّان ذكر في كتابه هذا أصولَ الأبواب ، لا كلَّ ما صحَّ عنده ودليل ذلك قولُه في أثناء «الصحيح» : «في أربع ركعات يصلِّيها المسلم ست مئة سُنَّة عن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، ذكرناها بفصولها وتمامها في كتاب (الصَّلاة)»[٢] . وقد ذكرت ذلك في الباب الثالث .

ومَنْ نظر في معجم شيوخ ابن حبّان عددَ الحفّاظ من شيوخه المصنّفين ؛ يعلمُ

---

(١) الإحسان (١ : ١٠٢ ـ ١٠٣) .

(٢) الإحسان (٥ : ١٨٢) .

ضخامة الأحاديث المروية التي كانت بين يديه ، والتي اختار منها كتابه الصّحيح هذا .

ونحن ـ وإن كنّا نرجّح وجود أحاديث صحيحة وراء مسنده الصحيح ـ نرى أنّ كتابه هذا أضخم كتاب مجرّد للصّحيح بين أيدينا ، وهو وحده كافٍ للدلالة على حفظه وإحاطته .

بيان ذلك أنّ شهرة البخاري ومسلم بصحيحيهما ، وجملة أحاديث البخاري من غير تكرار (٢٥١٢) ألفان ، وخمس مئة حديث ، واثنا عشر حديثاً .

وجملة أحاديث مسلم من غير تكرار قرابة (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف حديث .

اتّفقا منها على قُرابة ألفي حديث ، وانفرد البخاريّ بأكثر من خمس مئة ، وانفرد مسلم بأكثر من ألف .

فتكون جملة أحاديث الصّحيحين (٣٥٠٠) ثلاثة آلاف وخمس مئة حديث غير مكرّرة تقريباً .

وقد أودعَ ابنُ حبّان في مسنده الصّحيح (٧٤٩١) سبعةَ آلاف وأربعَ مئة وواحداً وتسعين حديثاً ، لا يزيد المكرّر منها على ألف حديث ، فيبقى الصّحيح من غير المكرّر يقرب من (٦٥٠٠) ستة آلاف وخمس مئة حديث .

ويكفي أن تعلم بأنّ ما زاده ابن حبّان على الصّحيحين بلغ (٢٦٤٧) ألفين وستّ مئة وسبعةً وأربعين حديثاً .

وبمعنى أوضح : لقد زادَ على البخاريّ أكثر من جملة أحاديث جامعه الصّحيح ، وزاد على مسلم نحواً من أحاديث كتابه .

وهي زيادةٌ علميةٌ كبيرةٌ جدّاً في تقويم المصنّفات الحديثية التي جاءت بعد زمن الشّيخين ، وظنّي أنّه لم يَفُتْ ابنَ حبّان من صحيح السنّة إلا القليل ، والله تعالى أعلم .

وهذا الذي ذكرتُ كافٍ في الدلالة على سَعة حفظ ابن حِبَّان ودرايته بسنة النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

المطلب الرابع: معرفتُه بمرامي كلام العرب، ومدلولات ألفاظ النُّقاد

تكلَّمتُ في صَدْر هذا الباب عن أبرز النُّقاد في القرون الأربعة الأولى ، وحاولت تفسير بعض المصطلحات التي استعملها ابن حِبَّان ؛ معبّراً بها عن أحكام النُّقاد على الرجال كقوله : «كان أحمد حسنَ الرأي فيه» أو «كان يحيى يُجزِل الثناء عليه» أو «كان يحيى القطّان يرضاه» أو «كان ابن مهدي يروي عنه» . ومثل قوله : «كان شعبة سيئ الرأي فيه» أو «وهّاه يحيى» أو «مرَّض القول فيه»[(١)] .

واستعماله مثل هذه العبارات يَدُلّ على أنَّ الرجل يضع يده على الجرح ، فيلتمس له العلاج المناسب ، بعد أن يصفه الوصفَ البليغ بأخصر العبارات .

ثم إنَّ الرَّجل قد ذُكِرَ في طبقات اللُّغويين ، وذكرتُ من تصاريفه في الكلام على الأحاديث ، ما فيه غُنْيَةٌ عن التَّكرار في هذا المبحث الوجيز .

المطلب الخامس: التقوى والورع

إنَّ الغرض من التقوى ، أن تمنع صاحبَها من التطاول على أعراض النَّاس والوقيعة بهم ، والثلبِ لهم ، وهدف الورع أن يجعل الإنسان يتحرَّج من الإقدام على أمر ؛ حتى يتيقَّنَ صحَّة فعلِه له ، أو تركه إياه .

وإذا كان الورع مطلوباً في كل أحوال المسلم ؛ فهو أشدُّ حاجة في علم الجرح والتعديل .

وقد مرَّ معنا بعض النصوص التي يشير فيها ابن حِبَّان إلى أنَّه لا يجوز إطلاق الأحكام على الرواة ، دون سَبْر أحاديثهم ، والتحقُّق من أحوالهم ، حتى لا يُقال في مسلم ما ليس فيه ، ولا يُطلَق عليه الجرح من غير علم .

قال في ترجمة أبي يوسف القاضي : «لسنا ممن يُوهِمُ الرِّعاع ما لا يستحلّه ، ولا ممن يحيف بالقدح في إنسان ـ وإن كان لنا مخالفاً ـ بل نعطي كلَّ شيخ حظَّه مما كان فيه ونقول في كلّ إنسان ما كان يستحقّه من العدالة والجرح . . .»[(٢)] .

---

(١) الحقّ أنّ صدر هذا الباب ليس فيه هذه التفسيرات ، وإنَّما هي في كتابي «مناهج المصنّفين في الجرح والتعديل» .

(٢) الثقات (٧ : ٦٤٦) .

وقال في ترجمة عبد الله بن المؤمَّل : «عائذٌ بالله من هاتين الخَصلتين : أن نجرح العدل من غير علم ، أو نُعَدِّل المجروح من غير يقين ، ونسأل الله السّتر !»[١] .

والرِّحلةُ في طلب الحديث ، وجمع طرقه من أهم أسباب حصول النَّاقد على الزاد .

قال في ترجمة أحمد بن محمد القيسي : «وإنَّما ذكرتُ هذا الشيخ ؛ ليُعرف اسمه فلا يحتجَّ به مخالفٌ أو موافق ؛ على من لم يُنْعِم النَّظر في أسباب الحديث ، ولا دارَ المدن والقرى في جمعه ، فيبقى لا يعرف علّته ، إذا رأى صحة إسناده»[٢] .

وفي ترجمة عبد الله بن وهب النَّسوي قال : «هذا شيخ ليس يعرِفُه كلُّ إنسان ، إلا من تتبَّع حديثه . ولم يكن لنا همةٌ في رحلتنا إلاَّ تتبُّعَ الضعفاء ، والتنقيرَ عن أنبائهم وكتابة حديثهم للمعرفة والسَّبر»[٣] .

وأختم هذا المبحث بما ذكره في ترجمة عمرو بن خليف الحتاويّ قال : «كان ممن يضع الحديث . . .» وروى له حديثاً موضوعاً ، ثم قال : «وهذا لا شكَّ أنه موضوع ، قرأتُه على ابن قتيبة ، قلت : حدَّثكم عمرو بن خليف؟ قال : حدثنا أيوب بن سويدة .

فلما فرغت من قراءته ، قال لي : مثلك يسمع مثل هذا الحديث؟

قلت : نجرح به راويه يا أبا العبَّاس . فتبسم»[٤] .

أقول : فابن حِبَّان يدري ما يخرج من رأسه ، ولديه من الشمول العلميّ ، والتنوع المعرفي ، والمهارة في علم الحديث ؛ ما يجعله في طليعة النقّاد في العصور الأولى ، وإلى يومنا هذا . .

ولو قُدِّر لكتبه الكثيرة المتنوّعة أن تَسْلَمَ ؛ لرأينا من علوّ كعبه في العلوم أضعاف ما نراه ونُعجب به اليوم . رحمه الله تعالى وأجزل مثوبته .

---

(١) المجروحين (٢ : ٢٨) .

(٢) ما سبق (١ : ١٥٥) .

(٣) المجروحين (٢ : ٤٣) .

(٤) المجروحين (٢ : ٨٠) وفي الكامل (٥ : ١٥٣) : حَتاوة قرية بعسقلان .

الفصل الثاني

مسلك ابن حبّان في نقد الرّواة

المبحث الأول

اعتماد ابن حبّان على النقّاد المعاصرين للرواة

مما لا يحتاج إلى تنويه أنَّ ابن حِبَّان من نُقّاد القرن الرابع الهجريّ، وبينه وبين الرواة ـ من التابعين وأتباعهم . . . إلخ ـ مفاوزُ يتعذَّر عليه تجاوزها دون الاستعانة بمعالم على هذا الطريق . ودراسةُ مروياتهم بمعزلٍ عن معرفة أقوال أئمة النَّقد فيهم ؛ تجعلُ الإنسان يتخبَّط على غير هدى .

وإذا كان ابن حِبَّان يشترط في الناقد شرائط معينة ، حتى يقبل منه قوله ، فإنَّ هذا لا يعني نُدرَة هذه الشرائط ، ولا تَعذُّرَ وجودها في تلك الأعصار . كيف لا؟! وابن حِبَّان نفسه ذَكَرَ بعضَ النُّقاد في عصر التابعين ، وأشار إلى بعضهم الآخر ، وذَكَرَ مَن بعدَهُم طبقةً طبقة ، حتى وصل إلى طبقة شيوخه ، فأثنى عليهم خالص الثناء وأطيبه .

قال ـ رحمه الله تعالى ـ : «وقد يكون العدلُ الذي يشهد له جيرانُه وعدولُ بلده ؛ أنه عدل وهو غيرُ صادق فيما يروي من الحديث ؛ لأنَّ هذا شيء ليس يعرفه إلاَّ مَنْ صناعتُه الحديث ، وليس كلُّ معدِّل يعرفُ صناعةَ الحديث ؛ حتى يُعَدِّل العَدْلَ على الحقيقة ، في الرواية والدين معاً»(١) .

وقد التزمَ ابنُ حِبَّان بقاعدته هذه فعلاً ، فلم أجِدْهُ اعتمدَ قولَ امرئ غير معتَمَد عنده ـ وعند النُّقاد ـ اللَّهم إلاَّ في موضعين :

الأول : في الروايات التي نقلها عن أئمة الحديث في تحامُلِهم على أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ وَثَلْبِه ، فقد وجدتُ بعض هذه الروايات ضعيفةَ الإسناد ، أو منكرة المتن ، مع أنَّ ابن حِبَّان نفسه يقول(٢) : «عائذ بالله من هاتين الخصلتين : أن نجرح العدل من غير

---

(١) المجروحين (١ : ٥٠) .

(٢) المجروحين (٢ : ٢٨) في ترجمة عبد الله بن المؤمل .

علمٍ ، أو نُعَدِّل المجروح من غير يقين ، ونسأل الله السّتر !» فأين اليقين في روايات المجاهيل والمتروكين ، وهو القائل : «ومن المحال أن يُجْرَح العدلُ بكلام المجروح؟!»(١) .

وكأن شُهرَة أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ بالضَّعف في الحديث ، وإطباق أهل الحديث ـ إلاَّ النفر اليسير ـ على ثَلْبه ، جعلت ابن حِبَّان يقعُ فيما يَحْذَرُ منه ويستعيذ .

والثاني : فيما إذا كان النَّاقد صدوقاً في نفسه ديِّناً صَيِّناً ، وكان هذا النَّقد مما يشترك في معرفته النَّاس جميعاً ، أو كان النَّاقد غيرُ المعتَدِّ بنقده ، ينقد أحد رجال مدرسته ؛ فيكون نقده أدعى للقبول وآكد .

ففي ترجمته لجابر الجُعْفِيِّ(٢) نقل تضعيفَه عن أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ فقال : «ما لقيتُ أكذبَ من جابر الجعفيّ» وعقَّب عليه بقوله : «هذا زعيمُ أهل الرأي وقائدُهم وإمامهم في مذهبهم ، يُطلق على جابرٍ الكذبَ ضد قول من انتحل مذهبَه وزَعَمَ أنَّ إطلاق مثله غِيبة» .

فابنُ حِبَّان إذاً نقل قولَ أبي حنيفة في تضعيفه جابراً ، ليقيمَ الحجّة على من يُصحِّح روايات جابر من أهل الرأي ، ويحتجُّ بها . مع العلم بأنَّ أبا حنيفة لم ينفرد في ذلك ، بل ضعّفه سلاَّم بن مِسكين(٣) وزائدة بن قُدامة(٤) وسلاَّم بن أبي مطيع الخزاعيّ(٥) كما نقل ابن حِبَّان ذلك .

ومما يحسُنُ التذكير به أنَّ النُّقاد الذين نصَّ على أقوالهم في الثقات قليلون جدّاً ؛ لأنه كان لا يُكثر من ألفاظ النَّقد فيه ، كما كان قليلاً ما يُصرِّح بنقله عن النقّاد شيئاً من ذلك ، فمن ذلك :

---

(١) الثقات (٥ : ٢٣٠) في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس .

(٢) المجروحين (١ : ٢٠٩) .

(٣) التقريب (١ : ٣٤٢) : ثقة رُمي بالقدر .

(٤) التقريب (١ : ٢٥٦) : ثقة ثبت .

(٥) ما سبق (١ : ٣٤٢) : ثقة صاحب سنة .

(١) أرطأة بن المنذر بن الأسود السَّكونيّ : «قال فيه محمد بن كثير[١] : ما رأيت أحداً أعبد ، ولا أزهد ، ولا الخوفُ عليه أبينُ منه على أرطأة بن المنذر»[٢] .

(٢) سليمان بن الحكم بن عَوانة الكلبيّ : «روى عنه أبو جعفر النُّفَيليّ[٣] وكان يزعم أنه ثقة»[٤] .

(٣) محمد بن الحسن البَلْخيّ : «قال أحمد[٥] بن سيّار : رأيته ببلْخ ، وكان ثبتاً في الحديث ، مَحمود السيرة»[٦] .

بَيْدَ أنَّ الأمر يختلف في «المجروحين» فقد أكثرَ فيه النقلَ عن أئمة النَّقد ، ووازن بين أقوالهم :

(١) في ترجمة إسحاق بن أبي فَروة : روى ابن حِبَّان عن عتبة بن أبي حكيم أنَّه كان عند إسحاق بن أبي فروة ، وعنده الزهري ، فجعل إسحاق يقول : «قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم . . .» فقال له الزهري : «قاتلك الله يا ابن أبي فروة ! ما أجرأك على الله ـ عزَّ وجلَّ ـ ؟ ألا تُسنِد حديثك؟» ووصف ابن حِبَّان إسحاقَ هذا بقوله : «كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل»[٧] .

(٢) وترجم ابن حِبَّان للحارث بن عبد الله الهَمْداني[٨] وروى عن الشَّعبيّ أنه قال :

---

(١) هو محمد بن كثير المصيصي كما صرح في نسبه في تهذيب الكمال (٢ : ٣١٣) والمصيصي هذا قال عنه الحافظ في التقريب (٢ : ٢٠٣) : صدوق كثير الغلط . ولكن المزّي نقل عن ابن حِبَّان في أرطأة : ثقة حافظ فقيه .

(٢) الثقات (٦ : ٨٥) .

(٣) هو الحافظ أبو جعفر عبد الله بن محمد النفيلي الحراني . التقريب (١ : ٤٤٨) : ثقة حافظ . الأنساب (١٣ : ١٦١) .

(٤) الثقات (٨ : ٢٧٥) .

(٥) الحافظ أبو الحسن المروزي . التقريب (١ : ١٦) : ثقة حافظ .

(٦) الثقات (٩ : ٨١) . وانظر (م ١ : ٥٦٢ ـ ٢٦٥) فكلهم من طبقة واحدة هي الرابعة .

(٧) المجروحين (١ : ١٣١) .

(٨) ما سبق (١ : ٢٢٢) .

«حدثنا الحارث، وأشهد أنه أحد الكذّابين!» وقال ابن حِبّان: «كان غالياً في التشيُّع واهياً في الحديث».

(٣) وفي ترجمة داود بن يزيدَ الأَوْديّ نقلَ عن الشعبيِّ أنه كان يقول لداود الأوديّ وجابر الجعفي: «لو كان لي عليكما سلطان، ثم لم أجد إلاّ إِبرة لشَبَكْتُكُما، ثم غلَّلْتكما بها» وكان داود يؤمن بالرجعة[1].

(٤) وفي ترجمة رشيد بن يزيد الهَجَرِيّ - الذي كان يؤمن بالرجعة - نقل عن الشعبي قوله: «إن كنتَ كاذباً؛ فعليك لعنة الله!» وبلغ الحديثُ زيادَ ابنَ أبيه، فبعث إلى رشيد الهجري، فقطع لسانه، وصلَبه[2].

(٥) وفي ترجمة إبراهيم[3] بن محمد بن أبي يحيى، قال ابن حِبّان: «كان مالك وابن المبارك ينهيان عنه، وقال يحيى القطّان: لم يُتْرَك إبراهيم للقَدَر، وإنّما تُرِك للكذب».

واعتمد أقوال هؤلاء المعاصرين لإبراهيم، وضعَّف الرجل، واعتذر عن الشّافعي إمامِه بإخراجه عنه، ولم يُدافع عنه، مع أنّ الشّافعي كان على جانبٍ عالٍ من انتقاء أحاديثه.

(٦) ونقل عن مالك ويحيى القطان والشّافعي، تضعيفَهُم لحرام بن عثمان السُّلمي وارتضاه[4].

(٧) وفي ترجمة بَزِيْع مولى يحيى بن عبد الرحمن قال: «كان أبو نعيم - الفضل ابن دُكين - شديد الحمل عليه»، وضعَّفه به[5].

(٨) وفي ترجمة جَلْد بن أيوب البصريّ نقل عن حمّاد بن زيد قوله: «رأيت الجلد وهو لا يُفرِّقُ بين الحيض والاستحاضة، وكان إسماعيل ابن عُلية يرميه بالكذب»

---

(١) المجروحين (١ : ٢٨٩).

(٢) ما سبق (١ : ٢٩٨).

(٣) ما سبق (١ : ١٠٥).

(٤) ما سبق (١ : ٢٦٩).

(٥) ما سبق (١ : ١٩٩).

واتّهمه ابن حِبّان بالوضع[١] .

(٩) وكان شعبة يقول في جعفر بن الزبير الشّاميّ ـ وكان هو وعمران بن حُدير في مسجد واحد ـ : «أصدقُ النَّاس وأكذب الناس في مسجد واحد» .

وقال ابن حِبَّان : «كان ممن غلبَ عليه التقشّف ، حتى صار وهمُه شبيهاً بالوضع»[٢] .

(١٠) وقال يحيى القطّان في جُوَيْبِر بن سعد البَلْخيّ : «كنت أعرفه بحديثين . . .» ثم أخرج هذه الأحاديث ، وضعّفه جداً ، وكان يحيى وعبد الرحمن بن مهدي لا يُحدِّثان عن جويبر ، وقال ابن معين : «ضعيف» وارتضى ذلك[٣] .

(١١) وفي ترجمة الحكم بن عطية العيشيّ قال : «روى عنه أبو داود الطيالسي ، وكان شديد الحمل عليه ، ويُضعِّفُه جداً» . ثم قال ابن حِبَّان : «كان الحكم ممن لا يدري ما يُحدِّث ، فربما وَهِم في الخبر ؛ فيجيءُ كأنه موضوع ، فاستحقّ الترك»[٤] .

(١٢) وفي ترجمة الحكم بن عبد الله أبي مُطيع البَلْخيّ قال : «كان من رؤوس المرجئة ممن يُبغض السُّنن ومنتحليها . . .» وروى له حديثاً موضوعاً ، ثم قال : «قال النَّضر ابن شُمَيل : قال أبو مطيع البلخي : نزل الإسلام والإيمان في القرآن على وجهين ، وهو عندي على وجه واحد . قال النضر فقلت له : فممن ترى الغلط؟ منك ، أو من النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، أو من جبريل عليه السَّلام ، أو من الله جلّ وعلا؟! ولم يعقِّب»[٥] .

(١٣) وفي ترجمة داود بن عطاء أبي سليمان المدنيّ ، قال ابن حِبَّان : «لا يُحتجُّ به بحال ؛ لكثرة خطئه وغَلَبته على صوابه . كان أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ يقول : رأيته ، وهو لا شيء !»[٦] .

---

(١) ما سبق (١ : ٢١ ـ ٢١١) .

(٢) المجروحين (١ : ٢١٢) .

(٣) ما سبق (١ : ٢١٧) .

(٤) ما سبق (١ : ٢٤٨) .

(٥) ما سبق (١ : ٢٥٠) .

(٦) ما سبق (١ : ٢٨٩) .

(١٤) وفي ترجمة عبد العزيز بن أَبان القُرشيّ ، قال : «تركَهُ أحمد ، وكان شديدَ الحمل عليه . وقال أحمد : تركته لَمَّا حدَّث بالمواقيت»[١] .

(١٥) ونقل ابن حِبَّان عن ابن مَعين قوله : «كان مروان بن معاوية يغيِّر الأسماء يُعَمِّي على الناس ، كان يُحدِّثنا عن الحكم بن أبي خالد ؛ وهو الحكم بن ظهير ، ويروي عن علي بن أبي الوليد ، وهو علي بن غراب»[٢] .

(١٦) وروى عن الدُّوريّ أنه سأل يحيى عن شيخٍ كان يَلزمُ ابنَ عُيينة يقال له : ابن مناذر . قال يحيى : أعرفه ، كان يُرسل العقارب في المسجد الحرام ؛ حتى تلسَع الناس وكان يصبُّ المداد بالليل في المواضع التي يُتوضَّأ منها ، حتى تسودَّ وجوه النَّاس ، ليس يروي عنه رجل فيه خير . . .»[٣] .

(١٧) وفي ترجمة أحمد بن طاهر بن حَرْمَلة نقل عن شيخه أحمد بن الحسن المدائني أنه قال فيه : «كان أكذبَ البريَّة ، كان يَكذبُ الكذبَ الذي لا يستحلُّ المسلم أن يكذبه» وذكر له قصة شهدها أبو الحسن المدائني ، وضعَّفه بسببها وغيرها[٤] .

(١٨) وفي ترجمة الحسن بن يحيى الخُشَني أبي عبدَ الملك الدِّمشقيّ نقل عن شيخه أحمد بن عُمَير بن جَوصاء أنه كان يوثّقه ، ومال إلى تضعيفه بكثرةِ مناكيره وفُحْشِ غلَطه[٥] .

(١٩) وفي ترجمة عمرو بن خُلَيف الحتاويّ العسقلانيّ قال : «كان ممن يضعُ الحديث . . .» وروى له أحد الأحاديث المنكرة ، ثم قال : «وهذا لا شكَّ موضوع ، قرأته على محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني ـ شيخه ـ قلت : حدّثكم عمرو بن خليف قال : حدثنا أيوب بن سويد ، فلما فرغت من قراءته ؛ قال لي : مثلك يسمع مثل هذا

---

(١) المجروحين (٢ : ١٤٠) .

(٢) ما سبق (١ : ٩١ ـ ٩٢) .

(٣) ما سبق (١ : ٨٠) و(٢ : ٢٧١) .

(٤) ما سبق (١ : ١٥١) .

(٥) المجروحين (١ : ٢٣٥) .

الحديث؟! قلت : نجرحُ به راويَه يا أبا العبَّاس !»[١] .

(٢٠) وفي ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن غَزْوَان ، روى له حديثاً بأربعة أسانيد ، ثم قال : «أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة بهذه الأسانيد الأربعة ، قال : حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن غزوان ، وأنا خائف أنَّه كذَّاب .

سألت ابن خزيمة مراراً عن هذه الأحاديث فامتنع ، ثم قرأت عليه ، فلما قلت : حدَّثكم محمد بن عبد الرحمن بن غزوان؟ أدخل إصبعيه في أذنيه ، فلما قرأت إسناداً واحداً أخرجهما من أُذنيه ، وسمع إلى آخرها ، وقال : نعم ! وأنا خائف أنَّه كذَّاب»[٢] .

قال عداب : لعلَّك تلاحظ أنَّني لم أتناول حال الراوي من حيث الصلاح والاستقامة أو البدعة أو الفسق ، ونحو ذلك ؛ لأنَّ البابين السَّادس والسَّابع خصَصْتهما لبيان منهجه في العدالة : شرائطِها وعوارضِها ، والضبط : أسبابه وأنواعه . على أنه لا يفوتني التذكيرُ بأنَّ الملاحق الثلاثة الأولى مملوءة بأحوال الرواة وأوصافهم النَّقدية . كما أنَّ الباب الرابع خصصته لدراسة هذه الألفاظ ومدلولاتها عند ابن حِبَّان ، وحاولت موازنة أمثلة منها مع غيره من النقاد . وكان من أغراض الباب الرابع حصر المواضع التي نقل فيها أقوال النُّقاد السابقين في كتاب «المجروحين» .

---

(١) ما سبق (٢ : ٨٠) .

(٢) المجروحين (٢ : ٣٠٥) فما بعدها .

المبحث الثاني

اعتماد ابن حبّان على سَبْره مرويات الرّواة وتقويمها

لعلَّ نقدَ الرجال ؛ من أصعب وأعقد المهام التي تقع على كاهل علماء الأمة ، ولهذا كان عدد النقّاد بالنسبة إلى عدد علماء الأمة قليلاً جداً ـ والله تعالى أعلم ـ .

قال الإمام الذهبي : «هذه تذكرة بأسماء معدّلي حملة العلم النبويّ ، ومن يُرْجَع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف ، والتصحيح والتزييف . . .»(١) وقد عدّ فيهم بعض الصَّحابة ، وكثيراً من التابعين .

بيدَ أنّنا يعنينا ههنا أئمة النَّقد الذين نُقلت عنهم جملةٌ من الأقوال النقديّة ، بدءاً من الأئمة : شعبة ومالك والثوري فمن بعدهم ؛ لأنَّ النَّقد إنَّما قُعِّدَ وسُجِّلت أقوال الناقدين ـ على قلّتها النِّسبية ـ منذ ذلك الحين ، وكل ما نُقل قبل ذلك ، فهو كلامٌ على رجل أو رجال معدودين من الناقد الواحد .

ولهذا اعتَبَرَ ابنُ حِبَّان الإمامين شعبة ومالكاً أول من نقَّر عن الرجال في العراق والحجاز .

وحتى لو عدَدْنا كلَّ مَنْ ذَكَرَهُم الذَّهبيُّ من النُّقاد بالمعنى الخاص ؛ فإنَّ عددهم جميعاً حتى نهاية القرن الثالث الهجري ؛ لا يزيد على أربع مئة حافظ . بينما كان عدد ثقات ابن حِبَّان من التابعين فمَنْ بعدَهُم يزيد على خمسةَ عشرَ ألفَ راوٍ . ولعلَّ عدد رجال الكتب السِّتة يصل إلى عشرة آلاف راوٍ ، فأيُّ تناسب بين هذا العدد وذاك ، ناهيك عن طبقات المفسِّرين والأصوليين والفقهاء واللغويين والنحويين . . . إلخ؟!!

ولأمرٍ ما بدأ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي النُّقادَ بالإمام مالك ، وختمَهم بوالده أبي حاتم الرازي ، وكان عددُهم ثمانيةَ عشرَ ناقداً ليس غير .

وإذا كان الإمام ابن أبي حاتم على صواب فيما ذهب إليه ـ مع بعض التحفُّظات ـ فإنَّ من بين كلّ ألفِ راوٍ ينبغ ناقدٌ واحد .

---

(١) تذكرة الحفاظ (١ : ١) .

وسببُ ذلك في نظري هو صعوبة مهمة النَّاقد ، وثِقَلُ العبء الملقى على عاتقه .

فمن أين له أن يحكمَ بأنَّ فلاناً ثقة ، وفلاناً صدوق ، والآخر ضعيف ، والثالث كذَّاب ، والرابع وضَّاع ، ما لم يتيقَّن ذلك؟!

ولعلَّك على ذِكْرٍ من قول ابن حِبَّان : «عائذٌ بالله من هاتين الخَصْلتين :

(١) أن نجرح العدل من غير علم .

(٢) أو نُعدِّل المجروح من غير يقين .

ونسألُ الله السّتر !»[(١)] .

وكيف له أن يتيقَّن ذلك ، ما لم يستجمع أقوالَ كلّ مَنْ تَقَدَّمَهُ في الراوي ، إذا لم يكن من معاصريه الذين خَبَرَهُم ، واطَّلع على خفايا أحوالهم ومروياتهم؟

وهبْ أنَّه استجمع هذه الأقوال كلَّها ، فما الذي يُدريه أنَّ ما جُرح به الرَّجل ؛ ليس من المطاعن في حقيقة الأمر؟

وإذا سلَّمنا ـ ولا بُدَّ من التسليم ـ بمعرفته في ذلك كلّه ، فمن أين له أنَّ ذلك النَّاقد لا يخطئ في تقويمه وحُكمه ، ما دام بشراً يخطئ ويصيب ، وما دامت مذاهب النُّقاد غامضة كما يقول الخطيب؟

والجواب عن ذلك : أنَّ سبرَ حديث الراوي ، وجمع طرقه ، والوقوف على عِلَله يُعطي النتيجة الصَّحيحة ، ويؤهِّلُ للبَتّ في أمر ذاك الراوي . لأنَّنا إذا جئنا إلى زيدٍ من الرواة فسَبَرْنا حديثه الذي وجدناه في كتابه ، أو رواه عنه أصحابُه ، وجمعناه جَمْعَ استقصاء ثم درسناه دراسةً نقدية موازنة ، وبعد انتهاء الدِّراسة النَّقدية ، أصدرنا الحكم عليه ، فهل يُطلب منا سوى ذلك؟ اللهم لا ! إلاَّ إذا ملَكْنا أدوات النَّقد ، وتأهَّلنا لمعرفة خباياه .

ولكن ! هل فعل ابن حِبَّان ذلك؟

وللإجابة على هذا السؤال أقول :

---

(١) المجروحين (٢ : ٢٨) .

ـ في كتابه «الثقات» جمهرةٌ من الرواة لا يعرفهم ابن حِبَّان نفسه . وقد صرَّح بأنَّه لا يعرفهم ، كما صرَّح بأسماء الثقات الذين تشكَّك في أعيانهم .

ـ وهناك رواة إنَّما يُعرف الواحد منهم بالحديث والحديثين ، ولا يَعرفُ ابن حِبَّان فيه جرحاً ممن سبقه ، وليس حديثه منكراً خالف فيه الثقات ، فهذا الرجل يوردُه ابن حِبَّان في «ثقاته» ـ حسب شرطه الذي شرطه ـ . ومن هؤلاء مَنْ عدَّه كثير من الحُفّاظ مجهولاً أو مجهولَ الحال . وهذا وذاك إذا لم يأتِ بمتنٍ منكر ، وتُوبع ، أو زُكِّيَ من الراوي عنه ، وكان من أهل النَّقد أو المعرفة الحديثية ؛ قُبِلت تزكيته ، ومشِّي حديثه . كما نصَّ على ذلك الحافظ وغيره ، لكنّ حديثه لا يَصِلُ إلى درجة الصّحيح بحال ! وسيأتي .

وبقيَّة رجال «الثقات» على أضرُب : فمنهم الثقةُ المشهور الذي لا خلاف بين الأئمة فيه ، ومنهم الثقةُ الذي اختُلف في بعض حديثه ، ومنهم الثقة في بعض شيوخه دون بعض ، ومنهم الصدوق . ومنهم الصدوق الذي يخطئ ، ويخطئ كثيراً ، ويخطئ ويُغْرِب ، ويخطئ ويخالف ، بل ويخطئ ويغرب ويتفرَّد ويخالف . فهؤلاء جميعاً وغيرهم لا شك أنَّ ابن حِبَّان قد سَبَرَ حديثهم وعَرَفُهم حقَّ المعرفة ، ثم أطلق على الواحد منهم ما يُناسبه ـ في نظره ـ من حكم .

ولا ريب أنَّ الرواة الذين سكت عنهم أكثر بعشر مرات من الذين ذَكَرَهُم بشيء من الألفاظ السالفة الذِّكر ، إلاَّ أنَّ ما قدَّمته من سَبْرِ حديث من يعرفه منهم يَشملُ الجميع .

وأدلَّتي فيما ذهبتُ إليه ـ من سبر ابن حِبَّان لأحاديث رواته في «الصّحيح» و«المجروحين» و«الثقات» ـ أقواله التي تصرِّح بذلك .

(١) قال في أول الثقات : «وإنَّما أذكرُ في هذا الكتاب الشيخَ بعد الشيخ ، وقد ضعَّفه بعض أئمتنا ووثَّقه بعضهم . فمن صحَّ عندي منهم بالدلائل النيّرة التي بيّنتُها في كتاب «الفصل بين النقلة» ، أدخلته في هذا الكتاب ؛ لأنه يجوز الاحتجاج بخبره ـ يعني حسب الشرائط التي ذكرتها ـ ومن صحَّ عندي أنه ضعيفٌ بالبراهين الواضحة . . . ؛ لم أذكره في هذا الكتاب ، لكنني أدخلته في كتاب «الضعفاء بالعلل» ؛ لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره»[(١)] .

---

(١) الثقات (١ : ١٣) .

(٢) وفي مقدمة «صحيحه» قال : «وربما أروي في هذا الكتاب وأحتجّ بمشايخ قد قَدَحَ فيهم بعضُ أئمتنا ، مثل : سماك بن حرب ، وداود بن أبي هند ، ومحمد بن إسحاق ابن يسار ، وحمَّاد بن سلمة ، وأبي بكر بن عَيّاش ، وأضرابهم ممن تنكَّب عن رواياتهم بعضُ أئمتنا واحتجَّ بهم البعض . فمن صحَّ عندي منهم ـ بالبراهين الواضحة ، وصحَّة الاعتبار على سبيل الدين ـ أنه ثقة ؛ احتجَجْت به ، ولم أعرِّج على قول مَنْ قَدَحَ فيه .

ومن صحَّ عندي ـ بالدلائل النيِّرة ، والاعتبار الواضح على سبيل الدين ـ أنه غير عدل ؛ لم أحتجَّ به ، وإن وثَّقه بعض أئمتنا»[١] .

وقال أيضاً : «وقد تركنا من الأخبار المروية أخباراً كثيرة ، من أجل ناقليها ، وإن كانت تلك الأخبار مشاهيرَ تداولها النَّاس . فمَنْ أحبَّ الوقوف على السَّبب الذي من أجله تركتُها ؛ نظر في كتاب «المجروحين من المحدِّثين» من كُتبنا ، يجدُ فيه التفصيل لكلِّ شيخ تركنا حديثَهُ ، ما يشفي صدرَه ، وينفي الريب عن خَلَده[٢] .

وقد احتججْنا في كتابنا هذا بجماعةٍ قد قدح فيهم بعضُ أئمتنا ، فمَن أحبَّ الوقوف على تفصيل أسبابهم ، فلينظُرْ في الكتاب المختصر من «تاريخ الثقات» ؛ يجد فيه الأصول التي بنينا ذلك الكتاب عليها ، حتى لا يُعرِّج على قدح قادحٍ في محدِّثٍ على الإطلاق من غير كشف حقيقته .

وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نقلها عدولٌ ثقات ؛ لعللٍ تبيَّن لنا منها الخفاءُ على عالمٍ من النَّاس جوامعها .

وإنَّما نملي بعد هذا «علل الأخبار» ونذكرُ كُلَّ خبر مَرْوِيٍّ ، صَحّ أو لم يصحَّ بما فيه من العلل ، إن يسَّر الله ذلك وسهله»[٣] .

(٣) وفي مقدمة «المجروحين» قال : «وإني ذاكرٌ ضُعفاءَ المحدِّثين ، وأضدادَ العُدول من الماضِين ، ممن أطلق عليهم أئمتنا القدح ، وصحَّ عندنا فيهم الجرح .

---

(١) الصحيح (١ : ١٥٢ ـ ١٥٣) .

(٢) الخَلَد ـ بفتحتين ـ البالُ والقلب والنفس . القاموس (خلد) (١ : ٢٩) .

(٣) الصحيح (١ : ١٦٥) .

وأذكر السَّبب الذي من أجله جُرِح ، والعلة التي بها قُدح . . . وأَقْصِدُ في ذلك ترك الإمعان والتطويل ، وأَلْزمُ الإشارة إلى نفس التحصيل»[١] .

هذه نصوصٌ عامة في الدلالة على إحاطة ابن حِبَّان بأحاديث الرواة وجمعها ودراستها ؛ فمن صحَّ عنده بالبراهين الواضحة أنه ثقة ؛ أدخله في كتاب «الثقات» وانتقى صحيح رواياته ، فأودع معظمها في كتابه الصَّحيح ، وإن ضعَّفه بعض أئمّة الحديث .

ومن صحَّ عنده بالبراهين الواضحة أنّه ضعيف ؛ أدخله في كتاب «المجروحين» مع بيان سبب جرحه ، والعلة التي أسقطَتْه مع لزوم الاختصار .

وأفْرَد كتاباً للرواة المختلف فيهم ؛ سمّاه «الفصل بين النَّقَلَة» بيَّن فيه أحوالهم ، وذكر مروياتهم التي كانت سبب هذا الاختلاف ثم رجَّح ما رآه راجحاً .

وهناك نصوصٌ أخصُّ من هذه النصوص ، يمكن الاستدلال بها على الإحاطة والسَّبر ، وتقصّي حديثِ كلِّ راوٍ على حِدَته . قال في «الثقات» :

(١) في ترجمة سفيان بن مِسكين المدنيّ : «تفقَّدتُ حديثَه على أن أرى فيه شيئاً يُغرَب ؛ فلم أرَه إلاَّ مستقيمَ الحديث»[٢] .

(٢) وفي ترجمة عبد الله بن عبيد الله التَّميمي : «مستقيم الحديث ، لم أرَ في حديثه شيئاً لا يشبه حديث الأثبات»[٣] .

(٣) وفي ترجمة عبد الوهّاب بن عبد الرحمن الصَّيْرَفِيّ : «مستقيم الحديث ، لم أرَ في حديثه ما يوجِبُ أن يُعدَل به عن الثقات إلى غيرهم»[٤] .

(٤) وفي ترجمة علي بن إسحاق البَلْخيّ : «لم أرَ في حديثه إلاَّ الاستقامة»[٥] .

(٥) وفي ترجمة غسان بن عُبيد الموصلي : «يروي عن شعبة نسخةً مستقيمة رواها

---

(١) المجروحين (١ : ٤) .
(٢) الثقات (٨ : ٢٨٩) .
(٣) ما سبق (٨ : ٣٦٣) .
(٤) ما سبق (٨ : ٤١٠) .
(٥) ما سبق (٨ : ٤٦٥) .

عنه أيوب بن محمد الوزّان . حدثنا القطّان بالرِّقة عن أيوب الوزان بها»[١] .

(٦) وفي ترجمة شيخه محمد بن عبد الله بن الجُنيد : «كتبنا عنه نُسخاً حِساناً وكان شيخاً صالحاً»[٢] .

(٧) وفي ترجمة يعيش بن الجَهْم الحديثيّ قال : «يُغرب . . . لم أر في حديث يَعِيش ، ما في القلب منه شيء ، غير هذا الحديث الواحد»[٣] .

(٨) في ترجمة عبد العزيز بن سعيد بن سعد بن عُبادة : «عندنا نسخة ـ بهذا الإسناد ـ عن عبد العزيز بن سعيد ، وفيها ما لا يصح . البليّة فيها من أبي الصبَّاح عبد الغفور الواسطيّ»[٤] .

وبين يديَّ ما يفيد أنَّ ابن حِبَّان قد كتب ستةً وأربعين نسخة تحتوي على الأحاديث الموضوعة ، أو المقلوبة ، أو التي لا أصل لها ، أو الواهية ، وقد يَصِلُ بعضُها إلى ثلاثة آلاف حديث . فانظر بعضها :

(١) قال في ترجمة إبراهيم الخُوزي : «أخبرنا . . . علي بن جعفر بن مُسافر . . . عن إبراهيم بن يزيد ، عن أيوب السِّخْتِياني في نسخةٍ كتبناها عنه ، أكثرها مقلوبة»[٥] .

(٢) وفي ترجمة أحمد بن إبراهيم المُزَنيّ : «حدثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم الأنصاريّ من أصل كتابه عنه في نسخةٍ كتَبناها عنه ، عن الأوزاعيّ ، وكتبنا نسخة عنه ، عن مالك أيضاً . أكرَهُ ذكر مثل هذه الأشياء ، ولكن أومئ منها إلى النُّبَذ فيه ؛ ليُستدلّ به على ما وراءه»[٦] .

(٣) وفي ترجمةِ أحمد بن محمد بن الفضل قال : «خرجتُ إليه إلى قرية (نوكند)

---

(١) الثقات (٩ : ١) .
(٢) ما سبق (٩ : ١٥٥) .
(٣) ما سبق (٩ : ٢٩٣ ـ ٢٩٤) .
(٤) الثقات (٥ : ١٢٥) وانظر ترجمة عبد الغفور في المجروحين (٢ : ١٤٨) .
(٥) المجروحين (١ : ١٠٢) .
(٦) ما سبق (١ : ١٤٤) .

فكتبت عنه شبيهاً بخمس مئة حديث ؛ كلّها موضوعة ، بعضها نسخة عن الثقات»[١] .

ـ وفي ترجمة أحمد بن محمد بن مُصْعب قال : «قد أَقْلَب على الثقات أكثرَ من عشرة آلاف حديث ، كتبت أنا منها أكثرَ من ثلاثة آلاف حديث ، مما لم أشكّ أنه قَلَبَها»[٢] .

(٤) وفي ترجمة بِشر بن عَون قال : «روى نسخةً موضوعة فيها ست مئة حديث حدثنا بتلك النسخة عنه محمد بن الحسن بن قتيبة»[٣] .

(٥) وفي ترجمة الحسن بن علي بن زكريا قال : «تتبّعتُ حديثه ، فلقيتُه قد حدَّث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما يزيد على ألفِ حديث سوى المقلوبات»[٤] .

قلت : فكم حديثه إذاً؟

(٦) وترجم للحسين بن عُلوان ، وعَرَضَ له بعض أحاديث ، ثم قال : «وليس لهذه الأحاديث كلِّها أصول ، لأنها كلها موضوعة ، إلا حديث السَّخاء ، فإنه يُعرَفُ من حديث الأعرج عن أبي هريرة»[٥] .

وبعد هذه الخطوة ـ سبر مرويّات كلّ راوٍ على حِدَته ـ تأتي خطوة تقويم الراوي عدالة وضبطاً ، ثمّ تأتي خطوة نقد مرويّاته .

وكل ما يتّصل بنقد المرويات ، وأكثر ما يتّصل بنقد الرّواة مردُّه إلى مسألة الضّبط .

ولهذا ؛ فإنّني سوف أتناول كثيراً من مسائل العلَل تحت باب الضّبط ؛ لأخلُصَ إلى ما قاله ابن حبّان من أنّ جميع علَل الحديث راجعة إلى عوارض الضّبط عند الرواة .

---

(١) المجروحين (١ : ١٥٥) .

(٢) ما سبق (١ : ١٥٦) .

(٣) ما سبق (١ : ١٩٠) .

(٤) ما سبق (١ : ٢٤١) .

(٥) ما سبق (١ : ٢٤٦) .

المبحث الثالث

ابن حبّان بين التّساهل والتّشدّد والإقلال والإكثار من النقد

المطلب الأول: ابن حبّان بين التشدّد في الجرح والتّساهل في التوثيق:

كلّ من تكلّم في علم الجرح والتعديل من المتأخّرين ؛ ذكر ابنَ حبّان في كبار علماء الجرح والتعديل .

ولست بحاجة إلى سَرْد أسمائهم ، وعَرْض كلماتهم في هذا الصّدد ، فهي أجلى من أن تخفى .

بيدَ أنّ مسألةً طرأَت على هذا العلم ، أطلقها بعضُ العلماء ، فتَبِعَهُم عليها مَنْ بَعْدَهُم ، من غير كبير بحثٍ في صلاحيتها ، ومدى انسجامها مع الجانب التطبيقي في علم نقد الرّجال .

فقد ذهب الذهبيّ إلى أنّ طبقات نقّاد الرّجال على ثلاثة أقسام في كلّ طبقة :

«ـ فقسم منهم متعنّت في الجرح متثبّت في التعديل ، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويليّن بذلك حديثه . . . وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنّتون .

ـ وقسم في مقابلة هؤلاء ، كأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الله الحاكم ، وأبي بكر البيهقي متساهلون .

ـ وقسم كالبخاري ، وأحمد بن حنبل ، وأبي زرعة ، وابن عديّ معتدلون منصفون»[(١)] .

وحين كتبت الباب الرّابع من هذه الرسالة (تاريخ علماء الجرح والتعديل حتى نهاية القرن الرابع الهجري)[(٢)] ووقفت على عدد من الرسائل العلمية التي تناولت عدداً من

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص١٧١ ـ ١٧٢) ونقل كلامَه هذا السّخاوي في كتابه المتكلمون في الرجال (ص١٣٨ ـ ١٣٩) .

(٢) فصلتُه عن هذا الكتاب ، وطوّرته ، وسوف يصدر تحت عنوان (مناهج المصنّفين في الجرح والتعديل) قريباً بإذن الله تعالى .

نقّاد الرّجال ؛ تبيّن لي غَلَطُ هذه المقولة من أصلها ! فليس هناك متشدّد من علماء الرجال ، ولا متساهل ، وإنما هناك منهج خاصّ بكلّ إمامٍ منهم .

وقد وُصف ابن حبّان بأنّه متساهل في التّوثيق ، متعنّت في الجرح ، يجرح الراوي بأتفه الأسباب[١] .

وقال اللكنوي الحنفي : «وقد نَسَبَ بعضُهم التّساهل إلى ابن حبّان ، وقالوا : هو واسع الخطو في باب التوثيق ، يوثّق كثيراً من يستحقّ الجرح .

وهو قول ضعيف . . . فإن ابن حبّان معدودٌ ممّن له تعنّتٌ وإسراف في جرح الرّجال ومَنْ هذا حاله ؛ لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرّجال . . .»[٢] .

فعلّق الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة على هذا الكلام قائلاً : «فإنّه ـ على ما يبدو ـ متساهل في التعديل ، متشدّد في الجرح ، وقد اشتهر تساهله في التوثيق اشتهاراً كبيراً»[٣] .

ولا يسعني اتّهام اللّكنوي والتهانوي والكوثري وأبي غدّة بالجهل في هذا العلم ، ولكن جرح ابن حبّان لأبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ هو سبب حملتهم الشّعواء عليه . وإنني أستطيع أن أقرّر جازماً بأنّ ابن حبّان مِن أتقى علماء الجرح والتعديل وأورعهم ، ومن كان هذا حاله ، فيجب أن تُنظر مخارج مقبولة لصنيعه في الرّجال ، سوى هذا الكلام العاري عن المضمون العلمي .

لقد تكلّم الإمام ابن حبّان بالجرح والتعديل على أكثر من أربعة آلاف راوٍ ، وتكلّم بالنّقد على أكثر من ألف وخمس مئة حديث تصريحاً ، وعلى ضِعف هذا العدد في الثّقات تلويحاً وجيزاً ، وانتقى سبعة آلاف وخمس مئة حديث جرّدها من بين عشرات ألوف الروايات لكتابه الصّحيح . فهل يُقال لمن هذا شأنه : متساهل ، ومتشدّد؟

---

(١) دراسات في الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص٦٤) ومن شدّة تعصّب الدكتور أنّه ذكر الأزدي وابن شاهين في أشهر نقّاد القرن الرابع (ص٣٣١) فما بعد ، ولم يذكر ابن حبّان بينهم ، مع أنّه وابن عديّ أبرز علماء هذا القرن بعد النسائي .

(٢) الرفع والتكميل (ص٣٣٥) وانظر منه (ص٢٧٥) .

(٣) ما سبق حاشية (٢) .

إنّ ابن حبّان صاحب منهج مستقلّ ، شأنه في ذلك شأن البخاري ، والنسائي وابن عديّ .

ـ ولو أنّني ذهبتُ إلى أنّ ابن حبّان متساهل في الجرح والتعديل معاً ؛ لاستطعتُ عَرْضَ ألف دليل أنتقيها تأييداً لما أذهب إليه .

ـ ولو ذهبتُ إلى أنّه متشدّد في الجرح والتعديل معاً ؛ لعرضت ألف دليل آخر أنتقيها تأييداً لما أذهب إليه .

ـ ولو زعمتُ أنّه معتدلٌ في الجرح والتعديل معاً ؛ لأحضرتُ ألف دليل آخر أيضاً .

ومن وراء استقرائي التامّ لأقوال ابن حبّان في الرّجال ، والتي أودعتُها في ثلاثة ملاحق تقرب من ألف صفحة ؛ أيقنت أنّ ابن حبّان ذو منهج علميّ عمليّ في الرّجال والحديث ، وقد صرّح بمعالم منهجه ، بما لم يصرّح به غيره .

فليس هو بمتشدّد ، ولا متساهل ، ولا معتدل ؛ فكلّها كلمات جوفاء لا قيمة لها وإنما هو صاحب منهج مستقلّ في التّصحيح والتّضعيف والتّعليل ونقد الرجال .

قال رحمه الله تعالى في خطبة كتابه «الصّحيح» : «وربّما أروي في هذا الكتاب وأحتجّ بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل : سماك بن حرب ، وداود ابن أبي هند ومحمد بن إسحاق . . . وأضرابهم ممّن تنكّب عن رواياتهم بعض أئمّتنا ، واحتجّ بهم بعضهم .

فمن صحّ عندي بالبراهين الواضحة ، وصحّة الاعتبار على سبيل الدّين أنّه ثقة ؛ احتججتُ به ، ولم أعرّج على قول مَن قدحَ فيه .

ومن صحّ عندي بالدلائل النيّرة ، والاعتبار الواضح على سبيل الدّين أنه غير عدل ؛ لم أحتجّ به ، وإن وثّقه بعض أئمتنا»[1] .

«وقد اعتبرنا حديث شيخٍ شيخٍ على ما وصفنا من الاعتبار على سبيل الدّين ، فمن

---

(١) مقدمة الصحيح (١ : ١٥٢ ـ ١٥٣) .

صَحّ عندنا منهم أنه عدل ؛ احتجَجْنا به ، وقبلنا ما رواه ، وأدخلناه في كتابنا هذا ، ومَن صَحّ عندنا أنه غير عدل ، بالاعتبار الذي وصفناه ؛ لم نحتجّ به ، وأدخلناه في كتاب «المجروحين من المحدّثين» بأحد أسباب الجرح»[1] .

«وقد احتججنا في كتابنا هذا بجماعة قدح فيهم بعضُ أئمتنا ، فمن أحبّ الوقوف على تفصيل أسمائهم ؛ فلينظر في الكتاب المختصر من «تاريخ الثّقات» يجد فيه الأصول التي بنينا ذلك الكتاب عليها ، حتى لا يُعرِّجَ على قدحِ قادحٍ في محدّث على الإطلاق من غير كشفٍ عن حقيقته»[2] .

أفبعد هذا الكلام العلميّ الرصين ؛ يُطْلَقُ كلامُ تنقُّصٍ وهَذْرُ أحقادٍ؟

وإنّ كلامي هذا لا يعني موافقتي لابن حبّان في سائر مفردات منهجه النقديّ ، ولا متابعته في جَرْحِ مَن جرَّح ، وتعديل مَن عدَّل مِن الرواة ، وإنّما هو في تفنيد زَعْمِ من زَعَمَ أنه متساهل أو متشدّد .

وسوف يظهر في الأبواب الآتية منهجُ ابن حبّان في الجرح والتعديل والتعليل ـ إن شاء الله تعالى ـ .

المطلب الثّاني: ابن حبّان بين الإكثار والإقلال في النّقد:

أحبّ أن أقرّر ابتداءً أنّ القلّة والكثرة ليستا ميزاناً دقيقاً للحكم على الأعمال العلمية .

فهذا «سيبويه» لا يعرف له إلا بمصنّفه «الكتاب» وهذا الشاطبي له كتابان مشهوراً هما «الموافقات» و«الاعتصام» . . . وسيبويه والشاطبي من أشهر العلماء .

فرُبَّ كتاب واحد رَفَعَ صاحبَهُ إلى مصافّ كبار العلماء أو المفكّرين ، أو الأدباء ، وربّ كاتب كتبَ مئة كتاب لا تساوي فصلاً في كتاب .

فإذا انتقلنا إلى نقّاد الحديث والرّجال ؛ وجدنا علماء هذا الفنّ ذكروا عمر وعليّاً وابن

---

(١) مقدمة الصحيح (١ : ١٥٥) .

(٢) ما سبق (١ : ١٦٥ ـ ١٦٦) .

عبّاس وغيرهم في كبار نقّاد الصحابة رضي الله عنهم .

ثمّ ذكروا في التابعين سعيد بن المسيّب ، وعروة بن الزبير ، ومحمد بن سيرين وغيرهم .

ثمّ ذكروا في أتباع التابعين مالكاً ، وسفيان ، والثّوري ، وشعبة بن الحجّاج ، وغيرهم .

ولو أنّ باحثاً جمعَ أقوال هؤلاء جميعاً في الجرح والتعديل ؛ لما وَجَدَها تصل إلى مئة قولٍ جزماً ، وسوف يجد أكثر من نصفها من أقوال شعبة بن الحجّاج .

فهل قلّة الأقوال المنقولة عنهم في نقد الرجال ؛ أمارةٌ على قلّة معرفتهم بهذا الجانب من العلم؟

الجواب بالنفي طبعاً ، ولكنَّ منشأَ كلِّ علم يبدأ عامّاً وغير منظّم ، ثم يرتقي تدريجيّاً نحو التنظيم والترتيب ، حتى يأخذ وضعَ العلم النّاضج .

وإذا نحن تجاوزنا القرنين الأوّلين ، فتركنا أقوال يحيى بن سعيد القطّان ، وابن مهدي والشافعيّ ، وانتقلنا إلى طبقة أحمد ابن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعليّ ابن المديني وهم رؤوس هذه الطبقة ، بل هم كبار نقّاد الحديث في تاريخ هذا العلم كلِّه ، فسوف نجد الإمام أحمد تكلّم على أكثر من ألف راوٍ ، وتكلّم ابن المديني على أقلّ من ألف راوٍ ، أما يحيى بن معين ، فقد تكلّم بالجرح والتعديل على أكثر من ثلاثة آلاف راوٍ .

والإمام مسلم لم يصِلْنا من أقواله في الجرح والتعديل إلاّ بضعُ عشراتٍ من الأقوال .

والإمام البخاري تكلّم في «التاريخ الكبير» و«الأوسط» في الرّجال على أكثر من ألف راوٍ بقليل !

وإنّ من المسلَّم به في سائر العلوم ، أن التّراكم المعرفي هو الذي يُنضج العلم ، ويبلغُ به مَدَاه ، وأنّ المتأخّر يُفيد من المتقدّم ويضيف عليه .

فإذا نحن نظرنا في الكتب المتخصّصة في ثقات الرواة ؛ وجدنا «ثقات» العجلي (ت : ٢٦١هـ) ـ على تحفّظ شديد في هذه التسمية ـ و«ثقات» ابن حبّان (ت : ٣٥٤هـ) و«ثقات» ابن شاهين (ت : ٣٨٥هـ) وجملة ما في ثقات العجلي من الثّقات والضّعفاء

معاً (٢٣٦٦) ألفان وثلاث مئة وستّ وستّون ترجمة .

وجملة ما في «ثقات» ابن شاهين (١٦٦٠) ألف وست مئة وستون ترجمة .

بينما جملة ما في كتاب «الثقات» لابن حبّان (١٦٥٠٨) ستة عشر ألفاً وخمس مئة ترجمة وثماني تراجم ، تكلّم بالجرح والتعديل على أكثر من ثلاثة آلاف ترجمة ؛ تجدها في الملاحق الثلاث التي أعددتها لجمع أقواله في الرّجال .

وتكلّم في هذا الكتاب على أحاديث كثيرة كلاماً موجزاً مفيداً ، وتكلّم على الانقطاع ، والإرسال ، والتدليس ، وغيرها من أنواع العلل كثيراً جدّاً ، مما لم أُحْصِه إحصاءً ؛ لأنّه يحتاج إلى عملٍ علميّ مستقلّ .

وإليك بعض الإحصاءات الموضّحة في جانب التعليل :

ـ بلغ كلامه على السّماع واللّقي أكثر من ثلاث مئة ترجمة .

ـ قال : «يروي المقاطيع» في مئة وثمانين ترجمة .

ـ قال : «يروي المراسيل» في مئتين وثمانين ترجمة .

وتكلّم في الأسماء والكنى والأنساب وأوهام الجمع والتفريق ، ورجّح بين الرواة المشتبهين في الرسم ، بما يدلُّ على معرفة عميقة بكتابه هذا .

وإذا انتقلنا إلى كتب الضّعفاء الموجودة بين أيدينا حتى نهاية القرن الرابع ؛ نجدها على النحو الآتي :

ـ كتاب «الضّعفاء» للبخاري (ت : ٢٥٦هـ) وبلغت تراجمه (٤١٨) أربع مئة وثماني عشرة ترجمة .

ـ كتاب «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ت : ٣٠٣هـ) وبلغت تراجمه (٦٧٥) ست مئة وخمساً وسبعين ترجمة .

ـ كتاب «الضعفاء الكبير» للعقيلي (ت : ٣٢٢هـ) وبلغت تراجمه (٢١٠١) ألفين ومئة ترجمة وترجمة واحدة .

ـ كتاب «الكامل في الضّعفاء» لابن عديّ (ت : ٣٦٥هـ) وبلغت تراجمه (٢٢٠٦) ألفين ومئتي ترجمة وست تراجم .

وكانت تراجم كتاب «المجروحين» لابن حبّان (١٢٨٤) ألفاً ومئتي ترجمة وأربعاً وثمانين ترجمة .

فإذا نحن جعَلْنا البخاري تكلّم في الجرح والتعديل على ألف وخمس مئة ترجمة وجعلنا النسائي تكلّم على ألف ترجمة ، وتكلّم العقيلي وابن عديّ على ما في كتابيهما ، فيكون ابن حبّان أكثر أئمة الجرح والتعديل كلاماً على الرواة حتى نهاية القرن الرابع الهجري على الإطلاق .

ـ فقد بلغ عدد رواة مرتبة الاحتجاج في الملحق الأول (٦٤٧) ستَّ مئة وسبعاً وأربعين ترجمةً (١ ـ ٦٤٧) .

ـ وبلغ عدد رواية مرتبة الاعتبار في الملحق الثاني (٩٩١) تسعَ مائة وإحدى وتسعين ترجمة (٦٤٨ ـ ٩٩١) .

ـ بينما بلغ عدد رواة مرتبة الترك (٢٣٠٩) ألفين وثلاث مائة وتسع تراجم ، مع ضرورة ملاحظة التكرار المقصود منّي في رواة مرتبتَي الاعتبار والترك ، بسبب عدم حدّيّة مصطلحات ابن حِبّان في الجرح والتعديل .

لكنّ جملة هؤلاء الرواة المترجَمين في ملاحق كتابنا هذا قد يَصِلون إلى ثلاثة آلاف ترجمة تكلّم عليها ابن حِبّان في الجرح والتعديل .

ويضاف إلى هؤلاء شيوخه الذين زاد عدَدُهم على خمس مئة شيخ ، وهؤلاء جميعهم ثقات حسب انتقائه وشرطه ، إلا مَن جرحه هو منهم .

أقول : إذا نُوزعتُ في بعض ما تقدّم من تفوّق ابن حبّان في الكثرة على من تَقَدَّمَه ؛ فلا أقلّ من أنّه أحدُ خمسة من النقّاد هم الأكثر كلاماً في الرّجال ، حتى نهاية القرن الرابع ، وكفاه بذلك فضلاً وشرفاً !

المطلب الثّالث: تعارُض الجرح والتعديل عند ابن حبّان:

للعلماء في تعارض الجرح والتعديل كلامٌ نظريٌّ طويل ، ليس له كبير قيمة عند التّطبيق العملي ، ولهذا فإنّني سوف أُعرض عنه جملة واحدة ؛ إذ لا حاجة إلى تسويد صفحات بكلام يضرب بعضه بعضاً ، ومَن أحبّ الوقوف على هذه المسألة ؛

فعليه بمظانّها الكثيرة[1] .

والذي سوف أتناوله بالبحث هنا :

ـ موقف ابن حبّان من تعارض أقوال نقّاد الحديث في الراوي الواحد .

ـ تعارض أقوال ابن حبّان نفسه في الراوي الواحد .

الفرع الأول : تعارض أقوال النقّاد في الراوي الواحد :

أوضحت في غير كتاب من كتبي أنّ الجانب التطبيقي لمسألة تعارض الجرح والتعديل يقتضي أن نتوقّف في الحكم على الراوي ومروياته إذا صدر فيه أدنى جرح من عالِمٍ معتبَر ، حتى لو وثّقه جماعة من النقّاد .

بيدَ أنّ هذا التوقّف ليس مطلقاً ، وإنما هو مؤقّت ، ريثما نقوم بعملية الاعتبار إن كان من الرواة الوسط ، أو نقوم بالاختبار إن كان من الرواة الثقات .

وهذا هو منهج ابن حبّان في الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال النقّاد السّابقين .

ـ قال في ترجمة بهز بن حكيم بن معاوية القشيري : «يخطئ كثيراً . فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم ـ رحمهما الله ـ فهما يحتجّان به ويرويان عنه ، وتركه جماعة من أئمتنا ، ولولا حديث : «إنّا آخذوه وشطر إبله عَزْمة من عزمات ربّنا»[2] لأدخلناه في الثّقات»[3] .

---

(١) انظر على سبيل المثال : الرفع والتكميل للّكنوي (ص١١١ ـ ١٢٨) وانظر منه (ص٢٦٢) والمنهج الإسلامي في الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة (ص٣٩٦) وأصول الجرح والتعديل للدكتور نور الدين العتر (ص١٦٠) ودراسات في منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد علي العمري (ص١٠٧) ونظرية نقد الرّجال للدكتور عماد الدين الرشيد (ص٢٥٢) وعلم رجال الحديث للدكتور تقي الدين الندوي (ص١٧٥) ودراسات في الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الأعظمي (ص١٧١) وعلم أصول الجرح والتعديل للدكتور أمين أبو لاوي (ص٢٧٨) .

(٢) أورده ابن حبّان هنا معلّقاً ـ كما ترى ـ وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٤ : ١٨) والحاكم في المستدرك (١ : ٥٥٤) وقال : صحيح الإسناد على ما قدمنا ذكره من تصحيح هذه الصحيفة . والبيهقي في الكبير (٤ : ١٠٥) وأسند إلى الشافعي قوله : ولا يثبت أهل العلم بالحديث أن تؤخذ الصدقة وشطرَ إبل الغالّ ، وأخرجه أبو داود (١٥٧٤) وحكى اختلاف العلماء في رفعه ووقفه .

(٣) المجروحين (١ : ١٩٤) .

- وفي ترجمة عمرو بن شعيب قال : «كان أحمد ابن حنبل ، وعلي ابن المديني وإسحاق بن إبراهيم يحتجّون بحديثه ، وتركه يحيى القطّان ، وأما يحيى بن معين فمرّض القول فيه . . . قال : ليس بشيء» .

ثم قال : «إذا روى عمرو بن شعيب عن طاوس وابن المسيّب ، وعن الثّقات غير أبيه ؛ فهو ثقة يجوز الاحتجاج بما يروي عن هؤلاء .

وإذا روى عن أبيه عن جدّه ؛ ففيه مناكير كثيرة ؛ لا يجوز الاحتجاج عندي بشيء رواه عن أبيه ، عن جدّه . . .

وقد كان بعض شيوخنا يقول : إذا قال عمرو بن شعيب : عن أبيه ، عن جدّه عبد الله ابن عمرو ، ويسمّيه ؛ فهو صحيح !

وقد سبرتُ ما قاله ؛ فلم أجد من رواية الثّقات المتقنين عن عمرو فيه ذكر السّماع عن جدّه . . . فليس الحكم عندي في عمرو بن شعيب ؛ إلا مجانبة ما روى عن أبيه ، عن جدّه ، والاحتجاج بما روى عن الثّقات ، غيرِ أبيه .

ولولا كراهة التطويل ؛ لذَكَرْتُ من مناكير أخباره التي رواها عن أبيه عن جدّه أشياء يُستدلّ بها على وهن هذا الإسناد .

وسنذكر من ذلك جُمَلاً يَستدلُّ مَن الحديثُ صناعتُه بها على صحّة ما ذهبنا إليه في كتاب (الفصل بين النقلة) بعد هذا الكتاب ـ المجروحين ـ إن قضى الله ذلك وشاءه»[1] .

وقد تقدّم في المطلب الأول من هذا المبحث أنّه قال في خطبة كتابه «الصحيح» بأنّه لا يقلّد في الجرح والتعديل أحداً ، وإنّما يتّبع اجتهاده في الرواة[2] .

وعلى هذا فنقول بكلمة وجيزة : إنّ موقف ابن حبّان من مسألة تعارض الجرح والتعديل واضح غاية الوضوح ، وخلاصته أنه يسبر أحاديث الرَّجل المختلَف فيه ، فيتعرّف إلى ما وافق فيه الثّقات ، وما خالفهم ، وما انفرد به عنهم ، ثم يحكم عليه بذلك ، وهو بذلك قد يقدّم الجرح وقد يقدّم التعديل ، على حسب ما يظهر له من دلائل وبراهين .

---

(١) المجروحين (٢ : ٧١) فما بعد .

(٢) انظر (ص٦٩٩) قريباً .

أما تقديم الجرح مطلقاً ، أو تقديم التعديل مطلقاً ، أو التفريق بين حالٍ وحال ؛ فهذا هَذَرٌ لا قيمة له البتة .

الفرع الثاني : اختلاف أقوال ابن حبّان في الرّاوي الواحد :

إنّ الرّواة الذين أودعَهُم ابنُ حبّان في كتبه ، قد يصل عددهم إلى ثمانية عشر ألفَ راوٍ وكان أودعهم في كتابه «التاريخ الكبير» .

ولا ريب أنّ مثل هذا الكمّ الهائل من الرواة يحتاج النّظر في رواياتهم إلى سنوات متطاولة ، وطبيعيٌّ قبل إنجاز هذه المهمّة بتمامها ، بل وبعد إنجازها ؛ أن يتوقّف النّاظر في عددٍ من الرواة ، وأن يختلف كلامه في عددٍ آخر ، وأن يتغيّر اجتهاده في آخرين أيضاً . وقد حصل هذا مع ابن حبّان .

ـ فكم من راوٍ توقّف فيه ، وعلّق أمرَه على الاستخارة ؛ من أمثال بهز بن حكيم الذي تقدّمت ترجمته قريباً ، ومثل إبراهيم بن سليمان الزيّات ، وجعفر بن الحارث أبي الأشهب الكوفي ، وخالد بن يزيد الدمشقي ، وخُصَيف بن عبد الرحمن الجزري ، وسُوَيد ابن عبد العزيز الدمشقي ، ويحيى بن أبي سليم الفزاري ، وغيرهم[1] .

وهؤلاء الذين توقّف ابن حبّان فيهم ، لم يخرّج في «صحيحه» إلا عن سويد بن عبد العزيز الذي قال فيه في كتاب «المجروحين» : «والذي عندي في سويد بن عبد العزيز الدمشقي تنكُّبُ ما خالف الثّقات من حديثه ، والاعتبار بما روى ممّا لم يخالف الأثبات والاحتجاج بما وافق الثّقات» وقد أخرج له حديثين (٩٣٥ ، ٤٨٥٦) فقط .

ـ وهناك عددٌ من الرواة ترجمَهُم في «الثّقات» ثمَّ ترجمَهُم في «المجروحين» وهؤلاء يقرب عددهم من مئتي راوٍ ، نصفهم ـ تقريباً ـ من رواة الشّيخين .

وقد أوضحتُ أسباب تعارض أقوال ابن حبّان فيهم في مبحث خاصّ . وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ وأعددتُ ثَبتاً أوردتُ فيه أسماءَهم وأرقام تراجمهم في ملاحق هذا الكتاب .

---

(١) ترجمة بهز في الثقات (٨ : ٦٧) وترجمة الرواة الآخرين في المجروحين تباعاً : (١ : ٢١٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٣٥٠) و(٣ : ١١٣) .

البابُ الثالث

العدَالة بين ابن حبَّان والمحدثين

الفصل الأول: مفهوم العدالة ومقوماتها وطرق ثبوتها

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : العدالة في اللغة واصطلاح العلماء

المبحث الثاني : الموازنة بين الشهادة والرواية

المبحث الثالث : مقوّمات العدالة

المبحث الرابع : ثبوت عدالة الراوي

الفصل الثاني: جوارح العدالة

وفيه خمسة مباحث أيضاً:

المبحث الأول : الردة والزندقة

المبحث الثاني : الفسق

المبحث الثالث : البدعة

المبحث الرابع : الكذب

المبحث الخامس : الوضع

الفصل الثالث: الجهالة بين المحدثين وابن حبّان

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول : المجهول في اللغة واصطلاح العلماء

المبحث الثاني : المجهول بين الأصوليين والمحدّثين

المبحث الثالث : المجهول عند ابن حبّان

المبحث الرابع : منهج ابن حبّان في تخريج أحاديث المجهولين

الفصل الأول

مفهومُ العدالة ومقوّماتُها وطُرُق ثبوتها

المبحث الأول

العدالةُ في اللُّغة واصطلاح العلماء

المطلب الأول: العدالة في اللّغة[١]:

يرى صاحبُ «المقاييس» أنَّ كلمة (عدل) ينبثِقُ منها أصلان صحيحان، لكنَّهما متقابلان كالمتضادين في اللّغة.

(أ) أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج.

ـ فالأول: العدل من الناس، المرضيُّ المستوي الطريقة. يقال: هذا عدل، وهما عَدْل، وهما عدلان أيضاً، وعدول، وإن فلاناً بَيّن العَدْل والعدول...

والعدل: الحكم بالاستواء، وهو نقيض الجور... تقول: عدل في رعيته.

(ب) فأمّا الأصل الآخر: فيقال في الاعوجاج: عدل وانعدل: أي انعرج.

ويرى ابن منظور أن العدالة: مصدر (عَدُل) ـ بالضم ـ يقال: عَدُل فلان عدالة وعدولة، فهو عدل. أي: رضاً ومَقْنَع في الشهادة. والعدل يطلق على الواحد وغيره.

وأما العدل الذي هو ضدّ الجور، فهو مصدر قولك: (عَدَل) ـ بالفتح ـ في الأمر، فهو عادل. فكلام ابن منظور أخصُّ من كلام ابن فارس.

وكأنَّ الزمخشري يريد التأكيد على أن (عدل) من الأضداد حيث يقول: «وتقول في عدول قضاة السوء: ما هم عدول، ولكنهم عدول»[٢].

---

(١) انظر في ذلك: معجم مقاييس اللغة لأحمد بن زكريا بن فارس (٣٩٥هـ) (عدل) (٤ : ٢٤٧) لسان العرب (١١ : ٤٣٠) فما بعد، تاج العروس (٨ : ٩) فما بعد.

(٢) أساس البلاغة للزمخشري، محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ) (ص٢٩٥).

والتعديل : مصدر (عَدّل) الشيء يُعَدِّله تعديلاً أي قَوَّمَه فاستقام ، وكل مَثَقَّف مُعدَّل .

فالتعديل إذن : «هو أن ينسب إلى قائل ما يُقْبَل لأجله قوله : من فعل الخير ، والعفّة والمروءة ، والتديّن بفعل الواجبات وترك المحرمات ، ونحو ذلك»[1] .

ومنها تعديل وتثقيف السيوف والرماح ، والثِّقاف : أداة من خشب أو حديد تُثَقَّف بها الرّماح لتستوي وتعتدل . .

المطلب الثاني: العدالة عند الأصوليِّين والفقهاء

قد عقدتُ هذا المبحثَ ؛ لأنبِّه على وجود التشابه الكبير بين شرائط العدالة عند المحدّثين وشرائطها عند الفقهاء ، ولأذكّر بأن الفقهاء هم الذين يُرجع إليهم في معرفة الحلال والحرام ، وعليهم المعوَّل في تأسيس الضوابط الأصولية ، والقواعد الفقهية ، التي يُحتكم إليها عند اختلاف أقوال المحدِّثين .

إذ إننا سنقف على أقوال متضاربة متضادّة صدرَت عن أئمة الجرح والتعديل وهذه يتعذر الجمع بينها وتفسيرها ، ما لم نردَّها إلى الضوابط الأصولية التي تُزيل عنها التعارض الظاهر ، وعندها نعرف القاعدة الفقهية أو الحكم الشرعي في تلك المسألة بعينها ، أو المسائل التي تندرج تحت القاعدة تلك . ذلك أنّنا نجد المحدّثين يطلقون ألفاظاً يعبِّرون بها عن اجتهادهم النقدي في رجل ما ، أو رواية معيّنة ، ويردّون بهذه الألفاظ حديث الراوي ، أو لا يردُّون . بل إن بعضهم ينتقد الراوي في موضع ، ثم يروي عنه ويثني عليه في الحديث ، مما يجعل الدّارس في حيرة من أمره .

فمعظم المحدّثين يَعيب أصحاب البدع ؛ من مرجئة وجهمية وقدرية وخوارج ورافضة وأصحاب الرأي ، وكثير منهم ينتقص أهل اللغة والأدب والشعر ، ومع هذا ؛ فنجد لهم ألفاظاً تدلّ على قبول حديثهم ، واعتمادُ مروياتهم في كتبهم يدلّ على خلاف ما أطلقوه حين ترجَمَتِهم .

---

(١) شرح الكوكب المنير (٢ : ٤٤٠) المدخل إلى مذهب الامام أحمد لابن بدران الدمشقي (ص٩٣) .

هذا كلّه يقودنا إلى ضرورة معرفة القواعد الأصولية الضابطة لمثل هذه الإطلاقات .

وبالعودة إلى كتب الفقه مثلاً ، تجد الفقهاء يجوّزون شهادة أهل الأهواء والبدع وشهادة أهل الأشربة ، وشهادة السُؤَّال ، وشهادة الشعراء وأهل اللّعب بالشطرنج ، بل قال الشافعي : «من لعب بشيء من هذا على الاستحلال ؛ لم تُرَدَّ شهادته» .

أمام هذا كلِّه رأيت أنه لا يمكن تفسير المشْكِل من أقوال أئمة النقد ، ما لم نتبيَّن أقوال أئمة الفقه في مثل هذه المسائل النقدية ، والمحدّثين منهم خاصّة ، حتى نَردّ مسائل الخلاف في النقد إليها ، ونحاول الجمع والتوفيق بينها ما أمكن .

قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ : «أُمرنا بإجازة شهادة العدل ، وإذا شُرِطَ علينا أن نقبل العدل ، ففيه دلالة على أن نردّ ما خالفه . وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه ، وإنما علامة صدقه ؛ بما يُختبر من حاله في نفسه .

فاذا كان الأغلبَ من أمره ظاهرُ الخير ؛ قُبِل ، وإن كان فيه تقصيرٌ عن بعض أمره ؛ لأنه لا يَعْرى أحد رأيناه من الذنوب .

وإذا خلط الذّنوب والعمل الصالح ؛ فليس فيه إلا الاجتهاد على الأغلب من أمره بالتمييز بين حُسْنه وقبيحه ، وإذا كان هذا هكذا ؛ فلا بُدّ من أن يختلف المجتهدون فيه .

وإذا ظهر حسنه ، فقَبِلْنا شهادته ، فجاء حاكمٌ غيرُنا ، فعَلِمَ منه ظهورَ السيِّئ ؛ كان عليه رَدُّه»[٢] .

ويرى الإمام الماوَرْدي أن العدالة في الإنسان : «أن يكون صادق اللَّهجة ، ظاهر الأمانة ، عفيفاً عن المحارم ، متوقّياً للمآثم ، بعيداً من الرِّيَبِ ، مأموناً في الرّضا والغضب مستعملاً لمروءة مثله في دينه . فإذا تكاملت فيه ؛ فهي العدالة التي تصحّ بها ولايته وتُقبل بها شهادته»[٣] .

---

(١) الأم للشافعي محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ) (٦ : ٢١٣) .

(٢) الرسالة للشافعي تحقيق أحمد محمد شاكر (ص٤٩٣) .

(٣) أدب القاضي ـ من الحاوي ـ لمحمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ) (١ : ٦٣٤) .

وقال الإمام الغزالي : «العدالة : عبارة عن استقامة السيرة والدِّين ، ويرجع حاصلها إلى هيئة[١] راسخة في النفس ، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً ، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه . فلا ثقة بقول مَن لا يخافُ اللهَ تعالى ؛ خوفاً وازعاً عن الكذب .

ثمَّ لا خلاف في أنه لا يُشترط العصمة من جميع المعاصي ، ولا يكفي أيضاً اجتناب الكبائر ، بل من الصغائر ما يُرَدّ به ، كسرقةِ بَصَلَة ، وتطفيفٍ في حَبَّةٍ قصداً ، وبالجملة : كلّ ما يدل على رَكاكة دينه ، إلى حدّ يستجرئ على الكذب بالأغراض الدنيوية .

والضابط في ذلك ـ فيما جاوز محلَّ الإجماع ـ : أن يُرَدَّ إلى اجتهاد الحاكم ، فما دَلَّ عنده على جراءته على الكذب ؛ رَدَّ الشهادة به ، وما لا ؛ فلا . وهذا يختلف بالإضافة إلى المجتهدين ، وتفصيلُ ذلك من الفقه ، لا من الأصول»[٢] .

ويرى الإمام الشوكاني »أن أعظم أركان العدالة : تَحَرّي الصدق ، وعدم التَّسَامُح في الكلام ، والتزيّدِ فيه ، فمن كان هكذا ، فهو الشاهد العدل ، ولا يحتاج بعده إلا أن يكون في الحال ظاهر العدالة التي هي : مَلَكَةٌ تمنع النفس عن اقتراف الكبائر والرذائل . . .»[٣] .

وروى الخطيب عن القاضي أبي بكر بن الطَّيِّبِ الباقِلاّنيّ في تعريفه للعدالة قوله : «العدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبِر ، هي العدالة الراجعة إلى استقامة دينه ، وسلامة مذهبه ، وسلامته من الفسق وما يجري مجراه ، مما اتُّفِقَ على أنه مُبْطِلٌ للعدالة من أفعال الجوارح والقلوب المنهيِّ عنها ، والواجب أن يقال في جميع صفات العدالة : إنّها اتِّباع أوامر الله تعالى ، والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه ؛ مما يسقط العدالة ، وقد عُلِمَ مع ذلك أنه لا يكاد يسلَم المكلَّفُ من البشر من كلّ ذَنب ، ومِن تَرْكِ بعضِ ما أُمِرَ به حتى يخرج لله من كل ما وَجَبَ له عليه ، وإنَّ ذلك يتعذّر ، فيجب لذلك أن يقال : إن العَـدْلَ هو من عُرِف بأداء فرائضه ، ولزوم ما أُمِرَ به ، وَتَوقّى ما نُهِيَ عنه ، وتجنّب الفواحش المسقطة ، وتحرّي الحقَّ والواجبَ في أفعاله ومعاملته ، والتوقّي في لفظه مما يُثْلِمُ

---

(١) عبّر بعضهم بأن العدالة هيئة راسخة ، أو ملكة ، ومنهم هذان الإمامان ، وستأتي مناقشة ذلك .

(٢) المستصفى للغزالي محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ) (١ : ١٥٧) .

(٣) السيل الجرار للشوكاني محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ) (٤ : ١٩٢) .

الدِّين والمروءة . فمَن كانت هذه حاله ، فهو الموصوف بأنه عدلٌ في دينه ، ومعروف بالصدق في حديثه .

وليس يكفيه في ذلك اجتناب كبائر الذنوب التي يسمّى فاعلها فاسقاً ، حتى يكون مع ذلك متوقياً لما يقول كثير من الناس : إنه لا يُعْلَم أنه كبير ، بل يجوز أن يكون صغيراً نحو الكذب الذي لا يُقْطَع على أنّه كبير ، ونحو التطفيف بحبَّة ، وسرقة باذنجانة ، وغشّ المسلمين بما لا يقطع عندهم على أنه كبير من الذنوب ، لأجل أن القاذورات ، وإن لم يقطع على أنها كبائر يستحق بها العقاب ؛ فقد اتُّفق على أنَّ فاعلها غيرُ مقبول الخبر والشهادة ، إمّا لأنها مُتَّهِمَة لصاحبها ومُسقطة له ، ومانعة من ثقته وأمانته ، أو لغير ذلك فإنّ العادة موضوعة على أن من احتمَلَتْ أمانته سرقة بصلة وتطفيف حبة ؛ احتمَلَت الكذبَ ، وأخذَ الرُّشا على الشهادة ، ووضعَ الكذب في الحديث ، والاكتسابَ به . فيجب أن تكون هذه الذنوب في إسقاطها للخبر والشهادة ، بمثابة ما اتفق على أنه فسق يستحقُّ به العقاب . وجميع ما أضربنا عن ذكره ، مما لا يقطع قومٌ على أنه كبير ، وقد اتُّفِقَ على وجوب رَدِّ خبر فاعله وشهادته ؛ فهذه سبيله في أته يجب كون الشاهد والمخبر سليماً منه»[1] ا . هـ .

لقد أطلتُ في النقول عن بعض أئمة الأصول والفقه ، حتى تتبين لنا الأُطُرُ التي توضّح قواعدهم ، ومواضع الإطلاق والتقييد في تعريفاتهم .

ولا يخفى أن كثيراً من الأمور التي عَدّدُوها ؛ ضمن ما ينبغي أن يتوافر في الشّاهد والمخبر من صفات العدالة ، إنما ذكروه لأنه من لوازم شرائط العدالة التي سيأتي الحديث عنها ، أو للاحتياط الذي اعتدّوا به للمحافظة على تلك الشرائط .

والذي يبدو لي أن تعريف الشوكاني أقرب إلى الدقة من تعريف الغزالي والباقلاني وأوجز ؛ لأنّ كثيراً مما ذَكَراه يعود إلى أركان تعريفه ، وبعض ما ذكروه عامٌّ غير منضبط ومطلق غير محدَّد .

---

(١) الكفاية (ص١٣٩ ـ ١٤٠) .

فالباقِلاّني حين يقول : «وسلامته من الفسق ، وما يجري مجراه ؛ مما اتُّفِق على أنه مبطل للعدالة . . .» يجعلنا في كلامه الطويل هذا ؛ نستعرض أفعال القلوب والجوارح ونستعرض أحكامها لنرى الشيءَ المتفقَ على أنه مُبطل للعدالة .

بيدَ أن ثمّة ما يؤخذ على الإمام الشوكاني ، وكلٍّ من قال بقوله في تعريف العدالة : بأنها مَلَكة في النَّفْس ، أو هيئة راسخة .

والذي يبدو لي من خلال معايشتي لعلم الجرح والتعديل ، أنه قلَّ ما يوجد إِمام حافظ إلاَّ وله هفوات ؛ من صَلَفٍ أو تيهٍ أو شُحٍّ أو حسدٍ أو شماتة ، وهذه كلّها كبائر . فأين المَلَكة والهيئة الراسخة التي تمنع صاحبها من ارتكابِ ما يخلّ بالمروءة؟

ولو سلَّمنا بتوافرها لدى أئمة النقد ، وكبار الحفّاظ ، فأين هي من الرواة الذين لا يكادون يُعْرَفون من المستورين ومجاهيل الحال ، والوحدان ، ومن لا يعرف إلا بحديث أو حديثين ؛ استدلَلْنا من اعتبارهما على صدقه؟ أين معرفتنا بملكته الراسخة؟ وعند مَنْ مِن الناس تحقّقت هذه المَلَكة؟

كنت أتردّد في نقد هذا التعريف الذي أقرَّهُ أئمةٌ كبار ممن تقدّم ذِكْرُهم ، وغيرهم كالحافظ ابن حجر وتلميذه السخاوي ، ممن تأخر ؛ هيبةً لهؤلاء ـ رحمهم الله جميعاً ـ ثم وجدتُ للأمير الصنعاني كلاماً شجَّعني على مناقشة هذا القول ، وسوف أَعْرِضُ له عند ذكري تعريفَ الحافظ ، بعد قليل .

بيدَ أنّ مما ينبغي قوله ههنا : إنّ الذين عرّفوا العدالة بأنها الهيئة الراسخة ، لم يقصدوا بها إلاّ المراقبة والخشية والورع ؛ الذي يميّز الصالح من الفاسق . إذ مما لا ريب فيه أن أهل الصلاح والاستقامة ، أقلُّ وقوعاً في الخطأ والمعاصي من الفُسَّاق والعابثين ، بل إن أخطاءهم حينئذٍ لا تُذكر ، إذا قيست إلى أفعال الفُسَّاق .

ومن الواقع المشاهَد نجِدُ الأمثلة والأدلة أكثر من أن تُحصى ، فثمَّة أُناس لا يتورّعون عن أكل مال اليتيم ، بل يحتالون لأكله ، وأناس يتورّعون عن زيادةٍ قليلة في الكيل أو الوزن ؛ قَدَّمها عامل في محل تجاريّ .

فلا ريب أنّ الورع والتقوى والاستقامة ، أصبحت بمثابة الرقيب الفَطِن على سلوك

هذا الإنسان دون ذاك ، والله تعالى أعلم .

المطلب الثالث: العدالة عند المحدِّثين

روى الخطيب عن سعيد بن المُسَيّب قوله : «ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان ، إلاّ وفيه عيب لا بدَّ ، ولكن من الناس من لا تُذكر عيوبه . مَنْ كان فضله أكثر من نقصه ، وُهب نقصُه لفضله» .

وروى عن إبراهيم النَّخَعِيّ قوله : «العَدْلُ في المسلمين ، من لم يُظنّ به ريبة» . وعن ابن المبارك أنه سئل عن العدل فقال : «من كان فيه خمس خصال : يشهد الجماعة ولا يشرب هذا الشراب ، ولا تكون في دينه خِزْيَةٌ ، ولا يكذب ، ولا يكون في عقله شيء» .

وروى عن الإمام الشافعي قوله : «لا أعلم أحداً أُعطِيَ طاعة الله ، حتى لم يَخْلِطْها بمعصية الله إلاّ يحيى بن زكريّا[١] ـ عليهما السلام ـ ، ولا عصى الله فلم يخلط بطاعة .

فإن كان الأغلب الطاعة ، فهو المعدَّل ، وإن كان الأغلب المعصية فهو المجرَّح»[٢] .

وقال الحاكم النيسابوري : «وأصل عدالة المحدِّث : أن يكون مسلماً ، لا يدعو إلى بدعة ، ولا يعلن من المعاصي ما تَسقط به عدالته»[٣] . وإيضاح ذلك عنده : أن «ما يحتاج إليه طالب الحديث في زماننا هذا ، أن يبحث عن أحوال المحدِّث أولاً : هل يعتقد الشريعة من التوحيد[٤] وهل يلزم نفسَه طاعة الأنبياء[٥] والرسل ـ صلى الله عليهم ـ

(١) هذا الكلام غريب من الشافعي ، فإذا كان الأنبياء جميعاً معصومين عنده مطلقاً ؛ فما وجه تخصيص يحيى عليه السلام؟ وإذا لم يكونوا معصومين إلا في حالٍ دون حالٍ ؛ فما المصدر الثابت الذي استقى منه أنّ يحيى لم يخلط طاعة الله بمعصية قطّ؟!

(٢) الكفاية (ص١٣٧ ـ ١٣٨) وانظر رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح (ص٥٨) فما بعد .

(٣) ما سبق (ص١٥ ـ ١٦) ذكر ذلك تحت عنوان معرفة صدق المحدث .

(٤) جاء في المطبوع من التوحيد . وهذا وذاك لم أتبين المراد منهما ، فهل يقصد الحاكم اعتقاد الراوي أن الأعمال من الايمان ـ كما هو مذهب المحدثين عامة ـ؟! .

(٥) لعله يقصد الإيمان بما جاء به الرسل ، حيث إنّا غير ملزمين إلاّ بشريعتنا التي جاء بها محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

فيما أُوحي إليهم وَوَصَفوا من الشرع؟ ثم يتأمل حاله : هل هو صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ، فإن الداعي إلى البدعة ؛ لا يُكتب حديثه ولا كرامة ، لاجتماعٍ بين أئمة المسلمين على تركه»[١] ا . هـ .

والحافظ أبو عمرو بن الصلاح لم يُعَرِّف العدلَ ، وإنما ذكر شرائط العدالة التي يسمّى عدلاً من اتَّصَفَ بها[٢] . وسيأتي ذِكْرُها . وكذلك فعل الحافظ العراقي في شرح ألفيته[٣] . أمّا الحافظُ ابن حجر العسقلاني فإنه قال في تعريف العدل : «المراد بالعدل : من له ملَكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة ، والمراد بالتقوى : اجتناب الأعمال السيئة من شرك ، أو فسق ، أو بدعة»[٤] . وتَبِعَه على ذلك السخاوي[٥] .

وقال الأمير الصنعاني : «تفسير العدالة بما ذكره الحافظ تطابقَتْ عليه كتب الأصول وإن حذف البعضُ قَيْدَ (الابتداع) . إلا أن الكلَّ اتفقوا على أنها ملكة . . . إلخ . وهذا ليس معناها لغة[٦] . . . وللمفسرين في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ (النحل : ٩٠) أقوال في تفسيره .

قال الرازي بعد سرده الأقوال : «أما العدل ؛ فهو عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط»[٧] وهو قريب من تفسير الاستقامة .

وقد فسّر الصّحابة الاستقامةَ ـ وهم أهل اللُّغة ـ بعدم الرجوع إلى عبادة الأوثان[٨] .

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٥ ـ ١٦) ذكر ذلك تحت عنوان (معرفة صدق المحدث) .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٠٤) .

(٣) التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي (١ : ٩٤٢) .

(٤) نزهة النظر للحافظ ابن حجر (ص٢٩) .

(٥) فتح المغيث للسخاوي (١ : ٣٦٩) .

(٦) ثم ذكر معناها في اللغة كبعض ما ذكرته آنفاً .

(٧) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) للرازي الشافعي (٢٠ : ١٠٢) وهناك بحث ماتع حول العدل الذي ينبغي مراعاته ، فانظره (ص١٠١ ـ ١٠٥) وأحكام القرآن لابن العربي المالكي (٣ : ١١٧٣) .

(٨) أخرجه النسائي في تفسيره . وانظر تفسير ابن كثير (٤ : ٩٨) .

وأنكر أبو بكر رضي الله عنه ، على من فسّرها بعدم الإتيان بذنب ، وقال : حَمَلْتم الأمر على أشدّه[١] . وفسّرها الوصيّ[٢] كرم الله وجهه بالإتيان بالفرائض .

والحاصل أنَّ تفسير العدالة بالملكة المذكورة ، ليس معناها لغة ، ولا أتى عن الشارع حرف واحد بما يفيد ذلك . والله تعالى قال في الشهود : ﴿ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق : ٢) وقال : ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ (البقرة : ٢٨٢) وهو كالتفسير للعدل بالمرضي .

والمرضيُّ : مَنْ تسكُن النَّفس إلى خبره ، ويرضى القلب ، ولا يضطرب في خبره ولا يرتاب . ومنه ﴿تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾ (النساء : ٢٩) وفي كلام الوصيّ : (حدثني رجال مرضيُّون ، وأرضاهم عمر)[٣] .

وقال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «اذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه»[٤] .

فالعدل : من اطمأن القلب إلى خبره ، وسكنت النفس إلى ما رواه .

وأمّا القول بأنه : مَن له هذه المَلَكة ، التي هي كيفية راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ، ويمتنع بها عن اقتراف كلٍّ واحدةٍ ، واحدةٍ من الكبائر ، ومغامز الخسّة ، كسرقة لقمة والتطفيف بثمرة ، والرذائل الجائرة ، كالبول في الطرقات ، وأكل غير السّوقيّ فيه ؛ فهذا تشديد في العدالة ، لا يتم إلا في حقّ المعصومين ، وأفراد من خُلَّص المؤمنين ، بل

---

(١) الذي عند ابن كثير : حملتموه على غير المحمل .

(٢) إن كان المقصود بالوصاية : أنه وصيّه على أهله وماله بعده ؛ فهذا صحيح ، أما إن كان المقصود أنه موصى إليه بالخلافة ؛ فلم يأتِ بذلك نصّ واضح الدّلالة .

(٣) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة ، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (٥٨١) بلفظ : «شهد عندي . .» ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الأوقات التي نُهي عن الصلاة فيها (٨٢٦) بلفظ : «سمعت غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ ، منهم عمر بن الخطاب وكان أحبّهم إليّ» وأبو داود في الصلاة ، باب من رخّص فيها إذا كانت الشمس مرتفعة (١٢٧٦) وابن ماجه في إقامة الصلاة ، باب النهي عن الصلاة بعد الفجر (١٢٥٠) كلّهم من حديث ابن عباس موقوفاً عليه . ولم أقفْ عليه من كلام عليّ في الكتب المشهورة .

(٤) أخرجه الترمذي في النكاح ، باب إذا جاءكم من ترضَوْن دينَه فزوّجوه ، رقم (١٠٨٥) من حديث أبي حاتم المزني مرفوعاً ، وقال : هذا حديث حسن غريب . وأخرج نحوه عن أبي هريرة ، ورجَّح البخاري إرساله . ولكن له شواهد يعتضد بها . وأخرجه ابن ماجه (١٩٦٧) والحاكم (٢ : ١٦٤ ـ ١٦٥) وانظر بعض شواهده في مسلم (١٤٨٠) وأبي داود (٢ : ٢١) وشرح السنة للبغوي (٩ : ١٠) .

قد جاء في الحديث أن : «كل ابن آدم خطّاء ، وخير الخطّائين التوّابون»[١] . .

وحصول هذه الملكة في كل راوٍ من رواة الحديث عزيز الحصول ، لا يكاد يقع ، ومن طالع تراجم الرواة ، عَلِمَ ذلك ، وأنه ليس العدل إلا من قارب وَسَدَّد ، وغلب ـ خيرُه ـ شرَّه .

وفي الحديث : «المؤمن واهٍ راقع ، فسعيدٌ من هلك على رقعه» وإن كان فيه ضعف[٢] . وهو منجبر بحديث : «لو لم تذنبوا ، لذهب الله بكم ، ولجاء بقوم يذنبون ، فيستغفرون فيغفر لهم» وهو صحيح[٣] . فالمؤمن المرضي : العدل ، لا بد من مقارفته لشيء من الذنوب ، لكنَّ غالبَ حاله السلامة . ويأتي عن الشافعي[٤] في العدالة قول حسن .

وهذا بحثٌ لغويّ ، لا يُقلَّد فيه أهل الأصول ، وإن تطابقوا عليه ، فهو مما يقوله الأول ، ثم يتابعه عليه الآخر من غير نظر»[٥] انتهى كلام الصنعاني .

وقال الإمام ابن حِبَّان : «العدالة في الإنسان : هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله لأنّا متى ما لم نجعل العدل إلا مَنْ لم يوجد منه معصيةٌ بحال ، أدّانا ذلك إلى أن ليس في الدّنيا عدل ، إذ النّاس لا تخلو أحوالُهم من ورود خلل الشيطان فيها ، بل العدل من

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣ : ١٩٨) والدارمي (٢ : ٣٠٣) والترمذي في صفة القيامة ، باب المؤمن يرى ذَنبَه كالجبل فوقه ، رقم (٢٤٩٩) وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي ابن مسعدة عن قتادة . وابن ماجه في الزهد (٤٢٥١) والحاكم (٤ : ٢٤٤) وقال : صحيح الإسناد . وهو حديث معناه حسن في بابه .

(٢) قال الهيثمي في المجمع (١٠ : ٢٠١) : رواه الطبراني في الصغير (١ : ٦٦) والأوسط ، والبزار وفيه سعيد بن خالد الخزاعي وهو ضعيف . قال الطبراني : لم يروه عن ابن المنكدر إلا سعيد ابن خالد المدني . ومعنى «واه» : مذنب . وراقع : تائب مستغفر . ووازن بالنهاية في غريب الحديث (٢ : ٢٥١) .

(٣) أخرجه الإمام مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً . انظر مختصر مسلم للمنذري رقم (١٩٢٢) والأذكار للنووي (ص٣٤٨) وقد قصّر محقّق الثمرات فعزاه إلى مجمع الزوائد (١٠ : ١٥٠) وأخطأ فقال : ضعيف .

(٤) تقدّم للشافعي نصّان في العدالة ؛ فانظرهما .

(٥) ثمرات النظر (ص٢٠) فما بعد ، تحقيق أحمد عبده ناشر ، رسالة ماجستير/جامعة الرياض .

قلت : ألا ترى أن ما يريد أن يؤكده الأمير الصنعاني ؛ هو العودة إلى الأصل . وأنَّ المدة التي تلَت الغزالي في وضع هذه الشرائط ، والتشدّد فيها نظرياً ، ومخالفتها في الواقع ، كانت أسيرة التقليد حتى من الحافظ ابن حجر رحمه الله نفسه .

كان ظاهر أحواله طاعة الله ، والذي يخالف العدل ، من كان أكثر أحواله معصية»(١) .

ومما تجدر ملاحظته أن الحافظَ ابنَ حجر نفسه ، قد خالف قيودَ تعريفِه هذه في جميع كتبه التي ألّفها في الرجال ، فقد قَبِل رواية المبتدع الداعية إذا لم يروِ ما يؤيِّد بدعته ، بل قبلَه بإطلاق إذا انتفى عنه الكذب . كما قَبِلَ رواية من لم ينصّ أحدٌ على توثيقهم ، ولا سيّما الذين خرّج لهم الإمام البخاري ، وسيأتي ذلك كلُّه في موضعه من هذا الباب .

أمّا الإمام ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ فإنه تَبِعَ الإمام الشافعي في حدّ العدالة ، ولم يخالفه في بطون كتبه ، بل كان يؤكِّده في كل حين ، فمرة يقول :

«الجرح والعدالة ضدَّان : فمتى كان الرجل مجروحاً ، لا يُخرجه عن حَدّ الجرح إلى العدالة ، إلا ظهور أمارات العدالة عليه ، فإذا صار أكثر أحواله أمارات العدالة ، صار من العدول . كذلك إذا كان الرجل معروفاً بالعدالة ، يكون جائز الشهادة ، فهو كذلك حتى تظهر منه أمارات الجرح ، فإذا صار أكثر أحواله أمارات الجرح ، خرج عن حدِّ العدالة إلى الجرح ، وصار في عِدَاد من لا تجوز شهادته»(٢) .

وترجم لأبي الزبير المكي محمد بن مسلم بن تَدْرُس ، وقال : «كان من الحفاظ ، وكان عطاء يقدِّمه إلى جابر ليحفظ له . . . ولم يُنْصِف من قدح فيه ، لأن من استرجح في الوزن لنفسه ؛ لم يَستحِقّ الترك»(٣) . والذي ضَعَّفه بذلك ونحوِه شعبةُ .

فالاسترجاحُ بالوزن ، مع أنه موعود عليه بالنار ، فإنّ ابن حِبّان لم يَعُدَّه مسقطاً للعدالة ، لأن للاسترجاح حالات عديدة ، وهو على أيّ حال من الحرص والطمع ، وقد يكون الإنسان حريصاً ذا طمع . فمن استرجح لنفسه مرة أو مرتين ؛ لم يصبح هذا سجيّة ملازمة له ، وإلاّ كان آكلاً لأموال الناس بالباطل .

قال ابن حِبَّان في ترجمة الحافظ أحمد بن صالح المصري : «كان أحمد ـ ابن صالح ـ في الحديث وحفظه ، ومعرفة التاريخ ، وأسباب المحدِّثين ؛ عند أهل مصر ، كأحمد ابن

(١) صحيح ابن حبَّان (١ : ١٤٠) .

(٢) كتاب المجروحين لابن حبَّان (٣ : ١٠٤) .

(٣) كتاب الثِّقات لابن حبان (٥ : ٣٥١) . وانظر قصة التطفيف وغيرها في الميزان (٤ : ٣٧) وشعبة رحمه الله كان يضعِّف الرجال بأدنى سبب لا يروق له .

حنبل عند أهل العراق ، ولكنه كان صَلِفاً تيّاهاً ، لا يكاد يعرف أقدار من يختلف إليه فكان يُحْسَدُ على ذلك . وكان بينه وبين محمد بن يحيى الذُّهلي معارضة ، لصَلَفه عليه . وكذلك أبو زرعة الرازي ، دخل عليه مُسلِّماً ، فلم يحدّثه ، فوقع بينهما ما يقع بين الناس .

وإنَّ مَن صَحّتْ عدالته ، وكثُرت رعايته بالسُّنن والآثار ، والتفقُّه فيها ؛ لبالحريّ ألاّ يُجْرَح لصَلَفٍ يكون فيه ، أو تيهٍ وُجد منه .

ومَن الذي يتعرَّى عن موضع عيبٍ من الناس؟ أو مَنْ لا يدخل في جملة من لا يُلزق فيه العيب بعد العيب؟»[١] .

ورغم دفاعه هنا ؛ فإنه لم يخرّج له في «صحيحه» إلا حديثاً واحداً (٦٧١٧) توبع عليه برقم (٦٧١٨) .

وقال في ترجمة إبراهيم بن بشّارٍ الرَّمَادي : «كان متقناً ضابطاً ، صَحِبَ ابن عيينة كثيراً ، وسمع أحاديثه مراراً ، ومَنْ زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عيينة ؛ فقد صدق . وليس هذا مما يَجْرَح مثلُه في الحديث ، وذلك أنه سمع حديث ابن عيينة مراراً ، والقائل بهذا رآه ينام في المجلس ، حيث كان يجيء إلى سفيان ، ويحضر مجلسه للاستئناس ، لا للاستماع ، فنوم الإنسان عند سماع شيء ، قد سمعه مراراً ، ليس مما يُقْدَح فيه واحد) .

وقد أخرج له ابن حبّان عشرات الأحاديث في «صحيحه»[٢] .

ولعلّه لهذا وأمثاله ؛ قال ابن حبان في مقدمة «صحيحه»[٣] : «وقد احتجَجْنا في كتابنا هذا بجماعة قد قدَح فيهم بعض أئمّتنا ، فمن أحبَّ الوقوف على تفصيل أسبابهم ، فلينظر في كتاب «المختصر من تاريخ الثقات» يجدْ فيه الأصول التى بنينا عليها ذلك الكتاب حتى لا يُعَرِّج على قدحٍ قادحٍ في محدّث على الإطلاق ، من غير كشف عن حقيقته»[٤] .

وكأنّما لأمثال هذا ؛ كَثُر تعقُّبُه للنُّقَّاد والحُفَّاظ الذين سبقوه ، بدءاً من شعبة ، ومروراً بيحيى القطان ، ويحيى بن مَعين ، وأحمد ابن حنبل ، والبخاري ، مما سأتي على بعضه إن شاء الله تعالى .

---

(١) الثِّقات (٨ : ٢٥ ـ ٢٦) .
(٢) ما سبق (٨ : ٧٢) .
(٣) انظر فهرس الإحسان (١٨ : ٧٩) .
(٤) صحيح ابن حبَّان (١ : ١٦٥) .

المبحث الثّاني

الموازنة بين الشَّهادة والـروايـة

تقدَّم الحديث على أن العدالة أمر مطلوب في الرواية والشهادة ، وأن الرواية تستلزم شروطاً أدقّ من شروط الشهادة أحياناً .

إذ إنّ الرواية والشهادة تجتمعان في أن كُلاً منهما إخبار ، فإنّه يتعين إيضاحُ أبرز مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما ، حتى إذا عرضنا ـ فيما بعد ـ ما يتّصل بأيٍّ منهما ؛ كان التصوّر واضحاً .

قال الإمام الغزالي : «اعلَمْ أنَّ التكليف ، والإسلام ، والعدالة ، والضبط ؛ يشترك فيه الرواية والشهادة . فهذه أربعة .

أمّا الحريّة ، والذُّكورة ، والبَصر ، والقرابة ، والعدد ، والعداوة ؛ فهذه الستة تؤثر في الشهادة دون الرواية ، لأن الرواية حكمها عامٌّ لا تختصّ بشخص ، حتى تؤثر فيه الصداقةُ والقرابةُ والعداوةُ ، فيروي أولاد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، ويروي كل ولدٍ عن والده .

والضّرير الضابط للصوت تُقبل روايته ، وإن لم تُقبل شهادته ، إذ كان الصحابة يروون عن عائشة رضي الله عنها ، اعتماداً على صوتها ، وهُمْ كالضرير في حقِّها»(١) .

وضوابط الفروق بين الرواية والشهادة ليست بالأمر اليسير ، فإنَّ تطَلُّبَها يحتاج إلى وقت وجهد ومتابعة . فهذا الإمام القرافي يبتدئ بها كتابه «الفروق» قائلاً : «ابتدأت بهذا الفرق بين هاتين القاعدتين ، لأني قمت أطلبه نحوَ ثمانِ سنين ، فلم أظفر به ، وأسأل الفضلاء عن الفرق بينهما ، وتحقيق ماهيّة كلٍّ واحدة منهما ، فإنّ كل واحدة خبر . فيقولون : الفرق بينهما أن الشهادة يشترط فيها العدد والذكورية والحرية ، بخلاف الرواية ، فإنها تصحّ من الواحد والمرأة والعبد . . .» إلى أن قال : «ولم أزَلْ كذلك كثير القلق والتشوّف إلى معرفة ذلك ، حتى طالعتُ «شرح البرهان» للمازري رضي الله عنه فوجدته ذكر هذه القاعدة وحقَّقها ، وميّز بين الأمرين تمييزاً حسناً . . . فقال رحمه الله : الشهادة والرواية خبَران ، غير

---

(١) المستصفى (١ : ١٦١) وقد بقي كلام لم أنقله ، لأنه يحتاج إلى مناقشة في غير وقتها .

أن المُخبَر عنه ، إن كان أمراً عامّاً لا يختصّ بمعيّن ؛ فهو الرواية كقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «إنّما الأعمال بالنيات»[1] . و«الشفعة فيما لا يقسم»[2] لا تختصّ بشخص معين ، بل ذلك على جميع الخلق في جميع الأعصار والأمصار ، بخلاف قول العدل عند الحاكم : لهذا عند هذا دينار ، إلزام لمعيَّن ، لا يتعدّاه إلى غيره .

فهذا هو الشهادة المحضة ، والأول : هو الرواية المحضة ، ثم تجتمع الشوائب بعد ذلك . . .»[3] .

هذا محور الفرق بين الرواية والشهادة . وذكر القرافي بعد ذلك فروقاً كثيرة .

وقد بيَّن الإمام الشافعي رحمه الله أنَّ الرواية تخالف الشهادة في أمور ، وتوافقها في أمور فقال : «الخبر قد يخالف الشَّهادات في أشياء ، ويُجامعها في غيرها . قال ـ يعني محاورَه ـ : وأين يخالفها؟

(١) قلت : أقبلُ في الحديث الرجلَ الواحد ، والمرأة ، ولا أقبل واحداً منهما وحده في الشهادة .

(٢) وأقبل في الحديث : حدثني فلان عن فلان ، إذا لم يكن مدلّساً ، ولا أقبل في الشهادة إلاّ : سمعت ، ورأيت ، أو أشهدني .

(٣) وتختلف الأحاديث ، فآخذ ببعضها استدلالاً بكتاب ، أو سنّة ، أو إجماع ، أو قياس . وهذا لا يُؤْخذ به في الشهادة هكذا ، ولا يوجد فيها بحال .

(٤) ثم يكون بَشَر كلُّهم تجوز شهادته ، ولا أقبل حديثَه ، من قِبَلِ ما يدخل في الحديث من كثرة الإحالة ، وإزالةِ بعض ألفاظ المعاني»[4] .

ثم قال في موضع آخر :

(٥) «فقال : هل من حجّة تفرّق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع؟

---

(١) أخرجه البخاري (١) وغير موضع ، ومسلم (١٩٠٧) وغيرهما .

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥١٨٥ ـ الإحسان) وابن ماجه (٢٤٩٧) وغيرهما .

(٣) الفروق للقرافي (١ : ٤) فما بعد .

(٤) الرسالة (ص٣٧٢) فما بعدها .

قلت : نعم . ما لا أعلم من أهل العلم فيه مخالفاً .

قال : وما هو؟

قلت : العدل يكون جائزَ الشهادة في أمور ، مردُودَها في أمور .

قال : فأين هو مردودها؟

قلت : إذا شَهِدَ في موضع يَجُرُّ به إلى نفسه زيادةً ؛ من أيِّ وجه ما كان الجر ، أو يدفعُ بها عن نفسه غُرْماً ، أو إلى ولده أو والده ، أو يدفع بها عنهما ، ومواضعِ الظِّنَنِ سواها .

وفيه في الشهادة ، أن الشاهد إنّما يشهد بها على واحد ، ليُلْزِمَهُ غُرْماً أو عقوبة وللرجل ؛ ليؤخذَ له غُرم أو عقوبة ، وهو خليٌّ مما لَزِمَ غيرَهُ من غرم ، غير داخلٍ في غرمه ولا عقوبته ، ولا العارِ الذي لزمه ، ولعلّه يَجرّ ذلك إلى مَنْ لعلّه أن يكون أشدَّ تحاملاً له منه لولده أو والده ، فيُقبل شهادته ، لأنه لا ظِنّةَ ظاهرةٌ ، كظنّته في نفسه وولده ووالده وغير ذلك مما يَبِينُ فيه من مواضع الظِّنَن .

والمحدِّث بما يُحلُّ وَيُحَرِّم ؛ لا يجرُّ إلى نفسه ولا إلى غيره ، ولا يدفع عنها ولا عن غيره شيئاً مما يَتَمَوّل الناس ، ولا مما فيه عقوبة عليهم ولا لهم ، وهو ومن حَدَّثه ذلك الحديث من المسلمين سواء ، إنْ كان بأمرٍ يُحِلّ أو يُحرّم ؛ فهو شريك العامّة فيه ، لا تختلف حالاته فيه ، فيكون ظنيناً مرَّة مردودَ الخبر ، وغيرَ ظنينٍ أخرى مقبولَ الخبر ، كما تختلف حالُ الشاهد لعوامّ المسلمين وخواصّهم»(١) .

وابن حبان لم يستوعب الفروق بين الرواية والشهادة ، ولكنه أشار إلى وجود مواضع اتفاق ، ومواضع اختلاف .

قال في ترجمة أبي بكر النَّهْشَلي : «كان شيخاً صالحاً فاضلاً ، غَلَبَ عليه التقشُّف حتى صار يَهِمُ ولا يعلم ، ويخطئ ولا يفهم ، فبَطَلَ الاحتجاجُ به ، وإن كان ظاهره الصلاح .

لأن قبول الأخبار يوافق الشهادات في معانٍ ، ويخالفها في معان :

---

(١) الرسالة (ص٣٩٠ ـ ٣٩٣) .

فكما لا يجوز قبول شهادة الشاهد، إذا كان فاضلاً ديّنا، وهو لا يعقل كيفيّة الشهادة ولا يدري كيف يؤدّيها، كذلك لا يجوز قبول الأخبار من الدَّيِّنِ الفاضل، إذا كان لا يعلم ما يؤدي، ولا يعقل ما يحيل المعنى إذا حدَّث من حفظه»(١).

وقال في موضع آخر: «أجمعَ الجمعُ على أن الشاهدَين، لو شهدا عند الحاكم على شيء من حُطام هذه الدنيا، ولم يعرفهما الحاكم بعدالة؛ أنّ عليه أن يسأل المعدِّل عنهما، فإنْ كَتَمَ المعدِّل عيباً أو جرحاً عَلِمَهُ فيهما؛ أَثِمَ. بل الواجب عليه أن يُعلِمَ الحاكمَ بما يعلم عنهما من الجرح أو التعديل؛ حتى يحكم الحاكم بما يصحّ عنده، فإذا كان ذلك جائزاً؛ لأجل التّافه من حطام هذه الدنيا الفانية؛ كان ذلك عند ذَبِّ الكذب عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم؛ أولى وأحرى.

فإنّ الشّاهد إذا كذب في شهادته، لا يتعدّاه كَذِبُه، والكاذبِ على رسول الله مَنْ يُحِلّ الحرام ويحرّم الحلال، ويتبوّأ مقعده من النار، فكيف لا يجوز القدح فيمن تبوأ مقعده في النار بفعلٍ فَعَلَه؟»(٢).

قلت: خلاصة القول؛ أنّ بين الرواية والشهادة عموماً وخصوصاً من وجه، عند الفقهاء والمحدّثين.

وجميعهم يُشَدّد في الشّهادة؛ لتعلّقها بحقوق العباد القائمة على المشاحّة والمماكسة ويترخّص ـ نسبياً ـ في الرواية لتعلّقها بحقّ الله تعالى ـ وهو الدّين ـ وبعد تحقّق العدالة لا تبقى ثمّة تهمة، فلِمَ التوقّف في رواية الراوي العدل؟

وأقول: يُستثنى من هذا رواية المبتدع، ورواية من يجلب لنفسه بروايته نفعاً، أو يدّعي منزلة، فهاتان مسألتان تحتاجان إلى بحثٍ علميٍّ جادّ، فكثير من أسباب فُرقة المسلمين من روايات المبتدعين، وأحاديث الفضائل والمذامّ، والله المستعان.

---

(١) المجروحين (٣: ١٤٥).

(٢) ما سبق (١: ١٩).

المبحث الثّالث

مقوِّمات العدالة

استنبط أئمة الإسلام من نصوص الكتاب والسُّنَّة ، ومقاصد الشريعة ، وإجماع أهل العلم ، أحكاماً لا بدّ من تحقّقها فيمن يتصدّى للشهادة أو الرواية . وقد ذكرت ـ قبل هذا الفصل ـ أهمَّ مواضع الاتفاق والاختلاف بين الرواية والشّهادة . وكانت العدالة من الأمور المتفق عليها بين الشهادة والرواية . فما مقوّمات العدالة عندهم؟

(١) **الإسلام** : نقلَ غيرُ واحد الإجماع(١) على اشتراط الإسلام في الراوي لحديث النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وهذا مع كونه بدَهياً لا يحتاج إلى برهان ، إلا أنني سأعرض أقوال أهل العلم في ذلك ، مذكّراً بأن بعض أهل العلم يَعُدّ الشرائط الآتية من مقومات العدالة .

وبعضهم يعدّ العدالة أحد شرائط قبول الرواية ، وعندها يَعْنُون بالعدالة الهيئة الراسخة . . كما تقدم .

قال الغزالي : «الشرط الرابع : أن يكون مسلماً ، ولا خلاف في أن رواية الكافر لا تُقبل منه ، لأنه مُتَّهم في الدِّين ، وإن كان تُقبل شهادة بعضهم على بعض ، عند أبي حنيفة ولا يخالِف في رَدّ روايته . والاعتمادُ في رَدِّها على الإجماع المنعقد على سلبه أهلية هذا المنصب في الدِّين ـ وإن كان عدلاً في دين نفسه ـ وهو أولى من قولنا : الفاسق مردود الشهادة ، والكفر أعظم أنواع الفسق ، وقد قال تعالى : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ . . .﴾ الآية (الحجرات : ٦) لأن الفاسق متّهم لجرأته على المعصية والكافر المترهّب قد لا يُتّهم ، لكن التعويل على الإجماع في سلب الكافر هذا المنصب» .

---

(١) انظر في ذلك المستصفى (١ : ١٥٦) وشرح الكوكب المنير (٢ : ٣٧٩) وتيسير التحرير (٣ : ٤١) وشرح تنقيح الفصول للقرافي (ص٣٥٨) والأحكام للآمدي (٢ : ٧٣) وإرشاد الفحول (ص٥٠) والمدخل لابن بدران (ص٩٢) وفتح المغيث للسخاوي (١ : ٢٦٩) والاقتراح (ص٢٣٨) وأسباب اختلاف المحدِّثين (١ : ٦٧) وتدريب الراوي (١ : ٣٠٠) .

وقال الفتوحي : «ومنها : الإسلام إجماعاً ؛ لتهمة عداوة الكافر للرسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ولشرعه»[(١)] .

ومما يلحق بذلك أن المرتدَّ لا تُقبل روايته ، سواء روى ما تحمَّله حال إسلامه ، أو بعد رِدّته .

أما الكافر إذا أسلم ، فإنَّ روايته التي تحمَّلها في حال كفره ؛ تُقْبل إذا تحققت فيه بقية شرائط العدالة . ودليل ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : «سمعت النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقرأ في المغرب بالطور ، وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي»[(٢)] .

قال الحافظ ابن حجر : «زاد الإسماعيلي من طريق معمر : وهو يومئذ مشرك . . . ولسعيد بن منصور عن هُشَيم عن الزهري : (فكأنما صُدع قلبي حين سمعت القرآن) . واستدلّ به على صحة أداء ما تحمَّله الراوي في حال الكفر . . .»[(٣)] .

قال ابن دقيق : «ومما عُلم أن الصحابيَّ تحمَّله قبل الإسلام ، ثم رواه بعد الإسلام حديث جبير بن مطعم أنه سمع النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقرأ في المغرب بالطور»[(٤)] .

وقال في «التيسير» : «سماعه إيّاها ـ أي سورة الطور ـ إنما كان قبل أن يسلم ، لمّا جاء في فداء أسارى بدر . ولعدم الاستفسار عن مرويِّ الصحابي ، وغيره ؛ هل تحمّله في حالة الكفر ، أو الإسلام ، ولو كان التحمُّل في حالة الإسلام شرطَ قبول الرواية ؛ لاستُفْسِر ، ولو استفسر ؛ لنُقل»[(٥)] .

---

(١) شرح الكوكب المنير (٢ : ٣٧٩) وانظر أصول الحديث لأستاذنا الدكتور محمد عجاج الخطيب (ص٢٣٠) .

(٢) أخرجه البخاري في المغازي ، باب شهود الملائكة بدرا رقم (٣٧٩٨) ومسلم في الصلاة رقم (٤٦٣) .

(٣) فتح الباري (٢ : ٢٤٨) . . وانظر (٧ : ٣٢٣) منه .

(٤) الاقتراح (ص٢٣٨) .

(٥) تيسير التحرير (٣ : ٤١) .

ولم أقفْ لابن حبان على كلام صريح في هذا ، بيدَ أنَّ روايته للحديث في «صحيحه» دليل على تسليمه بذلك . فقد أخرج من حديث الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : (قَدِمتُ في فداء أهل بدر ، فسمعتُ النبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وهو يصلِّي بالناس المغرب وهو يقرأ : ﴿وَالطُّورِ . وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ﴾)(١) . ولا ريب أن جبير ابن مطعم إنما جاء يفادي أسارى بدر من المشركين وهو مشرك ، ولو كان مسلماً لما فادَى بهم ، ولَمَا أهمَّه أمرُهم .

قلت : ونظير ذلك ما أخرجه الشيخان من حديث محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم عن أبيه قال : (أضلَلْتُ بعيراً لي ، فذهبتُ أطلُبه ـ يوم عرفة ـ فرأيت النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم واقفا بعرفة ، فقلت : هذا ـ والله ـ من الحُمْسِ ، فما شأنه واقفاً ههنا؟)(٢) وكانت قريش تقف في المزدلفة ، ويقف بقية العرب بعرفة ، وقد جاءت روايات أخرى تُحدِّد بأن ذلك كان منه قبل أن يسلم ، وفي بعضها أن ذلك كان قبل هجرة النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فانظر ذلك في موضعه(٣) .

قال الحافظ : «أفادت هذه الرواية أن رواية جُبَير بن مطعِم لذلك كانت قبل الهجرة وذلك قبل أن يسلم جبير ، وهو نظير روايته أنه سمعه يقرأ في المغرب بالطور ؛ وذلك قبل أن يسلم أيضاً كما تقدم»(٤) .

وفي النصِّ نفسِه إشارة إلى ذلك ، إذ لو كان مسلماً ـ يومئذ ـ لَمَا قال : ما بال هذا واقفاً ههنا؟ لأنَّ المسلم يتبع الرسول في التشريع ، ولا يقدِّم بين يديه شيئاً . ولأن الله نهى المؤمنين أن يخاطبوا الرسول باسمه ، أو بما يُشعِر بعدم تعظيمه ؛ قال تعالى : ﴿لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً﴾ (النور : ٦٣) فأُمروا أن يخاطبوه ، أو يذكروه بوصفه رسولاً أو نبياً مع الصلاة والسلام عليه . .

---

(١) الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (١٨٣٤) .

(٢) أخرجه البخاري في الحج ، باب الوقوف بعرفة رقم (١٦٦٤) ومسلم في الحج ، باب في الوقوف رقم (١٢٢٠) .

(٣) انظر تحقيق ذلك فتح الباري (٣ : ٥١٦) .

(٤) فتح الباري (٣ : ٥١٦) .

(٢) البلوغ :

للصبيٍّ ثلاث حالات تختلف الواحدة فيها عن الأخرى ، فهناك الصبيّ غير المميِّز والصبيّ المميِّز ، والمراهق .

وللعلماء كلام كثير في قبول رواية الصبيّ المميِّز والمراهق ، مع عدم اختلافهم في جواز تحمّله الحديث متى عَقَلَ ذلك .

وحجّة من لم يقبل رواية الصبيّ حتى يبلغ «أنه قد يعلم أنه غير آثم لارتفاع قلم التكليف عنه ، فيَكذب . وقد أجمع الصحابة على عدم الرجوع إلى الصبيان ، مع أن فيهم من كان يطّلع على أحوال النبوة ، وقد رجعوا إلى النساء وسألوهنّ من وراء حجاب»[(١)] .

قال الإمام الغزالي : «وأما الصبيّ المراهق المتثبت في كلامه إذا روى ؛ قال قائلون : يُقبل ، والمختار : رَدّه»[(٢)] .

وهذا الاشتراط ـ يعني البلوغ ـ إنما هو باعتبار وقت أداء الرواية ، أما لو تحمّلها صبيّاً وأدّاها مكلّفاً ، فقد أجمع السلف على قبولها ، كما في رواية ابن عباس ، والحَسَنَيْن ، ومن كان مماثلاً لهم ؛ كمحمود بن الربيع .

وأخرج البخاري حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : (أقبلت راكباً على حمار أتان ـ وأنا يومئذٍ قد ناهزت الاحتلام ، ورسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يُصلّي بمنى إلى جدار ، فمررت بين يدَيْ بعض الصفّ ، وأرسلتُ الأَتانَ تَرْتَعُ ، فدخلت في الصف فلم ينكر ذلك عليّ) . وناهزت الاحتلام : قاربته .

قال ابن دقيق : «اصطلح أهل الحديث على أن يجعلوا ما سمعه الصبيّ لخمس سنين سماعاً ، وما سمعه لدون ذلك حضوراً ، وتأنّسوا في ذلك بحديث محمود بن الربيع قال : (اني لأعقل مجّة مجَّها رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من دلو في دارنا ، وأنا ابن خمس سنين)[(٣)] .

---

(١) ارشاد الفحول (ص٥٠) .

(٢) المنخول للغزالي (ص٢٥٧) وسكت الشوكاني وغيره عن ذكر اختيار الغزالي ، وهو مهم .

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٢٩٢ ـ الإحسان) وأخرجه البخاري في العلم ، باب متى يصح سماع الصغير ، رقم (٧٦) . ومسلم في المساجد رقم (٢٦٥) .

وهذا ليس بدليل على أن هذا السنَّ وَقْتُ صحَّة السَّماع ، وما دونه ليس كذلك لكنه راجع إلى الاصطلاح من المتأخرين . والمعتبَر في الحقيقة ، إنّما هو أهلية الفهم والتمييز حيث وُجدت»[١] .

وقال ابن رُشَيد : «الظاهر أنهم أرادوا بتحديد الخمس ، أنها مظنّة ذلك ، لا أن بلوغها شرط لا بد من تحققه ، والله أعلم»[٢] .

قال الحافظ : «وقريبٌ منه ضبط الفقهاء سنَّ التمييز بست أو سبع ، والمرجّح أنها مَظَنَّة لا تحديد .

ومن أقوى ما يُتمسَّك به في أن المردَّ في ذلك إلى الفهم ؛ فيختلف باختلاف الأشخاص ، ما أورده الخطيب من طريق أبي عاصم قال : ذهبتُ بابني ـ وهو ابن ثلاث سنين ـ إلى ابن جريج فحدّثه .

قال أبو عاصم : ولا بأس بتعليم الصبيِّ الحديثَ والقرآن ، وهو في هذا السنّ ـ يعني إذا كان فَهِماً ـ .

وقصة أبي بكر المقرئ الحافظِ في تسميعه لابنِ أربعِ سنين ؛ بعد أن امتحنه بحفظ سورة من القرآن مشهورة»[٣] .

ولا أريد الخوض في مسألة قبول رواية المراهق ، أو عَدَمها ، فإنها في تقديري نظرية بحتة ، وإلاّ فأين الأحاديث التي رواها المراهقون وماتوا قبل بلوغهم الحلم ، حتى يكون للخلاف ثمرة؟ وهل حُفظت روايات لصحابةٍ أو محدّثين عُرف بأنَّ تاريخ روايتها قبل الاحتلام؟

والذي يبدو لي أنّهم حين قالوا بأن العدالة من الشّرائط التي يتعيَّن وجودُها في الراوي والشاهد معاً ، فإنّهم جَرُّوا حكمَ الشاهد على الرّاوي في مسألة الصبيّ المميِّز

---

(١) الاقتراح (ص٢٣٩ ـ ٢٤٠) وانظر : فتح المغيث (٢ : ٤) والتقييد والايضاح (ص١٦٤) والإلماع للقاضي عياض (ص٦٢) فما بعد .

(٢) عن فتح الباري (١ : ١٧٣) .

(٣) ما سبق الموضع نفسه .

والمراهق ، وهذا في الشهادة موجود ، لأن أحوال الناس لا تخلو عنه ، وهو متعذّر في الرواية . والله أعلم .

(٣) العقل :

ذكر الإمام الشافعي أن الخبر لا تقوم به الحجة ، حتى يتوافر في صاحبه أمور ؛ منها : «أن يكون ثقة في دينه ، معروفاً بالصّدق في حديثه ، عاقلاً لما يحدث به . . .»[١] .

ونقل الإجماع على وجوب توافر العقل في الرّاوي غيرُ واحد[٢] من الأصوليين والمحدثين «إذ لا وازع لغير عاقل يمنعه من الكذب ، ولا عبادة أيضاً كالطفل»[٣] .

ولا خلاف بين أهل العلم أن الرجل إذا كان مغفّلاً كثير الخطأ ، أو مختلطاً لا يتميّز حديثه ؛ فإنّه يستحق الترك ، فترك رواية المجنون والمعتوه أولى .

وقد روى الإمام علي وعائشة عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أنه قال : «رُفع القلم عن ثلاثة : عن الصبيّ حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يبرأ» . وهو حديث صحيح[٤] .

ووجه الاستدلال أنَّ غير المكلّف ليس مأموراً بالصّدق ، وغيرُ أهلٍ للديانة ، وهذه الأحاديث دين يجب في روايتها الضبط والاحتراز من الخلل ، والمجنون ، والصبيّ غير المميِّز لا يمكنه ذلك[٥] .

---

(١) الرسالة (ص ٣٧٠) .

(٢) تيسير التحرير (٣ : ٣٩) فما بعد ، المستصفى (١ : ١٥٦) وأصول السرخسي (١ : ٣٤٥) شرح الكوكب المنير (٢ : ٣٧٩) إرشاد الفحول (ص٥٠) وتوضيح الأفكار (٢ : ١١٤) وتدريب الراوي (١ : ٣٠٠) .

(٣) شرح الكوكب المنير (٢ : ٣٧٩) .

(٤) أمّا حديث علي فأخرجه ابن حبان في صحيحه (١٤٣) وأخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في الطلاق في ترجمة باب (١١) (٩ : ٣٨٨) وهي ترجمة مليئة بالعلم . وأبو داود في الحدود الأرقام (٤٣٩٩ ـ ٤٤٠٣) والترمذي في الحدود رقم (١٤٢٣) وابن ماجه في الطلاق رقم (٢٠٤٢) والنَّسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (٧ : ٣٦٧) والحاكم في المستدرك (٢ : ٥٩) (٤ : ٣٨٩) وغيرهم .

(٥) المحصول (٢ : ٥٦٣) .

وقد ذكرَ ابنُ حبّان من معاني العقل ما هو أسمى من مجرد الوعي[١] بل ألّف كتاباً كاملاً في العقل[٢] .

(٤) السلامة من الفسق وخوارم المروءة :

والفسق أنواع عديدة ؛ فمنها الفسق بالزندقة ، ومنها الفسق بالمعاصي ، ومنها الفسق بالبدعة ، ومنها الكذب . وسيأتي الحديث على ذلك كلّه في الفصل الثاني .

وأما خوارم المروءة ؛ فإنني سأتناولها ههنا ، لأني لا أعدّها من الجوارح المسقطة للعدالة .

أما المروءة فقد تعددَّتْ أقوالُ أهل العلم والأدب في تعريفها وتحديد مدلولاتها ؛ فذكر ابن حِبَّان أكثر من عشرين قولاً في تعريفها ، ثم قال :

«اختلفت ألفاظهم في كيّفية المروءة ، ومعاني ما قالوا ؛ قريبة بعضها من بعض .

والمروءة عندي خصلتان : اجتناب ما يكره الله والمسلمون من الفِعال ، واستعمال ما يحبّ الله والمسلمون من الخصال . وهاتان الخصلتان تأتيان على ما ذكرنا قَبْلُ من اختلافهم ، واستعمالها هو العقل نفسه .

كما قال المصطفى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «كَرَمُ الرجل دينه ، ومروءته عقله وحسبه خلقه»[٣] . وقال : صرَّح النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في هذا الخبر بأن المروءة

---

(١) الإحسان (١ : ١٥٢) .

(٢) هو روضة العقلاء ونزهة الفضلاء . وقد تقدم الكلام عليه في الكتاب الأول من هذه السلسلة .

(٣) أخرجه في روضة العقلاء (ص٢٢٩) وصحيحه (٤٨٣) وقال الشيخ شعيب : إسناده ضعيف . وأحمد في المسند (٢ : ٣٦٥) والحاكم (١ : ٢١٢) و(١ : ١١٧) وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرّجاه . والبيهقي في السنن الكبير (٧ : ١٣٦) و(١٠ : ١٩٥) وقال : هذا الحديث يعرف بمسلم بن خالد الزنجي ، وقد روي من وجهين آخرين ضعيفين عن أبي هريرة . والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص٥) وانظر المقاصد الحسنة (ص٣١٥) وكشف الخفاء (٢ : ١٦١) وانظر شرحه في فيض القدير (٤ : ٥٥٠) والله أعلم .

هي العقل ، والعقل : اسم يقع على العلم بسلوك الصواب ، واجتناب الخطأ .

فالواجب على العاقل أن يلزم إقامة المروءة بما قَدِرَ عليه من الخصال المحمودة ، وترك الخلال المذمومة»[1] .

ونقل المُنَاويّ عن العلائيِّ قوله : «وحاصل المروءة راجعة إلى مكارم الأخلاق ، ولكنها إذا كانت غريزة تسمَّى مروءة»[2] .

ونقل صاحب «التاج» عن «العُبَاب» أن المروءة هي : «الإنسانية وكمال الرجولية» وعن الخَفَاجي في «شرح الشفاء» : «هي تعاطي المرء ما يستحسن وتجنّب ما يُسترذَل» .

ثمَّ قال : «وقيل : صيانة النفس عن الأدناس ، وما يشين عند الناس . أو : السَّمت الحسن ، وحفظ اللسان ، وتجنُّب المجون .

وفي «المصباح» : المروءة آداب نفسانية ، تحملُ مراعاتُها الإنسانَ على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات»[3] .

فإذا أوجزنا كلام ابن حِبّان ؛ بأن المروءة هي التنزُّه عمّا يكرهه الله من الخصال التي لم يرِدْ عليها وعيد ، وإتيان النوافل ومكارم الأخلاق ، التي يرغّب فيها الشارع ؛ من غير إلزام ، فإنّ المروءة حينئذٍ تتنزل على مفهومها عند عامّة المحدّثين .

قال السخاوي : «وما أحسن قولَ الزنجاني في «شرح الوجيز» :

(المُروءة يُرْجَع في معرفتها إلى العرف ، فلا تتعلق بمجرد ما يقصد الشارع . وأنت تعلم أن الأمور العرفية قَلَّما تُضبط ، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان ، فكم من بلد جرَت عادة أهله بمباشرة أمور ، لو باشرها غيرهم ؛ لَعُدَّ خرماً بالمروءة .

وفي الجملة : رعاية مناهج الشرع وآدابه ، والاهتداء بالسلف والاقتداء بهم ؛ أمر واجب الرعاية) .

(١) روضة العقلاء (ص٢٣٢) .
(٢) فيض القدير (٤ : ٥٥٠) .
(٣) تاج العروس للزبيدي (١ : ٤٢٧) (مرأ) .

قال الزركشي : (وكأنه يشير بذلك إلى أنه ليس المراد سيرةَ مطلق الناس ، بل الذين يقتدى بهم ؛ وهو كما قال)» ا . هـ[1] .

وقد حصر خوارمَ المروءة عند المحدثين ، أستاذُنا الشيخ أحمدُ بن محمد نور سيف فكانت ثلاثةَ عشرَ خارماً هي :

(١) أخذ الأُجرة على الرواية والتحديث .

(٢) كثرة الكلام ؛ لأنه من سمات القُصّاص .

(٣) التِّيه والعُجب .

(٤) الخِضَاب بالسواد .

(٥) العمل للسلطان ، ولبسُ زي عمّاله . وتحته أنواع :

(أ) العمل على الأسواق .

(ب) الانتماء إلى الشُّرَط والجُند .

(جـ) العمل في القضاء .

(د) معاونوه . ومؤدِّبو أولاده .

(هـ) العمل على دار العُشُور ، والمظالم ، وبيت المال .

(٦) العرافة .

(٧) الفتوّة ، والتغنّي ، وكثرة المزاح ، والخلاعة ، والمجون .

(٨) شرب النبيذ . .

(٩) سماع الغناء وآلات اللهو .

(١٠) اللَّعب بالشطرنج والنرد .

(١١) اللَّعب بالحَمَام والدُّيوك .

---

(١) فتح المغيث (١ : ٢٧٠) .

(١٢) السَّفه ، وضعف العقل .

(١٣) خسَّة النفس ، ودناءة الهمة ؛ ومنها التطفُّل .

وقد عرض فضيلته هذه الخوارم جميعاً ، وضَرَبَ لكلِّ خارم مثالاً أو أمثلة ، ثم قال في نتيجة البحث :

«إنَّ موقف المحدِّثين يختلف عن موقف الفقهاء والأصوليين من خوارم المروءة ، إذ شدّد فيها أولئك ورَدُّوا بها شهادةَ من طُعِنَ فيه بها ، بينما نجد المحدثين وإن قرّروا هذا المسلك من الناحية النظرية ، باشتراط السلامة من خوارم المروءة في الراوي ؛ لم يحتفل به جمهورُهم من الناحية العملية ، فقَبِلُوا الرواية من كثيرين ممن انخرمَتْ مروءتهم ، حين لم يكن فيهم مَطْعن آخر في عدالتهم أو ضبطهم .

والأمور التي مرَّتْ بنا في هذا الباب على ثلاثة أضرُب :

الأول : أمر متفق على حرمته ؛ كشرب الخمر ، والأمور المفسِّقة المتفق على حرمتها فهذه أمور لا علاقة لها بهذا الشرط ، وإنما تلحق بشرط السَّلامة من الفسق .

الثاني : أمور مختلَفٌ في حرمتها شرعاً ، كشرب النبيذ الذي لا يُسكر منه إلا الكثير ، أو استعمال آلات اللَّهو ، ولعب الشطرنج ، فقد رُوعي فيها الخلاف ، ولذا لم يُعْتدَّ بها أصلاً مستقلاً لردّ الرواية ، قال الكمال ابن الهمام : أمّا شرب النبيذ ، واللَّعب بالشطرنج ، وأكل متروك التسمية عمداً من مجتهد ومقلّد ؛ فليس بفسق .

الثالث : الأمور المباحة ، والتي تدخل في خوارم المروءة من الأوصاف المختلفة السابقة وهذه يلاحَظُ أنها وإنْ طُعن بها على الرواة ؛ فلم تستقلَّ بردّ مرويّاتهم . وإنّما بأسباب ضعف أُخَر . أما من لم يكن فيهم مطعن إلا هذه الخوارم ؛ فقد وجدنا أنّ الجمهور احتجّوا بهم ، ولم يلتفتوا إلى هذه الأمور .

ويؤيد هذه النظرة ، ما أشار إليه الخطيب في «الكفاية» فقال :

«وقد قال كثير من الناس : يجب أن يكون المحدّث والشّاهد ، مجتنبين لكثير من المباحات ، نحو : التبذُّل ، والجلوس للتنزُّه في الطرقات ، والأكل في الأسواق ، وصحبة

العامة الأرذال ، والبول على قوارع الطرقات ، والبول قائماً ، والانبساط إلى الخَرَق في المداعبة والمزاح ، وكل ما قد اتفق على أنه ناقص للقَدْر والمروءة ، ورأوا أن فعل هذه الأمور يسقط العدالة ، ويوجب رَدّ الشهادة .

والذي عندنا في هذا الباب ، رَدُّ خبر فاعلي المباحات إلى العالِم ، والعملُ في ذلك بما يقوى في نفسه ، فإن غلب ظنّه في أفعال مرتكب المباح المسقط للمروءة ؛ أنَّه مطبوع على فعل ذلك ، والتساهل به ، مع كونه ممن لا يَحْمل نَفْسَهُ على الكذب في خبره وشهادته ، بل يرى إعظام ذلك وتحريمه ، والتنزّه عنه ؛ قَبِلَ خَبَرَه . وإن ضَعُفَتْ هذه الحال في نفس العالم ، واتَّهمه عندها ؛ وَجَبَ عليه تَرْكُ العمل بخبره ، وردّ شهادته .

أخبرنا عبيد الله بن عمر بن أحمد الواعظ ، قال : حَدَّثنا أبي ، قال : حدثنا الحسين ابن صدقة ، قال : حدثنا أبو خيثمة ، قال : حدثنا يحيى بن معين عن وكيع قال : قال شعبة : لقيت ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق ، فرأيته يلعب بالشطرنج ، فتركته ، فلم أكتب عنه ، ثم كتبت عن رجل عنه» .

قال الخطيب : «ألا ترى أن شعبة في الابتداء جعل لَعِبَه بالشطرنج مما يجرحه ، فتركه ، ثم استبان له صدقه في الرواية ، وسلامته من الكبائر ، فكتب حديثه نازلاً؟» .

فجعل الخطيبُ خارم المروءة مؤثّراً ، إذا غلب على ظنّ العالِم عدمُ صدق الراوي وتهمتُه ، أمّا من يرى إعظامَ ذلك من الرواة والتنزُّهَ عنه ؛ قبل منه خبره .

وبذا ؛ لا يكون خارم المروءة مؤثّراً وحدَه ، وإنّما إذا اقترن بالتهمة ، فلم يكن شرطاً تسقط به العدالة .

وإنّما قال الخطيب ذلك ؛ بناءً على أنه لاحَظَ مواقع استعمال المحدّثين للردّ بخارم المروءة ، فوجده غير منضبط ، ووجد هناك من رُمي به ، ومع ذلك لم تُرَدَّ روايته ، فعلّق ذلك بغلبة الظن بالتُّهمة ، ووَكَلَ البتّ في ذلك إلى النّاقد ، وهذا يعني أن الخارم وحدَه لا يكفي للرّدّ .

وهذه النظرة ، تنقل خارم المروءة من كونه شرطاً مستقلاً بذاته ، معدوداً في المقوّمات

الخمسة في عدالة الرواة ، إلى كونه أحدَ المرجّحات في الحكم على الرّاوي بالتهمة ، كمن يتلقّن فيقبل التلقين ، أو عُرف بالتساهل ، أو غلب عليه الصّلاح فصار لا يميّز ما يحدّث به ؛ فيجري الكذب على لسانه وهو لا يشعر . وحينئذٍ يكون خارم المروءة عنصراً ثانوياً في شرط السّلامة من الفسق ، ومنه الكذب . لا أنّه شَرطٌ مستقلّ تسقط به العدالة وتردّ به أحاديث الرواة . والله أعلم»[1] انتهى كلام الشيخ أحمدُ محمد نور سيف .

قلت : يظهر لي أنّ خوارم المروءة مظاهرُ وتصرّفاتٌ درجَت الأمّة على مراعاتها في الآداب الاجتماعية ، واستحبّت اجتنابها لأهل العلم والفضل ، وترسّخت مع الزمن حتى غدَتْ مراعاتها من قِيَم المجتمع المسلم وأخلاقه .

لكنْ من أين لنا أنّ رواة القرن الأوّل كانوا متحقّقين بمكارم المروءة ، وبعيدين عن خوارمها ، ونحن لا نعرف عن كثيرين منهم شيئاً يُذكر .

---

(١) خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة . بحث نشره فضيلته في مجلة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى . العدد الخامس (ص٧١ ـ ٨٩) .

المبحث الرّابع

ثبوتُ عدالة الراوي

قد ذكر ابنُ حبّان ستة وعشرين نوعاً من أنواع الجرح ، ستة منها للثّقات ، وعشرون للضّعفاء ، فمن اتّصف بواحدٍ من أنواع الجرح هذه ، فقد جُرح . وتختلف درجة الجرح باختلاف سببه .

وأما الراوي الذي لا يعرف بعدالة ولا جرح ، فهذا يتوقّفُ فيه ابن حبّان ، حتى يروي عنه ثقة ، ويروي عن ثقة ، ويكون له خبر أو أخبار يخالف فيها الثّقات ، أو يوافقهم .

قال رحمه الله : «الجرح والعدالة ضدّان ، فمتى كان الرجلُ مجروحاً ، لا يُخرجه عن حدّ الجرح إلى العدالة ؛ إلا ظهورُ أمارات العدالة عليه . فإذا كان أكثر أحواله العدالة ؛ صار من العدول كذلك . وكذا إذا كان الرَّجل معروفاً بالعدالة ، يكون جائز الشّهادة ؛ فهو كذلك حتى تظهر منه أمارات الجرح . فإذا صار أكثر أحواله أسباب الجرح ؛ خرج عن حدّ العدالة إلى الجرح ، وصار في عداد مَن لا تجوز شهادته ـ وإن كان صدوقاً فيما يقول ـ وتبطل أخباره الصّحاح التي لم يُخلّط فيها .

وكذلك الشّاهد إذا لم يكن بعدل ، فشَهِدَ عند الحاكم بشهادة وهو صادق فيها ، ومعه شاهد آخر عَدْلٌ ، يعلم الحاكم صِدقَه في تلك الشّهادة بعينها ـ وإن كان مجروحاً في غيرها ـ لا يجوز بإجماع المسلمين قبولُ شهادته ، وإن كان صادقاً فيها ، حتى يكون عدلاً . . .»(١) .

قلت : وهذا يعني أنّ الراوي عُرضة لتغيّر حاله ، وانتقال مرتبته بين الجرح والتعديل ؛ فقد يكون الرَّجل مجروحاً ، ثم ينتقل إلى مرتبة العدالة ، وقد يكون عدلاً ، ثم ينتقل إلى إحدى مراتب الجرح .

بيدَ أنّ انتقاله هذا لا يكون طفرة ، ولا فجأة ، ولا بمجرّد ظهور بعض أمارات الجرح أو أمارات العدالة عليه ، وإنّما ينبغي أن يكون غالب حاله الجرح ، أو غالب حاله العدالة حتى ينتقل عن وضعه الذي هو فيه .

---

(١) المجروحين (٣ : ١٠٤) .

فمَنْ كان معروفاً بين أهل العلم بالرواية ، ولم يُنقل عنه جرح «ووافق الثقات في الروايات لكان عدلاً مقبول الرواية ، إذ الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة ، حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ، فيجرح بما ظهر منه من أسباب الجرح»(١) .

فإذا كان الرجل عدلاً ، ثم ظهرَت منه أسبابُ الجرح ، وغلبَت عليه ؛ جُرِح حينئذٍ ولم يبقَ على عدالته .

قال في ترجمة إسماعيل بن عياش الحمصي : «كان من الحفّاظ المتقنين في حداثته ، فلما كَبُر ؛ تغيّر حفظه ، فما حَفِظَه في صباه وحداثته ؛ أتى به على جهته ، وما حفظه على الكِبَر من حديث الغرباء ؛ خلّط فيه ، وأدخل الإسناد في الإسناد ، والمتن في المتن ، وهو لا يعلم ، ومن كان هذا نعته ، حتى صار الخطأ في حديثه يكثر ؛ خرج عن حدّ الاحتجاج به ، فيما لم يُخَلّط فيه»(٢) .

أمّا الرّواة المجهولون ، فكيف يَخرجون عن حدّ الجهالة ، ثم يُحكم بعدالتهم؟

قال في ترجمة مطّرح بن يزيد الكناني : «متى لم يجتمع على شيخ واحد شيخان ؛ أحدهما ثقة ، والآخر ضعيف ، فيروي عنهما ، لا يتهيأ إطلاق الجرح عليه ، إلا بعد الاعتبار بحديثه من رواية الثقات ؛ هل خالف الأثبات فيها أم لا؟ أو روى عن ثقة ما لا أصل له؟

فمتى عدم هذه الدلائل : لم يستحقَّ القدح فيه .

ومطّرح هذا لا يحتجّ بروايته بحال من الأحوال ، لما روى عن الضعفاء .

فإن وُجد له خبرٌ صحيح روي عن ثقة ، عن عدل كذلك ، إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ؛ حُكِم عليه ، ثم يُترك الاحتجاجُ بما انفرد . والاعتبارُ بما روى عن الثقات وتركُ ما روى عن الضعفاء على الأحوال . هذا حكم الاعتبار بين المحدثين والمتروكين»(٣) .

---

(١) المجروحين (٢ : ١٩٣) .

(٢) ما سبق (١ : ١٢٤) .

(٣) المجروحين (٣ : ٢٦) .

فالرجل الذي لم يروِ إلاّ عن الضعفاء ؛ فهو مجهول ، وكذلك من لم يروِ عنه غير الضعفاء ؛ فهو مجهول أيضاً .

ومجهول الحال أحسن عند ابن حِبَّان من المجهول ، فقد ترتفع جهالة العين عنده ويبقى حال الإنسان مجهولاً ، وهذا يُعتبر بحديثه ، أما مجهول العين ، فلا يُعتبر بحديثه أبداً عنده .

قال في ترجمة يزيد بن زيد : «لست أعرفه بعدالة ولا جرح ، إلاّ أنه روى أشياء مناكير لم يتابع عليها على قلّة روايته ، فهو عندي يُتنكّب عن الاحتجاج بما انفرد من الروايات لأنّ الله جلّ وعلاّ لم يكلّف عباده أخذَ دينه عمن ليس يُعرف بعدالة»(١) ا . هـ .

ويزيد بن زيد هذا ؛ يروي عن خولة بنت الصامت ـ وهي صحابية ـ وروى عنه أبو إسحاق السَّبيعي ، وهو ثقةٌ إمامٌ عند ابن حبان ؛ خرّج له في «صحيحه» أكثر من مئة وخمسين حديثاً .

وهذا يعني أن يزيد بن زيد هذا معروف العين حَسَبَ قاعدة ابن حبان ، فكيف ادّعى ابن حبان أنه لا يعرفه بعدالة ولا جرح ، والأصل في المسلم عنده العدالة ، حتى يظهر منه ما يوجب القدح؟

قلت : يبدو لي ـ والله أعلم ـ أنَّ ابن حبَّان قَصَدَ جهالة حال الرجل ههنا ، وذلك لاختلال شرط من شروط قبول الحديث عنده . إذ الراوي لا يكون مقبول الحديث ، إلاّ إذا روى عن ثقة ، وروى عنه ثقة ، ولم يأتِ بمتنٍ منكر .

ولا ريب أن من لم يكن من الحفّاظ المتقنين ، ثم تفرَّد بحديث خالف فيه الثقات أو انفرد فيه بألفاظ لم يُتابَع عليها ؛ فهو منكر الحديث ، حتى يتابَع على حديثه .

وهذا يعني أن ابن حبان ، لا يَقبل تفرُّدَ مثله ، أما إذا توبع على حديثه ؛ فإنه يقبله والله أعلم .

فالمجهول الذي لم يرو إلا عن الضعفاء ، أو لم يرو عنه غير الضعفاء ، لا يوصف بالجرح ولا يوصف بالعدالة أيضاً ، ولكن لا يُحتجُّ برواياته «حتى توجد له رواية عن الثقات ، بما

(١) المجروحين (٣ : ١٠٣) .

يوافق الأثبات، متعرّية عن المناكير، فحينئذٍ يدخل في جملة أهل العدالة.. هذا حكم ذلك الجنس من النّاس»(١).

من هذه النصوص المتعددة، وغيرها مما لم نأتِ على ذكره؛ نستطيع أن نتبيّن منهج ابن حِبَّان في ثبوت عدالة الراوي، على النحو الآتي:

(١) من كان مشهوراً بالصدق والاستقامة والعلم، فهذا لا يحتاج إلى تزكية أحد فهو عدل الدين، ويُعَدّل في الرواية بعد سبر مروياته، ومعرفة استقامته فيها(٢).

(٢) أنَّ الراوي الذي اختلف فيه الناس بين مُوثِّق ومُجرِّح، فإن ابن حبان يوازن بين أقوال هؤلاء وأولئك، ويصدر حكمه على الراوي بعد سبر مروياته واعتبارها(٣).

وقد ذكرتُ في فيما تقدّم أمثلة من الرواة؛ اعتمد فيهم الحافظ ابن حبان على أقوال أهل العلم وتزكيتهم، بل إنني عقدتُ مبحثاً خاصّاً لمصادر ابن حِبّان في النّقد في الباب الخامس، مما يغني عن تكراره هنا(٤).

فمن أخرج عنه في «صحيحه»؛ فهو مقبول عنده، وإن ضعَّفه غيرُه، ومن ذكره في «الثقات» ولم يجرحه، أو ذكره للتنبيه عليه، فهو إمَّا ثقة يحتجُّ بروايته، أو مقبول الحديث يعتبر بمروياته. ولكثرة الرواية وقلّتها شأن كبير في توثيق الرواة وتضعيفهم عنده.

(٣) أنَّ الراوي مجهولَ الحال، الذي لا يوقف فيه على جرح أو تعديل، فإنه لا يُجرح ولا يُعدَّل، ولكن يُعتبر بحديثه، وهذا لم يُحكم بعدالته، وإنما يُنظر لحديثه ما يقوّيه.

(٤) أن الراوي المجهول لا يُخرجه عن جهالته إلى العدالة، إلاّ أن تُعرف عينه بروايته عن ثقة، ورواية ثقة عنه، ولا يدخله في جملة أهل العدالة، إلا موافقته الثقات في الروايات، وانتفاء النّكارة من حديثه.

---

(١) م (٣ : ٧) وانظر (م٣ : ١ ـ ١٠) فالمعنى يتأكد من جميعها.

(٢) انظر ملحق مرتبة الاحتجاج الأرقام (١ : ١ ـ ٦٤٧).

(٣) مقدمة صحيحه (١ : ١٥٥).

(٤) انظر ما تقدّم (٢ : ٢٥٥) فما بعدها.

وهذا يعني أن ثبوت عدالة الراوي تكون بالشُّهرة والتزكية وموافقة الثقات في الرواية .

هذه خلاصة منهج ابن حِبَّان في ثبوت عدالة الراوي ، فهل ثمة كلام آخر لحفَّاظ الحديث؟

(١) نقل الخطيب عن أبي الطيب الباقلاني قوله : «والشاهد والمخبر إنّما يحتاجان إلى التزكية ، متى لم يكونا مشهوري العدالة والرضا وكان أمرهما مُشكِلاً ملتبساً ، ومُجوَّزاً فيه العدالةُ وغيرها .

والدليل على ذلك ، أن العلم بظهور سترهما ، واشتهار عدالتهما ، أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين ؛ يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله[1] وأغراضٌ داعية لهما إلى وصفه بغير صفته .-

وبالرجوع إلى النفوس ؛ يُعْلَم أن ظهور ذلك من حاله ، أقوى في النفس من تزكية المعدِّل لهما ـ أي للشاهد والمخبر ـ فصحّ بذلك ما قلناه .

ويدلُّ على ذلك أيضاً ، أن نهاية حال تزكية المعدِّل أن تبلغ ظهور ستره ، وهي لا تبلغ ذلك أبداً ، فإذا ظهر ذلك فما الحاجة إلى التعديل؟»[2] .

(٢) وروى الخطيب عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي الحافظ[3] قال : «لا يؤخذ العلم إلا عمن شُهد له بالطلب»[4] .

قال أبو زرعة الدمشقي : فسمعت أبا مُسْهر يقول : إلا جليس العالم فإنَّ ذلك طَلَبُه .

---

(١) إنّ هذا الاحتمال لا يؤثِّر أبداً ؛ لأن منشأه عقلي بحت ، وهو مناقض لشرائط المزكّي والمعدّل وقد تقدم في الباب الخامس ذكر بعض صفات الناقد ، الذي يجوز له الجرح والتعديل .

(٢) الكفاية (ص١٤٨) .

(٣) ترجمته في التذكرة (١ : ١٨٣) والتهذيب (٦ : ٢٩٧) والنبلاء (٧ : ١٧٦) وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢ : ٧٠٢) .

(٤) الكفاية (ص١٤٩) وفي النبلاء (٧ : ١٧٧) وقال في التذكرة (١ : ١٨٣) : ما أحسن قوله هذا .

قلت : أراد أبو مسهر بهذا القول ، أن من عُرفت مجالسته للعلماء ، وأخْذُهُ عنهم ؛ أغنى ظهور ذلك من أمره ؛ أن يُسأَل عن حاله ، والله أعلم» ا . هـ كلام الخطيب .

(٣) وقال الحافظ ابن عبد البر ، وهو يستعرض صفة مَن يُقبل حديثه من الرواة :

«الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدِّث الذي يُقبل نقله ، ويُحتجّ بحديثه ، ويُجعل سنَّةً وحُكْماً في دين الله : هو أن يكون حافظاً إن حدَّث من حفظه عالماً بما يحيل المعاني ، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتاب ، يؤدِّي الشيء على وجهه متيقظاً غير مغفل ، وكلّهم يستحبّ أن يؤدّي الحديث بحروفه ، لأنه أسلم له ، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة ؛ جاز له أن يحدِّث بالمعنى ، وإن لم يكن كذلك ؛ لم يَجُز له ذلك لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى الحرام ، ويحتاج ـ مع ما وصفنا ـ أن يكون ثقة في دينه ، عدلاً جائز الشهادة ، مرضيّاً ، فإذا كان كذلك ، وكان سالماً من التدليس ؛ كان حجة فيما نَقَلَ وحَمَلَ من أثرٍ في الدين . . . .

وكلُّ حاملِ علم معروف العناية به ، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبيّن جَرْحَتُه في حاله ، أو في كثرة غلطه ، لقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : (يحمل هذا العلم من كلِّ خَلَفٍ عُدُولُه)»[(١)] ا . هـ .

قال الحافظ ابن الصلاح ـ معقّباً ـ : «وفيما قاله اتساع غير مَرْضِيٍّ»[(٢)] .

قلت : ما دام ابن عبد البر قد قرّر ما اتفق عليه أهلُ الحديث من صفات الراوي المقبول الرواية عندهم ، ولم يخالفهم في ذلك ، ثم أراد أن يقرّر أمراً واقعياً ، لا مناص من التسليم به ، وهو أنّ الرجل إذا عُرِف بصحبته العلماءَ ، ولم يُنقل فيه جرح ، ولا وُجد في روايته المنكر ، وكان ظاهر حاله العدالة ، فإنّ عدم ذكر أحد من معاصريه جرحاً فيه مع معرفتهم إياه بطلب العلم ؛ دليل على أنه مزكّىً لديهم ، وهذا هو معنى قول أبي

(١) التمهيد (١ : ٢٨) .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٠٦) . وقد ذهب بعض أهل العلم إلى تضعيف حديث : «يحمل هذا العلم» فردُّوا قول ابن عبد البر بضعف دليله ، وذلك خطأ واضح ؛ لأن ابن عبد البر قد أشار إلى اضطراب الحديث في التمهيد (١ : ٥٨ ـ ٥٩) وإنما استأنس بالحديث لما قرّر ليس غير .

مُسْهر الغساني السابق ، وهذا غير المستور قطعاً .

قال الإمام الذهبي : «ولا يدخل في ذلك المستور ، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم»[(١)] .

وهذا هو الحق ، لأن كثيراً من أقوال أهل العلم بعضهم في بعض لم تُدوَّن ، وقد يُطلق أحدُ أئمة النقد لفظَ توثيق أو تزكية في مجلس ما ، ولا يُنقل ذلك في كتب الرجال فهل نعدّ ذلك الرجل مستوراً؟

إنَّ استعراض كتب الرجال يُشعِرُ بأن عدداً كبيراً من الرواة ؛ كان مشهوراً بطلب العلم ، والفقه ، وغير ذلك ، ومع هذا ؛ فإنّنا لا نقف على توثيقٍ لمعتدٍّ به فيهم .

ومع كلّ هذا ؛ فإنّك ترى الحافظ يقول فيهم : ثقة .

وكأنّي بابن عبد البر يعني : أن كل رجل كان معروفاً بطلب العلم وحمل معاصروه حديثه ، ولم يَجْرَحوه ، مع ظاهر عدالته ، ووفور مروءته ودينه ؛ فهو عدل مقبول الرواية .

وقد نصّ الشافعيُّ على نحو هذا ، فقال : «وكذلك كُلِّفْنا أن نقبل عدل الرجل على ما ظهر لنا . . . وقد يكون غير عدل في الباطن»[(٢)] .

فالمسلمون أحوالهم تختلف في الصلاح والتقوى والمعرفة ، فمَنْ بَحَثْنا عن حاله ـ بعد معرفته ـ فما وجدناه إلا ظاهر الصلاح والاستقامة ، مع لزومه أهلَ العلم ؛ حكَمْنا بأنه عَدْلُ الدِّين ، فإذا سبَرْنا حديثه ، فوجدناه مستقيماً ؛ حكَمْنا بأنه مستقيم الرواية .

وتكليفنا بأن نجد نصّاً لإمام من أئمة النقد في كلّ راوٍ ، غير ممكن ، ولا سيّما إذا علمتَ أنَّ ألفاظ النُّقاد متفاوتة الدلالة على معانيها عندهم .

وقد ذكر ابن دقيق العيد في «اقتراحه» ؛ أنه لا بد من التزكية ، ولكنه فَسّر التزكية تفسيراً مقبولاً في بعض جوانبه ؛ يحسُن إيرادها بتمامها ، ثم مناقشته في بعض ما ذهب إليه .

---

(١) فتح المغيث (١ : ٢٧٨) وانظر منهج النقد للدكتور عتر (ص١٠٣) .

(٢) الرسالة (ص٤٨٢) .

قال رحمه الله : «ولمعرفة كون الراوي ثقة طرق منها :

إيراد أصحاب التواريخ ألفاظ المزكّين في الكتب التي صُنِّفت على أسماء الرجال ككتاب تاريخ البخاري[١] وابن أبي حاتم ، وغيرهما .

ومنها : تخريج الشيخين أو أحدهما في «الصحيح» للراوي ، محتجّين به .

وهذه درجة عالية ، لما فيها من الزيادة على الأول ، وهو إطباق جمهور الأمة أو كلّهم على تسمية الكتابين بالصحيحين ، والرّجوع إلى حكم الشيخين بالصِّحَّة .

وهذا معنىً لم يحصُل لغير من خُرِّج عنه في «الصحيح» فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذُكر فيهما .

وقد وُجد في هؤلاء الرِّجال المخرَّج عنهم في «الصحيح» مَن تكلَّم فيه بعضهم .

وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل يُخَرَّج عنه في «الصحيح» : هذا جاز القنطرة .

يعني بذلك : أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه . وهكذا نعتقد ، وبه نقول ، ولا نخرج عنه ، إلاَّ ببيان شافٍ وحجَّةٍ ظاهرة ، تزيد في غلبة الظنِّ على المعنى الذي قدّمناه ، من اتفاق النَّاس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ؛ ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما[٢] .

نعم ، يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات ، فيكون من لم يُتَكَلَّم فيه ـ أصلاً ـ راجحاً على من قد تُكُلِّم فيه ، وإن كانا جميعاً من رجال الصحيح ، وهذا عند وقوع التعارض .

---

(١) يَقِلُّ ذكر ألفاظ النقد في تاريخ البخاري ، فمجموع الرواة الذين ذكرهم بجرح أو تعديل في التاريخ الكبير والتاريخ الأوسط ؛ كان (١٠١٤) ألف رجل وأربعة عشر رجلاً . انظر منهج البخاري في الجرح والتعديل (ص٦٧٧) .

(٢) في هذا الكلام نظر وأيّ نظر ! لأنّه لا خلاف بين أهل العلم أنّ المستور والمقبول ومن ليس له إلا راوٍ واحد ، ومن ذكره ابن حبَّان في الثِّقات ولم ينقل عن أحد فيه جرحٌ ؛ أنّه يُقبَل في الشّواهد والمتابعات ، وقد خرّج أصحاب الصحيحين لمن هذا شأنه كثيراً ، فالتخريج شيءٌ ، والحكم بالعدالة شيء آخر ؛ إذ الصحّة ـ والحالة هذه ـ تكون بالمجموع . والله أعلم .

ومنها : تخريج مَن خرَّج الصحيح بعد الشيخين ، ومن خرَّج على كتابيهما ، ويعتني بألفاظ هؤلاء المخرّجين ، التي تدلّ على شروطهم فيما خرَّجوه .

فيُستفاد من ذلك جملةٌ كثيرة من الثقات ، إذا كان المخرِّج قد سمّى كتابه بالصحيح أو ذكر لفظاً يدل على اشتراطه لذلك ، فليُتنبَّه لذلك .

ومنها : أن يتتبَّع رواية مَن روى عن شخص فزكَّاه[1] في روايته ، بأن يقول : حدثنا فلان وكان ثقةً ، مثلاً .

وهذا يوجد منه مُلتقَطات ، يُستفاد بها ما لا يُستفاد من الطرق التي قدَّمناها ، ويَحتاج إلى عناية وتتبُّع .

والوجوه التي ذكرناها ؛ كلّها راجعة إلى ما ذكرناه من وجود التزكية[2] لكنها طرق مختلفة في معرفة التزكية ، التي يُستفاد بالتنبيه عليها تيسير معرفة الثقات ، والسبيل إلى حصرهم وجمعهم ، والله أعلم»[3] .

قلت : إنَّ ما ذهب اليه الحافظ ابن دقيق العيد في توسيع معنى التزكية ، هو الذي ينبغي أن يصار اليه ، بل هو المعمول به عمليّاً في كتب الرّجال قبله وبعده ، مع التَّنبُّه إلى أنَّ هذا سيوسّع مفهوم الثقة ؛ ليشمل كلَّ راوٍ غيرِ مجروح ، ولم يأتِ بما ينكَر عليه .

ومهما يكن من أمر ، فإنّ عدالة الدِّين تَثْبُت بهذا ـ إن شاء الله ـ وعدالة الرواية لا تثبت إلاّ بعد سبر حديث الراوي ، ومعرفة موافقاته ، ومخالفاته ، وتفرُّده .

ومما ينبغي ملاحظتُه ها هنا الأمور الآتية :

---

(١) وهذا يعني أنّ على طالب علم الحديث أن يفرّغ من وقته جزءاً لجمع ألفاظ النّقّاد من الكتب الحديثية المشهورة وغيرها ، فإنه سيقع على دُرَرٍ غاليات ، ومن جرَّب ؛ عرف .

(٢) هذه لفتةٌ طريفة من ابن دقيق تُوسّع معنى التزكية ، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن أصحاب المصنّفات قد يخرّجون الصحيح بالمجموع ، لا بكل فرد ، وعلى هذا فالحكم على حديث خرّجوه بالصحة ؛ لا يستلزم الحكم على جميع حديثه بأنّه صحيح ، كما لا يستلزم أن يُحتجّ به منفرداً ؛ فليُنتبه . وانظر أقوال أهل العلم من المتأخّرين في فتح المغيث (١ : ٢٧٦ ـ ٢٧٩) .

(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٢٨٢ ـ ٢٨٦) .

(١) أنَّ ابن حِبّان يرى أن ظاهر المسلمين العدالة ، فمن لم يُعرف بجرح ؛ فهو عدل من النّاحية الدينيّة ، أما النّاحية الحديثيّة ، فشيء لا يعرفه إلاّ أهل العلم بالحديث ، فإذا عُرِضَت روايات راوٍ ما على المحدِّثين ، ولم يَطعنوا في الراوي ، وقَبِلُوا أحاديثَه ؛ أصبح هذا الراوي ثقة مقبول الرواية ، حتى تثبت مخالفتُه للثقات ، أو يأتيَ بمتن منكر .

وابن حِبّان حين يُوثّق رَجُلاً أو يضعّفه ، فإنه يلحظ الأمرين معاً ـ عدالةَ الدين وعدالةَ الرواية ـ وقد ذكرت في أوائل هذا الباب منهجه في ذلك .

(٢) أنّ هذه الأقوال التي نقلتها ، تتفق وما وصلنا إليه من آراء ابن حِبّان في الجملة غير أنّ ابن حبان يحكي لنا منهجه ، ومَن نقلتُ عنهم ؛ يعتقدون أنهم يحكُون مناهج المتقدّمين .

(٣) أنَّ الذي قرَّره ابن دقيق العيد جيّد طيّب كما قدَّمت ، ويُضاف إليه ما قاله الحافظ الذهبي : «والكلام فيّ الرواة يحتاج إلى ورع تامٍّ ، وبراءة من الهوى والميل ، وخِبْرة كاملة بالحديث ، وعِلَلِه ، ورجاله .

ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات الجرح والتعديل ، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة ، ثم أهمّ من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرْفَ ذلك الإمام الجِهبِذ واصطلاحه ومَقْصده بعباراته الكثيرة»[١] .

وهذا ما دعوت إليه مراراً في هذه الرسالة ، وأدعو إليه ، عسى أن يقيّض الله لذلك من يقوم به ، غيرَ أنّ توسعَة قبول التزكية على نحو ما تقدّم ؛ يجب أن يُراعى فيها عند تنزيل الأحكام الشرعيّة أنّ هذه الأحاديثَ تُفيد في الندب والكراهة والمكارم ، ولا يجوز بناءُ عقائدَ وحلالٍ وحرامٍ عليها ؛ لأنّها في معنى الاحتياط ، لا في معنى الاعتماد عليها . والله المستعان ، وهو من وراء القصد .

---

(١) الموقظة (ص٨٢) .

الفصل الثاني

جوارح العدالة

تمهيد : لا يخفى على باحثٍ في علم الحديث الشريف ، أنّ الرواة على درجات في السمو ، كما أنّهم على دركات في الانحطاط ، ففي ساحة هذا العلم ؛ تجد الحافظَ المتقنَ الذي يُحْكَم له على جماعة من الثقات خالفوه ، فيقال : خالفه عشرة من الثقات والقول ما قال ؛ لأنه أحفظ منهم ـ وستأتي نصوص كثيرة في ذلك ـ ومنهم الثقة الذي يُحتجّ بحديثه ويكون حديثه صحيحاً لذاته ، ومنهم الذي خفَّ ضبطه قليلاً ، فيكون حديثه حسناً لذاته ، ومنهم الذي يُقبل حديثه إذا توبع ، كما أن فيهم الضعيف والواهي ، والمغفّل .

وقد يكون هؤلاء جميعاً من أهل العدالة ، الذين توافرت فيهم مقوماتها ؛ من الإسلام والبلوغ ، والعقل ، والسلامة من خوارم المروءة والفسق ، لكنَّ ركنَ الضَّبْط عندهم قلقٌ أو مُهَلْهَل .

ـ **معنى الجَرْح والجوارح** : الجوارح : جمعٌ ، مفرَدُه : جارح ، وهو اسم فاعل من المصدر (جَرْح) والجَرْح : هو اسم المصدر ، وجمعه : جُروح .

وجَرَحَه : كَلَمه وشقَّ جِلْدَه بالسلاح .

وجَرَحَ فلان ما جَرَح : اكتسب ، وجَرَحَ فلاناً : عابه وسبّه ، وجرح الشّاهِدَ : أسقط عدالته .

والجوارح : إناث الخيل ، وأعضاء الإنسان التي تَكْتسب ، وذوات الصيد من السّباع والطير .

والاستجراح : العيب والفساد . ومنه ما حكاه أبو عبيد أنّ معنى استجرح فلان : استحقّ أن يُجرح .

قال الراغب : «سُمّي القَدْح في الشّاهد جَرْحاً : تشبيهاً به . وتُسمّى الصائدة من الكلاب والفهود والطيور جارحة ـ وجمعها جوارح ـ إما لأنّها تجرح ، وإمّا لأنّها تكسب .

وسُمّيت الأعضاء الكاسبة جوارح : تشبيهاً بها . لأحد هذين المعنيين : الكَلْم ، أو الكَسْب . والاجتراح : اكتساب الإثم ، وأصله من الجِراحة ، كما أنّ الاقترافَ من قَرَفَ القَرْحة . قال الله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ أي : اكتسبوها»[(١)] .

فقد غدا واضحاً أنّ كلمة (ج ر ح) لها أصلان صحيحان : أحدهما : شَقّ الجِلْد والثاني : الكسب ـ كما يقول ابن فارس ـ وجرح الشّهود والرواة يمكن أن يكون مُسْتَمَدّاً من أحد هذين الأصلين أو من كليهما ، على معنى التكامل في استعارة المعاني .

والجرح في اصطلاح الشرعيين : وَصْفٌ يلحق الموصوف به شينُه : من ردّ شهادته أو الطّعن في روايته .

وهو وصفٌ يلحق الشّاهد والراوي في ساحتي العدالة أو الضّبط ، أو كلتيهما معاً فيُبْطل الشهادة ويَرُدّ الرواية ، أو يُقيّد إطلاقَ وصفه بها .

أو قل : الجرح : هو وصفُ الراوي بما يدلّ على عدم تحقّقه بعدالة الدِّين ، أو استقامة الرواية ، أو كليهما .

فمن جوارح العدالة المسقِطَة : الردّة ، والكذب ، والوضع ، والفسق .

ومن الجوارح المؤثِّرة ، التي تُنزل صاحبها عن درجة الاحتجاج إلى درجة الاعتبار : الجهالة ، والبدعة ، والتدليس على خلافٍ في ذلك .

وسأتناول في هذا الفصل هذه الجوارح جميعاً ، مبيِّناً درجة تأثير كلٍّ منها على عدالة الراوي .

---

(١) المفردات للراغب الأصبهاني (ص١٠٢) والنهاية في الغريب (١ : ٢٤٨) وجامع الأصول (١ : ١٢٦) ومقاييس اللغة (١ : ٤٥١) والقاموس (ص٢٧٥) .

المبحثُ الأوَّل

الرِّدَّة والزَّندقة

ذكرتُ في الفصل السابق ، أن عدم قَبول رواية المرتدّ ، لا خلاف فيه بين أهل العلم سواء تحمَّل في حال إسلامه ، أم تحمَّل بعد ردَّته ، فكُلُّ ما يصدر عنه من تصرفات فيها معنى من معاني الولاية على المسلمين ؛ مرفوض منهم ، لأنه أعلن حربه على الله ورسوله ودينه والمسلمين فهو شرٌّ مكاناً من الكافر الأصلي ، ومن كان هذا حاله ، فكيف يُقبل منه نقلُ دين وتشريع ؛ وهو ـ بلا ريب ـ لم يخرج من دين الله ، إلا سخطةً له؟

والحكم بالردّة على شخص من الأشخاص ، أمرٌ عسير جداً ، ولذلك قلَّ ذِكْرُ المرتدين في كتب الجرح والتعديل ، إمّا لندرة ذلك ، أو لأن مثل هؤلاء لا رواية لهم أصلاً .

على أن بعضاً من النّاس كانوا يتستَّرون بالإسلام ، ويضَعُون الأحاديث ؛ لكيده والنيل منه ، ويمكنك أن تجد أصنافاً عديدة من الناس ، قد ساهمَتْ في وضع الحديث سآتي على ذكر بعضهم في مبحثٍ قادم .

وقد نصَّ ابن حبّان على وجود الزنادقة ، ومشاركتهم في وضع الأحاديث ، فقال(١) :

«فأما النوع الأول من أنواع الجرح في الضعفاء : فهم الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر ، ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر ، كانوا يدخلون المدن ، ويتشبَّهون بأهل العلم ، ويضعُون الحديث على العلماء ، ويرْوُونه عنهم ؛ ليوقعوا الشكَّ والرَّيْب في قلوبهم فهم يَضلُّون ويُضلُّون ، فيسمع الثقاتُ منهم ما يَرْوون ، ويؤدُّونها إلى من بعدهم ، فوقعت في أيدي الناس حتى تداولوها بينهم» .

وقد ذكر ابن حبّان من هؤلاء المرتدين والزنادقة أقواماً ، أطلق عليهم مصطلحات عديدة ، فمرّة يقول عن أحدهم : كذّاب ، وأخرى : دجّال ، وثالثة : وضّاع ، ويجعلهم غير مميَّزين بمصطلح خاص بهم .

---

(١) المجروحين (١ : ٦٢ ـ ٦٣) .

وقد عَدّ من الزنادقة : إبراهيمَ بنَ هُدْبة ، وأحمد بن عبد الله الجُوَيْباريّ ، وإسحاق ابن نَجِيح الملطي ، وبيان بن سمعان النهدي ، والمغيرة بن سعيد البجَلي .

وقد وصف إبراهيم بن هُدبة ـ حين ترجمه ـ بأنه «دَجّال من الدجاجلة ، وكان رقاصاً في البصرة . . . ولم يكن أبو هدبة يُعْرَف بالحديث ولا بكتبه ، إنّما كان يلعب ، ويسخر به في المجالس والأعراس . . . فلما كبُر ؛ زعم أنه سمع أنس بن مالك ، وجعل يضع عليه . . .»(١) .

وقال في أحمد بن عبد الله الجُوَيْبَاري : «دجّال من الدجاجلة كذاب . . . يروي عن . . . ثقات أصحاب الحديث ويضع عليهم ما لم يحدّثوا»(٢) .

وقد تعلّق الجويباري هذا بإسحاق بن نجيح الملطي الذي قال عنه ابن حبّان : «دجّال من الدجاجلة ، كان يضع الحديث على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم صُرَاحاً»(٣) .

فكان الجُوَيْبَاري يروي عن إسحاق ما وضعه إسحاق ، ويزيد عليه أشياء يضَعُها هو من عند نفسه .

ولم يترجم لبيان بعد ذلك ، فلعلّه سها ، أو اكتفى بهذه الإيماءة ، إذ إنّ الرجل زنديق ، ولكنه لم يروِ شيئاً(٤) .

أما المغيرة بن سعيد فقال فيه : شيخ كان بالكوفة ، من حمقى الروافض ، يضع الحديث . . . وروى عن الأعمش أنه قال : بلغني عن المغيرة بن سعيد ما يقول ، فأتيته فقلت : أكان علي بن أبي طالب يقدر أن يحيي إنساناً؟ فقال : والذي خلق الحبّة ، وبرأ النّسمة ، لقد كان قادراً على أن يحيي ما بينك وبيني إلى آدم»(٥) .

ووصف ابنُ حبّان رجلين بالزندقة فعلاً . أما أحدُهما ؛ فهو سيف بن عمر الضَّبّيُّ

(١) المجروحين (١ : ١١٤ ـ ١١٥) .
(٢) ما سبق (١ : ١٤٢) .
(٣) ما سبق (١ : ١٣٤ ـ ١٣٥) .
(٤) الميزان (١ : ٣٥٧) .
(٥) المجروحين (٣ : ٧ ـ ٨) .

قال فيه : «اتُّهم بالزندقة . . . يروي الموضوعات عن الأثبات» وروى عن ابن نُمَيْرٍ قوله : «كان سيف يضع الحديث ، واتُّهم بالزندقة»[١] . .

وقال الحافظ : «ضعيف ، أفحش ابن حبّان فيه»[٢] . مع أنَّ ابن حبَّان نقل قول ابن نمير؟!

قلت : مرويات سيف بن عمر في التاريخ والمغازي واسعة جدّاً ، وفيها طامّات مخيفة ، بيدَ أنّ كتب التاريخ جميعها لم تستطع التخلّص من آثار مروياته .

والآخر : محمد بن سعيد الشامي المصلوب ؛ قال ابن حبَّان : «صُلب في الزندقة . . . يضع الحديث على الثقات . .»[٣] . وقال الحافظ : «كذّبوه»[٤] .

والذي ينبغي لفْتُ النَّظر إليه ، أن كثيراً ممن قال فيهم : دَجّال ، أو : كذاب ، لم يُتَّهموا بالزندقة والردّة ، وإن اتُّهموا بوضع الحديث ، وسيأتي مزيد بيان لذلك .

---

(١) المجروحين (١ : ٣٤٥ ـ ٣٤٦) .

(٢) التقريب (٢٧٢٤) .

(٣) المجروحين (٢ : ٢٤٧ ـ ٢٤٨) .

(٤) التقريب (٥٩٠٧) .

المبحث الثَّاني

الفِسْق

قال في «المقاييس» : «الفسق : هو الخروج عن الطاعة»[١] .

وفي «القاموس» : «الفسق : هو الترك لأمر الله تعالى والعصيان ، والخروج عن طريق الحقّ ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ : خروج عن الحق ، و(فَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ) : جاوز وخرج ، والتفسيق ضد التعديل»[٢] .

وفي الشرع : «هو الخروج عن طاعة الله ورسوله ، وهو في عُرف الشرع أشدّ من العصيان ، قال الله تعالى : ﴿وَكَرَّه إليكم الكُفْرَ والفُسوقَ والعصيان﴾»[٣] .

وترجم البخاري باب (كفران العشير ، وكفرٌ دون كفر) وأخرج حديث كُفران النساء للعشير[٤] .

ونقل الحافظ عن ابن العربي قوله : «مراد المصنف أن يبيّن : أنَّ الطاعات كما تُسمّى إيماناً ، كذلك المعاصي تسمّى كفراً ، لكن حيث يطلق عليها الكفر ، لا يُراد الكفر المخرج من الملّة»[٥] .

وترجم أيضاً : (باب المعاصي من أمر الجاهلية ، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلاّ بالشرك ، لقول النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ يعني لأبي ذر ـ : «إنّك امرؤٌ فيك جاهلية» وقول الله تعالى : ﴿إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾) . وأخرج في هذا الباب حديث أبي ذر[٦] .

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (فسق) (٤ : ٥٠٢) .
(٢) القاموس (٣ : ٢٧٦) والمصباح المنير (٢ : ١٢٨) .
(٣) فتح الباري (١ : ١١٢) .
(٤) البخاري في الإيمان رقم (٢١) .
(٥) الفتح (٥ : ٨٣) .
(٦) البخاري في الإيمان رقم (٢٢) .

وترجم (باب ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ فسمَّاهم المؤمنين) وروى فيه حديث «إذا التقى المسلمان بسيفيهما . . .»[١] .

وترجم أيضاً (باب : ظلم دون ظلم)[٢] . وأخرج حديث عبد الله بن مسعود قال : لَمّا نزلت : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ قال أصحاب النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : أيُّنا لم يظلم؟ فأنزل الله : ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[٣] (لقمان : ١٣) .

وترجم بعده (باب علامة المنافق) وأخرج فيه حديثي أبي هريرة وعبد الله بن عمرو ابن العاص[٤] .

قال الحافظ : «لَمّا قدَّم أنَّ مراتب الكفر متفاوتة ، وكذلك الظلم ، أتبعه بأن النفاق كذلك . . . وقال الكِرْمانيُّ : مناسبة هذا الباب لكتاب الإيمان ، أنَّ النفاق علامة عدم الإيمان ، أو ليُعلم منه أن بعض النفاق كفر دون بعض . والنفاق لغة : مخالفة الباطن للظاهر ، فإنْ كان في اعتقاد الإيمان ، فهو نفاق الكفر ، وإلا فهو نفاق العمل ، ويدخل فيه الفعل والترك ، وتتفاوت مراتبه . . .»[٥] .

وقد أخرج البخاري ومسلم حديث ابن مسعود : أن النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : «سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر»[٦] .

وهذا دليل على التفريق بين الفسق والكفر . ومهما قلنا بأن الكفر عملي أو اعتقادي وحتى لو التمسنا التأويلات[٧] السائغة ، أو البعيدة ، فيبقى «سبابُ المسلم فُسوقٌ ، وقتالُه كُفْرٌ» . إذ الفرق الكبير بين السباب والقتل . وقل ـ إن شئت ـ بأن القتال سبيل الخروج

(١) ما سبق .
(٢) ما سبق باب رقم (٢٣) .
(٣) الإيمان رقم (٣٢) .
(٤) الإيمان باب رقم (٢٤) .
(٥) الفتح (١ : ٨٩) .
(٦) البخاري في الإيمان ، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله رقم (٤٨) ومسلم في الإيمان رقم (٦٤) .
(٧) انظر الفتح (١ : ١١١ ـ ١١٣) ففيه تحقيق جيّد .

عن الجادة ، والانتقام للنفس ، وانقلاب الأمر من كفر عمليّ إلى اعتقاديّ ؛ يستحل المسلم فيه دمَ أخيه .

وقد وردَتْ أحاديث(١) كثيرة تبيّن الفرق بين الفسق الاعتقادي ، وفسق الجوارح ، كما تحدِّد الفروق بين الإيمان والكفر ، والآيات في هذا أكثر وأكثر .

وللفيروزآبادي في «البصائر» كلمة يحسُن ذِكرها ، قال(٢) :

«الفسق أعمُّ من الكفر ، ويقع على كثير الذنب وقليله ، لكن تُعُورِفَ في الكثيرِ أكثرَ ، وفيمن التزم حكم الشرع ، ثم أخلَّ بأكثر أحكامه .

والكافر فاسق لإخلاله فيما ألزمه العقل ، والفطرة السليمة .

قال تعالى : ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور : ٥٥) وقال ﴿وَمَنْ لم يحكُمْ بما أنزلَ اللهُ فأولئكَ هُمُ الفاسقُونَ﴾ (المائدة : ٤٧) وقوله : ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً؟﴾ (السجدة : ١٨) فقابل به الإيمان .

والفاسق أعمُّ من الكافر ، والظالم أعمُّ من الفاسق) ا . هـ .

فإذا نحن اصطلحنا على أن الفاسق هو مرتكب ما نهى الله عنه ، من غير خروج عن الملّة ، فإنَّ ارتكاب المناهي نوعان : فمنه ارتكاب الجوارح للمعاصي ؛ كالزنا ، والسرقة والغش ، والقتل ، والكذب . ومنه ارتكاب العقل والقلب للمناهي العقديّة ، كالبدعة وفسق التأويل ، وغير ذلك .

وفي هذا البحث جعلتُ الفسق مقصوراً على المعاصي الحسِّيَّة ؛ كشرب الخمر والسرقة ، والزنى ، والفجور الأخلاقي ، والتشبيب بالنساء . وخصَّصتُ البدعة ببحث والكذبِ ببحث آخر .

وقد ذكر الإمام ابنُ حبّان عدداً من الرجال الفسّاق ، وحكم بردِّ روايتهم ، وكانت أسباب فسقهم متعددة عنده .

فمن يشرب الخمر أو يبيعه ، فهو ممن لا تحلُّ كتابة حديثه ، ولا الرواية عنه بحال

---

(١) انظر مظانّ بعضها في المعجم المفهرس (فسق) (٥ : ١٤٦) .

(٢) بصائر ذوي التمييز (٤ : ١٩٤) .

ومَن يستمع إلى القَيْنَات ، ويحضر مجالس الغناء ؛ لا يستحقّ أن يُروى عنه ، ومن يستخدم الرشوة لقضاء مصالحه ، والوصول إلى غايات لا يستحقُّها ، لا تَحِلُّ الرّواية عنه ولا كتابةُ حديثه ، والعاشق الذي يقوده عشقه إلى ممالأة معشوقته ، والتّظاهر بما يرضيها ولو على حساب دينه ، فليس بثقة ؛ ولا كرامة . قال في ترجمة حبيب بن أبي الأشرس الكوفي : «كان قد عشِقَ امرأة نصرانية ، وقد قيل : إنه تنصّر ، وتزوّج بها ، فأما اختلافه إلى البِيعة[1] من أجلها ، فصحيح»[2] .

وقذفُ المحصنات من الفسق الذي يستحقّ الراوي به التركَ ، ومجانبة حديثه على الأحوال .

ومن يروي مثالب الصّحابة ؛ فهو فاسق ، لأنه خالف أمر الله تعالى الذي جعلَ من صفاتِ المؤمنينَ الاستغفار لهم ، كما قالت عائشة رضي الله عنها : (أُمروا بالاستغفار لأصحاب محمد صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ؛ فسبُّوهم)[3] . والذي يروي مثالبهم ، يفعل أكثر من السبّ .

وهذا شيءٌ غير دراسة تلك الفترة من تاريخنا الإسلامي لَمعرفة الحقّ واتّباعه ، ومعرفة الخطأ واجتنابه .

والرجل الماجن الذي يُظهر المجون ، ويُضحك النّاس بالأفعال الخسيسة التي تنمُّ عن قلة الخشية ؛ لا يُقبل حديثه ولا كرامة .

قال في ترجمة محمد بن مناذر الشاعر البصري : «كان ماجناً مُظهِراً للمجون ، وكان يُرسل العقارب في المسجد الحرام ، حتى تلسع النّاس ، وكان يصبُّ المداد الأسود في مواضع الوضوء ، حتى يُسَوِّدَ وجوهَ الناس ، ليس يرْوي عنه رجلٌ فيه خيرٌ»[4] .

---

(١) البِيعة : معبد النصارى .

(٢) المجروحين (١ : ٢٦٤) .

(٣) مسلم ، باب في تفسير آيات متفرقة ، رقم (٣٠٢٢) والمستدرك (٣٧١٩) وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

(٤) المجروحين (٢ : ٢٧١) .

أمّا ظلمُ المسلمين وإرهابُهم ، فهو من المعاصي والكبائر ، وصاحبه فاسقٌ ، لا تحلّ الرواية عنه .

قال في ترجمة زياد بن أبيه : «كان ظاهرُ أحواله معصيةَ الله ، وقد أجمع أهل العلم على ترك الاحتجاج بمن كان ظاهر أحواله غير طاعة الله ، والأخبار المستفيضة في أسبابه تغني عن الانتزاع منها ؛ للقدح فيه»[١] .

وليس ابن حبّان بِدْعاً في دعوى الإجماع هذه ، فإليك ما قرره الخطيب البغدادي في هذا الصدد . قال : «اتفق أهل العلم على أنَّ السماع ممن ثبت فسقه ؛ لا يجوز . ويثبت الفسق بأمور كثيرة ، لا تختص بالحديث . . .»[٢] .

ولا ريب أنَّ من يرتكب مثل هذه الأعمال ويستمرؤها ، حتى تغدو له طبعاً وسَجِيّة ؛ فهو فاسق متجاوز على حقوق الله تعالى ، والله إنما أمر أن تؤخذ الحقوق ـ مهما قَلّت ـ بشهادة العدول ، فدين الله أعظم من كل غوالي الدّنيا ، أضف إلى هذا ؛ أنّ الله تعالى قد قال : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات : ٦) والتبيُّن إنَّما يكون بالنُّظر فيما رواه الثقات العدول .

على أنّ هؤلاء الذين يجترؤون على الله تعالى ، بارتكاب مثل هذه المعاصي واستمرائها لا يُوَفّقُون إلى الخير ، فقلّما يوجد فيهم الصادق الذي يُركَن إلى قوله ، وإنْ وجد ؛ فليس أهلاً للحمل عنه ، امتثالاً لأمر الله وأمر رسوله ، وإجماع الأمة بعدم الأخذ عن الفسّاق العصاة .

وثمّةَ جزئيات كثيرة تحتاج إلى عرض ومناقشة في مبحث الفسق ، كمسألة الاستماع إلى الغناء وشرب النبيذ وغير ذلك ، بَيد أن هذه المسائل قد كثُر الحديث عليها عند المتقدّمين والمتأخّرين ، فلتُنظر في مظانّها . ويكفينا القولُ بأنَّ مَن اعتاد حضور مجالس الغناء والطرب ؛ فإنّه تسقط عدالته ، لأن أهل العدالة والتقوى ، لا يحضرون هذه المجالس ، ومن كَثَّر سوادَ قوم ؛ فهو منهم .

---

(١) المجروحين (١ : ٣٠٥) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١ : ١٣٠) .

وما تجدر الإشارة إليه أنَّ ابن حبّان وصف أحدَ عشَرَ راوياً بالفسق في كتاب المجروحين ولم يخرّج عن واحد منهم في «صحيحه» كما لم يذكر أحداً منهم في «الثقات» .

وظاهر كلام ابن حبّان يدلّ على أنّ الفاسق ـ وغيره ـ إذا تاب ؛ قُبلت روايته . قال :

«الجرح والعدالة ضِدّان ، فمتى كان الرجل مجروحاً ، لا يُخرجه عن حدّ الجرح إلى العدالة ؛ إلا ظهور أمارات العدالة ، فإذا كان أكثر أحواله العدالة ؛ صار من العدول»[1] .

ومما لا يخفى أنَّ ثمّة تشابُهاً بين خوارم المروءة والفسق ، بَيد أنّ خوارم المروءة أعمّ من الفسق بالنسبة للرواية ، فبعض ما يخرم المروءة لا يسقط الرواية ، بينما يُسقِطُها الفِسقُ كلُّ فِسق ، ما دام صاحبه مصرّاً عليه .

(١) المجروحين (٣ : ١٠٤) . وقد نصَّ ابن معين على توثيق فاسق تاب ، قال في ترجمة زاذان : كان ثقة ، كان يتغنى ثم تاب . انظر رواية الدّقاق عن ابن معين رقم (١٥٥) .

المبحثُ الثَّالث

البِدعة

تمهيد : إنَّ كلَّ مَن صنّف في علوم المصطلح ، أو الجرح والتعديل ، أو العقائد ، أو الشهادات ، أو الفتن ، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ لا يسَعُه إلاّ الحديث على البدع والمبتدعة .

ولهذا ؛ فقد كثُر الكلام على البدع وخطرها على الدِّين كثرةً هائلة ، ومع أن المتأخر ينقل ما سبقه إليه المتقدم ، إلا أن مجموع ما كُتب ، أو أكثره ، قد وفَّى على الغاية وصارت الكتابة في هذا الموضوع من المكرَّر المبتذَل ، أو متمّمات الأبحاث .

ولو استعرض باحثٌ ما كُتِب عن البدعة ؛ لهالَهُ أن يجد مئات المصنفات القديمة والحديثة في ذلك .

لذا ؛ فإنني سأقصر هذا المبحث على تعريف البدعة في اللُّغة والاصطلاح ، ثم أتكلَّم على أثر البدعة في قبول رواية الراوي وعدم قبولها ، مشيراً إلى أبرز مذاهب العلماء في ذلك . . وقبل تحقيق هذه المسألة لا بدّ من هذه التَّقدمة .

إنَّ كبار المحدِّثين من التابعين وأتباعهم ، ومن بعدهم ، قد كانت لهم آراء اعتقادية ووجهات نظر في كثير من القضايا السياسية ، وقد كان بعضهم ينحاز إلى آل البيت ويدافع عن مكارمهم ، ولا سيّما في عصر بني أمية ـ كما كان بعضهم ينحاز إلى بني أمية ويدافع عنهم ، ويفضِّل حكمهم على غيرهم ـ سيّما إذا شاهد ما فعله بنو العباس من إراقة الدماء ، والتحزّب لهذا الرأي أو ذاك .

أضفْ إلى هذا وذاك ؛ أنَّ فتنة القول بخلق القرآن ، قد أحدثت ردّة فعل عنيفة عند أهل الحديث ـ ولا سيّما أتباع الإمام أحمد ـ تجاه كلِّ فكرة جديدة ، وكلّ عمل محدَث سواء أكان مما له أصل في الدين ، أم كان غير ذلك .

وقد كان من عواقب هذا التحزّب والتعصّب ؛ أنِ اتُّهم البخاري ـ فقيه المحدِّثين ـ بالضلال ، وحُكم بطرده ، ومات طريداً ، لأنّ الإمام أحمد قال : اللفظية شرٌّ من الجهمية .

ومن عواقب ذلك أيضاً ؛ أن يموت ابن جرير الطبري حبيساً في بيته ، لا يجرؤ أحد من المحدّثين الذين زاروا بغداد بين العام (٣٠٦ - ٣١٠هـ) الثلاث مئة ، والعام العاشر بعد الثلاث مئة أن يزوره ويأخذ عنه ، ولهذا لم نجد لابن حبّان رواية عنه ، وإن كان أشار إلى روايته عنه مجرّد إشارة ، على كثرة شيوخه من أهل بغداد ، وابن حبّان إنما زار بغداد في هذه الحقبة - كما ذكرت في الباب الثاني من كتابي «ابن حبَّان ودراسة آثاره العلمية» - .

وكان من عواقب هذا التعصّب أيضاً ؛ أن قام شيوخ سِجِسْتان بالحكم على ابن حبّان بالزندقة ، وأرسلوا إلى الخليفة خطاباً موقَّعاً بأسماء كبارهم ، فيأتي جواب الخليفة بقتله لأنّه زنديق . ولكنّ الله يشاء أن يموت ابن حبّان قبل وصول خطاب الخليفة الذي كان يُعنى بإرضاء الحنابلة ، الذين كانوا يناهضون الرافضة في بغداد وغير بغداد .

أضف إلى هذا أنَّ لابن حبّان آراءً سياسيّةً لا تُرضي بني العباس ، كاتّهامه الرشيد بقتل موسى الكاظم بن جعفر الصادق ، واتّهامه المأمون بقتل عليّ الرضا ، وتعريضه بخلفاء بني العباس - كما تقدم - واتّهامه عَصْرَه بشتى مظاهر المفاسد والهوان .

هذه أمثلة[1] من جناية التحزّب والتعصب على الفكر وعلى الناس .

ومسألة الابتداع هذه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاتجاه الفكري والسياسي للمحدِّث ، كما أنَّ للهوى فيها أثراً كبيراً ، وللمعاناة والقسوة الحظّ الأوفى .

انظر إلى سفيان الثوريّ في علمه وورعه وزهده ، كيف كان يطعن على الرواة ويذمّهم بخروجهم مع محمد بن الحسن - النفس الزكية - أو مع أخيه إبراهيم ، وإذا سُئل عن أحدهم ضعّفه وقال : كان يرى السيف على أمّة محمد . يعني كان من رأيه جوازُ الخروج على الحكام الظلمة . وحين يُسأل عن المتعصبين لآل البيت ، فإنّه كان يذمّهم أشدّ الذمّ مع أنَّ حبَّهم واجب ، ولزوم هَدْيِهم سُنَّة . وهل كانت هجمة سفيان الثوري على أبي حنيفة ، إلا لنصرته آل البيت؟

وسفيان بن عيينة ليس أحسن حالاً منه ، فقد قال علي ابن المديني : قلت لسفيان

---

(١) وقد استوعبت كثيرا من أمثال هذه الحالات في كتابي «ظاهرة الانحراف السياسي وأثرها في الحياة الاسلامية حتى نهاية القرن الرابع الهجري» (خ) .

ابن عيينة : في أي شيء عرقب مِصْدَع بن يحيى الأعرج؟ قال : في التشيُّع .

قال الحافظ : «قلت : إنّما قيل له : المعرقب ، لأن الحجاج أو بشر بن مروان عرض عليه سبّ عليٍّ ، فأبى ؛ فقطع عُرْقوبه»[١] . وقال عنه الجوزجاني : «كان زائغاً جائراً عن الطريق»[٢] .

فليت شعري ؛ ما عِيبَ عليه من أنه عُرْقب به : مَكْرُمة ، أم مَذَمَّة توجب التنقُّص؟!

إنّ الرافضة غالَوْا ، وابتدعوا ، وتعصَّبُوا ، وحادوا عن الطريق فعلاً ، فجاء كثير من أهل السنة ، وقابلوا الغلوَّ بمثله ، والتعصُّب بأشدّ منه ، وراحوا يجعلون مساوئ طغاة بني أمية محاسن ، بل كان كثير منهم ـ كالجوزجاني ـ يُقوّم الناس على أساس موالاتهم لبني أمية وحبّهم لمعاوية .

ولا يَظُنَّ ظانٌّ أنّني بِدعٌ فيما رميت به السفيانين ، والجوزجاني ، وغيرهما من أهل الحديث بالتعصّب للمذهب ، والتأثر بالاتجاه السياسي ، فقد قال ابن دقيق العيد ـ وهو يتحدَّث عن أسباب الجرح ـ : «وهذا الباب تدخل الآفة فيه من وجوه :

(١) أحدها ـ وهو شرّها ـ : الكلام بسبب الهوى ، والغرض ، والتحامل .

(٢) ثانيها : المخالفة في العقائد ؛ فإنها أوجبَت تكفير الناس بعضِهم لبعض ، أو تبديعهم ، وأوجبَت عَصَبيّة اتخذوها ديناً ؛ يتديّنون ويتقربون بها إلى الله تعالى ، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير ، أو التبديع ، وهذا موجود كثيراً في الطبقة المتوسطة من المتقدّمين»[٣] .

وقال الذهبي : «وقد يكون نفس الإمام ـ فيما وافق مذهبه ، أو في حال شيخه ـ ألطفَ منه فيما كان بخلاف ذلك ، والعصمة للأنبياء ، والصدِّيقين ، وحكّام القسط .

ولكنَّ هذا الدين مؤيَّد محفوظ من الله تعالى ، لم يجتمع علماؤه على ضلالة ، لا عمداً ولا خطأً»[٤] .

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠ : ١٥٧ ـ ١٥٨) .

(٢) أحوال الرجال رقم (٢٤٩) .

(٣) الاقتراح (ص ٣٣١ ـ ٣٣٣) مقتطفات .

(٤) الموقظة للذهبي (ص٨٤) .

المطلب الأول: البدعة في اللغة والاصطلاح

الفرع الأول : البدعة في اللّغة :

يرى صاحب «المقاييس» أن (ب د ع) أصلان صحيحان :

«أحدهما : ابتداء الشيء ، وصنعه ، لا عن مثال .

والثاني : الانقطاع والكَلال .

فمن الأول قوله تعالى : ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ﴾ أي : ما كنت أوّل الرسل . .

ومن الثاني قولهم : أُبدعت الراحلة[١] : إذا كلّت وَعُطِبَت ، ويقال : الإبداع لا يكون إلا بظَلْع[٢] ومن بعض ذلك اشتُقّت البدعة»[٣] .

وعندي أنّ البدعة قد اشتُقّت من كليهما معاً ، لأنّ الذي يأتي بشيء مُحْدَث ، لا يدلّ عليه دليلٌ من الشرع ، مُبْتَدعٌ . وكذلك مَنْ كَلَّ وانقطع عن أداء الواجبات والسنن فيكون ممن يميت السنن ، وينخلع من تكاليف الشرع ، وهو من الابتداع ، بل هو شر الابتداع .

وقال الفَيُّومِيُّ : «أبدع الله الخلق إبداعاً : خلقهم على غير مثال ، وأبدعت الشيء وابتدعته : استخرجته وأحدثته ، ومنه قيل للحالة المخالفة : بِدْعة ، وهي اسم من الابتداع كالرفعة من الارتفاع ، ثم غلب استعمالها فيما هو نَقْصٌ في الدين ، أو زيادة لكن قد يكون بَعْضُها غيرَ مكروه ، فيسمّى بدعةً مباحة ، وهو ما شهد لجنسِه أصلٌ في الشرع ، أو اقتضته مصلحة يندفع بها مفسدة ، كاحتجاب الخليفة عن أخلاط الناس»[٤] .

---

(١) أخرج مسلم من حديث موسى بن سلمة الهذلي في الحج رقم (١٣٢٥) ما يؤكد هذا المعنى فانظره .

(٣) الظَّلْع : العَرَج في المشي ، ويطلق على كل ضَعْف ، ومنه : (أرْبَعْ على ظَلْعِك) يعني : ضعفك .

(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١ : ٢٠٩) (بدع) .

(٤) المصباح المنير (١ : ٤٤) .

الفرع الثاني : البدعة في الاصطلاح :

كلمة «الاصطلاح» تنصرف إلى الفنّ الذي يكتب فيه المصنّف .

ونحن إنّما نكتب في علوم الحديث ، فيتعيّن علينا أن ننقل اصطلاح أهل الحديث في حَدّ البدعة إن كان لها عندهم حَدّ . وإن اختلفت تعريفاتهم ؛ فعلينا نقل أبرز تلك التعريفات ، ومحاولة التوفيق بينها ، أو الترجيح ، إذا لم يمكن التوفيق والجمع[1] .

وتعريف البدعة ممّا لم يتّفق عليه المحدّثون ، ولذلك فإننا ننقل عدداً من تعريفاتهم ، ثم نحاول التوفيق بينها .

ـ قال الإمام الشافعي : «البدعة بدعتان : بدعة محمودة ، وبدعة مذمومة . فما وافق السنّة ؛ فهو محمود ، وما خالف السنّة ؛ فهو مذموم» واحتج بقول عمر رضي الله عنه : (نعمت البدعة هي) يريد الاجتماع على صلاة التراويح في رمضان .

قال ابن رجب : «ومراد الشافعي ـ رضي الله عنه ـ ما ذكرناه من قبل : أنّ أصل البدعة المذمومة ؛ ما ليس لها أصل في الشرع ، وأما البدعة المحمودة ؛ فما وافق السنّة . أي : ما كان لها أصل في السنّة ترجع إليه . وإنما هي بدعة لغة ، لا شرعاً ؛ لموافقتها السنّة .

وقد روي عن الشافعي كلامٌ آخر يفسّر هذا ، وهو أنه قال :

«المحدَثات من الأمور ضربان :

ـ ما أُحْدث مما يخالف كتاباً ، أو سنّة ، أو أثراً ، أو إجماعاً ؛ فهذه بدعة الضلالة .

ـ وما أُحدث من الخير ما لا خلاف فيه لواحد من هذا ؛ فهذه محدثة غير مذمومة»[2] .

قلت : الشافعي أكبر الأئمة الأربعة في العربية والأصول ، وقوله راجح على أقوالهم عند الاختلاف ؛ ومسألة البدعة منها .

---

(١) كتبتُ بحثاً مستقلاً عن «البدعة» بعنوان : «الأحاديث الواردة في البدعة والابتداع ـ دراسة نقديّة» . وكنت أحسب أنه تحت يدي عند إخراج هذا الكتاب ، وبعد البحث عنه تبيّن أنه في بلدٍ آخر ، فاضطُررت إلى التكميل مما تحت يدي من مصادر قليلة هنا .

(٢) جامع العلوم والحكم (ص٤٠١) .

وقد عرَّف الحافظ ابن رجب البدعة بقوله : «والمراد بالبدعة : ما أُحدث مما لا أصل له في الشريعة يَدُلّ عليه ، وأما ما كان له أصل يدلّ عليه ، فليس ببدعة شرعاً ، وإن كان بدعة لغة»[١] .

وعرّفها الشاطبي بقوله : «هي طريقة في الدين ، مخترعة ، تُضاهي الشريعة ، يُقْصَد بالسلوك عليها : المبالغة في التعبُّد لله تعالى»[٢] .

ولا يعنيني أن أستعرض كلَّ ما قيل في تعريفات البدعة ؛ لاعتقادي أن كل عالم ينظر إلى البدع من وجهة نظره الخاصة ، التي أوصله إليها اجتهاده ، أو يكون أسيرَ مذهبه العَقَديّ أو الفقهي الذي نشأ عليه ، وهو يناضل عنه[٣] ولكنّني أريد رَصْد الأدلة الشرعية التي بنى عليها المسلمون مذاهبهم في البدعة ، وصنّفوا فيها المصنّفات الكثيرة .

والذي أحبّ تقريره هنا : هو أنّ البدعة اجتهاد فكري ، أو تشريعي ، توصّل إليه المجتهدُ بعد بَذْلِ جُهده ، ثمّ تابعَهُ عليه متابعون ، وشايعَهُ عليه مشايعون .

فإذا كان الشافعيّ قد اجتهد في مسألة ، خالفه فيها أحمد ، وَقَلَّدَ الشافعيَّ فريقٌ وَقَلَّدَ أحمدَ فَريقٌ مِثلُه من المسلمين . فلِمَ يكون اجتهاد الشافعي بدعةً ، أو اجتهاد أحمد بدعة؟ ومن الذي يقرّر هذا؟

ولو سلّمنا ـ جدلاً ـ أنّ ابن تيميّة هو الحَكَم ؛ فما يقرّر أنه بدعة ؛ فهو بدعة ، وما قرّر سنيّته ؛ فهو السنّة ، فماذا نفعل لو رفض تقريرَ ابن تيمية مَن هو مثله ، أو أكبر منه في العلم؟

وما ذنب أتباع الشافعيّ الذين لم يبلغوا درجة النّظر ، حتى يُرموا بالتّضليل والتبديع

---

(١) جامع العلوم والحكم (ص٢٥٢) .

(٢) الاعتصام للشاطبي (١ : ٣٠) .

(٣) وقد سردَ أخونا الدكتور سعيد بن ناصر الغامدي جمهرة كبيرة مّا عرّف العلماء به البدعة وراح يفنّد تلك التعريفات ؛ انطلاقاً من الفكرة المسبَقة التي أقنعَ بها نفسه . فانظرها في كتابه «حقيقة البدعة وأحكامها» (١ : ٢٥٢ ـ ٢٦٧) .

بينما يترضّى المبدّعون أنفسُهُم عن الإمام الشافعي الذاهب إلى هذه المسألة التي حكموا عليها بالابتداع .

وما الفخر لمقلّدة أحمد ابن حنبل ـ وهم مقلّدة أيضاً ـ حتى يتعالَوْا على المسلمين ويتطاولوا عليهم؟ والعكس صحيح أيضاً .

وسوف أذكر عدداً من المسائل عن أفقه الصحابة رضي الله عنهم ، وهو عندي علي ابن أبي طالب عليه السلام ، فقد أسند إليه الشافعي أنه مسح على النّعلين ، فلمّا دخل المسجدَ ؛ خلعهما وصلّى من غير أن يغسل رجليه ، أو يعيد وضوءه (٢٢١٣ ـ ٢٢١٦)[1] وأسند إليه أنه كان يغتسل من الحجامة (٢٢٢٩) وأسند إليه أنه أفتى سائلاً لم يقرأ في صلاته ، فقال علي : أتممت الرّكوع والسّجود؟ قال : نعم . قال : تمّت صلاتك (٢٢٣٧) وأسند إليه أنه كان إذا تشهّد قال بَدَلَ «التحيات لله» : بسم الله وبالله . . . إلى آخر صيغة التشهّد المروية عن الإمامية (٢٢٤٦) وأسند إليه أنه رخّص بالصلاة بعد العصر ما دامت الشمس مرتفعة (٢٢٥٠ ـ ٢٢٥٢) وأسند إليه أنه صلّى الجمعة بالناس ، ثم التفت إليهم وقال : أتمّوا (٢٢٥٥) قال الشّافعي : ولسنا ولا إيّاهم ـ يعني أهل الرأي ـ ولا أحد يقول بهذا ، ولست أعرف وجه هذا ، إلا أن يكون يرى أنّ الجمعة عليه هو ركعتان ؛ لأنه يَخْطُب ، وعليهم أربع ؛ لأنّهم لا يَخْطُبون .

قال الشّافعي : فإن كان هذا مذهبه ؛ فليس يقول بهذا أحد من الناس» ا . هـ .

قلت : وجميع هذه الروايات يصحّحها الشافعي ، ويُلزم بها محاوره .

والذي ألفت النّظر إليه هو : هل يصل إلى رتبة عليّ في الفقه : الشافعيُّ وأحمد ومالك وغيرهم؟ وهل يجرؤ عاقلٌ أن يقول : إنّ هذه بِدَعٌ كان يقوم بها عليّ عليه السَّلام؟ وماذا لو تابعه على مفاريده هذه أناس ؛ أيكونون مبتدعةً ، ومَن الحَكَم في هذا؟

إنْ قيل : السنّة ! قلنا : وهل رواة الأحاديث المخالفة لأقوال عليّ وأفعاله ، من الصحابة فمن بعدهم أعلم بالسنّة منه؟ وهو الذي قال فيه عمر رضي الله عنه : (قضية ولا أبا حَسَن لها) فغدَتْ مثلاً !

---

(١) أرقام الصفحات المذكورة في المتن هي أرقام طبعة بيت الأفكار الدولية من الأم .

المطلب الثاني: ورود كلمة الابتداع في الكتاب والسنّة

قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ (الأحقاف: ٩).

قال الرّاغب: «معناه: ما كنت مُبْدَعاً لم يتقدّمني رسول، وقيل: مُبدِعاً فيما أقوله. والبدعة في المذهب: إيرادُ قول وفعل، لم يستنّ قائلُه وفاعلُه فيه بصاحب الشريعة وأصولها المتقنة»[١].

وقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلاَّ ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (الحديد: ٢٧).

أقول: إنّ الله يمتنّ على الذين اتّبعوا المسيح عيسى عليه السّلام بأنه جعل في قلوبهم رأفة، لكنّه لم يجعل في قلوبهم رهبانيّة! لأنّه تعالى يقول: إنهم ابتدعوها، من غير أن يكتبها عليهم.

وقوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ منصوب بفعلٍ مقدّر من جنس ما بعده. فتقول: وأخصّ، أو أحذّر، أو أذمّ، أو أمدح، على حَسَبِ التفسير الذي يُسْعِفُ به السّياق.

وقوله تعالى: ﴿إِلاَّ ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللهِ﴾ تقدير سياقه: ما ابتدعوها إلا ابتغاء رضوان الله.

ذلك أنّ الترهّب: هو التعبّد، وهو من الرّهبة، والرّهبانية غلوٌّ في تحمّل التعبّد من فرط الرّهبة[٢].

فيصبح تفسير الآية الكريمة وفق ما تقدّم: وأذمّ رهبانيّة ابتدعوها، ولكنهم ما ابتدعوها إلا ابتغاء رضوان الله، ولَمّا ساروا في منهاجها الغالي في التعبّد؛ عجزوا عن الالتزام بتكاليفها وتَبِعاتها، فما رعوها حقّ رعايتها.

---

(١) المفردات (ص٤٨).

(٢) ما سبق (ص٢٣٠).

ومع هذا ، فإنّ الله لم يبطل أعمالهم الصالحة ، ولا ردّ نواياهم الإيمانية ، بل قال : ﴿فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ أي : على الرُّغْمِ من ذاك الابتداع !

ومفهوم الآية أنّ مَن ابتدع بدعة تعبّدية أصلها مشروع ، ثم التزم بها ، ورعاها حقّ رعايتها ـ بعد أن لم تكن مُلْزِمةً له ـ أنه يُمدح ، ولا يُذمّ . . وليس كما يقول المشدّدون في مسائل البدع في القديم والحديث .

أقول : هاتان هما الآيتان اللّتان وردَتْ فيهما كلمة الابتداع في كتاب الله تعالى . وقد روى العلماء عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم عدّة أحاديث في ذمّ البدعة وسوف أختار ثلاثة هي أصحّها على الإطلاق .

ـ الأول : ما أخرجه مسلم وابن حبّان وغيرهم من حديث جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلَّم إذا خَطَب ؛ احمَرَّتْ عيناه ، وعلا صوتُه ، واشتدّ ، حتى كأنّه نذير جيش صبّحكم ومسّاكم ، ويقول : «أما بعد : فإنّ خير الحديث كتابُ الله ، وخيرَ الهدي هدي محمّد ، وإنَّ شرَّ الأمور مُحدثاتها ، وكلّ بدعة ضلالة . . .» الحديث[1] .

ـ والثاني : ما أخرجه البخاري ومسلم وابن حِبَّان وغيرهم من حديث ثابت وحميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : «ما بالُ أقوامٍ قالوا : كذا وكذا؟ لكنِّي أصلِّي وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوّج النساء ، فمَنْ رَغِبَ عن سُنَّتي ؛ فليس منِّي»[2] .

ـ والثالث : حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلّى الله

---

(١) أخرجه مسلم في الصلح ، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٨٦٧) وابن خزيمة في الجمعة ، باب صفة خطبة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم (١٧٨٥) وابن حبَّان في النوع السادس والستين من قسم الأخبار ، ذِكر الإخبار عمّا يجب على المرء من تحرِّي استعمال السنن في أفعاله ، ومجانبة كلّ بدعة تباينها وتضادّها ، رقم (١٠) من مطبوعة الإحسان .

(٢) أخرجه البخاري في النكاح ، باب الترغيب في النكاح (٥٠٦٣) ومسلم في النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه (١٤٠١) وابن حِبّان في النوع الحادي والستين من قسم النواهي ذِكر الزجر عن الرغبة عن سنّة المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلم في أقواله وأفعاله جميعاً (١٤) .

عليه وآله وسلّم : «مَن أحدثَ في أمرنا هذا ما ليس منه ؛ فهو ردّ»(١) .

قال ابن رجب الحنبلي : «هذا الحديث أصلٌ عظيمٌ من أصول الإسلام ، كما أنّ حديث «الأعمال بالنيّات» ميزان الأعمال في باطنها ، وهو ـ أي حديث الباب ـ ميزانٌ للأعمال في ظاهرها .

فكما أنّ كلّ عمل لا يُراد به وجهُ الله تعالى ؛ فليس لعامله فيه ثواب ؛ فكذلك كل عمل لا يكون عليه أمرُ الله ورسوله ؛ فهو مردود على عامله . وكلّ من أحدث في الدِّين ما لم يأذنْ به اللهُ ورسولُه ؛ فليس من الدين في شيء» .

وقال أيضاً : «هذا الحديث بمنطوقه يدلّ على أنّ كل عمل ليس عليه أمر الشارع ؛ فهو مردود . ويدلّ بمفهومه على أنّ كلّ عمل عليه أمره ؛ فهو غير مردود . والمراد بأمره هنا : دينه وشرعه . . .

وقوله : (ليس عليه أمرنا) إشارة إلى أنّ أعمال العاملين كلّها ؛ ينبغي أن تكون تحت أحكام الشريعة ، فتكون أحكام الشريعة حاكمةً عليها بأمرها ونهيها . فمن كان عملُه جارياً تحت أحكام الشريعة ، موافقاً لها ؛ فهو مقبول . ومن كان خارجاً عن ذلك ؛ فهو مردود» .

وقال أيضاً : «فمن تقرّب إلى الله بعملٍ لم يجعله اللهُ ورسولُه قُربة ؛ فعَمَلُه باطل مردود عليه . . . وهذا كمن تقرّب إلى الله تعالى بسماع الملاهي ، أو بالرقص ، أو بكشف الرأس في غير الإحرام ، وما أشبه ذلك من المُحْدِثات التي لم يَشْرَع اللهُ ورسوله التقرّبَ بها بالكلّيّة»(٢) .

---

(١) أخرجه البخاري في الصلح ، باب إذا اصطلحوا على جور فالصلح مردود (٢٦٩٧) ومسلم في الأقضية ، باب نقض الأحكام الباطلة (١٧١٨) وفي لفظ آخر عنده : (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا . . .) وابن حِبّان في النوع الثالث والأربعين من القسم الثالث ، ذِكر البيان بأنّ كُلّ مَن أحدث في دين الله حكماً ليس مرجعه إلى الكتاب والسنة ؛ فهو مردود غير مقبول ، رقم (٢٧) من مطبوعة الإحسان . وانظر شرح النووي على مسلم (ص١١٠٥) وجامع العلوم والحكم (ص٨٥) .

(٢) جامع العلوم (ص٨٤ ـ ٨٥) .

وقال : «فدلّ على أنّه ليس كلّ ما كان قربةً في موطن ؛ يكون قربةً في كلّ المواطن وإنّما يُتّبع في ذلك كلُّ ما وردَتْ به الشريعة في مواضعها . وكذلك من تقرّب بعبادة نُهي عنها بخصوصها ، كمن صام يوم العيد ، أو صلّى وقت النهي .

وأمّا من عمل عملاً أصله مَشروعٌ وقُربة ، ثم أدخل فيه ما ليس بمشروع ، أو أخلّ فيه بمشروع ؛ فهذا أيضاً مخالف للشريعة بقدر إخلاله بما أخلّ به ، أو إدخاله ما أدخل فيه .

وهل يكون عمله من أصله مردوداً عليه ، أو لا؟

قال : فهذا لا يُطلق القول فيه بردٍّ ولا قبول ، بل يُنظر فيه :

ـ فإنْ كان ما أخلّ به ـ من أجزاء العمل أو شروطه ـ موجباً لبطلانه في الشريعة ـ كمن أخلّ بالطهارة للصلاة مع القدرة عليها ، أو كمن أخلّ بالركوع ، أو بالسجود مع الطمأنينة فيهما ـ فهذا عمل مردود عليه ، وعليه إعادته .

ـ وإن كان ما أخلّ به لا يوجب بطلان العمل ، كمن أخلّ بالجماعة للصّلاة المكتوبة عند مَن يوجبها ولا يجعلها شرطاً ؛ فهذا لا يقال : إنّ عَمَله مردود من أصله ، بل هو ناقص .

ـ وإن كان قد زاد في العمل المشروع ما ليس بمشروع ؛ فزيادته مردودة عليه . بمعنى أنّها لا تكون قربة ، ولا يُثاب عليها .

ـ ولكن تارة يبطل العمل بها ، كمن زاد ركعة عمداً في صلاته مثلاً .

ـ وتارة لا يبطله ولا يردّه من أصله ، كمن توضّأ أربعاً أربعاً ، أو صام الليل مع النهار وواصل صيامه»[1] ا . هـ .

أقول : هذا كلامُ فقيهٍ من أكبر فقهاء عصره ، وهو كلام عاقل حريص على جودة التفريع على الأصول .

وأما حديث العِرباض بن سارية السُّلمي الطويل الذي فيه قال رسول الله صلّى الله

---

(١) جامع العلوم (ص٨٦) وانظر منه لزاماً (ص٨٤ ـ ٩٤) فإنّه نافع ماتع ، وانظر أيضاً (ص٣٨٧ ـ ٤٠٢) .

عليه وآله وسلَّم : « . . فعليكم بسُنَّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديِّين ، فتمسَّكوا بها وعضُّوا عليها بالنواجذ ، وإيّاكم ومحدَثاتِ الأمور ، فإنَّ كلَّ محدثةٍ بدعة ، وكلَّ بدعة ضلالة»[١] فحديث ضعيف لا تقوم بمثله حُجَّة .

وسواء صَحّ حديث العرباض ، أم لم يصحّ ؛ فما يَخُصّ البدعةَ منه ؛ يُحْمَلُ على ما سبقَ تخريجه من الحديث الصحيح . وما وراء ذلك لا يصحّ في الابتداع حديث .

وعليه ، فيجب العودة في مسائل الاعتقاد إلى نصوص القرآن الكريم ، والأحاديث الشريفة الثابتة ثبوتاً ينادي بأعلى صوته : هاؤم ! والله تعالى أعلم .

المطلب الثالث: من أقوال أهل العلم المتقدّمين في رواية المبتدع

تحدثتُ في الباب الأول عن نشأة النَّقد وتطوّره ، وذكرت أقوالاً كثيرة لأهل العلم تفيد أن البِدَع العقديّة والسياسيّة ، كانت من أسباب ظهور الوضع والاختلاق ، الذي دعا إلى ضرورة وجود علم الجرح والتعديل .

وسأذكر هنا أمثلة تُقرِّب علينا دراسة منهج ابن حبّان ، مبتعداً عن التكرار ما أمكن .

(١) سُئل إمام الجرح والتعديل يحيى بنَ مَعين : «هكذا تقول في كلِّ داعية : لا يُكتب حديثه ، إن كان قدريّاً ، أو رافضيّاً ، أو غير ذلك من أهل الأهواء ممن هو داعية؟ قال : لا يكتب عنهم ، إلا أن يكونوا ممن يُظَنُّ بهم ذلك ، ولا يَدْعون إليه ، كهشام الدَّسْتُوائي ، وغيره ، ممن يرى القَدَر ، ولا يدعو إليه»[٢] .

وهذا نصٌّ صريح في عدم قبوله رواية الداعية من المبتدعة ، كالرافضي ، والقدري .

بيدَ أنه خالف كلامَه في مواضعَ كثيرةٍ ، فقال في قرط بن حريث : «قد كتبتُ أنا عنه ، وليس به بأس ، ولكن كان قدرياً ، أتيناه إلى منزله ، فقال لنا : نزِّهوا الله عن هذه

(١) أخرجه ابن حبّان في النوع السادس من الأخبار ، ذِكْر وصف الفرقة الناجية ، رقم (٥) من مطبوعة الإحسان ، وأخرجه أبو داود في السنة ، باب لزوم السنة (٤٦٠٧) وأحمد في مسند الشاميين ـ حديث العرباض (١٦٦٩٤) وفيه عبدالرحمن بن عَمْرٍو السّلمي ؛ وهو مجهول الحال .

(٢) رواية الدوري عن ابن معين (٤ : ١٣٩) .

المعاصي[١]، فدعانا إلى القدر، فخرجت»[٢] فقوله: ليس به بأس؛ يعني أنه ثقة، على رأي بعضهم، وهو ليس بجرح قطعاً. فكيف حكم بأنَّه لا بأس به، وهو لا يرى الرواية عن الداعية إلى البدعة، ولا الصلاة خلفه[٣]؟

وروى ابن عدي في «كامله» عن محمد بن إسماعيل الضراري قال: «بلَغَنَا ونحن بصنعاء عند عبد الرزاق؛ أنَّ أصحابنا يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهما تركوا حديث عبدالرزاق، أو كَرِهُوه، فداخلَنا من ذلك غمٌّ شديد، وقلنا: قد أنفقنا ورَحَلْنا وتعبنا، وآخرَ ذلك سقط حديثه؟ فلم أزَلْ في غمٍّ من ذلك إلى وقت الحج، فخرجتُ من صنعاء إلى مكة، فوافيت بها يحيى بن معين، فقلت له: يا أبا زكريّا. ما نزل من شيء بلغَنا عنكم في عبدالرزاق؟ فقال: ما هو؟ قلت: بلغنا أنكم تركتم حديثه ورغبتم عنه؟ فقال: يا أبا صالح: لو ارتدَّ عبد الرزاق عن الإسلام؛ ما تركنا حديثه»[٤].

ولا ريب أنَّ جواب (لو): منفيٌّ ابتداءاً، والمراد استبعاد تركهم عبد الرزاق بسبب الغلوّ في التشيع.

(٢) وقال الجوزجاني ـ وهو يصف أحوال الرجال ـ: «منهم الزائغ عن الحقّ، كذّاب في حديثه، ومنهم الكذّاب في حديثه، لم أسمع عنه بدعة، وكفى بالكذبِ بدعة.

ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللّهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولاً في بدعته، مأموناً في روايته؛ فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة، إلاّ أن يؤخذ من حديث أحدهم ما يُعرف، إذا لم يقوِّ به بدعته، فيُتَّهم عند ذلك.

---

(١) يريد: لا تنسبوا معاصيَكم ومخازيَكم الى الله، وأنه قدَّرها عليكم، فالعبد خالق أفعال نفسه عند المعتزلة والقدرية.

(٢) رواية الدوري عن ابن معين (٤: ٢٤٧) وانظر منه رقم (٥١٦٤) وقارنه برقم (٥٢٥٦) ورواية الدقاق رقم (٣٤).

(٣) قال في رواية الدوري رقم (٢٢٩٠): أنا لا أصلي خلف قدري إذا كان داعياً، ولا خلف الرافضي الذي يشتُم أبا بكر وعمر وعثمان.

(٤) الكامل (٤: ١٩٤٨).

ومنهم الضعيف في حديثه ، غير سائغٍ لذي دين ؛ أن يحتجَّ بحديثه ـ وحده ـ إلا أن يقوّيه حديثُ من هو أقوى منه ؛ فحينئذٍ يُعتبر به»[1] ا . هـ .

وأكّد هذا المعنى في موضع آخر فقال : «وكان قوم من أهل الكوفة لا يَحْمَد الناسُ مذاهبَهم ، هم رؤوس محدثي الكوفة ، مثل : أبي إسحاق ، ومنصور ، والأعمش . . وخالد ابن مَخْلد ، كان شتّاماً معلناً بسوء مذهبه ، وأمثالهم كثير .

فما روى هؤلاء مما يُقوّي مذهبهم عن مشايخهم المغمورين ، وغير الثقات المعروفين ؛ فلا ينبغي أن يغترّ به الضَّنِينُ بدينه ، الصَّائن لمذهبه ، خِيفةَ أن يختلط الحقُّ المبينُ عنده ، بالباطل الملتبس . فلا أجد لهؤلاء قولاً هو أصدق من هذا»[2] .

والذي يبدو لي أنّ الداعية إلى بدعته مقبولُ الرواية عند الجوزجاني ، إذا روى ما لا يُتَّهم به ، فإذا روى ما يؤيد بدعته ؛ اتُّهم عند ذلك ، ولم يُحتجّ بما انفرد به .

إذ قوله المتقدم : «فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة ، إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف . . .» يدلّ على ذلك دلالة واضحة . فالمعروف من الحديث ، هو الحديث الذي لم ينفرد به ضعيف[3] أو متهم كالمبتدع . فقصد الجوزجاني ها هنا : الحديث الذي تُوبع عليه صاحبه ، أو وُجد له شاهد أخرجه عن حدّ النّكارة . ويؤيد قولي هذا : أن الحافظ تصرف بقول الجوزجاني (ما يعرف) فقال : «ما لا يكون منكراً»[4] .

ويؤيّد هذا قولُه في ترجمة ابن الأصبهاني : «كان صدوقاً في حديثه على سوء مذهبه»[5] .

وفي ترجمة إسماعيلَ الوراق : «كان مائلاً عن الحق ، ولم يكن يكذب في الحديث»[6] .

فكأنّه ههنا ينصّ على أن العلة في قبول رواية الرجل : صدقُه في الحديث ، وأنَّ ميلَه

---

(١) أحوال الرجال (ص٣٢) .

(٢) ما سبق (ص٧٩ ـ ٨٢) .

(٣) نزهة النظر للحافظ (ص٣٥) منهج النقد للعتر (ص٤٣٠) .

(٤) نزهة النظر (ص٥١) .

(٥) أحوال الرجال ترجمة (١١٢) .

(٦) ما سبق ترجمة (١١٤) وانظر (١١٦ ، ٢٨٧) .

عن مذهب السنّة ، الذي يراه الجوزجاني ، لا يقتضي تركه ، وإن كان الجوزجاني يستحبّ لأهل الحديث أن يتركوا حديث هؤلاء جملة[١] . أو يقال : إنَّ التراجم الكثيرة التي يقول فيها مثل هذه الألفاظ ؛ يعني بها غيرَ الدعاة .

وإنَّ أغرب ما وجدت عند الجوزجاني[٢] نقلُه عن حمّاد بن زيد ، أنَّ الأعمش أقرَّ بأنَّه كان يضع الحديث . وقبولُه ذلك وإقرارُه ، وتشكيكُه في صحّة توبته وقبولِها .

وهذا يؤكّد ما سبق ذكره ؛ من أنَّ التعصّب المذهبيّ له أثره الخفيّ في توجيه سلوك النّاس ، وإلاّ فهل يصدّق عاقل بأنّ الأعمش كان يضع الحديث ، وكان يكذب؟[٣]

المطلب الرابع: عَرْضُ أقوال ابن حبَّان في رواية المبتدع

قال في مقدمة «صحيحه» : «وأمّا المنتحلون المذاهب من الرواة ، مثل الإرجاء والترفُّض وما أشبههما ؛ فإنا نحتجّ بأخبارهم ، إذا كانوا ثقاتٍ على الشرط الذي وصفناه ، ونَكِلُ مذاهبهم وما تقلَّدوه فيما بينهم وبين خالقهم ، إليه ـ عزّ وجل ـ إلاّ أن يكونوا دعاةً إلى ما انتحلوا ـ فإنّ الداعيَ إلى مذهبه والذابَّ عنه ؛ حتى يصير إماماً فيه ـ وإن كان ثقة ـ ثم رَوَينا عنه ؛ جعَلْنا للأتباع لمذهبه طريقاً ، وسوّغنا للمتعلّم الاعتماد عليه ، وعلى قوله .

فالاحتياطُ تركُ رواية الأئمة الدعاة منهم ، والاحتجاج بالرواة الثقات ، على حسب ما وصفناه .

ولو عَمَدْنا إلى ترك حديث الأعمش ، وأبي إسحاق ، وعبدالملك بن عمير ، وأضرابهم لِمَا انْتَحلوا[٤] وقتادة ، وسعيد بن أبي عروبة ، وابن أبي ذئب ، وأشباهِهم لِمَا تقلّدوا[٥]

(١) الترجمة رقم (٣٥٢) .

(٢) ما سبق الترجمة ذاتها .

(٣) انظر جملة وافرةً ممّا رمى به أهل الحديث الأعمشَ في قبول الأخبار للكعبي (١ : ٢٧٠ ـ ٢٨٠) لتستيقن أنَّ الهوى لا يكاد يسلم منه أحد !

(٤) تراجمهم في الثقات (٤ : ٣٠٢) (٥ : ١٧٧) (٥ : ١١٦) ولم يذكر واحداً منهم ببدعة . وبالرجوع إلى التهذيب (٤ : ٢٢٢) (٨ : ٦٦) (٦ : ٤١١) تبين أنه يقصد التشيع . مع التنويه بأن الحافظ لم ينقله في الثالث .

(٥) تراجمهم في الثقات (٥ : ٣٢٢) (٦ : ٣٦٠) (٧ : ٣٩٠) . وبدعة هؤلاء القدر .

وإلى عمرَ بنِ ذرٍّ ، وإبراهيم التَّيْمِيّ ، ومِسْعر بن كِدام ، وأقرانهم لما اختاروا[(١)] ؛ فتركنا حديثهم لمذاهبهم ؛ لكان ذلك ذريعة إلى ترك السُّنن كلّها[(٢)] حتى لا يحصُلَ في أيدينا من السنن إلاّ الشيءُ اليسير ، وإذا استعملنا ما وصفنا ؛ أَعنَّا على دَحض السُّنَنِ وَطمْسِها .

بل الاحتياط في قبول روايتهم ؛ الأصلُ الذي وصفناه ، دون رفض ما روَوْه جملةً»[(٣)] .

وإليك بعضَ ما قاله في كتاب «الثقات» :

(١) في ترجمة خلفِ بنِ أيوبَ البَلْخيّ ، قال : «كان مرجئاً غالياً فيه ، أَستحبُّ مجانبة حديثه لتعصّبه في الإرجاء ، وبغضه مَن ينتحل السُّنن ، وقمعه إياهم جَهْدَهُ»[(٤)] ولم يخرّج عنه في «صحيحه» .

(٢) وفي ترجمته شدّادَ بن حكيم البلْخيّ ، قال : «كان مرجئاً ، وكان مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات ، غير أنّي أحبّ مجانبة حديثه لتعصُّبه في الإرجاء ، وبغضه من انتحل السنن ، أو طَلَبها»[(٥)] . ولم يُخرج عنه في «صحيحه» شيئاً أيضاً .

(٣) وقال في «الثقات» أيضاً : «مسلم بن عِقال ، ومسلم بن عمار ، ومسلم بن أبي كريمة ، ومسلم بن هُرْمُز ، ومسلم مولى علي ، روى هؤلاء عن علي بن أبي طالب ، إلا أنّي لست أعتمد عليهم ، ولا يعجبني الاحتجاجُ بهم ؛ لما كانوا فيه من المذهب الرديء»[(٦)] ومذهبهم الغلوّ في التشيع . ولم يُخَرّج عن واحد منهم في «صحيحه» .

(٤) وقال في ترجمة إبراهيم بن يعقوب أبي إسحاق الجوزجاني : «كان حريزي

---

(١) وبدعة هؤلاء الإرجاء .

(٢) مما ينبغي التذكير به ها هنا : أنه قلَّما يوجد راوٍ من الرواة المكثرين لم يُرْمَ ببدعة ، والسبب في ذلك ـ والله أعلم ـ أنَّ ما سماه المحدثون بدعة هو مذاهبُ عقدية أدّى الاجتهادُ أصحابَها إليها ، وإلا فماذا تقول لمثل العجلي في ذكره زياد بن أبيه في الثقات ، وعن ذكره من يلعن بعض الصحابة فيهم أيضاً . وسيأتي التمثيل لذلك كلّه في موضعه من الباب الثامن عند دراستنا لفظ (ثقة) .

(٣) الإحسان (١ : ١٦٠) .

(٤) الثقات (٨ : ٢٢٨) ووازن بالتهذيب (٣ : ١٤٧) .

(٥) الثقات (٨ : ٣١٠) ووازن باللسان (٣ : ١٤٠) .

(٦) الثقات (٥ : ٤٠١) وقارن باللسان (٦ : ٣١) .

المذهب ـ يعني ناصبياً ـ ولم يكن بداعية إليه ، كان صلباً في السنة ، حافظاً للحديث إلا أنه من صلابته ، ربما كان يتعدّى طوره»[١] .

وقد خرَّج عنه أحاديث عديدة في «صحيحه» لأنه لم يكن داعية .

(٥) وفي ترجمة المنذر أبي حسان : «كان حَجَّاجيّاً يقول : من خالف الحجاج ؛ فقد خالف الإسلام»[٢] ولم يخرّج عنه شيئاً .

وقد نصَّ في «الثقات» على ما هو أوضح مما سبق كلّه . فقال في ترجمة داود بن الحصين : «كان يذهب مذهب الشُّراة ، وكلُّ من ترك حديثه على الإطلاق ؛ وَهِمَ ، لأنه لم يكن بداعية إلى مذهبه .

والدعاة يجب مجانبة رواياتهم على الأحوال ، فمن انتحل بدعة ، ولم يدعُ إليها وكان متقناً ؛ كان جائز الشهادة ، مُحتَجّاً بروايته . فإن وَجَبَ تركُ حديثه ؛ وَجَبَ ترك حديث عكرمة ، لأنه كان يذهب مذهب الشّراة مثله»[٣] .

وقد ترجمه في «المجروحين» وجعلَه ممن لا يُحتجّ به إذا انفرد ، وخرّج له مّما لم ينفرد به ثلاثة أحاديث (٢٢٥١ ، ٥٠٠٦ ، ٥٠٠٧) .

وفي ترجمة جعفر بن سليمان الضُّبَعي قال : «كان جعفر من الثقات المتقنين في الروايات ، غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت[٤] ولم يكن بداعية إلى مذهبه

(١) الثقات (٨ : ٨١) وقارن بالجرح (٢ : ١٤٨) والميزان (١ : ٧٥) والتهذيب (١ : ١٨١) وانظر الموارد (١٢٣ ، ١٥٧ ، ٢٣٠) .

(٢) الثقات (٥ : ٤٢١) وقارن بالعقيلي (٤ : ١٧٣٠) واللسان (٦ : ٩٠ ـ ٩١) .

(٣) الثقات (٦ : ٢٨٤) وقارن بهدي الساري (ص٤٠١) والمجروحين (١ : ١٩٠) .

(٤) إذا كانت الدعوة إلى آل البيت بدعة ؛ فتلك مصيبة في حقّ الإسلام ، فعلماء آل البيت وصالحوهم أولى بهذا الدين من سائر الأمة ، ولكنّ كثيراً من الذين كانوا يوالون آل البيت ؛ غلوا في تقديمهم ورفعهم ، ووضعوا في فضائلهم ، وليت هذا فحسب ، بل إنّ بعضهم تفنّن في سبِّ بعض أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، بل إنّ بعضهم انسلخ من الانتماء إلى هذه الأمّة وتاريخها في القديم والحديث . ولما كان هذا ظاهراً في القوم ؛ صارت الدعوة إلى آل البيت علَماً على بغض الصّحابة ، وعدم الانتماء إلى هذه الأمة ؛ فعدّ ابن حبّان وغيره الدعوةَ إليهم بدعة بهذه القيود .

وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلافٌ، أنّ الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها، أنَّ الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته؛ سقط الاحتجاج بأخباره.

ولهذه العلّة تركوا حديث جماعة، ممن كانوا ينتحلون البدع، ويَدْعون إليها، وإن كانوا ثقات. واحتجَجْنا بأقوام ثقات، انتحالُهم كانتحالهم سواء، غير أنهم لم يكونوا يَدْعون إلى ما ينتحلون.

وانتحالُ العبد بينه وبين ربه؛ إن شاء عذَّبه، وإن شاء عفا عنه، وعلينا قَبولُ الروايات عنهم، إذا كانوا ثقاتٍ، على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا»[١]. وقد خرّج ابنُ حِبّانَ لجعفر بن سليمان في «صحيحه» تسعة عشر حديثاً، بعضها مكرّر منها: (٤٥٩، ٥٧٨٨، ٧١٨٧).

فالداعية إلى بدعته لا يُحتجُّ به عند ابن حبّان، سواء كان شيعيّاً، أم كان ناصبيّاً، أم كان خارجيّاً شارياً[٢] أم غيره.

وقد ادّعى ابن حبّان ـ كما رأيت ـ إجماع أهل الحديث على عدم قبول رواية الداعية وإجماعهم على قبول رواية غير الداعية من المبتدعة. وفي دعواه نظر[٣] فإن الاتفاق لم يحصل على هذه ولا تلك، وقد نصَّ على مثل هذا في مقدمة كتابه «المجروحين»[٤] فقال عند حديثه على أنواع جرح الضعفاء:

«ومنهم المبتدع إذا كان داعيةً، يدعو الناس إلى بدعته، حتى صار إماماً يُقتدى به في بدعته، ويُرجع إليه في ضلالته، كغَيْلان، وعمرو بن عبيد، وجابر الجُعْفي وذويهم...).

وقد ترجم ابنُ حبّان خمسة وأربعين راوياً في «المجروحين»[٥] متهماً إيّاهم بالغلو في

---

(١) الثقات (٦: ١٤٠). وانظر الموارد (٣٧٥، ٧٣٥، ١٢٦١).
(٢) الصحيح (١٤٩/١).
(٣) انظر هدي الساري (ص٣٨٥) وشرح النخبة (ص٥٠) فما بعد.
(٤) المجروحين (١: ٨١ ـ ٨٢).
(٥) انظر المجروحين (٣: ١٣٤، ١٣٧، ١٥٣، ١٥٥).

البدع والدعوة إليها، وقد كان يقوده مذهبه هذا إلى اتهام بعض الرواة بالوضع[١] وهم من الثقات والمقبولين.

والذي يظهر لي أن مذهب ابن حبّان في الداعية المبتدع، هو عدم الاحتجاج به إذا انفرد برواية ما يؤيد بدعته. أما إذا توبع على حديثه، وكان لنا حاجة فيه، فإننا نأخذ بحديثه ونحتجُّ به مع المتابعة أو الشاهد.

والدليل على صحة ما ذهبتُ إليه، أنَّ ابن حبّان قد خرَّج عن كثير من المبتدعة في «صحيحه» إلى جانب أنه قد نصَّ على ذلك في غير موضع.

قال في ترجمة ثعلبة بن يزيد الحِمّاني: «كان غالياً في التشيّع، لا يُحتجُّ بأخباره التي يتفرد بها عن عليّ»[٢]. وإنّما لا يحتجّ بأخباره التي يتفرد بها عن عليّ، لتهمته في تلك الأخبار، إذ هو يَرْوي ما يؤيّد مذهبه، ولم يخرّج عنه شيئاً.

غير أنَّ ممّا يَصْعُب قبوله إلاّ بعد فحص شديد: قول ابن حبّان في زياد بن المنذر أبي الجارود الثقفي: «كان رافضيّاً يضع الحديث في مثالب الصحابة، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول، لا تحلّ كتابة حديثه»[٣]. ثم إخراجه عنه في صحيحه حديثين: (٥٥٦٦، ٥٧٣٥).

وأول هذين الحديثين، حديث أبي بَرْزة الأسلمي رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلَّم يقول: «ألا إن الكذب يسوّد الوجه والتميمة عذاب القبر»[٤]. وهو حديث تفرد به زياد بن المنذر.

قال المنذري: «رواه أبو يعلى والطبراني وابن حبّان في «صحيحه» والبيهقي، رَوَوْه كلُّهم من طريق زياد بن المنذر الأعمى، عن نافع بن الحارث، عن أبي برزة.

---

(١) انظر المجروحين (١: ٣٠١، ٣٥٦) و(٢: ٢٩٧).

(٢) المجروحين (١: ٢٠٧).

(٣) المجروحين (١: ٣٠٦).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٧: ٢٠٨ب) والمطبوع (٥٥٦٦) وانظر الموارد رقم (١٠٤) وقال الهيثمي في المجمع (٨: ٩١): رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه زياد بن المنذر، وهو كذاب. وأورده المناوي في الجامع الأزهر (١: ١٨٦) وقال مثله. وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣: ١٠٤٧).

وزياد هذا ؛ هو أبو الجارود الكوفي الأعمى تنسب إليه الجارودية من الروافض ، ونافع هو نفيع أبو داود الأعمى أيضاً ، وكلاهما متروك متهم بالوضع»[(١)] .

فأنت ترى أن ابن حبّان ـ رحمه الله تعالى ـ قد غلط غلطاً بيّناً في إخراجه هذا الحديث في صحيحه . وخاصة أنه اتّهم راويه المتفرد به بالوضع .

قال ابن عدي بعد إخراجه هذا الحديث وغيره : «وهذه الأحاديث التي أمليتُها مع سائر أحاديثه التي لم أذكرها ، عامَّتُها غير محفوظة»[(٢)] .

وحديثه الثاني ، هو حديث أبي برزة الأسلمي أيضاً ، أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : «يُبعث ـ يوم القيامة ـ قومٌ من قبورهم ، تتأجّج أفواهُهم ناراً» فقيل : مَن هم يا رسول الله؟ قال : «ألم تر أنَّ الله يقول : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً . . .﴾»[(٣)] . وعلّته هي السابقة ذاتها .

وقد يكون عذر ابن حبّان في إخراج هذين الحديثين عنه ، أنّ الأول له شواهد كثيرة تؤيد معناه ، وأنّ الثاني يشهد له ظاهر القرآن .

ولكن النظرة النقدية لا تُسلِّم بأيٍّ من هذين العذرين ، فما دام الرّجل قد اتَّهمه هو بالوضع ؛ فلا معنى لإخراج حديثه ، ولو كان له ألفُ شاهد ، والله أعلم .

وأما الرجل الآخر الذي خرّج له ابن حبّان حديثاً واحداً (٣٠١٩) ؛ فهو عليّ بن هاشم بن البريد الكوفي ، فقد وصَفَهُ بالغلو في البدعة ، مع رواية المناكير ، وقَلْب الأسانيد لكن الحافظ قال فيه : «صدوق يتشيع»[(٤)] وقد خَرّج له ابن حبّان حديثه بمتابعة وكيع له عن شيخه ، وقد تقدم أنَّ مذهبه في الداعية : عدم إخراج مفاريده . وسيأتي في راوي المناكير أنه يخرّج له ما توبع عليه ، إذا لم يَفحُش ذلك منه ، وليس كلّ غالٍ داعية .

---

(١) الترغيب والترهيب (٣ : ٤٩٨) .

(٢) الكامل (٣ : ١٠٤٨) .

(٣) أخرجه ابن حبّان في صحيحه (موارد ٢٥٨٠) والإحسان (٥٧٣٥) وقال الهيثمي (٧ : ٢) : رواه أبو يعلى والطبراني ، وفيه زياد بن المنذر ، وهو كذّاب . وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣ : ١٠٤٧) . وعدّه من أحاديث زياد غير المحفوظة .

(٤) المجروحين (٢ : ١١٠) .

المطلب الخامس: من أقوال المتأخرين في رواية المبتدع

قال في «الاقتراح»: «إنا نرى أنَّ مَن كان داعية لمذهب المُبتَدَع، متعصّباً له، متجاهراً بباطله؛ أن تُترك الرواية عنه؛ إهانةً له، وإخماداً لبدعته، فإنّ تعظيم المبتدع، تنويه لمذهبه به.

اللّهمّ إلاّ أن يكون ذلك الحديثُ غيرَ موجود لنا، إلا من جهته، فحينئذٍ تُقَدَّم مصلحة حفظ الحديث، على مصلحة إهانة المبتدع»[1].

وتابعه على رأيه هذا الذهبيُّ والسخاويُّ ونقله الصنعاني في «التوضيح»[2].

ولا يخفى أن مذهب ابن دقيق العيد، ومن تابعه، يؤكد أنّ سبب ترك الرواية عنه هو الإهانة له، وإخماد بدعته، وهي العلة التي أفصح عنها ابن حبّان في مقدمة صحيحه كما تقدم.

وقال الحافظ: «ثم البدعة: إما بمكفِّر أو بمفسِّق، فالأول: لا يَقبل صاحبَها الجمهورُ والثاني: يُقبَل مَن لم يكن داعية في الأصح، إلاّ إن روى ما يقوّي بدعته، فيُردُّ على المختار، وبه صرّح الجوزجاني شيخ النَّسائي».

وحين راح الحافظ يشرح هذا النص قال: «والتحقيق أنه لا يُرَدُّ كلّ مُكفَّر ببدعته لأنّ كلَّ طائفةٍ تدَّعي أنّ مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ؛ فتكفِّر مخالفيها. فلو أُخذ ذلك على الإطلاق؛ لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

فالمعتمَد: أن الذي تُردُّ روايته من أنكر متواتراً من الشرع؛ معلوماً من الدِّين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه.

فأمّا من لم يكن بهذه الصفة، وانضمَّ إلى ذلك ضَبطُه، لما يرويه، مع ورعه وتقواه؛ فلا مانع من قبوله.

والثاني: وهو من لا تقتضي بدعته التكفيرَ أصلاً. وقد اختُلف أيضاً في قبوله وردّه

---

(١) الاقتراح لابن دقيق العيد (ص٣٣٦).

(٢) الموقظة (٨٧) والسخاوي في فتح المغيث (١ : ٣٢٤) وتوضيح الأفكار (٢ : ٢٣٦).

فقيل : يُردّ مطلقاً ـ وهو بعيد ـ وأكثر ما علّل به : أنّ في الرواية عنه ، ترويجاً لأمره ، وتنويهاً بذكره ، وعلى هذا : لا يُروى عن مبتدع شيء ، لا يشاركه فيه غير مبتدع .

وقيل : يُقبَل مطلقاً إلاّ إنِ اعتقد حِلَّ الكذب .

وقيل : يُقبَل مَن لم يكن داعية إلى بدعته ، لأنَّ تزيين بدعته ؛ قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه ، وهذا في الأصحّ .

وأغربَ ابنُ حبّان ، فادَّعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل .

نعم ، الأكثر على قبول غير الداعية ، إلاّ إن روى ما يقوّي بدعته ، فيردّ على المذهب المختار ، وبه صرّح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني) ونقل نص كلام الجوزجاني المتقدم ثم قال : «لأنّ العلة التي رُدَّ لها حديث الداعية ؛ واردة فيما إذا كان ظاهرُ المَرويّ يوافق مذهب المبتدع ، ولو لم يكن داعية»[١] ا . هـ .

وههنا نقطة ينبغي ذكرها للفائدة ، وهي من متمّمات بحث البدعة والغلوّ فيها .

قال الحافظ : «وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبيّ غالياً ، وتوهينهم الشيعة مطلقاً ولا سيما أنّ عليّاً ورد في حقّه : «لا يُحِبّه إلاّ مؤمن ، ولا يبغضه إلاّ منافق»[٢] .

ثم ظهر لي الجواب عن ذلك : أنَّ البُغضَ ها هنا مقيَّد بسبب ، وهو كونه نَصَرَ النبيَّ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ؛ لأنَّ من الطبع البشريّ بُغضَ مَن وقعَت منه إساءة في حق المبغِض ، والحبُّ بعكسه ، وذلك ما يرجع إلى أمور الدّنيا غالباً .

والخبر في حبِّ عليٍّ وبُغْضه ؛ ليس على العموم ، فقد أحبّه من أفرط فيه حتى ادّعى أنّه نبيّ ، أو أنّه إله ـ تعالى الله عن إفكهم ـ .

---

(١) نزهة النظر (ص٥٠ ـ ٥١) .

(٢) أخرج ابن حبّان في صحيحه (٦٩٢٤) ومسلم في الإيمان ، باب الدليل على أنّ حبَّ الأنصار وعليّ من الإيمان ، رقم (٧٨) من حديث زر بن حبيش قال : سمعت علياً رضي الله عنه يقول : (والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة ، إنه لعهد النبي الأمي إلى أنه لا يحبّني إلا مؤمن ، ولا يبغضني إلا منافق) . وأخرجه الترمذي في المناقب رقم (٣٧٣٦) . والنسائي في الإيمان (٨ : ١٠٢) وقال : حسن غريب ، ومن حديث أبي سعيد الخدري برقم (٣٧١٧) وقال : غريب .

والذي ورد في حقِّ علي من ذلك، قد ورد مثله في حق الأنصار، وأجاب عنه العلماء أن بغضهم لأجل النُّصْرة، وكان ذلك علامة نفاقهم، وبالعكس، فكذا يقال في حق عليّ.

وأيضاً: فأكثر من يوصف بالنَّصب؛ يكون مشهوراً بصدق اللّهجة، والتمسك بأمور الديانة، بخلاف من يوصَف بالرفض، فإنَّ غالبهم كاذب، ولا يتورع في الأخبار.

والأصل فيه: أن النّاصبة اعتقدوا أنَّ علياً قتل عثمان رضي الله عنهما، أو كان أعان عليه، فكان بغضهم له ديانة بزعمهم، ثم انضاف إلى ذلك أنَّ منهم من قُتلت أقاربه في حروب عليّ»[1] ا. هـ.

وبناءً على هذا الذي استقرَّ في نفس الحافظ ـ رحمه الله ـ من الفهم المقيِّد لهذا الحديث، ولأنَّ الناصبة في الغالب كانوا أهل دين وصلاح؛ فقد قال عن إمام الناصبة حريز بن عثمان الرحبي الحمصي: «ثقةٌ ثبتٌ رُمي بالنصب»[2] مع أن الرجل «كان داعية إلى مذهبه، وكان يلعن عليّاً رضوان الله عليه سبعين مرة بالغداة، وسبعين مرة بالعشي وكان علي بن عياش يحكي رجوعه عنه، وليس بمحفوظ عنه ذلك»[3].

والذي يبدو لي أنَّ ما فهمه الحافظ من تخصيص الحديث غير مسلّم له، والإفراط والتفريط الواقعان في حق عليّ رضي الله عنه، قد جاء النهي عنهما في خبر فيه مقال[4] ولكن معناه صحيح. ومهما يكن من أمر، فإنّ الذين أبغضوا عليّاً؛ لاعتقادهم أنه قَتَلَ عثمان، أو أعان على قتله؛ آثمون مرتين:

ـ فهم آثمون أولاً؛ لأنهم افتروا عليه ـ رضي الله عنه ـ فِرْيةً شنيعة، هو أبرأ منهم ومن سادتهم الأمويين منها بيقين!

ـ وآثمون ثانياً؛ لأنهم أبغضوا مؤمناً يحبّ اللهَ ورسولهَ ويحبه اللهُ ورسولهُ. ناهيك

---

(١) تهذيب التهذيب (٨ : ٤٥٨) ترجمة لمازة الأزدي.

(٢) التقريب (١ : ١٥٩).

(٣) المجروحين (١ : ٢٦٨) ولعلّ الحافظ عذر حريزاً؛ لأنّه حمصي، ولا يخفى ما بين الحمويين والحمصيين من المناكفة الطريفة، وأنا حموي طبعاً!

(٤) مجمع الزوائد (٩ : ١٣٣) باب فيمن يفرط في محبّته وبغضه.

عمّا وردَ في فضله من أحاديث لا يشاركه فيها أحد من المسلمين .

بل لو لم يَرِدْ في فضله أيّ حديث ؛ لكانت أخلاقه الفريدة ، وجهاده في توطيد دعائم الدين ؛ قاضيين له بأعظم الفضل ، والتقديم ، ويجب ألا يصرفنا سوء تصرّف بعض من ينتحل حبَّ عليّ ؛ إلى التنكّر لفضله وفضل أهل البيت الذين لولا تهيئة الله تعالى إياهم لنصرة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ؛ لعانى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في مكّة المكرمة أقسى العناء وأشدّه في ظلّ واقع قَبَليّ رافضٍ لكلّ تغيير وتعبير !

وأما الذين أطرَوْه وبالغوا فيه ، فهم آثمون أيضاً من جهتين :

الأولى : أنَّ الغلوَّ في كل شيء مفسدة .

والثانية : أنهم ربطوا بين حُبّه ووجوب كراهية إخوانه الصحابة . ناهيك عن فسادهم وإفسادهم في الدين ، بما لا يرضاه هو ، رضي الله عنه .

ولا يخفى أنَّ من أدنى لوازم المحبة : الطاعة والاتباع ، وأين سلوك الرافضة من سلوكه وأين استقامتهم من استقامته؟ وأين انتماؤه إلى هذه الأمّة ، وقوله : «من رضيه المهاجرون والأنصار إماماً لهذه الأمّة ؛ فهو الإمام ، وليس للطلقاء والأعراب من هذا الأمر شيء» من بغض الرافضة لرؤوس المهاجرين ، وكثير من رؤوس الأنصار ، رضي الله عنهم؟

فتوثيقُ الناصبة ، وتضعيفُ الشيعة لمطلق ذلك ؛ غلطٌ كبير ، واعتذارُ الحافظ عن أهل الحديث بذلك غير سديد ، وموقفهم غير رشيد . والله أعلم .

ولو كنتُ في عصر الرواية ؛ لَمَا قبلتُ لحريز بن عثمان وأمثاله حديثاً واحداً ، ولو كان لي سلطانٌ ـ يومها ـ لجلدتُه في كلِّ يوم صباحاً ومساءً على لعنه سيّد المسلمين كرَّم اللهُ وجهَه ، ونفعَنا بحبِّه وحبِّ آل بيته ، صفوة الخَلق أجمعين .

وقد قام عدد من أئمة الزَّيديّة بالرَّدِّ على الحافظ وغيره فيما ذهب إليه ، كالعلاَّمة المقبليّ في «العلم الشامخ» وابن الأمير الصنعاني في «توضيح الأفكار» وأفرد رسالة خاصة أسماها «ثمرات النظر في علم الأثر» تعقّب فيها الحافظ ابن حجر وغيره من نقّاد المسلمين في مسألة البدعة عامة ، وبدعة التشيُّع خاصَّة .

وسأنقل من هذه الرسالة الأخيرة فقراتٍ توضّح المقصود، موجزاً ما أمكن.

قال الحافظ في «الهدي»: «والتشيُّع: محبة علي، وتقديمه على الصحابة:

(١) فمن قَدّمه على أبي بكر وعمر، فهو غالٍ في تشيعه، ويُطلَق عليه: رافضي.

(٢) وإلا فشيعي - يعني إذا لم يقدّمه على الشيخين -.

(٣) فإن انضاف إلى ذلك - أي إلى تقديم عليّ على الشيخين - السَّبُّ، أو التصريح بالبغض؛ فَغَالٍ في الرفض.

(٤) وإن اعتقد الرجعة إلى الدّنيا، فأشدّ في الغلوّ»[(١)] اهـ.

قال ابن الأمير الصنعاني: «وأقول: أما محبَّته مطلقاً؛ فإنه شرط إيمان كلّ مؤمن وليس من البدعة في قَبِيلٍ ولا دَبير، وهل الإيمان إلا الحب في الله؟ وحينئذٍ تعرف أنّ كل مؤمن شيعيّ[(٢)].

وأما السابّ: فسبّ المسلم فسوق، صحابياً كان أو غيره، إلاّ أنّ سبّ الصّحابي أعظم جرماً لسوء أدبه مع مصحوبه - صلّى الله عليه وآله وسلَّم - ولسابقتهم في الإسلام وقد عَدّوا سبَّ الصحابة من الكبائر...»[(٣)].

وذهب ابن الأمير ينقل «الإجماع على قبول أهل الأهواء، وأنّ مدار قبول الرواية على ظنّ الصدق»[(٤)].

وراح يناقش رأيَ الحافظ في رواية الداعي إلى بدعته[(٥)] وأورد عليه كلام القَرافي والاحتجاجَ بقتادة، مع أنه من كبار الدعاة إلى القَدَر، حتى نقل الذهبي: «لم يكن يقنع، حتى يصيح صياحاً»[(٦)].

---

(١) هدي الساري (ص٤٥٩).
(٢) كل مؤمنٍ شيعيٌّ؛ بمعنى أنّه محبٌّ لعليٍّ، متشيّع للحقّ الذي هو عليه، أمّا الرّفض؛ فلا والله!
(٣) ثمرات النظر (ص١٢).
(٤) ثمرات النظر (ص٤١).
(٥) ما سبق (ص٤٩).
(٦) تذكرة الحفّاظ (١ : ١٢٤).

ويرى ابن الأمير أنَّ النصب إخلالٌ بالواجب ، والتشيّع المطلق إتيانٌ بالواجب ، قال :

(وأما النّصب فعَرَفتَ من رسمه عن القاموس : أنه التديُّن ببغض عليّ رضي الله عنه ، فالمتصف به مبتدع شرَّ ابتداع ، أيضاً ، فاعلٌ لمحرَّم ، تاركٌ لواجب ، فإنّ محبة عليّ مأمور بها عموماً وخصوصاً . .

فإن قلت : هل يقدح في دينه بغضُ بعض المؤمنين؟

قلت : البُغض أمرٌ قلبيٌّ ، لا يُطَّلع عليه ، فإن اطُّلع عليه ـ كما هو المفروض هنا ـ كان قدحاً .

إذ الكلام في الناصبيّ ، ولا نعرف أنه ناصبي ؛ إلاّ بالاطلاع على بغضه لرأس أهل الإيمان .

فمن رَدَّ بمثل هذه المعاصي ، رَدَّ رواية الناصبيّ ؛ لأنه ليس بعدل ـ على تعريف ابن حجر للعدالة ـ كيف وقد ثبَتَ أن بُغض عليّ ـ رضي الله عنه ـ علامة النفاق؟

وبهذا عَرَفتَ أنّ النّاصبي المطلق خارج عن العدالة ، فإنِ انضاف إلى نصبه إطلاق لسانه فيمن يُبغضه ؛ فقد ازداد عنها بُعداً»[1] ا . هـ .

ولعلّك تلاحظ البون الشاسع بين قول الحافظ في الناصبة ، وقول ابن الأمير .

وتلاحظ أيضاً أنّ ابن الأمير ، رتَّب كلامه على تقسيمات الحافظ ذاتها ، ولو وقف ابن الأمير على النّصّ الذي نقلتُه آنفاً عن الحافظ في قبول الناصبة ـ دون الشيعة ـ لأنهم أصحاب دين ؛ لكان كلامه لوناً آخر .

فالحافظ يرى النواصب أصحاب دين وسنَّة ، والصنعاني يراهم خارجين على العدالة ـ حسب تأصيل الحافظ ـ . وعُذْرُ الحافظ فيما ذهب إليه ، هو انتشارُ الكذب في ساحة الرافضة وإفسادُهم عِلْمَ عليّ .

أقول : إنّ على الباحثين أن يوضّحوا للمثقّفين وعامّة المسلمين ما يأتي :

ـ إنّ الشّيعة غير الرافضة ، وقد كان كثير من المهاجرين والأنصار من شيعة عليّ وكانوا يقدّمونه على أبي بكر وعمر وسائر أهل الإسلام ، منهم جميع بني عبد مناف

(١) ثمرات النّظر (ص١١) .

ـ قبل قتل عثمان ـ ومنهم الزبير ، وسعد بن أبي وقّاص ، وسائر رؤوس الأنصار ، ومنهم سعد بن عبادة ، وولده قيس رضي الله عنهم . فالتشيّع بهذا المعنى هو الذي قصدَه الصنعاني ، ونحن مع هؤلاء الصحابة في التقديم والتفضيل ، والأدبِ مع بقية الصحابة الكرام ، تقديراً لظروف الاضطرار التي صاحبت حادثة السّقيفة ، وما بعدها .

تذييل مفيد :

ـ إنّ أوّل ناصبيّ في تاريخ الإسلام هو معاوية ابن أبي سفيان ، بل هو مبتدع بدعة النّصب القذرة ، وهو وأبوه وأمّه من الطلقاء . وهو الذي زيّن لدهماء أهل الشام ، ورعاعهم أنّ عليّاً ـ عليه السلام والرضوان ـ هو الذي قتل عثمان ، أو شارك في قتله ، وشَرَعَ لهم لَعْنَهُ على منابر العالم الإسلامي كلّه ـ عامله الله ومن يدافع عنه بالعدل ـ .

وهو الذي ابتدع بدعة عدم عدّ عليّ من خلفاء النبوّة ، كما في حديث سفينة رضي الله عنه .

وهو الذي ابتدع أنّ السكوت عمّا جرى بين الصّحابة هو السنّة ، وجَعَلَه مذهب الدولة الرسميّ ، لا دفاعاً عن الصّحابة ، فهو ممن حاربوهم حتى اللّحظات الأخيرة في حياته !

وهو الذي سَنّ سنّة تفضيل الشّيخين أبي بكر وعمر ، ورُكّبت الأحاديث في ذلك .

والنّاس ـ كلّ النّاس ، ومعهم أكثر العلماء ـ مع السّلطان القاهر الغالب ، وما يريده السلطان ؛ فهو الذي ينتشر ، وعَكْسُه يموت .

وقد ثبت أنّ معاوية كان يأمر بِكَيِّ الصحابة من أنصار عليّ في رقابهم ، حتى يعرفهم الناس ، فلا يأخذوا عنهم العلم ، وكان كَرَمُه على جابر بن عبد الله الأنصاري سخيّاً جدّاً ، حين كواه في يده ، وليس في رقبته؟

وترسّخ كلّ ما أراده معاوية مِن فِكْر ، وتكرّس سبّ عليّ بين أهل السنّة إلى هذا اليوم وخاصة في الشّام .

ـ وأنا حمويّ ، ويعلم كلّ حموي أنّ من أقبح السَّبِّ عندنا أن تقول للرَّجل : (بابا حسن !!) يعني : عديم الأخلاق والشرف . . . والناس لا يعرفون أنهم يشتمون عليّاً بهذا القول ، وللأسف !

ـ ومن سُباب الحسن بن علي عليه السلام عندنا ، أنّ الفتاة الصغيرة الطُّلَعة ، التي تحبّ مخالطة الأولاد الصّغار ، تُضرب ، وتُشتم بما يبكيها ، فتقول لها أمّها زاجرة : (يا فلانة أنت حسن صبي !) يعني : أنت تشبهين الحسن بن عليّ ، والمقصود : أنّ حسن ابن عليّ وديعٌ ضعيفٌ كالفتيات .

ـ أما سُباب الحسين بن علي عليه السلام ، فلا يخفى على شاميّ ، ما كان يصنع أهل الشّام في جميع مُدُنهم وقُراهم (يوم عاشور) !

فنحن كنّا نظنّ أنّ يوم عاشوراء يوم من أيّام الأعياد ، حيث يخرج فيه النساء المزيّنات والفتيات والشباب والصغار إلى المتنزّهات ، ويوسَّع فيه على العيال ، ويتبادل الناسُ التهاني ، وجميعهم غُفْل لا يعرفون لماذا يفعلون ذلك ، سوى أنّها سنّة ورثوها عن آبائهم النّواصب الأغبياء !

ومَن يَعِشْ في العراق بعضَ الحقبة الزمنية التي عشتُها ؛ يعتقد اعتقاداً جازماً بأن أهل السنّة ـ باستثناء الصوفية منهم ـ لا يقيمون أيّ وزن لآل البيت . بل إنّ كثيراً منهم يستخفّ بذكر عليّ والحسين ، وقد كان أستاذ جامعي كبير يقول لطلابه مخاطباً الحسين بلهجته البدويّة المقزّزة : (انجب : انكب ، واجلس ببيتك ، شو لك بالحكم؟) .

بل إنّ واحداً من أكبر المشتغلين بتحقيق التراث يقول : إنّ أكبر بلاء أصيبت به الأمّة هو خلافة عليّ بن أبي طالب ، مع أنه يكتب في كتبه وتحقيقاته نقيض هذا تماماً تمشّياً مع النفاق الذي درجَ عليه هو وأمثاله من بني جلدته .

وهو ذاته يقول عن الحسين : إنّه سفيه ! وآخر يقول لي : أيش يعني آل البيت؟ هذه وثنية !

وجماهير أهل السنّة في العراق يرون قول : (صلّى الله عليه وآله وسلّم) سبّاً للصحابة ، وللأسف !

٣ ـ إنّ أهل السنّة والخوارج والنواصب يقدّمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ، وهذا قدْرٌ مشترك بينهم ، وهو السبب الذي فسح المجال لأفكار النواصب أن تملأ كتب أهل السنّة[1] .

---

(١) أبرزتَ ذلك بأدلّته في بحثٍ خاص بعنوان : «أثر الفكر الناصبي في كتب الجرح والتعديل» (خ) .

٤ ـ إنّ مسألة التفضيل بين الصحابة اجتهادية ، لا ينبني عليها دين ، ولا يصحّ أن تعدّ فيصلاً في الانتماء ، فالشيعي عند أهل السنّة : هو مَن يحبّ عليّاً ويقدّمه على عثمان فقط ، أما مَن يُقَدِّمُه على الشيخين ؛ فهو رافضيّ !

لكنّ هذا التعريف لا يقيم له الشّيعة أيّ وزن ، بل يستخفّون به .

وقد كنتُ في العراق أُجاهر بحبّ آل البيت ، وأُشيع فَضْلَهم بين أهل السنّة ؛ لما رأيت من انحرافهم عنهم ، وأشاع بعض علماء العراق أنّني شيعيّ ، واتهموني بشتّى التُّهَم ـ غفر الله لهم ـ .

وحين كنتُ أزور مدينة النّجف ـ وفيها مرقد الإمام عليّ عليه السلام ـ ربّما كنت أزور سماحة السيد علي السيستاني ، أو سماحة السيد محمد سعيد الحكيم ، أو شيخي في رواية كتب الإماميّة سماحة السيد محمد مهدي الخرسان ، وغيرهم من علماء النّجف . . .

وجميعهم بدون استثناء قال لي : نحن نعلم أنّ السيّد عداب سنّي ، وليس شيعيّاً ولكنّنا نحترمه ؛ لأنّه من علماء آل البيت ، ولأنّه ليس عدوّاً للشيعة .

بل إنّ شيخي السيد الخرسان قال لي مرّة : أنت سنّي وثلاثة أرباع !

وفي آخر مرّة شاهدته فيها ـ متّعه الله بالعافية ـ قال لي : أنت سنّيان اثنان !!

ذلك أنّ الشيعيّ عندهم مَن يعتقد بالنصّ والتعيين والعصمة والولاية السياسية وحصر الإمامة في ذريّة الحسين والرجعة والمهدي .

وقد صارحتهم جميعاً بأنّ أيّ مفردة من هذه المفردات لا أعتقدها ؛ لأنّه لم يثبت عندي ما يجوّز لي اعتقادَها ؛ فضلاً عن وجوبه . . وفي كتابي (المهدي المنتظر) صرّحت بذلك كلّه .

فالمسائل التي حدّها الشيعة لمن يتّصف بأنّه مؤمنٌ شيعيٌّ معقولة مفهومة ؛ لأنها تحوي على فكر واضح ، له معالم دينيّة ، ولو كان كلّه خطأً في اعتقادي واجتهادي .

أمّا تقديم هذا الشّخص ، أو هذا ؛ فلا يصلح معياراً فكرياً لمذهب يتبعه مليار من المسلمين !!

المبحث الرابع

الكذب

جاء في «المقاييس» أنّ (ك ، ذ ، ب) أصل صحيح يدلّ على خلاف الصدق وتلخيصه : أنه لا يبلغ نهاية الكلام في الصدق(١) .

وقال في «البصائر» : «في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ : كَذَّبهم في اعتقادهم لا في مقالهم ، فقولهم كان صدقاً .

وقوله تعالى : ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ نسب الكذب إلى نفس الفعل كقولهم : فعلة صادقة ، وفعلة كاذبة»(٢) . وذكر أنّ الكذب قد ورد له معانٍ كثيرة ، ذكر ستة منها .

ونقل في «التاج» عن ابن الأنباري قوله : «إنّ الكذب ينقسم إلى خمسة أقسام :

أحدها : تغيير الحاكي ما يسمع ، وقوله ما لايعلم نقلاً ورواية ، وهذا القسم الذي يُؤَثِّم ويهدم المروءة» . وذكر من معاني الكذب : الخطأ ، أيضاً .

وخلاصة القول أن «الكذب هو : الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو ، سواء العمد فيه والخطأ ، إذ لا واسطة بين الصدق والكذب ، على ما قرره أهل السنّة ، واختاره البيانيُّون»(٣) .

ولا ريب أن الذي يعنينا من معاني الكذب المتعددة والمتضاربة ـ حتى عدّه ابن الأنباري من الأضداد ـ هو الكذب الذي يُؤثّم ويهدم المروءة ، ويؤثِّر في العدالة ، فيصبح المتلبِّس به في جملة المتروكين .

ولا خلاف بين أهل العلم ، أنَّ الكذّاب مردودُ الشهادة ومردودُ الرواية ، ولذلك فإننا لن نطيل في نقل أقوال أهل العلم في ذلك ، وننتقل مباشرة إلى تلخيص رأي ابن حبّان وإيضاح موقفه من الكذب ، وبيان ما يراه من الكذب ، ولو لم تكن العبارات نصّاً فيه . وقد جعل ابن حبّان الكذّابين خمسة أنواع :

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤ : ١٦٧) والقاموس (١ : ١٢٢) مادة (كذب) .

(٢) بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي (٤ : ٣٣٩ ـ ٣٤٠) .

(٣) تاج العروس للزبيدي (كذب) (٤ : ١٢٩) فما بعدها .

(١) النوع الأول: من كان يتلقَّن ما لُقِّن ولا يبالي

قال ابن حبّان: «ومنهم من كان يجيب على كل شيء يُسأل عنه، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه، فلا يبالي أن يتلقّن ما لُقِّن، فإذا قيل له: هذا من حديثك؛ حدّث به من غير أن يحفظ، فهذا وأمثاله لا يُحتجُّ بهم؛ لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون»[(١)].

ثم روى عَقِبَه عن يحيى بن حسان قال: «جاء قوم ومعهم جزء، فقالوا سمعناه من ابن لَهِيعة، فنظرت فيه، فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فقمتُ فجلستُ إلى ابن لهيعة فقلت: أيّ شيء هذا الكتاب الذي حدثت به، ليس ها هنا في الكتاب حديث واحد من حديثك، ولا سمعتَها أنت قط. قال: ما أصنع بهم؟ يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك، فأُحدّثهم به»[(٢)].

وذكر قصة موسى بن دينار: أنَّ حفص بن غِياث، ويحيى القطان دَخَلا عليه في مكة، وعنده أبو شيخ الفُقَيْمي جارية بن هرم[(٣)] يكتب عنه، فجعل حفص يلقّنه وموسى ابن دينار يتلقّن وأبو شيخ يكتب، فلما فرغ؛ ضرب حفص إلى ألواح جارية فمحاها فغضب الشيخ موسى، وقال: تحسدونني، فقال له حفص بن غياث: لا، ولكن هذا كذب[(٤)]...

وقال في ترجمة موسى: «كان موسى هذا شيخاً مغفّلاً، لا يبالي ما يُلقَّن، فيتلقَّن وكل شيء يُسأل عنه؛ فيجيب فيه، ويحدِّث بما ليس من سماعه؛ فاستحقّ الترك»[(٥)].

---

(١) المجروحين (١ : ٦٨ ـ ٦٩).

(٢) هو عبدالله بن لهيعة الحضرمي المصري، انظر ترجمته الواسعة في المجروحين (٢ : ١١) فما بعد. وفي كتابي «محاضرات في تخريج الحديث ونقده» (ص٩٥ ـ ٩٩).

(٣) انظر ترجمته في المجروحين (٢ : ٢٣٧).

(٤) لم يترجم ابن حبان لجارية بن هرم في غير هذا الموضع من المجروحين. وانظر ترجمته في الميزان (١ : ٣٨٥).

(٥) المجروحين (٢ : ٢٣٧).

قال ابن حبّان : «فهذا وأحزابه لا يُحتجّ بهم ؛ لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون»[١] .

وقد ذكر ابن حبّان ستة[٢] رواة ممن يجيبون في كل ما يسألون عنه ، وحكم باستحقاقهم الترك ، وبطلان الاحتجاج بروايتهم ، وسوف يأتي في الباب الرابع تعريف التّلقين ، وبيان أقسامه ، وحكمه .

(٢) النوع الثاني: من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب لجهله بالعلم

قال ابن حبّان : «ومنهم من كان يكذِب ولا يعلم أنه يكذب ، إذ العلم لم يكن صناعته ، ولا اغبرَّ فيها قدمه ، كما قال بعض أهل البصرة : كان بالعَوقة شيخ عنده صحيفة عن حُمَيد عن أنس ، وكان مؤذّنهم ، فلّما مات ؛ قيل لي : إنّ في ذلك المسجد شيخاً يُحدّث بتلك الصحيفة عن حميد نفسه ، فأتيته ، فإذا شيخ عليه زَهَادة ، وأثر الخير فيه بيّن ، فقلت له : صحيفة حميد ، فأخرجها لي ، وإذا هي تلك الصحيفة نفسها ، فقلت : اقرأ ، فأخذ يقول : حدثنا حميد حتى أتى على آخرها ، فقلت له : أي موضع رأيت حميداً؟ قال : لم أره ! قلت : فكيف تحدِّث عمّن لم تره؟ قال : وهذا لا يجوز؟ قلت : لا . قال : كان في هذا المسجد شيخ يؤذّن ، ويحدِّث بهذه الصحيفة ، فلما مات ؛ ولّوني الأذان مكانه وأعطوني الصحيفة ، وقالوا : أذِّنْ كما كان يؤذِّن ، وحدّث كما كان يحدث ، فأنا أؤذِّن كما كان يؤذِّن ، وأحدّث كما كان يحدّث»[٣] .

وروى ابن حبّان قصَّتين أُخريين ، إحداهما عن يزيد بن هارون ، والأخرى عن إسماعيل بن عياش ، تؤكّدان ما نقلته آنفاً[٤] .

(٣) النوع الثالث: الذين يحدِّثون عمَّن لم يرَوْهم من غير تدليس

قال رحمه الله : «ومنهم من كان يُحَدّث عن شيوخ لم يرَهُم ، بكتب صحاح فالكتب في نفسها صحيحة ، إلاّ أن سماعه عن أولئك الشيوخ لم يكن ، ولا رآهم ، كأبي

(١) المجروحين (١ : ٦٩) .

(٣) المجروحين (١ : ٧٠) .

(٤) ما سبق (١ : ٧٠ - ٧١) .

صالح الكلبي[١] ومحمد بن السّائب الكلبي[٢] وذويهم»[٣] .

وروى خمس قصص تحكي لنا جُرْأَةَ أصحابها على الفِرية ، وَجَهْلَهُم بأصول هذا العلم .

وروى ابن حبّان عن عفّان بن مسلم الباهلي قال[٤] : «كان بالبصرة ـ بالعوقة ـ شيخ يحدِّث عن قتادة ، فكتبنا عنه ، ثم سألناه : كيف كان إقبال قتادة عليك؟ فقال : ما سمعت من قتادة شيئاً ، فقلنا : هو الذي حدّثنا؟ قال : هذا شيء أرجو أن ينفعكم الله به ، وجعل يحثّنا على البقية أن نكتب عنه ، وجعَلْنا نتعجّب منه . . .»[٥] .

ولا يخفى أنّ تحديث الرجل عن شيخ لم يرَه ، بصيغة التحديث التي لا تحتمل التدليس ، كَذِبٌ ظاهر ، وادّعاءٌ باطل .

روى ابن حبّان عن أحمد بن إسحاق الحضرمي[٦] قال : «كان بالبصرة شيخ يروي عن أنس بن مالك ، فلما أتى عليه أيام ، تخطّى إلى أبي برزة الأسلمي ، فقال أخي يعقوب ابن إسحاق : مُرَّ بِنَا إلى هذا الشيخ ، حتى أجرِّبه ، أصادق هو أم كاذب فيما يقول؟ فجاءه يعقوب فقال : يا شيخ ، رأيت أنس بن مالك؟ قال : نعم ، قال : رأيت أبا برزة الأسلمي؟ قال : رأيت علقمة بن قيس؟ قال : صاحب ابن مسعود؟ فقال له : نعم . فقال الشيخ : نعم ، وأبوه قيس أيضاً رأيته . فقال يعقوب : قم بنا عن هذا الشيخ فإنّه كذّاب»[٧] .

وقد ترجم[٨] ابن حبّان في المجروحين ثمانيةَ عشَرَ راوياً ، ممن يحدّثون عمن لم يَرَوْهُم أو عمن رأَوْهم ولم يسمعوا منهم .

---

(١) اسمه باذام مولى أم هانئ . ترجمته في المجروحين (١ : ١٨٥) .
(٢) ترجمته في المجروحين (٢ : ٢٥٣) .
(٣) المجروحين (١ : ٧١ ـ ٧٢) .
(٤) ما سبق (١ : ٧٠) .
(٥) التقريب (٢ : ٢٥) وقال : ثقة ثبت .
(٦) المجروحين (١ : ٧٠ ـ ٧١) .
(٧) ترجمة أحمد في التقريب (١ : ١٠) : ثقة كان يحفظ . وأخوه يعقوب فيه (٢ : ٣٧٥) : صدوق .
(٨) المجروحين (٢ : ١٧٤ ، ٢٠٤ ، ٢٥٨) و(٣ : ٣٦ ، ٥٣) .

قال في ترجمة الحجاج بن أرطأة النَّخَعي : «كان صَلِفاً . . . وكان مُدَلِّساً عمن رآه وعمّن لم يره . . . وكان يروي عن أقوام لم يَرَهم»(١) .

وفي ترجمة حفص بن سليمان القارئ قال : «يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ويأخذ كتب الناس ، فينسخها ويرويها من غير سماع»(٢) . وقال الحافظ فيه : «متروك الحديث على إمامته في القراءة»(٣) .

ولا ريب أنَّ بعض هؤلاء ليس في مرتبة الترك ، فالحجّاج بن أرطأة ليس بكذاب والشُّيوخ الذين لم يرَهم ، إنما روى عنهم بصيغة التدليس ، فليُنتبه إلى هذا وأمثاله .

(٤) النوع الرابع: من حدَّث عَمّن لقيه بما لم يسمع منه من غير تدليس

قال رحمه الله : «ومنهم جماعة رَأَوْا شيوخاً سَمِعوا منهم ، ثم ذكروا عنهم بعد موتهم بأحاديث لم يسمعوها منهم ، فحفظوها ، فلما احتِيج إليهم ؛ ظَفَروا عليها ، وحدّثوا بها عن الشيوخ الذين رأَوْهم ، من غير تدليس عنهم»(٤) .

وروى عن ابن مَعين قال : «قال لي هشام بن يوسف(٥) : جاءني مُطرّف بن مازن الكِنَاني فقال : أعطني حديث ابن جُرَيج ومَعْمَرٍ ، حتى أسمعه منك ، فأعطيته حتى كتبها عني ، ثم جعل يُحدّث بها عن معمر نفسه ، وعن ابن جريج .

قال ابن معين : فقال لي هشام : انظر في حديثه ، فهو مثل حديثي سواء ، فأمرتُ رجلاً فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن ، فعارضت بها ، فإذا هي مثلُها سواء ، فعلمت أنه كذّاب»(٦) .

---

(١) المجروحين (١ : ٢٢٥ ـ ٢٢٦) .

(٢) ما سبق (١ : ٢٢٥) .

(٣) التقريب (١٤٠٥) .

(٤) المجروحين (١ : ٧٤) .

(٥) التقريب (٢ : ٣٢٠) : ثقة من التاسعة .

(٦) المجروحين (١ : ٧٥) .

وقال ابن حبّان في ترجمة مطرّف : «كان ممن يُحدّث بما لم يسمع ، ويروي ما لم يكتب عمّن لم يرَه ، لا تجوز الرواية عنه ، إلاّ عند الاعتبار للخواصّ فقط»(١) .

قال ابن حبّان : «وقد رأينا ضَرْبَ هذا جماعةً من الشيوخ والكهول ، يفعلون نحو هذا ، سنذكرهم فيما بعد إن شاء الله»(٢) .

وقال في ترجمة عصريّه أحمد بن محمد بن الأزهر السِّجِسْتاني : (وقد روى عن محمد بن المصفّى أكثر من خمسمائة حديث ، فقلت له : يا أبا العباس ، أين رأيت محمد بن المصفّى؟ قال : بمكّة ، فقلت : في أي سنة؟ قال : سنة ست وأربعين ومئتين قلت : وسمعت هذه الأحاديث منه في تلك السنة بمكة؟ قال : نعم ، فقلت : يا أبا العباس ، سمعت مُحَمَّد بن عُبيد الله بن الفضل الكَلاعيّ عابدَ الشام بحمص يقول : عادلتُ محمد بن المصفّى من حمص إلى مكّة سنة ست وأربعين ، فاعتلّ بالجُحْفَةَ علّة صعبة ، ودخلنا مكّة ، فطيف به راكباً ، وخرجنا في يومنا إلى مِنى واشتدّت به العلّة فاجتمع عليّ أصحاب الحديث ، وقالوا : أتأذن لنا حتى ندخل عليه؟ قلت : هو لما به . فأذنت لهم ، فدخلوا عليه ، وهو لِمَا به لا يعقِل شيئاً ، فقرأوا عليه حديث ابن جريج عن مالك في المِغْفَرِ ، وحديث محمد بن حرب ، عن عبيد الله بن عمر : «ليس من البِرِّ الصيامُ في السفر»(٣) وخرجوا من عنده ، ومات فدفنّاه ، فبقي أبو العباس ينظر إليّ»(٤) .

وذكر قصة أخرى جرَت له معه ، فانظرها ثمّة .

وقال في ترجمة مأمون بن أحمد السلمي : «يروي عن هشام بن عمار وعبدالرحمن ابن إبراهيم وأهل الشام ومصر وشيوخٍ لم يرَهم ، إنما وقعت عنده كتب عن هؤلاء ، فحدّث

(١) المجروحين (٣ : ٢٩) .

(٢) ما سبق (١ : ٧٤) .

(٣) أخرجه ابن حبّان (٣٥٤٨) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، وأخرجه البخاري ، باب قول النبي ﷺ لمن ظُلِّل عليه واشتدّ الحر : «ليس من البر أن تصوموا في السفر» رقم (١٨٤٤) ومسلم ، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية ، رقم (١١١٥) كلاهما من حديث جابر بن عبدالله .

(٤) المجروحين (١ : ١٦٤) .

بها من غير سماع ، قلت له يوماً : متى دخلت الشام؟ قال : سنة خمسين ومئتين . فقلت له : فإنّ هشام بن عمّار الذي تروي عنه مات في سنة خمس وأربعين ومئتين فقال : هذا هشام بن عمار آخر»[١] .

وذكر من هؤلاء الذين عاصَرَهُم ، وكانوا يدّعون شيوخاً لم يرَوْهم ، ويحدِّثون عمن لم يسمعوا منهم : أحمد بن محمد بن حرب[٢] وأحمد بن محمد بن الصلت[٣] وجعفر بن أبان المصري[٤] والحسن بن علي بن زكريا العدوي[٥] وغيرهم .

وقال في ترجمة أحمد بن محمد الباهلي (غلام خليل) : «لم يكن الحديثَ شأنُه كان يجيب في كل ما يُسأل عنه ، ويَقرأ كُلَّ ما يُعطى ؛ سواء كان ذلك من حديثه ، أو من حديث غيره . أتَوْه بصحيفة محمد بن إسماعيل البخاري عن ابن أبي أويس . . وهي ثمانون حديثاً ، فحدّث بها كُلِّها عن ابن أبي أويس» ونقل قصة أخرى جرت بين هذا الباهليّ وبين إسماعيل بن إسحاق القاضي ، فكذّبه القاضي[٦] .

(٥) النوع الخامس: من أخطأ فَعُرِّف، فلم يتراجع عن خطئه

قال رحمه الله : «ومنهم من سبق لسانه ، حتى حدَّث بالشيء الذي أخطأ فيه ـ وهو لا يعلم ـ ثم تبيّن له وعلم ؛ فلم يرجع عنه ، وتمادى في روايته ذلك الخطأَ ، بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة . ومن كان هكذا ؛ كان كذاباً بِعِلْمٍ صحيح ، ومن صحَّ عليه الكذب ؛ استحقَّ الترك»[٧] .

قلت : ولا ريب أنَّ الرجل إذا أخطأ ولم يتراجع عن خطئه ؛ تعنّتاً وكِبراً وإصراراً على

---

(١) ما سبق (٣ : ٤٥) .

(٢) المجروحين (١ : ١٥٤) .

(٣) ما سبق (١ : ١٥٣) .

(٤) ما سبق (١ : ٢١٦) .

(٥) ما سبق (١ : ٢٤١) .

(٦) ما سبق (١ : ١٥٠ ـ ١٥١) .

(٧) ما سبق (١ : ٧٨ ـ ٧٩) .

الباطل ؛ لا يستحقّ أن يُروى عنه ، ولا يُحتجّ به . وذكرَ ابن حبَّان من هؤلاء سفيانَ بن وكيع بن الجراح .

قال ابن حبّان في ترجمته : «كان شيخاً فاضلاً صدوقاً ، إلا أنه ابتُلِيَ بورَّاقِ سوءٍ كان يُدْخِل عليه الحديث ، وكان يثق به ، فيجيب فيما يَقرأ عليه ، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها ؛ فلم يرجع ، فمن أجل إصراره على ما قيل له من رجوعه ؛ استحقّ الترك . وكان ابن خزيمة يروي عنه ، وسمعته يقول : حدثنا بعض مَن أمسكنا عن ذكره .

وهو من الضرب الذي ذكرته مراراً ؛ أنْ لو خرَّ من السماء فتَخْطَفُه الطير ؛ أحبّ إليه من أن يكذب على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلَّم ، ولكنّهم أفسدوه ، وما كان ابن خزيمة يحدِّث عنه ، إلا بالحرف بعد الحرف ، وما سمعت منه عن سفيان بن وكيع ، إلا حديثاً لأشعث بن عبد الملك فقط»[1] ا . هـ .

وقال الحافظ : «كان صدوقاً ، إلا أنه ابتلي بوراق ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنُصِح ، فلم يَقبل ، فسَقطَ حديثه»[2] ا . هـ .

وقال نحو ذلك في ترجمة عُبيد بن كثير التّمّار[3] .

ومن هذا الصنف أيضاً : من أُدْخِلَ عليه الحديثُ ، فلم يرجع بعد البيان .

قال رحمه الله : «ومنهم من أُدخل عليه شيء من الحديث ـ وهو لا يدري ـ فلمّا تبين له ؛ لم يرجع عنه ، وجعل يحدِّث به أنَفَةً من الرجوع عمّا خرج منه ، وهذا لا يكون إلاّ من قلة الديانة والمبالاةِ بما هو مجروح في فعله ، فإن سَلِمَ في أول وهلة ـ وهو لا يعلم بما يُحدِّث به ـ ثم عَلِمَ ، وحدَّث بعد العلم بما ليس من حديثه ، وإن كان شيئاً يسيراً ؛ فقد دخل في جملة المتروكين ، لتعدّيه ما ليس له»[4] .

---

(١) المجروحين (١ : ١٢٩ ، ٣٥٩) .

(٢) التقريب (١ : ٣١٢) .

(٣) المجروحين (٢ : ١٧٦) .

(٤) المجروحين (١ : ٧٨) .

ثم روى ابن حبّان عن أحمد بن حنبل قال : «لقَّنَ غياثٌ[١] : داودَ الأَوْدي[٢] عن الشعبيّ ، عن علي قال : (لا يكون مهر أقلّ من عشرة دراهم) فصار يحدِّث» .

وروى عن أحمد بن واضح قال : (كان هانئ بن المتوكل ، لم يكن أول أمره يحدّث بشيء من المناكير ، إنما أدخلوا عليه بعدما كبر الشيخ)[٣] .

لكن بعض هؤلاء كان يصرّ ، ثقةً منه بحفظه وما عنده ، فيكون إصراره توهُّماً لا تعمُّداً .

قال في ترجمة علي بن عاصم الواسطي : «يخطئ ويُقيم على خطئه ، فإذا بُيِّن له لم يرجع . والذي عندي تَرْك ما انفرد به من الأخبار ، والاحتجاج بما وافق الثقات لأن إصراره توهّم ، لا تعمّد»[٤] . وقال الحافظ : «صدوق ، يخطئ ويصرّ ، ورُمي بالتشيع»[٥] .

وروى ابن حبّان عن ابن مهدي قال : «قلت لشعبة : من الذي تترك الرواية عنه؟ قال : إذا تمادى في غلط مُجْمَع عليه ؛ ولم يتّهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه أو رجلٌ يتهم بالكذب»[٦] .

هذه الأنواع الخمسة من الرواة ، عَدَّهم ابن حبَّان من الذين يكذبون حالاً أو مآلاً ، ولم يحتجَّ بواحد منهم ، ولم يُخرِّج له في «صحيحه» .

وقد أطلق ابن حبّان عدة ألفاظ أخرى ، تدلّ على أن الرجل يكذب في الحديث حالاً

---

(١) هو غياث بن إبراهيم ؛ وضّاع . المجروحين (٢ : ٢٠٠) فما بعدها .

(٢) داود الأودي كان ممن يقول بالرجعة كما وصفه ابن حبّان في المجروحين (١ : ٢٨٥) . وأياً ما كان ؛ فالحديث باطل . وانظر سنن الدارقطني (٣ : ٢٤٦) فقد ذكر هذا الحديث هناك بهذا الإسناد ، إلا أنه قال بدل (فصار يحدّث) : فصار حديثاً . ونصب الراية (٣ : ١٠٦ ، ١٩٩) .

(٣) المجروحين (٣ : ٩٧) .

(٤) المجروحين (٢ : ١١٣) .

(٥) التقريب (٤٧٥٨) .

(٦) المجروحين (١ : ٧٩) .

أو مآلاً ، فمن ذلك لفظ (كذاب)[١] ولفظ (دجّال)[٢] ولفظ (في لسانه فضل)[٣] ولفظ (رأيته وكان غيرَ حافظ للسانه)[٤] ولفظ (كان مطلق اللسان)[٥] ولفظ (أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها)[٦] وقد أطلق لفظ (رُمِي بالكذب) أو (رماه فلان بالكذب)[٧] ونحوها .

هذه الأصناف التي ذكرتها جميعاً قد عدَّ ابن حبّان مَن وَصَفَه بها أنّه ممن يكذب على رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، ولو كان بعضهم ممن لا يستجيز الكذب ، ولو أن يَخِرّ من السماء ، فتخطفه الطير ! بل إنّه يذهب إلى أبعد من ذلك ، فيرى أنّ الذي يروي عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم خبراً ، وهو يشكُّ في صحته ، ولم يُنبِّهْ على ذلك ؛ فهو داخل في جملة الكذّابين على النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم . وروى في ذلك أحاديث عديدة صَدّر بها كتابه «المجروحين»[٨] .

ولم يخرّج ابن حبّان عن أيّ واحد من رواة هذه الألفاظ التي تقدَّم ذِكْرُها ، كما لم يخرج عن أيِّ راوٍ من الرواة الذين قال فيهم الحافظ : (كذّاب) في «تقريبه» .

بيدَ أنني وجدتُ بعض الرواة الزوائد على رجال «التهذيب» خَرَّج لهم ابن حبّان في «صحيحه» مع أنَّ بعض الحفّاظ اتَّهَمَهُم بالكذب ، أو سرقة الحديث .

فمن هؤلاء إبراهيم بن هاشم بن يحيى الغسّاني[٩] ، فقد خرج له ابن حبّان ثلاثة

(١) المجروحين (١ : ١٠٥ ، ١٦٥ ، ١٩٠) .

(٢) المجروحين (١ : ١١٤ ، ١٤٩ ، ١٩٦ ، ٣١٦) ومواضع .

(٣) المجروحين (١ : ٢٠٧ ، ٢٢١) .

(٤) المجروحين (١ : ١٤٨ ، ٢٢١) .

(٥) المجروحين (١ : ٢٢١) .

(٦) المجروحين (١ : ١٢٧ ، ١٤٩ ، ٢٨٧) ومواضع .

(٧) المجروحين (١ : ١٣٥ ، ١٥١ ، ٢٠٧ ، ٢١١) ومواضع .

(٨) المجروحين (١ : ٦ ـ ١٢) .

(٩) ترجمته في الثقات (٨ : ٧٩) بهذا الاسم ، والميزان (١ : ٧٣) والترغيب (٤ : ٥٦٧) وتهذيب تاريخ دمشق (٢ : ٣١٠) وذكرَه مرة هكذا في المجروحين (١ : ١٠٦) ومرة باسم إبراهيم بن هشام (٣ : ١٣٠) .

أحاديث[1] مع أن أبا حاتم الرازي قال : كذّاب ، ولكنّ غيره قال : ضعيف . بل قال الطبراني : ثقة .

وقد لخّص الأقوال فيه الحافظ المُنْذِري ، فقال : «وثّقه الطبراني ، وذكره ابن حبّان في «الثقات» وأخرج له في «صحيحه» غير ما حديث ، وكذّبه أبو زرعة» .

وأما عبد الله بن هانئ بن عبد الرحمن بن أبي عبلة[2] ، فقد أخرج له ابن حبّان حديثين : (٦٧١ ، ٥٩٧٤) أحدهما من حديث أبي الدرداء مرفوعاً : «من أصبح معافىً في بدنه ، آمناً في سِرْبه ، عنده قوتُ يومه ، فكأنما حِيزت له الدنيا» .

وقد أخرج نحوه البخاريُّ في «الأدب المفرد» والترمذي في «الجامع» وابن ماجه في «السُّنن» من حديث عُبيد الله بن مِحْصن ، وقال الترمذي : حسن غريب ، وحسَّنه غير واحد من المحدِّثين[3] .

وقد أخرج ابن حبّان للحارث بن سريج النقّال سبعة أحاديث : (٨٤٧ ، ٣٠٠٩ ، ٦٢٤٧ ، ٦٢٧٠ ، ٦٩٦١ ، ٧١٤٠) .

وقال ابن عَدِيّ في الحارث هذا : «ضعيف يسرق الحديث» وروى له في «كامله» حديثاً ، ثم قال : «وهذا الحديث معروف بمحمد بن المِنْهال عن يزيد بن زُرَيع ، وأظنُّ أنّ الحارث بن سريج هذا سرقه منه»[4] .

قلت : ظُنَّ كما تشاء ، فليس الحديث الذي أخرجه ابن حبّان مما ظننت !

---

(١) الإحسان (٣٦١ ، ٥٣٠ ، ٤٥٢٥) وفي جميعها : إبراهيم بن هشام ، فيحرّر .

(٢) ترجمته في الثّقات (٨ : ٣٥٧) والجرح (٥ : ١٩٤) والميزان (٢ : ٥١٧) واللسان (٣ : ٣٧٠) قال أبو حاتم : (قدمت الرملة ، فذكر لي أن في بعض القرى هذا الشيخ ، وسألت عنه فقيل : هو شيخ يكذب ، فلم أخرج إليه ، ولم أسمع منه) . ولكن هل يكفي هذا للحكم على الرجل بأنّه كذّاب .

(٣) الأدب المفرد رقم (٣٠٠) والترمذي في الزهد رقم (٢٣٤٧) وابن ماجه فيه أيضاً رقم (٤١٤١) . وقد حسَّنه المحدِّث الألباني ، وانظر تعليق الشيخ الأرناؤوط على جامع الأصول (١٠ : ١٣٥ ـ ١٣٦) وصحيح الجامع رقم (٥٩١٨) .

(٤) الكامل (٢ : ٦١٥) وقد دافع الحافظ في اللسان (٢ : ١٤٩ ـ ١٥١) عنه دفاعاً طيّباً موفّقاً . والجرح (٣ : ٧٦) وتاريخ بغداد (٨ : ٢٠٩) .

وما دام الأمر ظَنّاً فلا يَحْسُن أن نتّهم الرَّجل بسرقة الحديث من أجل ظنٍّ ابن عَدِيّ .

وقد روى الخطيب البغدادي حكايةً عن الحارث بن سريج في قَلْبِهِ حديثاً على عبد الرحمن بن مهدي ، ثم تفطَّن له ابن مهدي وقال : «كادت والله تمضي ، كادت والله تمضي»[١] .

وقد أخرج نحوَه ابنُ ماجه من حديث عبد الله بن عمر[٢] وقال البوصيري : «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ؛ محمد بن إسماعيل بن البَخْتَري : وثّقه ابن حبّان والدارقطنيّ والذهبيّ ، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين»[٣] . .

وهذا يَدُلّ على أن ابن حبّان لم يُخَرِّج في «صحيحه» عن كذابٍ ، متفقٍ على تكذيبه من أئمة النقد . والله الهادي إلى سواء السبيل .

---

(١) الجامع (١ : ١٣٦) .

(٢) أخرجه ابن ماجه في الجنائز ، باب ما جاء في زيارة قبور المشركين ، رقم (١٥٧٣) .

(٣) مصباح الزجاجة (٢ : ٤٢) وصحَّحه الشيخ الألباني في الصحيحة رقم (١٨) وفي تصحيحه نظر ! .

المبحث الخامس

الوَضْع

تكلّمت فيما سبق[(١)] على مباحث الرِّدّة والفسق والبدعة والكذب، وهي من جوارح العدالة عند ابن حبّان وغيره من علماء الإسلام ـ على خلاف في الاحتجاج بالمبتدع بينهم ـ.

وقد جعل ابن حبّان الجرح عشرين نوعاً[(٢)] «يجب على كل منتحل للسنن، طالبٍ لها، باحثٍ عنها، أن يعرفها لئلاّ يُطلِق على كل إنسان إلاّ ما فيه، ولا يقول فيه فوق ما يَعْلَمُ منه».

وقد ذكرَ ابنُ حبّان أنواعاً عديدة من الجرح، يمكن أن تندرج جميعُها تحت عنوان (الوضاعون) ويمكن حصرهم في سبعة أنواع رئيسة.

النوع الأول: الزنادقة

«الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر، ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر، كانوا يدخلون المدن، ويتشبّهون بأهل العلم، ويضَعون الحديث على العلماء، ويروون عنهم ليوقعوا الشكّ والرَّيْب في قلوبهم، فهم يَضِلُّون، ويُضِلُّون، فيسمع الثِّقاتُ منهم ما يرْوُون ويؤدُّونها إلى من بعدهم، فوقعت في أيدي الناس حتى تداولوها بينهم)[(٣)].

وروى عن النخعي قوله: «إيّاكم والمغيرةَ بن سعيد[(٤)] وأبا عبد الرحيم[(٥)] فإنّهما كذّابان، كما روى عن ابن نُمَير: أنَّ المغيرة كان ساحراً مشعوذاً، وأن بياناً[(٦)] كان زنديقاً قتَلَهُما خالدٌ القَسْري»[(٧)].

---

(١) وقد اجتهدت في تقديم ما يتعلّق بالعقيدة على ما يشترك بينها وبين السّلوك.

(٢) المجروحين (١ : ٦٢ ـ ٨٩).

(٣) المجروحين (١ : ٦٢).

(٤) ترجمته في المجروحين (٣ : ٧) فما بعد.

(٥) قال في الميزان: كوفيٌّ زنديقٌ، ذكره الحاكم في كتاب الإكليل (٤ : ٤٥٧).

(٦) لم يترجم له ابن حبان في موضع آخر. فلعلّه لكون بيان لا رواية له. انظر الميزان (١ : ٣٥٧).

(٧) المجروحين (١ : ٦٢ ـ ٦٣).

وقد ذكر من هؤلاء الدجاجلة : إسحاقَ بن نَجيح الملطيّ ، وإبراهيم بن هُدْبة ، وأحمد ابن عبد الله الجُوَيْباريّ ، وغيرهم[١] .

النوع الثاني: الوضّاعون جرأة واستحلالاً

«ومنهم من كان يضَع الحديث على الثقات وَضْعاً ، واستحلالاً ، وجرأة على رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، حتى إنّ أحدهم كان عامّة ليله يسهر في وضع الحديث ، كأبي البَخْتري وهب بن وهب القاضي[٢] ، وسليمان بن عمرو النَّخَعِي[٣] والحسين بن عُلوان[٤] وإسحاق بن نجيح الملطيّ ، وذويهم»[٥] . . .

وروى عن ابن معين قوله : «كان ببغداد قومٌ يضَعون الحديث كذّابين ؛ منهم إسحاق ابن نجيح الملطي ، وأبو داود النخعي ، ومحمد بن زياد الجزري[٦] كان يروي عن ميمون ابن مِهْران ، كان يضع الحديث ، وكان لأبي داود أبٌ ثقة»[٧] .

النوع الثالث: الوضّاعون حسبة

«ومنهم من استفزَّه الشَّيطان ، حتى كان يضع الحديث على الشُّيُوخ الثقات ، في الحثّ على الخير ، وذكر الفضائل ، والزجر عن المعاصي والعقوبات عليها ، متوهِّمين أن ذلك مما يؤجَرُون عليه ، يتأوَّلون قول النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «مَن كَذَبَ عليَّ متعمّداً» بما جاء عن بقية قال : سمعت إبراهيم بن أدهم يقول في قوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «من كذب عليَّ متعمَداً» : إنْ قال : النبيّ ساحر أو شاعر أو كاهن»[٨] .

---

(١) تراجمهم على التوالي (١ : ١٢٤ ، ١٤٢) في المجروحين .

(٢) ترجمته في المجروحين (٣ : ٧٤) .

(٣) المجروحين (١ : ٣٣٣) .

(٤) المجروحين (١ : ٢٤٤ ـ ٢٤٦) .

(٥) المجروحين (١ : ١٣٤) فما بعد .

(٦) المجروحين (٢ : ٢٥٠) فما بعد .

(٧) المجروحين (١ : ٦٤ ـ ٦٥) .

(٨) المجروحين (١ : ٦٤) .

ومن هؤلاء ميسرة بن عبد رَبِّه[(١)] ، ونوح بن أبي مريم المعروف بنوح الجامع[(٢)] .

النوع الرابع: الوضّاعون لغرضٍ دنيويٍّ، كجلب منفعة أو دفع مَضَرّة، أو تظاهراً بالعلم

«ومنهم من كان يضَع الحديث عند الحوادث ، يحدِّث للملوك وغيرهم في الوقت دون الوقت ، من غير أن يجعلوا ذلك صناعة لهم ، ليتشوَّفوا بها ، مثل الذين يضعون جرأة واستحلالاً» . وهؤلاء على ضربين :

(أ) الأول :

الذين يضعون تسويغاً لأمور السلاطين ، ويبرّرُون انحرافهم ، كغياث بن إبراهيم[(٣)] حيث أدخِل على المهدي ـ وكان المهدي يشتري الحَمَام ، ويشتهيها كثيراً ، ويلعب بها ـ فلما دخل غياث على المهدي ، إذا قُدّامَهُ حَمَام ، فقيل له : حَدِّثْ أمير المؤمنين ، فقال : حدثنا فلان عن فلان أن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : «لا سبَقَ إلاّ في نصل أو خُفّ أو حافر ، أو جناح» فأمر المهدي له بِبَدْرَة[(٤)] فلما قام ، قال : أشهد على قفاك أنه قفا كَذّاب على رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم[(٥)] .

فوضع غياث لفظة «أو جناح» تقريباً إلى السّلطان ، وتسويغاً لفعله .

(ب) والثاني : مَنْ وَضَعَ حديثاً أو أثراً ؛ انتقاماً ، أو تشوّفاً بادّعاء العِلْم :

١ ـ أما الأول : فمثاله ما رواه ابن حبّان عن سيف بن عمر قال : كنا عند سعد بن طريف الإسكاف[(٦)] فجاء ابنه يبكي فقال : ما لك؟ قال : ضربني المعلّم ، فقال : أما والله لأخزينَّهم ، حَدّثني عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله

---

(١) ترجمته في المجروحين (٣ : ١١) .
(٢) ترجمته في المجروحين (٣ : ٤٨) .
(٣) المجروحين (٢ : ٢٠٠) .
(٤) البَدْرَة : جمعها : بِدَر ، وهي كيس يُصنع من جلد سِخال الماعز . النهاية (٢ : ٢٠٦) .
(٥) المجروحين (١ : ٦٥ ـ ٦٦) .
(٦) المجروحين (١ : ٣٥٧) .

وسلَّم : «معلّمو صبيانِكم شرارُكم ، أقلُّهم رحمة ليتيم ، وأغلظُهم على المِسْكين»[١] .

٢ ـ والثاني : ما رواه ابن حبّان عن المُعَيْطي قال : سُئل إبراهيم ابن أبي يحيى[٢] عن رجل أعطى الغزل إلى الحائك ، فنَسَجَ له ، وفضل منه خيوط ، فقال صاحب الثوب : هُوَ لي ، وقال النسَّاج : هُوَ لِي ، فالخيوط لمن؟ فقال إبراهيم : حدثني ابن جريج عن عطاء قال : إن كان صاحب الثوب أعطاه الأردهالج ؛ فالخيوط له ، وإلاّ فهي للحائك[٣] .

النوع الخامس: القُصَّاص والسُّؤَّال

«الذين كانوا يضَعون الأحاديث في قصصهم ، ويروونها عن الثقات ، فكان يحمل المستمع منهم الشيء بعد الشيء على حَسَب التعجُّب ، فوقعَت أحاديثهم في أيدي الناس ، وتداولوها فيما بينهم» .

وذكر قصة ذلك القاصِّ الذي قَصّ بين يَدَيْ أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين ، ولم يُفَنّدْها مع أنها مكذوبة[٤] .

وذكر هو قِصّة حضرها بنفسه فقال : «دخلت باجروان[٥] ـ مدينة بين الرقة وحَرّان ـ فحضرت مسجد الجامع ، فلما فرغنا من الصلاة ؛ قام بين أيدينا شاب ، فقال : حدثنا أبو خليفة الجُمَحي : حدثنا أبو الوليد ـ الطَّيَالسي ـ : حدثنا شُعْبة عن قَتادة ، عن أنس قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «من قضى لمسلم حاجة ؛ فعل الله به كذا» وذكر كلاماً طويلاً . . . فلما فرغ من كلامه ؛ دعوته ، فقلت : من أين أنت؟ قال :

---

(١) المجروحين (١ : ٦٦) .

(٢) في المجروحين (١ : ١٠٥) .

(٣) ما سبق (١ : ٦٦) .

(٤) هذه قصة مكذوبة . قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن عبد الواحد البلدي : لا أدري من هُوَ ذا ، أتى بحكاية منكرة ، أخاف أن تكون من وضعه وساقها . الميزان (١ : ٤٧) واللسان (١ : ٧٩) . وقد أشار إلى كذبها أستاذنا الدكتور نور الدين عتر في منهج النقد (ص٣٠٨) وأستاذنا الدكتور محمد أبو شهبة في كتابه أصول الحديث (ص٣٨) وأخي الشيخ نهاد عبيد في رسالته «الوضع في الحديث» (ص١٤٥ ـ ١٤٧) مع كثرة مَن ذكرَها واحتجَّ بها .

(٥) باجروان مدينة من بلدان الجزيرة من ديار مضر . آثار العباد وأخبار البلاد (ص٦٠٠) ومعجم البلدان (١ : ١٣٣) .

من أهل برذعة . قلت : دخلت البصرة؟ قال : لا . قلت : رأيت أبا خليفة؟ قال : لا . قلت : فكيف تروي عنه ، وأنت لم تره؟ فقال : إنَّ المناقشة معنا من قلة المروءة . أنا أحفظ هذا الإسناد الواحد ، فكلّما سمعت حديثاً ؛ ضممته إلى هذا الإسناد ، فرويته» .
قال ابن حبّان : «فقمتُ وتركته»[1] .

وذكر من هؤلاء القصاص أبا سعيد المَدَائني ، وأبا عبد الله البصري وروى قصصاً أخرى .

النوع السادس: مَن وُضع عليه الحديث وهو لا يعلم

قال : «ومنهم من امتُحن بابنِ سَوْء ، أو ورَّاق سَوْء ، كانوا يضَعُون له الحديث ، وقد أَمِنَ الشيخُ ناصيتَهُم ، فكانوا يقرأون عليه ويقولون له : هذا من حديثك ، فيحدّث به . فالشيخ في نفسه ثقة ، إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره ، ولا الرواية عنه ؛ لما خالط أخبارَه الصحيحةَ ، الأحاديثُ الموضوعةُ .

وجماعة من أهل المدينة امتُحنوا بحبيب بن أبي حبيب الورّاق[3] كان يُدخل عليهم الحديث ، فمن سمع بقراءته عليهم ؛ فسماعه لا شيء .

وكذلك كان عبد الله بن ربيعة القدامي[4] بالمصِّيصة ، كان له ابنُ سَوْءٍ يُدخل عليه الحديث عن مالك ، وإبراهيم بن سعد ، وذويهما .

وكان منهم سُفيان بن وكيع بن الجراح[5] وكان له ورّاق ، يقال له : قرطمة[6] كان يُدْخِلُ عليه الحديث ، في جماعة مثل هؤلاء يكثر عددهم» .

وروى ابن حبّان عن ابن نُمير أنه قال في قيس بن الربيع : «كان له ابنٌ هو آفته .

---

(١) المجروحين (١ : ٨٥ ـ ٨٦) وذكرها الخطيب في الجامع ، إلا أنه جعلها قصة رواها ابن حبَّان عن محمد بن يوسف النسويّ . الجامع (٢ : ٢٢٧) .

(٢) المجروحين (١ : ٧٧) .

(٣) ترجمته في المجروحين (١ : ٢٦٥) .

(٤) هو عبد الله بن محمد بن ربيعة القداميّ . ترجمته في المجروحين (٢ : ٣٩) .

(٥) ترجمته في المجروحين (١ : ٢٥٩) ولا تنافي بين ذكره هنا ، وبين ذكره فيمن عدَّه من الكذّابين ، فالنتيجة واحدة ، إذا سُلِّم أنّه سفيان بن وكيع كذلك !

(٦) المجروحين (١ : ٧٧) ويقال : قِرْطِمة ، وقرمطة . وهذا لقبه ، واسمه محمد بن عبيد الله الورّاق . انظر اللسان (٤ : ٤٧٣) .

نظر أصحاب الحديث في كتبه ، فأنكروا حديثه ، وظنّوا أنَّ ابنه قد غيَّرها»[١] .

النوع السابع: قَلْبُ الأخبار، وتسوية الحديث، والتخليط في الرواية

قال رحمه الله : «ومنهم من كان يَقلب الأخبار ، ويسوِّي الأسانيد ، كخبر مشهور عن سالم ، يجعله عن نافع ، وآخر لمالك يجعله عن عُبيد الله بن عمر ، ونحو هذا كإسماعيل بن عبيد التَّيْمي[٢] وموسى بن محمد البلقاوي[٣] وعمر بن راشد[٤] الساحليّ وذويهم . وقد رأينا في عصرنا جماعةً مثلَهم ؛ يُسَوُّون الأحاديث ؛ سنذكرهم . . .»[٥] .

وقال في ترجمة عصريّه أحمد بن العباس الهاشمي المعروف بزوج أم موسى : «ذهبت إليه بالبصرة في بني عبد مناف ، فرأيته يقلب الأخبار ، ويَهِمُ في الآثار الوهَم الفاحش والقلب الوحش[٦] لا يحلُّ الاحتجاج به بحال . سألته أن يُملي عليّ ، فأملى عليّ أحاديث مقلوبة» . وروى له أربعة أحاديث مقلوبة ، ثمّ خَتَمَ ترجمته بقوله : «ليس يخلو أمره من أحد شيئين :

- إما أن يكون أُقلبت له هذه الأشياء ، وكان يحدّث بها .
- أو كان يَهِمُ فيها ؛ حتى يجيء بها مقلوبة .

وعلى الحالتين جميعاً ، لا يحلّ الاحتجاج به بحال»[٧] .

وقال نحو ذلك في ترجمة زوج غنج حميد بن علي بن هارون القيسي[٨] .

أمَّا معاصره صالح بن أحمد القيراطي[٩] فقد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث .

---

(١) المجروحين (١ : ٧٧ ـ ٨٨) .

(٢) هو إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي . ترجمته في المجروحين (١ : ١٢٦) .

(٣) ترجمه في المجروحين (٢ : ٢٤٢) .

(٤) ترجمه في المجروحين (٢ : ٩٣) .

(٥) المجروحين (١ : ٧٣) .

(٦) الوَحْش : الرديء ، الرَّذْل . النهاية (٥ : ٣٥٦) .

(٧) المجروحين (١ : ١٥٤) .

(٨) ما سبق (١ : ٢٦٣) .

(٩) ما سبق (١ : ٣٧٣) .

ولا يخفى أن هذا من القَلْب المتعمَّد ، وحتى لو كان وَهماً ، فإنّ غلبة الوَهَم ؛ تُسقط حديث الراوي .

وقد استعملَ ابنُ حبّان ألفاظاً عديدة ، للدلالة على أنَّ الرَّجل الوضّاع ، أو الذي وُضعَ عليه الحديث ، أو الذي روى الموضوعات تعمّداً ، أو وَهماً أو غفلةً ، أو جهلاً .

فأطلق لفظ (وضّاع)[١] و(يروي الموضوعات)[٢] و(ينفرد بالموضوعات)[٣] وقد أطلق أحكاماً تدلّ على ذلك منها : (يشهد المبتدئ في صناعة الحديث أنها موضوعة)[٤] ومنها : (يشهد من ليس العلم صناعته أنها معمولة ، أو موضوعة)[٥] ومنها : (يشهد مَنِ الحديثُ صناعتُه أنها معمولة)[٦] ومنها : (يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها)[٧] ومنها : (يسبق إلى القلب أنها موضوعة)[٨] .

واستعملَ عبارات أخرى تدل على الوضع حالاً أو مآلاً منها : (يروي العجائب)[٩] و(يروي المعضَلات)[١٠] و(يروي الطامّات)[١١] و(يروي عن الثقات المعضلات وعن المجروحين الطامات)[١٢] و(يروي أوابد)[١٣] و(يروي عن الثقات ما لم يحدثوا به قط)[١٤] .

---

(١) المجروحين (١ : ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٨٤) ومواضع .

(٢) ما سبق (١ : ٩٩ ، ١١٧ ، ١٣٨ ، ١٧٧) ومواضع .

(٣) ما سبق (١ : ٢٤٩ ، ٢٦٩ ، ٢٨٣) ومواضع .

(٤) ما سبق (١ : ١٦٤ ، ١٩١ ، ٣٨٠) ومواضع .

(٥) ما سبق (١ : ٢٩٨ ، ٣٥٤ ، ٣٦٩) ومواضع .

(٦) ما سبق (١ : ١٤٧ ، ١٩٥ ، ٢٥٣ ، ٢٨٨) ومواضع .

(٧) ما سبق (١ : ١٠٠ ، ١٢٤ ، ١٦٩ ، ٢٠٤ ، ٢٣٥) ومواضع .

(٨) ما سبق (٢ : ٥) .

(٩) ما سبق (١ : ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٧٢ ، ٢٨١) ومواضع .

(١٠) ما سبق (١ : ٣٢٩ ، ٣٥٢ ، ٣٦١ ، ٣٧٤) ومواضع .

(١١) ما سبق (٢ : ١٧٣) و(٣ : ٩٧ ، ١٤٨) .

(١٢) ما سبق (١ : ٢٤٩ ، ٣٢٢) و(٢ : ٨١ ، ٢٦٣) ومواضع .

(١٣) ما سبق (١ : ١٠٤ ، ١٤٠ ، ١٥٢) ومواضع .

(١٤) ما سبق (٢ : ٣٣ ، ٣٩ ، ١٤٩) ومواضع .

واستخدم مرة واحدة عبارات : (تالف في النقل) و(معضل الأخبار) و(مظلم الرواية)[١] . وأطلق عبارة (البَلِيَّةُ منه) مرتين[٢] .

ولا يلزم من إطلاقات ابن حبّان هذه الألفاظ على الرواة ، أن يكون كلٌّ منهم متروكاً في نفس الأمر ، لأنَّ ابن حبّان وغيره من أئمة النقد ، إنّما يطلقون عباراتهم ، على حَسَب اجتهادهم في تقدير حال الراوي ؛ بناء على دراسة مروياته التي وقفوا عليها ، وأقوال أهل العلم من معاصريه إذا تيسَّر .

ولذلك ؛ فإنَّ عدداً غيرَ يسيرٍ من هؤلاء ، لا يصل إلى مرتبة الترك عند بعض الحفّاظ ، كما تراه في موضعه[٣] من الباب الأخير في هذه الرسالة .

ولا أريد أن أُطيل في تعريف الوضع ، ولا في ذكر آثاره السيئة ولا في أشهر الوضاعين وأشهر مروياتهم ، فقد قام بذلك عدد من أهل العلم قبلي من المتقدمين والمعاصرين[٤] . وقمت بعرض أمثلة من آثار الوضع السيِّئة في كتب العلوم الشرعية في غير هذه الرسالة فأغنى عن التكرار[٥] . والله أعلم .

وقد جَرَحَ ابن حبّان عدداً كبيراً من الرّواة بهذه الألفاظ، ولم يُخْرِج عن أحد منهم في «صحيحه» حديثاً .

اللّهمَّ إلاّ ما رواه عن زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي ، فإنه ترجمه في «المجروحين» واتّهمه بالوضع ، وذكره في «الثّقات» فقال : زياد بن المنذر ، روى عن نافع بن الحارث روى عنه يونس بن بكير ، وأخرج له في «الصحيح» حديثين (٥٥٦٦ ، ٥٧٣٥)[٦] .

---

(١) انظرها مرتّبة في المجروحين (٢ : ٢٦٨) و(١ : ٣٤٠) و(١ : ٢٩٠) .

(٢) المجروحين (١ : ٢٩٠ ، ٣٢٦) .

(٣) انظر الفصل الثالث من الباب الرابع من القسم الثاني : دراسة ألفاظ مرتبة الترك عند ابن حبان .

(٤) انظر الأباطيل للجُورقاني ، والموضوعات والعلل المتناهية لابن الجوزي ، واللآلئ المصنوعة للسيوطي ، وتنزيه الشريعة لابن عراق ، والفوائد المجموعة لملاّ علي القاري وغير ذلك كثير . وانظر كتاب الوضع في الحديث للدكتور عمر حسن فلاتة ، ورسالة (الوضع في الحديث وآثاره السيئة على الأمة) للأخ الأستاذ نهاد عبد الحليم عبيد .

(٥) انظر كتاب (ثعلبة بن حاطب . . الصحابي المفتري عليه) (ص٢٧ ـ ٥٦) من الطبعة الثانية .

(٦) المجروحين (١ : ٣٠٦) والثقات (٦ : ٣٢٦) .

قال الحافظ : «فهو هو ، غفل عنه ابن حبّان»(١) .

قلت : وهو من أوهام ابن حبّان التي لا ينفك عنها البشر ، ولا يسوغ أن نقول : إن ابن حبّان أخرج الحديث لشواهده التي تذمّ الكذب والنميمة ، لأنه قد نصَّ على أنَّه لا تحلّ كتابةُ حديثه . ومَن كان في مرتبة الترك ، فإنه لا يُحتجّ به ، ولا يُعتبر بحديثه . وقد تقدم هذا وغيره في مبحث الدعاة إلى البدع ، فانظره .

ويغلب على ظنّي أنَّ إخراج أصحاب الصحيح عن رجل أو رجلين ممن رمي بالكذب أو الوضع أو التَّرك ؛ لا يخلو من أحد هذه الاحتمالات :

ـ فإما أن يكون صاحب الصحيح قد وهم في إخراجه ذاك الحديث ، سهواً منه عن الرجل المتروك .

ـ أو يكون ظنَّ أنه غيره .

ـ أو لأنّه لا يراه كذّاباً أو وضّاعاً .

ـ وإما أن يكون قد أخرج له حديثاً توبع عليه ؛ ليقول لنا : قد يصدُق الوضَّاع ، أو الكذوب ، فاحذر أن تأخذ موافقته الثقات في بعض الروايات حُجَّةً ، فتوثِّقه ! والله تعالى أعلم .

---

(١) التهذيب (٣ : ٣٣٣) .

الفصل الثالث

الجهالة بين المحدِّثين وابن حبّان

تمهيد : سَعَةُ دائرةِ الجهالة وتنوّع النسبة إليها .

تقدّم الكلام على أنَّ مدار قبول رواية الراوي ؛ على ثبوت عدالته ، واستقامة روايته وهي المسماة بالضبط .

وجوارح العدالة كثيرة منها الردّة ، والفسق ، والوضع ، والكذب ، والتدليس ، وسرقة الحديث . وقد تقدَّم الحديث عنها في الفصل السابق .

بقيَتْ قضية الجهالة بفروعها : أهي جرح في العدالة ، أم ليست جرحاً؟ وإذا لم تكن جرحاً ؛ فإلى أيّ مدىً تؤثّر في قبول الحديث ، وردّه ، والتوقّف فيه؟

فذهب جماهير أهل الحديث إلى أن الجهالة جرح في عدالة الراوي ، توجب ردّ حديثه ، إذا دار الحديث عليه .

وذهب الحفّاظ : ابن حبان ، والحاكم ، وأبو نعيم الأصبهاني ، وعدد من أتباع هذه المدرسة إلى أن الجهالة ليست جَرْحاً ، فعَدَمُ العلم بالشيء ؛ لا يسوِّغُ جرحَ غير المعلوم وإنما توجب جهالةُ الراوي التوقفَ في قبول حديثه ، حتى يُنظر وروده من طريق آخر ؛ فإنْ لم يوجد الحديث إلا من طريق هذا الراوي المجهول ؛ تركْنا حديثه ، وردَدْناه عندئذ ، لا لجرحٍ ثَبَتَ في الراوي ، وإنما لأن تفرّد المجهول علّة قادحة ، ولأنّ رواية المجهول وما لم يُرْوَ من العلم سيّان ، ولأن الله تعالى لم يكلّف عبادَه أخذَ دينهم عمّن لم يُعرف بالعدالة كما يقول الحافظ ابن حبّان .

وبعد استقراء مناهج المصنفين في السنّة ؛ تبيّن لي أن الجميع يردّون حديث المجهول باعتبار ، ويستشهدون به باعتبار ، على حسب اختلافهم في مفهوم الجهالة وتعريف المجهول ، وتنوّع المجاهيل .

ـ فحين أقول : إنّ علماء الحديث يردّون حديث المجهول ، ولا يعتبرون به ؛ فهذا كلام

صحيحٌ عندما يكون هذا المجهول ممن حدّد ابن حبان وَصْفه ، وهو الراوي الذي لم يرو عنه إلا ضعيف أو مجهول ، أو لم يرو هو إلا عن ضعيف أو مجهول !

ـ وحين أقول : جميع علماء الحديث ممن يشترطون الصحّة ، يعتبرون بحديث المجهول ؛ فكلامي صحيح أيضاً ، لكن عندما يكون هذا المجهول ، ممن روى عنه راو واحد ثقة ، وروى هو عن ثقة ، بالمعنى الأعمّ لكلمة ثقة .

ويحسن تحديد المراد بالجهالة والمجهول عند علماء الحديث المتقدّمين والمتأخّرين وعندها يمكننا السير على هدىً في ساحة الجهالة ، ونعرف كيف تعامل ابن حبّان مع هذه العقبة الكبيرة في طريق النقد الحديثي .

ولقد جعل المتأخرون من علماء الحديث المجهول أجناساً ، فهناك :

١ ـ مجهول العين .

٢ ـ ومجهول الحال .

٣ ـ والمستور .

٤ ـ والمسكوت عليه .

٥ ـ والمبهم .

ويحسن أن نعرّف بكلّ قسم من هذه الأقسام ، ثم ننطلق إلى تعامل ابن حبّان والمحدّثين مع دائرة المجاهيل .

المبحث الأوّل

المجهول في اللغة واصطلاح العلماء

المطلب الأول: المجهول في اللغة والاصطلاح العام

المسألة الأولى : المجهول في اللغة

قال ابن فارس : «(جهل) أصلان : أحدهما خلاف العلم ، والآخر الخِفّة ، وعدم الطُمَأنينة»[١] .

وقد ورَدَت كلمة (جهل) في القرآن الكريم على خمسةَ عشرَ[٢] وجهاً . قال الفيروزآبادي : «والجهل نقيض العلم : جَهِلَه يَجهَلُه جَهْلاً وجَهَالةً . . . والجهل على ثلاثة أضرب :

ـ الأول : خُلُوُّ النفس من العلم . هذا هو الأصل .

ـ الثاني : اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه .

ـ الثالث : فعل الشيء بخلاف ما حقّه أن يُفعل .

والجاهل يُذكر تارة على سبيل الذمّ ـ وهو الأكثر ـ وتارة لا على سبيل الذم ، نحو ﴿يَحْسَبُهُمُ الجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ (البقرة : ٢٧٣) . أي : من لا يعرف حالهم»[٣] .

فالمجهول في اللغة : كل شيء غير معلوم الحقيقة ، أو غير معلوم الوصف على وجه الدقة ، أو في معرفته تردُّدٌ وتشكُّك . وسوف يأتي أنّ الجهالة تشمل ذلك كلّه .

المسألة الثانية : المجهول في الاصطلاح العام

مضت أربعة قرون من تاريخ الإسلام ، ولم أقف في مصنفاتها على تعريف للمجهول

(١) معجم مقاييس اللغة (جهل) (١ : ٤٨٩) وانظر الأساس للزمخشري (ص٦٧ ـ ٦٨) والقاموس المحيط (٣ : ٣٥٣) كلهم في مادة (جهل) .

(٢) بصائر ذوي التمييز (٤ : ٤٠٤ ـ ٤٠٦) .

(٣) بصائر ذوي التمييز (٤ : ٤٠٤ ـ ٤٠٦) .

ثم جاء الخطيب البغدادي ، فعرّف المجهول عند أصحاب الحديث في «كفايته» فقال : «المجهول : من لم يشتهر بطلب العلم بنفسه ، ولا عرفه العلماء به ، ولم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد»(١) .

وهذا الذي حدّه الخطيب في مفهوم المجهول ؛ اعتمد فيه على كلام الإمام الذهلي ومَن تَبِعَه على مذهبه هذا . فقد أسند إلى الإمام محمد بن يحيى الذهليّ قولَه : «لا يُكتب الخبر عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ؛ حتى يرويه ثقة عن ثقة ، حتى يتناهى إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بهذه الصفة ، ولا يكون فيهم رجل مجهول ولا رجل مجروح»(٢) .

وأسند إليه قوله أيضاً : «ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتّصل غير المنقطع ، الذي ليس فيه رجل مجهول ، ولا رجل مجروح»(٣) .

وأسند إليه أيضاً : «إذا روى عن المحدّث رجلان ؛ ارتفع اسم الجهالة عنه»(٤) .

وقال الدارقطني في «السنن» : «وأهل العلم بالحديث ، لا يحتَجُّون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف ، وإنما يثبت عندهم الخبر ؛ إذا كان راويه عدلاً مشهوراً ، أو رجل ارتفع اسم الجهالة عنه . وارتفاع الجهالة عنه ؛ أن يروي عنه رجلان فصاعداً . فإذا كان هذا صِفَتَه ؛ ارتفعَ اسمُ الجهالة عنه ، وصار حينئذ معروفاً»(٥) .

هذا ما عرّف به الخطيب البغدادي المجهول في «كفايته» وتَبِعَه عليه أكثرُ علماء الحديث من المتأخرين .

وهذا الذي قرّره الخطيبُ ، وتبعه عليه تابعون من الناحية النظرية ؛ خالفه الأكثرون من

---

(١) الكفاية في قوانين الرواية (ص : ٣٩٥) وانظر تتمة كلامه عن المجهول فيها : (٨٦ ـ ٨٩) و(٣٧٢ ـ ٣٩٧) .

(٢) الكفاية (ص : ٢٠)

(٣) الكفاية (ص : ٢٠) .

(٤) ما سبق ، الموضع نفسه .

(٥) السنن المعلّلة للدارقطني (٣ : ١٧٤) .

الناحية التطبيقيّة العملية ؛ لأن من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه يكون مجهولاً ، ومع هذا فقد وُجد جماعة من هؤلاء المجهولين نصّ على توثيقهم من يُعتدُّ بقوله من نقّاد الحديث ؛ فعدّ المتأخّرون هذا التوثيق رافعاً لجهالتهم ! وهذه إحدى بلايا منهج النقد عند المحدّثين !

المطلب الثاني: القسمة الثلاثية للمجهول

المسألة الأولى : تاريخ القسمة الثلاثية

تتبّعْتُ كتب الحديث والتواريخ والرجال استقراءً ؛ فلم أقف على من قسم المجهول إلى مجهول عين ، ومجهول حال ، ومستور ؛ قبل الحافظ ابن الصلاح ، لكنني وجدت أوّل من استعمل جملة مجهول العين من المحدّثين ـ في حدود اطّلاعي ـ هو الخطيب نفسه . ولكن مجهول العين عنده ، ليس من يروي عنه رجل واحد فقط ، وإنما مجهول العين عنده ؛ هو المبهم الذي يروي عنه محدّث بصيغة الرواية على الإبهام ، أو التعديل عليه . وهذه نصوصه في ذلك :

قال الخطيب : «على أنّا لو سلّمنا للمخالف ما ادّعاه ، من أنّ رواية العدل عمن أرسل عنه ، ممسكاً عن جَرحه ؛ تعديل له ، وبمثابة لفظِهِ بتزكيته ، وأنّه لم يرو عنه ، إلا وهو مَرضيّ عنده ؛ لم يجب علينا تقليدُه في ذلك ؛ لأنه يجوز أن نعرفه بالفسق وما يبطل العدالة ؛ لو ذكره لنا . وإنما نقبل تعديلَه ؛ إذا ذكر لنا الذي أَرسلَ عنه ، وعرّفنا عينَه ، ولم نعرفه نحن ولا غيرُنا بجرح يُسقِط العدالة ، فأمّا أن نقبل تعديل من لا نعرف عينه ؛ فذلك باطل . فلو قال المرسل : حدثني العدل الثقة عندي بكذا ؛ لم نقبل ذلك منه ؛ حتى يذكر اسمه فلعلّنا ـ أو غيرَنا ـ نعرفه عند تسميته بخلاف العدالة . فإذا لم نقبل النطق بتزكية من لم يَذكُرْ عينَه فان الإمساك عن جرحه ؛ أوهى وأضعف»[(١)] .

وقال أيضاً : «وإن كان لا بد من تزكية الشاهد ، ولمّا لم يجب ذلك ، وكان من أُمسك عن ذكره ؛ مجهولَ العين والعدالة ؛ سقط ما ذكرت»[(٢)] .

والمقصود هنا تلفّظ الخطيب بكلمة مجهول العين ، ليس غيرُ .

---

(١) الكفاية (ص : ٣٨٨ ـ ٣٨٩) .

(٢) الكفاية (ص : ٣٨٩) .

وقال أيضاً : « حدثني محمد بن عبيد الله المالكي ؛ أنّه قرأ على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب ـ الباقلاّنيّ ـ قال : ولا يقبل خبر من جُهلت عينه وصفته ؛ لأنه حينئذ لا سبيل إلى معرفة عدالته . هذا قول كلِّ مَن شَرَطَ العدالة ، ولم يقبل المرسل . فأمّا من قال : إنّ العدالة هي ظاهر الإسلام ؛ فإنه يَقبل خبرَ من جُهلت عينه ؛ لأنه لا يكون إلا مسلماً . ويجب عليهم أن لا يقبلوا خبره ؛ حتى يعلموا مع إسلامه أنّه بريء من الفسق المسقط للعدالة ، ومع الجهل بعينه ؛ لا يُؤمَن أن يكون ممن أصاب فسقاً ، إذا ذُكر ؛ عرفوه به »(١) .

وقال الخطيب : «ولو قال الراوي : حدثنا الثقة ، وهو يعرفه بعينه واسمه وصفته ، إلا أنّه لم يُسمِّه ؛ لم يلزم السامعَ قَبولُ ذلك الخبر ؛ لأنّ شيخ الراوي مجهول عنده ، ووصفه إياه بالثقة غير معمول به ، ولا معتمد عليه في حق السامع ؛ لجواز أن يُعْرَف إذا سمّاه الراوي ؛ بخلاف الثقة والأمانة !»(٢) .

فهذه النصوص ظاهرة في أنّ مجهول العين عند الخطيب ؛ هو من أبهم الراوي عنه اسمَه ؛ سواءٌ قال : حدّثني رجل ، أم قال : حدّثني الثقة .

فمن أين جاءت قسمة المجهول الثلاثية؟

إنّ من المعروف لدى أهل الحديث ؛ أنّ ابن الصلاح قد اعتمد على كتب الخطيب في صياغة كتابه «علوم الحديث» وكان فقيهاً أصولياً عارفاً بالمنطق وعلم الكلام ، شأنه في ذلك شأن علماء عصره .

وقد رأى إطلاقات علماء الحديث على المجهول ليست على وتيرة واحدة ، فاستعمل القسمة المنطقية ، وطبَّقها على المجهول .

قال ابن الصلاح : «رواية المجهول ـ وهو في غرضنا ههنا ـ أقسام :

أحدها : المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً ، وروايته غير مقبولة عند الجماهير ، على ما نبَّهْنا عليه أولاً .

---

(١) الكفاية (ص : ٣٧٢) .

(٢) الكفاية (ص : ٣٧٣) .

الثاني : المجهول الذي جُهلت عدالته الباطنة ، وهو عدل في الظاهر - وهو المستور - فقد قال بعض أئمتنا : المستور من يكون عدلاً في الظاهر ، ولا تُعرف عدالة باطنه . فهذا المجهول يَحتجُّ بروايته بعضُ من ردّ رواية الأوّل .

وهو قول بعض الشافعيين ، وبه قطع منهم الإمام سُلَيم بن أيّوب الرّازيّ . قال : لأنّ أمرَ الأخبار مَبنيٌّ على حسن الظن بالراوي ، ولأنّ رواية الأخبار تكون عند من يتعذّرُ عليه معرفةُ العدالة في الباطن ، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر . وتفارق الشهادة في أنها تكون عند الحكّام ، ولا يتعذر عليهم ذلك ؛ فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن !

قلت - والكلام لابن الصَّلاح - : ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم عهدهم ، وتعذّرت الخبرة الباطنة بهم .

الثالث : المجهول العين : وقد يَقبل رواية المجهول العدالة ؛ مَن لا يَقبل رواية مجهول العين . ومن روى عنه عدلان وعيّناه ؛ فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة . ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي ؛ أنّ المجهول عند أصحاب الحديث : هو كلّ من لم تعرفه العلماء ، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد .

قال الخطيب : وأقلّ ما ترتفع به الجهالة ؛ أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم ، إلاّ أنّه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه»[1] .

قلت : من هذا الكلام الذي نقله ابن الصلاح عن الخطيب وغيره ؛ فَهِمَ العلماء قسمة المجهول على ثلاثة أقسام ، سوف أشرح كلّ قسم منها بعبارات وجيزة .

- المسألة الثانية : المجهول المطلق

تقدّم أنّ الخطيب عرّف المجهول بأنه : «من لم يشتهر بطلب العلم بنفسه ، ولا عرفه العلماء به ، ولم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد» وذكر مجهول العين ، لكنه عنى به المبهم الذي لم يُسمّ . وليس تعريف المجهول المطلق ؛ هو ذاته تعريف مجهول العين

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص : ١١١) .

عنده . ومن ينسب إليه ذلك ؛ فقد أخطأ .

ذلك أنّ الخطيب لم يعرّف مجهول الحال ، وإنما قال : من روى عنه اثنان زالت عنه الجهالة ، لكن لا يُثبت له بذلك العدالة .

وابن الصلاح لم يعرّف مجهول العين أيضاً ، وإنما نقل كلام الخطيب بأنّ أقلّ ما يرفع الجهالةَ ؛ أن يروي عن الراوي اثنان من المشهورين بالعدالة . فحَمَلَه من جاء بعد ابن الصلاح على مجهول العين .

ويظهر لي أنّ بقاء اصطلاح ابن الصلاح العامّ ؛ هو الأصوب ، فيكون عندنا : المجهول المطلق عن القيد ، ومجهول العدالة في الظاهر والباطن ، والمستور ، ويبقى اصطلاح مجهول العين عَلَماً على مَن أُبهم اسمه .

ومما يؤكّد هذا ؛ أنّ ابن الصلاح عندما أفرد النوع التاسع والخمسين للمبهمات ؛ جَعَله في مبهمات المتون ، ولم يأت بمثال واحد على مبهمات الإسناد[١] .

وعلى هذا فيكون تعريف المجهول : «من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ، ولم يعرفه العلماء به ، ولم يُعرَف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد» . أمّا قيد الحافظ ابن حجر في «التقريب» : «من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يُوثّق» ففيه نظر كبير ؛ لأنّ توثيق المتقدّمين للرواة كثيراً ما يكون اعتماداً على اعتبار رواياتهم ، وليس اعتماداً على معرفة أعيانهم .

وكلام من قال : «إنّ من روى عنه واحد فقط ، ووُثِّق ؛ خرج عن حدّ الجهالة ، وصار ثقة ، سواء كان التوثيق من كونه انتشر حديثه بين العلماء ـ كما عبّر عنه ابن رجب ـ أو من توثيق عالم واحد ، كما صحَّح ذلك الخطيب وابن حجر»[٢] غير صحيح البتّة ، وذلك من جهات :

ـ **الأولى** : أن توثيق من ليس له إلاّ راو واحد من غير معاصريه ، إنما اعتبر الناقد

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص : ٣٧٥) .

(٢) محمد سعيد حوى ، الراوي المجهول : مفهومه ، أنواعه ، أحكامه(بحث) منشور في مجلة جامعة مؤتة ـ المجلد السابع عشر ، العدد السادس (ص : ٢٦٧) .

حديثَه الواحد أو حديثَيه، فوثَّقه لذلك، وتوثيقه كان بناءً على تلك الموافقة؛ لا على معرفة بشخصه وتحقُّقِ صفاتِ العدالة فيه، فضَبْطُه هذا الحديثَ أو الحديثين، لا يَسْمح بوصفه بالضبط، فمن أين جاء موثِّقُه بتعديله؟

- الثانية: أنّ الخطيب وابن الصلاح لم يقولا: إنّ من روى عنه واحد ووثَّقه عالم؛ يصبح ثقة، بل هذا تقويل لهما ما لم يقولاه، ولا يُفهم من كلامهما ذلك أصلاً.

- والثالثة: حَسَبَ هذا الفهم، يصبح مَن روى حديثاً وافق فيه الثقات، فوثَّقه بعضُ الحفَّاظ لذلك أحسنَ حالاً وحظّاً ممن روى مئة حديث، وأخطأ في خمسة منها!

فمثل هذا من النادر أن يُعطَى درجة ثقة، ثمّ قد تجد من يضعِّفه، أو يضع قيوداً على ثقته.

وسوف يأتي مزيد بيان لهذا، عند كلامنا على مذاهب علماء الحديث في إطلاق لفظ مجهول، قريباً إن شاء الله تعالى.

- **المسألة الثالثة: مجهول الحال**

قال ابن الصلاح: «المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً، وروايته غير مقبولة عند الجماهير»[1].

قال الحافظ العراقي في «ألفيته»:

وحكمه الردّ لدى الجماهر   مجهول حالِ باطنٍ وظاهرِ

ثم قال في الشرح: «مجهول الحال في العدالة، في الظاهر والباطن، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه»[2].

فمجهول الحال في نظرهم إذاً: هو الراوي الذي روى عنه راويان عدلان، وجُهلت عدالته الظاهرة، فلم يُثْن على دينه أحد ولم يذمّه أحد، وجُهلت عدالته الباطنة، أي: معرفته بطلب العلم، فلم يزّكه حديثياً أحد، ولم يتكلّم على استقامة روايته وعدمها أحد أيضاً.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١١١).

(٢) شرح ألفية العراقي له (١: ٣٢٨).

قلت: في هذا الفهم لكلام ابن الصلاح نظر كبير؛ لأنّ نقّاد الحديث عندما يطلقون لفظة (الحال) فلا يَعْنُون بها العدالة، وإنما يعنون بها معرفته الحديثية. وإليك بعض أدلة ذلك:

- ترجم ابن أبي حاتم الرازيُّ إبراهيمَ بن صِرْمَة الأنصاري، وقال: «سألت أبي عنه؟ فقال: هو شيخ مديني سكن بغداد. قلت: ما حاله؟ قال هو شيخ»[(١)] !

- وترجم إسماعيلَ بن سعيد الثقفى الجُبَيري وقال: «سمعت أبي يقول: أدركته ولم أكتب عنه. قلت: ما حاله؟ قال: شيخ»[(٢)].

- وترجم إسماعيلَ بن كثير السهمي، وقال: «سألت أبي عنه؟ فقال شيخ مكي. قلت ما حاله؟ قال: شيخ»[(٣)].

- وترجم شبيبَ بن بشر البجليّ، ونقل قول أبيه فيه: حديثه حديث الشيوخ[(٤)].

- وفي ترجمة جُريّ بن كليب النهديّ: «قال ابن المديني مجهول، لا أعلم أحداً روى عنه غيرَ قتادة. وقال أبو حاتم: شيخ لا يحتجّ بحديثه، هو مثل: عُمارةَ بن عبيد وهبيرة بن يَريم، وحُجَيّة بن عديّ، وشريح بن عبيد، هؤلاء شيوخ، لا يُحتجّ بحديثهم»[(٥)].

- وترجمَ خازمَ بنَ الحسين أبا إسحاق الحميسي، وقال: «سألت أبي عنه؟ فقال: شيخ بصري قَدِمَ الكوفة. قلت: ما حاله؟ قال شيخ، يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به»[(٦)] !

- وترجم جبارةَ بن المُغلِّس أبا محمد الحماني كوفيّ، وقال: «سمعت أبي يقول: ضعيف الحديث. وسمعت أبا زرعة ذكر جبارة بن المغلس فقال: قال لي ابن نمير: ما هو

---

(١) الجرح والتعديل (٢ : ١٠٦).

(٢) الجرح والتعديل (٢ : ١٧٣).

(٣) الجرح والتعديل (٢ : ١٩٤).

(٤) الجرح والتعديل (٤ : ٣٥٧).

(٥) الجرح والتعديل (٢ : ٥٣٦).

(٦) الجرح والتعديل (٣ : ٣٩٣).

عندي ممن يكذب ! قلت : كتبتَ عنه؟ قال نعم . قلت : تُحدّث عنه؟ قال : لا ! قلت : ما حاله؟ قال : كان يوضَع له الحديث ، فيحدّث به ، وما كان عندي ممن يتعمّد الكذب»[١] !

ـ وترجمَ داودَ بن عمرو الدمشقي ، ونقل قول أحمد : «حديثه حديث مقارب» . وقال عثمان الدارمي : «سألت يحيى بن معين : ما حاله؟ فقال : ثقة» . وقال عبدالرحمن : «سألت أبي : ما حاله؟ فقال : هو شيخ . وسألت أبا زرعة ، فقال : لا بأس به»[٢] !

فظاهرٌ من هذه الأمثلة وغيرها كثير ؛ أنّ سؤال عبد الرحمن كان عن حاله الحديثيّة وليس عن عدالته . وحين يقول الواحد من النقّاد : (ثقة) فإنه يقصد استقامة حديثه غالباً مع عدم العلم بما يطعن العدالة .

أمّا إذا أرادوا الحديث عن عدالته ، فلا يستعملون مثل هذه الكلمات التي يصرفونها إلى المعرفة الحديثية ، وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

ـ ترجم ابن أبي حاتم إدريسَ بن يحيى الخولاني وقال : «حدثنا الفضل بن يعقوب الرُّخامي : حدثنا إدريس بن يحيى الخولاني ، وكان يقال : إنّه من الأبدال . وسئل أبو زرعة عنه؟ فقال رجل صالح من أفاضل المسلمين . قال أبو محمد : وهو صدوق»[٣] .

قلت : فالصلاح والفضل والولاية من ألفاظ العدالة ، أمّا صدوق ، فلا دخل لها في العدالة ، وإنما هي لفظة ضبط !

ـ وترجم الحارثَ بنَ نبهان الجرمي ، ونقل عن أحمد أنه سئل : «كيف هو؟ فقال : رجل صالح ولم يكن يُعرف بالحديث ولا يحفظه ، منكر الحديث»[٤] .

ـ وترجم شيبانَ بن عبد الرحمن النحوي ، وقال : أخبرنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إليّ قال : سمعت يحيى بن معين يقول : شيبان بن عبد الرحمن ثقة كان

(١) الجرح والتعديل (٢ : ٥٥٠) .
(٢) الجرح والتعديل (٣ : ٤١٩) .
(٣) الجرح والتعديل (٢ : ٢٦٥) .
(٤) الجرح والتعديل (٣ : ٩١) .

صاحب كتاب، رجل صالح. وسمعت أبي يقول: شيبان النحوي حسن الحديث، صالح الحديث يكتب حديثه، ولا يحتج به[١].

- وترجم جعفرَ بن عيسى بن عبد الله البصري قاضي الري، وسأل أبا زرعة: ما حاله؟ قال: صدوق! وسمعت أبي يقول: كتبت عنه! تُرك حديثه، لما كان يدعو الناس إليه من خلق القرآن أيام المحنة ببغداد[٢].

أقول: أظنّ هذه الأمثلة كافية للتأكيد على أنّ إطلاق لفظة (الحال) يريدون بها حفظ الراوي واستقامة حديثه، ولا يعنون بها عند الإطلاق عدالته.

ولو أنّ مَن راحوا يفسّرون كلام ابن الصلاح تركوا لفظه على إطلاقه (مجهول العدالة في الظاهر والباطن)؛ لكان أصحّ وأوضح!

وزعم أحد الباحثين أنه استقرأ ما يخص مجهول الحال، فقال: «ومن استقراء أحوال من قيل فيه: مجهول الحال؛ يتبين أنّه من روى عنه أكثر من راوٍ واحدٍ، لكنه لم تُعرف عدالته، ولا خُبرت سيرته، كما لم يُعلم شيء عن مروياته، إذ لم يتهيّأ فَحْصُها وسَبْرها؛ ليُعلم حالها، وربما تفرّد بأحاديث لم يتابَع عليها!»[٣].

أقول: ما ذهب إليه هذا الباحث قسمان: قسم تابَعَ فيه مَنْ تقدَّمه من غير تروٍّ وقسم ادّعاه دعوى، وزعم أنه استقرأ أحوال من قيل فيه مجهول الحال.

- أمّا القسم الأول: فقد تقدم الكلام عليه.

- وأمّا القسم الثاني: فهو ثلاث شُعَب:

- **الشعبة الأولى**: دعواه الاستقراءَ؛ عارية عن الصحة تماماً، فهو لم يُبرز لنا مثالاً واحداً ينطبق على دعواه، فضلاً عن الاستقراء، وما أسهل الدعاوي عند طلاّب العلم اليوم، وللأسف!

---

(١) الجرح والتعديل (٤ : ٣٥٥).

(٢) الجرح والتعديل (٢ : ٤٨٥).

(٣) محمد سعيد حوى: الراوي المجهول (ص: ٢٧٤).

ـ **الشعبة الثانية** : قوله بأنّ أهل الحديث لم يعرفوا شيئاً عن مروياته ، إذ لم يتهيأ لهم فحصها وسبرها ، ليعلم حاله .

وهذا الكلام باطل من وجهين :

ـ الأوّل : أنّ الباحث قبل قليل يزعم أنّ المقصود بالحال العدالةُ ، وما باله هنا جعل الحال حديثياً؟

ـ والوجه الثاني : دعواه على نقّاد الحديث عَدَمَ سَبْرِ مروياته ، وعدم فحصها ؛ دعوى عارية ! إذ إنّ من يفتح كتاب «تهذيب الكمال» أو «تهذيب التهذيب» فضلاً عن «الكامل» و«المجروحين» فضلاً عن «الجرح والتعديل» وغيرها من الكتب ؛ يجد جُمَلاً كثيرة تتكرر في مئات التراجم ؛ تدلّ على أنّ الناقد قد استقرأ تمام الاستقراء !

وقد تتبّعْتُ إطلاق مصطلح «مجهول الحال» هذا ، فوجدتُ المتقدّمين قد استعملوا ما ذكرت آنفاً .

أما المتأخّرون ، فقد استعْمَلَهُ ابن القطّان في كتابه «الوهم والإيهام» مرات كثيرة واستعمله الذهبيّ في «الميزان» مرّات قليلة ، ولم أقف على استعماله إياه في «الكاشف» أبداً ، بينما وصَفَ به ابن حجر في «لسان الميزان» ثلاثين راوياً ؛ أولّهم : (١ : ٤٦ ، ٥٨ ، ١٠١ ، ٢١٨ ، ٣٦١) وآخرهم (٦ : ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٣٠٨) و (٧ : ٥٦ ، ١٧٨) . وهؤلاء يستحقون دراسة شاملة استقرائية . بينما وصف بهذا الوصف ستين راوياً في «التقريب» أولها (١٣٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٨٠) وآخرها (٨٠٠٧ ، ٨٣٧٨ ، ٨٤٠٦ ، ٨٤٢٤ ، ٨٤٥٤) . فهل درس الباحث واحداً منهم؟ قل : هاتوا برهانكم !

وحتى لا نخرج عن دائرة مجهول الحال ، فلنذهب إلى الخمسة المتتابعين الأُوَل ممن قال فيهم ابن حجر في «التقريب» : (مجهول الحال) لنرى ماذا قال أو نقل في تراجمهم في «تهذيب التهذيب» وماذا قال المزّي في «تهذيب الكمال» وما قال غيرهما إن وُجِد .

١ ـ ترجم ابن حجر أبانَ بن طارق في «التقريب» فقال : «د : مجهول الحال» وترجمه المزيّ فقال : «أبان بن طارق ، بصري ، روى عن كثير بن شنظير ، وعن نافع ، عن ابن عمر حديثَ : «من دُعي فلم يجب ؛ فقد عصى الله ورسوله ، ومن دخل على غير دعوة ؛

دخل سارقاً، وخرج مُغيراً» روى عنه خالد بن الحارث ودُرُسْت بن زياد. قال أبو زرعة: مجهول. وقال أبو أحمد ابن عدي: له غير هذا الحديث حديثان أو ثلاثة، وليس له أنكر من هذا الحديث، وهو معروف به»[١].

أقول: أخرج أبو داود حديثه هذا، ثمّ قال: «أبان مجهول» ![٢].

أقول: هل قول ابن عدي: له حديثان أو ثلاثة، سبر لمروياته؟ وهل قوله: ليس له أنكر من هذا الحديث؛ دراسة لها، أو ماذا؟ ولست أدري، ولا الباحث يدري؛ ماذا يقول لأبي زرعة وأبي داود، وهما يقولان عنه: مجهول؟! هل استقرأ الباحث هذا الكلام؟ بل هل رآه قط؟!

٢ - وترجم إبراهيمَ بنَ إسماعيلَ الصائغ، وقال: «س: مجهول الحال من الثامنة».

وترجمه المزيّ فقال: «روى عن الحجاج بن فرافصة، عن عقيل، عن الزهري، عن أبان ابن عثمان قولَه: «من قال بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء...» الحديث. روى عنه يحيى بن يحيى النيسابوري. وقال غيره: عن أبان بن عثمان «د ت سي ق» عن أبيه، عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم. قال أبو بكر بن أبي عاصم: مات سنة سبع وثمانين ومئة. روى له النسائي في (اليوم والليلة)». وقال الذهبي: «مجهول»[٣].

أقول: حديثه هذا أخرجه جمع من الحفّاظ من غير طريقه، وكأنهم أسقطوا طريقه نهائياً، فهل وقف الباحث على ذلك[٤]؟

٣ - وترجم إبراهيمَ بن إسماعيل اليشكريّ، ويقال: هو التبّان. مجهول الحال.

وترجمه المزيّ فقال: «روى عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وروى عنه أبو

---

(١) التقريب (١٧١) والتهذيب (١ : ٨٣) وتهذيب الكمال (٢ : ١٣) والكامل (١ : ٣٠٩) والجرح (٢ : ٣٠١).

(١) أخرجه أبو داود (٣٧٤١) والبيهقي في الكبير (٧ : ٦٨، ٢٦٥) ومسند الشهاب (١ : ٣١٤).

(١) التقريب (١٥٠) والتهذيب (١ : ٩٢) وتهذيب الكمال (٢ : ٤٩) والميزان (١ : ١٢) واللسان (١ : ٣٥).

(١) أخرج ابن حبان (٨٥٢، ٨٦٢) والحاكم (١ : ٦٩٥) وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأحمد (١ : ٦٦، ٧٢) وأبو داود (٥٠٨٨) والنسائي في الكبرى (٦ : ٧، ٩٤) وطريق المترجم ليست عندهم!.

كريب محمد بن العلاء الهمداني، ومعمر بن سهل الأهوازيّ. وروى أبو بكر عبدالرحمن ابن عبدالملك بن شيبة الحزامي عن إبراهيم بن إسماعيل بن نصر التبان، عن إبراهيم ابن إسماعيل بن أبي حبيبة. فيحتمل أن يكونا واحداً والله أعلم. روى له ابن ماجه[(١)].

قلت: أخرج ابن ماجه من حديث إبراهيم بن إسماعيل اليشكري، عن ابن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن أبي سفيان، عن أبي هريرة قال: قيل: يا رسول الله إنا نريد المسجد، فنطأ الطريق النجسة؟ فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «الأرض يطهّر بعضها بعضاً»[(٢)].

٤ ـ وترجم إبراهيم بن إسماعيل، وقال: «ويقال: إسماعيل بن إبراهيم حجازي. مجهول الحال». وترجمه المزيّ، فقال: إبراهيم بن إسماعيل، ويقال: إسماعيل بن إبراهيم السلمي ويقال الشيباني، حجازي. روى عن عبد الله بن عباس، وأبي هريرة وعائشة أم المؤمنين، وامرأة رافع بن خديج، وكان خَلَفَ عليها. روى عنه حَجّاج بن عبيد، وعباس بن عبد الله بن سعيد بن عباس، وعمرو بن دينار، ويعقوب بن خالد بن المسيب. قال أبو حاتم: مجهول. وقال محمد بن إسحاق: حدثنا عباس بن عبد الله بن معبد، عن إسماعيل بن إبراهيم ـ وكان خِياراً ـ روى له أبو داود وابن ماجه حديثه عن أبي هريرة مرفوعاً: «أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر في الصلاة» يعني: السُّبحة[(٣)]. وهو حديث مختلف في إسناده». وساق المزّي الاختلاف إلى أن قال: «قال البخاري: ولم يثبت هذا الحديث ولم يصح إسناده»[(٤)] اهـ.

قال البيهقي: «ورواه جَرير عن ليث، عن حَجّاج، عن إسماعيل بن إبراهيم، أو

---

(١) التقريب (١٥١) والتهذيب (٢ : ٩٢) وتهذيب الكمال (٢ : ٥٠).

(٢) من حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه (٥٣٢) والبيهقيّ (٢ : ٤٠٦) وقال: وهذا إسناد ليس بالقويّ، والمتداول في كتب السنن حديث أم سلمة، فقد أخرجه مالك (٤٥) والدارمي (٧٤٢) وأبو داود (٣٨٣، ٣٨٤) والترمذي (١٤٣) وغيرهم.

(٣) أخرجه أحمد (٢ : ٤٢٥) وأبو داود (١٠٠٦) وابن ماجه (١٤٢٧) والبيهقي (٢ : ١٩٠) بأتم منه.

(٤) تهذيب الكمال (٢ : ٥١).

إبراهيم بن إسماعيل . قال البخاري رحمه الله : إسماعيل بن إبراهيم أصحّ ، والليث ـ يعني ابنَ أبي سليم ـ يضطرب فيه» ا . هـ .

وقال ابن حجر في «تهذيبه» : «فرّق بينهما أبو حاتم الرازي وأبو حاتم بن حبان في «الثقات» وإنما جمع بينهما البخاري في «تاريخه» فتبِعَه المزّي !»[(١)] .

٥ ـ وترجم إبراهيمَ بنَ سعيد أبا إسحاق المدنيَّ ، وقال : «د ، مجهول الحال» وترجمه المزيّ فقال : «إبراهيم بن سعيد أبو إسحاق المدني . روى عن نافع ، عن ابن عمر حديث : «المحرمة لا تنتقب ولا تلبس القُفّازين»[(٢)] روى عنه زكريا بن يحيى «زحمويه» الواسطي ، وقتيبة بن سعيد . قال أبو داود : شيخ من أهل المدينة ، ليس له كبير حديث . وقال أبو أحمد ابن عدي : ليس بمعروف» ا . هـ .

وساق ابنُ عديّ حديثه هذا ، ثمّ قال : «هذا الحديث لا يتابع إبراهيم بن سعيد على رفعه ، ورواه جماعة عن نافع من قول ابن عمر»[(٣)] .

أقول : هذا قَدْر كافٍ من غير انتقاء ولا تسوية ، وهو يدحض كلّ ما سوّده هذا الباحث الفاضل الذي يزعُم أنّه يقرر حقائق ، من غير أن يسوقَ دليلاً صالحاً على ما يقول !

المسألة الرابعة : المستور

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح : «المستور مَنْ كان عدلاً في الظاهر ، ولا تُعرف عدالته الباطنة» .

قلت : فهو عند ابن الصلاح خير من مجهول العدالة في الظاهر والباطن بالتأكيد .

قال الحافظ العراقي : «في كلام الرافعي في كتاب الصوم : أن العدالة الباطنة هي التي يرجع فيها إلى أقوال المزكّين»[(٤)] .

---

(١) التقريب (١٥٢) والتهذيب (١ : ٩٣) .

(٢) الحديث من رواية إبراهيم المدني هذا ، أخرجه أبو داود (١٨٢٦) وأبو يعلى (١٠ : ١٨٩) والبيهقي (٥ : ٤٧) ونقل الخلاف في رفع الحديث ووَقْفِه ، وابن عديّ في الكامل (١ : ٢٥٨) وقد أخرجه جماعة مرفوعاً .

(٣) التقريب (١٨٠) والتهذيب (١ : ١٠٨) وتهذيب الكمال (٢ : ٩٨) والكامل (١ : ١٥٨) .

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (ص :١٢١) وشرح ألفية العراقي له (٣٢٨/١) .

قلت : صورة المستور حَسَب هذا التعريف : أن يروي عن الراوي عدد من الرواة ، مع عدم ورود أيِّ قادح في عدالته ، مع سلامة ظاهره من الفسق وخوارم المروءة ، ومعرفة الناس له بالاستقامة الدينية . لكن صلاح الحال شيء ، واستقامة الرواية شيء آخر ؛ لا يعرفه إلا أهل الحديث ، فلا بدَّ من تدخُّل نقَّاد الحديث في حال الراوي ، حتى يكتشفوا استقامة روايته ، وهي العدالة الباطنة عند المحدثين فيما يبدو !

وقد استعمل ابن القطّان مصطلح (مجهول الحال) كثيراً في كتابه «الوهم والإيهام» بينما لم أقف على استعماله مصطلح «مستور» إلاّ مرات قليلة جدّا :

ـ قال في ترجمة الفرافصة بن عُمير : «من المساتير» ولم يزد (٨٤٩) .

ـ وقال في ترجمة سيّار بن حاتم : «وليس لعبد الحقّ أن يعتلّ على الحديث بسيّار ابن حاتم ، فإنه قد روى عنه جماعة منهم : أحمد ابن حنبل ، وعبد الله بن أبي زياد وهارون بن عبد الله ؛ فهو من المساتير ، وهو يقبلهم ، وإنما ألزمناه ما التزم ، والحقّ في الحديث بحسب الاصطلاح ؛ أنه حسن ، كما قال الترمذيُّ» (١٤٢٦) .

ـ وقال في ترجمة محمد بن عليّ بن يزيد بن ركانة : «من المساتير الذين يَقبلُ أمثالَهم ـ يعني عبدالحقّ ـ روى عنه ابن جريج ، وابن إسحاق ، ومسلم بن خالد الزنجي» . . ثم تكلّم على حديثه ؛ فكان مما قال : «ولا أقول : إنه صحيح ، ولكنه أقرب إلى أن يُلتفت إليه ويكتب» ! (٨٣٣) .

ـ وقال في ترجمة أبي إدريس السكوني : «يروي عن جبير بن نفير ، عن أبي الدرداء ولا يُعرف ، روى عنه غيرُ صفوان بن عمرو ، فحاله مجهولة . وإنما حديثه عنده حسن وليس بصحيح ؛ باعتبار الاختلاف في قبول أخبار المساتير ، للاختلاف في أصلٍ قَبِلَه عبد الحقّ ـ وهو : من عُلم إسلامه ، هل تُقبل روايته وشهادته ، ما لم يظهر من حاله ما يمنع من ذلك ، أو يُبتغى وراء الإسلام مزيدٌ ، وهو المعبّر عنه بالعدالة» (١١٣١) .

وقد أطلق الحافظ الذهبيّ مصطلح «مستور» خمس مرّات في «الكاشف» هي : (١٩٣٥ ، ٢٦٦٣ ، ٣٠٨٤ ، ٥١٨٩ ، ٥٢٤٢) وأطلقه في «الميزان» مرّات قليلة نقلها ابن حجر في «اللسان» وناقشه فيها ، وأضاف عدداً من الرواة ، فكانوا جميعاً ثمانية رواة ، وها هي أرقام

صفحاتها فيه : (٢ : ٤٧٤ ، ٤٩٧) و (١٩٥ ، ١٩٨ ، ٣٣٦) و (٥ : ٤٠٤) و (٧ : ١٧٥ ، ٣١١) بينما أطلق ابن حجر مصطلح (مستور) في «التقريب» (١٥٠) مئة وخمسين مرّة أوائلها : (٦٢ ، ٦٨ ، ١٢٨ ، ١٥٧ ، ١٩٨) وأواخرها (٨٤٦١ ، ٨٤٦٢ ، ٨٤٦٤ ، ٨٤٦٥ ، ٨٤٧٢) .

ويظهر لي أنّ الاضطراب في حدّ المجهول ، ومجهول الحال ؛ يسري على المستور أيضاً ! وهذه بعض الشواهد على ذلك :

ـ ترجم ابن أبي حاتم عبيدَ بن باب والد عمرو بن عبيد ، وقال : «سألت أبي عنه؟ فقال مستور ، لم يبلغنا عنه شيء ؛ إلا في ابنه عمرو» . وترجمه البخاري وابن حبان من غير زيادة ، وقال في «الميزان» : «قلّ ما روى» ونقل عن ابن معين قوله : «ليس بشيء» ولم يَزِد ابن حجر شيئاً ذا بال[1] .

ـ وترجم محمّدَ بن هارون أبا عبد الله الرازي اللؤلؤي ، وقال : «روى عنه أبو زرعة وقال : كتبت عنه حديثاً واحداً ، وكان ينزل المدينة ، شيخ مستور . وسئل أبي عنه؟ فقال : شيخ مستور»[2] .

ـ وترجم الذهبيُّ زرارةَ بن أبي الحلال ـ واسمه ربيعة ـ العتكي ، وقال : «مستور» . فقال ابن حجر في «اللسان» : «ما أدري لِمَ ذَكَره ؛ فإنه ليس من شرط هذا الكتاب ، ولو كان يذكر كلَّ من لم يجد فيه توثيقاً ، ولو روى عنه جماعة ؛ لفاته خلائق» .

قلت : هذا الرجل روى عنه روح بن عبادة ، وعبيد الله بن ثور ، وغيلان بن جرير وهشيم ، وغيرهم . وقال ابن معين وابن سعد : «ثقة» زاد الثاني : «إن شاء الله !» ومع هذا قال الذهبيّ : «مستور»[3] .

---

(١) الجرح والتعديل (٥ : ٤٠٢) وانظر ترجمته في تاريخ البخاريّ الكبير (٥ : ٤٤٣) والثقات (٥ : ١٣٤) واللسان (٤ : ١١٨) .

(٢) الجرح والتعديل (٨ : ١١٧) .

(٣) طبقات ابن سعد (٧ : ١٤٩) وتاريخ البخاري (٣ : ٤٣٩) والثقات (٦ : ٣٤٣) والجرح والتعديل (٣ : ٦٠٤) واللسان (٢ : ٤٧٤) .

ـ وترجم الذهبيّ الصلْت بن طريف المِعْوَلي ، وقال : «مستور . قال الدارقطني : والحديث مضطرب» . وقال ابن القطان : «والصلْت لا تُعرف حاله»[(١)] .

وهذه المصطلحات الثلاثة : (المجهول ، ومجهول الحال ، والمستور) يحتاج كلّ منها إلى رسالة علمية ، أو بحث علميّ جادّ ، من باحث متمكّن ، وعندها يستطيع هو وحده إعطاء هذه المصطلحات حدوداً صحيحة . أما الباحث المحترم ، فإنه لم يقُمْ بشيء من ذلك بيقين .

وحتى نقوم بهذه الدراسة إن شاء الله تعالى ، أو يقوم بها واحد من أهل العلم الجادِّين ؛ فقد اصطلحنا على أنّ المجهول : من لم يرو عنه إلاّ راوٍ واحد ، وُثِّق أم لم يوثَّق ! فهو مجهول ! ومجهول الحال : من روى عن اثنان ولم يوثَّق . والمستور : مَن روى عنه أكثر من اثنين ولم يوثَّق من معتَبَر .

وقد خَلَصَ الباحثُ الفاضل الذي زعم أنه يريد أن ينهي الخلاف في (الراوي المجهول) إلى أنّ المحدثين على عدم جواز العمل برواية مجهول العين (ص : ٢٧٣) وأنّ الرأي الراجح الذي عليه العلماء هو ردّ رواية مجهول الحال (ص : ٢٧٥) وترجَّح عنده عدم جواز العمل برواية مجهول الحال والمستور ، وما نُسب إلى بعض علماء الشافعية من قبول رواية المستور ؛ فإنه مخالف لما قرّره علماؤهم المعتمدون (ص : ٢٨٢) بينما قال في خاتمة بحثه البديع : «يتبين من خلال تطبيقات العلماء في تعاملهم مع رواية المجهول بأنواعها ـ كذا ـ أنها تصلح للمتابعة ، ما لم تكن روايةً منكرة ، مع توافر شروط تقوية الحديث الضعيف المعمول بها عند أهل العلم . وهذا الموضوع يستحقُّ أن يُفرَدَ له بحث تطبيقيّ ، لنرى شواهده» (ص : ٢٨٤) .

أقول : يقصد الباحثُ الفاضل أنّ علماء الحديث لا يَقبلون ما يتفرّد به مجهول العين ومجهول الحال ، والمستور ، ويَقبلون ما يتابَع عليه من حديثه ، أو يوجد له شاهد وَفْق ضوابط معلومة لديهم .

---

(١) تاريخ البخاري (٤ : ٣٠٤) والثقات (٦ : ٤٧٢) واللسان (٣ : ١٩٥) .

وهذا صحيح . . ومعلوم . . ومقرَّر . . لكن كان على الباحث أن يسوق أدلّته ، وأن يرصد تطبيق المحدّثين ، ثمّ يُبدي رأيه في ذلك التطبيق ، أهو صواب مطلقاً ، أم خطأٌ مطلقاً؟ وما الذي قادَهُم إلى قبول رواية المجاهيل في المتابعات والشواهد ، وهم لا ينطبق عليهم شرطٌ واحد من شروط العدالة التي سطَّروها في كُتُبهم؟!

المطلب الثالث: المباحث الملحَقة بالمجهول في علوم الحديث

ـ المسألة الأولى : المسكوت عليه

هو الراوي الذي وُجد في سند حديث ، وترجمه علماء الرجال الأقدمون في كتبهم دون ذكر جرح أو تعديل فيه ، سواء روى عنه واحد ، أم روى عنه جماعة ، وبهذا يشمل مجهول العين ، ومجهول الحال ، والمستور

وهذا النوع من الرواة كثير الورود في مصنفات المتقدِّمين ، ولا يصحُّ إطلاقاً حكم واحد على جميعهم .

وقد صنفتُ في ذلك كتاباً حاولت فيه تحرير مسألة الروِلة المسكوت عليهم ، وتقعيد قواعد علمية لذلك[1] وكان مما قلته فيه مما ينفع لما نحن بصدده : «إنَّ الرواة المسكوت عليهم ، أصناف عديدة :

ـ فمنهم من يشبه ظاهر العدالة المعروفة بين أهل العلم ، وهذا يأخذ حكمه في الاحتجاج به .

ـ ومنهم من يشبه المستور ، وهذا يأخذ حكمه أيضاً بقبوله في المتابعات والشواهد .

ـ ومنهم من يشبه مجهول الحال ، وهذا يُعتبر بحديثه ، ويُستشهد به في المتابعات

(١) اسم كتابي : رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل . وقد حاز على رضا أهل العلم ، وقد اقترحت على عدد من زملائي بجامعة أم القرى دراسة : الرواة المسكوت عليهم في كتاب الجرح والتعديل ، فوافقوا على الاقتراح ، وقد أنهى ثلاثة منهم أبحاثهم ، وتوصَّل اثنان منهم إلى النتيجة التي خلصت إليها في كتابي هذا ! وفي صدر كتابي (الرواة المسكوت عليهم) أوضحتُ مناهج الزملاء الأفاضل .

والشواهد عند المحدّثين ، مع ملاحظة أن لهذا التقسيم أثره في الترجيح .

ـ وقسم لا يُعرف إلا من رواية من لم تثبت عدالته ، كالمجهول ، والمستور ، ومجهول الحال ، والمتروك ، والضعيف ، ومَنْ وُصف بسوء الحفظ والغفلة الفاحشَيْن .

فهذا لا يُحتجُّ به ، ولا يُعتبر بحديثه باتّفاق أئمة الحديث من الناحية النظرية ، ولم أقف على حديث من هذا شأنَه ، صحَّحه واحد من الحفَّاظ ، في حدود علمي واطّلاعي .

وعلى هذا ، فلا يجوز ـ إطلاقاً ـ تعميمُ حكمٍ واحد على الرواة المسكوت عليهم ، أياً كان هذا الحكم .

بقي أن أشير إلى أمر ذي بال يخصُّ مسألة المسكوت عليهم ، ويفيد بحثنا هذا فأقول :

ـ من نقاد الحديث من صنّف كتباً في الجرح والتعديل ، والعلل ، وصنف في السنن ووصلَتْ إلينا كتبه .

ـ ومنهم من صنف هذا وذاك ، ولكن أحد الأقسام الثلاثة قد ضاع ، وبقي قسمان .

ـ ومنهم من صنّف في السنن ، ولم يصنف في الرجال والعلل ، والعكس ، فلا يجوز لأحد نسبةُ السكوت إلى ناقد ، حتى يستقرئ كتبَه كلَّها ، إذ ربما يكون تكلّم على هذا الراوي ، أو ذاك في خبايا الزوايا ؛ لمناسبة دعَتْ إليه في نظره .

وقد يسكت ناقد في كتبه كلِّها ، ولا يُنقل إلينا عنه شيء ، لكن نجد كلاماً لناقد آخر معاصر له ، أو متأخر عنه .

فلا يجوز الجزم بأن النقاد كلَّهم سكتوا على راوٍ ما ، ما لم تُسبر كتب السنن كلُّها ؛ لأن كثيراً من المصنفين في الحديث النبوي ـ كالدارقطني والبيهقي وابن حزم مثلاً ـ يتكلّمون على الرجال والعلل في مصنفاتهم الحديثية .

وما لم تُسبر كتب العلل والتخريج كلُّها ، وكتب الجرح والتعديل ، وكتب التراجم وكتب الطبقات ، وكتب التواريخ العامة ، وتواريخ البلدان ؛ فلا يُجزم بأمر من مثل هذا .

لأنّ تَتَبُّعَنا لكتب السنن ؛ أوقفنا على كلام نقدي بديع ، لعدد من أئمة النقد ، قلّما ينقل علماء الجرح والتعديل كلامَهم ، مع اتفاقهم على إمامتهم كالإمام الشافعيّ

والحاكم النيسابوري ، وما ذلك إلا لأن مصنفاته في الجرح والتعديل ، لم تغطّ كل من تَكلَّم فيهم .

فقد أحصيت للحاكم مئات التراجم تكلّم عليها في المستدرك بالجرح والتعديل تُعدّ من أدق الكلام النقدي التطبيقي[١] .

ـ المسألة الثانية : المبهمون من الرواة

تدور معاني الإبهام في اللغة على الشيء المنغلق الذي لا يعرف المأتي إليه . والابهام في اصطلاح المحدِّثين هو : إخفاء المحدِّث ذكر اسم الراوي في الإسناد أو المتن لأمر من الأمور[٢] .

فالمبهم من الرواة هو : من أُغفل ذكرُ اسمِه في الحديث ، أو ذُكِر بما لا يميّزه عمن يشترك معه في الاسم ، أو الوصف . ومن أمثلة الإبهام : قول المحدّث : حدثني الرضا عندي ، أو حدثني الثقة ، أو حدثني من لا أتّهم؟!

أو قوله : حدثني فلان عن بعض آله ، أو عن بعض أهل بلده ، أو عن أهل العلم فيها . أو قول التابعي : حدثني من سمع رسول الله ، أو من رأى رسول الله ، أو صَحِبَ رسول الله صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم ، أو بعض أهل بدر ، أو أيّ إضافة أخرى .

والإمام البخاري يكثر من الإبهام ، بالقياس إلى مسلم ، فلا يكاد يمرّ اسم علم من رواة الحديث ـ زيد مثلاً ـ إلا وعند البخاري واحد ممن يسمّى زيداً ، أو أكثر ممن لم ينسب بما يميّزه ، فيلتحق بالمبهمين !

ولكثرة هذه المبهمات ، فقد عقد الحافظ ابن حجر الفصل السابع من مقدمة «الفتح» في «تبيين الأسماء المبهمة التي يكثر اشتراكها» ، وهو فصل مهم يتعيّن مطالعته على كل من يريد دراسة «صحيح البخاري» وقد أعددتُ للمبهَمين من شيوخ البخاري بحثاً

---

(١) رواة الحديث (ص : ٢٤٣ ـ ٢٥٠) بتصرف يسير جداً .

(٢) انظر الرواية على الإبهام والتعديل عليه عند الشافعي ، للأخ الدكتور عبد الرزاق موسى الأردني رسالة ماجستير جامعة أم القرى (١ : ٣٦ ـ ٣٩)

مستقلاً ، ألحقته بكتابي «الوحدان من رواة الصحيحين» .

قال الحافظ : «قال الشيخ قطب الدين الحلبي : وقع من بعض الناس اعتراض على البخاري بسبب إيراده أحاديث عن شيوخ لا يزيد على تسميتهم ، لما يحصل في ذلك من اللَّبس ، ولا سيما إن شاركهم ضعيف في تلك الترجمة»[١] .

قلت : ولا ريب أن فوائد بيان مبهمات المتون مهمة ومفيدة ، بيدَ أن بيان الإيهام الواقع في الأسانيد أهمّ ، وإغفاله خطر .

قال الحافظ أبو زرعة ابن العراقي : «وأما فوائد مبهمات الإسناد ، فلا تخفى شدة الاحتياج إلى معرفتها ؛ لتوقف الاحتجاج بالحديث على معرفة عين راويه»[٢] .

وقال الحافظ السخاوي : «وفائدة البحث عن المبهم ، زوال الجهالة التي يردّ الخبر معها ، حيث يكون الإبهام في أصل السند[٣] كأن يقال : أخبرني رجل ، أو شيخ ، أو فلان ، أو بعضهم ، لأن شرط قبول الخبر علم عدالة راويه . ومن أُبهْم اسمه لا تُعرف عينه ، فكيف عدالته؟

بل لو فرض تعديل الراوي عنه له ، مع إبهامه إيّاه ، لا يكفي على الأصح كما تَقرّر في بابه»[٤] .

والمبهمون من الرواة يشبهون الوحدان من جهتين اثنتين :

الأولى : أنهم لا يُعرفون إلا من رواية راو واحد .

والثاني : أنه لا يُحتجُّ بهم منفردين كالوحدان .

---

(١) هدي الساري (ص : ٢٣٥ ٢٦١) .

(٢) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ، لابن العراقي (ص : ٧) . وانظر الرواية على الابهام (١ : ٤٨) .

(٣) العلماء يقولون : خرّج له أصلاً ، ويقولون : احتجّ به ، ويقولون : هو عمدة في السند ، ويريدون أنه مدار الحديث موضع التفرّد في السند ، فما علا باتجاه الصحابي .

(٤) فتح المغيث للسخاوي (٤ : ٣٠١) .

ـ المسألة الثالثة : الوحدان من الرواة

جاء في «القاموس» وشرحه : الواحد أول عدد الحساب .

والواحد : المتقدِّم في علم أو بأسٍ أو غير ذلك ، كأنه لا مثل له ، فهو وحده . وجَمْعه : وحدان ، وأحدان ، كراكب وركبان ، وراع ورعيان .

قال الأزهري : يقال في جمع الواحد : أحدان ، والأصل : وحدان ، فقلبت الواو همزة لانضمامها . قال الهذلي :

يحمي الصريمةَ أحدانُ الرجال له صَيْدٌ ، ومجترِئٌ بالليلِ همّاسُ

قال ابن سيده : فأمّا قوله :

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافاتٍ ووُحدانا

فقد يجوز أن يعني أفراداً . وهو أجود ؛ لقوله : زرافاتٍ ، وقد يجوز أن يعني به الشجعان الذين لا نظير لهم في البأس[(١)] .

قلت : لمصطلح الوحدان في علم الرجال ، صلة وثيقة بالمعنى اللغوي ، فإذا نظرنا إلى كلمة «وحدان» على أنها جمع «واحد» فإن الرواة الذين ليس لهم إلا راو واحد أفراد يجمع بينهم قَدْر مشترك ؛ هو الجهالة .

فهذا واحد مجهول ، وهذا واحد آخر مجهول ، والجمع : وحدان مجاهيل ومجهولون .

وإذا نظرنا إليه من جهة تميّز أفراده ، بقلة المعرفة بهم ، أو قلة الرواة عنهم ؛ فهم وحدان يجمع بينهم هذا الوصف المشترك .

على أن العرب تطلق السبب وتريد المسبَّبَ ، وتطلق المؤثّر وتريد الأثر ، والعكس في الصورتين جميعاً . وهذا مشتهر في لغة العرب ، أبينُ من أن يُستدلَّ له .

فيكون مصطلح (الوحدان) عَلَماً على كل رجل من رجال الحديث لم يرو عنه إلا راوٍ واحد . لكن الراوي الواحد هنا ، ليس هو صاحبَ الأثر في الجهالة ، وإنما أُسند إليه الأثر

(١) تاج العروس للزبيدي (٢٦٣/٩ ٢٦٤) والقاموس ، والأساس ، والمصباح ، ومختار الصحاح كلّهم في (وحد) .

مجازاً ، كما أسند الموت إلى الميّت في قولنا : مات الرجل .

فنحن إذا نظرنا إلى تعريفات المحدثين للمجهول ، رأيناها تتناول «الوحدان» في أوائل ما تتناول .

ويبدو أنّ علماء الحديث وجدوا أنفسهم مضطرين إلى قبول روايات عدد غير قليل من هؤلاء الوحدان ، فأفردوا «الوحدان» عن المجاهيل والمساتير ، بمبحث خاص ، وحاولوا إيجاد مَخرج لهؤلاء الرواة ، وخاصة الصحابة منهم ، ومن خرّج له صاحبا «الصحيحين» .

قال الحافظ ابن الصلاح : أقلّ ما ترتفع به الجهالة ، أن يرو عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم ، إلا أنّه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه .

وقد خرّج البخاري في «صحيحه» حديث جماعة ليس لهم إلا راو واحدة وكذلك خرّج مسلم حديث قوم ليس لهم غير راوٍ واحد . وذلك مصير منهما إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً ؛ برواية واحد عنه .

والخلاف في ذلك متّجه في التعريف ، نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل ، على ما قدمناه[١] .

ثم قال في موضع آخر :» ثم بلغني عن أبي عُمَر بن عبد البّر وِجادةً ، أنه قال : كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد ، فهو عندهم مجهول ، إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد ، واشتهار عمرو بن معد كرب بالنجدة[٢] .

وذكر نحو هذا الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» فقال في ترجمة عبد الرحمن ابن فرّوخ : يقوم مقام الراوي الثاني الشهرة لله وقد بدا لي ، فاستدركت كل ما اطّلعت عليه مما هذا سبيله وكان تتبعي لذلك بعد تبييض النسخة من هذا المختصر - يعني التهذيب - بأربعين سنة[٣] . أقول : هذا كلّه ترقيعٌ لا قيمة له عندي !

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ، مع التقيد والإيضاح (ص :١٢٥ ١٢٦) .

(٢) ما سبق (ص :٣١٠) .

(٣) تهذيب التهذيب (٢/٣٩٠) والتقريب (١/١٨٣) .

وقد ادّعى الحاكم النيسابوري في كتابه «المدخل إلى الإكليل» أن الشيخين لم يخرّجا من رواية هذا النوع شيئاً[١]؟ وقد انتقده عدد من العلماء في ذلك .

قال الحافظ : «تناقض الحاكم ، فادّعى أنّ هذا شرطهما ، ثم استدرك عليهما أشياءَ مما يخالف ذلك»[٢] .

وقد أجاب الإمام النووي ، عن ذلك في تقريبه فقال : ولا يصح الردّ عليه ـ يعني على الحاكم بمرداس وربيعة ، فإنهما صحابيان مشهوران ، والصحابة كلّهم عدول[٣] .

وأما غير الصحابة ، فليس في «صحيح البخاري» حديثٌ أصلٌ من رواية من ليس له إلا راو واحد قطّ؟ كذا قال الحافظ في «هدْي الساري»[٤] .

قلت : مبحث الوحدان في كتب علوم الحديث النظرية ينتهي في صفحة واحدة ، أو صفحتين على الأكثر ، لأنه ليس بين أيديهم ما يقولونه زيادة على ما تقدم !

مع أن قضية الوحدان ، ليست بالمسألة الهيّنة ، القليلة الوقوع ، أو الأثر في كتب الحديث النبوي ، إذ زاد عدد الرواة الوحدان في الكتب الستّة (١٨٠٠) على ألف وثمان مئة راوٍ[٥] من مجموع رواة الكتب الستة البالغ عددهم ستّة وعشرين راوياً وثمان مئة راو ، وثمانية آلاف راوٍ[٦] .

فإذا أضيف إلى هؤلاء : المجاهيلُ ، والمستورون ، والمبهمون ، والمقبولون ـ وأكثرهم مجاهيل ـ يتبيّن ضخامة رواة ساحة الجهالة هذه .

وهذا يؤكد ما أكرّره دائماً ، من أن مباحث علم الحديث في كتب المصطلح مفاتيح أبواب هذا العلم ، أو مشاعل تنير الطريق بين يدي السائر فيه ، ومن ظنّ أن ما فيها هو

---

(١) المدخل إلى الإكليل ـ ضمن مجموعة الرسائل الكمالية ـ قسم الحديث . وانظر ما سبق .

(٢) تهذيب التهذيب (٢/٣٩٠) والتقريب (١/١٨٣) .

(٣) المنهل الراوي من تقريب النواوي (ص : ٩٣) .

(٤) هدي الساري (ص :١١) .

(٥) قمنا بهذه الاحصائية بعد استخراج الوحدان من تهذيب الكمال .

(٦) حسب ترقيم الشيخ محمد عوّامة لتقريب التهذيب . انظر طبعة دار الرشيد بحلب .

نهاية التدقيق والتحقيق، فإنه بعيد عن هذا العلم كبعد النسبة بين ما كتبوه عن الوحدان في علوم الحديث النظرية، وما كتبته في أطروحتي عن الوحدان من رواة الصحيحين التي جاءت في مجلّدين كبيرين!

وقد ادّعى الحافظ ابن حجر: أنْ ليس في «صحيح البخاري» حديث من أصول الكتاب من رواية من ليس له إلا راو واحد.

يريد أن يقول: هناك عدد من الرواة، من هذا الصِّنْف خرّج لهم البخاري في المتابعات والشواهد، أما في الأصول؛ فلا! وهذا صحيح في الجملة، وليس على إطلاقه.

وفي ختام هذا التمهيد؛ أحبّ أن أشير إلى أنّ استيعاب الكلام على أفراد هؤلاء الأجناس من الرواة؛ يحتاج إلى أعمال علميّة متعددة، لن يستوعبها جميعاً بحثي هذا.

المبحث الثَّاني

المجهول بين الأصوليِّين والمحدِّثين

المطلب الأول: المجهول عند الأصوليين

لم يختلف الأصوليُّون عن المحدِّثين في تقسيم المجاهيل إلى ثلاثة أقسام: مجهول عين، ومجهول حال، ومستور، وقلّما وُجد لأحد من الأصوليِّين في شيء من أحكام المجهول، إلاّ وُجد مثله عند أحد المحدِّثين.

بيد أنني لم أقف على بيان حَدّ المجهول عند الأصوليِّين، ولعلَّ ذلك راجع إلى تسليم الأصوليين للمحدِّثين في فَنّهم.

وقد تناول الأصوليُّون أقسام المجهول الثلاثة، وعرضوا آراءهم في قبول أخبارهم أو رَدِّها. وَفرَّقوا بين المجاهيل في العصر الأول، والمجاهيل في العصور التالية.

قال صاحب «المعتمد»(١): «واعلم أنه إذا ثبت اعتبارُ العدالة، وغيرِها من الشرائط التي ذكرناها؛ وَجَبَ إن كان لها ظاهر؛ أن يُعتمد عليه، وإلاَّ لَزِمَ اختبارها.

ولا شبهة أنَّ في بعض الأزمان ـ كزمن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قد كانت العدالةُ منوطةً بالإسلام، فكان الظَّاهر من حال المسلم كَوْنَه عدلاً، ولهذا اقتصر النبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في قبول خبر الأعرابي عن رؤية الهلال، على ظاهر الإسلام واقتصر الصحابة على إسلام من كان يروي الأخبار من الأعراب، فأمّا الأزمان التي كثُرت فيها الجنايات ممن يعتقد الإسلام، فليس الظاهر من إسلام الإنسان كونَه عدلاً فلا بد من اختباره، وقد ذكر الفقهاء هذا التفصيل» ا. هـ.

قال ابن الوزير الصنعاني معقّباً على قول صاحب «المعتمد»: «وفيه فائدتان:

إحداهما: أنه روى مذهب المحدّثين عن الصحابة، وأنهم كانوا يقبلون أحاديث الأعراب، بل هذا أوسع من مذهب المحدّثين، لأنَّهم اقتصروا على من رأى النبيَّ ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من الأعراب.

---

(١) المعتمد لأبي الحسين البصري المعتزلي (٢: ٦٢٠).

وثانيتهما : روايته أن الفقهاء ذهبوا إلى ما ذهب إليه المحدثون ، بل إلى قبول جَميع المسلمين في وقته ـ عليه السلام ـ وإن لم يكونوا من أصحابه»(١) .

قلت : وَثَمّةَ فائدة ثالثة وهي : أنَّ مَن بعد أهل العصر النبوي ليسوا كأهله ، ولا بد من اختبار عدالتهم ، والوقوف عليها .

بيدَ أنّ الإمام الشافعي يلحَظُ أمراً آخر ، فقد قال في «اختلاف الحديث» :

«فإن قال قائل : فقد طلب عمر بن الخطاب من مُخبِر عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ؛ مُخْبِراً آخر غيره معه عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم؟ قيل له : إن قبول عمر لخبر واحد على الانفراد ؛ يدل على أنه لا يجوز عليه أن يطلب مع مُخْبِرٍ مُخْبِراً غيره ، إلاّ استظهاراً ، لا أن الحجة تقوم عنده بواحد مرة ، ولا تقوم أخرى ، وقد يستظهر الحاكم ليسأل الرجل قد شهد له عنده الشاهدان العدلان زيادةَ شهودٍ ، فإن لم يفعل ؛ قَبِلَ الشاهدَين ، وإن فعل ؛ كان أحبَّ إليه ، أو أن يكون عمر جَهِلَ المخبر ، وهو إن شاء الله لا يقبل خَبَرَ مَنْ جَهِلَه . وكذلك نحن لا نقبل خبر من جهلناه ، وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير»(٢) ا . هـ .

فالإمام الشافعي يرى أن طلب عمر من المخبر مخبِراً آخر ، قد يكون لجهله بحال المخبر ، وعمر لا يقبل خبر من جهِله ، فكيف نوفِّق بين نصّ الشافعي هذا ، وبين ما نسبه ابن الوزير إلى المحدِّثين من أنّ أهل العصر الأول ـ جميعاً ـ كانوا على العدالة؟

قلت : الذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أن التعميم فيه نظر ، فأهل عصر عُمَر فيهم الصحابة والتابعون ، والشافعي إنَّما يُوثِّق الصحابة فقط ، وليس في الصحابة من يجهله عمر ، وإن جهله ؛ فإنَّ غيرَه من الأصحاب يخبره بأنه صحابي . . . على أن التوثُّق شيء ، والثقة شيء آخر ، فقد يطلب إنسان من ثقة دليلاً آخر على صدقه ، يَسْتَظْهِرُ به ، ويَطْمَئِنّ إليه ، وخاصةً إذا كان من الأمور المهمّة ، ذات الأثر في الدين .

ولعل خير ما ندرسه في هذا المبحث ؛ هو تحرير مذهب الحنفية في رواية المجهول ، لأن

(١) العواصم (١ : ٣٧٤) .

(٢) اختلاف الحديث (ص٤٧٩) .

لهم مفاريدَ ، لم يشاركهم فيها من يُعْتدُّ بقوله من أهل الحديث .

اختلفت أقوال علماء الحنفية في تحديد المراد من المجهول ، كما اختلفوا في أقسامه وطبقاته ، وسأعتمد على مصادرهم المعتمَدَة عندهم في تحرير مذهبهم ، حتى يكونَ ذلك أدقَّ وأَوْثَقَ .

قال صاحب «المغني في أصول الفقه» : «والمجهول ـ الذي لم تُعْرَف صحبته إلا بحديث واحد رواه ، أو بحديثين ؛ مثل وابِصَة ابن مَعْبد(١) وسَلَمَة بن المُحَبِّق(٢) ـ ؛ كالمعروف ؛ إن قبلوا روايته ، أو سكتوا عن الطعن ؛ لأنهم لا يُتَّهمون بالتقصير .

وكذا إن اختلفوا فيه مع نقل الثِّقات عنه ، كرواية مَعْقِل بن سِنان(٣) في مثل مهر بَرْوَع(٤) رَدَّه عليٌّ(٥) وقَبِلَه ابن مسعود(٦) رضي الله عنهما ، ورواه الثِّقات عن معقل

(١) وابصة بن معبد بن عتبة بن الحرث الأسدي ، ذكر له الحافظ ستة رواة . الإصابة (٣ : ٦٢٦) التهذيب (١١ : ١٠٠) .

(٢) سلمة بن المحبق الهذلي ، ذكر له الحافظ أربعة رواة . الإصابة (٢ : ٦٧) .

(٣) معقل بن سنان بن مظهر الأشجعي ، ذكر في الرواة عنه ـ على ما قيل ـ مسروق والشعبي والحسن . الإصابة (٣ : ٤٤٦) .

(٤) بَرْوَع بنت واشق الرؤاسية الكلابية ، أو الأشجعية . الإصابة (٤ : ٢٥١) .
ومهر بروع : هو من تزوجت وفوضت أمر صَدَاقِها إلى زوجها ، فمات قبل أن يُسَمّيَ المهرَ ، فهل يكون لها مهر أمثالها من نسائها؟ وانظر تمام القصة في صحيح ابن حبان (٤٠٩٨ ، ٤١٠٠ ، ٤١٠١) وسنن أبي داود في النكاح ، باب فيمن تزوج ولم يُسمِّ صداقاً حتى مات . الأرقام (٢١١٤ ـ ٢١١٧) والترمذي في النكاح ، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها رقم (١١٤٥) وقال : حديث حسن صحيح . وانظر كلامه على فقه الحديث فإنه نافع ، والنَّسائي في النكاح باب التزوج بغير صداق (٦ : ٩٨ ـ ١٠٠) ، وقد ذكر له طرقاً عديدة . وابن ماجه في النكاح رقم (١٨٩١) ، وأحمد في المسند (٤ : ٢٧٩ ، ٢٨٠) والإصابة (٤ : ٢٥١) وهو حديث صحيح الإسناد .

(٥) انظر أثر علي في المصنف (٦ : ٢٩٣ ، ٤٧٧) فقد قال : لا تصدَّق الأعراب على رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم . ولم يكن علي رضي الله عنه يجعل لها صداقا ، ويقول : حسبها الميراث وعليها العدة . والحكم بن عتيبة ـ راوي أثر علي ـ لم يدرك عليّاً ، ولكن مضمون الحديث مشهور عن عليّ ، وقد ساقه الترمذي (٣ : ٤٥٠) مساق الجزم به عن عليّ . قلت : لو أخذ المحدّثون بهذا المرويّ عن عليّ ـ لا تُصدق الأعراب ـ لما تضاربت روايات السنّة هذا التضارب العجيب ، أمّا اليوم ؛ فهيهات !!

(٦) انظر القصة في كتب السنة سالفة الذكر ، وفي المصنف (٦ : ٢٩٤ ـ ٢٩٥) .

منهم : عبد الله بن مسعود وعلقمة[١] ومسروق[٢] ونافع بن جبير[٣] والحسين[٤] رضي الله عنهم ؛ فثَبَتَ بروايتهم عدالته[٥] .

وإن رَدُّوه عليه ؛ لَمْ يُقْبَلْ ، كحديث فاطمة بنت قيس أنه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم لم يجعل لها نفقة ولا سُكنى[٦] .

فإن كان لم يظهر حديثُه في السَّلَف ، فلم يقابَل بردٍّ ولا قبول ؛ لم يجب العمل به لكن العمل به جائز ، لأن العدالة أصل في ذلك الزمان .

حتى إنّ رواية مثل هذا المجهول في زماننا ، لا تُقبل لظهور الفسق»[٧] ا . هـ .

---

(١) هو علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الهمداني ، أحد الأعلام (ت ٦٢هـ) التذكرة (١ : ٤٥) ، التهذيب (٧ : ٢٧٦) .

(٢) هو مسروق بن الأجدع الهَمْداني ، تابعي جليل من خواص ابن مسعود (ت ٦٣هـ) . التهذيب (١٠ : ١٠٩) .

(٣) هو نافع بن جبير بن مُطْعِم النَّوْفَلي قال ابن حبَّان : كان من خيار الناس (ت ٩٩هـ) . انظر ترجمته في التهذيب (١ : ٤٠٤) .

(٤) هو السيد بن السيد ابن السيدة ، الحسينُ بنُ عليّ ، وأمه فاطمة الزهراء بنت سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلّم ، قتله ظلمة بني أمية عطشان على شاطئ الفرات ، تعبيراً عن بِرّهم بجدّه المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلّم سنة (٦١) يوم عاشوراء . بل تعبيراً عن مدى الانحراف السّلوكي الذي كان عليه أعراب ذلك الزمان ، ممن دخلوا الإسلام رغبةً ورهبة ، ولم تخالِطْ بشاشتُه قلوبَهم . انظر ترجمته في التهذيب (٢ : ٣٤٥ ـ ٣٥٧) .

(٥) قلت : هذا تعليل غير مقبول . فالمحدِّثون أنفسهم يقولون : ثبتت عدالته قبل ذلك بالصحبة .

(٦) هي فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفِهْرية ـ أخت الضحاك بن قيس ـ الإصابة (٤ : ٣٨٤) .

وحديثها أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤ : ٤١١) ومسلم في الطلاق ، باب المطلقة ثلاثاً رقم (١٤٨٠) من طرق كثيرة (٣٦ ـ ٥١) . وأبو داود في الطلاق ، باب في نفقة المبتوتة (٢٢٨٤) ، والترمذي فيه رقم (١١٨٠) ، والنسائي فيه (٦ : ١٧٢) ، وابن ماجه فيه رقم (٢٠٣٥ ، ٢٠٣٦) ، وقد رَدّ قولَها عُمَرُ قائلاً : لا ندع كتاب الله وسنة نبينا صلَّى الله عليه وآله وسلَّم لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت . وكان عمر يجعل لها السُّكنى والنفقة . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وانظر فقه الحديث عند الترمذي (٣ : ٤٧٦) .

(٧) المغني في أصول الفقه ، لجلال الدين عمر بن محمد الخبازي الحنفي (ت : ٦٩١هـ) (ص٢١١ ـ ٢١٣) .

فالمجهول عند الأصوليين من الحنفية ، لا يعني غير مجاهيل الصحابة الذين لا يُعرفون إلا بحديث أو حديثين ، سواء روى عن الصحابي الواحد منهم رجل واحد أو رجال عديدون ، ألا ترى أنهم عدّوا في المجاهيل ، معقل بن سنان ، وقد ذكروا في الرواة عنه ابنَ مسعودٍ والحسينَ من الصحابة ، وثلاثةً من كبار علماء التابعين .

ويؤكّد الذي ذكرتُ قولُ علاء الدين البخاري : «اعلم أن عامَّة السلف ، وجماهير الخلف ؛ اتفقوا على عدالة جميع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لأن عدالتهم ثبتت بتعديل الله إيّاهم وثنائه عليهم .

ولكنَّهم اختلفوا في تفسير الصحابي ، فذهب عامَّةُ أصحاب الحديث وبعضُ أصحاب الشافعي ؛ إلى أنّ مَن صَحِبَ النبي عليه السلام لحظة ؛ فهو صحابي ، لأن اللفظ مشتقٌ من الصحبة ، وهي تَعُمّ القليلَ والكثير .

وذهب جمهور الأصوليّين إلى أنه اسم لمن اختصَّ بالنبي عليه السلام ، وطالت صحبته معه على طريق التتبُّع له والأخذ منه ، ولهذا لا يوصَف من جالس عالماً ساعة بأنه من أصحابه ، وكذا إذا أطال المجالسة معه ، إذا لم يكن على طريق التتبع له ، والأخذ عنه . وكذا لو حلف زيد أنه ليس صاحب عمرو وقد صَحِبَه لحظة ؛ لا يحنث بالاتفاق . قال الغزالي رحمه الله : الاسم لا يُطْلَق إلاّ على مَن صَحِبَه ، ثم يكفي للاسم من حيث الوضع ـ يعني في اللّغة ـ الصحبةُ ، ولو ساعة ، ولكنّ العَرَبَ تُخَصِّصُ الاسمَ بمن كثُرت صحبته ، ويُعرف ذلك بالتواتر والنقل الصحيح ، ولا حدَّ لتلك الكثرة بتقدير ، بل بتقريب . قلت : وسمعت عن شيخي رحمه الله أن أدناها ستة أشهر .

وذكر في «الكفاية» لأبي بكر أحمد بن علي البغدادي ؛ أنَّ سعيد بن المسيب كان يقول : الصحابة لا نَعدّهم ؛ إلاّ من أقام مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلَّم سنة أو سنتين ، وغزا معه غزوة أو غزوتين . وإذا عرفتَ هذا ؛ علمتَ أن المجهول في الصدر الأول لا يكون من الصحابة ؛ لأنَّ المراد منه من لم تُعرف ذاته ؛ إلا بروايته لحديث عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلَّم رواه ، ولم يُعرف عدالته ولا فسقه ولا طول صحبته ، وقد عُرِفَتْ عدالةُ الصحابة ، واشتُهِر طولُ صحبتهم ، فكيف يكون هو داخلاً فيهم؟

وعلمتَ أنَّ وابصة، وسلمة، ومعقلاً، وإن رأوا النبي عليه السلام ورووا عنه؛ لا يُعَدّون من الصحابة على ما اختاره الأصوليّون؛ لعدم معرفة طول صحبتهم. ويؤيِّده ما ذكر شمس الأئمة رحمه الله بقوله: وإنَّما نعني بهذا اللفظ ـ أي بالمجهول ـ من لم يشتهر بطول الصحبة مع الرسول عليه السلام، وإنَّما عُرف بما روى من حديث أو حديثين. وإنما فسّر الشيخ المجهول بقوله: نعني به المجهول في رواية الحديث؛ لأنه قد يُراد بهذا اللفظ مجهول النسب، وتلك الجهالة مانعة عن القبول عند البعض، وإن لم تكن مانعة عند عامّة الأصوليين وأهل الحديث، فكأنه احترز به عنها»[1] ا. هـ.

وإليك ما قاله عبد العزيز البخاري معرِّفاً بهؤلاء الصحابة، لترى إلى أيِّ مدى يذهب الحنفية في حدّ المجهول، قال:

«وسلمة بن المحبِّق، بكسر الباء لا غير؛ كذا في المُغْرب، وأصحابُ الحديث يروونه بفتح الباء، واسم المحبق: صخر بن البُلَيْد بن الحارث، ويقال: سلمة بن عمرو بن المحبق نسب إلى جده. روى عن النبي عليه السلام؛ أنه قال فيمن وطئ جارية امرأته: فإن طاوعَتْه؛ فهي له، وعليه مثلها، وإن استكرهها؛ فهي حرّة، وعليه مثلها. ولم نعمل بهذا الحديث؛ لأن القياس الصحيح يردّه، وهو كالمخالف للكتاب والسنة المشهورة والإجماع؛ كحديث المُصَرّاة.

ومعقل بن سنان، وفي بعض النسخ: معقل بن يسار، وكلاهما ممن روى عن النبي عليه السلام، فمعقل بن يسار من مُزَيْنَةِ مُضَر، وهو ممن بايع تحت الشجرة، سكن البصرة، مات في ولاية عُبيد الله بن زياد في آخر سِنِي معاوية. ومعقل بن سنان من أَشْجَعَ بنِ رَيْثِ بن غَطَفَانَ أبو محمد، ويقال أبو عبد الرحمن، شهد فتح مكة مع رسول الله عليه السلام سكن الكوفة، وقُتل يوم الحَرَّة بالمدينة صبراً سنة ثلاثٍ وستين. ووابصة وهو ابنُ مَعْبد بن عبيد بن قيس بن كعب؛ نزل الكوفة، ثم تحوَّل إلى الجزيرة

---

(١) كشف الأسرار (٢ : ٣٨٤ ـ ٣٨٥)، وقد ادعى علاء الدين البخاري أن هذا مذهب جمهور الأصوليين، وفيه نظر. انظر الأحكام للآمدي (٢ : ٩٢)، التمهيد للكوذاني (٣ : ١٧٣)، شرح الكوكب المنير (٢ : ٤٦٥).

وبها مات . رُوي عن وابصة : أنَّ رجلاً صلّى خلفَ الصفوف وحده ؛ فأمره النبي عليه السلام أن يعيد»[(١)] ا . هـ .

فأنت ترى أنهم جعلوا بعض من شهد بيعة الرضوان ـ عام الحديبية ـ وبعض من شهد فتح مكة من المجهولين . وليس هذا فحسب ، بل نسبوا ذلك مذهباً لجمهور الأصوليين !

غير أنَّ العجب ـ كل العجب ـ من رَدِّهم رواية هؤلاء لمخالفتها القياس الصحيح ـ زعموا ـ ثم إطلاقهم قبول رواية المجهول في القرون الثلاثة الخيِّرة ـ كما يزعم المصنفون في الأصول وغيره منهم ـ . وهذا يعني أَنَّهم توقفوا ـ بل رَدّوا ـ أحاديث من لم تُعرف صحبته إلاّ بروايته حديثاً أو حديثين عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، أو لم تَطُلْ صحبته وقبلوا مثل ذلك في حقِّ غير الصحابة ، أليس هذا هو التناقضَ ذاتَه؟ لذا ، فأنا أستبعدُ نسبة هذا التناقض إلى أئمة الحنفية المتقدّمين .

لقد قسمَ البزدوي حديث المجهول على خمسة أقسام :

ـ «الأول : إنْ روى عنه السلف ، وشَهِدُوا له بصحة الحديث ؛ صار حديثه مثل حديث المعروف بشهادة أهل المعرفة .

ـ والثاني : إنْ سكتوا عن الطعن بعد النقل ؛ فكذلك ؛ لأنَّ السكوت في موضع الحاجة إلى البيان ؛ بيان ، ولا يُتَّهم السَّلَف بالتقصير .

ـ والثالث : إنِ اختلفوا فيه ـ قبولاً وَردّاً ـ مع نقل الثِّقات عنه ؛ فكذلك عندنا .

ـ فأمَّا إذا كان ظهر حديثه ، ولم يظهر من السَّلف إلاّ الردّ ؛ لم يُقبل حديثه ، وصار مستنكراً لا يعمل به .

ـ وأما إذا لم يظهر حديثه في السلف ، فلم يُقابَل بردّ ولا قبول ؛ لم يُترك به القياس ولم يَجب به العمل ، لكن العمل به جائز ؛ لأنَّ العدالة أصل في ذلك الزمان .

ولذلك جوَّز أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ القضاء بظاهر العدالة من غير تعديل»[(٢)] ا . هـ .

قال في «الكشف» : «ولكون العدالة أصلاً في تلك الأزمنة ، جوّز أبو حنيفة ـ رحمه

(١) كشف الأسرار (٢ : ٣٨٥) .

(٢) أصول البزدوي على هامش الكشف (٢ : ٣٨٥ ـ ٣٨٨) .

الله ـ القضاء بظاهر العدالة ، أي بشهادة المستور ، ولم يُوجب على القاضي القضاءَ به لأنه كان في القرن الثالث ، والغالب على أهله الصدق .

فأمَّا في زماننا فخبر مثل هذا المجهول ؛ لا يُقبل ، ولا يصحُّ العمل به ؛ ما لم يتأيَّد بقول العدول ؛ لغلبة الفسق على أهل هذا الزمان ، ولهذا لم يجوِّز أبو يوسف ومحمد ـ رحمهما الله ـ القضاءَ بشهادة المستور ، لأنَّهما كانا في زمان فشوّ الكذب . . .»[1] ا . هـ .

وهذان النَّصَّان يفيدان الأمور الآتية :

(١) أنَّ الأصل في قبول حديث الصحابي المجهول ، أو رَدّه ؛ هو قبول علماء السلف له ، أو رَدُّهم إيّاه ، أو سكوتهم عنه ، أو اختلافهم فيه ، ولكلٍّ حكمه الخاص به .

(٢) أنَّ القرون الثلاثة الفاضلة هي قرن الصحابة ، وقرن التابعين ، وقرن أتباعهم ، وحيث إنَّ أبا حنيفة في هذا القرن ؛ فإنَّه قَبِلَ شهادة ظاهر العدالة ، ولم يشترط التزكية والتعديل .

أما تلميذاه أبو يوسف ومحمد ، فلم يَقبلا شهادة ظاهر العدالة واشترطا التعديل ؛ لفشو الكذب . . . ونهاية القرن الثالث هو نهاية المائة الثانية من الهجرة ، فتدبَّر .

(٣) أنَّ المجهول الذي يعنيه الحنفيَّة هنا ، هو المستور ، وهو من كان ظاهر حاله العدالة ولم يُوثَّق ، أو لم يُزكَّ من أهل التعديل والتزكية ، وليس هو مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ولا مجهول العين أيضاً .

(٤) أنَّ الصاحبين من الحنفية قد خالفا شيخَهما في قبول المستور ، واشترطا العدالة والتعديل .

أضفْ إلى هذا أنَّ قول أبي حنيفة هذا إنَّما جاء في غير كتب ظاهر الرواية ، أما قوله في ظاهر الرواية ؛ فهو موافق لقولهما ، كما نصَّ عليه غير واحد من أئمة الحنفية ، ولا يخفى أنه لا يُعمل بغير ظاهر الرواية إذا خالف ما فيها اتفاقاً عند أئمة الحنفية ، إلاّ بشروط ، لم يتحقَّق شيء منها هنا[2] .

---

(١) كشف الأستار (٢ : ٣٨٥) فما بعد .

(٢) انظر ارشاد الساري لملا على القارى (ص١٥٨ ـ ١٦٠) لتقف على وجوب العمل بظاهر الرواية ، ومتى يجوز العدول عن ذلك .

أمَّا مجهولُ العين، ومجهول الحال - أي مجهول العدالة ظاهراً وباطناً - فلم يختلف فيه أبو حنيفة وأصحابه، واتفقوا على ردّ روايته وشهادته .

وعلى هذا ؛ فيمكن عَدُّ أئمةِ الحنفية الثلاثة من أشدّ العلماء في اشتراط العدالة .

قال الشيخ أبو اليسر : «ويجوز أن يكون قول أبي يوسف ومحمد في هذه المسألة كقول أبي حنيفة - رحمه الله - وإن كانا يشترطان العدالة حقيقة، ولا يكتفيان بالعدالة الظاهرة ؛ لأنَّ في ذلك الزمان - وهو زمان الصحابة - كان الغالب العدالة فيهم، بخلاف سائر الأزمنة»(١) ا . هـ .

وعلى هذا ؛ فكلّ من يَنسب إلى الحنفية القولَ بقبول رواية المجاهيل من القرون الفاضلة ؛ واهمٌ، بل مخطئ ؛ سواء كان الناقل لمذهبهم من الحنفية أم من غيرهم .

ولعلّ متأخري الحنفية اضطُرُّوا إلى تعميم قبول المجاهيل - مطلقاً - حين رأَوْا حاجتهم إلى ذلك، لكثرة المجاهيل والمستورين في نَقَلَةِ أحاديثهم، ولذلك كثُر اختلافُ النُّقول عنهم . وإلاّ فإنّ نَصَّ البَزْدَوِيّ صَريح في أنَّ اختلاف أبي حنيفة وصاحبيه محصور في أنه : هل يُقْبَل مَنْ ظَاهِرُ حاله العدالة، أو لا بد من التعديل؟

فذهب الإمام إلى قبول مَنْ ظاهرُ حاله العدالة، واشترطَ الصاحبان التعديل(٢) .

والله أعلم .

---

(١) كشف الأسرار (٢ : ٣٨٩) .

(٢) وراجع المسألة بتفاصيلها وتناقضاتها وتحريراتها في المصادر الآتية : المعتمد لأبي الحسين البصري المعتزلي (ت ٤٣٦هـ) (٢ : ٦٢٠) فما بعد . والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (ت ٤٥٦هـ) (١ : ١٢٤) والبرهان لأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ) (١ : ٥٥٣) والتبصرة لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) (ص٣٣٧) واللمع له (ص٤٢) والمستصفى للغزالي (ت ٥٠٥هـ) (١ : ١٦١) والمنخول له (ص٢٥٨) والمحصول للرازي (ت ٦٠٦هـ) (٢ : ١ : ٥٧٦) والإبهاج لشيخ الإسلام السبكي (ت ٧٥٦هـ) وولده التاج (ت ٧٧١هـ) (٢ : ٣١٩) والأحكام في أصول الأحكام للسيف الآمدي (ت ٦٣١هـ) (٢ : ٩٤) والمسودة لآل تيمية (ص٢٥٩) وإرشاد الفحول (ص٥٣) وانظر في كتب الحنفية : فواتح الرحموت (٢ : ١٤٦) وتيسير التحرير (٣ : ٥٢) وكشف الأسرار (٢ : ٣٨٤) وفتح الغفّار بشرح المنار لابن نجيم (٢ : ٨١) فما بعد والمغني للخبازي (ص٢٢١) فما بعد، وشروح المنار لابن ملك (ص٦٢٧) فما بعد .

المطلب الثاني: إطلاق المحدِّثين مصطلح (مجهول)

تمهيد : قدمتُ أنَّ المجهول في اللُّغة هو :

(١) كلّ شيء غير معلوم الحقيقة .

(٢) أو غير معلوم الوصف على وجه الدِّقَّة .

(٣) أو في معرفته تردُّد وتشكُّك .

وهذه الأقسام الثلاثة وافرة الأمثلة والشواهد ، وإنَّ بعضها أوفر نصيباً من بعض .

(١) فمن القسم الأول ؛ وهو كلّ شيء غير معلوم الحقيقة ، غير معروف العين :

ـ عبد الله ابن أبي ليلى الأنصاري : يروي عن علي ، قال ابن حبَّان : «رجل مجهول ما أعلم له شيئاً يرويه عن علي ، غير هذا الحرف المنكَر الذي يشهد إجماع المسلمين قاطبة ببطلانه»[(١)] .

ـ ومنه : أبو زيد : يروي عن ابن مسعود ما لم يُتابع عليه ، قال ابن حبَّان : «ليس يُدرى من هو ولا يُعرف أبوه ولا بلده ، والإنسان إذا كان بهذا النعت ، ثم لم يروِ إلاّ خبراً واحداً ، خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظَر والرأي ؛ يستحقّ مجانبة حديثه ولا يُحتجُّ به»[(٢)] .

وقال فيه ابن عبد البر : «لا يوقف له على اسم ، اتَّفقوا على أنَّه مجهول لا يعرف ولا يُعرف اسمه»[(٣)] . وأمثلة ذلك كثيرة تُنظر في مواضعها[(٤)] .

(٢) ومن القسم الثاني ؛ وهو كلّ شيء غير معلوم الوصف :

قال ابن حبَّان : «يزيد بن زيد ، يَروي عن خَوْلَة بنت الصامت ، لست أعرِفه بعدالة أو جرح ، لكنه روى مناكير لم يُتابَع عليها ؛ على قِلّة روايته ، فهو عندي يُتنكّب عن الاحتجاج

---

(١) المجروحين (٢ : ٥) وانظر ما يقاربه (٣ : ٩٥) .

(٢) المجروحين (٣ : ١٥٨) .

(٣) الكنى لابن عبد البر رقم (٧١٧) .

(٤) انظر الثقات (٤ : ٦١) و(٦ : ٦٠ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٤٤٧) و(٧ : ٢٩٤ ، ٤٠١) و(٨ : ٦٣ ، ٢٤٢) والمجروحين (١ : ٣٢٨) و(٢ : ١٧ ، ٥٩ ، ١٦٦) و(٣ : ٩٥) .

بما انفرد من الروايات ، لأنَّ الله لم يكلِّف عبادَه أخذَ دينه عمن ليس يُعرف بعدالة»[١] .

وقال : «سُلَيم بن عُثمان أبو عثمانَ الطَّائيّ ، روى عنه سُليمان بن سَلَمة الخبائري العجائب الكثيرة ، ولست أعرفه بعدالة ولا جرح ، ولا له راوٍ غير سليمان ، وسليمان ليس بشيء . . .»[٢] .

(٣) ومن القسم الثالث ؛ وهو من في معرفته تردّد وتشكُّك :

أبو محمد الحضرمي غلام أبي أيوب ، وقد أخرج له البخاري حديثاً عن أبي أيوب . قال الحافظ : «وأبو محمد هذا لا يُعرف اسمه ـ كما قال الحاكم أبو أحمد ـ وذكر المِزِّيُّ أنه أفلح مولى أبي أيوب ، وتُعُقِّب بأنَّ أفلح مشهور باسمه مختلف في كنيته»[٣] .

ومنه أبو سعيد الشامي : يروي عن ورّاد كاتب المغيرة . ونقل الحافظ خمسة أقوال للتعريف بشخصه[٤] .

ومنه جدّ إبراهيم ابن أبي أُسَيد البراد[٥] ، وضباعة بنت المقداد[٦] وغيرهم .

وقد نقلتُ عن الخطيب البغدادي في تعريفه للمجهول ؛ أنه : الراوي الذي لم يشتهر بطلب العلم ، ولم يعرِفْه العلماء به ، أو من لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد .

وهذا الذي نصّ عليه الخطيب ، قد اعترض عليه غيرُ واحد ممن كتب في المصطلح إضافة إلى أنَّ استخدام المحدِّثين المتقدِّمين للفظ (مجهول) لا يُسْعفه .

وسأذكر أمثلة من أقوال أئمة النقد ، حَكَموا فيها بالجهالة على من روى عنه جماعة وأمثلة ممن حكموا عليه بالجهالة ولم يروِ عنه إلاَّ راوٍ واحد ، وأمثلة ممن حكموا عليه بالثقة ممن ليس له إلاّ راوٍ واحد ، وأمثلة ممن اختلف فيهم النُّقَّاد ما بين موثِّق ومضعّف ومُجهّل .

---

(١) المجروحين (٣ : ١٠٣) .

(٢) الثقات (٦ : ٤١٥) .

(٣) الفتح (٥ : ٢٠٤) و(١٢ : ٢٢٤) و(٢ : ٤٢٩) .

(٤) الثقات (٧ : ١٥٥) التهذيب (١٢ : ١١٠) والتقريب (٢ : ٤٢٨) .

(٥) التهذيب (١٢ : ٣٦٢) ، التقريب (٢ : ٥٧١) .

(٦) التهذيب (١٠ : ٢٥٤ ، ٢٩٢) و(١٢ : ٤٦٠ ، ٤٦١) والتقريب (٨٦٣٠) .

ـ **المسألة الأولى** : مَن حكموا عليه بالوثاقة وليس له إلاّ راوٍ واحد : ثابت بن قيس الزُّرَقي .

قال النَّسائي في «تسمية من لم يروِ عنه إلا رجل واحد» : «ولم يروِ عن ثابت الزرقي غيرُ الزُّهْرِيِّ»(١) .

وقد ذكره ابن حبَّان في «الثِّقات» وأخرج له في «صحيحه» حديثاً كرّره (١٠٠٧ ، ٥٧٣٢) . وقال النسائي : ثقة ، وقال ابن منده : مشهور من أهل المدينة ، روَوْا له حديثاً واحداً . وقال الحافظ في «التقريب» : ثقة من الثالثة(٢) .

وزياد بن أَنْعُم الإفريقي : ذكره ابن حبَّان في «الثِّقات» وقال : روى عنه ابنه عبدالرحمن الأب ثقة والابن ضعيف ، ونصَّ الحافظ على أنه لم يروِ عنه إلا ابنه عبدالرحمن ، ونقل عن صاحب «تاريخ القَيْروان» قوله : كان رجلاً فاضلاً تابعياً . وقال الحافظ : ثقة(٣) .

ـ **المسألة الثانية** : مَن حكموا عليه بالجهالة ، وليس له إلاّ راوٍ واحد : من رجال الشيخين محمد بن عبد الرحمن مولى بني زُهْرة ، وعامر بن مُصعب الذي روى عن عائشة ، وأبو محمد الحضرمي ، وأبو نصر الأسدي ، وغيرهم(٤) .

ـ **المسألة الثالثة** : مَن حكموا عليه بالجهالة وله رواة عديدون :

(أ) جعفر ابن أبي ثور الكوفي : ذكر له الحافظ أربعة رواة ، ومع ذلك قال ابن المديني : مجهول(٥) .

(ب) عبد الوارث الراوي عن أنس بن مالك(٦) ، ذكر له الحافظ في «اللّسان» ثلاثة

---

(١) تسمية من لم يرو عنه إلا رجل واحد (ص : ١٢١) .

(٢) الثقات (٤ : ٩٠) والموارد رقم (١٩٨٩) والتهذيب (٢ : ١٣) والتقريب (١ : ١١٧) (بخ د س ق) .

(٣) الثقات (٤ : ٢٥٢) والتقريب (١ : ٢٦٥) وانظر م (١ : ١٥٣) .

(٤) التقريب (١ : ٣٨٩ ، ٢ : ١٨٥ ، ٤٦٩ ، ٤٨٠) .

(٥) التهذيب (٢ : ٨٦) والتقريب (١ : ١٢٩) وصحيح مسلم رقم (٣٧٠) .

(٦) الكبير (٦ : ١١٨) والثقات (٥ : ١٣٠) والميزان (٢ : ٦٧٨) اللسان (٤ : ٨٥) والعلل الكبير رقم (١٢٤) .

رواة وهو من التابعين وقال ابن معين والبخاري : مجهول .

(جـ) عثمان بن عمر بن موسى المدني : ذكر الحافظ له ستة رواة . ونقل عثمان الدارمي عن ابن معين قوله : لا أعرفه ، وقال ابن عدي : هو كما قال يحيى - يعني غير معروف -[١] .

- المسألة الرابعة : مَن اختلفوا فيه بين موثِّق ومضعِّف ومجهِّل :

(أ) قُدَامة بن وَبَرة . قال النسائي : لم يروِ عنه غير قتادة ، وروى أبو حاتم عن أحمد قوله : لا يعرف ، وقال ابن خزيمة : لا أقف على سماع قتادة من قدامة ، ولست أعرف قدامة بن وبرة بعدالة ولا جرح . وقال البخاري : لم يَصِحَّ سَماعُه من سَمُرة . وقال ابن معين : ثقة . وقال الحافظ : مجهول . وأخرج له ابن حبَّان في «صحيحه» حديثين (٢٧٨٨ ، ٢٧٨٩)[٢] .

(ب) نُبيح العَنَزي : قال النسائي : لا نعلم أحداً روى عنه غير الأسود بن قيس . قال أبو زرعة والعجليّ : ثقة ، وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات» وروى عنه في «صحيحه» سبعة أحاديث ؛ منها : (٩١٦ ، ٣١٨٣ ، ٦٣١٢) وَصَحّح له ابن خزيمة ، والترمذي والحاكم ، وقال الحافظ : مقبول ، وذكره ابن المديني في عداد المجهولين[٣] .

ولعلَّ هذا وأمثالَه سببُ قول الحافظ ابن رجب : «وظاهر هذا : أنه لا عبرة بتعدُّد الرواة ، وإنّما العبرة بالشُّهرة ورواية الحفاظ» وسيأتي .

قلت : فكم من الشيوخ من روى عنهم عدد من الرواة ؛ ولم يرتفعوا عن حيِّز الجهالة .

فهذا منصور بن النعمان اليَشْكُرِيّ أبو حفص البصري[٤] ، ذكر له الحافظ خمسة رواة . وقال عنه : مستور . وأخرج له البخاري أثراً معلَّقاً ، ومع ذلك ؛ فلم تعرف عينه في نظري .

قال الحافظ في «الفتح» : «منصور بن النعمان - هو اليشكري - بصري سكن مَرْو ، ثم

---

(١) المزي (٢ : ٩١٨) والتهذيب (٧ : ١٤٣) والتقريب (٢ : ١٣) .

(٢) الثقات (٥ : ٣٢٠) والتهذيب (٨ : ٣٦٦) والتقريب (٢ : ١٢٤) والموارد (٥٨٢ ، ٥٨٣) .

(٣) الثقات (٥ : ٤٨٤) والتهذيب (١٠ : ٤١٧) والتقريب (٢ : ٢٩٧) والموارد (٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ١٩٥٠) .

(٤) التهذيب (١ : ٣١٥) والتقريب (٢ : ٢٧٧) والفتح (١١ : ٥٠٣) .

بخارى، وما له في البخاري سوى هذا الموضع، وقد زعم بعض المتأخرين أنّ الصواب منصور بن المعتمر، والعلم عند الله» ا. هـ.

ومثله عمر بن العلاء المازني[١] ومحمد بن عبد الله ابن أبي عتيق[٢] فإن الحافظ ـ وإن قال عن كلٍّ منهما: مقبول ـ بيد أنه لم يستطع تحديدَ شخصية كلٍّ منهما.

ثم إنَّ لكثرة الرواية وقلّتها دوراً في تحديد شخصية الرجل، والحكم عليه بالثقة أو الضعف أو الجهالة، وقد تقدّم مذهبُ الحنفية في الصحابة فضلاً عن غيرهم.

وفي ترجمة عُقبة بن عبيد أبو الرَّحَّال الطائي[٣]: ذكر له الحافظ أربعةَ رواة، ولم يُنكر ابنُ مَعين سماعَه من أنس ـ فهو تابعي إذن ـ ومع هذا؛ فقد قال عبد الله لأبيه الإمام أحمد: هو ثقة؟ فقال أحمد: كم يروي؟ إنَّما يروي حديثين أو ثلاثة؟ فلم يَرَهُ أحمد أهلاً لوصف ثقة، وليس له إلاّ حديثان أو ثلاثة.

ويحسُن أن أنقلَ كلام الحافظ ابن رجب في هذا المقام فإنَّه جيد.

قال رحمه الله: (وقال يعقوب بن شَيْبة: قلت ليحيى بن معين: «متى يكون الرجل معروفاً؟ إذا روى عنه كم؟».

قال: «إذا روى عن الرجل مثل ابن سِيرين والشَّعْبي، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول».

قلت: «فإذا روى عن الرجل مثل سِماك بن حرب وأبي إسحاق؟».

قال: «هؤلاء يروون عن مجهولين». انتهى.

وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذُّهْلي[٤] الذي تَبِعَه

---

(١) التهذيب (٧ : ٤٨٧) والتقريب (٢ : ٦١) والفتح (٦ : ٢٠٢) وتغليق التعليق (٤ : ٥٢).

(٢) التهذيب (٩ : ٢٧٧) والتقريب (٢ : ١٨٠) والجمع (٢ : ٤٦٦) والفتح (٤ : ٤ : ٢٨٢) و(٥ : ٦٠).

(٣) التهذيب (١٢ : ٩٥) والتقريب (٢ : ٤٢٢) والفتح (٢ : ٢١٠) والتغليق (٢ : ٣٠١).

(٤) انظر الكفاية للخطيب (ص١٥٠) والنبلاء (١٢ : ٢٨١)، نقل عن الحاكم في تاريخ نيسابور قال: حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى سمعت أبي ـ يعني الذُّهْليَّ ـ يقول: إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع اسم الجهالة عنه. ا. هـ.

عليه المتأخّرون ؛ أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه .

وابن المديني يشترط أكثر من ذلك ، فإنَّه يقول فيمن يروي عنه يحيى ابن أبي كثير وزيد بن أسلم معاً : «إنَّه مجهول» ، ويقول فيمن يروي عنه شعبة وحده : «إنَّه مجهول» .

وقد قَسَمَ المجهولين من شيوخ أبي إسحاق على طبقات متعددة ، والظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء ، وكثرة حديثه ونحو ذلك ، ولا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه . وقال في داود بن عامر بن سعد ابن أبي وقاص : «ليس بالمشهور» مع أنه روى عنه جماعة[1] . وكذا قال أبو حاتم الرازي في إسحاق بن أسيد الخراساني : «ليس بالمشهور»[2] مع أنه روى عنه جماعة من المصريين ، لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء .

وكذا قال أحمد في حُصَين بن عبد الرحمن الحارثي : «ليس يُعرف ، ما روى عنه غيرُ حجاج بن أرطاة ، وإسماعيل ابن أبي خالد روى عنه حديثا واحداً»[3] .

---

(١) في التهذيب (٣ : ١٩٠) لم ينقل قول ابن المديني ، ولم يترجم ابن المديني لداود في العلل ولم أقف عليه في سؤالات ابن أبي شيبة ، وترجمه البخاري في الكبير (١ : ٣٨١) والرازي في الجرح والتعديل (٢ : ٢١٣) ساكتَيْن .

(٢) قلت : نقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢ : ٢١٣) عن أبيه أنه ذكر له أربعة رواة منهم الليث بن سعد . . قال أبو حاتم : إسحاق أبو عبد الرحمن الذي روى عن حذيفة ـ مرسل ـ روى عنه سعيد بن أبي أيوب ، هو عندي أنه إسحاق أبو عبد الرحمن الخراساني .

سئل أبي عن إسحاق بن أسيد ، فقال : شيخ خراساني ليس بالمشهور ، ولا يُشتغل به .

قلت : ونقل في ترجمته في التهذيب (١ : ٢٢٧) عن ابن عَدِيّ : مجهول ، وكذا قال الحاكم الكبير ، وقال يحيى بن بكير : لا أدري ما حالُه؟

ولعله من الواضح أنه مجهول العين لديهم ، لكن هل كان مجهول العين لليث بن سعد وحيوة؟ ولذلك ؛ فإنّ قول يحيى بن بكير هو الأنسب ، والله أعلم . وقال الحافظ في التقريب (١ : ٥٦) : فيه ضعف ، ولا تنافي بين الجهالة وجهالة الحال ، وبين الضعف لأن المجهول قد يروي ما يخالف الثقات ، فيضعَّف بذلك ، ويضعَّف حديثُه بانفراده .

(٣) قلت : تتمة كلامه في العلل (١ : ٥١) رقم (٢٩٢) : «أحاديثه مناكير ، كل شيء روى عنه حجّاج فهو منكر» وانظر الكبير للبخاري (٣ : ٨) والجرح للرازي (٣ : ١٩٣) والتهذيب (٢ : ٣٢٨) .

وقال في عبد الرحمن بن وَعْلة[(١)] : «إنّه مجهول» مع أنه روى عنه جماعة ، لكن مراده أنّه لم يشتهر حديثه ، ولم ينتشر بين العلماء .

وقد صَحّح حديثَ بعض من روى عنه واحد ولم يجعله مجهولاً ، قال في خالد بن شمير[(٢)] : «لا أعلم روى عنه أحد سوى الأسود بن شيبان ، ولكنه حسَن الحديث» وقال مرة أخرى : «حديثه عندي صحيح» .

وظاهر هذا ؛ أنه لا عبرة بتعدُّد الرواة (و) إنَّما العبرة بالشهرة ، ورواية الحفّاظ الثِّقات»[(٣)] ا . هـ كلام ابن رجب .

والذي لا مناصَ من الاعتراف به ، هو أنَّ كلمة (الشهرة) كلمة كبيرة ، فمعظم الرواة غير مشهورين ، ومع ذلك وُثِّقوا وقُبلت أحاديثهم ، فكأن ابن رجب يعني بالشُّهرة هنا ، تداول أهل العلم لأحاديث الراوي ، وسيأتي مزيدُ بيانٍ في المبحث الآتي .

المطلب الثالث: ارتفاع الجهالة عن الرَّاوي

تقدَّم الكلام على أنَّ أهل الحديث ؛ قد قسموا الجهالةِ على ثلاثة أقسام : جهالة العين ، وجهالة الحال - وهي جهالة العدالة ظاهراً وباطناً - والستر - وهي جهالة العدالة الباطنة مع توفّر العدالة الظاهرة - .

والذي نودّ بحثه في هذه الصفحات القليلة الآتية هو : متى ترتفع جهالة العين؟ ثم متى ترتفع جهالة الحال؟ حتى ينتقل الراوي من كونه مستوراً ، إلى حيزّ المعرفة الحديثية .

ذكرتُ في المبحث السابق عن عدد من أئمة النقد أنَّهم قد يعدّون الراوي مجهولاً إذا لم يروِ عنه إلاّ راوٍ واحد ، وقد يعدّونه ثقة ، وقد يجهِّلون من روى عنه جماعة ، وقد يوثِّقونه ، أو يذكرون أنَّه معروف ، وهذا يعني أنّ العبرة عندهم ليست في عدد الرواة عن الشيخ ، وإنَّما العبرة بالمعرفة غالباً .

---

(١) ترجمه في التهذيب (٦ : ٢٩٣) ، ونقل أن أحمد ضعَّفه في حديث الدباغ .

(٢) في التهذيب (٣ : ٩٧) : لم يذكر له إلاّ راوياً واحداً ، وقال النسائي : ثقة . ولم ينقل قول أحمد وانظر ترجمته في تاريخ البخاري (٥ : ٣٥٩) والجرح للرازي (٥ : ٢٩٦) وتهذيب ابن حجر (٦ : ٢٦٣) .

(٣) شرح علل الترمذي (١ : ٨١ - ٨٥) مقتطفات .

أضف إلى هذا أنَّهم قد يطلقون عبارة (مجهول) ويَعْنُون بها جهالة حال الراوي، لا جهالة عينه، ولا يخفى أنَّ الراوي قد يكون مجهولاً لمن تباعد به الزمن عنه ـ وهذا أمرٌ معروف ـ لكن قد يكون الراوي معروفاً عند بعض معاصريه من أئمة النَّقد والحديث مجهولاً عند بعض معاصريه الآخرين.

قال ابن عبد البر: «أبو الأحوص مولى بني غفار، إمام مسجد بني ليث، وقد قيل: مولى بني ليث، روى عن أبي ذر، روى عنه ابن أبي شهاب الزهري، ولم يروِ عنه غيره»[(١)].

وروى الحاكم أبو أحمد النيسابوري عن ابن شهاب الزهري، أنه سمع أبا الأحوص يحدِّث في مجلس سعيد بن المسيب. وروى عن سفيان بن عيينة قال: قال سعد بن إبراهيم للزهري: من أبو الاحوص؟ كالمغضب حين حدث الزهري عن رجل مجهول لا يعرف، فقال له الزهري: أما تعرف الشيخ مولى بني غفار الذي كان يصلي عند الروضة، وجعل يصفه، وسعدٌ لا يعرفه[(٢)].

وقال الدُّوري عن ابن معين: «أبو الأحوص الذي يروي عنه الزهري ليس بشيء»[(٣)].

قال ابن عبد البر: «ليس لقول ابن معين أصل سوى قول سعد بن إبراهيم.

وقد تناقض ابن معين في هذا المعنى، لأنه قيل له: (ابن أُكَيْمة لم يروِ عنه غير ابن شهاب الزهري؟ فقال: يكفيك قول ابن شهاب: حدثني ابن أكيمة، ويلزمه مثل هذا في أبي الأحوص»[(٤)].

فهذه المحاورة بين ابن شهاب وسعد بن إبراهيم الزهريّين؛ واضحة في أنَّ ابن شهاب

---

(١) الكنى والأسماء (٣ : ٨٩٠) فما بعد. وانظر ترجمة أبي الأحوص في الجرح والتعديل (٩ : ٣٣٥) الثقات (٥ : ٥٦٤).

(٢) الكنى والأسماء للحاكم أبي أحمد الكبير (ق١ : ١٨) وانظر كنى ابن عبد البر (٣ : ٨٩١) والمزي (٣ : ١٥٧٤) والتهذيب (١٢ : ٥) وقال في التقريب (٢ : ٣٨٩) : مقبول.

(٣) تاريخ ابن معين (٢ : ٦٩٠) الرقمان (٢٤٩٦، ٥٢١٧).

(٤) كنى ابن عبد البر (٣ : ٨٩١) وانظر التهذيب (٧ : ٤١١).

يعرفه ، والآخر يجهله . وهذا الأمر يحتاج إلى تتبُّع دقيق ، حتى لا يحكم الإنسان على راوٍ بالجهالة ؛ إذا كان معروفاً لبعض العلماء الذين عاصروه .

ومذاهب العلماء متعدِّدة في ارتفاع جهالة الراوي .

قال ابن عبد البر : «إنَّ مَن روى عنه ثلاثة ؛ فليس بمجهول . وقيل : اثنان؟!»[1] .

وقال محمد بن يحيى الذهلي ، فيما رواه الحاكم في «تاريخ نيسابور» عنه : «إذا روى عن المحدِّث اثنان ؛ ارتفع اسم الجهالة عنه»[2] .

وقال الدارقطني : «وأهل العلم بالحديث لا يحتجُّون بخبر ينفرد بروايته رجل غيرُ معروف ، وإنما يثبت عندهم العلم بالخبر ، إذا كان راويه عدلاً مشهوراً ، أو رجلٌ ارتفع اسم الجهالة عنه . وارتفاع اسم الجهالة عنه أنَّ يروي عنه رجلان فصاعداً ، فإذا كان هذا صفته ؛ ارتفع اسم الجهالة عنه ، وصار حينئذٍ معروفاً .

فأمّا مَن لم يروِ عنه إلاّ رجل واحد ، انفرد بخبر ؛ وَجَبَ التوقُّف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره . والله أعلم»[3] ا . هـ .

وقال الخطيب البغدادي : «وأقلُّ ما ترتفع به الجهالة ؛ أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك . . إلاّ أنّه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه . .»[4] ا هـ .

قلت : وهذا الذي نقله الخطيب وأقرَّه ، تَبِعَه عليه جماهير علماء الحديث الذين جاؤوا من بعده .

قال ابن الصلاح : «ومَن روى عنه عدلان ، فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة ـ يعني جهالة العين»[5] .

---

(١) نقل ذلك عند ابن رجب في شرح العلل (١ : ٨٥) .

(٢) الكفاية (ص١٥٠) والنبلاء (١٢ : ٢٨١) والعلل لابن رجب (١ : ٨٢) .

(٣) السنن للدارقطني (٣ : ١٧٤) .

(٤) الكفاية (ص١٥٠) .

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص١١٢) .

ونقل قول الخطيب المتقدم، وعقَّب عليه بقوله: «قلت: قد خَرَّج البخاري في «صحيحه» حديث جماعة ليس لهم إلاَّ راوٍ واحد، منهم مِرْداس الأسلميّ[1] لم يروِ عنه غير قيس ابن أبي حازم[2]. وكذلك خرّج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد منهم ربيعة بن كعب الأسلمي[3] لم يروِ عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن[4].

وذلك منهما مصير[5] إلى أنَّ الراوي قد يَخْرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه. والخلاف في ذلك متّجه، نحو اتّجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه[6]. والله أعلم»[7].

واعترض عليه النووي في «التقريب» فقال: «ولا يصحّ الردّ عليه بمرداس وربيعة فإنَّهما صحابيّان مشهوران، والصحابة كلّهم عدول»[8].

قال العراقي: «هذا الذي قاله النوويّ متّجه إذا ثبتَت الصحبة، ولكن بقي الكلام في أنّه هل تثبت الصحبة برواية واحد عنه، أو لا تثبت إلاّ برواية اثنين عنه؟ وهو محلّ نظر واختلاف بين أهل العلم.

---

(١) الإصابة (٣ : ٤٠١) ورجّح الحافظ أن ليس له إلاّ راو واحد هناك. وحديثه أخرجه أحمد في المسند (٤ : ١٩٣) والبخاري في الرّقاق باب ذهاب الصالحين رقم (٦٤٣٤) وقال الحافظ في الفتح (١١ : ٢٥١): (ذكر مسلم في الوُحْدان ـ وتبعه جماعة ممن صنف فيها ـ أنه لم يرو عنه إلاّ قيس ابن أبي حازم) وعرض قول من ذهب إلى أن له راوياً آخر، وردّه، فانظره، وانظر أسد الغابة (٤ : ٣٦٦) وشرح السنة للبَغَوي (١٤ : ٣٩٣).

(٢) قال في التقريب (٢ : ١٢٧): ثقة مخضرم من الثانية. ويقال: له رؤية.

(٣) انظر أسد الغابة (٢ : ٦٤). وحديثه أخرجه مسلم في الصلاة باب فضل السجود والحثّ عليه رقم (٤٨٩).

(٤) في التقريب (٢ : ٤٣٠): ثقة مكثر من الثالثة.

(٥) قلت: نص الحافظ في التهذيب (٦ : ٢٥١) على أن الشهرة قد تقوم مقام الراوي الثاني وسيأتي تحقيق ذلك.

(٦) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص١٠٩) وقارن بنزهة النظر (ص٧٢).

(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص١١٣).

(٨) المنهل الراوي من تقريب النواوي (ص٩٣)

والحقّ : أنّه إنْ كان معروفاً بذكره في الغزوات ، أو في مَن وفد من الصحابة ، أو نحو ذلك ، فإنّه تثبت صحبته ، وإن لم يروِ عنه إلاّ راوٍ واحد .

ومِرْداس من أهل الشجرة ، وربيعة من أهل الصُّفة ، فلا يضرّهما انفراد راوٍ واحد عن كل منهما . .»[(١)] ا . هـ .

ونقل العراقي عن أبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي في جزء له أجاب فيه على اعتراضات الدارقطني على كتاب مسلم ، فقال : «لا أعلم روى عن أبي علي عمرو ابن مالك الجَنْبِيّ أحدٌ غيرُ أبي هانئ . قال : وبرواية أبي هانئ ـ وحده ـ لا يرتفع عنه اسم الجهالة ، إلاّ أن يكون معروفاً في قبيلته ، أو يروي عنه أحد معروف مع أبي هانئ ، فيرتفع عنه اسم الجهالة . .»[(٢)] .

وقال الحافظ : «فإن سُمّي الراوي وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه ؛ فهو مجهول العين كالْمُبْهَم ، فلا يُقبل حديثه ، إلاّ أن يوثقه غيرُ من ينفرد عنه على الأصح ، وكذا مَن ينفرد عنه ، إذا كان متأهلاً لذلك»[(٣)] .

قلت : لكنه قال أيضاً في ترجمة عبد الرحمن بن فرّوخ من «تهذيبه» : «وزعم الحاكم أنَّ البخاريَّ ومسلماً إنّما تركا إخراج حديث عبد الرحمن بن فروخ هذا ؛ لأنه لم يروِ عنه غيرُ عمرو بن دينار ـ يعني تَركَا إخراج أحاديثه الموصولة ـ وهو على قاعدته في أنَّ شرط من يُخرَّج له في «الصحيح» أن يكون له راويان . وقد تناقض هو ؛ فادّعى أنَّ هذا شرطهما ، ثم استدرك عليهما أشياء مما يخالف ذلك .

ولا يَرِدُ شيء منها ؛ لأنّهما لم يصرِّحا باشتراط ذلك . بل يقوم مقام الراوي الثاني الشهرة مثلاً . وقد بدا لي ، فاستدركتُ كلَّ ما اطَّلعتُ عليه مما هذا سبيله . . . وكان تتبُّعي لذلك بعد تبييض النسخة من هذا المختصر بأربعين سنة»[(٤)] ا . هـ .

---

(١) التقييد والإيضاح (ص١٤٨) وفي المطبوعة نقص تمته من تدريب الراوي (١ : ٣١٨ ـ ٣١٩) والتبصرة (١ : ٣٢٦) .

(٢) التبصرة والتذكرة (١ : ٣٢٧) وانظر التدريب (٢ : ٢٦٥) فما بعدها فيمن ليس له إلا راوٍ واحد .

(٣) نزهة النظر (ص : ٩٩) .

(٤) التهذيب (٦ : ٢٥١ ـ ٢٥٢) والمزي (٢ : ٨١١) وقال في التقريب (١ : ٤٩٥) : مقبول .

قلت : فأنت ترى أنّهم قرّروا ضرورة وجود الراويين ، فلمّا أعْوَزَهُم ذلك بالنسبة للصحابة وغيرهم ، قالوا : يكفي وجود راوٍ واحد عدل ، مع اشتهار الرجل في قومه ، أو اشتهاره في غير حمل العلم ، كاشتهار مالك بن دينار بالزهد ، وعمرو بن معدي كرب بالنجدة[(١)] .

لكن هذا أيضاً يرِدُ عليه إخراج صاحبي «الصحيحين» ـ وقد قرّرا أنّهما لم يخرّجا إلاّ ما صحّ ـ لعدد من الرواة الذين ليس لهم غير راوٍ واحد ، وفيهم من ليس معروفاً ، إلاّ من جهة الرّاوي عنه . فممَّن اتفق الشيخانِ على التخريج له : حصين بن محمد الأنصاري لم يروِ عنه غير الزهري (خ م س) . وقال الحافظ : صدوق !! نعم ذكروا أنه كان من سَرَاة الأنصار ، وقال الدارقطني : ثقة[(٢)] .

وعبد الرحمن بن نمر اليَحْصُبي : لم يروِ عنه غير الوليد بن مسلم (خ م د س) وقال الحافظ : ثقة[(٣)] .

وممن انفرد البخاريُّ بتخريج حديثه ولم يروِ عنه غير راوٍ واحد : عمر بن محمد بن جبير بن مطعم : لم يروِ عنه غير الزهري ، وقال الحافظ : ثقة[(٤)] . وحماد بن حميد الخراساني : شيخ البخاري ـ لم يعرفه أبو الوليد الباجي ، ووَهَّمَه الحافظ في تعيينه . ونقل عن «فوائد ابن رُشَيد» أنّه روى عن البخاري قوله : حدثنا حماد بن حميد صاحب لنا؟! وقال الحافظ : مقبول . مع أنَّ البخاري نفسه روى عنه في «الصحيح»[(٥)] .

وعبيد الله بن مُحْرِز الكوفي : لم يذكروا له راوياً غير أبي نعيم الفضل بن دكين . قال الحافظ في «الفتح» : «وما له في البخاري سوى هذا الأثر ، ولم يَزِدِ المزّيُّ في ترجمته على ما تضمَّنه هذا الأثر»[(٦)] . فمن أين لمثله الشهرة؟ وبِمَ؟

---

(١) التبصرة والتذكرة (١ : ٣٢٧) ومقدمة ابن الصلاح (ص٣٢١) .

(٢) التهذيب (٢ : ٣٩٠) والتقريب (١ : ١٨٣) .

(٣) التهذيب (٦ : ٢٨٧) والتقريب (١ : ٥٠١) .

(٤) التقريب (٢ : ٦٢) .

(٥) التهذيب (٣ : ٦) والتقريب (١ : ١٩٦) والفتح (١٣ : ٣٢٤) .

(٦) التهذيب (٧ : ٤٥) والتقريب (١ : ٥٣٨) والفتح (١٣ : ١٤٣) .

وعطاء أبو الحسن السُّوَائي : روى عنه أبو إسحاق الشيباني . قال الحافظ : «ما وجدت له راوياً إلاَّ الشَّيْبَاني ، ولم أقف فيه على تعديل ولا تجريح» وقال في «التقريب» : «مقبول من الرابعة (خ د س)» . بل قال أيضاً : «لم أقف له على ذكر إلاّ في هذا الحديث»[١] .

وعلي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي ـ شيخ البخاري[٢] ـ : روى عنه حديثاً واحداً في «صحيحه» . وقيل : حديثين . وقال الحاكم : قيل : هو علي بن إبراهيم المروزي ، وهو مجهول . وقيل : الواسطي . وَرَجَّح الحافظ في «التهذيب» أنّهما ـ المروزي والواسطي ـ واحد . بينما نقل في «الفتح» الخلاف ، وجزم بأنَّ البخاري لم يروِ عنه إلاّ حديثاً واحداً؟!

وممن انفرد مسلم بتخريج حديثه ، وليس له غير راوٍ واحد : أحمد بن سعيد التُّسْتَري ، قال في «التهذيب» : روى عن روح بن عبادة ، وعنه مسلم كذا في «تهذيب الكمال» والصواب أحمد بن سعيد بن إبراهيم ،ـ وهو الرِّباطي ـ وقد تقدم . وقال عن التُّستري : مقبول . وترجم للرباطي في كتابيه ، وقال عنه : ثقة حافظ[٣] .

فكيف تَمَّ هذا؟ وكيف يكون المقبول ثقة حافظاً؟ الواقع هو أنّ التُّسْتَريّ مجهول للحافظ ، ولكن لمّا روى عنه صاحب «الصحيح» ؛ وَصَفَه بمقبول .

وجابر بن إسماعيل الحضرمي : روى عنه ابن أبي ذئب ، وأخرج ابن خزيمة حديثه مقروناً بابن لهيعة ، وقال : «ابن لهيعة لا أحتجُّ به ، وإنّما خرّجت له هذا الحديث لأن فيه جابر بن إسماعيل»[٤] فهو رجل مجهول ـ حسب قواعد المحدِّثين ، لكنه توبع على حديثه ، فقال الحافظ : مقبول .

وحبيب الأعور المدني : قال ابن حجر : «ذكره ابن حبَّان في «الثِّقات» وقال : يخطئ[٥]

---

(١) التهذيب (٧ : ٢١٩) والتقريب (٢ : ٢٣) والفتح (٨ : ٢٤٥ ـ ٢٤٦) .

(٢) التهذيب (٧ : ٣٤٩) والتقريب (٢ : ٣٩) والفتح (٩ : ٢٤٦) وانظر للمقارنة التهذيب (٧ : ٢٨٢) والفتح (٩ : ٧٣) لترى عدم تمكن الحافظ من الجزم في شأنه بشيء .

(٣) التهذيب (١ : ٣٢) والتقريب (١ : ١٥) وللرباطي : التهذيب (١ : ٣٠) والتقريب (١ : ١٥) .

(٤) التهذيب (٢ : ٣٧) والتقريب (١ : ١٢٢) .

(٥) ليس في مطبوعتَي الثقات كلمة (يخطئ) والباقي مثله . انظر الثقات (٦ : ١٧٨) طبعة دار الفكر ، و(٣ : ٢٧٧) طبعة دار الكتب العلمية .

وإن لم يكن هو ابنَ هند بن أسماء، فلا أدري من هو؟» وله حديث عند مسلم[١].

وعبد الله بن كثير بن المطلب السَّهْمي: ذكر الحافظ الخلاف في شخصه وذكر أن بعضهم ذهب إلى أنَّه عبد الله بن كثير المقرئ الداري، ولكنَّه رجّح أنّه غيره، قال: وهو الذي عليه الجمهور، وقال عنه: مقبول (م س) وخرّج له مسلم في «صحيحه» حديثاً[٢].

ولا يخفى أنَّ الحافظ قد اشترط ألاّ يقول في راوٍ: (مقبول) إلاّ إذا كان معروف العين ولم يثبت فيه ما يُجرح من أجله، وليس له من الحديث إلاّ القليل. أما إذا لم يروِ عنه إلاّ رجل واحد؛ فهو مجهول العين، والمستور من روى عنه أكثر من واحد ولكنّه لم يوثق.

وعلى هذا؛ فالمقبول أحسن حالاً من المستور والمجهول. فهل عَدَّ الحافظ إخراج صاحبي «الصحيحين» للرّاوي توثيقاً له؟ لا أعتقد ذلك، لأنَّ الحافظ نفسَه قد ضعّف عدداً من رواة «الصحيحين».. نعم قد نصَّ الحافظ في «نزهته» على أن «من انفرد عنه راوٍ واحد فهو مجهول العين ـ كالمبهم ـ فلا يقبل حديثه، إلاّ أن يوثِّقه غير من ينفرد عنه على الأصحِّ. وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك..»[٣].

ولكن قبول الحديث ـ لاعتبارات متعددة ـ شيء، وتوثيق راويه شيء آخر. فالراوي الضعيف إذا تُوبع على حديثه؛ قَبِلُوا حديثه الذي تُوبع عليه، وقبولُهم لحديثه لا يرفعه عن مرتبة الضعف في الجملة. ومما يؤكد أنَّ إخراج صاحبي «الصحيحين» عن رجل ـ من غير نَصّ على توثيقه ـ ليس بتوثيقٍ؛ إخراجهما لثلاثةَ عشرَ راوياً[٤] من المجهولين والمستورين وعدم اعتداد الحافظ بذلك الإخراج؛ بدليل حكمه عليهم بالجهالة أو السَّتر.

وقد نصَّ أئمة الحديث على أنَّ الراوي يخرج عن كونه مستوراً برواية أكثر من واحد عنه، مع وجود توثيق لمعتبَرٍ فيه. وسيأتي مزيد بيان لذلك عند كلامنا على مذهب ابن حبَّان في المجهول.

---

(١) التهذيب (٢: ٩٣) والتقريب (١: ١٥١) وصحيح مسلم رقم (٨٤).

(٢) التهذيب (٥: ٣٦٦) والتقريب (١: ٤٤٢) ومسلم في الجنائز (٩٧٤: متابعة رقم ١٠٣).

(٣) نزهة النظر (ص٥٠).

(٤) انظر دراستهم وتخريج مروياتهم في كتابي: «الوحدان من رواة الصحيحين» (ص: ٥٠٩ - ٥٨٦) قيد الطبع.

والذي أحبّ توضيحه هنا ؛ أن رفع الجهالة برواية واحد ، أو جمع عن الراوي ؛ مسألة خطرة في هذا العلم ، وليست يسيرة . فعلماء الحديث قالوا :

- ترتفع جهالة العين برواية ثلاثة ، ولا بدّ لرفع جهالة الحال من تزكية النقّاد كما نقله ابن عبدالبرّ .

- وقيل : ترتفع برواية اثنين ، ولا ترتفع جهالة الحال إلا بالتزكية .

- ثمّ قالوا : ترتفع جهالة العين والحال برواية واحدٍ ثقة ، مع تزكية غيره للمرويّ عنه .

- ثم قالوا : بل ترتفعان بما سبق ، وبتزكية الراوي عنه إذا كان متأهّلاً .

- وجميعهم يعتبرون به ويخرّجون حديثه في الصّحاح ؛ لاعتبارات قامت لديهم .

وهذا يعني أنّ مسألة الجهالة لم يُحسم أمرُها حتى كتابة هذه السّطور ، فما العمل؟

في عام (١٤١٥هـ) أنجزت رسالتي الأولى للدكتوراة بعنوان : (الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في الكتب الستة) فكان عدد الوحدان والمجهولين والمستورين مئة وأربعة رواة سوى المبهمين والمهملين من النسب ، فيهم ستة وثلاثون راوياً من طبقة الصحابة .

وقد خلصتُ إلى أنّ جميع المصنّفين في الحديث النبويّ يعتبرون بروايات هؤلاء .

وقد احتجّ الشيخان بروايات بعض الوحدان من جيل الصحابة على الانفراد ، واحتجّا ببعض الرواة من التابعين ، فمن دونهم في بعض أبواب الزهد والرقائق والتاريخ ، على الانفراد أيضاً .

وتتميماً لهذا المشروع ، فقد وجّهت تلميذي الشيخ عبدالباسط أحمد كُرَيْج الحموي إلى كتابة رسالته لنيل درجة الماجستير ، وعنوانها : (المجهولون ومروياتهم في صحيح ابن حبّان) لكنّ لجنة الدراسات العليا حذفَت من الخطّة (الوحدان من الصحابة) و(الوحدان ممن وُثّق) وأثنوا على تلك الرسالة ثناءً عَطِراً ، وأعطوها درجة الامتياز ، مع أنّها جسّدَت فِكري ، وخرجَتْ من تحت يدي . لكن الهوى السياسيّ والطائفيّ يلعبان في الدِّين والعقول معاً في تلك البلاد .

وسوف تُطبع رسالتي (الوحدان من رواة الصحيحين) ورسالة تلميذي (المجهولون ومروياتهم في صحيح ابن حبّان) ـ إنْ شاء الله تعالى ـ .

والفارق بين منهج الرسالتين :

- رسالتي تناولَت المجهولين والوحدان والمساتير والمبهمين ، والوحدان الذي وُثّقوا ؛ لأنّه لا قيمة لهذا التوثيق عندي ، وشملَتْ جميع طبقات الرواة .

- رسالة تلميذي عبدالباسط خلَتْ من طبقة (الوحدان من الصحابة) و(الوحدان الذي وُثّقوا) والمبهمين ؛ لأنّ ابن حبّان لا يخرّج عن المبهَمين[1] .

وتبقى دائرةُ الجهالة واسعةً لدراسات جديدة مَكِينة ، لا تخضعُ لتوجيه أُناس يجهلون صناعة الحديث ، ويُهمّهم الحِفَاظ على الطائفيّة أكثر من محافظتهم على الإسلام نفسه .

وسوف يأتي في المبحث التطبيقي مزيد توضيح وبيان .

---

(١) ويَظهر أنَّ وضع الشيخ عبدالباسط الوظيفي ، وبُعده عن كتب العِلم في مكان وظيفته لا يسمحان له بتكميل رسالته الآن . لكن هذا لا يسوّغ عدم طباعة الرسالة ؛ ليفيد منها أهل العلم .

المبحث الثالث

المجهول عند ابن حبَّان

لم ينصّ ابن حبَّان على تعريف محدَّد للمجهول ـ عنده ـ ولكنَّنا نستطيع أن نتلمَّس ذلك من إطلاقاته المتعددة التي يستخدمها للتعبير عن المجاهيل .

١ ـ قال في ترجمة(أبو زيد) : «يروي عن ابن مسعود ما لم يتابَع عليه ، ليس يُدرى من هو ، ولا يُعرف أبوه ولا بلده ، والإنسان إذا كان بهذا النعت ، ثم لم يروِ الاّ خبراً واحداً ، خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأي ؛ يستحق مجانبته فيه ، ولا يُحتجُّ به»(١) فالرَّجل الذي لا يُدرَى من هو . . إلخ ، هو المجهول عينه وحاله؟!

٢ ـ وقال في ترجمة سعيد بن زياد بن فائد الدّاري : «يروي عن أبيه زياد ، عن أبيه فائد ، عن جده زياد ابن أبي هند ، عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم . . .» وساق له حديثين ، ثم قال : «حدّثنا بهما ابنُ قتيبة ، حدثنا سعيد بن زياد في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد ، تفرّد بها سعيد هذا ، فلا أدري البليّة فيها منه ، أو من أبيه ، أو من جده ، لأن أباه وجدّه لا يُعرف لهما رواية ، إلاَّ من حديث سعيد .

والشيخ إذا لم يروِ عنه ثقة ، فهو مجهول ، لا يجوز الاحتجاج به ؛ لأن رواية الضعيف لا تُخرِج مَن ليس بثقة عن حدِّ المجهولين إلى جملة أهل العدالة ، كأن ما روى الضعيف وما لم يروِ في الحكم سِيّانِ»(٢) .

٣ ـ وقال في ترجمة عائذ الله المجاشعي : «منكر الحديث على قلَّته ، لا يجوز تعديله إلاّ بعد السبر . ولو كان ممن [لا] يروي المناكير ، ووافق الثِّقات في الأخبار ؛ لكان عدلاً مقبول الرّواية ، إذ الناس أحوالهم على الصَّلاح والعدالة ، حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ، فيُجرح بما ظهر منه من الجرح .

---

(١) المجروحين (٣ : ١٥٨) .

(٢) ما سبق (١ : ٣٢٧ ـ ٣٢٨) .

هذا حكم المشاهير من الرواة . وأمّا المجاهيل الذين لم يروِ عنهم إلاّ الضعفاء ، فهم متروكون على الأحوال كلّها»[١] .

٤ ـ وقال في ترجمة سيف أبي محمد : «شيخ يروي عن منصور . . . لست أعرف أباه فإن كان سيف بن محمد ؛ فهو واهٍ . وإن كان غيره ؛ فهو مقبول الرواية ، حتى تصحّ مخالفته الأثبات في الروايات ، أو يسلك غير مسلك العدول في الأخبار ، فحينئذٍ يلزق به الوهن»[٢] .

ففي النصِّ الثاني ؛ حَكَمَ على سعيد بن زياد بأنه ضعيف ومجهول بآنٍ واحد ، أمّا حكمه عليه بالضعف ـ مع رواية الثقة عنه ـ فلأنّه تفرّد بأحاديث موضوعة ، رواها عن آبائه ، ولما صار هو ضعيفاً ؛ صارت سلسلة آبائه كلِّهم ـ باستثناء الصحابي ـ إن صَحّت صحبته ـ مجهولين ، لأنّه لم يروِ عنهم إلاّ ضعيف ، وصار هو مجهولاً أيضاً ، لأنّه لم يرْوِ إلاّ عن الضعفاء ، والذي لا يروي إلاّ عن الضعفاء ؛ فهو مجهول عند ابن حبّان كما سيأتي . وفي النصِّ الثالث يُبيّن ابن حبّان أمرين اثنين :

أ ـ أمّا أولُهما : فهو أن الرّواة على قسمين : مشاهير ومجاهيل ، والمشاهير على مراتب : منهم المكثر ، ومنهم المقلّ في الرّواية ، وقد يكون في روايتهم مناكير ؛ فتُجتنب ، وَتُقْبَلُ مروياتهم التي ما خالفوا فيها الثِّقات ، حتى يتبين منهم أسباب الجرح والتضعيف ؛ من كثرة المخالفة ، أو فحش الوَهَم ، وحينئذٍ يلزق بهم ما يستحقونه من الأوصاف .

ب ـ وأمّا الثاني ؛ فهو أنَّ الذين لم يَرْوِ عنهم إلاّ الرواة الضعفاء ، فإنَّهم متروكون ، لا تُقبل مروياتهم ، ولا يُحتجُّ بها ، كأنّ الضعيف وما لم يَرْوِ في الحكم سِيّان .

ولا يظنّ أحدٌ أنَّ الشُّهرة التي يعنيها ابن حبَّان هي ما قدمناه عند الحافظ فحَسْب ، فهي عنده في نظري أعمّ ، وهي تشمل كلَّ رجل رَوى عنه ثقة وروى عن ثقة ، بدليل النصّ الرابع الذي يُحَدِّد أنَّ ابن حبَّان لا يعرف ـ هو ـ عين الرجل ، ولكنه عرف الراوي عنه عمرو ابن محمد العَنْقَزِيَّ[٣] وعرف شيخه منصور ، وكلاهما ثقة ـ عنده ـ فهو إذن معروف مشهور .

---

(١) المجروحين (٢ : ١٩٢ ـ ١٩٣) والتصويب من المخطوط ، ويقتضيه السياق .

(٢) الثقات (٨ : ٢٩٩) .

(٣) ترجمته في الثقات (٨ : ٤٨٢) .

فهذا المعروف الذي يثبت عنه المخالفة للثقات، ولم يسلك غير مسلك العدول من كثرة الوَهَم، والغفلة، والتخليط . . . إلخ، فهو مقبول الرواية فيما وافق فيه الثِّقات. وقد تقدَّم معنا أمثلة عديدة من إطلاق الحافظ لفظ (مقبول) على من لم يَرْوِ عنه إلاّ رجل واحد وتوبع على حديثه. فكأنّي بالحافظ ابن حجر قد اقتبس مصطلح (مقبول) من الحافظ ابن حبَّان.

٥ ـ وقال في ترجمة عبد الله زياد بن سليم القرشي: «شيخ مجهول يروي عن عكرمة روى عنه بقية بن الوليد، لست أحفظ له راوياً غير بقية، وبقيّة ذكرنا سببه في الأخبار في أوّل الكتاب ـ يعني «المجروحين» ـ فلا يتهيَّأ لي القدح فيه ـ يعني عبد الله ـ على أنَّ ما رواه يجب تركه على الاحوال»[1] ا. هـ.

ففي هذا النصّ أوضحَ لنا أنَّ الجهالة ـ عنده ـ ليست جرحاً للرّاوي، ولكنّها سبب من أسباب التوقُّف، ثم الترك.

٦ ـ وقال في ترجمة عبد الله ابن أبي ليلى الأنصاري: «رجل مجهول، ما أعلم له شيئاً يرويه عن علي غير هذا الحرف المنكر، الذي يشهد إجماع المسلمين قاطبة ببطلانه». ونص على أنَّ ابنه المختار بن عبد الله روى عنه. ويبدو أنَّه وابنَه لا يُعرفان إلاّ في هذا الحديث المنكر الواحد: (من قرأ خلف الإمام؛ فقد أخطأ الفطرة) قال ابن حبَّان: «وهذا شيء لا أصل له عن علي؛ لأن المشهور عن علي ما روى عنه عبيد الله بن أبي رافع أنه كان يرى القراءة خلف الإمام[2] . . . إلخ»[3].

٧ ـ وقال في ترجمة ولده المختار: «روى عنه ابن الأصبهاني في القراءة خلف الإمام منكر الحديث، قليل الرواية، فلا أدري: أهو المتعمِّد لذلك ـ كان ـ أو أبوه. وأيّما كان منهما؛ بَطل الاحتجاج بروايته»[4] ا. هـ.

---

(١) م (٣ : ٣).

(٢) قال في نصب الراية (٢ : ١٣): أخرجه عبدالرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما من حديث عليّ، وأخرجه الدارقطني في سننه (١ : ٣٣١) من طرق، وقال: لا يصحّ إسناده. ثمّ نقل الزيلعيّ كلام ابن حبّان، ولم يعقّب.

(٣) انظر تمام النصّ في المجروحين (٢ : ٥).

(٤) المجروحين (٣ : ٩).

٨ ـ وفي ترجمة عثمان بن عطاء ابن أبي مسلم الخراساني قال : «أكثر روايته عن أبيه ، وأبوه لا يجوز الاحتجاج بروايته ، لما فيها من المقلوبات التي وهم فيها ، فلست أدري : البلِيّة في تلك الأخبار منه ، أو من ناحية أبيه . وهذا شيء يشتبه ؛ إذا روى رجل ليس بمشهور بالعدالة ، عن شيخ ضعيفٍ ، أشياء لا يرويها غيرُه ، لا يتهيأ إلزاق القدح بهذا المجهول دونه ، بل يجب التنكُّب عَمّا رَوَيَا جميعاً ، حتى يحتاط المرء فيه ؛ لأنّ الدِّين لم يكلّف اللهُ عبادَه أخذَه عَمّن ليس بعدل مَرْضي . وكان مولد عثمان بن عطاء سنة ثمان وثمانين ، ومات سنة خمس وخمسين ومئة؟»[1] ا . هـ .

فعطاء الخراساني رجل ضعيف ؛ وابنه عثمان أكثر روايته عن أبيه ، وقد روى مناكير ؛ فهو مجهول رغم أن ابن حبَّان حدَّد تاريخ ولادته ووفاته . وكأنَّ جهالته عنده جهالة حال لا عَين .

يؤيِّد هذا قوله في يزيد بن زيد : «شيخ يروي عن خَوْلَة بنت الصامت ، روى عنه أبو إسحاق السَّبيعى . لست أعرفه بعدالة ولا جرح ؛ إلاّ أنّه روى أشياء مناكير لم يتابَع عليها ـ على قلة روايته ـ فهو عندي يُتنكّب عن الاحتجاج بما انفرد من الروايات ، لأنّ الله جَلَّ وعلا لم يكلِّف عباده أخْذَ دينِهِ عمَّن ليس يعرف بعدالة»[2] ا . هـ .

فهذا النصّ يفيد أنَّ ابن حبّان يستخدم مدلول مصطلح (مجهول الحال) ويؤكِّد أنَّ مجهول الحال لا يُحتجُّ بروايته ، ويعتبر بما يتابَع عليه .

٩ـ وفي ترجمة الهَيْثَمِ بن محمد بن حَفْصٍ الدارمي قال : منكر الحديث على قِلّته لا يجوز الاحتجاج به ؛ لما فيه من الجهالة ، والخروج عن حدِّ العدالة إذا وافق الثِّقات فكيف إذا انفرد بأوابدَ وطامّاتٍ؟!»[3] .

فالمجهول الذي يروي المناكير التي تخرج عن حدِّ العدالة ، لا يجوز الاحتجاج به

---

(١) المجروحين (٢ : ١٠٠) .
(٢) المجروحين (٣ : ١٠٣) .
(٣) المجروحين (٣ : ٩٢) .

حتى فيما وافق الثِّقات ، لأنَّ غلبة المناكير على حديث الراوي تسقطه إلى درجة الترك والمتروك ، وما لم يروِ من الحديث سيّان .

١٠ـ وقال في ترجمة الهذيل بن الحكم أبو المنذر : «يروي عن عبدالعزيز ابن أبي رواد روى عنه أهل العراق ، فلست أدري السبب الموجب للمناكير في حديثه : منه ، أو من عبدالعزيز ، لأنَّ عبدالعزيز ليس بشيء .

وإذا روى رجل مجهول لم يُعرف بالعدالة ، عن ضعيفٍ ، شيئاً منكراً لا يتهيَّأ إلزاق القدح بأحدهما دون الآخر ، إلاّ بعد السَّبر ، على أنَّ مجانبة ما روى أَحْرى ، حتى توجد له رواية عن الثِّقات بما يوافق الأثبات ، متعرِّية عن المناكير ، فحينئذٍ يدخل في جملة أهل العدالة ، ويلزق ذلك الحديث المنكر الذي روي عن ذلك الضعيف ، بالضعيف دونه . هذا حكم ذلك الجنس من الناس»[1] ا . هـ .

فهذا النص يُحدّد السبيل الذي ينبغي اتخاذه مع المجهولين ، وينصّ على أنَّ الذي يَروي عن الضعيف ؛ مجهول . .

هذه النّصوص العشرة التي أطلتُ في سطرها هنا ؛ قد أوْضحَتْ لنا منهج ابن حبَّان النظري في مدلول كلمة (مجهول) عنده ، كما أنَّها أشارت إلى أن المجهولين عنده أصناف متعددة :

١ـ فالذي لا يُدرى من هو ولا أبوه ولا بلده ؛ مجهول .

٢ ـ والذي لا يُعرف إلا برواية حديث منكر ، وهو غير مشهور بالعدالة ؛ فهو مجهول .

٣ ـ والذي لم يروِ هو إلاّ عن ضعيف ؛ فهو مجهول ، حتى ولو روى عن عدد منهم .

٤ ـ والذي لم يروِ عنه إلا ضعيف ؛ فهو مجهول . ولو روى عن جماعة من الضعفاء .

٥ ـ والذي لا يُعرف بعدالة ولا جرح ؛ فهو مجهول الحال ، يُقبل حديثه إذا توبع عليه ولم تكثُر مناكيره .

وقد أطلق ابن حبَّان عدة ألفاظ في «الثِّقات» تبيِّن لنا تطبيق نظريته في المجهول والثقة .

---

(١) المجروحين (٣ : ٩٥) .

قال في ترجمة فزع الرّاوي عن المقنع : «لست أعرف فزعاً ولا مقنّعاً ، ولا أعرف بلدهما ولا أعرف لهما أباً ، وإنّما ذكرتهما للمعرفة فقط ، لا للاعتماد على ما يروونه»(١) .

فهذا النصُّ دليل على أنّه قد يذكر الراوي في كتاب «الثِّقات» ؛ لمجرد أنّه لم يقف فيه على جرح . . ونبّه إلى أنّه لا يعتمد على مَنْ هذا شأنُه ، وليس فزع هذا أوّلَ ولا آخر من قال فيه ابن حبَّان : لست أعرفه . بل إنَّه أطلق هذا المصطلح على ستة عشر راوياً في «الثِّقات» لم يخرّج عن واحد منهم في «صحيحه» شيئاً(٢) .

كما صرَّح في تراجم أربعين راوياً من «الثِّقات» بأنَّه لا يدري من هم ، ولم يخرّج عن أحد منهم في صحيحه(٣) .

وقال في تسعة وعشرين راوياً(٤) إن لم يكن فلاناً ؛ فلا أدري من هو؟ وهؤلاء الرواة الذين تشكَّكَ فيهم ؛ قد يكون تشكُّكُه دائراً بين الجهالة والضعف ، وقد يكون دائراً بين الجهالة والتوثيق .

ومن خلال التتبُّع ؛ وجدناه قد خرّج عن خمسة رواة تشتبه أسماؤهم بأسماء معروفين من طبقتهم ، فيجب بيان أحوالهم ؛ حتى لا يلتبس على القارئ أمرهم(٥) .

١ ـ في ترجمة حبيب بن سالم قال : «إن لم يكن مولى النُّعمان بن بشير ، فلا أدري من هو»(٦) . ثم أخرج في «صحيحه» لحبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير ثلاثة أحاديث (١٥٢٦ ، ٢٨٢١ ، ٢٨٢٢) وقد قال عنه الحافظ : لا بأس به ، وفرّق في «التهذيبِ» بينه وبين المجهول هذا ، كما أخرج لمولى النعمانِ مُسلمٌ والأربعة .

٢ ـ وفي ترجمة سعيد ابن أبي راشد قال : يروي عن عطاء عن أبي هريرة ، إن لم يكن سعيدَ ابنَ السمّاك ؛ فلا أدري من هو ، فإنْ كان ذاك فهو ضعيف»(٧) وترجم ابن حبَّان

(١) الثقات (٧ : ٣٢٦) .
(٢) انظر الثقات (٦ : ٢٤٠) و(٨ : ٦٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦) ومواضع تُنظر في الملحق الثالث .
(٣) انظر الثقات (٤ : ٣٧) و(٦ : ٧١) و(٧ : ١٨٨) ومواضع تُنظر في الملحق الثالث .
(٤) الثقات (٤ : ٣٨ ، ٢٩٣) و(٦ : ١٠٦ ، ١٦٨) ومواضع تُنظر في الملحق الثالث .
(٥) الثقات (٤ : ١٤٢) و(٦ : ٣٧٢) و(٥ : ١٤٣) و(٧ : ٣١٦) و(٧ : ٥١٤) .
(٦) الثقات (٤ : ١٤٣) .
(٧) الثقات (٦ : ٣٧٢) .

لسعيد ابن أبي راشد السماك في «المجروحين» وقال : «ينفرد عن الثقات بالمعضلات»[١] ولكنّه أخرج عن سعيد ابن أبي راشد ثالث؟ يروي عن يعلى العامري الصحابي رضي الله عنه؟!

٣ ـ وفي ترجمة عبّاد القرشي الراوي عن عائشة قال : «إن لم يكن ابنَ عبدالله بن الزبير ؛ فلا أدري من هو»[٢] وأخرج في «الصحيح» لعبّاد بن عبدالله بن الزبير عشرة أحاديث منها : (٣٢٠٩ ، ٣٣٥٧ ، ٧٠٢٥ ، ٧٣٧٢) وهو من الثِّقات .

٤ ـ وفي ترجمة فضيل قال : «شيخ يروي عن سالم بن عبدالله . إن لم يكن فضيل ابن أبي عبدالله صاحب القاسم بن محمد ؛ فلا أدري من هو»[٣] . وأخرج للفضيل بن أبي عبدالله المدني حديثاً في «صحيحه» (٤٧٢٦) .

٥ ـ وفي ترجمة مضارب العِجْلي من بكر بن وائل ؛ قال : «إن لم يكن مضارب بن حَزْنٍ ؛ فلا أدري من هو؟»[٤] وأخرج لابن حزن حديثاً في «صحيحه» (٧١٥٠) .

فأنت ترى أنّ ابن حِبّان لم يُخَرِّج عن واحد من هؤلاء الذين تشكَّكَ بأشخاصهم وإنّما خَرّج عمَّن يُحتمل أن تكون أسماؤهم اشتبهَتْ بهم من الثِّقات دونهم .

ـ وقال ابن حبَّان : «أحسبه فلاناً» في ثلاثين راوياً[٥] ولم يخرج عن واحد منهم في «صحيحه» وإنَّما خرج عن أربعة ممن شابهوهم بأسمائهم من الثِّقات عنده .

وقد تقدم معنا من النصوص المتكاثرة ، أنّ مَن لم يَرْوِ عنه إلاّ الضعفاء ؛ فهو مجهول عند ابن حبَّان ، ومع ذلك فقد ترجم اثني عشر راوياً في «الثِّقات»[٦] . ونصَّ على أنه لم يروِ عنهم إلاّ الضعفاء . ولم يخرِّج عن واحد منهم في «صحيحه» . كما ترجم في «المجروحين»

---

(١) المجروحين (١ : ٣٢٤) .

(٢) الثقات (٥ : ١٤٣) .

(٣) الثقات (٧ : ٣١٦) .

(٤) الثقات (٧ : ٥١٤) .

(٥) انظر على سبيل المثال : الثقات (٢ : ٥٤) و(٤ : ١٠ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٧١) وانظر ملحق الترك (١٧٥٦ ـ ١٧٨٥) .

(٦) انظر على سبيل المثال : الثقات (٤ : ٢٦٠ ، ٢٦٢) و(٦ : ٩٦ ، ٢٤٤) وبقية المواضع في الملحق الثالث (١٧٨٦ ـ ١٧٩٧) .

ستة عشر راوياً لم يروِ عنهم غير الضعفاء ، ولم يُخرّج عن واحد منهم شيئاً[١] .

وقد وصف في «المجروحين» أربعة عَشَرَ راوياً[٢] بأن الواحد منهم لم يروِ إلاّ عن ضعيف أو ضعفاء . وأَوْضَحَ بما لا يزيد : أنّ هؤلاء لا يجوز الاحتجاج بهم ، ولا الاعتبار بمرويّاتهم أبداً ؛ من غير أن نتّهمهم بالوضع . .

وقد ترجم خمسةً وثلاثين راوياً لم يرووا إلاًّ عن رواة مجاهيل أو مُبهمَين ، وكانت ترجمتُه جميعَهم في الثِّقات ، ما عدا الأخير منهم ، ولم يخرِّج عن واحد منهم في «صحيحه»[٣] .

مما سبق يتبين لنا ؛ أنّ ابن حبَّان منسجم مع ما اشترط على نفسه في حكم المجهول عنده . فهو يرى أنَّ المجهول لا يُحتجُّ به ، ولا يُعتبر بروايته .

ولكنَّ المجهول عند ابن حبَّان : مَن انفرد بالرواية عنه ضعيف أو ضعفاء ، أو لم يروِ هو إلا عن ضعيف أو ضعفاء . وهذا لا يُحتجّ به ، ولا يعتبر بروايته ، بل هو متروك عنده نهائياً .

أما من ليس له إلا راوٍ واحد ثقة ؛ فهو ليس بمجهول عند ابن حبَّان ، وهؤلاء على مراتب كثيرة . وإليك نماذج من هؤلاء :

قال الإمام النسائي[٤] فيمن لم يروِ عنه غير رجل واحد : (ولم يروِ عن بُجَيْرِ ابن أبي بُجَيْرٍ غيرُ إسماعيلَ بنِ أمية) . وقال الحافظ في «التقريب» : مجهول . وَخَرّج له ابن حبَّان حديثاً في «صحيحه» (٦١٩٨) ؛ لأنَّ إسماعيل ثقة[٥] .

(١) انظر على سبيل المثال : المجروحين (١ : ٩٨ ، ١٠٨ ، ١٦٧ ، ٢٨٧ ، ٢٩٧) وبقية المواضع في الملحق الثالث (١٧٩٨ ـ ١٨١٤) .

(٢) انظر على سبيل المثال : المجروحين (١ : ١٠٥ ، ١٢١ ، ١٩٧ ، ٢٣٤ ، ٣١٠) وبقية المواضع في الملحق الثالث (١٨١٥ ـ ١٨٢٨) .

(٣) انظر على سبيل المثال : الثقات (٦ : ٥٧ ، ١٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٨) وبقية المواضع في الملحق الثالث (١٨٢٩ ـ ١٨٦٦) .

(٤) وكل ما بين قوسين من كلام النسائي .

(٥) التهذيب (١ : ٤١٨) ، التقريب (١ : ٩٣) (د) .

(ولا عن ثابت الزُّرَقيِّ غير الزُّهْري) وقال الحافظ : ثقة . وأخرج له ابن حبَّان حديثاً وكرره : (١٠٠٧ ، ٥٧٣٢)[١] .

(وعُمَير بن إسحاق لا نعلم أحداً روى عنه غيرَ ابن عون) وقال الحافظ : مقبول . وأخرج له ابنُ حِبّانَ في «الصحيح» حديثين (٥٥٩٣ ، ٦٩٦٥)[٢] .

(ولا عن عيسى بن جارية غير يعقوب أبو عَنْبَسة الرازي) وقال الحافظ : فيه لين . وخرّج له ابن حبَّان سبعة أحاديث منها (٣٥٧ ، ٢٠٦٣ ، ٢٤٠٩)[٣] .

(ولا عن قُدَامة بن وَبَرَة غيرَ قتادة) : وقال الحافظ : مجهول . وقد اختلف فيه الحفّاظ كثيراً ، وخرج له ابن حبَّان حديثين (٢٧٨٨ ، ٢٧٨٩)[٤] .

(ونُبَيح العَنَزي : لا نعلم أحداً روى عنه غيرَ الأسود بن قيس) وقال الحافظ : مقبول . وخرّج له ابن حبَّان سبعة أحاديث في صحيحه منها : (٩١٦ ، ٣١٨٤ ، ٦٣١٢)[٥] .

قلت : هؤلاء كلّهم ترجمَهُم ابن حبَّان في «الثّقات» . وهم على مراتب متباينة تدور بين قطبي المقبول ـ عنده ـ والثقة .

وإذا كان ابن حبَّان قد خرّج لمن ليس له إلا راوٍ واحد ، فقد خَرّج صاحبا «الصحيحين» لمن ليس له إلا راوٍ واحد ، وإن كان قد خرّج لمن قال فيه الحافظ : مجهول ، أو مستور ، أو مجهول الحال ، فقد خَرّج صاحبا «الصحيحين» لبعض هؤلاء أيضاً .

وهذا يعني أنَّ ابن حبَّان ، وغيره ممن خرَّج الصحيح ، متّفقون على إخراج حديث من ليس له إلاَّ راوٍ واحد . ولكن كيف؟ .

---

(١) التهذيب (٢ : ١٣) ، التقريب (١ : ١١٧) (بخ د س ق) .

(٢) التهذيب (٨ : ١٤٣) ، التقريب (٢ : ٨٦) (بخ س) .

(٣) التهذيب (٨ : ٢٠٧) والتقريب (٢ : ٩٧) (ق) وثبت الإحسان (٢٠٩) .

(٤) التهذيب (٨ : ٣٦٦) والتقريب (٢ : ١٢٤) (د س) .

(٥) التهذيب (١٠ : ٤١٧) والتقريب (٢ : ٢٩٧) (٤) وثبت الإحسان (٢٥٤) .

المبحث الثالث

منهج ابن حبَّان في تخريج أحاديث المجهولين

كنت حريصاً على دراسة رواة دائرة الجهالة الواسعة من الرواة الذين اتفق البخاريّ ومسلم على إخراج أحاديثهم ، ووافقهم ابن حبَّان على إخراج هذه الأحاديث من طريق هؤلاء الرواة . بَيْدَ أن شجرة الرواة التي صنعتُها لرجال ابن حبَّان ؛ كانت مقصورةً على (موارد الظمآن) وفيه أحاديث ابن حبَّان الزوائد على «الصحيحين» .

ولا يخفى أنَّ الرواة الذين قال الحافظ فيهم : مجهول ، أو مجهول الحال ، أو مستور ؛ قليلو الحديث ، بل إنّ بعضهم لا يُعرف إلاّ بحديثه الذي خرّجه له صاحب الصحيح .

ومن ثَمّ فإنَّه يتعذّر عليّ ـ في هذه الظروف ـ استقراء «صحيح ابن حبَّان» لمعرفة ما إذا كان قد خَرّج أحاديث لمن وُصف بتلك الأوصاف من رواة «الصحيحين» أم لا؟ .

هذا ما قلتُه يوم كتبتُ هذا الباب قبل عشرين سنة من اليوم !

وقدّمت في صدر هذا الباب ؛ أنّني كتبتُ كتاباً ضخماً تناول دائرة الجهالة من رواة «الصحيحين» .

وسوف أعرض أبرز نتائج تلك الدراسة ، إضافة إلى رَصْد صنيع ابن حبّان مع الرواة الذين خرّج لهم الشّيخان من هذه الدائرة .

بيدَ أنّني سوفَ أقوم بعرضِ عددٍ من الإحصاءات التي قمتُ بها ، حتى تتوضّح صورة تعامُل ابن حبّان مع دائرة الجهالة الواسعة ، قبل ذلك .

ـ لقد تتبّعتُ من قال فيه بعض الحفاظ : (مجهول) وذَكَره ابن حبَّان في «الثِّقات» فكانوا في «لسان الميزان» رجلين وثلاث مئة رجل ، لم يُخَرّج في «صحيحه» إلا عن سبعة رواة منهم ، سأشير إلى موضوعاتها ومخارجها ، لنتعرف على طريقته في إخراج أحاديث المجهولين ، ممن ليس له رواية في الكتب الستة .

وأحصيت الرواةَ المجهولين الذين خَرّج لهم ابن حبّان ممن روى عنه أحد أصحاب

الكتب الستة ، فكانوا سبعةَ عَشَرَ رجلاً ، وسأخرّج أحاديث بعضهم أيضاً . وأشير إلى مخارج بعضها الآخر .

ـ أمّا الرواة الذين خرّج لهم ابن حبّان ، وروى لهم أحد أصحاب الكتب الستة . وقال الحافظ فيهم : مستور ؛ فكانوا ثمانيةَ رواة ، وخرّج عن واحد مجهول الحال . .

وقد خرَّج ابن حبَّان عن تسعة وأربعين راوياً ومائة راوٍ ، ممن قال فيهم ابن حجر : (مقبول) بينما اتفق الشيخان على إخراج حديث ثمانية رواة من رتبة (مقبول) وانفرد البخاري بالتخريج عن تسعة وعشرين راوياً ، خرّج لبعضهم تعليقاً ، وخرّج للباقين في المتابعات والشواهد .

وانفرد مسلم بالتخريج عن سبعةٍ وخمسين راوياً ، خرّج لجميعهم في المتابعات والشواهد . وقدَّمتُ في المبحث السابق ؛ أنّ البخاريَّ ومسلماً خرّجا لثلاثةَ عَشَرَ راوياً من المجهولين والمستورين . .

وسأتناول أحاديث بعض هؤلاء الرواة في خمسة مطالب :

١ ـ الأول : في أحاديث من قال الحافظ فيه : مقبول ، وليس له إلاّ راوٍ واحد .

٢ ـ والثاني : في أحاديث من قال الحافظ فيه : مستور ، من رواة الكتب الستة .

٣ ـ والثالث : في أحاديث من قال فيه الحافظ : مجهول الحال ، من رواة الكتب الستة .

٤ ـ والرابع : في أحاديث من قال فيه الحافظ : مجهول ، من رواة الكتب الستة .

٥ ـ والخامس في أحاديث من قيل فيه : مجهول ، من الرواة الزوائد على الكتب الستة .

المطلب الأول: رواة مصطلح (مقبول)

ذكرتُ أنّ مصطلح (مقبول) ؛ يكاد يكون مصطلحاً خاصّاً بالحافظ ابن حجر ، وأشرتُ إلى أنّ أوّل مَن استعمل هذا المصطلح في المحدثين ؛ هو الحافظ ابن حبّان في حدود اطّلاعي .

والمقبول في الحقيقة ليس مصطلحاً تقويمياً للراوي ، مثل : ثقة ، صدوق ، ضعيف . . . إلخ ، وإنّما هو حُكمٌ على مرويّاته بأنّها مقبولة في المتابعات والشواهد ، بحيث إنّها تعتضد بروايات غيره .

أقول هذا لأنّ الحافظ ابن حجر أطلق مقولة : (مقبول) على مَن ليس له إلا راوٍ واحد وعلى مَن له راويان ، وعلى مَن له ثلاثة رواة ، وأربعة ، وخمسة ، وعشرة رواة !

فليس هو إطلاقاً خاصاً بالرواة المعروفين بعدد الرواة عنهم .

وأطلق هذا الحكم (مقبول) على رواة اختلفَ فيهم نقّاد الحديث ، فوثّقهم بعضهم وضعّفهم آخرون .

وأطلقَ هذا الحُكم على رواةٍ روى عنهم جَمْعٌ ، ولم يُذكَروا بجرح أو تعديل ، ولهم أحاديث يسيرة ، وهكذا . . .

قال في مقدمة «التقريب» ـ وهو يعدّد طبقات الرواة من جهة القبول والردّ ـ :

«السادسة : مَن ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبُت فيه ما يُترك حديثُه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول) حيث يُتابَع ، وإلا فليّن الحديث» .

فالملاحَظ أنّ ابن حجر لم يتطرّق إلى عدد الرواة عن المترجَم ، وإنّما تطرّق إلى قلّة حديثه من جهة ، وإلى أنّ ما قيل فيه من جرح ؛ لا يوصله إلى درجة الترك ، من جهة ثانية .

وإشارة النصّ : أنّ كلّ راوٍ لم يصل إلى درجة الترك ؛ فهو يُعتبَر به عنده .

والرواة المختارون هنا ؛ هم مِن الرواة الذي أطلق عليهم الحافظ حكم (مقبول) وليس لهم إلا راوٍ واحد . وبمعنى أدقّ : هم الرواة الذي لم يروِ عنهم إلا راوٍ واحد ، وليس فيهم جرح أو تعديل .

١ ـ إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية البصري :

قال ابن حبَّان في «الثّقات»[1] : يروي عن جدته أم عطية ؛ ولها صحبة ، وروى عنه إسحاق ابن عثمان الكِلابيُّ . وأخرج له حديثاً واحداً في صحيحه (٣٠٤١) من طريق إسحاق بن عثمان الكِلابيُّ عنه ، عن جدته أم عطية ، قالت : (لما قدم رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم المدينةَ ؛ جمعَ نساء الأنصار في بيته ، فأرسل إلينا عمر بن الخطاب

---

(١) الثقات (٤ : ١٨) وتهذيب الكمال (٣ : ١٣١) والتهذيب (١ : ٣١٣) والتقريب (١ : ٧١) : مقبول من الثالثة (د) .

فقام على الباب، فسلَّم علينا، فرددْنا عليه السلام، ثم قال: أنا رسولُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إليكن، فقلن: مرحباً برسول الله، وبرسول رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، فقال: تُبَايِعْنَنِي على أن لا تشركنَ بالله شيئاً، ولا تسرقن، ولا تزنين . . . الآية، قالت: فقلنا: نعم. فمدّ يده من خارج البيت، ومدَدْنا أيدينا من داخل البيت، ثم قال: اللَّهمَّ اشهد.

قالت: وأمرَنا بالعيدين، وأن نُخرج فيهما الحُيَّض والعتّق، ولا جمعة علينا، ونهانا عن اتباع الجنازة.

قال إسماعيل: فسألت جدتي عن قوله: ﴿وَلا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ قالت: نهانا عن النِّياحة)[١].

والحديث أخرجه أحمد في مسنده بألفاظ متعددة مختصراً ومطولاً من حديث حفصة بنت سيرين عن أم عطية. ومن حديث محمد بن سيرين عنها، ومن حديث إسماعيل ابن عبد الرحمن بن عطية عنها[٢].

وأخرجه أبو داود بمثل أحاديث أحمد الثلاثة وألفاظها. دونِ تفسير البهتان بالنياحة[٣].

وللحديث شواهد كثيرة في بيعة الرجال والنساء؛ منها حديث أُميمة بنت رُقيقة عند مالك، والترمذي، والنَّسائي، وابن حبَّان، وهو حديث صحيح، ولألفاظ حديث أم عطية، التي انفرد بها شواهد صحيحة[٤].

فابن حبَّان قد أخرج حديث إسماعيل هذا ـ وليس له غير راوٍ واحد ـ لأنّه توبع على حديثه، وله شواهد سوى هذه المتابعات، ومن ثم قال الحافظ ابن حجر عن إسماعيل: مقبول. وهو من طبقة التابعين.

---

(١) الموارد رقم (١٥) وأخرج النسائي بعض ألفاظ حديث أم عطية من طريقين في البيعة (٧ : ١٣٣).

(٢) مسند أحمد (٦ : ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(٣) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب خروج النساء الى إلعيد، الأرقام (١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨).

(٤) أخرجه مالك بن الموطأ في البيعة، باب ما جاء في البيعة (٢ : ٩٨٢) والترمذي في السير باب رقم (١٥٩٧) وقال: حديث حسن صحيح، والنَّسائي في البيعة، باب بيعة النساء (٧ : ١٣٤) وابن ماجه في الجهاد، باب البيعة رقم (٢٨٧٤) وإسناده صحيح.

٢ ـ إسماعيل بن عُبيد بن رِفاعة بن رافع بن العَجْلان الأنصاريُّ الزُّرَقيُّ (بخ ن ق) مقبول من السادسة، ذكره ابن حبَّان في «الثِّقات»[(١)] وأخرج له في «صحيحه» حديثاً (٤٩١٠) من طريق عبد الله بن عثمان بن خُثَيْم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة بن رافع الأنصاري ثم الزرقي، عن أبيه، عن جدّه رفاعة؛ أنّه خَرَجَ مع رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إلى البقيع، والناس يتبايعون فنادى: «يا معشر التّجّار» فاستجابوا له ورفعوا إليه أبصارهم، فقال: «إنَّ التّجّار يُبعثون يوم القيامة فجّاراً، إلا من اتقى الله وبرّ وصَدَق»[(٢)].

وأخرجه الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح وصحَّحه الحاكم[(٣)].

ومدار الحديث على إسماعيل بن عبيد، ولم يروِ عنه، إلاَّ ابن خُثَيْم، فهو مقبول الرواية عند ابن حبَّان، حتى يوجد فيه جرح ولم يوجد. وقد أخرج ابن حبَّان حديثه هذا محتجّاً به، فكيف أخرجه وهو مقبول؟.

قلت: للحديث شواهد عديدة بنحوه ومعناه.

منها: ما أخرجه أحمد، والترمذي، وأبو داود، والنسائي من حديث قيس ابن أبي غَرَزة رضي الله عنه مرفوعاً[(٤)]: «يا معشر التجار، إنَّه يشهد بيعكم اللَّغو، والحَلف

---

(١) الثقات (٦ : ٢٨) وتهذيب الكمال (٣ : ١٥١) والتهذيب (١ : ٣١٨) والتقريب (١ : ٧٢).

(٢) الموارد رقم (١٠٩٥).

(٣) أخرجه الترمذي في البيوع. باب ما جاء في التجار وتسمية النبي إياهم رقم (١٢١٠) وعقّب الشيخ أحمد شاكر على تصحيح الترمذي بقوله: كذا قال الترمذي، مع أن اسماعيل بن عبيد لم يوثّقه غيرُ ابن حبان على عادته في توثيق المجاهيل. وأخرج حديثه في صحيحه.

قلت: وكلامه منقوض بأمرين: أن الحسن عند الترمذي ما كان في رواته ضعف أو جهالة، وجاء من طريق آخر. والثاني: أن الحديث الحسن إذا كثرت شواهده؛ قد يرتقي إلى الصحيح عند كثيرٍ من النقّاد، فما وجه الإنكار على الترمذي؟!

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٤ : ٦) من طرق عديدة و (٤ : ٢٨٠) عن أبي وائل عن قيس والترمذي في البيوع، باب ما جاء في التجار رقم (١٢٠٨) وقال: حديث قيس بن أبي غَرَزَة حديث حسن صحيح، رواه منصور والأعمش وحبيب بن أبي ثابت وغير واحد، عن أبي وائل، عن قيس ابن أبي غَرَزَة، وأبو داود في البيوع، باب في التجارة يخالطها اللغو رقم (٣٣٢٦) والنَّسائي في الأيمان باب في الحلف والكذب لمن لم يعتقد اليمين بقلبه (٧ : ١٣ ـ ١٥) من طرق.

فشُوبوه بالصدقة ، وفي رواية : اللَّغو ، والكذب» .

ومنها : ما أخرجه أحمد والحاكم والطحاوي في «المشكل» من حديث عبد الرحمن ابن شبل رضي الله عنه مرفوعاً : «إنَّ التُّجَّار هم الفُجَّار» قيل : يا رسول الله ، أوَ ليس قد أحلّ الله البيع؟ قال : «بلى ، ولكنهم يحدِّثون فيكذبون ، ويَحلفون فيأثَمون»[1] .

ومنها : ما أخرجه مسلمٌ والنَّسائي ، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه : أنه سمع رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول : (إيّاكم وكثرةَ الحلف في البيع ، فإنَّه يُنَفِّق ثم يمحق)[2] .

فهذه الأحاديث وغيرها يشهد بعض ألفاظها لبعض ، ويستدلّ بتداول هذه المعاني في ذلك العصر على حفظه الحديث وضبطه روايته ، وعدم نكارة ما رواه .

ولعلّه لهذه المعاني مجتمعة ؛ خرَّجه ابن حبَّان في «صحيحه» وقال الترمذي عنه : «حسن صحيح» .

٣ ـ الحسن بن محمد بن عُبيد الله ابن أبي يزيد المكي : (ت ق) مقبول من التاسعة .

ذكره ابن حبَّان في «الثِّقات»[3] وأخرج حديثه في «صحيحه» (٢٧٦٨) من طريق محمد بن يزيد بن خُنَيْس . قال : حدثني حسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد قال : قال لي ابن جريج : يا حسن ، حدَّثني جدُّك عبيدُ الله بن أبي يزيد عن ابن عباس ، قال : (جاء رجل إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فقال : يا رسول الله إنِّي رأيت في هذه الليلة فيما يرى النائم ، كأنِّي أصلّي خلف شجرة ، فرأيت كأنّي قَرَأتُ سجدةً ، فرأيت الشجرة كأنها تسجد بسجودي ، فسمعتُها وهي تقول : اللَّهمَّ اكتب لي بها عندك أجراً .

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣ : ٤٢٨ ، ٤٤٤) والطحاوي في مشكل الآثار (٣ : ١٢) وصححه الحاكم في المستدرك (٢ : ٦ ، ٧) وقال المنذري في الترغيب (٢ : ٥٨٧) : إسناده جَيّد .

(٢) أخرجه مسلم في المساقاة ، باب النهي عن الحلف في البيع رقم (١٦٠٧) والنَّسائي في البيوع باب المُنَفِّق سلعته بالحلف الكاذب (٧ : ٢١٦) .

(٣) لم أجده في مطبوعة الثقات ، وعزاه محقق تهذيب الكمال إلى ترتيب الهيثمي ورقة ٩١ وفي نسختي المخطوطة سقطت الورقتان (٩١ ـ ٩٢) وانظر تهذيب الكمال (٦ : ٣١٣) فما بعد . والتهذيب (٢ : ٣١٩) والتقريب (١ : ٧٠) وضعفاء العقيلي (١ : ٢٤٣) .

واجعلها لي عندك ذخراً ، وضَعْ عنّي بها وِزْراً ، واقبلها منّي كما تقبَّلت من عبدك داود .

قال ابن عباس : فرأيت رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قرأ السجدة ، فسمعته ـ وهو ساجد ـ يقول مثل ما قال الرجل عن كلام الشجرة)[١] .

وأخرجه الترمذي وقال : «وفي الباب عن أبي سعيد ، قال أبو عيسى : هذا حديث غريب من حديث ابن عباس ، لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه»[٢] .

وأخرجه ابن ماجه والعُقَيْليّ في «الضعفاء» وقال : لا يتابَع على حديثه ، ولا يُعرف إلاّ به ، وليس بمشهور بالنقل . وقال : (ولهذا الحديث طرق ، وكلّها فيها لين» .

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» وقال : «هذا حديث صحيح ، رواته مكّيُّون ، لم يُذكَر واحد منهم بجرح ، وهو من شرط الصحيح ، ولم يخرّجاه» وقال الذهبي في «التلخيص» : «صحيح ما في رواته مجروح»[٣] .

وقال الخليلي في «الإرشاد» : «هذا حديث غريب صحيح من حديث ابن جُريج . قصد أحمد بن حنبل إلى محمد بن يزيد وسأله عنه ، وتفرّد به الحسن بن محمد عن ابن جريج ، وهو ثقة»[٤] .

قلت : نسب محقّق جامع الترمذي إليه أنه قال في هذا الحديث : حسن غريب[٥] . بينما ذكر المزّيُّ والحافظ ؛ أنه استغربه . فقال : غريب . ثم ذهب فقال : هو حديث صحيح . وقد أطال محقّق «تهذيب الكمال» في نقده لإضافته كلمة (حسن) ولتصحيحه الحديث . وانتقد كلَّ من صحّح الحديث أيضاً ، فقال : «كذا قالوا . فكيف يصحُّ ، وفيه الحسن بن محمد بن عبيد الله هذا ، وقد رأينا قول العقيليّ فيه؟ والعجب من الإمام

(١) الموارد رقم (٦٩١) .

(٢) أخرجه الترمذي في باب ما يقول في سجود القرآن رقم (٥٧٩) وأعاده في الدعوات ، في مثل ترجمة هذا الباب (٣٤٢٤) سنداً ومتناً ، وقال : حديث غريب . مما يؤكّد أنّ لفظة (حسن) في الموضع الأول ؛ مقحمة . وابن ماجه في الصلاة رقم (١٠٥٣) والعقيلي المحقّق (١ : ٣٠٦) والمطبوع (١ : ٢٤٢) .

(٣) المستدرك (١ : ٢١٩ ـ ٢٢٠) .

(٤) الإرشاد (ق ٤٠ب ـ ٤١أ) .

(٥) هو العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله في شرحه على الترمذي (٢ : ٤٧٤) .

الذهبيّ الذي صحّح الحديث في «التلخيص» هو الذي قال في «الميزان» : «قال العقيلي : لا يتابَع عليه ، وقال غيره : فيه جهالة ، ما روى عنه سوى ابن خُنَيس . وقال في «المغني» : غير معروف . وقال في «الكاشف» : غير حجة»[(١)] !

قلت : أما نقد الذهبي في تعارض أقواله ؛ فله فيه بعض الحق . وأمّا نقدُ محقِّق الترمذي ؛ فلا ريب أنَّ نَقْلَ المزِّي والحافظ استغرابَ التّرمذيّ للحديث ، أوثق عندنا من نقل المحقق الفاضل عنه تحسينَه .

بَيْدَ أنَّنا لا نوافقه على طعنه في الحديث ، واعتماده قول العقيلي والترمذي في ذلك ؛ لأن قول العقيلي واضح في أنَّ الرَّجل غير مشهور في النقل ، وليس له إلا هذا الحديث الذي تفرّد به ، فلا يعرف إلاّ به ، وأدنى أحوال الرجل عنده أنّه مجهول .

بَيْدَ أنَّ العقيلي نفسه ، قال : «ولهذا الحديث طرق ، وكلّها فيها لين» وهذا يعني أن للحديث متابعات وشواهد فيها ضعف .

وهنا يجب أن نبحث عن هذه الطرق ؛ لنرى هذا الضعف : هل هو مما يحطّ الراوي عن درجة الاعتبار ، ويُسقط حديثه ، أو لا؟

وأمّا الترمذي فقال : «هذا حديث غريب من حديث ابن عباس ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وفي الباب عن أبي سعيد» يدلّ دلالة واضحة على وجود شاهد آخر لحديث ابن عبَّاس .

وأما صنيع الحاكم ؛ فهو على شرطه ، وقد قدَّمتُ في الباب الرابع أن الجهالة عنده ليست جرحاً .

وبعد : فإنَّ حديث أبي سعيد الخدري ، الذي أشار إليه الترمذي ، أخرجه أبو يعلى والطبراني في «الأوسط» بنحو حديث ابن عباس ، وقال الهيثمي : «فيه اليمان بن نصر . قال الذهبي : مجهول»[(٢)] .

---

(١) المحقّق هو الدكتور بشار عواد معروف (٦ : ٣١٥) .

(٢) مجمع الزوائد (٢ : ٢٨٤) .

قلت : فهذا يصلُح شاهداً لحديث ابن عباس ، لأنهم يطلقون المجهول على من لم يروِ عنه غير واحد ـ كما تعلم ـ ، ولا يخفى أنَّ توثيق الخليلي وابن حبّان ، وإخراجه هو وشيخه أبو يعلى هذا الحديث في «مسنده» ؛ هو الذي جعل الحافظ يقول : مقبول . وقد وُجد للحديث شاهد لا بأس به في المتابعات .

أضفْ إلى هذا أنّ في الحديث قصّة ـ وهي قرينة حفظ الراوي ـ كما يقول الإمام أحمد .

وهناك شاهدٌ آخر من حديث أبي سعيد الخدري : (أنّه رأى رؤيا أنه يكتب ﴿ص﴾ فلما بلغ إلى سَجْدتها ؛ قال : رأى الدواة والقلم ، وكلّ شيء بحضرته انقلب ساجداً قال أبو سعيد : فقصَصْتُها على النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فلم يزل يسجد بها) . قال الهيثمي : «رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح»[(١)] .

وثمّة شاهد ثالث من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (أن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كُتبت عنده سورة النّجم ، فلما بلغ السجدة ؛ سَجَدَ وسجَدْنا معه ، وسَجَدَت الدواة والقلم)[(٢)] . أخرجه البزار . وقال : «لا نعلم رواه بهذا اللفظ إلاَّ أبو هريرة ، ولا نعلمه إلاَّ من هذا الوجه . تفرد به مخلد عن هشام» وقال الهيثمي : «رواه البزار ورجاله ثقات»[(٣)] .

قلت : فهذه الأحاديث يشدُّ بعضها بعضاً ، وتصلُحُ للاعتبار ، على أنها لا تُثبت أكثر من وجود رؤيا منامية من صحابي . أمّا سجود النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بعد هاتيك الرؤيا قد جاء مصرحاً به في حديث صحيح أخرجه البخاري وغيره[(٤)] من

---

(١) مجمع الزوائد (٤ : ٢٨٥) وحسّنه الحافظ في أمالي الأذكار ، كما في الفتوحات الربانية (٢ : ٢٧٦) .

(٢) كشف الأستار (١ : ٣٦٠) .

(٣) مجمع الزوائد (٢ : ٢٨٥) .

(٤) أخرجه البخاري في سجود القرآن باب سجدة ﴿ص﴾ رقم (١٠٦٩) وأبو داود في الصلاة باب السجود في ﴿ص﴾ رقم (١٤٠٩) والترمذي في الصلاة باب ما جاء في سجدة ﴿ص﴾ رقم (٥٧٧) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وذكر اختلاف أهل العلم في السجود بقراءة سجدة ﴿ص﴾ وغيرهم .

حديث ابن عباس ، وأخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد رضي الله عنهم[١] .

لكلِّ هذا ؛ فإنَّه لا يُعاب على ابن حبَّان في إخراجه هذا الحديث ، ولا يُسلّمُ لمن انتقده ، وانتقد مَن صحَّح الحديث ؛ نقدُهم ، بل هم المنتقَدون في ذلك . والله أعلم[٢] .

هذه أمثلة توضّح لنا نسبيّاً كيفية تخريج ابن حبَّان للوُحدان ، ممن أطلق عليهم الحافظ مصطلح (مقبول) وقد اخترتُ واحداً من طبقة التابعين ، وآخر من طبقة أتباع التابعين ، والثالث من طبقة تبع الأتباع .

ولا يخفى أنَّ النتيجة الصحيحة لا تكون إلاَّ بتخريج أحاديث جميع هؤلاء الرواة (المقبولين) لكنّ تخريج أحاديث مئة وتسعة وأربعين مقبولاً ؛ هو بحدٍّ ذاته عمل علميّ مستقلّ . . فما لا يُدْركُ كلُّه لا يُترك كلُّه .

المطلب الثاني: رواة مصطلح (مستور)

ذكرتُ في صدر هذا الفصل تعريفَ المستور ، وأوضحتُ أنّ بعض المتأخّرين فرّق بينه وبين مجهول الحال ، وأنّ ابن حجر سوّى بينهما ؛ لعدم جدوى التفرقة ، فقال : «إنْ روى عنه عنه اثنان ، فصاعداً ، ولم يُوَثَّق ؛ فهو مجهول الحال ، وهو المستور»[٣] .

لما سبق وغيره ، فإنّ الفرق الوحيد الذي يمكن أن نصطلحه نحن للتعليم المدرسي هو أنّ مجهول الحال مَن روى عنه اثنان ولم يوثّق أو يجرح ، والمستور : مَن روى عنه أكثر من اثنين ولم يوثّق أو يجرح .

١ ـ عبد الله بن علي بن السائب المُطَّلِبي[٤] : ذكر له الحافظ في «التهذيب» أربعة رواة ولم يَنقُل عن أحد فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال في «التقريب» : مستور . وذكره ابن

---

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة باب السجود في (ص١٤١٠) .

(٢) هذا كان نقدي قبل عشرين عاماً ، أما نقدي اليوم ؛ فتجده في تخريجي أحاديث الأذكار للنووي ، ولم أشأ تغيير شيء مما كتبتُه هنا ؛ لأنّ هذا الكتاب يمثّل مرحلة مهمّة في تاريخي العلمي .
ومن يظلّ رأيه واحداً في المسائل الاجتهادية ؛ فهو إمّا مقلّد جاهل ، أو راكد خامل !

(٣) نزهة النظر (ص : ٩٩) والتقريب (ص : ١٧) والمستور هو المرتبة السابعة عند ابن حجر على طريق التدنّي .

(٤) الثقات (٥ : ٣٤) ، التهذيب (٥ : ٣٢٥) والتقريب (١ : ٤٣٤) وتهذيب الكمال (٢ : ٧١٣) .

حبَّان في «الثِّقات» وخرّج له في «صحيحه» حديثاً من طريق سعيد ابن أبي هلال ، أن عبد الله ابن علي بن السائب ، حدّثه أنَّ حصين بن مِحْصن حدَّثه أنَّ هرمي بن عبد الله حدثه ، قال ابن حبَّان . . . فذكر نحوه ، أي نحو حديث هرمي بن عبد الله الواقفِيّ ، أنَّ خزيمة بن ثابت الأنصاريّ حدّثه أن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، قال : «إنَّ الله لا يستحيي من الحق ، لا تأتوا النساء في أعجازهن»(١) .

وذكر بعده حديث عليّ بن طَلْق ، وحديث ابن عباس ، من طريقين ، في النهي عن إتيان النساء في الدُّبُر . وهذا يعني أنّ ابن حبّان روى لعبد الله بن علي بن السائب حديثاً تُوبع عليه وله عدّة شواهد ، ولم يخرّجه له احتجاجاً ، ولا انفرد عبد الله به .

٢ ـ علي بن يزيد بن رُكانة المطَّلبيّ الهاشميّ(٢) : قال في «التهذيب» : روى عنه ابناه عبد الله ومحمد . وفي «التقريب» : مستور . وذكره ابن حبّان في «الثّقات» وَخرّج حديثه في «صحيحه» من طريق عبد الله بن علي بن يزيد بن رُكانةَ عن أبيه ، عن جده ـ يعني رُكانةَ ـ : أنه طلَّق امراته البتَّةَ ، فأتى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فقال : «ما أردت؟» قال : واحدة . قال : «آلله؟» قال : آلله . قال : «هي ما أردت»(٣) .

والحديث أخرجه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وقال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وسألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : فيه اضطراب(٤) .

ويُروى عن عِكْرمة عن ابن عباس : أنَّ ركانة طلّق امرأته ثلاثاً .

وقال البخاريّ في «الكبير» : «لم يصحَّ حديثُه» .

---

(١) الموارد رقم (١٣٠٠) وأخرجه النسائي في سننه الكبرى من طرق كثيرة ؛ ذكرها المزّي في تحفة الاشراف (٣ : ١٢٦) ومنها طريقا ابن حبان في صحيحه ؛ انظر الموارد الأرقام (١٢٩٩ ـ ١٣٠٣) .

(٢) التهذيب (٧ : ٣٩٥) والتقريب (٢ : ٤٦) والكبير (٦ : ٣٠١) والعقيلي (٣ : ٢٥٤) .

(٣) الإحسان (٤٢٧٤) والموارد رقم (١٣٢١) والمستَدْرَك (٢ : ٤٩١) وسنن البيهقي (٧ : ٣٣٩) .

(٤) أخرجه أبو داود في الطلاق باب في البتة رقم (٢٢٠٦ ـ ٢٢٠٨) والترمذي في الطلاق باب ما جاء في الرجل يطلّق امرأته البتّة رقم (١١٧٧) وابن ماجه في طلاق البتة أيضاً رقم (٢٠٦١ عمى) والعلل الكبير للترمذي رقم (١٧٥) .

وقال ابن ماجه : «سمعتُ أبا الحسن علي بن محمد الطَّنَافِسِيَّ يقول : ما أشرف هذا الحديث» .

وقال ابن ماجه : «أبو عبيد تركه ابن ناجيّة وأحمد جَبُنَ عنه» .

ولا أدري من أبو عبيد هذا؟ فلعلَّه يريد علي بن يزيد هذا ، لأن ابن ماجه ـ كما في تحقيق الأعظمي ـ قال عن عبيد الله بن علي بن يزيد عن أبيه عن جدّه . . . .

قلت : أخرج أبو داود حديث ابن عباس ، بأن ركانة طلّق زوجته ثلاثاً . . . إلخ[١] . وقال : «وحديث نافع بن عُجَيْر ، وعبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة ، عن أبيه ، عن جده ، أنَّ ركانه طلَّق امرأته البَتَّة . فردّها إليه النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ؛ أصحّ ، لأن ولد الرجل وأهلَه أعلمُ به ، إنَّ ركانة إنَّما طلّق امرأته البتّة ، فجعلها النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم واحدة»[٢] .

وأخرج حديث نافع بن عُجَير بن عبد بن يزيد بن رُكانة ، وحديث عبد الله بن علي ابن يزيد بن ركانة[٣] وقال : «وهذا أصح من حديث ابن جريج ـ يعني عن ابن عباس السابق ـ أنَّ ركانة طلَّق امرأته ثلاثاً . لأنّهم أهلُ بيته وهم أعلم به . وحديث ابن جريج رواه بعض بني أبي رافع عن عِكْرمة عن ابن عباس»[٤] .

وأخرج الدارقطني[٥] هذا الحديث من طرق عديدة ، وقال في حديث نافع بن عجير : «قال أبو داود : هذا حديث صحيح» .

وخلاصة القول : أنَّ في هذا الحديث ضعفاً واضطراباً ، ولكنَّ طُرُقه كثيرة ، ولذلك قال محقق[٦] «جامع الأصول» : هو حَسَنٌ إن شاء الله ، وقال صاحب «الإرواء» : ضعيف وذهب إلى ترجيح حديث ابن عباس عليه في آخر دراسته إيّاه[٧] .

---

(١) أخرجه أبو داود في الطلاق باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث رقم (٢١٩٦) .
(٢) سنن أبي داود (٢ : ٦٤٦) .
(٣) أبو داود في السنن ، الأرقام (٢٢٠٦ ـ ٢٢٠٨) وقد تقدّم .
(٤) سنن أبي داود (٢ : ٦٥٧) .
(٥) سنن الدارقطني (٢ : ٣٣ ـ ٣٥) .
(٦) انظره في جامع الأصول (٧ : ٥٩٠) .
(٧) إرواء الغليل للشيخ الالباني (٧ : ١٣٩ ـ ١٤٥) .

ولعلَّ عُذْرَ ابن حبَّان في إخراج هذا الحديث؛ تعدّد طرقه، وعمل الشافعي وغيره من الأئمة به.

٣ ـ عُمارة بن ثَوْبان[١]: قال في «التهذيب»: «روى عنه ابن أخيه جعفر بن يحيى بن ثوبان، وقال بعضهم: جعفر بن يحيى بن عمارة بن ثوبان عن عمارة.. وذكره ابن حبَّان في «الثّقات».

قلت ـ والكلام للحافظ ـ: قال ابن المديني: عمارة بن ثوبان لم يروِ عنه غير جعفر ابن يحيى. وقال عبد الحق الإشبيلي: ليس بالقويّ، فردَّ عليه ابنُ القطَّان، وقال: إنَّما هو مجهول الحال». وفي «التقريب»: مستور.

قلت: وأخرج له ابن حبَّان حديثين.

ـ الأول: من طريق أبي عاصم النبيل، قال: حدثنا جعفر بن يحيى قال: حدثنا عمارة بن ثوبان، عن عطاء ابن أبي رباح، عن أبي رباح، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «خياركم أليَنُكم مناكبَ في الصلاة»[٢].

وحديثه هذا أخرجه أبو داود والبيهقيّ، وفي إسناده هذآ المستور. وله شواهد بمعناه تعضده وترفعه إلى درجة الاعتبار به.

وهذا يبيّن لنا طريقة ابن حبَّان في إخراجه لأمثال هذا المستور.

ـ الحديث الثاني: أخرجه من طريق أبي عاصم قال: حدثنا جعفر بن ثوبان عن عمّه عمارة بن ثوبان عن عطاء عن ابن عباس: أنَّ الرجال استأذنوا رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في ضرب النِّساء، فأَذِن لهم، فضربوهن، فبات فسمع صوتاً عالياً فقال: «ما هذا؟» فقالوا: أذنتَ للرجال في ضرب النساء، فضربوهنّ، فنهاهم، وقال:

---

(١) التهذيب (٧: ٤١٢) والتقريب (٢: ٤٩) وليس له غير واحد..

(٢) أخرجه ابن حبان في في «صحيحه» (١٧٥٦ ـ الإحسان) (٣٩٧ ـ الموارد) وأبو داود في الصلاة باب تسوية الصفوف رقم (٦٧٣) والبيهقيّ في الكبرى (٣: ١٠١) وقال: رواه زيد بن أسلم عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلّم مرسلاً أيضاً. وقد حسَّنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع رقم (٣٢٥٩) ومحقق جامع الأصول (٥: ٦١١).

«خيركم خيركم لأهله ، وأنا من خيركم لأهلي»(١) . وأخرج له شاهداً من حديث ابن عمر عن إياس ابن أبي ذُباب مرفوعاً بنحوه .

وللحديث شواهد كثيرة جداً(٢) يرتقي بها إلى درجة الصحيح ، سواء في شطره الأول المتعلّق بضرب النساء ، أو شطره الثاني الواصف الخيّرين لنسائهم بأنّهم الأخيار .

٤ ـ عمرو بن عثمان بن هانئ المدني(٣) : قال في «التهذيب» : «روى عنه ابن أبي فُدَيك وهشام بن سعد والواقدي . . . ولم يذكره البخاري في «تاريخه» ولا ابن أبي حاتم» . وقال في «التقريب» : مستور .

وأخرج له ابن حبَّان في «صحيحه» حديثاً من طريق ابن أبي فديك عنه ، عن عمرو ابن عثمان بن هانئ ، عاصم بن عمر بن عثمان ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : (دخل عليّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فعرفت في وجهه أنّه قد حضره شيء ، فتوضَّأ وما كلَّم أحداً ، ثم خَرج ، فلصقتُ بالحجرة أسمع ما يقول ، فقعد على المنبر ، فحَمِدَ الله وأثنى عليه ، وقال : «يا أيها النّاس ، إنَّ الله تبارك وتعالى يقول لكم : مُروا بالمعروف ، وانهَوا عن المنكر ، قبل أن تَدْعُوني فلا أُجيبَكم وتسألوني فَلا أُعطِيَكم ، وتستنصروني فلا أنصرَكم» . فما زاد عليهنّ حتى نزل)(٤) .

وللحديث شواهد كثيرة(٥) ؛ انظر بعضها في سنن ابن ماجه ، وبعضها في الموارد وما شئت من كتب السنة .

ومِن ثمّ ؛ فإن مثل هذا الحديث يُحتمل في مثل هذا الموطن ، ولو كان فرداً . والله أعلم .

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤١٨٦ ـ الإحسان) (١٣١٦ ـ الموارد) وأبوداود رقم (٢١٤٦) وابن ماجه في النكاح باب ضرب النساء رقم (١٩٨٥) .

(٢) انظر بعض هذه الشواهد في جامع الأصول (١ : ٤١٧ ، ٤ : ٥) وابن ماجه الأرقام (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) والشّهاب للقُضَاعي الأرقام (١٢٤٣ ـ ١٢٤٥) .

(٣) التهذيب (٨ : ٧٩) والتقريب (٢ : ٧٥) : قلبه بعضهم وهو مستور من السابعة (دق) . والمزّي (٢ : ١٠٤٤) وأخرج الحديث بإسناده في ترجمة عاصم بن عمر (٢ : ٦٣٨) وقال عنه : أحد المجاهيل .

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٩٠ ـ الإحسان) (١٨٤١ ـ موارد) وأخرجه ابن ماجه مختصراً في الفتن ، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رقم (٤٠٥٢) وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٤ : ١٨٢) : رواه البيهقي وابن أبي شيبة أيضاً .

(٥) انظر موارد الظمآن الأرقام (١٨٤٩ ، ١٩٥٠) وابن ماجه (٤٠٥٢ ـ ٤٠٦٢) .

٥ ـ هانئ بن هانئ الهمْدانيّ الكوفيّ[١] : عَدّه ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة . وقال : كان يتشيَّع ، وكان منكر الحديث ، ونقل في «التهذيب» عن ابن المديني قوله : «مجهول» .

وقال حرملة عن الشافعي : «هانئ بن هانئ لا يُعرف ، وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله» . وفي «التقريب» : «مستور من الثانية» .

قلت : وليس له راوٍ إلا أبو إسحاق السبيعي . وأخرج له ابن حِبَّان في «صحيحه» حديثين في فضل الحسن والحسين :

(١) أولهما : من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق السّبيعي عن هانئ بن هانئ عن عليّ قال : لما وُلِد الحسن سميته حَرْباً ، فجاء النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فقال : «أروني ابني ، ما سمّيتموه؟» فقلنا : حرباً ، فقال : «بل هو حسن» . فلمّا وُلد الحسين ؛ سميته حرباً ، فجاء النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فقال : «أروني ابني ، ما سمّيتموه؟» فقلنا : حرباً . قال : «بل هو حسين» . فلمّا وُلد الثالث ؛ سمّيته حرباً ، فقال : «بل هو محسن» فقال : «إنَّما سميتم بولد هارون (شبر وشبير ومشبر)»[٢] .

قلت : لا ريب أنَّ رجاله ثقات ، وأبو إسحاق السَّبيعي ؛ وإن كان قد اختلط ، إلاَّ أن سماع إسرائيل منه قبل اختلاطه ، بل هو أثبت الناس في حديث جدّه . إضافة إلى متابعة قيس بن الربيع الأسدي عند أحمد والبزار ، ما عدا هانئ بن هانئ هذا فليس له إلاّ راوٍ واحد ، وقد تفرّد عنه أبو إسحاق . فهو مجهول حسب قواعد المحدِّثين ، فإذا اقترن

---

(١) طبقات ابن سعد (٦ : ٢٢٣) والتهذيب (١١ : ٢٢) والتقريب (٢ : ٣١٥) .

(٢) أخرجه ابن حبّان في صحيحه (٦٩٥٨ ـ الإحسان)(٢٢٢٧ ـ موارد) وأخرجه أحمد في المسند (١ : ٩٨ ، ١١٨) ، وفضائل الصحابة رقم (١٣٦٥) والطيالسي (١ : ٢٣٢) بدون ذكره الولد الثالث فما بعد ، والطبراني (٣ : ١٠٠) والبزار كما في الكشف (٢ : ٤١٦) وقال : لا نعلمه عن علي بهذا اللفظ مرفوعاً بأحسن من هذا الإسناد ، ولم يروِ عن هانيء غير أبي إسحاق . وقد رُوي عن علي من وجه آخر ، ورُوي عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم . وحديث هانئ أحسنهما . والحاكم في المستدرك (٣ : ١٦٥ ، ١٦٨) وصحَّح إسناده ووافقه الذهبي ، وقال الهيثمي في المجمع (٨ : ٥٢) : رواه أحمد والبزّاز والطبراني ، ورجال أحمد والبزّار رجال الصحيح غير هانئ بن هانئ ؛ فهو ثقة؟!!

قلت : وقال محقق فضائل الصحابة (٢ : ٧٧٣) : إسناده صحيح !

تشيّعه وقول ابن سعد : منكر الحديث ، ازداد الطين بِلّة .

قلت : لكن أخرج أحمد والبزّار نحوه من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي بن الحنفية ، وقال فيه الهيثمي : «رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه والبزّار والطبرانيّ ، وفيه : ابن عقيل ، وحديثه حسن ، وبقية رجاله رجال الصحيح»[١] .

قلت : وعبد الله بن محمد بن عَقيل[٢] : صدوق في حفظه لين ، وقد تغيّر بأخَرَة وهو صالح في الشواهد والمتابعات . وبهذا يصبح الحديث حسناً ـ إن شاء الله ـ لا بالإسناد الأول وحده .

٢ ـ والثاني : من حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن هانئ عن علي قال : «الحسن أشبه النّاس برسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ؛ ما بين الصدر إلى الرأس والحسين أشبه برسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ؛ ما كان أسفل من ذلك»[٣] .

قلت : وأخرجه الترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب !

قلت : ولا أعلم لتصحيح ابن حبَّان إيّاه وجهاً ، سوى استشعاره ضبط هانئ في الحديث الأوّل ، فحَكَمَ بضبطه ، وقَبِلَ حديثه . وكذلك تحسين الترمذي إيّاه فضلاً عن تصحيحه له . على أنّ هذا في نظري غير مخالف لمنهجه الذي اختطَّه في روايات المبتدعة . وحتى لو قلنا بأن هانئ بن هانئ غالٍ في التشيُّع ، لكنه ليس بداعية . ومهما يكن من أمر ، ففي تخريج حديثه نظر . وسيأتي في الباب الآتي أن ابن حبَّان ـ وسائر المحدِّثين ـ يُعنى بالضبط أكثر مما يُعنى بالعدالة بكثير ، لأنَّ من كان ظاهر حاله الإسلام ؛ فهو عَدْلٌ عنده ، فكان لذلك يُعنى بالوقوف على الضبط أكثر من عنايته بالتزكية والمعرفة .

---

(١) مجمع الزوائد (٨ : ٥٢) والكشف (٢ : ٤١٥) .

(٢) التقريب (١ : ٤٤٧) .

(٣)أخرجه ابن حبّان في صحيحه (٦٩٧٤ ـ الإحسان) (٢٢٣٥ ـ موارد) وأخرجه أحمد في المسند (١ : ٩٩ ، ١٠٨) والطيالسي (٢ : ١٣٠) من طريق قيس عن أبي إسحاق . وأخرجه الترمذي في المناقب رقم (٣٧٧٩) وَحسّنه محقق جامع الأصول (٩ : ٣٤) وانظر المنمق (ص٥٣٥) وفضائل الصحابة لأحمد (٢ : ٧٧٤) رقم (١٣٦٦) .

٦ ـ وحشيّ بن حرب بن وحشيّ بن حرب الحبشيّ الحمصي[١] : قال الحافظ في «التهذيب» : «روى عنه ابنه إسحاق، والوليد بن مسلم، وصدقة بن خالد، ومحمد بن شعيب، وغيرهم. قال العجلي : لا بأس به، وقال صالح بن محمد جزرة : لا يُشتغل به ولا بأبيه». وقال في «التقريب» : «مستور». وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات» وأخرج له في «صحيحه»[٢] حديثاً من طريق الوليد بن مسلم عنه، عن أبيه، عن جدّه قال : قالوا : يا رسول الله، إنَّا نأكل ولا نشبع، قال : «تجتمعون على طعامكم، أو تتفرقون؟» قالوا : نتفرّق. قال : «اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسمَ الله ؛ يباركْ لكم فيه».

قلت : في إسناده عند ابن حبَّان الوليد بن مسلم، وهو مُدَلِّس، وقد عنعنه، لكنّه صرّح بالتحديث عند أبي داود وابن ماجه.

وفيه وحشيّ بن حرب هذا ـ وهو مستور ـ. فكيف أخرجه ابن حبَّان في «صحيحه»؟

قلت : للحديث شواهد كثيرة بمعناه، ولهذا قال العراقي : «إسناده حسن». وحسّنه صاحب «الصحيحة» لغيره أيضاً[٣].

وقد نصَّ ابنُ حبَّان على أنه إذا وَجد للحديث شاهداً بمعناه ؛ فإنَّه يعدّه بذلك صحيحاً، ويخرّج حديث صاحبه، فكيف إذا كان للحديث شواهدُ كثيرةٌ بمعناه[٤]؟

وقد بقي راويان ممن خرَّج لهما ابن حبَّان[٥] هما : مكيّ بن جُبير المدني، ويحيى ابن أبي سفيان الأَخْنَسيّ، ولا حاجة بنا إلى تخريج أحاديثهما، فقد وضح الطريق !

---

(١) التهذيب (١١ : ١١١) والتقريب (٢ : ٣٣٠) (دق).

(٢) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٥٢٢٤ ـ الإحسان) (١٣٤٥ ـ موارد) وأخرجه أحمد في مسنده (٣ : ٥٠١) وأبو داود في الأطعمة، باب الاجتماع على الطعام، رقم (٣٧٦٤) وابن ماجه أيضاً فيه، رقم (٣٢٨٦) والحاكم في المستدرك (٢ : ١٠٣) ونصّ هو والذهبي على إخراجه شاهداً لحديث ابن عباس، وعدّه الحاكم شاهداً مفسراً، ولم ينصّا على صحّته.

(٣) تخريج أحاديث الإحياء على حاشيته (٢ : ٤) وسلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ الألباني رقم (٦٦٤) وانظر الترغيب والترهيب للمنذري (٣ : ١٣٣).

(٤) انظر بعض هذه الشواهد في الترغيب والترهيب للمنذري (٣ : ١٣٣ ـ ١٣٥) وجامع الأصول (٧ : ٤٠٨) ومجمع الزوائد (٥ : ٢٠ ـ ٢١) وكشف الأستار (٣ : ٣٣٢ ـ ٣٣٣).

(٥) الموارد (١٧١٧، ٢١٤١، ١٠٢١).

المطلب الثالث: رواة مصطلح (مجهول الحال)

لم أجد فيمن خَرّج له ابن حبَّان منْ وصفه الحافظ بذلك، إلاّ عبد الرحمن ابن أبي كريمة والد إسماعيل السُّديّ.

قال الحافظ في التهذيب[١] : روى عنه ابنه إسماعيل ـ ولم يذكر له راوياً غيره ـ وذكر أنَّ له عند أبي داود حديثاً، وعند الترمذي آخر. وذكره ابن حبَّان في الثِّقات وأخرج له في صحيحه أحاديث من رواية ابنه عنه عن أبي هريرة.

قلت : إذا لم يكن في مطبوعة التهذيب تصحيف، فإنَّ الحافظ قد وهم في دعواه لأن ابن حبَّان قد خرّج لإسماعيل السُّدى سبعة[٢] أحاديث، ليس فيها عن إسماعيل عن والده عبد الرحمن إلاّ حديثاً. أخرجه[٣] ابن حبَّان من رواية الثوري عن إسماعيل السُّدِّي عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : (إنَّ الميت ليسمع خَفْقَ نِعالهم إذا وَلّوا مدبرين).

قلت : وهذه الجملة قد جاءت في حديث أبي هريرة بأتمّ مما هنا، أخرجها[٤] ابن حبَّان من طريق مُعْتَمِر بن سليمان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

كما جاءت في حديث[٥] أنس عند الشيخين وغيرهما، فلا ضيرَ على ابن حبَّان إذا خَرَّج لمثل عبد الرحمن في الشواهد.

المطلب الرابع: رواة مصطلح (مجهول) من رجال الكتب الستة

بعد التتبّع وجدت ابن حبَّان قد خرّج أحاديث لسبعةَ عَشَرَ راوياً؛ ممن روى لهم

---

(١) المزّي (٢ : ٨١٣) والتهذيب (٦ : ٢٥٨) والتقريب (١ : ٤٩٦) : مجهول الحال من الثالثة.

(٢) انظر الموارد (٣٣١، ٥١٩، ٧٧٧، ١١٥٦، ١٦٨٢، ٢١٦١، ٢٢٤٤).

(٣) أخرجه ابن حبان (موارد : ٧٧٧) وأحمد في المسند (٢ : ٤٤٥) بمثله سنداً ومتناً .وعزاه في صحيح الجامع الصغير رقم (١٩٦٣) إلى ابن خزيمة والخطيب ايضاً، ورواه الطبراني من حديث ابن عباس مثله. وصحّحه الألباني هناك.

(٤) ورجاله كلّهم ثقات رقم (٧٨١).

(٥) انظر جامع الأصول (١١ : ١٧٣) فما بعدها.

بعض أصحاب السنن، وقال فيهم الحافظ (مجهول).

١ ـ بُجَير[١] ابن أبي بُجَير: حِجَازِيٌّ؛ قال في الثِّقات: يروي عن ابن عمرو، روى عنه إسماعيل بن امية. ومثل ذلك عند البخاري وابن أبي حاتم. وقال ابن معين: لم أسمع أحداً يُحدّث عنه إلاّ إسماعيل بن أميّة. وقال الذهبي: صدوق وقد انفرد بالحديث عن إسماعيل بن أميّة محمد بن إسحاق. ونقل الحافظ عن ابن المديني قوله: مجهول، وقال ابن معين مرة: لا أعرفه لا أدري من هو. هكذا في الحديث، لا أعرفه وقال الحافظ: مجهول.

وأخرج له ابن حبَّان حديثاً[٢] واحداً، من طريق روح بن القاسم عن إسماعيل بن أميّة عنه عن عبد الله بن عمرو: (أنّهم كانوا مع رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في سفر، فمرّوا على قبر أبي رغال، وهو أبو ثَقيف، وهو امرؤ من من ثمود منزله بحراء، فلما أهلك الله قومه بما أهلكهم الله به، منعه مكانُه من الحرم، وأنه خرج حتى بلغ ها هنا مات، فدُفن، ودفن معه غُصُن من ذهب، فابتدرناه، فاستخرجناه).

قلت: أخرجه أبو داود من حديث ابن إسحاق عن إسماعيل بن أميّة، وقد أعلّه المنذري بعنعنة ابن إسحاق. وفيما ذهب إليه نظر، لأن ابن حبَّان والبيهقي أخرجاه من حديث روح ابن القاسم عن إسماعيل بن أميّة، كما أخرجه البيهقي من حديث ابن إسحاق.

وعلّته الحقيقية هي جهالة بُجير ابن أبي بُجير ـ عيناً أو حالاً ـ ولم أتمكن من العثور على متابعة أو شاهد[٣] لحديثه هذا.

(١) الثقات (٤ : ٨٢) والكبير (٢ : ١٣٩) والجرح (٢ : ٤٢٥) وسكتا. رواية الدقاق رقم (٥٦) الميزان (١ : ٢٩٧) والتهذيب (١ : ٤١٨) والتقريب (١ : ٩٣) : مجهول من الثالثة (د).

(٢) الموارد رقم (٢١١٣) وأخرجه أبو داود في الخراج باب نبش القبور العادية رقم (٣٠٨٨) ومختصر أبى داود (٤ : ٢٧٢) وأعلّه المنذرى بعنعنة ابن اسحاق، وأخرجه البيهقى في الدلائل (٦ : ٢٩٧) وسكت. وعزاه السيوطى في الخصائص (١ : ٢٧٢) وانظر: المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن ابى داود (ص١٠٦).

(٣) إذا رَدَدْنا على المنذري ـ رحمه الله ـ تعليله، فإننا نردّ بذلك على الأخ صاحب رسالة المجهولين في سنن ابى داود (ص١٠٨) التعليل نفسه، وفي قبوله رواية المجهول لأنّه تابعي.

ولعلّ عذر ابن حبَّان في إخراج هذا الحديث ؛ هو تمشّيه مع مذهبه مِن أنّ حديث هذا وأمثاله مقبول . والمسألة تتعلّق بمعجزات النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم . وأصل تحقق المعجزات على يديه ثابت في أحاديث كثيرة ، فكأنّه اعتبر تلك الأحاديث شواهدَ عامّة لحديث الباب . والله أعلم .

٢ ـ حُرَيث بنُ عُمارة[١] : من بني عُذْرة ، يروي عن أبي هريرة ، روى عنه ابن ابنه أبو محمد بن عمرو بن حُريث . كذا قال ابن حبَّان في الثِّقات ، وأخرج له في الثِّقات والصحيح حديثاً واحداً . فأخرجه في الصحيح من طريق مسلم بن خالد الزَّنْجِيٍّ وسفيان ابن عيينة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : (إذا صلَّى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً ، فإنْ لم يجد فلينصبْ عصاً ، فإن لم يكن معه عصا ، فليخُطَّ خطّاً ، ثم لا يضرُّه مَن مرَّ بين يديه) .

وأخرجه في الثّقات من طريق أبي خيثمة قال[٢] : حدثنا سفيان عن إسماعيل بن أمية عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده سمع أبا هريرة وساقه بمثله .

والظاهر أن زيادة (عن أبيه) في الإسناد وَهم من النُّسَّاخ ، لأن ابن حبّان نصّ على أنَّ الرّاوي عنه حفيده لا ابنه .

وأخرجه أبو داود من طريق إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث وعن إسماعيل ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث . ثم أسند إلى سفيان قوله : (لم نجد شيئاً نشدّ به هذا الحديث ، ولم يجئ إلاّ من هذا الوجه .

---

(١) الثقات (٤ : ١٧٥) والكبير (٣ : ٧١ ـ ٧٣) والجرح (٣ : ٢٦٢) والميزان (١ : ٤٧٥) وانظر تحقيق الحافظ في التهذيب (٢ : ٢٣٥) وقال في التقريب (١ : ١٥٩) : مجهول من الثالثة (د) .

(٢) الموارد (٤٠٧ ـ ٤٠٨) وأخرجه أبو داود في الصلاة باب الخطّ إذا لم يجد سترة ، ورقم (٦٨٩ ، ٦٩٠) وابن ماجه في الصلاة باب ما يستر المصلى رقم (٩٤٣) وسمّاه حريث بن سليم ، وابن خزيمة (٢ : ١٣) والبغوي في شرح السنة رقم (٥٤١) وقال : في إسناده ضعف . ومسند أحمد (٢ : ٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦) وضعَّفه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١٣ : ١٢٣) والشيخ الألباني في ضعيف الجامع : (١٩٩ ـ ٢٠٠) .

قال علي بن المديني: قلت لسفيان إنّهم (يختلفون فيه؟

فتفكَّر ساعة، ثم قال: ما أحفظ إلاَّ أبا محمد بن عمرو. قال سفيان: قدم ها هنا رجل بعدما مات إسماعيل بن أمية، فطلب هذا الشيخ أبا محمد حتى وجده، فسأله عنه فخلّط عليه) ا. هـ.

قال ابن الملقن[1]: (وأشار إلى ضعفه الشافعيُّ، وصحّحه أحمد، وابن حبّان، وقال البيهقي: لا بأس به في مثل هذا الحكم؛ إن شاء الله).

وحسَّنه الحافظ في بلوغ المرام، وقال: لم يُصِبْ من زعم أنّه مضطرب، بل هو حسن.

قلت: إنَّ تحسين الحافظ كتصحيح ابن حبَّان هنا، لا مسوّغ له، إلاّ إذا اعتبرنا الأحاديث الواردة في السّترة شواهد عامة لهذا الحديث، فيكون الراوي الذي حفظ أكثر الحديث موافقاً الأحاديث المشهورة؛ قد حفظ ما انفرد به هذا الحديث من الخطّ بين يدي المصلي إذا لم يجد سترة أخرى.

وهذا ـ ولا ريب ـ من تحسين الظنّ بالراوي، وإلا فإنّ الحديث فيه مخالفة للأحاديث الآمرة بالسترة.

٣ ـ عياض بن هلال[2] الأنصاري: مجهول، تفرد يحيى ابن أبي كثير بالرواية عنه من الثالثة. وقد ذكره في الثِّقات، وقال: مَن زعم أنه هلال بن عياض؛ فقد وَهِم، ورجَّح أبو حاتم أنه عياض، ونقل البخاريّ القولين.

وأخرج له ابن حبَّان في صحيحه حديثين:

١ ـ الحديث الأول[3] من طريق عِكْرمة بن عمار، عن يحيى ابن أبي كثير، عن

---

(١) تحفة المحتاج (١ : ٢٤٥) وبلوغ المرام (ص٤٧).

(٢) الثقات (٥ : ٢٦٥) والكبير (٧ : ٢١) والجرح (٦ : ٤٠٨) والتهذيب (٨ : ٢٠٢) والتقريب (٢ : ٩٦) : مجهول من الثالثة (٤).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (م١٣٧) وابن خزيمة (١ : ٣٩) وأحمد في المسند (٣ : ٣٦) وأبو داود في الطهارة باب كراهية الكلام عند الحاجة رقم (١٥) وابن صاحبه في الطهارة باب النهي عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنده رقم (٣٤٢) والحاكم (١ : ١٥٧) وصححه، ووافقه الذهبي والبيهقي في الكبرى (١ : ٩٩) وانظر تحفة المحتاج لابن الملقن (١ : ٣٨) رقم (٤٤) ورسالة المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبى داود (ص٣١٨).

عياض بن هلال الأنصاري، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، قال: (لا يقعد الرجلان على الغائط يتحدثان، يرى كلّ واحد منهما عورة صاحبه فإن الله يَمْقُت على ذلك).

والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه. وفيه عكرمة بن عمار. قال أبو داود: هذا لم يسنده إلاّ عكرمة بن عمار.

قال المنذري[1]: وعكرمة بن عمار العِجْلي اليَمَامي قد احتجَّ به مسلم في صحيحه وَضعّف بعض الحفَّاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى ابن أبي كثير. وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى ابن أبي كثير، واستشهد البخاري بحديثه عن يحيى ابن أبي كثير).

ولا يخفى أن مراد المنذري تقويةُ حال عكرمة بن عمار، لأن الإمام مسلماً قد احتجّ به. واستشهد به البخاري.

لكنَّ المنذريَّ رحمه الله لم يُفصح لنا عن علة الحديث القادحة في نظره في مختصر السنن، وأفصح عنها في الترغيب[2] فقال بعد ذكره الحديث ومخرّجيه: (رَوَوْه كلُّهم من رواية هلال بن عياض، أو عياض بن هلال، عن أبي سعيد.

وعياض هذا روى له أصحاب السنن، ولا أعرفه بعدالة ولا جرح. وهو في عداد المجهولين) ا. هـ.

ولكنّ للحديث شاهدين:

ـ أحدهما: حديث أبي هريرة مرفوعاً: (لا يخرج اثنان إلى الغائط، فيجلسان يتحدثان كاشفَيْن عن عورتهما، فإنّ الله يمقت على ذلك).

قال الهيثمي[3]: رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله موثّقون.

وقال المنذري: رواه في الأوسط بإسناد ليّن.

ـ والثاني: حديث[4] جابر بن عبد الله مرفوعاً: (إذا تغوَّط الرَّجُلان، فليتوار كلُّ

(١) مختصر سنن أبي داود (١ : ٢٤).
(٢) الترغيب الترهيب (١ : ١٣٧).
(٣) مجمع الزوائد (١ : ٢٠٧).
(٤) الترغيب (١ : ١٣٨).

واحدٍ منهما عن صاحبه ، ولا يتحدثا ، فإنّ الله يمقت على ذلك) .

قال الحافظ ابن الملقن[١] : (رواه ابن السَّكَن في كتابه المسمّى بالسنن الصّحاح المأثورة ، وقال في غيره : أرجو أن يكون صحيحاً . وكذا حديث أبي سعيد مثله ، وصحّح الأوّلَ ابنُ القطان) .

وهذان الشاهدان صالحان لرفع حديث أبي سعيد إلى مرتبة الاحتجاج ، إن شاء الله .

وأمّا إعلال الحديث بالاضطراب في اسم عياض : فغير وارد أصلاً ، لأن الرجل مجهول العين عندكم . فما حاجتنا إلى ترجيح باسمه أو اسم أبيه؟

وغير مُسلَّم أيضاً ما ادّعاه بعضهم[٢] من أنَّ جهالة التابعي لا تضر ، إلاّ إذا خالف لأن المجهول هو المجهول . .

نعم ، إنّ حال التابعي ليس كحال غيره ممن جاء بعدهم ، ومن ثمة ؛ فقد قال الحافظ بأنهم إذا روى عنهم عدة ثقات قُبِلَ حديثهم . بيد أنَّ مذهب ابن حبَّان واضح في هذه المسألة وأمثالها .

من روى عن ثقة وروى عنه ثقة ، فهو مقبول الرواية ما لم يخالف الثِّقات ، أو ينفرد بالمناكير ، وعدم المخالفة والتفرد تحتاجان إلى متابعة أو شاهد ، ليستدل على الموافقة بذلك .

وأخرج له ابن حبَّان حديثاً[٣] آخر في ترجيح أغلب الظنِّ إذا سها في الصلاة ، وأخرجه أبو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن . وأخرجه ابن ماجه أيضاً ، وله شاهد من حديث أبي هريرة عند الدارقطنيِّ يتحسَّن به الحديث .

هذه ثلاثة نماذج مما أخرجه ابن حبَّان عن المجاهيل الذين روى لهم أصحاب السنن أو بعضهم ، وأظنُّ أنَّها تقرِّب الصورة أمام ناظرينا .

---

(١) تحفة المحتاج (١ : ٣٨) .

(٢) تحفة المحتاج لابن الملقن رقم (٤٤) وقارن بالمتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود (ص٣٢٠) فقد نصّ على أنّ جهالة التابعي لا تضرّ ، إلاّ إذا خالف ، وتلك بليّة !

(٣) انظر الكلام على هذا الحديث في رسالة المتركون والمجهولون ومروياتهم عند أبي داود (ص٣٢١) فما بعدها .

ويحسُن أن أحيل القارئ الكريم على مظانّ تخريج أحاديث الرواة المجهولين الذين تركت تخريج أحاديثهم ؛ اختصاراً لضيق الوقت ، عساه يطمئنّ إلى ما سأقرّره بعد قليل من حكم بالنسبة للمجهول .

٤ ـ حُصين بن اللَّجلاّج ، ويقال له القعقاع ، أخرج له حديثاً[1] واحداً ، شاركه في إخراجه أحمد ، والنسائي ، والحاكم ، وله شواهد ومتابعات يصحّ بها متن الحديث .

٥ ـ حَكِيم بن شَرِيك الهُذَلي : أخرج له حديثاً[2] واحداً ، شاركه في إخراجه أحمد وأبو داود ، والحاكم ، وله شاهدان يرتقي بهما إلى الحديث الحسن أو الصحيح .

٦ ـ سَمُرَة بن سهم القرشي الأسدي : أخرج له حديثاً[3] واحداً ، شاركه في إخراجه أحمد ، والنَّسائي ، وابن ماجه ، والترمذي ، وله متابعة صحيحة عن أبي وائل عن معاوية بدون سمرة ، وإسنادها صحيح .

٧ ـ سُمَيّ بن قيس اليماني : أخرج له حديثاً[4] واحداً ، شاركه في إخراجه أبو داود والترمذي ، وابن ماجه ، وله طرق وشواهد يرتفع بها إلى درجة الحسن أو الصحيح .

٨ ـ عاصم بن عمر بن عثمان : أخرج له حديثاً واحداً ، تقدم تخريجه في ترجمة عمرو بن عثمان بن هانئ المديني من المستورين .

٩ ـ عبد الله ابن أبي بكر بن زيد بن المهاجر : أخرج له حديثاً[5] واحداً في فضل الحَسَنَين ، شاركه في إخراجه الترمذي ، وقال : (هذا حديث حسن غريب) وله شواهد كثيرة[6] .

---

(١) الموارد (١٥٩٩) وانظر تحقيق القول في رسالة المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن النَّسائي (ص٢٧٣ ـ ٢٧٦) .

(٢) الموارد (١٨٢٥) وانظر المتروكون والمجهولون ومروياتهم في أبي داود (ص١٤٩ ـ ١٥١) .

(٣) الموارد (٢٤٧٨) وانظر مجهولي النسائي (ص٢٩٢ ـ ٢٩٦) .

(٤) الموارد (١١٤٠ ، ١٦٤٢) مكرر ومجهولي أبي داود (ص٢٠٧ ـ ٢١٠) .

(٥) الموارد (٢٢٣٤) والترمذي رقم (٣٧٦٩) .

(٦) انظر بعضها في جامع الاصول (٩ : ٢٩ ـ ٣٦) .

١٠ ـ عبد الملك ابن أبي جميلة : أخرج له حديثين ؛ أمّا أحدهما[(١)] فهو في تكليف ابن عمر القضاء . . . الحديث . وشاركه في إخراجه الترمذي ، وأحمد ، وغيرهما . فانظر تمام الكلام عليه في موضعه .

١١ ـ وأما الثاني[(٢)] ففي فضل العبادة ، شاركه في إخراجه أحمد ، والطبراني وغيرهم ، وقال المُنَاوي : رجاله رجال الصحيح . ولكلٍّ شطرٍ منه شاهد أو شواهد .

١٢ ـ قدامة بن وَبَرة[(٣)] العُجَيْفي : أخرج له حديثاً ، شاركه النسائي في إخراجه ، وله متابعة ضعيفة أيضاً .

١٣ ـ قُرَّة بن موسى الهُجَيمي[(٤)] : أخرج له حديثاً واحداً ، وافقه على إخراجه أبو داود ، والنَّسائي في الكبرى من طرق كثيرة أوردها المِزِّيُّ في تحفته .

١٤ ـ محمد بن عمران[(٥)] الأنصاري : أخرج له حديثاً واحداً ، وافقه على إخراجه مالك في الموطأ ، والنسائي في السنن .

١٥ ـ يحيى ابن أبي إسحاق[(٦)] الهُنَائي : أخرج له حديثه متابعة لحديث أنس ، فقد أخرجه من طريق عبيد الله بن عمير ، عن ثابت البُنَاني ، عن أنس . ثم أخرجه من طريق حُمَيْد ، عن يحيى ابن أبي إسحاق ، عن أنس باختصار ، ثم أخرجه عن حُمَيْد الطويل عن أنس .

١٦ ـ أبو نصر[(٧)] الهلالي : أخرج له حديثاً واحداً متابعة ، وافقه على إخراجه النَّسائي وغيرُه ، والحديث صحيح من الطريق الآخر ، وله شاهد في الصحيح .

---

(١) الموارد (١١٩٥) والعلل الكبير للترمذي (١ : ٤٥٢) فما بعد وجامع الأصول (٤ : ٧٥ ـ ٧٦) .

(٢) الموارد (٢٦١) والمسند (٣ : ٣٢١ ، ٣٩٩) والجامع الأزهر (٣ : ١٥٩ ب ، ١٦٠أ) .

(٣) الموارد (٥٨٢ ـ ٥٨٣) والمجهولون في النَّسائي (ص٣٥٨ ـ ٣٦٣) .

(٤) الموارد (١٢٢١) وتحفة الأشراف (٢ : ١٤٥) .

(٥) الموارد (١٠٢٩) والمجهولون في النَّسائي (ص٣٦٥ ـ ٣٦٦) .

(٦) الموارد (٩٨٩ ـ ٩٩٤) وله شواهد كثيرة .

(٧) الموارد (٩٣٠) والمجهولون في النَّسائي (ص٤٢٧) .

١٧ ـ حُكَيمة بنت أُمَيمة[١] بنت رُقَيقة : أخرج لها حديثاً واحداً ، وافقه على إخراجه النَّسائي ، وأبو داود ، والحاكم ، والبيهقي ، والبغوي ، وابن عبد البر في الاستيعاب ، وقد حسّنه عدد من الحفّاظ ، وله غير شاهد .

هذه جملة الأحاديث التي أخرجها ابن حبَّان عن المجاهيل الذين روى عنهم بعض أصحاب الكتب الستة ، وقد وضح أمام عينيك أنّ ابن حبَّان إنما خرّجها لاعتبارات حديثية ، ولها شواهد ومتابعات ونحو ذلك ، مما يجعل معظمها في درجة الحديث المحتجِّ به .

ولا ضيرَ على ابن حبَّان في ذلك ، فقد أخرج أصحاب الكتب الستة ـ وفي طليعتهم الإمام البخاري ، والإمام مسلم ـ عن المجاهيل .

المطلب الخامس: المجهولون من الرواة الزوائد على رجال الكتب الستة

ذكر ابن حبَّان في الثِّقات رواة كثيرين ممن لا تتوافر فيهم صفات الوثاقة ، وعُذْرُه في ذلك ـ كما تقدم ـ أنّه قسَّم الرواة إلى قسمين : قسم يُحتجُّ بحديثه ، وقسم يُقبل حديثه ما لم يخالف الثِّقات ، أو ينفرد بالمناكير وهو (المقبول) .

وقد تتبَّعتُ الرواة الذين جهَّلهم بعض الحفاظ ، وذكرهم ابن حبَّان في الثِّقات فكانوا رجلَيْن وثلاثمائة رجل . غير أنّه لم يخرِّج في صحيحه ، إلاَّ عن سبعة منهم ، وقد ترجم الحافظ لبعضهم في التهذيب أيضاً ، ونصَّ في التقريب على جهالتهم ، وقد ذكر بعضَهم تمييزاً ، وبعضهم خرَّج له بعض أصحاب الكتب الستة في غيرها .

١ ـ الربيع بن سعد[٢] الجُعْفِي : وقيل سعيد : ذكره ابن حبَّان في ثقاته ، وأخرج له حديثا عن جابر في فضل الحسن بن عليّ ؛ وأنه من أهل الجنة ، وهو في مسند أبي يَعْلى وأخرجه ابن حبَّان من طريقه . وسكت عليه المُنَاوي في الجامع الأزهر ، وله شواهد لا تُحصى ، بل إنَّ من المقطوع به عندنا : أنَّ الحسَن سيِّدُ شباب أهل الجنّة .

---

(١) الموارد (١٤١) والمجهولون في النَّسائي (ص٤٣٥) .

(٢) اللسان (٢ : ٤٤٥) وقد ذكر في الجرح أنه لابأس به . والموارد (٢٢٣٧) والجامع الأزهر (٣ : ١٠) وسكت .

٢ ـ زيد بن الحريش[١] : ذكره في الثِّقات ، وقال : ربَّما أخطأ ، وأخرج له حديثاً متابعة من مسند سلمان في المسح على الخفين . والمسح على الخفين أشهر من أن يُلتمس له الشواهد .

٣ ـ محمد بن إبراهيم الكناني[٢] أبو شهاب الكوفي : أخرج له حديثاً عن أبي هريرة في خروج المهدي ، وأخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة ، وزاد بعض الألفاظ .

٤ ـ محمد بن معاذ ابن أبي بن كعب : ذكره في الثِّقات ، وأخرج له حديثين .

أحدهما[٣] : في كيفية هُوِيّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إلى السجود ، وله شواهد عديدة ؛ ذكر بعضها الشوكاني في نيله .

والثاني[٤] : في فضل أبي هريرة ، وأنه كان جريئاً على سؤال النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند ، وقال الهيثمي : رجاله ثقات .

٥ ـ النضر بن علقمة[٥] أبو المغيرة : أخرج له حديثاً في فضل أصحاب داود والمسيح عليهما السلام وتمسكهم بالحق ، وافقه الطبراني على إخراجه . وقال الهيثمي : رجاله ثقات ، وفي بعضهم خلاف .

٦ ـ هشام بن هارون[٦] الأنصاري المدني : ذكره في الثِّقات ، وأخرج له في صحيحه حديثا في فضل الأنصار ، له شواهد كثيرة أحدها عن زيد بن أرقم .

٧ ـ أبو سليمان الليثي[٧] : ذكره في الثّقات ، وأخرج له حديثاً عن أبي سعيد

---

(١) الثقات (٨ : ٢٥١) واللسان (٥ : ٥٠٣) والجرح (٣ : ٥٦١) وحديثه في الموارد (١٧٨) .

(٢) اللسان (٥ : ٢٥) والكنى لابن عبد البر رقم (١١٤٧) وقال : ليس بالمشهور في حمل العلم . والموارد (١٨٧٦) وابن ماجه رقم (٢٧٧٩) .

(٣) التقريب (٢ : ٢٠٨) ذكره تمييز ، والموارد (٤٩٧) وانظر شواهده في نيل الأوطار (٢ : ٢٨٢ ـ ٢٨٦) .

(٤) الموارد (٢٢٥٧) ومجمع الزوائد (٩ : ٢٦١) .

(٥) التقريب (٢ : ٣٠٢)(بخ) والموارد (٢٠٩٠) ومجمع الزوائد (٨ : ٢٠٧) .

(٦) التقريب (٢ : ٣٢٠) (صد) والموارد (٢٢٩٥) وانظر جامع الأصول (٩ : ١٦٣) .

(٧) اللسان (٧ : ٥٨) والتعجيل (ص٣٢٢) ، كنى ابن عبدالبر (٢٣٩٩) والموارد (٢٤٥١) ومسند أحمد (٣ : ٥٣) وأمثال الحديث للرامهرمزي (ص٨٤) .

الخدري في مثل المؤمن والإيمان كمثل الفرس في أخِيتِه . أخرجه أحمد في مسنده أيضاً . وله شاهد من حديث ابن عمر بمثله عند الرامهرمزي .

هذه الأحاديث الثامنية هي جملة ما خرّجه ابن حبّان في صحيحه عن المجاهيل من الرجال الزوائد على رجال الكتب الستّة .

وقد رأيتُ أنّ ابن حبّان لم ينفرد بتخريج حديث واحد منها ، كما رأيتُ أن بعضَها قد خرّجه في الفضائل ، أو في ضرب الأمثال . وهذه المواضع يحتمل فيها ما لا يُحتمل في العقائد والأحكام ، كما خرّج بعضها متابعة والمتابعات تحتمل الجهالة والضعف ونحو ذلك .

المطلب السادس: تخريج ابن حبّانَ عن المجهولين حَسَبَ شرطه هو:

ذكرتُ في تعريف المجهول قبلُ أنّ ابنَ حبّانَ أطلقَ لفظ مجهول على عدد غير يسير من رواة كتاب الثقات ، وترجم فيه عدداً ممن لم يَروِ عنهم إلا ضعيف أو مجهول أو مبهَم وهؤلاء مجاهيل ، وترجمَ في الثقات أيضاً عدداً ممن لم يرووا هم إلا عن ضعفاءَ أو مجاهيل أو مُبهَمين ، وهؤلاء عند ابن حبّانَ مجاهيل أيضاً . فهل روى ابنُ حبّانَ عن هؤلاء؟ وما حجمُ تلك الروايات؟ وكيف تعاملَ معها؟

ـ وصفَ ابنُ حبّانَ واحداً وثلاثين راوياً بالجهالة (١٦٤٠ ـ ١٦٧١)[1] ولم يخرّج عن واحدٍ منهم شيئاً !

وأخرجَ حديثاً عن عبّاد بن مسلم الفزاري الذي قال فيه (١٦٥٢) : «منكر الحديث ساقط الاحتجاج به ، أحسبه الذي يروي عنه الثوري وأبو نعيم ، فإنْ كان كذلك ؛ فهو مولى بني حصن ، كوفيّ يخطئ» ! ولهذا قال فيه الحافظ ابنُ حجر : «ثقة ؛ اضطربَ فيه قولُ ابنُ حبّانَ» !

قلت : نحن هنا أمام شخصيّة تُدعى عَبّاد بن مسلم الفزاري ، فهذا كوفيّ يخطئ والشخصيّة الثانية لا يعرفها ابنُ حِبّان ، وهو إنما خرّجَ عن الفزاري الذي يخطئ حديثاً

(١) هذه الأرقام تشير إلى رقم الترجمة في ملحق من تكلّم عليهم ابن حبّان بالجرح والتعديل .

واحداً (٩٦١) وخرّجه البخاري في الأدب المفرد، وأصحاب السنن[1].

ـ وقال ابنُ حِبّانَ في أربعة وثلاثين راوياً (١٦٨٨ ـ ١٧٢٧): لا أدري مَن هو، ولم يُخرّج عن واحدٍ منهم أيّ حديث!

ـ وتحت عنوان (إنْ لم يكن فلاناً؛ فلا أدري مَن هو) ترجمَ ابنُ حِبّانَ سبعةً وأربعين راوياً (١٧٢٨ ـ ١٧٥٥) لم يخرّج عن واحدٍ منهم في الصحيح شيئاً!

ـ وتحت عنوان (أحسبه فلاناً) ترجمَ ابنُ حِبّانَ ثلاثين راوياً (١٧٥٦ ـ ١٧٨٥) ولم يخرّج عن واحدٍ منهم حديثاً!

ـ وترجمَ عبدَالله بنَ عامرٍ اليحصُبي (١٧٧٣) وقال: يروي عن معاوية، أحسبه الذي روى عن أبي أيوب في الوتر. وقد أخرجَ لهذا الراوي عن معاوية حديثاً (٣٤٠١) وقد أخرجه له مسلم أيضاً (١٠٣٧) وبذلك يكون قد خرّجَ عن المعروف، لا عن المجهول!

ـ وترجمَ عدداً من الرواة في الثقات، ولم يَروِ عنهم إلا الضعفاءُ والمجاهيل (١٧٨٦ ـ ١٧٩٧) ولم يخرّج عن واحد منهم في صحيحه.

ومثلُ ذلك فعلَ فيمن ترجمَهم في المجروحين، ولم يروِ عنهم غيرُ الضعفاء (١٧٩٨ ـ ١٨١٤).

ـ وتحت ترجمة (مَن لم يروِ إلا عن ضعيف) ترجمَ ابنُ حِبّانَ عدداً من الرواة (١٨١٥ ـ ١٨٢٨) ولم يخرّج عن واحدٍ منهم شيئاً!

ـ وتحت ترجمة (مَن لم يروِ إلا عن مجهولٍ أو مُبهَم) ترجمَ ابنُ حِبّانَ عدداً من الرواة (١٨٢٩ ـ ١٨٦٦) ولم يخرّج عن واحدٍ منهم أيَّ حديث.

بيدَ أنّه ترجمَ عبدَ الحميد بن حبيب الراوي عن شيخٍ مُبهَم، عن الحكم بن عتيبة فذاكَ يشتبه بعبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين (١٨٤٣) فهذا خرّجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحه ستةَ أحاديث، فتنبَّهْ!

وبهذا التتبُّع الدقيق يَسَعُنا القول: إنّ ابنَ حِبّانَ الذي نصَّ في غيرِ موضعٍ على أنّ المجهول وما لم يَرْوِ من العلم سيّان؛ قد التزم بشرطِه تماماً، فلم يخرّج عن مجهولٍ عنده.

---

(١) انظر الإحسان (٩٦١) وتهذيب الكمال (٤ : ٩٣) فما بعد.

ثَبَتُ مباحث المجلد الثاني

تمت فهرست المجلد الثاني بفضل الله وحُسن توفيقه

والحمد لله رب العالمين

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

تنويهٌ وثناءٌ

تفضَّلَ معالي الشيخِ **صالح بنِ عبدِالله الكاملِ المكِّيِّ** ـ أمتَعَ اللهُ بحياتِه ـ بتمويلِ مراجعةِ وإخراجِ وتهيئةِ الكتبِ الناجزةِ في هذا المركزِ المباركِ للطباعة شريطةَ أن يجتمعَ في الكتابِ الناجزِ :

ـ الجِدَّةُ والموضوعيةُ في التناوُلِ .

ـ المنهجيَّةُ العلميَّةُ في البحثِ .

ـ حاجةُ المكتبةِ العربيةِ الإسلاميةِ إلى المؤلَّفِ .

ـ الإسهامُ في وحدةِ الأمَّةِ على ثوابتِها ، والابتعادُ عن دواعي الفُرقةِ والتناحرِ .

جزى اللهُ تعالى عبدَهُ **الشيخَ صالحَ بنَ عبدِ الله** جزاءَ المُحسنينَ الصادقينَ ونفعَ بجهودِهِ وجهادِهِ المسلمينَ ، وضاعفَ له البركاتِ والتمكينَ .

المُقرُّ بالجميلِ المقيم

عدابُ بنُ محمودٍ الحَمْشِ

الباب الرابع

الضَّبطُ بينَ ابن حبَّان والمحدِّثين

وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: الضبط: مفهومه، أركانه، أنواعه

وتحته أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الضبط في اللغة والاصطلاح
- المبحث الثاني: أركان الضبط عند المحدثين
- المبحث الثالث: نوعا الضبط عند المحدثين
- المبحث الرابع: طرق معرفة الضبط عند المحدثين

- الفصل الثاني: أثر عوارض الضبط في مراتب الرواة

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: تسليم النقّاد بتفاوت الضبط عند الرواة
- المبحث الثاني: نظرية ابن حبّان في عوارض الضبط

- الفصل الثالث: تطبيقات عملية في عوارض الضبط

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: نماذج تطبيقية على رواة مرتبة الاحتجاج
- المبحث الثاني: نماذج تطبيقية على رواة مرتبة الاعتبار

- المبحث الثالث: نماذج تطبيقية على رواة مرتبة الترك

- الفصل الرابع: بين تناقض ابن حبّان وتعنّته

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: مراتب الرواة الذي جرحهم ابن حبان من رجال الصحيحين عند الحافظ

- المبحث الثاني: دراسة عن الرواة الثقات الذين انفرد ابن حبّان بجرحهم دون العقيلي وابن عدي

- المبحث الثالث: مناقشة الذهبي فيما اتّهم به ابن حبان

- المبحث الرابع: الرواة الذين ترجمهم في المجروحين وأعادهم في الثقات

الفصل الأول

الضَّبط: مفهومه، أركانه، أنواعه

المبحث الأول

الضَّبط في اللُّغة والاصطلاح

المسألة الأولى : الضبط في اللغة

قال في العين : «الضَّبْط : لزوم شيء لا يفارقه في كُلِّ شيء»[١] .

ويرى ابن فارس أنَّ (ضبط) «أصل واحد صحيح ، من ضَبَط الشيء ضبطاً»[٢] . قال الزمخشري : «لَزِمَهُ لُزُوماً شديداً . . . ومن المجاز : هو ضابط للأمور ، وفلان لا يضبط عمله : لا يقوم بما فُوِّض إليه ، ولا يضبط قراءته : لا يُحسنها»[٣] «وتَضَبَّطَ الشيءَ : أخذه على حبس وقهر»[٤] «وضبطَ الشيءَ : حَفِظَه وحازه»[٥] .

وفي النهاية : «الضابط : القويّ على عَمله» «وتضبَّطْتَ فلاناً : إذا أخذته على حبس منك له وقهر»[٦] .

قال الراغب في (حفظ) : «الحفظ يقال :

- تارةً لهيئة النفس التي بها يثبت ما يؤدّي إليه الفَهْمُ .
- وتارةً لضبط النفس ، ويضادّه النسيان .
- وتارةً لاستعمال تلك القوّة .

فيُقال : حفظت كذا حِفْظاً .

---

(١) كتاب العين للخليل (ص : ٥٤٢) .

(٢) مقاييس اللغة (٣ : ٣٨٦) مادة (ضبط) .

(٣) أساس البلاغة للزمخشري (ص٢٦٥) .

(٤) القاموس (٢ : ٣٧٠) .

(٥) إكمال الإعلام بتثليث الكلام (٢ : ٣٧٤) .

(٦) النهاية في غريب الحديث (٣ : ٧٢) .

ثم يُستعمَل في كلّ تفقُّدٍ وتعهُّدٍ ورعاية»[١] .

وقال في (وعى) : «الوَعْيُ : حفظُ الحديث ونحوه . . . والإيعاءُ : حِفْظ الأمتعة في الوعاء»[٢] .

المسألة الثانية : الضبط في الاصطلاح

وأما عن تعريفه في اصطلاح المحدِّثين ، فقد عَرَّفه ابن الأثير بالوصف ، فقال :

«هو عبارة عن احتياط في باب العلم ، وله طَرَفان :

١ ـ طَرَف وقوع العلم عند السماع ، وطرف الحفظ بعد العلم ، عند التكلُّم . حتى إذا سمع ولم يعلم ؛ لم يكن شيئاً معتبراً ، كما لو سمع صِياحاً لا معنى له . وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة ؛ لم يكن ضابطاً ، وإذا شكَّ في حفظه بعد العلم والسَّماع ؛ لم يكن ضبطاً .

ثم الضَّبط نوعان : ظاهر وباطن .

والباطن : ضبط معناه من حيث تَعلُّق الحكم الشرعي به ، وهو الفقه .

ومطلق الضَّبط الذي هو شرط الرّاوي : هو الضَّبط ظاهراً عند الأكثر ، لأنَّه يجوز نقل الخبر بالمعنى ، فتَلْحَقُه تهمة تبديل المعنى بروايته قبل الحفظ ، أو قبل العلم حين سمع ولهذا المعنى قَلّت الرواية عن أكثر الصحابة رضي الله عنهم ، لتعذّر هذا المعنى»[٣] .

واشترطوا في الراوي الضابط : «أن يكون متيقّظاً غيرَ مُغَفَّل ، حافظاً ـ إنْ حدَّث من حفظه ـ ضابطاً لكتابه ـ إنْ حدّث منه ـ وإنْ حَدَّث على المعنى اشتُرط فيه ـ مع ذلك ـ أن يكون عالماً بما يحيل المعاني . . .»[٤] .

---

(١) المفردات (١٣٩) .

(٢) المفردات (٦٠٠) .

(٣) مقدمة جامع الاصول (١ : ٧٢ ـ ٧٣) .

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ص : ٢١٢) وجامع الأصول (١ : ٧٢ ـ ٧٤) ونكت الزركشي (٢ : ٣٣٦) ومنهج النقد للدكتور العتر (ص : ٨٠) والمنهج الإسلامي في الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة (ص : ٢٣٠) .

أمام هذا التقارب بين معاني الضَّبْط في اللّغة والاصطلاح ؛ يمكننا أن نقول : إنَّ الضبطَ يشمل المعاني الآتية :

١ ـ ملازمة الرّاوي مذاكرة كتبه .

٢ ـ حفظ الراوي .

٣ ـ الحافظ لكتابه (القوي عليه) بحيث لا يعبث فيه أحد هو من الضبط .

٤ ـ تمرُّس الراوي بحديثه ، ومغالبة النّسيان والتغلُّب عليه .

والرّاوي الضابط : هو القويُّ الحافظةِ التي تُسعفه لاستحضار ما يشاء منها ، متى يشاء . أو القادر على حفظ كتابه من العبث ، والتحريف ، والسَّقط ، والضياع .

وسوف يأتي مزيد بيانٍ وشرحٍ لهذه الجُمَل وغيرها ، إنْ شاء الله تعالى .

وهذا الذي قاله ابن الأثير ـ رحمه الله ـ هو موجز ما قاله المتقدّمون من أهل هذا الفَنّ مما سأذكره في المبحث الآتي .

المبحث الثَّاني

أركان الضَّبط عند المحدِّثين

تقدَّم في الباب السادس أن جوارح العدالة محدودة العدد : الردة ، والفسق ، والبدعة والكذب بأشكاله ، كما رأيت أنَّ خلاصة أركان العدالة ؛ هي أن يكون أكثر أحوال المرء طاعة الله تعالى .

والعدالة هي الركن الأهم والأكبر في قبول رواية الرّاوي .

فما أركان الضَّبط؟ وما جوارحُه؟ وهل كلّ عَدل في الدِّين تُقبل روايته؟ أم لا بدّ من مقوّمات أخرى؟

في حوار بين الشافعي ورجل آخر ، قال مُحاوِرُه : «قد أَرَاكَ تَقبل شهادة من لا تَقبل حديثه؟

قال الشافعي : فقلت : لكِبَر أمر الحديث وموقعه من المسلمين ، ولمعنى بَيّن .

قال : وما هو؟

قلت : تكون اللّفظة تُترك من الحديث ، فَتُحيل معناه ، أو يُنْطَق بها بغير لفظة المحدّث ـ والناطق بها غير عامد لإحالة الحديث ـ فيُحيل معناه .

فإذا كان الذي يحمل الحديثَ ، يجهل هذا المعنى ؛ كان غيرَ عاقل للحديث ، فلم نَقْبل حديثَه إذا كان يَحمل ما لا يَعقل ، إن كان ممن لا يؤدّي الحديثَ بحروفه ، وكان يَلتمس تأديتَه على معانيه ، وهو لا يَعقل المعنى !

قال : أفيكون عدلاً غيرَ مقبولِ الحديث؟

قلت : نعم . إذا كان كما وصفتُ ؛ كان هذا موضعَ ظِنّة بيّنة نَرُدُّ بها حديثَه ، وقد يكون الرّجلُ عدلاً على غيره ، ظنيناً في نفسه وبعض أَقرَبيه ، ولعلّه أن يَخِرَّ من بُعدٍ أهونُ عليه من أن يَشْهدَ بباطل ، ولكنّ الظِنّة لَمَّا دخلَتْ عليه ، تُركت بها شهادته ، فَالظِنّة ممن لا يؤدّي الحديثَ بحروفه ، ولا يعقل معانيَه ؛ أبينُ منها في الشّاهد لِمن تُرَدُّ شهادته

فيما هو ظنين فيه بحال»[١] وقريب من هذا قال ابن حبّان[٢] . وسيأتي .

فكلّ من تُقبل شهادته ؛ فهو عدل ، ولكن ليس كلُّ عدل مقبولَ الرواية ، لأنَّ كِبَر شأن الحديث يستلزم مواصفات زائدة . فما هي؟

قال الشافعي : «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصّة[٣] حتى يَجمع أموراً منها[٤] :

١ ـ أن يكون مَن حَدَّثَ به ثقةً في دينه «والعدل : الذي يعمل بطاعة الله»[٥] . والتقوى شرط العدالة «لا يجوز أن يوصف بالتقوى وخلافِها ، إلاّ مَن عَقِلَها مِن البالغين من بني آدم دون المخلوقين والدَّوابِّ سواهم ، ودون المغلوبين على عقولهم منهم ، والأطفال الذين لم يَبْلُغوا ، وَعُقِلَ التّقوى منهم»[٦] .

٢ ـ معروفاً بالصّدق في حديثه . . . إذا شَرِكَ أهلَ الحفظ في الحديث ، وافَق حديثهم حافظاً إن حدّث به من حفظه ، حافظاً لكتابه إن حَدَّث من كتابه . . . (ولا) يحدّث عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ما يحدّثُ الثقاتُ خلافَه عن النبيّ .

٣ ـ عاقلاً لما يحدِّث به .

٤ ـ عالماً بما يحيلُ معانيَ الحديث من اللّفظ ، أو يكون ممّن يؤدِّي الحديثَ بحروفه كما سمع ، لا يحدّث به على المعنى ، لأنّه إذا حَدّث به على المعنى ـ وهو غير عالم بما يحيل معناه ـ لم يَدْرِ لعلّه يُحيل الحلالَ إلى الحرام ، والحرامَ إلى الحلال ، وإذا أدّاه بحروفه ؛ فلم يبقَ وجهٌ يُخاف فيه إحالتُه الحديثَ .

(١) الرسالة (ص : ٣٨٠ ـ ٣٨١) .

(٢) صحيح ابن حبان (١ : ١٤٠) .

(٣) الخبر ينقسم إلى قسمين : خبر عامّة وهو المتواتر ، وخبر خاصة وهو الآحاد . لكن الشافعي يقصد بخبر العامّة ما كان متداولاً بين الصحابة قولاً أو فعلاً ، غيرَ منكَر من أحدٍ منهم . وخبر الخاصّة : هو الخبر الذي ينفرد به عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم صحابيٌّ واحد . . . وهذا على مراتب أيضاً فقد يكون الصحابي مشهوراً عالماً ، وقد يكون مشهوراً غيرَ عالم ، وقد يكون أعرابيّاً ، وقد يكون مجهولاً .

(٤) وكلّ ما يأتي بين قوسين بعد ذلك ، فهو تضمين وإيضاح للنّصّ من الرسالة .

(٥) الرسالة (ص٢٥) .

(٦) الرسالة (ص٥٧) .

٥ ـ بريّاً مِن أن يكون مدلساً ، يُحدّث عَمّن لَقِيَ ما لم يسمع منه «ومن عرفناه دَلّس مَرّة فقد أبانَ لنا عورتَه في روايته . وليست تلك العورة بالكذب ؛ فَنَرُدّ بها حديثه ، ولا النصيحةَ في الصدق ، فنقبل منه ما قَبِلْنا من أهل النّصيحة في الصدق . . . لا نقبل من مدلّس حديثاً حَتّى يقولَ فيه : حَدّثني ، أو : سمعتُ»[1] .

ويكون هكذا مَن فوقَه مِمّن حدّثه حتى يُنتهى بالحديث موصولاً إلى النّبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، أو إلى من انتُهِيَ إليه دُونَه ، لأنَّ كلّ واحد منهم مُثبت لمن حدّثه ومُثبت على مَن حدَّثَ عنه ، فلا يُستغْنى في كُلّ واحد منهم عَمّا وصفت»[2] اهـ .

وقد ارتضى أهلُ الحديث كلامَ الشافعيّ في تحديد صفات راوي الحديث الثِّقَة . فقد نقله الخطيب البغدادي[3] وتَبِعَهُ عليه المتأخّرون ، كابن الصّلاح ومن جاء بعده ، مع بعض الإضافات الأخرى ، كالسّلامة من البدعة وخوارم المروءة . . كما تقدم .

هذا ما قاله إمام المحدّثين ، فما مذهب ابن حبَّان في ذلك؟

قال رحمه الله : «أمّا شرطُنا في نقلة ما أَوْدعناه كتابَنا هذا من السّنن ، فإنّا لم نحتجَّ فيه إلاّ بحديث اجتمع في كلّ شيخ من رواته خمسةُ أشياء :

١ ـ الأوّل : العدالةُ في الدّين بالسَّتْر الجميل : والعدالة في الإنسان : أن يكون أكثرُ أحواله طاعةَ الله ؛ لأنّا مَتى ما لم نجعل العدلَ إلاّ مَنْ لم يُوجَدْ منه معصيةٌ بحال ، أدَّانا ذلك إلى أنْ ليس في الدّنيا عَدْل ، إذ النّاس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها ، بل العدل : من كان ظاهر أحواله طاعةَ الله . والذي يخالف العَدْلَ : مَن كان أكثرُ أحواله معصيةَ الله[4] .

٢ ـ الثاني : الصّدق في الحديث بالشّهرة فيه : وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانُه

---

(١) الرسالة (ص٣٧٩ ـ ٣٨٠) .

(٢) الرسالة (ص٣٧٠ ـ ٣٧٢) .

(٣) الكفاية (ص٦٢) .

(٤) وقد ذكر الخطيب البغدادي أن من العدالة ما يعرفه النّاس جميعاً . أمّا تعديل الرواية فخاص بالمحدّثين . الكفاية (ص١٥٦) وانظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص : ٢١٧) .

وعدولُ بلده ، وهو غير صادق فيما يروي من الحديث ، لأنَّ هذا شيء ليس يعرفُه إلاّ مَن صناعته الحديث ، وليس كلّ معدِّل يعرف صناعة الحديث ؛ حتى يُعدِّلَ العدلَ على الحقيقة في الرواية والدّين معاً .

٢ ـ العقل بما يحدِّث من الحديث : وهو أن يعقل من اللغة بمقدار ما لا يُزيلُ معانيَ الأخبارِ عن سَنَنها ، ويعقلَ مِن صناعة الحديث ما لا يُسندُ موقوفاً ، أو يرفع مرسلاً ، أو يُصحّف اسماً .

٤ ـ والعلمُ بما يحيلُ من معاني ما يروي : هو أن يعلم من الفقه ، بمقدار ما إذا أدّى خبراً ، أو رَواه من حفظه ، أو اختصره ؛ لَمْ يُحِلْه عن معناه الذي أطلقه رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إلى معنىً آخر .

٥ ـ والمتعرّي خبرُه عن التّدليس : هو أن يكون الخبر عن مثل مَن وصفنا نَعْتَه بهذه الخصال الخمس ، فيرويه عن مثله سماعاً ، حتى ينتهيَ ذلك إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم»[1] .

فأنت ترى أنَّ الإمام ابن حبَّان قد قفا أثرَ الشافعيّ ، وتَبِعَهُ في تحديد أوصاف الرّاوي المقبولِ الرّواية .

ووَضَحَ أنّ ابن الأثير قد لَخّص هذه النّصوص فيما قدمت .

وقد أولى ابنُ حبَّان مسألةَ الضَّبط عنايةً فائقة ، حتى عدّه بعضهم مغالياً في ذلك حين اشترط فقه الحافظ الثقة ، وحفظ الثقة الفقيه .

قال رحمه الله : «الثقة الحافظ إذا حدّث من حفظه وليس بفقيه ، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره ، لأنَّ الحفّاظ الذين رَأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطُّرقَ والأسانيدَ دون المتون ، ولقد كُنّا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة ، فلا نراهم يَذكرون من متن الخبر إلاّ كلمة واحدة يشيرون إليها .

فإذا كان الثّقة الحافظ لم يكن فقيهاً ، وحدّث من حفظه ، فربما قلبَ المتن وغيّر المعنى

---

(١) صحيح ابن حبان (١ : ١٥١ ـ ١٥٢) .

حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه ، ويقلبه إلى شيء ليس منه ـ وهو لا يعلم ـ فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر مَنْ هذا نَعتُه ، إلاّ أن يحدّث من كتاب ، أو يوافقَ الثّقاتِ فيما يرويه من متون الأخبار»[١] .

ولا شكّ أنَّ المراد بكلمة (فقيه) هنا العالم بما يحيل من المعاني ، لا الفقيه في المصطلح الخاص[٢] .

وقال أيضاً : «الفقيه إذا حَدّث من حفظه ـ وهو ثقة في روايته ـ لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره لأنّه إذا حدّث من حفظه ، فالغالب عليه حفظُ المتون ، دون الأسانيد وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه ؛ كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلاّ متنه ، وإذا ذكروا أوّل أسانيدهم تكون : قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فلا يذكرون بينهم وبين النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أحداً ، فإذا حَدّث الفقيه من حفظه فربما صَحّف الأسماء ، وَأقلب الأسانيد ، ورفع الموقوف ، وأوصل المرسل ، وهو لا يعلم ؛ لقلّة عنايته به ، وأتى بالمتن على وجهه ، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلاّ من كتابٍ ، أو يوافق الثقاتِ في الأسانيد .

وإنّما احترزنا من هذَيْن الجنسَيْن ، لأنّا نقبل الزيادة في الألفاظ إذا كانت من الثقات . . .»[٣] .

وقد استشكل بعضُ الأفاضل[٤] قول ابن حبّان هذا ، وتعجّب منه .

إذ كيف يشترط ابن حبّان في الثقة الحافظ أن يكون فقيهاً ، أو يردّ روايته إلاّ من كتاب أو موافقة الثقات . ثمَّ يَردُّ حديثَ الفقيه الثقة إذا حدّث من حفظه؟

وعندي أنه لا تناقض بين هذين القولين للأسباب الآتية :

١ ـ الأوّل : أنّ كلام ابن حبّان في القسمين الأخيرين ؛ يَدُلّ على أنه يشترط في

---

(١) المجروحين (١ : ٩٢) .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (١ : ١٥١) .

(٣) المجروحين (٩٣ ـ ٩٤) .

(٤) انظر شرح ابن رجب (١ : ١٥٢) .

المحدّث : الثقةَ ، والحفظَ ، والفقهَ ، فإذا اختلّ واحد من هذه الثلاثة ؛ رَدَّ حديثَه .

٢ ـ الثّاني : أن كلمة الثقة عند ابن حبَّان أعمّ منها عند المتأخّرين ، فالثقة عنده هو كل رجل صادق لم يُتّهم بكذب ، ولم يَفْحُش خطؤه فيَغْلِب على صوابه .

فالفقيه إذا توفرت فيه صفة الصدق والأمانة (الثقة) ، وكانت عنايته منصرفة في الغالب إلى استنباط الأحكام من المتون ، فالاحتمال كبير أن يقع منه تصحيف أو تحريف في السند .

٣ ـ أمّا إذا كان فقيهاً ، ثقة ، حافظاً ، ضابطاً ، فإنّه يقبل حديثه ويعدّه القِمَّةَ في التمسّك به والأخذِ عنه ، ولذلك مَثَّل بشيخه ابن خزيمة[1] كما قال :

«وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه ، كانوا إذا حفظوا الخبرَ ؛ لا يحفظون إلاّ متنه» . فكلمة (أكثر) تفيد أنَّ من أهل الفقه من يحفظ متن الخبر وإسناده ، وهؤلاء يقبلهم ابن حبَّان ؛ وهو منهم .

مما تقدم يمكن أن نوجزَ أركان الضّبط عند ابن حبّان بما يأتي :

١ ـ أن يكون متيقّظاً ؛ غير مغفَّل ولا كثير الوهَم .

٢ ـ أن يكون حافظاً إن حدّث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إذا حدّث من كتابه .

٣ ـ أن يكون على جانب من الفقه واللّغة ، يمنعه من أن يُحيل معاني ما يروي من حفظه ؛ لأنَّ أكثرَ المحدّثين لا يُعنَون بحفظ المُتون ، وأكثرُ الفقهاء لا يُعنَون بضبط الأسانيد .

٤ ـ ألاّ يكون مدلساً ، فإن كان مدلساً ـ وهو ثقة ـ لم نَقبلْ منه إلاّ ما صرّح فيه بالتحديث .

وهذه الأركان الأربعة للضّبط ، لا خلاف بين أهل العلم في اشتراط تَحقُّقها ، وإن كان بعضهم قد فَهِمَ من اشتراط ابن حبَّان الفقهَ والحفظَ أَكثرَ ممّا قصدَه . وسيأتي مزيد بيان لهذه الأمور في مبحث (نظريّة الضَّبْط عند ابن حبّان) من الفصل الثاني .

---

(١) في الجنس الرابع من أجناس جرح الثقات في المجروحين (١ : ٩٣) .

المبحث الثالث

نوعا الضَّبط عند المحدِّثين

من خلال استعراض أركان الضَّبط ؛ رأينا أن أهل الحديث يقسمون الضَّبط إلى ضبط صدر ، وضبط كتاب . وضبط الصَّدر يستلزم مقوماتٍ أكثر من ضبط الكتاب ، وهو دليل على تميُّز صاحبه على أقرانه . وقد حكى المصنِّفون في تاريخ المحدِّثين قصصاً وحكايات ، عن مبلغ حفظ الواحد منهم ، قدمت ذكر بعضها في الباب الرابع .

لا يخفى أنّ معظم جوارح الضَّبط إنما جاءت من اختلال الحفظ ، لأنَّ أكثر المتقدمين كانوا لا يكتبون . قال الإمام الترمذي : «وأكثر مَن مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون ومن كتب منهم ، إنما كان يُكتب لهم بعد السماع»[(١)] .

وقال : «وإنما تفاضل أهل الحفظ والإتقان والتثبت عند السَّماع ، مع أنَّه لم يسلم من الخطأ والغلط كبيرُ أحد من الأئمة مع حفظهم . .»[(٢)] .

وروى عن منصور قال : «قلت لإبراهيم النخعي : ما لسالم بن أبي الجعد أتمَّ حديثاً منك؟ قال : لأنه كان يكتب . .»[(٣)] . وهذا واضح في أنّ الذي يعتمد على حفظه يقع منه الغلط والسهو ، أكثر ممن يعتمد على كتابه ، إذا كان من أهل العلم ، على أنه لم يسلم من الغَلَط أحدٌ ، سواء كان ممن يُحدّث من حفظه ، أم ممن يحدث من كتابه ، ولا ريب أن الحفّاظ إذا حدّثوا من حفظهم ؛ فربما وَهِموا ، أما إذا حدثوا من كتبهم ؛ فقلّما يخطئون .

قال ابن حبَّان في ترجمة داود بن أبي هند : «من المتقنين في الروايات ، إلاَّ أنه كان يَهِمُ إذا حدَّث من حفظه .

ولا يستحقّ الإنسان الترك بالخطأ اليسير يخطئ ، والوهم القليل يهم ؛ حتى يفحش ذلك منه ، لأنَّ هذا مما لا ينفكّ عنه البشر ، ولو ما سلكنا هذا المسلك ؛ للزمنا تركُ جماعة

---

(١) العلل المفرد في آخر الجامع (٥ : ٧٤٦) .

(٢) ما سبق (٥ : ٧٤٧ ـ ٧٤٨) .

(٣) ما سبق (٥ : ٧٤٨) .

من الثقات الأئمة ؛ لأنَّهم لم يكونوا معصومين من الخطأ . بل الصواب في هذا : تركُ مَن فَحُشَ ذلك منه ، والاحتجاجُ بمن كان منه ما لا ينفكّ منه البشر»[١] .

وقال في ترجمة شَرِيك النَّخَعِي : «كان في آخر عمره يخطئ فيما يَروي ، تغيّر عليه حفظه ، فسماع المتقدمين عنه ، الذين سمعوا منه بواسِط ، ليس فيه تخليط ؛ مثل يزيد ابن هارون ، وإسحاق الأزرق ، وسماع المتأخّرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة»[٢] .

على أنّ كثيراً من المحدثين قد وقعوا في الوهَم والغلط ؛ مع أنهم يكتبون .

قال في ترجمة سفيان بن حسين السلمي الواسطي : «يروي عن الزُّهْري المقلوبات وإذا روى عن غيره أشبَهَ حديثُه حديثَ الأثبات ، وذاك أنّ صحيفة الزهري اختلطت عليه ، فكان يأتي بها على التوهّم . فالإنصاف في أمره ؛ تنكُّب ما روى عن الزهري والاحتجاج بما روى عن غيره»[٣] .

وقال في «الثقات» : «يروي عن عطاء وطاوس والزهريّ . أما روايته عن الزهري ؛ فإن فيها تخاليط يجب أن تجانَبَ ، وهو ثقة في غير حديث الزهري . . . يجب أن يُمحى اسمه من المجروحين»[٤] .

وأخرج له في «صحيحه» حديثاً واحداً من روايته عن يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر . ثمَّ قال : «سفيان بن حسين في غير الزهري ثبت ، فإنما اختلطت عليه صحيفة الزهري ؛ فكان يهم فيها»[٥] .

ولأن الخطأ لا يتنزّه عنه مخلوق ، سواء كان من حفظه أو من كتابه ، ولتفاوت الرواة في المعرفة والحفظ والتمييز ، فقد كان ابن حبَّان يتشدّد في قبول زيادات الألفاظ في المتون ، أو رفع الحديث ، أو وقفه ، أو زيادة راوٍ في الإسناد ، ونحو ذلك .

---

(١) الثقات (٦ : ٢٧٨) .

(٢) ما سبق (٦ : ٤٤٤) .

(٣) المجروحين (١ : ٣٥٨) .

(٤) الثقات (٦ : ٤٠٤) .

(٥) الإحسان (٧ : ٩٣ب) والمطبوع (٤٩٧١) .

قال في مقدمة «صحيحه» : «وأما زيادة الألفاظ في الروايات ؛ فإنّا لا نقبل شيئاً منها ، إلاَّ عَمَّن كان الغالبَ عليه الفقهُ ، حتى يُعْلَم أنه كان يَروي الشيء وَيَعلَمُه حتى لا يُشكّ فيه أنه أزاله عن سَنَنه ، أو غيّره عن معناه أم لا ؛ لأنَّ أصحاب الحديث الغالبُ عليهم حفظ الأسامي والأسانيد دون المتون ، والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وإحكامها ، وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدثين ، فإذا رفع محدّث خبراً وكان الغالب عليه الفقه ، لم أقبل رفعه إلاَّ من كتابه ، لأنَّه لا يعلم المسند من المرسل ولا الموقوف من المنقطع ، إنما همَّته إحكام المتن فقط . وكذلك لا أقبل عن صاحب حديث حافظ متقن أتى بزيادة لفظة في الخبر ، لأنَّ الغالب عليه إحكام الإسناد ، وحفظ الأسامي ، والإغضاء عن المتون وما فيها من الألفاظ ، إلاَّ من كتابه ، هذا هو الاحتياط في قبول الزيادات في الألفاظ»[(١)] ا . هـ .

ولا يَسَعُني أن أُسْهِب ها هنا أكثر مما فعلت ، لأنَّ عرض مذهب ابن حبَّان في تعارض الوصل والإرسال ، وزيادة الثقة ، وغير ذلك ؛ سيأتي الكلام عليه في مباحث تخصّه . . وإنما أردت لفت النظر إلى أهميّة الضّبط ، وإلى أنّه لم ينجُ من الوهَم والخطأ أحد ، إلاّ من عصم الله تعالى من رسله .

---

(١) الإحسان (١ : ١٥٩) .

المبحث الرابع

طُرُق معرفة الضَّبط عند المحدِّثين

ذكرتُ في الباب الخامس[١] أنَّ الناقد لا يحقّ له أن يتكلم في الجرح والتعديل حتى تتحقق أهليته لذلك . وقد ذكرت أبرز الشرائط التي حدّدها النقّاد في ذلك . كما ذكرتُ صفات[٢] الناقد في نظر ابن حبَّان . ثمَّ تكلمتُ[٣] على مدى تحقُّقه هو بتلك الصفات . ثمَّ أوضحتُ منهج ابن حبَّان في معرفة أحوال الرواة ، وذكرتُ أنه يَعْتَمِد في ذلك[٤] على أقوال معاصري الرواة ، وغيرهم ممن جاء بعدهم من النقّاد ، وعلى سبر[٥] حديث الراوي ، والإحاطة به ، ودراسته ؛ ليتوصل إلى الحكم على الراوي في نظره .

ومن يُطالع في كتب العلل ؛ يتبين له حق البيان أنَّ عناية المحدثين بالضَّبط كانت عناية فائقة ، وأن النقّاد الكبار أحصَوْا على المحدثين أنفاسهم .

قال الحافظ[٦] ابن الصلاح : «يُعرف كونُ الرّاوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضَّبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقةً ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب ، والمخالفة نادرة ؛ عَرَفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً ، وإن وجدناه كثيرَ المخالفة لهم ؛ عرفنا اختلال ضبطه ، ولم نحتجَّ بحديثه . والله أعلم»[٦] .

المطلب الأوّل: من تطبيقات المحدِّثين لطرق ثبوت الضبط

وقد كانت لنقَّاد الحديث في ذلك طرق عديدة أبرزها :

١ ـ معارضة مرويات الشيخ بعضها ببعض :

---

(١) راجع (ص٧٣٤) فما بعدها من هذه الرسالة

(٢) ما سبق (ص٧٤١) .

(٣) ما سبق (ص٧٤٦) .

(٤) ما سبق (ص٧٥٨) .

(٥) ما سبق (ص٧٦٥) .

(٦) علوم الحديث (ص١٠٦) .

وذلك بأن يأتي الناقد إلى الراوي فيسمع منه ، ويحفظ ، أو يكتب ما سمع ، ثمَّ يأتيه مرة ثانية ، فيسمع منه الأحاديث ذاتها ، فإن أعادها كما هي أو قريباً مما سمعه منه في العرضة السابقة ؛ حكم بأنَّ المحدّث حافظ .

قال الترمذي : «ذُكر عن يحيى بن سعيد القطان : أنه كان إذا رأى الرجل يحدّث من حفظة مرة هكذا ومرة هكذا ، لا يثبت على رواية واحدة ، تركه»[١] .

قال : «وهكذا مَن تكلم في ابن أبي ليلى إنَّما تكلَّم فيه من قِبَل حفظه . قال علي : قال يحيى بن سعيد : روى شُعبة عن ابن أبي ليلى ، عن أخيه عيسى ، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى ، عن أبي أيوب ، عن النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في العُطاس . قال يحيى : ثمَّ لقيت ابن أبي ليلى فحدثنا عن أخيه عيسى ، عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى ، عن علي عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم . قال أبو عيسى : ويُروى عن ابن أبي ليلى نحو هذا ؛ غير شيء ، كان يروى مرة هكذا ومرة هكذا ـ يعني الإسناد ـ وإنما جاء هذا من قِبَل حفظه . . .» .

وروى الترمذي عن شعبة قال : «ما رويت عن رجل حديثاً واحداً ، إلاّ أتيته أكثر من مرة . والذي رويت عنه عشرة أحاديث ؛ أتيته أكثر من عشر مرات . والذي رويت عنه خمسين حديثاً ؛ أتيته أكثر من خمسين مرة ، والذي رويت عنه مائة حديث أتيته أكثر من مائة مرة ، إلاّ حَيّان البارقي[٣] ، فإني سمعت منه هذه الأحاديث ، ثمَّ عدت إليه ، فوجدته قد مات»[٤] . ولم يَروِ عنه شعبة شيئاً فيما وقفت عليه . وروى ابن عدي[٥] عن

(١) العلل المفردة في آخر الجامع (٥ : ٧٤٤) .

(٢) ما سبق (٥ : ٧٤٨) .

(٣) هو حيّان بن إياس البارقي ذكره ابن حبان في الثقات (٤ : ٧٠) وقال : روى عن ابن عمر وروى عنه شعبة . وقد تتبعت مروياته في الكتب الستة كما في تحفة الأشراف (٥ : ٣٤١) فلم أجد لحيّان رواية عن ابن عمر ولا عن غيره ، كما لم أجد ابن حبّان خرّج عنه شيئاً في صحيحه ، ولم يذكر له الهيثمي أيّ حديث في مجمع الزوائد . وهذه قرائن قوية تؤكد مطابقة فعل شعبة لقوله ، والله أعلم . انظر تعجيل المنفعة (ص٧٥) فقد ذكر أنّ حيّان من رجال أحمد ! .

(٤) ما سبق (٥ : ٧٤٩) وانظر الكامل (١ : ٨٨) .

(٥) الكامل (١ : ١٨٨) .

أبي داود الطيالسي ، قال : سمعت شعبة يقول : «ما من حديث إلاَّ وقد اختلفت إليه غير مرّة» .

وذكر الحافظ ابن رجب عن ابن أبي زائدة ، قال : «سألت شعبة عن حديث ، فلم يحدّثني به ، وقال لي : لم أسمعه إلاّ مرة واحدة ، فلا أحدّثك»[١] .

ولعلَّه لهذا وغيره قال سفيان الثوري : «شعبة أمير المؤمنين في الحديث»[٢] .

وقد جاء في كتاب «منهج النقد عند المحدثين»[٣] أنّ عائشة رضي الله عنها صاحبة أصل هذا المنهج . واستدَلّ على ذلك بما أخرجه الإمام مسلم من حديث أبي الأسود عن عُرْوَة بن الزبير قال : «قالت لي عائشة : يا ابن أختي ، بلغني أنّ عبدالله بن عمرو مارٌّ بنا إلى الحج ، فالْقَه ، فسائله ، فإنّه حمل عن النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم علماً كثيراً .

قال : فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم . قال عروة : فكان فيما ذكره أنّ النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : «إن الله لا ينزِعُ العِلْمَ من النَّاس انتزاعاً ، ولكن يقبض العلماء ، فيرفع العلم معهم ، وَيُبقي في النَّاس رؤساءَ جُهّالاً يُفتونهم بغير علم ، فيَضلّون ويُضلّون» .

قال عُرْوة : فلما حَدَّثتُ عائشة بذلك ، أعظمَتْ ذلك وأنكرته .

قالت : أَحَدّثك أنّه سمع النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول هذا؟

قال عروة : حتى إذا كان قابِلُ قالت له : إن ابن عَمْرو قد قَدِمَ ؛ فالْقَه ، ثمَّ فاتِحْه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم .

قال : فلقيته ، فسألته ، فذكره لي نحو ما حدثني به في مرّته الأولى .

قال عروة : فلما أخبرتها بذلك ؛ قالت : ما أحسبه إلاّ قد صَدَق ، أراه لم يَزِدْ فيه شيئاً ولم يُنْقِصْ»[٤] ا . هـ .

---

(١) ابن رجب (١ : ١٧٦) .

(٢) الترمذي (٥ : ٧٤٩)

(٣) منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد مصطفى الأعظمي (ص٦٨) .

(٤) أخرجه مسلم في العلم ، باب رفع العلم وقبضه رقم (٢٦٧٣) .

٢ ـ معارضة روايات الشيخ بمرويّات غيره :

وهذه الطريقة التي أشار إليها الحافظ ابن الصلاح ـ فيما نقلته عنه آنفاً ـ وخلاصة هذه الطريقة : أنّ الأحاديث المروية عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قد رواها كبار الحفَّاظ من التابعين : كسعيد بن المسيب ، وسالم بن عبدالله ، ونافع مولى ابن عمر والزُّهري والأعمش ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وإبراهيم النخعي ، وعلقمة ، وغيرهم . .

وقد كان لكلّ واحد من هؤلاء الجهابذة تلامذة روَوْا حديثه ، وقد اتفقوا جميعاً في مئات الأحاديث أو ألوف الأحاديث التي رووها عن مشايخهم ، ثمَّ انفرد بعضهم عن بعض ببعض الأحاديث ، ويندُر أن ينفرد واحد عنهم بحديث ليس عند غيره .

وإذا انفرد عن جميعهم بحديث لم يخالفهم فيه وهو ثقة ، فقد قال بعضهم هو الحديث الشاذّ . . وقَبِله بعض أهل العلم وسيأتي تحقيقه . وقال بعضُهم : بل هو الفرد الغريب ، لكن إذا انفرد عن جميعهم وهو ضعيف ؛ فهو أحد شقّي المنكر . . فإذا خالفهم فهو الشقّ الثاني للمنكر ، وهو المنكر باتّفاق المحدثين .

وسأضرب أمثلة لتفرّد الضعيف ومخالفته :

ذكر الحافظ المزّيّ في ترجمة إبراهيم بن يزيد النَّخَعي رواة كثيرين رووا عنه ؛ منهم منصور بن المعتمر (ع) والحكم بن عتيبة (ع) وعمرو بن مُرّة (م د) وعبدالرحمن بن أبي الشعثاء المحاربي والأعمش (ع) وسِماك بن حرب (م و ن س) في أربعة وثلاثين راوياً حَدّثوا عن إبراهيم النخعي[1] .

فإذا جاء مثل أبي حمزة الأعور (ت) وتفرَّد بحديث دون أصحاب إبراهيم الثقات ، فإنَّ حديثه هذا لا يُقبل منه ؛ إذ ليس يُعْقَلُ أن يطلّع مثلُ ميمون الأعور على أحاديث من حديث إبراهيم فاتَتْ على الشَّعبيّ ـ وهو من أقرانه ـ وبَقيّةِ الحفّاظ الثقات الذين عُرفوا بملازمتهم لإبراهيم ، وخاصّة منصوراً ، والحكم بن عتيبة ، وضرباءهما .

روى الترمذي من حديث أبي الأحوص ، عن أبي حمزة ، عن إبراهيم ، عن الأسود

---

(١) تهذيب الكمال (٢ : ٢٣٥ ـ ٢٣٦) .

عن عائشة ، قالت : قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «من دعا على من ظلمه ؛ فقد انتصر»[١] .

قال الترمذيّ : «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاَّ من حديث أبي حمزة . وقد تكلّم بعض أهل العلم في أبي حمزة ـ وهو ميمون الأعور ـ» .

فأنت ترى أن أبا حمزة هذا ، قد تفرّد عن إبراهيم بحديث لم يشاركه فيه أحد من حفّاظ حديث إبراهيم . . ولذلك ردَّه الترمذيّ ، وقال : غريب ، وكثيراً ما يُطْلق الترمذيّ هذه اللفظة ـ إذا لم يقرِنْها بقيد ـ على الحديث منكر .

وقد ضعَّف الترمذي أبا حمزة الأعور ، ونقل تضعيفَه عن أهل الحديث في غير موضع من «جامعه»[٢] كما نقل في «العلل الكبير»[٣] عن البخاري أنّه قال فيه : ضعيف ذاهب الحديث .

وروى الترمذي من حديث شريك عن أبي حمزة عن الشَّعبي عن فاطمة بن قيس عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (إن في المال حقّاً سوى الزكاة)[٤] من طريقين عن شريك عنه .

قال أبو عيسى : «هذا حديث إسناده ليس بذاك ، وأبو حمزة ميمون الأعور : يضعَّف . وروى بيان[٥] وإسماعيل[٦] بن سالم عن الشَّعبي هذا الحديثَ قولَه ، وهذا أصحّ» ا . هـ .

وقد تفرَّد ميمون الأعور عن جمهور أصحاب الشَّعبيّ في وصل هذا الحديث ، وخالف

---

(١) الترمذي في الدعوات باب في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم رقم (٣٥٥٢) وانظر الجامع رقم (٩٢٧) ففيه تفرّدُ ضعيفٍ مثله ، وهو أشعث بن سوَّار .

(٢) الجامع رقم (٦٦٠ ، ٣٨٢ ، ٩٨٥) وانظر هذه الأرقام ، ففيها تفرُّده أو مخالفته .

(٣) العلل الكبير رقم (١٩٢) .

(٤) أخرجه الترمذي في الزكاة باب ما جاء أنَّ في المال حقّاً سوى الزكاة رقم (٦٥٩ ـ ٦٦٠) وأخرجه ابن ماجه في الزكاة (١٧٩٩) .

(٥) التقريب (١ : ١١١) .

(٦) ما سبق (١ : ٧٠) .

فيه راوِيَيْن ثقتين ثبتين من تلامذته . . حيث أوقفاه على الشَّعبيّ من قوله ، ورفعه هو ومخالفةُ مثله تجعل الحديث منكراً .

وقد روى الدارقطني له حديثاً آخر في زكاة الحُلِي عن الشَّعبيّ ، عن فاطمة بنت قيس مرفوعاً : «في الحليّ زكاة» وآخر عنه عن الشَّعبيّ عن جابر مرفوعاً : «ليس في الحلي زكاة» وقال الدارقطني : أبو حمزة هذا ميمون ؛ ضعيف الحديث[1] .

فمثل ميمون في تفرده ومخالفاته ؛ نحكم بسوء حفظه وقلّة ضبطه ، فلا نقبل منه إلاّ ما وافق الثقات فيه . أما ما انفرد فيه أو خالف ؛ فهو حديث ضعيف منكر . وإنّما قلت : نحكم بسوء حفظه ولا نحكم بتركه ـ إلاَّ إذا فحُش خطؤه ـ لأنَّه لم يُتَّهم بالكذب .

وقد ذكر صاحبُ «منهج النقد» أمثلة تطبيقية كثيرة يحسُن الرجوع إليها ثمّة[2] حتى لا نثقل هذه الرسالة بما فُرِغ منه ، وليتسنّى لنا الوقوفُ على منهج ابن حبّان في ذلك .

قال عداب : هذا ما كتبتُه قبل عشرين سنة ، أمّا اليوم فإنّني أستدرك على نفسي أموراً أرجو من علماء الحديث الإجابة عليها :

ـ **الأمر الأول** : إنّ كلّ طائفة من طوائف المسلمين قد أحاطت نفسها بسُور فكريّ فمَنْ يَخْرُجْ عن هذا السُّور ؛ يَعدُّوه مبتدعاً ، ولا يقبلون حديثه الذي ينفرد به ، إذا كان فيه مخالفة لهذا السور . وقد تقدَّم قول الإمام محمد بن سيرين : كانوا لا يسألون عن الإسناد ، فلمّا وقعت الفتنة ؛ قالوا : أبرِزُوا أسانيدكم ! فما كان عن أهل السنَّة أخذوه وما كان عن أهل البدعة تركوه[3] !

فمن المعالم التي يعرفون بها المبتدعة : مخالفة الإطار العام الذي سوَّروا أنفسهم به ؛ مثل :

ـ حبّ جمع الصحابة وموالاتهم ـ حتى الذين قتل بعضهم بعضاً ، وكفّر بعضهم **بعضاً ـ معلمٌ من معالم أهل السنّة .**

---

(١) سنن الدارقطني (٢ : ١٠٧) .

(٢) منهج النقد عند المحدثين للدكتور الاعظمي (ص٤٩ ـ ٧٩) .

(٣) الكفاية في علم الرواية (١ : ١٢٢) .

ـ السكوت عمّا جرى بين الصحابة ؛ معلمٌ آخر .

ـ الرضا ببيعة معاوية ؛ معلمٌ ثالث .

ـ الرضا ببيعة يزيد وعدم الخروج على الحاكم الطاغية الظالم ؛ معلم رابع .

ـ الاعتقاد بنجاة جميع الصحابة يوم القيامة ؛ معلمٌ خامس .

ـ الاعتقاد بأنّ ترتيب الصحابة في الفضل كترتيبهم في الخلافة ؛ معلمٌ سادس .

ـ تصويب أبي بكر في حروب الردَّة ، ثمّ تصويب عمر ، ثمّ تصويب عثمان ؛ معلم سابع . . . وهكذا .

فمن روى ما يخالف شيئاً من هذه الثوابت ومثيلاتها ؛ استحقَّ عقوبتين :

ـ الأولى : عَدُّه من المبتدعة .

ـ والثانية : ردُّ رواياته عند بعضهم ، وردّ ما يؤيّد مذهبه عند الجميع إذا كان داعية إلى ذلك .

ـ **الأمر الثاني** : قبل عصر التدوين ، بل وإلى عصر الشافعي ؛ كان لدى أهل السنّة مرجعيّات مهمّة ، كانوا يعرضون الأحاديث عليها ، فمن ذلك :

ـ العرض على كتاب الله عز وجل .

ـ ما كان عليه عمل الصحابة في عهد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

ـ ما كان عليه عمل المسلمين في عهد عمر ، حيث كان المسلمون مُتّحدين .

ـ ما كان عليه أهل الكوفة ، حيث كان فيها عليّ وابن مسعود .

ـ ما كان عليه أهل المدينة ، حيث النقل العمَلي المتوارث للعبادات العامّة ، والسلوك العام .

وغير ذلك من المرجعيات المهمّة الجامعة التي رَدَّ أبو حنيفة ومالك والشافعي ـ في ضوئها ـ عدداً من الأحاديث التي أُودعَتْ في الصحاح بعد ذلك .

فحين شرعَ المصنِّفون بجمع السنّة النبويَّة ؛ جمعوا المتوافق والمتخالف في كتاب واحد !

ـ **الأمر الثالث** : مسألة عرض روايات المحدّث على روايات غيره من الثقات فيها نظر من جذورها الأولى ، حيث إنّنا نزعم أنّ عرض الروايات لمعرفة موافقةِ الراوي ـ الغالبةِ ـ للثقات ، ورصد تفرّداته ، والوقوف على ندرة مخالفاته . وهذا يمكن ـ فعلاً ـ في حديث الشيوخِ المُكْثرين الذين يُجمع حديثهم ويُتَداوَل بين أهل هذا الفنّ . . . لكن هؤلاء الشيوخ يتفرّد كلٌّ واحدٍ منهم عن بقيّة أقرانه عن شيخ واحد ، فضلاً عن شيوخ كثيرين بأحاديث لا تُعرف إلا من طريقه ، وليست هي بالقليلة ولا بالنادرة .

ولا يخفى على أهل الحديث أنّ أكثر من نصف الأحاديث المرويّة في الصحاح ـ فضلاً عن غيرها ـ غريبة في ثلاث طبقات .

ـ فَلَم تُروَ تلك الأحاديث عن النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم إلا من طريق صحابيّ واحد ، ولم يروِ ذاك الحديثَ عن الصحابي إلا تابعيّ واحد ، ولم يروِ عن ذاك التابعي إلا تابع واحد ، ثمّ شاع العلم ، وانتشرَت الرواية ، وكثرَ التلاميذ بعد هذه الطبقات الثلاث وعندها صارت عملية عرض روايات الراوي على روايات أقرانه ممكنة ، لكن لم يكُنْ لهذا السبر وجود منذ أكثر من مئة سنة ، وإنّما المعمول به هو موافقة الروايات لوُجهة أهل الحديث العامّة ، ورضاهم عن الراوي .

ـ فهذا أول حديث في «صحيح البخاري» : (العمل بالنيّة) لم يُروَ عن النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من وجهٍ يصحّ ، إلا عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ولم يروِه عن عمر إلا علقمة بن وقّاص ، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي ، ولم يروه عن التيميّ إلا يحيى بن سعيد الأنصاريّ ، ثم رواه عن يحيى مئة نفس ، أو مئتا نفس ، ورواية هؤلاء كلّهم لا تؤثّر قيد أنملة على صحّة الحديث ، أو ضعفه !

ـ ومثله حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ في بَدْء الوحي ، وهو الحديث الثالث في «صحيح البخاري» فلا يُعرف مثله عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قطّ ، وإنّما هو قول عائشة رضي الله عنها ، ولا يُعرف عنها إلا من رواية ابن أختها عروة ، ولا يُعرف عن عروة إلا من حديث ابن شهاب الزهري ، وعنه اشتهر ، فرواه عُقيلُ بنُ خالد عند البخاري (٣) وأحمد (٢٥٣٣٧) ومَعْمرُ بن راشد عند أحمد (٢٤٦٧٦ ـ ٢٥٤٢٨)

ومحمد بن إسحاق عند الترمذي (٣٦٣٢) ومحمد بن أبي حفصة عند أحمد (١٤٦١٥) ويونس بن يزيد الأيلي عند مسلم (١٦٠) .

وفي سند الحديث إشكالُ وَقْفه على عائشة ، فعائشة لم تدرك زمن بدء الوحي أصلاً ، ولا يُعرف هذا التفصيل في بدئه عن أحد سواها[1] .

ـ ومثله حديث عائشة في نكاح أهل الجاهلية عند البخاري (٥١٢٧) فهو موقوف على عائشة ، ولا يُعرف مثله عن أحد من الصحابة ، ولم يروِه عن عائشة إلا عروة ، ولم يروه عن عروة إلا ابن شهاب ، ولم يروه عنه إلا يونس عند البخاري (٥١٢٧) وأبي داود (٢٢٧٢) ورواه عن يونس عبدُ الله بن وهب عند البخاري ، وعنبسة بن خالد عنده وعند أبي داود .

وهذا الحديث مصيبة من مصائب الأخلاق التي تُنافي ما اشتُهر عن العرب من الغيرة على العرض ، والحفاظ على طهارة الأنساب !

وعائشة ـ رضي اللهُ عنها ـ لم تكن في يوم من الأيام في الجاهلية ، كما تقول هي عن نفسها ، فعمَّن نقلَتْ هذا الكلام الغريب العجيب ـ إنْ صحَّ الإسناد إليها ـ؟ لا ندري !

بل ولا يدري أحدٌ ـ واللهِ ـ كيف يوفّق بين متن هذا الحديث وطهارة أنساب الصحابة وانتسابهم إلى آبائهم؟

ـ الأمرُ الرابع : مسألة التحيّز الطائفيّ وإقصاء المخالف

والمحدِّثون مارسوا هذا الأمر ممارسة عنيفةً واضحة ، فكانوا إذا ارتضوا عالماً ؛ رفعوه وعظّموه ، وإذا خالفهم عالمٌ ؛ هجروه ، وربّما قتلوه ، وربّما كفَّروه !

فهذا عامر بن واثلة أبو الطُّفيل اللّيثي الصحابي كلّ ذنبه أنه يُفضّل عليّاً ، ويحبّ آل البيت ، قال ابن عدي : روى عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قريباً من عشرين حديثاً .

---

(١) وفي متن الحديث إشكالات كثيرة درَسْتُها في كتابي «دراسات تطبيقيّة في الحديث النبويّ» وهو مخطوط .

ومن عجيب التحيُّز أنّ علماء الحديث أخضعوه لميزان الجرح والتعديل على خلاف منهجهم مع الصحابة ، بل وأكثر التابعين !

فقال أحمد : ثقة . وقال ابن عديّ : ليس في رواياته بأس . ونقل ابن المديني عن جرير بن عبدالحميد أنَّ المغيرة بن مِقْسَم كان يكره الرواية عنه[١] .

بينما يُترجمون بُسر بن أبي أرطاة الناصبي القاتل المجرم ، فيقول أحدُهم : إنْ صحَّت صحبته ؛ فلا كلام ! وكأنَّ الصحبة عاصمة من مثل فظائع بُسر التي يقشعرّ لها البدن ! فإنْ صحّتْ صحبة بُسر فلا كلام ، أما صحبة أبي الطفيل الصحيحة ؛ فتخضع للتقويم !!

والأعجب من هذا أن يقول ابن عبد البرّ : «قد ذكرنا ما أحدثه بسر بن أرطاه . . . وعسى الله أن يغفر له ؛ فإنّه يَغفر ما دون الشرك لمن يشاء»[٢] !

قال عداب : أيّ إرجاء سمج أقبح من هذا؟ وأنا أسأل الله تعالى له جهنّم !

ويترجم الحافظ ابن حجر أباً الغادية الرياحي قاتل عمّار ، وينقل بعضَ الكلام في دخوله جهنّم يوم القيامة ، ثمّ يقول : «في هذه الزيادة تشنيع صعب ، والظنّ بالصحابة في تلك الحروب أنّهم كانوا فيها متأوّلين ، وللمجتهد المخطئ أجرٌ واحد !»[٣] .

قلت : هذا التحيّز الأعمى أفقد الحافظَ ابنَ حجر توازُنَه ، فأنساهُ حديث : (قاتل عمّار وسالبه في النّار)[٤] !

هذا في جيل الصحابة ! أما الأجيال الثلاثة ، فالتحيّز الطائفي ، والتعصّب المذهبي ؛ أقبح وأشدّ وأنكى !

ويكفي أن أمثّل بمثالين متقابلين :

ـ ترجمَ المزّي إسماعيلَ بن عبدالله بن أبي أويس ، وذكر له أكثر من عشرين شيخاً وأكثر من ثلاثين تلميذاً ، ونقلَ تضعيفَه عن عددٍ من الحفّاظ ، ونقل عن يحيى أنّ

(١) الكبير (٦ : ٤٤٧) وتهذيب الكمال (١٤ : ٨٠ ـ ٨١) والتهذيب (٥ : ٧١) والكاشف (١ : ٥٢٧) والكامل (٥ : ٨٧) .

(٢) الاستيعاب (١ : ٣١٠) وتهذيب الكمال (٤ : ٦١) .

(٣) الإصابة (٧ : ٣١٢) .

(٤) المستدرك (٣ : ٤٣٧) والآحاد والمثاني (٢ : ١٠٢) .

إسماعيل ضعيف ، كان يسرق الحديث ، وكان مخلِّطاً ، وقال أبو حاتم الرازي : كان مغفَّلاً ، وقال النسائي : ليس بثقة[١] . وقال العقيلي عن ابن معين : لا يسوى فلسين ! وقال سلمة بن شبيب : سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول : ربّما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا فيما بينهم .

قال ابن حجر : «لعلَّ هذا كان من إسماعيل في شبيبته ، ثم انصلحَ ، وأما الشيخان فلا يُظنُّ أنّهما أخرجا عنه إلا الصحيح الذي وافق فيه الثقات» . وكرَّمه في «التقريب» فقال : «صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه» . وأخرجَ له البخاري (٢٢٩) مائتين وتسعاً وعشرين رواية ، وأخرج له مسلم (٩) تسع روايات . وهذا من أعجب العجب !!

ـ وترجمَ المزّي الإمام جعفر بن محمد الصادق في «تهذيبه» وذكرَ له تسعة شيوخ وأكثر من ثلاثين راوياً !

ونقلَ إطراء علماء أهل السنّة له وثناءَهم عليه ، وتوثيق الشافعي ، ويحيى بن معين وأحمد ابن حنبل ، وأبو حاتم الرازي ، وغيرهم .

ونقل عن عمرو بن المقدام قال : كنتُ إذا نظرتُ إلى جعفر بن محمد ؛ علمتُ أنّه من سلالة النبيِّين !

لكن ماذا يفيده كلّ هذا إذا كان مالك ويحيى القطّان لا يرضيانه؟

قال مصعب الزهري عن الدراوردي : لم يروِ مالك عن جعفر بن محمد حتى ظهر أمر بني العبّاس ! وكان لا يروي عن جعفر بن محمد حتى يضمّه إلى آخر من أولئك الرفعاء ، ثم يجعله بعده !

أما يحيى القطّان فقال : ما كان كذوباً ! . . . في نفسي منه شيء ، مجالدٌ أحبّ إليّ منه[٢] !

---

(١) تهذيب الكمال (٣ : ١٢٤) والتهذيب (١ : ٢٧٢) والتقريب (٤٦٠) .

(٢) قال الذهبي في السير (٦ : ٢٥٦) : «هذه من زلقات يحيى القطان ، بل أجمعَ أئمة هذا الشأن على أنَّ جعفراً أوثق من مجالد ، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى» .

وانظر ترجمته المطوّلة في تهذيب الكمال (٥ : ٧٤ ـ ٩٧) .

قال عداب : إنّ مالكاً ويحيى القطّان وضرباءهما لا يقارَنون بالإمام جعفر بن محمد شرفاً وورعاً وتقوى وعلماً وحديثاً . بيد أنّ الرجل كان ينشر علمَ آل بيته وهم عن هذا العلم مُعرضون ، فلَمْ يُعجبهم جعفر .

والإمام البخاري ارتضى مسلك مالك ويحيى القطّان ، فأعرض عن جعفر بن محمد إعراضاً تامّاً ، فلم يخرّج عنه في «صحيحه» أيّ حديث ، بينما أخرجَ مائتين وتسعاً وعشرين رواية لمن اعترف على نفسه بالوضع .

إنّني لا أظنّ البخاريّ يُبغض جعفر بن محمّد ، أو يضعِّفه ، بيدَ أنّ طبيعة علم جعفر لا تُعجبه ! وهذا ما عنيتُه بالتحيّز الطائفي .

وقد أخرج له مسلم سبع عشرة رواية ، بينما أخرجَ له أحمد خمساً وثلاثين رواية[١] .

هذه الأمور حالَتْ دون وصولِ كثيرٍ من الحقّ إلينا ، وكرّسَت الطائفية تكريساً قاتلاً محبطاً ، والله المستعان !

المطلب الثاني: منهج ابن حبَّان في معرفة ضبط الراوي

كان ابنُ حبَّان يرى أنَّ سَبْر أحاديث الرواة هو السبيل الأقوم لمعرفة صحيح الحديث من ضعيفه ، وبتتبُّع طُرقِ الأحاديث ورواياتِ الثقات والضعفاء ، وجَمْع النسخ الموضوعة ؛ يتبين الصواب . وقد تقدم في الباب الخامس الكلام على النُّسخ الموضوعة التي كتبها ابن حبَّان ، وتقدم في الباب الثاني الكلام على شيوخه ورحلاته التي دامت أربعين سنة . .

قال في ترجمة عبدالله بن وهب النسوي : «شيخ دجال يضع الحديث على الثقات ويلزق الموضوعات بالضعفاء . . لا يحلّ ذكره في الكتب بحيلة ، إلاّ على سبيل الجرح فيه . وهذا شيخ ليس يعرفه كلّ إنسان ، إلاّ من تتبّع حديثه .

ولم يكن لنا همّة في رحلتنا إلاّ تتبّع الضعفاء ، والتنقير عن أنبائهم وكتابة حديثهم للمعرفة والسَبْر . . . تتبّعت حديثه ، فكأنّه اجتمع مع أحمد بن عبدالله الجُوَيْباري ، واتفقا

---

(١) انظر فيما سبق من الإحصاءات موسوعة صخر الحديثيّة .

على وضع الحديث . . . فقَلَّ حديثٌ رَأيته للجويباري من المناكير التي تفرّد بها ؛ إلاَّ رأيته لعبدالله بن وهب هذا بعينه ، كأنّهما متشاركان فيه»[١] ا . هـ .

وقال في ترجمة أحمد القيسي : «وإنما ذكرت هذا الشّيخ ليُعرف اسمه ، فلا يحتجَّ به مخالف أو موافق على مَن يُنعم النظر في أسباب الحديث ، ولا دار المدن والقرى في جمعه ، فيبقى لا يعرف علَّته إذا رأى صحّة إسناده»[٢] ا . هـ .

ومن نتائج جمع أحاديث الرواة الثقات نتبيّن درجات الحديث الصحيح والحسن كما نتبين مراتب الضَّبط عند المحدثين .

ومن نتائج جمع أحاديث الضعفاء والمتروكين نتبين أصحاب الوهَم والغفلة منهم ، والكذابين والوضاعين أيضاً .

وقد كانت طريقة ابن حبَّان في سبر أحاديث الرواة تتمّ بأشكال متعددة ، أبرزها :

(١) معارضة روايات الراوي بعضها ببعض :

قال في ترجمة عبدالله بن لَهِيعة الحَضْرمي : «كان شيخاً صالحاً ، وكان من الكتَّابين للحديث والجمَّاعين للعلم والرحَّالين . لكنه كان يدلّس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه سنة سبعين ـ يعني ومائة ـ قبل موته بأربع سنين ، كان أصحابنا يقولون : إنّ مَن سمع منه قبل احتراق كتبه ؛ فسماعهم صحيح ، ومَن سمع منه بعد احتراق كتبه ؛ فسماعه ليس بشيء .

قال ابن حبَّان : قد سبرتُ أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين ، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً ، وما لا أصل له من رواية المتقدّمين كثيراً . . . فرجعت إلى الاعتبار ، فرأيته كان يدلّس عن أقوامٍ ضَعْفَى ، عن أقوام ـ رآهم ابن لهيعة ـ ثقات ، فالتزقَتْ تلك الموضوعات به .

وأمّا رواية المتأخّرين عنه بعد احتراق كتبه ؛ ففيها مناكير كثيرة . . وذاك أنه كان لا

(١) المجروحين (٢ : ٤٣) .

(٢) ما سبق (١ : ١٥٥) .

يبالي : ما دُفع إليه ؛ قرأه ، سواء كان ذلك من حديثه ، أو من غير حديثه . .»[١] .

وفي هذا النصّ يبدو أنَّ ابن حبَّان قد قام بعملية مزدوجة ، فجمع حديث ابن لهيعة القديم والآخِر ، ووازن بينهما ، ثمَّ وازن بين مرويات ابن لهيعة وأقرانه ، فرأى التخاليط والأوهام الكثيرة ، والتدليس العميم عن الضعفاء والمتروكين .

(٢) معارضة حديث الراوي بأحاديث أقرانه :

قال في ترجمة عباس بن الضحّاك البَلْخيّ : «ما أحسب أنَّ أحداً من أصحابنا كتب عنه ، لكنِّي ذكرته لِيُعرف وتُجتنب روايته .

وروى له حديثاً ، ثمَّ قال : وهذا شيء موضوع لا شكّ فيه ، ولقد كتب كل شيء عند ابن الرّماح عن أبي معاوية ، عن الأعمش ـ على الوجه ـ وليس هذا فيه .

وعندي أنَّ المبتدئ في صناعة الحديث يعلم أنَّ هذا بهذا الإسناد موضوع ، فكيف المُمْعِن في هذه الصناعة؟»[٢] .

وفي ترجمة الحسن بن مسلم التّاجر قال : «روى عن حسين بن واقد أحرفاً منكرة وروى له حديثاً ، ثمَّ قال : هذا لا أصل له عن حسين بن واقد ، وما رواه ثقة ، والحسن بن مسلم هذا يجب أن يُعْدَل به عن سنن العدول إلى المجروحين برواية هذا الخبر المنكر»[٣] .

وقال في ترجمة محمد بن عبدالرحمن بن غزوان (قُراد) : «يروي عن أبيه وغيره من الشيوخ العجائب التي لا يَشُكّ من هذا الشأنُ صناعتَه ؛ أنها معمولة أو مقلوبة . . روى له حديثاً بأسانيد أربعة» ثمَّ قال :

«أخبرناه محمد بن إسحاق بن خزيمة بهذه الأسانيد الأربعة ، قال : حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن غزوان ـ وأنا خائف أنه كذاب ـ قال : حدثنا أبي عن حماد بن سلمة . . .» وساق إسناداً .

---

(١) المجروحين (٢ : ١٢) .

(٢) المجروحين (٢ : ١٩١) .

(٣) ما سبق (١ : ٢٣٦) .

ثم قال ابن حبَّان : «سألت ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ مراراً عن هذه الأحاديث ؛ فامتنع ، ثمَّ قرأتُ عليه ، فلما قلت : حَدّثكم محمد بن عبد الرحمن بن غزوان ؛ أدخل أصبعيه في أذنيه ، فلّما قرأت إسناداً واحداً ؛ أخرجهما من أذنيه وسمع إلى آخرها وقال : نعم ، وأنا خائف أنّه كَذّاب»[١] . .

قال ابن عدي بعد أن روى له حديثاً عن المنكدر بن محمد عن أبيه : «وللمنكدر بن محمد عن أبيه ، عن جابر أحاديث ، ولم أرَ هذا الحديث عن المنكدر بهذا الإسناد عند غير ابن قُراد ، وهو غريب المتن أيضاً» .

وقال : «وابن قراد هذا له أحاديث ـ عن ثقات النَّاس ـ بواطيل . . وقد أبطل في رواياته عن مالك وإبراهيم بن سَعد ، وَروى عن شريك أحاديث أُنكِرَتْ عليه ، وعن حمّاد بن زيد كذلك ، وهو متّهم بوضع الحديث . .»[٢] .

فرجال الإسناد كلُّهم ثقات أئمة ، وهو يدّعي عليهم ما يدّعيه ، فلا بدّ من معرفة روايات تلامذتهم وعرض ما رَوى عليها . وهذا ما فعله ابن حبَّان قبل أن يصفه بأنّه يروي العجائب . وهو ما فعله ابن عَدِيٍّ أيضاً قبل قوله : «ولم أر هذا الحديث بهذا الإسناد عند غير ابن قراد !» .

وقال في ترجمة عمرو بن خليف الحتّاوي : «كان ممن يضع الحديث . روى له حديث (ذئب الجنّة) من طريق أيوب بن سويد عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً . . .» .

قال ابن حبَّان : «وهذا لا شكّ أنّه موضوع ، قرأته على ابن قتيبة ، قلت : حَدّثكم عمرو بن خليف ، قال : حدثنا أيّوب بن سويد ، فلّما فرغت من قراءته ، قال لي : مثلك يسمع مثل هذا الحديث؟ قلت : نجرح به راويَه يا أبا العباس ، فتبسم»[٣] .

وهذا الإسناد الذي يدّعيه ؛ رجالُه ثقات ، ولا يَحتمِل أحد منهم مثلَ ما جاء في

---

(١) المجروحين (٢ : ٣٠٥) .

(٢) الكامل في الضعفاء (٦ : ٢٢٩٢) .

(٣) المجروحين (٢ : ٨٠) وانظر ترجمة بقية بن الوليد وعشرات التراجم الأخرى .

نصّ المتن من هذا الهراء السخيف . وبتتبّع مرويّاتهم عند تلامذتهم الثقات ؛ يتبين أن مَخْرَجَ الحديث فرد ، ويُتّهم به المترجَم .

قال ابن عدي : «قال لنا ابن قتيبة : فقلت لعمرو بن خليف : أيوب بن سويد حدثك هذا؟ قال : نعم حقّاً . فذكرت هذا الحديث لأحمد بن الفضل الصائغ على جهة التعجب ، فقال : لم نَزَلْ نسمع هذا الحديث عن أيوب بن سويد» .

قال ابن عدي : «وهذا الحديث بهذا الإسناد ، وبغير هذا الإسناد ؛ باطل لم يروه غير عمرو بن خليف . وأيوبُ بنُ سويد[١] ـ وإن كان فيه ضعف ـ لا يحتمل هذا كله»[٢] .

ولا تقتصر جهود ابن حبَّان على تتبُّع أحوال الضعفاء والمتروكين ، بل تتبّع الثقات المتقنين الذين خرَّج لهم في «صحيحه» وغيره من كتبه الأخرى .

أخرج في «روضة العقلاء» حديث : «مَثَلُ الجليس الصالح»[٣] من طريق شُبَيْل بن عَزْرَة عن أنس بن مالك مرفوعاً ، ثمَّ قال : «شُبَيْل بن عَزْرَة هذا من أفاضل أهل البصرة وقُرَّائهم ، ولكنّه لم يحفظ إسناد هذا الخبر ؛ لأنَّ أنس بن مالك سمع هذا الخبر من أبي موسى عن النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فقصّر به شبيل ، ولم يحفظه» .

قلت : وإنّما قصَّر شُبَيْل ، لأنَّ قتادة جعله عن أنس عن أبي موسى عند البخاري (٥٠٢٠ ، ٥٠٥٩) وأبي داود (٤٨٢٩) وغيرهما . وهذا موازنة بين رواية الثقات .

وأخرج في «الروضة» أيضاً حديث : «كُن في الدنيا كأنَّك غريب ، أو عابر سبيل»[٤]

---

(١) قال في التقريب (١ : ٩٠) : صدوق يخطئ . والصدوق لا يكون وضّاعاً بحال !!

(٢) الكامل (٥ : ١٨٠٢) .

(٣) روضة العقلاء (١١٨) وأخرجه في الصحيح (٥٦١) و(٥٧٩) من حديث بُريد بن عبدالله ابن أبي بُردة ، عن جدّه أبي بردة ، عن أبي موسى . ومن هذا الطريق أخرجه البخاري في البيوع (٢١٠١) وفي الذبائح (٥٥٣٤) وفي التوحيد (٧٥٦٠) ومسلم في البرّ والصلة (٢٦٢٨) . وطريق شبيل عند أبي داود رقم (٤٨٣١) وانظر تتمّة تخريج الحديث ثمة .

(٤) الروضة (١٤٨ ـ ١٤٩) وأخرجه في الصحيح (٦٩٨) من الطريق ذاتها ، وأخرجه البخاري في الرقاق (٦٤١٦) من الطريق ذاتها ، وأخرجه الترمذي في الزهد (٢٣٣٣) من طريق ليث عن مجاهد عن ابن عمر . وانظر تمام تخريجه في شرح السنة (١٤ : ٢٣١) وكلام البغوي عليه .

من حديث محمد بن عبدالرحمن الطَّفَاوي، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر . . . وساقه ثمَّ قال: «قد مكثتُ برهةً من الدّهر متوهّماً أنَّ الأعمش لم يسمع هذا الخبر من ليث بن أبي سُلَيْم، فدلَّسه، حتى رأيتُ علي بن المديني حدَّث بهذا الخبر عن الطفاوي، عن الأعمش قال: حدثني مجاهد، فعلمت حينئذٍ أنَّ الخبر صحيح لا شك فيه، ولا امتراء في صحته . . .».

وسبب هذا التوهّم من ابن حبَّان أنَّ جماعةً رووه عن سفيان الثوري، عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد، فظنَّ ابن حبَّان أنَّ الأعمش لم يسمع هذا الحديث من ليث. واحتاج إلى روايته، فرواه عن مجاهد بصيغة العنعنة، فلما وقف على التصريح بالسَّماع؛ حكم بصحة الحديث[1].

وروى حديث: «جُبِلت القلوبُ على حبِّ من أحسن إليها»[2] من طريق شيخيه الحسين بن إسحاق الأصبهاني بالكَرَج، وإبراهيم بن محمد الدَّسْتُوَائي بتُسْتَر. فوقفه هو على ابن مسعود، وقال: قال لنا هذا الشيخان، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم وأنا أهابه، يعني: يَهاب رفع الحديث إلى النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، ويتوقف في ذلك.

وقد رواه ابن عدي في «كامله»[3] مرفوعاً وموقوفاً من طريق الأعمش عن خيثمة ورجّح الوقف أيضاً.

وروى في «صحيحه» حديث: «إذا صلى أحدكم، فلم يدرِ ثلاثاً صلّى، أم أربعاً فليصلِّ ركعة . . .»[4] الحديث. من طريق ابن راهويه عن الدّراورديّ، عن زيد بن أسلم عن عطاء، عن ابن عباس رفعه . . . ثمَّ قال: «وَهِمَ في هذا الإسناد الدراورديُّ؛ حيث

---

(١) انظر هذه الروايات عند الترمذي (٢٣٣٣) وابن ماجه (٤١١٤) وأحمد (٤٧٥٠، ٤٩٨٢، ٦١٢١) ومواضع.

(٢) الروضة (ص٢٤٣) وأبو نعيم في الحلية (٤ : ١٢١).

(٣) الكامل (٢ : ٧١١) وأخرجه البيهقي في الشُّعَب (٨٩٨٣) والقضاعي في الشهاب (٥٩٩).

(٤) الإحسان (٤ : ١٥٥ب) والمطبوع من الإحسان (٢٦٦٣، ٢٦٦٥، ٢٦٦٨).

قال : عن ابن عباس ، وإنّما هو عن أبي سعيد الخُدْري . وكان إسحاق بن راهويه يحدّث من حفظه ، فلعلّه من وهمه أيضاً» .

وروى حديث سعيد بن زيد : «من ظلم شبراً من الأرض»[1] من طريق مَعْمر عن الزُّهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف ـ ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ـ عن عبد الرحمن ابن سهل الزهري عن سعيد بن زيد ثمَّ قال :

«روى هذا الخبر أصحاب الزهري الثقات المتقنون ، فاتفقوا كلّهم على روايتهم هذا الخبر عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن سعيد بن زيد ، خلا مَعْمَرٍ وحده ، فإنّه أدخل بين طلحة بن عبد الله ، وبين سعيد بن زيد ، عبدَ الرحمن بن سهل وأخاف أن يكون ذلك وَهَماً .

وقد قال مَعْمَرُ في هذا الخبر : بلغني عن الزهري ، فيشبه أن يكون سَمِعَه من بعض أصحاب الزهري ، فالقلب إلى رواية أولئك أميل» اهـ .

هذه نماذج من تتبُّع ابن حبَّان حديثَ الرّواة لمعرفة ضبطهم ، ومعرفة عدالتهم أيضاً . وسيأتي في الفصل الثاني نماذج كثيرة من أوهام الرواة وأغلاطهم ، فلا حاجة بنا إلى الإطالة ها هنا حتى لا نُضْطَرَّ إلى التكرار المخلّ ، أو التطويل المملّ بالإكثار من الشواهد المتشابهة .

وخلاصة القول : إنَّ ابنَ حبّان رحمه الله قد اتّبع منهجاً دقيقاً في التعرّف على أحوال الرّواة ، ونقد السند كما نقد المتن ، وتتبع تاريخ الرواة ، ورحل إليهم ؛ ليتأكد من معرفة عدالتهم وضبطهم ، فتعرَّف على عدد غير يسير من الوضّاعين والكذابين . وقد استخدم ابن حبّان في ذلك طرائق كثيرة ؛ منها فحص الحبر والورق أيضاً[2] .

---

(١) الإحسان (٥ : ٦٩ أ ، ب) .

(٢) انظر المجروحين (١ : ١٦١) فما بعدها . وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه ، وقد تقدم بعضه .

الفصل الثاني
أثر عوارض الضَّبط في مراتب الرواة

المبحث الأوّل
تسليم النُّقَّاد بتفاوت الضَّبط عند الرواة

إنَّ مّا لا يحتاج إلى كبير بيان ؛ أنّ اختلاف مراتب الرواة ، وموقفَ العلماء من قبول حديثهم ؛ يعود إلى تفاوت مراتبهم في العدالة والضبط .

بَيد أنّ مما يجب لفت النّظر إليه أنّ أثر تفاوت الرواة في الضبط كبير جداً في تفاوت مراتب الرواة ، بينما أثر العدالة ـ على عظمتها ـ محدود .

ذلك أنَّ المجروح في عدالته إما بكذب أو فسق ، أو اختلاق حديث ، أو نحو ذلك من جوارح العدالة التي أسلفتُ الحديث عليها ؛ يسقط حديثه بذلك . وهؤلاء قلّة بالنسبة إلى ألوف المحدّثين والرواة ، الذين حملوا سُنَّةَ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم .

قال الحاكم النيسابوري : «وقد ذكرنا وجوه صحة الأحاديث على عشرة أقسام ـ على اختلاف بين أهله فيه ـ لئلاّ يتوهَّمَ مُتوهّمٌ أنّه ليس يَصِحّ من الحديث إلاّ ما أخرجه البخاري ومسلم .

فإنّا نظرنا وتأمّلنا ، فوجدنا البخاريَّ قد جمع كتاباً في التاريخ على أسامي مَن رُوي عنهم الحديث من زمان الصحابة إلى سنة خمسين ومائتين ، فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة ، المخرّج منهم في «الصحيحين» للبخاري ومسلم جمعتُ أنا أساميَهم وما اختلفا فيه فاحتجّ به أحدهما ، ولم يحتجّ به الآخر ؛ فلم يبلغوا ألفي رجل وامرأة ، ثمَّ جمعتُ مَن ظهرَ جرحه من جملة الأربعين ألفاً ، فبلغوا مائتين وستةً وعشرين رجلاً[(١)] .

فليَعْلم طالب هذا العلم ؛ أن أكثر الرواة للأخبار ثقات ، وأن الدرجة الأولى منهم محتجٌّ به في الكتابين ، وأنَّ سائرَهم أكثرُهم ثقات . وإنما سقط أساميهم من الكتابين

---

(١) كتاب تاريخ البخاري الكبير فيه (١٣٩٨٣) ترجمة بما فيها كتاب الكنى ، انظر (٨ : ٤٠٥) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا .

الصحيحين للوجوه التي قدّمنا ذكرها ، لا لجرح فيهم»[١] .

قال عداب : ولَمَّا استعرضهم في مقدّمة كتابه «المدخل إلى معرفة الصحيحين»[٢] كانوا ثلاثة وثلاثين رجلاً ومائتي رجل .

وقال في «المدخل» : «وأخبرني فقيه من فقهائنا عن أبي عليّ الحسين بن محمد الماسَرْجِسي ـ رحمنا الله وإياه ـ أنه قال : (وقد بلغ رواة الحديث في كتاب «التاريخ» لمحمد ابن إسماعيل قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة ، والذين يصحّ حديثُهم من جملتهم هم الثقات الذين أخرجهم البخاري ومسلم بن الحجّاج ، ولا يبلغ عددهم أكثر من ألفي رجل وأمراة) . فلم يُعجبْني ذلك منه ـ رحمه الله وإيانا ـ لأنَّ جماعة من المبتدعة والملحدة يشمتون برواة الآثار بمثل هذا القول ؛ إذا رُوي عن رجل من أهل الصنعة .

فقلت ـ والله الموفق ـ : إنّ محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج شَرَطَ كل واحد منهما لنفسه في الصحيح شرطاً احتاط فيه لدينه .

فأمّا مسلم فقد ذكر في خطبته في أوّل الكتاب قَصْدَه فيما صنفه ونَحَا نَحْوه ، وأنّه عزم على تخريج الحديث على ثلاث طبقات من الرواة ، فلم يُقَدَّر له ـ رحمه الله ـ إلاَّ الفراغُ من الطبقة الأولى منهم[٣] .

وأمّا محمد بن إسماعيل ؛ فإنه بالغ في الاجتهاد فيما خرّجه وصحّحه . ومتى قَصَدَ الفارس من فرسان أهل الصنعة أن يزيد على شرطه من الأصول ؛ أمكنه ذلك ، لتركه كلَّ ما لم يتعلّق بالأبواب التي بنى كتابه الصحيح عليها ، فإذا كان الحال على ما وصفنا

---

(١) المدخل إلى الإكليل (ص : ١٢٣) وقريباً من هذا النص في المدخل إلى معرفة رجال الصحيحين له (١ : ١٦١) .

(٢) المدخل الى الصحيحين (ص١١٤ ـ ٢٣٣) فقد استعرض أسماء الرواة الذين لا تحل الرواية عنهم ، إلاّ مقرونة ببيان أحوالهم .

(٣) هذا الكلام غير صحيح ، بل إن مسلماً ذكر أنّ الرواة ثلاث طبقات ، وهو لا يعرج على الواهين والمتروكين ، وخرّج عن الطبقتين احتجاجاً واعتباراً . وقد أوضحته في كتابي : دراسات نقدية في صحيح الإمام مسلم (مخطوط) وانظر مثلاً صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص٩٠) والنكت على ابن الصلاح (ص٤٣٣) .

بانَ للمتأمّل من أهل الصّنعة ، أنَّ كتابَيْهما لا يشتملان على كلِّ ما يصحّ من الحديث وأنّهما لم يحكما أنّ من لم يخرّجاه في كتابيهما مجروح أو غير صدوق .

ومما يدلّنا عليه ؛ أنَّ محمد بن إسماعيل البخاري ، قد صنَّف أسامي المجروحين من جملة رواة الحديث في أوراق يسيرة لا يبلغ ـ إن شاء الله ـ عددهم إلاَّ أقل من سبعمائة رجل[١] فإذا أخذنا سبعمائة للجرح ، وألفاً وخمسمائة وأكثر للتعديل في كتابه ؛ بقي على ما ذكر أبو علي ؛ نيّف وثلاثون ألف رجل بين الباب والدار[٢] .

لا نقول هكذا ، بل نقول بتوفيق الله : إن أئمة النّقل قد فرَّقوا بين الحافظ ، والثقة والثبت ، والمتقن ، والصدوق ؛ هذا في التعديل . ثمَّ في الجرح فرّقوا بين الكذّاب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والكذاب في حديث النَّاس ، ثمَّ الكذّاب في لُقِيِّ الشّيوخ ، ثمَّ كثير الوهَم ، وسيئ الحفظ ، والمتّهم في الرواية ، والمتهم في الدين ، والصدوق إذا أكثر الرّواية عن الكذابين وكَثُرَ المناكير في حديثه .

سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول : سمعت العباس بن محمد الدوري يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : قال لي يحيى بن سعيد القطان : لو لم أرْوِ إلاَّ عن كل مَن أرضى ؛ لم أرو الاّ عن خمسة .

فيحيى بن سعيد في إتقانه وكثرة شيوخه ، يقول مثل هذا القول ، ويعني بالخمسة : الشّيُوخ الأئمة الحُفّاظ ، الثِّقات الأثبات .

سمعت أبا علي الحافظ يقول : أخبرنا الهيثم بن خلف : أخبرنا محمود بن غَيْلان : حدّثنا عبدالعزيز بن أبي رِزْمة : حدّثنا ابن المبارك عن سفيان الثوريّ قال : أدركت حفّاظَ النَّاس أربعة : عاصماً الأحولَ ، واسماعيلَ بن أبي خالد ، ويحيى بن سعيدٍ . قال : وأرى هشاماً الدَّسْتُوائي منهم .

---

(١) وكان عدد الذين ذكرهم برهان الدين الحلبي فيمن رُمي بوضع الحديث (٨٨٠) رجلاً كثير منهم مختلف فيه . (ص : ٤٧٨) .

(٢) قلت : ولست أدري مصدر هذه المبالغات العددية عند القوم ، فكل ما في التاريخ الكبير للبخاري من الرواة (١٣٩٨٣) كما تقدّم قريباً .

والثّوري في تقدُّمه وورعه بعد روايته عن قريبٍ من ستمائة شيخ في جماعة من التابعين يذكر أنّ الحفّاظ منهم أربعة ، وليس في قوله هذا جرح لسائر شيوخه»[1] ا . هـ .

إنّ هذين النصّين يفيدان أنّ الرواة الذين سقط الاحتجاجُ بهم لجرح عدالتهم ، أو لفُحْش غلطهم ، فاستحقوا التّرك ؛ يقلُّون عن مئتين وخمسين رجلاً ، بينما نجد عدد رواة الكتب السّتة أربعة وتسعين راوياً وخمسمائة وستة آلاف راوٍ . . دون الكنى ونحوها . . وقد أحصيت عدد الرواة الذين خَرَّج لهم الترمذي في كتابه الجامع ، فكانوا مائةً وأربعة وسبعين راوياً وثلاثة آلاف راوٍ . .

وهذا يعني ـ على رأي الحاكم ـ أنَّ جماهير الرواة من مقبولي الرواية ، وإنّما تتفاوت مراتبهم ما بين الحافظ ، والثبت ، والثقة ، والصدوق ، والذي يُعتبر بحديثه ، والمستور . .

وقد تقدّمت في الباب الرابع نُقولٌ كثيرة عن أئمّة الحفّاظ في طبقات الرواة ومراتبهم . وقد جعل الحاكم النيسابوري[2] الحديث الصحيح على عشرة أنواع . . خمسة منها من المتّفق على صحته ، وخمسة منها مختلفاً في صحته ، وكانت البدعة فقط إحدى جوارح العدالة ، وما عدا ذلك ؛ فكلّها جوارح ضبط .

وحين ذَكَر الحاكم أقسام الجرح[3] ؛ جعلها على عشرة أقسام أيضاً ، ثمَّ وراء ذلك أسبابٍ كثيرة ؛ كلّها تتعلّق بالحفظ والضَّبط ، ولم يذكر إلاّ المُسقِطَ منها .

ثم ما لَنا نذهب بعيداً ؛ ومراتب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، ثمَّ الذهبي ، والعراقي والحافظ ابن حجر ؛ كلّها تتحدّث عن تفاوت رُتَب المحدثين في الضبط[4] .

ويحسُن أن أنقل بعض أقوال الحافظ في «نخبته» ؛ قال ـ رحمه الله ـ :

«وخبر الآحاد بنقل عدل تامّ الضَّبط متّصل السند ، غير معلّل ولا شاذٍّ ، هو الصحيح

---

(١) المدخل (ص : ٧٣ ـ ١٢٣) .

(٢) المدخل إلى الإكليل (ص : ١٢٤ ـ ١٧١) .

(٣) ما سبق (ص٩٧ ـ ١١٢) .

(٤) تقدم الكلام على مراتب الجرح والتعديل في الباب الرابع . وانظر : نزهة النظر (٤٣ ـ ٤٨ و٦٩ ـ ٧٠) .

لذاته . وتتفاوت رُتَبه ـ أي الصحيح ـ بتفاوت هذه الأوصاف ، ومن ثمَّ قُدّم صحيح البخاري ، ثمَّ مسلم ، ثمَّ شرطهما .

فإن خفّ الضَّبط ؛ فالحسن لذاته ، وبكثرة طرقه يُصحّح ، فإنْ جُمِعا فللتردُّد في النقل حيث التفرد ، وإلاّ فباعتبار إسنادين . .»[١] .

قلت : لا ريب أنَّ قوله : (خفّ الضبط) دلالة واضحة على أنَّ الضَّبط مراتب . ويَجمُل بنا ألاَّ نطيل في المسلَّمات ، لننتقل بعد ذلك إلى عمل صاحبي «الصحيحين» .

وقبل الانتقال إلى عمل صاحبي «الصحيحين» أودّ ذكر مراتب الجرح والتعديل التي أوردها الحافظ في مقدّمة «التقريب» وصنَّف رواة الأئمة الستة بناءً عليها . . رغم أنني أشرت إليها في الباب الرابع . . وقد لَخّصت أقوال الحافظ ومَن سبقه من النقّاد في تحديدها في مقدمة الباب الثامن .

وعُذري في الإشارة إلى مراتب التعديل عنده هنا تقريب الأمر على القارىء .

ذكر[٢] ـ رحمه الله ـ أنّ أرفع مراتب التعديل بعد الصحابة ـ وهي الثانية ـ : مَن أكّد مدحه ؛ إما بأفعل : كأوثق النَّاس ، أو بتكرير الصفة لفظاً : كثقة ثقة ، أو تكريرها معنىً : كثقة حافظ .

ثم التي تليها وهي الثالثة ، من أُفرد بصفة : كثقة ، أو متقن ، أو ثبْت ، أو عدل .

ثمَّ المرتبة الرابعة : مَن قَصُر عن درجة الثالثة قليلاً ، وإليه الإشارة بصدوق ، أو لا بأس به ، أو ليس به بأس .

الخامسة : من قَصُر عن درجة الرابعة قليلاً ، وإليه الإشارة بصدوق سيِّئ الحفظ ، أو صدوق يَهِم ، أو له أوهام ، أو يخطىء ، أو تغيّر بآخره .

السادسة : من ليس له من الحديث إلاّ القليل ، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول) حيث يُتابَع ، وإلاّ فلَيِّن الحديث .

---

(١) النخبة مع شرحها للحافظ (ص٢٩ ـ ٣٣) .

(٢) تقريب التهذيب (١ : ٤ ـ ٥) .

الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ، ووجد فيه إطلاق الضّعف ولو لم يُفَسَّر ، وإليه الإشارة بلفظ (ضعيف) .

وأنت ترى أنّني لم أذكر مرتبتَي الجهالة والستر ، كما لم أذكر مراتب الترك ، لأنّني تكلّمت على ذلك في الباب السادس .

ولو ذهبنا نستعرض رُواة الإمامَين المُقَدمَين : البخاري ومسلم ، لرأيناهما قد خَرَّجا عن أصحاب جميع هذه المراتب التى ذكرت . ومِن خلال تتبُّع كتاب «التقريب» ؛ وجدتُ الحافظ أشار إلى تخريج الشيخين معاً عن رواة المرتبة الثانية والثالثة ، وهؤلاء هم أصحاب الحديث الصحيح .

ووجدتُه أشار إلى أنّهما قد خَرَّجا عن أصحاب المرتبة الرابعة (صدوق) من دون قيد وهؤلاء هم أصحاب الحديث الحسَن لذاته بعد الاختبار .

ووجدته قد أشار إلى أنّهما قد خَرَّجا عن أصحاب المرتبة الخامسة ، وهؤلاء هم أصحاب مرتبة الاعتبار الذين يُتوقّف في قبول أحاديثهم ، حتى يثبت لنا أنّهم قد ضَبَطُوا إمّا بمتابعة أو شاهد ، أو قيام قرينة دالّة على الحفظ . أو نحو ذلك مما يُعَرفُ به ضبط الرّاوي .

١ ـ فممَّن وصفه الحافظ بقوله : (صدوق يهم) خَرَّج الشيخان عن ستة وعشرين راوياً مجتمعين ، منهم من خَرَّج له البخاريّ تعليقاً ؛ ومن هؤلاء : حاتم بن إسماعيل المدني (ع) وحَرَمِيّ بن عُمارة البصري (خ م د س ق) والحسن بن الصَّبَّاح البزار (خ م د ت س) وانفرد البخاريّ بالتخريج عن واحد وثلاثين راوياً ممن قال فيهم الحافظ : (صدوق يهم ، أو : ربما وهم ، أو : له أوهام) وانفرد مسلم بالتخريج عن اثنين وأربعين راوياً من هؤلاء .

٢ ـ وممَّن وصفَه الحافظ بقوله : (صدوق يخطئ) اتّفقا على التخريج لاثنين وعشرين راوياً ؛ منهم : إسماعيل بن زكريّا بن مرّة الخُلْقاني (ع) وحسان بن إبراهيم الكِرْماني (خ م د) وفُضَيل بن سليمان النُّمَيْري البصري (ع) وغيرهم . . . وانفرد البخاري بخمسة وثلاثين راوياً ، وانفرد مسلم بثمانية وعشرين راوياً .

٣ ـ وممن وصفَه الحافظ بقوله : (صدوق يخالف) اتّفقا على التخريج عن راوٍ واحد ؛ هو قَبِيصة بن عُقْبة السُّوَائي (ع) وانفرد البخاري بالتخريج عن راويين : عبد الرحمن بن ثَرْوان الأودي (خ ع) وعثمان بن فرقد العطّار (خ ت) ولم يخرّج مسلم وحده لأحد ! ويحسُن أن

أذكر الألفاظ التي خرَّجوا عن بعض أصحابها من هذه الطبقة ، حتى لا يطول بنا الأمر فمن الألفاظ التي اشتركا في التخريج عن أصحابها من هذه المرتبة : (صدوق تغيّر أو اختلط) في أربع تراجم ، و(صدوق فيه لين) في ثلاث تراجم و(صدوق له غرائب) في ترجمتين ، و(صدوق له أفراد) في ترجمة واحدة ، و(صدوق سيّئ الحفظ) في ترجمتين .

أما البخاريّ فخرَّج وحده عن : (صدوق سيئ الحفظ) في ستّ تراجم ، و(صدوق يُغْرب) في ترجمة واحدة ، و(صدوق اختلط) في ترجمتين ، و(صدوق له مناكير) في ترجمتين ، و(صدوق فيه غفلة) في ترجمة واحدة .

أما عن أصحاب المرتبة السادسة (مقبول) فقد أشرتُ في الباب السادس ؛ أنّهما اتفقا على التخريج لتسعة رواة ، وانفرد البخاري بالتخريج عن خمسةٍ وعشرين راوياً وخرّج تعليقاً لأربعة عشر راوياً آخرين ، وانفرد مسلم بالتخريج عن ثلاثة وسبعين راوياً وذكرت ثمة في الفصل الثالث (عن المجهول) أنَّ كثيراً من هؤلاء الرواة ليس لهم إلاّ راوٍ واحد ، ومنهم المجاهيل والمستورون والمسكوت عليهم أيضاً .

وقد خرَّج الشيخان عن (١٠٤) مئة وأربعة رواة من (الوحدان) وخرّجا عن سبعةٍ وثلاثين راوياً ممّن وصفَهم بعضُ الحفّاظ بالجهالة ، وخرَّج البخاريُّ عن طائفة كثيرة من المبهَمين ومُهمَلي النسَب[(١)] .

وأقول هنا : ومن هؤلاء جمهرة غير يسيرة في مرتبة الاعتبار الدّنيا .

أمّا المرتبة الثامنة (ضعيف) فقد اتفقا على التخريج عن أربعة رواة ؛ خرّج البخاري عن ثلاثة منهم تعليقاً .

وانفرد البخاري بالتخريج عن ثلاثة عشر ضعيفاً ـ حسَب «التقريب» ـ ؛ خَرَّج عن سبعة منهم تعليقاً وانفرد مسلم بالتخريج عن خمسة ضعفاء[(٢)] .

---

(١) وقد درستُ ذلك كلّه في ثلاثة بحوث منفصلة ، سوف تصدر قريباً بعنوان : «الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب السنة» إن شاء الله .

(٢) هذا حسب التقريب ، أما رواة الشيخين الذين وصفَهم بعضُ النقّاد بالضعف ؛ فيقربون من مائتي راو ، درسَهم الباحث حذيفة شريف الخطيب في رسالته لنيل درجة الماجستير (المضعَّفون ومروياتهم في الصحيحين) .

وأترك الحافظ يحدّثنا عن كيفية تخريج صاحِبَي «الصحيحين» لهؤلاء وأضرابهم . قال في «النكت على ابن الصلاح» : «وأمّا من حيث التفصيل ، فيترجّح كتاب البخاري على كتاب مسلم ، فإن الإسناد الصحيح مداره على اتصاله وعدالة الرواة ؛ كما بيّنّاه غير مرة . وكتاب البخاري أعدل رواةً ، وأشدّ اتّصالاً من كتاب مسلم ، والدليل على ذلك من أوجه :

ـ **أحدها** : أنَّ الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم : أربعمائة وخمسة وثلاثون رجلاً . المتكلم فيهم بالضعف منهم نحو من ثمانين رجلاً .

والذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم دون البخاري : ستمائة وعشرون رجلاً . المتكلّم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلاً على الضِّعف من كتاب البخاري ، ولا شكّ أنّ التخريج عن من لم يُتَكلَّمْ فيه أصلاً ، أولى من التخريج عن من تُكُلِّمَ فيه ، ولو كان ذلك غير سديد .

ـ **الوجه الثاني** : أن الذين انفرد بهم البخاريّ ممن تُكلِّم فيه ، لم يكن يُكْثِرُ من تخريج أحاديثهم ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها أو أكثرها ، إلاّ نسخة عِكْرِمة عن ابن عبّاس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ .

بخلاف مسلم ، فإنّه يخرّج أكثرَ تلك النسخ التي رواها عمَّن تُكلِّم فيه ، كأبي الزبير عن جابر ـ رضي الله تعالى عنه ـ وسهيل عن أبيه عن أبي هريرة ـ رضي الله تعالى عنه ـ وحمّاد بن سلمة عن ثابت عن أنس ـ رضي الله تعالى عنه ـ والعلاء بن عبدالرحمن عن أبيه ، عن أبي هريرة ـ رضي الله تعالى عنه ـ ونحوهم .

ـ **والوجه الثالث** : أنّ الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكلّم فيه ؛ أكثرهم من شيوخه الذين لقيَهم ، وعَرَفَ أحوالَهم ، واطَّلع على أحاديثهم ، فميَّز جيّدها من رديِّها ، بخلاف مسلم ؛ فإنّ أكثر مَن تفرَّد بتخريج حديثه ، ممن تُكُلِّم فيه من المتقدمين . وقد أخرج أكثر نُسَخهم ، كما قَدّمنا ذكره .

ولا شك أنَّ المرء أشدّ معرفة بحديث شيوخه ، وبصحيح حديثهم من ضعيفه ، ممن تقدّم عن عصرهم .

ـ **الوجه الرابع** : أنَّ أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلِّم فيهم من المتقدّمين ؛ يخرّج

البخاريّ أحاديثَهم غالباً في الاستشهادات والمتابعات والتعليقات ، بخلاف مسلم ؛ فإنّه يُخرّج لهم الكثيرَ في الأصول والاحتجاج . ولا يعرّج البخاريّ في الغالب على من أخرج لهم مسلم في المتابعات ، فأكثر من يخرج لهم البخاري في المتابعات ؛ يحتجّ بهم مسلم ، وأكثر من يخرّج لهم مسلم في المتابعات لا يعرّج عليهم البخاري .

فهذا وجه من وجوه الترجيح ظاهر . والأوجه الأربعة المتقدّمة كلّها تتعلق بعدالة الرواة .

وبقي ما يتعلّق بالاتصال وهو :

ـ **الوجه الخامس** : وهو أنّ مسلماً كان مَذهَبُه ، بل نقل الإجماع في أولِ صحيحه أنّ الإسناد المعنعَن له حُكمُ الاتصال ؛ إذا تعاصر المعَنعِن والمعنْعَن عنه ، وإن لم يَثْبتْ اجتماعُهما ـ يعني بطريق خارجي ـ .

والبخاريّ لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة . وقد أظهر البخاريُّ هذا المذهب في التاريخ ، وجرى عليه في «الصحيح» وهو مما يرجَّح به كتبه ، لأنّا وإنْ سلّمنا بما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال ، فلا يخفى أنّ شرط البخاري أوضح في الاتصال . وبهذا يتبيّن أنَّ شرطه في كتابه أقوى اتصالاً ، وأشدُّ تحرِّياً . والله اعلم»[1] ا . هـ .

ولا يعنينا ها هنا الترجيحُ بين صحيحَي الإمام البخاريّ والإمام مسلم ، ولا الموازنة بين شروط كلٍّ منهما ، وإنّما يعنينا أن نعرف بأنَّ الرواة على مراتب متعددة ، وأنَّ أصحاب الصّحاح قد اضطرّوا إلى التخريج عن بعض من خفّ ضبطه ، أو ساء حفظه .

وهذا يعني أيضاً أنّ الأحاديث التي في «الصحيحين» ليست كلُّها في مرتبة الصّحة العليا ، بل فيهما المشهور ، والصحيح لذاته ، والصحيح لغيره ، والحسن لذاته ، والحسن لغيره . وفيهما بعض الأحاديث التي يصعب تحسينها ؛ وهي قليلة وأكثرها ليس في الحلال والحرام . . كما أن في «صحيح مسلم» مثل ذلك . وهذا كلُّه نتيجة طبيعية لتفاوت مراتب الرواة .

---

(١) النكت (١ : ٢٨٦) فما بعد .

قال الحافظ وهو يعرض أجناس رواة البخاري في «صحيحه» : « . . وأمّا الغلط فتارة يكثر من الراوي ، وتارة يقلّ ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له : إن وجد مرويّاً عنده أو عند غيره ، من رواية غير هذا الموصوف بالغلط ؛ عُلِم أنّ المعتمد أصلُ الحديث لا خصوص هذه الطريق .

وإن لم يوجَد إلاّ من طريقه ، فهذا قادح يوجب التوقّفَ عن الحكم بصحة ما هذا سبيله ، وليس في الصحيح ـ بحمد الله ـ من ذلك شيء[1] .

وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال : سيئ الحفظ ، أو له أوهام أو مناكير ، وغير ذلك من العبارات ، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله ـ يعني يُتوقَّف في قبول حديثه ـ إلاّ أنّ الرّواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنّف من الرواية عن أولئك .

وأما المخالفة ـ وينشأ عنها الشذوذ والنكارة ـ فإذا روى الضّابطُ الصدوق شيئاً ، فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً ، بخلاف ما روى ؛ بحيث يتعذّر الجمع على قواعد المحدثين ؛ فهذا شاذٌّ ، وقد تشتدّ المخالفة أو يَضْعُفُ الحفظ ، فيُحْكَم على ما يُخالِف بكونه منكراً وهذا ليس في الصحيح منه إلاّ النزر اليسير .

وأمّا دعوى الانقطاع ؛ فمدفوعة عمّن أخرج لهم البخاريّ ؛ لما عُلم من شرطه ، ومع ذلك فحكم من ذُكر من رجاله بتدليس أو إرسال ، أن تُسبرَ أحاديثُهم الموجودة عنده بالعنعنة ، فإن وُجد التصريح بالسّماع فيها ؛ اندفع الاعتراض ، وإلا فَلاَ . .»[2] .

وقال في ختام كلامه على الرُّواة المنتقدين على البخاري : «وأمّا من عدا مَن ذُكر . . فمن وُصف بسوء الحفظ ، أو الوهم ، أو الغلط ، ونحو ذلك ، فلم يُخرّج لهم ـ البخاري ـ إلاّ ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره . . .»[3] .

وقال في آخر مناقشته للدارقطنيّ في انتقاده بعض أحاديث البخاري : «هذا جميع

---

(١) هذا إطلاقُ متتبّع ناقد ، لكن مع هذا ، فهناك أحاديث انفرد بها رواة وُصف بعضهم بقلّة الخطأ ، ووصفهم بعض النقّادّ بكثرته ، وهذه لها دراسة خاصة في طور المراجعة .

(٢) هدي الساري (ص٣٨٤ ـ ٣٨٥) .

(٣) ما سبق (ص٤٦٤) .

ما تعقَّبه الحفّاظ النقّاد العارفون بعلل الأسانيد ، المطّلعون على خفايا الطُّرق ، وليس كلُّها ـ يقصد الأحاديث العشرة والمائة ـ من أفراد البخاري ، بل شاركه مسلم في كثير منها . . . وعدّة ذلك اثنان وثلاثون حديثاً .

فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط . وليست كلُّها قادحة . . بل أكثرها الجواب عنها ظاهر . . والقدح فيها مندفع . وبعضها الجواب عنه محتمل ، واليسير منها في الجواب عنه تعسف ، كما شرحته مجملاً في أوّل هذا الفصل . . .»[1] .

قال عداب : وضعتُ في أولويّات دراساتي الحديثيّة ، بعد إخراج مؤلّفاتي الناجزة خدمةُ الكتب الصحاح ، وَفْقَ منهجي النقدي المحايد الذي أودعتُه في كتابي «محاضرات في تخريج الحديث ونقده» .

وسوف يكون الجهد الأعظم منصبّاً على تخريج ونقد «صحيح البخاري» ؛ لأنَّ تخريج «صحيحه» يعني تخريج ألفي حديث من «صحيح مسلم» ، ومثلها من «صحيح ابن حبَّان» ، ونصفها من «صحيح ابن خزيمة» .

والجهد التالي سيكون منصبّاً عى تخريج «مستدرك الحاكم» الذي حوى غَثّاً كثيراً ولكنَّه جمعَ أكثر ما في المصنّفات والمسانيد والسنن المتقدّمة من حديثٍ صالح !

وإذا يَسَّرَ اللهُ تعالى وأعان ؛ فعندها ستكون الدراسات التقويميّة دقيقةً ، ويومها نستطيع أن نُشير بصفحات قليلة إلى أرقام الأحاديث المتنوّعة التي تتفاوت فيها درجات ضبط الرواة .

وأنا أسأل الله تعالى أن يكون هذا قريباً ، إنه هو حسبي ونعم الوكيل .

---

(١) الهدي (ص٣٨٢) .

المبحث الثَّاني

نظريَّة ابن حبَّان في عوارض الضَّبط

تمهيد :

الأصل في الراوي مقبول الرواية ؛ أن يكون عدلاً ، ضابطاً ، سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

ومن شرائط الضَّبط : أن يكون الراوي متيقظاً غير مُغَفَّل ، حافظاً إذا حدّث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه ، وأن يعرف من لسان العرب ، وقواعد الحديث والفقه ؛ ما يعينه على رواية الحديث على الصواب ؛ إذا رواه بالمعنى ، أو اختصره ، ويُسعفه ؛ حتى لا يرفع موقوفاً ، أو يوصل مرسلاً ، ونحو ذلك .

هذه صفات ينبغي توافرها في راوي الحديث ، وقد توافرَتْ في جموعٍ غفيرةٍ من الرّواة ، وإن كان بعضُهم أسعدَ بها من بعض .

بيدَ أنّ الخطأ والوهَم والغفلة ؛ أعراض طارئة على النَّاس ، وكلّ محدّث مُعرَّضٌ لأنْ يُصاب بشيء منها .

وقد قام أئمة النّقد ، فأحصوا هذه الأعراض ، ومَيَّزوا ما يُسقط الرّاوي ممّا لا يُسقطه من عوارض العدالة ، وعوارض الضبط .

وصنّفوا عوارض الضَّبط إلى عوارض خارجية ؛ كضياع الكتب واحتراقها ، وفقدان السَّمع والبصر ، وعوارض عقلية ؛ كالغفلة ، والوهَم ، والاختلاط ، والخوف . .

وعوارض أهلية الرّواية ؛ كالجهل بالعلم ، وعدم معرفة اللغة والفقه بالقدر اللازم للمحدّث . وعوارض خاصّة برواية كُلّ حديث ؛ كالخطأ ، والإغراب ، والتفرد ، والمخالفة وما يترتب على ذلك من الشذوذ ، أو النكارة ، أو تعارض الوصل والإرسال ، وغير ذلك مما يبحث في عوارض ضبط الرواة .

وقد ذكر ابن حبَّان في مقدمة «المجروحين» أسباب جرح الرُّواة ، فجعلها عشرين للضعفاء وستة أنواع للثقات ـ كما قال ـ .

وقد صنّفتُ هذه الأنواع كلّها ، وأرجعتها إلى معانٍ كليّة يمكن أن تنتظمها .

بيدَ أنني أحبّ أن ألفتَ النظر إلى كلمة قالها ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث» في صدر كلامه على الحديث الضعيف ، فقال : «وأطنَب أبو حاتم بن حبَّان البُسْتيّ في تقسيمه ، فبلغ به خمسين قسماً إلاَّ واحداً وما ذكرته ضابط جامع لجميع ذلك» .

والذي ذكره هو تعريف الحديث الضعيف ، قال : «كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ، وصفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم ، فهو حديث ضعيف»[١] . .

قال الحافظ في «النكت» : «أقول : لم أقف على كلام ابن حبَّان في ذلك ، وتجاسَرَ بعض من عاصرناه[٢] فقال : هو في أول كتابه في الضعفاء . ولم يُصِب في ذلك ، فإن الذي قسَّمه ابن حبَّان في مقدمة كتاب الضعفاء له ، تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة ، لا تقسيم الحديث الضعيف .

ثم إنه أبلغ الأسباب المذكورة عشرين قسماً ، لا تسعة وأربعين .

والحاصل : أنَّ الموضوع الذي ذكر ابن حبَّان فيه ذلك ؛ ما عرفنا مَظِنته . والله الموفق»[٣] .

قلت : إنَّ كلام ابن الصلاح في طريقة حَصْر هذه الأقسام واضح كل الوضوح ؛ في أنَّه لم يقف على أفراد هذه الأقسام للحديث الضعيف ، بل راح يتكلّم على أوصاف الحديث باعتبار ما داخَلَه من أوصاف الرواة . . وهذا يعني أنّه أراد أوصاف ضعف الرواة . ولذلك ؛ فإنني أرى أن كلام الزركشي في تقييده لإطلاق ابن الصلاح ؛ غير بعيد من الصّواب ، وأن تشنيع الحافظ عليه وتخطئة السَّخاوي وغيرهما له ، فيها نظر ، وأيّ نظر !

لأنَّ ألفاظ الجرح التي وقفتُ عليها عند ابن حبَّان ؛ زادت على مائة وتسعين لفظاً . صحيحٌ أنَّ بعضَها يقرُب من بعض ، ولكنّها إذا مُحِّصَتْ وأُدمج المتشابه بمثله ؛ صحّ ما قاله ابن الصلاح ، وما فسّره الزركشي .

---

(١) علوم الحديث (ص٤١) .

(٢) جاء في فتح المغيث : «وزعم الزركشي أنَّ ذلك في أول كتاب الضعفاء ، وليس كذلك» (١ : ٩٦) .

(٣) النكت على ابن الصلاح (١ : ٤٩٢) وانظر التبصرة للعراقي (١ : ١١١) وفتح المغيث (١ : ٩٦) .

فإذا نحن فهمنا كلام ابن الصلاح ، بأنّه يقصد أسباب ضعف الحديث ؛ أمكن حصر هذه الأقسام إلى تسعة وأربعين نوعاً . والله أعلم .

أصبح من المسلّم عندنا ؛ أنّ الرواة ـ جميعاً ـ يُخطئون ويَهِمون ، وبعضهم أقلّ خطأ من بعض ، والحفّاظ قليلو الخطأ ، وأخطاؤهم قد أحصاها عليهم نقّاد الحديث . فماذا يقول ابن حبّان في ذلك؟

إنّ ابن حبَّان يقسِّم الرواة إلى ثلاث طبقات من حيث الاحتجاج ، بعد أن تحقّقت فيهم العدالة ، وانتفى عنهم القدح في الدِّين :

١ ـ الطبقة الأولى : هم طبقة الحفّاظ المتقنين ، والثّقات العارفين ، والرواة الأثبات وهؤلاء يحتجّ بهم ابن حبَّان ، ويخرّج عنهم في «صحيحه» .

ولكن هل هؤلاء معصومون عن الخطأ ؛ فلا يخطئون؟ وعن الوهَم ؛ فلا يَهِمون؟ وعن التفرُّد ؛ فلا يتفرّد الواحد منهم عن أصحابه بشيء لا يشاركونه فيه؟

يرى ابن حبَّان أنّ هؤلاء تُقبل مرويّاتهم ، ويُحتجّ بأحاديثهم ، إلاّ ما عُلم أنّهم أخطأوا فيه ؛ كما نصّ على ذلك في مقدمة «الصحيح»[١] .

فانظر إلى الحافظ إبراهيم بن بشار الرَّمادي ، فقد قال فيه الحافظ : «حافظ له أوهام»[٢] . ونقل عن البخاري قوله : «يَهِمُ في الشيء بعد الشيء ، وهو صدوق»[٣] . ولم يخرّج عنه في «صحيحه» .

ولكن ابن حبَّان الذي اعتبر أحاديث الرواة حديثاً حديثاً ، قد خرّج عنه ثمانية وستّين حديثاً ، منها ثلاثةَ عشرَ حديثاً[٤] ممّا زاده من الأحاديث على «الصحيحين» ـ وترجمه في «الثقات» وقال : «يروي عن ابن عيينة ، روى عنه أهل البصرة ، وحدّثنا عنه أبو خليفة الجُمَحِيُّ . وكان متقناً ضابطاً ، صَحِبَ ابنَ عيينة سنين كثيرة ، وسمع أحاديثه

(١) انظر مقدمة الصحيح (١ : ١٥١) .
(٢) التقريب (١ : ٣٢) .
(٣) التهذيب (١ : ١٠٨ ـ ١٠٩) .
(٤) الموارد (١٠٩ ، ٤٠٩ ، ٤٧٣ ، ٥٣٢ ، ٦٠٦ ، ٨٣٠ ، ١٠٧٩ ، ١٤٤٦ ، ١٩٢٥ ، ٢٠٤٤ ، ٢٢١٠ ، ٢٣٣٩ ، ٢٦٠٨) وثبت الإحسان (٧٩) .

مراراً . ومن زعم أنّه كان ينام في مجلس ابن عيينة ، فقد صدق .

وليس ذلك مما يَجرَح مثلُه في الحديث ، وذاك أنّه سمع حديث ابن عيينة مراراً والقائل بهذا رآه ينام في المجلس ، حيث كان يجيء إلى سفيان ، ويحضر مجلسه للاستئناس ، لا للاستماع ، فنوم الإنسان عند سماع شيء سمعه مراراً ليس مما يقدح فيه واحد . . .»[1] ا . هـ .

ومن طريف ما يُذْكر ؛ أنّه أخرج أحاديث إبراهيم الرمادي كلّها من حديثه عن سفيان ابن عيينه ، إلاّ حديثاً واحداً ؛ فقد رواه عن صفوان بن سُلَيم[2] .

وترجم لإسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، فقال : «كان من سادات زمانه فقهاً وعلماً وحفظاً ونظراً ، ممن صنّف الكتب ، وفرّع السنن ، وذبَّ عنها ، وقمع من خالفها»[3] وقال الحافظ : ثقة حافظ مجتهد . وقد أخرج له ابن حبّان في «صحيحه» قرابة مائتي حديث . . ومع هذا ؛ فإنّه قد نصَّ على أن إسحاق يخطئ ويَهِم إذا حدّث من حفظه[4] .

وترجم محمد جُحادة في «الثقات» وقال : كان عابداً ناسكاً . وأخرج له في «الصحيح» ثلاثة عشر حديثاً ، وَهّمه ابن حبّان في واحد منها[5] .

فقد أخرج من طريق عبد الوارث عن محمد بن جُحادة عن عبد الجبَّار بن وائل قال : كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي ، فحدثني وائل بن علقمة عن وائل بن حُجْر وساق حديثه في صفة صلاة النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم ، ثم قال :

«محمد بن جُحادة من الثقات المتقنين ، وأهل الفضل في الدِّين ، إلا أنه وَهم في اسم هذا الرجل ؛ إذ الجوادُ يعثر ، يُقال : وائل بن علقمة ، وإنما هو علقمة بن وائل»[6]

(١) الثقات (٨ : ٧٢) وانظر م (١ : ٧٦) .

(٢) الموارد (٤٠٩) والإحسان (٢٣٧٣) .

(٣) الثقات (٨ : ١١٦) .

(٤) صحيح ابن حبان (٤ : ١٥٥ب) والإحسان المطبوع (٢٦٦٨) .

(٥) الثقات (٧ : ٤٠٤) والمشاهير (١٣٣٨) والإحسان (٥ : ١٧٣) .

(٦) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (١٨٦٢) وأخرجه على الصواب : علقمة بن وائل ، مسلم في الصلاة (٤٠١) وأحمد (٤ : ٣١٧) وانظر تخريجه الموسع في الإحسان (٥ : ١٧٤ ـ ١٧٥) .

فمثل هؤلاء الثقات يُحتجّ بسائر أحاديثهم ، إلا ما ثبت أنهم وَهِموا فيه .

٢ ـ الطبقة الثانية : رواة مرتبة الاعتبار[١] :

ومرتبة الاعتبار واسعة جداً ، تبدأ بالرجال الصَّدُوقين الذين ظهر الخطأ في حديثهم وكثر نسبياً ، كحماد بن سلمة ، وشَرِيك ، وهُشَيْم ، وأبي بكر بن عياش ، وأضرابهم فهؤلاء كانوا يُخطئون فيُكْثِرون . . ومع ذلك فإنّ هؤلاء لا يُتْركون ، وإنّما هم مقبولو الرواية فيما لم يخطئوا فيه ، ويستحقّون مجانبة ما أخطأوا فيه من الحديث فقط .

ولذلك ؛ فإن ابن حبَّان قد شنَّع[٢] على البخاري عدم إخراجه حديث حمّاد بن سلمة ، وأخرج عنه هو في «صحيحه» أكثر من ثلاث مائة حديث[٣] .

وأخرج عن شريك في «صحيحه» أربعين رواية[٤] وعن هشيم أكثر من سبعين رواية[٥] وعن أبي بكر بن عياش تِسْعَ عَشْرَةَ رواية[٦] .

وقد يختلف أئمّة النّقد في راوٍ من الرواة ، فيستخدم ابن حبَّان مسلك الاعتبار ، فمن صحَّ عنده أنّه حفظ ، ممّن لم يُتَّهم بعقيدته ودينه ؛ خرَّجَ حديثه ، وإن ضعّفه بعض أئمة النقد ، كإبراهيم بن إسماعيل الجَوْهري[٧] وإبراهيم بن قُعَيْس[٨] وبشار بن كِدَام السُّلَمي[٩] وداود بن جميل[١٠] وعبدالله بن خِرَاش[١١] وعبدالله بن عيسى بن خالد الخزّاز[١٢] وغيرهم .

(١) وقد أفضتُ في الكلام على مفهوم الاعتبار في الباب الثامن ، مقدمة الفصل الثاني .

(٢) الثقات (٦ : ٢١٦) ومقدمة الصحيح (١ : ١٤٢) .

(٣) ثبت رواة الإحسان (١٨ : ١٢٢ ـ ١٢٣) .

(٤) ثبت الإحسان (١٥٢) .

(٥) ثبت الإحسان (٢٦٠) .

(٦) ثبت الإحسان (٢٨٦) .

(٧) الثقات (٨ : ٨٣) والتقريب (١ : ٣٢) : ضعيف .

(٨) الثقات (٦ : ٢١) والميزان (١ : ٥٣) واللسان (١ : ٩٣) .

(٩) الثقات (٦ : ١١٣) والتقريب (١ : ٩٧) : ضعيف .

(١١) الثقات (٦ : ٢٨٠) والتقريب (١ : ٢٣١) : ضعيف .

(١٢) الثقات (٨ : ٣٤٠) وقال : ربما أخطأ ، والتقريب (١ : ٤١٢) .

(١٣) لم أجده في الثقات ولا في المجروحين ولا في المشاهير ، فلعلّه سقط على النّسّاخ . التقريب (١ : ٤٣٩) : ضعيف .

٣ ـ الطبقة الثالثة : رواة مرتبة الترك :

يُترك الراوي عند ابن حبّان بغلبة أحد أسباب الجرح عليه ، فإذا ظهر فسقه ، أو دعا إلى بدعة ، أو ثبت كذبه بأي وجهٍ من وجوه الكذب ، أو وضع الحديث ، أو كان مجهولاً لم يروِ إلاّ عن ضعيف ، أو لم يروِ عنه غير الضعفاء ، أو غلب خطؤه أو وهمُه على صوابه أو اختلط ؛ فلم يدرِ صحيح حديثه من سقيمه ، ولم يتميز . فهؤلاء جميعاً يستحقُّون الترك عند ابن حبَّان ، وقد صرَّح في غير موضع بذلك . وينبغي أن لا يروي عن هؤلاء شيئاً .

بيدَ أننا وجدناه قد خَرّج عن بعض من حكم عليهم هو بالتَّرْك؟ ومن هؤلاء : إسحاق ابن يحيى بن طلحة القرشي ؛ قال عنه : رديء الحفظ سيِّئ الفهم ، وأخرج له في صحيحه حديثاً واحداً[١] . وزياد بن المنذر أبو الجارود الثَّقَفِي . فقد أخرج له حديثين أيضاً[٢] . وعبادة بن مسلم بن يحيى الفَزَاري ؛ فقد أخرج له حديثاً[٣] .وغير هؤلاء . .

أقول : سيأتي في الفصل التطبيقي توّاً اختيارُ بعض الرواة المتروكين عند ابن حبَّان وتخريج أحاديثهم نقديّاً .

---

(١) الثقات (٤ : ٢٢) والمجروحين (١ : ١٣٣) والإحسان (٦٩٨٠) .

(٢) الثقات (٦ : ٣٢٦) والمجروحين (١ : ٣٠٦) والإحسان (٥٥٦٦ ، ٥٧٣٥) .

(٣) الثقات (٧ : ١٦٠) والمجروحين (٢ : ١٧٣) والإحسان (٩٦١) .

الفصل الثالث

تطبيقات عمليّة على نظرية عوارض الضبط

تمهيد :

في نهاية الباب الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب ؛ عقدت فصلاً تطبيقيّاً حاولت فيه رصْدَ منهج ابن حبان في التخريج عن المجاهيل والمستورين والوحدان وخرجت بنتيجة واضحةٍ هي أنه لم يخرّج لواحد ممّن حكم هو بجهالته ، ولا خرّج لواحد من المجهولين والمستورين على منهج الجمهور حديثاً في الأحكام والعقائد ، وخرّج لهم أحاديث معدودة في أبواب الرقاق والتفسير ونحوها مما يتساهل المحدثون حياله أحياناً ، وأوضحت أنه ما من جنس من أجناس الرواة خرّج له ابن حِبّان ؛ إلاّ قد خرّج الشيخان البخاريّ ومسلم لمثله .

وقد انتقى ابن حبان من أحاديث عشراتِ الرواة الذين وصفهم هو بالخطأ والغفلة مثلما انتقى الشيخان لكثيرين منهم ، ومن أمثالهم(١) .

وبعد تتبُّع كثير من مروياتهم ؛ وجدناه خرّج لهم ما توبعوا عليه ، أو وُجد له شاهد .

ولو رحتُ أعرض الأدلة على ذلك ؛ لطال بي المقام ، ويستطيع كلّ باحث أن يمسك كتاب الإحسان ، ويقرأ تخريج أحاديث الرواة الذين أودعناهم في ملحق الاعتبار ، وسيجد عشرات الأدلة على ذلك ظاهرةً في محققي الكتاب .

وكنت أرغبُ أن أتناول مسألة عوارض الضبط في ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : تعامل ابن حبان مع عوارض ضبط رواة مرتبة الاحتجاج .
- المبحث الثاني : تعامل ابن حبان مع عوارض ضبط رواة مرتبة الاعتبار .
- المبحث الثالث : تعامل ابن حبان مع عوارض ضبط رواة مرتبة الترك .

---

(١) كتب تلميذنا الأستاذ حذيفة بن شريف الخطيب بحثاً بعنوان (المتّهمون بالضعف من رواة الصحيحين ومروياتهم فيهما ـ دراسة حديثية نقدية) حصل به على درجة الماجستير في تخصص الحديث الشريف (٢٠٠٥ م) فوجدهم قرابة مائتي راوٍ ! فانظرها ، فهي رسالة جيدة نافعة .

بيدَ أنني رأيتُ ابنَ حبّان ذا عنايةٍ شديدة جدّاً بمسألة المتابعة ، ولا يولي كبيرَ أهميّةً لما يرمي به الحفّاظُ الراوي ؛ فكثيراً ما تتعارض أقوالهم ، وكثيراً ما تكون عباراتهم فضفاضة !

فرأيت من الأفضل أن أُعنى بمرتبة الترك ، وأحاول تفسيرَ تخريجات ابن حبّان عن المتروكين بغضّ النظر عمّا إذا كانت التهمة في عدالة الراوي ، أم كانت في ضبطه ؛ لأنّ المعوّل الأكبر في نقد الرواة والرواياتِ على الضبط ، وموافقة الثقات !

وقد كنت أذهب فيما مضى إلى أنّ رواة مرتبة الاحتجاج ينقسمون على قسمين :

ـ **القسم الأول** : الحفاظ الثقات الذين رَصَدَ العلماءُ أحاديثَهم التي أخطأوا فيها فتجتنب تلك الأحاديث ، ويُحتجّ بسائر أحاديثهم الباقية .

ـ **القسم الثاني** : الرواة الذي خفّ ضبطهم قليلاً ، ولم تكن لهم من الشهرة ما لأولئك الكبار الذين رُصدت أخطاؤهم ، فهؤلاء يخضعون لمرتبة الاختبار ، والتي تعني عندنا : الوقوف على مخالفاتهم للثقات ، ومعرفة المتون المنكرة في رواياتهم ، سواء تتبَّعَها الحفاظ ، أم لم يصِلْنا تتبُّعُهم إيّاها .

بيدَ أنني رأيت هذا المنهجَ غيرَ دقيق ، إذ وقفت على متونٍ منكرة منسوبة إلى عدد من الصحابة الكبار والحفاظ ؛ لم يُشِرْ إلى نكارتها أحدٌ من المتقدمين من نقّاد الحديث .

كما وقفت على روايات شاذّةٍ وأخرى منكرةٍ لأئمة ثقات ، من مثل : مالك ، وشعبة والأوزاعي ، والسفيانين . . . إلخ !

فجعلت مرتبة الاحتجاج كلّها مرتبةَ اختبار ، فصار لا يجوز عندي الاحتجاجُ بأيّ حديث من أحاديث الصحاح فضلاً عن غيرها حتى يُخْتَبر ، ويسلمَ من الشذوذ والنكارة عندنا ، سواءٌ تتبّعه الحفّاظ السابقون ، أم لم يتتبعوه .

وإنني أرى أنّ مسألة تحسين الظنّ بالعلماء ، وتعميمَ القول بأنّ السابق لم يترك للاّحق شيئاً ؛ كلامٌ غير شرعيّ وغير علميّ في آنٍ واحد ؛ لأنّ كلّ جيلٍ من أجيال هذه الأمة مطالَبٌ بأن :

ـ يستوعب خدمات الأجيال السابقة لأدلة الشرع .

ـ يرصد الأخطاء التي وقعوا فيها .

ـ يميّز الصواب عن الخطأ .

ـ يبني على الصحيح ، ويجتنب الخطأ .

ـ يصحّح القواعد والمسلَّمات التي ثبتَ خطؤها .

ـ يجتهد في النوازل المعاصرة ؛ وَفق هذه القواعد الصحيحة الجديدة .

ـ يعتمد الاجتهاد الجماعي ، ويرسّخ منهج الشورى العلمية والعمل المؤسسي في سائر فروع علوم الشريعة .

ويكفي تدليلاً على صحة هذا المنهج أن أعرض نماذج مما وهمَ فيه كبار الحفّاظ رحمهم الله تعالى ؛ مما رصده ابنُ حبان في إطار صحيحه فقط ، وليس في نطاق مؤلفاته جميعاً ، فذلك أمرٌ يطول جداً ، ويخرج عن القصد الذي نتوخّاه في سائر مؤلفاتنا .

ـ أخرج ابن حبّان حديثاً (٢٦٦٨) من طريق إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا عبد العزيز ابن محمد قال : حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ؛ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (إذا صلَّى أحدُكم فلم يَدْرِ ثلاثاً صَلَّى أم أربعاً فليُصَلِّ ركعةً ، وليسجُدْ سجدتين قبل السلام ، فإن كانت رابعةً ؛ فالسجدتان ترغيماً للشيطان ، وإن كانت خامسةً ؛ شفعَتْها السجدتان) .

ثمّ قال : «وَهِمَ في هذا الإسناد الدراوَرْديُّ حيث قال : عن ابن عباس ، وإنما هو عن أبي سعيد الخدري . وكان إسحاق ـ يعني ابنَ راهويه الحافظ الإمام ـ يحدّث من حفظه كثيراً ، فلعلَّه من وهمه أيضاً» .

ـ وأخرج حديثاً (٣٤٥٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب و أبي سلمة ، أو أحدهما ـ شكّ إسحاقُ ـ عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غُمَّ عليكم ؛ فصوموا ثلاثين) .

ـ وأخرج حديثاً (٣٤٥٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم قال: أنبأنا إسماعيل بن إبراهيم: حدثنا يونس بن عبيد عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر؛ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: (أتدرون أين تذهب الشمس؟ . . .) الحديث.

ثم قال: «هكذا قال إسحاق بن راهويه: عن يونس بن عبيد، عن إبراهيم التيمي والمشهور أنّ هذا الخبر عن يونس بن خبّاب عن إبراهيم التيمي».

قال عداب: يونس بن عبيد: ثقةٌ ثبتٌ فاضل، من الخامسة، كما في التقريب (٧٩٦٦) ويونس بن خبّاب: صدوق يخطئ، ورُمي بالرفض، من السادسة (٧٩٦٠) وشتّان بين درجة حديث الأوّل، ودرجة حديث الثاني!

ـ وأخرج حديثين (٤٤٠٣، ٥٧٤٠) من طريق الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة، عن عمّه، عن عمران بن حصين قال: أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم امرأة من جهينة فقالت: يا رسول الله، إني أصَبْتُ حَدّاً؛ فأقِمْهُ عليّ . . .) الحديث.

ثمّ قال عقبَ الأول: «وهِم الأوزاعيُّ في كنية عمّ أبي قلابة ـ إذ الجواد يعثر ـ فقال: عن أبي قلابة، عن عمه أبي المهاجر، وإنما هو أبو المهلّب: اسمه عمرو بن معاوية بن زيد الجرمي من ثقات التابعين، وسادات أهل البصرة». وقال نحوه عقبَ الحديث الثاني.

المبحث الأوّل

موقف ابن حبّان من روايات الثقات

أقول : إن الحافظ ابن حبان صاحب منهج خاصّ في الرجال وفي اختيار رواياتهم فكم من رجلٍ خرّج له البخاريّ ومسلمٌ وغيرهما ، جرحه ، ولم يخرّج له في صحيحه شيئاً !

وأنا وإن كنت أعددتُ ثبتاً لرواة الشيخين الذين جرحهم ابن حبان في آخر هذا الكتاب ، إلا أنّ هذا لا يكفي في عملية رصد تعامل ابن حبان مع عوارض الضبط عند الرواة ، فقد ترجم عدداً كبيراً من هؤلاء في كتاب المجروحين ، ولم يخرج عنهم في صحيحه شيئاً ، ومن هؤلاء :

١ ـ إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ مُجَمِّع الأنّصاريّ (خت ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ إحدى عشرة رواية ، منها عند البخاريّ متّابعةٌ معلقة واحدة (٣٠٥٤) ولم يخرج له ابن حبان في صحيحه شيئاً .

٢ ـ إبْراهيمُ بنُ مُهاجرِ بنِ جابرٍ البَجَلِيُّ الكوفيُّ (م ٤) : له في الكتبِ التسعة أربعٌ وستون رواية ، منها روايتانِ عندَ مسلمٍ (٣٣٢ ، ٦٥٥) ولم يخرج له ابن حبان في صحيحه شيئاً .

٣ ـ أحمدُ بنُ بَشيرٍ الكوفيّ ، مولى عَمرِو بنِ حُرَيْثٍ (خ ت ق) : له في الكتبِ التسعةِ تسعُ رواياتٍ ، منها عند البخاريّ روايةٌ واحدةٌ (٥٣٣٤) ولم يخرجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

٤ ـ أحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ وَهْبِ بنِ مُسلِمٍ القُرَشيُّ المصريُّ (شيخُ شيوخهِ) (م) : له في الكتبِ التسعةِ تسعُ رواياتٍ ، كلّها عند مسلمٍ (٥٧١ ، ٧٩٢ ، ٨١٣ ، ١٠٦٤ ، ١٨٢٩ ، ١٧٠٩ ، ١٩٢٤ ، ١٩٧٧ ، ٢٣٩٢) ولم يخرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

٥ ـ أفلحُ بنُ سَعيدٍ القُبَائيُّ المدنيُّ (م س) : لهُ في الكتبِ التسعةِ سبعُ رواياتٍ ، منها عندَ مسلمٍ ثلاثُ رواياتٍ (٢٢٩٥ ، ٢٨٥٧ ، ٢٨٥٧) ولم يخرجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

٦ ـ الجرّاحُ بنُ مَلِيحِ بنِ عَديٍّ الرُّؤاسيّ ، والدُ وَكيع (بخ م د ت ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ ثمان وأربعون روايةً ، منها عندَ مسلمٍ روايةٌ واحدةٌ (٦٦٣) ولم يُخرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٧ ـ الحجّاج بن أَرْطَاة النَّخْعيُّ الكوفيُّ ، أبو أَرْطَاة (بخ م ٤) : له في الكتبِ التسعةِ ثلاثمئة وثمان وثلاثون روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٢٩٨) وأخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحِهِ روايةً واحدةً فقط (٣٧٨٢) .

٨ ـ حَرْبُ بنُ مَيْمونٍ ، أبو الخَطّابِ البَصْريّ (م ت فق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانِ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٢٠٤٠) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيَئاً .

٩ ـ زَمْعَة بنُ صالِحٍ المكّيّ (م مد ت س ق) : له في الكتب التسعة ثلاثون رواية منها رواية واحدة مقروناً عند مسلم (١٣٥١) ولم يخرج له ابن حبان في صحيحه شيئاً .

١٠ ـ سالمُ بنُ عَجلانَ الأفطَسُ (خ د س ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ عشرُ رواياتٍ منها ثلاثُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٢٤٨٧ ، ٥٢٤٨ ، ٥٢٤٩) ولم يخرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

١١ ـ سُليمان بن قَرْم الضّبّيّ الكوفيّ (خ م د ت س) : له في الكتب التسعة إحدى وعشرون رواية ، منها ثلاث روايات عند البخاري (٣٠٧٠ ، ٤٥٤٩ ، ٥٧٠٣) وروايتان عند مسلم (١٤٨٠ ، ٢٦٤١) ولم يخرج له ابن حبان في صحيحه شيئاً .

١٢ ـ سُليمانُ بنُ مُعاذٍ البَصريُّ (خت م د ت س) : لهُ في الكتبِ التسعةِ إحدى وعشرونَ روايةً ، منها ثلاثُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٣٠٧٠ ، ٤٥٤٩ ، ٥٧٠٣) وعندَ مسلمٍ روايتانِ (١٤٨٠ ، ٢٦٤١) ولم يُخَرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

١٣ ـ سُويدُ بنُ سَعيدٍ الحَدَثانيُّ (م ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ مئةٌ وإحدى وستونَ روايةً ، منها ثلاثٌ وخمسونَ روايةً عند مسلمٍ ، منها (٢٣ ، ٩١ ، ١٨٣ ، ٢٤٤ ٢٤٧) ولم يخرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

١٤ ـ سويدُ بنُ عَمرٍو ، أبو الوليدِ الكَلْبيُّ الكُوفيُّ (م ت س ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ أربعٌ وعشرونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٦٤٧) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

١٥ ـ شَهرُ بنُ حَوشبٍ أبو عَبدِ الرّحمنِ الأشعريُّ (بخ م ٤) : لهُ في الكتبِ التسعةِ مئتانِ وثمانٍ وثمانونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٢٠٤٩) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

١٦ ـ عبّادُ بنُ راشدٍ التّميميُّ (خ د س ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ خمسَ عشرةَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٤١٦٥) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

١٧ ـ عبّادُ بنُ يَعقوبَ أبو سَعيدٍ الرّواجِنيّ الكوفيّ (خ ت ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ سبعُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٦٩٨٠) ولم يُخَرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

١٨ ـ عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عُتبةَ بنِ مَسعودٍ الهُذَليُّ (المسعودي) (خت ٤) : لهُ ذِكْرٌ في روايةٍ معلقةٍ عندَ البخاريِّ (٩٧١) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

١٩ ـ عَبدُ العَزيزِ بنُ مَيمونَ بنِ أبي رَوّادٍ الأزديُّ (خت ٤) : لهُ في الكتبِ التسعةِ اثنانِ وثلاثونَ روايةً ، منها روايتانِ مُعَلَّقتانِ عندَ البخاريِّ (٧١١ ، ٣٣١٨) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٢٠ ـ عَبدُ الكريمِ بنُ أبي المُخارقِ البَصريُّ (خت م ل ت س ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ رواياتٍ ، وذِكْرٌ عندَ البخاريِّ (١٠٥٣) وذكرٌ في مقدمة مسلمٍ ، ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٢١ ـ عَبدُ اللهِ بنُ جَعفرِ بنِ المِسوَرِ المَخْرَميُّ (خت م ٤) : لهُ في الكتبِ التسعةِ أربعُ رواياتٍ ، منها واحدةٌ معلقةٌ عندَ البخاريِّ (٢٤٩٩) وخمسُ رواياتٍ عندَ مسلمٍ (٥٨٢ ، ٩٦٦ ، ١٣٦٤ ، ١٦٨٤ ، ١٧١٨) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٢٢ ـ عَبدُ اللهِ بنُ صالحٍ ، كاتبُ الليثِ المِصريّ (خت د ق ت) : لهُ في الكتبِ التسعةِ تسعَ عشرةَ روايةً ، منها سبعُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٣ ، ٧٤٧ ، ٧٨٥ ، ١٣٨١ ، ٣٤٢١ ، ٤٤٢٤ ، ٦٧٤١) ولم يُخرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٢٣ ـ عَبدُ اللهِ بنُ عُبيدةَ الرَّبَذيُّ (أخو موسى) (خ) : لهُ في الكتبِ التسعةِ روايتانِ كلتاهُما عندَ البخاريِّ (٤٠٢٨ ، ٦٥١٣) ولم يُخرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٢٤ ـ عَبدُ اللهِ بنُ عُمرَ بنِ حَفصِ بنِ عاصمٍ العُمَريُّ (م ٤) : لهُ في الكتبِ التسعةِ مئةٌ وثمانٍ وعشرونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ مسلمٍ (١٦٨٦ ، ٢١٣٢) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثينِ (١٢٣٨ ، ٣٢٨٨) مقروناً بأخيهِ عُبيدِ اللهِ .

٢٥ ـ عَبدُ اللهِ بنُ لَهيعَةَ الحَضرميّ الغافقيُّ (م د ق ت) : لهُ في الكتبِ التسعةِ ثماني مئةٍ وستونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٦٢٤) ولم يُخرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٢٦ ـ عَبدُ المَجيدِ بنُ عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ المَكيُّ (م ٤) : لهُ في الكتبِ التسعةِ عشرُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٢٢٩) ولم يُخرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٢٧ ـ عبدُ الملكِ بنُ الرّبيعِ بنِ سَبْرةَ (م د ت ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ اثنتا عَشْرةَ عشرَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٤٠٦) ولم يُخرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٢٨ ـ عُبيدةُ بنُ مُعتِّبٍ ، أبو عَبدِ الكَريمِ (خت د ت ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ اثنا عشرَ روايةً ، منها متابعةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٥١٣٠) ولم يُخرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٢٩ ـ عَليّ بنُ زيدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ أبي مُليكةَ (بخ م ٤) : لهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ مئةٍ وسَبعةٌ وثلاثونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٧٨٩) ولم يُخرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٣٠ ـ عَمّارُ بنُ مُحَمّدٍ ، ابنُ أُختِ سُفيانَ الثّوريِّ ، أبو اليَقظانِ الكوفيُّ (م ت ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ تسعَ عشرةَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٥٥٢) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٣١ ـ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ الأسَديُّ ، المعروفُ بالتلِّ (خ س ت) : لهُ في الكتبِ التسعةِ خمسُ رواياتٍ ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (١٣٩٠ ، ٣٥٣٤) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٣٢ ـ مُحَمّدُ بنُ الحَسنِ المُزَنيُّ الواسِطيُّ (خ ل ت ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ رواياتٍ ، ولهُ عندَ البخاريِّ روايةٌ مقطوعةٌ في صِيَغِ التحمُّلِ والأداءِ في كتابِ العلمِ ، بابُ ما جاءَ في العلمِ ، قُبَيل رقم (٦٣) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٣٣ ـ مُحَمَّدُ بنُ الفضلِ السدوسيُّ ، أبو النعمانِ (عارِم) البَصْريُّ (ع) : لهُ في الكتبِ التسعةِ مئتانُ وثلاثٌ وستونَ روايةً ، منها مئةٌ وروايتانِ عندَ البخاريِّ منها (٥٦ ، ٥٨ ، ٢٣٧ ، ٢٦٢ ، ٢٩٢) ومنها تسعُ رواياتٍ عندَ مسلمٍ (١٢٤٠ ، ١٤٠٦ ، ١٥٣٦ ، ١٨٥٢) ولم يُخرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٣٤ ـ مُرَجّى بنُ رَجاءٍ الضّريرُ : ترجمَهُ في المجروحين وقال : خَرَجَ عن حدِّ العدالةِ مع أنّ له في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٩٠٠) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٣٥ ـ هِشامُ بنُ سَعْدٍ القُرَشيُّ ، مولى آلِ أبي لَهَبٍ (خت م٤) : لهُ في الكتبِ التسعةِ مئةٌ وأحدَ عشرَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (١٧٥٧ ، ٣٨١٨) وإحدى عَشْرةَ روايةً عندَ مسلمٍ (١٨٣ ، ٩٨٧ ، ١٠١٤ ، ١١٢٢) ولم يُخَرّجْ له ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٣٦ ـ هِلالُ بنُ أبي مالكٍ ـ سُوَيْدٍ ـ الأعمى الأزديُّ الأحمَريُّ ، أبو ظِلالٍ القَسْمَليُّ (خت ت) : لهُ في الكتبِ التسعةِ أربعُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٥٢٢١) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٣٧ ـ الوليدُ بنُ جُمَيعٍ الكوفيُّ (بخ م د ت س) : لهُ في الكتبِ التسعةِ إحدى

وعشرونَ روايةً ، منها روايتـانِ عندَ مسلمٍ (١٧٨٧ ، ٢٧٧٩) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٣٨ ـ يَحيى بنُ أبي زَكريّا الغَسّانيُّ ، أبو مَروانَ الواسِطيُّ (خ) : لهُ في الكتبِ التسعةِ أربعةُ أحاديثَ متّصلة ، كلّها عندَ البخاريِّ (١٣٨٩ ، ١٦٢٦ ، ٦٦٨٣ ، ٧٣٧٠) ولهُ روايةٌ مُعلّقةٌ (٢٥٨١) ولم يُخَرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

٣٩ ـ يونسُ بنُ أبي الفُراتِ الإسكافُ ، مَولى قُرَيشٍ (خ ت س ق) : لهُ في الكتبِ التسعةِ خمسُ رواياتٍ ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (٤٩٦٧ ، ٤٩٩٥) ولم يُخَرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

هذه إحصائية عجلى توضح إعراض ابن حبّان عن عددٍ كبير من رواة الشيخين اعتماداً على منهجه الخاص في تقويم الرجال وانتقاء مروياتهم .

وسوف أختار عدداً من الرواة الذين جرحهم ابن حبّان جرحاً بليغاً ، ثمّ أخرج عنهم هو في صحيحه ؛ محاولاً تفسير إخراجه لهم ، من غير تعسف في التفسير ، ولا تكلّفٍ في الدفاع .

كما سأختار عدداً من الرواة الذين جرحهم بعض النقّاد ، وأخرج ابن حبّان لكلّ منهم في صحيحه حديثاً أو أكثر !

المبحث الثاني

الرواة الذين صنّفهم ابن حبان
في مرتبة الترك وخرّج عنهم في صحيحه

إنّ ما يُعَجّب من الإمام ابن حبّان رحمه الله تعالى ؛ أن رواة مرتبة الترك عنده يزيدون على ألف رجل من غير تكرار ، ولم أجد ابن حبان خرّج إلاّ عن ستّة رواة منهم !

وسوف أخرّج أحاديثهم كلّها لأستبين كيف خرّج ابن حبان لهم وقد حكم عليهم بالترك؟ مذكّراً بأن الرقم السابق على الترجمة ؛ هو رقم المتَرجَم في ملحق مرتبة الترك في آخر كتابي هذا !

(٢١٨٨) زيادُ بنُ المنذرِ أبو الجارودِ الثّقَفيّ (مد) : كانَ رافضيّاً يَضعُ الحَديثَ في مثالبِ الصّحابةِ ، ويَروي في فَضائلِ أهلِ البَيتِ أشياءَ ما لها أصولٌ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِه . ومع هذا الكلام كله أخرج له في صحيحه حديثين (٥٥٦٦ ، ٥٧٣٥) .

وبإسنادي إلى الإمام ابن حبان في كتاب الحظر والإباحة ، ذكر الإخبار عن وصفِ ما يُعذّب به في القيامة أكلةُ أموال اليتامى (٥٥٦٦) قال رحمه الله تعالى : أخبرنا أحمدُ بنُ عليِّ بن المثنى : حدثنا عُقبة بن مُكرمٍ : حدثنا يونسُ بن بكيرٍ : حدثنا زيادُ بن المنذر عن نافع بن الحارث ، عن أبي برزة ؛ أن رسول الله قال : (يُبعث يومَ القيامة قومٌ من قبورهم ؛ تأجّجُ أفواههم ناراً) فقيل : مَن هم يا رسول الله؟ قال : (ألم ترَ الله يقول : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾) [النساء : ١٠] .

قال شعيب الأرنؤوط عن هذا الحديث وحديثه الآخر (٥٧٣٥) : إسناده ضعيف جداً ، زياد بن المنذر مجمعٌ على ضعفه ، ونسبه ابن معين إلى الكذب . وقال الشيخ الألباني في تخريج الإحسان (٥٥٤٠ ، ٥٧٠٥) : موضوع ![1] .

---

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٧٤٤٠) وابن عديّ في الكامل (٣ : ١٨٩) ونسبه الهيثميّ في المجمع (٧ : ٥٥) إلى أبي يعلى والطبراني وقال : فيه زياد بن المنذر وهو كذاب ، ونسبه في كنز العمال إلى من تقدم (٤ : ٣٤) وانظر الدرّ المنثور (٢ : ٤٤٣) .

أقول : ترجم ابن حبّان زياد بن المنذر في الثقات ترجمة مقتضبة ، وأعاده في المجروحين واتّهمه بالوضع ونقل تكذيبَ ابن معين له .

فلا أجد لابن حبّان أيّ مسوّغ لتخريج هذا الحديث ؛ لأنّ نظريته التي شرحها في الاعتبار على سبيل الدين ، وتصريحه هو بأنّ الرجل وضاع كذّاب ؛ لا يبقيان عذراً لمعتذر ![1] .

(٣٢٥٨) عَبدُ اللهِ بنُ عيسى الفَرْويّ : قال في المجروحين يَروي العَجائبَ ، ويَقلبُ الأخبارَ عَلى الثّقاتِ ، كتبنا نسخةً عن عمرو بن عمَر بنصيبين عنه كلّها مقلوبة يطول الكتاب بذكرها ! ومع هذا فقد أخرج له ابن حبان في صحيحه حديثاً .

وبإسنادي إلى الإمام ابن حبان في مناقب الصحابة ـ ذكر البيان بأنّ عزّ المسلمين بإسلام عمر ؛ كان ذلك بدعاء المصطفى صَلّى اللهُ عَليه وآلِهِ وسَلَّم (٦٨٨٢) قال رحمه الله تعالى : أخبرنا عمرو بن عمر بن عبد العزيز بنَصيبين : حدثنا عبد الله بن عيسى الفَرْويّ : حدثنا عبد الملك بن الماجِشون : حدثني مسلم بن خالد عن هشام بن عروةَ عن أبيه ، عن عائشة ؛ أن النبيّ صَلّى اللهُ عَليه وآلِهِ وسَلَّم قال : (اللّهم أعزَّ الاسلام بعمر بن الخطابِ خاصة)[2] .

قال الشيخ شعيب الأرناؤوط : إسناده ضعيف ، وقال الشيخ الألبانيّ (٦٨٤٣) : صحيحٌ لغيره !

أقول : كلام ابن حبان يشعر بأنّ الرجل في مرتبة الترك ، لكنّ للحديث شواهد أخرجها ابن حبان في الباب نفسه . فمنها حديث ابن مسعود (٦٨٨٠) وحديث ابن عمر (٦٨٨١) وحديث ابن عباس (٦٨٨٣) وفي أسانيد ثلاثتها ضعف .

فيظهر أنّ ابن حبان قوّى بعضها ببعض على قاعدته في الاعتبار ، وتبعه على ذلك الألبانيّ .

---

(١) انظر ملحق الترك في آخر هذا الكتاب (٢١٨٨) .

(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٤ : ٥٤) ولم يتكلم عليه بشيء ، ولم يعدّه الدكتور خلدون الأحدب من زوائد الخطيب على الستة ، مع أنه منها ، وهو على شرطه !

ومهما كان عُذرُ ابن حبان ؛ فإنّ الذي يحكم عليه هو بالترك ؛ لا يصحّ أن يخرّج حديثه اعتباراً كما نصّ على ذلك مراراً في كتبه .

(٢٥٢٦) عطاء بن أبي مسلم الخراساني : كان من خيار عباد الله ، غير أنه كان رديء الحِفْظ كثير الوهم ، يُخْطِئ ولا يعلم ، فَحُمِلَ عنه ، فلما كثر ذلك في روايته ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بِه .

له في الكتب التسعة ثلاثٌ وأربعون روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عند مسلم (٩٧٧) وأخرج له ابن حبان في صحيحه رواية واحدة .

فبإسنادي إلى الإمام ابن حبان في كتاب القضاء ـ ذِكر الخبر المدحض قولَ من نفى جوازَ استعمال القرعة في الأحكام (٥٠٧٥) قال رحمه الله تعالى : أخبرنا الهيثم بن خلف الدوري ببغداد قال : حدثنا عبد الأعلى بن حماد قال : حدثنا حمّاد بن سلمة عن أيوبَ ، عن ابن سيرين ، عن عمران بن حصين رضي الله عنه .

وبه إليه فيه وبإسناده في الحديث ذاته إلى حمّاد قال : وحدّثني قتادة وحميد وسماك بن حرب عن الحسن ، عن عمران بن حصين .

وبه إليه فيه وبإسناده في الحديث ذاته إلى عبد الأعلى بن حمّاد ، عن حمّاد ، عن عطاء الخراساني ، عن سعيد بن المسيب ؛ أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته وليس له مال غيرهم (فأقرع رسول الله صَلّى اللهُ عَليه وآلِه وسَلَّم بينهم ، فأعتق اثنين وردّ أربعة في الرق)[١] قال شعيب الأرنؤوط : حديث صحيح

قلت : تصحيح الشيخ شعيب إنما هو لحديث عمران بن حصين ، أما مرسل سعيد ابن المسيّب ، فقد تابعَ عطاءً عليه مكحول عند عبد الرزاق والشافعي وسعيد بن منصور[٢] .

(١) هذه هي الرواية الحديثية الصحيحة ، ولم أجد من المشتغلين بالحديث الشريف من يراعيها على الإطلاق ، وانظر تخريج طرق الحديث ورواياته في الإحسان (١١ : ٤٦٥) .

(٢) الإحسان (١١ : ٤٦٦) .

ولا ريب في أنّ اعتماد ابن حبّان على موصول عمران ، ومرسل سعيد يكون بمنـزلة شاهد يعضده ، أو أنّ الرواية جاءت هكذا ، فلم ير ابن حبان في حذف المرسل فائدة ، أو أراد أن يقول : إنّ عطاء لم ينفرد بهذا المرسل عن سعيد ، بل تابعه عليه غيره ، والله تعالى أعلم .

وهنا يرد السؤال المتكرّر : هل قول ابن حبان : بَطَلَ الاحتجاج به ؛ يعني : إنما الذي بطل هو الاحتجاج بمفاريده ، فإذا توبع ؛ قبل؟

أجَبْنا على هذا السؤال عند شرح مصطلح (بَطَلَ الاحتجاجُ به) .

(٢٥٢٩) مُجالدُ بنُ سَعيدِ بنِ عُميرٍ الهَمْدانيّ الكوفيّ (م ٤) : كانَ رَديءَ الحِفظِ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويرفعُ المراسيلَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

وله في الكتب التسعة مئة وستٌّ وأربعون روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عند مسلم (١٤٨٠) وأخرج له ابن حبان في صحيحه روايةً واحدة .

أقول : في ترجمته أوضحت أقوال العلماء فيه ، فانظرها قبل قراءة تخريج حديثه هذا .

فبإسنادي إلى الإمام ابن حبان في الرضاع ، باب النفقة (٤٢٥٢) قال رحمه الله تعالى : أخبرنا أبو يعلى قال : حدثنا أبو خيثمة قال : حدثنا هُشيم قال : أخبرنا سيّارٌ وحصينٌ و مغيرةُ و مجالدٌ و إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ و داودُ ـ كلُّهم ـ عن الشعبي قال : دخلت على فاطمة بنت قيس ، فسألتُها عن قضاء رسول الله صَلّى اللهُ عَليه وآلِهِ وسَلَّم فقالت : «طلقها زوجها البتةَ» قالت : فخاصمتُ إلى رسول الله صَلّى اللهُ عَليه وآلِهِ وسَلَّم في السكنى والنفقة؟ فلم يجعل لي سُكنى و لا نفقةَ ، وأمرني أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم[1] . قال الشيخ شعيب : إسناده صحيح على شرطهما .

قلت : سبب تخريج ابن حبان عن مجالدٍ فيما يظهر لي أنه وُجد في الرواية هكذا مقروناً إلى هؤلاء الثقات الأعلام ، من غير أن يكون لابن حبان أو للحديث حاجةٌ إليه البتّة !

---

(١) انظر تخريج الحديث في الإحسان (١٠ : ٦٣ ـ ٦٧) .

(٢٧٩٩) مُصعبُ بنُ ثابتِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيرِ الأسديّ القُرَشيّ (د س ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَنفردُ بِالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، فلما كَثُرَ ذلك مِنهُ ؛ استُحِقَّ مُجانبَةَ حَديثِه . ومع هذا فقد أخرج له ابن حبان في صحيحه ثلاثة أحاديث (١٩٩٢ ، ٢١٦٨ ، ٢١٧٠ ، ٥٢٩٦) .

فبإسنادي إلى الإمام ابن حبان في كتاب الصلاة ، ذكر وصف التسليم الذي يَخرج المرء به من صلاته (١٩٩٢) قال رحمه الله تعالى : أخبرنا الحسن بن سفيان قال : حدثنا حبان بن موسى قال : أخبرنا عبدالله قال : أخبرنا مصعب بن ثابت عن إسماعيل بن محمد عن عامر بن سعيد بن أبي وقاص عن أبيه قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلِّمُ عن يمينه وعن يساره حتى يُرى بياضُ خَدِّه) .

فقال الزهري : لم يُسمع هذا الخبرُ من حديث رسول الله صَلّى اللهُ عَليه وآلِهِ وسَلَّم !

قال إسماعيل : كل حديث النبي صَلّى اللهُ عَليه وآلِهِ وسَلَّم سمعتَه؟ قال : لا ! قال : فالثلثين؟ قال : لا ! قال : فالنصف؟ قال : لا ! قال : فهو من النصف الذي لم تسمع ![1] .

قال شعيب الأرنؤوط : حديث صحيح ، مصعب بن ثابت ـ وإن ضعفه غير واحدٍ من الأئمة ـ تابعه على حديثه غير واحد من الثقات .

قلت : مدار هذا الحديث على إسماعيل بن محمد الوقاصي ، رواه عنه :

ـ إبراهيم بن سعد الزهريّ عند الشافعيّ

ـ وعبد الله بن جعفر المَخرّمي عند مسلم ، ومن طريقه أخرج الحديث في صحيحه !

ـ ومصعب بن ثابت عند ابن حبان وغيره .

وأخرجه أحمد في مسنده ، والبغويّ في شرح السنة من طريق موسى بن عقبة عن عامر بن سعد ![2] .

---

(١) انظر هذا الحوار في الإحسان (٥ : ٣٣٢) وسنن البيهقي الكبير (٢ : ١٧٨) .

(٢) انظر تخريج طرق الحديث في الإحسان (٥ : ٣٣٢) .

فيكون مصعب قد توبع متابعةً تامة من راويين ، ومتابعة قاصرة من موسى بن عقبة وهذا أهمّ ما يُعنى به ابن حبان وسائر المحدثين !

وبه إليه في الصلاة ، باب فرض متابعة الإمام (٢١٦٨) قال ابن حبان : أخبرنا الفضل بن الحباب قال : حدثنا مسدد بن مسرهد و علي ابن المديني قالا : حدثنا حُمَيد ابن الأسود قال : حدثنا مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير قال : جئت فقعدت ! فقال محمد بن مسلم بن خباب : جاء أنس بن مالك فقعد مكانك هذا فقال : تدرون ما هذا العود؟ قلنا : لا ، قال : إن رسول الله صَلّى اللهُ عَليه وآلِه وسَلَّم كان إذا قام إلى الصلاة أخذ بيمينه ثم التفت فقال : (اعتدلوا ، سووا صفوفكم) ثم أخذ بيساره ثم قال : (اعتدلوا ، سووا صفوفكم) فلما هدم المسجد ؛ فُقِد ، فالتمسه عمر رضوان الله عليه فوجده قد أخذه بنو عمرو بن عوف ، فجعلوه في مسجدهم ، فانتزعه فأعاده ! وكرّره ابن حبان في الباب نفسه (٢١٧٠) .

قال الشيخ شعيب : إسناده ضعيف ، يعني بمصعب بن ثابت ، ومحمد بن مسلم بن خباب روى عنه اثنان وذكره ابن حبان في الثقات .

قلت : إنما ضعفه شعيب ؛ لانفراد مصعب بن ثابت به ، لكنّ ابن حبان أخرج حديث أنس بن مالك في تسوية الصفوف من طريق قتادة عنه (٢١٧١ ، ٢١٧٤) ومن طريق حميد الطويل عنه (٢١٧٣) .

وأخرج له شواهد من حديث النعمان بن بشير (٢١٦٥ ، ٢١٧٦) ومن حديث أبي مسعود البدري (٢١٧٢ ، ٢١٧٨) ومن حديث أبي هريرة (٢١٧٧ ، ٢١٧٩) وبقيت حكاية العود هي التي انفرد بها مصعب بن ثابت فقط ، وهي حكاية لا ينبني عليها تشريع وفيها قصةٌ تدلّ على أنّ راويَها حَفِظَها ، والله تعالى أعلم .

وبه إليه في الأطعمة ، باب الضيافة ، ذكر إباحة دعاء الضيف للمُضيف عند فراغه من الطعام (٥٢٩٦) قال ابن حبان : أخبرنا الحسين بن إدريس الأنصاري قال : حدثنا هشام بن عمار قال : حدثنا سعيد بن يحيى قال : حدثنا محمد بن عمرو بن علقمة عن مصعب بن ثابت ، عن عبد الله بن الزبير قال : أفطر رسول الله صَلّى اللهُ عَليه وآلِه وسَلَّم

عند سعد فقال : (أفطرَ عندكم الصائمون ، وصلَّتْ عليكم الملائكة ، وأكلَ طعامَكُم الأبرارُ) قال شعيب الأرنؤوط : صحيح بشاهده وهذا سند ضعيف .

قلت : وقد أورد الشيخ شعيب شاهده من حديث أنس من طرق كثيرة ، فيكون ابن حبان أخرجه لهذا الشاهد ، ولا عتب عليه في ذلك !

لكن بقي السؤال ذاته : إذا كان مصعب ممن يقبل في المتابعات ، فما معنى استحباب مجانبة حديثه ، وما معنى هذه الاستخارة التي أسفرت عن وضعه في كتاب المجروحين؟

الجوابُ في شرح ألفاظ ابن حبّان في الجرح والتعديل في الباب الآتي .

(٢٥٣٨) يحيى بن عيسى بن مُحَمَّد التيمي الرملي (بخ م د ت ق) : كان ممن ساء حِفْظه ، وكثر وهمه ، حتى جعل يخالف الأثبات فيما يروي عَن الثِّقات ، فلما كثر ذلك منه ؛ بطل الاحتجاج بِه .

قلت : له في الكتب التسعة تسع روايات ، منها رواية واحدة عند مسلم (١٤٤) وأخرج له ابن حبان في صحيحه روايةً واحدةً .

وبإسنادي إلى الإمام ابن حبان في كتاب السِيَر ـ ذكر الخبر المفسر لقوله تعالى : ﴿حتى يُعطوا الجِزْيَةَ عن يدٍ وهم صاغرون﴾ (التوبة : ٢٦) (٤٨٨٦) قال رحمه الله تعالى : أخبرنا أبو يعلى قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال : حدثنا يحيى بن عيسى قال : حدثنا الأعمش عن شقيق ، عن مسروق ، عن معاذ بن جبل قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن ، فأمرني أن آخذ من البقر من كل أربعين مسنّة ، ومن كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ، ومن كل حالم ديناراً ، أو عَدْلَه معافر) .

قال شعيب الأرنؤوط : حديث صحيح ، رجاله ثقات غيرَ يحيى بن عيسى ، فمن رجال مسلم ، وهو صدوق يخطئ وقد توبع على حديثه !

أقول : مدار الحديث على معاذ بن جبل ، رواه عنه :

ـ مسروق عند ابن حبان وغيره .

ـ وشقيق بن سلمة عند أحمد وأبي داود وغيرهما .

- ويحيى بن الحكم عند أحمد

- وإبراهيم النخعي عند الدارمي وغيره .

كما توبع يحيى بن عيسى متابعة تامة عن الأعمش ، تابعه معمر والثوري عند عبد الرزاق وابن عبد البر في التمهيد[١] . ولهذه المتابعات التامة والقاصرة ؛ صار يحيى ابن عيسى فضلة في السند ، لا ينبني على وجوده أو عدمه شيء !

(٢٤٦٢) يزيد بن عَبْد الرَّحْمَن الدالاني ، أبو خالد الواسطيّ (٤) : كثير الخَطَأ فاحش الوهم ، يخالف الثِّقات في الروايات ، حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة علم أنها معمولة أو مقلوبة ، لا يجوز الاحْتِجاج بِه إذا وافق الثِّقات ، فكيف إذا انْفَرَد عنهم بالمعضلات؟ قلت : ومع هذا فقد أخرج ابن حبان له رواية في صحيحه .

فبإسنادي إلى ابن حبان في كتاب الصلاة ، باب صفة الصلاة (١٨٠٨) قال رحمه الله تعالى : أخبرنا الفضل بن الحباب قال : حدثنا إبراهيم بن بشار قال : حدثنا سفيان عن مِسْعَر بن كدام و يزيد أبي خالد عن إبراهيم ابن اسماعيل السكسكي عن ابن أبي أوفى ، أن رجلا قال : يا رسول الله ، علِّمني شيئا يجزئني عن القرآن ؟ قال : (قل : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) قال سفيان : أراه قال : (ولا حول ولا قوة إلا بالله)

قال أبو حاتم : يزيد أبو خالد : هو يزيد بن عبد الرحمن الدالاني أبو خالد

قال شعيب الأرنؤوط : إسناده حسن[٢] .

قلت : لاحاجة إلى التطويل ، فقد أخرج ابن حبان عن يزيد مقروناً بِمِسْعَر !

لكن نترك لابن حبان نفسه أن يردّ هو على قوله : لا يجوز الاحْتِجاج بِه إذا وافق الثِّقات !

من هذا التخريج الوجيز تبيّن لنا ثلاثة أمور :

---

(١) انظر تخريج طرق الحديث في الإحسان (١١ : ٢٤٤) .

(٢) انظر تخريج طرق الحديث في الإحسان (٥ : ١١٤) .

ـ الأوّل : أن ابن حبان دقيق جدّاً في اختيار رواة كتابه وانتقاء رواياتهم .

ـ الثاني : أنّ جميع أولئك الرواة قد توبعوا على أحاديثهم ، أو وجدت لها شواهد قوية تعضدها .

ـ الثالث : أنّ من العسير الوقوفَ عند كلام نقاد الحديث بصفته حدوداً معرِّفة ، وإنما هو كلام تقريبي ، واستثناءاته لا بدّ منها .

المبحث الثالث

تخريج ابن حبّان عن رواة صنَّفَهُم غيرُه في مرتبة الترك

المطلب الأول: تخريجه عن راوٍ متّهمٍ بوضع الحديث:

تقدَّمَ نقلُ كلام ابنِ حِبّانَ على أنواع الوضع، ويحسن هنا أن أنقل نصاً واحداً من مقدمة صحيحه يذكِّر بالنصوص الكثيرة المتقدمة بهذا الخصوص.

قال رحمه الله تعالى: «وإني أمثل للاعتبار مثالاً يستدرك به ما وراءه. وكأنّا جئنا إلى حَمّاد بن سلمة، فرأيناه روى خبراً عن أَيّوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبيّ صَلّى اللهُ عَليه وآلِهِ وسَلَّم، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أَيّوب، فالذي يلزمنا فيه التوقّفُ عن جرحه، والاعتبارُ بما روى غيره من أقرانه.

فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر: هل رواه أصحابُ حَمّاد عنه، أو رجل واحد منهم وحده؟

فإن وجد أصحابُه قد رووه؛ عُلم أن هذا قد حدّث به حَمّادٌ.

وإن وجد ذلك من رواية ضعيفٍ عنه؛ ألزق ذلك بذلك الراوي دونه!

فمتى صَحَّ أنه روى عن أَيّوب ما لم يتابع عليه؛ يجب أن يُتوقفَ فيه، ولا يلزق به الوهن!

بل يُنظر: هل روى أحدٌ هذا الخبرَ من الثقات عن ابن سيرين غير أَيّوب؟ فإن وجد ذلك؛ عُلم أن الخبر له أصل يَرجع إليه، وإن لم يوجد ما وصفنا؛ نظر حينئذ: هل روى أحدٌ هذا الخبرَ عن أبي هريرة غيرُ ابن سيرين من الثقات؟ فإن وجد ذلك؛ عُلم أن الخبرَ له أصل!

وإن لم يُوجد ما قلنا؛ نُظر هل روى أحد هذا الخبرَ عن النبيّ صَلّى اللهُ عَليه وآلِهِ وسَلَّم غيرُ أبي هريرة؟

فإن وُجِدَ ذلك؛ صَحَّ أن الخبرَ له أصلٌ، ومتى عُدم ذلك ـ والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة ـ عُلم أن الخبرَ مَوضوعٌ لا شك فيه، وأن ناقلَه الذي تفرّد به؛ هو الذي وضعه!

هذا حكم الاعتبار بين النقلة في الروايات ، وقد اعتبرنا حديثَ شيخٍ شيخٍ على ما وصفنا من الاعتبار على سبيل الدين ، فمن صحّ عندنا منهم أنه عدلٌ ؛ احتججنا به وقَبِلْنا ما رواه ، وأدخلناه في كتابنا هذا .

ومن صحّ عندنا أنه غيرُ عدل بالاعتبار الذي وصفناه ؛ لم نحتجّ به ، وأدخلناه في كتاب المجروحين من المحدثين بأحد أسباب الجرح ؛ لأنّ الجرحَ في المجروحين على عشرين نوعاً ، ذكرناها بفصولها في أول كتاب «المجروحين» بما أرجو الغنية فيها للمتأمل إذا تأملها ، فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب !»[1] .

والراوي المتَّهم بوضع الحديث هو زكريّا بن يحيى الوَقّار ؛ اتّهمه صالح جزرة وابن عَديّ والدارقطنيّ بالكذب ووضع الحديث ، وحكمَ الشيخ الألبانيُّ على حديثه بالوضع !

بإسنادي إلى ابن حبان في كتاب البرّ والإحسان ، باب ما جاء في الطاعات وثوابها ذِكر تفضُّل الله جلّ وعلا بكَتْبه حسنة واحدةً لمن همّ بسيّئةٍ فلم يعملها . وكَتْبها سيئةً واحدةً إذا عملها ، مع محوها عنه إذا تاب (٣٨١) قال رحمه الله تعالى : أخبرنا إسماعيلُ بن داود بن وردان بمصر قال : حدثنا زكريا بن يحيى الوقّار : حدثنا ابن وهب عن مالكٍ ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله صَلّى اللهُ عَليه وآلِه وسَلَّم ، عن الله جلّ وعلا قال : (إذا همّ عبدي بسيئة ، فلم يعملها ؛ فاكتبوها له حسنة ، فإن عملها ؛ فاكتبوها له سيئةً ، فإن تاب منها ؛ فامحوها عنه .

وإذا هم عبدي بحسنة ، فلم يعملها ؛ فاكتبوها له حسنة ، فإن عملها ؛ فاكتبوها له بعشرة أمثالها إلى سبع مئة ضعف) .

قلت : مدار هذا الحديث على أبي هريرة ، رواه عنه عند ابن حبان فقط : همام بن منبه (٣٧٩) والأعرج (٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢) وعبد الرحمن الحرقي ، ومحمد ابن سيرين (٣٨٤) .

وطريق الأعرج رواها عنه أبو الزناد (٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢) ورواها عن أبي الزناد :

(١) الإحسان (١ : ١٥٥) .

سفيان الثوري ، وورقاء ابن عمر اليشكري ، ومالك بن أنس !

فيكون زكريا بن يحيى الوقّار قد انفرد بطريق ابن وهبٍ عن مالكٍ ، عن أبي الزناد لكنه حسب مصطلح أهل الحديث قد توبع عن شيخ شيخه من ثقتين عالمين ، فغدا هو فضلة في هذه الطريق ، فكيف إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الرجل دون المدار بمراحل؟

سيقال : إنّ المتهم بوضع الحديث لا يُقبل في المتابعات ولا في الشواهد؟ وهذا صحيح ، لكن يكون الحكم في هذه الحال على إسناد هذه الطريق ، لا على متن الحديث إذ متن الحديث محفوظ ، فالقول بأنه موضوع كما قال الشيخ الألباني (٣٨٢) يوهم أنّ متن الحديث موضوع ، وكيف يكون موضوعاً وهو عند البخاري ومسلم وغيرهما؟!

والمهمّ هنا أنّ ابن حبان ترجم زكريا الوقّار في الثقات ، وقال : يخطئ ويخالف ، ونصّ على الحديث الذي أخطأ فيه ـ وهو غير هذا ـ ولم يره يستحقّ ذاك الاتهام بالكذب ووضع الحديث ، كما فعل صالح جزرة وابن عديّ والدارقطنيّ[1] .

فتخريج ابن حبان حديثَه ضمن عدد من الطرق المتتابعة ؛ كان على شرطه في عملية الاعتبار على سبيل الدين ! والذي يريده هو منه أنّ الرجل إذا توبع على حديثه ؛ فلا ضير من تخريج حديثه ؛ لأنه لا يستحقّ عنده الترك .

ويمكن أن يَفهم هذا التخريجَ من شاء ؛ بأنه تنبيه إلى أنّ موافقة المتروك لا قيمة لها وهذا صنيع كثير من المحدثين منهم البخاريّ ومسلم !

المطلب الثاني: تخريجه أحاديث عن رواة من مرتبة منكر الحديث:

عقب حديث أبي حُميدٍ الساعديّ (١٨٦٧) قال ابن حبّان : «عبد الحميد بن جعفر رضي الله عنه أحد الثقات المتقنين ، قد سبرت أخباره ؛ فلم أره انفرد بحديث منكر لم يشارَكْ فيه ، وقد وافق عبدَ الحميد بن جعفر في هذا الخبر فليحُ بن سليمان و عيسى بنُ عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء ، عن أبي حُمَيد» .

---

(١) الثقات (٨ : ٢٥٣) والكامل (٣ : ٢١٥) : يضع الحديث ، ونقل كلام صالح ، وسنن الدارقطني (١ : ٣٣٣) : منكر الحديث متروك ، والإحسان (٢ : ١٠٥) .

وهذا يعني أن الحديث المنكر هو الحديث الذي ينفرد به راوٍ واحد عن شيخٍ يجتمع الرواة عنه على خلافه .

وفي تخريج صحيح ابن حبان ؛ لم يستعمل الشيخ شعيب الأرناؤوط حكمَ حديث منكر ، إلاّ مرة واحدةً قال فيها : فيه فلان وهو منكر الحديث ، ولم يستعمل حكم حديث شاذّ ، بينما أطلق الشيخ الألباني حكم منكر (٢٣) ثلاثاً وعشرين مرّة (٤٣ ، ٤٥ ، ٣٧٧ ، ٨٨٠ ، ٨٨٢ ، ١١٨٦ ، ١٧١٩ ، ١٧٦١ ، ٢٢٨٠ ، ٢٨٧٧ ، ٢٩٦٦ ، ٣٠٢٤ ، ٣٥٣٨ ، ٤٥٧٨ ، ٥٠٨٥ ، ٥٥٥٦ ، ٥٦٥٤ ، ٦١٧١ ، ٦١٧٢ ، ٦١٧٣ ، ٦٤٥٣ ، ٦٧٨٦ ، ٦٩٥٢) .

واستعمل حكمَ شاذّ (٢٠) عشرين مرّة (١٩٧ ، ٢٥٦ ، ١٢٢٤ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩١م ، ١٩٥٨ ، ٢٥٩٧ ، ٢٦١٤ ، ٢٦٦٠ ، ٢٦٦٢ ، ٢٨١٩ ، ٣٦٠١ ، ٣٦٤٤ ، ٤١٢٠ ، ٥١٣٧ ، ٥٨١٢ ، ٥٩٩٠ ، ٦٩٥٩ ، ٧٤٤٤) واستعمل مصطلح (منكر أو شاذّ) مرةً واحدةً فقط (٢٨٢٦) .

ولم يحكم الشيخ شعيب على أيّ حديث بالوضع ، وأطلق الشيخ اللباني حكم موضوع ثلاث مرات (٣٨٢ ، ٥٥٤٠ ، ٥٧٠٥) وبقية المصطلحات : ضعيف جداً ، وضعيف وحسن ، وحسن لغيره ؛ قد استعملها كلّ واحد منهما .

ولنطّلع اطّلاعاً تطبيقيا يسيراً على كيفية تعامل ابن حبان مع عوارض الضبط ؛ فسوف أخرّج الأحاديث الثلاثة التي حكم عليها الشيخ الألباني بالوضع .

والحديث الذي سأسوقه من مفاريد يحيى بن سليم الطائفي عن عبيد الله بن عمر العمريّ .

بإسنادي إلى الإمام ابن حبان في كتاب الحجّ ، باب فضل المدينة النبوية ـ ذكر اجتماع الإيمان وانضمامه إلى المدينة (٣٧٢٧) قال رحمه الله تعالى : أخبرنا صالحُ بنُ الأَصبغِ بن عامر التنوخي بِمَنْبج : حدثنا أحمد بن حرب الطائي : حدثنا يحيى بن سليم : حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها) .

قال شعيب الأرنؤوط : يحيى بن سُليم الطائفي ، قال عنه النسائي : هو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر وقد أخطأ في رواية هذا الحديث ، فقد أخرجه البزّار (١١٨٢) من هذا الطريق وقال : تفرّد به يحيى بن سُليم عن عبيد الله ، ورواه غيره عن عبيد الله ، عن خبيب ، عن حفص ، عن أبي هريرة .

بينما قال الشيخ الألباني في تخريج الإحسان (٣٧١٩) : صحيح لغيره !

قلت : حديث أبي هريرة المشار إليه أخرجه ابن حبان في الباب نفسه (٣٧٢٨ ، ٣٧٢٩) .

وحديث ابن عمر أخرج مسلم أيضاً لكن بغير ذاك الإسناد .

فبإسنادي إلى الإمام مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً (١٤٦) قال رحمه الله تعالى : حدثني محمدُ بن رافع والفضلُ بن سهل الأعرج قالا : حدثنا شَبابة بن سوار : حدثنا عاصم ـ وهو ابن محمد العمري ـ عن أبيه عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «إن الإسلام بدأ غريباً ، وسيعود غريباً كما بدأ ، وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها» .

فيكون يحيى بن سُليم الطائفيّ قد أخطأ في تركيب إسناد حديث أبي هريرة على حديث ابن عمر ، وهذا خطأ فاحش عند المحدثين ، وإن كان المتن واحداً ، أو متقارباً !

وابن حبان نفسه ترجم يحيى بن سليم في الثقات ساكتاً عليه ، لكنه في ترجمة عمران بن مسلم القصير من الثقات قال : في رواية يحيى بن سليم عنه بعض المناكير وفي ترجمة عمران من المجروحين قال : «ما رواه عنه القربى مثل سويد بن عبد العزيز ويحيى بن سليم وذويهما ففيه مناكير كثيرة ، فلست أدري أكان يُدْخَلُ عليه فيجيب أم تغير حتى حُمِلَ عنه هذه المناكير ، على أن يحيى بن سليم وسويد بن عبد العزيز جميعاً يكثران الوهم والخطأ عليه»[1] .

فإذا كان يحيى بن سُليم يكثر من المناكير عن عمران ، فمن الممكن أن يروي مناكير

(١) انظر ترجمة عمران في الثقات (٧ : ٢٤٢) والمجروحين (٢ : ١٢٣) وترجمة يحيى في الثقات (٧ : ٦١٥) .

عن غيره ، فكيف فات ابن حبان هذا؟

أقول : من المعلوم لدى المحدثين أنّ رواية المناكير شيءٌ ، ووصف الرجل بأنه منكر الحديث شيءٌ آخر ، فكلّ ثقة يمكن أن يخالف في بعض حديثه ، فيُجتنب ما خالف فيه ، ويُحتجّ بباقيه !

أما منكر الحديث فهو ذاك الراوي الذي أفحش في التفرد والمخالفة ، الدّالاّن على سوء حفظه وكثرة وهمه !

ويبدو لي أنّ ابن حبّان رجّح أن يكون الحديث عند عبيد الله بن عمر العمري عن أبي هريرة وابن عمر ، إذ كيف يكون عند العمريّ حديث أبي هريرة ، ولا يكون عنده حديثُ أهل بيته؟ وهو نَظَرٌ يحتاج إلى وقفة ، فابن حبان ليس ممن يطلق الكلام جزافاً ويبقى حكم الشيخ الألباني هو الأقرب إلى الصواب ، والله تعالى أعلم[1] .

وبإسنادي إلى الإمام ابن حبّان في كتاب الوحي ، ذكر وصف نزول الوحي ـ ذكر الخبر المدحض قولَ من زعم أنّ الله جلّ وعلا لم ينزل آيةً إلاّ بكمالها (٤٣) قال رحمه الله تعالى : «أخبرنا أبو خليفة : حدثنا عثمان بن الهيثم المؤذّن : حدثنا عوف بن أبي جميلة عن يزيد الفارسي : قال ابن عباس : قلت لعثمان بن عفان : ما حملكم على أن قرنتم بين الأنفال وبراء ، وبراءة من المئين والأنفال من المثاني ، فقرنتم بينهما؟ فقال عثمان : كان إذا نزلت من القرآن الآية دعا النبيّ صَلّى اللهُ عَليه وآلِه وسَلَّم بعضَ من يكتب فيقول له : (ضَعْهُ في السورة التي يُذكر فيها كذا) وأنزلت الأنفال بالمدينة ، وبراءة بالمدينة من آخر القرآن ، فتوفي رسول الله صَلّى اللهُ عَليه وآلِه وسَلَّم ولم يخبرنا أين نضعها؟ فوجدت قصتَها شبيهاً بقصة الأنفال ، فقرنت بينهما ، ولم نكتب بينهما سطر ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ﴾ فوضعتها في السبع الطُوَل»[2] .

---

(١) انظر تخريج الحديث في الإحسان (٩ : ٤٥) وفتح الباري (٤ : ١١٢) .

(٢) من حديث ابن عباس أخرجه أحمد في المسند (١ : ٥٧ ، ٦٩) وأبو داود في الصلاة ، باب من جهر بالبسملة (٧٨٦) والنسائيّ في الكبرى (٨٠٠٧) والطبراني في الأوسط (٧٦٣٨) والبيهقي في السنن الكبير (٢ : ٤٢) والترمذيّ في تفسير سورة التوبة (٣٠٨٦) وقال : حسن صحيح ، والحاكم في المستدرك (٢ : ٢٤١ ، ٣٦٠) وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

أقول : مدار حديث الباب على عوف بن أبي جميلة ، رواه عنه جمعٌ منهم : إبراهيمُ ابن عُلَيّة عند أحمد ، وأشعثُ بن سوار عند الطبراني في الأوسط ، وإسحاقُ الأزرق عند البيهقي ، وروحُ بن عبادة عند الحاكم ، وعثمانُ بن الهيثم عند ابن حبان ، وهوذةُ بن خليفة عند الحاكم .

وقد صححه الترمذيّ وابن حبّان والحاكم ! بينما قال الشيخ أحمد شاكر : لا أصل له ، وتابعه الشيخ شعيب ، وقال الألباني : حديث منكر .

وعلّة سنده الكبرى جهالة يزيد الفارسيّ ، فليس هو يزيد بن هُرمز ، قال الترمذي عقب تخريج الحديث : هذا حديث حسن صحيح ، لا نعرفه إلا من حديث عوف عن يزيد الفارسي ، عن ابن عباس .

ويزيد الفارسي هو من التابعين قد روى عن ابن عباس غيرَ حديث ، ويقال : هو يزيد ابن هرمز ، ويزيد الرقاشي ؛ هو يزيد بن أبان الرقاشي - وهو من التابعين - ولم يدرك ابن عباس ، إنما روى عن أنس بن مالك ، وكلاهما من أهل البصرة ، ويزيد الفارسي أقدم من يزيد الرقاشي .

أقول : هذا ما قاله الترمذيّ في التفريق بين يزيد بن هرمز ، ويزيد الفارسيّ ، لكن ابن حبان ترجم عبد الله بن يزيد بن هرمز في الثقات فقال : «يزيد بن هرمز المدني مولى بني ليث ، يروي عن أبي هريرة ، كنيته أبو عبد الرحمن ، وقد قيل : أبو عبد الله ، وكان أمير الموالي يوم الحرة ، روى عنه ابنه عبد الله بن يزيد بن هرمز ، وهو الذي يروي عنه عوف الأعرابي ويقول : ثنا يزيد الفارسي عن ابن عباس . مات في خلافة عمر بن عبد العزيز» . وقال نحو ذلك في ترجمة ولده عبد الله بن يزيد بن هرمز[١] .

فيكون ابن حبان قد خرّج الحديث لاعتقاده أنّ المترجَمَ ثقةٌ على شرطه ، وسواءٌ أخطأ في ذلك أم أصاب ؛ فلا لوم عليه في اجتهاده ، لكنّ ابن حبان فقيهٌ كبير ، فكيف غفل عن نكارة متنه؟

---

(١) ترجمة يزيد في الثقات (٥ : ٥٣١) وترجمة عبد الله فيه (٧ : ١٢) .

قال الشيخ أحمد شاكر ما ملخّصه : «هذا الحديث لا أصل له لأمور :

ـ أوّلها : جهالة يزيد الفارسيّ الذي انفرد بروايته .

ـ ثانيها : أنّ فيه تشكيكاً في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعيّ قراءةً وسماعاً وكتابةً في المصاحف .

ـ ثالثها : أنّ فيه تشكيكاً في إثبات البسملة في أوائل السور ، كأنّ عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه ، وحاشاه من ذلك .

قال : فلا علينا إذا قلنا : إنه حديث لا أصل له ؛ تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لاخلاف عليها بين أئمة الحديث»(١) .

المطلب الثالث: تخريجه عن رجل ناصبيّ متروك حديثاً عجيباً

بإسنادي إلى الإمام ابن حبان في كتاب البرّ والإحسان ، باب ما جاء في الطاعات وثوابها ـ ذكر استحباب أن يكون للمرء من كلّ خير حظٌّ رجاء التخلّص في العقبى بشيء منها (٣٦١) قال رحمه الله تعالى : أخبرنا الحسن بن سفيان الشيباني و الحسين ابن عبد الله القطان بالرقة و ابن قتيبة ـ واللفظ للحسن ـ قالوا : حدثنا إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني قال : حدثنا أبي عن جدي ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي ذر قال : «دخلت المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس وحده قال : (يا أبا ذر إن للمسجد تحية ، وإن تحيته ركعتان ، فَقُمْ فاركَعْهُما)» وساق الحديث بطوله ، ثم قال : «أبو إدريس الخولاني هذا هو عائذ الله بن عبد الله ، ولد عام حنين في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومات بالشام سنة ثمانين . ويحيى بن يحيى الغساني من كندة من أهل دمشق ، من فقهاء أهل الشام وقرائهم ، سمع أبا إدريس الخولاني وهو ابن خمس عشرة سنة ، ومولده يوم راهط في أيام معاوية بن يزيد ، سنة أربع وستين ، وولاه سليمان بن عبد الملك قضاءَ الموصل ، سمعَ سعيدَ بن المسيب وأهل

---

(١) انظر تحقيقاً نفيساً في مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر (٣٩٩) ومسند أحمد بتحقيق شعيب الأرناؤوط (٣٩٩) والإحسان (١ : ٢٣١) .

الحجاز فلم يزل على القضاء بها ، حتى ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة فأقره على الحكم ، فلم يزل عليها أيامه وعُمّر حتى مات بدمشق سنة ثلاث وثلاثين ومئة» .

قال شعيب الأرنؤوط : إسناده ضعيف جداً ، إبراهيم بن هشام الدمشقي قال أبو حاتم : كذاب ، وقال الذهبي متروك ، وكذبه أبو زرعة ![1] .

قلت : وأخرج الحديث بطوله ابن عديّ في الكامل من طريق يحيى بن سعيد السعدي ، وقال : «هذا حديث منكر من هذه الطريق عن ابن جريج عن عطاء ، عن عبيد بن عمير عن أبي ذر .

وهذا الحديث ليس له من الطرق إلا رواية أبي إدريس الخولاني والقاسم بن محمد عن أبي ذر ، والثالث حديث ابن جريج ، وهذا أنكر الروايات ، ويحيى بن سعيد هذا ؛ إنما يعرف بهذا الحديث !» .

وأشار إليه العقيلي من طريق ابن جريج هذه ، وقال في يحيى بن سعيد : لا يتابع على حديثه ، وليس بمشهور بالنقل ! لكنه أشار إلى الطريق الأخرى فقال : وهذا الحديث يُروى من غير هذا الوجه بإسناد صالح[2] .

ونصّ الذهبيّ في ترجمته من الميزان على أنه انفرد بهذا الحديث عن أبيه ، عن جدّه ، بينما قال في ترجمة يحيى بن سعيد : إبراهيم بن هشام أحدُ المتروكين الذين مَشّاهُم ابن حبان .

وقد أسند ابن عساكر إلى محمد بن الفيض هذا قوله : «أدركت من شيوخنا من شيوخ دمشق من يزيغ بعليّ بن أبي طالب ، فذكر جماعةً وفيهم إبراهيم بن هشام الغساني» .

---

(١) انظر ترجمة إبراهيم في الجرح والتعديل (٢ : ١٤٢) والثقات (٨ : ٧٩) والأنساب (٤ : ٢٩٦) وتاريخ دمشق (٧ : ٢٦٧ ، ٢٧٠) والميزان (١ : ٢٠١) و (٧ : ١٧٩) واللسان (١ : ٣٨١) وزوائد الشهريّ (١ : ٢٧٨) .

(٢) ضعفاء العقيلي (٤ : ٤٠٤) والكامل (٧ : ٢٤٤) والمجروحين (٣ : ١٣٠) .

أقول : ترجمَ ابنُ حبّان إبراهيمَ بن هشام في الثقات وكان مما قال في ترجمته : «عداده في أهل دمشق ، كان يسكن بيت لِهْيا ، حدثنا عنه الحسين بن عبد الله القطان وغيره ، مات في سنة خمس وأربعين ومائتين أو قبلها أو بعدها بقليل» وخطّأه ابن حجر في تاريخ وفاته فقال في اللسان : هو وهم منه ، فقد أرخه في سنة ثمان وثلاثين ابنُ زَبر ومحمد بن الفيض وغير واحد . قال عداب : محمد بن الفيض من تلامذته الدمشقيين .

أقول : فهذا المترجَمُ جَمَعَ بين الكذب والنصب ! فكيف خرّج له ابن حبان هذا الحديث ، مع أنه أشار إلى ضعفه في ترجمة يحيى بن سعيد الشهيد في المجروحين؟

قال الدكتور الشهري : «الذي يظهر أنّ ابن حبان لم يعرف حاله جيّداً ، وإلاّ ما كان احتجّ به في كتابه الموسوم بالصحة ، وما كان أورده في الثقات ، فالرجل ضعيف بلا مثنوية . . .» إلخ كلامه .

قلت : كلامه هذا فيه نظر ؛ لأن ابن حبان أشار إلى الحديث في كتاب المجروحين فقال : يحيى بن سعيد الشهيد ؛ شيخ يروي عن ابن جريج المقلوبات وعن غيره من الثقات الملزقاتِ ، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد ، روى عن ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن أبي ذر قال : دخلت المسجد وإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس ، فقال لي : يا أبا ذر ؛ إنّ للمسجد تحية ؛ فقُمْ فاركَعْهُما ، ثم ذكر الحديث الطويل في وصية أبي ذر . وقال : أخبرناه عبد الرحمن بن قريش قال : حدثنا الحسن بن إبراهيم البياضيّ عنه . وليس هو من حديث ابن جريج ، ولا عطاء ، ولا عبيد بن عمير ! وأشبه ما فيه رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر . أخبرناه القطان قال : حدثنا إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني قال : حدثني أبي عن جدي ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي ذر بطوله(١) .

قال ابن حبان في صدر كتاب الثقات : «وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ وقد ضَعّفَهُ بعضُ أئمتنا ووثّقَهُ بعضُهم ، فمن صَحَّ عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيِّرة التي بينتها في كتاب (الفصل بين النَقَلَة) أدخلته في هذا الكتاب ؛ لأنه يجوز

(١) المجروحين (٣ : ١٣٠) .

الاحتجاج بخبره ، ومَن صَحَّ عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب الفصل بين النقلة ؛ لم أذكره في هذا الكتاب ؛ لكنني أدخَلْتُه في كتاب الضعفاء بالعلل ؛ لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره» وقال في خطبة كتابه التقاسيم نحو ذلك[١] .

فابن حبّان مجتهد ، وقد رأى إبراهيمَ ثقةً فترجمه في كتاب الثقات ، وخرّج حديثه في صحيحه ، ولم يُشر إلى أيّ قيدٍ على وثاقته ، لا من جهة الغمز في عدالته من جهة الكذب ، أو بدعة النصب ، ولا من جهة سوء الحفظ ، ومخالفة الثقات ، المعروفة بنكارة الحديث التي تقوده إلى درك الترك !

وساق الدكتور الشهريّ الطرق التي يروى بها هذا الحديث ثمّ قال : «فتبيّن من سياق هذه الطرق أنّ الحديث له أصلٌ ، وأنّ النكارة لا تنصرف فيه إلى إبراهيم بن يحيى الغساني ، والله أعلم»[٢] .

وأقول : كثير من فقرات هذا الحديث الطويل مروية من طرق أخرى ، تتبع تخريجها الشيخ شعيب ؛ فتُنظر . وإنما النكارة في جمعها جميعاً في حديث واحد ، لم يروه إلاّ الضعفاء . وابن حبان إنما أخرج هذا الحديث لمعرفته بمخارج تلك الطرق من جهة ، ولأنه حديث في فضائل الأعمال من جهةٍ أخرى !

وقد أخرج له ابن حبان حديثين آخرين (٥٣٠ ، ٤٥٢٥) ينطبق عليهما النقد ذاته تقريباً ، والله تعالى أعلم .

---

(١) الثقات (١ : ١٣) والإحسان (١ : ١٥٣) .

(٢) زوائد الشهري (١ : ٢٧٨) فما بعد .

الفصل الرابع

بين تناقض ابن حبَّان وتعنُّته

تمهيد : كثيراً ما يقف المطَّلعُ على كتاب «الميزان» للحافظ الذهبي ، و«لسان الميزان» و«تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر ؛ على العبارات الآتية :

أفْرَطَ ابن حبَّان في تليينه ، بالَغَ ابن حبَّان فقال : يستحقّ الترك ، أفحشَ ابن حبَّان القول فيه . ونحو تلك العبارات التي تُشعر بعدم الرضا عن صنيع ابن حبَّان في تضعيف الرواة الذين يدفع الحافظان الذهبيُّ وابنُ حجر قولَ ابن حبَّان فيهم .

وللحافظ الذهبي عبارات عديدة ينتقد فيها ابن حبَّان ، غير أنَّ أشدَّها ما قاله في ستٍّ تراجم ، سأتناولها عند مناقشة دعوى تشدُّد ابن حبَّان في رجال الشيخين .

وكما نُسب ابن حبَّان إلى التشدّد ، فقد نُسب إلى التّساهل أيضاً ، حيث ذكر كثيراً من المجاهيل والمستورين والضعفاء في كتابه «الثقات» وخرّج عن بعضهم في «صحيحه» .

قلت : قدَّمت في الباب السادس ؛ أن منهج ابن حبَّان في العدالة يتلخَّص في الكلمات الآتية : كلُّ رجل غَلَبَ خيرُه على شرِّه ، ولم يغلب خطؤه على صوابه ، فهو عنده ثقة يحتجّ بحديثه ، إلاَّ ما عُلِمَ أنّه أخطأ فيه .

وكلّ رجل روى عنه ثقة ، وروى عن ثقة ، ولم يأتِ بمتن منكر ، فإنه يذكره في «الثقات» وهذا مقبول الرواية عنده ، ويَعتبر بحديثه اعتباراً ، لأنّ جهالة العين عنده ترتفع برواية ثقة عنه ، وروايته هو عن ثقة ، وإذا سَلِم الحديث من النّكارة ، فهذا يدّل على استقامة الرجل الحديثية .

وذكرَ في الثقات أكثرَ من مئتي راوٍ صرّحَ هو بجهالتهم ، أو كانوا على شرطه في تعريف المجهول (١٦٤٠ ـ ١٨٦٦) وقد تقدّم في فصل الجهالة من البابِ الثالث ما يَصلح أن يكون جواباً له .

أمّا تخريجه عن الضعفاء في «صحيحه» وذِكْرهم في «الثقات» فليس هو وحده

الذي أخرج عن الضعفاء، بل إنّ صاحِبَي «الصحيحين» قد خرّجا عن رجال مثل رجاله في الجهالة والسَتْر والضعف.. وذِكْره إيّاهم في «الثقات» ليس غريباً أيضاً، لأنَّ مراتب التعديل واسعة ـ كما تقدم ـ عند جميع الحفّاظ، وهي تنقسم إلى قسمين رئيسين: قسم مرتبة الاحتجاج، وقسم مرتبة الاعتبار.

وأمّا ما عِيب عليه من أنه قد ذكر عشرات الرواة في الثقات، وصرح بأنّه لا يعرفهم فقد تقدم في الباب السادس ما يمكن أن يكون عذراً له.

وبالجملة؛ فتقدّم في الباب السادس مناقشةُ الاعتراضات التي انصبَّت على العدالة والجهالة. وتقدَّم في الباب السابع الحديثُ على نظريته في الضَّبط وتطبيقاته لها، وفي الباب الثامن بيّنتُ مصطلح (الثقة، والصدوق) وغيرها من مصطلحات مرتبة الاحتجاج كما بيّنتُ مصطلحات مرتبة الاعتبار، ومرتبة الترك.

وكلُّ الذي يعنيني هنا مناقشة دعوى تعنُّته وتشدُّده في جرحه أكثر من مائتي راوٍ من رجال الشيخين، ودعوى تناقضه في ترجمته قرابة مئتي راوٍ في الثقات، وترجمتهم في المجروحين أيضاً.

المبحث الاول

مراتب الرواة الذين جرَّحهم ابن حبَّان من رجال «الصَّحيحين» عند ابن حجر

قد يكون إخلاص صاحبي «الصحيحين» ـ رحمهما الله ـ سبباً قويّا في تلقِّي جماهير الأمة لكتابيهما بالقَبول ، وعدّ ما فيهما صحيحاً لا يُسأل عن سنده ، ولا عن متنه .

وقد يكون سَبْقُهما في تجريد الصحيح في مصنف مبوّب ، سبباً آخر في ذلك أيضاً ؛ لأنّ الأمّة العربية مُولعةٌ بدعوى الأوّليّة والسَبق !

ومما لا ننكره أنَّ الإمامين البخاري ومسلماً من عمالقة هذا الفنّ وحذّاقه ، أضف إلى هذا أنّ الإمام البخاري فقيه أهل الحديث في القرن الثالث الهجري ـ بعد الإمام الشافعي في نظري ـ ومن أُوتي دقة في النظر ؛ يستطيع أن يتبيَّن عظمة فقه الإمام البخاري في تراجم أبوابه ، وتقطيعه للحديث ، واستدلاله به في مواضع عديدة من «صحيحه» .

ومن المسلّم به أنَّ الإمامين البخاري ومسلماً ؛ قد صرّح كلٌّ واحدٍ منهما ، بأنه لم يُدْخِل في كتابه من الحديث ، إلاّ ما هو صحيح عنده .

لكنّني لم أقف على أيِّ نصٍّ صحيح ، أو حسن ، أو ضعيف ، أَوْضَحَ فيه أحدُهما ، أو كلاهما شَرْطَ الصّحة عنده !

كما لم ينصّ أحدهما ، أو كلاهما ، على أنَّ الصحيح الذي يعنيانه هو الصحيح لذاته ، أو هو الصحيح لغيره ، وأنَّ الحسن لا يدخل في مسمّى الصحيح عندهما !

وما قاله ابن الصلاح من استثناء الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره ، غيرُ مُسلّم أيضاً ، فكم من حديث يُتعقّب عليهما ، أو على أحدهما فيه ، ولم يذكره الدارقطني ولا أبو مسعود الدِّمَشْقي ، وإنما استدركه الحافظ عليهما في «فتح الباري» .

قال الحافظ في «الهدي» : «أما سياق الأحاديث التي لم يتتبَّعْها الدارقطني ، وهي على شرطه في تتبُّعه من هذا الكتاب ، فقد أوردتُها في أماكنها من الشرح ، لِتَكْمُلَ الفائدة

مع التنبيه على مواقع الأجوبة المستقيمة ـ كما تقدم ـ لئلا يستدركها من لا يفهم . .»[١] .

ولست أعني أنَّ ما استُدرك عليهما مما لا يُحتجّ به ، وإنّما أعني أنّ بعض ما استُدرك عليهما ؛ لا يَصِلُ إلى شرط الصحة التي يدّعيها لهما الحافظ ابن الصلاح ، وبعض مَن قبله ومَن بعده . .

وقد زاد عدد الرواة الذين غمزَهم ابن حبّان أو ضعّفهم من رجال «الصحيحين» على مائتي راوٍ خرَّج البخاري عن بعضهم تعليقاً[٢] وعن بعضهم في «الأدب المفرد» وهذا وذاك لا يقدح ؛ لأنَّه ليس من شرط الصحيح ، إذ إن شرط الصحيح الأحاديثُ المسندة .

وقد وجدتُ من هؤلاء من قال فيه الحافظ : متروك[٣] أو ضعيف[٤] أو ليِّن الحديث[٥] أو سيئ الحفظ[٦] أو مقبول[٧] . فهؤلاء الضعفاء لن تُزْعجَهم سهامُ ابن حبّان بعد أن سقطوا ، ولن يرفعهم إلى مراتب الاحتجاج قولُ الذهبيّ وابن حجر في الدفاع عنهم ، أو في الاعتذار عن الشيخين في تخريج حديثهم ، إنْ كانت لهم أحاديث حقيقيّة !

وقد كان الذين قال الحافظ فيهم : (ثقة) ستة[٨] رواة ، ومن كان ثقة في حال دون حال راويان[٩] ومن وثَّقه بعضهم وضعَّفه البعض : ثلاثة[١٠] رواة ، وكان فيهم صدوق واحد[١١] وواحد[١٢] صدوق في حال دون حال . وما عدا هؤلاء ، فكلّهم في مرتبة الاعتبار .

---

(١) هدي الساري (ص٣٨٣) .

(٢) ثبت رواة الشيخين الذي جرحهم ابن حبّان (٢٩ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٨ ، ٤٩) وغير ذلك كثير . وسائر الأرقام التي سيُشار إليها بعد هذه الحاشية ؛ فمن ذاك الثبت .

(٣) (٥ ، ١٠٤ ، ١١٨) .

(٤) (١ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ٣٥) .

(٥) (٨٤) .

(٦) (٧٠) .

(٧) (١٢٨ ، ١٧٢) .

(٨) (٦٢ ، ١١٣ ، ١٥٥ ، ١٦٥ ، ١٩٥ ، ٢٠٠) .

(٩) (٦٧ ، ٦٨) .

(١٠) (٣٥ ، ٦٩ ، ١١٩) .

(١١) (١٤) .

(١٢) (٦١) .

فأحدُهم[١] : صدوق له مناكير[٢] . وآخر : صدوق كثير الإرسال والأوهام . وثالث[٣] : صدوق كثير الخطأ والتدليس . ورابع[٤] : صدوق ولكنه عَمِيَ فصار يتلقَّن . وخامس[٥] : صدوق يخطئ كثيراً . وسادس[٦] : صدوق اختلط . وسابع[٧] : صدوق يَهِمُ كثيراً ويرسل ويدلّس . وثامن[٨] : صدوق رُمي بالقدر وكان يدلّس وتغيّرَ بأَخَرَة . وتاسع[٩] : صدوق خَلَّط بعد احتراق كتبه . وعاشر[١٠] : صدوق كثير الغلط . وواحد[١١] منهم : صدوق سيئ الحفظ . وأربعة[١٢] : صدوق ليّن الحفظ . أو : صدوق فيه لين ، وثلاثة[١٣] : صدوق تغيَّر بأخرة . وكان خمسة[١٤] منهم : صدوق رُمي ببدعة .

أمّا (صدوق يخطئ) فقد وصَف بها الحافظُ تسعةَ رواة . وقال في أربعةَ عَشَرَ راوياً : صدوق يهم ، أو : له أوهام . وقال في راوٍ[١٥] واحد : أفحشَ ابن حبّان القولَ فيه ، ولم يأتِ بدليل . وواحد[١٦] : ليس به بأس .

وقد تقدَّم في الباب الرابع أنَّ أبرز كتب الضعفاء في القرن الرابع الهجري كتاب

---

(١) (٦٤) .
(٢) (٧٩) .
(٣) (٣٨) .
(٤) (٧٣) .
(٥) (١٢٨) .
(٦) (٩٥) .
(٧) (١٢٧) .
(٨) (٨٥) .
(٩) (١١٦) .
(١٠) (١٠٩) .
(١١) (٥٦) .
(١٢) (٣ ، ٩٢ ، ١٥٤ ، ١٥٨) .
(١٣) (٧ ، ٨٥ ، ١٤٥)
(١٤) (٣٩ ، ٨٦ ، ١٣١ ، ١٨٣ ، ٢٠١) .
(١٥) (٧٤) .
(١٦) (١٠٦) .

العُقيلي ، و«الكامل» لابن عَدِيّ ، و«المجروحين» لابن حبّان .

وقد انفرد ابن حبَّان عنهما بذكره ستة عشر راوياً[١] لم يترجمهم ابن عدي والعقيلي في كتابيهما في الضعفاء . وبقيّة رواة الشّيخين ؛ اتفق ابن حبّان مع العقيليّ ، أو مع ابن عدي ، أو معهما ؛ على ذكرهم في الضعفاء ؛ وهو الأكثر .

وهؤلاء الرواة الذين انفرد ابن حبَّان عن صاحِبَيْهِ بتضعيفهم ؛ ليسوا على درجة واحدة من الضّعف أو التّوثيق ، فقد كان ثلاثة[٢] منهم ثقات عند الحافظ ، وواحد[٣] وثّقه الجمهور ، وله مناكيرُ ضعّفه بسببها ابن حبّان والأزدي . وواحد[٤] وثّقه العِجلي وواحد[٥] مقبول ، وواحد[٦] ضعيف . وقال في واحد[٧] : ليس به بأس ، واثنان[٨] : صدوقان رُميا بالبدعة ، وقال في راوِيَيْن(٩) : صدوق يخطئ . وفي آخر[١٠] : صدوق خلّط . وفي رابع[١١] صدوق تغيّر بأَخَرَة . وقال في راوٍ[١٢] : أفحش ابن حبّان القول فيه ، ولم يحدّد له مرتبة .

وسأستعرض ما قال ابن حبَّان في ثقات هؤلاء الرواة ، وما قاله غيره ممن أجد لهم كلاماً ، لنرى مدى تعنُّت ابن حبَّان في طعنه على رجال الشيخين .

فإذا وقَفْنا على كلامه في الثقات ، قَدَّرْنا أحكامه على من هُمْ دونهم ، حتى يتسنَّى لنا دراسة تفصيلية لهؤلاء الرواة ومرويّاتهم في المستقبل ـ إن شاء الله تعالى ـ .

---

(١) (٩ ، ١٣ ، ٣٥ ، ٧٤ ، ٨٦ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٤٥ ، ١٥٥ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ٢٠١) .

(٢) (١٥٥ ، ١٩٥ ، ٢٠١) .

(٣) (٣٥) .

(٤) (١١٩) .

(٥) (١٢٨) .

(٦) (٩) .

(٧) (١٠٦) .

(٨) (٨٦ ، ٢٠١)

(٩) (١٣ ، ١٣٣) .

(١٠) (١١٦) .

(١١) (١٤٥) .

(١٢) (٧٤) .

المبحثُ الثَّاني

دراسة عن رواة الشيخين الَّذين انفرد ابنُ حبَّان بجرحهم دون العُقيليّ وابن عَديّ

ذكرت قبل قليل أنّ الحافظ نصّ على توثيق ثلاثة رواة، ونقل توثيق العِجْلي في راوٍ رابع، ونسَبَ إلى الجمهور توثيقهم لراوٍ خامس.

ويحسُن دراسة أحوال هؤلاء الرواة بإيجاز، لنتبيَّن مدى تشدّد ابن حبَّان في جرحهم.

(١) الحارث بن عُمير البصري[1]: قال ابن حبَّان: «كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات» وذَكَرَ له ثلاثة أحاديث موضوعة المتن والسند، أو أحدِهما.

وقال الحافظ في «الهدي»: وثَّقه الجمهور، وشذَّ الأَزدي فضعَّفه، وتَبِعَهُ الحاكم وبالغ ابن حبَّان فقال: «إنَّ أحاديثه موضوعة» وليس له في «الصحيح» سوى موضع واحد في أواخرِ الحجّ، وهي زيادة في خبر توبع عليها في «الصحيح» أيضاً. وقد نقل المزي توثيقه عن يحيى بن مَعين، وأبي حاتم، والنَّسائي، وقال أبو زُرعة: ثقة رجل صالح، وكان حماد بن زيد يقدِّمه، ويقول: هذا من ثقات أصحاب أيوب.

وقال الحافظ في «التقريب»: «وثَّقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير؛ ضعَّفه بسببها الأزدي وابن حبَّان، وغيرهما، فلعلَّه تغيَّر حفظه في الآخر».

وقال الذهبي: «ما أراه إلاّ بيِّن الضعف».

قلت: إنَّ الأحاديث التي أخرجها ابن حبَّان؛ ينبغي معرفة درجة بعضها في سُلّم القبول أو الردّ، لأنَّ ابن حبّان يتشدَّد إذا وجد للراوي مناكير..

أما حديث أنسٍ الأول[2]: سئل النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يوماً عن أجر الرّباط فقال: «من رابط ليلة حارساً من وراء المسلمين؛ كان له أجرُ مَن خَلْفَهُ ممن صلّى وصام»

---

(١) الثبت (٣٥) وانظر الأباطيل للجُورقاني (٢ : ٢٧٩).

(٢) المجروحين (١ : ٢٢٣).

فقد قال الهيثمي : «رواه الطبراني في الأوسط ، ورجاله ثقات»[١] .

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ، ونقل عن الدارقطني في «الأفراد» قوله : «تفرّد به الحارث بن عمير» .

قلت : تفرّدُ الثقة بحديثٍ لا يرويه غيره ، لا يقدح في عدالته ولا في صحّة الحديث . لكن إذا كان غيرَ ضابط ، وانفرد عن أصحاب شيخه الكبار الثقات ؛ فهذا الذي يَضرّ ولعلّه لهذا قال فيه الحافظ : «في أحاديثه مناكير» .

أضِف إلى هذا ؛ أنّ هذا الحديث منكَرٌ مخالف للأحاديث ، لأنه قد وردت أحاديث صحيحة ، كقول النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم : «رباطُ يومٍ في سبيل الله ؛ خيرٌ من صيام شهر وقيامه»[٢] وقوله : «رباط يوم في سبيل الله ؛ خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل»[٣] .

أمّا أن يُجعل أجر من رابط ليلةً حارساً من وراء المسلمين ، مِثلَ أجور المسلمين جميعاً (ممن صام وصلى) ؛ فهذا مخالف لذاك . والله أعلم .

وقد ذكر الذهبيُّ أحاديثَه الثلاثة التي خرَّجها ابن حبّان ، وضعّفها .

وقد أخرج البخاري من حديث أنس بن مالك (١٨٠٢) قال :

(كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إذا قدم من سفر ، فأبصر درجات المدينة ؛ أوْضَع ناقته ، وإن كانت دابّة حرَّكها)[٤] .

---

(١) مجمع الزوائد (٥ : ٢٨٩) والجامع الأزهر للمُنَاوي (٢ : ٥ ب) والعلل المتناهية (٢ : ٩٢) والدارقطني في الأفراد (٢ : ٧) وذكره الذهبي في الميزان (١ : ٤٤٠) .

(٢) أخرجه مسلم في الإمارة رقم (١٩١٣) والترمذي في فضائل الجهاد رقم (١٦٦٥) وقال : حسن صحيح .

(٣) أخرجه الترمذي في فضائل الجهاد رقم (١٦٦٧) وقال : حسن صحيح غريب ! والنسائي في الجهاد باب فضل الرباط (٦ : ٣٣) .

(٤) فتح الباري مع البخاري (٣ : ٦٢٠) وانظر تغليق التعليق (٣ : ١٢١) والأباطيل للجورَقاني (٢ : ٢٧٩) .

قال أبو عبدالله البخاري : «زاد الحارث بن عمير عن حُمَيد : (حرّكها من حبّها) .

حدثنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حُمَيد عن أنس ، قال : (جُدُرات) تابعه الحارث بن عمير» .

وقد ذكر الحافظ في «الفتح» و«التغليق» مَن وصل هذين الأثرين المُعَلَّقَين ، وذكر من تابعه عليهما .

ومهما يكن من أمر ، فإنَّ تخريج البخاري لحارثٍ هذا زيادة لفظة توبع عليها ؛ لا يعني أنّه عند البخاري في موضعِ مَن يُعتمد عليه .

على أنَّ الجورقانيَّ نقل عن ابن خُزَيْمة أنه قال : الحارث بن عُمير : كذّاب ، فليسَ ابنُ حبّانَ متعنّتاً في راوٍ كهذا ! .

(٢) عبدالملك بن الربيع بن سَبْرة[1] : قال ابن حبّان : منكر الحديث جداً ، يروي عن أبيه ما لم يتابَع عليه ، وروى عن ابن مَعين قوله : ضعيف . وقال الحافظ في «التقريب» : وثَّقة العِجْلي .

وقال ابن القطّان : لم تثبت عدالته ، وإن كان مسلم قد أخرج له ؛ فغير محتجٍّ به .

قال الحافظ : إنّما أخرج له مسلم حديثاً واحداً متابعةً .

فقول ابن حبّان : منكر الحديث جداً ، لا ينافي ما نقله عن ابن معين ، بل إنَّ نَقْلَه عن ابن معين ما نَقَلَه ؛ يدلّ على رضاه بحكمه ما دام لم يَتَعَقّبه . وأمَّا توثيق العجلي ؛ فلم أقف عليه في «ثقاته» والذي فيه توثيق والده الربيع (ص : ٣٥٤) .

(٣) محمد بن الحسن المُزَنيّ الواسطيّ[2] : قال ابن حبّان في «المجروحين» : يرفع الموقوف ويُسند المرسل ، روى عن محمد بن إسحاق ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ، قال : (ذَكاةُ الجنين ذكاة أمّه إذا أشعر ، ولكنه يُذبح حتى ينصبّ ما فيه من الدم . . . .) وإنما هو موقوف من قول ابن عمر» .

(١) الثبت (١١٩) .

(٢) الثبت (١٥٥) .

وقال الحافظ : «ما له في البخاري سوى أثر واحد ، ذكره في كتاب العلم موقوفاً على الحسن»[١] .

قلت : وذكر الحافظ له متابعة أيضاً[٢] . وقال في «التقريب» : ثقة .

قلت : إنَّما قال ابن حبَّان : «يرفع الموقوف ويسند المرسل» وهذا يعني أنَّ الرجل ضعيف الحفظ عنده ، وذكر له هذا الحديث الذي رفع فيه الموقوفَ دليلاً على ما قال .

وحديث ابن عمر أخرجه مالك في الموطأ بإسناد كالشمس موقوفاً عليه ، ونحوه عن سعيد بن المسيب[٣] .

(٤) يحيى بن مَيْمون أبو المعلَّى العطَّار البصري[٤] : قال ابن حبَّان : «منكر الحديث جدّاً ، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، كان عمرو بن علي الفلاَّس يقول : هو كذاب» . وقال الحافظ : ثقة ، ونقل توثيقه عن عدد من الحفَّاظ ، وأنكر على ابن الجوزي نسبة القول المتقدِّم إلى ابن حبَّان ، وهو المقصود بلا ريب ! المجروحين (٣ : ١٢٠) .

ونقل هذا الحافظُ الذهبي ، وقال : «بل صدوق . حدّث عنه مثل شُعبة ، وابن عُليّة واحتجَّ به النَّسائي» .

أقول : جميع ما له عند البخاري أثرٌ مُعلَّق رواه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كَرِهَ الصلاةَ قبلَ العيد ، قبل حديث (٩٤٥) .

فلا يُفرح بهذا الراوي ، ولا يستحقّ الدفاعَ عنه .

(٥) يونس بن أبي الفرات الإسكاف القرشيّ مولاهم[٥] : قال ابن حبَّان : «منكر الحديث على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به ؛ لغلبة المناكير في روايته» .

---

(١) الهدي (ص٤٣٨) .
(٢) الفتح (١ : ١٤٨ ، ١٥٠) .
(٣) الموطأ في الذبائح باب زكاة ما في بطن الذبيحة (٢ : ٤٩٠) .
(٤) الثبت (١٩٤) .
(٥) الثبت (٢٠٠) .

وقال الحافظ : «ثقة ، ولم يُصِب ابن حبَّان في تليينه» وقال في «الهدي» : «شذَّ ابن حبَّان» . وقال في الهدي : «ما له في البخاريّ وفي السنن ؛ سوى حديثه عن قتادة ، عن أنس ، قال : (ما أكل النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم على خُوان . . .)»[١] .

قلت : وقال الترمذي عقب إخراجه : «هذا حديث حسن غريب . قال محمد بن بشار : ويونس هذا ؛ هو يونس الإسكاف . وقد روى عبد الوارث بن سعيد ، عن سعيد ابن أبي عَرُوبة ، عن قتادة ، عن أنس ، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم نحوه»[٢] .

فكأنه يريد أن يقول : بأنَّ الرجل قد توبع على حديثه .

وقال الحافظ[٣] في «الفتح» : «وليس ليونس في البخاري إلاَّ هذا الحديث الواحد وهو بصري ، وثَّقه أحمد وابن معين وغيرهما ، وقال ابن عديّ : ليس بالمشهور ، وقال ابن سعد : كان معروفاً وله أحاديث ، وقال ابن حبّان : لا يُحتجُّ به . كذا قال ، ومَن وثَّقه أعرف بحاله ، والراوي عنه هشام الدَّسْتُوائي ، وهو من المكثِرين عن قتادة وكأنه لم يسمع منه هذا . . . وقد رواه سعيد ابن أبي عَرُوبة عن قتادة ، وصرّح بالتحديث ـ كما سيأتي في الرقاق ـ . . .» ا . هـ .

قلت : كيف يكون الرجل ثقة ـ وما أكبرها ـ وليس له في الكتب الستة إلاّ هذا الحديث الواحد متابعةً؟!

لقد خَرّج هذا الحديثَ ابنُ عديٍّ في «كامله»[٤] وقال : إن سعيد بن أبي عروبة يرويه مرة عن قتادة ، ومرة عن يونس الإسكاف . قال : «بصري ليس بالمشهور . .» .

هؤلاء هم الرواة الذين وثّقهم الحافظ ، أو نقل توثيقهم عن غيره ، وقد رأيتَ أنَّ جميعهم ممن ليس له كبير روايةٍ عند الشيخين .

---

(١) الهدي (ص٤٥٤ ـ ٤٥٥) .

(٢) جامع الترمذي (٤ : ٢٥٠) .

(٣) الفتح (٩ : ٥٣١) .

(٤) الكامل (٣ : ١٢٣٣) .

وكأنَّ الإمام ابن حبَّان إذا رأى منكراً في روايةِ قليلِ الحديث ؛ هَجَمَ عليه وضعّفه وله العذرُ في ذلك ؛ لأنّ الرجلَ الذي ليس له إلا كلماتٌ معدودةٌ لا يحفظُها ؛ لا يستحقُّ أن يوثَّق ! والله أعلم .

ويصعب عليَّ في هذه الظروف أن أتتبَّعَ كلَّ الرواة الذين انتقدهم ابن حبّان على الشيخين ، لأنَّ الأمر يطول ، ونخرج عن القصد الذي نحاوله في هذا الكتاب ما أمكن .

فمثلُ هذا عملٌ علميٌّ مستقلٌّ ضخمٌ ، وعسى أن نودعَ هذا كلَّهُ وغيرَه في هوامش تحقيقنا وتخريجنا للصحيحَين قريباً ، إن شاء الله تعالى .

المبحث الثالث

الرّواة الذين ترجمَهُم ابنُ حِبّانَ في «المجروحين» و«الثقات»

أشار ابن حبَّان في مقدمة كتابه «الثقات»[١] إلى أنّه صَنّف كتاب «التاريخ الكبير» وضمّنه الحكايات والأسانيد والطّرق، ثمّ خرّج منه كتاب «الثقات» وترجمَ[٢] فيه أناساً اختلف فيهم أئمةُ النقد، فمن صَحّ عنده أنّه ثقة أدخله في كتاب «الثقات» وإلاّ أدخله في كتاب «المجروحين» الذي صنّفه بعد ذلك؛ كما أشار إليه في آخر كتاب «الثقات»[٣].

وهذا يعني أنه صنَّف كتاباً كبيراً جمع فيه الرّواة: الثقات والمجروحين.

والرواةُ المختلف فيهم أولئك الذين خصَّ بهم كتابَ «الفصل بين النقلة» وذكر في هذا الكتاب كلَّ ما يعرف عنهم؛ من حكايات وطرق وأسانيد؛ ليكون حُكمه عادلاً.

وقد تبيَّن من خلال دراستي كتابَ «المجروحين» وترجمة رواته؛ أن الحافظ المزّيّ كان ينصّ على مَن ذَكَره ابن حبَّان في «الثقات» منهم، وتَبِعَهُ على ذلك الحافظ في «التهذيب» وقد تتبّعتُهما في ذلك؛ فأحصيتُ (١٨٤) مائة وأربعاً وثمانين ترجمةً ترجمَهُم ابنُ حِبّانَ في كتابَيه «المجروحين» و«الثقات»[٤].

وقد نصّ ابنُ حِبّان هو على ترجمة ثلاثةٍ منهم في «المجروحين» و«الثقات»[٥].

قال في ترجمة[٦] إسحاق بن يحيى بن طلحة القرشي من المجروحين: (كان رديء الحفظ، سيّئ الفهم، يخطئ ولا يعلم، ويروي ولا يفهم).

---

(١) الثقات (١ : ١١).

(٢) ما سبق (١ : ١٣).

(٣) ما سبق (٩ : ١٩٧).

(٤) انظر ثبت الرواة الذين ترجمهم ابن حبّان في الثقات والمجروحين (١ ـ ١٨٤).

(٥) ثبت المترجمين في الثقات والمجروحين (٢، ٤٩، ١٣٩).

(٦) ثبت المترجمين في الثقات والمجروحين (٢).

وذكره في «الثقات» وقال : «يخطئ ويهم ، قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام ، ثمَّ سبرت أخباره ؛ فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يُترك ما لا يتابَع عليه ويُحتَجّ بما وافق الثقات ؛ بعد أن استخرنا اللهَ فيه» وأخرج له في «صحيحه» حديثاً واحداً .

ولعلّ هذا يُسوّغ لنا أن ندّعي ؛ بأنّ ابن حبّان قد أدّاه اجتهاده إلى ترجمة الرّاوي في «الثقات» أوّلاً ، ثمَّ حين شَرَعَ في كتابة «المجروحين» ؛ ترجّح عنده أنّه ينبغي ذِكْرُه في ذاك الكتاب ، حتى لا يغترّ أحد بذكره في «الثّقات» أو يُتّهم ابن حبَّان بقصور المعرفة .

ومما يدلّ على هذا أيضاً ؛ تعليقُه أمرَ عدد من الرّواة على الاستخارة[٤] .

ولكن إذا ساغ هذا في الرواة الذين جعلهم في كتاب «الثقات» من مرتبة الاعتبار ، أو هم كذلك في «المجروحين» ؛ فهل يسوغ ذلك في ستين راوياً حكم عليهم بالتَّرك ، أو بعدم جواز الاحتجاج بهم ، أو اتّهمهم بالوضع وقَلْب الأخبار؟

قبل الاعتذار عن ابن حبّان ، أو الهجوم عليه ؛ ينبغي تفصيلُ أحوال هؤلاء الرّواة وتمييز أقواله فيهم ، حتى نحدّد دائرة النقد ، ولا نُطلق الكلام جزافاً .

قال في ترجمة راوٍ في الثقات : لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد ، وقال في «المجروحين» : يروي ما لا يتابع عليه[٥] وقال في اثنين[٦] : يُعتبر بحديثه ، وقال في راوٍ[٧] : ربما أغرب ، وفي ثلاثة[١] رواة : يغرب ، وقال في راوٍ[٢] : ربما خالف ، وفي اثنين[٣] : ربما

(٤) انظر ملحق الاعتبار (٤ : ٤٦٣) فما بعد .

(٥) ثبت المترجمين في الثقات والمجروحين (١٤٧) وسائر الأرقام التالية في هذا المبحث فهي من هذا الثبت ؛ إلا ما أنبّه عليه .

(٦) الثبت (٨٢ ، ١٦٧) .

(٧) الثبت (٤٨) .

(١) الثبت (٨٥ ، ١٢٥ ، ١٦٤) .

(٢) الثبت (٩٤) .

(٣) الثبت (١٣ ، ١٥٨) .

أخطأ ، وفي راوٍ[(١)] : يخطئ ويدلّس ، وفي آخرٍ[(٢)] : يروي المقاطيع . وفي آخر[(٣)] : يروي المراسيل وفي راويَين[(٤)] : في القلب مما يَرْوي ، وقال في خمسة رواة[(٥)] : يخطئ كثيراً وفي أربعة رواة[(٦)] : يخطئ ويهم ، ونقل عن بعض الأئمةِ الثناءَ على راويين في «الثّقات» ثمَّ ذكرهم في «المجروحين»[(٧)] وقال في ستة[(٨)] رواة : يخطئ ويخالف ، وفي خمسة وعشرين[(٩)] راوياً : يخطئ وذكر[(١٠)] راوياً بأوصاف جارحة في «الثقات» وذكره في «المجروحين» بنحوها . وقال عن راوٍ[(١١)] : ثقة في «الثقات» ووصفه في «المجروحين» بالخطأ .

هؤلاء الرواة جميعاً يمكن التوفيق بين ذِكره إيّاهم في «الثّقات» و«المجروحين» لأنَّ مرتبة الاعتبار عنده واسعة ، كما أنَّ دلالة كلمة (ثقة) عنده وعند المتقدِّمين عامة ؛ واسعةٌ ، كما بيَّنتُ ذلك في الباب الثامن ـ وسيأتي ـ .

بيدَ أنّ ابن حبَّان قال في راوٍ[(١٢)] : يَرْوي أشياء مستقيمة ؛ في كتاب «الثقات» بينما قال في «المجروحين» عنه : يروي العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به .

ومن مذهب ابن حبَّان أنَّ مَن لم يروِ إلاَّ عن ضعيف ، أو ليس له غير راوٍ ضعيف ؛

---

(١) الثبت (٢٤) .

(٢) الثبت (٣٧) .

(٣) الثبت (٦٣) .

(٤) الثبت (١٣٢ ، ١٥٤) .

(٥) الثبت (٤٤ ، ٤٨ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٩٥) .

(٦) الثبت (٢ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٥٩) .

(٧) الثبت (٢٣ ، ١٤١) .

(٨) الثبت (٦٢ ، ٦٤ ، ٨٩ ، ٩٩ ، ١٣٩ ، ١٥٥) .

(٩) (١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ١٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٦٨) .

(١٠) الثبت (٨٣) .

(١١) الثبت (١٣) .

(١٢) الثبت (١٦٠) .

فهو مجهول ، والمجهول عنده لا يُحتجُّ به ؛ وإن وافق الثّقات . ومع ذلك فقد ذكر أربعة[١] من هؤلاء في «الثقات» .

والغريب أنّه أثنى على راوٍ[٢] في «الثّقات» وقال : يروي عن أنس . مع أنّه نصّ في «المجروحين» على عدم سماعه منه[٣] !

والأغرب من هذا كلّه ؛ أنّ ستّين راوياً[٤] ممن ذكرهم في «الثقات» ؛ حَكَمَ عليهم باستحقاق الترك ، أو ببطلان الاحتجاج بهم في «المجروحين» . والأنكى من ذلك أنّ سبعة[٥] من هؤلاء قد اتّهمهم بالوضع !! وقال في راوٍ آخر : مستقيم الحديث ، وجرحه[٦] .

وقد كان مجموعُ من خَرَّج عنه في «صحيحه» من هؤلاء ؛ عشرين راوياً ، تقدم دراسة بعضهم في الفصل الثالث من هذا الباب[٧] .

وقد كان الرواة الزوائد على رجال الكتب الستة ممّن ترجمهم في «المجروحين» و«الثقات» : اثنين وأربعين[٨] راوياً . وأمّا رواة الكتب الستة ؛ فقد تعدّدَتْ مراتبهم عند الحافظ ابن حجر ما بين ثقة إلى كذاب .

وحين عرضتُ هؤلاء على «التقريب» وجدت الحافظ قد قال في سبعة[١] رواة ؛ ممن ذكرهم ابن حبَّان في «الثقات» و«المجروحين» : ثقة . وقال في راوٍ[٢] واحد : ثقة في غير

---

(١) الثبت (٢٢ ، ٥٥ ، ٧٧ ، ١١٠) .

(٢) الثبت (٩٥) .

(٣) الثبت (٨٧) .

(٤) من ذلك مثلاً : (١ ، ٣ ، ٢٢ ، ٦٢ ، ١٢٧) وانظر الثبت للجمع !

(٥) الثبت (٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٣ ، ٦٢ ، ٧٤ ، ٧٥) .

(٦) الثبت (١٣٨) .

(٧) الثبت (٢ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٥٥ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٦ ، ١٢٧ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٥٢ ، ١٥٦) .

(٨) انظر الثبت ، فمنهم (٣ ، ١١ ، ١٣ ، ٢٣ ، ٢٤) .

(١) الثبت (٦٨ ، ٧٧ ، ٩٤ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٥٠) .

(٢) الثبت (٤٩) .

فلان . ونقل توثيق بعض الأئمة في راويين[١] . وقال في ثلاثة رواة[٢] : لا بأس به . وفي أربعة رواة[٣] : صدوق . وفي أربعة[٤] : صدوق يتشيع .

أما من جعلهم في مرتبة الاختبار والنظر ؛ فقد قال في راوٍ[٥] : صدوق سيئ الحفظ . وفي ثانٍ[٦] : صدوق يدلّس . وفي ثالث[٧] : صدوق تغيّر بأَخَرة .

وفي مرتبة دون هذه قليلاً كان عنده ثلاثة رواة[٨] قال فيهم الحافظ : صدوق يخطئ . وفي اثنين : صدوق يخطئ كثيراً[٩] ، وفي اثنين[١٠] : صدوق كثير الخطأ . وفي أربعة رواة[١١] قال : صدوق يهم . وقال في واحد[١٢] : صدوق فيه لين .

ثم في درجة دون هذه ، قال في سبعة رواة[١٣] : مقبول . وقال في اثنين وعشرين راوياً[١٤] : ضعيف . وفي أربعة[١٥] : ليّن الحديث . وفي راوٍ واحد[١٦] : مستور . وفي آخر : مجهول الحال[١٧] .

---

(١) الثبت (٥١ ، ٧٦) .

(٢) الثبت (٥٦ ، ٧٦ ، ١٥٤) .

(٣) الثبت (٦ ، ٨ ، ٧١ ، ٩٧) .

(٤) الثبت (١٢ ، ٧٧ ، ٩٩ ، ١٥٢) .

(٥) الثبت (١٢٨) .

(٦) الثبت (١٢٤) .

(٧) الثبت (١٥٦) .

(٨) الثبت (٧٩ ، ١٦٠ ، ١٦٥) .

(٩) الثبت (٩١ ، ١٧٥) .

(١٠) الثبت (٥ ، ١٠ ، ١١٢ ، ١٥٨) .

(١١) الثبت (١٢٦) .

(١٢) الثبت (١٣ ، ٤٥) .

(١٣) الثبت (٥٣ ، ٦٢ ، ١٠١ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ١٦٧ ، ١٦٩) .

(١٤) الثبت ، ومنهم (٢ ، ٤ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٦٢) .

(١٥) الثبت (٣٤ ، ٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧) .

(١٦) الثبت (١) .

(١٧) الثبت (٧٠) .

ثم قال : مجهول[١] في ثلاثة رواة ، ومتروك[٢] في أربعة رواة . ونقل عن بعض الأئمة تكذيبهم أربعة رواة[٣] . وقد صرَّح الحافظ بانتقاد ابن حبَّان في ثمانية[٤] رواة .

بعد هذا العرض السريع لمراتب هؤلاء الرّواة ، لا يسَعُنا إلاّ التسليم بأنّ ابن حبَّان قد تناقض في رواة كثيرين ؛ وخاصة الذين حكم عليهم بالترك ، أو بطلان الاحتجاج بهم مع ذكره إيّاهم في «الثقات» .

بيدَ أنّه لا بدَّ من الاعتراف أيضاً ، بأنّ اضطرابه في ستّين راوياً ذَكَرهم في «الثقات» ثمَّ حكمَ باستحقاقهم التركَ في «المجروحين» ؛ ليس كبيراً جداً ؛ إذا علمنا أنَّ عدد الرواة الذين ترجمهم في «الثقات» بلغَ (١٦٥٠٨) ستة عشر ألف راوٍ ، وخمس مئة وثمانيةَ رواة .

ومما يُؤْخذ بعين الاعتبار والنّظر ؛ أنَّ ابن حبَّان قد عُمِّر دهراً بعد كتابته «الثقات» و«المجروحين» وقد تغيَّرَتْ نظرته في عددٍ غيرِ قليلٍ من الرواة . وقد ذكرتُ أنّه نصَّ على عدوله عن تضعيفه عدداً من الرّواة ، كما نصّ على عدوله عن توثيق بعضهم . وقد تقدم عند ذكر مصنّفات ابن حبَّان ؛ أنَّ الذّهبيَّ والحافظ قد ذكرا له كتاباً أطلقا عليه اسم «ذيل الضعفاء» !

والمؤاخذة الكبرى على ابن حبّان ؛ هي حُكمه على راوٍ بالترك وتحريمُ الرواية عنه ، ثم تخريجُ بعضِ حديثه في المتابعات !

وقد درستُ هذه المسألة في مباحث العدالة ، وفي مباحث تفاوت مراتب الضبط .

*** تذييل مفيد :**

طُبِعَ كتابٌ في هذا الموضوع وَسَمَهُ مؤلّفه باسم : «الرواة الذين ترجمَ لهم ابنُ حِبّان في المجروحين وأعادهم في الثقات ـ جمع ودراسة وتحليل ـ» ترجمَ فيه المؤلّف الدكتور

---

(١) الثبت (٢٨ ، ١٢٠ ، ١٢٦) .

(٢) الثبت (٣٦ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٧٥) .

(٣) الثبت (٤٧ ، ٨١ ، ١٥٤ ، ١٥٩) .

(٤) الثبت (٦٥ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ١٠٨ ، ١١٣) .

مبارك سيف الهاجري (١٥٩) مائة وتسعةً وخمسين راوياً ممن ترجمَهُم ابنُ حِبّانَ في «الثقات» و«المجروحين» .

والدكتور الهاجري حصلَ من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في عام (١٤١١هـ) على درجة الماجستير في تخصُّص الحديث ، وكانت رسالته بعنوان (التابعون الثقات الذين تُكلِّم في سماعهم من الصحابة ـ من حرف الألف إلى حرف الزاي) .

وموضوع الرسالة مهمٌّ جداً ، وكنّا نرجو أن يُكملَ الدكتور الهاجري عملَهُ بعد التخرّج ولكنّنا فوجئنا بطباعة الرسالة بعد خمسة عشر عاماً ، دون إكمال .

وليس من اختصاص كتابي هذا تقويمُ مثل رسالته ، وإنّما كانت الإشارة إليها لتأكيد صلته بهذا العلم الشريف .

ومن المرجَّح عندي أن الهاجريَّ قد اطّلعَ على رسالتي ؛ لاتّصالها المباشر بموضوعه وعدمُ إشارته إليها ؛ لا تعني شيئاً بالنسبة إليّ ، سوى أن أفيد منه في توضيح الجوانب التي تتّصل بهذه المسألة ؛ إذ كانت الدراسةُ التي كتَبْتُها تحت عنوان «الرواة الذين ترجمَهم ابنُ حِبّانَ في المجروحين والثقات» جاءت في ستّ صفحات ، حاولتُ فيها تفسيرَ صنيع ابنِ حِبَّانَ في ترجمة أولئك الرواة الذين ترجمتُ لهم في ملحق خاصٍّ في (٦٠) صفحة !

والملحَق والدراسة التي تخصّه ؛ دراسةٌ من تلك الدراسات الكثيرة التي احتضنَتْها رسالتي المترامية تلك .

فكنتُ آملُ أن أقرأ في كتاب الهاجري دراسةً تأصيليةً تطبيقيّةً مستوعبة لهذه الجزئية الواحدة المفرَدة !

وقد تتّبعتُ الدكتور الهاجري في مواضع من كتابه ، وأشرتُ إلى ما خالفْتُه فيه من تراجم كتابه ، فيُنظر في مواضعه من الملاحق ، ويُستعان بثبت الرواة الذين ترجمَهم ابن حبّان في الكتابَين في آخر كتابي هذا !

لكنّني أُشيرُ هنا إلى بعض نتائج دراسته بكلماتٍ يسيرةٍ :

١ ـ كان عددُ الرواة المترجَمين في كتابه (١٥٩) راوياً ، بينما عدد رواة هذه المسألة (١٨٤) فالهاجري قصّرَ في الجمع ، فأغفلَ ترجمةَ (٢٦) ستة وعشرين راوياً وهو عدد ليس بقليل !

٢ ـ قال الهاجري يَصف كيفية جَمعه هؤلاء الرواة :

ـ بعضهم نبّه ابن حبّان نفسه عليه ، وهذا قليل جداً . . . قلت : صدق .

ـ وبعضهم نبّه عليهم بعضُ أهلِ العلم في مؤلفاتهم ، وهو كثير .

ـ وبعضهم وقفتُ عليه بعد سَبر كتابَي «المجروحين» و«الثقات» لابن حبّان .

قلت : في هذا الكلام نظرٌ من جهات شتّى :

ـ الأولى : أنني جمعتُ في ملحق هؤلاء الرواة قبل صدور كتابه بخمس عشرة سنة (١٦٤) مائة وأربعة وستين راوياً ، وكانت الرسالة تحت يده ، كما رجّحتُ ، فإنْ لم يكن اطّلع عليها ؛ فهو مقصّر جداً ، وغير معذور !

ـ الثانية : أنني نقلتُ في بداية هذه الدراسة أنّ الحافظَين المزّي وابن حجر نصّا على التزامهما بالإشارة إلى مَن ترجمَ له ابنُ حِبّانَ من رواة كتابَيهما في الثقات ، وابن حجر تتبّعه في تناقضاته أيضاً .

وأنا جمعتُ أولئك الرواة جميعَهم اعتماداً على تهذيب التهذيب حصراً ، ثم تبيّن لي أنّني أغفلتُ عشرين شيخاً !

فقولُ الهاجري بأنّه اعتمدَ على استقرائه الشخصي غيرُ دقيق ، حتى لو كان حقّاً كذلك ، بدليل أنه أغفلَ في هذه الاستقراء (٢٦) ستة وعشرين راوياً ، جميعهم أشار إليهم ابن حجر في التهذيب !

وأنا لا أريد التنقير على الأخ الدكتور الهاجري أبداً ، وإنما أريد لفتَ أنظار طلاب العلم إلى ضرورة الاطّلاع على الدراسات المكتوبة قبل الشروع في أي موضوع ، والإشارة إلى ذلك ؛ فالإفادة من جهود مَن تقدّم لا تحطّ من قيمة العمل ، بل إنّ عدم الاطّلاع تقصير ، وعدم الإشارة عقوقٌ وعُقَد نقص ! والله تعالى أعلم .

المبحثُ الرابع

مناقشة الذهبيِّ في تحامُلِه على ابن حبَّان

لقد اعترض الذهبيُّ على ابن حبَّان في مواضع كثيرة من «ميزانه» بَيْدَ أنَّ ثمَّة ستَّ تراجم، هَجَمَ فيها هجوماً عنيفاً عليه، وانتقصه وسخَّف أقواله. وقد كان معظم هؤلاء الرواة من رجال الشيخين.

وسوف أعرض هذه التراجم السّتّ، موازناً بين أقوال ابن حبَّان وغيره من أهل العلم وبين هجوم الذهبيِّ العنيف على ابن حبَّان:

١ ـ أفلح[١] بن سعيد المدنيّ القُبَائيّ: ذكره ابن حبَّان في «الثّقات» ثمَّ أعاد ذكره في «المجروحين» وقال: «يروي عن الثّقات الموضوعات، وعن الأثبات المُلْزَقات، لا يحلّ الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال» وقد ذكره العقيليّ في «الضعفاء» أيضاً. وقال الحافظ: «صدوق من السابعة». وقال الذهبيّ عقب قول ابن حبَّان السَّابق: «قلت: ابن حبان رُبَّما قَصَب الثقة، حتى كأنَّه لا يدري ما يخرج من رأسه. ثمَّ بيّن مستنده؛ فساق حديث عيسى بن يونس: حدثنا أفلح بن سعيد عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إنْ طالت بك مدة، فسترى أقواما يَغْدُون في سخط الله، ويَرُوحون في لعنته يحملون سياطاً مثل أذناب البقر» ثمَّ قال ابن حبَّان: وهذا بهذا اللَّفظ باطل.

وقد رواه سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: «اثنان من أمتي لم أرَهما: رجال بأيديهم سياطٌ مثل أذناب البقر، ونساء كاسيات عاريات».

قال الذهبي: بل حديث أفلح صحيح غريب؛ وهذا شاهد لمعناه» ا. هـ. وقال: «أفلح صدوق».

قلت: الحديث من رواية أفلح أخرجه مسلم متابعة[٢] وأخرج[٣] رواية سهيل بن أبي

---

(١) (٢٠٠٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجنة رقم (٢٨٥٧ : ٥٣ ـ ٥٤).

(٣) مسلم في اللباس والزينة رقم (٢١٢٨) وانظر كتاب الجنة حديث (٥٢).

صالح عن أبيه ، عن أبي هريرة أصلاً ، ولم يتبيّن لي وجهُ التعارض الذي يجعل أفلح مخالفاً لسهيل . ويجعل حديثه معارضاً لحديثه ، اللّهمَّ إلاّ قوله : «ستجد أقواماً يغدون في سخط الله ، ويروحون في لعنته» فهذه زيادة عمّا في حديث سهيل . وزيادة الثقة مقبولة عند ابن حبَّان ، ولكنّها ـ في نظره ـ لا تُحْتَمل من مثل أفلح ، وقد تقدّم في فصلِ تطبيق نظرية ابن حبَّان ؛ الكلامُ على زيادة الثقة وشرائط قبولها .

٢ ـ أيّوب بن عبد السلام[1] : قال ابن حِبَّان : «شيخ كأنَّه كان زنديقاً ، يروي عن أبي بكرة ، عن ابن مسعود : «إنّ الله تبارك وتعالى ؛ إذا غَضِبَ انتفخ على العرش ، حتى يثقل على حملته» . روى عنه حمّاد بن سلمة . كان كذاباً لا يحلّ ذكر هذا الحديث ولا كتابته . وما أراه إلا دَهْرياً يوقع الشك في قلوب المسلمين بمثل هذه الموضوعات ، نعوذ بالله من حالةٍ تُقرّبنا إلى سخطه . .» .

قال الذهبي : «بئس ما فعل حمّاد بن سلمة بروايته مثل هذا الضَّلال ، فقد قال النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : «كفى بالمرء إثماً أن يُحدّث بكلِّ ما سمع» بل ولا أعرف له إسناداً عن حماد ، فليُتأمَّل هذا ، فإنّ ابن حبّان صاحب تشنيع وشَغْب . .» .

قال ابن الجوزي : «ويجب أن يُعتقد أنَّ الله تعالى لا يتأثر بشيء ، ولا تحدثَ له صفة ، ولا يتجدّد له حال . . ولقد أدخل جماعة من الزنادقة في أحاديث الصفات أشياء يقصدون بها عيبَ الإسلام ، وإدخالَ الشّكّ في قلوب المؤمنين» . وساق كلام ابن حبَّان ، ثمَّ نقل عن الدارقطني أنَّ اسم هذا الرجل «الزُّبَير أبو عبد السلام ؛ فإنه يحدِّث عن أيّوب بن عبد الله بن مِكْرَز ، عن ابن مسعود ؛ المنكرات»[2] .

ولستُ أدري : ما دليل الذهبيّ على رَدّ كلام ابن حبّان ، مع أنَّ الدارقطني نفسه قال نحو قوله؟!

وأمّا عدم معرفة الذهبي بإسناده إلى حمّاد بن سلمة ، فلا يَقْدَح بقول ابن حبَّان

---

(١) المجروحين (١ : ١٦٥) والميزان (١ : ٢٩٠) واللسان (١ : ٤٨٥) .

(٢) الموضوعات لابن الجوزي (١ : ١٢٧) .

الذي تأيّد بقول الدارقطني ، بل رُبَّما تَرَكَ ابنُ حبَّان إسناده تورُّعاً من ذِكْر إسنادٍ له قد يَعتمد عليه الجهّالُ .

٣ ـ سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجُمَحِيّ القرشيّ[1] : قال ابن حبّان : «يَروي عن عبيد الله بن عمر وغيره من الثّقات ؛ أشياء موضوعة تتخايل إلى من يسمعها أنّه كان يتعمّدها» وذكر له ثلاثة أحاديث .

وقال الحافظ : «صدوق له أوهام ، وأفرط ابن حبَّان في تضعيفه» . وقال الذهبي : «وثّقه ابنُ مَعين وغيره ، وقال ابن عَدِي : له غرائبُ حِسانٌ ، وأرجو أنها مستقيمة ، وإنّما يَهِم ؛ فيرفع موقوفاً ، ويوصل مرسلاً ، لا عن تعمّد .

وأمّا ابن حبَّان ، فإنّه خسّاف قصّاب ، فقال : روى عن الثقات أشياء موضوعةً . . .

وقد ليّنه الفسوي ، وقال أبو حاتم : لا يُحتجّ به . وقال أبو حاتم أيضاً : صالح . وقال أحمد : لا بأس به . وقال الساجي : يروي أحاديث لا يُتابَع عليها» ا . هـ .

قلت : لم يحكم ابنُ حبَّان على عُبيد الله بن عمر بشيء ، وإنّما نَسَبَهُ إلى التفرّد بأشياء يحسَبُها الإنسان لكثرة وهَمه فيها متعمّداً . فكأنّ ابن حبّان نسبه إلى فُحش الوهَم ، ومَن يرفع موقوفاً ، أو يوصل مرسلاً ـ وهو لا يعلم ـ حتى كثُر ذلك منه ؛ فإنّه يسقط عند ابن حبَّان .

ثمّ إنّ الأحاديث الثلاثة التي ساقها الإمام ابن حبَّان ؛ قد عدّها الذهبيّ نفسُه من مناكيره . ولو استعرضنا الأحاديثَ الثلاثة التي ذكرها ابن حبَّان مما يؤخذ على الرجل لتبيّن لنا وجه الحق :

١ ـ أخرجَ له ابن حبَّان حديثاً عن عبد الله بن عمر مرفوعاً : «من نسي صلاة فلم يذكرها إلاّ مع الإمام ، فليُتمَّ صلاته ، ثمَّ يقضي ما فاته ، ثمَّ يُعيد التي صلاّها مع الإمام» .

قال ابن عَدِيّ تعقيباً على هذا الحديث : «وهذا لا أعلم أحداً رفعه عن عبيد الله ؛ غير سعيد بن عبد الرحمن» وَرَجّح أنّه موقوف .

---

(١) (١٩٨٩) .

قلت : وقد أخرجه مالك في «الموطّأ»[١] عن نافع عن ابن عمر ، أنه كان يقول : . . . وذكره نحوه .

٢ ـ وأمّا الحديث الثاني : عن علي رضي الله عنه ، أنَّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلَّم قال له : «ثلاث يا علي لا تؤخِّرهن : الصلاة إذا أتت ، والجنازة إذا حضرت ، والأيّم إذا وجدت لها كفؤاً» .

فقد أخرجه الترمذي[٢] من حديثه[٣] في «جامعه» وقال : «هذا حديث غريب حسن» ولكن الزيلعي نقل عنه قوله : (غريب وما أرى إسناده بمتصل) وحتى تحسين الترمذي إيّاه إن كان ثابتاً عنه ؛ فيُحمل على شواهده . وهذا لا يعني أنَّ الحديث حسنٌ لذاته !

٣ ـ وحديثه الثالث : هو حديث ابن عمر ، قال : جاء رجل إلى النَّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم ، فقال : أوصِني قال : «تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم ، وتحجّ وتعتمر ، وتسمع وتطيع ، وعليك بالعلانية ، وإياك والسِّر» .

قال ابن حبَّان : «هذا خطأ ، إنما روى عبيد الله بن عمر هذا الكلام عن يُونس بن عُبَيْد ، عن الحسن ، عن عمر قوله» .

وقال ابن عدي : «وقال محمد بن بشر عن عبيد الله ، عن يونس ، عن الحسن ، عن عمر قوله مثله ، وهذا بإرساله أصحّ ، وَرَجّح البخاريّ إرساله أيضاً ، فقال : وهذا أصحّ .

فقد رأيت ابن حبَّان قد وصف حديثه بالخطأ الفاحش وهو يفسّر قوله : «تتخايل إلى من يسمعها أنّه كان يتعمّدها» كما رأيت أنَّ الأحاديث الثلاثة قد تكلم فيها غير ابن حبَّان أيضاً .

---

(١) أخرجه في الموطأ باب قصر الصلاة (١ : ١٦٨) وإسناده كما ترى من السموّ والرفعة .

(٢) أخرجه الترمذي في ابواب الصلاة رقم (١٧١) .

(٣) وقد وقع في مطبوعة العارضة (١ : ٢٨١) سعيد بن عبد الله الجهنيّ ، وتبعه على ذلك الشيخ أحمد شاكر . ووجه الالتباس أنَّ الترمذي نسب الرجل إلى جدّه ، فهو سعيد بن عبد الرحمن ابن عبد الله الجمحي ، وتصحفت الجمحي إلى الجهني ، والجهني هذا قال عنه الحافظ : مقبول . والشيخ أحمد شاكر يصحّح حديث المقبول ؛ فكيف لو علم أنّ راويَهُ الجمحي؟

٤ ـ سويد بن عمرو الكلبي أبو الوليد الكوفي[1] : قال ابن حبّان : «كان يقلب الأسانيد ، ويضع على الأسانيد الصحاحِ المتونَ الواهية ، لا يجوز الاحتجاج به بحال» وروى له حديثاً عن حمّاد بن سلمة ، عن أيّوب وهشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة رفعه ، فقال : «أحبِبْ حبيبَك هوناً ما ، عسى أن يكون بغيضَك يوماً ما ، وأبغِضْ بغيضَك هوناً ما عسى أن يكون حبيبَك يوماً ما» .

ثُمَّ قال : «وليس هذا الحديث من حديث أبي هريرة ، ولا من حديث ابن سيرين ولا من حديث أيّوب وهشام ، ولا من حديث حمّاد بن سلمة ، وإنّما هو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقط . وقد رفعه عن علي الحسنُ بن أبي جعفر الجعفري ، عن أيّوب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن علي ، وهو خطأ فاحش» .

وقد قال الحافظ : «أفحَشَ ابنُ حبّان القولَ فيه ، ولم يأتِ بدليل ، من كبار العاشرة» ولم يصِفْه بشيء .

ونقَلَ في «التهذيب» توثيقَه عن ابن معين ، والعِجْليّ ، والنَّسائيّ ، ولم ينْقُل جرحَه إلاّ عن ابن حِبّان .

وقال الذهبي : «وَثّقه ابن معين وغيره . وأمّا ابن حبَّان فإنّه أسرف واجترأ . . . وساق كلامه ، ثمَّ ساق الحديث السابق .

قلت : سويدٌ من رجالِ مسلم ، أخرج له في صحيحه حديثاً (٦٤٧) من روايته عن حمّاد . ولهذا كان نضالُ الذهبيّ وابن حجر عنه كبيراً !

والحديث أخرجه الترمذي في «جامعه» وقال : «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه بهذا الإسناد إلاّ من هذا الوجه . وقد روي هذا الحديث عن أيّوب بإسناد غير هذا . رواه الحسن ابن أبي جعفر ـ وهو حديث ضعيف أيضاً ـ بإسنادٍ له عن علي ، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم . والصحيحُ عن عليٍّ موقوفٌ قولُه» .

قلت : الذي رجَّحه ابن حبّان أنَّه موقوف من قول عليّ ؛ هو عين ما قاله الترمذيّ . وحكمه على هذا الحديث بأنه (غريب) لا يعني غير أنه منكر . ولكن هل رواية حديث

(١) (٢١٩٤) والحديث أخرجه الترمذي في البر والصلة رقم (١٩٩٧) .

واحد منكر ؛ يسوّغ لابن حبّان اتّهامَ الرجل بالوضع؟!

قلت : إنّ من منهج ابن حبّان الذي أوضحه في مقدمة «صحيحه» بل نصّ على حمّاد ذاته ، وهذا الإسناد بعينه ، فقال : كأنّا جئنا إلى حمّاد بن سلمة ، فرأيناه روى خبراً عن أيّوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم نجد هذا الخبر عند غيره من أصحاب أيّوب .

فالذي يلزمنا فيه التوقّف عن جرحه ، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه ، فيجب أن نبدأ ، فننظر هذا الخبر : هل رواه أصحابُ حمّاد عنه ، أو رجل واحد منهم وحده؟ . .

فإنْ وُجد أصحابه قد رووه عُلِمَ أن هذا الخبر قد حدّث به حماد .

وإنْ وُجد ذلك من رواية ضعيف عنه أُلزِق ذلك ، بذلك الراوي دونه . . .» .

إلى أن قال : «وإنْ لم يوجد ما قلنا ـ يعني المتابعات بأشكالها ـ نُظر : هل روى أحدٌ هذا الخبر عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ؛ غير أبي هريرة؟ فإنْ وُجد ذلك ؛ صحّ أن الخبر له أصل . ومتى عُدِم ذلك ، والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة [الكتاب والسنة والإجماع][1] عُلم أن الخبر موضوع لا شكّ فيه ، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وَضَعَه»[2] .

فكأنَّ ابن حبّان في قوله هذا ؛ يعني الحديث الذي يحكم عليه بالوضع ، واتّهم به سويد بن عمرو .

وتفصيلُ ذلك : أنَّ سُويدَ بنَ عمرو روى عن حماد عن أيوب هذا الخبر ، ولم يتابعه عليه عن حمّاد أحد ، وحماد ثقة إمام ـ عند ابن حبّان ـ ولا يحتمل مثل هذا الحديث المنكر ، فيجب أن يلصق هذا الخبر بسويد ، وقد تحقّق في هذا الخبر قَلْبُ الإسناد ، ونِسْبة الحديث إلى أبي هريرة عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وليس ذلك بثابت ، فتحقّق عند ابن حبّان أنّ سُويداً الكَلْبيّ هو الذي وَضَعَه .

---

(١) زيادة للإيضاح .

(٢) الإحسان (١ : ١٤٤) .

وعلى كلّ حال ؛ فإنّ ابن حبّان قد عَدّ من أقسام الوضاعين ، مَن يضعُ الحديثَ توهُّماً ، لا تعمُّداً .

بيدَ أنّني وجدتُ الحديثَ عند تمّام الرّازي في «فوائده»(١) من حديث أبي هريرة ، وعليّ وابن عمر ، وهو عن أبي هريرة من حديث سويد بن عمرو ، عن حماد ، عن أيّوب ، عن محمد بن سيرين .

ومن حديث الحسن بن الطيّب الشجاعيّ ، عن شيبان بن فرّوخ ، عن الحسن بن دينار ، عن محمّد بن سيرين .

قلت : لماذا لا يكون هذا الحديث من صنع محمد بن الطيّب الشُّجَاعيّ؟ وقد كَذّبه الدارقطنيّ ، وقال البرقانيّ : ذاهب الحديث ؛ ويكون قد أُدخل على سويد وَهَماً؟

ولكن يقال : لِمَ لا يكون سُويد قد سَرَقَ هذا الحديث من الشجاعيّ ، وبدّل إسناده توهّماً؟

والمسألة ـ كما ترى ـ خَطِرَة ، ومَظِنّة زَلْقٍ ، نسأل الله ستره وعافيته .

٥ ـ عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي(٢) : قال ابن حبَّان : «يروي عن أقوام ضِعاف أشياءَ يدلّسها عن الثّقات ، حتى إذا سمعها المستمع لها ؛ لم يَشُكّ في وضعها . فلمّا كَثُر ذلك في أخباره أُلزقَت به تلك الموضوعات ، وحمل عليه النَّاس في الجرح ، فلا يجوز عندي الاحتجاجُ بروايته كلّها على حالة من الأحوال ، لِمَا غَلَبَ عليها من المناكير عن المشاهير ، والموضوعات عن الثقات . .» ولم يذكر ابن حبّان شيئاً من هذه الموضوعات .

وقال الحافظ في «التقريب» : «صدوقٌ ، أكثَرَ الرّوايةَ عن الضُّعفاء ، فضُعّف بسبب ذلك ، حتى نسبه ابن نُمير إلى الكذب ، وقد وثقه ابن معين» .

وقال الذهبي : «وأمّا ابنُ حبَّان ، فإنّه يُقَعْقِعُ كعادته ، فقال فيه . . .» ونقل كلام ابن حبَّان المتقدّم ، ثمَّ نقل عن ابن معين : صدوق ، وقال أبو عَرُوبة : متعبّد ، لا بأس به

---

(١) انظر فوائد تمام الرازي الأرقام (١٥٣١ ـ ١٥٣٦) والعلل المتناهية (٢ : ٢٤٩) .

(٢) انظر المجروحين (٢ : ٩٦) والعقيلي (٣ : ٢٠٧) والكامل (٥ : ١٨٢٠) والميزان (٣ : ٤٥) والتهذيب (٧ : ١٣٤) والتقريب (٢ : ١١) طبقات المدلسين رقم (١٤٦) .

يأتي عن قوم مجهولين بالمناكير .

وقال ابن عَدِي : «وصورة عثمان بن عبد الرحمن أنّه لا بأس به ؛ كما قال أبو عروبة إلاّ أنّه يحدّث عن قوم مجهولين بعجائب ، وتلك العجائب من جهة المجهولين ، وهو في أهل الجزيرة كبقيّة في أهل الشّام . وبقيَّةُ أيضاً يُحدّث عن مجهولين بعجائب ، وهو في نفسه ثقة لا بأس به صدوق . وما يقع في حديثه من الإنكار ؛ فإنما يقع من جهة من يروي عنه» .

وأوردَ له الذهبيُّ حديثاً ، ثمَّ قال : فهذا لم يصحَّ ، وسندُه مظلم ! ثمَّ خَتَمَ ترجمتَه بقوله : «قلت : لم يروِ ابن حبَّان في ترجمته شيئاً ، ولو كان عنده شيء موضوع ؛ لأسرَعَ بإحضاره ، وما علمتُ أنَّ أحداً قال في عثمان بن عبد الرحمن هذا : إنّه يدلّس عن الهلكى ، إنّما قالوا : يأتي عنهم بمناكير ، والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتامّ المعرفة تامّ الورع ، وكذا أسرف فيه ابن نمير فقال : كذاب» ا . هـ .

قلت : كم تُظلم يا ابنَ حبَّان؟ ولِمَ لا تكون هذه الحملة على ابن نمير دونك؟ وهل قول ابن عَدِيّ : «يروي عن المجهولين العجائب» ألطف من كلمة ابن حبَّان : «يروي عن أقوام ضعفاء أشياء يدلّسها عن الثقات»؟

إنَّ الحافظ ابن حجر أدخل عثمان الطرائفي في المرتبة الخامسة من طبقات المدلّسين . . ونقل قول ابن حبَّان وارتضاه ، وهذه المرتبة قد خصَّها الحافظ لمن «ضُعّف بأمرٍ آخر سوى التدليس ، فحديثهم مردود ، ولو صرّحوا بالسماع ، إلاَّ أن يُوثق من كان ضَعفُه يسيراً . .» .

٦ ـ محمد بن الفضل السدوسي (عارم) : قال ابن حبَّان : «اختلط في آخر عمره وتغيّر حتى كان لا يدري ما يحدّث به ؛ فوقع المناكير الكثيرة في روايته ، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه ـ إذا عُلم أنّ سماعهم عنه كان قَبْل تغيّره ـ فإن احتجّ به محتجّ بعد العلم بما ذكرت ؛ أرجو ألاّ يجرح في فعله ذلك ، وأمّا رواية المتأخرين عنه ؛ فيجب التنكّب عنها على الأحوال .

وإذا لم يُعلم التمييز بين سماع المتقدّمين والمتأخّرين منه ؛ يُترك الكلّ ولا يُحتجّ بشيء منه . هذا حكمُ كلِّ مَن تغير في آخر عمره واختلط ؛ إذا كان قبل الاختلاط

صدوقاً ، وهو ممن يُعرف بالكتابة والجمع والإتقان ، مات سنة أربع عشرة ومائتين»[(١)] ا . هـ .

وقال الحافظ : «ثقةٌ ثبتٌ ، تغيَّر في آخر عمره ، من صغار التاسعة»[(٢)] .

وقال الذهبيّ : «قال الدارقطني : تغيّر بأَخَرَة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة . قال الذهبي : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله ، فأين هذا القول من قول ابن حبَّان الخسّاف المتهوّر في عارم . . .؟» .

ثمَّ قال : «ولم يقدر ابن حبَّان أن يسوق له حديثاً منكراً ، فأين ما زعم؟»[(٣)] .

قلت : إنَّ الذهبيّ قد نقل عن أبي حاتم الرازي قوله : «اختلط عارم في آخر عمره وزال عقله . .» ونقل أنّ أبا داود لم يسمع منه لتغيّره ، ونقل عنه أيضاً قوله : «بلغني أنَّ عارماً أُنْكِر سنة ثلاثَ عشرةَ ومائتين ، ثمَّ راجعه عقله ، ثمَّ استحكم به الاختلاط سنة ست عشرة ومائتين . .» .

فهل قال ابنُ حبَّان أكثرَ من قول أبي حاتم الرازي ؛ الذي نصّ على أنه (زال عقله)؟ . وهل قول ابن حبَّان أسوأ من صنيع أبي داود بترك السماع منه؟ . . .

ثمَّ إنَّ ابن حبّان وصَفَهُ بأنّه كان قبلَ الاختلاط صدوقاً ، ممن يُعرف بالكتابة والجمع والإتقان ، ولم يقل بدعاً من الأمر ، بل أصّل قاعدة لكلِّ ثقة تغيّر ، ونَوَّعَ حديثَ هذا الثقة إلى ثلاثة أنواع :

فنوعٌ تميَّز وقد حدّث به قبل اختلاطه ، وهذا يُحتجّ به كما قال ابن حبَّان .

ونوعٌ حدّث به بعد اختلاطه ، وهذا لا يُحتجُ به ؛ إلاّ إذا تابعه عليه الحفّاظ . وأبو داود لم يسمع منه لأنَّه أدركه بعد اختلاطه .

ونوعٌ لا يُعرف : هل حَدّث به قبل الاختلاط أم بعده؟ وهذا يُترك أيضاً احتياطاً في الدّين . . فهل لهذه الحملة العنيفة من الذهبيّ على ابن حبّان من مغزى؟! رحم الله الجميع وغفر لهم .

---

(١) الملحق (٢٥٦١) .

(٢) تقريب التهذيب (٢ : ١٢٤) .

(٣) ميزان الاعتدال (٤ : ٨) .

الباب الخامس

ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن حبّان

حَصر ودراسَة

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: دراسة ألفاظ مرتبة الاحتجاج عند ابن حبان

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول: ألفاظ التوثيق العُليا
- المبحث الثاني: مصطلح (ثقة)
- المبحث الثالث: ألفاظ التوثيق العالية المفردة
- المبحث الرابع: مصطلح (صَدوق)
- المبحث الخامس: مصطلح (لا بأس به) (ليس به بأس)
- المبحث السادس: مصطلح (مستقيم الحديث)
- المبحث السابع: مَن وصفه بالعلم والفقه والفضل والعبادة

- الفصل الثاني: دراسة ألفاظ مرتبة الاعتبار عند ابن حبان

وفيه ثمانية مباحث:

- المبحث الأول: مفهوم الاعتبار بين علماء الحديث وابن حبّان

- المبحث الثاني: الألفاظ المصرّحة بالاعتبار في الثقات

- المبحث الثالث: الألفاظ المصرّحة بالاعتبار في المجروحين

- المبحث الرابع: أجناس رواة مرتبة الاعتبار عند ابن حبان في كتاب المجروحين

- المبحث الخامس: ألفاظ الإغراب والتفرّد والمخالفة

- المبحث السادس: ألفاظ الوهم والخطأ

- المبحث السابع: مصطلح الخطأ مقروناً بالإغراب والتفرّد والمخالفة

- المبحث الثامن: مصطلحا التمريض والاستخارة

- الفصل الثالث: دراسة ألفاظ مرتبة الترك عند ابن حبان

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: ألفاظ الترك المتّصلة بالعدالة

- المبحث الثاني: التدليس وثبوت السماع

- المبحث الثالث: من ألفاظ الترك المتّصلة بالضبط

- المبحث الرابع: منكر الحديث

- المبحث الخامس: أحكام مرتبة الترك

الفصل الأول

دراسة ألفاظ مرتبة الاحتجاج عند ابن حبّان

استعملَ ابنُ حبَّان في وصفه رجالَ مرتبة الاحتجاج ألفاظاً مفردة ، وأوصافاً مركَّبة ولعلَّه من العسير ضبط مدلولات بعض ألفاظه ، وترتيبها على طريق التدنّي من أعلى إلى أدنى ؛ لأنّني وجدتُ لابن حبَّان هدفاً أكبر من مجرّدِ قصدِ التوثيق ، أو التأكيد عليه . فكثيراً ما يريد وَصْفَ الرجل بأبرز مزاياه التي ينفرد بها ، أو أخصِّ أوصافه ، وغالباً ما يكون هذا اللفظُ مزيةً زائدةً على الحفظ والضبط والعدالة الدينيّة .

فكلمة (كان من الفقهاء) ـ مثلاً ـ ليست في حدِّ ذاتها دلالة على الحفظ والإتقان لكنَّني وجدتُ ابنَ حبَّان أطلقَ هذه اللفظة في وصف الثِّقات المتقنين . فكأن الرجل الذي يصفه بالفقه هو ثقة فقيه . باعتباره ذَكَرَ في مقدمة كتابه : أنَّ كلَّ مَن ترجمه في كتابه «الثِّقات» فهو ثقة . وابنُ حبَّان واسعُ الخطو في دلالة كلمة (ثقة) .

بينما وجدتُ الذين وصفَهم بالفقه من الثِّقات بمعناها المحدَّد الدقيق عند المتأخرين ـ في الأعمِّ الأغلب ـ ولهذا اعتبرتُها من ألفاظ مرتبة الاحتجاج .

وسيرى القارئُ تقديماً وتأخيراً في دراسة بعض الألفاظ . وغرَضي من ذلك التفرُّغ لدراسة مصطلحٍ مُشكِلٍ ، أو التقريب بين المصطلحات ذات الدلالات المتقاربة . فكلمةُ (ثقة) عند المتأخرين ؛ أعلى من كلمة (صاحب حديث) ولكنّني قدمت مصطلح (صاحب حديث) على لفظ (ثقة) لأتفرغ لدراسته ، وغير ذلك مما قد أشير إليه في موضعه .

وسأشير في دراستي إلى المصطلحاتِ التي اعتمدَ رجالَها ، وخرج لهم في «صحيحه» .

المبحثُ الأوَّل
ألفاظُ التَّوثيق العُليا

تمهيد :

أطلقَ ابنُ حبَّان عدداً من الألفاظ التي لم أجد مَن تقدَّمَه في استعمالها ، أو استعملَ أكثرها ، ورأيت ألفاظه تتداخل .

بيدَ أنّني حاولتُ تمييزَ هذه المصطلحات ، بعضها من بعض ، بأبرز الألفاظ التي تتمايز فيها ، ولو كانت تشترك فيما بينها في بعض الألفاظ .

فالإمام أبو داود السِّجِستاني قال فيه ابن حِبَّان : «كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً ، وورعاً ، وإتقاناً . ممَّن جمع وصنّف ، وذبّ عن السُّنن ، وقمع مَنْ خالفها»[١] .

وقال في ترجمة الترمذي : «كان ممَّن جمع وصنّف ، وحفظ وذاكر . .»[٢] فالاثنان في مرتبة واحدة ، إلاَّ أنّ أبا داود ذكرتُه في مصطلح (ما تتكرر فيه ألفاظ التوثيق) بينما ذكرت الترمذي في مصطلح (مَن وُصف بالجمع والتصنيف) لأنّ في ترجمة أبي داود مزيداً من ألفاظ الثناء التي خصّه ابنُ حِبّانَ بها[*] .

المطلب الأول: من تعدّدت فيه ألفاظ التوثيق

لقد أَطلقَ ابنُ حبَّان ألفاظَ التوثيق على الحفَّاظ الجهابذة ، وغالباً ما تكون الألفاظ التي يطلقها وصفاً موجزاً لأبرز خصائص الرجل الشخصيّة والعلميّة . وكان عددُ مَن جمعتُه ستة وثلاثين حافظاً[٣] . قال في ترجمة أحمد ابن حنبل رحمه الله : «كان حافظاً ، ورعاً ، متقناً ، فقيهاً ، لازماً للورع الخفيّ ، والعبادة الدائمة»[٤] . وقد خرَّج له في «صحيحه»[٥] خمسةً وعشرين حديثاً ، منها : (٤٦ ، ٣٦٦٤ ، ٧٠٦٦) .

---

(١) (٨) .

(٢) (٤٨)

(*) الأرقام التي تردُ في الهوامش هي أرقام أصحاب التراجم في ملحق الرواة الذين تكلّم عليهم ابن حبّان بجرح أو تعديل ، ولا حاجة بنا إلى تكرار هذا الكلام في كلّ هامش ، أو كلّ صفحة .

(٣) (١ - ٣٦) .

(٤) (٣) .

(٥) وانظر موارد الظمآن رقم (١٢٠ ، ٢٦٩ ، ٥٤٦ ، ٩١٨) .

وقال في ترجمة شعبة بن الحجاج : «كان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلاً ، وهو أول من فتَّش بالعراق عن أمر المجروحين»[١] . وخرَّج له في «صحيحه»[٢] أكثر من خمس مائة حديث منها : (١١ ، ٥٤٣١ ، ٧٤٨٤) وانظر ثبت الإحسان (١٥٢) .

ومن الألفاظ العليا هذه : «كان من الحفَّاظ المتقنين ، وأهل الورع في الدِّين ؛ ممن حفظ وجمع وتفقَّه ، وصنَّف وحدث ، وأظهَرَ السُّنَّة في بلده»[٣] .

ومنها : «كان أحد أئمّة الدنيا في الحديث ، مع الدِّين ، والورع الشديد ، والمواظبة على الحفظ والمذاكرة»[٤] .

ومنها : «كان أعلَمَ أهلِ زمانه بعِلَلِ الحديث ، ممَّن جَمَعَ وكتب ، ورحل وصنَّف وحفظ وذاكر»[٥] .

ومنها : في ترجمة مالك بن أنس : «كان أول من انتقى الرجال من الفقهاء في المدينة ، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث . ولم يكن يروي إلاَّ ما صحَّ ، ولا يحدّث إلاَّ عن ثقة ، مع الفقه ، والدِّين ، والفضل ، والنُّسُك»[٦] .

ومما يجبُ لفت النظر إليه ؛ أنَّ بعض هؤلاء الكبار الذين وصفَهم بأعلى الأوصاف العلميّة ؛ خرّجَ لبعضهم أحاديثَ قليلةً ، وبعضهم لم يخرّج عنهم في «صحيحه» لاعتبارات حديثيّة ـ لا لطعنٍ فيهم ـ منها علوّ الإسناد ، فقد خرّج للبخاريّ عشرين رواية[٧] وخرّجَ لمسلم روايةً واحدةً في صحيحه (٤٠٧) فقط . ولم يخرِّج لأبي داود ، والترمذي ، والنَّسائي ، وابن ماجه . وخرَّج للدارمي[٨] لأنّه أعلى إسناداً منهم ، فهو لم يخرّج عنهم ـ مثلاً اكتفاءً بشيوخه الكبار القدماء من أمثال ابن خزيمة ، والحسن بن

(١) (١٠) .
(٢) الموارد : الأرقام (٣٠ ، ٤٣ ، ٩٥٠ ، ٢٣٤٩) .
(٣) (١٤) .
(٤) (١٧) .
(٥) (١٩) .
(٦) (٢٢) .
(٧) ثبت الإحسان (٢٢) .
(٨) الموارد : الأرقام (٨٧١ ، ١١٩٩ ، ١٨٥٧) .

سفيان ، وأبي يعلى الموصلي وأبي خليفة الجمحي وغيرهم ممن شارك البخاريَّ ومسلماً وطبقتهما في كثيرٍ من شيوخهم .

وهؤلاء الذين وصفَهم بهذه الأوصاف ونحوها ، خرّج لأكثرهم أصحابُ الكتب الستة ، وبعضهم لم يُخرّجوا لهم ، إمّا لتأخُّر زمنهم ؛ كابن خُزيمة[(١)] أو لكونه من أقرانهم ؛ كحمدان بن سهيل البَلْخي الفقيه[(٢)] ، ونعيم بن ناعم الأزديّ[(٣)] أو استغناء بمثله أو مَن هو أفضل منه من طبقته ؛ كيحيى بن عبدالكريم التَّيميّ النيسابوريّ[(٤)] .

وحيث إنَّ الكتب الستة لم تجمع كلّ ما صحَّ من السنَّة النبوية ، فإنَّ معرفة مثل هؤلاء الرجال ، وأنّهم من طبقة الحفّاظ الكبار الذين نالوا أرفع الألقاب في الحفظ والإتقان ؛ مفيدٌ ، سواء في تصحيح الأحاديث الزوائد على الستة ، أم في الترجيح بين الروايات في الوقف والرفع ، والوصل والإرسال ، وزيادة الثقة ، ونحو ذلك مما يُحتاج فيه إلى مزيدِ ضبطٍ مرجّح .

المطلب الثاني: مَن وُصف بالجمع والتَّصنيف

قد أطلق ابنُ حبّان هذا المصطلحَ على تسعة عَشَرَ حافظاً[(٥)] تكرَّرَتْ في معظمهم بعض ألفاظ التوثيق العليا التي مرَّ ذِكرها في المطلب الأول . إلاّ أنّ أبرزَ صفات هؤلاء ـ كما تراءى لي ـ الجمعُ والتصنيف .

ولعلَّ سؤالاً يَطرح نفسَه : هل كلّ مَن وُصف بالجمع والتصنيف ؛ من الحفّاظ الأئمة؟ بل هل التصنيف يعني التوثيق؟

أقول : إنَّ الأمر الأهمَّ في دراستي لمصطلحات ابن حِبَّان ، هو معرفة دلالات هذه المصطلحات عنده ، ثمّ ننظر إلى دلالاتها عند غيره ، مقارناً بما قاله هو ـ إن أمكن ـ .

وبدراسة أحوال هؤلاء الرجال ، تبيَّن أنَّ أربعة منهم لم أجد معلومات إضافية على

---

(١) الموارد (٢٤) .

(٢) (٦) .

(٣) (٢٩) .

(٤) (٣٣) .

(٥) (٣٧ ـ ٥٥) وانظر (١٩٤٤) .

ما ذكره ابن حِبَّان عنهم[١] ورأيته غمز اثنين منهم : أحدهما : غمزه بالإغراب[٢] . فقال فيه الحافظ ابن حجر : ثقة يُغرب ! والآخر وَصَفَهُ بقلب الأسامي وتغيير الكنى[٣] فقال فيه الحافظ : ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية !

وهذا يدلّ على دِقّة ابنِ حِبَّان ، ومعرفته برجاله الذين يُتوّجهم بألفاظ الثناء ، أو يَصِمهم بألفاظ القدح . ووجدتُ رَجلاً واحداً جعله أقربَ إلى الضّعفاء ، وعلّق أمره على الاستخارة ، وسببُ ضعفه أنّه امتُحن بأصحابِ سَوْءٍ يَقلبون عليه حديثه ! فهو هو قد نبّه عليه .

والذي أفدناه من دراسة هذا المصطلح ثلاثة أمور :

الأول : أنَّ مَن وصفَه ابنُ حبّان بهذا المصطلح ـ ولم يذكر فيه جرحاً ـ فهو عنده من الثِّقات ، لا لسكوته عنه ، ولكن لثبوت أنَّ هؤلاء من الثِّقات الكبار بالاستقراء ، ولأنَّ مِن عادة ابن حِبَّان ؛ تتبُّع هفوات الكبار ، والتّنبيه عليها .

الثّاني : دقّةُ منهج ابن حِبَّان في وصف الرواة ، وأنّه يفتّش على أدقِّ الأمور في الرَّجل الذي يريد ترجمته ؛ حتى ولو كان ثقة .

الثالث : أننا أفدنا توثيقَ أربعة من الرّواة ؛ انفرد ابن حِبَّان بالترجمة لثلاثة منهم[٤] وسكَتَ ابن أبي حاتم على الرابع منهم[٥] . وهذا وحدَه ربحٌ عظيم .

ومن الألفاظ التي كان ابن حبَّان يقرن بها هذا المصطلح ، قوله : جَمَعَ وصَنَّفَ مع إتقانٍ فيه[٦] جَمَع وصنَّف ، لكن قَدِمَ موتُه ؛ فما ظهر له علم كثير[٧] كان متيقظاً ، ممّن

---

(١) الموارد (٣٨ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٠) .

(٢) (٥٢) .

(٣) (٥٣) .

(٤) (٣٩ ، ٤٧ ، ٥٠) .

(٥) ما سبق (٣٨) وراجع كتابي (المسكوت عليهم من رواة الحديث) .

(٦) (٣٧) .

(٧) (٣٨) .

جمَع وصنّف[١] . ممن جمَع وصنّف وحفِظ وذاكَر ، وكان يخطئ إذا حدّث من حفظه على تشيُّع فيه . وقال الحافظ : «ثقةٌ حافظٌ مصنِّفٌ شهيرٌ ، عَمِيَ في آخر عمره ، فتغيّر وكان يتشيعً !! كان حسن المذاكرة ، ممن جمَع وصنَّف»[٢] .

فابن حِبَّان مقتصد في ألفاظ الثناء ، لا يُطري كثيراً ، وإن كان لا يبخلُ على رجاله بتحديد أوصافهم المفيدة في تقويمهم .

والذين أخرج عنهم في «صحيحه» من رجال هذا المصطلح[٣] أقلّ عدداً من الذين أخرج عنهم من رجال المصطلح الأول . مع أنّ عدداً[٤] منهم وُصفوا بالحفظ والوثاقة ؛ وذلك لاعتبارات حديثيّة ـ كما سبق أن ذكرتُ ـ .

وبناءً على ما سبق تقريره ، فإنّ ابن حِبَّان ـ وإن كان لا يرى أنَّ مجرد الجمع والتصنيف دلالة على الإتقان ـ يَعُدّ مَن يصفه بذلك من الرواة في «الثِّقات» : ثقةً حافظاً ، في الطبقة العُلْيا من الاحتجاج والاعتماد .

المطلب الثالث: مَن وُصف بالحفظ والإتقان

يَحسُن قبل إيضاح هذا المصطلح عند ابن حبّان أن نُعرّف بمعناه في أصل اللغة ، ثمّ ننقلُ أقوالَ بعض أهل العلم في مدلوله ، ثمّ نشرح كلام ابن حبّان ونناقشه .

قال ابن فارس : «(حفظ) : أصل واحد يدلّ على مراعاة الشيء . . والتحفظ قلّة الغفلة»[٥] .

وقد نقل الحافظ السيوطي[٦] في حدّ الحافظ كلاماً كثيراً يَرْجع إليه من شاء ؛ لأن أكثره أمورٌ نظرية يَعسُر تطبيقها على الواقع ، أو شرائطُ صادرة عن غير المحدِّثين ، فلا

(١) (٤٢) .

(٢) (٤٤) .

(٣) ما سبق (٣٧ ، ٤٢ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤) .

(٤) ما سبق (٤٠ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١) .

(٥) مقاييس اللغة لابن فارس (حفظ) (٢ : ٨٧) والقاموس المحيط (٢ : ٣٩٥) نفس المادة .

(٦) تدريب الراوي للسيوطي (١ : ٤٣ ـ ٥٢) وتوضيح الأفكار (١ : ١١٨) ولمحات في أصول الحديث (ص١٠٤) وغير ذلك .

تعنينا في بحثٍ متخصصٍ كهذا . والشرائط التي ينبغي توفّرها فيمن يسمَّى حافظاً ثلاثة ذكرها الحافظ في «نكته» فقال : «للحافظ في عُرف المحدِّثين شروطٌ ، إذا اجتمعت في الرّاوي ؛ سمَّوه حافظاً ، وهي :

١ ـ الشُّهرة بالطلب ، والأخذ من أفواه الرجال ، لا من الصُّحُف .

٢ ـ والمعرفة بطبقات الرّواة ومراتبهم .

٣ ـ والمعرفة بالتَّجريح والتَّعديل ، وتمييز الصّحيح من السّقيم ، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثرَ مما لا يستحضره ، مع استحضار الكثير من المتون .

فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي ؛ سمَّوه حافظاً»[1] . وإن لم يكن يحفظ ـ عن ظهر قَلْبٍ ـ حديثَه .

وإن كان الخطيب البغدادي روى عن مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ أنه سُئل : «أيؤخذُ العلمُ ممن لا يَحفظ حديثه ؛ وهو ثقة صحيح؟ قال : لا .

قيل : فإن أتى بكتب ، فقال : سمعتها ؛ وهو ثقة؟ قال مالك : لا يؤخذ منه ، أخاف أن يُزاد في حديثه بالليل»[2] قال الحافظ : «هذا وإن كان صريحاً في أنه لا يؤخَذ إلاَّ عمَّن يحفظ ، فإنَّ العمل في القديم والحديث على خلافه ، لا سيما منذ دُوِّنت الكتب . .»[3] .

ويرى الحافظُ أنَّ رواةَ الحديث الصَّحيح قسمان :

«١ ـ قسمٌ كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم ، فكان الواحد يتعاهد حديثه ويكرِّر عليه ، فلا يزال مُثْبِتاً له ، وسهَّلَ ذلك عليهم قُربُ الإسناد ، وقلّة ما عند الواحد منهم من المتون ، حتى كان من يحفظ منهم ألفَ حديث ؛ يُشار إليه بالأصابع !

ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم ، لِمَا جُبِل عليه الإنسان من السَّهو والنسيان .

٢ ـ وقسمٌ كانوا يكتبون ما يسمعونه ، ويحافظون عليه ، ولا يُخرجونه من أيديهم ويحدِّثون منه»[4] .

---

(١) النكت على ابن الصلاح (١ : ٢٦٨) .

(٢) الكفاية (ص٢٢٧) .

(٣) النكت (١ : ٢٦٧) فما بعد .

(٤) ما سبق (١ : ٢٦٩) .

وكان الوَهم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول ، إلاَّ مَن تساهل منهم كمَن حدَّث عن غير كتابه ، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره ، فزاد غيرُه فيه ونقص وخفي عليه ، فتكلّم الأئمةُ فيمن وقع له ذلك منهم .

وإذا تقرّر هذا ، فمَن كان عدلاً ، لكنّه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب ، واعتمد على ما في كتابه فحدَّث منه ؛ فقد فعل اللازمَ له ، وحديثُه على هذه الصورة صحيح بلا خوف ، إلاَّ ما ورد عن مالك ؛ وهو غير مَعمولٍ به .

ويحسُن أن أنبِّه على أمرٍ وَقَعَ فيه وَهمٌ وغفلةٌ لكثيرٍ ممن كتب في ألقاب المحدِّثين وتحديد مراتبها .

ذَكَرَ الحافظُ الذَّهبي في ترجمة المفيد الجرجرائيّ : «قال المفيد : سمَّاني موسى بن هارون : المفيد . قال الذَّهبي : فهذه العبارة أول ما استُعملت لقباً في هذا الوقت قبل الثلاثمائة ، والحافظ أعلى من المفيد في العُرف ، كما أنَّ الحُجّة فوق الثقة !»[١] ا . هـ .

قلت : كأنَّ الحافظ الذهبي يجعلُ المراتبَ هكذا : الحافظ ، المفيد ، الحجة ، الثقة . ولكنّني وجدتُ أنَّ هذا الأمر العرفيّ غير منضبط ، ومن ثمّ فينبغي التنبيه إلى أنَّ الثقة قد يسمونه حافظاً ، كما قد يُطلقون الحفظ على الثقة ، والصَّدوق ، ومَن جمعَ الكثيرَ مِن العلم ، بل على من اشتُهر بالعلم ، ولو لم يروِ إلاَّ أحاديث يسيرة ، وأكثر من ذلك ؛ فقد يُطلقون لقبَ الحافظ على الضعيف ، والمتهم ، والكذاب ، والوضّاع ؛ باعتباراتٍ سأشير إلى أهمِّها .

عدّ السيوطيُّ عطاءَ بن السائب ، وعطاءً الخراسانيّ ، ويزيدَ بن أبي زياد الهاشمي من الحفّاظ ، وترجمهم في «طبقاته»[٢] . مع أنَّ عطاءً الخراساني كان : «رديء الحفظ كثير الوهم» ذكرَه ابن حِبَّان في «المجروحين»[٣] !! والعُقَيلْيّ في «الضُّعفاء» ، وابن عَدِيّ في «الكامل» . وقال الحافظ في «التقريب» : «صدوق ، يَهمُ كثيراً ، ويُرسل ، ويُدلِّس» .

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣ : ٩٧٩) .

(٢) طبقات الحفاظ (ص٦٠ ، ٦١) .

(٣) المجروحين (٢ : ١٣٠) والعقيلي (٣ : ٤٠٥) الكامل (٥ : ١٩٩٦) والتقريب (٢ : ٢٣) .

وعطاء بن السائب اخْتَلَطَ[١] ويزيد بن أبي زياد الهاشميّ ترجمه ابنُ حِبَّان في «المجروحين»[٢] والعُقَيليّ في «الضعفاء» وابن عديّ في «الكامل» ؛ بسبب تغيُّره .

وعدّ الحافظُ الذهبيُّ ابنَ أبي ليلى من الحفَّاظ . وهو في «المجروحين» و«ضُعفاء العُقيلي» و«ضعفاء ابن عَدي» . وقال عنه الحافظ : (صدوق سيئ الحفظ جداً !)[٣] .

ولو أردتُ استعراضَ «تذكرة الحُفّاظ» لوجدتُ عشراتٍ وعشراتٍ لم يبلغوا درجة صدوق عند النقّاد![٤] . وأمّا مَن لم يوثَّق أصلاً ، فعددٌ غير قليل من الحفّاظ الكبار .

ترجَمَ الذهبيُّ للشَّاذَكونيّ ، فقال : «الحافظ الشهير أبو أيوب سليمان بن داود المِنْقَري . . . من أفراد الحفّاظ ، إلاَّ أنه واهٍ» . مع أنَّ أحمد قال لعمرو الناقد : اذهب بنا إلى الشاذكونيّ نتعلم منه نَقْدَ الرجال . . ووصفَه أحمد بأنّه أحفظُ أهلِ عصره للأبواب ! وسُئل عنه صالحُ بن محمدٍ جزرةُ ، فقال : «ما رأيت أحفظ منه ، لكنه يكذب في الحديث»[٥] .

وترجم لابن ياسين ، فقال : «الحافظ العالم أحمد بن محمد بن ياسين الحدّاد مؤرّخ هَرَاة» . تركَه الدارقطنيّ وكذّبه . وقال الخليلي : ليس بالقوي[٦] !

وترجم لأبي الفتح الأَزْدِي ، فقال : «الحافظ العلاّمة» . قال الخطيب : كان حافظاً صنّف في علوم الحديث ، سألت البرقانيَّ عنه ؛ فضعَّفه . . وقال الذهبيُّ : «وهّاه جماعة بلا مستند طائل» . مع أنّه كثيراً ما يشنّع عليه ، ويصفه بالضّعف في «الميزان»[٧] !

ومثل ذلك في ترجمته للمفيد الجرجرائيّ ، وأبي الحسن أحمد بن موسى الجُرْجاني[٨] .

---

(١) التقريب (٢ : ٢٢) : صدوق اختلط .

(٢) المجروحين (٣ : ٩٩) والعقيلي (٤ : ٣٨١) والكامل (٧ : ٢٧١٤) .

(٣) انظر التذكرة (١ : ١٧١) والمجروحين (٢ : ٢٤٣) والعقيلي (٤ : ٩٨) والكامل (٦ : ٢١٩١) والتقريب (٢ : ١٨٤) وانظر طبقات السيوطي الأرقام : (٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٠) .

(٤) انظر أمثلة لذلك ونحوه في التذكرة (١ : ٢٤٦) .

(٥) انظر التذكرة (٢ : ٤٨٨) .

(٦) انظر التذكرة (٣ : ٨٧٧) .

(٧) ما سبق (٣ : ٩٦٧) .

(٨) ما سبق (٣ : ٩٧٩ ، ٩٨٥) .

فقد قال الذهبيّ عن المفيد بأنه «متّهم . . . وقد تجاسر البُرْقاني فأخرج عنه في «صحيحه» حديثاً ، واعتذر بأنّه لم يسمع هذا الحديث من غيره» !!

وقال عن الجرجاني : «روى مناكير عن شيوخ مجاهيل لم يتابعه أحد عليها ؛ فأنكروا عليه وكذّبوه» !

قلت : إذن ؛ فَلِمَ ذكرَه في الحفَّاظ؟ قال : «كان قد كتب الكثير من المسانيد والسنن والتواريخ ، وجمع الشيوخ والأبواب والطرق ، وكان له فهمٌ ودراية !» وحلَفَ أبو سعيد النقاش تلميذُه : أنّه كان يضَعُ الحديث .

نعم ؛ الغالب على مَن وُصف بالحفظ ؛ أنّه كما ذكر الحافظ ابن حجر . وأمَّا قول بعض أهل العلم من أنّ الحافظ الذهبي «صنف «تذكرة الحفّاظ» جمع فيها من لُقِّبَ بالحافظ بالمعنى الذي يشمل الحافظ والحجة ؛ فما فوق . .»[١] فيجب أن يُحمل على كثرة المرويات ، والعناية بالحديث .

لكن ؛ هل يشترط أن يوصَف الرجلُ بالحفظ والإتقان ، أو الحفظ والضبط ، حتى يُعَدَّ من هذه المرتبة العالية ـ كما يقول السخاوي ـ : «أو أنّ مجرد الوصف بالحفظ أو الضبط منفرداً ؛ غير كافٍ في التوثيق ؛ لأنَّ بين العدالة وبينهما عموم وخصوص من وجه ؛ لأنه توجد العدالة بدونهما ، ويوجدان بدونها ، ويوجد الثلاثة؟»[٢] .

إذا نحن وازنّا بين هذا الكلام ، وكلام الذهبي السابق ، اتَّضَحَ أنَّ ألفاظ : الحافظ والمُفِيد ونحوِهما ؛ قد تُطلق للدلالة على الجَمع والمعرفة ، وقد تُطلق للدلالة على التوثيق والقبول فإذا أُطلقت في معرض الحديث عن جمع الرجل وعنايته ؛ فهي لا تُغني في التوثيق وإذا أطلقت كمصطلح نقدي ؛ أفادت التوثيق ، وإلاّ فإنه لا يستقيم قول الذهبيّ والسخاويّ . وواقع الحال يؤيد ما ذكرت .

وأما المُتْقن : فهو اسم فاعل من الإتقان . قال ابن فارس : «(ت ق ن) أصلان : أحدهما : إحكام الشيء . . تقول : أتقنت الشيء : أحكمته ، ورجل تقْنٌ : حاذق»[٣] .

---

(١) انظر منهج النقد في علوم الحديث ، لأستاذنا الدكتور نور الدين عتر (ص٧٧) .
(٢) فتح المغيث (١ : ٣٣٧) .
(٣) مقاييس اللغة (١ : ٣٥٠) (ت ق ن) والقاموس (٤ : ٢٠٥) .

وقال في «التعريفات» : «الإتقان : معرفةُ الأدلة بعلَلها ، وضبطُ القواعد الكلّية بجزئياتها ، وقيل : الإتقان : معرفة الشيء بيقين»[(١)] .

والمعنى النقديّ لا يَبْعُد عن المعنى اللُّغَوِيّ كثيراً . فمن لم يُحكم صَنعةَ الحديث ومعرفة الروايات ؛ لا يسمَّى حافظاً ، ولا يسمّى متقناً .

فالمتقن : هو الذي يُحكم حفظه في صدْره ، إن كان ضبطُه ضبطَ صدر ، أو يُحكم كتابه بضبط ما فيه ، فيعرف ما سمعه مما لم يسمعه ؛ إذا أراد أحد أن يُدخل عليه من غير حديثه .

والحافظ ابن حبّان قد وصف عدداً من الرواة بالحفظ والإتقان ، وعدداً آخر بالإتقان . ومصطلح (حافظ متقن) من المرتبة الثانية في مراتب التعديل ، كما هو نصّ الحافظ العِرَاقي وشارحه السَّخَاوِي[(٢)] .

ولا يخفى على مَن مارس هذا العلم ؛ أنّ الإتقان أمرٌ نسبي ، وكذلك الحفظ ، إذ قد يَهِمُ الحافظ ، ويخطئ المتقن . بل من يستطيع أن يقول بأنَّ حافظاً لم يخطئ؟ وهل الشذوذ إلاَّ هفواتُ الحفّاظِ والثّقاتِ؟!

أطلقَ الحافظ ابن حِبَّان مصطلح (حافظ متقن) وما يدخل في إطاره على ثلاثين محدّثاً[(٣)] . قال في واحد منهم : «كان حافظاً متقناً قليل الخطأ»[(٤)] ولم يخرّج عنه في «صحيحه» .

وبمقارنة قول ابن حبّان ـ رحمه الله ـ مع أقوال غيره من الحفاظ ؛ وجدتُ ثمانيةَ عشَرَ رَجلاً قد وُصفوا بالثقة والحفظ ، أو الثقة والتثبُّت ، أو الثقة والحفظ والفضل ، ونحو ذلك من عبارات التوثيق العالية التي أدناها لفظ (ثقة) ! ورَجلاً واحداً قال عنه الذهبي : «صدوق»[(٥)] ، ورجلين لم أقفْ على كلام لغيره فيهم ، قال عن محمد بن زُرْعة بن روح

---

(١) التعريفات للجُرْجَاني (ص٩) .
(٢) فتح المُغيث للسخاوي (١ : ٣٣٦) .
(٣) (٥٦ ـ ٨٥) .
(٤) (٥٦) .
(٥) (٥٦) .

الرعينيّ : «كان ثقةً متقناً يحفظ» . وقال عن محمد بن عتاب أبو الوليد السَّرَخْسِيّ : «كان من الحفّاظ المتقنين ممن أظهر السنَّة في بلده ، ودعاهم إليها دهراً ، إلاّ أنَّ المنيّة فاجأته ، فلم يَظهر له علمٌ كثير»[1] .

ويمكننا القول : بأنَّ من أطلق عليهم ابن حِبَّان هذا المصطلح ؛ هم من كبار الثِّقات والمتقنين ، فإذا وجد لغيره في بعضهم كلام ؛ فيتعيَّن معرفةُ أسباب هذا الكلام ، فإنه من أدقِّ مَن أطلق هذا المصطلح . وعلى هذا ؛ فإنَّنا نعدُّ الرجلين اللَّذَين لم نجد مَن ترجَمَهُما سواه من الثِّقات الحفّاظ ، إذا كانَ لهم من الروايات ما يُساعد على هذا ، وهذا كسبٌ كبير ! .

---

(١) (٧٧ ، ٧٩) .

المبحثُ الثاني

مصطلح (ثِقة)

إنّ مصطلح (ثقة) لا يَختلف عما سبق من مصطلحات مفردة ، ولكنّني أفردتُه بمبحثٍ مستقلّ لضرورة دراسته دراسة مقارنة ، نقف فيها على أقوال كبار النقّاد ، عسى أن نخلُص إلى نتيجة مرضية .

المطلب الأول: لمحةٌ عن المصنَّفات في الثِّقات وبعض المصطلحات فيها

تعدَّدَتْ مناهجُ المصنّفين في الرجال ، فمنهم من كتب في التاريخ عامّة ، فذَكَرَ سيرة النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، والصحابةَ ، فمَن بعدهم ، وذكَرَ في أثناء ذلك الرِّجالَ الذين يودّ التنبيهَ على مكانتهم العلمية ، كالذهبيّ في «تاريخه الكبير» و«العِبَر» و«دُوَل الإسلام» . ومِن المصنّفين مَن أفرد رواة الحديث بمصنَّف ، وتَكلّم عليهم بالجرح أو التعديل ، كتاريخ البخاريّ ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، وكتاب «الجرح والتعديل» للحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت : ٢٦١هـ) وهو مشتهرٌ بِاسمِ «الثقات» وليس خالصاً لهم[١] .

ومنهم مَن صنّف في ثقات المحدِّثين خاصَّة ، ومنهم مَن صنّف في الضعفاء والمتروكين ومنهم مَن صنّف في المدلِّسين . . . إلخ .

ومن صنَّف في الثِّقات خاصّة : الإمامُ عليُّ ابنُ المديني (ت ٢٣٤هـ) وسمّى كتابه «الثِّقات والمتثبّتون» في عشرة أجزاء حديثية ، ثمّ الحافظ أبو العرب محمد بن أحمد التَّميميّ (ت ٣٣٣هـ)[٢] .

ثم جاء الحافظ ابن حبّان (٣٥٤هـ) فألَّف كتابَي «الثِّقات» و«مشاهير علماء الأمصار» .

---

(١) انظر كشف الظنون (١ : ٥٨٢) وأبجد العلوم (٢ : ٢١٢) و(٣ : ٤١) .

(٢) كذا عدّه الدكتور العمري في (بحوث في تاريخ السنة) (ص١٠٠) وحقُّه أن يذكره فيمن (جمعوا بين الثقات والضعفاء) (ص١٠٤) لأن أبا العرب قال في طبقات علماء إفريقية (ص٣٣) : «وقد دخل إفريقية الحارث بن نبهان وهو عند المحدثين ضعيف في روايته . وقد ذكرنا ما قالوا ـ فيه ـ في كتابنا الذي ألّفناه في (ثقات الرجال وضعفائهم)» فكأنّه لم يقف على هذا القول .

ثمّ ألَّف أبو حفص عمر بن بشران السكري (ت ٣٦٧ هـ) وألّف في «الثِّقات» ثمّ ألَّف الحافظ عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥هـ) تاريخ أسماء «الثِّقات»[١] .

والذي بين أيدينا من المصنّفات في الثِّقات : كتابا ابن حبّان ، وكتاب ابن شاهين ، وكتاب العجلي بترتيب الهَيْثَميّ ، وهو غير خالص للثقات ـ كما قدّمت ـ لكنّه مشتهرٌ بهذا الاسم .

ولا أقْدرُ في هذه السّطور القليلة أن أدرسَ هذه الكتب ! بيدَ أنني أحببت أن أضع بين يدَيْ القارئ نماذجَ من ألفاظهم التي استخدموها في رجالٍ عَدُّوهم من الثِّقات ، وذكروهم في كتبهم .

ـ المسألة الأولى : من ألفاظ العجلي في كتابه «الجرح والتعديل» المشهور باسم «الثقات» :

إنّ دلالة مدلولُ كلمة (ثقة) عند العجليّ ؛ أوسع من حدّها عند المتأخّرين .

قال في ترجمة بكر بن يونس بن بُكَيْر : «لا بأس به ، وبعض النّاس يضعّفونهما ـ يعني هو وأباه ـ وهم الأكثرون ! كتب عنه محمد بن عبدالله بن نصير ، وكان يقول : ثقة ، ومَن يضعّفه أكثر»[٢] .

وقال في ترجمة أخرى : «حديثه عن المعروفين صحيح ، أمّا عن المجهولين فلا»[٣] .

وفي ثالثة : «ثقة إذا روى عن المعروفين ، وإذا روى عن المجهولين ؛ فليس بشيء»[٤] .

---

(١) انظر (بحوث في تاريخ السنة المشرفة) للدكتور أكرم العمري (ص١٠٠) وقد عدّ الدكتور العمري (المدخل إلى معرفة الصحيحين) للحاكم من المؤلفات في الثقات . وفيما ذهب إليه نظر . لأنَّ الحاكم قد ذكر في هذا الكتاب الضعفاء الذين لا تحلّ الرواية عنهم ، فكانوا قرابة مائتين وثلاثين راوياً ، وبقية الكتاب في رجال الصحيحين ، وفيهم الثقاتُ وغيرُهم . ولا أدري لِمَ عدَّ تصنيف الحاكم هذا من المصنفات في الثقات ، ولم يعدَّ كتابَي (الجمع بين رجال الصحيحين) و (التعديل والتجريح) للباجي وغيرهما ممن عُنِيَ بالصحيحين خاصّة !

(٢) ما سبق (١٦٦) .

(٣) ما سبق (١٥٥٦) .

(٤) ما سبق (١٦٠) .

وقال في ترجمة : «ثقة»[١] .

ومرة : «جائز الحديث»[٢] . فالجائز الحديث من الثِّقات ، وبينه وبين مدلول الثقة عند المتأخّرين مفاوز .

وذكرَ في «الثِّقات» مَن وصفه بأنه ضعيف . وقال : «يُكتب حديثه»[٣] .

بل ذكرَ عدة تراجم[٤] وُصف أصحابها بأنّهم ضِعافٌ في الحديث ، دون إشارة إلى كتب حديثهم . وفي الثِّقات أيضاً : «ليس بالقويّ»[٥] .

واستخدم مصطلح : «لا بأس به ثقة»[٦] . وقال عن رجل مرة : «صدوق»[٧] .

أمّا مصطلح (لا بأس به) ؛ فقد استخدمه مرّاتٍ كثيرة[٨] ومعنى (شيخ) عنده ، و(في عداد الشيوخ) أنه : «ليس بكثير الحديث»[٩] وترجم لرجل وقال عنه : «مجهول»[١٠] .

والعجب من ترجمته لرجل قال عنه : «كذّاب»[١١] . وترجم لزياد بن أبيه ، وقال : «تابعيّ ولم يكن يتّهم بالكذب»[١٢] .

---

(١) ما سبق (٧٧) .

(٢) ما سبق (٤٠) .

(٣) ما سبق (١٠٥) .

(٤) ما سبق (١٧٠٥ ، ١٨٠٢ ، ١٨٠٨ ، ١٩٤٨) .

(٥) ما سبق (١٧٩٥) .

(٦) ما سبق (١٠٨) .

(٧) ما سبق (١٢٤١) .

(٨) ثقات العجلي : (١٨ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٦١ ، ١٠٨ ، ١٢٦ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٩١ ، ٢٠٢ ، ٣١٧ ، ٣٥٢ ، ٣٦٨) .

(٩) ما سبق (٧١١ ، ١٤٦٢) .

(١٠) ما سبق (١٨١٢) .

(١١) ما سبق (١٧٥٧) .

(١٢) ما سبق (٤٧٨) .

ـ المسألة الثانية : من ألفاظ ابن شاهين في كتابه «الثِّقات» :

إنَّ ابن شاهين في «ثقاته» ناقل عن نقّاد الحديث في أغلب التراجم ، وحرصاً على عدم الإطالة ، فإنني سأكتفي بذكر المصطلح دون الإشارة إلى صاحبه ـ غالباً ـ لأنّ مقصودي الأعظم من عَرض هذه الألفاظ : التدليل على أنَّ مصطلح ثقة عند المتأخرين ليس هو ما كان يعنيه المتقدِّمون حتى نهاية القرن الرابع الهجري .

قال مرة في أشعث : ثقة صدوق ، وسُئل عثمان بن أبي شيبة : هو حجة؟ قال : أمّا حجة ؛ فلا[١] . وقال أخرى : ثقة صدوق ، وغيره أثبت منه[٢] . وقال : ثقة ليس بحجة[٣] . صدوق[٤] ، صدوق يروي عن الضعفاء[٥] . وقال في إسماعيل بن مجالد[٦] : صالح . وقال فيه ابن أبي شَيْبة : كان ثقةً صدوقاً ، وليتني كنتُ كتبتُ عنه . . وليس به بأس . وقال أحمد : ما أُراه إلاّ صدوقاً ، صاحب حديث[٧] . لا بأس به[٨] . صالح[٩] مع أنّه لم يروِ عنه إلاّ واحدٌ . ثقة وهو صالح الحديث[١٠] . صدوق وليس بحجّة[١١] مع أنَّ أحمد قال فيه : ثقة صدوق ، لكنه لم يكن يعرِف الحديث[١٢] . صالح الحديث[١٣] . أرجو أن يكون صدوقاً[١٤] . ضعيف ؛ أخشى أن يكون ضعيف الحديث[١٥] . صالح الحديث

(١) تاريخ أسماء الثّقات ، لابن شاهين (٧٠) .
(٢) ما سبق (٦٤) .
(٣) ما سبق (١٩٧) .
(٤) ما سبق (١٠٥) .
(٥) ما سبق (٥٧) .
(٦) ما سبق (١٥) .
(٧) ثقات ابن شاهين (٩) .
(٨) (٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٩٠) .
(٩) (٨ ، ٢٢ ، ٣٨ ، ٤٠) ثقة ، (٦٦ ، ٨٠ ثقة ، ٨٨ ، ١١٠ ، ١٤٢ ، ١٩٦) حسن الهيئة . . .
(١٠) (٣٨٥) .
(١١) (٣٩٤) .
(١٢) (٤٣٤) .
(١٣) (٨٣ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٦٢) .
(١٤) (١٠٢) .
(١٥) (١١٦ ، ١٦٣) .

ليس به بأس[١] . ليس به بأس[٢] . ثقة إذا روى عنه الثِّقات[٣] . وهو نفسه يدلّل على أنَّ لفظ (ثقة) غير (صالح) و(صدوق) .

قال في ترجمة رَوْح بنِ عُبادة[٤] : صدوق صالح ؛ قاله ابن مَعين . وقال : ثقة مرة أخرى . لا أعلم به بأساً[٥] . ثقة مقارب الحديث[٦] ، ليس بالقوي[٧] ، لم يكن يكذب في الحديث[٨] . ثقة رجل صالح[٩] ، له في بدنه صلاح ، اشترى نفسه من الله ثلاث مرات .

وفي ترجمة الخليل بن مرة[١٠] قال : قال أحمد بن صالح : ما رأيت أحداً تكلم فيه ورأيت أحاديثه عن قتادة صحاحاً ، ولم أرَ أحداً تركه . وهو ثقة ! وينقل عن ابن معين[١١] في رجل واحد : (ضعيف) مرة و(ثقة) أخرى . ومرة : لا بأس به رجل صالح . وقال : ثقة[١٢] ليس به بأس . ليس به بأس[١٣] صدوق .

هذه بعض الألفاظ التي وردَت في كِتابَيْ «الثِّقات» للعجلي وابن شاهين . وقد رأيت أن ما أَورداه من تراجم متفاوت الرتبة ، ففيها الحافظ ، والثقة ، وفيها الصدوق ، والصالح وفيها من لا يُحتجّ به وإنما يُعتبر به . كما فيها بعض الضعفاء والمجاهيل . والله أعلم .

---

(١) (١٢٧ ، ١٤١) .

(٢) (١٣١ ، ١٣٣ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٨١) .

(٣) (١٥٨) .

(٤) (٣٦٥) .

(٥) (٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٦٠) .

(٦) (٢٤٢) .

(٧) (٢٥٠ ، ٢٨٩) .

(٨) (٢٨٢) .

(٩) (٣١٨ ، ٣٤٦ ، ٣٦٣) .

(١٠) (٢٣٢) .

(١١) (٣٥٣) .

(١٢) (١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٥) .

(١٣) (١٨٨) .

المطلب الثاني: دلالة كلمة (ثقة) بين الاصطلاح، وإطلاق المتقدِّمين

قال الحافظ : «خبر الآحاد بنقلِ عدلٍ تامِّ الضبط ، متصلِ السند ، غير معلّلٍ ولا شاذٍّ ؛ هو الصحيح لذاته ، وتتفاوت رُتبه ـ أي الصحيح ـ بتفاوت هذه الأوصاف» .

ولَمّا شرح هذا المتن جعل الصحيح لذاته : ما تحققت فيه الشروط بتمامها ، فإذا كان الرواة قد حازوا أعلاها ، فهو الصحيح لذاته .

وإن وُجد بعضُ قصورٍ في الحفظ وتعدَّدَتْ الطُّرُق ؛ فهو الصحيح لغيره .

وحيث وُجد القصورُ الخفيف وليس هناك طرق ؛ فهو الحسن لذاته .

وإن قامت قرينةٌ ترجّح قَبول ما يُتوقَّف فيه ؛ فهو الحسن لغيره .

ومن ثمّ قُدّم كتاب البخاري على كتاب مسلم ؛ لأن الصّفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتمّ منها في كتاب مسلم[١] .

وسأذكر نماذج من إطلاق النقّاد القدامى لفظ (ثقة) مبيِّناً مدى انضباطها مع قواعد الحافظ ابن حجر ـ عمدة المتأخّرين في النقد ـ ، وسأحاول اختيارهم من رجال الشّيخين الذين احتجّا بهم ، دون الذين أخرجا لهم في المتابعات والشواهد والتعاليق !

١ ـ سلاّم بن أبي مُطيع الخُزاعي[٢] : قال الحاكم النيسابوري : قد أخرج عنه البخاري ومسلم جميعاً . منسوبٌ إلى الغفلة . وقال ابن حِبّان : كان سيئ الأخذ كثير الوَهم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد .

وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال الذهبي : لا ينحطّ حديثه عن درجة الحسن . وقال أحمد ، وأبو داود : ثقة ، وقال الحافظ : «ثقة صاحب سُنّة ، في روايته عن قَتادة ضعف» .

٢ ـ سَلْم بن زَرِير العُطارِدي : قال الحاكم[٣] : قد حدّثا عنه جميعاً : البخاري في

---

(١) شرح النخبة (ص٣٩ ـ ٤١) مقتطفات .

(٢) المدخل إلى الصحيحين ، ترجمة (٣٠٦٨) .

(٣) ما سبق ، ترجمة (٣٠٦٩) .

الأصول، ومسلم في الشواهد.

وقال يحيى بن معين: ضعيف. وقال البخاري عن ابن المديني: له نحوٌ من عشرة أحاديث. وقال أبو داود: ليس بالقويّ. ومرة: ليس بذاك. وقال النَّسائي: ليس بالقوي. وقال ابن حِبَّان: لم يكن الحديث صناعته، وكان الصلاح يغلب عليه، يُخطئ الخطأ الفاحش، لا يجوز الاحتجاج به إلاَّ فيما يوافق الثِّقات.

ووثّقه أبو حاتم، والعجلي، والذهبي. وقال أبو زرعة: صدوق. ومرة: ثقة.

وفي «التقريب»: وثّقه أبو حاتم. وقال النسائي: ليس بالقوي. ولم يزد.

٣ ـ عُمر بن حمزة العُمَري: قال الحاكم[1]: قد رويا له جميعاً البخاري في الأصول ومسلم في الشواهد، وأحاديثه كلّها مستقيمة.

قال أحمد: أحاديثه مناكير. وقال ابن معين: ضعيف. وقال النَّسائي: ليس بالقويّ. وقال ابن حِبَّان: يخطئ. وقال الحافظ: ضعيف من السادسة.

فمقتضى قواعد المصطلح؛ أنَّ الذين خرّج لهم الشيخان ثقات. وقد رأيت كلام النقّاد في بعضهم.

وسأزيد الأمر وضوحاً باختيار نماذج من لفظة (ثقة) لأشهر النقاد.

قال يحيى بن معين: الزَّنجيّ ابن خالد ثقة، وهو صالح الحديث.

وقال الحافظ: فقيه صدوق كثير الأوهام[2].

وقال في ترجمة أبي يحيى الأعرج المعرقب: ثقة. وقال الحافظ: مقبول (م٤)[3].

وسُئل يحيى[4] عن أبي العنبس الذي يروي عن أبي العدَبَّس: ما حالهما؟ فقال:

---

(١) ما سبق، ترجمة (٣٠٧٠) والذي في التقريب: أنَّ البخاري روى له تعليقاً، لا كما قال الحاكم.

(٢) الدوري عن ابن معين رقم (٣٣٣) والتقريب (٢ : ٢٤٥).

(٣) الدقّاق رقم (٦٧) والتقريب (٢ : ٢٥١).

(٤) وقال أستاذي المشرف: لم تذكر المراجع فيه توثيقاً لغير يحيى.

ثقتان . وقال الحافظ عن الأول : مقبول ، وعن الثّاني : مجهول[١] ! .

وقال عن إبراهيم بن أبي حية : شيخ ثقة . . بينما قال ابن عديّ : «الضّعف على أحاديثه بيّن»[٢] . ولم يوثّقه سواه ! .

فهل كان هؤلاء وأمثالهم من الضعفاء ثقات فعلاً عند ابن معين ، ولهم عنده حكم لفظ الثقة؟

الذي قرره محقق كتاب ابن معين (التاريخ) أنَّ لفظ (ثقة) : «من المرتبة الأولى مرتبة الثِّقات الذين يُحتجّ بحديثهم ، وتُقبل روايتهم ، ويعمل بها ؛ وهي أعلى المراتب»[٣] .

نعم ؛ لقد قرَّر المحقّق الفاضل ـ أنَّ الثقة مراتب عند نقاد الحديث ، جميعاً ، ولكن هل نستطيع الجزم بأنَّ ابنَ معين نفسَه يَحتجّ بكلٍّ مَن قال فيه : ثقة؟

إن النّقّاد ردُّوا على شعبة ، ومالك ، وسفيان ، وأضرابهم من جهابذة الحفّاظ ؛ أحاديث رأوا فيها عِلَلاً . فما بالُ ابن معين يردُّ على أولئك أحاديثهم المعلّلة ، ويحتجّ بصاحب الأوهام والمقبول ، بل والمجهول ؛ إذا كان يقصد بلفظ «ثقة» صلاحيّتها للاحتجاج بمن وصف بها؟!

أقول : لو أنّنا قيّدنا هذا الإطلاق ، فقلنا : إنَّ يحيى بن معين يتتبَّع أحوالَ الرواة وأحاديثهم ، فإذا لم يجدْ ثُلْمَةً في دين الرجل ، ولم يجِدْ ـ هو ـ له مخالفةً وشذوذاً ، حكم بأنّه ثقةٌ ، وقد لا يكون ثقةً في نفس الأمر ، أو ربما حكَمَ بعدالته الدينية ، فظهر من حديثه ما يقتضي ردَّه .

وعلى هذا ، فلو قلنا : إنَّ ابن معين يحتجّ بكل مَن يقول فيه : ثقة . شريطة ألاَّ يروي شاذّاً أو منكراً ، وقد يقف له على حديث واحد منكر ، وعلى بضعة أحاديث صحيحة فيقول : إنه ثقة روى حديثاً منكراً ، ثمّ يظهر لغيره أنّه لم يروِ من الصحيح ، إلاَّ ما سمع

(١) الدارمي عن ابن معين (٩١٦) والتقريب (٨٢٨٣) و(٨٢٤٨) .

(٢) الدارمي عن ابن معين (١٥٩) والكامل لابن عدي (١ : ٢٣٧) .

(٣) انظر ابن معين وكتابه التاريخ ، لأستاذنا الدكتور أحمد محمد نور سيف (١ : ٩١) .

ابن معين ، وروى غيرَ ما أنكره ابن معين مناكير كثيرة ! لذا ؛ فإنه يصعُب عليّ إطلاق قبول كل من قال فيه ابن معين : ثقة ، باعتباره من المتشدّدين في الجرح كما يقال ! .

وقد يُقال : إنَّ ما تَقُوله من عدم اطّلاع ابن معين ، أو انطلاء خداع الراوي عليه ؛ احتمال ، وما قرّرناه أصلٌ له أدلّته الثابتة ، واليقين لا يزول بالشكّ . .

قلت : إن الاحتمال الذي لا يؤثر على الأصل ؛ هو مجرد الاحتمال العقلي ، أمَّا الاحتمال الناشئ عن دليل أو قرينة قوية ؛ فهو احتمال مؤثر ، ولديَّ أكثر من دليل في هذا السبيل :

١ ـ أمّا الدليل الأول : فهو واقع الحال . وهذه التراجم السالفة ، وأمثالها كثيرة ممن قال فيه ابن معين : ثقة . وهو ضعيف ، أو مقبول ، أو صاحب أوهام كثيرة ، أو مجهول . ولا مناصَ من التّسليمِ بأن يحيى حسّن الظنّ بأولئك ، أو أنّه قصدَ بقوله : ثقة ؛ عدالتَهم الدينية ، أو الطعنِ بمقدرة ابن معين النقدية ؛ لأنَّ مَن يوثق الضعفاء والمجاهيل ، لم يتأهّل للنّقد ؛ بسبب خفاء أحوال الرواة عليه ، ومَن خَفِيَ عليه حال الرّواة ؛ وَجَب عليه التوقّف ؛ لأنَّ الحُكم على الرواة بالثقة ؛ يعني إلزامَ الناس بقبول حديثهم .

فلمّا كان الافتراض الثالثُ غيرَ وارد ، لأنَّ يحيى إمام هذا الشأن بلا خلاف ، بقي أنَّ نسلِّم بالفَرْض الأول والثاني . فيَسْلَم لنا أنه لا يُسَلَّم لمحتجٍّ أن يحتجَّ علينا بتوثيق يحيى مع مخالفة غيره !

٢ ـ وأما الدليل الثّاني : فقد نقل ابن حبّان في ترجمة بقية بن الوليد الحمصي[(١)] تضعيف أحمد له ، وقال : كان يحيى بن معين حسَن الرأي فيه ، قال الدارمي : قلت ليحيى : فبقية بن الوليد كيف حديثه؟ فقال : ثقة ، فقلت : هو أحبّ إليك ، أو محمد بن حرب ، فقال : ثقة وثقة !

ونقلَ عن مضر بن محمد الأسدي أنه قال : سألت يحيى بن معين عن بقية بن الوليد ، فقال : ثقة إذا حدّث عن المعروفين ، ولكن له مشايخ لا يُدرى مَن هم .

---

(١) المجروحين (١ : ٢٠١) .

قال ابن حِبَّان : «ويحيى بن معين أطلق على بقية شبيهاً بما وصفنا من حاله ، فلا يحلّ أن يُحتجّ به إذا انفرد بشيء» وقال أبو حاتم : يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به ، وقال الحافظ : صدوقٌ ، كثير التدليس عن الضعفاء !

فقول ابن معين كقول ابن حِبَّان ، وقول أبي حاتم ، وما قول الحافظ عنهم ببعيد ! .

وهذا يؤكّد ما قلتُه من أنَّ ابنَ معين لا يَحتجُّ هو بكل من قال فيه : ثقة[١] ! مطلقاً بدون قيد النظر أو الاعتبار[١] .

وليس هذا منهج ابن معين وحده ، فقد نقل الترمذي[٢] عن أحمد في عبدالله بن زيد بن أسلم أنه قال : لا بأس به . وعن علي بن المديني أنه قال : ثقة . وقال الحافظ : صدوق فيه لين .

ونقل الترمذي[٣] أيضاً عن البخاري ، قال : كان أحمد ابن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ابن راهويه والحميدي يحتجّون بحديث عبدالله بن محمد بن عَقِيل ، وهو مقارب الحديث .

قال الترمذي : هو صدوق ، وقد تكلّم فيه بعض أهل العلم مِن قِبَل حفظه . وقال الحافظ : صدوق في حفظه لين .

وقال الترمذي[٤] في القاسم بن عبدالرحمن الدِّمَشْقي : ثقة شامي . وقال البخاري : عبيد الله بن زَحْر : ثقة ، وعلي بن يزيد : ضعيف ، والقاسم بن عبدالرحمن : ثقة . وقال الحافظ عن عبيدالله : صدوق يخطئ ، وعن القاسم : صدوق يرسل كثيراً .

وقال الترمذي[٥] في عبدالرحمن بن زياد بن أنعُم : ضُعّف في الحديث ، ضَعَّفه يحيى بن سعيد القطّان وغيره . ورأيتُ محمد بن إسماعيل البخاري يقوّي أمره . قال : هو مقارب الحديث . وقال الحافظ : ضعيف الحفظ .

---

(١) وانظر المجروحين (٢ : ١٤٦) فما بعد ، و(٢ : ٥٦٥ ، ٣ : ٣١) .
(٢) الجامع لسنن المصطفى ، للترمذي رقم (٤٦٦ ، ٧١٩) والتقريب (١ : ٢١٧) .
(٣) الجامع رقم (٣) . والتقريب (١ : ٤٤٨) .
(٤) الجامع رقم (٤٢٨ ، ٢٣٤٧) والتقريب (١ : ٥٣٣ ، ٢ : ١١٨) .
(٥) الجامع رقم (٥٤ ، ٩٩ ، ٤٠٨) والتقريب (١ : ٤٨٠) .

وقال البخاري[١] في ثابت ابن أبي صفيّة : تكلّم فيه أحمد ابن حنبل ، وهو عندي مقارب الحديث . وقال الحافظ : ضعيف ، رافضي .

وقال الترمذي[٢] في إسماعيل بن رافع : ضعّفه بعض أصحاب الحديث ، وسمعتُ محمداً البخاري يقول : هو ثقة مقارب الحديث . وقال الحافظ : ضعيف الحفظ .

هؤلاء النقّاد من أبرز أئمّة الحديث ، وقد رأيتَ من هذه المقارنة السريعة ؛ أنّهم قد يُطلقون الثقة بمعناها الأعمّ . وقد يكون صاحبها مهتزّ الضبط غير متقن . بل إنّ البخاري ـ كما ترى ـ أطلق الثقة على مَن قال فيه : مقارب الحديث ، ومحالٌ أن يكون مقارب الحديث : ثقة ، بمعناها الاصطلاحي عند المتأخرين[٣] .

وقد نقل السخاوي بعضَ ما ذكرته عن البخاري ، ثمّ قال : «فانظر إلى قول الترمذي : إنّ قول البخاري : مقارب الحديث ؛ تقوية لأمر الرجل . وتفهّمْهُ ، فإنه من المهمّ الخافي الذي أوضحناه»[٤] .

بل لِمَ نذهب بعيداً؟ فإنّ كثيراً من الحفّاظ المتأخرين قالوا : إن كل من خرّج له الشيخان ؛ فقد جاوز القنطرة ، وكثيرٌ منهم قال : إن البخاري لا يخرّج إلاّ أحاديث الثّقات .

وقد أحصيتُ الرجال الذين انتقدَهُم الحافظ ابن حجر على البخاري ومسلم معاً ، ممن وصفهم بقوله : صدوق يخطئ ، صدوق يَهِمُ . . وحتى مجهول ، فوجدتُ الذين انتقدهم على الشّيخين مجتمعين أربعةً وتسعين رَجلاً فيهم أربعة ضعفاء[٥] هم : أَسْباط بن محمد بن عبد الرحمن القرشيّ ، وعبد الكريم بن أبي المُخَارِق ، وعمر بن حمزة العمري

---

(١) الجامع (١٨٤١) والتقريب (١ : ١١٦) .

(٢) الجامع (١٦٦٦) والتقريب (١ : ٦٩) .

(٣) وهذا ينقض ما قرّره محقق كتاب العلل الكبير ؛ من أنّ مقارب الحديث صيغة جرح عند البخاري ، كما ينقض قوله من أنّ كل من ضعَّفه الحافظ في الفتح ؛ يكون مجمعاً على ضعفه . انظر علل الترمذي الكبير (ص٨٦٤) .

(٤) فتح المغيث (١ : ٣٣٩) .

(٥) التقريب مرتبين : (١ : ٥٣ ، ٥١٦ ، ٢ : ٥٣ ، ٣٦٥) .

ويزيد بن أبي زياد الهاشميّ . وكان فيهم عشرة[١] رجال بدرجة مقبول ، وثلاثة[٢] ليس لكلّ منهم إلاّ راوٍ واحد ، وواحد مجهول[٣] الحال .

أمّا المنتقَدون على البخاريّ وحده ، فقد بلغوا ثمانية وأربعين ومائة رجل ، كان أربعة منهم مجهولي الحال[٤] . خرَّج لواحد منهم مسنداً ، وخرَّج للباقين تعليقاً . وثلاثة منهم مجهولين[٥] . خرَّج لواحد منهم مسنداً ، ولاثنين تعليقاً .

وكان ثلاثةَ[٦] عشَرَ رجلاً منهم ضعفاء . وعلَّق عن واحد[٧] متروك .

وكان عنده تسعة وعشرون مقبولاً خرّج لبعضهم تعليقاً ، ولأكثرهم مسانيد . . . إلخ .

والرجال المنتقدون على مسلم وحده ـ عند الحافظ ـ بلغوا ستة وستين ومائة رجل كان منهم ستة مجاهيل[٨] وسبعة وخمسون مقبولاً[٩] وخمسة ضعفاء[١٠] وثلاثة اتُّهموا بالظلم والجَوْر أو الفسق[١١] وأربعة لَيِّنو الحديث[١٢] واثنان ليسا بقويّين[١٣] . ومتروك واحد[١٤] . وآخر يسرِق الحديث[١٥] .

---

(١) التقريب (١ : ١٤٧ ، ٤٢٨ ، ٢ : ٥٨ ، ١١٧ ، ١٥٦) .

(٢) ما سبق (١ : ١٨٣ ، ٥٠١ ، ٢ : ٦٢) .

(٣) ما سبق (٢ : ٣٠٩) .

(٤) ما سبق (١ : ١٧ ، ٢ : ٧٧ ، ٣١٢ ، ٣٥٦) .

(٥) ما سبق (١ : ٣٨٩ ، ٢ : ٤٦٩ ، ٤٨٠) .

(٦) ما سبق (١ : ٢٩ ، ٣٢ ، ٥٣ ، ٧٧ . . .) إلخ .

(٧) ما سبق (١ : ١٦٩) .

(٨) ما سبق (٢ : ١٨٥ ، ٤٢٨ ، ٤٥٠ ، ٥٧١ ، ٥٨٠ ، ٦٠٤) .

(٩) ما سبق (١ : ١٢ ، ١٢٢,١٥ ، ٢٧٩) .

(١٠) ما سبق (١ : ٧٩ ، ٢٦٣ ، ٤٣٤ ، ٢ : ٣٧ ، ٢٢٢) .

(١١) ما سبق (٢ : ٨ ، ٥٦ ، ٧٠) .

(١٢) ما سبق (١ : ٨٩ ، ٤٢٣ ، ٢ : ٢٥١ ، ٣٣٧) .

(١٣) ما سبق (٢ : ٢١٩ ، ٢٢٩) .

(١٤) التقريب (١ : ٤٠٠) .

(١٥) ما سبق (٢ : ٣٥٢) .

وما أكثر من قال فيه الحافظ : صدوق يخطئ ، صدوق يهم ، ليّن الحفظ ، سيّئ الحفظ . . . إلخ .

مما سبق نستلخص الآتيَ :

١ ـ لا نُسلّم بأنَّ قول إمام من أئمة النقد : فلان ثقة ، يعني أنه يُحتجُّ به ، إلاَّ إذا لم نجد فيه جرحاً لغيره ، وكانَ له أحاديثُ كثيرةٌ مستقيمةٌ لم يخالف فيها الثقات ، وكان معروفاً بين أهل العلم برواية عدد منهم عنه .

٢ ـ لا نُسلّم أنه كل مَن قال فيه إمام : ثقة ، أنه ثقة عنده بالمعنى الاصطلاحي .

٣ ـ لا نُسلّم بأن كلّ من خرّج عنه البخاري ومسلم ، أنه ثقة عنده ، فكيف نُسلّم بكونه ثقةً على الإطلاق؟!

ترجم الذهبي لِمقْسَم الراوي عن ابن عباس ، فقال : والعجَب أنَّ البخاري أخرج له وذكره في كتاب «الضعفاء»[1] .

قلت : أخرج له البخاري حديثاً موقوفاً على ابن عباس في تفسير قوله تعالى : ﴿لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ . .﴾ الآية (النساء : ٩٥) . أخرجه في المغازي (٣٩٥٤) وتفسير سورة النساء (٤٥٩٥) .

لكن قام أحد الباحثين بدراسة الرواة المضعَّفين الذين خرّج لهم البخاري ومسلم فتبين أنهما خرّجا لهؤلاء في المتابعات والشواهد ، إلاّ نادراً[2] .

المطلب الثالث: مدلول كلمة (ثقة) عند ابن حِبَّان

تقدَّم الحديث في البابين السادس والسابع عن اتّساع دلالة مصطلح الثقة عند ابن حبّان في كتابه «الثّقات» وقد رأينا نظيرَ ذلك عند كل الحفاظ الذين تكلَّموا في النقد أو أفردوا الثِّقات بالتصنيف ـ قريباً ـ .

---

(١) الميزان (٤ : ١٧٦) .

(٢) المضعّفون ومروياتهم في الصحيحين ، للباحث حذيفة شريف الخطيب (رسالة ماجستير) من جامعة آل البيت ـ الأردن (٢٠٠٥م) .

ولكنّني أريد في هذه السطور تحديد مدلول لفظة (ثقة) إذا أطلقها ابن حِبَّان وَصْفاً لرجل .

وَصَفَ ابن حبّان خمسين رَجلاً بهذا الوصف ، منهم مَن وصفه بذلك في كتاب «الثِّقات» ومنهم مَن وصفه بذلك في «المجروحين» ؛ موازنة بينه وبين ضعيفٍ ذَكَره هناك .

وقد رأيته نصَّ على توثيق ثلاثة[1] رجال في «المجروحين» لم يُترجِمْ لهم في «الثِّقات» ولا في «المجروحين» ! وأخرج عن واحد منهم حديثاً في «صحيحه» .

وترجم لاثنين[2] في «الثِّقات» ولم أقف على ترجمتهما عند غيره .

وكان عشرة من هؤلاء قد نصّ على توثيقهم الحافظ ابن حجر وغيره من الحفّاظ وخمسة قال فيهم[3] : صدوق . وقال عن واحد : مقبول[4] . وانتقد الحفّاظ عليه رجلين آخرين . أمَّا أحدهما ؛ فهو الإمام سحنون ، وأمّا الآخر ؛ فهو إبراهيم بن الأشعث ، وقد أبان ابنُ حِبَّان أنَّ العيب من غيره[5] .

وأيّاً ما كانت تفاصيل هذا المصطلح ، فإنَّ مَن قال فيه ابن حبّان : ثقة ؛ يُعتدّ به ويُحتجّ ، ما لم نجد لغيره فيه جرحاً ، وعندها نتوقف لنوازن بين الأقوال ، وأدلة الجارح .

فالرجال الذين وثّقهم ولم نجد لغيره كلاماً فيهم ، هم ثقات محتجٌّ بهم ؛ لأنّه إمامٌ ناقد ، وقد تبيّن بالاستقراء أنّه لا يطلق هذه اللفظة إلاَّ على مَن يُحتجّ به عند الحفّاظ . والله أعلم[6] .

---

(١) (١٦٠ ، ١٧٢ ، ١٧٤) والموارد (٩٤١) .

(٢) (١٩٠ ، ١٩١) .

(٣) (٩ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦١)

(٤) (١٧٧) .

(٥) (١٥٢ ، ١٧١) .

(٦) للباحث إيهاب النتشة رسالة بعنوان (مصطلح ثقة ـ دلالته وتطبيقاته عند المحدّثين) توصّل فيها إلى مثل النتائج التي توصلتُ إليها من عموميّة هذا المصطلح وبُعده عن التعريفات والحدود التي تواضَعَ عليها المتأخّرون .

المبحث الثالث

ألفاظ التَّوثيق العالية المُفْرَدة

أتناول في هذا المبحث ألفاظ : حافظ ، مُتْقِن ، ثَبْتٌ ، صاحب حديث .

المطلب الأول: من أُطلق عليه الحفظ

أطلق ابن حِبَّان مصطلح (حافظ) على ثمانية رجالٍ ؛ قال عن واحد منهم[١] : «كان حافظاً ربما أخطأ» وقال عن اثنين[٢] : «كان يتعاطى الحفظ» ، وعن ثالث[٣] : «يَحْفَظ» وعن رابع[٤] : «كان يَحْفَظ حديثه ويقرؤه من حفظه» .

وقد قارنتُ قولَ ابن حبّان بأقوال غيره من الحفّاظ ، فوجدت اثنين[٥] منهم قال عنهم أبو حاتم الرازي : «مجهول» . وواحداً ـ مع أنَّه ذكر في طبقات الحفاظ ـ قال الحافظ عنه : «صدوق»[٦] . واثنين : «ثقة»[٧] ، واثنين[٨] لم أجد لغيره كلاماً فيهما .

أمّا الذين لم أجدْ لغيره كلاماً فيهما ، فترجمة ابن حبّان تدلّ على معرفته القوية بهما ، فقد قال عن كلٍّ منهما : «يتعاطى الحفظ» ووصَفَ أحدَهما بأنّه من جلساء أحمد ابن حنبل[٩] بينما سكتَ عليه في الجرح ! وسكوت ابن أبي حاتم عنه يُفيد جهالة حاله عنده . وقد نصَّ على أنه ذكرَ هذه الأسماء ؛ ليعرِف غيرُه ما جاء فيهم من جرح أو تعديل . وهذا ابن حبّان جبلُ حفظ ، وناقدٌ حاذق ؛ قد نصَّ على توثيقه . فهو ثقة . وأمّا الآخر[١٠] ؛ فقد روى عنه جَمْعٌ ، ذكرَ بعضَهم الخطيبُ البغداديُّ ، ورُوي أنَّ أبا نعيم

---

(١) (٦٠) .

(٢) (٧٤ ، ٨٤) .

(٣) (٧٧) .

(٤) (٧٥) .

(٥) (٥٩ ، ٦٠) .

(٦) (٨١) .

(٧) (٧٥ ، ٨٠) .

(٨) (٧٤ ، ٨٤) .

(٩) (٧٤) .

(١٠) (٨٤) .

الفضل بن دكين قال له : «يا هارون ، اطلب لنفسك صناعةً غير الحديث ، فكأنّك بالحديث قد صار مزبلة»[١] . ولم يذكر فيه جَرحاً .

وهذا ليس نصّاً في الجرح ، بل الأرجح فيه ؛ أنّه يرشده إلى علمٍ آخر يكون أجدى عائدة على هارون ، أو ربما قالها تحسُّراً على ما يعانيه أصحاب الحديث .

وتوثيق ابن حبّان الصّريح مقدّم على مَظِنَّةِ جَرْحٍ مُبْهَم . والله أعلم .

وأما اللّذان وصفهما أبو حاتم الرازيّ بالجهالة ، فلا يسلّم له هذا الوصفُ إطلاقاً . فبلبل بن حرب البصري ، قال فيه ابن حبّان : «كان من الحفَّاظ ، كان هو وسفيان الرؤاسي حافظي أهل البصرة ، ولكن عاجلهما الموتُ في شبابهما ! . . . قال خلف بن سالم : مرض بلبل باليمن ، فدخل عليه عبدالرزاق الصنعاني يعوده ، فقال له فيما خاطبه : هل تشتهي شيئاً؟ فقال : نعم . أحبّ أن تحدثني بحديث السقيفة ، فقال له عبدالرزاق : بماثَلاً إن شاء الله ، وأحدّثك بحديث السقيفة وغيره . فقال : يا أبا بكر سألتَني عن الشهوة . وهذه شهوتي . فقال عبدالرزاق : حدثنا معمر عن الزهري . . . فلمّا أخبره حديث السقيفة ؛ طَفِئَ ـ رحمه الله ـ»[٢] .

ومن المعلوم عند أهل الحديث أنَّ أبا حاتم قد يطلق لفظ مجهول ، ويعني به جهالة حاله عنده ، وهذا لا يعني أنَّ أحداً من النّاس لم يعرفه؟ والعجيب أنّ الحافظ الذهبيّ وافق أبا حاتم على وَصْفَهُ بلبلَ بن حربٍ بالجهالة . والأعجب منه رضى الحافظ ابن حجر بذلك ، مع أنه وَقَفَ على كلام ابن حِبَّان ، ونَقَلَ منه ! .

ثمّ كيف يكون مجهولاً مَن روى عنه علي ابن المديني ، وعبيدالله بن سعيد أبو قُدامة السَّرَخْسي؟ .

ثمّ إنَّ أبا حاتم لم يذكر فيه جرحاً ، والتعديل مقدّم على الوصف بالجهالة ؛ لأنَّ الذي عدّلَ عِنده زيادةُ علم ، وخاصّةً إذا كان التعديل من ناقدٍ حصيفٍ صرّح بالتعديل .

ومما يؤكّد أنَّ قولَ أبي حاتمٍ الرازيِّ : (مجهول) لا يُعتدُّ به دائماً ما يأتي :

ترجم ابن حِبَّان للحكم بن عبدالله أبو النُّعْمان البصري (خ م ت س) وقال : «كان

---

(١) (٥٩) .

حافظاً ربما أخطأ»[١] . وترجمَه ابن أبي حاتم في الجرح ، ونقل عن أبيه قوله : «مجهول» .

قال عبدالرحمن : «كان يحفظ . . . أخبرنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إليّ بإسناده عن عقبة البصريّ ، قال : الحَكَمُ من أصحاب شُعبة الثِّقات»[٢] .

فهذا ابن أبي حاتم يردّ على أبيه قوله : (مجهول) .

وقال الحافظ في «الهَدْي» : ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات ووثّقه الذُّهْليّ .

قلت : بل وثّقه عبدالرحمن ، وابن حبّان أيضاً ! لذا ؛ قال الحافظ في «التقريب» : ثقة له أوهام .

ومن أهمِّ ما أفدناه من دراسة مصطلح (حافظ) : توثيقُ ثلاثةِ رجالٍ لم ينصَّ غيره على توثيقهم ، وترجيح وثاقة رجلٍ آخر .

ويتبيَّن مما سبق أنَّ مصطلح ابن حِبَّان (حافظ) ليس مدلولُه دونَ ما تعارَفَهُ الحفَّاظ لهذا اللفظ . وإن كان مصطلح (حافظ متقن) أعلى رتبةً منه في التطبيق عنده .

المطلب الثّاني: من وصفه ابن حبّان بالإتقان

أطلق ابن حِبَّان هذا المصطلح على ستين راوياً[٣] ؛ مَن وصفه غيره بثقة حافظ : ستة رجال[٤] . ومن وُصف بحافظ : اثنان[٥] . وكذلك من وُصف بثقة متقن[٦] وثقة مأمون[٧] . ووصف أربعة[٨] بثقة ثبت . أمَّا ثقةٌ إمام ، وثقةٌ عابد ، وثقةٌ فقيه فاضل ، وثقة ضابط ، وثقة نبيل ، فقد جاء ذلك مرة مرة[٩] . أمَّا مصطلح (ثقة) فقد وَصَفَ غيرُه خمسةَ عشر رَجلاً منهم بذلك . ووصفوا اثنَيْ عشَرَ رَجلاً بصدوق .

---

(١) (٦٠) .

(٢) الجرح والتعديل (٣ : ١٢٢) .

(٣) (١٨٦ ـ ١٤٥) .

(٤) (٩٥ ، ١١٣ ، ١١٤) .

(٥) (٨٦ ، ٩٠) .

(٦) (١٠٣ ، ١٢١) .

(٧) (١٢٣ ، ١٣٥) .

(٨) (١١٧ ، ١٢٤ ، ١٤٠ ، ١٤١) .

(٩) (١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٦ ، ١٤٤) .

وأمّا الذين لم أجد لغيره كلاماً فيهم ؛ فكانوا ثمانيةَ رجال[١] كان أولهم من معاصري ابن أبي حاتم . وقال : «كتب إليّ» ولم يذكره بجرح ولا تعديل ، وسكت هو والبخاري أيضاً عن داود النخعي ، بينما وصفه ابن حِبَّان بأنّه متقن عزيز الحديث .

وزكريا بن صبيح روى عنه أبو زرعة ، ولم يذكره في ضعفائه ، وكلّ من يروي عنه أبو زُرعة ؛ فهو ثقة إلاّ في النادر . وخرّج له ابن حِبَّان في «صحيحه» أحاديث عديدة[٢] وهو ينتقي رجال «صحيحه» كما مرَّ .

وارتضى الحافظُ في عَوْنِ بن معمر البَجَلِيّ ، قولَ ابن حِبَّان : «كان متقناً ضابطاً يغرب» ولم يَزِدْ .

وفتحُ المْوْصِلي الزاهد المشهور ، ترجمه أبو نعيم في «الحلية» وابنُ الجوزي في «الصفوة» .

ومحمد بن الفضل البَلْخي شيخ شيوخه ، قال فيه : كان شيخاً متعَبِّداً مُتقناً ، ولكنه كان مُرجئاً .

ومعمر بن سهل الأَهْوازي ، قال فيه : «شيخٌ متقن يغرب» . وخرَّج له في «صحيحه» .

فهذه التراجم كما ترى ؛ يَعرِف ابنُ حِبَّان أصحابَها معرفةً تجعله يحكم على أحدهم بأنه يُغْرِب ، والثاني بأنّه كان مُرجئاً ، ويرتضي الحافظ ابن حجر حكم ابن حِبَّان على الرجل الذي ترجمه في كتابه . فنحن أولى أن نقبل حكم ابن حِبَّان فيمن لم ينصّ على جرحهم غيرُه .

إنّ هذا المصطلح ـ كما ترى ـ على كثرة الرجال الذين وَصفهم به ، يُعتبر أعلى رتبة من مصطلح (حافظ) المتقدم إذا كان مفرداً عن الضبط ، وهو يساوي مصطلح (من الحفاظ المتقنين) تقريباً .

وحسبنا أن نكون قد أفدنا ثمانية رجال ، لم ينصّ على توثيقهم سوى ابن حِبَّان عرفنا أنّهم من المتقنين الثِّقات .

وهنا يُعترَض بقول السخاوي : «والظاهر أنَّ مجرد الوصف بالإتقان لا يُغني ؛ قياساً

---

(١) (٨٩ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٩) .

(٢) الموارد (٢٨١ ، ٤٠٥ ، ٤٢٦) .

على الضبط ، إذ هما متقاربان ، ولا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره بمزيد الضبط وصُنع ابن أبي حاتم يُشعر به ، فإنه قال : إذا قيل للواحد : إنّه ثقة ، أو متقن ثبت ، فهو ممن يُحتجّ بحديثه . حيث أردفَ : المتقن بِثَبْتٍ ، المُقْتَضِي للعدالة بدون أو التي عبّر بها في غيرها»[١] .

ووجه الاعتراض أنَّ ابن حبّان قد استخدم لفظ حافظ ـ كما تقدّم ـ مفرداً ومركّباً واستخدم لفظ (متقن) ها هنا مفرداً ، فكيف قرَّرنا أنَّهما في الدرجة العليا من التوثيق . والسخاوي يقول بأنّ أيّاً منهما لا يفيد ذلك وحده . وأورد دليلاً على ذلك بعض ما قدَّمته ؛ مِن ذِكر الحافظ الشاذكوني وسواه من المتروكين والمتهمين .

والجواب عن ذلك من وجهين :

الأوّل : أنَّ قول المتأخرين بأنَّ الثقة مَن يجمع بين العدالة والضبط التامَّين ـ كما في تعريفهم للحديث الصحيح ـ ليس هو كذلك ـ بالضرورة ـ عند المتقدِّمين . والناظر في كتب المتقدمين من الأئمة ؛ يجدُهُم لا يُعْنَون كثيراً بهذه الافتراضات الحدّيّة للألفاظ . فمَن وصفوه بالحفظ ـ عادة ـ لا بد أن يكون عدلاً ضابطاً روى الكثير ، وله معرفة بالعلل والرواة ، فإذا ضُعِّف ؛ فيأتي ضعفه من زاويةٍ أخرى ؛ كالكذب أو الاختلاط أو الفسق . وهذا يكون طارئاً على الأصل ؛ الذي هو المعرفة الجيّدة بالحديث ، والاطّلاع الواسع . وصنيع الحافظ ابن حجر يؤكّد هذا[٢] .

والثاني : إنْ سلّمنا بضرورة ما قالوا ، فإنَّ ابن حبّان قد شرط في أول كتابه أنَّه لا يذكر فيه إلاَّ الثِّقات العدول . فيكون وصف متقن جاء على أصلٍ متقرر : (ثقة) فكأنه قال : ثقة متقن ، أو عدل متقن ، وهذا الإحصاء وتلك الموازنة ؛ لا يفيدان غير هذا .

المطلب الثالث: مصطلح: ثَبْت

جاء في «مقاييس اللغة» : «(ث ب ت) كلمة واحدة ، وهي دوام الشيء ، يقال :

(١) فتح المغيث (١ : ٣٣٧) .

(٢) التقريب (١ : ٤) إذ اعتبر لفظ (ثبت ، ثقة ، متقن ، عدل) كلّها من المرتبة الثالثة من مراتب التوثيق .

ثبتَ ثباتاً وثبوتاً ، ورجل ثبت وثبيت ، قال طرفة في الثبيت :

فالهَبِيت لا فـؤادَ له والثبيت ثبْتهُ فَهَمُهْ»[١] .

زاد في «القاموس»[٢] : «والأثبات : الثّقات» .

وعدّ الحافظ ابن حجر : (ثقة ، ثبت ، عدل ، متقن) من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل . وابن حِبَّان قد استعمل هذا المصطلح بمعنى الثقة ـ عنده ـ أيضاً ، وأطلقَهُ أربع مرّات فقط[٣] .

فقد ترجم لحفص بنِ سليمان المِنْقَريّ[٤] ، وقال : «ليس بحفص بن سليمان البزّاز القارئ ، ذاك ضعيف ، وهذا ثَبْت» . وقال الحافظ : «ثقة من السابعة» .

وترجم لمحمد بن أبانَ الأنصارى المدني[٥] وقال : «مَن زعم أنّه سمع عائشة ؛ فقد وَهِم وليس هذا بمحمد بن أبان الجُعْفيّ ، ذاك من أهل الكوفة ضعيف ، وهذا مَدَني ثبت» . وقال عنه الحافظ ابن عبد البرّ : «شيخ يَمَانيّ ثقة» . وترجمَ عصامَ بنَ يوسفَ البلخيّ[٦] وزاد : «ربّما أخطأ» والوحيد الذي وصفَهُ بأنه ثبتٌ ، وخرّج عنه في «صحيحه» هو محمد ابن الحسن بن تسنيم الكوفي[٧] فقد أخرج عنه في «صحيحه» حديثين (٣٤٢٣ ، ٣٥٦٠) .

المطلب الرابع: مصطلح: صاحب حديث

أطلقَ ابن حِبَّان هذا المصطلح اثنتي عشرة مرّة[٨] بيدَ أنه لم يذكره عارياً عن الوصف إلاّ مرة واحدة[٩] وهذا يجعل حُكمنا على هذا المصطلح ؛ خاضعاً للإضافات الأخرى

---

(١) المقاييس (١ : ٣٩٩) .

(٢) القاموس المحيط (١ : ١٤٤) .

(٣) (١٤٨ ـ ١٥٠) .

(٤) (١٤٨) .

(٥) (١٥١) .

(٦) (١٤٩) .

(٧) (١٥١) .

(٨) (٢٠٤ ـ ٢١٤) .

(٩) (٢١٤) .

التي زادها ابن حِبَّان على هذا المصطلح . فهو مرة[١] يقول : «كان ثقةً ثبتاً ، صاحبَ حديث يحفظ» . وهذا أقرب أن يكون مع المصطلحات في المرتبة الأولى ، لتكرار أربع ألفاظ من ألفاظ التعديل فيه ، ولكنّني آثرت أن أدرُسَه مع هذا المصطلح ، ليُوضح لنا دلالة : صاحب حديث .

وقال مرة[٢] : «كان صاحبَ حديث ثبت متقن ، تأمّلت حديثه ، فوجدته له حديثين على غير الاستقامة» . وأطلق مصطلح (صاحب حديث يحفظ) ست مرات ، وقال مرة[٣] : «كان متيقظاً حَسَن الحفظ لحديثه . فقال عنه الحافظ : «ثقة صاحب حديث» .

ولم أجد لغير ابن حِبَّان كلاماً في سهل بن دليم البَيتي[٤] . فيلتحق بإخوانه في الحكم .

وقد قال الحافظ عن خمسة من هؤلاء المترجمين : (ثقة حافظ) . و(ثقة) عن ثلاثة . وقال : (صدوق عارف) . فيمن قال فيه ابن حِبَّان : (صاحب حديث) .

هذا كلُّه يدّل على أنَّ مصطلح (صاحب حديث) يدلّ على أنّ الرَّجل من أهل الحديث الجامعين له ، العارفين فيه ، الذين قلَّتْ مخالفتُهم وتفرُّدهم . وبالتالي فهُم الحفاظ المتقنون ، والأثبات العارفون ، في نظره .

---

(١) (٢٠٤) .

(٢) (٢٠٨) .

(٣) (٢٠٩) .

(٤) (٢٠٨) .

المبحثُ الرّابع

مصطلح (صَدوق)

لقد اختلف العلماء في الاحتجاج بمن قيل فيه : صدوق ، من الرواة قديماً وحديثاً وقد حكى الخلافَ الذهبيُّ والسخاويُّ وغيرُهما .

وقبل أن أعرضَ منشأ الخلاف - في نظري - أُحبُّ أن أقرّر بعض القواعد التي يُرجع إليها عند الاختلاف .

المطلب الأول: الصَّدوق في اصطلاح النُّقَّاد

ذَكَرَ الحافظُ عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازيّ مراتبَ الرواة ، فجعلَ الأولى طبقة الحفّاظ الذين يُرجع إلى أقوالهم في الجرح والتعديل ، وجعل المرتبة الثانية للعدل في نفسه ، الثَّبْت في روايته ، الصَّدوق في نقله ، الورِع في دينه ، الحافظ لحديثه ؛ المتقن فيه ، فهذا يُحتجُّ به ويوثَّق .

وجعل المرتبة الثالثة : للصدوق الورع الثبت الذي يَهِمُ أحياناً ؛ قَبِلَه النقّاد ، واحتجُّوا بحديثه .

وقال في موضع آخر : الثانية : إذا قيل : صدوق ، أو : محلُّه الصدق ، أو : لا بأس به فهو ممن يُكتب حديثه ، ويُنظر فيه . وهي المنزلة الثانية)[١] .

جاء في كتاب «ابن مَعين وكتابه» : «جَعَلَ هذه المرتبة هنا في حكم الاعتبار ، وهذا يخالف قوله السابق ؛ حيث جعلها مع المرتبة التي قبلها في القبول والاحتجاج . فهذه المرتبة يصدُق عليها قوله : الصَّدوق : الثبت الذي يهم أحياناً ، قَبِلَهُ النقاد ، واحتجوا بحديثه ، وجعلها المرتبة الثالثة هناك»[٢] .

والذي يبدو لي - والله أعلم - أنّ ابن ابي حاتم ، لم يناقض نفسه ، وإنَّما أراد بالكَتْب والنظر شيئاً سوى الاعتبار ، ألا تراه روى عن عبدالرحمن بن مهدي أنَّه قال لتلميذه :

(١) الجرح والتعديل (٢ : ٣٧) .

(٢) ابن معين وكتابه التاريخ (١ : ٩٣ ، ٩٦) .

«احفظ عن الرجل الحافظ ، المتقن ، فهذا لا يُختلف فيه ، وآخر يَهِم ، الغالب على حديثه الصحة ، فهذا لا يُترك حديثه ، ولو تُرِك حديثُ مثل هذا ؛ لذهب حديث الناس ، وآخر يَهِم ، والغالب على حديثه الوهم ؛ فهذا يُترك حديثه ، يعني لا يُحتجُّ بحديثه؟»[١] .

وروى أيضاً أنَّه قيل له : «أبو خلدة ثقة؟ . فقال : كان صدوقاً ، وكان مأموناً ، الثقة شُعْبة وسفيان؟» ثمّ قال : «فقد أخبر أنَّ الناقلة للآثار والمقبولين على منازل ، وأنّ أهل المنزلة الأعلى الثِّقات ، وأنّ أهل المنزلة الثانية : أهل الصدق والأمانة» .

فهذان النصَّان يوضِّحان أنّ مَن يَهِمُ قليلاً ؛ لا يُترك حديثه . وهو من أهل الصدق والأمانة . فهل يُقصد بأهل الصدق والأمانة ؛ مدلول كلمة : (صدوق) الاصطلاحي؟!

يبدو لأوّل وهلة ؛ أنّ عَدَّهُ شعبة وسفيان في المرتبة الأولى ـ وهُم بلا ريب من الحفّاظ المتقنين ـ يوحي بأنّه أراد بأهل الصّدق والأمانة : الثِّقات الذين عدَّهم الطبقة الأولى بعد الحفّاظ ، ولكن حين نعلم بأنَّ أبا خلدة ـ خالد بن دينار التميمي ـ وَصَفَه الحافظ[٢] بأنّه (صدوق) اصطلاحاً ، نرجِّح أنّه أراد بوصفه شعبة وسفيان بالثقة ذروتها ؛ لأنَّ الثقة اسم عامٌّ يشمل مراتب الثِّقات جميعاً ، وأعلى مراتبها الحفّاظ النقّاد .

وعلى هذا ؛ فإنَّ قوله : يُكتب حديثه ويُنظر فيه ، يَتَنَزّل على التوقّف للاختبار ، وذلك لإحصاء أوهامه ، والاحتجاج بما تبقى من حديثه . وقد قام بذلك الحفّاظ ، وأحصوا على المحدِّثين أنفاسهم ، بَلْهَ أحاديثهم . وليس توقّفَ الاعتبار الذي يجعل الراوي غير محتجّ به ، إلاَّ إذا تُوبع على حديثه . هذا ما تبيّن لي أنّ ابن أبي حاتم يريده . والله أعلم .

بل هذا ما فَهِمَهُ الحافظ ابن الصلاح عند كلامه على الحديث الحسن لذاته ، إذ قال : «أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ، غير أنّه لم يبلغ درجة رجال الصحيح ، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعَدُّ ما ينفرد به من حديثه منكراً . .»[٣] .

---

(١) الجرح والتعديل (٢ : ٣٨) .

(٢) التقريب (١ : ٢١٣) .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص : ٣١) .

وقال الحافظ ابن حجر : «إنّ قيد الاتصال إنّما يُشترط في رواية الصدوق ، الذي لم يوصَف بتمام الضَّبط والإتقان . وهذا هو الحسن لذاته . وهو الذي لم يتعرض الترمذي لوصفه ، بخلاف القسم الثّاني الذي وصفه . .»[١] .

وقال : «إنَّ المصنف ـ ابن الصلاح ـ وغيرَ واحدٍ ؛ نقلوا الاتفاق على أنّ الحديث الحسن يُحتجّ به كما يُحتجّ بالصحيح ، وإن كان دونه في المرتبة ، فما المراد بالحديث الحسن الذي اتفقوا فيه على ذلك؟ هل هو القسم الذى حرّره المصنّف ، وقال : إنّ كلام الخطابي[٢] يتنزل عليه ، وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة . . . . أو القسم الذي ذكرناه آنفا عن الترمذي . . .»[٣] .

قال ابن حجر : لم أرَ مَن تعرَّض لتحرير هذا . والذي يظهر لي أنّ دعوى الاتفاق إنّما تصحّ على الأول ـ الحسن لذاته ـ دون الثّاني . . . ويؤيد هذا قول الخطيب : «أجمع أهلُ العلم أنّ الخبر لا يجب قبوله ، إلاّ من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به . .» .

قال عداب : هذا الذي قاله الحافظ ابن حجر ؛ يدلّ دلالة واضحة على أنّ من وصفه بأنه صدوق ؛ يُحتجّ بحديثه ، وأنَّ حديثه حسن لذاته .

ويؤكِّد ما ذكرت ؛ ما نقله السخاوي عن الحافظ ابن حجر من تعريفه للحسن لذاته بأنّه : «الحديث المتصل الإسناد برواة معروفين بالصدق ، في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح ، ولا يكون معلولاً ولا شاذاً . . ومُحصِّله أنّه هو والصحيح سواء ، إلاّ في تفاوت الضّبط . فراوي الصحيح يُشترط أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل ، وراوي الحسن لا يُشترط أن يبلغ تلك الدرجة ، وإن كان ليس عَرِيّاً عن الضبط في الجملة ، ليَخرج عن كونه مُغَفّلا ، وعن كونه كثير الخطأ ، وما عدا ذلك من الأوصاف المُشْترطة في الصحيح ، فلا بد من اشتراط كله في النوعين»[٤] ا . هـ .

---

(١) النكت (١ : ٤٠٧) .

(٢) نقلَ ابنُ الصلاح تعريفَ الخطابي وتعريفَ الترمذي للحسن ، وجعل تعريف الخطابي هو الحسن لذاته ، وتعريف الترمذي هو الحسن لغيره . علوم الحديث له (ص : ٣١) .

(٣) ما سبق (١ : ٤٠١) .

(٤) فتح المغيث (١ : ٦٨) .

وعلى هذا دَرَجَ الحافظُ في كتبه ، وألمحَ إليه في مقدمة «التقريب» حيث قال : «الثالثة : مَن أُفرد بصفة كثقة ، أو متقن ، أو ثَبْت ، أو عدل . الرابعة : من قصُر عن درجة الثالثة قليلاً ، وإليه الإشارة بصدوق ، أو لا بأس به ، أو ليس به بأس . .»[١] .

فلا يخفى أنَّ الثقة مَن جمع بين العدالة والضبط ، وحديثه صحيح ، فمَن قصر عنه قليلاً ؛ هو الصدوق ، وحديثه هو الحسن لذاته .

المطلب الثاني: دلالة كلمة (صدوق) في إطلاق المحدِّثين

لقد وردَت كلمة صدوق مجردة ، ومقترنة بألفاظ أعلى منها في مراتب التوثيق ومقترنة بألفاظ تُشعِر بتخلخُل الضبط ، وسأُحاكم هذه الألفاظ كلَّها إلى «تقريب» الحافظ ابن حجر ؛ لأنه قد نصَّ على أنَّ الصَّدوق يُحتجّ به ، وحديثه حسن لذاته ، ولأنه عمدة كل مَن جاء بعده في الاعتماد على هذا المصطلح .

قال الترمذي : إدريس بن يزيدَ الأَوْدِيّ : ثبتٌ صدوق . وقال الحافظ : ثقة (ع)[٢] .

وقال هو والبخاري عن عاصم بن محمد بن زيد العمري : ثقة صدوق . وقال الحافظ : ثقة (ع)[٣] .

وقال البخاري في عبد الله بن جعفر المخزومي : صدوق ثقة . وقال الحافظ : لا بأس به[٤] .

وقال البخاري : أَبان بن عبد الله بن أبي حازم البَجَلِي : صدوق الحديث ، وقال الحافظ : صدوق في حفظه لين[٥] .

وقال في عمر بن إبراهيم العَبْدي وابنه الخليل : صدوق . وقال عن عمر في موضع

---

(١) تقريب التهذيب (١ : ٤) .

(٢) العلل الكبير (١ : ٤٥٧) والتقريب (١ : ٥٠) .

(٣) العلل الكبير (٢ : ٨٧٠) والجامع للترمذي رقم (١٦٧٤) والتقريب (١ : ٣٨٥) .

(٤) العلل الكبير (؟ : ٣٥٨) والتقريب (١ : ٤٠٦) .

(٥) العلل الكبير (١ : ٢١٥) والتقريب (١ : ٣١) .

آخر : مقارب الحديث . وقال الحافظ عن عمر : صدوق ، في حديثه عن قتادة ضعف (ت س ق)[١] .

وقال عن الخليل بن عمر العبدي : صدوق ربما خالف[٢] .

تبيّن لي من هذه التراجم أنَّ كلمة (صدوق) حين أُضيفت إلى لفظَي (ثقة) و(ثبت) كانت زيادةَ تأكيد على الوثاقة ، أو كانت الثقة تدلّ على استجماع شرائط العدالة والصدوق ؛ زيادةً في توكيد الضبط .

وحين ابتُدِئ بصدوق وأضيف إليها (ثقة) ؛ لم ترفعها كلمة (ثقة) عن حدّ مرتبة الحسن لذاته ، وكانت الوثاقة هنا تشير إلى عدالة الدِّين . والله أعلم .

وحين قال البخاري : صدوق الحديث ، أو صدوق مقارب الحديث ؛ أشْعَرَ بأنَّ في حفظه شيئاً يحطُّه عن رتبة الاحتجاج به إذا انفرد ، فهو يحتاج إلى متابعٍ فيمن ضُعِّف به من شيوخه أو مطلقاً[٣] .

وأمّا كلمة (صدوق) عارية عن الإضافة . فقد قال البخاري في إسماعيل بن عبدالملك ابن أبي الصُّفَيْراء المدائني : صدوق ، وقال الحافظ : صدوق كثير الوَهم[٤] .

وقال البخاري في الجَرّاح بن مَلِيح الرُّؤاسي : صدوق ، وقال الحافظ : صدوق يهم[٥] .

---

(١) العلل الكبير (١ : ٤٢٧ ، ٢ : ٨٦٤) والتقريب (٢ : ٥١) .

(٢) العلل الكبير (١ : ٤٢٧) والتقريب (١ : ٢٢٨) .

(٣) قال محقق كتاب العلل الكبير : «إنَّ كلَّ مَن قال فيه البخاري : صدوق ، ومقارب الحديث ؛ من درجة واحدة ، غير أن كلمة صدوق أرفع حالاً قليلاً من مقارب الحديث ، وكلاهما من درجات الجرح» اهـ .

وهذا خطأ ، بل هما من درجات التوثيق . أما عن مصطلح (مقارب الحديث) فقد نبَّهتُ على ذلك قبلُ ، وأمّا عن مصطلح (صدوق) فما بين يديك ـ أخي القارئ ـ ينقُضُ هذا الكلام تماماً . وسأَزيد الأمر وضوحاً بعد عرض لفظ (صدوق) مجرداً ، فكن على ذكر !

(٤) العلل الكبير (٢ : ٨٦٧) والتقريب (١ : ٧٢) (د ت ق) .

(٥) العلل الكبير (١ : ٨٧١) والتقريب (١ : ١٢٦) (بخ م د ت ق) وقد جعله محقق العلل الكبير : الجراح بن سليم ، وترجمه في الحاشية باب مليح ، وأعطاه أوصافه ، والذي في الترمذي (١٨٠٩) الجراح بن مليح والد وكيع ، ولم أعثر على مَن يُسمَّى بالجراح بن سليم . فكأن المحقّق تحرف الاسم معه من مليح إلى سليم ، فهما قريبان .

وقال البخاري في جُنَيْد أبي عبد الله الحجّام : صدوق . فقال الحافظ : يَهِم ، من الثامنة[١] .

وقال البخاري عن الخليل بن عمر بن إبراهيم العبدي : صدوق . فقال الحافظ : صدوق ربما خالف[٢] .

وقال البخاريّ عن الربيع بن صَبيح : صدوق . فقال الحافظ : صدوق سيئ الحفظ ، وكان عابداً مجاهداً . ونقل عن الرّامَهُرْمُزي : هو أول من صَنَّف الكتب في البصرة[٣] .

وقال البخاريّ عن زياد بن عبد الله البَكّائي : صدوق ثبت في المغازي ، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين . ولم يثبت أنّ وكيعاً كذّبه[٤] .

وقال البخاريّ عن زيد أبي أسامة الحجّام : صدوق . فقال الحافظ : ثقة ؛ لم يُصِب الأزدي في قوله : يتكلمون فيه[٥] .

وقال البخاريّ في عاصم بن عبيد الله بن عاصم : صدوق . لكن الحافظ قال : ضعيف[٦] .

وقال البخاريّ في عبد السلام بن حرب : صدوق . وقال العِجْليّ : هو عند الكوفيين ثقة ثَبْت ، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه . وقال الحافظ : ثقةٌ ثبتٌ له مناكير (ع)[٧] .

وقال البخاريّ في كلّ من : عبّاد بن منصور ، وعبد الوهاب الثَّقَفي ، ولَيْث بن أبي سُليم ويحيى بن أيوب الغافقي ، ويزيد بن إبراهيم التُّسْتري : صدوق[٨] .

وقال الحافظ في أوّلهم : صدوق ، رُمي بالقدر ، وكان يدلّس ، وتغيّر بأخَرة .

---

(١) العلل الكبير (٢ : ٧٦٢) والتقريب (١ : ١٣٥) (د س) .

(٢) العلل الكبير (١ : ٤٢٧) والتقريب (١ : ٢٢٨) .

(٣) العلل الكبير (٢ : ٨٧١) والتقريب (١ : ٢٤٥) .

(٤) العلل (٢ : ٨٦٨) والتقريب (١ : ٢٦٨) (خ م ت ق) .

(٥) العلل (٢ : ٧٦٢) والتقريب (١ : ٢٧٧) (س) .

(٦) العلل (٢ : ٨٦٦) والتقريب (١ : ٣٨٤) (د ت ق) .

(٧) العلل (١ : ٧٩) والعِجْلي رقم (١٠٠١) والتقريب (١ : ٥٠٥) (ع) .

(٨) العلل الكبير ، أرقام الأحاديث : (٣٠٧ ، ٥٥ ، ٣١٣ ، ١١٨) (ص٨٧١) .

وفي الثّاني : ثقة تغيّر قبل موته .

وفي الثالث : صدوق اختلط أخيراً ، ولم يتميّز حديثه فتُرك .

وفي الرابع : صدوق ربّما أخطأ .

وفي الخامس : ثقةٌ ثبتٌ ، إلا في روايته عن قتادة ؛ ففيها لين[١] .

ولا أريد سَرْدَ كلِّ مَن قال فيه البخاري ، أو تلميذه الترمذي : صدوق يغلط ، صدوق يَهِم ، وصدوق إلاَّ من رواية فلان عنه ، إذ الشائع أنَّ مثل هذه الألفاظ ؛ لا يحتجّ بأصحابها إلاَّ في المتابعات والشواهد . وسأناقش هذه القضية قريباً إن شاء الله .

بيدَ أنَّ مما يزيد الأمر ها هنا وضوحاً ، قول البخاري في ابن شُبْرُمَة وابن أبي ليلى :

فقد نقل الترمذي[٢] عن أحمد ابن حنبل ، أنَّه قال في عبد الله بن شُبْرُمة : لا يُحتجّ بحديثه . وعن البخاري[٣] قال : صدوق ، إلاَّ أنَّه لا يُدرى صَحيحُ حديثه من سقيمه ، ولا أروي عنه شيئاً . وابن أبي ليلى[٤] : صدوق فقيه ، وإنَّما يَهِمُ في الإسناد . وقال في موضع آخر[٥] : صدوق ، إلاَّ أنَّه لا يُدرى صحيحُ حديثه من سَقيمه . وقال في موضع ثالث[٦] : صدوق ، ولا أروي عنه ، لأنّه لا يُدرى صحيحُ حديثه من سقيمه ، وكلُّ مَن كان مثل هذا ، فلا أروي عنه .

وقال تعقيباً على حديثٍ : «ما روى ابن أبي ليلى أعجب إليّ مِن هذا ، ولا أروي عنه شيئاً»[٧] .

وكلام البخاري هذا ؛ قد يُفهم منه أنَّ كلَّ مَن أطلق عليه البخاري وصف (صدوق)

---

(١) التقريب (١ : ٣٩٣ ، ٥٢٨ ، ٢ : ١٣٨ ، ٣٤٣ ، ٣٦١) .

(٢) جامع الترمذي رقم (١٧١٥) .

(٣) ما سبق الموضع نفسه .

(٤) ما سبق الموضع نفسه .

(٥) العلل الكبير (٢ : ٨٦٧) .

(٦) الجامع رقم (٣٦٤) .

(٧) الجامع رقم (٥٥٢) .

فإنَّه لا يُحتجّ به، ولا يروي البخاري عنه شيئاً، وهذا ما فهمه بعضُهم[(١)] وهو خطأ؛ لأنَّ البخاري أطلق لفظ صدوق على عبد السلام بن حرب، وعبد الوهاب الثَّقَفِي، وخرّج لهما الجماعة، وأطلقه على زياد بن عبد الله البَكّائي، وخرَّج له الشيخان، وأطلقه على الجرّاح بن مَلِيح، وخرّج له مسلم، وأطلقه على الربيع بن صبيح، وعلَّق عنه في «صحيحه». وهذا كلّه قد مرّ قريباً.

وقد يُفهم من كلامه أنَّ كلَّ رجل، ولو كان صدوق اللَّهجة ديِّناً، ولكنّه مغفَّل، أو كثير الخطأ لا يُدرى صَحيحَ حديثه من سَقيمه، فإنّه لا يخرّج عنه؛ حتى ولو روى حديثاً أعجبه.

وهذا هو الفهم الصّحيح الذي يجب أن نسير عليه. مضيفين إليه؛ أنَّ كل من وصفه البخاري بالصدق مع الغفلة أو الخطأ؛ فإنّه لا يُحتجّ به منفرداً، وإنّما يُعتبر ببعض رواياته انتقاءً.

أمّا مَن أطلق عليه البخاري أو الترمذي لفظ (صدوق) مجرداً، فهو مُحتجّ به عندهما وقد أخرج البخاري عمن هذا وَصْفه في «صحيحه» احتجاجاً، وحديثه حينئذٍ ينزل عن درجة الصحيح إلى رتبة الحسن لذاته في مصطلح المتأخّرين.

المطلب الثالث: مصطلح (صدوق) عند الحافظ ابن حجر

وكأن الحافظ ابن حجر ـ حين قرَّر قاعدته ـ اعتمد على فهم البخاري لذلك؛ لأنه من ألصقِ الناس بكتابه، وأعرفِهم بمنهجه.

قال الحافظ ـ رحمه الله ـ: «ينبغي لكلِّ منصفٍ أن يَعلم أنَّ تخريج صاحب الصحيح

---

(١) وجد الدكتور حمزة ذيب من خلال دراسته لعلل الترمذي الكبير؛ أنَّ مصطلح (صدوق) عند البخاري من مراتب الجرح، وأنّه أرفع حالاً من مصطلح (مقارب الحديث) وكاد يجزم بذلك ـ كما يقول ـ ولكنَّنا نبادره فنقول: لا تجزم.. فإنّ مصطلح مقارب الحديث من مراتب الاعتبار، ومصطلح صدوق من مراتب الاحتجاج عند البخاري، إلا إذا صرح بقرينة صارفة، فينزل إلى مرتبة الاعتبار. وقد ذكرت لك نماذج ممن قال فيه البخاري: صدوق، وحديثه ثبت، بل وخرَّج عنه في صحيحه. نعم لا يستلزم من كون الرجل صدوقاً عند البخاري أن يكون صدوقاً عند غيره، وهذا أمرٌ آخر؛ فتنبَّه واحذَر التسرع. انظر العلل الكبير (٢: ٨٦٤).

لأيِّ راوٍ ـ كان ـ مُقْتَضٍ لعدالته عنده، وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيَّما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأمة على تسمية الكتابَيْن بالصحيحَين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرَّج عنه في الصحيح. فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذُكر فيهما. هذا إذا خُرِّج له في الأصول. فأمّا إن خُرِّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق؛ فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم. وحينئذٍ إذا وجدنا لغيره في أحدٍ طعناً، فذلك الطَّعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يُقبل إلاَّ مبيّنَ السبب، مفسَّراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبطه لخبرٍ بعينه؛ لأنَّ الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة. منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح... فلا يُقبل الطعن في أحدٍ منهم إلاَّ بقادح واضح، لأنَّ أسباب الجرح مختلفة»[1].

ومِن خلال تتبُّعي لصنيع الحافظ في دفاعه عن رجال الشيخين، ورجال البخاري خاصةً وجدته يحتجّ احتجاجاً مطلقاً بكلِّ رجل من رجالهما قال فيه: صدوق، إن لم يتابعه أحد. اللَّهمَّ إلاَّ إذا عُرِف لهذا الراوي حديث أخطأ فيه، فإنّه يُجتنب، شأنه في ذلك شأن الثقة الذي يخطئ.

وسأعرض أمثلة ممن قال فيهم الحافظ: صدوق، وأخرج لهم البخاري احتجاجاً ودافع الحافظ عن ذلك:

١ ـ أحمد بن المِقْدام العِجْلي[2] (خ ت س ق): قال في «التقريب»: صَدوق صاحب حديث، طعَنَ أبو داود في مروءته. وقال في «الهَدْي»: احتج به البخاري، والترمذي والنَّسائي، وابن خُزَيْمة في «صحيحه» وغيرهم.

٢ ـ إبراهيم بن المنذر الحِزامي[3]: قال في «التقريب»: صدوق، تكلّم فيه أحمد لأجل القرآن (خ ت س ق) وفي «الهَدْي»: «أحد الأئمة... اعتمده البخاري، وانتقى

---

(١) هدي الساري (ص٣٨٤).

(٢) التقريب (١ : ٢٦) والهدي (٣٨٧).

(٣) التقريب (١ : ٤٢) والهدي (٣٨٨).

من حديثه وروى له الترمذي والنسائي» .

٣ ـ إسحاق بن إبراهيم الفَراديسي[١] (خ د س) في «التقريب» : صدوق ، ضُعِّف بلا مستند ، وفي «الهَدْي» : «وثّقه أبو مِسْهر ، والدارقطني ، والنَّسائي واحتج به» .

٤ ـ إسحاق بن محمد بن إسماعيل الفَرْوي[٢] : قال في «التقريب» : صدوق كُفَّ فساءَ حفظُه . وفي «الهَدْي» : «قال الدارقطني والحاكم : عِيبَ على البخاريّ إخراجُ حديثه . والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم : كان صدوقاً . أخرج له البخاري منفرداً ومتابَعاً . .» .

٥ ـ ثابت بن عَجْلان الأنصاري الحمصي[٣] (خ د س ق) في «التقريب» : صدوق . وفي «الهَدْي» : (قال العُقيليّ : لا يتابَع في حديثه ، واسْتَغْرب ابن عَدي له ثلاثة أحاديث . وقال أبو الحسن ابن القطّان : ذلك لا يضرّه إلاَّ إذا أكثر من رواية المناكير ومخالفة الثِّقات . قال الحافظ : وهو كما قال ، له في البخاري حديثان) .

بل إنَّ الأمر أعمُّ من ذلك ، فمن وُصف بالخطأ اليسير ، والوَهم القليل ممن قيل فيه : صدوق ، فإنَّ حديثه حسن لذاته ، وهذا الذي يُتوقَّف في أمره للاختبار ؛ لتُعرف الأحاديث التي أخطأ فيها ، ويُحتجّ بما تبقى من حديثه ، ولكنه لا يكون بمنزلة أصحاب الصحيح .

وقولي هذا لو حكيت عليه الاتفاق العمليّ لَمَّا أبعدت ـ لا كما حكى بعضهم الاتفاق على عدم الاحتجاج بالصدوق ، بَلْهَ مَن وُصف بالخطأ ، أو الوهم اليسير !

وهذان صاحبا «الصحيحين» قد اعتمدا ذلك ، فما لبعدهما من كلام ، وخاصة إذا كان ممن يُنزل «الصحيحين» منزلة قدسية !

١ ـ قال الحافظ في ترجمة إسماعيل بن أبي أُوَيْس[٤] (خ م ت ق) : صدوق يخطئ .

---

(١) التقريب (١ : ٥٥) والهدي (٣٨٩) .
(٢) التقريب (١ : ٦٠) والهدي (٣٨٩) .
(٣) التقريب (١ : ١١٦) والهدي (٣٩٤) .
(٤) التقريب (١ : ٧١) والمدخل إلى الصحيحين للحاكم (ص٦٢٤) والهدي (٣٩١) .

وقال في «الهَدْي» : احتجَّ به الشيخان إلاَّ أنهما لم يُكثرا مِن تخريج حديثه ، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين . . وقرّر الحافظ أنَّ ما أخرجه البخاري من مفاريده صحيح ، وغيرُه يحتاج إلى متابعة !

٢ ـ وفي ترجمة شُجاع بن الوليد السَّكُوني[١] (ع) : صدوق ورع ، له أوهام . وفي «الهَدْي» : ليس له في البخاري إلاَّ حديث واحد ، وقد تُوبع فيه شيخه . وروى له الباقون .

٣ ـ وفي ترجمة طارق بن عبد الرحمن البَجَلي الأحْمَسي[٢] (ع) : صدوق له أوهام . وفي «الهَدْي» : ما له في البخاري سوى حديث واحد ، واحتجَّ به الباقون .

٤ ـ وفي ترجمة عبد ربِّه بن نافع الكِناني[٣] (خ م د س ق) : صدوق يَهِم . وفي «الهَدْي» : احتجَّ به الجماعة سوى الترمذي . والظاهر أنَّ تضعيفه إنَّما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كأبي عوانة ونظرائه .

٥ ـ وفي ترجمة إبراهيم بن يوسف بن إسحاق السَّبِيعي[٤] (خ م د ت س) : صدوق يَهِم . وفي «الهَدْي» : «احتجَّ به الشيخان في أحاديث يسيرة ، وروى له الباقون سوى ابن ماجه» .

٦ ـ وفي ترجمة إسماعيل بن مُجَالد الهَمْداني[٥] (خ ت) : صدوق يخطئ . وفي «الهَدْي» : قال البخاري : صدوق . وقال أحمد : ما أراه إلاَّ صدوقاً . وأخرج له البخاري في«صحيحه» حديثاً واحداً .

٧ ـ وفي ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن السَّكْسَكِي[٦] (خ د س) : صدوق سيئ

---

(١) التقريب (١ : ٣٤٧) والهدي (ص٤٠٩) وانظر في مرتبته السلسلة الصحيحة (٣ : ١٠٠١ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤) .

(٢) التقريب (١ : ٣٧٦) والهدي (٤١١) والمدخل (٦٤٦) .

(٣) التقريب (١ : ٤٧١) والهدي (٤١٦) .

(٤) التقريب (١ : ٤٧) والهدي (٣٨٨) .

(٥) التقريب (١ : ٧٣) والهدي (٣٩١) .

(٦) التقريب (١ : ٣٨) والهدي (٣٨٨) والمدخل (٦٣٧) .

الحفظ . وفي «الهَدْي» : له في الصحيح حديثان : أحدهما عن عبد الله بن أبي أوفى وله شاهد . . والثاني ليس له شاهد ، وإنَّما له قصة تدلّ على أنَّه حَفظَه .

هذه كلّها أدلة تؤكّد أنَّ مصطلح (صدوق) يُحتجّ بصاحبه عند المحدّثين ، ومصطلحات (صدوق ربما أخطأ ، له أوهام ، يخطئ قليلاً) يُتوقَّف فيها للعودة إلى كتب العلل ، وكتب الرجال المستوعِبة ، التي أحصَتْ أوهام المحدِّثين وأخطاءهم ، كـ «الكامل» لابن عَدِي و«ضعفاء العُقَيْلِيّ» و«علل الدارقطني» و«علل ابن أبي حاتم» و«المجروحين» ـ إلى حدّ ما ـ وغيرها من الكتب المتخصّصة في هذا الشأن .

أمّا إذا وُصف بالصدق مَن كان فاحشَ الخطأ أو كثيرَه ، أو بالغفلة ، وكثرة الوَهم ، فإنَّه لا يُحتجّ به ، وإنّما يُعتبَرُ به في المتابعات والشواهد .

فإن قيل : يَرد على هذا الكلام ؛ ما قرره الحافظُ في «الهَدْي» إذ قال :

ـ «وأمّا الغلط : فتارة يكثُر من الراوي وتارة يقلّ ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط يُنظر فيما أخرج له ؛ إن وجد مروياً عنده ، أو عند غيره ؛ من رواية غير الموصوف بالغلط ؛ عُلم أنَّ المعتمدَ أصلُ الحديث ، لا خصوصُ هذه الطريق .

ـ وإنْ لم يوجد إلاَّ من طريقه ، فهذا قادحٌ يوجب التوقُّف عن الحكم بصحّة ما هذا سبيله ، وليس في الصحيح ـ بحمد الله ـ من ذلك شيء .

ـ وحيث يوصف الراوي بقلة الغلط كأن يقال : سيئ الحفظ ، أو له أوهام ، أو له مناكير ، وغير ذلك ، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله ، إلاَّ أنَّ الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنِّف من الرواية عن أولئك»(١) .

قلت : فقد جعلَ الحافظُ كثيرَ الخطأ وقليلَه سواء ؛ من أنّه يبحث عن أصله ، وينظر : هل له من شاهد أو متابع ، أم لا؟ .

ولا شكَّ أنَّ أكثر ما أخرج البخاري عن قليلي الغلط والوهم ؛ في المتابعات والشواهد وكان معظم الرجال الذين ذكرهم الحافظ في «الفتح» ممن طُعن على البخاري بإخراج

---

(١) هدي الساري ، للحافظ ابن حجر (ص٣٨٤) .

حديثهم ؛ كانوا من أصحاب الخطأ ، والوهم القليل ، ومن الذين أخرج لهم في المتابعات والشواهد ، بيدَ أنَّ البخاري خرّج لبعض هؤلاء احتجاجاً . وقد قدمت نماذج من ذلك . فكيف نُوفّق بين صنيع البخاري ، وإطلاق الحافظ السابق؟

أقول : إنَّ الأصل ألاَّ يُخرَّج حديث الصدوق المتهم بسوء الحفظ ، ومن له أخطاء أو أوهام ؛ إلاَّ في المتابعات والشواهد ، لكن حين نعرف من خلال السَّبر والاختبار ، وقرائن الأحوال ، وعدم إشارة الحفاظ إلى خطئه في هذا الحديث ، أو ضعّفه بعض النقّاد ، لكنْ ظهرَ لنا أنَّ ما علَّلوه به غير قادح ؛ فما الذي يمنع من الاحتجاج بحديثه واعتباره حسناً؟ وقد كان البخاريّ ينتقي من حديث من طالَت صحبته لشيخه ؛ لغلبة الظنّ بوجود الضبط .

إنّ الأمثلة التي قدّمتها تدلّ على ذلك عمليّاً . وإلاَّ ؛ فما الفرق بين قليل الغلط وكثيره ، إذا كان هذا وذاك يحتاج إلى متابع؟

إنّ الضعيف إذا تُوبع ؛ حُسِّنَ حديثُه ، والمجهول إذا تُوبع ؛ قَبِلنا روايته ، ومنكر الحديث أيضاً . فهل الصدوق الموصوف بقليل الخطأ والوهم ؛ يحتاج إلى متابعة أو شاهد ، كمنكر الحديث ، وفاحش الخطأ ، والضعيف ، والمجهول؟!

إنّ الحافظ ابن حجر الذي أطلق هذا الحكم ، وسكت عن احتجاج البخاري بقليل الخطأ ، هو نفسه يقرر الحقائق الآتية :

١ ـ مَن وُصفَ بسوء الحفظ أو الوهم ؛ قد ترجِّح القرائنُ ضبطَه لما يرويه :

قال الدارقطني : «وأخرج البخاري (٢٩٩٦) حديث العوّام بن حَوْشَب عن إبراهيم السَّكْسَكي ، عن أبي بُردة ، عن أبي موسى ، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (إذا مَرِض العبد أو سافر ؛ كتب الله له مثلَ ما كان يعمل صحيحاً مقيماً)» .

ثم قال : «لم يُسنده غير العوام ، وخالفه مِسْعَرُ : رواه عن إبراهيم السكسكي عن أبي بردة قوله ، ولم يذكر أبا موسى ، ولا النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم»[1] .

---

(١) الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص٢٣١) .

وقال الحافظ معقباً : «مِسْعَر أحفظ من العوام بلا شك ، إلاَّ أنَّ مثل هذا لا يقال من قِبَل الرأي ، فهو في حكم المرفوع؟»[١] .

وفي السّياق قصّة تدلّ على أنَّ العوّام حَفِظَه ، فإنه اصطحب يزيد بن أبي كبشة ، وأبا بردة في سفر ، فكان يزيد يصوم في السفر ، فقال له أبو بردة : أفطِرْ ، فإني سمعت أبا موسى مراراً يقول . . . فذكره .

وقد قال أحمد بن حنبل : «إذا كان في الحديث قصّة ، دلّ على أنّ راويَه حَفِظ ، والله أعلم»[١] .

فالعوّام ثقة ، لكن مسعراً حافظ ، والأصل ترجيح رواية الأحفظ ، لكنّ قرينتين في الحديث جَعَلَتا الحافظ يَعْدِل عن هذا الأصل :

الأولى : أنّ مثل هذا الحديث لا يُقال ما فيه بالرأي .

والثانية : أنّ في الحديث قصّة ، وغالباً ما تكون القَصَصُ المصاحبة لورود الحديث داعيةً إلى حفظه .

أما إبراهيم السّكسكي ؛ فهو صدوق سيّئ الحفظ ؛ إلا أنَّ هذه القصّة أيضاً رجَّحت أنّه حَفِظَ الحديثَ ، إذ لم يخالف فيه حديثاً صحيحاً ، بل له شواهد يتقوّى بها .

٢ ـ إنَّ الضعيف إذا تُوبع ؛ احتُجَّ بحديثه :

قال في ترجمة أحمد بن يزيد بن إبراهيم الوَرْتَنّيس[٢] : ضعَّفه أبو حاتم ، ولم يروِ عنه البخاري إلا حديثاً واحداً متابعة .

وفي أسباط بن اليَسَع[٣] قال : ضعيف ، له حديثٌ واحد متابعةً .

وفي أَسِيد بن زيد بن نَجِيح الجمّال[٤] قال : ضعيف ، أفرط ابن مَعين ؛ فكذَّبه ، وما له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره .

---

(١) الهدي (ص٣٦٣) .

(٢) التقريب (١ : ٢٩) والهدي (ص٣٨٧) .

(٣) التقريب (١ : ٥٣) والهدي (٣٨٩) .

(٤) التقريب (١ : ٧٧) والهدي (ص٣٩١) وانظره (ص٤٤٢) في ترجمة محمد بن يزيد الكوفي .

وهناك بقيّة ثلاثةَ عشَرَ راوياً ضعيفاً من رواة البخاري ، أفصح الحافظ بأنَّ البخاري لم يخرِّج لهم أصلاً إلاَّ متابعة ، أو تعليقاً .

٣ ـ إنَّ المجهول في اصطلاح المتأخّرين ، ومجهول الحال ، إذا توبعَ كُلٌّ منهما ؛ احتُجَّ بحديثهما .

قال في ترجمة أحمد بن عاصم البَلْخي(١) : زاهدٌ ، من الحادية عشرةَ ، ولم يَعرف أبو حاتم حاله في الحديث . ولكنّه في «التهذيب» قال : «وله أخبار في الحِلْية ، وفي رسالة القُشَيْري ، وفي الزهد ، وغيره ، ثمّ ظهر لي أنَّ الزاهد غيره ، وهو أنطاكي لا بلْخي ـ والله أعلم ـ» !

وعدَّه في «الهدي» بلْخياً . ولم يَذكر له متابعاً أو شاهداً . وإنّما ذكَرَ أنَّ حديثه في الرقائق .

وترجم لعامر بن مصعب(٢) فقال : شيخٌ لابن جريج لا يُعرف ، البخاري قَرَنه بعمرو ابن دينار ، وقد وثّقه ابن حِبّان على عادته . وذكر أنَّه قد روى عنه : ابن جريج وإبراهيم ابن مهاجر الكوفي .

وقال في «التهذيب» : «أخشى أن يكون الذي روى عنه ابن جريج ؛ غيرَ الذي روى عنه إبراهيم بن مهاجر ، فقد قال ابن حِبّان في ثقات التابعين : عامر بن مصعب : يروي عن عائشة ، لا أعلم له راوياً إلاَّ إبراهيم بن مهاجر ، وربما قال : مصعب بن عامر : لا يعجبني الاعتبار بحديثه من رواية إبراهيم» .

فأقلّ أحوال مثل هذا الرجل أنّه مجهول الحال ، وإن كان الراجح فيه وفي الذي قَبله جهالة العين ! ومع ذلك ؛ فحين تُوبع هذا ؛ قَبِلَ البخاريُّ حديثَه وأخرجه في الصّحيح وتساهل في الرّقائق ، فأخرج حديث أحمد بن عاصم ، وربما يكون قد تُوبع أيضاً؟ .

قال الحافظ في «الهَدْي» في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي : «قال ابن القَطّان : لا يُعرف حاله . قلت : وروى عنه جماعة ، ووثّقه ابن حِبّان ، وله في الصحيح حديث واحد ؛ وهو حديث مشهور له طرق كثيرة !»(٣) .

---

(١) التقريب (١ : ١٧) والتهذيب (١ : ٤٦) والهدي (ص٣٨٦) .

(٢) التقريب (١ : ٣٨٩) والتهذيب (٥ : ٨١) .

(٣) الهدي (ص٣٨٨) .

فمجهول الحال إذا تُوبع ؛ قُبل حديثه واحتُجَّ به[1] . فهل منزلة (صدوق له أوهام) بمنزلة المجهول عند أهل الحديث ، بَلْه منزلة الصدوق مجرّداً؟ إنَّ هذا لَعَجَبٌ عُجاب !!

المهمّ أنّ التطبيقَ العمليَّ غيرُ التنظير المجرّد ، ولكلّ بابٍ من أبواب الحديث ، ثمّ لكلّ حديث في بابه ؛ أحكامُه الخاصّةُ به ، وتعميمُ النظريات في علم الحديث باطلٌ !

المطلب الرابع: المعاصرون والاحتجاج بالصَّدوق

إنَّ مسألة الاحتجاج بالرواة وعدم الاحتجاج بهم ، ليست مسألةً تاريخيةً نعرضها لنبرز جهود علمائنا السابقين حيالَها ، ولكنَّها مسألةٌ علميةٌ خالدةٌ ملازمةٌ لهذه الشريعة ما بقي في هذه الأمة علماء ، وما احتاج العلماء إلى الاجتهاد في الدين .

وحيث إنَّ الأحاديث الواردة عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم هي الحَكَم الفصل في الخلافات الاجتهادية ؛ فإنَّ معرفةَ صحيح الروايات من سقيمها ، وما يصلح للاحتجاج منها ، مما لا يصلح ، أو يصلح للاعتبار دون الاحتجاج ؛ يبقى أمراً بالغ الأهمية ، في نتيجة الاجتهاد وآثاره .

والأحاديث النبوية الشريفة ثلاثة أقسام :

١ ـ قسمٌ صحيح لا خلاف على صحّته وقبوله .

٢ ـ قسمٌ ضعيف لا خلاف على تضعيفه .

٣ ـ وقسمٌ ثالث يحتمل الصحة ، ويحتمل الضّعف ، أو اختلفت فيه أنظار النقّاد ؛ نتيجة اختلاف أنظارهم في توفّر شرائط القبول فيه ، وعدم توفّرها .

فالقسم الثالث هذا ؛ هو ما يجب أن تُصرف الجهود إلى خدمته وتمحيصه ، وضبطه وتخريجه ، بعد تحديد منهج النقد الذي يُسار عليه ، بُغية السير إلى هذا الهدف ، والوصول إلى غايته . وقد كانت جهودُ علماء الحديث فرديةً في الغالب ، فلكلّ إمامٍ منهجُه

---

(١) قال الشيخ ناصر الألباني : «إذا روى عن الراوي جماعة من الثقات ، ولم يُذكر فيه جرح أو تعديل ، وقال الحافظ فيه : مستور ، فمثله حَسَنُ الحديث إذا لم يخالف ، وبخاصة إذا تُوبع على حديثه» . السلسلة الصحيحة (٢٣ ، ١٤٥) وعلى هذه القاعدة صحَّحَ الشيخ رحمه الله أحاديثَ كثيرةً منها طائفة من المناكير والغرائب !

الخاصّ به في النقد ، أو لمدرسته التي ينتمي إليها هو وعددٌ من أقرانه وتلامذته .

وما دام أمرُ القَبُول والردّ في هذه الدائرة من الأحاديث ؛ يخضع للموازين النّقديّة العامّة ، ثمّ يخضع لمنهج النّاقد في تطبيقاتها الفرعية ؛ فإنني أعتقد أنَّ الحافز الذاتيّ والجهد الفردي ؛ سيبقى هو الموجِّه لعملية النّقد هذه .

بيدَ أنَّ مما يجب أن يلتقي أهل العلم عليه الآن ـ أمام كثرة ما صُنِّف في علوم الحديث ـ أن يتفقوا على الأُطُر العامة ، والقواعد الثابتة في مسألة النقد هذه ، وألاَّ يكون اختلاف الرأي المذهبي ـ اعتقاداً أو فقهاً أو تربيةً ـ حائلاً دون اللّقاء على الحقّ والخير والصواب .

وقد وجدتُ كثيراً من المشتغلين بالحديث ـ اليوم ـ يعتمدون كلام الحافظ ابن الصلاح في «علوم الحديث» ومن بعده العراقي والسخاوي ، فإذا اختلفَت أقوال هؤلاء وأضرابهم ؛ راح أحدهم يحاول تفسيرها ، والتوفيق بينها ، وكأنّها الحقّ الذي لا مِرية فيه ، أو الصّواب الذي لا صواب سواه . . ظناً منه أنَّ هؤلاء العلماء قد استقرؤوا كتب الجرح والتعديل ، وحدَّدوا مصطلحات كل إمام ، ثمّ وازنوا بينها جميعاً ، ومن ثمّ اعتمدوا قواعدهم التي قعَّدوها !

ولَعَمْري إنَّ هذا لم يحدث قطّ . . ولئن صدَقَ على صنيع إمام ما ؛ فمِن العسير جدّاً أن يصدُق على كلّ مَن كَتَبَ في النّقد من الأئمة الحفّاظ المعتبَرين . . نعم ، لقد وقف المصنّفون في (علوم الحديث) على كثير من أقوال أئمّة النّقد ، وحاولوا التوفيق بينها ، إلاَّ أنّهم لم يقوموا بإحصاءات دقيقة اعتمدوا عليها في تقعيد قواعدهم . ويدلّل على ذلك أنّهم في مراتب الجرح والتعديل ـ مثلاً ـ قَبِلوا مراتب ابن أبي حاتم قَبولَ الاستسلام والتّسليم غافلين عن أنَّ ابن أبي حاتم نفسه نصّ في مقدمة كتابه على أنَّه وقف للنّقاد على كلامٍ متناقض في الراوي الواحد ، بل إنَّ النّاقد الواحد أقواله متعدّدة في الرَّجل الواحد ، فقام ابن أبي حاتم ـ كما قال ـ بحذف التناقض ، وإثبات ما رآه ـ هو ـ أليقَ بحال الرَّجل . وكم نقل من أقوالٍ لأبيه وخالَفه؟ وكم نَقَلَ عن ابن مَعين ، وأحمد ، ويحيى القطان ، ومَن قبلهم وأقرانهم وتلامذتهم وخالفها في الحُكم ، أو عرضها دون ترجيح ، وإليك نماذج من ذلك :

١ ـ عمر بن أيوب أبو حَفْص الموصلي[1] : نقل عن ابن معين : ثقة ، وعن أحمد : لا بأس به ، وعن أبي حاتم : صالح .

---

(١) الجرح والتعديل (٦ : ٩٨) .

٢ ـ عمرو بن أبي عمرو ـ ميسرة ـ مولى المُطَّلِب بن حَنْطَب[١] : قال أحمد : ليس به بأس ، روى عنه مالك . وقال ابن معين : ليس بقويّ ، وليس بحجة ، ولم يروِ عنه مالك وكان يضعِّفه . وقال أبو حاتم : لا بأس به . وقال أبو زُرْعة : ثقة .

٣ ـ غسّان بن مُضَر أبو مضر البصري النّميري[٢] : قال أحمد : ثقة ثقة . وقال أبو حاتم : لا بأس به . وقال أبو زرعة : صَدوق .

٤ ـ الحَكَم بن عبد الله أبو النعمان البصري[٣] : (خ م ن س) نقل عن أبيه أبي حاتم قوله : مجهول . وقال عبد الرحمن : كان يحفظ . أخبرنا ابن أبي خيثمة ـ فيما كتب إليّ ـ بإسناده عن عقبة البصري ، قال : الحَكَم من أصحاب شُعبة الثِّقات .

قلت : فكَمْ ـ بالله عليك ـ بين المجهول والثقة من المنازل؟ وقد احتجّ به الشيخان؟!

قد رأيتَ من هذه الأمثلة القليلة ، أنَّ من العسير تنزيل هذه الأحكام المتباينة في الرواة ؛ على قوله في مراتبه : إذا قالوا للرجل ثقة أو متقن . . إلخ فمَن هم الّذين قالوا؟ وما الحُكم إذا قال بعضُهم وخالفهم البعض؟ بل كيف تُنزل تضعيف مالك ، وقول ابن معين : ليس بقوي وليس بحجة . وقول أبي حاتم : لا بأس به . وهو من المتشدّدين ، كما يقال ، وقول أبي زرعة : ثقة . على مراتب ابن أبي حاتم دون عناء وجهد . . ودون تتبُّع دقيق لمدلولات هذه الألفاظ عند كل إمام من هؤلاء الأئمة بوجهٍ عام؟ وفي هذه الترجمة بالذات؟ . . بل أين تنزل كلمة أبي حاتم في الترجمة الأخيرة : مجهول ، مع احتجاج الشيخين به ، مع قول ابنه عبد الرحمن : كان يحفظ . مع قول عقبة البصري : كان من الثِّقات . إذا لم نعرف مصطلح أبي حاتم في كلمة (مجهول)؟!

والذي أحبّ أن أخلُص إليه : أنّ قواعد ابن أبي حاتم ليست مسلَّمة ، وعليه ؛ فلا يجوز اتخاذها حَكَماً يُرجع إليه حين الاختلاف .

وأمّا قبول المتأخّرين ـ كابن الصلاح لها ـ فهو بناءً على منهجه في الوقوف عند أقوال

(١) الجرح والتعديل (٦ : ٢٥٢) .

(٢) ما سبق (٧ : ٥١) .

(٣) ما سبق (٣ : ١٢٢) .

السابقين ، وعدم الاجتهاد في التصحيح والتضعيف ، فيما يبدو لي ـ والله أعلم ـ .

ومتابعة الذين جاؤوا بعده إياه أغلبها من باب الثّقة بما عند المتقدم .

ومما يدلّل على أنَّ المتأخّرين رحمهم الله ـ كالسّخاوي وغيره ، لم يستقرؤوا أحوال الرواة ـ بشكل عام ـ ولا تعرَّفوا على مناهج أئمّة الحديث ؛ التعرّف الكامل . ولا توصَّلوا إلى مدلولات ألفاظ الجرح بشكل كامل ومقارَن ؛ ما قرره الإمام السخاوي وهو يشرح قول الحافظ العراقي :

والشيخ زاد فيهـــا وزدت   ما في كلام أهله وجدت

قال السخاوي : «ما في كلام أئمّة أهله وجدت من الألفاظ في ذلك ـ يعني بدون استقصاء ـ وإلاّ فمَن نَظَرَ كتبَ الرّجال ، ككتاب «الجرح والتعديل» و«الكامل» لابن عَدِي ، و«التهذيب» وغيرها ؛ ظَفَرَ بألفاظ كثيرة .

ولو اعتنى بارع بجمعها ، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها ، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحاً ؛ لكان حَسَناً . وقد كان شيخُنا ـ يقصد الحافظ ابن حجر ـ يلهَج بذلك ، فما تيسَّر !»[١] .

وحتى لا يتّهمني من لا صبر له على الاستقراء والتتبع بانتقاص العلماء والأئمة فإنّني أسارع فأعرض بين يديه ما قاله إمام هذا الشأن في المتأخّرين الحافظ ابن حجر في أواخر كتابه الفريد «هَدْي الساري» :

«وإنّما أوردتُ هذا القدر ، ليتبيَّن منه أنَّ كثيراً من المحدِّثين وغيرهم ، يستروحون بنقل كلام مَن يتقدّمهم ؛ مقلّدين له ، ويكون الأول ما أتقن ولا حرّر ، بل يتبعونه تحسيناً للظنّ به والإتقان . .»[٢] .

إذا اتفقنا على ما تقدم ، فإنني أقول : من خلال استقرائي التّام لكلمة (صدوق) عند الأئمّة : البخاري ، والترمذي ، وابن حِبَّان ، واستقرائي غير التامّ لها عند ابن مَعِين

(١) فتح المغيث (١ : ٣٣٦) .

(٢) هدي الساري (ص٤٦٥) .

وأبي حاتم ، وأبي زُرعة ؛ تبيّن لي أنهم يحتجّون بأصحابها احتجاجاً مطلقاً ، وإن كانوا يرجِّحون عليها روايات الثِّقات عند المخالفة ، وعندما يقيّدون هذا الإطلاق كقولهم : (صدوق يُكتب حديثه) فيتحفّظون قليلاً .

وقد كان الحافظ ابن حجر دقيقاً جداً في تحديد مدلول هذه اللفظة واستخدامها . وقد قدّمت لك نماذج كثيرة تدلّ على احتجاج البخاري بمن قال هو فيه : صدوق ، وعلى من قال فيه الحافظ : صدوق أيضاً ، فلا حاجة إلى زيادة وإفاضة .

بيدَ أنَّ بعض العلماء الأفاضل من المعاصرين(١) كان له رأي آخر في مرتبة (الصدوق) و(لا بأس به) يحسُن أن ألخِّص رأيه وأدلته ؛ لنرى : هل تصلح للاحتجاج ، وتناهض استقراءنا الذي رأيتَ زبدته فيما تقدم !

قال أستاذنا الشيخ نور الدين عتر ـ بعد أن عَرَضَ مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم ونقل كلام ابن الصلاح ـ : «وهذا اتفاق منهم على أنَّ كلمة (صدوق) لا يُحتجّ بمن قيلت فيه إلاَّ بعد الاختبار والنظر ، ليُعلم هل ضَبَطَ الحديث أم لا؟ وذلك يردّ على ما زعمه بعض النّاس ، من أنَّ مَن قيلت فيه يكون حديثه حُجةً من الحسَن لذاته ، دون أن يقيّده بأن يُنظر فيه»(٢) .

وقال تعليقاً على نقل ابن الصلاح كلامَ عبد الرحمن بن مهدي في (أبي خلدة) بأنّه صدوق ، والثقة شعبة وسفيان :

«وهذا نصٌّ واضحٌ وحاسمٌ من ابن الصلاح في مرتبة (الصدوق ، ولا بأس به) .

يردّ على مَن زعم أنَّه يُحتجّ بهذه المرتبة بإطلاق . دون حاجة للنَّظر في حديثه ، ويُرَدُّ عليه أنَّ معنى قولهم هنا : (يُكتب حديثه ويُنظر فيه) أنَّه يُنظر فيه لئلا يكون خالف

(١) انظر : منهج النقد في علوم الحديث (ص١١١) وحاشية علوم الحديث لابن الصلاح (١٢٣ ـ ١٢٤) وماذا عن المرأة (ص٨٩ ـ ١٠١) وخصَّ هذا المصطلح بالدراسة (ص١٨٦ ـ ٢٠٠) بملحقٍ خاصٍّ للردِّ على الشيخ الألباني ومن انتصر له في مسألة تحريم الذهب المحلَّق . وانظر تيسير مصطلح الحديث (ص١٥٢) وأصول التخريج (ص١٦٤) .

(٢) منهج النقد (ص١١١) .

الثِّقات ، فقد فسَّره ابن الصلاح وأئمّة الاختصاص من بعده باختبار الضبط ، مما لا يدَع مجالاً لقائل . وقد توسَّعنا في تحقيق هذه المسألة ، وأزَحْنا عنها غُبار التَّقوُّل والتَّظَنُّن بتحقيق دقيقٍ في كتابنا «ماذا عن المرأة»[١] لمناسبة الردّ على مَن استدلّ بحديث الصدوق (أَسيد البَرّاد) على تحريم الذهب المحلَّق على النساء بزعمه الفاسد[٢] . فارجع إليه لزاماً»[٣] .

ولَمَّا رجعتُ إلى كتابه[٤] المذكور ؛ وجدته قد قال :

(أمّا الإسناد : فينتقد استدلالهم بحديث أبي هريرة بأنّه من رواية أسيد بن أبي أسيد البراد ، قال فيه الحافظ : (صدوق) .

وكل مَن قيل فيه هذا لا يكون حديثه صحيحاً ، لأنه لم يوصَف بالضبط .

وأمّا حديث رِبْعِيّ بن حِراش ، فقد روي : عن ربعي عن امرأته ، وروي عن ربعي عن امرأة ، فوقع التردّد في رواية الحديث بين امرأة وبين أخرى ، وكلٌّ منهما مجهولة وحديث المجهول ضعيف عند المحدِّثين .

وأمّا حديث أسماء بنت يزيد ، فقد قال فيه ابن القطان : وعِلّة هذا الخبر أنَّ محمود ابن عمرو ـ راويَه عن أسماء ـ مجهول الحال»[٥] .

ثم قال حين مناقشة اعتراضات المخالف :

«هذا وقد عاب علينا بعضُ المجتهدين في هذا العصر الذي ذكرناه ـ عاب علينا ما ذهبنا إليه ولخّصناه من القول في هذه المسألة ، وقذف من الطعن ما شاء له خلُقه وأدبه ؛ كما هو دأبه في المناقشة ، وعادته في الردّ على مَن يخالفهم (شِنْشِنَةٌ نعرفها من أخزم) .

---

(١) ماذا عن المرأة (ص٨٩ ـ ١٠١) و(ص١٨٦ ـ ٢٠٠)

(٢) إنَّ الشيخ ناصر الألباني من أكبر محدِّثي عصرنا ، والقول بغير ذلك غَمْطٌ للناس أقدارهم فإذا أخطأ في مسألة أو مائة ، فشأنه في ذلك شأن المجتهدين . ولكنه هو أيضاً ـ عفواً ـ يتناول خصومَه بمثل هذه اللُّغة الفجّة ، وللأسف !

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح بتحقيقه (ص١٢٣ ـ ١٢٤) .

(٤) هذا الكتاب (ماذا عن المرأة) من الكتب النافعة جداً في بابه ، وينبغي قراءته ودراسته لكلِّ بيت مسلم .

(٥) ما سبق (ص٩٠) .

١ ـ لقد انتقد قولنا : إن مَن قيل فيه : (صدوق) لا يكون حديثه صحيحاً ، لأنه لم يوصَف بالضَّبط . وزَعَمَ أنَّ صاحبَ هذه المرتبة يُحتجّ به ، ويكون حديثه حسناً ، وادّعى بزعمه أنَّه يرجع إلى كلام العلماء ذوي الاختصاص ، ثمّ نقل كلاماً للحافظ الذَّهبي والحافظ ابن حجر ، ونزَّل كلامَهما على فهمه هذا .

وقد كان يكفي هذا الطّاعن أن يرجع إلى كتاب إمام الجرح والتعديل ابن أبي حاتم الرازي ، أو يراجع علوم الحديث للإمام ابن الصلاح ، أو أي كتاب من مصادر هذا الفنّ الأصلية ، كي يوفّر على نفسه ما تجشَّمه من عناء التّطويل ، وما سوّده من الصفحات . فهذا ابن أبي حاتم الرازي في كتابه العظيم (الجرح والتعديل) يقول :

«واذا قيل له : صدوق ، أو : محلّه الصدق ، أو : لا بأس به ، فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه ، وهي المنزلة الثانية» انتهى كلامه[1] .

وقد اعتمد كافَّةُ أئمّة الحديث من بعده كلامَه كابن الصلاح ، والنووي وفي «التقريب» وشارحه السيوطي في «تدريب الراوي» والحافظ العراقي في «ألفيته» وشرحها وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «شرح الألفية» والسخاوي في «شرح الألفية» أيضاً والشيخ علي القاري في شرح الشرح . وهذه عبارة الإمام ابن الصلاح ، قالها يؤيد بها كلام الإمام الرازي : «وهو كما قال ، لأنَّ هذه العبارات لا تُشعر بشريطة الضبط»[2] .

فهذا كلام الأئمّة العلماء ذوي الاختصاص ، الذين إليهم المرجع في هذا العلم . وإنّه لَكلام واضح محكَم فيما قلناه .

٢ ـ أنّ الأعجب مِن هذا الإغفال للنصوص المحكَمة مِن كلام الأئمّة ؛ هو استدلاله بتحسين الترمذي لأَسِيدٍ الذي تكلّمنا عنه ، واستدلاله بكلام بعض العلماء ، أو تصرفهم في تعديل أسيد .

إن الترمذي شَرَحَ اصطلاحَه (حسن) في خاتمة جامعه ، فقال :

---

(١) الجرح والتعديل (٢ : ٣٧) .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٢٣) .

(كلّ حديث يُروى لا يكون في إسناده مَن يُتَّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذّاً ويُروى من غير وجهٍ نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن).

وهذا معناه أنّه يُحسِّن حديثَ الراوي الضّعيف بالشروط التي ذكرها.

فأين هذا مما فهمه محدّث العصر، ومما استدلّ به على أنَّ مَن قيل فيه: (صدوق) فحديثه حسَن؛ لا يحتاج إلى مُعضِّد بزعمه، ولا إلى نظر في ضبطه؟

على أنَّ هذا المخالف لم يقف عند هذا، بل استند في المناقشة إلى وجود الشاهد الذي يقوي حديث أبي هريرة، كحديث ثَوْبان الآتي . . .

فهو بهذا يعدل إلى أنَّ الحديث ـ على ضعفه ـ ترقَّى إلى الحسن، لاعتضاده بما يؤيد معناه»[1] ا. هـ كلام الدكتور نور الدين عتر.

وقال في ملحق الكتابِ: «لقد نَسَبَ هذا المتعصّب ـ يقصد تلميذ الشيخ ناصر الذي ردَّ على الشيخ العتر ـ إلينا القول بتضعيف حديث الراوي (الصدوق) ـ هكذا تضعيف حديثه ـ ثمّ راح يورد أشتاتاً من شواهد على الاحتجاج براوي هذه المرتبة . . . وأبادر أولاً فأقول: بأنّ ما نَسَبه إليَّ من تضعيف حديث الراوي الصَّدوق قول غريب، نتمنّى أن يكون توهُّماً ناشئاً من عدم إمعان النّظر في كلامي، وذلك لأني إنّما نفيت الصحة عن الراوي الصَّدوق، والاحتجاج المطلق عن النظر. لأنَّ حديث الصدوق لم يوصَف بالضَّبط، أي الحفظ، فاحتاج إلى التحرِّي من اتّصافه بذلك؛ كي يُحتجّ به . .»[2].

أقول: إنَّ الحديث مع أستاذي العتر في مسائل:

١ ـ المسألة الأولى: دعوى الاتفاق على أنَّ من قيل فيه: (صدوق) لا يُحتجّ به إلاّ بعد النظر والاختبار؛ لم تعدُ كونَها دعوى، وقد أوضحتُ بُطلانها، والتدليل على ضدّها قبل صفحات[3] بالأدلة المتعدّدة.

---

(١) ما سبق (ص ٩٢ ـ ٩٤).

(٢) (ص١٨٦) وما ذكر بعد ذلك في الملحق؛ تكرارٌ لما كان ذكره في الكتاب، فلا حاجة إلى إعادته.

(٣) انظر المطلب الثالث من هذا المبحث.

وأمَّا قوله : (إلا بعد النّظر والاختبار) فقد فسّره بأنّه أمرٌ زائد على مجرّد النّظر في حديثه ؛ خشية مخالفة الثِّقات ، لأنَّ هذا النظر المزعوم يطبَّق على حديث الثِّقات[١] .

قلت : إنَّ الحديث الصَّحيح هو حديث الثِّقات . . فمَن هم أصحاب الحديث الحسن لذاته؟ . . أليسوا هم أصحاب الصِّدق والأمانة؟ فيُنظر في حديثهم كما يُنظر في حديث الثِّقات . إذ هم ثقات خفَّ ضبطهم قليلاً ، فوُصفوا بالصدق . ومقولة (إنَّ الصدق لا يُشعر بالضبط) هزيلة ، مبناها على الفهم اللّغوي المجرد . . لأنَّ الصدوق عند علماء الحديث يجمع بين عدالة الدين واستقامة الرواية ، التي من لوازمها الضّبط وعدم المخالفة ، وإن قالها ابن الصلاح وتَبِعَه من تَبِعَه !

فكم مِن الرواة وَصَفَه بعض الحفاظ بأنه (صدوق) ووصفه آخرون بأنه (لا بأس به) وآخرون بأنه (ثقة) !

١ ـ إبراهيم بن سعد بن إبراهيم العَوْفِي[٢] : قال أحمد : أحاديثه مستقيمة ، وقال مرة : ثقة ، وقال ابن معين : لا بأس به . وقال مرة : ثقة . فهل استقامة الحديث ـ التي هي الضبط وعدم الشذوذ والمخالفة ـ تعني العدالةَ الدينيةَ في اللغة؟ وهل تساوي الثقة؟

٢ ـ إبراهيم بن سُوَيد المديني[٣] : قال ابن معين : ثقة . وقال أبو زرعة : ليس به بأس .

٣ ـ إبراهيم بن طَهْمان أبو سعيد الهروي[٤] : قال ابن معين : لا بأس به . وقال أحمد : ثقة . وقال أبو حاتم : صدوق حسَن الحديث .

٤ ـ إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهَرَوي[٥] : قال أبو زرعة : صدوق في الحديث . وقال أبو حاتم : شيخ .

٥ ـ إبراهيم بن عبد الأعلى الكوفي : قال ابن معين : لا بأس به . وقال أحمد : ثقة .

---

(١) ماذا عن المرأة (ص١٨٨) .

(٢) الجرح (٢ : ١٠١) .

(٣) الجرح (٢ : ١٠٤) .

(٤) ما سبق (٢ : ١٠٧) .

(٥) ما سبق (٢ : ١٠٩) .

وقال أبو حاتم : صالح يُكتب حديثه . . والأمثلة أكثر مِن أن تُحصَر في هذا الباب .

بل كم مِن الرّواة وصفهم المتقدّمون بالصدق ، ووصفهم الحافظ بالثقة؟ .

١ ـ أحمد بن مَنِيع البغدادي[١] : قال أبو حاتم : صدوق . وقال الحافظ : ثقة حافظ (ع) .

٢ ـ إبراهيم بن الحسن المِصِّيصي[٢] : قال أبو حاتم : صدوق . وقال الحافظ : ثقة (د س) .

٣ ـ إبراهيم بن محمد بن عَرْعرة السَّامِي[٣] : قال أبو حاتم : صدوق . وقال الحافظ : ثقة حافظ (د س) .

فلا أدري ؛ بقول مَن نأخذ من الأئمة : إذا وصف الراوي بما يُشعر بالضبط ، أو بما لا يُشعر؟!

وإذا قال الإمام المتقدم : صدوق . وقال الحافظ : ثقة . فبقول مَن نأخذ؟

ولا يَردُ على هذا أنّ أبا حاتم متشدِّد في الرجال ، لسببين :

الأوّل : أنَّ أستاذنا العتر أطلق بأن مَن قيل فيه : (صدوق) لا يُحتجّ به ، بل يُكتب ويُنظر .

والثاني : أنَّ دعوى التشدُّد هذه فيها نظر . وإليك بعض النّماذج التي تدلّ على دقة الحافظ في إطلاق ألفاظه في الجملة :

١ ـ أحمد بن عبيدَ الله بن صخر الغُدَاني[٤] : قال أبو حاتم : صدوق . وقال الحافظ : صدوق (خ د) .

٢ ـ أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدَّشْتَكي[٥] : قال أبو حاتم : كان صدوقاً . وقال الحافظ : صدوق (د) .

---

(١) ما سبق (٢ : ٧٧) والتقريب (١ : ٢٧) .

(٢) ما سبق (٢ : ٩٣) والتقريب (١ : ٣٤) .

(٣) الجرح (٢ : ١٣٠) والتقريب (١ : ٤٢) .

(٤) الجرح (٢ : ٨٥) والتقريب (١ : ٢١) .

(٥) الجرح (٢ : ٥٩) والتقريب (١ : ١٩) .

٣ ـ أحمد بن عبد الرحمن[1] بن وهب القرشي : قال أبو حاتم : كتَبْنا عنه ، وأمره مستقيم ، ثمّ خلَّط بعد ، ثمّ جاءني خبره أنَّه رجع عن التخليط . . وكان صدوقاً . وقال الحافظ : صدوق تغيَّر بأخرة (م) .

إذا تبين أنَّ كلمة (صدوق) متضمنة للعدالة والضَّبط على خلاف زَعْمِ ابن الصلاح ومَن تَبِعَه ، وتبيَّن أنَّ هذا ليس خاصّاً بأبي حاتمٍ وحدَه ، وأنَّ أبا حاتم ـ في هذا المصطلح على الأقل ـ ليس متعنّتا كما يقولون . . ـ وجبَ المصير إلى أن كلمة (صدوق) لا تعني مجردَ العدالة الدينية ، أو أنها لا تشعر بالضبط ، وإنّما هي مصطلح (حديثي) ينزل رتبة واحدة عن كلمة (ثقة) وكل ما يلزمه من أحكام ؛ يلزم الصَّدوق مثله .

٢ ـ وأمّا قوله بأنَّ ما قاله ابن مهدي في أبي خلدة ، واعتباره إيّاه نصّاً واضحاً حاسماً في مرتبة الصَّدوق ، أنَّها ليست للاحتجاج المجرّد ، وذِكره مَن تَبِعَه على ذلك ، فقد تقدم الجواب على هذا ، وأنّه ليس إلاَّ إحسان الظنّ بابن الصلاح ، وثقته المطلقة بما قاله ابن أبي حاتم ! . .

وإنَّ هذا وذاك مرفوض في الأبحاث العلميّة التي لا تخضع إلاَّ للحُجَج والبراهين .

كما تقدّم أن أبا خلدة الذي قال فيه ابن مهدي : (صَدوق) لم يَزِد الحافظ في رُتبته شيئاً ، بل قال : (صدوق) أيضاً . فما وجه الحَسْم والوضوح الذي جاء به الحافظ ابن الصلاح؟ . .

٣ ـ وأمّا ما ذكره فضيلته من عدم الاحتجاج بحديث أبي هريرة لأنّه مِن رواية أَسيد البراد ، وقد قال فيه الحافظ : (صدوق) وحديثه لا يكون صحيحاً .

فنحن لم ننازعه في عدم تصحيحه ، وإنّما نِزاعنا معه في اعتباره حَسَناً لذاته ، ثمّ ماذا يقصد أستاذنا بالضّبط من قوله : (ينظر في ضبطه)؟

إذا كان يقصد منه وجود متابع له على حديثه ، فقد سوّاه بالضعيف . فإنّ الضعيف **إذا تُوبع عُلم أنَّه حَفظ ، وعندها يكون حديثه حَسَناً لغيره ـ كما هو اصطلاح الإمام** الترمذي ـ وإنْ كان يقصد التثبُّت مِن كون هذا الراوي حفظ الحديث ، فكيف سيعرف ذلك إلاَّ إذا وَجد له شاهداً أو متابعاً؟ أو قرينة ؛ كأن يُروى الحديث في قصة؟ وفي هذه

---

(١) الجرح (٢ : ٥٩) والتقريب (١ : ١٩) .

الحالة أيضاً يكون قد سوّاه بغيره من الضُّعفاء وسيّئي الحفظ والمستورين ، فهؤلاء كلّهم لم يوصَفوا بالكذب ، ووُجدت القرينة الدالّة على أنهم حفظوا ما نقلوا .

بقي أن ينظر في حديثه ؛ ليرى أخالف الثِّقات أم لا؟ فإذا خالف الثِّقات وهو صدوق مخالفةً تُحيلُ الجمعَ بين حديثه وأحاديثهم ؛ كان حديثه شاذاً حينئذٍ ، ونترك العمل بحديثه لشذوذه ، لا لعدم احتجاجنا بروايته لكون مرتبته لا تُشعر بشريطة الضبط .

٤ ـ وأما ادعاء فضيلته : أنَّ المتعصّب نسب إليه القول بتضعيف حديث (الصدوق) وهذا غير صحيح ـ كما يقول .

فجوابه : أنَّ تضعيفه حديث أَسِيد ، لكونه (صدوقاً) لا لعلّة أخرى ، يدلّ على أنَّه يذهب إلى تضعيف حديث الصَّدوق إذا لم يُتابَع . وهذا نصُّ كلامه : «على أنَّ هذا المخالف ـ يعني الشيخَ الألبانيَّ ـ لم يقف عند هذا ، بل استند في المناقشة إلى وجود الشاهد الذي يُقوّي حديث أبي هريرة ، كحديث ثَوْبان الآتي . فهو بهذا يعْدِل إلى أنَّ الحديث على ضَعْفه ، ترقَّى إلى الحسن ؛ لاعتضاده بما يؤيد معناه» . انتهى كلامه بحروفه .

ولكن فضيلة الشيخ اعتذر عن التضعيف المذكور في الملحق الذي خَتَمَ به كتابه المذكور آنفاً ، وأكّد أنَّه يقصد التحرِّي . ويعود عليه السؤال الثالث : ماذا يقصد بالتحرِّي؟ على أنَّ الحديث الحسَن إذا جاءه شواهد لمتنه أو متابعات لبعض رواته ـ بالشروط المعروفة ـ ترَقّى إلى مرتبة الصحيح لغيره . فما وجه النّقض على الشيخ الألباني في ذلك؟ .

إذا سلَّمنا بأنَّ حديث رِبْعيّ بن حِرَاش فيه مجهول ، وحديث أسماء فيه مجهول الحال ، وحديث أبي هريرة فيه هذا (الصدوق) الذي توقَّفنا في الاحتجاج به . فهل هذان الشاهدان يؤكِّدان أنَّه ضبط؟ إذا قال أستاذنا : نعم . قلنا : فما درجة الحديث الذي ترجح لدينا أنَّ (الصدوق) قد ضبطه وحَفِظه؟ فلا مناص من اعتباره حسناً لذاته ؛ لتأكُّد الضبط الذي توقّفنا فيه من أجله؟ على أنَّ في الحديث قصة طويلة أوردها فضيلة الشيخ العِتر عن أبي هريرة[١] وهذه وحْدَها قرينة ضبط ـ كما نصَّ عليه

---

(١) ماذا عن المرأة (ص٩٧) وإنّني أرجو من فضيلة شيخنا الدكتور العتر ، أن يحذف من كتابه هذا ما يتعلّق بهذا الموضوع ، ويلحقه بملحق خاصّ في نهاية (منهج النقد) مثلاً ، لأنّ كتابه هذا أُعِدَّ للأُسَر ، لا للمتخصِّصين .

الإمام أحمد ـ واعتمده الحافظ ـ كما تقدم . فماذا ترى بعد؟

قال أستاذنا الشيخ أحمد محمد نور سيف[١] :

«فإن أراد هؤلاء الذين قال عنهم ـ يقصد الأستاذ العتر ـ (بعض النّاس) : أنّ حديث الصَّدوق يؤخذ ويُحتجّ به كالاحتجاج بحديث الثّقات . فإنّ ذلك غير مسلَّم ، وكذلك رأي الأستاذ العتر إنْ أراد به أنّ حديث الصَّدوق يعامَل معاملة غيره ممّن انحطّ عن هذه الدرجة ، فتُلْتمس له طرق أخرى تعضُده ، كما تعضد غيره ؛ ليصلح للاحتجاج ، فإنّ ذلك أيضاً غير مسلّم . . إذ يحتاج حديث الصدوق إلى التأكّد فقط من ملازمة هذه الصفة بأنّه سَلِمَ من المخالفة والشّذوذ ، واتّضح أنّ ضبطه كالمعهود منه ، ولم ينزل عنه» . وهذا كلامٌ غاية في الدقّة والتّحرير . والله أعلم .

المطلب الخامس: دلالة مصطلح (صدوق) عند ابن حِبَّان

أطلق الإمام ابن حِبَّان مصطلح (صدوق) على تسعة عشر راوياً[٢] ، ولا ريب أنَّ هذا المصطلح عنده في مراتب التعديل ، فإنّه ذَكَرَ[٣] سليمان بن داود الخَوْلاني ، في ترجمة سليمان اليَامِي من «المجروحين» . وقال عن الخولاني : صدوق مستقيم الحديث . وقال عنه في «الثِّقات» : ثقة ، وأخرج له في «صحيحه» حديثاً . وقد نصَّ ابنُ حِبَّان على أنّه لا يخرّج لراوٍ في الصَّحيح إلاَّ إذا كان ثقة عنده ، وإن خالفَه في توثيقه غيرُه . وأخرج لعبد الله[٤] ابن الحسين أبو حَرِيز السِّجِستاني وغيره ممن وصفه بصدوق أيضاً .

على أنني قد أشرت ـ غير مرة ـ إلى أن ابن حِبَّان قد وَصَفَ رجالاً بالثقة والحفظ ولم يخرِّج عنهم ، فلا يلزم من توثيقه لرجل أن يرويَ عنه في «صحيحه» .

---

(١) دلالة النظر والاعتبار عند المحدثين . بحثٌ نشرته مجلة البحث العلمي ـ جامعة أم القرى ـ العدد الثاني (ص٥٩ ـ ٦٠) وقد ناقش فيه مسألة الصدوق من زاوية غير التي قمتُ بها في هذا البحث ، فأجاد وأفاد ، جزاه الله خيراً .

(٢) ملحق الرواة (٢١٦ ـ ٢٣٤) وانظر (٩) و(٦٩٩) .

(٣) ما سبق (٩) .

(٤) (٢٢٤ ، ٢٢٦) .

وهؤلاء الذين وُصفوا بالصِّدق عنده ؛ لم يضنَّ علينا بتحديد درجة ضبطهم ، فقد وصف سلاّم[١] القارئ بأنه صَدوق يخطئ . وقال الحافظ : صدوق يَهِم . وقال في العلاء الحضرمي[٢] : صدوق يُعتبرحديثه من رواية الثِّقات عنه . وقال الحافظ : ثقة فقيه ، لكنَّه رُمي بالقدر وقد اخْتَلَطَ؟!

وقال عن عصام[٣] بن يزيد الكوفي : يتفرَّد ويخالف ، وكان صدوقاً .

وهذا يعني أنَّ ابن حِبَّان حين أطلق هذا المصطلح ، حدّد أنَّ الصدوق إنما يُحتجّ بحديثه إذا روى عنه الثِّقات ، ويُتوقّف فيه حتى يُنظر في شذوذه أو نكارة حديثه .

فإذا عُدِمَا ؛ احتجّ بحديثه . . على أنّه قد يوجد ممّن أطلق عليهم ابن حِبَّان (صدوق) من ضعَّفه غيره[٤] من النقَّاد ، فحينئذٍ نتوقف عن الاحتجاج بمن وصفه ابن حِبَّان بالصَّدوق ، حتى نتعرف إلى سبب الجرح ، وعندها : فإمّا أن نحتجَّ بالرجل لعدم وجود الشُّذوذ أو النكارة ، أولا نحتج إذا وُجد ذلك فيه .

كما وُجد فيمن قال عنه ابن حبان : إنه صدوق ؛ من وصفه الحافظ بأنّه مقبول[٥] أو مستور[٦] . ولا ضَيْر في هذا ، فمناهج النقاد في الحُكم على الرواة[٧] متعددة ، وقد مرَّ بنا مَن قال فيه بعضُ النقَّاد : ثقة ، فقال الحافظ فيه : ضعيف . ونحو ذلك . أمَّا الرواة الذين لا يوجد لغير ابن حِبَّان كلام فيهم ؛ فإنه يُحتجّ بهم إذا لم يوجد الشّذوذ أو النكارة ؛ كما أسلفنا . ومن وُجد فيه كلام يحطُّه عن رتبة الاحتجاج ؛ يُتوقَّف عن الاحتجاج به ، حتى ننظر في أسباب ذلك ، ونوازن بين أقوال النقّاد وأدلّتهم .

---

(١) ملحق الرواة (٢٢٢) .

(٢) (٦٩٩) .

(٣) (٢٢٦) .

(٤) (٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٣) .

(٥) (٢١٧) .

(٦) (٢٣٤) .

(٧) (٩ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٢) .

وقد ذكر الحافظ ابن حِبَّان ستَّةَ عَشَر راوياً[١] وصَفَهم بالصِّدق في كتابه «المجروحين» وأبرز الأسباب التي دفعَتْه إلى ترجمتهم في هذا الكتاب ، مع أنهم في الأصل ثقات صادقون يحتجّ بأحاديثهم قبل طروء أسباب الجرح عليهم . وقد بيَّن ابن حِبَّان ذلك بياناً وافياً . فقال في ترجمة داود بن الزِّبْرِقان[٢] : «كان شيخاً صالحاً يحفظ الحديث ويذاكر به ولكنّه كان يَهِمُ في المذاكرة ، ويغلط في الرواية إذا حدَّث من حفظه ، ويأتي عن الثِّقات بما ليس من أحاديثهم ، فلَمّا نظر يحيى إلى تلك الأحاديث أنكرها وأطلق عليه الجرح بها ؛ فقال : ليس بشيء . وأما أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ فإنه علم ما قلنا أنه لم يكن بالمتعمّد في شيء من ذلك ؛ فقال : لا أتهمه في الحديث .

فلا يستحقّ الإنسانُ الجرح بالخطأ يخطئ ، أو الوهم يَهِم ، ما لم يفحش ذلك حتى يكون الغالب على أمره ، فإذا كان كذلك استحقّ الترك . وداود بن الزبرقان عندي صدوق فيما وافق الثِّقات . إلاَّ أنَّه لا يُحتجّ بما انفرد . . .» .

وهذا نصٌّ قاطع في أنّ داود ابن الزبرقان في مرتبة الصَّدوق الذي يخطئ أو يَهِم . وفي كلّ ترجمة كان يبيّن جرح الراوي الصَّدوق ، كسوء الحفظ ، أو كثرة الخطأ والاختلاط ، والتفرُّد ، ورواية المناكير والوهمَ الشديد . .

بيدَ أنَّ ابن حِبَّان قد ضعّف عدداً من الرّواة الثِّقات بهذه الأسباب ، وراحَ يُبيّن عذره في ذلك ، ولما رُحتُ أقارن بين أقواله وأقوال غيره من النقّاد في رواية هؤلاء ، وجدتُ في بعضهم كلاماً لا يضرُّ ، ووجدت بعضَهم قد عدّهم الحافظ في مرتبة الاختبار والبعض في مرتبة الاعتبار ، بيدَ أنني وجدت اثنين[٣] قال الحافظ في كل منهما : «ثقة» بينما توقَّف ابن حِبَّان في أولهما ، وعلَّق أمره على الاستخارة . وقال عن الثاني : «بَطُلَ الاحتجاج به» .

ولا ريب أنَّ ابن حِبَّان قد تشدَّد في الثاني حين قال : بَطَلَ الاحتجاج به . وتوقّفه

---

(١) (٢٢٣ ، ٦٤٨ ، ٦٦٠ ، ٦٥٧ ، ١٩٣٨ ، ٢٣٣٨ ، ٢٤٤٨ ، ٢٤٤٩ ، ٢٤٧٣ ، ٢٥١٠ ، ٢٥٣٤ ، ٢٥٥١ ، ٢٥٥٧ ، ٢٥٥٨ ، ٢٥٦٣ ، ٢٥٦٦) .

(٢) (٦٤٨) والمجروحين (١ : ٢٩٢) .

(٣) (٢٢٣ ، ٢٤٤٩) .

في الأول إنصافٌ منه مع نفسه ، حيث لم يترجّح لديه فيه شيء ، وإن أخرج له الشيخان . وقد قال الحافظ عن اثنين[١] : (متروك) . ونقل ابنُ حِبَّان تَرْكَ أحدهما عن ابن المبارك وابن مَهْدِيّ ، ويحيى القَطّان ، وابن مَعين ، بينما جعل واحداً في مرتبة الاعتبار ، وجعله الحافظ في مرتبة الترك .

وقال الحافظ عن خمسة منهم[٢] : ضعيف . وعن ستة[٣] : صدوق ، تغيّر ، اختلط . . وواحد[٤] منهم ليس من رجال «التهذيب» جعله ابن عَدِي في مرتبة الاعتبار (لا بأس به) .

مما سبق يتبيّن أنَّ ابن حِبَّان قد جعل لفظ (صدوق) مضافاً إليه صفة جارحة ، من درجة الاعتبار ـ غالباً ـ وجعل بعض هؤلاء من المتروكين ، وإن تقدّم صدقهم ؛ لغلبة أمارات الجرح عليهم .

ويُلاحظ أنَّ الحافظ قد خالف ابن حبّان في اثنين ثقتين ، توقَّف ابن حِبَّان في واحد وأبطل الاحتجاج في الآخر ، بينما وافقه على ترك واحد ، وتَرَكَ آخرَ جَعَلَه ابن حبّان في مرتبة الاعتبار .

والذي يبدو لي أنَّ جَعْل داود بن الزِّبْرِقان في مرتبة الاعتبار ـ ولو في آخرها ـ أولى من تركه ؛ لأنَّ البخاري قال فيه[٥] : مقارب الحديث عن داود بن أبي هند . وحسّن القولَ فيه أحمد . وقال ابن عَدِيّ : يُكتب حديثه . وبذلك ينسجم كلام ابن حِبَّان مع كلام البخاريّ وأحمد . والله أعلم .

---

(١) (٦٤٨ ، ٢٥٣٤) .

(٢) (٢٤٤٨ ، ٢٥١٠ ، ٢٤٧٣ ، ٢٥٦٣ ، ٦٦٠) .

(٣) (٢٣٣٨ ، ٢٥٥١ ، ١٩٣٨ ، ٢٥٥٧ ، ٦٥٧) .

(٤) (٢٥٦٦) .

(٥) نقل ذلك ابن عَديّ في كامله (٣ : ٩٦٣) .

المبحث الخامس

مُصْطَلَح (لا بأس به) (ليس به بأس)

لا خلاف بين نقّاد الحديث في القديم والحديث، أن مصطلح (لا بأس به) من مصطلحات التعديل، بيدَ أنَّ أقوالهم اختلفت في تحديد مكان هذا المصطلح من درجات الاحتجاج، هل هي بمعنى (الثقة) كما يُنسب إلى ابن مَعين؟ وهل كلّ مَن قال فيه ابن مَعين ذلك، فهو ثقة عنده؟ أو هي بمعنى الصَّدوق، حيث وردت معها في مرتبة واحدة عند ابن أبي حاتم، ومَن جاء بعده؟ وهل يُحتجّ بصاحبها كما يُحتجّ بالصَّدوق ـ على ما قرّرتُه ـ أم لا؟

المطلب الأول: مصطلح (لا بأس به) عند ابن مَعين

استثنى الحافظ ابن الصَّلاح مصطلح (لا بأس به) عند ابن مَعين، من عموم المصطلح فقال: «ثم إنَّ ذلك مخالف لما روى ابن أبي خَيْثَمة، قال: قلت ليحيى بن معين: إنّك تقول: فلان (لا بأس به) وفلان (ضعيف) قال: إذا قلت لك: (ليس به بأس) فهو ثقة، وإذا قلت لك: (هو ضعيف) فليس بثقة، لا تكتبْ حديثه»[1].

قال ابن الصَّلاح: «ليس في ذلك حكايةٌ عن غيره من أهل الحديث، فإنّه نسبه إلى نفسه خاصة، بخلاف ما ذَكَرَ ابنُ أبي حاتم». وتَبِعَه الحافظ العراقي، وزاد: أنَّ دُحَيْماً يذهب مذهب ابن مَعين في ذلك. ولكنَّ الحافظ العراقي يرى أنَّ مصطلح ثقة أرفع من مصطلح (لابأس به) وإن اشتركا في مطلق (الثقة).

قال أستاذنا الشيخ أحمد محمد نور سيف: «والذي يتتبّع استعمال يحيى بن مَعين لهذين اللّفظين في نقده للرجال، وإطلاقه هذا اللّفظ تارة، واللّفظ الآخر تارة أخرى والجمع بينهما أحياناً؛ يتأكّد له ما نقله أبو خيثمة عن يحيى. وقد تتبّعت هذين اللفظين في نقد ابن مَعين للرّجال ـ في القسم المفهرس ـ فوجدت أنَّ مدلول هذين

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٢٣ ـ ١٢٤) والتبصرة والتذكرة للعراقي (٢ : ٧ ـ ٨) وفتح المغيث (١ : ٣٤١) وابن معين وكتابه التاريخ (١ : ١١٢) فما بعد، وغير ذلك من المصادر.

اللفظين عنده واحد ، فهو يُطلق على الرَّجل الواحد تارة قولَه : ثقة . وتارة : ليس به بأس . ويجمع بينهما أحياناً . ومن الغريب أنَّه استعمل هذه العبارات الثلاث في ترجمة واحدة هي ترجمة حمّاد بن دليل ، فقال فيه : ليس به بأس وهو ثقة ، ومرّة : ليس به بأس . ومرّة : ثقة . والتراجم التي وقفت على جَمْعه فيها بين ثقة تارة ، وليس به بأس تارة أخرى ـ حَسب تسلسلها في القسم المفهرس ـ هي[1] :

الأجلح بن عبد الله بن حجّية ، أخضر بن عجلان ، أسد بن عمرو ، الحارث بن مرّة ، حشرج بن نباتة ، حفص بن ميسرة ، الحكم بن عطيّة ، حمّاد بن دليل ، حوشب ابن عقيل . وقد اكتفيتُ بتتبّع أسماء الرواة الذين وَرَدَ في ترجمتهم هذان اللفظان إلى آخر حرف (الحاء) نظراً لكثرة استعماله ذلك ، وهذا يقطع بأنّه يراهما في درجة واحدة . والله أعلم .

أَمّا الاستدلال على التفريق بين هذين اللفظين بما نُقِل عن النقّاد في الإشارة إلى مراتب التوثيق ؛ فهذا أمرٌ مسلَّمٌ به ، ولا يلزم من ذلك أن يكون هذان اللَّفظان بالذات مختلفين عنده ، بل هو يراهما واحداً ، وهذا مصطلح خاصّ به ـ كما مرّ ـ ويشهد له كذلك ما نُقل عن دُحَيْم في التَّسوية بينهما»[2] .

قلت : قدَّمتُ في المبحث الثالث ، أنّنا لا نسلّم الاحتجاجَ بكلّ مَن قال فيه ابن مَعين : ثقة . ودلّلت على أنَّ هذا مقيّدٌ بقيدين : الأول : ألاَّ نجد جرحاً معتبراً لغيره . والثاني : ألاَّ يروي منكراً ولا شاذّاً . لأنه وُجِدَت تراجم ممن أَطلق عليه لفظة (ثقة) وجدنا أنّه لا يُحتجّ بأصحابها مطلقاً ، كما وجدتُ تراجمَ قال في أصحابها أقوالاً مختلفة . وهذه لها اعتبارات أُخرى أوضحها محقق كتابه[3] .

والذي يعنينا هنا هو : هل نسلِّم لأستاذنا الكريم ما قرَّره من أنَّ لفظ (لا بأس به) يساوي لفظ (ثقة) تماماً عند ابن مَعين؟

(١) القسم المفهرس هو المجلد الثاني من الكتاب السابق .

(٢) ابن معين وكتابه التاريخ (١ : ١١٣) فما بعد .

(٣) ابن معين وكتابه التاريخ (١ : ١٢١) فما بعد .

١ ـ سئل ابن مَعين[١] عن شُعَيب بن أبي حمزة ، فقال : لا بأس به ، هو أعلم بالزهري من يونس ، ومَعْمَر ، ومالك بن أنس ! أوثق الناس في الزُّهْري !

فهو يريد أن يرفعَه جداً فقد فضّله على ثلاثة حفَّاظ في الزهري ! وقال الحافظ : ثقة ثبت !

٢ ـ وجَمَعَ بين ثقة ، ولا بأس به في تراجم[٢] كثيرة .

٣ ـ ولكنّه جمع أيضاً بين لا بأس به ، وصيغ تضعيف ، ففي ترجمة عبد الرحمن ابن زياد بن أنعُم[٣] قال : ليس به بأس ، وفيه ضعف؟ وقال الحافظ : ضعيف في حفظه . . وكان رَجلاً صالحاً .

وفي ترجمة عائذ بن نُسير[٤] : ليس به بأس ، ولكنه روى مناكير . . وعائذ ليس من الثِّقات بحال؟

وهذا يَعني أنَّ مجرّد جَمْع ابن مَعين بين مصطلحي ثقة ولا بأس به ؛ لا يعني أنَّهما في مرتبةٍ واحدة ، كما لا يعني جمعُه بينها وبين صيغ التضعيف ؛ أنه صيغة تضعيف وقد تسلَم الدعوى لو لم يَرِد اقترانهما بصيغ التمريض عنده .

بيدَ أنَّ ثمَّة أدلّة تؤكّد أنَّ ابنَ معين يُغاير بين المصطلحين ؛ من ذلك :

١ ـ قال في عطية العَوْفي[٥] : ليس به بأس . قيل له : يُحتجّ به؟ قال : ليس به بأس . أليس في هذا دلالة على أنَّ سائله لم يفهم منه أنَّ هذا المصطلح للاحتجاج؟ وقال الحافظ : صدوق يخطئ كثيراً .

٢ ـ وقال الدارمي[٦] : سألته عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه : كيف حديثُهما؟ فقال : ليس به بأس . قلت : هو أحبّ إليك ، أو سعيد المَقْبُري؟ فقال : سعيد أوثق

---

(١) الدقاق (١٣٨) والتقريب (١ : ٣٥٢) .

(٢) الدقاق : (٧٥ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ، ٢٤٧ ، . . . ٢٥١) .

(٣) الدوري (٥٠٧٥) والتقريب (١ : ٤٨٠) .

(٤) الدوري (١٧٧٣) واللسان (٣ : ٢٢٦) .

(٥) الدقاق (٢٥٦) والتقريب (٢ : ١٠٢٤) .

(٦) الدارمي (٦٢٣ ـ ٦٢٤) .

والعلاء ضعيف . وقال الحافظ[١] عن سعيد المَقْبُريّ : ثقة تغيّر قبل موته (ع) وعن العلاء[٢] : صدوق ربما وَهِم (م) .

فمَهما قلنا بأنّه ضعّف العلاء بالنسبة إلى سعيد ، فيبقى أنّه يرى مصطلح (لا بأس به) دون (ثقة) !

٣ ـ وقال الدارمي لابن معين[٣] : قلت : فإبراهيم بن مهاجر بن مِسْمار ؛ تعرفه؟ قال : صالح ليس به بأس .

وفي رواية الدوري : ضعيف . وقال الحافظ : صَدوق ليّن الحفظ .

٤ ـ وقال ابنُ مَعين[٤] في أبي خالدٍ الأحمر : ليس به بأس ، لم يكن بذاك المتقن .

وقال عنه في رواية الدارمي[٥] : ثقة ، ليس به بأس ، في موضعين[٦] منه ، فهذا دليل أنَّ (ليس به بأس) يُقال في غير الثقة المتقن؟ وقال الحافظ : صدوق يخطئ (ع) .

٦ ـ وقال في أبي همام الأهوازي محمد بن الزِّبْرِقان[٧] : لم يكن صاحب حديث ولكن لا بأس به . وقال الحافظ : صدوق ربما وَهِم (خ م . .)

٧ ـ وقال في سلَمَة بن الفضل الأبرش[٨] : كتبت عنه ، وليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، كثير الخطأ .

٨ ـ وقال في زافر بن سليمان القُهُسْتَاني[٩] : لم يكن به بأس . وقال الحافظ : صدوق كثير الأوهام .

---

(١) التقريب (١ : ٢٩٧) .

(٢) التقريب (٢ : ٩٢) .

(٣) الدارمي (١٥٤) والدوري (١٦٦٨) والتقريب (١ : ٤٤) .

(٤) الدقاق (٣٥٧) .

(٥) الدارمي (٤١٠) .

(٦) ما سبق (٥٤٥ ، ٩١٤) والتقريب (١ : ٣٢٣) .

(٧) الدوري (٤٣١٨) والتقريب (٢ : ١٦١) .

(٨) الدوري (٣٨٠٤) والتقريب (١ : ٣١٨) .

(٩) الدوري (٤٨٠٦) والتقريب (١ : ٢٥٦) .

وكأنَّ الإمام الدارمي تلميذ ابن مَعين ؛ فَهِم ما فهمتُه من مصطلح شيخه ، فقد سأل شيخه عن النضر بن عَرَبيّ[١] : ما حاله؟ قال ثقة . قال الدارمي : النضر ليس به بأس وليس بذاك؟ .

نعم ، لقد حاول الحاكم النيسابوريُّ أن يقوّي حديثاً قال عنه الذهبي : باطل ! إذ أخرجه من حديث عبد الله بن أحمد ، عن يحيى بن معين ، عن عبيد بن أبي قُرّة ، عن اللَّيْث ابن سعد ، ثمّ قال عَقِبَه : «هذا حديث تفرّد به عبيد بن أبي قرّة ، عن الليث بن سعد وإمامنا أبو زكريا ـ رحمه الله ـ لو لم يرضَه ؛ لَمَا حدَّث عنه بمثل هذا الحديث»[٢] ا . هـ . وكان ابن مَعين قد قال في عبيد هذا : ما به بأس .

أعتقد أنَّ هذه النصوص كافية للدّلالة على أنَّ ابن مَعينٍ نفسَه ـ لا يرى لفظ (لا بأس به) يساوي لفظ (ثقة) ، كما أنَّ الحفّاظ من بعده لم يروها في مرتبتها . وكأنّني أميل إلى أن لفظ (لا بأس به) إذا اقترن بصيغة (ثقة ، أو ثبت) فيكون أمْيَل إلى التوثيق ، وإذا اقترن بصيغة تضعيف ؛ فيكون أقرب إلى الضعف ، ويصلح للاعتبار ، فإذا تجرَّد عن صيغ التوثيق أو التضعيف ؛ كان عند ابن مَعين بمرتبة (صدوق) على تفاوتٍ بين مَن وَصَفه بذلك . والله أعلم .

المطلب الثاني: مصطلح (لا بأس به) عند النقّاد الآخرين

إنَّ من المحال أنَّ أستطيع القيام بدراسة مصطلحات الأئمّة جميعاً ، ولو ذهب امرؤ يدرس مصطلح (لا بأس به) عند النقّاد ؛ لخَرَج ببحث علميٍّ يقدّره له أهل المعرفة بهذا الفنّ . ومِن خلال تتبُّعي الجزئيّ وجدت النقّاد مختلفين في دلالة المصطلحات . وعليه فإنَّه يتعذّر القطعُ بأن مصطلح (لا بأس به) ـ مثلاً ـ عند المتقدّمين يعني درجة الاحتجاج دائماً ، أو الاعتبار دائماً ، حيث إنَّ النقّاد قد يطلقون مصطلح (لا بأس به) مقروناً بلفظ من المرتبة الأولى ، كثقة ، وثَبْت ، وحافظ ، وقد يطلقونه مقروناً بلفظ من ألفاظ مرتبة الاعتبار ، وقد يطلقونه مجرداً ، وسأذكر نماذج من ذلك ، عساها أن تنير أمامنا طريق

---

(١) الدارمي (٨٢٢) .

(٢) المستدرك على الصحيحين (٣ : ٣٢٦) والميزان (٣ : ٢٢) .

الحكم التقريبي ، حتى يُقيِّض الله لنا دراساتٍ علميّةً جادّة ؛ تُعطينا الحكم الصحيح في هذا المصطلح وغيره من مصطلحات هذا الفنّ . (وكم ترك الأول للآخر) .

أ ـ مصطلح (لا بأس به) مقروناً بألفاظ الاحتجاج :

١ ـ إسماعيل[١] بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري : قال أبو حاتم : ثقة لا بأس به . وقال أبو زُرْعة : ثقة . وقال الحافظ : صدوق (س) .

٢ ـ إسماعيل[٢] بن أبان الورّاق : قال أبو حاتم : صدوق في الحديث ، صالح الحديث لا بأس به ، كثير الحديث . وقال أحمد : ثقة . وقال الحافظ : ثقة (خ ت) .

٣ ـ إبراهيم[٣] بن محمد بن خازم بن أبي معاوية الضرير : قال أبو زرعة : لا بأس به ، صدوق ، صاحب سنة . وقال الحافظ : صدوق ، ضعَّفه الأزدي .

ب ـ مصطلح (لا بأس به) مقروناً بألفاظ الاعتبار :

١ ـ قال البخاريّ : محمد بن موسى المخزومي[٤] : لا بأس به ، مقارب الحديث . وقال الحافظ : صدوق ، رُمي بالتشيع (م ٤) .

٢ ـ وقال البخاري : يزيد بن سنان أبو فروة الرُّهَاوي[٥] : ليس بحديثه بأس ، إلاَّ من رواية ابنه عنه ، فإنه يروي عنه مناكير . وقال في موضع آخر : مقارب الحديث ، إلاَّ أنَّ ابنه يروي عنه مناكير . وقال الحافظ : ضعيف (ت ق) .

٣ ـ وقال أبو حاتم : إبراهيم بن عُقبة بن أبي عياش المطرقي[٦] : صالح لا بأس به . قيل له : يحتجّ بحديثه؟ قال : يُكتب حديثه . وقال ابن مَعين وأحمد : ثقة . وقال الحافظ : ثقة (م د س ق) .

---

(١) الجرح (٢ : ١٧٩) والتقريب (١ : ٧١) .

(٢) الجرح (٢ : ١٦١) والتقريب (١ : ٦٥) .

(٣) الجرح (٢ : ١٣٠) والتقريب (١ : ٤١) .

(٤) العلل الكبير (١ : ٣٩) والتقريب (٢ : ٢١١) .

(٥) الجامع للترمذي رقم (٢٦٩٤) و(٢٩١٨) والتقريب (٢ : ٣٦٦) .

(٦) الجرح (٢ : ١١٧) والتقريب (١ : ٣٩) .

٤ ـ وقال : إسماعيل بن حفص بن عمر بن ميمون الأُبُلِّيّ[١] : كان أبوه يكذب ، وهو بخلاف أبيه ، قيل لأبي حاتم : لا بأس به؟ قال : لا يمكنني أن أقول : لا بأس به . وقال الحافظ : صدوق (س ق) .

جـ ـ مصطلح (لا بأس به) مجرّداً :

١ ـ قال يحيى القطّان : محمد بن أبي يحيى الأَسْلَمِيّ[٢] : لم يكن به بأس . وقال الحافظ : صدوق .

٢ ـ وقال البخاري : أسامة بن زيد بن أَسْلَمَ[٣] : لا بأس به . وقال الحافظ : ضعيف من قِبَلِ حفظه .

٣ ـ وقال : خالد بن ذَكْوَان[٤] : لا بأس به . وقال الحافظ : صدوق (ع) .

٤ ـ وقال : عبد الله بن الأجلح الكِنْدِيّ[٥] : ليس بحديثه بأس . وقال الحافظ : صدوق (ت ق) .

٥ ـ وقال أيضاً : عيسى بن مَيْمون الجُرَشي[٦] : لا بأس به . وقال الحافظ : ثقة .

٦ ـ وقال أحمد بن حنبل : إبراهيم بن مهاجر البَجَلِيّ[٧] : ليس به بأس . ومثله قال سفيان . وقال ابن مَعين : ضعيف . وقال ابن المديني عن يحيى القطان : لم يكن بالقوي .

---

(١) الجرح (٢ : ١٦٦) والتقريب (١ : ٦٨) وانظر فيما قرن بالجرح ترجمة إبراهيم بن نافع الجلاّب في الجرح (٢ : ١٤١) وسنن الدارقطني (٢ : ١٩٧) واللسان (١ : ١١٧) قال أبو حاتم : لا بأس به ، حدّث عن عمر الوجيهي بأحاديث بواطيل ، وعمر متروك . وقال ابن عدي : منكر الحديث عن الثقات وعن الضعفاء . وقال الدارقطني : ضعيف .

(٢) جامع الترمذي (٣٢٣) والتقريب (٢ : ٢١٨) .

(٣) العلل الكبير (٢ : ٨٦٢) والتقريب (١ : ٥٢) .

(٤) العلل (٢ : ٨٦٧) والتقريب (١ : ٢١٣) .

(٥) العلل (٢ : ٨٦٧) والتقريب (١ : ٤٠١) .

(٦) العلل (٢ : ٨٦٧) والتقريب (٢ : ١٠٢) .

(٧) الجرح (٢ : ١٣٣) والتقريب (١ : ٤٤) .

وقال أبو حاتم : محلّه الصدق ، يُكتب حديثه ، ولا يُحتجّ به . وقال الحافظ : صدوق ليّن الحفظ (م ٤) .

مما سبق كلّه ؛ نستطيع القول بأنَّ مصطلح (لا بأس به) عند الحافظ بمنزلة مصطلح (صدوق) ولعلّك تلاحظ أنَّ الحافظ : كان يعبِّر ـ غالباً ـ بلفظ (صَدوق) عمن قيل فيه : لا بأس به . .

ـ مصطلح (لا بأس به) عند ابن حِبّان :

نقلَ ابنُ حِبّانَ استعمالَ النبي صلّى اللهُ عليه وآله وسلّم مصطلح «لا بأس» و«لا بأس به» في أحاديث عديدة : من حديث طلق بن علي (١١٢١) وابن عبّاس (١٢٨١) وأبي هريرة (١٣٣٤) وابن عمر (٤٩٢٠) وأبي رزين العقيلي (٥٨٩١) وعقّب على بعض هذه الأحاديث بأن قول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : (لا بأس به) يعني الإباحة (٥٨٩١) وفي الثقات نَقلَ بعضَ الأحاديث ، وبعض الفتاوى .

وترجم سويدَ بن إبراهيم الهذليَّ العطّار صاحبَ الطعام في المجروحين ، وقال : كان يحيى بن معين يُضجع القولَ فيه ! حدّثني أبو يعلى قال : سألت يحيى بن معين عن سويد صاحب الطعام ؛ فقال : ليس به بأس ، ونقلَ أبو داود عن يحيى تضعيفَه ، فهو إضجاع القول فيه . وقال ابن حجر : صدوق سيئ الحفظ له أغلاط ، أفحشَ ابنُ حِبّانَ القولَ فيه[1] .

وفي ترجمة عبدالرحمن بن زيد بن أسلم نقلَ عن أحمد ابن حنبل أنه قال : أخوه عبد الله : لا بأس به . وقال ابن حجر : صدوق فيه لين[2] .

وترجمَ في الثقات عبّاس بن بكار البصري ، وقال : كان يُغرب ، حديثُه عن الثقات لا بأس به .

بينما قال أبو حاتم : شيخ ، وقال ابن عدي : منكر الحديث عن الثقات وغيرهم[3] .

---

(١) المجروحين (١ : ٣٥٠) والتهذيب (٤ : ٢٣٧) والتقريب (١ : ٢٦٠) .

(٢) ما سبق (٢ : ٥٨) والتقريب (١ : ٣٠٤) .

(٣) الثقات (٨ : ٥١٢) والجرح والتعديل (٦ : ٢١٦) والكامل (٥ : ٥) .

أقول : مِنْ نَقْل ابن حبّان قولَي أحمد وابن معين في راويين ، وإطلاقه مصطلح «لا بأس به» مرةً واحدة على راوٍ واحدٍ ؛ لا يمكننا عَدّ هذا المصطلح ضمن المصطلحات التي يستعملها ابنُ حِبّان في أحكامه على الرواة .

وإنما حاولت إلقاء الضوء عليه ؛ لأنَّ الحفَّاظ جعلوه قرين (صدوق) في الاحتجاج . ومن توقّف في (صدوق) توقَّف فيه أيضاً . فأحببتُ أن أذكر نماذج من استعمالات الحفّاظ لهذا المصطلح ، حتى يتبيّن لنا أنّه يصلح للاحتجاج بصاحبه ، لكنّه في درجةٍ دون الصَدوق . فإذا أطلق أحدُ الحفّاظ المعتبَرين كلمة (لا بأس به) فإننا نحتجُّ بصاحبها إلاَّ إذا وقفنا على جرح لغيره . وعندها لا بدّ من الموازنة والترجيح حسب أصول النقد .

المبحث السادس

مصطلح (مستقيم الحديث)

سُبِقَ الإمام ابن حبّان في إطلاق هذا اللفظ ، بيدَ أنه أكثرُ الأئمة إطلاقاً له فيما علمت . ولعلّ في عَرضي نماذج من إطلاق الأئمة لهذا المصطلح ؛ ما يوضّح أمامنا مدلولات مصطلح ابن حِبّان المُتشعّب .

المطلب الأول: مصطلح (مستقيم الحديث) عند النقّاد الآخرين

١ ـ سُئل أبو داود السِّجِسْتاني عن عمران بن طلحة ، فقال : مستقيم الحديث . وقال الحافظ : صدوق[١] .

٢ ـ وأطلق أبو حاتم الرازي هذا المصطلح أكثر من عشرين مرّةٍ بصِيَغٍ متقاربة . فقال : صدوق ، صالح ، مستقيم الحديث ؛ مرة[٢] واحدة ، وثقة ، صدوق ، مستقيم الحديث ، لا بأس به ؛ مرة[٣] . ومستقيم الحديث ، صدوق ؛ مرة[٤] ومستقيم الحديث محلُّه الصدق ، صالح الحديث ؛ مرة[٥] . ولا بأس به ، مستقيم الحديث ؛ ثلاث مرات[٦] . وصدوق ، مستقيم الحديث ؛ أربع مرّات[٧] . ومستقيم الحديث ، لا بأس به ؛ مرة[٨] . ومستقيم الحديث ، صالح الحديث ، لا بأس به ؛ مرّة[٩] . وشيخ حديثه

(١) سؤالات الآجرّي رقم (٤٧٥) والتقريب (٢ : ٨٣) .

(٢) أبو حاتم الرازي ومنهجه في النقد (ص٦٥٨) ولم يتسنَّ لي المقارنة ، لأن صاحب البحث لم يبيِّن لنا موضع هذا المصطلح ، ولا على من أطلقه ، وليس من المعقول استعراض كتاب الجرح والتعديل لمعرفة مواضع عشرين رجلاً .

(٣) ما سبق (ص٥٧١) .

(٤) ما سبق (٥٨١) .

(٥) ما سبق (٥٧١) .

(٦) ما سبق (٥٧٠) .

(٧) ما سبق (٥٧٩) .

(٨) ما سبق (ص٥٧٧) .

(٩) ما سبق (ص٥٨٢) .

مستقيم ؛ ثلاث مرّات[١] . وشيخ مستقيم الحديث ؛ مرّة[٢] . ومستقيم الأمر ؛ مرّتين[٣] . وشيخ ليس بالمشهور محلّه الصدق . وأحاديثه مستقيمة ؛ مرّة[٤] .

ولا يخفى أنَّ عدم إطلاق هذا المصطلح مقروناً بلفظ من ألفاظ الجرح ؛ يشعر بأنه عند أبي حاتم من ألفاظ التعديل ، وخاصّةً إذا لحظنا عدم إطلاقه ، إلاَّ مقروناً بألفاظ مرتبة الاحتجاج .

ومما يؤكد هذا أنه قال عقب إحدى التراجم : حديثه خطأ ، لا أعلم له حديثاً مستقيماً ، يكتب عنه[٥] .

٣ ـ وقد أطلق أبو زُرعة الرازي هذا المصطلح أيضاً مقروناً بألفاظ التعديل ، ومجرّداً :

(١) فقال في ترجمة بُهْلول بن مُوَرِّقٍ الشامي[٦] : لا بأس به ، أحاديثه مستقيمة . وقال الحافظ : صدوق (ق) .

(٢) وقال في ترجمة حجَّاج بن دينار الأشجعي[٧] : صالح ، صدوق ، مستقيم الحديث ، لا بأس به . وقال الحافظ : لا بأس به (د ت س ق) .

(٣) وفي ترجمة عبد الله بن يحيى المَعَافِري[٨] قال : أحاديثه مستقيمة ، لا بأس به . وقال الحافظ : لا بأس به (خ د) . ومثله قال في عبد الرحمن بن إبراهيم القاص[٩]

(١) ما سبق (٥٧٤) .

(٢) ما سبق (٥٧٥) .

(٣) ما سبق (٥٧٣) .

(٤) ما سبق (٥٧٩) .

(٥) أبو حاتم ومنهجه في النقد (ص٥٧٣) .

(٦) أبو زرعة وجهوده في السنة (ص٥٨١) والتقريب (١ : ٢٠٩) .

(٧) أبو زرعة (ص٨٥٦) والتقريب (١ : ١٥٣) .

(٨) أبو زرعة (ص٨٩٧) والتقريب (١ : ٤٦١) .

(٩) أبو زرعة (ص٨٩٨) والعُقَيْلي (٢ : ٣٢٠) والكامل (٤ : ١٦١٧) والميزان (٢ : ٥٤٥) واللسان (٣ : ٤٠١) والتعجيل (ص١٦٥) .

لكن اختلف الأئمة فيه اختلافاً بيِّناً ، إلاَّ أنَّ ابن عديّ قال : لم يتبيّن في حديثه ورواياته حديثٌ منكر فأذكره .

(٤) وقال أبو زرعة في هارون بن عنترة الشيباني[١] : لا بأس به ، مستقيم الحديث . وقال الحافظ : لا بأس به (د س) .

(٥) وفي عبد الله بن أبي موسى التُّسْتَري[٢] ؛ قال : مستقيم الحديث .

هذه النصوص كلّها تدل دلالة واضحة على أنّ مصطلح (مستقيم الحديث) من مصطلحات الاحتجاج عند النقّاد ، وهو بمنزلة صدوق ولا بأس به عندهم .

المطلب الثاني: مصطلح (مستقيم الحديث) عند ابن حِبَّان

أطلق ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ هذا المصطلح على مائتين وواحد وخمسين راوياً[٣] وقد جاءت ألفاظه الدالة على الاستقامة متعددة . فتارة يصف الراوي بأنه مستقيم الحديث جدّاً[٤] وتارة يصفه بأنه مستقيم الأمر في الحديث[٥] وتارة يُقيِّد الاستقامة بشروط ؛ فيقول مثلاً : مستقيم الحديث إذا روى عن الثِّقات ، أو إذا روى عنه الثِّقات[٦] ، وتارة يقول : روى أحاديث مستقيمة[٧] ومستقيم الحديث يغرب[٨] ومستقيم الحديث ربما أخطأ[٩] . كما أطلق عبارات أوضحت لنا مقصوده من الاستقامة[١٠] ولكنه أكثر ما أطلق هذا المصطلح

(١) أبو زرعة (ص٩٤٦) والتقريب (٢ : ٣١٢) .
(٢) أبو زرعة (ص٣٩٠) .
(٣) (٢٣٥ ـ ٤٨٥) .
(٤) (٢٣٥ ـ ٢٤٤) .
(٥) (٤٣٢ ـ ٤٤٦) .
(٦) (٤٦٢ ـ ٤٧٥) .
(٧) (٤٥٣ ـ ٤٦١) .
(٨) (٤٤٧ ـ ٤٥٢) .
(٩) (٤٥٦) .
(١٠) (٤٧٦ ـ ٤٨٥) .

بلفظ (مستقيم الحديث)[١] مجرّداً . وله ألفاظ أخرى مُشابهة ، ولكنها قليلة[٢] .

وقد أوضح لنا ابن حِبَّان (٤٧٦) مفهوم الاستقامة عنده ، فقال في ترجمة سفيان ابن مِسْكين : «تفقَّدت حديثه على أن أرى فيه شيئاً يغرب ، فلم أرَه إلاَّ مستقيم الحديث» .

وقال مرة أخرى : «مستقيم الحديث ، لم أرَ في حديثه شيئاً لا يشبه حديث الأثبات» .

وقال أيضاً : «لم أرَ في حديثه إلاَّ الاستقامة» (٤٨٣) . وقال : «لم أرَ في حديثه شيئاً يُنكر إلاَّ حديثاً واحداً» . وذكر الحديث ، ثمّ قال : «وتابعه عليه الهَيْثم بن جميل عن ابن عيينة وقال فيه : عن عائشة» (٤٨٨) .

وقال مرة أخرى : «لم أرَ في حديثه إلاَّ ما يشبه حديث الثِّقات» (٤٨٧) .

ومَن كان حديثه يشبه حديث الثِّقات ، ولا يخالفهم ، ولا يُغْرِب عنهم ، فلِمَ يُترك حديثُه ، ويُعْدَل به عن الثِّقات إلى المجروحين؟

قال : «لم أرَ في حديثه ما يوجب أن يعدل به عن الثِّقات إلى المجروحين ، وإن قلَّت روايته»[٣] .

وعلى هذا ؛ فيمكننا القول بأن الاستقامة في الحديث هي موافقة الثِّقات ، وعدم الشذوذ عنهم ، ومجانبة رواية المنكر ، على أنّ الراوي المستقيم الحديث قد يخطئ ، وقد يغرب ، وقد يروي منكراً ، ولكن ذلك لا يحطّه عن مرتبة مَنْ يُحتجُّ بحديثه ، ما لم يفحُش ذلك منه .

وهذا المعنى الذي استخلصته مما بين يديك ـ وغيره ـ يوافق قول أبي حاتم الرازي[٤]

---

(١) (٢٤٥ ـ ٤٣٠) .

(٢) (٤٨٧ ـ ٤٩٤) .

(٣) (٤٨٧) .

(٤) وقد وقفت على نصٍّ للحافظ ابن حجر في المجلّد الثالث عشر من الفتح ـ (١٣ :١٩٢) فما بعد ـ مفاده أنّ استقامة الحديث هي : موافقةُ الثقاتِ في الروايات في الجملة .

المتقدم ، عقب ترجمة لأحد الرواة : حديثُه خطأ لا أعلم له حديثاً مستقيماً يكتب عنه . فالحديث يكون خطأ ؛ حين يخالف صاحبه الثِّقات ، أو ينفرد عنهم بما لا يُحتمل من مثله .

وسأحاول دراسة هذا المصطلح في مسائل ، لكثرة رجاله ، وتعدد إطلاقاته ، عسى أن نصل فيه إلى ما يشبه الصواب .

١ ـ المسألة الأولى : الألفاظ الموضحة لمعاني الاستقامة :

أطلق ابن حبّان ـ كما قدّمت ـ عبارات أوضحتْ لنا معنى الاستقامة في ثلاث عشرة ترجمة لم أجد تراجم ستة رواة[١] منهم عند غيره ، ولم يخرّج عن واحد منهم في «صحيحه» . وهذا يعني أنهم ليسوا من المشهورين بين أهل الحديث ، كما أنهم ليسوا ممن ينتقيهم ابن حِبَّان للصحيح . بيدَ أنني وجدتُ خمسة منهم من شيوخ مشايخه . وهذا يعني أنّ معرفته بهم قريبة ، وأحاديثهم التي اطّلع عليها حدّثه بها شيوخُه الثِّقات عنهم . وحيث إنّنا لم نطّلع على جرح في أحد ، ووثّقهم ابن حِبَّان ، فإننا نقبل توثيقه بهذا الوصف الدالّ على التوثيق ـ كما سيأتي توكيده ـ فإذا اطّلع أحد على جرح واحد منهم ، فعندها يتوقّف في الاحتجاج ؛ حتى يتبين أسباب الجرح ، ويتأكد من عدم الشذوذ والمخالفة .

وقد يَرِدُ على ما قدّمته : أن ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ قد قال : «لم أر في حديثه ما يُوجب أن يُعْدَل به عن الثِّقات إلى المجروحين ، وإن قلَّت روايته» .

«فإن كان الراوي مستقيم الحديث ، وأحاديثه لا يخالف فيها الثّقات ، فما الفرق بينه وبين الثقة والصدوق إذن؟ ولِمَ لا يقال فيه : ثقة ، أو صدوق .

فهل لقلّة الرواية أثر في هذا الحكم ـ يعني مستقيم الحديث ـ فمن تبحّر في روايته وثّقه على يقين ، ومن قلّت روايته لم يعامَل كذلك؟»[٢] .

---

(١) (٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨) .

(٢) أورد هذا التساؤل فضيلة أستاذي المشرف ـ حفظه الله تعالى ـ .

قلت : هذا اعتراضٌ وجيهٌ ، ولفتة طريفة ، وللإجابة على هذا التساؤل أقول : إنّ معظم مَن قال فيه ابن حبّان : (مستقيم الحديث) بشتى ألفاظها لم يُخرّج عنهم في «صحيحه» إلا يسيراً . ومعظم الذين أخرج عنهم في «صحيحه» لم يخرّج عن الواحد منهم إلا حديثاً واحداً أو بضعة أحاديث . والشواهد بين يديك كثيرة جداً في هذه الدراسة وفي الملحق .

لكنّني وجدتُ ابنَ حِبّان قد خرَّج عن بعضهم قرابة عشرين حديثاً؟ وعن بعضهم الآخر خرَّج كثيراً جداً . ولكن هذا خاصٌ بشيوخه .

على أن الأعم الأغلب أنَّه لم يخرّج عمّن قال فيه : مستقيم الحديث إلاَّ أحاديث يسيرة . وهو يؤيّد وُجهة نظر أستاذي المشرف من أنّ ابن حِبّان لا يطلق هذا اللفظ إلاَّ على من كان قليل الحديث ـ نسبيّاً ـ من الرواة المحتجّ بهم عنده . والنّادر لا يجرح القاعدة . والله أعلم .

والستة الآخرون الذين وقفت على تراجمهم ؛ قال الحافظ في أربعة منهم : ثقة وخرّجَ لأحدهم في صحيحه حديثَين (٣١٤ ، ١٦٩٠) ووافق ابن حِبّان في واحد منهم[٢] ـ كما ذكرت ـ ونقل اختلاف الحفّاظ في واحد[٣] قال عنه ابن معين : ليس بشيء . وقال عنه أبو حاتم : لا بأس به صدوق . وأثبت له البخاري مخالفة ثلاثة من الثِّقات في حديث روَوْه عن عطاء ، عن ابن عباس ، فجعله هو عن عطاء ، عن جابر . وترجمه ابن عَدِيّ في الكامل ، وقال بعد أن ذكر له ثلاثة أحاديث : ولفرات بن أبي الفرات غير ما ذكرت من الحديث ، والضعف بيّن على رواياته وأحاديثه . .

فهذا الرجل وإن قال فيه ابن حِبّان : «حسن الاستقامة في الرواية» لا نحتجّ بحديثه لأنه عُورض بجرح مفسَّر ، وهو مخالفة الثِّقات ، وإنما نعتبر بحديثه عند الموافقة . والله تعالى أعلم .

٢ ـ المسألة الثانية : فيمن قال فيه : مستقيم الأمر في الحديث :

تقدم أن أبا حاتم الرازي قد أطلق هذا اللفظ (مستقيم الأمر) مرتين ، وهو يعني مستقيم الأمر في الحديث .

---

(٢) (٤٩٤) .
(٣) (٤٨٤) .

أمَّا ابن حِبَّان ، فقد أطلق (مستقيم الأمر) على راوٍ[١] واحد قال عنه الحافظ : صدوق . وأطلق مصطلح (مستقيم الأمر في الحديث) على ثلاثةَ عَشَرَ[٢] راوياً ، خرّج[٣] عن ثلاثة منهم في «صحيحه» . وهذا يؤكد أنّ هذا المصطلح ـ عنده ـ من مصطلحات الاحتجاج .

وكان أربعة[٤] من هؤلاء لم أقف لهم على تراجم عند غيره ، وثلاثة[٥] منهم لم أجد فيهم جرحاً ولا تعديلاً لغيره أيضاً . أمَّا الباقون فكان اثنان[٦] منهم ثقتين ، وثلاثة[٧] بدرجة (صدوق) ، وواحد[٨] (لا بأس به) ، وواحد[٩] (مقبول) . ولا أدري ؛ لماذا اعتبر الحافظ محمد بن مكي المَرْوزيّ (مقبولاً) مع أنَّه لم ينقل فيه جرحاً عن أحد ، وقال فيه ابن حبَّان : مستقيم الأمر في الحديث . وهو شيخ شيوخه . . بل هو شيخ أبي داود ، وروى عنه في «سننه» وذكر الحافظ سبعة رجال رووا عنه؟

٣ ـ المسألة الثالثة : فيمن قال فيه : (مستقيم الحديث يُغْرِب) :

أطلق ابن حِبَّان هذا المصطلح على ستة رواة[١٠] وكان الإغراب مطلقاً ومقيداً ، كما كان يفيد القِلّة مرة ، ويحتمل الإقلال والكثرة غير الفاحشة أحياناً .

فتراه قد قال مرّة[١١] : يغرب عن شعبة ، عن الأعمش بأشياء . وأخرى يقول[١٢] :

---

(١) (٤٣٣) .

(٢) (٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦) .

(٣) (٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤) .

(٤) (٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢) .

(٥) (٤٣٤ ، ٤٤١ ، ٤٤٦) .

(٦) (٤٣٦ ، ٤٤٤) .

(٧) (٤٣٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤١) .

(٨) (٤٢٨) .

(٩) (٤٤٥) .

(١٠) (٤٤٧ ـ ٤٥٢) .

(١١) (٤٤٧) .

(١٢) (٤٤٩) .

يُغْرِب عن مالك . ومرة يقول[١] : ربما أغرب . وقد قال[٢] : حدَّث في الشام بالغرائب .

أمّا الإغراب في الحديث ومدلولاته ، فستأتي في مصطلحات مرتبة الاعتبار . والمقصود من الإغراب هنا التفرّد ، فقوله : يغرب عن شعبة عن الأعمش بأشياء ؛ يعني : يأتي بأشياء غريبة ينفرد بها عن الرواة الآخرين الذين روَوْا عن شعبة . ومثله قوله : يغرب عن مالك .

ووصْفُ مستقيمِ الحديث بالإغراب ليس تناقضاً ـ كما قد يُتصوّر ـ فإنه ما من ثقة إلاَّ أغرب وتفرَّد وخالف أقرانه في بعض ما يروي ـ كما يقول ابن حِبَّان في مقدمة «صحيحه» ـ . فمجرد الإغراب لا ينافي استقامة الحديث ، لكن إذا فحُش التفرُّد ممن لا يُحتمل تفرّده ، حتى صار هذا التفرد مخالفةً للثقات ، فعندها يُجْرَح الراوي .

فكم من الثِّقات مَن وصفهم الحافظ في «التقريب» بالإغراب والتفرد والمخالفة والخطأ؟!

ففي ترجمتَي[٣] أبان العطّار ، والنَّضر بن محمد الجُرَشي ، قال في كلٍّ منهما : ثقة له أفراد ، وهما من رجال الشيخين . وقال مثله في ترجمة[٤] قيس بن حفص التميمي من رجال البخاري . وقال في ترجمة[٥] بشر بن عبدالله التِنِّيسِيّ : ثقة يغرب . ومثله في بشر بن[٦] خالد العسكري .

وفي إبراهيم[٧] بن طَهْمان الخراساني أيضاً . وقال في سيف بن عبيدالله السراج[٨] : صدوق ربما خالف . وقال في عبدالرحمن بن عبدالله البصري[٩] : صدوق ربما أخطأ .

---

(١) (٤٥٢) .

(٢) (٤٥٠) .

(٣) التقريب (١ : ٣١ ، ٢ : ٣٠٢) .

(٤) ما سبق (٢ : ١٢٨) .

(٥) ما سبق (١ : ٩٨) .

(٦) ما سبق (١ : ٩٩) .

(٧) ما سبق (١ : ٣٦) .

(٨) ما سبق (١ : ٤٤) .

(٩) ما سبق (١ : ٤٨٧) .

وقد خرج ابن حِبَّان في «صحيحه» عن اثنين وصف كلاً منهما[١] بأنه (مستقيم الحديث يغرب ، أو ربما أغرب) وفي ترجمتين[٢] من هذه التراجم الست ؛ اقتصر الحافظ في اللسان على كلام ابن حِبَّان . وقال عن راوٍ[٣] : ثقة يغرب . وقال الخطيب عن آخر[٤] : ثقة . ونقل في اللسان قول ابن حِبَّان في راوٍ : وقال الأزدي فيه : غير ثقة . وقال الدارقطني : كان من أهل الحديث . ولم يَزِدْ . بينما كانت إحدى التراجم مما تفرد ابن حِبَّان بالترجمة لصاحبها ـ فيما وقفت عليه ـ .

٤ ـ المسألة الرابعة : مَن قال فيه : (مستقيم الحديث ربما أخطأ)

أطلقَ ابنُ حِبَّان هذا المصطلح على رَجل واحد ؛ هو يوسف بن أسباط الأنطاكي ، قال فيه[٥] : كان من خيار أهل زمانه ، ومن عبّاد أهل الشام وقرّائهم ، كان ممن لا يأكل إلاّ الحلال المحض ، فإن لم يجده استفَّ التُّراب ، مستقيم الحديث ربما أخطأ .

وقد بيَّن ابن عَديّ سببَ ذلك الخطأ ؛ فقال : يوسف عندي مِن أهل الصدق ، إلاَّ أنه لّما أعدَمَ كتبَه كان يحمل على حفظه ؛ فيغلط ، ويشتبه عليه ، ولا يعتمد الكذب وروى عن حجاج ، قال : ما رأينا أحداً وَصَفه يحيى إلاّ رأيته دون ما وصف ، إلاّ يوسف ابن أسباط .

وقد خرَّج عنه في «صحيحه» حديثين (٤٧١ ، ٦١٤) .

ومذهب ابن حِبَّان ـ كما تقدّم في الباب السابع ـ أنَّ الراوي الصَّدوق يُحتجُّ بحديثه إلاَّ فيما أخطأ فيه . وآية معرفة ذلك : الاختبار في حديث الصَّدوق المحتجِّ به ، والاعتبار في حديث الموصوف بالغفلة ، وسوء الحفظ ، والوهم ، والخطأ الكثير .

بيدَ أنّ مما يثير الانتباه ؛ أنَّ حديث يوسف بن أسباط الذي خرَّجه له في «صحيحه»

---

(١) (٤٤٧ ، ٤٥٢) .
(٢) (٤٤٨ ، ٤٥٠) .
(٣) (٤٤٧) .
(٤) (٤٥٢) .
(٥) (٤٢٩) .

هو الحديث الذي انتقده ابن عديّ على يوسف، وأخرجه في «الكامل»[١] من حديث المسيب بن واضح، عن يوسف بن أسباط، عن سفيان الثوري .. وقال:

«وهذا يُعرف بالمسيّب بن واضح عن يوسف، عن سفيان بهذا الإسناد، وقد سرقه منه جماعة ضعفاء، رووه عن يوسف، ولا يرويه غير يوسف عن الثوري ..» .

وروى هذا الحديث في موضع[٢] آخر من طريق الحسن بن عبد الرحمن الاحتياطي عن يوسف بن أسباط، عن الثوري .. ثمّ قال:

وهذا الحديث حديث المسيب بن واضح، عن يوسف بن أسباط، سرقه منه الاحتياطي هذا وغيره من الضعفاء.

وأخرجه[٣] في موضع ثالث من حديث عبدالرحمن الحلبي، عن يوسف بن محمد ابن المنكدر، عن أبيه، عن جابر، وقال: «لعبدالرحمن بن عبيدالله، يقال له: ابن أخي الإمام، عن يوسف بن محمد بن المُنْكَدِر، عن أبيه، عن جابر أحاديث ستة أو سبعة ..

وحديث (مداراة الناس صدقة) ليس من هذه النسخة .. تفرَّد عن عبدالرحمن بن عمر بن الحسن بن نصر شيخ ابن عدي» .

وأخرجه[٤] أيضاً من حديث أبي الأخيل خالد بن عمرو السلفيّ الحمصيّ، عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ..

وقال: «وقد رُوي هذا عن مهدي بن جعفر، عن ابن عيينة. ومهدي هذا ممن يروي عن الثِّقات أشياء لا يتابعه عليها أحد. وكنّا في شغل من حديث الثوري عن ابن المنكدر عن جابر .. يرويه عن الثوري يوسف بن أسباط، حتى جاءنا أبو الأخيل فحدّث به عن ابن عيينة» ..

---

(١) الكامل (٧ : ٢٦١٤) وترجم العقيليُّ يوسفَ بن أسباط، ولم يذكر هذا الحديث فيما انتقده عليه ..

(٢) ما سبق (٢ : ٧٤٦) .

(٣) ما سبق (٧ : ٢٦١٣) .

(٤) الكامل (٣ : ٩٠٤) .

فالمسيّب بن واضح تفرّد بهذا الحديث عن يوسف بن أسباط ، ويوسف تفرّد به عن الثوري ، ويوسف كان قد دَفَنَ كتبه ، وكان يغلط ، ولم يتابع في هذا الحديث عن الثوري من ثقة ، فكيف أخرجه ابن حبَّان في «صحيحه» ؛ وهو نفسه وصفَ يوسفَ بأنّه ربما أخطأ .

قلت : أمَّا المسيب بن واضح ، فقد ترجمه في «الكامل»[1] ونقل ثناء النَّسائي وأبي عَروبة عليه ، وذكر له عدة أحاديث استنكرها الحفّاظ على المسيب ، ثمّ قال : «والمسيب ابن واضح له حديث كثير عن شيوخه ، وعامة ما خالف فيه النّاس هو ما ذكرتُه لا يتعمَّده ، بل كان يُشبّه عليه ، وهو لا بأس به» وترجمه ابن حِبَّان في «الثِّقات»[2] وقال : يخطئ .

ولعلَّ عُذرَ ابن حبَّان في إخراج هذا الحديث ، هو وروده من حديث المقدام بن مَعْدِي كَرِب ـ كما تقدّم ـ عند تمّام في فوائده . أو لأنَّ العلماء يتسامحون في إخراج مثله في الترغيب والترهيب ، ودليل هذا الاحتمال : إخراجه الحديث في روضة العقلاء[3] بمثله في «الصحيح» واعتباره أحد الأحاديث الخمسين التي أدار عليها كتابه .

وابن حِبَّان ليس بدعاً في هذا ، فقد أخرج البخاري في الترغيب حديثاً لرجل لا يعرف ، كما تقدم . ومهما كان عذر ابن حِبَّان في إخراج هذا الحديث ، فإنه قد نبّه إلى أنّ الرجلين كليهما ممن يخطئ ، وتنبيهه هذا يدلّ على درجة عالية من النُّصح والمعرفة معاً . والله أعلم .

٥ ـ المسألة الخامسة : مَن قال فيه : (مستقيم الحديث) في حال دون حال :

أطلقَ ابنُ حِبَّان هذا المصطلح على أربعةَ عَشَرَ راوياً[4] بصِيَغ متعدّدة ، فمرَّةً يقول :

---

(١) ما سبق (٦ : ٢٣٨٣) .

(٢) الثقات (٩ : ٢٠٤) .

(٣) الروضة (ص٧٠) وقد نسب الحافظ في اللسان (٦ : ٤١) إلى ابن حبان أنه أخرجه في روضة العقلاء . وقال : تفرّد به المسيّب بن واضح . وكان الحافظ وَهِمَ في أمرين ؛ الأول : أنَّ الحديث في الصحيح ، والثاني : أن جملة (تفرّد به المسيّب) ليست في الروضة ، ولا في الصحيح ، فاختلط عليه كلامُ ابن عديّ بكلام ابن حبّان .

(٤) (٤٦٣ ـ ٤٧٥) وانظر (١٥٣٧) .

مستقيم الحديث ؛ إذا كان دونه وفوقه ثقات ونحوها[١] . وتارة يقول : مستقيم الحديث ؛ إذا روى عن الثِّقات[٢] . ومرة يقول : مستقيم الحديث ؛ إذا لم يكن في إسناده خبر ضعيف[٣] . وقال : مستقيم الحديث ؛ إذا كان دونه ثقة[٤] . وقال أيضاً : مستقيم الحديث[٥] إذا بيّن السماع في خبره ، أو روى عن غير مدلّس .

لا ريب أنّ مثل هذه الصِّيَغ لا تفيد التوثيق الكامل ، وتُحتِّم على الباحث الاختبار والاعتبار . وقد كنتُ أُحِبُّ أن أذكرَ هذا المصطلح في مرتبة الاعتبار ، بيدَ أنَّ ضمَّ الشبيه والقريب إلى شبهه وقريبه من جهة ، واحتجاج ابن حِبَّان في «صحيحه» ببعض الرواة ممن قال فيهم هذا المصطلح من جهة ثانية ، وكون هذه الصِّيَغ محدّدة لكيفية التعامل مع روايات هؤلاء ، وهي كيفية الاعتبار على الغالب ؛ جعلَتْني أتناول هذا المصطلح ها هنا .

وقد كان الرّواة الذين وصَفَهم بالاحتجاج المشروط متفاوتين خمسة رواة[٦] فمنهم من قال فيه الحفّاظ الآخرون أو بعضهم : صدوق ، وكان فيهم كلام لبعض النقّاد لا يُنزلهم عن درجة الصدق .

وقال الحافظ عن واحد منهم[٧] : ثقة . وقال عن واحد منهم[٨] : صالح إلاَّ عن بقيّة . وهو الذي قال فيه ابن حِبَّان : مستقيم الحديث إذا روى عن غير بقيّة بن الوليد . ولم أجد إضافة نقدية على ما ذكره ابن حِبَّان في ثلاثة[٩] رواة منهم . وواحد قال عنه أبو حاتم[١٠] :

---

(١) (٤٦٤ ـ ٤٦٨) .

(٢) (١٥٣٧ ، ٤٦٣ ـ ٤٦٥) وهو أكثر هذه الصِّيَغ استعمالا في هذا المصطلح .

(٣) (٤٦٦) .

(٤) (٤٦٧) .

(٥) (٤٧٣ ، ٤٧٤) .

(٦) (٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ١٥٣٧) .

(٧) (٤٦٨) .

(٨) (٤٧٤) .

(٩) (٤٦٣ ، ٤٦٩ ، ٤٧١) .

(١٠) (٤٦٧) .

شيخ . وآخر[١] ضعَّفه الأكثرون ، ولم أجد فيه توثيقاً لغير ابن حِبَّان . وبقيّة الرواة اختلفَتْ فيهم أقوال الأئمة ، فقال أحمد في واحد منهم : لا بأس به . بينما قال الدارقطني : ضعيف . وقال ابن عديّ : هو ممن يُحتمل ويُكتب حديثه .

ومما يجب التذكير به أنَّ النّقّاد يَحكمون على الراوي غالباً من خلال مروياته كلّها فإذا كثُرت الأخطاء والأوهام ـ والكثرة أمر نسبي لا ضابط لها عند كثير منهم ـ حُكم بضعفه ، مع أنّنا نستطيع أن نتتبّع الروايات التي أُخذت عليه ونتجنبها . وهذا منهج ابن حِبَّان في ذلك . فهو قد تتبّع أحاديث الرواة ، فوَجَدَ أنَّ خطأ فلان يأتي من الرواة عنه ، أو من شيوخه ، فإذا تجنَّبنا هذا أو ذاك ، فما وجه الضَّرر ـ بعد ذلك ـ من الرواية عنه ! .

وقد خرّج ابن حِبَّان عن ثلاثة[٢] من هؤلاء في «صحيحه» تقدم في الباب السابع نماذج منها .

وجُملة القول : أنه لا يُحتجّ بأصحاب هذا المصطلح إلاَّ إذا اختبرنا أحاديثهم ، ووقفنا على أسباب طعن الأئمة فيهم ، وعرفنا ما يَجرح منها مما لا يَجْرح ، فإذا لم يكن لأحد جرح ، فالقول ما قال ابن حِبَّان .

٦ ـ المسألة السادسة : من قال فيه : (روى أحاديث مستقيمة) :

الذين قال فيهم ابن حِبَّان هذا المصطلح بإطلاقاته المتعددة تسعة[٣] رواة ، كان اثنان منهم من شيوخ شيوخه (٤٥٨ ، ٤٦٠) .

وتجد في هذا المصطلح العبارات التالية : يروي[٤] عن شعبة أحاديث مستقيمة ، رواها عنه أيوب بن محمد الوزان ، حدثنا القطّان بالرّقة ، عن أيوب الوزان ، بها .

---

(١) (٤٦٥) .
(٢) (٤٦٤ ، ٤٦٨ ، ٤٧٥) .
(٣) (٤٥٣ ـ ٤٦٢) .
(٤) (٤٥٦) .

وقال أحمد ابن حنبل في غسّان بن عبيد المَوصلي ـ صاحب هذه النسخة[١] ـ : قَدِمَ علينا الموصل ، وحرّقت حديثه منذ حين ، وكان قد سمع من سفيان أحاديثَ يسيرة وأنكر أحمد أن يكون سمع «الجامعَ» من سفيان الثوري ! وقال ابن معين : لم يكن يعرف الحديثَ ، ولكنّه لم يكن يكذب !

إذا قرأتَ هذا ؛ فلا تتسرّع بالحكم على غسّان بالضعف ، وتُخطِّئ ابن حِبَّان فيما قال ، فغسّان روى أحاديث مستقيمة عن شعبة ، وأحاديثه عن شعبة ؛ غير أحاديثه عن سفيان الثوري ، فنحن نقبل من غسّان هذه الأحاديث ونحتجُّ بها ؛ إذا جاءت من طريق أيوب الوزان عنه ، أمَّا ما رواه عن سفيان وغيره مما أنكره أحمد ، فإنّنا نتوقّف عن الاحتجاج به ، حتى نعتبره بروايات الثِّقات عن سفيان الثوري . خاصّة وأنّ الرجل ـ كما قال ابن معين ـ لا يكذب . وهذا يفيدنا إذا سمعنا ابن حِبَّان يقول في ترجمة مسلم بن شعيب ابن عبدالرحمن الآمدي[٢] : «يروي عنه حفيده أبو معاوية سفيان بن شعيب بن مسلم . حدثنا ابن جوصاء عن سفيان هذا ، عن جده نسخة ، عامّتها صِحاحٌ مشاهير ، إلاّ ما كان فيها من حديث صدقة بن عبيدالله» ا . هـ .

فمسلم بن شعيب هذا لم أَجِدْ من ترجمَهُ سوى ابن حِبَّان ، فإذا جاءتنا أحاديثه التي رواها عنه حفيده سفيان بن شعيب من غير حديث صدقة بن عبيدالله ، احتجَجْنا بها ؛ لأن الحافظ النّاقد ابن حِبَّان عَرَفها وصحّحها ، ولم نجد لغيره طعناً فيها .

هذا بعد الاختبار ؛ خوف الشذوذ والمخالفة .

وهذا ينطبق على الرواة الذين لم نقف لغير ابن حِبَّان على تراجم لهم ، ممن أطلق عليهم هذا الوصف . أمَّا الذين وجدنا لغيره جرحاً[٣] فيهم ، فإننا نتوقف عن الاحتجاج بهم ، حتى نستوضح حالهم ، ونتعرف ـ بعد السبر والاختبار ـ صلاحيةَ مرويّاتهم للاحتجاج .

---

(١) وقد سمَّيتها نسخة ، لأنّ ابن حبان حدَّد راويها بأنه واحد .

(٢) (٤٥٧) .

(٣) (٤٥٩) قال أبو حاتم : مجهول ، وقال الحافظ : مستور ، ولم يخرِّج له ابن حبان في صحيحه .

٧ ـ المسألة السابعة : من قال فيه : (مستقيم الحديث جداً) :

أطلق ابن حِبَّان هذا اللفظ على عشرة[١] رواة ، كان خمسة[٢] منهم من شيوخ مشايخه ، وكان أربعة[٣] منهم ثقات . واثنان[٤] لم أجد مَن ترجمهما سوى ابن حِبَّان وواحد[٥] قال عنه الحافظ : صدوق .

وقد أخرجَ عن اثنين[٦] منهم في «صحيحه» وكان الثّاني منهما ممن تفرَّد ابن حِبَّان بترجمته من المتقدّمين ـ حَسَب اطّلاعي ـ أمَّا الذين نُقل عن غيره فيهم تضعيف ، فأحدهم ـ وهو الحسن ابن علي الواسطي (شيخ مشايخه) ـ قال فيه ابن عدي : «لم أرَ بأساً بأحاديثه إذا حدّث عنه ثقة ، ولم أسمع أحداً قال فيه شيئاً فنَسبَه إلى الضَّعف ؛ غير عباس العنبري في حكاية عبدان عنه . ولم أخرّج له شيئاً ـ يعني في «كامله» ـ لأني لم أرَ له شيئاً منكراً» .

وخالد بن مسرح الحرّاني ، فهو شيخ شيوخه ، لكنه لا يُعرف له راوٍ سوى ولده أحمد بن خالد ، وله ذِكرٌ في ترجمته ، وهو الذي قال عنه الدارقطني : ليس بشيء ، ضعيف ، ما رأيت أحداً أثنى عليه .

قلت : أمَّا قول الدارقطني هذا في أحمد ، فهو مقابل توثيق ابن حِبَّان الذي أخرج لأحمد في «صحيحه»[٧] . وابن حِبَّان متشدّد جدّاً في معاصريه ، فلا نقبل قول الدارقطني المُجْمَل هذا في مقابل توثيق ابن حِبَّان المؤيّد بإخراج حديثه في «الصحيح» .

وأما أبوه خالد ، فالقول فيه ما قاله ابن حِبَّان ، حتى يأتي جرح مفسر ينقضه ، وإن لم يكن له راوٍ إلا ولده .

---

(١) (٥ ، ٢٤٤) .

(٢) (٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٣) .

(٣) (٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢) .

(٤) (٢٤١ ، ٢٤٣) .

(٥) (٢٣٥) .

(٦) (٢٣٥ ، ٢٣٦) وانظر زوائد الشهري (٢ : ٩١٥) .

(٧) صحيح ابن حبان (٢ : ٣١٥ ، ٣٤٠ ، ٣ : ١٢٢) .

والربيع بن حيظان الدمشقي ، قال أبو زرعة : منكر الحديث ، حدّث عن الزهري بحديث منكر .

قلت : إنّ رواية حديث منكر لا تجعل الراويَ منكر الحديث ، وكفى الربيع استقامة إن لم يكن له غير هذا الحديث المنكر؟!

ولعلّه لهذا لم يذكره البخاري ، والنَّسائي ، والعُقيلي ، وابن عَدي ، والدارقطني ؛ في كتبهم عن (الضعفاء) ، ونحن لا نغفل كلام أبي زرعة الناقد ، ولكنّنا لا نُعمّمه ، فالحديث الذي حكم أبو زرعة بنكارته ، نَردّه ونعتمد ما سواه بعد الاختبار .

٨ ـ المسألة الثامنة : من قال ابن حبّان فيه : (مستقيم الحديث) :

كلُّ الدراسات السابقة في هذا المبحث ؛ كانت تمهيداً لدراسة هذه المسألة ، حيث بلغ عدد الرواة الموصوفين بهذا الوصف ـ عند ابن حِبّان ـ مائة وتسعة وثمانين راوياً[(١)] وَصَفَ واحداً منهم بأنّه ربما أخطأ[(٢)] وقدّمت الحديث عنه مفرداً .

وبتتبّع أقوال ابن حِبَّان في هؤلاء الرواة ، وجَدْتُهم على مراتبَ شتّى ؛ إذ كان سبعة منهم بدرجة ثقة حافظ[(٣)] . وواحد وثلاثون[(٤)] ثقة . وتسعة وثلاثون صدوقاً[(٥)] . وخمسة قيل فيهم[(٦)] : لا بأس به . وواحد[(٧)] نقل ابن حِبَّان توثيقه عن شيخه . وثلاثة[(٨)] قال

---

(١) (٢٤٥ ـ ٤٣٠) .

(٢) (٤٢٩) وانظر المسألة الرابعة من هذا المطلب .

(٣) (٢٨٦ ، ٣٠١ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٣٨ ، ٤٠٣ ، ٤١٥) .

(٤) (١٢١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٨٦ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠)

واثنان روى عنهما أبو زرعة (٤١٣ ، ٤١٤) فهما ثقتان .

(٥) (٢٠ ، ١٥١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٩٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٧) .

(٦) (٢٨٥ ، ٣١٤ ، ٣٤٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٧) .

(٧) (٢٦١) .

(٨) (٢٩٠ ، ٣٦١ ، ٤٢٥) .

عنهم الحافظ : مقبول . وواحد[١] قيل عنه : مجهول . وواحد[٢] : شيخ . وضعّف اثنان[٣] وَهماً . واثنان[٤] معروفا الحديث . وتسعةَ عَشَرَ[٥] وجدتُ لهم تراجم عند غيره ، إلاّ أنّني لم أجد فيهم إضافات نقدية ، فهم بين مسكوت عنه ـ كما في كثير من تراجم «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» و«الإكمال» ـ أو أن المترجِم اقتصر على قول ابن حِبّان ؛ لأنّه لم يجد غيره ـ كما في كثير من تراجم «اللسان» للحافظ ـ وخمسة وخمسون[٦] راوياً ؛ لم أقف لهم على ترجمة عند غير ابن حِبّان . وأربعة عشر راوياً[٧] صنّفهم بعض الحفّاظ .

أمّا ما تقدم ، فإنّه لا يسعنا تَرْكُ هذا المصطلح ؛ ما لم نبيّن أحوال مَن قيل فيه : مجهول ، ومقبول ، وشيخ . وإزاحة الوَهَم الذي سبَّب تضعيف من ذكرنا ، ومعرفة أسباب الجرح فيمن ضَّعفه الحفَّاظ الآخرون .

كما لا يمكننا مغادرة هذه المسألة ؛ ما لم نتعرّف على حُكم الرواة الذين لم أقف على ترجمة لهم عند غير ابن حِبّان ، أو وقفتُ ، لكنّ ما وقفتُ عليه من تراجمهم ؛ لا يزيدنا معرفة بأحوال هؤلاء الرواة . وإن أفادت في بعض الأحيان زيادة معرفة بأعيانهم .

وقد كان مِن حُسْن التوفيق أنَّ ابن حِبّان خرّج عن الثِّقات والصَّدوقين والذين لا بأس بهم ، ومَن لم أجد لهم ترجمةً عند غيره ، ومَن لم أجد إضافات عمّا عنده فيهم .

أمّا الرواة المحتجّ بهم ، فلا حاجة إلى دراسة أحاديثهم التي خرَّجها ابن حِبّان أو

---

(١) (٣٢٥) .

(٢) (٣٠٥) .

(٣) (٣٥٣ ، ٤٢٣) .

(٤) (٢٥٨ ، ٣٢٣) .

(٥) (٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣٤١ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٨٩ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠) .

(٦) (٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٣٢١ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤١٢ ، ٤١٨ ، ٤٢٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣١) .

(٧) (١٨٣ ، ٢٥٣ ، ٢٧٢ ، ٢٨٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٩ ، ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤٢٦) .

بعضها ؛ للوقوف على حقيقة احتجاجه بهم ، وكيفية ذلك ، وذلك يلزم فيمن انفرد ابن حِبَّان بالترجمة لهم ، أو لم ينفرد ، ولكن لا إضافة عند غيره .

وعبد الله بن محمد التِباعي اليمني ، قال ابنُ حِبّان : روى عنه أهل اليمن ، ولم يذكر أحداً من الرواة عنه ، وترجمة ابن حِبّان له ؛ تدلّ على معرفة به ، لكن هذا لا يكفي في زوال الجهالة عن الراوي .

ويَظهرُ أن المترجَم لم يتسَنَّ للمحدّثين نقلُ رواياته ، أو لم يكن ذا حديثٍ كثيرٍ مهمّ ، فأُهمل وأُهملت أحاديثُه ، ووقفَ له الدارقطني على هذا الحديث الغريب في غرائب مالك ، ولم يعرف من الرواة والرواية عنه ما يزيل جهالته ، فحكمَ بأنّ الخبرَ منكَرٌ ، ومَن دون مالك مجهولين ، وهو كلامٌ منسجمٌ مع قواعد علم الحديث .

وابنُ حِبّان لم يُبرز لنا شيئاً من حديثه المستقيم ، ولا خرّج له في «صحيحه» شيئاً نستدلّ به على استقامة حديثه .

وأمّا الذين وَصَفَهم الحافظ في مرتبة الاعتبار (مقبول) فهم ثلاثة :

قال الذهبي[1] في الأول : صدوق ، وفي الثاني : وُثِّق ، وقال في «الميزان» : له عن عبدالله بن سالم الأشعري نسخة . تفرّد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم زبريق ، ومولاة له اسمها علوة ، فهو غير معروف بالعدالة . ولم ينقل فيه جرحاً ، وسَكَتَ عليه ابن أبي حاتم ، ولم يَنقل صاحبُ «تهذيب الكمال» ولا مُختصِرُه فيه شيئاً من الجرح . فينبغي أن يُقبلَ تعديل ابن حِبَّان له ، ويُحمل وصفه باستقامة الحديث على نسخته .

أمّا الخزرجيّ ، فقد اقتصر على قول ابن حِبَّان فقط .

والثالث لم يُترجِم له الذهبيُّ في «الميزان» .

وأيّاً ما كان الأمر ، فإذا عُرفت عين الرَّجل ، ووثّقه إمامٌ معتبر ناقد مطّلع ، فإنه يتعيّن قَبول توثيقه ، إلاّ إذا جُرح الرَّجل ؛ فعندها نوازن بين أقوال المعدّلين والمجرّحين ، على أن الاحتياط في مثل هذا : سَبْرُ حديثه ، ومعرفة رواياته قبل الاحتجاج به .

وأمّا الذي قال عنه أبو حاتم : شيخ ، وهو شُعيث بن محرز ، فقد قال فيه الذهبي :

---

(١) الكاشف (١ : ٣٥٠) (٢ : ٣٢٤) والخلاصة (٢ : ٢٨٢) .

صدوق مشهور ، أدركه أبو خليفة الجُمَحِيّ .

والرواة الذين ضعَّفهم بعض الحفَّاظ ؛ فقد رَدَّ الحافظُ في ترجمته[١] عليَّ بن صالح الأنماطي على الذهبي قوله : (لا يُعرف ، وله خبر باطل) فقال : «ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات» فينبغي التثبُّت في الذين يُضعِّفهم المؤلف ـ الذهبي ـ من قِبَله ، وينظر فيمن دون صاحب الترجمة» .

وأمّا الثّاني ، فقد وَهِمَ فيه الحافظ ابن حجر وَهَماً غريباً ، أو إنَّ ابن حِبَّان هو الذي وَهِم . وقد أفضتُ القول في ترجمته من الملاحق[٢] بما لا يُقبل معه حُكم الحافظ عليه بأنه (مقبول) .

والرواةُ الأربعة عشر الذين ضعَّفهم بعضُ الحفّاظ ؛ قد تبيَّن لي من خلال دراستهم أنَّ بعضَ الحفّاظ يردُّ قولَ بعضٍ في الجرح ، والبعضُ يوضّح ما أبهم الآخر ، وبعضُهم يطلق الضّعف لوجود حديثٍ أنكره ، أو لأنّه لا يعرف الرَّجل . وقد أوضحتُ في الملحق ما يُقبل من الجرح مما لا يُقبل ، وذكرتُ أنّ كلَّ ما جُرحوا به ـ لو ثبت ـ فإنّما يُنزلهم عن درجة الاحتجاج إلى درجة الاعتبار ، ولا يحطّ واحداً منهم إلى مرتبة التَّرك بحال .

على أنَّ ابن حِبَّان لم يخرِّج عن أحدٍ من هؤلاء الذين تضاربَتْ فيهم أقوالُ النّقَّاد اللهم إلاّ حديثاً واحداً إليك تخريجه :

ـ أخرج ابن حِبَّان[٣] حديث الحارث بن عبدالله الهَمْداني الخازن ، قال : حدثنا

---

(١) (٣٥٣) .

(٢) (٤٢٣) .

(٣) ابن حبان في صحيحه (١٩٢٠) وابن خزيمة فرّقه في موضعين (٣٠١ ، ٣٢٤) وقال الشيخ ناصر : إسناده صحيح لولا عنعنة هُشيم . المستدرك (٢٢٤/١) والبيهقي (١١٢/١) .

قلت : أما عن عنعنة هشيم ، فقد قال ابن حبّان : فإذا صحَّ عندي خبر من رواية مدلس أنه بيّن السماع فيه لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره ، بعد صحته عندي من طريق آخر . الصحيح (٩١/١) وأما الحارث بن عبدالله ؛ فقد قال الذهبي في الميزان (١ : ٤٣٧) : صدوق .

وهذا يؤكّد كلام ابن حبان في الرجل وموافقة أبي زرعة إياه بقوله : لم يبلغني أنه حدَّث بحديث منكر إلاّ حديثاً واحداً قد قَبِلَهُ العلماء . فمن لم يُحدّث إلا بحديث واحد منكر؛ فهو مستقيم الحديث . وابن حبّان لم يخرج حديث أبي مسعود البدري ، واقتصر على حديث وائل محتجّاً به .

هُشيم عن عاصم بن كُلَيْب، عن علقمة بن وائل، عن أبيه (أن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم؛ كان إذا رَكَعَ فرَّج أصابعه، وإذا سجد ضَمَّ أصابعه) ولم يخرِّج له أيَّ متابع أو شاهد، كما هي عادته فيمن فيه كلام. والحديث أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» ولم يغمزه في شيء، وأخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: على شرط مسلم، وأخرجه البيهقي في السُّنن، ولم يُعلَّه. وله شاهدٌ من حديث[1] أبي مسعود البدْري، قال: (ألا أصلِّي بكم صلاة رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، قال: فكبَّر وركَعَ ووَضَعَ يديه على ركبتيه وفَرَّجَ بين أصابعه، حتى استقر كلّ شيء منه) أخرجه الدارمي ـ واللّفظ له ـ وأحمد في «المسند» والطَّيَالِسيّ، وابن خزيمة، والحاكم، وأصله عند أبي داود، والنَّسائي.

ومن الرواة الذين لم أجد لهم تراجم عند غيره، وخرَّج عنه في «صحيحه»: عبدالرحمن بن معرف بن داود بن معرف مؤذن أبي بكر المقدمي. فقد أخرج من طريقه حديث ابن عمر في دعاء النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: (اللهمّ أعزَّ الإسلام بأحبّ العُمَرَين إليك).

قال ابن حِبَّان: أخبرنا الحسن بن سفيان: حدثنا عبدالرحمن بن معرف: حدثنا زيد بن الحباب: حدثنا خارجة بن عبدالله بن سليمان بن زيد بن ثابت قال: سمعت نافعاً يذكر عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «اللّهم أعزَّ الإسلام بأحبِّ هذين الرجلين إليك: بأبي جهل بن هشام، أو عمر بن الخطاب، فكان أحبهما إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه».

والحديث أخرجه[2] البَيْهقي بمتابعة علي بن عبدالله بن المديني لعبدالرحمن بن

---

(١) سنن الدارمي (١ : ٢٤١) ومسند أحمد (٤ : ١٢٠) ومنحة المعبود (١ : ٩٦) وابن خزيمة (١ : ٣٠٢) وعلّق الشيخ ناصر عليه بقوله: إسناده صحيح لولا أنّ عطاء بن السائب اختلط، وسماع جرير عنه إنما كان بعد اختلاطه، والمستدرك (١ : ٢٢٤) وصحَّحه، وأبو داود والنَّسائي (٢ : ١٤٥) وصحَّحه الشوكاني في نيل الأوطار (٢ : ٢٧٠) والشيخ الألباني في صفة الصلاة (ص : ١٣٣) وصحيح الجامع رقم (٤٦٠٩). وانظر تحفة المحتاج لابن الملقن (١ : ١٨١).

(٢) دلائل النبوة للبيهقي (٢ : ٢١٥) والمسند بتحقيق المرحوم أحمد شاكر، رقم (٥٦٩٦) والترمذي في المناقب رقم (٣٦٨٢) والحاكم في المستدرك (٢ : ٨٣) وأحمد في الفضائل رقم (٣١٢).

معرف ، ومتابعة أبي عامر العقدي عن زيد بن الحباب عن خارجة .

وأخرجه أحمد من حديث أبي عامر العقدي عن خارجة أيضاً ، والترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر ، والحاكم في «المستدرك» من طريق آخر ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرّجاه .

فحديث ابن حِبَّان ـ إذاً ـ لم ينفرّد به صاحبُه بل تُوبع من أوجه .

على أنّ ابن حِبَّان قد أخرج[١] له شاهداً من حديث عائشة رضي الله عنها : أن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (اللّهم أعزَّ الإسلام بعمر بن الخطاب خاصّة) .

وعَدَلَ عن إخراج حديث[٢] ابن عباس ؛ لأنّ فيه النّضر الخزاز ، وقد حَمَلَ عليه ابن حِبَّان في «المجروحين» .

والذي يظهر أنَّ ابن حِبَّان أخرج حديث ابن عمر محتجّاً به ، لأنّه ترجم لحديث عائشة بقوله : «خبرٌ يوهم بعض النّاس أنّه مضادٌّ لخبر ابن عمر الذي ذكرناه» . وساق حديث عائشة ، حيث إنَّ حديث ابن عمر فيه الدعاء لأحدهما ، بينما حديث عائشة فيه تخصيص عمر ، وابن حِبَّان لا يرى ذلك تضاداً .

أقول : ليس بين الحديثَين تضادٌّ ، لكنّهما لا يصحّان سنداً ولا متناً .

ومهما يكن من أمر ، فقد ثبت لدينا أنّ مَن قال فيه ابن حِبَّان[٣] : مستقيم الحديث ـ ممّن لم نجد لهم ترجمة عند غيره ـ هو مستقيم الحديث فعلاً ، لموافقته الثِّقات في الروايات .

---

(١) أخرجه ابن حبّان في صحيحه (٦٦٨٢) وابن عدي في الكامل (٦ : ٣١٠) والخطيب البغدادي (٤/٥٤) .

(٢) حديث ابن عباس أخرجه الترمذي في المناقب رقم (٣٦٨٤) وأحمد في فضائل الصحابة رقم (٣١١) ولمتن الحديث شاهدان مرسلان عن الحسن البصري وابن سيرين ، أخرجهما أحمد في الفضائل رقم (٣٣٨ ، ٣٣٩) وحديث ابن عباس اقتصر عليه البغوي في شرح السنة (١٤ : ٩٢) .

(٣) أخرج ابن حبّان في صحيحه لعددٍ ممن قال فيه : مستقيم الحديث ، ولم أجد لهم تراجم عند غيره . انظر : (٣٥٠ ، ٣٧٣) كما أخرج عمن وجدت له ترجمة ولم أجد إضافات . انظر : (٢٩١ ، ٣٥١ ، ٣٨٩) وقد تقدم في الباب السادس نماذج من هذا وذاك .

ويمكنني أن أوجز الحكم في مصطلح (مستقيم الحديث) بإطلاقاته المتعدّدة ، فأقول :

إنّ هذا المصطلح من مصطلحات التّوثيق عند ابن حِبَّان وغيره من الحفّاظ ، وهو مصطلح يطلقه ابن حبَّان على الرَّجل الذي سَبَرَ حديثه واعتبره ، فوجَدَهُ موافقاً للثّقات ، فهو محتجٌّ به عنده ، إلا فيما أخطأ به .

وموضع النزاع فيما إذا جاء حديثٌ عن رجل لم يروِ عنه إلاَّ رجلٌ واحدٌ وتفرّد بهذا الحديث ، وهو مجهول عند جماهير المتأخّرين ممن تبنّى مذهب الذُّهْلي والدّارقطني ـ كما تحدّثت سابقاً ـ فهل نَقبل حديثَه؟ وما الدرجة التي يُعطاها؟

وجوابُ ذلك ليس يسيراً أبداً ، لكنّني أرى ضرورة معرفة عدد مرويّاته في كتب السنّة ، وكم نسبة موافقته الثقات فيها ، ثم يُعطى كلُّ حديثٍ حكمَهُ اللائقَ به ، مِن غير إطلاقِ حُكمٍ عامّ .

على أن ثمّة أمراً لا بد من الإشارة إليه ، وهو أنَّ ابن حِبَّان ليس من المتساهلين في إطلاق ألفاظ التوثيق ، فقد مرَّ معنا أنه لم يَزِدْ على لفظ (مستقيم الحديث) بينما قال الحافظ عن سبعة منهم : ثقة حافظ ، أو قال غيره : ثقة نبيل ، أو ثقة جواد ، ونحو ذلك من عبارات الإطراء .

نعم ، قد يُطلِقُ هذا اللّفظ بناءً على سَبْره روايات الراوي ، ويكون لغيره من الحفّاظ كلامٌ فيه ، وها هنا يتعيّن علينا التوقُّف ؛ لنرى حُجَج كلٍّ مِن الفريقين ، وخاصةً إذا كان جَرْحُ غيره عامّاً أو مجملاً ، أو غيرَ مفسَّر ، أو جُرح بغير جارح معتدٍّ به .

وقد كان معظم الرواة المضعَّفين مِن غيره مِن هذا القبيل . والله المستعانُ .

المبحثُ السَّابع

مَن وَصَفَهُ بالعِلم والفِقه والفَضل والعبادة

لا يخفى أنَّ وَصْفَ الإنسان بالعلم والفقه، ووَصْفَه بالعبادة والزُّهد، ووَصْفَه بالفضل والصَّلاح؛ لا يدلّ إلاَّ على التعديل العام، وبعضُ ما تقدّم يدلّ على عدالة الدِين، أمَّا عدالة الرواية، فهي أمرٌ زائدٌ على ذلك. وقد كنت أرغب[1] أنّ أترك هذه المصطلحات إلى فصل خاصّ من هذا الباب، بيدَ أنّني وجدت مناقشتها في هذا المبحث أولى لسببين:

الأوّل: أنّها مِن خلال الاستقراء والمقارنة؛ دلَّت على أنَّ ابنَ حِبَّان لا يطلقها إلاَّ على الثِّقات العدول، ومثل هذا حقّه أن يذكر في ألفاظ التوثيق.

الثّاني: أنّ هذه الألفاظ أطلقها على رواةٍ ترجمهم في كتابه «الثِّقات» الذي اشترط ألاَّ يذكر فيه إلاَّ الثِّقات، والصَّدوقين الذين يُحتجُّ برواياتهم ـ حَسَبَ الشرائط التي حدَّدَها ـ فهو حين يقول في رجل: (فقيه، أو عابد، أو زاهد) فكأنه يريد: ثقة فقيه، أو صدوق عابد. وهذا يُشعر بأنّه مصطلح زائد على أصل الوثاقة والصدق، فكأنه يرفع صاحبه إلى ألفاظ المرتبة الأولى التي تتكرّر فيها ألفاظ التوثيق.

وقد وجدتُ الحافظ ابن حجر[2] وغيره، يستخدمون مثل هذه العبارات في الحفّاظ وكبار الثِّقات، فترجح لدي: دراسةُ هذه الألفاظ في هذا الفصل (ألفاظ مرتبة الاحتجاج).

المطلب الأول: مَن وَصَفَه بالفقه والعلم

وقد وصف ابن حِبَّان بعض رواته بالفقه، وبعضهم بالعلم، وحدَّد في بعض المصطلحات أنّه كان يتفقَّه، وفي بعضها وصفه بالفصاحة، ومعرفة الأدب.

فمصطلح (كان من الفقهاء) وما يدور حوله؛ أطلقه ابن حِبَّان على اثنين وعشرين[3]

---

(١) وهو رأي أستاذي المشرف حفظه الله تعالى.

(٢) انظر على سبيل المثال (٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥١٠، ٥١٥، ٥٣٥، ٥٥٠، ٥٧٨).

(٣) (٤٩٤ ـ ٥١٦).

راوياً . كان اثنان[١] منهم بدرجة (ثقة حافظ) والثاني منهما بزيادة فقيه . وواحد[٢] : ثقة إمام في التفسير والعلوم . وتسعة[٣] قال فيهم : ثقة فقيه ! وثلاثة[٤] : ثقة . وواحد[٥] : ثقة ثبت . وآخر[٦] : ثقة متقن . واثنان[٧] : صدوق . وواحد[٨] : صدوق فقيه . وواحد[٩] منهم لم أجده عند غير ابن حِبَّان . وواحد ضعَّفه غيره[١٠] .

وهذا يدلِّل على أنَّ مَن قال[١١] فيه ابن حِبَّان هذا المصطلح من الطبقة العليا ؛ من الثِّقات ، إلاَّ مَن وُجد فيه طَعنٌ لغيره من النقّاد ، فيُتوقّف عن الاحتجاج به ، حتى يُختبر ويُتبيَّن حال حديثه .

وأمّا مَن وَصَفَهُ بالعلم ، فقد كانوا خمسة[١٢] رواة ، قال الحافظ عن أربعة منهم : صدوق . وعن الخامس[١٣] : ثقة ثبت .

المطلب الثاني: مَن وَصَفَه بالخيرية (من الأخيار، من خيار الناس)

وقد تعدَّدَتْ صِيَغ هذا المصطلح ، فمرّة يقول : من خيار[١٤] عباد الله ، ومرّة : من

(١) (٤٩٤ ، ٥١١) .
(٢) (٥١١) .
(٣) (٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨) .
(٤) (١٧٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٣) .
(٥) (٥١٢) .
(٦) (٥١٣) .
(٧) (٤٩٥ ، ٥١٥) .
(٨) (٥٠٢) .
(٩) (٥٠٩) .
(١٠) (٥١٤) .
(١١) وليس هؤلاء الرواة هم جميع مَن قال فيه ابن حبان ذلك ، فهناك رواة كثيرون آخرون ضاعت عليَّ بطاقاتهم ، ثم وجدتها بعد الانتهاء من الدراسة ، ولما عرضتهم على التقريب لم أجد جديداً على ما قدّمت ، فاكتفيت بهذا .
(١٢) (٥١٧ ـ ٥٢١) .
(١٣) (٥١٩) .
(١٤) (٥٢٢ ، ٥٢٧) .

خيار الناس[١] وأخرى : من خيار عباد الله[١] عبادةً وفضلاً وورعاً ونُسكاً ، وغير ذلك من العبارات .

وقد أطلق هذا المصطلح على ثمانية عشرَ[٢] راوياً ، لم أجد عند غير ابن حِبَّان ترجمة واحدٍ منهم[٣] وآخر[٤] ترجمه في «الجرح والتعديل» وقال : روى عنه أبو زُرْعة . قلت : وهو لا يروي إلاَّ عن ثقة عنده .

وقال الحافظ عن اثنين[٥] : صدوق . وَصَفَ الأول بأنه عابد ، والثّاني : زاهد . والباقون ثقات ، أضاف إلى أكثرهم صفة الزهد أو العبادة .

وأُحبّ التأكيد على أنّ توثيقنا لمن لم نجد لغيره فيهم كلاماً ، ليس مأخوذاً مِن سكوته ولا مِن مجرّد ذكرهم في الثّقات ، وإنما من خلال دراسة هذا المصطلح دراسةً منهجيّةً مقارنة .

المطلب الثالث: مَن وَصَفَهم بالفضل

الوصف بالفضل عند ابن حِبَّان متضمّنٌ الوَصْفَ بالعبادة والاتباع والتقوى ، فقد قال[٦] في حسّان بن عطية الشامي : مِن أفاضل أهل زمانه . وقال فيه الحافظ : ثقة فقيه عابد .

وقال[٧] في محمد بن أحمد بن الجراح الجوزجاني : صاحب سُنَّةٍ وفضلٍ وخير . فقال الحافظ : ثقة فاضل . وقال مرة[٨] : كان من القرّاء من أهل العبادة والفضل والدِّين . فقال الحافظ : ثقة مَرْضيٌّ عابد .

---

(١) (٥٢٥ ، ٥٣٢) .

(٢) (٥٢٢ ـ ٥٣٧) وانظر (٥٧٨) .

(٣) (٥٣٠) .

(٤) (٥٣٧) .

(٥) (٥٢٤ ، ٥٢٦) .

(٦) (٥٥٤) .

(٧) (٥٥٧) .

(٨) (٥٦٥) .

وقد ذكرتُ هذا المصطلح تحت ترجمتين : (من الأفاضل ، وعابد فاضل) وترجمتُ تحتهما ما يناسبه من الرواة . فكان عدد الرواة الذين ترجمتُ لهم ممن قال فيهم أحد هذين اللفظين وما شابههما : خمسة عشر[(١)] راوياً ، لم أجد ترجمة واحد[(٢)] منهم عند غير ابن حِبَّان . وقال الحافظ في واحد منهم[(٣)] : مقبول . والباقون في درجة الاحتجاج ما بين صدوق ، وثقة ، وثقة ثبت ، وثقة فاضل ، ونحوها . . وهذا كلّه يدلُّك على اقتصاد ابن حِبَّان في الثناء ، ومعرفته بالرواة الذين يوثّقهم .

المطلب الرابع: مَن وَصَفَهم بالعبادة أو الزُّهد أو التخشّن أو الشُّهرة

والوصف بالعبادة زيادة في العدالة الدينية ـ ولا ريب ـ إذا لم يأتِ ما ينقضه ، وقد وجدتُ من خلال الاستقراء ـ كما أسلفت ـ أنّها عباراتٌ تفيد درجات عالية من التوثيق والتعديل . وقد استخدم ابنُ حِبَّان عدة مصطلحات وألفاظاً في التدليل على ذلك فأطلق مصطلح (من العبّاد الزّهّاد) على عشرة[(٤)] رواة ، كانوا جميعاً من الثِّقات ، غير رياح بن عمر القيسي[(٥)] فقد قال أبو داود : هو رجلُ سَوْء . بينما قال أبو زُرْعة : صدوق . ولعلّ في قول الذهبي : هو من زُهّاد المبتدعة في الكوفة ، ما يوضح قول أبي داود ، وأنّه إنما حمل عليه لأنه مبتدع ـ عنده ـ حيث كان رياح هذا من المتصوفة . ألا ترى كيف ضمَّه أبو داود إلى أبي حبيب ، وحيان الجريري ، ورابعة ، وقال : ورابعة رابعتهم في الزندقة ! وأبو داود صاحب أحمد بن حنبل ، وأعظم تلامذته ـ عندي ـ هو متأثر بشيخه أحمد ، الذي كان ينفّر من المتصوفة وغيرهم من العبّاد نفوراً شديداً .

أمّا مَن وصفهم بالعبادة دون وَصْفهم بالزهد ، فكانوا خمسة وثلاثين رَجلاً[(٦)] لم

---

(١) (٥٥٣ ـ ٥٦٧) .

(٢) (٥٥٦) .

(٣) (٥٥٩) .

(٤) (٥٦٨ ـ ٥٧٧) .

(٥) (٥٦٩) .

(٦) (٥٧٨ ـ ٦١٣) .

أجد ترجمة لراوٍ منهم[١] عند غيره ، وكان اثنان[٢] منهم ليس لهم حديث مسند ، واثنان[٣] قد ضُعِّفا ، وخمسة[٤] منهم وجدتُ لهم تراجم ، ولم أجد إضافات نقدية ، وإن وجدتُ إضافاتٍ كثيرةً عن زُهدهم وورعهم .

أمّا الرَّجل الذي لم أجد له ترجمةً ، فقد اشتبه عليَّ : هل هو صحابي أم لا؟ .

وأمّا اللَّذان ضُعِّفا ، فأحدهما[٥] عبّاد بن ميسرة المِنْقَرِيّ المعلّم ، قال فيه ابن معين : لا بأس به . وضعَّفه أحمد . وقال ابن معين مرة أخرى : يُكتب حديثه وليس بالقوي . وقال ابن عَدِي : هو ممن يُكتب حديثه . ولكن الحافظ قال : ليِّن الحديث . وهي تفيد عنده أنّ الرَّجل لم يُتابَع على حديثه البتة ، فهل سَبَر الحافظُ أحاديثَه حتى أطلق عليه هذا الحكم؟

ومهما يكن من أمر ، فإذا تُوبع قُبِلَ حديثه ، فهو في مرتبة الاعتبار عند الجميع .

وأما الثّاني[٦] فهو مِسْمَع بن عاصم البصري . قال العقيلي : لا يتابع على حديثه وليس بمشهور في النّقل ! وذَكَرَ له حديثاً ، ثمّ قال : وهذا يُروى بغير هذا الإسناد . والحديث في البخاري من طريق شعبة عن قتادة عن أنس ، بينما ذكره العُقيلي من طريق هشام الدَّسْتُوَائي ، عن قتادة ، عن أنس .

ومثل هذا لا يجعل الراوي ضعيفاً مردودَ الرواية ، حتى تفحُشَ منه المخالفة .

على أن مثل هذا لا يُحكم عليه بالمخالفة ، حتى يثبت عدم احتمال الجمع ، أو كثرة الذين خالفهم ؛ لأنَّ التفرد بإسناد لا يعلّ به إسناد آخر ، إذا كان صاحبه ثقة .

على أنَّ ابنَ حِبَّان نفسه قد قال : ما له حديثٌ مسندٌ يُرجع إليه . .

---

(١) (٦٠٨) .

(٢) (٥٨٠ ، ٥٩٥) .

(٣) (٥٨٩ ، ٦٠٥) .

(٤) (٥٧٨ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٩١ ، ٦٠٢) .

(٥) (٥٩٨) .

(٦) (٥٩٩) .

وبقيَّةُ الرواة ما بين ثقة مقرونة بألفاظ الإطراء أو مجرّدة ، وبين صدوق مقرونة ومجرّدة أيضاً .

وأمّا (العُبّاد الخُشُن)[١] فقد وَصَفَ به ابنُ حِبَّان ثلاثةَ عشر رَجلاً[٢] . كان واحد منهم[٣] قد ذكره في «المجروحين» و«الثِّقات» . وقد تكلّمتُ في الباب السابع على الرواة الذين ذَكَرَهُم في المجروحين والثِّقات في فصل مستقلّ ، فأغنى عن الإعادة . وقال الحافظ عن ثلاثة منهم[٤] : صدوق . وعن الباقين : ثقة . وبعضهم أضاف إليها صفات توثيقية زائدة .

وأطلق مصطلح متعبّد ثلاث مرات[٥] ، وكان صّواماً قوّاماً من المتعبِّدين مرة[٦] ، وصوّاماً قوّاماً مرة أيضاً[٧] . ولم أقفْ على جَرْحٍ في أحدٍ منهم ، وقال الحافظ[٨] عن واحد منهم : وثّقه ابن حِبّان . وعن آخر[٩] : ثقة . واثنان منهما[١٠] لم أجد لهما ترجمة عند غير ابن حِبَّان .

ولم يخرّج عن واحد منهم في «صحيحه» . بينما خرّج عنه بعض أصحاب المصطلحات السابقة ، وقد وَصَفَ ابن حِبَّان بعض الرواة بأنهم مشهورون بالصَّلاح والورع ، وكانوا أربعة[١١] رجال : أشار هو إلى تضعيفِ واحدٍ[١٢] منهم ، والثلاثون الآخرون : أئمّة ثقات[١٣] .

---

(١) قال في القاموس (خشن) (٤ : ٢١٩) : خَشُن ـ كَكَرُم ـ خَشْنا . . وجمعها بضمهما ـ بضم الخاء والشين : خُشُن .

(٢) (٥٤٠ ـ ٥٥٢) .

(٣) (٢٥٨٠) .

(٤) (٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٢٥٨٠) .

(٥) (٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٧) .

(٦) (٦١٩) .

(٧) (٦١٨) .

(٨) (٦١٤) .

(٩) (٦١٨) .

(١٠) (٦١٤ ـ ٦١٧) .

(١١) (٦١٤ ـ ٦٢٣) .

(١٢) (٣٢٢) .

(١٣) (٦٢٠) .

قال الحافظ في واحد منهم[١] : زاهد جليل ثقة قدوة . وفي آخر[١] : ثقة ثبت . وقال ابن مهدي[٢] في الثالث : ما رأَتْ عيناي مثله؟ ولم يخرّج ابن حِبَّان إلاَّ عن واحد[٣] منهم وقد أكثرَ عنه .

واستخدمَ ابنُ حِبَّان ألفاظاً أخرى في التعديل ، كقوله[٤] : كان من الغزّائين ، له في العدوّ نكايات محكيّة ، وكان من أهل الفضل والنُّسك ، مع لزومه الجهاد والتشدُّد فيه .

وقوله : (كان فقيهَ البدن) . وقد وَصَفَ الحافظُ بعضَ هؤلاء بالوثاقة والصدق . وبعضهم ترجمهم صاحب الحِلية في الزّهاد ، ولم أقف على جرحِ أحدٍ منهم .

وقد نَقَلَ ابنُ حِبَّان عمَّن سبقه من الحفَّاظ توثيقَ سبعة[٥] من الرواة ، اختلف الحفّاظ في اثنين[٦] منهم ؛ رجَّحَ ابن عدي وثاقَتَهُم واستقامةَ حديثهم ، واثنان[٧] لم أجد مَن ترجمهما غيره . والله تعالى أعلم .

---

(١) (٦٢٣) .

(٢) (٦٢١) .

(٣) (٦٢٣) .

(٤) (٤٩٢ ، ٥٥٣ ، ٥٧٦ ، ٦٢٤ ، ٦٣٠ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٥ ، ٦٣٩) .

(٥) (٦٤٠ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ١٢٠٢) .

(٦) (٦٤٥ ، ١٢٠٢) .

(٧) (٦٤٦ ، ٦٤٧) .

الفصل الثّاني

ألفاظُ مرتبة الاعتبار

تمهيد : إنّ الحافظ ابن حِبّان رحمه الله تعالى ، ناقدٌ حصيفٌ ، وقد كاد يحيط بسنّة المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلّم ، صحيحها ، وضعيفها ، وعلَلها ، وأسانيدها ، وفقهها وحِكَمها ، والقواعد الأصولية التي تجمعها ، وإحاطَتُه بالرواة وتواريخهم ودرجة الاعتماد على مروياتهم ، بما لا ينازع فيه أحد .

وقد كانت له ألفاظٌ شاركه الحفّاظ في إطلاقها ، وألفاظ لم يشاركه فيها غيره ـ وهي قليلة ـ وألفاظ أطلقها غيره من النّقاد ، ولم يستعملها ابنُ حِبّان ، واستعملَها بقدْر محدود في نقد الرواة ، فمِن الألفاظ التي انفرد بها ـ أو كاد ـ معظم ألفاظ مرتبة الاحتجاج العليا ، ومن الألفاظ التي أكثرَ ابنُ حِبّان من استخدامها ؛ وهي قليلة عند غيره ، لفظ (مستقيم الحديث) ومثلها ألفاظ العبّاد والزّهاد . وبخاصة مصطلح (من العبّاد الخُشُن) أمّا لفظا (ثقة) و(صدوق) و(لا بأس به) فقد يكون ابنُ حِبّان أقلَّ الحفّاظ استخداماً لها .

بل لم يستخدم ابنُ حِبّان لفظ (لا بأس به) إذ لم أقف عليه عنده إلاَّ منقولاً عن ابن معين أو غيره . ومن الألفاظ التي أكثر استعمالها ابن حِبّان لفظ (يُعتبر به) وقد صدَّرتُ به دراستي لمرتبة الاعتبار عند ابن حِبّان ، حتى تتضح صورة الاعتبار أمام الدارس أتَمّ الوضوح . ثمّ أنتقل بعدها إلى بقية ألفاظ الاعتبار .

وحيث إنّ كثيراً من الرواة المترجَمين في «المجروحين» من هذه المرتبة ، فإنّني أتناولها في دراستي هذه عند كلّ مصطلح مشترك ، أطلقه ابنُ حِبّان هنا وهناك ، وأعلِّل سبب ذِكْرِ ابنِ حِبّان لهؤلاء في «المجروحين» بينما ذكرَهم في «الثِّقات» .

المبحثُ الأوَّل

مفهوم الاعتبار بين علماء الحديث وابن حبَّان

قال الحافظ : «الاعتبار : هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد» .

وقد اقتصر الحافظ ابن الصَّلاح[٢] على بعض ما أورده ابن حِبَّان من تفسيرها ، قال الحافظ ابن حِبَّان في مقدّمة «صحيحه»[٣] :

«وإنّي أُمثّل للاعتبار مثالاً يُستَدْرَكُ به ما وراءه ، وكأنّا جئنا إلى حمّاد بن سلمة فرأيناه روى خبراً عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، ولم نجد ذلك الخبر عن غيره من أصحاب أيوب . فالذي يلزمنا فيه التوقّف عن جرحه ، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه .

١ ـ فيجب أن نبدأ ، فننظر هذا الخبر : هل رواه أصحاب حماد عنه ، أو رجل واحد منهم وحده؟ فإن وُجد أصحابه قد رووه ، عُلم أنّ هذا قد حدَّث به حماد ، وإن وُجد من رواية ضعيف عنه ، أُلزق بذلك الراوي دونه .

٢ ـ فمتى صحَّ أنَّه روى عن أيوب ما لم يتابَع عليه ؛ يجب أن يتوقّف فيه ، ولا يلزق به الوهن . بل ينظر : هل روى أحد هذا الخبر من الثِّقات عن ابن سيرين غير أيوب؟ فإن وُجد ذلك ؛ عُلم أنَّ الخبر له أصلٌ يُرجع إليه .

٣ ـ وإنْ لم يوجد ما وصفنا ؛ نُظر حينئذٍ : هل روى أحدٌ هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثِّقات؟ فإن وُجد ذلك ؛ عُلِمَ أنَّ الخبر له أصل .

٤ ـ وإنْ لم يوجد ما قلنا ؛ نُظر : هل روى أحدٌ هذا الخبر عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم غير أبي هريرة؟ فإنْ وُجد ذلك ؛ صحَّ أن الخبر له أصل .

٥ ـ ومتى عُدم ذلك ـ أي المتابعة أو الشاهد ـ والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة ؛ عُلم أنَّ الخبر موضوع لا شك فيه ، وأنّ ناقله الذى تفرد به هو الذى وضعه .

---

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٨٢) .

(٣) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١ : ١٤٣ ـ ١٤٤) .

هذا هو حكم الاعتبار بين النقلة في الروايات»[١] ا . هـ .

فإذا كان الاعتبار هو هيئة التوصُّل إلى الشاهد والمتابع ، وسَبْر طرُق الحديث هو سبيل ذلك ؛ فما هي المتابعة؟ وما هو الشاهد؟

قد تقدّم في كلام ابن حِبّان ما يُعرِّف بالمتابعة التامَّة والقاصرة ، كما تقدّم فيه معرفة الشاهد ، وسيزداد الأمر وضوحاً عند ذكر تعريف كلّ من المتابعة والشاهد .

- **تعريف المتابعة** : جاء في منهج النقد : «أما المتابعة ، فهي أن يُوافَق راوي الحديث على ما رواه من قِبَلِ راوٍ آخر ، فيرويه عن شيخه أو عمَّن فوقه .

وتنقسم المتابعة إلى قسمين : تامة ، وقاصرة .

- فالمتابعة التامة : هي التي تحصل للراوي نفسه ، بأن يروي حديثَه راوٍ آخر عن شيخه .

- والمتابعة القاصرة (أي الناقصة) : هي التي تحصل بشيخ الراوي ، بأن يروي الراوي الآخر الحديث عن شيخ شيخه ، وكذا التي تحصل لمن فوق شيخ الراوي .

ولا اقتصار في المتابعة بقسميها على ورود الحديث بنفس اللّفظ . . بل لو جاءت بالمعنى ؛ لكفى ، لكنّها تختصّ من رواية ذلك الصحابي»[٢] ا . هـ .

- **تعريف الشاهد** : وأمّا الشاهد : «فهو أن يوجد متن يُروى من حديثِ صحابيٍّ آخر يشبهه في اللّفظ والمعنى ، أو في المعنى فقط»[٣] .

وقال الحافظ : «وخصّ قوم المتابعة بما حصل باللّفظ ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا . والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك .

وقد تطلق المتابعة على الشاهد والعكس . والأمر سهل !»[٤] .

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٢ : ٦٨١) ونزهة النظر (ص٣٧) .

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ، لأستاذنا الدكتور نور الدين عتر (ص٤١٨) وانظر لمحات في أصول الحديث لأستاذنا الدكتور أديب الصالح (ص٢٩٤) فما بعدها . وشرح النخبة (ص٣٦) والنكت (٢ : ٦٨٢) .

(٣) نزهة النظر (ص٣٦) والنكت (٢ : ٦٨٢) .

(٤) النزهة (ص٣٧) والنكت نفس الموضع .

وأورد الحافظ في «النزهة» و«النُّكَت» مثالاً للمتابعة التامّة والشاهد :

قال : «وإذا تقرَّر هذا ، فلنذكرْ مثالاً للمتابعة والشاهد سالماً من هذا الاعتراض ، وهو ما رواه الشافعي في «الأم»(١) عن مالك ، عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : إنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غُمَّ عليكم ؛ فأكملوا العدة ثلاثين) .

فنظرنا ، فإذا البخاري قد روى الحديث في «صحيحه»(٢) فقال : حدثنا عبدالله بن مسلمة القعنبي : حدثنا مالك ، عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله عنهما فساقه باللّفظ الذي ذكره الشافعي سواء .

فهذه متابعة تامّة في غاية الصحة لرواية الشافعي رضي الله عنه . . ودلَّ على أنَّ مالكاً رواه عن عبدالله بن دينار باللفظين معاً . .

وقد تُوبع عليه عبدالله بن دينار من وجهين ، عن ابن عمر رضي الله عنهما :

١ ـ أحدهما : أخرجه مسلم من طريق أبي أسامة ، عن عبيدالله بن عمر ، عن نافع عن ابن عمر ، فذكر الحديث . وفي آخره : (فإنَّ غُمَّ عليكم فأقدروا ثلاثين)(٣) .

٢ ـ والثّاني : أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه ، عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ : (فإن غُمَّ عليكم ، فكمّلوا ثلاثين)(٤) .

فهذه متابعة أيضاً ، لكنّها ناقصة»(٥) ا . هـ .

---

(١) الأم (٢ : ٩٤) والنزهة ، والنكت : الموضعان أنفسهما .

(٢) أخرجه البخاري في الصوم ، باب قول النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : (إذا رأيتم الهلال فصوموا) رقم (١٩٠٧) وقد أشار الحافظ إلى أنّ البيهقي قال : إنّ الشافعي تفرّد بهذا اللفظ عن مالك وعجب الحافظ من خفاء ذلك عليه ، ولكنّ المحقّق الفاضل تعقّبه بأن البيهقي قد أخرج الحديث نفسه في السنن (٤ : ٢٠٤ ـ ٢٠٦) وأشار البيهقي إلى أن مالكاً رواه على الوجهين .

(٣) أخرجه مسلم في الصيام ، باب صوم رمضان لرؤية الهلال ، رقم (١٠٨٠ : ٤) .

(٤) ابن خزيمة في صحيحه (٣ : ٢٠٢) رقم (١٩٠٩) والبيهقي في السنن (٤ : ٢٠٥) .

(٥) النزهة (ص : ٣٧) والنكت (٢ : ٦٨٢) .

وذكر الحافظ لهذا الحديث شاهدين :

«أحدهما : من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ رواه البخاري[١] . . . ولفظه : (فإن غُمي عليكم ، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين) .

٢ ـ وثانيهما : من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، أخرجه النسائي[٢] بلفظ حديث ابن دينار ، عن ابن عمر .

فهذا مثال صحيح بطرق صحيحه للمتابعة التامّة والمتابعة الناقصة ، وللشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى . والله الموفق سبحانه»[٣] .

ولا يخفى أنَّ تفرُّد الثقة بحديثٍ خالف فيه الثِّقات ، أو مَن هو أوثق منه ؛ يُعتبر شاذاً ، وتفرُّد مَن لا يُحتمل تفرُّده بحديثٍ خالف فيه الثِّقات ، أو انفرد دون مخالفة ؛ هو الحديث المنكر بقسمَيه ـ كما سيأتي ـ .

لذا ؛ كان لا بدَّ من الاعتبار لمفاريد الثِّقات وروايات الضعفاء . ومن ثمّ كَثُرَ عند ابن حِبَّان مصطلح (السَّبْر) ؛ يقول : سَبَرْتُ حديثه ، وبعد الاختبار والسبر . . . والمقصود بالسَّبْر : تتبّع طرق الحديث ، ورواياته ، واعتبارها .

ومما ينبغي التذكير به في هذا المقام أن مرتبة (الاعتبار) تضمّ رواة كثيرين من «ثقات» ابن حِبَّان ، ورواة كثيرين من كتاب «المجروحين» فابن حِبَّان لا يحتجّ بكل راوٍ أورده في «الثِّقات» إلاَّ بشرائط ذكرها في مقدمته .

على أنَّ تلك الشرائط عامّة ، وهناك أمور أخرى يذكرها في تراجم بعض الرواة ؛ تفيد أنَّه لا يُحتجّ بالرواي المذكور وأمثاله بإطلاق ، وإنَّما يُحتجّ به في حال دون حال .

---

(١) البخاري في الصوم ، باب قول النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم : (إذا رأيتم الهلال فصوموا) رقم (١٩٠٩) .

(٢) النسائي (٤ : ١٠٧) وللحديث شواهد أخرى عن جابر وأبي بكرة وعائشة ؛ أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٤ : ٢٠٦) وحديث عائشة عند ابن خزيمة أيضاً (٣ : ٢٠٣) رقم (١٩١٠) وانظر النكت على ابن الصلاح (٢ : ٦٨٤) .

(٣) النكت (٢ : ٦٨٤) فما بعدها .

ومِن الرواة (الثِّقات) عنده مَن قال فيه : يُعتبرحديثه . ومَن قال فيه : يخطئ . ومَن قال فيه : يخطئ ويَهِم ويُغرب ويتفرَّد ويخالف . ولا يخفى أنَّ مثل هذه العبارات توحي بأن علينا (التوقُّفَ) في مرويات مَن يُوصَف بالخطأ ، أو الوَهَم ، أو التفرُّد ، أو المخالفة حتى نسبر رواياته ، ونعتبرها بروايات الثِّقات ، ثمّ نحكم له أو عليه .

وفي «المجروحين» جماعات كثيرة وصفَهُم بالخطأ والغفلة والوهم ، وأشار إلى أنهم لا يُحتجّ بهم إذا انفردوا ، أو لا يُحتجُّ بهم إذا خالفوا ، أو لا يُحتجُّ بهم إلاَّ إذا وافقوا الثِّقات . .

وقد تبيَّن لي من خلال تتبُّعي لأقوال ابن حِبَّان وجَمْعها ، ومِن ترجمتي لألوف الرواة عنده ؛ أن الرجل يَعرفُ ما يقول ، وأنه صاحب منهج ، وأنَّ مصطلحاته معتبَرة ؛ وإن كان يشوِّشها ـ أحياناً ـ بعباراته المتشنّجة ، أو بعباراته الواسعة !

فانظر إليه وهو يتحدث عن الفرق بين المخالفة والموافقة والتفرد ، ومتى تقبل مفاريد الراوي ، ومتى تُرَدُّ .

قال في ترجمة يحيى بن عبدالله بن الضحّاك البابلُتِّي[1] : «كان كثير الخطأ ، لا يُدْفع عن السماع ، ولكنه يأتي عن الثِّقات بأشياء معضلات كان يَهِمُ فيها ، حتى ذهب حلاوته عن القلوب لما شَابَ أحاديثَه المناكيرُ .

فهو عندي :

١ ـ فيما انفرد به : ساقط الاحتجاج .

٢ ـ وفيما لم يخالف الثِّقات : معتبَرٌ به .

٣ ـ وفيما وافق الثِّقات : مُحتجٌّ به .

ولا يتوهَّمُ متوهِّمٌ أنَّ ما لم يخالف الثِّقات ؛ هو ما وافق الثِّقات .

١ ـ لأنَّ ما لم يخالف الأثبات : هو ما روى من الروايات التي لها أصول من حديث رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ؛ وإن أتى بزيادة اسم في الإسناد ، أو إسقاط مثله ؛ مما هو محتمل في الإسناد .

---

(١) المجروحين (٣ : ١٢٧ ـ ١٢٨) وانظر نحو ذلك في (٢ : ٢٧٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٣) .

٢ ـ وأمَّا ما وافق الثِّقات : فهو ما يروي عن شيخ سمع منه جماعة من الثِّقات ، فأتى بالشيء على حسب ما أتوا به عن شيخه .

٣ ـ وما انفرد مِن الروايات : فهو زيادة الألفاظ التي يرويها عن الثِّقات ، أو إتيان أصل بطريقٍ غير صحيح . وهذا غيرُ مقبول منه ـ يعني : البابلتيَّ ـ لما ذكرنا من سوء حفظه وكثرة خطئه ، وأنّه ليس بالمحلّ الذي تُقبل مفاريده .

وإنّما تُقبَل المفاريد إذا كان رواتها عدولاً عاقلين ، يعقلون ما يحدِّثون ، عالمين بما يُحيل من معاني الأخبار وألفاظها .

فأمّا الثقة الصَّدوق ، إذا لم يكن يعلم ما يُحيل من معاني الأخبار ، وحدَّث من حفظه ، ثمّ انفرد بألفاظ عن الثِّقات ؛ لم يستحقَّ قَبولَها منه ؛ لأنه ليس يعقل ذلك ولعلّه أحاله متوهِّماً أنه جائز . فمِن أجل ما ذكرناه ؛ لم نَقْبل الزيادة في الأخبار إلاَّ عمن سمَّينا من العدول على الشرط الذي وصفناه» ا . هـ .

والاعتبار ـ عند ابن حِبَّان ـ إنَّما يُلجأ إليه إذا كان الشيخ يروي عن شيوخ ثقات وشيوخ ضعفاء ، أو مدلّسين . فإذا كان لا يروي إلاَّ عن مجروحين ، فلا حاجة بنا إلى البحث عن حاله ، لأنّنا لا نحتجُّ بروايته ، وإنْ كنّا لا نطلق عليه الجرح أيضاً .

قال في ترجمة مُطَّرِح بن يزيد الكِناني : «إنّا لا نستحلّ القدح في مسلم بغير بيِّنة ، ولا الجرح في محدِّث من غير علم .

ومُطَّرح هذا ليس يروي إلاَّ عن عبيد الله بن زَحْر ، وعلي بن يزيد ، وكلاهما ضعيفان وإنّما رواية علي بن يزيد وعبيدالله بن زَحْر ، عن القاسم بن عبدالرحمن ، والقاسم واهٍ . فكيف يتهيّأ إطلاق الجرح على محدِّثٍ لم يروِ إلاَّ عن الضعفاء؟!

وهل يتهيّأ السَّبر في أمر المحدِّثين ، والاعتبار بالثِّقات والمتروكين ؛ إلاَّ بتمييز رواية العدول عن : أ ـ الثِّقات ب ـ والضعفاء .

ورواية المتروكين : أ ـ عن الثِّقات ب ـ والمدلسين؟

فمتى لم يجتمع على شيخ واحد شيخان : أحدهما : ثقة ، والآخر : ضعيف ، فيروي عنهما ؛ لا يتهيّأ إطلاق الجرح عليه ، إلاَّ بعد الاعتبار بحديثه من روايات الثِّقات التي خالف الأثبات فيها أم لا ؛ أو روى عن ثقةٍ مَا لا أصلَ له . فمتى عُدِمَ هذه الدلائلَ ؛ لم يستحقّ القدح فيه .

ومطَّرح هذا لا يُحتجّ بروايته بحال من الأحوال ، لما روى عن الضعفاء .

فإنْ وُجد له خبرٌ صحيحٌ روي عن ثقة ، عن عدل ، كذلك إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم موصولاً ، حُكم عليه ، ثمّ يُترك الاحتجاج بما انفرد ، والاعتبار بما روى عن الثِّقات ، وترك ما روى عن الضعفاء على الأحوال . هذا حكم الاعتبار بين المحدِّثين والمتروكين»[(١)] ا . هـ .

وابنُ حِبَّان يَسبرُ حديث الضعفاء لا للاحتجاج بهم ، وإنَّما ليقف على أحوالهم ويبحث عن المتابعات والشواهد ؛ حتى يتيقّن الحكمَ الذي يصف به الراوي ، إذ ليس كلّ راوٍ تابعَ راوياً ؛ قُبلت متابعتُه عنده ، وإنما تُقبل المتابعات ممن لم يُترك .

قال في ترجمة الحارث بن عمران الجُعْفِيّ : «كان يضع الحديث على الثِّقات ! روى عن هشام بن عُرْوَةَ ، عن أبيه ، عن عائشة عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (تخيَّروا لِنُطَفِكُم ، وانكحوا الأكْفَاء ، وأنكحوا إليهم . .»[(٢)] .

وقد تابع عكرمةُ بن إبراهيم الحارثَ بن عمران في هذه الرواية عن هشام بن عروة وهما جميعاً ضعيفان . أصل الحديث مرسل ، ورفعه باطل» .

فكلمة ضعيف عامة ـ كما ترى ـ إذ وَصَفَ الحارث بالوضع أولاً ، ثمّ وصفه بالضعف . كما وصف عكرمة بن إبراهيم الأزدي بأنّه : «كان ممن يقلب الأخبار ويرفع المراسيل ، لا يجوز الاحتجاج به»[(٣)] .

بل إنَّ ابن حِبَّان يسبرُ حديث المجاهيل أو المشتركين في الاسم ، أو الذين يدخلون

---

(١) المجروحين (٣ : ٢٦ ـ ٢٧) .

(٢) المجروحين (١ : ٢٢٥) .

(٣) المجروحين (٢ : ١٨٨) .

في أوهام الجَمع والتفريق ، ونحوهم ، ويحاول التعرف على أحوالهم .

قال في ترجمة سنان بن سعد الكندي[١] : «يروي عن أنس بن مالك ، حدَّث عنه المصريُّون ؛ وهم مختلفون فيه ؛ يقولون : سعد بن سنان ، وسعيد بن سنان ، وسنان بن سعيد . وأرجو أن يكون الصَّحيح سنان بن سعد .

وقد اعتبرتُ حديثَه ، فرأيتُ ما رُوي عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثِّقات ، وما روى عن سعد بن سنان ، أو سعيد بن سنان فيه المناكير ، كأنّهما اثنان . فالله أعلم» .

فهذا الرجل مشتبه ، وقد اضطرب المصريّون في اسمه كثيراً ، ومع ذلك ترجمه في «الثِّقات» بعدما سَبَرَ حديثه ، ورجَّح أنَّه سنان بن سعد الذي قال عنه ابن معين : ثقة . وكان أحمد بن صالح المصري الحافظ يُجلُّه . ولكنَّ ابنَ حِبَّان لم يخرِّج عنه شيئاً في «صحيحه» لعدم وضوح أمره عنده .

ولا يسعني الانتقال إلى دراسة ألفاظ مرتبة الاعتبار في كتاب «الثِّقات» ثمّ في «المجروحين» حتى أتعرَّف إلى الرواة الذين ينطبق عليهم هذا الوصف ، ويجوز لهم دخول ساحة (الاعتبار) .

وفي البابين السَّادس والسَّابع تحدّثتُ عن أسباب الجرح ، وبيَّنتُ الجرحَ المسقِط منها وغيرَ المسقِط .

وفي هذا المبحث أحبُّ أن أذكرَ بأن الوضّاعين والكذّابين ، ومَن غَلَبَ الوَهَم والغفلة على حديثه ؛ حتّى استحقَّ الترك ، ومَن كان لا يبالي إذا لُقِّنَ أن يتلقن ، والذى يسرق الحديث ، ونحوهم ، هؤلاء جميعاً ـ عند ابن حبّان ـ لا يُقبل حديثهم ، ولا يُعتبر بهم . وكذلك لا يُعتبر بحديث المجهول وهو لم يروِ إلاَّ عن ضعيف ، ولم يروِ عنه إلاّ ضعيف أو مجهول !

أمّا الذين اختلَّ ضبطُهم بخطأ ، أو وَهم ، أو غفلة ، ولم يفحُش ذلك منهم ، والمدلّسون إذا لم يصرّحوا بالسماع ، والمحدِّث الحافظ إذا لم يكن فقيهاً ، وروى زيادة في المتن ، وكان

---

(١) الثقات (٤ : ٣٣٦) والتاريخ الكبير (٤ : ١٦٣) والجرح والتعديل (٤ : ٢٥١) والتهذيب (٣ : ٤٧١) باسم سعد بن سنان ، وقال في التقريب (١ : ٢٨٧) : صدوق له أفراد . .

قد حدّث من حفظه ، والفقيه إذا حدّث من حفظه ؛ فربما صحَّف الأسماء ، ورَفَعَ الموقوف وقلب الأسانيد ، والذين احترقَتْ كتبهم ، أو ساء حفظهم ، فهؤلاء جميعاً يدخلون مرتبة الاعتبار عند ابن حِبَّان ، بعد أن يكونوا قد سبقَت عدالتهم ، وعُرفوا بالعلم والرواية .

قال في ترجمة يحيى بن سعيد التميمي : «كان ممن يخطئ كثيراً ، وكان رديء الحفظ ، فوجَبَ التنكُّب عما انفرد من الروايات ، والاحتجاج بما وافق الثِّقات ؛ لأنَّ أمارات العدالة فيه بيّنة من الصدق والإتقان ، وإن وَهِمَ في الشيء بعد الشيء ، أو أخطأ في الحديث بعد الحديث ، فإنَّ هذا شيء لا ينفكّ عن البشر ، فيُترك ما أخطأ فيه إذا عُلم . والأحوط أن يترك ما انفرد من الرواية .

وكلّ ما نقول في هذا الكتاب : إنّه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، فسبيله هذا السبيل ؛ أنَّه يجب أن يُترك ما أخطأ فيه ، ولا يكاد يَعرِفُ ذلك إلاَّ الممعنُ البازل في صناعة الحديث ! فرأينا من الاحتياط تركَ الاحتجاج بما انفرد جملة ، حتى تشتمل هذه اللفظة على ما أخطأ فيه ، أو أُخطئ عليه أو أدخل عليه وهو لا يعلم ، أو دخل له حديث في حديث ، وما يشبه هذا من أنواع الخطأ ، ويُحتجّ بما وافق الثِّقات . فلهذه العلّة ما قلنا في هذا الكتاب لمن ذكرناه ؛ إنه لا يحتجُّ بانفراده»[1] .

وقال في ترجمة[2] محمد بن سليم أبو هلال الراسبي : «والذي أميل إليه في أبي هلال الراسبي :

١ ـ ترك ما انفرد من الأخبار التي خالف فيها الثِّقات .

٢ ـ والاحتجاج بما وافق الثِّقات .

٣ ـ وقبول ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الأثبات التي ليس فيها المناكير ؛ لأن الشّيخ إذا عُرف بالصّدق والسَّماع ، ثمّ تبين منه الوَهَم ، ولم يفحش ذلك

(١) المجروحين (٣ : ١١٨) .

(٢) المجروحين (٢ : ٢٨٣ ـ ٢٨٤) .

منه ؛ لم يستحقّ أن يُعدَل به عن العُدُول إلى المجروحين ، إلاَّ بعد أن يكون وهمُه فاحشاً وغالباً ، فإذا كان كذلك ؛ استحقّ الترك ، فأمّا مَن كان يخطئ في الشيء اليسير ؛ فهو عدل ، وهذا ـ يعني الخطأ ـ مما لا ينفكّ عنه البشر ، إلاَّ أن الحكم في مثل هذا : إذا عُلم خطؤه ؛ تَجنّبْهُ ، واتبعْ ما لم يخطئ فيه .

هذا حُكم جماعة من المحدِّثين العارفين الذين كانوا يخطؤون ، وقد فصَّلناهم في الكتاب على أجناس ثلاثة :

١ ـ فمنهم مَن لا يحتجّ بما انفرد من حديثه ، ويقبل غير ذلك من روايته .

٢ ـ ومنهم مَن يحتجّ بما وافق الثِّقات ـ فقط ـ من روايته .

٣ ـ ومنهم مَن يُقبل ما لم يخالف الأثبات ، ويُحتَجُّ بما وافق الثِّقات» .

وقد احتجَّ ابنُ حِبَّان برواة الاعتبار في «صحيحه» وانتقى من حديثهم ما عُلم صواب صاحبه فيه .

قال في مقدّمة «الصَّحيح» : «وربما أروي في هذا الكتاب وأحتجُّ بمشايخ قد قَدَحَ فيهم بعضُ أئمتنا ، مثل : سماك ابن حرب[٢] وداود بن أبي هند[٣] ومحمد بن إسحاق ابن يسار[٤] وحماد بن سلمة[٥] . وأبي بكر بن عياش[٦] وأضرابهم ممن تنكَّب عن رواياتهم بعضُ أئمّتنا ، واحتجَّ بهم البعض . فمَن صحَّ عندي منهم بالبراهينِ الواضحة وصحّةِ الاعتبار على سبيل الدِّين : أنَّه ثقة ؛ احتجَجْتُ به ، ولم أُعرِّج على قول مَن قدح فيه .

---

(١) أكثر عنه ابن حبان في صحيحه انظر (موارد ١٣ ، ٧٤ ، ٢٢٦ ، ٨٦٩) وهو صدوق ، روايته عن عكرمة مضطربة .

(٢) روى عنه في صحيحه كثيراً (موارد : ١١٢ ، ٢٧٣ ، ٤٨٣ ، ١٩٧٣) وهو ثقة وهم بأَخَرة .

(٣) أكثر عنه في صحيحه (موارد ٦٠ ، ٥٦٢ ، ١٩٧٤ ، ٢٥٣٠) وهو إمام المغازي ؛ صدوق يدلّس .

(٤) روى عنه في الصحيح كثيراً جداً (موارد : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٨١٩٠٠ ، ٠٠٨٣٤ ، ٢٤٥٥ ، ٢٤٩٦) صدوق له أوهام .

(٥) له في الموارد اثنا عشر حديثاً (موارد : ٤٨ ، ٥٢٧ ، ٢٢٨٧) ثقة ، عابد ، ساء حفظه لما كبر وكتابه صحيح .

ومَن صحَّ عندي بالدلائل النيّرة ، والاعتبار الواضح على سبيل الدِّين ؛ أنّه غير عدل لم أحتجَّ[1] به ، وإنْ وثّقه بعضُ أئمّتنا .

وإني سأمثّل واحداً منهم ، وأتكلم عليه ، ليستدرك به المرءُ مَن هو مثله .

كأنّا جئنا إلى حماد بن سلمة ، فمثّلناه ، وقلناه لمن ذبّ عمّن ترك حديثه : لِمَ استحقَّ حمّاد بن سلمة تَرْكَ حديثه ؛ وكان ـ رحمه الله ـ ممن رحَلَ ، وكَتَبَ ، وجَمَعَ وصَنَّفَ ، وحَفِظَ ، وذَاكَرَ ، ولَزِمَ الدِّين ، والورَع الخفيّ ، والعبادة الدائمة ، والصَّلابة في السنّة ، والطّبق على أهل البدع ، ولم يَشُكَّ عوامُّ البصرة أنه كان مستجابَ الدعوة ، ولم يكن بالبصرة في زمانه ، ممن نُسب إلى العلم ، مَن يُعَدُّ من البُدَلاء غيره ، فمن تجتمع فيه هذه الخِصَال ؛ لِمَ استحقَّ مجانبةَ روايته؟

١ ـ فإنْ قال : لمخالفته الأقران فيما روى في الأحايين :

يقال له : وهل في الدنيا محدِّث ثقة ، لم يخالف الأقران في بعض ما روى؟

فإن استحقَّ إنسانٌ مجانبةَ جميع ما روى ، بمخالفته الأقران في بعض ما يروي ؛ لاستحق كلّ محدث من الأئمة المرضيّين أن يُترك حديثه لمخالفتهم أقرانهم في بعض ما رووا .

٢ ـ فإن قال : كان حماد يخطئ . .

يقال له : وهل في الدّنيا أحد بعد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يَعرى عن الخطأ . ولو جازَ تَرْكُ حديث مَن أخطأ ، لجاز تركُ حديث الصحابة والتابعين ومَن بعدهم من المحدِّثين ؛ لأنّهم لم يكونوا بمعصومين .

٣ ـ فإنْ قال : حمّاد قد كثر خطؤه . .

يقال له : إنّ الكثرة اسم يشتمل على معانٍ شتَّى ، ولا يستحقّ الإنسانُ تركَ روايته

---

(١) فكم من الرواة الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما ؛ جرَّحهم ابن حبان ولم يخرج عنهم في صحيحه ، منهم : إبراهيم بن المهاجر البجلي (م ٤) وترجَمَه في المجروحين (١ : ١٠٢) وأَسيد الجمَّال (خ) وترجمه في المجروحين (١ : ١٨٠) وغيرهما ممّن تقدم بعضهم ، ويأتي بعضهم . وانظر ثبت الرواة الذين جرحهم ابن حبّان من رواة الشيخين في آخر الكتاب !

حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه ، فإذا فَحُشَ ذلك منه ، وغَلَبَ على صوابه ؛ استحقَّ مجانبة روايته .

وأمّا مَن كَثُرَ خطؤه ، ولم يغلِب على صوابه ؛ فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه واستحقَّ مجانبة ما أخطأ فيه فقط ، مثل : شَرِيك[١] وهُشَيْم[٢] وأبي بكر بن عياش وأضرابهم ، وكانوا يخطؤون ، فيُكثرون ، فروى عنهم ، واحتجَّ بهم في كتابه ، وحمّادُ واحد منهم .

٤ ـ فإن قال : كان حمّاد يدلّس . .

يقال له : فإنَّ قتادة[٣] وأبا إسحاق السَّبيعي[٤] وعبدالملك بن عمير[٥] وابن جُرَيْج[٦] والأعمش[٧] والثَّوْري[٨] وهُشيماً كانوا يدلّسون ، واحتجَجْتَ[٩] بروايتهم ، فإنْ أوجب تدليسُ حمّاد في روايته تَرْكَ حديثه ، أوجب تدليسُ هؤلاء الأئمة تَرْكَ حديثهم .

٥ ـ فإنْ قال : يروي عن جماعة حديثاً واحداً بلفظ واحد ، من غير أن يميّز بين ألفاظهم . .

يُقال له : كان أصحابُ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم والتابعون ، يؤدّون الأخبار

---

(١) أخرج عنه في صحيحه مواضع كثيرة (موارد ١٢٣ ، ٢٦٩ ، ٦٠٠) وعلّق له البخاري ، وروى له الباقون .

(٢) له في الموارد أربعة عشر حديثاً (موارد : ٢٤ ، ٢٨١ ، ٩٥٩ ، ٢٠٨٧) وقد خرَّج له الجماعة .

(٣) أخرج عنه كثيراً جداً في صحيحه (موارد : ١ ، ٢٩ ، ٦٩ ، ٠٠٠ ، ٢٥٢٩ ، ٢٥٩٣) خرَّج له الجماعة .

(٤) خرَّج له كثيراً : (الموارد ٦٧ ، ٢٩٦ ، ٤٢٩ ، ٠٠٠ ، ٢٤٣٣ ، ٢٤٦٨) وخرَّج له الجماعة .

(٥) له في الموارد بضعة عشر حديثاً (٢٣٦ ، ٣١٢ ، ٨٤٢ ، ٢٢٨٣) وخرَّج له الجماعة .

(٦) له أحاديث كثيرة في الموارد (٢٧ ، ٩٠ ، ١٢٥ ، ٤٠٦) وخرَّج له الجماعة .

(٧) له عند ابن حبان في الموارد أكثر من أربعين حديثاً (١٨٧٢ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٧) وخرَّج له الجماعة .

(٨) له في الموارد قرابة مائتي حديث (٤ ، ٢٣ ، ٤٥ ، ٠٠ ، ٢٠٦٢) وخرَّج له الجماعة .

(٩) وهذا وجه الإلزام بذكر هؤلاء ، فتأمّل .

على المعنى بألفاظ متباينة ، وكذلك كان حمّاد يفعل . كان يسمع الحديث من أيوب وهشام ، وابن عون ، ويونس ، وخالد ، وقتادة ، عن ابن سيرين ، فيتحرّى المعنى ، ويجمع في اللفظ ، فإنْ أوجبَ ذلك منه تركَ حديثه ، أوجبَ ذلك تركَ حديث سعيد بن المسيّب والحسن ، وعطاء ، وأمثالهم من التابعين ؛ لأنّهم كانوا يفعلون ذلك ، بل الإنصاف في النَقَلَة في الأخبار استعمال الاعتبار فيما رووا . .»[1] ا . هـ .

أقول : قد أصبح واضحاً مرادُ ابن حِبّان في مدلول الاعتبار ، وعرفنا طبقات الرواة الذين يدخلون في حيّز الاعتبار .

ولا يخفى أنّ رواة الاعتبار ليسوا على درجة واحدة من الوثاقة والعلم ، كما أنّ رواة مرتبة الاحتجاج ليسوا كذلك . والرواة الذين ذكَرَهم ابنُ حِبّان ـ فيما نقلتُه من مقدمة «صحيحه» ـ كلّهم أئمةٌ ثقاتٌ ظَهَرَ الخطأ في حديثهم . وهناك رواةٌ مغمورون لا يكادون يُعرفون ، ورواة ضعفاء من سوء الحفظ ، وغير ذلك مما قدَّمت ، وكلّهم تشملهم مرتبة الاعتبار . . غير أنّ مرتبة الاعتبار تبدأ بدرجة (الاختبار) لحديث مَنْ ذَكَرَهُم ، وتنتهي بمن يُعتبر بحديثه ، من غير أن يُحكم لموافقهِ ، أو على مخالفهِ؟! كما سيأتي . .

(١) صحيح ابن حبان (١ : ١٤١) .

المبحث الثّاني
الألفاظُ المصرِّحةُ بالاعتبار في «الثِّقات»

أطلقَ ابنُ حِبَّان ألفاظاً عديدة في كتابيه «الثِّقات» و«المجروحين» صرَّح فيها بألفاظ الاعتبار، كأنْ يقول: يُعتبر بحديثه، أو خَرَجَ عن حدِّ الاحتجاج به إلاَّ عند الاعتبار، أو يُعتبر بحديثه إذا وافق الثِّقات. وهذه الألفاظ أطلقها في كتاب «المجروحين».

ومِن الألفاظ التي أطلَقَها في «الثِّقات»: يُعتبرحديثه إذا كان رجال إسناده ثقات ويُعتبرحديثه إذا روى عن الثِّقات، ويُعتبر حديثه إذا روى عنه الثِّقات، ويُعتبر حديثه من غير رواية فلان عنه، ويُعتبر حديثه من غير روايته عن فلان..

وألحقتُ بها في الكتابين لفظ (يُتَّقى حديثه) بقيد من القيود التي شَرَطَها ابن حِبَّان. وسيتبيّن لنا من خلال دراسة الألفاظ المطلقة في «الثِّقات» و«المجروحين» سببُ ذكر بعضهم في «الثِّقات» وبعضهم في «المجروحين»؛ مع تشابه الألفاظ هنا وهناك. وقد فضَّلتُ دراسة ألفاظ «الثِّقات» أولاً، ثمّ دراسة ألفاظ «المجروحين»؛ لأنَّ ابن حِبَّان حين ذكر هؤلاء في «الثِّقات» والآخرين في «المجروحين» كان يقصد التمييزَ بينهم، ويعرف مدلولات الألفاظ التي أطلقها على كلٍّ منهم. وخاصة إذا علمنا أنّه كَتَبَ «المجروحين» بعد «الثِّقات». وهذا يفسِّر لنا سَبَبَ ذِكره عدداً من الثِّقات في «المجروحين»[1].

١ ـ يُعتبرحديثه إذا كان رجال إسناده ثقات:

أطلق ابن حِبَّان هذا المصطلح على خمسة[2] رواة، ذَكَرَ واحداً[3] منهم في «المجروحين» أيضاً. اقتصر الحافظ في «اللسان» على قول ابن حِبَّان في واحد منهم[4] وقال عن الآخر[5]:

---

(١) القطع بأنه كتبَ الثقات بعد المجروحين، أو العكس؛ صعب، لأنّ ابن حبّان أنجز كتاب المجروحين ـ كما هو مؤرّخ في مخطوطته ـ سنة (٢٣٤هـ) فبقي يراجع فيه وفي كتاب الثقات عشرين سنة بعد ذلك، فأيّهما نجزَ أوّلاً ليس له كبير أهميّة، والله أعلم.

(٢) (٦٩٢ ـ ٦٩٥).

(٣) (٢٥٨٥).

(٤) (٦٩٢).

(٥) (٦٩٤).

«صدوق» . أمَّا الثالث[١] فنقل فيه كلام ابن حِبَّان ، وختم الترجمة بقول الأزدي : «ليس بشيء» .

ومنصور بن عبد الحميد الأبيوردي[٢] لم يذكر فيه ابن عدي جرحاً ، وإنما وَصَفَهُ بقلّة الحديث ، وإنه يروي التفسير عن مقاتل . ونقل الحافظ في اللسان كلام ابن عدي وابن حِبَّان ولم يَزِدْ .

وعبد الواحد بن زيد العابد[٣] ترجمه ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» فقال : «له حكايات كثيرة في الزّهد والرّقائق» . وفي «المجروحين» قال : «كان ممن غَلَبَ عليه العبادة حتى غَفَلَ عن الإتقان فيما يروي ، فكثر المناكير في روايته ، فبَطَلَ الاحتجاج به» . ونقل عن ابن معين : «ليس بشيء» .

وقال الحافظ بعد نقله : «إنَّ ابنَ حِبَّان ترجَمَهُ في الكتابين : وذكره ـ أيضاً ـ في الثِّقات فما أجاد» . .

قلت : إنَّ كلّ ما ذُكر عن الرَّجل من سوء الحفظ ، وقلة المعرفة بالحديث ، وسوء المذهب ، لا ينقُضُ كلام ابن حِبَّان ، فقد شَرَطَ للرَّجل ثلاثة شروط ، حتى يصلح هذا الرَّجل للاعتبار بحديثه :

الأول : أن يكون مَنْ فوقه ومن دونه ثقات .

الثاني : أن يكون حديثه من غير رواية سعيد بن عبد الله بن دينار .

الثالث : أنَّ الرَّجل لا يُحتجّ به ، وإنّما يُعتبر بحديثه اعتباراً ، إذا تحقَّق الشرطان السابقان .

كما أنَّ ترجمته إيّاه في «الثِّقات» باعتبار دينه وصلاحه وعدم تهمته بالكذب وترجَمَه في «المجروحين» ؛ لَـمَّا تحقَّق لديه كثرة وَهَمه وخطئه ؛ سواءٌ كان كتب «المجروحين» بعد «الثِّقات» أم كان يراجع في الكتابَين ـ كما تقدّم ـ .

---

(١) (٦٩٣) .
(٢) (٦٩٣ ، ٦٩٥) .
(٣) (٢٥٨٥) .

والذي نخلُصُ إليه ؛ أنَّ شرائط ابن حِبَّان التي يضَعُها قيوداً على الاعتبار بحديث الراوي ، تدلّ على دقَّته واطِّلاعه على أحاديث الرواة . فانظر إليه وهو يقول : «يُعتبر بحديثه إذا لم يكن في إسناده ضعيف ، ولا بقيّة بن الوليد»[١] ! ويقول : «يُعتبرحديثه إذا لم يكن دونه أو فوقه شيخٌ ضعيف ، وأمَّا نسخته عن محمد بن مالك عن البراء ؛ فهو منقطع ، لم يسمع محمد من البراء شيئاً»[٢] .

٢ ـ يُعتبر حديثُه إذا روى عنه الثِّقات :

أطلقَ ابنُ حِبَّان هذا المصطلح على أحدَ عشرَ راوياً[٣] كان أربعة[٤] منهم ثقات عند غيره من الحفّاظ ، وخمسة من مرتبة (صدوق) عند الحفّاظ ، وإن كان قد وصَفَهم بالخطأ والوهم والاختلاط .

وقال الحافظ عن واحد[٥] منهم : «مجهول» وعن آخر[٦] : «ليِّن الحديث» .

بيدَ أنَّ مما ينبغي ذِكره : هو أنَّ كلّ هؤلاء الرواة فيهم كلام ، وكثيرٌ منه من قِبَل الرواة عنهم . وحتى الذين قال عنهم الحافظ : ثقات ، نقل هو لبعض الأئمة فيهم كلاماً . وهذا يعني أنَّ ابن حِبَّان متشدّدٌ دقيقٌ في تتبّع أحوال الرواة ، فالثقة إذا كان له أوهام ، أو أخطأ ، أو أُخطئ عليه ؛ يجعله في مرتبة (الاختبار) التي هي أعلى مراتب الاعتبار . حتى إذا ميّز الخطأ ؛ احتجّ بالصواب الباقي .

غير أنَّ مما يلاحَظ : أنَّ رجلين من رجال المصطلح ليسوا في مرتبة الاحتجاج ، فكيف أطلق عليهما ابن حِبَّان ما وَصَفَ به المحتجَّ بهم؟

أمّا ضُبَارة بن عبد الله الشَّامي ، فقد قال فيه ابنُ القطَّان الفاسي : أخاف أن يكون ـ هو

---

(١) (٦٩٣) .

(٢) (٦٩٤) .

(٣) (٦٩٦ ـ ٧٠٦) .

(٤) (٧٠٢ ـ ٦٠٧) .

(٥) (٦٩٦) .

(٦) (٦٩٨) .

وضبارة بن مالك ـ واحداً ؛ اضطرب بقيّة فيه . وقال الحافظ : «وقيل : هم ثلاثة» . وذَكَرَهما ابن عَدي في «كامله» ونصَّ على أنه لا يروي عنهما غير بقيّة ، وبقيّة ترجمه ابن حِبَّان في «المجروحين»(١) وبيَّن حالَه .

ولو سلَّمنا بأنَّ ضبارة مجهول ـ كما قال الحافظ وأومأ ابنُ عدي ؛ فإنَّ ابن حِبَّان لم يحكم بجواز الاحتجاج بالرَّجل ، وإنما تمشَّى مع قاعدته .

فضُبارة هذا روى عن دويد بن نافع(٢) ودويد عنده ثقة . قال عنه في «الثِّقات» : مستقيم الحديث إذا كان دونه ثقة .

وروى عن ضبارةَ بقيةُ بن الوليد ، وهو ثقة على ضَعْفٍ فيه ، فقد خرَّج له مسلم في «صحيحه» وعلّق له البخاري .

وحيث إنَّ بقيّة فيه كلام ، فقد احترز ابنُ حِبَّان في ضبارة هذا ، فقال : يُعتبر بحديثه إذا روى عنه الثِّقات .

أضِفْ إلى هذا ؛ أنَّ ابنَ حِبَّان نصَّ على الاعتبار بحديثه ، وليس على الاحتجاج وهذا مسلَّم ، فالمجهول إذا تُوبع على حديثه ؛ قُبل ، وقد قدَّمت الكلام على ذلك(٣) .

وأمّا عبد الله بن عثمان الخراساني ، فقد قال فيه الحافظ : ليِّن الحديث ، وهذا يعني ـ عنده ـ أنّه لم يتابَع على حديثه . مع أنّه لم ينقل في الرجل إلاَّ قول أبي حاتم الرازي أنه سمع منه بالرَّمْلَة ، وهو أصلح حالاً من أبي طاهر المقدسي ، وكان أبو طاهر يكذب . وقال فيه أبو حاتم : صالح !

ونقل الحافظُ كلام ابن حِبَّان أيضاً ، فقد يكون له بعضُ أحاديث لم يتابَع عليها ولكنه يُقبل حديثه حيث يتابَع . وحيثما كانت حجّة الحافظ ؛ فإنَّ الرجل من شيوخ

(١) المجروحين (١ : ٢٠٠ ـ ٢٠٢) وانظر ترجمته (٦٩٦) .

(٢) ترتيب الثقات للهيثمي (١ : ١٢٥ : أ) . .

(٣) تقدم الكلام على المجهول في فصلٍ كاملٍ من الباب السادس ، كما ذكرت بعض الأقوال في مبحث الثقة من الباب الثامن .

مشايخ ابن حِبّان، وقد جعله في مرتبة الاعتبار، فيُقبل منه قوله، بل يدلّ قوله على شدّة تحرّيه وتمحيصه[١].

ولا يخفى أنّ عبارةَ ابن حِبّان شملَت رواة على مراتب شتّى، فيجب معرفة أقوال غيره في الرجل، ليتميّز مَن يكون في مرتبة الاختبار، ممن يكون في مراتب الاعتبار الدنيا.

وثمرة ذلك: أنَّ من يكون في مرتبة الاختبار من الصَّدوقين والثِّقات، فإنه بالمتابعة يرتفع إلى درجة الصحيح، بينما مَن كان في مراتب الاعتبار الدُّنيا، شأنه أن يكون حديثه حسناً لغيره؛ ولو كثُرت متابعات أمثاله له.

كما أنّ رجال مرتبة الاختبار يُحتجُّ بحديثهم منفردين، بعد معرفة ما أخطأوا فيه ولا يمكن أن يحتجَّ برجال مرتبة الاعتبار حتى مع وجود متابعٍ أو شاهدٍ.

وليس غريباً ـ بعدما تقدم ـ أن يُخرِّج ابنُ حِبَّان عن أصحاب هذه المرتبة، شريطة اختبار روايات الثِّقات، واعتبار روايات المتكلَّم فيهم.

وقد وجدتُ ابن حِبَّان خرَّج في «صحيحه» عن رجلين[٢] من هؤلاء؛ أحدهما قال فيه ابن حجر: صدوق ربّما وَهِم. وقد ذكَرَه ابنُ حِبَّان في «المجروحين» ـ أيضاً ـ وقال فيه هناك: «لا يجوز الاحتجاج بما خالف الثِّقات، فإنِ اعتبرَ معتبرٌ بحديثه الذي لم يخالف فيه الأثبات؛ فحَسَن».

والثاني قال فيه ابن حجر: ليِّن الحديث.

وقد خرَّج لأحدهما سبعة[٣] أحاديث، وللثاني حديثاً[٤]. سأُخرِّج منها عدّة أحاديث عسى أن يتوضَّح منها منهج ابن حِبَّان فيمن يخرّج له من أصحاب مرتبة الاعتبار!!

١ ـ أخرج ابنُ حِبَّان في «صحيحه» من حديث الأوزاعي، قال: حدثني عبدالواحد ابن قيس: حدثني عروة بن الزبير: حدثني كُرْز الخزاعي، قال: قال أعرابي: يا رسول الله

---

(١) (٦٩٨).

(٢) (٧٠٢، ٨١٠، ٢٣٦٠).

(٣) (٧٠٢) والموارد (٥٣، ١٠٧، ٦٥٤).

(٤) (٧٠١) وانظر الموارد (١٨٧٠).

هل للإسلام من منتهى؟ قال : «نعم ، مَن يُرِدِ اللهُ به خيراً مِن عَرَبٍ أو عَجَم ؛ أدخله عليهم» . قال : ثمّ ماذا يا رسول الله؟ قال : (ثمّ تقع فتنٌ كالظُّلَم) . قال : كلاّ ـ والله ـ يا رسول الله . قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : (بلى . والذي نفسي بيده ، لتعودنّ فيها أساود صُبّاً ؛ يضرب بعضُكم رقابَ بعض ، فخير النّاس يومئذ : مؤمنٌ معتزلٌ في شِعب من الشِّعاب ؛ يتقي الله ، ويَذَرُ الناسَ من شرّه)[1] ا . هـ .

وأخرجه الإمام أحمد من حديث الأوزاعي ، عن عبد الواحد بن قيس . وأخرجه البيهقي من هذه الطريق أيضاً .

وعبد الواحد بن قيس ممن قال فيهم ابن حِبّان (٢٣٦٠) : «يُعتبر بحديثه الذي لم يخالف فيه الأثبات» فكيف تيقّن ابنُ حِبّان أنه قد حفظَ الحديث ، ولم يُخالف الثِّقات .

إنَّ الذي ينبغي تقريرُه ـ هنا ـ هو أنَّ أحاديث الفتن كثيرة ، فللحديث شواهد كثيرة أخرج منها ابن حِبّان في «صحيحه» عدداً لا بأس به ، وكلّها تشهد لحديث كُرز بمعناه[2] .

وهذا وحده كافٍ في تقوية الحديث عند سائر المحدّثين !

بيدَ أنني وجدتُ متابعةً غايةً في الصّحة ، فقد أخرج الإمام أحمد[3] ـ عالياً ـ عن سفيان الثوري ، عن الزهري ، عن عروة ، عن كُرْز بن علقمة الخزاعي[4] به مثله . وهذا حديث على شرط الشيخين ـ خلا كرز ـ فإنّهما لم يُخرِّجا حديثه .

ولعلّك تقول : فلِمَ عَدَلَ ابنُ حِبّان عن إخراج الحديث بهذا الإسناد العالي ، إلى إخراجه عن رجل ترجَمَهُ في «المجروحين» وعدَّه ممن لا يُحتجّ بحديثه؟

قلت : لم أقفْ على تفسير ابن حِبّان لما فعل ، ولكنني أتلمّس ذلك من صنيعه فأقول : قد يكون إخراجه حديث كرز عن طريق عبد الواحد ، لإثبات أنّ الرَّجل ممن

---

(١) الإحسان (٥٩٥٦) والموارد رقم (١٧٨٠) وأخرجه أحمد في المسند (٣ : ٤٧٧) والبيهقي في دلائل النبوة (٦ : ٥٢٩) وذكر أحاديث عديدة عند البخاري ومسلم ؛ تشهد لمعناه .

(٢) انظر الموارد (١٨٦٢ ـ ١٨٦٩) ودلائل النبوة (٦ : ٥٢٦ ـ ٥٢٩) .

(٣) المسند (٣ : ٤٧٧) .

(٤) انظر ترجمة كرز في أسد الغابة (٤ : ١٦٩) والإصابة (٣ : ٢٩١) .

يُعتبر بحديثه إذا تُوبع ، وما دام أخرج له في «صحيحه» فليُعْلَمَ أنَّ للحديث متابعاً أو شاهداً ، فلا يُرَدُّ حديث عبد الواحد لمجرد كلام بعض الحفّاظ فيه .

وقد يكون أخرجه من هذا الطريق ؛ لأنه لم يروه ـ عالياً ـ من الطريق الأخرى عن أحمد . وقد يكون لم يروه من طريق أحمد عن الثوري ؛ لأن الثوري مدلّس وقد عنعنه وهذا ما يترجّح لدي .

على أنّ الثوري قد تابعه معمر ، عن الزهري ، عن عروة به مثله[1] .

غير أنّ بين أحمد وكُرْز ستةَ رواة من هذا الطريق ، ومن طريق الثوري أربعة رجال . . هذه كلّها احتمالات وهي معقولة ومقبولة . كما أنّ إخراجه من طريق الثوري مقبول على شرطه ، إذ هو نصّ على أنّه قد يخرّج رواية المدلِّس بالعنعنة ؛ إذا صحَّتْ من طريق آخر .

والذي يعنينا : هو أنَّ للحديث متابِعاً عالياً ؛ هو الزهري . كما للحديث شواهد .

٢ ـ وأخرج ابنُ حِبَّان لعمرو بن أبي عمرو ـ ميسرة مولى المطَّلب بن عبد الله بن حَنْطَب ـ أحاديث عديدة سأخرّج الأول منها ؛ لنرى كيف خرّجَ له ابن حِبَّان :

أخرج من طريق أبي عامر العَقَدي : حدثنا زهير بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ، قال : (لعنَ اللهُ مَن ذَبَحَ لغير الله ، ولعنَ الله مَن غيَّر تُخوم الأرض ، ولعنَ الله مَن كَمَه[2] أعمى عن السبيل ولعن الله من سبَّ والديه ، ولعنَ اللهُ مَن تولّى غير مواليه ، ولعنَ الله مَن عَمِلَ عَمَلَ قوم لوط) . قالها ثلاثاً في عمل قوم لوط[3] .

والحديث أخرجه أحمد من حديث عبد الرحمن بن مهدي ، عن زهير ، عن عمرو ابن أبي عمرو ، عن عِكْرِمة به مثله[4] .

---

(١) المسند (٣ : ٤٧٧) .

(٢) الكَمَه : العمى يولَدُ به الإنسان ، والمقصود : ملعونٌ مَن أضلّ الأعمى عن الطريق الصحيح ليتأذّى ، أو ليُهزأ به ، كما يفعل بعضُ السفهاء بالعُميان . انظر القاموس (كمه) (ص : ١٥٢٩) والنهاية لابن الأثير (٤ : ١٧٥) .

(٣) الإحسان (٤٤١٧) والموارد رقم (٥٣) .

(٤) مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ، رقم (٢٨١٧) .

وأخرجه من حديث محمد بن سلمة بن محمد بن إسحاق ، عن عمرو ، عن عكرمة بأخصر منه[١] .

فلعلّك تلاحظ أنَّ طريقَ ابن حِبَّان وطريقَيْ أحمد ؛ كلّها تدور على عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . ولم أستطع ـ في عُجالتي هذه ـ أن أقف على متابع لعمرو عن عكرمة ، وظنّي لو وُجد لأودَعَهُ أحمد في «مسنده» فكيف عَرَفَ ابنُ حِبَّان أنَّ الرجل حَفِظ؟

إنّ ابنَ حِبَّان قال في الرجل (٧٠٢) : «ربما أخطأ ، يُعتبرحديثه من رواية الثّقات عنه» . فما يدرينا أنه لم يخطئ في هذا الحديث؟ وَهَبْ أنَّ حديثَه هذا من رواية الثّقات ـ وهو كذلك ـ فإنَّ ابنَ حِبَّان لم يقُل : يُحتجّ به من رواية الثّقات ، وإنَّما قال : يُعتبر حديثه .

والاعتبار ـ كما قدمت ـ هو البحث عن متابعة أو شاهد .

والمتابعة مفقودة ـ فيما بين يديّ ـ فهل من شاهد؟ اللّهم نعم :

أخرج الإمام أحمد ، ومسلم ، والنَّسائي ، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند من حديث عامر بن واثلة قال : سألَ رجلٌ علياً : هل كان رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يُسِرُّ إليك بشيء دون الناس؟ فغَضِبَ عليّ حتى احمرَّ وجهه ، وقال : ما كان يُسِرُّ إليّ شيئاً دون النّاس ، غير أنه حدثني بأربع كلمات ؛ وأنا وهو في البيت ، فقال : (لعن الله من لعن والده ، ولعنَ الله من ذبح لغير الله ، ولعنَ الله من آوى مُحْدِثاً ، ولعن الله من غيَّر منار الأرض)[٢] .

فهذا الشاهد دلّ على أنّ الرجل قد حفظ ، ولذا فقد أخرج ابنُ حِبَّان حديثه .

يتبيَّن مما سبق أنَّ ابن حِبَّان ينتقي أحاديث رجال «صحيحه» ويخرّج ـ ما أمكنه ـ طرقاً ليست في «الصحيحين» ـ وهي صحيحة ـ ليكون لصحيحه قيمة إضافية ، وإلا غدا عملياً نسخة أخرى لما في «الصحيحين» . والله أعلم .

---

(١) مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ، رقم (١٨٧٥) .

(٢) مسند أحمد بتحقيق شاكر ، رقم (٩٥٤ ، ١٢٩٧ ، ١٣٠٦) وزيادة عبد الله في رقمي (٨٥٥ ، ٨٥٨) ومسلم في الأضاحي ، باب تحريم (الذبح لغير الله رقم (١٩٧٨) الأحاديث (٤٣ ـ ٤٥) والنَّسائي في الضحايا ، باب من ذبح لغير الله (٧ : ٢٠٤) والبغوي في شرح السنة (١١ : ٢٢٦) من طريق مسلم .

٣ ـ يُعتبر حديثه إذا روى عن الثِّقات :

إنَّ الراوي إذا لم يحدّث إلاَّ عن الضُّعفاء والمتروكين ؛ لا يستحقّ الروايةَ عنه ، عند ابن حِبَّان ـ كما تقدّم ـ ولو كان معروفَ العين ، وروى عنه الثِّقات .

لكن قد يروي المحدّث عن رواة ثقات ، ورواة ضعفاء ، فإذا كان المحدِّث صدوقاً في نفسه ، عُرفت له أحاديث مستقيمة من روايته عن الثِّقات ؛ فإنَّ علينا تجنُّبَ ما روى عن الضّعفاء جملة ، أو رووا عنه ؛ لأنَّ الخطأ إنما أتاه مِن قِبَلهم .

قال في ترجمة سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل : «يُعتبرحديثه إذا روى عن الثِّقات المشاهير ، فأما روايته عن الضّعفاء والمجاهيل ، ففيها مناكير كثيرة ، لا اعتبار بها .

وإنما يقع السَّبر في الأخبار والاعتبار بالآثار برواية الثِّقات العدول ، دون الضعفاء والمجاهيل»[١] .

وقال في ترجمة أحمد بن علي الأفطح : «يروي عن يحيى بن زَهْدَم ، عن أبيه عن العرس بن عميرة بنسخة مقلوبة ، البليّة فيها مِن يحيى بن زهدم . وأمّا هو في نفسه فصدوقٌ إذا حدَّث عن الثِّقات»[٢] .

وقد أطلق ابنُ حِبَّان هذا المصطلح على أحد عشر رَجلاً[٣] لم أجده روى إلاَّ عن واحد[٤] منهم ، فقد روى عنه خمسةً وعشرين حديثاً (مما في الموارد) مع أنه قال فيه : «يخطئ ، يُعتبر حديثه إذا روى عن الثِّقات المشاهير ، فأمّا روايته عن المجاهيل ، ففيها مناكير» . ولم أجد في واحد من هؤلاء كلاماً يحطُّه عن درجة الاعتبار .

٤ ـ يُعتبر حديثُه من غير روايته عن فلان :

كثيراً ما يكون الرَّجل ثقة ، وهو ضعيف في أحد شيوخه ، إمّا لكونه لم يعرف حديثه تمام المعرفة ؛ لقلّة ملازمته إياه ، وخاصة إذا كان شيخُه كثيرَ الحديث ، أو لكونه

(١) (٧١٠) الثقات (٨ : ٢٧٨) .

(٢) (٧٠٥) الثقات (٨ : ٥٠) .

(٣) (٦٩٨ ـ ٧١٧) .

(٤) (٧٠٩) وانظر الموارد (١٥٧ ، ١٧٦ ، ٢٢٧) .

كان صغيراً حين لقي هذا الشّيخ ، وغير هذا .

أو يكون شيخ من مشايخه ضعيفاً أو مدلّساً ، فيقع الضَّعف في حديثه إذا روى عن شيخه الضَّعيف هذا ، أو يتحمّل هو تبعة تدليس شيخه .

غيرَ أنّ كبار النُّقّاد تنبَّهوا إلى مثل هذا حين سَبَروا أحاديث الرواة .

على أنَّ الشّيخ الذي يروي عن الضُّعفاء ، يُحتمل أن يكون قد وَهِم عليهم أيضاً . ولهذا كان ابنُ حِبَّان دقيقاً في ترجمته هذه وأمثالها ، فلم يقُلْ : يُحتجّ به؟ . وإنما قال : يُعتبر به .

وقد أطلق ابنُ حِبَّان هذا المصطلح على ثمانية عَشَرَ راوياً[١] كلّهم في درجة الاختبار والاعتبار ، ما عدا رجلين . كان كلام الحفاظ في أحدهما عكس موافقاً ابنَ حِبَّان ، بينما الآخر كذَّبه الدارقطني .

فابنُ حِبَّان قد جَعَلَ الهيّاج بن بسطام الحنظلي ممن يروي المعضلات ، وجعل ابنه في مرتبة الاعتبار[٢] فقد ترجمَ الهيّاج في «المجروحين» فقال : فهو ساقط الاحتجاج به . وإن اعتبر به معتبر أرجو ألاَّ يجرح في فعله ذلك» . وقال النَّسائي[٣] عن الهيّاج : ضعيف . بينما لم يترجم لخالد في «الضُّعفاء» .

وكلام الحاكم في الهيّاج لم أقفْ عليه في «المستدرك» ولا في «سؤالاته» ولا في مقدمة «المدخل» حيث يترجم للضُّعفاء الذين لا تُقبل روايتهم .

ولو صحَّ هذا القول من الحاكم ، فهو معارَضٌ بقول مَن هو أعرف منه بخالد وأبيه ، وأقدم عهداً ، ثم إنّ النَّسائيّ وابن حِبَّان أعرف بهذه الصّنعة من الحاكم ، ومن يحيى الهروي .

وعبد الرحيم بن هارون النّسائي ؛ قال فيه ابن حِبَّان : يُعتبر حديثه إذا روى عن الثِّقات من كتابه ، فإنَّ فيما حدث من غير كتابه بعضَ المناكير .

وقال أبو حاتم : مجهول لا أعرفه . وأبو حاتم يجهِّل كل من لا يعرفه ، فهو مجهول عنده ، وليس على الإطلاق . . وقد خرّج له الترمذي حديثاً ، وقال : حسَن غريب لا

---

(١) (٧٢٦ - ٧٤٣) .

(٢) (٧٢٦) .

(٣) ضعفاء النسائي (٦٤٢) .

نعرفه إلاَّ من هذا الوجه ، تفرّد به عبد الرحيم .

وقال الدارقطني : متروكٌ يكذب ، واسطي إن شاء الله ، وكان ببغداد .

ونحن إذا وافقنا الترمذي على قوله : «تفرد به» وعلى قول ابن عَديّ بأنه روى مناكير ، وعلى قول الحافظ : «ضعيف» غير أننا لا نوافق على قول الدارقطني بأنه متروك يكذب . ولا يخفى أنَّ أهل الحديث قد يُطلقون الكذب على الراوي إذا وجدوا له مناكير وإلاَّ فإن الدارقطني لم يتحقّق عينه تماماً ، وهو متقدِّم قرابة مائتي سنة عنه ، وليس للمتقدّمين فيه كلام ، فكيف عرف أنه يكذب؟ .

لهذا كله ؛ نرجِّح قول ابن حِبَّان ، وأن الرَّجل في مرتبة الاعتبار ، فإذا توبع على أحاديثه التي ليست بمناكير ؛ قَبِلنا حديثه .

وقد خرّج ابن حِبَّان في «صحيحه» عن رجلين من رواة هذا المصطلح . لكلٍّ واحدٍ منهما حديثاً واحداً ، مع أن سفيان بن حسين قد ترجَمَه في «المجروحين»[(١)] .

وحديث سفيان بن حسين أخرجه في «صحيحه» من حديث عبّاد بن العوّام ، عن سفيان بن حسين ، عن يونس بن عبيد ، عن عطاء ، عن جابر قال : (نهى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عن الثنيّا إلاَّ أن تعلم)[(٢)] . والثنيّا : هي أن يستثني من المبيع شيئاً مجهولاً . وقيل غير ذلك[(٣)] .

وأخرجه الترمذي من حديث عبّاد عن سفيان بمثل إسناده عن جابر قال : (نهى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، والثنيّا إلاَّ أن تُعلم) . وقال الترمذي : هذا حديث حسَن صحيح غريب من هذا الوجه ، من حديث يونس بن عبيد عن عطاء ، عن جابر .

وأخرجه من حديث عبد الوهاب الثقفيّ ، عن أيوب ، عن أبي الزبير ، عن جابر بلفظ :

---

(١) المجروحين (١ : ٣٥٨) .

(٢) الموارد (١١١٤) ومسلم في البيوع (١٥٣٦) حديث (٨٥) والترمذي في البيوع رقم (١٢٩٠) و(١٣١٣) والنَّسائي في البيوع باب النهي عن بيع الثنيا حتى تعلم (٧ : ٢٦٠) .

(٣) انظر جامع الأصول (١ : ٤٧٨ - ٤٨١) في تفسير ما ورد من ألفاظ غريبة ، وما شئت من كتب الغريب .

(نهى عن المحاقلة، والمزابنة، والمخابرة، والمعاومة، ورخَّص في العَرايا) وقال: حسَن صحيح.

فكأنّه يشير إلى أنّ زيادة الثنيّا غريبة من حديث يونس بن عبيد، تفرَّد بها عنه سفيان بن حسين.

بيدَ أنّ الإمام مسلماً خرّج لفظ (الثنيّا) من حديث أيوب، عن أبي الزُّبَيْرِ، وخرَّج النَّسائي حديث سفيان بن حسين، عن يونس بمثل لفظ الترمذي، كما خرّج حديث أيوب بمثل لفظ مسلم. فدلَّ على أنَّ حديثَ سفيان صحيحٌ متابَعٌ، وإن كانت المتابعة قاصرة.

هذا يعني أنها غرابة نسبية، وهي لا تضرّ، وبهذا تحقّق لدينا أنَّ سفيان حَفِظ.

وأخرج لعبد الرحمن بن عطاء في «صحيحه»[1] حديثاً واحداً من طريق حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن عطاء، عن محمد بن جابر بن عبد الله، عن أبيه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: (مَن أخافَ أهلَ المدينة؛ أخافه الله).

أمّا حديث جابر هذا، فقد أشار إليه الحافظ في «الفتح» فقال:

«وروى النسائي من حديث السائب بن خلاد - رفعه -: (من أخاف أهل المدينة ظالماً لهم؛ أخافه الله، وكانت عليه لعنة الله...) الحديث[2]. ولابن حِبّان نحوه عن جابر»[3].

قلت: أما حديث السائب بن خَلاّد، فلم أجده عند النَّسائي في «المجْتَبى» وقال المِزّي: «أخرجه النسائي في الحج»[4].

قلت: بعد طباعة السنن الكبرى وُجدَ الحديث فيها برقم (٤٢٦٦) والمزّي يُحيلُ إليها وإلى المُجتبى معاً بعزوه إلى النسائي.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند»[5] من طريق عن السائب بن خلاد، يُنميه إلى النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وهو شاهدٌ قوي لحديث جابر.

وأمّا حديث جابر هذا؛ فقد أخرجه أحمد في «المسند»[6] من حديث محمد بن

(١) الإحسان (٣٧٣٨) والموارد (١٠٣٩).
(٢) سنن النسائي الكبرى (٤٢٦٦).
(٣) فتح الباري (٤ : ٩٤) وأخرج حديثاً يصلح شاهداً بالمعنى لحديث جابر.
(٤) تحفة الأشراف للمزي (٣ : ٣٥٥).
(٥) المسند (٤ : ٥٥ - ٥٦).
(٦) ما سبق (٣ : ٣٥٤، ٣٩٣) وفضائل الصحابة رقم (١٤٢١).

مُطَرّف عن زيد بن أسلم ، عن جابر بأتمّ من لفظه عند ابن حِبَّان . وأخرجه أحمد في فضائل الصحابة من حديث محمد بن جابر عن أبيه ، بمعناه .

فعبد الرحمن بن عطاء قد تابعه محمد بن مطرف ، وهو ثقة خرّج له الجماعة[١] كما تابع زيدُ بن أسلم[٢] ـ وهو ثقة عالم ـ محمدَ بن جابر عن أبيه ، وتلك متابعة قوية .

فضلاً عن الشاهد الذي أخرجه أحمد ، والنسائي ـ في «الكبرى» ـ من حديث السائب بن خلاد[٣] .

أقول : مما سبق يتّضح أَنَّ ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ لا يخرِّج لرجال مرتبة الاعتبار إلاَّ ما توبعوا عليه من أحاديثهم ، أو كانت لهذه الأحاديث شواهد .

٥ ـ يُعتبر حديثه من غير رواية فلان عنه :

أطلق ابن حِبَّان هذا المصطلح على ثمانية وأربعين راوياً[٤] كما أطلق مصطلح : (لا يُعتبر حديثه من رواية فلان عنه) على أربعة[٥] رواة ، ومصطلح (يُتّقى حديثه من رواية فلان عنه) على خمسة[٦] رواة في كتاب «الثِّقات» وراويَين في «المجروحين» وسأتناول هذه المصطلحات الثلاثة بدراسة واحدة ؛ لأنَّ مقصود ابن حِبَّان واحد فيها ؛ كما تبيَّن لي :

والجامع المشترك بين هذه المصطلحات الثلاثة ؛ أنَّ فلاناً الذي يُعتبر حديث الراوي من غير روايته عنه ، أو لا يُعتبر حديثه من جهته ، أو يُتَّقى ما يرويه هذا الفلان عنه ؛ ضعيف ، فيُخشى أن يلحق الضَّعف بالراوي الذي (يُعتبر حديثه) من الراوي الضَّعيف عنه ، وحيث إنَّ تمييز الخطأ من الصواب قد يكون عسيراً جداً ؛ إلاَّ على كبار النُّقّاد

---

(١) التقريب (٢ : ٢٠٨) .

(٢) ما سبق (١ : ٢٧٢) .

(٣) وللحديث شاهد آخر من حديث معقل بن يسار . أخرجه ابن عدي في الكامل (٥ : ١٩٦٩) إلا أنّ فيه عبد السلام بن أبي الجنوب ، قال فيه ابن عدي : بعض ما يرويه لا يتابَع عليه .

(٤) (٧٤٤ ـ ٧٨٩ ، ٨٠٤ ، ١٩١٣ ، ٢٥٠٧ ، ٣٨٤٥) .

(٥) (٧٩٠ ـ ٧٩٣ ، ١٧٧١) .

(٦) (٧٩٨ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٢٥٠٧ ، ٢٩٠٧) .

فالاحتياط أنّ نردَّ حديث الرَّجل المعتبَر به ـ إذا كان من رواية الضُّعفاء عنه ، أو من روايته عن الضُّعفاء كما تقدم ـ ثمّ نعتبر مروياته بروايات الثِّقات .

وقد كان الرواة الذين يُجتنب حديث المعتبَر بهم من جهتهم ، كلّهم من رجاله في «المجروحين» ؛ إلاَّ محمد بن عبد الله بن مهاجر الشُّعَيْثيّ ، فإنه قال في ترجمة والده[1] : «يُعتبر بحديثه من غير رواية ابنه محمد عنه» . وترجمَ لمحمد في «الثِّقات» . ولم يذكره بأدنى جرح ، كما لم يترجم له في «المجروحين» .

وفي ترجمة عقبة بن علقمة البيروتي[2] فقد قال : «يُعتبر حديثه من غير رواية ابنه محمد بن علقمة عنه ؛ لأنَّ محمداً كان يُدخل عليه الحديث ، ويجيب فيه» .

ولم يترجم لمحمد هذا في «المجروحين» ولا في «الثِّقات» ورواه ابن حِبَّان في هذه المصطلحات الثلاثة ، ولم يترجم منهم في «المجروحين» إلا علي بن موسى الرضا[3] فقد ترجَمَه في «الثِّقات» قائلاً : «مِن سادات أهل البيت وعقلائهم ، وجلّة أهل البيت ونبلائهم ، يجب أن يُعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته ، وأبي الصلت خاصة ، فإنّ الأخبار التي رُويت عنه ، وفيها البواطيل ، إنّما الذنب فيها لأبي الصلت وأولاده وشيعته ، لأنه أجَلُّ في نفسه من أن يكذب» .

بينما ترجَمَه في «المجروحين» وقال : يروي عن أبيه العجائب ، كان يَهِمُ ويخطئ؟

وهذا مِن عجائب ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ فإنه هو قد قرَّرَ في «الثِّقات» أنَّ الذَّنب فيها لغيره ، فما باله هنا ينعَتُه بالوَهم والخطأ ، ويلحق التَّبِعَة به؟! . قال الحافظ : «صدوق والخلل ممن روى عنه» . والأغرب من هذا أنه ترجم لعمرو بن مالك النُّكْرِي[4] في «الثِّقات» وقال : «يُعتبر حديثه من غير رواية ابنه يحيى بن عمرو عنه» .

وترجمَ ليحيى في «المجروحين» وقال : «كان منكر الرواية عن أبيه ، ويُحتمل أن يكون السبب منه ، أو من أبيه ، أو منهما معاً . ولا نستحلُّ أن نطلقَ الجَرْحَ على مسلم قبل

---

(١) (٧٦٢) .

(٢) (٧٦٨ ، ١٩٤٢) .

(٣) (٤٩٨ ، ٧٧٢ ، ١٥٢٨) .

(٤) (٧٧٥) .

الاتّضاح ، بل الواجب تنكُّب كلّ رواية يرويها عن أبيه ، لما فيها من مخالفة الثِّقات والموجود من الأشياء المعضلات ، فيكون هو وأبوه ـ جميعاً ـ مَتروكَيْن ، من غير أن يُطلق وَضعُها على أحدهما ، ولا يعرّيهما عن ذلك ؛ لأنَّ هذا شيءٌ قريب من الشُّبهة . على أنَّ حماد بن زيد كان يرمي يحيى بن عمرو بالكذب) .

أقول : وحمّاد بن زيد عصري يحيى !!

وغاية العجب أنه بعد حُكمه على عمرو بن مالك وولده يحيى بالتَّرك ، خرَّج للأب أحاديث في «صحيحه»[١] . . لكنْ من غير رواية ابنه عنه .

فتخريجه حديثَه من غير رواية ابنه عنه ؛ منسجم مع ما قرره في «الثِّقات» فَلِمَ عَدَلَ عن ذلك في «المجروحين» . .؟!

وأصحابُ هذه المصطلحات لم يُكثر ابن حِبَّان من التخريج عنهم ، فلم يخرّج إلاَّ عن خمسة منهم[٢] . ولم يخرّج شيئاً من رواياتهم عمّن شرط إبعادهم ، فكان ملتزماً بشرطه في هذا .

ومما يحسُن التنبيه عليه أنَّ رواة هذه المصطلحات لم يكونوا في درجة واحدة ، فمنهم مَن يرقى إلى درجة الاختبار ـ أعلى مرتبة الاعتبار ـ ومنهم مَن ينزل إلى أدناها . ومِن خلال الاستقراء تبيَّن أنَّ فيهم الثقة[٣] والصدوق[٤] ومَن ليس به بأس[٥] كما وُجد فيهم المجهول[٦] والمستور[٧] والمقبول[٨] ومن ليس بقوي[٩] والمقارب الحديث[١٠] ومَن روى المناكير[١١]

(١) الموارد (١٤٢٣ ، ١٧٤٩) .
(٢) (٧٧٥ ، ٧٨٨ ، ٧٩٠ ، ٨٠١) .
(٣) (٧٥٣ ، ٧٦٧ ، ٧٧٦ ، ٧٨٤ ، ٨٠٢ ، ٣٠٠١) .
(٤) (٤٨٩ ، ٧٥٩ ، ٧٦٨ ، ٧٧٥ ، ٧٧٧ ، ٧٨١ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠١) .
(٥) (٧٦٥ ، ٧٦٩ ، ٧٨٦ ، ٢٨٩٨) .
(٦) (٧٤٧ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٦٤ ، ٧٧٣) .
(٧) (٧٥١ ، ٧٥٧ ، ٧٦١ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٩٣) .
(٨) (٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٨٦) .
(٩) (٧٥٢) .
(١٠) (٧٤٥) .
(١١) (٧٤٤ ، ٧٨٠) .

والضّعيف[(١)] وليِّن الحديث[(٢)] ومَن لم نجد فيه كلاماً أكثر مما ذكره ابن حبّان[(٣)] . ولا يخفى أنّ هؤلاء كلَّهم يُعتبر بحديثهم ، وإن اختلفت مراتبُ اعتبارهم وتباينت الأحكامُ على أحاديثهم .

٦ ـ يُعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في خبره :

أطلقَ ابنُ حِبَّان هذا المصطلح على ستة[(٤)] رواة ، لم يخرّج عن واحد منهم في «صحيحه» كما لم يذكر واحداً منهم في «المجروحين» .

ولا يعني هذا أنّ هؤلاء فقط هم المدلّسون في نظر ابن حِبَّان ، فقد ترجم لجماهير الرواة المدلّسين . لكنَّ الذي اتَّضَحَ لي أنَّ في هؤلاء الرواة ضعفاً يزيده التّدليس شناعة ! ولذلك ذَكَرَهُم ، ونبَّه على أهمِّ ما يمكن أن يُجهل من أحوالهم ، وقد اعتمد الحافظ على كلام ابن حِبَّان في طبقات المدلّسين ، فدلَّ على أنَّ ابن حِبَّان صرَّحَ بتدليسهم دون غيرهم ؛ لخفاء ذلك على كثيرين غيره . وسيأتي الكلام عن التّدليس ومراتبه ، ومذهب ابن حِبَّان فيه ؛ مقارَناً بمذاهب كبار النُّقّاد .

وليس فيهم سوى رجلين[(٥)] من رجال «التهذيب» . قال الحافظ في كل منهما : «مقبول» . وأغلب الباقين لا يوجد إضافات نقدية فيهم .

٧ ـ ألفاظ متفرقة في مرتبة الاعتبار :

إنّ ابن حِبَّان يعتبر الراوي الذي لم يروِ عنه إلاَّ راوٍ ضعيف مجهولاً ، والمجهولُ عنده لا يُعتبر بحديثه ، بَلْهَ الاحتجاج به ، بيدَ أنَّ مجهول الحال يُعتبر بحديثه كما تقدم في الباب السادس ، ولكن ؛ هل سليم بن عثمان الطائي مجهول الحال ، أو هو مجهول العين؟

قال في ترجمته : «روى عنه سليمان بن سلمة الخبائري الأعاجيبَ الكثيرة ، ولست أعرفه بعدالة ولا جَرْح ، ولا له راوٍ غير سليمان ، فإنْ وُجد له راوٍ غير سليمان بن سلمة اعتبر حديثه ، ويلزق به ما يتأهّله من جَرح أو عدالة»[(٦)] .

---

(١) (٧٤٦ ، ٧٤٨ ، ٧٥٠ ، ٧٦٠ ، ٧٧٤ ، ٧٨٨ ، ٧٩١ ، ٨٠٠) .
(٢) (٧٨٥) .
(٣) (٧٥٦ ، ٧٥٨ ، ٧٦٦ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٣ ، ٧٨٧ ، ٧٨٩ ، ٧٩٢) .
(٤) (٧١٨ ـ ٧٢٣) .
(٥) (٧٢١ ـ ٧٢٢) .
(٦) (١٦٤٧) .

قلت : إنّ كثيراً من المجاهيل لم يطلق عليهم أحدٌ الجرحَ أو العدالة ، فما معنى تخصيص هذا الرَّجل بالذكر ، واعتباره مجهول الحال ؛ مع أنَّ قاعدة ابن حِبَّان تقول : إنّ مَن لم يروِ عنه إلاَّ رجل ضعيف ؛ فهو ضعيف؟

يبدو لي ـ والله أعلم ـ أنّ الخبائري قد روى عن سُلَيم الطائي أحاديث مناكير كثيرة فخشية أن يعتبر أحدٌ بهذه الأحاديث إذا لم يجد مَن تكلّم بصاحبها ـ سليم ـ نَبَّهَ ابن حِبَّان على هذا ، كما نَبَّهَ على أنّ كل رواية يرويها الخبائري هذا ؛ لا وزن لها عن سليم أو غيره .

وقد نقلَ الحافظُ كلامَ ابن حِبَّان هذا ، ثم قال : له رواة غيره ؛ فتعيَّن توهينه . يعني إذا كان ابن حِبَّان يتوقّف في جَرح المجهول ، فهذا روى عنه غيرُ واحدٍ ، ووجد له مناكير فيُضعَّف بذلك .

وقال في ترجمة محمد بن إبراهيم بن خبيب الفزاري[١] : «لا يُعتبر بما انفرد من الإسناد» . والرَّجل قد روى له البخاري في «التاريخ» حديثه في رسالة سَمُرَة ، وأشار إليه في الجرح إشارة ، وسَكَتَا . ولم أجد إضافات على كلام ابن حِبَّان ، فالرَّجل أقلُّ أحواله أنه مجهول الحال . وإذا أتى مجهول الحال بحديث ، فإنه لا يُحتجُّ بحديثه ، كما أنه إذا سمَّى رواةً ، وانفرد بالرواية عنهم ؛ فإنّ روايته عنهم ، وتسميته إياهم ، كعَدَمِها . ولعلّ هذا الرَّجل لا يُعرف إلاَّ بهذا الحديث[٢] ولمعناه شواهد . فنبَّه على غرابة إسناده بل على نكارته . والله أعلم .

والراوي الصَّدوق إذا كان ممن يخطئ أو يَهِم وله كتاب ، فإنَّه إذا حدّث من كتابه وكان ضابطاً له ؛ احتُجَّ بحديثه ، أما إذا لم يحدّث من كتابه ؛ فإنه لا يحتجُّ به ؛ لأنه غير مأمون الغلط .

---

(١) (٢٣٦٠) .

(٢) عن سمرة بن جندب قال : (إنّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم كان يأمرنا أن نصلّي كل ليلة بعد المكتوبة ما قلَّ أو كثُر ، ونجعلها وتراً) . أخرجه البخاري من طريق مروان بن جعفر بإسناده في التاريخ الكبير (١ : ٢٦) وهي رواية أخرجها البزار . وأخرج نحواً منها هو والطبراني في الأوسط والكبير ، وقال الهيثمي (٢ : ٢٥٢) : إسناده ضعيف .

المبحثُ الثَّالثُ

الألفاظ المصرِّحة بالاعتبار في «المجروحين»

كنتُ قد صنَّفتُ رجالَ ابن حِبَّان في «المجروحين» على ثلاثة أقسام : المصطلحات والأسباب ، والأحكام .

أمَّا المصطلحات ، فقد عَنَيت بها الألفاظَ الدالَّة على مكانة الراوي في سُلَّم الجرح والتعديل عند ابن حِبَّان .

والأسباب : عنيت بها علَّة إطلاق هذا المصطلح على الراوي ، فهو قد يقول مثلاً : منكر الحديث جداً . فيقال له : ما علّة إطلاق هذا المصطلح؟ والجواب مثلاً : يروي عن عليٍّ ما لا يشبه حديثه . فسببُ كونهِ منكرَ الحديث : روايتُه أحاديث يخالف فيها الثِّقات أو ينفرد عنهم ، وليس هو ممن يُحتمل تفرُّده .

والأحكام : هي تقويمه للرَّجل من حيث الاحتجاج ، وعدمه .

فيزيد بن بلال الفزاري[1] قد قال فيه ما تقدم ذكره . وختم ترجمته بقوله : «لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثِّقات من حديثه ؛ فلا ضير» . فهذا هو الحُكم الذي حدَّد به ابنُ حِبَّان مرتبة الراوي في سُلَّم الجرح والتعديل . وإن كان الرَّجل منكر الحديث ، ويخالف الثِّقات فيما يرويه .

وكان مِن خُطّتي أن أدرسَ هذه الأقسام الثلاثة ؛ كل قسم في مبحث يخصّ ألفاظه ، بيدَ أنني وجدتُ هذا سيعكِّر عليَّ تقسيم مصطلحات ابن حِبَّان في الجرح والتعديل إلى ألفاظ تخصّ مرتبة الاحتجاج ، وأخرى تخص مرتبة الاعتبار ، وثالثة تخصّ مرتبة الترك . إذ بعض الألفاظ التي يطلقها أحياناً ؛ مثل (منكر الحديث) قد يحكم على صاحبها بالترك ، أو تحريم الرواية عنه ، وقد يحكم عليه بالتوقُّف في أمره ، وقد يحكم عليه بالاعتبار ، بل قد يخرّج حديثه في صحيحه إذا لم يخالف الثِّقات مثلاً .

لذا ؛ فضّلتُ دراسة أحكام مرتبة الاعتبار في هذا الفصل ، مع الإشارة إلى المصطلحات

---

(١) (٢٨١١) .

والأسباب التي تكون مقرونة معها ، حتى إذا وصلنا إلى دراسة تلك الألفاظ مفردة ؛ كان بين أيدينا فكرة عامة عن رأي ابن حِبَّان في المترجَمين من جهة ، ونكون قد أوضَحْنا أنَّ رجال ابن حِبَّان في «المجروحين» ليسوا كلهم على درجة واحدة في الضعف من جهة أخرى وهذا ما يشير إليه عنوان كتابه : (كتاب المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين) .

فالمحدِّثون يبقَوْن محدِّثين ، وإن لحقَهم جرحٌ ما .

والضعفاء هم رواةٌ لهم أحاديثُ قليلة ، والمتروكون قد يكونون مُكْثرين ، وقد يكونون مُقِلّين ، لكن الجامع بينهم هو عدم الاعتبار برواياتهم ، فضلاً عن الاحتجاج بهم .

١ ـ يُعتبر بحديثه إذا وافق الثِّقات :

أطلق الحافظ ابن حِبَّان هذا الحكم على ثلاثين[١] راوياً من كتاب «المجروحين» .

وكان قد ذكر ستة[٢] منهم في «الثِّقات» وخرَّج في «صحيحه» عن اثنين[٣] منهم . وكثُرَتْ المصطلحات والأسباب التي ذكرها مقرونة بهذا الحكم ، وإلَيْكَهَا : فمنها يخطئ[٤] يخطئ كثيراً[٥] فاحش الخطأ[٦] كثير الغلط[٧] ينفرد عن الثِّقات[٨] يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل[٩] صدوق اختلط[١٠] يخالف الثِّقات[١١] مغفّل لم يكن الحديث صناعته[١٢] ، كان يجيب في كلِّ ما يُسأل ، ويُدخَل عليه الحديث ؛ فيحدّث به[١٣]

---

(١) (٦٦١ ـ ٦٩١) .

(٢) (١٧٩٥ ، ٢٣٦٢ ، ٢٣٧٤ ، ٢٧١٥ ، ٢٧٣١) .

(٣) (٢٣٩١ ، ٢٧٣١) .

(٤) (٦٧٥ ، ١٤٨٨ ، ١٤٩١ ، ١٥٠٧ ، ٢٧٨٤) .

(٥) (٢٥٠٠ ، ٢٥٠٥) .

(٦) (٢٤٣٩ ، ٢٤٤٥) .

(٧) (٢٤٣٨) .

(٨) (٢٣٢٩ ، ٢٣٣٣ ، ٢٣٤٠ ، ٢٣٤٥ ، ٢٣٦٢ ، ٢٣٦٥ ، ٢٣٦٨ ، ٢٣٧١ ، ٢٣٧٤) .

(٩) (١٧٩٥) .

(١٠) (٢٥٥٧ ، ٢٥٦٦) .

(١١) (٢٣٩١) .

(١٢) (٢٥٨٤) .

(١٣) (١٨٨٥) .

يهم[1] منكر الحديث[2] منكر الحديث جداً[3] كان داعية إلى بدعته[4] يروي المقلوبات[5] يروى المناكير[6] .

وهذه المصطلحات والأسباب التي ذكرها ابن حِبَّان ها هنا ؛ يجمعها كلّها حُكم الاعتبارية إذا وافق الثِّقات . فماذا يعني هذا الحكم؟

تقدم[7] أنَّ ابنَ حِبَّان يفرِّق بين المخالفة والتفرّد والموافقة ، وموافقة الثِّقات عند ابن حِبَّان هي : «ما روى الراوي عن شيخ سمع منه جماعة من الثِّقات ، فأتى به على حَسَب ما أَتَوْا به عن شيخه؟!» .

وقد يتساءل امرؤٌ عن فائدة موافقة الثِّقات فيما رووا ؛ بالنسبة للراوي وبالنسبة للمروي .

والجواب على ذلك : أنَّ هذا الراوي قد نقل هذا الحديث أو الأحاديث ، وبروايته تلك دخل عالم المحدِّثين ، فموافقة ثقات المحدِّثين في كثير مما رووا ؛ تُبعدُ عنه تهمةَ الكَذب والدّسِّ على السنّة النبويّة . وهذا أمرٌ ليس بالقليل في حياة العالم أو الراوي وفائدته بالنسبة للمروي تَظهر في غرائب الحديث والأفراد ، فإذا تفرَّد ثقةٌ عن شيخه بحديث دون بقية أقرانه ، فإنَّ حديثه هذا يُعتبر غريباً فرداً ، فإذا توبع عن شيخه زالت الغرابة وزادَت الثقة بالحديث ، ولو كان المتابعُ ليس بالحافظ . وقُلْ مثل هذا بالنسبة للمتابعات القاصرة أيضاً . بل بالنسبة للشواهد !

بقي أن نشير إشارة سريعة إلى الرواة الذين ترجم[8] لهم في «الثِّقات» ثم أعاد ترجمتهم في «المجروحين» من رواة هذا المصطلح .

---

(١) (٢٤٠١) .

(٢) (٢٧٨٣ ، ٢٨٠٧ ، ٢٨٥٧) .

(٣) (٢٨١١) .

(٤) (٢٢٩١) .

(٥) (٢٨٠٧) .

(٦) (٢٧١٥ ، ٢٧٣١) .

(٧) تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل .

(٨) (١٧٩٥ ، ٢٣٢٩ ، ٢٣٤٥ ، ٢٧١٥ ، ٢٧٣١) .

١ ـ قال في عمر بن إبراهيم العَبْدي في كتاب «المجروحين» : ينفرِد عن قتادة بما لا يشبه حديثه . وقال في «الثِّقات» : يخطئ ويخالف . وقال الحافظ : صدوق ، في حديثه عن قتادة ضعف (٢٣٢٩) .

٢ ـ وقال في ترجمة عمر بن يزيد النصري الشامي في «المجروحين» : يقلبُ الأسانيد ويرفع المراسيل . وذكره في «الثِّقات» فقال : في روايته أشياء . . وقال دحيم : ثقة . وقال العقيليُّ : يخالف في حديثه (١٧٩٥) .

فالراوي قد يخالفُ في حديثه ، وقد يقلبُ الإسناد ، أو يرفع المرسل توهُّماً ، ولكن إذا فعل هذا الصَّدوقُ ، فإنَّ حديثَه ينزل عن رتبة الاحتجاج إلى الاعتبار ؛ خشية عدم ضبطه .

٣ ـ وفي ترجمة القاسم بن غصن الشَّامي (٢٧١٥) قال : يروي المناكير عن المشاهير . وذكره في «الثِّقات» . وقال البزار عَقِبَ حديثٍ أخرجه من طريقه : «تفرَّد به القاسم بن غصن ولم يكن بالقوي في الحديث» والضَّعيف إذا تفرَّد بحديث ؛ فهو أحد شقَّيْ المنكر . كما ذكرتُ قبل . وهذا عين مدلول كلام ابن حِبَّان . وقال ابن عدي : «له أحاديث صالحة غرائب ، ومناكير . . .» وذَكَرَ أنَّه إذا روى عن قوم أتى بأحاديث مستقيمة وروايته عن قوم فيها مناكير .

فما كان صالحاً ؛ اعتبر به ، وما كان منكراً ؛ رُدَّ ولم يقبل . وهذا قول ابن حِبَّان في الرجل .

٤ ـ وترجمَ مِشْرَحَ بنَ هاعان في «المجروحين» فقال : يروي مناكير لا يُتابَع عليها . وقال في «الثِّقات» : يخطئ ويخالف . وقال فيه الحافظ : مقبول ، وخرَّج له ابن حِبَّان حديثاً في «صحيحه» (٢٧٣١)[1] .

٥ ـ وترجم ميمون بن سِياه البصري في «المجروحين» وقال : ينفرد بالمناكير عن المشاهير . وقال في «الثِّقات» : يخطئ . وقال الحافظ : صدوقٌ ، عابدٌ ، يخطئ (٢٣٧٤) .

٦ ـ وترجم النضر بن معبد أبو قحذم البصري ، وقال : ينفرد عن الثِّقات بالمقلوبات .

---

(١) الموارد (١٤١٣) .

وترجمه في «الثِّقات» ساكتاً . وقال ابن عَدي : مقدار ما يروي لا يتابَع عليه (٢٣٤٥) .

هؤلاء الرواة الذين ذكَرَهم ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» و«المجروحين» درَسْناهم في فصل مستقلٍّ ، كما درسنا الرواة الذين خرّج عنهم في «صحيحه» من المجروحين ، والرواة الذين جرَّحهم من رجال «الصَّحيحين» خاصة .

بيدَ أنَّ مما يجب قوله هنا : هو أنَّ هؤلاء الرواة الستة ليسوا في مرتبة الترك جميعاً عنده ، فذكَرَهم في «الثِّقات» على اعتبار أنهم ممن تُقبَلُ روايتهم في بعض الأحوال . ونبَّه على ذكرهم في «المجروحين» حتى لا يُستدرك عليه أنّه ذكر أمثالهم وترَكَهم . أو أنّه رجَحَ لديه أنَّ جانب الضّعف فيهم أقرب .

وأما اللّذان خرّج عنهما في «صحيحه» فهما : مِشْرَحُ بن هاعان ، ومِصْدَعُ المُعَرْقَبُ[(١)] وقد وصف مشرَحاً برواية المناكير التي لا يتابَع عليها ، ووصف مصدَعاً بالتفرد بما لا يشبه أحاديث الثِّقات .

أمّا حديث مشرح بن هاعان ، فقد أخرجه ابن حِبَّان من طريق عبد الله بن وهب عن حَيْوة بن شُريح ، عن خالد بن عبيد المعافري ، عن مشرح بن هاعان : أنه سمع عقبة ابن عامر يقول : سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول : (من علَّق تميمة ؛ فلا أتمَّ الله له ، ومن علَّق وَدَعَة ؛ فلا ودع الله له)[(٢)] .

وأخرجه الإمام أحمد من طريق حيوة ، عن خالد بن عبيدِ الله ؛ بإسناده ومتنه سواء . وأخرجه ابن عَديّ في «الكامل» في ترجمة مشرح ، وختم ترجمته بقوله : «أرجو أنه لا بأس به» . ومن قال فيه ابن عدي : لا بأس به ، يعني أنه يقع في حديثه غلط ، ولكنه لا يسقطه[(٣)] .

وأخرجه الحاكم في المستدرك ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرّجاه .

---

(١) (٢٣٩١ ، ٢٧٣١) .

(٢) الإحسان (٦٠٨٦) وموارد الظمآن (١٤١٣) ومسند أحمد (٤ : ١٥٤) والكامل (٦ : ٢٤٦٠) والمستدرك (٤ : ٢١٦) ومجمع الزوائد (٥ : ١٠٣) .

(٣) قال في ترجمة المغيرة بن زياد البجلي (٦ : ٢٣٥٤) : وعامّة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم إلاَّ أنه يقع في حديثه ، كما يقع في حديث (مَن ليس به بأس) من الغلَط ، وهو لا بأس به عندي . اهـ .

وقال الهيثمي : رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ، ورجالهم ثقات . .

وقد وجدتُ للحديث متابعةً قاصرةً ، أخرجها الإمام أحمد والحاكم وغيرهما ، من حديث عبد الصمد بن عبد الوارث ، عن عبد العزيز بن مسلم : حدثنا يزيد بن أبي منصور ، عن دُخَيْن الحَجْري ، عن عقبة بن عامر ، وساق قصة ، ثم قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : (من علّق تميمة ؛ فقد أشرك)[1] .

---

(١) المسند (٤ : ١٥٦) والمستدرك (٤ : ٢١٩) وسَكَتَ عليه . قال الشيخ ناصر الألباني في الصحيحة (٤٩٢) : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم ، غير دُخين وهو ابن عامر الحجري أبو ليلى المصري وثّقه يعقوب بن سفيان وابن حبان ، وصحّح له الحاكم في (٤ : ٣٨٤) وقد أخرجه الحاكم من طريق أخرى عن يزيد بن منصور في مستدركه (٤ : ٢١٩) وللحديث طريق أخرى من حديث مشرح بن هاعان عنه ، ولكن إسناده إلى مشرح ضعيف فيه جهالة ، ولذلك أوردته في الكتاب الآخر ـ يعني الضعيفة ـ رقم (١٢٦٦) .

قلت : كأن الشيخ الألباني يعدّ هذه الطريق غير صالحة للمتابعة ، ولو عدّها متابعة صالحة ؛ لما أوردَها في سلسلته الضعيفة .

وسواء عدَّها صالحة أم لم يعدها ، فبأيّ شيء صحَّح الطريق الأولى إذن؟

هل اعتمد على ذِكر ابن حبان إيّاه في الثقات؟ أم على توثيق البسوي في المعرفة (٢ : ٥٠٣) حيث عدَّ دخيناً هذا في ثقات التابعين؟ أم اعتمد على تصحيح الحاكم؟ أم اعتمد المتابعة الأخرى عن يزيد بن أبي منصور؟

قلت : إنَّ الحاكم قد سَكَتَ عن الرواية التي صحَّحها الشيخ الألباني ، حيث أخرج الحاكم الحديث عن يزيد بن أبي منصور عن الرجلين ـ وهما مبهمان ـ فأوهمَ كلامُ الشيخ أنَّ الطريق الأخرى مُقَوّية للأولى ، وقال الشيخ الألباني : إنَّ الحاكم صحَّح لدُخين هذا في مستدركه (٤ : ٣٨٤) . ووجدناه في هذا الموضع قد صحَّح لكثير مولى عقبة بن عامر ، فهل كثير هو دُخين؟

قلت : صنيع ابن حبان والبسوي (٢ : ٥٠٣) يشير إلى هذا ، ولكن الحافظ يميل إلى التفريق ، ثم ما بال فضيلته أعرض عن تصحيح الحاكم لحديث مشرَح وقبله في دُخين أو كثير؟ الذي يبدو لي أنّ الشيخ الألباني لم يعتمد على تصحيح الحاكم وحده ، وإنما أضاف إليه توثيق الحاكم لدُخين ، ولكن كيف يستقيم هذا ، والحافظ يرى كثيراً رجلاً آخر غير دخين ! بينما يراهما الشيخ الألباني واحداً ! ولماذا اختار الشيخ وصف التوثيق فيهما دون لفظ مقبول؟ .

قال الحافظ في التقريب (١ : ٢٣٥) عن دُخين هذا : ثقة ، بينما قال عن أبي الهيثم (٢ : ٢٨٥) : مقبول . وانظر التهذيب (٣ : ٢٠٧) (١٢ : ٢٧٠) .

ولا يخفى أنّ ترجيح الجمع على التفريق لا يستلزم أخذ خير الوصفين في الراوي ، إلا بعد دليل صحيح أكيد ، وهو هنا مفقود ، والله أعلم .

ودُخَين الحجري ـ هذا ـ كاتب عقبة بن عامر رضي الله عنه . وقد ذكر له ابن حِبَّان في «الثِّقات» راويين ، وأخرج له في «صحيحه»[١] فهو عنده محتجّ به . فهذه الطريق صحيحة ، فلماذا عَدَلَ ابنُ حِبَّان عنها وأخرج طريق مِشْرَح؟

بالعودة إلى «موارد الظمآن» ؛ وجدتُ ابن حِبَّان قد أخرج حديث عمران بن حصين : (أيسرّك أن تُوكلَ إليها؟ انبذها عنك) وحديث عبد الله : (إنّ الرُّقَى ، والتمائم ، والتِّوَلَةَ شرك)[٢] فكأنه حين رأى ترهيب الرسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في الحديث الأول وبيان أنها من الشّرك في الحديث الثاني ؛ عَدَلَ عن التّكرار إلى معنى جديد ؛ هو دعاء النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بأن لا يتمَّ لمعلِّق تميمة ، ولا يودع له .

وإنما جاز له ذلك ـ ومشرح قد ضعّفه هو ـ لأنه اعتبر طريق أحمد عن دُخين متابعةً صالحة لرواية مشرح ـ والله أعلم ـ .

وحديث مِصْدَع أبو يحيى المعَرْقَب مولى ابن عفراء ، أخرجه ابن حِبَّان من حديث الوليد بن مسلم : حدثنا شيبان بن عبد الرحمن ، عن عاصم ابن أبي النَّجُود ، عن أبي رزين ، عن أبي يحيى مولى ابن عفراء ، عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ﴾ قال : (نزول عيسى ابن مريم قبل يوم القيامة)[٣] .

وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ـ وفيه قصّة طويلة لم يروِها ابن حِبَّان ـ بمثل إسناده وأخرجه الطبراني بنحو حديث أحمد ، وقال الهيثمي : «وفيه عاصم بن بَهْدَلَة :

---

(١) موارد (١٤٩٣) .

(٢) ما سبق (١٤١١ ، ١٤١٢) .

(٣) موارد الظمآن (١٧٥٨) ومسند أحمد بتخريج أحمد شاكر رقم (٢٩٢١) (٤ : ٣٢٨) قال : إسناده صحيح ، والواحدي في أسباب النزول (ص٣٩٧) وذكر رواية أخرى تعتبر بمثابة تتمة لهذه القصة (ص٣١٥) والمعجم الكبير للطبراني (١٢ : ١٥٣ ـ ١٥٤) وانظر القرطبي (١٦ : ١٠٣) والبغوي مع الخازن (٦ : ١١٥) والطبري (٢٥ : ٣) والدر المنثور (٦ : ١٩ ـ ٢٠) وتفسير ابن كثير (٤ : ١٣١) والتصريح بما تواتر في نزول المسيح (ص٢٨٩) . وقد رجّح ابن كثير أنّ المقصود بقوله : ﴿وإنه لعلم للساعة﴾ هو عيسى عليه السلام ؛ فانظره ، وقد ساق إسناد الإمام أحمد ، وإسناد ابن أبي حاتم ، وهما واحد .

وثقه أحمد ، وغيره ، وهو سيِّئ الحفظ ، وبقيّة رجاله رجال الصَّحيح» .

وأخرجه الواحديّ بإسناد مثله في أسباب النزول .

قلت : إن مِصْدَع هذا قال فيه الحافظ : «مقبول» . وهو مصطلح في أحوال عديدة ؛ منها : أنه يقوله فيمن لم يجد فيه جرحاً ، ممن وثَّقهم ابن حِبَّان وحده .

ولكن قال فيه عمار الدُّهني : كان عالماً بابن عباس . وقال فيه الثوري : إنما عُرْقِبَ في التشيّع ، وفسّر الحافظ هذا في «التهذيب» أن بشر بن مروان أجبره على لعن علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه ؛ فأبى . فقطع عُرقوبه ـ أو عرقوبيه ـ فغريب قول سفيان هذا؟! والله أعلم .

وحديثه أخرجه الطبري ، وابن أبي حاتم ، وسعيد بن منصور ، من حديث ابن عباس أيضاً ، والحديث موقوف على ابن عباس ـ كما ترى ـ وله شاهد عن الحسن البصري عند ابن جرير .

وابن حبّان خرَّج عدّة أحاديث في نزول المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام ، وهذا عند ابن حِبَّان يكفي لإثبات عدم الشذوذ في هذا الخبر . والله أعلم .

٢ ـ يُعتبر بحديثه من غير احتجاج به :

قال في ترجمة شهاب بن خِرَاش الشيباني[(١)] : «يخطئ كثيراً ، حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به إلاَّ عند الاعتبار» . وقال الحافظ فيه : «صدوق يخطئ» .

وقال في محمد بن عمرو أبي سهل الأنصاري الواقفي[(٢)] : «يُعتبر حديثه من غير احتجاج به» . وذكره في «الثِّقات» وقال : يخطئ . وقال ابن عدي : أحاديثه إفرادات ويُكتب حديثه في جملة الضُّعفاء . وقال الحافظ : ضعيف . ولم يخرِّج عنهما ابن حبّان في «صحيحه» .

أمّا عن ذكره محمداً في «الثِّقات» فإنَّ الراوي الذي يخطئ إنما يُعتبر بحديثه من غير

---

(١) (٢٥٠١) .

(٢) (٨٠٦) .

احتجاج به منفرداً . فلعلَّ ابنَ حِبَّان ـ كما أسلفتُ ـ رَجَحَ لديه وهو يؤلّف الثِّقات أنَّ الأليقَ بحاله أن يُذكر في «المجروحين» ؛ حتى لا يغتر مَن لا يعلم فيحتجَّ به مطلقاً .

وأمّا الآن ، فقد وصفه بكثرة الخطأ ، وكثرة الخطأ ما لم تفحُش وتغلب على الصواب ؛ فإنّ صاحبها يُعتبر بحديثه إذا وافق الثِّقات .

بيدَ أنَّ المستغرَب في صنيع ابن حِبَّان ؛ أنه قال في شهاب : «يخطئ كثيراً» . وقال عن محمد : «يخطئ» . والأول صدوق عند الحافظ ، والثاني ضعيف . صحيح أنّ الاثنين في دائرة الاعتبار ؛ لأنَّ شهاباً وَصَفَهُ الحافظ بأنه يخطئ ، ولكنّ شهاباً في أعالي مرتبة الاعتبار ـ عنده ـ بينما محمد في أدناها . وقال ابن عَديّ في شهاب : «له أحاديث ليست بالكثيرة ، وفي بعض رواياته ما ينكر عليه» .

فلعلَّ هذا يفسِّر معنى قوله : يخطئ كثيراً؟ فالكثرة تطلَق على معانٍ عديدة ـ كما يقول ابن حِبَّان ـ .

وأمّا محمد بن عمرو ، فقد قال فيه ابن عدي : «عزيز الحديث» ! يعني حديثه قليل . فقد يكون خطؤه في حديثه أقلَّ ـ نسبةً ـ من حديث شهاب ، فقال عنه : «يخطئ» . على أنّ ابن حِبَّان لا يلتزم بذلك دائماً ، وإطلاقاته ـ أحياناً ـ غير دقيقة في الرتبة .

٣ ـ يُتَّقى حديثه من رواية فلان :

قال ذلك في ترجمتي[1] عبد الصَّمد بن سليمان الأزرق ، وعقبة بن عبيد الطائي .

ففي ترجمة عبد الصَّمد الأزرق ، قال : «يروي عن خصيب بن جَحْدر . . منكر الحديث جدّاً ، لا يحتجّ بخبر رواه إلاَّ من غير روايته عن خصيب ، وكذلك التنكّب عما انفرد مما ليس يتابع عليه» .

وترجمَ لخصيب في «المجروحين» وقال : «يروي عن الثِّقات الموضوعات ؛ كأنَّ الارض أخرجَتْ له أفلاذ كبدها» .

فعبدُ الصمد ضَعْفُه من شيخه ـ كما يقول ابن حِبَّان ـ .

(١) (٢٩٠٧ ، ٢٥٠٧) .

أمّا عقبة بن عبيد ، فضَعْفُه من الرواة عنه . فهو يخطئ كثيراً ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ؛ لأنه يخطئ كثيراً . لكن يتقى حديثه جملة من رواية يزيد المعلِّم عنه ؛ لأنَّ يزيد هذا ينفرد بالمناكير التي لا يشكُّ أهلُ هذه الصناعة أنَّها مقلوبة ، أو معلولة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال .

وابنُ حِبَّان لم يغفل عن مكانة الرَّجلين في أنفسهما ، فقد وضعهما في مرتبة الاعتبار وفي كليهما ؛ قال : لا يجوز الاحتجاج بما انفرد . ولم يذكرهما في «الثِّقات» ولا خرَّج عن واحد منهما في «صحيحه» .

٤ ـ لا اعتبار بروايته إلاَّ للاستئناس :

أطلقَ ابنُ حِبَّان هذا المصطلح على أربعة رواة[١] لم يخرج عن أحد منهم في «صحيحه» ولم يترجم واحداً منهم في «الثِّقات» . وكان اثنان[٢] منهم من رجال «التهذيب» . قال الحافظ عن أحدهما ـ وهو موسى بن أبي كثير ـ : «صدوق . . . ولم يُصِبْ مَن ضعَّفه» . وقد قال ابن حِبَّان فيه : «بَطَلَ الاحتجاج به إلاَّ فيما وافق الثِّقات ، كالمستأنس به» .

فالحافظ جعلَه ممن يُحتجّ بانفراده ؛ إذ قال عنه : صدوق ، بينما جعله ابن حِبَّان في مرتبة الاعتبار . وبالعودة إلى «التهذيب» ؛ وجدتُ الحافظ قد نقل عن أبي حاتم قوله : يُكتب حديثه ولا يحتجُّ به ، ووجدتُ الباقين قد احتجُّوا به ، وإنما وصفوه بالإرجاء . غير أنَّ السَّاجي والعقيلي وابن حِبَّان ذكروه في الضُّعفاء ، وذكر ابن عَديٍّ له حديثاً ، وجعل عهدته على الرواي عنه حفص بن سليمان ، وقال : حفص ليِّن .

وقال الحافظ عن الثاني ـ وهو عجلان بن سهل الباهلي (٢٨٤٨) ـ : ضعيف . والضَّعيف إنما يُعتبر بروايته ويستأنس به في أدنى مراتب الاعتبار . وأما الآخران اللَّذان[٣] ليسا من رجال «التهذيب» فقد قال ابن عَديٍّ في عمار بن مطر (**١٩١٣**) :

---

(١) (٣٦٨٤ ـ ٣٦٨٧) .

(٢) م (٢ : ١٦٥ ـ ١٦٦) .

(٣) م (٢ : ١٦٣ ـ ١٦٤) .

«الضعف على رواياته بيّن» . واقتصر الحافظ في «اللسان» على كلام ابن حِبَّان في محمد بن عبد الله العصري .

والذي نخلصُ إليه : أنَّ ابنَ حِبَّان كان متشدِّدا في ترجمةٍ واحدةٍ ، وافقه على تشدُّده فيها أبو حاتم الرازي ، وبقية تراجمه في دائرة الاعتبار اتفاقاً . بيدَ أنَّ كلمة الاستئناس هذه تحتاج إلى بعض إيضاح .

فالاستئناس في اللُّغة : سكون القلب وعدم نفرته[1] . فكأنّ موافقة غير هذا الراوي له ؛ تجعل القلب يسكن إليه ، ويطمئن إلى موافقته وحفظه . والله أعلم .

(١) المصباح المنير (١ : ٣٠) : (أنس) .

المبحثُ الرَّابعُ

أجناسُ رواة مرتبة الاعتبار ـ عند ابن حِبَّان ـ في كتاب «المجروحين»

تقدَّمَ[١] أنَّ ابنَ حِبَّان رحمه الله تعالى قد فصَّل أجناس المحدِّثين العارفين الذين كانوا يخطئون على أجناس ثلاثة :

١ ـ مَن لا يُحتجّ بما انفرد من حديثه ، ويُقبل غير ذلك من روايته .

٢ ـ ومنهم مَن يُحتجّ بما وافق الثِّقات ـ فقط ـ من روايته .

٣ ـ ومنهم مَن يُقبل ما لم يخالف الأثبات ، ويُحتجّ بما وافق الثِّقات .

ولا أرى حَرَجاً بالتفصيل بعد الإجمال ، ولا أعتبر هذا من التكرار المخلّ ، وإن كان من خطَّتي تقديم هذا المبحث[٢] غير أنَّ شرح مدلول (الاعتبار) كان ضرورياً ، فقدَّمتُ الكلام عليه ، وأخَّرتُ الحديثَ على رجال الاعتبار وأجناسهم .

والملاحَظ أنّ ابنَ حِبَّان يفرّق بين (المقبول) و (المحتجّ به) ، فمَن المقبول؟ وكيف يقبل حديثه؟

قال في ترجمة أبي هلال الراسبي : «الذي أَميلُ إليه في أبي هلال الرَّاسبي :

١ ـ تركُ ما انفرد مِن الأخبار التي خالف فيها الثِّقات .

٢ ـ والاحتجاج بما وافق الثِّقات .

٣ ـ وقَبُول ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الأثبات ، التي ليس فيها مناكير . لأنّ المحدِّث إذا اشتهر بالصِّدق والسَّماع ، ثمَّ تبيَّن منه الوهمُ ولم يفحُش ذلك منه ، لم يستحقَّ أن يُعْدَلَ به عن العُدُولِ إلى المجروحين إذا أخطأ»[٣] ا . هـ .

---

(١) في المبحث الأول من هذا الفصل .

(٢) إلى موضع البحث الثاني من هذا الفصل .

(٣) المجروحين (٢ : ٢٨٣ ـ ٢٨٤) وانظر ترجمة يحيى البابلتي فيه (٣ : ١٢٧ ـ ١٢٨) .

(فالمقبول) عند ابن حِبَّان غير المحتجّ به ، والرَّجل قد يُحتجُّ به في حال ، وتُقبل روايته في حال .

فأبو هلال الراسبيّ : رَجل عُرف بالصدق والسّماع ، إلاّ أنّه يخطئ .

فهو يُحتجّ به إذا وافق الثِّقات ، ويُترك ما انفرد به من الأخبار التي خالف فيها الثِّقات ، ويُقبل ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الأثباتَ ، والتي ليس فيها مناكير ، فهو مرّة يُترك ما انفرد به إذا خالف ، ومرّة يُقبل ما انفرد به دون مخالفة ؛ بشرط عدم النّكارة ، فكيف يُترك حديث الرَّجل إذا انفرد ، ويُقبل إذا انفرد؟

الذي تلخَّصَ لي مِن كلام ابن حِبَّان ؛ أنه يُطلق التفرُّد على معنيين :

المعنى الأول : التفرُّد مع المخالفة : وصورته أن ينفرد الراوي بحديثٍ يخالفُ فيه الثِّقات أو مَن هو أوثق منه . فإذا كان الراوي ثقة ؛ كان حديثه شاذّاً . وإذا كان الراوي مستوراً أو ضعيفاً أو مضعَّفاً في بعض شيوخه ، كان حديثه منكراً إذا خالف الثِّقات أو من هو أوثق منه ولو كان راوياً واحداً ثقة .

المعنى الثاني : التفرد دون مخالفة الثِّقات في هذا الحديث ، ولا من هو أوثق منه . فإذا كان الراوي ضعيفاً كان حديثه أحد قسمي المنكر .

وإن كان ثقة : كان حديثه حسناً غريباً ما لم يكن في مَتنه نكارةٌ . والأمثلة عليه كثيرة . وإنّما قلنا : حديثه حسن وليس صحيحاً ؛ لأنّ ظهور الخطأ في أحاديثه يحطّ رتبتَهُ عن درجة الصحّة إلى درجة الحسن .

لكن إذا كان الرَّجل ثقة أو صدوقاً وروى حديثاً يخالف فيه الواقع ؛ فما حكمه؟

الذي يبدو لي أنَّ ابنَ حِبَّان يعني بالمخالفة أعمّ من مخالفة الرواة في حديثٍ بعينه كما أنه يعني بالنكارة معنى أعمّ من مخالفة الضَّعيف لمن هو أوثق منه ؛ في هذا الحديث أو ذاك .

فيكون معنى قوله : يُقبل حديثه ، أي : حيث يشهد له حديث صحيح من طريق صحابي آخر ، أو آية قرآنية ، أو مقاصد الشريعة ، أو لا يصطدم مع شيء مما سبق ، ولا مما يؤيّده الواقع ، وهذا صنيع كثيرٍ من المحدّثين ، منهم : الترمذي وابن حبّان والحاكم .

أما منهجُنا الذين توصّلنا إليه أخيراً ، فيحكم على أسانيد حديثِ كلِّ صحابيٍّ على

حدَثِه دون نظرٍ إلى الشواهد ، فإذا حاز درجة القَبول ؛ فيسَعُنا أن نقوّيه بالشاهد ، وإلا فإنّ الضعيف لا يقوّي الضعيف في حديثَين عن صحابيَّيْن ، والله أعلم .

المطلب الأول: مصطلح (لا يحتجّ بما يخالف الثِّقات)

أطلق ابن حِبَّان هذا المصطلح[١] على تسعة رواة ، ذَكَرَ اثنين[٢] منهم في «الثِّقات» أيضاً ؛ قال عن أحدهما : «لا يُعتبر بمقاطيعه ، ولا بمراسيله ، ولا برواية الضُّعفاء عنه» . وقال عن الآخر : «يخطئ» . وأخرج عن اثنين[٣] في «صحيحه» .

وباستعراض هذه التراجم التّسع ؛ وجدتُها كلَّها في مرتبة الاعتبار . وإن كان بعضُهم في درجة الاختبار ، وبعضهم في دنيا درجات الاعتبار . فقد قال الحافظ عن خمسة منهم : صدوق . ووَصَفَ بعضَهم بالوهم أو الخطأ[٤] وكان اثنان منهم ضعيفين . ولم تتكرَّر في هذا المصطلح عبارات جديدة عمّا سبق في ألفاظ الاعتبار .

وأما عمر بن طلحة[٥] الأزدي ، فقد قال فيه ابنُ حِبَّان : «كثُرَتْ روايته عن المشاهير بالأشياء المناكير ؛ فوجبَ مجانبة حديثه إلاَّ فيما لم يخالف الثِّقات» . وقال البخاري فيه : «منكر الحديث» . وقال ابن عدي : «وعمر بن طلحة هذا غير معروف ، ولم يحضرني له شيء فأذكره» .

وابن حِبَّان يرى أن الرَّجل إذا لم يُجرح ، فهو ثقة ـ بمعناها الأوسع كما تقدم في الباب السادس ـ ويُعتبر بحديثه ، فإذا توبع على حديثه ، أو كان لحديثه شاهد ـ ولو كان أصلا عاماً ـ قُبل حديثُه . ومَن روى المناكير ؛ يُتوقَّف في الاحتجاج به إلاَّ إذا توبع .

وحال يحيى الثَّقفي[٦] قريبٌ من حال عمر !

وأما عن كيفية إخراج ابن حِبَّان لعبدالرحمن الغسيل وعبدالواحد بن قيس ؛ اللذين

(١) (٨٠٧ ـ ٨١٢) وانظر ما بعد .
(٢) (٢٣٦٠ ، ٣٠٧٥) .
(٣) (٢٣٦٠ ، ٢٥٠٧) .
(٤) (٨٠٧ ، ٣٠٧٥) .
(٥) (٢٧٤٨) .
(٦) (٢٨٠٨) .

قال الحافظ عن كل منهما : «صدوقٌ» . مع غمزٍ يسير ، فقد أجبنا عليه بفصلٍ خاصٍّ .

المطلب الثاني: مصطلح (لا يجوز الاحتجاج به إلاَّ فيما وافق الثِّقات)

تقدَّمَ أنَّ معنى موافقة الثِّقات هو : أن يروي المحدِّث عن شيخ ، روى عنه جماعة من الثِّقات ؛ فيأتي بالحديث عنه ـ إسناداً ومتناً ـ على مثل ما رووه أو نحوه .

وقد أطلق ابن حِبَّان هذا المصطلح على خمسة وثلاثين[١] راوياً ، لم يخرِّج في «صحيحه» إلاَّ عن أربعة[٢] منهم ؛ وهي نسبة قليلة جداً يفسِّرها أنَّ قولَ ابن حِبَّان هذا يقلِّل من درجة الاعتماد على الراوي ، والاستغناء بما عند الثِّقات عنه .

وقد ذَكَرَ ابنُ حِبَّان خمسة عشر[٣] راوياً من هؤلاء في كتاب «الثِّقات» وهذا يؤكد ما قرَّرته في فصلٍ خاصٍّ ؛ مِن أنَّ ذِكْرَ ابنِ حِبَّان للرَّجل في «المجروحين» و«الثِّقات» ليس تناقضاً ـ كما يدَّعي ابنُ حجر ـ لأنه كثيراً ما يقرن بترجمة الرَّجل ملخصاً لوضعه في سُلَّم القبول ، فينصّ[٤] على خطئه ، أو مخالفته ، أو وهمه . . . إلخ . كما يؤكد ما سبق تقريره : من أنَّ مصطلح الثقة عند ابن حِبَّان أوسع منه عند المتأخرين ؛ لأنه ذكر مئات[٥] الرواة ممن وصفهم بالخطأ ، والوهم ، والمخالفة ، والتفرد ، وما أكثرَ مَن قال فيه : يُعتبر به ، ولا يُعتبر به إلاَّ في حال دون حال . . . إلخ . ومحالٌ أن يكون هذا كلّه غفلة مِن ابن حِبَّان؟ . . إذ أكثر من نصف كتابه لا يَصِلُون إلى درجة صدوق ، فضلاً عن ثقة؟!

وإنَّ مما ينبغي ذكره ؛ أنَّ خمسة[٦] فقط من هؤلاء ليسوا من رجال الكتب الستة ، وأنَّ اثنين[٧] من هذا المصطلح قال الحافظ عنهما : متروك . ووصف واحداً[٨] بأنه منكر

(١) (٨١٤ ـ ٨٤٩) .

(٢) (٨٤٤ ، ١٥٦٧ ، ٢٥٦٥ ، ٢٩٣٢) .

(٣) (٨٤٤ ، ١٥٦٧ ، ٢٣١٨ ، ٢٣٥٨ ، ٢٣٩٦ ، ٢٤١٨ ، ٢٤٢١ ، ٢٥٦٥ ، ٢٧٧٨ ، ٢٨٣٤ ، ٢٩٢٨ ، ٢٩٣٢ ، ٢٩٧٢ ، ٣٠٩٩ ، ٣١٤٦) .

(٤) (١٥٦٧ ، ٢٣٥٨) .

(٥) وملحق مرتبة الاعتبار تجد فيه ذلك واضحاً .

(٦) (٢٣٥٨ ، ٢٤٢١ ، ٢٤٥٧ ، ٢٥٧٧ ، ٢٨٣٣) .

(٧) (٢٩٤١ ، ٣١٥٢) .

(٨) (٣٠٩٩) .

الحديث ، وآخر[١] : ليِّن . وكلّ الذين خرّج عنهم في «صحيحه» كانوا ممن قال فيهم الحافظ : صدوق ، وفيه مغمز !

أمّا مَن قال فيهم الحافظ : صدوق . ووصَفَهم بالخطأ ، والوهم ، وسوء الحفظ ـ مع الصِّدق ـ فكانوا ثلاثة عشر[٢] راوياً . وكان واحد[٣] ثقة . واثنان[٤] مقبول ، واثنان[٥] ليس بالقوي ، وقال الحافظ عن سبعة[٦] رواة : ضعيف .

ولا يخفى أنَّ مصطلح (متروك) عند الحافظ يعني سقوط الراوي . ومنكر الحديث في دركة خفيضة من الضعف ، فينبغي أن نتعرّف إلى أحوال هؤلاء الرواة الذين وصَفَهم بذلك ، كما ينبغي الوقوف على أحوال الرواة الذين لم يخرِّج لهم أصحاب الكتب الستة .

قلت : قال الحافظ في سعيد بن خالد بن أبي طويل الشامي[٧] : منكر الحديث . وأشار في «التهذيب» إلى أنَّ ابن حِبَّان فرّق بين القُرَشي وبين الشامي ، فذكر القُرَشي في «الثِّقات» وقال عن الشامي : «يروي عن أنس ما لم يتابَع عليه ، لا يحلّ الاحتجاج به ؛ إلاَّ فيما وافق الثِّقات من الروايات» . وأيّاً ما كان ، فإن منكر الحديث إذا وافق الثِّقات ، قُبلت روايته .

وأمّا اللّذان[٨] حَكَمَ عليهما الحافظ بالترك ، فأحدهما : محمد بن الزبير الحنظلي (٢٩٤١) قال عنه ابن حِبَّان : «منكر الحديث جداً . لا يعجبني الاحتجاج به إذا لم يوافق الثِّقات . وقال ابن عَديّ : «حديثه قليل ، والذي يرويه غرائب وإفرادات» .

وفَهْمُ كلام ابن حِبَّان ينبغي أن يكون : هو منكر الحديث جداً ، ولكنّه لم يُتَّهم بالكذب ، فإذا وافق الثِّقات ؛ قُبِلَ حديثه ، أمّا غرائبه وإفراداته ؛ فإنها لا تُقبل .

---

(١) (٢٨٣٤) .
(٢) (٨١٥ ، ٨٤٤ ، ١٠٣٣ ، ١٥٦٧ ، ٢٣١١ ، ٢٣١٨ ، ٢٣٦٦ ، ٢٣٩٦ ، ٢٥٦٥ ، ٢٩٣٢ ، ٢٩٧٢ ، ٣٠٣٤ ، ٣١٤٥) .
(٣) (٣١٤٦) .
(٤) (١٠٧٦ ، ٢٥٧٧) .
(٥) (٢٤١٨ ، ٢٥٢٥) .
(٦) (٢٣٦٣ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٨ ، ٢٦٩١ ، ٢٩٢٨ ، ٢٩٨٠ ، ٣٢٨٤) .
(٧) (٣٠٩٩) .
(٨) (٢٩٤١ ، ٣١٥٢) .

والثّاني : محمد بن عون الخراساني (٣١٥٢) قال فيه ابن حِبَّان : «ينفرد عن الثِّقات بما لا يشبه حديث الأثبات على قلّة روايته ؛ فلا يحتجّ به ، إلاَّ فيما وافق الثِّقات» . وقال ابن عَديّ : «عامّة ما يرويه لا يُتابَع عليه» . ووَصَفَهُ عَدَدٌ من الحفّاظ بأنّه منكر الحديث . وشأنه ـ والله أعلم ـ شأن سابقه .

ولعلَّ ابن حِبَّان أطلق هذا الحكم راجياً أن توجد لهما مرويات يتابَعان عليها ؛ إذ كانا متقدمَي العصر ، فلمّا لم يقف لهما الحافظ إلاَّ على ما يوهّنهما ؛ أطلقَ عليهما الترك !! .

وقد برزَتْ ـ في هذا المصطلح ـ ألفاظٌ جديدة في الجرح ، لها شأنٌ كبير في فهم مصطلحات ابن حِبَّان في مرتبة الاعتبار . وأهمّ هذه المصطلحات : قليل الحديث ، كثير الوهم فيما يرويه[(١)] ينفرد بالمناكير على قلة روايته[(٢)] منكر الحديث على قلّته[(٣)] قليل الحديث منكر الرواية[(٤)] يقلب الحديث توهّماً[(٥)] منكر الحديث يروي ما لا أصل له[(٦)] كثير الوهم[(٧)] فاحش الخطأ ، يخطئ ويقيم على خطئه[(٨)] .

هذا . . إضافة إلى المصطلحات التي مرَّ ذكرُها . كقوله : يروي المناكير عن المشاهير يروي ما لا يتابَع عليه ، ينفرد بما لا يشبه حديث الثِّقات ، رديء الحفظ ، اختلط .

فهذه المصطلحات توضّح لنا نوعية الرجال الذين اشتركوا جميعهم بحكم (لا يجوز الاحتجاج به إلاَّ فيما وافق الثِّقات) .

وهؤلاء الرِّجال من الرواة الذين قلَّت روايتهم ، وظهرَت المناكير ، والغرائب والأفراد في مروياتهم ـ على قلّتها ـ بيدَ أنّهم لم يُجرحوا بصدقهم ، ومثل هؤلاء لا يتركهم ابن

---

(١) (٢٤١٨) .

(٢) (٢٣٥٨ ، ٣١٥٢) .

(٣) (٨١٥ ، ١٠٧٦ ، ٢٤٢١ ، ٢٩٢٨) .

(٤) (٢٨٣٣ ، ٢٨٣٤) .

(٥) (٢٥٧٧ ، ٢٩٨٢ ، ٣٠٣٤) .

(٦) (٢٧٧٨) .

(٧) (٢٤١٨ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٨ ، ٢٩٧٢) .

(٨) (١٠٣٣) .

حبَّان ، ولا يعدّلهم التعديل الذي يجعلهم محتجّاً بما ينفردون به .

قال في ترجمة عائذ المُجَاشِعيّ : «منكر الحديث على قلّته ، لا يجوز تعديله إلاّ بعد السّبر ، ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثِّقات في الأخبار ؛ لكان عدلاً مقبول الرواية ؛ إذ النّاس أحوالهم على الصلاح والعدالة ، حتّى يتبيَّن منهم ما يوجب القدح ، فيجرح بما ظَهَرَ منه من الجرح . .»[١] .

والذي يعنينا مِن هذا النصّ هنا ؛ هو أنَّ ابن حِبَّان يرى أنّ راوي المناكير إذا وافق الثِّقات في الرواية ؛ قُبل حديثه ، وصَلَحَ في المتابعات والشواهد ؛ لأنّه لا يوجد محدّثٌ مهما عَظمَ ، إلا خالفَ الثقات في بعض ما روى ، والمخالفةُ هي المخالفة ، وعَدُّ مخالفة الثقة الثقاتِ شذوذاً ، وعدُّ مخالفة الضعيف الثقاتِ نكارة ؛ مجرّد اصطلاح لا يؤثّر على نتيجة الحكم .

وهذا يوضح لنا أنَّ ابنَ حِبَّان ينتقي رجاله بعناية فائقة ، ولا يخرج حديث رجل إلاّ بعد التأكد من سلامته ـ عنده ـ وهؤلاء الأربعة الذين خرّج عنهم في «صحيحه» في أعلى درجات الاعتبار ! .

المطلب الثالث: مصطلح (لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)

يضمُّ هذا المصطلح عدّة تراكيب تؤدّي المدلول نفسه ، وهو عدم الاحتجاج بالرَّجل إذا انفرد ، وقد كان مجموع الرواة الذين لا يُحتجّ بهم إذا انفردوا من كتاب «المجروحين» مائتين وتسعة عشر راوياً[٢] قال في راويين[٣] منهم : «الاحتياطُ في أمره الاحتجاجُ بما وافق الثِّقات ، وتَرْك ما انفرد من الأخبار» . وقال : «بَطَلَ الاحتجاج به إذا انفرد» في سبعة[٤] رواة . وقال : «ساقط الاحتجاج به إذا انفرد» في تسعة[٥] رواة أيضاً . وفي ثمانية[٦] رواة

---

(١) المجروحين (٢ : ١٩٢) .

(٢) (٨١٤ ـ ١٠٣٣) .

(٣) (١٩٢٠ ، ٢٣٠٨) .

(٤) (٨٥٢ ـ ٨٥٩) .

(٥) (٨٦٠ ـ ٨٦٨) .

(٦) (٩٧١ ـ ٩٧٨) .

قال : «لا يجوز الاحتجاج بما انفرد من الأخبار» . وقال : «أستحبُّ مجانبة حديثه إذا انفرد» في ثمانية[(١)] رواة . وقال في اثني عشر[(٢)] راوياً : «ليس ممن يُحتجّ به إذا انفرد وقال في راويين[(٣)] : «ليس بالمحلّ الذي تُقبل مفاريده» . وقال : «لا يُحتجّ بحديثه أو بأخباره التي يتفرّد بها عن فلان» في خمسة رواة[(٤)] .

أمّا مصطلح (لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد) فقد أطلقه ابنُ حِبَّان على ثلاثة وخمسين[(٥)] راوياً .

ومصطلح (لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد) أطلقه على ستة عشر راوياً[(٦)] .

وأمّا مصطلح (لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد) فقد أطلقه على تسعةٍ وعشرين[(٧)] راوياً .

ومصطلح (خَرَجَ عن حدِّ مَن يُحتجّ به إذا انفرد) قاله في ثمانية وعشرين[(٨)] راوياً .

وهذه التراكيبُ أو المصطلحات الاثنا عَشَر ؛ أطلقَها ابنُ حِبَّان مقرونة بأسباب الجرح أو ألفاظه ، أو بهما معاً ، وهو يريد منها معنىً واحداً ، هو أنَّ الراويَ الذي يُحكم عليه بذلك ؛ إنما تُقبل مروياته إذا تُوبع عليها ، أمّا مفاريده وغرائبه ؛ فغير مقبولة ، وكذلك مخالفاته من باب أولى .

غيرَ أنَّ ابنَ حِبَّان يطلقُ هذا الحكم العام على رواة كثيرين ، وليسوا هم على درجة واحدة عنده ـ من حيث القَبُول ـ كما أنّهم ليسوا على درجةٍ واحدةٍ في نفس الأمر ، أو عند الحفّاظ الآخرين .

---

(١) (٩٧٩ ـ ٩٨٦) .

(٢) (٩٨٧ ـ ٩٩٨) .

(٣) (٢٨٤٠ ـ ٢٨٥١) .

(٤) (١٠٢٩ ـ ١٠٣٣) .

(٥) (٨٦٩ ـ ٩٢٢) .

(٦) (٩٢٣ ـ ٩٣٩) .

(٧) (٩٤٠ ـ ٩٦٩) .

(٨) (٩٩٩ ـ ١٠٢٧) .

فقد ذكر خمسة وثلاثين[١] راوياً من رواة هذا المصطلح في «الثِّقات» بيدَ أنه لم يخرّج في «صحيحه» إلاّ عن ثلاثة منهم[٢] فقط . كان اثنان منهم من الرواة الزوائد على رجال الستة .

وقد رأيتُ أنَّ الرواة الذين ترجم لهم في «المجروحين» يدورون في مرتبة الاعتبار - فعلاً - بيدَ أنَّ منهم مَن يقف في أعلى مراتب الاختبار ، ومنهم مَن ينزل إلى أدنى درجات الاعتبار ، وقد وجدتُ عدداً ممن يُحتجّ بحديثه منفرداً حسب مصطلح المتأخّرين ؛ ممن قال فيهم الحافظ : «صدوق» وكانوا ستة[٣] رواة ، واثنين[٤] : «لا بأس به» . أمّا مَن قال فيه : «صدوق يخطئ أو يَهِم» فكثير .

بيدَ أنني وجدتُ خمسة[٥] قال الحافظ فيهم : «ثقة» وثلاثة[٦] مجاهيل ، واثنين[٧] رُمِيا بالوضع ، وأربعة[٨] رواة متروكين .

ولا يخفى كم بين الثقة والمتروك والمجهول مِن مفاوز؟ فكيف جَعَلَ ابنُ حِبَّان هؤلاء جميعاً في مرتبة واحدة؟

أمّا بالنسبة لمصطلح (ثقة) فإنه - بلا ريب - يفيد عند الحافظ الإطلاق الاصطلاحي فمن قال الحافظ فيه : ثقة . فهو ممن يُحتجّ به منفرداً عنده ، إلا فيما ثبتَ خطؤه فيه . غيرَ أنَّ الرَّجل الموصوف بالثقة لا يعني أنه لم يُجرح من غير الحافظ ، وإنما يكون اجتهاد الحافظ وترجيحه بين أقوال أئمة النَّقد السابقين ؛ هو الذي أوصله إلى هذا الحكم ، شأنه في ذلك شأن بقية النُّقّاد القدامى .

---

(١) (٢٠٢ ، ٦٤٥ ، ٩٧٥ ، ١٠٠٢ ، ١٠١٨ ، ١٠٢٧ ، ١٤٢٧ ، ١٤٤٨ ، ١٧٦٢ ، ٢٢٤٤ ، ٢٣١٣ ، ٢٣٢٦ ، ٢٣٧٦ ، ٢٣٩٤ ، ٢٤٧٤ ، ٢٤٩٢ ، ٢٤٩٧ ، ٢٤٩٨ ، ٢٥١٣ ، ٢٧٢٥ ، ٢٧٣٧ ، ٢٧٥١ ، ٢٧٩٧ ، ٢٨٠٣ ، ٢٨١٤ ، ٢٨٤٠ ، ٢٨٤٧ ، ٢٨٥١ ، ٣٠٢٥ ، ٣١٤٣ ، ٣١٦٠ ، ٣٢٦١) .

(٢) (٢٠٢ ، ٢٣٢٦ ، ٢٤٥٨) .

(٣) (٩٧٦ ، ٢٢٤٤ ، ٢٣٠٨ ، ٢٤٨٨ ، ٢٧٥١ ، ٣٢١٨) .

(٤) (١٥٠٠ ، ٣٠٠٦) .

(٥) (٢٠٢ ، ٢٢٣ ، ١٤٢٧ ، ٢٤٠٢ ، ٢٥٩٨) .

(٦) (٩٤٦ ، ٢٧٣٤ ، ٣١٤٧) .

(٧) (٩٥١ ، ٣٠٧٨) .

(٨) (٦٤٨ ، ٢٤٩٠ ، ٢٥٨١ ، ٣٠٦٢) .

قال ابنُ حِبَّان في سَلاَّم بن أبي مطيع الخزاعي مولاهم (٢٤٠٢) : «كان سيئ الأخذ كثير الوَهم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» . وقد ذَكَرَ له ابنُ عَديّ أحاديث عديدة لا يتابع عليها ، ولا تُعرف إلاَّ من روايته . وخَتَمَ ترجمتَه بقوله : «ولم أرَ أحداً من المتقدّمين نسبه إلى الضَّعف ، وأكثر ما في حديثِه ؛ أنَّ روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة ومع هذا كلّه ؛ فهو عندي لا بأس به ولا برواياته» .

والحافظ نفسُه نقلَ عن الحاكم أنه قال فيه : «منسوبٌ إلى الغفلة وسوء الحفظ» .

فكأنّ الحافظ وازنَ بين أقوال أئمّة النّقد ، فقال : «ثقة صاحب سُنّة ، في روايته عن قتادة ضعف» !

ولا أريد استعراضَ بقيّة تراجم «الثِّقات» ويكفي التمثيل بواحد .

وأما المجاهيل ـ عند الحافظ ـ فلا يلزم منه أن يكونوا هم كذلك عند ابن حِبَّان ؛ وخاصة أنه يرى ارتفاعَ الجهالة برواية واحدٍ ثقة ، إذا روى المجهول عن ثقة أيضاً . وقد تقدّم ذلك مفصَّلاً . ثمَّ إنَّ المجاهيل يُعتبر برواياتهم إذا توبعوا عليها ، حتى عند الحافظ نفسه .

وأمّا الأربعة المتروكون ـ في حُكم الحافظ ـ فإليك ما قال ابنُ حِبَّان فيهم :

١ ـ عبد الحكيم بن منصور الخزاعي[1] : «كان شيخاً مغفلاً ، يحدِّث بما لا يعلم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» .

وقال أبو داود : ضعيف . وقال ابن عَديّ : له أحاديث لا يتابعه عليها الثِّقات . .

وقال ابن معين : متروك .

فإما أن يكون الحافظ قد استقرَّ عنده عدمُ متابعة الرَّجل على شيء من حديثه ، أو أن يكون تابع ابنَ معين على قوله ، وفي كلا الحالين ؛ فلا حرج على ابن حِبَّان فيما قال موازنة بين قوله وقول أبي داود وابن عدي ، ويكون قول ابن معين فيه شدّة ؛ لأن المتروك لا يُقبل حديثه ولو توبع ؛ لأنه قد سقط .

٢ ـ عبد الله بن ميمون القداح[2] : «يروي المقلوبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» .

---

(١) (٢٥٨١) .

(٢) (٣٠٦٢) .

وقال ابن عدي : «عامّة ما يرويه لا يتابَع عليه» . وقال النّسائي : «ضعيف» . وقال غيرُه أشدَّ من ذلك . والأمرُ فيه كالأمر في الذي قبله .

٣ ـ داود بن الزِّبرِقان[1] : اختلَفَ فيه الشيخان ، أمّا أحمد فحسَّن القولَ فيه ، وأما يحيى فوهّاه . .

وراحَ ابنُ حِبَّان يفصِّل في شأن داود تفصيلاً لا تجده عند غيره بمثل تحريره . فلا لَوْمَ عليه فيما ذهب إليه ، ما دام قد وَضَعَ هذا القيد (لا يُحتجّ به إذا انفرد) .

٤ ـ بشير بن ميمون أبو صيفي الواسطي[2] : يخطئ كثيراً ؛ حتى خرَج عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد .

وقال البخاري : منكر الحديث . وقال في موضع آخر : متَّهمٌ بالوضع . . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وعامّة ما يرويه مناكير ، يُكتب حديثه على الضَّعف . وقال ابن عَديّ : ضعيفٌ جداً .

وابنُ حِبَّان ـ فيما يبدو لي ـ يتحرّز كثيراً في إطلاق الترك على الرواة ، فما دام يجد مندوحة في عدم تركه ، فإنه يبقيه ولو في أدنى مراتب الاعتبار .

واللّذان رُميا بالوضع هما : معلّى بن عبد الرحمن الواسطي[3] قال فيه ابن حِبَّان : «يروي المقلوبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» . وقال ابن عدي : «أرجو أنه لا بأس به . . وكان الدقيقي يُثني عليه» . . نعم ؛ اتَّهمه غيرُ واحدٍ بالوضع والكذب ، فتورَّعَ ابنُ حِبَّان وقيَّد رواياته بقَيْد المتابعة ، فأَحْسَنَ .

ولعلَّ صنيعَ ابنِ حِبَّان يفسّره صنيعُ شيخِه ابنِ خزيمة ؛ الذي أخرج لمعلّى حديثاً في «صحيحه» وقال : «ليس هذا ممن يُحتجّ به ، ولولا أنَّ له أصلاً من طريق غيره ؛ لم نستجزْ أن نبوِّبَ له باباً» .

---

(١) (٦٤٨) .

(٢) (٣٠٧٨) .

(٣) (٢٧٧٤) .

وعندي : أنَّ صنيع ابن حِبَّان أولى بالقَبول مِن قول غيره ؛ لأنّ التطبيق عندهم أقربُ إلى قول ابنِ حِبّان .

وقال ابنُ حِبَّان في سعيد بن سنان الكِنْديّ : «منكر الحديث ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد» .

وقال أبو زُرْعة : ضعيف . وقال البَزّار : سيئ الحفظ . وقال أبو مِسْهر : كان ثقةً مَرضيّاً . واتَّهمه غيرُ واحد؟ . فهل على ابن حِبَّان حَرَجٌ في تورُّعه وتوقُّفه في ترك الرجل ، وتعليق أمره على متابعة الثِّقات؟!

إنَّ هؤلاء الرواة الذين ليس لهم إلاَّ أحاديثُ يسيرة ؛ معظمهم ليس من أهل الخبرة والمعرفة ، لكنَّ عندهم أحاديث ليست عند غيرهم ، أو هي عند أناسٍ ضعاف أمثالهم فإذا نحن ردَدْنا أحاديثهم جملة ؛ ربما نكون قد ضيَّعنا من السُّنّة ما لا يُعرف إلاَّ من طريقهم .

فالاحتياطُ ـ كما قال ابن حِبَّان ـ ألاَّ نحتجَّ بشيء انفردوا به ، ما دام لم يثبت عليهم كذبٌ ولا فسقٌ ، ونحتجُّ بما توبعوا عليه ، أو وُجدت له شواهد ـ ولو عامّة ـ تَدْعَمه وتقوِّيه في أدنى مراتب الاحتجاج .

المبحثُ الخامسُ

ألفاظُ الإغراب والتفرّد والمخالفة

قد يُستغرَبُ منّي شرحُ هذه الألفاظ في مرتبة الاعتبار، مع أنَّ الثِّقات يُغْربون ويتفرّدون، وقد يخالف بعضهم بعضاً ـ وقد تقدّم ذلك ـ وكذلك الضُّعفاء والمجروحون يقع منهم الإغراب، والتفرُّد، والمخالفة !

وعُذري في هذا ؛ أنَّ هذه الألفاظ مُشعِرة بطروء شيء ما على الضَّبط، والثقة إنما قَبِلْنا تفرُّده وغرائبه بعد أن اختبرنا مروياته، فوجدنا أحاديثَه ـ في عمومها ـ موافقةً لأحاديث الثِّقات، وإنما تفرّد عنهم بأحاديث لم يخالَف فيها، ولم يروِ منكراً، فقَبِلنا حديثَه . ولا يخفى أنَّ الاختبار أعلى مراتب الاعتبار، فدراسة مصطلحات تشترك بينه وبين الاعتبار في مرتبة الاعتبار أولى، كما أنَّ دراستها في هذه المرتبة أولى من دراستها في مرتبة الترك ؛ لأنَّ الاعتبار هو الذي يقرِّر فرزَه إلى مرتبة الترك، أو الاحتجاج .

ومما يُلْحَظ ؛ أنَّ ابنَ حِبَّان قد استعملَ مصطلحات التفرُّد والمخالفة في «الثِّقات» و«المجروحين» فحتى لا تتكرَّر الدراسة ؛ قمتُ بدراسة المصطلح في «الثِّقات» أولاً، ثم في «المجروحين» . أما مصطلح الإغراب ؛ فهو خاصٌّ في «الثِّقات» ولم أقفْ على ترجمةٍ وَصَفَ ابنُ حِبَّان صاحبَها بالإغراب في «المجروحين» ؛ إلا ترجمة شيخه أحمد بن محمد بن الأزهر الذي قال في ترجمته : «ذاكرته بأشياء كثيرة، فأغرب عليّ فيها في أحاديث الثقات . . .» ثم ذكر عدداً من الأحاديث التي لا تُعرف عن أصحابها[1] .

وقبل شروعي في دراسة ألفاظ الإغراب ؛ يَحسُن أن أذكِّر بمعنى الإغراب عند المحدِّثين .

في «المصباح المنير»[2] : «غربَت الشمس، تغرُب غروباً : بعُدَتْ وتوارَت في مغيبها وغرُب الشّخص ـ بالضَّم ـ : بَعُدَ عن وطنه، فهو غريب . . . وأغرب : جاء بشيء غريب .

(١) المجروحين (١ : ١٦٣) .

(٢) المصباح المنير للفيومي (غرب) (٢ : ٩٦ ـ ٩٧) والقاموس (١ : ١٠٩ ـ ١١٠) المادة ذاتها .

والغريبُ في اصطلاح أهل الحديث[١] : «هو ما يتفرّد بروايته شخصٌ واحد في أيّ موضع وقع التفرد به من السّند» .

قال الحافظ : «ثمَّ الغرابة إما أن تكون في أصل السّند ـ وهو طرفه الذي فيه الصَّحابي ـ أي في الموضع الذي يدور عليه الإسناد ويرجع ، ولو تعدَّدَت الطرق إليه . . أو يكون التفرّد في أثنائه ؛ كأن يرويه عن الصّحابي أكثر من واحد ، ثم يتفرَّد بروايته عن واحدٍ منهم شخصٌ واحد .

فالأوّل : الفَرْدُ المطلَق ، كحديث النَّهي عن بيع الولاء وهِبَتِه ، تفرَّد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر . وقد يتفرَّد به راوٍ عن ذلك المتفرد ، كحديث شُعَب الإيمان ، تفرَّد به أبو صالح عن أبي هريرة ، وتفرَّد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح .

وقد يستمرُّ التفرُّد في جميع رواته أو أكثرهم . وفي مسند البزار ، والمعجم الأوسط للطبراني أمثلةٌ كثيرة لذلك .

والثّاني : الفَرْدُ النِّسبي : سُمِّيَ نسبياً لكون التفرُّد فيه حَصَلَ بالنسبة إلى شخصٍ معيَّن وإن كان الحديثُ في نفسه مشهوراً ، ويقلّ إطلاق الفَرْدِ عليه . لأنَّ الغريبَ والفَرْدَ مترادفان لغةً واصطلاحاً ، إلاَّ أنَّ أهلَ الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلّته .

فالفَرْدُ أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفَرْد النسبي .

وهذا مِن حيث إطلاق الاسميّة عليهما . وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرِّقون . فيقولون في الفَرْد المطلق والفَرْد النسبي : تفرَّد به فلان ، أو أغرب به فلان . .»[٢] ا . هـ .

والغرابة تَتْبَعُ الراوي ـ قبولاً وردّاً ـ وكذلك التفرّد . فإذا كان الراوي ثقةً ؛ قُبل غريبه وفَرْدُه ما لم يخالف فيه الثِّقات ، أو يكن الحديث منكراً ، وكلَّما كان الراوي أقرب إلى الضعف ؛ قلَّ الاعتماد على مفاريده .

---

(١) انظر في ذلك : المعرفة للحاكم (ص٩٤ ـ ٩٦) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٧٠) الاقتراح لابن دقيق العيد (ص١٩٩) وشرح النخبة (ص٢٧ ـ ٢٨) توضيح الأفكار (٢ : ٤٠١) فما بعد . لمحات في أصول الحديث (ص٢٩٠) منهج النقد في علوم الحديث (ص٢٧٠) .

(٢) شرح النخبة (ص٢٨) .

المطلب الاول: الإغراب

استعملَ ابنُ حبَّان مصطلحين في وَصْفِهِ الرّواة بالإغراب . فقد أطلقَ مصطلح (ربما أغرب) على خمسة عشر[١] راوياً ، بينما أطلق مصطلح (يُغْرب) على سبعة وخمسين[٢] راوياً .

ولا أعتقد أنَّ المصطَلَحَيْن يعطيان مدلولاً واحداً عند ابن حِبَّان ، بل (رُبَّما) للتقليل عنده . و(رُبَّما) في اللّغة حرف يكون للتقليل غالباً . وفي القاموس : «وقيل : كلمة تقليل أو تكثير أو لهما ، أو في موضع المباهاة للتكثير ، أو لم توضع لتقليل ولا تكثير ، بل يستفادان من سياق الكلام»[٣] .

والدليل على أنّ (رُبَّما) عند ابن حِبَّان للتقليل أنه وَصَفَ بعض الرّواة بالإغراب الكثير ، فقال : يغربِ كثيراً[٤] وحين وَصَفَه بالخطأ الكثير قال : يخطئ كثيراً[٥] .

ـ **المسألة الأولى : مَن قال فيه : (ربما أغرب)**

لم يَذكُر ابنُ حِبَّان في «المجروحين» ممن أطلق عليهم هذا المصطلح ، إلاَّ راوياً واحداً[٦] قال فيه هناك : «سعيد بن واصل أبو عمرو الجرشي : يخطئ كثيراً ؛ حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد» . بينما أطلقَ هذا المصطلح على أربعة عشر راوياً في الثقات (١٠٤٦ ـ ١٠٦١) ولم يخرِّج عن أحد منهم في «صحيحه» وإنّما أخرجَ حديثاً واحداً لراوٍ قال فيه : مستقيمُ الحديث ربّما أغرب (١٠٥٧) وقال الحافظ في واحد منهم[٧] : ثقة . وفي خمسة[٨] : صدوق . وفي بعضهم غمز . وكان سبعة[٩] منهم من الزوائد على رجال الستة . وقال الحافظ في واحد[١٠] : متروك . وفي آخر[١١] : لين . وفي

(١) (١٠٤٦ ـ ١٠٦١) .
(٢) (١٠٦٢، ١١١٨) .
(٣) المصباح المنير (١ : ٢٩٩) (رب) والقاموس (١ : ٧١) .
(٥) (١٠٦٥) .
(٦) (٢٤٩٩) .
(٧) (١٠٦٠) .
(٨) (١٠٤٦، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥٣، ١٠٦١) .
(٩) (١٠٤٧، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٩) .
(١٠) (٢٤٩٩) .
(١١) (١٠٥٤) .

ثالث[١] : ينظر في حاله؟ .

ويبدو لي أنَّ الموصوفين بالإغراب ـ غالباً ـ ليس لهم إلاَّ أحاديث قليلة .

فابن حِبَّان يقول في راوٍ[٢] : ربما أغرب ؛ على قلة روايته . واثنان[٣] منهم لم يتقن حالهما أبو حاتم . والسَّاجي يقول في راوٍ[٤] : هو معروفٌ بهذا الحديث ، وسكت في الجرح عن واحد[٥] ؛ فهو مجهول حاله عنده ، ولم يَزِدِ الحافظ على كلام ابن حِبَّان في اللّسان شيئاً في أربعة رواة[٦] . وقال في راوٍ خامس بعد حديث ساقه في «اللّسان»[٧] : رجاله معرفون بالثقة ، وليس فيهم مَن يُنظر في حاله ، إلاَّ المعلَّى بن الوليد القعقاعي وقد ذَكَرَه ابن حِبَّان في «الثِّقات» .

فمِن هذه التراجم الكثيرة تجد أنَّ ابنَ حِبَّان قد يَصِفُ الرَّجلَ بالإغراب إذا كان قليل الحديث ، فكأنه ينبه القارئ إلى ضرورة الاعتبار في مروياته . والله أعلم .

ـ **المسألة الثانية : يُغْرِب :**

أطلقَ ابنُ حِبَّان ـ كما قدَّمتُ ـ هذا المصطلحَ على ستة وخمسين راوياً (١٠٦٢ ـ ١١١٨) لم يذكر منهم في «المجروحين» إلاَّ واحداً[٨] وقال فيه ثَمَّة : كان فاحش الخطأ ، يرفع المراسيل ، ويقلب الأسانيد ، ليس ممن يُحتجّ به إذا انفرد . ومع ذلك قال فيه الحافظ : صدوق فيه لين .

ولم يخرّج في «صحيحه» إلاَّ عن واحد[٩] منهم أيضاً . وكان من هؤلاء الرواة ثمانية[١٠]

---

(١) (١٠٥٥) .

(٢) (١٠٥١) .

(٣) (١٠٤٦ ، ٢٤٩٩) .

(٤) (١٠٥٦) .

(٥) (١٠٤٧) .

(٦) (١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩) .

(٧) (١٠٥٥) .

(٨) (٣٢٢٩) .

(٩) (١١١٦) .

(١٠) (١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٧ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٧ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٧) .

قال الحافظ في كل منهم : ثقة . وستةَ عَشَرَ[١] : صدوق ، وقال عن واحد[٢] : لا بأس به . على أنه قد وَصَفَ بعضَ هؤلاء المحتجِّ بهم بالإغراب ، أو التفرُّد ، أو الخطأ ، أو الوهم . وهذا لا يُسقطهم عن درجة الاعتبار .

واقتصر الحافظ على كلام ابن حِبَّان ـ تقريباً ـ في ثلاثة رواة[٣] كما لم أجد إضافات نقدية ذات تأثير في خمسة رواة أيضاً . وفي ثلاثة[٤] رواة قال الحافظ : مقبول . ولين في راوٍ[٥] واحد . واختلفَتْ أنظار الحفّاظ عن نظر ابن حِبَّان في ستة[٦] رواة منهم .

أمّا الزوائد على رجال الكتب الستّة ، فكانوا تسعة عَشَرَ[٧] راوياً . وَهَّمَ الحافظ ابنُ حجرٍ الإمامَ ابن حِبَّان في واحد منهم ، قال : وقد مَشَى أمرُه على ابن حِبَّان مع يَقَظَتِه وهذه من دقائق ابن عَديّ ، وتحقيقه في هذا الفنّ .

قلت : إنَّ عدم إخراج ابن حِبَّان لهؤلاء الرواة في «الصَّحيح» يدلّ على أنَّ الرَّجل ـ كما قدّمت ـ ينتقي من الرجال ، ولا يخرّج عن واحد ممن قلّت رواياتهم ، أو انفردوا بالغرائب إلاَّ بعد دراسة وافرة تؤكد له أنَّ حديث هذا الراوي محفوظ .

المطلب الثاني: التَّفَرُّد

إنَّ أول ما يَسترعي الانتباه في هذا المبحث ، أنَّ الإغراب قد أطلقه ابنُ حِبَّان في كتابه «الثِّقات» على رواته ، ولم أقفْ إلا على ترجمةٍ واحدةٍ في «المجروحين» ؛ وصفَ صاحبها بالإغراب ، وترجمه في الثقات كما قدّمت .

---

(١) (١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٧٦ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١١٧) وانظر (٢٧٩٤ ، ٣٢٢٩) .

(٢) (١٠٨٠) .

(٣) (١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١١٠٩ ، ١١١٢ ، ١١١٣) .

(٤) (١٠٧٨ ، ١٠٩٢ ، ١١٠١) .

(٥) (١١١٤) .

(٦) (٣٨٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٥ ، ١١١٨) .

(٧) (٣٨٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٦ ، ١١٠٠ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٩ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٨ ، ١٢٥٤) .

كما إنَّني لم أقفْ إلاَّ على تراجم معدودة ؛ لا تتجاوز عشر تراجم ، وصَفَ أصحابها بالتفرّد في «الثِّقات» . بينما أطلق التفرّد على عشرات كثيرة من الرواة ، ذكَرْتُهم في هذا المطلب في كتابه «المجروحين» .

فهل الإغراب خاصٌّ بالثِّقات ، والتفرّد خاصٌّ بالمجروحين؟ .

خَطَرَ لي هذا بادئَ الأمر ، غيرَ أنَّني وجدتُ بعض التراجم في «الثِّقات» وصفَ أصحابها بالإغراب ، ووصفَ البعض الآخر بالتفرّد ، ووصفَ البعض بالمخالفة ، ووصف بعضهم بالوهم ، ووصف الكثيرين بالخطأ .

كما أنه وصفَ بعضَ الرواة بعددٍ من الأوصاف ، كقوله : يخطئ ويتفرّد ، يخطئ ويهم ، يخطئ ويُغْرِب ، بل قال : يخطئ ويتفرّد ويغرب ويخالف؟! في إحدى تراجم الثِّقات؟ . .

ولا ريب أنَّ التفرّد والإغراب ليسا محّضين للخطأ ، ولا يستلزم أن يكون المُغرِب أو المنفرد مخطئاً . أمّا الموصوف بالخطأ ، فهو مخطئ في بعض حديثه عند من وَصَفَه بذلك قطعاً .

فمن وُصِفَ بالخطأ في كتاب «الثِّقات» كثيرٌ ـ نسبيّاً ـ والخطأ جرح ، وعلى هذا ؛ فإنه يصعب القول بأن ابن حِبَّان يطلق الإغرابَ على الثِّقات ، والتفردَ على المجروحين . لكنني لا أرى حرجاً من القول بأنّ ابن حِبَّان أكثر ما أطلق (الإغراب) على الثِّقات وأكثر ما أطلق التفرد على المجروحين .

وقد وقفتُ على ترجمة واحدة في «الثِّقات»[١] قال ابن حِبَّان في صاحبها : ربما تفرد .

وقال الحافظ : ثقة له أفراد . وبقية تراجم هذا المطلب كلّها من «المجروحين» .

وقال في ترجمة راوٍ من «المجروحين»[٢] : يتفرَّد عن أبيه بمالا أصل له من حديث أبيه لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد . وقال في ترجمة[٣] ثانية : تفرّد بأشياء لا تُعرف .

---

(١) (١٠٤٤) .

(٢) (٣٢٢٧) .

(٣) (٢٣٨٠) .

وقال في خمسة[١] تراجم: ينفرد بما لا يتابَع عليه. وفي إحدى وعشرين[٢] ترجمة قال: ينفرد عن الثِّقات بما ليس من حديث الأثبات، وقال: ينفرد بالمقلوبات عن الثِّقات في إحدى عشرة ترجمة[٣] وفي ثنتين وثلاثين[٤] قال: ينفرد بالمناكير عن المشاهير.

غيرَ أنّ مما ينبغي التنبيه عليه؛ هو أنّ هذه المصطلحات التي رأيتَ أعدادَ تراجمها، لم تكن أحكامُ ابن حِبَّان على أصحابها واحدة، ففي مصطلح: ينفرد بما لا يتابَع عليه. جعلَ ثلاثة[٥] رواة في مرتبة الاعتبار. وقال في واحد[٦] منهم: بطلَ الاحتجاج بروايته. وقال عن الخامس[٧]: ينفرد بما لا يتابَع عليه، حتى أكثر منه. ولم يَحْكُم عليه بشيء.

ويمكن أن يقال: إنّ ابنَ حِبَّان قال: لا يُحتجّ به. ولم يقل: لا يُعتبر به. وما دام قد قال في أمثاله ممن أطلق عليهم المصطلح ذاته: يُعتبر به، فيحمل قوله: لا يحتجّ به؛ على عدم الاحتجاج بانفراده، وإنما يُعتبر به اعتباراً.

قلت: هذا ممكن لو أنَّ الأمرَ اطّرد، لكنَّ الاطّراد عند ابن حِبَّان عسير. ففي مصطلح (ينفرد عن الثِّقات بما ليس من حديث الأثبات) قال في إحدى التراجم: «منكر الحديث جدّاً، ينفرد عن الثِّقات بما ليس من أحاديثهم، لا يُكتب حديثه إلاَّ على حجّة التعجُّب»[٨]!

وقال في ترجمة أخرى: «ينفرد عن الثِّقات بما لا يشبه حديثَ الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال»[٩].

---

(١) (٢٣٠٩ ـ ٢٣١٣).
(٢) (٢٣١٤ ـ ٢٣٣٥).
(٣) (٢٣٣٦ ـ ٢٣٤٩).
(٤) (٢٣٥٠ ـ ٢٣٨٧).
(٥) (٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٣).
(٦) (٢٣١٢).
(٧) (٢٣٠٩).
(٨) (٢٨٦٧).
(٩) (٣١٨٨).

وفي ترجمة ثالثة : «ينفرد عن الثِّقات بما لا يشبه حديث الأثبات ـ على قلّة روايته ـ فليس ممن يُحتجّ به إذا انفرد»[١] .

ومن هذا ؛ أنه قال في إسحاق بن يحيى الكعبي : «ينفرد عن الثِّقات بما ليس من حديث الأثبات ، ويأتي عن الأئمة المرضيّين ما هو من حديث الضُّعفاء والكذّابين ، لا يحلّ الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه ، إلاَّ على سبيل الاعتبار» . وترجمه في كتاب «الثِّقات» .

نعم ، إنَّ بعض مَن ذَكَرَهم في «الثِّقات» و«المجروحين» ؛ هم مِن رجال مرتبة الاعتبار وهي من مراتب التوثيق عند المتقدّمين ، وعند كثيرٍ من المتأخِّرين .

والمَخْرَجُ مِن هذا التخوّف أمران :

الأول : أن تُطلق الأحكام على الأغلب ، وهذا مبدأ يكاد يكون مسلَّماً في دراسة جميع أئمة النّقد .

والثاني : اعتمادُ الأحكام التي يُختم بها التقويم ، والاستئناس بالمصطلح والسبب وبغير ذلك يَصعب الوصول إلى حلٍّ مُرْضٍ في إعطاء مدلولٍ مقبول لمصطلحات ابن حِبَّان .

وبتتبُّع تراجم مصطلح (التفرّد) هذا ، وجدتُ واحداً وعشرين[٢] راوياً من الزوائد على رجال الكتب الستة . ووجدت ثمانيةَ عَشَرَ راوياً[٣] ذكرهم في «الثِّقات» وفي «المجروحين» . وما وجدته خرَّج في «صحيحه» إلاَّ عن واحد[٤] منهم ! وقد رُمي واحد[٥] من رواة هذا المصطلح بالوضع ، ووُصف آخر بأنه منكر الحديث ، وواحد[٦] بأنه مقبول

(١) (٢٣٢٦) .

(٢) (١٠٢٢ ، ١٩٧١ ، ٢١٨٨ ، ٢٣١٠ ، ٢٣١٥ ، ٢٣١٧ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٣١ ، ٢٣٣٤ ، ٢٣٣٩ ، ٢٣٤٤ ، ٢٣٤٥ ، ٢٣٤٨ ، ٢٣٤٩ ، ٢٣٥٣ ، ٢٣٥٨ ، ٢٣٦٤ ، ٢٣٨٠ ، ٢٨١٧ ، ٢٨٦٧) .

(٣) (١٠٢٧ ، ١٣٣٣ ، ١٣٥٧ ، ١٤٠٤ ، ١٤٤٨ ، ١٥٩٩ ، ٢٣١٤ ، ٢٣١٨ ، ٢٣٢٦ ، ٢٣٣١ ، ٢٣٣٥ ، ٢٣٤٥ ، ٢٣٥٦ ، ٢٣٥٨ ، ٢٣٦٧ ، ٢٣٧٤ ، ٢٣٧٦ ، ٢٧١٠) .

(٤) (٢٣٢٦) .

(٥) (٣٠٧٩) .

(٦) (٢٣٧٦) .

واثنان[١] مجهولان ، وواحد[٢] رُمي بالكذب ، واثنان[٣] بليِّن الحديث ، ووُصف واحد[٤] بأنه ثقة ! وستةَ عشر[٥] راوياً بصدوق ، وواحداً وعشرين[٦] راوياً بضعيف .

ولا يفوتني أن أذكّر بأنَّ الانفراد بما لا يتابع عليه ، و(ينفرد عن الثِّقات بما لا يشبه أحاديثهم) و(ينفرد بالمقلوبات) يجب أن تُحمل كلُّها على فُحش الخطأ والوهم وسوء الحفظ فهي كلُّها ألفاظ تخصّ الضبط ، ولا تعلّقَ لشيء منها بالعدالة ، إلاَّ إذا كان القلب عمداً أو المخالفة مقصودة ، أو التفرّد متعمداً ، فحينئذٍ يكون الرَّجل منهم كذاباً بعلمٍ صحيح .

ولا داعي إلى القول بأنّ مصطلح التفرّد هذا ؛ قد جمع ما بين الثقة إلى المتروك .

والرَّجل الواحد الثقة ؛ كان من كتاب الثِّقات . أمّا مرتبة صدوق ـ وما في أصحابها من غمزه بما هو مدوّن في الملحق ـ إلى ليّن الحديث ومنكر الحديث ، نجدها معقولة ومقبولة في الاعتبار ، وتفرّد الثقة يفسّر بسهولة .

بيدَ أنَّ المشكِل تفسيره هو أحكام الرّمي بالكذب والوضع ، مضافاً إليهم من حُكِمَ بأنه لا يجوز الاحتجاج بهم بحال ، ولا يجوز الاحتجاج بهم إلاَّ على سبيل الاعتبار ، أو إلاَّ على جهة التعجُّب !! وسيأتي شرح ذلك في الفصل الثالث ، وأنَّ ابنَ حِبَّان إذا حَكَمَ على راوٍ بذلك ، فإنه لا يُحتجّ به عنده ، ولا يُعتبر بحديثه .

قال في ترجمة يحيى بن العلاء الرازي[٧] : «ينفرد عن الثِّقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها مَن الحديثُ صناعته ؛ سَبَقَ إلى قلبه أنّه كان يتعمَّد لذلك ؛ لا يجوز الاحتجاج به» .

قال الذهبي ـ بعد رواية حديث له عن شيخه بِشر بن نمير ـ : بِشر هالكٌ ، لعلّ

---

(١) (١٣٥٧ ، ٢٣٦٧) .

(٢) (٢٣٨٧) .

(٣) (٢٣٤٧ ، ٣٢٢٧) .

(٤) (١٠٤٤) .

(٥) (١١٢٠ ، ١١٢٢ ، ١٤٤٨ ، ٢٣١١ ، ٢٣١٣ ، ٢٣٣٣ ، ٢٣٣٧ ، ٢٣٣٨ ، ٢٣٤٠ ، ٢٣٥٠ ، ٢٣٦٠ ، ٢٣٦٥ ، ٢٣٦٦ ، ٢٧١٠ ، ٢٧١٢) .

(٦) (١٣٣٣ ، ١٤٤٤ ، ١٩٥٥ ، ٢٣٠٩ ، ٢٣١٢ ، ٢٣٢٠ ، ٢٣٢٣ ، ٢٣٢٨ ، ٢٣٣٦ ، ٢٣٤٢ ، ٢٣٣٩ ، ٢٣٤٣ ، ٢٣٥٧ ، ٢٣٦٣ ، ٢٣٧٠ ، ٢٣٧٥ ، ٢٨٨٤) .

(٧) (٢٣٤٦) .

الحديث مِن وَضْعِه . وروى له أحاديث أخرى من طريق جُبَارة بن المُغَلِّس الحِمَّاني وحَرَمِيّ بن عُمارة ، وعبادة بن زياد ، وعمرو بن الحُصَيْن عنه . وكلّهم ضعفاء؟!

وقال أبو حاتم الرازي : ليس بالقوي . وقال ابن معين : ضعيف . ورماه بالوضع أحمد ابن حنبل .

وقال في يزيدَ بن عِيَاض اللَّيْثي[(١)] : «ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، والمقلوبات عن الثِّقات . فلما كَثُرَ ذلك في روايته ؛ صارَ ساقطَ الاحتجاج به» . وقال في «التقريب» : «كذَّبه مالك وغيره» .

وقد خرَّج في «الصَّحيح»[(٢)] عن عتّاب بن حرب بن جُبَيْر الذي قال فيه : ينفرد عن الثِّقات بما لايشبه حديث الأثبات ـ على قلّة روايته ـ فليس ممن يُحتجّ به إذا انفرد . وذكره في «الثِّقات» . فالرَّجل من رجال مرتبة الاعتبار الذين يُقبل حديثهم في المتابعات والشواهد . ولم يتركه أحد ، وإنما ضعَّفه الفلاس جداً . وليّنه ابن عَديّ وابن حِبَّان ـ كما ذكر الذهبي ـ ومِثل هذا يخرَّج في المتابعات كما ذكرت .

أمام هذا التداخل الكبير ؛ رأيتُ دراسةَ هذا المصطلح في مرتبة الاعتبار هنا ، لكنّني ترجمتُ رواة (ربّما تفرّد) و(يتفرّد) في مرتبة الاعتبار ، بينما ترجمتُ رواة مصطلحات : (ينفرد بما لا يتابع عليه) (ينفرد عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات) (ينفرد بالمقلوبات) (ينفرد بالمناكير عن المشاهير) (تفرّد بأشياء لا تُعرف) . . كل رواة هذه المصطلحات ترجَمْتُهم في مرتبة الترك ؛ لأنّ الغالبية العظمى منهم من المتروكين .

المطلب الثالث: مَن وُصف بالمخالفة

وَصَفَ ابنُ حِبَّان واحداً وأربعين[(٣)] راوياً في كتاب «الثِّقات» بقوله : (ربما خالف) . لم يترجم في «المجروحين» إلاَّ لواحد[(٤)] منهم . وخرَّج في «صحيحه» عن خمسة[(٥)] منهم .

---

(١) (٢٣٨٧) .

(٢) الموارد (٢٣٦٩) .

(٣) (١١١٩ ـ ١١٥٩) .

(٤) (٣٢٥٩) .

(٥) (١١١٧ ، ١١٣٣ ، ١١٣٩ ، ١١٥٥ ، ١١٥٨) .

ولم أقفْ على واحدٍ منهم اتفق حافظان على أنه متروك ، ووجدت واحداً[١] قال فيه بعض الحفّاظ : ليس بالقوي . وآخر[٢] : ليس بقائم الحديث . واثنين[٣] : ليِّن الحديث . وستة[٤] ضعفاء . وكان الزوائد على رجال الستة ثلاثةَ عَشَرَ راوياً[٥] .

أمّا مَن وُصف بالثقة ، فكانوا ستة[٦] رواة ، ومَن وُصف بصدوق ـ مع بعض المغامز ـ كانوا أربعةَ عَشَرَ رجلاً[٧] واثنان[٨] : لا بأس به .

وقال ابن حِبّان في اثنين من الثِّقات : يخالِف . قال الحافظ في واحد[٩] منهما : ليِّن الحديث . وفي الآخر[١٠] : صدوق يخطئ .

فلا يخفى أنَّ هذا الاستعراض السّريع يؤكّد ما سَبَقَ تقريرُه مراراً مِن أنَّ مرتبة الاعتبار واسعة جداً عند ابن حِبّان ، كما أنَّ بعضَ مصطلحاته يشمل الثِّقات ، والمعتبر بهم ، ومَن هم في درجة الاختبار .

وكان الذين وصَفَهم بالمخالفة في كتاب «المجروحين» ؛ أحد عشر[١١] راوياً ، خرّج في «صحيحه» عن واحد منهم[١٢] وذكر ثلاثة[١٣] منهم في «الثِّقات» أيضاً ، وكان

(١) (١١٣٧) .
(٢) (١١٣٨) .
(٣) (١١٢١ ، ٢٣٨١) .
(٤) (١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٣٠ ، ١١٥٩ ، ٢٠٤٣ ، ٣٢٥٩) .
(٥) (١١١٩ ، ١١٢٢ ، ١١٢٦ ، ١١٢٨ ، ١١٣٢ ، ١١٤٢ ، ١١٤٨ ، ١١٥٠ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ٢٠٤٣ ، ٣٢٥٩) .
(٦) (١١٢٧ ، ١١٣٣ ، ١١٣٩ ، ١١٤١ ، ١١٤٩ ، ١١٥٢) .
(٧) (٧٩٦ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٦ ، ١١٣٥ ، ١١٤٠ ، ١١٤٢ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٥١ ، ١١٥٣ ، ١١٥٨ ، ٢٤٢٠) .
(٨) (١١٣٦ ، ١١٥٦) .
(٩) (٢٣٨١) .
(١٠) (٢٣٨٢) .
(١١) (٢٣٨٣ ـ ٢٣٩٣) .
(١٢) (٢٣٩١) .
(١٣) (٢٣٨٣ ، ٢٣٨٩ ، ٢٦٦٥) .

الزوائد على رجال الستة ، ستةُ رواة[١] .

وقد كانت أحكامُ ابن حِبَّان عليهم مختلفة ـ كما سبق ذكره ـ فمَرّةً يقول في راوٍ[٢] : فَحُشَ خلافُه للأثبات فيما يرويه ؛ فاستحقَّ التَّرك . مع أنه ترجمه في «الثِّقات» أيضاً . ومَرّةً يقول[٣] : يستحقّ مجانبة ما انفرد من الروايات لمخالفته الأثبات ! ومَرّةً يقول[٤] : لا يجوز الاحتجاج به بحال . . .

ولهذا رأيتُ من المناسب دراسة مصطلح المخالفة هنا ، بينما ترجمتُ رواة مصطلح (ربما خالف) في مرتبة الاعتبار ، بينما ترجمتُ رواة مصطلح (يخالف في حديثه) في مرتبة الترك ، للسبب السابق ذاته ، وهو غلبة المتروكين في المصطلح الثاني دون الأول .

ومما لا يحتاج إلى كثير بيان : أنّ من هؤلاء المجروحين من خرَّج[٥] عنهم الشيخان أو أحدهما . وهذا كلُّه باعتبارات خاصّة يراها كل منهم ، كما انفرد ابن حِبَّان بتخريجه عن رواة لم يخرِّجا عنهم .

المطلب الرابع: مَن وُصف بوَصفَيْن من الأوصاف السابقة

قدَّمتُ في هذا المبحث أنَّ ابنَ حِبَّان قد يَصِفُ الرَّجل بأنه يُغْرِب ، أو يغرب ويتفرّد أو يغرب ويخالف ، وقد وقفتُ على رجلين[٦] قال فيهما : ربما أغرب وخالف . وعلى اثنين[٧] آخرين قال فيهما : يغرب ويخالف . وعلى أربعة رواة[٨] قال فيهم : يغرب ويتفرد . وعلى راوٍ[٩] قال فيه : يتفرّد ويخالف .

(١) (٢٠٠ ، ٢٣٨٥ ، ٢٣٨٨ ، ٢٣٩٣ ، ٢٦٦٥ ، ٢٨٩٦) .

(٢) (٢٣٨٩) .

(٣) (٩٧٦) .

(٤) (٢٣٩٠) .

(٥) (٢٣٨٤ ، ٢٣٨٦ ، ٢٣٩١) .

(٦) (١١٦٠ ، ١١٦١) .

(٧) (١١٥٩ ، ١٦٢٧) .

(٨) (١٦٢٢ ـ ١٦٢٥) .

(٩) (٢٢٦) .

وهذا يعني أنَّ الذي يغرب ويتفرّد ؛ قد يقع منه التفرّد النسبي ، وقد يقع منه التفرّد المطلق ، وقد تقدّم تخريج بعض أحاديثهم . وقد كان هؤلاء الرواة جميعاً من كتاب «الثِّقات» وقد خرّج عن ثلاثة[1] منهم في «صحيحه» ولم يذكر أحداً منهم في «المجروحين» .

وقد كان خمسة من هؤلاء الرواة من رواة الكتب الستة ، وأربعة من الزوائد .

وقد كان جميعُ هؤلاء الرواة مما اختلفَ فيهم النُّقّاد . بيدَ أنّهم جميعاً لا ينزلون عن درجة الاعتبار . وُصف أربعة[2] منهم بالصدق مع قيد النظر . وقال الحافظ عن واحد[3] منهم : ليِّن . ووَثَّق الخطيب[4] راوياً ، ولكنَّ الأزدي ضعَّفه ونسبه إلى الجهل بالحديث . وبقية الرواة ـ كما قدَّمتُ ـ في دائرة الاعتبار ؛ وإن اختلفَتْ فيهم الأنظار .

---

(١) (٢٢٦ ، ١٦٢٢ ، ١٦٢٤) .

(٢) (٢٢٦ ، ١١٥٩ ، ١٦٢٢ ، ١٦٢٧) وأعني بقيد النظر : التوقّف للاختبار ، لأنه قال في بعضهم : صدوق يخطئ . . . إلخ .

(٣) (١١٦١) .

(٤) (١١٦٠) .

المبحث السادس

ألفاظُ الوَهَم والخطأ

تمهيد : معاني الوهم والخطأ والغلط في اللغة :

قال في «المقاييس» : (و هـ م) كلمات لا تنقاس ، بل أفراد منها : الوَهْم ، وهو البعير العظيم . والوَهْمُ : الطريق . وهو أيضاً : وَهْم القلب ، يقال : وَهَمت أهِم وَهَماً ، إذا ذهب وهمي إليه . . ووهِمْتُ : غَلِطت[1] .

وفي المصباح : وَهَمت إلى الشيء وَهْماً ـ من باب وعد ـ سبق القلب إليه مع إرادة غيره . وتوهّمتُ : ظننت . ووَهِم في الحساب : غَلِط[2] .

وفيه أيضاً : غلط : أخطأ وجه الصواب ، وغَلَّطته نسبة إلى الغلط[3] .

وفي القاموس : الغلط : أن تعيا بالشيء ، فلا تعرف وجهَ الصواب فيه[4] .

وجاء في المصباح : أنّ الخطأ ضدّ الصّواب . وخَطِئ إذا تعمّد ما نُهي عنه ، فهو خاطئ . وأخطأ : إذا أراد الصواب فصار إلى غيره ، فإن أراد غيرَ الصواب وفَعَله ، قيل : قصَدَه أو تعمَّدَه[5] .

ويرى ابنُ فارس : أنَّ الخطأ من (خطو) المعتل والمهموز ؛ لأنّه يدلّ على تعدّي الشيء والذّهاب عنه .

والخطأ مِن هذا ، لأنّه مجاوزة حدّ الصواب . وخَطِئ يَخْطَأ : إذا أذنب[6] . .

فالوَهَم والغَلَط والصواب ؛ يمكن أن يجمع بينها إرادة فعل شيء وعدم التمكُّن منه غفلةً أو نسياناً ، لغلبة الضعف البشري .

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٦ : ١٤٩) (وهم) والقاموس (٤ : ١٨٧) .
(٢) المصباح المنير للفيومي (٢ : ٣٥٢) .
(٣) المصباح المنير (٢ : ١٠٤) (غلط) .
(٤) القاموس (٢ : ٣٧٦) .
(٥) المصباح (١ : ١٨٧ ـ ١٨٨) .
(٦) المقاييس (٢ : ١٩٨) .

المطلب الأول: فيمن وُصف بالوَهَم

رأيتُ ابنَ حِبَّان قد قال في ثلاثة[١] من الثِّقات: ربما وهم. وفي واحد[٢]: ربما وَهِمَ وخالف. وقد قال الحافظ فيهم: صدوق ربما أخطأ، أو ربما وَهِمَ. وخرَّج ابنُ حِبّانَ لواحد[٣] منهم في «صحيحه» حديثين. ولم يذكر أحداً منهم في «المجروحين».

وقدمتُ أنَّ الثقة قد يَهِمُ، وقد يغرب، وقد يخطئ. وكذلك الصدوق، إذ هذا شيء لا ينفكّ عنه البشر.

ولفظ (يَهِم) مفرداً لم أقفْ عليه في «الثِّقات» ولا في «المجروحين». وإنَّما أطلق مصطلح يُخطئ ويَهِم. وهذا يأتي في مبحث قادم.

واستعملَ في «المجروحين» مصطلح (كثير الوهَم) في أحد عشر راوياً[٤] ذكر واحداً[٥] منهم في «الثِّقات». وقال الحافظ في ثلاثة[٦] منهم: (صدوق) وقال في اثنين[٧]: ضعيف. وواحد[٨]: لا بأس به. وكان اثنان[٩] من الزوائد؛ قال أحمد في داود بن عطاء منهما: رأيته؛ وهو لا شيء. وقال البخاري: منكر الحديث.

وأمّا محمد بن دِرْهم العبسي (٢٧٥٤) فقد قال ابن معين: ليس بشيء. وقال الدارقطني: ضعيف.

ولا يخفى أنَّ الكثرة ـ عند ابن حِبَّان ـ تُطلَق على معانٍ كثيرة، فإذا غَلَبَ الوَهَم؛ بطلَ الاحتجاج بالراوي.

(١) (١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤).
(٢) (١٣١٠).
(٣) (١١٦٣).
(٤) (٢٣٩٤ ـ ٢٤٠٤).
(٥) (٢٤٠٤).
(٦) (١٩٦٤، ٢٣٩٩، ٢٤٠١).
(٧) (٢٣٩٨، ٢٤٠٤).
(٨) (١٩٦٦).
(٩) (٢٤٠٠، ٢٤٥٧).

وقد قال في أربعة رواة[١] : غلبَ الوَهَم على حديثه . ثلاثة منهم بطلَ الاحتجاج بحديثه . وقال في واحد[٢] : لا يُحتجّ به إذا انفرد . ولم يذكر أحداً منهم في «الثِّقات» ولم يخرِّج عن واحد منهم في «صحيحه» .

كما كانت أحكامهم عند الحفّاظ الآخرين مختلفة . فقد قال الحافظ في واحد منهم[٣] : متروك . وفي آخر[٤] : ضعيف .

ولا يعيبُ علينا أحدٌ دراسة هؤلاء في مرتبة الاعتبار ؛ لأنَّ لفظ الإغراب والتفرد والمخالفة ؛ مما يتصف به الثقة والمتروك ، وإن كان حكم كلٍّ مختلفاً عن الآخر .

ونظراً لهذا التداخل ، فقد ترجمنا مَن قال فيه ابنُ حِبّانَ : (يهم كثيراً) أو (فاحش الوهم) ونحوهما في مرتبة الترك ، وترجَمْنا مَن سواهم في الاعتبار .

المطلب الثاني: مَن وُصف بقلَّة الخطأ

أطلق ابنُ حِبَّان مصطلح (ربما أخطأ) على مائة واثنين وثلاثين[٥] راوياً في كتاب «الثِّقات» . كان منهم تسعة وأربعون راوياً[٦] من الزوائد على رجال الكتب الستة . انفرد ابن حِبَّان بالترجمة لأربعة رواة[٧] منهم ، وكانت أحكام غيره موافقةً ، أو لم تَنْقُض كلامَه في خمسةَ عَشَرَ ترجمة منهم[٨] .

---

(١) (١٧٨٦ ، ٢٤٠٨) .

(٢) (٢٤٠٦) .

(٣) (٣٣٢٦) .

(٤) (٢٤٠٨) .

(٥) (١١٦٩ ـ ١٣٠٠) .

(٦) (١٤٩ ، ٧٨٨ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٧ ، ١١٨٣ ، ١١٨٦ ، ١١٨٨ ، ١١٩٣ ، ١١٩٥ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠٣ ، ١٢١٦ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٧ ، ١٢٣٤ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٨ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ٢٩٦٢) .

(٧) (١١٩٨ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٨١) .

(٨) (١١٧٣ ، ١١٧٧ ، ١١٨٠ ، ١١٩٤ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠٣ ، ١٢١٦ ، ١٢٢٥ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٦٤ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧) .

واختلفَتْ أنظارُ النُّقّاد في رجال هذا المصطلح ما بين ثقة حافظ[(١)] وثقة عابد[(٢)] إلى من اتُّهم بالوضع !.

وكان أحد رواة[(٣)] ابن حِبّان قد اتُّهم بالوضع ، وواحد[(٤)] : منكر الحديث ، وواحد[(٥)] : مجهول الحال . واثنان[(٦)] : مجهولان . وواحد[(٧)] : مقبول . وواحد[(٨)] : قليل الحديث . وقيل في خمسة[(٩)] منهم : ليِّن . وفي اثنين[(١٠)] : ليس بالقوي . وذكر هو اثنين[(١١)] في «المجروحين» وكان فيهم ستة[(١٢)] ضعفاء .

وكان مِن رواته في هذا المصطلح أربعة عشر راوياً[(١٣)] ثقة ، وواحد وستون راوياً[(١٤)] صدوقاً . واثنان[(١٥)] ليس بهما بأس .

---

(١) (١١٦٩) .

(٢) (١١٨٩) .

(٣) (١٢٦٧) .

(٤) (١٢٧٢) .

(٥) (١٢٩٥) .

(٦) (١١٩٧ ، ١٢٧٣) .

(٧) (١٢٢٨) .

(٨) (١٢٢٧) .

(٩) (١١٨١ ، ١١٨٥ ، ١٢٠١ ، ١٢١١ ، ١٢٨٩) .

(١٠) (١١٧٢ ، ١٢٤٣) .

(١١) (١١٧٤ ، ١١٨٦) .

(١٢) (١٤٩ ، ٧٨٨ ، ١١٩٦ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ٢٥٨٢) .

(١٣) (١١٨٢ ، ١١٩٩ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٣٧ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧٥ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٤٦٧) .

(١٤) (١١٠ ، ١٨٩ ، ١١٦٦ ، ١١٦٨ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٦ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٤ ، ١١٩٠ ، ١١٩٢ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٨ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٨ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٦ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٨ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨٧ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٨ ، ١٦٤١ ، ٣٠٧٢) .

(١٥) (١٢١٩ ، ١٣٨٦) .

ولا يخفى أنّ ذِكْرَ ابنِ حِبَّان في «ثقاته» كلَّ مَن يقبل حديثه ـ مهما كان ليّناً ـ ما دام غيرَ متَّهمٍ بكذب ، ولم يغلبْ خطؤه ـ في نظره ـ على صوابه ، هو الذي جعَلَنا نلاحظ التفاوت الكبير بين مراتب الرواة !

وهذا يعطينا قرينة أخرى تؤكِّد ما سبق ذكرُه ؛ مِن أنَّ ابن حِبَّان يستخدم لفظ (الثقة) بمعناه الأوسع ، فينبغي ألاَّ يَغترَّ أحد براوٍ من رواة ابن حِبَّان لمجرَّد ترجمتِه في «الثِّقات» .

ترجمَ ابنُ حِبَّان لمحمد بن يزيد المستملي الطَّرْسُوسيّ في «الثِّقات» وقال : «ربما أخطأ» (١٢٦٧) .

وذكَرَه ابن عَديّ في «الكامل» وقال : «يسرقُ الحديث ، ويزيد فيه ، ويضع» . وذكرَ له عدداً من الأحاديث التي سرقها ، ثم قال : «لمحمد بن يزيد غير ما ذكرت مما سرق من حديث الثِّقات» .

ولا ريبَ أنَّ الأحاديث التي ذكرَها ابن عَديّ في ترجمة الطرسوسي ؛ فيها قَلْبٌ في الأسانيد وفي المتون ، غير أنّ اتّهامه بالوضع فيه ما فيه ؛ لأنَّ بعضَ الأحاديث التي أوردها لها أصول صحيحة من أحاديث الثِّقات . بيدَ أنَّ القول ما قال ابن عَديّ من أنَّ الرَّجلَ تالفٌ واهٍ . وبقية المجروحين يُعتبر بهم إذا لم يرووا منكراً .

وأطلقَ ابنُ حِبَّان مصطلح (يخطئ أحياناً) على أربعة[1] رواة من الثِّقات ، اثنان[2] منهم لم أقفْ لهما على ترجمة عند غيره ، واثنان وَضَعَهما الحافظ في مرتبة (صدوق) ووصف أحدهما[3] بأنه يخطئ ، والآخر[4] بأنّه كثير الأوهام . وأخرج عن الثاني في «صحيحه» أحاديث .

المطلب الثالث: مَن وُصف بأنه: يخطئ، في كتاب «الثِّقات»

استعملَ ابن حِبَّان هذا المصطلح في كتابيه : «الثِّقات» و«المجروحين» وأطلقه في كتاب

---

(١) (١١٦٥ ـ ١١٦٨) .

(٢) (١١٦٥ ، ١١٦٨) .

(٣) (١١٦٦) .

(٤) (١١٦٨) والموارد (١٠٧ ، ١٢٢٦ ، ١١٤٤ . .) .

«الثِّقات» على مائة وستين راوياً[١] كان الرواة الزوائد منهم ثلاثة وخمسين راوياً[٢] وقد تعدَّدَتْ مراتبُهم في سلَّم الجرح والتعديل ما بين ثقة، إلى ضعيف، ومجهول، ومتروك.

وقد كان ستة[٣] رواة منهم؛ قال الحافظ عنهم: مقبول. وستة[٤] آخرون: لين الحديث. واثنا عشر راوياً[٥]: ضعيف. وواحد: مجهول[٦]. وآخر[٧]: مبتدع ممن أعان على قتل عثمان. وواحد[٨]: مستور. وآخر[٩]: شيخ. ومتروك واحد[١٠]. وترجمَ لاثني عشر راوياً[١١] في «المجروحين» وخرَّج في «صحيحه» عن اثنين وثلاثين راوياً[١٢].

وكان الرواة الثِّقات: واحداً وعشرين رجلاً[١٣] غَمَزَ الحفّاظ بعضَهم بالتفرد وقلّة الخطأ. أمّا

(١) (١٣١١ - ١٤٧١).

(٢) (٦١٣، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٣٢، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٩، ١٣٤٧، ١٣٥٠، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٢، ١٣٦٨، ١٣٧٠، ١٣٧٣، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٨٦، ١٣٩٠، ١٣٩٦، ١٣٩٨، ١٤٠٤، ١٤١٦، ١٤١٩، ١٤٢١، ١٤٢٣، ١٤٢٦، ١٤٣٣، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٤١، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٩، ١٤٥١، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٨، ٢٠٣٠، ٣٠٨٦).

(٣) (١٣٥١، ١٣٦٤، ١٣٨٣، ١٣٩٩، ١٣٩٢، ١٤١٠).

(٤) (١٣٢٨، ١٣٦١، ١٣٨٤).

(٥) (٨٠٦، ١٣٢٧، ١٣٢٩، ١٣٣٣، ١٣٣٦، ١٣٣٨، ١٣٧٧، ١٤١١، ١٤١٤، ١٤٤٩، ٢٤٠٥، ٢٧٧١).

(٦) (١٣٥٧).

(٧) (١٣٨١).

(٨) (٢٣٣٨).

(٩) (١٤٢١).

(١٠) (١٤٥١).

(١١) (٨٠٦، ١٣٣٣، ١٣٥٢، ١٣٥٧، ١٤٢٧، ١٤٤٩، ٢٩٣٢، ٢٩٥٦، ٣٠٨٦، ٣١٢١).

(١٢) (٦١٣، ١٣٢١، ١٣٢٦، ١٣٢٨، ١٣٣١، ١٣٤٦، ١٣٥٤، ١٣٥٨، ١٣٦٢، ١٣٦٩، ١٣٨٤، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٤٠٠، ١٤٠٣، ١٤١٥، ١٤١٧، ١٤٢٢، ١٤٢٨، ١٤٣٠، ١٤٣٦، ١٤٤٠، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٩، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٦٥، ١٤٦٧، ٢٥٦٨، ٢٩٣٢).

(١٣) (٢٠٦، ٥٠٦، ١٣٤٠، ١٣٤٤، ١٣٤٦، ١٣٤٩، ١٣٥٦، ١٣٦٩، ١٣٨٥، ١٣٩٤، ١٤٠٧، ١٤١٨، ١٤٢٢، ١٤٢٤، ١٤٢٧، ١٤٣٠، ١٤٥٢، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٥، ١٤٦٧).

مَن وُصف بصدوق ؛ فقد بَلَغَ عددُهم أربعة وستين[١] راوياً ، في أكثرهم قيد الاختبار والنَّظَر .

وبما يحسُنُ الوقوفُ عنده في مصطلح (يخطئ) عند ابن حبَّان ، هو التذكير بأنه قد يُطلق لفظ (يخطئ) على رجلٍ قليلِ الحديث ؛ بحيث يتعذَّر الوقوف له على أكثر من حديثين . وقد حاولَ الحافظُ الهجومَ على ابن حِبَّان في هذا ، فقال في ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري[٢] : «قال ابن حِبَّان في «الثِّقات» : يخطئ ، وأخرج له هذا الحديث في صحيحه ، وهذا عجيب ! لأنه إذا حكم بأنه يخطئ ، وجزم البخاري بأنه لم يروِ غير حديثين ، يخرج من كليهما أنّ أحد الحديثين خطأ ، ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطأ في الثاني .

وقد ذكر العُقيليّ أنَّ الحديث الثاني تفرَّد به عثمان بن المغيرة ، عن علي بن ربيعة عن أسماء . وقال : عثمان منكر الحديث» .

وكأنَّ الذي يريد الحافظُ أن يقوله : إنَّ الحديث الذي صحَّحه ابنُ حِبَّان ؛ قد جاء من الطريق التي انتقدها العقيلي نفسها ـ وانتقدها البخاري قبله ـ فتعيَّن أنَّ حكم الحديثين واحد ، فما وجه إخراج ابن حِبَّان حديثاً من الطريق ذاتها ، وإعراضه عن حديث آخر من نفس الطريق؟!

قلت : إذا كان الحافظ يريد أن يقول : إنَّ أسماء الموصوف بالخطأ ؛ يجب ألا يخرَّج حديثه ، فهذا تناقض منه ؛ لأنه هو وَصَفَ أسماء بأنه : صدوق . والصَّدوق حسَن الحديث لو انفرد .

وإن كان يريد أنَّ الطريق الواحدة لا يُحسَّن فيها حديث ويُرَدُّ آخر ، فإمّا أن يقبل الحديثان أو يردّهما ؛ فهذا أيضاً مردود ؛ لأن ثّمة فَرْقاً بين حديث أخطأ فيه راويه ، أو

---

(١) (١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٨ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٥ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٨ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٨ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٧ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٣ ، ١٤١٧ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٨ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٦ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٨ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ٢١٢٩ ، ٢٥٦٨) .

(٢) (١٣٣١) والحديث المشار إليه هو حديث (أنّ عليّاً كان يستحلف من يحدثه) أخرجه في صحيحه (موارد : ٢٤٥٤) .

أُخطئ عليه ، وبين حديث تُوبع عليه صاحبُه ، أو وُجد له شاهدٌ ، أو لم ينتقده الحفَّاظ ؛ فتبيّن أنه حَفِظ .

وقد تقصّى الحافظ ابنُ عَديّ الكلامَ على هذا الحديث ، وأورد له متابِعة ، ثم قال : «وهذا الحديث طريقه حسن ، وأرجو أن يكون صحيحاً» .

على أنَّ الذي يعنينا في حديث الصدوق ؛ ألا يخالف فيما يروي الثِّقات ، وأن يكون الطريق إليه صحيحاً .

وإنْ كان قصد الحافظ أنَّ مَن يروي حديثين أحدهما خطأ ؛ لا يوصف بأنه يخطئ بل يقال : له حديثان : أحدهما خطأ ، والثاني مُختلَف فيه مثلاً !

فإنَّ ابنَ حِبَّان يعتبرُ الرَّجل مقبولَ الحديث ، حتى يفحش خطؤه ويغلب على صوابه . وأسماء في نفسه صدوق ، وحديثه ليس بمنكر ، فلا عيب على ابن حِبَّان في إخراجه .

بيدَ أنَّ المشكِل حقاً قول ابن حِبَّان في عبد الله بن إنسان المدني[1] : يخطئ .

قال الذهبي : قال ابن حِبَّان : «كان يخطئ ، وكان لا يستقيم أن يقوله الحافظ ، إلاَّ فيمن روى عدة أحاديث ، فأمّا عبد الله هذا ، فهذا الحديث أول ما عنده وآخره ، فإن كان قد أخطأ ، فحديثه مردود على قاعدة ابن حِبَّان» . وساق الحديث من مسند أحمد ، وذكرَ أنّ الشافعي صحَّحَ حديثه واعتمده ، وأخرجه أبو داود .

وقال الحافظ في «التهذيب» : فإنْ كان أخطأ ، فما هو الذي ضبطه . وفي «التقريب» : ليِّن الحديث ، يعني أنَّ الرَّجل لم يتابَع على حديثه . والحديث المعنيّ هو حديث الزبير ابن العوام ، أنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال : (ألا إن صَيْدَ وَجٍّ ، وعِضاهُه ـ يعني شَجَرَه ـ حرام مُحرَّم)[2] .

---

(١) (١٣٩٥) .

(٢) أحمد في المسند . رقم (١٤١٦) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ، وقال : إسناده صحيح . وأبو داود (٢٠٣٢) والبيهقي في السنن (٥ : ٢٠٠) وقد ضعَّفه النووي في المجموع (٧ : ٤٠٥) قال : إسناده ضعيف .

ولعلَّ عُذرَ ابن حِبَّان في إخراج هذا الحديث ؛ أنَّ الشافعي قد صحَّحه ، وقد أثنى على الرَّجل خيراً .

وأمّا عن قوله فيه : يخطئ ، وليس له غير هذا الحديث . فيمكن أن يكون قصدُ ابن حِبَّان التنبيه على خطأ الرجل ، فيما لو وُقف له على أحاديث .

بيدَ أنَّ الجزمَ بأنه ليس له حديث سواه ، يَتوقّف على أقوال الحفَّاظ الذين سَبَروا مروياته . ولا ريبَ أن الحافظ ابن حجر من أهل السّبر والإحاطة . ـ والله أعلم ـ .

المطلب الرابع: من وُصف بأنّه يخطئ، في كتاب «المجروحين»

وصفَ ابنُ حِبَّان خمسة وثلاثين[(١)] راوياً بقوله : يخطئ ، في كتاب «المجروحين» كان أحدَ عَشَرَ راوياً[(٢)] منهم زوائد على رجال الستة ، وترجم ستة[(٣)] منهم في «الثِّقات» ولم أقف فيها على ترجمة واحد[(٤)] ذكر الحافظ أنّ ابن حِبَّان ترجمه في الثِّقات .

وقد وَصَفَ واحداً[(٥)] من رواته بمتروك ، وآخر[(٦)] : مجهول ، وثلاثة[(٧)] : ليّن ، وكان فيهم أحد عشر ضعيفاً[(٨)] .

ولم يُوصَف أيٌّ منهم بأنّه ثقة ، وكان ستة[(٩)] رواة برتبة : صدوق ، مع قيد النظر وواحد[(١٠)] : لا بأس به . وخرَّج[(١١)] لواحد في «صحيحه» .

---

(١) (١٤٧٢ ـ ١٥٠٧) .
(٢) (١٦١ ، ٩٢٣ ، ٩٤٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ٢٤٠٩ ، ٢٧٢١ ، ٣٠٩٦ ، ٣٣٣٣) .
(٣) (١٦١ ، ٨٤٤ ، ٩٧٥ ، ١٠٠٢ ، ١٠١٨ ، ٣٠٧٥) .
(٤) (١٥٠٦) .
(٥) (٦٧٥) .
(٦) (٩٤٦) .
(٧) (١٤٨١ ، ١٥٠٧ ، ٣٨٥١) .
(٨) (٩٤٠ ، ٩٥١ ، ٩٧٥ ، ٩٩٩ ، ١٠٠١ ، ١٠١١ ، ١٠١٨ ، ١٤٩١ ، ٢٤٢٥ ، ٣٠٧٥ ، ٣٣٢٣) .
(٩) (٨٤٤ ، ١٠٠٢ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٥ ، ١٥٠٦) .
(١٠) (١٥٠٠) .
(١١) (١٥٠٠) .

وقد كان معظمُ رواة ابن حِبَّان هؤلاء في «المجروحين» ممن حَكَمَ عليهم بأنّهم لا يُحتجّ بهم إذا انفردوا ، وحَكَمَ على بعضهم بأنّه لا يُحتجّ بهم إذا خالفوا الثِّقات . بيدَ أنّه قال في أربعة[١] منهم : استحقّ ترك الاحتجاج به . وفي اثنين[٢] : خَرَجَ عن حدّ الاحتجاج به .

المطلب الخامس: من وُصف بكثرة الخطأ أو فُحشه

أطلقَ ابنُ حِبَّان مصطلح (يخطئ كثيراً) على عشرة رواة[٣] في كتاب «الثِّقات» كان ثلاثة منهم[٤] من الزوائد . وخرَّج في «صحيحه» عن أربعة منهم[٥] ولم يذكر واحداً في «المجروحين» . واتّهمَ ابنُ عَديّ أحدَهم[٦] بأنه يسرق الحديث . واقتصر الحافظ في آخر[٧] على كلام ابن حِبَّان وارتضاه . ولم أقفْ فيه على جرح . ووصف سبعة رواة[٨] بصدوق .

أمّا الذي اتهمه ابن عَديّ بسرقة الحديث ؛ فقد اختلفت فيه أنظار النُّقّاد ، فقال فيه الحاكم : «هو من المشهورين بالرحلة والتثبُّت والفَهم» . فهو مختلَف فيه ، والترجيح إنّما يكون بدراسة مروياته ، على أنَّ ابن حِبَّان لم يخرّج عنه شيئاً .

وأطلقَ ابنُ حِبَّان المصطلح ذاته على ثلاثة وعشرين راوياً[٩] في كتاب «المجروحين» كان خمسة[١٠] منهم من الرواة الزوائد ، وترجم في «الثِّقات» لخمسة[١١] منهم . ولم

---

(١) (١٤٩٥ ، ٢٤٠٩ ، ٢٤٢٥ ، ٣٨٥١) .

(٢) (٣٣٢٣ ، ٣٣٣٣) .

(٣) (٢٤٧٧ ، ٢٤٨٧) .

(٤) (٢٤٨٢ ، ٢٤٨٥ ، ٢٤٨٧) .

(٥) (٢٤٧٨ ، ٢٤٧٩ ، ٢٤٨٠ ، ٢٤٨٦) .

(٦) (٢٤٨٥) .

(٧) (٢٤٨٢) .

(٨) (٢٤٧٧ ، ٢٤٧٨ ، ٢٤٧٩ ، ٢٤٨٠ ، ٢٤٨١ ، ٢٤٨٣ ، ٢٤٨٦) .

(٩) (٢٤٨٨ ـ ٢٥١٧) .

(١٠) (٢٤٩٣ ، ٢٤٩٩ ، ٢٥٠٥ ، ٢٥١١ ، ٢٥١٥) .

(١١) (٢٤١٦ ، ٢٤٩٨ ، ٢٤٩٩ ، ٢٥١٣ ، ٢٥١٧) .

يخرِّج عن واحد منهم في «صحيحه» وكان خمسة[١] فيهم من الضُّعفاء، ومتروك واحد[٢] وآخر: مقبول[٣] وكان فيهم تسعة[٤] رواة بدرجة صدوق.

ومهما أردنا الاعتذار عن ابن حِبَّان في وصفه بشير بن ميمون (٢٤٩٠) بأنّه يخطئ كثيراً، فهو قد نصَّ على أنه خَرَجَ عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد، وهذا في مرتبة الاعتبار.

بينما اتهمه البخاري، فقال: يُتَّهم بالوضع. وقال النَّسائي والدارقطني: منكر الحديث! ولم يقل أحدٌ: إنّه ضعيف فقط، إلاَّ النَّسائي في إحدى الروايتين. فتُحمل على الأخرى، والمتروك ضعيف؛ فتستقيم.

وفي هذا المثال وغيره كثير مما سبق: يتّضح لك أنّ قَوْلَ مَن يقول بأنّ ابن حِبَّان يجرح بأدنى سبب؛ فيه نظر.

وأطلقَ ابنُ حِبَّان مصطلح (كثير الخطأ) على اثني عشر راوياً[٥] في «المجروحين» وكان واحد[٦] من الرجال الزوائد، وذكر اثنين[٧] منهم في «الثِّقات» ولم يخرِّج عن واحد منهم في «صحيحه» وكان أحدهم[٨] ليِّن الحديث، وثلاثة[٩] ضعفاء، وأربعة[١٠] من مرتبة صدوق مع قيد النظر والاختبار.

وهذا يعني أنَّ كثرة الخطأ أمرٌ نسبي ـ كما يقول ابن حِبَّان ـ فليست كثرة الخطأ حائلة دون الاحتجاج بالرَّجل، أو قبول رواياته؛ إذا لم يغلب خطؤه على صوابه ـ كما

---

(١) (٢٤٨٩، ٢٤٩٢، ٢٤٩٦، ٢٥١٤، ٢٥١٧).

(٢) (٢٤٩٠).

(٣) (٢٥٠٧).

(٤) (٢٤١٦، ٢٤٨٨، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٨، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٦، ٢٦١٣).

(٥) (٢٤٦٤ ـ ٢٤٧٦).

(٦) (٢٤٦٨).

(٧) (٢٤٦٨، ٢٤٧٤).

(٨) (٢٤٦٤).

(٩) (٢٤٦٧، ٢٤٦٩، ٢٤٧٥).

(١٠) (٢٤٦٥، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٥٤٢).

تقدم ـ حسب الشرائط التي وضعها ابنُ حِبَّان .

وأُحبُّ ان ألفتَ النظر إلى أنّ (يخطئ كثيراً) مثل (كثير الخطأ) ولكنني آثرت الفصل بينهما ، لتقفَ على تنوّع مصطلحات ابن حِبَّان وكثرتها .

ووَصَفَ ابنُ حِبَّان خمسة عشر راوياً[١] بفاحش الخطأ ؛ كان واحد[٢] منهم من الزوائد . وذكر اثنين[٣] منهم في «الثِّقات» وخرَّج عن واحد[٤] منهما في «صحيحه» حديثاً وكان واحد[٥] منهم مجهولاً ، وثلاثة[٦] ضعفاء ، وواحد[٧] متروكاً . وستة[٨] من مرتبة صدوق مع قيد النظر والاختبار .

وفُحش الخطأ يجب ألاَّ يُفهم من ظاهر إطلاق ابن حِبَّان ، وإنّما يُفهم من خلال السّياق الذي أطلق ابن حِبَّان هذا الوصف مِن خلاله ، إذ كيف يُفهم منه استحقاق الرَّجل التَّرك ، كما يُعبِّر ابنُ حِبَّان ـ هو ـ بقوله : فلمّا فَحُشَ ذلك منه ؛ استحقَّ الترك ، وهو قد ذكر راويين في «الثِّقات» قال عن واحد منهما : يُغرب ، وأخرج عن الآخر في «صحيحه»؟!

فاذا اقترن فُحش الخطأ ، مع الحكم بالترك ، فعندها نتوقّف في أمر الرَّجل ، لننظر حاله عند غير ابن حِبَّان ، لأنّه يكون قد أسقط الرجل .

وانسجاماً مع إطلاقات ابن حبّان المتداخلة ؛ فقد ترجَمْنا رواة : (يخطئ كثيراً) و(كثير الخطأ) و(فاحش الخطأ) في رواة مرتبة الترك ، ودرَسْنا المصطلحات هنا .

المطلب السادس: من وُصف بالوهم والخطأ معاً

أطلقَ ابنُ حِبَّان الوهم والخطأ على رواة في كتاب «الثِّقات» وآخرِين في «المجروحين» .

---

(١) (٢٤١٠ ـ ٢٤٢٤) .

(٢) (٢٤١٤) .

(٣) (٢٤١٨ ، ٢٤٢٣) .

(٤) (٢٤١٤) .

(٥) (٢٤١٧) .

(٦) (٢٤١٢ ، ٢٤١٤ ، ٢٤٨٩) .

(٧) (٢٤١١) .

(٨) (١٣٥٢ ، ٢٤١٠ ، ٢٤٢٠ ، ٢٤٢٣ ، ٢٤٢٤) .

غير أنَّ مصطلح (رُبَّما أخطأ ووَهِمَ) كانت من مصطلحاته في «الثِّقات» . وقد وَصَفَ به ثلاثة[١] رواة ؛ كان أحدهم[٢] من رجال الزوائد ، اتَّهمه ابنُ عَديّ بسرقة الحديث . وأخرج عن الآخرين في «صحيحه» وكان أحدهما : ثقة ربما وَهِم ، والآخر : صدوق يخطئ كثيراً .

أمّا مصطلح (يخطئ ويَهِم) فقد وصفَ به في «الثِّقات» خمسة عشر راوياً[٣] وكان سبعة[٤] منهم من رجال الزوائد ، وذكر ثلاثةً[٥] منهم في «المجروحين» وخرّج عن اثنين[٦] في «صحيحه» . وقد وصف الحافظُ أحدَهم[٧] بليِّن الحديث ، وثلاثة ضعفاء[٨] وراوٍ ثقة[٩] وخمسة[١٠] من مرتبة صدوق .

ووصف ستة عشر[١١] راوياً بهذا الوصف (يخطئ ويهم) في كتاب «المجروحين» كان منهم أربعة[١٢] من رجال الزوائد . وأربعة[١٣] ترجمَ لهم في «الثِّقات» وخرَّج لاثنين[١٤] منهم في «صحيحه» . وكان خمسة[١٥] منهم ضعفاء ، ومتروك واحد[١٦] وأربعة[١٧] من مرتبة صدوق مع قيد النظر .

---

(١) (١٣٠٣ ـ ١٣٠٥) .

(٢) (١٣٠٤) .

(٣) (١٥٠٨ ـ ١٥٢٣) .

(٤) (١٥٠٨ ، ١٥١٣ ، ١٥١٨ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢٣ ، ٢٢٠١) .

(٥) (١٥١٤ ، ١٥٣٨ ، ١٥٦٧) .

(٦) (١٥١٤ ، ١٥١٥) .

(٧) (١٥٢١) .

(٨) (١٥١٠ ، ١٥٢٢ ، ١٥٣٨) .

(٩) (١٥١٨) .

(١٠) (١٥٠٩ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٦ ، ١٥٦٧) .

(١١) (١٥٢٤ ـ ١٥٣٥) وانظر : (٦٤٨ ، ٩٧٣ ، ٩٩٣ ، ١٠٠٨ ، ٢٤٩٧ ، ٣٠٣٥) .

(١٢) (٦٤٨ ، ٢٤٩٧ ، ٢٥٠٤ ، ٣٠٣٥) .

(١٣) (٨٠٧ ، ٩٩٣ ، ١٥٣٤ ، ٢٥٠٤ ، ٢٧٠٧) .

(١٤) (٩٩٣ ، ٢٥٠٣) .

(١٥) (٨٠٧ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤٣ ، ٢٧٠٧) .

(١٦) (١٥٣٠) .

(١٧) (٤٨٩ ، ١٥٢٦ ، ٢٥٠٣) .

وبما يلاحظ أنّ رواة المطلب الرابع والخامس والسادس ، لم يوصَفْ أحد منهم ، عند غير ابن حبَّان ؛ بأنه ثقة .

والرَّجل الذي وَصَفَه الحافظ بأنه متروك ، قال فيه ابن حبَّان : «يخطئ ويَهِم . . فلمّا كَثُرَ في روايته مخالفة الأثبات ، وخَرَجَ عن حدِّ العدالة . . تَرَكَه شُعبة» .

ولم يجمع ابن حِبَّان على راوٍ ترجمه في «الثِّقات» كثرة الخطأ ، وفحش الوهم ، أو فحش الخطأ ، وكثرة الوهم ، لكنه وَصَفَ سبعة وثلاثين راوياً[1] في «المجروحين» بقوله : «كثير الخطأ ، فاحش الوهم» أو «كثير الوهم فاحش الخطأ» كان ثلاثة[2] منهم من رجال الزوائد . واثنان[3] ترجمَهما في «الثِّقات» . وخرَّج لواحد[4] في «صحيحه» ؛ مع أنّه وُصف بليِّن الحديث . وكان أربعة[5] منهم من الضُّعفاء ، واثنان[6] من مرتبة صدوق مع قيد النظر .

أمّا الذي خرّج له في «صحيحه» فقد قال هو عنه : «كثير الخطأ ، فاحش الوهم ، حتى يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء تتخايل إلى من سمعها أنها عُملت تعمُّداً . والذي عندي في سُويد : تنكُّبُ ما خالف الثِّقات ، والاعتبار بما روى مما لم يخالف الأثبات والاحتجاج بما وافق الثِّقات . وهو ممن أستخير الله فيه ، لأنه يقرب من الثِّقات» .

قال الذهبي ـ تعقيباً على قول ابن حِبَّان هذا ـ : «قلت : لا ولا كرامة بل هو واهٍ جداً» . . مع أنه نقل عن الدارقطني قوله : يُعتبر به . وهل قول الدارقطني يخالف قول ابن حبَّان؟!

---

(١) (٢٤٢٦ ـ ٢٤٦٣) .
(٢) (٢٤٥١ ، ٢٤٥٦ ، ٢٤٥٨) .
(٣) (٢٤٤٧ ، ٢٤٥٨) .
(٤) (٢٤٤٣) .
(٥) (١٩٨٤ ، ٢٤٣٥ ، ٢٤٤٧ ، ٢٤٥٥) .
(٦) (٢٤٥٠ ، ٢٤٦٢) .
(٧) (٢٤٢٦ ـ ٢٤٦٣) .

أمّا الذين وصفَهم بقوله : «كثير الوهم فاحش الخطأ» فكانوا ثمانيةً وخمسين راوياً ستة[١] منهم من رجال الزوائد ، وترجم أربعة[٢] منهم في «الثِّقات» وقد خرّج لثلاثة[٣] من هؤلاء الأربعة في «الصَّحيح» .

ووَصَفَ راوياً بأنّه : ليس بالقوي ، وثلاثة عشر راوياً ضعفاء . وثلاثة متروكون[٤] وخمسة[٥] من مرتبة صدوق مع قيد النظر .

والثلاثة المتروكون اشتركوا مع غيرهم بكثرة الوهم وفُحش الخطأ ، لكنّهم اختلفوا عنهم في حُكم ابن حِبّان عليهم . فلو استعرضنا ما قال فيهم ؛ لوجَدْنا حكمه قريباً من التَّرْك ، أو هو عينه . .

قال ابن حِبّان في إبراهيم بن عثمان العبسي (٢٤٢٦) : «كان إذا حدَّث عن الحكم جاء بأشياء مُعضلة ، وكان ممن كثُر وَهَمه ، وفَحُش خطؤه ، حتى خَرَجَ عن حدِّ الاحتجاج به» . وقال الحافظ : «متروك» .

وقال ابن حِبّان في جعفر بن الزبير : «كان صاحب غزوٍ وعبادة وفضل ، ويروي أشياء موضوعة ، وكان ممن غلب عليه التقشُّف ، حتى صار وَهَمُه شبيهاً بالوضع ، تركه أحمد وابن معين» . وقال الحافظ : «متروك» .

وقال ابن حِبّان في عيسى الخياط الكوفي (٢٤٥٤) : «كان سيئ الفهم والحفظ ، كثير الوهم فاحش الخطأ ، فاستحقَّ التَّرْك لكثرته» . وقال الحافظ : «متروك» .

---

(١) (٢٤٢٩ ، ٢٤٣٣ ، ٢٤٣٦ ، ٢٤٤٢ ، ٢٤٤٥ ، ٢٦٦٩) .

(٢) (٢٣٩٤ ، ٢٣٩٦ ، ٢٤٦٣) وانظر (١٠٠٩) .

(٣) (٢٤٤٣ ، ٢٤٥٨ ، ٢٤٦٢) .

(٤) (٢٤٢٦ ، ٢٤٣٥ ، ٢٤٥٤) .

(٥) (١٠٦٨ ، ٢٤٢٦ ، ٢٤٥٤) .

المبحثُ السَّابع

مصطلح الخطأ مقروناً بالإغراب والتفرُّد والمخالفة

ذكرتُ في مبحث سابق ألفاظ الإغراب والتفرُّد والمخالفة ؛ مجردةً عن الوصف بالخطأ باعتبار أنَّ الإغراب والتفرُّد ليسا محضَيْن للخطأ ، وأن المخالفة قد تكون محتمَلة في المتن أو الإسناد ، وبخاصّة أنَّ بينها وبين التفرُّد تشابهاً من بعض الوجوه .

أمّا في هذا المبحث ، فإنني سأتناول هذه الألفاظ مقرونة بوصف الراوي بالخطأ ـ قلَّ أو كثُر ـ لأنّ الخطأ هو خطأ ، لا يجوز العمل به ، ولا الأخذ بمدلوله ؛ متى عُلم ذلك ، سواء صَدَرَ عن ثقة ، أم عن غير ثقة .

بيدَ أنَّ هذا الخطأ قد يؤثّر على الراوي فيُسقطه ، وقد لا يؤثّر على الراوي من حيث عدالته أو ضبطه ، فيبقى الراوي في دائرة الاحتجاج أو الاعتبار ، ويُترك ما عُلم أنّه أخطأ فيه .

المطلب الاول: مَن وُصف بالإغراب والخطأ

وَصَفَ ابنُ حِبَّان أربعة عشر راوياً[١] بالإغراب والخطأ ، قال في اثنين[٢] منهم : (ربما أخطأ وأغرب) وفي الباقين : (يخطئ ويغرب) كان سبعة[٣] رواة منهم من رجال الزوائد . وكان فيهم ليِّن واحد[٤] وآخر[٥] مجهول ، وضعيف[٦] واحد ، كما كان فيهم ثقة[٧]

---

(١) (١٥٤٨ ـ ١٥٦٢) .

(٢) (١٣٠١ ـ ١٣٠٢) .

(٣) (١٣٠١ ، ١٥٥٠ ، ١٥٥٢ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٩ ، ١٥٦٢) .

(٤) (١٥٥٥) .

(٥) (١٥٤٨) .

(٦) (١٥٥١) .

(٧) (١٥٦١) .

واحد ، وخمسة[١] من مرتبة : صدوق مع قيد النظر . ولم يخرِّج إلاَّ عن واحد[٢] منهم في «صحيحه» .

المطلب الثاني: مَن وُصف بالتفرُّد والخطأ

أطلقَ ابنُ حِبَّان هذا المصطلح على راويين في كتاب «الثِّقات» وأربعة في «المجروحين» . كان واحد منهم[٣] من رجال الزوائد ، واقتصر الحافظ فيه على كلام ابن حِبَّان ، والباقون من رجال الاعتبار ، لم يترك واحداً منهم . بيدَ أنَّ ثلاثة[٤] منهم من رجال الصَّحيحين أو أحدهما . وابنُ حِبَّان قد جَعَلَ الأربعة[٥] المجروحين من مرتبة الاعتبار . والآخران[٦] الثقتان من مرتبة القبول عنده بلا شكٍّ ؛ إذ ذَكَرَهما في «الثِّقات» وخَرَّجَ عن واحد[٧] ممن ذَكَرَهم في «المجروحين» في «صحيحه» .

المطلب الثالث: من وصف بالمخالفة والخطأ

وصفَ ابنُ حِبَّان خمسة وخمسين راوياً[٨] بالمخالفة والخطأ ، وكان أربعة[٩] منهم قد قال فيهم : ربما أخطأ وخالف . وقال في الباقين . يخطئ ويخالف .

وقد كان رجال الزوائد ثلاثة وعشرين راوياً[١٠] وترجم في «المجروحين» لثمانية رواة[١١] .

---

(١) (١٣٠٢ ، ١٥٥٣ ، ١٥٥٧ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١) .

(٢) (١٥٥٣) .

(٣) (١٥٧١) .

(٤) (١١٠٣ ، ١٥٦٧) .

(٥) (٨٥٥ ، ١١٠٣) .

(٦) (١٥٧٠ ، ١٥٧١) .

(٧) (١٥٦٧) .

(٨) (١٥٧٢ - ١٦٢١) .

(٩) (١٣٠٦ - ١٣٠٩) .

(١٠) (١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٩ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨١ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ١٥٨٧ ، ١٥٨٨ ، ١٥٩٨ ، ١٦٠١ ، ١٦٠٣ ، ١٦٠٦ ، ١٦١١ ، ١٦١٢ ، ١٦١٥ ، ٢١٩٦) .

(١١) (١٥٨٦ ، ١٥٩٩ ، ١٧١٢ ، ٢١٩٦ ، ٢٣٧٤ ، ٢٥٦٥ ، ٢٧٣١ ، ٢٩٠٢) .

وخرَّجَ في «صحيحه» عن ثلاثة عشر راوياً[١] . وفي رواته هؤلاء ثقتان اثنان[٢] وثمانية عشر[٣] صدوقاً مع قيد الاختبار ، واثنان[٤] لا بأس بهما . كما كان فيهم مستور واحد[٥] وواحد[٦] ليس بقوي ، ومقبولان[٧] وثمانية[٨] ضعفاء . ومن الزوائد قال الدارقطني عن راوٍ[٩] : متروك . وعن آخر[١٠] : ثقة .

وكان أحد هؤلاء الرواة مما انفرد ابن حِبَّان بترجمته[١١] . وقد اقتصرَ الحافظ على كلام ابن حِبَّان في عشرة رواة[١٢] منهم ، وإن أضاف شيئاً ؛ فممَّا ليس فيه معلومات نقدية ذات أثر مغاير . وقال في راوٍ[١٣] واحد : يُغرب ويتفرّد ويخطئ ويخالف ، مع أنّه وَصَفَه بالثقة .

وقال في راويين[١٤] اثنين : يخطئ ويدلّس ، من كتاب «الثِّقات» ذَكَرَ أحدهما في «المجروحين» وخرَّج عن الثاني[١٥] في «صحيحه» وقال عنه الحافظ : صدوق يدلّس .

---

(١) (١٥٨٢ ، ١٥٩٥ ، ١٥٩٦ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ١٦٠٤ ، ١٦٠٨ ، ١٦١٣ ، ١٦١٦ ، ١٦٢١ ، ٢٥٦٥ ، ٢٧٣١ ، ٢٩٠٢) .

(٢) (١٦٠٢ ، ١٦٠٥) .

(٣) (١٥٧٢ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٦ ثقة صدوق ، ١٥٨٠ ، ١٥٨٣ ، ١٥٨٦ ، ١٥٩٣ ، ١٥٩٦ ، ١٦٠٤ ، ١٦٠٩ ، ١٦١٠ ، ١٦٢٠ ، ١٦٢١ ، ١٧١٢ ، ٢٣٧٤ ، ٢٥٦٥ ، ٢٨٨١ ، ٣٢٧٤) .

(٤) (١٣٠٨ ، ١٥٧٧) .

(٥) (١٦١٦) .

(٦) (١٦١٣) .

(٧) (١٥٩٥ ، ٢٧٣١) .

(٨) (١٥٨٩ ، ١٥٩٢ ، ١٥٩٤ ، ١٥٩٧ ، ١٥٩٩ ، ١٦٠٣ ، ١٦٠٨ ، ٢٩٠٢) .

(٩) (١٣٠٦) .

(١٠) (٧٢٧) .

(١١) (٧٢٧) .

(١٢) (١١١١ ، ١٣٠٩ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٨ ، ١٥٩١ ، ١٦٠٦ ، ١٦١١) .

(١٣) (١٦٢٩) .

(١٤) (١٨٨٠ ، ٢٧٣٧) .

(١٥) (١٨٨٠) .

المبحثُ الثامن

مصطلحا التمريض والاستخارة

المطلب الأول: مَن علَّقَ أمره على الاستخارة

قال ابن الأثير: «الاستخارة: طلبُ الخِيَرة في الأمور... واستعلام ما عند الله فيها»[٣].

وزادَ الحافظُ: «المراد: طَلَبُ خير الأمرين لمن احتاج إلى أحدهما»[٤].

وصلاة الاستخارة مندوبة مسنونة في الأمور المباحة، والمندوب إليها، والواجبة، سواء كانت في أمور جليلة أو أمور صغيرة، فرُبَّ أمرٍ صغيرٍ يترتب عليه أمور عظيمة[٥].

وأصلُها في السُّنَّة حديث جابر بن عبد الله: (كان رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يعلّمنا الاستخارة في الأمور كلّها)[٦].

وعلى هذا، فإنّ الرواة الذين علَّقَ ابنُ حِبَّان أمرَهم على الاستخارة، ليوفَّق إلى خير النظرين فيهم، لم يَستبِنْ حالُهم عنده، وتردَّدَ فيهم؛ لاشتباه أحوالهم بين التوثيق والتجريح.

ولكن؛ ما علاقة هذا بموضوع النقد؟ ما دام الراوي يخضع لمعاييرَ علميّةٍ دقيقة فيه؟

قلت: لَـمّا كان الراوي صدوقاً لا يكذب، ولكنه كان يخطئ، والخطأ لا ينفكّ عنه البشر، والحُكم بالجَرح أو بالتعديل أمرٌ ديني - بالإضافة إلى كونه عِلْمياً - فإن ابن حِبَّان توقَّف عن إطلاق الجرح في الراوي، حتى يهديَه الله - بعد الاستخارة - إلى الحقّ فيه.

---

(١) م (٢: ١٧٩٩).

(٢) م (٢: ١٨٠٢، ١٨٠٤).

(٣) جامع الأصول (٦: ٢٥٢) والنهاية (٢: ٩١).

(٤) فتح الباري (١١: ١٨٤).

(٥) ما سبق، الموضع نفسه.

(٦) أخرجه البخاري في الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، رقم (٦٣٨٢) وأبو داود في الصلاة، باب في الاستخارة، رقم (١٥٣٨) وغيرهما..

وهذا يدلُّ على شدّة وَرَع ابن حِبَّان وتحرّيه ، ويؤكّد ما سبقَ ذِكْرُه في الباب الخامس مِن أنّه يعرف ما يقول . وليس كما ذكرَ الذهبي - رحمه الله - مِن أنّه يَهْرِفُ بما لا يعرف ويُقَعْقِعُ كعادته ، ونحو هذه الألفاظ غير اللائقة بحقّ مثل ابن حبّان .

وقد علَّق ابنُ حِبَّان على أربعة عشر راوياً[1] في المجروحين والثقات الحكمَ بالاستخارة ، ذكر ثلاثة[2] منهم في الثِّقات . وخرَّج حديثاً عن ثلاثة[3] منهم بينما خرّج عن واحد منهم حديثَين (١٥٤٢) .

وقد وصفَ الحافظُ واحداً[4] منهم بأنّه : ثقة . وثلاثة[5] بقوله : صدوق . وقال عن اثنين[6] منهم : ضعيف .

ولا يفوتني الإشارة إلى أنّ ابنَ حِبَّان عدَّ هؤلاء جميعاً ممن يُعتبر بحديثهم ؛ إذا وافقوا الثِّقات .

المطلب الثاني: مرَّضَ فلان القولَ فيه

إنّ أكثر مَن عزا إليه ابن حِبَّان التمريض ؛ هو ابن معين ، فكان يقول كثيراً : مرَّضَ يحيى القول فيه . وقد ذكرَ ذلك في تِسع[7] تراجم . تقدّم الحديث عليها في الباب الرابع[8] وقد قلتُ هناك : «والذي يبدو لي أنَّ معنى كلمة (مرّض القول فيه) أنّه لم يعتبره حُجّة ، ولم يتهمْه ، وإنّما يُعتبر بحديثه» وأزيد هنا ، فأقول : إنّ كلَّ مَن قال فيه ابنُ حِبّان : مرّضَ فلان القول فيه ، ولم يعقّب عليه بنقد ، فهو في مرتبة الاعتبار عنده .

(١) (١٥٣٧ - ١٥٤٧) وانظر : (١٣٦٩ ، ٢١٤٨ ، ٢٥١٩ ، ٢٩٧٧) .
(٢) م (٢ : ١٨٠٦ ، ١٨٠٩ ، ١٨١١) .
(٣) م (٢ : ١٨٠٩) .
(٤) م (٢ : ١٨٠٨) .
(٥) م (٢ : ١٨٠٥ ، ١٨١٠ ، ١٨١١) .
(٦) (١٥٤١ ، ١٥٤٤) .
(٧) م (٢ : ١٨١٢ - ١٨١٩) .
(٨) انظر (ص٦٠٩) مما تقدّم .

أمّا الرواة الذين ينتقد قول الناقد هذا فيهم ، فتتعيَّن درجتهم من خلال ترجمة ابن حِبَّان لهم .

قال في ترجمة صدقة بن عبد الله السّمين[١] : «يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يُشتغل بروايته ، إلاَّ عند التعجُّب . . قال ابن معين : ضعيف» .

ثم قال ابن حِبَّان : «مرَّضَ أبو زكريا القولَ في صدقة ، حيث لم يسبُرْ مناكير حديثه وهو يروي عن محمد بن المنكدر بنسخة موضوعة ، يشهد لها بالوضع مَن كان مبتدئاً في هذه الصناعة ، فكيف المتبحِّر فيها؟!» .

ففي هذه الترجمة لم يقرَّ ابنُ حِبَّان ابنَ مَعِينٍ على قوله ، بل انتقده بأنّه لم يسبر أحاديث صدقة ، وهذا يعني أنّ الرَّجل عند ابن حِبَّان في درجته التي وضعَه فيها مِن مرتبة الترك . وليس مِن رواة مرتبة الاعتبار . وقد خرّج ابنُ حِبَّان عن اثنين[٢] منهم في «صحيحه» ولم يذكر في «الثِّقات» أحداً .

(١) (١٦٣٣) .

(٢) (٤٥٤ ، ١٦٣٥) .

الفصل الثَّالث

مصطلحات مرتبة التَّرك

تمهيد : ثمّة قاعدة عامّة أعود إلى التّذكير بها ؛ وهي أنّ ابن حِبَّان قد أطلقَ ألفاظاً في جرح الرواة ، وقصدَ بها استحقاقهم مرتبة الترك . كما أطلق الألفاظَ ذاتَها ، ولم يقصد نزول رواتها إلى مرتبة التَّرك ، وإنَّما هم في مراتب الاعتبار المتعدّدة . ولذلك فإنّ هذه العبارات لا يؤخذ منها مرتبة الراوي ، إلاَّ بملاحظة أحكام ابن حِبَّان على الرواة ، تلك الأحكام التي يختم بها ترجمة الراوي في الغالب ، كقوله : استحقَّ الترك ، لا يجوز الاحتجاج به ، لا يُحتجّ به إلاَّ فيما وافق الثِّقات ، ونحو ذلك .

فهذا الحكم هو الذي يميّز تصنيف الراوي في مرتبة الاعتبار أو في مرتبة الترك غالباً .

وقد ذكرتُ في مرتبة الاعتبار أنَّ كثيراً من الألفاظ ، كمنكر الحديث ، ومنكر الحديث جدّاً ونحوهما ، مما تشترك بين مرتبة الاعتبار ومرتبة الترك باعتبارات أخرى غير مجرّد اللَّفظ . وقد آثرتُ دراسة هاتيك المصطلحات في مرتبة الترك دون مرتبة الاعتبار ؛ لأنّ أكثر مَن أطلق ابنُ حِبّان عليهم هذه الألفاظ ؛ هم من المتروكين .

المبحث الأوّل

ألفاظُ الترك المتّصلة بالعدالة

المطلب الأول: المجهول

تقدم الكلام[1] على مفهوم الجهالة عند ابن حِبَّان وغيره من مشاهير النُّقّاد ، وتحدثت عن أقسام المجهول وبينت حكم كل قسم من هذه الأقسام .

بقي أن أتحدّث عن الألفاظ التي أطلقها ابنُ حِبَّان ؛ تعبيراً عن جهالة المترجَم ، حيث أنّه وضع قواعد وضوابط يستدلُّ منها ـ غالباً ـ على جهالة المترجَم ، إضافة إلى الألفاظ الصّريحة في جهالة العين أو الحال .

---

(١) تقدّم ذلك في الباب السّادس ، الفصل الثالث منه .

قال في الصحيح عقب حديث جابر (٥٢٠٢) : ذِكر الخبر المدحض قولَ مَن زعمَ أن عبد الله بن عبد الرحمن ـ الراوي عن جابر ـ لا يُعرف ، ولا يُعلم له سماعٌ من جابر ، ثم ساق الحديث ، فسمّاه : عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج ، وساق حديث أبي سعيد الخدْري (٦٣٠٧) في حياء النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم ، من طريق عبد الله ابن أبي عتبة عن أبي سعيد ، ثمّ قال : ذِكر الخبر المدحض قولَ مَن زعمَ أن عبد الله بن أبي عتبة مجهول لا يُعرف ، وساق الحديث ذاته فسمّاه : عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس بن مالك .

وترجمَ في «الثقات» أسيرَ بنَ جابر العبدي الكوفي (٤ : ٦١) وقال : «في القلب من روايته عن أويس القرني ، إلا أنه حكى ما حكى عن إنسان مجهول لا يُدرى مَن هو ، والقلبُ إلى أنه ثقةٌ أمْيَل !» .

وترجمَ في «الثقات » (٨ : ٢٧٧) أيضاً سليمانَ بنَ عبد الرحمن الإسكندراني وقال : روى عنه رجلٌ مجهولٌ يُقال له : موسى بن عيسى الجزري» .

هذه هي التراجم الأربع التي صرَّحَ فيها ابنُ حِبّان باستعمال كلمة (مجهول) وصفاً للرواة في كتابَيه «الصحيح» و«الثقات» فبقيَت العُمدة في تأصيل هذا المصطلح على صنيع ابن حِبّان في كتاب «المجروحين» ، ورصد تطبيقاته في جميع كتبه .

وقد صرَّحَ بلفظ (مجهول) في تراجم عشرة رواة[١] مِن رجال «المجروحين» وقال : لستُ أعرفه في ستةَ عشرَ راوياً[٢] وقال : لا أدري من هو في ثلاثين راوياً[٣] وقال في سبعة وعشرين راوياً[٤] : إن لم يكن فلاناً ، فلا أدري مَن هو ! وأطلق مصطلح : أحسبه فلاناً على ثلاثين راوياً[٥] .

(١) م (٣ : ١ ـ ١٠) .
(٢) م (٣ : ١١ ـ ٢٦) .
(٣) م (٣/٢٧ ـ ٦٥) .
(٤) م (٣ : ٦٦ ـ ٦٣) .
(٥) م (٣ : ٩٤ ـ ١٢٣) .

أمّا مَن ليس له إلاَّ راوٍ ضعيف في كتاب «الثقات» فقد كانوا خمسةَ عَشَرَ راوياً[١] ذكرَ واحداً[٢] منهم في «المجروحين» أيضاً . ومَن ليس له إلا راوٍ واحدٍ في كتاب «المجروحين» كانوا عَشَرَ راوياً[٣] ذكرَ في «الثِّقات» ستة[٤] منهم كذلك .

أمّا مَن لم يروِ إلاَّ عن الضُّعفاء ـ وهو مجهول عند ابن حِبَّان ـ فقد وَصَفَ به خمسة عشر راوياً[٥] في كتاب «المجروحين» . ومَن لم يروِ إلاَّ عن مجهول أو مُبهَم ـ فيما دون الصحابة ـ وهو مجهول عند ابن حبَّان ، فقد وصفَ به ثمانية وثلاثين راوياً[٦] كلّهم في كتاب «الثِّقات» إلاَّ واحداً[٧] فمن كتاب «المجروحين» .

وجهالة الصحابيِّ لا تضرّ إذا كان الإسناد إليه صحيحاً ، فقد قال في عشرين راوياً من «الثِّقات» يروي عن رجل مِن أصحاب النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، ما عدا ترجمةً واحدةً منها ، فقد قال فيها : سأل رجلاً مِن أصحاب النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

وقد تقدّم في الباب السَّادس مناقشةُ ابن حِبَّان في ذكره هؤلاء المجاهيل في كتاب «الثِّقات» ما دام الرَّجل لا يحتجّ بالمجهول ، ولا يعتمد على مروياته ؛ لأنَّ الله لم يكلِّف عباده أخذَ دينهم عمّن لم يُعرف بالعدالة ـ كما يقول ـ .

ومما يحسُن لفت النظر إليه ، هو أنَّ ابن حِبَّان قد ذكر خلائق كثيرة من المجاهيل في «الثِّقات» لم يصرّح بأوصافهم ، إمّا لأنّهم عنده غير مجاهيل ، وإن كانوا مجاهيل عند غيره . أو لأنّه لم يَجِدْ لهم مرويات منكرة ، ونحو ذلك مما تقدم .

(١) م (٣ : ١٢٤ ـ ١٣٨) .
(٢) م (٣ : ١٣٦) .
(٣) م (٣ : ١٣٩) .
(٤) م (٣ : ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٥) .
(٥) م (٣ : ١٥٨ ـ ١٧٣) .
(٦) م (٣ : ١٧٤ ـ ٢١١) .
(٧) م (٣ : ٢١١) .

المطلب الثاني: الغلوُّ في البدع

استخدمَ ابنُ حِبَّان عدة ألفاظ للتعبير عن الغلوّ في البدعة تتناسب مع الراوي الذي يصفه بالغُلُوّ. فتارة يقول في راوٍ[١] : كان رافضيّاً يشتمُ أصحاب النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم . وأخرى يقول[٢] : كان كثير الوهَم مع غلوٍّ في تشيعه . أو كان غالياً في التشيع[٣] أو كان سبئياً[٤] ؛ يقول : إنَّ علياً يرجع إلى الدنيا . أو كان يؤمن بالرّجعة[٥] . أو كان سحابياً يزعم أنَّ علياً في السحاب[٦] .

أو يقول[٧] : كان يلعن عليّاً سبعين مرَّة في الصَّباح وسبعين مرة في المساء . . أو يقول[٨] : من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنن ومنتَحِليها . أو كان قدرياً[٩] داعياً إلى القدر . أو كان مختارياً[١٠] . أو يقول[١١] : كان مشبّها يُشبه الربّ تعالى بالمخلوقين . وغير ذلك مِن العبارات التي تُشعِر بالغلوّ في البدع .

وقد كانَ عددُ الذين وصفَهم بالبِدَع : خمسة وأربعين راوياً ، أخرج عن اثنين[١٢] منهم في «صحيحه» وذكر اثنين[١٣] منهم في «صحيحه» . وذكرَ في «الثِّقات» ستة منهم[١٣] .

---

(١) م (٣ : ٢١٥) .

(٢) م (٣ : ٢٢٦) .

(٣) م (٣ : ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١) .

(٤) م (٣ : ٢٤٩) .

(٥) م (٣ : ٢٢٧) .

(٦) م (٣ : ٢٤٢) .

(٧) م (٣ : ٢٢٣) .

(٨) م (٣ : ٢٢٥) .

(٩) م (٣ : ٢٣٣ ، ٢٤٧) .

(١٠) م (٣ : ٢٣٩) .

(١١) م (٣ : ٢٥٣) .

(١٢) م (٣ : ٢٢٩ ، ٢٤١) .

(١٣) م (٣ : ٢١٢٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤) .

ومما يُذكر في هذا المقام أنَّ معظم هؤلاء الرواة ، لم يقتصرْ على رَمْيهم بالبدعة ، وإنَّما كانت ثمّة جوارح أخرى ضُمّت إلى البدعة التي رمى بها .

وقد كان عدد الراواة الذين اقتصر على وَصْفهم بالبدعة خمسة رواة[١] .

كان أحدهم[٢] ناصبيّاً ، قال عنه الحافظ : ثقة رُمي بالنَّصْب ، وكان الآخر قدرياً[٣] قتل بالقدر ، والثالث[٤] أول مَن أظهر القدر في البصرة ، وكان الرابع مجسِّماً[٥] والخامس رأس الزيدية[٦] .

وقد كانَ ابنُ حِبَّان دقيقاً في منهجه ، فلم يُخرج عن واحد مِن هؤلاء في «صحيحه» . وإنْ كان يؤخذ عليه أنّه خرّج عن اثنين في «صحيحه» رُمي أولهما بالوضع ، والثّاني بغلوّ التشيّع ، ورواية المناكير ، وقلْبِ الأسانيد . وقد تقدّم مناقشة ذلك في الباب السادس .

المطلب الثالث: فاسق

عند الحديث على جوارح العدالة في الباب السّادس ؛ تكلَّمت عن أثر الفسق في العدالة . وقد أطلقَ ابنُ حِبَّان ألفاظاً تدلّ على الفسق ، كشُرب الخمر ، وعشق النساء وقذف المُحْصَنَات ، وارتكاب المعاصي ، وسماع القَيْنات ، والغناء ، وبيع الخمر ، والتنجيم والمجون .

وكان عددُ الرواة الذين أطلقَ عليهم ابنُ حِبَّان هذا الوَصْف أحدَ عَشَرَ راوياً[٧] ولم يذكر أحداً منهم في «الثِّقات» ولم يخرّج عن واحد منهم في «صحيحه» .

---

(١) م (٣ : ٢٢٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٣) .

(٢) م (٣ : ٢٢٣) وقال الحافظ : ثقة رُمي بالنصب .

(٣) م (٣ : ٢٤٥) ونقل الحافظ في اللسان : أنه ضال ؛ ما خرج من بدعة إلاَّ إلى شرٍّ منها .

(٤) م (٣ : ٢٥١) وقال الحافظ : صدوق مبتدع .

(٥) م (٣ : ٢٥٣) وقال الحافظ : كذبوه وهجروه ، ورُمي بالتجسيم .

(٦) م (٣ : ٢٥٤) وقال الحافظ : صَدوق ، رُمي بالرفض .

(٧) م (٣ : ٢٥٩ ـ ٢٦٩) .

وقد كان ثلاثة منهم من رجال «التهذيب» ؛ قال الحافظ في واحد[1] : متروك . وفي الآخرين[2] : ضعيف . وكان الباقون من الزوائد على رجال الستة .

المطلب الرابع: زنديق

تحدثتُ في الباب الأول مِن هذه الرسالة عن معنى الزندقة في اللُّغة والاصطلاح كما تحدثتُ عن توسّع مفهومها عند العلماء ، وبخاصّة أهلُ الحديث ، حتى صارَ مَن يرتكب حماقة من الحماقات ، أو يذهب مذهباً مخالفاً لمذاهب أهل الحديث في العقائد يُرمى بالزندقة . وقد مرّ في الباب الثاني عند مناقشة ما اتُّهم به ابنُ حِبَّان من الزندقة وغيرها ؛ أنَّ أسباب اتّهامه بالزندقة ، إمّا لأنّه أَوَّلَ بعض الصّفات ، أو لأنّه أطلقَ ألفاظاً قصُرت عقول سامعيه عن فهمها ، وقد ذكرتُ أنَّ الخطابي ألمح في عُزلته إلى نحو هذا .

وقد وصفَ ابنُ حِبَّان راويين[1] بالزندقة ، ووضع الحديث ، كما ذكر عدداً منهم في مقدمة «المجروحين» وسيأتي ذِكْرُ أكثرِهم في مصطلح (وضّاع) وقد قال الحافظ في سيف : «ضعيف ، عمدةٌ في التاريخ ، أفحَشَ ابنُ حِبَّان القول فيه» .

قلت : لم يزد ابنُ حِبَّان على قول ابن نُمَيْر شيئاً . . فقد قال ابن نمير : كان سيف يَضَعُ الحديث ، وقد اتُّهم بالزندقة ، ونقلَ الحافظُ في «تهذيبه» عن جَمْع من الحفَّاظ أنه متروك . ونقلَ عن الحاكم قولَه : «اتُّهم بالزندقة» واتَّهم محمّدَ بنَ سعيدٍ المصلوب بالزندقة أيضاً ، ووضع الحديث . وقال الحافظ : «متروك» .

المطلب الخامس: مَن أُدخل عليه الحديث، فعُرِّف فلم يرجع، أو كان يُلقَّن فيقبل التلقين

قال ابن حِبَّان : «ومنهم مَن أُدخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدري ، فلمّا تبيّن

---

(١) م (٣ : ٢٦٣) .

(٢) م (٣ : ٢٦٦ ، ٢٦٨) .

(٣) م (٣ : ٢٥٧ ، ٢٥٨) .

له لـم يرجع عنه ، وجَعَلَ يحدث به آنفاً من الرجوع عمّا خرج منه . وهذا لا يكون إلاَّ من قلة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله . فإنْ سَلِمَ في أول وهْلَةٍ وهو لا يعلم بما يحدث به ، ثمّ علم وحدَّث بعد العلم بما ليس من حديثه ، وإن كان شيئاً يسيراً ، فقد جُعِلَ في جملة المتروكين لتعدّيه ما ليس له»[١] .

ثمّ روى ابنُ حِبَّان عن أحمد بن حنبل : «لقَّنَ غِياثٌ[٢] : داودَ الأوديَّ عن الشَّعْبِيِّ عن عليٍّ : (لا يكون مهر أقلّ من عشرة دراهم)[٣] فصار يحدّث .

وروى عن أحمد بن واضح ، قال : «كان هانئ بن المتوكل[٤] لم يكن أول أمره يحدّث بشيء من المناكير ، إنّما أدخلوا عليه ؛ بعدما كبر الشيخ» . وقال حين ترجمه : «لا يجوز الاحتجاج به بحال» .

وذكرَ ابنُ حِبَّان في ثنايا كتابه ؛ ثلاثة رواة آخرين مِن هذا الصنف ، ووصفَ اثنين[٥] منهما بقوله : «استحقَّ الترك» . وقال عن الثالث[٦] : «والذي عندي تركُ ما انفرد به من الأخبار ، والاحتجاج بما وافق الثِّقات ؛ لأنَّ إصرارَه توهُّم ، لا تعمّد» .

أقول : هذا الذي قرّره أخيراً ، ينبغي التنبُّه إليه في كل موضع يذكره ، لأنه ذو أثر على مرتبة الراوي . قال في ترجمة سفيان بن وكيع : «وهو من الضَّرب الذي ذكرته مراراً ؛ أن لو خرَّ من السَّماء فتخطفه الطير ، أحبّ إليه مِن أن يكذبَ على رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، ولكنّهم أفسدوه»[٧] .

---

(١) المجروحين (١ : ٧٨) .

(٢) هو غِياث بن إبراهيم الكوفيّ ، ترجمه في المجروحين (٢ : ٢٠٠) .

(٣) الحديث باطل . انظر سنن الدارقطني (٣ : ٢٤٦) ونصب الراية (٣ : ١٩٦ ، ١٩٩) .

(٤) ترجمه في المجروحين (٣ : ٩٧) .

(٥) م (٣ : ٣٢٠ ، ٣٢١) .

(٦) م (٣ : ٣٢٢) .

(٧) م (٣ : ٣٢٠) على أنَّ مما ينبغي التذكير به ؛ أنَّ ابن حبان قد ذكر سفيان في جملة من يُوضَع عليه الحديث وهو لا يعلم في (١ : ٧٧) ولكنه حين ترجمه في (١ : ٣٥٩) نصَّ على أنّه لا يرجع ويصرّ على الخطأ .

فالذي يُخاف مِن رجال هذا المصطلح هو هذا ، فإذا وافقهم الثِّقات على رواياتهم قُبلت ، وانتفى الخوف حينئذٍ .

وكلمة (استحقّ الترك) كثيراً ما يطلقها ابنُ حِبَّان ، ويعني بها : استحقَّ ترك الاحتجاج به . وزيادة في احتياط ابن حِبَّان ، فإنه لم يخرِّج عن واحد منهم في «صحيحه» .

وممّا يجدُر قوله : أنّ رواة هذا المصطلح ليسوا على درجة واحدة من القبول والردّ ، وإن كانوا جميعاً في درجة الاعتبار ، ما لم تُوجَّه تُهَمٌ أخرى للراوي ، كتهمة الإصرار على الخطأ ؛ تعنُّتاً وتكبُّراً ، فحينئذٍ ينتقل الراوي إلى مرتبة الترك ، ويسقط حديثه .

ثمّ راحَ ابنُ حِبَّان يستعرض مَن كان يجيب في كلّ ما يُسأل عنه ، ويقبل التلقين وقد نقلت عنه : أن الذي يجيب في كلّ ما يُسأل عنه ، ويحدّث بما لم يسمعه ـ عامداً ـ كذّاب ، بعلم صحيح ، ولا يجوز ذكره في مرتبة الاعتبار هذه .

والذين يُذكرون هنا ، ممن وُصف بهذا الوصف ، هم الرواة الذين اختلطَتْ عليهم الأمور وأُتوا مِن غفلة الصَّالحين ، وقد وصفَ ابنُ حِبَّان أحدَ عشرَ راوياً[١] بهذا الوصف ذكر اثنين[٢] منهم في «الثِّقات» ولم يخرِّج عن واحد منهم في «صحيحه» . وقد قال الحافظ عن اثنين[٣] منهم : صَدوق ، مع وَصْف التخليط أو الغفلة .

وكان يَسَعُنا جَعْلُ هؤلاء في مرتبة الاعتبار ، لأنَّ مسلماً خرّج عن بعض هؤلاء مقروناً[٤] . وهذا يدلّ على أنّهم يَصْلُحون في المتابعات والشواهد ؛ ما لم تَقُمْ قرائن أخرى تمنع من اعتبار حديثهم ، كما أنَّ الحافظ قد جعلَ اللِّين وليِّن الحديث مِن مرتبة الاعتبار وليس مِن مرتبة الترك .

بيدَ أنّنا نعرضُ منهجَ ابن حِبَّان في هذه المسألة ، وهو يرى أنّ هؤلاء لا يصلحون

(١) م (٣ : ٣٢٣ ـ ٣٣٣) .
(٢) م (٣ : ٣٣٠ ـ ٣٣١) .
(٣) م (٣ : ٣٢٦ ، ٣٢٧) .
(٤) م (٣ : ٣٢٧) .

للمتابعات ، فضلاً عن الاحتجاج بهم . وبخاصّة أنّه حَكَمَ على أكثرهم بأنه يستحقّ الترك ، أو لا يجوز الاحتجاج به ، أو خرَجَ عن حدِّ الاحتجاج به . وهذه الألفاظ إنما يطلقها ابنُ حِبَّان فيمن لا يُعتبر بحديثه أصلاً : وقد وصفَ الحافظُ عدداً[١] منهم بأنه كذاب أو متروك .

المطلب السادس: الألفاظ الدالة على كذب الراوي في الحديث

في الباب السادس رأينا أنْ لا خلاف بين أهل العلم في ردِّ شهادة الكذّاب ، وترك روايته . وقد أطلقَ ابنُ حِبَّان عدّة ألفاظ تدلّ على اتّهام صاحبها بالكذب ، فقال في ثلاثة[٢] من الرواة : كذّاب . وقال في ثلاثة عشر[٣] رجلاً : دجّال . وقال مرة[٤] : في لسانه فضل . وثانية[٥] : كان مطلق اللسان . وثالثة[٦] : كان غيرَ حافظٍ للسانه . و(أخرجت له الأرض أفلاذَ كبدها) في أربعة رواة[٧] .

ولم يذكر واحداً من هؤلاء في «ثقاته» ولم يخرّج عن أحدٍ منهم في «صحيحه» وقد قال الحافظ في واحد[٨] من هؤلاء : متروك ، وفي آخر[٩] : ضعيف ، وفي ثالث : صدوق تغير بآخرة[١٠] . وهذا لم يتّهمه ابنُ حِبَّان بالكذب مباشرة ، وإنما صارَ يكذب وهماً ، حتى كأنّ الأرض أخرجَت له أفلاذ كبدها .

---

(١) م (٣ : ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣) .
(٢) م (٣ : ٢٧٠ ، ٢٧٢) .
(٣) م (٣ : ٢٧٢ ـ ٢٨٤) .
(٤) م (٣ : ٢٨٥) .
(٥) م (٣ : ٢٨٦) .
(٦) م (٣ : ٢٨٧) .
(٧) م (٣ : ٢٨٨ ـ ٢٩١) .
(٨) م (٣ : ٢٧٥) .
(٩) م (٣ : ٢٩١) .
(١٠) م (٣ : ٢٨٨) .

وأطلقَ ابنُ حِبّان مصطلح (يسرق الحديث) على ستةَ عشَرَ راوياً[١] ومصطلح (يقلب الأخبار) على ثمانية رواة[٢] ومصطلح (يسوّي الحديث ويسرقه) على أربعة رواة[٣] لم يخرّج عن واحد منهم في «صحيحه» ولم يذكر واحداً منهم في «الثِّقات» .

أمّا مصطلحُ (يحدّث عمّن لم يرَه) أو (يحدّث عمن لم يسمع منه) فقد تقدّم الكلام في الباب السّادس على أنه إنْ حدّث عمّن لم يرَهُ بصيغة السّماع ، فيكون الراوي كذّاباً بعلم صحيح ـ كما يقول ابن حِبّان ـ .

وإن كان يروي بإحدى صِيَغ التدليس ، فإنّه يُقبل منه ما صَرَّحَ فيه بالسّماع ، أو وُجِد مصرّحاً به من طريق آخر ؛ ما لم يثبت كذبه ، فإنْ ثَبَتَ كَذِبُه ؛ تُرِكَ .

وقد أطلقَ ابنُ حِبّان هذا المصطلح على خمسةَ عشَرَ راوياً[٤] فيهم عدةُ رواة لا يستحقّون[٥] مرتبة الترك ، وذكر واحداً منهم في «الثِّقات»[٦] وكانت أحكامه عليهم مِن أحكام مرتبة التَّرك .

ووصف ثلاثة رواة[٧] آخرين بقوله : يروي مِن غير سماع . وثلاثتهم متروكون ، أو متَّهمون . .

كما وصفَ راويين[٨] بقوله : (يُدخِل الحديث على الثِّقات) . ولا ريب أنّ هذه صورة مِن صور الكذب ، ووَضْع الحديث ، وقد كذّب أحدَهما ابنُ معين ، وكذَّبَ الآخَرَ أبو داود .

---

(١) م (٣ : ٢٩٢ ـ ٣٠٧) .

(٢) م (٣ : ٣٠٨ ـ ٣١٥) .

(٣) م (٣ : ٣١٦ ـ ٣١٩) .

(٤) م (٣ : ٣٣٤ ـ ٣٤٨) .

(٥) م (٣ : ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣) .

(٥) م (٣ : ٣٤٢) .

(٦) م (٣ : ٣٤٩ ـ ٣٥١) .

(٧) م (٣ : ٣٥٢ ـ ٣٥٤) .

المطلب السابع: الألفاظ الدالة على الوضع

إنَّ مّما لا يخفى على باحث أنّ حديثَ الكذّاب موضوعٌ على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وليس مصطلح (كذّاب) بشتى ألفاظه مغايراً لمصطلح (وضّاع) ، وإنما فصَلْتُ هذا المصطلح عن ذاك تمشياً مع منهج ابن حِبَّان في تقسيم أنواع الجرح إلى : زِنْديق ، وكذّاب ، ووضّاع . بل جعلَ الوضّاعين أنفسَهم أنواعاً عديدة .

وقد كانَ عددٌ مِن هؤ لاء الوضَّاعين ممن عاصرهم[1] ابن حِبَّان ، وناظرهم ، وهدّد بعضهم ، ونجّع بعضاً ، وحذّر من بعض .

وقد كان عددُ الرواة الذين اتّهمهم ابن حِبَّان بالوضع خمسةً وسبعين[2] راوياً ، ذكرَ اثنين في «الثِّقات» وخرّج عن واحد[3] منهما في «صحيحه» حديثاً تقدّم الكلام عليه في الباب السادس ، وقد قلتُ هناك بأن ابن حِبَّان قد خرّج له ؛ ليدلِّل على أنّ الكذوب قد يصدُق ، لا احتجاجاً به ، أو وَهِمَ الرَّجل ، وأخطأ في تخريجه حديثه ، والخطأ لا ينفكّ عنه البشر ـ كما يقول ابن حبّان أيضاً ـ وقد ذكرَ آخر في «الثِّقات»[4] أيضاً ، وقال : يخطئ ويخالف .

وكانَ عددُ الذين رماهم بالوضع مِن رجال الكتب الستة : ستةَ عشر راوياً ، أخرج مسلم ، والترمذي ، والنَّسائي ، وابن ماجه لواحد[5] منهم . وقال الحافظ : «أفحشَ ابنُ حِبَّان القولَ فيه ، ولم يأتِ بدليل» .

قلت : دليلُ ابنِ حِبَّان الذي ذكرَه في «المجروحين» هو أن سُوَيداً هذا روى عن حماد ابن سلمة ، عن أيوب وهشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، رفعه ؛ قال : (أحبِبْ حبيبَكَ هوناً ما ، عسى أن يكون بغيضَك يوماً ما . .)[6] .

قال : «وهذا الحديث ليس من حديث أبي هريرة ، ولا من حديث ابن سيرين ، ولا

---

(١) م (٣ : ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١) .
(٢) م (٣ : ٣٥٤ ـ ٤٢٨) .
(٣) م (٣ : ٣٧٨) .
(٤) م (٣ : ٣٨٦) .
(٥) م (٣ : ٣٨٥) .
(٦) سنن الترمذي (١٩٩٧) .

من حديث أيوب وهشام ، ولا من حديث حمّاد بن سلمة ، وإنما هو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

وقد رفعَه عن علي الحسن بن أبي جعفر الجعفري ، عن أيوب ، عن حُميد بن عبد الرحمن ، عن علي بن أبي طالب . وهو خطأ فاحش»[١] .

فابنُ حِبَّان هنا يتّهم سُويد بن عمرو بأنه وَضَعَ إسناداً صحيحاً لمتنٍ لا يصحّ ، ورفعَه وجعله مِن مسند أبي هريرة ، بينما هو موقوف على عليّ ، وقد رفعَه رجلٌ ، وهو خطأ فاحش .

هذا هو الدليل الذي جاء به ابن حِبَّان ، ومما هو مشهور عن أئمة النقد ، تضعيفهم الراوي بمثل ذلك .

قال ابنُ عَديّ : «وهذا لا أعلم أحداً قاله عن ابن سيرين ؛ إلاَّ الحسن بن دينار . ومن حديث أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة . رواه عنه حمّاد بن سلمة ، وعن حماد سويد بن عمرو الكلبي ، وعن سويد أبو كريب . . . ويرويه الحسن بن أبي جعفر عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري ، عن علي ، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم . . !!»[٢] .

وقد ذكرَ ابنُ عَديّ في «كامله» : أنّ هذا الحديث قد رواه ثالثٌ آخر عن ابن عمر . .

وانفرد أبو داود بواحدٍ[٣] من هؤلاء ، وانفرد الترمذي باثنين[٤] وانفرد ابن ماجه[٥] بتسعة وضّاعين منهم ، وشارك الترمذي في اثنين[٦] آخرين ، واشتركَ أصحابُ السُّنن الأربعة بالتخريج عن واحد[٧] .

---

(١) المجروحين (١ : ٣٥١ ـ ٣٥٢) .
(٢) الكامل (٢ : ٧١١ ـ ٧١٢) وانظر (٥٩٣) .
(٣) م (٣ : ٤١٨) .
(٤) م (٣ : ٣٧٨ ، ٤١٥) .
(٥) م (٣ : ٣٦٩ ، ٣٧٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤٢٨) .
(٦) م (٣ : ٣٨٠ ، ٤٢٦) .
(٧) م (٣ : ٣٦٨) .

وقد حَكَمَ الحافظُ على أربعة[١] بالضَّعف ، وعلى الباقين بالترك أو الكذب . وقد كانت الأحكام التي يُطلقها ابنُ حِبَّان على هؤلاء الرواة متعددة ، درستها جميعاً في المبحث الثاني من هذا الفصل ، كقوله : لا يحلّ كتابة حديثه إلاَّ على جهة الاختبار ، ولا ذكرُه إلاَّ على طريق الاعتبار . وقوله : لا يحلّ كتابة حديثه إلاَّ على جهة التعجُّب . . . ونحو ذلك .

وبذلك يكون أبو داود والنَّسائي أقل أصحاب السنن نصيباً من هؤلاء الوضّاعين ؛ إذ خرّج كل واحد منهم عن اثنين فقط . . بينما خرّج ابن ماجه عن ثلاثةَ عشَرَ منهم وخرج الترمذي عن ستة منهم .

المطلب الثامن: مصطلح (يروي الموضوعات) وأخواته

واستخدمَ ابنُ حِبَّان مصطلح (يروي الموضوعات) ، وهو يقصد رميَ الموصوف بذلك بالترك ، كما فهمه الحافظ في تراجم كثيرة جداً مما بين أيدينا في هذا الملحق[٢] . وقد وصفَ ابنُ حِبَّان مائة راوٍ ، وتسعة وعشرين راوياً[٣] برواية الموضوعات .

وقد انتقد الحافظ على ابن حِبَّان سبعة رواة[٤] جعلَهم الحافظ من مرتبة صدوق مع قيد النَّظر . وكان يقول : أفحشَ ابنُ حِبَّان في تضعيفه[٥] أو أفرطَ ابنُ حِبَّان في تليينه . بل قال في راوٍ مرة[٦] : متروك ، رماهُ ابنُ حِبَّان بالوَضْع . وكان ابنُ حِبَّان قد قال فيه : يروي عن الثِّقات الموضوعات والمقلوبات ، ولا يحلّ الاحتجاج به بحال .

فأنتَ تلاحظ أنّ مرتبة التَّرك أوسع مِن أن تختصّ بالوضّاعين ، فمع أن الرَّجل متروك عند الحافظ ؛ إلا أنه أنكر على ابن حبّان رَمْيه بالوضع !

---

(١) م (٣ : ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٤٠٨ ، ٤١٨) .

(٢) م (٣ : ٥٠٨ ، ٥١٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ٥٣٤ ، ٥٥٣ ، ٥٥٥) .

(٣) م (٣ : ٤٢٩ ـ ٥٥٧) .

(٤) م (٣ : ٤٣٦) (ص س) ، ٤٤١ (ت ق) ، ٤٦٩ (ص د س ق) ، ٤٧٩ (بخ) ٤٩٣ (بخ٤) ٤٩٣ (خت٤) ، ٤٩٩ ، (بخ٤) ، ٥٢٩ (دس ق) .

(٥) م (٣ : ٤٤١ ، ٤٦٩ ، ٤٧٩) .

(٦) م (٣ : ٥٠٨) .

وقال في أربعة رواة[١] منهم : ينفرد بالموضوعات .

ووصفَ بجملة (يشهد المبتدئ في صناعة الحديث بأنّها موضوعة) بعد بيان روايته للمناكير ، أو المقلوبات ، أو الموضوعات ؛ خمسةَ رواة [٢] لم يذكر واحداً منهم في «الثِّقات» وانتقده الحافظ في اثنين[٣] منهم .

وحكمَ على أحاديثَ ثمانيةَ عشرَ راوياً[٤] بقوله : يشهدُ مَن الحديثُ صناعتَه أنّها مقلوبة ، أو أنّها معمولة ، أو أنّها موضوعة .

بل حكمَ على ثلاثة[٥] رواة ؛ بأنّ أحاديثهم يشهدُ مَن ليس العلم صناعته أنّها موضوعة ، أو معمولة . .

وحكمَ على ثلاثة وعشرين[٦] راوياً بقوله : (يسبق إلى القلب أنه المتعمّد لها) (أنه كالمتعمد) (أنّه الواضع لها . .)

وهذه الألفاظ التي يُطلقها ابنُ حبَّان رحمه الله ؛ يعني بها أنّ الرَّجل في مرتبة الترك وأنه إن لم يكن وضّاعاً ، أو كذاباً ، فوهمُه الفاحش ، وخطؤه الكبير يماثلان الوَضْع .

قال في ترجمة الحسن بن يحيى الخُشَنِيّ[٧] : «منكر الحديث جدّاً ، كان رجلاً صالحاً يحدّث مِن حفظه حتى كثُر الوهم فيما يرويه ، وفحش المناكير في أخباره التي يرويها عن الثِّقات ، حتى يسبق إلى القلب أنّه كان المتعمّد لذلك ، فاستحقّ الترك» .

ووصف أربعة وثلاثين راوياً[٨] بقوله : يروي العجائب . وقال في موضع[٩] : رويتُ

---

(١) م (٣ : ٥٥٤ ـ ٥٥٧) .

(٢) م (٣ : ٥٥٧ ـ ٥٦٠) .

(٣) م (٣ : ٥٥٧ ، ٥٦٠) .

(٤) م (٣ : ٥٦٥ ـ ٥٨٢) .

(٥) م (٣ : ٥٦٢ ـ ٥٦٤) .

(٦) م (٣ : ٥٨٣ ـ ٦٠٥) .

(٧) م (٣ : ٥٨٧) وانظر كذلك (٥٨٤ ، ٦٠٣) .

(٨) م (٣ : ٦٠٦ ـ ٦٣٩) .

(٩) م (٣ : ٦٤٠) وانظر (٦٠٦ ، ٦١٦ ، ٦٢٨ ، ٦٣٦) .

عنه العجائب ، لا يُحتجّ به إذا انفرد .

وكما سبقَ ذكرُه في الفصل الثاني : أنّ كلَّ رجل قيّد ابنُ حِبَّان وصفَه بهذا القيد : لا يُحتجّ به إذا انفرد ، فهو في مرتبة الاعتبار عنده ؛ حتى يثبت مخالفته الفاحشة للثقات ، أو التفرد بالمناكير . وعلى هذا ، فكلّ رجل في هذه المصطلحات قُيِّد بهذا القيد فهو مستثنى من مرتبة الترك عنده .

ووصفَ ابنُ حِبَّان أحدَ عشرَ راوياً بقوله[1] : روى المعضلات ، وقد كانت الأحكام التي يطلقها على هؤلاء مما ذكرنا أنّه يدور بين مرتبة الترك ، ومرتبة الاعتبار . فقال مرة في راوٍ[2] : رديء الحفظ ، ممن يأتي بالمعضلات ، لا يجوز الاحتجاج به ، إلاَّ فيما يوافق الثِّقات . وقال الحافظ : ضعيف .

وقال مرة أخرى[3] : يروي المعضلات عن الثِّقات ، ولا يحلّ كتابة حديثه إلاَّ على جهة التعجُّب . وقال الحافظ : متروك ، كذّبه ابنُ معين ، واتّهمه أبو داود بالوضع .

والذي ينبغي قولُه هنا : إنّ ابنَ حِبَّان يصفُ الراوي بما وقع له من حديثه ، فإن كان قد عرفَ عين الراوي حقيقة ، وسَبَرَ حديثه ، فإنّه يحكم عليه بناءً على مروياته .

وإن كان لم يتحقَّق شخصه ، أو لم تكثر المعضلات في حديثه ، أو لم يسبر حديثه تماماً ، حكم عليه بأنه لا يُحتجّ به إذا انفرد . والله أعلم .

ووصفَ أربعة رواة[4] بقوله : يروي الطّامّات . وقال عقب ترجمة راوٍ[5] : فاستحقّ الترك . وقال الحافظ : متروك .

وقال في راوٍ آخر[6] : يروي الطّامّات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد . فهذا ليس كذاك .

---

(١) م (٣ : ٦٤١ ـ ٦٥١) .

(٢) م (٣ : ٦٤٥) .

(٣) م (٣ : ٦٤٦) .

(٤) م (٣ : ٦٥٢ ـ ٦٥٥) .

(٥) م (٣ : ٦٥٢) .

(٦) م (٣ : ٦٥٥) .

وقد اتّهم ابنُ حِبَّان ستة رواة بقوله[1] : يروي عن الثِّقات المعضلات ، وعن المجروحين الطّامّات . أو : يروي عن الثِّقات المعضلات ، وينفرد بالطّامّات ، ونحو ذلك .

واتهمَ ستة آخرين[2] بقوله : يروي مناكير وأوابد ، أو يروي أوابد وطامّات ، أو يروي الأوابد والزوائد . . وكان واحد منهم من رواة[3] ابن ماجه . قال عنه الحافظ : متروك . والباقون من الرجال الزوائد .

ووصفَ ستةً آخرين[4] بقوله : يروي عن فلان ما لم يحدّث به قطّ . وهؤلاء كلّهم من مرتبة الترك ؛ إلاَّ واحداً[5] قال الحافظ فيه : وثّقه ابنُ يونس ، ولم يَعْرفه أبو حاتم وأفرطَ ابنُ حِبَّان في تضعيفه .

والذي يعنينا معرفة منهج ابن حِبَّان في مثل هذه المصطلحات ، وإنما نستأنس بأقوال الحافظ ، لنتعرّف إلى منهج ابن حِبَّان .

المطلب التاسع: الخروج عن حدِّ العدالة، أو الدخول فيها

استعملَ ابنُ حِبَّان ألفاظاً عديدة ؛ كلّها تدلّ على أنّ الموصوف بها لم يعُدْ عَدْلاً يُحتجّ بحديثه ، ولكنّه رتَّب عليها أحكاماً متفاوتة الرُّتب في درجتي الاعتبار والترك .

ففي ترجمة جُبَارة بن مُغَلِّس الحِمَّاني[6] قال : «يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل أفسده يحيى الحِمّاني ، حتى بَطَلَ الاحتجاجُ بأحاديثه المستقيمة ؛ لما شابَهَا من الأشياء المستفيضة عنه ، التي لا أصول لها ، فخَرَجَ بها عن حدّ التعديل إلى الجَرح» .

وحين حاولتُ التعرُّف على شخصية يحيى الحماني هذا ، لم أجد له ترجمة في

---

(١) م (٣ : ٦٥٦ ـ ٦٦١) .

(٢) م (٣ : ٦٦٢ ـ ٦٦٧) .

(٣) م (٣ : ٦٦٧) .

(٤) م (٣ : ٦٦٨ ـ ٦٧٣) .

(٥) م (٣ : ٦٧٠) .

(٦) م (٢ : ١٧٨١) .

المجروحين ، كما لم يترجمه ابنُ حِبَّان في الثِّقات . ووجدتُ ابن عَديّ قال فيه :

«وليحيى الحِمّاني مسنَدٌ صالح ، ويقال : إنّه أول مَن صنَّفَ المسند بالكوفة ، وأول مَن صنَّف المسند بالبصرة : مُسَدَّد ، وأول مَن صنَّف المسند بمصر : أسد السنة ، وأسد قبلهما ، وأقدم موتاً ، ويحيى الحماني ، يقال : إنَّ عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي أودَعَه كُتُبَه لَمّا خرَج إلى مكة ، فلمّا انصرفَ وجدَ كتبه مملولاً ، فقال عبد الله : إنّه يسرق مِن كتبه أحاديث لسليمان بن بلال ؛ حدّث بها الحماني عن سليمان نفسه فكان هذا أخذَ عن يحيى الحماني ، وتكلّم فيه أحمد ـ كما ذكرت ـ ، وعلي ابن المديني . ويحيى بن معين حسَّن الثناء عليه وعلى أبيه ، وذكرَ أنّ الذي تكلّمَ فيه ؛ تكلّمَ مِن حسد ، ولم أرَ في مسنده وأحاديثه مناكير ، فأذكرها ، وأرجو أنّه لا بأس به»[(١)] ا . هـ .

وقال ابنُ عَدي في جُبارة : «ولجبارة أحاديث يرويها عن قوم ثقات ، وفي بعض حديثه ما لا يتابعه أحدٌ عليه . غير أنّه كان لا يتعمّد الكذب ، إنّما كانت فيه غفلة وحديثه مضطرب ؛ كما ذكره البخاري !»[(٢)] .

فالملاحَظ أنّ الرَّجل يَهِمُ ويخطئ ، فيرفع المرسل ، ويقلب الإسناد .

وقد نقل الحافظ عن نصر بن أحمد البغدادي ، قوله : «جبارة في الأصل صَدوق إلاَّ أنَّ ابنَ الحمّاني ـ يعني يحيى ـ أفسدَ عليه كتبه»[(٣)] .

فقد وَضَحَ أنَّ قولَ ابن حِبَّان : أفسده يحيى الحماني ، يعني أنّه أدخل عليه في كتبه ما ليس من حديثه ، ونحو هذا ، فلمّا قَبِلَ ذلك ، ولم يميِّزه ؛ بَطَلَ الاحتجاج بأحاديثه المستقيمة . ولكن : هل يُعتبر به عند ابن حِبَّان؟ .

إنّ كلمة (خَرَجَ عن حدّ التعديل إلى الجرح) تعني استحقاق الرَّجل للترك .

---

(١) الكامل (٧ : ٢٦٩٥) .

(٢) الكامل (٢ : ٦٠٣) .

(٣) التهذيب (٢ : ٥٩) .

قال ابن حِبَّان في ترجمة عمر بن وجيه[١] : (يروي المناكير عن المشاهير ، فلما كثر في روايته عن الثِّقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، خَرَجَ عن حدِّ العدالة إلى الجرح فاستحقَّ التَّرك . .» .

وفي ترجمة الهذيل بن بلال المدائني[٢] : «يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، حتى خَرَجَ عن حدِّ العدالة إلى الجرح ، وصار في عِداد المتروكين ؛ ممن لا يُحتجّ به» .

والذي يبدو لي أنّ ابنَ حبَّان يفرّق بين مصطلحاته المتشابكة ، فهو حين يقول : خرجَ عن حدّ العدالة إلى الجرح ، فإنّه لا يحتجّ بالرَّجل ، ولا يعتبرُ به . ولكنّه حين يقول : خرج عن حدّ العدالة فقط ، فإنّه قد يعتبر بحديثه .

قال في ترجمة حُمَيد بن وهب القرشي[٣] : «يخطئ ؛ حتى خَرَجَ عن حدّ التعديل ولم يغلب خطؤه صوابه ؛ حتى استحقَّ الجرح ، وهو ممن لا يُحتجّ به إذا انفرد» .

وفي ترجمة خالد بن عبد الرحمن العَبْدي[٤] قال : «كان ممن يخطئ ؛ حتى خرج عن حدّ العدالة ؛ لكثرة خطئه ، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد» .

ففي ترجمة حميد ؛ أوضحَ أنّ الذي يخرج عن العدالة إلى الجرح ؛ لا يُحتجّ به ، أمّا إذا خرجَ عن العدالة ، ولم يدخل في الجرح ، فهو قد يُعتبر بحديثه .

وفي ترجمة جميع بن ثوب[٥] قال : «يخطئ كثيراً ، ولم يخرُج عن حدّ العدالة ـ يعني إلى الجرح ـ ولم يسلك سنن الثِّقات ، حتى يبعد عن القدح ، فهو ممن لا يُحتجّ به إذا انفرد» .

وفي ترجمة[٦] أخرى قال : «يروي المناكير ، فلمّا أكثر مما لا يشبه حديث الأثبات

---

(١) م (٢ : ١٧٨٥) .

(٢) م (٢ : ١٧٨٧) .

(٣) م (٢ : ١٧٨٣) .

(٤) م (٢ : ١٧٨٤) .

(٥) م (٢ : ١٧٨٩) .

(٦) م (٢ : ١٧٩٠) .

لم يستحقّ الدخول في جملة الثِّقات» . .

وقد أطلقَ ابنُ حِبَّان لفظ (قليل الشُّهرة بالعدالة) ولفظ (لم تتقدم عدالته) وهذان اللّفظان يستخدمهما ابنُ حِبَّان في الرَّجل غير المشهور برواية الحديث ، وقلة حديثه المروي ، مع وجود المناكير فيه .

قال في ترجمة[1] البَخْتَري بن عُبَيْد الطائي : «لا يحلّ الاحتجاج به إذا انفرد ؛ لمخالفته الأثبات في الروايات ، مع عدم تقدّم عدالته» .

وفي ترجمة عبد الرحمن بن إبراهيم القاصّ[2] : «منكر الحديث ، يروي ما لا يتابَع عليه ، وليس بمشهور العدالة ، فيقبل منه ما انفرد ، على أنّ التنكّب عن أخباره أولى عند الاحتجاج» .

فالاحتجاج بمن هذا حاله مرفوض ، أمّا إذا توبع ، فإنّه يُعتبر بحديثه .

المطلب العاشر: مصطلح (تبرأتُ من عُهدة فلان)

تقدَّمَ في الباب الرابع عَرْضُ نماذج من ألفاظ النُّقّاد في الجرح والتعديل . وقد كان هذا المصطلح متداولاً بينهم ، وقد استخدمه ابنُ خزيمة[3] في عددٍ مِن الرواة الذين جرحَهم ، وقد أطلقَ ابنُ حِبَّان هذا المصطلح على عشر رواة[4] .

ومِن عادة ابن حِبَّان في استخدام هذا المصطلح ؛ أنّه يقول في غير ترجمة الموصوف بذلك . فقد قال في ترجمة أبي إسحاق الفزاري ـ بعد أن ذكر حديثاً منكراً له ـ : «أخبرنيه محمد بن إسحاق الثقفي ، قال : حدثنا أبو همّام السكوني ، قال : حدثنا بقية عن أبي إسحاق ، رجل من أهل الحجاز . . على أنّ بقيّة أيضاً قد تبرأنا مِن عهدته في أول هذا الكتاب»[5] .

---

(١) م (٢ : ١٧٩٢) .

(٢) م (٢ : ١٧٩٣) .

(٣) انظر (ص٧٠١) مما سبق .

(٤) م (٢ : ١٧٩٥ ـ ١٨٠٤) .

(٥) المجروحين (٣ : ١٥٥) .

فابنُ حِبَّان يريد أن يقول : إنّ أبا إسحاق الفزاري يروي المناكير الكثيرة التي لا يجوز الاحتجاج به معها ، بالإضافة إلى أنّ الراوي عنه ضعيف . . فهو إنسان مجهول عنده .

لأنّه قد نقلَ في ترجمة بقية بن الوليد[١] عن أحمد قوله : «توهّمت أنّ بقية لا يحدِّث بالمناكير إلاَّ عن المجاهيل ، فإذا هو يحدِّث بالمناكير عن المشاهير ، فعلمت من أين أُتي» .

ولكن ، هل يستخدم ابنُ حِبَّان هذا المصطلح حينما يريد التَّدليل على جهالة المترجم أو يستخدمه لأغراض أخرى؟ .

ثمّ هل لهذا المصطلح مدلولٌ محدَّدٌ عنده ، أو هو مصطلح عامٌّ لمطلق التّضعيف؟

وهل التضعيف يخصُّ الموصوف بهذا المصطلح ، أو هو يشمل المترجم والموصوف بذلك؟

والذي يتبيَّن لي مِن تتبُّع هذه المواضع أنَّ الموصوفين بهذا المصطلح ؛ ضعفاء عند ابن حِبَّان ، ولهم أحاديث مناكير ، على تفاوت درجات الضَّعف فيما بينهم .

وقد تبيَّن لي أنّ غَرَضَ ابن حِبَّان أعمُّ من التدليل على جهالة المترجم فحَسْب . إذ قد يكون المترجَم لم يروِ عنه سوى الضُّعفاء[٢] وهذا هو المجهول عند ابن حِبَّان ـ كما سيأتي ـ وقد يكون ممن لم يروِ إلاَّ عن ضعيف[٣] وهو مجهول أيضاً ، وقد يكون إطلاقه هذا المصطلح لبيان أنّ ضَعْفَ الحديث متعدّد الجهات[٤] حتى لا يُنتقد عليه ذلك ، ويُتّهم بالتقصير . وقد يُطلقه للتَّنبيه على ضَعْفِ طرُق الحديث كلّها[٥] وقد يُطلقه للتذكير بأنّ المترجم قد توبع[٦] ولكنَّ المتابعة ضعيفة لا تقوى على النهوض .

وعلى هذا ، فإنّ قوله : (تبرأتُ من عهدة فلان) إشارة إلى أنّ الرَّجل ضعيف ، ترجم له في الضُّعفاء ، فليُنظر حالُه في ترجمته . والله أعلم .

---

(١) م (٢ : ١٧٩٥) .
(٢) م (٢ : ١٧٩٦, ١٨٠٠ ، ١٨٠٣) .
(٣) م (٢ : ١٧٩٨) .
(٤) م (٢ : ١٧٩٧ ، ١٨٠١) .
(٥) م (٢ : ١٧٩٩) .
(٦) م (٢ : ١٨٠٢ ، ١٨٠٣) .

المبحث الثاني

التَّدليس، ونحوها من ألفاظ السَّماع

لقد أفردتُ التدليسَ بمبحث مستقلٍّ لأهميّته من جهة، ولاشتراكه مع مرتبة الاعتبار في كثيرٍ من مفرداته، ولتمييزه عن المتروكين بطعنٍ في عدالتهم، مع أنّني أميل إلى أنّ التدليس أخو الكذب في كثير من الأحيان.

إنَّ مسألة التدليس، والإرسال الخفي، والإرسال، مِن المسائل التي كثُر الكلام عليها ـ قديماً وحديثاً ـ والذي يعنينا في دراستنا هذه: إعطاء خلاصة وجيزة لما نراه راجحاً.

ذكر الحافظُ ابن حجر أنَّ اشتقاق كلمة التدليس من الدَلَس، وهو اختلاط الظّلام بالنّور، وسُمّي بذلك؛ لاشتراكهما في الخفاء[١].

وقد ارتضى الحافظ في «النُّكَت» تعريفَ ابنِ القطّان للتَّدليس: «أن يروي المحدِّث عمّن قد سمع منه ما لم يسمعه منه، مِن غير أن يذكر أنّه سمعه منه.

والفرق بينه وبين الإرسال: هو أنَّ الإرسال روايته عمّن لم يسمع منه. ولما كان في هذا قد سمع منه، جاءت روايته عنه بما لم يسمعه منه، كأنّه إيهام سماعه ذلك الشيء فلذلك سُمّي تدليساً»[٢].

ويبيّن الحافظُ الفرقَ الدقيق بين التدليس، والإرسال الخفي، والإرسال، فيقول:

«مَن ذُكر بالتدليس أو الإرسال، إذا روى بالصيغة الموهمة عمّن لقيه، فهو تدليس. أو عمّن أدركه ولم يَلْقَهُ؛ فهو المرسل الخفّي، أو عمن لم يدركه؛ فهو مطلق الإرسال»[٣].

وقد ذكرَ أهلُ العلم من أنواع التدليس:

١ ـ **تدليس الإسناد**: «وهو أن يروي عمّن لقيَه ما لم يسمعه منه؛ موهماً أنه سمعه

---

(١) شرح النخبة (٤٢ ـ ٤٣) والنكت (٢ : ٦١٤).

(٢) النكت (٢ : ٦١٤).

(٣) ما سبق (٢ : ٦٢٣).

منه، أو عمن عاصره ولم يلقَهُ؛ موهماً أنه قد لقيَه وسمعه منه» قاله[١] ابنُ الصلاح. ويسمَّى تدليسَ الإسقاط.

وقد اعترضَ الحافظ على قول ابن الصلاح الأخير فقال: «وقوله: عمّن عاصره، ليس من التدليس في شيء، وإنّما هو المرسل الخفيّ»[٢].

وكانَ الحافظُ رحمه الله تعالى يحاسبُ ابنَ الصلاح على مصطلحات المتأخرين، وإلاَّ فإنني وجدتُ في كلام ابن حِبَّان ما يشهد لكلام ابن الصلاح، فقد ترجم ابنُ حِبَّان لمطرّف بن مازن المازني، وقال فيه: «يحدّث بما لم يسمع، ويروي ما لم يكتب عمّن لم يرَهُ، لا تجوز الرواية عنه»[٣].. وفي ترجمة الحجّاج بن أرطأة يقول: «كان صَلِفاً.. وكان مدلّسا عمّن رآه وعمّن لم يره، وكان يروي عن أقوامٍ لم يَرَهُم...»[٤].

ولا ريب أنَّ دقة المصطلحات أمر طيب، بيدَ أنني عقّبتُ على كلام الحافظ، لأنّه يلزمنا في فهم كلام ابن حِبَّان ـ بعد قليل ـ!

ويرى الحافظُ ابنُ حجر أنّ من تدليس الإسناد: تدليس العطف، وتدليس القطع وتدليس التسوية.

ـ أمّا تدليس العطف: فهو «أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك مِن أحدهما دون الآخر، فيصرّح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه، فيوهِمُ أنّه حدّث عنه بالسماع ـ أيضاً ـ وإنما حدّث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع، فقال: وفلان، أي حدّث فلان»[٥].

ـ وتدليس القطع: هو أن يسكت الراوي بعد أداة التحديث، ثم يذكر شيخاً يُوهِم أنه سمع منه وهو لم يسمع منه. مثاله ما ذكره ابن عَديّ في «الكامل» عن عُمر بن

---

(١) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح (ص٧٣) وقارن بمنهج النقد للدكتور العتر (ص٣٨١).

(٢) النكت على ابن الصلاح (٢: ٦١٤).

(٣) المجروحين (٣: ٢٩) وقد نص على ذلك ابن حبان في مقدمة المجروحين (١: ٨٠) وسيأتي نصّه.

(٤) ما سبق (١: ٢٢٥) وقارن بالموقظة للذهبي (ص٤٧) فإنه عرَّف الحديث المدلّس بأنه: (ما رواه الرجل عن آخر، ولم يسمعه منه، أو لم يدركه) وهذا خلاف رأي الحافظ كما ترى.

(٥) النكت (٢: ٦١٧).

عُبيد الطَّنَافسي ، أنه كان يقول : حدثنا ، ثم يسكت ، ينوي القطع ، ثم يقول : هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة[١] .

- ويرى الحافظُ أنَّ التسوية أعمّ من التّدليس ، وعلى تقدير تسليم تسميتها تدليساً هي من قبيل تدليس الإسناد .

وقد عرّفوا التسوية بتعريفات متقاربة منها : «أن يروي المدلّس حديثاً عن ضعيف بين ثقتين ، لقي أحدهما الآخر ، فيسقط الضَّعيف ، ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة ، فيستوي الإسناد كلّه ثقات بحسب الظاهر»[٢] .

ويرى الحافظ أنَّ التسوية أعمّ من التدليس ، لأن مالكاً قد فعلها ، فلو كانت التسوية تدليساً ، لعُدّ مالك من المدلّسين ، وقد أنكروا على مَن عدّه فيهم .

قال ابنُ القطّان : ولقد ظُنَّ بمالك - على بعده عنه - عملُه .

وقال الدارقطني : إنّ مالكاً ممن عمل به ، وليس عيباً عندهم[٣] .

وعلى هذا ، فإنّ الحافظ يرى أن تُعرّف التسوية : بأن «يجيء الراوي - ليشمل المدلّس وغيره - إلى حديث قد سمعه من شيخ ، وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر ، فيسقط الواسطة بصيغة محتملة ، فيصير الإسناد عالياً ، وهو في الحقيقة نازل .

ومما يدلّ على أنَّ هذا التعريف لا تقييد فيه بالضَّعيف ؛ أنهم ذكروا في أمثلة التسوية ما رواه هُشَيْم عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن الزهري ، عن عبد الله بن محمد بن الحنفية . .

قالوا : ويحيى بن سعيد لم يسمعه من الزهري ، إنما أخذه عن مالك عن الزهري .

هكذا حدّث به عبد الوهاب الثَّقَفيُّ ، وحماد بن زيد ، وغير واحد ، عن يحيى بن سعيد ، عن مالك ، عن الزهري . فأسقط هُشَيم ذكر مالك ، وجعله عن يحيى بن سعيد عن الزهري ، ويحيى قد سمع من الزهري ، فلا إنكار في روايته عنه ، إلاَّ أنَّ هُشيماً قد

(١) عزاه الحافظ في النكت (٢ : ٦١٧) إلى كامل ابن عدي ولم أجده في ترجمة عمر بن عبيد في الكامل (٥ : ١٧١٨) .

(٢) منهج النقد للعتر (ص٣٨٢) .

(٣) النكت (٢ : ٦١٧ - ٦١٨ ، ٦٢٠) مقتطفات .

سوّى هذا الإسناد . وقد جزم بذلك ابن عبد البرّ وغيره .

فهنا ـ كما ترى ـ لم يسقط في التسوية شيخ ضعيف ، وإنما سقط شيخ ثقة ، فلا اختصاص لذلك بالضَّعيف . والله أعلم»[1] ا . هـ .

٢ ـ تدليس الشيوخ : قال ابن الصلاح :

«هو أن يروي عن شيخ ، فيسمّيه ، أو يكْنيه ، أو ينسبه ، أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يعرف . .»[2] !

قال الحافظ : «ليس قوله : بما لا يُعرف به ، قيداً فيه ، بل إذا ذكرَه بما يعرف به إلاَّ أنه لم يشتهر به ؛ كان ذلك تدليساً ، كصنيع البخاري في الذهلي[3] فإنّه تارة يسمّيه فقط بقوله : حدثنا محمّد بن عبد الله ، فينسبه إلى جدّه ، وتارة يقول : حدثنا محمد بن خالد ، فينسبه إلى والد جدّه .

وكلّ ذلك صحيح ، إلاَّ أنَّ شهرته إنما هي : محمد بن يحيى الذهلي . والله الموفّق»[4] .

ولتدليس الشيوخ مصالح ومفاسد :

قال ابن دقيقٍ العيد : «وللتدليس مفسدة ، وفيه مصلحة :

أمّا مفسدته : فإنه قد يخفى ويصير الراوي مجهولاً ، فيسقط العمل بالحديث ؛ لكون الراوي مجهولاً عند السامع ، مع كونه عدلاً معروفاً في نفس الأمر ، وهذه جناية عظمى ومفسدة كبرى . ووراء ذلك مفسدة أخرى يراعيها أرباب الصلاح والقلوب ، وهي ما في التدليس من التزّين ، وقد نبَّه لذلك ياقوتة العلماء المعافى بن عمران الموصلي . .

وأمّا مصلحته : فامتحان الأذهان في استخراج التدليسات ، وإلقاء ذلك إلى مَن يُراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال»[5] ا . هـ .

---

(١) النكت (٢ : ٦٢١) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٧٤) .

(٣) قارن بهَدْي الساري مقدمة الفتح (ص٢٣٥) فقد تتبَّع الحافظ المواضع التي روى فيها البخاري عن الذهلي بإبهام .

(٤) النُّكَت (٢ : ٦١٥) .

(٥) الاقتراح (ص٢١٤ ـ ٢١٥) بتصرف يسير .

وقبل الانتقال إلى شرح مصطلح ابن حِبَّان في التدليس ؛ يحسُن أن أنقل حكم التدليس عند الذهبي في «الموقظة» . قال رحمه الله : «المدلّس : ما رواه رجل عن آخر ولم يسمعه منه ، أو لم يدركه :

ـ فإن صرّح بالاتصال ، وقال : حدثنا . فهذا كذّاب ، وإن قال : عن . احتمل ذلك ونظر في طبقته : هل يدرك من فوقه؟ فإنْ كان لقيه ؛ فقد قرّرناه»[١] .

ويعني بقوله : (قرّرناه) ما ذكره في بحث المُعَنْعَن حيث قال : «ثمّ بتقدير تيقُّن اللّقاء ؛ يُشترط ألاّ يكون الراوي مدلّساً ، فإن لم يكن ـ مدلّساً ـ حملناه على الاتّصال . فإن كان مدلّساً ، فالأظهر أنه لا يُحمل على السّماع .

ثمّ إذا كان المدلّس عن شيخه ذا تدليسٍ عن الثِّقات[٢] ؛ فلا بأس ، وإن كان ذا تدليس عن الضّعفاء ؛ فمردود»[٣] .

ثمّ قال رحمه الله : «وإنْ لم يكن لَقِيَهُ ، فأمكنَ أن يكون معاصره ، فهو محلّ تردّد[٤] وإن لم يمكن فمنقطع ؛ كقتادة عن أبي هريرة .

وحكمُ (قال) حكمُ (عن) . ولهم في ذلك أغراض :

ـ فإنْ كان لو صرّح بمن حدّثه عن المسمّى ، لعُرِفَ ضَعْفُه ، فهذا غرضٌ مذموم وجناية على السنّة ، ومَن يعاني ذلك جُرِح به ، فإنّ الدِّين النَّصيحة .

ـ وإنْ فعلَه طلَباً للعلوّ فقط ، أو إيهاماً بتكثير الشيوخ ؛ بأن يسمّي الشيخ مرّة ، ويكنيه أخرى ، وينسُبَهُ إلى صَنْعة أو بلدٍ لا يكاد يُعرف به ، وأمثال ذلك ، كما تقول : حدثنا البخاري ، وتقصد به مَن يبخّر الناس ، أو حدّثنا عليّ بما وراء النهر ، وتعني به نهراً ، أو

---

(١) الموقظة (ص٤٧) فما بعد .

(٢) يقصد : لا يدلّس إلاّ عن الثّقات .

(٣) الموقظة (ص٤٥) .

(٤) وإنّما جاء التردُّد من الخلاف بين اشتراط تحقُّق اللِّقاء أو إمكان اللِّقاء ، والراجح تحقُّق اللقاء ؛ وبخاصّة بالنسبة للمدلّس ـ كما قرره الذهبيّ نفسه ـ وقد أوضحت ذلك كلّه في بحثي (دراسات نقديّة في صحيح الإمام البخاري) يسّر الله طبعَه .

حدثنا بزَبِيد، وتريد موضعاً بقُوص، أو حدّثنا بحرّان، وتريد قرية المَرْج، فهذا محتمل والورعُ تركُه . . .

وقد يؤدِّي تدليس الأسماء إلى جهالة الراوي الثقة، فيُردّ خبرُه الصَّحيح، فهذه مفسدة، ولكنها في غير «جامع البخاري»[1] ونحوه، الذي تقرّر أنَّ موضوعه للصِّحاح فإنّ الرَّجل قد قال في جامعه[2] : حدثنا عبد الله، وأراد به : ابن صالح المصري . وقال[3] : حدثنا يعقوب، وأراد به : ابن كاسب، وفيهما[4] لين .

وبكلِّ حال : التدليس منافٍ للإخلاص لما فيه من التزيّن»[5] ا . هـ .

وقد تناولَ ابنُ حبَّان في مقدّمة «المجروحين» ومقدّمة «صحيحه» وفي ثنايا «المجروحين» و«الثِّقات» كثيراً من أحوال المدلّسين، ويغلب على ظنّي أنه لم يفُتْه منهم أحد، سواء في كتاب الثِّقات، أو في «المجروحين» . وكثيراً ما كان الحافظ يترجم للرَّجل في طبقات المدلّسين معتمداً قول ابن حِبَّان ـ وحده ـ في ذلك .

---

(١) في هذا الكلام نظر وأيُّ نظر . وقد بسطت الكلام عليه في بحثي (دراسات نقديّة في صحيح الإمام البخاري) وقد ردَّه الحافظ في النكت (٢ : ٦٣٥) ونقل عن ابن دقيق العيد كلاماً نفيساً، فانظره هنالك .

(٢) ذكر الحافظُ في الهدْي (ص٢٣٢) مواضعَ عديدةً مما أخرجه البخاري عن عبد الله بن صالح كاتب الليث موصولاً، فانظر كلام الحافظ في موضعه وقد طول الحافظ في ترجمته . انظر الهدي (ص٤١٣ ـ ٤١٥) ففيه فوائد نفيسة .

(٣) انظر هدي الساري (ص٢٤٠ ـ ٢٤١) وانظر كلام فضيلة محقّق الموقظة، فإنه نافعٌ قريبٌ . وانظر ترجمة يحيى في الهدي (ص٤٥٣ ـ ٤٥٤) .

(٤) كان الذهبيُّ يغمز الإمام البخاري لتدليسه هذا : والذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أنّه ما نجا من التدليس إلا النادر من المحدّثين . . وقال الحافظ في عبد الله بن صالح : صدوقٌ كثير الغلط . التقريب (١ : ٤٢٣) وقال في يعقوب (٢ : ٣٧٥) : صدوق رُبَّما وَهِمَ . ولست أدري كيف نوفِّق بين قول الحافظ في هذين الرجلين ـ وهما في مرتبة الاعتبار ـ عنده ـ وبين قوله بأن شرط البخاري هو أعلى شروط الصحة !! الهدي (ص٤٥١) .

(٥) الموقظة (٤٧ ـ ٥١) . قلت : لا ريب أنَّ هذه الجملة مستفادة من كلام الإمام ابن دقيق العيد الذي تقدّم قبل قليل في هذا المبحث ذاته .

ومِن أمثلة ذلك : ما قاله في ترجمته لمكحول الشامي : «وصفه بذلك ابن حِبَّان وأطلق الذهبي أنه كان يدلّس ، ولم أرَهُ للمتقدّمين إلاَّ في قول ابن حِبَّان»[١] .

وترجم ليعقوب بن عطاء بن أبي رباح ، فقال : «في ترجمته في ثقات ابن حِبَّان ما يقتضي ذلك . .»[٢] .

قال ابن حِبَّان في النّوع الثامن عشر من أنواع جرح الضُّعفاء :

«منهم المدلّس عمن لم يره كالحجاج بن أرطأة وذويه ، كانوا يحدّثون عمن لم يروه ويدلّسون حتى لا يعلم ذلك منهم»[٣] .

وقال في الجنس الثاني من أجناس الثِّقات التي لا يجوز الاحتجاج بها :

«والجنس الثاني : أقوام ثقات ، كانوا يروون عن أقوام ضعفاء كذّابين حتى لا يُعرفوا فربما أشبه كنيةُ كذاب كنيةَ ثقة ، فيتوهّم المتوهّم أنّ راوي هذا الخبر ثقة ، فيحملون عليه[٤] وليس ذلك الحديث مِن حديثه .

ومِن أعمَلِهم بمثل هذا مِن هذه الأمة : الثوريُّ . كان يحدّث عن الكلبي ، ويقول : حدثنا أبو النضر . فيتوهَّم المستمع أنه أرادَ به سعيد ابن أبي عروبة ، أو جرير بن حازم .

ومثل الوليد بن مسلم إذا قال : حدثنا أبو عمر . فيتوهّم أنه أراد به الأَوْزاعيَّ ، وإنما أراد به عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، وقد سَمِعَا جميعاً من الثوري .

فلا يجوز الاحتجاجُ بخبرٍ في روايته كنية إنسان لا يُدرى مَن هو ، وإن كان دونه ثقة ، لأنه يُحتمل أن يكون كذاباً كنّى عن ذكره . . .

---

(١) طبقات المدلسين للحفاظ رقم (١٠٨) .

(٢) ما سبق رقم (١٢٨) وانظر التراجم (٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٣٤) وغيرها .

(٣) المجروحين (١ : ٨٠) .

(٤) ظننتُ أنَّ في المطبوعة تصحيفاً بين (عليه ، وعنه) ولكنّها في المخطوط كذلك . والكلام يحتمل معنيين اثنين . فإذا قلنا فيتوهَّم المتوهِّم أنَّ راوي الخبر ـ هو الثقة ـ فيحملون عليه ، أي فيجرحونه لروايته المناكير مثلاً . ويحتمل أن يجعل الثقة مدار الحديث ، فيُحملون عليه .

الجنس الثالث: الثّقات المدلّسون الذين كانوا يدلّسون في الأخبار، مثل قتادة ويحيى ابن أبي كثير، والأعمش، وأبو إسحاق ـ السَّبيعي ـ وابن جريج، وابن إسحاق والثوري وهُشيم، ومَن أشبههم ممن يكثر عددهم من الأئمّة المرضيّين، وأهل الورع في الدِّين، كانوا يكتبون عن الكلّ، ويروون عمّن سمعوا منه، فربما دلّسوا عن الشيخ بعد سماعهم عنه أقواماً ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم.

فما لم يقل المدلّس ـ وإن كان ثقة ـ: حدثني أو سمعت. فلا يجوز الاحتجاج بخبره. وهذا أصل أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعيّ ـ رحمه الله ـ ومَن تبعه مِن شيوخنا....».

«الجنس السّادس: أقوام من المتأخّرين قد ظهروا يسوّون الأخبار، فإذا كان بين الثقتين ضعيف، واحتمل أن يكون الثقتان رأى أحدهما الآخر، أسقطوا الضّعيف من بينهما؛ حتى يتصل الخبر، فإذا سمع المستمع خبراً رواته ثقات؛ اعتمد عليه، وتوهّم أنّه صحيح. كبقية بن الوليد، قد رأى عبيد الله بن عمر، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجّاج، وسمع منهم، ثم سمع عن أقوام ضعفاء عنهم، فيروي الرواة عنه أخباره ويسقطون الضُّعفاء من بينهم؛ حتى يتصل الخبر.

سمعتُ ابن جَوْصاء يقول: سمعت أبا زُرْعة الدمشقي يقول: كان صفوان بن صالح ومحمد بن المصفى يسوّيان الحديث..»(١).

وقال في مقدّمة «الصّحيح»: «وأمّا المدلّسون الذين هم ثقات وعدول، فإنّا لا نحتجّ بأخبارهم؛ إلاّ ما بيّنوا السماع فيما رووا، مثل الثوري، والأعمش، وأبي إسحاق، وأضرابهم من الأئمة المتقنين، وأهل الورع في الدِّين، لأنّا متى قبلنا خبر مدلّس لم يبيّن فيه السماع فيه ـ وإن كان ثقة ـ لزمَنا قبول المقاطيع والمراسيل كلّها؛ لأنه لا يُدرى لعلّ المدلّس دلّس هذا الخبر عن ضعيف يَهِي الخبرُ بذكره إذا عُرف. اللّهم إلاّ أن يكون المدلّس يُعلم أنه ما دلّس قطّ إلا عن ثقة. فإذا كان كذلك قبلت روايته، وإنْ لم يبيّن

(١) المجروحين (١: ٩١ ـ ٩٤).

السَّماع، وهذا ليس في الدُّنيا إلاَّ سفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلّس، ولا يدلّس إلاَّ عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلّس فيه، إلاَّ وجد ذلك الخبر بعينه قد بيّن سماعه عن ثقة مثل نفسه..»[١].

مِن هذه النُّصوص العديدة؛ يتبين أنّ ابن حِبَّان أعطى التدليس اهتماماً بالغاً، وبيَّنَ حُكم تدليس الثِّقات وغيرهم؛ صيانةً للسُّنّة النبويّة عن عَبَثِ العابثين، أو تساهل المتساهلين.

فقد تناول ابنُ حِبَّان تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، والتسوية، وهي أكثر ما أهمّ ابن حِبَّان وشدّ اهتمامه.

وقد أطلقَ ابنُ حِبَّان عدّة مصطلحات تعطي معنى التدليس بأقسامه المتعدّدة. فوصفَ تسعة[٢] رواة بقوله: يدلّس على الثِّقات ما سمعوه عن الضُّعفاء. وأربعة رواة[٣] بقوله: يسوّي الحديث ويسرقه. وخمسة[٤] رواة بقوله: يحدّث عمّن لم يسمع منه. وعشرة[٥] رواة بقوله: يروي عمّن لم يره. وثلاثة[٦] رواة بقوله: يروي كتبَ الناس من غير سماع.

فأنتَ تلاحظ أنَّ هذه الألفاظ ـ في الغالب ـ تدلّ على التسوية والإرسال الخفيّ.

قال في ترجمة جنيد بن العلاء بن أبي وهرة[٧]: «كان يدلّس عن محمد ابن أبي قيس المطلوب، ويروي ما سمع منه عن شيوخه، فاستحقّ مجانبة حديثه على الأحوال كلّها؛ لأن ابن أبي قيس يَضَعُ الحديث».

---

(١) الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (١ : ١٦١).

(٢) م (٢ : ١٧٤٨ ـ ١٧٥٦).

(٣) م (٢ : ١٧٥٧ ـ ١٧٦٠).

(٤) م (٢ : ١٧٦١ ـ ١٧٦٥).

(٥) م (٢ : ١٧٦٦ ـ ١٦٦٥).

(٦)

(٧) م (٢ : ١٧٤٨).

وقال في ترجمة[١] خارجة بن مصعب الضبعي: «كان يدلّس عن غياث بن إبراهيم وغيره، ويروي ما سمعَه منهم ـ مما وضعوه على الثِّقات ـ عن الثِّقات الذين رآهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات، لا يحلّ الاحتجاج بخبره».

فهذان النّصّان يفيدان التسوية، وإنْ سمّاها ابن حِبَّان تدليساً.

وقال في ترجمة عمرِ بن سعيد أبي حفص الدمشقي[٢]: «يروي كتباً عن أقوام أدركهم». وهذا هو الإرسال الخفيّ في تعريف الحافظ.

ومما يحسُن لفتُ النظر إليه: أنه ذكرَ ثلاثة أجناس من أجناس الثِّقات الذين لا يُحتجّ بأخبارهم، ومدار تُهَمِهم على التدليس والتسوية، ولم يذكر في أنواع جرح الضُّعفاء إلاّ نوعاً واحداً من التدليس، وهو النوع الذي يدلّس صاحبه عمن لم يرَهُ حتى لا يُعلم ذلك، وهؤلاء كذّابون، ولذلك عدّه ابنُ حِبَّان في أنواع جَرْح الضُّعفاء، وبقية الأقسام التي ذكرها تكثر في أحاديث الثِّقات.

ولكنَّ الضّابط الذي وضعَه يجعل السُّنة في مَنجاةٍ من المدلّسين وأفاعيلهم.

ومما ينبغي التذكير به أنني لم أُحصِ الرواة الذين وصفَهم بالتدليس في كتابه «الثِّقات» لأن حكمه عليهم واضح، وهو أنه لا يقبل من الثقة حديثاً، إلاَّ إذا صرَّح فيه بالتحديث.

بيدَ أنَّ ابنَ حِبَّان يقول: «فإذا صحّ عندي خبرٌ من رواية مدلّس أنّه بيَّن السَّماع فيه لا أبالي أن أذكرَه مِن غير بيان السَّماع في خبره، بعد صحته عندي مِن طريقٍ آخر»[٣].

وهذا يعني أنَّ كلَّ حديثٍ رواه مدلّس بصيغة العنعنة ونحوها من صيغ التدليس في «صحيح ابن حِبَّان» فحُكمه الاتصال؛ لأنه صحّ عند ابن حِبَّان؛ أنَّ الرَّجل صرّح بالتحديث من طريق آخر، وإنما لم يخرّجه ابن حِبَّان مِن تلك الطريق لغَرَضٍ صناعي ونحوه.

وقد كان ابنُ حِبَّان شديدَ العناية بالسَّماع، متحرِّياً الوقوفَ على حال الراوي حين

---

(١) م (٢ : ١٧٥٠).

(٢) م (٢ : ١٧٧٨).

(٣) الإحسان (١ : ١٦٢).

تلقّي الحديث وحين روايته ، وما قوله في وصف الراوي : يروي عمّن لم يرَهُ ، أو يروي كتب الناس من غير سماع ، إلاَّ دليلاً على ما أقول .

بل إنّ ابنَ حِبَّان كان يصفُ الراوي أحياناً بأنه سيء الأخذ ! ولو رحتَ تسأله عن تفسير هذا اللّفظ ؛ لرأيته يروي عن يزيد بن زُرَيْع - عصري سلام بن أبي مطيع الخزاعي - قصة يقول يزيد في آخرها[1] : «وسلاّم بن أبي مطيع ، وأبو جري ينامان نوماً جيداً ، ثم يقومان ، فينسخان من كتبنا» .

فسلاّم هذا ؛ لم يسمع من شيخه هشام بن حسّان الذي كان يملي على يزيد بن زريع ورفاقه ، وإنما كان يأخذ الصّحف التي سمعها يزيد وغيره ، فينسخها . .

وابنُ حِبَّان يرى مثل هذا طعناً في سماع الرجل ، ومظنة تلقينه ، ولذلك قال فيه : «كان سيئ الأخذ ، كثير الوَهَم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» . مع أنَّ الحافظ قال فيه : «ثقة ، صاحب سنة ، في روايته عن قتادة ضَعْف» !

(١) م (٢ : ١٧٧٩) .

المبحثُ الثالث

من ألفاظ الترك المتّصلة بالضبط

المطلب الأول: من وُصف بالاختلاط

قال صاحبُ «اللسان» : اختلط . . فسدَ عقله . . ويقال : خولط الرَّجل فهو مخالط واختلط عقله فهو مختلط : إذا تغير[١] . واعتبره الزمخشري من مجاز اللغة[٢] .

وقال في المصباح[٣] : خلطتُ الشيء بغيره خلطاً ـ من باب ضرب ـ : ضمَمْتُه إليه فاختلط هو . وقد يمكن التمييز بعد ذلك ـ كخَلْط الحيوانات ـ وقد لا يمكن ـ كخَلْط المائعات ـ فيكون مزجاً .

ويرى الحافظ ابنُ حجر أنَّ الاختلاط يرجع إلى سوء الحفظ . قال :

«سوء الحفظ ، وهو سبب من أسباب الطعن ، والمراد به مَن لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه . وهو على قسمين :

أ ـ إنْ كانَ لازماً للراوي في جميع حالاته ، فهو الشَّاذّ على رأي بعض أهل الحديث .

ب ـ أو كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي ؛ إمّا لكِبَرِه ، أو لذهاب بصره ، أو لاحتراق كتبه ، أو عدمها ؛ بأن كان يعتمدها ، فرجع إلى حفظه ، فساء ، فهذا هو المختلط .

والحُكم فيه : أنَّ ما حدَّث به قبل الاختلاط ، إذا تميَّز ؛ قُبل ، واذا لم يتميّز ؛ يُتوقَّف وكذا من اشتبه الأمرُ فيه .

ومتى تُوبع السيئ الحفظ بمعتَبَر ، كأن يكون فوقه أو مثله ـ لا دونه ـ وكذا المختلط الذي لم يتميَّز ، وكذا المستور ، والمرسل ، والمدلّس : صار حديثهم حسناً ، لا لذاته ، بل

(١) لسان العرب لابن منظور (خلط) (٧ : ٢٩٤) فما بعد .

(٢) اساس البلاغة (ص١٧٢) .

(٣) المصباح المنير للفيومي (١ : ١٩١) والقاموس المحيط (٢ : ٣٥٨) .

بالمجموع من المتابِع والمتابَع ، لأنَّ مع كلّ واحد منهم احتمال كونَ روايته صواباً أو غير صواب ، على حدٍّ سواء .

فإذا جاءتْ من المعتبَرين روايةٌ موافقةٌ لأحدهم ؛ رُجِّح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ، ودلَّ ذلك على أنَّ الحديثَ محفوظٌ ، فارتقى من درجة التوقُّف إلى درجة القبول .

ومع ارتقائه إلى درجة القبول ، فهو منحطٌّ عن رتبة الحسن لذاته ، وربما توقف بعضهم عن إطلاق الحسن عليه»[1] ا . هـ .

وتناول ابنُ حِبَّان موضوع الاختلاط في مقدمة «المجروحين» وعدّه النوع السادس من أسباب الجرح ، فقال : «ومنهم جماعة ثقات ، اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدِّثون ، فأجابوا فيما سُئلوا ، وحدَّثوا كيف شاؤوا ، فاختلط حديثهم الصَّحيح بحديثهم السقيم ؛ فلم يتميز ، فاستَحَقُّوا الترك»[2] .

وقال في مقدمة «صحيحه» : «وأمّا المختلطون في أواخر أعمارهم ؛ مثل الجريري وسعيد بن أبي عروبة وأشباهها ، فإنّا نروي عنهم في كتابنا هذا ، ونحتجّ بما رووا .

إلاَّ أنّنا لا نعتمد من حديثهم ، إلاّ ما رَوى عنهم الثِّقات من القدماء الذين نعلم أنّهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم ، وما وافقوا الثِّقات في الروايات التي نشكّ في صحّتها وثبوتها مِن جهة أخرى . لأنَّ حُكمهم ـ وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم ، وحُمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدُّم عدالتهم ـ حُكْم الثقة إذا أخطأ ؛ أنَّ الواجبَ تَرْكُ خَطَئه إذا عُلم ، والاحتجاجُ بما نعلم أنّه لم يخطئ فيه .

وكذلك حُكمُ هؤلاء : الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثِّقات ، وما انفردوا مما روى عنهم

(١) شرح النخبة (ص٥١) فما بعد . . وقد صُنِّفت عدة مصنفات في المختلطين ومما هو مطبوع ومتداول كتاب (الاغتباط فيمن رمي بالاختلاط) لابن سبط العجمي وقد طبع عدة طبعات إحداهما ضمن مجموعة الرسائل الكمالية (٢) وكتاب (الكواكب النيرات في معرفة مَن اختلط مِن الرواة الثقات) لابن الكيال ، وقد حُقّق كرسالة علمية ، وطبعَتْه جامعة أم القرى بمكة المكرمة . وبحث (الاختلاط) تناوله العلماء في كتب مصطلح الحديث عامّة .

(٢) المجروحين (١ : ٦٨) .

القدماء من الثِّقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط ؛ سواء»[١] ا . هـ .

فلا يخفى أنَّ كلام الحافظ لا يختلف عن كلام ابن حِبَّان في هذه المسألة .

ومما يحسُن التذكير به أنَّ ابنَ حِبَّان قد نصّ على اختلاط عددٍ من الرواة ، وجَعَلَهم في مرتبة الاعتبار ، ونصَّ على اختلاط عددٍ آخر ، وجعلَهم في مرتبة الترك . وإنَّما درستُ الجميع في مرتبة الاعتبار ؛ لأنَّ ذلك هو الأصل في المختلِطين ، ولأن الترك عند ابن حِبَّان نسبيٌّ ، فهو كثيراً ما يعني به ترك الاحتجاج دون الاعتبار ، أضف إلى هذا أنّه قد وُجد التمييز والمتابعة عند غير ابن حِبَّان ، فيعود اعتبار من حُكم عليه بالترك إلى نظر الدارس .

وقد كان عددُ الرواة الذين نسبَهم ابن حِبَّان إلى الاختلاط اثنين وعشرين راوياً[٢] في «المجروحين» . كان ثلاثة[٣] منهم من رجال الزوائد على الكتب الستة ، وذكر ثلاثة[٤] منهم في «الثِّقات» وخرج عن اثنين[٥] في «صحيحه» . وقال الحافظ في أربعة[٦] منهم : صدوق اختلط في آخره . وحكم على واحد[٧] منهم باستحقاق الترك . وقال في آخر[٨] : لا بأس به في غير الزهري . وكان فيهم ثقتان اثنان[٩] وليّن واحد[١٠] وثمانية[١١] ضعفاء .

وقد كان ابن حِبَّان منسجماً مع ما نقلتُه عنه ، فإذا اختلط عنده حديث الرَّجل ولم يتميز ؛ استَحَقَّ الترك . أما إذا كان حديثه الصَّحيح متميزاً عن السقيم ؛ فإنه ـ للاحتياط ـ يرى عدم الاحتجاج بالرَّجل إذا انفرد .

---

(١) ترتيب صحيح ابن حبان (١ : ١٥٠)

(٢) م (٢ : ١١٦٥ ـ ١١٨٣) .

(٣) م (٢ : ١١٦٦ ، ١١٧٠ ، ١١٧٧) .

(٤) م (٢ : ١١٦٩ ، ١١٧٧ ، ١١٨٣) .

(٥) م (٢ : ١١٧٣ ، ١١٨٣) .

(٦) م (٢ : ١١٦٥ ، ١١٧٢ ، ١١٧٨ ، ١١٨٣) .

(٧) م (٢ : ١١٧٨) .

(٨) م (٢ : ١١٧١) .

(٩) م (٢ : ١١٧٣ ، ١١٨٠) .

(١٠) م (٢ : ١١٦٧) .

(١١)

قال في زيد بن عوف أبو ربيعة الذُّهلي[١] : «اختلطَ بأخَرة ، فما حدَّث قبل اختلاطه ؛ فمستقيم ، وما حدَّث بعد التخليط ؛ ففيه المناكير ، يجب التنكُّب عمَّا انفرد مِن الأخبار» .

وقد كان ابنُ حِبَّان متشدِّداً في قبول روايات المختلطين . فقد حَكَمَ بالترك ، أو نقَلَه في ثمانية رواة . وحَكَمَ ببطلان الاحتجاج ، أو عدم جوازه في أربعة رواة ، وجعلَ الباقين في مرتبة الاعتبار .

ويبدو لي أنَّ هذا ليس من التشدُّد في الجرح ، وإنَّما هو الحيطة في دين الله ، وهو دليل ورع ابن حِبَّان وتقواه .

المطلب الثاني: مَن وُصف بالغفلة

قال ابن فارس : «(غفل) أصلٌ صحيح يدلّ على ترك الشيء سهواً ، وربما كان عن عمد . من ذلك : غفلتُ عن الشيء غفلة وغُفولاً ، وذلك إذا تركته ساهياً ، وأغفلته : إذا تركته على ذُكْرٍ منك له»[٢] .

وفي المصباح : «الغفلة : غَيبةُ الشيء عن بال الإنسان ، وعدم تذكّره له . .»[٣] .

والغفلة مردُّها إلى سوء الحفظ ؛ كالاختلاط ، إلاَّ أنَّ الاختلاط طارئ . أمّا الغفلة فتحتمل الطروء ، وتحتمل الدوام . ومردُّ الاختلاط غالباً إلى الكِبَر وضعْفِ القدرة العقلية . بينما مردّ الغفلة إلى الإهمال وعدم العناية بالأمر المغفَل ، أو زيادة سوء الحفظ عند الرواة .

قال ابن حِبَّان : «منهم من كَبُرَ وغَلَبَ عليه الصلاح والعبادة ، وغَفَلَ عن الحفظ والتمييز ، فاذا حدَّث ؛ رفعَ المرسل ، وأسند الموقوف ، وقَلَبَ الأسانيد . .»[٤] .

وأما حُكم المغفَّل وحُكم المختلِط ، فهو إذا فَحُشَتْ غفلته ، وغلبَ خطؤه على صوابه ؛ استحقَّ الترك . والمغفل قد يحفظ ؛ فاذا توبع ترجح لدينا جانب الحفظ عنده ، وعندها يُعتبر بحديثه .

---

(١) م (٢ : ١١٧٠) وانظر (١١٧١ ، ١١٨٠ ، ١١٨٣) .

(٢) مقاييس اللغة (٣ : ٤٨٦) .

(٣) المصباح المنير (٢ : ١٠٣) .

(٤) المجروحين (١ : ٦٧) .

لكنَّ الاعتبار بالمغفَّلين ـ عند ابن حبَّان ـ يختلفُ عن الاعتبار بغيرهم ؛ ممن وُصف بسوء حفظه ، فقد قال في ترجمة ناجية بن كعب الأسدي[١] : «كان شيخاً صالحاً ، إلا أنَّ في حديثه تخليطاً ، لا يشبه حديث أقرانه الثِّقات عن علي ، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد . وفيما وافق الثِّقات ، فإن احتج به محتجّ ؛ أرجو ألاَّ يُجرح في فعله ذلك» ا . هـ .

فابن حبَّان لم يقل : أرجو أنّه لا بأس بذلك ـ في حالة موافقة الثِّقات ـ ، وإنّما هو يرجو ألا يُجرح مَن يحتجّ به ؛ لأنّه يرى أنّ الانسان الذي يروى حديثاً منكراً عن رجل يَعرفُ ضعفَه ، فإنّه يُجرح بذلك . وقد نصّ على ذلك فى ترجمة عمرو بن خليف الحتاوي من «المجروحين»[٢] . وقد تقدَّم ذلك فى الباب الخامس .

وهذا يؤكِّد ما قاله فى ترجمة عبدالله بن واقد الحراني[٣] : «كان مِن عُبَّاد أهل الجزيرة وقرّائهم . . . وإن اعتبر معتبرٌ بما وافق الثِّقات من الأحاديث ، فلم أرَ بذلك بأساً من غير أن يحكم له أو عليه ، فيجرح العدل بروايته ، أو يعدّل المجروح بموافقته» .

وهذا قيدٌ دقيقٌ من ابن حبَّان رحمه الله ، فإنَّ الرَّجل الثقة قد يتفرّد بحديث والتفرد منه مقبول ، لكنه ليس كالمتابَع على حديثه من الثِّقات ، فلو روى رجل ضعيف الحفظ حديثاً فإنه يُعَدُّ منكراً إذا خالف مثل ذلك الثقة المتفرد بحديثه ، أو إسناده ، أو لفظة فيه .

فلو افترضنا أنَّ مغفَّلاً تابع ذلك الضعيف على حديثه المنكر ، فهل يصحّ الحديث ويعدّل راويه بموافقة هذا المغفل له؟ وهل يُجرح الثقة المتفرّد بحديثه هذا ، ويغدو حديثه ضعيفاً؟

يرى ابنُ حبَّان أنَّ الثقة يبقى على وثاقته ، ومتابعة مثل هذا المغفل في مثل هذا الحال ؛ لا تفيد شيئاً .

والذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أنَّ هذا القيد يجب أن يَطَّردُ فى كلِّ مَن وصف بسوء الحفظ ، أو الوهم الكثير ، والغفلة الشديدة ، وأنَّ متابعته لغيره أو متابعة أمثاله إيّاه ، إنّما

---

(١) م (٢ : ١٢١٤) .

(٢) المجروحين (٢ : ٨٠) .

(٣) م (٢ : ١١٩٩) .

تفيد عنه عدم مخالفة الثِّقات .

وقد وَصَفَ ابنُ حِبَّان تسعةً وأربعين راوياً[١] بالغفلة وما يلتحق بدلالتها . وقد كان أكثرهم من الصالحين المتعبّدين الذين غلب عليهم الصَّلاح والعبادة ، فغفلوا عن الحفظ وتعاهُد الحديث . وقد ترجم اثنين[٢] منهم في «الثِّقات» وأخرج لواحد[٣] منهم في «صحيحه» حديثاً واحداً . وكان فيهم ثقة[٤] واحد - عند الحافظ ابن حجر - ، وثمانية[٥] من مرتبة صدوق . ووصف بعض الصدوقين بالغفلة وسوء الحفظ . وكان رجال الزوائد على الكتب الستة اثني عشر راوياً[٦] اختلفت أنظار النُّقّاد فيهم ، كما اختلفَ كلامُ ابنِ حِبَّان نفسِه حين الحُكم عليهم .

وكان واحد[٧] منهم ليِّن الحديث ، وآخر[٨] منكر الحديث ، وأربعة[٩] متروكين وثلاثة عشر ضعيفاً[١٠] .

وقد ترجَمْنا سائرَ مَن وُصفوا بالغفلة في مرتبة الترك ، ودرَسْناهم فيها ؛ انسجاماً مع جَعْل ابن حبّان أكثرَهم في مرتبة الترك .

المطلب الثالث: مَن وُصف برداءة الحفظ وسوء الفهم

وَصَفَ ابنُ حِبَّان ثمانية وعشرين راوياً برداءة الحفظ ، وسوء الفهم . ولا ريب أنَّ

---

(١) م (٢ : ١١٨٤ - ١٢٢٤) .
(٢) م (٢ : ١١٩٧ - ١٢٠٠) .
(٣) م (٢ : ١٢٠٤) .
(٤) م (٢ : ١٢١٤) .
(٥) م (٢ : ١١٨٦ ، ١١٩٠ ، ١١٩٥ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٦ ، ١٢٢٤) .
(٦) م (٢ : ١١٨٥ ، ١١٨٧ ، ١١٨٩ ، ١١٩١ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٨ ، ١٢١١ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢٢) .
(٧) م (٢ : ١٢١٠) .
(٨) م (٢ : ١٢١٣) .
(٩) م (٢ : ١١٨٤ ، ١١٩٦ ، ١١٩٨ ، ١٢٠٣) .
(١٠) م (٢ : ١١٨٨ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٧ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٦ ، ١٢١٢ ، ١٢١٥ ، ١٢١٧ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٣) .

لسوء الحفظ أسباباً كثيرة ـ كما تقدَّم عن الحافظ وغيره ـ منها : الغفلة ، والاختلاط ، وكِبَر السنّ ، واحتراق الكتب ، والوهم . ولم يكن هؤلاء الرواة في مرتبة واحدة ، أو متقاربة في سلّم الجرح ، فمنهم من حَكَمَ عليه ابن حبّان[١] باستحقاق الترك ، ومنهم مَن قال[٢] : بطُل الاحتجاج به ، ومنهم من قال[٣] : لا يُحتجّ به إذا انفرد .

وإنَّ مما يكاد المرءُ يَحار فيه ، حُكم ابن حِبَّان[٤] على راوٍ ببطلان الاحتجاج به ، ثمّ إخراجه عنه في «صحيحه» اللَّهمَّ الاَّ إذا اعتبرنا بطلان الاحتجاج به لا ينفي إمكان الاعتبار به . . بل هذا ما يفسّره صَنيعُ ابنِ حِبَّان في ترجمة أخرى ، حيث قال[٥] : «فلمّا كَثُرَ ذلك في أخباره ؛ بَطُلَ الاحتجاج بآثاره ، وإن اعتبر معتبرٌ بما وافق الثِّقات من حديثه مِن غير أن يحتجّ به ، لم أرَ بذلك بأساً» . وذكر أربعة[٦] منهم في «الثِّقات» .

وكما تعدَّدَتْ أحكامُ ابن حِبَّان على رواة هذا المصطلح ؛ تعدَّدَتْ أحكامُ النُّقّاد الآخرين عليهم ، فقد وَصَفَ الحافظُ تسعة[٧] منهم بالصدق ؛ مع قيد النظر أحياناً والوصف بكثرة الخطأ والوهم في أكثر الأحيان .

وقال عن واحد[٨] : مقبول ، وعن أربعة[٩] : ليِّن أو فيه لين ، وعن اثنين[١٠] : ليس بالقوي ، وعن سبعة[١١] : ضعيف ، وعن ثلاثة[١٢] : متروك .

(١) م (٢ : ١٢٢٩ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٩) .
(٢) م (٢ : ١٢٢٧ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٧) .
(٣) م (٢ : ١٢٢٨ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٣ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٨ ، ١٢٥٠) .
(٤) م (٢ : ١٢٣٧) .
(٥) م (٢ : ١٢٤٦) .
(٦) م (٢ : ١٢٢٥ ، ١٢٣٧ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٩) .
(٧) م (٢ : ١٢٢٦ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٨ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٥) .
(٨) م (٢ : ١٢٣٧) .
(٩) م (٢ : ١٢٣٤ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨) .
(١٠) م (٢ : ١٢٣١ ، ١٢٣٦) .
(١١) م (٢ : ١٢٢٥ ، ١١٢٨ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠) .
(١٢) م (٢ : ١٢٢٧ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٤) .

وكان ثلاثة[١] رواة من رجال الزوائد . وخرَّج عن ثلاثة في «صحيحه»[٢] .

وتبدو شدّة ابن حِبَّان في العبارة واضحة في بعض الأحيان ، فقد وَصَفَ[٣] ثلاثة من رواته باستحقاق الترك . بينما قال الحافظ عن أحدهم : صدوق سيئ الحفظ جداً . وعن الآخر : صدوقٌ عابد له أوهام . وعن الثالث : ضعيف . وهذا يعني أنَّ ابنَ حِبَّان كثيراً ما يتشدَّد في الجرح .

ويؤكّد هذا الذي قدَّمتُه ؛ أنَّ ابنَ حِبَّان قال في راوٍ[٤] : «تغيَّر بأخرة حتى كُبِّل بالحديد ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إلا بعد التخليص ، وعِلم الوقت الذي حدَّثَ فيه . والسبب الذي يؤدي إلى هذا العلم معدوم فيه» .

وهذه الشدّة العجيبة لا تستقيم مع قول الحافظ ابن حجر في هذا الراوي : ثقة تغيَّر . لكنَّ ابنَ حِبَّان إذا وَجَدَ النَّكارة اشتدّ ، وهذا هو الواجب احتياطاً لجانب الدين .

المطلب الرابع: مصطلح (ضعيف)

تقدّم الحديث على مراتب ابن أبي حاتم في غير موضع ، وذكرتُ أنَّ كلمة (ضعيف) عامةً من ألفاظ مرتبة الاعتبار ، ولكنَّ ابنَ حِبَّان قد يستخدم هذا المصطلح بالمعنى الأعم لكلمة ضعيف ، كما استخدم كلمة ثقة بمدلولها العام أيضاً .

وإليك بعضُ الأمثلة على هذا القول :

وفي ترجمة[٥] جَسْر بن الحسن الفزاريّ من «الثِّقات» قال عن جَسْرِ بنِ القصّاب : «ضعيف» . وقال في «المجروحين» : «يَهِمُ إذا روى ، ويخطئ إذا حدَّث ، حتى خرج عن حدِّ العدالة» .

---

(١) م (٢ : ١٢٢٩ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٤) .

(٢) م (٢ : ١٢٢٥ ، ١٢٣٧ ، ١٢٤٦) .

(٣) م (٢ : ١٢٣٨ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٩) .

(٤) م (٢ : ١١٨٠) .

(٥) م (٢ : ١٢٧٢) .

وقال[١] عن صالح بن حسان الأنصاري في «الثِّقات» : «ضعيف» . بينما قال في «المجروحين» : «يروي الموضوعات على الأثبات ، حتى إذا سمعها مَن الحديثُ صناعتُه ؛ شَهِدَ لها بالوضع» .

ووصف عنبسة[٢] بن عبدالرحمن القرشي بأنّه ضعيف في إحدى تراجم «الثِّقات» . بينما قال في «المجروحين» : «صاحب أشياء موضوعة . . . لا يحلّ الاحتجاج به» .

بيدَ أنَّ مِن المهمّ جداً أن نعرف أنَّ رواية المناكير ، وكثرة الاختلاط والوَهَم ، وقَلْب الأسانيد ، ورفع المراسيل ، ووَصْف الرَّجل بأنه منكر الحديث ، والتفرد بالمناكير ، كلُّ هذه الأوصاف وأمثالها ؛ ما لم تكن عن تعمّد وإصرار ، أو لم تكن غالبة على حديث الراوي فإنّها تُبقيه في مرتبة الاعتبار ، ويوصَف بأنّه ضعيف .

وقد أطلق ابن حِبَّان مصطلح (ضعيف) على سبعة وعشرين راوياً[٣] وقال عن واحد آخر[٤] : ضعيف جداً . وقد أطلق ابن حِبَّان هذا المصطلح في «الثِّقات» غالباً ؛ للتمييز بين الرواة المتشابهين في الأسماء ، أو للتدليل على أنّ هذا الشيخ الثقة إنّما جاءه الضّعف من هذا الرَّجل الراوي عنه مثلاً ، وأكثر هؤلاء الضُّعفاء كان يذكُرُهم في «المجروحين» ويبيّن أحوالهم .

والمفترض ألاَّ يترجم هؤلاء الضُّعفاء في «الثِّقات» ؛ ما دام هو قد نصّ على أنهم ضُعفاء . . بيدَ أنّني وجدتُه قد ترجم ثلاثة[٥] منهم في «الثِّقات» و«المجروحين» معاً ، ووجدتُه ضعَّف بعضَ الرواة في «الثِّقات» ولم يترجمه في «المجروحين» وإنّما ترجمه في «الثِّقات»[٦] بل وأخرج له في «صحيحه» حديثاً . . كما أخرج في «الصَّحيح» عن ضعيف آخر[٧] .

(١) م (٢ : ١٢٨٣) .
(٢) م (٢ : ١٢٨٨) .
(٣) م (٢ : ١٢٦٧ ـ ١٢٩٧) .
(٤) م (٢ : ١٢٩٨) .
(٥) م (٢ : ١٢٧١ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٧) .
(٦) م (٢ : ١٢٨٠) .
(٧) م (٢ : ١٢٧٦) .

وقد تعدَّدَتْ مراتب هؤلاء الضُّعفاء عند الحافظ ، فكان منهم المتروك[١] والضَّعيف[٢] ومنكر الحديث[٣] . ولم يَصِف الحافظُ بالصدّق إلاَّ واحداً منهم[٤] .

ويبدو أن أكثرهم وُصِف بالترك والضعف ، وهذا يرجّح أنَّ كلمة (ضعيف) عند ابن حِبَّان ، من أدنى مراتب الاعتبار ، وهي إلى الترك أقرب ! ولهذا المعنى ترجَمْنا رواة مصطلح (ضعيف) في رواة مرتب الترك . والله أعلم .

المطلب الخامس: مصطلح (لا شيء) و(ليس بشيء)

أطلقَ ابنُ حِبَّان هذا المصطلح على أحدَ عشرَ راوياً ، ترجمَهم جميعاً في «المجروحين» ولم يترجم أحداً منهم في «الثِّقات» كما لم يخرّج عن أحد منهم في صحيحه .

وابنُ حِبَّان يطلقُ هذا المصطلح على الراوي الضَّعيف جداً ـ في نظره ـ فقد وصفَ بعض الرواة بهذا الوصف ، وقال عنه في موضع آخر : ضعيف واهٍ[٥] .

ومصطلح[٦] (لا شيء) أطلقَه على بعض مَن يروي الموضوعات ، وبعض مَن يروي الأوابدَ والطامّاتِ ، ومَن وَصَفَه بقوله : لا يحلّ الاحتجاجُ به ، ولا كتابةُ حديثه ، إلاَّ على جهة التعجُّب . وعلى بعض من كَثُرَ الوَهَم في حديثه ولو من غير تعمُّد ، وهذا يدلّ على أنَّ مصطلح (لا شيء) مِن مصطلحات الترك عنده .

على أنَّ الحافظ قد وَصَفَ اثنين من هؤلاء بالصدق ، وقال عن أحدهما : يخطئ كثيراً[٧] . وعن الآخر[٨] : يرسل كثيراً .

---

(١) م (٢ : ١٢٦٨ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤) ومواضع . . .

(٢) م (٢ : ٢٦٧ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١) ومواضع . . .

(٣) م (٢ : ١٢٧٧) .

(٤) م (٢ : ١٢٦٩) .

(٥) م (٢ : ١٣٠٠) .

(٦) انظر م (٢ : ٢ : ١٢٩٩ ـ ١٣٠٩) تجد ذلك كلّه .

(٧) م (٢ : ١٣٠٤) .

(٨)

المطلب السادس: مصطلح (واهٍ)

إنّ أكثر الرواة الذين أطلق عليهم هذا المصطلح ، إنّما أطلقَه عليهم في «الثّقات» تمييزاً . وقد بَلَغَ عدد الذين وُصموا بذلك المصطلح ستة عشَرَ راوياً[(١)] ذكر ثلاثة منهم في «الثّقات»[(٢)] وادّعى الحافظ أنّه ذكر رابعاً فيهم ، ولم يصحّ ذلك عندي[(٣)] . ووَهِم ابنُ حِبّان في ترجمة عمرو بن مُهَاجر الدِّمَشْقيّ ، فقال[(٤)] : ذكرناه في الضُّعفاء . ولكنّه لم يترجمه في الضُّعفاء ، وترجمه في «الثّقات» . وقد أخطأ في قوله عنه : واهٍ .

وكما تفاوتَتْ رُتَبُ رواة المصطلحَيْن السَّابقَيْن ؛ تفاوتَتْ رُتَب رواة هذا المصطلح ، فقد وَصَفَ الحافظُ أحدَهم بأنّه : صَدوق ليّن الحفظ . وبقية الرواة بين ضعيفٍ ومتروك عنده .

والرواة الذين وصفهم ابنُ حِبَّان بالوهاء ، منهم كثيرُ الخطأ ، ومنهم المدلّس عن الضُّعفاء ، ومنهم المتَّهم ، ومنهم الراوي للموضوعات ، ومن يُسند الموقوفات ، ويصلُ المراسيل ؛ توهُّماً لا تعمُّداً !

فأنت ترى أنَّ بين المدلّس ، والمتهم بالوضع ، بوناً شاسعاً ، ولكنْ إذا علمتَ أنَّ الذي يغلب على حديثه رواية المناكير ، والوَهَم ، والخطأ ؛ يلتحق بالوضّاعين ؛ لأنّهم جميعاً متروكون ، فإنّه يتبيَّن لك مدلول (واهٍ) عند ابن حِبّان ، وأنّه الذي لا يُحتجّ به مطلقاً ، ولا يُعتبر به أبداً ، ولذلك ترجَمْنا رواة هذا المصطلح في المتروكين !

المطلب السابع: مصطلح (يقلبُ الأخبار)

قال ابن حِبّان : «ومنهم مَن كان يقلبُ الأخبار ، ويسوّي الأسانيد ، كخبر مشهور عن صالح ؛ يجعله عن نافع ، وآخر لمالك ؛ يجعله عن عبيدالله بن عمر ، ونحو هذا كإسماعيل بن عبيدَ التميمي ، وموسى بن محمد البلقاوي ، وعمر بن راشد السّاحلي

---

(١) م (٢ : ١٣١٠ ـ ١٣٢٢) .

(٢) م (٢ : ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣٢٢) .

(٣) م (٢ : ١٣١٥) .

(٤) م (٢ : ١٣١٨) .

وذويهم . وقد رأينا في عصرنا جماعة مثلهم يسوّون الأحاديث ، سنذكرهم»[١] .

وحقيقة الحديث المقلوب : «إبدال مَن يُعرف برواية بغيره ، فيدخل فيه إبدال راوٍ ، أو أكثر من راوٍ ، حتى الإسناد كلّه ، وقد يقع ذلك عمداً ، إمّا بقصد الإغراب ، أو لقصد الامتحان ، وقد يقع وهماً . فأقسامه ثلاثة ، وهي كلّها في الإسناد ، وقد يقع نظيرها في المتن ، وقد يقع فيهما جميعاً»[٢] .

وقد ذكرَ ابنُ حِبَّان في «المجروحين» عشرة[٣] رواة يقلبون الأخبار وَهَماً ، وكان وَهَم بعضهم[٤] ـ عنده ـ قد حطّهم عن مرتبة الاحتجاج إلى مرتبة الاعتبار ، فلا يُحتجّ بحديثه إلاّ فيما وافق الثِّقات . بينما قال في بعضهم[٥] : «لا يحلّ الاحتجاج به» . وفي بعضهم[٦] : استحقّ الترك . وفي آخرين[٧] : يسبق إلى القلب أنّه كالمتعمِّد . ونحو ذلك من العبارات . ولم يذكر واحداً مِن هؤلاء في «الثِّقات» ولم يخرّج عن أحد منهم في «صحيحه» .

ووصفَ أربعة عشر راوياً[٨] بقوله : يقلب الأسانيد ، وتبين أنّ ذلك كان يقع منهم وهماً ، ولكن ؛ لمّا كثُر ذلك في رواية بعضهم ؛ بطُل الاحتجاج به[٩] .

وقد كان بعضهم[١٠] ممن لا يُحتجّ به إذا انفرد ، وبعضهم[١١] من استحقّ الترك

---

(١) المجروحين (١ : ٧٣ ـ ٧٤) وانظر تراجم هؤلاء الذين مثل بهم في المجروحين مرتبين : (١ : ١٢٦ ، ٢ : ٢٤٢ ، ٢ : ٩٣) .

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢ : ٨٦٤) وشرح النخبة (ص٤٧) ومنهج النقد للدكتور العتر (ص٤٣٥) .

(٣) م (٢ : ١٦١٥ ـ ١٦٢٤) .

(٤) م (٢ : ١٦٢٢) .

(٥) م (٢ : ١٦١٥) .

(٦) م (٢ : ١٦٢٠) .

(٧) م (٢ : ١٦١٦ ، ١٦٢١) .

(٨) م (٢ : ١٦٢٥ ـ ١٦٣٨) .

(٩) م (٢ : ١٦٢٨ ـ ١٦٢٩) .

(١٠) م (٢ : ١٦٢٥) .

(١١) م (٢ : ١٦٣١ ، ١٦٣٥ ، ١٦٣٦) .

ومنهم[١] مَن لا يجوز الاحتجاج به بحال، ونحوها مِن العبارات المشْعِرة بسقوط الرَّجل عنده. ولم يذكر واحداً من هؤلاء في «الثِّقات» ولم يخرِّج عن أحد منهم في «صحيحه».

ووصف سبعة[٢] رواة بقوله: يقلب الأخبار، ويلزق المتون.

قال في ترجمة[٣] حفص بن عمر الأُبُلِّي: «يقلب الأخبار، ويلزق بالأسانيد المتون الواهية، ويعمَد إلى خبر يُعرف من طريق واحد، فيأتي به من طريق آخر لا يُعرف».

وروى له حديثاً، ثمَّ قال: «حملَ حفص بن عمر متن هذا الخبر متوهّماً، أو متعمّداً..» وروى له حديثاً آخر، وقال: «والقلب إلى أنّه موضوع؛ أميل».

فالحديث الموضوع أو الواهي، إذا تحمّله المرء وَهَماً، ولم يُعرف إلاَّ به، تحمّل هو تَبِعَتَهُ وسَقَطَ معه.

وقال في ترجمة عبدالله بن مَرْوان الخُرَاساني[٤]: «يلزق المتون الصحاح التي لا يعرف لها إلاَّ سند واحد بطريق آخر يشتبه على مَن الحديثُ صناعتُه... لا يحِّل الاحتجاج به بحال».

وقد يلصق الراوي المتون الواهية بالأسانيد الصَّحيحة، وتلك طامّة أكبر[٥].

فالقلب بقصد الإغراب، يُسقط الراوي؛ إذا لم يكن له مسوّغ، كالامتحان والتثبُّت ونحو ذلك.

وقد استخدم ابنُ حِبَّان هذا المصطلح بصيغ أخرى متعدّدة، فمِن ذلك أنّه وصفَ خمسة وعشرين راوياً[٦] بقوله: يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل. وستة رواة[٧] بقوله:

---

(١) م (٢: ١٦٣٩ ـ ١٦٤٥).

(٢) م (٢: ١٦٣٩ ـ ١٦٤٥).

(٣) م (٢: ١٦٣٩).

(٤) م (٢: ١٦٤٢).

(٥) م (٢: ١٦٤٤ ـ ١٦٤٥).

(٦) م (٢: ١٤٦ ـ ١٦٦٨).

(٧) م (٢: ١٦٦٩ أ ـ ١٦٦٩). ومما أعتذر عنه أنّ هذه الورقة قد سقطت، ثم وجدتها فألحقتها في موضعها كما ترى.

يصل المقطوع ، ويرفع المرسل ، ويسند الموقوف . . ونحوها من العبارات . ووصف سبعة[(١)] رواة بقوله : يقلب الأخبار ، ويروي ما لا يتابَع عليه .

وكلّ هذه الألفاظ التي ذكرتها لم تكن خاصّة برواة مرتبة الاعتبار وحدهم ، إنّما كانت مشتركة بين مرتبتي الاعتبار والترك . فالمصطلح والحكم الذي يردُّ فيه ابن حِبَّان على الراوي ـ بعد وصفه بقلب الأخبار ، وملابسات الترجمة ـ هي بمجموعها تحدّد وضع الراوي في سُلَّم النقد ، ولا أجد غضاضة من القول : بأنّه من العسير تحديد مدلول دقيق لكلّ مصطلح من مصطلحات ابن حِبَّان ـ وهذا عامٌّ في مصطلحات النُّقّاد جميعاً ـ .

وحتى القول بأنّ دلالة المصطلحات على مدلولاتها أغلبية ؛ لا أُراه يسلَم في كثير من المصطلحات التي تتجاذبها مرتبتا الاعتبار والترك !

على أنّ الوقوف على تراجم رواة كلّ مصطلح ـ مجتمعين ـ والاطّلاع على ما قاله فيهم ابن حِبَّان ، وما قاله غيره من أئمّة النقد ، يمكّن العارف بهذا العلم مِن تحديد هويّة كل واحد منهم ، كما يعطي مدلولاً أقرب إلى الصِّحة في دلالة المصطلح .

وكما استعملَ ابن حِبَّان مصطلح (يقلب الأسانيد ، الأخبار . . .) فقد استخدم مصطلحاً آخر ؛ هو رواية المقلوبات .

فقال في ثلاثة وأربعين راوياً[(٢)] : يروي المقلوبات ، وكان يضيف إليها أوصافاً أخرى في بعض الأحيان[(٣)] . كما كان يصفها بالكثرة في بعض الأحيان[(٤)] .

وقال في اثْنَيْ عشرَ راوياً[(٥)] : يروي المقلوبات ، وما لا يتابَع عليه ، واقتصر على قوله : يروي ما لا يتابَع عليه في ستةَ عشَرَ راوياً[(٦)] ولم يذكر أنهم يروون المقلوبات .

---

(١) م (٢ : ١٦٧٠ ـ ١٦٧٦) .

(٢) م (٢ : ١٦٨٢ ـ ١٧٢٤) .

(٣) م (٢ : ١٦٨٨ ، ١٦٩١ ، ١٦٩٣ ، ١٦٩٧) .

(٤) م (٢ : ١٦٨٢ ، ١٦٩٩) .

(٥) م (٢ : ١٦٧٠ ـ ١٦٨١) .

(٦) م (٢ : ١٧٢٥ ـ ١٧٤٠) .

ومصطلح (يروي ما لا يتابَع عليه) يطلقه ابن حِبَّان على راوي المناكير أحياناً[١] . ويطلقه أحياناً أخرى على منكر الحديث[٢] وعلى مَن يخالف الثِّقات[٣] وعلى المجهول أو المستور إذا روى ما ينفرد به[٤] وبعض هؤلاء كان يسقط إلى مرتبة الترك[٥] والبعض الآخر يبقيه في مرتبة الاعتبار[٦] . ومِن خلال التتبُّع وجدتُ ابنَ حِبَّان يُطلق هذا المصطلح كثيراً ، مقروناً ببعض الألفاظ التي ذكرتُها ، بل إنّ أكثر ما كان يجرح به الرواة : تفرّدهم بالروايات المنكرة أو مخالفتهم الثِّقات فيما رووا . ولا ريب أنّ مصطلح (يروي ما لا يتابَع عليه) يشمل الحالين جميعاً .

المطلب الثامن: مصطلح (يروي عن الثِّقات ماليس من حديثهم)

كنتُ أودُّ إلحاق هذا المصطلح وألفاظه بمصطلح منكر الحديث ؛ لأنّ الذي يروي عن الثِّقات أحاديث ليست من أحاديثهم ، إمّا أن يكون متعمِّداً ، وعندها يكون وضّاعاً كذّاباً ، أو يكون واهماً خطّاءً ، وعندها يكون منكر الحديث .

وقد وجد في هذا المصطلح القسمان معاً :

ـ قال في ترجمة إبراهيم بن زكريا الواسطي[٧] : «يأتي عن الثِّقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، إنْ لم يكن بالمتعمِّد لها ، فهو المدلّس عن الكذّابين ، لأنّي رأيتُه روى عن مالك أشياء موضوعة» وذكر له بعضها .

ـ وقال في ترجمة الحسن بن على الرّقي[٨] : «يروي عن الثِّقات ما ليس مِن حديث

---

(١) م (٢ : ١٧٢٦) .
(٢) م (٢ : ١٧٢٥ ، ١٧٣٠) .
(٣) م (٢ : ١٧٢٨ ، ١٧٣٥) .
(٤) م (٢ : ١٧٣٠) .
(٥) م (٢ : ١٧٢٨) .
(٦) م (٢ : ١٧٢٧ ، ١٦٢٩) ومعظم رواة هذا المصطلح .
(٧) م (٢ : ١٧٤١) .
(٨) م (٢ : ١٧٤٦) وانظر (١٧٤٨ و١٧٦٢) .

الأثبات ؛ على قلّة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه ، إلا على سبيل القدح فيه» .

فمثل هاتين الترجمتين ؛ يبيّن أنّ ممن يروي عن الثِّقات ما ليس من حديثهم ، قد يكون وضّاعاً ، أو يدلّس عن الكذّابين . وفي هذه الحالة وتلك ، لا يُحتجّ بأمثاله ، ولا يُقبل حديثه .

وقال في ترجمة حسّانِ بن سِياه أبي سهل البصري[١] : «منكر الحديث جداً ، يأتي عن الثِّقات ما لا يشبه حديثَ الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ؛ لما ظهر من خطئه في روايته ، على ظهور الصلاح منه» .

فهذا نصّ في أنّ مَن يأتي عن الثِّقات ما لا يشبه حديث الأثبات ؛ منكر الحديث ، ومع كونه منكر الحديث ، فهو ممن يُعتبر بحديثه .

إلاّ أنّني آثرتُ إفراد هذا المصطلح بالدراسة ، حتّى يُعرف مدلوله عند ابن حِبَّان من جهة ، وحتى لا يكثر تداخل المصطلحات ، فيصعب التمييز بينها مِن جهة ثانية .

وقد أطلقَ ابنُ حِبَّان ألفاظاً عديدة ترجع كلّها إلى هذا المصطلح ، فقال في واحد وثلاثين راوياً[٢] : يروي عن الثِّقات ما لا يشبه حديث الأثبات . وفي واحد وخمسين راوياً[٣] : يروي عن الثِّقات ما ليس من أحاديثهم . وفي أحدَ عشرَ راوياً[٤] : يروي ما ليس له أصل .

وقد كان بعضُ هؤلاء الرواة من رجال الاعتبار ، وبعضهم من رجال درجة الترك .

وإذا ذهبنا نحدّد مرادَ ابن حِبَّان من ألفاظه هذه ؛ رأينا أنّ قوله : يروي عن الثِّقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، يعني ما يأتي :

---

(١) م (٢ : ١٧٤٥) .

(٢) م (٢ : ١٧٤١ ـ ١٧٧٢) .

(٣) م (٢ : ١٧٧٣ ـ ١٨٢٤) .

(٤) م (٢ : ١٨٢٥ ـ ١٨٣٦) .

إنّ لكلِّ محدِّثٍ ثقةٍ تلامذةً رووا عنه حديثه ، والأصل أن تتقارب ألفاظهم وأحاديثهم ، وتتشابه من حيث الأسانيد ، ومن حيث المتون ، فإذا جاء راوٍ ونسب إلى هذا المحدِّث شيئاً من الحديث ، وادّعى أنّه سمعه منه ، أو أنّ شيخه سمعه منه ، فإنَّ هذا الحديث يُعرَض على أحاديث الثِّقات الذين جمعوا حديث هذا المحدِّث وعُنوا به . فإذا وافق حديثُه أحاديثَهم ، أو أشبهها ؛ قُبل حديثه ، وإذا تفرّد ، أو خالف ؛ نُظر ، فإن خالف وهو ثقة مأمون ؛ كان حديثُه شاذّاً . وإذا خالف أو تفرّد ـ وهو ضعيفٌ أو مستور ـ كان حديثه منكراً .

وابنُ حِبَّان لا يصفُ الراوي بأنّه يروي عن الثِّقات ما ليس من أحاديثهم ، أو يروي عن الثِّقات ما لا يشبه حديثهم ، إلاَّ إذا كان غير متحقّق الأهلية عنده ، وكان حديثه دائراً بين مرتبتي الاعتبار والترك .

وعلى هذا ، فإنَّ هذا المصطلح يصفُ به ابنُ حِبَّان الراوي الذي ينفرد ، أو يخالف الثِّقات فيما يروونه عن شيوخهم ، وبعض هؤلاء الرواة أحسن حظّاً عند ابن حبَّان من بعض . فقد حكم على بعضهم[1] بأنّه لا يجوز الاحتجاج به ، وعلى بعضهم[2] بأنّه استحقّ الترك ، وعلى البعض[3] بأنه لا يحتجّ به ، إلاَّ فيما وافق الثِّقات .

و(رواية ما ليس له أصل) ؛ لا تخرج عن معنى ما سبق ، وهي جميعها بمعنى : يروي المناكير ، والموضوعات ، والمقلوبات . والله أعلم .

المطلب التاسع: لفظ (مضطرب الحديث)

قال الحافظ ابنُ حِبَّان في ترجمة محمد بن مُيَسَّرٍ أبو سعدٍ الصَّنْعاني الضرير[4] : «مضطرب الحديث ، كان ممن يقلب الأسانيد ، لا يجوز الاحتجاج به ، إلاَّ فيما وافق الثِّقات ، فيكون حديثه كالمستأْنَسِ به ، دون المحتجّ بما يرويه» .

---

(١) م (٢ : ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٧ ، ١٧٤٨) .

(٢) م (٢ : ١٧٦٢) .

(٣) م (٢ : ١٧٤٧ ، ١٧٥٠ ، ١٧٦٦) .

(٤) م (٢ : ١٧٨٠) .

حدثنا أبو سعد محمد بن مُيَسَّر ، حدثنا ابن عَجْلان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

قال ابن عَديّ[١] : «كذا قال أبو سعد : عن ابن عجلان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . وإنّما يُروى هذا عن ابن عجلان ، عن القعقاع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة . .» .

بقيَ أن نعرفَ معنى (مضطرب الحديث) عند ابن حِبّان :

قال ابن الصلاح : «المضطرب من الحديث : هو الذي تختلف الرواية فيه ، فيرويه بعضُهم على وجه ، وبعضهم على وجه آخر مخالف له ، وإنّما نسمّيه مضطرباً إذا تساوَت الروايتان . أمّا إذا ترجّحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى ، بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمرويّ عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمَدة ، فالحكم للراجحة ، ولا يُطلق عليه حينئذٍ وصْف المضطرب ، ولا له حكمه .

ثمّ قد يقع الاضطراب في متن الحديث ، وقد يقع في الإسناد ، قد يقع ذلك من راوٍ واحد ، وقد يقع بين رواة جماعة»[٢] ا . هـ .

وقد حدَّهُ الحافظ : بأنّه : «الاختلاف الذي يؤثر قدحاً»[٣] .

وقد مثَّل له بعدة أمثلة ، وطوَّل في التمثيل والتقسيم والتفريع ، بما يغني ويشفي .

وخلاصة الأمر : أن الاختلاف في الإسناد زيادةً ونقصاً ، وصْلاً أو وقْفاً أو إرسالاً يجعل الحديث مضطرباً . فكأن ابن حِبّان بقوله : «يقلب الأسانيد» يفسِّر الاضطراب . . والله أعلم .

---

(١) الكامل ٦ : ٢٢٣٢) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٩٣ ـ ٩٤) وانظر نزهة النظر (ص٤٧) .

(٣) النكت (٢ : ٧٧٣) .

ولم يذكرْ لنا ابنُ حِبَّان أنموذجاً من حديثه المضطرب . ولا من أسانيده التي قلَبها .

وقد وجدت الترمذي أخرج له حديثاً ، فقال :

ـ حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا أبو سعد ـ هو الصاغاني ـ عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس ، عن أبي العالية ، عن أُبيّ بن كعب : أنّ المشركين قالوا لرسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : انسبْ لنا ربَّك ، فأنزل الله : ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ . اللهُ الصَمَدُ﴾ فالصمد الذي ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ لأنّه ليس شيء يولد إلاَّ سيموت ، ولا شيء يموت إلاَّ سيورث ، وأنَّ الله عز وجل لا يموت ، ولا يورَّث ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ قال : لم يكن له شبيه ولا عدل ، وليس كمثله شيء) .

ـ حدثنا عبد بن حميد : حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن أبي جعفر الرازي ، عن أبي العالية : أنّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ذكرَ آلهتهم ، فقالوا : انسبْ لنا ربَّك قال : فأتاه جبريل بهذه السورة ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ . . فذكرَ نحوه ، ولم يذكر فيه : (عن أُبيّ ابن كعب)[1] . وهذا أصحّ مِن حديث أبي سعد . ا . هـ .

أمّا عبيد الله بن موسى ، فقد رواه عن أبي جعفرٍ الرازي ، عن أبي العاليةَ مرسلاً عند الترمذي ـ كما ترى ـ وتابعه على ذلك هاشم بن القاسم عند العقيلي .

أمّا البخاري ؛ فقال : «وقال عمّار : حدثنا عبد الله بن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن الربيع ، عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم : مرسل» . وسمّاه الذهبي في «الميزان»[2] : منقطعاً .

ولا يخفى أنَّ معنى : (يقلب الأسانيد) قد أصبح واضحاً ، ويزيده وضوحاً ما أخرجه ابن عَديّ في «كامله» قال : أخبرنا محمد بن الحسين بن مكرم : حدثنا أحمد بن منيع :

(١) أخرجه الترمذي في التفسير ، باب ومن سورة الإخلاص برقْمَيْ (٣٣٦٤ ـ ٣٣٦٥) وأخرجه أحمد في المسند (٥ : ١٣٤) والبخاري في الكبير (١ : ٢٤٥) والعُقَيلي في الضعفاء (٤ : ١٤١) وابن عَدِيّ في الكامل ٦ : ٢٢٣١ وذكر له حديثين آخرين ، ثم قال : الضَّعف على رواياته بيِّن . وقد أعلَّ الحديث محقّق جامع الأصول بأبي جعفر الرازي ، فلم يُصِبْ . انظر جامع الأصول (٢ : ٤٤٢) .

(٢) الميزان (٤ : ٢٥٠) .

المبحثُ الرابع

مُنكَرُ الحديث

للعلماء في تحديد مصطلح (الحديث المنكر) أقوال عديدة ، وقد قال الحافظُ ابن رجب في «شرح العلل» : «ولم أقف لأحد من المتقدّمين على حدِّ المنكر وتعريفه ، إلاَّ على ما ذكرَه أبو بكرٍ البرْديجي الحافظ ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل : «إن المنكر هو الذي يحدِّث به الرَّجل عن الصحابة ، أو عن التابعين عن الصحابة ، لا يُعرف ذلك الحديث ـ وهو متن الحديث ـ إلاَّ مِن طريق الذي رواه ؛ فيكون منكراً»[1] .

ذكرَ هذا الكلام في سياق ما انفرد به شعبة ، أو سعيد بن أبي عروبة ، أو هشام الدَّسْتُوائي بحديث عن قتادة ، عن أنس ، عن النبى صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

وهذا كالتصريح بأنه : (كل ما ينفرد به ثقةٌ عن ثقة ، ولا يُعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر) وقد حدَّد الإمام مسلم الحديث المنكر بقوله : «وكذلك مَن الغالب على حديثه المنكر أو الغلط ؛ أمسَكْنا عن حديثهم .

وعلامةُ المنكر في حديث المحدِّث ، إذا ما عُرضت روايتُه للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا ؛ خالفَت روايتُه روايتَهم أو لم تكَدْ توافقها . فإذا كان الأغلب من حديثه هذا ؛ كان مهجور الحديث غيرَ مقبوله»[2] .

وقال الإمام النووي : «هذا الذي ذكرَه ـ رحمه الله ـ هو معنى المنكر عند المحدِّثين ـ يعني به المنكر المردود ـ فإنّهم قد يُطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث . وليس هذا بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً»[3] .

---

(١) شرح علل الترمذي (١ : ٤٥٠ ـ ٤٥١) .

(٢) صحيح مسلم (١ : ٧) .

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (١ : ٥٧) وانظر شرح علل الترمذي (١ : ٤٥٠) والإمام الترمذي والموازنة (ص٢١٢) ونقل الحافظ في الهدي (ص٣٩٢) أن أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة .

وقد أوضح الحافظ معنى الحديث المنكر ، فقال : «وأمّا إذا انفرد المستور ، أو الموصوف بسوء الحفظ ، أو المضعَّف في بعض مشايخه دون بعض ، بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر ، وإن خولف في ذلك ، فهو القسم الثاني»[١] .

وعلى قول الحافظ هذا ، يكون منكر الحديث هو الراوي الضَّعيف مطلقاً ، أو مقيداً ، أو المستور ، أو سيئ الحفظ . إذا روى حديثاً انفرد به ، أو خالف به غيره من الثِّقات .

ولا أريد أن أُطيل في عَرْضِ مذاهب العلماء في هذه المسألة ولا التدليل على صحة ما قاله الحافظ ، فلذلك موضعه الخاصّ . ويكفي أن أعتمد ما قاله الحافظ ، لأنتقل بعد ذلك إلى مفهوم منكر الحديث عند ابن حِبَّان .

وقد وقفتُ للذهبي في أوائل الميزان على كلمة نقلها عن ابن القطّان الفاسي ، أنّ البخاريّ قال : (كلُّ مَن قُلتُ فيه : منكر الحديث ، فلا تحلّ الرواية عنه . .»[٢] .

فاستعظمتُ الأمر بادئ الرأي . . ثم وجدت الإمام الترمذيَّ قال في «العلل الكبير» عند كلامه على زَمْعَة بن صالح : ضعَّفه البخاري ، وقال : «هو منكر الحديث ، كثير الغلط . . .»[٣] ونقل عنه مرة أخرى قوله : «ذاهب الحديث ، لا يُدرى صحيحُ حديثه من سقيمه ، وأنا لا أروي عنه ، وكلّ مَن كان مثل هذا ، فأنا لا أروي عنه»[٤] .

وقال في صالح بن محمد أبي واقد : «منكر الحديث ، ذاهب ، لا أروي عنه»[٥] .

فكون البخاري لا يروي عنه ؛ لا يعني حُرمة الرواية عنه ؛ لأنَّ كثيراً من الأئمة رووْا عمَّن وصفَهم البخاريّ بهذا الوصف .

ثم إنَّ هؤلاء الرواة الذين وصفَهم البخاري بمنكر الحديث ، ليسوا كلّهم على درجة

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٢ : ٦٧٥) وانظر ملخصاً جيداً في خلاصة الفكر للشنشوري (ص١٠٥ ـ ١٠٩) .

(٢) الميزان (١ : ٦) .

(٣) العلل الكبير رقم (١٦٠) .

(٤) ما سبق (ص٨٦١) .

(٥) العلل الكبير رقم (٢٥٤) .

واحدة من الضَّعف . بل إنّ البخاري نفسه قال في عبدالملك بن عبدالرحمن : «منكر الحديث ، ضعَّفه عمرو بن علي - يعني الفلاَّس - جدّاً»[١] . وقال في ترجمة عبدالله بن واقد الحَرّانيّ : «منكر الحديث تركوه»[٢] . فالأول ضعيف جداً ، والثاني متروك .

وقال في ترجمة الحارث بن نَبْهان : «منكر الحديث ، ضعيف» . وقال مرة : «منكر الحديث ، وهو لا يبالي ما حدَّث ، ضعيف جدّاً»[٣] . وقال في زَمْعة بن صالح : «منكر الحديث ، كثير الغلط»[٤] .

وقد يُطلِق البخاري هذا المصطلح ، ويعني به حديثاً واحداً للرَّجل الثقة ، قال في ترجمة عبدالله بن ذكْوَان : «منكر الحديث في الأذان» . وقال الحافظ فيه : «ثقة فقيه»[٥] !!

وقد يصفُ البخاري الرَّجل بذلك إذا روى عن الضُّعفاء . قال في ترجمة[٦] ربيع ابن حبيب : منكر الحديث . وقال الحافظ : صدوق ، ضُعِّف بسبب روايته عن نوفل بن عبدالملك .

فأنت تلاحظ أنَّ إطلاق هذا المصطلح على الرواة له أسباب عديدة ، منها ما يرجع إلى الضَّبط كما تقدم في الأمثلة السّابقة ، ومنها ما يرجع إلى العدالة .

فقد قال البخاري[٧] في خالد بن عمرو القرشي الأُمَوي : منكر الحديث . وقال الحافظ : رُمي بالكذب والوضع . وقال[٨] في حمزة بن أبي حمزة النَّصيبي : منكر الحديث . وقال الحافظ : متَّهم ، متروك ، رُمي بالوضع .

وقال البخاري[٨] في حفص بن عمر ابن أبي العَطّاف : منكر الحديث ، رَمَاه يحيي ابن يحيي النيسابوري بالكذب . .

---

(١) الكبير (٥ : ٤٢٢) وقال الحافظ في التقريب (١ : ٥٢٠) : ضعيف .

(٢) الكبير (٥ : ٢١٩) وقال في التقريب (١ : ٤٥٩) : متروك .

(٣) العلل الكبير رقم (٨٣ ، ٣١٢) .

(٤) ما سبق رقم (١٦٠) .

(٥) الكبير (٥ : ٨٤) والتقريب (١ : ٤١٣) .

(٦) ما سبق (٣ : ٢٧٧) والتقريب (١ : ٢٤٤) .

(٧) الكبير (٣ : ١٦٤) والتقريب (١ : ٢١٦) .

(٨) الكبير (٣ : ٥٣) والتقريب (١ : ١٩٩) وانظر الكبير (٢ : ٣٦٧) .

ونتيجة تعدُّد أسباب إطلاق هذا المصطلح عند البخاري ؛ تعدَّدَتْ أحكام النُّقّاد على من يُطلَق عليهم هذا المصطلح ، وكأنَّ الحافظ استأنس بصنيع البخاري نفسه ، حيث يقول عن الراوي : منكر الحديث ضعيف ، منكر الحديث تركوه ، منكر الحديث كثير الغلط . فأطلق هذه الألفاظ على عدد من الرواة الذين أطلق البخاري عليهم وصف : منكر الحديث .

فقد قال[1] الحافظ في حُمَيد بن وهب القرشي : ليِّن الحديث . وقال[2] في صالح ابن عبدالله المدني : مجهول . وقال[3] في أيوب بن واقد ، وبشير بن ميمون ، والحارث ابن نبهان ، وداود بن المُحَبِّر ، وغيرهم : متروك .

وقال[4] في حارثة ابن أبي الرِّجال : والحسن ابن أبي جعفر الجُفْري ، وداود بن عطاء المدني ، وعبدالله بن خِرَاش ، وغيرهم : ضعيف .

كما أطلقَ[5] الحافظُ لفظ (منكر الحديث) على عدد من الرواة أيضاً ، منهم : زائدة ابن أبي الرُّقاد ، وزيادة بن محمد ، وعبدالصمد بن سليمان الأزرق .

هؤلاء الرّواة كلّهم وصفَهم البخاري بقوله : منكر الحديث . وقد اتَّضحَتْ لك أسباب هذا الإطلاق ، وأنَّ منها الوضع ، والكذب ، وكثرة الخطأ ، والجهالة مقرونة بالمخالفة ، وغير ذلك . .

وقد قال البخاري[6] في أيوب بن واقد : «حديثه ليس بالمعروف ، منكر الحديث» . والمعروف : ما وافق فيه رواية الثِّقات . وأمّا ما انفرد به وهو ليس أهلاً للتفرّد ، فهو غير معروف . وهو منكر الحديث .

---

(١) التقريب (١ : ٢٠٤) وقارن بالتاريخ الكبير (٢ : ٣٥٩) .

(٢) التقريب (١ : ٣٦٥) والكبير (٤ : ٢٨٥) .

(٣) تراجمهم مرتبة في التقريب (١ : ٩٢ ، ١٠٤ ، ١٤٤ ، ٢٣٤) وفي الكبير (١ : ٤٢٦ ، ٢ : ١٠٥ ، ٢٨٤ ، ٣ : ٣٤٤) .

(٤) التقريب (١ : ١٤٥ ، ١٦٤ ، ٢٣٣ ، ٤١٢) والكبير (٣ : ٩٤ ، ٢ : ٢٨٨ ، ٣ : ٢٤٣ ، ٥ : ٨٠) .

(٥) التقريب (١ : ٢٥٦ ، ٢٧١ ، ٥٠٧) والكبير (٣ : ٤٣٣ ، ٤٤٦ ، ٦ : ١٠٦) .

(٦) الكبير (١ : ٤٢٦) .

وقال في داود[١] بن المحبَّر : منكر الحديث . قال أحمد : شبهُ لا شيء ، لا يدري ما الحديث . ولا ريب أنَّ الذي لا يدري ما الحديث ؛ سيأتي بالمناكير الكثيرة .

مما سبقَ كلّه يتضح ـ نسبيّاً ـ مدلولُ كلمة (منكر الحديث) عند البخاري ، وشرطه في عدم الرواية عنه .

وقد وَصَفَ ابنُ حِبَّان سبعة وثمانين راوياً ومائتي راوٍ بنكارة الحديث ، وهذا الرقْم يعادل خُمس رجاله في كتاب «المجروحين» ـ واستخدم في إطلاق هذا المصطلح ألفاظاً كثيرة ، يمكن أن تندرج تحت مجموعات تنظمها بوجه عام .

فقد وصفَ راوياً[٢] بأنّ في حديثه مناكير . ووصفَ راوياً آخر[٣] بأنّه يروي المناكير ويدّعي شيوخاً لم يرَهُم ، وثلاثة رواة[٤] بغلبة المناكير على أحاديثهم ، وثلاثة[٥] آخرين بقوله : يروي المناكير والمقلوبات ، وثلاثة[٦] بقوله : يروي المناكير وما لا يتابَع عليه وثلاثة[٧] بقوله : يروي المناكير ويخالف الثِّقات ، وثلاثة[٨] بقوله : يروي المناكير التي لا تشبه حديث الثِّقات .

ووصفَ عشرة[٩] رواة بقوله : قليل الحديث ، منكر الرواية ، وتسعة عشر[١٠] راوياً بقوله : منكر الحديث على قلّته ، وثمانية وسبعين راوياً[١١] بقوله : منكر الحديث ، وخمسة

---

(١) الكبير (٣ : ٣٤٤) .

(٢) م (٢ : ١٥٤٠) .

(٣) م (٢ : ١٦١٤) .

(٤) م (٢ : ١٥٤١ ـ ١٥٤٣) .

(٥) م٢ : ١٦٠٢ ـ ١٦٠٤) .

(٦) م (٢ : ١٦٠٥ ـ ١٦٠٧) .

(٧) م (٢ : ١٦١١ ـ ١٦١٣) .

(٨) م (٢ : ١٦٠٨ ـ ١٦١٠) .

(٩) م (٢ : ١٣٤٧ ـ ١٣٥٦) .

(١٠) م (٢ : ١٣٢٨ ـ ١٣٤٦) .

(١١) م (٢ : ١٣٥٧ ـ ١٤٣٤) .

رواة ومائة راوٍ[١] بقوله : منكر الحديث جداً .

وحيث أنّ ثمّة تفاوتاً في الأحكام التي أطلقها ابن حِبّان على هؤلاء الرواة ، فإنه لا بدّ من دراسة هذه الألفاظ ؛ حتى نتمكن من تحديد مدلولها عند ابن حِبّان ، أو القُرب من مراده .

أمّا لفظ (في حديثه مناكير) فقد وصف به زَنْفَلَ بن شداد العَرَفِيّ[٢] فقال : قليل الحديث ، وفي قلته مناكير ، لا يُحتجّ به . وقال الحافظ عنه : ضعيف .

وأمّا لفظ (غلب على حديثه المناكير) فإنّ ابنَ حِبّان كثيراً ما يعلّل تَرْكَ الرَّجل بغلبة المناكير ، أو غلبة الخطأ على حديثه ، غير أنّ الذين بَرَزَ فيهم هذا الوصف ثلاثة . قال في أحدهم[٣] : كان رجلاً صالحاً ، يَهِمُ ولا يعلم ، ويخطئ ولا يفهم ، حتى غَلَبَ على حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير . ونقلَ عن ابن معين قوله : ضعيف ، وقال الحافظ : ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون .

ووصفَ آخر[٤] بقوله : كثير الرواية عن المشاهير بالأشياء المناكير ، فلما غلبَ المناكير في أخباره ؛ بطَلَ الاحتجاج به . وفي الثالث[٥] قال : فلمّا كثُر المناكير في أخباره ؛ بطَل الاحتجاج به ، إلاّ فيما وافق الثِّقات .

وبيَّن ابنُ حِبّان في ترجمة الأخير هذا ؛ أنّه دَفَنَ كتبَه ، ثم صار يحدِّث على التوهُّم .

وأمّا مصطلح (قليل الحديث منكر الرواية) فهو من المصطلحات الخاصّة بكتاب «المجروحين» . ومع ذلك فقد ذكر أربعة[٦] منهم في «الثِّقات» وأخرج في «صحيحه» لواحد[٧] منهم . وذكر في «الثِّقات» آخر ، فقال : لا أدري مَن هو؟

---

(١) م (٢ : ١٤٣٥ ـ ١٥٣٩) .

(٢) م (٢ : ١٥٤٠) .

(٣) م (٢ : ١٥٤١) .

(٤) م (٢ : ١٥٤٢) .

(٥) م (٢ : ١٥٤٣) .

(٦) م (٢ : ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤) .

(٧) م (٢ : ١٣٥١) .

وليس في هؤلاء واحد ينزل إلى درجة الترك عند الحافظ .

والناظر في ألفاظ[١] ابن حِبَّان يجد أنّه جعلهم جميعاً في مرتبة الاعتبار (لا يُحتجّ بواحدٍ منهم إذا انفرد) .

أمّا مصطلح (منكر الحديث) على قلّته ، فهو من حيث المعنى قريب من الذي قبله . وقد ذكرَ ابنُ حِبَّان أربعة[٢] ممن وصفَهم بهذا الوصف في «الثِّقات» وتباينَتْ أحكام الحافظ عليهم ما بين صدوق يَهِمُ[٣] ونحوها ، إلى مقبول[٤] وضعيف[٥] وليِّن الحديث[٦] ومتروك[٧] .

بل إنَّ أحكام ابن حِبَّان نفسِه قد تعدَّدَتْ ، فتأمَّل[٨] مراتب رواة هذا المصطلح عنده فإنّها بين الاعتبار والترك .

ولعلَّ السَّبب في تعدُّد مراتب الرواة في المصطلح الواحد ، وتعدُّد الأحكام عليهم يرجع إلى أنّ لفظ (منكر الحديث) عامٌّ ؛ يشمل مَن خالفَ الثِّقات بحديثٍ واحدٍ أو أحاديث ، كما يشمل من انفرد عن الثِّقات بحديث أو أكثر ، ما دام هذا الراوي لم تتحقّق أهليته . . ولم يقوَ على قبول تفرُّده ، بَلْهَ مخالفته الثِّقات .

ولا ريب أنّ الرواة ليسوا نتاج قوالب واحدة ؛ حتى ينطبق المصطلح على كل واحد منهم ، كما انطبق على الآخر . وهذا يعني بالضرورة تفاوت درجاتهم في الحفظ والفهم واختلافها في سُلَّم القبول أو الردّ .

---

(١) انظر م (٢ : ١٣٤٧ ـ ١٣٥٦) .
(٢) م (٢ : ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٦) .
(٣) م (٢ : ١٣٣٣ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧) .
(٤) م (٢ : ١٣٥٤) .
(٥) م (٢ : ١٣٢٩ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٤ ، ١٣٤٣) .
(٦) م (٢ : ١٣٤١) .
(٧) م (٢ : ١٣٣٥ ، ١٣٤٦) .
(٨) م (٢ : ١٣٣٠ ، ١٣٣٧) وقارن بالرقْم (١٣٣٨ ، ١٣٤١) .

وأمّا الذين وصفهم بوصف (منكر الحديث) فقد ذكر واحداً وعشرين[١] راوياً منهم في «الثِّقات» وخرّج عن اثنين[٢] منهم في «صحيحه» وتفاوتت أحكام الحافظ عليهم فكان فيهم ثلاثة[٣] ثقات. وانتقد الحافظ ابن حِبَّان في أحكامه على ثلاثة رواة أيضاً[٤].

وقد كان في رواة هذا المصطلح الصدوق[٥] ومَن لا بأس به[٦] والمقبول[٧] والضَّعيف[٨] وليِّن الحديث[٩] والمتروك[١٠] والمجهول[١١]. وقد كان كثيرون[١٢] منهم من الرجال الزوائد على الكتب الستة.

ولا يخفى أنَّ أسباب إطلاق هذا المصطلح كثيرة ـ بالإضافة إلى التفرّد أو المخالفة من الضَّعيف ـ وقد مرَّ قريباً أنَّ البخاري قد أطلقَ هذا المصطلح، وأسباب إطلاقه عديدة عنده.

وقد كانت أسباب هذا المصطلح متعددة عند ابن حِبَّان، منها ما يرجع إلى العدالة ومنها ما يرجع إلى الضَّبط.

وقد علَّل ابنُ حِبَّان سببَ إطلاقه هذا المصطلح على بعض الرواة لجهالتهم[١٣] أو

(١) م (٢ : ١٣٥٩، ١٣٦٥، ١٣٧١، ١٣٧٨، ١٣٨١، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٦، ١٤٠٠، ١٤٠٣، ١٤٠٥، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٣٤).

(٢) م (٢ : ١٣٩٢، ١٤١٦).

(٣) م (٢ : ١٣٩٢، ١٤٢١، ١٤٣٣).

(٤) م (٢ : ١٣٩٢، ١٣٩٦، ١٤٣٣).

(٥) م (٢ : ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦٥، ١٣٦٨، ١٣٧٠، ١٣٧٩، ١٤٠٨، ١٤١٤، ١٤٢٠، ١٤٣٤، ١٤٣٤).

(٦) م (٢ : ١٣٩٣، ١٤٢٧).

(٧) م (٢ : ١٣٩١).

(٨) م (٢ : ١٣٦٦، ١٣٧١، ١٣٧٣، ١٣٧٦، ١٣٧٨، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٥، ١٣٩٦، ١٣٩٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤٣٠، ١٤٣١).

(٩) م (٢ : ١٣٧٨، ١٣٨٧، ١٤٠٥، ١٤١٦، ١٤١٨، ١٤٢٩).

(١٠) م (٢ : ١٣٦٧، ١٣٨٢، ١٣٨٤، ١٣٩٩، ١٤١٧).

(١١) م (٢ : ١٣٨٦).

(١٢) م (٢ : ١٣٥٧، ١٣٥٨، . . .١٣٦١، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٤، ١٤٠٦) وانظر الملحق . .

(١٣) م (١٣٥٧/٢، ١٣٥٩، ١٣٦٤، ١٣٧١، ١٣٧٨، ١٣٩٥، ١٤٢٣).

لروايتهم عن المجاهيل[١] أو لسرقة الحديث[٢] أو الرواية عمَّن لم يَرَهُ الراوي[٣] أو رواية الموضوعات[٤] والبدعة[٥] . وهذه العلَل كلّها تقدح في العدالة .

كما أطلقَ هذا المصطلح على مَن وصفَه بالتفرُّد[٦] أو المخالفة[٧] أو كثرة الخطأ[٨] وفحش الوَهَم . وقلب الأسانيد ، ورفع المراسيل[٩] أو سوء الحفظ[١٠] .

إذا وَضَحَ هذا ، فلا غرابة أن تجد إطلاق هذا المصطلح كثيراً عند ابن حِبَّان .

بيدَ أنّ الغريب حقّاً ؛ فعلُ ابن حِبَّان مع عبّاد بن مسلم الفزاري[١١] . فقد ترجمَه في «المجروحين» . . وقال : «منكر الحديث على قلّته ، ساقط الاحتجاج بما يرويه لتنكُّبه عن مسلك المتَّقين في الأخبار . . . وأحسبه الذي يروي عنه الثوري وأبو نعيم ، فإن كان كذلك فهو مولى بني حصن ، كوفي يخطئ» . . وهذه المقولة دليل عدم تحقُّق ابن حِبَّان من شخصية الرجل . ومع هذا فقد ترجمَه في «الثِّقات» وأخرج عنه في «صحيحه» حديثاً واحداً !

ولا يختلف مصطلح (منكر الحديث) عن مصطلح (منكر الحديث جداً) فلا حاجة بنا إلى الإطالة عنده . فتأمّله .

بيدَ أنّ مما يلاحظ على ابن حِبَّان ؛ أنّه أخرج عن ثلاثة[١٢] من رجاله في هذا المصطلح

---

(١) م (١٣٧٨/٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٨) .

(٢) م (١٤١٠/٢) .

(٣) م (١٣٨٦/٢) .

(٤) م (١٤٢٤/٢ ، ١٤٣٠) .

(٥) م (١٣٦٠/٢ ، ١٣٨٧) .

(٦) م (١٣٦٢/٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٨٣) .

(٧) م (١٣٩٦/٢ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨) .

(٨) م (٢ : ١٣٦٣ ، ١٣٦٨ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٩) .

(٩) م (٢ : ١٣٦٩) .

(١٠) م (٢ : ١٤٢٦) .

(١١) م (٢ : ١٣٩٢) وانظر غريبة أخرى (١٤١٦) .

(١٢) م (٢ : ١٤٧٢ ، ١٤٧٦ ، ١٥٠٥) وأخرج حديثاً واحداً عن رجل قال فيه : يروي المناكير م(٢ : ١٥٤٧) .

وقال في واحد[٣] منهم ـ هو سهل بن معاذ بن أنس ـ : «منكر الحديث جداً . فلست أدري أَوَقَعَ التخليط في روايته منه أو من زَبّان بن فائد ، فإن كان من أحدهما ، فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة ؛ وإنّما اشتبه هذا ، لأن راويها عن سهل بن معاذٍ : زبانُ ، وما له إلاَّ الشيء بعد الشيء . . . وهو لا شيء في الحديث» .

ومقتضى حكمه بسقوط حديث سهل ألاّ يخرِّجَ عنه . ولكنّه خرّج عنه حديثاً في الترهيب من غير رواية زبان عنه .

ومِن صنيع ابن حِبَّان هذا ؛ يتبين أنّ الراوي (منكر الحديث) إذا كانت نكارة حديثه آتية من جهة ضبطه ، فهو مقبول الحديث في المتابعات والشّواهد ـ إذا سَلِمَ حديثه من الطعون ـ . أمّا إذا وُصف بمنكر الحديث لِخَلَلٍ في عدالته ، فهذا لا يقبل حديثه ؛ وإن توبع .

ومصطلح (يروي المناكير) و(يروي المناكير عن المشاهير) و(يروي المناكير الكثيرة والأوهام الغليظة) و(يروي المناكير والمقلوبات) و(يروي المناكير وما لا يتابَع عليه) و(يروي المناكير ويخالف الثِّقات) كلّها تخرج عن دائرة (منكر الحديث) وهي بمثابة الأسباب التي يطلق على الراوي أنه (منكر الحديث) من أجلها ، وأدلة ذلك[١] أشهر مِن ذِكْرها .

---

(١) انظر لتقف على أدلة ذلك م (٢ : ١٣٨٢ ، ١٤١٤ ، ١٤١٦ ، ١٤١٨ ، ١٤٢٩ ، ١٣٧٠ ، ١٤٧٥ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٧ ، ١٤٩٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٤٥ ، ١٥٧٥) .

(٢) انظر لتقف على أدلة ذلك : م (٢ : ١٣٨٢ ، ١٤١٤ ، ١٤١٦ ، ١٤١٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧٥ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٧ ، ١٤٩٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٤٥ ، ١٥٧٥) .

المبحث الخامس

أحكامُ مرتبة التَّرْك

المطلب الأول: استحقَّ التَّرْك

أطلقَ ابنُ حِبَّان هذا الحكم على أربعة وخمسين راوياً[(١)] من رجال كتابه «المجروحين» وقال : (وجبَ تركُه) في خمسة آخرين[(٢)] .

وقد كانت أسباب استحقاق الترك عند ابن حِبَّان كثيرة جداً ، فإذا كان الراوي داعية إلى بدعته[(٣)] أو كان فاحش الخطأ كثير الوَهَم[(٤)] أو كثُرَت روايته للمناكير[(٥)] أو اختلط ولم يتميّز حديثه القديم من الجديد[(٦)] أو كان فاسقاً[(٧)] أو كذاباً ، أو عُرِّفَ[(٨)] بخطئه فلم يَرْجع ، أو كثُرَت روايته للموضوعات[(٩)] توهُّماً ، أو لم يكن الحديث صناعته فصار يرفع المراسيل ، ويقلب الأخبار ؛ جهلاً[(١٠)] بصناعة الحديث ، أو كان سيئ الحفظ[(١١)] كثير الخطأ ، أو كثُرَتْ مخالفته[(١٢)] الأثبات ، أو كان مغفَّلاً[(١٣)] لا يدري ما

---

(١) م (٣ : ٦٧٩ ـ ٧٣٢) .

(٢) م (٣ : ٧٣٣ ـ ٧٣٧) .

(٣) م (٣ : ٦٧٩ ، ٦٩٤) .

(٤) م (٣ : ٦٨٠ ، ٦٩٠ ، ٦٩٧ ، ٧٠١ ، ٧٠٨ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠) .

(٥) م (٣ : ٦٨١ ، ٦٨٥ ، ٧٠٧ ، ٧٧٠ ، ٧١١ ، ٧٢١ ، ٧٢٤ ، ٧٣١) .

(٦) م (٣ : ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٩ ، ٦٩٨) .

(٧) م (٣ : ٦٨٤) .

(٨) م (٣ : ٦٨٦ ، ٧٠٥) .

(٩) م (٣ : ٦٨٧) .

(١٠) م (٣ : ٦٨٨ ، ٦٩٢ ، ٦٩٦ ، ٧٠٣ ، ٧٠٦ ، ٧١٢ ، ٧١٩) .

(١١) م (٣ : ٦٩١ ، ٧٠٠ ، ٧٢٠ ، ٧٢٦) .

(١٢) م (٣ : ٦٩٥ ، ٧٠٩) .

(١٣) م (٣ : ٦٩٣ ، ٧٠٢ ، ٧١٧ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨) .

يحدّث به ، أو كان مجهولاً لا يُعرف إلاّ بروايته عن ضعيف[١] أو رواية ضعيف عنه[٢] أو حدّث عمّن لم يرَهُ ؛ بغير صيغة التدليس[٣] فهذه الأسباب كلّها يستحقّ صاحبها الترك عند ابن حبَّان .

ولنا أن نتساءل فنقول : هل يقصد ابنُ حبَّان بقوله : فلان يستحقّ الترك ، أو يجب تركه ؛ أنّ الرَّجل متروك فعلاً ، أو أنه يستحقّ ترك الاحتجاج به ؛ ويُعتبر بحديثه؟

أقول : إنّ هذه الأسباب التي يستحقّ بها الراوي عند ابن حبّان الترك بالكلية ، فلا يُحتجّ به ، ولا يُعتبر بحديثه .

فالرَّجل المجهول ـ في اصطلاحه ـ لا يُحتجّ به ، ولا يُعتبر بحديثه ، والمختلِط وكلّ مَن غَلَبَ خطؤه على صوابه ؛ سواء كانت الغلَبة مِن سوء الحفظ ، أم فُحش الوَهَم ، أو الغفلة ، أو كثرة المناكير . . . إلخ ، فإنه يعدّ الرَّجل متروكاً فعلاً . وقوله[٤] : استحق ترك الاحتجاج به . كقوله : استحقّ الترك . وهو ينصّ على أنه لا يُحتجّ[٥] به إذا انفرد ، إذا كان ممن يُحتجّ به إذا وافق الثِّقات . وهذا ما فهمَه الحافظ ابن حجر مِن صنيع ابن حِبَّان . فإنّه عابَ على ابن حِبَّان قوله : استحقّ الترك في غير موضع .

قال في عبّاد بن عبّاد الخوّاص[٦] : «صَدوق يَهِم ، أفحش ابن حِبَّان ، فقال : يستحق الترك» وقال في عباد بن يعقوب الرَّوَاجني[٧] : «صَدوق رافضي حديثه عند البخاري مقرون ، بالغَ ابنُ حِبَّان ، فقال : يستحقّ الترك» ا . هـ . فلو كان ممن يُعتبر به عند ابن حِبَّان لما ساغَ أن يقول الحافظُ ما قال .

---

(١) م (٣ : ٦٩٩ ، ٧٢٥ ، ٧٣٤) .

(٢) م (٣ : ٧٣٣ ـ ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧) .

(٣) م (٣ : ٧١٩ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٣٠) .

(٤) م (٣ : ٧١٩ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٣٠) .

(٥) م (٣ : ٧٢٢) .

(٦) م (٣ : ٦٩٣) .

(٧) م (٣ : ٦٩٤) وانظر (٧٠٣) .

فمنهج ابن حِبَّان في أنّ المجهول يستحقّ الترك ، جعلَه يقول عن عبد الله بن عُبيدة الرَّبَذِيّ[١] : «منكر الحديث جداً ، ليس له راوٍ غير أخيه موسى ، وهو ضعيف ـ وهذا عنده مجهول ـ فلا أدري المناكير في روايته ، من أيهما؟ فمِن هنا اشتبه أمرُه ، ووجَبَ تركُه» . مع أنّ الحافظ قال فيه : ثقة من الرابعة . وقال في واحد : صدوق . وفي آخر : ليس به بأس . من غير قيد .

نعم ، قد يكون الرواة الذين استحقّوا الترك عند ابن حِبَّان ، لا يستحقّون الترك عند غيره ، أو في نفس الأمر .

وهنا يلوحُ لنا صِدْقُ كلمة الشيخ المُعَلِّمي رحمه الله حيث يقول : «لكنّ ابن حِبَّان يتشدّد ، وربما تعنَّت فيمن وجد في روايته ما استنكره ، وإن كان الرَّجل معروفاً مُكثراً»[٢] .

ومما يؤكّدُ صحّة فَهْمِ الحافظ ابن حجر لمراد ابن حِبَّان ، وأنه يعني الترك فعلاً ؛ أنه حكمَ على خمسة[٣] رواة بالترك ، فوافقه الحافظ ، وقال في كل منهم : متروك . كما قال في واحد[٤] : منكر الحديث . وفي الآخر[٥] : كذاب . وكان بقية الرواة عند الحافظ من مرتبة الاعتبار .

ومما يُذكر في هذا المقام : أنّ كلَّ راوٍ قال فيه ابنُ حِبَّان : وَجَبَ تركُه[٦] . لجهالته عنده قد ذكره في «الثِّقات» أيضاً ! أمّا مَن قال فيه : استحقّ الترك . فلم يذكر إلاَّ ثلاثة[٧] منهم في «الثِّقات» ولم يخرِّج عن واحد منهم في «صحيحه» . .

(١) م (٣ : ٧٣٧ ، ٦٩٠ ، ٧٠١) .

(٢) التنكيل (١ : ٦٦) .

(٣) م (٣ : ٦٧٩ ، ٦٩٧,٧٠٠ ، ٧٠٤ ، ٧١٥) .

(٤) م (٣ : ٦٨٥) .

(٥) م (٣ : ٦٩٩) .

(٦) م (٣ : ٧٣٣ ـ ٧٣٧) .

(٧) م (٣ : ٦٩٥ ، ٧٠٢ ، ٧٢١) .

المطلب الثاني: سقطَ الاحتجاجُ بأخباره

قال في ترجمة عبد الرحمن بن حمّاد الطّلحي[١] : «يروي عن طلحة بن يحيى نسخةً موضوعة ، فلست أدري : أوَضَعَها ، أو أُقلبت عليه؟ وأيّاً ما كان من ذلك ، فهو ساقط الاحتجاج به على الأحوال كلّها ، لما أتى مما لا أصل له في الروايات» ا . هـ .

وقال في ترجمة عبد العزيز بن ميمون ابن أبي روّاد[٢] : (كان لا يدري ما يحدّث روى أشياء لا يشكّ مَن الحديثُ صناعتُه إذا سمعها أنها مقلوبة ، كان يحدّث بها توهّماً لا تعمُّداً ، ومَن حدَّث على الحسبان ، وروى على التوهّم ؛ حتى كثر ذلك منه ، سقط الاحتجاج به ، وإن كان فاضلاً في نفسه) ا . هـ .

وقال في آخر[٣] : «منكر الحديث . . فلمّا كثُر ذلك في أخباره ؛ صارَ ساقطَ الاحتجاج بما يرويه» . وقال مرة أخرى[٤] : «كثيرُ الخطأ ، فاحشُ الوَهَم ، فلمّا كثُر ذلك في روايته ؛ سقطَ الاحتجاج بأخباره» . وهذا يعني أنّ الذي يحكم عليه بذلك ؛ لا يُحتجّ به عنده ولا يُعتبر ؛ لأنَّ ابنَ حِبَّان ـ كما قدّمنا ـ يَعُدُّ الحدّ الفاصل في قبول رواية الرواة ، وعدم قبولها هو غلبة الخطأ ، أو عدم غلبته ، فإذا غلبَ الخطأ ؛ استحقَّ الترك ، حتى فيما وافق فيه الثِّقات .

وقد حكمَ ابنُ حِبَّان على سبعةَ عشرَ راوياً[٥] بسقوط الاحتجاج بهم أو بأخبارهم ولم يخرّج عن واحدٍ منهم في «صحيحه» وذكر في «الثِّقات» اثنين[٦] منهم .

وما قلته فيمن حكمَ عليه ابنُ حِبَّان باستحقاق التَّرك ، أقوله هنا مِن أنّ الراوي الذي سقط الاحتجاج به ؛ قد يكون كذلك عند غيره من الحفّاظ[٧] وفي نفس الأمر ، وقد

---

(١) م (٣ : ٧٣٨) .

(٢) م (٣ : ٧٣٩) .

(٣) م (٣ : ٧٤٢) .

(٤) م (٣ : ٧٤٣) .

(٥) م (٣ : ٧٣٨ ـ ٧٥٤) .

(٦) م (٣ : ٧٤٤ ، ٧٤٦) .

(٧) م (٣ : انظر على سبيل المثال : ٧٤٤ ، ٧٤٩ ، ٧٥٢) .

يكون لا يستحق[١] الترك ، والموازنة ترجِّح بين أقوال النُّقّاد ، وابن حِبَّان يتشدّد في طعن الراوي إذا وجد له روايات منكرة .

المطلب الثالث: بَطَلَ الاحتجاج بأخباره، أو به

قال في ترجمة حِبَّان بن زهير الكلابي[٢] : «اختلطَ ؛ حتى كان لا يدري ما يحدّث ولم يتميز حديثه القديم من الحديث ، فبطَلَ الاحتجاج بأخباره» ا . هـ .

وقال في ترجمة عبّاد بن كَثِير الرَّمْلي[٣] : «كانَ ابنُ معين يوثّقه ، وهو عندي لا شيء لأنه روى عن الثوري : (طلب الحلال فريضة بعد فريضة)[٤] . ومَن روى مثل هذا الحديث بهذا الإسناد عن الثوري ؛ بطلَ الاحتجاج بخبره فيما يروي مما يشبه حديث الثِّقات» ا . هـ .

وقال في ترجمة مَخْلَد بن عبد الواحد أبي الهُذَيْل البصري[٥] : «منكر الحديث جداً ينفرد بالمناكير عن المشاهير . . فلمّا كثُر ذلك في روايته ، بطَلَ الاحتجاج به فيما وافقهم من الروايات» .

وقال في ترجمة مسروح أبي شهاب[٦] : «يروي عن الثوري ما لا يتابَع عليه ، لا يجوز الاحتجاج بخبره ؛ لمخالفته الأثبات في كلِّ ما روى» .

وقال في ترجمة موسى بن عبيدة الرَّبَذي[٧] : «كان مِن خيار عباد الله نُسُكاً وفضلاً وعبادةً وصلاحاً ، إلاَّ أنه غفلَ عن الإتقان في الحفظ ؛ حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهِّماً ، ويروى عن الثِّقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمُّد له ، فبطلَ الاحتجاج به من جهة النقل ، وإن كان فاضلاً في نفسه» .

---

(١) م (٣ : مثال ذلك : ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤٣ ، ٧٤٦)

(٢) م (٣ : ٧٥٦) .

(٣) م (٣ : ٧٦٠) .

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٩٣) .

(٥) م (٣ : ٧٨٩) .

(٦) م (٣ : ٧٩١) .

(٧) م (٣ : ٧٩٦) .

هذه النّصوص وغيرها كثير ؛ تفيد أنَّ ابنَ حِبَّان إذا أطلق هذا الحكم على الراوي مجرداً عن أية قرينة أخرى ؛ فإنّه يعني أنَّ الرَّجل متروك لا يُحتجّ به ، ولا يُعتبر بحديثه لأن مِن مذهبه أنَّ مَن اختلط ولم يتميز حديثه ؛ استحقّ الترك ، فلا يُعتبر حتى بحديثه الذي يوافق فيه الثِّقات ، وبقية الأمثلة التي سُقْتُها صريحة في هذا المعنى . ولم يخرّج ابنُ حِبَّان عن أحدٍ ممن حكمَ ببطلان الاحتجاج به ، إلاَّ حديثاً أخرجه ليزيد بن عبد الملك النَّوْفلي من حديث أَصْبَغ بن الفرج ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن يزيد بن عبدالملك ونافع ابن أبي نعيم القارئ ، عن المَقْبُري ، عن أبي هريرة . . ثم قال : «احتجاجنا في هذا الخبر بنافع ابن أبي نعيم ، دون يزيد بن عبد الملك النوفلي ؛ لأنّ يزيد بن عبد الملك تبرأنا من عهدته في كتاب الضُّعفاء»[(١)] .

وهذا النصّ الصّريح كلَّ الصّراحة بأنّه لا يُحتجُّ بمن قال : بطلَ الاحتجاج به . حتى ولو وافقَ «الثِّقات» ـ كما هو هنا ـ .

وقد كانَ عددُ الذين حَكَمَ ابنُ حِبَّان ببطلان الاحتجاج بهم سبعةً وخمسين[(٢)] راوياً ذكر في «الثِّقات» أحد عشر راوياً منهم[(٣)] .

وقد كانَ عددٌ غير يسير منهم في مرتبة الاعتبار ، كما كان عدد منهم في درجة[(٤)] النظر والاختبار ، وكان واحد[(٥)] منهم في درجة الاحتجاج ، كما كان عدد منهم مِن المتروكين عند الحافظ .

والذي حَكَمَ الحافظُ بأنّه ثقة في درجة الاحتجاج ، قال فيه ابن حِبَّان : كانَ صدوقاً في الرواية ، إلاَّ أنه كان يخطئ كثيراً ، ويَهِمُ شديداً ، حتى كَثُرَ في روايته الأشياء المقلوبة فبطلَ الاحتجاج به ، وذكرَ له عدة أحاديث أخطأ فيها ، وخالف الثِّقاتِ ؛ أمثالَ مالكٍ ومَعْمَرٍ وعَقِيلٍ ويُونسَ .

---

(١) موارد الظمآن (٢١٠) والإحسان (٢ : ٣١٨ ـ ٣١٩) .

(٢) م (٣ : ٧٥٥ ـ ٨١١) .

(٣) م (٣ : ٧٥٦ ، ٧٦٥ ، ٧٧٦ ، ٧٨٠ ، ٧٨٥ ، ٧٩٠ ، ٧٩٤ ، ٨٠٦ ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨١١) .

(٤) م (٣ : ٧٧١ ، ٧٨١ ، ٨٩٣ ، ٨٠١ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧) .

(٥) م (٣ : ٧٦٧) .

ومِن مذهبه ـ كما هو معلوم ـ أنَّ الرَّجل الصَّدوق الذي لا يُتَّهم بصدقه ، إذا فَحُشَ خطؤه ، وغَلَبَ على صوابه ؛ بَطَلَ الاحتجاج به ، وإن كان فاضلاً في نفسه .

وقد قلتُ : إنَّ مَن جرحَه ابنُ حِبَّان بجَرْح مسقط ، لا يلزم أن يكون هو كذلك عند غيره مِن الحفّاظ ، أو في نفس الأمر ، وإنما مذهبه : تحسين الظنّ فيمن لم يروِ إلاَّ حديثاً أو حديثين مما يوافق حديث الثِّقات ، ويبالغ في الجرح إذا وجد لمشاهير الرواة أحاديث مناكير . وقد تقدّم نصّ ذلك[1] .

المطلب الرابع: خرج عن حدِّ الاحتجاج به

قال في ترجمة إسماعيل بن عيّاشٍ الحِمْصي[2] : «لَمّا كَبِرَ ؛ تغيّر حفظه ، وأدخل الإسناد في الإسناد ، والمتن في المتن ـ وهو لا يعلم ـ حتّى صارَ الخطأ في حديثه يكثر ومَن كان هذا نعتُه ، خَرَجَ عن حدِّ الاحتجاج به فيما لم يخلط» ا . هـ .

وقال في ترجمة أغلب بن تميم بن النُّعمان السعدي[3] : «منكر الحديث ، يروي عن الثِّقات ما ليس من أحاديثهم ، حتى خَرَجَ عن حدّ الاحتجاج به ؛ لكثرة خطئه» .

وقال في ترجمة ثابت ابن أبي صفية أبي حمزة الثُّمَالِيّ[4] : «كثير الوَهَم في الأخبار حتى خَرَجَ عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد ، مع غلوٍّ في تشيّعه» ا . هـ .

وقال في ترجمة كَثير بن شِنْظير الأزدي[5] : «كثير الخطأ على قلّة روايته ، يروي عن المشاهير المناكير ، حتى خَرَجَ عن حدّ الاحتجاج به ، إلاَّ فيما وافق الثِّقات» ا . هـ .

وقال في ترجمة أبانَ ابن أبي عياش[6] : «غفل عن الحفظ والتمييز ، حتى خَرَجَ عن حدّ الاحتجاج به» . وذكر أنه روى عن أنس أكثر من ألف وخمس مئة حديث ، ما لكبير

(١) م (٣ : ٧٦١ ، ٧٧٠ ، ٧٨٠ ، ٧٩٠ ، ٨٠٠) .
(٢) م (٣ : ٨١٥) .
(٣) م (٣ : ٨١٧) .
(٤) م (٣ : ٨٢٠) .
(٥) م (٣ : ٨٢٩) .
(٦) م (٣ : ٨١٢) .

شيء منها أصل يرجع إليه . وقال الحافظ : متروك .

وقال في ترجمة إبراهيم العَبْسي[1] : «كثُرَ وهمُه ، وفَحُشَ خطؤه ، حتى خَرَجَ عن حدّ الاحتجاج به» . وقال الحافظ : متروك .

وفي ترجمة الحارث بن نَبهان الجَرْمي[2] : «غلبَ الوَهَمُ على حديثه ، حتى فحش خطؤه ، وخَرَجَ عن حدّ الاحتجاج به» . وقال الحافظ : متروك .

وفي ترجمة يحيى بن عبيد الله التيمي[3] : «كان مِن خيار عباد الله . . . يروي عن أبيه ما ليس له أصل ـ وأبوه ثقة ـ فلمّا كثرَ روايته عن أبيه بما ليس من حديثه ؛ سقطَ عن حدّ الاحتجاج به ، وكان سيئ الصّلاة» . قال الحافظ : متروك . وأفحش الحاكم ؛ فرماه بالوضع . .

مِن هذه التراجم العديدة ؛ يتجلّى أمامنا طائفتان من الرواة ، حَكَمَ ابن حِبَّان على بعضهم بأنه خَرَجَ عن حدّ الاحتجاج به ، إما لكثرة وهمه ، وفُحش غلَطه ، أو لتفرده بالمناكير ، أو لاختلاطه ، وعدم تميّز حديثه . وقد حكمَ الحافظُ على هؤلاء بأنهم متروكون .

وهذا يعني أنّ مَن يقول فيه ابن حِبَّان : خَرَجَ عن حدّ الاحتجاج به ، فهو عنده متروك . . اللّهمَّ إلاَّ أن يقرن هذا الحكم بصيغة استدراك أو تقييد ، كما في ترجمتَي أبي حمزة الثُّمالي ، وكثير بن شِنظير ، فعندها يكون الرَّجل في مرتبة الاعتبار ، ولم ينزل إلى مرتبة الترك عنده .

وذلك لأنّ كثرة الخطأ وسوء الحفظ ؛ أمر نسبي ، فإذا عبّر ابن حِبَّان بهذا ، وعدّه سبباً لحكمه على الراوي باستحقاق الخروج عن حدّ الاحتجاج مطلقاً ، فمعنى هذا أنّ كثرة الخطأ غالبة على حديثه ، ومَن غلبَ على حديثه الوهَم والغلط ؛ استحقَّ الترك حتى فيما وافق فيه الثِّقات عنده .

وإذا عبّرَ بذلك ، وعدّه سبباً لقوله : خَرَجَ عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد . ونحوها

---

(١) م (٣ : ٨١٣) .

(٢) م (٣ : ٨٢١) .

(٣) م (٣ : ٨٣٠) .

من الأحكام ، فهذا يعني أنّ خطأه كثير نسبياً ، ولم يغلب على صوابه . وقد حكم ابنُ حِبَّان على تسعةَ عشرَ راوياً[١] بخروجهم عن حدّ الاحتجاج بهم ؛ ما عدا اثنين[٢] منهم فإنه قيدهما ، فارتفعا إلى مرتبة الاعتبار عنده .

على أنّ ابنَ حِبَّان قد تشدّدَ في بعض الرواة كثيراً ؛ حين حكمَ بخروجهم عن حدّ الاحتجاج بهم ، بينما قال الحافظ فيهم : صدوق[٣] . مع قيد النّظر والاختبار .

ولم يذكر ابنُ حِبَّان واحداً مِن هؤلاء في «الثِّقات» وخرّج عن واحد[٤] منهم حديثاً في «صحيحه» في فضل النفقة في سبيل الله ، ولم أدرِك سرّ تخريجه له ، مع أنه قال في راويه عيسى بن المسيّب البَجَلي : «يقلب الأخبار ولا يعلم ، ويخطئ في الآثار ، ولا يفهم حتى خَرَجَ عن حدّ الاحتجاج به» .

ولا يَرِدُ عليّ قلب القضيّة ، فيقال : لِمَ لا يكون الأصل في هؤلاء أنهم في مرتبة الاعتبار ، إلاّ مَن حَكَمَ عليه الحفّاظ بالترك؟

فأقول : لأننا إنما نحدّد مراتبَ هؤلاء الرواة عند ابن حِبَّان ، وقد حدّدَ ابنُ حِبَّان منهجَه في أنّ كثرة الخطأ والوَهَم والغفلة ؛ أمر نسبي ، فإذا حكمَ بأنّ الراوي مِن رواة الاعتبار ؛ نصّ على أنه ممن يُحتجّ به إذا وافق الثِّقات ، أو يُعتبر به إذا لم يخالف ، وغير ذلك مما ذكرته في مواضع متعدّدة من هذه الرسالة . . والله أعلم .

المطلب الخامس: لا يجوز، أو لا يحلّ الاحتجاج به

إنّ حُكْمَ ابن حِبَّان على راوٍ بأنه لا يجوز الاحتجاج به ، أو لا يحلّ ، إنما يعني أنه متروكٌ عنده ، وأدلتنا على ذلك عديدة جداً .

فمِن ذلك أنه نصّ في مواضع عديدة في كتابه «المجروحين» ؛ على أنّ الرَّجل إذا

---

(١) م (٣ : ٨١٢ ـ ٨٣٠) .

(٢) م (٣ : ٨٢٠ ، ٨٢٩) .

(٣) م (٣ : ٨١٥ ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ ، ٨٢٩) .

(٤) م (٣ : ٨٢٧) .

كان ممن يُعتبر بحديثه ، فإنه يقول فيه : لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد ، أو : لا يُحتجّ به إذا خالف الثِّقات ، أو : يحسُن التنكّب عن أخباره التي خالف فيها الأثبات ، أو : انفرد بها عنهم . وانظر على سبيل المثال ترجمة يحيى بن سعيد التميمي ، فإنه قال فيها : «كان يخطئ كثيراً ، وكان رديء الحفظ ، فوجب التنكّب عمّا انفرد من الروايات والاحتجاجُ بما وافق الثِّقات ؛ لأنّ أمارات العدالة فيه بيّنة من الصدق والإتقان ، وإن وَهِمَ في الشيء بعد الشيء ، أو أخطأ في الحديث بعد الحديث ، فإنّ هذا الشيء لا ينفكّ عنه البشر ، فيُترك ما أخطأ فيه إذا عُلم ، والأحوط أن يُترك ما انفرد مِن الروايات .

وكلّ ما نقول في هذا الكتاب : إنه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، فسبيله هذا السبيل ؛ أنه يجب أن يُترك ما أخطأ فيه ، ولا يكاد يَعرف ذلك إلاَّ المُمْعِنُ البازلُ في صناعة الحديث . فرأينا من الاحتياط تركَ الاحتجاج بما انفرد جملة ، حتى تشتمل هذه اللّفظة على ما أخطأ فيه ، أو أُخطِئ عليه ، وأدخل عليه وهو لا يعلم ، أو دخل له حديثٌ في حديث ، وما يشبه هذا من أنواع الخطأ ، ويُحتجُّ بما وافق الثِّقات .

فلهذه العلّة ما قلنا في هذا الكتاب لمن ذكرنا : إنه لا يحتجّ بانفراده»[(١)] ا . هـ .

وقد نصّ في مقدمة «صحيحه» على أنَّ الرَّجل إذا أخطأ لا يستحقّ ترك حديثه ولو كثُر ؛ «لأنّ الكثرة اسم يشتمل على معانٍ شتّى ، ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه ، فإذا فحُشَ ذلك منه ، وغلبَ على صوابه ؛ استحقّ مجانبة روايته . وأمّا مَن كثُر خطؤه ، ولم يغلب على صوابه ، فهو مقبول الرواية ، فيما لم يخطئ فيه ، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط»[(٢)] .

وقد قال في ترجمة صالح بن موسى الطلحي[(٣)] : «يروي عن الثِّقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، حتى يشهد المستمعُ لها أنّها مقلوبة أو معمولة ، لا يجوز الاحتجاج به» . وقال الحافظ : متروك .

---

(١) المجروحين (٣ : ١١٨) وانظر ترجمة أبي هلال الراسبي (٢ : ٢٨٣ ـ ٢٨٤) .
(٢) الإحسان (١ : ١٤١) .
(٣) م (٣ : ٨٥٩) .

وقال في ترجمة عثمان بن خالد بن عمر العثماني[١] : «يروي عن الثِّقات المقلوبات وعن الأثبات أسانيد ليست من رواياتهم ، كأنّه كان يقلب الأسانيد ، لا يحلّ الاحتجاج بخبره» . وقال الحافظ : متروك .

وقال في آخر[٢] : «يروي الموضوعات عن الثِّقات ، لا يجوز الاحتجاج به» . وقال الحافظ : متروك .

وقال في راوٍ غيره[٣] : «يروي عن الثِّقات الأوابدَ والطّامّات ، ولا يحلّ الاحتجاج به» . وقال الحافظ : متروك .

وقال في ثالث[٤] : «يروي المناكير عن المشاهير ، ويأتي بالمعضلات ، لا يجوز الاحتجاج به» . وقال الحافظ : متروك .

وقد حَكَمَ ابنُ حِبَّان على تسعين راوياً بأنّه لا يجوز الاحتجاج بهم ، ولا بأخبارهم . وقد كانت أسباب إطلاقه هذا الحكم متعدّدة ؛ كما في المصطلحات السابقة . وقد ذكرَ ابنُ حِبَّان في «ثقاته» أربعة[٥] مِن هؤلاء ، وقد أوضحتُ ذلك في موضعه ، ولم يخرِّج عن واحد منهم في «صحيحه» .

ولا ريب أنَّ ابنَ حِبَّان قد تشدّد في بعض الرواة ، فحَكَمَ بأنه لا يجوز الاحتجاج بهم . قال الحافظ[٦] في يونس الإسكاف : «ثقة ، لم يُصِب ابنُ حِبَّان في تليينه» .

وكان بعضُهم عند الحافظ في مرتبة الاختبار[٧] والنظر ، كما كان عددٌ منهم ضعفاء .

---

(١) م (٣ : ٨٧٠) .

(٢) م (٣ : ٨٧٢) وانظر نفس المصطلح والحكم (٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٩٥ ، ٩٠٦) .

(٣) م (٣ : ٨٨٠) .

(٤) م (٣ : ٨٨٤) .

(٥) م (٣ : ٨٤٦ ، ٨٥٨ ، ٨٦٤ ، ٨٦٧) .

(٦) م (٣ : ٩١٧ وانظر ٨٦٤) .

(٧) م (٣ : ٨٤٧ ، ٨٩٠) .

المطلب السادس: لا يجوز الاحتجاجُ به، ولا الرواية عنه، إلاَّ على سبيل الاعتبار

يتبادرُ إلى الذّهن أنّ جملة (إلاَّ على سبيل الاعتبار) أنّ الرَّجل يُعتبر بحديثه، أو يُحتجّ به إذا وافق الثِّقات، أو إذا لم يخالفهم، أو إذا لم ينفرد بأصل لا يُعرف إلاَّ مِن طريقه.

بيدَ أنّ التحقيقَ غير ذلك تماماً؛ ذلك أنّ مِن معاني الاعتبار: أخْذ العبرة، والاتّعاظ!

قال في ترجمة أبان بن المحبر[1]: «يروي عن الثِّقات ما ليس من أحاديثهم، حتى لا يشكُّ المتبحِّرُ أنه كان يعملها، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه، إلاَّ على سبيل الاعتبار».

وفي ترجمة أحمد بن إبراهيم المزني[2] قال: «يضعُ الحديث وَضْعاً، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه، إلاَّ على سبيل الاعتبار».

وفي ترجمة خِراش بن عبدالله[3] قال: «يروي عن أنس بنسخة فيها أشياء مستقيمة وفيها أشياء موضوعة، إذا تأمّلها مَن هذا الشأنُ صناعتُه؛ عَلِمَ أنّه كان يضعُ الحديثَ وضعاً، لا يحلّ الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه، إلاَّ على سبيل الاعتبار».

وإذا تأمّلتَ الرواة الذين حَكَمَ عليهم ابنُ حِبَّان بهذا الحكم؛ وجدتَهم تدورُ أحوالُهُم بين الوضَّاع، وراوي الموضوعات، وراوي الطّامّات، والذي يقلب الأخبار، ونحو ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى الحُكم على صاحبها بالترك.

وقد كانَ عددُ الذين حَكَمَ عليهم ابنُ حِبَّان بذلك: اثنين وعشرين راوياً[4] ولم يخرّج في «صحيحه» عن أحد منهم، وذكرَ في «ثقاته» راويين فقط[5].

(١) م (٣ : ٩٢٥).
(٢) م (٣ : ٩٢٦).
(٣) م (٣ : ٩٣١ وانظر ٩٢٩).
(٤) م (٣ : ٩٢٥ - ٩٤٦).
(٥) م (٣ : ٩٢٩، ٩٣٠).

المطلب السابع: لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحال، وأمثال ذلك

أبرمَ ابنُ حِبَّان حكمَه هذا، وقذف به ثلاثة وسبعين[(١)] راوياً من رواة كتابه «المجروحين». ذكرَ في «الثِّقات» منهم عشرة رواة[(٢)] ولم يخرّج عن واحدٍ منهم في «صحيحه».

وقد كانت أسبابُ إطلاقه هذا الحكم متعدّدة لا تختلفُ عن أسباب الأحكام السابقة فمِن قلب الأسانيد، إلى وضع الحديث، إلى الجهالة، إلى الغلو في البدعة. ومِن رواية الموضوعات والمناكير الكثيرة، إلى فُحش الوَهَم، ورواية الطّامّات.. ونحو هذا الحكم حكمه الآخر على ثلاثة وعشرين راوياً[(٣)] بقوله: لا تحلّ الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال. وقد كانت الأسباب قريبة من الأسباب السّابقة، ولم يخرّج عن واحد منهم في «صحيحه» وذكر في «الثِّقات» أربعة[(٤)] منهم.

ومثل هذا الحكم أيضاً؛ حُكمه على أحدَ عشرَ راوياً[(٥)] من «المجروحين» بقوله: لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا الرواية عنه، إلاَّ على سبيل الاعتبار. ولم يذكر أحداً منهم في «الثِّقات» ولم يخرِّج عن أحدٍ منهم في «صحيحه».

وأطلقَ ابنُ حِبَّان ألفاظاً عديدة مشابهة لما تقدم في هذا المطلب، كقوله[(٦)]: لا يحلّ الاحتجاج به، ولا يجوز الاحتجاج بخبره، وبروايته، وبحديثه. وقد ذكرَ في «الثِّقات» منهم راويين[(٧)] فقط، ولم يخرّج عن واحد في «صحيحه».

وقوله[(٨)]: لا تحلّ الرواية عنه. حكم به على ثلاثةَ عشرَ راوياً، لم يخرّج عن واحد منهم في «صحيحه» ولم يذكر أحداً منهم في «الثِّقات».

---

(١) م (٣: ٩٦٢ ـ ١٠٥٢).

(٢) م (٣: ٩٦٣، ٩٧٣، ٩٩٦، ١٠٠٠، ١٠٠٦، ١٠١٨، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٧، ١٠٣٢).

(٣) م (٣: ١٠٤٥ ـ ١٠٦٧).

(٤) م (٣: ١٠٤٦، ١٠٥٦، ١٠٥٨، ١٠٦٧).

(٥) م (٣: ١٠٦٨ ـ ١٠٧٨).

(٦) م (٣: ١٠٧٩ ـ ١١٤٠).

(٧) م (٣: ١٠٨٣، ٠٠٠٠)

(٨) م (٣: ١١١١ ـ ١١٢٣).

أمّا قوله[١] : لا تحلّ الرواية عنه إلاّ للاختبار ، أو لا تجوز الرواية عنه إلاّ على حجّة الاعتبار ، ونحو ذلك ، فقد حَكَمَ به على أحد عشر راوياً ، لم يخرّج عن أحدٍ منهم في «صحيحه» ولم يذكر واحداً منهم في «الثِّقات» .

وحكمَ على ستة رواة بقوله[٢] : استحقّ مجانبة حديثه على الأحوال كلّها . وذَكَر اثنين منهم في «الثِّقات» وأخرج عن واحد[٣] منهم حديثين .

ولعلّك تقول : كيف جزمتَ بأنّ هذا الحكمَ يعني الترك ، وقد أخرجَ عن أحدِ رجاله في «صحيحه»؟

أقول : أمّا عن حُكمي بأنّه مِن مرتبة التَّرك ، فلأنَّ أحد الذين حكم عليهم بهذا المصطلح ؛ كان يدلّس عن الوضّاعين . والثاني : يروي الموضوعات حتى غلب المناكير على روايته . والثالث : كان يُدخَل عليه الحديث ؛ فلا يميِّز حديثَه مما أُدخل عليه . والرابع : مغفَّل يقلب الأسانيد من حيث لا يعلم ، فلما فحشَ ذلك منه ؛ استحق مجانَبة حديثه . وإخراجُه عن أحد هؤلاء في «الصَّحيح» لا يعكِّرُ على القاعدة ، وقد خرّجت حديثه في الباب السابع .

المطلب الثامن: لا يحلّ ذكره في الكتب، ولا الرواية عنه، إلاّ على جهة التعجُّب ونحوه

حَكَمَ ابنُ حِبَّان على ثمانية وأربعين راوياً[٤] بهذا الحكم ، وقد أطلقه بعدة ألفاظ متقاربة ، وكان في هؤلاء الرواة : الدجّال ، والكذّاب ، والوضّاع ، ومَن يسوِّي الحديث ويروي الموضوعات والمعضلات ، ونحو ذلك من الأوصاف التي لا يجوز الاعتبار بروايتها ولو وافق الثِّقات . . ولم يخرّج عن واحد منهم في «صحيحه» . وذكر اثنين[٥] منهم في

(١) م (٣ : ١١٢٤ ـ ١١٣٤) .
(٢) م (٣ : ١١٠٥ ـ ١١١٠) .
(٣) م (٣ : ١١١٠) .
(٤) م (٣ : ١١٤٢ ، ١١٨٩) .
(٥) م (٣ : ١١٥٥) .

«ثقاته» قال في واحد منهم : يخطئ ويخالف . بينما اتّهمه في «المجروحين» بالوضع . . وحكمَ على عشرة رواة[١] آخرين بقوله : لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه ؛ إلاَّ على سبيل الاعتبار للخواصّ . ونحو ذلك اللفظ . ولم يذكر واحداً منهم في «الثِّقات» ولم يخرّج عن أحد منهم في «صحيحه» . وقال في آخر[٢] : لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه ؛ إلاَّ للمعرفة فقط . وفي آخر[٣] : لا تحلّ كتابة حديثه ؛ إلاَّ للمتبحِّر في هذه الصناعة . وقال في ثالث[٤] : لا يجوز الاحتجاج بخبره إلاَّ بعد التخليص . وقال في تسعة[٥] رواة : لا تحلّ كتابة حديثه . وذكر واحداً[٦] منهم في «الثِّقات» ؛ مع أنه اتّهَمَه بالوضع في «المجروحين» وخرَّج عنه حديثاً تكلّمتُ عليه في الباب السادس .

وأطلقَ حُكم : لا تحلّ الرواية عنه على سبيل الاحتجاج به ؛ على ثلاثة[٧] رواة . ولا يحلّ الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه ؛ على أربعة آخرين[٨] . ولم يذكر واحداً في «الثِّقات» ولا خرّج عن أحدٍ في «الصَّحيح» .

وحَكَمَ على ثمانية وعشرين[٩] راوياً بقوله : لا يحلّ ذِكْرُه في الكتب ، أو لا تجوز الرواية عنه ، ولا ذكره في الكتب ، إلاَّ على سبيل القدح فيه .

وهذا يعني أنّ الرواية عن هؤلاء لا تجوز ، إلاَّ مع بيان كذِبهم ، أو ضَعفهم ، أو بُطلانِ أحاديثهم ، والطعن عليهم ؛ لأنّ ابنَ حِبَّان يرى أنَّ رواية الحديث الموضوع أو الضَّعيف ؛ لا تجوز ، إلاَّ مع بيان ضعفه ، وفي حدود أهل العلم دون غيرهم .

---

(١) م (٣ : ١١٩٠ - ١١٩٩) .

(٢) م (٣ : ١٢٠٢) .

(٣) م (٣ : ١٢٠١) .

(٤) م (٣ : ١٢٠٠) .

(٥) م (٣ : ١٢٤٧ - ١٢٥٥) .

(٦) م (٣ : ١٢٥٠) .

(٧) م (٣ : ١٣٠٤ - ١٣٠٦) .

(٨) م (٣ : ١٣٠٧ - ١٣١٠) .

(٩) م (٣ : ١٢٠٣ - ١٢٣٠) .

وحكم على ثمانية[١] رواة آخرين بقوله : (لا يحلّ ذِكْرُه في الكتب ؛ إلاَّ على سبيل الإبانة عن أمره) وقد يقول : (لا يحل ذكره في الكتب ، ولا الرواية عنه ؛ إلاَّ على سبيل القدح فيه ، والإنباه عن أمره لمن لا يَعرف حاله ؛ لتُجْتنب روايته) .

لأن منهج ابنَ حِبَّان فى الرواية عن الضُّعفاء وأحاديثه واضحٌ كلّ الوضوح .

قال مّرة : «مَن الحديثُ صناعتُه ؛ لا يحلّ له ، ولا يسَعُه أن يروي إلاَّ عن شيخ ثقة بحديث صحيح يكون إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بنقل العَدْل عن العدل ؛ موصولاً»[٢] .

وقال في غير موضع : «إنّي لا أُحلّ لأحدٍ روى عني هذه الأحاديث التي ذكرتُها في هذا الكتاب ـ المجروحين ـ إلاَّ على سبيل الجرح في روايتها ؛ على حسب ما ذكرناه»[٣] ونحوه .

ولَمّا كان ابنُ حبَّان لا يرى جواز رواية الحديث الضَّعيف ، فإنه حَكَمَ على ثمانية[٤] رواة بقوله : لا يجوز أن يُشتغل بحديثه ، أو لا يُشتغل بحديثه . أو لأنه وضّاع ، أو يروي الموضوعات ، أو يقلب الأسانيد .

المطلب التاسع: لا يُحتجّ به، ولا يُعتبر بحديثه

حَكَمَ ابنُ حِبَّان على أربعة عشر راوياً[٥] بقوله : لا يُحتجُّ به . إمّا لكثرةِ خطئه وفُحشِ وَهَمِه ، أو لقلبه الأخبار ، أو لتفرُّده برواية الموضوعات . ولم يخرّج عن واحد من هؤلاء في «صحيحه» وذكر ثلاثة منهم في «ثقاته»[٦] .

وقال مرة[٧] : «لا يُعتمد عليه ، والسبب في ذلك روايته العجائب عن الزُّهَّاد» .

---

(١) م (٣ : ١٢٣١ ـ ١٢٣٨) .

(٢) المجروحين (٣ : ٩٣) وفي ترجمة الهَيْثم بن عديّ الطائي .

(٣) ما سبق (١ : ٢٤١) وانظر (١ : ١٣١) و(١ : ٢١٦ و ٢٩٦ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣ : ٤٥) وقارن بجامع الخطيب البغدادي (٢ : ٩١) .

(٤) م (٣ : ١٢٣٩ ـ ١٢٤٦) .

(٥) م (٣ : ١٣١ ـ ١٣٢٤) .

(٦) م (٣ : ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣٢١) .

(٧) م (٣ : ١٢٨٧) .

وقال مرة[١] أخرى : لا تقوم الحُجّة بروايته . وقال في ثلاثة رواة[٢] : لا يُحتجّ به ولا يُعتبر بروايته ؛ لغلبة المناكير على ما رووا ، وقد ذكرَ أحدَهم[٣] في «ثقاته» . وقال مرة[٤] : لا يُحتجّ به إذا انفرد ، ولا يُعتبر به إذا وافق .

وقال في ثلاثة وعشرين[٥] راوياً : لا يُحتجّ به إذا وافق الثِّقات ، أو إذا روى الصَّحيح فكيف إذا انفرد بالموضوعات ، أو بالمعضلات ، أو بالطّامّات . وذكرَ مِن هؤلاء في «ثقاته» ثلاثة رواة[٦] .

أمّا إذا قال ابنُ حِبَّان : يحسُن التنكُّب عن الاحتجاج به ، فهل يريد بذلك ما أراد بالأقوال السابقة؟ أم أنّه يستحبّ ذلك استحباباً؟

إنّ الرواة الثلاثة[٧] الذين حكمَ عليهم بذلك ؛ ينطبق عليهم ـ حسب منهجه ـ الترك .

لكنّني وجدته حكم على ستة عشر راوياً[٨] بقوله : يجب التنكُّب عن أحاديثه ، أو عن روايته ، أو استحقّ التنكُّب عن روايته . ذكر أربعة[٩] منهم في «الثِّقات» .

وأخرج عن آخر[١٠] في «صحيحه» حديثاً ، ولعلّ عُذرَهُ في هذا ؛ أنّ الرَّجل يجب التنكُّب عن حديثه في حال دون حال .

قال في ترجمة يحيي بن يعلى الأَسْلمي القطواني[١١] : «يروي عن الثِّقات الأشياء

(١) م (٣ : ١٢٨٣) .
(٢) م (٣ : ١٢٥٦ ـ ١٢٥٨) .
(٣) م (٣ : ١٢٥٨) .
(٤) م (٣ : ١٢٥٩) .
(٥) م (٣ : ١٢٦٠ ـ ١٢٨٢) .
(٦) م (٣ : ١٢٦٣ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨٢) .
(٧) م (٣ : ١٢٨٤ ـ ١٢٨٦) .
(٨) م (٣ : ١٢٨٨ ـ ١٣٠٣) .
(٩) م (٣ : ١٢٩٣ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠) .
(١٠) م (٣ : ١٣٠٣) .
(١١)

المقلوبات ، فلستُ أدري : وقعَ ذلك في روايته منه ، أو من أبي نعيم ، لأنّ أبا نعيم ضرار ابن صُرَد سيئ الحفظ ، كثير الخطأ ؛ فلا يتهيّأ إلزاق الجرح بأحدهما فيما رويا دون الآخر ، ووجبَ التنكُّب عمّا رَوَيا جملة ، وترك الاحتجاج بهما على أي حال» . هذا ما قاله في «المجروحين» .

ولكنّ الحديث الذي أخرجه الرَّجل مِن رواية الحسن بن حماد عنه . وقد تقدّم تخريجه في الباب السابع ، فانظره . والله المستعان .

خاتمة الكتاب

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصَّالحات، وتُستمطَرُ بحمده الرحَمات، وتُستنزَلُ بلطفه البرَكات.

له الحمدُ ملْءَ الأرضِ والسموات، هو أهل الحمد والثناء والعَطِيّات، وله الشكر على مِنَنِه الظاهراتِ والخفيَّات، كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وأفضل صلواته وأتمّ تسليماته وبركاته على نبيِّه المصطفَى، ورسوله المجتبَى، الذي أرسله بالهدى وساطع البيِّنات.

صلواتُ الله وسلامه عليه وعلى آله وأزواجه وذريَّته المباركة آناء اللَّيل وأطرافَ النهار.

ورضيَ اللهُ عن صحابته المتَّقين الذين آزروه ونصروه، ونشروا رسالته، وعلَّموا سنَّته في البلدان القريبة والبعيدات.

ورحم اللهُ علماءَ هذه الأُمَّة أجمعين، وغفر لنا ولهم جِدَّنا وهزلَنا، وعَمْدنا وخطأَنا حتى نلقاه، وهو راضٍ عنَّا، متجاوزاً عن سيِّئاتنا، مُقِيلَ عثراتنا، إنَّه خيرُ مسؤول، وأكرمُ مأمول، وهو حَسْبنا ونِعْمَ الوكيل.

أما بعد: فقد أتمّ عليّ ربيّ ـ تباركَتْ أسماؤه ـ نِعَمَه، وأعانني بقدرته وتوفيقه على إنجاز هذا العمل العلميّ الذي أرجو أن يَقِلَّ فيه الخطأ والزلل، وأن يكثر فيه إصابة الحق وأن يحظى من الله تعالى بالقبول، ومن أهل العلم بالتقدير الباعث على صادق الدعوات وإقالة العثرات، وغفران الهنات، وستر الزلات.

ولا يخفى أنَّ كتابةَ شادٍ في هذا العلم الخضم، لا تخلو من القصور والنقص وخاصّةً إذا كانت في مثل ابن حِبَّان، والطريق وعرة، والكتابات الجادّة فيه منعدمة ـ أو تكاد ـ والمادة وافرة متسعة والموضوعات التي اختزنتْها كثيرة وكثيرة.

أضِفْ إلى هذا وذلك، أنّ الكاتب عن ابنِ حِبَّان، سيلقى نَفْسَهُ وجهاً لوجهٍ أمام الحفّاظ الكبار؛ كالذهبيّ، والعراقيّ، وابن حجر، وغيرهم. وليس باليسير تجاوزُ هؤلاء الجبال، أو إغفالُهم.

وبعد مضيّ عشرين عاماً على تأليف هذا الكتاب ؛ رأيتُ من احترامي للقارئ الكريم إعادةَ النظر في مباحثه الكثيرة ، مثلما رأيتُ من المناسب إخراجَه في أربع وحدات موضوعيّة ، اقتضَتْ تقديماً وتأخيراً ، وإضافةً وحذفاً . . . لكن في نطاق ضيّقٍ لا يُخِلُّ بجملةِ مضمونِ الكتابِ الذي يُمثّلُ مرحلةً زمنيّةً من تاريخِ كاتبِهِ العلميِّ .

ـ فكانت الوحدة الأولى هي القسم الأول الموسوم : (الإمام محمد بن حبّان ودراسة آثاره العلمية) .

ـ وكان القسم الثاني : (منهج ابن حبان في الجرح والتعديل) .

ـ وكان القسم الثالث : (مصطلحات ابن حبّان في نقد الرجال) .

ـ وكان القسم الرابع : (مناهج المصنّفين في الجرح والتعديل) حتى نهاية القرن الرابع الهجري .

ولقد أكرَمَني اللهُ تعالى فأنجزتُ مراجعتَها وتصويبَها مجتمعةً في هذا العام (١٤٢٨هـ) .

وبما أنَّ هذا الكتابَ هو أوّلُ بحثٍ علميٍّ يتناول شخصيَّة ابن حبَّان وآثارَه العلميَّة بالدراسة والتقويم ؛ فلا ريب في أنّ نتائجه كثيرة ، ومتنوّعة : منها ما يَخُصُّ عصرَه ، ومنها ما يتّصل بشخصيَّته ، ومنها ما يتعلّق بآثاره العلميَّة .

ورأيتُ من المناسبِ أن أسطرَ أبرزَ النتائجِ التي تخصُّ عصرَ ابنِ حِبّانَ وبيئتَهُ ، ثمّ النتائجِ المتّصلة بشخصيّتِهِ ، ثمّ النتائجِ التي تتّصلُ بكتابهِ الأنواع والتقاسيم ، ثمّ النتائج التي تخصّ منهجَهُ في نقدِ الرجال .

أولاً : النتائج التي تتّصلُ بعصرِهِ وبيئتِهِ :

ـ مع أنَّ عدداً من المؤرّخين الغربيّين يَعُدّ القرنَ الرابع الهجري هو العصرَ الذهبيَّ للحضارة الإسلامية عامّة ، والجانبِ العلميِّ منها خاصّة ، إلا أنّني توصّلتُ ـ من وراء قراءتي هذا العصرَ ـ إلى أنّه عصر اضطراب سياسيّ واضح ، فيه نشأَتْ دولٌ مستقلّة حقيقةً ، تابعةٌ لسلطة الخلافة اسميّاً ، كدولة البويهيين الزيديّة ، ودولة الحمدانيين الإماميّة ، ودولة السامانيّين السُّنّيّة .

ـ وانفصلَتْ دولٌ عديدة انفصالاً تامّاً عن سلطة الخلافة ، مثل الدولة الفاطميّة الإسماعيليّة في مصر وإفريقيّة ، ودولة بني مروان التي كانت قد تأسّست قبل في الأندلس .

وقامَتْ ثوراتٌ ضخمة ، كاد بعضُها أن يُودي بسلطان الخلافة ذاته ؛ مثل ثورات : الزنج ، والقرامطة ، والخوارج .

ناهيك عن الحروب الخارجية ضدّ الرّوس والروم في شرقيّ بلدان الخلافة وغربيّها .

ـ وقد سادت المجتمعَ الإسلاميَّ الطبقيَّةُ ؛ تأثُّراً بالنظام الاجتماعي الفارسي فكانت طبقة الأشراف العباسيِّين ، وطبقة السادة العلويِّين ، وطبقة الأمراء والقادة العسكريين وطبقة المُلاّك وكبار الأغنياء والتجّار ، وطبقة العُمَّال والفلاحين والكادحين ، وكانت الطبقة الوسطى هي أكثرَ طبقات المجتمع عرضةً للضُّغوط والابتزاز من الطبقات الأعلى بينما كانت طبقة الفقراء والمحرومين هي الشريحةَ الكبرى في ذلك المجتمع المترَف ، وهي وَقُودُ الثورات التي استغلَّها الطامعون والطامحون !

ـ في تلك الحِقْبة انهزم أُناسٌ من أنفسهم وقيَمهم وتربيتهم ، يُعاقرون الخمرة ويُمارسون المنكرات والفواحش ، إمّا بطراً وانحرافاً ، أو حاجةً وانحداراً .

وانصرفَ قومٌ إلى الانعزال والعبادة والزهد في الدنيا . ورأى قومٌ من هؤلاء حاجةً إلى فلسفة هذا الزهد ، وتنظيمه ، وتقديمه على أنّه منهجُ حياة ، بديلاً عن الحياة الهابطة المبتذَلة التي سادت في تلك الحقبة من الزمان ، فظهرَتْ مدارسُ التصوُّف المعتدلة والمنحرفة في آنٍ واحد !

وانصرفَ آخرون إلى تثبيت عقيدة الأُمّة ، والمحافظة على ثوابتها ، والحيلولة دون انبهارها بمنهج الفرس الروحي ، ومنهج الروم والبيزنطيين العقليّ الماديّ ، فكان الصراعُ العنيف في مسائل الإيمان والإرجاء والقدَر والقرآن والصفات . . . إلخ .

واهتمَّ كبارُ علماء الأمّة في إنضاج العلوم وتصنيفها ، وشرحها وتأليفها في القراءات والتفسير ، والأصول والفقه ، والحديث وعلومه ، والعربيّة ودوائرها . . .

وكان هذا ظاهرةً يُشارُ إليها ، ويَتنافسُ الملوكُ والقادة والأُمراء على رعايتها ودعمها ومن هنا قالوا عن ذلك القرن : إنّه العصر الذهبيُّ للعلوم والمعارف الإسلاميَّة .

ـ ولم تكن بيئةُ ابن حِبَّان في إقليم سجستان عامَّة ، وفي مدينة «بُسْت» خاصة أحسنَ حالاً من غيرها من بلدان العالم الإسلامي ، لا في زمن نشأة ابن حبَّان ، وإلى أنْ رحلَ عنها على رأس الثلاث مئة ، ولا عندما رجع إليها بعد أربعين سنةً من رحلته !

وفي كتابه «روضة العقلاء» زفراتٌ حَرَّى ، ودُموعٌ متخيَّلة ، وحسراتٌ فاجعة ، تصوِّر مجتمعَ تلك البلاد ، دفعَتْهُ إلى تأليف كتاب في الدعوةِ إلى اعتزال الناس ، وتابعَه على ذلك تلميذُه الإمام الخطّابي ، وصوَّر تلميذه أبو الفتح البُستي الشاعرُ أحوالَ تلك البلاد المضطربة ، وشيوعَ الأخلاق الرديئة فيها ، في قصائدَ معروفةٍ محفوظة .

ثانياً : النتائج التي تتّصلُ بشخصيةِ ابنِ حِبّانَ :

مع كلٍّ ما تقدَّم ، فقد كان للعلم في المجتمع الإسلامي منزلةٌ سامية ، وكان العلماءُ وطُلاب العلم يَلْقَون تشجيعاً ودعماً ومؤازرة على تحصيله ونشره .

وقد تلقَّى ابنُ حبَّان العلمَ في حواضر العالَمِ الإسلاميّ من حدود الصين شرقاً ، إلى مصر والإسكندرية غرباً ، على أكثر من ألفي شيخ ، في شتَّى فروع المعرفة ! وهذا ما دعا الحافظَ الذهبيَّ ليقول : «هكذا فلتكُن الهِمَم !» .

ـ لقد كانَ ابنُ حِبَّان وفيّاً حفيّاً بشيوخه مِن أهل الحديث ، وخاصّةً الفقهاءَ منهم كابن خُزَيْمةَ ، وابن قُتَيبة العسقلاني ، وابن المُنذر النَّيْسابوري ، وغيرِهم . كما كان شديد العناية بأئمة النقد ؛ بَدْءاً من مالكٍ ، وشعبةَ ، والثوريِّ ، وانتهاءً بشيوخه الذين ملأَ سَمْعَ الدنيا إشادةً بذكرهم ، وتعظيماً لشأنهم ، ولذلك تجد كلاماً لابن حِبَّان فيهم ؛ لا تجده عند غيره .

ـ لقد كان ابنُ حبَّان عالماً ذا فنون ، وكان مجتهداً يرتضي منهجَ الإمام الشافعيِّ في أصول الاجتهاد والتفريع ، لا بمعنى تقليده الإمامَ الشافعيّ ، وإنما باتّباعه منهجه الوسطيّ الجامعَ بين تعظيم صحيح المنقول ، وتوظيف صريح المعقول .

وكان أهلُ الحديث جميعاً على هذا المذهب ، وكان بعضُهم أقْعَدَ في العلوم من بعض وكان ابنُ حبَّان في الذِروة السامقة من العلومِ المتعيِّنة للاجتهادِ ، فأوصلَه اجتهادُه إلى نتائج خالفَ في بعضها بعضَ علماء أهل الحديث في بلادِهِ ، فهاجوا ضدَّه وماجوا يحدُوهم

الحرصُ على التقليد ، ويدفعهم حسدٌ وتنافسٌ أكيد ، أوصلهم إلى أن شَهِدوا عليه بالزندقة والإلحاد ، واستصدروا من خليفة المسلمين أمراً بقتله على الردَّة ، وهو عالـمٌ نابهٌ ، ورعٌ لامع ولكنَّ تحاسُدَ العلماء هو الداء الدفين في القديم والجديد بين علماءِ هذه الأُمّةِ !

ـ كان ابنُ حبَّان عالماً متعدِّد المعارف ، عاقلاً ذكيّاً ، يوظِّف النصوص توظيفاً بارعاً ويفهمها فهماً أصوليّاً فريداً . وكان كريماً سخيّاً ، ولشيوخه وفيّاً ، كما كان زاهداً عابداً تقيّاً .

ولعلَّه من أوائل العلماء الذين عَمَروا المدارس على نفقاتهم ، وزوّدوها مؤلَّفاتهم وما لديهم من كتب ، وهيَّأوا الظروفَ المناسبة لطلاب العلم وخاصّةً مسألة الإنفاق عليهم ـ للإفادةِ منها وتوظيفِها .

ـ وكان لابن حبّان آراؤه التي توصّل إليها باجتهاده في مسائل : الإيمان ، والقرآن والصفات ، والفقه ، وسائر ضروب العلم .

ومن أجل بعض تلك المسائل التي خالفَ فيها الشائع والسائد ؛ اتُّهمه بعض الناس بتُهم باطلة أطلقها ضِدَّه خُصومُه ، منها ما يتَّصل بعقيدته ، ومنها ما يتَّصل بأخلاقه ومنها ما يتَّصل بعلومه ، وقد تتبَّعتها واحدةً واحدةً ، وأوضحتُ بالأدلة الواضحة أنَّ ابنَ حِبَّان فوق الشبُهات ، وأعلمُ وأتقى لله تعالى ممن رماه بتلك التُهَم ، وألصقَ بشخصه الفاضل الباطلَ والزور !

ولو نَدَبَ طالبُ علمٍ نفسَه ، واجتهد حتى يَعرفَ نُتَفاً عن أشخاص خصومه ؛ لَمَا رجعَ بطائل ، واسمُ ابن حِبَّان وأقواله منتشرة بالآلاف المؤلّفة في كتب العلم ، وخصوصاً كتب الرجال وكتب التخريج !

ـ إنَّ كلَّ ما وُجِّهَ إلى ابن حِبَّان من تهم عَقَديّة ، كالزَّندقة ، والفلسفة ، والقول باكتساب النبوة ، وغير ذلك ، كلّها تُهَمٌ باطلةٌ لا تقوم على أساس ، ومثلها ما اتُّهم به من سرقة الحديث ، وادّعاء شيوخٍ لم يرَهُم ، وتُهَم العُجب والغرور والكذب ، وتأييد القرامطة وكتابة كتاب في فضائلهم ، وإنكار الحدّ لله تعالى ، إلى غير ذلك مما عرضناه في الباب الثاني من هذه الرسالة ، وبيَّنّا بطلانه بما يشفي صدورَ المؤمنين .

وقد بيّنّا أنّ متعصبة سِجِسْتان قد استصدروا من الخليفة أمراً بقتله ، فأفتاهم ، لأنّ

علماءهم اجتمعوا على كفره وزندقته ، لإنكاره الحدّ لله تعالى؟!

ولعلّ الرَّجل ابن الثمانين من عمره ، قد ذُعِرَ من ورود نبأ موافقة الخليفة على قتله فمات خوفاً !

ولعلّ مِن تمام القصّة القول ، بأنّ هؤلاء الذين استصدروا أمراً من خليفة بغدادَ بقتله هم الذين أحرقوا كتبه ، ودفنوها ، حتى لا يُعرف عنها شيءٌ منذ ذلك العصر؟!

ـ إنّ الإمام ابن حِبَّان مِن كبار المصنّفين في خدمة السنة المطهرة ، روايةً ودرايةً ، ونشراً للعلم . وقد أتيتُ على ذكره وتفصيل القول فيه ـ ما وسعتني المعلومات ـ في باب كامل من هذا الكتاب ؛ هو الباب الثالث .

ـ لقد صنَّف ابنُ حِبَّان مصنَّفاتٍ وَصَفَها الواقفون عليها بالتميُّز والإبداع في الأصول ، والفقه ، والرجال ، والحديث ، والعلل ، والتربية ، والآداب ، والسلوك .

وما حُفظ من مصنَّفاته : «الأنواع والتقاسيم» و«الثقات» و«المجروحين» و«مشاهير علماء الأمصار» و«روضة العقلاء» كافٍ في الدلالة على رِفْعة قَدْره ، وعظيم منزلته في العلم والعمل .

ثالثاً : النتائجُ التي تخصُّ كتابَ الأنواعِ والتقاسيم :

ـ أسفرَتْ هذه الدراسةُ عن منزلةٍ عالية لكتابه «الأنواع والتقاسيم» أوضحتُ فيها أنَّه ليس دون «الصحيحين» في شيء ، ويتميَّز عليهما وعلى سائر كتب الحديث النبويِّ بذلك الترتيب الفريد الذي بناه على قواعدَ أصوليَّةٍ : من الأوامر والنواهي والإباحات والأخبار ، وأفعال النبيّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم .

ذلك الترتيب الذي استثقلوه لمخالفته المألوف ، فرتَّبوه على أبواب الفقه ، فأضاعوا سرَّ تميُّزه ، وكان يكفيهم عِدَّة أثبات في ورقاتٍ معدودةٍ لتقريبه !

وعلماء الحديث القُدامى والمعاصرون يؤخّرون رتبة صحيح ابن حبّان عن رتبة صحيحي البخاري ومسلم ، بسبب كثرة الحديث الحسن فيه !

وفي هذا الكلام نظرٌ ظاهرٌ عندي ؛ لأنَّ صحيحَ ابن حبَّان خرّجه بعضُ علماء

عصرنا هذا ، وحكموا على أحاديثه ، بينما لم يجرؤ أحدٌ من العلماء على تخريج أحاديث الصحيحين بدعوى الإجماع على صحّتها ، ودعوى تلقّي الأمة لها بالقَبول ، وغير ذلك من الدعاوي العريضة .

وحينَ يصدرُ صحيح الإمام البخاري ، وصحيح الإمام مسلم مخرّجَين مدروسَين بتحقيقنا ؛ فسيعلم هؤلاء القوم أنَّ هذا التهويل والادّعاء في غير موضعه .

وأنا لا أتعصَّبُ لابن حبَّان ـ شخصاً ولا منهجاً ولا علوماً ـ فذلك شأن جَهَلة المقلّدين وقد تعقّبتُ ابنَ حبّان في مئات الرجال ، وعشرات الأحاديث ، وعددٍ من الأفكار .

وهذا شأن الرجال الأفذاذ أمثاله ؛ يُصيبون كثيراً ، ويخطؤون قليلاً ، وقد يكون ما زعَمْناه خطأً صدرَ عنهم ، هو أولى أن يُعدّ في أخطائنا عند التحقيق !

ـ لقد وازنتُ موازنةً عَجْلى بين صحيح ابن حبَّان وصحيح شيخه ابن خزيمة ، وفنّدتُ الدعوى القائلة بأن جُلَّ اعتماد ابن حبَّان على كتاب شيخه .

ـ إنّ الرِّجال الذين خرّج عنهم ابن حِبَّان في صحيحه ، قد انتقاهم انتقاء ، سواء كانوا من شيوخه ، أم من الطبقات الأعلى ، وما من جنس من أجناس الرواة خرّج عنه ابن حِبَّان في صحيحه ، إلاَّ وقد خرّج الشيخان عن مثله ، بل إنّه أعرض عن إخراج حديث كثير من الرواة الذين خرّج لهم صاحبا الصَّحيحين . وجرح أكثر من مائتين منهم في كتابه (الضُّعفاء) وقد ذكرتهم جميعاً في ملحق الرواة الذين تكلّم عليهم ابنُ حِبّانَ بجرح أو تعديل ، وأعددتُ ثبتاً خاصّاً في نهاية الكتاب يقرّب مواضعَ تراجمهم في الملحق .

فمصطلح (مقبول) مثلاً من مصطلحات الحافظ في التقريب ، وقد أخرجَ البخاريُّ ومسلمٌ عن (١٢٠) مئة وعشرين راوياً من رواةِ هذا المصطلح .

ـ اتّفقَ الشيخان على التخريجِ لتسعةِ رواةٍ منهم (١ ـ ٩) .

ـ وانفردَ البخاريّ بالتخريج عن خمسة وعشرين راوياً (١٠ ـ ٣٤) .

ـ وعلّقَ عن أربعة عشر راوياً (٣٥ ـ ٤٧) و(١٠٠) .

ـ وانفردَ مسلمٌ بالتخريج عن ثلاثة وثمانين راوياً ، علّق البخاريّ عن واحد منهم (١٠٠)[١] .

بينما أخرج ابن حِبَّان عن تسعة وأربعين ومائة راوٍ من رواة هذا المصطلح .

وخرّج صاحبا الصَّحيحين عن ثلاثة عشر راوياً مجهولاً ، ومستوراً ، ومجهول الحال .

ـ اتفقَ الشيخان على التخريج لأربعة رواة منهم (١ ـ ٤) .

ـ وانفردَ البخاريّ بالتخريج عن سبعة رواة (٥ ـ ١١) بعضهم خرّج له تعليقاً .

ـ وانفردَ مسلمٌ بالتخريج عن أربعة عشر راوياً (١٢ ـ ٢٥)[٢] .

وأخرج ابن حِبَّان عن سبعة عشر راوياً من هذا المصطلح .

والضُّعفاء الذين خرّج عنهم ابن حِبَّان من مصطلح (ضعيف) أقلُّ عدداً من الرواة الذين خرَّج عنهم مسلم من رواة هذا المصطلح في الشّواهد والمتابعات .

والمقارنة بين صحيح ابن حِبَّان والصَّحيحين ، قد أتيتُ على كثير منها فيما تقدم بيدَ أنّ المقارنة الصَّحيحة ، تحتاج إلى رسالة علمية مستقلّة ، لدحض الشُّبَه التي تُشَكِّكُ في قيمة صحيحه الحديثية والفقهية .

ـ أجريتُ إحصاءً تقريبيّاً على الأحكام التي أطلقَها محقِّقو كتاب «الإحسان» في مكتبة الرسالة ، فكانت أعدادها على النحو الآتي :

ـ الأحاديث الحِسان : (٦٦١) حديثاً .

ـ الأحاديث القويَّة : (٢١٨) حديثاً .

ـ الأحاديث الجِياد : (٢٨) حديثاً .

ـ الأحاديث التي قالوا : رجالها ثقات مع بعض القيود : (٥) أحاديث .

ـ الأحاديث الضعيفة : (١٣٩) حديثاً .

ـ وما تبقَّى هو الأحاديث التي حكموا لها بالصحَّة من مجموع أحاديث «صحيح

---

(١) كتابي (مصطلح مقبول ـ مفهومه وتطبيقاته في الصحيحين) تحت الإعداد ، يسّر الله إتمامه .

(٢) انظر كتابي (الوحدان من رواة الصحيحين) تحت الطبع .

ابن حبان» البالغ عددها (٧٤٩١) حديثاً .

وعليه ؛ فتكون نسبة الأحاديث الضعيفة في «صحيح ابن حِبَّان» أقلّ من (٢٪) حسب تخريجات الشيخ شعيب الأرناؤوط .

ومثل هذه النسبة من الأحاديث الضعيفة موجودة في كُلٍّ من «الصحيحين» أيضاً .

ومن هنا يتبيَّن الخطأُ الفاحشُ مِمّن جَعَلَ رتبة «صحيح ابن حِبَّان» بعد كتاب «السنن» لابن ماجه القزويني ، الذي تبلغ نسبة الأحاديث الضعيفة فيه (٢٢٪) .

فالحقّ أنَّ «صحيح ابن حِبَّان» مُضارعٌ لـ «الصحيحين» من حيث الصحَّة ، ويتميَّز عليهما بجودة السياق ، وعُمق التراجِم المعلَّلة ، والترتيب الأصوليّ الفريد .

ومِن نتائج هذا البحث أن شيوخ ابن حِبَّان الذين روى عنهم في صحيحه ، أو في أيٍّ من كتبه احتجاجاً بهم ، فهم ثقات يحتجّ بأخبارهم ؛ لأنّ ابن حِبَّان شديد في توثيق معاصريه . وقد تقدم ذلك في موضعه .

إنّ الرِّجال الذين خرّج عنهم ابن حِبَّان في صحيحه ، قد انتقاهم انتقاء ، سواء كانوا من شيوخه ، أم من الطبقات الأخرى ، وما من جنس من أجناس الرواة خرّج عنه ابن حِبَّان في صحيحه ، إلاَّ وقد خرّج الشيخان عن مثله ، بل إنّه أعرض عن إخراج حديث كثير من الرواة الذين خرّج لهم صاحبا الصَّحيحين ، وجرح أكثر من ثمانين منهم في كتابه (الضُّعفاء) وقد ذكرتهم جميعاً في الملحق الخامس .

رحمَ اللهُ تعالى إمامَنا ابنَ حِبَّان ، ورحمَ اللهُ البخاريَّ ومسلماً وابن خزيمةَ ، فقد قَدَّموا لنا أحسن الكتب المصنَّفة في حديث رسول الله صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم : أكثرها صِحّةً وصواباً ، وأقلّها ضَعْفاً وعِلَلاً .

رابعاً : النتائجُ التي تخصُّ منهجَهُ في نقدِ الرجالِ :

حين يُعجَبُ البعضُ بترجمةِ ابنِ حِبّانَ رجلاً ـ ممن يحتجّون بهم ـ في ثقاته ، يردّون كثيراً من أقوال أهل العلم ، ويعتمدونَ على ترجمةِ ابن حِبّان للرجل في ثقاته !

وحين يكون الحديث عليهم ، يزدرون ابن حِبَّان وثقاته ، وقد لا يعدّونه ممن يفهم في هذا العلم الشريف !

وكأنه قد كُتبَ على ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ أن يكون شمعةً تحترق ؛ مرة إنارة ، ومرة ناراً ! وقُلْ مثلَ ذلك عن ترجمته رجلاً مِمّن يهوَوْنَ في المجروحين ، وخاصّةً إذا كان ممن اختلف فيه النُّقّاد ، أو كان مِن رجال الشيخين ، أو أحدهما .

ـ وفيما يتعلّق بمنهجه النقدي ، فقد كانَ ابنُ حِبَّان لا يجيز الرواية عن الضُّعفاء ، إلاَّ مع بيان ضَعْفهم ، ولا يجيز سياق رواياتهم ، إلاَّ للتعليم ، وبيان حالها لأهل الاختصاص كما كان لا يجيز الاحتجاج بالأحاديث الضَّعيفة في الترغيب والترهيب والمواعظ والرقائق ، فضلاً عن الأحكام والعقائد ؛ لأنّ فيما صحَّ عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم غُنيةً عن الاحتجاج في دين الله بما لا يصحّ ـ على حدّ تعبيره ـ .

ـ وقد كان ابنُ حِبَّان وَرِعاً في النقد ، لا يجيز إطلاق الجَرح على مسلمٍ إلاَّ ببيِّنة توجب الجَرح ، ولهذا لم يَعُدَّ المجهولُ مجروحاً ، وذكرَه في الثِّقات ، وسيأتي .

إضافةً إلى أنه لا يجيز إطلاق الجرح إلاَّ مع بيان سببه ، وكتابه (المجروحين) تطبيق عملي على ذلك . وكان لا يرى داعياً لذكر أسباب التوثيق ، لأنها أكثر من أن تحصى وكتابه الثِّقات لُحْمَتُه وسَداه أدلة على ذلك .

ومن آثار هذا المنهج عند ابن حِبَّان ؛ رأيناه يصرّح بأنه جَبُنَ عن إطلاق الجرح على هذا الراوي أو ذاك ، أو علّق أمره على الاستخارة ، أو توقف في الحكم عليه ، وأحالنا على كتابه (الفصل بين النقلة) الذي خَصّه للرواة المختلف في توثيقهم وتضعيفهم بين النُّقّاد .

ـ يرى ابنُ حِبَّان أن الرواة على ثلاث طبقات : طبقة الثِّقات ، وطبقة المقبولين ، وطبقة المجروحين ، وهؤلاء مذكورون في كتابه (الضُّعفاء) .

ـ أمّا الثِّقات فهم الذين يَحتجّ بهم ، ويعتمد مروياتهم ، إلاَّ إذا أخطأوا ، فيُجتنب ما عُلم أنهم أخطأوا فيه ، ويُحتجّ بمروياتهم الأخرى التي لم يخطؤوا فيها .

وأمّا الرواة المقبولون : فهم الرواة الذين ذَكَرَهم في كتاب الثِّقات ـ سوى الطبقة الأولى ـ وكان تلميذ الواحد منهم وشيخه ثقتين ، ولم يأت بمتن منكر ، فهذا يطلق عليه ابن حِبَّان لفظَ (مقبول الرواية) ويذكره في الثِّقات ، حتى لو لم يكن له راوٍ إلاَّ تلميذه

هذا ، ولم يرو هو إلاَّ عن شيخه ، أو حتى لو لم يعرف إلاَّ في هذا الحديث الواحد؟!

ـ وأما المجروحون جَرْحاً بيّناً في عدالتِهم أو ضبطهم ؛ فهو لا يَحتجّ بهم ، ولا يجيز الاحتجاجَ بهم .

وهذا النوع من الثِّقات إنَّما يعتبر بهم ابن حِبَّان ، إذا لم ينفرد الراوي منهم بمتن لا يعرف إلاَّ من روايته ، أو كان يخالف فيه الثِّقات ، أو أحكام الإسلام المقررة . وهذا النوع من الثِّقات هو الذي شنّع الحفاظ على ابن حِبَّان توثيقه ، ورمَوْه بتوثيق المجاهيل ، وما هو بموثِّقٍ للمجاهيل ، وإنَّما مفهوم الثقة عنده واسع ينقسم إلى طبقات متعددة ، يقع رواة دائرة الاعتبار في مراتبها الأخيرة ، وأكثر الحفاظ المتقدّمين على مثل رأي ابن حِبَّان ولكنّهم لم يصرّحوا بذلك ، كما بينته عند شرحي لمصطلح (ثقة) .

ومِن رواة مرتبة الاعتبار أيضاً كثيرٌ مِن الضُّعفاء الذين رُموا بسوء الحفظ ، والغفلة والوهمَ ، وغيرها من الألفاظ الكثيرة التي درستُها في الفصل الثاني من الباب الثامن ، وقد ذكر عدداً كبيراً من هؤلاء في كتاب المجروحين ، وفصّلهم على أجناس أربعة :

١ ـ فمنهم مَن يُحتجّ به إذا وافق الثِّقات .

٢ ـ ومنهم مَن يُعتبر به إذا لم يخالف الثِّقات .

٣ ـ ومنهم مَن لا يُحتجّ به إذا انفرد .

٤ ـ ومنهم مَن توقّفَ في أحوالهم ، أو عَلّقَ أمرَهم على الاستخارة .

رَحِمَ اللهُ ابنَ حِبّانَ وجميعَ علماء الإسلام ، وشملَنا معهم بعميم رحمته ، وغَفَرَ لنا إنَّه هو الغفور الرحيم . . .

بفضل الله تعالى وتوفيقه ، نجزَتْ خاتمة هذا الكتاب عند الانتهاء من تأليفه في الفاتح من رجب الفرد (١٤٠٦هـ) وأتممنا مراجعته وإعطاءه صورتَه الماثلةَ في عشيّة يوم الاثنين الخامس والعشرين من جمادى الأولى (١٤٢٨هـ) الموافق (٢٠٠٧/٦/١١م) فبين الفراغ من تأليفه ، والفراغ من تهيئته للطباعة اثنان وعشرون عاماً ! وكم من الدراسات القيّمة التي لم يتسنَّ لمؤلفيها إعادةُ النظر فيها وطباعتها كما ترى؟!

وقد كان معي في طباعة هذا الكتاب ومقابلته وتصويبه ، وإخراجه على هذه الصورة الماثلة :

- الأستاذ الدكتور الشاعر السيد عبدالحقّ بن حُمّادي الهوّاس الحُسَيني الباقري .
- والمهندس السيِّد عبّاس بن نعمان الخطيب .
- والأستاذ عبدالله بن عطا عمر .
- والأستاذ أحمد بن محمد المصري .
- والأستاذ خلدون بن خالد المُفلح .
- والأستاذ وائل بن علي البتيري ، طابعُ هذا الكتابِ ، ومُخرجُهُ الفنّيّ ، ومُراجعُهُ .
- والأستاذ حذيفة بن شريف الخطيب .
- والأستاذ مجد الدين بن جمال الريناوي .

جزى اللهُ جميعَ مَن أسهمَ في إنجاز هذا العمل العلميِّ المبارك - إن شاء اللهُ تعالى - خيرَ الجزاء ، وجعلَني وإيَّاهم - دائماً - عوناً على الخير والبرِّ والتقوى .

كتبَهُ الفقير إلى الله العزيز الغني القويّ :

أبو محمود محمد فيصل (عداب) بن السيِّد محمود بن السيِّد إبراهيم بن الشيخ محمد «الحَمْش» بن الشيخ خالد العتّال «شيخ الهَبْطَة» ، بن الشيخ خَضِر آل كنعان الحُسَيْني الرَضَوي سُلالةً ، النعيمي قبيلةً ، الحمويّ .

غفرَ اللهُ له ولآبائه وأزواجه وذريَّته ، وشيوخه وتلامذته ، وسائر عباد الله المؤمنين .

هذا . . وصلَّى اللهُ على نبيِّنا وحبيبنا سيدنا محمد بن عبدالله بن عبدالمطّلب الهاشمي ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

ثبت الآيات القرآنية[1]

---

(١) آثرنا أن نجعل أثبات الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والآثار في ختام المجلد الثالث لصلة هذه النصوص الكريمة بالمجلدات الثلاثة الأُوَل . ولا صلة للملاحق بها .

ثبت أطراف الأحاديث النبوية

ثبت الآثـــار

ثَبَتُ مباحث المجلد الثالث

الباب الرابع
الضبط بين ابن حبان والمحدّثين

الباب الخامس
ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن حبان (حصر ودراسة)

تمت فهرست المجلد الثالث بفضل الله وحُسن توفيقه

والحمد لله رب العالمين

الإمام محمّد بن حبّان

ومنهجه في الجرح والتعديل

دراسة تطبيقية في نقد الرجال

تأليف الدكتور

عداب بن محمود الحمش

المجلد الرابع

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ملاحق الكتاب

- ملحق شيوخ ابن حبّان في مصنّفاته
- ملحق البلدان التي رحلَ ابنُ حبّان إليها في طلب العلم
- ملحق الرواة الذين تكلّم عليهم ابنُ حِبّان بجرح أو تعديل:

  أ ـ ملحق رواة مرتبة الاحتجاج

  ب ـ ملحق رواة مرتبة الاعتبار

مُلحق شيوخ الإمام ابن حِبّانَ في مصنفاته

تمهيد :

إن معجم شيوخ ابن حِبّانَ ، عمل علميّ ، يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين ، فهناك عددٌ من الشيوخ لم أستطع حتى الآن معرفتَهم والجزمَ بأسمائهم ؛ لأن تلك الحقبة من الزمن يكتنفها قَدْرٌ غيرُ يسيرٍ من الغموض ، ولعلَّ ضياعَ تواريخ نيسابور وبخارى وسَمَرقَند وسجستان وغيرها من تواريخ بلدان المشرق ، ذو أثرٍ كبيرٍ في عدم عثورنا على تراجمِ كثيرةٍ من طبقة ابن حِبّانَ وشيوخه وتلامذته ، وربما كان للصراع الطائفيّ بين أهل السُنّة ، والشيعة ، والقرامطة ، والخوارج ، والفتن المذهبية التي كانت تنشبُ بين الفينةِ والأخرى في صفوف أهل السُنّةِ أنفُسِهم . . ربما كان لذلك كُلِّه أثرٌ كبيرٌ أيضاً .

وقد عانيتُ في إعداد هذا الملحق من البحثِ والتنقيب عن هؤلاء الشيوخ في بطون مئات كتب التراجمِ والتاريخ ، ما يعرفه الباحثون الجادّون . وحين كنتُ أتحقّقُ من معرفة ترجمة شيخ ؛ أعدّ نفسي عثرتُ على كنزٍ ثمين .

وإنني أعدّ كلَّ ما بذلتُه من عناء في إعداد هذا المعجم ؛ هو الخطوةَ الأولى في إخراج معجم شيوخ ابن حِبّانَ ، على نحو معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي ، ومعجم شيوخ ابن جُميع الصيداوي وأضرابهما ، إن شاء الله تعالى .

وقد بقي في جَعْبتي عددٌ يسيرٌ من الشيوخ ، لم أستطع معرفتَهم بَعدُ ، ولا ضبطَ أسمائهم ، وعسى أن أتعرفَ إليهم في المستقبل ، فأُلْحِقَ كُلَّ شيخٍ في موضعه من طبعات الكتاب التالية ، إن شاء اللهُ تعالى ذلك .

وقد حرصتُ في هذا الملحق أن أميّز من خرّج عنه ابن حِبّانَ في الصحيح فذكرتُ أرقامَ جميع أحاديثه إن كان من المُقِلّين[1] وذكرتُ أرقامَ ثلاثةِ أحاديثَ له في

(١) مصطلح القلّة والكثرة غير منضبط ، وقصدي أنّ من كان له أربعة أحاديث ذكرتُ أرقامها جميعاً ، مفيداً من الثبت الذي أشرت إليه .

الصحيح إنْ كان من المُكْثِرين ؛ مختاراً أوّلَها وأوسطَها وآخرَها ، مشيراً إلى أن له أحاديثَ أُخَر ، هكذا ـ مثلاً ـ : (٨٤ ، ١٩٠٤ ، ٢٥١٥) مُحيلاً القارئَ على ثَبَت شيوخ ابن حِبّانَ الذي صنعَتْه مؤسسةُ الرسالة للطبعة الثالثة التي أشرفَ على تحقيقها فضيلةُ المحقِّق الشيخ شعيب الأرناؤوط أمدَّ اللهُ في عمره ، ونفعَ به المسلمين ، وأمتعَ ببقائه أحبابَهُ[١] .

ومن الضروريّ هنا التذكيرُ بأنّ طبقة شيوخ ابن حِبّانَ ؛ لا تدخلُ ضمن شرطِه في الثقات ، فهو لم يترجم من شيوخه فيه ؛ إلا ما يقارب عشرة شيوخ ، فأنا حين أذكر في مصادر ترجمته : الثقات والمجروحين وتهذيب الكمال ، فيجب أن يستحضر القارئُ الكريم أنّ جميع هؤلاء الشيوخ ليسوا مترجَمين في هذه الكتب ، إلا أفراداً قليلين ترجمَهُم ابنُ حِبّانَ في المجروحين ، لا يصلون إلى عشرةِ شيوخٍ جزماً ، وإنما أعني أنّ هؤلاء الشيوخَ مذكورون في تراجِم شيوخهم ، ممن ترجَمَ لهم ابنُ حِبّانَ في الثقات ، والمزّيّ في تهذيب الكمال .

وقد ذهبَ أخي الفاضل الدكتور يحيى بنُ عبد الله الشهريّ إلى أنه استدرك عليّ من شيوخ ابن حِبّانَ ستّة عشر شيخاً ، فقال : (وقد جمعَ عداب الحمش في كتابه : «ابن حِبّانَ ومنهجه في الجرح والتعديل» ما يزيد على (٤٨٥) نفساً ـ يريد من شيوخ ابن حِبّانَ ـ فشيوخه في الصحيح ؛ هم أهل الطبقة الخامسة من الزوائد ، وزدتُ عليه ـ على الحمش ـ من غير الصحيح :

[١] أحمد بن محمّد بن سعد العراقي .

[٢] وأحمد بن محمد بن سعيد التُّستَريّ .

---

(١) ثبت شيوخ ابن حِبّانَ في المجلّد الثامن عشر من طبعة الإحسان الثالثة هذه ، وهو مرتب على حروف الهجاء ، فاكتفيت بالإحالة على رقم الصفحة فيه فقط . وزيادة في الفائدة ؛ فقد أحلت في شيوخ ابن حِبّانَ في الصحيح إلى كتاب زوائد رجال صحيح ابن حِبّانَ على الكتب الستّة للأخ الفاضل الدكتور يحيى بن عبدالله الشهري ، واصطلحت عليه بـ (زوائد الشهري) معترفاً بأنني أفدت منه فوائد كثيرة .

[٣] وأحمد بن محمد بن الفضل السجستانيّ .

[٤] وجعفر بن أحمد بن عاصم .

[٥] والخَضِر بن داود .

[٦] وسالم بن معاذ = انظر سلم .

[٧] وعبد الله بن أبي خليفة .

[٨] وعليّ بن الحسن بن سعيد .

[٩] وعمر بن الحسن بن سفيان .

[١٠] والمأمون بن أحمد .

[١١] ومحمد بن الحسين السّعدي .

[١٢] ومحمد بن عليّ الجوزيّ .

[١٣] ومحمد بن يحيى بن يحيى .

[١٤] ومحمد بن يعقوب الأهوازيّ .

[١٥] ومروان بن عيسى بن السكين .

[١٦] وابن محمد بن الهيثم بن كعب الذرّاع الواسطيّ(١) .

أقول : من الطبيعيّ جداً أن يضيف المتأخّر على المتقدّم ، وأن يستدرك عليه ، فطبيعة العلم البشريّ القاصر تراكميّ ، والحمد لله الذي أعانني فأصبت في أكثر تراجم هذا الملحق في نظره ، وفاتني من غير الصحيح بضعةَ عشرَ شيخاً ، في زمنٍ كَتبتُ فيه معظمَ هذا الكتاب وأنا طريحُ الفراش ، قليلُ الصلة بالعالم الخارجيّ ، وكان كثيرٌ من المصادر مخطوطاً لم يُطبع بَعْدُ ، ناهيك عن بُعدنا عن الأجهزة المتطوّرة ، التي تُقرّب اليوم علينا مسافاتِ الجمع والتقميش !

ولو تأمّلَ أخي الدكتور الشهريّ كلمتي المتقدمة : «وقد بقي في جعبتي عددٌ من

(١) زوائد رجال صحيح ابن حِبّانَ على الكتب السنّة (١ : ١٨-١٩) .

الشيوخ لم أستطع معرفتَهُم بَعدُ ، ولا ضَبْطَ أسمائهم ، وعسى أن أتعرّفَ إليهم في المستقبل ، فأُلحقَ كُلَّ شيخ في موضعه من طبعات الكتاب التالية ، إن شاء الله تعالى ذلك» لتريَّثَ في دعواه !

وسأقومُ ببيان المواضعِ التي أصابَ فيها أخي الشهري ، والمواضعَ التي لم يحالِفْهُ فيها الصوابُ ، شاكراً له عنايته واهتمامه ، والخطبُ يسيرٌ على أيّ حال !

معجم الشيوخ

(١) آدم بن موسى ، أبو علي الخُوَاريُّ (خُوار الرَيِّ)[١] .

روى عن ثلاثة شيوخ ، وروى عنه : العقيلي ، وأبو أحمد محمد بن الغطريف الرباطي ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثاً واحداً (٥٩٣٤) وهو أحد الرواة لكتابَي البخاري : الضعفاء الكبير والضعفاء الصغير[٢] .

(٢) أبّاءُ بنُ جعفرٍ النّجيرَميّ .

قالَ ابنُ حِبّانَ : ذهبتُ إليهِ في بَيتهِ للاختِبارِ . . . فرأيتُه قد وضعَ على أبي حَنيفةَ أكثرَ مِن ثلاثمائةِ حَديثٍ لم يُحَدّثْ بها أبو حَنيفةَ قطّ[٣] .

(٣) إبراهيم بن أحمد بن محمد بن الحارث الكِلابيُّ .

وقد وقعَ في المجروحين والثقات بِاسمِ أحمد ، وفي تهذيب الكمال وقعَ إبراهيم بن أحمد ، وأشار إلى أنه قرين النسائي ، وهو شيخ ابن عديّ في الكامل ، وسماه إبراهيمَ ابن أحمد ، وابن عدي قرينُ ابنِ حِبّانَ ، وليس في طبقة شيوخهما من اسمه أحمد بن محمد بن الحارث ![٤] .

(٤) إبراهيم بن إسحاق بن يوسف ، أبو إسحاق النَّيْسابوريّ الأنماطي الزاهد (نيسابور) .

روى عن اثنين وعشرين شيخاً ، وروى عنه أحد عشر راوياً ، منهم : أبو بكر محمد

---

(١) الثقات (٨ : ١٠١) والمجروحين (٣ : ٦١) وانظر معجم شيوخ الإسماعيلي (٢١١) وسماه آدم ابن علي الخواري ، فلعل كنيةَ الرجل أبو علي ، فاشتبهت الكنية باسم الأب على المحقق ، وسماه السمعاني (٥ : ٢١٦) آدم بن محمد بن آدم الخواري . وانظر تاريخ جُرجان (ص : ٥٢٣) وثبت الإحسان (٤٣) وزوائد الشهري (١ : ٢٠٣) .

(٢) انظر زوائد الشهري (١ : ٢٠٣ - ٢٠٥) .

(٣) المجروحين (١ : ١٨٤) والموضوعات (٢ : ١٠١) واللِّسان (١ : ٢٧) والميزان (١ : ١٧) والمشتبه (١ : ١٠) .

(٤) الثقات (٩ : ٢٣) والمجروحين (١ : ٢٩٦) والكامل (٣ : ٢٦١) والمنتظم (٦ : ٢٧٢) وتهذيب الكمال (٥ : ٢٨٢) و (٢٦ : ٥٦٥) .

ابن عبدالله الوراق ، وأبو عبدالله محمد بن يعقوب ابن الأخرم الحافظ ، وابن حِبّانَ وأخرجَ من طريقه في الصحيح أحد عشر حديثاً ، منها : (٨٤ ، ٩٧٧ ، ١٧٤٢) ووصفَهُ الذهبيُّ بالإمام الحافظ المحقق ، صاحب التفسير الكبير[١] .

(٥) إبراهيم بن جعفر بن الوليد .

روى عن جَمْع ، وروى عنه جمعٌ ، ولم أقف فيه على جرح[٢] .

(٦) إبراهيم بنُ خُزَيم بنِ قُمَير بن خاقان ، أبو إسحاق الشاشي المَرْوَزيّ (خَرْشَكْت) .

قال الذهبي في تاريخ الإسلام : «راوية عَبْد بن حُمَيد ، شيخ مستور مقبول ، روى عن عَبدٍ تفسيره ومسنده الكبير ، وحدّثَ بخراسان . روى عنه أبو حاتم بن حِبّانَ ، وأبو محمد ابن حمويه السرخسي وغيرهما ، ولم يبلُغْني تاريخُ وفاته رحمه الله ، وقد سمع منه ابنُ حَمَوَيْهِ بالشاش في سنة ثماني عشرة وثلاثمائة في شعبان ، وقال : كان أصلُ أجداده من مَرْو ، وأن سماعه من عَبْدٍ في سنة تسع وأربعين ومائتين»[٣] .

(٧) إبراهيم بن سعيد القُشَيْريّ[٤] .

روى عن أحمدَ بن علي بن سلمانَ المروزيِّ .

(٨) إبراهيم بن عبد الواحد بن إبراهيم العَنْسي (دمشق)[٥] .

روى عن مضرِ بن محمّدٍ الأسديِّ .

---

(١) الثقات (٨ : ١٩٧) و(٩ : ١٠٢) والمجروحين (٢ : ١٣٩) والروضة (١٩١ ، ٢٣٦) والنبلاء (١٤ : ١٩٣) والتذكرة (٧٠١) وانظر ثبت الإحسان (٤٩) وزوائد الشهري (١ : ٢١٠) .

(٢) الثقات (٨ : ٥٨ ، ٢٥٤) وشعب الإيمان (٤ : ١٥٨) ودمشق (٥٣ : ١٦٣) وتهذيب الكمال (٩ : ٣٨٣) .

(٣) الثقات (٤ : ٢٢ ، ٢٣٩) و(٥ : ٥٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥) و(٦ : ٤١٣) و(٧ : ٧٤٥) ومواضع ، وتهذيب الكمال (١٤ : ٤٣٠) والنبلاء (١٤ : ٤٨٧) وتاريخ الإسلام (١ : ٤٢١) .

(٤) المجروحين (١ : ١٦٣) و (٢ : ٣١١) ولعلّه في شيوخ الإسماعيلي (١٨٤) وفي بغداد (٦ : ٩٦) .

(٥) المجروحين (١ : ٧٧ ، ١٢٤ ، ٢٠١) وتهذيب الكمال (١٢ : ٥٢٦) و(٣٠ : ٣٩٠) وتهذيب التهذيب (١١ : ٨٨) وتهذيب تاريخ دمشق (٢ : ٢٣١) .

(٩) إبراهيم بن عبد الواحد البغدادي البَلَدِيُّ ، أحد الضعفاء (بغداد) .

قال الذهبيّ : لا أدري من ذا ، أتى بحكايةٍ منكرة ، أخاف أن تكون مِن وَضْعِه[١] .

(١٠) إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أبو إسحاق العُمَرِيُّ المَوْصِلِيّ (المَوْصِل) .

روى عن أربعة شيوخ ، وروى عنه تسعةُ رواة ، منهم عدد من الحُفّاظ : الطبراني ويحيى بن محمد بن صاعد ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح سبعةَ أحاديث ، منها : (٦ ، ٢٣٦٣ ، ٥٠٨٥) قال الدارقطني : ثقة موصلي ، وقال الخطيب : كان ثقة[٢] .

(١١) إبراهيم بن علي الظفري .

روى عن الحسينِ بن عبدِ الله[٣] .

(١٢) إبراهيم بن علي الفَزَاري (سارية) .

روى عن شيخين : عمرو بن علي الفلاس ، ومحمد بن أبي خالد الصومعي الطبري . وروى عنه ابن حِبّانَ وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثاً واحداً (١٨٦٥)[٤] .

(١٣) إبراهيم بن أبي أميّة محمد بن إبراهيم بن مسلم بن سالم الخُزاعي الطَّرَسُوسي (طَرَسوس) .

روى عن ستة شيوخ ، وروى عنه ابن حِبّانَ ، وأخرجَ له في الصحيح أربعةَ عَشرَ

---

(١) المجروحين (١ : ٨٥) و (٢ : ٣٠٣) وتهذيب الكمال (٣٠ : ٥٤٣) والميزان (١ : ١٦٩) واللسان (١ : ٧٩) والكشف الحثيث (ص : ٣٩١) .

(٢) الثقات (٨ : ١٥٥) و(٩ : ١٨٣) والمجروحين (١ : ١٠٧) وشيوخ الإسماعيلي (١٧٨) والنبلاء (١٤ : ٢٢٩) وبغداد (٦ : ١٣٢) وانظر ثبت الإحسان (٤٩) وزوائد الشهري (١ : ٢٥٢) .

(٣) الروضة (١١٣ : ١٩١) ولم أقف له على ترجمة مفردة .

(٤) الثقات (٩ : ١٤١) وله ذكر في ترجمة شيخه محمد بن أبي خالد الصومعي عند المزي (٢٥ : ١٧٥) وانظر ثبت الإحسان (٥٠) وقد وقع خطأ مطبعيّ فيه وفي الصحيح ، حيث نُسب (هزارياً !) وزوائد الشهري (١ : ٢٥٥) .

حديثاً ، منها : (٥٥١ ، ٤٠٦٤ ، ٧٢٨٨) . ووصفَهُ بقوله : شيخ عابد فاضل[١] .

(١٤) إبراهيم بن محمد بن عبّاد الغزّال السلميّ البصري (البصرة) .

روى عن أحد عشر شيخاً ، وروى عنه : الرامهرمزيّ ، والطبراني ، وابن عدي ، وابن حبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثين : (١٣٢٢ ، ٥٢٥١) ووصفَهُ الطبرانيُّ بالمعدَّل[٢] .

(١٥) إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز .

يترجَّحُ عندي أنه الذي قبله ؛ لاتفاق الشيخ والبلد ، ولأنّ من المعروف مناداة عبد الله وعبد العزيز بعبّاد ، وقد جهدت فلم أستطع الجزمَ بشيء ! (البصرة)[٣] .

(١٦) إبراهيم بن محمد بن يعقوب التيميّ ، أبو إسحاق الهَمَذاني الحافظ ، لقبه (مَمُوس) (هَمَذان) .

روى عن جمع ، وروى عنه جمعٌ ، وترجمه الذهبيُّ في التذكرة ، وقال : حافظ همذان[٤] .

(١٧) إبراهيم بن محمد بن يوسف السكَّري المَرْوَزيّ .

روى عن الخضر بن حيّان ، ومحمد بن يزيدَ ، ومحمد بن عبد الوهاب الفراء[٥] .

---

(١) الثقات (٩ : ١٣٧) والمجروحين (٢ : ٩١) وذكره في الأنساب (٩ : ٦٥) في ترجمة أبيه وابنه ، وذكره المزي (٢٤ : ٣٢٧) في ترجمة والده محمد بن إبراهيم ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٤٩) وزوائد الشهري (١ : ٢٦٠) .

(٢) الثقات (٨ : ٢٥ ، ٣٣ ، ١٤٥ ، ١٨٩) والمجروحين (٣ : ١٤) وتهذيب الكمال (٩ : ٤٣٣) وانظر ثبت الإحسان (٥٠) وزوائد الشهري (١ : ٢٦١) .

(٣) المجروحين (٣ : ١٤) وانظر زوائد الشهري (١ : ٢٦١) حاشية (٦) .

(٤) الثقات (٨ : ٨٦) والمجروحين (١ : ٢٦٨) و (٣ : ١٢٨) والروضة (١١٣ ، ٢٣٨) ودمشق (٧ : ٢١٥ ـ ٢١٦) والتذكرة (٣ : ٨٣٨) والنبلاء (١٥ : ٣٨٩) .

(٥) المجروحين (٣ : ١٥) وتهذيب الكمال (١٨ : ٢١١) و(٢٠ : ٤٢١) وشعب الإيمان (١ : ٤٦٠) .

(١٨) إبراهيم بن محمد الدستوائي (واسط ، تُستَر) .

وهو شيخ ابن عديّ أيضاً . روى عن جَمعٍ[١] .

(١٩) إبراهيم بن نصر بن عنبر الضبّي السمرقنديّ (سَمَرقَند ، كمشاكث) .

روى عن جَمعٍ[٢] .

(٢٠) أحمد بن إبراهيم بن عبد الله المَلْقاباذي النَّيْسابوريّ ، ابن بنت نصر بن زياد القاضي (نيسابور)[٣] .

(٢١) أحمد بن إسحاق بن أيوب ، أبو بكر الصبغي الفقيه .

وهو من أقران ابن حِبّانَ ، فقد رَوَيا معاً عن ابن خزيمة ، وروى عنهما الحاكم النَّيْسابوريّ ، واحتجّ البيهقي بقوله في القدرية ، وقال الفيروزآبادي : من الفقهاء[٤] .

(٢٢) أحمد بن إسحاق الواسطي ، أبو جعفر الناقد (واسط) .

روى عن أحمد بن عبد الجبار العُطاردي ، والحسن بن عرفة . وروى عنه ابن حِبّانَ والإسماعيلي في معجم شيوخه وقال : لم يكن بذاك[٥] .

(٢٣) أحمد بن بشر الكَرَجي[٦] .

(١) الثقات (٨ : ٥٢ ، ٥٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٤٥) و (٩ : ١٦٣ ، ٢٤٧) والروضة (٢٤٣) والكامل (٥ : ١٢٩) .

(٢) الثقات (٧ : ٢٤١) و (٨ : ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٧٠) و (٩ : ٤٨ ، ٢٨١) والروضة (٣٤ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ٢١١) وتاج العروس (ص : ٣٥٤١) [نصر] .

(٣) الثقات (٩ : ٢١٧) وتهذيب الكمال (٦ : ٤٨) وتهذيب التهذيب (٢ : ٣١٩) والنبلاء (١٤ : ١٨٢) .

(٤) المجروحين (١ : ١٦٢) والمستدرك (١ : ٦٨) والسنن الكبير للبيهقي (١ : ٩٦) و (٣ : ٣٣١) و (١٠ : ٢٠٧) وتهذيب الكمال (٢ : ٣٧٧) و (٢٤ : ٣٠٨) و (٢٧ : ٦٥) والنبلاء (١٥ : ٤٨٣) ودول الإسلام (١ : ٢١٢) والقاموس : (صبغ) .

(٥) الروضة (١٧٧) واللسان (١ : ١٣٦) ولم يذكره المزي في ترجمة شيخيه أحمد بن عبد الجبار العطاردي .

(٦) المجروحين (٣ : ٧١ ، ٧٢) والروضة (٢٢١) .

(٢٤) أحمد بن جعفر بن نصر الجمّال ، أبو العبّاس الرازي المعدِّل (الريّ) .

روى عن محمدِ بن عليٍّ بن حمزة المروزيّ[١] .

(٢٥) أحمد بن الحارث بن محمد بن عبد الكريم العَبْدي المَرْوَزيّ (مرو) .

روى عن خمسة شيوخ ، وروى عنه ثلاثةُ حُفّاظ ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح ثلاثة أحاديث ، هي : (٣٧١ ، ٤٤٣٠ ، ٧١٤١)[٢] .

(=) أحمد بن الحجّاج ، أبو عمارة الكرجي الحافظ (الكرج) انظر : أحمد بن عمارة .

(=) أحمد بن الحسن ابن الشرقي = أحمد بن محمد بن الحسن .

(=) أحمد بن الحسن بن أبي الصغير المدائني = أحمد بن علي بن الحسين .

(٢٦) أحمد بن الحسن بن عبد الجبار بن راشد ، أبو عبدالله البغدادي ، الصوفي (الرَقّة) .

روى عن ثمانين شيخاً ، وروى عنه خمسة وأربعون راوياً ، فيهم عدد من الحُفّاظ منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح اثنين وسبعين حديثاً ، منها : (٢٣ ، ٤٠٩٧ ، ٧٤٦٩) قال الدارقطني والخليلي والخطيب : ثقة ، وانظر الذي بعده[٣] .

(=) أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن صالح الأزديّ .

في الصحيح (٦٩٧٠) وهذا غَلَطٌ وقعَ فيه محقِّقُ الإحسان ، فليس لابن حِبّانَ شيخ بهذا الاسم ، وشيخه في هذا الحديث وأحاديث غيره (٤١١٤ ، ٦٤٣٩ ، ٦٦٤١) أحمد

(١) الثقات (٩ : ١١١) وتاريخ قزوين (٢ : ٤٤٥) والمستدرك (٣ : ١٢٦) و(٤ : ١٢٨) وبغداد (٥ : ١٨٣ ، ٤٢٥) ودمشق (١٤ : ٦٧) و(١٧ : ٣١) و (٢٥ : ٨٥) وتهذيب الكمال (١ : ٣٥٥) و(٧ : ٣٢ ـ ٣٣) و(٢٢ : ١٩) و(٢٨ : ٥٩٥) و(٣١ : ٥٤١) والتهذيب (٨ : ٢٩) .

(٢) الثقات (٩ : ١٣٦) والكامل (٢ : ٤٤٤) وبغداد (١٤ : ٣٦٦) ودمشق (١٩ : ٤٣٩) و (٥٥ : ٧١) و انظر ثبت الإحسان (٤٣) وزوائد الشهري (١ : ٣٠٧) .

(٣) الثقات (١ : ١٤ ، ٤٠٤) و (٨ : ٣٠٤ ، ٣٨٠) والمجروحين (١ : ١٦٥) والروضة (٢٨ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ١٤٧) وشيوخ الإسماعيلي رقم (٢) وبغداد (٤ : ٨٢) والنبلاء (١٤ : ١٥٢) والأنساب (٨ : ١٠٨) واللسان (١ : ١٥١) وانظر ثبت الإحسان (٤٣) وزوائد الشهري (١ : ٣٠٩) .

ابن الحسن بن عبد الجبار الصوفي ، يرويها عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي ، المترجَم في الثقات ، والذي نصَّ على رواية أحمد بن الحسن عنه .

وقد ذهبَ الدكتور الشهري إلى أنّ الراوي هنا هو أحمد بن صالح الأزدي ، وهذا غَلَطٌ أيضاً[١] .

(٢٧) أحمد بن الحسين بن عبد الصمد ، أبو العباس الجَرَادي ، المَوْصِليّ الورَّاق (المَوْصِل) .

روى عن ستة وعشرين شيخاً ، وروى عنه عشرة رواة ، فيهم عدد من الحُفّاظ ؛ منهم : أبو بكر الإسماعيلي ، وابن عدي ، و ابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح أربعة أحاديث : (٥٨٦ ، ١٩٥٦ ، ٧٢٦٥ ، ٧٣٢٨)[٢] .

(٢٨) أحمد بن حمدان بن موسى ، أبو سعيد الخلاّل التُّستَري (عبّادان) .

روى عن خمسة شيوخ ، وروى عنه : الطبراني ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح أربعة أحاديث (١٠٣٣ ، ٦٠٤٤ ، ٦٦٩٤ ، ٦٦٩٥)[٣] .

(٢٩) أحمد بن خالد بن عبد الملك بن عبيدالله بن مُسرِّح ، أبو بدر الحرَّاني (سَرْغى مَرْطَى ، من ديار مضر)[٤] .

روى عن سبعة شيوخ ، وروى عنه : ابن عدي ، ومحمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري ، وابن حِبّانَ وأخرجَ من طريقه في الصحيح ثمانية أحاديث ، منها : (١١١٣ ، ٣٥١٨ ، ٦٧٨٢) وقد سأل السهميُّ الدارقطنيَّ عنه ؛ فقال : «هذا ضعيف ، ليس بشيء

---

(١) انظر ترجمة ابن صالح في الثقات (٨ : ٣٨٠) وتهذيب الكمال (١٧ : ١٧٧) فقد نصّا على رواية أحمد بن الحسن الصوفي عنه ، وانظر زوائد الشهري (١ : ٣٢٢) .

(٢) الثقات (٨ : ٧٤) والمجروحين (١ : ٣٠٨ ، ٣١٨) والروضة (٢٢٩) وشيوخ الإسماعيلي (٣٦) ووقع في مطبوعة الإتحاف (٩ : ١٧٧) كما وقع في مطبوعة الإحسان : أحمد بن الحسن ، وأحمد بن الحسين ، والصواب ما أثبتناه . انظر الإكمال (٢ : ٢٦٧) والإتحاف (٢ : ٢١٨) وزوائد الشهري (١ : ٣٢٥) .

(٣) الثقات (٨ : ٢٥٥) وانظر ثبت الإحسان (٤٣) وزوائد الشهريّ (١ : ٣٢٩) .

(٤) انظر في ضبطها القاموس (سرغ) .

ما رأيت أحداً أثنى عليه» قال الشهريّ معقّباً : «هذان تلميذاه لم يذكرا شيئاً من ذلك فابن حبّانَ اعتمده في الصحيح ، وابن عديٍّ لم يُشر إليه في الكامل ، وهذا دليل على عدم ضعفه عندهما»(١) .

قلت : هذا من الأخ الشهري فهمٌ جيّد ، وخروجٌ على إلفِ التقليد المحض في هذا العلم الشريف ، وابنُ حِبّانَ خاصّةً متشدِّدٌ جداً مع معاصريه ، ولو كان هذا الشيخ من الضعفاء عنده ؛ لما أخرج عنه في صحيحه ، ولما تعنّى الرحلة إليه وحده !

قال ياقوت : «(سرغامرطا) قرية بالجزيرة من ديار مضر ، سمع بها أبو حاتم بن حِبّانَ البستي أبا بدر أحمد بن خالد بن عبدالملك بن عبد الله بن مُسَرِّح الحراني»(٢) .

(٣٠) أحمد بن الخَضِر بن محمد أبو العباس المَرْوَزيّ (مرو) .

روى عن عبد الحميد بن إبراهيم ، والفضل بن عبدالجبار(٣) .

(٣١) أحمد بن الخطّاب بن مِهْران بن عبد الله ، أبو جعفر التُستَري (تُستَر) .

روى عن جمع ، وروى عنه جمعٌ ، وترجمه الخطيب ساكتاً(٤) .

(٣٢) أحمد بن خلف بن عبد الله السَّمَرقَندي (سَمَرقَند) .

روى عن ثلاثة شيوخ ، وروى عنه ابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثاً واحداً (٥٢١٤)(٥)

---

(١) زوائد الشهري (١ : ٣٣٠-٣٣٢) .

(٢) الثقات (٦ : ٣١٨ ، ٤٦٠) (٨ : ٢٢٦) (٩ : ١٢٣ ، ٢٢٧) والمجروحين (١ : ٢٣١ ، ٣٣١ ، ٣٣٢) والروضة (٣١) واللسان (١ : ١٦٥) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٤٣) وزوائد الشهري (١ : ٣٣٠ - ٣٣٢) والقاموس (سرح) ومعجم البلدان (٣ : ٢١٢)

(٣) المجروحين (٢ : ١٦٣ ، ١٦٩) والنبلاء (١٥ : ٥٠١) والحلية (١٠ : ٤٢) وبغداد (٤ : ١٣٧) .

(٤) المجروحين (٢ : ١٧٢) والروضة (٢٢٣) وترجمته في بغداد (٤ : ١٣٦) .

(٥) الثقات (٨ : ٢٨٢) والمجروحين (٢ : ٣٤٤) ولم يذكره المزي في ترجمة شيخه محمد بن زكريا ، ولا في ترجمة عيسى بن أحمد ، وانظر ثبت الإحسان (٤٣) وزوائد الشهري (١ : ٣٣٣) .

(٣٣) أحمد بن داود بن محسن بن هلال ، أبو طالب المَصيصيّ (المَصيصَة) .

روى عن محمد بن حرب المديني ، وروى عنه ابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثاً واحداً (٥٠٢٩)[١] .

(٣٤) أحمد بن سعيد الباشاني (هَمَذان) .

روى عن شيخين : حسين بن الجنيد البغدادي ، ومحمد بن صالح الأشج . وروى عنه ابن حِبّانَ في الثقات[٢] .

(=) أحمد بن سعيد الطاحي العابد (البصرة) = بكر بن أحمد .

قلت : جعلَ بعضُ المعاصرين أحمدَ بنَ سعيد الطاحيَّ وبكرَ بنَ أحمد بن سعيد الطاحيَّ شيخَين لابنِ حِبّانَ ، وهذا وهمٌ من محقِّق الإحسان ، تَبِعَهُ عليه الدكتور الشهري[٣] .

(٣٥) أحمد بن شعيب بن علي أبو عبد الرحمن النسائي (مصر) .

لم يروِ ابنُ حِبّانَ مِن طريقِهِ شيئاً ، لا في الصحيح ولا في غيره ، ولم يذكُرْهُ في شيوخه ، وقد بَيَّنْتُ ما يمكنُ أن يكون سببَ ذلك في الباب الثاني من هذا الكتاب[٤] .

(٣٦) أحمد بن العباس بن حمزة النيسابوريّ الواعظ (البصرة) (ت : ٣١٠ هـ)[٥] .

روى عن بكر بن محمد بن فرقد . وروى عنه ابنُ حِبّان .

---

(١) معجم البلدان (١ : ٤١٦) وزاد بعد داود محسناً ، وانظر ثبت الإحسان (٤٣) وزوائد الشهري (١ : ٣٣٤) .

(٢) الثقات (٨ : ١٩٣) وشيوخ الإسماعيلي رقم (٥) وذكره المزي (٦ : ٣٥٦) في ترجمة شيخه الحسين بن الجنيد البغدادي ، وانظر زوائد الشهري (١ : ٣٣٥) فقد ترجمه تمييزاً .

(٣) انظر ثبت الإحسان (٤٣) وزوائد الشهري (١ : ٣٣٤) وانظر ترجمة بكر الآتية .

(٤) معجم البلدان (١ : ٤١٦) والنبلاء (١٤ : ١٢٥) وتذكرة الحافظ (٢ : ٦٩٨ ـ ٧٠١) والمنتظم (٦ : ١٣١ ـ ١٣٢) والتهذيب (١ : ٣٦ ـ ٣٧) .

(٥) الثقات (٨ : ١٥٠) وترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام (٢٣٤٥) وابن حجر في اللسان (٢ : ٥٨) .

(٣٧) أحمدُ بنُ العَبّاسِ بنِ عيسى بن هارونَ بن سليمانَ ، أبو بكرٍ الهاشِميّ (زوجُ أمّ موسى) .

قالَ ابنُ حِبّانَ : رَأيتُهُ يَقلِبُ الأخبارَ ، ويَهِمُ في الآثارِ الوَهَمَ الفاحِشَ ، والقَلْبَ الوَحِشَ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ[1] .

(=) أحمد بن عبدان بن موسى التُستَري العابد = عبد الله بن أحمد بن موسى .

(٣٨) أحمد بن عبد الله الدّارمي (أنطاكية)[2] .

روى عن أحمد بن محمد بن أبي رجاءٍ المصّيصيِّ ، والحسنِ بن الحسن بن القاسم .

(٣٩) أحمد بن عبد الله بن سابور بن منصور ، أبو العباس الدقاق (بغداد) .

روى عن جمع ، وروى عنه جمعٌ ، وترجمه الخطيبُ ، وقال الدارقطني : ثقةٌ (ت : ٣١٣ هـ)[3] .

(٤٠) أحمد بن عبد الله الغندوري (حَرّان) .

روى عن عبدالله بن محمد النُفَيلي ، وروى عنه ابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح تسعةَ أحاديث ، منها : (٢٧٣٧ ، ٤٩٤٩ ، ٦٨٤٢)[4] .

(٤١) أحمد بن عبيد بن إبراهيم الأسدي الهَمَذاني الحافظ (هَمَذان) .

أكثرَ عنه الحاكمُ في المستدرك ، وروى عنه من طريقه البيهقيُّ وابن عساكر ، وترجمَهُ

---

(١) المَجروحينَ (١ : ١٥٤) الكامِل (١ : ٢٠٤) اللّسان (١ : ١٩١) .

(٢) الثقات (٨ : ٢٨) والمجروحين (١ : ١٤٣) ودمشق (٤٧ : ٥٢٢) واللسان (٥ : ٨٨) .

(٣) الثقات (٩ : ١٠٦) والمجروحين (١ : ٢٠٤) وبغداد (٤ : ٢٢٥) والنبلاء (٤ : ٤٦٢) وتاريخ الإسلام (٢٣٨٤) وشذرات الذهب (٢ : ٢٦٦) .

(٤) جاء في مطبوعة الإحسان (٣٥٤٣) وزوائد الشهري (١ : ٣٤٩) : الفندوري ـ بالفاء ـ وجاء في مطبوعة إتحاف المهرة (١٧ : ٤٥٩) بالغين . ولم يذكره المزّي في ترجمة النفيلي ، وإنما ذكر من الحرّانيين الرواة عنه : أحمد بن عبدالرحمن بن يزيد بن عقال ، وهذا أخرج عنه ابن عديّ في الكامل (٤ : ٣٣٧) روايةً عن النفيلي ، فالله أعلم!

الذهبيُّ في النبلاء وفي تاريخه وقال : حَدّثَ في سنة (٣٤٢ هـ) وانقطعَ خَبَرُهُ .

قلت : فهو من صغار شيوخ ابن حِبّانَ[١]

(٤٢) أحمد بن عبيد الله بن يوسف ، أبو العبّاس الجبيري (البصرة) .

روى عنه الطبراني في معاجمه الثلاثة ، وسئل عنه الدارقطنيّ ، فقال : ثقة[٢] .

(٤٣) أحمدُ بن عُبيد الله الدارميّ ، أبو الطيّب الأنطاكيّ (أنطاكية) .

روى عن جَمعٍ ، وروى عنه جَمعٌ ؛ منهم ابن حِبّان[٣] .

(=) أحمد بن عَلاّن (أَذَنَة) : انظر : محمد بن علاّن .

(٤٤) أحمد بن عليّ بن الحسين بن شعيب بن زياد المدائني ، أبو علي المصري (الفُسطاط ـ مصر) .

روى عن واحد وأربعين شيخاً ، وروى عنه خمسةُ شيوخ ، منهم : أبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني ، وابن عدي ، و ابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح ثلاثةَ أحاديث (٢٠٠٩ ، ٣٤٦٧ ، ٣٧٦٩)[٤] . قال ابن يونس : «لم يكن بذاك ، وكان ذا دعابة ، وكان جواداً كريماً حسنَ الحفظ» .

قال الشهري : «لم يذكُرْهُ ابنُ عديّ في الكامل في عداد الضعفاء من شيوخه ، وقد

---

(١) المجروحين (٢ : ٣٠٧) و (٣ : ٧٣) والمستدرك (١ : ٣٦٢ ، ٥٢٧) و (٢ : ١٥٢ ، ٤٩٦) و (٣ : ٨٢ ، ١٦١) والشعب (٢ : ٢٠٦) و (٣ : ٤٦٣) و (٤ : ١٣٩) والسنن الكبير (٢ : ١٣) و (٤ : ٦٦) ومواضع في كل منها ، والنبلاء (١٥ : ٣٨٠) وتاريخ الإسلام (٢٥٦٩) .

(٢) الثقات (٨ : ٢٠١ ، ٤٢٨) والمجروحين (١ : ٣٣٢ ، ٣٨٠) والمعجم الكبير (٤ : ٤٠٥) والأوسط (٢ : ٣٨٣) والصغير (١ : ١١١) والأنساب (٣ : ٢٠١) في ترجمة أبيه ، وشيوخ الإسماعيلي (٢٩) والسهمي (١٤٧) والإكمال (٢ : ٢٥٥) والأنساب (٣ : ١٨٨) .

(٣) الثقات (٨ : ٥١٤) و(٩ : ١٢٩) والمجروحين (٢ : ٢٩٨) ودمشق (٥٣ : ٢٧٦) و(٤٧ : ٥٢٢) و(٥٤ : ٢٨٠) و(٥٥ : ٦٣) وتهذيب الكمال (٢٠ : ٣٣٢) واللسان (١ : ١٦٨ ، ٣٦٦) .

(٤) الثقات (٩ : ١٤٧) والمجروحين (٢ : ٥٧ ، ٢٥٨) وانظر زوائد الشهري (١ : ٣٥٤) .

خبره وأكثرَ عنه ، ولعلَّ ما ذُكِرَ عنه كان في مقتبل العمر ، ثم تابَ وارعوى»[١] .

وأقول : إنّ كلمة الدُعابة أو المُجون من ألفاظ الجرح المُجْمَلِ ، وإنّ المحدّثين يتشدّدون في أمور كثيرةٍ من مسائل الخلاف ، فربما كان هذا الشيخ يستجيز الاستماعَ إلى آلات العزف ، أو يحبّ المزاحَ ، أو يمارسه ، أو يشربُ النبيذَ ، وبعضُ هذا كافٍ عند بعض المحدّثين لرَمْيِه بالمُجون !

والرواة الخمسة عنه كلّهم من الحُفّاظ ، ولم يذكروا عنه شيئاً من هذا ، واعتمدَهُ ابنُ حِبّانَ في الصحيح ، ومن المعروف أنّ ابن حِبّانَ يتشدّد مع معاصريه كثيراً ، ولذلك عَدَدْنا شيوخَهُ الذين لم يجرحهم كُلَّهم من الثقات ، حتى لو لم نَعْرِفْهُم ، والله تعالى أعلم .

(٤٥) أحمدُ بنُ عَليّ بنِ سَلمانَ المَروَزيّ .

قالَ ابنُ حِبّانَ : لا نُحبُّ أن نَشتَغِلَ بهِ[٢] .

(٤٦) أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال بن دينار التميمي أبو يعلى المَوْصِليّ (المَوْصِل) صاحب المسند الكبير والمعجم .

روى عن مئة وثمانية وعشرين شيخاً ، وروى عنه ثلاثة عشر راوياً ، فيهم عددٌ من الحُفّاظ ، منهم : النسائي ، وابن عدي ، والطبراني ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح ألفَ حديث ومئةً واثنين وسبعين حديثاً ، منها : (٣ ، ٤٧٨١ ، ٧٤٨٧) . قال الذهبي : «انتهى إليه علوُّ الإسناد ، وازدحمَ عليه أصحابُ الحديث ، وعاش سبعاً وتسعين سنة» . قال الشهري معقّباً على هذا : «ومع جلالة قَدْرِه ؛ فربما دلَّسَ بعضَ مَن لا يرضاهم إذا حدَّثَ عنهم»[٣] .

---

(١) زوائد الشهري (١ : ٣٥٩) .

(٢) المَجروحينَ (١ : ١٦٣) واللّسان (٢ : ٢٢٢) .

(٣) الثقات (١ : ٩٩ ، ٢١٣) والمجروحين (١ : ١٤ ، ١٥) والروضة (٢٧ ، ٣١ ، ٣٤) وشيوخ الإسماعيلي (١) والإرشاد (١٠٤) والتذكرة (٢ : ٧٠٧) والنبلاء (٤ : ١٧٤) ودول الإسلام (١ : ١٨٦) والأنساب (١ : ٢٥٠) (٢٥٠١) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٤٣) وزوائد الشهري (١ : ٣٧٦) .

وأقول : لا أظنّ أبا يعلى وطبقَتَه انفردوا بحديث ، وبالتالي فلا يضرّ تدليسُهم في التطبيق العمليّ ، فإذا وُجِدَ لأحد الموصوفين بالتدليس من هذه الطبقة حديثاً انفردَ به ؛ فعند ذلك نَدرسُهُ الدراسةَ الناقدةَ اللائقةَ به .

(٤٧) أحمد بن عمارة بن الحجاج ، أبو عمارة الحافظ ، الكَرَجي (الكرج) .

روى عن أربعة شيوخ ، وروى عنه جمعٌ ؛ منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثاً واحداً (٥٩٠) ووصفَهُ بالحفظ . وقال أبو الشيخ : كان حافظاً دَيِّناً . وقال أبو نعيم : كان من الحُفّاظ[(١)] .

(٤٨) أحمد بن عمر بن زنجويه بن موسى المَخْرَميُّ القطّان النسائيّ (نسا) (ت : ٣٠٤ هـ) .

روى عن جمع ، وروى عنه جمعٌ ، وترجمَهُ الخطيبُ ، وقال : كان ثقةً ، وفَرَّقَ بينه وبين أحمد بن زنجويهِ بن موسى القطّان ، قال الذهبي : وهما واحد ، إن شاء الله تعالى[(٢)] .

(٤٩) أحمد بن عمر بن يزيد ، أبو علي المحمَّد آباذي (محمد آباذ) .

روى عن خمسة عشر شيخاً ، وروى عنه خمسةُ رواة ، منهم : أبو علي الحسين بن يزيد النيسابوري الحافظ ، ومحمد بن إبراهيم بن الفضل ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثاً واحداً (٣٤١٧)[(٣)] .

(٥٠) أحمد بن عمرو بن جابر ، أبو بكر الطحان الرَّملي (الرَّملة) .

روى عن أربعة وثلاثين شيخاً ، وروى عنه سبعة عشر راوياً ، منهم : أبو بكر أحمد

---

(١) الثقات (٨ : ٣٦٩) والأنساب (١ : ٧١) ومعجم البلدان (١ : ٦٤١) وانظر ثبت الإحسان (٤٨) وزوائد الشهري (١ : ٣٧٧) .

(٢) الثقات (٨ : ١٣٨) و (٩ : ١٣٥) والمجروحين (٢ : ٣١٤) والروضة (٥٢) وترجمته في بغداد (٤ : ١٦٤) و (٢٢٧) و (٤ : ٢٨٧) والنبلاء (١٤ : ٢٤٦) وتاريخ الإسلام (٢٣٢٢) وانظر ثبت الإحسان (٤٨) وزوائد الشهريّ (١ : ٣٧٩) .

(٣) الروضة (٦٨) والمجروحين (١ : ١٧٣) و (٣ : ١٣٦ ، ١٤٩) والأنساب (٥ : ٢١٧) وانظر ثبت الإحسان (٤٨) وزوائد الشهريّ (١ : ٣٧٩) .

ابن إبراهيم بن شاذان، والدارقطني وِجادةً، وابن حِبّانَ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثاً واحداً (٧٤٠٨) قال مسلمة بن قاسم: كان ثقةً عالماً بالحديث. ووصفَهُ ابنُ عساكر بالحفظ، وقال الذهبي: الحافظ المفيد الإمام... محدِّث الرملة[١].

(٥١) أحمد بن عمرو الزَنبَقي (البصرة).

روى عن جمع من الشيوخ، وروى عنه الطبراني في الصغير والكبير والدعاء، وابن حِبّانَ، والإسماعيليّ، وأبو نعيم الأصفهانيّ[٢].

(٥٢) أحمد بن عمرو الواسطي، أبو عبيد الله المُعَدِّل (واسط).

روى عن عشرة شيوخ، وروى عنه خمسة شيوخ؛ منهم ابن حِبّانَ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثاً واحداً (٥٧) ووصفَهُ ابنُ حِبّانَ والدارقطنيُّ بالمعدِّل، وقال الدارقطني: وكان من الثقات الحُفّاظ[٣].

(٥٣) أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن هارون جَوصاء، أبو الحسن الدمشقي الحافظ (دمشق).

روى عن مئة وستة وعشرين شيخاً، وروى عنه اثنان وخمسون راوياً، منهم: ابن عدي، وابن حِبّانَ، وأخرجَ من طريقِه في الصحيح ستةَ عشر حديثاً، منها: (٨١٥، ٤٥٣٤، ٧٢١٥) قال مسلمة بن القاسم: كان عالماً بالحديث، مشهوراً بالرواية، عارفاً بالتصنيف، وكانت الرحلةُ إليه في زمانه.

قال الذهبي: «كان من أكابر الدمشقيين» وقال: «صنَّف وتكلَّم على العلل والرجال».

قال الشهري: «وأما كلامه في علل الأحاديث، وخاصةً حديثَ أهل الشام، أشار

---

(١) الثقات (٧ : ٣٣٧) والمجروحين (١ : ١٥١) والروضة (٢٤٢) والنبلاء (١٥ : ٤٦١) وتهذيب تاريخ دمشق (١ : ٤١٩) وانظر ثبت الإحسان (٤٨) وزوائد الشهريّ (١ : ٣٨١).

(٢) الروضة (٢٦٢) والمعجم الصغير (١ : ١٠٠) والكبير (١٩ : ١٧٤) والدعاء (١ : ٣٨٢) ودمشق (٦٧ : ٦٦) وشيوخ الإسماعيلي (٤٦).

(٣) الإحسان (١ : ٢٥٣) ولم أقف على ذكره إياه في غير الصحيح، وانظر سنن الدارقطني (١ : ٤٠١) و (٢ : ١٨٢) وزوائد الشهري (١ : ٣٨٥).

إلى هذا غيرُ واحدٍ من النقّاد ، وأما كلامه في الرواة ؛ فيُنْبئُ عن فهمٍ ودراية»[١] .

(٥٤) أحمد بن عيسى بن السُّكين بن عيسى بن فيروز ، أبو العباس الشيباني البلدي ، المَوْصِليّ (واسط) .

روى عن أربعة وعشرين شيخاً ، وروى عنه اثنا عشر راوياً ، منهم : ابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح ستةَ أحاديث ، منها : (٨٩٢ ، ٢٣١٢ ، ٥٨٩٦) وهذا الأخير سقط من فهرس الإحسان .

قال ابن حِبّانَ : كان يحفظ الحديثَ ويذاكر به . وقال الخطيب : كان ثقة . وقال ياقوت : كان ثقةً كثيرَ الحديث[٢] .

(٥٥) أحمد بن عيسى بن المنتصر (كفرسات البريد)[٣] .

(٥٦) أحمد بن الفضل بن حاتم (الأُبُلَّة)[٤] .

(٥٧) أحمد بن قريش بن بشر بن عبد العزيز[٥] .

(٥٨) أحمد بن محسن بن قولان المَصيصيّ (المَصيصَة)[٦] .

(٥٩) أحمد بن محمد بن إبراهيم الأنصاري أبو المعافى الجَبَليّ (جَبَلَة)[٧] .

---

(١) الثقات (٧ : ٤٢) و (٨ : ٢٩٢) و (٩ : ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٣٦) والمجروحين (١ : ٩٤ ، ٣٢٨ ، ٣٥١) والروضة (١٧٤ ، ١٧٨) ومعجم البلدان (٢ : ٥٤٦) واللسان (١ : ١٣٩) والإرشاد (٦٩) والتذكرة (٢ : ٨٤٥) والمنتظم (٦ : ٢٤٢) وشعار أصحاب الحديث (٥٩-٦٠) والنبلاء (١٥ : ١٥) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٤٩) وزوائد الشهري (١ : ٤٠٠) .

(٢) الثقات (٥ : ٤٧٦) و (٨ : ٥٠ ، ١٧٩ ، ٢٥٢) و (٩ : ٢٤٣) والروضة (٢٩) وبغداد (٤ : ٢٨٠) وانظر ثبت الإحسان (٤٩) وزوائد الشهري (١ : ٤١٥) .

(٣) المجروحين (١ : ٢٤٥) ولم أقف على اسمه في موضع آخر .

(٤) الثقات (٩ : ١٣٣) ولم أقف على اسمه في موضع آخر .

(٥) الروضة (٤٥ ، ١٧٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦) ولم أقف على اسمه في موضع آخر .

(٦) المجروحين (٢ : ٤٠) ولم أقف على اسمه في موضع آخر .

(٧) المجروحين (١ : ٢٤ ، ١٤٤) ومعجم البلدان (٢ : ١٠٥) .

(٦٠) أحمد بن محمد بن أحمد بن حفص بن مسلم بن يزيد بن علي الحرشي النيسابوري أبو عمرو الحِيري (نيسابور) (ت: ٣١٧ هـ).

روى عن ستة وعشرين شيخاً، وروى عنه سبعة عشر راوياً؛ منهم ابن حِبّانَ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح ثلاثةَ أحاديث (٨٠٤، ٩٣٣، ٦٧٣٥). قال شيخه الذُهْلي: أبو عمرو حجَّة. وقال ابن الجوزي: شيخ نيسابور في عصره في الرياسة والعدالة والثروة والحديث[1].

(٦١) أحمد بن محمد بن الأزهر بن حُرَيث الأزهريّ، أبو العبّاس السجستاني.

روى عن جمع من الشيوخ، وروى عنه جمع من الحُفّاظ والرواة، وضعَّفَهُ غيرُ واحدٍ من تلامذته. قالَ ابنُ حِبّان: لا يَكادُ يُذكرُ لهُ بابٌ إلاّ أغربَ فيهِ عَنِ الثّقاتِ، ويأتي فيهِ عَنِ الأثباتِ بما لا يُتابَعُ عَليهِ.

قلت: واتهمَهُ بالكذبِ، ثمّ رَجّحَ أنّهُ مِنَ الوَهمِ[2].

(٦٢) أحمد بن محمد بن حبيب الجنيدي.

روى عن جَمع، وروى عنه جَمعٌ، وترجمته تحتاج إلى زيادة تحرير[3].

(٦٣) أحمدُ بنُ مُحَمّدِ بنِ حَربٍ المُلْحَميّ، أبو الحَسنِ الجُرجانيّ.

قالَ ابنُ حِبّانَ: كذّابٌ يَضعُ الحَديثَ[4].

(٦٤) أحمد بن محمد بن الحسن، أبو حامد النيسابوري، المعروف بابن الشَّرقيّ

---

(١) التذكرة (٣: ٧٩٨) والنبلاء (١٤: ٤٩٢) والمنتظم (٦: ٢٨٣) وانظر ثبت الإحسان (٤٩) وزوائد الشهري (١: ٤١٧).

(٢) الثقات (٨: ١٧٧، ٢٢٦، ٤٥٥، ٥٢٣) والمجروحين (١: ١٦٣) و(٣: ١٨) والروضة (٥٢، ٥٣، ١٣٥) والكامل (١: ١٩٢) والإكمال (٤: ٥٥٠) والضعفاء لابن الجوزيّ (١: ٨٤) والنبلاء (١٤: ٢٩٦) والكشف الحثيث (ص: ٥٨) واللسان (١: ٢٥٣).

(٣) الثقات (٨: ٢١٩، ٣٠٧، ٣٨٢) والروضة (٤٨، ٥١) وبغداد (٦: ١٤) ودمشق (٢٣: ٧٩) ومعجم البلدان (٢: ٤٤٠).

(٤) المجروحين (١: ١٥٤) والكامل (١: ٢٠٠) والميزان (١: ١٣٤) واللِّسان (١: ٢٥٤).

الحافظ (بغداد) (ت : ٣١٨ هـ) وقيلَ غير ذلك .

روى عن أربعة وخمسين شيخاً ، وروى عنه ثلاثون راوياً ، منهم : ابن عدي ، وابن حِبّانَ وأخرجَ من طريقه في الصحيح اثنين وعشرين حديثاً ، منها : (٧٢ ، ٤٥٣٦ ، ٧٣١٤) .

قال ابن خزيمة : حياة أبي حامد تحجزُ بين الناس والكذبِ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقال ابن حِبّانَ : كان من الحُفّاظ المتقنين ، وأهلِ الفقه في الدين . وقال أبو عبد الرحمن السلمي : وسألته ـ يعني الدارقطني ـ عن أبي حامد بن الشرقي ؛ فقال : ثقةٌ مأمونٌ إمامٌ . قلت : فما تكلّم فيه ابنُ عقدة؟ فقال : سبحان الله ! وترى يؤثِّرُ فيه مثلُ كلامه ، ولو كان بدلَ ابن عقدةَ يحيى بنُ معين . قلت : وأبو علي الحافظ كان يقول مثلَ ذلك؟ فقال : وكان محلُّ أبي علي ـ وإن كان مقدَّماً في الصنعة ـ أن يُسمَعَ كلامُه في أبي حامد ، فإنه صحيحُ الدين صحيحُ الرواية؟[1] .

(٦٥) أحمد بن محمد بن الحسن البَلْخيّ ، أبو الحسن ـ وقيل : أبو بكر ـ الذهبي (ت : ٣١٤ هـ) (جُرجان) .

روى عن جَمع ، وروى عنه جَمعٌ ، وقد تكلّم فيه الإسماعيليّ وأبو علي النيسابوريّ الحافظ ، وروى عنه مع سوء رأيه فيه[2] .

(٦٦) أحمد بن محمد بن الحسن النسوي (نيسابور) .

روى عن عمار بن الحسن ، وروى عنه ابن حِبّانَ[3] .

(٦٧) أحمد بن محمد بن الحسين الأُبُلي (أُبُلّة الحسن بن عيسى)[4] .

---

(١) التذكرة (٣ : ٨٢١) وبغداد (٤ : ٤٢٦) والمنتظم (٦ : ٢٨٩) والنبلاء (١٥ : ٣٧) وشيوخ الإسماعيلي (٨٣) والإرشاد (١٧٠) وانظر ثبت الإحسان (٤٨ ـ ٤٩) وزوائد الشهريّ (١ : ٤٢٦) .

(٢) الثقات (٩ : ١٤) والمجروحين (١ : ٨٥ ، ٢١٨ ، ٣٢٣) والروضة (٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨) وتاريخ جُرجان (١ : ١٥٧) ودمشق (٥ : ٢٦٨) و (٨ : ٤٢٩) و (٥٣ : ١٦١) وكناه هنا أبا بكر . وتذكرة الحُفّاظ (٣ : ٨٠٠) وانظر زوائد الشهري (١ : ٤٣٧) فقد قال : ذكرته لاحتمال التباسه مع أبي حامد ابن الشرقي .

(٣) الثقات (٨ : ٥١٧) وانظر زوائد الشهري (١ : ٤٣٧) .

(٤) المجروحين (١ : ٣٥٥) والنبلاء (١٤ : ٤٠٤) .

(٦٨) أحمد بن محمد بن الحسين ابن بنت الحسن بن عيسى ، أبو العباس المَاسَرْجِسِي .

روى عن عشرة شيوخ ، وروى عنه خمسة عشر راوياً ، منهم : ابن خزيمة ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح تسعةَ أحاديث ، منها : (٨٥٠ ، ٣١٦٦ ، ٦٧٣٨) . وصفَهُ أبو أحمد الحاكم بالحافظ[١] .

(٦٩) أحمد بن محمد بن خالد البَراثي اليَشْكُري (بغداد)[٢] .

(٧٠) أحمد بن محمد بن زياد ، أبو سعيد ابن الأعرابي (مكة المكرمة)[٣] .

(٧١) أحمد بن محمد بن سعد العراقيّ ، ونصّ على أنه من شيوخ المذاكرة[٤] .

(٧٢) أحمد بن محمد بن سعيد بن ذؤيب النسائيّ[٥] .

(٧٣) أحمد بن محمد بن سعيد ، أبو قدامة القُشَيْريّ[٦] .

(٧٤) أحمدُ بنُ مُحَمّدِ بنِ الصَّلْتِ أبو العباسِ البَغداديّ .

قالَ ابنُ حِبّانَ : وَضّاعٌ[٧] .

---

(١) الروضة (٢٢٣) والشعار (٥٩) والنبلاء (١٤ : ٤٠٥) وانظر ثبت الإحسان (٤٩) وزوائد الشهري (١ : ٤٣٩ ـ ٤٤٢) .

(٢) الثقات (٦ : ٤٩١) والمجروحين (١ : ٩) وشيوخ الإسماعيلي (٣) والسهمي (١٣٩) والنبلاء (١٤ : ٩٢) (٩٢١٤) وغاية النهاية (١ : ١١٣) .

(٣) الثقات (٨ : ٣٦٩) والمجروحين (١ : ١٤٩) و (٢ : ٨٢) والنبلاء (١٥ : ٤٠٧) والمنتظم (٦ : ٣٧١) ودول الإسلام (١ : ٢١٩) وتهذيب تاريخ دمشق (٢ : ٤٥) .

(٤) الثقات (٨ : ٢٥٥) وانظر زوائد الشهري (١ : ١٨) .

(٥) الثقات (٨ : ٢٧٠) و (٩ : ١٤٤) لكن سمّاه ابنُ عديّ والسهميّ : محمد بن أحمد الكامل (١ : ٢٧٠) و (٢ : ٢١٥) وتاريخ جرجان (١ : ٤١٠) .

(٦) الثقات (٨ : ٤٦٧) والروضة (١٥١ ، ٢٤٥) وتهذيب الكمال (٢١ : ١٢١) ودمشق (٥ : ٣٠٢) ومختصر دمشق (١ : ٤٠٠) .

(٧) المجروحين (١ : ١٥٣) والميزان (١ : ١٤٠) وزادَ فيه : ابنُ المُغَلِّسِ الحِمّانيّ ، واللِّسان (١ : ٢٦٩) .

(٧٥) أحمدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَعيد بنِ حازمٍ أبو بكر السُّلَمي المَرْوَزيّ (البصرة) .

روى عن أحد عشر شيخاً ، وروى عنه أربعةُ شيوخ ؛ منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ له في الصحيح أربعةَ أحاديثَ (٧٧ ، ٧١٩ ، ٢٠٨٧) وسقطَ اسمُه على محقق الإحسان ، في الحديث (٦٩٣٨) فجعل والدَه مُحَمَّدَ ابنَ سَعيدٍ شيخاً لابن حِبّانَ(١) .

(٧٦) أحمد بن محمد بن سعيد التّستريّ(٢) .

(٧٧) أحمد بن محمد بن سهل الخالدي .

روى عن جَمع ، وروى عنه جَمعٌ ؛ منهم ابن حِبّانَ وابن عدي(٣) .

(٧٨) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الشامي(٤) .

(٧٩) أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن براء ، أبو محمد الوَزّان الجُرجاني اليهودي (جُرجان) .

روى عن أربعة وثلاثين شيخاً ، وروى عنه أحد عشر راوياً ، منهم : الإسماعيلي ، وابن عدي ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح ثلاثةَ أحاديث (٤٤٧٤ ، ٤٦٠٧ ، ٤٩١٩) قال الإسماعيلي : جرجاني صدوق ، ضَعُف في آخر عمره ، كتبتُ عنه في صحَّتِه ، ثم كنت أَمُرّ به يُقرأ عليه وهو نائم . وقال ياقوت : كان صدوقاً(٥) .

---

(١) تهذيب الكمال (٢٩ : ٤٣٠) وانظر ثبت الإحسان (٧٤) .

(٢) الثقات (٨ : ١٧٣) وهو شيخ ابن عديّ أيضاً ، لكن سمّاه إبراهيم . والكامل (١ : ٢٦٧) و(٢ : ٤٢٩) و(٥ : ١١) و(٦ : ٨١) وجاء في اللسان (٥ : ٣٧٣) إبراهيم أيضاً ، وبقية الاسم مطابق! وانظر زوائد الشهري (١ : ١٨) .

(٣) الثقات (٦ : ٢٧) و٣٥٢) والكامل (٤ : ٣٣٨) و(٥ : ٧٦) ودمشق (١٥ : ٧٥) و(٦٢ : ١٧٠) والنبلاء (١٤ : ٢٥٥) .

(٤) هكذا جاء اسمه في الثقات (٩ : ١٠٨) وعند الطبراني في الكبير (٩ : ١٢٤) بينما جاء اسمه محمد بن عبدالرحمن الشامي فيه (٨ : ٢٠٩ ، ٢٦٨) و(٩ : ٨١ ، ٢٣٧) وفي المستدرك (١ : ٥٢٥) فهل هما شيخان لابن حِبّانَ؟ .

(٥) الثقات (٩ : ١١٢) والمجروحين (٢ : ٢٩٠) وشيوخ الإسماعيلي (٣٢) واللسان (١ : ٢٨٥) وتاريخ جُرجان (٤٣) والإكمال (٧ : ٣٩٩) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر زوائد الشهري (١ : ٤٥١ ـ ٤٥٢) . قلت : اليهوديّ نسبةٌ إلى محلّة (اليهوديّة) بجرجان .

(٨٠) أحمد بن محمد بن عمر بن حفص الواسطي ، أبو بكر البزار (عَقَبة)[١] .

(٨١) أحمد بن محمد بن عَمْرو[٢] بن بسطام ، أبو بكر البسطامي المَرْوَزيّ (مرو) .

روى عن واحد وعشرين شيخاً ، وروى عنه عشرة شيوخ ، منهم : ابن عدي ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثاً واحداً (٧٣٠٩) . قال ابن السمعاني : محدِّثُ مَرْو في عصره ، وهو ثقة صدوق مُكْثِرٌ[٣] .

(٨٢) أحمد بن محمد بن عَمْرو بن مصعب بن بشر بن فضالة ، أبو بِشر الكِنديّ المُصعبيّ المَرْوَزيّ (مرو) (ت : ٣٢٣ هـ) .

روى عن جَمع ، وروى عنه جَمعٌ ، منهم ابن حِبّانَ ، وترجمه في المجروحين ، ورماه بوضع الحديث ، وقال الدارقطنيّ : «كان يضع الحديثَ ، وكان عذبَ اللسان حافظاً»[٤] .

---

(١) المجروحين (١ : ١٩٣) و (٣ : ١٣٧) وذكره المزي (١٥ : ٣٧٨) في ترجمة شيخه عبد الله بن عمران العابدي ، وله رواية في دمشق (٤٠ : ١٦٥) ولسان الميزان (٤ : ٤٠) وترجمه الخطيب (٥ : ٦٧) ساكتاً .

(٢) أشار الدكتور الشهري في زوائده (١ : ٤٥٤) إلى اختلاف المصادر في اسم جدِّ المترجَم ، وقال إنه «لا يستطيع الجزمَ بأيهما الصواب ؛ لاتّحادِ الرسم ، واحتمال التصحيف» وقد تتبعت عدداً كبيراً من مصادر ترجمته ، فوجدت أكثرها يذكر اسم جدّه « عُمَر» وأقلّها يذكره «عَمْرو» فرجعت إلى النوع التاسع من القسم الثالث من الأنواع والتقاسيم للمؤلف ابن حِبّانَ ، فوجدته سمّى جدَّه «عَمْرو» بفتح العين ، ورجعت إلى إتحاف المهرة المحقَّق (١٥ : ٥٣٩) فوجدت الحافظ سمّى جدّه « عَمْرو» ورجعت إلى المخطوط من تهذيب الكمال في تراجِم أحمد بن سيّار (١ : ٢٢/ س : ٣٠) وعبد السلام ابن صالح بن سليمان (٢ : ٨٣١/ س : ٣٥) وقتيبة بن سعيد (٢ : ١١٢٤/ س : ١٧- ١٨) حيث ساق المزّي من طريقه بعض الروايات ، فوجدت المزّيّ سمّى جدّه «عُمَر» بضمّ العين ، فرجّحت أنه بفتح العين ؛ لثبوته في مخطوطة التقاسيم ، وإتحاف المهرة ، والله أعلم .

(٣) انظر طرفاً من أخباره في الثقات (٦ : ٢١٧) والكامل (١ : ٣٩٧ ، ٤١٠) و(٣ : ٨١ ، ٢٣٧) و(٤ : ٩) وعلل الدارقطني (٤ : ١١٦) والمستدرك (٣ : ٢١٥) وبغداد (١ : ١٨٢ ، ٢٣٥) و(٢ : ٦) و(٤ : ٣٤٢) و(٦ : ١٠١) والإكمال (٤ : ٤٣٣) ودمشق (٦ : ٤٧) و(٨ : ١٩١) و(١٥ : ٢٨٢) و(٣٢ : ٤٥٩) و(٣٣ : ٢١٨) و(٤١ : ٣٠٥) و(٥٢ : ٥٢) و(٦٠ : ١٢١) والأنساب (١ : ٣٥٢) .

(٤) انظر طرفاً من أخباره في المجروحين (١ : ١٥٦) والكامل (١ : ٢٠٦) وطبقات المحدثين بأصبهان (٤ : ١٠٨) و ضعفاء الدارقطني (٦٠) وبغداد (٥ : ٧٣) والميزان (١ : ١٤٩) واللسان (١ : ٢٩٠) وترجمه الشهريّ في زوائده (١ : ٤٥٨) تمييزاً .

(٨٣) أحمد بن محمد بن الفضل بن سعيد بن موسى، أبو الحسن السجستاني (دمشق).

روى عن أحد عشر شيخاً، وروى عنه عشرة رواة، منهم ابن حِبّانَ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح أربعة أحاديث (١٧٢٠، ٢٦٤٦، ٤٤٦١) وتصحّفَ في حديث (١٧٧٥) إلى (أحمد بن محمد بن الفضل السجستاني). وقد زعمَ الشهريّ أنّ هذا الشيخ ممّا زاده عليّ، وهو ذهول منه؛ لأمرين اثنين:

الأول: أنّ الرجل موجودٌ في هذا الموضع من الملحق!

والثاني: أنه من رواة الصحيح، وليس من الشيوخ في غير الصحيح فقط! وقد ترجمه الشهريّ نفسُه تحت رقم (٧١)[١].

(٨٤) أحمد بن محمد بن الفضل، أبو بكر القَيسيُّ الأُبُلّيّ.

سكن جنديسابور في قرية من قراها، واسم القرية «نوكند» رحل إليه ابن حِبّانَ وقال: كتبتُ عنه شبيهاً بخمسمئةِ حديثٍ كلّها موضوعة، بعضها نسخة عن الثقات... وإنّما ذكرتُ هذا الشيخَ ليُعْرَفَ اسمُهُ فلا يَحْتَجَّ به مخالفٌ أو موافقٌ[٢].

(٨٥) أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر الشافعي (مرو).

قالَ ابنُ حِبّانَ: كانَ يَضعُ المُتونَ للآثارِ، ويقلبُ الأسانيدَ للأخبارِ، معَ أنّه مِن أصلبِ النّاسِ في السّنّةِ[٣].

(٨٦) أحمد بن محمد بن منصور بن أبي مزاحم ـ واسمه بشير ـ التركي، أبو

---

(١) الثقات (٨ : ٧٦) والمجروحين (١ : ٤١) والروضة (٩٤٢) والشعار (٥٦) والنبلاء (١٤ : ٤٢٦) وانظر زوائد الشهري (١ : ٤٥٩ ـ ٤٦١) وانظر إتحاف المهرة لابن حجر (١/١٦ : ٣٥) وزوائد الشهري (١ : ٤٦٥).

(٢) ترجمه ابن حِبّانَ في المجروحين (١ : ١٥٥) وضعفاء الدارقطني (٦٣) والكشف الحثيث (ص : ٥٥) والميزان (١ : ١٤٨) واللسان (١ : ٢٨٩) وهذا الراوي قد استدركه عليّ الدكتور الشهري فعلاً (١ : ٤٦٤).

(٣) الثقات (٨ : ٥١٤) والمجروحين (١ : ١٥٦) والروضة (٢٨٤، ٢٨٧) والميزان (١ : ١٤٩).

طالب البغدادي ، نزيل (الرافقة)[١] .

روى عن جده منصور ، وروى عنه أبو طالب أحمد بن نصر بن طالب الحافظ ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثاً واحداً (٥٠٦)[٢] .

(٨٧) أحمد بن محمد بن يحيى بن زهير ، أبو جعفر الحافظ التُستَري (تُستَر) .

روى عن مئة وتسعة وخمسين شيخاً ، وروى عنه تسعة رواة ، منهم : أبو الشيخ والطبراني ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح أربعةً وسبعين حديثاً ، منها : (٣٠ ، ٤٥١٨ ، ٧٢٩٤) .

قال ابن منده : ما رأيتُ في الدنيا أحفظَ من أبي إسحاق بن حمزة ، وسمعته يقول : ما رأيتُ في الدنيا أحفظَ من أبي جعفر بن زهير التستري ، وقال أبو جعفر : ما رأيتُ أحفظَ من أبي زرعة . وقال السمعاني : كان مُكْثِراً من الحديث معروفاً بالطلب[٣] .

(٨٨) أحمد بن محمد بن يحيى ، أبو العباس الشحام (الرَيّ) (ت : ٣١٧ هـ) .

روى عن ستة شيوخ ، وروى عنه ستةُ شيوخ ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ له في الصحيح حديثاً واحداً (١٩١٣) قال الخليلي : ثقة كبير المحل بالري[٤] .

(=) أحمد بن محمد أبو عمرو الحيري = أحمد بن محمد بن أحمد بن حفص .

(٨٩) أحمد بن محمد الهروي .

---

(١) تكملة نسبه من مصادر ترجمة جدّه ، وانظر التقريب (٦٩٠٧) .

(٢) سنن الدارقطني (١ : ٣٠٦) وتهذيب الكمال (٢٨ : ٥٤٣) وبغداد (٥ : ٩٦) وانظر زوائد الشهري (١ : ٤٦٨ ـ ٤٦٩) .

(٣) الثقات (٦ : ٤٤٦) والمجروحين (٨١ ، ١٠١) والروضة (٢٦ ، ٢٣٥) والتذكرة (٣ : ٧٥٧) والنبلاء (١٤ : ٣٦٢) ودول الإسلام (١ : ١٨٧) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر زوائد الشهري (١ : ٤٧١ ـ ٤٨٥) .

(٤) المجروحين (١ : ١٧٧) و (٢ : ٧٥) والإرشاد للخليلي (٢ : ٦٨٨) والتدوين للرافعيّ (٢ : ٢٥٥) وانظر زوائد الشهري (١ : ٤٨٥ ـ ٤٨٦) .

روى عن جَمع ، وروى عنه جَمعٌ ، منهم العقيليّ وابن حِبّانَ ، ولم يَذكُراه بجرح وهو معاصر لهما[١] .

(٩٠) أحمد بن محمود بن مقاتل بن صبيح ، أبو الحسن الفقيه الهروي ، الشيخ الفاضل الصالح .

ذكره الذهبي في وفيات (٢٨٦ هـ) بينما نقل الخطيب في ترجمته عن تلميذه أحمد بن كامل القاضي أنه سمع منه في سنة خمس وتسعين ومائتين .

قلت : ويترجَّحُ عندي أنه مات بعد ذلك ، فالذهبيُّ نفسُه قال في ترجمة ابن حِبّانَ : رحلَ على رأسِ الثلاث مئة !

روى عن خمسة وعشرين شيخاً ، وروى عنه أربعة عشر راوياً ، منهم العقيلي ، وابن حبّانَ وأخرجَ من طريقه في الصحيح أربعةَ أحاديث (٣٨٦٥ ، ٥٥٨٩ ، ٦٠٤٥) وقد وقعَ تصحيفٌ في اسمه في الحديث (٣٧٥٦) فسماه محمداً ، وعدّه المفهرِسُ شيخاً آخر لابن حِبّانَ ، وهو خطأ بلا ريب ، فالحديثُ واحدٌ فَرّقَهُ ابنُ حِبّانَ في موضعَين ؛ هذا والحديث (٥٥٨٩) وهو مطابق لما في إتحاف المهرة .

قال أبو إسحاق البزار الهروي : رحلَ في طلب الحديثِ ثلاثاً وثلاثين مرّةً . وقال داود ابن يحيى : قلَّ من رأيت من هؤلاء الغرباء خيراً منه[٢] .

(٩١) أحمد بن مضر الرباطيّ (مرو) .

هكذا جاء اسمه في الروضة أحمد ، ولم أقف له على ذكر في موضع آخر من كتب ابنِ حِبّانَ ، ولكني وجدتُ من هذه الطبقة آخرَ اسمه أبو مُضَر محمد بن مضر الرباطيّ فلا يبعد أن يكون هو صاحبنا[٣] .

---

(١) المجروحين (١ : ٣٣٧) وضعفاء العقيلي (٢ : ٨٥) و (٤ : ٢٩٣) وتاريخ دمشق (٣٠ : ١٤٦) .

(٢) ثبت الإحسان (٤٩) وبغداد (٥ : ١٥٦) ودمشق (٦ : ٤) وتاريخ الإسلام (٢١٧٦) وانظر إتحاف المهرة (٨ : ١٠٩) وزوائد الشهري (١ : ٤٨٦ ـ ٤٩٠) .

(٣) الروضة (٤٠) وقارن بتاريخ دمشق (٣٧ : ٨٢) والأنساب (٣ : ٤٤) والرِباطي : نسبة إلى رباط عبد الله بن المبارك بمرو .

(٩٢) أحمد بن المقدام .

هكذا جاء في موضع من المجروحين ، بينما جاء في موضع آخر أنه روى عنه بواسطة أحمد بن محمد بن يحيى بن زهير التُّستريّ ، وروى عنه أحاديثَ عديدةً في الصحيح كلّها بالواسطة ، فأحمد شيخُ شيوخه ، وليس لابن حِبّانَ بشيخ ![١] .

(٩٣) أحمد بن مكرم بن خالد بن صالح ، أبو الحسن البِرْتيُّ اليَشْكُرِيُّ (بغداد) .

روى عن أحمد بن المبارك البغدادي ، وعليّ ابن المديني . وروى عنه سبعة رواة منهم : أبو الشيخ الأصبهاني ، ومحمد بن إسماعيل الوراق ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح ستةَ عشر حديثاً ، منها : (٥ ، ٤٠٥٦ ، ٧٤٦٨) قال الخطيب : روى عنه عبد العزيز بن جعفر الخرقي أحاديث مستقيمة[٢] .

(٩٤) أحمد بن موسى بن الفضل بن معدان الحرّانيّ (حَرّان) .

روى عن سبعة شيوخ . وروى عنه : ابن عدي ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح حديثاً واحداً (٣٠٧٦) وروى من طريقه نسخةً موضوعةً عن زكريا بن دويد الكندي الوضّاع . قاله ابن حِبّانَ في المجروحين[٣] .

(٩٥) أحمد البسككي (هَمَذان) .

هكذا جاء في طبعة حلب من المجروحين ، وجاء في طبعة دار الصميعي بتحقيق عبد المجيد السلفي : (البككي) . وقد تتبَّعْتُ ألفاظاً عديدة في كتب الأنساب ، مثل :

---

(١) المجروحين (٢ : ٨٢) وقارن منه (٢ : ١٧٥) وانظر الإحسان في الأحاديث (٢٥٢ ، ٣٥١ ، ٦٤٥ ، ٦٨٦) .

(٢) الثقات (١ : ٤) و (٦ : ٤٩١) و (٨ : ٣٨) والمجروحين (١ : ٩) والسهمي (١٣٩) وبغداد (٥ : ١٧١) والنبلاء (١٤ : ٩٢) وقد نبّه الدكتور الشهري في زوائده (١ : ٤٩٢ ـ ٤٩٤) على وَهمي في الجمع بين هذا الشيخ ، وبين سميّه المقرئ المحدّث أحمد بن محمد بن خالد البَراثيّ (ت : ٣٠٠ هـ) وهو على صوابٍ ، بارك الله في جهوده .

(٣) المجروحين (١ : ٣١٥) والروضة (٣٠) والكامل (٥ : ١١٠) و (٦ : ١٢٥) وانظر زوائد الشهري (١ : ٤٩٦ ـ ٤٩٧) .

السكسكي ، والبسككي والبسكري والبشكري ، فلم أقفْ على شيء يُمكِّنُ من معرفته[١] .

(٩٦) أسامة بن أحمد بن أسامة التُجيبي (الفسطاط ، مصر) .

روى عن جَمع ، وروى عنه جَمعٌ ؛ منهم ابن عدي ، وابن حِبّانَ ، وأبو سعيد بن يونس ، وقال : تَعرِفُ وتُنكِرُ ؛ لم يكن في الحديث بذاك (ت : ٣٠٧ هـ) . وقال مسلمة ابن قاسم : كان ثقة عالماً بالحديث . وقال ابن حجر : رأيتُ له مصنفاً في حرمة الوطء في الدُّبُر يدلّ على سعةِ معرفته بالحديث ![٢] .

(٩٧) إسحاق بن إبراهيم بن إسحاق التُستَري التاجر العَدْلُ (مرو) .

روى عن خمسة شيوخ ، وروى عنه : القاضي محمد بن الحسين ، وابن حِبّانَ وأخرجَ من طريقه في الصحيح خمسةَ أحاديث ، منها : (٤١٠ ، ٤٢٦٢ ، ٥٣٩٦)[٣] .

(٩٨) إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الجبار بن فَرْوة بن ضَبَّة بن وَداع أبو محمد البُسْتي القاضي (بُسْت) .

روى عن ثمان وستين شيخاً ، وروى عنه خمسةُ شيوخ ، منهم أبو حاتم ابن حِبّانَ . ترجمه في الثقات ، وقال : «أحد النبلاء من المحدثين ، والعقلاء من المتقين ، مات سنة سبع وثلاثمائة» وأخرجَ من طريقه في الصحيح سبعةً وستّين حديثاً منها : (١٧ ، ٤٣٣٠ ، ٧٤٨٢)[٤] .

---

(١) المجروحين (١ : ١٤٤) وطبعة الصميعي (١ : ١٥٧) .

(٢) الثقات (٨ : ٣٤٦ ، ٤٨٧) و (٩ : ٢٤٠) والمجروحين (١ : ٤٢) والسهمي (١٧٨) والميزان (١ : ١٧٤) واللسان (١ : ٣٤١) .

(٣) الثقات (٨ : ٢٩٥) وسُمّي جدّه إسحاقَ في روايتين من مطبوعة الإحسان (٤٨١٦ ، ٥٣٩٦) ولم أقف على ترجمة مفردة له ، وانظر تلقيبه بالعدل في التذكرة (٣ : ١١١٢) وزوائد الشهري (١ : ٥١٨) .

(٤) ترجمته في الثقات (٨ : ١٢٢) وانظر منه (٧ : ٢٠) و (٨ : ٤٢ ، ٢٩٥ ، ٣٦٣) و (٩ : ٩٨) والمجروحين (٢ : ٢٢٤) و (٣ : ٨٢) والروضة (٣٨ ، ٥٧ ، ١٠٢ ، ٢٢١) والنبلاء (١٤ : ١٤٠) ومختصر تاريخ دمشق (١ : ٥٤٨) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) .

(٩٩) إسحاق بن أحمد بن جعفر القطان ، أبو يعقوب الكاغَذي البغدادي (ت : ٣١٥ هـ) (تُستَر ، تِنّيس)

أخرجَ من طريقِه في الصحيح حديثَين (١٤٣٣ ، ٧٤١٠) قال الدارقطني : «رأيتهم يُثنون عليه ، وفي أحاديثه أوهام»[١] . وحُكْمُ الدارقطنيِّ هذا لم يُعجب الدكتور الشهريّ فقال : «لم أجدْ من تابع الدارقطنيَّ على هذا ، وهو إمام ناقد ، وقد يكون الوهم ممن دونه فقد أورد ابن عديّ عنه جملةً من الأحاديث متفرّقةً في تراجِم عدّة ، ولم يحمل عليه في شيءٍ منها» .

قلت : يريد الشهريُّ أن يقول : إن ابن حبّانَ وابن عديّ لا يتساهلان مع المعاصرين والمترجَم شيخهما ، فلو لم يكن عندهما رضاً ؛ لترجماه في الضعفاء ، ولما أخرج عنه ابن حبّانَ في كتاب اشترط فيه الصحة . والحقّ أنّ ابن حبّانَ خرّج عن عدد ممّن قال فيهم : «لا أحتجّ بما انفرد من الروايات» لكنه لا يخرّج عنهم إلا إذا توبعوا ، أو وُجِدَ لحديثهم شاهدٌ أو أكثر . والحديث الأول (١٤٣٣) الذي خرّجه ابن حبّانَ لشيخه إسحاق من حديث جابر بن عبدالله ، إنما خرّجه في تقديري ليزيل غرابةَ حديث أبي قتادة الأنصاري المخرَّج عند ابن حبّانَ (١٤٣٤) وابن خزيمة (٦٨) والبخاريّ (٦٩) ومسلم (٢٢٥) وفي كثير من المصنفات المعتمدة . وهذا يعني أنّ لحديث الباب شاهداً . وأمّا الحديث الثاني (٧٤١٠) فقد توبع إسحاق عليه متابعةً تامّة . وعليه فلا يَرِدُ اعتراضٌ على الدارقطنيّ حتى نجد ابنَ حبّانَ قد احتجّ به في حديثٍ خرّجه له .

(١٠٠) إسحاق بن أيوب بن حسان ، أبو سليمان الواسطي .

يروي عن أبيه وجمع ، وروى عنه ابن حبّانَ في مواضع من الثقات[٢] .

---

(١) الثقات (٨ : ١٦١) والمجروحين (١ : ٢٩ ، ٥٠ ، ٢٠٨ ، ٢٨٦) و(٢ : ١٢٢ ، ١٤٩) و(٣ : ١٥٧) والروضة (١٦٤) و بغداد (٦ : ٣٩٣) وسؤالات السهمي (ص : ١٧٣) والكامل (٣ : ٢٠٩ ، ٢٨٢) و(٣ : ٣٨٥) و (٤ : ٢٨) ودمشق (٤١ : ٣١٠) و (٤٨ : ٣٠٩) و (٥٢ : ٣٣٢) واللسان (٢ : ٤٠) وانظر زوائد الشهريّ (٢ : ٥٣٧) .

(٢) الثقات (٨ : ١٢٧ ، ٤٧٤) و(٩ : ١١٤ ، ١٣٩) وذكره في (٩ : ١١٤) باسم إسحاق بن أحمد ابن حسان وهو خطأ طباعيّ ، وتهذيب الكمال (٣ : ٤٦٨) .

(=) إسحاقُ بن سليمان .

هكذا جاء في ترجمة كُرَيب بن سليم الكندي الأموي في الثقات ، ففيه : «حدثنا إسحاق بن سليمان قال : حدثنا الجراح بن الضحاك عن كريب الكندي» والصواب أنّ في المطبوع سقطاً ، فبَيْنَ ابنِ حِبّانَ ، وبين إسحاق بن سليمان طبقاتٌ عديدةٌ ، إذ أخرج من طريقه في الصحيح حديثاً (٦٠٩٢) بهذا الإسناد : أخبرنا عمران بن موسى بن مجاشع قال : حدثنا محمد بن العلاء بن كريب قال : حدثني إسحاق بن سليمان عن الجراح بن الضحاك ، عن كريب الكندي قال . . . وساق الحديث ![1] .

(١٠١) إسحاق بن عبد الله البلدي (البصرة)[2] .

(١٠٢) إسماعيل بن داود بن وردان بن نافع البزّاز ، أبو العباس المصري (ت : ٣١٨ هـ) (مصر ، الفسطاط) .

روى عن عشرة شيوخ ، وروى عنه خمسة رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه في الصحيح تسعةً وعشرين حديثاً ، منها : (١٨٠ ، ٤٤٢٣ ، ٧٤٧٢) قال مسلمة بن قاسم : «ثقة ، كتبتُ عنه ، وكان حسنَ الكتاب ، مؤدياً لما روى» وقال الذهبيّ : «الشيخ العالم المسند» وروى ابن عديّ من طريقه روايات حديثية ، وأخرى في الجرح والتعديل[3] .

(١٠٣) بَدَلُ بنَ الحُسَيْن بن بَحْر الخضرانيّ الإسفِرايينيّ الحافِظ .

روى عن حميد بن زَنْجُويَه ، وروى عنه ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٦٨٩٦)[4] .

---

(١) الثقات (٥ : ٣٣٩) .

(٢) المجروحين (١ : ١٥٠) ولم أقف عليه في غير هذا الموضع .

(٣) الثقات (٨ : ٢٥٣) والمجروحين (١ : ٤٣) والنبلاء (١٤ : ٥٢١) وشذرات الذهب (٢ : ٢٧٧) والكامل في مواضع كثيرة منها :(١ : ٣٢٨) و (٢ : ٢٢٣ ، ٣٥٨ ، ٤٤٤) و (٣ : ٥٨ ، ٦٠ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ٤٣٧) وانظر ثبت الإحسان (٥٠) وزوائد الشهري (٢ : ٥٧٦) .

(٤) الثقات (٨ : ١١) وانظر ثبت الإحسان (٥٠) وزوائد الشهري (٢ : ٦١٨) .

(١٠٤) بِشْرُ بنُ عَبْد الرَّحْمَن (الأَسْتَراباذيّ)[١] .

(١٠٥) بشر بن عَبْد الله البَلَديّ (واسِط)[٢] .

(١٠٦) بِشْرانُ بن أَحْمَد بن الخَليل (واسِط)[٣] .

(١٠٧) بَكْرُ بن أَحْمَد بن سَعِيد الطّاحي العائذيّ العابِد (البَصْرة) .

روى عن ستّة شيوخ ، وروى عنه أربعةُ حفّاظ ، منهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (١٤) رواية ، منها (٢٨٧ ، ١٢٣٥ ، ٦٦٦٣) .

وقد وقعَ لَبْسٌ على محقّقِ الإحسان ، فزاد عند هذا الحديث (٣٨٨١) في شيوخ ابن حِبّانَ : أَحْمَد بن سَعِيد!

وقد أورده على الصواب الحافِظُ ابن حجر في إتحاف المهرة ، ففي مسند عائشة حديث : «طيّبتُ رسولَ الله صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ بمنى» قال : «حب : في النوع الأوّل من القسم الرابع قال : أخبرنا بكر بن أَحْمَد بن سَعِيد العابد بالبصرة : حدثنا مُحَمّد بن عبيد بن حساب . . .»[٤] .

تنبيه : سقط رقم (٥٤٠٥) من فهرس الإحسان .

(١٠٨) بكر بن مُحَمّد بن عَبْد الوهّاب ، أبو عَمرو القَزّاز (البصرة) .

روى عن أربعةَ عشرَ شيخاً ، وروى عنه الطبرانيّ وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ

---

(١) الثقات (٨ : ٩٨) .

(٢) المجروحين (٢ : ١٠٨) .

(٣) الثقات (٦ : ٩٦) .

(٤) الثقات (٧ : ١٧٥) و (٨ : ٢٥٩) و (٩ : ٢٢١) ومواضع ، والمجروحين (٢ : ٢٧٢) والروضة (٣١ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ١٠٠) وإتحاف المهرة (٢/١٦ : ١٠٨٣ [٢١٦٦٦]) والسهمي (٢١١) والأنساب (٤ : ٢٧) والطاحي : نسبة إلى بني طاحية من الأَزْد القحطانية ، ويترجح عندي أن نسب المتَرجَم «العائذي» الذي جاء في الثقات (٩ : ٢١٢) تصحيف عند الطباعة ، فبين العابد والعائذي قرب شديد ، وإنما رجّحت هذا ؛ لأنّه ليس في قبائل (عائذة) الثلاث من ينتسب إلى الأزد! وانظر ثبت الإحسان (٥٠) وزوائد الشهري (٢ : ٦٤٩) .

عشرةَ أحاديث منها : (٢٣٢ ، ٤٨٥٥ ، ٦٤١٦)[١] .

(١٠٩) ثابت بن إسماعيل بن إسْحاق البغدادي ، روى عن مُحَمّد بن الوليد البسريّ ، وروى عنه ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٤٩٣٦) ولم يذكره في كتبه الأخرى ، ولم أقف له على ترجمة (بغداد ، قرب قبر معروف الكرخي)[٢] .

(١١٠) جَعْفَر بن أَحْمَد بن سلمة السَّلَميّ النَّيْسابوريّ (نيسابور)[٣] .

(١١١) جَعْفَر بن أَحْمَد بن سِنان بن أسد القَطّان الواسِطيّ (ت : ٣٠٧ هـ) (واسِط) .

روى عن تسعةٍ وعشرينَ شيخاً ، وروى عنه تسعةُ رواة ، فيهم عددٌ من الحُفّاظ ؛ منهم الطبرانيّ ، وابنُ عديّ ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (١٩) روايةً ، منها (١٣٧ ، ٣٧٣٧ ، ٧٢٧٣) قال الدارقطني : ثقة ، وقال الذهبي : الحافِظ الثِّقة![٤] .

(١١٢) جَعْفَر بنُ أَحْمَد بن صُلَيْح العابِد الواسطيّ (واسط) .

روى عن أَحْمَد بن المقدام وعبدالحميد بن بَيان السُّكَّريّ ، وروى عنه ابن حِبّانَ وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ روايتين (٢٩٠٣ ، ٣٣٦٤)[٥] .

(١١٣) جَعْفَر بن أَحْمَد بن عاصِم ، أبو مُحَمّد البَزّاز الأَنْصاريّ (ت : ٣٠٧ هـ) (دمشق) .

---

(١) الثقات (٨ : ١٠١ ، ٣٦٦) و (٩ : ٩٨) والمجروحين (٢ : ١٦٢) والروضة (٤٨ ، ١٨٤) ومعجم الطبراني الصغير (٣٠٦) والأوسط (٣ : ٣٢٧) والكبير (١ : ٢٩٠) و(٣ : ١٧٤) و(٥ : ٤٠) و(٦ : ٢٦٢) و(١٠ : ٥٦) والإسماعيلي (٢١٥) والسهمي (٢١٠) وانظر ثبت الإحسان (٥٠) وزوائد الشهريّ (٢ : ٦٥٢) .

(٢) لعله ثابت بن إسماعيل الرفّاء المترجم في تاريخ بغداد (٧ : ١٤٣) وانظر إتحاف المهرة (١٣ : ٣٩٧) وزوائد الشهري (٢ : ٦٥٦) .

(٣) المجروحين (٢ : ١٠٣ ، ٢٠٣) ووقع في الموضع الثاني «مَسلَمة» ولم أقف له على ترجمة .

(٤) الثقات (٨ : ٣٣ ، ٤٨٨) و (٩ : ١٠٥) والروضة (١١٣) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) والكامل (٥ : ١٩٣) و :(٦ : ٤٧٩) والسهمي (٤١٩) والنبلاء (١٤ : ٣٠٨) والتذكرة (٢ : ٧٥٢) وانظر ثبت الإحسان (٥٠) وزوائد الشهريّ (٢ : ٦٧٤) .

(٥) الإكمال (٧ : ٢٢٤) وتاج العروس (١ : ١٦٧) .

روى عن ثمانيةِ شيوخ ، وروى عنه ثمانيةُ رواة ، منهم العُقَيْليُّ وابن عَديّ وابنُ حبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ أربعَ روايات : (١٩٠٥ ، ٢٩٢٩ ، ٤٥٩٤ ، ٦٦٩٩)[١] . وقد زعمَ الدكتور الشهريّ أنّ هذا الشيخ مّما زاده عليّ ، وهو ذهولٌ منه ؛ لأمرَين اثنين :

الأول : أنّ الرجلَ موجودٌ في هذا الموضع من الملحق !

والثاني : أنه من رواة الصحيح ، وليس من الشيوخ في غير الصحيح فقط! وقد ترجمَهُ الشهريّ نفسه تحت رقم (١٤١) .

(١١٤) جَعْفَر بن إدريس ، أبو عَبْد الله القَزْوينيّ (مَكّة المُكَرَّمَة)[٢] .

(١١٥) جَعْفَر بن سَهْل بن الحَسن ، أبو القاسم البالِسِيّ القاضي (بالِس) .

روى عن جَمع غَفير ، وروى عنه ابن عديّ وابن حِبّانَ[٣] .

(١١٦) جَعْفَر بن مُحَمّد ، أبو محمّد الهَمَذاني (صور) .

روى عن جمع غفير من الشيوخ ، وروى عنه أَحْمَد بن الحَسَن بن عقبة ، وجَعْفَر بن أَحْمَد بن عمران ، وابنُ حِبّانَ ، ولم يخرج له في صحيحه[٤] .

(١١٧) حاتم بن نَصْر بن حاتم (أشروسنة)[٥] .

(١١٨) حاجِب بن مالك بن أرّكين ، أبو العباس الفِرْغانيّ التُّرْكيّ ، ثمّ الدِّمَشْقيّ الحافِظ (ت : ٣٠٦ هـ) (دمشق) .

روى عن أكثر من خمسين شيخاً ، وروى عنه أكثر من ثلاثين راوياً فيهم عدد من

---

(١) الثقات (٨ : ٤٣٢) والمجروحين (١ : ٢٥٧) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) والسهمي (١٩١) وبغداد (٧ : ٢٠٤) وانظر زوائد الشهريّ (٢ : ٦٧٨) .

(٢) المجروحين (٢ : ١٥٢ ، ٢٩٢) و (٣ : ٩٠) وبغداد (١٠ : ٢٦) و (١١ : ٧) ودمشق (٢٦ : ٣٥٢) و (٣٢ : ١٦٧) و (٥١ : ٩٢) و (٥٩ : ٣٥٧) واللسان (٢ : ١١٠) و (٦ : ١٩٥) .

(٣) المجروحين (١ : ٢١٤) والكامل (٢ : ١٥٢ ، ٣٨٣) و (٥ : ٥٥) و (٦ : ١٥٩) ودمشق (٨ : ٣٥٤) ومعجم البلدان (١ : ٣٢٩) .

(٤) الروضة (٣٦ ، ٢٣٤) والحلية (٧ : ١٩) ودمشق (٥٤ : ٦١ ، ١٦٤) و (٥٨ : ٤٥٨) .

(٥) المجروحين (١ : ٣٤٥) ولسان الميزان (٣ : ٦٤) .

الحُفّاظ ، منهم : الطبرانيُّ ، وابن عديّ ، وأبو الشيخ ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِه (٢٠) روايةً ، منها (٥٩١ ، ٤٤٠٧ ، ٧٠٥٠)[1] .

(١١٩) حامد بن مُحَمّد بن شُعَيْب بن زُهَيْر ، أبو العبّاس الكَجّي البَلْخيّ البَغداديّ المؤدِّب (ت : ٣٠٩هـ) (بَغداد) .

روى عن خمسةٍ وعشرين شيخاً ، وروى عنه أكثر من أربعين راوياً ، فيهم جمع من الحُفّاظ ، منهم : الإسماعيلي ، وأبو الشيخ ، وابن عديّ ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِه (٥٤) رواية ، منها : (٣٢٢ ، ٤٠٢٠ ، ٧٢٠٢) . وقد سقطَ اسْمُه من الحديث (٣٠٧٢) فعدّه المفهرسُ شيخاً آخر لابن حِبّانَ ، وهو خطأ من المحقق ، ذلك أنّ ابنَ حِبّانَ روى عن شيخه حامد ، عن منصور بن أبي مزاحم ؛ أربعةَ عشر حديثاً منها هذا الحديث[2] .

(١٢٠) حِبّانَ بن إِسْحاق المَرْوَزيّ (البصرة) .

روى عن إِسْحاق بن ناجويه التِّرمِذيّ ، والفضل بن يعقوب الرُّخامي ، وروى عنه أبو جَعْفَر العقيلي ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِه حديثاً (١٩٠) ولم يذكُرْهُ في أيّ موضع آخر من كتبه[3] .

(١٢١) حُبَيش بن عَبْد الله بن هارون السُلمي النيلي (واسط) .

---

(١) الثقات (٨ : ٣٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٤٤٦) و (٩ : ٨ ، ١٢٦ ، ٢٥٨) ومواضع أخر ، المجروحين (١ : ٣١٣ ، ٣٥٤) والسهمي (٢٠٩) وبغداد (٨ : ٢٧١) والمنتظم (٦ : ١٥٠) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) و النبلاء (١٤ : ٢٥٨) وانظر ثبت الإحسان (٥٠) وزوائد الشهريّ (٢ : ٧١٠) .

(٢) الثقات (٨ : ١٣٤) و (٩ : ١٧٣) والروضة (٤١ ، ٦٤ ، ١٠١ ، ٢٥٨) والسهمي (١٩٧) والمنتظم (٦ : ١٦٤) بغداد (٨ : ١٦٩) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) والنبلاء (١٤ : ٢٩١) والعبر (١ : ١١٤) وتاريخ الإسلام (٢٣٤٣) وانظر ثبت الإحسان (٧٤) وقارن بـ (٥١) منه ، وزوائد الشهريّ (٢ : ٧٣١) .

(٣) قارن بزوائد الشهريّ (٢ : ٧٤٠) فما بعدها ، فقد ميّز بين المترجم ، وسميّه البلخيّ ، وهذا صحيح ، وقد روى عنه العقيليّ (١ : ٢٧٧) لكنه عدّ حِبّانَ بنَ إِسْحاق المروزيّ ؛ هو البلخيّ ، وترجح عندي أنه شيخ ابن حِبّانَ ، والأمر على الاحتمال! وانظر إتحاف المهرة (١٤ : ٥٣٦- ٥٣٧) وضعفاء العقيلي (١ : ١٩٣ ، ٢٧٧) .

روى عن جمع غَفير ، وروى عنه جمعٌ غَفير ؛ منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٦٢١٤)[١] .

(١٢٢) الحُرّ بن سُلَيْمان بن حيدرة ، أبو شُعَيْب الأَطْرَابُلْسيّ (طَرابُلْس) .

روى عن جمع غَفير ، وروى عنهُ جمعٌ غَفيرٌ ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٥١٨٥)[٢] .

(١٢٣) الحَسَن بن إِبْراهِيم بن تَوْبة ، أبو عليّ الخَلاّل الواسِطيّ (واسط) .

روى عن جمع غَفير ، وروى عنه جمعٌ غَفير ، منهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٦٩٤٧)[٣] .

(١٢٤) الحَسَن بن أَحْمَد بن إِبْراهِيم بن فيل البالِسيّ ، أبو طاهِر الأَنْطاكِيّ «إمامُ مسجدِ الجامع بأنطاكية» (أنطاكية) .

روى عن تسعةٍ وعشرين شيخاً ، وروى عنه اثنا عشرَ راوياً ، فيهم جمعٌ من الحُفّاظ ، منهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ أربعَ روايات (٢٥٣ ، ٢٤٩٥ ، ٥٢٣٩ ، ٧٢١٤)[٤] .

(١٢٥) الحَسَن بن إِسْحاق بن إِبْراهِيم الخَوْلانيّ المِصْريّ (طَرَسوس) .

روى عن جمع غَفير ، وروى عنه ابن عديّ ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً مقروناً (٤٢٧١)[٥] .

---

(١) الثقات (٨ : ٥١ ، ٨٥) والإكمال (٢ : ٣٣١) والأنساب (٥ : ٥٥٢) ودمشق (٥٤ : ١٠) وانظر ثبت الإحسان (٥١) وزوائد الشهري (٢ : ٧٤٧) .

(٢) الثقات (٩ : ١٤٦) ودمشق (١٢ : ٢٥٥) ومختصره (٢ : ٨٦٦) لكن صاحب المختصر (١ : ٣٠١) نَسَبَ حفيدَ مترجَمنا فقال : «مُحَمّد بن سُلَيْمان بن الحرّ بن هِزّان بن سُلَيْمان بن حيّان بن حيدرة ، وهو أخو خيثمة» . وانظر ثبت الإحسان (٥١) وزوائد الشهري (٢ : ٧٥٢) .

(٣) الثقات (٩ : ١٤٨) وبغداد (٧ : ٢٨٢) و (١٤ : ٢٣٧ ، ٢٨٧) وانظر ثبت الإحسان (٥١) وزوائد الشهري (٢ : ٧٥٩) .

(٤) الثقات (٨ : ٣٩٠) والمجروحين (١ : ٢٠٨) السهميّ (٢٥٩) والأنساب (١ : ٢٦٨) والنبلاء (١٤ : ٥٢٦) وانظر ثبت الإحسان (٥١) وزوائد الشهري (٢ : ٧٦٠) .

(٥) المجروحين (٢ : ٢٠) و (٣ : ٧١) وانظر ثبت الإحسان (٥١) وزوائد الشهري (٢ : ٧٦٦) .

(١٢٦) الحَسَن بن سفيان بن عامر بن عَبْد العزيز بن النعمان بن عطاء الشَّيْبانِيّ أبو العبّاس البالُوزيّ النَّسَوِيّ (نَسا) الإمام الناقد الحافِظ !

روى عن أكثر من مائتي شيخ ، وروى عنه أكثر من ستين راوياً فيهم جمهرة من الحُفّاظ ، منهم : أبو بكر الإسماعيليّ ، وأبو عليّ النيسابوريّ الحافِظ ، وابن عديّ ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (٨٢٦) رواية ، منها : (٨ ، ٤٠١٥ ، ٧٤٨٤)(١) .

(=) الحَسَن بن عَبْد الجبار (بغداد) = أَحْمَد بن الحَسَن بن عَبْد الجبار(٢) .

(١٢٧) الحَسَن بن عَبْد العزيز الهاشِميّ ، أبو محمّد الرُّصَافيّ (بغداد) (ت : ٣٣٣ هـ)(٣) .

(١٢٨) الحَسَن بن عثمان بن زياد بن أبي حكيم ، أبو سَعِيد التُّسْتَرِيّ (تُستَر) أحد المتّهمين بالوضع(٤) .

(١٢٩) الحَسَن بن عليّ بن خَلَف (عَسْكَر مُكَرَّم)(٥) .

(١٣٠) الحَسَن بن علي بن هُذَيْل القَصَبيُّ (واسط) .

أخرج له ابنُ حِبّان في صحيحه حديثاً (٢٣٢٣)(٦) .

---

(١) ذكره في الثقات (١٤٠) مرّةً ، منها : (١ : ٤٢ ، ٩٩ ، ١٨٢) و (٣ : ٤٠) و (٤ : ١ ، ٣١ ، ١٧٦) و (٥ : ٣٥ ، ١٦٤ ، ١٧٠) وذكره في المجروحين (١٧٠) مرّةً ، وفي الروضة ثلاثاً وعشرين مرة منها : (١٩ ، ٢٢ ، ٣٩ ، ٤٦) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) والمنتظم (٦ : ١٣٢) والتذكرة (٢ : ٧٠٣) ومواضع ، والنبلاء (١٥٧١٤) وانظر ثبت الإحسان (٥١– ٥٤) وزوائد الشهري (٢ : ٧٧٠) .

(٢) الثقات (٨ : ٢٧٨) سقط الاسم هنا ، ونبهت عليه ؛ لأنه ليس شيخاً لابن حِبّانَ ، فقد أخرج عنه عن سُلَيْمان المباركي حديثاً في الصحيح (٣٧٩٤) .

(٣) المجروحين (٣ : ٣٣) والمنتظم (٦ : ٣٤٠) ودول الإسلام (١ : ١٨٤) .

(٤) الثقات (٩ : ٢٦٧) والمجروحين (٢ : ١٦٧) وترجمته وما قيل فيه في اللسان (٢ : ٢١٩) .

(٥) المجروحين (١ : ٣٢١) و(٢ : ٢٥٢) و(٣ : ٥٤) وقد وجدت عدداً من الرواة يُدْعى الحَسَن بن علي بن خلف ، منهم الواسطي والدمشقي والبربهاريّ ، والتمييز بينهم يحتاج إلى عملٍ علميّ مفرد لا يحتمله هذا الملحق .

(٦) انظر الإحسان (٦ : ٩٣) فلم يذكر ابن حِبّانَ شيخَه هذا في غير هذا الموضع . وإتحاف المهرة (١ : ٥٨٢) وزوائد الشهري (٢ : ٨٠٦) .

(١٣١) الحَسَن بن مُحَمّد بن إِسْحاق بن الأَزْهَر الأزهريّ، أبو مُحَمّد المهرجانيّ الإسفرايني (ت: ٣٤٦ هـ).

روى عن جمع غَفير، وروى عنه جمعٌ غَفير، منهم ابنُه مُحَمّد، وابنُ حِبّانَ والحاكِم، وأخرجَ عنه في مواضعَ من المستدرك[١].

(١٣٢) الحَسَن بن مُحَمّد بن أَسَد (فم الصّلح).

روى عن جَمع غَفيرٍ، وروى عنه ابن حِبّانَ وحده، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٥٠٩٨)[٢].

(=) الحَسَن بن مُحَمّد بن مصعب (مرو) = الحُسَيْن بن مُحَمّد[٣].

(١٣٣) الحُسَيْن بن أَحْمَد الآمِديّ البَغْداديّ (بَغْداد)[٤].

(١٣٤) الحُسَيْن بنُ أَحْمَد، أبو شُعْبة الإِصْطَخْريّ[٥].

(١٣٥) الحُسَيْن بن أَحْمَد بن بِسْطام الزَّعْفَرانيّ (البَصْرة).

روى عن جَمع غَفير من الشيوخ، وروى عنه خمسةُ رواة من الحُفّاظ، منهم ابنُ حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (١٦) روايةً منها: (٦٥، ٤٤٦٥، ٧٣٦٧)[٦].

(١٣٦) الحُسَيْن بن إدريس بن المُبارك بن الهَيْثم، أبو عليّ الأنصاريّ الموصليّ

---

(١) الثقات (٩ : ١٤٨) والأنساب (١ : ١٨٩) وترجمته في تاريخ الإسلام (١٧١١) والوافي في الوفيات (٢٧٧٤) وانظر بعض رواياته في المستدرك (١ : ٢٨٩، ٣٧٩، ٥٩٣) و(٢ : ٣٦٧) و(٣ : ١٣٥، ١٧٦، ٣٢٩).

(٢) الثقات (٨ : ١١٩، ٢٣٧، ٤٢٦، ٤٦١) و(٩ : ٢٧٧) والمجروحين (٢ : ٢٧٩) وإتحاف المهرة (١٣ : ٥٣٣) وانظر ثبت الإحسان (٥٤) وزوائد الشهري (٢ : ٨٠٨).

(٣) جاء في مواضع متعددة من مطبوعة الثقات بهذا الاسم، والصواب حسين، وستأتي ترجمته، وانظر بعض المواضع: (٨ : ٥، ٣٧٨) و (٩ : ١٩، ١٢٠، ٢١٢).

(٤) المجروحين (٣ : ١٣٦) والروضة (٢٣٠، ٢٥٥).

(٥) المجروحين (١ : ٢٣٩) وجاء في الروضة (٢٣٤): الحُسَيْن بن مُحَمّد، وكناه أبا شعبة.

(٦) الثقات (٨ : ٣٦٠) و (٩ : ١٢٧) وانظر ثبت الإحسان (٥٤) وزوائد الشهري (٢ : ٨١٨).

المعروف بابن خُرَّم (الكَرْخ) .

ترجمه في الثقات ، وقال : مات سنة ثلاث مائة في آخرها ، أو في أول سنة إحدى وثلاث مائة ، وكان ركناً من أركان السنّة في بلده ، روى عن جمع غَفيرٍ ، وروى عنه جمعٌ غَفير ، فيهم عدد من الحُفّاظ ، منهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (١٤٤) روايةً ، منها : (١٥٢ ، ٤٠٤٩ ، ٧١٨٢)[١] .

(١٣٧) الحُسَيْن بن إِسْحاق بن إِبْراهِيم ، أبو عبدالله الأَصْبِهانيّ الخَلاّل (ت : بعد ٣٠٠ هـ) (الكرَج) .

روى عن جمع غَفير ، وروى عنه ثلاثةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (٧) رواياتٍ ، منها : (٤٤٩ ، ٢٤٨٥ ، ٦٨٦٣)[٢] .

(١٣٨) الحُسَيْن بن إسماعيل بن حِبّانَ ، أبو عَبْد الله البقّار الرَّمْليّ (الرَّملة)[٣] .

(١٣٩) الحُسَيْن بن زُرَيْق البَغْداديّ (مَكَّة المُكَرَّمَة)[٤] .

(١٤٠) الحُسَيْن بن صالح بن حَمّويه ، أبو عَبْد الله الهمذاني ابن أخي مرار .

قال الذهبي : الإمام الحافِظ القدوة[٥] .

---

(١) ترجمه في الثقات (٨ : ١٩٣) وانظر : (١ : ٢٣٦) و (٧ : ٤١) و (٨ : ٤٨٧) و (٩ : ٣) والمجروحين (٣ : ٦١) والروضة (٢٠ ، ٣١ ، ٢١٩) والنبلاء (١٤ : ١١٣) وانظر ثبت الإحسان (٥٤) وزوائد الشهري (٢ : ٨٢١) .

(٢) الثقات (٨ : ٥٠ ، ١٦٦ ، ١٩١) و (٩ : ١٦٦) والمجروحين (١ : ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٤٦ ، ٣٠٩ ، ٣٦٣) و(٢ : ٦٧) و(٣ : ٤٠ ، ١١٨) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وطبقات المحدثين لأبي الشيخ (٣ : ٤٥٩) وأخبار أصبهان لأبي نعيم (٥٩٧) وانظر ثبت الإحسان (٥٥) وزوائد الشهري (٢ : ٨٢٩) .

(٣) المجروحين (١ : ٣٣٥) والأنساب (٢ : ٢٧٩) وذكره المزيّ في تهذيبه (٣٠ : ١٠٣) والذهبي في الكاشف (٢ : ٣٣١) في الرواة عن هارون العاملي .

(٤) المجروحين (١ : ٣٥٥) ولولده مُحَمّد بن الحُسَيْن ترجمة في تاريخ بغداد (٢ : ٣٣٥ ، ٣٣٦) وانظر منه (٦ : ٥٨) .

(٥) المجروحين (١ : ٢٠١) و (٣ : ١٥) وانظر النبلاء (١٥ : ٣١٧) فقد قال : هو قديم الوفاة ، توفي قبل ابن أبي حاتم .

(١٤١) الحُسَينُ بنُ عَبد الله بن يزيدَ، أبو عليّ الرّقيّ القَطّان، المعروف بالجَصّاص (ت: في حدود ٣٠٠ هـ).

روى عن جَمع غَفير، وروى عنه جمعٌ غفير، فيهم عددٌ من الحفّاظ؛ منهم ابن حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (١٠٢) رواية، منها: (١، ٤٠٢٦، ٧٤٣٩)[١].

(١٤٢) الحُسَيْن بن مُحَمّد بن خالد الجَرْجَرائيّ (جرجرايا)[٢].

(١٤٣) الحُسَيْن بن مُحَمّد بن عَبْد الله بن قهزاد[٣].

(١٤٤) الحُسَيْن بن مُحَمّد بن مصعب، أبو علي السِّنْجيّ (ت: ٣١٦ هـ) (سِنْج مرو).

قال الذهبي: الإمام الحافظ البارع الكبير. روى عن جمع غَفيرٍ من الشيوخ، وروى عنه جمعٌ من الرواة، منهم ابن حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ أربعاً وعشرين روايةً منها: (١٨١، ٣٥٢٥، ٦٧٢٣)[٤].

تنبيه: تحرّف رقم (٦٧٢٣) في فهرس الإحسان إلى (٦٧١٣).

(١٤٥) الحُسَيْن بن مُحَمّد بن مودود بن أبي مَعْشَر، أبو عَروبة الحرانيّ الإمام الحافِظ القاضي صاحب المصنفات (ت: ٣١٨ هـ)(حرّان).

روى عن جمع غَفيرٍ من الشيوخ، وروى عنهُ جمعٌ غَفيرٌ أيضاً، منهم ابنُ حِبّانَ وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (١٧٠) روايةً، منها: (١٢٤، ٤١٥٠، ٧٤٧٨) قال ابن عَساكِر:

---

(١) الثقات (٨: ١٠٤، ١٧٦، ٢٩٠) ومواضع، والمجروحين (١: ١١٧، ١٧٨، ٢٤٣) و (٢: ١١٦، ١٢٥، ٢١٣) والروضة (١٧، ٣٠، ٤٢) ومواضع، والنبلاء (١٤: ٢٨٦) ومعجم البلدان (١: ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٥٥) وزوائد الشهري (٢: ٨٣٨).

(٢) المجروحين (١: ٢٢٣) ولم أقف على ذكره في غير هذا الموضع.

(٣) المجروحين (١: ٢٦٦).

(٤) الثقات (٨: ٣٩، ٣٦٧) والمجروحين (١: ٢٢، ٣٢٧) و(٣: ٥٢) والروضة (٨٢، ١١٨، ٢٢٠، ٢٣٠) والإكمال (٤: ٥٣) والتذكرة (٣: ٨٠١) النبلاء (١٣: ٤١٣) ومعجم البلدان (١: ٤١٥) وانظر ثبت الإحسان (٥٥) وزوائد الشهري (٢: ٨٤٤).

«كان أبو عَروبة غالياً في التشيّع ، شديدَ الميلِ عن بني أميّة» فتعقّبَه الذهبيُّ بقولِه : «كلّ من أحبّ الشيخين ؛ فليس بغالٍ . . . وأبو عَروبة فمن أين جاءه التشيُّعُ المُفرِط؟ نعم ، قد يكون ينال من ظَلَمَةِ بني أميّة كالوليد وغيره» وقال مرّة : «بلى ؛ لعلّه ينالُ من المروانيةِ ؛ فيُعذَر!»(١) .

قال عداب : إنّ من أكبر مصائبِ أهلِ السُنّةِ الفِكريةِ الدفاعَ عن ظلمةِ الحكّامِ الذين ساموا الأمةَ سوءَ العذاب ، وحرَفوا مسارَ دينِها الصحيح ، ومزّقوها إلى طوائفَ متناحرةٍ ويستوي في ذلك دفاعُهم عن بني أمية وبني العباس والأيوبيين والمماليك والأتراك فشأنُهم عجيبٌ في هذا الجانب ! وهذا كلّه أثرٌ من آثار الإرجاء الذي عَمّ وطَمّ ، وأثرٌ من آثار شرعية الحاكم المتغلِّب ، حتى لو كان فاجراً !

(١٤٦) حفص بن عُمر ، أبو القاسم الأَرْدَبِيليّ البَزّاز (أَرْدَبيل)(٢) .

(١٤٧) حَمْزة بن داود بن سُلَيْمان بن الحَكَم الثقفيّ ـ من ذريّة الحجاج ـ أبو يعلى الأُبلِّيّ (الأُبُلَّة) .

قال الدارَقطنيّ : لا شيء !(٣) .

(١٤٨) حمزة بن سَعِيد المروزي .

في هذه الترجمة سقطٌ أَوْهَمَ أن هذا الرجلَ شيخُ ابن حِبّانَ ، بينما هو شيخ شيوخه ، وإنما تركته هنا للتنبيه على هذا الغلط في طبعتَي الثقات(٤) .

(١٤٩) حُمَيدُ بنُ عليّ بنِ هارونَ القَيسيّ .

---

(١) الثقات (١ : ٢٨٠) و(٥ : ٤١٧) و(٨ : ٢٣ ، ٣٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ١٠٦) و(٩ : ١٠٢ ، ١٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٤٧) ومواضع ، والمجروحين (١ : ١٠١ ، ٢١٩ ، ٣٤٢) و (٢ : ٤١ ، ٨٤ ، ١٤٨ ، ١٩٣) و (٣ : ٧٦ ، ١٠٧) والروضة (٦٢ ، ١٩٤) والإرشاد (٦٥) والدول (١ : ٩٢١) والنبلاء (١٤ : ٥١٠) والشعار (٣٧) وانظر ثبت الإحسان (٥٦) وزوائد الشهري (٢ : ٨٥٠) .

(٢) الروضة (٧٨) والنبلاء (١٥ : ٥٣٣) .

(٣) المجروحين (١ : ٢٠٢) و (٢ : ١٩ ، ٢٦٧) والروضة (٢٨٤ ، ٢٨٦) والسهميّ (٢٠٨) .

(٤) الثقات (٨ : ٢٠٩) وانظر طبعة دار الكتب العلمية (٥ : ١٤١) وكلا الطبعتين لم تصنع شيئاً !

قالَ ابنُ حِبّانَ : لا يخلو أمرُه مِن أحدِ شَيئين : إمّا أنْ يكونَ هو الّذي يَتعمّدُ قَلبَ هذه الأحاديثِ ، أو قُلِبتْ لهُ فَحدّثَ بها ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بعدَ رِوايتِه مَثلَ هذه الأشياءِ عَن هؤلاءِ الثّقاتِ الّذينَ لم يُحدّثوا بهذه الأحاديثِ عَلى هذا النّحوِ ، وهذا شيخٌ ليس يعرفه كثيرُ أحدٍ[١] .

(١٥٠) حنبل بن مُحَمّد السيلحي ، ويقال : السَّيْلَحِينيّ (حمص)[٢] .

(=) خالد بن حنظلة الصيفي = خلف بن حنظلة .

(١٥١) خالد بن النضر بن عمرو بن النضر القرشيّ ، أبو يزيد البصريّ العَدْل (البصرة) .

روى عن جمع غَفير ، وروى عنه جمعٌ غَفير ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِه (١٠) رواية ، منها (٨٠٣ ، ٣٥٢٢ ، ٧٣٤٥)[٣] .

(١٥٢) الخضر بن أَحْمَد بن قندهور (حران)[٤] .

(١٥٣) الخَضِرُ بن داود ، أبو بَكْر البزّار الفَقيهُ المعدِّل .

أورده ابنُ حِبّانَ في الرواة عن القاسم بن يزيد الأَشْجَعيّ من الثقات ، وأكثرَ العقيليُّ من الرواية عنه ، وله رواياتُ مسائلَ عن صاحبِ أَحْمَد أبي بكر أَحْمَد بن مُحَمّد بن هانئ النَّيْسابوريّ أيضاً ، ويكثُرُ ورودُ وصفِه بالفقيه[٥] .

---

(١) المَجروحينَ (١ : ٢٦٣) وضعفاء ابن الجوزي (١٠٣٢) والميزان (١ : ٦١٣) واللّسان (٢ : ٣٦٥) .

(٢) الثقات (٨ : ٢٢٦) وانظر تاريخ دمشق (٦١ : ١١٢) .

(٣) الثقات (٤ : ١٠٦) والمجروحين (١ : ٢٤٧ ، ٣٧٢) و (٣ : ١٢٠) والروضة (١٤٤) والإسماعيليّ (٢٧١) والسهميّ (٢٨٧) وانظر ثبت الإحسان (٥٦) وزوائد الشهري (٢ : ٩٢٤) .

(٤) ورد اسم جدّه في الثقات (٨ : ٢٨٠) : قيدهوز ، بينما ورد في المجروحين (٢ : ٢٠٨) : قندهور ، ولم أتمكن من تحريره ، لعدم ورود اسمه في المصادر المتوافرة عندي .

(٥) الثقات (٩ : ١٩) والعقيلي (١ : ٦٢ ، ٨٧ ، ١٢٨ ، ١٣٨) وتاريخ بغداد (٤ : ١٧٧) و (١٢ : ٣٤) وتذكرة الحُفّاظ (٣ : ٩٩١) وتهذيب الكمال (٢٥ : ٥٧٠) و (٣٢ : ١١٦) وتهذيب التهذيب (١١ : ٢٨٢) وانظر زوائد الشهري (١ : ١٨) .

(١٥٤) خَلَفُ بنُ حَنْظَلَة الضُبَعيّ (سَرْخَس) .

أخرج له ابنُ حِبّانَ حديثاً (٢٣٣٩) ووقع في مطبوعة الإحسان : (خالد بن حنظلة الصيفي) ، وتابَعَهُ الدكتور الشهري على هذا الوهم ، والتصويبُ من إتحاف المهرة[(١)] .

(١٥٥) خلاّد بن مُحَمّد بن خالد الواسِطيّ المُقْرِئ (نهر سابس على دجلة) .

روى عن ثلاثةِ شيوخ ، وروى عنه ثلاثةُ رواةٍ منهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٤٦٠٣)[(٢)] .

(١٥٦) الخليلُ بنُ مُحَمّد بن الخليل البزّار ابن بنت تَميم بن المُنْتَصِر (واسط) .

روى عن خمسةِ شيوخ ، وروى عنه ابنُ عدي ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ عشرَ روايات ، منها (١٣٢٤ ، ٥٤٦٦ ، ٦٨٥٢)[(٣)] .

تنبيه : سقط رقم (٥١٥١) من فهرس الإحسان .

(١٥٧) خُنَيْسُ بنُ عَبْد الله السُّلَميّ (واسط)[(٤)] .

(١٥٨) داود بن إِبْراهِيم بن داود بن يزيد ، أبو شَيْبَة الفارسيّ البَغْداديّ (الفُسْطاط) .

روى عن جمع غَفير ، وروى عنه جمعٌ غَفير ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٦٩٤٤) . وقعَ في اسمه قلبٌ في الثقات ؛ فصار إِبْراهِيمَ بنَ داود بالفُسْطاط . وقد دافعَ عنه الذهبيُّ دفاعاً حَسناً[(٥)] .

---

(١) إتحاف المهرة (٤ : ١٥١) والمخطوط (٣/٢٦/أ ، ب) وانظر الإحسان (٦ : ١٠٨) وثبته (٥٦) وزوائد الشهري (٢ : ٩٠٩) وليس في الأنساب (٣ : ٥٨١) ولا في الإكمال (٥ : ٢٣٨) نسبةُ الصيفي أصلاً ، وإنما استدركوا على الإكمال بالشاعر أبي الفوارس (الحيصَ بيصَ) وهذا لا يُستدرَك وإنما يُسمّى إكمالاً ؛ لأنه توفي عام (٥٧٤هـ) .

(٢) معجم البلدان (١ : ٤١٦) .

(٣) الثقات (٨ : ١٥٦) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٥٦ ، ٥٧) وزوائد الشهري (٢ : ٩٤٤) .

(٤) الثقات (٩ : ١٦٥) .

(٥) الثقات (٥ : ٣٤٣) وبغداد (٨ : ٣٧٨) والميزان (٢ : ٤) واللسان (٣ : ٢٥٧) وانظر زوائد الشهريّ (٢ : ٩٥٧) .

(١٥٩) داود بن سُلَيْمان[١] .

(١٦٠) روح بن عَبْد المُجيب ، أبو صالح البَلَديّ (الموصِل) .

روى عن سبعة شيوخ ، وروى عنه ابن عدي ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ ثلاثَ روايات (٣٢٠٦ ، ٤٦٥٥ ، ٤٩٢٩)[٢] .

قلت : جاء اسمُهُ في الحديث الأول (٣٢٠٦) : روح بن عبد المجيد ، واعتمده مُفهرِسُ الإحسان ، ولم يتنبَّهْ إلى صواب اسمِ الأب ، ولم يذكُرْهُ .

وقد جاء اسمه على الصواب في الحديثين الآخرين ، ومواضع من الثقات ، ومواضع من كاملِ ابنِ عديّ .

(١٦١) رَيّان بن عَبْد الله ، أبو راشد الخادم (باب صيدا)[٣] .

(١٦٢) زكريا بن مسلم الفِرهاذْجَرْدي (الرّقة) .

روى عن مُحَمّد بن إسماعيل الجعفيّ ، ومخلد بن عمرو البَلْخيّ ، وروى عنه ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٣١٥١)[٤] .

(١٦٣) زكريا بن يَحْيَى بن عَبْد الرّحمن الضَبّيّ السّاجيّ (البصرة) .

روى عن جمع غَفيرٍ ، وروى عنه سبعة عشر راوياً ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (١٨) روايةً ، منها (٢٢٨٧ ، ٤٠٠٠ ، ٦٣٢٢)[٥] .

(١٦٤) زَيْدُ بنُ عليّ بن عَبْد العزيز بن حيّان ، أبو جابر (الموصل) .

روى عن أربعةَ عشرَ شيخاً ، وروى عنه ابنُ عديّ ، ومُحَمّد بن علي بن الحَسَن

---

(١) الثقات (٨ : ٢١٩) .

(٢) الثقات (٨ : ٢٩١ ، ٣٦١ ، ٤٨٨) والكامل (١ : ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦) و(٢ : ١٩٩) و(٣ : ١٥٥) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٢ : ٩٩٦) .

(٣) المجروحين (١ : ١١٣) .

(٤) الثقات (٩ : ١٨٦) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٢ : ١٠٠٨) .

(٥) المجروحين (١ : ٢٤٠) والروضة (١٤٥ ، ١٥٣) واللسان (٢ : ٤٨٨) ودول الإسلام (١ : ١٨٦) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٢ : ١٠٣٠) .

العَنْبَري ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ ثلاثَ روايات (١٤٢٣ ، ٣٣٣٩ ، ٥٣٥٨)[١] .

(١٦٥) سَعدُ بنُ الحَسَنِ بن سفيان الشَّيْبانِيّ (نسا)[٢] .

(١٦٦) سَعيد بن جَعْفَر التُّسْتَريّ (عَبّادان)[٣] .

(١٦٧) سَعيد بن داود بن وَرْدان المِصريّ (مصر)[٤] .

(١٦٨) سَعيد بن عَبْد العزيز بن مَرْوان الحَلَبيّ ، أبو عثمان الزاهد (دمشق) .

روى عن ثمانية عشر شيخاً ، وروى عنه ثلاثة وعشرون راوياً ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ ثلاث روايات (٢٤٨١ ، ٣٧٢١ ، ٥٨٠٢)[٥] .

(١٦٩) سَعيد بن هاشم بن مَرْثَد (طبرية)[٦] .

(١٧٠) سَلْمُ بن معاذ بن السلم ، أبو الليث التميمي اليَرْبُوعيّ (دمشق) .

روى عن ثلاثين شيخاً ، وروى عنه تسعة عشر راوياً ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٥١٣٣) وفي المطبوع منه : مسلم بن معاذ ، وفي الثقات وغيره : سَلْم ، وهو الصحيح[٧] .

(١٧١) سُلَيْمان بن الحَسَن بن يزيدَ بن المنهال ابن أخي الحجاج بن المنهالِ العطار (البصرة) .

---

(١) الثقات (٨ : ٣٥) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٢ : ١٠٧٥) .

(٢) المجروحين (٢ : ٩١) .

(٣) الثقات (٩ : ٢٧٩) .

(٤) معجم البلدان (١ : ٤١٦) .

(٥) الثقات (٩ : ٣) والمجروحين (١ : ٣٤٥) والنبلاء (١٤ : ٥١٣) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١١١٥) .

(٦) الثقات (٨ : ٨٤ ، ١٧٩) والمجروحين (١ : ٤٤) وله ذكر في ترجمة شيخه القاسم بن عَبْد الوهاب المنصوري ، والتهذيب (٨ : ٣٢٥) .

(٧) الثقات (٨ : ٤٣٣) و (٩ : ١٧٦) والمجروحين (١ : ٢٠٠) وتهذيب دمشق (٦ : ٢٤١) والشعار (٧٠) وانظر زوائد الشهري (١ : ١٨) .

روى عن اثني عشر شيخاً ، وروى عنه أربعةُ رواة ، منهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (٢٦) رواية ، منها (٣٣٣ ، ٣٤٦ ، ٦٤٤) .

وقد نسبَهُ ابنُ حِبّانَ تامّاً في الحديث (٥٢٠٤) ووقع في بعض المواضع (٥٤١٧ ، ٥٦٨٤) : (سليمان بن الحسن بن يزيد) وهو اختصارٌ شوَّشَ على مفهرس الإحسان ؛ فجعلَهُما شيخَين[1] .

(١٧٢) سُلَيْمان بن مُحَمّد الخُزاعيّ (دمشق)[2] .

(١٧٣) سهل بن عَبْد الله بن أبي سهل ، أبو العباس (واسط) .

روى عن ثمانية عشر شيخاً ، وروى عنه ثلاثة عشر راوياً ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٦٧٣٦) وترجمه الخطيب في تاريخه وقال : كان ثقة[3] .

(١٧٤) شَبَاب بن صالح بن عَبْد الله ، أبو الحَسَن البَزّاز (واسط) .

روى عن أربعة شيوخ ، وروى عنه أربعةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (٢٥) رواية ، منها (٣٢٥ ، ٤٣٦٦ ، ٧٢٠٧)[4] .

(١٧٥) شُجاعُ بنُ الوَليد ، أبو بَدْر الحَرّانيّ (حَرّان)[5] .

(١٧٦) صالحُ بنُ أحمدَ بنِ أبي مُقاتلٍ أبو الحُسينِ القَيراطيُّ .

قالَ ابنُ حِبّانَ : شَيخٌ كتَبْنا عَنه ببغداد ، يسرقُ الحَديثَ ، ويقلبُه ، ولعلّه قد قلبَ أكثرَ

---

(١) الثقات (٥ : ٤٧٣) والمجروحين (٣ : ١٣٥) والكامل (١ : ٤٣) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١١٥٥) .

(٢) المجروحين (١ : ٢٠٢) .

(٣) لعله في الحلية (١٠ : ١٨٩ ، ٢١٢) وفي الإرشاد (١١٨) وبغداد (٩ : ١١٩) وسمّاه : سهل ابن أحمد بن عثمان بن مخلد أبا العباس الواسطي ، وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهريّ (٣ : ١١٦٥) .

(٤) الكامل (٦ : ١٨٧) تهذيب الكمال (٢٥ : ١٤٠) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١١٨١) .

(٥) الثقات (٦ : ٣١٨ ، ٤٦٠) و (٨ : ١٣٨ ، ٣٨٨) و (٩ : ٢٢٧) .

مِن عَشرةِ آلافِ حَديثٍ فيما خَرّجَ مِنَ الشّيوخِ والأبوابِ . . لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ[١] .

(١٧٧) صالح بن الأَصْبَغ بن عامر التَّنُوخِيّ (مَنْبج) .

روى عن أَحْمَد بن حرب الطائي ، وحاجب بن سُلَيْمان المَنْبجيّ ، وصالح بن زياد السّوسيّ ، وروى عنه أبو الفرج مُحَمّد بن جَعْفَر الصالحي ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٣٧٢٧)[٢] .

(١٧٨) الضحاك بن هارون (جُنْدَيْسَابُور)[٣] .

(١٧٩) العباس بن أَحْمَد بن حسان الشامي (البصرة) .

روى عن سبعة شيوخ ، وروى عنه أبو عليّ الحَسَن بن عليّ بن مُحَمّد الجَبَليّ ، وأبو الشيخ الأصبهانيّ ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ ثلاثَ روايات (١٥٠ ، ٤٨٦٨ ، ٤٩١٨)[٤] .

(١٨٠) العباس بن حمزة[٥] .

(١٨١) العباس بن الخليل بن جابر الطائي (حمص)[٦] .

(١٨٢) العباس بن الفضل بن شاذان ، أبو القاسم المقرئ النّصيبي الرازي (الري) .

روى عن عشرة شيوخ ، وروى عنه ستةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ روايتين (٢١٦٤ ، ٤٥٧١)[٧] .

تنبيه : تحرّفَ رقم (٤٥٧١) في فهرس الإحسان إلى (٧٥٧١) .

---

(١) المجروحين (١ : ٣٧٣) الكامل (٤ : ٧٣) اللّسان (٣ : ١٦٤) .

(٢) معجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهريّ (٣ : ١٢٠٠) .

(٣) الثقات (٨ : ٢٩٣) والمجروحين (١ : ٢٢ ، ٥٥ ، ٦٦ ، ١٠٧) و (٢ : ٢٧٦) .

(٤) المجروحين (١ : ٢٢٩) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١٢٨٣) .

(٥) الثقات (٨ : ٢٤٦) والإرشاد (١٦٩) .

(٦) الثقات (٣ : ٣٦ ، ٢٩٧ ، ٣٦٣) و (٤ : ١١١) و (٥ : ٣٩ ، ٢٩١ ، ٤٥٥ ، ٥٣٣) .

(٧) الثقات (٧ : ٣٤٥) و (٩ : ١٣١) والمجروحين (٣ : ٥١) والإرشاد (١٢٢) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١٢٨٤) .

(١٨٣) عَبْد الجبّار بن أَحْمَد (تنيس)[١] .

(١٨٤) عَبْد الجليل بن مَرْوان (عَبّادان)[٢] .

(١٨٥) عَبْد الرحمن بن إِسْماعيل الكوفيّ[٣] .

(١٨٦) عَبْد الرحمن بن بحر بن معاذ ، أبو مُحَمّد البزار (نسا) .

روى عن هشام بن عمر ، وابن أبي عمر العدنيّ ، وروى عنه ابنُه عَبْدُ الله ، وأبو مُحَمّد بن زياد العدل النَّيسابوريّ ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ خمسَ روايات منها (٧١٤ ، ٢٢٤٢ ، ٥٠٦١)[٤] .

(١٨٧) عَبْد الرحمن بن زياد ، أبو مسعود الكِنانيّ (الأُبُلَّة) .

روى عن الحَسَن بن مُحَمّد بن الصبّاح ، وعبدة بن عَبْد الله الصفّار ، وروى عنه أبو القاسم الطبراني ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ روايتين (٥٣٨ ، ١٦٣٨)[٥] .

تنبيه : تحرّف رقم (٥٣٨) في فهرس الإحسان إلى (٥٣٥) .

(١٨٨) عَبْد الرحمن بن سانجور الرملي التركي (طرطوس) .

روى عن حمّاد بن الحسن الورّاق ، وعبّاد بن الوليد الغُبري ، وعبّاس الدوري ، وعمر ابن شبّة ، وأبي سعيد الأشجّ . وروى عنه محمد بن عليّ شيخُ أبي نعيم الأصبهاني وأبو بكر ابن المقرئ ، وابنُ حِبّانَ ، ولم يخرج عنه في صحيحه شيئاً[٦] .

(١٨٩) عَبْد الرحمن بن عَبْد المؤمن بن خالد الأزديّ المُهَلَّبيّ (جُرجان) .

---

(١) الثقات (٦ : ٨٦) والمجروحين (٢ : ٢٨٩) .

(٢) الثقات (٨ : ١٧٨) .

(٣) المجروحين (٢ : ٢٢) .

(٤) انظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١٢٩٩) .

(٥) الروضة (١٣٣) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١٣٠١) .

(٦) المجروحين (٢ : ١٣٩) والحلية (٦ : ٣٩٠) ودمشق (٦١ : ٢٣) وتهذيب الكمال (٧ : ٢٣٢) و(١٤ : ١٧٤) .

روى عن جمع غَفير، وروى عنه اثنا عشر راوياً، منهم ابن حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (١٧٦٤)[١].

(١٩٠) عَبْد الرحمن بن عَبْد المُحسِن الجرجاني (جرجان)[٢].

(١٩١) عَبْد الرحمن بن عَبْد الملك بن شَيْبة (أبو بكر)[٣].

(١٩٢) عَبْد الرحمن بن قريش بن فُهَيْر، أبو نُعَيْم الهرويّ (مَكَّة المُكَرَّمَة).

روى عن أحد عشر شيخاً، وروى عنه ثمانيةُ رواة، منهم ابن حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (١١١٦)[٤].

(١٩٣) عَبْد الرحمن بن مُحَمّد ـ أبي حاتم ـ بن إدريس الحَنْظَليّ الرّازيّ (الريّ)[٥].

(١٩٤) عَبْد الرحمن بن مُحَمّد بن حَمّاد الطِّهْرانِيّ (الريّ).

روى عن جَمع غفيرٍ، وروى عنه ستةُ رواة، منهم ابن حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٦٥٣٣)[٦].

(١٩٥) عَبْد الرحمن بن مُحَمّد بن عَبْد الرّحمن القُرَشِيّ، أبو صَخْرة الشّاميّ الكاتب (بغداد ـ بين السورين).

---

(١) الثقات (٨ : ٣٠) والروضة (١٩٤) وكناه أبا مُحَمّد، والتذكرة (٢ : ٧٥٧) والنبلاء (٤١ : ٢٢٢) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١٣٢٨).

(٢) الروضة (٨٦) ولم أقف له على ذكر في غير هذا الموضع.

(٣) المجروحين (١ : ١٤١، ٣٤٧).

(٤) الثقات (٨ : ١٧٩) و (٩ : ١٢٩) والمجروحين (٣ : ١٢٩) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١٣٤٧).

(٥) الثقات (٩ : ١٣٧، ٢٧١، ٢٩١، ٢٩٢) والدول (١ : ٢٠٠) والإرشاد (ل : ١٢١) والعبر للذهبيّ (١ : ١٢٧) والوافي في الوفيات (١ : ٢٥٩٣).

(٦) الثقات (٨ : ٤٦) ومواضع كثيرة، والإرشاد (ل : ١١٨) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١٣٥١).

روى عن ثمانية شيوخ ، وروى عنه ثمانية رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ روايتين (٧٨٥ ، ٦٩٤٢)[١] .

(١٩٦) عَبْد الرحمن بن مُحَمّد بن علي بن زهير الزّهيريّ القُرَشيّ (جُرجان) .

روى عن ثمانية شيوخ ، وروى عنه ستةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٨٧١)[٢] .

(١٩٧) عَبْد الرحمن بن مُحَمّد المُقاتِليّ[٣] .

(١٩٨) عَبْد الرحمن بن يَحْيَى بن حَبيب الأنْدَلسيّ الشاعر (عَصْريّه)[٤] .

(١٩٩) عَبْد الرحمن بن يَحْيَى بن مُعاذ البَزّاز[٥] .

(٢٠٠) عَبْد الصمد بن سَعِيد بن عَبْد الله بن سَعِيد بن يَعقوب الكِنْديّ ، أبو القاسم القَاضي . وابن حِبّانَ في كتبه يقتصر على سَعِيد ، ومرة واحدة قال : عَبْد الصَمَد بن سَعِيد بن يعقوب ، فنسبَهُ إلى جدّه الأعلى (حمص) .

روى عن سبعة وعشرين شيخاً ، وروى عنه ستةَ عشر راوياً ؛ منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٦١٠٦)[٦] .

(٢٠١) عَبْد العزيز بن الحَسَن البرذعيّ العابد .

---

(١) المنتظم (٦ : ١٩٦) والنبلاء (١٤ : ٤٥٧) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١٣٥٦) .

(٢) الثقات (٩ : ١٤٨) وتاريخ جُرجان (٢٥٧) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١٣٥٩) .

(٣) الروضة (١٨) .

(٤) الروضة (١١٢) ولعلّه لقيه في رحلته إلى مصر ، فلم أقف له على ذِكر في كتب التراجم والتاريخ .

(٥) الروضة (٦٠) .

(٦) الثقات (٤ : ٣٤٩) و (٥ : ١٥٣) المجروحين (١ : ٣٥٨) والنبلاء (١٥ : ٢٦٦) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١٣٨٠) .

روى عنه جماعةٌ ، ووَصَفَهُ ابنُ عساكر بالحفظ[١] .

(٢٠٢) عَبْد العزيز بن سُلَيْمان الأَبْرَش الشاعر[٢] .

(٢٠٣) عَبْد الكَبيرُ بنُ إِسْحاق بن زَيد الخطّابي (حران)[٣] .

(٢٠٤) عَبْد الكبير بن عُمَر ، أبو سَعِيد الخَطّابِيّ (البصرة) .

روى عن ثمانية عشر شيخاً ، وروى عنه ابن عدي ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ سبعَ روايات ، منها (١٢٧٧ ، ٢٧٧٤ ، ٧٢٧٥)[٤] .

(٢٠٥) عَبْد الله بن إِبْراهِيم الراوي عن مُحَمّد بن عاصِم[٥] .

(٢٠٦) عَبْد الله بن أَحْمَد بن عيسى المقرئ ، أبو مُحَمّد القِسْطاطيّ (الأهواز)[٦] .

(٢٠٧) عَبْد الله بن أَحْمَد بن موسى الجَواليقيّ ، أبو مُحَمّد الحافِظ القاضي المعروف بِعَبْدان الأهوازيّ (عَسْكَر مُكَرَّم ـ عَبّادان ، الأهواز) .

روى عن أكثرَ من خمسين شيخاً ، وروى عنه نحوٌ من ثلاثين راوياً ، فيهم جمهرةٌ من الحُفّاظ ، ومنهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (٧٤) روايةً ، منها (١٩٧ ، ٤٠٧٦ ، ٧٤٨٩) .

---

(١) الروضة (٣٧) وتاريخ ابن عساكر (٣٦ : ٢٧٢) .

(٢) الروضة (١٩ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٤) ومواضع كثيرة ، ولم أقف له على ترجمة .

(٣) الثقات (٨ : ١٢٢) .

(٤) الثقات (٧ : ٥٧٨) والمجروحين (١ : ٥٠) و (٧ : ١٢٦) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٥٧) وزوائد الشهري (٣ : ١٤١٦) .

(٥) المجروحين (٣ : ١٢٩) وفي شيوخ ابن عديّ عبد الله بن إبراهيم بن محمد القصري ، روى عنه ابن عدي في الكامل روايات عديدة ؛ فلعلّه هو . انظر الكامل (٢ : ١٢٦) و(٥ : ٣٣) و(٧ : ٢٣٣) وغير ذلك .

(٦) المجروحين (٢ : ١٨٢ ، ٢٩٦) وبغداد (٤ : ٢٨٣) وتاريخ دمشق (٤٨ : ٤٥١) وذكره المزّيّ (٢٦ : ٢٠٧) في الرواة عن مُحَمّد بن عمرو بن حنان الكلبي . ووقع في مطبوعة المجروحين : أَحْمَد بن عيسى المقرئ ، وهو خطأ والتصويب من المخطوط والمصادر .

وقد وقع خطأٌ في الثقات ، ففي ترجمة جميل بن الحَسَن الحِمصيّ البَصريّ ، قال ابن حِبّانَ : حدثنا عنه أَحْمَد بن عبدان التُّسْتَريّ بعَبّادان ، وليس لابن حِبّانَ شيخٌ بهذا الاسم ، فالعسكريّ انقلبَتْ إلى تستريّ ، وعبدان بن أَحْمَد انقلب إلى أَحْمَد بن عبدان ، فهو تحريف من المحقّق فقط ![1] .

(٢٠٨) عبد الله بن أَحْمَد النَّقيب البغداديّ الأديب[2] .

(٢٠٩) عبد الله بن الأحْوَص بن عمّار القاضي الأديب[3] .

(٢١٠) عبدالله بن جابر بن عبد الله الطرسوسي ، أبو محمد البزّار (طُرْسُوس)[4] .

(٢١١) عبدُ اللهِ بنُ الحارثِ بنِ حفصٍ القُرَشيُّ .

قالَ ابنُ حِبّانَ : دَجّالٌ يَروي عن عبد الرزّاق العجايبَ ، يضعُ الحديثَ وَضْعاً ، لا يُشتغَلُ بروايته[5] .

(٢١٢) عَبْد الله بن الحُسَيْن الرَّحْبيّ[6] .

(٢١٣) عَبْد الله بن أبي خَليفة .

ذكرَهُ في الرواة عن إِسْحاق بن إِبْراهِيم المدني ، أحد شيوخه ، ولم أتمكَّنْ من معرفته[7] .

---

(١) الثقات (٨ : ١٦٤ ، ٢١٦ ، ٥٢٥) والمجروحين (١ : ٢٩٤) وبغداد (٤ : ١١٥) والمنتظم (٦ : ١٧٦) والنبلاء (١٤ : ١٦٨) وانظر ثبت الإحسان (٥٨) وزوائد الشهريّ (٣ : ١٤٢١ ـ ١٤٣٩) .

(٢) الروضة (١٨٢) ولم أقف له على ترجمة .

(٣) الثقات (٨ : ٢٢٠) والروضة (١٦١ ، ١٦٣) ولم أقف له على ترجمة .

(٤) الثقات (٤ : ١١٠) و(٦ : ٣١٢) و(٧ : ١٢٦) و(٨ : ٥٢٨) والمجروحين (١ : ٦٤) وله ترجمة في تاريخ دمشق (٢٧ : ٢٣٤) ونقلَ عن أحمد الحاكم قوله : ذاهب الحديث .

(٥) المجروحين (٢ : ٤٧) الميزان (٢ : ٤٠٥) .

(٦) الثقات (٤ : ٥٣) وقد أثبت المحقق نسبه الرخّي ، والتصويب من ترتيب الهيثمي واللسان (١ : ٤٧٤) المجروحين (٣ : ٩٩) والمنتظم (٦ : ٢١٨) .

(٧) الثقات (٨ : ١١٨) وانظر زوائد الشهري (١ : ١٨) .

(٢١٤) عَبْد الله بن زياد بن خالد بن أبي سُفْيان (الموصل) .

أخرج له ابنُ حِبّانَ حديثاً في صحيحه (٤٦٨٧) مقروناً[١] .

(٢١٥) عَبْد الله بن أبي داود سُلَيْمان الأَزْديّ ، أبو بَكْر السِّجِسْتانِيّ الحافِظ المصنّف (ت : ٣١٦ هـ) (بغداد) .

روى عن جَمع غَفير ، وروى عنهُ جمعٌ غَفيرٌ أيضاً ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحه (٦) روايات ، منها : (٢٨٠ ، ٥٥٥٤ ، ٧٤٥٠) . ووَصَفَهُ بالحفظ عددٌ من النقّاد ، واتُّهِمَ بعددٍ من التّهم الخطيرة ، تُنظر في مظانّها ، نسأل الله الستر والعافية[٢] .

(٢١٦) عَبْد الله بن صالح بن عَبْد الله ، أبو مُحَمّد البخاري (بغداد) .

روى عن ستة وعشرين شيخاً ، وروى عنه عشرةُ رواة ؛ منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (٨) روايات ، منها (٣٤٠ ، ٣٧١٣ ، ٦٣٦٤)[٣] .

(٢١٧) عَبْد الله بن عروة ، أبو محمد الهرَوِيّ (ت : ٣١١هـ) (نَصِيبِين)[٤] .

(٢١٨) عَبْد الله بن علي الجَبُّليّ (جَبُّلّ على دِجْلة)[٥] .

(٢١٩) عَبْد الله بن مُحَمّد بن حيّان الهرَوي (هراة) .

يحدّث عن أبيه . ويَظهرُ أنه عبدُ الله بن حَيّان بن مُقَيِّر ـ ويقال : ابنُ بُقير ـ أبو محمد

---

(١) لم أقف على أيّ موضع ذكرَ فيه ابنُ حِبّانَ شيخَه هذا ، سوى هذه الرواية في الصحيح . وذكره المزّي في تراجم عدد من شيوخه (٥ : ٢٠١) و (٢٧ : ٤٧٠) و (٣٠ : ١٢٩) و (٣١ : ٢٧٥) .

(٢) الطبقات الأصفهانية (٢ : ٥٣٣) والإسماعيلي (٣٢٢) وبغداد (٩ : ٤٦٤) والإرشاد (١٠٢) ودول الإسلام (١ : ١٩١) والنبلاء (١٣ : ٢٢١) والتذكرة (٢ : ٧٦٧) وطبقات الشافعية لابن السبكيّ (٣ : ٣٠٧) و الكامل (٤ : ٢٦٥) وانظر وزائد الشهري (٣ : ١٤٥٠) .

(٣) المجروحين (٣ : ١٢٥) والمنتظم (٦ : ١٤٥) وانظر ثبت الإحسان (٥٨) وزوائد الشهري (٣ : ١٤٨١) .

(٤) الثقات (٩ : ٢١٦) والمجروحين (٢ : ١٣) وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (٣ : ٧٨٦) ووصفَهُ الخطيب في تاريخه (١ : ٢٥٥) بالفقيه .

(٥) المجروحين (١ : ٨٢) وجَبُّل : قرية بين واسط والنعمانية في العراق .

البغدادي (ت : ٣٠١هـ) . وقد روى عنه ابنُ حِبّانَ ثلاثةَ أحاديثَ بإسناد واحدٍ ، وروى عنه ابنُ عديّ في الكامل غيرَ روايةٍ[1] .

(٢٢٠) عَبْدُ الله بن مُحَمّد بن سَلْم الفِرْيابي ، أبو مُحَمّد المقدِسيّ الخَصيب (بيت المقدِس) .

روى عن جمع غَفيرٍ ، وروى عنه عشرون راوياً ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحهِ (٣٠٥) رواياتٍ ، منها (٣٥ ، ٤٠٠٥ ، ٧٤١٨) وانظر لزاماً منه (٤٢٤٧) فقد كناهُ ولَقّبَهُ ثمة ، وكأنّ مفهرِسَ ابن حِبّانَ عجزَ عن معرفة الفِرْيابِيّ هذا ، فعدّه شيخاً آخر بعنوان الفِرْيابِيّ (٣٢١٧)[2] !

تنبيه : سقطَ رقم (٢٥٧٢) من فهرس الإحسان ، وجعلَهُ المفهرِسُ تحت علي بن الحسن بن سلم ، وهو خطأ بيّن .

(٢٢١) عبد الله بن مُحَمّد بن عَبْد الرحمن بن شِيرَوَيْه ، أبو مُحَمّد الأزديّ المُطَّلِبيّ المدينيّ (نَيْسابور) .

روى عن جمع غَفيرٍ ، وروى عنهُ جمعٌ غَفيرٌ ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحهِ (٤٦٥) روايةً ، منها (١٣٩٠ ، ٥٦٣٢ ، ٧٢٥٠) بِاسمِ عَبْد الله بن مُحَمّد الأزديّ ، ونسبه مرّة واحدةً : عَبْد الله بن مُحَمّد بن عبدالرحمن فقط (١٣٩٠) فعدّه مفهرِسُ الإحسان شيخاً آخر ، وأغفل الموضعين التاليين! وقال ابن حِبّانَ في موضع آخر : عبدالله بن مُحَمّد بن عَبْد الرحمن بن شِيرَوَيْه الأزدي (٥٦٣٢) ونسبَهُ مرّةً : عَبْد الله بن مُحَمّد بن شِيرَوَيْه (٧٢٥٠) .

وكان على مفهرس الإحسان أن يعدّهما شيخين آخرين ، وجعلَهُ شيخاً ثالثاً بِاسمِ

(١) المجروحين (١ : ٣٧٨) وقد تصحّفت نسبته في مطبوعة حلب إلى (الفروي) وانظر الكامل (٤ : ٢٤ ، ١٨٣) و(٧ : ٥) وتاريخ بغداد (١٠ : ١٠٥) .

(٢) الثقات (١ : ٢١ ، ٥١) و (٨ : ٤٩٤) و (٩ : ٢٦٩) والمجروحين (٣ : ١٥١) والروضة (٨١ ، ٨٥ ، ٢٨٠) والنبلاء (١٤ : ٣٠٦) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٦٠ ، ٦١) وزوائد الشهري (٣ : ١٥٠٩) .

عَبْد الله بن مُحَمّد المدينيّ ، وهم جميعهم واحدٌ[١] !

(٢٢٢) عَبْد الله بن مُحَمّد بن عبد العزيز ، أبو القاسم البَغَويّ (بغداد)

أحد الحفّاظ المشهورين ، غمزَهُ ابنُ عديّ ، وضعّفَهُ ابنُ حبّانَ وغيرُه[٢] .

(٢٢٣) عَبْد الله بن مُحَمّد بن عمرو النَّيْسابوريّ ، أبو مُحَمّد القَنْطَريّ (نَيْسابور) .

روى عن جَمع غَفير ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ روايتين : (٤٨٦ ، ٥٥٦١)[٣] .

(٢٢٤) عَبْد الله بن مُحَمّد بن قَحْطَبَة بن مَرْزوق الصلحي (فم الصلح) .

روى عن جمع غَفيرٍ ، وروى عنه أربعةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (٦٠) روايةً ، منها (٢٣٠ ، ٤٨١٢ ، ٧٠٣١)[٤] .

(٢٢٥) عَبْد الله بن مُحَمّد بن محمود بن سُلَيْمان السّعديّ (مرو) .

روى عن جمع غَفيرٍ ، وروى عنه أربعة عشر راوياً ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (١٢) روايةً ، وقد نَسَبَهُ ابنُ حِبّانَ على ألوان! فمرّةً قال : عَبْد الله بن مُحَمّد السعديّ (١٧٤٠) ومرّةً أخرى قال : عَبْد الله بن محمود السعديّ (٨٢٧ ، ٩٥٥ ، ٢٦٥٧) ومرّةً ثالثة قال : عَبْد الله بن مُحَمّد بن محمود السعديّ (١٩٢٩) ومرّةً قال :

---

(١) الثقات (٨ : ٣٦١) والنبلاء (١٤ : ١٦٦) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر ثبت الإحسان (٥٨- ٦١) وزوائد الشهري (٣ :١٥٢٣) .

(٢) الثقات (٥ : ٣٠٨) و(٦ : ٢٤٦) و(٧ : ٢٠٣ ، ٥٨٢) وقال هنا : حدثنا البغوي إن حلّت الرواية عنه ، والمجروحين (٣ : ٧٣) والدول (١ : ١٩٢) والنبلاء (١٤ : ٤٤٠) والتذكرة (٢ : ٧٣٧) والشعار (٢٥) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) واللسان (٣ : ٣٣٩) .

(٣) الروضة (٦٣) والأنساب (٤ : ٥٥٣) ومعجم البلدان (٤ : ٤٠٧) ورجّح الشهريّ (٣ : ١٥٣٨) أنه ابنُ عُمَر ، والصواب ما أثبتناه ، وانظر إتحاف المهرة (١ : ٣٢٣) .

(٤) الثقات (٥ : ٢٧٩) و (٦ : ٢٠ ، ٣٠٣) و (٧ : ٣٣٨ ، ٥٠٨ ، ٦٤٦) و(٨ : ٢٣ ، ٣٠ ، ٣٢) و(٩ : ١٨ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١١٧ ، ٢٦٦) والمجروحين (١ : ٢٨) (٢٨١) والروضة (٣٨ ، ٣٩ ، ٧١ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٦) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٥٨) وزوائد الشهري (٣ : ١٥١٦) .

عَبْد الله بن محمود بن سُلَيْمان السعديّ (٤٨٣ ، ١٥٠٠ ، ٢٤٦٢ ، ٢٩٩٢) وفي بعض المرّات يقول : (بمرو) وفي بعضها لا يُعَيِّنُ مكانَ السماع[١] .

(٢٢٦) عَبْد الله بن مُحَمّد بن مُرّة ، أبو طاهِر المُرّيّ (البَصْرة) .

روى عن أربعة شيوخ ، وروى عنه خمسةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِه حديثاً (٢٣٩٨)[٢] .

(٢٢٧) عَبْد الله بن مُحَمّد بن هاجَك العابد (هراة) .

روى عن عليّ بن حُجر السعديّ ، وروى عنه ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِه خمسَ روايات ؛ منها (١٥٧٧ ، ٤٠٧٨ ، ٧٣٩١)[٣] .

تنبيه : سقط من فهرس الإحسان رقم (٤٠٧٨) وتصحّف (٧٣٩١) إلى (٣٧٩١) وفرّق المحقّق بينه وبين عبد الله بن محمد الهروي (١٥٧٧) وهو هو ؛ قال ابنُ حِبّان تحته : «عبد الله بن محمد بن هاجك من العبّاد» .

(=) عَبْد الله بن مُحَمّد بن الجنيد = مُحَمّد بن عَبْد الله بن الجنيد .

(٢٢٨) عَبْد الله بن مُحَمّد الأَنْماطيّ الهَمَذاني[٤] .

(٢٢٩) عَبْد الله بن مُحَمّد القِيراطيّ[٥] .

---

(١) المجروحين (١ : ٢٧٩ ، ٣٧٨) والروضة (٣٧ ، ٣٥ ، ٢٨٣) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر ثبت الإحسان (٦١ ، ٦٢) وزوائد الشهري (٣ : ١٥٣٩) .

(٢) الثقات (٦ : ٨٢) وانظر ثبت الإحسان (٦١) وزوائد الشهري (٣ : ١٥٤٤) .

(٣) ولم يذكره ابن حِبّانَ في كتبه الأخر ، وقد جعله مفهرس الإحسان شيخين : ابن هاجك والهرويّ ، وهما واحد! انظر ثبت الإحسان (٦١) وزوائد الشهري (٣ : ١٥٤٦) .

(٤) الروضة (٥٦ ، ٢٠٧) ولم أقف له على ترجمة ، لكن الخطيب روى سبعَ روايات من طريق شيخه أحمد بن عبد الله بن محمد الأنماطي ، فلعلّ مترجَمنا والد أحمد هذا ! انظر تاريخ بغداد (٢ : ١٣٧) و(٥ : ٤٢٣) و(٩ : ١٩٥) .

(٥) المجروحين (٣ : ٩٠) والروضة (ص : ١٩٧) وله ذِكرٌ في تاريخ دمشق (٥٥ : ١٢٨) والإكمال (٧ : ١٢٨) وتهذيب ابن حجر (١١ : ٤٣) واللسان (٦ : ١٩٥) .

(٢٣٠) عَبْد الملك بن مُحَمّد بن إِبْراهِيم، أبو الوليد (صيدا).

روى عن إِسْحاق بن يسار، وروى عنه ابن حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٦٨٥١)[١].

(٢٣١) عَبْد الملك بن مُحَمّد بن سَميع الدِّمَشْقيّ (دمشق، صيدا)[٢].

(٢٣٢) عَبْد الملك بن مُحَمّد بن عَبْد الله بن عمّار[٣].

(٢٣٣) عَبْد الملك بن مُحَمّد بن عَدِيّ، أبو نُعَيْم الأَسْتَراباذيّ الفقيه الشافعيّ (جُرجان).

روى عن جمع غَفيرٍ، وروى عنهُ جمعٌ غَفيرٌ، منهم ابن حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً برقمٍ (٤٥٧٢)[٤].

(٢٣٤) عَبْدوس بن أَحْمَد السرّاج (هَمَذان)[٥].

(٢٣٥) عبيدُ الله بن مُحَمّد بن عائِذ القنطري، أبو محمد البغدادي الخلال (هَراة).

روى عن جَمع، وروى عنه جَمعٌ، ولم يخرّج له ابنُ حبّانَ في صحيحه شيئاً[٦].

(=) عزوز بن إِسْحاق = غزوان بن إِسْحاق.

---

(١) لم أقف له على ذكر في غير هذا الموضع من كتب ابن حِبّانَ، وانظر ثبت الإحسان (٦٢) وزوائد الشهري (٣ : ١٥٨٦).

(٢) الثقات (٨ : ٤٦٧) و (٩ : ٤) ولم أقف له على ذِكر في غير هذين الموضعين.

(٣) المجروحين (٢ : ٩٥) ولم أقف له على ذكر، لكن محمد بن عبد الله بن عمّار الموصلي أحد النقّاد، فلعلّه ابنه! انظر تهذيب ابن حجر (٩ : ٢٣٦).

(٤) المجروحين (١ : ٢٣، ٧٨) والإرشاد (١٥٦) وبغداد (١٠ : ٤٢٨) والمنتظم (٦ : ٢٤٥) ومعجم البلدان (٢ : ١٢١) والنبلاء (١٤ : ٥٤١) وطبقات ابن السبكي (٥ : ٩٥) وانظر ثبت الإحسان (٦٢) وزوائد الشهري (٣ : ١٥٨٧).

(٥) الثقات (٨ : ٤٠٢) والتذكرة (٢ : ٧٧٢) والنبلاء (١٤ : ٤٣٨) وتاريخ الإسلام (ص : ٢٧٨٢).

(٦) الروضة (٨٠) وترجمه الخطيب في تاريخه (٣ : ١٤٠) وانظر منه (٤ : ١٣٦) وساق ابنُ الجوزي في علله (٢ : ٦٨٢) من طريقه حديثاً.

(٢٣٦) عَلاّن بن الصَّيْقَل .

يروي عن محمد بن علي بن محرز الفُسطاطي ، وأحمد بن سعد بن أبي مريم . وروى عنه ابنُ حِبّانَ في الثقات ، وابن عديّ في الكامل[١] .

(٢٣٧) علي بن إِبْراهِيم بن الهَيْثَم الخالِديّ ، أبو الحَسَن البَلَديّ (بلد ، سنجار) .

روى عن جمع غَفير ، وروى عنه ستةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ روايتين (٤٧٠٠ ، ٥٩٠٧)[٢] .

(٢٣٨) علي بن أَحْمَد بن بسطام ، أبو الحَسَن الزعفرانيّ الأُبُلّيّ (البصرة) .

روى عن خمسة عشر شيخاً ، وروى عنه عَبْد الله بن عدي الجرجاني ، وأبو إِسْحاق بن حمزة ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ ثلاثَ روايات (١٢٦٠ ، ٣٧١٠ ، ٦٧٨١)[٣] .

(٢٣٩) علي بن أَحْمَد بن سَعِيد الهَمَذاني (هَمَذان) .

روى عن مُحَمّد بن عبيد بن عَبْد الملك الأسَديّ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (٤٦٩١)[٤] .

(٢٤٠) علي بن أَحْمَد بن عُتْبة بن المبارك[٥] .

(٢٤١) علي بن أَحْمَد بن علي بن عمران الجُرْجانيّ (حلب) .

روى عن ثمانية وعشرين شيخاً ، وروى عنه أربعةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ سبعَ روايات ، منها (٥٤٦ ، ٤٧٠١ ، ٧٠٧٧)[٦] .

---

(١) الثقات (٩ : ١٢٧) والكامل (٢ : ١٢٠) .

(٢) الثقات (٤ : ٢٥٢) و (٨ : ٨٠) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٦٢) وزوائد الشهري (٤ : ١٧٠٢) .

(٣) الثقات (٦ : ٣٠٦) وانظر ثبت الإحسان (٦٢) وزوائد الشهري (٤ : ١٧٠٧) .

(٤) الثقات (٦ : ٢٩٩ ، ٣٥٤) و (٧ : ١٠٥) والمجروحين (١ : ٢١٩ ، ٢٢٧) والنبلاء (١٤ : ١٤٥) وانظر ثبت الإحسان (٦٢) وزوائد الشهري (٤ : ١٧١٠) .

(٥) الثقات (٨ : ١٣٦) .

(٦) الثقات (٨ : ٢٩٨) والمجروحين (١ : ٥٥) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٦٢) وزوائد الشهري (٤ : ١٧١٢) .

(٢٤٢) علي بن أَحْمَد الجَوارِبيّ الواسطيّ (واسط) .

روى عن جَمع ، وروى عنه جَمعٌ ؛ منهم ابن حِبّانَ ، وابن عديّ ، والطبراني[١] .

(٢٤٣) علي بن جَعْفَر بن مُسافِر التنّيسيّ (تِنّيس) .

يروي عن أبيه ، روى عنه جَمعٌ ؛ منهم ابن حِبّانَ ، وابن عديّ ، والطبراني[٢] .

(٢٤٤) علي بن الحَسَن بن سَعِيد (هَمَذان)[٣] .

(٢٤٥) علي بن الحَسَن بن سَلْم الأصبهانِيّ (الري) .

روى عن ستة عشر شيخاً ، وروى عنه تسعةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (١٢) رواية ، منها (٢٨٢ ، ٤٥٦٥ ، . . .٦٨٣٤)[٤] .

تنبيه : جعلَ مفهرِسُ الإحسان رقم (٢٥٧٢) حديثاً لعلي بن الحسن بن سَلْم ، وهو خطأ ظاهرٌ ، وإنما هو من طريق عبد الله بن محمد بن سلم الراوي عن حرملة .

(٢٤٦) علي بن الحُسَيْن عبد الجبّار البَلَديّ (نَصِيبِين)[٥] .

(٢٤٧) علي بن الحُسَيْن بن سُلَيْمان المُعَدِّل المِصريّ (الفسطاط) .

روى عن سبعة شيوخ ، وروى عنه ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (١٤) رواية منها (٧ ، ٤٦٦٠ ، ٧٣٦٣)[٦] .

---

(١) المجروحين (٢ : ٣٨) والمعجم الكبير (٣ : ١٣٧) والأوسط (٢ : ٣٦٧) والصغير (١ : ٩٢) والكامل (٣ : ٦٥) وسنن الدارقطني (٢ : ٩٠) و(٣ : ٢٦٨) .

(٢) الثقات (٨ : ١٦١) والمجروحين (١ : ١٠١) والمعجم الصغير (١ : ٣٣٢) والكامل (٥ : ٢٥ ، ٢٥٠ ، ٣٦٠) .

(٣) الثقات (٨ : ٤٢) و (٩ : ١٤٧) وانظر زوائد الشهري (١ : ١٨) .

(٤) المجروحين (١ : ٨٨) والنبلاء (١٤ : ٤١١) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٦٢) وزوائد الشهري (٤ : ١٧١٦) .

(٥) الثقات (٩ : ١٤٤) والمجروحين (١ : ٢٤٦) والروضة (١٨٢) .

(٦) المجروحين (١ : ١٦٧ ، ٢٢٧) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٦٢) وزوائد الشهري (٤ : ١٧١٩) .

(٢٤٨) علي بن الحُسَيْن بن المُقَيِّر (مَكَّة المُكَرَّمَة)[١] .

(٢٤٩) علي بن الحُسَيْن العَسْكَرِيّ (الرقة) .

روى عن عبدان بن مُحَمّد الوكيل ، وروى عنه ابن عدي ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحهِ روايتين (٢٠٠ ، ٧٣٧٤)[٢] .

(٢٥٠) علي بن حمدون بن هِشام .

روى عن أَحْمَد بن سَعِيد الدارميّ ، وروى عنه ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحهِ روايتين (٢٤٦٩ ، ٦٨٠٩)[٣] .

(=) علي بن حمزة بن صالح = مُحَمّد بن علي بن حمزة .

(٢٥١) علي بن حَيْدة الكاتب .

روى في الروضة عنه عن عَبْد الرحمن بن بُنْدار شعراً لشيطان الطاق[٤] .

(٢٥٢) علي بن سَعِيد العسكريّ (عسكر سامرا ـ سامرا) .

روى عن سبعة وعشرين شيخاً ، وروى عنه واحد وعشرون راوياً ، منهم ابن حِبّانَ وأخرجَ لهُ في صحيحهِ حديثاً واحداً (٣٦٨)[٥] .

---

(١) المجروحين (٢ : ٢٢٧) ويظهر أنه شيخ العقيلي في الضعفاء (١ : ٣٥) فقد روى عنه ، عن أحمد بن عمران الأخفش ، والأخفش هو شيخ المترجم عند ابن حبان .

(٢) وقع في الإتحاف (١١ : ١١٦) : علي بن الحَسَن ، قال المحقق : وفي المطبوع الحُسَيْن والله أعلم . قلت : في حديثه الآخر (٢٠٠) عند ابن حِبّانَ ، جاء في الإتحاف (١٣ : ٢٢٩) : ابن الحُسَين على الصواب ، وانظر ثبت الإحسان (٦٢) وزوائد الشهري (٤ : ١٧٢٠) .

(٣) ولم أقف له على ذكر في غير هذين الحديثين ، لا عند ابن حِبّانَ ، ولا غيره ، وانظر ثبت الإحسان (٦٢) زوائد الشهريّ (٤ : ١٧٢١) .

(٤) الروضة (١٩٠) ولم أقف له على ذِكر في غير هذا الموضع .

(٥) الروضة (٣٢ ، ٨٥ ، ١٥٧ ، ٢٨٢) والمجروحين (٣١٠٢) والنبلاء (٤٦٣١٤) والإرشاد (١٣١) ومعجم البلدان (٤١٦١) وقد خشيت أن يكون وقع تصحيف مع علي بن الحُسَيْن العسكري ، فوجدتهما في الإتحاف (٥ : ٢٣٧) شيخين لابن حِبّانَ ، أحدهما : علي بن الحسين ، والآخر : علي بن سعيد ، ويُنسبان العسكري ، وليسا واحداً . وقارن بما تقدم ، وانظر ثبت الإحسان (٦٢) وزوائد الشهري (٤ : ١٧٢٥) .

(٢٥٣) علي بن عَبْد الحميد بن عَبْد الله الغَضَائِريّ، أبو الحَسَن البغداديّ الإمام الثِّقة العابِد (ت : ٣١٣ هـ) (حلب) .

روى عن جَمع غَفيرٍ، منهم السَّرِيّ السَّقَطِيّ الزاهد، وروى عنه مثلهم، منهم ابن حِبّانَ، وأخرجَ لهُ فيّ صحيحِهِ ثلاثَ روايات (٢٦١٠، ٦٨٤٦، ٧٤٢٦)[١] .

تنبيه : سقطَ رقم (٦٨٤٦) من فهرس الإحسان .

(٢٥٤) علي بن عَبْد العزيز الأُبُليّ .

روى عن عمرو بن مُحَمّد الأَنَسيّ، وروى عنه ابن حِبّانَ حكايةً في ذمّ أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وحاشاهُ من الذمِّ، والله ![٢] .

(٢٥٥) علي بن عبد الله بن مُبَشِّر الواسطيّ (واسِط)[٣] .

(٢٥٦) علي بن مُحَمّد بن إبراهِيم التُّسْتَريّ (تُستَر) .

روى عن مُحَمّد بن يَحْيَى بن ضِرار المازِنيّ أحد الضعفاء، روى ابنُ حِبّانَ في المجروحين من طريقه حديثاً موضوعاً[٤] .

(٢٥٧) علي بن مُحَمّد بن حاتم القُومَسِيّ، أبو الحسن الحدّاديّ الهاشميّ ـ مولاهم ـ (ت : ٣٢٢هـ) .

روى عن عثمان بن مُحَمّد حشيش القَيْرَوانيّ، روى ابنُ حِبّانَ في المجروحين من طريقه حديثين موضوعين[٥] .

(٢٥٨) علي بن مُحَمّد البَسّاميّ .

نقلَ عنه في الروضة في أكثرَ من أربعين موضعاً، جميعها بصيغة : «أنشدني !»

---

(١) الثقات (٨ : ٣٠١، ٣٥٩، ٤٧٤) وبغداد (١٢ : ٢٩) والمنتظم (٦ : ١٩٨) والنبلاء (١٤ : ٤٣٢) وانظر : زوائد الشهري (٤ : ١٧٤٤) .

(٢) المجروحين (٣ : ٦٥) .

(٣) الثقات (٨ : ١٦٤) والمجروحين (٣ : ٤٠) والنبلاء (١٥ : ٢٥) والشعار (٥٥) .

(٤) المجروحين (٢ : ٣٠٨) .

(٥) المجروحين (٢ : ٣٩) والأنساب (٤ : ٥٤٠) وقُومَس بلدة قرب سِمْنان على طريق خراسان .

ونقلَ عنه من شعر الحَكَمة والمواعظ وغير ذلك(١) .

(٢٥٩) علي بن مُحَمّد بن العلاء ، أبو الحَسَن النيسابوريّ القِبابيّ (نيسابور) .

روى عن أربعة شيوخ ، وروى عنه ابن الأَخْرَم الحافِظ ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِه حديثاً برقم (٣٨٨)(٢) .

(٢٦٠) علي بن موسى بن حمزة البَزِيعيّ (بغداد ـ دَرْبُ النَّخْل)(٣) .

(٢٦١) عمر بن إسماعيل بن أبي غَيْلان الثَّقَفيّ ، أبو حفص البَغْداديّ (ت : ٣٠٩ هـ) (بغداد) .

روى عن جمع غَفير ، وروى عنه جمعٌ غَفير ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِه تسعَ رواياتٍ ، منها : (٣١٨ ، ٤٦٧٠ ، ٧٤٥٧)(٤) .

(٢٦٢) عمر بن الحَسَن بن سُفْيان الشَّيْبانِيّ (نسا) .

روى عن عمر بن يزيد السَّيّاريّ أبي حَفْص البَصْريّ ، ونصَّ ابنُ حِبّانَ في الثقات على روايته عنه(٥) .

---

(١) الروضة : (٢١ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٥٨ ، ٧٠) .

(٢) لم يذكره ابن حِبّانَ في أيٍّ من كتبه الأُخَر ، وترجمه في الإكمال (٧ : ١٠٦) ودمشق (٥ : ٣٠) ومعجم البلدان (٤ : ٣٠٣) وضبطه الشهريّ (٤ : ١٧٥٩) «القَبّابيّ» ولم يذكر مستنداً ، مع أن ابن ماكولا وياقوت نصّا على أنّ النسبة جمع قبّة ، وجمع القُبة قِباب ، لا غير ، والله أعلم ! ووقعَ في الإحسان : (القباني) وهو خطأ .

(٣) المجروحين (١ : ١١٧ ، ٣٦٥) ولسان الميزان (١ : ٧١) و(٣ : ١٣٦) .

(٤) المجروحين (٢ : ٢٤٥) وبغداد (١ : ٤١٥) وفي (٥ : ٢٢١) نصّ على سماع أَحْمَد بن يوسف الأزرق منه في سنة (٣٠٩ هـ) وترجمه في (١١ : ٢٢٤) والنبلاء (١٤ : ١٨٦) والعبر (٢ : ١٤٤) وانظر تهذيب الكمال (١٦ : ٣٥٠) و (٢٠ : ٣٤٣) وثبت الإحسان (٦٢) وزوائد الشهري (٤ : ١٧٦١) .

(٥) الثقات (٨ : ٤٤٦) ولم أقف له على ذِكر في غير هذا الموضع ، وترجم في تاريخ بغداد (١١ : ٢٣٨) : عمرَ بنَ الحَسَن الشيباني ، الذي نقل توثيقه عن أبي عليّ الحافِظ ، وتضعيفَه عن الدارقطني . وورد هذا في عدد من تراجِم تاريخ دمشق ، منها (١٠ : ٤٥) و (١١ : ٥٠٣) و (٢٥ : ٤٧٧) و (٤٠ : ٣١٢) فهذا اسمه : عمر بن الحَسَن بن علي بن مالك الشيباني ، فرأيت من المناسب التنبيه ؛ لأنه يذكر باسم «عمر بن الحَسَن الشيباني» فقط! وانظر زوائد الشهري (١ : ١٨) .

(٢٦٣) عمر بن حفص البَزّار (جُنْدَيْسَابُور) .

روى عن إسْحاق بن الضَّيْف ، ومُحَمّد بن زياد الزِّياديّ ، ومُحَمّد بن عَبْد الله بن عُبَيْد بن عقيل البَصريّ ، ومُحَمّد بن عَبْد الله بن المُسْتَوْرِد أبي سَيّار البَغداديّ ، وروى عنه ابن حِبّانَ في الثقات قصصاً ، وأقوالاً في الجرح والتعديل[(١)] .

(٢٦٤) عمر بن سَعِيد بن سِنان الطائيّ ، أبو بكْر المَنبِجيّ الحافِظ الفَقيه العابِد (مَنْبج) .

روى عن أربعين شيخاً ، روى عنه ثمانية رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (٢٩٣) مئتين وثلاثاً وتسعين رواية (٣٨ ، ٤٥٥٧ ، ٧٤٦٢) .

تنبيه : تصحّف اسمُ (عمر) إلى (محمد) في حديثين (٣٥٠٢ ، ٣٨٤٧) فجعلَهُ مفهرسُ الإحسان آخرَ . وهو خطأٌ بيِّنٌ . ولقد جاء على الصواب في إتحاف المهرة (٦ : ١٠٥) و(٢ : ٣٢٨)[(٢)] .

(٢٦٥) عمر بن عَبْد الله بن عمر الهَجَريّ (الأُبُلَّة) .

روى عن إبْراهيم بن سَعِيد الجوهريّ ، وعَبْد الله بن خبيْق ، وروى عنه ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً برقم (٧٢١٥)[(٣)] .

(٢٦٦) عمر بن مُحَمّد بن بُجَيْر بن يَحْيَى الهَمْدانيّ (ت : ٣١١ هـ) (بخارى ، الصُّغْد[(٤)]) .

---

(١) الثقات (٥ : ٤٨٨) و (٦ : ١٩٤) و (٩ : ١١٩ ، ١٢٤) والمجروحين (٢ : ٢٨٢) والروضة (٦٧ ، ١٣٨ ، ١٥٠ ، ١٧٠ ، ٢٥٣) وانظر دمشق (٥٤ : ٢٧) وتهذيب ابن حجر (٨ : ٣٣٣) .

(٢) الثقات (١ : ٤٧) و (٢ : ١٤٥) و(٨ : ١٥ ، ١٢١ ، ١٥٠ ، ٢١٢ ، ٣٦٢ ، ٣٨٢ ، ٤٢٧) و(٩ : ١٣ ، ١٤٥ ، ١٦٣ ، ٢٤١ ، ٢٨٥) والمجروحين (١ : ٣٧٩) و(٢ : ١٤٠ ، ٢١٤ ، ٢٣٨) و(٣ : ٧٥) والروضة (٦٦ ، ٧٠ ، ٨١) والأنساب (٥ : ٣٨٨) وترجمه ابن عساكر في دمشق (٤٥ : ٦٢) وأورد حكاياتٍ عن ورعه وكراماته ، ومعجم البلدان (١ : ٤١٦ ، ٤١٩) والنبلاء (١٤ : ٢٩٠) وانظر ثبت الإحسان (٦٢ ، ٦٣) وزوائد الشهري (٤ : ١٧٧٠) .

(٣) الثقات (٧ : ٦٣٨) و (٨ : ٢١٦) وجاء اسمه هنا عمرو ، والروضة (٢٤) فرجعت إلى إتحاف المهرة (١٠ : ٩٦) فوجدته عَبْد الله ، فأثبته كذلك . وانظر زوائد الشهري (٤ : ١٧٧٥) .

(٤) الصُّغْد ، ويقال : السُّغْد ، إقليم ممتد ما بين بخارى وسمرقند ، يضرب بخضرته وجماله المثل ، وفيه قرى كثيرة . انظر معجم البلدان (٣ : ٢٢٣) .

روى عن جمع غَفيرٍ من الشيوخ ، وروى عنهُ جمعٌ غَفيرٌ أيضاً ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (٣٧٨) روايةً ، منها : (١٩ ، ٤٦٤٢ ، ٧٤٨١) .

وقد وقعَ في الثقات (١ : ٩) : أخبرنا محمد بن محمد الهمداني : حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني . وبالعودة إلى صحيح ابن حبّان (٧٤٤ ، ١٠٣٢ ، ١٢٦٢) وغير موضع ؛ وجدنا الراوي عن الصنعاني عمر بن محمد بن بجير الهمداني ، وكذلك في ترجمة الصنعاني من تهذيب الكمال (٢٥ : ٥٨١)[1] .

(=) عمر بن مُحَمّد بن عَبْد الرحيم البرقيّ .

عَدّه محقِّقُ الإحسان (٢٩٨٩) من شيوخه ، وهو وهمٌ منه في التحقيق ، والصواب أنه شيخُ شيخِه ، ففي إتحاف المهرة نسبَ إلى ابن حِبّانَ قولَهُ : أخبرنا عمر بن مُحَمّد الهمداني : حدثنا مُحَمّد بن عَبْد الرحيم البرقي . وجاءت روايةُ الهمداني عنه أيضاً برقم (٦٣٩٨) وترجمَ الحافِظُ البرقيَّ هذا في التقريب (٦٠٣٢) وقال : ثقةٌ من الحادية عشرةَ . ولم يذكُرْهُ الشهريّ في شيوخ ابن حِبّانَ ، وهو الصحيح[2] .

(٢٦٧) عمرو بن عَبْد الجبار بن حسان[3] .

(٢٦٨) عمرو بن عمر بن عَبْد العزيز بن البَخْتَرِيّ الفَزَاريّ (نَصيبِين) .

روى عن أربعة شيوخ ، روى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأبو المفضل مُحَمّد بن عَبْد الله الشَّيْبانيّ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ روايتين (٢٢٣٨ ، ٦٨٨٢)[4] .

---

(١) الثقات (٤ : ١٢٦ ، ١٩٣ ، ٣٤٨ ، ٣٩٢) و(٥ : ٥٠ ، ٢٦٦ ، ٣٠١) و(٦ : ١٤٣) و(٨ : ٤١١) و(٩ : ١٤٣) والمجروحين (١ : ٩٧ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ، ٣٥٨) و(٢ : ٥٨) والروضة (٢٤٥) والإكمال (١ : ٤٦٤) والأنساب (١ : ٢٨٦) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) والنبلاء (١٤ : ٤٠٢) والإرشاد (٢١٠) والدول (١ : ١٨٨) وانظر : ثبت الإحسان (٦٣- ٦٥) وزوائد الشهري (٤ : ١٧٧٦) وجاء في بعض المواضع : «عمرو» والصواب ما أثبتناه .

(٢) الإحسان (٧ : ٢٥٦) وثبت الإحسان (٦٥) والإتحاف (٩ : ٤٠٨) وانظر زوائد الشهري (٤ : ١٧٨٨) .

(٣) المجروحين (١٨٩٢) واللسان (٢ : ١٨٩) .

(٤) الثقات (٣٦٧٨) وثبت الإحسان (٦٦) وزوائد الشهريّ (٤ : ١٨٠٩) .

(٢٦٩) عمرو بن مُحَمّد بن عَبْد الله النَّسَويّ الأديب[١] .

(٢٧٠) عمرو بن مُحَمّد الأنْصاريّ[٢] .

(٢٧١) عمران بن موسى بن فَضالة الشَّعِيريّ (الموصل) .

روى عن ستة شيوخ راوياً ، وروى عنه ستةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ ثلاثة أحاديث (١١١٨ ، ٢٣٠٠ ، ٧٤٤٠)[٣] .

تنبيه : تصحّفَ رقم (١١١٨) في فهرس الإحسان إلى (١١٨) .

(٢٧٢) عمران بن موسى بن مُجاشع ، أبو إِسْحاق السّختيانيّ (جُرجان) .

روى عن جمع غَفير ، روى عنهُ جمعٌ غَفيرٌ ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (٢٣٥) روايةً منها (٢٩ ، ٤١٥١ ، ٧٤٤٦)[٤] .

(٢٧٣) عمران بن موسى بن المهرجان النيسابوريّ (مَكَّة المُكَرَّمَة ، طَرَسوس)[٥] .

قال ابنُ عساكر : حدّثَ بدمشق وبمصر .

(٢٧٤) عمار بن عَبْد المجيد الطالقاني[٦] .

(٢٧٥) عيّاش بن سَعِيد (حمص)[٧] .

---

(١) الروضة (١٠٤ ، ١٤١ ، ٢٠٥) ولم أقف له على ذِكر عند غيره .

(٢) الروضة (١٩ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٧٤) ومواضع كثيرة ، ولم أقف له على ذكر عند غيره .

(٣) المجروحين (١ : ١٣٩) وانظر ثبت الإحسان (٦٥) وزوائد الشهري (٤ : ١٨٢٣) .

(٤) الثقات (١ : ٩٩ ، ٤ : ٢٦٦ ، ٦ : ٤٩٣ ، ٧ : ٣٩ ، ٧٦) والمجروحين (١ : ٣٢٣) والروضة (١٠٧ ، ٢٣٩) والنبلاء (١٤ : ١٣٧) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر ثبت الإحسان (٦٥ ، ٦٦) وزوائد الشهري (٤ : ١٨٢٥) .

(٥) المجروحين (٢ : ٣١ ، ٣٨) ودمشق (٤٣ : ٥٢٣) ومختصره (ص : ٢٥٠٢) وتهذيب الكمال (٢٦ : ١١٤) .

(٦) المجروحين (١ : ٢٩٣) وتاريخ بغداد (٢ : ٤٢١) واللسان (٢ : ٤٢١) والكشف الحثيث (ص : ١١٣) .

(٧) الثقات (٧ : ٣٣ - ٣٤) ولم أقف له على ذِكر عند غيره .

(٢٧٦) غَزْوان بن إِسْحاق الهَمَذاني العابِد (طَرَسُوس) .

أخرجه له ابنُ حِبّانَ حديثاً واحداً (٨٤١) .

وقد جاء في مطبوعة الإحسان (٨٤١) : عزوز بن إِسْحاق العابد ، وهو تصحيفٌ تابعَهُ عليه الشهريّ ، وصوّبناه من الثقات وإتحاف المهرة[١] .

(٢٧٧) الفضل بن الحُباب الجُمَحيّ ، أبو خليفة (البصرة) روى عن جمعٍ غَفيرٍ ، وروى عنهُ جمعٌ غَفيرٌ ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ (٧٣٢) رواية منها : (١٨ ، ٤٩٦١ ، ٧٤٧٧)[٢] .

(٢٧٨) الفضل بن الحُسَيْن (هَمَذان)[٣] .

(٢٧٩) الفضل بن مُحَمّد العَطّار الباهِليّ (أَنْطاكية)[٤] .

(٢٨٠) القاسم بن علي المؤذن (المِصّيصَة)[٥] .

(٢٨١) القاسم بن عيسى العَصّار (دمشق) .

وقعَ في مطبوعة المجروحين : (العطّار) والتصويب من تاريخ بغداد (٥ : ٢٧٣) و(٨ :

(١) الثقات (٨ : ٢٣٠) وإتحاف المهرة (١/١٦ : ٤٥) وانظر زوائد الشهري (٤ : ١٦٨٥) فهو لم يجد مصدر ترجمة لهذا الرجل سوى صحيح ابن حبّان .

(٢) الثقات (١ : ١٣١ ، ٣ : ٤٧٧ ، ٤ : ١٧٤ ، ٥ : ٦٦ ، ٦ : ٩٢ ، ٧ : ٧٦) المجروحين (١ : ١٦) الروضة (٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، مكثر) والنبلاء (١٤ : ٧) والشذرات (٢ : ٢٤٦) والتذكرة (٦٧) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) والدول (١ : ١٥٨) وانظر ثبت الإحسان (٦٦ ، ٦٩) وزوائد الشهري (٤ : ١٨٩٦) .

(٣) المجروحين (٣ : ٧٠ ، ٧٢) هكذا أورده في الموضع الأول ، وسمّى أباه الحسن في الموضع الثاني ، ولم أقف له على ذِكر عند غيره .

(٤) الثقات (٦ : ٤٥٢ ، ٧ : ٣٧٣ ، ٩ : ١٠١) ومواضع ، والمجروحين (٢ : ١٧٠) و(٣ : ٥٧) واللسان (٣ : ١٣٦) و(٤ : ٤٤٨) و(٥ : ٩٩) ومواضع .

(٥) المجروحين (٢ : ٢٨٦) . ولابن عدي في الكامل (٢ : ٣٢٣) و(٣ : ٢٩٨) وغير موضع شيخ باسم القاسم بن علي الجوهري ، فإن كان هو المقصود ؛ فقد وثقه الدارقطني ، كما في سؤالات حمزة السهمي (ص : ٢٥٠) .

١٥٣ ، ٣٥٧) و(٩ : ٢٢٥) ومواضع كثيرة . ووجه التصويب أنّ المترجَمَ يروي نسخةً عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ـ فيما يبدو ـ وفي معظم المواضع : (العصّار) والله أعلم[١] .

(٢٨٢) القاسم بن مُحَمّد بن حَمويْه (الصافية)[٢] .

(٢٨٣) كامِل بن مُكْرَم السمرقنديّ[٣] .

(٢٨٤) لُقْمانُ بنُ علي السَّرْخَسيّ[٤] .

(٢٨٥) مَأْمون بن أَحْمَد السُّلَميّ (هَراة) .

ترجمهُ في المجروحين ، وقال : كان دجّالاً من الدّجاجِلة ، وأورده في ترجمةِ أحد الشيوخِ في الثقات ، وقال : المأمونُ ليس بِمَأمون ! وقال المزّي : أحدُ الضعفاءِ المتروكينَ المتَّهمينَ بالوضْع[٥] .

(٢٨٦) مُحَمَّدُ بنُ إِبْراهِيم بن أبي شَيْخ ، أبو الحُسَيْن الملطي[٦] .

(٢٨٧) مُحَمَّدُ بنُ إِبْراهِيم بن المُنْذِر ، أبو بَكْر النَّيْسابوريّ الفَقيه (مَكَّة المُكَرَّمَة) .

روى عنْ جمع غَفير ، روى عنه تسعةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثين برقم (١٤٩ ، ١١٢١)[٧] .

---

(١) الثقات (٨ : ١٩٦) والمجروحين (١ : ٤٤ ، ٣١٩ ، ٢ : ١٩٦) .

(٢) المجروحين (١ : ٨٣) وانظر مطبوعة دار الصميعي من المجروحين (١ : ٧٩) ولم أقف له على ذِكر في غير هذا الموضع .

(٣) الروضة (٨١ ، ١٣٩ ، ١٥٣ ، ٢٦١) وانظر شعب الإيمان (٦ : ١٢٦ ، ٥٢٣) ودمشق (٤١ : ٢٨٦) .

(٤) المجروحين (١ : ١٩) وهو شيخ ابن عديّ أيضاً في الكامل (١ : ٢٦٥) وتهذيب الكمال (٣ : ٥٠) .

(٥) المجروحين (٣ : ٤٥) والثقات (٩ : ١٤) في ترجمةِ الفُراتِ بنِ نَصْرٍ وقال : ليسَ بمأمونٍ وتهذيب الكمال (١٩ : ١٨٣) والميزان (٣ : ٤٢٩) واللِّسان (٥ : ٧) : أتى عن الجويباريِّ الكذّابِ بطامّاتٍ وفضائحَ . وانظر زوائد الشهري (١ : ١٨) .

(٦) المجروحين (١ : ٣٢) والأنساب (١٢ : ٤٢٣) ووصفه بالفقيه ، والتعديل للباجي (١ : ٢٨١) .

(٧) الثقات (١٤ : ٢٣٢ ، ٣١٤ ، ٦ : ٢٦١ ، ٧ : ٦٣) والمجروحين (١ : ٢٦٩) والروضة (١٥٥) والنبلاء (١٤ : ٤٩٠) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٦٩) وزوائد الشهري (٤ : ٢٠٠٣) .

(٢٨٨) مُحَمَّدُ بنُ إِبْراهِيم الدّوريّ (البصرة) .

روى عن أربعةِ شيوخ ، روى عنه أبو جعفر مُحَمَّدُ بنُ عمرو العُقَيْليّ ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٤٠٥)[١] .

(٢٨٩) مُحَمَّدُ بنُ إِبْراهِيم الخالديّ (هَراة)[٢] .

(٢٩٠) مُحَمَّدُ بنُ إِبْراهِيم الدَّسْتُوائيّ[٣] .

(٢٩١) مُحَمَّدُ بنُ إِبْراهِيم ، أبو عبد الله العَبْديّ[٤] .

(٢٩٢) مُحَمَّدُ بنُ إِبْراهِيم الفارسيّ[٥] .

(٢٩٣) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن أبان بن سَلْم ، أبو العبّاس الضرّاب الرَّقّيّ (حران)[٦] .

(٢٩٤) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمد بن إِبْراهِيم الرمليّ (الرَّملة)[٧] .

(٢٩٥) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن ثَوْبان الطَرَسُوسِيّ .

روى عن الربيع بن سليمان المُراديّ ، روى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٤٤٢٢)[٨] .

---

(١) الثقات (٩ : ٢٨) والروضة (٦٩) وانظر ثبت الإحسان (٦٩) وزوائد الشهري (٤ : ٢٠١٦) .

(٢) الثقات (٧ : ٣٣) و(٨ : ٤٥ ، ٤٢١) و(٩ : ١٤٨) والمجروحين (١ : ١٠٦) والروضة (٣٣ ، ٣٥ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٢٨٦) .

(٣) الثقات (٩ : ١٤٦) ولم أقف له على ذكر في موضع آخر .

(٤) المجروحين (١ : ٧٦) وبغداد (١٣ : ٥) ودمشق (٣٣ : ٣٨٠) و(٥٠ : ٣٥٧) واللسان (٥ : ٣٩) .

(٥) المجروحين (٢ : ٢٤٤) والثقات (٨ : ١٠٥) و(٩ : ٧ ، ١١٤ ، ١٤١) ودمشق (٥ : ٢٦١ ، ٣١٤) وكأنهما اثنان أحدهما شيخ ابن حبان ، والآخر شيخ البيهقي !

(٦) المجروحين (٢ : ١١٦) ودمشق (٦٤ : ٣٧٣) وتهذيب الكمال (٣٠ : ٣٩١) واللسان (٤ : ٢٠٩) .

(٧) المجروحين (١ : ٩٧) والإرشاد (١٥٠) وتهذيب الكمال (٢٣ : ٦٠) ومختصر تاريخ دمشق (١ : ٣٦٠) .

(٨) انظر ثبت الإحسان (٦٩) وزوائد الشهري (٤ : ٢٠١٧) ولم أجد له ترجمة ، لكن له ذِكر في بغداد (٧ : ٣٥٢) ودمشق (١ : ٣٥٨) وقد وصفَ ابن عساكر ولدَه الحسين بالحافظ (١ : ٣٥٨) وروى من طريقه قصة إسلام جده الأعلى .

(٢٩٦) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمد بنِ الحُسَيْن بن عيسى الماسَرْجِسيّ .

روى عن جده الحُسين بن عيسى ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٦١٤٧)[١] .

(٢٩٧) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن حَمّاد الدَّولابي (مَكَّة المُكَرَّمَة)[٢] .

(٢٩٨) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن حفص ، أبو حفص الرَّقّام (تُستَر) .

روى عن خمسة عشر شيخاً ، وروى عنه أبو القاسم سليمان بن أَحْمَد الطبرانيّ وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثين (٣٨٣٠ ، ٦٦٣٠)[٣] .

(٢٩٩) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن سُلَيْمان بن مَنْصور بن أبي شَيْخ ، أبو بَكْر (واسط) .

روى عن جدِّهِ سليمان بن أبي شَيْخ ، وعُبَيْدِ الله بن مُحَمَّدُ بنُ عائِشة ، وروى عنه أَسْلَمُ بنُ سهل الرّازيّ المعروف ببحْشل ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثين (٤٢٥٦ ، ٤٥٠٢)[٤] .

تنبيه : في فهرس الإحسان : (ابن أبي نبيح) وهو خطأ .

(٣٠٠) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن عَبْد الله البَزّار (البصرة)[٥] .

(٣٠١) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن عُبَيْد بن فَيّاض القُرَشيّ ، أبو سَعيد الزّاهِد (دمشق) .

---

(١) الروضة (٧٨) والمنتظم (٦ : ٣٥٩) وانظر ثبت الإحسان (٧٠) وزوائد الشهري (٤ : ٢٠١٨) .

(٢) لم يرو من طريقه شيئاً ، وذُكر في شيوخه ، والتذكرة (١ : ٧٥٩) والدول (١ : ١٨٧) والمنتظم (٦ : ١٩٦) والنبلاء (١٤ : ٣٠٩) .

(٣) الثقات (٨ : ١٢٠ ، ٣٨٩) والمجروحين (١ : ٣٤٠) والروضة (١٢٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤) والأنساب (٣ : ٩١) وانظر ثبت الإحسان (٧٠) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢٠١٩) .

(٤) تاريخ دمشق (١٥ : ٨٨ ، ٥٩ : ١٧٣) وأخلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأبي الشيخ الأصبهاني (٢ : ٨٧) وانظر ثبت الإحسان (٧٠) وزوائد الشهري (٤ : ٢٠٢٢) ولم أجد له ترجمة .

(٥) المجروحين (١ : ٣٨ ، ٢ : ٧١) ولم أجد له ترجمة ، ولولده أحمد ذكر في تاريخ دمشق (٦٠ : ٣٨٣) .

روى عن واحدٍ وعشرينَ شيخاً ، وروى عنه ثلاثةٌ وعشرونَ راوياً ؛ منهم ابنُ حِبّانَ وأخرجَ لهُ في الصحيحِ ستَّ روايات ، مِنْها (٣٩٢ ، ٣٢٣٨ ، ٦٨١٥)[(١)] .

(٣٠٢) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن عليّ الجُوزيّ (الموصل) .

روى عن محمد بن إسماعيل الأحمسي ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وخرّجَ له في صحيحِه حديثاً (٥٠٦٥) .

وقد ذهبَ الدكتور الشهري إلى أن لابن حِبّانَ شيخَين يُنسبان الجوزي ، هذا وشيخ آخر اسمه محمد بن علي الجوزي نصّ ابنُ حِبّانَ على سماعِه منه في الموصل ، إذ قال في الثقات : أحمد بن عبدالخالق المازني من أهل بغداد ، يروي عن أبي عاصم ، حدثنا عنه محمد بن علي الجوزي بالموصل .

قلت : هما واحدٌ ـ فيما يترجّح عندي ـ فنسبة الراوي أو الشيخ إلى جدّه أمرٌ مألوف ؛ خاصّةً في اتحاد الاسم واسم الجد والنسب وبلد السماع .

وعليه ؛ فيكون المترجَم قد روى عن الأحمسي والمازني ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ .

لكنّني وجدتُ في تهذيب الكمال ، وتهذيب ابن حجر ، واللسان شيخاً اسمه محمد بن علي الموصلي ، وكنيته أبو هاشم ، وهو من طبقة أبي يعلى والحسن بن سفيان ، فيترجّح عندي أنه هو ؛ لهذه المُدخَلات .

وقد ضبطَ الدكتور الشهري (الجُوزي) بضم الجيم نسبةً إلى (جُوزة) وهي قرية من قرى جبال الهكارية الأكراد ، ثم ضبطها في موضع استدراكه عليّ (الجَوْزيّ) من غير تعليل !

ويترجّح أن النسبة واحدة إلى (جُوزة) والله تعالى أعلم[(٢)] .

---

(١) المجروحين (٣ : ١٥٧) وانظر ثبت الإحسان (٧٠) وزوائد الشهري (٤ : ٢٠٢٨) .

(٢) الثقات (٨ : ٤٦ و١٢٢) والإكمال (٢ : ٢١١) وتهذيب الكمال (٢٥ : ٢٠٩) و(٢٦ : ٦٧) و(٢٨ : ١٥٠) وتهذيب ابن حجر (١٠ : ١٨٠) واللسان (٢ : ١٢٤) وانظر ثبت الإحسان (٧٠) وزوائد الشهري (١ : ١٩) و(٤ : ٢٠٣١) .

(٣٠٣) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن أبي عَوْن الرّياني الرَّازي (نَسا) .

روى عن أربعةٍ وثلاثين شيخاً ، وروى عنه خمسةَ عشرَ راوياً ، منهم ابنُ حِبّانَ وأخرجَ لهُ في الصحيح (٩٨) رواية ، مِنْها (١٠٥ ، ٤٤٧٩ ، ٧٣٢٠)[١] .

(٣٠٤) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن الفَرَج ، أبو بكر البَغْداديّ (الأُبُلَّة)[٢] .

(٣٠٥) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن أبي المثنى ، أبو جعفر الموصليّ ، خال أبي يَعْلى[٣] .

(٣٠٦) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن المُسْتَنير بن أبي الخصيب المصّيصي (المِصّيصَة)[٤] .

(٣٠٧) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد المُسْنَديّ القَصّار (هراة)[٥] .

(٣٠٨) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن المُهَلَّب (الأُبُلَّة)[٦] .

(٣٠٩) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن النَّضْر الخُلْقانيّ (مرو) .

روى عنه إسحاقُ بنُ مَنصور ، ومُحَمَّد بن عليّ بن الحسن بن شَقيق ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ خمسَ رواياتٍ ، مِنْها (١١٢٩ ، ٢٤٣٣ ، ٣٦٤٥)[٧] .

(٣١٠) مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بن هلال الشَّطَويّ (ت : ٣١٠هـ) (بغداد) .

---

(١) الثقات (١ : ٢٤٩ ، ٥ : ٥٨) والمجروحين (١ : ٢٦ ، ١٠٦ ، ٢١٣) والروضة (٧٠) والنبلاء (١٤ : ٤٣٣) وانظر ثبت الإحسان (٦٩) وزوائد الشهري (٤ : ٢٠٢٣) .

(٢) المجروحين (١ : ١٤٣) والروضة (٨٢) وترجمه الخطيب في تاريخه (١ : ٣٢٩) وانظر دمشق (٣ : ٤١٣) .

(٣) المجروحين (٢ : ١٨٠) .

(٤) المجروحين (٣ : ٤٨) وانظر دمشق (٣٨ : ١٤٤) ومختصره (٢١٣٤) وتهذيب الكمال (١٦ : ٥٢) و(١٩ : ٤٢١) .

(٥) المجروحين (١ : ٥٢ ، ٥٦) والثقات (٧ : ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٨ : ١٢٩) ومواضع ، ولم أقف له على ذكر عند غيره .

(٦) الثقات (٦ : ٤١٠) ولم أقف له على ذِكر في غير هذا الموضع .

(٧) الإكمال (٢ : ١٠٨) وتاريخ دمشق (٥٩ : ٢١٣) وانظر ثبت الإحسان (٧٠) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢٠٣٢) ولم أجد له ترجمة .

روى عن سبعةَ عشرَ شَيْخاً ، وروى عنه أحدَ عشرَ راوياً ؛ منهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (١٥٤٢)[١] .

(٣١١) مُحَمَّدُ بنُ الأَحْوَص ، أبو الهيثم القاضي (دبوسية)[٢] .

(٣١٢) مُحَمَّدُ بنُ إِدْريس بن إِياس السّاميّ ، أبو لَبِيد السَّرْخَسيّ (سَرْخَس)[٣] .

(٣١٣) مُحَمَّدُ بنُ إِسْحاق بن إِبْراهِيم بن فَرُّوخ المُقْرِئ ، أبو بكر المُزَنِيّ البَغداديّ (الرافقة) .

روى عن سبعة شيوخ ، وروى عنه سبعةُ رواة منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٢٩٣٢)[٤] .

(٣١٤) مُحَمَّدُ بنُ إِسْحاق بن إِبْراهِيم بن مِهْران الثَّقَفيّ ـ مَولاهم ـ أبو العبّاس السَّرّاج (نيسابور) .

روى عنْ جمعٍ غَفير ، ورَوى عَنْهُ جمعٌ غَفير ، مِنهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (١٧٩) روايةً مِنْها (١٧ ، ٤١٢٤ ، ٧٤٢٤)[٥] .

(٣١٥) مُحَمَّدُ بنُ إِسْحاق بن خُزَيْمَة السُّلَميّ ـ مولاهم ـ (نيسابور) .

روى عنْ جمعٍ غَفير ، ورَوى عَنْهُ جمعٌ غَفير ، مِنهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في

---

(١) الثقات (٥ : ٣١٤) والمجروحين (٢ : ٦) وترجمه الخطيب في تاريخه ١ : ٣٧١) ونقل عن الدارقطني توثيقه .

(٢) الثقات (٩ : ١٤٩) ودمشق (٥٦ : ٢٠٧) .

(٣) الثقات (٨ : ٧٣) و(٩ : ٢٦٧) والمجروحين (١ : ٩٦ ، ١١٠ ، ١٩٥) والنبلاء (١٤ : ٤٦٤) وله ذِكر في تراجم عدد من شيوخه في تاريخ دمشق (٥٨ : ٢٩١) و(٥٩ : ٣٣٨) وتهذيب الكمال (٣ : ٢١٠) و(٦ : ٣١) و(٩ : ٨٨) ومواضع كثيرة .

(٤) المجروحين (١ : ٢٨٣) والمنتظم (٦ : ٢٩١) والشعار (ص : ١١١) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٧٠) وزوائد الشهري (٤ : ٢٠٣٧) .

(٥) الثقات (٣ : ٣٦٩ ، ٤ : ١٩٥ ، ٥ : ٣١١ ، ٦ : ١٠٨) والنبلاء (١٤ : ٣٨٨) والدول (١ : ١٨٩) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر ثبت الإحسان (٧٠ ـ ٧١) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢٠٣٩) .

الصحيحِ (٣١٢) رواية ، مِنْها (١٤ ، ٤٠٣٠ ، ٧٤٩١)[١] .

(٣١٦) مُحَمَّدُ بنُ إِسْحاق بن سَعيد السَّعْديّ ، أبو عَبْد الله الهَرويّ .

روى عن عشرة شيوخ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (٢٣) رواية مِنْها (٣٩٣ ، ٣٣٩٧ ، ٧٠١٨)[٢] .

(٣١٧) مُحَمَّدُ بنُ إِسْحاق بن يَزيد ، أبو بكرٍ الوَرّاق[٣] .

(٣١٨) مُحَمَّدُ بنُ أيوب بن مُشْكان ، أبو عبدِ الله النيسابوري (طَبَرِيّة)[٤] .

(٣١٩) مُحَمَّدُ بنُ دُوسْت ، أبو عبدِ الله النيسابوري الزاهد (نَسا ـ قرية الحسن بن سُفيان) .

وقعَ في طبعة حلب من المجروحين : محمد بن بسدوست ، ووقعَ في طبعة دار الصميعي بالرياض مرةً : مسدوس ! ومرةً أخرى : بسدوست ، وهذا غريب ! إذ محقّق الكتاب الشيخ حمدي عبدالمجيد كردي أعجمي ، وهو أعرفُ منّا بأنّ قومه لا يسمّون : بَسدوست ، ولا مَسدوس !

ولقد استوقفَني هذا الاسمُ طويلاً ، حتى تعرّفتُ إلى صوابه ، إن شاء الله تعالى .

قال أبو عبد الله الحاكم : شيخٌ لنا قديم ، له أخبارٌ في الزهد .

---

(١) قال في بعض المواضع : حدثنا فيما انتخبته عليه من الكتاب الكبير ، الثقات (٢ : ١١٤ ، ٥ : ١١٨ ، ٦ : ٧٩ ، ٧ : ٢٢٢ ، ٩ : ١٥٦) والمجروحين (١ : ٤٦) والروضة (٣٣ ، ٤٠ ، ٦٢ ، ١٢٩) والتذكرة (٧٢٠) والمنتظم (٦ : ١٨٤) والدول (١ : ١٨٨) والنبلاء (١٤ : ٣٦٥) والشعار (٥١) وانظر ثبت الإحسان (٧١ ، ٧٢) وزوائد الشهري (٤ : ٢٠٥١) .

(٢) الثقات (٨ : ١١٧ ب) والمجروحين (٢ : ١٢٨) وانظر ثبت الإحسان (٧٢) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢٠٧٨) .

(٣) الثقات (٨ : ١٤) و(٩ : ١٥٢) وترجمه الخطيب في تاريخه (٤ : ٣٩١) وقال : ورّاق ابن أبي الدنيا .

(٤) الثقات (٨ : ٢٥٤ ، ٤٣٣) والمجروحين (١ : ١١٩ ، ٢٢٠ ، ٣٨٤) ومواضع كثيرة ، والروضة (٢٤٥) وترجمه ابن عساكر (٥٢ : ١٣٩) ومواضع .

وترجمَهُ ابنُ عساكر ، وذكرَ له قصّة في موضعٍ آخر[١] .

(٣٢٠) مُحَمَّدُ بنُ بُنْدار بن إبراهيم بن عمرو ، أبو نعيم الإستراباذيّ

قال السهمي : جمعَ بين الفقه ومعرفة الحديث ، وكان رفيقَ شيخنا أبي أحمد بن عديّ في رحلته إلى الشام ومصر .

قلت : وقعَ في الروضة : محمد بن بندار بن أصرم ، ولم أقف عليه في شيء من الكتب ، ومثلُهُ محمد بن بور بن أصرم ، ورجّحتُ أن يكون الإستراباذي هو المقصود بثلاثة مرجّحات :

الأول : أن ابن عديّ وابن حبّان متعاصران ، ومعهما المترجَم ، وطبيعيٌّ أن يُنشد أحدُ المتعاصرَين بعضَ ما يحفظه من الشِعر أمام زملائه .

الثاني : أن رسمَ إبراهيم وأصرم قريب ، والتصحيفُ يسير .

والثالث : عدم وقوفي على من يُسمّى : محمد بن بندار بن أصرم ، أو محمد بن بور ابن أصرم ، وعسى أن تكشف لنا الأيام مزيداً من المعرفة به ، وبغيره[٢] .

(٣٢١) مُحَمَّدُ بنُ جِبْريل الشَّهْرَزُورِيّ (طَرَسُوس) .

روى عن الرّبيع بنِ سليمانَ ، وسعدِ بنِ عبدِ الله بنِ الحَكَم ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٤٠٩٥)[٣] .

(٣٢٢) محمدُ بنُ جريرِ بن يزيدَ ، أبو جعفر الطبريّ الإمام (ت : ٣١٠هـ) .

قال ابنُ حِبّانَ في الثقات في ترجمة محمد بن الحسين الكوفي : حدّثنا عنه الطبريُّ . وهي فائدةٌ نادرةٌ ، لم أهتدِ إليها ، رغم حرصي عليها ، إلا أخيراً . وقد أكثرَ

---

(١) المجروحين (٢ : ٤٤ ، ٣ : ١٢) وطبعة الرياض (١ : ٥٣٨) و(٢ : ٣٤٥) وتاريخ دمشق (٥٢ : ٤٤٣) و(٣٧ : ٢٠٣) .

(٢) الروضة (١١٢) وجرجان (١ : ٤٣٩) .

(٣) المجروحين (٥ : ٢١٩) موارد الظمآن (١٢٥٦) وانظر ثبت الإحسان (٧٢) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢١١٠) .

الطبريُّ عن شيخه الكوفيّ هذا[١] .

(٣٢٣) مُحَمَّدُ بنُ جَعْفر بن الأَشْعثِ الكبُوذَنْجَكْثِيّ (سَمَرقَند) .

روى عن سبعة شيوخ ، وروى عنه أبو نَصْر أَحْمَد بن أبي سعيد الرزّاد ، وجعفر بن مُحَمَّدُ بنُ الكَرَابِيسيّ ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٧٢٦)[٢] .

(٣٢٤) مُحَمَّدُ بنُ جعفر بن طَرْخان[٣] .

(٣٢٥) مُحَمَّدُ بنُ جعفر بن مُحَمَّدِ بنِ نوح ، أبو نُعَيْم الحافِظ البَغداديّ (الرَّمْلة)[٤] .

(٣٢٦) مُحَمَّدُ بنُ جَعفر بن نَصْر بن عَون الكَرْخيّ (الموصل) .

روى عن عثمان بن أبي شَيْبَة ، وروى عنه أبو أَحْمَد عَبْد الله بن عَديّ الجرجاني وابنُ حبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٤٧٦)[٥] .

(٣٢٧) مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَر الهَمَذانِيّ (صُور)[٦] .

(٣٢٨) مُحَمَّدُ بنُ جُمعة ، أبو قريش القُهُسْتانيّ الأصَمّ ، الحافظ ، روى عنْ جمع غَفير ، وَرَوى عَنْهُ جمعٌ غَفير ، مِنهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ ستَّ رواياتٍ مِنْها (٧٩٩ ، ٥٤١٣ ، ٧٢٨٠) ووصفَهُ تحت رقم (١٧٨٨) بالحافظ[٧] .

---

(١) الثقات (٩ : ١٣٩) وتذكرة الحفاظ (٢ : ٧١٠) .

(٢) معجم البلدان (٤ : ١٠١) انظر ثبت الإحسان (٧٢) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢١١٢) .

(٣) المجروحين (٢ : ١٥٤) الإرشاد (١٣٨) .

(٤) المجروحين (٢ : ٩٣) الثقات (٣ : ٣٣٨) وقد وقع خطأ في اسمه ، المنتظم (٦ : ٢٩٩) وترجمَه الخطيب (٢ : ١٤٠) ووصفه بالحافظ .

(٥) الكامل (٢ : ٢٧٥) : وسماه : مُحَمَّدُ بنُ جعفر بن نصر بن عون الكوفي ببلد ، وترجمه الخطيب في بغداد (١ : ٢٥١) وانظر ثبت الإحسان (٧٢) وزوائد الشهري (٤ : ٢١١٣) .

(٦) المجروحين (١ : ٥٦ ، ٣ : ٩) ولم أقف له على ترجمة .

(٧) المجروحين (٢ : ١١٦) والمنتظم (٦ : ٢٠١) والنبلاء (١٤ : ٤٠٣) وانظر ثبت الإحسان (٧٢) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢١١٤) .

(٣٢٩) مُحَمَّدُ بنُ جعفرِ بنِ يَحْيَى بن رَزِين العقيليّ، أبو بكرٍ العَطَّار الحمصيّ (حمص)[١].

(٣٣٠) مُحَمَّدُ بنُ الحسنِ بن خَليل، أبو عَبْدِ الله النَّسويّ، روى عن سبعةِ شيوخ وروى عنه أربعةُ شيوخ، منهم ابن حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (٣٣) رواية، منْها (١٠٨، ٤٢٣٤، ٧٠٨٦)[٢].

(٣٣١) مُحَمَّدُ بنُ الحَسَن بن أبي شَيْخ الحَرّانِيّ (كَفْرتُوثا من ديار ربيعة).

روى عن أبي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرّحْمن بن خلف الضَّبّيّ، ومَيمون بن الأصبغ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٢٨٢٦)[٣].

(٣٣٢) مُحَمَّدُ بنُ الحسنِ بن قُتَيْبة العَسْقلانيّ (الرَّملة).

روى عنْ جمع غَفير، وَرَوى عَنْهُ جمعٌ غَفير، منهم ابنُ حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (٤٧٢) روايةً منْها (٩، ٤٤٨٨، ٧٤٦٥)[٤].

(٣٣٣) مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْن بن مِرْداس، أبو العَبّاس (الأُبُلَّة).

روى عن أربعةِ شيوخ، روى عنه أربعةُ رُواة، منهم ابنُ حِبّانَ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٣٣٣٦)[٥].

(٣٣٤) مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْن بن مُكْرَم البَزّار، الحافِظ (البصرة).

---

(١) معجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٣٤٥).

(٢) الثقات (٨ : ٦٦ ب) والروضة (١٥٤) وثبت الإحسان (٧٢) وقد وقع في حديث رقم (٥٤٧٨) تصحيف، حيث قال: مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْن بن خليل، والصحيح أنه ابن الحسن، وانظر زوائد الشهري (٤ : ٢١٢٦).

(٣) انظر ثبت الإحسان (٧٢) وزوائد الشهري (٤ : ٢١٢٧) ولم أجد له ترجمة.

(٤) الروضة (٢١، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٦٢، ٧٠) والثقات (١ : ٤٨، ١١٦، ٣ : ١٢٤، ٤ : ٦٣، ٥ : ٥٢) ومواضع يتعذر إحصاؤها، والمجروحين (١ : ٣٢، ٩٧) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٧٢- ٧٤) وزوائد الشهري (٤ : ٢١٢٨).

(٥) موارد الظمآن (١ : ٢٩٨) ومعجم شيوخ الإسماعيلي (١ : ٢٨٧، ٢٨٨) وانظر ثبت الإحسان (٧٤) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢١٣٨).

روى عنْ جمع غَفير ، وَرَوى عَنْهُ جمعٌ غَفير ، مِنهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (٢٦) روايةً ، مِنْها (٢١٣ ، ٤٣٣٧ ، ٧٤٤٤)[١] .

(٣٣٥) مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْن بن يونُس بن أبي مَعْشَر السُّلَمِيّ (شيخ من كَفْرتُوثا من دِيار رَبيعة) .

روى عن إِسْحاق بن زريق الرَّسْعَنيّ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ في الصحيح حديثاً برقم (١٨٥٠)[٢] .

تنبيه : وقعَ في فهرس الإحسان بِاسمِ : محمد بن الحسن . وهو خطأ .

(٣٣٦) مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْن السَّعْديّ ، أبو أكتريك الحمصيّ (مَكّة المُكَرَّمة)[٣] .

(٣٣٧) مُحَمَّدُ بنُ حَفْص الأَوْسيّ (طَرَسُوس)[٤] .

(٣٣٨) مُحَمَّدُ بنُ خالد البرذعيّ (مَكّة المُكَرّمة)[٥] .

(٣٣٩) مُحَمَّدُ بنُ خالِد الراسبيّ[٦] .

(٣٤٠) مُحَمَّدُ بنُ خالِد الفارسيّ (دارا من دِيار رَبيعة) .

روى عن عليّ بن حرب الطّائيّ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٥٧٢٢)[٧] .

---

(١) الثقات (٥ : ٢٩٣ ، ٦ : ٣٩٨) والمجروحين (١ : ٢٤٢) والروضة (١٣٢) والتذكرة (٧٣٥) والمنتظم (٦ : ١٦٥) والنبلاء (١٤ : ٢٨٦) وانظر ثبت الإحسان (٧٤) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢١٤٠) .

(٢) معجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٧٤) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢١٤٨) .

(٣) الثقات (٩ : ١٠٨) ولم يذكره المزي (٢٥ : ٢١٣) في الرواة عن مُحَمَّدُ بنُ زنبور المكّي ، فيستدرك عليه . ووقفتُ في تذكرة الحفاظ (٣ : ١٩) على ما يمكن أن يدلَّ عليه ، وأَرّخَ وفاته (٣٢٣هـ) وانظر زوائد الشهري (١ : ١٨) .

(٤) الثقات (٨ : ١٣٠ أ) وذكره في النسخة المطبوعة باسم مُحَمَّدُ بنُ حصن (٩ : ١٧٦) .

(٥) الثقات (٧ : ١٩٥ ، ٩ : ١٢٦) .

(٦) الثقات (٨ : ٩٦) .

(٧) في مخطوطة الإحسان : (أُنّا) وهي بلدة في ديار ربيعة ، وفي المطبوع والإتحاف (١٥ : ٢٠٤) : (دارا) وانظر ثبت الإحسان (٧٤) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢١٥١) ولم أجد له ترجمة .

(٣٤١) مُحَمَّدُ بنُ خريم بن مُحَمَّد ، أبو بكر العُقَيْليّ الدِّمَشْقِيّ (دمشق)[١] .

(٣٤٢) مُحَمَّدُ بنُ داود بن يزيدَ بن حازم ، أبو بكر الرّازيّ الخطيب[٢] .

(٣٤٣) مُحَمَّدُ بنُ دَلِيل بن بِشْر البَغداديّ (الرَّملة)[٣] .

(٣٤٤) مُحَمَّدُ بنُ زَكَريا بن الحُسَين الصُكوكي ، أبو بكر النسفي (ت : ٣٤٤هـ)[٤] .

(٣٤٥) مُحَمَّدُ بنُ زنجوَيْه بن الهيثم القُشَيْريّ ، أبو بكر النيسابوريّ[٥] .

(٣٤٦) مُحَمَّدُ بنُ زُهَيْر بن الفَضْل ، أبو يعلى (الأُبُلَّة) .

روى عن ثمانية عشر شيخاً ، وروى عنه أربعةُ رواة ، منهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (١١) رواية ، مِنْها (٤٠١ ، ٤٥٣٢ ، ٧٤٥٩) .

ملاحظة : اشتركَ أبو يعلى الأُبُلي مع أبي يعلى الموصلي بالروايةِ عن شيخين : محمد بن المثنى (١٨٠٧ ، ٢٣٨٦ ، ٤٥٣٢ ، ٥٤٠٠ ، ٥٦٩٤) وعبد الله بن سعيد الكندي الأشجّ (٥٢٠ ، ٦٤٩٧) فليُتنَبَّهْ[٦] .

(٣٤٧) مُحَمَّدُ بنُ زياد التُّجِيبِيّ (مصر)[٧] .

---

(١) الثقات (٨ : ٣١٦) والتذكرة (٧٧٢) والشذرات (٢ : ٢٧٣) والنبلاء (١٤ : ٤٢٨) وأورده المزّي في تراجم عدد من شيوخه .

(٢) الثقات (٩ : ١٧٠) والمجروحين (١ : ٧٤ ، ٢ : ٣٣) والروضة (١٧) وترجمه ابن حجر في اللسان (٥ : ١٦١) .

(٣) المجروحين (١ : ٢٨٥) وترجمه الخطيب في تاريخ بغداد (٥ : ٢٦٩) ونسبَهُ اسكندرانيّاً ، وقال : قَدِمَ بغداد ، وكان ثقةً .

(٤) المجروحين (١ : ٣٥٢) والنبلاء (١٤ : ٣٥٤) والتذكرة (٣ : ٩٣٠) وقال : الحافظ الكبير .

(٥) الروضة (٣٠ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٦٣) والنبلاء (١٤ : ١٤٣) وتاريخ الإسلام له (ص : ٢٣١٥) .

(٦) المجروحين (١ : ٢٣٤) وموارد الظمآن (٦١ ، ١٢٣٩) وانظر ثبت الإحسان (٧٤) وزوائد الشهري (٤ : ٢١٥٧) .

(٧) المجروحين (١ : ٤٥) والثقات (٧ : ٣٨١ ، ٩ : ٩٧) .

(٣٤٨) مُحَمَّدُ بنُ السَّرِيّ بن مهران الناقد البَغْداديّ القنطريّ[1] .

(٣٤٩) مُحَمَّدُ بنُ سَعيد القَزّاز[2] .

(٣٥٠) مُحَمَّدُ بنُ سَعيد بن غالب ، أبو يحيى العَطّار الضرير (عسقلان)[3] .

(=) مُحَمَّدُ بنُ سَعيد المروَذيّ = أحمدُ بنُ مُحَمَّد بن سَعيد المروَزيّ .

(٣٥١) مُحَمَّدُ بنُ سعيد بن هِلال الرَسْعَني المعروف بابن البَنّاء (رَأْسُ العَيْن)[4] .

(٣٥٢) مُحَمَّدُ بنُ سُفْيان الصَّفّار (المِصّيصَة) .

روى عن سبعة شيوخ ، وروى عنه ثلاثةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٢٤٧٠)[5] .

(٣٥٣) مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمان بن فارِس الدّلاّل (نيسابور) .

روى عن سبعة عشر شيخاً ، وروى عنه عشرةُ شُيوخ ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ خمسَ روايات ، مِنْها (٨٣٦ ، ٢٦٩٩ ، ٣٣٠٢)[6] .

(٣٥٤) مُحَمّدُ بنُ سُليمانَ بنِ مُحَمّدٍ الدَّبيريُّ البَصريُّ .

---

(١) روضة العقلاء (٦٧) والمنتظم (٦ : ٢٢٠) والنبلاء (١٤ : ٤٨٣) وهو شيخ الطبراني في المعجم الكبير (٤ : ٢٤) و(٥ : ٢٤٤) ومواضع ، وشيخ ابن عدي في مواضع من الكامل منها : (٣ : ٣٩٨) و(٦ : ١٦٣) .

(٢) الثقات (٥ : ٤١٨) والمجروحين (١ : ٢١ ، ٣ ، ١٤١) ومواضع ، والروضة (٤٢ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٥) ومواضع كثيرة ، ولم أقف له على ترجمة . لكنّ أبا نعيم ساق من طريقه شعراً عن الشعبي في الحلية (٤ : ٣٢٦) .

(٣) المجروحين (١ : ٣٢٦) و(٢ : ١٤٢ ، ٣١٣) والإكمال (٦ : ٣٩٢) ولم أجد له ترجمة ، لكنْ له ذكرٌ في تراجم عدد من شيوخه في تهذيب الكمال (١٠ : ٤٥) و(١٩ : ٢٥٨) و(٢٤ : ٣٥٧) وتاريخ بغداد (١ : ٣٦١) و(٢ : ٥٧) و(٥ : ٦) .

(٤) الثقات (٩ : ١٩٩) وترجمه ابن عدي في الكامل (٦ : ٣٠٤) وابن حجر في اللسان (٥ : ١٧٧) .

(٥) الثقات (٨ : ٣٦٧) و(٩ : ٩٤ ، ١١١) وانظر ثبت الإحسان (٧٤) وزوائد الشهري (٤ : ٢١٦١) .

(٦) الثقات (٩ : ١٦٢) والمجروحين (١ : ١٠٥) والروضة (١٧ ، ٢٧ ، ٤٣ ، ١٤٥ ، ١٨٧) وانظر ثبت الإحسان (٧٤) وزوائد الشهري (٤ : ٢١٦٧) .

قالَ ابنُ حِبّانَ : يَسْرقُ الحَديثَ ويضعُ على الثّقاتِ ما لم يُحَدّثوا ، تَركنا حَديثَه بعدَ الإكثارِ عَنه ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنه[1] .

(٣٥٥) مُحَمَّدُ بنُ سَهل بن حَمّاد الحَلاّب التُستريّ (تُستَر)[2] .

(٣٥٦) مُحَمَّدُ بنُ شَاذل بن عليّ ، أبو العبّاس الهاشِميّ[3] .

(=) مُحَمَّدُ بنُ شُعَيْب البَلْخيّ = حامد بن محمد .

(٣٥٧) مُحَمَّدُ بنُ شُعَيْب بن موسى الفَسَويّ[4] .

(٣٥٨) مُحَمَّدُ بنُ صالح بن ذَريحِ بن حَكِيم العُكْبَريّ (عكبرا) .

روى عن ستة وعشرين شيخاً ، وروى عنه واحدٌ وعشرون راوياً ، منهم ابن حِبّانَ وأخرجَ لهُ في الصحيحِ أربعة عشر رواية ، مِنْها (٥٩ ، ٤٣٧١ ، ٧٤٨٠)[5] .

(٣٥٩) مُحَمَّدُ بنُ صالح الحَنبليّ الطَّبَريّ (الصيمرة ـ البصرة)[6] .

(٣٦٠) مُحَمَّدُ بنُ طاهِر بن خالِد ، أبو العَبّاس الدُّمَيْكيّ ، المعروف بابن أبي الدُّمَيْك البغداديّ (بغداد) .

روى عن خمسةِ شيوخ ، وروى عنه عشرةُ رواة ، منهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ أربعَ روايات (٢٢٧٣ ، ٥٠٥٩ ، ٦٨٤١ ، ٦٩٣٠)[7] .

---

(١) المجروحين (٢ : ٣١٤) والميزان (٣ : ٥٧٢) واللّسان (٥ : ١٨٧) .

(٢) المجروحين (١ : ١٣٧) و(٢ : ٥٨) وله ذِكرٌ في تاريخ بغداد (١١ : ٣٠٠) وتاريخ دمشق (٧ : ٢٠٢) .

(٣) الثقات (٨ : ٤٣٦) والمجروحين (٢ : ٢١, ١٩١) والروضة (٢١٤) والنبلاء (١٤ : ٢٦٣) وله ذِكرٌ في تاريخ دمشق (٤ : ١٧٩) و(٣٤ : ٢١٨) .

(٤) الثقات (٩ : ١٣٣) ولم أقف على ذِكر له في غير هذا الموضع .

(٥) الثقات (١ : ٢٠٦) والمنتظم (٦ : ١٥٢) والنبلاء (١٤ : ٢٥٩) وانظر ثبت الإحسان (٧٤ ، ٧٥) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢١٨٥) .

(٦) الثقات (١ : ١٠٦) و(٨ : ٣٩ ، ٣٥٩) و(٩ : ١٢٥ ، ١٤٦) والمجروحين (١ : ٤٢ ، ٦٨ ، ٩١ ، ١٦٨) والروضة (٧٤ ، ٧٧ ، ٩٩) ومواضع كثيرة .

(٧) الثقات (٨ : ٤٧٠) والمجروحين (١ : ١٨١) والنبلاء (١٤ : ٢٢٧) وانظر ثبت الإحسان (٧٥) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢١٩٠) .

(٣٦١) مُحَمَّدُ بنُ العباس بن الوَليد المُزَنيّ ، أبو سَعيد الدِّمَشْقيّ (جرجان) .

روى عن ثمانية شيوخ ، وروى عنه ستة رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ روايتين (٦٣٥ ، ٣٢٣٨)[١] .

(٣٦٢) مُحَمَّدُ بنُ عَبْدان بن هارون الأَزْرَق ، أبو جعفر الواسطيّ المعروف بزُرقان[٢] .

(٣٦٣) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الرّحْمن بن العباس السَّامِيّ (دمشق) .

روى عن ستة عشر شيخاً ، وروى عنه أربعة عشر راوياً ، بالإضافةِ إلى سائرِ علماء هَراة ، ومن الرواة عنه ابن حِبّانَ ، فقد أخرجَ له في الصحيح (١١٢) حديثاً ، مِنْها (٤٦ ، ٤٨٢٦ ، ٧٤٥١)[٣] .

(=) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الرّحْمن بن مُحَمَّد بن عَمْرو بن آدَم (١٨٩٣) = انظر الذي بعده .

(٣٦٤) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الرّحْمن بن مُحَمَّد الدَّغُولِيّ ، أبو العباس السَّرْخَسيّ الحافِظ .

روى عنْ جمع غَفير ، وَرَوى عَنْهُ جمعٌ غَفير ، مِنهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (٣٤) روايةً ، مِنْها (١٥ ، ٣٤٥٢ ، ٧٠٥١) .

وقد وقعَ في الحديث (٢٨٩٣) ما نصّه : أخبرنا محمد بن عبدالرحمن بن محمد ابن عمرو بن آدم : حدثنا الفضل بن موسى عن أبي عامر الخزاز . . . إلخ !

وهو غلطٌ فاحشٌ من المحقِّق ، فليس في شيوخ ابن حِبّانَ ، ولا في رواة الحديث هذا الاسم ، وقد رجعتُ إلى إتحاف المهرة ، فوجدتُ الإسنادَ كما يأتي : أخبرنا محمد بن عبدالرحمن بن محمد : حدّثنا محمود بن آدم : حدثنا الفضل بن موسى عن أبي عامر

(١) الثقات (٨ : ١٨٠ ، ٤٠٨) وروى عنه ابنُ عدي في الكامل (٢ : ٣٣٥) و(٦ : ٣٢٧ ، ٣٩٠) وانظر زوائد الشهري (٤ : ٢١٩٣) .

(٢) المجروحين (١ : ١٢٢) وتهذيب الكمال (١١ : ١٠٣) .

(٣) الثقات (٨ : ٩ ، ٧٢ ، ٣٨٤) و (٩ : ١٤٩ ، ١٥١) والمجروحين (٢ : ٣٢ ، ١٣٩) والتذكرة (٦٩٧) والنبلاء (١٤ : ١١٤) وشذرات الذهب (٢ : ٢٣٥) وطبقات الحُفّاظ (ص : ٣٠٤) وزوائد الشهري (٤ : ٢٢٠٠) .

الخزاز . . . به وهذا يعني أن المحقق أخطأ في الاسمين معاً ![1] .

تنبيه : تصحّفَ رقم (٢٨٩٣) في فهرس الإحسان إلى (١٨٩٣) .

(٣٦٥) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الرّحْمن بن مُحَمَّد بن منصور الحارثيّ البَصْريّ[2] .

(٣٦٦) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الرّحْمن ، أبو جعفر الأَصبِهانيّ (طَرَسُوس)[3] .

(٣٦٧) مُحَمَّدُ بنُ عبد السّلام بن النعمان ، أبو بكر السلمي البصريّ (البَصْرة)[4] .

(٣٦٨) مُحَمَّدُ بنُ عبد العزيز بن إِسْماعيل (نَسا)[5] .

(٣٦٩) مُحَمَّدُ بنُ عبد الكريم بن الهَيْثم الدَّيْرعاقولي (دَيْرعاقول) .

قال الخطيب : كان ثقةً ، وسُمعَ منه في سنة (٣٠٢هـ)[6] .

(٣٧٠) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الله بن الجُنَيْد الجُنَيْديّ البُسْتيّ (ت : ٣٠٣ هـ) (بست) .

روى عنْ جمع غَفير ، وروى عنه ابنُ عديّ فأكثَرَ ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيح (٩٨) روايةً ، منها : (٣٩ ، ٣٩٩٤ ، ٧٣٦٠) ووقعَ في موضع واحد : (محمد بن عبد الله بن عبد الجبار) (١٥٣٤) وهذا اسم شيخ الطحاوي ، كنيتُهُ أبو العوام ونسبُهُ المراديّ ، روى ابن عديّ - قرين ابن حِبّانَ - عن شيخه محمد بن أحمد بن حمدان عنه ، ومما يُرجِّحُ أنه ابن عبد الله بن الجنيد ؛ أنّ الحديث (٢٨٠٢) يحمل الإسناد ذاته

(١) الثقات (٧ : ١٨٨) والمجروحين (١ : ١٠٠ ، ١٠٤ ، ٣ : ٨٠) والتذكرة (٨٢٣) والنبلاء (١٤ : ٥٥٨) والإرشاد (٢٠٤) وانظر ثبت الإحسان (٧٥) وزوائد الشهريّ (٤ : ٢٢٠٣) وإتحاف المهرة (١ : ٥٤٢) .

(٢) الثقات (٨ : ٣٨٣) وهو شيخ الطبراني في الأوسط (٦ : ١٦٠) والصغير (٢ : ٩٨) وشيخ ابن عدي في الكامل (٤ : ٣١٩) و(٥ : ٣٧) .

(٣) الثقات (٧ : ٣٨٣) و(٨ : ٢٢٠ ، ٥١٤) وانظر اللسان (١ : ٣١٦) .

(٤) الثقات (٨ : ٣٦٤) وترجمه ابن عديّ في الكامل (٦ : ٣٠٥) ونصّ على أنه شيخه وروى عنه .

(٥) المجروحين (٢ : ٤٣ ، ٢١٥) ولم أقف له على ذِكر عند غير ابن حبّان .

(٦) الثقات (٨ : ٤٧ ، ١٨٠ ، ٤٢٣) وترجمه الخطيب في تاريخه (٢ : ٣٩٣) .

وهو ابن الجنيد في إتحاف المهرة أيضاً[١] .

(٣٧١) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الله بن زَنْجِيّ البَغْداديّ الشاعر (بغداد)[٢] .

(=) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الله بن عبد الجبّار = مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الله بن الجُنيد .

(٣٧٢) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الله بن عبد السلام (مَكْحُول) البَيْروتيّ (بَيْروت) .

روى عن ستةٍ وثلاثين شيخاً ، وروى عنه ستةٌ وعشرون راوياً ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (٢٥) رواية ، مِنْها (٥٧٠ ، ٤٨٣٩ ، ٧٤٢٢) .

تنبيه : سقط رقم (٣٨٢٨) من فهرس الإحسان[٣] .

(٣٧٣) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الله المَهديّ الإسْفِرايِنيّ (إسفراين)[٤] .

(٣٧٤) مُحَمَّدُ بنُ عبد الله بن يَحْيَى بن مُحَمَّد بن مخلد المَخْلَديّ الهَرَويّ (نيسابور) .

روى عن ستة شيوخ ، روى عنه تسعةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ روايتين (٦٠ ، ٧٨)[٥] .

(٣٧٥) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الله ، أبو بكر المُؤدِّب[٦] .

---

(١) الثقات (٤ : ١٤٣ ، ٥ : ٥٥ ، ٦ : ٢٧٠ ، ٧ : ٤٥٤ ، ٩ : ١٥٥) والروضة (٣٠ ، ٤٧ ، ٢٨١) الجَرح (٧ : ٢٩٥) وقال : سمعنا منه بالرّيّ قَدِمَ عَلينا ، ومعاني الآثار (١ : ٣٣) و(٣ : ١٥) و(٤ : ١٠٢) والكامل (١ : ٢٩٥) والنبلاء (١٤ : ٢٢٧) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر إتحاف المهرة (٣ : ٦٣ ، ٦٧) وثبت الإحسان (٧٥ ، ٧٦) وزوائد الشهري (٥ : ٢٢٢١) .

(٢) الروضة (٢٨ ، ٣٤ ، ٤٢ ، ٤٦) وأكثرَ عنه فيها ، ولم أقف له على ترجمة .

(٣) الثقات (٥ : ٢٨٢ ، ٦ : ١٩٦ ، ٧ : ٥٤٧) والمجروحين (١ : ٢٧ ، ١٠٢) والروضة (٩٤ ، ١١٧ ، ٢٧٧) والتذكرة (٨١٤) والنبلاء (١٥ : ٣٣) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٧٦) وزوائد الشهري (٥ : ٢٢٢٦) .

(٤) المجروحين (١ : ٢٢) .

(٥) المجروحين (١ : ٢٢٩) وانظر ثبت الإحسان (٧٦) وزوائد الشهري (٥ : ٢٢٣٣) .

(٦) الروضة (٣٨ ، ١٤٦) وله ذِكر في تاريخ بغداد (١ : ١٧٠) و(٢ : ١٥١) وتاريخ دمشق (٢١ : ٤٠٣) و(٥٧ : ٣٩) .

(٣٧٦) مُحَمَّدُ بنُ عَبْد الله الهاشميّ .

روى عن أربعةِ شيوخ ، وروى عنه أَحْمَدُ بنُ عليّ النسائيّ ، ومُحَمَّد بن إِسْحاق بن خُزَيْمَة ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ خمسَ روايات ، مِنْها (٢٣٦ ، ١٤٣٢ ، ٢١٢٧)[١] .

تنبيه : سقطَ رقم (٣٢٨٤) من فهرس الإحسان ، وهذا الحديث رواه ابنُ حِبّانَ عن ابن خزيمة عنه .

(٣٧٧) مُحَمَّدُ بنُ عَبْدَكْ بن المهديّ الإسفرايني[٢] .

(٣٧٨) مُحَمَّدُ بنُ عَبْدوس ، أبو عبد الله النَّيْسابوريّ (الرَّملة)[٣] .

(٣٧٩) مُحَمَّدُ بنُ عبيد الله بن الفَضْل ، أبو الحسن الكَلاعيّ الرّاهب (حمص) .

روى عن ثمانيةَ عشر شيخاً ، وروى عنه ثمانيةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (٤٢) رواية ، مِنْها (١٢ ، ٤١٧٧ ، ٦٩١٣) .

قالَ ابنُ حِبّانَ : كانَ راهباً من المسلمينَ ، كتبنا عنه نُسَخاً حِساناً[٤] .

(٣٨٠) مُحَمَّدُ بنُ عُثْمان بن سَعيد ، أبو بَكْر الدَّارِميّ (هَراة) .

روى عن أَحْمَد بن المقدام العِجْليّ ، وأبيه أبي سعيد عُثْمان بن سَعيد الدّارِميّ وأبي يَحْيَى مُحَمَّد بن سعيد بن غالِب العَطّار ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في

---

(١) انظر ثبت الإحسان (٧٦) وزوائد الشهريّ (٥ : ٥٢٢٣) ولم أجد له ترجمة .

(٢) المجروحين (١ : ٤٧) والروضة (٢٤٨) ولم أقف له على ترجمة ، لكن له ذِكر في تهذيب الكمال (٢٣ : ٥٣١) وتاريخ دمشق (٨ : ٢٩٣) . ومما يحسن ذِكره أن اسمه وقع في روضة العقلاء : محمد بن عبدل الشعراني ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) المجروحين (١ : ٢٥٤) و(٢ : ١٩١) والثقات (٨ : ٢٩٤) وله ذِكر في مشيخة ابن طهمان (ص : ٥٤) وتهذيب الكمال (١ : ٢٩٥) و(٢٣ : ٦١١) واللسان (٣ : ١٢٠) .

(٤) الثقات (٩ : ٢٧ ، ١١٢) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وترجمه ابن عساكر (٥٤ : ١٦٩) ونقل كلام ابن حبّان في الثناء عليه . وانظر ثبت الإحسان (٧٦) وزوائد الشهري (٥ : ٢٢٤١) .

الصحيحِ حديثاً برقم (٣٧٩٢)[١] .

(٣٨١) مُحَمَّدُ بنُ عُثْمان العَقَبِيّ الأذرعيّ (عكّة)[٢] .

(٣٨٢) مُحَمَّدُ بنُ عذار بن مُحَمَّد الحارِثيّ (البصرة)[٣] .

(٣٨٣) مُحَمَّدُ بنُ عَلاّن الأذَنيّ (أَذَنَة) .

روى عن مُحَمَّد بن سليمان (لُوَيْن) ومُحَمَّد بن يَحْيَى الزِّمّاني ، روى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ من طريقه عشرة أحاديثَ في صحيحه ، منها : (١٣٨٠ ، ٣٧٨٩ ، ٥٢٠٥) وقد وقعَ خطأٌ في سندِ الحديثِ (٣٣٤٢) فسمّاه محققُ الكتابِ أَحْمَد ، ووقع خطأٌ آخرُ في سندِ الحديث (٦١٠١) فنسبه مُحَمَّدَ بنَ غَيْلان ، فصار الشيخُ الواحدُ ثلاثةَ شيوخ عند محققي كتاب الإحسان ![٤] .

(٣٨٤) مُحَمَّدُ بنُ علي بن إِبْراهِيم الأَنْصاريّ ، من ولدِ أنسِ بنِ مالك (البصرة) .

روى عن مُحَمَّد بن الأشرَف التَّمّار ، ومُحَمَّد بن عَبْد الله بن نُمَيْر ، ويحيى بن حَبيب بن عَرَبِيّ ، وروى عنه أبو بكر أَحْمَد بن إِبْراهِيم الإسماعيلي ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حَديثاً برقم (٨٤٦)[٥] .

(٣٨٥) مُحَمَّدُ بنُ عليّ بن الحُسيْن المَساحِيّ .

روى عن أبي عمار الحُسَيْن بن الحريث ، والحسين بن عيسى البِسْطامِيّ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٥٤٦١)[٦] .

---

(١) الثقات (٨ : ٤٥٥) و(٩ : ١٢٨) والمجروحين (١ : ٢٨١) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) وله ذِكر في الإكمال (٢ : ٣٦١) وتاريخ دمشق (٢٧ : ٢٩٣) .

(٢) الثقات (٤ : ٢٣٧) والمجروحين (٣ : ٧٥) والروضة (١٠٢ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٧) ومواضع كثيرة . وساق ابن عساكر (٥٤ : ٢٠٧) روايةً من طريق ابن حبّان عنه .

(٣) الروضة (٢٥٧) ولم أقف له على ذِكر في غير هذا الموضع ، وأخشى أن يكون حصل في اسمه تصحيف !

(٤) المجروحين (٢ : ٢٧٣) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وزوائد الشهري (٥ : ٢٢٥٦) .

(٥) المجروحين (٢ : ١٧٥) وانظر ثبت الإحسان (٨٤٦) وزوائد الشهري (٥ : ٢٢٥٦) .

(٦) المجروحين (٢ : ٦٤) وانظر ثبت الإحسان (٥١٨٥) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٢٦٠) .

تنبيه : تحرّف رقم (٥٤٦١) في فهرس الإحسان إلى (٥١٨٥) .

(٣٨٦) مُحَمَّدُ بنُ عليّ بن حمزة ، أبو بكر الأَنْطاكِيّ ، المعروف بأبي هُرَيْرة (ت : ٣٢٣ هـ) (أنطاكية) .

تنبيه : وقعَ في الإحسان (٤٥٩٠) : عليّ بن حمزة بن صالح ، ولم يتنبَّه المحقِّقُ إلى السّقط الواقع ، وزاد الدكتور الشهري على هذا أن قال من كيسه : حفيده أبو هريرة الأنطاكيّ حدّث ! وقد ترجم المزيُّ مُحَمَّدَ بنَ علي بن حمزة في تهذيبه (٦٠٧٣) تمييزاً ، وأرّخ وفاته بما تقدّم ، ونصّ على رواية الدارَقطنيّ عنه ! وهذا يعني أنه من طبقة شيوخ ابن حِبّانَ ، وليس جدُّه شيخاً لابن حِبّانَ ! بَيْدَ أنَّ من الضروريّ القولَ بأنّ هذا السَقطَ قديمٌ ـ فيما يبدو ـ ففي مطبوعة الإتحاف ومخطوطته ساق اسْمَه كما في مطبوعةِ الإحسان ، وفي القسم الثالثِ من التقاسيمِ سقطٌ ما بين النوعِ السابع والأربعين ، والنوعِ السادسِ والخمسين ، وحديث الباب في النوع الخامس والخمسين . فإما أن يكون شيخُ ابن حِبّانَ هو المترجَمَ في التهذيبِ تمييزاً ، أو يكون رجلاً آخر ، لكنه بالتأكيد ليس جدَّ المترجم في التهذيب ! والله تعالى أعلم[1] .

(٣٨٧) مُحَمَّدُ بنُ علي بن العباس المَرْوَزيّ (البصرة) .

روى عن الحسن بن عرفة ، وعلي بن سهل بن المغيرة ، وروى عنه إِبْراهِيم بن مُحَمَّد السُّنِّيّ ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٢٨٢٦)[2] .

(٣٨٨) مُحَمَّدُ بنُ عليّ الصيرفيّ ، أبو الطَّيِّب ، غلام طَالُوت بن عَبَّاد (البصرة) .

أخرج له ابن حِبّانَ في الصحيح (١٧) رواية ، مِنْها (٢٤٥ ، ٢٩٥٧ ، ٧٤٥٦)[3] .

---

(١) الثقات (٩ : ٢٠٤) وانظر الإتحاف (٨ : ٥١٧) و (٩ : ٣٠٥) والمخطوط منه (٦ : ق ١٢/ ل ١٢) وقارن بزوائد الشهري ، وتهذيب الكمال (٢٦ : ١٤٥) والتقريب (١ : ٤٩٧) وقال : صدوق .

(٢) المجروحين (٣ : ٧٢) والنبلاء (١٤ : ٥٦٤) وانظر ثبت الإحسان (٧٦) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٢٦٢) .

(٣) الثقات (٥ : ٣٢١ ، ٦ : ٤٤٠ ، ٧ : ٣٢٠ ، ٨ : ١٢٧ و٤٥٤) والمجروحين (٢ : ٢٠٤) والروضة (٢١ ، ٣٧ ، ٢١٠) وانظر ثبت الإحسان (٧٦) وزوائد الشهري (٥ : ٢٢٥٨) .

(٣٨٩) مُحَمَّدُ بنُ عليّ الفارسيّ (نيسابور)[١] .

(٣٩٠) مُحَمَّدُ بنُ عُمَر الهَمَذانِيّ (تستر) .

روى عن جَمع ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وكان أحياناً يقول : محمد بن الهمذاني وأحياناً : محمد بنَ عمر بن الهمذاني[٢] .

(٣٩١) مُحَمَّدُ بنُ عمر بن مُحَمَّد بن يوسُف بن حَمْزة النَسَويّ (نَسا) .

روى عن جَمع ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ وحدَهُ ، وأخرج له في الصحيحِ (٥٣) روايةً مِنْها (٤١ ، ٤٦٥٠ ، ٧٣٧٦) .

وفي موضعَين فقط (٢٦٩ ، ٩٤٤) ساقَ نسبَهُ كاملاً ، وبقيّة المواضع كان ينسبُهُ محمدَ بنَ عمر بن يوسف فقط[٣] .

(٣٩٢) مُحَمَّدُ بنُ عمرو بن سُلَيْمان .

جاء في موضعَي المجروحين : محمد بن عَمرو ، بينما جاء في الروضة : محمد بن عمر . وفي هذه الطبقة ذاتها محمد بن عَمرو بن سليمان ، ومحمد بن عُمر بن سليمان والرجلُ واحدٌ ، يذكرونه مرّةً هكذا ، ومرةً هكذا من سوءِ تحقيقِ الكتب .

فتخليصُ صاحبِ الترجمة من عشرات المواضع المتناقضة يحتاج إلى بحثٍ علميٍّ مُفرَد ، لا يحتملُه مثلُ هذا الملحق .

ففي تاريخ بغداد (٣ : ٢٣) : محمد بن عُمر بن سليمان بن أبي مذعور القحطبي ، هو ذاته في ثقات ابن حِبّانَ : محمد بن عَمْرو بن سليمان بن أبي مذعور القحطبي ، وهو ذاته بهذا الاسم في تاريخ بغداد (٣ : ١٣٠) ولهذا آثرتُ تركَ التطويل إلى فرصة أخرى[٤] .

---

(١) الثقات (٨ : ١٩٢) ولم أجد له ترجمة .

(٢) الثقات (٥ : ٣٤١) و(٧ : ٢٦٣) والمجروحين (١ : ١٨١) والروضة (٢١ ، ٣٥) .

(٣) الثقات (٨ : ٣٦٢) و(٩ : ٧) والمجروحين (١ : ٤٧ ، ١٨١) والروضة (٢١٤) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر ثبت الإحسان (٧٦ ، ٧٧) وزوائد الشهري (٥ : ٢٢٦٨) .

(٤) المجروحين (١ : ٣٩ ، ٨٠) والروضة (٣٥) .

(٣٩٣) مُحَمَّدُ بنُ عمرو بن عباد ، أبو عليّ البُستيّ (بُسْت) .

روى عن أبي سعيد عَبْد الله بن سعيد الأَشَجّ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثَين (١٤٨٥ ، ٧٢٩٨)[١] .

(=) مُحَمَّدُ بنُ غَيْلان = محمد بن عَلاّن .

(٣٩٤) مُحَمَّدُ بنُ الفتح السِّمْسار العائِديّ (سَمَرْقَند) .

روى عن أبي الفضل صالح بن مسمار الكُشْمِيهنيّ ، وعَبْد الله بن عَبْد الرّحْمن الدارميّ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثَين (٥٠٩١ ، ٥٦٠٧)[٢] .

(٣٩٥) مُحَمَّدُ بنُ الفَضْلِ ، أبو الربيع البَلْخيّ الزاهد (سَمَرقَند) .

روى عن جَمعٍ ، وروى عنه جَمعٌ ، منهم ابنُ حِبّانَ[٣] .

(٣٩٦) مُحَمَّدُ بنُ القاسم بن بيان الدَّقّاق ، أبو عمرو المصّيصيّ (المِصّيصَة)[٤] .

(٣٩٧) مُحَمَّدُ بنُ القاسم بن حاتم[٥] .

(٣٩٨) مُحَمَّدُ بنُ اللَّيْث الوَرّاق السَرْخَسيّ (سَرْخَس) .

روى عن جَمعٍ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ وحده[٦] .

(٣٩٩) مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّد البَلَديّ[٧] .

---

(١) انظر كلاماً مفيداً في (ص : ١٢١) من رسالة «الأحاديث الواردة في فضائل اليمن وأهله» وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٢٧٧) .

(٢) الثقات (٨ : ٣١٨) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٢٩٤) .

(٣) الثقات (٧ : ١٤١ ، ١٦٧ ، ٥٨٨) و(٨ : ٢١٩) و(٩ : ٢١٥) وانظر تاريخ بغداد (٣ : ٤٤٣) و(١٠ : ١٢٦) و(١٢ : ٤٧) ودمشق (٣٥ : ٣٦٥) وتهذيب الكمال (٢٧ : ٧٤) و(٣١ : ٥٦٤) والمنتظم (٦ : ٢٣٩) والنبلاء (١٤ : ٥٢٣) واللسان (٢ : ٣٣٤) .

(٤) الثقات (٢ : ١٩٠) و(٩ : ٢٤٢) وانظر تاريخ دمشق (١٦ : ٤٩) .

(٥) المجروحين (٣ : ٦٥ ، ٧٣) وتاريخ بغداد (٣ : ١٧٩) .

(٦) الثقات (٧ : ٦١١) و(٩ : ٨) والمجروحين (١ : ٤٩ ، ٢٢٦ ، ٢٦٦) .

(٧) المجروحين (٣ : ١٣٧) .

(٤٠٠) مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّد بن سليمانَ بن الحارثِ الأزديُّ ، أبو بكرٍ الواسطيُّ ، المعروف بابنِ الباغنديّ الحافظ (ت : ٣١٢هـ) .

روى عن جَمعٍ ، وروى عنه جَمعٌ ، منهم ابن حِبّانَ[1] .

(=) محمدُ بنُ محمدٍ الهمذانيّ = عمرُ بن محمّد .

(٤٠١) مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّد بن يوسُف بن الحكَم ، أبو ذَرّ العَدَويّ القاضي (بخارى) .

روى عن سبعة شيوخ ، وروى عنه سبعةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٣٠٨٥)[2] .

(٤٠٢) مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّد بن يَحْيَى .

يروي عن أحْيَد بن الحسين البَلْخي ، وحَمْدان بن ذي النّون البَلْخيّ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ[3] .

(٤٠٣) مُحَمَّدُ بنُ مَحْمود بن عَدِيّ النَّسائيّ (نسا) .

روى عن أحد عشر شيخاً ، وروى عنه خمسةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (١١) رواية ، مِنْها (٦١٩ ، ٢٩٨٤ ، ٥٠٤٥)[4] .

(=) مُحَمَّدُ بنُ محمود بن مُقاتلٍ = أحمدُ بنُ محمود بن مُقاتلٍ .

(٤٠٤) مُحَمَّدُ بنُ مَسْرور بن سَيّار (أرْغِيان) .

---

(١) الثقات (٨ : ٨٦) والدول (١ : ١٨٩) والتذكرة (ص : ٧٣٦) وطوّلَ الخطيبُ في ترجمتِه (٣ : ٢٠٩ - ٢١٣) والذهبي في تذكرة الحفّاظ (٢ : ٧٣٦) . .

(٢) الثقات (٩ : ٢٧٠) وترجمه الخطيب في تاريخه (٣ : ٢٠٨) والنبلاء (١٥ : ٤٩٠) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٢٩٦) .

(٣) الثقات (٨ : ٢٠٢) واللسان (٢ : ٣٥٦) .

(٤) المجروحين (١ : ٤ ، ٢ : ٩١) والثقات (٥ : ٣٣٦ ، ٧ : ٢٨٠ ، ٨ : ٩ ، ٢٧ ، ٢١٦) ومواضع ، والروضة (٢١ ، ٤٦ ، ٦١ ، ٩٦ ، ١٢٤) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٢٩٨) .

روى عن أَحْمَد بن يوسُف السّلَميّ ، والحسن بن مُحَمَّد بن الصبّاح ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٦١٨٨)[١] .

(٤٠٥) مُحَمَّدُ بنُ سَلَمة بن قَرْبا ، أبو عبدِ الله الربعيّ البغداديّ ، نزيلُ عَسْقَلان .

روى عن جَمعٍ ، وروى عنه جمعٍ ؛ منهم ابن حِبّانَ . سُئِلَ عنه الدارقطنيّ ، فقالَ : ليسَ بالقويّ[٢] .

(٤٠٦) مُحَمَّدُ بنُ المسيّب بن إسحاق ، أبو عَبْد الله الأرْغِيانيّ (أرغِيان بقرية سِنْج) .

روى عنْ جمع غَفير ، وَرَوى عَنْهُ جمعٌ غَفير ؛ مِنهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (١٣) رواية ، مِنْها (٣٧ ، ٤٦٧١ ، ٧١٤٢)[٣] .

(=) مُحَمَّدُ بنُ مُضَر ، أبو نَصْر الرّباطي = أَحْمَد بن مُحَمَّدُ .

(٤٠٧) مُحَمَّدُ بنُ معاذ بن عيسى الهاشميّ ، أبو جعفر الهرويّ (بغداد) .

يروي عن أحمدَ الجوباريّ ، وروى عنه جَمعٌ ؛ منهم ابن حِبّانَ . قال الخطيب : قَدِمَ بغدادَ حاجّاً في سنة ثلاث مئة ، وحدّثَ بها[٤] .

(٤٠٨) مُحَمَّدُ بنُ المُعافى بن أبي حَنْظَلة ، أبو عَبْد الله الصَّيْداويّ العابد (صيدا) .

روى عن عشرينَ شيخاً ، وروى عنه ستةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وترجمَهُ في

---

(١) المجروحين (١ : ٢٤٤) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهري (٥ : ٢٣٠٠) .

(٢) المجروحين (١ : ٣٦٠) و(٢ : ١٩٢) وانظر طبعة الصميعي (١ : ٤٥٧) و(٢ : ١٨٥) وترجمه الخطيب في تاريخه (٥ : ٣٤٦) والسهمي (ص : ١١٨) وابن حجر في اللسان (٥ : ١٨٤) وقد وقع اسمه في مطبوعة حلب : (محمد بن مسلمة بن قرناء) مرّةً ، و(محمد بن مسلمة بن قرباء) مرةً ثانية .

(٣) الثقات (٨ : ٣٧ ، ٣٢٨ ، ٤٣٤) ومواضع ، المجروحين (١ : ٢٧ ، ١٢٨ ، ٢ : ٨٣ ، ٣ : ١٥٧) الروضة (٨ ، ٤٦ ، ٦٢) دول الإسلام (١٩٠) النبلاء (١٤ : ٤٢٢) معجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٣٠٥) .

(٤) الثقات (٤ : ٢٢٥) و(٧ : ٥٣٨) و(٨ : ٤١٠) و(٩ : ١٥٥) والمجروحين (١ : ٣١٤) و(٢ : ١٦٧) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) .

الثقاتِ ، وقالَ : كتَبْنا عنهُ أشياءَ مستقيمةً ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (٢٠) رواية ، مِنْها (٤٩٩ ، ٣٥٤٨ ، ٦٩٨٥)[١] .

(٤٠٩) مُحَمَّدُ بنُ المُنذِرِ بن سعيد بن مُسْلِم السُّلَميّ السَنائيّ ، أبو عَبْد الرّحْمن الهرويّ ، الملقَّب بـ «شَكَّر» .

روى عنْ جمع غَفير ، وروى عنه اثنا عشر راوياً ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (٢٣) روايةً ، منْها (٥٦ ، ٤٧٤٢ ، ٦٨١٩) وأخرجَ من طريقِه أثراً عن الشافعيّ تحت الحديث (٢١٢٥)[٢] .

(٤١٠) مُحَمَّدُ بنُ المُهاجِرِ المُعَدِّل .

روى عنه ابنُ حِبّانَ في عشرين موضعاً نصوصاً جميلةً في الأدبِ وأشعاراً[٣] .

(٤١١) مُحَمَّدُ بنُ موسى بن عَبْد الله ، أبو عمرو التَّيميّ (المِصّيصَة) .

روى عن أَحْمَد بن إِبْراهِيم بن جَبَلَة ، ومُحَمَّد بن قُدامة المِصّيصيّ ، وروى عنه سليمان بن أَحْمَد الطبرانيّ ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ روايتين (٥١٣٤ ، ٦٥٠٦)[٤] .

---

(١) الثقات (٨ : ٤١٠) و(٩ : ١٥٥) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهري (٥ : ٢٣١٩) .

(٢) الثقات (٤ : ٢٣٢ ، ٣١٤) و(٥ : ٣) و(٦ : ٢٦١) ومواضع كثيرة ، المجروحين (١ : ٢٠ ، ١٠٣) الروضة (٣٥ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٧) التذكرة (ص : ٧٤٨) وانظر زوائد الشهري (٥ : ٢٣٢٣) ولم يفصح الدكتور الشهري عن سبب إعراضه عن زيادة مسلم في نسبه ، وليس غير ابن حِبّانَ أولى منه في الاعتماد ، ولقبه (شكّر) أطلقه ابن حِبّانَ عليه مرّاتٍ في الثقات ، منها : (٥ : ٢) والمجروحين (٢ : ١١) فلا حاجة إلى كلام الحافظ المتأخر عن ابن حِبّانَ خمسة قرون ، ونسبه ابن حِبّانَ في الثقات (٨ : ٤٧) فقال : السّنائي ، فأعرض عنها أيضاً ، مع أنّ (سَنا) واد من أودية نجد ، والعباس بن مرداس السلمي جدّ المترجم من تلك البلاد وهناك (سناء) موضع آخر كما قال معجم البلدان (٣ : ٢٥٩) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهري (٥ : ٢٣٢٣) .

(٣) الروضة (٢٥ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٢) ومواضع كثيرة .

(٤) الثقات (٨ : ٣٢) وفيه التميميّ ، وترجمه الخطيب (٣ : ٢٤٦) ونسبه التميميّ ، وقال : تغرّب ، ووقع حديثه عند الغرباء ، وهو من هذه الطبقة ، وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهري (٥ : ٢٣٣٢) .

(٤١٢) محمّدُ بنُ يونسَ العصفريُّ البصريُّ .

روى عن محمد بن الوليد البسري عند ابن حِبّانَ في الصحيح (٥١٥٨) لكن في المطبوع : محمد بن موسى العصفري ، وفي الإتحاف : محمد بن يونس العنقزي ، وفي المجروحين : محمد بن يوسف العصفري ، وفي جميعهم كان السماع بالبصرة . والذي يترجّحُ عندي ما أثبتّه ؛ لأنه شيخ ابن عدي والطبراني وابن حبّان ، وقد أصاب اسمَه تصحيفٌ[1] .

(٤١٣) مُحَمَّدُ بنُ نَصْر بن نَوْفَل المروزيّ (مرو ـ قرية سِنْج) .

روى عن سليمان بن معبد أبي داود السِّنْجِيّ وغيره ، وروى عنه الحسن بن أَحْمَد ابن بُندار ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثين (٥٢٩ ، ٧١٣٥)[2] .

(٤١٤) مُحَمَّدُ بنُ هارون الفارسيّ .

هكذا وقع في موضع واحدٍ في المجروحين ، ولم يَرِدْ في غيره . ولم أقفْ عليه في كتب التراجم ، ووقفتُ على شيخٍ لابن عدي اسمه محمد بن هارون بن حسان البرقيّ روى من طريقه عدداً من الروايات في الكامل . قال في اللسان : جهّلَهُ الذهبيُّ .

قلت : يظهرُ أنّ الفارسي والبرقي واحدٌ ، وقد روى عن جَمعٍ ، وروى عنه إمامان[3] .

(٤١٥) مُحَمَّدُ بنُ هِلال العَقَبِيّ[4] .

يروي عن يونس بن إبراهيم العزّي ، وروى عنه ابنُ حبّان .

(٤١٦) مُحَمَّدُ بنُ يَحْيى بن بِسْطام (البصرة) .

روى عن أربعةِ شيوخ ، وروى عنه عَبْد الرّحْمن بن أبي حاتم الرازيّ ، وابن حِبّانَ

---

(١) المجروحين (١ : ٣٥٠) والإتحاف (١٥ : ٤٣ ـ ٤٤) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهري (٥ : ٢٣٥٣) وما قبلها وما بعدها ، ولم أجد له ترجمة .

(٢) الروضة (١١٨ ، ١٩٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٨٧) ومعجم البلدان (١ : ٤١٥) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٣٣٢) .

(٣) المجروحين (٢ : ٢٥٤) والكامل (١ : ١٨٣) و(٢ : ٤٣٥) و(٣ : ٥٠ ، ١٩٧ ، ٢٣٤ ، ٣٩٠) ومواضع .

(٤) الروضة (٩٣) ولم أقف له على ذِكر في غير هذا الموضع .

وأخرجَ لهُ في الصحيحِ خمس روايات ، مِنْها (٥٩٥٧ ، ٧٣٧٣ ، ٧٤٤٣) لكن جاء اسم جده في الأول بسام ، ووقع كذلك في موضع من الثقات ، روى فيه عن بشر بن خالد العسكري ، ومن الحزن لي أنّ المزيَّ لم يذكر ابن بسام ، ولا ابن بسطام في ترجمتي أحمد بن سنان القطان ، وبشر بن خالد العسكريّ والصواب بسطام[1] .

(٤١٧) مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بن الحسن العَمِّيّ ، أبو بكرٍ البَصْريّ (بغداد) .

روى عن عددٍ من الشيوخ ، وروى عنه علي بن عبد الملك بن بدر الجبيلي ، وابن حِبّان في الروضة[2] .

(٤١٨) مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بن خالد بن يَزِيد الخالِدِيّ ، أبو يَزِيد المَدِينيّ المَرْوَزيّ (مرو) .

روى عن عشرة شيوخ ، وروى عنه سبعةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٩٠)[3] .

(٤١٩) مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بن بوبي (فم الصلح) وقع في الثقات مرةً : بن لؤيّ وأخرى : بن مولى ، والتصويب من تهذيب الكمال المطبوع والمخطوط[4] .

(٤٢٠) مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى السِّجِسْتانيّ[5] .

(٤٢١) مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بن هِشام الضَّرير (البصرة)[6] .

---

(١) الثقات (٥ : ٥٩٣) وتهذيب الكمال (١ : ٤٢ ، ٣٥٠) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٣٤٤) ولم أجد له ترجمة مفردة .

(٢) الروضة (٢٢٦ ، ٢٣٣) وتاريخ دمشق (٤٣ : ٧٦) .

(٣) الثقات (٨ : ٧١) والمجروحين (١ : ١٢٧) وانظر تهذيب الكمال (٢ : ١٦٢) و(٢٦ : ٤٦٨) وتاريخ بغداد (١١ : ٤٥) والكامل (١ : ٣٠٣) و(٢ : ٢٧٩) وتاريخ دمشق (٧ : ٨٨) وترجمه فيه (٥٢ : ٢٣٣) ونقلَ قولَ الدارقطني : ليس به بأسٌ .

(٤) الثقات (٨ : ٣٦٨) و (٩ : ٢١٤) وتهذيب الكمال (٢٩ : ٣٩٠) والتهذيب (١٠ : ٤٤٠) ومخطوط تهذيب الكمال (٣ : ١٤١٢) .

(٥) المجروحين (٢ : ٤١ ، ٢٥٤) .

(٦) الثقات (٧ : ٥٠) ولم أقف له على ذكر في غير هذا الموضع .

(٤٢٢) مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بن يَحْيَى البَلخيّ (بَلْخ)[١] .

(٤٢٣) مُحَمَّدُ بنُ يَزِيد ، أبو عَبْد الله الدَّرَقي (طَرَسُوس) .

روى عن سبعةِ شيوخ ، وروى عنه إسماعيلُ بن مُحَمَّدُ الحَلَبيّ ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيح ثلاث روايات (٦٦٩ ، ٩٣٦ ، ١٦٨٥) والدّرقي : نسبة إلى (دَرَق) وهي السفلى ، بلدةٌ قُربَ سَمَرْقَنْد ، والعليا تدعى (درقيط) .

تنبيه : تصحّف في الإحسان إلى الزرقيّ ، وفي الإتحاف إلى الدروقي ، والتصويب من الإكمال[٢] .

(٤٢٤) مُحَمَّدُ بنُ يَعقوب بن إِسْحاق ، أبو العبّاس الخَطيب (الأَهْواز) .

روى عن سبعة عشر شيخاً ، وروى عنه ستةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ خمس روايات مِنْها (٥٠١ ، ٤٥٠٨ ، ٤٨٨٣) .

وقد زعمَ الدكتور الشهري أنّه استدركَ عَلَيَّ هذا الشَّيخَ ، وهذا خطأ من وجهين :

الأول : أنّه مترجَمٌ في هذا الموضع من المعجم .

والثاني : أن الشهري نفسَهُ ترجمَهُ في شيوخ ابن حِبّانَ في الصحيح ، فليس هو من استدراكاته من غير الصحيح[٣] .

(٤٢٥) مُحَمَّدُ بنُ يَعْقوب الهلاليّ[٤] .

(٤٢٦) مُحَمَّدُ بنُ يوسُف بن أيوب الأَرْمَنيّ[٥] .

---

(١) الثقات (٨ : ١٠٦) وانظر زوائد الشهري (١ : ١٩) .

(٢) الثقات (٨ : ١٠٦) والإكمال (٣ : ٣٦٢) وتهذيب الكمال (٣١ : ٢٩٧) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهري (٥ : ٢٣٥٠) .

(٣) الثقات (٦ : ٢٩٢) و(٨ : ٥١ ، ١٢٠ ، ٤٤٦) المجروحين (١ : ١٣٣ ، ١٤٠) و (٢ : ٢٦٤) معجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهري (٥ : ٢٣٥١) .

(٤) الثقات (٩ : ١٥٠) ولم أقف له على ذِكر في غير هذا الموضع .

(٥) الروضة (١٢١ ، ٢٤٥) ولم أقف له على ذِكر في غير هذا الموضع .

(٤٢٧) مُحَمَّدُ بنُ يوسُف بن مَطَر الفِرَبْريّ ، راوية صحيح البخاري[١] .

(٤٢٨) مُسَدَّد بن يَعْقوب بن إِسْحاق القُلُوسيّ (ت : ٣٢٥ هـ) (نَصيبين) .

روى عن عليّ بن حرب الطائيّ ، وموسى بن سفيان الجُنْديسابوريّ ، وأبيه يَعْقوب ابن إِسْحاق ، وروى عنه أربعةُ رواة ، منهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ له في الصحيح حديثاً برقم (٣٧٧٣)[٢] .

(٤٢٩) مُطَهَّر بن يَحْيَى بن ثابت الواسطي (واسط) .

روى عن أحمد بن سنان القطان ، وعَبْد الله بن إِسْحاق الناقِد ، ويحيى بن زُرَيق الواسطيّ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً (٦٤٨٩) وجاء اسمه فيه : (مظهر) وكذا في الإتحاف[٣] .

(٤٣٠) المُفَضَّل بن مُحَمَّدِ بنِ إِبْراهِيم الجَنَديّ ، أبو سعد الشيخ الصالح (البصرة ـ مَكَّة المُكَرَّمَة) .

روى عن أربعةِ وعشرينَ شيخاً ، وروى عنه ستةٌ وعشرونَ راوياً ، منهم ابنُ حِبّانَ وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (١٦) رواية ، مِنْها (٥٩٤ ، ٢٤٨٠ ، ٦٦٤٥)[٤] .

(٤٣١) المُنْتَصِرُ بنُ بِلال بن المُنْتَصِر الأَنْصاريّ[٥] .

(٤٣٢) مَنْصور بن مُحَمَّدُ الكُرَيزيّ[٦] .

---

(١) الثقات (٨ : ٣٦٦) والروضة (١٦) والنبلاء (١٥ : ١٠) .

(٢) الثقات (٩ : ٢٨٦) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وترجمه الخطيب في تاريخه (١٣ : ٢٧٢) والسمعاني (٥ : ٥١٨) ونصّ على أنّ النسبة إلى القُلوس ؛ وهي حبال السفينة ، وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٣٦٤) .

(٣) الثقات (٩ : ٢٧٠) والروضة (٢٢٨) وترجمه الخطيب في تاريخه (١٣ : ٢٧٢) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وإتحاف المهرة (١٥ : ٥٥٥) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٤١٣) .

(٤) الثقات (٨ : ٤٧٠) والمجروحين (١ : ١٣٨ ، ٢٠٥) والروضة (٢٣٣) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) والإكمال (٢ : ٢١٩) وانظر ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهري (٥ : ٢٤٤٩) .

(٥) الروضة (٢٠, ٢٢, ٢٨, ٤٨) ولم أقف له على ذِكر عند غير ابن حبّان .

(٦) الروضة في عشرين موضعاً ، منها (٢٩ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٦١) .

(٤٣٣) مِهْران بن هَارُون ، أبو الحسن الرازي (الرّيّ)[١] .

(٤٣٤) موسى بن مُحَمَّدُ ، أبو الحُسَيْن الدَيْلميّ (أنطاكية) .

روى عن الربيع بن سليمان ، والفضل الأَعْرَج ، ويونُس بن عبد الأعلى الصَدَفيّ وروى عنه أَحْمَدُ بن مُحَمَّدِ بن إسْحاقَ الحافظ النَّيسابوريّ ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٦٧٩) وروى من طريقه أثراً عن الشافعيّ تحت الحديث (٢١٢٥)[٢] .

(٤٣٥) نَصْر بن الفَتْح بن سالِم المُرَبَّعي العابِد (سَمَرقَند) .

روى عن ستةِ شيوخ ، وروى عنه أربعةُ رواة ، منهم ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً برقم (٦٣٠٢)[٣] .

(٤٣٦) النَّضْر بن مُحَمَّدِ بنِ المُبارَك الهَرَويّ (هراة) .

روى عن مُحَمَّدِ بنِ عثمان العِجليّ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ (٢٠) رواية عن العجليّ ـ وكأنها رواية نسخة ! ـ منْها (٤٠ ، ٤٨٠١ ، ٧٢٣٣)[٤] .

(٤٣٧) النُّعْمانُ بن هارون بن محمد بن هارون الشيبانيّ ، المعروف بابن أبي دِلْهاث البَلَديّ (بلد) .

روى عن جَمع ، وروى عنه جَمعٌ ؛ منهم ابن عديّ وابن حبّان[٥] .

(٤٣٨) نوح بنُ مُحَمَّدِ الجنانيّ (الأُبُلَّة) .

قال ابنُ حِبّانَ : شَيخٌ مِن أهلِ الأُبُلَّة ، رأيتُه ؛ وكانَ غيرَ حافظ للِسانه[٦] .

---

(١) الثقات (٨ : ٣ ، ٢٨٣) و(٩ : ١٢٩ ، ١٤٤) والمجروحين (١ : ٩٢ ، ١٩١ ، ٢٤٦) وتاريخ دمشق (٥ : ١٧٤) و(٥١ : ٣٢٢) .

(٢) ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٤٦٦) ولم أقف له على ترجمة مفردة .

(٣) ثبت الإحسان (٧٧) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٤٩٦) والأنساب (٥ : ٢٥٢) .

(٤) ثبت الإحسان (٧٧ ، ٧٨) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٥٠٥) ولم أجد له ترجمة .

(٥) المجروحين (١ : ١٥٣) وانظر الكامل (١ : ١٩٢ ، ٣٤٦) و(٢ : ٣٠٧ ، ٣٣٥) ومواضع ، وترجمه الخطيب في تاريخه (١٣ : ٤٥٤) وقال : ما علمتُ من حاله إلا خيراً .

(٦) المجروحين (١ : ١٤٨) و(١ : ٢٢١) في ترجمةِ الجاوردِ بنِ يزيدَ العامريِّ ، والميزان (٧ : ٥٥) وقال : حَديثُه شِبهُ مَوضوعٍ ، واللِّسان (٦ : ١٧٤) وقال : روى عن الحسنِ بنِ عرفةَ .

(٤٣٩) هارون بن عيسى بن السَّكَن بن عيسى الشيبانيّ ، أبو عيسى البَلَديّ (بلد الموصل) .

روى عن ستة عشر راوياً ، وروى عنه ستةُ رواة ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ ثلاث روايات (٣٨٣٧ ، ٥٧٧٨ ، ٦٧٨٧) .

وقد زعمَ الشّهريّ أنه استدركَ عَلَيَّ هذا الشيخَ ، وسمّاه (مروان) لكنّه استدركَ على نفسهِ فقال في الهامش : ولعلّهُ هارون بن عيسى بن السكين من شيوخه في الصحيح .

وكان عليه أن يتفحّصَ رواياته الثلاث في الصحيح ، وسوف يجدُ أنّ ابنَ حبّانَ قال في الأخيرة منها : أخبرنا هارون بن عيسى بن السكين ببلد الموصل ، قال : حدثنا الفضل بن موسى مولى بني هاشم ، وهو الشيخ الذي ذَكَرَهُ من شيوخهِ في الثقات[1] .

(٤٤٠) هارون بن مُحَمَّدُ البَغْداديّ (مَكَّة المُكَرَّمَة)[2] .

(٤٤١) هاشم بن يَحْيَى أبو السَّرِيّ النصيبينيّ (نصيبين) .

روى عن مُحَمَّدِ بنِ مَعْمَر ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثاً (١٤٣٧)[3] .

(٤٤٢) الهيثم بن خلف بن مُحَمَّد بن عَبْد الرّحْمن ، أبو مُحَمَّد الدُّوريّ (بغداد) .

روى عنْ جمع غَفير ، وروى عنه جمعٌ غَفير ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ خمس روايات ، منْها (٥٧٢ ، ٥٠٧٥ ، ٧٤٨٣)[4] .

---

(١) الثقات (٨ : ١٧٨) و (٩ : ٧) والمجروحين (٢ : ١٥٢ ، ٢٧٩) وبلده (بلد) معجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٧٨) وزوائد الشهري (١ : ١٩) و(٥ : ٢٥٠٩) .

(٢) المجروحين (٣ : ١٢٨) .

(٣) معجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٧٨) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٥١٩) .

(٤) الروضة (١٥٦) والثقات (٤ : ١٣٧) و(٨ : ٢٤٠) و(٩ : ٢٦٤) والمجروحين (١ : ٣٤) و(٢ : ١٢٩) والتذكرة (٧٦٥) والمنتظم (٦ : ١٥٦) والنبلاء (١٤ : ٢٦١) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٧٨) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٥٤١) .

(٤٤٣) وَصِيفُ بن عَبْد الله الحافِظ ، أبو عليّ العطّار الأُشْرُوسَنيّ (أنطاكية) .

روى عنْ جمع غَفير ، وروى عنه خمسة عشر راوياً ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ أربع رواياتٍ (٢٠٩ ، ٢٢٢ ، ١٥٦٣ ، ٧٢١٩)[١] .

(٤٤٤) الوليد بن بنان بن الوليد بن مَسْلَمة ، أبو العباس المقرئ الواسطيّ (واسط) .

روى عن ستة شيوخ ، وروى عنه عَبْدُ الله بن مُحَمَّد بن عثمان الحافظ ، وابن السَّقّاء الواسطيّ ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ له في الصحيح حديثَين (٤٥٧٥ ، ٦٨٦٧)[٢] .

(٤٤٥) يَحْيَى بن مُحَمَّد بن عَبْد الرّحْمن ابن ناجِية الحَرّانيّ ، روى عن تسعةِ شيوخ ، وروى عنه عَبْد الله بن عديّ الجرجانيّ ، وابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثين (٤٣٩ ، ٦١٢)[٣] .

والذي يَجْمُلُ التنبيهُ إليه ؛ هو أن ابن حِبّانَ ذكر شيخه هذا في جميع المواضع بِاسمِ (ابن ناجية) ولم يسمّه في أيٍّ من كتبه ، ولهذا التبسَ علينا ، فصَرَفْناه إلى الأشهر ممن يسمّى ابنَ ناجية ، وهو الحافظ عَبْد الله بن مُحَمَّد . وقد نبّهَ على وَهْمي هنا الأخُ الدكتور الشهري مشكوراً[٤] لكنّه قصّر ؛ فسمّى ابنَ ناجية يَحْيَى ، وسمّى والدَهُ عَبْدَ الرّحْمن والصواب أنه يَحْيَى بن مُحَمَّد بن عَبْد الرّحْمن بن ناجية ، كما صَرَّحَ ابنُ عديٍّ بذلك في موضعٍ واحدٍ من كتابه الكامل[٥] .

وقد وقعَ في الحديث (٦١٢) من الإحسان : أخبرنا ابن ناجية عبد الحميد بن مُحَمَّد بن مُستام : حدثنا مخلد بن يَزِيد الحراني ، وساق حديثاً . وعليه ؛ جَعَلَ مفهرسُ

---

(١) الثقات (٨ : ٤٥ ، ٥٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٤٧٦ ، ٤٩٦) والمجروحين (١ : ٢٣٨) و(٢ : ٣٥ ، ٢١٥) والنبلاء (١٤ : ٤٩٦) ومعجم البلدان (١ : ٤١٦) وانظر ثبت الإحسان (٧٨) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٥٥٥) .

(٢) الثقات (٨ : ٣٧ ، ٥١٩) وانظر ثبت الإحسان (٧٨) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٥٥٩) .

(٣) الثقات (٨ : ٥١١ ، ٩ : ١٧٢) وانظر ثبت الإحسان (٧٨) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٥٧٦) .

(٤) زوائد الشهري (٥ : ٢٧٣٥) .

(٥) الكامل (٧ : ٨١) .

الإحسان (٥٧) عبدَالحميد شيخاً لابن حِبّانَ ، وذَكَرَ له حديثَين ، وهذا خطأٌ ظاهرٌ بلا ريب ، وقد صوَّبناه من المجروحين ، وإتحاف المهرة[١] . وعبدُ الحميد بن مُستام ترجَمَهُ ابنُ حِبّانَ في الثقات (٨ : ٤٠١) ونصَّ على أنه شيخُ شيوخه[٢] .

(٤٤٦) يَحْيَى بن علي بن خَلَف القَطّان (تُسْتَر)[٣] .

(٤٤٧) يَحْيَى بن علي بن هاشِم ابن بنت مُحَمَّد بن إِبْراهِيم الحَلَبيّ (حلب)[٤] .

(٤٤٨) يَحْيَى بن مُحَمَّد بن عَمْرو ، أبو عَمْروس المِصريّ (الفسطاط) .

روى عن إِسْحاق بن إِبْراهِيم بن العلاء الزَّبِيديّ ، وأبي عَبْد الله مُحَمَّد بن عامر بن رشيد بن خباب الرَّمليّ ، وروى عنه ابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ ثماني روايات مِنْها (١٤٦٣ ، ٢٩٣١ ، ٧٢٣٩)[٥] .

(٤٤٩) يَعْقوبُ بنُ إسحاقَ بنِ إِبْراهِيمَ بنِ يزيدَ ، أبو عوانةَ الإسفِرايِنيّ الحافظ[٦] .

(٤٥٠) يَعْقوبُ بنُ إِسْحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ يزيدَ ، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلانيّ (تِنِّيس)[٧] .

(٤٥١) يَعْقوبُ بنُ إِسْحاقَ الفامِيّ[٨] .

---

(١) المجروحين (١ : ١٠٥) وإتحاف المهرة (١٠ : ١٨٢) .

(٢) الثقات (٨ : ٤٠١) والمجروحين (١ : ١٠٤) .

(٣) الثقات (٨ : ١٢٨ ، ١٨٢ ، ٤٦٣) .

(٤) الثقات (٩ : ١٠١) ولم أقف له على ذِكر .

(٥) الثقات (٩ : ٩٦) والمجروحين (٢ : ١٢٤ ، ٣٠٤) وانظر ثبت الإحسان (٧٨) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٥٨٠) .

(٦) الثقات (٨ : ٦٦ ، ٣٨٠ ، ٤٦٣) والمجروحين (١ : ٢١٥) والروضة (٤٧ ، ١٢٢ ، ١٦٠) والتذكرة (٧٧٩) والدول (١ : ١٩١) .

(٧) المجروحين (٢ : ٣٢) و (٣ : ١٢٦) وترجمه في اللسان (٦ : ٣٠٤) وقال : كذّاب .

(٨) الثقات (٨ : ٣٠٢) والمجروحين (١ : ١٨١) و(٢ : ١٦٥) والروضة (٨٤) لكن وقع في أكثر هذه المواضع (القاضي) . ونسبةُ الفامي إلى حِرفة بيع الفواكه اليابسة ، الأنساب (٤ : ٣١٨) .

(٤٥٢) يَعْقوب بن يوسُف بن عاصِم العاصِميّ ، أبو الفَضْل البُخاريّ (بخارى) .

روى عن تسعة شيوخ ، وروى عنه ستةُ رواة ، منهم ابن حِبّانَ ، وأخرجَ لهُ في الصحيحِ حديثين (٧٢٦ ، ١٨٤١)(١) .

(٤٥٣) يوسُف بن بِشْر بن حَمْزة الرَّجّانِيّ (حِصْن مَهْدي)(٢) .

(٤٥٤) يوسُف بن حِبّانَ بن إِسْحاق العَطّار الواسطيّ (واسط) .

ذَكَرَ له ابنُ حِبّانَ شيخَين في الثقات ، ولم يخرّج عنه في صحيحهِ شيئاً(٣) .

(٤٥٥) يوسُف بنُ يَعْقوب بن الحَسَن ، أبو بكر المُقْرِئ الخَطيب الأَصَمّ الواسطيّ (واسط) .

روى عن ثلاثة رواة ، هم : زكريا بن يَحْيَى ، وأبي عثمان الواسطيّ ، ومُحَمَّد بن خالد الطحّان ، وروى عنه ستةُ رواة ، منهم : أبو بكر ابن المُقْرئ الأصْفهانيّ ، وأبو بَكْر البكّائيّ العامِريّ ، وابنُ حِبّانَ ، وأخرجَ عنه في صحيحه خمسَ روايات ، مِنْها (١٢٢٥ ، ١٣٥١ ، ٦٦٥٦)(٤) .

(٤٥٦) ابن مُحَمَّد بن الهيثم بن كعب الذرّاع (واسط)(٥) .

---

(١) المجروحين (١ : ٢٢٦) والكامل (٢ : ١٤) و(٣ : ١٢٩) وتاريخ دمشق (١ : ٢٥٥) وانظر ثبت الإحسان (٧٨) وزوائد الشهريّ (٥ : ٢٦٤٦) .

(٢) الثقات (٨ : ١٦٧) والمجروحين (١ : ١٣٦) ولم أقف له على ذِكر عند غير ابن حبّان .

(٣) الثقات (٩ : ١٣٠ ، ١٣٨) وفي تهذيب الكمال (١٩ : ٢٧) : (القطّان) بدل (العطّار) .

(٤) الثقات (٤ : ١٨٧) و(٩ : ١٣٠) والنبلاء (١٥ : ٢٢٠) وانظر ثبت الإحسان (٧٨) وزوائد الشهري (٥ : ٢٦٧١) .

قلت : إنّ ابن حبّان لم يذكر اسمَ جدّه في أيٍّ من كتبه ، وسمّاه الخطيبُ الحسنَ وكناه أبا بكر وجاء في زوائد الشهري : الحُسَين .

وفي شيوخ ابن عديّ شعيب بن محمد الذرّاع (١ : ٣٩٠) و(٥ : ٦١) . وفي شيوخ الطبراني في الأوسط (٤ : ٦٥) والصغير (١ : ٢٨٧) سعيد بن محمد الذرّاع البصري ، فالله أعلم هل هم ثلاثة ، أو اثنان ، أو واحد؟

(٥) الثقات (٩ : ١٤٢) قال في ترجمة مُحَمَّدُ بنُ الهيثم بن كعب الذرّاع من أهل (واسط) : «حدثنا عنه ابنه» ولم أقف له على ترجمة مفردة . وانظر زوائد الشهري (١ : ١٩) .

معجم البلدان

التي نصّ ابن حبان على سماعه فيها[١]

(١) الأرقام التالية لأسماء البلدان تشير إلى أرقام تراجم شيوخ ابن حبان في الملحق السابق (معجم شيوخ ابن حبان) .

---

(١) نصّ عليها الشهريّ في زوائده (ص : ٣٢٣١) ولم أقف على تصريح ابن حبان بسماعه فيها .

---

(١) لم أقف على موقع يدعى بهذا العنوان ، ووقفت على سكة المربد ، قربَ البصرة ، وعلى سكة البريد قرب الكوفة ، فالله أعلم .

(٢) لم أقف على موقع يدعى بهذا العنوان ، ووجدت في معجم البلدان لياقوت (٣ : ٣٥٨) : «شَلْجيكَث» بلد من نواحي «طَراز» من حدود تركستان على سيحون . وكَثْ : بمعنى القرية في لغتهم ، كالكَفْر في لغة الشام ، وهي أحد ثغور الترك ينسب إليها يوسف بن يحيى الشلجي .

(٣) ذكر ياقوت أن كلمة (أباذ ، آباذ) في لغة العجم بمعنى العمارة .

(٤) نصّ عليها الشهريّ في زوائده (ص : ٢٣٤٥) ولم أقف على تصريح ابن حبان بسماعه فيها .

الرواة الذين تكلم عليهم ابن حبّان بجرح أو تعديل في سائر مصنفاته

- رواة مرتبة الاحتجاج
- رواة مرتبة الاعتبار
- رواة مرتبة الترك

رواةُ مرتبة الاحتجاج

(١) تكرارُ ألفاظِ التوثيقِ العُليا

(١) أحمدُ بنُ سيّارٍ أبو الحَسنِ المَرْوَزيّ (س) : كانَ من الجمّاعينَ للحديثِ والرّحالينَ فيهِ ، معَ التّيقُّظِ والإتقانِ ، والذّبِ عن المَذهبِ ، والتّضييقِ على أهلِ البِدَعِ . ماتَ سنةَ ثمانٍ وستينَ ومائتينِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حَديثاً واحِداً (٥٥٣٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥٤) الجَرحِ (٢ : ٥٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٣٢٣) التّهذيبِ (١ : ٥٣) التّقريبِ (١ : ١٦) : ثِقَةٌ حافِظٌ فَقيهٌ ، من الحادية عشرة .

(٢) أحمدُ بنُ الفُراتِ أبو مَسعودٍ الرّازيّ (د) : رَحلَ وَجمَعَ وصَنّفَ وحَفِظَ وذاكرَ وواظَبَ على لُزومِ السّنَنِ والذّبِّ عنها .

أخرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثلاثةَ أحاديثَ (١٥٥٦ ، ٤١٢٨ ، ٤١٣٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٤٢٢) التّهذيبِ (١ : ٦٦) ونَقلَ تَوثيقَهُ عن الحُفّاظِ ، التّقريبِ (١ : ٢٣) وقالَ : ثقة حافظ تُكُلّمَ فيهِ بلا مُستَندٍ ، من الحادية عشرة .

(٣) أحمدُ بنُ مُحمّدِ بنِ حَنْبَلٍ الشَّيبانيّ الإمامُ (ع) : كانَ حافِظاً مُتقناً وَرِعاً فَقيهاً لازِماً للوَرعِ الخَفيّ ، والعِبادةِ الدّائِمَةِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ خمسةً وعِشرينَ حديثاً ، منها (٤٦ ، ١٢٤٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٨ ، ٢٧٤٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٨) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٤٣٧) التّهذيبِ (١ : ٦٢) التّقريبِ (١ : ٢٤) : ثِقَةٌ حافِظٌ فَقيهٌ حُجّةٌ ، وهو رأس الطبقة العاشرة .

(٤) إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحَنظَليّ المَعروفُ بابنِ راهَوَيهِ (خ م د ت س) : كانَ من ساداتِ أهلِ زَمانه فِقهاً وعِلماً وحِفظاً ونَظَراً ، ممّن صنَّفَ الكُتبَ ، وفرّعَ على السّنَنِ ، وذَبّ

عنها ، وقَمعَ من خالَفَها ، وكان يحدّث مِن حِفْظه ، فربَّما وَهِم . الصحيح (٢٦٦٨) .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ أربعمائةٍ وواحدٍ وثَمانينَ حديثاً (٤٨١) منها (١٦ ، ٢٨ ، ٥١ ، ٧٤٨٧ ، ٤٩٠٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١١٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٣٧٣) ثبت الإحسان (٩٨) التّقريبِ (١ : ٥٤) : ثِقَةٌ حافِظٌ مُجتَهِدٌ ، قَرينُ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ .

(٥) إسحاقُ بنُ إسماعيلَ الطّالقانيّ (شيخُ شيوخِه) (د) : من ثِقاتِ أهلِ العِراقِ ومُتقنيهِم ، حَسَدَهُ بعضُ النّاسِ ؛ فحَلَفَ ألاّ يُحَدّثَ حتّى يموتَ ، مُستقيمُ الحديثِ جدّاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٤) حديثاً ، منها (٨٢٥ ، ٩٤٦ ، ١٦٢٣ ، ٧١١٩ ، ٧١٢٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١١٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٤٠٩) التّهذيبِ (١ : ٢٢٦) التّقريبِ (١ : ٥٦) : ثِقَةٌ ، تُكُلِّم في سماعهِ من جَريرٍ وحدَهُ ، من العاشرة .

(٦) حَمدانُ بنُ سَهلٍ ، أبو بكر البَلْخيّ الفَقيهُ : كانَ مّمن جَمَعَ وصنَّفَ وذاكَرَ ، وقَمَعَ المُخالِفينَ ، وذَبّ عَمن انتَحلَ السّنَنَ ، معَ الوَرَعِ الشّديدِ ، والجَهْدِ الجَهيدِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٠) ولا يَخفى أنّ هذهِ التّرجَمةَ من جِنسِ التّراجِمِ الكِبارِ ، ذكره في تهذيب الكمال (٢٣ : ٣٥٨) .

(٧) سُفيانُ بنُ سَعيدِ بنِ مَسْروقٍ الثّوريّ ، أبو عَبدِ الله الكوفيّ الإمامُ (ع) : كانَ من ساداتِ أهلِ زمانِه فِقهاً وَوَرَعاً وحِفْظاً ، وإتقاناً ، شَمائِلُه في الصّلاحِ والوَرَعِ أشهرُ من أن يُحتاجَ إلى الإغراقِ في ذِكرِها .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحه (٢٠١) حَديثاً ، منها (١٩١ ، ٢٣٢ ، ٣٠٦ ، ٧٤٣٩ ، ٧٤٦٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٤٠١) الكبيرِ (٤ : ٩٢) تهذيب الكمال (١١ : ١٥٤) التّهذيبِ (٤ : ١١١) التّقريبِ (١ : ٣١١) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، فَقيهٌ عابدٌ ، إمامٌ حُجّةٌ ، وكان رُبّما دلّسَ ، من رؤوس الطبقة السابعة .

(٨) سُليمانُ بنُ الأَشعثِ ، أبو داودَ السِّجِسْتانيّ (ت س) : كانَ أحدُ أَئمةِ الدّنيا فِقهاً وعِلماً وحِفظاً ونُسُكاً ووَرَعاً وإتقاناً ، ممّن جَمَعَ وصنَّفَ وذَبّ عن السّنَنِ ، وقَمعَ من خالَفَها .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٨٢) التّقريبِ (١ : ٣٢١) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، مصنّفُ السننِ وغيرِها ، من كِبارِ العُلماءِ ، من الحادية عشرة .

(٩) سُليمانُ بنُ داودَ الخَوْلانيّ الدّمَشقيّ (مد س) : ثقة ، وترجمَهُ في المشاهير وقالَ : صَدوقُ اللّهجةِ ، مُتقنٌ في الروايةِ ، ثقة . وذكرَه في المجروحين في ترجمة سليمان اليماميّ ، وقال : صَدوقٌ ، مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن الزّهريّ حديثَ الصّدقاتِ .

وأخرج له حديثاً في صحيحه (٦٥٥٩) وقال عقبه : ثقة مأمون !

قالَ عداب : فهل كلمةُ صَدوقٍ تُساوي مُستقيمَ الحديثِ ، وتُساوي ثِقَةً ، وتُساوي مُتقنٌ؟ والعَكسُ ؛ عندَ ابنِ حِبّانَ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٦ : ٣٨٧) المشاهير (ص : ١٨٤) المجروحين (١ : ٣٣٤) الكبير (٤ : ١٠) وذكرَ لهُ حَديثاً في النّكاحِ ، وأشارَ إلى حَديثِ الصّدقاتِ الّذي يَرويهِ عن الزّهريّ ، وقالَ : فيهِ نَظرٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١١ : ٤١٦) التّهذيبِ (٤ : ١٨٩) التّقريبِ (١ : ٣٢٤) : صَدوقٌ ، من السابعةِ .

(١٠) شُعْبَةُ بنُ الحَجّاجِ العَتَكيُّ البَصْريُّ (ع) : كانَ مِن ساداتِ أهلِ زمانِهِ ؛ حِفْظاً وإتقاناً ووَرَعاً وفَضْلاً ، وهو أوّلُ مَن فتَّشَ بالعراقِ عن أمرِ المجروحينَ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٦ : ٤٤٦) التقريب (١ : ٣٥١) : ثقةٌ حافظٌ متقنٌ ، وهو أوّلُ مَن فتَّشَ عن الحديثِ بالعراقِ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أحاديثَ كثيرةً ، منها (١١ ، ٢٩ ، ٣٠٦٠ ، ٧٤٧٠ ، ٧٤٨٤) .

(١١) عاصمُ بنُ أبي النَّجودِ الأسْديُّ ـ وهو عاصمُ بنُ بَهْدَلَةَ ـ كُنيتُهُ أبو بكر (ع) : من أهل الكوفة ، وكان من القرّاء ، وأخرج له في صحيحه (٣٨) حديثاً قال عقب واحد

منها (٢١١٩) : خالفَ نعيمُ بنُ أبي هندٍ عاصمَ بنَ أبي النَّجود في متنِ هذا الخبرِ . . . وهُما ثِقَتانِ حافظانِ مُتقنان .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٢٥٦) المشاهير (ص : ١٦٥) العُقيلي (٣ : ٣٣٦) تهذيب الكمال (١٣ : ٤٧٣) التهذيب (٥ : ٣٥) التقريب (١ : ٢٨٥) : صَدُوقٌ له أوهامٌ ، حُجَّةٌ في القراءة ، وحديثُهُ في الصحيحَيْن مقرونٌ ، من السادسة .

(١٢) عَبدُ الرّحمنِ بنُ القاسِمِ بنِ مُحمّدِ بنِ أبي بكرٍ الصّدّيقِ التّيميّ القُرَشيّ (ع) : من ساداتِ أهلِ المدينة فِقهاً وعِلماً وديانةً وفَضلاً وحِفظاً وإتقاناً .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحه (٢٥) حديثاً ، منها (١١١٨ ، ١١٧٥ ، ٥١١٥ ، ٥٨٤٣ ، ٥٨٦٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٦٢) الكبير (٥ : ٣٣٩) التّهذيبِ (٦ : ٢٥٤) التّقريبِ (١ : ٤٩٥) : ثِقَةٌ جليلٌ ، قال ابنُ عُيينةَ : كانَ أفضَلَ أهلِ زَمانِه ، من السادسةِ .

(١٣) عَبدُ الرّحمنِ بنُ مَهديّ العَنبَريّ (ع) : كانَ من الحُفّاظ المُتقنينَ ، وأهلِ الوَرعِ في الدّينِ ، ممن حَفِظَ وجَمَعَ وتَفَقَّهَ وصَنَّفَ وحَدّثَ ، وأَبى الرّوايةَ إلا عنِ الثّقاتِ .

أخرجَ لهُ ابنُ حبّان في صَحيحِهِ (٥١) حديثاً ، منها (٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٧٦٦ ، ٧٢١٠ ، ٧٣٤٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٧٣) التّقريبِ (١ : ٤٩٩) : ثِقَةٌ ثَبْتٌ حافِظٌ ، عارِفٌ بالرّجالِ والحَديثِ ، قالَ ابنُ المدينيِّ : ما رأيتُ أعلمَ منهُ ، من التاسعةِ .

(١٤) عَبدُ اللهِ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الدّارميّ السّمَرقَنديّ (م د ت) : كانَ من الحُفّاظِ المُتقنينَ ، وأهلِ الوَرَعِ في الدّينِ ، ممّن حَفِظَ وجَمَعَ وتَفَقَّهَ وصَنَّفَ وحَدَّثَ ، وأظهرَ السُّنةَ في بَلدِه .

أخرجَ له ابنُ حبّانَ في صحيحه ثلاثةَ أحاديثَ ، هي (٤٤٦١ ، ٥٠٩١ ، ٥٦٠٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦٤) التّقريبِ (١ : ٤٢٩) : حافِظٌ ثِقَةٌ فاضِلٌ مُتقِنٌ صاحبُ المسنَد ، من الحادية عشرة .

(١٥) عَبدُ اللهِ بنُ عَونِ بنِ أَرطَبانَ ، أبو عَونِ البَصريّ (ع) : من ساداتِ أهلِ زَمانهِ عِبادةً وفَضلاً وورَعاً ونُسُكاً ، وصَلابَةً في السّنةِ ، وشِدةً على أهلِ البِدَعِ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحه (٢٢) حديثاً ، منها (٧٢١ ، ٩٨٠ ، ٦٩٢٢ ، ٦٩٦٥ ، ٧٣٠١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٣) الكبيرِ (٥ : ١٦٣) التّهذيبِ (٥ : ٣٤٦) التّقريبِ (١ : ٤٣٩) : ثِقَةٌ ثَبْتٌ فاضِلٌ ، مِن أقرانِ أيوب ـ السّختياني ـ في العلمِ والعملِ والسِّنِّ من السادسة .

(١٦) عَبدُ اللهِ بنُ وَهبِ بنِ مُسلمٍ القُرَشيُّ (ع) : كانَ ممّن جَمَعَ وصَنَّفَ ، وهوَ الّذي حَفِظَ على أهلِ الحِجازِ ومصرَ حَديثَهم ، كانَ من العُبّادِ ، قُرِئَ عليه كتابُ «الأهوالِ» من تَصنيفهِ ؛ فماتَ منه .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٥١٩) حديثاً ، منها (٧ ، ٣٢ ، ٥٥ ، ٧٤٧٤ ، ٧٤٨٨) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٤٦) التّهذيبِ (٦ : ٧١) التّقريبِ (١ : ٤٦٠) : فَقيهٌ ثِقَةٌ حافِظٌ عابدٌ ، من التاسعة .

(١٧) عُبيدُ اللهِ بنُ عَبدِ الكَريمِ أبو زُرعَةَ الرّازيّ (م ت س ق) : كانَ أحدَ أئِمةِ الدّنيا في الحَديثِ ، معَ الدّينِ والوَرعَ الشّديدِ ، والمواظَبةِ على الحِفظِ والمُذاكَرَةِ .

أخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحه أربعةَ أحاديثَ ، هي (٢٦٩٣ ، ٤٢٤١ ، ٦٥٩١ ، ٦٨٥٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٠٧) تهذيب الكمال (١٩ : ٨٩) التهذيب (٧ : ٢٨) التّقريبِ (١ : ٥٣٦) : إمامٌ حافِظٌ ثِقَةٌ مَشهورٌ ، الحادية عشرة .

(١٨) عُبيدُ اللهِ بنُ عُمرَ بنِ حَفصٍ العُمَريّ العَدَويّ القُرَشيّ (ع) : كانَ من ساداتِ أهلِ المَدينةِ وأشرافِ قُريشٍ ؛ فَضلاً وعِلماً وَعِبادَةً وشَرَفاً وحِفظاً وإتقاناً .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (١٥٠) حديثاً ، منها (٥٤٦ ، ٥٦٩ ، ٥٨٦ ، ٧١٤٣ ، ٧٣٣٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثِّقاتِ (٧ : ١٤٩) الكبيرِ (٥ : ٣٩٥) التّهذيبِ (٧ : ٣٨) التّقريبِ (١ : ٥٣٧) : ثقةٌ ثبتٌ ، قدَّمَهُ أحمدُ بنُ صالحٍ على مالكٍ في نافعٍ ، وقدَّمَهُ ابنُ معينٍ في القاسمِ عن عائشةَ على الزُّهريِّ عن عروةَ عنها ، من الخامسة .

(١٩) عَليّ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ المَدينيّ (خ د ت س فق) : كانَ مِن أعلَمِ أهلِ زَمانهِ بعللِ الحديثِ ، ممّن جَمَعَ وكَتبَ ورَحلَ وصنَّفَ وحَفِظَ وذاكَرَ .

أخرجَ له ابنُ حبّانَ في صحيحه (٥٤) حديثاً ، منها (٥ ، ١٨٢ ، ٣٩٧ ، ٧٣٩٣ ، ٧٤٦٨) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٧٢) التّقريبِ (١ : ٣٩) : ثِقَةٌ ثَبْتٌ إمامٌ ، أعلمُ أهلِ عَصرِه بالحديثِ وعِلَلِه ، حتّى قالَ البخاريُّ : ما استصغَرْتُ نفسي إلا عندَ عليٍّ ابنِ المدينيِّ ، وقالَ فيه شيخُهُ ابنُ عُيَيْنةَ : كنتُ أتعلَّمُ منهُ أكثرَ مما يتعلَّمُ منِّي ، وقال النسائي : كأنَّ اللهَ خلقَهُ للحديثِ ، عابُوا عليه إجابتَهُ في المحنةِ ، لكنَّهُ تنصَّلَ وتابَ واعتذرَ بأنَّهُ كانَ خافَ على نفسِهِ ، من العاشرةِ .

(٢٠) القاسمُ بنُ سَلاّمٍ أبو عُبيدِ الهَرَويّ البَغداديّ (خت د ت) : أحَدُ أئمَّةِ الدُّنيا . صاحِبُ حَديثٍ وفِقهٍ ودينٍ ووَرَعٍ ومَعرفةٍ بالأدبِ ، وأيامِ النّاسِ ، ممّن جَمَعَ وصنَّفَ واختارَ ، وذَبّ عن الحَديثِ ونَصرَه ، وقَمعَ من خالَفهُ وحادَ عنه .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٦) الجَرحِ (٧ : ١١١) تاريخِ بَغدادَ (١٢ : ٤٠٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٢٥٣) التّهذيبِ (٨ : ٣١٥) التّقريبِ (٢ : ١١٧) : إمامٌ مشهورٌ ، ثِقَةٌ فاضِلٌ مُصَنِّفٌ ، من العاشرة ، ولم أرَ له في الكتب حديثاً مسنداً ، بل من أقواله في شرح الغريب .

قال عداب : في كتابهِ الناسخِ والمنسوخِ أحاديثُ مسندةٌ كثيرةٌ ، منها : المرفوع والموقوف والمقطوع .

(٢١) القاسِمُ بنُ مُحمّدِ بنِ أبي بَكرٍ الصّدّيقِ (ع) : من ساداتِ التّابِعينَ ، ومن أفضَلِ أهلِ زَمانهِ عِلماً وأَدَباً وعَقلاً وفِقهاً .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحه (٦٧) حديثاً، منها (٢٦، ٢٧، ٧٣، ٦٦٢٦، ٧١٠١).

تَرجمَتُهُ في: الثِّقاتِ (٥ : ٣٠٢) الكبير (٧ : ١٥٧) التّهذيبِ (٨ : ٣٣٣) التّقريبِ (٢ : ١٢٠): ثِقَةٌ، أَحَدُ الفقهاءِ بالمدينةِ، قال أيّوب: ما رأيتُ أفضلَ منه، مِن كبارِ الثالثةِ.

(٢٢) مالكُ بنُ أنسٍ الأَصبَحيّ الإمامُ (ع): كانَ أوّلَ من انتقى الرّجالَ من الفَقهاءِ في المَدينةِ، وأعرَضَ عمن ليسَ بثِقَةٍ في الحَديثِ، ولم يَكن يَروي إلاّ ما صَحَّ، ولا يُحَدِّثُ إلاّ عن ثِقَةٍ، معَ الفِقهِ والدّينِ والفَضلِ والنُسُك.

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٤٩١) حديثاً، منها (١٣، ١٩، ٣٨، ٧٤٤٠، ٧٤٦٢).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٦ : ٤٥٩) التّقريبِ (٢ : ٢٢٣): رأسُ المتقنينَ، وكبيرُ المتثبِّتين، الفقيهُ، إمامُ دارِ الهجرةِ، حتّى قال البخاريُّ: أصحُّ الأسانيدِ كُلِّها: مالكٌ عن نافعٍ عن ابنِ عمر، من السابعةِ.

(٢٣) مُحمّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ النَّضْرِ أبو الفَضلِ القَيسيّ الوائليّ يُلَقّبُ (نَبيرَة): ممّن رَحلَ وجَمَعَ وعُنِيَ بالعِلمِ وجَمَعَهُ، وشَمَّرَ للغَزوِ وأسبابِه، معَ الوَرَعِ الخَفيّ والجَهدِ والسّخاءِ الوافرِ، مات بعد ثمانين والمئتين.

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٩ : ١٤٧) المقصد الأرشد لابن مفلح (٢ : ٣٣٢) وانظر هامش الإكمال (١ : ١٨٥).

(٢٤) مُحمّدُ بنُ إسحاقَ بنِ خُزَيمَةَ النّيسابوريّ إمامُ الأَئمةِ (شيخُه): كانَ أَحَدَ أئمةِ الدّنيا عِلماً وحِفظاً وفِقهاً وجَمعَاً واستنباطاً، حتّى تَكَلّمَ في السّنَنِ بأشياءَ لا نَعلمُ سَبَقهُ بها غَيرُه من أئمتِنا، معَ الإتقانِ الوافِرِ، والدّينِ الشّديدِ.

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحه (١٤٧) حديثاً منها (١٤، ٦٩، ٧٣٢٧، ٧٤٩١).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٩ : ١٥٦) الجَرحِ (٧ : ١٩٦) النُّبَلاءِ (١٤ : ٣٦٥): الحافِظُ الحُجّةُ الفَقيهُ شَيخُ الإسلامِ، إمامُ الأئمةِ.

(٢٥) مُحمّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ البُخاريّ (ت س): كانَ من خيارِ النّاسِ، ممّن

جَمَعَ وصنَّفَ ورَحلَ وحَفِظَ وذاكَرَ وحَثَّ على الحَديثِ ، وكَثُرَتْ عِنايتُه بالأخبارِ ، وحِفْظُهُ للآثارِ ، معَ عِلمِه بالتّاريخِ ومعرفةِ أيامَ النّاسِ ، ولُزومِ الوَرَعِ الخَفيّ ، والعِبادَةِ الدّائِمَةِ إلى أن ماتَ رَحمهُ اللهُ تعالى .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحه تسعةَ عَشرَ حديثاً ، منها (١٩ ، ١٢٩ ، ٣١٧ ، ٦٤٨٢ ، ٦٨٤٤) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١١٣) الجَرحِ (٧ : ١٩١) التّهذيبِ (٩ : ٤٧) التّقريبِ (٢ : ١٤٤) : جَبَلُ الحِفظِ وإمامُ الدّنيا في فقهِ الحديثِ ، من الحاديةَ عَشْرةَ .

(٢٦) مُحمّدُ بنُ نَصرٍ الفَقيهُ ، أبو عَبدِ اللهِ المَرْوَزيّ : كانَ أحَدَ الأئمَةِ في الدّنيا ، ممّن جَمَعَ وصنَّفَ ، وكانَ أعلمَ أهلِ زَمانِه بالاختِلافِ ، وأكثرَهم صيانَةً للعِلمِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٣) التّهذيبِ (٩ : ٤٨٩) التّقريبِ (٢ : ٢١٣) ثِقَةٌ حافِظٌ إمامٌ جَبَلٌ ، من كبارِ الثانيةَ عَشرةَ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٧) مُحمّدُ بنُ يَحيى بنِ فارِسٍ الذُّهَليّ النّيسابوريّ (خ ٤) : كانَ مُتقِناً من الجمّاعينَ للحَديثِ والمواظِبينَ عَليه ، معَ إظهارِ السّنّةِ ، وقِلّةِ المُبالاةِ بمن خالَفها .

أخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحِهِ (٥٠) حديثاً ، منها (١٥ ، ٨٥ ، ٢٦٥ ، ٧٢٣٦ ، ٧٣١٤) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١١٥) التّهذيبِ (٩ : ٥١١) التّقريبِ (٢ : ٢١٧) : ثِقَةٌ حافِظٌ جَليلٌ ، من الحاديةَ عشرةَ .

(٢٨) مَعْمَرُ بنُ راشدٍ مولى عبدِ السّلام بنِ عبدِ القُدّوسِ (ع) : كانَ فقيهاً مُتقناً حافظاً وَرِعاً ، وكانَ يَخْضِبُ بالحِنّاءِ .

أخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحه أحاديثَ كثيرةً منها (٩ ، ٢٠ ، ٣٠٠٨ ، ٧٤٣٦ ، ٧٤٤٧) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٤٨٤) تهذيب الكمال (٢٨ : ٣٠٣) التهذيب (١٠ : ٢١٨) التقريب (٦٨٠٩) : ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ ، إلا أنَّ في روايتِه عن ثابتٍ والأعمشِ

وهشام بنِ عُروةَ شيئاً ، وكذا فيما حدَّثَ به بالبصرةِ ، من كبارِ السابعةِ .

(٢٩) نُعيمُ بنُ ناعمِ الأزْديّ أبو حاتِمِ السّمَرْقَنديّ : مُستَقيمُ الحَديثِ ، من أهلِ الوَرَعِ والفَضلِ والعزوفِ عن الشّبهاتِ ، ماتَ ليلةَ الجَمعَةِ غُرّةَ المُحرّمِ ، بِسَمَرْقَندَ سَنَةَ ثمانٍ وسَبعينَ ومائتينِ ، وصَلّى عَليهِ يَعلى بنُ حَمزَةَ ، وكانَ على الشُّرَطِ بِها .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢١٩) المقصدِ الأرشَدِ (٣ : ٦٨) تهذيب الكمال (٢١ : ٢٩١) اللسان (٢ : ١٤٦) .

(٣٠) نُعَيْمُ بنُ أبي هِندٍ الأشجعيُّ ، من أهل الكوفة ، واسمُ أبي هند : النعمانُ بنُ أشيم ، مات سنة عَشْرٍ ومائة (خت م مد ت س ق) .

وأخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحِهِ أربعةَ أحاديث : (٢١١٩ ، ٢١٢٤ ، ٦٥٧١ ، ٦٧٩٩) قال عقبَ الأولِ منها : «خالفَ نُعيمٌ عاصماً في متنِ هذا الخبر ، فجعلَ عاصمٌ أبا بكرٍ ـ يعني الصدّيق رضي الله عنه ـ مأموماً ، وجعلَ نُعيمٌ أبا بكرٍ إماماً ، وهما ثقتان حافظان متقنان .

قلت : ووفّقَ ابنُ حِبّان بين روايةِ نُعيم ، وروايةِ عاصم بأنْ جعلَهما واقعتين ! وهذا غلطٌ منه بلا شكٍّ ، فهي واقعةٌ واحدة . ولكنّ نُعيماً ناصبيٌّ ، فجعلَ أبا بكرٍ إماماً لموافقتِهِ هواه ! والهوى يفعلُ العجايبَ !

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٥٣٦) تهذيب الكمال (٢٩ : ٤٩٧) التهذيب (١٠ : ٤١٧) التقريب (١ : ٥٦٥) : ثقةٌ رُميَ بالنصبِ ، من الرابعةِ .

(٣١) هشامُ بنُ عُروَةَ بنِ الزبيرِ بنِ العَوّامِ الأسْديُّ أبو المنذرِ المدَنيُّ (ع) : كانَ حافظاً متقناً وَرِعاً فاضلاً .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أحاديثَ كثيرةً ؛ منها (٢٢ ، ٣٨ ، ٧٢٦٧ ، ٧٣١٤) .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٥ : ٥٠٢) تهذيب الكمال (٣٠ : ٢٣٢) التهذيب (١١ : ٤٤) التقريب (٧٣٠٢) : ثقةٌ فقيهٌ ، ربّما دلَّسَ ، من الخامسةِ .

(٣٢) يَحيى بنُ سَعيدٍ القَطّانُ (ع) : كانَ من ساداتِ أهلِ زَمانِه حَفظاً وورَعاً وعَقلاً

وفَهماً وفَضلاً وديناً وعِلماً ، وهو الّذي مَهّدَ لأهلِ العِراقِ رَسمَ الحَديثِ ، وأَمعنَ في انتخابِ الثّقاتِ ، وتَركِ الضّعفاءِ ، ومنهُ تَعلمَ عَلَمَ الحَديثِ أحمدُ ابنُ حَنْبَلٍ ، ويَحيى بنُ مَعينٍ ، وعَليّ ابنُ المَدينيّ ، وسائرُ شُيوخِنا . وقال في الصحيح (٣٦٥٢) : حافظٌ متقنٌ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٢٠٣) أحاديث ؛ منها (٦٧ ، ٢٤٠ ، ٣٦٦ ، ٧٣٣٢ ، ٧٤٤٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٦١١) التّقريبِ (٢ : ٣٤٨) : ثِقَةٌ مُتقِنٌ حافِظٌ إمامٌ قُدوةٌ من كبارِ التاسعةِ .

(٣٣) يَحيى بنُ عَبدِ الكَريمِ التّميميّ ، أبو زَكريّا النّيسابوريّ (خ م ت س) : من ساداتِ أهلِ زَمانِه عِلماً وديناً وفَضلاً ونُسُكاً وإتقاناً ، ماتَ في آخرِ صَفرٍ سَنَةَ (٢٢٦هـ) وأوصى بِثيابِ بَدنِه لأحمدَ ابنِ حَنْبَلٍ ، وكانَ يَحضرُ الجُمَعاتِ بتلكَ الثّيابِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٦١) الكبيرِ (٨ : ٣١٠) ترجمَه باسمِ يَحيى بنِ يَحيى أبو زَكريّا النّيسابوريّ الحَنظليّ التّميميّ . تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٣١) التّقريبِ (١ : ٥٩٨) : ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ ، من العاشرة .

قلت : ولم يسمِّه يحيى بن عبد الكريم غير ابن حبّان !!

(٣٤) يَحيى بنُ مَعينِ بنِ عَونِ بنِ زيادٍ المُرّيُّ ، أبو زَكريّا البَغداديّ (ع) : كانَ رَحمهُ اللّهُ من أهلِ الدّينِ والفَضلِ ، مّمن رَفضَ الدّنيا في جَمْعِ السّنَنِ ، وكَثُرتْ عِنايتُه بها وجَمَعُه لها ، وحَفِظُه إيّاها ، حتّى صارَ عَلَماً يُقتَدى بهِ في الأخبارِ ، وإماماً يُرجَعُ إليهِ في الآثارِ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٢٦) حديثاً ، منها (٤٠٤ ، ٤٦٩ ، ١٤٢٦ ، ٦٩٥٦ ، ٧٣٦١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٦٢) تاريخ بَغدادَ (١٤ : ١٧٧) التّقريبِ (٢ : ٣٥٨) : ثِقَةٌ حافِظٌ مَشهورٌ ، إمامُ الجَرحِ والتّعديلِ ، من العاشرةِ .

(٣٥) يَعقوبُ بنُ سُفيانَ بنِ جُوانَ الفارِسيّ أبو يوسفَ الفَسَويّ (ت س) : كانَ مّمن

جَمَعَ وصنَّفَ وأكثرَ ، معَ الوَرَعِ والنُسُكِ والصّلابةِ في السُنّةِ .

أخرج له ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٣٠٤٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٧٨) تهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٣٢٤) التّهذيبِ (١١ : ٣٨٥) التّقريبِ (٢ : ٣٧٥) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من الحادية عشرَةَ .

(٣٦) يونُسُ بنُ عُبيدِ بنِ دينارٍ أبو عَبدِ اللهِ البَصريّ (ع) : كانَ من ساداتِ أهلِ زَمانه عِلماً وفَضلاً وإتقاناً وسُنّةً ، وبُغضاً لأهلِ البِدَعِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٣٥) حديثاً ؛ منها (٥١٠ ، ٧٠٢ ، ١٧٠٢ ، ٧٠٧٧ ، ٧٣٨٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٦٤٧) الكبيرِ (٨ : ٤٠٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٥١٧) التّهذيبِ (١١ : ٤٤٢) التّقريبِ (٢ : ٣٨٥) : ثِقةٌ ثَبْتٌ فاضِلٌ وَرِعٌ ، من الخامسةِ .

(٢) جَمَعَ وصَنَّفَ(١)

(٣٧) أحمدُ بنُ زُهيرِ بنِ عَمرِو بنِ خَيثَمَةَ (شيخُ شُيوخِهِ) : مّمن جَمَعَ وصنَّفَ مع إتقانٍ فيهِ .

قلتُ : والّذي تبيَّنَ لي ـ واللهُ تعالى أعلمُ ـ أنّه هو الحافظُ أحمدُ بنُ زُهيرِ بنِ حَربٍ المَعروفُ بابنِ أبي خَيْثَمَةَ ، وقد تَرجمَ لزُهيرِ بنِ حَربٍ في الثّقاتِ ، وقال : وكانَ مُتقناً ضابِطاً من أقرانِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ ويَحيى ، وقال في المُتَرجَمِ في الثّقاتِ : هوَ والدُ عَبدِ اللهِ ابنِ أحمدَ بنِ زُهيرٍ . وفي تَرتيبِ الهَيثَميّ : والدُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ زُهيرٍ ، وهذا يُرجِّحُ وُقوعَ تَحريفٍ في المَخطوطِ ؛ إذ ابنُه أبو عَبدِ اللهِ ، وليس عَبدَ اللهِ بنَ أحمدَ . ذكرَهُ الذّهبيّ في النُّبَلاءِ . وانظر تَراجمَ الابنِ والأبِ والجَدّ في النُبَلاءِ ، وتَذكرةَ الحُفّاظِ وغيرِهما .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥٥) تَرتيبِ الهَيثَميّ (١ : ١٤٣) أعلامِ النُّبَلاءِ (١١ : ٤٩٤ ـ ٤٩٨) والتّذكرةِ (ص ٤٣٧ ، ٥٩٦ ، ٧٤٢) وتَرجمةُ زُهيرٍ في الثّقاتِ (٨ : ٢٥٦) .

---

(١) لعلّك تلاحظ بعضَ التداخلِ بين هذه الألفاظ والتي قبلها ، بيدَ أنني ألفتُ النظرَ إلى أنّ كثرةَ ألفاظ التوثيق جعلَتْني أنقلُ بعضَ مَن قال فيه : (جمع وصنف) إلى المرتبة الأولى .

(٣٨) أحمدُ بنُ زُهيرٍ المَرْوَزيّ : من جُلساءِ ابنِ المُبارَكِ ، شَيخٌ جَمَعَ وصنَّفَ ، لكن قَدُمَ مَوتُه فما ظهرَ لهُ كَثيرُ علمٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١١) الجَرحِ (٢ : ٥١) وقال : رَوى عنهُ أحمدُ بنُ إبراهيمَ الدّورَقيّ ، وذكرَ ابنُ حِبّانَ في الرّواةِ عنهُ أحمدَ بنَ سعيدٍ الدّارميّ ، وذكرَ صاحِبُ الجَرحِ أنّه من أصحابِ ابنِ المبارِكِ ، وسَكتَ .

(٣٩) أحمدُ بنُ السَّمَيدَعِ أبو عَبدِ اللهِ الشّيبانيّ : كانَ مّمن صنَّفَ وَحَدّثَ ، ماتَ سَنةَ سَبعينَ أو إحدى وسَبعينَ ومائتينِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥٣) وتَرجمةُ ابنِ حِبّانَ تُوحي بِمَعرِفتِه . وأخرجَ لهُ الخطيبُ في مُوضحِ أوهامِ الجَمعِ والتّفريقِ (١ : ٤٨٠) .

(٤٠) حاتِمُ بنُ اللّيثِ ، أبو الفَضلِ الجوهَريّ (شيخُ شيوخِه) : صنَّفَ وجَمَعَ التاريخَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢١١) تاريخِ بَغدادَ (٨ : ٢٤٥) : كانَ ثِقةً ثَبْتاً مُتقناً حافِظاً .

(٤١) حُسينُ بنُ عَليّ الكَرابيسيّ : كانَ مّمن جَمَعَ وصنَّفَ ، ومّمن يُحسِنُ الفِقهَ والحَديثَ ، ولكن أفسدَهُ قلّةُ عَقلِه ، فسُبحانَ من رَفعَ من شاءَ بالعِلمِ اليَسيرِ حتّى صارَ عَلَماً يُقتدى به ، ووَضعَ من شاءَ معَ العِلمِ الكَثيرِ حتّى صارَ لا يُلتَفتُ إليهِ .

قلتُ : والمَعنيُّ بالعِلمِ القَليلِ هُنا معَ العَقلِ الرّاجحِ ؛ هو أبو ثَورٍ ـ كما في اللّسانِ ـ ونقلَ عن الحُفّاظِ كَلاماً مَفادُه أنّ الكَرابيسيّ جَبلُ عِلْم ، ولكنّ هُجومَهُ على أحمدَ أسقَطَهُ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٨٩) تاريخِ بَغدادَ (٨ : ٦٤) اللّسان (٢ : ٣٠٣) التهذيب (٢ : ٣١٠) التقريب (١ : ١٦٧) : الفقيهُ صاحبُ الشافعي ، صدوقٌ فاضلٌ ، تكلَّمَ فيه أحمد لمسألة اللَّفظ ، من الحادية عشرة .

(٤٢) رَجاءُ بنُ مُرَجّى بنِ رافعٍ أبو مُحمّدٍ المَرْوَزيّ (د ق) : كانَ مُتيقظاً ، مّمن جَمَعَ وصنَّفَ ، أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه حديثاً واحداً (٦٣٠٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٤٧) الجَرحِ (٣ : ٥٠٣) وقالَ أبو حاتمٍ : صَدوقٌ ، تاريخ

بغدادَ (٨ : ٤١٠) وقالَ : كانَ ثقةً ثَبْتاً إماماً في عِلمِ الحَديثِ والمَعرفةِ بهِ ، تهذيب الكمال (٩ : ١٦٨) التهذيب (٣ : ٢٣٢) قال الدارقطني : حافظٌ ثقةٌ ، التقريب (١ : ٢٠٨) : حافظٌ ثقةٌ ، من الحادية عشرة .

(٤٣) صالحُ بنُ عَبدِ اللهِ التِّرْمِذيّ (ت) : كانَ صاحِبَ حَديثٍ وسُنّةٍ وفَضلٍ ، مّمن جَمَعَ وكَتَبَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣١٧) المَجروحينَ (١ : ٣٧٠) ونقلَ أبياتاً من قَصيدةٍ لشاعرٍ يَمدَحُ فيها صالحاً هذا ، ويَذُمُّ صالحَ بنَ مُحمّدٍ التِّرْمِذيّ ، وطَوّلَ الخطيبُ تَرجمَتَهُ في تاريخِ بَغدادَ (٩ : ٣١٥) ونقلَ عن أبي حاتمٍ قولهُ فيه : صَدوقٌ ، تهذيب الكمال (١٣ : ٦١) التهذيب (٤ : ٣٤٦) التقريب (١ : ٢٧٢) : ثقةٌ ، من العاشرة .

(٤٤) عَبدُ الرّزاقِ بنُ هَمّامِ بنِ نافعٍ الحِميَريّ أبو بكرٍ الصّنعانيّ (ع) : كانَ مّمن جَمَعَ وصنَّفَ وحَفِظَ وذاكَرَ ، وكانَ مّمن يُخطِئُ إذا حَدّثَ من حِفْظِه ، على تَشيّعٍ فيه .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه (٢٧٠) حديثاً ، منها (٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٧٤٣٦ ، ٧٤٤٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤١٢) الكبيرِ (٦ : ١٣٠) قالَ : ما حَدّثَ مِن كِتابِهِ فهوَ أصحُّ ، الجَرحِ (٦ : ٣٨) وذكرَ أنّه قَرأَ على قومٍ أحاديثَ ليست من حَديثِه . قال أبو حاتمٍ : يُكتبُ حَديثُه ، ولا يُحتَجُّ به ، وأثنى عليه أبو زُرعَةَ ، الميزان (٢ : ٦٠٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٥٢) التّهذيبِ (٦ : ٣١٠) التّقريبِ (١ : ٥٠٥) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، مُصنّفٌ شَهيرٌ ، عَمِيَ في آخرِ عُمرِه فتَغيّرَ ، وكانَ يَتشيّعُ ، من التّاسِعَةِ .

(٤٥) مالكُ بنُ سُلَيمانَ بنِ مُرّةَ النَهْشَليُّ الهَرَويُّ : ممن جمعَ وصنَّفَ .

(٤٦) مُحمّدُ بنُ أبانَ البَلْخيّ أبو بَكرٍ المُستَمليّ (خ ٤) : كانَ حَسنَ المذاكَرَةِ ، ممّن جَمَعَ وصنَّفَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٠٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٣٠٠) التّهذيبِ (٩ : ٣) التّقريبِ (٢ : ١٤٠) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من العاشرة .

(٤٧) مُحمّدُ بنُ الحُسينِ بنِ عَمروٍ أبو عَبدِ اللهِ السِّجِسْتانيّ (شيخُ شيوخِه) : كانَ صاحبَ سُنّةٍ وفَضلٍ ، مّمن جَمَعَ وصنَّفَ ، وأظهرَ السُّنَّةَ ببلدِه جَهدَهُ ، يروي عن مالك بن

سعير ، وأبي نعيم ، وعبيد الله بن موسى ، ويعلى بن عبيد ، وغيرهم . روى عنه أهل بلده (ت : ٢٥٥هـ) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١١٥) ويُنظَر تاريخ دمشق (٣٨ : ٣٦٥) فلعلّه هو !

(٤٨) مُحمّدُ بنُ عيسى بنِ سَوْرَةَ أبو عيسى التّرْمِذيّ : كانَ ممّن جَمَعَ وصنَّفَ وحَفِظَ وذاكَرَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٢٥٠) التّهذيبِ (٩ : ٣٧٨) التّقريبِ (٢ : ١٩٨) : أحَدُ الأئمةِ ، ثِقَةٌ حافِظٌ ، صاحب الجامع ، من الثانية عشرة . ذكرَهُ تمييزاً .

(٤٩) مُحمّدُ بنُ مَسلمَةَ بن هِشامٍ أبو هِشامٍ المَخزوميّ : كانَ ممّن يتَفقَهُ على مذهبِ مالكٍ ، ويُفرّعُ على أصولِه ، ممّن جَمَعَ وصنَّفَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٥٥) الكبيرِ (١ : ٢٤٠) الجَرحِ (٨ : ٧١) وقالَ أبو حاتمٍ : أحدُ فُقهاءِ المَدينةِ من أصحابِ مالكٍ ، وكانَ من أفقَههم ، ثِقَةٌ ، وقالَ ابنُ فَرحونَ في الدّيباجِ (٢ : ١٥٦) : ثِقَةٌ مأمونٌ حُجّةٌ ، جَمَعَ العِلمَ والوَرَعَ .

(٥٠) مُحمّدُ بنُ المُهَلّبِ أبو عَبدِ اللهِ السَّرَخسيّ (شيخُ شيوخِه) : صاحبُ حديثٍ ممّن جَمَعَ وصنَّفَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٤٢) تاجُ العَروسِ مادةُ (سَرَخْس) قالَ : ممّن انتسبَ إليها من القُدماءِ مُحمّدُ بنُ المُهَلبِ السّرَخسيّ شيخُ أبي عبدِ اللهِ الدَّغوليّ .

(٥١) مُعَلّى بنُ مَنصورٍ الرّازيّ أبو يَعلى البَغداديّ (ع) : جَمَعَ وصنَّفَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٨٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٢٩١) التّهذيبِ (١٠ : ٢٣٨) التّقريبِ (٢ : ٢٦٥) : ثِقَةٌ سُنّيّ فَقيهٌ ، طُلِبَ للقَضاءِ فامتَنعَ . أخطأَ من زَعمَ أنّ أحمدَ رَماهُ بالكَذِبِ ، من العاشرةِ .

(٥٢) موسى بنُ طارقٍ السَّكْسَكيّ أبو قُرّةَ اليَمنيّ (س) : ممن جَمَعَ وصنَّفَ وتفقه وذاكَرَ ، يُغرِبُ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (١٣) حديثاً، منها (٥٩٤، ١١٨٤، ١٨٥٦، ٦٦٤٥، ٧١٢٤).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٩: ١٥٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩: ٨٠) التّهذيبِ (١٠: ٣٤٩) التّقريبِ (٢: ٢٤٨): ثِقَةٌ يُغرِبُ، من التاسعة.

(٥٣) الوليدُ بنُ مُسلمٍ أبو العَبّاسِ الدّمَشقيّ الأُمَويّ مَولاهم (ع): كانَ مّمن صنَّفَ وجَمَعَ، إلا أنّه رُبّما قَلَبَ الأَسامِيَ وغيّرَ الكُنى.

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (١٩٦) حديثاً، منها (٥، ٣٥، ٦٨، ٧٣٨١، ٧٤٦٥).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٩: ٢٢٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١: ٨٦) التّهذيبِ (١١: ١٥١) التّقريبِ (٢: ٣٣٦): ثِقَةٌ، لكنّه كَثيرُ التّدليسِ والتّسويةِ، من الثامنةِ، وفي الطّبقةِ الرّابعَةِ من المُدَلسِينَ رقم (١٢٧) قال الحافِظُ: مَوصوفٌ بالتّدليسِ الشّديدِ معَ الصّدقَ!

(٥٤) يَحيى بنُ حَكيمِ بنِ يزيدَ المُقَوِّمُ الضّريرُ البَصريّ (شيخُ شيوخِهِ) (د س ق): كانَ مّمن جَمَعَ وصنَّفَ.

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أربعةَ أحاديثَ (٢٢١٥، ٢٢١٩، ٢٤٦٦، ٣٥٨٩).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٩: ٢٦٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١: ٢٧٣) التّهذيبِ (١١: ١٩٨) التّقريبِ (٢: ٣٤٥): ثِقَةٌ حافِظٌ عابدٌ، مصنِّفٌ.

(٥٥) يعقوبُ بنُ حُميدِ بنِ كاسبٍ أبو يوسُفَ المَدنيّ (شيخُ شيوخِهِ) (عخ ق): كانَ مّمن يحفظُ، مّمن جَمعَ وصَنّفَ، واعتَمدَ على حفظِه، فربّما أخطَأَ في الشّيءِ بعدَ الشّيءِ، وليسَ خَطأُ الإنسانِ في شَيءٍ يَهِمُ فيهِ ما لم يَفحُش ذلكَ منه؛ بمُخرِجِهِ عن الثّقاتِ إذا تَقدّمَت عدالتُه.

وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ عَشرةَ أحاديثَ منها (١٠٦٩، ٢٢٩٢، ٥٧٩٤، ٧٣٠٨).

(٣) مِن الحُفّاظِ المتقنينَ

(٥٦) أحمدُ بنُ داودَ أبو سَعيدٍ الواسِطيّ الحَدّادُ : كانَ حافِظاً مُتقناً ، مات سَنَةَ إحدى أو اثنَتينِ وعِشرينَ ومائتينِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٠) الكبير (٢ : ٤) الجَرحِ (٢ : ٥٠) تاريخِ بَغدادَ (٤ : ١٣٨) وقالَ : ثِقَةٌ ، وقالَ الرّازيّانُ : أدرَكناهُ ، ولم نَكتبْ عنهُ .

(٥٧) أحمدُ بنُ صالحِ أبو جَعفرٍ المِصريُّ (خ د تم) : كانَ عندَ أهلِ مِصرَ ، كأحمدَ عندَ أصحابِنا بالعِراقِ . . . وكانَ مُقارنَ يَحيى بنِ مَعينٍ في الحَفظِ والإتقانِ . . . ولكنّه كان صَلِفاً تَيّاهاً ، لا يَكادُ يَعرِفُ أقدارَ من يَختلِفُ إليه . مات سنة ثمان وأربعين ومائتين .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٥) مُطوّلٌ في تَرجمتِه ، الجَرحِ (٢ : ٥٦) الميزان (١ : ١٠٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٣٤٠) التّهذيبِ (١ : ٣٩) التّقريبِ (١ : ١٦) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من العاشرة ، تكلَّم فيه النسائي بسببِ أوهامٍ قليلة ، ونَقَلَ عن ابن مَعينٍ تكذيبَه ، وجَزَمَ ابنُ حِبّان بأنّه تكلَّم في أحمد بن صالح الشمومي ، فظنَّ النسائيُّ أنه عَنَى ابن الطبري .

(٥٨) أحمدُ بنُ مُحمّدِ ابنِ الشَرْقيّ (شيخُه) : كانَ من الحُفّاظِ المُتقِنينَ ، وأهلِ الوَرَعِ في الدّينِ .

تَرجمَتُهُ في : المُنتَقى في سَردِ الكُنى (١ : ١٦٤) التّقييدِ (١ : ١٦٤) ذكره في تَهذيبِ الكَمالِ (٦ : ٤٧٧) في تَرجمةِ الحُسينِ بنِ مُحمّدٍ العَبديّ .

(٥٩) بُلبُلُ بنُ حَربٍ أبو بَكرٍ البَصريّ : كانَ من الحُفّاظِ ، كانَ هو وسُفيانُ الرّؤاسيّ حافِظَي أهلِ البَصرةِ ، ولكن عاجَلَهُما الموتُ في شَبابِهما .

قالَ أبو حاتمٍ : مجهولٌ ، ووافقه الذهبي .

قلتُ : ولا أدري كيفَ يَكونُ مَجهولاً من يَروي عنهُ ابنُ المَدينيّ ، وعُبيدُ الله بنُ سَعيدٍ أبو قُدامةَ السّرَخسيّ ، ومن يُثني عَليهِ ابنُ حِبّانَ كلَّ هذا الثّناءِ ، ويَذكرُ قصةَ وفاتِه بينَ يَديّ عَبدِ الرّزاقِ الصّنعانيّ ، ومّما هو مَعروفٌ أنّ أبا حاتِمٍ يَستعمِلُ لفظَ (مَجهول) لِجهالةِ الحالِ كَثيراً ، وهذا لا يَمنعُ أن يَعرِفَ غَيرُه من الحفّاظ حالَه .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٥٤) الكبيرِ (٢ : ١٥٠) الجَرحِ (٢ : ٤٣٩) الميزان (١ : ٣٥٢) اللّسان (٢ : ٦٣) التهذيب (١ : ٤٣٦) الإكمالِ (٢ : ٣٥٣) .

(٦٠) الحَكَمُ بنُ عَبدِ اللهِ أبو النّعمانِ البَصريّ (خ م ت س) : كانَ حافِظاً ، رُبّما أخطأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٩٤) الكبيرِ (٢ : ٣٤٢) وقالَ : كانَ يَحفظُ ، سَمِعَ شُعبةَ ، حَديثُه مَعروفٌ . الجَرحِ (٣ : ١٢٢) وقالَ : كانَ يَحفَظُ ، قالَ أبو حاتِمٍ : مَجهولٌ قالَ عَبدُ الرّحمنِ الرازي : أخبرَنا ابنُ أبي خَيْثَمَةَ فيما كَتبَ إليّ بإسنادِه عن عُقبةَ البَصريّ قالَ : الحَكَمُ من أصحابِ شُعبةَ الثّقاتِ ، فقَد رَدّ على أبيهِ قولَه ، تَهذيبِ الكَمالِ (٧ : ١٠٤) التّهذيبِ (٢ : ٤٢٩) قالَ الذُّهَليّ : حدّثَنا أبو النُّعمانِ الحَكمُ ، وكانَ ثَبتاً في شُعبةَ ، وتَرجمَهُ ابنُ عَديّ (٢ : ٢١٥) وذكرَ لهُ عِدّةَ أحاديثَ مُنكرةٍ ، ثمّ قالَ : وإنّما يُذكرُ الحَكمُ بهذهِ الأحاديث الّتي يَرويها ، والّتي لا يُتابِعُه عليها أحَدٌ ، وكَنَاهُ أبا مَروانَ البَصريّ البَزّازُ ، وقيلَ : أبو النُّعمانِ صاحبُ البَصريّ . قالَ الحافِظُ : ويَهجُسُ في خاطِري أنّ الرّاوي عن سَعيدِ بنِ أبي عَروبةَ هوَ أبو مَروانَ ، وهوَ غيرُ أبي النُّعمانِ الرّاوي عن شُعبةَ ، فاللهُ أعلمُ .

قلتُ : ولا يَترتبُ على تَشكّكِ الحافظِ شيءٌ ، لأنّ الّذي ذَكرهُ ابنُ عَديّ يَروي عن شُعبةَ أيضاً ، فقَد رَوى لهُ حَديثينِ عن شُعبةَ وواحِداً عن سَعيدٍ ، ولكن هل يَسلَمُ لابنِ عَديّ ما قالَ؟ ونَقلَ في الهَدي (ص : ٣٩٨) قولَ أبي حاتِمٍ : مَجهولٌ ، وقالَ : ليسَ بِمَجهولٍ من رَوى عنهُ أربعةُ ثقاتٍ . ووَثقهُ الذُّهَليّ ، ونَصّ الحافِظُ على أنّ للحَكمِ عندَ البُخاريّ حَديثاً واحِداً تابَعهُ عَليهِ غُندرٌ عن شُعبةَ ، وفي التّقريبِ (١ : ١٩١) : ثِقَةٌ لهُ أوهامٌ ، من التّاسِعَةِ .

قال عداب : لم يخرِّجْ له ابنُ حبَّان في صحيحه شيئاً ، رغم ثنائه عليه ، وخرَّجَ له البخاريُّ حديثاً (١٣٤٩) ومسلم حديثين (٢٧٦٣ ، ٢٩٠١) فمثل هذا لا يُعطى درجة (ثقة) وإن توبع على أحاديثه ، وإنَّما هو في درجة الاعتبار فحسب ، والله أعلم .

(٦١) خَلفُ بنُ سالمٍ المُخَرّميّ البَغداديّ (شيخُ شيوخِه) (س) : كانَ مِنَ الحُفاظِ المُتقنِينَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٨) الكبيرِ (٣ : ١٩٦) الجَرحِ (٣ : ٣٧١) الميزان (١ : ٦٦٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٢٨٩) التّهذيبِ (٣ : ١٥٢) التّقريبِ (١ : ٢٢٥) : ثِقَةٌ حافِظٌ من العاشرة ، صنَّف المسنَد ، عابوا عليه التشيُّع ودخولَه في شيءٍ من أمر القاضي .

(٦٢) خَلَفُ بنُ هِشامٍ أبو مُحمّدٍ البَغداديّ البَزّارُ (م د) : كانَ خَيّراً فاضِلاً ، عالِماً بالقِراءاتِ ، وكانَ مِنَ الحُفّاظِ المُتقنينَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (٢٣) حديثاً ، منها (٤٥ ، ٢٧٥ ، ٧٣٢ ، ٦٥٧٧ ، ٦٧٢٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٨) الكبيرِ (٣ : ١٩٦) الجَرحِ (٣ : ٣٨٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٢٩٩) التّهذيبِ (٣ : ١٥٦) ثبت الإحسان (١٢٧) التّقريبِ (١ : ٢٢٦) : ثِقَةٌ لهُ اختيارٌ في القراءات ، من العاشرة .

(٦٣) رَوْحُ بنُ القاسمِ العَنبَريّ أبو غِياثٍ البَصريّ (خ م د س ق) : كانَ حافِظاً مُتقناً ، ماتَ سَنَةَ إحدى وأربَعينَ ومِئةٍ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (٣٨) حديثاً ، منها (١٣٩ ، ١٥٦ ، ٣٣٧ ، ٦٧٣٠ ، ٦٧٧٥) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣٠٥) الكبيرِ (٣ : ٣٠٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٢٥٢) التّهذيبِ (٣ : ٢٩٨) التّقريبِ (١ : ٢٥٤) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من السادسة ، واعتُمِدَ في تأريخِ وفاتِه على كَلامِ ابنِ حِبّانَ .

(٦٤) زائِدَةُ بنُ قُدامَةَ الثّقفيّ أبو الصَّلتِ الكوفيّ (ع) : كانَ مِنَ الحُفّاظِ المُتقنينَ وكانَ لا يَعُدُّ السَّماعَ حتّى يَسمعَه ثلاثَ مَراتٍ ، وكانَ لا يُحَدّثُ أحَداً ؛ حتّى يَشهدَ عِندَه عَدلٌ أنّهُ من أهلِ العَدالةِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (٣٢) حديثاً ، منها (٣٥٦ ، ٧٣٩ ، ٩٦٣ ، ٤٦٤٧ ، ٥٩٨٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣٣٩) الكبيرِ (٣ : ٤٣٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٢٧٣)

التّهذيبِ (٣ : ٣٠٦) التّقريبِ (١ : ٢٥٦) ثِقَةٌ ثَبْتٌ ، صاحِبُ سُنّةٍ ، من السابعة .

(٦٥) زُفَرُ بنُ الهُذَيلِ بنِ قَيسٍ أبو الهُذَيلِ العَنبَريّ الكوفيّ : كانَ مُتقناً حافِظاً ، قَليلَ الخَطأ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٢٣٩) الجَرحِ (٣ : ٦٠٨) طبقاتِ ابنِ سَعدٍ (٦ : ٣٨٧) وقال : لم يكن في الحديث بشيء ، الميزان (٢ : ٧١) : أحد الفقهاء العُبَّاد صدوقٌ ، وَثّقَهُ ابنُ مَعينٍ وغيرُ واحد ، اللّسان (٢ : ٤٧٦) .

(٦٦) زُهيرُ بنُ مُعاويةَ بنِ الرّحيلِ الجُعفيّ أبو خَيْثَمَةَ الكوفيّ (ع) : كانَ حافِظاً مُتقناً ، وكانَ أهلُ العِراقِ يقولونَ : إذا ماتَ الثّوريّ ؛ ففي زُهيرٍ خَلَفٌ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٤٤) حديثاً ، منها (١٨٣ ، ٥٦٢ ، ٥٨٨ ، ٧٣١٤ ، ٧٣٨٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣٣٧) الكبيرِ (٣ : ٤٢٧) الميزان (٢ : ٨٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٤٢٠) التّهذيبِ (٣ : ٣٥١) التّقريبِ (١ : ٢٦٥) : ثِقَةٌ ثَبتٌ ، إلا أنّ سَماعَهُ من أبي إسحاقَ بأَخَرَةٍ ، من السابعة .

(٦٧) زيادُ بنُ سَعدٍ الخُراسانيّ أبو عَبدِ الرّحمنِ المَكيّ (ع) : كانَ مِنَ الحُفَّاظِ المُتقِنين .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ (٧) أحاديث ، منها (٢٢٠٤ ، ٤٠٨٨ ، ٥٤٩٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣١٩) الكبير (٣ : ٣٥٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٤٧٤) التّهذيبِ (٣ : ٣٦٩) التّقريبِ (١ : ٢٦٨) : ثِقَةٌ ثَبتٌ ، قال ابنُ عُيَيْنة : كان أثبتَ أصحابِ الزهريّ ، من السادسة .

(٦٨) زيادُ بنُ كُليبٍ أبو مَعْشرٍ النّخَعيّ الكوفيّ (م د ت س) : كانَ مِنَ الحُفَّاظِ المُتقنينَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثلاثة أحاديث ، هي (١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ٢١٨٠) وقال عقب الثالث منها : أبو معشر هذا : زياد بن كليب ، كوفيٌّ ثقة !

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣٢٧) الكبيرِ (٣ : ٣٦٧) الميزان (٢ : ٩٢) تَهذيبِ

الكَمالِ (٩ : ٥٠٤) التّهذيبِ (٣ : ٣٨٢) التّقريبِ (١ : ٢٧٠) : ثِقَةٌ ، من السادسة .

(٦٩) سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ بنِ أبي عِمرانَ أبو مُحمّدٍ الهِلاليّ الكوفيّ (ع) : كانَ مِنَ الحُفَّاظِ المُتقِنينَ ، وأهلِ الوَرَعِ في الدّينِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٢١٤) حديثاً ، منها (١٨ ، ٣٦ ، ٧٤٧٧ ، ٧٤٨٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٤٠٣) الكبيرِ (٤ : ٩٤) الميزان (٢ : ١٧٠) تهذيبِ الكَمالِ (١١ : ١٧٧) التّهذيبِ (٤ : ١١٧) التّقريبِ (١ : ٣١٢) : ثِقَةٌ حافِظٌ فَقيهٌ إمامٌ حُجّةٌ ، إلا أنّه تغيَّر حفظُه بأَخَرَةٍ ، وكان رُبّما دلَّسَ لكن عن الثقات ، وكان أثبتَ النّاس في عمرو بن دينار ، مِن رؤوسِ الطبقةِ الثامنة .

(٧٠) عَليّ بنُ المُبارَكِ الهُنَائيّ البَصريّ (ع) : كانَ مُتقناً ضابطاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ سبعةَ أحاديثَ (١١٦ ، ١١١٥ ، ١٧٥٥ ، ٢٣٥٢ ، ٣٧٤٣ ، ٤٣٨٨ ، ٥٩٤٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٢١٣) الكبير (٦ : ٢٩٥) الجَرحِ (٦ : ٢٠٣) الميزان (٣ : ١٥٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ١١١) التّهذيبِ (٧ : ٣٧٥) التّقريبِ (٢ : ٤٣) : ثِقَةٌ ، كانَ له عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ كتابان : أحدُهما سماعٌ ، والآخَرُ إرسالٌ ، فحديثُ الكوفيّينَ عنه فيه شيءٌ ، من كبار السابعة .

(٧١) عُمرُ بنُ حَبيبٍ القاصُّ المَكيّ (بخ) : كانَ حافِظاً مُتقناً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ١٧٢) الكبير (٦ : ١٤٨) الجَرحِ (٦ : ١٠٤) الميزان (٣ : ١٨٥) تهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٢٨٨) التّهذيبِ (٧ : ٣٧٨) التّقريبِ (٢ : ٥٢) : ثِقَةٌ حافِظٌ من السابعةِ .

(٧٢) عَمرُو بنُ الحارثِ بنِ يَعقوبَ أبو أُمَيّةَ الأنصاريّ (ع) : كانَ مِنَ الحُفّاظِ المُتقِنينَ ، وأهلِ الوَرَعِ في الدّينِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ستة أحاديث (١٩٣ ، ٣٠٩ ، ١٠٤٩ ، ٤٨٩٠ ، ٥٤٨٦ ، ٥٦٣٨)

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٢٢٨) الكبير (٦ : ٣٢٠) الجَرحِ (٦ : ٢٢٥) الميزان (٣ : ٢٥٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٥٧٠) التّهذيبِ (٨ : ١١٤) التّقريبِ (٢ : ٦٧) : ثِقَةٌ فَقيهٌ حافظٌ ، من السابعةِ .

(٧٣) فَضالةُ بنُ إبراهيمَ التّيميّ أبو أحمدٍ النّسائيّ (ت) : كانَ من أهلِ الحَفظَ والضّبطِ والعِلمِ واللّغَةِ والشّعرِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٠) الجَرحِ (٨ : ٢٦٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ١٨٥) التّهذيبِ (٨ : ٢٦٧) التّقريبِ (٢ : ١٠٩) : ثِقَةٌ ضابطٌ ، من كبارِ العاشرةِ .

(٧٤) مُحمّدُ بنُ الأزهَرِ الجَوْزَجانيّ : شيخٌ كَثيرُ الحَديثِ ، يتعاطى الحِفْظَ ، مِن جُلساءِ أحمدَ بنِ حَنْبَل .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٢٣) علل أحمد (٣ : ٢٦١) وقال : لا تكتبوا عنه حتى يتوبَ ؛ لأنّه تكلّمَ في القرآنِ ، ولأنّه يروي عن الكذّابينَ ، الكامل (٦ : ١٣٢) وقال : ليسَ بالمعروفِ ، وإذا لم يكُنْ معروفاً ويُحدّثُ عن الضعفاءِ ؛ فسبيلُهُمْ سبلٌ واحدٌ ، لا يجبُ أن يُشتَغَلَ برواياتهم وحديثهم ، اللسان (٥ : ٦٤) ونقل عن الحاكم قولَهُ : ثقةٌ مأمونٌ .

قال عداب : يبدو أنّ الرجلَ ممن تكلّمَ بمسألةِ اللفظِ ، وكانَ يروي عن المبتدعةِ والضعفاءِ ولهذا أسقطَهُ أحمد ، فسقطَ الرجلُ وضاعَتْ رواياتُه ، ولهذا قال ابنُ عديّ : ليس بالمعروف ! والتطويلُ في ترجمتِه لا حاجةَ إليه ؛ لقلّةِ رواياتِه التي تحتاجُ إلى تقويم !

(٧٥) مُحمّدُ بنُ بَشّارِ بنِ داودَ أبو بَكرٍ العَبْديّ البَصريّ «بُندارٌ» (شيخُ شيوخِه) (ع) : يَحفَظُ حَديثَه ، ويقرؤُه من حِفظِه .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه (١٩١) حديثاً ، منها (٦١ ، ١٤٦ ، ١٧٢ ، ٧٣٥٣ ، ٧٤٧٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١١١) الكبيرِ (١ : ٤٩) الجَرحِ (٧ : ٢١٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٥١١) التّهذيبِ (٩ : ٧٠) التّقريبِ (٢ : ١٤٧) : ثِقَةٌ ، من العاشرةِ .

(٧٦) مُحمّدُ بنُ خازِم السّعديّ أبو مُعاويةَ الضّريرُ التّميميّ الكوفيّ (ع) : كانَ حافظاً مُتقناً ، لكنّه كانَ مُرجِئاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحه (٦٣) حديثاً ، منها (٣٧ ، ٨٤ ، ١٠٧ ، ٧٤٢٧ ، ٧٤٣١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٤٤١) الكبير (١ : ٧٤) الجَرحِ (٧ : ٢٤٦) الميزان (٣ : ٥٣٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ١٣٢) التّهذيبِ (٩ : ١٣٧) التّقريبِ (٢ : ١٥٧) : ثِقةٌ أحفظُ النّاسِ لحديثِ الأعمَشِ ، وقَد يَهِمُ في حِديثِ غَيرِه ، ورُمِيَ بالإرجاءِ ، عَمِيَ وهو صغيرٌ .

(٧٧) مُحمّدُ بنُ زُرعَةَ بنِ رَوْحٍ الرُّعَينيّ الدّمَشقيّ : ماتَ سَنةَ ستّ عَشرةَ ومائتينِ كانَ ثِقةً مُتقناً يَحفَظُ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٧٩) تاريخ دمشق (٥٣ : ٤٢) ونقل عن أبي زرعةَ قولَهُ فيه : ثقةٌ حافظٌ !

(٧٨) مُحمّدُ بنُ عَبدِ الله بنِ نُمَيرٍ أبو عَبدِ الرّحمنِ الهَمْدانيّ (شيخُ شيوخِه) (ع) : كانَ مِنَ الحُفّاظِ المُتقِنينَ ، وأهلِ الوَرَعِ في الدّينِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (٦٠) حديثاً ، منها (١٠٧ ، ٧٢٤ ، ٨٢١ ، ٧٣ ١٨ ، ٧٣٢١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٨٥) الكبير (١ : ١٤٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٥٦٦) التّهذيبِ (٩ : ٢٨٢) التّقريبِ (٢ : ١٨٠) : ثِقةٌ حافِظٌ فاضِلٌ ، من العاشرةِ .

(٧٩) مُحمّدُ بنُ عَتّابٍ أبو لَبيدٍ السّرَخسيّ : كانَ مِنَ الحُفّاظِ المُتقنينَ ، مِمّن أظهرَ السُّنّةَ في بلدِه ، ودَعاهُم إليها دَهراً ، إلا أنّ المَنيّةَ فاجَأَتهُ سَنَةَ تِسعٍ ومائتينِ ، وهو ابنُ ثَمانٍ وأربَعينَ سَنَةً ، فلم يَظهر لهُ كَثيرُ علمٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٦٠) الكُنى والأسماءِ (١ : ٧١٤) التّاريخِ الكَبيرِ (١ : ٢٠٧) باسمِ مُحمّدِ بنِ غِياثٍ أبو لَبيدٍ السّرَخسيّ ، سَمعَ مالكَ بنَ أنسٍ سمعَ منهُ عُبيدُ اللهِ بنُ

سَعدٍ، ومثله في تهذيب الكمال (٢٧ : ١٠٩) و(٢٨ : ٥٩٤) .

(٨٠) مُحمّدُ بنُ عُمرَ المُعَيْطيّ البَغداديّ : كانَ من الحُفّاظِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٨٨) تاريخ بَغدادَ (٣ : ٢٢) ونَقلَ عن ابنِ قانع قولَه فيه : ثِقَةٌ، ونَقلَ عن الحُسينِ بنِ فَهمٍ قولَه : كانَ ثِقَةً صاحبَ حَديثٍ، وذَكرَ قِصةَ وفاتِه .

(٨١) مُحمّدُ بنُ المتوكلِ بن أبي السَّرِيّ العَسقلانيّ (شيخُ شيوخِه) (د) : كانَ من الحُفّاظِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه (١٣١) حديثاً، منها (٩، ٢٠، ٢١، ٧٤٣٦، ٧٤٤٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٨٨) الكبير (١ : ٢٣٩) الجَرحِ (٨ : ١٠٥) تهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٣٥٥) التّهذيبِ (٩ : ٤٢٤) التّقريبِ (٢ : ٢٠٤) : صدوقٌ عارفٌ لهُ أوهامٌ كَثيرةٌ .

(٨٢) مُحمّدُ بنُ الوَليدِ بنِ عامرٍ الكِنديّ أبو الهُذَيلِ الحِمصيّ (خ م د س ق) : كانَ من الحُفّاظِ المُتقِنينَ، والفُقهاءِ في الدّينِ . . .، وكانَ من الطّبقةِ الأولى من أصحابِ الزّهريّ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه (٣٢) حديثاً، منها (١٢، ٥٢، ٦٠٦، ٦١٣٦، ٧٢٣٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٣٧٣) الكبير (١ : ٢٥٤) الجَرحِ (٨ : ١١١) تهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٥٨٦) التّهذيبِ (٩ : ٥٠٢) التّقريبِ (٢ : ٢١٥) : ثِقَةٌ ثَبتٌ، مِن كبارِ أصحابِ الزُّهريِّ، من السابعةِ .

(٨٣) هارونُ بنُ سُليمانَ البغداديُّ الّذي يُقالُ لهُ : الدّيكُ . من الحُفّاظِ، عاجلَهُ الموتُ، ولم يُحدّث، ولم يَظهر له كَثيرُ حَديثٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٣٩) تاريخ بَغدادَ (١٤ : ٢٥) وسَكتَ، وفي نزهةِ الألقاب (١ : ٢٧١) أنَّ الديكَ لقبُ هارون بن سفيان بن بشير، فيُنظر !

(٨٤) هارونُ بنُ موسى الّذي يُقالُ لهُ : مُكْحَلةُ : كانَ يَتعاطى الحَفظَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٤٠) تاريخِ بَغدادِ (١٤ : ٢٤) وسمّاهُ هناك : هارونَ بنَ سُفيانَ ، وهو كذلكَ في نزهة الألقاب (١ : ١٩٤) .

(٨٥) وَكيعُ بنُ الجَرّاحِ الرّؤاسيّ أبو سُفيانَ الكوفيّ (ع) : كانَ حافِظاً مُتقناً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٥٦٢) الكبير (٨ : ١٧٩) الجَرح (٩ : ٣٧) الميزان (٤ : ٣٣٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٤٦٢) التّهذيبِ (١١ : ١٢٣) التّقريبِ (٢ : ٣٣١) : ثِقَةٌ حافِظٌ عابدٌ ، من كبارِ التاسعةِ .

(٤) متقنٌ

(٨٦) إبراهيمُ بنُ بَشّارٍ ، أبو إسحاقَ الرّماديّ البَصريّ (د ت) : كانَ مُتقِناً ضابطاً وما جُرِحَ بهِ لا يَجرحُ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٦٨) حديثاً ، منها (١٨ ، ٣٦ ، ٢٧٠ ، ٧٤٦٣ ، ٧٤٧٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٧٢) الكبير (١ : ٢٧٧) الميزان (١ : ٢٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٥٦) التّهذيبِ (١ : ١٠٨) التّقريبِ (١ : ٣٢) : حافِظٌ له أوهامٌ ، من العاشرة .

(٨٧) إبراهيمُ بنُ شَمّاسٍ أبو إسحاقَ السّمَرقَنديّ (ل فق) : كانَ مُتقِناً ، قتلَه التُّركُ سَنَةَ إحدى وعِشرينَ ومائتينِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٦٩) الكبيرِ (١ : ٢٩٣) الجَرحِ (٢ : ١٠٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ١٠٥) التّهذيبِ (١ : ١٢٧) التّقريبِ (١ : ٣٦) : ثِقَةٌ ، من العاشرة .

(٨٨) أحمدُ بنُ أبي بَكرِ بنِ الحارثِ ، أبو مُصعبٍ القُرَشيّ المَدنيّ (ع) : كانَ فَقيهاً مُتقِناً عالِماً بمذهبِ أهلِ المَدينةِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٣٦٧) حديثاً ، منها (٣٨ ، ٨٦ ، ١٣٣ ، ٧٣٣٨ ، ٧٤٦٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢١) الميزان (١ : ٨٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٢٧٨) التّهذيبِ (١ : ٢٠) التّقريبِ (١ : ١٢) : صدوقٌ ، عابَه أبو خَيْثَمَةَ للفتوى بالرّأي ، من العاشرة .

(٨٩) أحمدُ بنُ حازِم بنِ أبي غَرْزَةَ ، أبو عُمرَ الكوفيّ : كانَ مُتقناً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤) الجَرحِ (٢ : ٤٨) وقالَ : كَتبَ إليَّ ، النّبَلاءِ (١٣ : ٣٣٩) .

(٩٠) أحمدُ بنُ عَليّ بنِ المُثنى ، أبو يَعلى المُوصِليّ (شيخُه) : من المُتقِنينَ في الرّواياتِ ، والمُواظِبينَ على رِعايةِ الدّينِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥٥) التّذكرةِ (ص٧٠٧) الإرشادِ (٢ : ٦١٩) وقال : ثِقَةٌ مُتفقٌ عَليهِ ، رَضيَهُ الحُفّاظُ .

(٩١) أحمدُ بنُ مُحمّدِ بنِ يَحيى بنِ سَعيدٍ أبو سَعيدٍ القَطّانُ (شيخُ شيوخِهِ) (ق) : كانَ مُتقناً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١١٧١) حديثاً ، منها (٣ ، ٤ ، ١٠ ، ٧٤٨٦ ، ٧٤٨٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٩) الجَرحِ (٢ : ٧٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٤٨٣) التّهذيبِ (١ : ٨٠) التّقريبِ (١ : ٢٥) : صدوقٌ ، من الحادية عشرة .

(٩٢) الأحوصُ بنُ جَوّابٍ أبو الجَوّابِ التّميميّ (م د ت س) : كانَ مُتقِناً ، رُبّما وَهِمَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٨٩) الكبير (٢ : ٥٨) الميزان (١ : ١٦٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٢٨٨) التّهذيبِ (١ : ١٩١) التّقريبِ (١ : ٤٩) : صدوقٌ ، رُبّما وَهِمَ ، من التاسعة .

(٩٣) أنسُ بنُ أبي أنس ـ واسمه مالكُ بنُ أبي عامرٍ الأصبحيُّ ـ : حليف عثمان ابن عبيد الله التيميّ ، يروي عن أبيه ، روى عنه ابنُ مالك بن أنس «الإمام» . وقال في المشاهير : من جِلّة المدنيّين ومُتْقنيهم .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٦ : ٧٥) المشاهير (١٠٤٠) الكبير (٢ : ٣٠) الجرح (٢ : ٢٨٦) زوائد الشهري (٢ : ٥٩٦) .

(٩٤) بِشرُ بنُ شُعيبِ بنِ أبي حَمزَةَ أبو القاسِمِ الحِمصيّ (خ ت س) : كانَ مُتقِناً وبعضُ سَماعه عن أبيه مُناولةً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٤١) الكبير (٢ : ٧٦) الجَرح (٢ : ٢٥٩) الميزان (١ : ٣١٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٤ : ١٢٦) التّهذيبِ (١ : ٤٥١) وقالَ : «ذكرَهُ ابنُ حِبّانَ أيضاً في الضعفاءِ ، ونقلَ عن البخاريِّ أنّه قالَ : تركناهُ ، وهذا خطأٌ نشأَ عن حذفٍ ، فالبخاريُّ إنّما قالَ : تَركْناهُ حَيّاً كما تقدّمَ ، وقد تعقّبَ ذلكَ أبو العبّاس النباتيُّ على ابنِ حِبّانَ في الحافلِ ؛ فأسهبَ» التّقريبِ (١ : ٩٩) : ثِقَةٌ ، من كبار العاشرة .

قلت : ولم أجِد في الثّقاتِ ولا في المَجروحينَ الكلامَ الذي نقلَهُ ابنُ حجرٍ عن ابنِ حِبّانَ . وذكرَ الحافظُ في التهذيب (٩ : ١٠٤) أنَّ لابنِ حِبّانَ ذَيْلاً على كتابِ المجروحينَ كانَ يُشيرُ إليهِ أحياناً بعنوان : الضعفاء ، وأحياناً : ذَيْلُ الضعفاءِ . ويبدو أنّ بِشْراً مترجمٌ ثَمّةَ .

(٩٥) حَجّاجُ بنُ أبي عُثمانَ الصّوّافُ أبو الصَّلتِ مَولى التّوأمةِ بنتِ أُميّةَ (ع) : كانَ مُتقِناً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ عَشرةَ أحاديثَ ، منها (١٦٥ ، ٢٠٣ ، ٤٤٧٠ ، ٥٥٣٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٢٠٢) الكبير (٢ : ٣٧٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٥ : ٤٣٣) التّهذيبِ (٢ : ١٠٣) ثبت الإحسان (١١٤) التّقريبِ (١ : ١٥٣) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من السادسة .

(٩٦) الحسنُ بنُ سُهْرُبٍ ، أبو عَليّ البَلْخيّ : كانَ مُتقِناً ، يروي عن ابن عيينة ، روى عنه أهل بلده ، ماتَ سَنَةَ ستّ وعِشرينَ ومائتينِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٧٢) ولم أقف على تَرجمتِه عندَ غيرِه . الإكمالِ (١ : ٥٩٠) وذكر ابن ماكولا عمران بن عبد الله النوري الحافظ في الرواة عنه .

(٩٧) حَمزَةُ بنُ الهَيصَمِ أبو نُعيمٍ البُوشَنْجيّ : كانَ مُتقِناً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٠٩) الجَرحِ (٣ : ٢١٧) وعن أبي حاتمٍ : صَدوقٌ ، وذكر له أخاً اسمه خلاد (٣ : ٣٦٨) .

(٩٨) خَليفةُ بنُ خَيّاطٍ، أبو عَمرٍو العُصْفُريّ، يُقالُ لهُ: شَبَابُ (خ): كانَ مُتقِناً عالِماً بأيامِ النّاسِ وأنسابِهم.

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٨ : ٢٣٣) الكبير (٣ : ١٩١) الجَرح (٣ : ٣٧٨) الميزان (١ : ٦٦٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٣١٤) التّهذيبِ (٣ : ١٦٠) التّقريبِ (١ : ٢٢٧): صدوقٌ رُبَّما أخطأَ، وكانَ أَخبارِيّاً عَلاّمةً، من العاشرة.

(٩٩) داودُ بنُ الحُصينِ مَولى عَبدِ الله بنِ عَمرِو بنِ عُثمانَ (ع): كانَ يذهبُ مَذهبَ الشُّراةِ، وكلُّ مَن تَركَ حَديثَه على الإطلاقِ وَهِمَ؛ لأنّه لم يكن بِداعيةٍ إلى مَذهبِه والدّعاةُ يَجبُ مُجانبةُ رِواياتِهم على الأحوالِ، فمن انتَحلَ نِحلةَ بِدعةٍ ولم يَدعُ إليها وكانَ مُتقِناً؛ كانَ جائزَ الشّهادةِ مُحتَجّاً بروايتِه، فإنْ وَجبَ تَركُ حَديثِه؛ وَجبَ تَركُ حَديثِ عِكرِمَةَ؛ لأنّه كانَ يذهبُ مَذهبَ الشُّراةِ مِثلَهُ.

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ، هي (٢٢٥١، ٥٠٠٦، ٥٠٠٧).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٦ : ٢٨٤) الكبير (٣ : ٢٣١) الميزان (٢ : ٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٣٧٩) التّهذيبِ (٣ : ١٨١) التّقريبِ (١ : ٢٣١): ثِقَةٌ إلا في عِكرِمَةَ، ورُميَ برأي الخَوارِجِ، من السادسة.

(١٠٠) داودُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ، أبو سُليمانَ المَكيّ (ع): كانَ مُتقِناً من فُقهاءِ أهلِ مَكةَ ومُحَدّثيهم.

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ خمسةَ أحاديثَ، هي (١٥٤٠، ٣٩٤٦، ٤٩١٠، ٥٩٩١، ٦٠٦٩).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٦ : ٢٨٦) الكبير (٣ : ٢٤١) الميزان (٢ : ١١) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٤١٣) التّهذيبِ (٣ : ١٩٢) التّقريبِ (١ : ٢٣٣): ثِقَةٌ، لم يَثبُت أنّ ابنَ مَعينٍ تَكلّمَ فيه، من الثامنة.

(١٠١) داودُ بنُ عيسى النَّخعيّ الكوفيّ: كانَ مُتقِناً عَزيزَ الحَديثِ.

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٦ : ٢٧٨) الكبير (٣ : ٢٤٢) الجَرح (٣ : ٤١٩) ولم يُخرّج لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ.

(١٠٢) داودُ بنُ مِهرانَ الدَّباغُ البَغداديّ : كانَ مُتقِناً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٣٥) الجَرحِ (٣ : ٤٢٦) تاريخ بَغدادَ (٨ : ٤٦٢) ونَقلَ عن أبي حاتِمٍ : صَدوقٌ .

(١٠٣) داودُ بن أبي هِنْدٍ ـ واسمُ أبي هِندٍ دينارٌ ـ القُشَيريّ مَولاهم ، أبو مُحمّدٍ البَصريّ (خت م ٤) : من خيارِ أهلِ البَصرةِ ، من المُتقِنينَ في الرّواياتِ إلا أنّه يَهِمُ إذا حَدّث من حفظه .

أخرَجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صحيحه (٥٦) حديثاً منها (٦٠ ، ٩٩ ، ١٩٦ ، ٦٨٩١ ، ٧٣٨٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٢٧٨) الكبير (٣ : ٢٣١) الجَرحِ (٣ : ٤١١) ابنِ سَعدٍ (٧ : ٢٥٥) ثقاتِ العِجليّ رقم (٤٠٠) : ثِقَةٌ جيدُ الإسنادِ رَفيعٌ ، وكانَ رجلاً صالحاً ، ثِقَةٌ حسنَ الإسنادِ ، سمع يزيدُ بنَ هارونَ منه مائةَ حديثٍ إلا حديثاً ، وقد سَمعتُها منه الدُّوريّ عن ابن مَعينٍ (٢ : ١٥٤) الميزان (٢ : ١١) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٤٦١) التّهذيبِ (٣ : ٢٠٤) التّقريبِ (١ : ٢٣٥) : ثِقَةٌ مُتقنٌ كانَ يَهِمُ بأَخَرةٍ ، من الخامِسَةِ .

(١٠٤) زَكريّا بنُ يَحيى بنِ صُبَيحٍ «زَحْمَوَيْهِ» الواسِطيّ (شيخُ شيوخِه) : كانَ من المُتقِنينَ في الرّواياتِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه (١٩) حديثاً ، منها (٣٠٣ ، ٨٠٢ ، ١٧٤١ ، ٧٢٥٦ ، ٧٢٧٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٥٣) الجَرحِ (٣ : ٦٠١) وقال : رَوى عنهُ أبو زُرعةَ الإكمالِ (٤ : ١٧٩) وذكرَ لهُ أربعةَ رُواةٍ ، وعَزا المُحققُ تَرجمتَه إلى تأريخِ واسِطٍ .

(١٠٥) السَّريُّ بنُ يَحيى أبو الهيثمِ البَصْريُّ : كان عاقلاً ، ماتَ سنةَ تسعٍ وستّينَ ومائة بمكّة . وقال عنه في المشاهير : من المتقنين .

وأخرجَ له ابنُ حبّانَ في صحيحه حديثاً (١٣٢) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٦ : ٤٢٧) المشاهير (ص : ١٥٨) تهذيب الكمال (١٠ : ٢٣٢) التهذيب (٣ : ٤٠٠) الميزان (٢ : ١١٨) التقريب (١ : ٢٣٠) : ثقة ، أخطأَ الأزديُّ في تضعيفه .

(١٠٦) سَعيدُ بنُ عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي يَحيى التَّنُوخيّ أبو مُحمّدٍ الدّمَشقيّ (بخ م ٤) : كانَ من عُبّادِ أهلِ الشّامِ وفُقهائِهم ، ومُتقنيهِم في الرّوايةِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٣) حديثاً ، منها (٦١٩ ، ٦٦٣ ، ٦٧٠ ، ٧٣٠٦ ، ٧٤٦٤) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣٦٩) الكبير (٣ : ٤٩٧) تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٥٣٩) التّهذيبِ (٤ : ٥٩) التّقريبِ (١ : ٣٠١) : ثِقَةٌ إمامٌ ، سَوّاهُ أحمدُ بالأوزاعيّ ، وقدّمه أبو مُسْهِرٍ ، لكنّه اختلَطَ في آخرِ أمرِهِ ، من السّابعَةِ .

(١٠٧) سَلْمُ بنُ أبي الذَّيّالِ البَصريّ (بخ م د) :كانَ مُتقِناً ، أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٢٣٨٨) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٢١٩) الكبير (٤ : ١٥٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١١ : ٢٢٠) التّهذيبِ (٤ : ٢٩) التّقريبِ (١ : ٣١٣) : ثِقَةٌ ، قَليلُ الحَديثِ ، من السابعة .

(١٠٨) سويدُ بنُ نَصرِ بنِ سويدٍ المَرْوَزيّ أبو الفَضلِ الطُّوسانيّ يُعرَفُ بشاهٍ (شَيخُ شيوخِهِ) (ت س) : كانَ مُتقِناً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ ، هي (٦٩٩ ، ١٣٨٤ ، ٥٢٩٥) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٩٥) الكبير (٤ : ١٤٨) الجَرحِ (٤ : ٢٣٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٢٧٢) التّهذيبِ (٤ : ٢٨٠) التّقريبِ (١ : ٣٤١) : ثِقَةٌ .

(١٠٩) عَبدُ الأعلى بنُ عبدِ الأعلى بنِ عَبدِ الله بنِ مُحمّدٍ السّامي (ع) : كانَ قَدَريّاً مُتقِناً في الحَديثِ غَيرَ داعيةٍ إليهِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ أحدَ عَشرَ حديثاً ، منها (٤٦١ ، ١٦٦٥ ، ٢٢٩١ ، ٥٥٧٢ ، ٦٠٢٤) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ١٣٠) الكبير (٦ : ٧٣) الجَرحِ (٦ : ٢٨) الميزان (٣ : ٥٣١) تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٣٥٩) التّهذيبِ (٦ : ٩٦) التّقريبِ (١ : ٤٦٥) : ثِقَةٌ ، من الثامنة .

(١١٠) عبدُ الحميدِ بنُ جعفرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الحكَمِ الأَوْسيُّ ، أبو حفصٍ المدنيُّ (خت م ٤) : مات سنة ثلاث وخمسين ومائة ، وهو ابنُ سبعين سنة ، ربّما أخطأ .

وأخرج له ابن حِبّانَ في صحيحه (١٦) حديثاً ، منها (١٢٢ ، ٢٤٠ ، ٤٠٤ ، ٦٨٤٠ ، ٧٣٤٥) وقال عقب الحديث (١٨٦٧) : «عبدُ الحميدِ رضيَ اللهُ عنه ـ كذا ـ أحدُ الثقات المتقنين ، قد سبرتُ أخباره ، فلم أره انفردَ بحديثٍ منكرٍ ؛ لم يشارَكْ فيه . . .» .

(١١١) عَبدُ الرّحمنِ بنُ إسحاقَ بنِ الحارثِ بنِ عَبدِ اللهِ القُرَشيّ المَدنيّ (خت م ٤) : مُتقِنٌ جِدّاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٥٥٦٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٨٦) الكبير (٥ : ٢٥٨) الميزان (٢ : ٥٤٦) تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٥١٩) التّهذيبِ (٦ : ١٣٧) باسمِ عَبدِ الرّحمنِ بنِ إسحاقَ بنِ عَبدِ اللهِ ابنِ الحارثِ ، التّقريبِ (١ : ٤٧٢) : صدوقٌ رُميَ بالقَدرِ ، من السادسة .

(١١٢) عَبدُ الرّحمنِ بنُ نَمرٍ اليَحصُبيّ (خ م د س) : من ثِقاتِ أهلِ الشّامِ ومُتقِنيهِم .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ستة أحاديث ، هي (١١١٧ ، ٢٥٢٢ ، ٢٨٤٢ ، ٢٨٤٩ ، ٢٨٥٠ ، ٣٨٤٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٨٢) الكبير (٥ : ٣٥٧) الميزان (٢ : ٥٩٥) تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٤٦٠) التّهذيبِ (٦ : ٢٨٧) التّقريبِ (١ : ٥٠١) : ثِقَةٌ ، لم يروِ عنهُ غيرُ الوَليدِ بنِ مُسلم ، من الثامنة .

(١١٣) عَبدُ اللهِ بنُ مُحمّدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ جَعفرٍ الجُعْفيّ المُسنَديّ أبو جَعفرٍ البُخاريّ (خ ت) : كانَ مُتقِناً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٥٤) الكبير (٥ : ١٨٩) الجَرح (٥ : ١٦٢) التذكرة (ص٤٩٢) تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٥٩) التّقريبِ (١ : ٤٤٧) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، جَمعَ المُسنَدَ من العاشرة .

(١١٤) عَبدُ اللهِ بنُ مُحمّدِ بنِ عَليّ أبو جَعفرٍ النُّفَيليّ الحَرّانيّ (خ ٤) : كانَ مُتقِناً يَحفَظُ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ تسعةَ أحاديثَ، منها (١٦٥٠، ٣١٤٧، ٦٦٧٢، ٦٨٤٢).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٨: ٣٥٦) الكبير (٥: ١٨٩) الجَرحِ (٥: ١٥٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١٦: ٨٨) التّهذيبِ (٦: ١٦) التّقريبِ (١: ٤٤٨): ثِقَةٌ حافِظٌ، من كبار العاشرة.

(١١٥) عَبدُ اللهِ بنُ مَسْلمةَ بن قَعنبٍ أبو عَبدِ الرّحمنِ القَعنَبيّ المَدنيّ (خ م د ت س): كانَ من المُتقِنينَ في الرّواياتِ، وكانَ يَحيى لا يُقدّمُ عَليهِ في مالكٍ أحَداً، من المُتَقشّفةِ الخُشُن.

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحه (٨٧) حديثاً، منها (١٧٤، ٢٤٢، ٢٦١، ٦٨٣٨، ٧٣٥٩).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٨: ٣٥٣) الكبير (٥: ٢١٢) الجَرحِ (٥: ١٨١) تَهذيبِ الكَمالِ (١٦: ١٣٦) التّهذيبِ (٦: ٣١) التّقريبِ (١: ٤٥١): ثِقةٌ عابدٌ، كانَ ابنُ معينٍ وابنُ المدينيِّ لا يقدّمانِ عليه في الموطأ أحداً، من صغار التاسعة.

(١١٦) عَبدُ المَلكِ بنُ عَبدِ العَزيزِ بنِ جُريجٍ المَكيّ (ع): من فُقهاءِ الحِجازِ وقُرّائِهم ومُتقِنيهِم، ماتَ سَنةَ خَمسينَ ومائةٍ.

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٧٧) حديثاً، منها (٧٧، ١٩٧، ٤١٩، ٧١١٠، ٧٢٩٦).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٧: ٩٣) الكبير (٥: ٤٢٢) الجَرحِ (٥: ٣٥٦) الميزان (٣: ٦٥٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١٨: ٣٣٨) التّهذيبِ (٦: ٤٠٢) التّقريبِ (١: ٥٢٠): ثِقَةٌ فَقيهٌ فاضِلٌ، وكانَ يُدلِّسُ ويُرسلُ، من السادسةِ.

(١١٧) عَبدُ الوارِثِ بنُ سَعيدٍ التَّنّوريّ أبو عُبيدةَ التّميميّ العَنبَريّ (ع): كانَ قَدَريّاً مُتقِناً في الحَديثِ، كانَ شُعبةُ يَقولُ: يُعْرَفُ الإتقانُ في قَفاهُ.

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٣٦) حديثاً، منها (١٢٧، ٧٣٨، ٨٩٨، ٦٧٤٨).

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ١٤٠) الكبير (٦ : ١١٨) الجَرحِ (٦ : ٧٥) الميزان (٢ : ٦٧٧) تَهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٤٧٨) التّهذيبِ (٦ : ٤٤١) التّقريبِ (١ : ٥٢٧) : ثِقَةٌ ثَبتٌ ، رُميَ بالقَدرِ ، ولم يَثبُتْ عنه ، من الثامنة .

(١١٨) عَليّ بنُ حُجْرِ بنِ سَعدِ بن إياسَ أبو الحَسنِ المَرْوَزيّ (شيخُ شيوخِه) (خ م ت س) : مُتَيقظٌ مُتقنٌ ، ورَوى له بَيتينِ من الشّعرِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه (٢٩) حديثاً ، منها (٢٦٢ ، ٣٤١ ، ١١٩٠ ، ٧١٠٤ ، ٧١٠٦) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٦٨) الكبير (٦ : ٢٧٢) الجَرحِ (٦ : ١٨٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ٣٥٥) التّهذيبِ (٧ : ٢٩٣) التّقريبِ (٢ : ٣٣) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من صغار التاسعة .

(١١٩) عَليّ بنُ سَعيدِ بنِ جَريرٍ أبو الحَسنِ النَّسويّ (شيخُ شيوخِه) (س فق) : كانَ مُتقناً من جُلساءِ أحمدَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه حديثاً واحداً (٤٠٣٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٧٤) الجَرحِ (٦ : ١٨٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ٤٧٧) التّهذيبِ (٧ : ٣٢٦) التّقريبِ (٢ : ٣٧) : صدوقٌ ، صاحِبُ حَديثٍ ، من الحادية عَشرةَ .

(١٢٠) عمرانُ بنُ أبي عَطاءٍ ، أبو حَمزةَ ، مولى بني أسَد ، عِدادهُ في أهلِ واسِط (ي م) : قالَ عَقِبَ حديثٍ في صحيحِه (١٧٣٩) : «أبو جمرةَ الضبعيُّ مِن ثقاتِ أهلِ البصرةِ ، وأبو حمزةَ مِن مُتقِني أهلِها ، واسمُه عِمْرانُ . . .» ! .

ترجمته في : الثقات (٥ : ٢١٨) وتهذيب الكمال (٢٢ : ٣٤٢) والتهذيب (٨ : ١٢٠) والتقريب (٥١٦٣) : صدوق له أوهام من الرابعة .

(١٢١) عَمرُو بنُ قَيسٍ المُلائيّ أبو عَبدِ الله الكوفيّ (بخ م ٤) : من ثِقاتِ أهلِ الكوفَةِ ومُتقنيهِم ، وعُبّادِ أهلِ بَلدِه وقُرّائهم ، وزاد في المشاهير : كان متيقّظاً في الروايات .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه ستةَ أحاديثَ (٣٥٨٥ ، ٣٥٩٥ ، ٣٥٩٦ ، ٣٦٩٣ ، ٦٢٠٩ ، ٦٤٢٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٢٢١) المشاهير (ص : ١٦٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٢٠٠) التّهذيبِ (٨ : ٩٢) التّقريبِ (٢ : ٧٧) : ثِقَةٌ مُتقِنٌ عابِدٌ ، من السّادِسَةِ .

(١٢٢) عَونُ بنُ مُعَمّرٍ البَجَليّ : كانَ مُتقِناً ضابطاً ، يُغرِبُ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥١٦) الكبير (٧ : ١٧) الجَرحِ (٦ : ٣٨٧) اللّسان (٤ : ٣٨٨) واقتَصرَ على قولِ ابنِ حِبّانَ .

(١٢٣) عيسى بنُ يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ السّبيعيّ ، أبو عَمرٍو الهَمْدانيّ (ع) : كانَ مُتقِناً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (٦٩) حديثاً ، منها (٤٩ ، ٩٨ ، ١٧٠ ، ٧٠٩٤ ، ٧١٠٤) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٣٧) الكبير (٦ : ٤٠٦) الجَرحِ (٦ : ٢٩١) الميزان (٣ : ٣٢٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٦٢) التّهذيبِ (٨ : ٢٣٧) التّقريبِ (٢ : ١٠٣) : ثِقَةٌ مأمونٌ نزلَ الشامَ مرابطاً ، من الثامنةِ .

(١٢٤) فَتحُ بنُ سَعيدٍ الموصِليّ أبو مُحمّدٍ الجَزَري : كانَ من عُبّادِ أهلِ الجَزيرةِ ومُتقِنيهِم .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٣٢٢) الحِليَةِ (٨ : ٢٩٢) وسمّاهُ فتحَ بنَ سَعيدٍ ، صِفةِ الصّفوة (٤ : ١٨٣) وكَنّاهُ أبا نَصرٍ .

(١٢٥) الفَضلُ بنُ دُكَينِ بنِ حَمّادٍ أبو نُعيمٍ المُلائيّ (ع) : كانَ أتقَنَ أهلِ زَمانِه .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (١٨) حديثاً ، منها (٢٨٣ ، ٤٠٦ ، ٩٧٩ ، ٦٩٥٩ ، ٧١٤٦) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٣١٩) الكبير (٧ : ١١٨) الجَرحِ (٧ : ٦١) الميزان (٣ : ٣٥٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ١٩٧) التّهذيبِ (٨ : ٢٧٠) التّقريبِ (٢ : ١١٠) : ثِقَةٌ ثبتٌ ، من التاسعةِ ، وهو مِن كبارِ شيوخِ البخاريِّ .

(١٢٦) قُرَّةُ بنُ خالدٍ السَّدوسيّ أبو خالدٍ البَصريّ (ع) : كانَ مُتقِناً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٤) حديثاً ، منها (١ ، ٢ ، ١٠١ ، ٧٢٠٤ ، ٧٢٩٥) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٣٤٢) الكبير (٧ : ١٨٣) الجَرح (٧ : ١٣٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٥٧٧) التّهذيبِ (٨ : ٣٧١) التّقريبِ (٢ : ١٢٥) : ثِقَةٌ ضابطٌ ، مِن السادسةِ .

(١٢٧) مَحبوبُ بنُ موسى الأَنطاكيُّ أبو صالحٍ الفَرّاءُ (د س) : مُتقِنٌ فاضلٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٠٥) الجَرحِ (٨ : ٣٨٩) رَوى عنه أبو حاتِمٍ ، وقالَ : مَحبوبٌ أحبُّ إليّ من المُسَيَّبِ بنِ واضحٍ ، وكانَ قد قال عن المُسَيّبِ (٨ : ٢٩٤) : صدوقٌ كانَ يُخطِئُ كَثيراً ، فإذا قيلَ له ؛ لم يَقْبَلْ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٢٦٥) التّهذيبِ (١٠ : ٥٢) التّقريبِ (٢ : ٢٣١) : صدوقٌ ، من العاشرةِ ، لم يصحَّ أنَّ البخاريَّ أخرجَ له .

(١٢٨) مُحمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ يزيدَ أبو يَحيى المُقرئُ (س ق) : كانَ مُتقِناً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ أربعةَ أحاديثَ (٦٥ ، ١١١٦ ، ٣٤٤٢ ، ٣٨٢٨) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٢١) الجَرحِ (٧ : ٣٠٧) وقالَ ابنُ أبي حاتِمٍ : صَدوقٌ ثِقَةٌ ، وقالَ أبو حاتِمٍ : صَدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٥٧٠) التّهذيبِ (٩ : ٢٨٤) التّقريبِ (٢ : ١٨١) : ثِقَةٌ ، من العاشرةِ .

(١٢٩) مُحمّدُ بنُ غالبٍ أبو جَعفرٍ التّمتامُ : كانَ مُتقِناً صاحبَ دُعابةٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٥١) الجَرحِ (٨ : ٥٥) قالَ ابنُ أبي حاتِمٍ : صَدوقٌ الأنساب (٣ : ٧٤) ونزهة الألباب (١ : ١٤٧) وقال : الحافظ ، الميزان (٣ : ٦٨١) وقال : حافظٌ مُكثرٌ من أصحابِ شُعبةَ ، وَثّقَهُ الدّارقُطنيّ ، وقالَ : وَهِمَ في أحاديثَ ، اللّسان (٥ : ٣٣٧) .

(١٣٠) مُحمّدُ بنُ الفُضيلِ بنِ العَبّاسِ بنِ الحجّاجِ البَلْخيّ أبو سُليمانَ العابدُ (شيخُ شيوخِهِ) : كانَ شيخاً مُتعبّداً مُتقِناً ، ولكنّه كانَ مُرجِئاً ، يروي عن أبي ضمرة ويعلى بن عبيد ، روى عنه أحمدُ بن خالد وغيرُه .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٢٣) وقال في ترجمة ابنه سليمان في الثقات (٨ : ٢٨٢) : وكان خيرًا من أبيه . قلت : ذكرتُ هذا زيادةً في التأكيدِ على معرفةِ ابنِ حبّانَ به .

(١٣١) مُحمّدُ بنُ قَيسٍ الأسديّ ، أبو قُدامةَ ـ وقيلَ : أبو نَصر ـ الكوفيّ (بخ م د س) : كانَ من المُتقنينَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٤٢٧) الكبير (١ : ٢١٠) الجَرحِ (٨ : ٦١) الميزان (٤ : ١٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٣١٨) التّهذيبِ (٩ : ٤١٢) التّقريبِ (٢ : ٢٠٢) ثِقَةٌ ، من كبارِ السابعةِ .

(١٣٢) مُحمّدُ بنُ مُقاتلٍ المَرْوَزيّ أبو الحَسنِ الكِسائيُّ (خ) : مُتقِنٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٨١) الكبير (١ : ٢٤٢) الجَرحِ (٨ : ١٠٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٤٩١) التّهذيبِ (٩ : ٤٦٨) التّقريبِ (٢ : ٢٠٩) : ثِقَةٌ ، من العاشرةِ .

(١٣٣) مُحمّدُ بنُ مُهاجرٍ الدّمَشقيّ مَولى أسماءَ بنتِ يزيدَ الأشعَريّةِ (بخ م٤) : كانَ مُتقناً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ستةَ أحاديثَ (٦٤١ ، ٢٤٥٥ ، ٢٤٨٨ ، ٥٩٨٤ ، ٧٣٠٧ ، ٧٣٨١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٤١٣) الكبير (١ : ٢٢٩) الجَرحِ (٨ : ٩١) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٥١٦) التّهذيبِ (٩ : ٤٧٧) التّقريبِ (٢ : ٢١١) : ثِقَةٌ ، من السابعة .

(١٣٤) مِسْعَرُ بنُ كِدَامِ بنِ ظهيرِ بنِ هلالٍ العامريُّ أبو سلمةَ الكوفيُّ (ع) : كان مرجئاً ، ثَبْتاً في الحديثِ ، قالَ عبدُ اللهِ بنُ داودَ الخُرَيْبيُّ : كان مِسْعَرُ بنُ كِدام يُسمَّى المصحَفَ ؛ لحفظهِ وقلّةِ خطئهِ . وقال في المشاهير : كان متقناً . وروى له حديثاً في الصحيح (٦٣٢١) وقال عنه : «كانَ مِن معادنِ الصِّدْقِ» .

أخرجَ له ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ (٤٥) حديثاً ؛ منها (١١٧ ، ٢٠٥ ، ١٨٨٠ ، ٦٩٨٨ ، ٧٢٩٣) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٥٠٧) المشاهير (ص : ١٦٩) الكبير (٨ : ١٣) الجرح (٨ : ٣٦٨) تهذيب الكمال (٢٧ : ٤٦١) التهذيب (١٠ : ١٠٢) التقريب (١ : ٥٢٨) : ثقةٌ ثَبْتٌ فاضلٌ ، من السابعةِ .

ملاحظة : ذكرَ مفهرسُ الإحسانِ من أرقام أحاديث مِسعر رقم (٦٠١٩) وهو خطأ ؛ صوابُهُ : (٦١٠٩) وأسقط رقم (٦٣٢١) فليُتَنَبَّهْ .

(١٣٥) مُسلمُ بنُ إبراهيمَ الفَراهيديّ أبو عُمرَ الأزديّ القَصّابُ ، المَعروفُ بالشَّحّامِ (شيخُ شيوخِهِ) (ع) : كانَ من المُتقِنينَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٨) حديثاً منها (١٠١ ، ١١٦ ، ١٣٢ ، ٦٥٥٧ ، ٧١٧٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٧) الكبير (٧ : ٢٥٤) الجَرح (٨ : ١٨٠) وعن ابنِ مَعينٍ : ثِقةٌ مأمونٌ ، وعن أبي حاتِمٍ : ثِقَةٌ صَدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٤٨٧) التّهذيبِ (١٠ : ١٢٠) التّقريبِ (٢ : ٢٤٤) : ثِقَةٌ مأمونٌ مُكثرٌ ، عَمِيَ بأَخَرَةٍ ، مِن صغارِ التاسعة ، وهو أكبرُ شيخٍ لأبي داود .

(١٣٦) مُطْعِمُ بنُ المِقدامِ الصَّنْعانيّ - من صَنعاءِ دِمشق - (د س) : كانَ مُتقِناً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٢٦٩٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٥٠٩) الكبير (٨ : ٣٣) الجَرحِ (٨ : ٤١١) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٧٤) التّهذيبِ (١٠ : ١٧٦) التّقريبِ (٢ : ٢٥٣) : صدوقٌ ، مِن السادسةِ .

(١٣٧) مُعاذُ بنُ هِشامِ بنِ أبي عَبدِ اللهِ الدَّسْتُوائيُّ البَصريُّ (ع) : كانَ من المُتقِنينَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٤٠) حديثاً ، منها (٨ ، ١٦ ، ٥٨ ، ٧٤٣٤ ، ٧٤٨١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٧٦) الكبير (٧ : ٣٦٦) الجَرحِ (٨ : ٢٤٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ١٣٩) التّقريبِ (٢ : ٢٥٧) : صدوقٌ رُبّما وَهِمَ ، مِن التاسعةِ .

(١٣٨) مُعاويةُ بنُ عَبدِ الكَريمِ الضّالُّ ، أبو عَبدِ الرّحمنِ الثّقَفيّ (خت) : كانَ من عُقلاءِ أهلِ البَصرةِ ومُتقِنيهِم ، وسُمّيَ بالضّالّ ؛ لأنّه ضَلَّ في طَريقِ مَكّةَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٤٧٠) الكبير (٧ : ٣٣٧) الجَرح (٨ : ٣٨١) الميزان (٤ : ١٣٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ١٩٩) وانظر منه (١٦ : ٩٨) التّهذيبِ (١٠ : ٢١٣) التّقريبِ (٢ : ٢٦٠) : صدوقٌ ، من صغارِ السادسةِ .

(١٣٩) مَعْمَرُ بنُ سَهلِ بنِ مَعمَرٍ الأهوازيّ : شيخٌ مُتقِنٌ يُغرِبُ . وساقَ ابنُ حِبّان في ترجمتِهِ بيتاً من الشّعرِ عن مِسْعَرِ بنِ كِدامٍ :

يَسُرُّ الفتى ما كانَ قَدَّمَ مِن تُقى إذا عَرَفَ الداءَ الَّذي هو قــاتِلُه

ترجمَه الشِّهري في زوائده ، وذَكَرَ له قرابة عشرين شيخاً وعشرين راوياً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ حديثين (٧٤٧ ، ٥٥٢٨) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٩٦) وانظر منه (٨ : ٤) زوائد الشِّهْري (٦٤٧) .

(١٤٠) موسى بنُ إسماعيلَ التَّبُوذَكيّ أبو سَلمةَ المِنْقَريّ البَصريّ (شيخُ شيوخِهِ) (ع) : من المُتقِنينَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (٢٣) حديثاً ، منها (٨٦٩ ، ٩٠١ ، ٦٤٠٣ ، ٦٨٠١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٦٠) الكبير (٧ : ٢٨٠) الجَرح (٨ : ١٣٦) وعن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ مأمونٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٢١) التّهذيبِ (١٠ : ٣٣٣) التّقريبِ (٢ : ٢٨٠) : ثِقَةٌ ثبتٌ ، ولا التِفاتَ إلى قولِ ابنِ خِراشٍ : تَكَلَّمَ النّاسُ فيهِ ، مِنْ صغارِ التاسعةِ .

(١٤١) وُهَيْبُ بنُ خالدِ بنِ عَجلانَ ، أبو بَكرٍ البَصريّ (ع) : كانَ مُتقِناً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (٣٨) حديثاً منها (٤١٧ ، ٩٤٢ ، ٧٠٧٢ ، ٧٣٣٦) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٥٦٠) الكبير (٨ : ١٧٧) الجَرح (٩ : ٣٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ١٦٤) التّهذيبِ (١١ : ١٦٩) التّقريبِ (٢ : ٣٣٩) : ثِقَةٌ ثبتٌ ، لكنَّهُ تَغيّرَ قَليلاً بأَخَرةٍ ، من السابعة .

(١٤٢) يَحيى بنُ آدمَ بنِ سُليمانَ أبو زَكريّا القُرَشيّ الكوفيّ (ع) : كانَ مُتقِناً يَتفَقهُ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (٢٧) حديثاً ؛ منها (٥٥٩ ، ١٥١٣ ، ١٦١٠ ، ٧٠٦٦ ، ٧١٢٦) .

تَرجمَتُهُ في : الثقات (٩ : ٢٥٢) الكبير (٨ : ٢٦١) الجَرح (٩ : ١٢٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ١٨٨) التّهذيبِ (١١ : ١٧٥) التّقريبِ (٢ : ٣٤١) : ثِقَةٌ حافِظٌ فاضِلٌ ، مِن كبارِ التاسعة .

(١٤٣) يَحيى بنُ عَتيقٍ البَصريّ (خت م د س) : كانَ مُتقِناً وَرِعاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٦١١٤) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٥٩٤) الكبير (٨ : ٢٩٥) الجَرح (٩ : ١٧٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٤٥٦) التّهذيبِ (١١ : ٢٥٥) التّقريبِ (٢ : ٣٥٣) : ثِقَةٌ ، من السادسةِ .

(١٤٤) يزيدُ بنُ عَبدِ الله النَّحْويّ المَرْوَزيّ (بخ ٤) : كانَ مُتقِناً من العُبّادِ ، ثَبتاً من الزّهّادِ ، تالياً لكتابِ الله ، عالِماً بما فيه جُهْدَه .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٦١٨) الكبير (٨ : ٣٣٩) الجَرحِ (٩ : ٢٧٠) التّهذيبِ (١١ : ٣٣٢) وقال الدارقطني : حسبُكَ به ثقةً ونُبلاً ، التقريب (٧٧٢٠) : ثقةٌ عابدٌ ، من السادسةِ . قلت : وهو في التهذيب والتقريب باسم : يزيد بن أبي سعيد النحويّ .

(١٤٥) يعقوبُ بنُ إبراهيمَ بنِ حبيبِ بنِ حَثْمةَ أبو يوسفَ الكوفيُّ : كانَ شيخاً متقناً . . . قال محمد بن الصباح : كانَ رجلاً صالحاً ، وكانَ يسردُ الصومَ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً واحداً (٤٩٥٠) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٦٤٥) الكبير (٨ : ٣٨٧) : تركوه ، الجرح والتعديل (٩ : ٢٠١) : قال أحمد : صدوقٌ ؛ ولكن مِن أصحابِ أبي حنيفةَ ، لا ينبغي أن يُروى عنه شيءٌ ، قال يحيى بن معين : كان يميل إلى أصحابِ الحديثِ كثيراً ، وكتَبْنا عنه ، ولم يزَل الناسُ يكتبونَ عنه ، قال أبو حاتم : يُكتَبُ حديثُهُ ، اللسان (٦ : ٣٠٠) .

(٥) ثقةٌ مأمون

(١٤٦) سعيدُ بنُ يَحيى بنِ صالحٍ اللَّخْميُّ أبو يحيى الكوفيُّ ، نزيلُ الشام ، يُعرَفُ بسعدان (خ س ق) : ترجمه في الثقات ساكتاً ، وأخرج له في صحيحه حديثاً (٣٥٣٦)

قال عقبَهُ : ثقةٌ مأمونٌ ، مستقيمُ الأمرِ في الحديثِ» .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٦ : ٣٧٤) وساق من طريقه رواية في المجروحين (٢ : ٢٣٦) تهذيب الكمال (١١ : ١٠٦) التهذيب (٤ : ٨٧) التقريب (١ : ٢٤٢) : صدوقٌ وسطٌ وما له في البخاريِّ إلا حديثٌ واحدٌ ، من التاسعة .

(١٤٧) أبو سعيد المَهْريّ : يروي عن أبي سعيد الخدري ، روى عنه يحيى بن أبي كثير ، ولم يزد في الثقات (٥ : ٥٨٨) شيئاً ، وأخرج له في صحيحه ستة أحاديث : حديثٌ منها عن أبي هريرة (٣٣١٨) وحديثان عن أبي ذرّ (٣٣٧٧ ، ٤١٩٢) وثلاثةٌ عن أبي سعيد الخدريّ (٣٧٤٣ ، ٤٦٢٩ ، ٤٧٢٩) وقال عقب حديث منها (٣٧٤٣) : أبو سعيد مولى المَهري من أهل مصر ، اسمه بكر بن عمرو ، وأبو سعيد المقبري من أهل المدينة . . . ثقتان مأمونان ، رَوَيا جميعاً عن أبي سعيد الخدريّ !

قال عداب : وقع ابن حبان ههنا في وهم ـ فيما ظهر لي ـ فهو ترجم بكر بن عمرو المعافري في الثقات (٦ : ١٠٣) وقال : «يروي عن أبي عبد الرحمن الحُبُلّيّ ، روى عنه حَيْوةُ بن شُريح وسعيد بن أبي أيوب ، مات بعد الأربعين ومائة» وأخرج له في صحيحه حديثاً (٧٣٠) من طريق حيوة عنه ، عن عبد الله بن هبيرة ، عن أبي تميم الجيشاني عن عمر بن الخطاب رضي اللهُ عنهُ . . . بينما يروي أبو سعيد مولى المهري عن أبي ذرّ وأبي هريرة ، وأبي سعيد مباشرةً ، فكم بين هذا وهذا من مفاوز؟ وترجم المزي (٤ : ٢٢٢) وابن حجر في «تهذيبه» (١ : ٤٢٦) بكر بن عمرو المعافري ، ولم يُشر أحد منهما إلى شيء من هذا ، ونقل ابن حجر تأريخ وفاة بكر بعد الأربعين ومائة ! وقال في «التقريب» (٧٤٦) : صدوق عابد من السادسة (خ م د ت س) .

ثم إن هذا مولى ، وبكر بن عمرو معافريٌّ ، لم يقل ابن حبان ، ولا غيره إنه مولى ! وترجم المزي (٣٣ : ٣٥٩) المهري هذا ، ولم يسمّه أبداً ، ومثله فعل ابن حجر في التهذيب (١٢ : ١٢٣) وقال : ذكره ابن حبان في الثقات ، وترجمه في كنى التقريب (٨١٣٣) وقال : مقبول من الثالثة (م د ت س) .

(٦) ثبتٌ

(١٤٨) حفصُ بنُ سُليمانَ المِنْقَريّ (بخ) : ليسَ هذا بحفصِ بنِ سُليمانَ البَزّازُ القارئُ ، ذاكَ ضَعيفٌ ، وهذا ثَبْتٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ١٩٥) الكبير (٢ : ٣٦٣) الجَرح (٣ : ١٧٣) وقال أبو حاتِم : لا بأسَ بهِ . من قُدماءِ أصحابِ الحَسنِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٧ : ١٦) التّقريبِ (١ : ١٨٦) : ثِقَةٌ ، من السّابِعَةِ .

(١٤٩) عِصامُ بنُ يوسفَ بنِ مَيمونَ بنِ قُدامةَ أبو عِصمةَ البَلخيّ : كانَ صاحبَ حديثٍ ، ثبتاً في الرّوايةِ ، ربّما أخطأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥٢١) الجَرحِ (٧ : ٢٦) وسكتَ ، طبقاتِ ابنِ سَعدٍ (٥ : ٥٠١) وقال : كانَ عندَهم ضَعيفاً في الحديثِ ، الإرشادِ (٣ : ٩٣٧) وقال : هو مَشهورٌ ، لكنّ البُخاريّ لم يُخرّجهُ في التّاريخِ ولا في الصّحيحِ ، وهو صدوقٌ سَمعَ منهُ القُدماءُ ، اللّسانِ (٤ : ١٦٨) روى له في الكاملِ (٥ : ٣٧١) حديثاً ، ثمّ قال : وقَد رَوى عِصامُ هذا عن الثّوريّ وعن غيرِه أحاديثَ لا يُتابَعُ عليها .

(١٥٠) مُحمّدُ بنُ أبانَ الأنصاريّ المَدنيّ : من زَعمَ أنّه سَمعَ عائشةَ ؛ فقَد وَهِمَ ، وليسَ هذا بمُحمّدِ بنِ أبانَ الجُعْفيّ ، ذلكَ من أهلِ الكوفَةِ ضَعيفٌ ، وهذا مَدنيّ ثَبتٌ .

قالَ ابنُ عَبدِ البَرّ : قيلَ : إنّ مُحمّدَ بنَ أبانَ هذا لم يروِ عنه إلا يَحيى بنُ أبي كَثيرٍ وأنّه مَجهولٌ ، والصّحيحُ أنّه مَدنيّ معروفٌ ، رَوى عنه الأوزاعيّ أيضاً ، ولهُ عن القاسمِ وعُروةَ ، وعَونِ بنِ عَبدِ اللهِ ، وهو شيخٌ يَمانيّ ، ثِقَةٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٣٩٢) الكبير (١ : ٣٢) قالَ : لا نَعرِفُ لمُحمّدٍ سَماعاً من عائِشةَ ، الجَرحِ (٧ : ١٩٨) اللّسان (٥ : ٣٢) .

(١٥١) مُحمّدُ بنُ الحسنِ بنِ تَسنيمِ الكوفيُّ (شَيخُ شيوخِه) (د) : مُستقيمُ الحديثِ . وقال في الصحيح (٣٤٢٣) : ثَبْتٌ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثين (٣٤٢٣ ، ٣٥٦٠) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٢) التّهذيبِ (٩ : ١١٤) التّقريبِ (٢ : ١٥٤) : صدوقٌ يُغرِبُ ، من التّاسِعَةِ .

(٧) ثقةٌ

(١٥٢) إبراهيمُ بنُ الأشعَثِ البُخاريّ ، لَقبُه (لامٌ) : قالَ عنهُ في تَرجمةِ داودَ بنِ الحُصينِ في المَجروحينَ : ثِقَةٌ مأمونٌ ، وقال في الثقات : يَرْوي عن ابنِ عُيَيْنَةَ ، وكانَ صاحِباً للفُضيلِ بنِ عياضٍ ، يَرْوي عنه الرّقائقَ ، رَوى عنهُ عَبدُ بنُ حُميدٍ الكشّيّ ، يُغرِبُ ويَتفردُ ويُخطِئُ ويُخالفُ . وقالَ أبو حاتمٍ : يُغرِبُ ، كنا نَظنُ بإبراهيمَ الخَيرَ فقد جاءَ بمثلِ هذا ، وذَكَرَ أنّ له حَديثاً باطلاً ، وقد بَيّنَ ابنُ حِبّانَ في المَجروحينَ أنّ العَيبَ من داودَ وليسَ من إبراهيمَ ونقلَ الحافِظُ في «اللّسانِ» أنّه قرأَ في تاريخِ الحاكِمِ عن عَليّ بنِ الحَسنِ الهِلاليّ : أنّه ثِقةٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٦٦) المَجروحينَ (١ : ٢٩١) الجَرحِ (٢ : ٨٨) الميزان (١ : ٢٠) اللّسان (١ : ٣٦) .

(١٥٣) إبراهيمُ بنُ الوَليدِ بنِ سَلمةَ الطّبرانيّ (شيخُ شيوخِه) : ثِقَةٌ .

قالَهُ في المَجروحينَ . وفي تَرجمتِه من الثّقاتِ قالَ : يُعتَبرُ حَديثُه من غَيرِ روايتِه عَن أبيهِ ، لأنّ أباه ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، وقالَ أبو حاتِمٍ : صَدوقٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٨٤) المَجروحينَ (٣ : ٨٠) الجَرحِ (٢ : ١٤٢) اللّسان (١ : ١٢٣) .

(١٥٤) أسلمُ بنُ عمرانَ ، أبو عِمرانَ التُجيبيُّ ، مولى تُجيب : يروي عن عُقبةَ بنِ عامرٍ روى عنه يَزيدُ بنُ أبي حبيبٍ (د ت س) .

وأخرجَ له في صحيحِه أربعةَ أحاديثَ (٧٩٥ ، ١٨٤٢ ، ٤٧١١) قالَ عَقِبَ واحدٍ منها (٣٩٢٠) : مِن ثقاتِ أهلِ مِصْرَ .

ترجمته في : الثقات (٤ : ٤٦) والمشاهير (١٢٢) : من جِلّة تابعي مِصْرَ ، تهذيب الكمال (٢ : ٥٢٨) والتهذيب (١ : ٢٣٢) والتقريب (٤٠٤) بِاسْمِ أسلمَ بنِ يزيدَ ، وقالَ : ثقةٌ ، مِن الثالثة .

(١٥٥) إسماعيلُ بنُ مُسلم البَصريّ العَبديّ (صاحِبُ أبي المُتوكلِ) (م ت س) : ثِقَةٌ ، قالهُ في المَجروحينَ ، وفي التّقريبِ : ثِقَةٌ ، من السادسة .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣٧) المَجروحينَ (١ : ١٢٠) الكبير (١ : ٣٧٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ١٩٦) التّهذيبِ (١ : ٣٣١) التّقريبِ (١ : ٧٤) .

(١٥٦) إسماعيلُ بنُ مُسلمٍ المخزوميُّ ، مولاهم : ثِقَةٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ٤٠٢) التّهذيبِ (١ : ٣٣٣) التّقريبِ (١ : ٧٤) صدوقٌ ، من السادسة . ذكرَهُ تمييزاً .

قلت : وأقوالُ الأئمةِ فيهِ ما بينَ ثِقَةٍ وصدوقٌ .

(١٥٧) إياسُ بنُ عامرٍ الغافقيُّ (د عس ق) : مصريٌّ يروي عن عليّ بن أبي طالب روى عنه موسى بن أيُّوب .

أخرجَ له ابنُ حِبَّانَ في صحيحه حديثاً واحداً (١٨٩٨) قال عقبه : مِن ثقاتِ المصريِّين .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٤ : ٣٣) تهذيب الكمال (٣ : ٤٠٤) التهذيب (١ : ٣٤٠) التقريب (٥٨٩) : صَدوقٌ ، من الثالثة .

(١٥٨) البَراءُ بنُ يزيدَ الهَمْدانيّ : ثِقَةٌ .

تَرجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ١٩٨) الثّقاتِ (٦ : ١١٠) الكبير (٢ : ١١٩) الجَرحِ (٢ : ٤٠٠) ونقلَ عن ابنِ مَعينٍ قولهُ : ثِقَةٌ .

(١٥٩) بُكيرُ بنُ مِسمارٍ ، أخو مُهاجِرٍ (م ت س) : ثِقَةٌ ، صَرّحَ بتوثيقه في المَجروحينَ وترجمَه في الثّقاتِ ، والبُخاريّ في الكَبيرِ ، وقال : فيه بَعضُ النّظرِ ، وفي التّقريبِ : صدوقٌ .

تَرجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ١٩٤) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٦ : ١٠٥) الكبير (٢ : ١١٥) الجَرحِ (٢ : ٤٠٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٤ : ٢٥١) التّهذيبِ (١ : ٤٩٥) التّقريبِ (١ : ١٠٨) : صدوق ، من الرابعة .

(١٦٠) جَبْرُونُ بنُ عيسى بنِ خالدِ بنِ يزيدَ الإفريقيّ أبو مُحمّدٍ البَلويّ المُقرئُ : ثِقَةٌ نصّ على تَوثيقه في المَجروحينَ ، وقد عَدّهُ في الثّقاتِ راوياً لسَحنونَ ، وهو شَيخُ العُقَيليّ والطّبرانيّ ، فقَد رَوى العُقَيليّ من طَريقه رِوايةً ، ورَوى الطّبرانيّ من طَريقه عدداً من الرّواياتِ عن عَددٍ من الشّيوخِ ، وَوصَفَه بالمُقرئ ، ونَسَبَه مِصريّاً ، وأخرجَ الضياء المقدسي من طُرقِ أحمدَ بنِ سُليمانَ الإخميميّ ، وعَليّ بنِ سُليمانَ المِصريّ عنهُ عِدّةَ رواياتٍ وكنَاهُ أبا مُحمّدٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٩٩) المَجروحينَ (١ : ٣٢٦) وضعفاءِ العُقَيليّ (٣ : ١٣٨) المعجمِ الصّغير للطّبرانيّ (٣٤١) والمعجم الكبير (١٠ : ١٦٢) و(١١ : ١٦٧ ، ٢٦٨) و(٢ : ٣٠١) ومسندِ الشّهاب (١ : ٢٩١ ، ٣٢٠) و(٢ : ٢٢٩) وقد ذَكر الذّهبيّ في الميزان (١ : ٣٨٧) والحافظُ في اللّسانِ «جَبرونُ بنُ واقدٍ الإفريقيّ» (٢ : ٩٤) الكامل (٢ : ٦٠١) ولا أظنّهُ هوَ .

(١٦١) جعفرُ بنُ الحارثِ ، أبو الأشهبِ الكوفيُّ : ثقةٌ ثقةٌ . وفَرّقَ بينَهُ وبينَ جعفرِ ابنِ الحارثِ أبي الأشهَبِ البصريِّ العطارديِّ ، وقالَ : جميعاً ثِقتانِ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثقات (٦ : ١٣٩) المَجْروحين (١ : ٢١٢) : كانَ يُخْطِئ في الشيء بعدَ الشيءِ ، لم يَكثرْ خطؤه حتى يصيرَ مِنَ المَجْروحين في الحقيقةِ ، ولكنّهُ ممن لا يُحْتَجُّ بِه إذا انْفَرَدَ ، وهو مِن الثّقاتِ ، يُغْرِبُ ، وهو ممن أستخيرُ اللهَ فيه ، العُقَيْلي (١ : ١٨٨) الكامِل (٢ : ١٣٧) الميزان (١ : ٤٠٤) اللِّسان (٢ : ١١٢) ترتيب الثقات للهيثمي (١ : ٦٨) التقريب (٩٣٦) صدوقٌ كثيرُ الخطأ ، من السابعةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٦٢) جَعفرُ بنُ حَيّانَ أبو الأشهَبِ العُطارِديّ (ع) : ثِقَةٌ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ أربعَة أحاديثَ هي : (٣٢٦٠ ، ٤٤٩٥ ، ٥٤١٩ ، ٥٤٦٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ١٣٩) الكبير (٢ : ١٨٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٥ : ٢٢) التّهذيبِ (٢ : ٨٨) التّقريبِ (١ : ١٣٠) : ثِقَةٌ ، من السادسة .

(١٦٣) جُنادةُ بنُ أبي أُمَيَّةَ الدَّوسيُّ ـ واسمُه كثيرٌ ـ : يروي عن عبادة بن الصامت سكن الشام ، وروى عنه أهلها (ت : ٦٧ هـ) وقد قيل : إنّ له صُحبةً ، وليس ذلك

بصحيح . وقال في المشاهير : أدرك الجاهلية ، ولا صحبة له .

أخرج له ابنُ حِبَّان في صحيحه سبعة أحاديث ، قال عقبَ واحد نسبَ إليه منها (٢٠٤٦) : هكذا حدَّثنا أبو عَروبة ، فقال : جنادة بن أبي أميَّة عن مكحول ، وإنَّما هو جنادة بن أبي خالد . وجنادة بن أبي أميَّة من التابعين ، أقدمُ مِن مكحول ! وجنادة بن أبي خالد من أتباع التابعين ، وهما شاميَّان ثِقَتان .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٤ : ١٠٤) المشاهير (١١٢) ثبت الإحسان (١١٢) تهذيب الكمال (٥ : ١٣٣) التهذيب (٢ : ٩٩) التقريب (٩٧٣) : قال العِجْلي : تابعيٌّ ثقة .

(١٦٤) جُنادةُ بن أبي خالدٍ : يروي عن مكحول ، روى عنه زيدُ بن أبي أُنَيْسَةَ الجَزَرِيُّ ، وهو الذي يخطئ أهل الجزيرة في روايته فيقولون : عن زيد بن أبي أُنَيْسة ، عن جُنادة بن أبي أميَّة عن مكحول ، وإنَّما هو ابن أبي خالد ، ابن أبي أميَّة من التابعين .

أخرج له ابن حبَّان في صحيحه حديثاً واحداً (٢٠٤٦) قال عقبه : جُنادة بن أبي أميَّة ، وجنادة بن أبي خالد هما شاميَّان ثِقَتان .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٦ : ١٥٠) الكبير (٢ : ٢٣٤) الجرح (٢ : ٥١٥) الإكمال (٢ : ١٥٢) لسان الميزان (٢ : ١٣٩) تاريخ دمشق (١١ : ٢٨٨) ويَحْسُنُ الرجوعُ إلى ترجمته عنده . وانظر زوائد الشهري (٢ : ٦٩٦) .

قال عداب : خلاصةُ حالِه أنَّه مُقِلٌّ له حديثان وافق فيهما الثقات ، وقد عرَفَهُ حافظان جليلان هما : أبو عَروبة الحرَّاني ، وتلميذُه ابنُ حبَّان .

(١٦٥) حسينُ بنُ الحارثِ ، أبو القاسمِ الجدليُّ ، من جَديلَة قيس (د س) يروى عن ابنِ عمرَ والنعمانِ بنِ بَشيرٍ . عِدادُه في أهلِ الكوفةِ . روى عنه يزيدُ بنُ زيادِ بنِ أبي الجَعْد وأبو مالكٍ الأشجعيُّ .

أخرج له في صحيحه حديثاً واحداً (٢١٧٦) قال عقبه : من ثقات الكوفيين .

ترجمته في : الثقات (٤ : ١٥٥) وأعاده بكنيته فيه (٥ : ٥٦٤) وتهذيب الكمال (٦ : ٣٥٧) والتهذيب (٢ : ٢٨٨) والتقريب (٢١٧٦) : صدوقٌ من الثالثة .

(١٦٦) حسينُ بنُ عُثمانَ بن بشرِ بن المحتفز ، من أهل مَرْو : يروي عن سالم بن عبد الله ابن عمر . . . روى عنه عيسى بن عبيد الكندي .

أخرجَ له ابن حِبَّان في صحيحه حديثاً (١١٨٠) من طريق الحسين بن عمران عن الزهري . . . وقال عقبه : الحسينُ هذا هو الحسينُ بن عثمان . . . ثقةٌ مِن الثقات .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٦ : ٢٠٧) الجرح (٣ : ٥٩) .

قلت : وَهِمَ ابنُ حِبَّانَ هنا ، فجعلَ الحديثَ من رواية الحسينِ بن عثمان بن بِشْر بينما هو ساقَه من طريق الحسين بن عمران الجُهَني .

ومّا يؤكِّدُ ذلك أنَّ العُقيليَّ خَرَّجَ هذا الحديثَ في الضعَفاءِ (١ : ٢٥٤) من طريق الحسين الجهني ، واللهُ أعلم .

(١٦٧) حَيُّ بن يُؤمن المَعافري ، أبو عُشّانةَ المصريُّ (بخ د س ق) : يروي عن عقبةَ ابنِ عامرٍ الصحابيِّ ، روى عنه عمرُو بنُ الحارثِ ، ماتَ سنة ثماني عشرةَ ومائة .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ثمانيةَ أحاديثَ ، قالَ عَقِبَ واحدٍ منها (٢٠٤٥) : مِن ثقاتِ أهلِ فسطاطِ مِصْرَ .

ترجمته في : الثقات (٤ : ١٨٩) المشاهير (١٢٢) تهذيب الكمال (٧ : ٤٨٥) التهذيب (٣ : ٦٣) التقريب (١٦٠٣) : ثقة مشهور بكنيته من الثالثة . ثبت الإحسان (١٢٤)

(١٦٨) الخليلُ بنُ عَمْرٍو البزَّازُ أبو عمرو ، من أهل بغداد (ق) : يروي عن عبيد الله ابن موسى والناس . حدّثنا عنه الحسن بن سفيان .

أخرجَ له ابنُ حِبَّانَ في صَحيحِه حديثاً واحداً (٣٠٩٣ ، ٣٠٩٥) قال عقبَ روايته الثانية : خليل بغداديّ ثقة .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٨ : ٢٣٠) تاريخ بغداد (٨ : ٣٣٥) وثّقه الخطيب ، ونقل عن البغوي أنَّ وفاته (٢٤٢ هـ) تهذيب الكمال (٨ : ٣٤١) التهذيب (٣ : ١٤٥) التقريب (١٧٥٦) : صدوق من العاشرة .

(١٦٩) زيادُ بنُ أَنْعُمَ الشَّعْبانيُّ الإفريقيُّ (بخ) : ثِقَةٌ .

ترجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٤ : ٢٥٢) وذكرَ رِوايةَ ابنِه عَبدِ الرّحمنِ فقَط ، الكبيرِ (٣ : ٣٤٤)

الجَرح (٣ : ٥٢٥) الميزان (٢ : ٨٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٤٣١) التّهذيبِ (٣ : ٣٥٤) ونقلَ عن صاحبِ تأريخِ القَيروانَ : كانَ رَجلاً فاضلاً تابعياً ، وفي التّقريبِ (١ : ٢٦٥) : ثِقَةٌ من الثالثة .

قال عداب : وثّقه ابنُ حبَّان ، مع أنّه لا يروي عنه إلا ابنه .

(١٧٠) زيدُ بنُ أبي أُنيسةَ الجَزَريّ (ع) : كانَ فَقيهاً وَرِعاً ، وهو ثِقَةٌ ، أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ (٧٨) حديثاً ، منها (٩٣ ، ٣٩٠ ، ٤٥٢ ، ٧٤٧٨ ، ٧٤٧٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣١٥) الكبير (٣ : ٣٨٨) ونقلَ في الجَرحِ (٣ : ٥٥٦) عن ابنِ مَعينٍ وغَيرِهِ تَوثيقَه ، التّهذيبِ (٣ : ٣٩٧) التّقريبِ (١ : ٢٧٢) : ثِقَةٌ له أفرادٌ ، من السادسة .

(١٧١) سَحنونُ بنُ سعيدٍ التّنوخيّ : مِن فقهاءِ أصحابِ مالكٍ مّمن جالسَه مدةً ، وروى عنه أكثر من ثلاثين ألف مسألة ! وكان يُفرّع على مذهبه . وقال في المجروحين : ثقة .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٩٩) المَجروحينَ (١ : ٣٢٦) في ترجمةِ سعيدِ بنِ مُحمّدِ بنِ أبي موسى ، الإرشاد (١ : ٢٦٩) وقال : لم يَرْضَ أهلُ الحَديثِ حِفظَهُ الإكمالِ (٤ : ٢٦٥) اللّسان (٣ : ٨) .

(١٧٢) سَلَمةُ بنُ سُليمانَ المَرْوَزيُّ ، أبو سليمانَ المؤدّبُ (خ م س) : يروي عن ابن المبارك سكتَ عنه في الثقاتِ ، وقالَ في المجروحين : ثقة .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٣٦١٦) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٧٨) المَجروحينَ (٣ : ٣٢) الكبير (٤ : ٨٤) الجرح (٤ : ١٦٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١١ : ٢٨٢) التهذيب (٤ : ١٢٨) التقريب (١ : ٣٤٧) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، كان يورّق لابنِ المبارك ، من كبارِ العاشرة .

(١٧٣) سليمانُ بن عَمْرِو بن عبدٍ أبو الهيثم العُتواريُّ (بخ ٤) كان يتيماً في حجرِ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ، يروي عن أبي سعيدٍ الخدريِّ ، روى عنه دراجٌ أبو السمحِ ، وعبيدُ اللهِ بنُ المغيرةِ بنِ مُعَيقيبٍ .

أخرجَ له في صحيحِهِ ستةً وعشرينَ حديثاً ، قالَ عَقِبَ واحدٍ منها (١٧٢١) : مِن ثقاتِ أهلِ فلسطينَ .

ترجمته في : الثقات (٤ : ٣١٦) تهذيب الكمال (١٢ : ٥٠) و(٣٤ : ٣٨٤) التهذيب (٤ : ١٨٦) التقريب (٢٥٩٩) : ثقةٌ من الرابعة ، ثبت الإحسان (١٤٧)

(١٧٤) عاصِمُ بنُ عِصام البَيهَقيّ (خزّانٌ) : ثِقةٌ ، من أصحابِ أحمدَ .

تَرجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٤) ولم يُترجِمهُ في الثّقاتِ ، النّبلاءِ (١١ : ٢٩٨) الميزانِ (٧ : ٢٢٩) اللّسانِ (٧ : ١٠) .

(١٧٥) عبدُ الله بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ مَعْمَرٍ الأنصاريُّ أبو طُوالة المدَنيُّ (ع) : من خيارِ أهلِ المدينةِ ، على رداءةِ حفظٍ . وأخرجَ له في صحيحه (١٠) أحاديث ؛ قال عقبَ واحدٍ منها (٣٤٩٣) : ثقة .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٥ : ٣٢) ساكتاً ، المشاهير (ص : ٧٩) فهرس الإحسان (١٧٧) تهذيب الكمال (١٥ : ٢١٧) التهذيب (٥ : ٢٥٩) التقريب (١ : ٣١١) : ثقةٌ من الخامسةِ .

(١٧٦) عبدُ الله بنُ عبدِ الله الرازيُّ أبو جعفرٍ القُرَشيُّ ـ مولاهم ـ (د ت عس ق) : كان على قضاءِ الريِّ . وأخرج له في صحيحه ثلاثة أحاديث (٦٢ ، ٣٨٧ ، ١١٢٨) قال عقب الأول منها : كوفيٌّ ثقة .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٧) تهذيب الكمال (١٥ : ١٨٣) التهذيب (٥ : ٢٥٠) التقريب (١ : ٣١٠) : صدوقٌ ، من الرابعة .

(١٧٧) عُبيدُ الله بنُ عَبدِ الله بنِ موهبٍ التّيميُّ (بخ د ت عس ق) : ثِقَةٌ ، وإنّما وقعَ المناكيرُ في رِوايتِه من قِبلِ ابنِه يَحيى وهوَ لا شَيءٌ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه حديثين (٢٣٦٥ ، ٤٣١١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٥ : ٧٢) المَجروحينَ (٣ : ١٢١) في تَرجمةِ ابنِه يَحيى ، الجَرحِ (٥ : ٣٢١) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٧٩) التّهذيبِ (٧ : ٢٥) ونقلَ تَجهيلَهُ عن عَدَدٍ من الأئمةِ ، وقالَ ابنُ القَطّانِ الفاسيّ : مَجهولُ الحالِ ، التّقريبِ (١ : ٥٣٥) : مَقبولٌ ، من الثالثة .

(١٧٨) عبدُ اللهِ بنُ عليٍّ ، أبو أيوبَ الإفريقيُّ (د ت) أصْلُهُ مِن إفريقيةَ ، ومَنْشَؤهُ بالكوفةِ ، ثمّ انتقلَ إلى الرّقّةِ وسَكَنَها .

أخرجَ له في صحيحِهِ حديثاً (٢٢٢٨) قالَ عَقِبَهُ : مِن ثقاتِ أهلِ الكوفةِ .

ترجمته في : الثقاتِ (٧ : ٢١) وترجمَ فيهِ (٧ : ٢٨) عبدَ اللهِ بنَ عليّ الأزرقَ ، ولم يُكْنِه ، وهذا يُفيدُ أنهُما عندَهُ رَجُلانِ . بيدَ أنَّ المترجمَيْنِ جَعَلُوهُما واحداً ، مما يستَدعي دَرْساً خاصّاً . تهذيب الكمال (١٥ : ٣٢٤) الميزان (٢ : ٤٦٣) التهذيب (٥ : ٢٨٥) ونقلوا تضعيفه عن أبي زرعة الرازي ، التقريب (٣٤٨٧) : صدوقٌ يُخطئُ ، مِنَ السادسةِ .

(١٧٩) عَزرَةُ بنُ ثابتٍ بنِ أبي زيدٍ الأنصاريُّ (خ م قد ت س ق) : ثِقَةٌ ، وكانَ مُتقناً .

وأخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (١١) حديثاً ، منها (٢٣٠٠ ، ٣٣٣٩ ، ٣٧٥٤ ، ٧١٧١ ، ٧١٧٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٢٩٩) وذكره في المَجروحينَ (٢ : ٢٥١) المشاهير (ص : ١٩٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ٤٩) التهذيب (٧ : ١٧٣) التّقريبِ (٢ : ٢٠) : ثقةٌ ، من السابعة .

(١٨٠) عُمَرُ بنُ عُبَيدٍ الطنافسيُّ أبو حفصٍ الحنفيُّ ، مات سنة سبع وثمانين ومائة (ع) : زاد في المشاهير : وكان متيقّظاً .

وأخرجَ له ابنُ حبّان في صحيحه أربعة أحاديث (١١٩١ ، ٨٩٩٠ ، ٢٣٨٠ ، ٥٦٠٣) قال عقبَ الأخير منها : «عمر ويعلى ومحمد بنو عبيد الطنافسيِّ كوفيّون ثقات» .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ١٨٩) المشاهير (ص : ١٧٢) تهذيب الكمال (٢١ : ٤٥٤) التهذيب (٧ : ٤٢٢) التقريب (١ : ٤١٥) : صدوقٌ ، من الثامنة .

(١٨١) عمرُ بنُ مسلمِ بنِ عَمّارِ بنِ أُكَيمةَ اللَّيْثيُّ : يروي عن سعيدِ بنِ المسيّبِ وسعيدِ بن أبي هلال ، ومحمدِ بنِ عمروٍ بنِ علقمةَ ، وروى عنه مالكٌ ، وقال : عَمْرو بن مسلم ، وإنّما هو عُمَر لأن مالكاً لم يُدركْ عَمْراً . وفرّق بينهما في المشاهير .

وأخرجَ ابنُ حبّان في صحيحه لعمر بن مسلم هذا حديثاً (٥٩١٦ ـ ٥٩١٧) من طريق مالك عنه عن ابن المسيّب ، ثم قالَ : وهِمَ فيه مالكٌ حيث قال : عَمْرو بن مسلم

وإنَّما هو عُمَر . . . وأخرجَ لعَمْرو بن مسلم حديثاً كرّرهُ (١٨٤٣ ، ١٨٤٩ ، ١٨٥١) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٥ : ١٧٠) في ترجمةِ أخيه عمرو ، ولم يُفْرِدْهُ بترجمةٍ مستقلّةٍ والمشاهير (١ : ٧٢) مثل ما تقدّم ، وقال في الصحيح : (وهما ثقتان) .

وترجمه في تهذيب الكمال (٢٢ : ٢٤١) ولم يذكرْ عُمَرَ أبداً ، وفي التهذيب (٨ : ٩١) بيّنَ الحافظُ الخلافَ بين العلماءِ ، ونقلَ كلامَ ابنِ حبّان ، وقالَ : لم يوافقْهُ ـ على كلامه في التفرقة بين عُمَر وعَمْرو ـ أحدٌ علِمْتُهُ .

قالَ عداب : ابنُ حبّانَ مَشَى على ظاهر السند : فعُمَر يروي عن سعيد ، وعَمْرو يروي عن أبي هريرة ، فالأول من أتباع التابعين ، والثاني من التابعين ، وقد قال ابنُ حبّان هذا بكلّ وضوح : «هما أخَوان : عَمْرو وعُمَر ، فأمّا عَمْرو ؛ فهو تابعيٌّ سمع أبا هريرة ، وسمعَ منه الزهريُّ ، وأمّا عُمَر ؛ فهو من أتباعِ التابعين ، سمعَ سعيدَ بن المسيّب وروى عنه مالكٌ ومحمد بن عمرو ، وهما ثقتان» ا . هـ . وجمع بينَهُما المزّي وابن حجر وقال في التقريب (١ : ٤٢٧) : صدوقٌ ، من السادسةِ .

(١٨٢) عِمرانُ بنُ إسحاقَ أبو مَروانَ الرّاوي عن شُعبةَ : مُستقيمُ الحديثِ ، وقال في الصحيح (٦١٠٠) : ثقةٌ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٩٧) الميزانِ (٣ : ٢٣٤) وقال : لا يُدرى مَن هوَ ، اللّسانِ (٤ : ٣٤٣) وقال : رأيتُ حديثَه في ذَمّ الكلامِ للهَرويّ ، وقد خالفَ جميعَ أصحابِ شُعبةَ في بعضِ المتنِ .

(١٨٣) عمْرُو بنُ مالكٍ الجَنْبيُّ أبو عليٍّ الهمْدانيُّ ، مِن أهلِ مِصْرَ (بخ ٤) : يروي عن عُقبةَ بنِ عامرٍ وفضالةَ بنِ عُبَيدٍ ، روى عنه حُمَيدُ بنُ هانئٍ وأهلُ مِصْرَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ خمسةَ عَشَرَ حديثاً ، قالَ عَقِبَ واحدٍ مِنها (٨٦٣) : مِن ثقاتِ أهلِ فلسطينَ .

ترجمته في : الثقات (٥ : ١٨٣) الميزان (٨ : ١٦٥) التقريب (٥١٠٥) : ثقة من الثالثة ، ثبتِ الإحسان (٢٠٧) .

(١٨٤) قُرّةُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ حَيُوئيلِ بنِ ناشرةَ المَعافريُّ (م ٤) : أصلُه من المدينة سكنَ مِصْرَ .

أخرجَ له ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ خمسةَ أحاديثَ ، قالَ عَقِبَ واحدٍ منها (٣٥٠٧) : «اسمُهُ يَحيى ، وقُرّةُ لقبٌ ، مِن ثقاتِ أهلِ مِصْرَ» .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٣٤٤) المشاهير (ص : ١٩٠) الجرح (٧ : ١٣١) قال أبو زرعة : الأحاديث التي يرويها مناكير ، العقيلي (٣ : ٤٨٥) الكامل (٦ : ٥٣) : قال أحمد : منكرُ الحديثِ جداً ، وختمَ ترجمَتَهُ بقولِهِ : «ولقُرَّةَ أحاديثُ صالحةٌ يرويها عنه رِشدين وسوَيْد بن عبد العزيز ، وابنُ وهب ، والأوزاعيُّ وغيرُهم ، وجملةُ حديثِهِ عندَ هؤلاء ، ولم أرَ في حديثِهِ مُنكراً جداً فأذكرْهُ ، وأرجو أن لا بأسَ به» . وله رواية في تاريخ دمشق (٥٦ : ٢٠٧) تهذيب الكمال (٢٣ : ٥٨١) التهذيب (٨ : ٣٣٣) التقريب (١ : ٤٥٥) : صدوقٌ له مناكير ، من السابعةِ ، فهرس الإحسان (٢١٤) .

(١٨٥) مالكُ بنُ أبي عامرٍ الأصبحيُّ ـ جَدُّ مالكٍ الإمامِ ـ حليفُ عثمانَ بنِ عبيدِ الله التيميِّ ، مِن أهلِ المدينةِ ، كنيَتُهُ أبو أنسٍ (ع) : أخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحِهِ حديثاً (٣٤٣٤) قالَ عَقِبَهُ : من ثقاتِ أهلِ المدينةِ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٥ : ٣٨٣) الكبير (٧ : ٣٠٥) تهذيب الكمال (٢٧ : ١٤٨) التهذيب (١٠ : ١٧) التقريب (١ : ٥١٧) : ثقةٌ ، مِن الثانيةِ .

(١٨٦) محمدُ بنُ أَيّوبَ الرازيُّ (ابنُ الضُرَيسِ) : روى ابنُ حِبّان حديثاً في الصحيح (١٦٧٥) وقال : «ما روى هذا عن ابنِ كثيرٍ من حديثِ شُعبةَ ثقةٌ غيرَ محمّدِ بنِ أيّوبٍ الرازيِّ وأبي خليفةَ» ولم يروِ عنه في الصحيح شيئاً .

ترجمَتُهُ في : الجرح والتعديل (٧ : ١٩٨) السير (١٣ : ٤٤٩) علل الأخبار للشِّهري (ص : ٢٠١) .

(١٨٧) محمدُ بنُ عُبَيدٍ الطنافسيُّ أبو عبدِ الله الكوفيُّ الإياديُّ الأحدبُ (ع) : مات سنةَ ثلاثٍ أو خمسٍ ومائتين . وأخرجَ من طريق أخيه عمر بن عبيد حديثاً في صحيحه

(٥٦٠٣) قال عَقِبَهُ : «عمرُ ويعلى ومحمد بنو عبيد الطنافسيٌّ ؛ كوفيُّون ثقات» .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٤٤١) تهذيب الكمال (٢٦ : ٥٤) التهذيب (٩ : ٢٩١) التقريب (١ : ٤٩٥) : ثقةٌ يَحفظ ، من الحادية عشرةَ .

(١٨٨) محمدُ بن عمروٍ اليافعيُّ (م س) : روى عن ابنِ جُرَيْج ، روى عنه ابنُ وهب . أخرجَ له ابنُ حبّان في صحيحه حديثاً واحداً (٥٣١١) وقال عَقِبَهُ : «وهو اليافعيُّ ؛ شيخٌ ثقةٌ مِصْريٌّ» .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٩ : ٤٠) الجرح (٨ : ٣٢) وقالا : شيخ لابنِ وهب ، الكامل (٦ : ٢٢٦) : في حديثِهِ مناكيرُ ، تهذيب الكمال (٢٦ : ٢٢٦) التهذيب (٩ : ٣٣٧) التقريب : صدوقٌ له أوهامٌ ، من التاسعة .

قلت : وغفلَ مفهرسُ الإحسانِ عن ذِكْرِهِ ، وذكرَ رقم حديثه ضمنَ أحاديث محمد ابن عمرو بن علقمة اللّيثيّ !

(١٨٩) محمدُ بنُ هارونَ بنِ إبراهيمَ أبو نشيط البغداديُّ ، كنيتُهُ أبو جعفرٍ ، وأبو نشيط لقبُ (س) : مات سنة ستين ومائتين أو قبلها ، أو بعدها بقليلٍ ، ربَّما أخطأَ .

وأخرجَ له في صحيحه ثلاثة أحاديث (٣٦٨ ، ٦٤٧ ، ٧١٦٢) قال عَقِبَ الثاني منها : بغداديٌّ ثقةٌ .

(١٩٠) مُحمّدُ بنُ يَحيى بنِ حَمزةَ الحَضرَميّ أبو عَبدِ الله الدّمَشقيّ : ثِقَةٌ في نَفسهِ يُتقى حَديثُه ما رَوى عنهُ أحمدُ بنُ مُحمّدِ بن يَحيى بنِ حَمزةَ ، وأخوهُ عُبيدٌ ـ يَعني وَلَدَيهِ ـ فإنّهما كانَا يُدخِلانِ عَليه كلَّ شَيءٍ .

قلتُ : هو شَيخُ الطّبرانيّ ، فقَد أخرجَ من طَريقِه أكثرَ من مئةٍ وعِشرينَ رِوايةً في المُعجم الصّغيرِ والأَوسطِ والكَبيرِ ومُسندِ الشّاميينَ ، وكَنَاهُ أبا عَبدِ الله ، وقد أخرجَ الحاكمِ من طَريقِهِ حَديثاً وقالَ : تَفرّدَ بِهِ أولادُ يَحيى بنِ حَمزةَ الدّمَشقيّ ، عن آبائِهم ، عن الأوزاعيّ ، وكلّهم ثِقاتٍ !

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٧٤) واللّسانِ (٥ : ٤٢٢) والمستدركِ (٣ : ٢٤٤) والمعجمِ الصّغيرِ (١ : ٢٤) والأوسطِ (١ : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٧) والكبيرِ (٢ : ٣٢ ، ٦٦ ، ٩٤) ومُسندِ الشّاميينَ (١ : ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩) .

(١٩١) مُعاذُ بنُ مُسافرٍ مَولى المَهْرِيّ الحَلبيّ : ثِقَةٌ ، يروي عن إسماعيل بن عياش روى عنه يزيد بن أحمد بن يزيد الدمشقيّ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٧٨) ولم أجده عندَ غيرِه .

(١٩٢) معاويةُ بنُ عمرِو بنِ زيدٍ الجَرْميُّ أبو المهلّب ؛ عمُّ أبي قِلابة (بخ م ٤) : ويُقال : عمرو بن معاوية ، وقد قيلَ : عبدُ الرحمنِ بنُ معاوية . . . وهو الذي قلبَ الأوزاعيُّ ، كنيتَهُ ، فقالَ : أبو المهاجر .

قلت : وهو غير معاويةَ بنِ عمرِو بنِ المهلّب الأزديّ الذي ترجمَهُ ابنُ حِبّان في الثقات (٩ : ١٦٧) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٥ : ٤١٤) وترجمَهُ فيه (٥ : ١٠٩) بِاسم : عبدالرحمن بن عمرو ، وذكرَ الاختلافَ السابقَ ، وأخرجَ له في صحيحِهِ حديثَيْن : (١٤٧٠ ، ٤٤٠٣) قال عَقِبَ الأخيرِ منهما : «مِن ثقاتِ التابعينَ ، وساداتِ أهلِ البصرةِ» .

وترجمَهُ المزّي في الكُنى (٣٤ : ٣٢٩) وذكرَ الخلافَ في اسمِهِ ، وتَبِعَهُ ابنُ حجرٍ في التهذيبِ (١٢ : ٢٧٣) والتقريب (١ : ٦٧٦) وقال : ثقةٌ ، من الثانية .

ملاحظة : لم يذكرْ مفهرسُ الإحسانِ معاويةَ الجَرميَّ في فهرسِهِ ؛ فليُستَدْرَكْ .

(١٩٣) مَعنُ بنُ الوَليدِ بنِ هِشامٍ الغسّانيُّ الدّمَشقيُّ : من ثِقاتِ أصحابِ الوَليدِ بنِ مُسلمٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٨١) الجَرحِ (٨ : ٢٧٨) وقال أبو حاتِم : كانَ من ثِقاتِ المُسلمينَ ، تاريخ دمشق (٥٩ : ٤٣٥) وأرّخَ وفاتَهُ بسنةِ (٢١٨هـ) ونقلَ توثيقَهُ عن أبي زُرعة . وزادَ المزّي في تهذيب الكمال (٣٢ : ٤٠) في نسبِهِ : هشام بن يحيى بن يحيى الغسّاني ، يروي عن أبيهِ عن جدِّه ، وذكرَ له روايةً عن الوليدِ بنِ مسلمٍ (٤ : ٤٢٣) .

(١٩٤) مِيزان ، أبو صالح البَصْريُّ (ت) : يروي عن ابنِ عباسٍ ، روى عنه سليمانُ التيميُّ وأهلُ البصرة .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٢٠٦٢ ، ٣١٨٠ ، ٥٥٨٤) قالَ عَقِبَ جميعِها ما مُؤَدّاهُ : أبو صالحٍ هذا اسمُهُ مِيزان ، بَصْريٌّ ثقةٌ ، وليسَ بصاحبِ محمدِ بنِ السائبِ الكلبيِّ ، ذاكَ اسمُهُ باذام .

ترجمته في : الثقاتِ (٥ : ٤٥٨) والتهذيب (١٠ : ٣٤٤) ونصّ على أنّ المزيَّ لم يُترجِمْ أبا صالحٍ هذا ، بناءً على أنّ المذكورَ في سندِ حديثِ الترمذيِّ : (لعن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلَّم زوارات القبور) هو مَولى أمّ هانئٍ ، كما صَرَّحَ في تحفةِ الأشرافِ . قالَ ابنُ حجرٍ : ويؤيِّدُهُ أنّ عليَّ بنَ مسلمٍ الطوسيَّ روى هذا الحديثَ عن شُعَيبٍ ، عن محمدِ بنِ جحادةَ قالَ : سمعتُ أبا صالحٍ مولى أمّ هانئٍ . . . فذكَرَ الحديثَ . قالَ الحافظُ : وجزم بِكَونهِ مولى أمّ هانئٍ : الحاكمُ وعبدُ الحقّ وابنُ القطّانِ وابنُ عساكرٍ والمنذريُّ وابنُ دِحْيَةَ وغيرُهم . وقالَ في التقريبِ (٧٠٨٥) : مقبولٌ ، مِن الثالثةِ !

قلت : إنّ ترجيحَ هؤلاءِ العلماءِ أن أبا صالحٍ هو مولى أمّ هانئ في الحديثِ المذكورِ (٣١٧٩) يعني أنه هو شَيخُ محمدِ بنِ جُحادةَ في الحديثِ (٢٠٦٢) . لكنْ يَبقى الحديثُ الثالثُ عندَ ابنِ حِبّانَ (٥٥٨٤) الذي يرويهِ سليمانُ التيميُّ عن أبي صالحٍ ؛ يَحتاجُ إلى مزيدِ بحثٍ !

(١٩٥) نَصْرُ بنُ عِمرانَ بنِ عاصمِ بنِ واسعِ الضبَعيُّ ، أبو جَمْرَةَ البصريُّ (ع) : مات في ولاية يوسف بن عمر الثقفي على العراق ، وكانت ولايته ما بين (١١١ ـ ١٢٤ هـ) .

أخرجَ لهُ في صحيحِهِ حديثاً (١٧٣٩) قالَ عَقِبَهُ : مِنْ ثقاتِ أهلِ البَصْرَةِ .

ترجمته في : الثقات (٥ : ٤٧٦) المشاهير (ص : ٩٤) تهذيب الكمال (٢٩ : ٣٦٢) التهذيب (١٠ : ٣٨٥) التقريب (٧١٢٢) : ثقةٌ ثبتٌ ، مِن الثالثةِ (ت : ٢٢٨ هـ) .

(١٩٦) هاشِمُ بنُ بِلالٍ ، أبو عَقيلٍ الرّاوي عن شُعبةَ ، قاضي واسِطٍ (د سي ق) : ثِقةٌ .

تَرجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٣ : ١١٧) الثّقاتِ (٧ : ٥٨٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ١٢٧) التّقريبِ (٢ : ٣١٤) : ثِقةٌ ، من السادسةِ .

(١٩٧) يَحيى بنُ كَثيرِ بنِ دِرهمٍ ، أبو غَسانَ العَنبَريّ ، مولاهم الخُراسانيّ (ع) : ثِقَةٌ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ ستةَ أحاديثَ هي (١٢٢٤ ، ٢٢٤٠ ، ٢٢٤١ ، ٣٥٩٠ ، ٣٩٣٨ ، ٥٩١٦) .

تَرجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٣ : ١٣٠) الثّقاتِ (٩ : ٢٥٥) وسكتَ عنه ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٤٩٩) التّقريبِ (٢ : ٣٥٦) : ثِقَةٌ ، من التاسعةِ .

(١٩٨) يَحيى بنُ يَعلى المُحاربيّ أبو زَكريّا الكوفيّ (خ م د س ق) : ثِقَةٌ .

تَرجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٣ : ١٢١) في ترجمةِ يَحيى القَطوانيّ ، الثّقاتِ (٩ : ٢٦١) وسكت ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٥٠) التّهذيبِ (١١ : ٣٠٣) التّقريبِ (٢ : ٣٦٠) : ثِقَةٌ من صغارِ التاسعةِ .

(١٩٩) يَزيدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أُذَينة السُّحَيميُّ ، أبو كَثيرٍ الغُبَريُّ (بخ م ٤) : يروي عن أبي هَريرةَ ، روى عنه يحيى بنُ أبي كثيرٍ والناسُ ، عِدادُه في أهلِ اليَمامة .

أخرجَ لهُ في صحيحِهِ ثمانيةَ أحاديثَ ، قال عَقِبَ واحدٍ منها (٣٧٣) : مِن ثقاتِ أهلِ اليمامةِ . وترجَمَ بعدَهُ مباشرةً يزيدَ بنَ غُفيلةَ ، ففرّقَ بينَهُما .

ترجمته في : الثقات (٥ : ٥٣٩) تهذيب الكمال (٣٤ : ٢٢١) التهذيب (١٢ : ٢٣١) التقريب (٨٣٢٤) في الكُنى ، وقال : ثقةٌ ، مِن الثالثةِ . ثبت الإحسان (٩١)

(٢٠٠) أبو المثنى المؤذّنُ : مسلم بن مهران القرشيّ ، أبو المثنى ، مؤذّنُ الجامع بالكوفة (د ت س) : يروي عن ابن عمر ، يروي عنه أبو جعفر مؤذّن جامع العُريان . لكنه في موضعين من الصحيح سمّاه : مسلم بن المثنى ، ولم يترجمه في الثقات بهذا الاسم ! وأخرج له في صحيحه ثلاثة أحاديث (١٦٧٤ ، ١٦٧٧ ، ٢٤٥٣) قال عقب الأخير منها : «من ثقات أهل الكوفة» .

ترجمته في : الثقات (٥ : ٥٦٥) وأعاده بعد صفحات (٥٨٢) ولعلّه وهمٌ من الناسخ ، تهذيب الكمال (٢٧ : ٥٣٥) وانظر منه (٣٤ : ٢٥٤) والتقريب (٦٦٤٢) : ثقة من الرابعة .

(٢٠١) أبو المدلّة : يروي عن أبي هريرة ، وهو مولاه ، اسمه عبيد الله بن عبد الله ، روى عنه سعد الطائيّ (ت ق) وأخرج له في صحيحه ثلاثةَ أحاديث (٨٧٤ ، ٣٤٢٨ ، ٧٣٨٧) قال عقبَ الأوّلين منها : مدينيّ ثقة .

ترجمته في الثقات (٥ : ٧٢) وتهذيب الكمال (٣٤ : ٢٦٩) والتهذيب (١٢ : ٢٤٨) والتقريب (٨٣٤٩) : مقبول من الثالثة . قال في التحرير : صدوق حسن الحديث ، فقد وثقه ابن ماجه (١٧٥٢) وحسّن الترمذي حديثه . وقال الشهري في العلل (ص : ٢٨٢) : هو ثقةٌ بناءً على هذا التعديل الصريح من ابن حبان . وقد سبقه بهذا وكيعُ بنُ الجرّاح كما عند ابن ماجه في سننه .

قال عداب : لم يروِ عن أبي المدلّة هذا ؛ إلاّ سعد الطائيّ ، وقد جعلَهُ ابن حبان في الصحيح مولى لعائشة ، وجعلَهُ في الثقاتِ مولى أبي هريرة ، وله هذه الأحاديث اليسيرة ، وأرى الحكمَ بجهالة حالِه هو الأصوب ! وقد قالَ ابنُ حجر عن ابن المديني : لا يُعرف اسمُه ، مجهولٌ !

(٨) ثقةٌ إلا في فلان

(٢٠٢) سفيانُ بنُ حسينِ بنِ حسنِ السُّلَمِيُّ الواسطيُّ (خت مق ٤) : روايتُه عن الزهريِّ فيها تخاليطُ يجبُ أن تُجانَبَ ، وهو ثقة في غير حديثِ الزهريِّ ، يجبُ أن يُمحى من كتاب المجروحين . وقال في المجروحين : يروي عن الزهريِّ المقلوباتِ ، وإذا روى عن غيره أشْبَهَ حديثُه حديثَ الأثباتِ ، وذاكَ أنَّ صحيفةَ الزهريِّ اختلطَتْ عليه ؛ فكانَ يأتي بها على التوهُّم ، فالإنصافُ في أمرِهِ : تَنَكُّبُ ما روى عن الزهريّ ، والاحتجاجُ بما روى عن غيره .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعٌ وستّونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (١٠٠٤ ، ٦٤٨٥) وأخْرَجَ لَهُ ابنُ حبَّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٤٩٧١) وقالَ عنهُ : في غيرِ الزهريِّ ثَبْتٌ .

تَرْجَمَتُه في : الثِّقاتِ (٦ : ٤٠٤) المَجْروحِينَ (١ : ٣٥٨) وحُكمُهُ في المَوضِعَينِ واحِدٌ ، فما مَعَنى كلامِهِ؟ الجرح (٤ : ٢٢٧) الكَامِلِ (٣ : ٤١٤) الميزان (٢ : ١٦٥) تَهْذيبِ

الكَمالِ (١١ : ١٣٩) التهذيب (٤ : ١٠٧) التّقريب (١ : ٣١٠) : ثِقَةٌ في غَيرِ الزُّهْريّ باتّفاقِهِم ، من السابعةِ .

(٢٠٣) عَمْرو بنُ شُعيبِ بنِ محمدِ بن عبدِ الله بنِ عَمْرو بنِ العاصِ السَّهْميُّ (٤) : كنيتُهُ أبو إبراهيم ، كانَ أحمدُ وابنُ المدينيِّ وإسحاقُ يحتجُّون بحديثِهِ ، وتركَهُ يحيى القطان ، وأمّا يحيى بن مَعينٍ ؛ فمرَّضَ القولَ فيه . ثم قال ابنُ حبّان :

إذا روى عَمْرو بن شعيبٍ عن طاوس وابنِ المسيّب ، وعن الثقات غير أبيه ؛ فهو ثقةٌ يجوزُ الاحتجاجُ بما يروي عن هؤلاء .

وإذا روى عن أبيه عن جدّه ؛ ففيها مناكيرُ كثيرةٌ لا يجوزُ الاحتجاجُ عندي بشيءٍ رواهُ عن أبيهِ عن جدِّهِ ، ؛ لأنَّ هذا الإسنادَ لا يخلو من أن يكونَ مرسلاً أو منقطعاً . . . وأفاض في بيان ذلك ؛ فيُنظَرْ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٧١) ولم يترجمه في الثقات ، ولكنّه أخرجَ له في الصحيح حديثاً (٤٨٥) من حديثه عن أبيه شعيب ، عن جدّه محمّد عن عبد الله بن عمرو . وقال في الثقات (٥ : ٣٥٣) في ترجمة محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص : ولا أعلم بهذا الإسناد ـ يعني المتّصل ـ إلا حديثاً واحداً ، وأشارَ إلى الحديث المتقدّم الذي أخرجه في الصحيح .

وأخرجَ له في صحيحِهِ أربعةَ أحاديثَ أُخرى (٢٣٩٦ ، ٤٣٥٥ ، ٤٨٣٥ ، ٥١٢٣) عن ثقاتٍ غير أبيه ، قال عقب الأول منها : «عمرو بن شعيب في نفسه ثقةٌ يُحتجُّ بخبره إذا روى عن غير أبيه» . . .

وانظر تهذيب الكمال (٢٢ : ٦٤) التهذيب (٨ : ٤٣) التقريب (١ : ٤٢٣) : صدوقٌ من الخامسةِ .

(٩) صاحبُ حديثٍ يحفظُ

(٢٠٤) أحمدُ بنُ سَعيدٍ أبو عَبدِ الله الدّارميّ المَرْوَزيّ (شيخُ شيوخِه) (خ م د ت ق) : كانَ ثِقَةً ثَبتاً صاحبَ حَديثٍ يَحفَظُ ، ماتَ سَنَةَ خَمسٍ وسِتينَ ومائتينِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه ثلاثةَ أحاديثَ ، هي (٢٤٦٩ ، ٤١٨٦ ، ٦٨٠٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٣١٠) التّهذيبِ (١ : ٣١) التّقريبِ (١ : ١٥) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من الحادية عشرة .

(٢٠٥) أحمدُ بنُ سُليمانَ أبو الحُسينِ الرُّهاويُّ (شيخُ شيوخِه) (س) : كانَ صاحبَ حَديث يَحفَظُ ، ماتَ بِضيعتِه سَنةَ إحدى وستينَ ومائتينِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٥) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٣٢٠) التّهذيبِ (١ : ٣٣) التّقريبِ (١ : ١٦) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من الحادية عشرة .

(٢٠٦) جريرُ بنُ حازمِ بنِ زَيْدٍ الأزْديُّ العُكْلِيُّ ، أبو النضرِ البَصْريُّ : كانَ يُخْطِئ ؛ لأنَّ أكثرَ ما كانَ يحدِّثُ مِن حِفْظِهِ ، وكانَ شعبةُ يقول : ما رأيتُ بالبصرةِ أحفظَ مِن رَجُلَيْنِ : هشامِ الدَّسْتَوائيِّ ، وجَريرِ بنِ حازمٍ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٥٧) حديثاً .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ١٤٤) الكَبير (٢ : ٢١٣) وَنَقَلَ عَن شعبة قَوْلَه السابق وَنَقَلَ في الجَرْح (٢ : ٥٠٤) ثناءَ الأئمةِ عَلَيْهِ إلاّ في قَتادةَ ، وفي الميزان (١ : ٣٩٢) : لولا أنَّ ابنَ عَديّ ما ذَكره ، وَنَقَلَ عَن البُخاري : ربّما وَهِمَ في الشَيْءِ ، وَنَقَلَ ابنُ عَديّ (٢ : ٥٤٨) عَن يحيى بنِ سَعيدِ القَطّانِ أنهُ كانَ يقولُ : كانَ جريرُ بنُ حازمٍ في حَديثِ الضَّبُع يقول : عَن جابرٍ عَن عُمَر ، ثُمَّ بعدُ جَعَلَهُ عَن جابرٍ عَن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ ، وَنَقَلَ عَن ابنِ معينٍ تضعيفَهُ في قتادةَ ، ثُمَّ خَتَمَ بقَوْلِه : وجَريرٌ عِنْدَي من ثِقاتِ المسلمين ، حَدَّثَ عَنهُ الأئمةُ مِن الناسِ : أيّوبُ السَّخْتيانيُّ ، وابنُ عونٍ ، وحمادُ ابنُ زَيْدٍ والثوريُّ ، والليثُ بنُ سَعْدٍ ، ويحيى بنُ أيوبَ المِصْريُّ ، وابنُ لَهيعةَ ، وغيرُهم تَهْذيبِ الكَمالِ (٤ : ٥٢٤) التَّهْذيب (٢ : ٦٩) التَّقْريب (١ : ١٢٧) : ثِقَةٌ ، لكنْ في حَديثِه عَن قتادةَ ضعفٌ ، وله أوهامٌ إذا حدّثَ من حِفْظِهِ ، واختلط ؛ ولكنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ في حالِ اختلاطِهِ ، مِنَ السادسةِ .

(٢٠٧) داودُ بنُ حَمّادِ بنِ فُرافِصَة ، أبو حاتمٍ الجَرْميّ (شيخُ شيوخِه) : كانَ صاحبَ حديثٍ ، حافِظاً يُغرِبُ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٣٦) اللّسان (٢ : ٤١٦) : ثقة ، تاريخ بَغدادِ (٨ : ٣٦٨) وفي الجَرح (٣ : ٤٠٩) رَوى عنهُ أبو زُرعةَ .

(٢٠٨) سَهلُ بنُ دُلَيْم ، أبو بِشرِ البَيتيُّ : كانَ صاحبَ حديثٍ ، ثَبتٌ مُتقِنٌ ، تأمّلتُ حديثَه فوجَدتُ له حَديثينِ على غَيرِ الاستقامةِ ، من أهل «بيت» يروي عن أبي الوليد والبصريين .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٩٣) ولم أجدْهُ عند غيره .

(٢٠٩) شِهابُ بنُ مَعْمَرٍ ، أبو الأزْهَرِ البَلْخيُّ (بخ) : كانَ مُتَيَقِّظاً حَسَنَ الحِفظِ لحديثِه .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٨ : ٣١٤) التهذيب (٤ : ٣٦٨) التقريب (١ : ٣٥٥) .

(٢١٠) صَدقةُ بنُ الفَضلِ ، أبو الفَضلِ المَرْوَزيّ (خ) : كانَ صاحبَ حديثٍ وسُنّةٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٢١) تَهذيبِ الكَمالِ (١٣ : ١٤٤) التّهذيبِ (٤ : ٤١٧) التّقريبِ (١ : ٣٦٦) : ثِقَةٌ ، من العاشرَةِ .

(٢١١) مُحمّدُ بنُ عَبدِ الرّحيم ، أبو يَحيى البَغداديّ ، المَعروفُ بِصاعِقةَ (شيخُ شيوخِه) (خ د ت س) : كانَ صاحبَ حديثٍ يَحفَظُ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه (١٥) حديثاً ، منها (٤٠٢ ، ٤٩٦ ، ٧٣٣ ، ٧٠٤٥ ، ٧١٤٦) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٣٢) الجَرح (٨ : ٩) قالَ أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، تاريخِ بَغدادَ (٥ : ٣٦٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٥) التّهذيبِ (٩ : ٣١١) التّقريبِ (٢ : ١٨٥) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من الحادية عشرةَ .

(٢١٢) مُحمّدُ بنُ عَوفِ بنِ سُفيانَ الطّائيّ أبو عَبدِ الله الحِمصيّ (د عس) : كانَ صاحبَ حديثٍ يَحفَظُ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه حديثاً واحداً (٦٧٧٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٤٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٢٣٦) التّهذيبِ (٩ : ٣٨٣) التّقريبِ (٢ : ١٩٧) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من الحاديةَ عَشْرَةَ .

(٢١٣) مُحمّدُ بنُ مُسلمِ ابن وارَةَ ، أبو عَبدِ الله الرّازيّ (شيخُ شيوخه) (س) : كانَ صاحبَ حديثٍ يَحفَظُ ، على صَلَفٍ فيهِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحه حديثين (١٩١٣ ، ٦٧٩٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٠) الجَرحِ (٨ : ٧٩) قالَ ابنُ أبي حاتِمٍ : سَمعتُ منهُ ؛ وهو صَدوقٌ ثِقَةٌ ، قالَ : وجَدتُ في كُتبِ أبي زُرعةَ بِخطِّه : كَتبتُ عنه ، وقالَ : رأيتُ أبا زُرعةَ يُبَجِّلُهُ ؛ يُكرِمُهُ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٤٤٤) التّهذيبِ (٩ : ٤٥١) التّقريبِ (٢ : ٢٠٧) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من الحادية عشرةَ .

(٢١٤) مُحمّدُ بنُ مُعاويةَ الزِّياديّ البَصريّ (شيخُ شيوخِه) (سي) : كانَ صاحبَ حديثٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٩٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٤٧٥) التّهذيبِ (٩ : ٤٦٣) التّقريبِ (٢ : ٢٠٨) : صدوقٌ عارفٌ ، من الحاديةَ عَشْرَةَ .

(٢١٥) يعقوبُ بنُ حُميدِ بنِ كاسبٍ أبو يوسُفَ المَدنيّ (شيخُ شيوخِهِ) (عخ ق) : كانَ مّمن يحفظُ ، مّمن جَمعَ وصَنّفَ ، واعتَمدَ على حفظِه ، فربّما أخطَأَ في الشّيءِ بعدَ الشّيءِ ، وليسَ خَطأُ الإنسانِ في شَيءٍ يَهمُ فيهِ ما لم يفحُش ذلكَ منه ؛ بمُخرِجهِ عن الثّقاتِ إذا تَقدّمَت عدالتُه .

وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ عَشرةَ أحاديثَ منها (١٠٦٩ ، ٢٢٩٢ ، ٥٧٩٤ ، ٧٣٠٨) .

(١٠) صَدوقٌ

(٢١٦) بِشرُ بنُ عُبيدِ البَصريّ أبو عَليّ الدّارِسيّ : صَدوقٌ من أهلِ البصْرة ، قالَ ذلكَ في تَرجمةِ حَبشِ بنِ دينارٍ في المَجروحينَ (١ : ٢٧٦) ولم يَصفهُ بِشيءٍ ، وتَرجمَهُ في الثّقاتِ أيضاً .

تَرجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٧٢) الثّقاتِ (٨ : ١٤١) الجَرحِ (٢ : ٣٦٢) : سَمعَ

منهُ أبي بالبَصرةِ ، الكامل (٢ : ١٥) : مُنكرُ الحَديثِ عن الأئمةِ بَيّنُ الضّعفِ جداً ، الميزان (١ : ٣٢٠) ونَقلَ تَكذيبَهُ عن الأزديّ ، اللّسان (٢ : ٢٦) .

(٢١٧) جَسرُ بنُ الحَسنِ الفَزاريّ (مد) : صَدوقٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ١٥٥) ولم يُخرّج عنهُ في الصّحيحِ ، ولا ذَكرهُ في المَجروحينَ الكبيرِ (٢ : ٢٤٤) الجَرحِ (٢ : ٥٣٨) وقالَ أبو حاتِم : لا أرى بِحديثِه بأساً ، تَهذيبِ الكَمالِ (٤ : ٥٥٦) التّهذيبِ (٢ : ٧٨) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بِشيءٍ ، التّقريبِ (١ : ١٢٨) : مَقبولٌ ، من السابعة .

(٢١٨) خالدُ بنُ يَزيدَ بنِ أبي مالكٍ الدّمشقيُّ (ق) : كانَ صَدوقاً في الرّوايةِ ، ولكنّهُ كانَ يُخطِئُ كثيراً ، وفي حَديثِه مَناكيرُ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفَردَ عَن أبيهِ وما أقرَبَه في نفسِه إلى التّعديلِ ، وهو ممّن أستَخيرُ اللهَ فيهِ .

(٢١٩) سَعيدُ بنُ زَربيّ ، الرّاوي عن مُجاهدٍ : صدوقٌ . . . وليس هذا بسعيد بن زربيّ صاحبِ ثابت ؛ ذاكَ ضعيفٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣٦٢) والدّارميّ في سؤالاته لابن معين رقم (٣٩٤) وفرّق بينهما في رِوايةِ الدّوريّ ، وسكتَ عن هذا المُترجَم لهُ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٤٣٠) التّهذيبِ (٤ : ٢٦) التّقريبِ (١ : ٢٩٥) : صاحب الموعظة ، ذكرَه تمييزاً . وانظر في التفريق بينهما تَحقيقَ الحافظِ في التّهذيبِ .

(٢٢٠) سَعيدُ بنُ زَيدٍ ، أبو الحسنِ ، أخو حَمّادِ بنِ زَيدٍ (خت م د ت ق) : كانَ صَدُوقاً حافظاً ، لكنّهُ كانَ يُخطِئ ويَهِمُ ، فلا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعٌ وعشرونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (١٣٩ ، ٤٦٧٣) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٢٢١) سُفيانُ بنُ عامرٍ التّرمِذيّ : شَيخٌ من أهلِ تِرمِذَ ، صدوقٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٤٠٦) الكبير (٤ : ٩٥) الجَرحِ (٤ : ٢٣٠) ونسبَ الذّهبيّ في الميزان (٢ : ١٦٩) إلى أبي حاتِمٍ قوله : ليسَ بالقويّ ، ونقلَ عن الأزديّ قوله :

تَركوهُ ، وختَمَ في اللّسانِ (٣ : ٥٣) بقول ابنِ حِبّانَ ولم يَزِد .

(٢٢٢) سَلاّمُ بنُ سُليمانَ ، أبو المُنذِرِ القارئُ (ت س) : يُخطِئُ ، وليسَ هذا بِسَلاّمٍ الطّويلِ ، ذاكَ ضعيفٌ ، وهذا صَدوقٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٤١٦) الكبير (٤ : ١٣٤) ونقلَ عن حَمّادِ بنِ سَلمةَ قولَه : سَلاّمُ أحفظُ لحديثِ عاصمٍ من حَمّادِ بنِ زَيدٍ ، الجَرحِ (٤ : ٢٥٩) ونقلَ عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ ، وعن أبي حاتمٍ : صدوقٌ ، صالحُ الحديثِ ، الميزان (٢ : ١٧٧) تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٢٨٨) التّهذيبِ (٤ : ٢٨٤) التّقريبِ (١ : ٣٤٢) : صدوقٌ يَهِمُ ، من السّابِعَةِ .

(٢٢٣) عَبدُ الكَريمِ بنُ مَالكٍ ، أبو سَعيدٍ الجَزَريُّ (ع) : كانَ صَدُوقاً ، ولكنَّهُ كانَ يَنْفَرِدُ عَن الثّقاتِ بالأشياءِ المَناكيرِ ، فَلا يُعجِبُني الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ ، وإنِ اعْتَبَرَ مُعْتَبِرٌ بما وافَقَ الثّقاتِ مِنْ حَديثِهِ ؛ فَلا ضَيْرَ ، وَهُوَ مِمّن أستخيرُ اللهَ فيهِ .

أَخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٤٠٢١) .

(٢٢٤) عَبدُ اللهِ بنُ الحُسينِ ، أبو حَريزٍ قاضي سِجِسْتانَ (خت٤) : صَدوقٌ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ سبعةَ أحاديثَ ، هي (٣٥١٠ ، ٤١١٦ ، ٥٠٤٠ ، ٥١٠٧ ، ٥٣٤٦ ، ٥٣٩٨ ، ٦١٣٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٢٤) الكبير (٥ : ٧٢) وقال : أراهُ قاضي سِجستانَ ، الجَرحِ (٥ : ٣٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٤٢٠) التّهذيبِ (٥ : ١٨٧) التّقريبِ (١ : ٤٠٩) : صَدوقٌ يُخطِئ ، من السادسة .

(٢٢٥) عَبدُ اللهِ بنُ نافعٍ مَولى بَني هاشِمٍ (د عس) : صَدوقٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٥٤) الكبيرِ (٥ : ٢١٣) الجَرحِ (٥ : ١٨٣) تهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٢١٢) التّقريبِ (١ : ٤٥٦) : صدوقٌ ، من الثالثة .

(٢٢٦) عِصامُ بنُ يزيدَ بنِ عَجلانَ مَولى مُرّةَ الطِّيبِ الكوفيّ ، ولقبهُ (جَبرٌ) : يتفردُ ويُخالفُ ، وكانَ صَدوقاً ، حديثُه عندَ الأصبَهانيينَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحه (١٢) حديثاً ، منها (٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٣٠٦٢ ، ٦٧١٣ ، ٦٨٣٤) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥٢٠) الجَرحِ (٧ : ٢٦) قالَ ابنُ مَهديّ : كانَ أبداً يسألُ سُفيانَ عن المَسائلِ ، الإكمالِ (٢ : ١٨) قال : لقبُه جَبرٌ ، ويقالُ فيه : شِبرٌ ، والأنسابِ (٣ : ١٩٠) اللّسان (٤ : ١٦٨) .

(٢٢٧) العَلاءُ بنُ الحارثِ الحَضرميّ اليَمانيّ (م ٤) : صَدوقٌ . كذا في المجروحين (٢ : ١٨١) في تَرجمةِ العَلاءِ بنِ كَثيرٍ ، وترجمهُ في الثّقاتِ (٧ : ٢٦٤) وقال : يُعتَبرُ حديثُه من روايةِ الثّقاتِ عنهُ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (١٧٣٤) .

(٢٢٨) عَليّ بنُ ثابتٍ العَبديّ : صَدوقٌ في الرّوايةِ ، قليلُ الحديثِ ، ثَبتٌ . قاله في ترجمةِ أخيهِ مُحمّدِ بنِ ثابتٍ من المَجروحينَ ، وترجمه في الثقات ولم يذكر شيئاً . وفي ترجمة أخيه عَزرةَ في الثّقاتِ قال عن عليّ : ثبتٌ .

قالَ عداب : فهل كلمة صَدوقٍ تُساوي كلمةَ ثَبتٍ؟ وهل جُملةُ (قليلُ الحديثِ) ليست مُصطلحَ جَرحٍ؟

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٢٥١) الثّقاتِ (٧ : ٢٠٧) و(٧ : ٢٩٩) الكبير (٦ : ٢٦٤) وسكتَ عنه ، الجَرحِ (٦ : ١٧٧) عن أحمدَ : ثِقَةٌ ، وعن أبي حاتمٍ : لا بأسَ به .

(٢٢٩) عُمَرُ بنُ شَبيبٍ المُسْليُّ (ق) : كانَ شَيخاً صَالحاً صَدُوقاً ، ولكنّه كانَ يُخطئ كثيراً ، حتّى خَرجَ حَدّ الاحْتِجاجُ به إذا انْفَردَ ، على قِلّة رِوايَتِهِ .

(٢٣٠) عَمرُو بنُ قَيسِ بنِ يُسَيْرٍ : صَدوقٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٢٢١) ذكرَه في ترجمةِ عَمرِو بنِ قَيسٍ المُلائيّ بذلكَ ولم يَصفهُ بشيءٍ في ترجمتِه من الثّقاتِ (٧ : ٢٢٠) الكبير (٦ : ٣٦٤) وسكتَ ، الجَرحِ (٦ : ٢٥٥) عن ابنِ مَعينٍ : لا شيءَ ، وعن أبي حاتمٍ : ثِقَةٌ . قال عداب : وقد جاءَ هذا التّعارضُ من عَدمِ التّفريقِ بينَ التّابعي وغيرِه مّمن تَسمّى بهذا الاسمِ ، الكامل (٥ : ١٤٤)

وقال : لا أعرفُ له كثيرَ حديثٍ ، الميزان (٣ : ٢٨٤) اللّسان (٤ : ٣٧٤) وذكرَهُ الحافظُ في التهذيب (٨ : ٨١) تمييزاً .

(٢٣١) غسانُ بنُ سُليمانَ الهَرويّ : هو أخو مالكِ بنِ سُليمانَ ، غَسانُ صَدوقٌ ، ومالكٌ واهٍ ، يروي عن إبراهيم بن طهمان وسفيان الثوري ، روى عنه محمد بن عمرَوَيْه الهرويّ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١) له روايةٌ في مسند إبراهيم بن أدهم (ص : ١٩) والطبراني في سند حديث في الأوسط (٥ : ١٣٨) وتاريخ بغداد (٢ : ٢٣٦) (٣ : ١٢٨) (٦ : ١٠٦) وتَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ١١٠ ، ١١٢) .

(٢٣٢) مُحمّدُ بنُ السّائبِ التّيميّ الكوفيّ : صَدوقٌ ، كانَ مرجئاً ، وكان النّخَعيُّ يقولُ له : ما دمتَ على هذا الرأيِ فلا تقرَبْنا .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٣٨٨) الكبير (١ : ١٠١) وذكرَ قصةً للمُترجمِ عن إبراهيمَ النّخعيّ . الجَرحِ (٧ : ٢٧١) وسكتَ .

(٢٣٣) مَعروفُ الخَيّاطُ ، أبو الخطّابِ ، مولى بني أميّة ، عِدادُهُ في أهلِ الشامِ (ق) : حَفِظَ عن واثلةَ بنِ الأسقعِ أشياءَ ، وهو صَدوقٌ ، رَوى عنهُ الوَليدُ بنُ مُسلمٍ غيرَ شيءٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٥ : ٤٣٩) وقال في (٩ : ٢٩٥) : صَدوقٌ ، الكبير (٧ : ٤١٣) الجَرحِ (٨ : ٣٢٢) وعن أبي حاتمٍ : ليسَ بالقويّ ، وفي الكامل (٦ : ٣٢٦) قال : وهذه الأحاديثُ لمعروفٍ عن واثلةَ منكرةٌ جدّاً ، وختَمَ ترجمتَه بقولِه : ومعروفٌ الخَيّاطُ هذا عامةُ ما يرويهِ ، وله سوى ما ذكرتُه أحاديثُ لا يُتابعُ عليها ، وقال الذّهبيّ في الميزان (٤ : ١٤٤) : شذّ ابنُ حِبّانَ فأخرجَه في الثّقاتِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٢٦٩) التّهذيبِ (١ : ٢٣٢) التّقريبِ (٢ : ٢٦٤) : ضعيفٌ ، من الخامسَةِ .

(٢٣٤) أبو غالبٍ ؛ الرّاوي عن ابنِ عُمرَ (سي) : رجلٌ صَدوقٌ ، رَوى عنه عَبدُ اللهِ ابنُ مَرزوقٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٥ : ٢٩) الجَرحِ (٩ : ٤٢١) وقال : رَوى عنه أبو سِنانٍ ، وزادَ ابنُ عَبدِ البَرّ في الكنى (٣ : ١٢٥٩) : نَهشلُ بنُ مُجَمّعٍ ، ونقلَ عن ابنِ مَعينٍ : لا

أعرِفُه ، وترجمَهُ في الميزان (٤ : ٥٦١) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٤ : ١٧٣) التّهذيبِ (١٢ : ١٩٨) التّقريبِ (٢ : ٤٦) : مَستورٌ ، من الرابعةِ .

(١١) مُستقيمُ الحديثِ جداً

(٢٣٥) الحَسنُ بنُ عَليّ الواسِطيّ (شيخُ شيوخِه) (د) : مُستقيمُ الحديثِ جدّاً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٧٤) الكامل (٢ : ٣٢١) وقال : لم أرَ بأحاديثِه بأساً إذا حدّثَ عنه ثِقَةٌ ، ولم أسمَع أحداً قال فيه شيئاً فنسبه إلى ضَعفٍ ، غيرَ عَباسٍ العَنبَريّ في حكايةِ عَبدانَ عنه ، ولم أخرّج له شيئاً ـ يعني في الكاملِ ـ ؛ لأنّي لم أرَ لهُ مُنكراً تَهذيبِ الكَمالِ (٦ : ٢١٥) التّهذيبِ (٢ : ٢٩٥) التّقريبِ (١ : ١٦٨) : صدوقٌ ، رُميَ بشيءٍ من التّدليسِ ، من العاشرة .

(٢٣٦) خالدُ بنُ عَبدِ الملكِ بنِ مُسَرَّحٍ الحَرّانيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ جدّاً ، يروي عن شعيب بن إسحاق ومَعْقِل بن عبيد الله ، حَدّثَني عنهُ ابنُه أحمدُ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثين (١١١٣ ، ١١٥٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٦) وله ذكرٌ في ترجمةِ ولدِه في الإكمالِ (٧ : ٢٥٢) وذكره ابن قُطْلوبُغا في ثقاته ، انظر زوائد الشهري (٢١٦) .

(٢٣٧) الرّبيعُ بنُ حظيان الدّمَشقيّ : مُستقيمُ الحديثِ جدّاً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣٠٠) الكبير (٣ : ٢٧٨) وقال : رَوى عنهُ زيادُ بنُ الرّبيع : مُنقطعٌ ، وسكتَ في الجَرحِ (٣ : ٤٥٩) وفي ضعفاءِ أبي زُرعةَ (٢ : ٣٥٩) : منكرُ الحَديثِ ، حَدّثَ عن الزّهريّ بحديثٍ مُنكرٍ ، الميزان (٢ : ٣٩) اللّسان (٢ : ٤٤٤) المغني (١ : ٢٢٨) .

(٢٣٨) زيادُ بنُ يونُسَ الإسكَندَرانيّ (د سي) : مُستقيمُ الحديثِ جدّاً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٤٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٥٢٥) التّهذيبِ (٣ : ٣٨٩) التّقريبِ (١ : ٢٧٠) : ثِقَةٌ فاضلٌ ، من صغار التاسعة .

(٢٣٩) شِبْلُ بنُ العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ يعقوبَ الحُرَقيُّ - مَولى جُهَينةَ - أبو المفضَّلِ المدنيُّ : يروى عن أبيه ، روى عنه ابنُ أبي فُدَيك بنسخةٍ مستقيمةٍ . وقال في المشاهير : مستقيم الحديث جداً .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً (٨٨٦) قالَ عَقِبَهُ : مستقيمُ الأمرِ في الحديثِ .

ترجمته في : الثقات (٦ : ٤٥٢) وأعاده في (٨ : ٣١٢) والمشاهير (١٣٦) الجرح والتعديل (٤ : ٣٨١) الكامل (٤ : ٤٧) سؤالات البرقانيّ (٣٦) الميزان (٢ : ٢٦١) اللسان (٣ : ١٣٦) ونقل البرقاني عن الدارقطني قوله في شبل : ليس بالقويّ ويخرّج حديثه ، والنسخة التي عدّها ابن حبان مستقيمةً ؛ خرّج منها ابن عديٍّ بعضَ أحاديثه ومنها الحديثُ الذي أخرجَهُ ابنُ حبانَ في صحيحِهِ له ، ووصفَها بالنكارةِ ! وانظرْ زوائدَ الشهريِّ (٣ : ١١٨٣) .

(٢٤٠) عَبْدةُ بنُ سُليمانَ الكِلابيّ أبو مُحمّدٍ الكوفيّ (ع) : مُستقيمُ الحديثِ جداً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٤٥) حديثاً ، منها (٢٨ ، ١٠٧ ، ٢٨١ ، ٧١٤٥ ، ٧٤١٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ١٦٤) الجَرحِ (٦ : ٨٩) ونقلَ عن أحمدَ : ثِقَةٌ ثِقَةٌ ، وقال الرّازيّانِ : هو أحبُّ إلينا من ابنِ إسحاقَ ، الكبيرِ (٦ : ١١٥) تَهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٥٣٠) التهذيب (٦ : ٤٠٥) التّقريبِ (١ : ٥٣٠) : ثِقَةٌ ثبتٌ ، من صغارِ الثامنة .

(٢٤١) عَليّ بنُ الأزهَرِ الرّازيّ ، سكن «خَجَنْدة» (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ جدّاً ، يروي عن جرير بن عبد الحميد ، حدثنا عنه إبراهيم بن نصر العنبري .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٧٠) ولم أجده .

(٢٤٢) عَمرُو بنُ رافعٍ أبو حُجْرٍ البَجَليّ القَزوينيّ (ق) : مُستقيمُ الحديثِ جدّاً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٨٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ١٩) التّهذيبِ (٨ : ٣٢) التّقريبِ (٢ : ٦٩) : ثِقَةٌ ثبتٌ ، من العاشرة .

(٢٤٣) فَرَجُ بنُ رَواحةَ المَنْبِجيُّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ جدّاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه أربعةَ أحاديثَ هي (٨٧٤ ، ١٨٥٢ ، ٣٤٢٨ ، ٧٣٨٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٣) والميزان (٤ : ٥٧١) وانظر زوائد الشهريّ (٤ : ١٨٩٥) .

(٢٤٤) مُحمّدُ بنُ هشامِ بنِ عُروةَ بنِ الزّبيرِ : مُستقيمُ الحديثِ جدّاً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٤٢٤) الكبير (١ : ٢٥٦) الجَرح (٨ : ١١٦) ، وقد رَوى له البُخاريّ في التاريخ حديثاً تابعهُ عليه سُفيانُ بنُ هشامٍ في التاريخِ ، وتابعهُ عَليهِ مالكٌ في صَحيحِ البُخاريّ (١ : ١٩٤) مع الفَتحِ و(١٣ : ٢٨٣) منهُ .

(١٢) مُستقيمُ الحديث

(٢٤٥) إبراهيمُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ الحارثِ الجُمَحيّ (شيخُ شيوخِه) (ت) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٨٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ١٢٣) التّهذيبِ (١ : ١٣٣) ونقلَ قولَ ابنِ حِبّانَ فيه ، وقالَ ابنُ القَطّانِ الفاسيّ : لا يُعرَفُ حالُه ، التّقريبِ (١ : ٣٧) : صدوقٌ رَوى مَراسيلَ ، من السّابعَةِ .

قلتُ : والذي يتبينُ لي أنّ الحافِظَ وهِمَ في هذهِ التّرجمةِ وَهماً عَجيباً ؛ لأنّ رِوايةَ المَراسيلِ إنّما تكونُ في التّابعينَ وكِبارِ أتباعِهم ، ولا مَراسيلَ في الطّبقةِ الرّابعةِ الّتي منها هذا الرّجلُ أبداً ، كما أنّ شُيوخَ ابنِ حِبّانَ من الطبقة الخامسَة ؛ فليسَ في الطّبقةِ الرّابعةِ منهم سِوى عَددُ أصابعِ اليَدينِ ، وهذا يَعني أنّ طَبقةَ أشياخِ شُيوخِ ابنِ حِبّانَ من الطّبقةِ الرّابعةِ تَبعُ أتباعِ التّابعينَ ، أما الّذي تَرجمَ لهُ الحافِظُ فهو من الطّبقةِ الثّالثةِ ، وقد ترجمَهُ ابنُ حِبّانَ في الثّالثةِ فِعلاً ، فقال في الثّقاتِ (٦ : ١٤) : إبراهيمُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ الحَارثِ الجُمَحيّ القُرَشيّ يَروى عن مُحمّدِ بنِ يَحيى بنِ حَبّانَ ، رَوى عنه عَبدُ اللهِ بنُ مَسلمةَ ابنِ قَعنبٍ ، وعَليّ بنُ حَفصٍ المَدائنيّ ، فهذا يَصحُّ أن يكون من السّابِعَةِ ، أما صاحِبُنا فهو من العاشِرةَ أو ما بعدَها ، واللهُ أعلمُ ، ثمّ راجَعتُ كتابَ تَهذيبِ الكَمالِ بتحقيق

الدكتور بشارِ بنِ عَوّادٍ مَعروفٍ ، فرأيته قد تَنبهَ إلى هذا الوَهمِ ، وأشارَ إليهِ في تحقيقاتِه على تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ١٢٣) .

(٢٤٦) أحمدُ بنُ إسحاقَ الباهِليّ الحُوَيْزِيُّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يَروي عن أبي عاصم وعثمان بن عمرو بن فارس ، ثنا عنه أبو يعلى .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٩) ولم أجده عند غيره .

(٢٤٧) أحمدُ بنُ إسماعيلَ أبو جَعفرَ السُّنّيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن أبي عاصم وأهل العراق ، وكان راويًا لعبد الرزاق ، حدثنا عنه الحسن بن عبد الله القطان .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٢) ولم أجده عند غيره .

(٢٤٨) أحمدُ بنُ بُدَيلِ بنِ قُريشٍ الأياميّ الكوفيّ (شيخُ شيوخِه) (ت ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٩) الجَرحِ (٢ : ٤٣) وقالَ : مَحلّهُ الصّدقُ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٢٧٠) وفي التّهذيبِ (١ : ١٧) عن الدّارقُطنيّ : ليّنٌ ، التّقريبِ (١ : ١١) : صَدوقٌ لهُ أوهامٌ ، من العاشِرَةِ .

(٢٤٩) أحمدُ بنُ بَكّارٍ الباهِليّ البَصريّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثين (٢٦٣٠ ، ٣٠٠٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٣) التّهذيبِ (١ : ٢٠) تمييزاً ، التّقريبِ (١ : ١٢) وقالَ : صَدوقٌ ، من العاشِرَةِ .

(٢٥٠) أحمدُ بنُ خالدٍ المَرْوَزيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٣) وذكرهُ الحافِظُ في تَرجمةِ الرّاوي عنهُ مُحمّدِ بنِ الحَكمِ المَرْوَزيّ (٩ : ١٢٤) من التّهذيبِ ، ولم يُعَقّب .

(٢٥١) أحمدُ بنُ عَبدِ الله بنِ الحَكمِ أبو الحَسنِ الهاشِميّ (شيخُ شيوخِه) (م ت س) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٤٨٢١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٢) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٣٦٥) التّهذيبِ (١ : ٤٧) التّقريبِ (١ : ١٨) : ثِقَةٌ ، من العاشِرَةِ .

(٢٥٢) أحمدُ بنُ عَتيقِ بنِ حَفصِ بنِ ثابتٍ أبو النَضْر الخُزاعيّ المَرْوَزيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن عبيد الله بن موسى ، روى عنه أهل بلده .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥٢) وذكرَ أنّ وفاتَه سَنةَ (٢٧٤هـ) وذكره صاحب الإكمال فيمن كنيته أبو النَضْر ـ بالمعجمة ـ (٧ : ٢٦٦) .

(٢٥٣) أحمدُ بنُ عِمرانَ أبو عَبدِ اللهِ الأخنَسيّ الكوفيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٣) الجَرح (٢ : ٦٥) وقال أبو حاتمٍ : لم أكتب عنهُ ، قد أدركتُه شيخاً ، وقال أبو زُرعةَ : تَركوهُ ، اللّسان (١ : ٢٣٥) وذكرَ ابنُ حِبّانَ وفاتَه سَنةَ (٢٢٨هـ) العُقَيليّ (١ : ١٢٦) وتَرجمَه البُخاريّ في الكبيرِ (١ : ٢٠٢) وقالَ : مُنكرُ الحَديثِ ، وسمّاهُ مُحمّداً ، وترجمَهُ ابنُ عَديّ في الكامل (٦ : ٢٧٧) وقالَ : ومُحمّدٌ هذا لم تَبلُغني مَعرفتُه ، وإنّما أعرِفُ أحمدَ بنَ عِمرانَ الأخنَسيّ ، وهوَ ثِقَةٌ .

قال عداب : فكأنّ الأمرَ اشتُبِهَ على البُخاريّ ! وتَبِعَهُ العُقَيليّ ، فأوردَ كلامَ البُخاريّ في ترجمةِ أحمدَ ، وتَبِعَهُ عَليهِ المتأخّرونَ ، واللهُ أعلمُ .

(٢٥٤) أحمدُ بنُ المُباركِ البَغداديّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٧) تاريخ بَغدادَ (٥ : ١٥٨) وذكرَ لهُ راوياً آخرَ ، وسَكتَ .

(٢٥٥) أحمدُ بنُ مُصرِّفِ بنِ عَمرٍو الأياميّ الكوفيّ (س) (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٤٨٥) التّهذيبِ (١ : ٨٠) التّقريبِ (١ : ٢٥) : صدوقٌ ، من الحاديَةِ عَشرةَ . وفي التّهذيبِ اقتصرَ على قولِ ابنِ حِبّانَ .

(٢٥٦) أحمدُ بنُ مُعاويةَ أبو عِصمَةَ السَّمَرقَنديّ : خالُ عَبدِ الله بنِ عَبدِ الرّحمنِ الدّارميّ ، يروي عن ابن عيينة ، رَوى عنه عَبدُ الله الدّارميّ ، مُستقيمُ الحديثِ . اجتَمعوا عَليهِ على أن يولّوهُ القَضاءَ ، فأبى ، ولم يَدخُل فيهِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥) ولم أجد له ترجمةً عند غيره ، إلا أنّ ظاهرَ كلامِ ابنِ حبّانَ يَدُلّ على معرفة جيّدة بحاله .

(٢٥٧) أحمدُ بنُ موسى أبو أحمدٍ الجَوزَجانيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٧) الأنساب (٣ : ٤٠٠) ونقلَ كَلامَ ابنِ حِبّانَ بِحروفِه ولم يَزِدْ ، اللُّبابِ (١ : ٣٠٨) .

(٢٥٨) أحمدُ بنُ يَحيى بن عَطاءٍ الجَلاّبُ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٠) تاريخِ بَغدادَ (٥ : ٢٠١) ونقلَ عن أبي العبّاس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفيّ الحافظ المعروف بابن عُقدة قولَه : مَعروفُ الحَديثِ ماتَ سَنَةَ (٢٥٣هـ) .

(٢٥٩) أُحَيدُ بنُ الحُسينِ بنِ عَليّ أبو مُحمّدٍ الباميانيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٣٧) الأنساب (٢ : ٦٤) الإكمالِ (١ : ٢١) وذكر أنّه روى عن جَمْع ، وروى عنه جَمْعٌ .

(٢٦٠) الأزهرُ بنُ مَروانَ الرّقاشيّ (شيخُ شيوخِه) (ت ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٣٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٣٣٠) التّهذيبِ (١ : ٢٠٥) التّقريبِ (١ : ٥٢) : صدوقٌ ، من العاشِرَةِ .

(٢٦١) الأزهرُ بنُ يَحيى أبو يَحيى : شيخ يروي عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي وأهل العراقِ . مُستقيمُ الحديثِ ، رَوى عنه أحمدُ بنُ سَيّار ، وزَعمَ أنّه كانَ شيخاً صالحاً . قلت : وأحمدُ بنُ سَيّارٍ ثِقَةٌ حافِظٌ مُعاصرٌ للأزهَرِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٣٢) ولم أجده عند غيره .

(٢٦٢) إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ إسحاقَ أبو مُحمّدٍ المكّيّ : رَوى عنه يعقوبُ بنُ سُفيانَ وقالَ : كتبتُ عنه بمكةَ . مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١١٧) ورَوى عنه يَعقوبُ بنُ سُفيانَ في المَعرفةِ والتّاريخ (٣ : ١٣٧) .

(٢٦٣) إسحاقُ بنُ إبراهيمَ العَبديّ السّوّاقُ (شيخُ شيوخِه) (ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١١٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٣٦٣) التّهذيبِ (١ : ٢١٣) التّقريبِ (١ : ٥٣) : صدوقٌ ، من الحاديةَ عَشْرَةَ .

(٢٦٤) إسحاقُ بنُ شاهينَ أبو بِشرٍ الواسِطيّ (شيخُ شيوخِه) (خ س) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثين (١٥٧٢ ، ١٧٤٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١١٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٤٣٤) التّهذيبِ (١ : ٢٤٧) التّقريبِ (١ : ٥٨) صدوقٌ ، من العاشِرَةِ .

(٢٦٥) إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ البالِسيّ (شيخُ شيوخِه) (ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثلاثةَ أحاديثَ هي (٣٤٢١ ، ٤٨٥٧ ، ٥٥٤١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٠٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ٣٦) التّهذيبِ (١ : ٢٨٠) ونقلَ عن صاحبِ الصّلةِ قولَه : مَجهولٌ ، ولكنّه اعتَمدَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ؛ فقالَ في التّقريبِ (١ : ٦٦) : ثِقَةٌ ، من الحاديَةَ عَشرةَ .

(٢٦٦) إسماعيلُ بنُ تَوبةَ الثّقَفيّ القَزوينيّ (ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٠٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ٥٤) التّهذيبِ (١ : ٢٨٦) التّقريبِ (١ : ٦٧) : صدوقٌ ، من العاشِرَةِ .

(٢٦٧) جابرُ بنُ إسحاقَ الباهِليّ : رَوى عنه عَمرُو بنُ عَليّ الفَلاّسُ ، مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٦٣) الجَرحِ (٢ : ٥٠١) سمعَ منه أبو حاتمٍ وقال : صدوقٌ .

(٢٦٨) الجارودُ بنُ مُعاذٍ السُّلَميّ التِّرمِذيّ : مُستقيمُ الحديثِ ، روى عنه ابنه محمد ابن الجارود وأهل بلده .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٦٦) وقال في التقريب (٨٨٢) : ثقة رُمي بالإرجاء ، وقال في الكاشف (١ : ٢٨٨) : ثقة .

(٢٦٩) جَعفرُ بنُ مُحمّدِ بنِ الفُضيلِ أبو الفَضلِ الرَّسْعَنيّ (شيخُ شيوخِه) (ت) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٦٢) تاريخ بغداد (٧ : ١٧٧) الأنساب (٦ : ١٢٣) ونقلَ عن النّسائيّ قوله : ليسَ بالقويّ ، ووَثّقَهُ بعضُهم ، ونقلَ الخَطيبُ توثيقَهُ عن الحافِظِ عَليّ ابنِ الحَسنِ بنِ علاّنَ الحرّانيّ ، تهذيب الكمال (٥ : ٩٩) التهذيب (٢ : ٩٠) التقريب (١ : ١٤١) : صدوق حافظ ، من الحادية عشرة .

(٢٧٠) جُمعَةُ بنُ عَبدِ اللهِ أبو بَكرٍ البَلْخيّ (شيخُ شيوخِه) (خ) : مُستقيمُ الحديثِ . كانَ ينتحلُ مذهبَ الرّأي (الإرجاءِ) ثم انتحَلَ السُّنَنَ ، وكانَ صَلباً بها .

أخرَجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صَحيحِه حديثاً واحداً (٢٦٣٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٦٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٥ : ١٢٠) التّهذيبِ (٢ : ١١٠) التّقريبِ (١ : ١٣٣) : صدوقٌ ، من العاشِرَةِ .

(٢٧١) الجُنيدُ بنُ بَهرامِ الرّجانيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروى عن يزيد ابن هارون ، حدثنا عنه يُوسفُ بن بِشْرِ بن حَمزة .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٦٧) ولم أجده عند غيره ، وفي تهذيب الكمال (٢٥ : ١٣٥) محمد بن أحمد بن الجنيد ، وليس بين الرَّجُلين صِلَة .

(٢٧٢) الحارثُ بنُ عَبدِ اللهِ أبو الحَسنِ الهَمْدانيّ ، يقالُ له : خازنٌ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صَحيحِه ثلاثةَ أحاديثَ (١٩٢٠ ، ٣٢٥٢ ، ٣٧٨٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٨٣) الميزان (١ : ٤٣٧) اللّسان (٣ : ١٥٣) وقال في

الكامل (٤ : ١٨) في ترجمةِ شَريكٍ بعدَ أن رَوى حديثاً من طَريقِ الحارثِ عن شَريكٍ : هذا مُنكرٌ عن عاصمٍ والأعمَشِ جَميعاً بهذا الإسنادِ ، ولا أدري لعلَّ البَلاءَ فيه من الحارثِ بنِ عَبدِ اللهِ ، يقالُ له : أبو الحَسنِ الهَمْدانيّ يروي عن إسرائيلَ بنِ يونُسَ أحاديثَ ، وعن كِبارِ الناس ، ونَقَلَ في اللّسانِ عن ابنِ أبي حاتمٍ أنّه سألَ أبا زُرعةَ عن الحارثِ فقالَ : لم يَبلُغني أنّه حَدّثَ بحديثٍ مُنكرٍ ، إلا حديثاً واحداً . . . ، وذكرَه ثمّ قال : وقَد أخطأ فيهِ الحارثُ ، ويُشبِهُ أن يكونَ دخلَ له حَديثٌ في حديثٍ .

قلت : وقولِ ابنِ عَديّ : لعلّ البَلاءَ فيه . . . إلخ ، لا يَعني أنّه اتّهمَه بالوضعِ ، وإنّما بالخَطأ في الرّوايةِ ، بدليلِ أنّه لم يترجمه في الضّعفاءِ ، وقال بأنّه يروي عن كِبارِ النّاسِ وهذا إلى المَدحِ أقربُ منه إلى التّضعيفِ ، على أنّ الرّجلَ يُخطِئ ، وقول أبي زُرعةَ فيه يُوافقُ قولَ ابنِ حِبّانَ بوجهٍ عام .

(٢٧٣) الحسنُ بنُ إسرائيلَ النهرتيري (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن عبد الوهاب بن عطاء وأهل العراق ، ثنا عنه عبدان الجواليقي .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٧٨) وله ذكر في تهذيب الكمال (١٠ : ١٧١) و(٢٣ : ١٤) .

(٢٧٤) الحسنُ بنُ إسماعيلَ المُجالِديّ (شيخُ شيوخِه) (س) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٧٦) التّهذيبِ (٢ : ٢٥٥) التّقريبِ (١ : ١٦٣) : ثِقَةٌ من العاشِرَةِ .

(٢٧٥) الحسنُ بنُ خالدٍ اليَشكُريّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن حَزْم بن أبي حَزْم عن الحسين ، ثنا عنه الحسن بن سفيان .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٧٣) أورده في تهذيب الكمال (٥ : ٥٨٨) في الرواة عن حزم ، قال : وأبو علي الحسن بن خالد السُّكري البصري ، والمخطوط منه (١ : ٢٤٦) وذكره في الكامل (٢ : ١٤) في الرواة عن بشر بن إبراهيم .

(٢٧٦) الحسنُ بنُ السَّكَنِ الأطروشُ البَغداديّ ، سكن الشام (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن عاصم وأبي داود الطيالسي ، حدثنا عنه مكحول .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٧٨) ولم أجده عند غيره .

(٢٧٧) الحسنُ بنُ الصّبّاحِ البَزّارُ الواسِطيّ (شيخُ شيوخِه) (خ د ت س) : مُستقيمُ الحديث .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٤) حديثاً ، منها (١٩٤ ، ٣١٩ ، ١٢٧٤ ، ٦٦٥٠ ، ٧٣١٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٧٧) الجَرحِ (٣ : ١٩) قال أحمدُ : ثِقَةٌ ، صاحبُ سُنّةٍ تاريخ بغدادَ (٧ : ٣٢٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٦ : ١٩١) التّهذيبِ (٢ : ٣١٠) ثبت الإحسان (١١٧) التقريب (١ : ١٦١) : صدوقٌ يَهِم ، وكانَ عابداً فاضلاً ، من العاشرة .

(٢٧٨) الحسنُ بنُ عُثمانَ ، قاضي بُخارى : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن وكيع والعنقزيّ ، روى عنه أهل بلده .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٧٠) ووجدتُ في تاريخ جرجان (١ : ٣٥٨) أنه روى عنه حفيدُه يحيى بن إسماعيل بن الحسن بن عثمان قاضي بخارى ! وله ذكر في تاريخ بغداد (١٣ : ٣٤٦) وفي الإكمال (٢ : ٢٨٤) .

(٢٧٩) خالدُ بنُ سُليمانَ أبو الفَضلِ السِّجِسْتاني ، سكن البصرة (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن الدَّراوَرْدي ، حدثنا عنه أحمد بن محمد بن الأزهر .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٦) أورده في الإكمال (٤ : ٥٥٠) في شيوخ ابن الأزهر .

قال عداب : يبدو أنّه مُقِلٌّ ، لكن لم ينقلوا فيه جَرْحة ، ووثّقه ابنُ حِبّان والخطيب فقول الحافظ : صدوق ؛ غايةٌ في الدقّة عندي .

(٢٨٠) خالدُ بنُ صُبيحٍ المَرْوَزيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٤) الكنى والأسماءِ (١ : ٨٨٣) كَنَاهُ أبا الهيثم . والذّهبيّ في المُنتقى في سرَدِ الكُنى (٢ : ١٣١) يروي عن أحمدَ بنِ سَعيدِ الدّارميّ . تاريخ جرجان (١ : ٤٨٣) فقد ترجم فيه لولده الهيثم .

(٢٨١) خُزَيمةُ بنُ أبي الخَليلِ السّرَخْسيّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن ابن المبارك وخارجة ، روى عنه محمد بن المُهَلَّب وأهل بلده .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٣٣) ولم أجده عند غيره .

(٢٨٢) داودُ بنُ بلالٍ أبو سُليمانَ البَصريّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٣٦) الجَرحِ (٣ : ٤٠٨) وسكتَ .

(٢٨٣) رجاءُ بنُ مُحمّدٍ العُذْريُّ (شيخُ شيوخِه) (ت) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن يزيد بن هارون حدثنا عنه ابن خزيمة .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٤٧) ووقعَ في المطبوعِ منه : العَدَويّ ، وترجمه في الكاشف (١ : ٣٩٥) باسم رجاء بن محمد البصري السقطيّ وقال : وُثّق ، تهذيب الكمال (٩ : ١٦٦) التهذيب (٣ : ٢٣٢) التقريب (١٩٢٧) : ثقة ، من الحادية عشرة .

(٢٨٤) رَوحُ بنُ حاتمٍ أبو غَسّانَ الكوفيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٤٤) ، ووجدتُ في الجرح والتعديل (٣ : ٥٠٠) نسبتَهُ بصْرياً ، وروى عنه أبو حاتم وقال : صدوق .

قال عداب : ولم يُترجمْهُ أصحابُ الضّعفاءِ في كُتبِهم ، كما لم يُخرّج لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ .

(٢٨٥) زكريّا بنُ يَحيى بنِ أسدٍ المَرْوَزيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، كَتبَ عنه أصحابُنا .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٥٥) تاريخ بغداد (٨ : ٤٦٠) ونَقلَ عن الدّارَقُطنيّ قوله : لا بأسَ به ، وهو في سُؤالاتِ الحاكمِ رقم (١٠١) .

(٢٨٦) زَيدُ بنُ أخزمٍ أبو طالبٍ الطّائيّ البَصريّ (شيخُ شيوخِه) (خ ٤) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٢) حديثاً ، منها (٩٧٠ ، ١٥٨١ ، ٢٤٢٠ ، ٦٠٠٤ ، ٧١٧٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٥١) تاريخ بغداد (٨ : ٤٤٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٥ : ١٠) التّهذيبِ (٣ : ٣٩٣) التّقريبِ (١ : ٢٧١) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من الحاديةِ عَشرَةَ .

(٢٨٧) زيدُ بنُ إسماعيلَ أبو الحسنِ الصّائغُ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٥٢) الجَرحِ (٣ : ٥٥٧) وقال : سمعَ منه أبي ، ومحلّهُ الصّدقُ ، تاريخ بغداد (٩ : ٤٤٧) .

(٢٨٨) زَينُ بنُ شُعيبٍ المِصريّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٥٧) الإكمال (٤ : ٢١) وذكرَ أنّ وفاتَه سَنَةَ (١٨٤هـ) .

(٢٨٩) السّرِيُّ بنُ خُزَيمةَ البيورديّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن أبي نعيم ، روى عنه يعقوب بن إسحاق الفامي وغيره .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٠٢) تهذيب الكمال (١٩ : ٣٨١) لسان الميزان (١ : ٨٠) .

(٢٩٠) السّرِيُّ بنُ مِسكينٍ المَدنيّ (ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٠١) تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٢٣١) التّهذيبِ (٣ : ٤٦٠) التّقريبِ (١ : ٢٨٥) : مقبولٌ ، من التّاسعَةِ ، والكاشفِ (١ : ٣٥٠) : صدوقٌ .

(٢٩١) سعيدُ بنُ مُحمّدِ بنِ ثوابٍ أبو عُثمانَ الحُصْريّ البَصريّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٢٦٧٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٧٢) الأنساب (٤ : ١٧٢) الإكمال (٣ : ٢٥٣) .

(٢٩٢) سعيدُ بنُ مُطَرّفٍ أبو كَثيرٍ الباهِليّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن أهل المدينة ، ثنا عنه أبو يعلى .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٧١) أورده في تهذيب الكمال (٣٢ : ٤٨٠) وأسد الغابة (٧٩٧) .

(٢٩٣) سعيدُ بنُ هاشمٍ الكَاغِديّ أبو تَوبةَ السّمَرقَنديّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، صاحبُ سُنّةٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٧٢) الميزان (٣ : ٤٧) : ذكرَهُ في تَرجمةِ سعيدِ بنِ هاشمٍ المَخزوميّ ، وفرّقَ بينَهما .

(٢٩٤) سفيانُ بنُ زيادٍ العُقَيليّ (شيخُ شيوخِه) (ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٨٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١١ : ١٤٨) التّهذيبِ (٤ : ١١٠) التّقريبِ (١ : ٣١١) : صدوقٌ ، من الحاديةِ عَشرَةَ .

(٢٩٥) سَلامةُ بنُ رَوحِ بنِ خالدٍ أبو جَريرٍ الأَيليّ (خت س ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٠٠) تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٣٠٤) التّهذيبِ (٤ : ٢٨٩) التّقريبِ (١ : ٣٤٣) : صدوقٌ له أوهامٌ ، وقيل : لم يسمعْ من عمِّه ، وإنَّما يحدِّث من كتبه ، من التّاسِعَةِ .

(٢٩٦) سُليمانُ بنُ قُريشٍ المَرْوَرُوذِيُّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن جرير وأبي معاوية ووكيع ، روى عنه أحمد بن سَيّار .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٨٠) وأورده في الجرح (١ : ٩٦) وتذكرة الحفاظ (٣ : ٩١٩) وتاريخ دمشق (٢٤ : ٣٣١) .

(٢٩٧) سُليمانُ بنُ مُنصورٍ البَلْخيّ (س) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢١) تهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٧٥) التّهذيبِ (٤ : ٢٢١) التّقريبِ (١ : ٣٣٠) : لا بأسَ بهِ ، من العاشِرَةِ .

(٢٩٨) سَهلُ بنُ حَبيبٍ أبو مُحمّدٍ الأنصاريّ البَصريّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن أبي عاصم ، وكان راويًا لعاصم بن هلال البارقيّ ، ثنا عنه أبو يعلى الموصليّ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٩٢) وأورده في تهذيب الكمال (١٣ : ٥٤٧) والكامل (٥ : ٢٣٢) .

(٢٩٩) سَهلُ بنُ مُحمّدٍ أبو حاتمٍ السّجِستانيّ (شيخُ شيوخِه) (د س) : هو الّذي صنَّفَ في القراءاتِ ، وكانَ فيه دُعابةٌ ، غيرَ أنّي اعتبرتُ حديثَه ؛ فرأيتُه مُستقيمَ الحديثِ ، وإن كانَ فيهِ ما لا يتعرّى عنه أهلُ الأدبِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٩٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٢٠١) التّهذيبِ (٤ : ٢٥٧)

التّقريبِ (١ : ٣٣٧) : صدوقٌ ، فيه دُعابةٌ ، من الحادية عَشرَةَ .

(٣٠٠) سُهيلُ بنُ صَبِرَةَ العِجليّ البَصريّ : مُستقيمُ الحديثِ ، ماتَ سَنةَ إحدى وثَمانينَ ومائةٍ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٠٣) علل أحمد (٣ : ٤٦٢) : ثقة ، الجَرحِ (٤ : ٢٤٨) ثقات العجلي (١ : ١٠٨) .

(٣٠١) شَبَابَةُ بنُ سَوّارٍ أبو عُمرَ الفَزاريّ المَدائنيّ (ع) : مُستقيمُ الحديثِ ، ماتَ سَنةَ أربع إلى سِتّ ومائتينِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٢٨) حديثاً ، منها (٢٦٧ ، ٣٨٢ ، ٦٣٣ ، ٧٠٧٤ ، ٧٤٥١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣١٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٥٥٧) التّهذيبِ (٤ : ٣٦٨) التّقريبِ (١ : ٣٥٥) : ثِقَةٌ ، حافظٌ ، رُمي بالإرجاءِ ، من التاسعة .

(٣٠٢) شَدّادُ بنُ عبدِ الرحمنِ ، مِن ولدِ شدّادِ بنِ أوسٍ : مستقيمُ الحديثِ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٦ : ٤٤١) ولم يُخرّج له في الصحيحِ ، ولا ذكَرَهُ في المجروحينَ ولم أجِدْهُ عندَ غيرِهِ ، وله ذِكْرٌ في تهذيبِ الكمالِ (٢ : ١٤٢) وغيرِ موضعٍ .

(٣٠٣) شُعَيْبُ بنُ عبدِ الحميدِ الواسطيُّ (شيخ شيوخه) : مستقيمُ الحديثِ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٨ : ٣١٠) الجرح (٤ : ٣٥٠) وقالَ : سمعتُ مِنهُ مع أبي ، وهو صَدوقٌ .

(٣٠٤) شُعَيْبُ بنُ يَحْيى التَجيبيُّ المِصريُّ (س) : مستقيمُ الحديثِ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٨ : ٣٠٩) التهذيب (٤ : ٣٥٧) التقريب (١ : ٣٥٣) : صَدوقٌ عابدٌ ، مِن العاشرةِ .

(٣٠٥) شُعَيثُ بنُ محرزٍ الأزديُّ ، أبو مُحمّدٍ البَصْريُّ (شيخُ شيوخِهِ) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٨ : ٣١٥) الجرح (٤ : ٣٨٦) وقالَ : روى عنهُ أبي وأبو زُرعةَ

وقالَ أبي : شيخٌ ، الميزان (٢ : ٢٧٩) : صَدوقٌ مشهورٌ .

(٣٠٦) صالحُ بنُ مالكٍ أبو عَبدِ اللهِ الخَوارزميّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (١٠٩٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣١٨) الجَرحِ (٤ : ٤١٦) وقال : رَوى عنه أبو زُرعةَ . وتاريخ بغداد (٩ : ٣١٦) وقال : كانَ صدوقاً .

(٣٠٧) طاهرُ بنُ أبي أحمدَ الزُّبَيريّ الكوفيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٢٨) الجَرحِ (٤ : ٤٩٩) وذكرَ له راويينِ ، وسكتَ .

(٣٠٨) عَبّادُ بنُ جَعفرَ الرّاوي عن أشعثَ بنِ عَبدِ الملكِ الحُمرانيّ : مُستقيمُ الحديثِ روى عنه عثمان بن أبي شيبة ، وعبد المجيد بن سهيل القرشي ـ إن كان محفوظاً ـ ويظهر أنه والد محمد بن عباد بن جعفر المخزومي .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٣٥) وانظر : تهذيب الكمال (١٨ : ٢٦٩) و(٢٥ : ٤٣٣) .

(٣٠٩) عَبّاسُ بنُ الفَضلِ الرّياشيّ أبو الفَضلِ البَصريّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ . كانَ راوياً للأصمَعيّ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥١٣) الأنساب (٦ : ٢٠٩) وسمّاهُ العَبّاسَ بنَ الفَرجِ وقال : كانَ من أهلِ السّنّةِ ، قُتلَ في المَسجدِ الجامعِ بالبَصرةِ في أيامِ العَلويّ صاحبِ الزنجِ ونَقَلَ عن المازنيّ قوله : قرأَ عليّ الرّياشيّ الكتابَ ـ يعني كتابَ سيبَويهِ ـ وهو أعلمُ بهِ مني ، كانَ ثِقَةً ، وذكرَ ما يَدُلّ على كَرامةٍ له هناكَ .

(٣١٠) عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ الملكِ بنِ سَعيدٍ الهَمْدانيّ الكوفيّ (م س) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثين (٢٧٩١ ، ٤٢٤١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٧٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٢٥٧) التّهذيبِ (٦ : ٢٢١) التّقريبِ (١ : ٤٨٩) : ثِقَةٌ ، من كِبارِ التّاسِعَةِ .

(٣١١) عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ الوَهّابِ الصّيرَفيّ (شيخُ شيوخه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٨١) تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٢٦٢) التّهذيبِ (٦ : ٢٢٢) ولم ينَقلَ فيه جَرحاً عن أحَدٍ ، وختَمَ تَرجمتَه بقولِ ابنِ حِبّانَ ، التقريب برقم (٣٩٦٢) : ثقة ، من الحادية عشرة . قال عداب : وكان قد سقطَ من الطبعة التي اعتمَدْناها من التقريب ، وما أثبَتْناه من طبعة دار العاصمة .

(٣١٢) عَبدُ الرّحمنِ بنُ مُعَرِّفِ بنِ داودَ بنِ مُعَرّفٍ (شيخُ شيوخِه) : كانَ مُؤَذّنَ أبي بَكرٍ المُقَدّميّ ، مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه حديثاً واحداً (٦٨٨١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٨٣) ولم أجده عند غيرِه .

(٣١٣) عَبدُ الرّحمنِ بنُ مُقاتِلٍ أبو سَهلٍ المَدنيّ خالُ القَعنَبيّ (شيخُ شيوخِه) (د) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٧٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٤٢٣) التّهذيبِ (٦ : ٢٧٦) التّقريبِ (١ : ٤٩٩) : صدوقٌ ، من العاشرَةِ .

(٣١٤) عَبدُ العَزيز بنُ مُنيبِ بنِ سَلاّمٍ أبو الدّرداءِ المَرْوَزيّ (شيخُ شيوخِه) (ق) : مُستقيمُ الحديثِ ، على دُعابةٍ فيه .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٩٧) تاريخ بغداد (١٠ : ٤٥٠) ونَقلَ عن النّسائيّ والدّارَقُطنيّ قولَهما : ليسَ به بأسٌ ، تهذيب الكمال (١٨ : ٢١٠) التهذيب (٦ : ٣٢٠) التقريب (١ : ٣٥٩) : صَدوقٌ ، من الحادية عشرة .

(٣١٥) عَبدُ العَظيم بنُ إبراهيمَ السّالِميّ الحِمصيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٢٤) اللّسان (٤ : ٣٩) واقتَصرَ على قولِ ابنِ حِبّانَ ، وزادَ : يُغرِبُ .

(٣١٦) عَبدُ الكَريمِ بنُ عَبدِ الكَريمِ البَجَليّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٢٣) الجَرحِ (٦ : ٦٢) وقال أبو حاتمٍ : لا أعرِفُه ، وحديثُه

يَدُلّ على الكَذِبِ . قالَ الحافِظُ في اللّسان (٤ : ٥٠) : ولعلّ ما أنكَرهُ أبو حاتمٍ من جِهّةِ صاحبِه جُبارَةُ بنُ المُغَلّسِ ، ويُؤَيّدُه أنّ أبا حاتمٍ قال : لا أعرِفُه .

قلت : ترجمَ المزّيُّ ومَن تبعَهُ عبدَ الكريم بنَ عبدِ الرحمنِ البَجَلِيَّ ، وذكَروا في شيوخه عبيد الله العُمَري ، وفي الرواة عنه جُبارة . ونقلَ المزّيُّ قولَ ابنِ حِبّان فيه ، وهذا يعني أنّ ابنَ عبد الرحمن هو نفسُهُ ابنُ عبد الكريم ، وهو بعيدٌ عندي .

لكنّ الحافظَ في اللّسانِ ـ كما رأيت ـ يميلُ إلى التفريقِ ، ولم يترجَّحْ عندي شيءٌ .

وانظر : تهذيب الكمال (١٨ : ٢٥١) التهذيب (٦ : ٣٣٣) .

(٣١٧) عَبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بن شِبويهِ المَرْوَزيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦٦) الجَرحِ (٥ : ٦) وقالَ : رَوى عنه عَليّ بنُ الحُسينِ ابنِ الجُنيدِ ، حافِظُ حديثِ الزّهريّ ومالكٍ .

(٣١٨) عَبدُ اللهِ بنُ إسحاقَ الجوهَريّ ، لقبُه (بِدعَةٌ) (٤) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٣٠٤) التّهذيبِ (٥ : ١٤٧) التّقريبِ (١ : ٤٠٢) : ثِقَةٌ حافِظٌ ، من الحاديةَ عَشرَةَ .

(٣١٩) عَبدُ اللهِ بنُ الجَرّاحِ أبو مُحمّدٍ القُهُستانيّ (شيخُ شيوخِه) (د كن ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٥٦) تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٣٦١) التّهذيبِ (٥ : ١٦٩) التّقريبِ (١ : ٤٠٦) : صدوقٌ يُخطِئ ، من العاشِرَةِ .

(٣٢٠) عَبدُ اللهِ بنُ جَعفرٍ البَرمَكيّ البَصريّ (شيخُ شيوخِه) (م د) : كانَ راوياً لِمَعنِ ابنِ عيسى ، مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه سبعةَ أحاديثَ (٦٢ ، ٨٦٥ ، ٢٠٤٦ ، ٣١٩٣ ، ٥٢٣٢ ، ٧١٩٧ ، ٧٤٧٨) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦٠) تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٣٨٤) التّهذيبِ (٥ : ١٧٦) التّقريبِ (١ : ٤٠٧) : ثِقَةٌ ، من الحاديةِ عَشرَةَ .

(٣٢١) عَبدُ اللهِ بنُ الحَكمِ أبو موسى الخَلاّلُ الحَرّانيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن مروان بن معاوية ، حدثنا عنه أبو عَروبة .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦٠) ولم أجدْهُ عند غيرِه .

(٣٢٢) عَبدُ اللهِ بنُ رُشَيدٍ أبو عَبدِ الرّحمنِ الجُنْدَيْسابوريّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٤٣) اللّسان (٣ : ٢٨٥) ونَقَلَ عن البَيهَقيّ قوله : لا يُحتَجُّ بهِ ، قاله البَيهَقيّ بعدَ ذكرِه لحديثِ : «الصّبيّ على شُفعتِه حتّى يُدرِك . . .» الحديث ، السُّنن (٦ : ١٠٨) .

(٣٢٣) عَبدُ اللهِ بنُ سِنانٍ الهَرويّ البَصريّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٤٣) الكبير (٥ : ١١٢) الجَرحِ (٥ : ٦٨) وذكرَ لهُ راويينِ وسكتَ ، وقال البُخاريّ : أحاديثُه مَعروفةٌ .

(٣٢٤) عَبدُ اللهِ بنُ عامرِ بنِ زُرارةَ أبو عامرٍ الحَضرَميّ (شيخُ شيوخِه) (م د ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه ثلاثةَ أحاديثَ (٢٧٥٦ ، ٤٠٨٥ ، ٥٢٢٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٥٥) الجَرحِ (٥ : ١٢٣) وقال : رَوى عنه أبي وأبو زُرعةَ وقال أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٥ : ١٤٢) التّهذيبِ (٥ : ٢٧١) التّقريبِ (١ : ٤٢٥) : صدوقٌ ، من العاشرَة .

(٣٢٥) عَبدُ اللهِ بنُ مُحمّد التِباعيّ ، أبو مُحمّدٍ اليَمَنيّ : كانَ راوياً لأبي قُرّةَ ، وكانَ مُستقيمَ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٥٦) ونسبَهُ البيّاعي ، اللّسان (٣ : ٣٥٢) ونَقَلَ عن الدّارَقُطنيّ في غَرائبِ مالكٍ ـ فيما يَبدو ـ قالَ : هذا حَديثٌ مُنكرٌ ، ومَن دونَ مالكٍ مَجهولٌ ، وإسنادُه غيرُ مَعروفٍ . وقد رجّح الشيخ أبو غدّة في هامش اللسان (٤ : ٥٨٥) أنّ نسبَ المترجَم التُباعي ؛ من غيرِ أن يأتيَ بدليلٍ ، والراجحُ أنه التِباعيّ ـ بكسر التاء ـ قال في التاج (٣٤٩٩) ما مؤدّاه : التِباعي السَمولي ، وانتهَت إليهم الرحلة في اليمن

وهم أكبر بيتٍ في اليمن ، أما البيّاعيُّ فهو نَسَبٌ خُوارزميّ ، فمن هذا النسبِ عليُّ بنُ محمّدٍ الخُوارزميُّ البيّاعيُّ المحدِّثُ ، ومجدُ الدينِ عليُّ بنُ الحسينِ البيّاعيُّ الخوارزميُّ ؛ كما في التاج (٥١٢٠) وانظر اللسان (٤ : ٢١٩ ، ٥٧٣) .

(٣٢٦) عَبدُ اللهِ بنُ مُحمّدِ بنِ شاكرٍ أبو البَختَريّ البَغداديّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦٦) سؤالاتِ الحاكمِ رقم (١١٧) قالَ الدّارَقُطنيّ : صدوقٌ ثِقَةٌ ، تاريخِ بَغدادَ (١٠ : ٨٢) .

(٣٢٧) عَبدُ اللهِ بنُ مُحمّدِ بنِ يَحيى بنِ أبي بُكيرٍ الكَرمانيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ حديثين (٢٠٠٦ ، ٢٨١٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦٥) الطبقات الأصبهانية (٢ : ٣٥٠) : كانَ صَدوقاً اللّسان (٣ : ٣٤٤) .

(٣٢٨) عَبدُ اللهِ بنُ مَروانَ بنِ مُعاويةَ الفَزاريّ أبو حُذَيفةَ الكوفيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٥٠) تاريخ بغداد (١٠ : ١٥١) وقال : كانَ ثِقَةً .

(٣٢٩) عَبدُ اللهِ بنُ مُسلمِ بنِ صالحٍ العِجليّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٥٢) الجَرحِ (٥ : ٨٥) وقال : رَوى عنه أبي وأبو زُرعةَ وقال أبو حاتمٍ : صدوقٌ .

(٣٣٠) عَبدُ اللهِ بنُ مُطيعٍ البَغداديّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٥١) وانظر منه (٦ : ٣٢٠) المجروحين (٢ : ٢٢٨) تاريخ بغداد (١٠ : ١٧٧) وقال : كانَ ثِقَةً ، تهذيب الكمال (١٦ : ١٥٧) التقريب (١ : ٣٢٤) : ثقة ، من العاشرة .

(٣٣١) عَبدُ اللهِ بنُ الوَليدِ أبو مُحمّدٍ العَدَنيّ اليَمَنيّ (خت د ت س) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثلاثةَ أحاديثَ (١١١٦ ، ٣٥٧٨ ، ٤٨١١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٤٨) تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٢٧١) التّهذيبِ (٦ : ٧٠) التّقريبِ (١ : ٤٥٩) : صدوقٌ رُبّما أخطأَ ، من كِبارِ العاشرَةِ .

(٣٣٢) عَبدُ الملكِ بنُ سُليمانَ القَرْقَسانيُّ (شيخُ شيوخِهِ) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٦٧٨٨) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٩٠) اللّسان (٤ : ٦٥) ضُعفاءِ العُقَيليّ (٣ : ٢٤) وقال : حديثُه غيرُ مَحفوظٍ . وبَيّنَ العُقَيليّ العَلّةَ في ذلك ، وهو التّغييرُ في السّندِ ، ولو سَلّمنا بشُذوذ عبدِ الملكِ في الحديثِ الذي أوردَهُ العُقَيليُّ ، فهل هذا يَرُدُّ كلَّ حَديثِه؟ والعُقَيليّ قال : في البابِ أحاديثُ صِحاحٌ .

(٣٣٣) عَبدةُ بنُ سُليمانَ أبو عَبدِ الرّحمنِ المِصّيصيّ (شيخُ أبي حاتمٍ الرّازيّ)(د) : مُستقيمُ الحديث

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٣٧) تَهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٥٣٤) التّهذيبِ (٦ : ٤٥٩) التّقريبِ (١ : ٥٣٠) : صدوقٌ ، من العاشرَةِ ، ذكرَ ابنُ عديٍّ أنَّ البخاريَّ خرَّجَ له ، ولم نَرَهُ في الصحيح .

قال عداب : وله حديث عند أبي داود (٢٥٠٢) ونسبَتْ موسوعة «صخر» إلى أحمد أنّه خرّجَ عنه حديثاً ، وهو خطأ ، فذاك عبدةُ بنُ سليمانَ الكِلابيُّ (ت : ١٨٧هـ) أمّا هذا فوفاتُهُ (٢٣٩هـ) فتأمَّلْ وقارِنْ .

(٣٣٤) عَبْدةُ بنُ عَبدِ اللهِ أبو سَهلٍ الخُزاعيّ البَصريّ (شيخُ شيوخِهِ) (خ ٤) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ سبعةَ أحاديثَ هي (٢٠٣٧ ، ٢٤٠٨ ، ٢٤١٤ ، ٤٨٨٣ ، ٥٢٤٦ ، ٥٨٤١ ، ٦٦٩٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٣٧) تَهذيبِ الكَمالِ (١٥ : ٥٣٧) التّهذيبِ (٦ : ٤٦٠) التّقريبِ (١ : ٥٣٠) : ثِقَةٌ ، من الحاديةَ عَشرَةَ .

(٣٣٥) عُبيدُ بنُ حَيّان الجُبَيْليُّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٣٣) الجرح (١ : ١٨٥) وانظر تاريخ دمشق (١٥ : ٢٠٢) وفي الإكمال (٢ : ٢٥٨) : حِبّان ـ بالباء الموحّدة ـ فالله أعلم !

(٣٣٦) عُبيدُ بنُ الهَيثمِ الحَلبيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن جعفر ابن عون ، ثنا عنه الحسين بن عبد الله القطان ، وقال الخطيب : هو الأنماطيّ سكن حلب ، روى عنه إبراهيم بن حفص بن عمر العسكريّ ، وذكر أنه سمع منه .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٣٣) واتّهمَهُ ابنُ عديٍّ بسرقةِ حديثٍ في الكامل (٦ : ٢٨٧) تاريخ بغداد (١١ : ٩٧) وانظر المجروحين (١ : ١١٧) .

(٣٣٧) عُبيدُ اللهِ بنُ الحارثِ قاضي الدّامغانِ : مُستقيمُ الحديثِ . يروي عن المبارك ابن فُضَالة والبَصْريين ، روى عنه قتيبة بن سعيد .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٠٤) ولم أجده عند غيرِه .

(٣٣٨) عُبيدُ اللهِ بنُ مُحمّدِ بنِ حَفصِ بنِ عَمروٍ التّيميّ ، أبو عَبدِ الرّحمنِ البَصريّ يقالُ له : ابنُ عائشةَ (شيخُ شيوخِه) (د ت س) : كانَ عالِماً بأنسابِ العَربِ ، حافِظاً مُستقيمَ الحديثِ مع ذلكَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٤٥٠٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٠٥) الجَرحِ (٥ : ٣٣٥) تاريخ بغداد (١٠ : ٣١٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ١٤٧) التّقريبِ (١ : ٥٣٨) : ثِقَةٌ جَوادٌ ، رُميَ بالقَدرِ ، ولم يَثبُت من كِبارِ العاشِرَةِ .

(٣٣٩) عُبيدُ اللهِ بنُ مُحمّدِ بنِ هارونَ أبو الحَسنِ المَقدسيّ المَعروفُ بالفِرْيابيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٠٦) الجَرحِ (٥ : ٣٣٥) وقال : سمعَ منهُ أبي في بَيتِ المَقدسِ .

(٣٤٠) عُبيدُ اللهِ بنُ مُحمّدِ بنِ يَحيى أبو الرّبيع الحارِثيّ الأهوازيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن عبيد الله بن موسى وأهل البصرة ، حدثنا عنه أحمد بن يحيى بن زهير وغيره (ت : ٢٤٩هـ) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٠٧) وله ذِكْرٌ في الكامل (٦ : ١٧٧ ، ١٧٨) والحلية (٩ : ٣٣) وتاريخ بغداد (٤ : ٣٣٣) و(١٣ : ٣٦٧) وتهذيب الكمال (٢ : ١٥٨) (٢٩ : ٤٤١) واللسان (٦ : ٢٨٨) .

(٣٤١) عَتّابُ بنُ مُحمّدِ بنِ شَوذَبٍ البَلْخيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٢٩٥) وذكرَ لهُ راويينِ ثِقتَينِ ، الكبيرِ (٧ : ٥٦) الجَرحِ (٧ : ١٣) وسكتوا .

(٣٤٢) عُثمانُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ عَلاّقٍ القُرَشيّ أبو عَبدِ الرّحمنِ الدّمَشقيّ (مد س) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤٩) الكبيرِ (٦ : ٢٣٨) الجَرحِ (٦ : ١٥٧) وقالَ أبو زُرعةَ : لا بأسَ بهِ ، تهذيب الكمال (١٩ : ٣٥١) التهذيب (٧ : ١٠١) التقريب (١ : ٣٨٢) : ثقةٌ ، من التاسعة .

(٣٤٣) عُثمانُ بنُ فَرقَدٍ العَطّارُ (شيخُ عَليّ بنِ المَدينيّ) (خ ت) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ١٩٥) الكبيرِ (٦ : ٢٤٥) الجَرحِ (٦ : ١٦٤) قال أبو حاتم : الحديثُ الّذي رواه عن شَقرانَ مولى النّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ : حديثٌ مُنكرٌ وروى له البُخاريّ مقروناً بغيرِه ، الميزانِ (٣ : ٥٢) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٤٧٥) التّهذيبِ (٧ : ١٤٨) التّقريبِ (٢ : ١٣) صدوقٌ ، ربّما خالفَ ، من الثّامِنَةِ .

(٣٤٤) عِصمَةُ بنُ الفَضلِ الرّاوي عن يَعلى بنِ عُبيدٍ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٥٢٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ٦٥) التّهذيبِ (٧ : ١٩٧)

التّقريبِ (٢ : ٢١) ذكرَهُ تَمييزاً عن عِصمَةَ بنِ الفَضلِ النّميريّ فقالَ : أفردَه ابنُ حِبّانَ عن الّذي قَبلَه ، ويُحتَملُ أن يكونا واحِداً . والنّميريّ قالَ فيه : ثِقَةٌ ، من الحادية عَشرة .

(٣٤٥) عِصمَةُ بنُ المُتوكلِ الحَنفيّ قاضي شيرازَ : مُستقيمُ الحديث .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٥٢٠) اللّسانِ (٤ : ١٧١) العُقَيليّ (٣ : ٣٤٠) : يروي عن شُعبةَ وغيرِه ، قَليلُ الضّبطِ للحديثِ ، يَهِمُ وَهَماً ، ونَقَلَ أنّ أحمدَ قالَ : لا أعرِفُه ، وذكرَ له حديثاً قلبَ فيه السّندَ والمَتنَ ، وعَقّبَ عليه بقولِه : ليسَ لحديثِ أبي جَمرةَ أصلٌ ويَحتَملُ قولُ أحمدَ : لا أعرِفُه ؛ أي لا أعرِفُه يروي عن شُعبةَ ؛ لأنّه سُئلَ : كانَ يروي عن شُعبةَ؟ فقال : لا أعرِفُهُ .

(٣٤٦) عِصْمَةُ بنُ مُحمّدٍ السّرَخْسيُّ : مُستقيمُ الحديثِ ، من أصحاب أبي لبيد يروي عن ابن عيينة ، روى عنه أهل بلده .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٥٢٠) ولم أجِدْهُ عندَ غيرِه .

(٣٤٧) عَليّ بنُ بَكّارِ بنِ هارونَ المِصّيصيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٧٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ٣٣٢) التّهذيبِ (٧ : ٢٨٦) التّقريبِ (٢ : ٣٢) : صدوق ، من العاشرة . ذكرَهُ في الكِتابينِ تمييزاً ، ورَجّحَ أنّهما اثنانِ ونَقَلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ، وقالَ : ماتَ هذا المِصّيصيّ قَريباً من سَنَةِ أربعينَ ومائتينِ .

(٣٤٨) عَليّ بن الحُسينِ الدِّرهَميّ البَصْريّ (شَيخُ شيوخِه) (د س) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٧٣) الجَرحِ (٦ : ١٧٩) وقالَ أبو حاتم : صدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ٤٠٤) التّهذيبِ (٧ : ٣٠٧) التّقريبِ (٢ : ٣٥) : صدوقٌ ، من كِبارِ الحادية عَشرةَ .

(٣٤٩) عَليّ بنُ حَمزَةَ الكِسائيّ المُقرئُ أبو الحَسنِ الكوفيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٥٧) الجَرحِ (٦ : ١٨٢) ولم يذكرَهُ إلا بِخيرٍ ، تاريخ بَغدادَ (١١ : ٤٠٣) وطوّلَ في ذكرِ مَناقبِه يَرحمُه اللهُ ، التّهذيبِ (٧ : ٣١٣) وذكرَ له مَناقبَ جَمّةً ، وإنّما ذكرَهُ تمييزاً .

(٣٥٠) عَليّ بنُ حَمزَةَ المِعوليّ البَصريّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن حماد بن سلمة والبصريين ، ويروي عنه أحمد بن علي بن المثنى ، وأحمد بن أبي عاصم .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه حديثاً واحداً (٤٥٧٦) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٦٦) وزوائد الشهري (٤٣١) .

(٣٥١) عَليّ بنُ زيادٍ اللّحْجيّ اليَمَنيّ (شَيخُ شيوخِه) : كانَ راوياً لأبي قُرّةَ ، مُستقيمُ الحديثِ ، ماتَ سَنَةَ أربعٍ وأربَعينَ ومائتين .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٧٠) الأنسابِ (١١ : ٢٠٩) ونَقَلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ بِحروفِه .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ أحدَ عَشرَ حديثاً ، منها (٥٩٤ ، ١١٨٤ ، ١٨٥٦ ، ٦٢٠٤ ، ٦٦٤٥) .

(٣٥٢) عَليّ بنُ سَلمةَ اللَّبَقيّ أبو الحَسنِ النّيسابوريّ (شَيخُ شيوخِه) (خ ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٧٤) وذكرَ أنّ وفاتَه في حُدودِ ستينَ ومائةٍ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ٤٥١) التّهذيبِ (٧ : ٣٢٧) التّقريبِ (٢ : ٣٧) : صدوقٌ ، من كِبارِ الحاديةَ عَشرةَ ، يُقال : إنَّ البخاريَّ روى عنه .

قالَ عداب : اختلفَتْ نُسَخُ صحيح البخاريِّ ، ففي بعضِها : عليّ بن عبد الله ، وفي بعضها : عليّ بن سلمة ، وفي بعضها : عليّ ؛ غير منسوبٍ . فمن رجّحَ أنه عليّ بن سلمة قال : أخرجَ له البخاريُّ حديثين : (٤٦١٣ ، ٦٣٢٧) أحدهما عنه عن شبابة والثاني عنه عن عبد الله بن وهب . وراجع التهذيب للتوسُّع . وقد ناقشتُ هذا الموضوع في البحثِ الثالثِ من كتابي الوحدان تحت عنوان : (المهملونَ من شيوخِ البخاريِّ) في باب : مَن اسمه عليّ . فليُراجَعْ لزاماً .

(٣٥٣) عَليّ بنُ صالحٍ الأنماطيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٧٠) الميزانِ (٣ : ١٣٣) : لا يُعرَفُ ، وله خَبرٌ باطلٌ وذَكرَ الحديثَ ثمّ قال : المُتّهمُ بوضعِه عَليّ ، فإنّ الرّواة سِواهُ ثِقاتٌ ، ورَدّ الحافِظُ في

اللّسانِ (٤ : ٢٣٥) على الذّهبيّ بأنّ ابنَ حِبّانَ ذَكرَهُ في الثّقاتِ ، وقال : فيَنبغي التّثبّتَ في الّذين يُضعّفُهم المؤلّفُ من قِبَله ، ويُنظَرُ فيمَن دونَ صاحبِ التّرجمَةِ .

(٣٥٤) عَليّ بنُ مَعبدِ بنِ شَدّادٍ العَبْديُّ المِصريُّ (ت س) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٦٣٩٨) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٦٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ١٣٩) التّهذيبِ (٧ : ٣٨٤) التّقريبِ (٢ : ٤٤) : ثِقَةٌ فَقيهٌ ، من كِبارِ العاشِرَةِ .

(٣٥٥) عَليّ بنُ مَعبدِ بنِ نوحٍ المِصريّ (شَيخُ شيوخِه) (س) وهو غيرُ الأوّلِ : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحهِ حديثاً واحداً (٢٨١٥) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٧٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ١٤٢) التّهذيبِ (٧ : ٣٨٥) ونَقَلَ عن أبي حاتمٍ أنّه قال : كانَ صدوقاً ، ونَقَلَ عن الجُعابيّ قوله : عندَه عَجائبُ ، أمّا عَصريّهُ العِجليّ فقال في ثِقاتِه رقم (١٢٠٠) : ثِقَةٌ ، صاحبُ سُنّةٍ ، التّقريبِ (٢ : ٤٤) : ثقةٌ ، من الحاديةَ عشرةَ .

(٣٥٦) عُمرُ بنُ الخَطّابِ السّجِستانيّ أبو حَفصٍ الأهوازيّ (شَيخُ شيوخِه)(د) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٣٢٦) التّهذيبِ (٧ : ٤٤١) التّقريبِ (٢ : ٥٤) : صدوقٌ ، من الحاديَةَ عَشْرَةَ .

(٣٥٧) عُمرُ بنُ رُدَيحٍ أبو حَفصٍ البَصريّ الرّاوي عن عَطاءِ بنِ أبي مَيمونةَ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ١٨٥) الجَرحِ (٦ : ١٠٨) ونَقَلَ عن أحمدَ بنِ مُحمّدٍ الصّفّارُ قال : أخبرنا أبو حَفصٍ عُمرُ بنِ رُديحٍ ، كانَ يُوثّقُ ! وقال أبو حاتمٍ : شيخٌ ، فقيل له : قال يَحيى بنُ مَعينٍ : هو صالحُ الحديثِ ! قال : بل هو ضَعيفُ الحديثِ ، الكامل (٥ : ٢٤) : روى له ثَلاثَةَ أحاديثَ ، ثمّ قال : ولعُمرَ بنِ رُديحٍ غيرُ ما ذَكرتُ من الحديثِ

ويُخالفُه الثّقاتُ في بعضِ ما يَرويه ، وانظر الميزانَ (٣ : ١٩٦) واللّسانَ (٤ : ٣٠٦) .

(٣٥٨) عُمرُ بنُ شَبّةَ بنِ عُبيدةَ بنِ زيدٍ النُّميريُّ أبو زيدٍ البَصريُّ (شَيخُ شيوخِه) (ق) : مُستقيمُ الحديثِ ، وكانَ صاحبَ أدبٍ وشِعرٍ وأخبارٍ ومعرفةٍ بتأريخِ النّاسِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه أربعةَ أحاديثَ (٤٠٣ ، ٢٢٣٨ ، ٤٧٧١ ، ٧٣٢٨) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤٦) الجَرحِ (٦ : ١١٦) وقالَ : كَتبتُ عنهُ معَ أبي وهو صدوقٌ ، وقال أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٣٨٦) التّهذيبِ (٧ : ٤٦٠) التّقريبِ (٢ : ٥٧) : صدوقٌ ، له تَصانيفُ ، من كِبارِ الحاديةَ عَشرةَ .

(٣٥٩) عُمرُ بنُ عُثمانَ بنِ عُمرَ التّيميّ أبو حَفصٍ المَدنيّ (د ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤١) الكبيرِ (٦ : ١٧٨) الجَرحِ (٦ : ١٢٤) وقالَ ابنُ مَعينٍ : لا أعرِفُهُ ، قالَ ابنُ أبي حاتمٍ : يعني أنّه مَجهولٌ ، الكاملِ (٥ : ٦٨) ونَقَلَ قولَ ابنِ مَعينٍ ، ثمّ قال : وقولُ ابنِ مَعينٍ في عُمرَ بنِ عُثمانَ هذا ووالدِه أنّه لا يَعرفُهُما ؛ فهو كما قال ، إنّما حَدّثَ عنه من أهلِ المدينةِ إبراهيمُ بنُ المُنذرِ وابنُ أبي أُويسٍ بالشّيءِ اليَسيرِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٤٦٠) التّهذيبِ (٧ : ٤٨٢) التّقريبِ (٢ : ٦٠) : صدوقٌ من الثّامِنَةِ ، وَلِيَ قَضاءَ البَصرةِ .

قال عداب : انظرْ كَم الفارق بين مستقيمِ الحديثِ وصَدوق ، وبين مجهول !

(٣٦٠) عُمرُ بنُ يَزيدَ السّيّاريّ أبو حَفصٍ البَصريّ (شَيخُ شيوخِه) (د) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه تسعةَ أحاديثَ ، منها (١٣٢٨ ، ٢٧٦٣ ، ٤٥٨٠ ، ٥٢٧٣) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٥٣٢) التّهذيبِ (٧ : ٥٠٥) التّقريبِ (٢ : ٦٤) : صدوقٌ ، من العاشِرَةِ ، الأنسابِ (٧ : ٣٣٠) .

(٣٦١) عَمرُو بنُ الحارثِ بنِ الضّحّاكِ الحِمصيّ (بخ د) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٨٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٥٦٨) التّهذيبِ (٨ : ١٣)

التّقريبِ (٢ : ٦٧) : مقبولٌ ، من السّابِعَةِ ، وسكتَ في الجَرحِ (٦ : ٢٢٦) وانظر الميزانَ (٣ : ٢٥١) فإنّه قال : غَيرُ مَعروفِ العَدالةِ .

قال عداب : وقارَنْ بين ثقة وغير معروف العدالة !

(٣٦٢) عَمرُو بنُ أبي عاصمِ النبيل ـ واسم أبي عاصم : الضحاك ـ (شَيخُ شيوخِه) (ق) : كانَ على قَضاءِ الشّامِ ، مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٨٦) تهذيب الكمال (٢٢ : ٧٧) التهذيب (٨ : ٤٩) التقريب (٥٠٥٢) : ثقةٌ ، كان على قضاء الشام ، من الحادية عشرة .

(٣٦٣) عَمرُو بنُ عيسى أبو عُثمانَ الضُّبَعيّ البَصريّ (شَيخُ شيوخِه) (خ س) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٨٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ١٨٢) التّهذيبِ (٨ : ٨٧) التّقريبِ (٢ : ٧٦) : ثِقَةٌ ، من صِغارِ العاشِرَةِ .

(٣٦٤) عَمرُو بنُ مُسلمٍ البالِسيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن يعلى ابن عبد وأهل العراق ، روى عنه الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فِيل البالسيّ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٨٨) ولم أجده عند غيره .

(٣٦٥) عَونُ بنُ سَلاّمٍ القُرَشيّ الكوفيّ (م) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٥١٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٤٤٨) التّهذيبِ (٨ : ١٧٠) التّقريبِ (٢ : ٩٠) : ثِقَةٌ ، من العاشِرَةِ .

(٣٦٦) عيسى بنُ خالدٍ اليَماميّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن حماد بن سلمة روى عنه هشام بن عمار .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٩١) والجرح (٦ : ٢٧٥) وقال أبو حاتم : لا بأس بحديثه محلّه الصّدق . ونقل ابنُ عساكر (٤٧ : ٢٩٩) عن محمّدِ بنِ وهبِ بنِ عطيّةَ قولَه : حدّثنا عيسى بنُ خالدٍ اليماميُّ ـ ثقةٌ ما كان هنا أورعَ منه ـ . .

(٣٦٧) عيسى بنُ مَيمونَ بن دايَةَ الجُرَشيّ الحجازيّ (خد) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٨٩) وقال : ليسَ هذا بعيسى بنِ مَيمونَ صاحبِ القاسمِ ؛ ذاكَ واهٍ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٤٦) التّهذيبِ (٨ : ٢٣٥) التّقريبِ (٢ : ١٠٢) : ثِقَةٌ ، من السّابعَةِ .

(٣٦٨) غالبُ بنُ وَزيرٍ الغَزّيّ الفِلَسطينيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٣) الميزانِ (٣ : ٣٣٢) حَدّثَ عن ابنِ وَهبٍ بِحديثٍ باطلٍ وقلّ ما رَوى ، وذَكرَ الحافظُ لهُ حديثاً مُنكراً في اللّسانِ (٤ : ٤١٦) ونَسبَ إلى ابنِ حِبّانَ أنّه قالَ في الرّجلِ : مُستقيمُ الحديثِ جدّاً ، وعلّقَ على ذلكَ بقولِه : كذا قالَ وذَكرَ أنّ الحديثَ المُنكرَ هذا أخرَجَه ابنُ حِبّانَ في صحيحِه (٣٧٨) وقال عَقِبَهُ : «سمعَ هذا الخبرَ غالبُ بنُ وزيرٍ عن وكيعٍ ببيتِ المقدسِ ، ولم يحدِّثْ به بالعراقِ ، وهذا مما تفرّدَ به أهلُ فلسطينَ عن وكيعٍ !» وأخرَجهُ العُقَيليّ في الضّعفاءِ (٣ : ٤٣٤) وقال : حديثُه مُنكرٌ لا أصلَ له ، ولم يأتِ بهِ عن ابنِ وهبٍ غيرُه ، ولا يُعرَفُ إلا بهِ ، وذكَرَ أنّه من كلامِ الحسنِ البَصريّ .

(٣٦٩) غِياثُ بنُ جعفرَ مُسْتَملِي سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ (شَيخُ شيوخِه) (ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ١٢٦) التّهذيبِ (٨ : ٢٥٢) التّقريبِ (٢ : ١٠٦) : صدوقٌ ، من العاشِرَةِ .

(٣٧٠) الفُضيلُ بنُ مَيسرةَ أبو مُعاذٍ الأزديّ العُقَيليّ (بخ د س ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٩) الجَرحِ (٧ : ٧٥) قال أحمدُ : ليسَ بهِ بأسٌ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، وقال أبو حاتمٍ : شيخٌ صالحُ الحديثِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٣١٠) التّهذيبِ (٨ : ٣٠٠) التّقريبِ (٢ : ١١٤) : صدوقٌ ، من السّادِسَةِ .

(٣٧١) القاسمُ بنُ الحَكمِ العُرَنيُّ أبو أحمدَ الكوفيّ قاضي هَمْدانَ (بخ ت) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٦) الجَرحِ (٧ : ١٠٩) عن الفَضلِ بنِ دُكينٍ قال : كانت

فيه تلكَ الغَفلَةِ ، وعن أحمدَ قال : ماتَ عُرَيْثُكُم ونَحنُ نريدُ أنّ نشدّ الرّحالَ إليه ، وقال أبو حاتمٍ : مَحلّه الصّدقُ يُكتبُ حَديثُه ولا يُحتَجّ به ، وقال أبو زُرعةَ : صدوقٌ ، التّهذيبِ (٨ : ٣١١) التّقريبِ (٢ : ١١٦) : صدوقٌ فيه لينٌ ، من التّاسِعَةِ .

(٣٧٢) القاسمُ بنُ سَلاّمِ بنِ مِسكينَ النّميريّ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٨) الجَرحِ (٧ : ١١٠) وقال الرّازيّانِ : صدوقٌ ، التّهذيبِ (٨ : ٣١٨) التّقريبِ (٢ : ١١٧) وقال : صدوقٌ ، من العاشِرَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٣٧٣) القاسمُ بنُ أبي شَيبةَ يَحيى الهِلاليّ البَغداديّ جارُ مُحْرِزِ بنِ عَونٍ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن إسماعيل بن عياش ، يروي عنه أحمد بن علي ابن المثنى .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه حديثاً واحداً (٤٨٥) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٨) تهذيب الكمال (٤ : ٤٩٢) (١٩ : ٤٧٨) اللسان الميزان (٢ : ٣٦٣) .

(٣٧٤) مالكُ بنُ حَريصٍ الهَرويّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن يزيد بن هارون وأهل بلده .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٦٥) ولم أجِدْهُ عند غيرِه .

(٣٧٥) مالكُ بنُ الفُدَيك : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن زفر بن الهذيل ، روى عنه الحسن بن علي العنبري والكوفيّون .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٦٥) اللسان (٣ : ٧٢) .

(٣٧٦) مالكُ بنُ يَحيى السُّوسيُّ أبو غَسّانَ البَغداديّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن يزيد بن هارون وعبد الوهاب بن عطاء وأهل العراق ، روى عنه أهلها .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٦٦) تهذيب الكمال (٨ : ١٣٩) تاريخ بغداد (٥ : ٢٠٢) الإكمال (٢ : ٣٣٤) .

(٣٧٧) مُبَشِّرُ بنُ الحسنِ بنِ مُبَشِّرٍ أبو بِشرٍ البَصريّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن أبي عاصم والبصريين ، حدثنا عليّ بن الحسين بن سليمان المعدّل بالفسطاط : ثنا مبشر بن الحسين .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ :١٩٣) تاريخ بغداد (١٣ : ٢٦٨) وقال : كان ثقة .

(٣٧٨) مُحَشِّرُ بنُ مُعاويةَ الباهِليّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن مطر الورّاق ، روى عنه محمد بن المنهال التميمي ، ومحمد بن عبّاد بن آدم الهذلي ، وعمر بن شَبّةَ بن عُبَيد ، وأهل بلده .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٩٦) تهذيب الكمال (٢٥ : ٤٣٢) (٢٦ : ٥١٠) التاريخ الكبير (٨ : ٧١) تاريخ بغداد (١٢ : ١١٣) .

قال عداب : ترجمَ ابنُ حبّان في الثقات (٧ : ٥١٦) : مخشي بن معاوية ؛ شيخٌ من أهل البصرة . ففرّق بينه وبين مُحَشِّر ، لكنّ البخاريَّ والخطيبَ والمزّيَّ جعَلوهما واحداً فتأمَّلْ .

(٣٧٩) مَحفوظُ بنُ بَحرِ بنِ صالحِ الأنطاكي (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٠٤) الميزانِ (٣ : ٤٤٤) : كذّبَهُ أبو عَروبةَ ، اللّسانِ (٥ : ١٩) : الحديثُ الّذي اتُّهِمَ به ، ليسَ هو من بلاياهُ ، فقد رَواه غَيرُه عن أبي مُعاويةَ الكاملِ (٦ : ٤٤١) وقالَ بعدَ أن نَقلَ عن شَيخِه أبي عَروبةَ تكذيبَه ، وذَكرَ لهُ حديثاً مُنكراً : وليسَ هذا من قِبَلِ محفوظِ ابنِ بَحْرٍ ، إلا أنّ مَحفوظاً له أحاديثُ يوصِلها ويُرسِلها غيرُه ، وأحاديثُ يَرفعُها ويُوقفُها غيرُه من الثّقاتِ .

قال عداب : مُخالفةُ الثّقاتِ في الوَصلِ والإرسالِ إن كَثُرت ؛ جَرحَت الرّاوي إذا خالفَ من هوَ أوثقُ منه ، ولم يُحدّد لنا ابنُ عَديّ الأحاديثَ من حيثُ الكَثرةِ ، ولا مَنْ هُم الثّقاتِ الّذين خالَفهم ، ولا ضربَ لنا مِثالاً واحداً على دَعواه ، فيبَقى الأمرُ تَعديلاً مُفسَّراً أمامَ جَرحٍ شِبهِ مُجملٍ ، فالتوقّف هو سبيلُ هذه الحال .

(٣٨٠) مُحمّدُ بنُ أحمدَ بنِ إسماعيلَ العَدَويّ البَصريّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن أبي الوليد وأهله البصرة .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٥) ولم أجده عند غيرِه .

(٣٨١) مُحمّدُ بنُ أزدانِية الدُّهقانُ : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن أبي بكر بن عياش روى عنه الحضرميّ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١١١) وقد وجدت ذكرًا لبعض أبنائه مثل : عبد الله بن محمد الدِهْقان ، تاريخ دمشق (١٢ : ١٢٠) وحمزة بن محمد الدهقان : تهذيب الكمال (١٤ : ٢٤٨) وإبراهيم : تهذيب الكمال (٢٤ : ٢٩) وعليّ : لسان الميزان (٣ : ٣٨٤) .

والدّهقان ـ بضمّ الدال وكسرها ، وسكون الهاء ـ : الزعيم والرئيس بلغة المعجم القاموس (ص : ١٥٤٦) .

(٣٨٢) مُحمّدُ بنُ جَعفرٍ البيكَنْديّ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٣٢) الأنساب (٢ : ٤٠٥) ذَكرَهُ ذِكْراً فحَسْبُ .

(٣٨٣) مُحمّدُ بنُ حَربِ بنِ مُقاتلٍ المَرْوَزيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن عبيد الله بن موسى ويحيى بن آدم ، يروي عنه عبد الله بن محمود السعديّ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٠٥) اللّسان (١ : ١٦٤) الإكمال (٣ : ٢٩٦) تهذيب الكمال (٢٦ : ١٣٣) التهذيب (٩ : ٣١٠) وقال فيه : محمد بن عليّ بن حرب المروزيّ أبو علي المعروف بالتُّرك ، وقد ينسب إلى جده ، وأورد كلام ابن حبان في الثقات السابق ، ثم قال : فيحتمل أن يكون هو ، ونقل قول النسائي فيه : ثقة ، وقال المزيّ بعد أن ترجم له ، وذكر كلام ابن حبان : فلا أدري هو هذا أو غيره وذكر في الرواة عنه : النسائي وعبد الله بن محمود السعديّ المروزيّ ومحمد بن إسحاق ابن موسى المروزيّ . التقريب (٥٨٤٠) وجزم فيه بأنّه هو ابن عليّ بن حرب ، فليُنظَرْ .

(٣٨٤) مُحمّدُ بنُ حَفصٍ الهَرَويّ (شَيخُ شيوخِه) : شيخٌ مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن حماد بن زيد ، روى عنه محمد بن معاذ وغيره .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٠٦) ولم أجده عند غيره .

(٣٨٥) مُحمّدُ بنُ خُزَيمةَ البَصريّ أبو عُمرَ المِصريّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ يروي عن محمد بن عبد الله الأنصاري ، وسعيد بن أوس بن ثابت بن بشير ، وعبد الله

ابن صالح بن محمد بن مسلم الجهنيّ ، وأهل العراق ، روى عنه أحمد بن الفضل بن حاتم ، وأبو الحسين عبد الرحمن بن نصر المصريّ الشاعر ، وغيره .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٣٣) وله ذِكْرٌ في العقيلي (١ : ١٧٤) و(٣ : ٥٣) والكامل (٤ : ٣٤٧) وتهذيب الكمال (٣٢ : ١٥٢) ولم أقِفْ له على ترجمةٍ مفردةٍ في غيرِ الثقات تاريخ بغداد (١٠ : ٢٩١) تاريخ دمشق (٧ : ٢٦) .

(٣٨٦) مُحمّدُ بنُ داودَ بنِ أبي ناجيَةَ أبو عبدِ اللهِ المَهْريّ الإسكَندرانيّ (شَيخُ شيوخِه) (د سي) : مُستقيمُ الحديثِ (ت : ٢٥٠هـ) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٠٥) الجَرحِ (٧ : ٢٥٠) وسكتَ ، تهذيب الكمال (٢٥ : ١٧٣) ونقل عن النسائي : ثقة ، التّهذيبِ (٩ : ١٥٣) التّقريبِ (٢ : ١٥٩) : ثِقَةٌ من العاشِرَة .

(٣٨٧) مُحمّدُ بنُ أبي زُفَرٍ الواسِطيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، شيخٌ كانَ بمكة ، يروي عن إسحاق الأزرق ويزيد بن هارون ، حدثنا عنه شيوخنا .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١١٧) ولم أجِدْهُ عند غيرِه .

(٣٨٨) مُحمّدُ بنُ زيادِ بنِ عَبدِ اللهِ البَصريّ المَعقِليّ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٤) ولم أجِدْهُ عند غيرِه .

(٣٨٩) مُحمّدُ بنُ زيادِ بنِ مَعروفٍ الجُرجانيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٢٠) جُرجانَ (ص٣٨١) وقال : سكنَ جُرجانَ وكان بها رَئيساً ، ماتَ بجُرجانَ سَنَةَ سَبعٍ وخَمسينَ ومائتينِ ، وتاريخ بغداد (١٣ : ٢٠٩) وله روايات في الكامل (١ : ٢٢٧) و(٢ : ٩٣) و(٤ : ٣٢٦) وتاريخ دمشق (١٠ : ٤٦٤) و(١٦ : ٤٣) .

(٣٩٠) مُحمّدُ بنُ سَماعةَ الرَّمْليّ (شَيخُ شيوخِه) (مد) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١١٢) الجَرحِ (٧ : ٢٨٣) وذَكرَ في الرّواة عنهُ أبا زُرعةَ واثنينِ آخرينِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٣١٦) التّهذيبِ (٩ : ٢٠٣) التّقريبِ (٢ : ١٦٧) : صدوقٌ ، من العاشِرَةِ ، ذَكرَهُ تمييزاً .

(٣٩١) مُحمّدُ بنُ سَنجَرِ الجُرجانيّ أبو عَبدِ اللهِ المِصريّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ . قال في التاج : (ت : ٢٥٨هـ) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٤٧) جُرجانَ (ص٣٧٩) تذكرة الحفّاظ (٢ : ٥٧٨) وقال : الحافظُ الكبيرُ ، ويعزّ وقوعُ حديثِه لنا . توفي في شَهرِ رَبيع الأوّلِ سَنةَ ثَمانٍ وخَمسينَ ومائتينِ . وفي تاجِ العَروسِ (١ : ٨٦٧) أنّه سكنَ مدينةَ قُطبةً في مصر .

(٣٩٢) مُحمّدُ بنُ شُرَحبيلَ بنِ جُعشُمٍ اليمانيُّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يَروي عن ابنِ جُريجٍ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٥٢) الكبير (١ : ١١٣) وقال : حديثُهُ معروفٌ ، الجَرح (٧ : ٢٨٥) : رَوى عنهُ رَجاءُ بنُ مُرجّى الحافظُ ، الميزانِ (٣ : ٥٧٩) وقال : ضَعّفهُ الدّارقُطنيّ ، اللّسانِ (٥ : ١٩٩) ونَقَلَ قولَي الدّارقُطنيّ وابنِ حِبّانَ .

قال عداب : قد جَهِدتُ فلم أقِفْ على تَضعيفِ الدّارقُطنيّ .

(٣٩٣) مُحمّدُ بنُ شِهابٍ أبو جَعفرَ : شيخٌ يروي عن مُسلمِ بنِ خالدٍ الزّنجيّ ومروان ابن معاوية ، روى عنه مَوْهَب بن يزيد بن خالد بن مَوْهَب الرَّمْلي ، مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٦٧) ولم أجده عند غيرِه .

(٣٩٤) مُحمّدُ بنُ صُبيحِ بنِ السّمّاكِ ، أبو العَبّاسِ الكوفيّ القاصُّ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٣٢) تاريخ بَغدادَ (٥ : ٣٦٨) وطوّلَ في تَرجمتِه وذَكرَ مَناقبَه ، صفةُ الصّفوة (٣ : ١٧٤) الميزانِ (٣ : ٥٨٤) ونَقَلَ عن ابنِ نُمَيرٍ : صدوقٌ ، وقالَ الهَمْدانيُّ مَرّةً : ليسَ حَديثُه بشيءٍ ، اللّسان (٥ : ٢٠٤) وقال : نَقَلَ الحاكمُ عن الدّارقُطنيّ في سُؤالاتِه : لا بأسَ بهِ ، والّذي في السّؤالاتِ المَطبوعِ مُحمّدُ بنُ ربحٍ ، وهو تَصحيفٌ تهذيب الكمال (١٤ : ٥٢٧) : الواعظُ .

(٣٩٥) مُحمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ البَنّاءِ السّرَخْسيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ يروي عن أبي نُعَيم ، روى عنه محمد بن عبد الرحمن ، وأبو الفَرَجِ المقدسيّ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٥١) وله ذِكْرٌ في تهذيب الكمال (١٤ : ١٥) .

(٣٩٦) مُحمّدُ بنُ عَبدِ الله بنِ خالدٍ القَطّانُ الأَحدَبُ الطَّرَسُوسِيُّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن عبد الرحمن بن مَغْراء وأهل العراق ، حدّثنا عنه ابنُ قتيبة .

قلت : وأخرجَ له أبو داود والنسائي في كتاب الكنى ، وأحمد بن محمد بن نصر التُّجيبيّ الأنطاكيّ ، وعلي بن الحسين بن الجنيد الرازيّ ، ومحمد بن الفضل بن جابر السَّقَطيّ ، ومحمد بن يزيد السُّلَمي النيسابوريّ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١١٠) الكاشف (٢ : ١٨٦) تهذيب الكمال (٢٥ : ٤٧٢) التهذيب (٩ : ٢٢٥) : قال أبو داود : كان أحمد يكرمه ، وكان من أهل بغداد ، مات بطَرَسُوس ، التقريب (٦٠١٢) : مقبول ، من الحادية عشرة

(٣٩٧) مُحمّدُ بنُ عَليّ بنِ زُهيرٍ الجُرجانيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحه حديثاً واحداً (٨٧١) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٤٨) جرجانَ (ص ٣٩٥) وطوّلَ في تَرجمتِه .

(٣٩٨) مُحمّدُ بنُ عِمرانَ الأَرْسابَنْديّ المَرْوَزيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٥) مُعجمِ البلدانِ (١ : ١٥١) قال : أرْسابَند قريةٌ بينها وبين مَرْو فرسَخان ، خرجَ منها طائفةٌ من أئمّة العلماء ، وذكرَ مترجمَنا أوّلهم .

(٣٩٩) مُحمّدُ بنُ غالبٍ أبو الحسنِ النّسويّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، شيخٌ من أهلِ نَسا ، يروي عن جعفر بن عون ، وعليّ بن عاصم ، وأبي نعيم ، روى عنه أحمد ابن زنجوَيْه .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٣٥) أورد الخطيبُ اسمَ ابنه يحيى بن محمد بن غالب النسويّ ، تاريخ بغداد (١ : ٢٥٦) وانظر منه (٣ : ١٤٦) تاريخ دمشق (٥٥ : ٧٤) .

(٤٠٠) مُحمّدُ بنُ فُضيلٍ البَغداديُّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن وكيع ، وحماد بن سلمة ، والحَفَري ، روى عنه عمران بن موسى السّختيانيّ ، ومحمد بن إسماعيل الصائغ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٠٣) تاريخ بغداد (٣ : ١٦٤) .

(٤٠١) مُحمّدُ بنُ مُسلمِ بنِ أبي الوَضّاحِ أبو سعيدٍ المؤدِّبُ (خت م ٤) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٥٦) الجَرحِ (٨ : ٧٦) وقالَ الرّازيّانِ : ثِقةٌ ، ونَقَلَ عن ابنِ مَعينٍ تَوثيقَه ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٤٥٢) التّهذيبِ (٩ : ٤٥٣) التّقريبِ (٢ : ٢٠٨) : صدوقٌ يَهِمُ ، من الثّامنَةِ ، مشهورٌ بكُنيتِهِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحه حديثاً واحداً (١٩٩٤) .

(٤٠٢) مُحمّدُ بنُ هِشامِ بنِ عيسى المرُّوذيُّ البَغداديّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١١٦) تاريخِ بَغدادَ (٣ : ٣٦٠) وقالَ : كانَ ثِقةً تهذيب الكمال (٢٦ : ٥٦٧) التهذيب (٢٦ : ٥٦٦) التقريب (١ : ٥١١) : ثقةٌ ، من العاشرةِ .

(٤٠٣) مُحمّدُ بنُ الهَيثمِ أبو الأحوصِ العُكبَريّ ، قاضي عُكبَرا (ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١ ٥١) التّهذيبِ (٩ : ٤٩٨) التّقريبِ (٢ : ٢١٥) : ثِقةٌ حافِظٌ ، من الحاديَةَ عَشْرَةَ .

(٤٠٤) مُحمّدُ بنُ يَحيى القُومَسيّ ، يُعرَفُ بِسِياهِ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ يروي عن عبيد الله بن موسى ، وعبد الواحد ، يروي عنه عمران بن موسى السّختيانيّ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١١٥) نزهة الألباب (١ : ٣٨٢) .

(٤٠٥) مُحمّدُ بنُ يَعقوبَ الزّبيريّ المَدنيّ (شَيخُ شيوخِه) (س) : مُستقيمُ الحديثِ يروي عن أبي ضمرة ، وأهل الحجاز ، يروي عنه نحو عشرة رواة ؛ منهم النسائي وأبو حاتم الرازي وعمر بن محمد الهمدانيّ ، قال أبو حاتم والنسائي : لا بأس به ، وقال الذهبي : وُثّق ، قال ابن أبي حاتم : كتب عنه أبي بالمدينة ، وروى عنه .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٠٩) تهذيب الكمال (٢٧ : ٤٣) التهذيب (٩ : ٤٦٩) الكاشف (٢ : ٢٣٢) التقريب (٦٤١١) : صدوق ، من العاشرة ، الجرح (٨ : ١٢١) .

(٤٠٦) مَروانُ بنُ مُحمّدِ السّنجاريّ الجَزَريّ : شَيخٌ مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٧٩) التّهذيبِ (١٠ : ٩٦) ووهَّمَ ابنَ حِبّانَ فزعَمَ أنّهُ ترجمَهُ في كتابِ الضعفاءِ .

قلتُ : عالجتُ هذهِ الترجمةَ في ترجمةِ مروانَ بنِ محمّدٍ ـ وليسَ الطاطريّ ـ من رجالِ مرتبةِ التركِ مصطلح (يروي المناكيرَ) .

(٤٠٧) مِسْجَع بنُ مُصعبٍ أبو الحَكمِ البَصريّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٠٥) الجَرحِ (٨ : ٤٤٢) : روى عنه أبي وأبو زُرعةَ ، وقال أبو حاتمٍ : ليسَ به بأسٌ .

(٤٠٨) مَسعودُ بنُ جُويريَةَ البَصريّ (شَيخُ شيوخِه) (س) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٩١) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٤٧٠) التّهذيبِ (١٠ : ١١٦) ونسبَهُ إلى الموصِلِ ، التّقريبِ (٢ : ٢٤٣) : صدوقٌ ، من العاشِرَةِ .

(٤٠٩) مَسلمَةُ بنُ قَعْنَبٍ القَعنَبيّ (د) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٤٩٠) الجَرحِ (٨ : ٢٦٩) تهذيب الكمال (٢٧ : ٥٧٢) : قالَ أبو داود : كانَ له شأنٌ وقَدْرٌ ، التهذيب (١٠ : ١٣٤) التقريب برقم (٦٧٠٨) : ثقةٌ من الثامنة .

(٤١٠) مَصادُ بنُ عُقبةَ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٤٩٧) الجَرحِ (٨ : ٤٤٠) وذَكرَ في الرّواة عنه موسى بنَ أَعينَ ، وعُمرَ بنَ أيوبَ الموصِليّ ، والمعافى بنَ عِمرانَ .

(٤١١) مَطرُ بنُ الفَضلِ المَرْوَزيّ ، الرّاوي عن وَكيعٍ (خ) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٨٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٥٧) التّهذيبِ (١٠ : ١٧٠) التّقريبِ (٢ : ٢٥٣) : ثِقَةٌ ، من الحاديَةَ عَشْرَةَ .

(٤١٢) مُعاذُ بنُ عَوْذِ اللهِ أبو عَبدِ الرّحمنِ البَصريّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن عوف الأعرابي ، روى عنه يعقوب بن سفيان الفارسي .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٧٨) ذكره في الإكمال (٦ : ٣٠٤) وقال : حدث عن سليمان التيميّ وغيره ، آخِرُ مَن حدّث عنه أبو مسلم الكجّيّ . وله روايةٌ في تاريخِ دمشق (٧٠ : ٢٨) .

(٤١٣) مَلِيحُ بنُ وَكيعِ بنِ الجَرّاحِ أخو سفيانَ بنِ وَكيعٍ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٩٥) الكبيرِ (٨ : ١٠) الجَرحِ (٨ : ٣٦٧) : روى عنه أبو زُرعةَ .

(٤١٤) مَنصورُ بنُ أبي نُوَيْرَةَ : يروي عن الحسنِ بنِ صالحٍ ، روى عنه محمدُ بنُ سفيانَ الأُبُلّي ، مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٧٢) الكبيرِ (٧ : ٣٤٩) الجَرحِ (٨ : ١٧٩) وقال : أدركَهُ أبي . وله روايةٌ عن الفُضيل بن عِياض في تاريخ دمشق (٢١ : ٤٣٧) .

(٤١٥) مُهَنّأُ بنُ يَحيى أبو عَبدِ اللهِ البَغداديّ (شَيخُ شيوخِه) : كانَ مِن خيارِ الناسِ مِنْ جُلَساءِ أحمدَ وبشرٍ الحافيّ ، مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٠٤) تاريخِ بَغدادَ (١٣ : ٢٦٦) وقال : من كِبارِ أصحابِ أحمدَ ، ونَقَلَ عن الأزديّ قوله : مُهَنّا مُنكرُ الحديثِ ، وعن الدّارقُطنيّ قوله فيه : ثِقَةٌ نبيلٌ ، اللّسانِ (٦ : ١٠٨) .

(٤١٦) موسى بنُ إسماعيلَ الحَنبَليّ الجيليّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن ابن المبارك ومحمد بن سليمان الواسطيّ والناس ، روى عنه أهل العراق .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٦٠) اللسانِ (٦ : ١٨٤) .

(٤١٧) مَيْسَرةُ بنُ عَمّارٍ الأشجَعيّ (خ م س فق) : مُستقيمُ الحديثِ ، ذَكَرَ ابنُ حِبّانَ ذلكَ في ترجمةِ ابنِه جَعفرَ بنِ مَيسرةَ في المجروحين (١ : ٢١٢)

ترجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٤٨٤) ولم يَصفهُ بشيءٍ ، وانظر الكبيرِ (٧ : ٣٧٦) تهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ١٩٣) التّقريبِ (٢ : ٢٩١) : ثِقَةٌ ، من السّادِسَة .

(٤١٨) نصرُ بنُ الحَجّاجِ الدّمَشقيّ الرّاوي عن الأوزاعيّ : مُستقيمُ الحديثِ ، روى عنه ابنه عمرو بن نصر .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢١٦) تاريخ دمشق (٤٦ : ٤٣٦ ، ٤٣٧) تهذيب الكمال (١٧ : ٣١١) .

(٤١٩) نُعيمُ بنُ الهَيصَمِ البُوشَنْجِيُّ أبو مُحمّدٍ البَغداديّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢١٩) الكبيرِ (١ : ١٠٠) تاريخ بَغدادَ (١٣ : ٣٠٥) وقال : كانَ ثِقَةً ، وعن ابنِ مَعينٍ : صدوقٌ ، وقالَ الدّارقُطنيّ : ثِقَةٌ ، اللّسانِ (٦ : ١٧١) .

(٤٢٠) نوحُ بنُ أنسٍ الرّازيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢١١) الجَرحِ (٨ : ٤٨٦) : روى عنه أبو حاتمٍ ، وقال : صدوقٌ .

(٤٢١) هِشامُ بنُ بَهرامٍ الصّيدَلانيّ المَدائنيّ (د س) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٣٣) الجَرحِ (٩ : ٥٣) وقال : سألتُ عنه أبي فقال : أدركتُه ولم أكتبُ عنه . تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ١٧٧) التّهذيبِ (١١ : ٣٣) التّقريبِ (٢ : ٣١٧) : ثِقَةٌ ، من كِبارِ العاشِرَةِ .

(٤٢٢) هِشامُ بنُ عَليّ بنِ هِشامٍ السّيرافيّ أبو عَليّ البَصريّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن أبي الوليد الطيالسيّ ، وداود بن شبيب الباهليّ ، والربيع بن يحيى ابن مِقْسَم المَرئيّ ، وأبي حذيفة وأهل البصرة ، كتب عنه أصحابنا ، وروى عنه أحمد بن مظرف أبو الحسن ا لقاضي البستي ، وابن صاعد .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٣٤) تهذيب الكمال (٩ : ١٠٧) (٨ : ٤٠١) والتهذيب (٨ : ٢٦٥) والكامل (٢ : ٥٥) تذكرة الحفاظ (٢ : ٦٤٤) سؤالات الحاكم (١ : ١٥٨) وقال : ثقة .

(٤٢٣) هِلالُ بنُ سِراجِ بنِ مُجّاعَةَ اليَمَنيّ (د) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٤٨) الكبيرِ (٨ : ٢٠٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٣٣٨)

التّهذيبِ (١١ : ٨٠) ونقلَ عن ابنِ حِبّان قولَهُ فيه : مُستقيمُ الحديثِ ، وفي التّقريبِ (٢ : ٣٢٣) : مقبولٌ ، من الرّابعَةِ ، بَقيَ إلى رَأسِ المائة .

قلت : وهذا يَعني أنّه من التّابعينَ ، وهذا يَماميٌّ ، والّذي قال عنه ابنُ حِبّانَ : مُستقيمُ الحديثِ ؛ يَمانيٌّ وليسَ يَماميّاً ، وهو من الطّبقَةِ الرّابِعَةِ تَبع أتباعِ التّابعينَ ، وليسَ من التّابعينَ .

والصوابُ أنّ ابنَ حِبّانَ تَرجمَ لاثنينِ ، فقال في الأوّل : هِلالُ بنُ سِراجٍ ، يروي عن أبي هُريرَةَ ، وابنِ عُمرَ في الثّقاتِ (٥ : ٥٠٦) ولم يَصفهُ بالاستِقامَةِ ولا غَيرِها .

والثاني : هِلالُ بنُ سِراجِ بنِ مُجّاعَةَ اليَمَنيّ قال : من أهلِ اليَمنِ ، يروي عن أبيه روى عنه اليَمانيونَ ، مُستقيمُ الحديثِ ، وهو صاحبُ ترجمتِنا هذه .

فهل هما اثنانِ ، أو هما واحدٌ؟ لقد جَعلَهما الحافِظُ في التّهذيبِ واحِداً ، فقال : هِلالُ بنُ سِراجِ بنِ مُجاعَةَ بنِ مُرارةَ الحَنفيّ اليَمامِيّ ، يروي عن أبيه وأبي هُريرَةَ وابنِ عُمرَ . . . قال ابنُ حِبّانَ : مُستقيمُ الحديثِ ، والّذي قال فيه ابنُ حِبّانَ : مُستقيمُ الحديثِ . في الطّبقَةِ الرّابِعَةِ ، فلا أدري هل الخَطأُ من الحافِظِ ، أو من ابنِ حِبّانَ ، وَهِمَ فذَكرَهُ في التّابعينَ ، ثم ذَكرَهُ في تبعِ أتباعِ التّابِعينَ؟ وصَنيعُ ابنِ حِبّانَ يقتضي المُغايرةَ عِندَه ، واللهُ أعلمُ . وقد كانَ يُمكننا البتُّ في الأمرِ لو أنّ ابنَ حِبّانَ خرّجَ عنه في صَحيحهِ ، ولكنّه لم يَفعَل .

وقال البُخاريّ : سمعَ أبا هُريرةَ ، ونَسبَه فقال : هِلالُ بنُ سِراجِ بنِ مُجّاعَةَ بنِ مُرارةَ الحَنفيّ عن أبيه عن جدّه ، فكأنّ أمرَه اشتَبَهَ على ابنِ حِبّانَ ، فإن كانَ كذلكَ ، فكيفَ قال عنه : مُستقيمُ الحديثِ؟ .

(٤٢٤) يَحيى بنُ داودَ الواسِطيّ (شَيخُ شيوخِه)(ق) : مُستقيمُ الحَديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٢٥٨) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٦٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٢٩٥) التّهذيبِ (١١ : ٢٠٥) التّقريبِ (٢ : ٣٤٦) : ثِقةٌ ، من صِغارِ العاشِرَةِ .

(٤٢٥) يَحيى بنُ غيلانَ بنِ عِذارٍ الراسِبيُّ التُّستُريّ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٦٧) تهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٤٩٤) التّهذيبِ (١١ : ٢٦٤) التّقريبِ (٢ : ٣٥٥) : مقبولٌ ، من الحاديةَ عَشْرَةَ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٤٢٦) يَحيى بنُ مالكِ بنِ أنسٍ الأَصبَحيّ : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٥٧) الميزانِ (٤ : ٤٠٤) اللّسانِ (٦ : ٢٧٤) ونَقَلَ عن مَسلمَةَ بنِ قاسمٍ قال : يُضعّفُ ، وقال العُقَيليّ (٤ : ٤٢٥) : حدّثَ عن أبيه بَمناكيرَ ، وروى له حديثاً ذَكرَهُ الحافظُ في اللّسانِ ، ولم يُبَيّن العِلّةَ فيه .

(٤٢٧) يزيدُ بنُ أبي حَكيمِ بنِ مالكٍ أبو عَبدِ اللهِ العَدَنيّ (خ ت س ق) : مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٧٤) الكبيرِ (٨ : ٣٢٦) وسكتَ ، الجَرحِ (٩ : ٢٥٨) وقال أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ١٠٧) التّهذيبِ (١١ : ٣١٩) التّقريبِ (٢ : ٣٦٣) : صدوقٌ ، من التّاسِعَةِ .

(٤٢٨) يزيدُ بنُ المُبارَكِ الفارسيّ الفسَويّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن أبي نعيم ، وأبي عاصم ، روى عنه ابن أبي داود ، وعيسى بن زيد العقيليّ ، ومحمد ابن حمزة بن عمارة ، وكانَ راوياً لسَلمَةَ بنِ الفَضلِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٧٧) طبقات المحدثين بأصبهان (٣ : ٣٦١) تهذيب الكمال (١١ : ٣٠٦) .

(٤٢٩) يوسفُ بنُ أسباطٍ ، أبو يَعقوبَ الأنطاكيّ : كانَ من خيارِ أهلِ زَمانهِ من عُبّادِ أهلِ الشّامِ وقُرّائهم ، وكانَ ممّن لا يَأكلُ إلا الحَلالَ المَحضَ ، فإنْ لم يَجدهُ ؛ استَفَّ التُّرابَ . مُستقيمُ الحديثِ ربّما أخطأ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صحيحه حديثين (٤٧١ ، ٦١٤) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٦٣٨) الكبيرِ (٨ : ٣٨٥) قال صَدقةُ : دَفنَ يوسفُ كُتبهَ ؛ فكانَ بعدُ يُقلَبُ عَليهِ فلا يَجيءُ به كما يَنبغي . . الجَرحِ (٩ : ٢١٨) قال أبو حاتمٍ : كانَ رَجُلاً عابِداً ، دَفنَ كُتبهُ ، وهو يَغلَطُ كَثيراً ، وهو رَجُلٌ صالحٌ لا يُحتَجّ بهِ ، وعن ابنِ

مَعين : ثِقَةٌ ، التّهذيبِ (١١ : ٤٠٧) وذكرَهُ تمييزاً ، اللّسانِ (٦ : ٣١٧) الكاملِ (٧ : ١٥٧) وكَناهُ أبا مُحمّد . وقالَ بعدَ أن ساقَ له رواياتٍ عِدّةً : ويوسفُ بنُ أسباطَ من أجلةِ الزّهادِ بالشّام ، وقد روى عنه أبو الأحوصِ سَلاّمُ بنُ سُليم هذين الحديثينِ اللّذينِ ذكرتهما ويوسفُ هذا هو عندي من أهل الصّدقِ إلا أنّه لما عُدِمَ كُتبَه ؛ كانَ يَحمِلُ على حِفظِهِ فيَغلَطُ ، ويُشَبّهُ عليهِ ولا يَتعمّدُ الكَذِبَ ، وروى عن حَجّاجٍ قال : ما رأينا أحداً وصفهُ يَحيى إلا رأيتُه دونَ ما وصفَ ؛ إلا يوسفَ بنَ أسباطِ .

(٤٣٠) يوسفُ بنُ أبي إسحاقَ السَّبِيعيُّ (ع) : كانَ أحفظَ ولدِ أبي إسحاقَ ، وهو مُستقيمُ الحديثِ ، على قِلّتِه .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحهِ حديثين (٤٧٥٩ ، ٦٢٨٥) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٦٣٦) الكبيرِ (٣ : ٣٨٣) ونَقَلَ عن ابنِ عُيَيْنَةَ قولَه : لم يكن في وِلدِ أبي إسحاقَ أحفظُ منه ، ونَقَلَ في الجَرح (٩ : ٢١٨) مثلَ ذلكَ وعن أبي حاتِم : يُكتبُ حديثُه ، وقال الدّارقُطنيّ : ثِقَةٌ ، وقال العُقَيليّ (٤ : ٤٥١) : يُخالَفُ في حَديثِه ، ولعلّه أُتِيَ من مَنصورِ بنِ وَرْدانَ الرّاوي عنهُ ، تهذيب الكمال (٣٢ : ٤١١) التهذيب (١١ : ٣٥٩) التقريب (٧٨٥٦) : ثقةٌ ، من السابعةِ .

(٤٣١) يوسفُ بنُ الجَهمِ بنِ شَدّادٍ : شيخٌ مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن أبي مُعاويةَ الضّريرِ ، يروي عنه عبد الله بن محمود بن سليمان السّعديّ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٨٢) .

(١٣) مُستقيمُ الأمرِ في الحديث

(٤٣٢) أحمدُ بنُ بُكيرِ بنِ سَيفٍ أبو سَعيدٍ المَرْوَزيّ : مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ يروي عن أبي نعيم وأهل بلده ، روى عنه أهل مَرْو ، ماتَ سَنَةَ أربعٍ وسَبعينَ ومائتينِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٥١) ولم أجده عند غيره .

(٤٣٣) أحمدُ بنُ ثابتٍ الجَحدَريّ أبو بَكرٍ البَصريّ (شَيخُ شيوخِه) (ق) : مُستقيمُ الأمرِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٢) تهذيبِ الكَمالِ (١ : ٢٨١) التّهذيبِ (١ : ٢١) التّقريبِ (١ : ١٢) : صَدوقٌ ، من العاشرة .

(٤٣٤) أحمدُ بنُ جَعفرَ البَزّازُ الحَلوانيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٣٧) التّهذيبِ (١ : ٢١) ذَكرَهُ الحافِظُ تَمييزاً ، واقتَصرَ على كَلامِ ابنِ حِبّانَ .

(٤٣٥) أحمدُ بنُ داودَ الضّنّيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ ، يروي عن سفيان بن عيينة ، يروي عنه الحسين بن محمد بن مصعب .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٣٩) ولم أجده عند غيره .

(٤٣٦) أحمدُ بنُ مَنصورٍ أبو بَكرٍ الرّماديّ (شَيخُ شيوخِه) (س ق) : مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ .

خرّجَ عنهُ ابنُ حِبّانَ في الصحيحِ ثلاثةَ أحاديثَ (١٠٢٣ ، ٢٥٣٤ ، ٣٧٠٧) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤١) تهذيبِ الكَمالِ (١ : ٤٩٢) التّهذيبِ (١ : ٨٣) ونَقَلَ تَوثيقَه عن جَمع ، التّقريبِ (١ : ٢٦) : ثِقَةٌ حافظٌ ، طَعنَ فيه أبو داودَ لمذهبه في الوَقْف في القرآن ، من الحادية عشرة .

(٤٣٧) أُسامَةُ بنُ زَيْدٍ اللَّيْثيُّ ، مَولاهُم ، المَدَنيُّ (خت م ٤) : يُخْطِئُ ، كان يَحْيى بنُ سَعيدٍ القَطّانُ يَسكتُ عَنْهُ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ سِتَةَ عَشَرَ حَديثاً ؛ مِنْها (٨٢ ، ٢٦٠ ، ٨٠٩ ، ٥٨٤٣ ، ٦١٧٥) قالَ عَقِبَ واحدٍ منها (٢١٦٣) : «مستقيمُ الأمرِ ، صحيحُ الكتابِ» .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٧٤) الكَبير (٢ : ٢٢) وَنَقَلَ سُكوتَ يَحْيى عَنهُ ، الجَرْح (٢ : ٢٨٤) عَن أحْمَد : تَرَكَ يَحْيى بنُ سَعيدٍ حَديثَ أُسامَةَ بنَ زَيْدٍ بآخِرِهِ ، وَقالَ عَبْدُ الله ابنُ أحْمَدَ لأبيهِ : أُسامةُ حَسَنُ الحَديثِ؟ فقال : إنْ تَدَبَّرْتَ أحاديثَهُ فَستَعْرِفُ النُّكْرَةَ فيها وَرَوى الأثرمُ عَن أحْمَدَ : لَيْسَ بشَيْءٍ ، وَعَن ابن مَعينٍ : ثِقَةٌ ، وَمَرَّةً قالَ : كان يَحْيى بنُ سَعيدٍ يُضَعِّفُهُ ، وَقالَ أبو حاتِمٍ : يُكْتَبُ حَديثُهُ وَلا يُحْتَجُّ بِه ، تَهْذيب الكمال (٢ : ٣٤٧)

وَبَيَّنَ الحافظُ في التَّهْذيب (١ : ٢٠٨) أَنَّ يَحْيى القَطّانَ حَمَلَ عَلَيْهِ في حَديثٍ بِعَيْنِهِ ، لا مُطْلَقاً ، التَّقْريب (٥٣ :١) : صَدوقٌ يَهِمُ ، مِنَ السَّابِعَةِ . فهرس الإحسان (٩٧) .

قال عداب : في الثقات قال : يُخطئ ، وفي الصحيح قال : مستقيمُ الأمر صحيح الكتاب ، إشعاراً بأنّه انتقى من كتابه الأحاديثَ التي خرَّجها .

(٤٣٨) الحُسينُ بنُ جُنيدٍ السّمَنانيّ (شَيخُ شيوخِه) (د ق) : مُستقيمُ الأمرِ فيما يروي .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ١٩٣) تهذيبِ الكَمالِ (٦ : ٣٥٦) التّهذيبِ (٢ : ٣٣٢) التّقريبِ (١ : ١٧٤) : لا بأسَ به ، من الحادية عشرة .

(٤٣٩) سِختَوَيْهِ بنُ ماريّا أبو عَليّ النّيسابوريّ الهاشِميّ مَولاهُم (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ ، يروي عن حماد بن مسْعَدة ، عن سليمان التيميّ ، روى عنه أحمد بن محمد ابن الشرقيّ وغيره .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٣٠٧) ولم أجده عند غيره .

(٤٤٠) عَبّاسُ بنُ الوَليدِ بنِ صُبحٍ السّلَميّ (شَيخُ شيوخِه) (ق) : مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ خَمسةَ أحاديثَ (٣١٩١ ، ٤٦١٨ ، ٤٩١٤ ، ٥٩٣٧ ، ٧٤٢٩) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٥١٢) تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٢٥٢) التّهذيبِ (٥ : ١٣١) التّقريبِ (١ : ٣٩٩) : صدوقٌ .

(٤٤١) عَبدُ اللهِ بنُ عَمرو بنِ الحارثِ : يَروي عن مَحمودِ بنِ الرّبيع ، مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ . وفرّق بينَهُ وبينَ الذي يروي عن عُبادة ، فترجمَ الثاني في طبقةٍ أقدم (٥ : ١٥) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٥٢) الكبيرِ (١ : ١٥٢) وقال : عن عُبادَةَ ، الجَرحِ (٥ : ١١٧) وقال : الّذي صَحّ عن مَحمودِ بنِ الرّبيع ، عن عُبادَةَ .

(٤٤٢) عَونُ بنُ يزيدَ المَرْوَزيّ (شَيخُ شيوخِه) : شيخٌ مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ ، يروي عن أبي معاوية الضرير ، روى عنه عبد الله بن محمد السعديّ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٥١٦) ولم أجده عند غيره .

(٤٤٣) مُحمّدُ بنُ إدريسَ بنِ عُمرَ أبو بَكرٍ المَكّيُّ : مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٣٧) الجَرحِ (٧ : ٢٠٤) وقال : سَمعَ منه أبي وهو صدوقٌ .

(٤٤٤) مُحمّدُ بنُ عَليّ بنِ مُحرزٍ البَغداديّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٩٦٠) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٣٥) تاريخ بَغدادَ (٣ : ٥٧) ونَقَلَ عن ابنِ يونُسَ أنّه قالَ فيهِ : كانَ ثِقَةً ، الجَرحِ (٨ : ٢٧) قال : كانَ صديقاً لأحمدَ وجارَه فيما ذُكرَ لأبي حاتمٍ وقال أبو حاتمٍ : ثِقَةٌ .

(٤٤٥) مُحمّدُ بنُ مَكّيّ بنِ يَحيى المَرْوَزيّ (د س) : مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٧٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٤٩٥) التّهذيبِ (٩ : ٤٧١) التّقريبِ (٢ : ٢١٠) : مقبولٌ ، من العاشرةِ .

(٤٤٦) مُحمّدُ بنُ يَحيى بنِ عَمّارٍ أبو مُسلم القُهُستانيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الأمرِ في الحديثِ ، ولم أرَ في حديثِه شَيئاً لا يُشبهُ حَديثَ الثّقاتِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٢) وذَكرَهُ في الأنسابِ (١٠ : ٥٢٢) في ترجمةِ تِلميذِه أبي تُرابٍ القُهُستانيّ .

(١٤) مُستقيمُ الحديثِ ، يُغْرِبُ

(٤٤٧) بِشرُ بنُ خالدٍ العَسكَريّ (شَيخُ شيوخِه)(خ م د س) : مُستقيمُ الحديثِ ، يُغرِبُ عن شُعبةَ ، عن الأعمشِ بأشياءَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٦) حديثاً ، منها (٢٧٢ ، ٢٨٩ ، ٣٣٥) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ١٤٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٤ : ١١٧) التّهذيبِ (١ : ٤٤٨)

ثبت الإحسان (١٠٧) التّقريبِ (١ : ٩٩) : ثِقَةٌ يُغرِبُ ، من العاشرة .

(٤٤٨) حَمدانُ بنُ ذي النّونِ بنِ مَخلَدٍ البَلْخيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ يُغرِبُ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٠) اللّسانِ (٢ : ٣٥٦) واقتَصرَ على كلامِ ابنِ حِبّانَ .

(٤٤٩) عَبدُ المَلكِ بنُ زيادٍ النَّصيبيّ : يُغرِبُ عن مالكٍ ، مُستقيمُ الحديثِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٣٩٠) اللّسانِ (٤ : ٦٣) ونَقَلَ قولَ ابنِ حِبّانَ وقولَ الأزديّ : غيرُ ثِقَةٍ ، وقولَ الدّارقُطنيّ في غَرائبِ مالكٍ : كانَ من أهلِ الحديثِ .

(٤٥٠) مُحمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ عَليّ أبو بَكرٍ الجُعفيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، حدّثَ في الشّامِ بالغَرائبِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١١٥) اللّسانِ (٥ : ٢٤٨) ولم يزِد على قولِ ابنِ حِبّانَ تهذيب الكمال (٢٥ : ٦٠٤) التهذيب (٩ : ٢٦٣) التقريب (١ : ٤٩٢) : صدوقٌ يحفَظ وله غرائبُ ، من الحاديَةَ عَشْرَةَ .

(٤٥١) مُؤَمَّلُ بنُ خارِجةَ السّرَخْسيّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يُغرِبُ ، يروي عن شعبة روى عنه المغيثُ بن يزيد .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٨٧) حلية الأولياء (٧ : ١٩٣) تاريخ بغداد (٣ : ٧٠) الكامل (٣ : ٥٣) .

(٤٥٢) هاشِمُ بنُ الحارثِ أبو مُحمّدٍ المَروَرُّوذيُّ البَغداديّ : مُستقيمُ الحديثِ ، ربّما أغربَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٢٨٩١) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٤٤) تاريخِ بَغدادَ (١٤ : ٦٦) وقال : كانَ ثِقَةً .

(١٥) روى أحاديثَ مستقيمةً

(٤٥٣) أيوبُ بنُ سُويدٍ الرّمليُّ ، أبو مَسْعودٍ السَّيْبانيُّ الحِميريُّ (د ت ق) : يُتَّقَى حَديثُه مِنْ رِوايَةِ ابنِه مُحَمّدِ بنِ أيّوبَ عَنْه ، لأنَّ أخبارَه إذا سُبِرَتْ مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ ابنِه عَنه

وُجِدَ أكثرُها مُستقيمةً . وتَرْجَمَ لابنِه مُحَمّدٍ في المَجْروحِينَ (٣ : ٢٩٩) وقَالَ : يَرْوي الموضوعاتِ ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به ولا الرواية عَنه .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديث (٢٠٩ ، ٨١٥ ، ١٧٦٤) .

(٤٥٤) جعفرُ بنُ مُحَمّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْن ، أبو عبدِ الله العَلويُّ الهَاشِميُّ (بخ م ٤) : يُحتجُّ بروايَتِهِ ما كانَ غيرَ روايةِ أولادِه عَنه ؛ لأنَّ في حَديث ولدِه عَنهُ مَناكيرَ كَثيرةً ، وإنّما مَرَّضَ القولَ فيه مَنْ مَرَّض مِنْ أئمتنا ، لِما رأوا في حَديثِه مِنْ روايَةِ أولادِه ، وقد اعتبرتُ حديثَه مِنْ رِوايَةِ الثّقاتِ عَنه مثلِ ابنِ جُرَيْج والثّوريِّ ومالك وشُعبةَ وابنِ عُيَيْنةَ ووهْب ابنِ خَالِد ودونهم ، فرأيتُ أحاديثَه مُستقيمةً ، ليسَ فيها شَيءٌ يُخالفُ أحاديثَ الثّقاتِ ورأيْتُ في رِوايةِ ولدِه عَنه أشياءَ لَيْسَتْ مِنْ حَديثِه ، ولا مِنْ حَديثِ أبيهِ ، ولا مِنْ حَديث جَدِّهِ ، ومِنَ المُحالِ أنْ يَلزقَ بِهِ ما جَنَتْ يدا غَيرِه .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٢٠) حديثاً ، مِنْهُا (١٠ ، ٦٥٨ ، ١٤٥٧ ، ٦٤٦٧ ، ٦٦٣٥) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٦ : ١٣١) الكبير (٢ : ١٩٨) وَرَوى عَن يَحْيى بنِ سَعيدٍ الأنصاريِّ قَالَ : كانَ جعفرُ إذا أخذتَ مِنْهُ العَفوَ لَمْ يَكنْ بِهِ بأسٌ ، وإذا حَمَّلْتَه حَمَلَ على نفسِه ، الجرح (٢ : ٤٨٧) ونَقَلَ تَوثيقَهُ عَن الشّافِعيِّ وابنِ مَعين ، وقَالَ أبو حَاتِم : ثِقةٌ لا يُسألُ عَن مِثلِه ، وسُئِلَ أبو زُرْعَةَ عَن جعفرٍ عَن أبيهِ ، وسُهيلِ بنِ أبي صَالحٍ عَن أبيهِ ، والعَلاءِ عَن أبيه ، أيما أصحُّ؟ قَالَ : لا يُقرنُ جَعفرُ إلى هؤلاءِ ، يُريدُ أنَّه أرفعُ مِنْ هَؤلاءِ في كُلِّ مَعنى ، الميزان (١ : ٤١٤) تَهْذيبِ الكَمالِ (٥ : ٧٤) التهذيب (٢ : ١٠٣) التّقريب (١ : ١٣٢) : صَدُوقٌ فَقيهٌ إمامٌ .

(٤٥٥) عِمرانُ بنُ مُسلم القَصيرُ ، أبو بكرٍ المِنْقَريُّ البَصريّ (خ م د ت س) : رِوايةُ أهلِ بَلدِه عَنه مُستقيمةٌ ، تُشبهُ حَديثَ الأثباتِ ، وأمّا ما رَواهُ عَنه الغُرباءُ مِثلُ سويدِ بنِ عَبدِ العزيزِ ويَحيى بنِ سليم وذَويهما ، ففيهِ مَناكيرُ كَثيرةٌ ، فَلستُ أدري أكانَ يَدخلُ عليهِ فيُجيبُ؟ أم تَغيرَ حتّى حُملَ عَنه هذهِ المناكيرَ؟ على أنّ يَحيى بنَ سليم ، وسويدَ ابنَ عبدِ العزيزِ جَميعاً يُكثرانِ الوَهمَ والخطأ عَليهِ ، ولا يَجوزُ أن يُحكمَ على مُسلمٍ بِجرحٍ

وأنّه ليسَ بَعدلٍ ، إلا بَعدَ السّبرِ ، بل الإنصافُ عَندي في أمرِه مُجانبةُ ما رَوى عَنه مَن ليسَ بِمُتقنٍ في الرّوايةِ ، والاحتِجاجُ بما رواهُ عَنه الثّقاتُ على أنّ لهُ مَدخلاً في العَدالةِ في جُملةِ المتقنينَ ، وهو ممّن أستَخيرُ اللهَ فيهم .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثَ عشرةَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (٤١٥٦ ، ٥٢٢٠) وثلاثُ رواياتٍ عندَ مسلمٍ (٧٦٩ ، ١٢٢٦ ، ٢٥٧٦) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه روايةً واحدةً (٢٥٩٩) .

(٤٥٦) غَسّانُ بنُ عُبيدٍ الموصِليّ : يروي عن شُعبةَ نُسخةً مُستقيمةً ، رواها عنه أيوبُ ابنُ مُحمّدٍ الوزّانُ ، حدّثنا القَطّانُ بالرّقّةِ عن أيوبَ الوَزّانِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١) الجَرحِ (٧ : ٥١) العُقَيليّ (٣ : ٤٤٠) ونَقَلَ عن أحمدَ قال : قَدِمَ عَلينا غَسّانُ من الموصِلِ ، وحَرقتُ حديثَه منذُ حينٍ ، وكانَ قد سمعَ من سُفيانَ أحاديثَ يَسيرةً ، وأنكَرَ أحمدُ أن يكونَ قد سمعَ غسانُ الجامعَ من سُفيانَ الثّوريّ الميزانِ (٣ : ٣٣٤) اللّسانِ (٤ : ٤١٨) ونَقَلَ عن ابنِ حِبّانَ قولَه : قالَ ابنُ مَعينٍ : لم يكن يَعرفُ الحديثَ ، إلا أنّه لم يكن يَكذِبُ وهذا الكَلامُ ليسَ في الثّقاتِ ولا في المَجروحينَ فلعلّه في كتابٍ آخرَ ، وفي الكاملِ (٦ : ٨) نَقَلَ قولَ أحمدَ السّابقِ ، ثم ذَكَرَ له عدةَ أحاديثَ زادَ في بعضِ أسانيدِها راوياً ، أو غيّرَ لفظاً ، أو رَفعَ ما لم يُتابع على رَفعِه ، أو روى الضّعيفَ غيرَ المَحفوظِ ، وقال : ولغَسّانَ بنِ عُبيدٍ غيرُ ما ذَكرْتُ من الحديثِ والضّعفُ على حديثِه بَيّنٌ . أقول : وأعتقدُ أنّ ابنَ حِبّانَ إنّما عَنَى ما رواه غَسّانُ نُسخةً دون غَيرِه من الحديثِ .

(٤٥٧) مُسلمُ بنُ شُعيبِ بنِ عَبدِ الرّحمنِ بنِ سُوَيدٍ الأمديّ : يروي عنه حَفيدُه أبو مُعاويةَ سُفيانُ بنُ شُعيبِ بنِ مُسلمِ بنِ شُعيبٍ ، حدّثنا ابنُ جوصاء عن سُفيانَ هذا ، عن جدّه نُسخةً عامّتُها صحاحٌ مَشاهيرُ ، إلا ما كانَ فيها من حديثِ صَدقةَ بنِ عُبيدِ اللهِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٧) تاريخ دمشق (٥٨ : ١٠٠) وروى له ابنُ عساكر حديثاً .

(٤٥٨) مَسلمَةُ بنُ مُحمّدِ بنِ الرّيانِ الثّقفيّ أبو الرّيانِ الرّمليّ (شَيخُ شيوخِه) : يروي عن القاسم بن غصن عن سليمان التيميّ ، حدّثنا عنه مُحمّدُ بنُ الحسنِ بنِ قُتيبةَ نُسخةً حَسنةً مُستقيمةً ، قال ابن ماكولا : يروي عنه ابنه أبو عقيل محمد بن مسلمة ابن الريّان ، وابن قتيبة العسقلانيّ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٨٠) الإكمال (٤ : ١١١) .

(٤٥٩) النّضرُ بنُ زُرارةَ الذّهَليُّ ، أبو الحسَنِ الكوفيُّ (تم) : روى عنه قُتيبةُ بنُ سَعيدٍ أشياءَ مُستقيمةً .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢١٣) الجَرحِ (٨ : ٤٧٨) قال أبو حاتمٍ : مَجهولٌ ، الكبيرِ (٨ : ٨٩) الميزانِ (٤ : ٢٥٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٣٧٨) التّهذيبِ (١٠ : ٤٣٦) التّقريبِ (٢ : ٣٠١) : مَستورٌ ، مِن التاسعةِ .

(٤٦٠) يَحيى بنُ زُرَيقٍ الواسِطيّ إمامُ المسجدِ الجامعِ بها (شَيخُ شيوخِه) : يروي عن يزيد بن هارون ، وإسحاق الأزرق ، حدّثنا عنه مُطهّرُ بنُ يَحيى بنِ ثابتٍ بأحرفَ مُستقيمةٍ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٩ : ٢٧٠) الإكمال (٤ : ٥٧) وزادَ في نسبِهِ : زُرَيق بن إبراهيم وكَنَاهُ أبا زكريّا .

(٤٦١) يزيدُ بنُ يونُسَ بنِ يزيدَ الأيليّ : روى عنه مُحمّدُ بنُ مَهديّ الإخْميميّ نُسخةً مُستقيمةً .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٧٤) الجَرحِ (٩ : ٢٩٧) وسكتَ ، اللّسانِ (٦ : ٢٩٦) .

(١٦) مُستقيمُ الأمرِ إذا روى عن الثقاتِ أو روى عنهُ الثقاتُ

(٤٦٢) إبراهيمُ بنُ سُليمانَ الزّيّاتُ البَلْخيّ : مُستقيمُ الحديثِ إذا روى عن الثّقاتِ يَروي عن عَبدِ الحَكمِ عن أنسٍ بِصحيفةٍ ، وعَبدُ الحَكمِ لا شَيءَ ، وهو أقربُ إلى الضّعفاءِ وهو مّمن أستخيرُ اللهَ فيه .

(٤٦٣) أحمدُ بنُ أيوبَ السّمَرقَنديّ (شيخُ إسحاقَ بنِ راهَويه) : مُستقيمُ الحديثِ يُعتَبرُ حديثُه من غَيرِ روايةِ النّضرِ بن سَلمَةَ شاذانَ عنهُ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤) الكبيرِ (٢ : ٢) وسكتَ .

(٤٦٤) إدريسُ بنُ يَحيى الخَولانيّ المِصريّ : من العُبّادِ المُتَجَرِّدينَ للعِبادةِ ، مُستقيمُ الحديثِ إذا كانَ دونَه وفوقَه ثِقاتٌ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٣٤٦٧) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ١٣٣) الجَرحِ (١ : ٢٦٥) قال ابن أبي حاتم : صدوقٌ ، وكان يُقال : إنَّه من الأبدال . وقال أبو زُرعةَ : من أفاضِلِ المُسلمينَ ، الحِليَةِ (٨ : ٣١٩) .

(٤٦٥) إسماعيلُ بنُ سَيفٍ البَصريّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ إذا حدّثَ عن ثِقَةٍ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ١٠٣) الكاملِ (١ : ٣٢٤) وقال : حَدّثَ بأحاديثَ عن الثّقات غيرِ مَحفوظة . سألتُ عَبدانَ الأهوازيّ عن إسماعيلَ بنِ سَيفٍ؟ ، فقال : كانوا يُضَعّفونهُ ، ونَقَلَ تَضعيفَهُ عن شَيخهِ أبي يَعلى ، الميزانِ (١ : ٢٣٣) اللّسانِ (١ : ٤٠٩) ولم أجد أحداً وثّقه سِوى ابنِ حِبّانَ .

(٤٦٦) الحسنُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بن أبي لَيلى (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ إذا لم يكن في إسنادِ خبرِه ضَعيفٌ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ١٧٨) الجَرحِ (٣ : ٢٤) وقال : رَوى عنه أبي وأبو زُرعةَ وقال أبو زُرعةَ : صدوقٌ .

(٤٦٧) دويدُ بنُ نافع القُرَشيّ (د س ق) : أحسبُه الّذي روى عن عَطاءٍ وطاوسَ وعَمرِو ابنِ دينارٍ : «لا بأسَ بالسّلَمِ في اللّحمِ» مُستقيمُ الحديثِ إذا كانَ دونه ثِقَةٌ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٩٢) الكبيرِ (٣ : ٢٥١) الجَرحِ (٣ : ٤٣٨) : شيخٌ ولم يُخرّج له ابنُ حِبّانَ في الصّحيحِ ، ولا ذَكرَهُ في المَجروحينَ ، تهذيب الكمال (٨ : ٤٩٨) التهذيب (٣ : ١٨٥) التقريب (١ : ٢٠١) : مقبول ، وكان يُرسل ، من السادسة .

(٤٦٨) راشـدُ بنُ كَـيْسـانَ أبو فَزارَةَ العَـبْسـيُّ الكوفيُّ (بخ م د ت ق) : يروي عن عبدالرحمن بن أبى ليلى ، وميمونِ بن مِهرانَ . روى عنه شَريكٌ وأهلُ الكوفة . مستقيمُ الحديثِ إذا كان فَوقَه ودونَه ثقةٌ مَشهورٌ ، فأما مثل أبي زيد الذي لا يعرفهُ أهلُ العلمِ فَلا !

وأخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ : (١٦١٥ ، ٤١٣٤ ، ٤١٣٦) قالَ عَقِبَ الأوّلِ مِنها : مِن ثقاتِ الكوفيينَ وأثباتِهِم .

ترجمته في : الثقات (٦ : ٣٠٣) وتهذيب الكمال (٩ : ١٣) والتهذيب (٣ : ١٩٦) ونسب في الميزان (٣ : ٥٦) إلى ابن حبان في الثقاتِ أنه قالَ : رُبّما أخطأ ، ولـم ينسِبْها إليه ابنُ حَجَرٍ ، ولا هي في مطبوعةِ الثقات . والتقريب (١٨٥٦) : ثقةٌ ، مِن الخامسةِ .

(٤٦٩) زُرَيقُ بنُ السَّخْتِ أبو عَبدِ الله البَصريّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ إذا رَوى عن الثّقاتِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٢٥٩) الإكمال (٤ : ٥٦) .

(٤٧٠) شَدّادُ بنُ حَكيم ، أبو عُثمانَ البَلْخيُّ : كانَ مُرجئاً ، مُستقيمُ الحديثِ إذا روى عن الثقاتِ ، غيرَ أنّي أستحبُّ مجانبةَ حديثِهِ ؛ لتَعَصُّبِهِ في الإرجاءِ ، وبُغضِهِ مَنِ انتحَلَ السُنَنَ أو طلَبَها .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٨ : ٣١٠) الجرح (٤ : ٣٣١) اللسان (٣ : ١٤٠) وقالَ الخليليُّ في الإرشادِ (١٩٧/ب) : صَدوقٌ .

(٤٧١) عَبدُ الله بنُ عُـمرَ بن مَيمونَ بنِ الرّمّاحِ السّعديّ أبو عَبدِ الرّحمنِ البَلْخيّ وقيلَ : أبو مُحمّدٍ ، قاضي نيسابور(شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ إذا حدّثَ عن الثّقاتِ ، كان مرجئًا ، قاضي نيسابور ، يروي عن مالك ووكيع وسَلْم بن سليمان وأهل العراق ، روى عنه الحسين بن إدريس الأنصاريّ ، وعبد الله بن محمد الأزديّ ، ويحيى ابن أحمد بن زياد الهرويّ أبو منصور ، وأبو غانم يونس بن نافع قاضي مَرْو .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثين (٢٣٦ ، ٢١٢٧) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦٣) الجرح (٥ : ١١١) تهذيب الكمال (٢٢ : ٣٤٦)

التاريخ الأوسط (٢ : ٣٦٥) ووجدتُ ذِكراً لوالده عُمرَ بنِ مَيمونَ في الإكمالِ (٤ : ١٠٠) ووصفَهُ بأنّه قاضي بَلخٍ ، وذَكرَ أخا عُمرَ خالدَ بنَ مَيمونَ ، زوائد الشهري (٣٧١)

(٤٧٢) مُجّاعَةُ بنُ الزّبيرِ أبو عُبيدةَ العَتكيّ : مُستقيمُ الحديثِ عن الثّقاتِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٥١٧) الكبيرِ (٨ : ٤٤) الجَرح (٨ : ٤٢٠) وقال : كانَ شُعبةُ لا يَجترئُ عليه ؛ لأنّه كانَ من العَربِ ، فإذا سُئلَ قالَ : هو خَيِّرٌ كَثيرُ الصّومِ والصّلاةِ ، وروى عن أحمدَ قولَه : هو لا بأسَ بهِ في نفسِه ، وقال الدّارقُطنيّ : ضَعيفٌ وقالَ ابنُ عَديّ (٦ : ٤٢٥) فما بعدها : فأمّا ابنُ رَشيدٍ وحاضرُ بنُ مُطهّرٍ فعندَهُما عَن مُجّاعَةَ نُسخةٌ طَويلةٌ ، وعامةُ ما يَرويانِه وغيرُهما من حديثِ مُجّاعَةَ يَحملُ بَعضُه بعضاً وهو ممّن يُحتَملُ فيُكتبُ حديثُه ، العُقَيليّ (٤ : ٢٥٥) الميزانِ (٣ : ٤٣٧) اللّسانِ (٥ : ١٦) مجمع الزوائد (٥ : ١٣٨) .

(٤٧٣) مُحمّدُ بنُ عيسى بنِ القاسمِ أبو سُفيانَ القُرَشيّ (د س ق) : مُستقيمُ الحديثِ إذا بَيّنَ السّماعَ في خَبرِه ، فأمّا خَبرُه الّذي روى عن ابنِ أبي ذِئبٍ ، عن الزّهريّ ، عن سَعيدِ بنِ المُسيّبِ في مَقتَلِ عُثمانَ ؛ فلم يَسمَعه من ابنِ أبي ذِئبٍ ، وإنّما سَمعَه من إسماعيلَ بنِ يَحيى التّيميّ عن ابنِ أبي ذِئبٍ ، فدَلّسَ عنهُ ، وإسماعيلُ واهٍ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٤٣) الجَرحِ (٨ : ٣٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٢٥٤) التّهذيبِ (٩ : ٣٩٠) التّقريبِ (٢ : ١٩٨) : صدوقٌ يُخطئُ ، ويُدلّسُ ، ورُميَ بالقَدرِ ، من التاسعةِ .

(٤٧٤) موسى بنُ سُليمانَ بنِ إسماعيلَ أبو القاسمِ المَنْبجيّ (شَيخُ شيوخِه) (س) : مُستقيمُ الحديثِ إذا روى عن غيرِ بَقيةَ بنِ الوَليدِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٦٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٧٣) التّهذيبِ (١٠ : ٣٤٦) التّقريبِ (٢ : ٢٨٤) : صالحٌ إلا عن بَقيةَ ، من صغارِ العاشرةِ .

(٤٧٥) الوَليدُ بنُ عَبدِ المَلك بنِ عَبدِ الله بنِ مُسَرّحٍ الحَرّانيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ إذا روى عن الثّقاتِ ، وُلدِ سنةَ أربعٍ وخَمسينَ ومائةٍ ، وتوفي سَنَةَ أربعينَ ومائتينِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحهِ سَبعةَ أحاديثَ (١٦٤٩ ، ٣٥١٨ ، ٣٨٩٩ ، ٤١٥٥ ، ٤٨٥٦ ، ٥٦٥٩ ، ٦٧٢١) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٢٧) الجَرحِ (٩ : ١٠) وقال : روى عنه أبي وأبو زُرعةَ وقال أبي : صدوقٌ .

(١٧) ألفاظٌ موضحةٌ للاستقامة

(٤٧٦) سُفيانُ بنُ مِسكينٍ المَدنيّ : يروي عن مالكٍ الموطأَ ، روى عنه محمد بن إبراهيم البكري ، تفقّدتُ حديثَه على أن أرى فيهِ شيئاً يُغرِبُ ؛ فلم أرَهُ إلا مُستقيمَ الحديثِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٨٩) ولم أجده عند غيره .

(٤٧٧) طَليقُ بنُ مُحمّدِ بنِ السّكنِ أبو سَهلٍ البَزّازُ الواسِطيّ (شيخُ شيوخِه) (سي) : استقامتُه في الحديثِ استقامةُ الأثباتِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٢٨) تَهذيبِ الكَمالِ (١٣ : ٤٦٤) التّهذيبِ (٥ : ٣٥) التّقريبِ (١ : ٣٨١) : ثِقَةٌ ، من كبارِ الحادية عشرة .

(٤٧٨) عَبدُ اللهِ بنُ عُبيدِ اللهِ التّميميّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، لم أرَ في حديثِه شيئاً لا يشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، ثنا عنه أحمد بن عمر بن سنان ، يروي عن يحيى بن سعيد .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦٣) ولم أجده عند غيره .

(٤٧٩) عَبدُ اللهِ بنُ هاشمٍ أبو مُحمّدٍ الطّوسيّ (شيخُ شيوخِه) (م) : مُستقيمُ الحديثِ من المُتقنينَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثمانيةَ أحاديثَ ، منها (٣٨٨ ، ٨٠٤ ، ٦٧٣٥ ، ٧٢٣٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦١) وقال : ماتَ سَنَةَ تسع وخَمسينَ ومائتينِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٢٣٧) التّهذيبِ (٦ : ٦٠) التّقريبِ (١ : ٤٥٧) : ثِقَةٌ ، صاحبُ حديثٍ من صِغارِ العاشِرَةِ .

(٤٨٠) عَبدُ المَلكِ بنُ مَروانَ بنِ قُدامةَ بنِ أبي الوَليدِ ، جارُ أبي عاصمٍ (شيخُ شيوخِه) (د) : مُستقيمُ الحديثِ ، ولستُ أدري أهوَ عبدُ المَلكِ بنُ مَروانَ الأهوازيّ ، أو هوَ غيرُه؟ قال : لأنّ السَّختيانيّ - شيخَه - لم ينسبهُ لنا - يريدُ أنّ شيخَهُ لم ينسبْهُ في الروايةِ - . ولم يُخرّج عنه ابنُ حبّانَ في صحيحهِ ، والّذي يَبدو لي أنّ ابنَ حبّانَ إنّما فرّق بينهما للشّكّ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٩١) وفي المطبوعِ السّجِستانيّ وهو خَطأٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٤١٤) ومال الحافِظُ في التّهذيبِ (٦ : ٤٢٣) إلى أنّ المذكورَ والأهوازيّ واحدٌ ، ونقلَ الحافظُ أنّ ابنَ حبّانَ فرّق بينهما ، وفي التّقريبِ (١ : ٥٢٣) : ثِقَةٌ ، من الحادية عشرة .

(٤٨١) عَبدُ الوهّابِ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الصّيرفيّ (شيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ لم أرَ في حديثِه ما يوجبُ أن يُعدَلَ بهِ عن الثّقاتِ إلى غَيرهم ، يروي عن أهلِ العراق .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٨١) وأعاده فيه (٨ : ٤١٠) وله رواية في الكامل (٤ : ٣٣٩) .

(٤٨٢) عثمانُ بنُ صالحِ بنِ سعيدٍ الخَيّاطُ أبو القاسمِ المَرْوَزيّ (شيخُ شيوخِه) (د) : حسنُ الاستقامَةِ في الرّوايةِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٥٤) تاريخِ بَغدادَ (١١ : ٢٨٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٣٩٠) التّهذيبِ (٧ : ١٢١) التّقريبِ (٢ : ١٠) : ثِقَةٌ ، من الحادية عشرة .

(٤٨٣) عَليّ بنُ إسحاقَ البَلْخيّ (شيخُ شيوخِه) : لم أرَ في حديثِه إلا الاستقامةَ يروى عن أبان بن يزيد العطار .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٦٥) وله روايةٌ مقطوعةٌ في كاملِ ابنِ عديٍّ (٦ : ٨٩ ، ١٨٦) وترجمَهُ ابنُ ماكولا في الإكمال (٦ : ٣٥) وقال : رازيٌّ ، حدَّثَ ببيكند ، ومات بخجند يوم عرفة ، سنة (٢٤٨هـ) .

(٤٨٤) فُراتُ بنُ أبي الفُراتِ القُرَشيّ : حسنُ الاستقامةِ في الرّواياتِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٣٢١) لكنَّ البُخاريّ في الكبيرِ (٧ : ١٢٩) أثبتَ له

مُخالفةَ الثّقاتِ، إذ خالفَ عَمْرَو بنَ دينارٍ، وأيوبَ، وقيساً عن عَطاءٍ عن ابنِ عباسٍ فجَعلهُ هو عطاءً عن جابرٍ، وفي الجَرحِ (٧ : ٨٠) عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ، وعن أبي حاتم : لا بأسَ به صدوقٌ، الكامل (٦ : ٢٢) وقال : الضّعفُ على رِواياتِه بَيّنٌ، الميزان (٣ : ٣٤٣) اللّسان (٣ : ٤٣٢) وقال : ذكرهُ السّاجيّ وابنُ شاهين في الضّعفاءِ .

(٤٨٥) موسى بن محمد بنُ الحَكمِ الشّيبانيّ (شيخُ شيوخِه) : لم أرَ في حديثِه إلا الاستقامةَ، من أهل الكوفة، يروي عن وكيع، حدثنا عنه محمد بن سليمان بن فارس .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٦٢) ولم أجدهُ عندَ غيرِه .

(١٨) لم أرَ في حديثِه ما يوجبُ أن يُعدَلَ بِه عن الثقاتِ

(٤٨٦) مَخْلَدُ بنُ عَمروٍ البَلْخيّ : يروي عن الفُضيلِ بنِ عياضٍ، وعبد الرحمن بن محمد المحاربيّ، وأهل العراق، حدثنا عنه زكريا بن مسلم الفرْهاذجِرْديّ بالرقة، وروى عنه العباس بن حمزة، لم أرَ في حديثِه ما يُوجِبُ أن يُعدَلَ بِهِ عن الثّقاتِ إلى المَجروحينَ، وإن قَلّت رِوايتُه .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٨٦) شُعَب الإيمان للبيهقيّ (٥ : ٣ ٢ ٧٢) . قلت : فرهاذجِرْد : قريةٌ من قرى مَرْو . معجم البلدان (٤ : ٢٥٨) .

(٤٨٧) مَسعودُ بنُ مَسروقٍ المُباركيّ : لم أرَ في حديثِه إلا ما يُشبِهُ حديثَ الثّقاتِ يروي عن إسماعيل بن جعفر، روى عنه أهل بلده، وقد روى عن مسعود هذا أبو خالد يزيد بن محمد بن حماد العقيليّ الذي كان يقيم بمكة، وكان أصله من أصبهان .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٩١) التهذيب (٢١ : ١٦٥) تذكرة الحفاظ (٣ : ١٢٠٠) .

(٤٨٨) نَهشلُ بنُ كثيرٍ النَهشليُّ الرّاوي عن أبي ضَمْرةَ (شَيخُ شيوخِه) : لم أرَ في حديثِه شيئاً يُنكَرُ إلا حديثاً واحداً . وذَكرَ الحديثَ ثمّ قال : وقد وافقَه عَليه الهيثمُ بنُ جَميلٍ عن ابنِ عُيَيْنَةَ، وقال فيه : عن عائشةَ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٢١) اللّسانِ (٦ : ١٧٢) : ولم يزد عمّا قاله ابنُ حِبّانَ .

(١٩) مِن ساداتِ الناسِ

(٤٨٩) عليُّ بنُ مُوسى بنِ جَعفرِ الصّادِقِ ، أبو الحَسَنِ الرِّضا الهاشميُّ (ق) : مِنْ سَاداتِ أهلِ البيتِ وعُقلائِهم ، وجِلَّةِ أهلِ البيتِ ونُبلائِهم ، يَجبُ أنْ يُعتَبرَ حَديثُه إذا رَوَى عَنه غيرُ أولادِه وشيعتِه وأبي الصَّلْتِ خاصةً ، فإنَّ الأخبارَ التي رُوِيَتْ عَنْه وفيها البَواطيلُ ؛ إنّما الذَّنبُ فيها لأبي الصَّلْتِ وأولادِهِ وشيعتِه ، لأنَّه في نَفْسِهِ كانَ أجلَّ مِنْ أنْ يَكْذِبَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٤٥٦) المجروحين (٣ : ١٠٦) : يَرْوي عَن أبيهِ العجائبَ كأنَّهُ كانَ يهِمُ ويُخطِئ ، الميزان (٣ : ١٥٨) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢١ : ١٤٨) التهذيب (٧ : ٣٨٧) التّقريب (٢ : ٤٥) : صَدُوقٌ ، مِن كبارِ العاشرةِ ، والخَلَلُ ممّن رَوَى عَنْه . وهذا رأيُ الذّهبيِّ أيضاً .

(٤٩٠) موسى بنُ أبي عثمانَ ـ واسمُ أبيه عمرانَ ـ (خت د س ق) : مِن ساداتِ أهلِ الكوفةِ وعُبّادهم .

وأخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ : (١٦٦٦ ، ٣٥٧٣ ، ٤٠١٦) قال عقبَ الأولِ منها ؛ مثلَ الذي قاله في الثقاتِ تماماً .

ترجمَتُهُ في الثقات (٧ : ٤٥٤) تهذيب الكمال (٢٩ : ١١٤) التهذيب (١٠ : ٣٢١) وقد فرّقَ الحافظُ في التهذيب والتقريب (١ : ٥٥٢) بين التبّان المدنيّ وبين الكوفيّ وكلاهما من الطبقة السادسةِ ، وقال عن كلَيْهما : «مقبولٌ» .

وسقط اسمُه من فهرسِ الإحسانِ !

(٤٩١) أبو طلحةَ الخولانيُّ : ترجمَ ابن حبّانَ في الثقاتِ (٦ : ٤٠٤) أبا طلحة فقالَ : سفيانُ بنُ عبدِ اللهِ الحضرميُّ ، أبو طلحةَ الخولانيّ ، يروي عن الضحّاكِ بن عبدِالرحمنِ بن عرزبٍ ، عن أبي موسى الأشعريِّ ، روى عنه أبو سنان الشاميُّ .

وأعاده في (٧ : ٦٥٨) وقال : أبو طلحة الخولانيّ يروي عن الضحّاك بن عبد الرحمن ابن عرزب ، روى عنه أبو سنان الشاميّ ، فلم يسمّه ! وأخرج لأبي طلحة الذي يروي عن الضحاك حديثاً عنه (٢٩٤٨) وقال : أبو طلحة الخولاني هذا اسمه نعيم بن زياد من

سادات أهل الشام روى عنه معاوية بن صالح وأهل بلده .

وقال فيه أيضاً (٤ : ٢٢٠) : أبو طلحة الخولانيّ اسمه ذرع بن عبد الله من أهل بيت المقدس ، وكان والياً عليها ، يروي عن جماعة من الصحابة ، روى عنه أهل الشام !

وترجم أبا طلحة آخر في الثقات (٥ : ٤٧٦) فقال : نُعيمُ بنُ زياد أبو طلحة الأنماري من أهل الشام ، يروي عن عبد الله بن عمرو ، وأبي أمامة ، وأبي كبشة . روى عنه سلم بن عامر ومعاوية بن صالح . وأخرج له في صحيحه حديثاً (٤٦٧٤) عن أبي كبشة ، وسكت .

ولا ريب في أنّ هذا من أوهام ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ إذ لا يُعقل أن يكون هذا الراوي هو كلّ هذه الشخصيات في آنٍ واحد ! وانظر كلاماً مفيداً للمزي في تهذيبه (٣٣ : ٤٤١ ، ٤٤٢) والتهذيب (١٠ : ٤١٤) و (١٢ : ١٥٤) .

(٢٠) مِن عُقَلاءِ الناسِ

(٤٩٢) خالدُ بنُ الحارثِ بنِ أبي عُبيدٍ الهُجَيميّ أبو عُثمانَ البَصريّ (ع) : كانَ من عُقلاءِ النّاسِ ودُهاتِهم .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٦٧) الكبيرِ (٣ : ١٤٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٣٥) التّهذيبِ (٣ : ٨٣) ثبت الإحسان (١٢٥) التّقريبِ (١ : ٢١١) ترجمه باسم خالد بن الحارث بن عبيد ، وقال : ثِقةٌ ثبتٌ ، يُقال له : خالد الصِّدْق ، من الثّامِنَة .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (٢٤) حديثاً ، منها (٨٠ ، ٢٧٨ ، ٤٢٩ ، ٦٠٨١ ، ٧١٨٦) .

(٤٩٣) هشامُ بنُ عبدِ الملكِ الباهليُّ أبو الوليدِ الطيالسيُّ (ع) : مِن عُقَلاءِ النّاسِ .

أخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحِهِ أحاديثَ كثيرةً ؛ منها (٢٤ ، ٣١ ، ٧٣٣١ ، ٧٣٤١) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٥٧١) تهذيب الكمال (٣٠ : ٢٢٦) التهذيب (١١ : ٤٢) التقريب (٧٣٠١) : ثقةٌ ثبتٌ ، من التاسعةِ .

(٢١) من الفقهاء

(٤٩٤) إبراهيمُ بنُ مُحمّدِ بنِ الحارثِ ، أبو إسحاقَ الفَزَاريّ (ع) : كانَ من الفُقَهاءِ العُبّادِ ، ماتَ سَنَةَ ستّ أو خَمسٍ وثَمانينَ ومائةٍ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ سبعةَ أحاديثَ ، منها (١٣ ، ١٣٧١ ، ٣١٨٥ ، ٧٠٤١) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ١٦٧) التّهذيبِ (١ : ١٥١) التّقريبِ (١ : ٤١) : ثِقَةٌ حافظٌ ، له تصانيف ، من الثامنة .

(٤٩٥) إبراهيمُ بنُ مَيمونَ الصّائغُ أبو إسحاقَ المَرْوَزيّ (خت س د) : كانَ فقيهاً فاضلاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ خمسةَ أحاديثَ (٢٤٣٣ ، ٢٤٣٥ ، ٢٧٢٠ ، ٤٣٣٣ ، ٧٤٣١) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ١٩) الكبيرِ (١ : ٣٢٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ٢٢٣) التّهذيبِ (١ : ١٧٢) التّقريبِ (١ : ٤٤) : صدوقٌ ، من السادسة .

(٤٩٦) أشعثُ بنُ عَبدِ المَلك الحُمرانيّ أبو هانئٍ البَصريّ (خت ٤) : كانَ فقيها مُتقناً . كانَ القطّانُ يقول : ما رأيتُ أحداً يحدّثُ عن الحسنِ أثبتَ مِن أشعثَ الحُمرانيّ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثين (٢٣٣٠ ، ٢٣٣٦) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٦٢) الكبيرِ (١ : ٤٣١) تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ٢٧٧) التّهذيبِ (١ : ٣٥٧) التّقريبِ (١ : ٨٠) : ثِقَةٌ فَقيهٌ ، من السادسة .

(٤٩٧) أشهبُ بنُ عَبدِ العَزيزِ القَيسيّ المِصريّ (د س) : كانَ فَقيهاً على مَذهبِ مالكٍ ، مُتّبِعاً له ، ذابّاً عنه ، ماتَ سَنَةَ أربعٍ ومائتين .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ١٣٦) الدّيباجِ (١ : ٣٠٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ٢٩٦) التّهذيبِ (١ : ٣٥٩) التّقريبِ (١ : ٨٠) : ثِقَةٌ فَقيهٌ ، من العاشرة .

(٤٩٨) الحسنُ بنُ صالحِ بنِ حَيٍّ الهَمْدانيّ الثّوريّ أبو عَبدِ اللهِ الكوفيّ (بخ م ٤) : كانَ فَقيهاً وَرِعاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (١٦٢٩) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ١٦٤) الكبيرِ (٢ : ٢٩٥) تهذيبِ الكَمالِ (٦ : ١٧٧) التّهذيبِ (٢ : ٢٨٥) التّقريبِ (٦ : ١٦٧) : ثِقَةٌ فَقيهٌ عابدٌ ، رُميَ بالتّشيّع ، من السابعة .

(٤٩٩) داودُ بنُ نُصيرٍ الطّائيّ العابدُ أبو سُليمانَ الكوفيّ (س) : كانَ مِن الفُقَهاءِ ، لزِمَ العِبادَةَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ خمسةَ أحاديثَ (٩٠ ، ١٣٣٥ ، ٢٥٠١ ، ٣٢٥٦ ، ٣٣٨٦) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٨٢) الكبيرِ (٣ : ٢٤٠) ثِقاتِ العِجليّ رقم (٤٣١) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٤٥٥) التّهذيبِ (٣ : ٢٠٣) التّقريبِ (١ : ٢٣٤) : ثِقَةٌ فَقيهٌ زاهدٌ .

(٥٠٠) زيدُ بنُ أبي أُنيسةَ الجَزَريّ (ع) : كانَ فَقيهاً وَرِعاً ، وهو ثِقَةٌ ، أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ (٧٨) حديثاً ، منها (٩٣ ، ٣٩٠ ، ٤٥٢ ، ٧٤٧٨ ، ٧٤٧٩) .

(٥٠١) زيدُ بنُ رَفيعٍ الجَزَريّ : كانَ فَقيهاً وَرِعاً فاضِلاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٣٣٢٠ ، ٧٤٧٨ ، ٧٤٧٩) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٣١٤) الكبيرِ (٣ : ٣٩٤) ضُعفاءِ النّسائيّ (ص٢١٦) : ليسَ بالقَويّ ، ونَقَلَ في اللّسانِ (٢ : ٥٠٦) : ضَعّفهُ الدّارقُطنيّ ، وقال أحمدُ : ما بهِ بأسٌ ، وقال أبو داودَ : ثِقَةٌ ، وقالَ ابنُ شاهينَ في الثّقاتِ رقم (٣٨٧) : ما به بأسٌ .

(٥٠٢) سُليمانُ بنُ موسى الأسديّ أبو أيوبَ الدّمَشقيّ (م ٤) : كانَ فَقيهاً وَرِعاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٧) حديثاً ، منها (٦٩٣ ، ٢٥٣٣ ، ٣١٦٤ ، ٥٥٧٧ ، ٧٣٨١) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٣٧٩) الكبيرِ (٤ : ٣٨) تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٩٢) التّهذيبِ (٤ : ٢٢٦) التّقريبِ (١ : ٣٣١) : صدوقٌ فَقيهٌ في حَديثِه بعضُ لينٍ ، وخُولِطَ قبلَ موتِهِ بقليلٍ ، من الخامسة .

(٥٠٣) سَوّارُ بنُ عَبدِ الله بن قُدامةَ العَنبَريّ أبو عَبدِ الله القاضي البَصريّ (د ت س) : كانَ فقيهاً ، وكانَ أميرَ البَصرةِ وقاضيها إلى أن ماتَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ أربعةَ أحاديثَ (٢٣٠٩ ، ٣٤١٧ ، ٤٥٢٨ ، ٦٨٩٥) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٤٢٣) الكبيرِ (٤ : ١٦٨) تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٢٣٨) التّهذيبِ (٤ : ٢٩٦) التّقريبِ (١ : ٣٣٩) : ثِقَةٌ ، غَلِطَ من تَكلّمَ فيه ، من العاشرةِ .

(٥٠٤) عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَمرِو بنِ يَحمُدَ الأوزاعيّ (ع) : كانَ من فُقَهاءِ الشّامِ وزُهّادِهم ومُرابطيهِم . قال عداب : ومع هذا ؛ فقد أحصى له عدداً من الأوهام ، انظر الصحيح (٥٤٧ ، ١٤٧٠ ، ١٨٥١ ، ٤٣٨٢) .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٨١) حديثاً ، منها (١ ، ٢ ، ٣٥٥ ، ٧٣٣٣ ، ٧٤٣٨) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٦٢) الكبيرِ (٥ : ٣٢٦) تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٣٠٧) التّهذيبِ (٦ : ٢٣٨) التّقريبِ (١ : ٤٩٣) : فَقيهٌ ثِقَةٌ جَليلٌ ، من السابعة .

(٥٠٥) عَبدُ الله بنُ ذَكوانَ أبو عَبدِ الرّحمنِ المَدنيّ أبو الزّنادِ (ع) : كانَ فَقيهاً صاحبَ كتابٍ ، توفي سَنَةَ إحدى وثلاثينَ ومائةٍ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٨٧) حديثاً ، منها (٧٠ ، ٧١ ، ١٦٦ ، ٧٢٨٩ ، ٧٣٤٢) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٦) الكبيرِ (٥ : ٨٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٤٧٦) التّهذيبِ (٥ : ٢٠٣) التّقريبِ (١ : ٤١٣) : ثِقَةٌ فَقيهٌ ، من الخامسةِ .

(٥٠٦) عَبدُ الله بنُ شُبرُمَةَ بنِ الطُّفَيلِ أبو شُبرُمَةَ الكوفيّ (خت م د س ق) : كانَ من فُقَهاءِ أهلِ العِراقِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٦١١٩) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٥) الكبير (٥ : ١٧) وَذَكَرَ أنه من الفقهاء ، الجَرْح (٥ : ٨٢)

قالَ أحْمَدُ وأبو حاتِم : ثِقَةٌ ، الميزان (٢ : ٤٣٨) تَهْذيب الكَمالِ (١٥ : ٧٦) التَّهْذيب (٥ : ٢٥٠) التَّقْريب (١ : ٤٢٢) : ثِقَةٌ فقيهٌ ، من الخامسةِ ، ولَمْ أجدْ فيه طعناً سوى ما نقلَهُ الذَّهَبيّ والحافظُ من أنّ ابنَ المباركِ قالَ فيه : جالستُهُ حيناً ولا أروي عَنهُ .

تنبيه : نسبَ مفهرسُ كتابِ الإحسان إليه حديثين ، هذا و(٦٣٤٤) والأخير ليس له ، وإنما هو لابن أخيه عمارة بن القعقاع ، وانظر الإتحاف (٤١/١٦) .

(٥٠٧) عَبدُ اللهِ بنُ المُبارَكِ أبو عَبدِ الرّحمنِ المَرْوَزيّ (ع) : كانَ فقيهاً وَرِعاً عالِماً بالاختِلافِ ، حافظاً يَعرِفُ السّنَنَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٣٨) حديثاً ، منها (٧٣ ، ١١٥ ، ٢٢٥ ، ٧٣٣٠ ، ٧٣٦٠) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٧) الكبيرِ (٥ : ٢١٢) تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٥) التّهذيبِ (٥ : ٣٨٢) فهرس الإحسان (١٧٩) التّقريبِ (١ : ٤٤٥) : ثِقَةٌ ثَبتٌ ، فَقيهٌ عالمٌ ، جَوادٌ مُجاهدٌ ، جُمعَت فيه خِصالُ الخَيرِ ، من الثامنةِ .

(٥٠٨) عُبيدُ اللهِ بنُ الحسنِ بنِ الحُصينِ العَنبَريّ البَصريّ (م خد) : كانَ فَقيهاً .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ١٥٢) الكبيرِ (٥ : ٣٧٦) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٢٣) التّهذيبِ (٧ : ٧) التّقريبِ (١ : ٥٣١) : ثِقَةٌ فَقيهٌ ، لكنْ عابوا عَليه مَسألَةَ تَكافؤ الأدلةِ ـ في مَسألةِ الجَبرِ والاختيارِ ـ من السابعة ، ليس له عند مسلمٍ سوى موضعٍ واحدٍ في الجنائزِ .

(٥٠٩) عُبيدُ اللهِ بنُ شُريح أبو اللّيثِ البُخاريّ : كانَ من أحفظِ النّاسِ للحديثِ والفِقهِ ، وكانَ يَتورّعُ ويَتفقّهُ على مَذهبِ الكوفيّينَ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٠٧) الحفّاظ (٢ : ٥٨٧) وله روايات في تاريخ دمشق (٣ : ١٥١) و(١٣ : ٢٢٩) و(٢٨ : ٦٤) وفي تهذيب الكمال (٢٥ : ٣٤٣) .

(٥١٠) مُجاهدُ بنُ جَبرٍ أبو الحَجّاجِ وقيلَ : أبو مُحمّدٍ العَتَكيّ (ع) : كانَ فقيهاً عابداً وَرِعاً مُتقناً . ونصّ في الصحيحِ على سَماعهِ مِن عائشةَ (٣٠٢١) وأبي هُريرةَ (٤٦٠٣) .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٦٣) حديثاً ، منها (١١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٧٠٣٤ ، ٧٤٧٠) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٤١٩) الكبيرِ (٧ : ٤١١) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٢٢٨) التّهذيبِ (١٠ : ٤٢) التّقريبِ (٢ : ٢٢٩) : ثِقَةٌ إمامٌ في التّفسيرِ وفي العِلمِ .

(٥١١) مُحمّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ سَعيدٍ أبو عَبدِ اللهِ البُوشَنْجيّ (خ) : كانَ فقيهاً مُتقناً .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٢) الجَرحِ (٧ : ١٨٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٣٠٨) التّهذيبِ (٩ : ٨) التّقريبِ (٢ : ١٤٠) : ثِقةٌ حافظٌ فَقيهٌ ، من الحادية عَشْرة .

(٥١٢) مُحمّدُ بنُ سَلامٍ البِيكَنْديُّ أبو عَبدِ اللهِ السُّلَميّ مَولاهم (خ) : كانَ يَتفقّهُ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٧٥) الكبيرِ (١ : ١١٠) الجَرحِ (٧ : ٢٨٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٣٤٠) التّهذيبِ (٩ : ٢١٣) التّقريبِ (٢ : ١٦٨) : ثِقَةٌ ثبتٌ ، من العاشرةِ .

(٥١٣) مُعاذُ بنُ مُعاذِ بنِ حَسّانَ أبو المُثنى العَنبَريّ (ع) : كانَ فَقيهاً عاقِلاً مُتقناً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٣٨) حديثاً ، منها (١٧٧ ، ١٧٩ ، ٢٣٤ ، ٧١٣٠ ، ٧١٥٨) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٤٨٢) الكبيرِ (٧ : ٣٦٥) الجَرحِ (٨ : ٢٤٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ١٣٢) التّهذيبِ (١٠ : ١٩٤) باسمِ مُعاذِ بنِ مُعاذِ بنِ نَصرِ بنِ حَسّانَ التّقريبِ (٢ : ٢٥٧) : ثِقَةٌ مُتقنٌ ، من كبارِ التاسعةِ .

(٥١٤) نَجيحُ بنُ إبراهيمَ الزّمانيّ الكوفيّ (شَيخُ شيوخِه) : كانَ يتفقّهُ ، يُغرِبُ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٢٠) اللّسانِ (٦ : ١٤٩) قال مَسلمَةُ : كانَ قاضياً بالكوفة ؛ وهو ضَعيفٌ ، ولكن وقعَ هناكَ نَجيحُ بنُ إبراهيمَ بنِ مُحمّدٍ الكِرْمانيّ ، وفي ترتيبِ الثّقاتِ للهَيثمي (٣ : ٩٩أ) ولم يترجَم في الإكمالِ ، ولا في الأنسابِ ، ولا في مُشتَبهِ الذّهبيّ .

(٥١٥) يَحيى بنُ المُغيرةِ المَخزوميّ ، أبو سَلمةَ المدني (شَيخُ شيوخِه) (ت) : يُغرِبُ كانَ يتفقّه على مَذهبِ مالكٍ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (١٥٤٢) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٦٦) الكبيرِ (٨ : ٣٠٦) الجَرحِ (٩ : ١٩١) قال أبو حاتم : صدوقٌ فَقيهٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٥٦٨) التّهذيبِ (١١ : ٢٨٨) وقال مَسلمةُ : ليسَ بالقَويّ له مناكيرُ ، التّقريبِ (٢ : ٣٥٨) : صدوقٌ ، من الحاديَةَ عَشْرَةَ .

(٥١٦) يَحيى بنُ يَحيى الغسّانيُّ المدنيُّ (د) : كانَ سَيِّدَ أهلِ دمشق .

أخرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٣٦١ ، ٥٠٤ ، ٤٨٤٠) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٦١٣) صحيح ابن حِبّان (٣٦١) وقال : كان من فقهاءِ أهلِ الشامِ وقُرّائِهِمْ ، تهذيب الكمال (٣٢ : ٣٧) التهذيب (١١ : ٢٦١) ونقلَ توثيقَ ابنِ حِبّان له في صحيحِهِ وعزاهُ للثقات ؛ فأخطأَ ، التقريب (٧٦٧٠) : ثقةٌ ، من السادسةِ .

(٢٢) مِن عُلَماءِ الناسِ

(٥١٧) مُصعبُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مُصعبٍ أبو عَبدِ اللهِ الزّبيريّ القُرَشيّ (شَيخُ شيوخِهِ) (س ق) : كانَ من عُلماءِ النّاسِ بالأنسابِ وأيّامِ النّاسِ ، وما كانَ فيهِم من الحوادِثِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ خَمسةَ أحاديثَ (٧٩٤ ، ٤٧٤١ ، ٦٣٩٧ ، ٧٠٤٣ ، ٧٢٨٧) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٧٥) الكبيرِ (٧ : ٣٥٤) الجَرحِ (٨ : ٣٠٩) تاريخِ بَغدادَ (١٣ : ١١٢) الميزانِ (٤ : ١٢٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٣٤) التّهذيبِ (١٠ : ١٦٢) التّقريبِ (٢ : ٢٥٢) : صدوقٌ عالمٌ بالنّسبِ ، من العاشِرَةِ .

(٥١٨) مَعمَرُ بنُ المُثَنّى التّيميّ أبو عُبيدةَ البَصريّ (خت د) : كانَ الغالبُ عَليه مَعرفةَ الأدبِ والشّعرِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٩٦) الجَرحِ (٨ : ٢٥٩) الميزانِ (٤ : ١٥٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٣١٦) التّهذيبِ (١٠ : ٢٤٦) التّقريبِ (٢ :٢٦٦) : صدوقٌ أخباريّ ، وقد رُميَ برأيِ الخوارجِ ، من السّابِعَةِ .

(٥١٩) النّضرُ بنُ شُمَيْلٍ بنِ خَرَشَةَ الخُزاعيّ المازنيّ (ع) : من فُصحاءِ النّاسِ وعُلمائهم بالأدبِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٣٥) حديثاً ، منها (٩٢ ، ٩٥ ، ٢١٠ ، ٧٤٣٠ ، ٧٤٥٥) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢١٢) الجَرحِ (٨ : ٤٧٧) الميزانِ (٤ : ٢٥٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٣٧٩) التّهذيبِ (١٠ : ٤٣٧) التّقريبِ (٢ : ٣٠١) : ثِقَةٌ ثبتٌ ، من كِبارِ التّاسِعَةِ .

(٥٢٠) يَحيى بنُ أكثَمِ بنِ مُحمّدٍ المَرْوَزيّ أبو مُحمّدٍ القاضي (ت) : من عُلماءِ النّاسِ في زَمانِه ، لا يُشتَغلُ بما يُحكى عنه ، فإنّ أكثرَها لا يَصحُّ عنه .

أخرَجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٢٩٩٢) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٦٥) الجَرحِ (٩ : ١٢٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٢٠٧) التّهذيبِ (١١ : ١٧٩) التّقريبِ (٢ : ٣٤٢) : فقيهٌ صدوقٌ إلا أنّه رُميَ بِسرقةِ الحديثِ ولم يقع ذلكَ لهُ ، وإنّما كانَ يرى الرّوايةَ بالإجازةِ والوِجادةِ ، من العاشِرَةِ .

(٥٢١) يَحْيى بنُ زيادٍ الفراءُ ، أبو بكرٍ الكوفيُّ : كانَ الغالبُ عليه معرفةَ الأدبِ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٩ : ٢٥٦) التهذيب (١١ : ٢١٢) وفيهِ كَناهُ أبا زكريّا ، التقريب (٢ : ٣٤٨) : صَدوقٌ ، من التاسعةِ .

(٢٣) من خيارِ عبادِ الله

(٥٢٢) أحمدُ بنُ مُحمّدِ بنِ هانئٍ أبو بَكرٍ الأثرمُ البَغداديّ (شَيخُ شيوخِه) (س) : كانَ من خيارِ عبادِ الله ، من أصحابِ أحمدَ ابنِ حَنْبَلٍ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٣٦) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٤٧٦) التّهذيبِ (١ : ٧٨) التّقريبِ (١ : ٢٥) : ثِقَةٌ حافظٌ له تصانيفُ ، من الحاديةَ عَشرةَ .

(٥٢٣) أحمدُ بنُ نَصرٍ أبو عَبدِ الله المُقرئُ النّيسابوريّ (شَيخُ شيوخِه) (ت س) : منه تعلّمَ ابنُ خُزَيمةَ أصولَ السّنّةِ ، ماتَ سَنةَ خَمسٍ وأربعينَ ومائتينِ ، وكانَ من خيارِ عِبادِ الله ، وأصلَبِ أهلِ بلدِه بالسّنّةِ .

ترجمته في : الثّقات (٨ : ٢١) تهذيبِ الكَمالِ (١ : ٤٩٨) التّهذيبِ (١ : ٨٥) التّقريبِ (١ : ٢٧) : ثِقَةٌ فقيهٌ حافظٌ ، من الحادية عَشرةَ .

(٥٢٤) بِشرُ بنُ مَنصورٍ السَّليميُّ أبو مُحمّدٍ البَصريّ (م د س) : كانَ من خيارِ أهلِ البَصرةِ وعُبّادِهم ، ماتَ سَنةَ ثَمانينَ ومائةٍ بعدَ ما عَمِيَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٥٢١٩) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ١٤٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٤ : ١٥١) التّهذيبِ (١ : ٤٥٩) التّقريبِ (١ : ١٠١) : صدوقٌ عابدٌ زاهدٌ ، من الثّامنَةِ .

(٥٢٥) حُسينُ بنُ واقِدٍ المَرْوَزيّ أبو عَبدِ الله القاضي (خت م ٤) : كانَ من خيارِ النّاسِ ، وربّما أخطَأَ في الرّواياتِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٣١) حديثاً ، منها (٣٧١ ، ٥٧١ ، ٦٩٩ ، ٧٤٥٣ ، ٧٤٨٢) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٠٩) الكبيرِ (٢ : ٣٨٩) الجَرحِ (٣ : ٦٦) قال أحمدُ : لا بأسَ بهِ ، أثنى عَليه خَيراً ، ومثلَه قال أبو زُرعةَ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٦ : ٤٩١) التّهذيبِ (٢ : ٣٧٣) ثبت الإحسان (١١٩) التّقريبِ (١ : ١٨٠) ثِقَةٌ له أوهامٌ من السّابِعَةِ .

(٥٢٦) حَمزَةُ بنُ حَبيبِ بنِ عُمارَةَ الزّيّاتُ أبو عُمارَةَ الكوفيّ التّيميّ مَولاهم (م ٤) : كانَ من علماءِ أهلِ زَمانِه بالقِراءاتِ ، وكانَ من خيارِ عِبادِ الله ، عِبادَةً وفَضلاً ووَرَعاً ونُسُكاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ أربعةَ أحاديثَ (٨١٠ ، ٩٨٨ ، ٢٠١٩ ، ٦٣٢٦) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٢٨) الكبيرِ (٣ : ٥٢) الجَرحِ (٣ : ٢٠٩) وعن ابنِ مَعينٍ وأحمدَ : حَمزَةُ ثِقَةٌ في الحديثِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٧ : ٣١٤) التّهذيبِ (٣ : ٢٧) التّقريبِ (١ : ١٩٩) : صدوقٌ زاهدٌ ، ربّما وَهِمَ ، من السّابِعَةِ .

(٥٢٧) سَعيدُ بنُ أبانَ بنِ سَعيدِ بنِ العاصِ القُرَشيّ الأُمَويّ الكوفيّ : كانَ من خيارِ عِبادِ الله ، ومن أفضلِ أهلِ بَيتِه .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٣٤٨) الكبيرِ (٣ : ٤٥٥) الجَرحِ (٤ : ٣) التّهذيبِ (٤ : ٢) التّقريبِ (١ : ٢٩١) : ثِقَةٌ ، من السّادِسَةِ ، ذكَرَهُ تمييزاً .

(٥٢٨) شُعيبُ بنُ حَرْبٍ البغداديُّ (خ د س) : كانَ مِن خيارِ عبادِ الله .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٨ : ٣٠٨) تاريخ بغداد (٩ : ٢٣٩) التهذيب (٤ : ٣٥٠) التقريب (١ : ٣٥٢) : ثقةٌ عابدٌ ، مِن التاسعةِ .

(٥٢٩) صَفوانُ بنُ عيسى الزّهريّ أبو مُحمّدٍ القُرَشيّ لقبُه (عَبايَةُ)(خت م٤) : كانَ من خيارِ عِبادِ الله .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ خمسةَ أحاديثَ (٣٣٤٧ ، ٤٦٥٥ ، ٦١٦٧ ، ٦٤٨٤ ، ٦٥٩٣) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٣٢١) الكبيرِ (٤ : ٣١٠) تَهذيبِ الكَمالِ (١٣ : ٢٠٨) التّهذيبِ (٤ : ٤٢٩) التّقريبِ (١ : ٣٦٨) : ثِقَةٌ ، من التّاسِعَةِ .

(٥٣٠) عَبدُ الله بنُ طاوسَ بنِ كَيسانَ الخَولانيّ أبو مُحمّدٍ اليَمانيّ (ع) : كانَ من خيارِ عبادِ الله فَضلاً ونُسُكاً وديناً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٧) حديثاً ، منها (١١٨٩ ، ١٥٨٢ ، ١٥٨٥ ، ٦٢٢٣ ، ٧٣٣٦) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٤) الكبيرِ (٥ : ١٢٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١٥ : ١٣٠) التّهذيبِ (٥ : ٢٦٧) التّقريبِ (١ : ٤٢٤) : ثِقَةٌ فاضلٌ عابدٌ ، من السّادِسَةِ .

(٥٣١) عُروةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عطيةَ بنِ عُروةَ السَعْديُّ الجُشَيْمِيُّ البَكْرِيُّ : يُخْطِئُ وكانَ مِن خيارِ الناسِ .

(٥٣٢) عُمرُ بنُ عَبدِ الغَفّارِ الصّنعانيّ : من خيارِ عِبادِ الله ، مِمّن أظهرَ السّنّةَ في بلادِهِ ودعا النّاسَ إليها مع تَورّعٍ شَديدٍ ، وضَبطٍ عَتيدٍ ، يروي عن ابن عيينة ، روى عنه محمد ابن حَبال الصغانيُّ وأهل بلده .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤٤) المجروحين (٣ : ١٥) الإكمال (٢ : ٣٧٧ ـ ٣٧٨) .

(٥٣٣) كثيرُ بنُ عُبيدِ بنِ نُميرٍ الحَذّاءُ الحِمصيّ أبو الحَسنِ المَذْحِجيُّ (شَيخُ شيوخِه) (د س ق) : من خيارِ النّاسِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه (١٥) حديثاً ، منها (١٢ ، ٥٢) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٧) الجَرحِ (٧ : ١٥٥) : روى عنه أبو حاتمٍ وأبو زُرعةَ ، وقال أبو حاتمٍ : ثِقَةٌ . تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ١٤٠) التّهذيبِ (٨ : ٤٢٣) التّقريبِ (٢ : ١٣٢) : ثِقَةٌ ، من العاشِرَةِ .

(٥٣٤) مُحَمّدُ بنُ يزيدَ بنِ خُنَيْسٍ المَخزوميُّ (ت ق) : مِنْ خِيارِ النّاسِ ، رُبّما أخْطأ يُعتَبَرُ حَديثُه إذا بَيَّنَ السَّماعَ فِي خَبَرِهِ ، ولم يروِ عَنه إلا ثِقَةٌ ، فأمّا عبدُ الله بنُ مُسيّب فعِنْدَه عَنه عَجائبُ لا اعتبارَ بها .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٢٧٦٨) .

(٥٣٥) مُحمّدُ بنُ يوسفَ ، أبو عَبدِ الله الفِرْيابيّ (ع) : من خيارِ عِبادِ الله .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (٢٠) حديثاً ، منها (١٣٢٧ ، ١٧٠٨ ، ١٨٠٣ ، ٧١١٨ ، ٧٤٣٩) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٥٧) الكبيرِ (١ : ٢٦٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٥٢) التّهذيبِ (٩ : ٥٣٥) التّقريبِ (٢ : ٢٢١) : ثِقةٌ فاضلٌ ، يقال : أخطأ في شيءٍ من حديثِ سُفيانَ ، وهو مُقدّمٌ مع ذلكَ عندهم على عَبدِ الرّزّاقِ ، من التّاسِعَةِ .

(٥٣٦) نافعُ بنُ جُبيرِ بنِ مُطْعِمِ بنِ عَدِيٍّ القُرَشِيُّ ، كنيَتُهُ أبو محمّدٍ (ع) : كانَ مِنْ خِيارِ النَّاس ، كانَ يحجُّ ماشياً وناقتُهُ تُقادُ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ واحداً وعشرينَ حديثاً ؛ منها (١٣٨٣ ، ١٧٧٩ ، ٦٧٥٥ ، ٦٩٦٣) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٥ : ٤٦٦) تهذيب الكمال (٢٩ : ٢٧٢) التهذيب (١٠ : ٣٦١) التقريب (٧٠٧٢) : ثقةٌ فاضلٌ ، مِن الثالثةِ .

(٥٣٧) يزيدُ بنُ هارونَ بنِ زاذاي أبو خالدٍ الواسطيّ (ع) : كانَ من خيارِ عِبادِ اللهِ ، ممّن يَحفظُ حديثَه . ، وكانَ قد كفَّ في آخرِ عمرِهِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صَحيحهِ (٩٤) حديثاً ، منها (٥٧ ، ٢٨٧ ، ٥١١ ، ٧٢٨١ ، ٧٣٠٣) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٦٣٢) الكبيرِ (٨ : ٣٦٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٢٦١) التّهذيبِ (١١ : ٣٦٦) التّقريبِ (٢ : ٣٧٢) : ثِقَةٌ مُتقنٌ عابدٌ ، من التّاسِعَةِ .

(٥٣٨) يزيدُ بنُ يزيدِ بنِ جابرٍ الشاميُّ الأزديُّ (م د ت ق) : مِن خيارِ عبادِ اللهِ .

أخرجَ له ابنُ حبّان في صحيحه حديثين (٢٠٢٣ ، ٥٣١٨) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٦١٩) تهذيب الكمال (٣٢ : ٢٧٣) التهذيب (١١ : ٣٢٤) التقريب (٧٧٩١) : ثقةٌ فقيهٌ ، من السادسة .

(٥٣٩) يوسفُ بنُ أبي أمَيّةَ الثّقفيّ : من خيارِ عِبادِ اللهِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٨٠) الجَرحِ (٩ : ٢١٩) : روى عنه أبو زُرعةَ رحمهُ اللهُ .

(٢٤) منَ العُبّادِ الخُشُنِ

(٥٤٠) إبراهيمُ بنُ عَمرِو بنِ كَيسانَ الصّنعانيّ اليَمَنيّ (د س) : كانَ من العُبّادِ الخُشُن .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٦٤) الكبيرِ (١ : ٣٠٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ١٥٦) التّهذيبِ (١ : ١٤٧) التّقريبِ (١ : ٤٠) : صدوقٌ ، من السّابعَةِ .

(٥٤١) جَريرُ بنُ عَبدِ الحَميدِ بنِ جَريرٍ أبو عَبدِ اللهِ الضّبّيّ الرّازيّ (ع) : كانَ من العُبّادِ الخُشُنِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صَحيحهِ (١٩٢) حديثاً ، منها (٢٥ ، ١١٧ ، ١٣٨ ، ٧٤٧٥) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ١٤٥) الكبيرِ (٢ : ٢١٤) الجَرحِ (٢ : ٥٠٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٤ : ٥٤٠) التّهذيبِ (٢ : ٧٥) ثبت الإحسان (١١١) التّقريبِ (١ : ١٢٧) : ثِقَةٌ صَحيحُ الكِتابِ ، قيل : كان في آخر عمره يَهِمُ من حفظه ، ماتَ سَنَةَ ثَمانٍ وثَمانينَ .

(٥٤٢) خَلفُ بنُ تَميمٍ أبو عَبدِ الرّحمنِ الكوفيّ (س ق) : من العُبّادِ الخُشُن .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٨) الكبيرِ (٣ : ١٨٠) الحِليَةِ (٥ : ٧٢) تذكرَةِ الحُفّاظِ (١ : ٣٧٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٢٧٦) التّقريبِ (١ : ٢٢٥) : صدوقٌ عابدٌ ، من التّاسِعَةِ .

(٥٤٣) زُبيدُ بنُ الحارثِ الأياميّ أبو عَبدِ الرّحمنِ الكوفيّ (ع) : كانَ من العُبّادِ الخُشُن ، معَ الفقهِ في الدّينِ ، ولُزومِ الوَرَعِ الشّديدِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ (١٣) حديثاً ، منها (٨٥٠ ، ٢١٥٧ ، ٢٤٣٦ ، ٥٩٣٩ ، ٧٣٢٨) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٣٤١) الكبيرِ (٣ : ٤٥٠) الحِليَةِ (٥ : ٢٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٢٨٩) التّهذيبِ (٣ : ٣١٠) التّقريبِ (١ : ٢٥٧) : ثِقَةٌ ثبتٌ عابدٌ ، من السّادِسَةِ .

(٥٤٤) زُهيرُ بنُ نُعيمِ بنِ مُحمّدٍ البابيّ ، سَكنَ البَصرةَ ومَولدُه سِجستانَ (ل) : من العُبّادِ الخُشُن .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٢٥٦) الحِليَةِ (١٠ : ١٤٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٤٢٦) التّهذيبِ (٣ : ٣٥٣) التّقريبِ (١ : ٢٦٥) : عابدٌ ، من كِبارِ العاشِرَةِ .

(٥٤٥) عَبّادُ بنُ عَبّادٍ أبو عُتبَةَ الخَوّاصُ (د) : من العُبّادِ الخُشُنِ . كذا في الثقات (٨ : ٤٣٥) .

وقال في المَجروحينَ (٢ : ١٧٠) : «كانَ ممن غَلبَ عَليه التّقَشفُ والعبادةُ حتّى غَفَلَ عَنَ الحِفظِ والإتقانِ ، فكانَ يأتي بالشيءِ على حَسَبِ التّوهمِ ، حتّى كَثُرَ المناكيرُ في روايتِه ـ عَلى قِلتِها ـ فاستَحقّ التّركَ» .

(٥٤٦) العَلاءُ بنُ عَبدِ الكَريمِ اليَاميّ أبو عَونٍ الكوفيّ (قد فق) : من العُبّادِ الخُشُن .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٣٦٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٥٢٤) التّهذيبِ (٨ : ١٨٨) التّقريبِ (٢ : ٩٣) : ثِقَةٌ عابدٌ ، من السّادِسَةِ .

(٥٤٧) عُمرُ بنُ سَعدٍ أبو داودَ الحَفَريّ الكوفيّ (م ٤) : من العُبّادِ الخُشُن .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثمانيةَ أحاديثَ منها (٢٥١٢ ، ٣٠٢٢ ، ٦١٩٥ ، ٦٤٨٥) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٣٦٠) التّهذيبِ (٧ : ٤٥٢) التّقريبِ (٢ : ٥٦) : ثقَةٌ عابدٌ ، من التّاسعَة .

(٥٤٨) مُحمّدُ بنُ أسلمَ بنِ سالمِ الطُّوسيّ أبو الحسنِ الكِنديّ الزّاهدُ (شَيخُ شيوخِه) : من العُبّادِ الخُشُنِ المتجرّدين للعبادةِ ، المواظبينَ على إقامةِ السنّةِ ، كان يعظُ الناسَ رَوِيّةً دون عِلْمه ، وشُهْدٍ دونَ نُطْقه .

قال عداب : هذه حالٌ إيمانيّةٌ راقيةٌ جداً ، يريدُ ابنُ حِبّان أن يقول : إنّ الله تعالى كانَ يُنطقُ عبدَهُ المترجَم بكلامٍ متأنٍّ واعٍ ، دونَ علمٍ سابقٍ به ، وإنّ التأثّر الروحيَّ بحاله من غير أن يتكلّم ؛ كان كأنّه شهودٌ روحيٌّ أنيسٌ .

وتالله لقد أدركْنا بعضَ الصالحينَ الذينَ كانوا يتكلّمونَ في بعض الأحيانِ بما يستحيلُ أن يكونَ مستواهم العلميُّ الظاهرُ في منزلته .

وأدركْنا مَنْ كُنّا نستفيدُ من صمته روحيّاً ، بأبلغَ ممّا لو تكلّم علماءُ ذوو عَدَد !

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٩٧) الجَرحِ (٧ : ٢٠١) وقال الرّازيّانَ : ثِقَةٌ ، تهذيب الكمال (١٥ : ٢١٥) : قال أبو حاتمٍ عنه : أورعُ مَنْ بخُراسان .

(٥٤٩) مُحمّدُ بنُ الوَزيرِ بنِ قَيسٍ أبو عَبدِ الله الواسِطيّ (ت) : من العُبّادِ الخُشُن .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٤٦٨٧) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٢٢) الجَرحِ (٨ : ١١٥) وقال : سَمعتُ منهُ مع أبي بمكةَ وبواسِط ، وهو ثِقَةٌ صدوقٌ ، وقال أبو حاتمٍ : صدوقٌ ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٥٨٣) التّهذيبِ (٩ : ٥٠١) التّقريبِ (٥ : ٢١٥) : ثِقَةٌ عابدٌ ، من العاشِرَة .

(٥٥٠) مَخْلَدُ بنُ الحُسينِ المِصّيصيّ أبو مُحمّدٍ البَصريّ (مق س) : كانَ من العُبّادِ الخُشُن ، مّمن لا يأكلُ إلا الحَلالَ المحضَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ أربعةَ أحاديثَ (٤٤٠ ، ٤٤٥١ ، ٥٧٢٣ ، ٧٣٨٣) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٨٥) الجَرحِ (٨ : ٣٤٧) قال أبو حاتمٍ : هو أحبُّ إليّ من عُمرَ بنِ المُغيرةِ وأشهَرُ منه ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٣٣١) التّهذيبِ (١٠ : ٧٢) التّقريبِ (٢ : ٢٣٥) : ثِقَةٌ فاضلٌ ، من كِبارِ التّاسِعَةِ .

(٥٥١) مُفَضَّلُ بنُ مُهَلْهِلٍ السَّعْديُّ الكوفيّ (م س ق) : كانَ من العُبّادِ الخُشُن ، ممّن يُفضَّلُ على الثّوريّ ، ولستُ أحفظُ لهُ من تابعيّ سَماعاً .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٧٣٢٠) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٨٣) الجَرحِ (٨ : ٣١٦) ونَقَلَ عن ابنِ مَعينٍ وأبي زُرعةَ : ثِقَةٌ ، وقال أبو حاتمٍ : صدوقٌ ثِقَةٌ ، وكانَ من أقرانِ الثّوريّ ، ومُفَضَّلُ أحبُّ إليّ من أخيه الفَضلِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٤٢٢) التّهذيبِ (١٠ : ٢٧٥) التّقريبِ (٢ : ٢٧١) : ثِقَةٌ ثَبتٌ نَبيلٌ عابدٌ ، من السّابِعَةِ .

(٥٥٢) هشامُ بنُ حسّان القُرْدُوسيُّ أبو عبدِ اللهِ البَصْريُّ (ع) : مِن العُبّادِ الخُشُنِ والبكّائينَ باللّيلِ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أحاديثَ كثيرةً ؛ منها (٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٧٣٧٨ ، ٧٣٨٣) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٥٦٦) تهذيب الكمال (٣٠ : ١٨١) التهذيب (١١ : ٣٢) التقريب (٧٢٨٩) : ثقةٌ مِن أثبتِ النّاسِ في ابنِ سيرينَ ، وفي روايتِهِ عن الحسنِ وعطاءٍ مقالٌ ؛ لأنّه قيل : كانَ يُرسلُ عنهُما ، من السادسةِ .

(٢٥) مِن الأفاضِلِ

(٥٥٣) أحمدُ بنُ إسحاقَ السُّلَميّ السُّرماريّ البُخاريّ (خ) : كانَ من الغَزّائينَ ، له في العَدوِّ نِكاياتٌ مَحكيّةٌ عنه ، وكانَ من أهلِ الفَضلِ والنُّسُكِ ، مع لُزومهِ الجِهادَ والتّشدّدَ فيهِ ، وكانَ من جُلساءِ أحمدَ ابنِ حَنْبَلٍ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ١٢) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٢٦١) التّهذيبِ (١ : ١٣) التّقريبِ (١ : ١٠) : صدوقٌ ، من الحاديةَ عَشرةَ .

(٥٥٤) حَسّانُ بنُ عَطيةَ الشّاميّ (ع) : من أفاضلِ أهلِ زَمانه .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٣) حديثاً ، منها (٩٣٥ ، ١٠٣٧ ، ١٤٨١ ، ٦٧٠٩ ، ٧٤٣٨) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٢٣) الكبيرِ (٣ : ٣٣) تهذيبِ الكَمالِ (٦ : ٣٤) التّهذيبِ (٢ : ٢٥١) ثبت الإحسان (١١٧) التّقريبِ (١ : ٢٦٢) : ثِقةٌ فَقيهٌ عابدٌ ، من الرّابِعَةِ .

(٥٥٥) رَجاءُ بنُ أبي سَلَمَةَ الفِلَسْطينيّ أبو المِقدامِ الرَّمْليّ (س ق) : كانَ من أفاضلِ أهلِ زَمانه .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٣٠٧ ، ٤٨٣٥ ، ٦٩٣٧)

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٣٠٥) الكبيرِ (٣ : ٣١٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ١٦١) التّهذيبِ (٣ : ٢٦٧) التّقريبِ (١ : ٢٤٨) : ثِقَةٌ فاضلٌ ، من السّابِعَةِ .

(٥٥٦) غِياثُ بنُ حَمزَةَ السَرَخْسِيُّ : صاحبُ عِبادةٍ وفَضلٍ ، يروي عن يزيد بن هارون ، روى عنه عبد الخالق بن عبد الكريم بن يزيد أبو الحسن السَرَخْسيّ ، وإبراهيم بن سليمان الزيّات ، وأهلُ بلده .

ترجمته في : الثّقاتِ (٣ : ٩) ولم أجده مترجَماً عند غيره . وانظر : تاريخ بغداد (١١ : ١٢٤) الإكمال (٦ : ١٣٢) .

(٥٥٧) مُحمّدُ بنُ أحمدَ بنِ الجَرّاحِ الجَوزَجانيّ (فق) : كانَ صاحبَ سُنّةٍ وفَضلٍ وخَيرٍ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١١٨) التّهذيبِ (٩ : ٢٠) التّقريبِ (٢ : ١٤٢) : ثِقَةٌ فاضلٌ ، من الحاديَةَ عَشْرَةَ .

(٥٥٨) مُحمّدُ بنُ رافعِ بنِ أبي زيدٍ القُشَيريّ أبو عَبدِ اللهِ النّيسابوريّ (شَيخُ شيوخِه) (خ م د ت س) : من أفاضلِ أهلِ زَمانِه .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٢٣) حديثاً، منها (٨٥، ٩٠، ٢٦٧، ٥٩٨٩، ٦٤٨٨).

ترجمته في: الثّقاتِ (٩ : ١٠٢) الكبيرِ (١ : ٨١) الجَرحِ (٧ : ٢٥٤) : روى عنه أبو زُرعةَ وغيرُه، وقال أبو زُرعةَ : شيخٌ صدوقٌ، قدمَ عَلينا، وأقامَ عندنا أياماً، كانَ رحلَ مع أحمدَ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ١٩٢) التّهذيبِ (٩ : ١٦٠) التّقريبِ (٢ : ١٦٠) : ثِقَةٌ عابدٌ، من الحاديَةَ عَشْرَةَ.

(٥٥٩) مُحمّدُ بنُ زيادِ بنِ مَروانَ اليَشكُريّ النّجّاريّ : صاحبُ سُنّةٍ وفَضلٍ.

ترجمته في: الثّقاتِ (٩ : ٤٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٢٢٦) التّهذيبِ (٩ : ١٥١) التّقريبِ (٢ : ١٦٢) : مقبولٌ، من الثّامنَةِ، وقدْ تَصحّفَتْ نِسبَتُه إلى البُخاريّ هناكَ.

(٥٦٠) مُحمّدُ بنُ كَثيرِ العَبديّ أبو عَبدِ اللهِ البَصريُّ (شَيخُ شيوخِه) (ع) : كانَ تقياً فاضلاً، يَخْضِبُ.

أخرَجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صَحيحهِ (٩٣) حديثاً، منها (١٧٨، ١٨٧، ٣٣٤، ٧٢٢٢، ٧٤٣٥).

ترجمته في: الثّقاتِ (٩ : ٧٧) الجَرحِ (٨ : ٧٠) : سمعَ منهُ الرّازيّانِ ورَويا عنه، وقال أبو حاتم : صدوقٌ. تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٣٣٤) التّهذيبِ (٩ : ٤١٧) التّقريبِ (٢ : ٢٠٣) : ثِقَةٌ، لم يُصِبْ من ضَعّفَهُ، من كِبارِ العاشِرَةِ.

(٢٦) عابدٌ فاضلٌ

(٥٦١) إسحاقُ بنُ مَنصورِ بنِ حَيّانَ الأسديّ الكوفيّ : كانَ عابداً فاضِلاً، ماتَ سَنةَ خَمسٍ ومائتينِ.

ترجمته في: الثّقاتِ (٨ : ١١٢) الكبيرِ (١ : ٤٠٢) وقال البخاريُّ عن أحمدَ أبي جَعفرَ : حدّثنا إسحاقُ أبو يعقوبَ الأسديّ : وكانَ صاحبَ سُنّةٍ، كتبتُ عنه سَنةَ أربعٍ ومائتينِ، الجَرحِ (٢ : ٢٣٤).

(٥٦٢) حَبيبُ بنُ عيسى أبو مُحمّدٍ العَجميّ (بخ) : كانَ عابداً فاضِلاً وَرِعاً تقياً ، من المُجابينَ الدّعوةَ في الأوقاتِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ١٨٠) الكبيرِ (٢ : ٣٢٦) الجَرحِ (٣ : ١١٢) الحِليَة (٦ : ١٤٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٥ : ٣٨٩) التّهذيبِ (٢ : ١٨٩) التّقريبِ (١ : ١٥٠) : ثِقَةٌ عابدٌ من السّادِسَةِ ، وسمّاهُ حَبيبَ بنَ مُحمّدٍ .

(٥٦٣) سَعيدُ بنُ سِنانٍ أبو سِنانٍ الشّيبانيّ الكوفيّ (ر م د ت سي ق) : كانَ عابداً فاضلاً .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٣٥٦) الكبيرِ (٣ : ٤٧٧) تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٤٩٢) التّهذيبِ (٤ : ٤٥) التّقريبِ (١ : ٢٩٨) : صدوقٌ له أوهامٌ ، من السّادِسَة .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٣٧٥ ، ٣٨٩ ، ٧٢٧) .

(٥٦٤) مُحمّدُ بنُ جُحادَةَ الأوديّ الكوفيّ (ع) : كانَ عابداً ناسِكاً .

وأخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٣) حديثاً ، قالَ عقِبَ واحدٍ منها (١٨٦٢) : مِن الثقات المتقنينَ وأهلِ الفضلِ في الدِّين ، إلا أنّه وَهِمَ في اسمِ هذا الرجلِ - في الإسنادِ - إذِ الجوادُ يَعْثُر .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٤٠٤) المشاهير (ص : ١٦٨) : من عُبّادِ أهلِ الكوفةِ وقُرّائهم ، لم يسمعْ مِن أحدٍ من الصحابةِ شيئاً ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٥٧٥) التّهذيبِ (٩ : ٨٠) التّقريبِ (١ : ٤٧١) : ثِقَةٌ ، من الخامِسَة .

(٥٦٥) مُحمّدُ بنُ سوقَةَ الغَنَويّ أبو بَكرٍ ، ويقالُ : أبو عَبدِ الله الكوفيّ (ع) : كانَ من القُرّاءِ ، من أهلِ العِبادَة والفَضلِ والدّينِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ستةَ أحاديثَ (٢٦٤ ، ٤٣٥ ، ٩٢٧ ، ١٦٣٨ ، ٦٥٧٧ ، ٧٢٥٤) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٤٠٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٣٣٣) التّهذيبِ (٩ : ٢٠٩) التّقريبِ (٢ : ١٦٨) : ثِقةٌ ، مَرْضيّ عابدٌ ، من الخامسة .

(٥٦٦) هشامُ بنُ الغازِ الجُرَشيُّ الصَّيْديُّ (خت ٤) : كانَ عابداً فاضلاً .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أربعةَ أحاديثَ (٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ١٢٣٢) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٥٦٩) تهذيب الكمال (٣٠ : ٢٥٨) التهذيب (١١ : ٤٩) التقريب (٧٣٠٥) : ثقةٌ مِن كبارِ السابعةِ .

(٥٦٧) يَحيى بنُ عُثمانَ بنِ سَعيدٍ أبو سُليمانَ وقيل : أبو عَمرٍو القُرَشيّ (شَيخُ شيوخِهِ) (د س ق) : عابدٌ وَرِعٌ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٦٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٢٥٩) التّهذيبِ (١١ : ٢٥٥) التّقريبِ (٢ : ٣٥٣) : صدوقٌ عابدٌ ، من العاشِرَةِ .

(٢٧) مِن العُبّادِ الزهّادِ

(٥٦٨) حَيْوَةُ بنُ شُريحِ بنِ مُسلمٍ الحَضرميّ أبو زُرعةَ المِصريّ (ع) : كانَ من المُبَرّزين في العِبادَةِ والزّهدِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٥٧) حديثاً ، منها (٨٧ ، ١٩٩ ، ٣٦٨ ، ٦٦٧٧ ، ٧١١١) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٤٦) الكبيرِ (٣ : ١٢٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٧ : ٤٧٨) التّهذيبِ (٣ : ٦٩) ثبت الإحسان (١٢٤ ـ ١٢٥) التّقريبِ (١ : ٢٠٨) : ثِقَةٌ ثبتٌ فَقيهٌ زاهِدٌ ، من السّابِعَةِ .

(٥٦٩) رِياحُ بنُ عَمرٍو القَيسيُّ أبو المُهاجِرِ البَصريّ : كانَ من عُبّادِ أهلِ البَصرةِ وزُهّادِهم .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٣١٠) الجَرحِ (٣ : ٥١١) وعن أبي زُرعةَ : صدوقٌ ، وقال صاحبُ الجَرحِ : زاهدٌ ، وفي سُؤالاتِ الآجُرّي أبا داودَ رقم (٤٩٤) قال أبو داودَ : هوَ رَجلُ سوءٍ ، ثمّ قال : هو وأبو حَبيبٍ وحَيّانَ الجَريريّ ورابِعَةُ رابِعَتُهم في الزّندَقةِ ، قال الآجُرّيّ : أظنّ أبا داودَ قال : سَمعتُ أحمدَ بنَ صالحٍ يقولُ هذا ، وانظر الحِليَةَ (٦ : ١٩٢) الميزانِ (٢ : ٦١) اللّسانِ (٢ : ٤٦٩) وقال فيه : هو مِن زهّاد المبتدعة في الكوفة .

قال عداب : أهلُ الحديثِ لا يألَفونَ سوى طلب الحديثِ ، وكلُّ مَن يخالفُ طريقتَهم يرمونَهُ بالتُّهم التي يرونها مناسبةً ، غفرَ اللهُ للمسلمين ما أقبحَ تراشُقَهم !

(٥٧٠) صَفوانُ بنُ سُليمٍ أبو عَبدِ اللهِ المَدنيّ (ع) : كانَ من عُبّادِ أهلِ المَدينةِ وزُهّادِهم .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ عَشرَةَ أحاديثَ منها (١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٤٣ ، ٥٧١٦ ، ٧٣٩٣) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٤٦٨) تَهذيبِ الكَمالِ (١٣ : ١٨٤) التّهذيب (٤ : ٤٢٥) التّقريبِ (١ : ٣٦٨) : ثِقَةٌ مُفتٍ عابدٌ ، رُميَ بالقَدرِ ، من الرّابعَةِ .

(٥٧١) عامرُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ قَيسٍ التّميميُّ أبو عَبدِ اللهِ العَنبَريُّ : كانَ من عُبّادِ أهلِ البَصرةِ وزُهّادِهم ، وهو من الزّهّادِ الثّمانيَةِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ١٨٧) الكبيرِ (٦ : ٤٤٧) ثقاتِ العِجليّ رقم (٧٥٥) الحِليَةِ (٢ : ٨٧) الجَرحِ (٦ : ٣٢٥) التّهذيبِ (٥ : ٧٧) وقالَ : هو من ساداتِ التّابعينَ .

(٥٧٢) عَبدُ اللهِ بنُ زيدٍ أبو قِلابَةَ الجَرْميّ (ع) : من عُبّادِ أهلِ البَصرةِ وزُهّادِهم .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٩٤) حديثاً ، منها (٢٣٨ ، ٧٨٢ ، ١٣١١ ، ٧٢٥٢ ، ٧٣٠٥) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٢) الكبيرِ (٥ : ٩٢) العِجليّ رقم (٨١٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٥٤٢) التّهذيبِ (٥ : ٢٢٤) التّقريبِ (١ : ٤١٧) : ثِقَةٌ فاضلٌ كَثيرُ الإرسالِ ، ماتَ بالشامِ هارباً من القضاءِ ، قال العِجليّ : فيهِ نَصبٌ يَسيرٌ ، من الثالث .

(٥٧٣) عُتبةُ بنُ أبانَ بنِ صَمعَةَ المعروفُ بعُتبةَ الغُلامِ : كانَ من عُبّادِ أهلِ البَصرةِ وزُهّادِهم .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٢٧٠) الحِليَةِ (٦ : ٢٢٦) وأطالَ أبو نُعيمٍ تَرجمتَهُ في صِفةِ الصّفوةِ (٣ : ٣٧٠) وقال : سُمّيَ الغُلامَ لجِدّه واجتهادِه ، لا لصغرِ سِنِه ، وذَكَرَ من نُسكِه وُعِبادَته .

(٥٧٤) مالكُ بنُ دينارٍ أبو يَحيى البَصريّ (خت ٤) : كانَ من زُهّادِ التابعينَ ، والأخيارِ الصّالحينَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً (٥٣) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٣٨٣) طبقاتِ ابنِ سَعدٍ (٧ : ٢٤٣) وقال : ثقةٌ قليلُ الحديثِ ، الكبيرِ (٧ : ٣٠٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ١٣٥) التّهذيبِ (١٠ : ١٤) التّقريبِ (٢ : ٢٢٤) : صدوقٌ عابدٌ زاهدٌ ، من الخامسَةِ ، وقال ابنُ سَعدٍ : ثِقَةٌ ، قَليلُ الحديثِ .

(٥٧٥) مُحمّدُ بنُ واسعٍ الأزديّ أبو بَكرٍ البَصريّ (م د ت س) : كانَ من العُبّادِ المُتَقَشّفَةِ ، والزّهادِ المُتَجردينَ للعِبادةِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٤٤٩ ، ٥٣٤ ، ٦٣١) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٣٦٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٥٧٦) التّهذيبِ (٩ : ٤٩٩) التّقريبِ (٢ : ٢١٥) : ثِقَةٌ عابدٌ ، كَثيرُ المَناقبِ ، من الخامسةِ .

(٥٧٦) وُهَيبُ بنُ الوَردِ أبو أُميّةَ المَكيّ (م د ت س) : كانَ من العُبّادِ المُتَجرّدينَ لتَركِ الدّنيا .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٥٥٩) الحِليَةِ (٧ : ١٤٠) الكبيرِ (٨ : ١٧٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ١٦٩) التّهذيبِ (١١ : ١٧٠) التّقريبِ (٢ : ٣٣٩) : ثِقَةٌ عابدٌ ، من كِبارِ السّابِعَةِ .

(٥٧٧) أبو مسلم الخولانيّ : اسمه عبد الله بنُ ثُوَبَ ، كان من عُبّاد أهل الشام وزهّادهم ، رأى جماعةً من الصحابة ، وروى عنه أهل الشام ، وتوفي في زمن معاوية .

وأخرج له في صحيحه حديثاً واحداً (٥٧٧) قال عقبه : يمانيّ تابعيٌ من أفاضلهم وخيارهم . .وساق له كرامتين يحسن الوقوف عليهما .

ترجمته في : الثقات (٥ : ١٨) والمشاهير (١١٢) وتهذيب الكمال (٣٤ : ٢٩٠) والتهذيب (٥ : ١٤٦) والتقريب (٨٣٦٧) : ثقةٌ عابدٌ من الثانية .

(٢٨) مِن العُبّاد

(٥٧٨) أحمدُ بنُ نَصرِ بنِ أبي عَبدِ الله ـ عبد الملك ـ العَتَكيّ أبو بَكرٍ السّمَرقَنديّ : كانَ رجلاً مُجتَهداً في العِبادَةِ ، وكانَ مّمن أظهرَ قَمعَ البِدعِ أيامَ المِحنَةِ وشَدّدَ فيهِ ، وقامَ بالواجبِ في دَفعِه ، مات سنة خمس وأربعين ومائتين .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢) الأنساب (٩ : ٢٣٢) والإكمال (٧ : ٣١٣) وسمّى جدّه عبدَ الملك .

(٥٧٩) أيوبُ بنُ الجَرّاحِ أبو عَبدِ الله الحَمّالُ : من عُبّادِ أهلِ الثّغرِ وقُرّائِهم ، ممّن كانَ يُستجابُ دُعاؤهُ إذا دعا ، ليسَ له حديثٌ يُرجعُ إليه ، لكن له حِكاياتٌ في التّعبّدِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ١٢٥) الحِليَةِ (١٠ : ٣١٣) وتَرجمَ له بِاسمِ أبي أيوبَ ، وفي أثناءِ التّرجمةِ صَحّحَ الاسمَ .

(٥٨٠) أيوبُ بنُ وائلٍ الرّاوي عن نافعٍ : من عُبّادِ أهلِ البَصرةِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٦٠) الكبيرِ (١ : ٤٢٥) وقال : أيوبُ عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في الدّعاءِ ، ولا يُتابعُ عَليه ، العُقَيليّ (١ : ١١٧) ونَقَلَ كلامَ البُخاريّ السابقِ ، الكامل (١ : ٣٥٨) ونَقلَ كلامَ البُخاريّ ، ثمّ قال : أيوبُ بنُ وائلٍ هذا لا أعرِفُهُ ، ولم أجد له شَيئاً ، ولعلّه بَصْريّ ، وما أظنُّ أنّ لهُ غيرَ هذا الحديثِ الواحِدِ الّذي ذَكرَهُ البُخاريّ ، ونَقَلَ في اللّسانِ (١ : ٤٩١) عن الدّارقُطنيّ قوله : مُقِلٌّ صاحبُ حديثٍ ، لا بأسَ بهِ .

(٥٨١) الحسنُ بنُ يزيدَ الضّمريّ أبو يونُسَ القَويّ (ق) : وسمّيَ بذلكَ لقوّته على العِبادَةِ ، كانَ من عُبّاد أهلِ الكوفةِ وقُرّائهم .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٦٩) الكبيرِ (٢ : ٣٠٦) الجَرح (٣ : ٤٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٦ : ٣٤٢) التّهذيبِ (٢ : ٣٢٧) التّقريبِ (١ : ١٧٢) : ثِقَةٌ ، من السّادِسَةِ .

(٥٨٢) خَلفُ بنُ حَوشبٍ الكوفيّ (خت عس) : عابدٌ ، كانَ ابنُ عُيَيْنَةَ يُحسنُ الثّناءَ عَليهِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٦٩) الكبيرِ (٣ : ١٩٣) الجَرح (٣ : ٣٦٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٢٧٩) التّهذيبِ (٣ : ١٤٩) التّقريبِ (١ : ٢٢٥) : ثِقَةٌ ، من السّادِسَة .

(٥٨٣) ذَرُّ بنُ عَبدِ اللهِ الهَمْدانيّ المُرْهِبيّ (ع) : من عُبّادِ أهلِ الكوفةِ ، وكانَ يَقصُّ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صَحيحهِ ثَمانيةَ أحاديث منها (١٤٧ ، ٨٩٠ ، ٢٤٥٠ ، ٣٣٢٣) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٩٤) الكبيرِ (٣ : ٢٦٧) الجَرح (٣ : ٤٥٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٥١١) التّهذيبِ (٣ : ٢٨٣) التّقريبِ (١ : ٢٣٨) : ثِقَةٌ عابدٌ رُميَ بالإرجاءِ من السّادِسَة .

(٥٨٤) الرّبيعُ بنُ أبي راشدٍ أبو عَبدِ اللهِ الكوفيّ : كانَ من العُبّادِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٩٦) الكبيرِ (٣ : ٢٧٣) الجَرحِ (٣ : ٤٦١) : وذَكَرَ ثلاثةَ أئِمّةٍ رَووا عنهُ ، الحِليَةِ (٥ : ٧٥) ونَقَلَ ثناءَ عَددٍ من الأئِمّةِ عَليه .

(٥٨٥) الزّبيرُ بنُ عَديّ الهَمْدانيّ اليامِيّ (ع) : عَن أنسٍ حَدّثَ عَنه بِشرُ بنُ الحُسينِ الأصبَهانيّ ، ماتَ الزّبيرُ (١٣١هـ) وكانَ مِنَ العُبّادِ ، فالمَطعونُ بهِ هوَ بِشرُ الرّاوي عَنه .

أخْرَجَ لهُ ابن حبّانَ في صحيحه ثلاثة أحاديث (١٨٨٣ ، ٥٩٥٢ ، ٦٣٨٩) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٤ : ٢٦٢) الكَبير (٣ : ٤١٠) وأثنى عَليهِ خَيراً ، وقالَ البُخاريّ : سَألتُ أبا داودَ الطّيالِسيّ عَن بِشر بنِ الحُسينِ فقالَ : ما رَأينا إلا خَيراً ، وقد كتبتُ عَنه هذه ، بَينما قالَ هوَ في تَرجمتِه مِنَ التّاريخ (٢ : ٧١) ، فيهِ نَظَرٌ ، وذَكرَ ابنُ أبي حاتمٍ الزّبيرَ (٣ : ٥٧٩) وأثنى عَليهِ خَيراً ، ونَقلَ تَوثيقَهُ عَن عَددٍ مِنَ النّاسِ ، كما نقلَ أنّ الّذينَ رَوَوا عَنه : الثّوريّ ومِسعَرٌ وحَجّاجٌ ومالكٌ وقُرّةُ وبِشرُ بنُ الحُسينِ ، وتَرجَمَ لِبِشرٍ في (٢ : ٣٥٥) ونَقلَ عَن أبيهِ أنّه لا يَعرِفُهُ ، وذَكرَ أنّ الأحاديثَ الّتي يَرويها مَوضوعةٌ ، الميزان (٢ : ٦٨) تَهْذيب الكَمال (٩ : ٣١٥) التهذيب (٣ : ٣١٧) التقريب (١ : ٥٨) : ثِقَةٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

قال عداب : فلماذا ذكرَه ابن حبّانَ ؛ ولم يَذكرْ لهُ إلا هذا الرّاوي الضَعيفَ؟! ذكرَه - واللهُ أعلمُ - لِينَبّهَ إلى أنّ رِوايَتَهُ مِن هذا الطّريقِ غَيرُ صالِحةٍ .

(٥٨٦) سُليمانُ بنُ داودَ بن حَمّادِ بنِ سَعدٍ أبو الرّبيعِ المصريّ المَهْريّ (د س) : كانَ عابداً من العُبّادِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٢٧٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١١ : ٤٠٩) التّهذيبِ (٤ : ٢٧٩) التّقريبِ (١ : ٣٢٣) : ثِقَةٌ ، من الحادية عَشرةَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٤٥) حديثاً ، منها (٦٠ ، ٧٨ ، ٢٥٥ ، ٧٣١٢ ، ٧٣٤٤) .

(٥٨٧) شَيْبانُ الرّاعي المَرْوَزيّ : من عُبّادِ أهلِ مَروٍ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٤٤٨) الحِليَة (٨ : ٣١٧) .

(٥٨٨) ضِرارُ بنُ مُرّةَ أبو سِنانٍ الشّيبانيّ الكوفيّ (بخ م مد ت س) : كانَ عابداً .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٤٨٤) الكبيرِ (٤ : ٣٣٩) : عن يَحيى القطّانِ : كانَ ثقةً ووصَفَهُ بالعبادةِ ، الجرح (٤ : ٤٣٤) : عن أحمد : ثَبْتٌ ، وقالَ أبو حاتمٍ : لا بأسَ به ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٣ : ٣٠٦) التّهذيبِ (٤ : ٤٥٧) التّقريبِ (١ : ٣٧٤) : ثِقَةٌ ثَبْتٌ ، من السّادسَةِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٥٣٩١ ، ٥٤٠٠ ، ٧٤٥٩) .

(٥٨٩) عَبّادُ بنُ مَيسَرَةَ المِنْقَريّ (ت س فق) : كانَ من العُبّادِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ١٦١) الكامل (٤ : ٣٤١) تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ١٦٧) التّهذيبِ (٥ : ١٠٧) التّقريبِ (١ : ٣٩٤) : لينُ الحديثِ عابدٌ ، من السّابعَةِ .

(٥٩٠) عَبدُ الرّحمنِ بنُ أبي نُعمٍ البَجَليّ أبو الحَكَمِ الكوفيّ (ع) : كانَ من عُبّادِ أهلِ الكوفة .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٢٥ ، ٦٩٥٩ ، ٦٩٦٩) .

ترجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٥ : ١١٢) الكبيرِ (٥ : ٣٥٦) تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٤٥٦) التّهذيبِ (٦ : ٢٨٦) التّقريبِ (١ : ٥٠٠) : صدوقٌ عابدٌ ، من الثّالثَة .

(٥٩١) عبدُ العَزيزِ بنُ الوَليدِ بنِ سُليمانَ بنِ أبي السّائبِ القُرَشيّ : من عُبّادِ أهلِ الشّامِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٣٩٢) الجَرحِ (٥ : ٣٩٩) وذَكَرَ له خمسةَ رواةٍ .

(٥٩٢) عَبدُ اللهِ بنُ أبي زَكريّا أبو يَحيى الشّاميّ (د) : كانَ من العُبّادِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثين (٥٨١٨ ، ٥٩٨٠) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٧) الكبيرِ (٥ : ٩٦) تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٥٢٠) التّهذيبِ (٥ : ٢١٨) التّقريبِ (١ : ٤١٦) : ثِقَةٌ فَقيهٌ عابدٌ ، من الرّابعَةِ .

(٥٩٣) عَبدُ اللهِ بنُ مُحَيريزٍ القُرَشيّ (ع) : كانَ من العُبّادِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ عشرةَ أحاديثَ منها (٢٠٢ ، ١٦٨٠ ، ٤١٩٣ ، ٤٨٦٦) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٦) الكبيرِ (٥ : ١٩٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ١٠٦) التّهذيبِ (٦ : ٣٢) التّقريبِ (١ : ٤٤٩) : ثِقَةٌ عابدٌ ، من الثّالثَةِ .

(٥٩٤) عُثمانُ بنُ زائدةَ الرّازيّ (م) : كانَ من العُبّادِ المتقشّفة ، وأهلِ الورعِ الدقيقِ والجَهْدِ الشّديد .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً (٦٣٨٩) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ١٩٥) تهذيب الكمال (١٩ : ٣٦٧) التّهذيبِ (٧ : ١١٥) التّقريبِ (٢ : ٨) : ثِقَةٌ زاهدٌ ، من التّاسعَةِ .

(٥٩٥) عطاءُ بنُ عَبدِ اللهِ السّلَيميّ الزاهدُ البَصريّ : كانَ من العُبّادِ ، بقيَ في مُتعبَّدِهِ أربعينَ سنةً لا يُفطرُ نهاراً ، ولا ينامُ ليلاً . . . كان فيمن بايعَ ابنَ الأشعثِ وقاتلَ معهُ حتى قُتلَ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٢٥٤) المشاهير (ص : ١٥٢) : منَ العُبّادِ الخُشُن . ونسبَهُ السُّلميّ ؛ من غير ياء ، الكبيرِ (٦ : ٤٧٥) الميزانِ (١ : ٧٨٣) وله كلامٌ يَدُلُّ على أنّ اثنينِ سُمّيا بهذا الاسمِ أحدُهما السّلَيميّ البَصريّ هذا ، والثّاني الّذي ماتَ أيامَ عَبدِ اللهِ بنِ عَليّ ، الحِليَةِ (٦ : ٢١٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ١٧٩) اللّسانِ (٤ : ١٧٣) الكاملِ (٥ : ٣٦٧) وقالَ : عَطاءُ هذا هو من أهلِ البَصرةِ ويُعَدُّ من زُهّادِهم في أيامِ مالكِ بنِ دينارٍ ونُظرائهِ ، ولهُ كلامٌ رقائقَ في الزهدِ ، ولا أعرِفُ له شيئاً مُسنداً فأذكرَهُ .

(٥٩٦) عَفيفُ بنُ سالمٍ البَجليّ الموصِليّ (عس) : كانَ من العُبّادِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٥٢٣) وقال ابنُ شاهينَ (١ : ١٨٠) : ثقةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ١٧٩) التّهذيبِ (٧ : ٢٣٥) التّقريبِ (٢ : ٢٥) : صدوقٌ ، من الثّامنَةِ .

(٥٩٧) العَلاءُ بنُ زيادِ بنِ مَطَرِ بنِ شُريحٍ العَدَويّ البَصريّ (خت مد س ق) : كانَ من عُبّادِ أهلِ البَصرةِ وقُرّائِهم .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه حديثين (٣٥٦ ، ٦٤٣١) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٢٦٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٤٩٧) التّهذيبِ (٨ : ١٨١) التّقريبِ (٢ : ٩٢) : أحَدُ العُبّادِ ، ثِقَةٌ ، من الرّابِعَةِ .

(٥٩٨) عُمرُ بنُ مُحمّدِ بنِ المُنكَدِرِ التّيميّ القُرَشيّ المَدنيّ (م د س) : كانَ من العُبّادِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ١٨٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٥٠٥) التّهذيبِ (٧ : ٤٩٧) التّقريبِ (٢ : ٦٣) : ثِقَةٌ ، من السّابِعَةِ .

(٥٩٩) عَمرُو بنُ عُتبةَ بنِ فَرْقَدٍ السُّلَميّ (س ق) : كانَ من العُبّادِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ١٧٣) الكبيرِ (٦ : ٣٦٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ١٣٥) التّهذيبِ (٨ : ٧٥) التّقريبِ (٢ : ٧٤) : مُخضرَمٌ ، استُشهِدَ في خلافةِ عُثمانَ .

(٦٠٠) مالكُ بنُ عَبدِ اللهِ الخَثعَميّ : كانَ مِن العُبّادِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٣٨٥) الكبيرِ (٧ : ٣٠٣) وفي ثقاتِ العِجليّ رقم (١٥٢٦) شاميّ تابعيّ ، ثِقَةٌ ، ونَقَلَ الحافظُ في التّعجيلِ (ص : ٢٥٤) أنّ ابنَ عساكرٍ أوردَ كثيراً من مَناقبهِ ، وأطالَ في ترجمتِه ، وذَكرَ الخلافَ حولَ صُحبتِه .

(٦٠١) مُحمّدُ بنُ عُيَيْنَةَ بنِ أبي عِمرانَ الهِلاليّ : كانَ من العُبّادِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٤١٦) التّهذيبِ (٩ : ٣٩٥) التّقريبِ (٢ : ١٩٩) : صدوقٌ له أوهامٌ ، من الثّامنَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٦٠٢) مُحمّدُ بنُ يوسفَ الأَصبَهانيّ : من عُبّادِ أهلِ البَصرةِ وقُرّائِها .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٧٤) الجَرحِ (٨ : ١٢١) : وفي موضعِ ترجمتِه منه سَقْطٌ .

(٦٠٣) مُرَّةُ بنُ شَراحيلَ الهَمْدانيّ : يقالُ له : مُرَّةُ الطَّيِّبُ (ع) : كانَ من عُبّادِ أهلِ الكوفةِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ خمسةَ أحاديثَ (٩٩٧ ، ٢٥٥٧ ، ٢٥٥٨ ، ٧١١٤ ، ٧٣٢٨) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٤٤٦) الجَرح (٨ : ٣٦٦) قالَ ابنُ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٣٧٩) التّهذيبِ (١٠ : ٨٨) التّقريبِ (٢ : ٢٣٨) : ثِقَةٌ عابدٌ ، من الثّانيَةِ .

(٦٠٤) مَسروقُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الهَمْدانيّ أبو عائشةَ الكوفيّ (ع) : كانَ من عُبّادِ أهلِ الكوفةِ يقالُ له : مَسروقُ بنُ الأجدعِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (٦١) حديثاً ، منها (٣٧ ، ٦٠ ، ٩٧ ، ٧١٢٨ ، ٧٣٨٠) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٤٥٦) الجَرح (٨ : ٣٩٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٤٥١) التّهذيبِ (١٠ : ١٠٩) التّقريبِ (٢ : ٢٤٢) : ثِقَةٌ فَقيهٌ عابدٌ مُخضرَمٌ ، من الثّانيَةِ .

(٦٠٥) مِسْمَعُ بنُ عاصمٍ أبو سِنانٍ البَصريّ : من عُبّادِ أهلِ البَصرةِ ومُتّقيهِم ، ما له حديثٌ مُسندٌ يُرجعُ إليه ، لكنّ الحكاياتِ في فَضائلهِ وتَعبّدهِ كثيرةٌ ، رَواها عنهُ أهلُ البَصرةِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٩٨) اللّسانِ (٦ : ٣٦) العُقَيليّ (٤ : ٢٤٦) : لا يُتابعُ على حَديثِه ، وليسَ بمشهورٍ في النَقلِ .

(٦٠٦) مُعاذةُ بنتُ عَبدِ اللهِ العَدَويّةِ (ع) : كانتِ من العابداتِ .

أخرج لها ابن حِبّانَ تسعةَ أحاديثَ ، منها (١١٩٢ ، ١١٩٥ ، ٤٢٠٦ ، ٥٦٦٤) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٤٦٦) التّهذيبِ (١٢ : ٤٥٢) التّقريبِ (٢ : ٦١٤) ثِقَةٌ من الثّالثَةِ .

(٦٠٧) مَنصورُ بنُ المُعتَمرِ بنِ عَبدِ اللهِ أبو عَتّابٍ السّلميّ الكوفيّ (ع) : كانَ من العُبّادِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٤٧٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٥٤٦) التّهذيبِ (١٠ : ٣١٢)

التّقريبِ (٢ : ٢٧٦) : ثِقَةٌ ثبتٌ ، وكانَ لا يُدلّسُ ، من أتباعِ التابعين ، مِن طبقةِ الأعمش .

(٦٠٨) مِهْجَعُ مَولى عُمرَ بنِ الخَطّابِ العَدَويّ : يروي عن عمر ، كانَ من العُبّادِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٤٦٣) وذَكرَ فيه (١ : ١٨٤) أنّه أوّلُ قَتيلٍ في بَدرٍ من المسلمين ، أُسْدِ الغابَةِ (٤ : ٥٠٤) الإصابَة (٣ : ٤٦٦) تاريخ دمشق (١٠ : ٤٤٦) .

(٦٠٩) موسى بنُ أبي عائِشةَ أبو بَكرٍ الكوفيّ (ع) : كانَ من المجتهدينَ في العِبادةِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ستةَ أحاديثَ ، منها (٣٩ ، ٢١١٦ ، ٦٥٨٩ ، ٦٦٠٢) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٤٠٤) الكبيرِ (٧ : ٢٨٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٩٠) التّهذيبِ (١٠ : ٣٥٢) التّقريبِ (٢ : ٢٨٥) : ثِقَةٌ عابدٌ كانَ يُرسِلُ ، من الخامِسَةِ .

(٦١٠) هَمّامُ بنُ الحارثِ بنِ قَيسِ بنِ عَمرٍو النّخَعيّ (ع) : كانَ من العُبّادِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ ستةَ أحاديثَ ، منها (١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٥١٠) الكبيرِ (٨ : ٢٣٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٢٩٧) التّهذيبِ (١١ : ٦٦) التّقريبِ (٢ : ٣٢١) : ثِقَةٌ عابدٌ ، من الثّانيَةِ .

(٦١١) يَحْيى بنُ سعيدِ بنِ حيّانَ التيميُّ أبو حيانَ الكوفيُّ : مِن المجتهدينَ باللّيلِ الطويلِ ، قيلَ : إنّه يحيى بنُ سعيدِ بن سحيم ، والأول أصحّ .

أخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحه أحَدَ عَشَرَ حديثاً ؛ منها (١٥٩ ، ٤٦٨٠ ، ٧٠٨٥ ، ٧٣٨٩) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٥٩٢) تهذيب الكمال (٣١ : ٣٢٣) التهذيب (١١ : ١٨٨) التقريب (٧٥٥٥) : ثقةٌ عابدٌ ، من السادسةِ .

(٦١٢) يَحْيى بنُ أبي كثيرٍ اليَماميُّ أبو نَصْرٍ البَصْريُّ (ع) : كانَ مِن العُبّادِ ، إذا رأى جنازةً لم يتعشَّ تلكَ الليلةَ ، ولا قَدِرَ أحدٌ مِن أهلِه أن يُكَلِّمَهُ ، وكانَ يدلّس ، فكلُّ ما روى عن أنسٍ ؛ فقد دلّسهُ عنه ، ولم يسمعْ من أنسٍ ولا صحابيٍّ شيئاً .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أحاديثَ كثيرةً ؛ منها (١٦ ، ٣٤ ، ٧٤٦٥ ، ٧٤٨١) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٥٩١) تهذيب الكمال (٣١ : ٥٠٤) التهذيب (١١ : ٢٣٥)

التقريب (٧٦٣٢) : ثقةٌ ثبتٌ لكنّه يدلّسُ ويُرسلُ ، من الخامسةِ .

(٦١٣) يوسفُ بنُ يونسِ بنِ حِماسٍ (م س ق) : مِن عُبّادِ أهلِ المدينةِ .

أخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحِهِ حديثاً واحداً (٦٧٧٣) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٦٣٣) تهذيب الكمال (٣٢ : ٥٦٠) باسم : يونس بن يوسف ، التهذيب (١١ : ٣٩٧) التقريب (٧٩٢١) : ثقةٌ عابدٌ ، من السادسةِ ، وَهِمَ مَن قَلَبَهُ ؛ واللهُ أعلم .

(٢٩) متعبِّدٌ

(٦١٤) إبراهيمُ بنُ بَشّارِ الحَجّالُ (شَيخُ شيوخِه) : كانَ مُتعبّداً .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٧٠) التّهذيبِ (١ : ١١١) التّقريبِ (١ : ٣٣) وقال : وَثّقَهُ ابنُ حِبّانَ ، من العاشرة . ذكرَهُ تمييزاً .

(٦١٥) أحمدُ بنُ عَبدِ المُؤمِنِ بنِ سَعدِ المَرْوَزيّ أبو عبد الله المِصريّ (شَيخُ شيوخِه) : كانَ من المُتعبّدينَ ، يروي عن عبد الله بن موسى ، وعليّ بن الحسين بن واقد القرشيّ روى عنه وصيف بن عبد الله وغيره .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤) و(٨ : ٢٥٣) ولم أجده عند غيره . تهذيب الكمال (٦ : ٢٧٠) و(٢٠ : ٤٠٧) الكامل (٣ : ٥٢) تاريخ دمشق (٥ : ٤٤٢) .

(٦١٦) حربُ بنُ ميمونٍ ، أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَصْريّ ، يقالُ له صاحِبُ الأغميةِ : كانَ متعَبّداً ، يُخْطِئ ، ولَيْسَ هذا بحربِ بنِ ميمونٍ أبي الخَطابِ ، ذاكَ واهٍ .

(٦١٧) غُفيرةُ بنتُ واقدٍ البَصْريّةِ : مُتَعبّدةٌ كانت بالبَصرةِ ، تروي عن حميدة بنت ثابت البنانيّ عن أبيها ثابت ، روى عنها محمد بن عبد الملك الدقيقيّ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٤) والإكمال (٧ : ٢٩) .

(٦١٨) مُحمّدُ بنُ ثورٍ اليَمانيّ (د س) : كانَ صَوّاماً قَوّاماً .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٥٧) الكبيرِ (١ : ٥٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٥٦١)

التّهذيبِ (٩ : ٨٧) التّقريبِ (٢ : ١٤٩) : ثِقَةٌ ، من التّاسِعَةِ .

(٦١٩) مُحمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ عَبدِ الله بنِ حُصينٍ التّميميّ : كانَ صوّاماً قوّاماً من المتعبِّدينَ (ت : ٢٦٠هـ) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٤١٣) الكبير (١ : ١٥٦) ونَقَلَ البُخاريّ عن ابنِ إسحاقَ فيه : كانَ صوّاماً قوّاماً ، الجَرحِ (٧ : ٣١٧) وسكتَ . وانظر تاريخ دمشق (٣٠ : ٤٤) .

(٣٠) أخبارُهُ الصالحةُ مشهورةٌ

(٦٢٠) بِشرُ بنُ الحارثِ أبو نَصرٍ المَرْوَزيّ الزاهدُ البَغداديّ (ل عس) : أخبارُه وشَمائلهُ في التّقَشّفِ وخَفيّ الوَرَعِ ؛ أشهرُ من أن يُحتاجَ إلى الإغراقِ في وَصْفِها ، روى أحرفاً يَسيرةً عن مَولاهُ وأضرابِه ، وكانَ ثَوريّ المَذهبِ في الفقهِ والوَرَعِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ١٤٣) تاريخِ بَغدادَ (٧ : ٦٧) تهذيبِ الكَمالِ (٤ : ٩٩) التّهذيبِ (١ : ٤٤٤) التّقريبِ (١ : ٩٨) : زاهدٌ جَليلٌ مشهور ثِقَةٌ قُدوةٌ ، من العاشِرَةِ .

(٦٢١) ضَيغَمُ بنُ مالكٍ أبو مالكٍ الرّاسِبيّ العابدُ : أخبارُه في العِبادةِ مَشهورةٌ ، يُستَغنى بِشهرَتِها عن الاستِغراقِ فيها .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٤٨٦) الجَرحِ (٤ : ٤٧٠) وقال أبو حاتمٍ : يقالُ : إنّ ابنَ مَهديّ كانَ يقولُ : ما رأَتْ عَينايَ مثل ضَيغَمٍ .

(٦٢٢) مَنصورُ بنُ عَمّارٍ القاصُّ ، أبو السّرّيِّ المَرْوَزيُّ : أخبارُهُ في القَصصِ والحثّ على الخيرِ أكثرُ من أن يُحتاجَ إلى ذِكْرِها .

(٦٢٣) يزيدُ بنُ زُرَيعٍ أبو مُعاويةَ العَبسيّ (ع) : كانَ من أورعِ أهلِ زَمانِه ، كانَ أبوهُ والياً على الأُبُلَّةِ ، وخلّفَ خَمسمائةِ ألفٍ ، فما أخذَ منها حبةً واحدةً ، وقال في الصحيح (٥٣) : يزيدُ أتقنُ من مئتينِ من مثلِ أبي عتّابٍ وذويه .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٣٢) حديثاً ، منها (٥٣ ، ١٣٩ ، ١٥٦ ، ٧٣٣٧ ، ٧٤٨٤) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٦٣٢) الكبيرِ (٨ : ٣٣٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ١٢٤) التّهذيبِ (١١ : ٣٢٥) التّقريبِ (٢ : ٣٦٤) : ثِقةٌ ثبتٌ ، من الثّامِنَةِ .

(٣١) شيخٌ صالحٌ

(٦٢٤) بُكيرُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ الأشَجِّ الأَشجَعيّ مَولاهم (ع) : كانَ من صُلحاءِ النّاسِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٥) حديثاً منها (٣٤٨ ، ٦٠٥ ، ٦٤٣٤ ، ٦٩٣٩) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ١٠٥) الكبيرِ (٢ : ١١٣) الجَرحِ (٢ : ٤٠٣) تهذيبِ الكَمالِ (٤ : ٢٤٢) التّهذيبِ (١ : ٤٩١) التّقريبِ (١ : ١٠٨) : ثِقةٌ ، من الخامسَةِ .

(٦٢٥) داودُ بنُ الزِّبْرقانِ البَصْريُّ (ت ق) : كانَ شيخاً صالحاً يحفظُ الحَديثَ ويذاكرُ بِهِ ، ولكنّهُ كانَ يَهِمُ في المذاكرةِ ، ويغلطُ في الروايةِ إذا حدّثَ من حِفْظهِ ويأتي عَن الثِّقاتِ بما ليسَ منْ أحاديثِهِمْ ، وهو عندي صدوقٌ فيما وافقَ الثِّقاتِ ، إلاّ أنّهُ لا يُحْتَجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٦٢٦) عبدُ الملكِ بنُ سعيدِ بنِ حَيّانَ بنِ أَبْجَرَ الكوفي (م د ت س) : يروي عن الشعبيِّ وعكرمة ، روى عنهُ ابنُ عيينةَ وأبو معاويةَ الضريرُ .

وأخرجَ له في صحيحِهِ (٥) أحاديث (٢٧٩١ ، ٤٢٤١ ، ٦٢١٦ ، ٧٣٨٥ ، ٧٤٢٦) أسندَ عقبَ الثالثِ منها : إلى سفيانَ بنِ عُيَينةَ قولَهُ : «حدّثنا مطرّف بن طريف ، وعبد الملك بن أبجر ـ شيخانِ صالحان ـ سَمِعا الشعبيَّ يقول . . .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٩٧) تهذيب الكمال (١٨ : ٣١٣) التهذيب (٦ : ٣٥١) التقريب (١ : ٣٦٣) : ثقةٌ عابدٌ ، من السادسةِ .

(٦٢٧) عَليّ بنُ زيدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ أبي مُليكةَ الجُدْعانيُّ (بخ م ٤) : كانَ شيخاً جليلاً ، وكانَ يَهِمُ في الأخبارِ ، ويُخطئُ في الآثارِ ، حتّى كَثُرَ ذلكَ في أخبارِهِ ، وتبيَّنَ فيها المناكيرُ التي يرويها عن المشاهير ؛ فاستَحَقَّ تركَ الاحتجاجِ بِهِ .

(٦٢٨) عُمَرُ بنُ شَبيبٍ المُسْلِيُّ (ق) : كانَ شَيخاً صَالحاً صَدُوقاً ، ولكنّه كانَ يُخطئ كثيراً ، حتّى خَرَجَ حَدّ الاحْتِجاجُ به إذا انْفَرَدَ ، على قِلّةِ رِوايَتِه .

(٦٢٩) مُطَرِّفُ بنُ طريفٍ الخارفيُّ أبو عبدِ الرحمنِ الكوفيُّ (ع) : قال في المشاهير : من صالحي أهلِ الكوفةِ ، وقُرّاءِ القُرآنِ .

وأخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحه (٨) أحاديث ، قالَ عَقِبَ واحدٍ منها (٦٢١٦) : مُطرّف وعبد الملك بن أبجر : شيخان صالحان ، سَمِعا الشعبيَّ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٤٩٣) المشاهير (١ : ١٦٧) تهذيب الكمال (٢٨ : ٦٢) التهذيب (١٠ : ١٥٦) التقريب (١ : ٥٣٤) : ثقةٌ فاضلٌ ، مِن صغارِ السادسةِ .

(٣٢) عدلٌ ، معدَّلٌ

(٦٣٠) مَعبدُ بنُ أحمدَ بنِ فَرقَدٍ البَلْخيّ : كانَ مُعدَّلاً عندَ أهلِ بَلدِه .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢٠٨) ولم أجِدْهُ عندَ غيرِه .

(٣٣) ألفاظٌ متفرّقةٌ

(٦٣١) سَمعانُ المدنيُّ ، أبو يَحْيى ، مولى أسْلم (٤) يروي عن أبي سعيدٍ الخدريِّ وأبي هريرةَ ، روى عنه ابناهُ محمّدٌ وأُنَيس ابنا أبي يَحيى ، وموسى بنُ أبي عثمانَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ خمسةَ أحاديثَ ، قالَ عَقِبَ واحدٍ مِنها (١٦٦٦) : مِن جلَّةِ التابعينَ .

ترجمته في الثقات (٤ : ٣٤٥) الجرح والتعديل (٤ : ٣١٦) تهذيب الكمال (١٢ : ١٣٧) و(٣٤ : ٣٩٩) التهذيب (٤ : ٢٠٨) التقريب (٢٦٣٣) : لا بأسَ بهِ ، مِنَ الثالثةِ .

(٦٣٢) مُحمّدُ بنُ يَعقوبَ بنِ المُغيرةِ بنِ الأخنَسِ الثّقفيّ : كانَ مّمن يَخشى اللهَ ويتّقيهِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٤٥) الكبيرِ (١ : ٢٦٧) وقال يعقوبُ بنُ مُحمّدٍ : كانَ مّمن يَخشى الله . . . مُرسلٌ ، الجَرح (٨ : ١٢١) .

(٦٣٣) مَنصورُ بنُ زاذانَ الواسِطيّ (ع) : كانَ من المُتَقشّفينَ المُتَجرّدينَ للدّينِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٢) حديثا منها (١٨٢٥ ، ١٨٢٨ ، ٤٤٧٩ ، ٥٩٥٧) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٧ : ٤٧٩) الكبيرِ (٧ : ٣٤٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٥٢٣)

التّهذيبِ (١ : ٣٠٦) التّقريبِ (٢ : ٢٧٥) : ثِقَةٌ ثبتٌ عابدٌ ، من السّادِسَةِ .

(٦٣٤) موسى بنُ حِزَامِ الترمذيُّ أبو عمرانَ (خ ت س) : كانَ في ابتداءِ أمرِهِ ينتحلُ الإرجاءَ ، ثمّ أعانَهُ اللهُ بأحمدَ بنِ حنبل ، وانتحلَ السُّنّةَ ، وذبَّ عنها ، وقمعَ مَن خالفَها مع لزوم الدِّينِ إلى أن مات رحمَهُ اللهُ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٩ : ١٦٣) تهذيب الكمال (٢٩ : ٥٢) التهذيب (١٠ : ٣٠٣) التقريب (٦٩٥٦) : ثقةٌ فقيهٌ عابدٌ ، من الحادية عَشْرَةَ .

(٦٣٥) هارونُ بنُ حُميدٍ أبو موسى الشّاشيّ : فَقيهُ البَدنِ ، ماتَ سَنَةَ ستّ وستينَ ومائتينِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٢٤٢) الأنساب (٨ : ١٤) ونَقَلَ كلامَ ابنِ حبّانَ .

(٦٣٦) يَحْيى بنُ مَعْمَرٍ البَصْريُّ أبو سليمانَ اليَشْكُرِيُّ (ع) مِن فُصَحاءِ أهلِ زمانهِ وأكثرِهم علماً باللُّغة ، مع الورعِ الشديدِ ، وكانَ على قضاءِ مَرْو .

أخرجَ له ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ أحدَ عشرَ حديثاً منها (١٦٨ ، ١٧٣ ، ٦١٨٢ ، ٦٧٨٧) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٥ : ٥٢٣) تهذيب الكمال (٣٢ : ٥٣) التهذيب (١١ : ٢٦٦) التقريب (٧٦٧٨) : ثقةٌ فصيحٌ ، وكانَ يُرسلُ ، من الثالثةِ .

(٦٣٧) يُسَيْرُ بنُ عَمْرٍو الشَّيْبانيُّ ـ ويُقال أُسَير ـ وهو الذي يُقالُ له : أُسير بنُ جابرٍ (خ م قد س) : يروي عن ابنِ مسعود . . . كانَ مولده في هجرةِ النبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ (ت : ٨٥ هـ) والقلبُ إلى أنّه ثقةٌ أمْيل .

أخرجَ له ابنُ حبّانَ في صحيحه حديثاً واحداً (٦٧٨٦) وأخرج له البخاريُّ حديثاً أيضاً (٦٩٣٤) وأخرجَ له مسلم أربعة أحاديث (١٠٦٨ ، ١٣٧٥ ، ٢٥٤٢ ، ٢٨٩٩) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٤ : ٦١) وأعاده في (٥ : ٥٥٧) تهذيب الكمال (٣٢ : ٣٠٣) التهذيب (١١ : ٣٣٢) التقريب (٧٨٠٨) : له رؤيةٌ ، وقيل : إنّ أُسَير بن جابر آخر .

(٦٣٨) يعقوبُ بنُ عتبةَ بنِ المغيرةِ بنِ الأخنسِ بنِ شُرَيقٍ الحجازيُّ (د س ق) : كانتْ له مروءةٌ ونُبلٌ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً واحداً (٦٥٨٦) .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٦٣٩) تهذيب الكمال (٣٢ : ٣٥٠) التهذيب (١١ : ٣٤٤) التقريب (٧٨٢٥) : ثقةٌ ، من السادسةِ .

(٦٣٩) يوسفُ الجَوّالُ النّقّاطُ : كانَ من الأبدالِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٥ : ٥٤٩) الجَرح (٩ : ٢٢٠) لعلّه يوسفُ بنُ جُوانَ فقد رَوى عن أبي أُمامةَ ، وانظر مُشتَبه الذّهبيّ (ص : ١٨٧) .

(٣٤) مَن اعتمدَ على الآخَرينَ في توثيقِهم

(٦٤٠) أرطاةُ بنُ المُنذرِ بنِ الأسودِ السّكونيّ أبو عَديّ الحِمصيّ (بخ د س ق) : قال مُحمّدُ بنُ كَثيرٍ : ما رأيتُ أحداً أعبدَ ولا أزهدَ ولا الخوفُ عَليهِ أبينَ منهُ على أرطأةَ بنِ المُنذرِ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه حديثين (٣٣٠٤ ، ٦٧٧٧) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٦ : ٨٥) الكبيرِ (٢ : ٥٧) التّهذيبِ (١ : ١٩٨) التّقريبِ (١ : ٥٠) ثِقَةٌ ، من السّادِسَةِ .

(٦٤١) سُليمانُ بنُ الحَكمِ بنِ عَوانةَ الكَلبيّ : ربّما أخطأ ، روى عنه أبو جَعفرَ النُّفَيليّ وكانَ يَزعمُ أنّه ثِقَةٌ .

(٦٤٢) عُقْبَةُ بنُ أبي الصهباء البصريُّ : يروي عن سالمِ بنِ عبدِ الله بنِ عُمر ، روى عنه جويريّةُ بنُ أشرس . وأسندَ إلى ابنِ معينٍ قولَهُ فيه : ثقة .

وأخرجَ له في صحيحِهِ حديثاً من طريقين (٢١٠٩ ، ٢١١٠) نقل عقبَ الثانيةِ منها كلامَ ابنِ معينٍ السابقَ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٢٤٧) علل أحمد (٣ : ١٠٤) وكناهُ أبا خُرَيم ، وقال : صالحُ الحديثِ ، الكبير (٦ : ٤٤٢) ثقات ابن شاهين (ص : ١٧١) : ثقة ، تاريخ بغداد (١٢ : ٢٦٤) : قال الدارقطني : ثقة ، تعجيل المنفعة (١ : ٢٢٨) .

(٦٤٣) مُحمّدُ بنُ الحسنِ أبو الحسنِ البَلْخيّ : قال أحمدُ بنُ سَيّار : هو مُحمّدُ بنُ الحسنِ بنِ مُحمّدٍ اللّيثيّ ، وكانَ أبوهُ على مَروٍ أيامَ ابنِ المُباركِ ، رأيتُه بِبَلْخٍ ، وكانَ ثبتاً في الحديثِ مَحمودَ السّيرةِ ، يروي عن ابن المبارك ، ومطرّف بن مازن ، والحجازيين ، روى عنه محمد بن عبد الوهابِ الفرّاء ، وأهل بلده .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٨١) ولم أجده عند غيرِهِ مترجَماً . ذكر ابن حبان ابنيه أحمد وعبد الرحمن في كتابه المجروحين (١ : ٢١٨) (٢ : ٦١) وله ذكرٌ في تهذيب الكمال (١ : ٤٤٩) وغير موضع ، وتاريخ دمشق (٥١ : ٤٢٣) .

(٦٤٤) مُحمّدُ بنُ خلادِ بنِ كَثيرٍ الباهِليّ أبو بَكرٍ البَصريّ (شَيخُ شيوخِه) : حدّثنا عنه الحسنُ بنُ سُفيانَ ، ماتَ سَنةَ تسع وثلاثينَ ومائتينِ ، سَمعتُ الحَسنَ بنَ سُفيانَ يقولُ : سَمعتُ أبا بَكرٍ الأعينَ يقول : سَمعتُ مُسدّداً يقولُ : أبو بَكرِ بن خَلاّدُ الباهِليّ ثِقةٌ ، ولكنّه صَلِفٌ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ (١٩) حديثا منها (٤٦١ ، ١٣٦١ ، ٦٢٢١ ، ٧٠٥٩) .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٨٦) الكبيرِ (١ : ٧٦) الجَرح (٧ : ٢٤٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ١٦٩) التّهذيبِ (٩ : ١٥٢) التّقريبِ (٢ : ١٥٩) : ثِقةٌ ، من العاشِرَة .

(٦٤٥) مُغيرةُ بنُ موسى الخَوارزميّ : يروي عن سَعيدِ بنِ أبي عَروبةَ ، ويُعرَفُ بصاحبِ ابنِ أبي عَروبةَ ، كانَ ابنُ مَهديّ يُكثِرُ الثّناءَ عَليهِ ، وكانَ أصلُه من البَصرةِ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٦٩) الجَرحِ (٨ : ٢٣٠) قال أبو حاتم : مُنكرُ الحديثِ شَيخٌ مَجهولٌ ، وروى ابنُ عَديّ في الكاملِ (٦ : ٣٥٧) عن البُخاريّ : مُنكرُ الحديثِ ، ثمّ خَتَمَ تَرجمتَه بقولِه : المُغيرةُ بنُ موسى في نفسِه ثِقةٌ ، ولا أعلمُ لهُ حَديثاً مُنكَراً فأذكرَهُ وهوَ مُستقيمُ الرّوايةِ ، الميزانِ (٤ : ١٦٦) اللّسانِ (٦ : ٧٩) .

(٦٤٦) مَنظورُ بنُ زُهيرِ بنِ الفُراتِ بنِ وَكيعٍ : يروي عن شريك النّخَعيّ ، روى عنه عَليّ بنُ حُجرٍ السّعديّ ، وزَعمَ أنّه كانَ ثِقةً .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ١٩٧) ولم أجده عندَ غيرِهِ . وأوردَ الطبرانيُّ له حديثاً في

المعجم الأوسط (٧٠٢٧) وقالَ : لم يروِ هذا الحديثَ عن هشامِ بنِ عروةَ إلا شريك ، ولا رواه عن شريك إلا منظور بن زهير ، تفرّد به عليٌّ بن حجرٍ .

(٦٤٧) النّضرُ بنُ شِبْلٍ : شَيخٌ كانَ بمكةَ ، أثنى عَليهِ سُليمانُ بنُ حَربٍ خَيراً ، يروي عن مالك ، روى عنه أحمد بن زهير ، وأحمد بن سعيد بن صخر الدارميّ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٩ : ٢١٣) ولم أجدْهُ عند غيرِهِ . وانظر التهذيب (١ : ٢٨) الإكمال (٧ : ٢٦٣) .

رواةُ مَرتبةِ الاعتبارِ

(١) صدوق : تغيّر ، اختلطَ ، ساءَ حفظُهُ ، ونحو ذلك

(٦٤٨) داودُ بنُ الزِّبْرقانِ البَصْريُّ (ت ق) : كانَ شيخاً صالحاً يحفظُ الحَديثَ ويذاكرُ بِه ، ولكنّهُ كانَ يَهِمُ في المذاكرةِ ، ويغلطُ في الروايةِ إذا حدّثَ من حِفْظِه ، ويأتي عَن الثِّقات بما ليسَ منْ أحاديثِهِمْ ، وهو عندي صدوقٌ فيما وافقَ الثِّقاتِ ، إلاّ أنّهُ لا يُحْتَجُّ بِهِ إذا انْفرَدَ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (١ : ٢٩٢) العُقَيْليّ (٢ : ٣٤) الكَامِل (٣ : ٩٥) الميزان (٢ : ٧) تَهْذيبِ الكَمالِ (٨ : ٣٩٢) التهذيب (٣ : ١٨٥) التّقريب (١ : ٢٣٠) : مَتْروك وكَذّبَه الأزدي ، مِنَ الثّامِنةِ .

(٦٤٩) عبدُ الرّحمنِ بنُ أبي الزّنادِ ـ عبدِ الله ـ بنِ ذَكوانَ ، أبو محمدٍ المَدنيُّ (خت م ٤) : كانَ ممنْ ينفردُ بالمقلوباتِ عن الأثباتِ ، وكان ذلك من سوءِ حفظِهِ وكثرةِ خطئِهِ ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِهِ إذا انفردَ ، فأما فيما وافَقَ الثّقات فهو صَادِقٌ مُحْتَجٌّ بِهِ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ أربعةَ عشرَ روايةً ، منها عشرُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٩٥١ ، ١١٠٢ ، ١٣٧٥ ، ٢٦٠٧ ، ٢٩٥٩ . . .) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٦٥٠) عَبدُ الكَريمِ بنُ مَالكٍ ، أبو سَعيدٍ الجَزَرِيُّ (ع) : كانَ صَدُوقاً ، ولكنَّهُ كانَ يَنْفَرِدُ عَن الثّقاتِ بالأشياءِ المَناكِيرِ ، فَلا يُعجِبُني الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ ، وإنِ اعْتَبَرَ مُعْتَبِرٌ بما وافَقَ الثّقات مِنْ حَديثِه ؛ فَلا ضَيْرَ ، وَهُو مّمن أستخيرُ اللهَ فيه .

أَخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٤٠٢١) .

(٦٥١) عَبدُ الله بنُ صالحٍ ، كاتبُ الليثِ المِصريّ (خت د ق ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ ، وعِندَه المناكيرُ الكثيرةُ عَن أقوامٍ مَشاهيرَ أئمةٍ ، وكانَ في نَفسِه صَدوقاً . .

(٦٥٢) عبدُ الملكِ بنُ قدامةَ القُرشيُّ (ق) : كانَ صَدُوقاً في الروايةِ ، إلا أنّه فَحُشَ خَطَؤهُ ، وكَثُرَ وَهَمُهُ حتّى يأتي بالشيءِ عَلَى التّوهّمِ ، فيُحيلُهُ عَن مَعناهُ ويَقلبُهُ عَن سَنَنِهِ

لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ بهِ فيما لم يوافِق الثّقات .

(٦٥٣) عَبدُ الوهّابِ بنُ بُخْتٍ الجَزَرِيُّ ، وهو الذي يُقال له : عبدُ الوهّاب بنُ أبي بكرٍ كانت كُنيةُ «بُخت» أبا بكر (د س ق) : كانَ صدوقاً في الرّوايةِ ، إلا أنّهُ كانَ يُخطئُ كثيراً ، ويَهِمُ شديداً .

(٦٥٤) عُمَرُ بنُ شَبيبٍ المُسْلِيُّ (ق) : كانَ شَيخاً صَالحاً صَدُوقاً ، ولكنَّه كانَ يُخطئ كثيراً حتّى خَرَجَ حَدّ الاحْتِجاجُ به إذا انْفَرَدَ ، على قِلّة رِوايَتِهِ .

(٦٥٥) عَونُ بنُ عُمارةَ البَصْريّ (قد) : كانَ صَدُوقاً ممن كَثُرَ خَطؤُه ، حتّى وُجِدَ في رِوايَتِه المَقلوباتُ ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به إلا فيما وافَقَ بِهِ الثّقات .

(٦٥٦) قُرَيْشُ بنُ أَنَسٍ ، أبو أنسٍ الأنْصاريُّ البَصْريُّ (خ م د ت س) : كانَ شَيخاً صَدُوقاً إلا أنّه اخْتَلَط آخرَ عُمُرِهِ ، حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدِّثُ به ، وبَقيَ في اخْتلاطِهِ ستَّ سِنين ، فظهَرَ في رِوايَتِهِ أشياءَ مناكيرَ لا تُشبهُ حَديثَه القَديم ، فَلمّا ظَهَرَ ذلك مِنْ غير أنْ يَتَميّزَ مُستقيمُ حديثِهِ مِنْ غيره ؛ لم يجزْ الاحتجاجُ بحديثِه إذا انْفَرَدَ ، وأمّا فِيما وافَقَ الثّقات ؛ فهو المُعتَمَدُ من أخبارِه تِلكَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانِ رواياتٍ ، منها روايةٌ عندَ البخاريِّ (٥٠٥٠) وأخرى عند مسلم (١٦٧٣) ولم يخرج له ابن حبان في صحيحه شيئاً .

(٦٥٧) مُحَمّدُ بنُ سُلَيْم ، أبو هِلالٍ الرَّاسِبيُّ (خت٤) : شَيخ صَدُوقٌ ؛ إلا أنّه يُخطئ كَثيراً مِنْ غيرِ تَعَمّدٍ ، فَوقَعَ المَناكِير في حَديثِه مِنْ سُوءِ حِفظِه ، والذي أميلُ إليه فيه تَركُ مَا انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ التي خَالَفَ فيها الثّقاتَ ، والاحتجاجُ بما وَافَقَ الثّقاتَ ، وقَبولِ ما انفَرَدَ مِنَ الرّواياتِ التي لم يخُالِفْ فيها الأثباتَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسونَ روايةً ، منها ثلاثُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (١١٤٣ ، ٥٤٥٧ ، ٦٤٩٩) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٢٨٣) العُقَيْليّ (٤ : ٧٤) الكَامِل (٦ : ٢١٢) الميزان (٣ : ٥٧٤) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٢٩٢) التهذيب (٩ : ١٩٥) التّقريب (٢ : ١٦٦) : صَدُوقٌ فِيهِ لِينٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٦٥٨) مُوسى بنُ دِهْقانَ البَصْريّ (ي) : كانَ صَدُوقاً ، ثم اخْتَلَط في آخره ، حتّى كـانَ لا يَدري مَا يُحدِّثُ بِهِ ، فوَقَعَ المَناكير في أحاديثِه عِنْدَ اختلاطِه . قَالَ يَحْيى القَطّان : أفسَدوهُ بأخَرةٍ .

(٦٥٩) يَزيدُ بنُ ربيعةَ الرَّحَبيُّ الصَّنعانيُّ : مِن صنعاء دِمشق كانَ شَيْخاً صَدُوقاً إلا أنّه اخْتَلَط فِي آخرِ عُمُرِه ، فكانَ يَرْوي أشياءَ مقْلوبةً ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به إذا انْفَرَدَ وفِيما وافَقَ الثّقاتِ ؛ فهو مُعتبَرٌ بِهِ ، لِقِدَمِ صِدقه قَبْلَ اختلاطِه ، مِنْ غيرِ أنْ يُحتجَّ به .

(٦٦٠) يزيدُ بنُ أبي زِيادٍ الهاشميُّ ، مَولاهُم (خت م ٤) : كانَ صَدُوقاً إلا أنّه لما كَبِرَ سَاءَ حِفْظُهُ وتَغيَّر ، فكانَ يتلقّنُ ما لُقِّنَ ، فَوقَعَ المَناكير في حَديثِه مِن تَلْقين غَيْرِه إيّاه وإجابتِه فيما ليسَ مِنْ حديثِه ؛ لسوءِ حِفظِه ، فسماعُ مَنْ سَمعَ مِنْهُ قَبْلَ دُخولِه الكوفةَ صَحيحٌ ، وسَماعُ مَنْ سَمعَ مِنْهُ في آخرِ قدومِه الكوفةَ بَعدَ تَغيُّرِ حِفْظِهِ وتَلقينِه ما يُلقَّن ؛ سَماعٌ لَيْس بِشيءٍ .

(٢) يُعتَبَرُ بحديثِه إذا وافقَ الثقاتِ

(٦٦١) الربيعُ بنُ صُبيحٍ الأَسْلميُّ السّعديّ مَولاهُم (خت ت ق) : كانَ مِنَ العُبَّادِ الزُّهّادِ ، إلا أنّ الحديثَ لم يكن صناعتَهُ ، فكانَ يَهِمُ فيما يَرْوي كثيراً ، حتّى وَقَعَ في حَديثِه المَناكِير مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُر ، فَلا يُعجِبُني الاحْتِجاجُ بهِ إذا انْفَرَدَ ، وفيما وافَقَ الثّقات ، فإن اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ لَمْ أرَ بذلكَ بأساً .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثة عشر روايةً ، منها متابعة واحدة عند البخاريِّ (٦٢٢٧) ولم يخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِه شيئاً .

(٦٦٢) زافرُ بنُ سُليمانَ ، أبو سُلَيْمانَ الإياديّ (ت سي ق) : كَثيرُ الغَلط في الأَخْبارِ واسعُ الوَهَم في الآثارِ ـ على صدقٍ فيهِ ـ والذي عِنْدَي في أَمْرِه : الاعتبارُ برِوايَتِه التي يُوافِقُ فيها الثّقات ، وتنكُّبُ مَا انفرَدَ بِهِ مِنَ الرّوايات .

(٦٦٣) زيادُ بنُ عَبْدِ الله بنِ الطُّفَيْلِ البَكّائيُّ العامريُّ الكوفيُّ (خ م ت ق) : كانَ فاحِشَ الخطأ ، كَثيرَ الوَهْمِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بخبَرِه إذا انْفَرَدَ ، وأمّا فيما وافَقَ الثّقات

في الرّوايات ، فإنْ اعتُبِرَ ؛ فَلا ضَيْرَ ، وكانَ وكيعٌ يقولُ : هو أشرفُ مِنْ أنْ يَكْذِبَ .

لهُ في الكتبِ التسعة إحدى وثلاثونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٢٥٩٥) وعندَ مسلم ثلاثُ رواياتٍ (٥١٠ ، ١٠٨٠ ، ١٢٨٣) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه روايةً واحدةً (٢١٩٠) .

(٦٦٤) سُلَيْمانُ بنُ كثيرٍ ، أبو داودَ العَبْديُّ (ع) : كان يُخْطِئ كثيراً ، أما روايتُهُ عَن الزهريِّ ؛ فقد اختلطَ عليه صحيفَتُه ، فلا يُحْتَجُّ بشيءٍ ينفردُ بِه عَن الثِّقاتِ ، ويُعتبرُ بما وافقَ الأثبات في الرواياتِ .

(٦٦٥) عائذُ بنُ شُريح ، أبو المَليح : كانَ قليلَ الحَديث ، ممن يُخطئ عَلى قِلّتِه حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجاجِ إذا انْفَرَدَ ، وفيما وافَقَ الثّقات ، فإذا اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ لَمْ أرَ بذلكَ بأساً .

(٦٦٦) عبدُ الرّحمنِ بنُ دينارٍ ، أبو يَحْيى القَتّاتُ : فَحُشَ خَطَؤهُ ، وكَثُرَ وَهْمُهُ ، يَجبُ التَّنَكُّبُ عمّا انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ ، وإنِ اعْتَبَرَ مُعْتَبِرٌ بما وافَقَ الثّقات ؛ فَلا ضَيْرَ ، مِنْ غَيْرِ أنْ يُحْكَمَ بموافقتِه واحِداً في النقلِ على أحدٍ فِيه .

(٦٦٧) عبدُ الله بنُ الحُسَيْن بنِ عَطاءِ بنِ يَسار (بخ ق) : كانَ يُخطئُ فيما يَرْوي فلم يكثُر خَطؤه حتّى استحقَّ التّركَ ، ولا سلكَ سَنَنَ الثّقاتِ حتّى يَدخلَ في جملةِ الأثباتِ ، فالإنصافُ في أمْرِه أن يُتركَ ما لم يوافِق الثّقات من حديثِه ، والاعتبارُ بما وافَقَ الأثباتَ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ١٦) الميزان (٢ : ٢٠٨) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٤١٩) التهذيب (٥ : ١٨٧) التّقريب (١ : ٤٠٩) : ضَعيفٌ مِنَ الثّامِنة .

(٦٦٨) عبدُ الله بنُ خالدِ بنِ سَلَمَةَ المَخزوميُّ القُرشيُّ : مُنْكرُ الحَديثِ . يَجبُ التَّنَكُّبُ عَن رِوايَتِه إلا فِيما يوافقُ الأثباتَ ، والاعتبارُ برِوايَتِه فيما لم يُخالِف الثقات .

(٦٦٩) عبدُ الله بنُ داهرِ بنِ يَحْيى : يُخطئ كَثيراً ، حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجاجِ فيما لم يوافِق الثّقات ، والاعتبارُ بما وافَقَ الثّقات .

(٦٧٠) عَبدُ اللهِ بنُ نافع ، مَولى ابنِ عُمرَ المَدَنيُّ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يُخطِئُ ولا يَعلمُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِأَخبارِهِ الّتي لم يوافقْ فيها الثِّقاتِ ، ولا الاعتِبارُ منها بما خالفَ الأثباتَ .

(٦٧١) عَبْدُ اللهِ بنُ واقدِ بنِ قتادةَ الحرانيُّ : كانَ مِن عُبّادِ أهلِ الجزيرةِ وقُرّائهم ، غَلَبَ عليه الصلاحُ حتى غفلَ عَنِ الإتقانِ . فكان يُحَدِّثُ على التوَهُّمِ ، فوَقَعَ المناكيرُ في أخبارِه ، والمقلوباتُ فيما يروي عَنِ الثِّقاتِ ، حتى لا يجوز الاحتجاجُ بخبرِه ، وإن اعتبر معتبرٌ بما وافقَ الثِّقاتِ من الأحاديث ؛ فلم أرَ بذلك بأساً ، من غيرِ أن يُحكمَ له أو عليه فيُجرَحَ العدلُ بروايتِه ، أو يُعَدَّلَ المجروحُ بموافقتِه .

(٦٧٢) عبيدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ العَتَكيّ (د س ق) : يَنْفَرِدُ عَنِ الثّقات بالمقلوباتِ ، يجبُ مجانبةُ ما يتفرَّدُ بِهِ ، والاعتبارُ بما يوافِقُ الثّقاتِ دونَ الاحْتِجاجِ .

(٦٧٣) العلاءُ بنُ الفَضْلِ بنِ عبدِ الملكِ بنِ أبي السّوية المِنْقَرِيُّ (ت ق) : يَنْفَرِد بأشياءَ مَناكير عَن أقوامٍ مشاهير ، لا يُعجِبُني الاحتجاجُ بأخبارِه التي انفرَدَ بها ، فأمّا مَا وافَقَ الثّقات فيها ، فإنِ اعتَبَرَ بذلكَ مُعتَبِرٌ ؛ لَمْ أرَ بذلكَ بأساً .

(٦٧٤) عُمَرُ بنُ إبْراهيمَ العَبْديُّ ، أبو حفصٍ البَصْريّ (قد ت س ق) : ينفردُ عَن قتادةَ بما لا يُشْبِهُ حَديثَهُ ، فلا يعجِبُني الاحتجاجُ بِه إذا انفردَ ، فأمّا فيما وافقَ الثِّقاتِ فإنِ اعتبرَ بِهِ مُعتبرٌ ؛ لم أرَ بذلكَ بأساً . كذا في المَجْروحينَ (٢ : ٨٩) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٨ : ٤٤٦) وقالَ : يُخطئُ ويُخالفُ .

(٦٧٥) عُمرُ بنُ إسماعيلَ بنِ مُجالدٍ (ت) : يُخطئُ حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجاجِ بهِ إذا انْفَرَدَ ، فأمّا فيما وافَقَ الثّقات فإنِ اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ لَمْ أرَ بذلكَ بأساً ، كانَ يَحيى ابنُ معينٍ يُكذِّبُهُ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٩٢) الكَامِل (٥ : ٦٧) الميزان (٣ : ١٨٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٢٧٤) التهذيب (٧ : ٤٢٧) التّقريب (٢ : ٥٢) : مَتْروكٌ ، ولكنَّ قولَ أحمدَ أقربُ إلى كلامِ ابنِ حِبّانَ إذ قَالَ : مَا أراه إلا رَجُلَ صِدْقٍ ، من صغار العاشرة .

(٦٧٦) عُمرُ بنُ يَزيدَ النّصريُّ : مِن أهل الشام ، يروي عن الزهريّ ، يَقلبُ الأسانيدَ ويَرفعُ المراسيلَ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ على الإطلاقِ ، وإن اعتُبرَ بما يوافِقُ الثّقاتِ ؛ فلا ضَيرَ . وَذَكَرَهُ في الثقات ، وقَالَ : في رِوايَتِهِ أشياء .

(٦٧٧) عِيسى بنُ طَهْمانَ الجُشَميُّ أبو لَيْثٍ الكُوفيّ (س) : يَنْفرِد بالمناكيرِ عَن أنسٍ لا يَجوزُ الاحتجاجُ بخبَرِه ، وإن اعتُبِرَ بما وافَقَ الثّقات مِنْ حديثِه ؛ فَلا ضَيْرَ .

(٦٧٨) القاسمُ بنُ غُصْنٍ العِراقيُّ الشّاميُّ ، الرّاوي عَن مِسْعَرٍ : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، ويَقلبُ الأسانيدَ حتّى يَرفعُ المُرسلَ ويُسنِدُ المَوقوفَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَرد ، فأمّا فيما وافقَ الثّقاتِ ، فإذا اعتُبرَ بهِ مُعتبِرٌ ؛ لم يكنْ بِذلكَ بأسٌ .

(٦٧٩) قُرَيْشُ بنُ أَنَسٍ ، أبو أنسٍ الأنْصاريُّ البَصْريُّ (خ م د ت س) : كانَ شَيخاً صَدُوقاً إلا أنّه اخْتَلَط آخرَ عُمُرِهِ ، حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدِّثُ بِه ، وبَقيَ في اخْتلاطِه ستَّ سنِين ، فظهَرَ في روايَتِهِ أشياءُ مناكيرُ لا تُشبِهُ حَديثَه القَديمَ ، فَلمّا ظَهَرَ ذلك مِنْ غيرِ أنْ يَتميّزَ مُستقيمُ حديثِه مِنْ غيرِه ؛ لم يَجُز الاحتجاجُ بحديثِه إذا انْفَرَدَ ، وأمّا فيما وافَقَ الثّقات ؛ فهو المُعتَمَدُ مِن أخبارِه تِلكَ .

(٦٨٠) مُبارَكُ بنُ سُحَيْم البُنانيّ (ق) : يَنْفرِد بالمناكيرِ عَن المشاهير ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به إذا انْفَرَدَ ، وإذا وافَقَ الثّقات فإن اعتَبرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ لم يُجَرَّح في فِعلِه ذلك .

(٦٨١) مُحَمّدُ بنُ مُعاويةَ ، أبو عَليّ النّيسابوريُّ : يَنْفَرِدُ بالمناكيرِ عَنِ المَشاهيرِ ، ويأتي بما لا يُتابَع عَليهِ ، فاستَحقَّ التّركَ إلا عِنْدَ الاعتبارِ فيما وافَقَ الثّقاتِ ؛ لأنّه كانَ صاحبَ حفظٍ وإتقانٍ قبلَ أن يظهرَ منه ما ظهرَ .

(٦٨٢) مِشْرَحُ بنُ هَاعَانَ ، أبو مُصْعَبٍ المِصْريُّ (عخ د ت ق) : يروي عَن عقبةَ بنِ عامرٍ أحاديثَ لا يُتابَعُ علَيها . . . والصوابُ في أمرِهِ تَرْكُ ما انفردَ مِن الرواياتِ ، والاعتبارُ بما وافَقَ الثِّقاتِ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِه حَديثاً (٦٠٨٦) .

(٦٨٣) مِصْدَع ، أبو يحيى الْمُعَرْقَب الأنصاريّ (م ٤) : يُخالفُ الأثباتَ في الرواياتِ

وينفردُ عن الثِّقاتِ بألفاظِ الزياداتِ ، مما يوجبُ تَرْكَ ما انفرَدَ منها ، والاعتبارَ بما وافقَهُمْ فيها .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعٌ وعشرونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ مُسلمٍ (٢٤١ ، ٧٣٥) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً برقم (١٠٥٥) .

(٦٨٤) المُغيرةُ بنُ زيادٍ ، أبو هِشامٍ المَوصليُّ (٤) : يَنْفَرِدُ عَنِ الثّقاتِ بِما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ؛ فوَجَبَ مجانبةُ ما انفرَدَ ، وتركُ الاحتجاجِ بما خالَفَ ، والاعتبارُ بما وافَقَ الثّقاتِ في الرّواياتِ .

(٦٨٥) مَيْمونُ بنُ سِيَاهٍ العابدُ ، أبو بَحْرٍ البَصْريّ (خ س) : ينفرد عَن المشاهير بالمناكير ، لا يعجبُني الاحتجاجُ بخَبَرِهِ إذا انفرد ، فأما فيما وافق الثِّقات فإن اعتبر بِهِ معتبر من غير احتجاج بِهِ ؛ لم أر بذلك بأساً ، كان يحيى بنُ معينٍ سيّئَ الرَّأْي فيه .

(٦٨٦) النَّضرُ بنُ مَعْبدٍ ، أبو قَحْذَمٍ البَصْريُّ : يَنْفَرِدُ عَنِ الثّقاتِ بالمقلوباتِ عَلى قِلّةِ روايَتِهِ ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به إذا انْفَرَدَ ، فأما عِنْدَ الوفاق فإن اعتَبَرَ بِهِ مُعْتَبِرٌ ؛ فلا ضَيْرَ .

(٦٨٧) هِشامُ بنُ سَعْدٍ القُرَشيُّ ، مولى آلِ أبي لَهَبٍ (خت م٤) : يقلب الأسانيد وهو لا يفهم ، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم ، فلما كثر مخالفته الثِّقات فيما يروي بَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ ، وإن اعتبر بما وافق الثِّقات ؛ فلا ضَير .

(٦٨٨) هُودُ بنُ عَطاءٍ اليَماميُّ : قَليلُ الحديثِ ، مُنكرُ الرِّوايةِ على قِلته ، يَروي عَن أنسٍ ما لا يُشبِهُ حَديثَه ، والقَلْبُ مِن مِثلِهِ إذا أكثَرَ المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ؛ ألاّ يُحتَجُ فِيما انفَرَدَ بِهِ ، وإنْ اعتُبِرَ بِما وَافَقَ الثِّقاتِ مِن حَديثِه ؛ فَلا ضَيْرَ .

(٦٨٩) الوَضّاحُ بنُ يَحْيى النَّهشَليُّ ، أبو يَحْيى الأنباريُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ يروي المقلوبات لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ لسُوءِ حِفْظِه ، وإنِ اعْتَبَرَ مُعْتَبِرٌ بما وافَقَ الثّقات مِنْ حَديثه فَلا ضَيْرَ .

(٦٩٠) يَزيدُ بنُ بِلالِ بنِ الحارثِ الفَزاريّ (فق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي عَن عَليّ ما لا يُشبِهُ حَديثَه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إذا انفَرَدَ ، وإنْ اعتُبر مُعتبِر فيما وافقَ الثّقاتِ مِن غيرِ أنْ يَحتجَ بِهِ ، لم أرَ بذلكَ بأساً .

(٦٩١) اليَمانُ بنُ عَدِيٍّ الحَضْرَميُّ ، أبو عَديٍّ الحِمصيُّ (ق) : يُخطِئُ ، لَمْ يفْحُشْ خَطَؤُهُ ، حتّى خَرجَ عَن حَدِّ العَدالَةِ إلى الجَرْحِ فهو عِنْدَي سَاقِطُ الاحتجاجِ بما انْفَرَدَ مِنَ الأَخْبارِ ، وإن اعتبَرَ بما وافَقَ الثّقات مُعْتَبِرٌ ؛ لَمْ أَرَ بذلكَ بأساً .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٣ : ١٤٤) العُقَيْليّ (٤ : ٤٦٤) الكَامِل (٧ : ١٨١) الميزان (٤ : ٤٦٠) تَهْذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٤٠٥) التهذيب (١١ : ٤٠٦) التّقريب (٢ : ٣٧٩) : ليّنُ الحَديثِ ، مِن الثامنةِ .

(٣) يُعتبَرُ حديثهُ إذا كانَ رجالُ إسناده ثقاتٍ

(٦٩٢) حُمَيدُ بنُ بَكرٍ ، الرّاوي عَن مُحَمّد بِن كَعْبٍ القُرَظيّ : يُعتبرُ حَديثُه إذا لَمْ يَكنْ في إسنادِهِ إنْسانٌ ضَعيفٌ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٦ : ١٩١) اللسان (٢ : ٣٦٢) : واقْتَصرَ عَلى قَولِ ابنِ حِبّان .

(٦٩٣) شُعيبُ بنُ أبي الأَشْعَثِ الشّاميُّ : يُعْتَبَرُ بِحَديثِهِ إذا لَمْ يَكُن في إسنادِهِ ضَعِيفٌ ، ولا بقيةُ بنُ الوَليدِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٦ : ٤٣٨) الجرح (٤ : ٣٤١) وَعَن أبي حَاتِم : مَجهولٌ ، اللسان (٣: ١٤٦) وَنَقلَ عَن الأزديِّ قولَه : لَيْسَ بِشيءٍ .

(٦٩٤) عبدُ اللهِ بنُ عَقيلَ ، أبو عَقِيلَ الثّقفيُّ : يُعتَبرُ حَديثُه إذا لَمْ يكنْ دُونَه أو فوقَه شَيخٌ ضَعِيفٌ ، وأمّا نُسْخَتُه عَن مُحَمّد بنِ مَالِكٍ عَن البَراءِ ؛ فهو مُنْقَطع . لمْ يَسمَعْ مُحَمّدٌ مِن البَراءِ شَيْئاً .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٣٤٤) الجرح (٥ : ١٢٥) وعَن أحمدَ : ثِقَةٌ صالِحُ الحَديثِ ، وَعَن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، وَعَن أبي حَاتِم : شَيخٌ ، الميزان (٢ : ٤٦٢) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٥ : ٣١٤) التهذيب (٥ : ٢٣٢) التّقريب (١ : ٣٤٣) : صَدُوقٌ ، من الثامنةِ .

(٦٩٥) مَنْصورُ بنُ عبدِ الحَميدِ الأَبِيوَرْديُّ ، أبو نَصْرٍ : يُعتَبرُ حَديثُه إذا كانَ فَوقَهُ وَدُونَه ثِقاتٌ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ١٧١) الميزان (٤ : ١٨٦) اللسان (٦ : ٩٧) وفيهما الباوَرْديُّ

والنسبتان إلى أبِيوَرْدَ ، وَذَكَرَ لهُ ابنُ عَديٍّ في الكَامِل (٦ : ٣٩٣) حَديثاً واحِداً عَن ابنِ عبّاسٍ وقَالَ : ومَنْصورُ بنُ عبدِ الحَميدِ إنّما يُعرَفُ بروايَتِه التّفسيرَ عَن مُقاتِلِ بنِ سُليمانَ ، ولَيْسَ لَهُ غيرُ ذلك إلا الشيءَ اليَسيرَ .

(٤) يُعتَبَرُ حديثُهُ إذا روى عنهُ الثقاتُ

(٦٩٦) ضُبارةُ بن عَبْدِ الله بنِ أبي سُليك الشّاميُّ اللاذقانيُّ (بخ د س ق) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ روايَةِ الثّقاتِ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٣٢٥) الميزان (٢ : ٣٢٢) : فِيهِ لِينٌ ، تَهْذيبِ الكَمالِ (١٣: ٢٥٤) التهذيب (٤ : ٤٤٢) وَذَكَرَهُ في اللسانِ (٣ : ١٩٩) تَمييزاً ، التّقريب (١ : ٣٧١) : مجهول ، من السادسةِ . وانظُر تحقيقَ الحافظِ في التّهذيبِ فهو نَافعٌ ، ولَيْسَ لضُبارةَ رَاوٍ سِوى بَقيّة ، الكَامِل (٤: ١٠٢) .

(٦٩٧) عبدُ العزيزِ بنُ عُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ مَروان الأُمَويُّ القُرَشيُّ (ع) : يُخطئ يُعتَبرُ حَديثُه إذا كانَ دونَه ثِقَةٌ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٤١٤٧) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ١١٤) الكَبير (٦ : ٢١) وَذَكَرَ له ثلاثةَ رُواةٍ ، الجرح (٥ : ٣٨٩) عَن ابنِ مَعينٍ وأبي زُرْعَةَ : لَيْسَ بِهِ بأسٌ ، وقَالَ أبو حَاتِم : يُكْتَبُ حَديثُه ، الميزان (٢ : ٦٣٢) : وَثّقَهُ جَماعَةٌ وضَعّفه أبو مُسْهر وحده ، تَهْذيبِ الكَمالِ (١٨ : ١٧٣) التهذيب (٦ : ٣٤٩) التّقريب (١ : ٥١١) : صَدُوقٌ يُخطِئ ، مِنَ السّابِعَةِ .

قُلْتُ : أما قَولُ الذّهبيّ : ضَعَّفَه أبو مُسْهرٍ وَحدَهُ فغيرُ دَقيقٍ ، فقولُ أبي حَاتِم : يُكْتَبُ حَديثُه ؛ أيّ لا يُحتجّ بِه ، وَنَقلَ الخطابيُّ عَن أحمدَ أنّه قَالَ : لَيْسَ هُو مِنْ أَهْلِ الحِفْظِ والإتْقانِ ، اللّهُمَّ إلا أنْ يكونَ قَصْدُ الذّهبيِّ التوثيقَ العام .

(٦٩٨) عبدُ الله بنُ عُثمانَ بنِ عَطاءِ الخُراسانيُّ ، أبو مُحَمّدٍ الرَّمْليُّ (ق) : يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَنه غيرُ الضّعفاءِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٣٤٧) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٥ : ٢٨٦) التهذيب (٥ : ٣١٧)

التّقريب (١ : ٤٣٢) : ليّنُ الحَديثِ ، الجرح (٥ : ١١٣) .

(٦٩٩) العلاءُ بنُ الحارثِ ، أبو وَهْبٍ الحَضْرَميُّ الدِّمَشْقيّ (م ٤) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ روايَةِ الثّقاتِ عَنه .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (١٧٣٤) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٢٦٤) المجروحين (٢ : ١٨١) في تَرجمةِ العَلاءِ بنِ كَثيرٍ وقال : صَدوقٌ ، الجرح (٦ : ٣٥٣) وَنَقَلَ عَن دُحَيْمٍ تَعظيمَه ، وَعَن أبي حَاتِم : ثِقَةٌ لا أعلمُ أحَداً مِنْ أصْحابِ مَكْحولٍ أوثقَ مِنْهُ ، الميزانُ (٣ : ٩٨) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٤٧٨) التهذيب (٨ : ١٧٧) التّقريب (٢ : ٩١) : صَدُوقٌ فَقيهٌ ، رُمِيَ بِالقَدَرِ واخْتَلَط ، من الخامسة .

(٧٠٠) عُمرُ بنُ أيوبَ ، أبو حَفصٍ الموصليّ (م د س ق) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ روايَةِ الثّقاتِ عَنه وروايَتُهُ عَنِ الثّقاتِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٤٣٩) الجرح (٦ : ٩٨) وَنَقَلَ عَن ابنِ مَعينٍ : تَوثيقَه وعَن أحمدَ : لا بَأسَ بِهِ ، وعَن أبي حَاتِم : صالحٌ . الميزان (٣ : ١٨٣) : ثِقَةٌ ، وأشارَ إليهِ في اللسانِ (٤ : ٢٨٦) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٢٧٨) التهذيب (٧ : ٤٢٨) التّقريب (٢ : ٥٢) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ ، مِن التاسعةِ .

(٧٠١) عِمرانُ بنُ مُسلم القَصيرُ ، أبو بكرٍ المِنْقَريُّ البَصريّ (خ م د ت س) : رِوايةُ أهلِ بَلدِه عَنه مُستقيمةٌ ، تُشبهُ حَديثَ الأثباتِ ، وأمّا ما رَواهُ عَنه الغُرباءُ مِثلُ سويدِ بنِ عَبدِ العزيزِ ويَحيى بنِ سليمٍ وذَويهما ، ففيهِ مَناكيرُ كَثيرةٌ ، فَلستُ أدري أكانَ يَدخلُ عليهِ فيُجيبُ؟ أم تَغيرَ حتّى حُملَ عَنه هذهِ المناكيرَ؟ على أنّ يَحيى بنَ سليمٍ ، وسويدَ ابنَ عبدِ العزيزِ جَميعاً يُكثرانِ الوَهمَ والخطأَ عَليهِ ، ولا يَجوزُ أن يُحكمَ على مُسلمٍ بِجرحٍ وأنّه ليسَ بَعدلٍ ، إلا بَعدَ السّبرِ ، بل الإنصافُ عَندي في أمرِه مُجانبةُ ما رَوى عَنه مَن ليسَ بِمُتقنٍ في الرّوايةِ ، والاحتِجاجُ بما رواهُ عَنه الثّقاتُ على أنّ لهُ مَدخلاً في العَدالةِ في جُملةِ المتقنينَ ، وهو مّمن أستَخيرُ اللهَ فيهم .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثَ عشرةَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (٤١٥٦ ،

٥٢٢٠) وثلاثُ رواياتٍ عندَ مسلمٍ (٧٦٩ ، ١٢٢٦ ، ٢٥٧٦) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٢٥٩٩) .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ١٢٣) وأعادَهُ في الثقات (٧ : ٢٤٢) وقال : وهو الذي روى عنه يحيى بن سليم ، إلا أن في رواية يحيى بن سليم عنه بعض المناكير ، وكذلك في رواية سويد بن عبد العزيز عنه . العُقَيلي (٣ : ٣٠٥) الكامل (٥ : ٩٢) الميزان (٣ : ٢٤٣) تهذيب الكمال (٢٢ : ٣٥١) التقريب (٢ : ٨٤) صَدوقٌ ربّما وَهِمَ ، قيلَ هوَ الّذي رَوى عَن عَبدِ اللهِ بنِ دينارٍ ، وقيلَ بل هوَ غَيرُه ، مِنَ السّادِسةِ .

(٧٠٢) عَمرو بنُ أبي عَمرو - مَيْسرة - مَولَى المُطّلبِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ حَنطَبَ المَخزوميّ (ع) : رُبّما أخْطأ ، يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ روايَةِ الثّقاتِ عَنه .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ سَبعةَ أحاديثَ ، منْهَا (٢٧١ ، ٤٨٠ ، ٤٤١٧ ، ٤٧٢٥) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٥ : ١٨٥) الكبير (٦ : ٣٥٩) وَذَكَرَ نحوَ كَلام ابنِ حِبّان الجَرح (٦ : ٢٥٢) وَنَقَلَ عَن أحمدَ : لَيْسَ بِهِ بأسٌ رَوَى عَنه مالكٌ ، وقَالَ ابنُ مَعين : لَيسَ بقويٍّ ولَيْسَ بحجةٍ لم يَروِ عَنه مالك ، وكانَ يُضعّفه ، وقَالَ أبو حَاتِم : لا بَأسَ بِهِ وقَالَ أبو زُرْعَةَ : ثِقَةٌ ، الميزان (٣ : ٢٨١) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ١٦٨) التهذيب (٨ : ٨٢) التّقريب (٢ : ٧٥) : ثِقَةٌ ربما وَهِمَ ، مِنَ الخامسةِ .

(٧٠٣) غَسّانُ بنُ مُضَرٍ ، أبو مُضَرٍ البَصْريُّ الأزديُّ النّميريّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ روايَةِ الثّقاتِ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٣١٢) الجرح (٧ : ٥١) وَنَقَلَ عَن أحمدَ : ثِقَةٌ ثِقَةٌ ، وَعَن أبي حَاتِم : لا بَأسَ بِهِ صالحُ الحَديثِ ، وعَن أبي زُرْعَةَ : صَدُوقٌ ، الميزان (٣ : ٣٣٥) تَهْذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ١٠٨) التهذيب (٨ : ٢٤٧) التّقريب (٢ : ١٠٥) : ثِقَةٌ ، من الثامنةِ . ونسبَهُ النَّمْريّ .

(٧٠٤) مُحَمّدُ بنُ زِيادٍ الألْهانيُّ ، أبو سُفْيان الحِمصيُّ (خ ٤) : لا يُعتدُّ بِروايَتِه إلا مَا كانَ مِنْ روايَةِ الثّقاتِ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٥ : ٣٧٢) الجرح (٧ : ٢٥٧) وَذَكَرَ لَهُ سِتّةَ رُواةٍ ، الميزان (٣ : ٥٥١)

تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٢١٩) التهذيب (٩ : ١٧٠) التّقريب (٢ : ١٦٢) : ثِقَةٌ ، من الرابعةِ .

(٧٠٥) مُحَمّدُ بنُ عَبْدِ الرّحْمنِ بنِ عِرْق اليَحْصَبيّ ، أبو الوليدِ الشّاميُّ (بخ د سي ق) : لا يُحتَجُّ بحديثِه مَا كانَ مِنْ روايَةِ إسماعيلِ بن عَيّاشٍ وبَقيّةِ ين الوَليدِ ويَحْيى بنِ سعيدٍ العَطارِ ، بلْ يُعتَبَر من حَديثِه مَا رَواهُ الثّقات عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقـاتِ (٥ : ٣٧٧) الكبيـر (١ : ١٥١) الجرح (٧ : ٣١٦) وَذَكَرَ لَهُ خَمَسةَ رُواةٍ لم يَرتضِ ابنُ حِبّان ثَلاثةً مِنْهُم كمّا مَرَّ . تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٦١٦) التهذيب (٩ : ٣٠٠) التّقريب (٢ : ١٨٤) : صَدُوقٌ ، من الخامسةِ .

(٧٠٦) يَحْيى بنُ أبي الأسودِ - واسمُ أبي الأسودِ : بِشرٌ - الوَاسِطيُّ ، أبو هَاشِم الرُّمّانيُّ : يُخطئ ، يجبُ أنْ يُعتَبرَ حَديثُه إذا كانَ مِنْ روايَةِ الثّقاتِ عَنه ، فأمّا روايةُ الضّعفاءِ عَنه مِثلِ عَمرِو بنِ خالدٍ الوَاسِطيّ ودونَه ، فإنّ الوهنَ يَلزَقُ بهم دونَه ، لأنّه صَدُوقٌ لَمْ يكنْ له سَبب يوهَّن بهِ غيرُ الخَطأ ، والخَطأ متى لَمْ يَفحُشْ لا يَستحِقُّ مَن وُجِدَ فيهِ التّرك .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٥٩٦) الكبير (٨ : ٢٧١) وسمّاه : يَحْيى بنَ دينار ، الجرح (٩ : ١٤٠) قَالَ أحمدُ وابنُ مَعين : ثِقَةٌ ، وقَالَ أبو حَاتِم : كانَ فَقيهاً وكانَ صَدُوقاً ، وقَالَ أبو زُرْعَةَ : اسمُه يَحْيى بنُ دِينارٍ الوَاسِطيّ ثِقَة ، الميزان (٤ : ٣٦١) اللسان (٦ : ٢٤١) باسمِ يَحْيى بنَ الأسودِ ، وقَالَ : يَحتملُ أنْ يكونَ هذا ، يعَني المُترجَم .

(٥) يُعتَبرُ حديثُهُ إذا روى عن الثقات

(٧٠٧) أحمدُ بنُ عَليٍّ الأفْطَحُ المعرِّيُّ المصريُّ (شَيْخُ شُيوخِه) : يَرْوي عَن يَحْيى بنِ زَهْدَم عَن أبيه عَن العُرْسِ بنِ عَميرةَ بنسخةٍ مَقلوبةٍ ، البليّةُ فِيها مِن يَحْيى بنِ زَهْدَم ، وأمّا هو في نفسِهِ فصَدُوقٌ إذا حَدّثَ عَن الثّقاتِ .

(٧٠٨) حَجّاجُ بنُ سُليمان الرّعَينيّ المِصريُّ : يُعْتَبرُ بحَديثِه إذا رَوَى عَن الثّقات .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٢٠٢) الجرح (٣ : ١٦٢) عَن أبي زُرْعَةَ : مُنْكَر الحَديثِ الميزان (١ : ٤٦٢) اللسان (٢ : ١٧٧) .

(٧٠٩) زَيدُ بنُ الحُبابِ العُكْليُّ ، أبو الحُسَيْن التَّميميّ الكُوفيّ (ر م٤) : يُخطئ ، يُعتَبرُ حَديثُهُ إذا رَوَى عن الثّقاتِ المَشاهيرِ ، فأمّا رِوايَتُهُ عَن المَجاهيلِ ؛ فَفيها مَناكيرُ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ (٣٩) حَديثاً ، مِنْهُا (١١٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٧٣١٨ ، ٧٣٢١) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٢٥٠) الكبير (٣ : ٣٩١) الجرح (٣ : ٥٦١) تاريخ بغداد (٨ : ٤٤٢) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٤٠) التهذيب (٣ : ٤٠٢) التّقريب (١ : ٢٧٣) : صَدُوقٌ يُخطئ في حديثِ الثّوريّ .

(٧١٠) سُليمانُ بنُ عَبْدِ الرّحمن ابنُ بنتِ شُرَحبيلَ ، أبو أيوبَ الدِّمَشْقيّ : يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن الثّقاتِ المَشاهيرِ ، فأمّا رِوايَتُهُ عَن الضّعفاءِ والمَجاهيلِ ؛ ففيها مَناكيرُ وإنّما يقعُ السَّبْرُ في الأَخْبارِ والاعتبارِ بالآثارِ بروايةِ الثقاتِ العُدولِ ، دونَ الضّعفاءِ والمَجاهيلِ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٥٩١٩ ، ٥٩٢١ ، ٥٩٢٢) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٢٧٨) الجرح (٤ : ١٢٩) وقَالَ : رَوَى عَنه أبي وأبو زُرْعَةَ وَعَن ابنِ مَعينٍ : لَيْسَ بِهِ بأسٌ ، وهِشامُ بنُ عَمّارٍ أكيَسَ مِنْهُ ، وقَالَ أبو حَاتِم : صَدُوقٌ مُسْتَقيمُ الحَديثِ ، ولكنَّه أرْوى النّاسِ عَن الضّعفاءِ والمَجهولينَ ، وكانَ عِنْدَي في حَدّ لو أنَّ رجلاً وضعَ له حَديثاً لم يَفهَم ، وكانَ لا يُميِّز ، تَهْذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٢٦) التهذيب (٤ : ٢٠٧) التّقريب (١ : ٣٢٧) : صَدُوقٌ يُخطئ ، من العاشرةِ .

(٧١١) صَالحُ بنُ حَرْبٍ ، أبو مَعْمرٍ الهاشميُّ مولاهُم (شَيْخُ شُيوخِه) : يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن الثّقات .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٣١٨) اللسان (٣ : ١٦٨) واقْتَصرَ على قَولِ ابنِ حِبّان .

(٧١٢) عُبدُ الحَميدِ بنُ بَهْرام الفَزاريُّ المَدائنيُّ (بخ ت ق) : يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن الثّقات .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ١٢٠) الكبير (٦ : ٥٤) الجرح (٦ : ٨) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٤٠٩) التهذيب (٦ : ١٠٩) التّقريب (١ : ٤٦٧) : صَدُوقٌ ، من السادسةِ .

(٧١٣) عَمرُ بنُ شَوذَبٍ بيّاعُ الأَكْسِيَةِ الكُوفيُّ : يَرْوي المَقاطيعَ ، يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن الثّقات المَشاهيرِ ، فإنَّ لَهُ روايةً كَثيرةً عَن أقوامٍ مجاهيلَ ، وكانَتْ فيه دُعابَةٌ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤٠) الجرح (٦ : ١١٥) وَعَن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، الميزان (٣ : ٢٠٥) ونَقَلَ تضعيفهُ عَن يَحْيى القَطان ، ونَحوَه في اللسان (٤ : ٣١٢) .

(٧١٤) مُحَمّدُ بنُ زكَريّا بنِ دِينارٍ الغَلابيّ الطبيّ : صاحِبُ حِكاياتٍ وأخبارٍ ، يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن الثّقات ؛ لأنَّ في رِوايَتِهِ عَن المَجاهيلِ بعض المَناكير .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٤) الأنساب (١٠ : ٩٥) وقَالَ : سَمِعْتُ بعضَ الحُفّاظِ يَنْسبُه إلى التّشيّعِ ، اللسان (٥ : ١٦٨) وقد نقلَ اتّهامَهُ عن عددٍ من الحفّاظِ .

(٧١٥) مُحَمّدُ بنُ المُغيرةَ بنِ بَسّامٍ الشَّهْرَزُورِيُّ (شَيْخُ شُيوخِه) : رُبّما أخْطأ ، يُعتَبرُ حَديثُهُ إذا رَوَى عَن الثّقاتِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ١٠٧) الميزان (٦ : ٣٤٤) اللسان (٥ : ٣٨٦) .

(٧١٦) الهُذَيْلُ بنُ إبراهيمَ الجُمّانيُّ (شَيْخُ شُيوخِه) : يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن الثّقاتِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٢٤٥) الأنساب (٣ : ٣٢٦) وَذَكَرَ في الرّواةِ عَنه أبا يَعلَى وأبا مُسلِمٍ الكَجّيّ ، وإنّما كُنِيَ بالجُمّاني لِطول جُمّتِه ـ أيْ مَقْدَم شعرِ رأسِهِ ـ .

(٧١٧) أبو العَنْبَسِ ، الراوي عَن أبي العَدَبّسِ ، اسمُه الحارثُ الكُوفيُّ العَدَويُّ (د ق) : يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن الثّقات المشاهيرِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ١٨١) الميزان (٤ : ٥٥٩) تَهْذيبِ الكَمالِ (٣٤ : ١٤٥) التهذيب (١٢ : ١٨٩) التّقريب (٢ : ٤٥٦) : مَقْبولٌ ، مِن السادسةِ .

(٦) يُعتبَرُ حديثُهُ إذا بَيّنَ السماعَ في خبَرِهِ

(٧١٨) عبدُ الله بنُ معاويةَ بنِ عاصِمٍ الزُّبَيْرِيُّ القُرَشيُّ : ربّما خالَفَ ، يُعتَبرُ حَديثُه إذا بَيّنَ السَّماعَ في رِوايَتِهِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٤٦) الكبير (٥ : ٢٠٠) وَسَكَتَ ، وفي الجرح (٥ : ١٧٨) قَالَ أبو حَاتِم : مُسْتَقيمُ الحَديثِ ، ونقَلَ الذّهبيّ في الميزان (٢ : ٥٠٧) عَن البُخارِيِّ : مُنْكرُ الحَديثِ ، والذي في ضُعفاءِ البُخاريِّ (ص : ٦٧) : في بعضِ أحاديثه مَناكِيرُ وقَالَ النَّسائيُّ (ص : ٦٤) : ضَعِيفٌ ، وَنَقَلَ فِي اللسان (٣ : ٣٦٣) عَن أبي حَاتِم قولَه : مُنْكرُ الحَديثِ ، فلا أدري أتصحَّفَ على محقِّقِ اللسانِ أم عَلَى مُحقِّقِ الجَرحِ؟ وعَلَى الأولِ أقرَب ، وفي العُقَيْليّ (٢ : ٣٠٧) : يحدّثُ عَن هشامِ بنِ عُروةَ بمناكيرَ لا أصْلَ لَها وَذَكَرَ له منْها حَديثاً ، وَنَقَلَ ابنُ عَديٍّ (٤ : ١٩٥) عَن البُخاريّ قَالَ فيه : في بَعْضِ حديثِه مَناكِيرُ ، وفي مَوْضع آخَرَ : مُنْكرُ الحَديثِ ، وَنَقَلَ قَولَ النَّسائيِّ ، وَخَتَمَ التَّرْجمَةَ بِقولِه : وعبدُ الله بنُ معاوية ، لَهُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الحَديثِ ، ولَيْسَ بالكَثيرِ .

(٧١٩) مُحَمّدُ بنُ الحُسَيْنِ البُخارِيُّ ، الراوي عَنْ وكيعٍ وغُنْجار : رَوَى عَنْه ابناهُ إبراهيمُ وعُمرُ ، يُعتبرُ حَديثُه إذا بَيَّنَ السَّماعَ في رِوايَتِهِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٦٨) وَذَكَرَهُ الحَافظُ فِي الطبَقَةِ الثّالِثَةِ مِنَ المُدَلِّسينَ رقم (٩٤) وقَالَ : أشارَ ابنُ حِبّان إلى أنّه كانَ يُدَلِّسُ .

(٧٢٠) مُحَمّدُ بنُ صَدقةَ ، أبو عبدِ الله الفَدَكيُّ : يُعتبرُ حَديثُه إذا بَيَّنَ السَّماعَ في روايَتِهِ ، فإنّه كانَ يسَمعَ مِن قوم ضعفاء عَن مالك ثم يُدَلِّس عَنهم .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٦٧) الكبير (١ : ١١٧) الميزان (٣ : ٥٨٥) اللسان (٥ : ٢٠٥) وَذَكَرَهُ الحَافظُ في المرتبة الثّالِثَةِ مِنَ المُدَلِّسينَ رقم (٩٥) وقَالَ الذهبي : حَديثُه مُنْكَر ، وأَوْرَدَ لَهُ حَديثاً أَخْرَجَه الطبرانيُّ في الادّخارِ ، ونقل الحافظ عَن الدّارَقُطْنيّ في العلل أنه قَالَ : ليس بالمشهور ، ولكن لَيْسَ بِهِ بأسٌ ، وَنَقَلَ كلامَ ابنِ حِبّان .

(٧٢١) مُحَمّدُ بنُ عبدِ الملكِ ، أبو إسْماعيلَ الوَاسِطيُّ : يُعتَبرُ حَديثُه إذا بَيَّنَ السَّماعَ فِي خَبَرِهِ ، فإنّه كانَ مُدَلِّساً يُخطِئ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٤٩) الكبير (١ : ١٦٤) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٢٦) التهذيب (٩ : ٣١٨) التّقريب (٢ : ١٨٧) : مَقْبولٌ ، مِن الثامنةِ . ذكرَهُ تمييزاً ، وقَالَ فِي الطَّبَقَةِ الثّالِثَةِ مِنَ المُدَلِّسينَ : وصَفَهُ ابنُ حِبّان بالتدليسِ ، وكذا أطلَقَ الذَّهبيُّ في تذهيبِ التهذيبِ .

(٧٢٢) مُحَمّدُ بنُ يزيدَ بنِ خُنَيْسٍ المَخزوميُّ (ت ق) : مِنْ خِيارِ النّاسِ ، رُبّما أخْطأ يُعتَبَرُ حَديثُه إذا بَيَّنَ السَّماعَ فِي خَبَرِهِ ، ولم يروِ عَنه إلا ثِقَةٌ ، فأمّا عبدُ الله بنُ مُسيّب فعنْدَه عَنه عَجائبُ لا اعتبارَ بها .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٢٧٦٨) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٦١) الكبير (١ : ٢٦١) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ١٥) التهذيب (٩ : ٥٢٣) التّقريب (٢ : ٢١٩) : مَقْبولٌ وكانَ مِنَ العُبَّادِ ، وَذَكَرَهُ الحَافِظُ فِي الطَّبَقَةِ الأولى مِنَ المُدَلِّسينَ برقم (٢٥) مقتصِراً عَلَى كَلامِ ابنِ حِبّانَ .

(٧٢٣) مُصعَبُ بنُ سَعيد ، أبو خَيثمةَ المِصّيصيُّ : رُبّما أخْطأ ، يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن الثّقات وبَيَّنَ السَّماعَ فِي خَبَرِهِ ؛ لأنَّه كانَ مُدَلِّساً ، وقد كُفَّ فِي آخرِ عُمُرِهِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ١٧٥) اللسان (٦ : ٤٣) وَذَكَرَهُ الحَافِظُ فِي الطَّبَقَة الثّالثَةِ مِنَ المُدَلِّسينَ رقم (١٠٦) وَنَقَلَ ابنُ عَديٍّ قولَه : كانَ يُصحِّفُ ، وَنَقَلَ قولَ ابنِ حِبّانَ والميزان (٤ : ١١٩) .

(٧) يُترَكُ الاحتجاجُ بهِ إلا فيما وافقَ الثقات

(٧٢٤) عليُّ بنُ عَلقمةَ الأنماريُّ (ت س) : يَروي عَن عَليّ ، مُنكَرُ الْحَديث ، ينفردُ عَن عليّ بما لا يُشْبِهُ حَديثَه ، فلا أَدري سَمعَ مِنهُ سماعًا أو أخذَ ما يَرْوي عَنه عن غيرِهِ والّذي عِنْدي تَرْكُ الاحتجاجِ بِهِ إلاّ فيما وافَقَ الثّقات مِنْ أَصْحابِ عليّ في الروايات . وأعاده في الثقات وقال : يروي عن عليّ بن أبي طالب ، روى عنه سالم بن أبي الجعد ولم يقل فيه شيئاً ، وأخرج له ابن حِبّان حديثين (٦٩٤١ ، ٦٩٤٢) .

(٨) يُعتبَرُ حديثُهُ مِن غيرِ روايتهِ عن فلانٍ

(٧٢٥) بَقيةُ بنُ الوَليد الحِمْصيُّ (شَيْخُ شُيوخِه) (خت م ٤) : يُخطِئُ ويُغرِبُ ، يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن أبيهِ غيرَ الأشياءِ المُدلَّسةِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ مئةٌ وثمانٍ وسبعون روايةً ، منها عند البخاريّ رواية واحدة (٦٦٦) وعند مسلمٍ رواية أخرى (١٤٢٩) ولم يخرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٥٢٧) المجروحين (١ : ٢٠٠) و(٣ : ١٥٥) في ترجمةِ أبي إسحاقَ الحجازيِّ وقالَ : قدْ تَبرَّأْنا من عُهدَتِه ، الجرح (٦ : ٣٨١) وقالَ : كَتَبْتُ عَنه ومَحَلُّه الصّدقُ وكانَتْ فيه غَفْلَةٌ ، ولمْ يَزِدْ في اللسان (٤ : ١٧٥) شَيئاً ، ولا يَخفَى أنَّ بقيةَ مُدَلِّسٌ .

(٧٢٦) خالِدُ بنُ الهَيّاجِ بنِ بُسطامٍ الحَنظليُّ الهَرويُّ (شَيْخُ شُيوخِه) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَتِه عَن أبيه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٥) الميزان (١ : ٦٤٤) وقالَ : متماسكٌ ، وعَن السّليمانيِّ : لَيْسَ بِشيءٍ ، اللسان (٢ : ٣٨٨) وَنَقَلَ عَن يَحْيى بنِ أحمدَ بنِ زيادٍ الهَرويِّ والحاكِم : أن كُلَّ ما أُنكِرَ عَلى الهيّاج ؛ فهو مِنْ رِوايَةِ ابنه خالد ، وانظر النَّسائيَّ (٦٤٢) وهذا عكسَ كَلامَ ابنِ حِبّان كما تَرى وتَرْجَمَ لأبيه الهيّاج في المَجْروحِينَ (٣ : ٩٦) وقَالَ : يَرْوي المُعضلاتِ عَن الثّقاتِ ، ويُخالِفُ الأثباتَ فِيما يَرْويهِ ، فهو سَاقِطُ الاحْتِجاجِ وإنْ اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ أرجو ألا يُجرَح في ذلكَ .

(٧٢٧) خُالِدُ بنُ يوسفَ بنِ خالِدٍ السَّمْتِيُّ ، أبو الرّبيع البَصْريّ (شَيْخُ شُيوخِه) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَتِهِ عَن أبيهِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٦) الأنساب (٧ : ٢١٣) الميزان (١ : ٦٤٨) اللسان (٢ : ٣٩٢) وتَرْجَمَهُ في الكَامِل (٣: ٤٥) وختم ترجمَتَهُ بقولِه : وكلُّ ما ذكرتُ مِنْ رِوايَةِ خالدِ بنِ يوسُفَ هذا ؛ فلَعَلَّ البليّةَ فيهِ من أبيهِ يوسفَ بنِ خالدٍ فإنه ضَعيفٌ ، وتَرْجَمَتُهُ في المَجْروحِينَ (١ : ٢٧٨) من أخطاء محقّقِ الكتاب ، وأبوه تَرْجَمَتُهُ في المَجْروحِينَ (٣ : ١٣١) واتّهمَهُ بالوضع .

(٧٢٨) سُفْيانُ بنُ حُسَيْنِ بنِ حَسَنٍ السُّلَميّ الوَاسِطيّ (خت مق ٤) : رِوايَتُهُ عَن الزُّهْريّ فيها تخاليطُ كَثيرةٌ ، يجبْ أنْ يُجانَبْ فِيها ، وَهُو ثِقَةٌ في غيرِ حَديثِ الزُّهْريّ ويجبُ أنْ يُمحى اسمُهُ مَن كِتابِ المَجروحين .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعٌ وستّونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (١٠٠٤ ،

٦٤٨٥) وأخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٤٩٧١) وقالَ عنهُ : في غيرِ الزهريِّ ثَبْتٌ .

(٧٢٩) شُعيبُ بنُ رُزَيق ، أبو شَيْبَةَ الشّاميُّ (قد ت) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَتِهِ عَن عَطاء الخُراسانيِّ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٣٠٨) ، الجرح (٤ : ٣٤٦) الميزان (٢ : ٢٧٦) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٥٢٤) التهذيب (٤ : ٣٥٣) التّقريب (١ : ٣٥٢) : صَدُوقٌ يُخطئُ ، من السابعةِ ، وتَرْجَمَ لعطاء الخُراسانيِّ في المَجْروحِينَ (٢ : ١٣٠) وقَالَ : كانَ رَديء الحِفْظِ كَثيرَ الوَهْم .

(٧٣٠) عبدُ الرّحمنِ بنُ عبدِ الله ، أبو الجَعدِ السُّلَميُّ الحِجازيُّ (ق) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَتِهِ عَن كَثيرِ بنِ عبدِ الله .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٣٧١) الجرح (٥ : ٢٥٣) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٢٤٧) التهذيب (٦ : ٢١٨) التّقريب (١ : ٤٨٨) : مَقْبولٌ ، من العاشرةِ .

وترجمَ لكثيرِ بنِ عبدِ اللهِ في المجروحين (٢ : ٢٢١) وقالَ : مُنْكَرُ الحَديثِ جِداً ، يَرْوي نُسخةً مَوضوعةً ، وقَالَ الشّافعيُّ : كَثيرٌ رُكنٌ مِنْ أرْكانَ الكَذبِ .

(٧٣١) عبدُ الرّحمنِ بنُ عَطاءِ بنِ كَعْبٍ المَدنيُّ ثُمَّ المصريّ ، أبو مُحَمّدٍ : يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن غَيْرِ عبدِ الكَريمِ بنِ أبي أميةَ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٣٧٣٨) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٧١) الجرح (٥ : ٢٦٨) وعَن أبي حَاتم : شَيخٌ ، تهْذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٢٨٥) التهذيب (٦ : ٢٣٠) التّقريب (١ : ٤٩١) : صَدُوقٌ فيه لينٌ ، من العاشرة . وقد اختُلِفَ فيه هلْ هُما اثنانِ مَدنيٌّ ومصريّ ، فَرَجّحَ الحافظُ أنَّهما واحدٌ وتَرْجَمَ ابنُ حبّانَ لعبدِ الكَريمِ في المَجْروحِينَ (٢: ١٤٤) وقَالَ : كانَ كثيرَ الوَهمِ فاحِشَ الخَطأ ، فَلَمّا كَثُرَ الوَهْمُ في رِوايَتِهِ ؛ بَطُلَ الاحْتِجاجُ بأخبارِه .

(٧٣٢) عبدُ الرّحمن بنُ مُحَمّدِ بنِ عُبيدِ الله الفَرازيُّ العَرْزميُّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَتِهِ عَن أبيه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٩١) الجرح (٥ : ٢٨٢) وَعَن أبي حَاتِم : ليسَ بقويٍّ الميزان (٢ : ٥٨٥) ونَقَلَ تَضعيفه عَن الدَّارَقُطْنيّ ، واللسان (٣ : ٤٢٨) ، وتَرْجَمَ لأبيه في المَجْروحِينَ (٢ : ٢٤٦) وقَالَ : كانَ رَديءَ الحِفْظِ ، ضَاعَتْ كُتُبُه فَحَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ ؛ فَكَثُرَ المَناكِير في رِوايَتِهِ .

(٧٣٣) عبدُ الرّحيمُ بنُ هارون الغَسّانيُّ ، أبو هِشام الوَاسِطيُّ (ت) : يُعتَبرُ حَديثُهُ إذا رَوَى عَن الثّقاتِ مِنْ كِتابِه ، فإنَّ فيما حَدَّثَ مِن غيرِ كِتَابِه بَعضَ المَناكِير .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٤١٣) الجرح (٥ : ٣٤٠) وَعَن أبي حَاتِم : مجهولٌ لا أعرِفُه ، سُؤالاتُ البَرْقانيِّ رقم (٣١٥) الكَامِل (٥ : ٢٨٣) وقَالَ : لمْ أرَ للمُتقدّمينَ فيه كَلاماً ، وإنّما ذَكَرْتُه لأحاديثَ مَناكيرَ رَواها عَن قَومٍ ثِقات ، تاريخ بغداد (١١ : ٨٥) وَنَقَلَ عَن الدَّارَقُطْنيِّ فيه : مَتْروكُ الحَديثِ ، تَهْذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٤٤) التهذيب (٦ : ٣٠٨) التّقريب (١ : ٥٠٥) : ضَعيفٌ كَذَّبَه الدَّارَقُطْنيّ ، منَ التاسعةِ .

(٧٣٤) عبدُ الله بنُ أبي جَعفرٍ الرّازيّ (د) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَتِه عَن أبيه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٣٣٥) الميزان (٢ : ٤٠٤) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٣٨٥) التّهذيب (٥ : ١٧٦) التّقريب (١ : ٤٠٧) : صَدُوقٌ يُخطئ ، من التاسعةِ . وتَرْجَمَ لعيسى ابنِ ماهان أبو جَعْفر الرّازيُّ في المَجْروحِينَ (٢ : ١٢٠) وقَالَ : يَنْفَرِدُ بالمناكيرِ ، وجَعَلَه في مَرتبةِ الاعتبارِ .

(٧٣٥) عبدُ الله بنُ عبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ : يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن غَيْرِ أبيه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٣٤٧) الجرح (٥ : ١٠٤) وَعَن أبي حَاتِم : رأيتُ أحاديثَهُ مُنكرةً ، ولم أكتُبْ عَنهُ ، ولمْ يَكنْ مَحلُّه عِنْدَي بالصّدق ، وقَالَ عَليُّ بنُ الحُسَيْن بن الجُنيد : لا يَسوى فِلساً ، يُحدّثُ بأحاديثَ كذبٍ ، والعُقَيْليّ (٢ : ٨١٩) وقَالَ : يَرْوي عَن أبيهِ مَناكيرَ غيرَ مَحفوظةٍ ، لَيسَ ممن يُقيمُ الحَديثَ ، وقَالَ ابنُ عَدِيّ : رَوَى عَن أبيهِ أحاديثَ لا يُتَابَع عَلَيها ، الميزان (٢ : ٤٥٥) اللسان (٣ : ٣١٠) وتَرْجَمَ لعبدِ العزيزِ في المَجْروحِينَ (٢ : ١٣٦) : يَرْوي أشياءَ مُوضوعَةً توهّماً ، فسَقَطَ الاحْتِجاجُ به ، ثُمَّ إنّه دَاعيةٌ إلى البدعِ .

(٧٣٦) عبدُ الملكِ بنُ دَليلِ بنِ عبدِ المَلكِ ، أبو عبدِ الرّحمن الحَلَبيّ : يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن غَيْرِ أبيه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقات (٨ : ٣٩٠) والإكمال (٣ : ٣٣٠) فقَدْ ذَكَرهُ بفتح الدّال ، وحينَ ذَكَرَهُ بالضمِّ قَالَ : مَشهورٌ ، الإكمال (٣ : ٣٣١) ونَقَلَ المَعلّميُّ في تعليقِه عَلَى الإكمالِ أنَّ يعقوبَ بنَ سُفْيانَ ذَكَرَهُ في مَشيختِه ، وتَرْجَمَ لِدليلٍ في المَجْروحِينَ (١ : ٢٩٥) وقَالَ : رَوَى عَنه ابنُه عبدُ الملِك نُسخةً مُوضوعةً ، ولا يَحِلُّ الاحتجاجُ بدليلٍ .

(٧٣٧) عُمرُ بنُ مُحَمّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ الزُّبيرِ الأسَديّ ، يُقَالَ لَه : ابنُ التلِّ (شَيْخُ شُيوخِه) (خ س) : يُعتَبرُ حَديثُه ما حَدَّثَ مِنْ كِتابِ أبيهِ ، فإنَّ في رِوايَتِهِ التي كانَ يَرْويها مِنْ حِفْظِه بعضَ المَناكير .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤٧) الجرح (٦ : ١٣٢) وقَالَ : سَمعَ مِنْهُ أبي ورَوى عَنهُ ، وقَالَ : مَحَلُّهُ الصِّدقُ ، تَهْذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٤٩٧) التهذيب (٧ : ٤٩٥) التّقريب (٢ : ٦٢) : صَدُوقٌ رُبما وَهِمَ ، منَ الحادِيةَ عَشرةَ .

(٧٣٨) قَطَنُ بنُ إبراهيمَ النَّيسابوريُّ (شَيْخُ شُيوخِه) (س) : يُخطِئ أحْياناً ، يُعتَبرُ حَديثُه إذا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٢٢) الجرح (٧ : ١٣٨) وقَالَ : سَمعَ مِنْهُ أبي ، وعَن الذهلي قَالَ : صَدُوقٌ مسلمٌ اكتُبوا عَنهُ ، ورَوى عَنه أبو حَاتمٍ وأبو زُرْعَةَ ، وقَالَ أبو حَاتمٍ : شَيخٌ وتَهْذيبِ الكَمالِ (٢٣: ٦١٠) التهذيب (٨ : ٣٨٠) التّقريب (٢ : ١٢٦) : صَدُوقٌ يُخْطئ من الحادِيةَ عَشرةَ .

(٧٣٩) قيسُ بنُ مُحَمّدِ بنِ عِمرانَ الكِنديُّ (ق) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَتِه عَن عُفَيْرِ بنِ مَعْدانَ . وتَرْجَمَ لعُفَيْر بن مَعْدان في المَجْروحِينَ (٢: ١٩٨) وقَالَ : يَرْوي المَناكِير ، فَلَمّا كَثُرَ ذلك في رِوايَتِه ؛ بَطَلَ الاحْتِجاجُ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ١٥) الجرح (٧ : ١٠٤) سَمعَ مِنْهُ أبي ولَمْ يَذْكُرْهُ بِجَرْحٍ تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٧٧) التهذيب (٨ : ٤٠٢) التّقريب (٢ : ١٣٠) : مَقْبولٌ ، من التاسعة .

(٧٤٠) الماضي بنُ مُحَمّدٍ، أبو مَسْعودٍ المِصريُّ الغَافِقِيُّ: يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن غَيْرِ لَيْثِ بنِ أبي سُلَيمٍ.

تَرْجَمَتُه في: الثّقات (٩ : ١٩٥) الجرح (٨ : ٤٤٢) قَالَ أبو حَاتِم: لا أعرفُهُ، والحديثُ الذي رَواهُ باطِلٌ، وَذَكَرَ لَه مِن الذين رَوَى عَنهم هِشامَ بنَ حَسّانٍ، وليثٌ مُتَرْجَمٌ فِي المَجْروحِينَ (٢ : ٢٣١) وَذَكَرَ أنّه اخْتَلَط كَثيراً.

(٧٤١) مُحَمّدُ بنُ حَمْزَةَ الرَّقِّيُّ، أبو وَهْبٍ الأَسَدِيُّ: يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن غَيْرِ الخليلِ بنِ مُرّةَ؛ لأنّه ضَعيفٌ.

تَرْجَمَتُه في: الثّقاتِ (٩ : ٧٣) الميزان (٣ : ٥٢٩) اللسان (٥ : ١٤٨) وقَالَ الذَّهبيُّ: مُنْكرُ الحَديثِ، والخليلُ مُتَرجَمٌ في المَجْروحِينَ (١ : ٢٨٦): مُنْكرُ الحَديثِ، كَثيرُ الرّوايةِ عَن المَجاهيلِ.

(٧٤٢) مُحَمّدُ بنُ سُليمانَ بنِ عَطاءٍ الحَرَّانيّ لَقبُه (بُومَة): يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَتِه عَن أبيه.

تَرْجَمَتُه في: الثّقاتِ (٩ : ٦٩) الكبير (١ : ٩٨) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٣٠٣) التهذيب (٩ : ١٩٩) التّقريب (٢ : ١٦٦): صَدُوقٌ.

(٧٤٣) مُحَمّدُ بنُ نَجيحِ بنِ أبي مَعْشَرٍ السِّنْديُّ (شَيْخُ شُيوخِه) (ت): يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن غَيْرِ أبيه، لأنَّ أباهُ ضَعيفٌ.

تَرْجَمَتُه في: الثّقاتِ (٩ : ١٠٦) الجرح (٨ : ١١٠) بغداد (٣ : ٣٢٦) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٦: ٥٤٩) التهذيب (٩ : ٤٨٧) التّقريب (٢ : ٣١٢): صَدُوقٌ، ونَجيحٌ مُترجَمٌ في المَجْروحِينَ (٣: ٦٠) وقد اخْتَلَط فَكَثُرَ المَناكِير في رِوايَتِه.

(٩) يُعتبَرُ حديثُهُ مِن غيرِ روايةِ فلانٍ عنهُ

(٧٤٤) إبراهيمُ بنُ يَزيدَ بنِ قُدَيْدٍ الكِنانيُّ: يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ سَعدِ بنِ عَبدِ الحَميدِ عَنه.

تَرْجَمَتُه في: الثّقاتِ (٨ : ٦١) الجرح (٢ : ١٤٥) الميزان (١ : ١٧٤) اللسان (١ : ١٢٤)

العُقَيْليّ (١ : ٧٥) الكَامِل (١ : ٢٥١) وَقَالَ البُخارِيّ في الكبير (١ : ٣٣٦) بَعْدَ أنْ رَوَى حَديثَهُ : هذا لا أصْلَ لَهُ ، وَقَالَ ابنُ عَديّ : لا يحضُرني له غيرُ هذا الحديث ، وَهَذا الإسْنادُ مُنْكَرٌ . . . ، التهذيب (١ : ١٨١) ذَكَرَهُ تمييزاً .

وتَرْجَمَ ابنُ حِبّانَ لِسعدِ بنِ عبدِ الحَميدِ في المَجْروحِينَ (١ : ٣٥٧) : يَرْوي المَناكِير . فَحُشَ خَطَؤهُ وكَثُرَ وَهَمُه ؛ حتّى حَسُنَ التّنكبُ عَن الاحْتِجاجُ بهِ .

(٧٤٥) أحمدُ بنُ أبي نَافعِ المَوْصليُّ : رَوَى عَنه ابنُه سَلَمَةُ ، يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ ابنه عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ١٧) الجرح (٢ : ٧٩) الميزان (١ : ١٦٠) اللسان (١ : ٣١٧) الكَامِل (١ : ١٦٩) وَنَقلَ عَن شَيْخِه أبي يَعْلَى قَوْلَه : رأيتُه ولم يَكنْ مَوضِعاً للحَديث وَرَوى لَه حَديثين ثُمَّ قَالَ : وهذانِ الحَديثانِ غيرُ مَحفوظَيْنِ ، وأحمدُ بنُ نافعٍ مُقاربُ الحَديثِ ، لَيْسَتْ أحاديثُه بالمُنكَرةِ جِدّاً ، ولم يُتَرْجِمْ لابنِ سَلَمَة في المَجْروحِينَ ، كما لَمْ يَذْكُرْهُ في الثّقاتِ ، فَهَلْ السَّبَبُ تأخّرُ طبقتِهِ ؛ لأنَّ ابنَه مِنْ طَبقةِ ابنِ حِبّان؟!

(٧٤٦) أيوبُ بنُ نَهيكٍ الحَلَبيّ : يُخطئ ، ويُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ أبي قَتادة الحَرّانيّ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٦ : ٦١) وَذَكَرَ له راوِيَيْن أبا قتادةَ ومُبَشّرَ بنَ إسماعيلَ الحَلَبيَّ الجرح (٢ : ٢٥٩) وزَادَ لَه في الرّواةِ عَنه يَحْيى بن عَبْدِ الله بنِ الضّحاكِ ، وقَالَ أبو حَاتم : ضَعيفُ الحَديثِ ، وقَالَ أبو زُرْعَةَ : لا أحَدّثُ عَن أيوبَ ، ولَمْ يَقرأ عَلينا أبو زُرْعَةَ حَديثَه وقَالَ : هُو مُنْكرُ الحَديثِ ، واللسان (١ : ٤٩٠) وتَرْجَمَ لأبي قتادةَ عبدِ الله بنِ واقدٍ الحَرّانيِّ في المَجْروحِينَ (٢: ٢٩) وقَالَ : كانَ مِنْ عُبّاد أهلِ الجزيرةِ . . . كانَ يُحدّثُ عَلى التّوهُّم لا يَجوزُ الاحتجاجُ بخبرِه ، وإنْ اعتبَرَ بما وافَقَ الثّقاتِ مِن الأحاديثِ مُعْتَبرٌ ؛ فلَمْ أرَ بذلكَ بأساً مِنْ غَيرِ أنْ يحْكمَ لَهُ أو عَلَيْه فيُجْرَحَ العَدلُ بروايَتِه ، أو يُعَدَّلَ المَجروحُ بموافقتِه . وفي ترجمةِ عبدِالله بن واقدٍ في التّقريب (٣٦٨٧) قَالَ : متروكٌ ، وكانَ أحمدُ يُثني عَلَيْه وقَالَ : لعَلّه كَبُرَ واخْتلَطَ ، وكانَ يُدَلِّسُ .

(٧٤٧) بَشيرُ بنُ عُقبةَ ، أبو عُقبةَ الكُوفيّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ ليثِ بنِ أبي سُلَيم ويُونُسَ بنِ خَبّابٍ عَنه ؛ لأنَّهما جَميعاً ضَعيفَان .

تَرْجَمَتُه في : الثِّقاتِ (٨ : ١٣٨) الكبير (٢ : ٨٠) وَرَوى لَهُ حَديثاً ، الجرح (٢ : ٣٦٢) عَن أبي حَاتِم : مَجهولٌ ، وَذَكَرَ لَهُ راوياً ثالثاً فكَيْفَ يَكونُ مَجهولاً؟ لَعَلَّهُ يَقصِد جهالةَ الحالِ ، ومَا أكثرَ ما يُعبِّرُ بمجهولٍ عَمَّن لا يَعْرِفُه هُو ، وتَرْجَمَ لليثِ في المَجْروحِينَ (٢ : ٢٣١) وليُونسَ بنِ خبّابٍ في المَجْروحِينَ (٣ : ١٣٩) أيضاً .

(٧٤٨) ثابتُ بنُ عُبيدِ الله بنِ أبي بَكْرَةَ : رَوَى عَنه الحَكَمُ بنُ ظُهَير ، يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ الحَكَمِ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثِّقاتِ (٦ : ١٢٤) الجرح (٢ : ٤٥٤) وجُزءٌ مِن تَرْجمتِهِ ساقِطٌ ، وفي الميزان (١ : ٣٦٤) : ضَعَّفَه الأزْديُّ ، واللسان (٢ : ٨٧) وَزَادَ الحافظُ : رَوَى عَن أبيهِ عَن جَدِّهِ ، وتَرْجَمَ للحَكَمِ بنِ ظُهَيرٍ في المَجْروحِينَ (١ : ٢٥٠) .

(٧٤٩) جعفرُ بنُ مُحَمّدِ بن عَليِّ بنِ الحُسَيْن ، أبو عبدِ الله العَلويُّ الهَاشِميُّ (بخ م ٤) : يُحتجُّ بروايَتِهِ ما كانَ غيرَ روايةِ أولادِهِ عَنه ؛ لأنَّ في حَديثِ ولدِهِ عَنهُ مَناكيرَ كَثيرةً ، وإنّما مَرَّضَ القولَ فيه مَنْ مَرَّض مِنْ أئمتِنا ، لِما رأوا في حَديثِه مِنْ رِوايَةِ أولادِهِ ، وقد اعتبرتُ حديثَه مِنْ رِوايَةِ الثِّقاتِ عَنه مثلِ ابنِ جُرَيْج والثَّوريِّ ومالِكٍ وشُعبةَ وابنِ عُيَيْنَةَ ووهْبِ ابنِ خَالِد ودونهم ، فرأيتُ أحاديثَه مُستقيمةً ، ليسَ فِيها شَيءٌ يُخالِفُ أحاديثَ الثِّقاتِ ورأيْتُ في رِوايةِ ولدِهِ عَنه أشياءَ لَيْسَتْ مِنْ حَديثِه ، ولا مِنْ حَديثِ أبيهِ ، ولا مِنْ حَديثِ جَدِّهِ ، ومِنَ المُحالِ أنْ يُلزَقَ بِهِ ما جَنَتْ يدا غيرِه .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٢٠) حديثاً ، مِنْهُا (١٠ ، ٦٥٨ ، ١٤٥٧ ، ٦٤٦٧ ، ٦٦٣٥) .

(٧٥٠) ذؤيبُ بنُ عِمامةَ السَّهميُّ : يُعْتَبَرُ مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ النَّضرِ بن سَلَمَةَ (شاذان) عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثِّقاتِ (٨ : ٢٣٨) الجرح (٣ : ٤٥٠) وقَالَ أبو حَاتِم : صَدُوقٌ ، الميزان (٢ : ٣٣) اللسان (٣ : ٤٣٦) ونَقَلَ تضعيفَهُ عَن الدَّارَقُطْنيِّ ، وَهُو في ضُعفاءِ الدَّارَقُطْنيّ رقم (٢١٥) مَسْكوتٌ عليْهِ ، وانظر المغني (٢٥٥ : ١) وتَرْجَمَ لنضر في المَجْروحِينَ (٣ : ٥١) .

(٧٥١) راشِدُ بنُ عبدِ الله المَعَافِريُّ المِصريُّ : يُعتبَرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ الإفريقي عبدُ الرّحمن بنِ زيادٍ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٦ : ٣٠٢) الكبير (٣ : ٢٩٥) وَرَوى لَهُ حَديثَ إصْلاحِ ذاتِ البَيْنِ ، وَسَكَتَ ، وكذلك في الجرح (٣ : ٤٨٥) وتَرْجَمَ للإفريقي في المَجْروحِينَ (٢ : ٥٠) .

(٧٥٢) زُرْعَةُ بنُ إبراهيمَ الدِّمَشْقيّ الزَّبيديُّ : رَوَى عَنه بَقيّةُ بنُ الوَليدِ ويقول : حَدَّثني الزَّبيديُّ في أشياءَ يَرْويها ، يُوهِمُ أنَّه مُحَمّدُ بنُ الوَليدِ بن عَمّارٍ الزَّبيديُّ ، يَجبُ أنْ يُعْتَبَرَ بحَديثِه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ بَقيّةَ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٦ : ٣٤٣) الكبير (٣ : ٤٤١) الجرح (٣ : ٦٠٦) وقَالَ أبو حَاتِم : لَيْسَ بالقَويِّ يُكْتَبُ حَديثُه ، الميزان (٢ : ٧٠) اللسان (٢ : ٤٧٥) وادّعى الحافظُ تناقضَ ابنِ حِبّانَ ، وَهُو وَهَمٌ مِنَ الحافِظِ ، فالنصُّ الذي أومأَ إلى أنّهُ في المَجْروحِينَ ، هُو مِنَ الثّقاتِ ، فلا تَناقض .

قُلْتُ : والذي تَبَيَّنَ لِي أنّه قَالَ : يُعْتَبَرُ بحَديثِه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ بقيّةَ عَنهُ مع أنَّ ابنَ حِبّانَ عَرَّضَ بِهِ حينَ اتَّهَمَ بقيّةَ بأنَّهُ يُدلّسهُ ، ويظهَر أنَّه يُريدُ مُحَمّدَ بنَ الوَليدِ الحَافظ فَهَلْ يُدلِّس بَقيةُ إلا عَن ضَعيفٍ؟ فإذا كانَ محتجّاً بِهِ فمَا الحاجةُ إلى التدليسِ ، لكنْ يَبْدو لِي واللهُ أعْلَم أنَّ ابنَ حِبَّانَ لا يَعْتَبِرُه في مَرتبةِ الحافظِ ذلك ، وإنّما هُو يُعْتَبَرُ بحَديثِهِ ، ولا مجالَ للاعْتبار بحديثِه إذا رَوَى عَنه بقيةُ لعدمِ معرفَةِ حديثِه بدقّةٍ ، وتَرْجَمَ لبقيةَ بنِ الوليدِ في المَجْروحِينَ (١ : ٢٠٠) وأطالَ فِي تَرْجَمَتِه .

(٧٥٣) زيدُ بنُ واقدٍ الدمشقيُّ : يُعتبَرُ حديثُهُ مِن غيرِ روايةِ ابنِه عبدِ الخالقِ عنهُ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٦ : ٣١٣) الكبير (٣ : ٤٠٧) وذكر الرواة عنه ، وفيهم ابنهُ عبدُ الخالقِ ، وقالَ : وأما عبدُ الخالقِ فمُنكَرُ الحديثِ ، الجرح (٣ : ٥٧٤) : قال أبو حاتم : محلّهُ الصدقُ لا بأسَ بِهِ ، وعن ابنِ مَعينٍ : ثقةٌ ، الميزان (٢ : ١٠٦) التقريب (١ : ٢٧٧) : ثقةٌ .

وترجمَ لعبدِ الخالقِ هذا في المجروحينَ (٢ : ١٤٩) .

(٧٥٤) سَلاَّمُ بنُ يزيدَ القاري : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ داودَ بنِ المُحبر عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٢٩٦) العُقَيْليّ (٢ : ٦٥٨) وقَالَ : لا يُتابَع عَلَى حَديثِهِ

الميزان (٢ : ١٨٢) اللسان (٣ : ٦١) وقَالَ : إنْ كانَ هذا هُو سَلاّم أبو المنذِر فذاك أخْرَجَ لَه التّرمذيّ والنَّسائيّ ، وإلا فهو مجهولٌ ، وتَرْجَمَ لداودَ في المَجْروحِينَ (١ : ٢٩١) .

(٧٥٥) سُليمانُ بنُ ناشِرةَ الألهانيّ الشّاميّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ سُليمانَ بن سَلَمَة الخبائرِيِّ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٣٨١) الكبير (٤ : ٤٠) وَرَوى مِنْ طَرِيقِه أثراً عَن ثوبان الجرح (٤: ١٤٧) وقَالَ أبو حَاتِم : رَوَى عَنه سليمانُ بن سَلَمَة الخبائريّ الذي هُو مَتْروكُ الحَديثِ ، ولمْ يَذكرْ لَهُ هؤلاءِ رَاوياً سِوى سُليمان ، ولم أجدْ لسُليمانَ الخبائريِّ ترجَمةً في المَجْروحِينَ ، ولكنَّه اتهمه بالوضْع في ترجمةِ سَعيدٍ الأزديِّ (١ : ٣٢٦) .

(٧٥٦) صَدقةُ بنُ مَيْمونَ ، الرّاوي عَن نَافع : يُعْتَبَرُ بحَديثِه إذا رَوَى عَنْه غيرُ الحَسَنِ ابنِ يَحْيى الخُشَنيِّ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٦ : ٤٦٧) اللسان (٣ : ١٨٧) ولمْ يزدْ عمّا قَالَه ابنُ حِبّان وتَرْجَمَ للحَسَنِ الخُشَنيّ في المَجْروحِينَ (١ : ٢٣٥) .

(٧٥٧) الضوءُ بنُ الصّلصالِ بنِ الدَّلَهْمَس : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ ابنهِ مُحَمّدِ ابنِ الضّوء عَنْه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٤ : ٣٩١) وَله ذِكْرٌ في تَرجمةِ ابنِه مُحَمّد بنِ الضُّوءِ في الميزان (٣ : ٥٨٦) وقَالَ ابنُ الأثيرُ في ترجمةِ الصّلصالِ مِن أُسْدِ الغابةِ (٢ : ٤١٥) بَعْدَ أنْ سَاقَ لَه حَديثاً : هذا غَريبُ الإسْنادِ والنّسبِ وَهُو كَما تَراه .

وتَرْجَمَ ابنُ حِبّان لمحمدِ بنِ الضُّوءِ في المَجْروحِينَ (٢: ٣١٠) وقَالَ : رَوَى عَن أبيهِ المَناكِير ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به . وكَذَّبَه الخطيبُ كَمَا فِي الميزان ، ولا يُعْرَف للضوء راوٍ سِوى ابنِه هذا .

(٧٥٨) العاصُ بنُ عَمروٍ الطّفاويُّ : يُعْتَبَرُ بِحَديثِهِ مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ تمام بنِ بَزيع عَنه وروى عنه محمد بن عبد الرحمن الطفاويّ ، يروي عن عمتهِ ، وحبيبِ بنِ الحارثِ ، وأبي غادية .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٣٠٥) الكبير (٧ : ٩٢) ولم يزدْ في شُيوخهِ أو تلامذتهِ أحداً ، ولم أجدْهُ عِنْدَ غَيْرِهما ، الآحاد والمثاني (٦ : ٢٥٩) تعجيل المنفعة (ص : ٢٠١ ، ٥١٠) الجرح (٢ : ٤٤٥) (٣ : ٩٨) (٧ : ٤٢) . وتَرْجَمَ لتمَّام في المَجْروحِينَ (١ : ٢٠٣)

(٧٥٩) عبدُ العزيزِ بنُ عُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ مَروان الأُمَويُّ القُرَشيُّ (ع) : يُخطئ يُعتَبرُ حَديثُه إذا كانَ دونَه ثِقَةٌ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٤١٤٧) .

(٧٦٠) عبدُ اللهِ بنُ سُليمانَ بنِ جُنادةَ بنِ أبي أميّة الدّوسيُّ (د ت ق) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ بِشرِ بنِ رافعٍ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٣٣٧) الكبير (٥ : ١٠٨) وقَالَ : فيهِ نظرٌ ، الجرح (٥ : ٧٥) وَسَكَتَ ، الميزان (٢ : ٤٣٢) وقَالَ : لا يُدرى مَنْ هُو ، تَهْذيبِ الكَمالِ (١٥ : ٥٩) التهذيب (٥ : ٢٤٥) التّقريب (١ : ٤٢١) : ضَعيفٌ ، من السادسةِ .

(٧٦١) عبدُ اللهِ بنُ أبي مَريمَ الغَسّانيُّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ ابنِه : أبو بكرِ بنِ أبي مَريمٍ عَنْه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٥٥) الكبير (٥ : ٢١٠) وقَالَ : رَوَى عَنه ابنهُ ولمْ يزدْ ، الجرح (٥ : ١٨٢) وَسَكَتَ ، الميزان (٢ : ٥٠٢) وقَالَ : لا يكادُ يُعرَفُ ، وخبَرُه مُنكَرٌ ، اللسان (٣ : ٣٥٧) وتَرْجَمَ لأبي بكرٍ هذا في المَجْروحِينَ (٣ : ١٤٦) .

(٧٦٢) عبدُ اللهِ بنُ مُهاجرٍ الشُّعَيْثِيُّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ ابنِه مُحَمّدٍ عَنهُ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٤٥) الجرح (٥ : ١٧٥) وَسَكَتَ ، ومِثْلُه في الكبير (٥ : ٢٠٩) ولم يَذكر لَه راوياً سوى ابنِه ، الميزان (٢ : ٥٠٩) وقَالَ ما رَوَى عَنه سوى ابنِه ، تَهْذيبِ الكَمالِ (١٦ : ١٨٢) التهذيب (٦ : ٤٤) التّقريب (١ : ٤٥٤) : مَقْبولٌ ، منَ السادسةِ . وتَرْجَمَ لمحمدٍ هذا في الثّقاتِ (٧ : ٤٠٧) وقَالَ : رَوَى عَنه وكيعٌ والمُقدّميُّ . فمَا معَنى عدمِ اعتبارِ رِوايةِ الأبِ مِنْ طَريقِ الابنِ إذا كانا مترجمَيْن في الثقاتِ؟

(٧٦٣) عبدُ اللهِ بنُ يزيدَ بنِ ربيعةَ الدِّمَشْقيُّ (ت) : رَوَى عَنْه ابنُ أبي قَيسٍ المَصلوبِ

يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَتِه عَنه ، واسمُه مُحَمّدُ بنُ سَعيدِ ابنِ أبي قَيسٍ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٥٧) الكبير (٥ : ٢٢٩) وَرَوى لَهُ حَديثَ : (كانَ داودُ أعبدَ البَشَرِ . . .) وَذَكَرَ له رَاوياً آخرَ هُو مُحَمّدُ بنُ سعدٍ الأنْصاريّ ، تَهْذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٤٨٩) وَذَكَرَهُ الحَافظُ في التهذيب (٦ : ٨٢) في ترجمةِ عبدِ الله بنِ يزيدَ الدِّمَشْقيّ للتّمييزِ بينهما ، وفي التّقريب (١ : ٤١٤) : مجهولٌ ، من السادسة . وكانَ الحافظُ قَدْ تَرجَمَ لَه في التّهذيبِ (٥ : ٢٠٨) باسمِ عبدِ الله بنِ ربيعةَ وَذَكَرَ أنَّ البُخاريَّ وابنَ حِبّانَ فرّقا بينَهُما ، وَنَقَلَ عَن ابنِ عَساكِرٍ أنّهما واحدٌ ، وتَرْجَمَ للمَصلوبِ في المَجْروحِينَ (٢ : ٢٤٧) .

(٧٦٤) عبدُ الملكِ بنُ مِهْران : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ سَهلِ بنِ عبدِ الله المَرْوَزيّ عَنْه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ١٠٣) الجرح (٥ : ٣٧٠) وقَالَ : عبدُ الملكِ وسَهلٌ الرّاوي عَنْهُ مَجْهولانِ ، والحَديثُ باطِلٌ ، وتَرْجَمَ لسهلٍ هذا في المَجْروحِينَ (١ : ٣٤٩) .

(٧٦٥) عتبةُ بنُ أبي حَكَمٍ الهَمْدانيُّ الشّاميُّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ بقيةَ بنِ الوَليدِ عَنْه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٢٧١) الكبير (٦ : ٥٢٨) وَذَكَرَ في الرواةِ عَنه ابنَ المُبارَكِ وبقيّةَ ، الجرح (٦ : ٣٧٠) وعَن أحمدَ أنّه كانَ يوهّنهُ ، وَعَن ابنِ مَعينٍ : ضَعيفُ الحَديثِ وقَالَ أبو حَاتِم : صَالحٌ لا بَأسَ بِهِ ، وتَرْجَمَ لبقيةَ في المَجْروحِينَ (١ : ٢٠٠) .

(٧٦٦) عُثمانُ بنُ عَبْدِ الله بنِ عُلاثةَ العُقَيْليّ الشّاميُّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ أخيهِ مُحَمّدبن عَبْدِ الله بنِ عُلاثةَ عَنْه ؛ لأنَّ أخاهُ لا شيء .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ١٩٩) الكبير (٦ : ٢٣٢) اللسان (٧ : ١٤٧) : ونَقَلَ مَا ذَكَره ابنُ حِبّان . وتَرْجَمَ لأخيه مُحَمّد بنِ عبدِ الله في المَجْروحِينَ (٢ : ٢٧٩) .

(٧٦٧) عُثمانُ بنُ مُحَمّدِ بنِ المُغيرةِ بنِ الأَخْنَسِ الأَخْنَسِيُّ (٤) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ عبدِ الله بنِ جَعفرٍ المخرميِّ عَنْه ؛ لأنَّ المخرميَّ لَيْسَ بِشيءٍ في الحَديثِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٢٠٣) الكبير (٦ : ٢٤٩) وَذَكَرَ له ثلاثةَ رواةٍ ، الجرح (٦ : ١٦٦) وَعَن ابنِ مَعينٍ : ثقةٌ ، وعَن ابن المَدينيِّ قَالَ : رَوَى عَن ابنِ المُسيِّبِ عَن أبي هُرَيْرَةَ أحَاديثَ مَناكِير ، الميزان (٣ : ٥٢) : صَدُوقٌ وَلَهُ مَناكِير ، تَهْذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٤٨٨) التهذيب (٧ : ١٥٢) وَنَقَلَ عَن النسائي قولَهُ في السننِ : ليسَ بذاكَ القويِّ ، التّقريب (٢ : ١٤) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ ، مِنَ السادسةِ . وتَرْجَمَ للمَخْرَميِّ في المَجْروحِينَ (٢ : ٢٧) .

(٧٦٨) عقبةُ بنُ عَلقمةَ البيروتيُّ (س ق) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ ابنِه مُحَمّدِ ابنِ عقبةَ عَنْه ؛ لأنَّ مُحمّداً كانَ يُدخِلُ عليه الحَديثَ ويَجيبُ فيه .

(٧٦٩) عُقبةُ بنُ العَيْزَارِ الكُوفيُّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ ابنِه يَحْيى عَنْه ؛ لأنَّ يَحْيى بنَ عُقبةَ ضَعيفُ الحَديثِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٢ : ٢٤٧) الكبير (٦ : ٤٤٣) : مُنْقَطِعٌ ، الجرح (٦ : ٣١٥) وعَن يَحْيى القطّان : لم يكن بِهِ بأس ، واقتصر في اللسان (٤ : ١٧٩) على قَولِ ابنِ حِبّانَ . وتَرْجَمَ ليَحْيى بنِ عُقبةَ في المَجْروحِينَ (٣ : ١١٧) .

(٧٧٠) عليُّ بنُ السّائب الكُوفيُّ : يُعتَبَرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ عبدِ الرحمن بن عَبْدِ الله ابنِ مَسْعودٍ المَسْعوديّ الهُذَليّ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٢١١) الكبير (٦ : ٢٧٧) : مُرْسَلٌ ، الجرح (٦ : ١٨٨) وَسَكَتَ ، وقَالَ ابنُ حِبّان عَن المَسْعوديّ هذا في المَجْروحِينَ (٢ : ٤٨) : كانَ صَدُوقاً ، إلا أنّه اخْتَلَط حديثُه القَديمُ بحديثِه الأخيرِ ، ولم يَتميّز ؛ فاستَحقَّ التَّركَ وفي سُؤالات الآجرّيّ لأبي داودَ رقم (١٤٨) : يُخطئ في الحديث ، تاريخ بغداد (١٠ : ٢١٨) التّقريب (١ : ٤٨٧) : اخْتَلَط قبلَ مَوتِه ، الأنساب (١٢ : ٢٥٠) وحَكَى قصةً طريفةً في اختلاطِه عَنِ الفَلاّسِ ، وتَرْجَمَ للمَسْعوديِّ في المَجْروحِينَ (٢ : ٤٨) .

(٧٧١) عَليُّ بنُ عُمرَ بنِ عليِّ بنِ الحُسَيْن الهاشميّ العَلويّ المَدنيُّ (د) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غيرِ روايةِ أولادِه عَنْه : القاسِمِ ومُحَمّد والحَسَن وعُمرَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٤٥٦) الكبير (٦ : ٢٨٩) : مُرْسَل ، الجرح (٦ : ١٩٦)

وَسَكَتَ ، تَهْذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٨٧) التهذيب (٧ : ٣٦٧) وَذَكَرَ له عَدداً مِنَ الرُّواةِ عَنْه سوى أولاده ، وفي التّقريب (٢ : ٤١) : مَستورٌ ، منَ الثامنةِ . وتَرْجَمَ لابنه الحَسَنَ في المَجْروحِينَ (١ : ٢٣٤) .

(٧٧٢) عليُّ بنُ مُوسى بنِ جَعفرِ الصّادِقِ ، أبو الحَسَنِ الرِّضا الهاشميُّ (ق) : مِنْ سَاداتِ أهلِ البيتِ وعُقلائِهم ، وجِلَّةِ أهلِ البيتِ ونُبلائِهم ، يَجبُ أنْ يُعتَبرَ حَديثُه إذا رَوَى عَنه غيرُ أولادِه وشيعتِه وأبي الصَّلْتِ خاصةً ، فإنَّ الأخبارَ التي رُوِيَتْ عَنْه وفيها البَواطيلُ ؛ إنّما الذَّنبُ فيها لأبي الصَّلْتِ وأولادِهِ وشيعتِه ، لأنَّه في نَفْسِه كانَ أجلَّ مِنْ أنْ يَكْذِبَ . كذا في الثّقاتِ (٨ : ٤٥٦) .

وقالَ في المجروحين (٣ : ١٠٦) : يَرْوي عَن أبيهِ العجائبَ ؛ كأنَّهُ كانَ يهِمُ ويُخطِئ

(٧٧٣) عُمارةُ بنُ غُرابِ اليَحْصَبيُّ (بخ د) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ عبدِ الرحمنِ ابنِ زيادِ الإفريقيّ عَنْه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٢٦٢) وَنَقَلَ فِي الميزانِ (٢ : ١٧٨) حدّثَ عنهُ عبدُ الرحمنِ ابنُ زيادِ بنِ أنعم ، عَن أحمدَ : لَيْسَ بِشيءٍ ، تَهْذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٢٥٨) التهذيب (٤ : ٤٢٢) التّقريب (٢ : ٥٠) : تَابعيٌّ مَجْهولٌ ، وغَلِطَ مَنْ عَدَّهُ صحابياً ، بل هو من السادسةِ . وتَرْجَمَ ابنُ حِبّانَ لِعَبدِ الرَّحمنِ في المَجْروحِينَ (٢ : ٥٠) .

(٧٧٤) عمرُ بنُ سعيدِ بنِ شُريحٍ المدَنيُّ : يُعْتَبَرُ بحَديثِه مِنْ غَيْرِ روايَةِ الضُّعفاءِ عَنه . أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٥٣٤٨) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ١٧٥) الكبير (٦ : ١٥٩) الجرح (٦ : ١١١) وقَالَ أبو حَاتمٍ : مُضْطَرِبُ الحَديثِ ، لَيْسَ بالقَويِّ ، يَرْوي عَن الزُّهْريِّ ، يُعرَفُ ويُنكَر ، الميزان (٣ : ٢٠٠) وَذَكَرَهُ في التَّهْذيبِ (٧ : ٤٥٥) تمييزاً ، وقَالَ : أحدُ الضُّعفاءِ ، اللسان (٤ : ٣٠٩) وَنَقلَ كلامَ ابنِ حِبّان كَما نَقَلَ تَضعيفَ عُمرَ بنِ سعيدٍ عَنِ الدَّارَقُطْنيِّ في العِلَلِ ، وقالَ في الكَامِلِ (٥ : ٦٢) : أحاديثُه عَنِ الزُّهْريِّ ليسَتْ مُستَقيمةً ، وَذَكَرَ له عِدةَ رواياتٍ خالَفَ فِيها أصحابَ الزُّهْريِّ ، وخَتَمَ ترجمَتَهُ بقولِه : ولِعُمرَ بنِ سَعيدٍ مِنَ الحَديثِ غيرُ ما ذَكْرتُ

شَيءٌ يسيرٌ، وفي بعضِ رواياتِه مُخالفةُ الثّقاتِ.

(٧٧٥) عَمرو بنُ مالكٍ النّكريُّ، أبو مالكٍ البَصْريّ (عخ ٤): يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ ابنِه يَحْيى بنِ عَمرٍو عَنْه.

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِه حديثين: (١٤٢٣، ١٧٤٩).

(٧٧٦) عِيسى بنُ عَبْدِ الرّحمنِ بنِ أبي لَيْلى الأنْصاريُّ (د ت سي ق): رَوَى عَنْه أخوه مُحَمّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ أخيه مُحَمّدٍ عَنْه. وتَرْجَمَ لمحمدِ بنِ عبدِ الرّحمنِ في المَجْروحِينَ (٢ : ٢٤٣) وقَالَ: كانَ رديءَ الحِفْظِ كَثيرَ الوَهَمِ فاحِشَ الخَطأ.. فاستَحقَّ التَّركَ.

تَرْجَمَتُه في: الثّقاتِ (٧ : ٣٢٠) الكبير (٦ : ٣٩٠) الجرح (٦ : ٢٨١) وَعَنِ ابنِ مَعينٍ: ثِقَةٌ، تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٦٢٩) التهذيب (٨ : ٢١٩) التّقريب (٢ : ٩٩): ثِقَةٌ من السادسةِ.

(٧٧٧) الفَضْل بنُ عَطيّةَ المَرْوزيُّ، مَولىَ عَبْسٍ، والدُ مُحَمّدِ بنِ الفَضْلِ الخُراسانيّ (س ق): يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ ابنِه عَنْه، لأنَّ ابنَه لَيْسَ بِشيءٍ في الحَديثِ.

تَرْجَمَتُه في: الثّقاتِ (٧ : ٣١٧) المشاهير (ص : ١٩٧) ونقل في المَجْروحِينَ (٢ : ٢٧٨) أنَّ ابنَ مَعينٍ وثَّقَ الفَضْلَ وكَذَّبَ ابنَهُ. الكبير (٧ : ١١٦) الجرح (٧ : ٦٤) الميزان (٣ : ٣٥٤) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٢٣٥) التهذيب (٨ : ٢٨١) التّقريب (٢ : ١١١): صَدُوقٌ ربّما وَهِمَ، مِن السادسةِ.

(٧٧٨) قَيْسُ بنُ مَرْثَدٍ، الرّاوي عَنْ عَطاءِ بنِ أبي رَباحٍ: يَرْوي عَنْه أبو فَرْوةَ يزيدُ بنُ سِنانٍ الجَزَريّ، يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ أبي فروةَ عَنه.

تَرْجَمَتُه في: الثّقاتِ (٧ : ٣٢٩) اللسان (٤ : ٤٧٩) ولم يزِدْ عمّا قالَه ابنُ حِبّانَ وتَرْجَمَ لأبي فَرْوةَ في المَجْروحِينَ (٣ : ١٠٦) وقَالَ: يُخطئ كَثيراً؛ يَرْوي عَنِ الثّقاتِ مَا لا يُشْبِه حَديثَ الأثْباتِ، لا يُعجِبُني الاحتجاجُ بِخَبرِه إذا وافَقَ الثّقاتِ؛ فكيفَ إذا انْفَرَدَ بالمُعضلاتِ؟!

(٧٧٩) مُحَمّدُ بنُ عبدِ الواحدِ بنِ قَيْسٍ ، أبو بكر الأفْطَس : يَرْوي عَنه عَمرو بنُ بكرٍ السَّكْسَكِيُّ ، يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ عَمرٍو عَنْه ، فإنَّ عَمراً يُكَذَّب .

تَرْجَمَتُه في : الكبير (١ : ١٦٩) اللسان (٥ : ٢٧٠) ولم يزدْ عمّا قَالَه ابنُ حِبّان الثقات (٧ : ٤٣٨) وتَرْجَمَ لعمرو السَّكْسَكِيُّ في المَجْروحِينَ (٢ : ٧٨) وقَالَ : يَرْوي الأوابِدَ والطّامات ، لا يَحِلُّ الاحْتِجاجُ به .

(٧٨٠) مُعَلّى بنُ الفَضْلِ الرّاوي عَنْ هِشامِ بنِ زِيادٍ : يَرْوي عَنه مُحَمّدُ بنُ يُونُسَ الكُدَيْمِيّ ، يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ الكُدَيْمِيِّ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ١٨٠) اللسان (٦ : ٦٤) الكَامِل (٦ : ٣٧٤) وكناه أبا الحَسَنِ البَصْريّ ، وقَالَ بعدَ أنْ ذَكَرَ لَهُ عَدداً مِنَ الأحاديثِ : ولَهُ غيرُ ذلكَ مِن الحَديثِ وفي بَعضِ مَا يَرْويه نكرةٌ .

وتَرْجَمَ للكُدَيْمِيّ في المَجْروحِينَ (٢ : ٣١٢) وقَالَ : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ وَضعاً .

(٧٨١) نُعَيْمُ بنُ مَيْسَرَةَ النّحويُّ ، أبو عَمرٍو الكُوفيُّ (ت فق) : رَوَى عَنْه مُحَمّدُ بنُ حُميدٍ الرّازيُّ يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ ابنِ حُميدٍ عَنْه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٥٣٦) الكبير (٨ : ٩٩) وَنَقَلَ عَن قتيبةَ بنِ سَعيدٍ قولَه : مَاتَ نُعيمُ بنُ مَيسرةَ النّحويُّ بمدينةِ الرّيّ ونحنُ عِنْدَ جَريرِ بن عبدِ الحَميدِ الجرح (٨ : ٤٦١) وعَن أحمدَ : لا بأسَ بِهِ ، تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٤٩٣) التهذيب (١٠ : ٤٦٦) التّقريب (٢ : ٣٠٦) : صَدُوقٌ نَحويّ ، وتَرْجَمَ لمحمد بنِ حُميد في المَجْروحِينَ (٢ : ٣٠٣) وقَالَ : يَنْفَرِدُ عَنِ الثّقاتِ بالمقلوباتِ ، ولا سِيّما إذا حَدَّثَ عَنْ شيوخِ بلدِه .

(٧٨٢) نُوحُ بنُ أبي بِلالٍ الأمويّ ، مَولاهُم : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ سعدِ بنِ عبدِ الحَميدِ بنِ جَعفرٍ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٥٤١) الكبير (٨ : ١١٠) وَسَكَتَ ، الجرح (٨ : ٤٨١) وَنقَلَ عَن ابنِ مَعينٍ وأحمدَ وأبي حَاتِم قولَهم : ثِقَةٌ ، وقَالَ أبو زُرْعَةَ : لا بَأسَ بِهِ ، تَهْذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٣٨) التهذيب (١٠ : ٤٨١) التّقريب (٢ : ٣٠٨) : ثِقَةٌ ، وتَرْجَمَ لسَعْدٍ في المَجْروحِينَ (١ : ٣٥٧) .

(٧٨٣) الوَليدُ بنُ مَعْدانَ الضّبعيُّ : يُعْتَبَرُ بِحَديثِهِ ما لَم يروِه عَنهُ ابنُه عبدُ الملكِ بنُ الوَليد .

وتَرْجَمَ لعبدِ الملكِ بنِ الوَليدِ في المَجْروحِينَ (٢ : ١٣٥) وقَالَ : مُنْكرُ الحَديثِ جِداً ممنْ يَقلبُ الأسْانيدَ ، لا يَحِلُّ الاحْتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنْه بحالٍ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٥ : ٤٩٣) الكَبير (٨ : ١٥٤) الجَرْح (٩ : ١٨) الميزان (٤ : ٣٤٩) اللِّسان (٦ : ٢٢٧) وَنَقَلَ عَن ابنِ حزم قوله عَن الوليدِ وابنِه : كِلاهُما ساقطٌ .

(٧٨٤) يَحْيى بنُ أبي الأسودِ ـ واسمُ أبي الأسود : بِشرٌ ـ الوَاسِطيُّ ، أبو هَاشِم الرُّمّانيُّ : يُخطئ ، يجبُ أنْ يُعتَبرَ حَديثُه إذا كانَ مِنْ روايَةِ الثّقاتِ عَنه ، فأمّا روايةُ الضّعفاءِ عَنه مِثلِ عَمرِو بنِ خالدٍ الوَاسِطيّ ودونَه ، فإنّ الوهنَ يُلزَقُ بهم دونَه ، لأنّه صَدُوقٌ لمْ يكنْ له سَبب يوهَّن بِهِ غيرُ الخَطأ ، والخَطأ متى لمْ يَفحُشْ لا يَستحِقُّ مَن وُجِدَ فيهِ التّرك .

(٧٨٥) يَحْيى بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أبي مُلَيْكَةَ : يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَنه [غيرُ][1] يَحْيى ابنِ عُثمانَ التَّيميِّ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٦٠٧) المشاهير (ص : ١٤٨) : مِن أفاضلِ أهلِ مَكّةَ الجرح (٩ : ١٦٣) وَسَكَتَ ، الميزان (٤ : ٤٩٠) وقَالَ : ما علمتُ له راوياً سِوى التيمي هذا ، تَهْذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٤١٥) التهذيب (١١ : ٢٤٢) التّقريب (٢ : ٣٥٢) : ليّنُ الحَديث .

(٧٨٦) يَحْيى بنُ يزيدٍ الرّهاويُّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ الضعفاءِ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٦١٣) الكبير (٨ : ٣١٠) وقَالَ :لم يَصحّ حديثُه ، الجرح (٩ : ١٩٨) وقَالَ أبو حَاتم : لا بَأسَ بِهِ ، أدخَلَه البُخاريُّ في كتابِ الضُّعفاءِ يجبُ أنْ يُحوّلَ مِن هُناكَ ، الميزان (٤ : ٤١٤) تَهْذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٤٤) التهذيب (١١ : ٣٠٢) : التّقريب (٢ : ٣٦٠) وقد تَرْجَمَه في المَجْروحِينَ (٣ : ١١٥) .

(٧٨٧) اليَسعُ بنُ قَيْسٍ الباهِليُّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ ابنه مَسْعَدَةَ بنِ اليسعِ عَنْه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٦٥٥) الكبير (٨ : ٤٢٤) وَسَكَتَ ، الجرح (٩ : ٣٠٨) وَذَكَرَ لَهُ راوييْن وَسَكَتَ ، اللسان (٦ : ٣٠٠) واقتصرَ عَلى كَلام ابنِ حِبّان ، وتَرْجَمَ لابنه مَسعدةَ في المَجْروحِينَ (٣ : ٣٥) وقال : يَرْوي عَن الثّقات المقلوباتِ ، حتّى إذا سَمِعَها المبتدئُ في الصّناعةِ عَلِمَ أنّه لا أصولَ لها .

(٧٨٨) يعقوبُ بنُ عَطاءِ بنِ أبي رباحِ القُرشيُّ ، مَولاهُم (س) : ربّما أخطأَ ، يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ زَمْعَةَ بنِ صالحٍ عَنْه ، فإنَّ المُعتبرَ إذا اعتَبَرَ حديثَه الذي بَيَّنَ السَّماعَ فيه ، ولَمْ يروِ عَنْه إلا ثِقةٌ ، لم يجدْ إلّا الاستقامةَ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثين (٣٠٣٥ ، ٣٦٩٩) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٦٣٤) الكبير (٨ : ٣٩٨) وَسَكَتَ ، الجرح (٩ : ٢١١) عَن يَحْيى القَطّان أنَّه سَمعَ مِنْهُ شَيئاً ، فسَأل عَنه ابنَ جُرَيْجٍ أباهُ ، فأنكَرَه ، فأصَرَّ عَلَى دَعوى سماعِه ، وقَالَ أحمدُ : مُنْكرُ الحَديثِ ، وَعَن ابنِ مَعينٍ : ضَعيفٌ ، وقَالَ أبو حَاتِم : ليسَ عِنْدَي بالمتينِ ، يُكْتَبُ حَديثُه ، وقَالَ أبو زُرْعَةَ : ضَعيفٌ ، الميزان (٤ : ٤٥٣) تَهْذيب الكَمال (٣٢ : ٣٥٣) التهذيب (١١ : ٣٩٢) التّقريب (٢ : ٣٧٦) : ضَعيفٌ ، من الخامسَة وتَرْجَمَ لزمعةَ في المَجْروحِينَ (١ : ٣١٢) وقَالَ : يَهِمُ ولا يَعْلَم ، ويُخطئ ولا يَفْهَم ، حتّى غَلَبَ في حديثِه المَناكِيرُ التي يَرْويها عَن المَشاهيرِ .

(٧٨٩) يُونسُ بنُ عُثمانَ ، أبو شُعبةَ الحِمصيُّ : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ يَحْيى بنِ سَعيدٍ العَطارِ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٦٤٩) الكبير (٨ : ٤١٢) الجرح (٩ : ٢٤٣) .

(١٠) لا يُعتبَرُ حديثُهُ مِن روايةِ فلانٍ عنهُ

(٧٩٠) سهلُ بنُ مُعاذِ بنِ أنسٍ الجُهَنيُّ (بخ د ت ق) : لا يُعتبَرُ حديثُهُ ما كانَ مِن روايةِ زبّان بن فائد عنه .

(٧٩١) عبدُ الرّحمنِ بنُ البَيْلَمانيِّ ، مَولَى عُمرَ بنِ الخَطّابِ (٤) : يجبُ ألا يُعتَبر

بِشيءٍ مِن حديثِه إذا كانَ مِنْ رِوايَةِ ابنِه مُحَمّدٍ عَنه ، لأنَّ ابنَه مُحمّداً يَضعُ عَلَى أبيه العجائِبَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٥ : ٩١) الكبير (٥ : ٢٦٣) الجرح (٥ : ٢١٦) الميزان (٢ : ٥٥١) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٨) التهذيب (٦ : ١٤٩) التّقريب (١ : ٤٧٤) : ضَعيفٌ ، من الثامنة . وتَرْجَمَ في المَجْروحِينَ لابنِه مُحَمّد (٢ : ٢٦٤) وقَالَ : كانَ ممّنْ أخرَجَتْ لهُ الأرضُ أفلاذَ كبدها ، حَدَّثَ عَنْ أبيهِ بنسخةٍ شَبيهاً بمائتي حَديثٍ كلُّها مَوضوعةٌ ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ ولا ذِكْرُه في الكُتُبِ إلا عَلَى جِهةِ التَّعَجّبِ .

(٧٩٢) عبدُ الرّحمنِ الشّاميّ الأمويُّ مَولاهُم : والدُ القاسِمِ بنِ عبدِ الرّحمنِ ، لا يُعتَبَرُ بِروايةِ ابنِه عَنْه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٥ : ٨٨) الجرح (٥ : ٣٠٥) وَسَكَتَ ، ولم يَذْكُرْ لَه سِوى ابنِه رَاوياً عَنْه ، وَذَكَرَ بعدَه عبدَ الرّحمنِ المَدنيَّ الراوي عَن أبي هُرَيْرَةَ ، ويَرْوي عَنه أشعثُ الحُدّانيُّ ، وقَالَ أبو حَاتِم : مَجهولٌ ، فَهَلْ هُوَ هُوَ؟

وتَرْجَمَ ابنُ حِبّان للقاسِمِ في المَجْروحِينَ (٢ : ٢١١) وقَالَ : يَرْوي المُعضلاتِ عَنْ أصحابِ النّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ، ويزعُم أنَّه لقيَ أربعينَ بدرِيّاً ، حتّى يسبقَ إلى القلبِ أنّه كانَ المُتعمّد لها .

(٧٩٣) عبدُ السّلامِ ، أبو كَيسانَ البَصْريّ : رَوَى عَنه مُحَمّدُ بنُ سَعيدٍ القُرشيُّ ـ أحسَبُهُ المصلوبَ ـ لا يُشتغلُ بحديثِه مِنْ رِوايَةِ هذا عَنه ؛ لأنَّه غيرُ ثِقَة .

(١١) مَن يُقبلُ في حالٍ دونَ حالٍ

(٧٩٤) سفيانُ بنُ حسينِ بنِ حسنِ السُّلَمِيُّ الواسطيُّ (خت مق ٤) : روايتُه عن الزهريِّ فيها تخاليطُ يجبُ أن تُجانَبَ ، وهو ثقة في غير حديثِ الزهريِّ ، يجبُ أن يُمحى من كتاب المجروحين . وقال في المجروحين : يروي عن الزهريِّ المقلوباتِ ، وإذا روى عن غيره أشْبَهَ حديثُه حديثَ الأثباتِ ، وذاكَ أنَّ صحيفةَ الزهريِّ اختلطَتْ عليه ؛ فكانَ يأتي بها على التوهُّم ، فالإنصافُ في أمرِهِ : تَنَكُّبُ ما روى عن الزهريِّ ، والاحتجاجُ بما روى عن غيره .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعٌ وستّونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (١٠٠٤ ، ٦٤٨٥) وأخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٤٩٧١) وقالَ عنهُ : في غيرِ الزهريِّ ثَبْتٌ .

(٧٩٥) عَمْرو بنُ شُعيبِ بنِ محمدِ بن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ السَّهْميُّ (٤) : كنيتُهُ أبو إبراهيم ، كانَ أحمدُ وابنُ المدينيِّ وإسحاقُ يحتجُّون بحديثِهِ ، وتركَهُ يحيى القطان ، وأمّا يحيى بن مَعينٍ ؛ فمرَّضَ القولَ فيه . ثم قال ابنُ حبّان :

إذا روى عَمْرو بن شعيبٍ عن طاوس وابنِ المسيّب ، وعن الثقات غير أبيه ؛ فهو ثقةٌ يجوزُ الاحتجاجُ بما يروي عن هؤلاء .

وإذا روى عن أبيه عن جدّه ؛ ففيها مناكيرُ كثيرةٌ لا يجوزُ الاحتجاجُ عندي بشيءٍ رواهُ عن أبيهِ عن جدِّهِ ، ؛ لأنَّ هذا الإسنادَ لا يخلو من أن يكونَ مرسلاً أو منقطعاً . . . وأفاض في بيان ذلك ؛ فيُنظَرْ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٧١) ولم يترجمه في الثقات ، ولكنّه أخرجَ له في الصحيح حديثاً (٤٨٥) من حديثه عن أبيه شعيب ، عن جدّه محمّد عن عبد الله بن عمرو . وقال في الثقات (٥ : ٣٥٣) في ترجمة محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص : ولا أعلم بهذا الإسناد - يعني المتّصل - إلا حديثاً واحداً ، وأشارَ إلى الحديث المتقدّم الذي أخرجه في الصحيح .

وأخرجَ له في صحيحِهِ أربعةَ أحاديثَ أُخرى (٢٣٩٦ ، ٤٣٥٥ ، ٤٨٣٥ ، ٥١٢٣) عن ثقاتٍ غير أبيه ، قال عقب الأول منها : «عمرو بن شعيب في نفسه ثقةٌ يُحتجُّ بخبره إذا روى عن غير أبيه» . . .

(٧٩٦) عِيسى بنُ موسى التّميميُّ ، مَولاهم أبو أحمدَ البُخاريُّ يُعرَفُ بغُنجارٍ (خت ق) : ربّما خالفَ ، اعتَبرتُ حديثَه بحديثِ الثّقاتِ ، وروايتَه عن الأثباتِ مع روايةِ الثّقاتِ ، فلم أرَ فيما يَروي عن المتقِنينَ شيئاً يوجِبُ تركَه إذا بيّنَ السّماعَ في خَبرِه ، ويروي عن المجاهيلِ والكَذّابينَ أشياءَ كثيرةً ؛ حتّى غلبَ على حديثِه المناكيرُ لكثرةِ روايتِه عن الضّعفاءِ والمتروكينَ والاحتياطُ في أمرِه الاحتِجاجُ بما رَوى عن الثّقاتِ

إذا بيّن السّماعَ عنهم ؛ لأنّه كانَ يَدُلّسُ عن الثّقاتِ ما سَمعَ من الضّعفاءِ عنهم ، وتركُ الاحتجاج بما رَوى عن الثّقاتِ إذا لم يُبيّن السّماعَ ، فأمّا ما رَوى عن المجاهيلِ والضّعفاءِ فإنّ تلكَ الأخبارَ تُلزَقُ بأولئك دونَه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بشيءٍ منها .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٤٩٢) وقد وقعَ سقطٌ في المطبوعِ نبّه عليه في الحاشيةِ والتّصحيحُ منها ومن التّهذيبِ ، الكَبيرِ (٦ : ٣٩٤) الجَرحِ (٦ : ٢٨٥) وطوّلَ في ترجمتِه وسكتا ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٣٧) التّهذيب (٨ : ٢٣٢) ونقلَ أقوالَ الأئمةِ فيه من جَرحٍ أو تَعديلٍ ، التّقريب (٢ : ١٠٢) : صدوقٌ ربّما أخطأ وربّما دلّسَ ، مُكثرٌ من الحديثِ عن المتروكينَ ، من الثّامنَة .

(٧٩٧) مُحَمّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ مُسلِم ، أبو أميّةَ السِّجِسْتانيّ الطُّرْسُوسيُّ (شَيْخُ شُيوخِه) : لا يعجبُني الاحتجاجُ بخبرِه إلا مَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ١٣٧) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٣٢٧) التهذيب (٩ : ١٥) وقَالَ : الحافِظُ الطّرسوسيّ التّقريب (٢ : ١٤١) قَالَ : صَدُوقُ الحَديثِ يَهِمُ ، مِنَ الحاديةَ عَشْرَةَ .

(١٢) يُتّقى حديثُهُ مِن روايةِ فُلانٌ عنهُ

(٧٩٨) إبراهيمُ بن عَبْدِ الرّحمن بنِ مَهدي البَصْريُّ (د ت سي) : يُتَّقَى حَديثُه مِنْ روايَةِ جَعفرِ بنِ عبدِ الواحدِ الهاشميِّ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٦٧) وَذَكَرَهُ في الكبير (١ : ٢٩٦) مِنْ غَيْرِ تَرْجَمَةٍ ، الجرح (٢ : ١١٢) الميزان (١ : ٤٤) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢ : ١٣٦) التهذيب (١ : ١٤٠) التّقريب (١ : ٣٨) : صَدُوقٌ له مَناكير ، قِيلَ : إنها مِنْ قِبَلِ الرّاوي عَنه ، من العاشرةِ . وتَرْجَمَ للراوي عنه ـ جعفرِ بنِ عبدِ الواحدِ ـ في المَجْروحِينَ (١ : ٢١٥) وقَالَ : كانَ يسرقُ الحديثَ ، ويَقلِبُ الأخبارَ ، لا يَشُكُّ مَن الحَديثُ صناعتُه أنّه كانَ يَعمَلُها .

(٧٩٩) إبراهيمُ بنُ المُختارِ ، أبو إسْماعيلَ التّميميُّ الخواريُّ (بخ ت ق) : يُتّقى حَديثُه مِنْ رِوايَةِ مُحَمّدِ بن حُميدٍ الرّازيّ عَنه . وتَرْجَمَ لمحمدِ بنِ حُميدٍ في المَجْروحِينَ (٢ : ٣٠٣)

وقَالَ : يَنْفَرِد بالمقلوباتِ ، وقَدْ تَصَحَّفَ اسمُ ابنِ حُميدٍ فِي الثقاتِ إلى أحمدَ ، وَهُو خَطأ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٦٠) الكبير (١ : ٣٢٩) الجرح (٢ : ١٣٨) الميزان (١ : ٦٥) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢ : ١٩٤) التهذيب (١ : ١٦٢) التّقريب (١ : ٤٣) : صَدُوقٌ ضَعِيفُ الحِفْظِ ، من الثامنة .

(٨٠٠) إسماعيلُ بنُ شَيبةَ الطائفيُّ : يُتَّقَى حَديثُه مِنْ رِوايَةِ قُدامةَ بنِ مُحَمّدٍ الخَشْرَميِّ عَنه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٩٣) الميزان (١ : ٢٣٣) اللسان (١ : ٤١٠) قَالَ الذَّهبي : واهٍ ، وقَالَ العُقَيْليّ في حديثٍ لَهُ : غيرُ محفوظٍ ، وقوّى ابنُ حَجَر أنّه هو إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ بنِ شَيْبةَ الذي لا يَرْوي أيضاً إلا عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ ، قارن باللسان أيضاً (١ : ٣٩١) الكَامِل (١ : ٣١٣) : يَرْوي عَن ابنِ جُرَيْجٍ ما لا يَرْويهِ غيرُه ، وتَرْجَمَ للخَشْرميِّ في المَجْروحِينَ (٢ : ٢١٩) وقَالَ : لا يُحْتَجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ . . يَرْوي المقلوباتِ التي لا يُشارَكُ فِيها .

(٨٠١) أيوبُ بنُ سُويدٍ الرّمليُّ ، أبو مَسْعودٍ السَّيْبانيُّ الحِميريُّ (د ت ق) : يُتَّقى حَديثُه مِنْ رِوايَةِ ابنه مُحَمّدِ بنِ أيّوبَ عَنْه ، لأنَّ أخبارَه إذا سُبِرَتْ مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ ابنه عَنه وُجِدَ أكثرُها مُستقيمةً . وتَرْجَمَ لابنِه مُحَمّدٍ في المَجْروحِينَ (٣ : ٢٩٩) وقَالَ : يَرْوي الموضوعاتِ ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به ولا الرواية عَنه .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديث (٢٠٩ ، ٨١٥ ، ١٧٦٤) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ١٢٥) الكبير (١ : ٤١٧) الجرح (٢ : ٢٤٩) الميزان (١ : ٢٨٧) تَهْذيبِ الكَمالِ (٣ : ٤٧٤) التهذيب (١ : ٤٠٥) التّقريب (١ : ٩٠) : صَدُوقٌ يُخْطِئ ، مِن التاسعة .

(٨٠٢) عُمرُ بنُ يُونُسَ بنِ القاسِمِ الحَنفيُّ اليَماميُّ (ع) : يُتَّقَى حَديثُه مِنْ رِوايَةِ أحمدَ بنِ مُحَمّدِ بنِ عُمرَ بنِ يُونسَ اليَماميِّ حفيدِه عَنْه ؛ لأنّه يَقلِبُ الأخبارَ .

وتَرْجَمَ لحفيدِهِ هذا في المَجْروحِينَ (١ : ١٤٣) وقَالَ : يَرْوي أشياءَ مقلوبةً لا يُعجبُنا الاحتجاجُ بخبرِه إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُه في : الكبير (٦ : ٢٠٦) الجرح (٦ : ١٤٢) الميزان (٢ : ٢٣٢) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٥٣٤) التهذيب (٧ : ٥٠٦) التّقريب (٢ : ٦٤) : ثقةٌ ، من التاسعةِ .

(١٣) يُتّقَى حديثهُ مِن روايتِه عن فلان

(٨٠٣) عَبدُ الصَّمدِ بنُ سُليمانَ الأزْرقُ : يَرْوي عَن خَصيبِ بن جَحْدر ، رَوَى عَنه سعيدُ بنُ سليمانَ الوَاسطيّ . مُنْكرُ الحَديثِ جداً ، لا يُحتجُّ بخبرٍ رواهُ إلا مِنْ غَيْرِ روايةِ خَصيبٍ ، وكذلك التنكُّبُ عما انفردَ بما ليسَ يتابعُ عليه .

(٨٠٤) عُقبةُ بنُ عُبَيْدٍ ، أبو الرَّحَّالِ الطّائيُّ (خت) : يُخطئُ كَثيراً ، يَرْوي عَن أنسٍ مَا ليس من حديثِه ، لا يُعجبني الاحتجاجُ بخبره إذا انْفَرَدَ ، ويُتَّقَى حَديثُه مِنْ روايَةِ يزيدَ ابنِ بيانِ المَعلم عَنه ، ويَحْيى القَطّان يَرْوي عَنْه شَيئاً يَسيراً للاعتبارِ ، لا للاحتجاجِ بِهِ .

(١٤) خرجَ عن حدِّ الاحتجاجِ به إلا عندَ الاعتبارِ

(٨٠٥) شِهابُ بنُ خِراشٍ الشّيبانيُّ (د) : يُخطئ كثيراً ، حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجاجِ به إلا عِنْدَ الاعتبارِ .

(٨٠٦) مُحمّدُ بنُ عَمرِو بنِ عُبيدِ ، أبو سَهلٍ الأنصاريُّ الواقِفيُّ : يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ ، يُعتبَرُ حديثُه من غيرِ احتِجاجٍ بهِ . كذا في المَجْروحين (٢ : ٢٨٥) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٧ : ٤٣٩) وقالَ : يخطئُ .

(١٥) لا يُحتَجُّ بما يخالفُ الثقاتِ

(٨٠٧) صالحُ بنُ مِهْران ، مولى عَمْرو بن حُرَيْث ، وهو صالحُ بنُ أبي صالحٍ (مد ت) : يُخطئُ ويَهِمُ ؛ حتّى لا يُحتجُّ بما رَوَى مما خالفَ الأثباتَ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (١ : ٣٦٧) وأعادَهُ في الثقاتِ (٤ : ٣٧٥) ولم يَقُلْ فيه شيئاً الكَامل (٤ : ٧٢) الميزان (٢ : ٣٠١) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٣ : ٩٣) التهذيب (٤ : ٣٩٢) التّقريب (١ : ٣٦٠) : ضَعيفٌ ، مِنَ الرابعةِ .

(٨٠٨) عبدُ الرّحمنِ بنُ سُليمانَ بنِ الغَسيلِ (خ م د تم ق) : يُخطِئُ ويَهِمُ كَثيراً على

صِدق فيهِ ، والذي أميل إليهِ فِيه تَركُ ما خالَف الثّقات مِنَ الأخبارِ ، والاحتجاجُ بما وافَقَ الثّقاتَ من الآثارِ . مَرّضَ أحمدُ ويَحيى القَولَ فيه ، قالَ أحمدُ : صالحٌ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : صوَيْلحٌ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ خمسٌ وعشرونَ روايةً ، منها إحدى عَشْرةَ روايةً عندَ البخاريِّ (٨٧٥ ، ٢٦٨٥ ، ٣٣٥٦ ، ٣٥١٦ ، ٣٦٨٥ ، ٣٦٨٦ ، ٤٨٥٣ . . .) وروايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٢٢٠٥) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٤١٨) .

(٨٠٩) عبدُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أويسٍ الأصبحيُّ المدنيُّ (م ٤) : كانَ يُخطئُ كثيراً ، لم يفَحُشْ خَطَؤهُ حتّى استحقَّ التركَ ، ولا هو ممن سَلَكَ سَنَنَ الثّقاتِ فَيُسلَكَ بِهِ مَسلَكَهُم والذي أرى في أمْرِهِ تَنكُّبَ مَا خالَف الثّقاتِ مِن أخبارِه ، والاحتجاجَ بما وافَقَ الثّقاتِ منْها .

(٨١٠) عبدُ الواحِدِ بنُ قيسٍ الشّاميُّ (ق) : يَنْفَرِدُ عَن المَشاهيرِ بالمَناكيرِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بما خَالَفَ الثقات ، فإنْ اعتَبَرَ مُعتَبِرٌ بحديثِه الذي لمْ يُخالِف فيه الأثباتَ فيه ؛ فَحَسَن . كذا ترجمَهُ في المجروحين ، أما في الثقاتِ فقال : هو الذي يَرْوي عَن أبي هُرَيْرَةَ ولم يَرَهُ ، لا يُعتَبرُ بمقاطِيعه ولا بِمراسيلِهِ ولا بروايةِ الضّعفاءِ عَنه .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً (٥٩٥٦) .

(٨١١) عُمرُ بنُ طَلحةَ ، أبو حَفصٍ الأزديّ : كَثُرت رِوايتُه عَنِ المشاهيرِ بالأشياءِ المناكيرِ ، فوجَبَ مُجانبةُ حَديثِه إلاّ فيما لم يُخالِف الثّقاتِ .

(٨١٢) مُحَمّدُ بنُ سُلَيْم ، أبو هِلالٍ الرَّاسِبيُّ (خت٤) : شَيخ صَدُوقٌ ؛ إلا أنّه يُخطئ كَثيراً مِنْ غيرِ تَعَمّدٍ ، فَوقعَ المَناكير في حَديثِه مِنْ سُوءِ حِفظِه ، والذي أميلُ إليه فيهِ تَركُ مَا انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ التي خَالَفَ فيها الثّقاتِ ، والاحتجاجُ بما وَافَقَ الثّقاتِ ، وقَبولِ ما انفَرَدَ مِنَ الرّواياتِ التي لم يخُالِفْ فيها الأثباتَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسونَ روايةً ، منها ثلاثُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (١١٤٣ ، ٥٤٥٧ ، ٦٤٩٩) ولم يُخرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه شَيئاً .

(٨١٣) يَحيى بنُ زيادِ بنِ عَبدِ الرّحمنِ ، أبو سُفيانَ الثّقفيّ : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي

عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إذا انفَرَدَ ، وعِندَ الاعتِبارِ فيما لم يُخالفِ الأثباتَ ، لا يُجرحُ المعتبَرُ بِهِ إن شاء اللهُ .

(١٦) لا يُحتَجُّ - لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ - بخبرِه

إذا لم يُتابعْهُ عليهِ غيرُه ؛ إلا فيما وافق الثقات

(٨١٤) ثابتُ بنُ قيسٍ ، أبو الغُصْن المَدنيُّ (ي د س) : قَليلُ الحَديثِ ، كَثيرُ الوَهْمِ فِيما يرويه ، لا يُحتجُّ بِخَبرِهِ إذا لَمْ يُتابِعْهُ عَليه غَيْرُهُ .

(٨١٥) حَزَوّر ، أبو غالِبٍ البَصْريُّ (بخ د ت ق) : مُنْكَرُ الحَديثِ عَلَى قِلّتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

كذا فِي المجروحين (١ : ٢٦٧) وفيه (٣ : ١٥٩) في ترجمةِ أبي مَرزوقٍ التّجيبيّ ؛ قالَ : الرّاوي عَن أبي أُمامَةَ ، روى أحدُهما عن الآخَرِ ، رَوَيا ما لا يُتابعانِ عليهِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بهما ؛ لانفرادِهما عن الأثباتِ بما خالفَ حديثَ الثقاتِ .

(٨١٦) الحسنُ بنُ عليٍّ الهاشميُّ المَدنيُّ (ت ق) : يَرْوي المَناكِيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، فلا يُحتجُّ بِهِ إلا فِيما يوافِق الثِّقات .

(٨١٧) الحسنُ بنُ مُسلمٍ العِجليّ البَصريّ : يَنفردُ عن الثّقاتِ بما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ ، فلا يحتجُّ بهِ إلا بما يوافقُ الثقات .

(٨١٨) رباحُ بنُ عُبَيدِ اللهِ بنِ عُمرَ العُمَريّ : قَليلُ الحَديثِ ، مُنكَرُ الرِّوايةِ عَلَى قِلّتِها لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِهِ عِنْدي إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

(٨١٩) رباحُ بنُ أبي مَعروفِ بن أبي سارّة المَكّيُّ (بخ م ل س) : يُخطِئ ويَرْوي عَنِ الثِّقاتِ ما لا يُتابَع عَلَيْهِ ، والذي عِنْدي فِيهِ التَّنَكُّبُ عَمّا انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الحَديثِ ، والاحتجاجُ بما وافَقَ الثِّقات فِي الرِّواياتِ . تركَهُ يَحيى القَطّانُ وابنُ مَهْديّ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسُ رواياتٍ ، منها ثلاثُ رواياتٍ عندَ مسلمٍ (١١٨٠ ، ١٢٠٨ ، ١٥٣٦) وأخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٦٨٦٧) .

(٨٢٠) رُزيق ، أبو عبدِ اللهِ الألْهانيُّ الشّاميّ (ق) : يَنْفَرِدُ بالأشْياءِ التي لا تُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إلا عِندَ الوِفاقِ .

(٨٢١) رُكَيْنُ بنُ عبدِ الأعلى الضَّبِّيُّ : يَنْفَرِدُ بالمَناكِيرِ عَنِ المَشاهيرِ عَلى قِلّةِ رِوايتِه فلا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبرِهِ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

(٨٢٢) الزبيرُ بنُ سَعيدٍ المَدائنيّ القُرشيُّ (د ت ق) : قَليلُ الحَديثِ . مُنكَرُ الرِّوايةِ يجبُ التَّنَكُّبُ عنْ مَفاريدِه ، والاحتجاجُ بما وافَقَ الثِّقات .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثين (٤٢٧٤ ، ٥٧١٦) .

(٨٢٣) سعيدُ بنُ خالدِ بنِ أبي طَويلٍ الشّاميُّ (ق) : يَروي عن أنسٍ ما لم يُتابَع عَلَيْه ، لا يَحِلُّ الاحْتجاجُ بِهِ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات من الروايات .

(٨٢٤) سَلْمُ بنُ زَرير ، أبو بِشرٍ العُطارديُّ (خ م ت س) : لم يكن الحَديثُ صِناعتَهُ وكان الغالِبُ عَليهِ الصَّلاحَ ، يُخطئ خَطأً فاحشاً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ عشرُ رواياتٍ ، منها خمسُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٣٠٠٢ ، ٣٣٠٦ ، ٤٧٩٩ ، ٥٧٠٦ ، ٥٩٦٨) وروايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٦٨٢) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٨٢٥) سَلْمُ بنُ مَيمونٍ الخوّاصُّ : مِنَ العبّادِ ، غَفَلَ عَن إتقانِ الحَديثِ فربّما قلَبَ الحَديثَ توهماً لا تَعمّداً ؛ فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بما يَرْوي إذا لم يوافِق الثِّقات .

(٨٢٦) صَفوانُ بنُ أبي الصّهباءِ التّيميُّ الكوفيُّ (عخ) : مُنكَرُ الحَديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا أصلَ لَهُ مِن حَديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ ؛ إلا فيما وافقَ الثِّقاتِ في الرِّواياتِ .

(٨٢٧) عاصِمُ بنُ عُمَرَ بن حفصٍ أخو عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ (ت ق) : منكَرُ الحديثِ جداً ، يَروي عن الثقاتِ ما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِه إلاّ فيما وافقَ الثِّقاتِ .

(٨٢٨) عبادُ بنُ ليثٍ ، أبو الحَسَنِ ، صاحِبُ الكرابيسيّ (ت س ق) : يَنْفَرِدُ بِما لا يُتابَع عَلَيْه ، فلا أرى الاحْتجاجَ بما روى إلا فيما وافَقَ الثِّقات ، فأمّا ما تَفرَّدَ عَنِ الأَثْباتِ ـ وإن لم يكنْ بالمعضلاتِ ـ فالتَّنَكُّب عَنْها أَوْلى ، والاعتبارُ بِضدّها أحْرَى .

(٨٢٩) عَبْدُ الجبّارِ بنُ عُمَر ، أبو عُمَر الأَيْليُّ (ت ق) : كانَ رديءَ الحِفْظِ ، يأتي بالمعضلاتِ عَن الثِّقاتِ ، لا يجوز الاحتجاجُ به إلاّ فيما وافقَ الثِّقاتِ .

(٨٣٠) عبدُ الله بنُ عَرَادةَ السَّدوسيُّ الشّيبانيُّ (ق) : يَقلبُ الأخبارَ ، ويُخطئ في الآثارِ تَوهّماً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بما رَواهُ ، إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

(٨٣١) عبدُ اللهِ بنُ كَثيرِ بنِ جعفرٍ الأنصاريُّ المدنيُّ (ق) : قَليلُ الحَديثِ ، كَثيرُ التَّخليطِ فِيما يَروي ، لا يُحتجُّ به إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

(٨٣٢) عبدُ الملكِ بنُ قُدامةَ القُرشيُّ (ق) : كانَ صَدُوقاً في الروايةِ ، إلا أنّه فَحُشَ خَطَؤُهُ ، وكَثُرَ وَهَمُهُ حتّى يأتي بالشيءِ عَلَى التَّوهّمِ ، فيُحيلَهُ عَن مَعَناهُ ويَقلِبَهُ عَن سَنَنِهِ لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ بِهِ فيما لم يوافِق الثّقات .

(٨٣٣) عُبَيدُ اللهِ بنُ أبي زِيادٍ القَدّاحُ ، أبو الحُصَينِ المَكّيُّ (د ت ق) : رديءُ الحِفْظِ كَثيرُ الوَهَم لَيْسَ في الإتقانِ بالحالِ التي يُقبَلُ ما انْفَرَدَ بِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِهِ إلا بما وافَقَ الثِّقات .

أَخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٦٩٥٧) .

(٨٣٤) عَطاءُ بنُ مُسلم الخَفّافُ ، أبو مَخْلَدٍ الحَلَبيّ (تم س ق) : كانَ شَيخاً صالحاً دَفنَ كُتُبَهُ ، ثمّ جَعلَ يُحدِّثُ ، فكانَ يَأتي بالشيءِ على التّوهُّمِ ؛ فيُخطِئُ ، فلمّا كَثُرَ المناكيرُ في أخبارِهِ ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ ، إلاّ فيما وافقَ الثّقات .

(٨٣٥) العَطّافُ بنُ خالدِ بنِ عبدِ الله القُرشيُّ (بخ قد ت س) : يَرْوي عَن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَهُم ، وأحسَبُهُ كان يُؤتى مِنْ سُوءِ حِفْظِه ، فلا يَجوزُ عِنْدي الاحتجاجُ بروايتِه إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

(٨٣٦) العلاءُ بنُ زُهَيْر ، أبو زُهَيْرٍ الأَزْديُّ الكوفيُّ (س) : يَرْوي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأَثْباتِ ، فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بِهِ فِيما لم يوافِق الثِّقات .

(٨٣٧) عَليُّ بنُ عاصِم ، أبو الحَسنِ الواسِطيُّ (د ت ق) : يُخطِئُ ويُقيمُ على خَطئه ، فإذا بُيِّنَ لهُ ؛ لم يَرجعْ ، والّذي عِندي تَركُ ما انفردَ به مِنَ الأخبارِ ، والاحتِجاجُ بما وافقَ الثقاتِ ، لأنَّ له رحلةً وسماعاً وكتابةً ، وقد يُخطئُ الإنسانُ فلا يستحقُّ التركَ ، وأما ما بُيِّنَ له مِن خطَئِهِ ؛ فلَمْ يرجعْ ، فيُشْبِهُ أن يكونَ في ذلكَ متوهِّماً أنَّه كما حدَّثَ به .

(٨٣٨) عُمرُ بنُ زيدٍ الصّنعانيّ (د ق ت) : يَنْفَرِدُ بالمَناكيرِ عَنِ المَشاهيرِ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ حَتّى خرجَ بِهِا عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ فِيما لم يوافِق الثِّقات .

(٨٣٩) عنبسةُ بنُ سَعيدٍ السَّمانُ ، أخو أبي الرّبيع (د) : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إلا إذا وافَقَ الثِّقات .

(٨٤٠) عِيسى بنُ مَاهانَ ، أبو جعفرٍ التَيْميُّ (بخ ٤) : يَنْفَرِدُ بالمَناكِيرِ عَنِ المَشاهيرِ لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبرِهِ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات ، ولا يَجوزُ الاعْتِبارُ بروايتِهِ إلا فِيما لم يخالف الأثبات .

(٨٤١) فُضَيْلُ بنُ مَرْزوق الرُّؤاسيُّ ، أبو عَبْد الرَّحْمَن الكوفيّ (ي م ٤) : وقال : منكرُ الحديثِ جداً ، كانَ ممن يخطئُ على الثقاتِ ، ويروي عن عطيةَ الموضوعاتِ ، وعن الثقاتِ الأشياءَ المستقيمةَ ، فاشتبهَ أمرُهُ ، والذي عندي أنّ كلَّ ما روى عن عطيةَ من المناكيرِ يُلْزَقُ ذلك كلُّه بعطيةَ ، ويبرأُ فُضيل منها ، وفيما وافقَ الثقاتِ من الرواياتِ عن الأثباتِ ؛ يكونُ محتجّاً به ، وفيما انفردَ على الثقاتِ ما لم يتابَعْ عليه ؛ يتنكَّبُ عنها في الاحتجاجِ بها . كذا قالَ في المجروحينَ ، وقالَ في الثقاتِ : يُخْطِئ .

(٨٤٢) كَثيرُ بنُ شِنْظِيرٍ ، أبو قُرَّة الأزديُّ البصريّ (خ م د ت ق) : كثيرُ الخَطَأ على قِلّة روايته ، يروي عَن المشاهيرِ المناكيرَ حتى خَرَجَ بِها عَن حدِّ الاحْتِجاجِ ؛ إلاّ فيما وافقَ الثِّقاتِ ، كانَ يَحيى بنُ سعيدٍ لا يُحَدِّثُ عن كثيرِ بنِ شنظيرٍ .

(٨٤٣) مُحَمَّدُ بنُ دِرْهَمٍ العَبْسِيُّ : كَثيرُ الوَهَمِ ، مُنفردُ الخَطأ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ .

(٨٤٤) مُحَمَّد بنُ دِينارٍ الطّاحيُّ (د ت) : كان يُخطئ . لم يَفحُشْ خَطؤُه حَتّى استحقَّ التركَ ، ولا سَلَكَ سَنَنَ الثِّقاتِ ـ مما لا يَنفكّ مِنْهُ البَشر ـ فيُسْلك به مَسلَكَ العُدولِ (يَقصد قِلّةَ الخَطأ) . فالإنصافُ فِي أمْرِهِ تَرْكُ الاحْتجاجِ بما انْفرَدَ ، والاعتبارُ بما لم يخالِفْ الثّقات والاحتجاجُ بما وافقَ الثِّقات .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٤٢٢٦) .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢٧٢) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٤١٩) ولم يَقُلْ فيه شيئاً العُقَيْليّ (٤ : ٦٣) الكَامِل (٦ : ١٩٨) المِيزان (٣ : ٥٤١) تَهذيب الكَمالِ (٢٥ : ١٧٦) التَّهْذيبِ (٩ : ١٥٥) التَّقْريبِ (٢ : ١٦٠) : صَدُوقٌ سَيِّئُ الحِفْظِ رمي بالقدر ، تغير قبل موته ، مِنَ الثَّامِنَةِ ، ترتيب الثقات (٣ : ١٥) .

(٨٤٥) مُحَمَّد بنُ الزُّبَيْرِ الحَنْظَليُّ البَصْريُّ (مد س) : مُنْكَرُ الحَديثِ جِداً ، يَرْوي عَنِ الحَسَنِ مَا لا يُتابَع عَلَيْه ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا لم يوافِق الثِّقات .

(٨٤٦) مُحَمَّدُ بنُ عَوْن الخُراسانيُّ (ق) : يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقاتِ بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ ، فلا يُحتجُّ بِهِ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

(٨٤٧) مُحَمّدُ بنُ مُيَسَّرٍ ، أبو سَعدٍ الصَّاغانيّ الضَّريرُ (ت) : مُضطربُ الحديثِ يَقلبُ الأسانيدَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إلا فيما وافقَ الثّقاتِ ، فيكونُ حَديثُه كالمستأنَسِ بهِ دونَ المُحتَجِّ بما يَرويهِ .

(٨٤٨) هِلالُ بنُ خَبّابٍ ، أبو العلاء العَبْديُّ ، مولى زيد بن صُدحان (٤) : اختلط في آخر عمره ؛ فكان يحدث بالشيء على التوهُّم ، لا يجوز الاحتجاج بِهِ إذا انفرد ، وأما فيما وافقَ الثِّقاتِ ؛ فإنِ احتجَ بِهِ محتجّ ، أرجو إلاَّ يُجرح في فعله ذلك .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٦٣٥٢) .

(٨٤٩) يَحيى بنُ مُحَمّدِ بنِ قَيسٍ ، أبو زُكَير البَصريّ (بخ م مد ت س ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ مِن غَيرِ تَعمّدٍ ، فلمّا كثُر ذلكَ منهُ ؛ صارَ غيرَ محتجٍّ بهِ إلاّ عَندِ الوفاقِ ، وإن اعتُبِرَ بما لم يخالِفِ الأثباتَ في حَديثِه ؛ فلا ضَيرَ .

(١٧) الاحتياطُ في أمرِه :

الاحتجاجُ بما وافقَ الثقاتِ ، وتركُ ما انفردَ مِن الأخبارِ

(٨٥٠) إبراهيمُ بنُ إسحاق الغَسيل : كان يقلب الأخبار ويَسْرقُ الحَديثَ . فالاحتياط فِي أمْرِهِ الاحتجاجُ بما وافَقَ الثِّقاتِ مِنَ الأخْبارِ ، وتَرْكُ ما انْفَرَدَ من الآثار .

(٨٥١) أيمنُ بنُ نابل ، أبو عمران المَكّيُّ الحَبَشيُّ (خ ت س ق) : يُخطئ وَيَتَفَرَّدُ بما لا يُتابَع عَلَيْه ، والذي عِنْدي التَّنَكُّب عَنْ حَديثِهِ عِنْدَ الاحْتجاجِ إلا بما وافَقَ الثِّقات أولى من الاحتجاج بِهِ . ورَوى لـه في المجروحينَ عدة أحاديث ثم قالَ : وهذا التخليط كلّه من سوءِ حِفْظه وأيمن كان يُخْطِئ ويحدث على التوهُّمِ والحسبانِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ اثنتانِ وعشرونَ روايةً ، منها عندَ البخاريِّ روايةٌ واحدةٌ (١٤٢١) ولم يخرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

(١٨) بَطَلَ الاحتجاجُ بهِ إذا انفردَ

(٨٥٢) عائذُ بنُ نُسَير : كَثيرُ الخطأ عَلَى قِلّتِهِ ، فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بما انْفَرَدَ لما غلبَ على حديثِهِ الخطأُ .

(٨٥٣) عاصِمُ بنُ عبدِ العَزيزِ بنِ عاصِمٍ الأشجعيُّ (ت ق) : كان يُخطئ كَثيراً فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٥٤) عليُّ بنُ الحُصَيْنِ بنِ مالكِ بنِ الخشخاشِ العنبريُّ : كانَ ممن يُخْطِئ كثيراً على قلةِ روايتهِ ، فبَطَلَ الاحْتجاجُ به إذا انفردَ . وَأعادَهُ في الثِّقاتِ ، وقالَ : وكانَ يذهبُ مذهبَ الشراةِ . ولم يخرج له ابن حِبّان في صحيحه شيئاً .

(٨٥٥) عليُّ بنُ مَسْعَدَةَ الباهليّ ، أبو حَبيبٍ البَصْريُّ (بخ ت ق) : يُخطئ وَيَتَفَرَّدُ بما لا يُتابَع عَلَيْه ، فاستحقَّ تَرْكَ الاحْتجاجِ بِهِ بما لا يوافِق الثِّقات مِنَ الأخْبارِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١١١) العُقَيْليّ (٣ : ٢٥٠) وَقالَ ابن عديّ (٥ : ٢٠٧) : أحاديثُهُ غيرُ مَحْفوظةٍ ، وَقالَ أبو حاتمٍ : لا بأسَ به ، وَقالَ النَّسائيّ : ليسَ بالقَويّ ، الكاشف (٢ : ٤٧) تَهذيب الكَمالِ (٢١ : ١٢٩) التَّهْذيبِ (٧ : ٣٨١) الميزان (٣ : ١٥٦) قالَ

البخاريُّ : فيهِ نظرٌ ، التَّقْريبِ (٢ : ٤٤) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ ، مِنَ السَّابِعَةِ .

(٨٥٦) المُغيرةُ بنُ مُوسى البَصْريّ : مُنْكَرُ الحَديثِ ، يأتي عن الثقات بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بِهِ فِيما لـم يوافِق الثِّقات . كذا فِي المجروحين (٣ : ٧) وأعادَهُ فِي الثِّقاتِ (٩ : ١٦٩) وقالَ : كانَ ابنُ مَهديٍّ يُكثِرُ الثناءَ عليه .

(٨٥٧) نَصْرُ بنُ حمّاد البَجليُّ ، أبو الحارث الوَرّاقُ البَغداديّ (ق) : كانَ مِنَ الحُفّاظِ ولكنّه كانَ يُخطِئُ كَثيراً ، فَيَهِمُ في الأسانيدِ ، حَتّى يأتيَ بالأشياءِ المقلوبةِ ، فَلَمّا كَثُرَ ذلك مِنْهُ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٥٨) أبو بكرٍ ، يُقال : اسمه عَبْدِ اللهِ بنِ أبي القِطافِ النَهْشَليُّ (م ت س ق) : كان شيخاً صالحاً فاضلاً ، غَلَبَ عليه التقَشُّفُ ؛ حتّى صارَ يَهِمُ وَلا يَعْلَمُ ، ويُخْطِئُ ولا يَفْهَمُ فبَطَلَ الاحتجاجُ بِه ، وإنْ كانَ ظاهِرُهُ الصلاحُ . . . وأبو بكرٍ النهشليُّ وإنْ كانَ فاضلاً فهو مِن كَثُرَ خطَؤُهُ ، وبَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ إذا انفردَ ، وإنِ اعتبرَ مُعتَبِرٌ بما وافقَ الثقاتِ ؛ لم يُجرَحْ في فعلِهِ ذلكَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ سبعةَ عشرَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ مسلمٍ (٥٧٢ ، ١١٠٦) ولم يُخَرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

(٨٥٩) أبو الدَّهْماءِ البَصريُّ : يَروي المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، ويأتي بما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ به إذا انفرَدَ .

(١٩) ساقطُ الاحتجاج بهِ إذا انفردَ

(٨٦٠) عمرُ بنُ حَمّاد بنِ سَعيدٍ الأبحّ : يُخطِئ لم يَكثُرْ خَطؤُه حَتّى استحقَّ التّركَ ولا اقتصرَ مِنْهُ عَلَى مَا لـم ينفك مِنْهُ البَشر حَتّى لا يُعدَل بِهِ عَنِ العَدالةِ ، فهو عِنْدي سَاقِطُ الاحْتجاجِ فِيما انْفَرَدَ بِهِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٨٧) الكَامِل (٥ : ٤٨) باسمِ : عُمَرَ الأبحّ ، المِيزان (٣ : ١٩١) اللسان (٤ : ٣٠٩) باسمِ عُمَرَ بن سعيدٍ .

(٨٦١) عُمَرُ ـ وقيل : عَمرُو ـ بنُ غِياثٍ الكُوفيُّ : (ت ق) مُنكرُ الحَديثِ جداً ؛ على

قِلّة روايتِه ، يَروي عَن عاصِمٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ـ إنْ سَمعَ مِن عاصِمٍ ما رَوى عنهُ ـ ولَعلَّه سَمعَ في اختلاطِ عاصِمٍ ؛ لأنّ عاصِماً اختَلَطَ في آخرِ عُمُرِه ، فإنْ سَمعَ ما رَوى عنهُ قبلَ الاختلاطِ ؛ فالاحتِجاجُ بروايتِه ساقطٌ مّما يَتفرّدُ عنهُ مّما ليسَ مِن حَديثِه .

(٨٦٢) مُرَجَّى بنُ رَجاءٍ الضّريرُ ، أبو رجاءٍ البَصريُّ (خت) : ينفردُ عن المشاهيرِ بالمناكيرِ ، ويَرفعُ المراسيلَ مِن حيثُ لا يَعلمُ ؛ على قلَّةِ روايتِهِ ، فلمّا كثُرَ مخالفتُهُ للأثباتِ فيما روى عن الثقاتِ ؛ خرجَ عن حدِّ العدالةِ إلى الجرحِ ، وسَقَطَ الاحتجاجُ بهِ فيما انفردَ ، فأمّا ما وافقَ الثقاتِ ؛ فإنِ اعتَبَرَ بهِ معتَبِرٌ دونَ أن يحتجَّ بهِ ؛ لم أرَ بذلك بأساً . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشيءٍ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٩٠٠) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٨٦٣) مَرْزُوقُ بنُ أبي الهُذَيْلِ الشّاميُّ (خد ق) : ينفردُ عَن الزهريِّ بالمناكيرِ التي لا أُصولَ لها ، كانَ الغالبُ عليه سوءَ الحِفْظ ؛ فَكَثُرَ وَهَمُهُ ، فهو فيما انفردَ من الأخبارِ ساقطُ الاحتجاجِ بِه ، وفيما وافقَ الثِّقاتِ حجّةٌ إنْ شاءَ اللهُ .

(٨٦٤) يَحيى بنُ عبدِ اللهِ بنِ الضَّحَّاكُ ، أبو سعيد البابْلُتِّيُّ (خت سي) : كَثيرُ الخطأ لا يُدفَعُ عنِ السَّماعِ ، ولكنَّه يأتي عَنِ الثِّقاتِ بأشياءَ مُعضلات مما كان يَهِمُ فِيه ، فهو عِنْدي سَاقِطُ الاحْتجاجِ بِهِ بما انْفَرَدَ ، وفِيما لم يُخالِف الثِّقات مُعتَبَرٌ بِهِ ، وفيما وافقَ الثِّقات محتجٌّ به .

(٨٦٥) يَحيى بنُ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مَهران الجاريُّ (د ت س) : يَنفردُ بأشياءَ لا يُتابَعُ عليها على قِلّةِ رِوايتِه ، كأنّه كانَ يَهِمُ كثيراً ، فمِن هنا وقعَ المناكيرُ في رِوايتِه يَجبُ التّنكّبُ عما انفردَ من الرّواياتِ ، وإن احتَجّ مُحتَجّ به فيما وافقَ الثّقاتِ لم أرَ بذلك بأساً .

(٨٦٦) يحيى بنُ مُسلمٍ ، أبو الضّحّاك الهَمْدانيُّ : يَنْفَرِدُ بالمَناكِيرِ عَنِ المَشاهيرِ ، لَيْسَ في العدالة بحالة يقبل مِنْهُ مفاريدُه ، فهو سَاقِطُ الاحْتجاجِ بما انْفَرَدَ ، وفِيما وافَقَ الثِّقات محتجٌّ بِهِ .

(٨٦٧) يزيدُ بنُ يوسفَ الصّنعانيُّ الدِّمشقيُّ (ت) : كان سَيّئَ الحِفْظِ كَثيرَ الوَهْم يرفع المَراسيلَ ولا يَعلَم ، ويُسندُ الموقوفَ ولا يَفهم . فَلَمّا كَثُرَ ذلك منْهُ ؛ صارَ سَاقطَ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، وأرجوا إنِ احْتُجَّ بهِ فيما وافَقَ الثِّقات ؛ لم يُجرحْ في عَمَلِه ؛ لِقِدَمِ صِدقِه .

(٨٦٨) أبو بَكْر بنُ عَبْدِ الله بن أبي مَرْيَمَ الغَسّانيُّ (د ت ق) : كانَ رديءَ الحِفْظِ يحدِّث بالشيءِ ويَهِمُ فيهِ ، لم يفحُشْ ذلك منه حتى استحقَّ الترك ، ولا سلكَ سَنَنَ الثِّقات حتى يُحْتَجَّ بِه ، فهو عندي ساقطُ الاحتجاجِ بما انفردَ .

(٢٠) لا يجوزُ ـ لا يحلُّ الاحتجاجُ بهِ إذا انفردَ

(٨٦٩) بَرَكَةُ بنُ مُحَمَّدٍ الحَلَبيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يَسْرقُ الحَديثَ ، ورُبما قَلَبَهُ لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٧٠) بقيةُ بنُ الوَليدِ الحِمْصيُّ الكَلاَعيُّ (خت م ٤) : كانَ مُدَلِّساً سَمعَ مِنْ عُبَيد الله ابن عمر وشعبة ومالك أحاديثَ يَسيرةً مُستقيمةً ، ثم سَمعَ عَنْ أقْوام كذابين ، ضُعَفاءَ مَتْروكين عَنْ هؤلاءِ الثّقاتِ ، فَرَوى عَن أولئكَ الثِّقاتِ الذين راَهُم بالتدلِّيْسَ مَا سَمعَ مِنَ هؤلاء الضُعَفاءِ ، فلا يَحِلُّ أن يحتجَّ بِهِ إذا انْفَرَدَ بشيءٍ .

(٨٧١) جُـميعُ بنُ ثوبٍ الحِمصيّ : يُخطِئُ كثيراً ، لم يخرجْ عَن حَدِّ العَدالةِ ، ولم يسلكْ سَنَنَ الثّقاتِ ، حتّى يَبعُدَ عَنِ القَدحِ ، فهو مِّمن لا يُحتجُ بهِ إذا انفردَ .

(٨٧٢) حَسّانُ بنُ سياه ، أبو سَهلٍ البَصْريّ : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً ، يأتي عَن الثِّقاتِ مَا لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ ؛ لما ظَهَرَ مِنْ خَطئِه في رِوايتِه ، عَلَى ظهورِ الصّلاحِ مِنْهُ .

(٨٧٣) الحَسنُ بنُ مُسلمِ التَّاجرُ المَرْوَزيّ : مُنكرُ الحديثِ ، قَليلُ الرِّوايةِ ، رَوى أحرُفاً مُنكرةً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إذا انفَرَدَ .

(٨٧٤) حُسينُ بنُ عطاءِ بنِ يسارٍ المدنيُّ : يُخْطِئ ويُدَلِّسُ . كذا في : الثِّقات (٦ : ٢٠٩) وقال في المَجْروحين (١ : ٢٤٣) : يَروي عَن زيدِ بنِ أسلَمَ المناكيرَ ، الّتي ليسَت

تُشبهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انفردَ ؛ لمخالفتِهِ الأثبات في الرواياتِ .

(٨٧٥) حَفصُ بنُ عُمرَ العَدَنِيُّ (ق) : يَقْلِبُ الأسانيدَ قَلباً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٧٦) خالدُ بنُ مُحَمَّدٍ ، أبو الرّحالِ الأنصاريُّ : يَرْوِي عَنْ أنسٍ مَناكيرَ لا يُتابَعُ عَلَيْها ، عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٧٧) زيادُ بنُ أبي حَسّان النّبطيُّ : يَرْوي أحاديثَ مَناكيرَ وأوهاماً كَثيرةً . لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٧٨) سَلاّمُ بنُ سليمانَ بنِ سوّارٍ الثقفيُّ (ت س) : يَروي عَن أبي عَمرِو بنِ العَلاءِ أشياءَ لا يُتابعُ عَليها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفرَدَ ، وروى لهُ حديثاً ثمّ قالَ : في أشياءَ يَروي مثلَ هذا لا توافقُ حَديثَ الثّقاتِ ، بل تُباينُ حَديثَ الأثباتِ .

(٨٧٩) سَلاّمُ بنُ أبي الصّهباءِ الفَزاريُّ : فَحُشَ خَطؤُه وكَثُرَ وَهْمُه ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٨٠) سَلامُ بنُ أبي مُطيع الخُزاعيّ ، مَولاهُم (خ م ل ت س ق) : كانَ سَيِّئَ الأخذِ كثيرَ الوَهمِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَرَدَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعٌ وعشرونَ روايةً ، منها أربعُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٤٦٧٣ ، ٥٤٤٧ ، ٥٨٩٩ ، ٦٨١٦) وروايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٩٤٧) ولم يُخرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

(٨٨١) عَبَّادُ بنُ أبي صالحٍ السَّمانُ (م د ت ق) : يَنْفَرِدُ عَنْ أبيهِ بما لا أصلَ لَهُ مِنْ حَديثِ أبيهِ . لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانِ رواياتٍ ، منها روايتانِ عندَ مسلمٍ (١٦٥٣ ، ١٦٥٣) ولم يُخرّج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٨٨٢) عبدُ الحَكيم بن مَنصورٍ الخُزاعيُّ (ت) : كان شَيخاً مُغَفلاً يُحدِّثُ بما لا يَعلَم لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٨٣) عَبدُ الرّزاقِ بنُ عُمرَ بنِ بزيعِ البزيعي الشَرَويُّ : يَقلِبُ الأخبارَ ، ويُسندُ المَراسيلَ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٨٤) عبدُ السَّلامِ بنُ صَالحِ بنِ سُليمان الهَرويُّ (ق) : يَرْوي العَجائبَ فِي فَضائلِ عَليٍّ وأهلِ بيتِه ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٨٥) عبدُ اللهِ بنُ الحسينِ بنِ جابرٍ البَغداديُّ : يقلبُ الأخبارَ ويسرقُها ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٨٦) عبدُ اللهِ بنُ مُحَمّدِ بنِ القاسِمِ ، مَولى جَعفرِ بنِ سُليمانَ الهاشِميِّ : يَروي عَن يَزيدَ بنِ هارونَ المقلوباتِ ، وعَن غَيرِه مِنَ الثِّقاتِ المُلزقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفرَدَ .

(٨٨٧) عبدُ اللهِ بنُ ميمونَ القَدّاحِ المَكّيُّ (ت) : يَرْوي المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٨٨) عِصامُ بنُ الوَضّاحِ الزّبَيديّ : يَروي المناكيرَ الكثيرةَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفرَدَ ، لم يَظهرْ لهُ كَثيرُ حَديثٍ .

(٨٨٩) عَلاّق بنُ أبي مُسلِم (ق) : يَرْوي عَنْ أنسٍ ما لَيْسَ يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ عَلى قِلّةِ رِوايتِه ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٩٠) عَليُّ بنُ الحَسنِ النّسَويّ : يَقلِبُ الأخبارَ ، ويُدخِلُ المَتنَ في المتنِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفرَدَ .

(٨٩١) عليُّ بنُ سُليمانَ الأزديّ : يَرفعُ المَراسيلَ ، ويُسنِدُ المَوقوفَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفرَدَ ، يَجبُ التّنكُّبُ عَن رِواياتِه .

(٨٩٢) عِيسى بنُ إبراهيمَ الهاشِميّ : يَروي المناكيرَ عَن جعفرَ بنِ برقانَ ، حتّى كأنّه جعفرٌ آخرُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفرَدَ .

(٨٩٣) عيسى بنُ مَيمونٍ ، أبو سَلَمَةَ الخوّاص (ت ق) : روى العَجائبَ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٩٤) القَاسِمُ بنُ أُميّةَ الحَذّاءُ (ت) : يَرْوي المَناكيرَ الكَثيرةَ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ

إذا انْفَرَدَ .

(٨٩٥) قُدامةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ خَشْرَمٍ الخَشْرَمِيُّ (س) : يَرْوي المقلوباتِ التي لا يشارَكُ فِيها ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٩٦) مُبارَكُ بنُ مُجاهدٍ المَرْوَزِيُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ ، يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقاتِ بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأَثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٩٧) مُحْرِزُ بنُ عبدِ الله ، أبو رجاءٍ الجَزَرِيّ ، الراوي عن فُرات بن السائب (بخ ق) : شيخ يَروِي المناكيرَ الكثيرةَ الّتي لا يُتابعُ عَليها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به إذا انفَردَ ؛ لِغلبةِ المناكيرِ عَلى أخبارِهِ . وأعاده في الثقات ، وقال : محرز بن عبد الله ، أبو رجاء ، كان يدلس عن مكحول ، يعتبر بحديثه ما بين السماع فيه عن مكحول وغيره ، ولم يخرج له ابن حبّان في صحيحه شيئاً .

(٨٩٨) مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بن سَعدٍ العَوفيُّ (د) : مُنْكَرُ الحَديثِ يَرْوي أشياءَ لا يُتابَعُ عَلَيْها ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٨٩٩) مُحَمَّدُ بنُ خَليدِ بنِ عُميرٍ الحَنفيُّ : يَقلبُ الأخبارَ ويُسندُ الموقوفَ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٠٠) مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مسلمِ بنِ شِهابٍ الزُّهْرِيُّ ، يعرفُ بابنِ أخِ الزهريّ (ع) : رديءُ الحِفْظ ، كثير الوهم ، يُخْطِئُ عَن عَمّه في الرواياتِ ، ويخالفُ الأثباتِ فيما يروي فلا يجوز الاحتجاج بِه إذا انفرد .

(٩٠١) مُحَمّدُ بنُ عيسى بنِ كَيسانَ الهُذَليُّ ، أبو يَحيى البَصْريُّ : يَروي عن محمّدِ ابنِ المنكَدِرِ العَجائبَ ، وعن الثقاتِ الأوابدَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخبره إذا انفردَ .

(٩٠٢) مُحَمّدُ بنُ مصعبٍ ، أبو عَبْدِ اللهِ القَرْقَسائيُّ (ت ق) : ساءَ حِفْظُهُ حتى كانَ يقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسيلَ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ إذا انفردَ .

(٩٠٣) مَسَرَّةُ بنُ مَعبَدٍ اللخميُّ (د) : يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقاتِ بما لَيْسَ مِنْ حَديثِ الأَثْباتِ لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٠٤) مَعْديُّ بنُ سُليمانَ البَصريّ (ت ق) : يَروي المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، والملزقاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بهِ إذا انفَردَ .

(٩٠٥) مُعَلّى بنُ عبدِ الرّحمنِ الواسِطيّ (ق) : يَروي عَن عبدِ الحميدِ بنِ جعفرَ المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَردَ .

(٩٠٦) مَنْصورُ بنُ سُقَيْر ، وقِيل : صُقَيْر ، أبو النّضرِ البَغداديُّ (ق) : يَرْوي المقلوبات لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٠٧) مَيْمونُ بنُ موسى المَرَئيّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إذا انفَرَدَ .

(٩٠٨) ناصِحُ بنُ العَلاءِ ، أبو العَلاء الهَاشِميُّ ، مَولاهُم : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٠٩) هِلالُ بنُ يَحيى بنِ مُسلِم الرأي الحَنفيُّ البَصْريُّ : كانَ يُخطِئ كثيراً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩١٠) الوليدُ بنُ فَضْلٍ العَنزيّ : يَروي المناكيرَ الّتي لا يَشُكُّ مَن تَبَحَّرَ في هذه الصّناعةِ أنّها موضوعةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ إذا انفَردَ .

(٩١١) يحيى بنُ سَعيدٍ الشَّهيدُ : يَرْوي المَقلوباتِ والمُلزقاتِ ، لا يَحِلُّ الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩١٢) يَحيى بنُ سَعيدٍ قاضي شيرازٍ : يَروي عَن عَمرِو بنِ دينارٍ المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَردَ .

(٩١٣) يَحيى بنُ كَثيرٍ ، أبو النّضرِ البَصريُّ (ق) : يَروي عن الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بهِ إذا انفَردَ ، وليسَ هذا يَحيى بنَ كَثيرِ بنِ درهمٍ ، ذاك ثِقَةٌ ، كُنيتُه أبو الغَسّانِ ، وهذا يقالَ لهُ : أبو النّضرِ .

(٩١٤) يزيدُ بنُ سُفْيان بن عُبَيد الله بن رَواحةَ : يَرْوي نُسخةً مَقلوبةً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ ؛ لكثرةِ خَطئِه ، ومُخالفتهِ الثّقاتِ في الرّواياتِ .

(٩١٥) يزيدُ بنُ سُليمانَ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ رَواحةَ : يَروي عَن سليمانَ التَّيميِّ نُسخةً مَقلوبةً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به إذا انفرَدَ ؛ لِكثرةِ خَطئِه ، ومُخالفتِه الثِّقاتِ في الرِّواياتِ .

(٩١٦) يوسفُ بنُ يونسَ الأَفْطَسُ : يَروي عَن سُليمانَ بنِ بِلالٍ ما ليسَ مِن حَديثِه لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفرَدَ .

(٩١٧) يُونُسُ بنُ عَطاءٍ الصُّدائيُّ : يَرْوي العَجائب ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩١٨) أبو الأصفرِ ، الراوي عن صَعصعةَ بنِ مُعاويةَ : يَرْوي عَنْه المباركُ بنُ فُضالةَ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٥١) موضوعات لابن الجوزي (٢ : ٤٣) الميزان (٤ : ٤٩٢) اللسان (٧ : ١١) .

(٩١٩) أبو الجَهْمِ الواسِطيّ : يَروي عَنِ الزّهْريّ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِروايتِه إذا انفردَ .

(٩٢٠) أبو سُفْيانَ الأَنْماريُّ : يَرْوي الطّامّاتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٢١) أبو عبدِ اللهِ البَكْريُّ : يَتفرَدُ عن الثّقاتِ بالمقلوباتِ ، ويروي عن الأثباتِ ما ليسَ من أحاديثِهم ، وإن كانَ لها أصولٌ من روايةِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفردَ .

(٩٢٢) أبو المُطَوّسِ الكُوفيُّ (٤) : يَرْوي عَنْ أبيهِ ما لم يُتابَع عَلَيْه ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٢١) لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِهِ إذا انفردَ

(٩٢٣) إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ نِسْطاس : كان يُخطئُ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١٣٤) العُقَيْليّ (١ : ٩٨) الكامِل (١ : ٣٣٤) اللسان (١ : ٣٤٦) الميزان (١ : ١٧٨) .

(٩٢٤) أصبغُ بنُ زيدِ الورّاقُ (ل ت س ق) : يُخطئُ كثيراً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِه إذا انْفَرَدَ .

(٩٢٥) ثابتُ بنُ مُوسى العابد ، أبو إسْماعيلَ الشَّيبانيّ (ق) : يُخطئ كثيراً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِه إذا انْفَرَدَ .

(٩٢٦) ثُبيتُ بنُ كثيرٍ الضّبيُّ البَصْريّ : مُنْكَرُ الحَديثِ عَلَى قِلّتِه ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِه إذا انْفَرَدَ .

(٩٢٧) حَشرَجُ بنُ نُباتَةَ ، أبو مَكْرَمٍ الواسطيُّ (ت) : قَليلُ الحديث ، مُنكرُ الرِّوايةِ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخَبَرِه إذا انفرَدَ .

(٩٢٨) حَمّادُ بنُ واقد الصّفار ، أبو عُمرَ البَصْريُّ (ت) : كَثيرُ الخطأ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِه إذا انْفَرَدَ .

(٩٢٩) حُميدُ بنُ الحَكمِ القُرشيُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِه إذا انْفرَدَ .

(٩٣٠) سَعيدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي مُوسى المَدني : يَقلِبُ الأخبارَ ، رَوَى عن ابنِ المُنكدِر بنسخةٍ فِيها أشياءَ مُستقيمةً تُشْبِهُ حديثَ الثِّقاتِ ، وأشْياءَ مَقْلوبةً لا تُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِه إذا انْفَرَدَ .

(٩٣١) عبدُ الرّحمنِ بنُ عبدِ الله بنِ دِينار المَدنيُّ (خ ت د س) : ينفردُ عَن أبيه بما لا يتابعُ عليهِ مع فحشِ الخَطأ في روايتِه ، لا يجوزُ الاحْتِجاجُ بِخَبرِه إذا انْفَرَد ، كانَ يحيى القَطّان يحدّثُ عنهُ ، وكانَ البخاريُّ يحْتَجُّ بهِ في كِتابِه ويتركُ حمادَ بنَ سَلَمَةَ . ولم يُحدِّثْ عنهُ ابنُ مهديٍّ بشيءٍ .

(٩٣٢) عبدُ الرّحمنِ بنُ أبي الزّنادِ ـ عبدِ الله ـ بنِ ذَكوانَ ، أبو محمدٍ المَدنيُّ (خت م ٤) : كانَ ممنْ ينفردُ بالمقلوباتِ عن الأثباتِ ، وكان ذلك من سوءِ حفظِه وكثرةِ خطئِه ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِه إذا انفردَ ، فأما فيما وافقَ الثّقات فهو صَادقٌ مُحْتَجٌّ بِهِ .

(٩٣٣) عبدُ الله بنُ المؤمَّل المَخزوميُّ (بخ ت ق) : كانَ قَليلَ الحَديث ، مُنْكَرَ الحَديثِ لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِه إذا انْفَرَدَ ؛ لأنَّهُ لم يَتَبَيَّنْ عِنْدَنا عَدالَتُهُ ، فيُقْبَل ما انفَرَد بِهِ .

(٩٣٤) عُبيدُ اللهِ بنُ سَعيدِ بنِ كَثيرٍ المِصريّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ المقلوباتِ لا يُشْبِهُ حَديثُه حَديثَ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِهِ إذا انفردَ .

(٩٣٥) كَثيرُ بنُ حِمْيَرٍ الأصَمُّ : يَروي عَنِ الشّاميِّينَ ما لا يُتابَعُ عَليهِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِهِ إذا انفرَدَ .

(٩٣٦) مُحَمَّدُ بنُ صالحٍ المَدنيُّ الأزرقُ (د س ق) : يَرْوي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٣٧) مُحَمَّدُ بنُ عيسى بنِ كَيْسان الهُذَليُّ : يَرْوي العجائبَ عَنِ الثّقاتِ ، والأوابدَ عَنِ الأثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٣٨) النَضْرُ بنُ منصورٍ الغَنَويُّ (ت) : شيخٌ مِن أهلِ الكوفةِ ، يَروي عن أبي الجَنوبِ ـ عُقبةَ بنِ علقمةَ ـ روى عنهُ العراقيّونَ ، منكَرُ الحديثِ جداً ، لا يجوزُ الاعتبارُ بحديثه ولا الاحتجاجُ به ؛ لِمَا فيهِ مِن غَلَبةِ المناكيرِ . عن ابنِ مَعينٍ أنّه قالَ فيهِ مع عدَدٍ من أمثالِه : حَمّالةُ حطَبٍ ـ يعني : مِن الضعفاءِ ؛ كما قالَ عبدُ الرحمنِ الرازيّ ـ .

كذا في المجروحينَ (٣ : ٥٠) وفي (٣ : ٥٣) بِاسمِ نصرِ بنِ منصورٍ الغنويٍّ ؛ قالَ : يروي عن عُقبةَ بنِ علقمةَ ، يأتي عن الثقاتِ بما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يجوزُ عندي الاحتجاجُ بخبَرِهِ إذا انفردَ . . . وهو الذي يُقال لهُ : النضرُ بنُ منصورٍ إنْ شاءَ اللهُ . وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٥٣٤) وقالَ : يُخطئُ .

قلت : إذا كانَ ابنُ حِبّانَ يَميلُ إلى عدمِ التفريقِ بينَ الأولِ والثاني ـ وعلى هذا إطباقُ العلماءِ ـ فلماذا ـ إذاً ـ يَجعلُ الأولَ منهما في مرتبةِ التركِ ، ثمّ يعتبرُ بحديثِ الثاني ـ بعدُ ـ وليسَ بينَهُما إلا خمسَ تراجِمَ فقط؟! ثمّ هو يُشير إليهِ في الثقاتِ بلفظةِ (يُخطئُ) التي تعني عندَهُ الاعتبارَ بحديثِهِ .

مِن أجلِ هذا آثرتُ عَدَّ الترجمتَينِ واحدةً . واللهُ تعالى أعلمُ .

(٩٣٩) وَهْبُ بنُ حَفْصِ بنِ عَمْرٍو البَجَليُّ ، أبو الوليدِ المحتَسِبُ الحَرّانيُّ : كان شيخاً مغفلاً يقلبُ الأخبار وهو لا يعلم ، ويُخْطِئ فيها ولا يفهم ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد .

(٢٢) لا يُعجبُني الاحتجاجُ بخبرِهِ إذا انفردَ

(٩٤٠) إبْراهيمُ بنُ الحَكَم العَدَنيُّ (فق) : يروي عَن أبيه ، وإنما وقع المناكير في رِوايةِ أبيه من قِبَلِه ، كان يُخْطِئ ، لا يعجبني الاحْتِجاج بِخَبَرِهِ إذا انْفَرَد . ولم يترجم لأبيه في الثِّقات (٦ : ١٨٦) .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١١٤) العقيلي (١ : ٥٠) الكامِل (١ : ٢٤١) تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٧٤) التَّهْذيب (١ : ١١٥) التَّقْريب (١ : ٣٤) : ضَعيْف ، وَصَلَ مراسيل ، من التاسعة .

(٩٤١) إبراهيمُ بنُ المُهاجِرِ بنِ مِسمارٍ المدنيُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، هوَ مِنَ الجِنسِ الّذي قُلتُ : لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انفَرَدَ ، وكانَ يَحيى بنُ مَعينٍ يُمَرِّضُ القولَ فيه . . وَرَوى لَهُ حَديثاً قالَ عنهُ : هذا مَتنٌ مَوضوعٌ !

(٩٤٢) أحمدُ بنُ مُحَمّدِ بنِ عُمرَ بنِ يونُسَ اليَمامِيّ : يَروي أشياءَ مقلوبةً ، ولا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِهِ إذا انفردَ .

(٩٤٣) بكّارُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سيرينَ السِّيرينيُّ : يَرْوي أشْياءَ مَقْلوبةً لا يُتابَع عَلَيْها ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٤٤) الحارثُ بنُ عُبيدةَ الحِمْصيُّ : يأتي عَنِ الثِّقاتِ ما لَيْسَ مِن أحاديثِهم ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بخبر إذا انْفَرَدَ .

(٩٤٥) الحَسَنُ بنُ الحَكَمِ النَّخَعِيُّ الكوفيُّ (د ت عس ق) : يُخْطِئ كثيراً ، ويَهِمُ شديداً ، لا يُعجِبُني الاحْتِجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انْفَرَد .

(٩٤٦) خالدُ بنُ عبدِ الرّحمنِ العَبديُّ ، أبو الهيثم الخُراسانيُّ (تمييز) : يُخطِئ حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ العَدَالةِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٤٧) خُليدُ بنُ دَعْلَج البَصْريُّ : كَثيرُ الخَطأ ، يعجبني التَّنَكُّبُ عَنْ حَديثِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٤٨) رِفاعَةُ بنُ هُرَيرِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ رافع الأنْصاريُّ : يُخْطِئ ويتفردُ عَن جدِّهِ بأشياءَ ليستْ مَحْفوظةً من حَديثِ رافعِ بنِ خُدَيْجٍ ، فلا يجوزُ أن يعتمدَ على ما انفردَ

من الروايةِ عندَ الاحْتِجاجِ ، ولا يسقطُ فيما وافقَ الثِّقاتِ بإطلاقِ الجَرْحِ عليهِ .

(٩٤٩) رَوحُ بنُ عَطاءِ بنِ أبي مَيمونةَ البَصْريّ : يُخطئ ويَهِمُ كثيراً ، لا يُعجبُني الاحْتجاجُ بِخَبرِه إذا انْفَرَدَ ، تركَهُ أحمدُ وابنُ مَعينٍ .

كذا في المجروحين (١ : ٣٠٠) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٦ : ٣٠٥) وقالَ : يُخطئُ .

(٩٥٠) سعيدُ بنُ أوسٍ ، أبو زَيدٍ الأنصاريُّ (د ت) : يَرْوي عن ابنِ عَوْنٍ ما لَيْسَ منْ حَديثِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ ، ولا الاعتبار إلا بما وافَقَ الثِّقاتِ مِن الآثارِ .

(٩٥١) سَعيدُ بنُ خالدٍ الخُزاعيُّ المَدنيُّ (د) : يُخطئ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بخبره إذا انْفَرَدَ .

(٩٥٢) سَعيدُ بنُ سِنانٍ ، أبو المهدي الكِنْديّ الحِمْصيّ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انفرَدَ .

(٩٥٣) سُليمُ بنُ مُطَيْر (د) : مُنْكَرُ الحَديثِ عَلى قِلَّةِ رِوايتِهِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بأخباره التي انْفَرَدَ بِها دون ما وافق الأثبات .

(٩٥٤) صالحُ بنُ حَيّانَ القُرَشيّ الكُوفيّ (فق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ أشياءَ لا تُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَردَ .

(٩٥٥) عَبدُ الكَريمِ بنُ مَالِكٍ ، أبو سَعيدٍ الجَزَرِيُّ (ع) : كانَ صَدُوقاً ، ولكنَّهُ كانَ يَنْفَرِدُ عَن الثّقاتِ بالأشياءِ المَناكيرِ ، فَلا يُعجِبُني الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ ، وإنِ اعْتَبَرَ مُعْتَبِرٌ بما وافَقَ الثّقات مِنْ حَديثِهِ ؛ فَلا ضَيْرَ ، وَهُو مِمّن أستخيرُ اللهَ فيهِ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صَحيحِهِ حَديثاً برقم (٤٠٢١) .

(٩٥٦) عبدُ اللهِ بنُ يَعلَى بنِ مُرَّةَ الثّقفيُّ : لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ لكثرةِ المَناكيرِ في رِوايتِه ، عَلَى أنَّ ابنَه واهٍ أيضاً ، فلستُ أدري : البليّةُ فيها مِنْهُ أو من ابنِه عُمرَ بنِ عبدِ اللهِ .

(٩٥٧) عُبيدُ بنُ إسحاقَ ، أبو عبدِ الرَّحمنِ العَطّارُ الكُوفيّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا

يُشبهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفردَ .

(٩٥٨) عَريفُ بنُ دِرهم ، أبو هُريرةَ الجمّال التّميميُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ عَلَى قِلّتِه ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٥٩) عَزرةُ بنُ قَيسٍ ، الراوي عن أمِّ الفَيضِ : مُنْكَرُ الحَديثِ عَلَى قِلّتِه ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، وإن اعتبرَ معتَبِرٌ بما لم يخالف الأثباتَ ؛ لم أرَ بِهِ بأساً .

(٩٦٠) عَليُّ بنُ عليّ بنِ نَجَادٍ الرّفاعيُّ ، أبو إسماعيلَ البَصْريُّ (بخ ٤) : يُخطئُ كَثيراً عَلى قِلّةِ رِوايتِه ، ويَنْفَرِدُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٦١) كَثيرُ بنُ زَيدٍ ، ويُقالُ لَه : كَثيرُ بنُ النَّضرِ (ر د ت ق) : كَثيرُ الخطأ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ ، لا يُعجِبُني الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٦٢) كُدَيْرُ الضَّبِّيُّ : يَروي المراسيلَ ، مُنكرُ الرِّوايةِ ، على أنَّ المراسيلَ لا تَقومُ عِندَنا بِها الحُجَّةُ ، وَهيَ وما لم يُرْوَ سيّانُ ، فَلا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِما انفرَدَ بِهِ كُدَيرٌ من غيرِ المراسيلِ ، إنْ وُجِدَ ذلك .

(٩٦٣) مُحَمَّدُ بنُ سُليمان بنِ مَسْمُولٍ (مَشْمُول) المَخزوميّ : كَثيرُ الخطأِ ، فاحِشُ الوَهَمِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٥٨٨٢) .

(٩٦٤) مُحَمَّدُ بنُ مالك ، أبو المُغيرةَ الجُوزَجانيُّ (ق) : خادِمُ البَراء بنِ عازِبٍ ، يَرْوي عن البَراءِ ـ إن سَمعَ مِنْهُ ـ يُخطئ كثيراً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ لسُلوكِه غيرَ مسْلَكِ الثِّقاتِ في الأخبارِ .

(٩٦٥) مَروانُ بنُ شُجاعٍ (خ د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انفرَدَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانيَ عَشْرةَ روايةً ، منها ثلاثُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٢٤٨٧ ، ٥٢٤٨ ، ٥٢٤٩) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّان في صحيحِهِ شَيئاً .

(٩٦٦) نائلُ بنُ نَجيحٍ الحَنَفيُّ الثَقَفيُّ ، الرّاوي عَنِ الثّوريّ (ق) : يَروي عَنه المقلوباتِ وعَن غيرِه مِنَ الثّقاتِ الملزقاتِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفَردَ .

(٩٦٧) ناجيةُ بنُ كَعْبٍ الأسْديّ الكُوفيُّ (د ت س) : كانَ شَيخاً صَالحاً ، إلا أنَّ في حَديثَه تَخليطاً لا يُشبِهِ حَديثَ أقرانِه الثِّقاتِ عن عليّ ، فلا يُعجِبُني الاحْتِجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، وفِيما وافَقَ الثِّقات ، فإن احتجَّ بِهِ مُحتجٌّ ؛ أرجو ألا يُجرحٍ في فِعلِه ذلك .

(٩٦٨) هشامُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عِكرمَةَ بنِ عَبدِ الرّحمنِ المَخزوميّ : يَروي عَن هشامِ بنِ عُروةَ ما لا أصلَ لهُ مِن حَديثِه ، كأنّه هشامُ آخرُ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفَردَ .

(٩٦٩) أبو الهَيْثمِ العَبديُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفَردَ .

(٢٣) استحقَّ تركَ الاحتجاجِ بحديثِه إذا انفردَ

(٩٧٠) مُحَمّدُ بنُ عُمرَ الكَلاعيُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فاستُحقَّ تَركُ الاحتِجاجِ بِحديثِه إذا انفَرَدَ .

(٢٤) لا يُحتَجُّ بما انفردَ من الأخبارِ

(٩٧١) أحمدُ بنُ عيسى بنِ زيدٍ الخَشّابُ التِّنِّيسيُّ المصريُّ : يَروي عَنِ المجاهيلِ الأشياءَ المناكيرَ ، وعَنِ المشاهيرِ الأشياءَ المقلوبةَ ، لا يَجوزُ عندي الاحتِجاج بما انفردَ مِنَ الأخبارِ .

* تنبيه : قالَ الحافظُ في التهذيب : «ولَمّا ذَكَرَ ابنُ حِبّانَ أحمدَ بنَ عيسى الذي قَبْلَهُ في الثقاتِ ـ يعني : التستريَّ ـ قالَ فيه : التنّيسيّ ، وهو وَهَمٌ مِنهُ ، هذا مع أنّهُ ذكرَ التنيسيَّ في الضعفاءِ ، فما أدري كيفَ اشْتَبَهَ عليه» .

قال عدابٍ : الذي ذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في الثقاتِ مِن هذه الطبقةِ رجلانِ : أحمدَ بنَ أبي طيبةَ الْجُرْجانيَّ (٨ : ٣) وأحمدَ بنَ عيسى التّسْتَريَّ (٨ : ١٥) وكلاهُما غيرُ الخشابِ ، وقد وَهِمَ الحافظُ فيما وَهَّم فيه ابنَ حِبّانَ ، فابنُ حبّانَ لم يَذكرْ التنيسيَّ في

ترجمةِ التستريِّ أبداً ، كما أنه لم يترجمْ له ، وإنما ذَكَرَهُ راوياً عن خيرانَ الدمشقيِّ ومُصعبِ بنِ ماهانَ ، وَلَمْ يُخَرِّجْ لأحدٍ مِن هؤلاءِ الثلاثةِ في صحيحهِ شَيئاً .

(٩٧٢) زيدُ بنُ عَوْفٍ ، أبو ربيعةَ الذُّهْليُّ : اختلطَ بأَخَرَةٍ ، فما حدّثَ قبلَ اختلاطِه فمستقيمٌ ، وما حَدَّثَ بعدَ التخليطِ ففيهِ المناكيرُ ، يجبُ التنكُّبُ عمّا انفردَ من الأخبارِ .

(٩٧٣) شَبيبُ بنُ شيبةَ ، أبو مَعمَرٍ البَصْريُّ (ت) : يَهِمُ في الأخبارِ ، ويُخطئ إذا روى غيرَ الأشعارِ ، لا يُحتجُّ بما انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الأخْبارِ ، ولا يُشتغل بما لم يُتابَعْ عَلَيْه من الآثار .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٦٣) العُقَيْليّ (٢ : ١٩١) الكَامِل (٤ : ٣١) تهذيب الكَمالِ (١٢ : ٣٦٢) التَّهْذيبِ (٤ : ٣٠٧) التَّقْريبِ (١ : ٣٤٦) : صَدُوقٌ يَهِمُ في الحديث مِنَ السَّابِعَةِ .

(٩٧٤) عِمرانُ بنُ خالدٍ البَصْريُّ : رَوى عنهُ أهلُ البَصْرةِ العَجائبَ ، وما لا يُشبِهُ حديثَ الثّقاتِ ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بما انفردَ مِنَ الرّواياتِ .

(٩٧٥) عِمرانُ بنُ ظَبْيانَ الكُوفيُّ (بخ س) : يُخطئ لم يَفحُشْ خَطؤُه حَتّى يبَطُلَ الاحْتجاجُ به ، ولكنْ لا يُحتجُّ بما انْفَرَدَ به مِنَ الأخْبارِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٢٣) وَأعادَهُ في الثِّقاتِ (٧ : ٢٣٩) : كُنيتُهُ أبو حفص ، وهو من أهلِ المدينة ، ولم يقُلْ فيه شيئاً ، العُقَيْليّ (٣ : ٢٩٨) الكَامِل (٥ : ٩٤) تَهذيب الكَمالِ (٢٢ : ٣٣٤) التَّهْذيبِ (٨ : ١٣٣) الميزان (٣ : ٢٣٨) التَّقْريب (٢ : ٣٨) : ضَعيفٌ ورُميَ بالتشيُّعِ ، تناقضَ فيهِ ابنُ حبّانَ وأرّخَ وفاتَهُ سَنَةَ سَبعٍ وخَمسينَ ، مِنَ السابعة .

(٩٧٦) قَرْثَعُ الضَّبيُّ الكُوفيُّ (د تم س ق) : رَوى أحاديثَ يَسيرةً خالفَ فيها الأثباتَ لم تَظهر عَدالتُه فيُسلَكَ به مَسلكَ العُدولِ حتّى يُحتَجّ بما انفردَ ، ولكنّه عِندي يَستَحقّ مُجانبةَ ما انفردَ من الرّواياتِ ؛ لمخالفتِه الأثباتَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢١١) المِيزان (٣ : ٣٨٧) تَهذيب الكَمالِ (٢٣ : ٥٦٢) التَّهْذيبِ (٨ : ٣٦٧) التَّقْريبِ (٤ : ١٢٤) : صَدُوقٌ ، مِنَ الثَّانية .

(٩٧٧) يَزيدُ بنُ زَيدٍ : شيخٌ يَروي عَن خَولةَ بنتِ الصّامتِ ، روى عنهُ أبو إسحاقَ السَّبيعي ، لستُ أعرفُه بعَدالةٍ ولا جَرْحٍ ، إلا أنّه رَوى مَناكيرَ لم يُتابَعْ عَليها ؛ عَلى قِلَّةِ رِوايتِه ، فَهوَ عَندي يُتَنكَّبُ عَن الاحتِجاجِ بما انفردَ مِنَ الرّواياتِ ؛ لأنّ اللهَ جلَّ وعَلا لم يُكلِّفْ عِبادَه أخْذَ دِينِه عمَّن ليسَ يُعرفُ بِعدالةٍ .

(٩٧٨) يُونُسُ بنُ أبي يَعفور الكُوفيُّ (م ق) : مُنْكَرُ الحَديثِ ، يَرْوي عن الثقات ما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعُ روايات ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٨٥٢) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٢٥) أستحبُّ مجانبةَ حديثِه إذا انفردَ

(٩٧٩) الخليلُ بنُ سَلَمٍ ، أبو مُسلم البزّازُ : يَنْفَرِدُ بأشياء لا يُتابَعُ عَلَيْها ، أَستحبّ مجانبةَ ما انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الأخْبارِ .

(٩٨٠) داودُ بنُ الحُصَيْنِ بنِ عقيلٍ ، أبو سليمانَ المنصوريُّ : يروي عن إبراهيم بن الأشعثِ البخاريّ ـ لقبه : لام ـ حدَّثَ حديثينِ منكرَيْنِ عن الثقاتِ . . . تجبُ مجانبةُ روايتِهِ ، ويُتَّقَى الاحتجاج بما انفردَ به . وذكرَ لهُ حديثاً باطلاً ، ثمّ قالَ : والبليّةُ في هذا الحديثِ مِن داودَ هذا .

(٩٨١) عبدُ الملكِ بنُ عبدِ المَلكِ : يَروي عَن مُصعبِ بنِ أبي ذِئبٍ ، مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً ، يَرْوي ما لا يُتابَع عَلَيْه ، فالأولى فِي أمْرِهِ ترك ما انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الأخْبارِ .

(٩٨٢) كَثيرُ بنُ زِيادٍ البُرسانيُّ ، أبو سهلٍ البَصْريّ (د ت ق) : يَرْوي المقلوباتِ أَستحبُّ مجانبةَ ما انْفَرَدَ مِن الرواياتِ . كذا في المجروحين . وأعادَهُ في الثِّقاتِ وقالَ : يُخطِئُ .

(٩٨٣) مُحِلّ بنُ مُحْرِزٍ الضّبيُّ الكُوفيُّ (بخ) : يُخطِئُ ، لم يَفحُشْ خَطؤُه حَتّى استحقَّ التركَ لكثرتِه ، ولا سَلَكَ مَسْلكَ المُتقنينَ فيُسلَكَ بِهِ مَسلَكُهُم ، بَلْ يجبُ التَّنَكُّب عَمّا انْفَرَدَ به من الرّواياتِ ، ومما خالَف الأثباتَ ، وإن احتجَّ بِهِ مُحتجٌّ فِيما وافَقَ الأثباتَ ؛ لم أرَ بِهِ بأساً .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٩) العُقَيْليّ (٤ : ٢٥٢) الكَامِل (٦ : ٤٤٣) المِيزان (٣ : ٤٤٥) تهذيب الكَمالِ (٢٧ : ٢٩١) التَّهْذيبِ (١٠ : ٦٠) المغني (٢ : ٥٤٤) التَّقْريبِ (٢ : ٢٣٢) : لا بأس بِهِ ، مِنَ السّادسَةِ .

(٩٨٤) مُدرِكُ بنُ عبدِ الرّحمنِ الطّفاويُّ البَصْريُّ : يَرْوي ما لا يُتابَع عَلَيْه ، أستحبُّ مُجانبةَ ما انْفَرَدَ من الرواياتِ .

(٩٨٥) مُكبِّرُ بنُ عُثمان التَّنُوخيُّ الحِمْصيُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً ، أستحبُّ مُجانبةَ ما انْفَرَدَ مِن الرواياتِ .

(٩٨٦) يُوسفُ ، أبو خُزيمةَ (ق) : شيخٌ يَرْوي عن أنسِ بنِ سِيرينَ أشياءَ لا تُشبِهُ حَديثَ الثِّقاتِ عَنْه ، أستحبُّ مُجانبةَ حَديثِه إذا انْفَرَدَ .

(٢٦) ليسَ ممن يُحتَجُّ بخبَرِه إذا انفردَ

(٩٨٧) إبراهيمُ بنُ عُمرَ بنِ أبان : رَوى لَه حَديثاً بيَّن عِلَّتَه وقالَ : لَيْسَ مِمن يُحتجُّ بخبرِه إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١١٠) العُقَيْليّ (١ : ٥٨) الكَامِل (١ : ٢٦٤) اللسان (١ : ٨٦) .

(٩٨٨) بُكيرُ بنُ أبي السَّميط المكفوفُ (س) : كَثيرُ الوَهْمِ ، لا يُحتجُّ بِخَبرِه إذا انْفَرَدَ ولم يوافِق الثِّقات .

(٩٨٩) ثابتُ بنُ زيدِ بنِ ثابِت بنِ زيدِ بنِ أرقَمَ : يَرْوي المَناكِيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، كان الغالبَ على حديثِه الوهمُ ، لا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٩٠) حَكيمُ بنُ نافعِ الرقّي : يَقْلِبُ الأسانيدَ ويرفعُ المَراسيلَ ، لا يُحتجُّ بِهِ فِيما يرويهِ مُنفرِداً .

(٩٩١) حُميدُ بنُ عَطاءٍ الأعرجُ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي نُسخةً شِبْهَ مَوضوعةٍ ، لا يُحتجُّ بِخَبَرِه إذا انفَرَدَ .

(٩٩٢) داودُ بنُ الزِّبْرِقانِ البَصْريُّ (ت ق) : كانَ شيخاً صالحاً يحفظُ الحَديثَ ويذاكرُ بِه ولكنّهُ كانَ يَهِمُ في المذاكرةِ ، ويغلطُ في الروايةِ إذا حدّثَ من حفْظه ويأتي عَن الثِّقات بما ليسَ منْ أحاديثِهِمْ ، وهو عندي صدوقٌ فيما وافقَ الثِّقاتِ ، إلاّ أنّهُ لا يُحْتَجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٩٣) سَعيدُ بنُ زَيدٍ ، أبو الحسنِ ، أخو حَمّادِ بن زَيدٍ (خت م د ت ق) : كانَ صَدُوقاً حافظاً ، لكنّهُ كانَ يُخطِئ ويَهِمُ ، فلا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعٌ وعشرونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (١٣٩ ، ٤٦٧٣) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٣٢٠) العُقَيْليّ (٢ : ١٠٥) الكَامِل (٣ : ٣٧٦) الميزان (٢ : ١٣٨) تَهذيب الكَمالِ (١٠ : ٤٤١) التَّهْذيبِ (٤ : ٣٢) التَّقْريبِ (١ : ٢٩٦) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ ، مِنَ السَّابِعَة .

(٩٩٤) شعيبُ بنُ مَيْمونٍ (عس فق) : يَرْوي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ لا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٩٩٥) عائذُ بنُ نُسَير : كَثيرُ الخطأ عَلَى قِلّتِهِ ، فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بما انْفَرَدَ لما غلبَ على حديثِهِ الخطأُ .

قال عداب : تصريحُ ابنِ حِبّانَ بأنّ مَن غلبَ الخطأُ على حديثهِ ؛ يُترَك ، فما باله ههنا؟!

(٩٩٦) عَتّابُ بنُ حَربِ بنِ جُبير المُزنيُّ : يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقاتِ بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ فلَيْسَ ممن يحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٨٦٤) .

(٩٩٧) عيسى بنُ عبدِ اللهِ الأنْصاريّ : يَروي عَن نافعٍ مالا يُتابَعُ عَليهِ ، لا ينبغي أنْ يُحتجَ بِما انفردَ ؛ لِمخالفتِه الأثباتَ في الرّواياتِ .

(٩٩٨) الفَضْلُ بنُ دَلْهم البَصْريّ (د ت ق) : يُخطِئ ، لم يَفحُشْ خَطؤُه ، ولا قفا أثر

العدول ، فهو لَيْسَ مِمّن يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٢١٠) العُقَيْليّ (٣ : ٤٤٥) تَهذيب الكَمالِ (٢٣ : ٢٢٠) التَّهْذيبِ (٨ : ٢٧٦) المِيزان (٣ : ٣٥١) التَّقْريبِ (٢ : ١١٠) : ليِّنٌ ورُمِيَ بالاعتزالِ ، مِنَ السَّابِعَةِ .

(٢٧) خرجَ عن حدِّ مَن يُحتَجُّ بهِ إذا انفردَ

(٩٩٩) إبراهيمُ بنُ عَليّ الرّافعيّ المدنيّ (ق) : كانَ يُخطِئُ حتّى خرجَ عَن حَدّ مَن يُحتجُ بهِ إذا انفردَ ، مَرّضَ ابنُ مَعينٍ القَولَ فيه .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٠٣) الكامل (١ : ٢٥٨) تهذيب الكمال (٢ : ١٥٥) التهذيب (١ : ١٤٦) (١ : ٢٦٢) التقريب (١ : ٤٠) : ضَعيفٌ ، مِنَ التّاسعةِ .

(١٠٠٠) الأزورُ بنُ غالِب البَصْريُّ : كانَ قَليلَ الحَديثِ ، إلا أنَّه رَوَى ـ عَلَى قِلّتِه ـ عَن الثِّقاتِ ما لم يُتابَع عَلَيْه مِنَ المَناكيرِ ، فكأنَّه كانَ يُخطئ ولا يَعلَم ؛ حَتّى صَارَ مِمّن لا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(١٠٠١) إسْماعيلُ بنُ إبْراهيمَ ، أبو يحيى التّيميّ (ت ق) : يُخْطِئ حتى خرجَ عَن حدِّ الاحْتِجاج بِهِ إذا انْفَرَد ، وكانَ ابنُ نُمَيْر شديدَ الحملِ عليه .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٢٢) العُقَيلي (١ : ٧٣) الكامِل (١ : ٣٠٨) الميزان (١ : ٢١٣) تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ٣٨) التَّهْذيب (١ : ٢٨١) التَّقْريب (١ : ٦٦) : ضَعيْفٌ منَ الثامنةِ .

(١٠٠٢) إسماعيلُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ جُحادةَ اليامِيُّ (ت) : يُخطئ ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، كان ابنُ معين سيّئَ الرَّأْي فيهِ ، وقد رآه .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١٢٨) وأعادَهُ في الثقات (٨ : ٩٦) ونسبَهُ فيه : الأياميّ ولم يقُلْ فيهِ شيئاً ، المِيزان (١ : ٢٤٦) تهذيب الكَمال (٣ : ١٨٨) التَّهْذيبِ (١ : ٣٢٨) وقال : أبو مُحَمَّد الكُوفيّ العَطّارِ المكَفوف ، التَّقْريبِ (١ : ٧٣) : صَدُوقٌ يَهِمُ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، ترتيب الثِّقات (١ : ٣٥) .

(١٠٠٣) أشهلُ بنُ حاتمٍ (خ ت) : في حديثِه أشياءُ انفردَ بها ؛ كأنَّهُ يُخطئُ ، حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسُ رواياتٍ ، منها عندَ البخاريِّ روايتانِ (٥٠٠٠ ، ٦٢٢٧) ولم يُخَرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (١ : ١٨٤) الكاشف (١ : ٥٤٢) الميزان (١ : ٢٦٩) قالَ أبو حاتم : لا شيء ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : محلُّهُ الصَّدْقُ وليسَ بقويٍّ ، تَهذيب الكَمالِ (٣ : ٢٩٩) التَّهْذيبِ (١ : ٣٦٠) التَّقْريبِ (١ : ٨٠) : صَدُوقٌ يُخطئ ، مِنَ التَّاسعَة .

(١٠٠٤) بِشرُ بنُ ميمونٍ ، أبو صَيفيّ الوَاسطيُّ (ق) : يُخطئ كثيراً ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(١٠٠٥) ثابتُ بنُ زُهيرٍ ، أبو زُهير البَصْريّ : لا يُتابَعُ عَلَى حَديثِه ، كان يُخطئُ حَتّى خَرَجَ عَن جُمْلةِ مَنْ يُحتجُّ بِهِم إذا انْفَرَدوا .

(١٠٠٦) ثابتُ بنُ أبي صفيّةَ ، أبو حمزةَ الثُّماليُّ (ت عس ق) : كثيرُ الوَهَمِ في الأخبارِ حتى خرجَ عَن حدِّ الاحْتِجاج بِهِ إذا انْفَرَدَ ، مع غلوٍّ في تَشَيّعِه .

(١٠٠٧) جابرُ بنُ نوحٍ الحِمّانيّ ، أبو بشيرٍ الكُوفيُّ (ت س) : يَرْوي المَناكيرَ الكثيرةَ كأنّهُ كان يُخطئ حَتّى صارَ في جُملةِ مَن سَقطَ الاحتجاجُ بِهِم إذا انْفَرَدوا .

(١٠٠٨) حاجبُ بنُ أبي الشَّعثاءَ البَصْريُّ : يُخطئ ويَهِمُ ؛ حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢٧٢) العُقَيْليّ (١ : ٢٩٨) الكَامِل (٢ : ٤٤٨) اللسان (٢ : ١٤٦) الميزان (١ : ٤٩٢) : وقال : حاجبٌ عن أبي الشّعثاءَ .

(١٠٠٩) الحارثُ بنُ عُبيدٍ ، أبو قُدامةَ الإياديّ البَصْريُّ (خت م د ت) : كَثُرَ وَهْمُهُ حَتّى خَرَجَ عَن جُمْلةِ مَنْ يحتجّ بِهِم إذا انْفَرَدَوا .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسةَ عشرَ روايةً ، منها عندَ البخاريِّ روايتانِ معلّقتان (٣٠٠٤ ، ٤٦٧٣) وعندَ مسلمٍ روايتانِ (٢٦٦٧ ، ٢٨٣٨) وأخْرَجَ له ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (١٦٨٢) .

(١٠١٠) حربُ بنُ سُرَيجٍ المِنْقَرِيّ (عس) : يُخْطِئ كثيراً ؛ حتى خرجَ عَن حدِّ الاحْتِجاجِ بِه إذا انْفَرَد .

(١٠١١) حَفصُ بنُ جُمَيْعٍ الكُوفيُّ (ق) : يُخطئ ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٥٦) العُقَيْليّ (٢ : ٩١) اللسان (٢ : ٤٩١) الميزان (٢ : ٨٢) تَهْذيب الكَمالِ (٧ : ٦) التَّهْذيب (٢ : ٣٩٧) التَّقْريب (١ : ١٨٥) : ضَعيْفٌ من الثامنة .

(١٠١٢) الرّبيعُ بنُ حَبيبٍ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، كانَ مِّمن يُخطِئُ ؛ حتّى خَرجَ عَن حَدِّ الاحتِجاج بِهِ إذا انفَرَدَ .

(١٠١٣) زيدُ بنُ حِبّان الرّقيُّ (س ق) : يُخطئ كَثيراً ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(١٠١٤) سَعيدُ بنُ واصِلٍ الجُرَشِيُّ : يُخطئُ كَثيراً ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(١٠١٥) سُليمانُ بنُ أبي داودَ ـ سالمٍ ـ أبو أيوبَ الحَرّانيُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ جِداً ، يَرْوي عَنِ الأثْباتِ ما يُخالِف حديثَ الثِّقاتِ حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ ؛ إلا فِيما وافق الأثبات مِن روايةِ ابنه عَنْه .

(١٠١٦) سُليمانُ بنُ أبي سُليمانَ القافْلائيُّ : يَرْوي عَنِ الأثْباتِ الموضوعاتِ حَتّى صارَ مِّمن لا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

قلت : يرويها توهّماً ، لا تعمّداً ، وإلا لوجَبَ تركُه !

(١٠١٧) سُهيلُ بنُ أبي فَرْقَدٍ البَصْريُّ : كان يُخْطِئ على الأثبات فيما يروي من الرواياتِ ، إلاّ أنهُ لم يَفْحُشْ خطؤهُ حتى يستحقَّ التركَ من أجلهِ ، ولا سلكَ سَنَنَ الثِّقاتِ في الإتقانِ ؛ فيوثَقَ بعدالتِهِ ، ولكن يُتّبع ما وافقَ الثِّقات ، ويتنكبُ حَديثه ما خالفَ الأثبات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٥٣) العُقَيْليّ (٢ : ١٥٥) اللسان (٣ : ١٢٢) الميزان (٢ : ٢٤٤) .

(١٠١٨) صَالحُ بنُ مُسلِم بنِ رُومان المَكّيُّ (د) : يُخطئ ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٦٦) وأعادَهُ في الثقاتِ (٦ : ٤٦٤) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الميزان (٢ : ٣٠١) اللسان (٦ : ١١٨) و(٧ : ٤٠٥) بِاسْمِ موسى بنِ مسلم بنِ رومانَ تَهذيب الكَمالِ (٢٩ : ١٤٩) التَّهْذيبِ (١٠ : ٣٣١) وقد سَقَطَ فِيما بعدَ صالحِ بنِ أبي مَريم من التَّهْذيبِ وترجمتُه (١٠ : ٣٧١) التَّقْريبِ (٧٠١١) بِاسْمِ موسى بنِ مسلمِ بنِ رومانَ ، وقالَ : كذا وقعَ ، والصوابُ صالحُ بنُ موسى بنِ رومانَ ، وقد يُنسَبُ لجدِّهِ ضعيفٌ ، مِن السادسة .

(١٠١٩) الصَبّاحُ بنُ يحيى : يُخطئ حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٧٧) العُقَيْليّ (٢ : ٢١٢) الكَامِل (٤ : ٨٤) المِيزان (٢ : ٣٠٦) اللسان (٣ : ١٨٠) .

(١٠٢٠) عبدُ الحَميدِ بنُ الحَسَنِ الهِلاليُّ (ت) : كانَ يُخطئ ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٤٢) العُقَيْليّ (٣ : ٤٥) الكَامِل (٥ : ٣٢٢) المِيزان (٢ : ٥٣٩) تَهذيب الكَمالِ (١٦ : ٤٢٥) التَّهْذيبِ (٦ : ١١٣) التَّقْريبِ (١ : ٤٦٧) : صَدُوقٌ يُخطئ ، مِنَ الثَّامِنَةِ .

(١٠٢١) عُمَرُ بنُ شَبيبٍ المُسْلِيُّ (ق) : كانَ شَيخاً صَالحاً صَدُوقاً ، ولكنَّه كانَ يُخطئ كثيراً ، حتّى خَرَجَ حَدّ الاحْتِجاجُ به إذا انْفَرَدَ ، على قِلّة رِوايَتِه .

(١٠٢٢) عَمرو بنُ حَكّام ، أبو عُثمانَ البَصْريُّ : يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقاتِ بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(١٠٢٣) عَمْرو بنُ مُرٍّ الهَمْدانيّ الكُوفيّ (س) : في حديثِه المناكيرُ الكثيرةُ ، الّتي لا تُشبِهُ أحاديثَ الأثباتِ ، حتّى خَرجَ بها عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ إذا انفرَدَ ، على قِلة رِوايتِه .

(١٠٢٤) مُحَمَّدُ بنُ كَثيرٍ السُّلَميُّ البَصْريُّ : يَنْفَرِدُ بالمَناكِيرِ عَنِ المَشاهيرِ ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ ؛ على قِلّةِ روايته .

(١٠٢٥) مُفَضَّلُ بنُ صَدَقةَ ، أبو حَمّادٍ الحَنفيُّ الكُوفيُّ : كان يُخطئ حَتّى يَرْوي عَنِ المَشاهيرِ الأشياءَ المناكيرِ ، فخَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، وفيما وافَقَ الثِّقات ، فإن اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ لم أرَ بذلك بأساً .

(١٠٢٦) المُنذرُ بنُ زيادٍ الطّائيّ البَصريّ : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَنفردُ بالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ فاستَحقَّ تَركَ الاحتِجاجِ به إذا انفرَدَ .

(١٠٢٧) الوَليدُ بنُ قاسمِ بنِ الوَليدِ الهَمْدانيُّ الكُوفيُّ (ت سي ق) : يَنْفَرِدُ . . فخَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، وأرجو إن اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ فيما وافَقَ الثِّقات ؛ ألا يُجرح في فعلِه ذلك .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ٨٠) وأعادَهُ في الثقاتِ (٩ : ٢٢٤) ولم يَقُلْ فيه شيئاً الكَامِلِ (٧ : ٨٢) تَهذيب الكَمالِ (٣١ : ٦٥) التَّهْذيبِ (١١ : ١٤٥) الميزان (٤ : ٣٤٤) التَّقْريبِ (٢ : ٣٣٥) : صَدُوقٌ يُخطِئ ، مِنَ الثَّامِنَةِ .

(١٠٢٨) ياسينُ بنُ شَيبانَ العِجْليّ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ عَلى قِلّةِ رِوايَتِهِ ، يَجِبُ التَّنَكُّبُ عَما انفَرَدَ مِنَ الرِّواياتِ .

(٢٨) لا يُحتَجُّ بهِ ـ بحديثه ـ بأخبارِهِ ـ التي يتفرَّدُ بها عن فلانٍ

(١٠٢٩) سُفْيانُ بنُ حُسَيْنِ بنِ حَسَنٍ السُّلَميّ الوَاسِطيّ (خت مق ٤) : رِوايَتُهُ عَنِ الزُّهْريّ فيها تخاليطُ كَثيرةٌ ، يجبُ أنْ يُجانَبْ فيها ، وَهُو ثِقَةٌ في غيرِ حَديثِ الزُّهْريّ ، ويجبُ أنْ يُمحى اسمُهُ مَن كِتابِ المَجروحين .

وأخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٤٩٧١) وقالَ عنهُ : في غيرِ الزهريِّ ثَبْتٌ .

(١٠٣٠) فُضَالةُ الشَّحّامُ البَصْريُّ : كان يَرْوي المَناكِيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إلا فيما وافَقَ الثِّقات .

(٢٩) ليسَ بالمحلِّ الذي تُقبَلُ مفاريدُهُ

(١٠٣١) سَهلُ بنُ عطيّةَ الأعرابيُّ البَصْريُّ : قَليلُ الحَديثِ ، مُنكَرُ الرِّوايةِ ، ولَيْسَ بالمَحَلِّ الذي يُقبلُ ما انْفَرَدَ بِهِ ؛ لغلَبةِ المناكيرِ عَلى روايتِهِ .

(١٠٣٢) عَطاء ، أبو مُحَمَّد الحَمّال : مُنْكَرُ الحَديثِ عَلَى قِلّتِهِ ، يَرْوي عن علي ما لا يُتابَع عَلَيْه ، ولَيْسَ مِنَ العدالةِ بالمَحَلِّ الذي يُعتَمدُ عَليه عِندَ الانفرادِ .

(٣٠) يُترَكُ ما انفردَ من الأخبارِ

(١٠٣٣) عَليُّ بنُ عاصِمٍ ، أبو الحَسنِ الواسِطيُّ (د ت ق) : يُخطِئُ ويُقيمُ على خَطئه فإذا بُيِّنَ لهُ ؛ لم يَرجعْ ، والّذي عِندي تَركُ ما انفردَ بهِ مِنَ الأخبارِ ، والاحتِجاجُ بما وافقَ الثقاتِ ، لأنَّ له رحلةً وسماعاً وكتابةً ، وقد يُخطئُ الإنسانُ فلا يستحقُّ التركَ ، وأما ما بُيِّنَ له مِن خطَئِهِ ؛ فلَمْ يرجعْ ، فيُشْبهُ أن يكونَ في ذلكَ متوهِّماً أنَّه كما حدَّثَ به .

(٣١) لست أعرفه بعدالة ولا جرح

(١٠٣٤) سُليمُ بنُ عثمانَ أبو عثمانَ الطّائيُّ : يَروي عَن جَماعةٍ مِن أهلِ الشّامِ ، رَوى عَنه سُليمانُ بنُ سَلمةَ الخَبائريُّ الأعاجيبَ الكَثيرةَ ، ولستُ أعرفُه بعَدالةٍ ولا جَرحٍ ، ولا لهُ راوٍ غيرُ سُليمانَ ، وسُليمانُ ليسَ بِشيءٍ ، لكن إنْ وَجِدَ لهُ راوٍ غَيرُ سُليمانَ بنِ سَلمةَ اعتُبر حَديثُه ، ويُلزقُ بهِ ما يتأهلُه مِن جَرحٍ أو عَدالةٍ .

(١٠٣٥) يَزيدُ بنُ زَيدٍ : شيخٌ يَروي عَن خَولةَ بنتِ الصّامتِ ، روى عنهُ أبو إسحاقَ السَّبيعي ، لستُ أعرفُه بِعَدالةٍ ولا جَرْحٍ ، إلا أنّه رَوى مَناكيرَ لم يُتابَعْ عَليها ؛ عَلى قِلَّةِ روايتِه ، فَهوَ عَندي يُتَنَكّبُ عَنِ الاحتِجاجِ بما انفردَ مِنَ الرّواياتِ ؛ لأنّ اللهَ جلَّ وعَلا لم يُكلِّفْ عِبادَه أخْذَ دينِه عمَّن ليسَ يُعرفُ بِعدالةٍ .

(٣٢) قليلُ الشُهرةِ بالعدالةِ الحديثيّة

(١٠٣٦) إبراهيمُ بنُ بَيطارٍ ، أبو إسحاقَ الخُوارَزْميُّ : يَروي عَن عاصمٍ الأحولِ المناكيرَ الّتي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِمَن يَرويها ، على قِلةِ شُهرَتِه بالعدالةِ وكتابةِ الحديثِ .

رَوى لهُ حَديثاً في المجروحينَ ثمّ قالَ: هذا لا أصلَ لهُ مِن حَديثِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ، ولا مِن حديثِ أنسٍ.

(١٠٣٧) البَخْتَريُّ بنُ عُبيدٍ الطّائيُّ (م س): يَروي عَن أبيهِ، عن أبي هرَيرةَ نُسخةً فيها عَجائبُ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفردَ؛ لِمخالَفتِه الثّقاتِ في الرّواياتِ، معَ عدمِ تَقدُّمِ عَدالتِه.

(١٠٣٨) عَبدُ الرّحمنِ بنُ إبراهيمَ القاصُّ: مُنكرُ الحَديثِ، يروي ما لا يُتابعُ عَليهِ وليسَ بَمشهورٍ في العَدالةِ، فيُقبَلُ منه ما انفَردَ، على أنّ التّنكّبَ عن أخبارِه أولى عندَ الاحتِجاجِ.

(٣٣) خَرَجَ عن حدِّ العدالةِ الحديثيّة

(١٠٣٩) جَسْرُ بن فَرْقَدٍ القصّابُ البَصريّ، أبو جعفر: غَلَبَ عَليهِ التّقَشُّفُ؛ حتّى أغضى عَن تَعَهّدِ الحديثِ؛ فأخذَ يَهِمُ إذا رَوى، ويُخطِئُ إذا حَدّثَ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ العَدالةِ. قالَ ابن معين: ليس بشيء.

(١٠٤٠) عُمرُ بنُ موسى بنِ وَجيهٍ الوَجيهيّ: يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ، فلمّا كَثُرَ في رِوايتِه عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ؛ خَرَجَ عَن حَدّ العَدالةِ إلى الجَرْحِ؛ فاستَحقَّ التّركَ.

(١٠٤١) الهُذَيلُ بنُ بِلالٍ المَدائنيُّ: يَقلبُ الأسانيدَ، ويَرفعُ المَراسيلَ، فلمّا كثُرَ مُخالفتُه الثّقاتِ فيما يَرويهِ؛ خَرَجَ عن حَدِّ العدالةِ إلى الجَرْحِ، وصارَ في عِدادِ المَتروكينَ مَن لا يُحتجُّ بهِم. عن ابنِ مَعينٍ: ليسَ بشيءٍ.

(١٠٤٢) الهَيْثَمُ بنُ مُحَمّدِ بنِ حَفصٍ الدّارميُّ المَدنيُّ: مُنكرُ الحَديثِ؛ عَلى قِلَّتِه لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ـ لما فيه مِنَ الجَهالةِ، والخُروجِ عَن حَدّ العَدالةِ ـ إذا وافقَ الثّقاتِ فكيفَ إذا انفردَ بأوابدَ وطاماتٍ؟!

(١٠٤٣) يَزيدُ بنُ سُفيانَ، أبو المُهَزّمِ البَصْريُّ (د ت ق): كانَ شيخاً صالحاً، لم يَكُنِ العلمُ صناعتَهُ، فكانَ مَن يَهِمُ ويُخْطِئُ فيما يَروي، فلمّا كَثُرَ في روايتِه مخالفةُ الأثباتِ خَرَجَ عَن حَدِّ العدالةِ، تَركَهُ شُعبةُ.

(٣٤) رُبّما تفرَّدَ

(١٠٤٤) النّضرُ بنُ مُحمّدٍ الجُرَشيُّ ، أبو مُحمّدٍ اليَماميّ (خ م د ت ق) : ربّما تَفردَ .

الثّقاتِ (٧ : ٥٣٥) الكَبيرِ (٨ : ٨٩) الجَرحِ (٨ : ٤٧٩) وسكتا ، الميزانِ (٤ : ٢٦٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٤٠٢) التّهذيبِ (١٠ : ٤٤٤) والعِجليّ رقم (١٦٩٢) : ثِقةٌ ، وهو من أرْوى النّاسِ عن عِكرمَة بنِ عَمّارٍ اليَماميّ ، سمعَ من عِكرمةَ بنِ عَمّارٍ ألفَ حديثٍ رَحلتُ إليه من مكةَ ، فوصلتُ في خَمسةَ عَشرَ يوماً يعني رَحلَ إليه إلى جُرَش ، التّقريبِ (٢ : ٣٠٢) : ثِقةٌ ، له أفرادٌ ، من التّاسِعَةِ .

(٣٥) يَتَفَرّدُ

(١٠٤٥) عَبّادُ بنُ أبي صالحِ السَّمانُ (م د ت ق) : يَنْفَرِدُ عَنْ أبيهِ بما لا أصلَ لَهُ مِنْ حَديثِ أبيهِ . لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانُ رواياتٍ ، منها روايتانِ عندَ مسلمٍ (١٦٥٣ ، ١٦٥٣) ولم يُخرّج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٣٦) رُبّما أغربَ

(١٠٤٦) إسحاقُ بنُ الفراتِ ، أبو نُعيمٍ المِصْريّ (س) : رُبّما أغْرَبَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٨ : ١١٠) الجرح (٢ : ٢٣١) ذَكَرَ له ثَلاثَة رُواةٍ ، قال أبو حاتم : شَيخٌ لَيْسَ بالمشهورِ ، تَهذيب الكَمالِ (٢ : ٦٧٧) التَّهْذيبِ (١ : ٢٤٦) ونَقَلَ ثناءَ الشّافعيِّ عَلَيْه ، وتَرشيحَه لتولّي مَنصبَ القَضاءِ ، ونَقَلَ عنْ أبي عَوانةَ توثيقَه ، وضَعَّفَه عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ في الأحكامِ ، وقال السُّليمانيُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ ، ورَدَّ الحافظُ على أبي حاتِم قولَه : لَيسَ بالمشهورِ ، فقالَ : مَا عَرفَه أبو حاتِم ، التَّقْريبِ (١ : ٦٠) : صَدُوقٌ فقيه ، مِنَ التَّاسِعَةِ .

(١٠٤٧) سَعدُ بنُ الصَّلْتِ الفارسيُّ الشيرازيُّ : رُبّما أغْرَبَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٦ : ٣٧٨) الجرح (٤ : ٨٦) ذَكَرَ شُيوخَه وثلاثةً مِن تلامذتِه ولم يَزدْ .

(١٠٤٨) سَعيدُ بنُ واصِلٍ الجُرَشِيُّ : يُخطئُ كَثيراً حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

كذا في المجروحين (١ : ٣٢٥) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٢٦٦) وقالَ : رُبّما أغْرَبَ .

(١٠٤٩) عليُّ بنُ عَمرٍو الأنْصاريُّ البَغداديُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) (ق) : رُبّما أغْرَبَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٨ : ٤٧٣) الجرح (٦ : ١٩٩) قالَ : سَمِعَتُ مِنْهُ مَع أبي ومَحلُّه الصِّدق ، تاريخ بغداد (١٢ : ٢١) تَهذيب الكَمالِ (٢١ : ٧٩) التَّهْذيبِ (٧ : ٣٦٧) ونَقَلَ عن ابنِ قانع قولَه : ضَعيفٌ وقالَ : ووجدتُ لَه حَديثاً مُنكراً جِدّاً ، أخرَجَهُ البَيهقيُّ والخطيبُ ، التَّقْريب (٢٠ : ٤١) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ ، مِنَ العَاشِرةِ .

(١٠٥٠) عَمرو بنُ يزيدَ ، أبو بُرَيْدٍ الجَرْميُّ البَصْريُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) (س) : رُبّما أغْرَبَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٨ : ٤٨٨) الجرح (٦ : ٢٧٠) : سَمِعَ مِنْهُ أبي في الرحلَةِ الثَّالثةِ بالبَصرةِ وقال : صَدُوقٌ ، تَهذيب الكَمالِ (٢٢ : ٣٠٠) التَّهْذيبِ (٨ : ١٢٠) ونَقَلَ توثيقَه عَن النَّسائيِّ ، التَّقْريبِ (٢ : ٨١) : صَدُوقٌ ، من الحَاديةِ عَشرَةَ .

(١٠٥١) عَيسى بنُ أزهرَ ، الرّاوي عَن الزُّهْريِّ : رُبّما أغْرَبَ عَلى قِلّةِ روايتِه .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٧ : ٢٣٣) اللسان (٢ : ٣٩٣) ولم يزِدْ عَمّا قالَه ابنُ حِبّان .

(١٠٥٢) مُحَمَّدُ بنُ سَلاَّمُ التَّيميُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : رُبّما أغْرَبَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٩ : ١٠١) اللسان (٥ : ١٨٢) عن ابنِ مَندَه : لَه غَرائبُ ونَقَلَ كلامَ ابنِ حِبّان .

(١٠٥٣) مُحَمَّدُ بنُ عَمرِو بنِ حَنَانٍ الكَلبيُّ ، أبو عبدِ اللهِ الحِمْصيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) (س) : رُبّما أغْرَبَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٩ : ١٢٣) تَهذيب الكَمالِ (٢٦ : ٢٠٦) التَّهْذيبِ (٩ : ٣٧٢) التَّقْريبِ (٢ : ١٩٥) : صَدُوقٌ يُغرِبُ ، مِنَ الحاديةَ عَشرةَ .

(١٠٥٤) مسعودُ بنُ واصِلٍ ، أبو مُسلِمٍ ، صَاحِبُ السَّامريِّ البَصْريُّ : رُبّما أغْرَبَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٩ : ١٩٠) الكبير (٧ : ٤٢٤) وَسَكَتَ ، الجرح (٨ : ٢٨٤)

وقال : صاحِبُ السّابريّ ، وذَكَرَ لَه أربعةَ رُواةٍ وَسَكَتَ ، تَهذيب الكَمالِ (٢٧ : ٨١) التَّهْذيبِ (١٠ : ١٢٠) ونَقَلَ تَضعيفَه عَن الطّيالسيِّ ، كَمَا ذَكَرَ أنَّ التّرمذيَّ استَغْرَبَ حَديثَه ، التَّقْريبِ (٢ : ٢٤٤) : لَيِّنُ الحَديثِ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، وقال : صاحِبُ السّابريِّ أيضاً .

(١٠٥٥) مُعَلّى بنُ الوَليدِ القَعْقاعيُّ القِنِّسْرينيُّ المِصْريُّ : رُبّما أغْرَبَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٩ : ١٨٢) اللسان (٦ : ٦٥) ونَقَلَ كلامَ ابنِ حِبان ، وله ذِكْرٌ في تَرجَمةِ إسماعيلَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يُوسفَ الفلَسطينيِّ ، اللسان (١ : ٤٣٢) فقد ذَكر هناك كَلاماً كَثيراً حَولَ إسماعيلَ ، وذكرَ حَديثاً عن أبي هُريرةَ ثُمَّ قالَ : رجالُه مَعروفونَ بالثِقَةِ ، ولَيْسَ فيهم مَن يُنظرُ في حالِه إلا المُعلّى ، وقَدْ ذَكَرَه ابنُ حِبّانَ في الثِّقاتِ .

(١٠٥٦) نُعيمُ بنُ عبدِ الحَميدِ الوَاسطيُّ : رُبّما أغْرَبَ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٩ : ٢١٨) اللسان (٦ : ١٧٠) الكَامل (٧ : ١٥) قالَ : سَمِعَتُ السَّاجيَّ يقولُ : والحَديثُ المُنكَرُ للسّريِّ بنِ إسماعيلَ هُو هذا ، فَذَكَرَ لنا السّاجي عن الحرشيِّ ، ولم يَروِهِ عن السّريِّ غيرُ نُعيمٍ ، ونُعيمُ بنُ عَبدِ الحَميدِ مَعروفٌ بِهذا الحَديثِ .

(١٠٥٧) هاشِمُ بنُ الحارِثِ أبو مُحمّدٍ المَروزيُّ البَغداديّ : مُستقيمُ الحديثِ ، ربّما أغربَ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٢٨٩١) .

(١٠٥٨) هَانِئُ بنُ عبدِ الرّحمنِ بنِ أبي عَبلةَ المَقدسيُّ : رُبّما أغْرَبَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٧ : ٥٨٣) اللسان (٦ : ١٨٦) وذَكَرَ ما قَالَه ابنُ حِبّانَ .

(١٠٥٩) يَحيى بنُ إسحاقَ الكاشْغَريُّ ، أبو زَكريا المَروزيُّ : رُبّما أغْرَبَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٩ : ٢٥٨) اللسان (٦ : ٢٤١) ونَقَلَ كلامَ ابنِ حِبّان ، وَوَقَع في المَطبوعةِ الكاشفوني ، والتصويب من الأنسابِ (١١ : ٢٢) واللسان (٦ : ٢٤١) .

(١٠٦٠) يَزيدُ بنُ السَّمْطِ الشَّاميُّ الصَّنْعانيُّ (مد كن ق) : رُبّما أغْرَبَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقاتِ (٩ : ٢٧٣) الكبير (٨ : ٣٣٩) وَسَكَتَ ، الجرح (٩ : ٢٦٨)

وَرَوَى عَنْ مَروان بنِ مُحَمَّد قالَ : حَدَّثَنا يزيدُ بنُ السَّمطِ الصَّنعانِّي ، وكانَ جلَيْساً لسعيدِ ابنِ عبدِ العَزيزِ ، وكانَ ثقةً ، تَهذيب الكَمال (٣٢ : ١٤٩) التَّهْذيب (١١ : ٣٣٣) ونَقَلَ عن أبي مُسهِرٍ الثّناءَ عَليْه ، وضَعَّفَه الحاكِم ، التَّقْريبِ (٢ : ٣٦٥) : ثِقَةٌ ، مِنْ كِبارِ التَّاسِعَةِ ، أخطأَ الحاكِمِ في تضعيفهِ .

(١٠٦١) يَعْقوبُ بنُ ماهانَ البَنّاءُ ، أبو يُوسفَ البَغداديُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) (س) : ربّما أغْربَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الثقات (٩ : ٢٨٥) الجرح (٩ : ٢١٦) كَتَبَ عَنْه أبي وقالَ : صَدُوقٌ وقالَ لي حَجّاجُ ابنُ الشَّاعرِ : لَيْسَ ببغدادَ مثلُ يعقوبَ بنِ مَاهانَ ، الأنساب (١٠ : ٤٧٥) تَهذيب الكَمالِ (٣٢ : ٣٦٠) التَّهْذيبِ (١١ : ٣٩٤) التَّقْريبِ (٢ : ٣٧٦) : صَدُوقٌ ، مِنَ العَاشِرةِ .

(٣٧) يُغرِبُ

(١٠٦٢) أحمدُ بنُ أبي سُريج ، واسمُه أبو سُريجٍ الصَّبّاحُ ، أبو جَعفرٍ الرّازيُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (خ د س) : يُغرِبُ ، على استقامةٍ فيهِ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣٨) الجَرحِ (٢ : ٥٦) ونسبه النّهشليّ ، كتبَ عنهُ أبو حاتمٍ وأبو زُرعةَ ، وقال أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٣٥٥) التّهذيبِ (١ : ٤٤) قال النّسائيّ : ثِقَةٌ ، التّقريبِ (١ : ١٧) : ثِقَةٌ حافِظٌ له غَرائبُ ، من العاشِرَةِ .

(١٠٦٣) الأزرقُ بنُ عَليِّ بنُ مُسلمٍ أبو الجَهمِ الحَنَفيّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (خد) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٢ : ١٣٦) الجَرحِ (٢ : ٣٣٩) قال : رَوى عنه أبو زُرعةَ وسَكتَ . تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٣١٧) التّهذيبِ (١ : ٢٠) : روى عنه صالحُ بنُ مُحمّدِ (جَزَرَة) وأخرجَ لهُ الحاكمُ في المُستَدركِ ، التّقريبِ (١ : ٥١) : صدوقٌ يُغرِبُ ، من الحاديةَ عَشرةَ .

(١٠٦٤) إسماعيلُ بنُ بَهرام الهَمْدانيُّ الكوفيّ الخَزّازُ (ق) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ١٠٠) الجَرحِ (٢ : ١٦١) قال أبو حاتمٍ : هو شيخٌ صدوقٌ زَمِنٌ ـ والزمانةُ : الضعفُ بسببِ علّةٍ أو كِبَرِ سنٍّ ـ ، وأتيتُه غيرَ مَرّةٍ فلم يُقْضَ لي السّماعُ

منهُ ، وهو شيخُ شيوخِ عَبدِ الرّحمنِ ، قال : حدّثنا عنهُ أبو زُرعةَ ، الميزان (١ : ٢٢٤) وقال : ذو غَرائِبَ ؛ وهو صدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ٥٢) التّهذيبِ (١ : ٢٨٥) التّقريبِ (١ : ٦٧) : صدوقٌ ، من الحاديةَ عَشرةَ .

(١٠٦٥) إسماعيلُ بنُ عَمرٍو البَجَليّ أبو إسحاقَ الكوفيّ : يُغرِبُ كثيراً .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ١٠٠) الجَرحِ (٢ : ١٩٠) قال أبو حاتمٍ : ضَعيفُ الحديثِ تاريخِ أصبَهانَ (١ : ٢٠٨) قال : كان عَبدانُ الأهوازيّ يوازيهِ بإسماعيلَ بنِ أبانَ ، ويقولُ : وقعَ إلى أصبَهانَ فلم يُعرَف ، وقالَ إبراهيمُ بنُ أُرومَةَ : شيخٌ مثلُ إسماعيلَ بنِ عَمرٍو ضَيّعوه بأصبهانَ . وأحسَنَ الثّناءَ عَليهِ ، وأطالَ في ترجمَتِه ، العُقَيلي (١ : ٨٦) ضُعفاءِ الدّارقُطنيّ رقم (٨٧) : ضَعيفٌ ، وفي الكامل (١ : ٣٢٢) : حدّثَ بأحاديثَ لا يُتابعُ عليها ، وروى له عدةَ أحاديثَ ، ثمّ قال : وهذهِ الأحاديثُ الّتي أملَيْتُها معَ سائرِ رِواياتِه الّتي لم أذكُرْها ، عامّتُها مّما لا يُتابِعُ إسماعيلَ عليها أحدٌ ؛ وهو ضَعيفٌ ، وله عن مِسعَرٍ غيرُ حديثٍ مُنكرٍ لا يُتابَعُ عليهِ ، الميزان (١ : ٢٣٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ٢٦١) التّهذيبِ (١ : ٣٢٠) قال : ضَعّفهُ أبو حاتمٍ والدّارقُطنيّ وابنُ عُقدَةَ والعُقَيليّ والأزديّ ، وقال الخَطيبُ : صاحبُ غَرائِبَ عن الثّوريّ وغيره ، اللّسانِ (١ : ٤٢٥) .

(١٠٦٦) بِشرُ بنُ خالدٍ العَسكَريّ (شَيخُ شيوخِهِ)(خ م د س) : مُستقيمُ الحديثِ يُغرِبُ عن شُعبةَ ، عن الأعمشِ بأشياءَ .

(١٠٦٧) بِشرُ بنُ هِلالٍ الصّوافُ أبو مُحمّدٍ البَصريّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (م ٤) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ١٤٤) الجَرحِ (٢ : ٣٦٩) قال أبو حاتمٍ : مَحلّهُ الصّدقُ وكان أيقظَ من بِشرِ بنِ مُعاذٍ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٤ : ١٥٩) التّهذيبِ (١ : ٤٦٢) : وثّقَهُ النّسائيّ في أسماءِ شُيوخِه ، وأبو عَليّ الجُيانيّ في شيوخِ أبي داودَ ، التّقريبِ (١ : ٦٢٤) : ثِقَةٌ ، من العاشِرَةِ .

(١٠٦٨) الحارثُ بنُ مَنصورٍ أبو مَنصورٍ الواسِطيّ (د) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ١٨٢) الجَرحِ (٣ : ٩٠) قال أبو حاتمٍ : نَزلَ عليه الثّوريّ

وهو صدوقٌ ، الكاملِ (٢ : ١٩٥) ذكرَ له عدةَ أفرادٍ . . . ، ثمّ قال : في حديثِه اضطرابٌ الميزان (١ : ٤٤٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٥ : ٢٨٦) التّهذيبِ (٢ : ١٥٨) ونقلَ عن أبي نُعيمٍ : كثيرُ الوَهمِ ، التّقريبِ (١ : ١٤٤) : صدوقٌ يَهِمُ ، من التّاسِعَةِ .

(١٠٦٩) حَفصُ بنُ عُمرَ المَهْرِقَانيّ ، أبو عُمرَ الرّازيّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (س) : حسنُ الحديثِ يُغرِب .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٢٠١) الجَرحِ (٣ : ١٨٤) قال الرّازيانِ : صدوقٌ . تَهذيبِ الكَمالِ (٧ : ٣٣) التّهذيبِ (٢ : ٤٠٧) ونقلَ عن ابنِ حِبّانَ قوله : صدوقٌ ، حَسنُ الحديثِ يُغرِب ، والّذي في المَطبوعِ من الثّقاتِ وتَرتيبِ الهَيثميّ (١ : ٩٨ أ) ما تقدم ، ونقلَ الحافِظُ عن النّسائيّ في مَشيختِه : لا بأسَ به ، وقال مَسلمةُ : ثِقَةٌ ، التّقريبِ (١ : ١٨٧) : صدوقٌ ، من العاشِرَةِ .

(١٠٧٠) حَمدانُ بنُ ذي النّونِ بنِ مَخلَدٍ البَلْخيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ يُغرِبُ .

(١٠٧١) الرّبيعُ بنُ زيادٍ الضَّبِّيُّ ، أبو عَمرٍو الكوفيّ : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٦ : ٢٩٨) الكاملِ (٣ : ١٣٦) قال : الضَّبّيّ الهَمْدانيّ ، وروى له حديثاً أغربَ فيه ، ثمّ قال : وقد رَوى الرّبيعُ بنُ زيادٍ عن غَيرِ مُحمّدِ بنِ عَمرٍو من أهلِ المَدينةِ بأحاديثَ لا يُتابَعُ عليها ، وعندَ مُحمّدِ بنِ عُبيدٍ عن الرّبيعِ الهَمْدانيّ أحاديثُ لا يُتابَعُ عليها ، الميزان (٢ : ٤٠) قال : ما رأيتُ لأحدٍ فيه تَضعيفاً ، وهو جائزُ الحديثِ اللّسانِ (٢ : ٤٤٤) قال صالحُ بنُ أحمدَ في طبقاتِ هَمْدانَ : لم يكن مَشهوراً بالحديثِ وقال أبو جَعفرَ الحافِظُ : حديثُه يَدُلّ على الصّدقِ . وذكرَ حديثَه إنّما الأعمالُ بالنّيّةِ فكأنّه هذا الّذي يُغربُ فيه ، قال الحافِظُ : وهو من غَرائِبِه والظّاهرُ أنّه إنّما سَمِعَه من يَحيى بنِ سَعيدٍ فحدّثَ بهِ عن مُحمّدِ بنِ إبراهيمَ على سَبيلِ الخَطأ .

(١٠٧٢) زَكريّا بنُ نافعٍ ، أبو يَحيى الأُرْسُوفيّ : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٢٥٢) الجَرحِ (٣ : ٥٩٤) ذكرَ له ثلاثةَ رواةٍ وسَكتَ

الأنسابِ (١ : ١٦٦) ذكرَهُ في جُملةِ جَماعةٍ من العُلماءِ المُرابِطينَ ، اللّسانِ (٢ : ٤٨٣) قال : أخرجَ لهُ الخطيبُ في الرّواةِ عن مالكٍ حَديثاً في ترجمةِ العباسِ بنِ الفضلِ عنه وقال : في إسنادِه غيرُ واحدٍ من المَجهولينِ ، معجمِ البلدانِ (١ : ١٥١) .

(١٠٧٣) سَهلُ بنُ خلاّدٍ المُقرئُ الرّازيُّ : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٢٩٣) واقتَصرَ في اللّسانِ (٣ : ١١٨) على كلامِ ابنِ حِبّانَ .

(١٠٧٤) سَهلُ بنُ الفَضلِ السّجزيّ (شَيخُ شُيوخِهِ) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٢٩٣) ونقلَ في اللّسانِ (٣ : ١٢١) كلامَ ابنِ حِبّانَ ولم يزِد .

(١٠٧٥) سَهلُ بنُ المُتوكلِ بنِ حُجرٍ أبو عِصمَةَ البُخاريّ : إذا حدّث عن إسماعيلَ ابنِ أبي أويسٍ ؛ أغربَ عنهُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٢٩٤) الإرشاد (٢ : ٩٦٩) .

(١٠٧٦) عَبدُ اللهِ بنُ كَثيرٍ القارئُ الطّويلُ الدّمَشقيّ (عس) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣٤٦) الجَرحِ (٥ : ١٤٤) قال أبو زُرعةَ : لا بأسَ به تَهذيبِ الكَمالِ (١٥ : ٤٧١) التّهذيبِ (٥ : ٣٦٨) وقال : والدُ تَمّامٍ الرّازي ، كانَ مُقرئَ أهلِ دِمَشقَ وإمامَهم ، التّقريبِ (١ : ٤٤٢) صدوقٌ مُقرئٌ ، من التّاسِعَةِ .

(١٠٧٧) عَبدُ المَلكِ بنُ زيادٍ النَّصيبيّ : يُغرِبُ عن مالكٍ ، مُستقيمُ الحديثِ .

(١٠٧٨) عَليُّ بنُ صالحٍ المَكّيُّ (ت) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٧ : ٢٠٩) الجَرحِ (٦ : ١٩١) قال أبو حاتمٍ : لا أعرِفُه ؛ مَجهولٌ الميزانِ (٣ : ١٣٣) قال ابنُ الجَوزيّ : ضَعّفوهُ ، وقالَ الذّهبيّ : لا أدري مَن هو ، اللّسانِ (٤ : ٣٣٤) قال الحافظُ : هو المَكيّ أبو الحَسنِ العابدُ ، روى عنه الثّوريّ ، وحديثُه عندَ التّرمذيّ ، ولم يُتَرجِم لهُ في الميزانِ فكأنّه ظنّه آخرُ ، وقالَ الأزديُّ : ليِّنُ الحديثِ ، وقال أبو الشّيخِ الأصبَهانيّ : ثِقةٌ عَزيزُ الحديثِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ٤٦٨) التّهذيبِ (٧ : ٣٣٣) ونقلَ كلامَ أبي حاتمٍ وابنِ حِبّانَ . التّقريبِ (٢ : ٣٨) : مقبولٌ ، من الثامنةِ .

(١٠٧٩) عَونُ بنُ حِبّانَ البَصريّ : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٧ : ٢٨١) اللّسانِ (٤ : ٣٨٧) الكامِلِ (٥ : ٢٩٣) قال في ترجمة عَبدِ العَزيزِ بنِ عَبدِ الله القُرَشيّ البَصريّ : ولِعَونِ بن حِبّانَ عِشرونَ حَديثاً بأسانيدَ مُختلفةٍ ، وعَونُ بنُ حِبّانَ عَزيزُ الحديثِ المُسنَدِ جدّاً ، ولم نكتب بنُسخةٍ عن ابنِ حِبّانَ هذه الأحاديثَ إلا عن الزِّيْبَقيّ ، يقصدُ شيخَه أحمدَ بنِ عَمرِو بنِ الزّيبَقيّ .

(١٠٨٠) القاسِمُ بنُ عَبدِ الوهّابِ الصُّوريّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د س) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٧) النُّبّل رقم (٧٣١) : روى عنه النّسائيّ وقال : لا بأسَ بهِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٣٩٥) التّهذيبِ (٨ : ٣٢٥) روى عنه أبو داودَ في كتابِ الزّهدِ المُفردِ ، وقال مَسلمةُ بنُ قاسمٍ : له مَناكيرُ ، التّقريبِ (٢ : ١١٨) : لا بأسَ بهِ ، من الحاديةَ عَشْرَةَ .

(١٠٨١) قَيسُ بنُ حَفصٍ الدّارِميُّ البَصريُّ (خ صد) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٥) الكَبيرِ (٧ : ١٥٦) قال ابنُ المَدينيّ : كانَ وَكيعُ يُضعّفُه ، الجَرحِ (٧ : ٩٥) قال أبو حاتمٍ : شيخٌ ، العِجليّ رقم (١٣٩٢) : لا بأسَ به ، كتبنا عنه شيئاً يَسيراً . سؤالاتِ الحاكمِ رقم (٤٥٦) قال الدّارقُطنيّ : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٢١) التّهذيبِ (٨ : ٣٩٠) التّقريبِ (٢ : ١٢٨) : ثِقَةٌ ، له أفرادٌ ، من العاشرَةِ . النُّبّل رقم (٧٤٠) روى عنه البُخاريّ ، الجمع (٢ : ٤١٨) وقال : روى عنه البُخاريّ في العلمِ واللّباسِ والجِزيةِ وبَدءِ الخَلقِ .

(١٠٨٢) مالكُ بنُ عَبدِ الواحِدِ ، أبو غَسّانَ المِسْمَعيّ (م د) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٦٤) الدّولابيّ (٢ : ٧٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ١٥٠) التّهذيبِ (١٠ : ٢٠) قال ابنُ قانعٍ : ثِقَةٌ ثبتٌ ، التّقريبِ (٢ : ٢٢٥) : ثِقَةٌ ، من العاشِرَةِ .

(١٠٨٣) مُحمّدُ بنُ إسماعيلَ الجَعفَريُّ المدنيُّ : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٨٨) الكَبيرِ (١ : ٣٧) الجَرحِ (٧ : ١٨٩) : روى عنه أبو زُرعةَ ، وقال أبو حاتمٍ : مُنكَرُ الحديثِ يَتكلّمونَ فيه ، الميزانِ (٣ : ٤٨١) الأنسابِ (٣ : ٢٩٠)

اللّسانِ (٥ : ٧٨) ونقلَ عن أبي نُعيم قولَه فيه : مَتروكٌ ، وذكرَ في ترجمةِ جَعفرِ بنِ أبي الحَسنِ الحَواريّ حديثاً تَفردَ به مُحمّدٌ ، وقال : برئَ الحَواريُّ عن عُهدته لُمتابَعَة الحُسين ابنِ الحَسنِ له على روايتِه عن مُحمّدِ بنِ إسماعيلَ ، ونقلَ عن الخَطيبِ في الرّواةِ عن مالكٍ الحديثَ نَفسهُ ، وقال الخطيبُ : تفردَ بهِ الجَعفَريّ عن مالكٍ .

(١٠٨٤) مُحمّدُ بنُ إسماعيلَ ابنِ عُلَيَّةَ قاضي دِمَشقَ (شَيخُ شُيوخِهِ) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٠٩) النّبلاءِ (١٢ : ٢٩٤) الكاشفِ (٢ : ١٥٧) .

(١٠٨٥) مُحمّدُ بنُ إسْماعيلَ الفارِسيُّ : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٧٨) اللّسانِ (٥ : ٧٧) وذكرَ الحافظُ أنّه تفرَّدَ بزيادةٍ أخرجَها البَزّارُ من وجهٍ آخرَ ، وليسَ عندَه التّقيدُ بالآخريّةِ ، وانظر زوائدَ البَزّارِ (١ : ٣٧٣) مجمع الزّوائدِ (٢ : ٣٢٣) .

(١٠٨٦) مُحمّدُ بنُ الحَجّاجِ بنِ جَعفرِ بنِ إياسٍ البَغداديّ (شَيخُ شُيوخِهِ) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٢٦) الميزانِ (٣ : ٥١٠) قال ابنُ عُقدةَ : في أمرِه نَظرٌ اللّسانِ (٥ : ١١٨ ـ ١١٩) .

(١٠٨٧) مُحمّدُ بنُ حَسّانَ بنِ فَيروزَ الأزرقُ الواسِطيُّ ، أبو جَعفرٍ البَغداديّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (ق) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٢٩) الجَرحِ (٧ : ٢٣٨) : سَمعتُ منه معَ أبي وهو صدوقٌ العِجليّ رقم (١٤٤٧) : ثِقَةٌ ، رجلٌ صالحٌ ، ونقلَ الحافِظُ في التّهذيبِ (٩ : ١١٢) توثيقَهُ عن الدّارقُطنيّ ، بيدَ أنّي رَأيتُه يتكلّمُ عليه في السّنَنِ ، فقالَ بعد تَخريجِ حديثِه : ليسَ بمحفوظٍ ، لا أعلمُ تابعَ ابنَ حَسّانَ عليهِ أحدٌ ، التّقريبِ (٢ : ١٥٣) : ثِقَةٌ ، من العاشِرَةِ تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٥٢) .

(١٠٨٨) مُحمّدُ بنُ حَفصٍ الوُصَابيّ أبو عُبيدٍ الحِمصيُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٢٧) الجَرحِ (٧ : ٢٣٧) : أدركتُه وأردتُ قَصدَه والسّماعَ منه ، فقالَ ليَ بعضُ أهلِ حِمصَ : ليسَ بصدوقٍ ، ولم يدرك مُحمّدَ بنَ حِمْيَرٍ فتركتُه

الميزانِ (٣ : ٥٢٦) قال ابنُ مَنْدَه : ضَعيفٌ ، اللّسانِ (٥ : ١٤٦) نقلَ كلامَ ابنِ أبي حاتمٍ وابنِ حِبّانَ .

(١٠٨٩) مُحمّدُ بنُ أبي خالدٍ الصَوْمَعيُّ الطَّبَريُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٤١) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ١٥٧) التّهذيبِ (٩ : ١٤٧) ونقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ، التّقريبِ (٢ : ١٥٨) : صدوقٌ يُغرِبُ ، من الحادية عَشْرَةَ . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٠٩٠) مُحمّدُ بنُ سُفيانَ بنِ أبي الزَّرْدِ الأُبُلّيُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١١٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٢٨٢) التّهذيبِ (٩ : ١٩٢) : قال الآجرّيّ : سمعتُ أبا داودَ يُثني عليهِ ، التّقريبِ (٢ : ١٦٥) : صدوقٌ ، من الحادية عَشْرَةَ .

(١٠٩١) مُحمّدُ بنُ سوّارِ بنِ راشدٍ الكوفيّ ثمّ المِصريّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٢٥) الجَرحِ (٧ : ٢٨٤) سمع منه أبو حاتمٍ في الرّحلةِ الثّانيةِ ، وقال عنه : صدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٣٣١) التّهذيبِ (٩ : ٢٠٩) التّقريبِ (٢ : ١٦٨) : صدوقٌ يُغرِب ، من صِغارِ العاشِرَةِ .

(١٠٩٢) مُحَمَّدُ بنُ عَبّادِ بنِ آدمَ البَصريّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (س ق) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١١٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٤٣٢) التّهذيبِ (٩ : ٢٤٣) النُّبَّل رقم (٨٥٢) وقال : رَوى عنه ابنُ ماجَه ، ووقعَ لي من حديثِه ، التّقريبِ (٢ : ١٧٤) : مقبولٌ ، من العاشِرَةِ .

(١٠٩٣) مُحمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ عَليّ أبو بَكرٍ الجُعفيّ (شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ ، حدّثَ في الشّامِ بالغَرائبِ .

(١٠٩٤) مُحمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عُبيدِ بنِ عَقيلٍ البَصريُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د س ق) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١١٩) وقالَ محقّقُ الكتابِ : لم نَظفر بهِ .

قلتُ : بل هو من رجال التّهذيبِ (٩ : ٢٦٤) وسببُ الالتباسِ أنّ الحافظَ وقَبلَه المزيّ لم يَنقُلا قولَ ابنِ حِبّانَ فيه ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٥٠٦) غيرَ أنّ شيوخَ مُحمّدٍ هذا وتلامذتَه بعضُهم ذكرَه ابنُ حِبّانَ ، أو أومأَ إليه ، التّقريبِ (٢ : ١٧٨) : صدوقٌ ، من الحاديةَ عَشْرَةَ ، النُّبّل رقم (٨٦٦) وقال : رَوى عنه أبو داودَ والنّسائيّ وابنُ ماجَه وقال : لا بأسَ به ، ووقعَ لي من موافقاته .

(١٠٩٥) مُحمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ قُهْزَادَ المَروَزيّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (م) : حدّثنا عنهُ الدّغوليّ بالغَرائِبِ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٣٠) الجَرحِ (٧ : ٣٠٣) : كتبَ إلى أبي وأبي زُرعةَ وإليّ ببعضِ حديثِه ، وهو صدوقٌ ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٥٣٠) التّهذيبِ (٩ : ٢٧١) قال صاحبُ الزّهرَةِ : رَوى عنه مسلمٌ أحدَ عَشَرَ حديثاً ، الجمعِ (٢ : ٤٧٣) التّقريبِ (٢ : ١٧٩) : ثِقَةٌ ، من الحاديةَ عَشْرَةَ .

(١٠٩٦) مُحمّدُ بنُ عُثمانَ بنِ بَحْرٍ العُقَيليُّ ، أبو عَبدِ اللهِ البَصريّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (س) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٩٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٨٠) التّهذيبِ (٩ : ٣٣٥) ونقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ولم يزد . التّقريبِ (٢ : ١٨٩) : صدوقٌ يُغرِب ، من العاشرَةِ .

(١٠٩٧) مُحمّدُ بنُ مُحمّدِ بنِ خَلاّدٍ الباهِليُّ ، أبو عُمرَ البَصريُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١١٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٣٧٦) التّهذيبِ (٩ : ٤٣١) قال أبو داودَ : رأيتُه في النّومِ فقلتُ : ما فعلَ اللهُ تعالى بكَ؟ قال : أدخلني الجَنّةَ ، قلتُ : فلم يَضرّكَ الوقفُ في القُرآنِ؟! وقال مَسلمةُ : ثِقَةٌ ، التّقريبِ (٢ : ٢٠٥) : ثِقَةٌ ، من الحاديةَ عَشْرَةَ .

(١٠٩٨) مُحمّدُ بنُ المُغيرةِ المَخْزُوميُّ المدنيُّ (مد) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١١٧) الميزانِ (٤ : ٤٦) : شيخٌ لا يكادُ يُعرَفُ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٤٩٠) ونسبَهُ الحافِظُ في التّهذيبِ (٩ : ٤٦٨) إلى الوَليدِ بنِ المُغيرةِ

المَخزوميّ ، ونقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ، التّقريبِ (٢ : ٢٠٩) : صَدوقٌ يُغرب ، من العاشرَةِ .

(١٠٩٩) مُحمّدُ بنُ هاشِمِ بن سَعيدٍ البَعلَبَكّيّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (س) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١١٨) الجَرحِ (٨ : ١١٦) سمعَ منه أبي ببَعلَبكّ وروى عنه ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٥٦٢) التّهذيبِ (٩ : ٤٩٤) قال النّسائيّ : لا بأسَ به التّقريبِ (٢ : ٢١٤) : صدوقٌ ، مِن صِغارِ العاشرَةِ ، النُّبَّلِ رقم (٩٨٦) نقلَ قولَ النّسائيّ وقال : وقعَ لي من حديثِه عالياً غيرُ موافَقةٍ .

(١١٠٠) المُختارُ بنُ مَنيحٍ الثَّقَفِيُّ الكوفيُّ : يُغرِبُ ، وهو الّذي رَوى عن الزّهريّ تَوبةَ كعبِ بنِ مالكٍ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٧ : ٥١٣) وترتيبِ الهَيثميّ (٣ : ٥٨ب) الكَبيرِ (٧ : ٣٨٦) وقالَ المُختارُ بنُ صُبيح : مُرسَلٌ ، الجَرحِ (٨ : ٣١٢) وسكتَ ، وانظر ترجمةَ تلميذِه جُنَيْدٍ الحَجّامِ فقد نصّ هناكَ في التّهذيبِ (٢ : ١٢٠) على أنّه ابنُ مُنيحٍ .

(١١٠١) مَعمرُ بنُ يَعْمَر اللّيثيُّ (س) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٩٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٣٣١) التّهذيبِ (١٠ : ٢٥١) نقلَ قولَ ابنِ حِبّانَ وقولَ ابنِ القَطّانِ : مَجهولُ الحالِ ، التّقريبِ (٢ : ٢٦٧) : مقبولٌ ، من كِبارِ العاشِرَةِ .

(١١٠٢) مُغيرةُ بنُ حَبيبٍ ، أبو صالحٍ الأزديّ ، خَتَنُ مالكِ بنِ دينارٍ : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٧ : ٤٦٦) الكَبيرِ (٧ : ٣٢٥) قال : كانَ صدوقاً عدلاً ، الجَرحِ (٨ : ٢٢٠) : ونسبُه الأزديّ وسكتَ ، الميزانِ (٤ : ١٥٩) قال الأزديّ : مُنكرُ الحديثِ اللّسانِ (٦ : ٧٥) نقلَ كلامَ الأزديّ وجَزمَ أنّه هو ، بعدَ أن نقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ .

(١١٠٣) مَنصورُ بنُ إسماعيلَ ، أبو إسماعيلَ الأُمَويُّ الحَرّانيُّ : يُغرِبُ ، ورَوى له حديثَ : (زُر غِبّاً . . .) .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٧٢) العُقَيليّ (٤ : ١٩٢) عن ابنِ جُريجٍ لا يُتابَعُ عليهِ وروى له حديثَ : (زُر غِبّاً تَزدَد حُبّاً) وقال : ليسَ بمحفوظٍ من حديثِ ابنِ جُريجٍ ، وإنّما

يُعرَفُ بطلحةَ بنِ عَمرٍو، وتابَعه قومٌ نَحوه في الضّعفِ، الميزانِ (٤ : ١٨٣) اللّسانِ (٦ : ٩١) ذكرَه الخَطيبُ في الرّواةِ عن مالكٍ.

(١١٠٤) موسى بنُ سُليمانَ بنِ عُبَيْدٍ العِجليُّ البَصريُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) : يُغرِبُ.

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ١٦١) الجَرحِ (٨ : ١٤٤) سمعَ منه أبي أيامَ الأنصاريّ وقال : ثِقَةٌ، اللّسانِ (٦ : ١١٨) قال الحافِظُ : وموسى هذا ذكرَ ابنُ عَديّ أنّه هو عُمرُ بنُ موسى بنُ سُليمانَ السّاميّ الكُدَيْميّ البَصريّ، انقلبَ اسمُه على عِمرانَ السّختيانيّ؟ قال ابنُ عديّ (٥ : ٥٤) بعدَ أن رَوى لعُمرَ هذا حديثَ : (كُفْرٌ باللهِ من ادّعى نَسباً لا يُعرَفُ...) هذا حديثٌ مَوقوفٌ لم يرفعهُ إلا عُمرُ هذا، وكأنّ عِمرانَ السَّخْتِيانيّ اشتَبَهَ عليهِ اسمُ عُمرَ بنِ موسى فكانَ يقول : موسى بنُ سُليمانَ بنِ عُبيدٍ السّاميّ. وإنّما هو عُمرُ ابنُ موسى بنِ سُليمانَ بنِ عُبيدٍ السّاميّ، ولعُمرَ بنِ موسى غيرُ ما ذكرتُ من الحديثِ الّذي سَرقَه، والّذي رفعَه، والّذي خالفَ في أسانيدِه، والضّعفُ في رِواياته بَيّنٌ. وصدّرَ ترجمتَه بقوله : ضَعيفٌ يَسرقُ الحديثَ، ويُخالِفُ في الأسانيدِ، قال الحافِظُ في اللّسانِ : وقد مَشى أمرُه على ابنِ حِبّانَ مع يَقَظَتِه، وهذهِ من دقائقِ ابنِ عَديّ وتَحقيقِه في هذا الفَنّ.

قلتُ : وأورَدهُ ابنُ أبي حاتمٍ كما تقدّم مثلَ ابنِ حِبّانَ، ونقلَ عن أبيهِ أنّه سمعَ منه فإن كانَ ابنُ حبّانَ قد وَهِمَ، فقد وَهِمَ أبو حاتمٍ وابنُه أيضاً وعِمرانُ السّختيانيّ.

(١١٠٥) موسى بنُ عامرِ بنِ عُمارَةَ المُرّيُّ، أبو عامرٍ الدّمَشقيّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د) : يُغرِبُ.

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ١٦٢) كُنى الدّولابيّ (٢ : ٣٢) الكاملِ (٦ : ٣٥٠) : كانَ أبو داودَ السَّجِستانيُّ لا يُحدِّثُ عنه، وقال : ولموسى غَيرُ حديثٍ مما يعزُّ وجودُه عن الوليدِ ابنِ مُسلمٍ وعن غيرِه إفراداتٌ، وكانَ يروي عن الوليدِ ما رَوى المتقدمونَ عن الوليدِ، وكانَ من لم يلحَق هِشاماً ودُحَيْماً كانوا يَجعلونهُ عِوَضاً منهما، وكانَ عندَه بعضُ أصنافِ الوليدِ، الميزانِ (٤ : ٢٠٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٨٧) التّهذيبِ (١٠ : ٣٥١) التّقريبِ (٢ : ٢٨٥) : صدوقٌ له أوهامٌ، من العاشِرَةِ.

(١١٠٦) موسى بنُ عَبدِ الرّحمنِ القَلاّءُ الأنطاكيّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د س) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٦٢) الجَرح (٨ : ١٥٠) : كتبَ عنه أبو حاتمٍ بأنطاكيّةَ وقال : صدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٩٧) التّهذيبِ (١٠ : ٣٥٥) قال مَسلمةُ : ثِقَةٌ وفي النُّبَّل (١٠٧٠) رَوى عنه أبو داودَ والنّسائيّ وقال : لا بأسَ بهِ ، وقع لي من حديثِه التّقريبِ (٢ : ٢٨٥) : صدوقٌ يُغرِب ، من العاشِرَةِ .

(١١٠٧) مُؤَمَّلُ بنُ خارِجةَ السّرَخْسيّ : مُستقيمُ الحديثِ ، يُغرِبُ ، يروي عن شعبة روى عنه المغيثُ بن يزيد .

(١١٠٨) نَجيحُ بنُ إبراهيمَ الزّمانيّ الكوفيّ (شَيخُ شيوخِه) : كانَ يتفقّهُ ، يُغرِبُ .

(١١٠٩) هارونُ بنُ زيادِ بنِ بَشيرٍ الحِنّائيُّ ، أبو موسى المِصّيصيُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٤٢) الأنسابِ (٤ : ٢٧٥) اللّسانِ (٦ : ١٧٩) نقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ، ووقعَ في المطبوعِ تَحريفٌ كَبيرٌ .

(١١١٠) هشامُ بنُ يونُسَ بنِ وابِلِ بنِ الوَضّاحِ اللّؤلؤيُّ ، أبو القاسمِ الكوفيُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (ت) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٣٤) الجَرحِ (٩ : ٧٢) سمعَ منه أبو حاتمٍ في الرّحلةِ الثّانيةِ إلى الكوفةِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٢٧٠) التّهذيبِ (١١ : ٥٨) قال مُطَيَّنٌ : كانَ صدوقاً ، وقال في موضعٍ آخرَ : ثِقَةٌ ، التّقريبِ (٢ : ٣٢٠) : ثِقَةٌ ، من العاشِرَةِ .

(١١١١) الوليدُ بنُ رَباحٍ الذّماريّ (د) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٢٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٤٩) ذكرَه في في ترجمةِ رباحِ بنِ الوليدِ وقال : ويقال الوليدُ بنُ رباحٍ ، والصّوابُ الأوّلُ . التّهذيبِ (٣ : ٢٠٤) التّقريبِ (١ : ٢٠٥) في ترجمةِ رَباحِ بنِ الوليدِ : وقَلَبَهُ بعضُهم فقالَ : الوليدُ بنُ رباحٍ صدوقٌ ، مِن الثّالثَةِ .

(١١١٢) يَحيى بنُ أبي الحَكمِ ،لقبُه رَقَبةُ : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثِّقاتِ (٩ : ٢٦١) ونقلَ في اللّسانِ (٦ : ٢٥٠) قولَ ابنِ حِبّانَ فقَط .

(١١١٣) يَحيى بنُ أبي الخَصيبِ الرّازي : يُغرِبُ إذا حدّثَ عن هانئِ بنِ عَبدِ الرّحمنِ ابنِ أبي عَبلَةَ عن عَمّه .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٦٤) اللّسانِ (٦ : ٢٥٢) رَوى ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيرِ سورَةِ النّحلِ من تفسيرِه المشهورِ حديثاً ، ثمّ قال : لم يروِه إلا يَحيى وهو حَسنٌ غَريبٌ وقد رَوى عنه أبو زُرعةَ .

(١١١٤) يَحيى بنُ طَلحةَ اليَرْبوعيّ الكوفيّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (ت) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٦٤) الجَرحِ (٩ : ١٦٠) وسكتَ ، الميزانِ (٤ : ٣٨٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٣٨٨) التّهذيبِ (١١ : ٢٣٣) قال : كذّبه عَليّ بنُ الحُسينِ بن الجُنيدِ ، وخَطّأهُ الصّاغانيّ ، وقال النّسائيّ : ليسَ بشيءٍ ، التّقريبِ (٢ : ٣٥٠) : لينُ الحديثِ ، من العاشِرَةِ ، النُّبّل رقم (١١٥٠) : وقعَ لي من حديثِه .

(١١١٥) يَحيى بنُ الفَضلِ بنِ يَحيى الخِرَقيّ البَصريُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د ق) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٦٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٤٩٤) التّهذيبِ (١١ : ٢٦٤) ولم ينقل إلا كلامَ ابنِ حِبّانَ ، التّقريبِ (٢ : ٣٥٥) : صدوقٌ ، من الحاديةَ عَشْرَةَ ، النُّبّل رقم (١١٥٦) .

(١١١٦) يَحيى بنُ المُغيرةِ المَخزوميّ ، أبو سَلمةَ المدني (شَيخُ شيوخِه) (ت) : يُغرِبُ كانَ يتفقّه على مَذهبِ مالكٍ .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (١٥٤٢) .

(١١١٧) يزيدُ بنُ مِهرانَ الكوفيّ ، أبو خالدٍ الخَبّازُ (س) : يُغرِبُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٧٥) الجَرح (٩ : ٢٩٠) قال أبو حاتمٍ : صدوقٌ . الميزانِ (٤ : ٤٤٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٢٥٢) التّهذيبِ (١١ : ٣٦٣) وترجمهُ في اللّسانِ (٦ : ٢٩٥) التّقريبِ (٢ : ٣٧١) : صدوقٌ ، من العاشِرَةِ .

(١١١٨) يَعيشُ بنُ الجَهْمِ الحَديثيّ (شَيخُ شُيوخِه) : يُغرِبُ ، لم أرَ في حديثِ يَعيشَ ما في القلبِ منهُ بشيءٍ غيرَ هذا الحديثِ الواحدِ ، رَوى له حديثَ : (لا تحاسَدوا ولا تباغَضوا . . .) الحديثُ ، ثمّ قال : الكلامُ الأوّلُ الصّحيحُ من حديثِ الزّهريّ عن أنسٍ وأمّا قولَه : يلقاهُ هذا ؛ فمَعناه عندَ الزّهريّ عن عطاءِ بنِ يزيدَ ، عن أبي سَعيدٍ الخُدريّ وقوله : (أيما بدأ بالسّلامِ سبقَ إلى الجَنّةِ . . .) فهو عن عَبدِ اللهِ بنِ عُمرَ ، لا عن عُبيدِ اللهِ عن الزّهريّ عن أنسٍ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٢٩٢) الجَرحِ (٩ : ٣١٠) : كتبتُ عنه الحديثَ ، وهو صدوقٌ ثقَةٌ . الميزانِ (٤ : ٤٥٨) اللّسانِ (٦ : ٣١٣) الكاملِ (٧ : ٢٨٦) : أخرجَ له ثلاثةَ أحاديثَ بيّن عللَها ، منها هذا الحديثُ الّذي ذكرَه ابنُ حبّانَ ، قال فيه ابنُ عَديّ : وهذا من حديثِ عُبيدِ اللهِ ـ يعني العُمَريّ ـ لا أعلمُ يَرويهِ غَيرَ يَعيشَ عن الحِمّانيّ عنه ، ثمّ قال : وليَعيشَ غيرُ ما ذكرتُ أحاديثُ غيرَ مَحفوظةٍ أيضاً .

(٣٨) رُبّما خالفَ

(١١١٩) إبراهيمُ بنُ مُعاويةَ الكَرابيسيّ البَصريّ (شَيخُ شُيوخِهِ) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٨٠) الجَرحِ (٢ : ١٣٩) وسكتَ ، العُقَيليّ (١ : ٦٨) وقال : لا يُتابَعُ على حديثِه ، وذكرَ له حديثَ حَجرِ النّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ على مالِ مُعاذ ، وبَيْعِهِ في دَينٍ عليه ، وبَيّنَ عِلَّةُ هناكَ ، المغني (ص٢٦) وقال : ضَعّفوهُ ، الميزانِ (١ : ٦٦) اللّسانِ (١ : ١١٢) .

(١١٢٠) أحمدُ بنُ عَبدِ الجَبّارِ أبو عُمرَ العُطارديّ الكوفيّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د) : ربّما خالفَ ، لم أرَ في حديثِه شيئاً يُوجِبُ أن يَعْدلَ به عن سَبيلِ العُدولِ إلى سَنَنِ المَجروحينَ .

تَرْجَمَتُه في : الجَرحِ (٢ : ٦٢) قال : كتبتُ عنه ، وأمسَكتُ عن التّحديثِ عنه ؛ لمّا تَكلّمَ النّاسُ فيه . وقال أبو حاتمٍ : ليسَ بقَويّ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٣٧٨) التّهذيبِ (١ : ٥١) نقل عن مُطيَّنٍ : يَكذِبُ ، ونقل عن الخطيب ـ ملخّصاً ردَّه على مطيَّن ـ قولَهُ : «وهذا يدلّ على تثبُّته ـ أي : العطارديّ ـ وأما قول المطيَّن : إنّه كان يكذبُ ، فقولٌ مُجملٌ إنْ أرادَ بهِ وَضْعَ الحديثِ ؛ فذلكَ مَعدومٌ في حديثِ العُطارديِّ ، وإنْ أرادَ بهِ أنّه روى

عمّن لم يُدْرِكْهُ ؛ فباطلٌ ، لأنّ أبا كريب شهدَ له بالسماعِ مِن أبي بكر ابن عيّاش . .»
وقال أبو أحمدٍ الحاكمُ : ليسَ بالقَويّ عندَهم ، الكاملِ (١ : ١٩١) قال : رأيتُ أهلَ العِراقِ مُجمعِينَ على ضَعفِهِ ، وكانَ أحمدُ بنُ مُحمّدِ بنِ سَعيدٍ لا يُحدّثُ عنه لضَعفه وذكرَ أنّ عندَه عنه قِمَطْراً ، على أنّه لا يَتورّعُ أنْ يُحدّثَ عن كلّ أحدٍ . قال ابنُ عَديّ : ولا يُعرَفُ له حديثٌ مُنكرٌ رَواهُ ، وإنّما ضَعّفوهُ بأنّه لم يلقَ من يُحدّثُ عنهم ، التّقريبِ (١ : ١٩) : ضَعيفٌ ، وسَماعهُ للسّيرةِ صَحيحٌ ، من العاشرَةِ ، لم يثبُتْ أنَّ أبا داودَ أخرجَ له .

(١١٢١) أحمدُ بنُ عُبيدِ بنِ ناصحِ النحويُّ ، أبو جعفرٍ البَغداديّ ، يُعرَفُ بأبي عَصيدةَ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٤٣) الكاملِ (١ : ١٨٨) وقال : كانَ يُحدّثُ عن الأصمَعيّ ومُحمّدِ بنُ مُصعبٍ ما لا يُحدّثُ بهِ غيرُه . . . ، وأبو عَصيدةَ عندي معَ هذا كلّه من أهلِ الصّدقِ . تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٤٠٢) التّهذيبِ (١ : ٦٠) وقال الذّهبيّ في تَرجمةِ الأَصمَعيّ (٢ : ٦٦٢) : أحمدُ بنُ عُبيدٍ ليسَ بِعُمدةٍ ، التّقريبِ (١ : ٢١) : ليِّنُ الحديثِ من الحاديةَ عَشرةَ ، قيلَ : إنّ أبا داودَ حكَى عنهُ .

(١١٢٢) أحمدُ بنُ النّعمانِ الكوفيّ : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣١) واقتصرَ في اللّسانِ (١ : ٣١٨) على قولِ ابنِ حِبّانَ .

(١١٢٣) إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ يزيدَ الدّمَشقيُّ ، أبو النّضرِ القُرَشيّ (خ د س) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ١١١) الكَبيرِ (١ : ٣٧٩) وسكتَ ، الجَرحِ (٢ : ٢٠٨) وقال : كتبَ عنه أبي وقال : ثِقةٌ ، وقال أبو مِسهرٌ : ثِقةٌ ، وقال أبو زُرعةَ : أدركناهُ ولم نكتبْ عنهُ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٣٨٩) التّهذيبِ (١ : ٢٢٠) قال الدّارقُطنيّ : ثِقةٌ . وقال النّسائيّ : ليسَ بهِ بأسٌ . وقال ابنُ عَديّ (١ : ٣٣٢) : وأبو النّضرِ الدّمَشقيُّ هذا يُحدّثُ عن يزيدَ بنِ رَبيعةَ ـ وهو دِمَشقيٌّ أيضاً ـ عن أبي الأشعثِ الصّنعانيّ ، عن ثوبانَ عن النّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ مقدارَ عِشرينَ حَديثاً كلّها غيرُ مَحفوظةٍ . ولأبي النّضرِ أحاديثُ صالحةٌ ، ولم أرَ له أَنكرَ مّما ذَكرتُه .

وقد وقعَ في المطبوعِ سَقطٌ وتَحريفٌ صَحَّحتُه من المَخطوطِ (١٨ : ١ب) ونقلَ الحافظُ في تَهذيبِ التّهذيبِ عن الحافظَينِ ابنِ عَساكرٍ والذّهبيّ أنّ العُهدَةَ على يَزيدَ ، التّقريبِ (١ : ٥٥) : صدوقٌ ، ضُعّفَ بلا مُستَندٍ ، من العاشِرَةِ .

(١١٢٤) بِشرُ بنُ عُبَيسِ بنِ مَرحومِ بنِ عَبدِ العَزيزِ العَطّارُ (خ) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ١٤٠) الجَرحِ (٢ : ٣٦٢) وقال : رَوى عنه أبو زُرعةَ ، ولم يُتَرجِم لهُ البُخاريّ في الكَبيرِ مع أنّه شَيخُه ، تَهذيبِ الكَمالِ (٤ : ١٣٥) التّهذيبِ (١ : ٤٥٤) رَوى عنه البُخاريّ وأبو زُرعةَ وغيرُهما ، ولم ينقل غيرَ قولِ ابنِ حِبّانَ واعتَمدَه في التّقريبِ (١ : ١٠٠) فقال : صدوقٌ يُخطِئ ، من العاشِرَةِ .

(١١٢٥) بَكرُ بنُ خِداشٍ أبو صالحٍ : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ١٤٨) الجَرحِ (٢ : ٣٨٥) ذكرَ له راويينِ وسكتَ ، وفي اللّسانِ (٢ : ٥٠) ذكرَ له عَدداً من الرّواةِ ، ونقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ، ولم ينقلْ عن أحدٍ فيه جَرحاً .

(١١٢٦) جَرولُ بنُ جُفيلٍ أبو تَوبةَ الجَزَريّ : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ١٦٦) الجَرحِ (٢ : ٥٥١) قال أبو حاتمٍ : لا بأسَ به ، وزادَ أبو زُرعةَ : كانَ صدوقاً ، الميزانِ (١ : ٣٩١) : صدوقٌ ، وقال ابنُ المَدينيّ : رَوى مناكيرَ ، ولم يزِد على ذلكَ في اللّسانِ (٢ : ١٠١) .

(١١٢٧) سَرّارُ بنُ مُجَشّرٍ ، أبو عُبيدةَ العَنَزيّ البَصريّ (س) : ربّما خالفَ ، ولستُ أحفظُ لهُ عن تابعيّ سَماعاً صَحيحاً .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٣٠٥) الكَبيرِ (٤ : ٢١٥) وسكتَ ، وفي الجَرحِ (٤ : ٣٢٥) رَوى عن أحمدَ قولَه : ثِقَةٌ من كِبارِ أصحابِ ابنِ أبي عَروبةَ ، وعن ابنِ مَعينٍ : رَوى ابنُ مَهديّ عن سَرّارٍ ، وهو من أصحابِ ابنِ عَروبةَ القُدماءِ ، ولكنّه ماتَ قَديماً فلمْ يُكثِرِ النّاسُ عنهُ . تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٢١٣) التّهذيبِ (٣ : ٤٥٥) : وثّقَهُ أبو داودَ والنّسائيّ والدّارقُطنيّ ، التّقريبِ (١ : ٢٨٤) : ثِقَةٌ ، من الثّامِنَةِ .

(١١٢٨) سَعيدُ بنُ عَنبَسةَ : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٢٦٨) الميزانِ (٢ : ١٥٤) وقال : ذكرَه ابنُ الجَوزيّ في كتابِ الضّعفاءِ بأنّه ما طُعنَ فيه ، فلأيّ شيءٍ ذَكرَه؟ قال الحافظُ في اللّسانِ (٣ : ٤٠) : ولعلّه ذكرَه للتّمييزِ .

(١١٢٩) سُليمانُ بنُ أبي سُليمانَ ، الرّاوي عن يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٢٧٤) الكَبيرِ (٤ : ١٩) وسكتَ ، الجَرحِ (٤ : ١٢٢) قال أبو حاتمٍ : شيخٌ ضَعيفٌ ، رَوى عن ابنِ عُمرَ قولَه ، وقال ابنُ عَديّ (٣ : ٢٥٩) : يروي عن يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ أحاديثَ ليستْ بمَحفوظةٍ ، وذكرَ لهُ عدةَ أحاديثَ . . . ، ثمّ قال : وسُليمانُ هذا أكثرُ رواياتِه عن يَحيى بنِ أبي كثيرٍ ، ويروي عنه عُمرُ بنُ يونُسَ ، ففي بعضِ رواياتِه عن يَحيى بعضُ الإنكارِ ممّا لا يرويه عن يَحيى غيرُه ، ولم أرَ للمُتقدّمينَ فيهِ كلاماً من صِدقٍ أو ضَعفٍ . إلا أنّ الحافظَ قالَ في اللّسانِ (٣ : ٩٥) : ضَعّفهُ أبو حاتمٍ وذكرَه ابنُ أبي داودَ في الضّعفاءِ ، وتقدّمَ قولُ أبي حاتمٍ فيهِ ، فمن يقصدُ من القُدماءِ؟ لعلَّه يقصدُ معاصرينَ !

(١١٣٠) سُنيدُ بنُ داودَ المِصّيصيّ : ربّما خالفَ .

وأخرجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ حديثاً (٢١٣٨) .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣٠٤) الجَرحِ (٤ : ٣٢٦) قال أحمدُ : كانَ سُنيدٌ يلزَمُ حَجّاجاً ، وربّما رأيتُ حَجّاجاً يُملي عليهِ من كتابِه ، وأرجو ألا يكونَ حدّثَ إلا بالصّدقِ ، وقال أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ١٦١) وفي التّهذيبِ (٤ : ٢٤٤) قال أبو داودَ : لم يكن بذاكَ ، ذكرَ الأثرمُ أنّه تَغيّرَ ، وقال النّسائيّ : ليسَ بثقَةٍ ، وقال الخطيبُ : كانَ له مَعرفةٌ بالحديثِ ، وما أدري أيّ شيءٍ غَمصوا عليهِ ، وفي التّقريبِ (١ : ٣٣٥) : ضَعيفٌ مع إمامتِه ، لكَونِه كانَ يُلقّنُ شَيخَه حَجّاجَ بنَ مُحمّدٍ ، من العاشرَةِ .

(١١٣١) سَيفُ بنُ عُبيدِ اللهِ ، أبو الحسنِ السّرّاجُ البَصريّ (س) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣٠٠) تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٣٢٣) التّهذيبِ (٤ : ٢٩٥) :

رَوى عنه عَمرُو بنُ عَليّ الصّيرَفيّ ، وقال : كانَ من خيارِ الخَلق ، وعَمرُو بنُ يزيدَ الجَرميُّ وقال : كانَ ثِقَةً ، وقال البَزّارُ في مُسندِه : ثِقَةٌ ، وقال مَسلمةُ بنُ قاسمٍ : فيه ضَعفٌ التّقريبِ (١ : ٣٤٤) : صدوقٌ ، ربّما خالفَ ، من التّاسعَة .

(١١٣٢) طارقُ بنُ طارقٍ المَكيّ : ربّما خالفَ الأثباتَ في الرّواياتِ .

ترجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٢٧) الجَرحِ (٤ : ٤٨٨) ترجمةُ باسمِ طارقِ بنِ عَبدِ العَزيزِ ابنِ طارقٍ ، قال أبو حاتمٍ : شيخٌ يُذاكَرُ بحديثِه ، ما رأيتُ بِحديثِه بأساً في مِقدارِ ما رأيتُ من حَديثِه ، وترجمهُ في اللّسانِ (٣ : ٢٠٤) وسمّاهُ طارقَ بنَ بارِقٍ ، ونقلَ كلامَ أبي حاتمٍ وابنِ حِبّانَ ، ولم يزد .

(١١٣٣) عَبّاسُ بنُ عُثمانَ البَجَليّ ، أبو الفَضلِ المكتبِ الدّمَشقيّ (ق) : ربّما خالفَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً برقم (٧٣٨١) .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٥١١) الجَرحِ (٦ : ٢١٨) وقال أبو حاتمٍ : كانَ لعباسٍ المُعلّم من الوليدِ بنِ مُسلم مَوقعٌ ، وقال محمودُ بنُ إبراهيمَ بنِ سَميع : كانَ عباسٌ ثِقَةً ، وفي اللّسانِ (٣ : ٢٤٣) : اقتصرَ على كلامِ ابنِ حِبّانَ ، التقريب (٣١٩٧) : صدوقٌ يُخطِئُ من كبارِ الحاديةَ عشرةَ .

(١١٣٤) عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ البَصريّ أبو سَعيدٍ الهاشميّ مَولاهم (خ صد س ق) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣٧٤) الكَبيرِ (٥ : ٣١٦) وسكتَ ، الجَرحِ (٥ : ٢٥٤) وعن أحمدَ وابنِ مَعين : ثِقَةٌ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ما كانَ به بأسٌ ، وفي التّهذيبِ (٦ : ٢٠٩) : قال الطّبرانيّ : ثِقَةٌ . ووثّقَهُ البَغويّ والدّارقُطنيّ ، وقالَ ابنُ شاهينٍ في ثِقاته رقم (٨٠٣) : ثِقَةٌ ، وترجمَ له العُقَيليّ (٢ : ٣٤١) ترجمَةً وافيةً طَريفةً ، ونقلَ فيها عن أحمدَ أنّه قال فيه : كانَ كثيرَ الخَطأ ، إلا أنّه فضلّه على عَبدِ اللهِ بنِ رجاءٍ ، وفي التّقريبِ (١ : ٤٨٧) : صدوقٌ ربّما أخطأ ، من التّاسعَة .

(١١٣٥) عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ المَلكِ بنِ مُحمّدِ بنِ شَيبةَ ، أبو بَكرٍ المَدنيّ الحِزاميّ (خ س) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣٧٥) الجَرحِ (٥ : ٢٥٩) وقال : ذاكرَ أبا زُرعةَ بأحاديثَ غَرائبَ لم تكن عندَه ، فسألَه أن يُحدّثه ، فصارَ إليه ، ونظرَ في كتبه وسمعَ منهُ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٢٦٠) وفي التّهذيبِ (٦ : ٢٢١) : قال ابنُ أبي داودَ : ضَعيفٌ ، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ : ليسَ بالمتينِ عندَهم ، التّقريبِ (١ : ٤٨٩) : صدوقٌ يُخطِئ ، من كِبارِ الحاديةَ عَشرةَ .

(١١٣٦) عَبدُ الرّحمنِ بنُ مُحمّدِ بنِ سَلاّمٍ أبو القاسمِ الجُمَحيّ (د س) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣٨٣) الجَرحِ (٥ : ٢٨٢) قال أبو حاتمٍ : شيخٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٣٩٠) التّهذيبِ (٦ : ٢٦٦) ونقلَ عن النّسائيّ : ثِقَةٌ ، ووثّقَه الدّارقُطنيّ وفي التّقريبِ (١ : ٤٩٧) : لا بأسَ بهِ ، من الحاديةَ عَشرةَ .

(١١٣٧) عَبدُ العَظيمِ بنُ حَبيبٍ الفِهريُّ ، أبو بَكرٍ الحِمصيُّ : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٤٢٤) الميزانِ (٢ : ٦٣٩) قال الدّارقُطنيّ في غَرائبِ مالكٍ : ليسَ بثِقَةٍ ، ومن بلاياهُ حديثُ : (المَطعونُ شَهيدٌ) وزادَ في اللّسانِ (٤ : ٤٠) أنّ الدّارقُطنيّ رَوى له حديثَ : (من توضّأَ فأحسنَ الوضُوءَ . . .) وقال : هذا حديثٌ غريبٌ تفردَ بهِ عبدُ العَظيمِ بنُ حَبيبٍ ، ولم يكن بالقَويّ في الحديثِ .

(١١٣٨) عَبدُ الغَفّارِ بنُ إسماعيلَ بنِ عُبيدِ اللهِ العامِريّ الكُرَيزيّ القُرَشيّ البَصريّ : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٤٢٠) الجَرحِ (٦ : ٥٤) باسمِ عَبدِ الغَفّارِ بنِ عُبيدِ اللهِ الكُرَيزيّ ، وقال : رَوى عنهُ أبو حاتمٍ ومُحمّدُ بنُ مَسلمِ ابنِ وارَةَ ، وفي الميزانِ (٢ : ٦٤٠) سمّاهُ عَبدَ الغَفّارِ بنَ عُبيدِ اللهِ الكَوثَريّ ، وهو خَطأ من المحققِ أو الطّابعِ ، والبُخاريّ سمّاهُ عَبدَ الغَفّارِ بنَ عُبيدِ اللهِ وسكتَ ، وفي اللّسانِ (٤ : ٤١) عن البُخاريّ قوله : ليسَ بقائمِ الحديثِ .

(١١٣٩) عَبدُ اللهِ بنُ جَعفرِ بنِ غَيلانَ أبو عَبدِ الرّحمنِ الرّقّيُّ (ع) : اختلَطَ سَنةَ ثَماني عَشرةَ ومائتينِ ، وبقيَ في اختلاطِه إلى أن ماتَ ، ولم يكن اختلاطُه اختلاطاً فاحِشاً

حتّى كانَ لا يدري ما يَخرجُ منه ، وكانَ قد عَميَ ، ربّما خالفَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ حديثاً برقم (٥٨٦٩) .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣١٥) الجَرحِ (٥ : ٢٣) عن ابنِ مَعينٍ وأبي حاتمٍ : ثِقَةٌ وزادَ أبو حاتمٍ : وهو أحبُّ إليّ من عَليّ بنِ مَعبدٍ الّذي كانَ في مصرَ ، الكَبيرِ (٥ : ٦٢) وسكتَ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٣٧٦) التّهذيبِ (٥ : ١٧٣) عن النّسائيّ : ليسَ بهِ بأسٌ قبلَ أن يَتغيّرَ ، التّقريبِ (١ : ٤٠٦) : ثِقَةٌ ، لكنّه تَغيّرَ بأخرةٍ ، فلم يَفحُشْ اختلاطُه ، من العاشِرَةِ .

(١١٤٠) عَبدُ اللهِ بنُ فَرّوخٍ الخُراسانيّ المَغربيّ (د) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣٣٥) الكَبيرِ (٥ : ١٦٩) وقال : رأى طلحةَ ، وعن أمّ سَلمةَ وسكتَ . الجَرحِ (٥ : ١٣٧) وذكرَ لهُ راويينِ وسكتَ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٥ : ٤٢٨) التّهذيبِ (٥ : ٣٥٦) قال الجَوزَجانيّ : حَسّنَ ابنُ أبي مَريمَ القولَ فيهِ ، وقال الخطيبُ : ثِقَةٌ في حديثِه نُكرةٌ ، وقال الذّهْليّ : ثِقَةٌ ، وقال البُخاريّ : يُعرَفُ ويُنكَرُ التّقريبِ (١ : ٤٤٤) : صدوقٌ يغلطُ ، من الثّامِنَةِ .

(١١٤١) عَبدُ اللهِ بنُ مُحمّدِ بنِ سالمٍ المَفلوجُ (د عس ق) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣٥٨) وترجمَ له في الجَرحِ في مَوضعينِ (٥ : ٧٧) باسمِ عَبدِ اللهِ بنِ سالمٍ وقال : رَوى عنه أبو زُرعةَ ، وفي (٥ : ١٩١) باسمِ عَبدِ اللهِ بنِ مُحمّدِ ابنِ سالمٍ وقال : رَوى عنه أبو زُرعةَ ومُسلمٌ وعَليّ بنُ الحُسينِ بنِ الجُنيدِ ، وقال ابنُ نُميرٍ : نِعمَ الشّيخُ عَبدُ اللهِ بنُ مُحمّدِ بنِ سالمٍ ، التّقريبِ (١ : ٤١٧) : ثِقَةٌ ، ربّما خالفَ ، من كِبارِ الحاديةَ عَشرةَ .

(١١٤٢) عُبيدُ بنُ أبي قُرّةَ البَغداديُّ : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٤٣١) الكَبيرِ (٦ : ٢) وقال : لا يُتابَعُ في حديثِه ، حديث العَبّاسِ : (أمَا إنّه يَملكُ هذهِ الأمّةَ بعددِ الثّريا من صُلْبِكَ) وفي الجَرحِ (٥ : ٤١٢) قال أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، تاريخ بَغدادَ (١١ : ٩٥) ونقلَ قولَ ابنِ مَعينٍ : ما كانَ به بأسٌ ، كانَ

من التّجارِ في القَطيعةِ ، وكانَ من أهلِ الهَيئةِ والكَرمِ ، وفي الميزانِ (٣ : ٢٢) عن يعقوبَ ابنِ شَيبةَ : ثقةٌ صدوقٌ ، وساقَ له ابنُ عَديّ أحاديثَ مُنكرةً عن ابنِ لَهيعةَ ، وذكرَ الذّهبيّ منها حديثَ العَبّاسِ ، وقد رواهُ أحمدُ في مُسندِه ، وقال الذّهبيّ : باطلٌ ، وتعقبَه الحافظُ في اللّسانِ (٤ : ١٢٢) فقال : ولم أرَ من سَبقَ المؤلفَ إلى الحكمِ على هذا الحديثِ بالبُطلانِ قال ابنُ أبي حاتمٍ ـ لعلّه في العللِ ـ سمعتُ أبي يقول : هذا حديثٌ لم يروِه إلا عُبيدُ بنُ أبي قُرّةَ ، وكانَ عندَ أحمدَ وابنِ مَعينٍ ، وكانَ يُظنّ به ، ورأيتُ أبي يَستَحسنُ هذا الحديثَ ويُسَرُّ بهِ حيثُ وجدَه عند يَحيى بنِ سَعيدٍ ، وقال في الكاملِ (٥ : ٣٥٠) فما بعدُ : وعُبيدٌ ليسَ له من الحديثِ غيرُ ما ذكرتُ إلا اليَسيرَ ، والّذي أُنكرَ عليهِ حديثُ العَبّاسِ .

(١١٤٣) العَلاءُ بنُ عَمرٍو الحَنفيّ الكوفيّ : ربّما خالفَ . كذا قالَ في الثّقاتِ (٨ : ٥٠٤) وقال في المجروحين (٢ : ١٨٥) : يروي عن أبي إسحاقَ الفَزاريّ العَجائبَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(١١٤٤) عُمرُ بنُ سَهلِ بنِ مَروانَ المازنيّ التّميميّ ، أبو حَفصٍ البَصريّ (ق) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤٠) الكَبيرِ (٦ : ١٦٣) الجَرحِ (٦ : ١١٤) وسكتا تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٣٨٢) التّهذيبِ (٧ : ٤٥٨) وقال : لهُ عندَ ابنِ حِبّانَ حديثٌ عن إسحاقَ بنِ الرّبيعِ . قلت : ولم أجدْ في رِجالِ ابنِ حِبّانَ المُترجَمَ ولا إسحاقَ بنَ الرّبيعِ وقال العُقَيليّ (٣ : ١٧٠) : يخالفُ في حديثِه ، وروَى له حديثاً عن شُعبةَ ، عن أبي إسحاقَ ، وقال : ولا يُتابَعُ على أبي إسحاقَ ، إنّما رَوى شُعبةُ هذا عن الأعمشِ ومَنصورٍ وزُبيدٍ ، عن أبي وائلٍ ، التّقريبِ (٢ : ٥٧) : صدوقٌ يُخطِئ ، من التّاسِعَةِ .

(١١٤٥) عَمرُو بنُ العَبّاسِ ، أبو عُثمانَ البَصريّ (خ) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٤٨٦) الكَبيرِ (٦ : ٣٦٢) وسكتَ ، كما سكتَ في الجَرحِ (٦ : ٢٥٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٩٤) التّهذيبِ (٨ : ٦٠) وقال : رَوى له البُخاريّ أربعةَ عَشرَ حديثاً وانظر الجَمعَ بين رجالِ الصّحيحينِ للمقدسيِّ (١ : ٣٧١) التّقريبِ (٢ : ٧٣) : صدوقٌ ربما وَهِمَ ، من العاشِرَةِ .

(١١٤٦) عيسى بنُ جَعفرَ الرِّياحيّ الكوفيّ قاضي الرّيّ: ربّما خالفَ.

تَرْجَمَتُه فِي: الثّقاتِ (٨: ٤٩٢) الجَرحِ (٦: ٢٧٣) قال أبو حاتمٍ: صدوقٌ. وقال أبو زُرعةَ: شيخٌ صالحٌ صدوقٌ.

(١١٤٧) عِيسى بنُ موسى التّميميُّ، مَولاهم أبو أحمدَ البُخاريُّ يُعرَفُ بغُنجارٍ (خت ق): ربّما خالفَ، اعتَبرتُ حديثَه بحديثِ الثّقاتِ، وروايتَه عن الأثباتِ مع روايةِ الثّقاتِ، فلم أرَ فيما يَروي عن المتقنينَ شيئاً يوجبُ تركَه إذا بيّنَ السّماعَ في خَبرِه، ويروي عن المجاهيلِ والكَذّابينَ أشياءَ كثيرةً؛ حتّى غلبَ على حديثِه المناكيرُ لكثرةِ روايتِه عن الضّعفاءِ والمتروكينَ والاحتياطُ في أمرِه الاحتجاجُ بما رَوى عن الثّقاتِ إذا بيّن السّماعَ عنهم؛ لأنّه كانَ يَدلّسُ عن الثّقاتِ ما سَمعَ من الضّعفاءِ عنهم، وتركُ الاحتجاجِ بما رَوى عن الثّقاتِ إذا لم يُبيّن السّماعَ، فأمّا ما رَوى عن المجاهيلِ والضّعفاءِ فإنّ تلكَ الأخبارَ تُلزَقُ بأولئك دونَه، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بشيءٍ منها.

(١١٤٨) غُصْنُ بنُ إسماعيلَ الأنطاكيُّ: ربّما خالفَ.

تَرْجَمَتُه فِي: الثّقاتِ (٩: ٤) ونقل في اللّسانِ (٤: ٤٢٠) كلامَ ابنِ حِبّانَ وسكتَ.

(١١٤٩) القاسِمُ بنُ يزيدَ الجَرميّ (س): ربّما خالفَ.

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه حديثين برقم (٢٥٦٢، ٦٩٤٢).

تَرْجَمَتُه فِي: الثّقاتِ (٩: ١٦) الجَرحِ (٧: ١٢٣) قال أحمدُ: ما علمتُ إلا خَيراً وقال أبو حاتمٍ: هو صالحٌ ثِقَةٌ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣: ٤٦٠) التّهذيبِ (٨: ٣٤١) ونقلَ ثناءَ عَددٍ من الأئمةِ عليه، التّقريبِ (٢: ١٢١): ثِقَةٌ عابدٌ، من التّاسِعَةِ.

(١١٥٠) مُحمّدُ بنُ زيدِ بنِ أبي أسامةَ الرَّقِّيُّ، واسمُ أبي أسامةَ عَليُّ بنُ زيدِ بنِ الأصَمّ ابنِ أخي زيدِ بنِ الأصَمّ، أبو جَعفرٍ النّخَعيُّ، مَولاهم: ربّما خالفَ، ماتَ سَنَةَ أربعٍ وثلاثينَ ومئتينِ في شَهرِ رَجبٍ.

تَرْجَمَتُه فِي: الثّقاتِ (٩: ٧٢) الكَبيرِ (١: ٨٦) ونسبَهُ مُحمّدُ بنُ زيدِ بنِ عَليّ بن يزيدَ بنِ الأصَمّ بنِ أبي أسامةَ الرَّقّيّ، وسكتَ، الجَرحِ (٧: ٢٥٧): وذكرَ اثنينِ بهذا

الاسمِ قال عن أحدِهما : مجهولٌ ، وهو المُترجَمُ ، وسكتَ عن الثّاني ، وتبعَه في الميزانِ (٣ : ٥٥٤) وقال : مجهولٌ ، وفي اللّسانِ (٥ : ١٧٣) مثله ، ولم يَنقل كلامَ ابنِ حبّانَ كعادَتِه ، وترجمةُ ابنِ حِبّانَ تَدُلّ على مَعرفةٍ تامةٍ بعينِه وحالِه إذ حدّدَ وفاتَه باليومِ والشّهرِ والسّنةِ ، وذَكَرَ الخلافَ حولَ نسبِه ، وغيرَ ذلكَ .

(١١٥١) مُحمّدُ بنُ عَبدِ العَزيزِ الرَّمْليُّ أبو عَبدِ اللهِ الواسِطيُّ (خ تم س) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٨١) الكَبيرِ (١ : ١٦٧) الجَرحِ (٨ : ٨) قال أبو حاتمٍ : أدركتُه ولم يُقضَ ليَ السماعُ منه ، كانَ عندَه غَرائبُ ، ولم يكن عندَهم بالمحمودِ ، وهو إلى الضّعفِ ما هو ، وقال أبو زُرعةَ : ليسَ بالقَويّ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ١١) التّهذيبِ (٩ : ٣١٣) وهو شيخُ يعقوبَ بنِ سُفيانَ ، رَوى عنه في مواضعَ من المعرفةِ منها : (١ : ٢٢٣ ، ٣٣٥ ، ٦٠٧) (٢ : ٣٣ ، ٣٤ ، ٨٦) ونقلَ الحافظُ عنه أنّه قالَ في شَيخِه : كانَ حافِظاً . التّقريبِ (٢ : ١٨٦) : صدوقٌ يَهِمُ ، كانت له معرفةٌ ، من العاشِرَةِ .

(١١٥٢) مُحمّدُ بنُ يَحيى بنِ عَليّ ، أبو غَسّانَ الكِنانيُّ (خ) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٧٤) الكَبيرِ (١ : ٢٦٦) الجَرحِ (٨ : ١٢٣) قال أبو حاتمٍ : شيخٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٦٣٦) التّهذيبِ (٩ : ٥١٧) ونقل عن ابنِ حَزمٍ أنّه قال : مجهولٌ ، وردَّ كلامَهُ . التّقريبِ (٢ : ٢١٨) ثِقَةٌ ، لم يُصبْ السّليمانيّ في تَضعيفِه ، من العاشِرَةِ .

(١١٥٣) مُستَلمُ بنُ سَعيدٍ الثّقفيُّ ، مَولاهم الواسِطيُّ (٤) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٦٧) الجَرحِ (٨ : ٤٣٨) وقال أبو حاتمٍ : شيخٌ ثِقَةٌ من أهلِ واسطٍ ، قليلُ الحديثِ ، ونقل أبو حاتمٍ عن الكَوسجِ عن ابنِ مَعينٍ قال : صويلحٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٤٢٩) التّهذيبِ (١٠ : ١٠٤) التّقريبِ (٢ : ٢٤١) : صدوقٌ عابدٌ ربّما وَهِمَ ، من التّاسِعَةِ .

(١١٥٤) مُوسَى بنُ عِيسى ، أبو عِيسى القُرَشيّ : ربّما خالفَ ، يروي عن عطاء الخراسانيّ ، عن نافع ، روى عنه سفيان بن عبد الرَّحمن الدمشقيّ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٥٩) وفي لسان الميزان (٦ : ١٢٦) وقال : شيخ شاميّ مجهولٌ ، يروى عنه سليمانُ ابنُ بنت شُرَحْبيل ، وتهذيب الكمال (٢٠ : ١٠٩) .

(١١٥٥) موسى بنُ مُحمّدِ بنِ حَيّانَ ، أبو عِمرانَ البَصريّ (شَيخُ شُيوخِهِ) : ربّما خالفَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ستةَ أحاديثَ (٣٢٠٨ ، ٣٩٣٨ ، ٤٧٦٩ ، ٥٤٤٢ ، ٦٠٨٨ ، ٦٣٦٢) .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١٦١) الجَرحِ (٨ : ١٦١) قال : تركَ أبو زُرعةَ حديثَهُ ، ولم يقرأْهُ علينا ، وكانَ قد أخرجَه قديماً في فوائدِه ، الميزانِ (٤ : ٢٢١) قال : ضعّفهُ أبو زُرعة ولم يُترك ، وفي اللّسانِ (٦ : ١٣٠) وقع تَحريفُ حَيّانَ إلى حَسّانَ ، ونقل كلامَ ابنِ حِبّانَ .

(١١٥٦) يَحيى بنُ جُرْجَةَ ، الرّاوي عن الزّهريّ : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٧ : ٥٩٩) الكَبيرِ (٨ : ٢٦٦) وسكتَ ، الجَرحِ (٩ : ١٣٣) قال أبو حاتمٍ : شيخٌ ، وقال الذّهبيّ في ميزانه (٤ : ٣٦٧) : لا يعرفُ ، حدّثَ عن الزّهريّ بحديثٍ مَعروفٍ ما حدّثَ عنه غيرُ ابنِ جُريجٍ ، وتعقّبَهُ الحافظُ في اللّسانِ (٦ : ٢٤٤) فقال عن هذا القولِ : غيرُ مُستقيمٍ ، فقد رَوى عنه أيضاً فرقدُ بنُ سويدٍ ، قاله الدّارقُطنيّ في المؤتلِفِ ، وتبعَه ابنُ ماكولا . وقال ابنُ عَديّ : رَوى عنه ابنُ جُريجٍ وجماعةٌ ، وقال ابنُ عَديّ في كاملِه (٧ : ٢٢٩) فما بعدُ ، ويَحيى بنُ جُرْجَةَ هذا يُشبِهُ أن يكونَ مَكّيّاً وقد حدّثَ عنه ابنُ جُريجٍ وجماعةٌ ، وأرجو أنّه لا بأسَ بهِ .

(١١٥٧) يَحيى بنُ حَسّانَ النّخَعيُّ ، أبو زكريّا الكوفيّ (شَيخُ شُيوخِهِ) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٦٨) واقتصرَ في اللّسانِ (٦ : ٢٤٦) على كلامِ ابنِ حِبّانَ .

(١١٥٨) يَحيى بنُ عَبدِ الرّحمنِ الأرْحَبيّ الكوفيّ (ت س ق) : ربّما خالفَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ حديثاً برقم (١٧٥٧ ، ١٨٨٧ ، ٥٩٩٦) .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٥٤) الجَرحِ (٩ : ١٦٧) رَوى عن ابنِ نُميرٍ : لم يكن صاحبَ حديثٍ ، لا بأسَ بهِ ، هو أصلحُ من الّذي يُحدّثُ عنه ـ يعني عُبيدةَ بنَ الأسودِ ـ

وقال أبو حاتم : شيخٌ لا أرى في حديثِه إنكاراً ، يروي عن عُبيدةَ أحاديثَ غَرائِبَ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٤٣٨) التّهذيبِ (١١ : ٢٥٠) نقل عن الدّارقُطنيّ : صالحٌ ، يُعتبَرُ بهِ التّقريبِ (٢ : ٣٥٢) : صدوقٌ ربّما أخطأ ، من التّاسعَةِ .

(١١٥٩) يَمانُ بنُ سَعيدِ بنِ خَلَفٍ اليَحصُبيّ المؤدّبُ المِصّيصيّ (شَيخُ شُيوخِهِ) : ربّما خالفَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٢٩٢) الميزانِ (٤ : ٤٦٠) وقال : ضَعّفَهُ الدّارقُطنيّ وغيرُه ولم يُتركْ . اللّسانِ (٦ : ٣١٦) قال : أخرجَ لهُ الحاكمُ في المستدركِ حديثاً ، وقال : رواتُه ثِقاتٌ إلا يَحيى ، فلستُ أعرِفُه ، وهذا يعني أنّ الحاكمَ وثّقَ المترجَمَ في الجملةِ !

(٣٩) رُبّما أغربَ وخالفَ

(١١٦٠) رَجاءُ بنُ سهلٍ الصغانيُّ (شيخُ شيوخهِ) : رُبّما أغربَ وخالفَ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٨ : ٢٤٦) بغداد (٨ : ٤١١) : كانَ ثقةً ، اللسان (٢ : ٤٥٦) : قالَ الأزديُّ : كانَ يَسرقُ الحديثَ ، وقالَ عمرُ بن شبةَ : كانَ يُفسدُ الحديثَ ، وكانَ جاهلاً يُدخلُ حديثاً في حديثٍ ، ولم يَكُن ثقةً .

(١١٦١) عِراكُ بنُ خالدِ بنِ يزيدَ بنِ صالحٍ المُرّيّ ، أبو الضّحّاكِ الدّمَشقيّ (قد) : ربما أغربَ وخالفَ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٥٢٥) الجَرحِ (٧ : ٣٨) عن أبي حاتمٍ : مُضطَربُ الحديثِ ليسَ بالقَويّ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٥٤٤) التّهذيبِ (٧ : ١٧١) عن أبي جَعفرَ الطّبريّ والّذي يُحكى أنّ ابنَ عامرٍ قرأَ على المُغيرةِ بنِ أبي شِهابٍ ، وأنّ المُغيرةَ قرأَ على عُثمانَ رَجلٌ مَجهولٌ ، لا يُعرَفُ بالنّقلِ ولا بالقُرآنِ ، يقال له عِراكُ بنُ خالدٍ المُرّيّ ، ذكرَ ذلكَ عنه هِشامُ بنُ عَمّارٍ وخالدٌ ، وقالَ دُحيمٌ : ما كانَ به بأسٌ . وقولُ الطّبريّ بالجَهالَةِ فيه نَظرٌ ؛ لأنّ الحافِظَ ذكرَ له ثَمانيةَ رواةٍ ، وقال الدّارقُطنيّ : لا بأسَ بهِ ، التّقريبِ (٢ : ١٧) : لينٌ ، من السّابِعَةِ .

(٤٠) رُبّما وَهِمَ

(١١٦٢) مُحمّدُ بنُ مُعاويةَ بنِ مالَجٍ الأَنْماطيُّ الواسِطيُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (س) : ربّما وَهِمَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١١٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٤٧٦) التّهذيبِ (٩ : ٤٦٣) ونقلَ عن البَزّارِ قولَه : كانَ ثِقَةً ، وقال النّسائيّ ومَسلمةُ بنُ قاسمٍ : لا بأسَ بهِ ، التّقريبِ (٢ : ٢٠٨) : صدوقٌ ربّما وَهِمَ ، من العاشِرَةِ .

(١١٦٣) مُحمّدُ بنُ مَيمونَ البَزّازُ البَغداديّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (ت س ق) : ربّما وَهِمَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ حديثين (٧٩٩ ، ٤٥٧٥ ، ٤٦٠٧ ، ٧٣٦٧) .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ١١٧) الجَرحِ (٨ : ٨١ ـ ٨٢) : سمعَ منه أبو حاتمٍ ، وقال : كانَ أمّياً مُغفّلاً ، ذكرَ لي أنّه رَوى عن أبي سعيدٍ مَولى بني هاشِمٍ ، عن شُعبةَ حَديثاً باطلاً ، وما أُبعِدُ أن يكونَ وُضعَ للشّيخِ ، فإنّه كانَ أمّياً ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٥٣٩) التّهذيبِ (٩ : ٤٨٥) التّقريبِ (٢ : ٢١٢) : صدوقٌ ربّما أخطأ ، من العاشِرَةِ .

(١١٦٤) يَحيى بنُ عُثمانَ الحَربيّ البَغداديّ (شَيخُ شُيوخِهِ) : ربّما وَهِمَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٦٣) بغدادَ (١٤ : ١٨٩) التّهذيبِ (١١ : ٢٥٦) ذكره تمييزاً ، وقال العُقَيليّ (٤ : ٤٢٠) : يروي عن هِقْلٍ ، لا يُتابَعُ على حديثِه عنه ، عن الأوزاعيّ ، وذكرَ الحديثَ وبيّنَ علّتَهُ ، وذكرَ طريقَه المعروفِ ، وفيه من ذلك الطّريقِ لينٌ التّقريبِ (٢ : ٣٥٤) : صدوقٌ ، تَكلّموا في رِوايتِه عن هِقْلِ بنِ زيادٍ ، من العاشِرَةِ .

(٤١) يُخطِئُ أحياناً

(١١٦٥) الحسنُ بنُ عيسى الحَربيّ : كانَ يُخطِئُ أحياناً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٧٤) وأخرجَ لهُ الطّبرانيّ في المُعجَمِ الأوسَطِ (٤ : ٨٨) (٩ : ٧٧) .

(١١٦٦) مُحمّدُ بنُ عَبّادِ بنِ مُوسى العُكْليُّ أبو جَعفرٍ البَغداديُّ (شيخُ شيوخِهِ) : يُخطِئُ أحياناً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١١٤) الجَرحِ (٩ : ١٥) وسكتَ ، بغدادَ (٢ : ٣٧٣) قال : كانَ صاحبَ أخبارٍ وحفظٍ لأيامِ النّاسِ ، رَوى عن ابنِ الجُنيدِ قال : سألتُ يَحيى بنَ مَعينٍ عنه فلم يَحْمَدْهُ ، قلتُ : إنَّما أكتبُ عنهُ سَمَراً وعَربيَّةً؟ فرخّصَ لي فيهِ ، وعن أبي العَبّاسِ ابنِ سَعيدٍ : في أمرِه نظرٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٤٤٣) التّهذيبِ (٩ : ٢٤٥) التّقريبِ (٢ : ١٧٤) : صدوقٌ يُخطِئ ، وقيل : إنّ البُخاريّ روى عنه ، من العاشرَةِ . ذَكرَهُ تمييزاً .

(١١٦٧) مُحمّدُ بنُ المُنذرِ ، أبو المُنذرِ الهَرَويُّ : يُخطِئُ أحياناً .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٩٤) الجَرحِ (٨ : ٩٧) الميزانِ (٦ : ٣٤٥) اللّسانِ (٥ : ٣٩٤) وذَكرَ كلامَ ابنِ حِبّانَ .

(١١٦٨) مُسلمُ بنُ خالدٍ الزّنجيّ ، أبو عَبدِ اللهِ المَكيّ (د ق) : يُخطِئ أحياناً .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ثلاثةَ عَشرَ حديثاً ، منها (٤٨٣ ، ٢٣٧٦ ، ٦٨٨٢ ، ٧١٢٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٤٤٨) الكَبيرِ (٧ : ٢٦٠) : مُنكرُ الحديثِ ، وقال ابنُ المَدينيّ : ليسَ بشيءٍ ، الجَرحِ (٨ : ١٨٣) عن ابنِ المَدينيّ مثلَهُ ، وعن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ وقال أبو حاتمٍ : ليسَ بشيءٍ ، وقال مَرّةً : ليسَ بذاكَ القَويّ ، مُنكرُ الحديثِ ، يُكتبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ بهِ ، تَعرفُ وتُنكرُ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٥٠٨) التّهذيبِ (١٠ : ١٢٨) ونقلَ أقوالَ العُلماءِ فيهِ ما بينَ مُضعّفٍ ومُقَوٍّ ، ونقلَ عن ابنِ مَعينٍ : كانَ مُسلمُ بنُ خالد ثقَةً صالحَ الحديثِ ، فممّا أنكروا عليهِ حديثَه : (البَيّنةُ على المُدّعي) . . وذَكرَ لهُ عدداً مّما أنكرَ عليهِ ، وختم ابنُ عَديّ ترجمتَه بقَولِه : ولُمسلمٍ غيرُ ما ذكرتُ من الحديثِ ، وهو حسنُ الحديثِ ، وأرجو أنّه لا بأسَ بهِ ، الكاملِ (٦ : ٣٠٨) ونقل العُقَيليّ تضعيفَه عن مُسلم ، وقال العُقَيليّ (٤ : ١٥٠) : هذا رجلٌ ضَعيفٌ ، التّقريبِ (٢ : ٢٤٥) : فقيهٌ صدوقٌ كَثيرُ الأوهامِ ، من الثّامنَةِ .

(٤٢) رُبّما أخطأَ

(١١٦٩) أحمدُ بنُ إشْكابَ الصّفّارُ أبو عَبدِ اللهِ الكوفيُّ (خ) : ربّما أخطأَ ، ماتَ سَنةَ سَبْعَ عَشْرةَ ومائتينِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٦) الكَبيرِ (٢ : ٤) وقال : آخرُ ما لقيتُه في مِصرَ ، سَنَةَ (٢١٧هـ) فهو إذن من شيوخِ البُخاريّ ، وترجمَ لهُ في الجَرحِ (٢ : ٧٧) باسم : مُحمّدِ بنِ مُعَمَّرِ بنِ إشكابٍ ، وقال أبو حاتمٍ : ثِقَةٌ مأمونٌ صَدوقٌ ، وقال أبو زُرعةَ : أدركتُه ولم أكتُب عنهُ ، وكانَ صاحبَ حديثٍ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٢٦٧) ونقلَ في التّهذيبِ (١ : ١٦) توثيقَهُ عن عددٍ من الأئمةِ ، وفي التّقريبِ (١ : ١١) : ثِقَةٌ حافظٌ ، من الحاديةَ عَشرةَ .

قلت : وابنُ حِبّانَ يقولُ : أخطَأَ ولا غَروَ ، فالثِقَةُ الحافظُ قد يُخطِئ .

(١١٧٠) إسحاقُ بنُ الضّيفِ ، أبو يعقوبَ الباهِليّ (شيخُ شيوخِهِ) (د) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٢٠) الجَرحِ (٢ : ٢١٠) قال أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، بينما نقلَ في تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٤٣٧) التّهذيبِ (١ : ٢٣٨) قالَ أبو زُرعةَ : صَدوقٌ ، وفي التّقريبِ (١ : ٥٨) : صدوقٌ يُخطِئ ، من الحاديةَ عَشرةَ .

(١١٧١) إسحاقُ بنُ عيسى أبو هاشمٍ ابنُ بنتِ داودَ بنِ أبي هِنْدٍ (مد) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٠٨) الكَبيرِ (١ : ٣٩٩) وسكتَ ، الجَرحِ (٢ : ٢٣٠) قال الرّازيّانِ : شيخٌ ، تاريخ بغدادَ (٦ : ٣١٨) وقال : كانَ ثِقَةً ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٤٦٤) التّهذيبِ (١ : ٢٤٥) ونقلَ عن الحسنِ بنِ الصّبّاحِ أنّه قال فيه : من خيارِ الرّجالِ ، وفي التّقريبِ (١ : ٦٠) : صدوقٌ يُخطِئ ، من التّاسِعَةِ .

(١١٧٢) بَكرُ بنُ بَكّارٍ أبو عَمرٍو القَيسيّ (س) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٤٦) الكَبيرِ (٢ : ٨٨) الجَرحِ (٢ : ٣٨٢) قال أبو حاتمٍ : ليسَ بالقَويّ ، وقال ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ ، وقال في تَرجمةِ الحارثِ بنِ بَدَلٍ : بَكرٌ ضَعيفُ الحديثِ ، سَيءُ الحفظِ ، ونقلَ الذّهبيّ في الميزانِ (١ : ٣٤٣) عن النّسائيّ : ليسَ بثِقَةٍ ، ووصفَه الذّهبيّ بصاحبِ ذاكَ الجزءِ العالي ، تَهذيبِ الكَمالِ (٤ : ٢٠٣) وفي التّهذيبِ (١ : ٤٧٩) واللّسانِ (٢ : ٤٨) العُقَيليّ (١ : ١٥٢) : ورَوى من طريقه حديثاً عن شُعبةَ ، ثمّ قال : هذا حَديثُ يَحيى بنِ سَعيدٍ القَطّانِ ، لم يأتِ بهِ غيرُه ، ولا يُحفظ عن شُعبةَ إلا عنهُ ، والحديثُ في نفسِه صَحيحٌ ، ورَوى عن ابنِ مَعينٍ قوله : ليسَ بشيءٍ .

(١١٧٣) ثابتُ بنُ الوليدِ بنِ عَبدِ الله بنِ جُميعٍ الزّهريّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٥٨) الجَرحِ (٢ : ٤٥٨) قال أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ . الميزان (١ : ٣٦٩) وقال : ذكرَهُ ابنُ عَديّ في الكاملِ ، ولكن ما غَمزَه بكلمةٍ ، وساقَ له حديثاً مَحفوظَ المتنِ ، ومثلُه في اللّسانِ (٢ : ٨٠) وفي الكاملِ لابنِ عَديّ (٢ : ٩٥) : ولثابتٍ أحاديثُ ليست بالكثيرةِ ، والوليدُ بنُ عَبدِ الله بنِ جُميعٍ أبوه أكثرُ روايةً منهُ .

(١١٧٤) جاريةُ بنُ هَرمٍ أبو شيخٍ الفُقَيميُّ البَصريُّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٦٥) الكَبيرِ (٢ : ٢٣٨) كنى الدّولابيّ (٢ : ٦) ضُعفاءِ النّسائيّ (ص : ٢٩) وقال : ليسَ بالقويّ ، وذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في المَجروحينَ (١ : ٦٩) في النّوعِ السّابعِ من جَرحِ الضّعفاءِ ، وأوردَ له قِصةً هناكَ ثمّ ذكرَ بعضَ ذلكَ في تَرجمةِ موسى بنِ دينارٍ (٢ : ٢٣٧) وقال الدّارَقُطنيّ (ص : ١٧٢) : متروكٌ ، وانظر الميزانِ (١ : ٣٨٥) وقد وَهّمَ الذّهبيّ ابنَ عَديّ في نسبةِ جاريةَ إلى الحنائيّ ، واللّسانِ (٢ : ٩١) ونقلَ أبو حاتمٍ قولَه : ضَعيفُ الحديثِ ، وفي ضُعفاءِ العُقَيليّ (١ : ٢٠٣) : عن ابنِ المَدينيّ قال : رأيتُ أبا الشّيخِ هذا ، كانَ يقالُ له : جاريةُ بنُ هَرمٍ ، وكانَ رأساً في القَدرِ ، وكانَ ضَعيفاً في الحديثِ كَتبنا عنهُ ، ثمّ تَركناهُ ، وذكرَ العُقَيليّ قصةَ تَلقينِه موسى بنِ دينارٍ ورَفضَ جاريةُ قَبولَ ذلكَ ، وروى عنه حديثاً ثمّ قال : ولا يُتابعُ عليهِ . وترجمهُ في الكاملِ (٢ : ١٧٤) وذكرَ لهُ عِدةَ أحاديثَ وحكاياتٍ ، وختمَ ترجمتَه بقولِه : وقد رَوى جاريةُ بنُ هَرمٍ عن قُرّةَ بهذا الإسنادِ أحاديثَ كلّها غيرُ مَحفوظةٍ ، وجاريةُ بنُ هَرمٍ أحاديثُه كلّها ممّا لا يُتابعهُ الثّقاتُ عليها .

(١١٧٥) جَعفرُ بنُ مُسافرٍ أبو صالحٍ التّنيسيّ (شيخُ شيوخِهِ) (د س ق) : ربّما أخطَأَ .

أخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثين (٣٥٤١ ، ٤٦٦٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٦١) الجَرحِ (٢ : ٤٩١) عن أبي حاتمٍ : شيخٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٥ : ١٠٨) التّهذيبِ (٢ : ١٠٦) وقال : وقفتُ له على حَديثٍ مَعلولٍ أخرجَه ابنُ ماجَه عنهُ من حَديثِ مَيمونَ بنِ مِهرانَ عن عُمرَ . . . وقال عنه النّوويّ : صَحيحٌ أو

حَسنٌ ، والحديثُ أخرجهُ ابنُ ماجَه في السّنَنِ (١٤٤٠) تَحقيقِ الأعظميّ الّذي نقلَ عن زَوائدِ البوصَيريّ قولَه : إسنادُه صَحيحٌ ، ورِجالُه ثقاتٌ ، إلا أنّه مُنقطعٌ ، وعَقّبَ عليه بقولِه : فكيفَ يكونُ صحيحاً؟ ، وقال في الأذكارِ (ص : ١١٩) : إسنادُه صَحيحٌ أو حَسنٌ .

قال الحافظُ في التّهذيبِ : لكن مَيموناً لم يُدركْ عُمرَ ، فمَشى على ظاهرِ السّندِ وعلّتُه أنّ الحسنَ بنَ عَرفَةَ رَواه عن كثيرٍ ، فأدخلَ بينَه وبينَ جَعفرِ بنِ بُرقانَ رَجلاً ضَعيفاً جداً ، وهو عيسى بنُ إبراهيمَ الهاشِميّ ، كذلكَ أخرجَه ابنُ السّنيّ ، والبَيهقيّ من طريقِ الحسنِ ، فكأنّ جَعفراً كانَ يُدلّسُ التّسويةَ ، إلا أنّي وجدتُ في نُسختي من ابنِ ماجَه تَصريحَ كَثيرٍ بتحديثِ جَعفرَ بنِ بُرقانَ لهُ ، فلعلّ كثيراً عَنعنَه فرَواهُ جَعفرُ عنه بالتّصريحِ لاعتِقادِه أنّ الصّيغتينِ سواءٌ من غيرِ المُدلّسِ ، لكن ما وَقفتُ على كلامِ أحدٍ وصفَه بالتّدليسِ ، فإن كانَ الأمرُ كما ظننتُ أولاً ، وإلا فيَسلمُ جَعفرُ بنُ مُسافرٍ من التّسويةِ ويَثبتُ التّدليسُ في كَثيرٍ ، واللهُ أعلمُ ، وفي التّقريبِ (١ : ١٣٢) : صدوقٌ ربّما أخطَأ ، من الحاديةَ عَشرةَ .

(١١٧٦) الحارثُ بنُ عَطيةَ الحارِثيّ الشّاميّ المِصّيصيّ (س) : ربّما أخطَأ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٨٢) الجَرحِ (٣ : ٨٥) الكَبيرِ (٢ : ٢٧٨) وسكتَا ، تَهذيبِ الكَمالِ (٥ : ٢٦١) التّهذيبِ (٢ : ١٥٠) عن ابنِ مَعينٍ والدّارقُطنيّ : ثِقةٌ ، وقال أحمدُ : جلستُ إليهِ ولم أكتبْ عنهُ ، التّقريبِ (١ : ١٤٢) : صدوقٌ يَهِمُ ، من التّاسِعَةِ .

(١١٧٧) حامدُ بنُ آدمَ المَروَزيّ (شيخُ شيوخِهِ) : ربّما أخطَأ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢١٨) وترجمَه ابنُ عَديّ (٢ : ٨٦٦) وقال : يكذبُ ويَحمَقُ في كذبِه ، سمعتُ ابنَ حمّادٍ يَحكيهِ عن السّعديّ ، وقال : ولم أرَ في حديثِه إذا رَوى عن ثِقَةٍ شيئاً مُنكراً ، وإنّما يؤتى ذلك إذا حدّثَ عن ضَعيفٍ ، وقال الحافظُ في اللّسانِ (٢ : ١٦٤) : ولقد شانَ ابنُ حِبّانَ الثّقاتِ بإدخالِه هذا فيهم ، وكذلكَ أخطأَ الحاكمُ بتَخريجِه حديثَه في مستَدرَكهِ ، وذكرَه أبو العَربِ في الضّعفاءِ ، وفرّق بينَه وبينَ حامدِ بنِ آدمَ التّليانيّ ، وهو هو ، قال ابنُ السّمعانيّ : تكلّموا فيهِ .

قلتُ : قال السّمعاني في الأنسابِ (٣ : ٦٩) في ترجمتِه : كانَ من أهلِ العلم ، نظر في الرّأي ، وأسرفَ في الرّوايةِ عن ابنِ المباركِ وغيرِه فاتّهم ـ معَ حفظِه ـ فيه ، وتَبيّنَ غلَطُه فيها ، وتكلّموا فيه ، فلا أدري سَببَ اختصارِ الحافظِ لترجمتِه؟ ولم يذكر ابنُ حِبّانَ ولا ابنُ عَديّ ولا الحافظُ شيئاً عن حديثِ : (الغيبةُ شرٌّ من الزّنا . .) والّذي يَبدو أنّ كلامَ ابنِ عَديّ يتّفقُ معَ كلامِ ابنِ حِبّانَ ، ويُفسّرُ ذلكَ قولُ السّمعانيّ ، أمّا قولُ الحافظِ فلا أدري سَببَهُ إلا أن يكون اطّلعَ على بعضِ مُنكراتِه في المُستدرَكِ ، والحديثُ المذكورُ رواهُ الطّبرانيّ في الأوسطِ من حديثِ جابرٍ وأبي سَعيدٍ مرفوعاً .

وقال في مَجمع الزّوائدِ (٨ : ٩١ ـ ٩٢) : فيه عَبّادُ بنُ كَثيرٍ الثّقفيّ ، وهو متروكٌ ، وهو في الجامعِ الأزهرِ (٢ : ٢٣ أ) وأعلّه بعَبّادٍ أيضاً ، ولم يذكر حامداً هذا سواءٌ قلنا بأنّه التّليانيّ أو غيرُه .

(١١٧٨) حَسّانُ بنُ إبراهيمَ أبو هشامٍ الكَرْمانيّ (خ م د) : ربّما أخطَأَ .

أخرج له ابنُ حِبّانَ أحدَ عَشرَ حديثاً ، منها (١٢٣ ، ٥٦٩ ، ٥٨٢٤ ، ٦٦٤٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٢٢٤) الكَبيرِ (٣ : ٣٥) وزادَ يقال له : العَنَزيّ وسكتَ الجَرحِ (٣ : ٢٣٨) وعن أحمدَ أنّه وَثّقَ حَسّاناً ، وقال : لا بأسَ به ، وحديثُه حديثُ أهلِ الصّدقِ ، وعن ابنِ مَعينٍ وأبي زُرعةَ : ليسَ بهِ بأسٌ ، وفي التّقريبِ (١ : ١٦١) : صدوقٌ يُخطِئ ، من الثّامِنَةِ .

(١١٧٩) الحسنُ بنُ خُمَيرٍ الحَرازيّ الشّاميّ الحِمْصِيَ (س) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٧٢) وسكتَ في الجَرحِ (٣ : ١١) وتَهذيبِ الكَمالِ (٦ : ١٤١) التّهذيبِ (٣ : ٢٧٤) بمثلِ ترجمَةِ ابنِ حِبّانَ ، وفي التّقريبِ (١ : ١٦٦) : صدوقٌ يَهِمُ ، من العاشِرَةِ ، وذكرَهُ في الإكمالِ (٢ : ٥٢٢) .

(١١٨٠) الحسنُ بنُ سَهلِ بنِ عَبدِ العَزيزِ المجوّزُ البَصريّ (شيخُ شيوخِهِ) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٨١) الأنسابِ (١٢ : ٩٩) وسكتَ ، الإكمالِ (٧ : ٢١٥) وقال : رَوى عن سَهلِ بنِ بَكّارٍ ، أظنّه كوفيّاً ، رَوى عنهُ القاضي مُحمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ

الأنيسُ مَقتَلِ الحُسينِ رضيَ اللهُ عنهُ ، وأسندَ ابنُ ماكولا الحديثَ هناكَ ، ولم يذكرهُ ولا السّمعانيّ بِجرحٍ أو عَدالةٍ .

(١١٨١) حُسينُ بنُ مَيمونَ الخَندَقيّ الكوفيّ (د عس) : ربّما أخطأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٨٤) الجَرح (٣ : ٦٥) قالَ أبو حاتم : ليسَ بقَويّ في الحديثِ ، وقال أبو زُرعةَ : شيخٌ ، قال ابنُ المَدينيّ : ليسَ بمعروفٍ ، وقَلّ من رَوى عنهُ ورَوى له البُخاريّ في الكَبيرِ (٢ : ٣٨٥) حديثاً وقال : لا يُتابَعُ عليهِ ، ونقلَ كلامَ هؤلاءِ السّمعانيّ في الأنسابِ (٥ : ٢١١) وقال : لا أدري هو من خَندقِ جُرجانَ أو غيرِها؟ تَهذيبِ الكَمالِ (٦ : ٤٨٧) ورجّحَ الخُندفيّ ـ بالفاء ـ التّهذيبِ (٢ : ٣٧٢) وقال : له عندَ أبي داودَ والنّسائيّ في مسندِ عَليّ حديثٌ واحدٌ في تَولّيهِ على قَسْمِ الخُمسِ ، وهو الّذي قالَ فيه البُخاريّ : لا يُتابَعُ عليهِ ، وذكرَ الحافظُ أنّ البُخاريّ ذكرَه في الضّعفاءِ ، ولم أجدهُ في الصّغيرِ ، وفي التّقريبِ (١ : ١٨٠) : ليّنُ الحديثِ ، من السّابِعَةِ .

(١١٨٢) حُسينُ بنُ واقدٍ أبو عَليّ مَولى عَبدِ اللهِ بنِ عامرٍ القُرَشيّ (خت م ٤) : كانَ على قضاءِ مَروٍ ، وكانَ إذا قامَ من مَجلسِ الحكمِ اشترى لحماً وعلّقَهُ في إصبعه وحَملَهُ إلى أهلِه ، وكانَ من خيارِ النّاسِ ، وقعت فِتنةُ أبي مُسلمٍ الخُراسانيّ فلم يَسأل عنها واحداً ، حتّى انجلَت ، وربّما أخطَأَ في الرّواياتِ ، وقد كتبَ عن أيوبَ السَّخْتِيَانِيّ وأيوبَ ابنِ خَوْطٍ جَميعاً ، فكلّ حديث مُنكرٍ عندَه عن أيوبَ عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ ، إنّما هو أيوبُ بنُ خَوْطٍ ، وليسَ بأيوبَ السَّخْتِيَانِيّ .

أخرج له ابنُ حِبّانَ (٣١) حديثاً ، منها (٣٧١ ، ٥٧١ ، ٦٩٩ ، ٧٤٥٣ ، ٧٤٨٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٢٠٩) الكَبيرِ (٢ : ٣٨٩) الجَرحِ (٣ : ٦٦) وعن أحمدَ وأبي زُرعةَ : لا بأسَ بهِ ، وعن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٦ : ٤٩١) التّقريبِ (١ : ١٨٠) : ثِقَةٌ له أوهامٌ ، من السّابِعَةِ .

(١١٨٣) حَفصُ بنُ عَمرِو بنِ الصّبّاحِ الرّقّيّ (شيخُ شيوخِهِ) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٠١) الميزانِ (١ : ٥٦٦) وقال : مَعروفٌ ، من كِبارِ

الإمام محمّد بن حبّان

ومنهجه في الجرح والتعديل

دراسة تطبيقية في نقد الرجال

تأليف الدكتور

عداب بن محمود الحمش

المجلد الرابع

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م

مَشيخةِ الطَّبرانيّ ، مُكثِرٌ عن قَبيصَةَ وغيرِه ، قال أبو أحمدَ الحاكمُ : حدّثَ بغيرِ حديثٍ لم يُتابَع عليهِ ، وفي اللّسانِ (٢ : ٣٢٨) نقلَ ما سَبقَ ، وزادَ عليهِ كلامَ ابنِ حبّانَ وسكتَ .

(١١٨٤) الحكمُ بنُ أبانَ أبو عيسى العَدَنيّ (ر ٤) : ربّما أخطأَ ، وإنّما وقعَ المَناكيرُ في روايتِه من روايةِ ابنِه إبراهيمَ بنِ الحَكمِ عنهُ ، وإبراهيمُ ضَعيفٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ١٨٦) الكَبيرِ (٢ : ٣٣٦) وعن ابنِ عُيَيْنَةَ قال : سألتُ يوسفَ بنَ يعقوبَ : كيفَ كانَ الحكمُ بنُ أبانَ؟ فقالَ : ذاكَ سَيّدُنا ، وأرّخَ وفاتَه بسَنةِ خَمسٍ وخَمسينَ ومائةٍ من الهِجرةِ ، الجَرحِ (٢ : ١١٣) ذكرَ ثَناءَ ابنِ عُيَيْنَةَ ، وعن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ . وقال أبو زُرعةَ : صالحٌ ، وفي الكَبيرِ والجَرحِ العَدَنيّ ، وفي مطبوعةِ الثّقاتِ المَدنيّ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٧ : ٨٦) التّقريبِ (١ : ١٩٠) : صدوقٌ عابدٌ وله أوهامٌ ، من السّادسَةِ .

(١١٨٥) حُميدُ بنُ حَمّادِ بنِ أبي الخُوارِ التّميميّ الكوفيّ (د) : ربّما أخطأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٩٦) الجَرحِ (٣ : ٢٢٠) قال أبو حاتمٍ : شيخٌ يُكتبُ حديثُه وليسَ بالمَشهورِ ، وقال أبو زُرعةَ : شيخٌ ، وقال أبو داودَ : ضَعيفٌ ، وضعّفَهُ ابنُ قانعٍ أيضاً ورَوى له أبو داودَ حديثاً كما في تَهذيبِ الكَمالِ (٧ : ٣٥٢) التّهذيبِ (٣ : ٣٧) وقالَ ابنُ عَديّ (٢ : ٢٩٣) : يُحدّثُ عن الثّقاتِ بالمناكيرِ . . . وذكرَ له عَدداً من الأحاديثِ ثمّ قال : ولحُميدِ بن حَمّادٍ غيرُ هذا الّذي ذكرتُه من الحديثِ ، وهو قليلُ الحديثِ ، وبعضُ حديثِه ـ على قِلّتِه ـ لا يُتابَعُ عليه ، وفي التّقريبِ (١ : ٢٠١) : ليّنُ الحديثِ ، من التّاسِعَةِ .

(١١٨٦) حُميدُ بنُ الرّبيعِ الخَزّازُ أبو الحَسنِ اللَّخْميُّ : ربّما أخطأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ١٩٧) الجَرحِ (٣ : ٢٢٢) وقال : سمعَ منهُ أبي وأبو زُرعةَ ومُحمّدُ بنُ مُسلمِ بنِ وارَةَ ، وسَمعتُ منه ببَغدادَ ، تَكلّمَ النّاسُ فيهِ فتَركتُ التّحديثَ عنهُ تاريخ بغدادَ (٨ : ١٦٢) وطوّلَ في ترجمتِه ، ونقلَ توثيقَه عن أحمدَ والدّارقُطنيّ ، وقال الدّارقُطنيّ : تكلّموا فيه ، ومن تكلّمَ فيه ؛ لم يتَكلّم بحجّةٍ ، وقد حمَلَ عنهُ الأئمةُ الحديثَ ، ونقلَ تَضعيفَه عن ابنِ مَعينٍ والبُرقانيّ ، وفي اللّسانِ (٢ : ٣٦٤) قال النّسائيّ :

ليسَ بشيءٍ ، وقال الخليلي (٢ : ٦٢١) : طَعَنوا عليه في أحاديثَ تُعرفُ روايتُها بالقُدماءِ من أصحابِ هُشيم ، وقال ابنُ عَديّ (٢ : ٢٨٠) : كانَ يسرقُ الحديثَ ، ويرفعُ أحاديثَ موقوفةً ، ورَوى أحاديثَ عن أئمةِ النّاسِ غيرَ مَحفوظةٍ عنهم ، ونُقِلَ عن ابنِ مَعين قولَه في حُميدٍ الخَزّاز : كذّابٌ لا يَلدُ إلا كذّاباً ، وروى له عدداً من الأحاديثِ بيّن عِللَها ، ثمّ ختمَ ترجمتَه بقوله : ولِحُميدِ بنِ الرّبيع حديثٌ كثيرٌ ، بعضُهُ سُرِقَ من الثّقاتِ ، وبعضٌ من الموقوفاتِ الّذي رَفعَه ، وبعضٌ زادَ في أسانيدِه فجَعلَ بدلَ ضَعيفٍ ثِقَةً ، وهو أكثرُ من ذلك ، فاستغنيتُ بمقدارِ ما ذكرتُه من مناكيرِه وبواطيلِه ؛ لكي يُستَدلّ بهِ على كثيرِ ما رَواهُ ، وهو ضَعيفٌ جدّاً ، في كلّ ما يَرويه .

(١١٨٧) خازِمُ بنُ خُزيمةَ أبو خُزيمةَ السَّدوسيّ ، مَولاهم البَصريّ : ربما أخطأَ ، يُعتَبرُ حديثُه بروايتِه عن الثّقاتِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٣٢) الكَبيرِ (٣ : ٢١٣) الجَرحِ (٣ : ٣٩٣) وانظر الميزانَ (١ : ٦٢٦) واللّسانَ (٢ : ٣٧٢) : قال السّليمانيّ : فيه نَظرٌ ، وقال العُقَيليّ (٢ : ٢٦) : يُخالَفُ في حديثِه ، وساقَ له حديثاً انتَقدَهُ عليه الحافظُ في اللّسانِ ، حيثُ ساقَه لبيانِ مُخالفةِ خازمٍ ، بينَما الاختِلافُ الّذي ذكرَه العُقَيليّ عن مُحمّدِ بنِ إسماعيلَ المُقرئُ وليسَ عن خازمٍ ، وختَمَ ترجمتَه بقولِه : هذه الأحاديثُ كلّها مُضطَربةٌ ، والحديثُ ثابتٌ من غيرِ هذا الوجهِ في قولِه : (جُعلَت ليَ الأرضُ مَسجِداً وطَهوراً) .

(١١٨٨) خالدُ بنُ عَمرٍو أبو الأَخيَلِ السُّلَفيّ الحِمصيَ (شيخُ شيوخِهِ) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٦) الجَرحِ (٣ : ٣٤٤) وقالَ : كانَ يَنزِلُ «حَماةَ» ، سَمع منه أبي في الرّحلةِ الأولى ، وقال : شيخٌ ، الميزانِ (١ : ٦٣٦) ونقلَ عن الدّارقُطنيّ في السّنَنِ قولَه فيه : ضَعيفٌ ، ولم أجدهُ في السّنَنِ ، والّذي وجدتُه : عُثمانُ بنُ أحمدَ الدّقّاقُ ، وبَقيةُ السّندِ في السّنَنِ (٢ : ١٩١) : وقال : الحارثُ بنُ عُبيدةَ ومُقاتلُ ضَعيفانِ ولمْ يذكرْ عن السُّلفيّ شَيئاً في كتابِ السننِ ؛ فانظرْهُ : (٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٣٠٩) وفي التّهذيبِ (٣ : ١١٠) : وهّاهُ ابنُ عَديّ ، وكذّبهُ الفِريابيّ ، وقال ابنُ عَديّ (٣ : ٩٠٤) : رَوى أحاديثَ مُنكرةً عن ثِقاتِ النّاسِ ، ونقلَ تكذيبَه عن الفِريابيّ وذكرَ له حديثَ :

(مُداراةُ النّاسِ صَدقةٌ . . .) وختَمَ ترجمتَه بقولِه : ولأبي الأخيَلِ أحاديثُ مناكيرُ أيضاً واللهُ أعلمُ . ذكرَهُ تمييزاً .

(١١٨٩) خَطّابُ بنُ عُثمانَ الفَوزيّ أبو عُمرَ الحِمصيَ (خ س) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٣٢) الكَبيرِ (٣ : ٢٠١) وسكتَ ، الجَرحِ (٣ : ٣٨٦) وذكرَ أنّ أبا حاتمٍ أدركَهُ ، ولم ينصّ على جَرحٍ أو عَدالةٍ فيه ، تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٢٦٨) التّهذيبِ (٣ : ١٤٦) قال ابنُ أبي الدّنيا عن القاسمِ بنِ هاشمٍ : حَدثني الخَطّابُ بنُ عُثمانَ الفَوزيّ ، وكانَ يُعَدُّ من الأبدالِ ، ووَثّقَهُ الدّارقُطنيّ كما في سُؤالاتِ الحاكمِ رقم (٣١٣) وفي التّقريبِ (١ : ٢٢٤) : ثِقَةٌ عابدٌ ، من العاشِرَةِ .

(١١٩٠) خَلفُ بنُ موسى بنِ خلفٍ العَمّيّ البَصريّ (بخ س) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٧) الكَبيرِ (٣ : ١٩٥) وسكتَ ، الجَرحِ (٣ : ٣٧٢) وقال : رَوى عنه أبي ، وقال العِجليّ رقم (٣٨٤) : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٢٩٨) التّهذيبِ (٣ : ١٥٥) التّقريبِ (١ : ٢٢٦) : صدوقٌ يُخطِئ ، من العاشِرَةِ .

(١١٩١) خَلاّدُ بنُ يزيدَ الجُعْفِيّ الكوفيّ (ت) : ربّما أخطَأَ ، أحسبُه الّذي يقالُ له : أبو عيسى القارئُ ، فإن كانَ ذاكَ ؛ فإنّه ماتَ سَنَةَ عِشرينَ ومائتينِ .

(١١٩٢) راشدُ بنُ نَجيحٍ أبو مُحمّدٍ الحِمّانيّ الكوفيّ (بخ ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٤ : ٢٣٤) الكَبيرِ (٣ : ٢٩٤) وسكتَ ، في الجَرحِ (٣ : ٤٨٤) قال أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ١٦) التّهذيبِ (٣ : ٢٢٨) التّقريبِ (١ : ٢٤٠) : صدوقٌ ربّما أخطَأَ ، من الخامِسَةِ . قلت : وتلحظُ موافقةَ الحافِظِ لابنِ حبّانَ في هذا .

(١١٩٣) رُوَيمُ بنُ يزيدَ القارئُ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٤٥) الجَرحِ (٣ : ٥٢٣) وقال : رَوى عنه ابنُ المَدينيّ وسكتَ وفي تاريخ بغدادَ (٨ : ٤٢٩) وقال : كانَ ثِقَةً ، وفي اللّسانِ (٢ : ٤٦٩) : روى عن الليثِ حديثاً مُنكراً ، لا أعرِفُه بعَدالةٍ ولا جَرحٍ ، وترجمَ له في طَبقاتِ القُرّاءِ (١ : ٢٨٦) .

(١١٩٤) زَكريّا بنُ يَحيى بنِ أبي الحواجِبِ الكوفيّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٦ : ٣٣٦) واقتصَرَ في اللّسانِ (٢ : ٤٨٥) على ما ذكرَهُ ابنُ حِبّانَ .

(١١٩٥) زيدُ بنُ الحَريشِ الأَهْوازيّ (شيخُ شيوخِهِ) : ربّما أخطَأَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً برقم (١٣٤٥) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٥١) الجَرح (٣ : ٥٦١) وسكتَ ، وفي اللّسانِ (٢ : ٥٠٣) ذكرَ قولَ ابنِ حِبّانَ ، وقولَ ابنِ القَطّانِ الفاسيّ : مَجهولُ الحالِ .

(١١٩٦) سالمٌ أبو غَيّاثٍ العَتَكيّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٤ : ٣٠٩) الكَبيرِ (٤ : ١١٨) عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ وفي اللّسانِ (٣ : ٧) عن أحمدَ : ضَعيفُ الحديثِ .

(١١٩٧) سَعيدُ بنُ ذي حُدّانَ (عس) : ربّما أخطَأَ .

الثّقاتِ (٤ : ٢٨٢) الكَبيرِ (٣ : ٤٧٠) الجَرح (٤ : ١٩) وقال رَوى سَعيدٌ عن عَليّ عن النّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ : (الحربُ خُدَعةٌ) وقال ابنُ المَدينيّ : هو رَجلٌ مَجهولٌ ، لا أعلمُ روى عنه إلا أبو إسحاقَ السَّبيعيّ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٤٢٤) التّهذيبِ (٤ : ٢٦) التّقريبِ (١ : ٢٩٥) : كوفيّ مَجهولٌ ، من الثّالثَةِ .

(١١٩٨) سَعيدُ بنُ زَنجلٍ ، أبو عُثمانَ البَلخيّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٧١) ذكره في النّبلاءِ (٩ : ٢٦٩) الإكمالِ (٥ : ٢٧٤) .

(١١٩٩) سَعيدُ بنُ يَحيى بنِ سَعيدِ بنِ أبانَ الأُمَويّ أبو عُثمانَ القُرَشيّ : ربّما أخطَأَ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ أربعة عشر حديثاً ، منها (٧٤٦ ، ١٤٩٣ ، ٣٢٧٠ ، ٣٤٦١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٧٠) الكَبيرِ (٣ : ٥٢١) وسكتَ ، الجَرح (٤ : ٧٤) قال أبو حاتمٍ : بغداديّ صَدوقٌ ، تاريخ بغدادَ (٩ : ٩٠) ونقلَ عن صالحِ جَزَرةٍ قولَه : صدوقٌ إلا أنّه يغلطُ ، وقال النّسائيّ : ثِقَةٌ .

(١٢٠٠) سَلمةُ بنُ عَبدِ الملكِ العَوصِيُّ الحِمصيُّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٨٦) الأنسابِ (٩ : ٤٠٣) اللّبابِ (٢ : ٣٦٤) ولم يذكرهُ بِجرحٍ أو عَدالةٍ .

(١٢٠١) سَلمةُ اللّيثيُّ الرّاوي عن أبي هُريرةَ (د ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٤ : ٣١٧) الكَبيرِ (٤ : ٧٦) قال : رَوى مُحمّدُ بنُ موسى الفِطريّ عن يعقوبَ بنِ سَلمةَ ، عن أبيهِ عن أبي هُريرةَ : (لا وضوءَ لمن لم يُسمّ) ثمّ قال : لا يُعرَفُ لسلمَةَ سَماعٌ من أبي هُريرةَ ، ولا ليَعقوبَ سَماعٌ من أبيهِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١١ : ٣٣٢) وقال في التّهذيبِ (٤ : ١٦٤) : وسَلمةُ هذا لا يُعرَفُ إلا في هذا الخَبرِ التّقريبِ (١ : ٣١٩) : لينُ الحديثِ ، من الثّالثَة .

(١٢٠٢) سُليمانُ بنُ الحَكمِ بنِ عَوانةَ الكَلبيّ : ربّما أخطأ ، روى عنه أبو جَعفرَ النُّفيليّ ، وكانَ يَزعمُ أنّه ثِقةٌ .

ترجمته في : الثّقاتِ (٨ : ٢٧٥) الكبيرِ (٤ : ٩٠) وعن النُّفيليّ : لا بأسَ بهِ ، ونَقلَ في الجَرحِ (٤ : ١٠٧) عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ ، وفي ضُعفاءِ النّسائيّ (ص٤٩) : مَتروكُ الحديثِ ، ونَقلَ العُقَيليّ (٢ : ١٢٨) كلامَ ابنِ مَعينٍ ، ثمّ روى له حديثاً وقال : لا يُتابعُ عَليهِ من حديثِ الأعمشِ ، وقد رُوي من غَيرِ هذا الوجهِ بأسانيدَ جِيادٍ ، والكاملِ (٣ : ٢٥٨) ونَقلَ قَولَي ابنِ مَعينٍ والنّسائيّ ، ثمّ روى له حديثاً تَفردَ به عن القاسمِ بنِ الوَليدِ وقال : ولسُليمانَ بنِ الحَكمِ بنِ عَوانةَ أخبارٌ مُسندةٌ ليست بالكَثيرةِ ، إلا أنّه يروي من الأخبارِ أخباراً حِساناً عن القوّامِ بنِ حَوشبٍ وغيرِه ، ولم أرَ في مقدارِ ما يرويهِ حَديثاً مُنكراً فأذْكرَهُ ، الميزانِ (٢ : ١٩٩) وقال : ضَعّفوهُ ، واللّسانِ (٣ : ٨٢) ونَقلَ أنّ مَحمودَ بنَ غَيلانَ قال : ضَربَ أحمدُ وابنُ مَعينٍ وأبو خَيْثَمَةَ عَليه وأسقَطوهُ .

(١٢٠٣) سَهلُ بنُ زيادٍ الحارثيّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٨٩) واقتصرَ في اللّسانِ على قولِ ابنِ حِبّانَ (٣ : ١١٨) ووقعَ خَطأٌ في الاسمِ .

(١٢٠٤) سَهلُ بنُ صالحِ بنِ سَعيدٍ الأنطاكي (شيخُ شيوخِهِ) (د س) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٩٢) الجَرحِ (٤ : ١٩٩) قال أبو حاتمٍ : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ١٩٠) وفي التّهذيبِ (٤ : ٢٥٣) : وَثّقَهُ مَسْلَمةُ بنُ قاسمٍ ، وصاحبُ طبقاتِ أهلِ الموصلِ ، وفي التّقريبِ (١ : ٢٥٨) : صدوقٌ ، من الحاديةَ عَشرةَ ، وسمّى جدّهَ حَكيماً في التّهذيبِ والتّقريبِ .

(١٢٠٥) سوادَةُ بنُ عاصمٍ أبو حاجِبٍ العَنَزيّ (م٤) : ربّما أخطَأَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً برقم (١٢٦٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٤ : ٣٤١) الكَبيرِ (٤ : ١٨٥) وذكرَ الخلافَ حولَ اسمِه وكُنيتِه هناكَ ، الجَرحِ (٤ : ٢٩٢) ونقلَ عن ابنِ مَعينٍ قوله : بَصريّ ثِقَةٌ ، وعن أبي حاتمٍ : شيخٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٢٣٤) وفي التّقريبِ (١ : ٣٣٩) : صدوقٌ ، من الثّالثَةِ يقالُ : إنّ مُسلماً أخرَجَ لهُ .

(١٢٠٦) سَوّارُ بنُ عُمارَةَ أبو عُمارَةَ الرّمليّ (مد) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٠٢) الجَرحِ (٤ : ٢٧٣) وقالَ : رَوى عنهُ أبو زُرعةَ الدّمَشقيّ وقال أبو حاتمٍ : أدركتُه ولم أسمَعْ منهُ ، وهو صَدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٢٤٠) وفي التّهذيبِ (٤ : ٢٦٩) عن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، التّقريبِ (١ : ٣٣٩) : صدوقٌ ربّما خالفَ ، من التّاسعَةِ .

(١٢٠٧) شُبَيلُ بنُ عَزْرَةَ الضُّبَعيّ خَتَنُ قَتادَةَ (د) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٤ : ٣٦٩) الكَبيرِ (٤ : ٢٥٨) : سمع قَتادةَ وأبا جَمرَةَ وشَهرَ بنَ حَوشَبٍ ، روى عنه شُعبةُ ، الجَرحِ (٤ : ٣٨١) عن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٣٧٣) التّقريبِ (١ : ٣٤٦) : صدوقٌ يَهِمُ ، من الخامسَةِ .

(١٢٠٨) شَدّادُ بنُ سَعيدٍ أبو طَلحةَ الرّاسِبيّ البَصريّ (م صد ت س) : ربّما أخطَأَ .

وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٧٩٦ ، ٢٩٢٢ ، ٦٤٥٨) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣١٠) الكَبيرِ (٤ : ٢٢٧) روى له حَديثاً ثمّ قال : ضَعّفَهُ

عَبدُ الصّمدِ يَعني ابنَ عَبدِ الوارثِ العَنبَريّ ، الجَرح (٤ : ٣٣٠) قال أحمدُ وابنُ مَعينٍ : شيخٌ ثقةٌ ، تَهذيبِ الكَمال (١٢ : ٣٩٥) التّهذيب (٤ : ٣١٦) قال الدّارقُطنيّ : يُعتَبرُ به وقال أبو أحمدَ الحاكمُ : ليسَ بالقَويّ عندَهم ، وقال النّسائيّ والبَزّارُ : ثِقَةٌ ، ونقلَ ابنُ عَديّ في كامله (٤ : ٤٤) قولَ البُخاريّ ، ثمّ قال : وشَدّادُ ليسَ له كَثيرُ حديثٍ ، ولم أرَ له حديثاً مُنكراً وأرجو أنّه لا بأسَ بهِ ، وفي العُقَيليّ (٢ : ١٨٥) نقلَ عن البُخاريّ : ضَعّفهُ عَبدُ الصّمدِ ، ولكنّه صدوقٌ في حِفظِه بعضَ الشّيءِ ، ثمّ روى له حديثاً ، وعَقّبَهُ بقولِه : لا يُتابَعُ عليه ، وله غيرُ حديثٍ لا يُتابَعُ على شَيءٍ منها ، والكلامُ يُروى من غيرِ هذا الطّريقِ بإسنادٍ صالحٍ . وفي التّقريبِ (١ : ٣٤٧) : صدوقٌ يُخطِئ ، من الثّامِنَةِ .

(١٢٠٩) شَريكُ بنُ عَبدِ الله بنِ أبي نَمرٍ القُرَشيّ (خ م د تم س ق) : ربّما أخطَأَ وجدّهُ أبو نَمرٍ شهِدَ بدراً معَ المُشركينَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه عَشرةَ أحاديثَ ، منها (١٥٤ ، ٣٤٧ ، ٥٥٠١ ، ٥٦٠١) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٤ : ٣٦٠) الكَبيرِ (٤ : ٢٣٦) وروى له حديثاً عن أنسٍ وسكتَ . وفي الجَرحِ (٤ : ٣٦٣) : عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ به بأسٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٤٧٥) وفي التّقريبِ (١ : ٣٥١) : صدوقٌ يُخطِئ ، من الخامِسَةِ ، وانظر الجمعَ بينَ رِجالِ الصّحيحينِ لأبي الفَضلِ المَقدِسيّ (١ : ٢١٣) فقد ذكرَ حديثاً له في الصّحيحينِ أنكرَ على الشّيخينِ إخراجَه .

(١٢١٠) صَيفيّ بنُ رِبعيّ الكوفيّ ، الرّاوي عن الثّوريّ (ت) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٢٣) الجَرح (٤ : ٤٤٨) وكَناهُ أبا هاشمٍ ، وقال أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ ما أرى بحديثِه بأساً ، وفي تَهذيبِ الكَمالِ (١٣ : ٢٤٧) التّهذيبِ (٤ : ٤٤٠) : له عند الترمذيّ حديثٌ واحدٌ (٢١٨٥) وانظر شَرحَ السّنةِ للبَغويّ (١٢ : ٤٠٠) التّقريبِ (١ : ٣٧١) : صدوقٌ يَهِمُ ، من التّاسِعَةِ .

(١٢١١) عامرُ بنُ مُدركٍ الحارثيّ (فق) : ربّما أخطَأَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه حديثاً (٧٤٧) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥٠١) الجَرحِ (٦ : ٣٢٩) قال أبو حاتمٍ : شيخٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٧٣) ونقل في التّهذيبِ (٥ : ٨٠) قولي أبي حاتمٍ وابنِ حِبّانَ ، ولم يزد وفي التّقريبِ (١ : ٣٨٩) : ليِّنُ الحديثِ ، مِن التاسعةِ .

(١٢١٢) عَبّاسُ بنُ يزيدَ بنِ أبي حَبيبٍ أبو الفَضلِ البَحرانيّ البَصريّ ، يُعرَفُ بعَبّاسَوَيه (شيخُ شيوخِهِ) (ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥١١) الجَرحِ (٦ : ٢١٧) وقال : كتبتُ عنهُ مع أبي وأفادَنا عنه إبراهيمُ بنُ أُورَمَة ، وكتبَه لنا بِخطِه ، ومحلُّه عندنا الصّدقُ ، تاريخ بغدادَ (١٢ : ١٢٢) تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٢٦١) التّهذيبِ (٥ : ١٣٤) قال أبو نُعيم : بَصريّ من الحُفّاظِ ، وقال الدّارقُطنيّ : ثِقَةٌ ، ونقل الأزهريّ عنه : تكلّموا فيه ، وقال السّمعانيّ : ثِقَةٌ مأمونٌ ، وقال مَسلمةُ بنُ قاسم : ضَعيفُ الحديثِ ، وقال ابنُ طاهرٍ : لا يَشكّونَ في سَماعهِ وطَلبِهِ ورِحلتِه ، وإنّما هلكَ في حديثِ حَجّاجٍ الصّوافِ ، كما هلكَ غيرُه ، وفي التّقريبِ (١ : ٤٠٠) : صدوقٌ يُخطِئ ، مِن صغارِ العاشرةِ .

(١٢١٣) عبدُ الحميدِ بنُ جعفرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الحكَمِ الأَوْسيُّ ، أبو حفصٍ المدنيُّ (خت م ٤) : مات سنة ثلاث وخمسين ومائة ، وهو ابنُ سبعين سنة ، ربّما أخطأ .

وأخرج له ابن حِبّانَ في صحيحه (١٦) حديثاً ، منها (١٢٢ ، ٢٤٠ ، ٤٠٤ ، ٦٨٤٠ ، ٧٣٤٥) وقال عقب الحديث (١٨٦٧) : «عبدُ الحميدِ رضيَ اللهُ عنه ـ كذا ـ أحدُ الثقات المتقنين ، قد سبرتُ أخباره ، فلم أره انفردَ بحديثٍ منكرٍ ؛ لم يشارَكْ فيه . . .» .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ١٢٢) المشاهير (ص : ١٣١) الكَبير (٦ : ٥١) الميزان (٢ : ٥٣٩) : نقلَ عن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، وعن أحمدَ والنّسائيّ : ليسَ به بأسٌ ، وقد نَقَمَ عليه الثّوريّ خروجَه مع مُحمّدِ بنِ عَبدِ اللهِ (النّفسِ الزّكيةِ) وقال أبو حاتم : لا يُحتَجُّ بهِ ، وقال ابنُ المَدينيّ : كانَ يقولُ بالقَدرِ ، وكانَ عندَنا ثِقَةً ، وكانَ سُفيانُ يضعّفُهُ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٤١٦) التّهذيبِ (٦ : ١٠١) التّقريبِ (١ : ٣٣٣) : صدوقٌ رُميَ بالقَدرِ ، وربّما وَهِمَ ، من السّادسَةِ .

(١٢١٤) عَبدُ الحَميدِ بنُ حَبيبِ بنِ أبي العِشرينَ أبو سَعيدٍ الشّاميّ (خت ت ق) : ربّما أخطَأ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحهِ ستةَ أحاديثَ (١ ، ٩١٩ ، ١٨٨٨ ، ٣٥٩٢ ، ٦٨٥١ ، ٧٤٣٨) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٠٠) الجَرحِ (٦ : ١١) ونقلَ عن أحمدَ : كانَ ثِقَةً ، وكانَ أبو مُسهِرٍ يَرضاهُ ، وقال دُحيمٌ : كانَ كاتبَ ديوانٍ ، ولم يكن صاحبَ حديثٍ ، وقال أبو زُرعةَ : ثِقَةٌ ثِقَةٌ ، وقال في الكَبيرِ (٦ : ٤٥) : ربّما خالفَ في حَديثِه ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٤٢٠) التّهذيبِ (٦ : ١١٢) وفي الضّعفاءِ للنّسائيّ (ص : ٧٣) : ليسَ بالقَويّ ونقلَ الحاكمُ عن الدّارقُطنيّ : ثِقَةٌ ، برقم (٣٩٦) من السّؤالاتِ ، والكامِلِ (٥ : ٣٢٣) قال : عَبدُ الحَميدِ ـ كما ذكرَه البُخاريّ ـ : تفرّدَ عن الأوزاعيّ بغيرِ حديثٍ لا يَرويه غيرُه وهو ممّن يُكتبُ حديثُه ، وفي التّقريبِ (١ : ٤٦٧) : صدوقٌ ربّما أخطَأ ، من التّاسعَة ووقعَ في مطبوعةِ التّقريبِ أنّ أبا حاتمٍ قال فيه : كانَ كاتبَ ديوانٍ . . وهذا خَطأٌ ، فقائلُه دُحيمٌ كما في الجَرحِ .

(١٢١٥) عَبدُ الرّحمنِ بنُ أبي الرّجالِ ـ مُحمّدِ بنِ عَبدِ الرّحمنِ ـ المَدنيّ (٤) : ربّما أخطَأ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحهِ حَديثين (٣٣٩٠ ، ٥٠٣٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٩١) الكَبيرِ (٥ : ٣٤٦) وسكتَ ، الجَرحِ (٥ : ٢٨١) ونقلَ عن أحمدَ وابنِ مَعينٍ توثيقَه ، وقال أبو حاتمٍ : صالحٌ ، هو مِثلُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ زيدِ بنِ أسلمَ . الميزانِ (٢ : ٥٦٠) وقال : ليّنهُ أبو حاتمٍ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٨٨) التّهذيبِ (٦ : ١٦٩) التّقريبِ (١ : ٤٧٩) : صدوقٌ ربّما أخطَأ ، من الثّامنَة .

(١٢١٦) عَبدُ الرّحمنِ بنُ زيادٍ الرّصاصيّ أبو عَبدِ اللهِ العِراقيّ : ربّما أخطَأ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٧٤) الكَبيرِ (٥ : ٢٨٣) الجَرحِ (٥ : ٢٣٥) قال أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، وقال أبو زُرعةَ : لا بأسَ بهِ ، واقتصرَ في اللّسانِ (٣ : ٤١٦) على كلامِ ابنِ حِبّانَ .

(١٢١٧) عبدُ الرّحمنِ بنُ سُليمانَ بنِ الغَسيلِ (خ م د تم ق) : يُخطِئُ ويَهِمُ كَثيراً على صدقٍ فيهِ ، والذي أميلُ إليه فيه تَركُ ما خالَف الثّقاتَ منَ الأخبارِ ، والاحتجاجُ بما وافَقَ الثّقاتَ من الآثارِ . مَرّضَ أحمدُ ويَحيى القَولَ فيه ، قالَ أحمدُ : صالحٌ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : صوَيْلحٌ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ خمسٌ وعشرونَ روايةً ، مِنها إحدى عشرَ روايةً عندَ البخاريِّ (٨٧٥ ، ٢٦٨٥ ، ٣٣٥٦ ، ٣٥١٦ ، ٣٦٨٥ ، ٣٦٨٦ ، ٤٨٥٣ . . .) وروايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٢٢٠٥) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةٌ واحدةٌ (٤١٨) .

(١٢١٨) عَبدُ الرّحمنِ بنُ عُبيدِ اللهِ الحَلبيّ (شيخُ شيوخِهِ) (د س) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٨٢) الجَرحِ (٥ : ٢٥٨) قال أبو حاتم : صدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٢٦٥) التّهذيبِ (٦ : ٢٢٤) ونقلَ عن النّسائيّ : لا بأسَ بهِ ، ونقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ، التّقريبِ (١ : ٤٩٠) : صدوقٌ كانَ يَهِمُ ، من العاشِرَةِ .

(١٢١٩) عَبدُ السّلام بنُ عَبدِ الحَميدِ بنِ سُويدٍ أبو الحُسينِ ـ مَولى رَبيعةَ ـ إمامُ مَسجدِ الجامعِ بَحرّانَ (شيخُ شيوخِهِ) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثقات (٨ : ٤٢٨) الجَرحِ (٦ : ٤٨) وسكتَ ، الميزانِ (٢ : ٦١٦) قال الأَزْديّ : تركَوهُ ، وفي اللّسانِ (٤ : ١٣) ذكرَ ما قالَهُ ابنُ حِبّانَ ، وفي كاملِ ابنِ عَديٍّ (٥ : ٣٣١) : حدّثني بعضُ أصحابِنا عن أبي عَروبةَ أنّه كانَ يُسيءُ الرّأيَ في عَبدِ السّلام هذا ، وكانَ يقول : كتبتُ عنهُ ولا أُحدّثُ عنهُ ، ثمّ قال ابنُ عَديّ : وعَبدُ السّلامِ هذا لهُ أحاديثُ صالحةٌ عن زُهيرِ بنِ مُعاويةَ ، وعن شيوخِ حَرّانَ ، ولا أعلمُ بِحديثِه بأساً ولم أرَ في حديثِه مُنكراً فأذكرُه .

(١٢٢٠) عَبدُ اللهِ بنُ عُمرَ بنِ حَفصٍ بن عاصم العُمَريّ (م ٤) : ربّما أخطَأَ .

(١٢٢١) عَبدُ اللهِ بنُ مَطرٍ أبو رَيحانةَ السّعديّ البَصريّ (م د ت ق) : ربّما أخطَأَ يَروي عن سَفينةَ إن كانَ سَمعَ منهُ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٥ : ٣٦) الكَبيرِ (٥ : ١٩٨) الجَرحِ (٥ : ١٦٨) عن ابنِ مَعينٍ : صالحٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ١٤٦) التّهذيبِ (٦ : ٣٤) نقلَ عن النّسائيّ : لا بأسَ بهِ

ومرّةً : ليسَ بالقَويّ ، ونقلَ عن إسماعيلَ بنِ عُلَيّةَ قال : أخبرني أبو رَيحانةَ وكأنّه كانَ كبُرَ ، وما كنتُ أثِقُ بحديثِه ، وذكرَ ابنُ خَلفونَ في الثّقاتِ أنّه تَغيّرَ ، وأنّ من سَمعَ منه قَديماً ؛ فحديثُه صالحٌ . وقال ابنُ عَديّ في الكاملِ (٤ : ٢٥٤) بعدَ أن ذكرَ له حَديثاً عن سَفينةَ : وهذا الحديثُ مَعروفٌ عن سَفينةَ من روايةِ أبي رَيحانةَ عنه ، وهو عَزيزُ الرّوايةِ ولا أعرفُ له حَديثاً مُنكراً فأذكرُه ، التّقريبِ (١ : ٤٥١) : صدوقٌ تَغيّرَ بأَخَرةٍ من الثّالثَةِ .

(١٢٢٢) عَبدُ اللهِ بنُ مُعاويةَ الجُمَحيُّ البَصريُّ (د ت ق) : ربّما أخطَأَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه (١٢) حديثاً ؛ منها (١٦١٤ ، ٢١٩١ ، ٢٣٧٩ ، ٧٣٣٦) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٥٩) الجَرحِ (٥ : ١٧٨) وسكتَ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ١٦١) التّهذيبِ (٦ : ٣٨) نقلَ عن التّرمذيّ : هو رَجلٌ صالحٌ ، وقالَ لنا عَبّاسُ العَنبَريّ : اكتُبوا عنه فإنّه ثِقةٌ . ووثّقهُ مَسلمةُ بنُ قاسمٍ ، التّقريبِ (١ : ٤٥٢) : ثِقةٌ مُعَمّرٌ من العاشِرَةِ .

(١٢٢٣) عَبدُ اللهِ بنُ نافعٍ الصّائغُ المَدينيّ (بخ م ٤) : كانَ صَحيحَ الكتابِ ، وإذا حدّثَ من حفظِه ، فربّما أخطَأَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أحدَ عَشرَ حديثاً ، منها (١٣٢٣ ، ٣٢٧٨ ، ٦٥٢٢ ، ٦٨٩٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٣٤٨) الكَبيرِ (٥ : ٢١٣) وقال : يُعرَفُ حفظُه ويُنكرُ وكتابُه أصَحُّ ، الجَرحِ (٥ : ١٨٣) قال أحمدُ : لم يكن صاحبَ حديثٍ ، وقال ابنُ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، وقال أبو زُرعةَ : لا بأسَ بهِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٢٠٨) التّهذيبِ (٦ : ٥١) وأطالَ في نقلِ أقوالِ الأئمةِ فيهِ ، التّقريبِ(١ : ٣٢٦) : ثِقةٌ صَحيحُ الكتابِ ، في حَفظِه لينٌ ، من كِبارِ العاشِرَةِ .

(١٢٢٤) عَبدُ الملكِ بنُ أبي نَضْرةَ العَبْديّ البَصريّ (خد ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ١٠٥) الكَبيرِ (٥ : ٤٣٤) الجَرحِ (٥ : ٣٧٠) وسكتَا تَهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٤٢٧) التّهذيبِ (٦ : ٤٢٧) ونقلَ عن الدّارقُطنيّ : لا بأسَ ، وعن

الحاكمِ في المُستَدركِ : مِن أعزّ البَصريّين حديثاً ، التّقريبِ (١ : ٣٦٥) : صدوقٌ ربّما أخطَأ ، من السّابعَة .

(١٢٢٥) عُبيدُ اللهِ بنُ سَهلٍ الغُدانيّ أبو صَخرٍ البَصريّ : ربّما أخطَأ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٠٤) وترجمَ لهُ في الكَبيرِ (٥ : ٣٨٤) باسم عُبيدِ الله ابنِ سَهلٍ وذَكرَ في الرّواةِ عنهُ ابنَه أحمدَ ، وابنَ المَدينيّ وسكتَ ، وفي الجَرحِ (٥ : ٣١٨) مِثلَ ذلكَ ، وترجمَ السّمعانيّ (١٠ : ١٩) أحمدَ في الأنسابِ ، كما ذَكرَهُ الحافِظُ في التّهذيبِ في تَرجمةِ ابنِه أحمدَ (١ : ٥٩) ونصّ على رِوايتِه عن أبيهِ .

(١٢٢٦) عُبيسُ بنُ بَيْهَسٍ البَصريّ : ربّما أخطَأ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥٢٣) الكَبيرِ (٨ : ٧٨) وسكتَ ، وفي الجَرحِ (٧ : ٣٤) قال أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ .

(١٢٢٧) عُثمانُ الطّويلُ ، الرّاوي عن أنسٍ : ربّما أخطَأ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٥ : ١٥٧) الكَبيرِ (٦ : ٢٥٨) وقال : حديثُه في البَصريّين الجَرحِ (٦ : ١٧٣) قال أبو حاتمٍ : شيخٌ ، اللّسانِ (٤ : ١٥٩) وقال ابنُ عَديّ في تَرجمةِ أبي العاليةِ الرّياحيّ (٣ : ١٦٥) بعدَ أن ساقَ حديثَ أبي بكرٍ في قَصرِ الصّلاةِ : وهذا لا يَرويهِ عن عَنْبسَةَ عن عُثمانَ الطّويلِ غَيرُ حَكّامِ بنِ سَلْمٍ ، وعُثمانُ الطّويلِ عَزيزُ السّندِ إنّما لهُ هذا الحديثُ ، وآخرُ عن أنسِ بنِ مالكٍ .

(١٢٢٨) عُثمانُ بنُ اليَمانِ بنِ هارونَ الهَرويّ (س) : ربّما أخطَأ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٥٠) الكَبيرِ (٦ : ٢٥٦) الجَرحِ (٦ : ١٧٣) وسكتَا تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٥١٠) وفي التّهذيبِ (٧ : ١٦٠) روى له النّسائيّ حَديثاً واحِداً موقوفاً على عُمرَ ، وذكرَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ولم يزدْ ، التّقريبِ (٢ : ١٥) : مَقبولٌ ، من كِبارِ العاشِرَةِ .

(١٢٢٩) عِصامُ بنُ يوسفَ بنِ مَيمونَ بنِ قُدامةَ أبو عِصمةَ البَلخيّ : كانَ صاحبَ حديثٍ ، ثبتاً في الرّوايةِ ، ربّما أخطَأ .

(١٢٣٠) عَليّ بنُ ثابتٍ الجَزَريّ، أبو الحَسَنِ الهاشِميّ، مَولاهم (د ت): ربّما أخطَأَ.

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٨ : ٤٥٦) الكَبيرِ (٦ : ٢٦٤) الجَرحِ (٦ : ١٧٧) ونقلَ عن ابنِ مَعينٍ: ثِقَةٌ، وقال أبو حاتمٍ: يُكتبُ حديثُه، وقال أبو زُرعةَ: ثِقَةٌ، لا بأسَ به، تاريخ بغدادَ (١١ : ٣٥٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ٣٣٥) وفي التّهذيبِ (٧ : ٢٨٨) عن أحمدَ: صَدوقٌ ثِقَةٌ، وعن ابنِ نُميرٍ: ثِقَةٌ، وقال صالحُ جَزرةُ: صدوقٌ، وقال النّسائيّ: ليسَ به بأسٌ، ووَثّقَهُ العِجليّ رقم (١١٧٨) وقال في التّقريبِ (٢ : ٣٢): صدوقٌ ربّما أخطَأَ، من التّاسعَةِ، وقد ضعَّفَهُ الأزديّ بلا حُجّةٍ.

(١٢٣١) عَليّ بنُ حَفصٍ، أبو الحَسَنِ المَدائنيُّ (م د ت س): ربّما أخطَأَ.

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٨ : ٤٦٥) الكَبيرِ (٦ : ٢٦٩) الجَرحِ (٦ : ١٨٢) عن ابنِ المَدينيّ: ثِقَةٌ، وعن ابنِ مَعينٍ: ليسَ به بأسٌ، وعن أبي حاتمٍ: صالحُ الحديثِ، يُكتبُ حديثُه، ولا يُحتَجُّ به، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ٤٠٨) التّهذيبِ (٧ : ٣٠٩) عن أحمدَ: عَليّ بنُ حَفصٍ أحبُّ إليّ من شَبابةَ، ووثّقَهُ أبو داودَ وابنُ أبي شَيبةَ، التّقريبِ (٢ : ٣٥): صدوقٌ، من التّاسعَةِ.

(١٢٣٢) عَليّ بنُ مُحمّدِ بنِ أبي الخَصيبِ الكوفيّ (ق): ربّما أخطَأَ.

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٨ : ٤٧٥) الجَرحِ (٦ : ٢٠٢) وقال: سَمِعنا منهُ بالكوفةِ ومحلّهُ الصّدقُ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ١٢٣) التّهذيبِ (٧ : ٣٧٩) ولم يزدْ عمّا سَبقَ وفي التّقريبِ (٢ : ٤٣): صدوقٌ ربّما أخطَأَ، من العاشِرَةِ.

(١٢٣٣) عُمرُ بنُ حَفصِ بنِ غِياثٍ النَّخَعِيُّ الكوفيُّ (خ م د ت س): ربّما أخطَأَ.

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ خمسةَ أحاديثَ (٤٠٧، ٧٠٨، ١٣١٤، ٢٥٥٤، ٣٦٢٧).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٨ : ٤٤٥) الكَبيرِ (٦ : ١٥٠) الجَرحِ (٦ : ١٠٣) روى عنه أبو حاتمٍ وأبو زُرعةَ، وقال أبو حاتمٍ: ثِقَةٌ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٣٠٤) التّهذيبِ (٧ : ٤٣٤) قال أبو داودَ: تَبِعتهُ إلى مَنزِله، ولم أسمعْ منهُ شيئاً، وقال العِجليّ (١٢٢٣): ثِقَةٌ، وفي

التّقريبِ (٢ : ٥٣) : ثِقةٌ ربّما وَهِمَ ، من العاشِرَةِ .

(١٢٣٤) عُمرُ بنُ موسى الشّاميّ أبو حَفصٍ الحاوي ـ ويقالُ له : السّيّاريّ ـ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٤٥) الميزانِ (٣ : ٢٠٢) (٣ : ٢٢٦) فذكرَهُ باسمِ عُمرَ بنِ سُليمانَ بنِ موسى ، ونقلَ عن ابنِ عَديّ : ضَعيفٌ ، يَسرقُ الحديثَ ، ويُخالِفُ في الأسانيدِ وقال في الموضعِ الثّاني : ضَعّفهُ ابنُ نُقطَةَ ، وأحالَ على الموضعِ الأوّلِ ، وترجمَه في اللّسانِ (٤ : ٣١٠) وقال : غَفِلَ ابنُ حِبّانَ فذكرَهُ في الثّقاتِ ، وقال : ربّما أخطَأَ وترجمَهُ في (٤ : ٣٣٤) ولم يزِدْ شيئاً ، وقال ابنُ عَديّ في كاملِه (٥ : ٥٤) : بَصريّ هو عَمّ الكُدَيميّ ، ضَعيفٌ ، يسرقُ الحديثَ ، ويُخالِفُ في الأسانيدِ ، وختَمَ ترجمتَه بقولِه بعدَ ذكرِ بعضِ حديثِه : ولعُمرَ بنِ موسى غيرُ ما ذكرتُ من الحديثِ الّذي سَرقَه والّذي رَفعَه ، والّذي خالفَ في أسانيدِه ، والضّعفُ بيّنٌ في رواياتِه .

(١٢٣٥) عَمرُو بنُ عُثمانَ بنِ سِنانٍ الكِلابيّ مَولاهم - أبو عُثمانَ ، وقيلَ : أبو سَعيدٍ الرَّقّيُّ (ق) : ربّما أخطَأَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أحاديثَ (٤٠٧٧ ، ٦٤٧٨ ، ٧٣١٤) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٨٤) الجَرحِ (٦ : ٢٤٩) قال أبو حاتمٍ : يَتكلّمونَ فيه ، كانَ شيخاً أعمَى بالرّقّةِ ، يُحدّثُ النّاسَ من حِفظِه بأحاديثَ مُنكرةٍ لا يُصيبونَها في كتابٍ !

أدركتُه ولم أسمعْ منهُ ، ورأيتُ أصحابَنا من أهلِ العلمِ من قد كتبَ عامةَ كتبِه لا يَرضاهُ ، وليسَ عِندَهم بذاكَ . تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ١٤٧) وفي التّهذيبِ (٨ : ٧٦) وقال النّسائيّ (ص٨٠) : متروكُ الحديثِ ، وترجمَه العُقَيليّ في الضّعفاءِ (٣ : ٢٨٧) وذكرَ قِصةً عن عَليّ بنِ مَيمونَ الرّقّيّ أو عُمرَ هذا ، كانَ قد اشترى كُتبَ غيرِه فحَدّثَ بها ، التّقريبِ (٢ : ٧٤) : ضَعيفٌ ، وكانَ قد عَمِيَ ، من كِبارِ العاشِرَةِ .

(١٢٣٦) عَمْرُو بنُ مُحمّدِ بنِ أبي رَزينٍ الخُزاعيُّ ، أبو عُثمانَ البَصريُّ (ت) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٨٢) الكَبيرِ (٦ : ٣٧٢) الجَرحِ (٧ : ٢٦٢) وسكتَا ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٢١٨) التّهذيب (٨ : ٩٧) ونقلَ عن أحمدَ بنِ سَعيدٍ الدّارميّ قولَه : دَلّنا عليهِ الطّيالِسيّ ، وقال ابنُ قانع : بَصريّ صالحٌ ، وقال الحاكمُ : صدوقٌ ، وفي التّقريبِ (٢ : ٧٨) : صدوقٌ ربّما أخطَأَ ، منَ التّاسِعَةِ .

(١٢٣٧) عَمرُو بنُ مَرزوقٍ ، أبو عُثمانَ الباهِليُّ ، مَولاهم البَصريُّ (خ د) : ربّما أخطَأَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أحاديثَ (٨٧٠ ، ٩٧١ ، ٧٤٠٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٨٤) الكَبيرِ (٦ : ٣٧٣) الجَرحِ (٦ : ٢٦٣) وقال : رَوى عنه أبي وأبو زُرعةَ ، وقال أبو زُرعةَ : سمعتُ أحمدَ بنَ حَنْبَلٍ يقول : رَجلٌ صالحٌ ، لا أدري ما يقولُ عَليّ بنُ المَدينيّ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٢٢٤) وترجمَ لهُ في التّهذيبِ (٨ : ٩٩) ونقلَ عن أحمدَ : ثِقَةٌ مأمونٌ ، وعن أبي حاتمٍ : ثِقَةٌ مأمونٌ من العبّادِ ، ونقلَ الحاكمُ عن الدّارقُطنيّ : سَيءُ الحفظِ صدوقٌ كَثيرُ الوَهَمِ ، وليسَ في السّؤالاتِ ، وفي التّقريبِ (٢ : ٧٨) : ثِقَةٌ له أوهامٌ ، من صِغارِ التّاسِعَةِ .

(١٢٣٨) عَمّارُ بنُ مُعاويةَ الدُّهْنيّ البَجَليّ (م ٤) : ربّما أخطَأَ ، وكانَ راوياً لسَعيدِ بنِ جُبيرٍ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثين (٣٧٤٩ ، ٤٧٤٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٥ : ٢٦٨) الكَبيرِ (٧ : ٢٨) وفي الجَرحِ (٦ : ٣٩٠) عن ابنِ مَعينٍ وأحمدَ وأبي حاتمٍ : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٢٠٨) وفي التّقريبِ (٢ : ٤٨) : صدوقٌ يَتَشيّعُ ، من الخامِسَةِ .

(١٢٣٩) عَمّارُ بنُ هارونَ المُسْتَملي ، أبو ياسرٍ البَصريّ (شيخُ شيوخِهِ) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٥١٨) الجَرحِ (٦ : ٣٩٤) وقال : سمعَ منه أبو حاتمٍ وقال : متروكُ الحديثِ ، وتركَ الرّاويةَ عنهُ ، وقال ابنُ عَديّ في الكاملِ (٥ : ٧٥) : ضَعيفٌ ، يسرقُ الحديثَ ، كانَ أحمدُ بنُ عَليّ بنِ المُثنى إذا حدّثنا عنه يقولُ : حدّثنا عَمّارٌ أبو ياسرٍ ، ولا يَنسبُه ؛ لضَعْفِهِ عندَهُ ، وروى من طريقهِ عِدّةَ أحاديثَ قال عنها :

وهذهِ الأحاديثُ الّتي رَواها عَمّارُ في : (بارِكْ لأُمّتي . . .) كلّها غيرُ مَحفوظةٍ ، ولا يَرويها غيرُه ، إلا حديثَ كعبِ بنِ مالكٍ ، فإنّه قد رُوِيَ عن غَيرِه ، ولعَمّارٍ غيرُ ما ذكرتُ أحاديثُ ، وعامّةُ ما يَرويه غيرُ محفوظٍ ، ونقلَ العُقَيليّ (٣ : ٣١٩) عن ابنِ المَدينيّ أنّه لم يَرضَه ، كما نقلَ عن موسى بنِ هارونَ : عَمّارُ متروكُ الحديثِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٢١٣) وترجمَ له في التّهذيبِ (٧ : ٤٠٧) التّقريبِ (٢ : ٤٨) : ضَعيفٌ ، من العاشِرَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٢٤٠) عِيسى بنُ المُغيرةِ بنِ الضّحّاكِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ خالدٍ القُرَشيّ (بخ) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٨٩) الكَبيرِ (٦ : ٣٩٦) وسكتَ ، وفي الجَرحِ (٦ : ٢٨٧) عن أبي زُرعةَ : لا بأسَ بهِ ، وعن أبي حاتمٍ : شيخٌ مَحلّهُ الصّدقُ ، وسَقطَت ترجمتُه من التّهذيبِ ، وترجمَ لعيسى بنِ المُغيرةِ الحَرّانيّ ، وترجمَةُ القُرَشيّ في تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٣٥) فما بعدَها ، وذكرَ أنّ البُخاريّ أخرجَ عنهُ حديثاً واحداً في الأدبِ المُفردِ ، بينَما ذكرَ الحَرّانيّ تَمييزاً ، وفي التّقريبِ (٢ : ١٠٢) : صدوقٌ ربّما أخطَأَ ، من التّاسِعَةِ .

(١٢٤١) عِيسى بنُ يونُسَ الرَّمْليُّ ، أبو موسى الفاخوريُّ (شيخُ شيوخِهِ) (د س ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٤٩٥) الجَرحِ (٦ : ٢٦٢) وقالَ أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، وسقطَت ترجمتُه من التّهذيبِ ، وهو في تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٦٠) ونقلَ عن أبي داودَ : صدوقٌ وعن النّسائيّ : ثِقةٌ ، ومرّةً : لا بأسَ به ، ونقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ، وفي التّقريبِ (٢ : ١٠٣) : صدوقٌ ربّما أخطَأَ ، من الحاديةَ عَشْرَةَ ، لم يصحّ أنّ أبا داودَ رَوى لهُ .

(١٢٤٢) فَضالَةُ بنُ الفَضلِ التّميميّ ، أبو الفَضْلِ الكُوفيّ (ت) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٠) الجَرحِ (٧ : ٧٨) كتبَ عنه أبو حاتمٍ ، وقال : صدوقٌ . تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ١٨٩) ونقل في التّهذيبِ (٨ : ٢٦٨) عن النّسائيّ : ثِقَةٌ ، وفي التّقريبِ (٢ : ١٠٩) : صدوقٌ ربّما أخطَأَ ، من صِغارِ العاشِرَةِ .

(١٢٤٣) القاسمُ بنُ عُثمانَ، أبو العَلاءِ البَصريّ: ربّما أخطَأَ.

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٥: ٣٠٧) الكَبيرِ (٧: ١٦٥) الجَرح (٧: ١١٤) وسكتَا، وفي العُقَيليّ (٣: ٤٨٠) والميزان (٣: ٣٧٥): لا يُتابَعُ على حديثِه، حدّثَ عنه إسحاقُ الأزرَقُ أحاديثَ لا يُتابَعُ على شَيءٍ منها، وقالَ الدّارقُطنيّ في السنن (١: ١٢٣): ليسَ بقَويّ.

(١٢٤٤) القاسمُ بنُ يزيدَ الرّحالُ، أبو مالكٍ البَصْريُّ: ربّما أخطَأَ.

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٥: ٣٠٦) الكَبيرِ (٧: ١٦٥) الجَرحِ (٧: ١٢٣) وهو الّذي قال: القاسمُ بنُ يزيدَ، ونقلَ عن ابنِ مَعينٍ: ثِقَةٌ، وفي اللّسانِ (٤: ٤٦٩) ولم يذكرْهُ ابنُ ماكولا في الإكمالِ، ولا استدركَهُ عليهِ ابنُ نُقطةَ ومَن بعدَه.

(١٢٤٥) قَطَنٌ، أبو غالبٍ الرّاوي عن أبي أُمامةَ: ربّما أخطَأَ.

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٥: ٣٢٣) اللّسانِ (٤: ٤٧٤) وقال: قَطَنُ بنُ أبي غالبٍ، ولم يذكر لهُ مَصدَراً سِوى ابنِ حبّانَ.

(١٢٤٦) مُباركُ بنُ سَعيدِ بنِ مَسْروقٍ الأعمى، أبو عَبدِ الرّحمنِ الثّوريُّ، أخو سُفْيانَ (د ت سي): ربّما أخطَأَ.

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٩: ١٩٠) الكَبيرِ (٧: ٤٢٩) الجرحِ (٨: ٣٣٩) عن ابنِ مَعينٍ: ثِقَةٌ، وعن أبي حاتمٍ: لا بأسَ، وأوسعَ له الأعمشُ في مَجلسِهِ، وكانَ لا يُوسِعُ لأحدٍ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧: ١٧٨) التّهذيبِ (١٠: ٢٨) التّقريبِ (٢: ٢٢٧): صَدوقٌ من الثّامِنَةِ.

(١٢٤٧) مُحَرَّرُ بنُ قَعْنَبٍ الباهِليُّ البَصريُّ: ربّما أخطَأَ.

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ حديثاً (١٥١).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٩: ١٩٥) الكَبيرِ (٨: ٢٢) الجَرحِ (٨: ٤٠٨) عن أحمدَ: لا بأسَ بهِ، وقال أبو زُرعةَ: ثِقَةٌ.

(١٢٤٨) مُحمّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ أبي سُكَيْنَةَ الحَلبيُّ (شيخُ شيوخِهِ) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٢٩) الميزانِ (١ : ٢١٠) : أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ أبي سُكينَةَ ، وبعضُهم يُسمّيه مُحمّداً ، قالَ الخَطيبُ ، يَروي عن مالكٍ ، قلتُ : ما رأيتُ لهم فيهِ كَلاماً ، اللّسانِ (١ : ١٣١) (٥ : ٢٠) .

(١٢٤٩) مُحمّدُ بنُ أحمدَ بنِ أبي رَجاءٍ المِصّيصيّ (شيخُ شيوخِهِ) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٢٩) اللّسانِ (٥ : ٣٩) (٧ : ١٤٢) .

(١٢٥٠) مُحمّدُ بنُ أحمدَ بنِ يزيدَ بنِ أبي العَوّامِ الرِّياحيُّ البَغداديُّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٣٤) تاريخِ بغدادَ (١ : ٣٧٢) ونقلَ عن الدّارقُطنيّ (١ : ٣٧٢) : صدوقٌ ، وعن عَبدِ اللهِ بنِ أحمدَ ابنِ حَنْبَلٍ : صَدوقٌ ما عَلِمتُ منهُ إلا خَيراً .

(١٢٥١) مُحمّدُ بنُ إسْماعيلَ بنِ أبي فُدَيْكٍ الدِّيليُّ (ع) : ربّما أخطَأَ .

وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ سبعةَ عَشرَ حديثاً ، منها (٢٩٠ ، ٨٨٦ ، ١١١٤ ، ٦٣٧١ ، ٦٣٩٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٤٢) الكَبيرِ (١ : ٣٧) الجَرحِ (٧ : ١٨٨) وعن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٤٨٥) التّهذيبِ (٩ : ٦١) التّقريبِ (٢ : ١٤٥) : صدوقٌ ، من صِغارِ الثّامِنَةِ .

(١٢٥٢) مُحمّدُ بنُ جَعفرِ بنِ أبي الأزهَرِ ، أبو صالحٍ المَكّيُّ (شيخُ شيوخِهِ) يقالُ له : ابنُ زَنبورٍ (س) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١١٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٢١٣) التّهذيبِ (٩ : ١٦٧) ونقل أنّ النّسائيّ قال فيه : ثِقَةٌ ، وفي موضعٍ آخرَ : ليسَ بهِ بأسٌ ، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ : ليسَ بالمتينِ عندَهم ، تركهُ ابنُ خُزيمةَ ، وقال مَسلمةُ في الصّلةِ : تُكُلّم فيه ؛ لأنّه روى عن الحارثِ بنِ عُميرٍ مَناكيرَ لا أصولَ لها ، وهو ثِقَةٌ ، التّقريبِ (٢ : ١٦١) : صدوقٌ له أوهامٌ ، من العاشِرَةِ .

(١٢٥٣) مُحمّدُ بنُ حاتمٍ (حِبّي) الجَرْجَرائيُّ (د س) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٩١) الجَرحِ (٧ : ٢٣٨) قال أبو حاتمٍ : قَدِمنا جَرجَرايا وكانَ خالي إسماعيلُ معيَ وهو مَريضٌ ، وكانَ بها مُحمّدُ بنُ حاتمٍ ، فاشتغَلتُ بعلّةِ خالي ، ولم أسمع منه ، وكانَ صدوقاً ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٢٥) التّهذيبِ (٩ : ١٠٣) : أبو جعفرٍ العابدُ ، المعروف بحِبّي ، التّقريبِ (٢ : ١٥٢) : ثِقَةٌ ، من العاشِرَةِ .

(١٢٥٤) مُحمّدُ بنُ خالدِ بنِ عَثْمَةَ الهاشِميُّ ، مَولاهم البَصريُّ (٤) : رُبّما أخطأ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٥٥) وقد تبينَ لي أنّه وقعَ تَحريفٌ في ترجمةِ الرّجلِ وأنّ ابنَ حِبّانَ قال فيه : ربّما أخطأ ، ولم يَقُل : يُغرِبُ ، وقد جاءت التّرجمةُ على الصّوابِ في الثّقاتِ (٩ : ٦٧) وفي ترتيبِ الهَيثميّ (٣ : ١٤/أ) والتّهذيبِ ، فتَنبه . الكَبيرِ (١ : ٧٣) الجَرحِ (٧ : ٢٤٣) عن أحمدَ : لا أرى بحديثِه بأساً ، وقال أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ ، وقال أبو زُرعةَ : بَصريّ ، لا بأسَ بهِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ١٤٣) التّقريبِ (١ : ٤٧٦) : صدوقٌ يُخطئُ ، من العاشِرَةِ .

(١٢٥٥) مُحمّدُ بنُ الزِّبْرِقانِ ، أبو هَمّامٍ الأَهْوازيُّ (خ م د س ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٤٤١) الكَبيرِ (١ : ٨٧) وقال : مَعروفُ الحديثِ ، وقال أبو حاتمٍ في الجَرحِ (٧ : ٢٦٠) : صالحُ الحديثِ ، صدوقٌ ، وقال أبو زُرعةَ : صالحٌ هو وَسَطٌ . تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٢٠٨) التّهذيبِ (٩ : ١٦٦) ونقل عن ابنِ المَدينيّ : ثِقَةٌ ، وفي التّقريبِ (٢ : ١٦١) : صدوقٌ ربّما وَهِمَ ، من الثّامِنَةِ .

(١٢٥٦) مُحمّدُ بنُ زيادِ بنِ الرّبيعِ الزّياديّ البَصريّ (شيخُ شيوخِهِ) (خ ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١١٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٢١٥) التّهذيبِ (٩ : ١٦٨) التّقريبِ (٢ : ١٦١) : صدوقٌ يُخطِئ ، من العاشِرَةِ .

(١٢٥٧) مُحمّدُ بنُ طَلحةَ بنِ عَبدِ الرّحمنِ بنِ طَلحةَ التَّيْميُّ القُرَشيُّ (س ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٥٣) الجَرحِ (٧ : ٢٩٢) تهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٤١٤) التّهذيبِ (٩ : ٢٣٧) التّقريبِ (٢ : ١٧٣) : صدوقٌ يُخطِئ ، من الثّامنَة .

(١٢٥٨) مُحمّدُ بنُ العَبّاسِ ، أبو عَبدِ اللهِ البَغداديّ ، يُعرَفُ بِلحيَةِ اللّيفِ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٣) بغدادَ (٣ : ١١٢) وقالَ : كانَ ثقةً ، اللّسانِ (٥ : ٢١٦) : ونقلَ عن ابنِ المُنادي : كانَ صدوقاً صالحاً .

(١٢٥٩) مُحمّدُ بنُ عَبدِ الوهّابِ الحارثيّ البَغْداديّ (شيخُ شيوخِه) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٨٣) بغدادَ (٢ : ٣٩٠) روى عنه صالحُ بنُ مُحمّدٍ جَزَرَةُ وقال : ثِقَةٌ ، الميزانِ (٣ : ٦٣٣) اللّسانِ (٥ : ٢٧٠) ونقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ .

(١٢٦٠) مُحمّدُ بنُ عُبَيْدِ بنِ مَيمونَ التَّبّانِ المَدنيّ (خ ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٨٢) الجَرحِ (٨ : ١١) قال : روى عنه أبي وأبو زُرعةَ وكتبَ عنهُ أبي بالمدينةِ ، وقال : شيخٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٧٢) التّهذيبِ (٩ : ٣٣٢) التّقريبِ (٢ : ١٨٩) : صدوقٌ يُخطِئ : من العاشرَةِ .

(١٢٦١) مُحمّدُ بنُ عَقيلِ بنِ خُوَيْلدِ بنِ مَيسَرَةَ ، أبو عَبدِ اللهِ النَّيْسابوريُّ (شيخُ شيوخِهِ) (خد س ق) : ربّما أخطَأَ ، حدّثَ بالعِراقِ بمقدارِ عَشرةِ أحاديثَ مَقلوبةٍ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٦٩٠٤) .

(١٢٦٢) مُحمّدُ بنُ مُحمّدٍ التَّمّارُ البَصْريُّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٣) اللّسانِ (٥ : ٣٥٨) وذكرَ قولَ ابنِ حِبّانَ ، ولم يزدْ إلا قولَه : أخذَ عنهُ الطّبرانيّ .

(١٢٦٣) مُحمّدُ بنُ مُحمّدِ بنِ مَرزوقٍ الباهِليُّ البَصريُّ (شيخُ شيوخِهِ) (م ت ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٢٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٣٧٧) التّهذيبِ (٩ : ٤٣١) الكامِلِ (٦ : ٢٩١) : روى لهُ حَديثينِ ، ثمّ قال : ولم أرَ لابنِ مَرزوقٍ هذا أنكرَ من هَذينِ

الحَديثينِ ، وهو لينٌ ، وأبوهُ مُحمّدُ بنُ مَرزوقٍ ثِقَةٌ ، التّقريب (٢ : ٢٠٥) : صدوقٌ له أوهامٌ من الحادية عَشْرَةَ ، وقد سَقطَ اسمُه وأُثبتَ اسمُ أبيه فقط ، والتّصويبُ من التّهذيب .

(١٢٦٤) مُحمّدُ بنُ المُنذرِ بنِ الزّبيرِ بنِ العَوّامِ القُرَشيّ ، أبو زيدٍ المَدنيّ : ربّما أخطأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٤٣٧) الكَبيرِ (١ : ٢٤٣) : مَرسلٌ ، الجَرحِ (٨ : ٩٧) وسكتَ . ونقلَ في اللّسانِ (٥ : ٣٩٤) قولَ ابنِ حِبّانَ ، وذكرَ أنّه ترجمَ لُمحمّدٍ مَرتينِ في طبقتين ، هذه ، والثانية في (٩ : ٦٤) .

(١٢٦٥) مُحمّدُ بنُ هارونَ بنِ إبراهيمَ ، أبو نَشيطٍ ، وقيلَ : أبو جَعفرٍ البَغداديّ (فق) : ربّما أخطأَ .

وأخرجَ له في صحيحه ثلاثة أحاديث (٣٦٨ ، ٦٤٧ ، ٧١٦٢) قال عَقِبَ الثاني منها : بغداديٌّ ثقةٌ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٢٢) الجَرحِ (٨ : ١١٧) وقال : سمعتُ منه معَ أبي ببَغدادَ ، وهو صدوقٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٥٦٠) التّهذيبِ (٩ : ٤٩٣) ونقلَ عن الدّارقُطنيّ : ثِقَةٌ . تاريخِ بغدادَ (٣ : ٣٥٢) التّقريبِ (٢ : ٢١٣) : صَدوقٌ ، من الحادية عَشْرَةَ .

(١٢٦٦) مُحَمّدُ بنُ يزيدَ بنِ خُنَيْسٍ المَخزوميُّ (ت ق) : مِنْ خِيارِ النّاسِ ، رُبّما أخْطأَ يُعتَبَرُ حَديثُه إذا بَيّنَ السّماعَ في خَبَرِهِ ، ولم يروِ عَنه إلا ثِقَةٌ ، فأمّا عبدُ الله بنُ مُسيّب فعِنْدَه عَنه عَجائبُ لا اعتبارَ بها .

أَخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٢٧٦٨) .

(١٢٦٧) مُحمّدُ بنُ يزيدَ المُستَمليّ ، أبو بكرٍ الأَشْليُّ الطَّرْسُوسيُّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١١٥) الميزانِ (٤ : ٦٦) اللّسانِ (٥ : ٤٢٩) وقال ابنُ عَديّ (٦ : ٢٨٢) : يسرقُ الحديثَ ، ويزيدُ فيه ويَضعُ ، وذكرَ له ابنُ عَديّ عَدداً من الأحاديثِ الّتي سَرقَها ، ثمّ قال : ولُمحمّدِ بنِ يزيدَ المُستَمليّ غيرُ ما ذكرتُ ، ممّا سرقَ من حديثِ الثّقاتِ .

(١٢٦٨) مُسلمُ بنُ حاتمٍ ، أبو حاتمٍ الأنصاريّ (شيخُ شيوخِهِ) (د ت) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٤٩٦) التّهذيبِ (١٠ : ١٢٤) ونقل عن التّرمِذيّ والطّبرانيّ : كانَ ثِقَةً ، التّقريبِ (٢ : ٢٤٤) : صدوقٌ ربّما وَهِمَ ، من العاشِرَةِ .

(١٢٦٩) مُسلمُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ أبو صالحٍ البَلخيّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٧) اللّسانِ (٦ : ٣٠) ووقعَ هناكَ البَجَليّ ، ولم ينقل سِوى كلامِ ابنِ حِبّانَ .

(١٢٧٠) مُسلمُ بنُ أبي مُسلمٍ الجَرْمِيُّ البَغداديُّ (شيخُ شيوخِهِ) : ربّما أخطَأَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّان في صحيحِهِ أحاديثَ (٤٤٠ ، ٤٤٥١ ، ٧٣٥٧ ، ٧٣٨٣) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٨) بغدادَ (١٣ : ١٠٠) قال : كانَ ثِقَةً .

(١٢٧١) معاويةُ بنُ هشامٍ القَصّارُ ، أبو الحسَنِ الأسَديُّ - مولاهم - الكوفيُّ : رُبّما أخطأ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثَين (م ٣٩٣ ، ١٣٥٨) .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٩ : ١٦٦) الكبير (٧ : ٣٣٧) الجرح (٨ : ٣٨٥) ونقلَ عن ابنِ المدينيّ : أنّ معاويةَ بنَ هشامٍ وقبيصةَ والفريابيَّ متقاربونَ ، وعن ابنِ مَعينٍ : صالحٌ وليسَ بذاكَ ، وقال أبو حاتمٍ في معاويةَ هذا ويَحيى بنِ يَمان : ما أقربَهما ! ثمّ قالَ : معاويةُ بنُ صالحٍ كأنّهُ أقومُ حديثاً ، وهو صَدوقٌ ، التهذيب (١٠ : ٢١٨) التقريب (٢ : ٢٦١) : صَدوقٌ له أوهامٌ ، من صغارِ التاسعةِ .

(١٢٧٢) مُعتَمِرُ بنُ نافعٍ الهُذَليّ البَصريّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٥٢٢) الكَبيرِ (٨ : ٤٩) روى له حديثاً وسكتَ ، الجَرحِ (٨ : ٤٠٣) قال أبو حاتمٍ : شيخٌ ، ونقلَ في اللّسانِ (٦ : ٥٩) عن البُخاريّ أنّه قال عنهُ : مُنكرُ الحديثِ .

(١٢٧٣) مَعْمَرُ بنُ الحسنِ الهُذَليّ : ربّما أخطأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقات (٩ : ١٩٦) الميزانِ (٤ : ١٥٣) وقال : لا يُعرَفُ ، وقال السّليمانيّ : مُنكرُ الحديثِ ، وهو جدُّ أبي مَعْمَرٍ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ مَعمَرٍ القَطيعيّ . فهو إذاً لا يُعرَفُ حالُه ، وليسَ عينُه ، وروى له ابنُ عَديّ (٦ : ٤٢٧) حديثاً ، ثمّ قال : قال أبو هارونَ سَهلُ بنُ شاذَويه : هذا حَديثٌ مُنكرٌ ، لم يَروِه إلا هذا الشّيخُ عن الثّوريّ ، وهو كما قال أبو هارونَ . . . ثمّ قال : ولا أعرفُ لِمَعْمَرِ بنِ الحسنِ حديثاً غيرَ هذا ، وقال الحافظُ في اللّسانِ (٦ : ٦٦) : قلتُ : وجدتُ حديثاً آخرَ أخرجَهُ الطّبرانيّ في مُسندِ جَريرٍ من المُعجم الكَبيرِ ، من روايتِه عن بكرِ بنِ خُنيسٍ أحدِ الضّعفاءِ .

(١٢٧٤) المُغيرةُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ الحارثِ بنِ عَيّاشٍ المَخزوميّ (خ د س ق) : ربّما أخطأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٤٦٦) الكَبيرِ (٧ : ٣٢١) الجَرحِ (٨ : ٢٢٥) عن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٣٨١) التّهذيبِ (١٠ : ٢٦٤) التّقريبِ (٢ : ٢٦٩) : صدوقٌ فقيهٌ ، كانَ يَهِمُ ، من الثّامنَة .

(١٢٧٥) مُفَضَّلُ بنُ يونُسَ الجُعفيّ ، أبو يونُسَ الكوفيّ (د) : ربّما أخطأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٨٤) الكَبيرِ (٧ : ٤٠٦) الجَرحِ (٨ : ٣١٧) عن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، وقال أبو حاتمٍ : ثِقَةٌ ، ونَقَلَ عن ابنِ المبارَكِ قوله في رثائه :

نَعَوا لي رِجالاً والمُفضَّلُ منهم   وكيفَ تَقرّ العينُ بعدَ المُفضَّلِ

تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٤٨١) التّهذيبِ (١٠ : ٢٧٦) التّقريبِ (٢ : ٢٧٢) : ثِقَةٌ ، من السّابعَة .

(١٢٧٦) مَهديّ بنُ جَعفرٍ الرَّمليّ : ربّما أخطأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٠١) الجَرحِ (٨ : ٣٣٨) : روى عنه أبو زُرعةَ والفَضلُ بنُ شاذانَ ، أدركه أبي ولم يَسمع منهُ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٥٨٨) التّهذيبِ (١٠ : ٣٢٥) ونقل عن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ لا بأسَ بهِ ، ونقلَ عن البُخاريّ قولَه : حديثُه مُنكرٌ ، التّقريبِ (٢ : ٢٧٩) : صدوقٌ له أوهامٌ ، من العاشِرَة . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٢٧٧) موسى بنُ عَبدِ العَزيزِ اليَمَنيّ ، أبو شُعَيْبٍ القِنْباريّ (ر د ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٥٩) الجَرحِ (٨ : ١٥١) وعن ابنِ مَعينٍ : لا أرى به بأساً . تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ١٠١) التّهذيبِ (١٠ : ٣٥٦) التّقريبِ (٢ : ٢٨٥) : صدوقٌ سيئُ الحفظِ ، من الثّامنَة .

(١٢٧٨) موسى بنُ مَسعودٍ ، أبو حُذيفةَ النَّهْديُّ (خ د ت ق) : ربّما أخطَأَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً (٧٠٢) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٤٥٨) الكَبيرِ (٧ : ٢٩٥) الجَرحِ (٨ : ١٦٣) عن أحمدَ سُئلَ : أليسَ أبو حُذيفةَ من أهلِ الصّدقِ؟ قال : نعم ، أمّا من أهلِ الصّدقِ فنَعم ، وقال ابنُ مَعينٍ : هو مثلُ عَبدِ الرّزاقِ وقَبيصَةَ ويَعْلى في الثّوريّ ، وقال أبو حاتمٍ : صدوقٌ مَعروفٌ بالثّوريّ ، ولكن كانَ يصحِّفُ ، وروَى عن سُفيانَ بضعةَ عَشرَ ألفِ حديثٍ وفي بَعضِها شيءٌ ، وقال مرّةً : في كتبهِ خَطأٌ كثيرٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ١٤٥) التّهذيبِ (١٠ : ٣٧٠) التّقريبِ (٢ : ٢٨٨) : صدوقٌ سَيِّئُ الحفظِ ، وكانَ يُصحّفُ ، وحديثُه عندَ البُخاريّ في المتابعاتِ .

(١٢٧٩) موسى بنُ هارونَ البُرديّ المَدنيّ (نُسبَ إلى بيعِ التّمرِ البُرديّ) (خ د س) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٦٠) الجَرحِ (٨ : ١٦٨) قال أبو زُرعةَ : لا بأسَ به تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ١٦٢) التّهذيبِ (١٠ : ٣٧٥) التّقريبِ (٢ : ٢٨٩) : صدوقٌ ربّما أخطَأَ ، من العاشِرَة .

(١٢٨٠) مُؤمَّلُ بنُ إسماعيلَ ، أبو عَبدِ الرّحمنِ البَصريّ ، مَولى آلِ عُمرَ بنِ الخَطّابِ (خت قد ت س ق) : ربّما أخطَأَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٢٦) حديثاً ؛ منها (١٩٤ ، ٢٤٧ ، ٧٢٩٢ ، ٧٤٦٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٨) الكَبيرِ (٨ : ٤٩) الجَرحِ (٨ : ٣٧٤) عن ابنِ مَعينٍ : ثِقةٌ ، وقال أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، شَديدٌ في السّنةِ ، كثيرُ الخَطأ . يُكتبُ حديثُه ، تَهذيبِ

الكَمالِ (٢٩ : ١٧٢) التّهذيبِ (١٠ : ٣٨٠) التّقريبِ (٢ : ٢٩٠) : صدوقٌ سيءُ الحفظِ من صِغارِ التّاسِعَةِ .

(١٢٨١) مُؤمَّلُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الثّقفيّ (تمييز) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٨٧) تهذيب الكمال (٢٩ : ١٨٣) التّهذيبِ (١٠ : ٣٤١) التّقريبِ (١ : ٥٥٥) .

(١٢٨٢) نوحُ بنُ مَيمونَ المَروَزيّ ، يقالُ له : المَضروبُ في وَجهِهِ (ل) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢١١) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٦٢) التّهذيبِ (١٠ : ٤٨٩) وعن الخطيبِ قالَ : كانَ ثِقَةً ، ونقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ، التّقريبِ (٢ : ٣٠٩) : ثِقَةٌ ، من كِبارِ العاشِرَةِ .

(١٢٨٣) هارونُ بنُ المُغيرةِ بنِ حَكيمٍ البَجَليّ ، أبو حَمزةَ الرّازيّ (د ت) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٣٨) الكَبيرِ (٨ : ٢٢٥) الجَرحِ (٩ : ٩٥) ونقلَ عن جَريرِ ابنِ عَبدِ الحَميدِ قولَه : لا أعلمُ في هذهِ البَلدةِ رَجلاً أصحّ حديثاً من هارونَ بنِ المُغيرةِ وعن ابنِ المبارَكِ أنّه إذا حدّث عنهُ قال : حدّثني أبو حَمزةَ يُكنيهِ ، وعن ابنِ مَعينٍ : شيخٌ صدوقٌ ثِقَةٌ ، كتبتُ عنه خَمسةَ أحاديثَ ، وقال أبو حاتمٍ : ليسَ بهِ بأسٌ ، وقال مرّةً : صالحُ الحديثِ مَحلّهُ الصّدقُ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ١١٠) التّهذيبِ (١١ : ١٢) التّقريبِ (٢ : ٣١٣) : ثِقَةٌ ، من التّاسِعَةِ .

(١٢٨٤) هاشمُ بنُ مُحمّدٍ الرّبعيّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٤٣) الميزانِ (٤ : ٢٩٠) نقلَ عن العُقَيليِّ : لا يُتابَعُ في حَديثِه وقال : يعني في سَندِه ومَتنِه ، اللّسانِ (٦ : ١٨٥) ونقلَ كلامَ العُقَيليّ وابنِ حِبّانَ فقط ، ورَوى له العُقَيليّ في الضّعفاءِ (٤ : ٣٤٤) حديثاً من طَريقِ جابرٍ وابنِ عُمرَ ، وقال : وليسَ لحديثِ جابرٍ أصلٌ .

(١٢٨٥) هَديّةُ بنُ عَبدِ الوهّابِ ، أبو صالحٍ المَرْوَزيُّ (ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٤٦) الجَرحِ (٩ : ١٢٤) قال : روى عنه أبو زُرعةَ ، تَهذيبِ

الكَمالِ (٣٠ : ١٥٧) التّهذيبِ (١١ : ٢٥) التّقريبِ (٢ : ٣١٥) : صدوقٌ ربّما وَهِمَ ، من العاشِرَةِ .

(١٢٨٦) الوَزيرُ بنُ صَبيحٍ الثّقَفِيُّ ، أبو رَوْحٍ الشّاميّ (ق) : ربّما أخطَأَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثينِ (٦٨٩ ، ٦١٥٠) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٣٠) الكَبيرِ (٨ : ١٨٢) الجَرحِ (٩ : ٤٤) قال أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٤٣٨) التّهذيبِ (١١ : ١١٥) ونقلَ عن أبي نُعيمٍ : كانَ يُعَدُّ من الأبدالِ ، التّقريبِ (٢ : ٣٣٠) : مقبولٌ عابدٌ ، من الثّامِنَةِ .

(١٢٨٧) الوليدُ بنُ عَمرو بنِ السُّكَينُ البَصريّ (شيخُ شيوخِهِ) (ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٢٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٦٣) التّهذيبِ (١١ : ١١٤) التّقريبِ (٢ : ٣٣٤) : صدوقٌ ، من الحاديةَ عَشْرَةَ .

(١٢٨٨) الوليدُ بنُ عيسى بنِ وَهبٍ من آلِ عُمارةَ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٥٥٤) الكَبيرِ (٨ : ١٥٠) سمعَ سَعيدُ بنُ جُبَيرٍ قولَه وسكتَ ، ومثلُه في الجَرحِ (٩ : ١٢) ونقل في اللّسانِ (٦ : ٢٢٥) عن البُخاريّ قولَه : فيه نَظرٌ ، ونقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ .

(١٢٨٩) يَحيى بنُ أبي الحَجّاجِ المنقَريّ ، أبو أيوبَ الأهْتَميّ البَصريّ (ت س) : ربّما أخطَأَ .

وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً (٧٣٠٩) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٥٥) الكَبيرِ (٨ : ٢٦٩) الجَرحِ (٩ : ١٣٩) قال أبو حاتمٍ : ليسَ بالقَويّ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٢٦٣) التّهذيبِ (١١ : ١٩٦) التّقريبِ (٢ : ٣٤٥) : لَيِّنُ الحديثِ ، من التّاسِعَةِ .

(١٢٩٠) يَحيى بنُ سَلاّمٍ الإفريقيّ المِصْريُّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٦١) الجَرحِ (٩ : ١٥٥) وقال أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، الميزانِ (٤ : ٣٨٠) ونقل تَضعيفَهُ عن الدّارقُطنيّ وغَيرِه ، وترجمَ لهُ ابنُ عَديّ في كاملِه (٧ : ٢٥٣)

وروى من طُرقِه عدداً من الأحاديثِ وقال : وليَحيى بنِ سَلاّمٍ غيرُ ما ذكرتُ من الحديثِ وأنكرُ ما رأيتُ له هذهِ الأحاديثَ الّتي ذَكرتُها ، وهو ممّن يُكتبُ حديثُه مع ضَعْفهُ ، وقال أبو العَربِ في طَبقاتِ القَيروانِ : كانَ مُفسّراً ، وكانَ له قدرٌ ومُصنفاتٌ كثيرةٌ في فُنونِ العلمِ ، وكانَ من الحفّاظِ ، ومن خيارِ خلقِ اللهِ ، كذا في اللّسانِ (٦ : ٢٥٩ ـ ٢٦١) .

(١٢٩١) يَحيى بنُ الضُّرَيْسِ البَجَليّ ، مَولاهم ، قاضي الرّيّ (م ق) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٥٢) الكَبيرِ (٨ : ٢٨٢) الجَرحِ (٩ : ١٥٨) ونقلَ عن وكيع قولَه : كانَ من حُفّاظِ النّاسِ لولا أنّه خلطَ في حَديثينِ ، وقال ابنُ أبي شَيبةَ : كانَ جَريرُ بنُ عَبدِ الحَميدِ مُعجَباً بيَحيى بنِ الضّريسِ وأثنى العَبسيّ عليه ، وقال أبو زُرعةَ عن إبراهيمَ بنِ موسى : تعلّمنا الحديثَ من يَحيى بنِ الضّرّيسِ الرّازيّ ، وعن ابنِ مَعينٍ : كانَ كَيِّساً ثِقةً . تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٣٨٣) التّهذيبِ (١١ : ٢٣٢) التّقريبِ (٢ : ٣٥٠) : صدوقٌ ، من التّاسعَةِ .

(١٢٩٢) يَحيى بنُ عَبدِ العَزيزِ الأَزْديُّ : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٥١) الجَرحِ (٩ : ١٧٠) ذكَرَ له راويينِ وسكتَ .

(١٢٩٣) يَحيى بنُ المُهَلَّبِ ، أبو كُدَيْنَةَ البَجَليّ (خ ت س) : ربّما أخطَأَ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٧ : ٦٠٣) الكَبيرِ (٨ : ٣٠٥) وسكتَ ، الجَرحِ (٩ : ١٨٨) عن ابنِ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٥) وفي التّهذيبِ (١١ : ٢٨٩) عن الفَسويّ قال : ثِقَةٌ ، وعن ابنِ سَعدٍ مثلَه ، وقال الدّارقُطنيّ : يُعتَبرُ بهِ ، وفي التّقريبِ (٢ : ٣٥٩) : صدوقٌ ، من السّابِعَةِ .

(١٢٩٤) يَحْيى بنُ اليَمانِ العِجليّ الكوفيّ (بخ م ٤) : ربّما أخطَأَ ، وكانَ مُتَقَشِّفاً .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٨٤٧ ، ١٧٦٩ ، ٦٨٨٤) .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٥٥) الكَبيرِ (٨ : ٣١٣) الجَرحِ (٩ : ١٩٩) : وعن أحمدَ ـ وقَد رَوى عنهُ ـ : وَكيعٌ أثبتُ من يَحيى بنِ اليَمانِ ، يَحيى يَضطَرِبُ في بعضِ حديثِه وقال ابنُ مَعينٍ : لا يُشبِهُ حديثُه عن الثّوريّ أحاديثَ غيرِه عن الثّوريّ ، وقال مَرّةً : ثِقَةٌ

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ٢٨٥) الكَبيرِ (٨ : ٤٠١) وسكتَ ، الجَرح (٩ : ٢٠٦) روى عنه أبو حاتمٍ وأبو زُرعةَ . قال أبو حاتمٍ : هو ضَعيفُ الحديثِ ، قال عَبدُ الرّحمنِ : سألتُ أبا زُرعةَ عن يعقوبَ بنِ كاسبٍ فحَرّكَ رأسَه ، قلتُ : كانَ صدوقاً في الحديثِ؟ قال : لهذا شُروطٌ ، وقال في حديثٍ رَواهُ يعقوبُ : قَلبي لا يَسكنُ على ابنِ كاسبٍ وقال أبو بكرٍ ابنِ أبي خَيْثَمَةَ فيما كتبَ إليّ : سمعتُ يَحيى بنَ مَعينٍ يقول ـ وذكرَ ابنَ كاسبٍ ـ : ليسَ بثِقَة ، قلتُ : من أينَ قلتَ ذلكَ؟ قال : لأنّه مَحدودٌ ، قلت : أليسَ هو في سَماعهِ ثِقَةٌ؟ قال : بلى ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٣١٨) التّهذيبِ (١١ : ٣٨٣) ونقلَ ابنُ عَديّ في الكاملِ (٧ : ١٥١) عن النّسائيّ : ليسَ بشيءٍ ، وقال : يعقوبُ بنُ حُميدِ ابنِ كاسبٍ ، لا بأسَ بهِ وبرواياتِه ، وهو كثيرُ الحديثِ كثيرُ الغَرائبِ ، وكتبَ مُسنَدهُ عن القاسمِ بنِ مَهديّ ؛ لأنّه لزمَه بوصيةِ أبي مُصعبٍ إياهُ أن يَكتبُ عنهُ بمكةَ ، فكتبَ عنه المُسندَ ، وفيه من الغَرائبِ والنّسخِ والأحاديثِ العَزيزةِ وشيوخٍ من أهلِ المَدينةِ ، يَروي عنهم ابنُ كاسبٍ ولا يَروي غيرُه عنهم ، ومُسندُ ابنِ كاسبٍ صَنّفَهُ على الأبوابِ ، وإذا نظرتَ إلى مُسندِه علمتَ أنّه جَمّاعٌ للحديثِ ، صاحبُ حديثٍ ، التّقريبِ (٢ : ٣٧٥) : صدوقٌ ربّما وَهِمَ ، من العاشِرَةِ .

(١٢٩٩) يعقوبُ بنُ عَطاءِ بنِ أبي رباحٍ القُرشيُّ ، مَولاهُم (س) : ربّما أخطَأَ ، يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ زَمْعَةَ بنِ صالحٍ عَنْه ، فَإنَّ المُعتبرَ إذا اعتَبَرَ حديثَه الذي بَيَّنَ السَّماعَ فِيه ، ولمْ يروِ عَنْه إلا ثِقَةٌ ، لم يجدْ إلّا الاستقامةَ .

أَخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثين (٣٠٣٥ ، ٣٦٩٩) .

(١٣٠٠) يوسفُ بنُ أسباطٍ ، أبو يَعقوبَ الأنطاكيّ : كانَ من خيارِ أهلِ زَمانهِ من عُبّادِ أهلِ الشّامِ وقُرّائِهم ، وكانَ مّمن لا يَأكلُ إلا الحَلالَ المَحضَ ، فإنْ لم يَجدهُ ؛ استَفَّ التُّرابَ . مُستقيمُ الحديثِ ربّما أخطأَ .

(٤٣) رُبّما أخطأَ وأغربَ

(١٣٠١) مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمانَ بنِ معاذٍ التَّيْميُّ : ربما أَخطَأَ وأغرب .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٧٥) الجَرْح (٧ : ٢٦٩) : سمع منه ، أبو حاتم ، ولم يَزِدِ

العُقَيْلي (٤ : ٧٢) : منكر الحَديث ، الميزان (٣ : ٥٦٩) وَنَقلَ كَلام العُقَيْلي ، اللِّسان (٥ : ١٨٤) وَنَقلَ عَن ابن عَبْد البر : ضَعيْف ، وَقالَ الأزْدي : منكر الحَديث . وانظرْ بقيّةَ التَرْجَمَةِ هناكَ .

(١٣٠٢) مُحَمَّدُ بنُ يوسُفَ الزَّبيدِيُّ ، أبو يوسُفَ اليَمَنِيُّ ، لَقَبُهُ (أبو حُمَةَ) (د) : ربما أخطأ وأغرب .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٠٤) الجَرْح (٨ : ١٢١) رَوى عنه مُحَمَّد بن مسلم ابنِ وَارَةَ . تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ٦٥) التَّهْذيب (٩ : ٥٣٨) التَّقْريب (٢ : ٢٢٢) : صدوقٌ مِن العاشرةِ .

(٤٤) رُبّما أخطأَ ووَهِمَ

(١٣٠٣) سهلُ بنُ بَكّارٍ الدارميُّ ، أبو بِشْرٍ البرجميُّ المكفوفُ البَصْريُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : ربما وَهِمَ وأخطَأ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثين (٣٦١٧ ، ٥٢٢٢) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٩١) الكبير (٤ : ١٠٣) وَسَكَت ، وفي الجَرْح (٤ : ١٩٤) : كتبَ عنهُ أبو حاتمٍ وأبو زُرْعَةَ ، وَقالَ أبو حاتم : ثِقَةٌ صدوقٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (١٢ : ١٧٤) التَّهْذيب (٤ : ٢٤٧) قالَ الدّارَقُطْني : ثِقَة ، وَقالَ ابنُ قانعٍ : صالحٌ ، التَّقْريب (١ : ٣٣٥) : ثِقَةٌ ربّما وَهِمَ ، من العاشرةِ .

(١٣٠٤) النَّضْرُ بنُ طاهرٍ القَيْسيُّ البَصْريُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : ربما أخطأ ووهم .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٢١٤) الكبير (٨ : ٩٢) الميزان (٤ : ٢٥٨) اللِّسان (٦ : ١٦٢) الكامِل (٧ : ٢٧) : ضَعيفٌ جداً يَسْرِقُ الحَديثَ ويُحدِّثُ عمّن لم يَرَهُمْ ، ولا يَحتَمِل سنُّه أن يراهم ، وذكر له عدة أحاديث سرقها ، وختم ترجمته بقَوْلَه : وللنضر بن طاهر عَن بكار بن عَبْد العزيز عَن أبيه عَن جدّهِ نسخةٌ ، والنضر بن طاهر ، معروف بأنه يَثِبُ على حَديثِ الناسِ ويسرقه ، ويروي عمّن لم يلحقهم ، والضعف على حَديثه بيِّنٌ .

(١٣٠٥) نُعَيْمُ بنُ حَمّادٍ المَرْوَزِيُّ، أبو حَمّادٍ الفارِضُ المِصْرِيُّ: ربما أخطَأَ ووهم.

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٣٤٠).

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٩: ٢١٩) الكبير (٨: ١٠٠) الجَرْح (٨: ٤٦٣) بَغْداد (١٣: ٣٠٦) تَهْذيب الكَمالِ (٢٩: ٤٦٦) التَّهْذيب (١٠: ٤٥٨) الكامِل (٧: ١٦): رَوى عَن النَّسائيّ قَوْلَه: ضَعيفٌ. وعَن ابنِ حَمّاد الدّولابيّ قالَ غير النَّسائيّ: كان يضعُ الحَديثَ في تقويّة السُّنة وحكاياتٍ عَنِ العلماء في ثَلْبِ أبي حنيفةَ مُزَوَّرة كذب، وعَن أبي عروبة قالَ: كان نُعَيْمُ مُظْلِمَ الأمرِ، ورَوى له عدة أحاديث أوضح عِلَلَها، ثمّ ختمَ ترجمته بقَوْلَه: ولنعيم بن حماد غير ما ذكرت، وقد أثنى عليه قوم وضعّفه آخرون، وكان ممن يتصلَّب في السنة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حَديثه مستقيماً، وأجابَ عما قالَهُ الدولابيّ: وابن حماد متّهم فيما يقَوْلَه عَن نعيم لصلابته في السنة، قالَ الحافظ: وحاشا الدولابيّ أن يتهم، وإنما الشأن في شيخه الذي نَقَلَ عنه هذا الكَلام بقَوْله: وَقالَ غيره أي غير النَّسائيّ، وحكم الحافظ بأن فصل القول فيهِ ما قالَهُ ابن عدي والحاكِم الكبير: ربما خالف في بعض حَديثه. التَّقْريب (٢: ٣٠٥): صدوقٌ يُخْطِئ كثيراً، فقيهٌ عارفٌ بالفرائض، مِن العاشرةِ.

(٤٥) رُبّما أخطأَ وخالفَ

(١٣٠٦) إبْراهيمُ بن إسْحاق الصيني: ربما خالفَ وأخطأَ.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٨: ٧٨) الجَرْح (٢: ٨٥) وَسَكَت، وذكر من الرواة عنه مُحَمَّد بن عُثْمان بن أبي شيبة، والمطَيَّن. وترجم له السمعانيّ (٨: ٣٦٨) باقتضاب وَقالَ الدّارَقُطْني في الضعفاء رَقم (٣١): مَتْروك، الميزان (١: ١٨) ونصّ على أنه تفرَّدَ برواية حَديث. اللِّسان (١: ٣٠): وذكره الخطيب في الرواة عَن مالك ووَهَّمَهُ، ثم قالَ الحافظ: وجدت له خبراً منكراً جداً في جزء طلحة بن الصَقْر في فضل قراءة ثلاث آيات من أول سورة الأنعام.

(١٣٠٧) بَكْرُ بنُ الأَعْنَقِ، أبو عُتبةَ البَصْريّ: ربما أخطَأَ وخالف.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٦: ١٠٢) الكبير (٢: ٩٢) وَقالَ: سمعَ عطاءً قَوْلَه، ورَوى له

حَديثاً مسنداً ، ثمَّ قالَ : لا يتابَعُ عليهِ ، وسمّاه في الجَرْح بكرَ بنَ رُسْتُم (٢ : ٣٨٥) وَقالَ أبو حاتمٍ : ليس بقويّ ، وتَبعَهُ في الميزان (١ : ٣٤٤) اللِّسان (٢ : ٥٠) .

(١٣٠٨) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ يونسَ السَّرَّاجُ الرَّقِّيُّ : ربّما خالف وأخطَأ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٣٨٢) تَهْذيب الكَمالِ (١٨ : ٢٥) التَّهْذيب (٦ : ٣٠٢) وَقالَ أحْمَد : ما علمت إلاّ خيراً ، وَقالَ الدّارَقُطْني : لا بأس بِه ، وَقالَ مَسْلَمةُ بنُ قاسمٍ : ثِقَةٌ ، وَقالَ الأزْديُّ : لا يصحُّ حَديثُهُ . التَّقْريب (١ : ٥٠٣) : لا بأس بهِ ، من العاشرةِ .

(١٣٠٩) عُبيدُ الله بنُ عمروٍ الآمِدِيُّ : ربما أخطَأَ وخالف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٤٠٥) الجَرْح (٥ : ٣٢٩) قالَ أبو حاتم : لا أعرفُهُ ، اللِّسان (٤ : ١١٠) واقتصرَ على كَلامِ ابنِ حبّان .

(١٣١٠) يَحيى بنُ إبراهيمَ بنِ أبي قُتَيْلَةَ ، أبو إبراهيمَ المدنيّ (كن) : ربّما وَهِمَ وخالفَ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٥٨) الجَرح (٩ : ١٢٧) قال أبو حاتم : ثِقَةٌ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ١٨٦) التّهذيبِ (١١ : ١٧٤) التّقريبِ (٢ : ٣٤١) : صدوقٌ ربّما وَهِمَ ، مِن العاشِرَةِ .

(٤٦) مَن قالَ فيهِ : (يُخطئُ) في «الثقات»

(١٣١١) إبْراهيمُ بنُ الجَرّاحِ ، الرّاوي عَن أبي يوسُفَ : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٦٩) وَطَوَّلَ تَرْجَمَتَهُ في اللِّسان (١ : ٤٣) وَنَقلَ عَن صاحِب قُضاةِ مِصْر قَوْلَه : كانَ مَحْموداً في وِلايَتِهِ - يَعني القَضاءَ - إلى أَنْ قَدِمَ عَلَيْه ابنُهُ إسْحاقُ بنُ إبْراهيمَ ؛ فَتَغَيَّرَ حالُهُ وَفَسَدَتْ أحْكامُهُ .

(١٣١٢) إبْراهيمُ بنُ حُمَيْدٍ الطَّويلُ البَصْريُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٨٦) الجَرْح (٢ : ٤٩) : كَتَبَ عَنهُ أبو حاتِمٍ وَقالَ : ثِقَةٌ اللِّسان (١ : ٥٠) وَنَقَلَ ما في الثِّقاتِ والجَرْحِ .

(١٣١٣) إبْراهيمُ بنُ رُسْتُم المَرْوَزي : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٧٠) الجَرْح (٢ : ٩٩) قالَ أبو حاتِمٍ : كانَ يَرى الإرْجاءَ

(١٣١٦) إبْراهيمُ بنُ عَمْرو بن أبي صالح المَكّيُ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٦٦) الجَرْح (٢ : ١٢١) : ذَكَرَ لَهُ راوِيَيْنِ وَسَكَت ، اللِّسان (١ : ١٨٧) واقْتَصرَ عَلى كَلام ابن حِبّان .

(١٣١٧) إبْراهيمُ بنُ مُجَشِّرٍ البَغْداديُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ ، ماتَ سَنَةَ أرْبَعٍ وَخَمْسينَ وَمائَتَيْنَ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٨٥) تاريخ بَغْداد (٦ : ١٤٨) وَنَقَلَ عَن الفَضْلِ بنِ سَهْلٍ أنَّهُ كانَ يَتَكَلَّمُ في إبْراهيمَ وَيُكَذِّبُهُ ، كما نَقَلَ أحْمَد بنُ مُحَمَّد بنِ سَعيدٍ قالَ : فيه نَظَرٌ وَنَقَلَ عَن ابْن عَديٍّ : ضَعيفٌ يَسْرِقُ الحَديث ، وَرَوى لَهُ في الكامِل (١ : ٢٧٤) عِدَّةَ أحاديثَ ، ثُمَّ قالَ : وَلَهُ سِوى ما ذَكَرتُ مُنْكَراتٌ مِنْ جِهَةِ الأسانيد غَيْرُ مَحْفوظة ، اللِّسان (١ : ٩٥) وَقالَ أبو أحْمَد الحاكِم : سَكَتوا عَنهُ ، وَقالَ ابْن عَديٍّ في تَرْجَمَة الحَسَن ابْن عَبْد الرَّحْمَن الفَزاريّ الاحْتياطيِّ (٢ : ٧٤٧) : إبْراهيم بنُ مُجَشَّرٍ ضَعيفٌ ، يَسْرِقُ الحَديث .

(١٣١٨) إبْراهيمُ بنُ مُحَمَّد الحَلَبي البَصْريّ (ق) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٧٥) فَما بَعْدُ ، واقْتَصرَ عَلى قَوْلِ ابن حِبّانَ ، تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ١٩٣) التَّقْريب (١ : ٤٢) : صَدوقٌ يُخْطِئُ ، مِنَ الحادِيَة عَشْرَةَ .

(١٣١٩) إبْراهيمُ بنُ موسى الزَّيّاتُ المَوصِليُّ : يُخْطِئُ ، وَلَيْسَ هو إبْراهيمَ بنَ سُلَيْمانَ الزَّيّاتَ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٦٤) الكَبير (١ : ٣٢٧) الجَرْح (٢ : ١٣٦) وَذَكَرَ لَهُ راوِيَيْنِ وَسَكَتا ، وأشار إلَيْهِ الحافِظُ في اللِّسان (١ : ١١٦) في تَرْجَمَةِ إبْراهيمَ بنِ موسى البَزّاز .

(١٣٢٠) أبْيَضُ بنُ الأغَرِّ بنِ الصَّبّاحِ ، أبو الأغَرِّ المِنْقَريُّ : كانَ مِمَنْ يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ١٣٧) الجَرْح (٢ : ٣١١) وَذَكَرَ لَهُ عَدَداً مِنَ الرواةِ وَسَكَتْ وانْظُر اللِّسان (١ : ١٢٩) وَنَقَلَ عَن البُخاريّ : يُكْتَبُ حَديثُهُ ، وعَن الدّارَقُطْنيّ : لَيْسَ بالقَويّ ، وعَن الأزْديّ : مَجْهولٌ ضَعيْف ، وَنَقَلَ عَنْ ابْن عَديٍّ قَوْلَهُ : كَتَبْنا عَنْ أحْمَدِ بنِ

أبي الأَخْيَل - واسم أبي الأَخْيَل خالدُ بنُ عَمْرٍو الحِمْصيُّ السُّلَفيُّ - عَن أبيهِ ، عَن الأَبْيَضِ ابنِ الأَغَرِّ نُسْخَةً ، وَعَنْ وَقارِ بنِ الحُسَيْنِ . . عَنْ الأَبْيَضِ الأَغَرِّ قَدْرَ أَرْبَعينَ حَديثاً . وَقَدْ وَقَعَ في اللِّسانِ تَصْحيفٌ في الاسْمِ فَقالَ : ابنُ أبي الأَجْبَلِ ، والتَّصْويبُ مِنْ الإكْمال (١ : ٤٤) ومصادرَ أُخَر .

(١٣٢١) أحْمَدُ بنُ الأزْهرِ بنِ مَنيعٍ العَبْديُّ ، أبو الأزْهرِ النَّيْسابوريُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) (س ق) : يُخْطِئُ .

أخْرَجَ لَهُ في الصَّحيْحِ ستَّةَ أَحَاديثَ (١٩٥٩ ، ٢٥٠٤ ، ٢٨٠٩ ، ٢٨٧٣ ، ٢٨٧٨ ، ٦٤٦٨) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٤٣) تَهْذيب الكَمالِ (١ : ٢٥٥) التَّهْذيب (١ : ١١) وَقالَ : ما حَدَّثَ مِنْ أَصْلِ كِتابِهِ ؛ فَهو أَصَحُّ ، وَنَقَلَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الأَئمَةِ تَوثيقَهُ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ حَدَّثَ بِبَعْضِ المَناكيرِ ، قالَ الحافظُ : كان ابنُ خُزَيْمَةَ إذا حَدَّثَ عَنْهُ قالَ : حَدَّثَنا أبو الأزْهرِ مِنْ أَصْلِ كِتابِهِ ، التَّقْريب (١ : ١٠) : صَدوقٌ كان يَحفَظُ ، ثُمَّ كَبِرَ فصارَ كِتابُه أَثْبَتَ مِنْ حِفْظِهِ ، مِنَ الحادِيَةِ عَشْرَةَ .

(١٣٢٢) أحْمَدُ بنُ بَكْرٍ ، أبو بَكْرٍ البالِسيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٥١) اللِّسان (١ : ١٤٠) نَقَلَ عَن الأزْدي : كانَ يَضَعُ الحَديثَ ، وعَن الدّارَقُطْنيّ : غَيرُهُ أَثْبَتُ مِنْهُ ، ضَعيْفٌ ، وَقالَ في الكامِل (١ : ١٩١) : قالَ لنا عَبْدُ المَلِكِ بنُ مُحَمَّدٍ الجُرْجانيُّ : رَوى أَحاديثَ مَناكيرَ عَنِ الثِّقاتِ ، وَذَكَرَ له حَديثَيْنِ لا يُعْرفانِ إلاّ بِهِ ، وَكَناهُ أبا سَعيدٍ .

(١٣٢٣) أحْمَدُ بنُ شَيْبان ، أبو عَبْدِ المُؤْمِنِ الرَّمْليُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٤٠) الميزان (١ : ١٠٣) : صَدوقٌ ، قيلَ : كانَ يُخْطِئُ وَأَشارَ إلى أَنَّ العَمَلَ عَلى تَصْحيحِ رِوايَتِهِ أَصَحُّ ، وَتَرْجَمَهُ في التَّهْذيب (١ : ٣٩) تَمْييزاً وَنَقَلَ عَن صالِحِ الطَرابُلْسيُّ : ثِقَةٌ مَأْمونٌ أَخطَأَ في حَديثٍ واحِدٍ ، وَساقَ في اللِّسان (١ : ١٨٥) الحَديثَ المَعنيَّ ، وَذَكَرَ لَهُ مُتابِعاً ، إلاّ أَنَّهُ قالَ : وَوَهِما جَميعاً ، وَنَقَلَ عَنْ ابنِ

أَبي حاتِمٍ في الجَرْح (٢ : ٥٥) : كَتَبْتُ عَنْهُ مَعَ أبي وكانَ صَدوقاً ، وَنَقَلَ عَن العُقَيْليِّ قَوْلَهُ : لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَفْهَمُ الحَديثَ ، وَحَدَّثَ بِمَناكيرَ ، وَلَمْ أَجِدْ تَرْجَمَةً لأحْمَدَ بنِ شَيْبان في المَطْبوعِ مِنَ العُقَيْليِّ وَالمُحَقِّقِ مَعاً ، فَلَعَلَّهُما في كِتابٍ آخَرَ لَهُ .

(١٣٢٤) أحْمَدُ بنُ الفَرَجِ بنِ سُلَيْمانَ ، أبو عُتْبَةَ الحِجازيُّ الكِنْديُّ الحِمْصيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئُ ، وَهوَ يَرْوي عَن مُحَمَّدِ بنِ حِمْيَر ، عَن إبْراهيمَ بنِ أبي عَبْلَةَ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٤٥) الجَرْح (٢ : ٦٧) : كَتَبْنا عَنه ، وَمَحَلُّهُ عِنْدَنا مَحَلُّ الصِّدْق ، الكامِل (١ : ١٩٠) قالَ : قالَ لنا عَبْدُ المَلِكِ ابنُ مُحَمَّد : كان مُحَمَّدُ بنُ عَوفٍ يُضَعِّفُهُ ، وَرَوى لَهُ حَديثَ : (الوضوءُ مِنْ كُلِّ دَمٍ سائِلٍ) ثُمَّ قالَ : وَهذا الحَديثُ لا نَعْرِفُهُ إلاّ عَن أبي عُتْبَةَ ، وأبو عُتْبَةَ قَد احتَمَلَهُ النّاسُ وَرَوَوا عَنْهُ ، وَمُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمانَ الذي ذُكِرَ في هذا الحَديثِ أَظُنُّهُ أَرادَ أَنْ يَقولَ : عُمَرُ بنُ سُلَيْمانَ ، وَأبو عُتْبَةَ وَسَطٌ ، لَيْسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَديثِهِ ، أو يُتَدَيَّنُ بِه ، إلاّ أَنَّه يُكْتَبُ حَديثُهُ . اللِّسان (١ : ٢٤٥) التَّهْذيب (١ : ٧٦) .

(١٣٢٥) الأَزْهَرُ بنُ القاسِمِ ، أبو بَكْرٍ الرّاسِبيُّ البَصْريُّ (د س ق) : كان مِمَّنْ يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ١٣١) الكَبير (١ : ٤٦٠) الجَرْح (٢ : ٣١٤) عَن أحْمَدَ : ثِقَةٌ ، وَعَن أبي حاتِمٍ : شَيْخٌ يُكْتَبُ حَديثُهُ وَلا يُحْتَجُّ بِهِ ، وَتَرْجَمَه في الأَنْسابِ (٦ : ٣٧) تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٣٢٩) التَّهْذيب (١ : ٢٠٥) التَّقْريب (١ : ٥٢) : صَدوقٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(١٣٢٦) أُسامَةُ بنُ زَيْدٍ اللَّيْثيُّ ، مَولاهُم ، المَدَنيُّ (خت م ٤) : يُخْطِئُ ، كان يَحْيى ابنُ سَعيدٍ القَطّانُ يَسكتُ عَنْهُ .

أَخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحِهِ سِتَّةَ عَشَرَ حَديثاً ؛ مِنْها (٨٢ ، ٢٦٠ ، ٨٠٩ ، ٥٨٤٣ ، ٦١٧٥) قالَ عَقِبَ واحدٍ منها (٢١٦٣) : «مستقيمُ الأمرِ ، صحيحُ الكتابِ» .

(١٣٢٧) إسْحاقُ بنُ إبْراهيمَ الحُنَيْنيُّ ، مَولى العَبّاسِ ، أبو يَعْقوبَ المَدَنيُّ : كان مِمَّنْ يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ١١٥) الكَبير (١ : ٣٧٩) : في حَديثِهِ نَظَرٌ ، الجَرْح (٢ : ٢٠٨)

قالَ أبو حاتِمٍ : رَأيتُ أحْمَدَ بنَ صالحٍ لا يَرْضى الحُنَينيَّ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : صالحٌ ، التَّهْذيب (١ : ٢٢٢) : عَنِ النَّسائيِّ : لَيْسَ بثقَةٍ ، وَعَقَّبَ عَلى كَلامِ أبي زُرْعَةَ بقَوْله : صالِحٌ في دينِه ، لا في حَديثِه ، وقالَ ابنُ عَديّ (١ : ٣٤١) : وَالحُنَيْنيُّ ـ مَعَ ضَعْفِهِ ـ يُكْتَبُ حَديثُهُ التَّقْريب (١ : ٥٥) : ضَعيفٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ .

(١٣٢٨) إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ سعيدٍ المدنيُّ الأنصاريُّ ـ مولاهُم ـ الصوّاف : كانَ يُخطِئُ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثين (١٧١٠ ، ٢٥٢٨) .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٨ : ١٠٩) الكبير (١ : ٢٧٩) الجرح (٢ : ٢٠٦) قالَ أبو حاتمٍ : لَيِّنُ الحديثِ ، وقالَ أبو زُرعةَ : ليسَ بقويٍّ ، منكَرُ الحديثِ ، التهذيب (١ : ٢١٤) .

(١٣٢٩) إسْحاقُ بنُ أَسيدٍ ، أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الخُراسانيُّ (د ق) : كان يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الكَبير (١ : ٣٨١) وَذَكَرَ له عِدَّةَ أحاديثَ وَبَيَّنَ المُخالَفَةَ فيها ، وَفي الجَرْح (٢ : ٢١٣) قالَ : مُرْسَلٌ ، وَقالَ أبو حاتِمٍ : شَيخٌ خُراسانيٌّ لَيْسَ بالمَشْهورِ لا يُشْتَغَلُ بِه ، تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٤١٢) وَنَقَلَ في التَّهْذيب (١ : ٢٢٧) عَن أبي أحْمَدَ الحاكِمِ في الكُنى : مَجْهولٌ ، وَنَقَلَ عَن ابن عَديّ قَوْلَهُ فيهِ : مَجْهولٌ ، وَلَيْسَ لَهُ تَرْجَمَة في الكامِلِ ـ كَما قالَ الحافظُ ـ .

قُلْتُ : لا أَدْري كَيْفَ يَكونُ مَجهولاً مَنْ رَوى عَنْهُ أَرْبَعَةُ رواة؟ أَحَدُهُمُ اللَّيثُ عِنْدَ ابن حِبّانَ ، وَذَكَرَ الرواةَ الأربعةَ في الجَرْحِ ، فلا بدّ أن يُحملَ كَلامُهُمُ على جَهالَةِ حالِهِ عِنْدَ القائِلينَ بِذلكَ . التَّقْريب (١ : ٥٦) : فيهِ ضَعْفٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(١٣٣٠) إسْحاقُ بنُ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَليٍّ بنِ الحُسينِ الهاشِميُّ المَدَنيُّ (د ت ق) : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الكَبير (١ : ٣٨٣) الجَرْح (٢ : ٢١٥) : عَن ابنِ مَعينٍ : ما أَرى إلاّ كان صَدوقاً ، تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٤١٦) وَفي التَّهْذيب (١ : ٢٢٩) : قَدِمَ مِصْرَ وَماتَ بِها وَهو زَوجُ السَّيِّدَةِ نَفيسَةَ بنتِ الحَسَنِ بن زَيْدِ بنِ الحَسَنِ رَضيَ اللهُ عَنْهُم ، التَّقْريب (١ : ٥٦) : صَدوقٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(١٣٣١) أَسْماءُ بنُ الحَكَمِ الفَزَارِيُّ (٤) : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ٥٩) الكَبير (٢ : ٥٤) رَوى لَهُ حَديثاً عَنْ عَليٍّ وَقالَ : وَلَمْ يُتابَع عَلَيْه ، وَرَوى لَهُ حَديثَ عَليٍّ في تَحْليفِ مَنْ يُحَدِّثُهُ ، وَأَوْضَحَ عِلَّتَهُ ، وَتَرْجَمَه في الجَرْح (٢: ٣٢٥) وَسَكَت ، وَفي ثِقاتِ العِجْليِّ رَقم (٨١) : تابِعيٌّ ثِقَةٌ ، وَحاوَلَ المِزّيُّ أَنْ يَرُدَ عَلى البُخاريِّ قَوْلَهُ : لَمْ يُتابَعْ عَلَيْهِ ؛ فَقالَ : قُلْتُ : ما ذَكَرَهُ البُخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ لا يَقْدَحُ في صِحَّةِ هذا الحَديثِ ، وَلا يوجِبُ ضَعْفَهُ ، أَمّا كَوْنُهُ لَمْ يُتابَع عَلَيْه ، فَلَيْسَ شَرطاً في صِحَّةِ كُلِّ حَديثٍ صَحيحٍ أَنْ يَكونَ لِراويهِ مُتابِعٌ عَلَيْهِ ، وَفي الصَحيحِ عِدَّةُ أَحاديثَ لا تُعْرَفُ إلاّ مِنْ وَجْهٍ واحِدٍ ، وَأَمّا ما أَنْكَرَهُ مِنَ الاستِحْلافِ ؛ فَلَيْسَ فيهِ أَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنَ الصَّحابَةِ كانَ يَفْعَلُ ذلِكَ ، بَلْ فيهِ أَنَّ عَليّاً رَضيَ اللهُ عَنْهُ كانَ يَفْعَلُ ذلِكَ ، وَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يَحْتاطَ في حَديثِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِه وسلَّمَ ، تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ٥٣٤) وَقَدْ رَدَّ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ على المِزّيّ في التَّهْذيب (١ : ٢٦٧) وَقالَ في تَهْذيب الكَمالِ (١ : ٤٢٠) : وَلَمْ يَروِ أَسْماءُ غَيْرَ هذا الحَديثِ الواحِدِ ، وَيُقالُ : إِنَّهُ رُوي عَنه حديثٌ آخر لَمْ يُتابَعْ عَلَيْه . الكامل (١ : ٤٣٠) : رَوى حَديثَ اسْتِحْلافِ عَليٍّ وَقالَ : وهذا الحَديثُ مَدارُهُ على عُثْمانَ بنِ المُغيْرَةَ ، رواه عَنه غيرُ مَن ذكرتُ ـ يقصدُ غيرَ مِسْعَرٍ ـ الثوريُّ وشُعبة وزائدة وإسرائيل ، وقد رُويَ عَن غيرِ عُثْمانَ بنِ المُغيْرَةَ عَن عَليِّ بن رَبيعَةَ وَذَكَرَ طريقَهُ مِن رواية معاويةَ بنِ أبي العبّاسِ القيسيِّ ، ثُمَّ قالَ : وَهَذا الحَديثُ طَريقُهُ حَسَنٌ ، وَأَرْجو أَنْ يَكونَ صَحيْحاً . . . وَأَسْماءُ بنُ الحَكَمِ هذا ، لا يُعْرَفُ إلاّ بِهذا الحَديثِ وَلَعَلَّ لَهُ حَديثاً آخر . ضعفاء العُقَيْلي (١: ١٠٦) وقال : هذا الحَديثُ لا يتابع عَلَيْه أَسْماء ، وقد رَوى أَصحابُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِه وسلَّمَ بعضُهم عَن بعضٍ ، فلم يُحَلِّفْ بعضُهم بعضاً .

قالَ الحافِظُ منتقداً : قالَ ابنُ حِبّانَ في الثِّقاتِ : يُخْطِئ ، وأَخْرَجَ له هذا الحَديثَ في صَحيحِهِ ، وهذا عجيبٌ ؛ لأنه إذا حكمَ بأنه يُخْطِئ ، وجزمَ البُخاريُّ بأنهُ لَمْ يَرْوِ غيرَ حَديثينِ ، فيَخرجُ مِن كليهما أنَّ أحدَ الحَديثَيْن خَطَأ ، ويلزمُ من تصَحيْحِهِ أحدَهما انحصارُ الخَطَأ في الثّاني ، وقد ذَكَرَ العُقَيْلي أَنَّ الحَديثَ الثّاني تفرّدَ بِه عُثْمانُ ابنُ المُغيْرَةِ

عَن عَليّ بن رَبيعَة عَن أسْماء ، وَقالَ : إن عُثْمانَ مُنْكَر الحَديثِ ، والذي يُريد الحافظ أن يقوْلَه : إنّ الحَديثَ الذي صحّحَهُ ابنُ حِبّانَ قد جاءَ من نفسِ طريقِ الحَديث الذي انتقدهُ العُقَيْلي ، فتعيّنَ أنّ حُكْمَ الحَديثيْن واحِدٌ ، فَما وَجْهُ إخْراجِ ابنِ حِبّان حَديثاً من الطَّريق ذاتِها ، وَإعْراضِه عَن آخر؟ .

قالَ عداب : إن الحافِظ نفسه قالَ في التَّقْريب (١ : ٩٤) : صَدوقٌ ، من الثالثة . والصَّدوق حَسَن الحَديث عِنْدَ الحافِظ ، فإذا صَحَّ الطَّريقُ إلى أسْماء ؛ فَما العَيْبُ في إخْراجِ حَديثِهِ في صَحيْحِ ابْن حِبّان ، وَهو يرى أنّ الصَحيْحَ والحَسَنَ شَيْءٌ واحِدٌ والحَديثُ ذاتُه في الإحسان (٦٢٣) .

(١٣٣٢) إسْماعيلُ بنُ خليفةَ ، أبو هانئٍ الأَصْبَهانيُّ : كانَ يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٩٦) الجَرْح (٢ : ١٦٧) ذَكَرَ له أربعةَ رواةٍ ، ثُمَّ قالَ ابنُ أبي حاتِم : سألتُ يونُسَ بنَ حبيبٍ عَنهُ ، فقالَ : محلُّه الصِّدْقُ ؛ كتبَ عَنه مشايخُنا .

وتَرْجَمَه أبو نُعَيم في أخبارِ أصْبَهان (١ : ٢٠٧) وَرَوى مِن طريقهِ عدّةَ أحاديث ، وَذَكَرَ له خمسةَ رواةٍ .

(١٣٣٣) إسماعيلُ بنُ سَلْمانَ الأزرقُ التّميميُّ (بخ ق) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ١٩) الكَبير (١ : ٣٥٧) رَوى له حَديثَ الطيرِ ، ثُمَّ قالَ : لا يتابع عَلَيْه ، الجَرْح (٢ : ١٧٦) وَنَقَلَ عَن ابنِ معينٍ من طريقين : لَيْس بشَيْء ، وَقالَ أبو حاتِم : ضَعيْف الحَديث ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : واهي الحَديث ، ضَعيْف الحَديث ، تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ١٠٥) التَّهْذيب (١ : ٣٠٣) قالَ أبو داود : ضَعيفٌ ، وضعَّفَهُ الدّارَقُطْني والسّاجي وابن نُمَير ، وذكرَهُ العُقَيْلي في الضُّعَفاء (١ : ٨٢) وَلَمْ ينقل الحافظُ توثيقَهُ عَن غيرِ ابنِ حِبّان ، وفي التَّقْريب (١ : ٧٠) : ضَعيْفٌ ، منَ الخامسة ، وذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في المَجْروحين (١ : ١٢٠) وَقالَ : ينفردُ بمناكيرَ ويرويها عَن المشاهيرِ ، وَنَقَلَ عن ابنِ نُمير قولَهُ : مَتْروكُ الحَديثِ ، وإنما نُقِمَ على وكيعٍ به .

(١٣٣٤) إسْماعيلُ بنُ سُلَيْمانَ الكحّالُ البَصْريُّ (د ت) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثّقات (٦ : ٣٩) الكَبير (١ : ٣٥٨) وَسَكَت ، الجَرْح (٢ : ١٧٧) قالَ

أبو حاتِمٍ : صالحُ الحديث ، تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ١٠٦) التَّهْذيب (١ : ٣٠٤) وَنَقَلَ أنّ ابن حِبّان ذكره في الثّقات والمَجْروحين ، وَهو وَهَمٌ من الحافظ رحمه الله ، والذي ذكرَهُ ابنُ حِبّان في الثّقات والمَجْروحين إسْماعيل الأزرق المتقدّم قبل هذا ، التَّقْريب (١ : ٧٠) : صَدوق يُخْطِئ ، من السابعة .

(١٣٣٥) إسْماعيلُ بنُ مجالِدِ بنِ سَعيدِ بنِ عُميرٍ الهَمْدانيُّ ، أبو عُمَرَ الكوفيُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثّقات (٦ : ٤٢) الكَبير (١ : ٣٧٤) وَسَكَت ، الجَرْح (٢ : ٢٠٠) عَن ابنِ معينٍ : كتبتُ عَنه ولَيْسَ بِه بأس ، وعَن أبي حاتِمٍ : هو كما شاء الله ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : لَيْسَ هو ممن يكذب بمرّة ، هو وَسَطٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ١٨٤) التَّهْذيب (١ : ٣٢٧) وَنَقَلَ عَن أحْمَد : ما أراه إلاّ صدوقاً ، وعَن البُخاري : صَدوقٌ ، وَقالَ النَّسائيّ : لَيْسَ بالقَويّ ، وَروى توثيقَهُ عَن عددٍ من الأئمةِ ، وتضعيفَهُ عَن عددٍ منهم ، وَقالَ العُقَيْلي (١ : ٩٤) : لا يتابع على حَديثه ، وَروى عَن الجوزجاني قالَ : إسْماعيلُ بنُ مُجالدٍ مذمومٌ وختمَ تَرْجَمَتُه في الكامِلِ (١ : ٣١٩) : حدّثَ عَنه يحيى بنُ مَعينٍ وقد وثّقَهُ ، وَهو خيرٌ من أبيهِ مُجالِد ، يُكتبُ حَديثُهُ ، التَّقْريب (١ : ٧٣) : صَدوقٌ يُخْطِئُ ، مِن الثامنةِ .

(١٣٣٦) الأسودُ بنُ حفصٍ المَرْوَزِيُّ : يُخطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثّقات (٨ : ١٣٠) اللّسان (١ : ٤٤٧) واقتصرَ فيهِ على كَلامِ ابن حِبّان .

(١٣٣٧) أوسُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ بنِ الخَصيبِ الأسلميُّ المَرْوَزِيُّ : كانَ ممن يُخْطِئ فأما المناكيرُ التي في روايتِهِ ، فإنها من قبل أخيه لأمهِ سهل .

تَرْجَمَتُهُ في : الثّقات (٨ : ١٣٥) الكَبير (٢ : ١٧) فيه نظر ، الجَرْح (٢ : ٣٠٥) قالَ أبو حاتِم : سألتُ عَنه المراوزَةَ ، فعرفوه ، وَقالَوا : تقادمَ موتُهُ ، وفي اللّسان (١ : ٤٧٠) عَن الدّارَقُطْني : مَتْروكٌ ، وعَن الساجي : مُنْكَرُ الحَديثِ ، وتَرْجَمَه العُقَيْلي في الضُّعَفاء (١ : ١٢٤) وتَرْجَمَه في الكامِلِ (١ : ٤١٠) وَذَكَرَ له عدةَ أحاديثَ مُنْكَرةٍ ، ثُمَّ قالَ : لأوس بن عَبْد الله غيرُ ما ذكرت من الأحاديث شَيْءٌ يسير ، وفي بعض أحاديثِهِ مناكيرُ .

(١٣٣٨) أيوبُ بنُ خالدٍ الجُهَنِيُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ١٢٥) تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ٤٧٠) التَّهْذيب (١ : ٤٠١) وَنَقَلَ عَن أبي أحْمَد الحاكِم قَوْلَه : لا يتابع في أكثر حَديثه ، وتَرْجَمَه في الكامِل (١ : ٣٥٨) وَقالَ : سألت أبا عروبة عَنه فقال : وَلِيَ ليزَيْدَ بيروتَ ، فسمع من الأوزاعي هناك ، فجاء بأحاديث مناكير ، وختم ترجمته بقَوْلِه : لأيوب بن خالد غير ما ذكرت من أخباره ، قَلَّ ما يتابعه عَلَيْها أحد ، التَّقْريب (١ : ٨٩) : ضَعيْف ، من السابعة . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٣٣٩) أيوبُ بنُ شَبِيبٍ ، أبو يَزيدَ الصَّنْعانيُّ : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ١٢٥) الكَبير (١ : ٤١٧) وَذَكَرَ له حَديثاً وَسَكَت ، الجَرْح (٢ : ٢٥٠) : وَسكَت أيضاً ، وَنَقَلَ في اللِّسان (١ : ٤٨٣) كَلام ابن حِبّان وَلَمْ يزد .

(١٣٤٠) أيوبُ بنُ عائذِ بنِ مُدْلجٍ الطائيُّ (خ م ت س) : كانَ مُرْجِئاً ، يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٥٩) الكَبير (١ : ٤٢٠) وَقالَ : كان يرى الإِرْجاءَ ، الجَرْح (٢ : ٢٥٢) عَن ابنِ مَعين : ثِقَةٌ ، قالَ أبو حاتِم : ثِقَةٌ صالحُ الحَديثِ ، صَدوقٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ٤٧٨) التَّهْذيب (١ : ٤٠٦) وَنَقَلَ عَن النَّسائيّ : ثِقَة ، وَقالَ أبو داودَ : لا بأسَ بِه ، وَقالَ العِجْليُّ رَقم (١٣٠) : كوفيّ ثِقَة ، التَّقْريب (١ : ٩٠) : ثِقَةٌ رُمِيَ بالإرجاءِ من السادسةِ .

(١٣٤١) أيُّوبُ بنُ مِسْكينٍ أبو العلاءِ القَصّابُ الواسطيُّ ، وَهو الذي يُقالُ له : أيوبُ ابنُ أبي مِسكينٍ (د ت س) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٦٠) الكَبير (١ : ٤٢٣) وَسكَت ، الجَرْح (٢ : ٢٥٩) عَن أحْمَد : كان رجلاً صالحاً ثِقَة ، وَقالَ أبو حاتِم : شيخٌ صالحٌ يُكْتَبُ حَديثُه ولا يُحْتَج بِه تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ٤٩٢) التَّهْذيب (١ : ٤١١) قالَ الدّارَقُطْني : يُعْتبرُ بِه ، وَقالَ أبو أحْمَد الحاكِم : في حَديثِه بعضُ الاضطرابِ ، وَقالَ ابنُ عَديّ (١ : ٣٥٤) بعد أن ساق له عدّةَ أحاديث : وهذه الأحاديث التي ذكَرتُها عَن أيّوب أبي العَلاء هي أحاديث معروفة ، وَلَمْ أجد في سائر أحاديثه شيئاً مُنْكَراً ، ولهذا قالَ أحْمَدُ ابنُ حنبل : لا بأسَ

بِه ؛ لأنَّ أحاديثه لَيْسَت بالمناكير وَهو ممن يكتب حَديثه ، التَّقْريب (١ : ٩١) : صَدوق له أوهام ، من السابعة .

(١٣٤٢) البَخْتَرِيُّ بنُ مختارٍ العَبْديُّ (م س) : كانَ يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ١١٥) الكَبير (٢ : ١٣٦) : قالَ عَليّ ابن المديني عَن وكيع : كان ثِقَةً ، وسَمعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنِ مَعْقِلٍ المَدَنيّ ، يُخالَفُ في حَديثِه ، وبينّاه في باب مُحَمَّد بن إسْحاق ، ورجعت إلى ترجمةِ مُحَمَّد بن إسْحاق (١ : ٣٨) فعرفت أنّهُ يُريد الخلاف على أبي بُرْدَةَ في الحَديث ، وفي الجَرْح (٢ : ٤٢٧) نَقَلَ توثيقَهُ عَن وكيع ، وَنَقَلَ في التَّهْذيب (١ : ٤٣١) عَن شُعبةَ : كان خيرَ الرجالِ ، وَنَقلَه في الكاملِ (٢ : ٥٧) وخَتَمَ ترجمتهُ بقَوْلِه : وبَخْتَرِيٌّ هذا لَيْسَ لهُ كثيرُ روايةٍ ، ولا أعلم له حَديثاً مُنْكَراً ، تَهْذيب الكَمالِ (٤ : ٢٢) التَّقْريب (١ : ٩٤) : صَدوق ، من السادسة .

(١٣٤٣) بُرْدٌ مولى سَعيد بن المسيِّب القرشي المَدَنيّ : يُخْطِئ ، وأهلُ الحجاز يُسَمُّونَ الخَطَأ كَذِباً .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ١٤٤) الكَبير (٢ : ١٣٤) الجَرْح (٢ : ٤٢١) وَسَكَتا وفي اللِّسان (٢ : ٧) قالَ الحافِظُ تعقيباً على قولِ ابنِ حِبّان : يعَني قول مولاه : لا تكذب عَليّ كما كَذَبَ عِكْرِمةُ على ابنِ عباس .

(١٣٤٤) بُرَيْدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أبي بُرْدَةَ بنِ أبي موسى ، أبو بُرْدَةَ الأشْعَرِيُّ الكوفيُّ (ع) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ١١٦) الكَبير (٢ : ١٤٠) وأشار إلى حَديث : (كلكم راع . .) عَن أبي بُردة عَن أبي موسى ، عَن النَّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ مرفوعاً ، وَقالَ : وَهو وهَمٌ ، كان ابن عُيَيْنة يرويه مرسَلاً ، وفي الجَرْحِ (٢ : ٤٢٦) عَن عَمْرو بن عَليّ الصَّيْرَفيّ الفَلاسِ قالَ : لَمْ أسمع يَحيى ولا عَبْدَ الرَّحْمَن يحدّثان عَن سفيانَ عَن بُريدٍ بشَيْءٍ قَط ، وَقالَ ابن مَعين : ثِقَة ، وَقالَ أبو حاتِم : بُريد يروي عَنه الثوريّ فمَنْ دونَهُ يُكتَبُ حَديثُهُ ، ولَيْسَ بالمتين ، تَهْذيب الكَمالِ (٤ : ٥٠) التَّهْذيب (١ : ٤٣٣) وَقالَ ابنُ

عَديّ عَن الدّولابيّ : لَيْسَ بذاك القَويّ ، أظنّهُ ذَكَرَهُ عَن البُخاريّ ، ومثلهُ عَن النَّسائيّ وَقالَ (٢ : ٤٩٦) : وبُريدُ بنُ عَبْدِ الله هذا قد رَوى عَنه الأئمةُ والثِّقاتُ من الناس ، ولَمْ يروِ عَنه أحدٌ أكثرَ مما رواه أبو أسامة عَنه ، وأحاديثُهُ عِنْدَي مستقيمةٌ ، وَهو صَدوقٌ ، وقد أدخلهُ أصحابُ الصِّحاحِ في صحاحِهِمْ ، وقد اعتبرتُ حَديثه فلم أرَ فيه حَديثاً أُنكره وأَنكرُ ما رَوى ؛ هذا الحَديث الذي ذكرتُه : (إذا أرادَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ بأُمّةٍ خيراً قَبَضَ نبيَّها قَبْلَها) وهذا طريقٌ حَسَنٌ ، ورواته ثِقاتٌ ، وقد أدخلَهُ قومٌ في صِحاحِهِم ، وأرجو ألا يكونَ بِبُرَيْدٍ هذا بأسٌ ، التَّقْريب (١ : ٩٦) : ثِقَةٌ يُخْطِئُ قليلاً ، مِن السادسةِ .

(١٣٤٥) بَسّامُ بنُ عَبْدِ اللهِ الصَّيْرَفيُّ ، مولى عَبْدِ ربِّ الكوفيُّ الأسَدِيُّ (س) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ١١٩) الكَبير (٢ : ١٤٤) وَقالَ : عِنْدَه مراسيل ، وَذَكَرَ له راويين وكيعاً وأبا النضر ، وفي الجَرْح (٢ : ٤٣٣) عَن ابنِ مَعين : صالحٌ ، وَقالَ مرّةً : ثقةٌ وَقالَ أبو حاتِمٍ : لا بأسَ بِه ، صالحُ الحَديثِ ، تَهْذيب الكَمالِ (٤ : ٥٨) التَّهْذيب (١ : ٤٣٤) عَن أحْمَدَ : لا بأسَ بِه ، وَقالَ ابنُ مَعينٍ : لا أدري ابنَ مَنْ هُوَ؟ وَقالَ ابنُ سَعْدٍ (٦ : ٣٦٦) : أحسَبُهُ عَبْداً ، ولا أعرفُ له أباً ، التَّقْريب (١ : ٩٦) : صَدوقٌ ، من الخامسة .

(١٣٤٦) بكرُ بنُ سَوَادة المِصْريُّ (خت م٤) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أربعةَ عَشَرَ حَديثاً ؛ منها (٧٦٠ ، ١٦٣٦ ، ٢٠٨٥ ، ٧٢٣٤ ، ٧٢٣٥) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ١٠٣) الكَبير (٢ : ٨٩) وَسَكَت ، الجَرْح (٢ : ٣٨٦) قالَ أبو حاتِم : لا بأس به ، تَهْذيب الكَمالِ (٤ : ٢١٤) التَّهْذيب (١ : ٤٨٣) عَن ابن مَعين : ثِقَة ، ومثله النَّسائيّ وابن سَعْد ، وأشار إلى أن ابن حِبّان ذَكَرَهُ في التابعين (٤ : ٧٦) وَقالَ : ماتَ في زمنِ هشامِ بنِ عَبْدِ الملكِ ، وأعادهُ في طبقةِ أتباعِ التابعينَ (٦ : ١٠٣) وَقالَ يُخْطِئ ، التَّقْريب (١ : ١٠٦) : ثِقَةٌ فقيهٌ ، منَ الثالثة .

(١٣٤٧) بيانُ بنُ جُنْدُبٍ ، أبو سَعيدٍ الرَّقَاشيُّ البَصْريُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ٧٩) الكَبير (٢ : ١٣٣) وَذَكَرَ له حَديث : (أبردوا في الظهر)

وحكى فيهِ الخلافَ على بيانٍ، فخالفَهُ طارقٌ وابنُ أبي خالدٍ، وفي الجَرْح (٢ : ٤٢٤) قالَ: يُشْبِهُ حَديثُ بيانٍ حَديثَ أبي صَدَقة الرّاوي عَن أنسٍ، ولَمْ يزِدْ في اللِّسانِ (٢ : ٦٩) على ما ذكرَهُ ابنُ حِبّان، لذا فإنه يتعيّنُ دراسةُ هذهِ التَرْجَمَة من هذه المصادرِ الثلاثة.

قالَ البُخاريّ: قالَ لي صَدَقَة: أخبرنا إسْحاقُ الأزرقُ عَن شَريكٍ، عَن بيانٍ، عَن قَيْسٍ عَن المُغيْرَةِ، عَن النَّبي صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ قالَ: (أبردوا في الظهر..).

وَقالَ لنا موسى: عَن أبي عَوانة، عَن طارقٍ، عَن قيسٍ، عَن عُمَرَ قَوْلَه.

وَقالَ وكيعٌ: عَن ابن أبي خالدٍ عَن قيسٍ، كانَ يُقال: سمعَ أنساً، وفي الجَرْح: رَوى عَن أنسٍ، وَرَوى شُعبةُ عَن أبي صَدَقَةَ، عَن أنسٍ، ويُشبِهُ حَديثُ بيانٍ حَديثَ أبي صَدقة، قالَهُ أبو حاتمٍ. فالبُخاريُّ حكى مخالفةَ بيانٍ، وأبو حاتمٍ حكى موافقتَهُ، ولَمْ يَجْزِم البُخاريُّ بروايته عَن أنسٍ وجزمَ في الجَرْحِ، ووافق أبا صَدقة الرّاوي عَن أنس، بينما خالفَ عِنْدَ البُخاريّ في الحَديثِ السابقِ، ألَيْسَ هذا معَنى قولِ ابنِ حِبّانَ: يُخْطِئُ؟

(١٣٤٨) جريرُ بنُ حازمِ بنِ زَيْدٍ الأزْديُّ العُكْليُّ، أبو النضرِ البَصْريُّ: كانَ يُخْطِئ؛ لأنَّ أكثرَ ما كانَ يحدِّثُ من حِفْظِه، وكانَ شعبةُ يقول: ما رأيتُ بالبصرةِ أحفظَ من رَجُلَيْنِ: هشامِ الدَّسْتَوائيِّ، وجَريرِ بنِ حازمٍ.

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٥٧) حديثاً؛ منها (١١٤، ١٤٣، ٤٦٤٣، ٧٠٦٠، ٧٠٨٨).

(١٣٤٩) جَعْدُ بنُ دينارٍ، أبو عُثْمانَ اليَشْكُرِيُّ البَصْريُّ الصيرفيُّ (خ م د ت س): يُخْطِئ.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٤ : ١١٦) الكَبير (٢ : ٢٣٩) وَسَكَت، الجَرْح (٢ : ٥٢٨) نَقَلَ توثيقَهُ عَن ابنِ مَعينٍ، تَهْذيبِ الكَمالِ (٤ : ٥٦٠) التَّهْذيب (٢ : ٨٠) قالَ النَّسائيّ: لا بأسَ بِه، ووثّقَهُ أبو داودَ كما في سؤالات الآجُري رَقم (٣٨٧) التَّقْريب (١ : ١٢٨): ثِقَةٌ، مِن الرابعة.

(١٣٥٠) حاتمُ بنُ عَبْدِ اللهِ النّمري، أبو عبيدة البَصْريّ: يُخْطِئُ.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٨ : ٢١١) الجَرْح (٣ : ٢٦٠) وسمّى أباه عُبَيدَ اللهِ، وَذَكَرَ له

عدداً من الرواة عَنه ، وَقالَ أبو حاتمٍ : نظرتُ في حَديثِه فلم أرَ فيه مناكيرَ ، وَنَقلَ في اللِّسان (٢ : ١٤٥) كَلام ابن حِبّانَ .

(١٣٥١) حَبيبٌ الأعورُ ، مولى عُروةَ بنِ الزبيرِ (م د س) : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ١٨٠) الكَبير (٢ : ٣١٢) وَهو الذي وصفهُ بالأعورِ وَرَوى له حَديثاً ، وَذَكَرَ الخلافَ حول ذاك الحَديث ، وَلَمْ يذكرهُ بجرحٍ ، وَسَكَت في الجَرْح (٣ : ١١١) وَقالَ ابن سَعْد (١ : ٣١٤) : ماتَ قديماً في آخر سلطان بني أمية ، وكان قليل الحَديث ، تَهْذيب الكَمالِ (٥ : ٤٠٨) التَّهْذيب (٢ : ١٩٣) والتَّقْريب (٢ : ١٥١) : مقبولٌ من الثالثة .

(١٣٥٢) حربُ بنُ ميمونٍ ، أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَصْريّ ، يقالُ له صاحِبُ الأغمية : كانَ متعَبّداً ، يُخْطِئ ، ولَيْسَ هذا بحربِ بنِ ميمونٍ أبي الخَطابِ ، ذاكَ واهٍ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢١٣) الكَبير (٣ : ٦٤) قالَ مُحَمَّدُ بنُ عقبةَ : كانَ حربٌ مجتهداً ، وَرَوى له حَديثاً ، ثُمَّ قالَ : مرسلٌ ، ولا ريب أنه مجتهدٌ في العبادةِ ولَيْسَ مجتهداً بالمصطلحِ الفقهيِّ ، الجَرْح (٣ : ٢٥١) عَن ابنِ معينٍ : صالحٌ ، وَقالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : ليّنٌ ، تهْذيب الكَمالِ (٥ : ٥٣٢) التَّهْذيب (٢ : ٢٢٦) وَذَكَرَ الخلافَ حولَ حربِ بنِ ميمونٍ الأكبر والأصغر ، ورجّحَ كونَهما واحداً ، وَنَقَلَ عَن الدّارَقُطْني أن البُخاريَّ وَهِمَ فيهِ ، وتبعَهُ مسلمٌ في ذلك ، وترجمَ البُخاريُّ لحربِ بن ميمونٍ أبي الخَطّاب (٣ : ٦٥) وَقالَ : قالَ سُلَيْمانُ بنُ حربٍ : أكذبُ الخلقِ ، وفي الحاشية تحقيقٌ طيّبٌ ؛ فانظرهُ هناك ، التقريب (١١٧٩) : متروكُ الحديثِ معَ عبادتِه ، من الثامنة . ذكرَهُ تمييزاً .

قُلْت : والذي يترجّحُ لديّ أنهما اثنان ، كما هو صنيع البُخاريّ وابن حِبّان ، إذ كلٌّ واحدٍ منهما من طبقةٍ ، والغريبُ أنّ الحافِظَ في التَّقْريبِ رجَّحَ كونهما اثنين فضعّف من وَثّقَهُ ابن حِبّان ، ووثّقَ مَن ضعَّفَهُ (١ : ١٥٧ ـ ١٥٨) وتَرْجَمَه في المَجْروحين (١ : ٢٦١) وَقالَ : يُخْطِئ كثيراً حتى فَحُشَ الخَطَأ في حَديثِه .

(١٣٥٣) حُرَيْث بن أبي مَطَر الفَزَاريّ الكوفيّ (خت ت ق) : يخطئ ، لم يغلب خطأُه على صوابه ، فَيُخْرِجَه عن حدّ العدالة ، ولكنه إذا انفرد بالشّيء ؛ لا يحتجّ به .

له في الكتب التسعة أربع روايات ، منها روايةٌ معلّقةٌ واحدة عند البخاري (٥١٣٠) ولم يخرج له ابن حبان في صحيحه شيئاً .

ترجمته في : الْمَجْروحين (١ : ٢٦٠) العُقَيْليّ (١ : ٢٨٧) الكامِل (٢ : ٢٠٠) الميزان (١ : ٤٧٤) تَهْذيب الكَمال (٥ : ٥٦٢) التَّهْذيب (٢ : ٢٣٤) التّقْريب (١ : ١٥٩) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادِسة .

(١٣٥٤) حَزْمُ بنُ أبي حَزْمٍ القُطَعِيُّ ، أبو عَبْد الله البَصْريّ (خ) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٤٣٢) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٢٤٤) الكَبير (٣ : ١١١) الجَرْح (٣ : ٢٩٤) وعَن أحْمَد وابن معين : ثِقَة ، وَقالَ أبو حاتِم : حَزْمٌ صَدوقٌ لا بأس بِه من ثِقات من بقي من أصحاب الحَسَن ، تَهْذيب الكَمالِ (٥ : ٥٨٨) التَّهْذيب (٢ : ٢٤٢) : له في الصَحيْح حَديث واحِد ، وَقالَ النَّسائيّ : لَيْسَ بِه بأس ، وفي التَّقْريب (١٢٠٠) : صَدوق يَهِم ، من السابعة .

(١٣٥٥) حسانُ بنُ عَبْدِ الله ، أبو عَليٍّ الواسطيُّ (خ س ق) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٠٧) الكَبير (٣ : ٣٤) الجَرْح (٣ : ٢٣٨) وسمّى أباه عُبيدَ الله ، وَقالَ أبو حاتِم : صَدوقٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (٦ : ٣١) التَّهْذيب (٢ : ٢٥٠) التَّقْريب (١ : ١٦٢) : صَدوقٌ يُخْطِئ ، من العاشرة .

(١٣٥٦) الحَسَنُ بنُ عَبْدِ الله العُرَنيّ البَجَليّ مولاهم (خ م د س ق) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ١٢٥) تَهْذيب الكَمال (٦ : ١٩٥) التَّهْذيب (٢ : ٢٩٠) قالَ ابنُ أبي خَيْثمةَ عَن ابنِ معينٍ : صَدوقٌ لَيْسَ به بأس ، إنما يقال : إنه لَمْ يسمَعْ من ابنِ عباسٍ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : ثِقَةٌ ، وَلَمْ أجِدْهُ في الجَرْحِ ، ولا في أجوبةِ أبي زُرْعَةَ على أسئلةِ البَرْذَعيّ ، وَقالَ العِجْلي رَقم (٢٨٢) : كوفيٌ ثِقَةٌ ، ولَيْسَ بقديمِ الموتِ ، وفي الجَرْح (٣ : ٤٥) الحَسَنُ بنُ عبيدِ الله النَّخَعيّ الكوفيّ ، عَن ابن معينٍ : ثِقَةٌ صالحٌ ، وَقالَ أبو

حاتِمٍ : ثِقَةٌ ، وَقالَ ابن سَعْد (٦ : ٢٩٥) : ثِقَةٌ ، التَّقْريب (١ : ١٦٧) : ثِقَةٌ أرسلَ عَن ابنِ عباسٍ ، من الرابعةِ .

(١٣٥٧) الحكمُ بنُ مُصعبٍ القرشيُّ (د سي ق) : يُخطئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ١٨٧) وترجمَهُ في المَجْروحين (١ : ٢٤٩) وقال : ينفردُ بالأشياءِ التي لا ينكِرُ نفيَ صحَّتها مَن عُنِيَ بِهذا الشأن ، لا يحلُّ الاحتجاجُ بِه ، ولا الرواية عَنه ؛ إلاّ على سبيلِ الاعتبارِ .

(١٣٥٨) حماد بن أبي سُلَيْمانَ ـ واسمُ أبي سُلَيْمانَ : مُسْلِمٌ – مولى إبْراهيمَ بنِ أبي موسى الأشعريّ (خت م٤) : يُخْطِئُ ، وكان مرجئاً ، وأكثر روايته عَن إبْراهيم النَّخَعيّ والتابعين ، سمع أنسَ بنَ مالكٍ ، وكان لا يقول بخَلْقِ القرآنِ ، توفي سَنَة عشرين ومائة .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِه ثلاثة أحاديث (١٩٥ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٦) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ١٥٩) الكَبير (٣ : ١٨) وَنَقَلَ عَن النَّخَعيّ أنه قالَ في حماد : لقد سألني هذا مثلَ ما سألني جميعُ الناسِ ، الجَرْح (٣ : ١٤٦) : وَذَكَرَ عَن النخَعيّ أنه سُئِلَ : من نسألُ بعدَكَ؟ قالَ : حماد ، وعَن شعبةَ قالَ : كان حمادُ لا يَحْفَظ لأنه غلبَ عَلَيْه الفقهُ ، وعَن ابن معينٍ : حمادُ ثِقَةٌ ، وعَن أبي حاتِم : صَدوقٌ ولا يُحْتَجُّ بِه ، هو مستقيمٌ في الفقهِ ، فإذا جاءت الآثار شَوَّشَ ، وَقالَ ابنُ عَديّ (٢ : ٢٣٥ ـ ٢٣٨) : وحمادُ بنُ أبي سُلَيْمانَ ، كثيرُ الروايةِ خاصّةً عَن إبْراهيمَ المسند والمقطوع ، ورأى إبْراهيمَ ويحدّثُ عَن أبي وائلٍ وعَن غيرِهما بحَديثٍ صالح ، ويقع في أحاديثِه أفرادٌ وغرائبُ وَهو متماسكٌ في الحَديثِ لا بأسَ بِه ، تَهْذيب الكَمالِ (٧ : ٢٦٩) التَّهْذيب (٢ : ١٧) : كان الأعمشُ سيِّئَ الرَّأْيِ فيهِ ، وعَن مالك : كان الناسُ عِنْدَنا هم أهل العراق حتى وثبَ إنسانٌ يقالُ له حَمّادٌ ، فاعترضَ هذا الدين برأيهِ ، وَقالَ ابنُ سَعْدٍ (٦ : ٣٣٢) : كان ضعيفاً في الحَديث ، اختلطَ في آخرِ أمرِه ، وأخْرَجَ له مسلمٌ والأربعة ، التقريب (١٥٠٨) : فقيهٌ صدوقٌ لهُ أوهامٌ ، ورُمي بالإرجاءِ ، من الخامسةِ .

(١٣٥٩) حَمّادُ بنُ عُبيدٍ الكوفيّ : كان ممن يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٠٥) الكَبير (٣ : ٢٨) ولَمْ يصحَّ حَديثُه ، الجَرْح (٣ : ١٤٣)

قالَ أبو حاتِم : لَيْسَ بصَحيْح الحَديث ، لا يُعبأُ بحَديثه ، الميزان (١ : ٥٩٧) وَنَقَلَ كَلامَ البُخاريِّ وأبي حاتمٍ ، اللِّسان (٢ : ٣٤٩) العُقَيْلي (١ : ٣١٣) وَذَكَرَ الخلافَ حول حَديثِه .

(١٣٦٠) حَمَّادُ بنُ قِيراطِ النيسابوريُّ : يُخْطِئ . كذا في : الثِّقات (٨ : ٢٠٦) وقال في المجروحين (١ : ٢٥٤) : يَقلبُ الأخبارَ على الثِّقاتِ ، ويجيءُ عَن الأثباتِ بالطاماتِ لا يجوزُ الاحتجاجُ بِه ، ولا الروايةُ عَنه ؛ إلاّ على سبيلِ الاعتبار .

(١٣٦١) خالدُ بنُ أبي بكرِ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ (ت) : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٢٥٤) الجَرْح (٣ : ٣٢٣) : قالَ أبو حاتم : يُكْتبُ حَديثُهُ الميزان (١ : ٦٢٨) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٣٣) التَّهْذيب (٣ : ٨١) حكى الترمذيُّ عَن البُخاريِّ قالَ : لخالدِ بنِ أبي بكرٍ مناكيرُ عَن سالم ، وَقالَ ابنُ سَعْد : كان كثيرَ الحَديثِ والرواية ، التَّقْريب (١ : ٢١١) : فيهِ لينٌ ، مِنَ السابعة .

(١٣٦٢) داودُ بنُ أبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أبو سُلَيْمانَ القرشِيّ البَصْريّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٢٨٨) الكَبير (٣ : ٢٤١) الجَرْح (٣ : ٤١٧) ونسبَهُ فقال : الناجيّ ، قالَ أبو حاتم : شيخٌ .

(١٣٦٣) داودُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أبي الكِرام يقال له : الجعفَريُّ (كن ق) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٣٥) الجَرْح (٣ : ٧١٤) قالَ : سئلَ أبو حاتِم عَن داودَ الجعفريّ وعيسى بنِ مرحوم ؛ فقالَ : داودُ أحبُّ إليَّ ، كان عِنْدَه عَن حاتِم بنِ إسْماعيلَ مصنفاتُ شَريكٍ نحوُ ثلاثين جزءاً وكان ثقَة ، الميزان (٢ : ١٠) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٤١١) التَّهْذيب (٣ : ١٩٠) وَقالَ الخليليّ (١ : ٣٤٦) : مقاربُ الحَديث يُخْطِئ أحياناً قالَ أبو حاتِم : إنه صَدوقٌ ، أخطَأ في حَديثِ مالكٍ عَن نافع ، عَن ابنِ عُمَر ، في حَديثِ رَفْع اليدَيْن ، ويكثرُ داودُ عَن عَبْدِ الواحدِ بنِ أبي عَوْنٍ عَن الزهرِ أحاديثَ غرائب ، التَّقْريب (١ : ٢٣٢) : صَدوقٌ ربما أخطَأ ، من العاشرة .

(١٣٦٤) داودُ بنُ عليٍّ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عباسٍ الهاشِميّ (بخ ت) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٢٨١) الكَبير (٣ : ٢٣٥) وَسَكَت ، الجَرْح (٣ : ٤١٨) فَما بعد عَن ابنِ مَعينٍ ، قالَ : شيخٌ هاشِميّ أرجو أنهُ لَيْسَ يكذبُ ، إنما يحدّثُ بحَديثٍ واحِد ، الميزان (٢ : ١٣) : لَيْسَ بحجّةٍ ، وعَقّبَ على كَلامِ ابنِ معينٍ السابقِ بقَوْلِه : هكذا رَوى عُثْمانُ بنُ سَعيدٍ ، وإلا فداودُ قد ساقَ له ابنُ عَديّ جملة أحاديث ، تَهْذيب الكَمال (٨ : ٤٢٥) التَّهْذيب (٣ : ١٩٤) الكامِل (٣ : ٨٨) وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ معينٍ ، وساق حَديثَ عاشوراء ثُمَّ قالَ : وهذا الحَديثُ الذي ذَكَرَ ابنُ مَعينٍ أنّ داودَ إنما يحدّثُ بحَديثٍ واحِدٍ ، أظنّهُ يعَني هذا الحَديث ؛ حَديث عاشوراء وداودُ عَن أبيهِ عَن جدّه قد رَوى غيرَ هذا الحَديثِ الواحدِ بضعةَ عشرَ حَديثاً ، سأذكرها إن شاءَ اللهُ . ثُمَّ ساقَ مروياته ، وختمَ بقَوْلِه : وهذا الذي أمليتُ لداودَ هو عامّةُ ما يرويهِ ، ولعله لا يروي غيرَ ما ذكرتُهُ إلاّ حَديثاً أو حَديثين ، وعِنْدَي أنه لا بأسَ برواياتِه عَن أبيه عَن جدِّه ، فإنّ عامةَ ما يرويهِ إنما يرويه عَن أبيهِ عَن جدِّه ، التَّقْريب (١ : ٢٣٣) : مقبولٌ ، من السادسة .

(١٣٦٥) داودُ بنُ أبي عوفٍ ، أبو الجَحّافِ التّيميُّ ، مولاهم الكوفيّ (ت س ق) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٢٨٠) الكَبير (٣ : ٢٣٣) رَوى عَن الثوري قَوْلَه : حَدَّثَنا أبو الجَحّاف وكان مرضيّاً ، الجَرْح (٣ : ٤٢١) وَنَقَلَ أنَّ سفيانَ يعظّمُهُ ويوثّقُهُ ، وَقالَ أحْمَدُ : ثِقَةٌ ، وَقالَ أبو حاتِم : صالحُ الحَديثِ ، الميزان (٢ : ١٨) تَهْذيب الكَمالِ (٨ : ٤٣٤) التَّهْذيب (٣ : ١٩٦) العُقَيْلي (٢ : ٣٧) : رَوى عَن ابن عُيَينةَ : حَدَّثَنا أبو الجَحّاف وكان من الشيعة ، وَقالَ ابنُ عَديّ (٣ : ٨٢) : هو في جملةِ متشيّعي أهلِ الكوفةِ ، وعامةُ ما يرويهِ في فضائلِ أهلِ البيتِ ، وسردَ له عدداً من الأحاديثِ ، وختمَ ترجمتَهُ بقَوْلِه : ولأبي الجَحّاف أحاديثُ غيرُ ما ذكرتُهُ ، وَهو من غاليةِ أهلِ التشيع ، وعامةُ حَديثِه في أهلِ البيتِ ، وَلَمْ أرَ منْ تكلّمَ في الرجالِ فيه كَلاماً ، وَهو عِنْدَي لَيْسَ بالقَويّ ، ولا ممن يُحْتَجُّ بِه في الحَديثِ ، التَّقْريب (١ : ٢٣٣) : صَدوقٌ شيعيٌّ ربّما أخطَأ ، منَ السادسةِ .

(١٣٦٦) الربيعُ بن يحيى، أبو الفضل الأُشناني البَصْريّ: يُخْطِئ.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٨: ٢٤٠) الكَبير (٣: ٢٧٩) الجَرْح (٣: ٤٧١): رَوى عَنه أبو حاتِم وأبو زُرْعَةَ وَقالَ أبو حاتِم: ثِقَةٌ ثبتٌ، تَهْذيب الكَمال (٩: ١٠٦) التَّهْذيب (٣: ٢٥٢) قالَ الدّارَقُطْني: ضَعيْفٌ لَيْسَ بالقَويّ يُخْطِئ كثيراً، التَّقْريب (١: ٢٤٦): صَدوقٌ له أوهامٌ، من كبارِ العاشرةِ.

(١٣٦٧) رَوحُ بنُ عَطاءِ بنِ أبي مَيمونةَ البَصْريّ: يُخطئُ ويَهِمُ كثيراً، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ، تركَهُ أحمدُ وابنُ مَعينٍ.

(١٣٦٨) زَكريّا بنُ يحيى بنِ عُمارةَ، أبو يَحيى الذراع البَصْريّ: يُخْطِئ.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٦: ٣٣٤) الكَبير (٣: ٤١٨) الجَرْح (٣: ٦٠١) قالَ أبو حاتِمٍ: شيخٌ، وحَسّنَ أبو زُرْعَةَ القولَ فيه، تَهْذيب الكَمالِ (٩: ٣٨١) التَّهْذيب (٣: ٢٩١) نَقَلَ ما سبقَ وقول ابنِ حبّانَ، وَلَمْ ينقلْ جرحاً، التَّقْريب (١: ٢٦٢): صَدوقٌ يُخْطِئ، من السابعةِ.

(١٣٦٩) زُهْرَةُ بنُ معَبْدٍ، أبو عقيلٍ القُرَشيُّ (خ): يُخْطِئ ويخَطَأ عَلَيْه، وقد قيل إنه من التابعين، وَهو ممن أستخيرُ اللهَ فيهِ.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٦: ٣٤٤) الكَبير (٣: ٤٤٣) وحكى له قصةً مع عُمَرِ بنِ عَبْد العزيز، الجَرْح (٣: ٦١٥) وَقالَ: أدركَ ابنَ عُمَر، ولا أدري سمعَ منهُ أم لا، عَن أحْمَد: ثِقَةٌ، جدُّهُ مِن أصحابِ النَّبي صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ، وَقالَ أبو حاتِم: لَيْسَ به بأسٌ مستقيمُ الحَديث، قُلْت لأبي حاتِم: يُحْتَجُّ بحَديثه؟ قالَ: لا بأسَ به، تَهْذيب الكَمالِ (٩: ٣٩٩) التَّهْذيب (٣: ٣٤١) نَقَلَ الحاكِم عَن الدّارَقُطْني. وَقالَ الحافظُ تعقيباً على قولِ ابنِ حبّانَ: «يُخْطِئ ويُخْطَأ عَلَيْه» وَلَمْ نقفْ لهذا الرجلِ على خَطَأ، وتوقُّفُ أبي حاتِمٍ في سماعهِ من ابنِ عُمَر؛ لا وجهَ لهُ، ففي البُخاريّ ما يدلُّ عَلَيْهِ، التَّقْريب (١: ٢٦٣): ثِقَةٌ عابدٌ، من الرابعةِ.

(١٣٧٠) سَدُوسُ بنُ حبيبٍ بَيّاعُ السابِريّ: يُخْطِئ.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٤: ٣٤٩) الكَبير (٤: ٢٠٨) رَوى عَنه حَديثاً ثُمَّ قالَ منقطعٌ.

الجَرْح (٤ : ٣١١) وَقالَ : رَوى عَن الحَسَن وابنُ سيرينَ ، اللِّسان (٣ : ٩) وَلَمْ يزدْ عمّا ذكرَهُ ابنُ حِبّان .

(١٣٧١) سَعْدُ بنُ سَعيدِ بنِ قيسٍ الأنْصاريُّ (خت م٤) : يُخْطِئُ ، لَمْ يفحشْ خطؤهُ ، فلذلكَ سلكناهُ مسلكَ العدولِ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٣٧٩) الكَبير (٤ : ٥٦) ورَوى له حَديثاً عَن أنسِ بنِ مالكٍ . الجَرْح (٤ : ٨٤) عَن أحْمَدَ : ضَعيفٌ ، وعَن ابنِ مَعينٍ : صالحٌ ، وَقالَ أبو حاتِم : مُؤَدٍّ ، قالَ عَبْد الرَّحْمَن : يعَني أنهُ كانَ لا يَحْفظُ ، يؤدِّي ما سمعَ ، الكامِل (٣ : ٣٥٢) : ولسَعْدِ بنِ سَعيدٍ أحاديثُ صالحةٌ تقربُ من الاستقامةِ ، ولا أرى بحَديثه بأساً بمقدارِ ما يرويهِ ، الميزان (٢ : ١٢٠) عَن النَّسائيّ : لَيْسَ بالقَويّ ، وَقالَ ابنُ سَعْدٍ : ثقَةٌ قليلُ الحَديثِ ، تَهْذيب الكَمالِ (١٠ : ٢٦٢) التَّهْذيب (٣ : ٤٧٠) التَّقْريب (١ : ٢٨٧) : صَدوق سيِّئُ الحِفْظ ، مِن الرابعةِ .

(١٣٧٢) سَعيدُ بنُ سفيانَ الجَحْدَريُّ ، أبو الحَسَن البَصْريّ (ت) : يُخْطِئ ، حملَ عَلَيْهِ ابنُ المدينيِّ ، ولَيْسَ مَن سلكَ مسلكَ الأثباتِ ، ثُمَّ لَمْ يتعرَّ عَن الوَهَمِ والخَطأ استحقَّ الحَمْلَ عَلَيْه ، حتى يُعْدَلَ بهِ عنْ مَسلكِ الأثباتِ إلى غيرِهم .

ترجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٦٥) الكبير (٣ : ٤٧٦) قالَ عن عليٍّ بنِ المدينيِّ : ذهبَ حَديثُهُ ، الجَرْح (٤ : ٢٧) قالَ أبو حاتِم : محلّهُ الصِّدْقُ ، الكمال (١٠ : ٤٧٣) التَّهْذيب (٤ : ٤٠) التَّقْريب (١ : ٢٩٧) : صَدوقٌ يُخْطِئ ، من التاسعة .

(١٣٧٣) سَعيدُ بنُ سليم الضَّبِّي ، أبو عُثْمانَ البَصْريُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ٢٨١) الكَبير (٣ : ٤٨٠) وَسَكَت ، الجَرْح (٤ : ٣٠) الميزان (٢ : ١٤٢) اللِّسان (٣ : ٣٢) قالَ الأزْدي : مَتْروك ، وفي الكامِل (٣ : ٤٠٢) : نَسَبَهُ الضُّبَعِيَّ ، وَقالَ : سَعيدُ بنُ سليم من أصحابِ أنسٍ الذين يروون عَنهُ ، ممن لَيْسَ هم معروفين ، ولا حَديثُهم بالمعروفِ الذينَ يتابعهُمْ أحدٌ عَلَيْهِ ، وَهو في عِدادِ الضُّعَفاءِ الذينَ يَرْوُونَ عَن أنس .

(١٣٧٤) سَلاَّمُ بنُ سُليمانَ ، أبو المُنذرِ القارئُ (ت س) : يُخطِئُ ، وليسَ هذا بِسَلاَّمِ الطَّويلِ ، ذاك ضعيفٌ ، وهذا صَدوقٌ .

(١٣٧٥) سَلْمُ بنُ قادمٍ ، مولى سَلْسَبِيلٍ ، البَغْداديّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٩٧) الجَرْح (٤ : ٢٦٨) وَقالَ : حَدَّثَنا عَنه مُحَمَّد بن هارون الفَلاس المخرمي ، وعَليّ بن الحَسَن الهسنجاني ، وَلَمْ يزد ، تاريخ بَغْداد (٩ : ١٤٥) : قالَ كان ثِقَةً وعَن ابن معين : لَيْسَ بِه بأس ، وَقالَ صالحُ بنُ مُحَمَّدٍ جَزَرَةَ : ثِقَةٌ ، اللِّسان (٣ : ٦٥) : نَقَلَ كَلام ابن حِبّان .

(١٣٧٦) سُلَيْمٌ ، أبو إبراهيمَ القاصُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ٣٢٩) الكَبير (٤ : ١٢٩) وَقالَ : قالَ سُلَيْمٌ : مُطرنا أياماً ـ أو يومَ قُتل الحُسينُ ـ دماً . اللِّسان (٣ : ١١٣) نَقَلَ كَلام ابنِ حِبّان .

(١٣٧٧) سُلَيْمانُ بنُ سُفيانَ ، أبو سفيانَ المدينيُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٣٨٤) الكَبير (٤ : ١٧) الجَرْح (٤ : ١١٩) : عَن ابن معين : لَيْسَ بشَيْء . وَقالَ أبو حاتِم : ضَعِيْفُ الحَديثِ يروي عَن الثِّقاتِ أحاديثَ مُنْكَرةً وَقالَ أبو زُرْعَةَ : مدينيّ مُنْكَرُ الحَديثِ ، رَوى عَنه عَبْدُ الله بن دينار ثلاثةَ أحاديث كلّها مناكير ، وإذا رَوى المجهول المُنْكَر عن المعروفين ؛ فَهو كذا كلمةً ذكرها ، الميزان (٢ : ٢٠٩) تَهْذيب الكَمالِ (١١ : ٤٣٦) التَّهْذيب (٤ : ١٩٤) وَنَقَلَ عَن الترمذيّ في العللِ المفردِ أنه نَقَلَ عَن البُخاريّ قَوْلَهُ : مُنْكَرُ الحَديثِ ، التَّقْريب (١ : ٣٢٥) ضَعيفٌ ، من الثامنة .

(١٣٧٨) سهلُ بنُ تَمّامِ بنِ بَزيع البَصْريُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٩٠) الجَرْح (٤ : ١٩٤) : رَوى عَنه أبو حاتِم وأبو زُرْعَةَ قالَ أبو زُرْعَةَ : لَمْ يكنْ يكذبُ ، كانَ ربما وَهِمَ في الشَّيْء ، وَقالَ أبو حاتِم : شيخٌ ، الميزان (٢ : ٢٣٧) تَهْذيب الكَمالِ (١٢ : ١٧٦) التَّهْذيب (٤ : ٢٤٧) التَّقْريب (١ : ٣٣٥) : صَدوقٌ يُخْطِئ ، من العاشرةِ .

(١٣٧٩) سَهلُ بنُ عَبدِ الله بنِ بُريدَةَ المروَزيُّ : كانَ مِمّن يُخطِئ ، فأمّا المناكيرُ في روايتهِ ؛ فإنّها مِن قِبَلِ أخيه سهل ، لا منه .

(١٣٨٠) سَوّارُ بنُ داودَ ، أبو حمزةَ البَصْريُّ (د ق) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٤٢٢) الكَبير (٤ : ١٦٨) وَنَقَلَ الخلاف في اسمِهِ ، الجَرْح (٤ : ٢٧٢) عَن أحْمَد قالَ : شيخٌ بَصْريّ لا بأسَ بهِ ، رَوى عَنهُ وكيعٌ وقَلَبَ اسمَهُ ، وَهو شيخٌ يوثّقُونه بالبصرةِ ، لَمْ يُرْوَ عَنهُ غيرُ هذا الحَديث ، عَن ابنِ معينٍ : ثِقَةٌ ، الميزان (٢ : ٢٤٥) تَهْذيب الكَمالِ (١٢ : ٢٣٦) التَّهْذيب (٤ : ٢٦٧) التَّقْريب (١ : ٣٣٩) : صَدوقٌ له أوهامٌ من السابعةِ .

(١٣٨١) شَبَثُ بنُ رِبْعِيٍّ اليربُوعيُّ التميميُّ (د سي) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ٣٧١) الكَبير (٤ : ٢٦٦) أخرجَ لهُ مِن طريقهِ عَن عَليّ مرفوعاً في التسبيحِ والتكبيرِ ، رَوى عَنه مُحَمَّدُ بنُ كعبٍ ، ولا نعلمُ له سماعاً من شَبَث ، وَذَكَرَ البُخاريّ أنهُ حروريّ ، الجَرْح (٤ : ٣٨٨) قالَ أبو حاتِم : حَديثُهُ مستقيمٌ ما أعلمُ بِه بأساً ، تَهْذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٣٥١) التَّهْذيب (٤ : ٣٠٣) ثِقات العِجْلي رَقم (٢١٤) وَقالَ : كان أوّلَ من أعانَ على قتل عُثْمان ، وَهو أولُ من حَرّرَ الحَرُوريّة ، وأعانَ على قتلِ الحُسينِ بن عَليّ ، وَنَقَلَ الحافِظُ أنه ردَّ على المختارِ ادّعاءَهُ نُزولَ السكينة ، وكان له بلاءٌ حَسَن في قتالِ المختارِ ، التقريب (٢٧٥٠) : مخضرمٌ ، كانَ مؤذنَ سَجاح ، ثمّ أسلمَ ، ثمّ كانَ ممن أعانَ على عثمان ، ثمّ صحبَ علياً ، ثمّ صارَ من الخوارجِ عليه ، ثمّ تابَ ، فحضرَ قتلَ الحسينِ ، ثمّ كانَ ممنْ طلبَ بدمِ الحسينِ مع المختارِ ، ثمّ وَليَ شرطَ الكوفةِ ، ثمّ حضرَ قتلَ المختارِ .

(١٣٨٢) شَريكُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ الحارثِ النَّخَعِيُّ ، أبو عَبْدِ اللهِ الخُراسانيُّ (خت م٤) : كانَ في آخرِ أمرِهِ يُخْطِئُ فيما يروي ، تغيّرَ عَلَيْه حِفْظُهُ ، فسماعُ المتقدّمينَ عَنه الذين سمعوا منه بواسطَ لَيْسَ فيهِ تخليطٌ ؛ مثل يزيد بنِ هارون وإسْحاق الأزرق ، وسماعُ المتأخرين عَنه بالكوفةِ فيهِ أوهامٌ كثيرة .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٤١) حَديثاً ؛ منها (٢٢٦ ، ٥٥٠ ، ٩٥٤ ، ٧٣٣٥ ، ٧٤٨٩) .

(١٣٨٣) شعيبُ بنُ صفوانَ الثَّقَفِيُّ ، أبو يحيى الكوفيّ (م ت س) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٤٤٠) الكَبير (٤ : ٢٢٣) الجَرْح (٤ : ٣٤٨) : عَن ابنِ مَعينٍ : لا شَيْء ، وَقالَ أبو حاتِم : يُكتبُ حَديثُهُ ولا يُحْتَجُّ بِه ، الميزان (٢ : ٢٧٦) تَهْذيب الكَمالِ (١٢ : ٥٢٨) التَّهْذيب (٤ : ٣٥٣) التَّقْريب (١ : ٣٥٢) : مقبولٌ ، من السابعةِ .

(١٣٨٤) صالحُ بنُ يحيى بنِ المِقدامِ بنِ مَعْدِي كَرْبٍ الكِنْدِيُّ (د س ق) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٥٢٣٦) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٤٥٩) الكَبير (٤ : ٢٩٢) فيهِ نظر ، الجَرْح (٤ : ٤١٩) وَسَكَت ، الميزان (٢ : ٣٠٤) قالَ يَزيدُ بنُ هارون : لا يُعْرف ، تَهْذيب الكَمالِ (١٣ : ١٠٥) التَّهْذيب (٤ : ٤٠٧) التَّقْريب (١ : ٣٦٤) : ليِّنٌ ، من السادسةِ .

(١٣٨٥) صَعْصَعَةُ بنُ صُوحانَ الكوفيّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ٣٨٢) الكَبير (٤ : ٣١٩) وَرَوى له حَديثاً وَسَكَت ، الجَرْح (٤ : ٤٤٦) وَسَكَت ، وَقالَ ابن سَعْد (٦ : ٢٢١) : ثِقَةٌ قليلُ الحَديثِ ، الميزان (٢ : ٣١٥) تَهْذيب الكَمالِ (١٣ : ١٦٧) التَّهْذيب (٤ : ٤٢٢) التَّقْريب (١ : ٣٦٧) : ثِقَةٌ تابعيٌّ كبيرٌ مخضرمٌ فصيحٌ ، من الثانيةِ .

(١٣٨٦) صَيْفِيُّ بنُ رِبْعيٍّ الأنْصاريُّ : يُخْطِئ ، يَروي عن عبدِ اللهِ بنِ عمر ، روى عنه الحسينُ بن يزيد الطحّان وأبو كُريب وأهلُ الكوفة .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٤٧٦) الجَرْح (٤ : ٤٤٨) وَسَكَت .

(١٣٨٧) ضِمامُ بنُ إسْماعيلَ بنِ مالكٍ المَعافِريُّ ، أبو شُرَيح المِصْريُّ (بخ) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٤٨٥) الكَبير (٤ : ٣٤٣) الجَرْح (٤ : ٤٦٩) وكناه أبا إسْماعيل . وَرَوى عَن أحْمَد قالَ : صالحُ الحَديث ، وعَن ابنِ معينٍ : لا بأسَ بِه ، وَقالَ أبو حاتِم : كان صدوقاً ، كان متعَبْداً ، الميزان (٢ : ٣٢٩) تَهْذيب الكَمالِ (١٣ : ٣١١) التَّهْذيب (٤ : ٤٥٨) التَّقْريب (١ : ٣٧٤) : صَدوق ربما أخطَأ ، من الثامنةِ .

(١٣٨٨) طلحةُ بنُ يَحيى بنِ طلحةَ بنِ عبيدِ اللهِ التَّيْميُّ القُرَشيُّ الكوفيُّ (م ٤) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٤٨٧) الجَرْح (٤ : ٤٧٧) : عَن يحيى القَطّان : لَمْ يكن بالقَويّ وعَن أحْمَد : صالح الحَديث ، وعَن ابن مَعينٍ : ثِقَة ، وَقالَ أبو حاتِم : صالحُ الحَديثِ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : صالحٌ ، الميزان (٢ : ٣٤٢) تَهْذيب الكَمالِ (١٣ : ٤٤١) التَّهْذيب (٥ : ٢٧) التَّقْريب (١ : ٣٨٠) : صَدوقٌ يُخْطِئ ، من السادسة .

(١٣٨٩) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَرْمَلَةَ الأسلَمِيُّ ، أبو حَرْمَلَةَ المَدَنيّ (م ٤) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٦٨) الكَبير (٥ : ٢٧٠) : رَوى عَنه الثوريُّ ومالكٌ ويحيى القَطّانُ ، الجَرْح (٥ : ٢٢٣) : عَن يَحيى بنِ سَعيدٍ القَطّانِ : مُحَمَّد بن عَمْرو أحبّ إليَّ من ابنِ حرملةَ ، وكانَ ابنُ حرملةَ يلقَّنُ ولو شئتُ أن ألَقّنَهُ أشياء ! قالَ ابنُ المدينيِّ : فارددتُ يحيى في ابنِ حَرملةَ ، فقالَ : لَيْسَ هو عِنْدَي مثل يحيى بنِ سَعيدٍ الأنْصاريّ ورُوِيَ أنّ يحيى القَطّانَ سُئل عَنه فضَعَّفَهُ وَلَمْ يَدْفَعْهُ ، وعَن ابنِ معينٍ : صالحٌ ، وَروى عَن يحيى القَطّان عَن عَبْدِ الرَّحْمَن قالَ : كنتُ سيِّئَ الحِفْظِ ، أو كنتُ لا أحفظُ ، قالَ : فرخّصَ لي سَعيدُ بنُ المسيِّب في الكِتابِ ، وَقالَ أبو حاتِم : يُكتبُ حَديثُهُ ولا يُحْتَجُّ بِه تَهْذيب الكَمالِ (١٧ : ٥٨) التَّهْذيب (٦ : ١٦١) الكامِل (٤ : ٣١٠) وَقالَ : لِعَبْدِ الرَّحْمَن بن حرملةَ أحاديثُ عَن عَمْرو بنِ شُعَيبٍ عَن سَعيدِ بنِ المسيِّب وغيرِهما ، ولَيْسَ بالكثيرِ ، وَلَمْ أرَ في أحاديثِه حَديثاً مُنْكراً ، التَّقْريب (١ : ٤٧٧) : صَدوقٌ ربما أخْطَأ ، من السادسة .

(١٣٩٠) عَبْدُ الرحيم بنُ كَرْدَم بنِ أَرْطَبَانَ ، أبو مرّ البَصْريُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١٣٣) الكَبير (٦ : ١٠١) الجَرْح (٥ : ٣٣٩) قالَ أبو حاتِم : مجهولٌ ، الميزان (٢ : ٦٠٦) اللِّسان (٤ : ٧) : وأشار الحافظُ إلى أنه لَيْسَ بمجهولِ الحالِ ، ولا واهٍ ، ولَيْسَ بالثبتِ ، وَنَقلَ عَن أبي الحَسَنِ ابنِ القَطّانِ قَوْلَه تعقيباً على قولِ أبي حاتِمٍ : مجهولٌ ، قالَ : فانظرْ كيف عُرِفَ بروايةِ جماعةٍ عَنه ، ثُمَّ قالَ فيه : مجهولٌ وهذا منه صوابٌ ، يعَني هو مجهول الحالِ ، وَقالَ أبو أحْمَد الحاكِم : لا يتابعُ على حَديثِه وأخْرَجَ له الحاكِمُ في المستدركِ .

(١٣٩١) عَبْدُ العزيزِ بنُ الربيعِ بنِ سَبْرَةَ بنِ معْبَدٍ الجُهَنيُّ (م د) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١١٠) الكَبير (٦ : ٢٠) الجَرْح (٥ : ٣٨٢) وَذَكَرَ له ثلاثة رواةٍ وَسَكَت ، تَهْذيب الكَمالِ (١٨ : ١٢٨) التَّهْذيب (٦ : ٣٣٥) وَذَكَرَ أنَّ له ذكراً عِنْدَ البُخاريِّ في الصَحيْح ، وله عِنْدَ مسلم حَديثٌ واحِدٌ ، وَذَكَرَ كَلامَ ابنِ حِبّانَ ، التَّقْريب (١ : ٥٠٨) صَدوقٌ ربما غلط ، من السابعةِ .

(١٣٩٢) عَبْدُ العزيزِ بنُ أبي سُلَيْمانَ ، أبو مودودٍ المَدَنيُّ (د ت س) : يُخْطِئ ، وقد قيلَ : إنهُ رأى أنساً ، ولَيْسَ بمَحْفوظ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثين (٨٥٢ ، ٨٦٢) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١١٤) الكَبير (٦ : ١٥) وَقالَ : رأى أنسَ بنَ مالكٍ وسمّاهُ عَبْدَ العزيز بنَ أبي سُلَيْمانَ ، وفي الجَرْح (٥ : ٣٨٤) كما في التأريخ اسماً ورؤية ، وَقالَ أحْمَد : ثِقَةٌ ، ومثلهُ قالَ ابنُ معين : ثِقَةٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (١٨ : ١٤٢) التَّهْذيب (٦ : ٣٤٠) التَّقْريب (١ : ٥٠٩) : مقبولٌ ، من السادسةِ .

(١٣٩٣) عَبْدُ العزيزِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي عُبَيدٍ الدَّرَاوَرْديُّ المَدَنيُّ (ع) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له في ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٧٨) حَديثاً ، منها (١٥٢ ، ١٧٤ ، ٢٢٠ ، ٧٣٠٨ ، ٧٣٥٩) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١١٦) الكَبير (٦ : ٢٥) الجَرْح (٥ : ٣٩٥) وَروى عَن مصعبٍ الزُّبَيري أنّ مالكاً كانَ يوثّقُ الدَّراوَرْديّ ، وعَن أحْمَد قالَ : ما حدّث عَن عُبيد الله ابن عُمَر ، وَقالَ أحْمَد : كانَ معروفاً في الطلبِ ، وإذا حدّثَ من كِتابِهِ ؛ فَهو صَحيحٌ ، وإذا حدّثَ من كُتبِ الناسِ وَهِمَ ، وكانَ يقرأ من كتبِهِم فيُخْطِئ ، وربّما قلبَ حَديثَ عَبْدِ الله العُمَريّ ؛ فيرويه عَن عبيدِ الله بن عُمَرَ ، وَقالَ ابنُ معين : صالحٌ لا بأسَ به ، وَقالَ أبو حاتمٍ : مُحَدّثٌ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : الدراوَرْديُّ سيِّئُ الحِفْظِ ، فربّما حدّثَ من حِفْظِهِ الشَيْء فيُخْطِئ ، الميزان (٢ : ٦٣٣) تَهْذيب الكَمالِ (١٨ : ١٨٧) التَّهْذيب (٦ : ٣٥٣) وَنَقَلَ أنه كانَ يلحنُ ، التَّقْريب (١ : ٥١٢) : صَدوقٌ ، كانَ يُحدِّثُ من كتبِ غيرِهِ فيُخْطِئ ، قالَ النَّسائيّ : حَديثهُ عَن عبيدِ الله العمريّ مُنْكَرٌ ، من الثامنة .

(١٣٩٤) عَبْدُ العزيزِ بنُ المختارِ الأنْصاريّ الدبّاغُ البَصْريُّ (ع) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ثلاثة أحاديث (٥٦٤٠ ، ٦١١٤ ، ٦٨٨٥) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١١٥) الكَبير (٦ : ٢٤) الجَرْح (٥ : ٣٩٣) قالَ ابنُ معينٍ : ثِقَةٌ ، وَقالَ أبو حاتِم : صالحُ الحَديثِ ، مستوي الحَديثِ ، ثِقَةٌ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : لا بأسَ بحَديثِه ، الميزان (٢ : ٦٣٤) وَنَقَلَ قولَ ابنِ معينٍ مِن رواية أحْمَدِ بنِ زهيرٍ : لَيْسَ بشَيْء وَقالَ : لَمْ أعرفْ سببَ قولِه هذا ، وَقالَ هو : ثِقَةٌ حجةٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (١٨ : ١٩٥) وَنَقَلَ في التَّهْذيب (٦ : ٣٥٥) : توثيقَهُ عَن جَمْعٍ منَ الأئمةِ ، التَّقْريب (١ : ٥١٢) : ثِقَةٌ ، من السابعةِ .

(١٣٩٥) عَبْدُ اللهِ بنُ إنسانٍ المَدَنيّ (د) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١٧) الكَبير (٥ : ٤٥) : لَمْ يصحَّ حَديثُهُ ، الجَرْح (٥ : ٨) : هو طائفيّ ، اللسان (٢ : ٣٩٣) وَقالَ : «قالَ ابنُ حِبّانَ في الثِّقات : كان يُخْطِئ ، وكانَ لا يستقيمُ أن يقَوْلَه الحافِظ ، إلاّ فيمن رَوى عدةَ أحاديثَ ، فأما عَبْدُ الله هذا ، فهذا الحَديثُ أولُ ما عِنْدَهُ وَآخِرُهُ ، فإنْ كانَ قد أخطَأ ، فحَديثُهُ مردودٌ على قاعدةِ ابن حِبّان» وفي التَّهْذيب : «فإنْ كانَ أخطَأ فيهِ ؛ فَما هو الذي ضبطَهُ؟» تَهْذيب الكَمالِ (١٣ : ٣١٢) التَّهْذيب (٤ : ١٤٩) التَّقْريب (١ : ٤٠٢) : ليّنُ الحَديث ، من السادسةِ .

(١٣٩٦) عَبْدُ اللهِ بنُ أبي بكرٍ المُقَدَّميُّ البَصْريُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٣٥٧) الجَرْح (٥ : ١٨) قالَ أبو حاتِم : تكلَّموا فيه ، كانَ عِنْدَهُ عَن جعفرِ بنِ سُلَيْمانَ أكثر مما عِنْدَ سيّار أو نحوه إنْ كانَ سمعَ ، وكانَ باردَ الأمرِ حيثُ كَتَبْنا عَنهُ ، كنّا نكتبُ عَن أخيه ، وَهو ينظرُ من بعيدٍ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : لَيْسَ بشَيْء أدركْتُهُ وَلَمْ أكتبْ عَنهُ ، وعَن ابنِ الجُنَيدِ : كنّا نَمرُّ بهِ وَهو قاعدٌ فلا نكتبُ عَنه ونكتبُ عَن أخيهِ مُحَمَّد ، قالَ أبو حاتِم : أخوه مُحَمَّدٌ أوثقُ منهُ ، وفيهِ نظرٌ ، الميزان (٢ : ٣٩٨) اللِّسان (٣ : ٢٦٣) الكامِل (٤ : ٢٥٩) قالَ : ضَعيْفٌ ، ثُمَّ خَتَمَ ترجمتَهُ بقَوْلِهِ : وَلَمْ أرَ لعَبْدِ اللهِ هذا كثيرُ حَديثٍ ، وإنّما الحَديثُ الكثيرُ لأخيهِ مُحَمَّد ، ومقدارُ ما لعَبْدِ الله بنِ

أبي بكرٍ رأيته له غيرَ مَحْفوظٍ ، وكانَ قد رَوى عَن شيخِهِ أبي يَعْلى الموصِلِيّ قَوْلَه : حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بنِ أبي بكرٍ المقدَّميّ ، وكانَ ضعيفاً .

(١٣٩٧) عَبْدُ اللهِ بنُ حُمرانَ بن عَبْدِ اللهِ ، أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَصْريُّ (خت م د س) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٣٣٢) الكَبير (٥ : ٧٣) : أحسَبُهُ مولى عُثْمانَ بنِ عفانَ القرشي ، الجَرْح (٥ : ٢٤١) قالَ أبو حاتِم : صَدوق مستقيم الحَديث ، وَقالَ ابن معين : صالح . تَهْذيب الكَمالِ (١٤ : ٤٣١) التَّهْذيب (٥ : ١٩٢) نَقَلَ عَن الدّارَقُطْنيِّ توثيقَهُ وترجمَ له ابنُ شاهينَ في موضعين رَقم (٦٤٨) وَقالَ صالحٌ ورَقم (٦٥٣) وَقالَ : شيخٌ ثقةٌ مبرزٌ ، التَّقْريب (١ : ٤١٠) : صَدوقٌ يُخْطِئ قليلاً ، من التاسعةِ .

(١٣٩٨) عَبْدُ اللهِ بنُ ذَكْوانَ البَصْريُّ : يُخْطِئ ، ولَيْسَ هو بأبي الزِّنادِ البَصْريُّ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١٤) الكَبير (٥ : ٨٤) مُنْكَر الحَديث في الأذانِ ، الجَرْح (٥ : ٥٠) وَسَكَتَ ، الميزان (٢ : ٤١٨) نَقَلَ كَلام البُخاريّ .

(١٣٩٩) عَبْدُ اللهِ بنُ سَعْد بنِ فروةَ البَجَليُّ (د) : يُخْطِئ ، حَديثُهُ في الأغلوطات .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٣٩) الكَبير (٥ : ١٠٦) وَذَكَرَ حَديثهُ وَسَكَتَ ، الجَرْح (٥ : ٦٤) قالَ أبو حاتِم : مجهولٌ . وفي الميزان (٢ : ٤٢٨) : نَقَلَ قولَ أبي حاتِم ، ثُمَّ فسَّرَهُ بقَوْلِه : ما لَهُ راوٍ سوى الأوزاعي ، وَقالَ دُحَيْمُ : لا أعرفُهُ ، تَهْذيب الكَمالِ (١٥ : ٢٠) التَّهْذيب (٥ : ٢٣٥) قالَ الساجي : ضَعَّفَهُ أهلُ الشامِ ، التَّقْريب (١ : ٤١٩) : مقبولٌ ، من السادسة .

(١٤٠٠) عَبْدُ اللهِ بنُ سَلِمَةَ المراديُّ الجَمَليُّ الرّاوي عَن ابنِ مسعود (٤) : يُخْطِئُ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ خمسة أحاديث (٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٦٩٢٨ ، ٦٩٤٠ ، ٧٠٨٠) .

تَرْجَمَتُهُ في : الكَبير (٥ : ٩٩) وفرقٌ بينهُ وبينَ عَبْدِ اللهِ بن سلمةَ الهَمْدانيّ الذي يروي عن عليّ .

رَوى عَنه عَمْرو بن مرة وَقالَ : رجل من الحي - مراد - وَرَوى الطيالسيّ عَن عَمْرو بن مرة : كانَ عَبْدُ الله يحدّثنا فنعرفُ ونُنكرُ ، وكان قد كبرَ ، لا يتابع في حَديثه ، تَهْذيب الكَمالِ (١٥ : ٥٠) التَّهْذيب (٥ : ٢٤١) : وفرَّقَ ابنُ نمير بين الذي رَوى عَنه عَمْرو بن مرة ، والذي رَوى عَنه أبو إسْحاق السبيعيّ ، وكان ابنُ معينٍ يقولُ بقولِ أحْمَدَ من أنَّهما واحدٌ ، وَقالَ البُخاري في التاريخ الصغير (١ : ٢٠١) أدم عَن شعبة : حَدَّثَنا عَمْرو بنُ مرة قالَ : سمعت عَبْد الله بن سَلِمَةَ - وكانَ رجلاً من قومه - عَمْرو الجبلي هو مُراديّ ، ويقالُ : جُهَنيّ ، وَقالَ البُخاريّ (١ : ٢٠٣) : وقد رَوى أبو إسْحاق عَن عَبْدِ الله بن سَلِمَةَ أبو معاوية الهَمْدانيّ ، وَقالَ بعضُ الكوفيّين : هذا غيرُ الذي رَوى عَنه عمرو بنُ مُرّةَ ، وَلَمْ يرجِّحْ شيئاً بينما نَقلَ عَنه الحافِظُ في التَّهْذيبِ أنه رجّحَ التفريقَ في تاريخه الصغير ، وَلَمْ أقفْ عَلَيْهِ ، وَقالَ الحافِظُ : وقد بَيّنَهُ الحاكِمُ أبو أحْمَد في الكُنى بياناً شافياً فجعلهما مراديا هو هذا ، وَقالَ : حَديثهُ لَيْسَ بالقائم ، وهَمْدانياً إنما يعرف قَوْلهُ ولا نعرفُ له راوياً سوى أبي إسْحاق السَّبيعيّ ، وإنما جاء الاشتباهُ لأنهم كَنَوا المُراديَّ بكُنيةِ الهَمْداني : أبا العالية وإنما هي كنيةُ الهَمْداني ، ولا أعلم أحداً كنّى المراديّ ، وقد وقعَ الخَطَأ فيه لمسلم وغيره ، وانظر الميزان (٢ : ٤٣٠) التَّقْريب (١ : ٤٢٠) : صَدوقٌ تغيَّرَ حِفْظُهُ ، من الثّانيةِ .

(١٤٠١) عَبْدُ الله بنُ سُلَيْمانَ بنِ أبي سَلَمَةَ الأَسْلَمِيُّ المَدَنيُّ (بخ س ق) : يُخْطِئ .

الثِّقات (٧ : ١٨) الكَبير (٥ : ١٠٨) وَسكَت ، الجَرْح (٥ : ٧٤) عَن أحْمَدَ : هو مِنْ أهلِ قُباء ، وقد رَوى عَنه ، وعَن أبي عامرٍ العَقَديّ قالَ : حَدَّثَنا عَبْدُ الله بنُ سُلَيْمانَ شيخٌ من أهلِ المدينةِ لا بأس بهِ ، وعَن ابنِ معينٍ : ثِقَةٌ ، وَقالَ أبو حاتِم : لا بأسَ بهِ ، التَّهْذيب (٥ : ٢٤٥) وَنَقلَ ما تقدّمَ ، الكامِل (١٥ : ٦١) وَنَقلَ عَن أحْمَد قَوْلَه : هو مِنْ أهلِ قُباء رَوى عَن القَعْنَبيّ ، أصلهُ مدينيّ ، يسكنُ البصرةَ ، وَهو يُحدّث عَن قومٍ مجهولِينَ مِن أهلِ المدينةِ وحواليه ، التَّقْريب (١ : ٤٢١) : صَدوقٌ يُخْطِئ ، من السابعةِ .

(١٤٠٢) عَبْدُ الله بنُ شُبْرُمَةَ ، أبو شُبْرُمَةَ الكوفيُّ الشَريكيّ (شَيْخُ شُيوخهِ) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٣٦٤) الكامل (٢ : ٩٩) وعَدّهُ من الضعفاء ، واتّهمَهُ بسرقةِ الحديثِ . لسان الميزان (٥ : ٢٥٨) ذكرَه في ترجمة تلميذِه محمدِ بنِ عبدِ السلامِ

ابنِ النعمانَ البصريِّ ، وقال : كانَ ممن يستحلُّ الكذبَ !

(١٤٠٣) عَبْدُ اللهِ بنُ كَيْسانَ المَرْوَزِيُّ : يُخْطِئ ، ولَيْسَ هذا بعَبْد الله بنِ كَيْسان الرّاوي عَن عَبْدِ الله بنِ شَدّاد .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ستةَ أحاديثَ (٤١٠ ، ٩١١ ، ٢٦٥٥ ، ٢٦٨٩ ، ٤٢٦٢ ، ٥٢١٦) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٥٢) الكَبير (٥ : ١٧٨) : مُنْكَرٌ لَيْسَ مِن أهلِ الحَديثِ الجَرْح (٥ : ١٤٣) قالَ أبو حاتِم : ضَعيْفُ الحَديثِ ، الميزان (٢ : ٤٧٥) تَهْذيب الكَمالِ (١٥ : ٤٨٠) التَّهْذيب (٥ : ٣٧١) وَنَقَلَ تضعيفَهُ عَن جمعٍ من الأئمةِ ، التَّقْريب (١ : ٤٣٣) : صَدوقٌ يُخْطِئ كثيراً ، من السادسةِ .

(١٤٠٤) عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بن عَمْرِو بنِ حبيبٍ القاضي ، أبو رِفاعةَ البَصْريُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : كان يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٣٦٩) اللِّسان (٣ : ٣٤١) واقتصر على قولِ ابنِ حِبّانَ .

(١٤٠٥) عَبْدُ الملكِ بنُ سَلْعٍ الهَمْدانيُّ الكوفيُّ (س) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١٠٤) الكَبير (٥ : ٤١٨) الجَرْح (٥ : ٣٥٣) وذكرا له خمسة رواة وَسَكَتا ، تَهْذيب الكَمالِ (١٨ : ٣١٦) التَّهْذيب (٦ : ٣٩٦) ولَمْ ينقلْ جرحَهُ عَن أحدٍ ، وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبّانَ ، التَّقْريب (١ : ٥١٩) : صَدوقٌ ، من السادسةِ .

(١٤٠٦) عَبْدُ الواحدِ بنُ أبي عونٍ الدَّوْسيُّ (خت ق) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١٢٣) الكَبير (٦ : ٥٧) الجَرْح (٦ : ٢٢) عَن ابنِ مَعين : ثقةٌ ، قالَ أبو حاتِم : من ثِقات أصحابِ الزُهريِّ ممن يجمعُ حَديثه ، ولكنْ نَسَبَهُ الأُوَيْسيُّ تَهْذيب الكَمالِ (١٨ : ٤٦٣) التَّهْذيب (٦ : ٤٣٨) وَنَقَلَ توثيقَهُ عَن البزّارِ والدّارَقُطْنيّ التَّقْريب (١ : ٥٢٦) صَدوقٌ يُخْطِئ ، من السابعةِ .

(١٤٠٧) عُبَيدُ بنُ يَعيش المحاملي ، أبو مُحَمَّد الكوفيّ (ي م س) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٤٣١) الكَبير (٦ : ٨) وَسَكَتَ ، الجَرْح (٦ : ٥) عَن ابنِ

معينٍ : صَدوقٌ ، وَقالَ أبو حاتِم : كوفيّ صَدوقٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (١٩ : ٢٤٩) التَّهْذيب (٧ : ٧٨) وابن سَعْد (٦ : ٤١٤) وَقالَ : كان ثِقَةً ، وَنَقَلَ الحافِظُ في التَّهْذيبِ عَن أبي داود : ثِقَةٌ ثِقَةٌ ، التَّقْريب (١ : ٥٤٦) : ثِقَةٌ ، مِن صغارِ العاشرةِ .

(١٤٠٨) عبيدُ اللهِ بنُ سَعيدِ بنِ مسلمٍ ، أبو مسلمٍ قائدُ الأعمشِ الجُعْفِيُّ الكوفيُّ (خت) : يُخْطِئ .

(١٤٠٩) عُثْمانُ بنُ عُثْمانَ الغطفانيُّ ، أبو عَمْرو القرشيُّ البَصْريُّ (م د س) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٢٠٣) الكَبير (٦ : ٢٤٣) : مضطربُ الحَديثِ ، الجَرْح (٦ : ١٥٩) عَن أحْمَد : رجلٌ صالحٌ مِن الثِّقاتِ ، وعَن ابنِ معينٍ : ثقة ، وعَن أبي حاتِمٍ : شيخٌ يُكتَبُ حَديثُهُ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : لا بأسَ بِه ، الميزان (٣ : ٤٨) تَهْذيب الكَمالِ (١٩ : ٤٣٧) التَّهْذيب (٧ : ١٣٧) التَّقْريب (٢ : ١٢) : صَدوقٌ ربّما وَهِمَ ، مِن الثامنةِ .

(١٤١٠) عُروةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عطيةَ بنِ عُروةَ السَعْديُّ الجُشَيْمِيُّ البَكْرِيُّ : يُخْطِئُ وكانَ مِن خيارِ الناسِ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٨٧) الكَبير (٧ : ٣٤) الجَرْح (٦ : ٣٩٧) قالَ ابنُ المديني : كانَ والياً على اليمنِ عشرينَ سَنَةً ، وحينَ خرجَ ؛ خرجَ معَهُ سيفٌ ومصحفٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (٢٠ : ٣٢) التَّهْذيب (٧ : ١٨٧) وَلَمْ ينقلْ جرحاً ، وَقالَ في التَّقْريب (٢ : ١٩) : مقبولٌ ، من السادسة .

(١٤١١) عُمَرُ بنُ حمزةَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ الخَطّاب المَدَنيّ (خت م د ت ق) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١٦٨) الكَبير (٦ : ١٤٨) الجَرْح (٦ : ١٠٤) وَنَقَلَ عَن أحْمَدَ : أحاديثُهُ مناكيرُ ، وعَن ابنِ معينٍ : عُمَرُ بنُ حمزةَ أضعفُ مِن عُمَرَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ زَيْدٍ . الميزان (٣ : ١٩٢) تَهْذيب الكَمالِ (٢١ : ٣١١) التَّهْذيب (٧ : ٤٣٧) وَنَقَلَ عَن الحاكِم النيسابوريّ : أحاديثُهُ كلُّها مستقيمةٌ ، ونصُّ كَلامِهِ موجودٌ في كِتابِهِ المدخل إلى الصَحيْحين (ص : ٥٩٢) فَما بعد ، وَقالَ ابنُ معين : ضَعيْفٌ ، ثُمَّ قالَ : وأحاديثُهُ كلُّها

مستقيمة ، وَقالَ النَّسائيّ في الضُّعَفاء (ص : ٨٥) : لَيْسَ بالقَويّ ، التَّقْريب (٢ : ٥٣) : ضَعيْفٌ ، من السادسة .

(١٤١٢) عُمَرُ بنُ سَفينةَ ، مولى رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ (د ت) : يُخْطِئ .

(١٤١٣) عُمَرُ بنُ عَليٍّ بنِ الحُسينِ بنِ عَليٍّ أبي طالبٍ القرشيُّ الهاشِميُّ (بخ م مد ت س) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١٨٠) الكَبير (٦ : ١٧٩) الجَرْح (٦ : ١٢٤) وتَرْجَمَه باختصارٍ شديد ، تَهْذيب الكَمالِ (٢١ : ٤٦٦) التَّهْذيب (٧ : ٤٨٥) وَلَمْ ينقلْ جرحَهُ عَن أحدٍ ، أورد كَلامَ ابنِ حِبّانَ ، وفي التَّقْريب (٢ : ٦١) : صَدوقٌ فاضلٌ ، من السابعةِ .

(١٤١٤) عِمْرانُ بنُ أنسٍ ، أبو أنسٍ المَكّيُّ (د ت) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٢٤٠) الكَبير (٦ : ٤٢٣) وَروى له حَديثاً ، الجَرْح (٦ : ٢٩٣) وَسَكَتا ، تَهْذيب الكَمالِ (٢٢ : ٣٠٧) وَنَقَلَ في التَّهْذيب (٨ : ١٢٢) عَن البُخاري مُنْكَرُ الحَديث ، وَقالَ العُقَيْلي (٣ : ٢٩٦) : لا يتابعُ على حَديثِهِ ، وَذَكَرَ له حَديثاً في ذم الربا وَقالَ : أرْسَلَهُ غيرُهُ ، التَّقْريب (٢ : ٨٢) : ضَعيْفٌ ، من السابعةِ .

(١٤١٥) عِمْرانُ العَمّيُّ ، هو ابنُ داودَ القَطّانِ (خت ٤) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أحدَ عَشَرَ حَديثاً ، منها (٨٧٠ ، ٩٧١ ، ٣١٠٨ ، ٦٨٣٢ ، ٧٤٠٠) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٥ : ٢٢٤) الكَبير (٦ : ٤٢٩) وَسَكَت ، الجَرْح (٦ : ٢٩٧) باسم «عمرانُ أبو العَوّام القَطّان» . وَنَقَلَ عَن يحيى القَطّان : أنه ذكرَهُ يوماً ، فأحسنَ الثناءَ عَلَيْه ، وَقالَ ابنُ معين : لَيْسَ بالقويّ ، وَقالَ أحْمَدُ : أرجو أن يكونَ صالحَ الحَديث تَهْذيب الكَمالِ (٢٢ : ٣٢٨) وَنَقَلَ في التَّهْذيب (٨ : ١٣٠) عَن النَّسائيّ : ضَعيْفٌ . وتَرْجَمَه في الأنْساب (٩ : ٣٨٠) وَقالَ في الكامِل : كانَ بينَهُ وبينَ يَحيى القَطّان شركةٌ وكانَ لا يحدِّثُ عَنه ، وَنَقَلَ عَن عفّانَ : حَدَّثَنا عمرانُ بنُ داودَ وكان ثِقَةً ، وخَتَمَ ترجمتَهُ

بقَوْلِه : هو ممن يُكتبُ حَديثُهُ ، التَّقْريب (٢ : ٨٣) : صَدوقٌ يَهِمُ ، من السابعةِ ، رُمِيَ برأيِ الخوارجِ .

(١٤١٦) عَمْرُو بنُ مُجَمِّع ، أبو المنذرِ السَّكُونيُّ الكوفيُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٢٣٠) الكَبير (٦ : ٣٧٣) : رَوى له حَديثاً وَسَكَت ، الجَرْح (٦ : ٢٦٥) قالَ أبو حاتِم : ضَعيْف الحَديث ، الميزان (٣ : ٢٨٦) : ضعفوه ، قالَ الدّارَقُطْني : ضَعيْف ، اللِّسان (٤ : ٣٧٥) : وَقالَ : أخْرَجَ له ابن خُزَيْمَة حَديثاً طويلاً في الحجِّ ، ثُمَّ فَرَّقَهُ في مواضعَ مِن كِتابِ الحجّ ، الكامِل (٥ : ١٣١) وَروى له ثلاثةَ أحاديثَ ، ثُمَّ قالَ : وهذه الأحاديثُ الثلاثةُ ليونسَ بنِ خَبّابٍ بأسانيدِها لا أعلمُ يرويها عَن يونسَ غيرَ عَمْرِو بنِ مُجَمِّع ، على أنَّ يونسَ بنَ خبّاب ضَعيْفٌ مثلُه ، ولعمروٍ غيرُ ما ذكرتُ ، وعامّةُ ما يرويهِ لا يتابَعُ عَلَيْه ، إما إسناداً أو متناً .

(١٤١٧) عَمّارُ بنُ أبي عَمّارٍ ، أبو مُحَمَّدٍ الهاشِميُّ ، مولاهُم (م ٤) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٣٤١١) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٥ : ٢٦٧) الكَبير (٧ : ٢٦) رَوى له حَديثاً وَسَكَت ، الجَرْح (٦ : ٣٨٩) عَن أحْمَد : ثِقَةٌ ، وعَن أبي حاتِمٍ وأبي زُرْعَةَ : ثِقَةٌ لا بأسَ بِه ، تَهْذيب الكَمال (٢١ : ١٩٨) التَّهْذيب (٧ : ٤٠٤) قالَ النَّسائيّ : لا بأس بِه ، وَنَقَلَ أنَّ البُخاريَّ في الأوسطِ ساقَ حَديثَهُ ، ثُمَّ قالَ : لا يتابَعُ عَلَيْهِ ، التَّقْريب (٢ : ٤٨) صَدوقٌ ربما أخطَأ من الثالثةِ .

(١٤١٨) عَنْبَسَةُ بنُ سَعيدِ بنِ ضُرَيْسٍ ، أبو بكرٍ الأَسْديُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٢٨٩) الكَبير (٧ : ٣٥) وَسَكَت ، الجَرْح (٦ : ٤٠١) قالَ أبو حاتِم : يُكتَبُ حَديثُهُ ولا يُحْتَجُّ به ، تَهْذيب الكَمال (٢٢ : ٤٠٦) التَّهْذيب (٨ : ١٥٥) عَن ابن معينٍ وأبي داودَ وأبي زُرْعَةَ : ثِقَةٌ ، وَقالَ ابنُ المبارَكِ : كوفيٌّ مستقيمُ الحَديثِ وَذَكَرَ الترمذيُّ له حَديثاً خالف فيهِ الثوري وَقالَ : رواية الثوريِّ أصحُّ من رواية عَنبسة التَّقْريب (٢ : ٨٨) : ثِقَة ، من الثامنة .

(١٤١٩) عِيسى بن سُلَيْمانَ بنِ دينارٍ الدّارِمِيُّ ، أبو طَيْبَةَ الجُرْجانيُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٢٣٤) الكَبير (٦ : ٤٠٢) الجَرْح (٦ : ٢٧٨) ذَكَرَ له عدداً من الرواة وَسَكَتا ، الكامِل (٥ : ٢٥٦) نَقَلَ ابن عَن ابن معين أحْمَد بن أبي طيبة الجُرْجانيّ : ثِقَةٌ ، وأبوه أبو طيبة ضَعيْف ، وَقالَ ابن عَديّ : قرأت على قبره بجُرْجان عِنْدَنا : هذا قبر أبي طيبةَ عيسى بن سُلَيْمان بن دينار ، وَذَكَرَ له أحاديثَ كثيرةً ثُمَّ قالَ : أبو طيبةَ هذا كانَ رجلاً صالحاً ، ولا أظنُّ أنه كانَ يتعمَّدُ الكذبَ ، ولعلَّهُ كانَ يُشَبَّهُ عَلَيْه فيغلط ، وقد حدَّثَ جماعةٌ من الكبارِ مع أبي ورقاء عَن أبي طَيْبة . وانظر : اللِّسان (٤ : ٣٩٦) .

(١٤٢٠) غَسّانُ بنُ بُرْزِينَ الطُّهَوِيُّ ، أبو المِقْدام البَصْريُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٣١٢) الكَبير (٧ : ١٠٧) الجَرْح (٧ : ٥٠) عَن ابن معين : ثِقَة الميزان (٣ : ٣٣٣) تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ١٠٤) التَّهْذيب (٨ : ٢٤٦) ثِقات العِجْلي رَقم (١٣٤١) وَقالَ : ثِقَةٌ ، التَّقْريب (٢ : ١٠٥) : صَدوقٌ ربّما أخطَأ ، من السابعةِ .

(١٤٢١) فَرْقَدُ بنُ الحَجّاجِ القُرَشيُّ ، أبو نَصْرٍ البَصْريّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٣٢٢) الكَبير (٧ : ١٣١) الجَرْح (٧ : ٨٢) قالَ أبو حاتِم : شيخ ، الإكْمال (٧ : ٦٣) وكناه أبا نصير .

(١٤٢٢) فُضَيْلُ بنُ عَمْرٍو الفُقَيْمِيُّ الكُوفيُّ : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٣١٤) الكَبير (٧ : ١٢٠) الجَرْح (٧ : ٧٣) عَن ابن معين : ثِقَة ، وَقالَ أبو حاتِم : لا بأس به ، تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ٢٧٨) التَّهْذيب (٨ : ٢٩٣) وَقالَ العِجْلي رَقم (١٣٥٦) : ثِقَة ثبت ، وَقالَ ابن سَعْد (٦ : ٣٣٤) : ثِقَةٌ له أحاديثُ التَّقْريب (٢ : ١١٣) : ثِقَة ، من السادسة .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أربعةَ أحاديثَ (١٣٨ ، ٥٤٦٦ ، ٦٠٩٠ ، ٧٣٥٨) .

(١٤٢٣) الفَيْضُ بنُ إسْحاقَ الرَّقِّيُّ : كانَ مِمّن يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٢) الكَبير (٧ : ١٣٩) الجَرْح (٧ : ٨٨) قالَ أبو حاتِم

أدركته وَلَمْ يُقْضَ لي السماعُ منه ، وكَنَاهُ البُخاريُّ أبا يزيدَ ، طبقات ابن سَعْد (٧ : ٤٨٦) وَقالَ : يُكْنى أبا زَيد ، وكانَ صاحِبَ حَديثٍ وخيرٍ وغزوٍ ، ماتَ بالرقة سَنَة ست عشرة ومائتين .

(١٤٢٤) قُرَادٌ ، أبو نوح : اسمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ غَزْوانَ مولى نَصْرِ بنِ مالكٍ الخُزاعيُّ (خ د ت س) : يُخْطِئ ، يتخالج في القلب منه ، لروايته عَن مالك ، عَن الزهري ، عَن عروة عَن عائشة ، قصةَ المماليك .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٣٧٥) الكَبير (٧ : ٢٠٢) قالَ : يروِي عَنه ابنُ حنبل ومَن دونَهُ ، تاريخ بَغْداد (١٠ : ٢٥٢) عَن ابن معين : لَيْسَ به بأسٌ ، وَقالَ ابن سَعْد (٧ : ٣٣٥) : ثِقَةٌ وَنَقَلَ الخطيبُ عَن ابنِ نمير : ثِقَةٌ ، ومثله قالَ ابن المدينيِّ ، وتَرْجَمَه في الجَرْح (٥ : ٢٧٤) باسمه عَبْد الرَّحْمَن بن غَزوان ، وَقالَ أبو حاتِم : صَدوقٌ ، اللِّسان (٤ : ٤٧١) وَنَقَلَ أن الدّارَقُطْني قالَ : شيخٌ مجهولٌ ، قالَ : وَهو من العجايب ؛ فَما أظنُّ مثلهُ يخفى على الدّارَقُطْني ، تَهْذيب الكَمالِ (١٧ : ٣٣٥) وتَرْجَمَه في التَّهْذيب (٦ : ٢٤٧) وَنَقَلَ أنّ الدّارَقُطْني قالَ في كِتاب الجَرْح والتعديل : ثِقَةٌ وله أفراد ، التَّقْريب (١ : ٤٩٤) : ثِقَة وله أفراد ، من التاسعة .

(١٤٢٥) قُرّان بنُ تَمّامٍ الكوفيُّ الأسْديُّ الوالِبيُّ (د ت س) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٣٤٦) الكَبير (٧ : ٢٠٣) الجَرْح (٧ : ١٤٤) قالَ ابن معين : ثِقَةٌ ، قالَ أبو حاتِم : شيخٌ لَيِّنٌ ، الميزان (٣ : ٤٨٦) تَهْذيب الكَمالِ (٢٣ : ٥٥٩) التَّهْذيب (٨ : ٣٦٧) التَّقْريب (٢ : ١٢٤) : صَدوقٌ ، رُبّما أخطَأ ، مِن الثامنة .

(١٤٢٦) قُرَّةُ العِجْليُّ الكوفيُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٣٤٢) الكَبير (٧ : ١٨٢) الجَرْح (٧ : ١٣٠) عَن ابن معين : لاشَيْء ، وَقالَ أبو حاتِم : مجهول ، لا أعلم رَوى عَنه غير إسْماعيل ابن أبي خالِد ، الميزان (٣ : ٣٨٨) اللِّسان (٤ : ٤٧٢) وَنَقَلَ كَلام أبي حاتِم وابن حِبّان .

(١٤٢٧) كَثيرُ بنُ زِيادٍ البُرسانيُّ ، أبو سهلٍ البَصْريّ (د ت ق) : يُخطئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٢٢٤) وقال : يَرْوي المقلوباتِ ، أَستحِبُّ مجانبةَ ما

انْفَرَدَ مِن الرواياتِ ، وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٧ : ٣٥٣) الكَبير (٧ : ٢١٥) الجَرْح (٧ : ١٥١) عَن ابن معين : ثِقَةٌ ، وَقالَ أبو حاتِم : ثِقَةٌ مِن أكابرِ الحَسَنِ ، لا بأسَ بِه ، تَهْذيب الكَمالِ (٢٤ : ١١٢) التَّهْذيب (٨ : ٤١٣) قالَ النَّسائيّ : ثِقَةٌ ، وَقالَ البُخاري : ثِقَةٌ ، وله وصايا نافعةٌ ، الميزان (٢ : ٤٠٤) التَّقْريب (٢ : ١٣١) : ثِقَةٌ ، من السادسةِ .

(١٤٢٨) مُبارَكُ بنُ فَضالَةَ بنِ أبي أُمَيَّةَ ، مولى عُمَرَ بنِ الخَطّابِ القُرَشِيُّ البَصْرِيُّ (خت د ت ق) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ تسعة عشر حَديثاً ، منها (٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٧٩٢ ، ٦٩٦٤ ، ٧٠٠٧) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٥٠١) الكَبير (٧ : ٤٢٦) الجَرْح (٨ : ٣٣٨) قالَ شعبة : مبارك أحب إلى من الربيع بن صَبِيح ، وأحسن الثناء عَلَيْه يحيى القَطّان ، وَقالَ عفّانُ : ثِقَةٌ ، وكان وكان . . . ، وَنَقَلَ عَن ابن مهدي أنه كان لا يحدث عَنه ، وَقالَ ابن معينٍ : ضَعيْف الحَديث ، وَقالَ مَرةً : ليسَ بهِ بأسٌ ، وَقالَ أبو حاتِمٍ كقولِ شُعبةَ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : يدلِّسُ كثيراً ؛ فإذا قالَ : حَدَّثَنا ؛ فَهو ثِقَةٌ ، الميزان (٣ : ٤٣١) تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ١٨٠) التَّهْذيب (١٠ : ٢٨) التَّقْريب (٢ : ٢٢٧) : صَدوقٌ ، يدلِّسُ ويُسَوّي ، مِن السادسةِ .

(١٤٢٩) مُثَنّى بنُ دِينارٍ القَطّانُ الأَحْمَريُّ البَصْريُّ ، أبو حاتِمٍ العَطّارُ : يُخْطِئ إذا رَوى عَن القاسمِ بنِ مُحَمَّد .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٥٠٤) الكَبير (٧ : ٤٢٠) ونَسَبَهُ فقالَ : القَطّانُ ، الجَرْح (٨ : ٣٢٥) قالَ أبو حاتِم : مجهولٌ ، الميزان (٣ : ٤٣٤) نقلَ تجهيلَ أبي حاتِمٍ له ثمَّ قال : ووثَّقَهُ غَيرُهُ ، اللِّسان (٥ : ١٤) تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ١٨٩) التَّهْذيب (١٠ : ٣٤) العُقَيْلي (٤ : ٢٤٩) : في حَديثِهِ نظرٌ ، الروايةُ في هذا البابِ فيها لِينٌ ، التَّقْريب (٢ : ٢٢٨) : لَيِّنُ الحَديثِ ، من السادسةِ .

(١٤٣٠) المُثَنّى بنُ سَعيدٍ الضُّبَعِيُّ القَصيرُ الذّارِعُ القَسّامُ : يُخْطِئُ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٣٠١١ ، ٤٧٦١ ، ٦٢٩٦) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٥ : ٤٤٣) الكَبير (٧ : ٤١٨) الجَرْح (٨ : ٣٢٣) عَن أحْمَدَ وابنِ معينٍ والرازيَّيْن : ثِقَةٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ٢٠٠) التَّهْذيب (١٠ : ٣٤) زاد : وَثَّقَهُ أبو داودَ والعِجْليُّ ، وَقالَ النَّسائيُّ : لَيْسَ بِهِ بأسٌ ، التَّقْريب (٢ : ٢٢٨) : ثِقَةٌ ، مِن السادسةِ .

(١٤٣١) مُجاهِدُ بنُ وَرْدانَ المَدَنيُّ (٤) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤٩٩) الكَبير (٧ : ٤١٢) وَذَكَرَ له ثلاثة رواة ، لَيْسَ فيهم شُعبةُ ، الجَرْح (٨ : ٣٢٠) عَن ابنِ معينٍ : لا أعرِفُهُ ، وَقالَ أبو حاتِم : ثِقَةٌ ، رَوى عَنه شعبةُ ، الميزان (٣ : ٤٤٠) تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ٢٣٨) التَّهْذيب (١٠ : ٤٥) وَنَقَلَ ثناءَ شعبةَ عَن ابنِ الأصبهانيِّ عَلَيْه ، التَّقْريب (٢ : ٢٢٩) : صَدوقٌ ، مِن السابعةِ .

(١٤٣٢) مُحَمَّدُ بنُ إبْراهيمَ بنِ مُسْلِمِ بنِ مِهْرانَ المَكِّيُّ ، أبو إبْراهيمَ القُرَشِيُّ : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٣٧١) الكَبير (١ : ٢٣) الجَرْح (٧ : ١٨٤) وَسَكَتَ تَهْذيب الكَمالِ (٢٤ : ٣٣١) التَّهْذيب (٩ : ١٦) وَقالَ : قالَ ابن حِبّان : هو الذي يروي عَنهُ ابنُ المباركِ عَن سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ ؛ ويُصَحِّفُ اسمَهُ فيقولُ : مسلمُ بنُ إبْراهيمَ ، وهذه فائدةٌ جليلةٌ . . وكأنَّ ابنَ عَديّ لَمْ يتبيَّنْهُ تماماً فترجَمَ له باسمِ مُحَمَّدِ بنِ مسلم بنِ مِهْرانَ وَقالَ (٦ : ٢٤٣) : ومُحَمَّدُ بنُ مسلمِ بنِ مِهْرانَ هذا لَيْسَ له مِن الحَديثِ إلاّ اليَسيرُ ومقدارُ ما لَهُ مِن الحَديثِ لا يتبيَّنُ صِدْقُهُ مِن كَذِبِهِ ، التَّقْريب (٢ : ١٤١) : صَدوقٌ يُخْطِئُ ، مِن السابعةِ .

(١٤٣٣) مُحَمَّدُ بنُ جَبَلَةَ بنِ حُرْمَةَ ، الرّاوي عَن حمادِ بنِ زَيدٍ : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٢٢) وَلَمْ أجِدْهُ عند غيرِهِ . وفي مواضعَ مِن لسان العرب : الحُرمةُ ـ بالضمّ ـ لها معانٍ ساميةٌ ، لكنَّ الحِرْمةَ ـ بكَسْرِ الحاءِ ـ معناها قبيحٌ (٩ : ١٨٩) ولذلك ضبَطْتُها بالضّمِّ .

(١٤٣٤) مُحَمَّد بن ذَكْوانَ السَّمَّانُ ، مولى جُوَيْرِيَةَ بنتِ الأَحْمَسِ الغَطَفَانِيِّ : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤١٧) الكَبير (١ : ٧٨) الجَرْح (٧ : ٢٥٢) عَن ابن معين :

لا أعرفه ، قالَ عَبْد الرَّحْمَن الرازي : يعَني لا أخبره ، تَهْذيب الكَمال (٢٥ : ١٨٤) التَّهْذيب (٩ : ١٥٧) وَذَكَرَ أن ابن حِبّان أخْرَجَ حَديثه ، وأخرجه ابن خُزَيْمَة في صَحيْحِهِ وَقالَ : الأعمشُ أحفَظ من مئتين مثل مُحَمَّد بن أبي صالحٍ ، التَّقْريب (٢ : ١٦٠) : صَدوقٌ يَهِمُ ، مِن السادسةِ .

(١٤٣٥) مُحَمَّدُ بنُ صالحٍ الأشَجُّ الهَمْدانيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٤٨) واقتصرَ في اللِّسان (٥ : ٢٠٣) على كَلامِ ابنِ حِبّانَ .

(١٤٣٦) مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةَ بن مُصَرِّفُ اليامِيُّ ، أبو عَبْدِ الله الكوفيُّ : يُخْطِئُ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٣١٤٨) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٣٨٨) الكَبير (١ : ١٢٢) الجَرْح (٧ : ٢٩١) قالَ أحْمَد : لا بأسَ بِه ، إلاّ أنه كانَ لا يكادُ يقولُ في شَيْءٍ من حَديثِهِ : حَدَّثَنا . وعَن ابن معينٍ : ضَعيفٌ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : صَدوقٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (٢٥ : ٤١٧) التَّهْذيب (٩ : ٢٣٨) التَّقْريب (٢ : ١٧٣) : صَدوق له أوهام ، وأنكَرُوا سَماعَهُ من أبيهِ لِصِغَرِهِ ، مِن السابعةِ .

(١٤٣٧) مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن رَدّادِ بن عَبْدِ الله القُرَشيُّ المَدَنيُّ : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤٣١) الكَبير (١ : ١٦٠) : سمع منه إسْماعيل بن أبي أويس ، وحدثني عَنه ، وروى له حَديثاً وَسَكَت ، الجَرْح (٧ : ٣١٥) قالَ أبو حاتِم : لَيْسَ بالقَويِّ ، ذاهبُ الحَديثِ ، قالَ ابنُ أبي حاتِم : وَلَمْ يقرأ علينا حَديثه ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : مَدينيٌّ ليِّنٌ ، الميزان (٣ : ٦٢٣) وَنَقَلَ في اللِّسان (٥ : ٢٤٩) : قالَ الأزْديُّ : لا يُكتَبُ حَديثُهُ ، وذِكْرُ حديثِهِ بالمدينةِ خيرٌ مِن مكةَ ، وَقالَ الحافِظُ : لَيْسَ بصَحيْحٍ ، الكامِل (٦ : ١٩٠) قال : رواياتُهُ عمَّن رَوى لَيْسَت بمَحْفوظة . ورَوى له أربعةَ أحاديثَ ، ثُمَّ قالَ : ولابن الردّاد غيرُ ما ذكرتُ ، وعامةُ ما يرويه غيرُ مَحْفوظٍ .

(١٤٣٨) مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ أبي حَفْصٍ العَطّارُ الأنْصاريُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤٣٧) الكَبير (١ : ١٧٨) حَدَّثَنا أبو غسان الكوفيّ عَنه الجَرْح (٨ : ١٩) وَسَكَت ، اللِّسان (٥ : ٣٢٥) : وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبّانَ ، وَلَمْ يزِدْ .

(١٤٣٩) مُحمّدُ بنُ عَمرِو بنِ عبيدٍ ، أبو سَهلٍ الأنصاريُّ الواقِفيُّ : يخطئُ .

كذا في الثقاتِ ، وقال في المجروحين : يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ ، يُعتبَرُ حديثُه من غيرِ احتجاجٍ بهِ .

(١٤٤٠) مُحَمَّدُ بن عَمرِو بنِ عَلْقَمَةَ بنِ وَقّاصٍ اللَّيْثيُّ ، أبو الحَسَنِ المَدَنيُّ (ع) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (١٣٢) حَديثاً ، منها (٢٨ ، ٥٧ ، ١٣٧ ، ٧٤٥٠ ، ٧٤٩٠) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٣٧٧) الكَبير (١ : ١٩١) الجَرْح (٨ : ٣٠) عَن ابنِ المدينيِّ قالَ : سُئلَ عَن سهيلِ بنِ أبي صالحٍ ومُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ علقمةَ ، فقال : مُحَمَّدُ ابنُ عَمْرٍو أعلى منه ، وقلتُ ليحيى : مُحَمَّد بن عَمْرو ؛ كيف هو؟ قالَ : لَيْسَ ممن تريد قالَ يحيى : وسألت مالكا عَنه فقال لي نحوا مما قُلْت لك ، وَقالَ ابن معين : ما زال الناسُ يتَّقونَ حَديثَهُ ، قيلَ له : وما علةُ ذلك؟ قالَ : كانَ يحدِّثُ مرةً عَن أبي سلمةَ الليثيِّ رأيَهُ ، ثُمَّ يحدِّثُ بِه مرةً أخرى عَن أبي سلمةَ ، عَن أبي هريرةَ ، وَقالَ أبو حاتِمٍ : صالحُ الحَديثِ ، يُكتَبُ حَديثهُ ، وَهو شيخٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (٢٦ : ٢١٢) التَّهْذيبُ (٩ : ٣٧٥) وطوَّلَ في ترجمتِهِ ونقولِهِ عَن الحفّاظِ بشأنِهِ ، التَّقْريب (٢ : ١٩٦) : صَدوقٌ له أوهامٌ ، من السادسةِ .

(١٤٤١) مُحَمَّدُ بنُ مَسْروقٍ ـ ويقال : مَسْرورٌ ـ الكِنْديُّ ، قاضي مِصْرَ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٧٧) الجَرْح (٨ : ١٠٤) وَسَكَت ، اللِّسان (٥ : ٣٧٩) : قالَ ابن القَطّان : لا يعرف ، وَقالَ : ذَكَرَ أبو حاتِم وغيرُهُ أن سُلَيْمانَ كانَ كثيرَ الروايةِ عَن المجاهيل ، وَذَكَرَ الذَّهَبيُّ في تلخيصِ المستدركِ حَديثَ مُحَمَّدٍ هذا عَن إسْحاق بن الفرات عَن الليث عَن نافع ، عَن ابن عُمَر ، في رَدِّ اليمينِ على الطالبِ : لا أعرفُ مُحَمَّداً هذا وأخشى أن يكونَ الحَديثُ باطلاً ، كذا قالَ ، وقد أوردَ الحَديثَ في الميزان في تَرْجَمَةِ إسْحاقَ بنِ الفراتِ (١ : ١٩٥) وَنَقَلَ عَن عَبْد الحقِّ أنه ضَعَّفَهُ بإسْحاقَ ، وأما مُحَمَّدُ بنُ مسروقٍ ؛ فَهو كِنْديٌّ ، ذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في الثِّقاتِ .

(١٤٤٢) مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمٍ الطائفيُّ (خت م ٤) : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٣٩٩) الكَبير (١ : ٢٢٣) الجَرْح (٨ : ٧٧) قالَ أحْمَد : ما أضعفَ حَديثَهُ ، وَقالَ ابن معين : ثِقَة ، وَقالَ مرة لا بأس به ، وكان ابنُ عيينة أثبتَ منه ومن أبيهِ ، كانَ إذا حدَّثَ من حِفْظه يُخْطِئُ ، وإذا حَدَّثَ من كِتابِهِ ؛ فلَيْسَ به بأسٌ ، الميزان (٤ : ٤٠) تَهْذيب الكَمالِ (٢٦ : ٤١٢) التَّهْذيب (٩ : ٤٤٤) التَّقْريب (٢ : ٢٠٧) : صَدوقٌ يُخْطِئُ مِن حفظِهِ ، مِن الثامنةِ .

(١٤٤٣) مُحَمَّدُ بنُ المُصَفَّى بنِ بُهْلُول ، أبو عَبْدِ اللهِ الحِمْصيُّ القُرَشيُّ(شَيْخُ شُيوخِهِ) (د س ق) : يُخْطِئُ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أربعة أحاديث (٢٠١٣ ، ٣٥٤٨ ، ٣٨٠٥ ، ٦٩١٣) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٠٠) الكَبير (١ : ٢٤٦) الجَرْح (٨ : ١٠٤) وَقالَ أبو حاتِم : صَدوق ، الميزان (٣ : ٤٣) تَهْذيب الكَمالِ (٢٦ : ٤٦٥) التَّهْذيب (٩ : ٤٦٠) وَنَقَلَ عَن النَّسائيّ في أسْماء شيوخِهِ : صَدوقٌ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ الدمشقي : كانَ ممن يدلِّسُ تدلَيْسَ التَسْوِيَةِ ، العُقَيْليّ (٤ : ١٤٥) وَنَقَلَ عَن أحْمَدَ أنه أنكرَ حَديثَهُ جداً التَّقْريب (٢ : ٢٠٨) : صَدوقٌ له أوهامٌ ، وكانَ يُدَلِّسُ ، مِن العاشرةِ .

(١٤٤٤) مُحَمَّدُ بنُ مَيْسَرَةَ بن أبي حَفْصَةَ ، أبو سَلَمَةَ البَصْريُّ (خ م مد س) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٢٢٨٣) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤٠٧) الكَبير (١ : ٢٢٦) وَذَكَرَ أربعة أئمة من الرواة عَنه الجَرْح (٨ : ٨٩) قالَ ابن معين : صالح ، تَهْذيب الكَمالِ (٢٥ : ٨٥) التَّهْذيب (٩ : ١٢٣) التَّقْريب (٢ : ١٥٥) : صَدوق يُخْطِئ ، من السابعة .

(١٤٤٥) مُحَمَّدُ بنُ يَعلى الهَرَوِيُّ البَغْداديُّ : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٧٨) اللِّسان (٦ : ٩) وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبّانَ .

(١٤٤٦) مَخْلَدُ بنُ قُرَيْشٍ ، شيخٌ يروي عَن شُعبةَ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٨٥) اللِّسان (٦ : ٩) وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبّانَ .

(١٤٤٧) مَرْزُوقٌ ، أبو بكر ، مولى طلحة بن عَبْد الرَّحْمَن الباهلي البَصْريّ (ت) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤٨٧) الكَبير (٧ : ٣٨٣) الجَرْح (٨ : ٢٦٤) قالَ أبو زُرْعَةَ : ثِقَة ، وَقالَ عَبْد الرَّحْمَن : فَرَّقَ البُخاريُّ بين مرزوق أبي بكر مولى طلحة بن عَبْد الرَّحْمَن وبين مرزوق أبي بكر الذي رَوى عَن إبْراهيم مولى أبي هريرة ، فجَعَلَهُما اثنين ، وهما واحِد ، تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ٣٧٣) التَّهْذيب (١٠ : ٨٦) التَّقْريب (٢ : ٢٣٧) : صَدوق من السابعةِ .

(١٤٤٨) مَسَرَّةُ بنُ مَعبَدٍ اللخميُّ (د) : يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقاتِ بما لَيْسَ مِنْ حَديثِ الأَثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ٤٢) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٥٢٤) وقالَ : يُخطئُ الكَبير (٨ : ٦٤) الجَرْح (٨ : ٤٢٣) قالَ أبو حاتِم : شيخ ما بِه بأس ، المِيزان (٤ : ٩٦) تَهذيب الكَمالِ (٢٧ : ٤٤٩) التَّهْذيبِ (١٠ : ١٠٩) التَّقْريبِ (٢ : ٢٤٢) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ ، مِنَ الثَّامِنَةِ .

(١٤٤٩) المُسَيَّبُ بنُ واضِحِ بنِ سَرْحانَ التَّلَّمَنّسِيُّ ، أبو مُحَمَّدٍ الحِمْصيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ .

أَخْرَجَ له في ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أربعة أحاديث (٤٧١ ، ٦١٤ ، ٥٤٣١ ، ٧١٠٧) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٢٠٤) الجَرْح (٨ : ٢٩٤) قالَ أبو حاتِم : صَدوق كان يُخْطِئُ كثيراً ، فإذا قيل له ، لَمْ يقبل ، معجم البلدان (٢ : ٤٤) وَنَقَلَ عَن صالح بن مُحَمَّد جَزرة قَوْلَه : لا يدري أي طرفيه أطول ، ولا يدري أيش يقول ، وطوّلَ في ترجمته فلتُنظر الميزان (٤ : ١١٦) اللِّسان (٦ : ٤٠) وَقالَ الدّارَقُطْني في السنن (١ : ٧٥ ، ٨٠) (٤ : ٢٨٠) : ضَعيفٌ ، وَقالَ في الكامِل (٦ : ٣٨٧) : سمعت أبا عروبة يقول : كانَ المسيّب بن واضح لا يحدث إلاّ بشَيْء يعرفه ويقف عَلَيْه ، وَذَكَرَ له عدةَ أحاديثَ منها ما أخطَأ هو فيها ومنها ما كان الخَطَأ فيها من غيره ، وختمَ ترجمتَهُ بقَوْلِه : والمسيب بن واضح له حَديث

كثير عَن شيوخه ، وعامة ما خالفَ فيهِ الناسَ هو ما ذكرته ، لا يتعمَّده ، بل كان شُبِّهَ عَلَيْه ، وَهو لا بأسَ بِه .

(١٤٥٠) مَعْقِلُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ الجَزَرِيُّ العَبْسيُّ ، مولاهم أبو عَبْدِ اللهِ الحرانيُّ (م د س) : كانَ يُخْطِئ ، لَمْ يفحشْ خطؤه فيستحقَّ الترك ، وإنما كان ذلك منه على حسب ما لا ينفكُّ منه البشر ، ولو تُرِكَ حَديثُ مَن أخطَأَ ، من غير أن يفحُشَ ذلك منه لوجب تَرْكُ حَديثِ كل محدّثٍ في الدنيا ، لأنهم كانوا يخطِؤون وَلَمْ يكونوا بمعصومين ، بل يُحْتَجُّ بخبرِ مَن يُخْطِئ ما لَمْ يفحش ذلك منه ، فإذا فَحُشَ حتى غلبَ على صوابِه ، تُرِكَ حينئذ ، ومتى ما عُلِمَ الخَطَأ بعينِه وأنه خالفَ فيهِ الثِّقات ؛ تُرِكَ ذلك الحَديثُ بعينِه واحتُجَّ بما سواه ، هذا حكمُ المحدثينَ الذين كانوا يخطؤون ، وَلَمْ يفحُشْ ذلك منهم .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤٩١) الكَبير (٧ : ٣٩٣) الجَرْح (٨ : ٢٨٦) قالَ أحْمَد مرة : ثِقَة ، ومرة : صالحُ الحَديث ، وَقالَ ابنُ معين مَرّةً : ثقَةٌ ، ومَرَةً : لَيْسَ بِه بأسٌ تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ٢٧٤) التَّهْذيب (١٠ : ٢٣٤) التَّقْريب (٢ : ٢٦٤) : صَدوقٌ يُخْطِئ ، من الثامنة . .

(١٤٥١) مُعَلَّى بنُ مَيْمُونَ المُجاشِعِيُّ ، أخو مَطَر بن مَيْمون : يُخْطِئ إذا حدث من حِفْظه .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤٩٣) الجَرْح (٨ : ٣٣٥) قالَ أبو حاتِم : ضَعيْف الحَديث الميزان (٤ : ١٥٢) اللِّسان (٦ : ٦٥) : وَنَقَلَ عَن النَّسائيّ : مَتْروك ، العُقَيْلي (٤ : ٢١٦) : مُنْكَر الحَديث لا يتابع على حَديثه ولا يعرف إلاّ به ، وساقَ له حَديثاً ، ثُمَّ ناقض نفسه فقال : وله من هذا النحوِ أحاديثُ مناكيرُ لا يتابع عَلَيْها ، ولعله يُريد أن هذا الحَديث مشتهر من روايته وَحْدَه ، الكاملِ (٦ : ٣٧٠) : رَوى له عدة أحاديث ثُمَّ قالَ : ولمعلى بن ميمون غير ما ذكرت من الأحاديث ، والذي ذكرت ، والذي لَمْ أذكره ؛ كلُّها غيرُ مَحْفوظةٍ مناكير ، ولعلّ الذي لَمْ أذكره أنكر من الذي ذكرتُهُ ، وَلَمْ أرَ للمتقدّمينَ فيه كَلاماً ، إلاّ إن أحاديثه رأيتُها غيرُ مَحْفوظة ، فشرطت في أول الكِتاب أن أذكرَ كل من هو بصورته ، وَقالَ الدّارَقُطْني في السنن (١ : ٥٨) : ضَعيْفٌ مَتْروكٌ .

(١٤٥٢) المُنْذِرُ بنُ مالكِ بنِ قُطَعَة ، أبو نَضْرَة العَبْديُّ (خت م ٤) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٤٧) حَديثاً ، منها (١٨٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٧٤٨٥) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٥ : ٤٢٠) الكَبير (٧ : ٣٥٥) وطَوَّلَ وَسَكَت ، الجَرْح (٨ : ٢٤١) عَن أحْمَد : ما علمتُ إلاّ خيراً ، وعَن ابن معين : ثِقَةٌ ، وقالَ أبو حاتِم : هو أحبّ إليّ من عطيّة العوفيّ ، وقالَ أبو زُرْعَةَ : ثِقَة ، الميزان (٤ : ١٨١) تَهْذيب الكَمالِ (٢٨ : ٥٠٨) التَّهْذيب (١٠ : ٣٠٢) التَّقْريب (٢ : ٢٧٥) : ثِقَة ، من الثالثة .

(١٤٥٣) مُوسَى بنُ إبْراهيمَ بنِ كَثيرِ بنِ بَشيرِ بنِ الفَاكِهِ الأنْصاريُّ المَدَنيُّ (ت سي ق) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٧٠٢٤) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤٤٩) الكَبير (٧ : ٢٧٩) الجَرْح (٨ : ١٣٣) وَذَكَرَ عدداً من المحدثين الذين رووا عَنه منهم : عَليّ بن المديني ، الميزان (٤ : ١٩٩) تَهْذيب الكَمالِ (٢٩ : ٢٠) التَّهْذيب (١٠ : ٣٣٣) التَّقْريب (٢ : ٢٨٠) : صَدوق يُخْطِئ ، من الثامنة .

(١٤٥٤) مَيْمونُ بنُ زَيْدٍ البَصْريّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٧٣) الكَبير (٧ : ٣٤١) الجَرْح (٨ : ٢٣٩) قالَ أبو حاتِم : لين الحَديث ، الميزان (٤ : ٢٣٣) اللِّسان (٦ : ١٤١) وَنَقَلَ كَلام أبي حاتِم وابن حِبّان .

(١٤٥٥) مَيْمونُ بنُ نَجيحٍ ، أبو الحَسَنِ الناجِي البَصْريُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٢٧٢) الكَبير (٧ : ٣٤٢) الجَرْح (٨ : ٢٣٨) وَسَكَتا ، وَنَقَلَ في اللِّسان (٦ : ١٤١) كَلام ابن حِبّان وَلَمْ يزد .

(١٤٥٦) ناشِرَةُ بنُ عَبْدِ الله ، أبو حنيفةَ اليَمَاميُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٥٤٥) الجَرْح (٨ : ٤٩٩) بإيجاز وَسَكَت ، اللِّسان (٦ : ١٤٤) وَنَقَلَ كَلامَ ابن حِبّان ، وترجم له ابن عَبْد البرّ فيمَن يعرفُ اسمُه من الكُنى (٢ : ٤٧٣) وأعاد تَرْجَمَتُه فيمن اسمُه كنيته (٣ : ٩٧١) وتردّد هل اسمه كنيته ، أو اسمه ناشِرة وهل هو ناشِرة بن عَبْد الله أو مُحَمَّد بن ماهان ، ثُمَّ رجَّحَ أن أبا حنيفة الواسطيّ هو

مُحَمَّد ماهان في (٢ : ٤٧٤) وَلَمْ يذكره بجرح أو عدالة ، ورجح أبو أحْمَد الحاكِم في الكُنى (ق١١٧/أ) أنهما اثنان : الواسطيّ وسماه مُحَمَّدَ بنَ حنيفةَ بنِ مُحَمَّدِ بن ماهان الواسطي ، والثّاني ذكره فيمن تُعرف كنيته ولا يُعرَف اسمُه ، فقال : أبو حنيفة اليماميّ قَوْلَه : رَوى عَنه ابن المبارك ، وَرَوى ابن مهدي عَن إبْراهيم بن أبي حنيفة ، قالَ جميعَ ذلك مُحَمَّدُ بن إسْماعيل ـ يعَني البُخاري ـ وانظر الكُنى للبُخاري (٩ : ٢٥) .

(١٤٥٧) النَّضْرُ بنُ شَيْبَانَ الحُدَّانِيُّ البَصْرِيُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثّقات (٧ : ٥٣٣) الكَبير (٨ : ٨٨) وَذَكَرَ مخالفتَه لثلاثةٍ مِن الحُفّاظِ من الحفاظ ، ثُمَّ ساق حَديثهم وَقالَ : وَهو أصح ، الجَرْح (٨ : ٤٧٦) قالَ : ابن معين : لَيْسَ حَديثه بشَيْء ، الميزان (٤ : ٢٥٨) تَهْذيب الكَمالِ (٢٩ : ٣٨٤) التَّهْذيب (١٠ : ٤٣٨) وَقالَ النَّسائيّ عَقِبَ إخْراجِ حَديثِه في السنن : هذا خَطَأ ، والصواب حَديثُ أبي سلمة عَن أبي هريرة ، وَقالَ ابن خراش : لا يُعرَف إلاّ بِهذا الحَديث ، وأعلَّهُ الدّارَقُطْنيُّ أيضاً بحَديثِ أبي سَلَمَةَ عَن أبي هريرة .

قالَ الحافظ : فإذا كان قد أخطَأ في حَديثه ، ولَيْسَ له غيره ، فلا معَنى لذكره في الثِّقات ، إلاّ أن يقال : هو في نفسه صادق ، وإنما غلط في اسْم الصحابي فيتَّجِه ، لكن يرد على هذا أن في بعض طرقه : لقيت أبا سلمة فقلت له : حَدِّثْني بحَديث سمعتَه من أبيك ، وسمعه أبوك من النَّبي صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ، فقال أبو سَلَمة : حدثني أبي . . . فذكرَهُ ، وقد جزم جماعة من الأئمة بأنّ أبا سلمة لَمْ يصحَّ سماعُه من أبيهِ فتضعيف النضر على هذا متعيّن ! التَّقْريب (٢ : ٣٠١) : ليِّنُ الحَديثِ ، من السادسةِ .

(١٤٥٨) نَهَارُ بنُ عَبْدِ اللهِ العَبْديُّ (س ق) : يُخْطِئُ .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثين (٤١٦٤ ، ٧٣٦٨) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٥ : ٤٨١) الكَبير (٨ : ١٢٢) الجَرْح (٨ : ٥٠١) وَسَكَتا ، تَهْذيب الكَمالِ (٣٠ : ٢٦) التَّهْذيب (١٠ : ٤٧٧) قالَ ابن خراش : مَدَنيّ صَدوق ، الميزان (٤ : ٢٢٧٤) التَّقْريب (٣ : ٣٠٧) : صَدوقٌ ، مِن الرابعةِ .

(١٤٥٩) نُوحُ بنُ رَبيعَةَ الأنْصاريُّ ، مولاهم ، أبو مَكِين البَصْريّ (د س ق) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٥٤١) الكَبير (٨ : ١١١) ورَوى له حَديثاً عَن قراءة عَبْد الله ابن عُمَر ، وأنه كان لها دَوِيٌّ ، وَسَكَت ، الضُّعَفاء الصغير (ص : ١١٤) : مرسل حَديثه مُنْكَر ، الجَرْح (٧ : ٤٨٢) وعَن ابن المديني أنه سأل يحيى القَطّان عَنه ، فقال : هو فوق عَن أبي مكين ، وعَن أحْمَد وابن معين ويحيى بن سَعيد : ثِقَة ، العُقَيْلي (٤ : ٣٠٥) : لا يتابع حَديثه ولا يعرف إلاّ بِهِ . . . وساقه ، الميزان (٤ : ٢٧٧) تَهْذيب الكَمالِ (٣٠ : ٥٠) التَّهْذيب (١٠ : ٤٨٤) التَّقْريب (٢ : ٣٠٨) : صَدوقٌ ، مِن السادسةِ .

(١٤٦٠) هارون بن أبي إبْراهيم ـ واسمه مُحَمَّد البَرْبَرِيُّ ، أبو مُحَمَّدٍ الأَهْوازيُّ ـ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٥٨١) الكَبير (٨ : ٢٢٤) الجَرْح (٩ : ٩٦) عَن أحْمَد : ثِقَةٌ ثِقَة . وَقالَ ابن معين : ثِقَة ، وَقالَ أبو حاتِم : من الثِّقات ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : ثِقَة تَهْذيب الكَمالِ (٣٠ : ١٢٣) التَّهْذيب (١ : ٢) التَّقْريب (٢ : ٣١١) : ثِقَة ، مِن السابعة .

(١٤٦١) هَانِئُ بنُ يَحْيَى ، أبو مَسْعودٍ السُّلَميُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٢٤٧) الجَرْح (٩ : ١٠٣) رَوى عَنه عَمْرو بن عَليّ الصَّيْرَفيُّ الفَلاسُ ، قالَ أبو حاتِم : سمعت منه أيام الأنْصاريّ ، وَهو ثِقَة صَدوق ، اللِّسان (٦ : ١٨٧) نَقَلَ كَلام ابن حِبّان .

(١٤٦٢) هُرَيْمُ بنُ عُثْمانَ البَصْريُّ : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٢٤٥) الجَرْح (٩ : ١١٧) رَوى عَنه الرازيان ، وَقالَ أبو حاتِم : صَدوق ، الأنْساب (٩ : ٧٨) .

(١٤٦٣) هشامُ بنُ قَحْذَم بنِ سُلَيْمانَ بنِ ذَكْوان : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٥٧١) الكَبير (٨ : ٢٠٠) الجَرْح (٩ : ٦٧) ذَكَرَ له راويين وَسَكَت ، اللِّسان (٦ : ١٩٦) وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبّان وَسَكَت .

(١٤٦٤) وَهْبُ بنُ إسْماعيلَ ، أبو مُحَمَّدٍ الكوفيُّ : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُه في : الثِّقات (٩ : ٢٢٨) الجَرْح (٩ : ٢٧) عَن أحْمَد : كَتَبْنا عَنه أحاديث وَرَوى عِنْدَنا مناكير عَن وقاء بن إياس ، الميزان (٤ : ٣٥٠) تَهْذيب الكَمالِ (٣١ : ١١٣) التَّهْذيب (١١ : ١٥٨) قالَ النَّسائيّ : ثِقَة ، وَقالَ الساجي : أرجو أن يكون صالح الحَديث وَقالَ ابن عَديّ (٧ : ٦٧) : أرجو أنه لا بأس بِه إذا رَوى عن ثِقَة ، وَرَوى عَنه ثِقَة التَّقْريب (٢ : ٣٣٧) : صَدوقٌ ، مِن كبارِ التاسعةِ .

(١٤٦٥) وَهْبُ بنُ جَريرِ بنِ حازمٍ العَتَكِيُّ ، أبو العَبّاسِ الأَزْديُّ البَصْريّ : يُخْطِئُ .

أخْرَجَ له في الصَحيْح (٤٦) حَديثاً ، منها (١١٤ ، ١٤٠ ، ٣٠٣ ، ٧٠٦٠ ، ٧٠٨٨) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٢٢٨) الجَرْح (٩ : ٢٨) قالَ ابنُ معين : ثِقَة ، وَقالَ أبو حاتِم : صَدوق ، صالحُ الحَديثِ ، الميزان (٤ : ٣٥٠) تَهْذيب الكَمالِ (٣١ : ١٢١) التَّهْذيب (١١ : ١٦١) قالَ النَّسائيّ : لَيْسَ بِه بأس ، وَقالَ أبو داود : أرى صحيفةً اشتَبهَتْ على وهبِ بن جرير ، التَّقْريب (٢ : ٣٣٨) : ثِقَة ، من التاسعة .

(١٤٦٦) يحيى بنُ المُتَوكِّلِ البَصْريُّ : يُخْطِئ ، ولَيْسَ هذا بِيَحْيى بن المتوكل صاحِب بَهيَّة ، الذي يقال له : أبو عقيل ، ذاك ضَعيْف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٦١٢) الكَبير (٨ : ٣٠٦) الجَرْح (٩ : ١٩٠) وفرَّقَ بينهما أيضاً فقال عَن أبي عقيل : ضَعيْف ، وَسَكَت عَن المترجم له ، تَهْذيب الكَمالِ (٣١ : ٥١٦) التَّهْذيب (١١ : ٢٧١) وَنَقَلَ ابن معين : كان قدم بَغْداد فحدثهم عَن هشام بن حسان وغيره ، ثُمَّ خرج إلى المِصِّيصَة فمات بِها ، وَقالَ : أعرفه ، وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبّان ، التَّقْريب (٢ : ٣٥٦) : صَدوقٌ يُخْطِئ ، من التاسعةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٤٦٧) يزَيْدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثيُّ ، أبو عَبْدِ اللهِ المَدَنيُّ (ع) : يُخْطِئ .

أخْرَجَ له في الصَحيْح سبعة أحاديث (١٢٨٦ ، ٢٧٦٢ ، ٢٧٦٩ ، ٣٠٧٩ ، ٥٩١٥ ، ٦٣٥٨ ، ٧١١١) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٦١٦) الكَبير (٨ : ٣٤٤) الجَرْح (٩ : ٢٧٣) الميزان (٤ : ٤٣٠)

تَهْذيب الكَمالِ (٣٢ : ١٧٧) التَّهْذيب (١١ : ٣٤٢) قال أبو حاتم : قال عبد الرزاق : قلت لمالك : مالك لا تحدثني بحديث ابن المسيب عن عمر وعثمان في المعاطاة؟ قال : العمل عندنا على خلافه والرجل ليس هنالك ، يعني يزيد ابن قُسيطٍ . قالَ ابن عَبْد البر : وهذا غلط من عَبْد الرزاق لظنّه أنَّ مالكاً سَمِعَهُ منه ، وإنما سمعه مالك بواسطة رجل لَمْ يُسَمِّه ، كما رواه الحارث بن مسكين عَن ابن القاسم عَن مالك عمن حدثه عَن يزَيْد بن عَبْد الله بن قسيط ، قالَ ابن عَبْد البر : فإنما أراد مالك الرجل الذي كتمَ اسمَهُ .

قالَ الحافظ : لكن لَيْسَ في رِوايةِ عَبْدِ الرزاقِ عَن الثوري عَن مالك أن بينه وبين ابن قُسَيْطٍ رجلاً آخر ، وهذا يستلزم أن مالكاً إنما دلّس ، ثُمَّ قالَ ابن عَبْد البر : ويزَيْد قد احتج بِه مالك في مواضع من الموطأ ، وَهو ثِقَة من الثِّقات ، وَنَقَلَ في الجَرْح وابن معين : صالح لَيْسَ بِه بأس ، وَقالَ أبو حاتِم لَيْسَ بقَويّ ، التَّقْريب (٢ : ٣٦٧) : ثِقَة من الرابعة .

(١٤٦٨) يَعْلى بنُ عَبّادِ بنِ يَعْلى الكِلابيُّ البَصْريُّ : يُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٢٩١) اللِّسان (٦ : ٣١٣) نَقَلَ تضعيفَهُ عَن الدّارَقُطْنيِّ وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبّان وَقالَ : كأنّه هو ، نَعَم هو هو .

(١٤٦٩) يوسُفُ بنُ يُونُسَ بنِ حِماسٍ : يروي عَن أبيه ، عَن أبي هريرة ، رَوى عَنه مالكٌ ، كانَ من عُبّادِ أهلِ المدينة ، لَمَحَ يوماً امرأةً ، فدعا اللهَ عزّ وجلّ ؛ فأذهب عينيه ، ثُمَّ دعا فردَّ اللهُ عَلَيْه بصرَهُ ، وهو الذي يروي عَبْد الله بن يوسُف التنيسي عَن مالك ويقول : يوسُف بن سفيان : يُخْطِئُ ، ثِقَةٌ ، كذا في الثِّقات (٧ : ٦٣٣ ـ ٦٣٤) وَلَمْ أستسغ مثل هذا الكَلام ، وقدّرتُ أن يكون : يُخطِئُ فيه ، أي يُخْطِئ يوسُف في تسميته وتسمية أبيه ثُمَّ راجعتُ ترتيب الثِّقات للهيثمي (٣ : ١٥٨/أ) فرأيته قالَ : ويقول يوسُف بن سفيان يُخْطِئ وبعدها كلمة متصلة تشبه عَبْد الله أو بعينه فرجحت ما قدمته ، ولَيْسَ ثمة مصطلح ، الكَبير (٨ : ٣٧٤) الجَرْح (٩ : ٢٣٥) .

(١٤٧٠) يُونُسُ بنُ عُبَيْدِ الله العُمَريُّ ، أبو عَبْد الرَّحْمَن البَصْريُّ (كد) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٢٨٩) الجَرْح (٩ : ٢٤١) قالَ أبو زُرْعَةَ : لا بأس بِه

تَهْذيب الكَمالِ (٣٢ : ٥١٦) التَّهْذيب (١١ : ٤٤٢) : وَنَقَلَ كَلام أبي زُرْعَةَ وابن حِبّان وَلَمْ يَزِدْ ، وفي التَّقْريب (٢ : ٣٨٥) : العُمَيْريُّ ، صَدوقٌ ، مِن كبارِ العاشرةِ .

(١٤٧١) يونُسُ بن نافع ، أبو غانمٍ المَرْوَزيُّ (د س) : يُخْطِئ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٦٥٠) الكَبير (٨ : ٤١٣) عَن الحَسَن قَوْلَه ، الجَرْح (٩ : ٢٤٧) وَسَكَتا ، الميزان (٤ : ٤٨٤) تَهْذيب الكَمال (٣٢ : ٥٤٨) التَّهْذيب (١١ : ٤٤٩) : نَقَلَ قول ابن حِبّان ، وقول ابن المبارك : هو أول من اختلفت إليه ، وفي التَّقْريب (٢ : ٣٨٦) : صَدوق يُخْطِئ ، من الثامنة .

(٤٧) مَن قالَ فيه : (يُخطئُ) في «المجروحين»

(١٤٧٢) إبْراهيمُ بنُ الحَكَمِ العَدَنيُّ (فق) : يروي عَن أبيه ، وإنما وقع المناكير في روايةِ أبيه من قبله ، كانَ يُخْطِئ ، لا يعجبني الاحْتِجاج بِخَبَرِه إذا انْفَرَد . ولم يترجم لأبيه في الثِّقات .

(١٤٧٣) إبراهيمُ بنُ عَليّ الرّافعيّ المدنيّ (ق) : كانَ يُخطِئُ حتّى خرجَ عَن حَدّ مَن يُحتجُ بهِ إذا انفردَ ، مَرّضَ ابنُ مَعينٍ القَولَ فيه .

(١٤٧٤) إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ نِسْطاس : كان يُخطئُ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انْفَرَدَ .

(١٤٧٥) إسْماعيلُ بنُ إبْراهيمَ ، أبو يحيى التّيميّ (ت ق) : يُخْطِئ حتى خرجَ عَن حدِّ الاحْتِجاج بِه إذا انْفَرَد ، وكانَ ابنُ نُمَيْر شديدَ الحملِ عليه .

(١٤٧٦) إسماعيلُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ جُحادةَ اليامِيُّ (ت) : يُخطِئ ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، كان ابنُ معين سيّئَ الرَّأْي فيه ؛ وقد رآه .

(١٤٧٧) أيوبُ بنُ جابرِ بنِ سَيّارٍ اليَماميُّ (بخ د ت) : يُخطِئُ حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ ؛ لِكثرةِ وَهَمه .

(١٤٧٨) ثابتُ بنُ زُهيرٍ ، أبو زُهير البَصْريّ : لا يُتابَعُ عَلَى حَديثِهِ ، كان يُخطئُ حَتّى خَرَجَ عَن جُمْلةِ مَنْ يُحتجُّ بِهِم إذا انْفَرَدَوا .

(١٤٧٩) جعفرُ بنُ الحارثِ ، أبو الأشهبِ الكوفيُّ : ثقةٌ ثقةٌ .

كذا في الثقات ، وقال في المَجْروحين : كانَ يُخْطِئ في الشيء بعدَ الشيءِ ، لم يَكْثُرْ خطؤه حتى يصيرَ مِنَ المَجْروحين في الحقيقةِ ، ولكنّهُ ممن لا يُحْتَجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، وهو مِن الثِّقاتِ ، يُغْرِبُ ، وهو ممن أستخيرُ اللهَ فيه .

(١٤٨٠) حَفصُ بنُ جُمَيْعٍ الكُوفيُّ (ق) : يُخطئ ؛ حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(١٤٨١) حُمَيْدُ بنُ وَهْبٍ القُرَشِيُّ (د ق) : كان ممن يُخْطِئ حتى خرج عَن حدِّ التعديلِ ، ولم يغلبْ خطؤه صوابَهُ حتى استحق الجَرْح ، وهو ممن يُحْتَجُّ بِهِ إلاّ إذا انْفَرَد .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٢٦٢) العُقَيْلي (١ : ٢٦٩) الكامِل (٢ : ٢٧٧) الميزان (١ : ٦١٧) تَهْذيب الكَمالِ (٧ : ٤٠٦) التَّهْذيب (٣ : ٥٢) التَّقْريب (١ : ٢٠٤) : ليّن الحَديث ، من الثامنة .

(١٤٨٢) خالدُ بنُ عبدِ الرّحمنِ العَبديُّ ، أبو الهيثمِ الخُراسانيُّ : يُخطئ ؛ حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ العَدَالةِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢٨١) الكَامِل (٣ : ٣٩) اللسان (٢ : ٣٧٩) (٢ : ٣٩٣) المِيزان (١ : ٦٣٣) تَهذيب الكَمالِ (٨ : ١٢٣) التَّهْذيبِ (٣ : ١٠٤) التَّقْريبِ (١ : ٢١٥) : مَجهولٌ ، مِنَ الثَّامِنَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٤٨٣) زهيرُ بنُ إسْحاقَ السَّلُوليُّ : يُخْطِئ حتى خرج عَن حدِّ الاحْتِجاجِ به إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٣١٥) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٢٥٦) وقالَ : عدادهُ في أهلِ البَصْرة ، العُقَيْلي (٢ : ٩١) الكامِل (٣ : ٢٢٣) الميزان (٢ : ٨٢) اللِّسان (٢ : ٤٩١) .

(١٤٨٤) سَعيدُ بنُ خالدٍ الخُزاعيُّ المَدنيُّ (د) : يُخطئ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بخبره إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٢٤) الكَامِل (٣ : ٣٨٣) المِيزان (٢ : ١٣٢) تَهذيب الكَمالِ (١٠ : ٤١٠) التَّهْذيبِ (٤ : ٢١) التَّقْريبِ (١ : ٢٩٤) : ضَعيفٌ ، مِنَ السَّابِعَةِ .

(١٤٨٥) سُهيلُ بنُ أبي فَرْقَدٍ البَصْريُّ : كان يُخْطِئ على الأثبات فيما يروي من الرواياتِ ، إلاّ أنهُ لم يَفحُشْ خطؤهُ حتى يستحقَّ التركَ من أجله ، ولا سلكَ سَنَنَ الثِّقاتِ في الإتقانِ ؛ فيوثَقَ بعدالتِه ، ولكن يُتّبعُ ما وافقَ الثِّقاتِ ، ويتنكبُّ حَديثه ما خالفَ الأثبات .

(١٤٨٦) صَالحُ بنُ مُسلِم بنِ رُومان المَكّيُّ (د) : يُخطئ ؛ حتّى خرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(١٤٨٧) الصبّاحُ بنُ يحيى : يُخطئ ، حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(١٤٨٨) عائذُ بنُ شُرَيح ، أبو المَليح : كانَ قليلَ الحَديثِ ، ممن يُخطئ عَلى قِلّتِه حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجاجِ إذا انْفَرَدَ ، وفيما وافَقَ الثّقات ، فإذا اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ لَمْ أرَ بذلكَ بأساً .

ترْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ١٩٣) الجرح (٧ : ١٦) الميزان (٢ : ٣٦٣) اللسان (٣ : ٢٢٦) : قَالَ أبو حَاتم : في حديثه ضَعفٌ .

(١٤٨٩) عَبْدُ الأعلى بنُ عامرٍ الثعلبيُّ (٤) : يُخْطِئ ويقلِبُ ، فكَثُرَ ذلك في حَديثِهِ على قِلَّة روايته ، فلا يعجبُني الاحْتِجاجُ بِه إذا انْفَرَدَ ، على أنَّ الثوريَّ كانَ شديدَ الحملِ عليهِ . ولم يكن ابنُ مهدي يحدِّثُ عنهُ ، وَقالَ ابنُ معينٍ : ليسَ بثِقَة .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ١٥٥) العُقَيْلي (٣ : ٥٧) الكامِل (٥ : ٣١٦) الميزان (٢ : ٥٣٠) تَهْذيب الكَمال (١٦ : ٣٥٢) التَّهْذيب (٦ : ٩٤) التَّقْريب (١ : ٤٦٤) صدوقٌ يَهِمُ ، من السادسةِ .

(١٤٩٠) عبدُ الحَميدِ بنُ الحَسَنِ الهِلاليُّ (ت) : كان يُخطئ حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(١٤٩١) عبدُ الله بنُ الحُسَيْن بنِ عَطاءِ بنِ يَسارٍ (بخ ق) : كانَ يُخطئُ فيما يَرْوي فلم يكثُر خَطؤه حتّى استحقَّ التّركَ ، ولا سلكَ سَنَنَ الثّقاتِ حتّى يَدخلَ في جملةِ الأثباتِ ، فالإنصافُ في أمْرِهِ أن يُتركَ ما لم يوافِق الثّقات من حديثه ، والاعتبارُ بما وافَقَ الأثباتَ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ١٦) الميزان (٢ : ٢٠٨) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٤١٩) التهذيب (٥ : ١٨٧) التّقريب (١ : ٤٠٩) : ضَعيفٌ مِنَ الثّامنة .

(١٤٩٢) عَليُّ بنُ عاصِمٍ ، أبو الحَسنِ الواسِطيُّ (د ت ق) : يُخطِئُ ويُقيمُ على خَطئِه فإذا بُيِّنَ لهُ ؛ لم يَرجِعْ ، والّذي عِندي تَركُ ما انفردَ بهِ مِنَ الأخبارِ ، والاحتِجاجُ بما وافقَ الثقاتِ ، لأنَّ له رحلةً وسماعاً وكتابةً ، وقد يُخطِئُ الإنسانُ فلا يستحقُّ التركَ ، وأما ما بُيِّنَ له مِن خطَئِهِ ؛ فلَمْ يرجِعْ ، فيُشْبِهُ أن يكونَ في ذلكَ متوهِّماً أنَّه كما حدَّثَ به .

(١٤٩٣) عُمرُ بنُ إسماعيلَ بنِ مُجالدِ (ت) : يُخطِئُ حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجاجِ بهِ إذا انْفرَدَ ، فأمّا فيما وافَقَ الثّقات فإنِ اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ لَمْ أرَ بذلكَ بأساً ، كانَ يَحيى بنُ معينٍ يُكذِّبُهُ .

(١٤٩٤) عُمرُ بنُ حَمّادِ بنِ سَعيدٍ الأبحُّ : يُخطِئ ، لم يَكثُرْ خَطؤُه حَتّى استحقَّ التّركَ ، ولا اقتصرَ مِنْهُ عَلَى مَا لم يَنفكُّ مِنْهُ البَشرُ حَتّى لا يُعدَلَ بِهِ عَنِ العَدالةِ ، فهو عِنْدي سَاقِطُ الاحْتجاجِ فِيما انْفرَدَ بِهِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٨٧) الكَامِل (٥ : ٤٨) باسمِ : عُمَرَ الأبحّ ، اللسان (٤ : ٣٠٩) باسمِ عُمَرَ بن سعيدٍ ، المِيزان (٣ : ١٩١) .

(١٤٩٥) عِمرانُ بنُ ظَبْيانَ الكُوفيُّ (بخ س) : يُخطئ ، لم يَفحُشْ خَطؤُه حَتّى يبطُلَ الاحْتجاجُ به ، ولكنْ لا يُحتجُّ بما انْفَرَدَ به مِنَ الأخْبارِ .

(١٤٩٦) عيسى بنُ شُعيبٍ البَصْريُّ (س) : يُخطِئُ ؛ حتّى فَحُشَ خَطؤُهُ ، فلمّا غَلَبَ الأوهامُ على حديثِه ؛ استَحقَّ التّركَ .

(١٤٩٧) الفَضْلُ بنُ دَلْهم البَصْريّ (د ت ق) : يُخطئ ، لم يَفحُشْ خَطؤُه ، ولا قفا أثر العدول ، فهو لَيْسَ مِمّن يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٢١٠) العُقَيْليّ (٣ : ٤٤٥) تَهذيب الكَمالِ (٢٣ : ٢٢٠) التَّهْذيبِ (٨ : ٢٧٦) المِيزان (٣ : ٣٥١) التَّقْريبِ (٢ : ١١٠) : ليِّنٌ ورُميَ بالاعتزالِ ، مِنَ السَّابِعَة .

(١٤٩٨) فَهدُ بنُ حَيّانَ ، أبو زَيد ٍالبَصْريُّ : كانَ ممن يُخطِئُ ، حتّى يَجيءَ بأحاديثَ مقلوبةٍ ، خَرَجَ عَن حَدِّ الاحتجاجِ به ، لَمّا أكثرَ من ذلكَ .

(١٤٩٩) القاسمُ بنُ مُطَيَّبٍ العِجْليُّ البَصْريُّ (بخ) : يُخطِئُ عمّن يَروي ؛ على قِلّةِ روايتِهِ ، فاستَحقَّ التّركَ لَمّا كَثُرَ ذلكَ في روايتِه .

(١٥٠٠) مُحِلّ بنُ مُحْرِزٍ الضّبيُّ الكُوفيُّ (بخ) : يُخطِئُ ، لم يَفحُشْ خَطؤُه حَتّى استحقَّ التركَ لكثرتِه ، ولا سَلَكَ مَسْلكَ المُتقنينَ فيُسلَكَ بِهِ مَسلَكَهُم ، بَلْ يجبُ التّنَكُّب عَمّا انْفَرَدَ به من الرّواياتِ ، ومما خالَفَ الأثباتَ ، وإن احتجَّ بِهِ مُحتجٌّ فِيما وافَقَ الأثباتَ ؛ لم أرَ بِهِ بأساً .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٩) العُقَيْليّ (٤ : ٢٥٢) الكَامِل (٦ : ٤٤٣) المِيزان (٣ : ٤٤٥) تَهذيب الكَمال (٢٧ : ٢٩١) التَّهْذيبِ (١٠ : ٦٠) المغني (٢ : ٥٤٤) التَّقْريبِ (٢ : ٢٣٢) : لا بأس بِهِ ، مِنَ السّادسَة .

(١٥٠١) مُحَمَّد بنُ دينارٍ الطّاحيُّ (د ت) : كان يُخطِئ . لم يَفحُشْ خَطؤُه حَتّى استحقَّ التركَ ، ولا سَلَكَ سَنَنَ الثِّقاتِ ـ مما لا يَنفكُّ مِنْهُ البَشرُ ـ فيُسْلَك بِهِ مَسلَكَ العُدولِ (يَقصد قِلّةَ الخَطأ) . فالإنصافُ فِي أمْرِهِ تَرْكُ الاحْتجاجِ بما انْفَرَدَ ، والاعتبارُ بما لم يخالِفْ الثّقات ، والاحتجاجُ بما وافَقَ الثِّقات .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٤٢٢٦) .

(١٥٠٢) مُحَمّدُ بنُ يَعلى ، أبو عليٍّ السُّلَميُّ (زُنبور) (تق) : يُخطِئُ حتّى يَجيءَ بما يحدِّث بِهِ مَقلوباً ، فلا يَجوزُ الاحْتِجاجُ بهِ فيما خالَفَ الثقاتِ مِنَ الرّواياتِ ، ولا فيما انفَرَدَ ؛ وإنْ لم يُخالِفِ الأثباتَ .

(١٥٠٣) المغيرةُ بنُ سِقْلابَ ، أبو بِشرٍ الحرّانيُّ : يُخطِئُ ، ويَروي عَنِ الضّعفاءِ والمجاهيلِ فغَلَبَ عَلى حديثِه المناكيرُ والأوهامُ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(١٥٠٤) مُفَضَّلُ بنُ صَدقةَ ، أبو حَمّادٍ الحَنفيُّ الكُوفيُّ : كانَ يُخطِئ حتّى يَرْويَ عَنِ المَشاهيرِ الأشياءَ المناكيرَ ، فخَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، وفِيما وافَقَ الثِّقات ، فإن اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ لم أرَ بذلك بأساً .

(١٥٠٥) النّعمانُ بنُ ثابت ، أبو حَنيفةَ الكوفيُّ (ت س) : كانَ رَجُلاً جَدِلاً ظاهرَ الورَع لم يكُنِ الحديثُ صناعتَهُ ، حدّث بمائةٍ وثلاثينَ حديثاً مسانيدَ ؛ ما لهُ في الدنيا غيرُها أخطأَ منها في مائة وعشرينَ حديثاً ، إمّا أن يكونَ أقلبَ إسنادَهُ أو غيَّرَ متنَهُ ؛ من حيثُ لا يَعلمُ ، فلمّا غَلَبَ خطَؤهُ على صوابِهِ ؛ استَحَقَّ تَرْكَ الاحتجاجِ بهِ في الأخبارِ .

ومِن جهةٍ أُخرى : لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ ؛ لأنَّهُ كانَ داعياً إلى الإرجاءِ . ثمّ ذكرَ كلاماً طويلاً لأئمّةِ الحديثِ في جَرْحِ أبي حنيفةَ رحمَهُم اللهُ تعالى .

(١٥٠٦) يَحْيَى بنُ أبي سُلَيْم ، أبو بَلَج الفَزاريّ (٤) : يُخطِئُ ، لم يَفحشْ خَطَؤُه حتّى استَحقَ التّركَ ، ولا أتى منهُ ما لا يَنفكُّ عَنه البَشرُ فيُسلكَ بهِ مَسلكَ العُدولِ ، فأرى ألا يُحتجَ بما انفردَ منَ الرّوايةِ ، وهو ممّن أستَخيرُ اللهَ فيه .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١١٣) الكامل (٧ : ٢٢٩) المغني (٢ : ٧٣٧) الميزان (٤ : ٣٨٤) تَهْذيب الكَمالِ (٣٣ : ١٦٢) التهذيب (١٢ : ٤٧) في الكُنى ، وقالَ : ذكرَه ابنُ حِبّانَ في الثّقاتِ ، وقالَ : يُخطِئُ ، التقريب (٢ : ٤٠٢) : صَدوقٌ ربما أخطأَ ، منَ الخامسَةِ .

قلت : لم يُترجِمْهُ ابنُ حِبّانَ في الثقاتِ ، ولعلَّ ابنَ حجرٍ ـ رحمَهُ اللهُ ـ أرادَ أن يعزوَ إلى المجروحينَ ، فوقَعَ سَبْقُ قلمٍ ؛ فعزا إلى الثقاتِ .

(١٥٠٧) اليَمانُ بنُ عَديٍّ الحَضْرَميُّ ، أبو عَديٍّ الحِمصيُّ (ق) : يُخطئُ ، لمْ يفَحُشْ خَطَؤُهُ ، حتّى خَرجَ عَن حَدِّ العَدالَةِ إلى الجَرْحِ فهو عِنْدَي سَاقِطُ الاحتجاجِ بما انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ ، وإن اعتبَرَ بما وافَقَ الثّقات مُعْتَبِرٌ ؛ لَمْ أرَ بذلكَ بأساً .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٣ : ١٤٤) العُقَيْليّ (٤ : ٤٦٤) الكَامِل (٧ : ١٨١) الميزان (٤ : ٤٦٠) تَهْذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٤٠٥) التهذيب (١١ : ٤٠٦) التّقريب (٢ : ٣٧٩) : ليِّنُ الحَديثِ ، من الثامنة .

(٤٨) مَن قالَ فيه : (يُخطئُ ويَهِمُ) في الثقات

(١٥٠٨) أبان بن عُثْمان الأحمر الكوفيّ : يُخْطِئ ويَهِمُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ١٣١) العُقَيْلي (١ : ٣٧) : ورَوى له حَديث عَرْضِ النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم نفسَه على القبائل ، وَقالَ : ليس لهذا الحَديث أصْل ، ولا يروَى

من وجه يَثْبُتُ ؛ إلاّ شيئاً يُروى في مغازي الواقديّ وغيره مرسلاً ، الميزان (١ : ١٠) اللِّسان (١ : ٢٤) : قالَ الأزْدي : لا يصح حَديثه . وذكره الطوسي في رجال الشيعة ، وَقالَ القَهيائيُّ في مجمع رجال الشيعة (١ : ٢٥) : ذكره الطوسي في الفهرست ، وما عرف من مصنفاته إلاّ كِتابَه الذي يجمع المبتدأ والمبعث والمغازي والوفاة والسقيفة والردَّة .

(١٥٠٩) حجاجُ بنُ فُرافِصَةَ الكوفيُّ (د س) : يُخْطِئُ ويَهِمُ ، قالَ الثوريُّ : بِتُّ عند الحجاجِ بنِ فُرافِصَة ثلاثَ عشرةَ ليلةً ؛ فما رأيتُه أكلَ ولا شربَ ولا نامَ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٢٠٣) الكبير (٢ : ٣٧٥) وذكرَ له أثراً عَن أبي مَعْشَرٍ وَسَكَت . الجَرْح (٣ : ١٦٤) قالَ ابنُ معين : لا بأسَ بِهِ ، وَقالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ صالحٌ متعَبّدٌ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : بَصْريّ ليس بالقوي ، الدُّوري عَن ابنِ معين (٢ : ١٠٢) تَهْذيب الكَمالِ (٥ : ٤٤٧) التَّهْذيب (٢ : ٢٠٤) التَّقْريب (١ : ١٥٤) : صدوقٌ عابدٌ يَهِمُ ، من السادسة .

(١٥١٠) حَجّاجُ بنُ نُصَيرٍ الفَساطِيطيُّ ، أبو مُحَمَّدٍ البَصْريّ (ت) : يُخْطِئُ ويَهِمُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٠٢) الكبير (٢ : ٣٨٠) : يتكلم فيهِ بعضهم . الجَرْح (٣ : ١٦٧) : قالَ ابنُ المدينيّ : ذهبَ حَديثُهُ ، وَقالَ أبو حاتم : منكرُ الحَديثِ ، ضَعيْفُ الحَديثِ ، تُرِكَ حَديثُهُ ، كانَ الناسُ لا يُحدِّثونَ عنهُ ، تَهْذيب الكَمالِ (٥ : ٤٦١) التَّهْذيب (٢ : ٢٠٨) : قالَ أبو أحْمَد الحاكِم : ليس بالقويّ ، وضَعّفَهُ ابنُ سعد والدّارَقُطْنيّ والأزْديّ وابن قانع . الكامِل (٢ : ٢٣١) نَقَلَ قولَ البخاريِّ السابقَ ، وَنَقَلَ قولاً آخر : سكتوا عنه وَنَقَلَ عَن ابن معينٍ : كان شيخاً صَدوقاً ، ولكنهم أخذوا عليه شيئاً من حَديثِ شعبة يعني أنه أخطَأ في أحاديثَ من أحاديثِ شعبةَ ، وروَى له عدّةَ أحاديثَ بيّنَ فيها أوهامَهُ ثمّ قالَ : ولِحجّاجِ بنِ نُصيرٍ أحاديثُ ورواياتٌ عَن شيوخِهِ ، ولا أعلمُ له شيئاً منكراً غير ما ذكرتُ ، وهو في غيرِ ما ذكرتُهُ صالحٌ ، التَّقْريب (١ : ١٥٤) : ضَعيْفٌ ، كانَ يقبلُ التلقينَ ، من التاسعةِ .

(١٥١١) حَمّادُ بنُ يَحيى الأَبَحُّ السُّلَميُّ ، أبو بكرٍ البَصْريّ (قد ت) : يُخْطِئ ويَهِمُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٢٢١) الكبير (٣ : ٢٤) : يَهِم في الشيء بعد الشيء

الجَرْح (٣ : ١٥١) : قالَ ابنُ معين : ثِقَةٌ ، وَقالَ أحْمَد : صالحُ الحَديثِ ما أرى فيهِ بأساً وَقالَ أبو حاتم : لا بأس بِه ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : ليس بقَويّ ، الميزان (١ : ٦٠١) الدوريّ عَن ابن مَعينٍ (٢ : ١٣٣) الكامِل (٢ : ٢٤٦) ورَوى له عدة أحاديث بعد أن نَقَلَ أقوالَ الأئمةِ فيهِ ، ثم قالَ : ولحمّاد بنِ يحيى غيرُ ما ذكرتُ أحاديثُ حِسانٌ ، وبعضُ ما ذكرتُ مما لا يُتابَعُ عليهِ ، وهو ممن يُكتبُ حَديثُهُ ، تَهْذيب الكَمالِ (٧ : ٢٩٢) التَّقْريب (١ : ١٩٨) صدوق يُخْطِئ ، من الثامنةِ .

(١٥١٢) خالدُ بنُ طَهْمانَ الخَفّافُ ، أبو العلاءِ السَّلُوليُّ (ت) : يُخْطِئُ ويَهِمُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٢٥٧) الكبير (٣ : ١٥٧) وَسَكَت ، الجَرْح (٣ : ٣٣٧) قالَ ابنُ معينٍ : خالدُ بنُ طَهْمَانَ الإسْكَاف ضَعيْفٌ ، قالَ أبو حاتم : من عُتّقِ الشيعةِ ، محلّه الصِّدْق ، الدوري عَن ابنِ معينٍ (٢ : ١٤٤) الكامِل (٣ : ١١) نَقَلَ عَن ابن معينٍ : خَلَّطَ خالدُ الخَفّاف قبلَ موتِه بعشرِ سنين ، وكانَ قبلَ ذلكَ ثِقَةً ، وكانَ في تخليطِه : كلّ ما جاؤوه بِهِ وراَه قرأَهُ ، ورَوى له عدةَ أحاديثَ ثم قالَ : ولخالد بنِ طَهْمَانَ غيرُ ما ذكرتُ منَ الحَديثِ قليل ، ولمْ أرَ في مقدارِ ما يرويهِ حَديثاً منكراً ، الميزان (١ : ٦٣٢) تَهْذيب الكَمالِ (٨ : ٩٤) التَّهْذيب (٣ : ٩٨) التَّقْريب (١ : ٢١٤) : صدوقٌ ، رُمِيَ بالتشيُّعِ ثم اختلطَ من الخامسةِ .

(١٥١٣) خُلَيْدُ بنُ حَسّانَ ، أبو حَسّانَ البَحْرِيُّ المِصْري : يُخْطِئ ويَهِمُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٢٧١) الكبير (٣ : ١٩٨) الجَرْح (٣ : ٣٨٤) وَسَكَتا الميزان (١ : ٦٦٣) اللِّسان (٢ : ٤٠٦) : قالَ السُّلَيْمانيّ : فيه نظر ، وَقالَ في الإرشادِ (٣ : ٩٥٤) : رَوى عَن الحَسَن عَن ابنِ سَمُرَةَ حَديث : (لا تسألِ الإمارةَ) بإسنادٍ لا يتفقُ عليه ، وأكثرُ هذه النسخِ إنما تكتَبُ للاعتبارِ والمعرفةِ .

(١٥١٤) داودُ بنُ أبي هِنْدٍ ـ واسمُ أبي هندٍ : دينارٌ ـ أبو مُحَمَّدٍ ، وقيل : أبو بكرٍ البَصْريّ : يُخْطِئ ويَهِمُ . كانَ من خِيارِ أهلِ البصرةِ من المتقنينَ في الروايات ، إلاّ أنه كانَ يَهِمُ إذا حدّثَ من حِفْظِه ، ولا يستحقُّ الإنسانُ التركَ بالخَطَأ اليسيرِ يُخْطِئ ، والوَهَم القليلِ يَهِمُ ، حتى يفحشَ ذلك منهُ لأنَّ هذا مما لا ينفكُّ عنهُ البشرُ ، ولو كنا سلَكْنا هذا

المسلكَ ؛ للَزِمَنَا تركُ جماعةٍ من الثِّقاتِ الأئمةِ ، لأنهمْ لم يكونوا معصومينَ من الخَطَأ بل الصوابُ في هذا : تركُ مَن فَحُشَ ذلكَ منهُ ، والاحْتِجاجُ بمن كانَ منهُ ما لا ينفكُّ عنهُ البشرُ .

أخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٥٦) حَديثاً ؛ منها (٦٠ ، ٩٩ ، ١٩٦ ، ٦٨٩١ ، ٧٣٨٠) .

(١٥١٥) رباحُ بنُ أبي مَعروفٍ بن أبي سارّة المَكّيُّ (بخ م ل س) : يُخطئ ويَرْوي عَن الثِّقاتِ ما لا يُتابَع عَلَيْهِ ، والذي عِنْدي فِيهِ التَّنَكُّبُ عَمّا انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الحَديثِ والاحتجاجُ بما وافَقَ الثِّقاتِ في الرِّواياتِ . تركَهُ يَحيى القَطّانُ وابنُ مَهْديّ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسُ رواياتٍ ، منها ثلاثُ رواياتٍ عندَ مسلمٍ (١١٨٠ ، ١٢٠٨ ، ١٥٣٦) وأخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٦٨٦٧) .

(١٥١٦) عَبْدُ الجبارِ بنُ الوردِ المكيُّ (د س) : يُخْطِئ ويَهِمُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١٣٦) الكبير (٦ : ١٠٧) : يُخالَفُ في بعضِ حَديثه الجَرْح (٦ : ٣١) : قالَ أحْمَد : ثِقَةٌ لا بأسَ به . وَقالَ أبو حاتم : ثقَة ، العجلي رَقم (٩٢٠) : مكيٌّ ثِقَةٌ . الكامِل (٥ : ٣٢٥) رَوى كَلامَ ابنِ معينٍ : ثِقَةٌ . والبخاري ، وروى له حَديثين ، ثمّ قالَ : ولعَبْدِ الجبار هذا غيرَ ما ذكرتُ أحاديثُ قليلة ، وهو عندي لا بأسَ به ، يُكتبُ حَديثهُ . الميزان (٢ : ٥٣٥) (صح) تَهْذيب الكَمالِ (١٦ : ٣٩٦) التَّهْذيب (٦ : ١٠٥) التَّقْريب (١ : ٤٦٦) : صدوقٌ يَهِم ، من السابعةِ .

(١٥١٧) عَبْدُ الغفورِ بنُ عَبْدِ العزيزِ ، أبو الصباحِ الواسطيُّ : قال في تَرْجَمَةِ عَبْدِ العزيز ابنِ سعيدِ بنِ سعدِ بنِ عُبادةَ ، من الثقات : يُخْطِئ ويَهِمُ .

وقالَ في ترجمتهِ : كانَ ممن يَضَعُ الحَديثَ على الثِّقاتِ ، لا يَحِلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ولا ذِكْرُه ؛ إلاّ على جهةِ التعجُّبِ .

(١٥١٨) عَبْدُ اللهِ بنُ الحَسَنِ بنِ أحْمَدَ بنِ أبي شُعيبٍ ، أبو سعيدٍ الحَرّانيّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ ويَهِمُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٣٦٩) سؤالات السّهميّ رَقم (٣٢٦) قالَ الدّارَقُطْني : ثِقَةٌ مأمون ، وكناه أبا شعيب ، تاريخ بَغْداد (٩ : ٤٣٥) الميزان (٣ : ٤٠٦) اللِّسان (٣ : ٢٧١) .

(١٥١٩) مُحَمَّدُ بنُ زِيادٍ الكلبيُّ : يُخْطِئُ ويَهِمُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٨٣) الكبير (١ : ٨٣) الجَرْح (٧ : ٢٥٨) قالَ أبو حاتم : أتينا مُحَمَّدَ بنَ زيادِ بنِ زَبّارٍ ببَغْدادَ ، وكان شيخاً شاعراً ، وقعَدْنا في دِهْلِيزِهِ ننتظِرُهُ وكان غائباً ، فجاءنا ، فذَكَرَ أنّه قد ضَجِرَ ، فلما نظرنا إلى قدِّهِ ، عَلِمْنا أنه ليسَ من البابةِ ، فذهَبْنا ولم نرجعْ إليه ، وَقالَ ابنُ معينٍ : لا أحَد . قلت : ومعنى (لا أحد) يفسّره قولُ ابنِ معينٍ في الكلبيّ هذا : (لا شَيء) كما في تاريخ بَغْداد (٥ : ٢٨١) الإكْمال (٤ : ١٧٤) وَقالَ : ربما نُسِبَ إلى جَدِّهِ ؛ فقيلَ : مُحَمَّدُ بنُ زَبّارٍ . وإنما رجَّحْتُ أنه ابنُ زَبّارٍ نَفْسُهُ ، لكَوْنِ شيوخهِ وتلامذته معه طبقة المذكور ، ولأننا لم نعثرْ على مَنْ سُمِّيَ بِهذا الاسمِ سواهُ .

(١٥٢٠) مُحَمَّدُ بنُ سفيانَ بنِ وَرْدَانَ الأَسْدِيُّ الكوفيُّ : يُخْطِئُ ويَهِمُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٨٠) الجَرْح (٧ : ٢٧٥) قالَ أبو حاتم : سألت ثابتَ بنَ مُحَمَّدٍ الزاهدَ عنه ، فعرّفه بالعلم وأثنى عليه خيراً ، وَقالَ الرازيّان : صدوقٌ في الحَديثِ . اللِّسان (٥ : ١٨٠) .

(١٥٢١) مُسْهِرُ بنُ عَبْدِ الملكِ بنِ سَلْعٍ الكوفيُّ (س) : يُخْطِئ ويهم .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٩٧) الكبير (٨ : ٧٣) الجَرْح (٨ : ٤٠١) وَسَكَتا ، الميزان (٤ : ١١٣) الكامِل (٦ : ٤٥٧) نَقَلَ عَن البخاري قَوْلَه : فيهِ بعض النظر . وختم ترجمته بقَوْلَه : ولمسهرٍ غيرُ ما ذكرت ، وليس بالكثير ، تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ٥٧٧) التَّهْذيب (١٠ : ١٤٩) ذكر أن ابن عدي إنما ذكره في الضعفاء لقول البخاري . وَنَقَلَ قول أبي داود : أما الحَسَن بن عَليّ الخلال فرأيته يحسن الثناء عليه ، وأما أصحابنا فرأيتهم لا يَحمَدونه ، وَقالَ النّسائيّ : ليس بالقَويّ ، ووثقه أبو يعلى الموصلي ، التَّقْريب (٢ : ٢٤٩) : ليِّنُ الحَديثِ ، مِن كبارِ التاسعةِ .

(١٥٢٢) مُعَارِكُ بنُ عَبْدِ اللهِ القَيْسِيُّ (ت) : يُخْطِئُ ويَهِمُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٩٨) الكبير (٨ : ٢٨) : لم يصحَّ حَديثُهُ . الجَرْح (٨ : ٣٧١) وسمّاه مُعارك بن عَبّاد العَبْديّ ، وَقالَ أحْمَد : لا أعرفه ، وَقالَ أبو حاتم : أحاديثه منكرة وَقالَ أبو زُرْعَةَ : واهي الحَديث ، العُقَيْلي (٤ : ٢٥٥) الكامِل (٦ : ٤٥١) نَقَلَ عَن البخاري قَوْلَه : منكرُ الحَديثِ ، وخَتَمَ ترجمَتَهُ بقَوْلَه : أُنكِرَ عليه أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وآلهِ وسلَّمَ قالَ لبلال : (اجعَلْ بين أذانكَ وإقامتك نَفَساً) . وغير هذا مما ذكرتُ يُشبِهُه ، وكل ذلك غيرُ مَحْفوظ . ضعفاء الدّارَقُطْني رَقم (٥٣٦) الميزان (٤ : ١٣٣) تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ١٤٤) التَّهْذيب (١٠ : ١٩٧) التَّقْريب (٢ : ٢٥٧) ضَعيفٌ ، من السابعة .

(١٥٢٣) يَحْيى بنُ سُلَيْمانَ بنِ نَضْلَةَ بنِ خِراشٍ المدنيُّ الخُزاعيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئُ ويَهِمُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٢٦٩) الجَرْح (٩ : ١٥٤) قالَ أبو حاتم : شيخٌ حدّثَ أياماً ثم توفي ، وكتب عنه أبو حاتم ، الكامِل (٧ : ٢٥٥) قالَ : كان ابن صاعدٍ يُقَدِّمُ ويُفَخِّمُ أمرَهُ ، وَقالَ عَبْد الرَّحْمَنِ بنُ خِراش : لا يسوى فَلساً ، ثم قالَ ابن عدي : ويحيى بن سُلَيْمان هذا يروي عَن مالك وأهلِ المدينة أحاديثَ عامتُها مستقيمةٌ . الميزان (٤ : ٣٨٣) قالَ : وقع لي من عوالي حَديثه ، اللِّسان (٦ : ٢٦١) نَقَلَ كَلام أبي حاتم وابن حِبّان وابن عَديّ .

(٤٩) من قالَ فيه : (يُخطئُ ويَهِمُ) في المجروحين

(١٥٢٤) جَسْرُ بن فَرْقَدٍ القصّابُ البَصريّ ، أبو جعفر : غَلَبَ عَليه التَّقَشُّفُ ؛ حتّى أغضى عَن تَعَهّدِ الحديثِ ؛ فأخذَ يَهِمُ إذا رَوى ، ويُخطِئُ إذا حَدّثَ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ العَدالةِ . قالَ ابن معين : ليس بشيء .

(١٥٢٥) حاجبُ بنُ أبي الشَّعثاءَ البَصْريُّ : يُخطئ ويَهِمُ ؛ حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفرَدَ .

(١٥٢٦) رِفاعَةُ بنُ هُرَيرِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ رافعٍ الأنْصاريُّ : يُخْطِئ ويتفردُ عَن

جدِّهِ بأشياءَ ليستْ مَحْفوظةً من حَديثِ رافعِ بنِ خُدَيْج ، فلا يجوزُ أن يعتمدَ على ما انفرَدَ من الروايةِ عندَ الاحْتِجاجِ ، ولا يَسقطُ فيما وافقَ الثِّقاتِ بإطلاقِ الجَرْحِ عليه .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٣٠٤) العُقَيْلي (٢ : ٦٥) الكامِل (٣ : ١٦١) اللِّسان (٢ : ٤٦٢) وَقالَ : رِفاعة بنُ هُرْمُزَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . الميزان (٢ : ٥٣) .

(١٥٢٧) صالحُ بنُ مِهْران ، مولى عَمْرو بن حُرَيْث ، وهو صالحُ بنُ أبي صالحٍ (مد ت) : يُخطئ ويَهِم ؛ حتّى لا يُحتجَّ بما رَوَى مما خالفَ الأثباتَ .

(١٥٢٨) عليُّ بنُ مُوسى بنِ جَعفرٍ الصّادِقِ ، أبو الحَسَنِ الرِّضا الهاشميُّ (ق) : يَرْوي عَن أبيهِ العجائبَ كأنّه كانَ يهِمُ ويُخطئُ .

كذا قالَ في المجروحين ، وأعادَهُ في الثقاتِ وقال : مِنْ سَاداتِ أهلِ البيتِ وعُقَلائِهِم وجِلَّةِ أهلِ البيتِ ونُبلائِهِم .

(١٥٢٩) هِشامُ بنُ عُبيدِ اللهِ الرّازيُّ السّنّيُّ : كان يَهِمُ في الرواياتِ ، ويُخْطِئُ إذا رَوى عَن الأثباتِ ، فلَمّا كَثُرَتْ مخالفتُهُ الأثباتَ ؛ بَطَلَ الاحْتِجاجُ بِهِ .

(١٥٣٠) يَزيدُ بنُ سُفيانَ ، أبو المُهَزِّمِ البَصْريُّ (د ت ق) : كان شيخاً صالحاً ، لم يَكُنِ العلمُ صناعتَهُ ، فكانَ ممن يَهِمُ ويُخْطِئُ فيما يَروي ، فلمّا كَثُرَ في روايتِهِ مخالفةُ الأثباتِ ؛ خَرَجَ عَن حَدِّ العدالةِ . تَرَكَهُ شُعبةُ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ٩٩) الكبير (٨ : ٣٣٩) الجرح (٩ : ٢٦٩) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، العُقَيْلي (٤ : ٣٨٣) الكامِل (٧ : ٢٦٦) الميزان (٤ : ٤٢٦) تَهْذيب الكَمالِ (٣٤ : ٣٢٧) التَّهْذيب (١٢ : ٢٤٩) التَّقْريب (٢ : ٤٧٨) : مَتْروكٌ ، من الثالثة .

(٥٠) يَهِمُ في الأخبارِ ويُخطئُ في الآثارِ

(١٥٣١) أسامةُ بنُ زيدِ بنِ أسلمَ المدينيُّ (ق) : كانَ يَهِمُ في الأخبار ويُخْطِئ في الآثارِ ، حتى كان يرفع الموقوف ويوصل المقطوع ، ويسند المرسل . وأخرجَ حديثاً (٢١٦٣) من طريقِ أسامةَ بنِ زيدِ اللَّيْثيِّ ـ وهو غيرُ المدينيِّ ـ عن عثمانَ بنِ عُروةَ ؛ قال عَقِبَهُ : « . . وأسامةُ بنُ زيدِ بنِ أسلمَ واهٍ» .

(١٥٣٢) سَعيدُ بنُ زَيدٍ ، أبو الحسنِ ، أخو حَمّادِ بن زَيدٍ (خت م د ت ق) : كانَ صَدُوقاً حافظاً ، لكنّهُ كانَ يُخطئ ويَهِمُ ، فلا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٢٠) العُقَيْليّ (٢ : ١٠٥) الكَامِل (٣ : ٣٧٦) المِيزان (٢ : ١٣٨) تَهذيب الكَمالِ (١٠ : ٤٤١) التَّهْذيبِ (٤ : ٣٢) التَّقْريبِ (١ : ٢٩٦) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ ، مِنَ السَّابِعَة .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعٌ وعشرونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (١٣٩ ، ٤٦٧٣) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(١٥٣٣) شَبيبُ بنُ شيبةَ ، أبو مَعمَرٍ البَصْريُّ (ت) : يَهِمُ في الأخبارِ ، ويُخطئ إذا روى غيرَ الأشعارِ ، لا يُحتجُّ بما انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الأخْبارِ ، ولا يُشتغل بما لم يُتابَعْ عَلَيْه من الآثار .

(١٥٣٤) عَبْدُ اللهِ بنُ جعفرِ بنِ نَجيحٍ السَّعديُّ ، مولاهم المدينيُّ ، والدُ عَليٍّ (ت ق) : كان يَهِمُ في الأخبار حتى يأتي بِها مقلوبةً ، ويُخْطِئ في الآثارِ حتى كأنها معمولةٌ . قالَ ابنُ المدينيّ : ضَعيْفٌ ، وَقالَ ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

تَرْجَمَتُه في : المَجْروحين (٢ : ١٤) العُقَيْلي (٢ : ٢٣٩) الميزان (٢ : ٤٠١) تَهْذيب الكَمالِ (١٤ : ٣٧٩) التَّهْذيب (٥ : ١٧٤) التَّقْريب (١ : ٤٠٦) ضَعيفٌ ، من الثامنةِ يُقال : تغيَّرَ حِفْظهُ بأَخَرَةٍ .

(١٥٣٥) عَليّ بنُ زيدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ أبي مُليكةَ الجُدْعانيُّ (بخ م ٤) : كانَ شيخاً جليلاً ، وكانَ يَهِمُ في الأخبارِ ، ويُخطئُ في الآثارِ ، حتَّى كَثُرَ ذلكَ في أخبارِهِ ، وتبيَّنَ فيها المناكيرُ التي يرويها عن المشاهيرِ ؛ فاستَحَقَّ تركَ الاحتجاجِ بِهِ . كذا في المَجروحينَ (٢ : ١٠٣) وفيه (١ : ٢٤٧) في تَرْجَمَة حكيم بن خدام ؛ قال : ليسَ بشيءٍ في الحديث .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ مئةٍ وسَبعةٌ وثلاثونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٧٨٩) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٥١) يجب التوقف في أمره

(١٥٣٦) حِبّانُ بنُ عليٍّ، أبو عليٍّ العنزيّ الكوفيّ (أخو مندل) (ق) : فاحشُ الخطأ فيما يروي، يجبُ التوقُّفُ في أمره، وَأعاده في الثِّقات، وقال: كان يتشيَّعُ.

أخرج لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثًا (٥٦٤٦).

ترجمته في: المَجْروحين (١ : ٢٦١) الثِّقات (٦ : ٢٤٠) العُقَيْليّ (١ : ٢٩٣) الكامِل (٢ : ٤٢٧) المِيزان (١ : ٤٤٩) تَهْذيبُ الْكَمال (٥ : ٣٣٩) التَّهْذيب (٢ : ١٧٣) التَّقْريب (١ : ١٤٧) : ضَعيف، من الثامنة، وكان له فقه وفضل.

(٥٢) ممن أستخيرُ اللهَ فيه

(١٥٣٧) إبراهيمُ بنُ سُليمانَ الزّيّاتُ البَلْخيّ: مُستقيمُ الحديثِ إذا روى عن الثّقاتِ يَروي عن عَبدِ الحَكمِ عن أنسٍ بِصحيفةٍ، وعَبدُ الحَكمِ لا شَيءَ، وهو أقربُ إلى الضّعفاءِ وهو مّمن أستخيرُ اللهَ فيهِ.

ترجمته في: الثّقاتِ (٨ : ٦٧) وقد فرّقَ ابنُ حِبّانَ بينَه وبينَ إبراهيمَ الزّيّاتِ الكوفيّ الرّاوي عن بَكرِ بنِ المُختارِ بنِ فُلفُلٍ، ذاك ذَكرَهُ في المَجروحينَ (١ : ١٩٥) وهذا لم يَذكرهُ فيَهِمُ، وعدّهُما ابنُ حَجرٍ في اللّسانِ واحِداً مع مَيلهِ إلى التّفريقِ، الإرشادِ (١ : ٢٧٦) و(٣ : ٩٢٤) وقال: صدوقٌ.

(١٥٣٨) إسْحاقُ بنُ يحيى بنِ طلحةَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ القرشيُّ (ت ق) : رديءُ الحِفْظِ سيِّئُ الفهمِ، يُخْطِئ ولا يَعلم، ويَروي ولا يَفهم.

أخرج له ابنُ حبَّان في صحيحه حَديثاً (٦٩٨٠).

تَرْجَمَتُهُ في: المَجْروحين (١ : ١٣٣) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٦ : ٤٥) وقالَ: قد أدخلناهُ في الضعفاءِ لما كانَ فيه من الإيهامِ، ثمَّ سبرتُ أخبارَهُ؛ فإذا الاجتهادُ أدَّى إلى أن يُتركَ ما لا يُتابَعُ عليهِ، ويُحتَجُّ بما وافقَ الثقاتِ، بعدَ أن استخَرْنا اللهَ تعالى فيهِ.

(١٥٣٩) بَهزُ بنُ حَكيمِ بنِ مُعاويةَ بنِ حَيدةَ القُشَيريّ (خت ٤) : يُخطِئُ كثيراً، كانَ

أحمدُ وإسحاقُ ابنُ راهَوَيْه يَحتَجّانِ بهِ ويَروِيانِ عَنه ، وتَركَهُ جماعةٌ مِن أئِمَتِنا ، ولولا حَديثُ : (إنا آخِذوه وشَطرَ إبِلِه ، عَزْمَةً مِن عَزماتِ رَبنا . . .) لأدخَلْناهُ في الثّقاتِ ، وهو مّن أستَخيرُ اللهَ فيهِ .

(١٥٤٠) جعفرُ بنُ الحارثِ ، أبو الأشهبِ الكوفيُّ : ثقةٌ ثقةٌ .

كذا في الثقات ، وقال في المَجْروحين : كانَ يُخْطِئ في الشيء بعدَ الشيءِ ، لم يَكْثُرْ خطؤه حتى يصيرَ مِنَ المَجْروحين في الحقيقةِ ، ولكنّهُ ممن لا يُحْتَجُّ بِه إذا انْفرَدَ ، وهو مِن الثِّقاتِ ، يُغْرِبُ ، وهو ممن أستخيرُ اللهَ فيه .

(١٥٤١) خالدُ بنُ يَزيدَ بنِ أبي مالكٍ الدّمشقيُّ (ق) : كانَ صَدوقاً في الرّوايةِ ، ولكنّهُ كانَ يُخطِئُ كثيراً ، وفي حَديثِهِ مَناكيرُ ، لا يُعجِبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفرَدَ عَن أبيهِ وما أقرَبَه في نفسِه إلى التّعديلِ ، وهو ممّن أستَخيرُ اللهَ فيهِ .

(١٥٤٢) سُوَيدُ بنُ عَبْدِ العزيزِ بنِ نميرٍ الدمشقيُّ السُّلَميُّ (ت ق) : كثيرُ الخَطَأ فاحشُ الوَهَم ، حتى يجيءَ في أخبارِهِ من المقلوباتِ أشياء تتخايلُ إلى مَن سمِعَها أنّها عُملتْ تعمُّداً ، والذي عندي في سُويد تنكُّبُ ما خالفَ الثِّقاتِ ، والاعتبارُ بما رَوى مما لم يخالفِ الأثبات ، والاحْتِجاجُ بما وافقَ الثِّقات ، وهو ممن أستخيرُ اللهَ عز وجلّ فيهِ لأنه يقربُ من الثِّقات .

أخرجَ له في ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثَيْن (٩٣٥ ، ٤٨٥٦) .

(١٥٤٣) عَبدُ الكَريمِ بنُ مَالكٍ ، أبو سَعيدٍ الجَزَريُّ (ع) : كانَ صَدُوقاً ، ولكنَّهُ كانَ يَنْفَرِدُ عَن الثّقاتِ بالأشياءِ المَناكيرِ ، فَلا يُعجِبُني الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ ، وإنِ اعْتَبَرَ مُعْتَبرٌ بما وافَقَ الثّقات مِنْ حَديثِه ؛ فَلا ضَيْرَ ، وَهُو مّمن أستخيرُ اللهَ فيهِ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٤٠٢١) .

(١٥٤٤) عِسْلُ بنُ سفيانَ التّميميُّ ، أبو قُرّةَ اليَربوعيُّ البَصْريُّ(د ت) : كانَ قليلَ الحَديثِ ، كثيرَ التفرُّدِ عَن الثِّقاتِ بما لا يشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، على قلّةِ روايتِهِ ، ولا يتهيّأُ الاحتجاجُ بانفرادِ مَنْ لم يسلكْ سَنَنَ العدولِ في الرواياتِ ، على قلّةِ روايتِهِ

ودخولِه في جملةِ الثِّقاتِ إنْ أُدخلَ فيهِم ، وهو ممن أستخيرُ اللهَ فيه .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِه حَديثاً (٢٢٨٩) .

(١٥٤٥) عِمرانُ بنُ مُسلم القَصيرُ ، أبو بكرٍ المِنْقَريُّ البَصريّ (خ م د ت س) : رِوايةُ أهلِ بَلدِه عَنه مُستقيمةٌ ، تُشبهُ حَديثَ الأثباتِ ، وأمّا ما رَواهُ عَنه الغُرباءُ مِثلُ سويدِ بنِ عَبدِ العزيزِ ويَحيى بنِ سليمٍ وذَويهِما ، ففيهِ مَناكيرُ كَثيرةٌ ، فَلستُ أدري أكانَ يَدخلُ عليهِ فيُجيبُ؟ أم تَغيرَ حتّى حُملَ عَنه هذهِ المناكيرَ؟ على أنّ يَحيى بنَ سليم ، وسويدَ ابنَ عبدِ العزيزِ جَميعاً يُكثرانِ الوَهمَ والخطأَ عَليهِ ، ولا يَجوزُ أن يُحكمَ على مُسلمٍ بِجرحٍ وأنّه ليسَ بَعدلٍ ، إلا بَعدَ السّبرِ ، بل الإنصافُ عَندي في أمرِه مُجانبةُ ما رَوى عَنه مَن ليسَ بِمُتقنٍ في الرّوايةِ ، والاحتِجاجُ بما رواهُ عَنه الثّقاتُ على أنّ لهُ مَدخلاً في العَدالةِ في جُملةِ المتقنينَ ، وهو مّمن أستَخيرُ اللهَ فيهم .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثَ عشرةَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (٤١٥٦ ، ٥٢٢٠) وثلاثُ رواياتٍ عندَ مسلمٍ (٧٦٩ ، ١٢٢٦ ، ٢٥٧٦) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه روايةً واحدةً (٢٥٩٩) .

(١٥٤٦) مالكُ بنُ سُليمانَ بنِ مُرَّةَ النَّهْشَليُّ الهَرَويُّ : كانَ مُرجئاً ، مّمن جَمَعَ وصنَّفَ يُخطِئُ كَثيراً ، وامتُحِنَ بأصحابِ سوءٍ كانوا يَقلِبونَ عَليهِ حَديثَه ويَقرؤونَهُ عَليهِ ، فإن اعتَبرَ المُعتَبرُ حَديثَه عن الثّقاتِ ، وما يَرويهِ عنه الأثباتُ مّما بَيّنَ السّماعَ فيه ؛ لم يَجدها إلا ما يُشبهُ حَديثَ النّاسِ ، على أنّه في جُملةِ الضّعفاءِ أدْخَلُ ، وهوَ مّمن أستَخيرُ اللهَ عزّ وَجلّ فيه .

(١٥٤٧) يَحْيَى بنُ أبي سُلَيْم ، أبو بَلَجٍ الفَزاريّ (٤) : يُخطِئُ ، لم يَفحشْ خَطؤُه حتّى استَحقَ التّركَ ، ولا أتى مِنهُ ما لا يَنفكُّ عَنه البَشرُ فيُسلكَ بهِ مَسلكَ العُدولِ ، فأرى ألا يُحتجَ بما انفردَ مِنَ الرّوايةِ ، وهو مّمن أستَخيرُ اللهَ فيه .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١١٣) الكامل (٧ : ٢٢٩) المغني (٢ : ٧٣٧) الميزان (٤ : ٣٨٤) تَهْذيب الكَمالِ (٣٣ : ١٦٢) التهذيب (١٢ : ٤٧) في الكُنى ، وقالَ : ذكرَه ابنُ حِبّانَ في الثّقاتِ ، وقالَ : يُخطِئُ ، التقريب (٢ : ٤٠٢) : صَدوقٌ ربما أخطأَ ، مِنَ الخامسَةِ .

قلت : لم يُترجِمْهُ ابنُ حِبّانَ في الثقاتِ ، ولعلَّ ابنَ حجرٍ ـ رحمَهُ اللهُ ـ أرادَ أن يعزوَ إلى المجروحينَ ، فوقَعَ سَبْقُ قلمٍ ؛ فعزا إلى الثقاتِ .

(٥٣) يُغرِبُ ويُخطئُ ، يُخطئُ ويُغرِبُ

(١٥٤٨) إدريسُ بنُ صَبيحٍ الأَوْديُّ (ق) : يغرب ويُخْطِئ ؛ على قلّته .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٧٨) الجَرْح (٢ : ٢٦٤) قالَ أبو حاتم : مجهول ، تَهْذيب الكَمال (٢ : ٢٩٩) التَّهْذيب (١ : ١٩٥) نَقَلَ عَن ابن عدي ـ ولم أجده في الكامِل ـ قَوْلَه : إنما هو إدريسُ بنُ يَزيدَ الأَوْديُّ ، فجعلَ ابنَ صَبيح وابنَ يزيدَ واحداً ، وفَرَّقَ بينَهُما ابنُ حِبّان ، وقَبْلَهُ صاحِبُ الجَرْح ، قالَ الحافظ : وقولُ ابنِ عديّ أصوبُ ، لكنه قالَ عَن ابن صبيح في التَّقْريب (١ : ٥٠) : مجهول ، من السابعة ، ويقال : هو ابن يزيد الأودي .

(١٥٤٩) بَقيةُ بنُ الوَليد الحِمْصيُّ (شَيْخُ شُيوخِه) : يُخطئُ ويُغرِبُ ، يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن أبيهِ غيرَ الأشياءِ المُدلَّسة .

(١٥٥٠) الحَسَنُ بنُ كليبٍ البَغْداديّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ ويُغْرِبُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ١٨٠) تاريخ بَغْداد (٧ : ٤٠٦) وَنَقَلَ تضعيفَهُ عَن الدّارَقُطْني وذكر لهُ في تاريخِ بَغْداد مخالفةً وتفرداً ، الميزان (١ : ٥١٩) : قالَ : ضعّفَهُ الدّارَقُطْنيُّ والخطيبُ ، اللِّسان (٢ : ٢٤٧) ولم يَزِدْ .

(١٥٥١) حُسينُ بنُ أبي السَّريِّ العَسْقلانيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) (ق) : يُخْطِئُ ويُغْرِبُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ١٨٩) الميزان (١ : ٥٣٦) : ضَعَّفَهُ أبو داودَ ، وَقالَ أخوه مُحَمَّد : لا تكتُبُوا عَن أخي فإنه كَذّابٌ ، وَقالَ أبو عَرُوبةَ : هو خَال أمّي ، وهو كَذّابٌ تَهْذيب الكَمالِ (٦ : ٤٦٨) التَّهْذيب (٢ : ٣٦٥) نَقَلَ ما سبقَ وكَلامَ ابنِ حِبّانَ ، وسمّاه حُسينَ بنَ المتوكلِ ، التَّقْريب (١ : ١٧٨) : ضَعيْفٌ ، من الحادية عشرة .

(١٥٥٢) حلوُ بنُ السري الكوفيّ : يُخْطِئ ويغرب ، على قِلَّة روايته .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٢٤٨) اللِّسان (٢ : ٢٤٥) ولم يزد .

(١٥٥٣) خالدُ بنُ نزارٍ الأَيْلِيُّ (د س) : يُغْرِبُ ويُخْطِئ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٩٩١ ، ٢٨٦٠) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٢٣) تَهْذيب الكَمالِ (٨ : ١٨٤) التَّهْذيب (٣ : ١٢٣) : قالَ مسلمةُ بنُ قاسم : وثّقَهُ مُحَمَّدُ بنُ وَضّاح ، وَقالَ ابنُ الجارودِ في كِتابِ الآحادِ : خالدُ بنُ نزارٍ أثبتُ من حَرَمِيِّ بنِ عُمَارَةَ ، وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبّانَ ، التَّقْريب (١ : ٢١٩) : صَدوقٌ يُخْطِئ ، من التاسعةِ .

(١٥٥٤) زَكريّا بنُ يَحيى بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ أبي سعيدٍ الرَّقَاشيُّ ، أبو عَبْدِ اللهِ المقرئُ الخَزّازُ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُغْرِبُ ويُخْطِئ ، وليسَ هو رَحْمَوَيْه .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٥٤) وَنَقَلَ في التعجيلِ (ص : ٩٥) قولَ ابنِ حِبّانَ ولم يَزِدْ .

(١٥٥٥) سُوَيدُ بنُ سَعْدانَ الطحّانُ البَغْداديُّ ، وهو الذي يقالُ له : سويدُ بنُ سعيدٍ السُّوائيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ ويغرب .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٩٥) التَّهْذيب (٤ : ٢٧٥) ذكرَهُ الخطيب في المتفقِ والمفترقِ وَقالَ : رَوى عَن عَليِّ بن عاصمٍ حَديثاً منكراً . التَّقْريب (١ : ٣٤٠) : ليِّنُ الحَديثِ ، من الحاديةَ عشرةَ . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٥٥٦) عُروةُ بنُ الخَرّازِ الرَّقِّيُّ الجَزَريُّ : يُخْطِئُ ويُغْرِبُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٥٢٥) اللِّسان (٤ : ١٦٤) وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبّانَ .

(١٥٥٧) عَطيّةُ بنُ بَقيةَ بنُ الوَليد الحِمْصيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخطِئُ ويُغرِبُ ، يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن أبيهِ غيرَ الأشياءِ المُدلَّسةِ .

تَرْجَمَتُه في : الثِّقاتِ (٨ : ٥٢٧) الجرح (٦ : ٣٨١) وقَالَ : كَتَبْتُ عَنه ومَحَلُّه الصّدقُ ، وكانَتْ فيه غَفْلةٌ ، ولمْ يَزِدْ في اللسان (٤ : ١٧٥) شَيئاً ، ولا يَخفَى أنَّ بقيةَ مُدَلِّسٌ .

(١٥٥٨) عَمّارُ بنُ زَرْبيٍّ بنِ مَنصورٍ ، أبو المُعْتَمِرِ البَصْريُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : كانَ ضريراً يُغْرِبُ ويُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٥١٧) الجَرْح (٦ : ٣٩٢) قالَ : كتبَ عنهُ أبي ، وَقالَ : هو كذّابٌ مَتْروكُ الحَديثِ ، وضَرَبَ على حَديثِه ولم يقرأْهُ علَينا ، العُقَيْلي (٣ : ٣٢٧) : الغالبُ على حَديثِهِ الوَهَمُ ، ولا يُعرَفُ إلاّ بِه ـ أي : بالوَهَم ـ ، الكامِل (٥ : ٧٦) نَقَلَ عَن شيخِهِ عَبْدِ اللهِ الأهوازيِّ أنه اتَّهمهُ بالكذبِ ، قالَ الأهوازيّ : ولم أذكرْهُ حتى قالوا : إنَّ المَعْمَرِيَّ يذكرُهُ ، وذكرَ له ابنُ عَديٍّ عدةَ أحاديثَ بيَّنَ عِلَلَها ، ثمّ قالَ : ولم يبلُغْني مما أنكرتُهُ مِن حَديثِ عمّارِ بنِ زَرْبِيّ غيرُ هذهِ الأحاديثِ التي ذكَرْتُها ، وله غيرُ هذا ؛ الشيءُ اليسيرُ ، الميزان (٣ : ١٦٤) اللِّسان (٤ : ٢٧١) .

(١٥٥٩) مُحمّدُ بنُ عَمرِو بنِ عَبّادِ بنِ جَبَلَةَ بنِ أبي رَوّادٍ الباهِليُّ (م د) : يُغْرِبُ ويُخْطِئ ، وقال أيضاً : يُغرِبُ ويُخالفُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٨٣) وكرره في (٩ : ٩٠) الجَرح (٨ : ٣٣) رَوى عنه أبو زُرعةَ ، ورَوى عن عَليّ بنِ الحسينِ بن الجُنيدِ : حدثنا مُحمّدُ بنُ عَمرِو بنِ جَبَلَةَ ، وكانَ صَدوقاً ، تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٢٠٨) التّهذيبِ (٩ : ٣٧٣) عن أبي داودَ : ثِقَةٌ . التّقريبِ (٢ : ١٩٥) : صدوقٌ ، مِن الحاديةَ عَشْرَةَ .

(١٥٦٠) مُحَمَّدُ بنُ كثيرٍ اليَمانيُّ ، أبو يوسُفَ المِصِّيصِيُّ : يُخْطِئُ ويُغرِبُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٧٠) الكبير (١ : ٢١٨) : ضعَّفَهُ أحْمَدُ . الجَرْح (٨ : ٦٩) : لم يكن عندي ثِقَةً . وَنَقَلَ عَن أحْمَدَ أنه ضَعَّفَهُ جداً وضعَّفَ حَديثَهُ عَن معمرٍ جداً وَقالَ : هو منكرُ الحَديثِ ، أو يروي أشياءَ كثيرةً منكرةً ، وَقالَ ابنُ المدينيِّ : كنتُ أشتهي أن أرى هذا الشيخَ ، فالآنَ لا أُحبُّ أن أراهُ . وَقالَ أبو حاتمٍ عَن الحَسَنِ بن ربيعٍ قالَ : مُحَمَّدُ بنُ كثيرٍ اليومَ أوثقُ الناسِ ، كانَ يُكتبُ عنه وأبو إسْحاقَ الفزاريُّ حيٌّ ، وكانَ يُعرفُ بالخيرِ منذُ كانَ ، ينبغي لمن يطلبُ الحَديثَ للهِ عزَّ وجلَّ أن يَخرجَ إليه ، وَقالَ أبو حاتمٍ : دُفعَ إليهِ كِتابُ الأوزاعيِّ في كلِّ حَديثٍ كانَ مكتوباً فيه : حدثنا مُحَمَّدُ بنُ كثيرٍ . فقرأهُ إلى آخرِهِ ؛ يقول : حدّثنا مُحَمَّدُ بنُ كثيرٍ عَن الأوزاعيِّ ؛ وهو مُحَمَّدُ بنُ كثيرٍ ! تَهْذيب الكَمالِ (٢٦ : ٣٢٩) التَّهْذيب (٩ : ٤١٥) وَقالَ : هو مِن صنعاءِ دمشقَ التَّقْريب (٢ : ٢٠٣) : صدوقٌ كثيرُ الغَلَطِ ، مِن صغارِ التاسعةِ .

(١٥٦١) مِهْرانُ بنُ أبي عُمَر ، أبو عَبْد الله الرازيُّ (مد ق) : يُخْطِئ ويُغْرِبُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٥٢٣) الكبير (٧ : ٤٢٩) : في حَديثه اضطراب ، الجَرْح (٨ : ٣٠١) قالَ ابن معين : كان شيخاً مسلماً كتبتُ عنه ، وكان عنده غلطٌ كثيرٌ في حَديث سفيان . وَقالَ أبو حاتم : ثِقَة صالِح الحَديث ، العُقَيْلي (٤ : ٢٢٨) : رَوى عَن الثوريِّ أحاديثَ لا يتابَعُ عليها ، الكامِل (٦ : ٤٦٢) وذكرَ بعضَ أحاديثه التي أخَطَأ فيها وَقالَ : وكل هذه الأحاديث عَن مهران إلاّ القليل يرويه عَن مهرانَ محمّدُ ابنُ حُمَيد وابنُ حُمَيد له شغلٌ في نفسه مما الناس ، ومهران على الأحوال خيرٌ منه ، تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ٥٩٥) التَّهْذيب (١٠ : ٣٢٧) التَّقْريب (٢ : ٢٧٩) : صدوقٌ له أوهامٌ ، سَيِّئُ الحِفْظِ مِن التاسعةِ .

(١٥٦٢) يَمانُ بنُ عِيسَى ، أبو سَهْلٍ الحَذّاءُ : يُخْطِئُ ويُغْرِبُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٢٩١) الجَرْح (٩ : ٣١٢) قالَ مِرْبَعٌ : ثِقَةٌ ، كتبتُ عنه مع يحيى بن معين ، وَنَقَلَ في اللِّسان (٦ : ٣١٧) كَلام ابن حِبّان ولم يَزِدْ .

(٥٤) يُخطئُ ويُدلّسُ

(١٥٦٣) حُسينُ بنُ عطاءِ بنِ يسارٍ المدنيُّ : يُخْطِئ ويُدَلِّسُ . كذا في الثِّقات (٦ : ٢٠٩) وترجمَهُ في المَجْروحين (١ : ٢٤٣) وَقالَ : يَروي عَن زيدِ بنِ أسلَمَ المناكيرَ ، التي ليسَت تُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِه إذا انفردَ لمخالفتِهِ الأثباتَ في الرواياتِ .

(١٥٦٤) شعيبُ بنُ أيوبَ بنِ رُزَيق ، أبو بكر الصريفينيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) (د) : يُخْطِئ ويدلّسُ ، كلُّ ما في حَديثِهِ من المناكيرِ مدلّسةٌ .

أخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثين (١٣٣٥ ، ٦٩٤٧) .

(٥٥) يُخطئُ ويتفرّدُ

(١٥٦٥) أشهلُ بنُ حاتمٍ (خ ت) : في حديثِهِ أشياءُ انفردَ بها ؛ كأنَّهُ يُخطئُ ، حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(١٥٦٦) أيمنُ بنُ نابل ، أبو عِمران المَكّيُّ الحَبَشيُّ (خ ت س ق) : يُخطئ وَيَتَفَرَّدُ بما لا يُتابَع عَلَيْه ، والذي عِنْدي التَّنَكُّب عَنْ حَديثه عِنْدَ الاحْتجاجِ إلا بما وافَقَ الثِّقات أولى من الاحتجاج بِهِ . وروى له عدّةَ أحاديثَ ، ثمّ قالَ : وهذا التخليطُ كُلُّهُ من سوءِ حِفْظه ، وأيمن كان يُخْطِئ ويحدِّث على التوهُّم والحسبانِ .

(١٥٦٧) رباحُ بنُ أبي مَعروفِ بن أبي سارة المَكّيُّ (بخ م ل س) : يُخطئ ويَرْوي عَنِ الثِّقاتِ ما لا يُتابَع عَلَيْهِ ، والذي عِنْدي فِيهِ التَّنَكُّبُ عَمّا انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الحَديث ، والاحتجاجُ بما وافَقَ الثِّقات فِي الرِّواياتِ . تركَهُ يَحيى القَطّانُ وابنُ مَهْديّ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٠٠) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٦ : ٣٠٧) وقالَ : يُخطئُ ويَهِمُ .

(١٥٦٨) رِفاعَةُ بنُ هُرَيرِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ رافع الأنْصاريُّ : يُخْطِئ ويتفردُ عَن جدِّهِ بأشياءَ ليستْ مَحْفوظةً من حَديثِ رافعِ بنِ خُدَيْجٍ ، فلا يجوزُ أن يعتمدَ على ما انفرَدَ من الروايةِ عندَ الاحْتِجاجِ ، ولا يسقطُ فيما وافقَ الثِّقاتِ بإطلاقِ الجَرْحِ عليهِ .

(١٥٦٩) عليُّ بنُ مَسْعَدَةَ الباهليّ ، أبو حَبيبٍ البَصْريُّ (بخ ت ق) : يُخطئ وَيَتَفَرَّدُ بما لا يُتابَع عَلَيْه ، فاستحقَّ تَرْكَ الاحْتجاجِ بِهِ بما لا يوافِق الثِّقات مِنَ الأخْبارِ .

(١٥٧٠) مُحَمَّدُ بنُ عَمّارِ بنِ حَفْصِ بنِ عُمَرَ بنِ سَعْد القَرَظ ، أبو عَبْدِ اللهِ المَدَنيُّ (ت) : يُخْطِئ وينفردُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤٣٦) الكبير (١ : ١٨٥) رَوى له حَديثا وَسَكَت ، الجَرْح (٨ : ٤٣) قالَ أحْمَد : ما أرى بِه بأساً ، ومثله قالَ ابنُ معينٍ ، وَقالَ أبو حاتم : شيخٌ ليسَ بِه بأسٌ ، يُكتَبُ حَديثهُ ، الميزان (٣ : ٦٦١) الإكْمال (٧ : ١١١)تَهْذيب الكَمالِ (٢٦ : ١٦٣) التَّهْذيب (٩ : ٣٥٨) نَقلَ عَن ابنِ المدينيِّ : ثِقَة ، وترجمَ ابنُ عَديٍّ لِمُحَمَّدِ بن عَمّارِ بنِ حفصِ بن عُمَرَ بنِ سعدٍ المدينيِّ المؤذِّن ، ثمَّ ترجمَ لِمُحَمَّدِ بنِ عمّارٍ الأنْصاريِّ المدنيِّ ، وَقالَ في تَرْجَمَةِ الثاني : قالَ العقدي : حدثنا مُحَمَّد بن عمار ، كُشاكش لَقَبُهُ وهو ابنُ حفصِ بنِ عُمَرَ بنِ سعدٍ المؤذّن القَرَظ ، أبو عَبْد الله ، قالَ بعضُ أهلِ المدينةِ : مولى عمّارِ بن ياسر المخزوميّ ، مولاهم . وروى له عدةَ أحاديثَ ؛ قالَ إثرَ واحدٍ منها :

وهذا يرويه مُحَمَّد بنُ عمّارٍ ؛ قالوا : هو مُحَمَّد بن عمّار المؤذّن ؛ هذا وذاكَ واحدٌ ، وَقالَ بعضُهم : هذا من الأنصارِ ، وذاكَ ليسَ مِن الأنصارِ ، ذلكَ من ولدِ سعد القَرَظ ، وأحتملُ القولانِ جميعاً ، وجميعاً مِن أهلِ المدينةِ .

قالَ الحافظُ : ذكرَ ابنُ عديٍّ اختلافاً ؛ هل هو المؤذنُ أو غيرُهُ ، فإنْ كانَ غيرَهُ فهو مجهولٌ ، وأشارَ إلى ترجيحِ التفرقةِ بكونِ الأولِ يُنسَبُ مخزومياً ، وهذا يُنسبُ أنصارياً .

قالَ السخاويُّ في التحفةِ اللطيفةِ (٣ : ٦٨٦) : ذكرَهُ البخاريُّ في الضعفاءِ فما تكلَّمَ فيه ، بل ذَكَرَ له حَديثاً لم يُتقنهُ . والحَديثُ أشارَ إليه ابنُ عديٍّ في الكاملِ ؛ فقالَ : وقد ذكرَ عِلَّتَهُ البخاريُّ ؛ فقالَ : عَن شريكٍ عَن أبي سلمةَ عَن النبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وسَلِّم ، ومُحَمَّدُ بنُ عَمّارٍ يقولُ : عَن أنس ، بدَلَ : أبي سلمةَ . فهذا هو التفرُّدُ الذي أشارَ إليهِ ابنُ حِبّانَ ، التَّقْريبِ (٢ : ١٩٣) : مَسْتورٌ ، من الرابعة .

(١٥٧١) نَصْرُ بنُ العَلاءِ الكَتّانيُّ ، أبو اللَّيْثِ المَرْوَزيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ وينفرد على عدالتهِ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٢١٨) اللِّسان (٦ : ١٥٥) وَنَقَلَ قولَ ابن حِبّان .

(٥٦) يُخطِئُ ويُخالِفُ ، يُخالِفُ ويُخطِئُ

(١٥٧٢) إبْراهيمُ بنُ إسْحاقَ بنِ عيسى البُنانيّ ، أبو إسْحاقَ الطَّالْقَانيُّ (مق د ت) : يُخْطِئ ويخالف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٦٨) الكبير (١ : ٢٧٣) الجَرْح (٢ : ٨٦) قالَ ابن معين : ليس بِه بأسٌ ، وترجم له بِاسمِ إبْراهيمَ بنِ عيسى (٢ : ١١٩) وَنَقَلَ عَن ابن معين : ثِقَة . وَقالَ أبو حاتم : صدوق ، تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٣٩) التَّهْذيب (١ : ١٠٣) التَّقْريب (١ : ٣١) : صَدوقٌ يُغْرِب ، من التاسعة .

(١٥٧٣) إبْراهيمُ بن مُحَمَّد الخزاعي : يُخْطِئ ويخالف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٧٨) اللِّسان (١ : ٢٨) وَنَقَلَ كَلام ابن حِبّان .

(١٥٧٤) أحْمَدُ بن الأزْهرِ البَلْخيُّ ، أخو مُحَمَّد بن الأزْهر (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ ويخالف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٤٤) التَّهْذيب (١ : ١٣) ذكرَهُ تمييزاً ، ذكر له ثلاثة رواة عنه ، ونقل كَلام ابن حِبّان ، وَنَقَلَ كَلامه أيضاً في اللِّسان (١ : ١٣٦) ولم يَزِدْ .

(١٥٧٥) أحْمَدُ بنُ يَحيى الأحْوَلُ مولى الأشعريين : يُخْطِئُ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٤) الجَرْح (٢ : ٨١) رَوى عَن مالك بن أنس حَديثاً منكراً ، وذكره الدّارَقُطْني في الضعفاء رَقم (٤٦) وتَرْجَمَه في الميزان (١ : ١٦٢) اللِّسان (١ : ٣٢١) ثم مالَ الحافظُ إلى أنهما اثنان كوفيّ ومدني ، فالكوفيّ هو هذا ، والمدني هو الذي ذكره في الجَرْح ؛ فسمَّاه أحْمَد بن يحيى بن المنذر أبا عَبْد الله المديني الأحول ، قالَ عنه الدّارَقُطْنيّ : صدوق .

(١٥٧٦) بِشْرُ بنُ مَطَرِ الدقّاقُ ، أبو أحْمَد الواسطيّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئُ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقاتِ (٨ : ١٤٥) الجَرْح (٢ : ٣٦٨) قالَ : كان صدوقاً ، وَقالَ أبو حاتمٍ : صدوقٌ ، تاريخ بَغْداد (٧ : ٨٤) اللِّسانِ (٢ : ٣٣) نَقَلَ عَن الدّارَقُطْنيّ : ثِقَة .

(١٥٧٧) الحَسَنُ بنُ قُتَيْبَةَ الخُزاعِيُّ المدائنيّ الخياطُ : يُخْطِئُ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُه في : الثِّقات (٨ : ١٦٨) الجَرْح (٣ : ٣٣) قالَ أبو حاتم : ليسَ بقَويٍّ في الحَديثِ ، ضَعيْفُ الحَديثِ ، تاريخ بَغْداد (٧ : ٤٠٤) وتجدُ المخالفةَ هناكَ ، وَنَقَلَ عن الأزْدي : واهي الحَديث ، وعَن الدّارَقُطْني : مَتْروك الحَديث ، العُقَيْلي (١ : ٢٤١) وَقالَ : كثيرُ الوَهَمِ ؛ وذكر هناك بعضَ مخالفتهِ ، الكامِل (٢ : ٣٢٧) ذكر له حَديثين ، ثمّ قالَ : وللحسنِ بنِ قتيبةَ هذا أحاديثُ عَن أبيهِ حسّان ، وأرجو أنه لا بأسَ بِهِ ، الميزان (١ : ٥١٨) اللِّسان (٢ : ٢٤٦) وانظر منكراً هناك .

(١٥٧٨) خالدُ بنُ يزيدَ بنِ زيادٍ الطّبيبُ الكاهليُّ ، أبو الهيثمِ المقرئُ الكوفيُّ (خ) : يُخْطِئ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٢٤) الكبير (٣ : ١٨٤) الجَرْح (٣ : ٣٦٠) قالَ أبو حاتم :

صدوق ، تَهْذيب الكَمال (٨ : ١٩١) التَّهْذيب (٣ : ١٢٥) وَنَقَلَ الحاكِم في سؤالاته رَقم (٣٠٨) عَن الدّارَقُطْني : لا بأسَ بِه ، التَّقْريب (١ : ٢٢٠) : صدوقٌ مقرئٌ لهُ أوهامٌ ، من العاشرةِ .

(١٥٧٩) الخليلُ بنُ هندٍ السِّمْنانيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٣١) اللِّسان (٢ : ٤١١) وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبّانَ ولم يَزِدْ .

(١٥٨٠) رَوّادُ بنُ الجَرّاحِ ، أبو عصامٍ العَسْقلانيُّ (ق) : يُخْطِئ ويخالِفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٤٦) الكبير (٣ : ٣٣٦) : كانَ قد اختلطَ ، لا يكادُ أن يقومَ حَديثُهُ . . . الجَرْح (٣ : ٥٢٤) قالَ أبو حاتمٍ : مضطربُ الحَديثِ ، تغيَّرَ حِفْظُهُ في آخرِ عمرهِ ، وكانَ محلُّهُ الصِّدْق ، قالَ عَبْدُ الرَّحْمَن : أدخلَهُ البخاريُّ في كِتابِ الضعفاءِ قالَ أبو حاتمٍ : يُحَوَّلُ مِن هناكَ . قالَ ابنُ مَعينٍ : ثِقَةٌ ، ضعفاء النَّسائيّ (ص : ٤٠) قالَ : ليس بالقَويّ ، رَوى غيرَ حَديثٍ منكرٍ ، وكان قد اختلط ، الميزان (٢ : ٥٥) اللِّسان (٢ : ٤٦٤) ذكره تمييزاً ، وهو من رجالِ التَّهْذيبِ ، تَهْذيب الكَمال (٩ : ٢٢٧) التَّهْذيب (٣ : ٢٨٨) التَّقْريب (١ : ٢٥٣) : صدوقٌ ، اختلطَ بأَخَرَةٍ فتُرِكَ ، وفي حَديثِهِ عَن الثوريّ ضعفٌ شديدٌ ، من التاسعةِ .

(١٥٨١) زكريّا بنُ يَحيى ، أبو يَحيى الوَقّار المِصْري : يُخْطِئ ويخالف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٥٣) الجَرْح (٣ : ٦٠١) : سمعَ منهُ أبو حاتمٍ في الرّحلةِ الثانيةِ ، ورَوى عنه ، الميزان (٢ : ٧٧) اللِّسان (٢ : ٤٨٥) قالَ : كذّبه صالحُ جَزَرَة وَقالَ : حدّثنا زكريّا الوَقّار : كان من الكذّابينَ الكبارِ ، وطوّلَ الحافظُ في ترجمته ، العُقَيْلي (٢ : ٨٧) ذكرَ له حَديثينِ منتقَدَين عليهِ ، وَقالَ ابنُ عديّ (٣ : ٢١٥) : يضعُ الأحاديثَ ويوصلها . . . وَنَقَلَ كَلامَ صالح جزرة ، ورَوى له عدّةَ أحاديثَ ، ثمّ خَتَمَ ترجمتَهُ بقَوْلِه : سمعتُ مشايخَ مِصْر يُثنونَ عليهِ في بابِ العبادةِ والاجتهادِ والفضلِ ، وله حَديثٌ كثيرٌ بعضُها مستقيمةٌ وبعضُها ـ ما ذكرتُ وغيرُ ما ذكرتُ ـ موضوعاتٌ ، وكانَ يُتّهم الوقّارَ بوضعِها ؛ لأنه يرَوي عَن قومٍ ثِقاتٍ أحاديثَ موضوعات ، والصالحونَ قد رُسموا بِهذا الرسمِ أن يرووا في فضائلِ الأعمالِ موضوعاتٍ بواطيلَ ، ويُتَّهَمُ جماعةٌ منهم بوضعِها .

(١٥٨٢) زُهَيرُ بنُ عَبّادٍ الرُّؤاسيُّ، أبو مُحَمَّد الكوفيّ ثم المِصْري (شَيْخُ شُيوخِه): يُخْطِئ ويخالف.

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (١٢٨٦، ٤٩٥٩).

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٨: ٢٥٦) الجَرْح (٣: ٥٩١) قالَ: كتبَ عنه أبي بدمشقَ وبِمِصْرَ في الرحلةِ الأولى، وروى عنهُ، وَقالَ أبو حاتم: كوفيّ ثقة، الميزان (٢: ٨٣) اللِّسان (٢: ٤٩٢) عَن الدّارَقُطْني: مجهولٌ، وتعقّبَهُ الذهبيُّ بأنّهُ ابنُ عمٍّ وكيع، وروى عنه أبو حاتم الرازيُّ ووثَّقهُ وآخرون، التَّهْذيب (٣: ٣٤٤) وَنَقلَ توثيقَهُ عَن ابنِ عَبْدِ البرِّ، وَقالَ صالحٌ جزرة: صَدوقٌ.

(١٥٨٣) زهيرُ بن مُحَمَّد العَنْبَرِيُّ، أبو المنذرِ الخراسانيُّ ثم الشّاميُّ (ع): يُخْطِئ ويخالفُ.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٦: ٣٣٧) الكبير (٣: ٤٢٧) قالَ: رَوى عنه أهلُ الشام مناكير قالَ أحْمَد: كأنَّ الذي رَوى عنهُ أهلُ الشامِ زهيراً آخرَ؛ فقُلِبَ اسمُهُ. الجَرْح (٣: ٥٨٩) نَقلَ عَن أحْمَد: الخُراسانيُّ مستقيمُ الحَديثِ، وَقالَ ابنُ معينٍ: صالحٌ، وَقالَ أبو حاتم: محلُّه الصدْقُ، وفي حِفْظهِ سوءٌ، وكان حَديثهُ بالشامِ أنكرَ من حَديثه بالعراقِ لسوءِ حِفْظِهِ، وكانَ من أهلِ خُراسان، سَكَنَ المدينةَ وقَدِمَ الشامَ، فما حدّثَ من كِتابِهِ فهو صالحٌ، وما حدّثَ من حِفْظِهِ ففيه أغاليط، تَهْذيب الكَمالِ (٩: ٤١٤) التَّهْذيب (٣: ٣٤٨) التَّقْريب (١: ٢٦٤) نَقلَ كَلام أحْمَد وأبي حاتم، من السابعةِ.

(١٥٨٤) سعيدُ بنُ عَجْلانَ: يُخْطِئ ويخالفُ.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٦: ٣٦) الميزان (٢: ١٥١) نَقلَ عَن الأزْديِّ: فيهِ نظرٌ، وَنَقلَ في اللِّسان (٣: ٣٨) قولي ابن حِبّان والأزْدي.

(١٥٨٥) السَّقْرُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن مالكِ بنِ مِغْوَلٍ، أبو بَهْزٍ الكوفيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ): يُخْطِئ ويخالف.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٨: ٣٠٥) وترجمَ له في موضعينِ من الجَرْح (٤: ٣١٠)

وَقالَ : سمعَ منهُ أبي في الرحلةِ الثانيةِ ، وَقالَ : سألتُ أبي : ألاّ يتكلمونَ فيه؟ قالَ : لا . وَقالَ مُطَيّن : عَبْدُ الرَّحْمَن بن مالك بنِ مغْوَلٍ كذّابٌ ، وابنهُ السَّقْرُ أبو بَهْزٍ أكذبُ ، وفي (٤ : ٤٥٢) نَقَلَ عَن أبي حاتم قَوْلَهُ : هو أحسنُ حالاً من ابنه ، هو صدوقٌ . الميزان (٢ : ١٧٤) اللِّسان (٣ : ٥٦ ، ١٩٢) وَنَقَلَ عَن ابن حِبّان أنه قالَ : في قلبي من حَديثِه ما حدثنا أبو يعلى ، حدَّثنا الصَّقْرُ . وذكر حديثَ أنسٍ حولَ ترتيبِ الخلفاءِ ، وعَقَّبَ الذهبيُّ على قولِ أبي حاتم : صدوقٌ : وأنّى له الصَّدْق؟ وَنَقَلَ الذهبيُّ والحافظُ تضعيفَهُ عَن عددٍ من النقّادِ . وَقالَ في الكاملِ (٤ : ٩١) : سمعتُ أبا يعلى إذا حدّثنا عنه يقولُ : حدّثنا صقرُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ وكانَ ضعيفاً . ثمّ رَوى له حَديثَ الخلافةِ هذا ، وَقالَ : كان أبو يعلى ينسبهُ في هذا الحَديث بعينه إلى الضعفِ ، وأظنّ أنّ ابنَ المثنّى كانَ قد سمعَ وبلغَهُ أنّ هذا الحَديثَ يرويهِ عَن مختارِ بنِ فلفلٍ عَبْدُ الأعلى بنُ أبي المساورِ ، وأنكرَهُ من حَديثِ عَبْدِ الله بنِ إدريسَ عَن مختارٍ ؛ إذ لم يحدّثْهُ عَن ابنِ إدريسَ غيرُ صقرٍ هذا ؛ لأنَّ ابنَ إدريسَ أحدُ ثقاتِ الناسِ ، ولا يحتملُ أن يروي مثلَ هذا عَن المختارِ . وعَبْدُ الأعلى ابنُ المُساورِ يحتملُ أن يرويَهُ لأنّهُ ضَعيفٌ . اهـ .

وقد أوضحَ الحافظُ في اللِّسانِ أنَّ الصقرَ لم ينفردْ بِهذا الحَديثِ ، فقد رواهُ إبْراهيمُ بنُ سُلَيْمانَ الزيّاتُ السكونيُّ عَن بكرِ بنِ المختارِ فُلْفُل عَن أبيه ، ورواه ابن أبي خَيْثمةَ في تاريخِهِ عَن سعيدِ بنِ سُلَيْمانَ عَن عَبْدِ الأعلى ابنِ أبي المُساورِ عَن المختارِ مثلِه ، لكنّ ابنَ أبي المساور رواهُ ، فالظاهرُ أنَّ الصقرَ سمعهُ من عَبْدِ الأعلى أو بَكْر ، فجعلهُ عَن عَبْدِ الله بنِ إدريسَ لِيَرُوجَ له ، أو سَهَا .

(١٥٨٦) سَلَمَةُ بنُ الفَضْلِ الأَبْرشُ ، أبو عَبْدِ الله الكِنْدِيُّ (د ت فق) : يخالفُ ويُخْطِئ .

أخرجَ له في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٢٤٨ ، ٧٠١١ ، ٧٠١٣) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٧٨) الكبير (٤ : ٨٤) عندهُ مناكيرُ ، وهّنهُ عَليّ بنُ المدينيِّ ، الجرح (٤ : ١٦٨) وَنَقَلَ عَن جريرٍ الضَّبِّيِّ : ليس من لَدُنْ بَغْداد إلى أن تبلغَ خُراسان أثبتَ في ابنِ إسْحاقَ من سلمةَ بنِ الفضلِ . وَقالَ ابنُ معينٍ : ثِقَةٌ قد كتَبْنا

عنه ، كان كيِّساً مغازيهِ أتمّ ، ليس في الكتب أتمّ من كِتابِهِ . وَقالَ أبو حاتم : سلمةُ بن الفضلِ صالحُ محلّه الصِّدْقُ ، في حَديثه إنكارٌ ، ليسَ بالقَويّ ، لا يمكنُ أن أُطلقَ لساني فيهِ بأكثرَ من هذا ، يُكتبُ حَديثُهُ ولا يُحْتَجُّ بِه ، العُقَيْلي (٢ : ١٥٠) نَقَلَ قولي ابن معينٍ والبخاريِّ ، الميزان (٢ : ١٩٢) الدُّوري عَن ابنِ معينٍ (٢ : ٢٢٦) : كانَ يتشيّعُ ، كتبتُ عنهُ ، وليسَ بِه بأسٌ ، وَقالَ النَّسائيّ في الضعفاءِ (ص : ٤٨) : ضَعيْفٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (١١ : ٣٠٥) التَّهْذيب (٤ : ١٥٣) نَقَلَ عَن أبي داود : ثِقَة ، وقال ابنُ عديٍّ في الكامل (٣ : ٣٤٠) : عنده غرائبُ وأفرادٌ ، ولم أجدْ في حَديثه حَديثاً جاوز الحدَّ في الإنكارِ وأحاديثهُ متقاربةٌ محتملةٌ ، التَّقْريب (١ : ٣١٨) : صدوقٌ كثيرُ الخَطَأ ، من التاسعةِ .

(١٥٨٧) سُلَيْمانُ بنُ سَلْمانَ الشَّاميُّ : يُخْطِئ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٧٢) ولم أجدْهُ عندَ غيرِه .

(١٥٨٨) سهيلُ بنُ إبْراهيمَ ، أبو الخَطَّابِ الجارودِيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ ويخالف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٢٩٩) الجَرْح (٤ : ٥٠) وَسَكَت ، اللِّسان (٣ : ١٤٢) نَقَلَ كَلام ابن حِبّان ولم يزدْ .

(١٥٨٩) عبّاسُ بنُ الفضلِ الأزرقُ العَبْديُّ ، أبو عُثْمان البَصْريُّ : يُخْطِئ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٥١٠) الكبير (٧ : ٥) : ذهبَ حَديثُهُ ، الجَرْح (٦ : ٢١٣) قالَ أبو حاتم : ذهبَ حَديثُهُ ، وقالَ ابنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَن : تركَ أبو زُرْعَةَ حَديثَهُ ولم يقرأه علينا . العُقَيْلي (٣ : ٣٦٠) الكامِل (٥ : ٣) وقد خَلَطَ البَصْريَّ العَبْديَّ بالأنصاريِّ الموصِليِّ ، إلاّ أنه مع ذلك نَقَلَ قول البخاريِّ في المترجَم ، الميزان (٢ : ٣٨٥) تَهْذيب الكَمالِ (١٤ : ٢٤٣) التَّهْذيب (٥ : ١٢٨) وَنَقَلَ أنَّ ابنَ معينٍ قالَ في رِوايةِ ابنِ الجُنَيد : كذّابٌ خبيثٌ ، التَّقْريب (١ : ٣٩٩) : ضَعيفٌ ، من التاسعةِ ، خلطَه ابنُ عدي بالموصليِّ وقد كذَّبَهُ ابنُ معينٍ . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٥٩٠) عَبدُ الرّحمن بنُ ثابتِ بنِ الصّامتِ (ق) : يُخطِئُ ، على قِلّة رِوايته ، ففَحُشَ خِلافُه للأثباتِ ، فيما يَرويه عَنِ الثّقاتِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(١٥٩١) عَبْدُ السلامِ بنُ عَجْلانَ ، أبو الخليل العَدَويُّ : يُخْطِئُ ويُخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١٢٧) الكبير (٦ : ٦٥) بإيجازٍ ساكتاً ، الجَرْح (٦ : ٤٦) قالَ أبو حاتم : شيخٌ بَصْريّ ، يُكتَبُ حَديثُهُ ، الميزان (٢ : ٦١٨) اللِّسان (٤ : ١٦) وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبَّانَ ، وَسَكَتَ .

(١٥٩٢) عَبْدُ الكريمِ بنُ رَوْحِ بنِ عَنْبَسَةَ بنِ سعيدٍ مولى عُثْمانَ بنِ عفّانَ ، أبو سعيدٍ البَصْريُّ (ق) : يُخْطِئ ويخالف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٤٢٣) الجَرْح (٦ : ٦١) قالَ : رآه عمرو بن رافع البَجَليّ وَقالَ : دخلتُ البصرةَ ولم أسمعْ منه ؛ وهو مجهولٌ ، ويقال : إنّهُ مَتْروكُ الحَديثِ ؛ فلم أسمعْ منه ، وهو شيخُ شيوخِ أبي حاتمٍ الرازيّ ، الميزان (٢ : ٦٤٤) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ٢٤٩) التَّهْذيب (٦ : ٣٧٢) وضَعَّفَهُ الدّارَقُطْني في السّنن (٣ : ٣٢) ونسبَ ابنُ الجوزيِّ في ضعفائه (٢ : ١١٤) إلى ابن أبي حاتم ، وهو خطأ ؛ فسياقُ الكلام لعَمْرو بن رافع البجليّ ، وختام الترجمة في الجرح يؤكِّد هذا ، التَّقْريب (١ : ٥١٥) : ضَعيفٌ ، من العاشرةِ .

(١٥٩٣) عَبْدُ اللهِ بنُ عِمْرانَ العابِدِيُّ ، أبو القاسمِ المخزوميُّ المكيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) (ت) : يُخطِئُ ويُخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٣٦٣) الجَرْح (٥ : ١٣٠) وَقالَ : المعابديُّ ، سمعَ منهُ أبي بمكة ، وروى عنه ، وَقالَ : صَدوقٌ ، تَهْذيب الكَمال (١٥ : ٣٧٦) التَّهْذيب (٥ : ٣٤٢) نَقَلَ كَلامَ أبي حاتمٍ وابنِ حِبّان ، التَّقْريب (١ : ٤٣٨) : صدوقٌ معمَّرٌ ، من العاشرةِ .

(١٥٩٤) عَبْدُ اللهِ بنُ عيسى الرَّقَاشيُّ البَصْريُّ (ر ت) : يُخْطِئ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٣٣٤) الجَرْح (٥ : ١٢٧) قالَ أبو زُرْعَةَ : منكرُ الحَديثِ العُقَيْلي (٢ : ٢٨٦) : لا يتابعُ على أكثرِ حَديثِه ، الكامِل (٤ : ٢٥١) يرَوي عَن يونسَ ابنِ عُبيد وداودَ بن أبي هندٍ ما لا يوافقهُ عليه الثِّقات ، وذكر له عدةَ مناكير ، ثمّ قالَ : له غيرُ ما ذكرتُ من الحَديثِ ، وهو مضطربُ الحَديثِ ، وأحاديثهُ إفراداتٌ كلُّها ، وتختلفُ

عليه لاختلافِهِ في رواياتِه . ألا ترى أنه قالَ مرةً : عَن يونسَ عَن الحَسَنِ عَن أبي بكرةَ وَقالَ مرة : عَن داودَ بن أبي هندٍ عَن عكرمةَ عَن ابنِ عباسٍ في الحَديثِ الذي ذكرَ فيه : (جعلني اللهُ فداكَ)؟! وقد أمليتُ الروايتينِ جميعاً ، وليسَ هو ممن يُحْتَجُّ بِه ، الميزان (٢ : ٤٧٠) تَهْذيب الكَمالِ (١٥ : ٤١٦) التَّهْذيب (٥ : ٣٥٣) ولم ينقلْ كَلامَ ابنِ حِبّانَ فكأنه اشتَبَهَ عليه الرّاوي ، لأنه نسبَهُ في الثِّقاتِ ؛ فقال : الرقاشي ، ونسبَهُ غيرُهُ ؛ فقال : الخَزّازُ البَصْريّ . التَّقْريب (١ : ٤٣٩) ضَعيْفٌ ، من التاسعة .

قالَ عداب : والذي ترجّحَ عندي أنّهُ هو هو ؛ لأنّ أيوبَ السَّخْتيانيّ ـ الذي نصَّ ابنُ حِبّانَ على أنَّ الرَّقاشيّ هذا يروي عنه ـ من الطبقةِ الخامسةِ عند الحافظِ ، ويونسَ بنَ عبيدٍ ، وداودَ بنَ أبي هندٍ منها أيضاً ، كما أنَّ الحافظَ ـ وقبلَهُ صاحبُ الجَرْح وغيرُهما ـ نصّوا على أنَّ من الرواةِ عنه مُحَمَّدَ بنَ موسى الحَرَشِيَّ الذي لم يذكرْ له ابنُ حِبّانَ راوياً سواهُ ، قالَ : والبَصْريّونَ ، أضِفْ إلى هذا أنَّ قولَ أبي زُرْعَةَ : منكرُ الحَديثِ ؛ يتناسبُ مع قولِ ابنِ حِبّانَ : يُخْطِئ ويخالفُ . وقد مرَّتْ تراجِمُ كثيرةٌ تدلُّ على هذا ، واللهُ أعلم .

(١٥٩٥) عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ بنِ عَليِّ بنِ أبي طالبٍ الهاشميُّ (د س) : يُخْطِئ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١) الكبير (٥ : ١٨٧) الجَرْح (٥ : ١٥٥) وَسَكَتا ، الميزان (٢ : ٤٨٤) التحفة (٢ : ٤٠٣) وَنَقَلَ عَن ابنِ المدينيِّ : هو وسطٌ ، وعَن غيرِهما : صالحُ الحَديثِ ، تَهْذيب الكَمالِ (١٦ : ٩٣) التَّهْذيب (٦ : ١٨) وَقالَ ابنُ سعدٍ : كانَ قليلَ الحَديثِ ، التَّقْريب (١ : ٤٨٨) مقبولٌ ، من السادسةِ .

(١٥٩٦) عَبْدُ اللهِ بنُ مسلمٍ العامريُّ ، أبو طَيّبَةَ المَرْوَزِيُّ (د ت س) : يُخْطِئ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤٩) الكبير (٥ : ١٩١) الجَرْح (٥ : ١٦٥) قالَ أبو حاتم : يُكتبُ حَديثُهُ ولا يُحْتَجُّ بِهِ ، تَهْذيب الكَمالِ (١٦ : ١٣٣) التَّهْذيب (٦ : ٣٠) قالَ الحافظ : أخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحه حَديثاً انفردَ بِه عَن عَبْدِ الله بنِ بُرَيدةَ عَن أبيهِ في الخاتمِ برَقم (٥٤٨٨) وفي التَّقْريب (١ : ٤٥٠) : صدوقٌ يَهِمُ ، من الثامنةِ .

(١٥٩٧) عَبْدُ اللهِ بنُ هارونَ بنِ موسى ، أبو علقمةَ الفَرَوِيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ ويخالف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٣٦٧) الجَرْح (٥ : ١٩٤) : كتبتُ عنه بالمدينةِ ، وقيلَ لي : إنه يُتَكَلَّمُ فيهِ ، الميزان (٢ : ٥١٦) التَّهْذيب (١٢ : ١٧٢) نَقَلَ عَن الحاكِم الكبيرِ قَوْلَه فيهِ : منكرُ الحَديث ، وأبوه هارونُ بنُ موسى من الثِّقاتِ ، وَقالَ الدّارَقُطْني في غرائبِ مالك : مَتْروكُ الحَديثِ ، وروى له في الكامِل (٤ : ٢٦٠) أربعةَ أحاديثَ ؛ نصَّ ابنُ عديٍّ على بطلانِها من حيثُ الإسنادُ ، ثم قالَ : ولم أرَ لعَبْدِ الله بنِ هارونَ الفَرَوِيّ أنكرَ مِنْ هذه الأحاديثِ التي ذكرتُها ، التَّقْريب (٢ : ٤٥٢) : ضعيفٌ ، مِن الحادية عشرةَ . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٥٩٨) عُتبةُ بنُ السَكَنِ الشَّاميُّ : يُخْطِئُ ويخالفُ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٥٧٩٦) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٥٠٨) الجَرْح (٦ : ٣٧١) وَسَكَت . الميزان (٣ : ٢٨) اللِّسان (٤ : ١٢٨) وَنَقَلَ عَن البيهقيِّ قَوْلَه : عتبةُ واهٍ منسوبٌ إلى الوضع ، قلتُ : وضَعَّفَهُ الدّارَقُطْنيُّ في مواضعَ مِن سُنَنِهِ ؛ فقالَ في السُنن (١ : ١٥٩) بعد إخراجِهِ حَديثاً له : لم يروِهِ عَن الأوزاعيّ غير عتبةَ بنِ السَكَنِ ؛ وهو منكرُ الحَديثِ . وأخرجَ الحَديثَ نفسَهُ في (٢ : ١٨٤) وَقالَ : عتبةُ مَتْروكُ الحَديث . ورَوى له حَديثاً آخرَ في النكاحِ (٣ : ٢٤٩) قالَ : تفرّدَ بِه عتبةُ ؛ وهو مَتْروكُ الحَديث .

(١٥٩٩) عِسْلُ بنُ سفيانَ التَّميميُّ ، أبو قُرَّةَ اليَربوعيُّ البَصْريُّ(د ت) : يُخْطِئُ ويخالفُ ؛ على قلّةِ روايتِه .

كذا في الثقاتِ (٧ : ٢٩٢) وترجمَهُ في المَجْروحينَ (٢ : ١٩٥) وقالَ : كانَ قليلَ الحَديث ، كثيرَ التفرُّدِ عَن الثِّقاتِ بما لا يشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، على قلّةِ روايتِهِ ولا يتهيّأُ الاحتجاجُ بانفرادِ مَنْ لم يسلكْ سَنَنَ العدولِ في الرواياتِ ، على قلّةِ روايتِهِ ودخولِهِ في جملةِ الثِّقاتِ إنْ أُدخلَ فيهِم ، وهو ممن أستخيرُ اللهَ فيه .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٢٢٨٩) .

(١٦٠٠) عُمَرُ بنُ إبْراهيمَ العَبْديُّ ، أبو حفصٍ البَصْريّ (قد ت س ق) : يُخْطِئ ويخالفُ .

(١٦٠١) عِمرانُ بنُ هارونَ الصُّوفيُّ ، أبو موسى الرَّمْلِيُّ ، ويقال : عمرانُ بنُ أبي عمرانَ : يُخْطِئ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٤٩٨) الجَرْح (٦ : ٣٠٧) قالَ : رَوى عنه أبي وأبو زُرْعَةَ وَقالَ أبو زُرْعَةَ : صَدوقٌ ، الميزان (٣ : ٢٤٠) فَرَّقَ بينَ عِمرانَ بنِ أبي عِمرانَ ؛ فقالَ : أتى بخبرٍ كذبٍ هو آفَتُهُ ، وعِمْرانَ بنِ هارونَ (٣ : ٢٤٤) وَقالَ : صدَّقَهُ أبو زُرْعَةَ وليَّنَهُ ابنُ يونُسَ . بينما عَدَّهما ابنُ حِبّان واحداً كما ترى ، اللِّسان (٤ : ٣٤٨) ذكرَ عمرانَ بنَ أبي عمرانَ الصوفيَّ وَقالَ : يأتي في عمرانَ بنِ هارون ، ثمَّ ذَكَرَ عِمرانَ بنَ أبي عمرانَ الرَّمْلِيَّ وَقالَ : أخشى أن يكونَ عمرانُ هذا هو ابنَ هارونَ الآتي . ثم نَقَلَ في (٣ : ٣٥١) كَلامَ ابنِ حِبّانَ وكَلامَ ابنِ يونسَ : في حَديثِهِ لينٌ ، وَقالَ في تَرْجَمَةِ عمرانَ بنِ أبي عمرانَ الرمليِّ إنَّ الحاكِمَ أخرجَ له حَديثاً في البرِّ والصلة .

قلت : قالَ الحاكمُ في المستدركِ : أخبرنا أبو جعفرٍ البَغْداديُّ : حدثنا يحيى بنُ عُثْمانَ البَصْريّ : حدثنا عمرانُ بنُ موسى الرَّمْليُّ وهو عمرانُ بنُ أبي عمرانَ . . . وساقَ بقيةَ السندِ وذَكَرَ الحَديثَ ، ثم قالَ : عمرانُ الرمليُّ مِن زُهّادِ المسلمينَ وعبّادِهم ، فإنْ كانَ حَفِظَ هذا الحَديثَ عَن أبي خالدٍ الأحمرِ ؛ فإنه غريبٌ صحيحٌ . المستدرك (٤ : ١٦١) وَنَقَلَ الذهبيُّ كَلامَهُ وَسَكَتَ . قالَ الحافظُ : وأظنُّ أنَّ اسمَ أبيه وقع فيه في هذه الرواية تحريفٌ ، وإنما هو هارونُ لا موسى ، فكأنهُ كانَ فيه : حدّثنا عمرانُ أبو موسى ؛ فإنَّها كُنيتُهُ .

(١٦٠٢) عَوْنُ بنُ ذَكْوانَ ، أبو جَناب الحَرَشِيُّ القَصّابُ : يُخْطِئ ويخالف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٥١٥) الكبير (٧ : ١٧) الجَرْح (٦ : ٣٨٧) قالَ أحْمَد وابن معين : ثِقَة ، وَقالَ أبو حاتم : لا بأس به ، صالح الحَديث ، الميزان (٤ : ٣٨٧) تاريخ الدارمي عَن ابن معين (ص : ٢٤٨) والدوري عنه (٤ : ١٠٠) اللِّسان (٤ : ٣٨٧) نَقَلَ عَن الدّارَقُطْني : مَتْروكٌ وَقالَ ابن عَبْد البر في الكُنى (٢ : ٤٢٦) : ثِقَة ، ولم ينقل كَلام الدّارَقُطْني .

(١٦٠٣) القاسِمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي شَيْبَةَ العَبْسِيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئ ويخالف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٨) الجَرْح (٧ : ١٢٠) قالَ أبو زُرْعَةَ : كتبتُ عنه ولم أحدِّثْ عنه بشيءٍ . وَقالَ أبو حاتمٍ : كتبتُ عنه وتركتُ حَديثَهُ ، الكامِل (٤ : ٦) في تَرْجَمَةِ شَريكٍ القاضي ؛ قالَ : أبطلَ القاسمُ ذلك ، وليسَ الحَديثُ عندَ يعقوبَ بنِ إبْراهيمَ بنِ سعدٍ عَن شَريكٍ ، والقاسمُ ضَعيفٌ ، حدثناه أبو يعلى عَن القاسم . . فكأنَّهُ اتَّهمَهُ بِهِ . وضعَّفَهُ ابنُ عديّ أيضاً في تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بنِ سُلَيْمانَ بنِ بنتِ مطرٍ (٦ : ٢٧٥) حيثُ رَوى حَديثَ : (أَبْرِدُوا بالظُّهْرِ) وَقالَ : وقد رُوِيَ عن يعقوبَ بنِ إبْراهيمَ بنِ سعدٍ عَن شريكٍ . . . رواهُ عَن يعقوبَ قاسمُ بنُ أبي شيبةَ ؛ وهو ضَعيْفٌ ، وَقالَ الخليليُّ : القاسمُ ضَعَّفوهُ وتركُوا حَديثَهُ ، الميزان (٣ : ٣٧٩) اللِّسان (٤ : ٤٦٥) ونَقَلَ عَن الساجيِّ قولَهُ : مَتْروكُ الحَديثِ ، يحدِّثُ بمناكيرَ ، ويُنظَر الكامِلُ في تَرْجَمَةِ شريكٍ ومُحَمَّدِ بنِ سُلَيْمانَ وكذا اللِّسانُ ؛ لدراسةِ ثلاثِ رواياتٍ له .

(١٦٠٤) القاسِمُ بنُ الوَليدِ الهَمْدَانِيُّ ، أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ القاضي الكوفيُّ : يُخْطِئُ ويخالفُ .

أخرجَ له ابن حِبّانَ في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ (١٧٥٧ ، ١٨٨٧ ، ٥٩٩٦) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٣٣٤) وأعاده بعد صفحات (٧ : ٣٣٨) الكبير (٧ : ١٦٧) أرَّخَ ابنُهُ الوليد بن القاسم وفاتَهُ سنةَ إحدى وأربعينَ ومئة ، الجَرْح (٧ : ١٢٢) قالَ ابنُ معينٍ : ثِقَةٌ ، وَقالَ ابنُ سعدٍ (٦ : ٣٥٠) : كانَ ثقةً ، ومثله قالَ العِجلي رَقم (١٣٧٤) وزادَ : وهو في عدادِ الشيوخِ ، تَهْذيب الكَمالِ (٣٢ : ٤٥٦) التَّهْذيب (٨ : ٣٤٠) ولم يَنقلْ عَن أحدٍ جرحاً ، وَنَقَلَ قولَ ابنِ حِبّان ، وفي جامع التحصيل (ص : ٢٥٣) : قال أحمد : لم يسمعْ من إبراهيم النخعي شيئاً ، التَّقْريب (٣ : ١٢١) : صَدوقٌ يُغْرِبُ ، مِن السابعةِ .

(١٦٠٥) كَثيرُ بنُ هِشامٍ الكِلابيُّ ، أبو سَهْلٍ الرَّقِّيُّ : يُخْطِئُ ويُخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٢٦) الكبير (٧ : ٢١٨) الجَرْح (٧ : ١٥٨) قالَ أبو حاتمٍ :

يُكتَبُ حَديثهُ ، العجلي رَقم (١٤١١) الدوري عَن ابن معين (٢ : ٤٩٥) تاريخ بَغْداد (٢ : ٤٨٢) وَنَقلَ خليفة عنه أثراً في بداية كِتابِ التاريخِ مِن تاريخهِ (ص : ٥١) وتَرْجَمَه ابن سعد (٧ : ٣٣٤) وَقالَ : ثِقَةٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (٢٤ : ١٦٣) التَّهْذيب (٨ : ٤٢٩) وَنَقلَ عَن النَّسائيّ : لا بأس بِه ، ولم يَنقلْ جرحَهُ عَن أحد ، وفي التَّقْريب (٢ : ١٣٤) : ثِقَة ، من السابعة .

(١٦٠٦) لَقيطُ بنُ المَشّاءِ ، أبو المَشّاءِ الباهِلِيُّ : يُخْطِئ ويُخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٥ : ٣٤٤) الكبير (٧ : ٢٤٩) قالَ : لقيطٌ أبو المثنّى ، ولم يَزِدْ الجَرْحِ (٧ : ١٧٧) وَسَكَت ، الإِكْمال (٧ : ٣٠٨) قالَ : لَقيطٌ أبو المَشّاءِ ، رَوى عَن أبي أُمامةَ ، رَوى عنه قُرّةُ بنُ خالدٍ والجَريريُّ ، وذكرَهُ في المشتبهِ (٢ : ٥٩١) وقال ابنُ عساكر (١ : ٩٧) : يقولون : ابن المشّا ، وأبو المشّا ، وهو لقيط .

وقد وقع في المطبوع من الثِّقات : لقيطُ بنُ المُثَنّى أبو المُثنّى الباهليُّ ، وأشارَ محقِّقُهُ إلى أنّه في إحدى النسخ (م) أبو المشّاء ، وفي الأصلِ ـ نسخة أخرى ـ : أبو المشار . . . وأبو المشار هي أبو المَشّاء ؛ تصحَّفَتْ الهمزةُ إلى راءٍ ، أو قرأَها المحقِّقُ هكذا ، وسقوطُ الهمزةِ من النسخة الأُخرى معروفٌ بحذفِ الهمزِ للتخفيفِ ؛ فلا إشكال ، وكل المصادر سوى الكبير ذكرته بِهذا الاسم ، وَنَقَلَ الحافظُ قولَ ابنِ حِبّانَ ، وعَزاهُ إليه ؛ فسمّاه في اللِّسان (٤ : ٤٩٢) وتعجيل المنفعة (١ : ٥١٩) كما ترجمتُ .

(١٦٠٧) مُبارَكُ بنُ حَسّانَ ، أبو يونُسَ ، ويقال : أبو عَبْدِ الله البَصْريُّ : يُخْطِئُ ويُخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٥٠١) الكبير (٧ : ٤٢٦) الجَرْح (٨ : ٣٤٠) قالَ ابن معين : ثِقَة ، الدارمي عَن ابن معين رَقم (٨٠٧) الكامِل (٦ : ٣٢٤) وَقالَ : قد رَوى أشياءَ غيرَ مَحْفوظة ، أظنه كوفيّاً ، الميزان (٣ : ٤٣٠) تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ١٧٣) التَّهْذيب (١٠ : ٢٦) قالَ أبو داود : منكرُ الحَديثِ ، وَقالَ النَّسائيّ : ليس بالقَويّ ، في حَديثه شيءٌ وَقالَ الأَزْدي : مَتْروكٌ يُرمى بالكذبِ ، التَّقْريب (٢ : ٢٢٧) : ليِّنُ الحَديثِ ، مِن السابعة .

(١٦٠٨) مُحَمَّدُ بنُ خالدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الطحانُ الواسطيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) (ق) : يُخْطِئ ويُخالفُ .

أخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أحاديثَ (٢٦ ، ١٢٢٥ ، ١٣٥١ ، ١٤٩٩ ، ٢٦٣٧ ، ٦٦٥٦ ، ٧١٣٧) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٩٠) الكبير (١ : ٧٤) نَقَلَ عن ابن معين : لا شيء وأنكر روايته عَن أبيه ، عَن أبي عَروبة والأعمش ، قالَ يحيى القَطّان : قالَ خالد بن عَبْد الله - يعني والد المترجم - : كتبتُ حديثَ الأعمش ، ولم أسمع منه ، الجَرْح (٧ : ٢٤٣) قالَ أبو حاتم عَن يحيى بن معين : ذاك رجلُ سوءٍ كَذّابٌ ، وَقالَ عَن عمرو بن عون : اكتبْ عنه .

وحَمَلَ عليهِ ابنُ معينٍ بمرّة ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : أخبرني وهبُ الفارميُّ ، قالَ : سمعتُ مُحَمَّد ابن خالدٍ الواسطيَّ يقول : لم أسمعْ من أبي إلاّ حَديثاً واحداً : خالد عَن بيانٍ عَن الشعبيّ : «لا أدري أيُّهما أكبرُ في الناسِ : البخلُ أو الكذبُ» ثم حَدّثَ عنه حَديثاً كثيراً ، واتَّهَموهُ بأنه لم يسمعْ من أبيه ، وأنّ أباه لم يسمع من الأعمشِ شيئاً ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : ضَعيفُ الحَديثِ ؛ لا أُحَدِّثُ عنه ، قالَ عَبْد الرحمن : ولم يقرأ علينا حَديثَهُ ، وكانَ حدَّثَ عنه قديماً ، وَقالَ أبو حاتمٍ : هو على يَدَيْ عَدْلٍ ، البَرْذَعِيّ عَن أبي زُرْعَةَ (٢ : ٧٢٤) الكامِل (٦ : ٢٧٢) وَقالَ عَبْدان الأهوازيّ : كنتُ أُصلِّي خلفَهُ عشرينَ يوماً مقامي على وهْبِ بنِ بقيّةَ ، وكانَ إمامَ مسجدِ وهْبٍ ، ولم أكتبْ عنهُ . ورَوى له ابنُ عديٍّ عدة أحاديثَ ، ثمّ قالَ : ومُحَمَّدُ بنُ خالدٍ أشدُّ ما أَنكرَ عليه ابنُ معينٍ وأحْمَدُ روايتَهُ عَن أبيه عَن الأعمشِ ، ثمّ له من الحَديثِ المتفرِّقِ الذي أُنكر عليه - غيرُ ما ذكرتُ - أحاديثُ عِدادٌ . الميزان (٣ : ٥٣٣) تَهْذيب الكَمالِ (٢٥ : ١٣٩) التَّهْذيب (٩ : ١٤١) التَّقْريب (٢ : ١٥٧) ضَعيْفٌ ، من العاشرةِ .

قال عداب : هو على يَدَيْ عدلٍ صيغة توهين يعني : ميئوسٌ منه . انظر فتح المغيث (١ : ٣٤٩) .

(١٦٠٩) مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمانَ الأصبهانيُّ (ت س ق) : يُخالفُ ويُخْطِئُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٥٢) الكبير (١ : ٩٩) وذكَرَ له حَديثاً ، وقالَ عَن روايةِ غيره له : هذا أصَحُّ ، الجَرْح (٧ : ٢٦٧) قالَ أبو حاتِمٍ : لا بأسَ به ، يُكْتَبُ حَديثُهُ ولا يُحْتَجُّ بِه الكامِل (٦ : ٢٢٩) قالَ : مضطربُ الحَديثِ ، وروى له حَديثَ : (مدمنُ الخمرِ كعابدِ وثنٍ) وَقالَ : وهذا الخَطَأ فيه من ابنِ الأصبهانيِّ ، يعني : رَفَعَهُ وهو مرسَلٌ ، وذَكَرَ له حَديثين آخَرين ثم قالَ : وابنُ الأصبهانيِّ هذا قليلُ الحَديثِ ، ومقدارُ ما له قد أخطَأَ في غيرِ شيءٍ منهُ ، تَهْذيبُ الكَمالِ (٢٥ : ٣٠٨) التَّهْذيب (٩ : ٢٠١) قالَ : ضَعَّفَهُ النَّسائيّ في السنن ، التَّقْريب (٢ : ١٦٦) : صَدوقٌ يُخْطِئ ، من الثامنةِ .

(١٦١٠) مُحَمَّدُ بنُ عُثْمانَ بنِ خالدٍ العُثْمانيُّ ، أبو مَرْوانَ القُرَشيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئُ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ٩٤) الكبير (١ : ١٨١) أرَّخَ وفاتَهُ سنةَ إحدى وأربعين ومئتين . الجَرْح (٨ : ٢٥) رَوى عنه أبي وأبو زُرْعَةَ ، وَقالَ أبو حاتم : ثِقَة . تَهْذيب الكَمالِ (٢٦ : ٨١) التَّهْذيب (٩ : ٣٣٦) وَنَقَلَ عَن صالح جزرة : ثِقَةٌ صَدوقٌ ؛ إلاّ أنه يروي عَن أبيه المناكيرَ ، وأبوه لا نعرفه ؛ لم يرو عنه غيرُ سَلَمةَ بنِ شبيب .

قلت : فهذان راويان لرفع جهالة عينه ، الميزان (٣ : ٦٤٠) وَنَقَلَ قول صالحٍ ، ثم قالَ : ونكارتها من أبيه وقد تقدم (٣ : ٣٢) وَنَقَلَ تضعيفَهُ عَن البخاريِّ وأبي حاتم وابن حِبّان ولم ينقلْ توثيقَهُ عَن أحدٍ ، وفي التَّقْريب (٢ : ١٨٩) : صدوقٌ يُخْطِئُ ، مِن العاشرةِ .

(١٦١١) مُحَمَّدُ بنُ قيسِ بنِ أبي لِحْيَةَ النَّخَعِيُّ الكوفيُّ : قيلَ : إنّه رأى الحُسينَ بن عَليّ ، يُخْطِئ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٣٧٥) الكبير (١ : ٢١٣) رَوى له حَديثاً وَسَكَتَ ، الجَرْح (٨ : ٦٢) وَسَكَتَ ، اللِّسان (٥ : ٣٤٩) نَقَلَ كَلام ابن حِبّان ، ولم يَزِدْ .

(١٦١٢) مُحَمَّدُ بنُ اللَّيْثِ ، أبو الصبّاحِ البَصْريُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئُ ويُخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٣٥) الميزان (٤ : ٢٣) وَقالَ : لا يُدرى مَن هو ، وأتى

بخبرٍ موضوعٍ ، والظاهرُ أنه أبو لبيدٍ السَّرْخَسيُّ ؛ الرّاوي عَن عَبْدِ الرَّحْمَن ابن أبي الزنادِ قالَ السُّلَيْمانيُّ : فيهِ نظرٌ ، وقالَ الحافظُ في اللِّسانِ (٥ : ٣٥٦) : وذكرَ الحاكِمُ أبو أحْمَد أنه بَصْريٌّ سمعَ من مُحَمَّد بن عَرْعَرَةَ ، وروى عنه يحيى بن صاعدٍ وعَبْد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن الطِّهْرانيّ وقالَ : فهو غيرُ الأولِ قطعاً ، يعني الذي أشارَ إليه الذهبيُّ ، وليسَ هو أبو لَبيدٍ السَّرْخَسيُّ . وقالَ الحاكِمُ أبو أحْمَد (ق ٢١٥ /أ) : مُحَمَّدُ بنُ الليثِ الهداديّ البَصْريّ ، أبو الصَّبّاحِ ، كَنَاهُ وسَمّاهُ لنا أبو عَوانة الحُسين بن أبي معشر الحرانيّ .

قلت : فالاحتمالُ الذي افترضَهُ الذهبيُّ غيرُ واردٍ ، لأنَّ الحاكِمَ الكبيرَ وابنَ حِبّانَ كلاهما من تلامذةِ أبي عَوانة هذا ، فقد عُرِفَ إذاً مصدرُ كَلامِ ابنِ حِبّانَ ؛ فلا حاجةَ إلى الاحتمالاتِ . ولكن ؛ يبقى قولُ ابنِ حِبّانَ فيهِ هو المعتمدَ ، إذ عَرَفَ ما لم يعرفْهُ غيره ، وهو شَيْخُ شُيوخِهِ ، ولم يجرَحْهُ ابنُ عديٍّ على معرفتهِ بِه ، ولو علمَ فيهِ جرحاً بيِّناً لَذَكَرَهُ في الضعفاءِ ، والله أعلم .

(١٦١٣) مُحَمَّدُ بنُ يزيدَ بن رِفاعةَ بنِ سَمَاعَةَ ، أبو هِشامٍ الرِّفاعيُّ الكوفيُّ (م ت ق) : يُخْطِئُ ويُخالفُ .

أخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ستةَ أحاديث (١٩٢ ، ٧٢٣ ، ٩٨٩ ، ٤٥٧٣ ، ٦٧٥٧ ، ٧٤٤٦) بِاسمِ محمد بن يزيد ، وقد يضيف : ابنَ رفاعة ، وقد يقول : محمد بن يزيد الرفاعي .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٠٩) العُقَيْلي المحقّق (٤ : ١٦٧٤) وقد سقط من المطبوع . ضعفاء النَّسائيّ (ص : ٩٦) : ضَعيْف ، الكامِل (٦ : ٢٧٤) : قالَ عَن البخاري : يتكلَّمون فيهِ ، ثم قالَ : وقد أُنكر على أبي هشام الرفاعي أحاديث عَن أبي بكر بن عياش وعَن ابن إدريس ، وغيرِهما من مشايخ الكوفةِ يطولُ ذِكْرُهُمْ ، تاريخ بَغْداد (٣ : ٣٧٥) الجَرْح (٨ : ١٢٩) قالَ ابنُ نُمَيْر : أضعَفُنا طَلَباً وأكثَرُنا غرائبَ . فقال أبو حاتم : ضَعيْفٌ يتكلَّمون فيهِ ، هو مثلُ مسروقِ بنِ المَرْزُبانِ ، تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ٢٤) التَّهْذيب (٩ : ٥٢٦) التَّقريب (٢ : ٢١٩) ونسبَهُ : محمد بن محمد العجلي أبو هشام الرفاعي ، وقال : ليسَ بالقَويِّ .

(١٦١٤) مِشْرَحُ بنُ هَاعَانَ ، أبو مُصْعَبٍ المِصْرِيُّ (عخ د ت ق) : يُخْطِئُ ويخالفُ .

(١٦١٥) مَطَرُ بنُ مُحَمَّدٍ الضَحَّاكُ السُّكَّرِيُّ ، أبو النَضْرِ الواسِطِيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يُخْطِئُ ويخالفُ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٨٩) الإكمال (٧ : ٢٦٦) اللِّسان (٦ : ٤٩) وَنَقَلَ قولَ ابنِ حِبّان ولم يَزِدْ .

وله روايةٌ في كامل ابن عدي (٤ : ٢٤٣) وأخرى في طبقات أصبهان (٣ : ٤٤٦) وكناه أبا النضر .

(١٦١٦) مُوسَى بنُ جُبَيْرٍ المَدَنيُّ السُّلَمِيُّ ، مولاهم (د ق) : يُخْطِئ ويخالفُ .

أخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثين (٣٢١٣ ، ٦١٨٦) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٤٥١) الكبير (٧ : ٢٨١) الجَرْح (٨ : ١٣٩) وَسَكَتا تَهْذيب الكَمالِ (٢٩ : ٤٢) التَّهْذيب (١٠ : ٣٣٩) : ابن القَطّان في الوهم (٩٩٩) : لا تُعرَفُ حالُه ، وإنْ روى عنه جماعة ، التَّقْريب (٢ : ٢٨١) : مستورٌ ، من السادسة .

(١٦١٧) مَيْمونُ بنُ سِيَاهٍ العابدُ ، أبو بَحْرٍ البَصْريّ (خ س) : يُخْطِئُ ويخالفُ .

(١٦١٨) هِلالُ بنُ خَبّابٍ ، أبو العلاء العَبْديُّ ، مولى زيد بن صُوحان : يُخْطِئُ ويخالفُ .

(١٦١٩) يَحْيى بنُ راشِدٍ النَّضْرِيُّ : دَخَلَ الشامَ وحَدَّثَهُم بِها ، فحَديثه عند أهلِ الشام والعراق ، يُخْطِئ ويخالف .

تَرْجَمَتُه في : الثِّقات (٩ : ٢٥٣) الكبير (٨ : ٢٧٢) الجَرْح (٩ : ١٤٣) وترجم للمازني ونقلَ عَن ابن معين : ليس بِشَيْء ، وَقالَ أبو حاتم : ضَعيْف الحَديث ؛ في حَديثه إنكارٌ وأرجو ألا يكون ممن يكذب ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : شيخٌ لَيِّنُ الحَديثِ ، وترجمَ لمستملي أبي عاصم ، وَقالَ أبو حاتم : صدوقٌ . وابنُ حِبّان لم يذكر في كل الثِّقات أن يحيى بن راشد هو مستملي أبي عاصم ، إلاّ أن ترجمته تدل على أنه هو المقصود . قالَ : مات سنة إحدى عشرة ومئتين قبل أبي عاصم بسنة ، ومات أبوه راشد بعده بسنة ، وهذا الكَلام في

تاريخ البخاري الصغير (٢ : ٣٣١) قالَ : حدثني عَبْد الله بن إسْحاق قالَ : مات يحيى ابن راشد البَصْريّ مستملي أبي عاصم ، قبل أبي عاصم بسنة أو نحوها ، سنة إحدى عشرة ومئتين ، ومات راشد أبوه بعده بسنة أو نحوها . الميزان (٤ : ٣٧٤) تَهْذيب الكَمالِ (٣١ : ٣٠٢) التَّهْذيب (١١ : ٢٠٧) . وجعل مستملي أبي عاصم غيرَ هذا ؛ إذ نَقَلَ عَن ابن حِبّان قَوْلَه : يُخْطِئ ويخالف ، في يحيى بن راشد المازني ، أبي سعيد البَصْريّ البراء . بينما نَقَلَ عنه في تَرْجَمَة يحيى بن راشد مستملي أبي عاصم قَوْلَه : يُخْطِئ . وَقالَ في التَّقْريب عَن المازني (٢ : ٣٤٧) : ضَعيفٌ ، مِن الثامنةِ ، وعَن المستَمْلي : صَدوقٌ ، مِن صغارِ التاسعةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

قلت : فلا أدري مَن الواهم : ابن حبّان أم الحافظ؟ وبالرجوع إلى ثِقات ابن حِبّان وجدناه ترجم للمازني ولم يصِفْهُ بشيء (٧ : ٦٠١) كما ترجم لاثنين آخرين في نفس هذه الطبقة ، أحدهما شيخ ضمرة الذي جعلَهُ الحافظُ من الخامسة ، وكم بين الخامسة والتاسعة؟ والقرائن تدلُّ على أنّ مرادَ ابنِ حِبّان مستملي أبي عاصم ، وبخاصة أنه ترجمَ للمازنيّ ولم يذكره بشيء . فالحافظ قد وَهِمَ في شيئين : الأول أنه نسب إلى ابن حِبّان قَوْلَه في المازني : يُخْطِئ ويخالف ، وإنما قالَهُ ابنُ حِبّان في مستملي أبي عاصم ، ولم يقل في المازني شيئاً . والآخر أنه جعلَ المازنيَّ من الخامسة ، وجعلَ مستملي أبي عاصم من صغار التاسعة ، فالمازني متقدّم ، والمستملي متأخِّر ، والمازني عند ابن حِبّان من الثالثة ، والمستلمي من الرابعة ، ولا يتناسب أن يكون ما قالَهُ عَن مستملي أبي عاصم في المازنيّ بحال . والله أعلم .

(١٦٢٠) يَزيدُ بنُ حَيّانَ ، أخو مُقاتِلِ بنِ حَيّانَ (قد ت ق) : يُخْطِئ ويخالف .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٦١٩) الكبير (٨ : ٣٢٤) الجَرْح (٩ : ٢٥٦) وَسَكَتا ، تاريخ بَغْداد (١٤ : ٣٣٢) الميزان (٤ : ٤٢١) تَهْذيب الكَمالِ (٣٢ : ١١٣) التَّهْذيب (١١ : ٣٢٢) التَّقْريب (٢ : ٣٦٤) : صدوق يُخْطِئ ، من السابعة .

(١٦٢١) يَزيدُ بنُ كَيْسانَ ، أبو إسْماعيلَ الأَسْلَميُّ ، وهو الذي يُقال له : أبو مُنَين (بخ م ٤) : يُخْطِئ ويخالفُ ، لم يَفْحُشْ خَطَؤه حتى يُعدَلَ بِه عَن سبيل العدول ، ولا

أتى من الخلاف بما تنكره القلوبُ ، فهو مقبول الرواية إلاّ ما يُعلم أنه أخطَأَ فيه ، فحينئذٍ يُتْرَكُ خطؤه ، كما يُتركُ خَطَأُ غيرِه من الثِّقات .

أخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ اثني عَشَرَ حديثاً بعضها مكرَّر ، منها : (١٤٥٩ ، ٢٦٥١ ، ٧٢٦٤ ، ٧٤٦٩) وجميعها : عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ، فهي نسخة أبي حازم .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٦٢٨) الكبير (٨ : ٣٥٤) قالَ يحيى القَطّان : هو صالحٌ وَسَطٌ ، وليس ممن يُعتمد عليه ، الجَرْح (٩ : ٢٨٥) وَنَقَلَ كَلام القَطّان السابق ، وَقالَ ابن معين : ثِقَة ، وَقالَ أبو حاتم : يكتب حَديثه ومحلّه الستر ، صالح الحَديث ، قالَ عَبْد الرَّحْمَن : قلت له : يُحْتَج بحَديثه؟ قالَ : لا ، هو بابَةُ فُضيل بن غزوان وذويه ، بعض ما يأتي بِه صحيح ، وبعضٌ لا . وكان البخاري قد أدخله في كِتاب الضعفاء ، فقال أبي : يحوَّل من هناك . الدوري عَن ابن معين (٢ : ٦٧٦) العُقَيْلي (٤ : ٣٨٩) الكامِل (٧ : ٢٨٣) قالَ : وليزيدَ بنِ كيسان عَن أبي حازم عَن أبي هريرة أحاديثُ عِدادٌ ، وقد رَوى عنه جماعة من الثِّقات ، وأرجو ألا يكون برواياته بأسٌ . وَقالَ أبو أحْمَد الحاكِم (ق ٥/أ) : ليس بالمتين عندهم ، رَوى عنه يحيى القَطّان ، وَنَقَلَ كَلامه المتقدّم في الجرح . الميزان (٤ : ٤٣٨) تَهْذيب الكَمالِ (٣٢ : ٢٣١) التَّهْذيب (١١ : ٣٥٦) وَنَقَلَ توثيقَهُ عَن أحْمَد والنسائيّ والدراقطنيّ أيضاً ، وفي التَّقْريب (٢ : ٣٧٠) : صدوق يُخْطِئ ، من السادسة .

(٥٧) يُغربُ ويتفرّدُ

(١٦٢٢) إسحاقُ بنُ مُحمّدِ بن إسماعيلَ بنِ أبي فَروَةَ الفَرْويّ ، أبو يعقوبَ القُرَشيّ المدنيّ (خ ت ق) : يُغرِبُ ويَتفرّدُ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً برقم (٥٠٢٩) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ١١٤) الكَبيرِ (١ : ٤٠١) الجَرح (٢ : ٢٣٣) قال أبو حاتمٍ : كانَ صدوقاً ، ولكنّه ذهبَ بَصرُه فربّما لُقّنَ الحديثَ ، وكُتُبُهُ صَحيحةٌ ، وكتبَ عنه الرّازيانِ ورَويا عنه ، الميزانِ (١ : ١٩٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٤٧١) التّهذيبِ (١ : ٢٤٨) :

وهّاهُ أبو داودَ جدّاً ؛ وذلكَ لحديثٍ تفردَ بهِ يُنظَرُ هناكَ ، وقال النّسائيّ : متروكٌ ، والّذي في ضُعفائِه رقم (٤٩) ليسَ بثقَة . وقال الدّارقُطنيّ : ضَعيفٌ . وقد رَوى عنه البُخاريّ ؛ ويوَبّخونهُ في هذا ، وقال أيضاً : لا يُترك ، وقال العُقَيليّ (١ : ١٠٦) : جاءَ عن مالكٍ بأحاديثَ كثيرةٍ لا يُتابَعُ عليها ، وقال الحاكمُ في المدخلِ إلى الصّحيحينِ (٢ : ٦٣٩) : حدّثَ عنه البُخاريّ على الانفرادِ مُحتَجّاً بهِ في كتابِ الخُمسِ ، وقد غَمَزوهُ ، وقال لنا أبو بكرٍ الشّافعيّ : سمعتُ جَعفراً الطّيالسيّ يقول : لو كانَ الأمرُ إليّ ما حدّثتُ عن إسحاقَ الفَرْويّ ، ونصّ ابنُ حَجَرٍ في الهَدي (ص : ٣٨٩) على احتجاجِ البُخاريّ به في مواضعَ ، قال : وكأنّها مما أخذَه عنه من كتابِه قبلَ ذهابِ بَصرِه ، التّقريبِ (١ : ٦٠) : صدوقٌ ، كُفَّ فَساءَ حِفْظُهُ ، من العاشِرَة .

(١٦٢٣) عَبدُ اللهِ بنُ المُغيرةِ المِصريّ : يُغرِبُ ويَتفرّدُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣٤٤) العُقَيليّ (٢ : ٣٠١) وسمّاهُ عَبدَ اللهِ بنَ مُحمّدِ بنِ المُغيرةِ ، وقال : كانَ يُخالفُ في بعضِ حديثِه ، ويُحدّثُ بما لا أصلَ له ، وروَى له عدةَ رِواياتٍ من مُخالفتِه . الكاملِ (٤ : ٢١٧) قال بعدَ أن رَوى له عِدّةَ أحاديثَ : وهذهِ الأحاديثُ عن مالكِ بنِ مِغْوَلٍ ، وسائرُ أحاديثِه ؛ عامّتُها مما لا يُتابَعُ عليه ، ومع ضَعفِهِ يُكتبُ حديثُه . وأوردَ الذّهبيّ في الميزانِ (٢ : ٦٢٨) في تَرجمةِ عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ حديثاً من روايةِ عَبدِ اللهِ بنِ المُغيرةِ عن عَبدِ العَزيزِ ، ثمّ قال : هذا من عُيوبِ كاملِ ابنِ عَديّ ، يأتي في تَرجمةِ الرّجلِ بحديثٍ لا يكونُ حدّثَ بهِ قطُّ ، وإنّما وُضعَ بعدَه ، فهذا خَبرٌ باطلٌ ، وإسنادٌ مُظلمٌ ، وابنُ المُغيرةِ ليسَ بثِقَةٍ . ونقلَ الحافِظُ في اللّسانِ (٣ : ٣٦٦) عن شيخِه العراقي : لم أرَ من ضَعّفَه قبلَه .

قلتُ : يقصدُ العِراقيُّ أنّه لم يَرَ من اتّهمَهُ ، وإلا فالعُقَيليّ وابنُ عَديّ وغيرُهما قد ضَعّفاهُ .

(١٦٢٤) عُبيدُ اللهِ بنُ عَبدِ الرّحمنِ ، أبو عَبدِ الرّحمنِ الأَشجَعيّ : يُغرِبُ ويَتفرّدُ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٢٤٩٦ ، ٦٩٤١ ، ٧٣٥٨) .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٤٠٣) الكَبيرِ (٥ : ٣٩٠) الجَرحِ (٥ : ٣٢٣) قال ابنُ مَعينٍ :

صالحٌ ثِقَةٌ ، تاريخ بغدادَ (١٠ : ٣١١) ونقلَ قولَ ابنِ مَعينٍ وقولَ أحمدَ : كانَ يكتبُ في المجلسِ ، فمِن ذاكَ صَحّ حديثُه . قلت : راجِعْ تَرجمتَه هناكَ ؛ فَفيها توسُّعٌ طَيِّبٌ .

(١٦٢٥) مِرداسُ بنُ مُحمّدِ بنِ الحارثِ بنِ أبي بُردَةَ ، أبو بلالٍ الأشعَريّ : يغرب ويتفرّد .

ترجمتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٩٩) اللّسانِ (٩ : ١٤) قال ابنُ القَطّانِ في الوهم (٩٥٥) : لا يُعرَفُ البَتة . ولَيّنَهُ الحاكمُ قال الحافِظُ : وقولُ ابنِ القَطّانِ وَهمٌ ، والرّجلُ مَعروفٌ ومَشهورٌ بِكنيتِه ، وانظر : كُنى ابنِ عَبدِ البَرّ رقم (١٤١٥) اللّسانِ (٧ : ٢٢) الجَرحِ (٩ : ٣٥٠) رَوى عنه أبو حاتمٍ الرّازي وقال : سألتُه عن اسمِه فقال : ليسَ لي اسمٌ ، اسمي وكُنيَتي واحدٌ . قلت : ومن رَوى عنه أبو حاتمٍ وعَرَفَهُ ولم يَجرَحْه ؛ فكيف يكون مجهولاً؟

(٥٨) يُغربُ ويخالِفُ

(١٦٢٦) مُحمّدُ بنُ عَمرِو بنِ عَبّادِ بنِ جَبَلَةَ بنِ أبي رَوّادٍ الباهِليُّ (م د) : يُغْرِبُ ويُخْطِئ ، وقال أيضاً : يُغرِبُ ويُخالفُ .

(١٦٢٧) مُقَدّمُ بنُ مُحمّدِ بنِ يَحيى بنِ عَطاءٍ المُقَدّميّ (خ) : يُغرِبُ ويُخالفُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٩ : ٢٠٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٤٦٠) التّهذيبِ (١٠ : ٢٨٨) قال البَزّارُ والدّارقُطنيّ : ثِقَةٌ ، التّقريبِ (٢ : ٢٧٣) : صدوقٌ ربّما وَهِمَ ، مِنَ العاشِرَةِ .

(٥٩) يتفرّدُ ويُخالفُ

(١٦٢٨) عِصامُ بنُ يزيدَ بنِ عَجلانَ ، مَولى مُرّةَ الطّيبِ الكوفيّ ، ولقبهُ (جَبْر) : يتفردُ ويُخالفُ ، وكانَ صَدوقاً ، حديثُه عندَ الأصبَهانيينَ .

(٦٠) يُغْرِبُ ويتفرّدُ ويُخطئُ ويُخالفُ

(١٦٢٩) إبراهيمُ بنُ الأشعَثِ البُخاريّ ، لَقبُه (لامٌ) : يُغرِبُ ويَتفردُ ، ويُخطِئُ ويُخالفُ . وقالَ في موضعٍ آخرَ : ثقةٌ مأمونٌ .

(٦١) مرّضَ فلانٌ القولَ فيه

(١٦٣٠) إبراهيمُ بنُ عَليّ الرّافعيّ المدنيّ (ق) : كانَ يُخطِئُ ؛ حتّى خرجَ عَن حَدّ مَن يُحتجُ بهِ إذا انفردَ ، مَرّضَ ابنُ مَعينٍ القَولَ فيه .

(١٦٣١) إبراهيمُ بنُ المُهاجرِ بنِ مُسمارٍ المدنيّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، هوَ منَ الجنسِ الّذي قُلتُ : لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انفَرَدَ ، وكانَ يَحيى بنُ مَعينٍ يُمرِّضُ القَولَ فيهِ . ورَوى لَهُ حَديثاً قالَ عنهُ : هذا مَتنٌ مَوضوعٌ !

(١٦٣٢) زيدُ بنُ الحَواريّ العَمّيّ (٤) : يَروي عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً لا أصلَ لها حتّى سبقَ إلى القَلبِ أنّه المُتعمّدُ لها ، وكانَ ابنُ مَعينٍ يُمَرّضُ القَولَ فيهِ ، وهو عندي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه ، ولا كِتابةُ حَديثِه إلا للاعتِبارِ .

(١٦٣٣) صَدقةُ بنُ عَبدِ الله السّمينُ (ت س ق) : يَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ لا يُشتَغلُ بروايتِه إلا عِندَ التّعجبِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ ، قالَ أبو حاتمٍ : مَرّضَ أبو زَكريّا القولَ فيهِ حَيثُ لم يَسبرْ مَناكيرَ حَديثِه ، وهو يَروي عَن مُحَمّدِ بنِ المُنكَدرِ بنُسخةٍ مَوضوعةٍ ، يَشهدُ لَها بالوَضعِ مَن كانَ مُبتدِئاً في هذهِ الصّناعةِ .

(١٦٣٤) عَبدُ الرّحمنِ بنُ إسحاقَ ، أبو شَيبَةَ الواسِطيّ (ت د) : يَقلبُ الأخبارَ والأسانيدَ ، ويَنفردُ بالمناكيرِ عَنِ المَشاهيرِ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ ، مَرّضَ القَولَ فيهِ ابنُ مَعينٍ .

(١٦٣٥) عبدُ الرّحمنِ بنُ سُليمانَ بنِ الغَسيلِ (خ م د تم ق) : يُخطِئُ ويَهِمُ كَثيراً على صِدقٍ فيهِ ، والذي أميلُ إليه فيه تَركُ ما خالَفَ الثّقاتَ منَ الأخبارِ والاحتجاجُ بما وافَقَ الثّقاتَ من الآثارِ . مَرّضَ أحمدُ ويَحيى القَولَ فيهِ ، قالَ أحمدُ : صالحٌ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : صوَيْلحٌ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ خمسٌ وعشرونَ روايةً ، منها إحدى عشرَ روايةً عندَ البخاريِّ (٨٧٥ ، ٢٦٨٥ ، ٣٣٥٦ ، ٣٦٨٦ ، ٤٨٥٣ . . .) وروايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٢٢٠٥) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةٌ واحدةٌ (٤١٨) .

(١٦٣٦) عَمْرو بنُ شُعيبِ بنِ محمدِ بن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ ، أبو إبراهيمَ السَّهْميُّ (٤) : كانَ أحمدُ وابنُ المدينيِّ وإسحاقُ يحتجُّون بحديثِه ، وتركَهُ يحيى القطان وأمّا يحيى بن مَعينٍ ؛ فمرَّضَ القولَ فيهِ . ثم قال ابنُ حبّان :

إذا روى عَمْرو بن شعيبٍ عن طاوس وابنِ المسيِّب ، وعن الثقات غير أبيه ؛ فهو ثقةٌ يجوزُ الاحتجاجُ بما يروي عن هؤلاء .

وإذا روى عن أبيه عن جدّه ؛ ففيها مناكيرُ كثيرةٌ لا يجوزُ الاحتجاجُ عندي بشيءٍ رواهُ عن أبيهِ عن جدِّه ، ؛ لأنَّ هذا الإسنادَ لا يخلو من أن يكونَ مرسلاً أو منقطعاً . . . وأفاض في بيان ذلك ؛ فيُنظَرْ .

(١٦٣٧) فَرقَدُ بنُ يَعقوبَ السَّبَخيُّ ، أبو يعقوبَ البَصْريُّ (ت ق) : مِن عُبّادِ أهلِ البَصرةِ وقُرائِهم ، وكانَ فيه غَفلةٌ ورَداءةُ حِفْظٍ ، فكانَ يَهِمُ فيما يَروي ، فيَرفعُ المراسيلَ وهوَ لا يَعلمُ ، ويُسنِدُ الموقوفَ مِن حيثُ لا يَفهمُ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ منهُ ، وفَحُشَ مُخالَفَتُه الثّقاتِ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ، وكانَ ابنُ مَعينٍ يُمَرّضُ القَولَ فيه ، عِلماً بأنّه لم يَكن يَتعمّدُ ذلكَ .

(٦٢) ألفاظٌ متفرّقةٌ

(١٦٣٨) عاصِمُ بنُ عُبيدِ اللهِ بنِ عاصِمِ العُمَريُّ المدني (عخ د ت س ق) : ذكرَهُ في ترجمةِ عُبيد بن أبي عُبيد من الثقات (٥ : ١٣٥) وقال : يُكتبُ حديثُهُ .

بينما قالَ عنهُ في المجروحين : كانَ سيئَ الحِفظِ ، كَثيرَ الوَهَمِ ، فاحشَ الخَطأ ؛ فتُرِكَ مِن أجلِ كَثرةِ خَطئِه .

(١٦٣٩) مُحَمّدُ بنُ إبراهيمَ بنَ خُبَيْبٍ الجُنْدُبيُّ الفزاريُّ : لا يُعْتَبرُ بِما انفَرَدَ بِهِ من الإسنادِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٩ : ٥٨) الكبير (١ : ٢٦) وَذَكَرَ له حديثاً عَن سَمُرَةَ بنِ جُنْدُب ، والجرح (٧ : ١٨٦) اللسان (٥ : ٢٤) وَنَقَلَ كلامَ ابنِ حِبّان .

ثبتُ مباحث المجلد الرابع

الإمام محمّد بن حبّان

ومنهجه في الجرح والتعديل

دراسة تطبيقية في نقد الرجال

تأليف الدكتور

عداب بن محمود الحمش

المجلد الخامس

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ملاحق الكتاب

جـ - ملحق رواة مرتبة الترك

أثبات الكتاب

- ثبت الرواة الذين تكلّم عليهم ابن حبّان بجرح أو تعديل مرتَّبين على حروف الهجاء
- ثبت الرواة الذين ترجمهم ابن حبّان في المجروحين والثقات
- ثبت الرواة الذين جرحَهم ابنُ حبّان ممن أخرج لهم الشيخان في صحيحَيهما
- ثبت مصادر الكتاب
- ثبت الآيات القرآنية
- ثبت أطراف الأحاديث
- ثبت الآثار

رواةُ مرتبةِ التركِ

أولاً : المصطلحات التي تتّصل بالعدالة :

(١) مجهولٌ

(١٦٤٠) أيوبُ بنُ ذَكـوانَ ـ أخو نوح ـ : مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عَن الحسنِ وغَيرِهِ المناكيرَ ، ولا أعلَمُ لَهُ راوياً غَيرَ أخيهِ ، فَلا أَدْري : التَّخْليطُ في روايتِهِ منهُ أو مِن أخيهِ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ١٦٧) العُقَيليّ (١ : ١١٤) الكامِل (١ : ٣٥٧) الميزان (١ : ٢٨٦) اللِّسان (١ : ٤٨٠) .

(١٦٤١) خَلاّدُ بنُ يزيدَ الجُعْفِيّ الكوفيّ (ت) : ربّما أخطَأَ ، أحسبُه الّذي يقالُ له : أبو عيسى القارئُ ، فإن كانَ ذاكَ ؛ فإنّه ماتَ سَنَةَ عِشرينَ ومائتين .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٨ : ٢٢٩) الكَبيرِ (٣ : ١٨٩) وجَعلَهما اثنينِ ، خَلاّدُ بنُ يزيدَ الجُعْفِيّ رَوى في ترجمته حديثاً ، وقال : لا يُتابَعُ عليهِ ، ثمّ أتبعها بتَرجمةِ خَلاّدٍ أبي عيسى القارئ ، وأرّخَ وفاتَه بسَنَةِ عِشرينَ ومائتينِ ، وأفرَدهُما ابنُ أبي حاتمٍ أيضاً ، فتَرجمَ للجُعْفيّ في (٣ : ٣٣٦) وسكتَ ، وترجمَ للقارئ (٣ : ٣٦٨) باسمِ خَلاّدِ بنِ خالدٍ الشّيبانيّ أبي عيسى المُقرئ ، وقال : رَوى عنه أبي وأبو زُرعةَ ، وقال أبو حاتمٍ : صدوقٌ . قلت : مِن ترجمةِ الجُعْفِيٍّ تبيّنَ أنّه أقدمُ من طَبقةِ المُقرئ فهذا غيرُ ذاكَ ؛ لأَنّ الرازيين عَرفا الثّاني ورَويا عنهُ ، بينَما لم يَذكرا ذلكَ بالنّسبةِ للأوّلِ ، ويبدو أنّهُ من طَبقةِ شيوخِ شيوخِهما واللهُ أعلمُ ، تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٣٦٢) التّهذيبِ (٣ : ١٧٥) وذكرَ أنّ له عندَ التّرمذيّ حديثاً ، وعندَ ابنِ خُزيمةَ آخرَ ، التّقريبِ (١ : ٢٣٠) : صدوقٌ رُبّما وَهِمَ ، من العاشِرَةِ ، وكأنّ الحافظَ مالَ معَ ابنِ حِبّانَ إلى اعتبارِهما واحِداً .

(١٦٤٢) خَيثَمَةُ بنُ أبي خَيثَمَةَ البَصْريُّ (ت س) : شيخٌ يروي عن أنسٍ ، رَوى عَنه جابرٌ الجُعْفيُّ ، مُنكرُ الحَديثِ عَلى قِلّتِهِ ، لا تَتَميّزُ كَيفيةُ سَببِه في النّقلِ ، لأنّ راويَهُ جابرٌ الجُعفيّ ، فما يُلزَقُ بهِ مِنَ الوَهنِ فهوَ لجابرٍ مُلزَقٌ أيضاً ، فمِن ها هُنا اشتَبَهَ أمرُه ووجَبَ تَركُهُ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٨٧) وأعادَهُ في الثقاتِ (٤ : ٢١٤) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيليّ (٢ : ٢٩) الميزان (١ : ٦٦٩) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٣٦٩) التهذيب (٣ : ١٧٨) التقريب (٢ : ٢٣٠) : ليِّنُ الحَديثِ ، مِنَ الرّابِعَةِ ، ترتيب الثقات (١ : ١٢١) .

(١٦٤٣) الرّبيعُ بنُ مالكٍ : يَروي عَنهُ حَجّاجُ بنُ أَرْطاةَ ، منكرُ الحديثِ جداً ، فلا أدري : الإنكارُ في حَديثِه وقعَ مِن جِهتِه ، أو مِن جِهةِ الحَجّاجِ بنِ أرطأةَ ؛ لأنّ الحجّاجَ ليسَ بشيءٍ في الحَديثِ ، فإنْ كانَ مِنهُما أو مِن أحدِهما ، وجَبَ التّنَكُّبُ عَنِ الاحتِجاجِ بِهِ .

(١٦٤٤) زيدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ زيدِ بنِ أسلمَ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أبيهِ ، وأبوهُ ليسَ بِشيءٍ ، فلا أدري : التّخليطُ في روايتِه مِنهُ أو مِن أبيهِ ، وأكثرُ روايتِه عَن أبيهِ ، فمِن هُنا جَبُنّا عَن إطلاقِ الجَرحِ عَليهِ دونَ الاختبارِ ، عَلى أنّ الواجبَ تَنكّبُ حَديثِه لِوجودِ المناكيرِ فيهِ .

(١٦٤٥) سَعيدُ بنُ بَشيرٍ النجّاريُّ (د) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن ابنِ البَيْلَمانيّ فلا أدري : التّخليطُ في رِوايَتِه مِنهُ أو مِن ابنِ البَيْلَمانيّ ؛ لأنّ ابنَ البَيْلَمانيّ ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، وإذا رَوى ضَعيفانِ خَبراً مَوضوعاً ؛ لا يَتهيأُ إلزاقُه بِأحدِهما دونَ الآخرِ ، إلا بَعدَ السّبرِ .

(١٦٤٦) سَعيدُ بنُ زيادِ بنِ فائدٍ الدّاريُّ : يَروي عَن أبيهِ عَن جَدّه . في نُسخةٍ كتبناها عَنه بهذا الإسنادِ ؛ تَفرَّدَ بها سَعيد هذا ، فلا أدري : البليةُ فيها مِنه أو مِن أبيهِ أو مِن جَدّه ، لا يُعرفُ لهما رِوايةٌ ؛ إلا مِن حَديثِ سَعيد . والشَيخُ إذا لم يَروِ عَنه ثِقَةٌ ؛ فهو مَجهولٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لأنّ رِوايةَ الضَعيف لا تُخرجُ مَن ليسَ بِعَدْلٍ عَن حَدّ المَجهولينَ إلى جُملةِ أهلِ العَدالةِ ؛ لأنّ كانَ ما رَوى الضَعيفُ وما لم يَرْوِ في الحُكمِ سيّان .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٢٨) الميزان (٢ : ١٣٨) اللّسان (٣ : ٣٠) .

(١٦٤٧) سُليمُ بنُ عثمانَ أبو عثمانَ الطّائيُّ : يَروي عَن جَماعةٍ مِن أهلِ الشّامِ ، رَوى عَنه سُليمانُ بنُ سَلمةَ الخَبائريُّ الأعاجيبَ الكَثيرةَ ، ولستُ أعرفُه بعَدالةٍ ولا جَرحٍ ، ولا لهُ راوٍ غيرُ سُليمانَ ، وسُليمانُ ليسَ بِشيءٍ ، لكن إنْ وَجدَ لهُ راوٍ غَيرُ سُليمانَ بنِ سَلمةَ اعتُبر حَديثُه ، ويُلزقُ بهِ ما يتأهلُه مِن جَرحٍ أو عَدالةٍ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٦ : ٤١٥) الكَبير (٤ : ١٢٥) الجَرْح (٤ : ٢١٦) : قَالَ البُخارِيّ : عِنْدَه عجائب ، ولم يَنسبْ هذه العَجايبَ للخَبائريّ ، وترجمَ لِسليمانَ الخَبائريّ (٤ : ١٩) وسكتَ عَليه ، وقَالَ أبو حَاتِم : عِنْدَه عجائب وهم مَجهولونَ ـ يعَني هُو والرُّواةُ عَنه ـ وتَرجمَ في الجَرْح (٤ : ١٢١) لِسليمانَ بن سَلمةَ وقالَ : سَمعَ منه أبي ولم يُحَدِّثْ عَنه ، وسألْتُه عَنه فقالَ : مَتروكُ الحَديثِ ، ولا يُشتَغَلُ به ، فذَكرتُ ذلكَ لابنِ الجُنَيدِ فقالَ : صَدقَ ، كانَ يَكذبُ ولا أحَدِّثُ عَنه بَعدَ هذا . وابنُ حِبّانَ قد ذكرَه في المجروحين (١ : ٣٢٦) في تَرجَمةِ سَعيدِ بنِ موسى الأزديّ ، وروى من طريقهما حديثاً ، ثمّ قال : «فلستُ أدري وَضعَهُ سَعيدُ بنُ موسى أو سُليمانُ بنُ سَلمةَ» ومعَ ذلكَ فلم يُتَرجِمْه في المجروحين ، وتَرجَمَ في اللِّسان (٣ : ٩٣) سُليمانَ بنَ سَلمةَ ونَقلَ فيه كَلاماً كَثيراً ، وترجَمَ في اللِّسان (٣ : ١١١) لِسُليم بنِ عثمانَ ، وَنَقَلَ كلامَ ابنِ حِبّان السّابِق ، ثُمَّ قَالَ : لَه رُواةٌ غَيرُه ـ يعَني : سُليم بن عثمان ـ وتعيَّنَ توهينُه . والذهبيّ في الميزان (٢ : ٢٣٠) : ليسَ بثِقَةٌ ، وَنَقَلَ عَن أبي زُرْعَةَ أنه أنكرَ أحاديثَه ، وقَالَ : لا تُشبِهُ حديثَ الثقاتِ . . هذه أحاديثٌ مُسوّاةٌ مَوضوعةٌ

(١٦٤٨) سهلُ بنُ مُعاذِ بنِ أنسٍ الجُهَنيُّ (بخ د ت ق) : رَوى عنهُ زَبّانُ بنُ فائدٍ مُنكرُ الحَديثِ جِداً ، فَلستُ أدري : أوقعَ التّخليطُ في رِوايتِه منهُ ، أو مِن زَبّانَ بنِ فائدِ؟ فإنْ كانَ من أحدِهما ، فالأخبارُ الّتي رَواها أحدُهما ساقِطةٌ ، وإن اشتَبَهَ هذا ؛ لأنّ راويها عَن سَهلِ بنِ مُعاذٍ : زَبّانُ ، وما لهُ إلا الشيءُ بعدَ الشيءِ . . . وهوَ لا شيءَ في الحَديثِ .

(١٦٤٩) سَيفُ أبو مُحَمّد : شَيخٌ يَروي عَن مَنصورٍ : لستُ أعرفُ أباه ، فإنْ كانَ سَيفَ بنَ مُحَمّدٍ ؛ فهوَ واهٍ ، وإن كانَ غيرَه ؛ فهوَ مَقبولُ الرّوايةِ حتّى تَصحّ مُخالفتُه الأثباتَ في الرّواياتِ ، أو يَسلكَ غيرَ مَسلكِ العُدولِ في الأخبارِ ، فحينئذٍ يُلزقُ بهِ الوَهنُ .

ترجمته في : الثّقات (٨ : ٢٩٩) الكَبير (٤ : ١٧٢) الجَرْح (٤ : ١٧٧) اللِّسان (٣ : ١٣٤) .

(١٦٥٠) شُرَحبيلُ بنُ القَعقاع : قالَ شُرَحبيلُ : سَمعتُ عَمرَو بنَ مَعدي كَربٍ يقولُ : علّمَنا رَسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِه وسَلَّمَ أنْ نَقولَ : لبيكَ اللّهمَّ لبيكَ . رواه

عَمرُو بنُ شَمرٍ أبو شَمرٍ ، عَن أبي طَلقٍ ، عَن شُرَحبيلَ بنِ القَعقاعِ ، لستُ أعرفُ أبا طَلقٍ هذا مَن هوَ . وعَمرو بنُ شَمرٍ كانَ رافضيّاً يَكذِبُ ، والخَبرُ ما أراهُ بمحفوظٍ .

قلت : فإذا كان لا يروي عن شرحبيلٍ إلا أبو طلقٍ المجهولُ ، ولا عن المجهولِ إلا كذّابٌ ؛ فشرحبيلٌ مجهولٌ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٤ : ٣٦٥) وانظر منه (٣ : ٢٧٨) ترجمةَ عمرو بن معدي كرب ، وله ذِكْرٌ في الكامل (٤ : ٣٥) وتاريخ دمشق (٣٦٦) .

(١٦٥١) عائذُ اللهِ المُجاشِعيُّ البَصريُّ (ق) : شَيخٌ يَروي عَن أبي داودَ أحسبُهُ نفيع رَوى عَنهُ سَلاَّمُ بنُ مِسكينٍ ، مُنكَرُ الحَديثِ عَلى قِلتِهِ ، لا يَجوزُ تَعديلُه إلا بَعدَ السّبرِ ولو كانَ مّمن لا يَروي المناكيرَ ، ووافقَ الثّقاتَ في الأخبار ، لكانَ عَدلاً مَقبولُ الرّوايةِ ، إذ النّاسُ أحوالهُم على الصّلاحِ والعَدالةِ ، حتّى يَتبينَ مِنهم ما يُوجِبُ القَدحَ ، فيُجرحُ بما ظَهرَ منهُ مِنَ الجَرحِ . هذا حُكمُ المشاهيرِ مِنَ الرّواةِ . وأمّا المجاهيلُ الّذينَ لم يَروِ عَنهم إلا الضّعفاء ، فَهم مَتروكُونَ على الأحوالِ كلِّها .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٩٢) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٥ : ٢٧٧) وقالَ : يَروي المراسيل ، وليسَ هو بأبي إدريسَ الخَولانيِّ ، الجرح (٧ : ٣٨) : قال أبو حاتم : منكرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٣ : ٤١٩) الكامِل (٥ : ٣٥٥) الميزان (٢ : ٣٦٤) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ٩٣) التهذيب (٥ : ٨٧) التقريب (١ : ٣٩٠) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابعةِ .

(١٦٥٢) عبّادُ بنُ مُسلم ، أبو يَحيى الفَزاريُّ (بخ ٤) : مُنكرُ الحَديثِ على قِلّتِه ساقطُ الاحتِجاجِ بما يَرويهِ لتَنكُّبِه عَن مَسْلَكِ المتقنينَ في الأخبارِ ، وأحسبُهُ الّذي يَروي عَنهُ الثّوريُّ ، وأبو نُعيم ، فإنْ كانَ كَذلكَ ؛ فَهوَ مَولى بَني حِصنٍ ، كوفيٌّ يُخطِئُ؟!

أخْرَجَ لهُ ابن حِبّانَ في صحيحه حَديثاً برقم (٩٦١) ووقعَ فيهِ بِاسْمِ عُبادةَ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٧٣) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٧ : ١٦٠) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الميزان (٢ : ٣٧٦) اللّسان (٣ : ٢٣٥) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ١٩١) التهذيب (٥ : ١١٣) بِاسْمِ عُبادةَ ، التقريب (١ : ٣٩٥) : ثِقَةٌ ، اضطَربَ فيهِ قَولُ ابن حِبّانَ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(١٦٥٣) عَبدُ الحَميدِ ، مِن ولِدِ ثابتِ بنِ قيسٍ (د) : رَوى عَنه الفَرجُ بنُ فَضالَةٍ مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري : المناكيرُ في حَديثِه منهُ ، أو مِنَ الفَرجِ ؛ لأنّ الفَرجَ ليسَ في الحَديثِ بِشيءٍ ، وإذا كانَ دونَ الشَيخِ شَيخٌ ضَعيفٌ ؛ لا يَتَهَيّأُ إلزاقُ الوَهنِ بأحَدِهما دونَ الآخرِ ، على أنّ الواجبَ مُجانبةُ ما رَواه مِنَ الأخبارِ .

(١٦٥٤) عَبدِ الرَّحمنِ بنُ امرئِ القَيسِ : يَروي عَن رَجلٍ مِن أصحابِ النّبيّ صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّمَ ، رَوى ابنُ عَجلانَ عَن أبي المُصَفّى ، عَنه ، ولا أدري مَن أبو المُصفّى .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٩٤) الكَبير (٥ : ٢٥٨) له ذِكْرٌ في اللسان (٦ : ٤٣٧) في ترجمة أبي المُصفَّى .

قلت : رجلٌ يروي عن مُبْهَمٍ ، ويروي عنه مجهولٌ ؛ فهو مجهولٌ ، ولذلك أودَعْتُهُ في هذا الملحقِ .

(١٦٥٥) عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي بكرٍ بنِ عُبيدِ اللهِ المُلَيْكيُّ (ز ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بِما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، يَروي عَنه ابنُه مُحَمّدٌ ، فلا أدري : كَثرةُ الوَهمِ في أخبارِه مِنهُ ، أو مِن ابنِه ، على أنّ أكثرَ روايتِه ومَدارَ حَديثِه يَدورُ عَلى ابنِه ، وابنُه فاحشُ الخَطأ ، فمِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجَبَ تركُهُ .

(١٦٥٦) عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي نَصْرٍ : مُنكرُ الحَديثِ ؛ عَلى قِلّةِ روايتِه ، يَروي عَن أبيهِ المناكيرَ ، وأبوهُ مَجهولٌ لا يُدرى مَن هوَ ، ولا يُعلمُ لهُ مِن عَليّ سَماعٌ ، وفي دونِ هذا ما يُسقِطُ الاحتِجاجَ بروايةِ مَن هذا نَعتُه . قلت : يريد أنّ مَن لا يَروي إلا عَنِ الجاهيلِ ؛ فهو مَجهولٌ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٥٩) العُقَيليّ (٢ : ٣٤٩) الميزان (٢ : ٥٩٤) اللّسان (٣ : ٤٤٠) .

(١٦٥٧) عَبدِ اللهِ بنِ جُبيرِ الخُزاعيُّ (فق) : يَروي عَن أبي الفيلِ ، ولا أدري مَن أبو الفيلِ ، غَيرَ أنّ عَبدَ اللهِ رَأى رَجلاً مِن أصحابِ النّبيّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّم .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٢١) الكَبير (٥ : ٦٠) ولا يُعرَفُ لأبي الفيل صُحبةٌ الجَرْح

(٥ : ٢٧) التهذيب (٥ : ١٦٨) التقريب (٣٥٩٤) : أرسلَ حديثاً ، مجهولٌ ، من الرابعةِ .

(١٦٥٨) عَبدُ اللهِ بنُ زيادِ بنِ سُلَيم القُرَشيُّ : شَيخٌ مَجهولٌ يَروي عَن عِكرِمَةَ مولى ابنِ عبّاس ، رَوى عَنهُ بَقيّةُ بنُ الوليدِ . لستُ أحفظُ لهُ راوياً غَيرَ بَقيّةَ ، وبَقيّةُ ذَكرنا سَبَبَه في الأخبارِ في أولِ الكِتابِ فلا يَتهيأُ ليَ القَدحُ فيهِ ـ يَعَني عَبدَ اللهِ ـ عَلى أنّ ما رَواهُ يَجِبُ تَركُه عَلى الأحوالِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٧) العُقَيليّ (٢ : ٢٥٧) الميزان (٢ : ٤٢٤) اللِّسان (٣ : ٢٨٧) .

(١٦٥٩) عَبدُ اللهِ بنُ أبي لَيلى الأنصاريُّ : رَجلٌ مَجهولٌ ، ما أعلمُ لهُ شَيئاً يَرويهِ عَن عَليّ غَيرَ هذا الحَرفِ المُنكرِ الّذي يَشهدُ إجماعُ المسلمينَ قاطبة ببطلانِه .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٥) ويُنظر الكبير (٥ : ٢٣٤) فقد ترجمَهُ بِاسمِ عبدِ اللهِ بن يسار ـ هو ابنُ أبي ليلى ـ وهو هو بالتأكيدِ . وقالَ : لم يصحَّ حديثُهُ . وانظر منه (٧ : ٣٨٥) اللِّسان (٣ : ٣٣٠) .

(١٦٦٠) عُبيدُ الله بنُ عِكْراشِ بنِ ذُؤَيبٍ (ت ق) : يَروي عنهُ رجلٌ ضَعيفٌ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري : المناكيرُ وقعتْ في روايتِه منهُ ، أو مِنَ العَلاءِ بنِ الفَضلِ ـ الرّاوي عنهُ ـ ومِن أيّهما كانَ ؛ فهوَ غيرُ محتجٍّ بِهِ على الأحوالِ .

(١٦٦١) عثمانُ بنُ عَطاءِ بنِ أبي مُسلم الخُراسانيُّ (خد ق) : أكثرُ روايتِه عَن أبيهِ وأبوه لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بروايتِهِ ؛ لما فيها مِنَ المقلوباتِ الّتي وَهِمَ فيها . فَلستُ أدري : البليّةُ في تلكَ الأخبارِ منه ، أو مِن ناحيةِ أبيه ، وهذا شَيء يَشتَبهُ : إذا رَوى رَجلٌ ليسَ بِمشهورٍ بِالعَدالةِ عَن شَيخٍ ضَعيفٍ أشياءَ ، لا يَرويها عنه غَيرُه ، لا يَتهيأُ إلزاقُ القَدحِ بهذا المَجهولِ دونَه ، بل يَجِبُ التّنكّبُ عما رَوَيا جَميعاً ، حتّى يَحتاطَ المرءُ فيه ؛ لأنّ الدينَ لم يُكلِّفِ اللهُ عبادَه أخذَه عَن كلّ مَن ليسَ بِعَدْلٍ مَرضيٍّ . وكانَ مَولدُ عثمانَ بنِ عَطاءٍ سَنَةَ ثَمانٍ وثَمانينَ ، وماتَ سَنَةَ خمسٍ وخَمسينَ ومائةٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٠٠) العُقَيليّ (٣ : ٢١٠) الكامِل (٥ : ١٧٠) الميزان

(٣ : ٤٨) تَهْذيب الكَمال (١٩ : ٤٤١) التهذيب (٧ : ١٣٨) التقريب (٢ : ١٢) : ضَعيفٌ مِنَ السّابِعةِ .

(١٦٦٢) عَليُّ بنُ يزيدَ ، أبو عَبدِ الملكِ الألْهانيُّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يَروي عَن ضَعيفٍ ، ويَروي عنهُ ضَعيفانِ ، فلا أدري : التّخليطَ في رِوايتِه ممّن . وعلى جميعِ الأحوالِ يَجبُ التّنكُّبُ عَن رِوايتِه ؛ لِمَا ظهرَ لنا عمّن فوقَهُ ودونَهُ مِن ضدِّ التعديلِ .

(١٦٦٣) لاحِقُ بنُ النُّعمانَ العَدَويُّ : يَروي عَن عَليّ بنِ الجَهمِ السّلميِّ ، ثمّ قالَ : ولستُ أعرفُ عَليَّ بنَ الجَهمِ هذا مَن هوَ .

ترجمته في : الثّقات (٩ : ٢٤٨) ولم أَجِدْهُ عندَ غيرِه .

قلتُ : هذا المترجَمُ يروي عن مُبهمٍ ، فهو مجهولٌ عند ابنِ حِبّانَ .

(١٦٦٤) مُؤمّلُ بنُ سَعيدِ بنِ يوسفَ ، أبو فِراسٍ الرّحَبيُّ الشاميُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً فلستُ أدري : وَقعَت المناكيرُ في رِوايتِه مِنهُ ، أو مِن سُليمانَ بنِ سَلمةَ ـ وهو الخبائريُّ ـ ؛ لأنّ سُليمانَ كانَ يَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، فإنْ كانَ منهُ أو مِن مؤمّلٍ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بِروايةٍ يَرويانها .

(١٦٦٥) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ البَصريُّ : مُنكرُ الحَديثِ ، لا يُحتَجُّ به ؛ لِجَهالَتِه وقِلّةِ شُهرَتِهِ في أهلِ العِلمِ بالرّوايةِ ، معَ ما يأتي مِنَ المُنكرِ فيما يَروي ؛ على قِلّتِهِ .

(١٦٦٦) نوحُ بنُ ذَكوانَ (ق) : يَروي عن الحسَنِ ، ويَروي عَن أخيهِ أيوبَ بنِ ذَكوانَ أيضاً ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، ولستُ أدري : أَنْفَردَ بِها ، أم شارَكَ أخاهُ فيها ، وعلى الوَجْهينِ جَميعاً يَجبُ التّنَكُّبُ عَن حَديثِهما ؛ لما فيهِ مِنَ المناكيرِ ومُخالفةِ الأثباتِ .

(١٦٦٧) الهُذَيلُ بنُ الحَكمِ ، أبو المُنذرِ (ق) : يَروى عَن عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ ، رَوى عَنهُ أهلُ العِراقِ ، منكَرُ الحديثِ جدّاً ، فلستُ أدري السّببَ المُوجِبَ للمَناكيرِ في حَديثِه : منهُ أو مِن عَبدِ العَزيزِ ؛ لأنّ عَبدَ العَزيزِ ليسَ بشيءٍ ، وإذا رَوى رَجلٌ مَجهولٌ لم يُعرَفْ بالعَدالةِ عَن ضَعيفٍ شَيئاً مُنكَراً ، لا يَتهيأُ إلزاقُ القَدْحِ بأحَدِهما دونَ الآخرِ إلا بَعدَ السّبْرِ ، عَلى أنّ مُجانبةَ ما رَوى أحرى ، حتّى تُوجَدَ لهُ رِوايةٌ عَنِ الثّقاتِ بما يوافقُ الأثباتَ ، مُتَعريةٌ عَنِ المَناكيرِ ، فحينئذٍ يَدخلُ في جُملةِ أهلِ العَدالةِ ، ويُلزَقُ ذلكَ

الحَديثُ المنكرُ الّذي رَوى عَن ذلكَ الضَعيفِ ، بالضَعيفِ دونَه . هذا حُكمُ ذلكَ الجِنسِ مِنَ النّاسِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٥٩) الجرح (٩ : ١١٣) العُقَيليّ (٤ : ٣٦٥) الكامِل (٧ : ١٢٤) الميزان (٤ : ٢٩٤) التهذيب (١١ : ٢٦) التقريب (٢ : ٣١٥) : ليّنُ الحَديثِ من الثامنةِ .

(١٦٦٨) الهَيْثَمُ بنُ مُحَمّدِ بنِ حَفصٍ الدّارميُّ المَدنيُّ : مُنكرُ الحَديثِ ؛ عَلى قِلّتِه لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِه ـ لما فيه مِنَ الجَهالةِ ، والخُروجِ عَن حَدّ العَدالةِ ـ إذا وافقَ الثّقاتِ فكيفَ إذا انفردَ بأوابدَ وطاماتٍ؟!

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٩٢) الكبير (٨ : ٢١٨) الجرح (٩ : ٨٠) الميزان (٤ : ٣٢٥) اللِّسان (٦ : ٢١١) .

(١٦٦٩) يَزيدُ بنُ زَيدٍ : شيخٌ يَروي عَن خَولةَ بنتِ الصّامتِ ، روى عنهُ أبو إسحاقَ السَّبيعي ، لستُ أعرفُه بِعَدالةٍ ولا جَرْحٍ ، إلا أنّه رَوى مَناكيرَ لم يُتابَعْ عَليها ؛ عَلى قِلّةِ روايتِه ، فَهوَ عَندي يُتَنَكّبُ عَنِ الاحتِجاجِ بما انفردَ مِنَ الرّواياتِ ؛ لأنّ اللهَ جلَّ وعَلا لم يُكلِّفْ عِبادَه أخْذَ دِينِه عمَّن ليسَ يُعرفُ بِعدالةٍ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٠٣) الكبير (٨ : ٣٣٢) : إنْ لم يَكُن الجونيَّ ؛ فلا أدري مَنْ هُو ، العُقَيليّ (٤ : ٣٧٨) قالَ البخاريُّ : في صحّتِه نظَرٌ ، الكامِل (٧ : ٢٨٠) الميزان (٢ : ٤٢٦) : وهُوَ يَزيدُ بنُ يزيدَ ، اللِّسان (٦ : ٢٨٧) .

(١٦٧٠) أبو زَيدٍ (د ت ق) : يَروي عَن ابنِ مَسعودٍ ما لم يُتابعْ عَليهِ ، ليسَ يُدرى مَن هوَ ، ولا يُعرَفُ أبوه ، ولا بَلدُه ، والإنسانُ إذا كانَ بهذا النّعتِ ثمّ لم يَروِ إلا خَبراً واحَداً خالفَ فيهِ الكتابَ والسّنّةَ والإجماعَ والقياسَ والنّظرَ والرّأيَ يَستَحقُّ مُجانبتَهُ فيها ، ولا يُحتَجُّ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٥٨) الكَبير (٩ : ٣٢) كُنى البخاريِّ (٢٧٦) : مولى عمرِو بنِ حُرَيْثٍ ، الجرح (٩ : ٣٧٣) : قالَ أبو زُرعةَ : مجهولٌ لا يُعرَفُ ، ولا أعرفُ اسمَهُ

الميزان (٤ : ٥٢٦) : لا يُعرَفُ ، اللِّسان (٧ : ٤٦٤) التهذيب (١٢ : ١٠٢) التقريب (٢ : ٤٢٥) : المخزوميُّ ، وقيلَ : أبو زائدٍ ، مَجهولٌ ، مِن الثالثةِ ، كُنى ابنِ عبدِ البَرِّ (٧١٧) .

(١٦٧١) أبو مَرزوقٍ (د ق) : رَوى عَن أبي غالبٍ ، رَوى أحدُهما عنِ الآخرِ ، رَوَيا ما لا يُتابَعانِ عَليهِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِما ؛ لانفرادِهما عَنِ الأثباتِ ، بما خالفَ حَديثَ الثِّقاتِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٥٩) الميزان (٤ : ٥٧١) اللسان (٧ : ٤٨٢) كنى البخاري (٦٧٥) الجَرْح (٩ : ٤٤٢) تَهْذيب الكَمال (٣٤ : ٢٧٦) التهذيب (١٢ : ٢٢٩) التقريب (٢ : ٤٧١) : لَينٌ ، مِنَ السّادسةِ ، ولا يُعرفُ اسمُه ، المقتنى في سرد الكنى (٢ : ٦٩) .

(٢) لستُ أعرفُهُ

(١٦٧٢) إبراهيمُ بنُ إسحاقَ : شَيخٌ يَروي عَن ابنِ جُريجٍ ، رَوى عَنهُ وَكيعُ بنُ الجَرّاحِ لستُ أعرفُه ولا أباهُ .

ترجمته في : الثِّقات (٨ : ٦٣) الكَبير (١ : ٢٧٣) وقالَ : مَعروفُ الحَديثِ ، الجَرْح (٢ : ١٢١) اللِّسان (١ : ٣٣) .

(١٦٧٣) حِبّانُ : يَروي عَن أبيهِ عَن عَليٍّ ، رَوى عَنهُ عبدُ الصَّمدِ بنُ عبدِ الوارثِ . لستُ أعرفُه ولا أباه .

ترجمته في : الثِّقات (٦ : ٢٤٠) الكَبير (٣ : ٨٩) اللِّسان (٢ : ١٦٦) .

(١٦٧٤) حُرّ : شَيخٌ يَروي عَن ابنِ مَسعودٍ ، رَوى قَتادَةُ عَن أبي الرِّضراضِ عَنهُ . لستُ أعرفُهما ولا أبويهما .

ترجمته في : الثِّقات (٤ : ١٨٠) الكَبير (٣ : ٨١) الجَرْح (٣ : ٢٧٧) اللِّسان (٢ : ١٨٥) .

(١٦٧٥) خالدٌ : شَيخٌ يَروي المراسيلَ ، رَوى عَنهُ ابنُهُ مُحَمّدِ بنِ خالدٍ ، لستُ أعرفُهما جَميعاً .

تَرْجَمَتُهُ في : الثّقات (٦ : ٢٥٣) الكَبير (٣ : ١٨٥) الجَرْح (٣ : ٣٦٢) اللِّسان (٢ : ٣٧٥) .

(١٦٧٦) رَباحٌ : شَيخٌ يَروي عَن ابنِ المبارَكِ ، رَوى عَنهُ إبراهيمُ بنُ موسى الفَرّاءُ لستُ أعرفُه ولا أباه ، إن لم يَكن رَباحَ بنَ خالدٍ ؛ فلا أدري مَن هوَ .

ترجمَتُهُ في : الثّقات (٨ : ٢٤٢) الكَبير (٣ : ٣١٦) الجَرْح (٣ : ٤١٩) اللِّسان (٢ : ٤٤٣) وقالَ الحافظُ : هوَ هوَ ، أي : رَباحُ بنُ خالدٍ ، الإكمال (٤ : ٩) طبقات ابن سعد (٦ : ٤٠٧) وقالَ : يُكنى أبا عَليّ .

(١٦٧٧) رباحٌ : شَيخٌ يَروي عَن أبي عُبيدِ اللهِ عَن مُجاهدٍ ، رَوى عَنهُ سُفيانَ الثّوريّ . لستُ أعرفُه ، ولا أدري مَن أبوهُ .

ترجمَتُهُ في : الثّقات (٨ : ٢٤٢) اللِّسان (٢ : ٤٤٣) .

(١٦٧٨) رُبَيْحٌ : شَيخٌ يَروي عَن رَبيعِ بنِ أبي راشدٍ ، رَوى عَنهُ جَريرُ بنُ عبدِ الحَميدِ ولستُ أدري مَن أبوه .

ترجمَتُهُ في : الثّقات (٨ : ٢٤٦) الكَبير (٣ : ٣٣١) الجَرْح (٣ : ٥١٩) الإكمال (٤ : ١٨٩) .

(١٦٧٩) سَهلٌ : شَيخٌ يَروي عَن شَدادِ بنِ الهادي ، رَوى عَنهُ أبو يَعفورٍ ، لستُ أعرفهُ ولا أدري مَن أبوه .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٤٠٦) الكَبير (٤ : ١٠٠) الجَرْح (٤ : ٢٠٥) اللِّسان (٣ : ١٢٣) .

(١٦٨٠) شُعبةُ : شَيخٌ يَروي عَن كُريبِ بنِ أبرَهةَ ، روى عَنه سَليطُ بنُ شُعبةَ الشّعبانيُّ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٤٤٧) الكَبير (٤ : ٢٤٤) الجَرْح (٤ : ٣٧١) اللِّسان (٣ : ١٤٥) .

(١٦٨١) صالحُ بنُ رؤبةَ السمانُ : روى عنهُ عثمانُ بنُ أبي زُرعةَ ، وعبدُ الحميدِ بنُ أبي جعفرٍ الفراءُ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٦ : ٤٥٨) الكبير (٤ : ٢٨١) الجرح (٤ : ٤٠٢) الميزان (٢ : ٢٩٥) اللسان (٣ : ١٦٩) .

(١٦٨٢) الضَحّاكُ بنُ عليٍّ : يَروي عن أبيهِ عن عليٍّ ، روى عنهُ الكوفيّونَ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٦ : ٤٨٢) الكبير (٤ : ٣٣٤) اللسان (١ : ٣٨١) في ترجمةِ إسحاقَ الغزالِ ، الجرح (٢ : ٢٣٩) .

(١٦٨٣) عليُّ بنُ الجَهْمِ : قالَ في ترجمةِ لاحقٍ العدويِّ : يَروي عَن عَليّ بنِ الجَهمِ السّلميِّ ، ولستُ أعرفُ عَليَّ بنَ الجَهمِ هذا مَن هوَ .

ترجمته في : الثّقات (٩ : ٢٤٨) اللسان (٤ : ٢١٠) البداية والنهاية (١١ : ٤) تاريخ الطبري (٩ : ٢٦٤) .

(١٦٨٤) فَزَعٌ : شَهِدَ القادِسيةَ ، يَروي عَن المُقْنَع ، وقدْ قيلَ : إنّ للمُقْنَع صُحبَةً ، ولستُ أعرفُ فَزَعاً ، ولا مُقْنَعاً ، ولا أعرفُ بَلدَهما ، ولا أعرفُ لهما أباً ، وإنّما ذَكَرتُهما لِلمَعرِفةِ لا لِلاعتِمادِ على ما يَرويانه .

ترجمَتُهُ في : الثّقات (٧ : ٣٢٦) الكَبير (٧ : ١٣٦) : سَمعَ مُنقعاً ـ كذا سمّاهُ ـ الجَرْح (٧ : ٩٣) قالَ أبو حاتمٍ : روى عن المنقع صاحبِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ روى عنهُ سيفُ بنُ هارونَ البُرجُميّ ، اللِّسان (٤ : ٤٣٣) : مجهولٌ ، طبقات ابن سعد (٧ : ٦٣) . وانظر ترجمةَ المنقعِ في الإصابةِ برقم (٨٢٦١) .

(١٦٨٥) مُحَمّدُ بنُ الحَسنِ : شَيخٌ يَروي عَن مُحَمّدِ بنِ إسحاقَ ، روى عنهُ أبو أويسٍ المدَنيُّ ، لستُ أدري مِن أيِّ بلدٍ هو .

ترجمته في : الثّقات (٩ : ٥٧) الكَبير (١ : ٦٦) وقالَ : محمدُ بن الحسنِ عن محمدِ بنِ إسحاقَ ، قالَه لي إسماعيلُ بنُ أويسٍ عَن أبيهِ .

قلتُ : ليسَ هذا محمدَ بنَ الحسنِ المُزَنيَّ الواسطيَّ ، ذاكَ ذكرناهُ في مرتبةِ الاعتبارِ .

(١٦٨٦) يَزيدُ ، مَولى عَطاءٍ : رَوى عَنه ابنُ عُيَيْنَةَ ، لستُ أعرفُ عَطاءً هذا مَن هوَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٦٢٨) الكبير (٨ : ٣٦١) الجَرْح (٩ : ٢٩٩) وذَكَرا لهُ قولَه : أمرَني عَطاءٌ أنْ أطوفَ عَنه .

(١٦٨٧) أبو طَلَقٍ : لستُ أعرفُ أبا طلقٍ هذا مَن هو .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٤ : ٣٦٥) في ترجمةِ شُرَحبيلِ بنِ القَعقاعِ ، وجاء في الكامِلِ (٤ : ٣٥) : شَرْقيّ بنُ قُطاميّ عَن أبي طَلَقٍ العائِذيّ عَن شُرَحبيلَ بنِ القَعقاعِ .

قلت : وأبو طلقٍ العائذيُّ هو عَديُّ بنُ حنظلةَ ، فإذا كانَ أبو طلقٍ - المترجَمُ هنا - هو نفسُهُ عديَّ بنَ حنظلةَ العائذيَّ ؛ فهو مترجَمٌ في الثقاتِ (٧ : ٢٩١) والكبير (٧ : ٤٥) والجرح (٧ : ٣) وغيرها ، وإلا ؛ فهو مجهولٌ .

(٣) لا أدري مَن هو

(١٦٨٨) أَبَانُ : شَيخٌ يَروي عَن أُبيّ بنِ كَعبٍ .

ترجمَتُهُ في : الثّقات (٤ : ٣٧) الكَبير (١ : ٤٥٣) وقالَ : مُرسلٌ ، اللّسان (١ : ٢٦) .

(١٦٨٩) أميّةُ القُرَشيُّ : شَيخٌ يَروي عَن مَكحولٍ ، رَوى عَنه ابنُ المبارَكِ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٧١) الكَبير (٢ : ١٠) اللّسان (١ : ٤٦٦) .

(١٦٩٠) أيوبُ الأنْصاريُّ : يَروي عَن سَعيد بنِ جُبيرٍ ، رَوى عَنه مَهديُّ بنُ مَيمونَ لا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ مَنْ هو .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٦٠) الجَرْح (٢ : ٢٦٣) اللّسان (١ : ٤٩٢) .

(١٦٩١) ثابت : يروي عن ابن عباس أنه قرأ : (السِّراط) روى عنه عمرُو بنُ دينارٍ ولا أدري مَن هوَ ، ولا ابنُ مَن هو .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ٩٦) الجَرْح (٢ : ٤٦١) الكَبير (٢ : ١٧٣) وسَكَتا عَنه اللّسان (٢ : ٨١) .

(١٦٩٢) جَميلٌ (س) : شَيخٌ يَروي عَن أبي المَليحِ بنِ أسامةَ ، رَوى عَنه عَبدُ اللهِ بنُ عَونٍ ، ولا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ مَنْ هو .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ١٤٦) الكَبير (٢ : ٢١٧) تَهْذيب الكَمال (٥ : ١٣١) التهذيب (٢ : ١١٥) التقريب (١ : ١٣٤) : مقبولٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(١٦٩٣) حاجبٌ : يَروي عَن جابرِ بنِ زيدٍ ، رَوى عَنه الأسودُ بنُ شَيبانَ ، ولا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ منْ هو .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٢٣٨) الكَبير (٣ : ٧٩) اللِّسان (٢ : ١٤٧) .

(١٦٩٤) الحَسنُ أبو عَبدِ الله : شَيخٌ يَروي المراسيلَ ، رَوى عَنه أيوبُ بنُ النّجارِ ، ولا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ مَنْ هو .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ١٦٠) الكَبير (٢: ٣٠٩) اللِّسان (٢: ٢٦٠) .

(١٦٩٥) الحَسَنُ القُرْدُوسيُّ : يَروي عَنِ الحَسنِ ، رَوى عَنه عِكرِمَةُ بنُ عَمّارٍ ، ولا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ مَن هو .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ١٦٦) الكَبير (٢ : ٣٠٤) الجَرْح (٣ : ٤٥) اللِّسان (٢ : ٢٦٠) .

(١٦٩٦) الحَسَنُ الكُوفيّ : شَيخٌ يَروي عَنِ ابنِ عبّاسٍ يَروي عَنه لَيثُ بنُ أبي سُليمٍ ولا أدري مَن هو ، ولا ابنُ مَن هو ، ولَيثٌ عِندَ ابن حِبّانَ ضَعيفٌ ، ذكرَه في المجروحين (٢ : ٢٣١) وقد عَدّهُ في الثّقاتِ والرّاوي عَنه ضَعيفٌ ؛ لأنّه يتوقّفُ بالمجهولِ ، ولا يرى الجهالةَ جَرْحاً .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ١٢٦) الكَبير (٢ : ٣٠٥) .

(١٦٩٧) الحكم : شَيخٌ يَروي عَن أنسٍ ، رَوى عَنه مُعاويةُ بنُ صالحٍ ، لستُ أدري مَن هُما ، ولا مَن أبواهُما .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ١٤٦) الكَبير (٢ : ٣٤٥) اللِّسان (٢ : ٣٤٢) .

(١٦٩٨) حمّادٌ أبو يَحيى : يَروي عَنِ الحَسنِ وابنِ سيرينَ ، عِدادُه في أهلِ البَصرةِ رَوى عَنه التّبوذَكيّ ، والرّبيعُ بنُ صَبيحٍ ، ولا أدري من هو .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٢٢٢) الكَبير (٣ : ٢٧) اللِّسان (٢ : ٣٥٥) .

(١٦٩٩) حَنظَلَةُ : شَيخٌ يَروي المراسيلَ رَوى ابنُ المباركِ عَن إبراهيمَ بنِ حَنظلةَ عَن أبيهِ ، ولا أدري من هو ولا ابن من هو .

تَرْجَمَتُهُ في : الثّقات (٦ : ٢٢٦) الكَبير (٣ : ٤٤) اللِّسان (٢ : ٣٦٨) .

(١٧٠٠) الزِّبرِقانُ : شَيخٌ يَروي عَنِ النّواسِ بنِ سَمعانَ ، ولا أدري مَن هو ، ولا ابنُ مَن هو .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ٢٦٥) الكَبير (٣ : ٤٣٦) اللِّسان (٢ : ٤٧١) .

(١٧٠١) رياحٌ عَن عثمانَ (د) : يَروي عَنه الحَسنِ بنِ سَعدٍ ، ولا أدري من هو ، ولا ابن من هو .

قلت : وترجمَهُ ابنُ حجرٍ فيمن اسمه رباح ـ بالموحَّدة ـ ونقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ ، ولم يُشِرْ إلى أنّ ابنَ حبّان ترجمَهُ فيمن اسمه رياح ـ بالياء المثناة ـ .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ٢٣٨) تَهْذيب الكَمال (٩ : ٥٠) التهذيب (٣ : ٢٣٦) التقريب (١ : ٢٤٣) : مَجهولٌ ، مِنَ الثّالِثَةِ .

(١٧٠٢) زيادٌ : شَيخٌ يَروي عَن زِرٍّ عَنِ ابنِ مَسعودٍ ، رَوى عَنه إسماعيلُ السُّدِّيُّ ، ولا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ مَن هو .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٣٣٠) الكَبير (٣ : ٣٧٨) الجَرْح (٣ : ٥٥٢) اللِّسان (٢ : ٥٠١) .

(١٧٠٣) سَبْرَةُ : شَيخٌ يَروي عَن أنسِ بنِ مالكٍ رَوى عَنه السُّدِّيّ ، ولا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ مَن هو .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ٣٤١) الكَبير (٤ : ١٨٨) الجَرْح (٤ : ٢٩٥) اللِّسان (٣ : ٧) .

(١٧٠٤) سُمَيْعٌ : شَيخٌ يَروي عَن أبي أمامةَ رَوى عَنه عَمرو بنُ دينارٍ المكيّ ، ولا أدري من هو ولا ابن من هو .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ٣٤٢) الكَبير (٤ : ١٩٠) اللِّسان (٣ : ١١٥) .

(١٧٠٥) سُهيلُ بنُ عَمرو : شَيخٌ يَروي عَن أبيهِ رَوى عَنه هَمّامُ بنُ يَحيى ، لا أدري مَن هوَ ، ولا مَن أبوهُ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٤١٨) الكَبير (٤ : ١٠٥) الجَرْح (٤ : ٢٤٩) اللِّسان (٣ : ١٢٥) .

(١٧٠٦) شَدّادٌ أبو قادمٍ الجريريُّ البَصريُّ : رَوى عَبدُ الصّمدِ بنُ عَبدِ الوارثِ عَن عَبدِ السّلامِ عَنه ، ولا أدري من هو ، ولا ابن من هو .

قال عداب : لا أدري مَن عَبدُ السّلام هذا ، مَعَ التّذكيرِ بأنّ ابن حِبّانَ قدْ خالفَ شَرطَهُ في مَوضِعينِ : الأوّلَ : أنّهُ لم يَذكرْ شيوخَ شَدّادٍ ، الثّاني : أنّه لا يَعتبرُ المَجهولَ شَيئاً ، وذَكرَ شَدّاداً وأمثالَهُ في الثّقاتِ !

ترجمته في : الثّقات (٤ : ٣٥٨) .

(١٧٠٧) شِهابٌ : شَيخٌ يَروي عَن أبي هريرةَ رَوتْ عَنه القَلُوصُ بنتُ عُلَيبةَ ، ولا أدري من هو ، ولا ابن من هو .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ٣٦٣) الكَبير (٤ : ٢٣٥) اللِّسان (٣ : ١٥٨) .

(١٧٠٨) طَريفٌ العَكّيُّ : شَيخٌ يَروي عَن عَليّ ، رَوى عَنه جابرٌ الجُعفيّ ، ولستُ أدري أهوَ الأوّل أم لا؟ - يريد طريفاً آخر يروي عن عليّ - .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٤ : ٣٩٦) ولم أجدْهُ عند غيرِهِ .

(١٧٠٩) عبدُ السّلامِ (د) : قالَ في ترجمةِ أبي قادمٍ البَصْريِّ : روى عبدُ الصمدِ بنُ عبدِ الوارثِ عن عبدِ السلامِ عنهُ ، لا أدري مَنْ عبدُ السلامِ هذا .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٤ : ٣٥٨) الجرح (٦ : ٤٥) التهذيب (٦ : ٣١٦) التقريب (١ : ٥٠٥) : ثقةٌ ، مِن الرابعةِ .

(١٧١٠) عَبدُ الكَريمِ : شَيخٌ يَروي عَن أنسٍ رَوى الليثُ بنُ سَعدٍ عَن إسحاقَ بنِ أَسيدٍ عَنه ، ولا أدري من هو ، ولا ابن من هو .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ١٢٩) الكَبير (٦ : ٨٩) اللِّسان (٤ : ٥٤) .

(١٧١١) عَطاءٌ المَدنيُّ : عَن أبي هريرةَ في صَلاةِ الجَمعِ ، رَوى عَنه مَنصورٌ ، ولا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ مَنْ هو .

ترجمَتُهُ في : الثّقات (٥ : ٢٠٧) الكَبير (٦ : ٤٦٦) الجَرْح (٦ : ٣٣٩) اللِّسان (٤ : ١٧٤) .

(١٧١٢) عُمرُ الدِّمَشقيُّ (ت ق) : شَيخٌ يَروي عَن أمِّ الدّرداءِ الصُّغرى ، رَوى عَنه سَعيدُ بنُ هِلالٍ ، ولا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ مَن هو .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ١٨٨) الكَبير (٦ : ٢٠٦) اللِّسان (٤ : ٣٤٢) تهذيب الكمال (٢١ : ٣١٣) التهذيب (٧ : ٣٨٤) : عمرُ بنُ حيّانَ الدمشقيُّ ، التقريب (٥٤٨٦) : مجهولٌ ، مِن السابعةِ .

(١٧١٣) عِيسى الأنْصاريُّ : يَروي عَن أبي سلمةَ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ ، رَوى عَنه زَيدُ ابنُ أبي أُنَيسةَ ، ولا أدري مَن هو ، ولا ابنُ مَنْ هو .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٢٣٣) الكَبير (٦ : ٣٩٤) اللِّسان (٤ : ٤١٠) : لعلَّهُ الذي ذكرَهُ الأزديُّ . والذي ذكرَهُ الأزديُّ هو عيسى المُلائيُّ ، وقالَ فيه : ترَكُوهُ .

(١٧١٤) مُتوكِّلٌ : شَيخٌ يَروي عَن أبي هريرةَ ، رَوى عَنه خالدُ بنُ مَعدانَ ، ولا أدري مَن هو .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٥٩) الكَبير (٨ : ٤٢) الجَرْح (٨ : ٣٧٢) ثقات العِجْلي (٢ : ٢٦٤) تعجيل المنفعة (١ : ٣٩١) .

(١٧١٥) مُحَمّدٌ ، مَولى بَني هاشِمٍ : قالَ : رأيتُ ابنَ عُمرَ وابنَ عبّاسٍ يَمشيانِ بينَ يَدي الجِنازَةِ ، لا أدري مَن هو .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٣٨٢) الكَبير (١ : ٢٧٠) اللِّسان (٥ : ٤٣٨) .

(١٧١٦) مَروانُ : شيخٌ يَروي عَنِ ابنِ مَسعودٍ ، رَوى عَنه عِمرانُ بنُ أبي يَحيى ، لا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ مَنْ هو .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٢٥) الكَبير (٧ : ٣٦٩) الجَرْح (٨ : ٢٧٠) : كوفيٌّ اللِّسان (٦ : ١٩) .

(١٧١٧) مُقاتلٌ : شيخٌ يَروي عَن أنسٍ ، رَوى عَنه سَعيدُ بنُ أبي عَروبةَ ، لا أدري مَنْ هو .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٥٠) الكَبير (٨ : ١٣) الجَرْح (٨ : ٣٥٣) اللِّسان (٦ : ٨٤) : ليسَ حديثُهُ بالقائمِ ولا المعروفِ .

(١٧١٨) مُهاجِرٌ : شَيخٌ يَروي عَن عُمرَ ، رَوى عَنه مُحَمّدُ بنُ سيرينَ ، لا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ مَنْ هو .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٢٨) الجَرْح (٨ : ٢٦١) ونسبَهُ البَصْريَّ .

(١٧١٩) نَبْتَلٌ : شَيخٌ يَروي عَن أبي هريرةَ ، رَوى عَنه يعقوبُ بنُ مُحَمّدِ بنِ طَحْلاءٍ لا أدري : أبو حازمٍ هوَ أو غَيرُه .

وكانَ ترجمَ لأبي حازمٍ هذا قبلَهُ ، وقالَ : مولى ابنِ عبّاسٍ ، يَروي عن ابنِ عبّاسٍ ، روى عنهُ إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٨١) ولم أجِدْهُ عندَ غيرِه ، ولهُ ذِكْرٌ في تهذيبِ الكمالِ (٣٢ : ٣٦٥) فيمن روى عنهُ يعقوبُ بنُ محمدِ بنِ طحلاءٍ .

وترجمَ لنَبْتَلٍ أبي حازمٍ في الثقاتِ (٥ : ٤٨١) والكبير (٨ : ١٣٢) والجرح (٨ : ٥٠٨) : قالَ أحمدُ : ثقةٌ .

(١٧٢٠) النّضْرُ : شَيخٌ يَروي عَن عطاءِ بنِ يَسارٍ ، رَوى عَنه الدَّراوَرْديُّ ، ولا أدري مَنْ هو ، ولا ابنُ مَنْ هو .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٥٣٥) اللِّسان (٦ : ١٦٦) .

(١٧٢١) وَقّاصٌ : شَيخٌ يَروي عَن أبي موسى الأشعَريِّ ، رَوَتْ عَنه ابنتُه مَنيعَةُ ، ولا أدري مَنْ هو .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٩٧) الكَبير (٨ : ١٨٢) الجَرْح (٩ : ٤٦) : بَصْريٌّ ، اللِّسان (٦ : ٢٢٠) .

(١٧٢٢) الوليدُ : شَيخٌ يَروي عَن عثمانَ بنِ عَفّانَ ، رَوى عَنه بُكيرُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ الأشَجّ ، لا أدري مَنْ هو .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٩٤) الكَبير (٨ : ١٥٨) اللِّسان (٦ : ٢٢٩) .

(١٧٢٣) يَعقوبُ بنُ غَضْبانَ (د س ق) : شَيخٌ يَروي عَن ابنِ مَسعودٍ ، رَوى عَنه شَيخٌ يُقالُ لهُ : ضِرارٌ ، ولا أدري مَن هوَ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٥ : ٥٥٤) الكبير (٨ : ٤٠٠) : روى عنهُ ضرارٌ أبو سِنانٍ الجرح (٩ : ٢١٢) : بيّنا أنّ ضراراً هذا هو أبو سنانَ بنُ مُرّةَ .

قلت : المجهولُ هو يعقوبُ ؛ لأنّ ضراراً وَصَفَهُ بالعبادةِ ، وأخرجَ لهُ في صحيحِهِ أحاديثَ انظر ثبتَ الإحسانِ (ص : ١٥٧) .

(١٧٢٤) أبو زَيدٍ (د ت ق) : يَروي عَن ابنِ مَسعودٍ ما لم يُتابعْ عَليهِ ، ليسَ يُدرى مَن هوَ ، ولا يُعرَفُ أبوه ، ولا بَلدُه ، والإنسانُ إذا كانَ بهذا النّعتِ ثمّ لم يَروِ إلا خَبراً واحَداً خالفَ فيهِ الكتابَ والسّنّةَ والإجماعَ والقياسَ والنّظرَ والرّأيَ يَستَحقُّ مُجانبتَهُ فيها ، ولا يُحتَجُّ بهِ .

(١٧٢٥) أبو الفيل : قالَ في ترجمةِ عبدِاللهِ بن جبيرٍ الخزاعيِّ : يَروي عن أبي الفيل ، ولا أدري مَن أبو الفيل .

غيرَ أنّ عبدَ اللهِ رأى رجلاً مِن أصحابِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ، وهذا دليلٌ آخر استدلّوا بهِ على أنّ جهالةَ الصحابيِّ لا تضرُّ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٥ : ٢١) الكبير (٥ : ٦٠) الجرح (٥ : ٢٧) التهذيب (٥ : ١٦٨) .

(١٧٢٦) أبو المصَفّى (س) : قال في ترجمةِ عبدالرحمنِ بنِ امرئِ القيسِ : يروي عن رجلٍ مِن أصحابِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ، روى ابنُ عجلانَ عن أبي المصفّى عنه ، ولا أدري مَن أبو المصفّى .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٥ : ٩٤) الكبير (٥ : ٢٥٨) التهذيب (١٢ : ٢٣٨) روى له النسائيُّ في اليوم والليلة ، التقريب (٢ : ٤٧٣) : مجهولٌ ، من السادسةِ .

(١٧٢٧) عَمُّ حَبيبِ بنِ هَرِمٍ : قالَ في ترجمةِ حبيبٍ : يَروي عَن عَمِّهِ ، لا أدري مَنْ عَمُّه .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ١٤٢) الكَبير (٢ : ٣٢٦) الجَرْح (٣ : ١١٠) اللّسان (٢ : ١٧٣) .

(٤) إنْ لم يكُن فلاناً ؛ فلا أدري مَن هو

(١٧٢٨) أحمدُ بنُ عَبدِ اللهِ الهَمْدانيّ : يَروي عَن يَزيدَ بنِ هارونَ . وأسندَ مِن طريقِهِ حديثاً إلى أيمنَ بنِ خريم بن فاتكٍ . روى عنهُ الحضرميُّ . إنْ لم يَكن ابنَ أبي السّفرِ ؛ فلا أدري مَن هوَ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٨ : ٤١) ولم يذكرْهُ المزّيُّ في الرواة عن يزيدَ بنِ هارون (٣٢ : ٢٦٤) ولم أقفْ على ترجمتهِ عند غيرِهِ .

(١٧٢٩) الأزْهَريّ بنُ عَبدِ اللهِ (د ت س) : يَروي عَن تَميمٍ الدّاريّ ، إن لم يَكن الأزْهرَ بنَ سَعيدٍ الحَرازيّ ؛ فلا أدري مَن هوَ .

ترجمته في : الثقات (٤ : ٣٩) الكَبير (١ : ٤٥٨) الجَرْح (٢ : ٣١٢) تَهْذيب الكَمال (٢ : ٣٢٧) التهذيب (١ : ٢٠٤) التقريب (١ : ٥٢) : صَدوقٌ ، تَكلَّموا فيهِ للنّصبِ ، وجَزمَ البُخاريّ بأنّه ابنُ سَعيدٍ الحرازي ، مِنَ الخامِسَةِ .

قلت : المجهول هو الأزهري بن عبدالله ، وليس الأزهر بن سعيد ؛ فتنبّه !

(١٧٣٠) الأسودُ بنُ أسامَةَ : كأنّهُ ابنُ أبي أسامَةَ ؛ أُسقِطَ مِنهُ (أبي) فإن لم يَكن ذلكَ ، فهوَ آخرُ . قلت : يعني لا يعرفُه .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ٣٣) ولم أجدْهُ عند غيرِهِ .

(١٧٣١) بُكيرُ أبو عَبدِ اللهِ (م ق) : يَروي عَن ابنِ جُبيرٍ ، إنْ لم يَكن بُكيرَ بنَ عَبدِ اللهِ الطّائيَّ الّذي يُقالُ لهُ : بُكيرٌ الضّخمُ ؛ فلا أدري مَن هوَ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ١٠٦) الكَبير (٢ : ١١٣) ذكرَه باسم بُكيرِ بنِ عَبدِ اللهِ الطّائيّ الجَرْح (٢ : ٤٠٤) فإنْ كانَ الضخمَ ؛ فترجمَتُهُ في : تَهْذيب الكَمال (٤ : ٢٤٦) التهذيب (١ : ٤٩٣) التقريب (١ : ١٠٨) : مَقبولٌ رُميَ بالرّفضِ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(١٧٣٢) حبيبُ بنُ سالمٍ (م ٤) : يَروي عن أبي هريرةَ ، إنْ لم يكن مولى النعمانِ ابنِ بشيرٍ ؛ فلا أدري مَن هو .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٤ : ١٤٢) التهذيب (٢ : ١٨٤) التقريب (١ : ١٤٩) : لا بأسَ بهِ ، مِن الثالثةِ . وأخرجَ لمولى النعمان بن بشيرٍ في صحيحهِ حديثاً (٢٧٢) .

(١٧٣٣) الحَسَنُ بنُ مُسلمٍ الهُذَليُّ : يَروي عَن مَكحولٍ ، إن لم يَكن ابنَ عِمرانَ ؛ فلا أدري مَن هوَ؟ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ١٦٨) الكَبير (٢ : ٣٠٦) الجَرْح (٣ : ٣٧) اللِّسان (٢ : ٢٥٦) .

(١٧٣٤) راشدٌ : شَيخٌ يَروي عَن سُليكٍ الفَزاريّ ، إن لم يَكن الأوّلَ ـ يقصد أبا سلمة الفزاري ـ فلا أدري مَن هوَ .

ترجمَتُهُ في : الثّقات (٨ : ٢٤١) الكَبير (٣ : ٢٩٨) الجَرْح (٣ : ٤٨٧) .

(١٧٣٥) رَباحٌ : شَيخٌ يَروي عَن ابنِ المبارَكِ ، رَوى عَنهُ إبراهيمُ بنُ موسى الفَرّاءُ لستُ أعرفُه ولا أباه ، إن لم يَكن رَباحَ بنَ خالدٍ ؛ فلا أدري مَن هوَ .

(١٧٣٦) سَعيدُ بنُ أبي راشدٍ : يروي عَن عطاء ، عَن أبي هريرة في المسحِ ، رَوى عنه مَرْوان بن معاوية ، إن لم يكن سعيدَ بنَ السَّمَّاك ؛ فلا أدري من هو ، فإن كان ذاك ـ يعني : السماك ـ فهو ضَعيْف .

ترجمته في : الثِّقات (٦ : ٣٧٢) الكامل (٣ : ٣٨٩) قال : لا أعلم يروي عن غير مروان الفزاري ، وإذا روى عنه رجلٌ واحدٌ ؛ فهو شبهُ المجهولِ ، اللسان (٣ : ٢٨) ونقل تضعيفَهُ عن الدارقطنيّ .

(١٧٣٧) سَلامٌ : شَيخٌ يَروي عَنِ الحَسنِ ، رَوى عَنه سَعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ ، إنْ لم يَكُن سَلامَ بنَ تَميمٍ ؛ فلا أدري مَن هوَ؟ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٤١٥) وترجمَ سلامَ بنَ تميمٍ فيه (٦ : ٤١٦) وفي الكَبير (٤ : ١٣٢) باسمِ سَلامِ بنِ تَميمٍ ، وانظر في اللِّسان ٧ : ٢٣٤) باسمِ سَلامِ بنِ أبي عَمرَةَ الخُراسانيّ ، فإن كانَ هوَ ؛ فقدْ ذكرَه في المجروحين (١ : ٣٤١) وقال : يروي عن عمرو بن ميمون وعكرمة . قلت : وهُما مِن طبقةِ الحسن !

(١٧٣٨) سُليمُ بنُ عثمانَ أبو عثمانَ الطّائيُّ : يَروي عَن جَماعةٍ مِن أهلِ الشّامِ ، رَوى عَنه سُليمانُ بنُ سَلمةَ الخَبائِريُّ الأعاجيبَ الكَثيرةَ ، ولستُ أعرفُه بعَدالةٍ ولا جَرحٍ ، ولا لهُ راوٍ غيرُ سُليمانَ ، وسُليمانُ ليسَ بِشيءٍ ، لكن إنْ وَجِدَ لهُ راوٍ غَيرُ سُليمانَ بنِ سَلمةَ اعتُبر حَديثُه ، ويُلزقُ بهِ ما يتأهلُه مِن جَرحٍ أو عَدالةٍ .

(١٧٣٩) شَيبةُ (س) : شَيخٌ يَروي عَن أبي جعفرٍ مُحَمّدِ بنِ عَليّ بنِ الحُسينِ - يعني الباقر - رَوى عَنه ابنُ جُريجٍ ، إنْ لم يَكن ابنَ نِصاحٍ ؛ فلا أدري مَن هوَ؟ .

قلت : المجهول هو الراوي عن الباقر .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٤٤٥) الكَبير (٤ : ٢٤٢) الجَرْح (٤ : ٣٣٦) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ٦٠٨) التهذيب (٤ : ٣٧٧) وترجمَ في التّقريبِ لابنِ نِصاحٍ (١ : ٣٥٧) وقالَ : ثِقَةٌ ، مِنَ الرّابِعَةِ .

(١٧٤٠) صَيفيّ (م د ت س) : شَيخٌ يَروي عَن كعبِ بنِ عَمرو ، إنْ لم يَكن الأوّلَ صَيفيّاً مَولى أفلَحٍ ؛ فلا أدري مَن هوَ ، ولا ابنُ مَن هوَ .

قلت : المجهول هو الراوي عن كعب بن عَمْرو .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ٣٨٤) الكَبير (٤ : ٣٢٣) الجَرْح (٤ : ٤٤٨) تَهْذيب الكَمال (١٣ : ٢٤٩) التهذيب (٤ : ٤٤١) وقالَ : ابنُ زيادٍ ، التّقريب (١ : ٣٧١) : ثِقَةٌ مِنَ الرّابِعَةِ .

(١٧٤١) عَبّادٌ القُرَشيّ (ع) : يَروي عَن عائشةَ ، روى عنه عُقبةُ بنُ أبي ثُبَيْتٍ . إنْ لم يَكن عَبّادَ بنَ عَبدِ اللهِ بنِ الزّبيرِ ، فلا أدري مَن هوَ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ١٤٣) الكَبير (٦ : ٣٤) الجَرْح (٦ : ٨٨)

قلت : ولعَبّادٍ الزبيريّ ترجمةٌ في : تَهْذيب الكَمال (١٤ : ١٣٦) التهذيب (٥ : ٩٨) عَبّادُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ الزّبيرِ ، التّقريب (١ : ٣٩٢) : ثِقةٌ مِنَ الثّالِثَةِ .

(١٧٤٢) عَبدُ السّلامِ : يَروي عَن أبي داودَ الثّقفيّ ، عَن ابنِ عُمرَ . رَوى عَنه سَعيدُ بنُ بَشيرٍ ، إن لم يَكن عَبدَ السّلامِ بنَ سُليمٍ ؛ فلا أدري مَن هوَ . وترجمَ ابنَ سُليمٍ (٧ : ١٢٧) قَبلَه .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ١٢٧) الكَبير (٦ : ٦٧) الجَرْح (٦ : ٤٧) .

(١٧٤٣) عَبدُ العَظيمِ بنُ حَبيبٍ : شَيخٌ يَروي عَن بَهزِ بنِ حَكيمٍ ، إن لم يَكن الأوّلَ - يعني عبدَ العَظيمِ بنِ حَبيبٍ الفِهريّ - فلا أدري مَن هوَ .

ترجمته في : الثّقات (٨ : ٤٢٤) المؤتلف للدارقطني (١ : ٢٦١) اللّسان (٤ : ٤٠) وجزمَ الدارقطنيُّ بأنّه الفِهريّ .

(١٧٤٤) عَـزْرَةُ : شَيخٌ يَروي عَن الرّبيعِ بنِ خُثَيمٍ ، عِداده في أهلِ الكوفةِ ، إن لم يَكن عَزرةَ بنَ دينارٍ الأعورَ ، فلا أدري مَن هوَ ، وترجمَ لِعَزْرَةَ الأعورِ قَبلَ هذا بِترجَمتينِ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٣٠٠) الكَبير (٧ : ٦٦) الجرح (٧ : ٢٢) وقال : عزرةُ بن حزامٍ ، سَمعَ الربيعَ بنَ خُثَيمٍ .

قلت : فإنْ كانَ عزرةَ بنَ حِزامٍ ؛ فلم أقفْ له على ترجمةٍ في غير الجرح !

(١٧٤٥) عَـزْرَةُ بنُ دينارٍ : يَروي عَنِ الزّبيرِ بنِ خُرَيقٍ ، ما أخلقَهُ أن لا يَكونَ عَزرةَ الأعوَرِ الّذي رَوى عَنه البَصريّون ؛ لأنّ أحاديثَ عَزْرَةَ الأعورِ مُستَقيمةٌ ، وما رَوى جعفرُ بنُ بُرقانَ عَن عَزرةَ هذا ، لا تُشبِهُ أحاديثَ عَزْرَةَ الأعورِ ، كأنَهما اثنانِ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٣٠٠) الكَبير (٧ : ٦٥) الجَرْح (٧ : ٢٢) اللّسان (٤ : ١٦٦) وانظر التهذيب (٧ : ١٧٣) للتمييزِ بين الرواةِ .

(١٧٤٦) عقبةُ الرّفاعيُّ : إن لم يَكن ابنَ أبي عَتّابٍ ؛ فلا أدري مَن هوَ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٢٢٩) وذكرَ عُقبةَ ابنَ أبي عتابٍ فيه (٥ : ٢٢٨) وسكتَ

عنه ، الكَبيـر (٦ : ٤٣٧) الجَرْح (٦ : ٣١٨) اللِّسـان (٤ : ١٨٠) ونقلَ قـولَ ابنِ حِبّانَ وقال : هوَ هوَ ـ أي : ابن أبي عَتّاب ـ .

(١٧٤٧) عُمارةُ : شَيخٌ مِن بَلْحارثَ ، إن لم يَكنِ ابنَ خُزيمةَ بنِ ثابتٍ ؛ فلا أدري مَن هوَ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٢٤٥) وترجمَ فيه لعُمارةَ بنِ خُزيمةَ (٥ : ٢٤٠) والمشاهير (ص : ٦٩) الكَبير (٦ : ٤٩٩) وترجمَ فيه لعُمارةَ بنِ خُزيمةَ (٦ : ٤٩٨) وتهذيبِ الكمال (٢١ : ٢٤١) والتهذيب (٧ : ٤١٦) والتقريب (٤٨٤٤) : ثقةٌ ، مِن الثالثةِ .

(١٧٤٨) فُضَيلٌ : شَيخٌ يَروي عَن سالمِ بنِ عَبدِ الله ، إن لم يَكنْ فُضيلَ بنَ أبي عَبدِالله صاحبَ القاسمِ بنِ مُحَمّدٍ ؛ فلا أدري مَن هوَ؟ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٣١٦) وترجمَ لفُضَيلِ بنِ أبي عبدِ الله فيه (٧ : ٣١٤) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الكَبير (٧ : ١٢٣) الجَرْح (٧ : ٧٦) : فُضيلُ بنُ أبي عَبدِ الله ، اللِّسان (٧ : ٣٣٧) : فُضيلُ بنُ غَزوانَ ، تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ٢٧٥) التهذيب (٨ : ٢٩٢) .

قلت : فإن كانَ هوَ الفُضيلَ بنَ أبي عَبدِ الله المَدنيّ ، فقدْ أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٤٧٢٦) .

(١٧٤٩) فُضَيْلُ : شَيخٌ يَروي عَن مُعاويةَ ، إن لم يَكنْ فُضيلَ بنَ فَضالَةَ الهَوْزَنيَّ ؛ فلا أدري مَن هوَ؟ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٢٩٥) وترجمَ لفضيلِ بنِ فُضالةَ في الموضعِ نفسِهِ ، وقالَ : يروي المراسيلَ ، الكَبير (٧ : ١١٩) الجَرْح (٧ : ٧٦) اللِّسان (٤ : ٤٥٣) .

(١٧٥٠) مالكٌ : شَيخٌ يَروي عَن سَلمانَ ، روى عنهُ أبو إسحاقَ السَّبِيعيُّ ، إن لم يَكنْ مالكَ بنَ مالكٍ ؛ فلا أدري مَن هوَ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٣٩٠) .

(١٧٥١) مُحَمّدُ بنُ أفلحَ (ت) : يَروي عَن أبي هريرةَ ، روى عنهُ يَحيى بنُ عطاءٍ وحُميدُ الطويلُ ، إنْ لم يَكُنْ مَولى أبي أيوبَ ؛ فلا أدري مَن هوَ؟ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٣٨٠) وكانَ ترجمَ لمولى أبي أيوبَ في الموضعِ نفسِهِ

وسكتَ عنه ، الكَبير (١ : ٢٧) الجَرْح (٧ : ٢٠٦) تَهْذيب الكَمال (٢٤ : ٥٠٠) : يروي عن أبي هريرةَ ، وليسَ هو مولى أبي أيّوبَ ، التهذيب (٩ : ٦٦) التقريب (٢ : ١٤٧) : يُحتمَلُ أن يكونَ مولى أبي أيوبَ ، وقالَ في مولى أبي أيوبَ : مَقبولٌ ، مِنَ الثّالِثَةِ ، وسمّاه مُحَمّدَ بنَ أفلحَ الأنصاريَّ .

(١٧٥٢) مُحَمّدٌ الزّهْريُّ الكُوفيُّ (تم) : قولُه ـ أي : يُروى عنهُ أثرٌ مقطوعٌ ـ رَوى عَنه ابنُ عَونٍ ، إن لم يَكنْ مُحَمّدَ بنَ مُحَمّدِ بنِ الأسودِ ؛ فلا أدري مَن هوَ؟ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٤٠٤) تَهْذيب الكَمال (٢٦ : ٣٧٤) التهذيب (٩ : ٤٣١) التقريب (٢ : ٢٠٥) ذكرَهُ في محمّد بنِ محمدِ بن الأسودِ الزهريِّ ، وقال : مَستورٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

وترجمَ ابنُ حِبّانَ لمحمّدِ بنِ محمّدِ بنِ الأسودِ في الثقاتِ (٧ : ٤٠٤) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً .

(١٧٥٣) مُضارِبٌ العِجْليُّ مِن بَكرِ بنِ وائلٍ (ق) : يَروي المراسيلَ ، إنْ لم يَكنْ مُضاربَ ابنَ حَزْنٍ ؛ فلا أدري مَن هوَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٥١٤) وترجمَ فيهِ (٥ : ٤٥٣) لاثنينِ بِاسمِ مضاربِ بنِ حَزْنٍ (٥ : ٤٥٣ و٤٦٣) ولم يقُلْ فيهما شيئاً ، الكَبير (٨ : ١٩) وفرّق بينَهُما ، وكذا فعلَ ابنُ أبي حاتمٍ في الجَرْح (٨ : ٣٩٣) .

وترجمَ لابن حَزْنٍ في تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ٤٨) التهذيب (١٠ : ١٦٦) التقريب (٢ : ٢٥٢) : مَقبولٌ ، مِنَ الثّالثَةِ ، ويُقالُ : العِجْليُّ أبو عبدِ الله البَصْريُّ ، ومنهم مَن غايرَ بينَ العِجليِّ والتميميِّ ، وبينَ ابنِ حَزْنٍ وابنِ بَشيرٍ .

قلتُ : إن كانَ هوَ مُضاربَ بنَ حَزْنٍ ـ وهو ما نستَبْعِدُهُ ـ فقد أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً موقوفاً (٧١٥٠) .

(١٧٥٤) مُهاجِرٌ : شَيخٌ يَروي عَن عُمرَ بنِ عَبدِ العزيزِ ، روى عنهُ معاويةُ بنُ صالحٍ إنْ لم يَكن مُهاجرَ بنَ يزيدٍ ؛ فلا أدري مَنْ هوَ .

وترجمَ لمهاجرِ بنِ يزيدَ في الثقاتِ (٩ : ١٧٩) وقالَ : يروي عن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ روى عنهُ ابنُ أبي ذئبٍ .

ترجمته في : الثّقات (٩ : ١٨٠) الكَبير (٧ : ٣٨٠) الجَرْح (٨ : ٢٦٢) .

(١٧٥٥) أبو مُحَمّدٍ : قالَ في ترجمةِ عَبّادِ بنِ الرّبيع : رَوى هُشيمٌ عَن أبي مُحَمّدٍ عَنهُ إن لم يَكن أبو مُحَمّدٍ هوَ الأعمَشَ فلا أدري مَن هوَ؟ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ١٤٢) الكَبير برقم (١٣٦١١) كُنى البخاريِّ (٦٢١) الجرح (٩ : ٤٣٤) : مولى قرَيش ، قالَ أبو حاتمٍ : مجهولٌ ، الميزان (٤ : ٥٧٠) : مجهولٌ اللِّسان (٧ : ١٠١) .

(٥) أحسبُهُ فلاناً

(١٧٥٦) إبراهيمُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ ، حجازيّ (خ س ق) : أحسبُهُ ابنَ أبي رَبيعةَ ، يروي عن سعدِ بنِ أبي وقّاصٍ ، روى عنهُ ابنُ جُرَيجٍ .

قلت : فإنْ كان المخزومي ؛ فلا يُعرفُ حالُهُ ، كما قالَ ابنُ القطّانِ في كتابِهِ (٦ : ٣٧٠) وقال في تعجيل المنفعة (١ : ١٢) : «ترجمَ ابنُ حِبّانَ في الثقات إسماعيلَ بنَ إبراهيمَ ابنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ربيعةَ» . والصوابُ إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي ربيعةَ ؛ كما في الثقاتِ (٦ : ٢٩) والمشاهير (١ : ١٣٠) .

قال عداب : تناقضَ ابنُ حِبّانَ في سياق نسبِ الولدِ عن الوالدِ !

ترجمته في : الثّقات (٤ : ١٠) الكَبير (١ : ٣٠٣) الجَرْح (٢ : ١٠٩) تهذيب الكمال (٢ : ١٣٣) تهذيب التهذيب (١ : ١٢١) : قال ابن القطّان : لا يُعرَفُ له حالٌ ، التقريب (٢٠٥) : مقبولٌ ، مِنَ الثالثةِ .

(١٧٥٧) إسماعيلُ بنُ نَشيطٍ العامِريّ : أحسبُهُ إسماعيلَ بنَ نَشيطٍ الغافِقيّ ؛ فَصُحِّفَ وذكرَ الغافقيَّ في الموضع نفسه من الثقات ، وسكتَ عنه .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٤٣) الكَبير (١ : ٣٧٥) الجَرْح (٢ : ٢٠١) الكامِل (١ : ٣٢٠) الميزان (١ : ٢٥٢) اللِّسان (١ : ٤٤٠) .

(١٧٥٨) أعْيَنُ ، أبو يَحيى البَصْريُّ (بخ) : أحسبُهُ أعينَ الخُوارَزْميُّ .

ترجمته في : الثّقات (٢ : ٥٤) تَهْذيب الكَمال (٣ : ٣١٣) التهذيب (١ : ٣٦٤) اللِّسان (١ : ٤٦٣) التقريب (١ : ٨١) مَجهولٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(١٧٥٩) أيوبُ بنُ قَطَنٍ (د ق) : أحسبُهُ بَصْريّاً ، وفي إسِنادِهِ نَظر .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ٢٨) الجَرْح (٢ : ٢٥٤) تَهْذيب الكَمال (٣ : ٢٨٨) التهذيب (١ : ٤١٠) التقريب (١ : ٩٠) : فيهِ لينٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(١٧٦٠) أيوبُ : شَيخٌ يَروي عَنِ ابنِ عَمرو بنِ العاصِ ، أحسبُهُ أيوبَ بنَ فَرقَدٍ .

ترجمته في : الثّقات (٤ : ٢٩) الكَبير (١ : ٤٢٧) الجَرْح (٢ : ٢٦٢) التعجيل (ص : ٣٥) .

(١٧٦١) بَشيرُ بنُ نَهيكٍ : يروي عن بشرِ بنِ الخصاصيّةِ - وله صُحبةٌ - روى عنهُ خالدُ بنُ سُمَيرٍ ، كأنه أبو الشّعثاءِ الذي ذكَرْناهُ .

ترجمتُهُ في : الثقات (٤ : ٧١) وأبو الشعثاءِ هو بشيرُ بنُ نَهيكٍ السَّدوسيُّ ، يروي عن أبي هريرةَ ، ترجمَهُ في الثقاتِ (٤ : ٧٠) وهو معروفٌ من رجالِ تهذيبِ الكمالِ (٤ : ١٨١) والتهذيب (١ : ٤١٢) وذكروا في الرواةِ عنه خالدَ بنَ سمير ، فيظهرُ أنَّهما واحدٌ . الكَبير (٤ : ٧١) الجَرْح (٢ : ٣٨٠) عن أبي حاتمٍ : لا يُحتجُّ بحديثِهِ ، التقريب (١ : ١٠٤) : ثِقةٌ ، مِنَ الثّالثَةِ .

(١٧٦٢) ثُبيتُ بنُ كَثيرٍ الضّبيُّ البَصْريّ : شَيخٌ يَروي عَن يَحيى بنِ سَعيدٍ الأنصاريّ ، رَوى عَنه يَحيى بنُ حَمزةَ ، وأحسِبُهُ ثُبَيْتَ بنَ كَثيرٍ الّذي رَوى عَنه يَحيى ابنُ عثمانَ بنِ سَعيدِ بنِ كَثيرٍ العابِدُ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٠٨) الثِّقاتِ (٦ : ١٢٩) وقالَ : شَيخٌ يَروي عَن يَحيى ابنِ سَعيدٍ الأنصاريّ ، رَوى عَنه يَحيى بنُ حَمزةَ ، وأحسِبُهُ ثُبَيْتَ بنَ كَثيرٍ الّذي ، رَوى عَنه يَحيى بنُ عثمانَ بنِ سَعيدِ بنِ كَثيرٍ العابِدُ . قال عداب : ولم يَذكرْهُ في هذهِ الطّبَقةِ ولا في غَيرِها مِنَ الثّقاتِ ، الجرح (٣ : ٤٧٠) الكامل (٧ : ١٨١) في ترجمة يمان بن عديّ ، المِيزان (١ : ٣٦٩) اللسان (٢ : ٨١) .

(١٧٦٣) جَهْضَمُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ التّيميّ: يَروي عَن عِكرمةَ، رَوى عَنه المعافى بنُ عِمرانَ، وأحسبُهُ جَهضماً أبا مُعاذٍ الّذي رَوى عَنه عبّادُ بنُ العَوّامِ.

قال عداب: ولم يَذكرْ جَهضماً أبا معاذٍ هذا في ثِقاته أبداً.

ترجمته في: الثّقات (٦ : ١٥٦) الكَبير (٢ : ٢٤٧) الجَرْح (٢ : ٥٣٤) الكُنى للدولابيّ (٢ : ١٢٢).

(١٧٦٤) خُلَيدٌ عَنِ ابن عُمرَ: أحسبُهُ الأوّلَ، يَعني: خُلَيدَ الثّوريَّ.

ترجمته في: الثّقات (٤ : ٢١٠) الكَبير (٣ : ١٩٨) الجَرْح (٣ : ٣٨٤).

(١٧٦٥) دينارٌ أبو عُمرَ: شَيخٌ يَروي عَنِ الحَسنِ، رَوى عَنه وَكيعٌ وأبو أسامةَ، أحسبُهُ ديناراً أبا عُمرَ الأسديّ.

ترجمته في: الثّقات (٦ : ٢٨٩) الكَبير (٣ : ٢٤٧) ذكرَه باسمِ أبي عَمرو، الجَرْح (٣ : ٤٣٤) الميزان (٤ : ٥٥٥) ولا أظنّه الذي في الكُنى لابنِ عَبدِ البّرِ (٢١١٢) فإنَّ ابنَ عَبدِ البّرِ ذَكرَ عَن أبي حاتم (٩ : ٤٠٨) قولَه: هوَ مَجهولٌ، وفي ترجمةِ دينارٍ أبي عُمرَ عَنِ الحَسنِ نقلَ عن أبي زرعةَ قوله: في الجَرحِ: صَدوقٌ، واللهُ أعلمُ، وانظر: الكُنى للدولابيّ (٢ : ٤٢) الجَرْح (٩ : ٤٠٨) و(٣ : ٤٣٠ ـ ٤٣٤).

(١٧٦٦) زيدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ: يَروي عن أبي سعيدٍ الخُدريّ، روى عنهُ موسى بنُ عبيدةَ، أحسبُهُ ابنَ أبي عيسى الأنصاريَّ.

ترجمَتُهُ في: الثقاتِ (٤ : ٢٥١).

(١٧٦٧) سَعيدُ بنُ عُميرِ بن عُبيد الأنصاريّ (ق): أحسبُهُ الأوّلَ. يعني سعيد بن عمير الحارثي الراوي عن ابن عمر.

ترجمته في: الثّقات (٤ : ٢٨٨) الكَبير (٣ : ٥٠١) الجَرْح (٤ : ٥٢) تَهْذيب الكَمال (١١ : ٢٥) التهذيب (٤ : ٧٠) التقريب (١ : ٣٠٣): مَقبولٌ، مِنَ الرّابعَةِ. قلت: وضعته هنا لأنّ ابن حبان لم يعرفه!

(١٧٦٨) سوادةُ بنُ الصّباحِ الكِنديُّ : أحسبُهُ الّذي يُقالُ لهُ : سوادةُ الرّقّيُّ الّذي يَروي عَن أبي الحُصينِ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٤٢٩) الجَرْح (٢ : ٢٩٣) وفَرّقَ بينهما في الكَبير (٤ : ١٨٥) .

(١٧٦٩) عبّادُ بنُ مُسلم ، أبو يَحيى الفَزاريُّ (بخ ٤) : مُنكرُ الحَديثِ على قِلتِه ساقِطُ الاحتِجاجِ بما يَرويهِ لتَنكُّبِهِ عَن مَسْلَكِ المتقنينَ في الأَخبارِ ، وأحسبُهُ الّذي يَروي عَنهُ الثّوريُّ ، وأبو نُعيم ، فإنْ كانَ كَذلكَ ؛ فَهوَ مَولى بَني حِصنٍ ، كوفيٌّ يُخطِئُ؟!

أخْرَجَ لهُ ابن حِبّانَ في صحيحه حَديثاً برقم (٩٦١) ووقعَ فيهِ بِاسْمِ عُبادةَ .

(١٧٧٠) عَبدُ الخالقِ : شَيخٌ يَروي عَن حَمّادِ بنِ أبي سُليمانَ عِدادُهُ في أهلِ العِراقِ رَوى عَنه شُعبةُ بنُ الحَجّاجِ ، أحسبُهُ الأوّلَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ١٣٩) الكَبير (٦ : ١٢٥) الجَرْح (٦ : ٣٦ و : ١٩٦ - ١٩٧) وفرّق بينهما .

(١٧٧١) عَبدُ السّلامِ أبو كَيسانَ البَصريُّ : يَروي عَنه مُحَمّدُ بنُ سَعيدٍ القُرَشيُّ أحسبُهُ ابنَ أبي قَيسٍ المَصلوبِ ، لا يُشتَغلُ بِحَديثِه مِن رِوايةِ هذا عَنه ، لأنّ مُحَمّدَ بنَ سَعيدٍ غَيرُ ثِقَةٍ .

قال عداب : فهو مجهولٌ !

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٥ : ١٣١) الكبير (٦ : ٦٥) الجرح (٦ : ٤٧) وقَالَ : مجهولٌ الميزان (٢ : ٦١٩) اللسان (٤ : ١٩) ولم يذكرْ شَيئاً ، وتَرْجَمَ ابنُ حِبّانَ لمحمّدِ بنِ سَعيدٍ المَصلوب في المَجْروحِينَ (٢ : ٢٤٧) وقَالَ : صُلِبَ في الزّندقةِ .

(١٧٧٢) عَبدُ العَزيزِ الأعمى (ع) : يَروي عَن أنسِ بنِ مالكٍ ، رَوى سَعيدُ بنُ أبي أيوبَ عَن حَمّادِ بنِ عثمانَ عَنه ، أحسبُهُ ابنَ صُهيبٍ (٥ : ١٢٣) .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ١٢٦) الكَبير (٦ : ١٤) .

قال عداب : وتَرْجَموا ابنَ صهيبٍ في : تَهْذيب الكَمال (١٨ : ١٤٧) التهذيب (٦ : ٣٤١) التقريب (١ : ٥١٠) : ثِقَةٌ ، مِنَ الرّابِعَةِ .

وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ سِتّةَ عَشرَ حَديثاً ، منها (٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٥٤٩٧ ، ٥٤٩٨) .

(١٧٧٣) عَبدُ اللهِ بنُ عامرٍ ، أبو عِمرانَ اليَحْصُبيُّ ، عدادُهُ في أهلِ الشامِ (م ت) : عَن مُعاويةَ ، أحسبُهُ الّذي رَوى عَن أبي أيوبَ في الوِتْرِ مِن روايةِ سَعيدِ بنِ السّباقِ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً (٣٤٠١) .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٣٧) وليسَ في ثقاتِهِ عبدُ اللهِ بنُ عامرٍ سواهُ ، الكَبير (٥ : ١٥٦) وأشارَ إلى حديثِهِ في الوتر ، الجَرْح (٥ : ١٢٢) تَهْذيب الكَمال (١٥ : ١٤٣) التهذيب (٥ : ٢٧٤) التقريب (١ : ٤٢٥) : ثِقةٌ ، مِنَ الثّالِثَةِ .

(١٧٧٤) عَبدُ اللهِ بنُ قَيسٍ النَّخَعيُّ (ق) : يروي عن ابنِ مسعودٍ والحارثِ بنِ أُقَيْش ، روى عنه داودُ بن أبي هند وأبو حرب ، أحسبُهُ الّذي رَوى عَنه أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ عَنِ ابنِ عبّاسٍ قوله .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٢) الكَبير (٥ : ١٧١) الجَرْح (٥ : ١٣٩) تَهْذيب الكَمال (١٥ : ٤٥٩) التهذيب (٥ : ١٦٥) التقريب (١ : ٤٤٢) : مَجهولٌ ، مِنَ الثّالِثَةِ ولعلّهُ الّذي قَبلَهُ ، يَقصدُ عَبدَ اللهِ بنَ قَيسٍ ، عَنِ ابنِ عباسٍ قوله .

(١٧٧٥) عَبدُ اللهِ بنُ مُكْرَم : يَروي عَن عَبدِ اللهِ بنِ قارِبٍ ، رَوى عَنه ابنُ إسحاقَ أحسبُهُ عَبدَ اللهِ بنَ نِيارِ بنِ مَكرَمٍ أَسقَطَ ابنُ إسحاقَ اسمَ أبيهِ ، فإنْ لم يَكن ذاكَ ؛ فهوَ آخرُ . قلت : يعني : هو مجهولٌ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٢١) و(٧ : ٥٥) وفرّقَ بينهما ، الكَبير (٥ : ٢١١ و ٢١٤) وفرّق بينهما (٥ : ١٠٨ و١١٣) الجَرْح (٥ : ١٨١) .

(١٧٧٦) عبدُ الملكِ بنُ حَيّانَ : يَروي عَن إبراهيمَ النَّخَعيِّ ، أحسبُهُ ابنَ أبجرَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ١٠٣) الكَبير (٥ : ٤١٢) الجَرْح (٥ : ٣٤٧) .

قلت : إنْ كانَ المترجمُ ابنَ أبجر ؛ فهذا مشهورٌ (م د ت س) مترجَمٌ في تهذيب الكمال (١٨ : ٣١٣) التهذيب (٦ : ٣٩٤) والتقريب (١ : ٣٦٣) : ثقةٌ عابدٌ ، مِن السادسةِ .

وأخْرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ خَمسةَ أحاديثِ (٢٧٩١ ، ٤٢٤١ ، ٦٢١٦ ، ٧٣٨٥ ، ٧٤٢٦) وإلا فهو مجهول .

(١٧٧٧) عَطاءٌ القَدّاحيُّ (بخ د ت س) : يروي عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو ، أحسبُهُ والدَ يَعلى بنِ عَطاءٍ .

قال عداب : المعروفُ مِن الرواةِ بهذا الاسم : عطاءٌ العامريُّ والدُ يعلى بنِ عطاءٍ . يُقال في نسَبِهِ : العامريّ القُرشيّ ـ مولى بني عامرٍ ـ ويُقال : القرشيّ ـ مولى عبدِ اللهِ بنِ عَمْرو بن العاص ـ ويُقال : اللّيْثي ـ مولاهم أيضاً ـ ويُقال : الطائفيّ .

انظر ترجمَتَهُ في تهذيب الكمال (٣٢ : ٣٩٣) وملحقاته ، والتاريخ الكبير (٨ : ٤١٥) والجرح (٩ : ٣٠٢) قال أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ ، الثقات (٧ : ٦٥٢) .

لكنْ ليسَ في الرواةِ أبداً يعلى بن عطاء القدّاحي ، أو القدّاح ، ويوجد المترجَم عطاء القدّاحيّ الذي يَحْسبُهُ ابنُ حِبّانَ العامريَّ بجامعِ روايتِهما عن عبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو فقط .

ولهذا أقرِّرُ مطمئنّاً أنَّ المترجَمَ مجهولٌ .

ترجمَتُهُ في : الثّقات (٥ : ٢٠٢) .

(١٧٧٨) عيسى بنُ النّعمانِ بنِ رِفاعةَ الزُّرَقيُّ الأنصاريُّ المدَنيُّ : أحسبُهُ الّذي رَوى عَنه زَيدُ بنُ حُبابٍ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٢١٥) الكَبير (٦ : ٤٠٠) الجَرْح (٦ : ٢٩٠) : قالَ أبو حاتمٍ : روى عنه ابنُهُ محمدُ بنُ عيسى ، وزيدُ بنُ الحُبابِ .

(١٧٧٩) مُساورُ مَولى أبي بَرْزَةَ : يَروي عَن أبي بَرْزَةَ ، رَوى عَنه عيسى بنُ طَهْمانَ أحسبُهُ مُساورَ بنَ عُبيدٍ الحِمّانيَّ ، وقدْ قِيلَ : إنّ هذا مِن أهلِ الكوفةِ ، وذاكَ مِن أهلَ البَصرةِ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٢٢) الكَبير (٧ : ٤١٧) الجَرْح (٨ : ٣٥١) التعجيل (ص : ٢٦١) .

(١٧٨٠) مِسكينُ بنُ عَبدِ اللهِ ، أبو فاطِمةَ : يَروي عَن رَجل مِن أصحابِ النّبيّ صلّى

الله عليه وآله وسلَّم ، رَوى عَنه الحَسنُ ، وأحسبُهُ الّذي يَروي عَن عَليّ ، رَوى عَنه عَبدُ اللهِ ابنُ عَونٍ .

قلت : ولم يُترجِم لِذاكَ في هذهِ الطّبقةِ ، ولا ذكَرَه في المجروحين ، ولكنّ ابنَ أبي حاتمٍ فرّق بينهما .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٤٩) الكبير (٨ : ٣) الجرح (٨ : ٣٢٩) وانظر فيهِ ترجمةَ مسكينٍ الراوي عن عليٍّ (٨ : ٣٢٨) .

(١٧٨١) مُهاجِرُ بنُ القِبطيّةِ : يَروي عَن أمّ سَلمةَ ، أحسبُهُ أخا عُبيدِ الله بنِ القِبطيّةِ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٢٨) الكَبير (٧ : ٣٧٩) الجَرْح (٨ : ٢٦٠) : قالَ أبو زُرعةَ : ثقةٌ ، التعجيل (٢٧٠) .

(١٧٨٢) مِيناءُ ، أبو الحارِثِ : يَروي عَن عُمرَ ، رَوى عَنه ابنُه الحارثُ بنُ مِيناءٍ أحسبُهُ الأوّلَ - يقصدُ ميناءَ مَولى وَهبِ بنِ الأسودِ - .

وكانَ ترجمَ هذا الأخيرَ في الثقاتِ (٥ : ٤٥٤) وقالَ فيهِ : يروي عن عمرَ بنِ الخطّابِ روى عنهُ يونسُ بنُ الحارثِ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٤٥٥) الكَبير (٨ : ٣١) الجَرْح (٨ : ٣٩٥) .

(١٧٨٣) هِلالُ بنُ يَزيدَ ، أبو مُصْعَبٍ المازِنيُّ : يَروي عَن أبي هريرةَ ، رَوى عَنه قَتادَةُ ويَحيى بنُ جعفرٍ المازِنيُّ وأهلُ البَصْرةِ ، أحسِبُ أنّ صاحِبَ أبي حَمزةَ هوَ هذا .

قلت : يَقصِدُ هِلالاً المازِنيَّ الرّاوي عَن سويدِ بنِ مُقَرّنٍ ، والذي ترجمَهُ قبلَهُ ، وقالَ فيهِ : لهُ صُحبةٌ .

ترجمته في : الثّقات (٥ : ٥٠٤) الكَبير (٨ : ٢٠٣) والجَرْح (٩ : ٧٣) والظاهرُ أنّهما فَرّقا بينَهُما ، التعجيل (٢٨٤) .

(١٧٨٤) وَهْبُ بنُ عَبدِ الله المُعافِريُّ : يَروي عَنِ ابنِ عَمرو بنِ العاصِ ، رَوى عَنه أهلُ مِصرَ ؛ كأنّه مِن أهلِها ، ويُشبِهُ أن يَكونَ هذا واهبَ بنَ عَبدِ الله ؛ فأُسقِطَ منه الألِفَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٤٨٩) .

وترجمَ لواهبِ بنِ عبدِ اللهِ في الثقاتِ (٧ : ٤٩٩) والمشاهير (ص : ١٢١) والكَبير (٨ : ١٩٠) والجَرْح (٩ : ٤٦) وتهذيب الكمال (٣٠ : ٤١٨) والتهذيب (١١ : ١٠٨) والتقريب (٧٣٩٢) : ثقةٌ ، مِن الرابعةِ .

أقول : يَبقى وهبُ بنُ عبدِ اللهِ مجهولاً . ولهذا ترجمتُهُ هُنا .

(١٧٨٥) يَحيى بنُ دينارٍ : شَيخٌ يَروي عَن الزّهْريّ ، روى عنهُ مروانُ بنُ معاوية أحسِبُهُ أبا هاشمٍ الرّمانيَّ ، فإنْ كانَ غيرَه ؛ فهوَ شَيخٌ آخَرُ .

وترجمَ لأبي هاشمٍ الرمّانيِّ في الثقاتِ (٧ : ٥٩٦) بِاسْمِ يَحيى بنِ أبي الأسودِ .

قلت : الذي يظهرُ لي ـ واللهُ أعلمُ ـ أنّ ابنَ دينارٍ هذا هوَ ابنُ العَجَميِّ ؛ كما في التاريخِ الكبيرِ (٨ : ٢٧١) واللسانِ (٦ : ٢٨٤) ونقلَ قولَ ابنِ عديٍّ : يَحْيى العَجَميُّ هذا أظنُّه ابنَ أبي أُنَيسةَ . ثمّ عقّبَ عليهِ : فإنْ يَكُنِ ابنَ أبي أُنيسةَ ؛ فهو في التهذيب ، وإلا فهو مجهولٌ .

وفي الجرحِ (٩ : ١٤٠) ترجمَ ليَحيى بنِ دينارٍ ، وقالَ : هو يَحيى بنُ أبي الأسودِ أبو هاشمٍ الرمّانيُّ الواسطيُّ . ولكنّهُ في (٩ : ١٤١) فرّقَ بينَهُ وبينَ المترجَمِ هُنا .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٥٩٨) الكَبير (٨ : ٢٧١) الجَرْح (٩ : ١٤١) اللِّسان (٦ : ٢٨٤) باسمِ يَحيى العَجميّ .

قالَ عداب : كُلّما ازدادَ اختلافُ العلماءِ في تحديدِ شخصيّةِ المترجَمِ ؛ زادَ جهالةً . والجزمُ في هذا الراوي عسيرٌ ؛ فهو مجهولٌ .

(٦) مَن ليس لهُ إلا راوٍ ضعيفٌ في «الثقاتِ»

(١٧٨٦) بَشيرُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ أبي أيوبَ الأنصاريُّ : يَروي عَن أبيهِ عَن جَدّهِ عَنِ النّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلّمَ أنّهُ قالَ : (ساعاتُ الأمراضِ يَذهَبنَ بِساعاتِ الخَطايا . . .) رَوى عَنه فَضّالُ بنُ جُبيرٍ ، وفَضّالٌ لا شَيءَ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٦ : ٩٦) وتَرجمَ لفَضّالٍ في المجروحين (٢ : ٢٠٤) وقالَ : لا

يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، وذَكَرَ أنّ لهُ نُسخةً مَوضوعةً ، أمّا بَشيرٌ ـ أو بِشرٌ ؛ كَما في الثّقاتِ ـ فقالَ في اللِّسان (٢ : ٣٩) : مَجهولٌ وأشارَ إلى حَديثِه السّابقِ .

قال عداب : وهذا الحُكمُ يِنسجِمُ مَعَ ما قَرّرَهُ ابن حِبّانَ في تَعريفِ المَجهولِ . وحديثُهُ المومأُ إليهِ أخرجَهُ البيهقيُّ في شعبِ الإيمانِ (١٢ : ٣١٨) وهو حديثٌ ضعيفٌ به .

(١٧٨٧) حُجيرُ بنُ عَبدِ اللهِ (د ت ق) : يَروي عَن عَبدِ اللهِ بنِ بُريدةَ ، رَوى عَنه شَيخٌ يُقالُ لَه : دَلهَمٌ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٦ : ٢٤٤) الجَرْح (٣ : ٢٩٠) وسمّاهُ دَلهمَ بنَ صالحٍ ، وقالَ في الكَبير (٣ : ٢٥٠) : دَلهمُ بنُ صالحٍ الكُوفيّ ، رَوى عَنه أبو نُعيمٍ ووَكيعٌ . إلا أنّ البُخاريّ حَكى الخِلافَ حَولَ حُجيرٍ ؛ هل هوَ حُجيرٌ ، أو فُلانُ بنُ حُجيرٍ . . . أنَّ النّجاشيّ أهدى للنّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ خُفّينِ ساذَجَينِ (٣ : ١٠٧) ودَلهمُ بنُ صالحٍ هذا لم يُترجِمْ لهُ ابن حِبّانَ في الثّقاتِ ، وتَرجَمَ لهُ في المجروحين (١ : ٢٩٤) وقالَ : يَتفردُ عَنِ الثّقاتِ بِما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، ونَقلَ عَنِ ابنِ مَعينٍ قولَه : ضَعيفٌ وقالَ عَن حُجيرٍ في الميزان (١ : ٤٦٦) : يُجهَّلُ ، وحَسّنَ لهُ التّرمذيّ ، وأمّا دَلهمٌ فقالَ في الميزان (٢ : ٢٨) قالَ ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ ، وقالَ أبو حاتم : لا بأسَ بهِ ، تهذيب الكمال (٥ : ٤٨١) التهذيب (٢ : ٢١٦) وقالَ في التّقريبِ عَن حُجيرٍ (١ : ١٥٥) : مَقبولٌ ، من الثامنة ، وعَن دَلهمٍ بنِ صالحٍ (١ : ٢٣٦) : ضَعيفٌ .

قلت : فالرجُلُ مجهولٌ ، ولذلكَ جعَلْتُهُ في مرتبةِ التركِ .

(١٧٨٨) زيادٌ مَولى عثمانَ بنِ عَفانَ : يَروي عَن عثمانَ ، رَوى عَنه ابنُه هِشامُ بنُ زيادٍ ، وهِشامٌ ضَعيفٌ .

قال عداب : إذنْ فَلِماذا أدخَلتَهُ في الثّقاتِ؟ لعلّه عَلى أملِ أن توجَدَ لهُ رِوايةٌ عَن ثِقَةٍ ، أو لأنّه ليسَ فيه جرحٌ خاصٌّ بهِ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٤ : ٢٦٠) وتَرجَمَ لابنِه في المجروحين (٣ : ٨٨) وقالَ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، الميزان (٢ : ٩٧) اللّسان (٢ : ٤٩٩) .

(١٧٨٩) سَلمانُ أبو عَبدِ اللهِ مَولى ابنِ الزّبيرِ : رَوى عَنه شَيخٌ يُقالُ لهُ أَدهَمُ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٤ : ٣٣٣) الكبير (٤ : ١٣٧) : مُنقطعٌ ، رَوى عَنه أدهَمُ بنُ طَريفٍ السّدوسيُّ ، وسكتَ . وترجمَ البُخاريُّ أدهَمَ بنَ طَريفٍ (٢ : ٦٥) ساكتاً ، كما سكتَ في الجَرْح (٢ : ٣٤٨) وذكرَ لهُ عِدّةَ رواةٍ منهم شُعبةُ .

قال عداب : فهو ليس بمجهولٍ ، وإنْ كان غيرَ مشهورٍ .

(١٧٩٠) صَمْصُوم بنُ الوَليدِ بنِ عامرٍ أبو بَكرٍ الزُّبيديّ : يَروي عَن الزّهْريّ ، رَوى عَنه بَقيّةُ بنُ الوَليدِ ، ولهُ حَديثانِ رَواهُما عَنهُ بِقيّةُ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٦ : ٤٧٨) التهذيب (١٢ : ٤٣) وقالَ في التقريب (٢ : ٤٠٠) : مَجهولُ الحالِ ، من السابعةِ .

(١٧٩١) عامرُ بنُ مُصعَبٍ (خ س) : يَروي عَن عائِشةَ ، لم أعلمْ له راوياً سِوى إبراهيمَ ابنِ المُهاجِرِ ، وربّما قالَ : مُصعبُ بنُ عامرٍ ، لا يُعجبُني الاعتِبارُ بحَديثِ إبراهيمَ بنِ المُهاجِرِ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٥ : ١٩٢) وكانَ ابنَ حَجرٍ لَخَّصَ ما حَكاهُ البُخاريُّ في تَرجمةِ عامرٍ (٦ : ٤٥٤) وسكتَ البُخاريّ وابنُ أبي حاتمٍ (٦ : ٣٢٨) عَليه ، قالَ ابنُ حَجَرٍ في تَرجمةِ عامرٍ في التهذيب (٥ : ٨١) وعَنه ابنُ جُريجٍ ، وإبراهيمُ بنُ مُهاجرٍ الكُوفيُّ . . أخشى أن يَكونَ الّذي رَوى عَنه ابنُ جُريجٍ غَيرَ الّذي رَوى عَنه إبراهيمُ ، وقالَ في التقريب (١ : ٣٨٩) : لا يُعرفُ ، وقد وَثّقَهُ ابن حِبّانَ عَلى عادَتِه ، من الثالثة .

قال عداب : ابنُ حِبّانَ لم يَعلم فيه جرحاً ، فترجمَهُ في الثقات . وللأمانة العلميّة سجّلَ ما عرفَهُ من معلوماتٍ عنه . فالرجلُ مجهولٌ ، ولهذا أودعتُهُ مرتبة الترك . وانظر ترجمة إبراهيم بن المهاجر في هذا الملحق .

(١٧٩٢) عَبدُ الحَكمِ البَصريُّ : شَيخٌ يَروي عَن عائِشةَ رَوى عَنه الأحوصُ بنُ حَكيمٍ والأحوصُ لا يُعتَبرُ بِروايتِه . الثقات (٥ : ١٣١) وسكتَ في الجَرحِ (٦ : ٣٦) وسمّاه في الكَبير (٦ : ١٢٤) عَبدَ الحَكيمِ وسكتَ ، فأنتَ تَرى أنّ ابن حِبّانَ قد أفصحَ بَعضَ

الشّيءِ ، بينما سَكتا جَميعاً ، وفي اللسانِ ما يُشيرُ إلى أنّ الرَجل لا يُعرفُ (٣ : ٣٩٤) أمّا الأحوصُ فترجَمَ لهُ في التهذيب (١ : ١٩٢) وفي التقريب (١ : ٤٩) : ضَعيفٌ .

قال عداب : فالمترجَمُ حسَبَ منهج ابنِ حِبّانَ مجهولٌ .

(١٧٩٣) عَبدُ العَزيزِ بنُ سَعيدِ بنِ سعدِ بنِ عُبادةَ : يروي عن أبيه سعيدٍ وله صُحبةٌ رَوى عَنه أبو الصّباحِ عَبدُ الغَفورِ بنُ عَبدِ العَزيزِ الواسِطيُّ ، عِندنا عَنه نُسخةٌ بِهذا الإسنادِ ، وفيها ما لا يَصحُ ، البَليّةُ فيها مِن أبي الصّباحِ ؛ لأنّه كانَ يُخطِئُ ويَهِمُ ، وقال في ترجمةِ أبي الصّباح من المجروحين (٢ : ١٤٨) : كانَ يَضَعُ الحَديثَ .

قال عداب : فالمترجَمُ حسَبَ منهج ابنِ حِبّانَ مجهولٌ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٥ : ١٢٥) اللسان (٤ : ٤٣) في ترجمةِ ولَدِهِ عبدِ الغفور .

(١٧٩٤) عثمانُ بنُ دينارٍ ، أخو مالِكِ بنِ دينارٍ : روتْ عَنه ابنتُه حَكّامَةُ بنتُ عُثمانَ ابنِ دينارٍ ، وحَكّامَةُ لا شَيءَ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ١٤٩) ضعفاء العُقَيليّ (٣ : ١١٧) وقال : أحاديثُ حكّامة تُشبهُ حديث القصّاص ليس لها أصول ، الميزان (٣ : ٣٣) : لا شيء ، اللِّسان (٤ : ١٤٠) .

قال عداب : وما دام لا يُعرفُ لهُ راوٍ إلا ابنتُه حَكّامَةُ ؛ فهوَ على شَرطِ ابن حِبّانَ في المجاهيلِ .

(١٧٩٥) عُمرُ بنُ يَزيدَ النّصريُّ : مِن أهل الشام ، يروي عن الزهريّ ، يَقلبُ الأسانيدَ ويَرفعُ المراسيلَ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ على الإطلاقِ ، وإن اعتُبرَ بما يوافِقُ الثّقاتِ ؛ فلا ضَيرَ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٨٨ ـ ٨٩) وأعادَهُ في الثقات (٧ : ١٧٩) وقالَ : يروي عن الزهريّ ، رَوى عَنه عَمرُو بنُ واقِدٍ ، وفي رِوايتِه أشياءُ ، وعَمرُو بنُ واقِدٍ لا شَيء العُقَيليّ (٣ : ١٩٦) الميزان (٣ : ٢٣١) اللِّسان (٤ : ٣٤٠) .

(١٧٩٦) مُحَمّدُ بنُ عُلوانَ : شَيخٌ يَروي المراسيلَ والمقاطيعَ ، رَوى عَنه فُراتُ بنُ سَلمانَ ، وفُراتٌ ضَعيفٌ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٧ : ٤١٠) الكَبير (١ : ٢٠٢) الجَرْح (٨ : ٤٩) : قالَ أبو حاتمٍ : مَجهولٌ ، الميزان (٣ : ٦٥٠) اللسانِ (٥ : ٢٨٩) .

قلتُ : الذي يظهرُ لي أنّه قصدَ فراتَ بنَ السائبِ ، لا فراتَ بنَ سلمانَ ، فإنّه ذكرَ ابنَ سَلْمانَ في الثقاتِ (٧ : ٣٢٢) وقالَ : ليسَ هذا بفُراتِ بن السائبِ الجزَريِّ ؛ ذاكَ واهٍ ضعيفٌ . وترجمَ له أيضاً في المشاهيرِ (ص : ١٨٥) وقالَ : كان ثبتاً ، وليسَ هذا بفراتِ ابنِ السائبِ الجزريِّ ؛ ذاكَ واهٍ .

ويؤيّد هذا ما جاء في سنن الدارقطنيّ ؛ حيث أخرجَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ حديثاً (١٨٤٠) من طريقِ الفراتِ بنِ سلمانَ ، ثمَ قالَ : إنّما هو فراتُ بنُ السائبِ ؛ وهو متروكُ الحديثِ .

ثمّ إنّ كُنيةَ ابنِ السائبِ أبو سليمانَ ، فلعلّ الأمرَ اختلطَ على بعضِ النُسّاخِ . أو لعلَّ ابنَ السائبِ كانَ يُقالُ لهُ ابنَ سَلمانَ أيضاً ؛ كما قد يُفهم من تمييزِ ابنِ حِبّان بينَهُ وبين فراتِ بنِ سلمانَ في الثقاتِ والمشاهيرِ . واللهُ تعالى أعلمُ .

وسواءٌ كانَ الراوي عنهُ فراتَ بنَ سَلمانَ ، أم كانَ ابنَ السائبِ ، فهذا ضعيفٌ ، وذاكَ متروكٌ ، ويبقى محمدُ بنُ علوانَ مجهولاً حَسَبَ مصطلحِ ابنِ حِبّانَ .

(١٧٩٧) يَحيى بنُ عَبدِ الرَّحمنِ : يَروي عَن أبي سَلمةَ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ ، رَوى عَنه خالدُ بنُ إلياسَ المَدنيّ ، وخالدُ ضَعيفٌ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٧ : ٦٠٦) ولم أجِدْهُ عندَ غيرِهِ ؛ فهو مجهولٌ .

(٧) مَن ليس له إلا راوٍ ضعيفٌ في «المجروحين»

(١٧٩٨) أبانُ بنُ عَبدِ اللهِ الرَّقاشيّ : زَعمَ ابنُ مَعينٍ أنّه ضَعيفٌ ، وهذا شَيءٌ لا يَتهَيّأُ الحُكمُ بهِ ؛ لأنّه لا راويَ لهُ إلا ابنُه يَزيدُ ، ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، لا أدري : التّخليطُ في خَبرِه منهُ ، أو من ابنِه ، على أنّه لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه على الأحوالِ كلّها ، لأنّه لا راويَ لهُ إلا ابنُه .

قلت : يريدُ : هو مجهولٌ !

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٩٨) الضّعفاء الكَبير (١ : ٣٦) الكامِل (١ : ٣٨٨) اللِّسان (١ : ٢٣) الميزان (١ : ١٠) .

(١٧٩٩) إبراهيمُ بنُ مُحَمّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ الحارثِ التّيميّ : مُنكرُ الحديثِ ، ولا أعلمُ لَهُ راوياً إلاّ موسى بنَ عُبَيْدَةَ الرَّبَذيّ ، وموسى لَيسَ بِشَيءٍ في الحديثِ ، ولا أدري البَلِيَّةَ في أحاديثِهِ ، والتَّخْليطَ في رَوايتِهِ مِنهُ أو مِن موسى ، ومِن أيِّهِما كانَ فَهو وما لم يُرْوَ سِيّانُ .

قلت : يريدُ : هو مجهولٌ !

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٠٨) الضّعفاء الكَبير (١ : ٦١) الكامِل (١ : ٢٦٣) اللِّسان (١ : ٩٥) الميزان (١ : ٥٥) .

(١٨٠٠) إسحاقُ بنُ الحارثِ الكُوفيُّ القُرَشيُّ (٤) : مُنكرُ الحَديثِ ، فلا أدري : التخليطُ في حديثه منهُ أو مِن ابنِه ، على أنَّه ليس له راوٍ صَدوقٍ غير ابنه ، وابنُه ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، ومِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجبَ تَركُه .

قلت : يريدُ : هو مجهولٌ !

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٣٣) ضعفاء البخاري (٢٢) الضّعفاء الكَبير (١ : ١٠١) الجرح والتعديل (٢ : ٢١٦) الكامِل (١ : ٣٣٥) اللّسان (١ : ٥٤٧) .

(١٨٠١) أيوبُ بنُ ذَكوانَ ـ أخو نوح ـ : مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عَن الحسنِ وغَيرِهِ المناكيرَ ، ولا أعلَمُ لَهُ راوياً غَيرَ أخيهِ ، فَلا أَدْري التَّخْليطَ في رِوايتِهِ مِنهُ أو مِن أخيهِ .

(١٨٠٢) خَيثَمَةُ بنُ أبي خَيثَمَةَ البَصْريُّ (ت س) : شيخٌ يروي عن أنسٍ ، رَوى عَنه جابرٌ الجُعْفيُّ ، مُنكرُ الحَديثِ عَلى قِلّتِه ، لا تَتَمَيّزُ كَيفيةُ سَببِه في النّقلِ ، لأنّ راويَهُ جابرٌ الجُعفيّ ، فما يُلزَقُ بهِ مِنَ الوَهنِ ؛ فَهوَ لجابرٍ مُلزَقٌ أيضاً ، فمِن ها هُنا اشتَبَهَ أمرُه ووجَبَ تَركُهُ .

(١٨٠٣) الرّبيعُ بنُ مالكٍ : يَروي عَنهُ حَجّاجُ بنُ أَرْطاةَ ، منكرُ الحديثِ جدّاً ، فلا أدري : الإنكارُ في حَديثِه وقعَ مِن جِهتِه ، أو مِن جِهةِ الحَجّاجِ بنِ أرطاةَ ؛ لأنّ الحجّاجَ

ليسَ بشيءٍ في الحَديثِ ، فإنْ كانَ منهُما أو مِن أحدِهما ، وجَبَ التّنَكُّبُ عَنِ الاحتِجاجِ بِهِ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٧) العُقَيليّ (٢ : ٥٠) الكامِل (٣ : ١٣٧) الميزان (٢ : ٤٢) اللّسان (٢ : ٤٤٦) .

(١٨٠٤) سَعيدُ بنُ موسى الأزديّ : رَوى عَنه سُليمانُ بنُ سَلمةَ الخَبائريّ ، رَوى لهُ ابنُ حِبَّانَ خَبراً حَكمَ بوضعِه وقالَ : لستُ أدري وضَعَهُ سَعيدُ بنُ موسى أو سُليمانُ بنُ سَلمةَ ؛ لأنّ الخبرَ في نفسِه مَوضوعٌ ، وسُليمانُ بنُ سَلمةَ ليسَ بِشيءٍ ، فليسَ يَخلو الخبرُ مِن أن يَكونَ مما عَمِلَهُ أحَدُهما .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٢٦) الميزان (٢ : ١٥٩) اللِّسان (٣ : ٤٤) .

(١٨٠٥) سُليمانُ بنُ جُنادَةَ بن أبي أمَيّةَ الدّوسيُّ (د ت ق) : رَوى عَنه بِشرُ بنُ رافع مُنكرُ الحَديثِ ، فلستُ أدري البَليّةَ في رِوايتِه منه أو مِن بِشرِ بنِ رافع ؛ لأنّ بشراً ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، ومَعاذَ الله أن نُطلِقَ الجَرحَ على مُسلمٍ بِغيرِ عِلمٍ بما فيهِ ، واستِحقاقٍ منهُ لهُ ، على أنّه يَجبُ التّنَكّبَ عَن رِوايتِه على الأحوالِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٢٩) العُقَيليّ (٢ : ١٢٢) الكامِل (٣ : ٢٨٥) الميزان (٢ : ١٩٨) تَهْذيب الكَمال (١١ : ٣٧٩) التهذيب (٤ : ١٧٧) التقريب (١ : ٣٢٢) : مُنكرُ الحَديثِ ، مِنَ السّادِسَة .

(١٨٠٦) عَبدُ الحَميدِ ، مِن وِلدِ ثابتِ بنِ قَيسٍ (د) : رَوى عَنه الفَرَجُ بنُ فَضالَة ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري المناكيرَ في حَديثِه منهُ أو مِنَ الفَرَجِ ، لأنّ الفَرَجَ ليسَ في الحَديثِ بِشيءٍ ، وإذا كانَ دونَ الشّيخِ شَيخٌ ضَعيفٌ ، لا يَتَهَيّأُ إلزاقُ الوَهنِ بأحَدِهما دونَ الآخرِ ، على أنّ الواجبَ مُجانبةُ ما رَواه مِنَ الأخبارِ .

(١٨٠٧) عَبدُ الرّحمنِ بنُ أبي بكرِ بنِ عُبيدِ الله المُلَيْكيُّ (ز ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، يَروي عَنه ابنُه مُحَمّدٌ ، فلا أدري كَثرةَ الوَهمِ في أخبارِه مِنهُ أو مِن ابنِه ، على أنّ أكثرَ رِوايتِه ومَدارَ حَديثِه يَدورُ عَلى ابنِه ، وابنُه فاحشُ الخَطأ ، فمِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجَبَ تركُهُ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٥٢) العُقَيليّ (٢ : ٣٢٤) الكامِل (٤ : ٢٩٥) الميزان (٢ : ٥٥٠) تَهْذيب الكَمال (١٦ : ٥٥٣) التهذيب (٦ : ١٤٦) التقريب (١ : ٤٧٤) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابعةِ .

(١٨٠٨) عَبدُ الله بنُ عُبيدةَ الرَّبَذيُّ (أخو موسى) (خ) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلستُ أدري : السببُ الواقعُ في أخبارِه مِنه ، أو مِن أخيهِ موسى ؛ لأنّ موسى ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، وليسَ له راوٍ غيرُه ، فمِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجبَ تركُه .

(١٨٠٩) عبدُ الله بنُ يَعلَى بنِ مُرّةَ الثّقفيُّ : لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ لكثرةِ المَناكيرِ في رِوايتِه ، عَلَى أنَّ ابنَه واهٍ أيضاً ، فلستُ أدري : البليّةُ فيها مِنْهُ أو مِن ابنِه عُمرَ بنِ عبدِ الله .

قلت : فهو مجهولٌ ، وهذا مُشكلٌ ، فمَن كان عندَهُ مجهولاً ؛ فهو متروكٌ !

(١٨١٠) عُبيدُ الله بنُ عِكْراشِ بنِ ذُؤيبٍ (ت ق) : يَروي عنهُ رجلٌ ضَعيفٌ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري : المناكيرُ وقعتْ في رِوايتِه منهُ أو مِنَ العَلاءِ بنِ الفَضلِ - الرّاوي عنهُ - ومِن أيّهما كانَ ؛ فهوَ غيرُ محتجٍّ بِهِ على الأحوالِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٦٢) العُقَيليّ (٣ : ١٢٥) الميزان (٣ : ١٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ١١٧) التّهذيب (٧ : ٣٧) التّقريب (١ : ٥٣٧) : قال البُخاريّ : لا يَثبتُ حَديثُه ، من الثّالثَةِ .

(١٨١١) عَليُّ بنُ يزيدَ ، أبو عَبدِ الملكِ الألْهانيُّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن ضَعيفٍ ، ويَروي عنهُ ضَعيفانِ ، فلا أدري : التّخليطَ في رِوايتِه مِمّن؟ وعلى جميعِ الأحوالِ يَجِبُ التّنكُّبُ عَن رِوايتِه ؛ لِمَا ظهرَ لنا عمّن فوقَهُ ودونَهُ مِن ضدِّ التعديلِ .

(١٨١٢) غُنَيمُ بنُ سالمٍ : شيخٌ يَروي عَن أنسٍ العَجائبَ ، رَوى عَنهُ المجاهيلُ والضّعفاءُ ، لا يُعجبُني الرّوايةَ عنهُ ؛ فَكيفَ الاحتِجاجُ بهِ؟! وكيفَ يَجوزُ الاحتِجاجُ بِمن يُخالفُ الثّقاتِ في الرّواياتِ ، ثمّ لا يوجَدُ مِن دونِه أحَدٌ مِنَ الأثباتِ؟!

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٠٢) الكامِل (٧ : ٣٨٤) الميزان (٣ : ٣٣٦) اللِّسان (٤ : ٤٢١) .

(١٨١٣) كِنانَةُ بنُ العَبّاسِ بنِ مِرْداسٍ السُّلَميّ (د ق) : يَروي عَن أبيهِ رَوى عَنه ابنُه . مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري : التّخليطُ في حَديثِه مِنه أو مِن ابنِه ، ومِن أيِّهما كانَ ؛ فَهو ساقِطُ الاحتِجاجِ بما رَوى ؛ لِعِظَمِ ما أتى مِنَ المناكيرِ عنَ المَشاهيرِ .

(١٨١٤) يَعلى ، والِدُ أبي أمَيّةَ بنِ يَعلى : يَروي المناكيرَ الكثيرةَ ، فلستُ أدري : البَليّةُ فيها مِنهُ ، أو مِن ابنِه ، أو مِنهُما ، ومِن أيِّهما كانَ ؛ فهوَ ساقِطُ الاحتِجاجِ بهِ ؛ لما في رِوايتِه مّما لا يُتابَعُ عَليهِ .

(٨) مَن لم يروِ إلا عن ضعيفٍ

(١٨١٥) إبراهيمُ بنُ عَمرِو بنِ بَكرٍ السّكْسَكيّ : يَروي عَن أبيهِ الأشياءَ المَوضوعةَ الّتي لا تُعرفُ مِن حَديثِ أبيه ، وأبوهُ أيضاً لا شَيءَ في الحَديثِ ، فلستُ أدري : أهوَ الجاني عَلى أبيهِ ، أو أبوهُ الّذي كانَ يَخصُّهُ بِهذهِ الموضوعاتِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١١٢) اللِّسان (١ : ٨٧) الميزان (١ : ٥١) .

(١٨١٦) بكّارُ بنُ عبدِ الله بنِ عُبَيْدةَ الربَذيُّ : يَروي عن عمّهِ موسى أشياءَ مناكيرَ لا يُتابَعُ عليها ، فلا أدري : التخليطُ في روايتِه منهُ أو مِن عَمّه ، أو منهُما معاً ، لأنَّ موسى ليسَ في الحديثِ بشَيءٍ ، وأكثرُ روايةِ بكّارٍ عنهُ ، فمِن هُنا احترَزْنا عنهُ ، لئلا نُطلِقَ على مسلمٍ شيئاً بغيرِ علمٍ ، فيكونُ خصمَنا يومَ القيامةِ ، نعوذُ باللهِ مِن ذلكَ .

ترجمَتُهُ في : المجروحينَ (١ : ١٩٧) العقيلي (٦ : ١٤٩) الكامل (٢ : ٤٧٦) اللسان (٢ : ٤٣) الميزان (١ : ٣٤١) .

(١٨١٧) الحسنُ بنُ عَطيةَ بنِ سَعدٍ العَوفيُّ (د) : مُنكرُ الحَديثِ ، فلا أدري : البَليّةُ في أحاديثِه مِنه أو مِن أبيهِ أو مِنهما معاً ؛ لأنّ أباه ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، وأكثرُ رِوايتِه عَن أبيهِ ، فمِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجَبَ تَركُه .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٣٤ ، ٣٨٢) وأعادَهُ في الثقاتِ (٦ : ١٧٠) وقالَ : أحاديثُ الحسنِ بن عطية ليسَتْ بنقيّة ، الكَبير (٢ : ٣٠١) الميزان (١ : ٥٠٣) تَهْذيب الكَمال (٦ : ٢١١) التهذيب (٢ : ٤٩٢) التقريب (١ : ١٦٧) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادسَةِ

ترتيب الثقات (١ : ٩٠) .

(١٨١٨) زيدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ زيدِ بنِ أسلمَ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أبيهِ ، وأبوهُ ليسَ بِشيءٍ ، فلا أدري : التّخليطُ في رِوايتِه مِنهُ أو مِن أبيهِ ، وأكثرُ روايته عَن أبيهِ ، فمِن هُنا جَبُنّا عَن إطلاقِ الجَرحِ عَليهِ دونَ الاختبارِ ، عَلى أنّ الواجبَ تَنكّبُ حَديثِه لِوجودِ المناكيرِ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣١٠) الكامِل (٣ : ٢٠٨) الميزان (٢ : ١٠٥) اللِّسان (٢ : ٥٠٨) .

(١٨١٩) سَعيدُ بنُ بَشيرٍ النجّاريُّ (د) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن ابنِ البَيْلَمانيّ فلا أدري : التّخليطُ في رِوايتِهِ مِنهُ أو مِن ابنِ البَيْلَمانيّ ؛ لأنّ ابنَ البَيْلَمانيّ ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، وإذا رَوى ضَعيفّانِ خَبراً مَوضوعاً ؛ لا يَتهيأُ إلزاقُه بِأحدِهما دونَ الآخرِ ، إلا بَعدَ السّبرِ .

قلت : المترجَمُ مجهولٌ ، لكنّه لما روى حديثاً ضعيفاً ؛ أطلقَ عليه الضعفَ مِن باب التغليب !

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣١٨) العُقَيليّ (٢ : ١٠٠) الميزان (٢ : ١٣٠) الكامِل (٣ : ٣٩٠) تَهْذيب الكَمال (١٠ : ٣٥٦) التهذيب (٤ : ١٠) التقريب (١ : ٢٩٢) : مَجهولٌ ، مِنَ السّابِعةِ .

(١٨٢٠) سُليمانُ بنُ عَطاءٍ (ق) : يروي عَن مَسلمَةَ بنِ عَبدِ اللهِ الجُهَنيِّ أشياءَ موضوعةً لا تُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ ، فلستُ أدري التّخليطَ فيها مِنه ، أو مِن مَسلمةَ بنِ عَبدِ اللهِ .
قلت : ولم يَذكرْ مَسلمَةَ في المجروحين .

قال عداب : وهو غير سليمان بن عطاء الراوي عن عبدالله بن الزبير ، ولقد عدّهما المزّي واحداً ، ونقل عن ابن حبّان ذكرَهُ في الثقات [٤ : ٣٠٣] فتعقّبه ابنُ حجر بقوله : «هذا غيرُه قطعاً» .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٢٩) العُقَيليّ (٢ : ١٣٤) الكامِل (٣ : ٢٨٥) الميزان

(٢ : ٢١٤) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ٤٣) التهذيب (٤ : ٢١١) وسمّاهُ سُليمانَ بنَ عَطاءِ ابنِ عيسى القُرَشيّ ، التقريب (١ : ٣٢٨) : مُنكرُ الحَديثِ ، منَ الثّامنَةِ .

(١٨٢١) عَبدُ الرّحيم بنُ زيدٍ العَمّيُّ (ق) : يَروي عَن أبيهِ العَجايبَ ، لا يَشكُّ مَن الحَديثُ صناعتُه أنّها مَعمولةٌ أو مَقلوبةٌ كلّها ، فأمّا ما رَوى عَن أبيهِ ؛ فالجَرحُ مُلزقٌ بأحَدِهما ، أو بِهما ، وهذا لا سَبيلَ إلى مَعرفتِه ، إذ الضَعيفانِ إذا انفردَ أحَدُهما عَنِ الآخرِ بَخبرٍ ، لا يَتهيأُ حُكمُ القَدحِ في أحَدِهما دونَ الآخرِ ، وإذا كانَ وجودُ المناكيرِ في حديثٍ منهُما معاً ، أو من أحَدِهما ؛ استَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٦١) العُقَيليّ (٣ : ٧٨) الكامِل (٥ : ٢٨١) الميزان (٣ : ٦٠٥) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ٣٤) التهذيب (٦ : ٣٠٥) التقريب (١ : ٥٠٤) : كذّبَهُ ابنُ مَعينٍ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(١٨٢٢) القاسمُ بنُ عَبدِ الله المَكفوفُ : ذكَرَ لهُ حديثاً عَن سَلمٍ الخَوّاصِ عن ابنِ عُيَينةَ ثمّ قالَ : ولستُ أدري : الحَملُ على القاسِمِ هذا أو عَلى سَلمٍ الخَوّاصِ ، عَلى أنّني لستُ أشكُّ أنّ ابنَ عُيَيْنَةَ ما حَدّثَ بهذا في الدُّنيا قطّ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢١٤) الميزان (٣ : ٣٧٢) اللِّسان (٤ : ٤٦٠) ضعفاءِ الأصبهانيّ (ص : ١٣٢) : لا شَيْء .

(١٨٢٣) مُحَمّدُ بنُ بَحرٍ البَصريُّ الهُجَيْميُّ : يَروي عَنِ الضّعفاءِ أشياءَ لم يُحدِّثْ بها غيرُه عنهم ؛ حتّى يَقعَ في القَلبِ أنّه كانَ يَقلِبُها عَليهم ، فلستُ أدري : البَليّةُ في تلكَ الأحاديثِ منهُ ، أو منهُم ، ومِن أيّهِم كانَ ؛ فهوَ ساقطُ الاحتِجاجِ بهِ ؛ حتّى تَتبيَّنَ عَدالتُه بالاعتبارِ بروايتِه عَنِ الثّقاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٠٠) العُقَيليّ (٤ : ٣٨) الميزان (٣ : ٤٨٩) اللِّسان (٥ : ٨٩) .

(١٨٢٤) مُحَمّدُ بنُ عَطيةَ بنِ سَعدٍ العَوفيّ : يَروي عَن أبيهِ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً مُشتَبهُ الأمرِ ؛ لا يوجدُ الاتّضاحُ في إطلاقِ الجرحِ عليهِ ؛ لأنّه لا يَروي إلا عَن أبيهِ ، وأبوهُ

ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، ولا يروي عنهُ إلا أُسيدُ بنُ زيدٍ ، وأسيدٌ يسرقُ الحديثَ ، فلا يتهيَّأُ إطلاقُ القدحِ على مَن يكونُ بينَ ضعيفَيْنِ ؛ إلا بعدَ السبرِ والاعتبارِ بما يروي عن غيرِ الضعيفَيْنِ ، ولا سبيلَ إلى ذلكَ فيه ؛ فهوَ ساقطُ الاحتجاجِ بهِ حتّى تَتبيّنَ عَدالتُه . . .

قلتُ : الراوي المترجَمُ مجهولٌ ، أو مجهولُ الحالِ ؛ لأنّه لا يَروي إلا عن ضعيفٍ ، ولم يرو عنه إلا ضعيف ، فهو على شرطِ ابنِ حِبّانَ في المجاهيلِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٧٣) الكبير (١ : ١٩٨) : عندهُ عجائبُ ، العُقَيليّ (٤ : ١١٣) الكاملِ (٦ : ٢٤٧) الميزان (٣ : ٦٤٨) اللِّسان (٥ : ٢٨٤) .

(١٨٢٥) مُطَّرِحُ بنُ يَزيدٍ ، أبو المُهَلَّبِ الكِنانيّ (ق) : لا يُحتَجُّ بروايتِه بِحالٍ مِنَ الأحوالِ لِما يروي عن الضعفاءِ ، فإنْ وُجِدَ لهُ ولأمثالِه خبرٌ صحيحٌ رواهُ عنه ثقةٌ عن عَدْلٍ ؛ كذلك إلى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِه وسلَّمَ موصولاً ؛ حُكِمَ عليهِ حينئذٍ بتركِ الاحتجاجِ بما انفردَ ، والاعتبارِ بما روى عن الثقاتِ ، وتركِ ما روى عن الضعفاءِ على الأحوال .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٣٦) الثقاتِ (٢ : ١١٠) في تَرجمةِ عَليّ بنِ يَزيدَ الألهانيِّ ، وقالَ : ضعيفٌ واهٍ ، الكبير (٨ : ١٩) الجرح (٨ : ٤٠٩) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بالقويِّ ، ضعيفُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٦١) الكاملِ (٦ : ٤٤٨) الميزان (٤ : ١٢٣) تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ٦٠) التهذيب (١٠ : ١٧١) التقريب (٢ : ٢٥٣) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادِسَة .

قلتُ : ترجمَ ابنُ حِبّانَ مُطّرحاً الأسَديَّ في الثقاتِ (٧ : ٥١٤) والظاهرُ أنّه يُفرّقُ بينَهُ وبينَ مطّرحِ بنِ يزيدَ ، وكذا فرّقَ بينَهُما البخاريُّ في الكبير (٨ : ١٩) فذكرَهُما تِباعاً واعترضَ عليهِ أبو حاتمٍ ـ كما في الجرحِ (٨ : ٤٠٩) ـ فقالَ : لا أعرفُ مُحدّثاً يُسمّى مُطّرحاً إلا أبا المهلّب ، وقالَ ابنُ أبي حاتمٍ : أدخلَ البخاريُّ مطّرحاً الأسَديَّ اسماً منفرداً فسمعتُ أبي يقولُ : هذا هو مطّرحُ بنُ يزيدَ ، وهُما اسمٌ واحدٌ .

(١٨٢٦) موسى بنُ سَيّارٍ الأسواريُّ : يَروي عَن عَطيةَ ، وهوَ مُنكرُ الحَديثِ عَنهُ فلستُ أدري : وقعَ المناكيرُ في حديثِه مِنهُ أو مِن عطيّةَ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٤٠) الجرح (٨ : ١٤٦) : قالَ أبو حاتم : مجهولٌ ، المغني (٢ : ٦٨٩) الميزان (٤ : ٢٠٦) وأعادَهُ (٤ : ٢٢٧) بِاسمِ : موسى بنِ يسارٍ ، وقالَ : صوابُهُ ابنُ سَيارٍ ، اللِّسان (٦ : ١٢٠ و١٣٦) تهذيب التهذيب (١٠ : ٣١٠) وقالَ : يأتي في موسى بنِ يسارٍ - الأردنيّ - ولا أستبعدُ أن يكونَ هو .

(١٨٢٧) واقِدُ بنُ سَلامةَ : يَروي عَن يَزيدَ الرّقاشيِّ ، مُنكرُ الحَديثِ ؛ على قِلّةِ روايتِهِ يأتي بأشياءَ مَوضوعةٍ عن أقوامٍ ضُعَفاءٍ ؛ فلا يتهيَّأُ إلزاقُ القَدْحِ بهِ دونَهم ، بل التّنكُّبُ عن رِوايتِه عندَ الاحتِجاجِ أَوْلى .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٨٥) الكبير (٨ : ١٩١) الجرح (٩ : ٥٠) العُقَيليّ (٤ : ٣٣١) الكامل (٧ : ٩٢) الميزان (٤ : ٣٣٠) : وافِدٌ ؛ بالفاء أو بقاف ، وقالَ ابنُ عَديٍّ : بالفاءِ أصوبُ ، اللّسان (٦ : ٢١٥) .

(١٨٢٨) يَحيى بنُ عَمرِو بنِ مالكٍ النُّكْريُّ (ت) : مُنكرُ الرّوايةِ عَن أبيهِ ، ويُحتَملُ أن يَكونَ السّببُ في ذلكَ منه أو من أبيهِ أو منهما معاً ، ولا نَستَحلُّ أن نُطلِقَ الجَرْحَ على مُسلمٍ قَبلَ الاتّضاحِ ، بل الواجبُ تَنكّبُ كلِّ رِوايةٍ يَرويها عَن أبيهِ ؛ لِما فيها مِن مُخالَفةِ الثّقاتِ ، والموجودِ مِن الأشياءِ المُعضَلاتِ ، فيَكونُ هوَ وأبوهُ جَميعاً مَتروكَينِ من غَيرِ أن يُطلَقَ وَضعُها عَلى أحَدٍ ؛ لأنّ هذا شَيءٌ قَريبٌ مِنَ الشّبهَةِ ، وهذا حُكمُ جَماعَةٍ مِنَ المُحَدّثينَ ذكرْناهم في هذا الكِتابِ ، جَبُنّا عَن إطلاقِ القَدْحِ فيهم لِهذهِ العِلّةِ . رماهُ حَمّادُ ابنُ زيدٍ بالكذبِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١١٤) وانظر المشاهيرَ (ص : ١٥٥) والثقاتِ (٧ : ٢٢٨) الكبير (٨ : ٢٩٢) الجرح (٩ : ١٧٦) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ضعيفٌ ، وقالَ أبو زُرعةَ : ضعيفُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٢٠) الكامل (٧ : ٢٠٥) الميزان (٤ : ٣٩٩) تَهْذيب الكَمال (٣١ : ٤٧٧) التهذيب (١١ : ٢٥٩) التقريب (٢ : ٣٥٤) : ضَعيفٌ ، ويقالُ : إنّ حَمّادَ ابنَ زَيدٍ كذّبَه ، مِنَ السّابِعةِ .

(٩) مَن لم يَروِ إلا عن مجهولٍ أو مُبهَمٍ

(١٨٢٩) أيوبُ بنُ مَرْثَدٍ : يَروي عَن امرأةٍ عَن عائِشةَ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٥٧) الكَبير (١ : ٤٢٢) : مرسلٌ ، وذكرَ نَحوَ قولِ ابنِ حِبّانَ ، الجَرْح (٢ : ٢٥٨) وذكرَ مثلَ ما في الثّقاتِ ، وزادَ عن أبي زرعةَ : يُعدّ في الكُوفيّينَ .

(١٨٣٠) بَشيرُ بنُ مُسلمٍ الكِنديُّ (د) : يَروي عَن رَجل عَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو ، يَروي عَنه مُطَرّفُ بنُ طَريفٍ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ١٠٠) الكَبير (٢ : ١٠٤) : لم يَصحّ حَديثَه ، التهذيب (١ : ٤٦٧) التقريب (١ : ١٠٣) : مَجهولٌ ، من الثالثة .

(١٨٣١) حازِمُ بنُ حاتمٍ : يَروي عن شيخٍ لهُ عن عائشة ، يَروي عنه هشامُ بنُ حَسّانُ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٦ : ٢٤٤) ولم أجِدْهُ عندَ غيرهِ .

(١٨٣٢) حَجّاجُ بنُ مُهاجرٍ : يَروي عَن شَيخٍ لهُ عَن أبي أيوبَ الأنصاريّ ، رَوى عَنه أبو بِشرٍ جعفرُ بنُ أبي وَحشيّةَ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٢٠١) الكَبير (٢ : ٣٧٣) وذكرَ حَديثَه عَن أبي أيوبَ وسمّى المُبهمَ زيداً ، وفي الجَرْح (٣ : ١٦٥) : رَوى عَن ابنِ خارِجَةَ الأنصاريّ ، عَن أبيه عَن عَبدِ اللهِ عَنِ النّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ في الرّجْمِ ، قالَ أبو حاتمٍ : وابنُ خارجةَ هذا ليسَ هوَ ابنَ خارجةَ بنِ زيدٍ ، هذا شَيخٌ شاميٌّ .

(١٨٣٣) حُصَيْنُ بنُ حُذيفةَ : يَروي عَن شَيخٍ لهُ ، عَنِ ابنِ المُسيّبِ ، رَوى عَنهُ يَعقوبُ ابنُ مُحَمّدِ الزّهْريُّ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٨ : ٢٠٨) وقد ترجمَ يعقوبَ بنَ مُحَمّدٍ الزّهْريَّ في الثّقاتِ (٩ : ٢٤٨) وقالَ : ربّما أغربَ ، ولم يَذكرْ مِن شُيوخِه حُصيناً هذا ، وتَرجمَ البخاريُّ حُصيناً في الكَبير (٣ : ١٠) وقالَ : يَروي عَنِ ابنِ المُسَيّبِ عَن عُمرَ ؛ أُراهُ مِن وِلدِ صُهيبٍ ، وفي اللِّسان (٢ : ٣١٨) سمّاهُ ونَسبَهُ : حُصينُ بنُ حُذيفةَ بنِ صَيفيّ بنِ صُهيبٍ ، وقالَ : مَجهولٌ ، الميزان (١ : ٥٥٢) .

(١٨٣٤) حَنبلُ بنُ دينارٍ الأعرابيُّ : يَروي عَن شَيخٍ لهُ ، عَن عُمرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ ، رَوى عَنه موسى بنُ إسماعيلَ .

تَرْجَمَتُهُ في : الثّقات (٨ : ٢١٧) وفي الكَبير (٣ : ١٢٢) سَمعَ عُمرَ بنَ عَبدِ العَزيزِ قولَه ، سَمع منه موسى بنُ إسماعيلَ ، وقالَ أبو حاتمٍ : مَجهولٌ ، الجَرْح (٣ : ٣٠٤) الميزان (١ : ٩١٦) اللِّسان (٢ : ٣٦٨) وسَكَتا عَنه .

(١٨٣٥) حمادُ السّمانُ : يَروي عَن شَيخٍ لهُ ، عَن عَليّ ، رَوى عَنه حمادُ بنُ سلمةَ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٢٢٠) وفي الكَبير (٣ : ٢٣) سمّى البُخاريّ شَيخَه أبا سُليمانَ ، عَن عَليّ ، قَضى في سِنّ المرأةِ بثلاثِمائةِ دِرهمٍ ، ومثلُه في الجَرْح (٣ : ٥٣) .

قال عداب : فمَن أبو سُليمانَ هذا؟!

(١٨٣٦) خالدُ بنُ مُحمّدِ بنِ خالدِ بنِ الزّبيرِ : يَروي عَن شَيخٍ له عَن عُمرَ بنِ الخَطّابِ رَوى عَنه حَجّاجُ بنُ أرطَاةَ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٢٦٣) الكَبير (٣ : ١٧١) وحَكى الخلافَ في ذلكَ ، وفي الجَرْح (٣ : ٣٥٠) رَوى عَن عمرَ مرسلٌ ، وعن شَيخٍ مِن كِنانةَ ، عَن عُمرَ ، التهذيب (٣ : ١١٦) التقريب (١ : ٢١٨) : مَجهولٌ ، أرسلَ عَن عُمرَ ، قال ابنُ عساكر : جعلَهُ البخاريُّ ومَنْ تَبِعَهُ غيرَ الذي قبلَه ، وهما عندي واحدٌ . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٨٣٧) زيادُ بنُ عَميرةَ الصّيرَفيُّ : يَروي عَن مَولى لعائِشةَ ، رَوى الليثُ بنُ سعدٍ عَن أبي هانئٍ عَنهُ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٣٢٧) الكَبير (٣ : ٣٦٥) وقالَ : مرسلٌ ، الجَرْح (٣ : ٥٤٠) .

(١٨٣٨) زيادُ مَولى عَبدِ الله : يَروي عَن أمٍّ وَلدٍ لِعَبدِ الله ، أحسبُهُ ابنَ مَسعودٍ ، رَوى عَنه أبو إسحاقَ السَّبِيْعيُّ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٣٢٥) الكَبير (٣ : ٣٦٠) ولم يَزِدْ ، الجَرْح (٣ : ٥٥١) .

قالَ المُعَلِّميّ : لم أجدْ لهُ تَرجمةً !

(١٨٣٩) سلمٌ : شيخٌ يَروي عن رجلٍ ، عن وهبِ بنِ مُنَبّهٍ ، روى عنهُ الثوريُّ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٨ : ٢٩٧) ومثلُهُ في الجرحِ (٤ : ٢٦٨) وزادَ في الكبيرِ (٤ : ١٥٩) : مرسلٌ .

(١٨٤٠) سَهْمٌ مَولى بني سُليمٍ : يَروي عَن مَولاته ، عَن عائشةَ ، رَوى عَنه التّبوذَكيُّ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٤٣١) وفي الكَبير (٢ : ١٩٤) : أوردَ روايتَهُ ، ومثلُه في الجَرْح (٤ : ٢٩١) وزادَ : رَوى عَنه موسى بنُ إسماعيلَ ، ونَصرُ بنُ عَليّ . قالَه أبو حاتمٍ .

(١٨٤١) الضّحاكُ بنُ زُميلٍ : يَروي عَن بنتِ عَمٍّ لهُ ، عَنِ ابنِ عبّاسٍ ، رَوى عَنه عَيّاشُ بنُ عَبّاسٍ .

قال عداب : فالرجلُ مجهولٌ .

ترجمته في : الثّقات (٦ : ٤٨٢) و(٤ : ٣٨٨) الكَبير (٤ : ٢٣٤) مثلُه ، وزادَ : رَوى في الرضاع : لا يَحلّ في قَطرةٍ ، الجرح (٤ : ٤٣١) .

(١٨٤٢) ضَمْضَمُ بنُ عَبدِ الله بنِ أبي الطّفيلِ القَيسيّ : يَروي عَن عَبدِ الأعلى ، عَنِ ابنِ عُمرَ وحُذيفةَ ، عَنِ النّبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قالَ : (يَخرجُ الدّجالُ مِن يَهوديةِ أصبَهانَ . . .) وأسندَ الحَديثَ ، ثمّ قالَ : ولكنّني لا أدري مَن عبدُ الأعلى هذا؟ .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٦ : ٤٨٥) وحديثهُ هذا أخرجَهُ الحاكمُ في المستدركِ (٤ : ٥٧٣) وقال : صحيحُ الإسنادِ ، ولم يُخرجاهُ ، فتعقّبه الذهبيُّ بقولِه : بل منكر ! لكن سمّى المترجَم جَهْضم ، ونسب عبد الأعلى فجعلَهُ ابنَ عامر .

(١٨٤٣) عَبدُ الحميدِ بنُ حَبيبٍ : يَروي عَن شَيخٍ لهم ، عَن الحَكمِ بنِ عُتَيبة ، عَن أبي هريرةَ : (إذا وَقعتْ الفتنةُ فالدّينُ في مِصرَ) رَوى عَنه الفَضلُ بنُ موسى الشّيبانيّ ومنهم مَنْ صحَّفَ فقال : عبد الحميد بن حصين ، والأوّلُ أصحّ .

قلت : ويشتبه بعبد الحميد ابنِ أبي العشرين ؛ فذاك معروفٌ مشهور .

وابنُ أبي العشرين أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحه ستةَ أحاديثٍ (١ ، ٩١٩ ، ١٨٨٨ ، ٣٥٩٢ ، ٦٨٥١ ، ٧٤٣٨) .

ترجمته في : الثّقات (٨ : ٣٩٩) ولم أظفرْ به .

(١٨٤٤) عَبدُ الرّحمنِ بنُ أبي أمَيّةَ : يَروي عَن رَجل مِن تُجيبَ ، عَن عَمرِو بنِ

العاصِ ، رَوى عَنهُ الحارثُ بنُ يعقوبَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٧٥) وزادَ في الكَبير (٥ : ٢٥٧) سمعَ عَمرَو بنَ العاصِ في غَزوِ البَحرِ ، وقالَ في الجَرْح (٥ : ٢١٤) قالَ أبو حاتمٍ : هوَ شَيخٌ لا يُعرفُ ، الميزان (٢ : ٥٤٩) اللِّسان (٣ : ٤٠٦) .

(١٨٤٥) عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي نَصْرٍ : مُنكرُ الحَديثِ عَلى قِلّةِ رِوايتِه ، يَروي عَن أبيهِ المناكيرَ ، وأبوهُ مَجهولٌ لا يُدرى مَن هوَ ، ولا يُعلمُ لهُ مِن عَليّ سَماعٌ ، وفي دونِ هذا ما يُسقط الاحتِجاجَ بِروايةِ مَن هذا نَعتُه ، قلت : يريد أنّ مَن لا يَروي إلا عَنِ الجاهيلِ ؛ فهو مَجهولٌ .

(١٨٤٦) عَبدُ اللهِ بنُ أزْهَرٍ : يَروي عَن شَيخٍ لهُ يقالُ لهُ : أبو الرّبيعِ عَن جابرٍ ، رَوى عَنه عَبدُ الصّمدِ بنُ عبدِ الوارثِ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ١٦) الكَبير (٥ : ٤٥) ابنُ أزهَرٍ : حَدّثنا أبو الرّبيعِ شيخٌ مِنّا رأى جابرَ بنَ عَبدِ اللهِ في قَميصٍ يُصلّي .

(١٨٤٧) عَبدُ اللهِ بنُ شدّادٍ (٤) : يَروي عَن أبي عُذْرَةَ شَيخٍ له . رَوى عَنه حمادُ بنُ سلمةَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٣٨) وفي الكَبير (٥ : ١١٦) : رَوى عَنه حمّادُ بنُ سلمةَ قالَ : هو الأعرَجُ مَدينيّ ، وقالَ حمّادُ بنُ سلمةَ : إنّه شَيخٌ مِن تُجّارِ واسِطَ ، رَوى عَنه الثّوريُّ ، وسكتَ في الجَرْح (٥ : ٨٠) تهذيب الكمال (١٥ : ٨٥) التهذيب (٥ : ٢٥٢) : رَوى عَن أبي عُذرةَ عَن عائِشةَ : في «النّهي عَن دُخولِ الحَمّاماتِ» وعَن رَجل عَن خُزَيمةَ ابنِ ثابتٍ : «في إتيانِ النّساءِ في أدبارِهنّ» ، وعَنه حمادُ والثّوريّ ، قالَ ابنُ الجُنيدِ عَن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بِه بأسٌ ووَثّقَهُ العِجليّ ، وقالَ ابنُ القَطّانِ (٦ : ٤٣٢) : مَجهولُ الحالِ وفي التقريب (١ : ٤٢٢) : صَدوقٌ ، مِن الخامسةِ .

قلت : فالرجلُ مجهولٌ عند ابنِ حِبّانَ ، ومجهولُ الحالِ عندَ ابنِ القطّان ، بينما هو ثقةٌ عند العِجْليّ ، وصدوقٌ عند ابنِ حجرٍ . فتأمّل !

(١٨٤٨) عَبدُ اللهِ بنُ عَمّارٍ اليماميُّ (قد) : يَروي عَن أبي الصَّلْتِ ـ شَيخٍ لهُ ـ حَرفاً مُنقَطِعاً ، رَوى عَنه هُشيمٌ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٢٢) الكَبير (٥ : ١٦٠) وسكتَ ، وقالَ ابنُ أبي حاتمٍ (٥ : ١٢٩) : مَجهولٌ ، الميزان (٢ : ٤٦٤) تَهْذيب الكَمال (١٥ : ٣٢٥) التهذيب (٥ : ٣٢٦) التقريب (١ : ٤٣٤) : مَجهولٌ : مِنَ السّابعةِ .

(١٨٤٩) عَبدُ اللهِ بنُ القاسمِ ، أبو بَكرٍ الكُلَيبيُّ : يَروي عَن شَيخٍ له ـ عِندَ قَصرِ أوسٍ ـ عَن أبي سَعيدِ الخُدريّ ، رَوى عَنه التَّبوذَكيُّ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٤٥) الكَبير (٥ : ١٧٤) : عَبدُ اللهِ بنُ القاسمِ الكُلَيبيُّ قالَ : لَقيتُ شَيخاً قَبلَ الطّاعونِ عَند قَصرِ أوسٍ قالَ : سَمعتُ أبا سَعيدٍ الخُدْريّ ، قولَه في القَدرِ . حَديثُه في البَصريّين ، وكُليبٌ من تَميمٍ ، وسكتَ السّمعانيُّ (١١ : ١٤٢) وانظرْ كُنى ابنِ عبدِ البرِّ (ص : ٩١٨) .

(١٨٥٠) عَبدُ اللهِ بنُ نُصَيْبٍ السّلَميُّ : يَروي عَن رَجل مِن طَيّ ، عَنِ ابنِ مَسعودٍ . رَوى عَنه عَونُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عُتبةَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٢٥) الكَبير (٥ : ٢١٦) وقالَ : عَنِ ابنِ مَسعودٍ قولَه ، الجَرْح (٥ : ١٨٦) : مَجهولٌ .

(١٨٥١) عثمانُ بنُ الجَرادِ : يَروي عَن رَجلٍ ، عَنِ ابنِ مَسْعودٍ ، رَوى عَنه سَعيدُ بنُ أبي هِلالٍ .

قلت : يروي عن مُبهَمٍ ؛ فهو مجهولٌ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ١٩١) الكَبير (٦ : ٢١٦) وزاد : رَوى (الفَخذُ عَورَةٌ . . .) مُرسَلٌ ؛ يُنظرُ لِزاماً ، والجرح (٦ : ١٤٦) وسكتَ .

(١٨٥٢) عثمانُ بنُ قَيسٍ : يَروي عَن رَجل ، عَنِ ابنِ عَبّاسٍ ، رَوى عَنه حَجّاجُ بنُ حَسّانَ .

قال عداب : روى المترجَمُ عن رجلٍ مبهَمٍ ؛ فهو مجهولٌ عند ابنِ حِبّانَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ١٩٩) الكَبير (٦ : ٢٤٦) سمّى شَيخَه قَيسَ بنَ هنام الجَرْح (٧ : ١٠٥) التهذيب (٨ : ٤٠٥) التقريب (٢ : ١٣٠) : ذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في الثقات من الثامنةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(١٨٥٣) عَفيفُ بنُ عَمروٍ السهميُّ (د) : يَروي عَن رَجل مِن بني أسَدٍ ، عَن أبي أيوبُ ، رَوى عَنه مالكُ بنُ أنسٍ .

أقول : هو مجهولٌ عندَ ابنِ حِبّانَ ؛ لأنّهُ يروي عن مُبهَمٍ .

ترجمته في : الثقات (٧ : ٣٠١) الكَبير (٧ : ٧٥) عفيفٌ عَن رَجل مِن بني أَسَدٍ سألَ أبا أيوبَ الأنصاريّ عَمن صَلَّى ثمّ أدركَ الصّلاةَ ، قالَ : لهُ سَهْمُ جَمْع . قالَه ابنُ أبي أويسٍ عَن مالكٍ . وزادَ في الجَرْح (٧ : ٢٩) : لهُ راوٍ هوَ بُكيرُ بنُ عَبدِ اللهِ الأشَجّ فَزالتْ جَهالةُ عينهِ ! وفي الميزان (٣ : ٨٤) : لا يُدرى مَن هوَ؟ ، وقال النّسائيّ : ثِقَةُ تهذيب الكمال (٢٠ : ١٨٢) : ابن عمرو بن المسيَّب ، التهذيب (٧ : ٢٣٦) التقريب (٢ : ٢٥) : مَقبولٌ ، مِن السادسةِ .

قال عداب : انظر الفروق في تقويم حال الرجل ، فالنسائي يقول : ثقة ، وهو عند ابن حبّان مجهول . وحُكمُ الحافظ : مقبول ؛ ليس بعيداً عن حُكمِ ابن حبّان .

(١٨٥٤) عُمرُ بنُ مِخراقٍ : يَروي عَن رَجلٍ ، عَن عائِشةَ ، رَوى عَنه أسامةُ بنُ زيدٍ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ١٨١) الكَبير (٦ : ١٩٥) مثلُه ، وزادَ : مُرْسَلٌ ، الجرح (٦ : ١٣٥) وسكتَ عنه .

(١٨٥٥) فَضالَةُ بنُ مُحَمّدٍ الأنصاريُّ : يَروي عَن رَجلٍ ، عَن كَعبِ بنِ عُجْرَةَ ، رَوى عَنه الزّهْريّ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٣١٩) الكَبير (٧ : ١٢٦) الجرح (٧ : ٧٧) وسكتَا .

(١٨٥٦) مُحَمّدُ بنُ حُدَيرِ بنِ أبي زَكريّا التّميميّ : يَروي عَن شَيخٍ له ، عَن أنسٍ رَوى عَنهُ مَروانُ بنُ مُعاويةَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٤٢٥) الكَبير (١ : ٨٧) بِاسمِ محمدِ بنِ أبي زكريّا ، وقالَ :

روى عن عمّارٍ شيخٍ له عن أنسٍ ، الجرح (٧ : ٢٦١) : قالَ أبو حاتمٍ : مَجهولٌ ، ووَهِمَ البُخاريُّ بِقولِه عَن عَمّارٍ ، وإنّما هوَ أبو عَمّارٍ زيادُ بنُ مَيمونَ .

(١٨٥٧) مُحَمّدُ بنُ الدّيلَميِّ : يَروي عَن رَجلٍ ، عَن مُعاذٍ ، رَوى عَنه ابنُ سيرينَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٤١٥) الكَبير (١ : ٧٦) والجرح (٧ : ٢٥٠) مثلُه وسكتَا .

قلتُ : الراوي المترجَمُ روى عن مُبهَمٍ ، فهو عندَ ابنِ حِبّانَ مِن المجاهيلِ .

(١٨٥٨) مُصعبُ ، أبو الحَسنِ : يَروي عَنِ امرأةٍ ، عَن عَليّ ، رَوى عَنه شُعيبُ بنُ حَفصٍ المَدائِنيُّ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٤٧٩) ولم أجِدْهُ عندَ غيرِه .

قلت : المترجَمُ روى عن مُبهَمٍ ، فهو مجهولٌ عندَ ابنِ حبّانَ .

(١٨٥٩) هارونُ بنُ راشدٍ : يَروي عَن رَجل عَن أبي هريرةَ ، رَوى عَنه سُليمانُ بنُ كَيسانَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٥٨٢) الكَبير (٨ : ٢٢٢) الجَرْح (٩ : ٨٩) : قالَ أبو حاتمٍ : مَجهولٌ ، الميزان (٤ : ٢٨٣) اللِّسان (٦ : ١٧٩) .

(١٨٦٠) هارونُ ، أبو قَزَعةَ : يَروي عَن رَجل مِن وِلدِ حاطبٍ المراسيلَ ، رَوى عَنه مُحَمّدُ بنُ سَواءٍ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٥٨٠) العقيليّ (٤ : ٣٦١) الكامل (٧ : ١٢٨) الميزان (٤ : ٢٨٥) اللِّسان (٦ : ١٨٠) : هارونُ بنُ قَزَعةَ المدَنيُّ .

(١٨٦١) هارونُ بنُ يزيدَ البَصْريُّ : يَروي عَن رَجلٍ ، عَن أبي هريرةَ ، رَوى عَنه أبو عيسى الخُراسانيُّ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٥٧٩) الكَبير (٨ : ٢٢٠) : مرسلٌ ، وانظر تعليقَ الشيخ المعلّميّ على التاريخِ الكبيرِ ، والمنقولِ هنا من ترجمةِ هارونَ بنِ راشدٍ .

(١٨٦٢) يَحيى بنُ السّباقِ : يَروي عَن رَجلٍ ، عَنِ ابنِ مَسعودٍ ، روى عَنه سَعيدُ بنُ أبي هِلالٍ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٦٠٣) . وأوردَه ابنُ حَجَرٍ في الفتح (١١ : ١٥٨) وقالَ : مَجهولٌ ، وشيخُه مُبهَمٌ ، وهوَ مِن رِجالِ الحاكِمِ في المستدرَكِ والبَيهقيِّ في السُّنَنِ .

(١٨٦٣) يَحيى بنُ عَبدِ اللهِ بنِ بَحيرٍ اليَمانيُّ (د) : يَروي عَن رَجُلٍ ، عَن فَروَةَ بنِ مُسَيكٍ ، رَوى عَنه مَعمرُ بنُ راشدٍ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٦٠٦) الكَبير (٨ : ٢٨٦) وذكرَ حَديثَ مُرّةَ :(في القَرَفِ التّلفُ . . .) ، وقال : مُرسلٌ ، الجَرْح (٩ : ١٦٤) تَهْذيب الكَمال (٣١ : ٤٠٠) التهذيب (١١ : ٢٣٧) التقريب (٢ : ٣٥١) : مَستورٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(١٨٦٤) يزيدُ بنُ صُبْحٍ (د) : يَروي عَن رَجلٍ ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو ، رَوى عَنه مَعروفُ بنُ سويدٍ مِن حَديثِ المِصريِّينَ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٦٢٢) الكَبير (٨ : ٣٤٢) الجَرْح (٩ : ٢٧٢) تَهْذيب الكَمال (٣٢ : ١٦٣) التهذيب (١١ : ٣٣٨) التقريب (٢ : ٣٦٦) : مَقبولٌ ، مِنَ الثّالِثَةِ .

(١٨٦٥) يَعقوبُ بنُ أبي ساهٍ : يَروي عَن رَجلٍ ، عَن أنسٍ ، رَوى عَنه معروفُ بنُ واصِلٍ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٦٤٣) ولهُ ذِكْرٌ في الكبيرِ (٥ : ٣٧٠) بِاسْمِ يعقوبَ بنِ أبي سارةَ . وذكرَ مَعروفَ بنَ واصِلٍ في ترتيبِ الثّقاتِ (٣ : ٧٧أ) ولم يذكرْ يَعقوبَ في شُيوخِهِ ، ومثلُه في الكَبير (٨ : ٣٠) .

قلتُ : يظهرُ لي أنّهُ هو نفسُهُ يعقوبُ بنُ أبي نباتةَ ، روايتُهُ من طريقِ معروفٍ عنهُ عن عبدالرحمنِ الأغرّ في الكبيرِ (٥ : ٣٧٠) والمعجمِ الوسيطِ (٧ : ٢٠٩) وحليةِ الأولياءِ (١٠ : ٢١٧) وتاريخ بغداد (٩ : ٣١١) . ومعروفُ بنُ واصلٍ الراوي عنهُ هو نفسُهُ معرّفُ بنُ واصلٍ السعديُّ أبو بدلٍ الكوفيُّ ؛ ترجمَهُ في الثقاتِ (٧ : ٥١٥) وتهذيبِ الكمالِ (٢٨ : ٢٦٠) والتهذيبِ (١٠ : ٢٠٦) وذكَرا أنهُ روى عن يعقوبَ بنِ أبي نباتةَ .

* تنبيه : قالَ محقّقُ الثقاتِ عن يعقوبَ بنِ أبي ساهٍ : لم نظفَرْ بهِ .

قلتُ : ولم أظفَرْ بترجمةِ يعقوبَ بنِ أبي نباتةَ أيضاً ، وإنّما وردَ ذِكْرُهُ في ترجمةِ

معرّف بنِ واصلٍ ، وفي أسانيدِ بعضِ الرواياتِ ؛ كما ذكرتُ عالياً .

(١٨٦٦) يعقوبُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ أبي طَلحَةَ (م) : يَروي عَنِ امرأةٍ مِن آلِ أبي قَتَادَةَ عَن أبي قَتادَةَ ، رَوى عَنه عَبدُ اللهِ بنُ أبي بَكرٍ .

ترجمته في : الثّقات (٧ : ٦٣٩) وفي الكَبير (٨ : ٣٨٩) نَصَّ عَلى أنّ الرّوايةَ عَن أبي قَتادَةَ في سُؤرِ الهِرّةِ ، وذكرَلهُ في الجَرحِ (٩ : ٢٠٨) راويَيْنِ : عبدَ اللهِ هذا ، وأسامةَ ابنَ زَيدٍ ؛ قالَه أبو حاتمٍ ، تهذيبِ الكمالِ (٣٢ : ٣٤٧) التهذيب (١١ : ٣٤٣) التقريب (٧٨٢٣) : ثقةٌ ، مِن الرابعةِ .

(١٠) يُحَدِّثُ عمّن لم يَرَهُ ـ لم يسمَعْ مِنهُ ، يَروي عمّن لم يَرَهُ ، يروي مِن غيرِ سماعٍ ، يَدّعي شيوخاً لم يَرَهُمْ ، يُدَلِّسُ

(١٨٦٧) أيوبُ بنُ مُدْرِكٍ الحَنَفيُّ : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، ويَدّعي شُيوخاً لم يَرَهُم ، ويَزعُمُ أنّه سَمِعَ مِنهم . يَروي عَن مَكحولٍ نُسخَةً مَوضوعةً ، ولم يَرَهُ . . . وقالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٦٨) العقيلي (١ : ١١٥) الكامِل (١ : ٣٤٧) اللِّسان (١ : ٤٨٨) الميزان (١ : ٢٩٣) .

(١٨٦٨) باذامُ أبو صالحٍ مَولى أُمِّ هانئٍ (٤) : يُحَدّثُ عَنِ ابنِ عبّاسٍ ولم يَسمعْ منهُ تَركهُ القطانُ وابنُ مَهديّ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٨٥) العُقَيليّ (١ : ١٦٥) الكامِل (٢ : ٦٨) الميزان (١ : ٢٩٦) تَهْذيب الكَمال (٤ : ٦) التهذيب (١ : ٤١٦) التقريب (١ : ٩٣) : ضَعيفٌ مُدلّسٌ ، مِنَ الثّالِثَةِ .

(١٨٦٩) جَميلُ بنُ زيدٍ الطّائيّ : يَروي عَنِ ابنِ عُمرَ ، ولم يَرهُ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بِثقَةٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢١٧) العُقَيليّ (١ : ١٩١) الكامِل (٢ : ١٧١) الميزان (١ : ٤٢٣) التهذيب (١ : ١١٤) اللِّسان (٢ : ١٣٦) .

(١٨٧٠) جُنيدُ بنُ العَلاءِ بنِ أبي وَهْرَةَ : كانَ يُدَلِّسُ عن مُحَمّدِ بنِ أبي قَيسٍ المَصلوبِ ، ويَروي ما سَمعَ عنهُ عن شُيوخهِ ، فاستَحقّ مُجانبةَ حديثِه على الأحوالِ كلِّها ؛ لأنّ ابن أبي قَيسٍ يَضعُ الحديثَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢١١) وتَرجَمَ ابنُ حِبّانَ في الثّقاتِ (٤ : ١١٥) لِجُنَيْدٍ الّذي يَروي عن ابنِ عُمرَ وروى عنه ابنُ مغولٍ ، فإن كانَ هذا هو جنيد بن العلاء ؛ فقد ذكرَهُ في الثّقات ، وإلا فهو غيره . ورأى الحافظ أنه هو ، الميزان (١ : ٤٢٥) اللّسان (٢ : ١٤١) .

قلت : في مطبوعة المجروحين : (دهرة) وهو خطأ ، والصواب أبو وهرة كنية أبي العلاء والوهرةُ في اللغة : توهُّجُ الشمسِ ، ويُكْنى بها أو يُلَقَّب أصحابُ الجَمالِ المتميّز .

(١٨٧١) الحجّاج بن أَرْطَاة النَّخْعيُّ الكوفيُّ ، أبو أَرْطَاة (بخ م ٤) : تركَهُ ابنُ المباركِ ويحيى القطانُ وابنُ مهديّ ويحيى بنُ معين وأحمدُ بن حنبلٍ رحمهم اللهُ جميعاً . كان الحجّاج مدلّساً عمّن رآه ، وعمّن لم يرَهُ ، كان يقولُ : إذا حدّثتني أنتَ بشيءٍ عن شيخٍ لم أُبالِ أن أرويَه عن ذلك الشيخِ ، وكانَ يروي عن أقوامٍ لم يرَهُم .

له في الكتبِ التسعةِ ثلاثمئة وثمانٍ وثلاثون روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٢٩٨) وأخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٣٧٨٢) .

ترجمته في : الْمَجْروحين (١ : ٢٢٥) العُقَيْليّ (١ : ٢٢٧) الكامل (٢ : ٢٢٣) الميزان (١ : ٤٥٨) تَهْذيب الكَمال (٥ : ٤٢٠) التَّهْذيب (٢ : ١٩٦) التّقْريب (١ : ١٥٢) : القاضي أحدُ الفقهاءِ ، صَدوقٌ كثيرُ الخطأ والتّدليس ، مِنَ السّابعةِ .

(١٨٧٢) الحسنُ بنُ عُمارةَ البَجَليُّ ، مولاهم أبو مُحَمّدٍ الكُوفيُّ (خت ت ق) : كانَ عابِداً ، غيرَ أن بَليَّتَهُ كانَت أنّه يُدلّسُ عَنِ الثّقاتِ ما وَضعَ عليهِمُ الضُّعَفاءُ . كانَ يسمعُ مِن موسى بنِ مُطيرٍ وأبي العَطُوفِ وأبانَ بنِ أبي عَياشٍ ، ثم يُسقِطُ أسماءَهم ، ويَرويها عَن مشايخِهم الثّقاتِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ رواياتٍ ، وذُكِرَ في روايةٍ عندَ البخاريِّ (٣٣٧٠) ولم يخرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٢٩) العقيلي (١ : ٢٣٧) تهذيب الكمال (٦ : ٢٦٥) التهذيب (٢ : ٣٠٤) التقريب (١ : ١٦٩) : قاضي بِغْدادٍ ، مَتروكٌ ، مِنَ السّابعة .

(١٨٧٣) حُسينُ بنُ عطاءِ بنِ يسارٍ المدنيُّ : يُخْطِئ ويُدَلِّسُ . كذا في الثِّقات (٦ : ٢٠٩) وترجمَهُ في المَجْروحين (١ : ٢٤٣) وَقالَ : يَروي عَن زيدِ بنِ أسلَمَ المناكيرَ ، التي ليسَت تُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انفردَ لمخالفتِهِ الأثباتَ في الرواياتِ .

(١٨٧٤) حَفصُ بنُ سُليمانَ الأسديُّ الكُوفيُّ البزارُ ، أبو عُمَر القارئ (ت عس ق) : كانَ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، كانَ يأخذُ كتبَ النّاسِ ؛ فيَنسخُها ، ويَرويها مِن غَيرِ سَماعٍ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بِثِقَةٌ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٥٥) وقالَ عنه في تَرْجَمَة حفص المنقري من الثِّقات (٦ : ١٩٥) : ضعيف . العقيلي (١ : ٢٧٠) الكامِل (٢ : ٣٨٠) الميزان (١ : ٥٥٨) تَهْذيب الكَمال (٧ : ١٠) التهذيب (٢ : ٤٠٠) التقريب (١ : ٢٨٦) : مَتروكُ الحديثِ ؛ مَعَ إمامَتِهِ في القِراءةِ ، مِنَ الثّامنة .

(١٨٧٥) حَكيمُ بنُ خِذامٍ أبو سُمَيرٍ البَصْريُّ : ربما رَوى عَن مَكحولٍ ولم يَرهُ ، في أحاديثِه مناكيرُ كثيرةٌ ، كأنّها ليسَت مِن أحاديثِ الثّقاتِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٤٧) العُقَيليّ (١ : ٣١٧) الكامِل (٢ : ٢٢٠) الميزان (١ : ٥٨٥) .

(١٨٧٦) خارجةُ بنُ مُصعبٍ الضُّبَعيُّ (ت ق) : يُدلِّسُ التّسويةَ ، كانَ يُدلِّسُ عَن غياثِ ابنِ إبراهيمَ وغيرِه ، ويَروي ما سَمِعَهُ منهم مما وضَعوهُ على الثّقاتِ ، عَنِ الثّقاتِ الّذينَ رآهُم ، فَمِن هُنا وَقعَ في حَديثِه الموضوعاتُ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بخبرِهِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٨٨) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٢٣٣) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، المشاهير (١ : ١٩٩) في ترجمةِ أخيهِ عمرو بن مصعبٍ ، وقالَ : فيهِ نَظَرٌ العُقَيليّ (٢ : ٢٥٠) الكامِل (٣ : ٥٢) الميزان (١ : ٦٢٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ١٦)

التّهذيب (٣ : ٧٦) التّقريب (١ : ٢١٠) : متروكٌ ، وكانَ يُدلّسُ عن الكَذّابينَ ، ويقال : إنّ ابنَ مَعينٍ كَذّبهُ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(١٨٧٧) زيادُ بنُ مَيمونَ الثّقفيّ ، أبو عَمّارٍ البَصريّ : يَروي عَن أنسٍ ولم يَرهُ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : كذّابٌ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٠٥) العُقَيليّ (٢ : ٧٧) الكامِل (٣ : ١٨٥) الميزان (٢ : ٩٤) اللّسان (٢ : ٤٩٧) .

(١٨٧٨) سَلمَةُ بنُ مُحَمّدِ بنِ عَمّارِ بنِ ياسِرٍ (د ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن جَدّه عَمّارِ بنِ ياسِرٍ ولم يَرَهُ ، وليسَ مّمن يُحتَجّ بهِ إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ لإرسالِه الخبرَ ، فكيفَ إذا انفَرَدَ؟! سُئِلَ ابنُ مَعينٍ عَن حَديثِه (الفِطْرةُ المَضمَضَةُ) قالَ : مُرسلٌ .

(١٨٧٩) سُهيلُ بنُ ذَكوانَ ، أبو السّنديّ البَصريُّ : كانَ يَدّعي شيوخاً لم يرهُم ويَروي عَنهم ، ويقولُ : حَدّثتنا عائشةُ ، وكانَت سوداء ! .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٥٣) العُقَيليّ (٢ : ١٥٤) الكامِل (٣ : ٤٤٦) الميزان (٢ : ٢٤٢) اللّسان (٣ : ١٢٤) : وذكرَه ابنُ حِبّانَ في الثّقاتِ وسمّاهُ سَهلاً .

قلت : ولم أجدْهُ في الثقات المطبوع ، ولا في ترتيب الهيثمي ، وهو وَهْمٌ من ابنِ حجر . والذي في الثقاتِ (٦ : ٤١٧) سهيلُ بن أبي صالح السمّان ، وهو ابنُ ذكوانَ أيضاً ، لكنّهُ غيرُ المترجَم هُنا ، وهو الذي أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أحاديثَ كثيرةً لكنّهُ قالَ مَرّةً (٤٥٦٠) : «سُهيلُ بنُ ذكوانَ» وهو ابنُ أبي صالحٍ بالتأكيدِ .

(١٨٨٠) شعيبُ بنُ أيوبَ بنِ رُزَيقٍ ، أبو بكر الصريفينيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) (د) : يُخْطِئ ويدلّسُ ، كلُّ ما في حَديثِهِ من المناكيرِ مدلّسةٌ .

أخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثين (١٣٣٥ ، ٦٩٤٧) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٨ : ٣٠٩) الجَرْح (٤ : ٣٤٢) : كَتَبَ إلى أبي وإليّ ، تَهْذيب الكَمالِ (١٢ : ٥٠٥) التَّهْذيب (٤ : ٣٤٨) قالَ أبو داود : أني لأخافُ اللهَ في الرواية عَن شعيب . وَقالَ الحاكِم : ثِقَة مأمون ، التَّقْريب (١ : ٣٥١) : صدوقٌ يدلّسُ ، من الحادية

عشرةَ ، طبقات المدلّسين للحافظ (ص : ٨٧) : وصفهُ بالتدليسِ ابنُ حِبّان والدّارَقُطْنيُّ .

(١٨٨١) عَبّادُ بنُ مَنصورٍ ، أبو سَلَمةَ النّاجي البَصْريُّ (خت ٤) : كانَ قَدَرياً داعياً إلى القَدَرِ ، وكانَ على قضاءِ البَصْرةِ ، يَروي عَن أيوبَ وعِكرمةَ ، كلُّ ما رَوى عَن عِكرمةَ سَمِعَه مِن إبراهيمَ بنِ أبي يَحيى عَن داودَ بنِ الحُصينِ ، فدَلّسَها عَن عِكرمةَ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ أربعونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (١٦٠٧ ، ٥٢٨٠) ولم يُخرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٦٦) العقيلي (٣ : ١٣٤) الميزان (٢ : ٣٧٦) تهذيب الكمال (١٤ : ١٥٦) التهذيب (٥ : ١٠٣) التقريب (١ : ٣٩٣) : صَدوقٌ ، رُميَ بالقدرِ وكانَ يُدلّسُ ، وتَغيرَ بأَخَرةٍ ، مِنَ السّادِسةِ .

(١٨٨٢) عبدُ الحَكمِ بنُ عَبدِ اللهِ القَسْمَليُّ العَدَويُّ : كانَ يَروي عَن أنسٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، ولا أعلمُ لهُ مَعهُ مُشافَهةً ، لا يَحلُّ كِتابَةُ حَديثِه إلا على جِهةِ التّعجبِ .

(١٨٨٣) عَبدُ العَزيزِ بنُ أبانَ القُرَشيُّ (ت) : كانَ يأخذُ كُتبَ النّاسِ فيَرويها مِن غَيرِ سَماعٍ ، ويَسْرقُ الحَديثَ ، ويأتي عَنِ الثّقاتِ بالأشياءِ المعضِلاتِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بِثِقَةٍ ، وتركَهُ أحمدُ ، وكانَ شديدَ الحمْلِ عَليهِ ، واتّهمَه ابنُ مَعينٍ بالوضْعِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٤٠) العُقَيليّ (٣ : ١٦) الكامِل (٥ : ٢٨٨) الميزان (٢ : ٦٢٢) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ١٠٧) التهذيب (٦ : ٣٢٩) التقريب (١ : ٥٠٧) : مَتروكٌ ، وكذّبهُ ابنُ مَعينٍ وغَيرُه ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(١٨٨٤) عَبدُ اللهِ بنُ زيادِ بنِ سَمعانَ ، مَولى أمّ سَلَمةَ المدنيّ (مد ق) : يروي عن الترمذيِّ ونافعٍ ، ورَوى عَن مُجاهدٍ ولم يَرهُ ، وكذّبَه مالكُ بنُ أنسٍ في دَعواهُ رُؤيَةَ مُجاهدٍ ، كانَ يَرويّ عمّن لم يَرهُ ، ويُحَدّثُ بما لم يَسمعْ ، وكذّبَه مُحَمّدُ بنُ إسحاقَ أيضاً .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٧) العُقَيليّ (٢ : ٢٥٤) الكامِل (٤ : ١٢٥) الميزان (٢ : ٤٢٣) اللسان (٣ : ٢٩٧) : سمّاهُ عبدَ اللهِ بنَ سمعان ، وقال : يُنسَبُ إلى جدّه كثيراً ، وهو أحدُ الضعفاءِ ، تَهْذيب الكَمال (١٤ : ٥٢٦) التهذيب (٥ : ٢١٩) التقريب (١ : ٤١٦) : مَتروكٌ ، اتّهمَه بالكذبِ أبو داودَ وغيرُه ، مِنَ السّابِعةِ .

(١٨٨٥) عبدُ اللهِ بنُ لهيعةَ الحَضرميّ الغافقيُّ ، قاضي مصرَ (م د ت ق) : يُدَلِّس عن الضعفاء ، ويجيبُ في كُلِّ مَا يُسألُ عَنهُ ، ويُدخَلُ عَلَيْه فَيُحدِّث ، والصّوابُ في أمْرِهِ : التَّنكُّبُ عَنْ رِوايةِ المُتقدِّمينَ عَنْه وتركُ الاحتجاجِ بروايةِ المُتأخّرينَ عَنْه .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانِ مئةٍ وستونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٦٢٤) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ١١) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٥ : ٤٥٧) التهذيب (٥ : ٣٧٣) التّقريب (١ : ٤٤٤) : صَدُوقٌ ، مِنَ السّابِعَةِ ، خَلّطَ بعدَ احتراقِ كُتُبه ، وروايةُ ابنِ المباركِ وابنِ وهبٍ عنهُ أعدلُ منْ غيرِهما ، وله في مسلمٍ بعضُ شيءٍ مقرونٌ .

(١٨٨٦) عَبدُ اللهِ بنُ مِكْنَفٍ (ق) : يَروي عَن أنسِ بنِ مالكٍ ، يَروي عَنه مُحَمّدُ بنُ إسحاقَ بنِ يسارٍ ، لا أعلمُ لهُ سَماعاً مِن أنسٍ ، ولا لُمحَمّدِ بنِ إسحاقَ منه ، وهذا مُنقطعٌ مِن جِهتينِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، وكانَ معَ ذلكَ مُختاريّاً .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٦) العُقَيليّ (٢ : ٣٠٨) الكامل (٤ : ٢٢٤) الميزان (٢ : ٥٠٧) تَهْذيب الكَمال (١٦ : ١٧٦) التهذيب (٦ : ٤٢) التقريب (١ : ٤٥٣) : مَجهولٌ مِنَ الخامِسَةِ .

(١٨٨٧) عَبدُ الوهّابِ بنُ مُجاهدِ بنِ جَبرٍ (ق) : يَروي عَن أبيهِ ولم يَره ، ويُجيبُ في كلّ ما يُسألُ وإن لم يَحفظْ ؛ فاستَحقّ التّركَ ، كانَ الثّوريّ يرميهِ بالكذْبِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٤٦) العُقَيليّ (٣ : ٧١) الكامل (٥ : ٢٩٤) الميزان (٢ : ٦٨٢) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ٥١٦) التهذيب (٦ : ٤٥٣) التقريب (١ : ٥٢٨) : مَتروكٌ ، وقد كذّبهُ الثّوريّ ، مِنَ السّابعةِ .

(١٨٨٨) عُثمانُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الطّرائفيُّ القُرَشيُّ أبو عبدِ الرحمنِ الحرانيُّ (د س ق) : كانَ مُعَلّماً ، يَروي عَن أقوامٍ ضِعافٍ أشياءَ يُدَلّسُها عَنِ الثّقاتِ ، حتّى إذا سَمِعَها المُستَمعُ لم يشكّ في وَضعِها ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في أخبارِه ؛ أُلزِقتْ بهِ تلكَ الموضوعاتُ ، وحملَ عَليه الناسُ في الجَرحِ ، فلا يَجوزُ عِندي الاحتِجاجُ بِروايتهِ كلّها على حالةٍ مِن الأحوالِ ؛ لما

غَلَبَ عليها مِنَ المناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، والموضوعاتِ عن الثّقاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩٦) وذكرَه في تَرْجَمةِ أَبينَ بنِ سُفيانَ المَقدسيّ من المجروحين (١ : ١٨٠) وقال : قدْ تبرأنا مِن عُهدَته ، وقالَ في ترجمةِ عليٍّ بن عُروة من المجروحينَ (٢ : ١٠٩) : ليسَ بشيءٍ ، الثقات (٨ : ٤٤٩) في تَرجمةِ عُثمانَ بنِ عَبدِ الرّحمنِ ابنِ عَلاقٍ القُرَشيِّ : حرّانيٌّ واهٍ ، وابن علاق دمشقيٌّ مستقيم الحديث ، الكَبير (٦ : ٢٣٨) يروي عَن قومٍ ضعاف ، العُقَيليّ (٣ : ٢٠٧) الكامِل (٥ : ١٧٣) الميزان (٣ : ٤٥) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٤٢٨) التّهذيب (٧ : ١٤٣) التّقريب (٢ : ١١) : صدوقٌ ، أكثرَ الرّوايةَ عن الضّعفاءِ والمَجاهيلِ ؛ فضُعّفَ بسببِ ذلكَ حتّى نَسبَهُ ابنُ نُميرٍ إلى الكَذبِ ، وقد وَثّقَهُ ابنُ مَعينٍ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(١٨٨٩) عَطيةُ بنُ سَعْدٍ ، أبو الحَسنِ العَوفيُّ (بخ د ت ق) مِن أهلِ الكوفةِ ، يروي عن أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ أحاديثَ ، ثمّ صارَ يُدلّسُ التّسويةَ عن الكَلْبيّ ، فلا يَحِلّ الاحتجاجُ بهِ ، ولا كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . وقالَ عنه في تَرْجَمَة الحَسَن العَوْفيِّ من المجروحينَ (١ : ٢٣٤) : ليس بشيءٍ في الحديث ، وقالَها أيضاً في تَرْجَمَة ابنه مُحَمَّد بن عطية من المجروحينَ (٢ : ٢٧٤) .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١٧٦) العُقَيليّ (٢ : ٣٥٩) الكامِل (٥ : ٢٠٧) الميزان (٣ : ٧٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٠ : ١٤٥) التّهذيب (٧ : ٢٢٤) التّقريب (٢ : ٢٤) : صدوقٌ يُخطِئُ كثيراً ، كانَ شيعيّاً مُدَلّساً ، مِنَ الثّالِثَةِ .

(١٨٩٠) عَليُّ بنُ غالبٍ الفِهْريُّ المِصْريُّ : كانَ كثيرَ التّدليسِ فيما يُحدّثُ ، حتّى وقعَ المناكيرُ في رِوايتِه ، وبَطلَ الاحتجاجُ بها ؛ لأنّه لا يُدْرَى سَماعُه لما يَروي عمن يَروي في كل ما يَروي ، ومَنْ كانَ هذا نَعْتَهُ ؛ كانَ ساقطَ الاحتجاجِ بما يَروي ، لِمَا عليه الغالبُ مِنَ التّدليسِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١١١) الكبير (٦ : ٢٩٢) الجرح (٦ : ٢٠٠) المِيزان (٣ : ١٤٩) اللِّسان (٤ : ٢٤٨) .

(١٨٩١) عُمرُ بنُ حَفْصٍ ، أبو حَفْصٍ العَبْديُّ : يشتري الكُتُبَ ، ويُحَدّثُ بها مِن غَيرِ سَماعٍ ، ويُجيبُ فيما يُسألُ ؛ وإن لم يَكن مما يُحَدّثُ به ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بِشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٨٤) العُقَيليّ (٣ : ١٥٥) الكامِل (٥ : ٤٩) الميزان (٣ : ١٨٩) اللِّسان (٤ : ٢٩٨) .

(١٨٩٢) عُمرُ بنُ سَعيدٍ ، أبو حَفْصٍ الدِّمَشقيُّ : يَروي كُتُباً لم يَسمَعْها عَن أقوامٍ أدركَهم ، تركَهُ أحمدُ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٨٩) العُقَيليّ (٣ : ١٦٧) الكامِل (٥ : ٧٥) الميزان (٣ : ١٩٩) اللِّسان (٤ : ٣٠٧) .

(١٨٩٣) عُمرُ بنُ هارونَ البَلْخيُّ ، أبو حَفْصٍ الثَّقَفيُّ (ت ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المعضِلاتِ ، ويدّعى شيوخاً لم يَرَهُم ، وكانَ ابنُ مَهديٍّ حَسَنَ الرأيِ فيه ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بِشيءٍ . قال ابنُ حِبّانَ : كانَ صاحبَ سُنّةٍ وفَضْلٍ وسخاءٍ ، وكانَ أهلُ بلَدِه يُبغضونَهُ لتعصُّبِه في السُّنَّةِ وذَبِّه عَنها ، ولكنْ كانَ شأنُهُ في الحديثِ ما وصفتُ ، وفي التعديلِ ما ذكرتُ ، والمناكيرُ في روايتِه تدلُّ على صحّةِ ما قالَ يَحيى بنُ مَعينٍ فيه ، وقد حَسَّنَ القولَ فيه جماعةٌ مِن شيوخِنا ؛ كانَ يَصِلُهُمْ في كلِّ سنةٍ بصلاتٍ كثيرةٍ من الدراهمِ والثيابِ وغيرِها .

قلت : مثلُ هذه التهمةِ خطيرةٌ يتعيّن دراستُها وأمثالَها .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٩٠) العُقَيليّ (٣ : ١٩٤) الكامِل (٥ : ٣٠) الميزان (٣ : ٢٢٨) تَهْذيب الكَمال (٢١ : ٥٢٠) التهذيب (٧ : ٥٠١) التقريب (٢ : ٦٤) : مَتروكٌ وكانَ حافظاً ، مِن كِبارِ التّاسِعَةِ .

(١٨٩٤) عَمرُو بنُ خالدٍ الواسِطيّ ، أبو خالدٍ الهاشِميُّ ، مولاهم (ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتعمّدَ لَها ؛ مِن غيرِ أن يُدلّسَ . كذّبهُ أحمدُ وابنُ مَعينٍ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ٧٦) و(٢ : ١٦٩) في ترجمةِ عبادِ بنِ كثيرٍ الثّقفيّ الكاهِليّ ، وقالَ : قد تبرّأنا مِن عُهْدَتِهِ ، الثقات (٧ : ٥٩٦) في ترجمةِ أبي هاشمٍ الرُّمّانيِّ وقالَ : ضعيفٌ ، العُقَيليّ (٣ : ٢٦٨) الميزان (٣ : ٢٥٧) تَهْذيب الكَمال (٢١ : ٦٠٣) التّهْذيب (٨ : ٢٦) التّقريب (٢ : ٦٩) : مَتروكٌ ، ورماهُ وكيعٌ بالكَذِبِ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(١٨٩٥) مُحَمّدُ بنُ الحُسَيْنِ البُخارِيُّ ، الراوي عَنْ وكيعٍ وغُنْجار : رَوَى عَنْه ابناهُ إبراهيمُ وعُمرُ ، يُعتَبرُ حَديثُه إذا بَيَّنَ السَّماعَ في رِوايَتِه .

(١٨٩٦) مُحَمّدُ بنُ عبدِ الملكِ ، أبو إسْماعيلَ الوَاسِطيُّ : يُعتَبرُ حَديثُه إذا بَيَّنَ السَّماعَ فِي خَبَرِه ، فإنّه كانَ مُدَلِّساً يُخطئ .

(١٨٩٧) مُحمّدُ بنُ عيسى بنِ القاسمِ أبو سُفيانَ القُرَشيّ (د س ق) : مُستقيمُ الحديثِ إذا بَيّنَ السّماعَ في خَبرِه ، فأمّا خَبرُه الّذي روى عن ابنِ أبي ذِئبٍ ، عن الزّهريّ ، عن سَعيدِ بنِ المُسيّبِ في مَقتَلِ عُثمانَ ؛ فلم يَسمَعه من ابنِ أبي ذِئبٍ ، وإنّما سَمعَه من إسماعيلَ بنِ يَحيى التّيميّ عن ابنِ أبي ذِئبٍ ، فدلّسَ عنهُ ، وإسماعيلُ واهٍ .

(١٨٩٨) مُحَمّدُ بنُ يزيدَ بنِ خُنَيْسٍ المَخزوميُّ (ت ق) : مِنْ خِيارِ النّاسِ ، رُبّما أخْطأ يُعتَبَرُ حَديثُه إذا بَيَّنَ السَّماعَ فِي خَبَرِه ، ولم يروِ عَنه إلا ثِقَةٌ ، فأمّا عبدُ الله بنُ مُسيّب فعِنْدَه عَنه عَجائبُ لا اعتبارَ بها .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٢٧٦٨) .

(١٨٩٩) مُصعَبُ بنُ سَعيدٍ ، أبو خَيثمةَ المِصّيصيُّ : رُبّما أخْطأ ، يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن الثّقات وبَيَّنَ السَّماعَ فِي خَبَرِه ؛ لأنَّه كانَ مُدَلِّساً ، وقد كُفَّ فِي آخرِ عُمُرِهِ .

(١٩٠٠) مُطَرّفُ بنُ مازنٍ الكِنانيُّ : يحَدِّثُ بما لم يَسمعْ ، ويَروي ما لم يَكتبْ عمّن لم يَرَهُ ، لا تَجوزُ الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا عِندَ الخَواصِّ للاعتِبارِ فَقط . عن ابنِ مَعينٍ : كذّابٌ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٢٩) الكبير (٧ : ٣٩٨) الجرح (٨ : ٣١٤) العُقَيليّ (٢ : ٢١٦) الكامِل (٦ : ٣٧٦) الميزان (٤ : ١٢٥) اللِّسان (٦ : ٤٧) .

(١٩٠١) يَحْيى بنُ أبي حَيّةَ ، أبو جَنابٍ الكَلْبيُّ (د ت ق) : يُدلِّسُ عن الثقاتِ ما سَمعَ مِن الضعفاءِ ، فالتزَقَ بهِ المناكيرُ التي يَرويها عن المشاهيرِ ، فوَهّاهُ يَحيى بنُ سعيدٍ القطّانُ ، وحَمَلَ عليهِ أحمدُ ابنُ حَنبَلٍ رحِمَهُ اللهُ حملاً شديداً . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٣ : ١١١) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٥٩٧) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً

الكبير (٨ : ٢٦٧) الجرح (٩ : ١٣٨) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بالقويِّ ، وقالَ أبو زُرعةَ : صَدوقٌ ؛ غيرَ أنّهُ كانَ يُدلّسُ ، العُقَيْلي (٤ : ٣٩٨) الكامِل (٧ : ٢١٢) الميزان (٤ : ٣٧١) تَهْذيب الكَمالِ (٣١ : ٢٨٤) التَّهْذيب (١١ : ٢٠١) التَّقْريب (٢ : ٣٤٦) : ضَعّفوهُ لِكَثْرةِ تدليسِهِ ، مِن السادسةِ .

(١٩٠٢) يَحْيى بنُ أبي كثيرٍ اليَماميُّ أبو نَصْرٍ البَصْريُّ (ع) : كانَ مِن العُبّادِ ، إذا رأى جنازةً لم يتعشَّ تلكَ الليلةَ ، ولا قَدِرَ أحدٌ مِن أهلِهِ أن يُكَلِّمَهُ ، وكانَ يدلّس ، فكلُّ ما روى عن أنسٍ ؛ فقد دلّسهُ عنه ، ولم يسمعْ من أنسٍ ولا صحابيٍّ شيئاً .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أحاديثَ كثيرةً ؛ منها (١٦ ، ٣٤ ، ٧٤٦٥ ، ٧٤٨١) .

(١٩٠٣) يونسُ بنُ شُعيبٍ : شيخٌ يَروي عَن أبي أُمامَةَ ، لستُ أعرفُ لهُ مِن أبي أُمامَةَ سَماعاً على مناكيرِ ما يَرويه ؛ في قِلّتِها ، كأنّه كانَ المتعمّدَ لذلكَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٩٣) العُقَيليّ (٤ : ٤٥٩) الكامِل (٧ : ١٨٠) الميزان (٤ : ٤٨١) اللِّسان (٦ : ٣٣٢) : قالَ البخاريُّ : منكَرُ الحديثِ .

(١١) يَسرقُ الحديثَ

(١٩٠٤) إسحاقُ بنُ إدريسَ الأُسْواريُّ : يسرقُ الحَديثَ ، رماهُ ابنُ مَعينٍ بالكذبِ وذَكرَ لهُ حَديثاً وقالَ : قَلبَ مَتنَه وإسنادَه جميعاً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٣٥) العُقَيليّ (١ : ١٠٠) الكامِل (١ : ٣٣٣) الميزان (١ : ١٨٤) اللِّسان (١ : ٣٥٢) .

(١٩٠٥) بَركةُ بنُ مُحَمّدٍ الحَلبيّ (شَيخُ شيوخه) : كانَ يسرقُ الحَديثَ ، وربّما قلَبَهُ وإذا أُدخلَ عليهِ حَديثٌ ؛ حَدّثَ بهِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفردَ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٠٣) الكامِل (٢ : ٤٧) الميزان (١ : ٣٣٠) اللِّسان (٢ : ٨) .

(١٩٠٦) بُهْلولُ بنُ عُبيدٍ : يسرقُ الحَديثَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٠٢) الكامِل (٢ : ٦٥) ذكرَه باسمِ بُهلولِ بنِ عَبدِ اللهِ الكِنديّ ، الميزان (١ : ٣٥٥) اللِّسان (٢ : ٦٧) .

(١٩٠٧) حَمَّادُ بنُ الوليدِ الأزديّ : يسرقُ الحَديثَ ، ويُلزِقُ بالثِّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٥٤) الكامِل (٢ : ٢٤٠) الميزان (١ : ٦٠١) اللِّسان (٢ : ٣٥٤) .

(١٩٠٨) خالدُ العَبدُ : كانَ يسرقُ الحَديثَ ، ويحَدّثُ مِن كتبِ النّاسِ مِن غيرِ سماعٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٨٠) الكبير (٣ : ١٦٥) سؤالات الآجريِّ أبا داود (١ : ٣٦٤) : ضعيف ، الجرح والتعديل (٣ : ٣٦٣) : سمعتُ يزيدَ بنَ زريع يقول : لأنْ أقعَ من فوقِ هذه المنارةِ ؛ أحبّ إليَّ من أن أحدِّثَ عن خالد العبد ، الكاملُ (٣ : ٢٣) الميزان (١ : ٦٤٩) وقال : هو ابن عبدالرحمن . .

(١٩٠٩) السَّرِيّ بنُ عاصِمِ بنِ سَهلٍ الهَمْدانيُّ : يسرقُ الحَديثَ ، ويرفعُ الموقوفاتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٥٥) الكامِل (٣ : ٤٦٠) الميزان (٢ : ١١٧) اللِّسان (٣ : ١٢) .

(١٩١٠) عَبدُ الحميدِ بنُ بحرٍ الكُوفيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ من أحاديثِهم ، كانَ يسرقُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٤٢) الكامِل (٥ : ٣٢٢) الميزان (٢ : ٥٣٨) اللِّسان (٣ : ٣٩٥) .

(١٩١١) عَبدُ السّلامِ بنُ عُبيدِ بنِ أبي فَروةَ النَّصِيبيُّ : يسْرقُ الحَديثَ ، ويلزقُ بالثّقاتِ الأشياءَ الّتي رَواها غَيرُهم مِنَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٥٢) الميزان (٢ : ٦١٧) اللِّسان (٤ : ١٥) .

(١٩١٢) عَليُّ بنُ عَبْدَةَ بنِ قُتيبةَ التّميميّ : يسرقُ الحَديثَ ، ويَعْمِدُ إلى كلّ حَديثٍ رَواهُ ثِقةٌ ، يَرويهِ عَن شَيخِ ذلكَ الثّقَةِ ، ويَروي عَنِ الأثباتِ ما ليسَ مِن حَديثِ الثّقاتِ لا يَحلّ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١١٥) الكامِل (٥ : ٢١٦) الميزان (٣ : ١٤٤) بِاسمِ : عليِّ بن الحسنِ المكتبِ ، اللِّسان (٤ : ٢٤٢) : كذّاب ، الكشف الحثيث (١ : ١٨٥) .

(١٩١٣) عَمّارُ بنُ مَطَرٍ الرُّهاويُّ : يَروي المقلوباتِ ، يَسْرقُ الحَديثَ ويَقلِبُه ، لا اعتِبارَ بما يَرويهِ ؛ إلا للاستِئناسِ إليه عِندَ الوِفاقِ ممّن هوَ مثلُه في الإتقانِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٩٦) الجرح (٦ : ٣٩٤) : قالَ أبو حاتمٍ : كتبتُ عنهُ وكانَ يَكذبُ . قلتُ : تُركَ مع أنّه حافظٌ ، والطعنُ في صدقِهِ لا في ضَبْطِهِ . العُقَيليّ (٣ : ٣٢٧) الكامِل (٥ : ٧٢) الميزان (٣ : ١٦٩) اللِّسان (٤ : ٢٧٥) .

(١٩١٤) مُحَمّدُ بنُ جابرِ بنِ سَيّارٍ اليَماميّ ، أبو عبدِ الله السّحيميُّ (د ق) : كانَ أعمى يُلحِقُ في كتبِه ما ليسَ مِن حَديثِه ، ويَسرقُ ما ذوكِرَ به ؛ فيحَدّثُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٧٠) العُقَيليّ (٤ : ٢٤١) الكامِل (٦ : ١٤٧) الميزان (٣ : ٢٩٦) اللّسانِ (٧ : ٣٥٣) تَهْذيب الكَمال (٢٤ : ٥٦٤) التهذيب (٩ : ٨٨) التقريب (٢ : ١٤٩) : صَدوقٌ ذَهبَتْ كُتبُه ؛ فساءَ حِفْظُه ، وخَلَّطَ كثيراً ، وعَمِيَ فصارَ يُلقَّنُ ورَجّحَهُ أبو حاتمٍ عَلى ابنِ لَهيعةَ ، مِنَ السّابِعةِ .

(١٩١٥) مُحَمّدُ بنُ الحَسنِ بنِ أبي الحَسنِ بنِ زَبالَةَ المَخزوميُّ الحجازيُّ (د) : يسرقُ الحَديثَ ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما لم يَسمعْ مِنهم ؛ مِن غَيرِ تَدليسٍ عَنهم . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بثقةٍ ، يسرقُ الحديثَ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٧٤) و(٢ : ٢٠) في ترجمةِ عبدِ الله بنِ مُحمَّدِ بنِ عُجْلانَ ، وقالَ : واهٍ ، العُقَيليّ (٤ : ٥٨) الكامِل (٦ : ١٧١) الميزان (٣ : ٥١٢) تَهْذيب

الكَمال (٢٥ : ٦٠) التهذيب (٩ : ١١٥) التقريب (٢ : ١٥٤) : كذّبوهُ ، مِن كِبارِ العاشِرةِ .

(١٩١٦) مُحَمّدُ بنُ موسى بنِ مِسْكينٍ ، أبو غَزِيّةَ ، قاضي المدينةِ : يَسْرِقُ الحَديثَ ويحَدّثُ بهِ ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ أشياءَ مَوضوعاتٍ ، حتّى إذا سَمِعَها المبتدئُ في الصّناعةِ سَبَقَ إلى قَلبِه أنهُ كانَ المتعمّدَ لَها .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٨٩) الكبير (١ : ٢٣٨) : عندَهُ مناكيرُ ، الجرح (٨ : ٨٣) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، الكامِل (٦ : ٢٦٥) الميزان (٤ : ٩٤) اللِّسان (٥ : ٣٩٨) .

(١٩١٧) النّضرُ بنُ سَلمَةَ المَروَزيُّ ، المعروفُ بِشاذانَ : يَسرِقُ الحَديثَ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا للاعتبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٥١) وانظر الثقات (٨ : ٢٣٨) الجرح (٨ : ٤٨٠) : قالَ أبو حاتمٍ : كانَ يفتعلُ الحديثَ ولم يكُن بصَدوقٍ ، الكامِل (٧ : ٢٩) الميزان (٤ : ٢٥٦) اللّسان (٦ : ١٦٠) .

(١٩١٨) همّامُ بنُ مُسلمٍ الزّاهدُ الكُوفيُّ : شيخٌ يسرِقُ الحَديثَ ويحَدّث به ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ؛ على قِلّةِ مَعرفتِه بِصناعةِ الحَديثِ ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ مِنه ، وكثُرَ في رِوايتِه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٩٦) الميزان (٤ : ٣٠٨) اللِّسان (٦ : ١٩٩) .

(١٩١٩) يونسُ بنُ خَبّابٍ الأسَديُّ ، أبو حَمزةَ الكُوفيُّ (بخ ٤) : كانَ رَجلَ سَوءٍ غالياً في الرّفضِ ، كانَ يزعمُ أنّ عثمانَ قَتلَ ابنتَي رَسولِ الله صلَّى اللهُ عليهِ وآلِه وسَلَّمَ لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنه ؛ لأنّه كانَ داعيةً إلى مَذهبِه ، ثمّ معَ ذلكَ يَنفردُ بالمناكيرِ الّتي يَرويها عَنِ الثّقاتِ ، والأحاديثِ الصّحاحِ الّتي يَسرقُها عَنِ الأثباتِ ؛ فيَرويها عَنهم .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٣٩) الثقاتِ (٨ : ١٣٩) في ترجمةِ بِشْرِ بنِ عُقبةَ وقالَ : ضعيفٌ . وانظر صحيحَ ابنِ حِبّانَ ، تحتَ الرقمِ (٦١٥٣) الكبير (٨ : ٤٠٤) الجرح (٩ : ٢٣٨) : قالَ ابنُ مَعينٍ : لا شَيْء ، وقالَ أبو حاتمٍ : مُضطربُ الحديثِ ، ليسَ بالقويِّ العُقَيليّ (٤ : ٤٥٨) الكامِل (٧ : ١٧٢) الميزان (٤ : ٤٧٩) تَهْذيب الكَمال (٣٢ : ٥٠٣) :

الأُسَيِّديُّ ، التهذيب (١١ : ٤٣٧) التقريب (٢ : ٣٨٤) : صَدوقٌ يُخطِئُ ، ورُميَ بالرّفضِ مِنَ السّادسَةِ .

(١٢) يَقلبُ الأخبارَ ويَسرقُ الحديثَ

(١٩٢٠) إبراهيمُ بنُ إسحاق الغَسيل : كان يقلب الأخبار ويَسْرقُ الحَديثَ ، فالاحتياط فِي أمْرِهِ الاحتجاجُ بما وافَقَ الثِّقاتِ مِنَ الأخْبارِ ، وتَرْكُ ما انْفَرَدَ من الآثار .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١١٩ ، ٧٣) اللسان (١ : ٣٠) .

(١٩٢١) إسحاقُ بنُ إدريسَ الأُسْواريُّ : يسرقُ الحَديثَ ، رماهُ ابنُ مَعينٍ بالكذِبِ وذَكرَ لهُ حَديثاً وقالَ : قَلبَ مَتنَه وإسنادَه جميعاً .

(١٩٢٢) إسماعيلُ بنُ مُحَمّدِ بنِ يوسفَ ، أبو هارونَ الجِبْرينيُّ : يَقلبُ الأسانيدَ ويسرقُ الحَديثَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٣٠) الميزان (١ : ٢٤٧) اللِّسان (٢٣٢ :١) التهذيب (٢ : ١٠٠) .

(١٩٢٣) جعفرُ بنُ عَبدِ الواحدِ الهاشِميُّ : يسرقُ الحَديثَ ، ويَقلبُ الأخبارَ ، يَروي المتنَ الصّحيحَ الذي هو مشهورٌ بِطريقٍ واحدٍ ، يَجيءُ بهِ مِن طَريقٍ آخرَ ، حتّى لا يَشكُّ مَنِ الحَديثُ صِناعتُه ، أنّه كانَ يَعملُها ، وكان لا يقول : حدّثنا ؛ في روايته ، كانَ يقولُ : قال لنا فلانُ بنُ فلانٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢١٥) الكامِل (٢ : ١٥٣) الميزان (١ : ٤١٢) اللِّسان (٢ : ١١٧) .

(١٩٢٤) صالحُ بنُ أحمدَ بنِ أبي مُقاتلٍ أبو الحُسينِ القِيراطيُّ (شيخُه) : شَيخٌ كتَبْنا عَنه ببغداد ، يسرقُ الحَديثَ ، ويقلبُه ، ولعلّه قد قلبَ أكثرَ مِن عَشرةِ آلافِ حَديثٍ فيما خَرّجَ مِنَ الشّيوخِ والأبوابِ . . لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٧٣) الكامِل (٤ : ٧٣) اللِّسان (٣ : ١٦٤) .

(١٩٢٥) عبدُ الله بنُ الحسينِ بنِ جابرٍ البَغداديُّ : يقلبُ الأخبارَ ويسرقُها ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٤٦) المِيزان (٢ : ٤٠٨) .

(١٩٢٦) عَبدُ اللهِ بنُ شَبيبِ بنِ خالدٍ القيسيُّ ، أبو سعيدٍ البَصريُّ : يَقلبُ الأخبارَ ويسرقُها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لكثرةِ ما خالفَ أقرانَه في الرّواياتِ عَنِ الأثباتِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٤٧) الكامِل (٤ : ٢٦٢) الجرح (٥ : ٨٣) : رفيقُ أبي حاتمٍ في المدينةِ ، الميزان (٢ : ٤٣٨) اللِّسان (٣ : ٢٩٩) .

(١٩٢٧) عَبدُ المَلكِ بنُ عَبدِ العَزيزِ - ويُقال : ابنُ عبدِ اللهِ - أبو العبّاسِ المَروانيّ الشّاميّ : يروي عن الأوزاعيِّ وابن أبي عبلة ، يَسرقُ الحَديثَ ، ويَقلبُ الأسانيدَ ، لا يَحلُّ ذِكْره إلا عند أهلِ هذهِ الصّناعةِ ، فكيفَ الاحتِجاجُ بهِ؟

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٣٣) الكَبير (٥ : ٤٢٢) الجَرْح (٥ : ٣٥٦) العُقَيليّ (٣ : ٢٧) الميزان (٤ : ٤٠٣) اللِّسان (٤ : ٦٦) .

(١٣) يُسوّي الحديثَ ويَسرقُهُ

(١٩٢٨) إبراهيمُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ خالدٍ المِصّيصيّ : يُسوّي الحَديثَ ويَسرقُه ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، يَقلبُ حَديثَ الزّبَيديّ عَلى الزّهْريّ ، وحَديثَ الأوزاعيّ على مالكٍ ، وحَديثَ زيادِ بنِ سَعدٍ عَلى يَعقوبَ بنِ عَطاءٍ . . ورَوى لهُ حَديثاً عَن وَكيعٍ ، عَن سُفيانَ ، عَن عَمرِو بنِ دينارٍ ، عَنِ ابنِ عبّاسٍ ، عَنِ النّبيّ صلّى اللهُ عليه وآله وسلّمٍ ، ثمّ قالَ : ومَن يَروي بِهذا الإسنادِ مِثلَ هذا المَتنِ ؛ استَحقّ أن يُعدلَ بهِ إلى جُملةِ المَتروكينَ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١١٦) اللِّسان (١ : ٧١) .

(١٩٢٩) أسدُ بنُ عَمرٍو البَجَليّ : كانَ يُسوّي الحَديثَ على مذاهِبهم . . . رَوى عَنه أصحابُ الحَديثِ أشياءَ على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٨٠) العُقَيليّ (١ : ٢٧) الكامِل (١ : ٣٩٨) الميزان (١ : ٢٠٦) اللِّسان (١ : ٣٨٣) .

(١٩٣٠) إسماعيلُ بنُ داودَ بنِ مِخْراقٍ المدنيُّ : يسرقُ الحَديثَ ويسوّيه .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٢٩) العُقَيليّ (١ : ٩٣) الميزان (١ : ٢٢٦) اللِّسان (١ : ٤٠٣، ٤٣٨) .

(١٩٣١) أَسِيدُ بنُ زَيدٍ الجَمّالُ الهاشميُّ الكوفيُّ (خ) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المناكيرَ ويسرقُ الحَديثَ ويحَدّثُ بهِ ، كذّبه يَحيى بنُ مَعينٍ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٦٠٥٩) ولم يخرجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٨٠) العُقَيليّ (١ : ٢٨) الكامل (١ : ٤٠٠) تاريخ بغداد (٧ : ٤٧) الميزان (١ : ٢٥٦) تَهْذيب الكَمال (٣ : ٢٣٨) التهذيب (١ : ٣٤٤) التقريب (١ : ٧٧) وقالَ : ضَعيفٌ ، أفرطَ ابنُ مَعينٍ فَكذّبهُ ، وما لَهُ في البُخاريّ سِوى حَديثٍ واحَدٍ مَقرونٍ بِغيرِهِ مِنَ العاشِرةِ .

(١٤) عُرِّفَ بخطئِه فلم يَرجعْ

(١٩٣٢) سُفيانُ بنُ وَكيعِ بنِ الجَرّاحِ (شَيخُ شيوخه) (ت ق) : كانَ شَيخاً فاضلاً صَدوقاً ؛ إلا أنه ابتُليَ بورّاقِ سُوءٍ كانَ يُدخلُ عليهِ الحَديثَ ، وكانَ يَثِقُ بهِ ، فيُجيبُ فيما يُقرأُ عليهِ ، وقيلَ لهُ بعدَ ذلكَ في أشياءَ مِنها ؛ فلم يَرجع ، فمِن أجلِ إصرارِهِ على ما قيلَ لهُ ؛ استَحقّ التّركَ . . . وهو مِنَ الضّربِ الّذي ذَكرتُه مِراراً ؛ أنْ لو خرّ مِنَ السّماءِ فتَخْطَفَهُ الطّيرُ ؛ أحبّ إليهِ مِن أن يَكذبَ على رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلّم ، ولكنّهم أفسدوهُ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٥٩) الكامل (٣ : ٤١٧) الميزان (٢ : ١٧٣) تَهْذيب الكَمال (١١ : ٢٠٠) التهذيب (٤ : ١٢٣) التقريب (١ : ٣١٢) : كانَ صَدوقاً إلا أنّه ابتُليَ بورّاقِه ؛ فأدخَلَ عليهِ ما ليسَ مِن حَديثِه ، فنُصحَ فلم يَقبلْ ؛ فسَقطَ حَديثُه ، مِنَ العاشِرةِ .

(١٩٣٣) عُبيدُ بنُ كَثيرِ بنِ عَبدِ الواحدِ التّمّارُ ، أبو سعيدٍ الكُوفيُّ : رَوى نسخةً مَقلوبةً ليسَ تُحفَظُ مِن حَديثِ أبانَ ، أُدخِلتْ عَليهِ ، فحَدّثَ بها ، ولم يرجعْ حَيثُ بُيّنَ لهُ ؛ فاستَحقّ تركَ الاحتجاجِ به .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٧٦) الميزان (٣ : ٢٢) اللِّسان (٤ : ١٢٣) .

(١٩٣٤) عَليُّ بنُ عاصِمٍ ، أبو الحَسنِ الواسِطيُّ (د ت ق) : يُخطِئُ ويُقيمُ على خَطئِه ، فإذا بُيّنَ لهُ ؛ لم يَرجعْ ، والّذي عِندي تَركُ ما انفردَ بهِ مِنَ الأخبارِ ، والاحتِجاجُ بما وافقَ الثقاتِ ، لأنَّ له رحلةً وسماعاً وكتابةً ، وقد يُخطئُ الإنسانُ فلا يستحقُّ التركَ ، وأما ما بُيِّنَ له مِن خطَئِهِ ؛ فلَمْ يرجعْ ، فيُشْبِهُ أن يكونَ في ذلكَ متوهِّماً أنَّه كما حدَّثَ به .

(١٥) يُجيبُ في كلِّ ما يُسألُ عنه ، ويَقرأ كلَّ ما يُعطى

(١٩٣٥) أحمدُ بنُ مُحَمّدِ بنِ غالبٍ الباهِليّ (غُلامُ خَليلٍ) (شَيخُ شيوخِه) : كانَ يُجيبُ في كلّ ما يُسألُ عَنهُ ، ويَقرأُ كلَّ ما يُعطى ، اتّهمَه إسماعيلُ القاضي بالكَذِبِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٥٠) الكامل (١ : ٩٨) اللِّسان (١ : ٢٧٢) .

(١٩٣٦) رشدينُ بنُ سعدٍ المهريُّ (ت ق) : كانَ يُجيبُ في كلِّ ما يُسألُ عنهُ ، ويَقرأُ كلَّ ما دُفعَ إليهِ ؛ سواءٌ كانَ ذلكَ مِن حديثهِ ، أو مِن غيرِ حديثهِ ، ويَقلبُ المناكيرَ في أخبارِهِ على مستقيمِ حديثهِ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٣٠٣) وقد حشرَ المحقّقُ قولَ ابنِ عديٍّ ، وليسَ في أصلِ المجروحين ؛ انظر في (٢/١٦/أ) العقيلي (٢ : ٦٦) الكامل (٣ : ١٠٠٩) الميزان (٢ : ٤٩) التهذيب (٣ : ٢٧٧) التقريب (١ : ٢٥١) : ضعيف ، رجّحَ أبو حاتم عليه ابنَ لَهيعةَ ، وقالَ ابنُ يونسَ : كانَ صالحاً في دينهِ ، فأدركَتْهُ غفلةُ الصالحين ، فغلطَ في الحديثِ ، مِن السابعةِ .

(١٩٣٧) سَيفُ بنُ مُحَمّدٍ الثوريّ ابن أُختِ سُفيانَ الثّوريِّ (ت) : كانَ شَيخاً صالحاً مُتعبِداً ، إلا أنّه يأتي عَنِ المشاهيرِ بالمناكيرِ ، كانَ يُدخَلُ عليهِ فيُجيبُ ، إذا سَمع المرءُ حَديثَه ؛ شَهِدَ عليهِ بالوضعِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : كذّابٌ خَبيثٌ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٤٦) العُقَيليّ (٢ : ١٧٢) الكامل (٣ : ٤٦١) التهذيب (٤ : ٢٩٦) التقريب (١ : ٣٤٤) : كذّبوهُ ، مِن صِغارِ الثّامِنَةِ .

(١٩٣٨) عَبدُ اللهِ بنُ صالح ، كاتبُ الليثِ المِصريّ (خت د ق ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ ، وعِندَه المناكيرُ الكثيرةُ عَن أقوامٍ مَشاهيرَ أئمةٍ ، وكانَ في نَفسه صَدوقاً . . . وإنما وَقعَ المناكيرُ في حَديثه مِن قِبلِ جارٍ لهُ رَجلِ سَوءٍ ، وروى لَه عِدةَ أحاديثَ ثمّ قالَ : فيما يُشبِهُ هذهِ الأحاديثَ الّتي يُنكرُها مَن أمعنَ في صِناعةِ الحَديثِ ، وعَلمَ مَسالكَ الأخبارِ ، وانتقادَ الرّجالِ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ تسعَ عَشْرةَ روايةً ، منها سبعُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٣ ، ٧٤٧ ، ٧٨٥ ، ١٣٨١ ، ٣٤٢١ ، ٤٤٢٤ ، ٦٧٤١) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٤٠) الكامل (٤ : ٢٠٦) العُقَيليّ (٢ : ٢٦٧) الميزان (٢ : ٤٤٠) تَهْذيب الكَمال (١٥ : ٩٨) التهذيب (٥ : ٢٥٦) التقريب (١ : ٤٢٣) : صَدوقٌ ، كَثيرُ الغَلَطِ ، ثَبْتٌ في كِتابهِ ، وكانَت فيه غَفلةٌ ، مِنَ العاشِرةِ .

(١٩٣٩) عبدُ اللهِ بنُ لهيعةَ الحَضرميّ الغافقيُّ ، قاضي مصرَ (م د ت ق) : يُدَلِّس عن الضعفاء ، ويجيبُ في كُلِّ مَا يُسألُ عَنهُ ، ويُدخَلُ عَلَيْه فَيُحدِّث ، والصّوابُ في أمْرِهِ : التَّنكُّبُ عَنْ رِوايةِ المُتقدِّمينَ عَنْه وتركُ الاحتجاجِ بروايةِ المُتأخّرينَ عَنْه .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانِ مئةٍ وستونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٦٢٤) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(١٩٤٠) عَبدُ الملكِ بنُ مُحَمّدٍ الصّنعانيّ الدّمشقيّ (د ق س) : كانَ يُجيبُ في كلّ ما يُسألُ ، حتّى ينفردَ عن الثقاتِ بالموضوعاتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بروايتِه .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٣٦) الميزان (٢ : ٦٦٣) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ٤٠٥) التهذيب (٦ : ٤٢١) التقريب (١ : ٥٢٢) : ليِّنُ الحَديثِ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(١٩٤١) عَبدُ الوهّابِ بنُ الضّحاكِ السَّلَميُّ (شَيخُ شيوخه) (ق) : يسرقُ الحَديثَ ويَرويه ، ويُجيبُ فيما يُسألُ ، ويُحَدّثُ بما يُقرأُ عليه ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِهِ ، ولا الذكرُ عنهُ ؛ إلا على جِهةِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٤٧) الثقات (٧ : ٣٤٤) : واهٍ ، لم يكنْ هذا الشأنُ

من صناعتِهِ ؛ فيُرجَع إليه فيما يحكيهِ ، ذكرَهُ في خاتمةِ ترجمة قرة بن عبد الرحمن . ضعفاء النسائيّ (ص : ٦٩) : عندهُ عجائبُ ، كان يسكنُ سَلَمْيَة . والنسبةُ إلى سَلَمْية : سَلَميّ ، وسَلَمانيّ ، قاله ياقوت في معجم البلدان . وضَبَطَها البَكريُّ في معجم ما استعجم (٣ : ٧٥١) سَلَمِيَة . قلت : وعندنا في حماةَ يقولون : سَلَمونيّ . العُقَيلي (٣ : ٧٨) الكامل (٥ : ٢٩٥) الميزان (٢ : ٦٧٩) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ٤٩٤) التهذيب (٦ : ٤٤٦) التقريب (١ : ٥٢٧) : مَتروكٌ ، كذّبَهُ أبو حاتمٍ ، مِنَ العاشِرةِ .

(١٩٤٢) عقبةُ بنُ عَلقمةَ البيروتيُّ (س ق) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ روايَةِ ابنِه مُحَمّدِ ابنِ عقبةَ عَنْه ؛ لأنَّ مُحمّداً كانَ يُدخِلُ عليه الحَديثَ ويَجيبُ فيه .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٥٠٠) الجرح (٦ : ٣١٤) وَذَكَرَ لَهُ أَرْبَعَةَ رُواةٍ ابنُهُ أحدُهُم وَنَقَلَ عَن أبي مُسْهِرٍ قوله : كانَ خِياراً ثِقَةً ، وقَالَ أبو حَاتِم : هُو أحبُّ إليَّ من الوليدِ بنِ مُرّةَ ، وفي تَرْجمةِ الوَليدِ (٩ : ١٨) نقل عَن أبي مُسْهِرٍ ودُحَيْمٍ والأوزاعيِّ توثيقَه ، وفي الميزان (٣ : ٨٧) : صَدُوقٌ مَشهورٌ ، تَهْذيبِ الكَمالِ (٢ : ٢١١) التهذيب (٧ : ٢٤٦) التّقريب (٢ : ٧٢) : صَدُوقٌ ، لكنْ كانَ ابنُه يُدخِلُ عَلَيْهِ مَا ليسَ مِنْ حَديثِه ، مِن التاسعةِ ، ولمْ يُترْجِم لابنِه في المَجْروحِينَ ولا في الثقاتِ .

(١٩٤٣) العَلاءُ بنُ خالدٍ البَصريُّ (ت) : كانَ يُعرَفُ بأربعة أحاديث ، ثمّ زاد الأمر وجعلَ يحدِّث بكلِّ شيءٍ سُئِل ، فلا يحلّ ذِكْرُه في الكتبِ إلاّ على سبيل القدح فيهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٨٣) الثقات (٨ : ٥٢) في تَرجمةِ العَلاءِ بن راشدٍ الواسِطيّ ، وقال : واهٍ . العُقَيليّ (٣ : ٣٤٤) الكامِل (٥ : ٢٢٠) الميزان (٣ : ٩٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٤٩١) التهذيب (٨ : ١٨٠) التّقريب (٢ : ٩١) : ضعيفٌ ، رَماهُ أبو سَلَمةَ بالكذبِ ، وتناقضَ فيهِ ابنُ حِبّانَ ـ يقصد ذِكْره في الثِّقات والمَجْروحين ـ مِنَ السّابِعَةِ .

قال عداب : والذي يبدو لي أنّ ابنَ حِبّان لم يتناقضْ ؛ لأنَّ العلاءَ بنَ خالدٍ الذي ذكرَهُ في الثِّقات أربعةٌ هم : العلاءُ بنُ خالدٍ القُرَشيُّ (٧ : ٢٦٧) وَقالَ : أَحْسِبُهُ الذي رَوى عَن أبي وائلٍ ، يعني : العلاءَ بنَ خالدٍ الكوفيّ (٧ : ٢٦٤) وهذا الثاني ، أما الثالثُ فهو العلاءُ بنُ خالدِ بنِ مَرْوانَ ، أبو شيبةَ الحنفيُّ (٧ : ٢٦٨) وأمّا الرابعُ فهو العلاءُ بنُ

خالدٍ مولى آلِ صالحٍ (٧ : ٢٦٩) وهؤلاء الأربعة في طبقةٍ غيرِ طبقةِ العلاءِ بنِ راشدٍ الواسطي ، والعلاءِ بنِ خالدِ البَصْريّ ؛ اللَّذَيْن رَوى عنهما التبوذكي ، فهؤلاءِ من أتباعِ التابعينَ ، وهذانِ من الطبقةِ الآتيةِ بعدها ، فلم يتناقض ابنُ حِبّانَ ، واللهُ أعلم .

(١٩٤٤) مالكُ بنُ سُليمانَ بن مُرَّةَ النَّهْشَلِيُّ الهَرَويُّ : كانَ مُرجِئاً ، ممّن جَمَعَ وصنَّفَ يُخطِئُ كَثيراً ، وامتُحِنَ بأصحابِ سوءٍ كانوا يَقلِبونَ عَليهِ حَديثَه ويَقرؤونَهُ عَليهِ ، فإنِ اعتَبرَ المُعتَبِرُ حَديثَه عن الثّقاتِ ، وما يَرويهِ عنه الأثباتُ ممّا بَيّنَ السّماعَ فيهِ ؛ لم يَجدها إلا ما يُشبِهُ حَديثَ النّاسِ ، على أنّه في جُملةِ الضّعفاءِ أدْخَلُ ، وهوَ ممّن أستَخيرُ اللهَ عزّ وَجلّ فيهِ .

تَرجمَتُهُ في : الثّقاتِ (٩ : ١٦٥) العُقَيليّ (٤ : ١٧٢) وقالَ : في حَديثِه نَظرٌ ، الميزان (٣ : ٤٢٧) ونقلَ تَضعيفَهُ عن الدّارَقُطنيّ ، ونقلَ الحافِظُ في اللّسانِ (٥ : ٤) تضعيفَهُ عن السُّلَيمانيّ والسّاجيّ ، وذكرَه الحافِظُ في الطّبقةِ الخامِسَةِ من المُدَلّسينَ رقم (١٤٧) وقالَ : ضَعّفَهُ النّسائيّ ، ووصفَهُ ابنُ حِبّانَ بالتّدليسِ .

(١٩٤٥) مفضّلُ بنُ مبشرِ الأنصاريُّ المدنيُّ (بخ ق) : في حديثِهِ أشياءُ مُستقيمةٌ تُشبِهُ حديثَ الثقاتِ ، وأشياءُ مقلوبةٌ لا تُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، كأنّهُ كانَ يُجيبُ فيما يُسألُ ، فمِن هُنا ؛ وَقعَ المناكيرُ في رِوايتِه ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ منه ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : لا شَيء .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٢٢) وأعادَهُ في الثقاتِ (٥ : ٢٩٦) بِاسمِ الفضلِ بنِ مبشّرٍ ، ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الكبير (٧ : ١١٤) الجرح (٧ : ٦٦) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بقويٍّ يُكتَبُ حديثُهُ ، وقال أبو زُرعةَ : لَيّنٌ ، الكامِل (٦ : ١٧) الميزان (٣ : ٣٥٧) التهذيب (٥ : ٢٨٥) التقريب (٢ : ١١١) بِاسمِ الفضلِ بنِ مُبشّرٍ : فيهِ لينٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(١٩٤٦) هانئُ بنُ المتوكّلِ ، أبو هاشِمٍ الإسكَندَرانيُّ : كانَ يُدخَلُ عَليهِ المناكيرُ ؛ فكثُرَ المناكيرُ في رِوايتِه ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٩٧) الميزان (٤ : ٢٩١) اللِّسان (٦ : ١٨٦) .

(١٩٤٧) الوليدُ بنُ مُحَمّدٍ المُوَقَّرِيُّ ، أبو بِشْرٍ القُرَشيُّ ، مَولاهم (ت ق) : لا يُبالي ، ما دُفعَ إليهِ ؛ قَرأهُ ، رَوى عَنِ الزّهْريّ أشياءَ مَوضوعةً ، لم يُحَدّثْ بها الزّهْريُّ قطّ ، كما روى عنهُ ، وكانَ يَرفعُ المراسيلَ ، ويُسنِدُ الموقوفاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعين : ليسَ بشَيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٧٦) الكبير (٨ : ١٥٥) : في حديثِه مناكيرُ ، الجرح (٩ : ١٥) : قالَ أحمدُ : ليسَ بشيءٍ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : كَذّابٌ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣١٨) الكامِل (٧ : ٧١) الميزان (٤ : ٣٤٦) تَهْذيبُ الكَمال (٣١ : ٧٦) التهذيب (١١ : ١٤٨) التقريب (٢ : ٣٣٥) : مَتروكٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(١٩٤٨) يزيدُ بنُ أبي زِيادٍ الهاشِميُّ ، مَولاهُم (خت م ٤) : كانَ صَدُوقاً إلا أنّه لما كَبِرَ سَاءَ حِفْظُهُ وتَغيَّر ، فكانَ يتلقّنُ ما لُقِّنَ ، فَوقعَ المَناكِير في حَديثِه مِن تَلْقين غَيْرِه إيّاه وإجابتِه فيما ليسَ مِنْ حديثِه ؛ لسوءِ حِفظِه ، فسماعُ مَنْ سَمعَ مِنْهُ قَبْلَ دُخولِه الكوفةَ صَحيحٌ ، وسَماعُ مَنْ سَمعَ مِنْهُ في آخرِ قدومِه الكوفةَ بَعدَ تَغيُّرِ حِفْظِهِ وتلقينِه ما يُلقَّن ؛ سَماعٌ لَيْسَ بِشيءٍ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٣ : ٩٩) العُقَيْلي (٤ : ٣٨١) الكَامِل (٧ : ٢٥٧) تَهْذيبِ الكَمال (٣٢ : ١٣٥) التهذيب (١١ : ٣٢٩) الميزان (٤ : ٤٣٢) التّقريب (٢ : ٣٦٥) ضَعيفٌ ، كَبُرَ فَتغَيَّرَ ، وصارَ يَتَلَقَّن ، وكانَ شيعيّاً ، من الخامسةِ .

(١٦) يُدخِلُ الحديثَ على الثقات

(١٩٤٩) أحمدُ بنُ عَبدِ اللهِ ابنِ أختِ عبدِ الرّزاقِ : كانَ يُدْخِلُ على عَبدِ الرزاقِ الحَديثَ ، كذّبهُ يَحيى بنُ مَعينٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٤٢) العُقَيليّ (١ : ١٢٧) وسماه أحمدُ بنُ داودَ الكامِل (١ : ١٧٦) اللِّسان (١ : ١٩٧) .

(١٩٥٠) حبيبُ بنُ أبي حبيبٍ الخُراسانيُّ ، كاتبُ مالكٍ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، كانَ يُدخلُ عَليهم ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، فكلّ مَن سَمعَ بِعرضِه فَسماعُه ليسَ بِشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٦٥) العُقَيليّ (١ : ٢٦٤) الكامل (٢ : ٤١١) تَهْذيب الكَمال (٥ : ٣٦٦) التهذيب (٢ : ١٨١) الميزان (١ : ٤٥٢) التقريب (١ : ١٢٩) : مَتروكٌ كذّبهُ أبو داودَ وجماعةٌ ، مِنَ التّاسِعَة .

(١٧) رواياتُه يَشهدُ المبتدئُ في الحديثِ أنّها موضوعةٌ

(١٩٥١) ضِرارُ بنُ صُردٍ أبو نُعيمِ الطّحانُ (عخ) : كانَ عالماً بالفرائضِ ، إلاّ أنّه يَروي المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، حتّى إذا سمعَه مَن كانَ دَخيلاً في العلمِ ؛ شَهِدَ عليهِ بالجرحِ والوَهنِ ، كانَ ابنُ مَعينٍ يُكَذّبُهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٨٠) العُقَيليّ (٢ : ٢٢٢) الكامل (٤ : ١٠١) المِيزان (٢ : ٣٢٧) تَهْذيبُ الكَمال (١٣ : ٣٠٣) التّهْذيب (٤ : ٤٥٦) التّقريب (١ : ٣٧٤) : صدوقٌ لهُ أوهامٌ وخَطَأٌ ، ورُمِيَ بالتّشيعِ ، و كانَ عارِفاً بالفَرائضِ ، مِنَ العاشِرَةِ .

(١٩٥٢) عَبّادُ بنُ صُهيبٍ البَصريُّ : كانَ قدرياً داعياً إلى القدرِ ، ومعَ ذلك يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ الّتي إذا سَمعها المبتدئُ في هذه الصّناعةِ ، شَهدَ لها بالوَضعِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٦٤) العُقَيليّ (٣ : ١٤٤) الميزان (٢ : ٣٦٧) اللِّسان (٣ : ٢٣٠) .

(١٩٥٣) العباسُ بنُ الضّحاكِ البَلْخيُّ (شيخُ شيوخِهِ) : شَيخٌ دجالٌ يضعُ الحَديثَ ، لا يَعرِفُه أصحابُ الحَديثِ وما أحسبُ أنّ أحَداً مِن أصحابِنا كَتبَ عَنه ، ولكنّني ذكرْته ليُعرفَ وتُجتنبَ روايتُه ، وعِندي أنّ المَبتدئَ في صناعةِ الحديثِ يَعلمُ أنّ هذا بِهذا الإسنادِ مَوضوعٌ ، فكيفَ المُمعنُ في هذهِ الصّناعة؟!

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٩١) الميزان (٢ : ٣٨٣) اللِّسان (٣ : ٢٤٠) .

(١٩٥٤) عَبدُ اللهِ بنُ زيدِ بنِ أسلمَ العدويُّ المدنيُّ ، مولى عمرَ بنِ الخطّاب (بخ ت س) : كانَ شيخاً صالحاً ، كَثيرَ الخطأ فاحشَ الوَهم ، يأتي عَنِ الثّقاتِ بالأشياءِ الّتي إذا سَمعها المبتدئُ بِهذهِ الصّناعةِ ؛ شَهِدَ عَليها بالوضعِ . قالَ ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٠) الكامل (٤ : ١٨٥) المِيزان (٢ : ٤٢٥) تَهْذيب

الكَمال (١٤ : ٥٣٥) التّهْذيب (٥ : ٢٢٢) التّقريب (١ : ٤١٧) : صدوقٌ فيهِ لينٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(١٩٥٥) عُمرُ بنُ حَبيبٍ القاضي (ق) : يَنفردُ بالمقلوباتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى إذا سَمعها المبتدئُ في هذهِ الصّناعةِ شَهِدَ أنّها مَعمولةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٨٩) وقالَ في تَرْجَمَةِ عُمَر بنِ حَبيبٍ قاضي مكة في الثِّقات (٧ : ١٧٢) : ضعيفٌ ، وَقالَ في الكَبير (٦ : ١٤٨) : يتكلَّمونَ فيهِ ، العُقَيليّ (٣ : ١٥٢) الكامِل (٥ : ٣٧) الميزان (٣ : ١٨٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٢٩٠) : العدويُّ البَصْريُّ ، التّهذيب (٧ : ٤٣١) التّقريب (٢ : ٥٢) : ضعيفٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(١٨) رواياتُه يَشهدُ مَن ليسَ العلمُ صناعتَهُ أنّها موضوعةٌ ـ معمولةٌ

(١٩٥٦) راشدُ بنُ مَعبدٍ الواسِطيّ : يَروي عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً لا أصولَ لَها يَشهدُ مَن ليسَ العلمُ صناعتَه أنّها موضوعةٌ ، يَكْثرُ ذِكرُها .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٨) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٤ : ٢٣٤) ولم يَقُلْ فيه شيئاً العُقَيليّ (٢ : ٥٥) الكامِل (٣ : ١٥٧) المِيزان (٢ : ٣٦) اللِّسان (٢ : ٤٣٩) ترتيب الثّقات (١ : ٢٨) .

(١٩٥٧) صالحُ بنُ موسى الطّلْحيُّ (ت ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، حتّى يَشهدَ المُستَمع لها أنّها مَعمولةٌ ، أو مَقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٦٩) العُقَيليّ (٢ : ٢٠٣) الكامِل (٤ : ٦٨) المِيزان (٢ : ٣٠١) تَهْذيبُ الكَمال (١٣ : ٩٥) التّهْذيب (٤ : ٤٠٤) التّقريب (١ : ٣٦٣) : مَتروكٌ مِنَ الثّامِنَةِ .

(١٩) رواياتُه يَشهدُ مَن الحديثُ صناعتُهُ أنها معمولةٌ ـ مقلوبةٌ

(١٩٥٨) أحمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ نَبيهٍ السّهميُّ ، أبو حُذافَةَ المدنيّ (شيخ شيوخه) (ق) : يأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حديثِ الأثباتِ ، حتّى شَهِدَ مَنِ الحديثُ صِناعتُه أنّها مَعمولةٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٤٧) الكامِل (١ : ١٧٥) تَهْذيبُ الكَمال (١ : ٢٦٦) التّهْذيب (١ : ١٥) التّقريب (١ : ١١) : سماعُه للموطّأ صَحيحٌ وخلّطَ في غَيرِه ، مِنَ العاشِرَة .

(١٩٥٩) بكرُ بنُ الُمختارِ بنِ فُلْفُلٍ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أبيهِ ما لا يَشكّ مَنِ الحديثُ صِناعتُه أنّه مَعمولٌ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(١٩٦٠) حَمّادُ بنُ عيسى الجُهَنيُّ (ت ق) : رَوى أشياءَ مَقلوبةً تتخايلُ إلى مَن هذا الشّأنُ صِناعتُه أنّها مَعمولةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٥٣) الجرح (٣ : ١٤٥) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ المِيزان (١ : ٥٩٨) تهذيب الكمال (٧ : ٢٨١) : ابنُ عيسى بنِ عُبيدةَ الواسطيُّ ، التّهْذيب (٣ : ١٨) التّقريب (١ : ١٩٧) : ضَعيفٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(١٩٦١) خِراشُ بنُ عَبدِ اللهِ : رَوى عَن أنس عَنِ النّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ بنُسخة : منها أشياءُ مُستقيمةٌ وفيها أشياءُ موضوعةٌ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا كِتابةُ حَديثِه إلا على جِهةِ الاعتبارِ ، رَوى أشياءَ منكرةً إذا تأمَّلَها مَن هذا الشّأنُ صِناعتُه ؛ عَلِمَ أنّه كانَ يَضعُ الحَديثَ وَضْعاً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٨٨) الكامِل (٣ : ٧٥) الميزان (١ : ٦٥١) اللِّسان (٢ : ٣٩٥) .

(١٩٦٢) صالحُ بنُ حَسّانَ الأنصاريُّ المدنيُّ (مد ت ق) : كانَ صاحبَ قيناتٍ وسَماعٍ ، ويَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى إذا سَمعها مَن الحَديثُ صناعتُه ؛ شَهدَ لها بالوضع .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٦٧) الثقاتِ (٦ : ٤٥٦) في ترجمةِ صالح بنِ حَسّانَ وقالَ : ضعيفٌ ، العُقَيليّ (٢ : ٤٠١) الكامِل (٤ : ٥١) الميزان (٢ : ٢٩٢) تَهْذيب الكَمال (١٣ : ٢٨) التهذيب (٤ : ٣٨٤) التقريب (١ : ٣٥٨) : مَتروكٌ مِنَ السّابِعةِ .

(١٩٦٣) عَبدُ الرّحيم بنُ زيدٍ العَمّيُّ (ق) : يَروي عَن أبيهِ العَجايبَ ، لا يَشكُّ مَن الحَديثُ صِناعتُه أنها مَعمولةٌ أو مَقلوبةٌ كلّها ، فأمّا ما رَوى عَن أبيهِ فالجَرحُ مُلزقٌ

بأحَدِهما ، أو بِهما ، وهذا لا سَبيلَ إلى مَعرفتِه ، إذ الضَّعيفانِ إذا انفردَ أحَدُهما عَنِ الآخرِ بَخبرٍ ؛ لا يَتهيأُ حُكمُ القَدحِ في أحَدِهما دونَ الآخرِ ، وإذا كانَ وجودُ المناكيرِ في حديثٍ منهما معاً ، أو من أحَدِهما ؛ استَحقَّ التّركَ .

(١٩٦٤) عَبدُ العَزيزِ بنُ مَيمونَ بنِ أبي رَوّادٍ الأزديُّ (خت ٤) : لم يُصلِّ عَليهِ الثّوريّ للإرجاءِ ، كانَ مّمن غلَبَ عليهِ التّقشّفُ ، حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدّثُ بهِ ، فروَى عن نافع أشياءَ ، لا يَشكّ مَن الحديثُ صناعتُه إذا سَمِعها ؛ أنّها موضوعةٌ ، كانَ يُحدّثُ بها توهّماً لا تعمّداً ، ومن حَدّثَ على الحُسبانِ ، وروَى على التّوهّمِ ، حتّى كَثُرَ ذلكَ منه سَقطَ الاحتِجاجُ بهِ ، وإن كانَ فاضِلاً في نفسِه ، وكيفَ يكونُ التّقِيُّ في نفسِه من كانَ شديدَ الصّلابةِ في الإرجاءِ ، كثيرَ البُغضِ لمن انتَحلَ السّنَنَ .

قال عداب : البدعةُ مِن العالِمِ اجتهادٌ قادَهُ إليه عِلمُهُ ، فكيف لا يكونُ المجتهدُ تقيّاً؟ نعَم ؛ إذا ثبتَ خطَؤه في اجتهادِهِ ؛ فيُجتَنَبُ ما أخطأَ فيه وما ترتّبَ عليه .

لهُ في الكتبِ التسعةِ اثنتانِ وثلاثونَ روايةً ، منها روايتانِ مُعَلَّقتانِ عندَ البخاريِّ (٧١١ ، ٣٣١٨) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٣٦) التاريخ (٦ : ٢٢) العُقَيليّ (٣ : ٦) الكامِل (٥ : ٢٩٠) ذكرَه باسمِ عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ ، الميزان (٢ : ٦٢٨) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ١٣٦) التهذيب (٦ : ٣٣٨) التقريب (١ : ٥٠٩) : صَدوقٌ عابدٌ ، ربّما وَهِمَ ، ورُميَ بالإرجاءِ ، مِنَ السّابِعةِ .

(١٩٦٥) عَبدُ اللهِ بنُ بِشْرٍ الرّقّيُّ (س ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، ويَنفردُ بأشياءَ يَشهدُ المُستَمع لَها إذا كانَ الحديثُ صناعتَه أنّها مَقلوبةٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٢) وأعادَهُ في الثقات (٧ : ٥٦) وقال : مولى بني يَربوعٍ ، يروي عن الأعمش ، عدادُهُ في أهلِ الجزيرةِ ، روى عن أهلِها ، العُقَيليّ (٢ : ٢٣٥) الكامل (٤ : ٢٤٥) الميزان (٢ : ٣٩٧) تَهْذيبُ الكَمال (١٤ : ٣٣٦) التّهْذيب (٥ : ١٦٠) التّقريب (١ : ٤٠٤) : اختَلَفَ فيهِ قولُ ابن مَعينٍ وابن حِبّانَ ، وقالَ أبو زُرعَةَ والنّسائيّ : لا بأسَ بهِ ، وحَكى البَزّارُ أنّه ضَعيفٌ في الزّهريِّ خاصّةً ، مِنَ السّابِعَةِ .

(١٩٦٦) عَبدُ الله بنُ جَعفرِ بنِ المِسوَرِ المَخْرَميُّ (خت م ٤) : كَثيرُ الوَهمِ في الأخبارِ حتّى يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، فإذا سَمِعها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه شَهِدَ أنّها مَقلوبةٌ ، فاستَحقَّ التّركَ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ أربعُ رواياتٍ ، منها واحدةٌ معلقةٌ عندَ البخاريِّ (٢٤٩٩) وخمسُ رواياتٍ عندَ مسلمٍ (٥٨٢ ، ٩٦٦ ، ١٣٦٤ ، ١٦٨٤ ، ١٧١٨) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٧) المِيزان (٢ : ٤٠٣) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ٣٧٢) التّهْذيب (٥ : ١٧١) التّقريب (١ : ٤٠٦) : ليسَ به بأسٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(١٩٦٧) عَبدُ الله بنُ السَريِّ المَدائنيُّ الأنطاكيُّ الزاهدُ (ق) : يروي العَجائبَ الّتي لا يَشكُّ مَن هذا الشّأنُ صِناعتُه أنّها موضوعةٌ ، لا يَحلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ إلا على سَبيلِ الإنباهِ عن أمرِه لمن لا يَعرِفُه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٣) الكامِل (٤ : ٢١١) العُقَيليّ (٢ : ٢٦٤) المِيزان (٢ : ٤٢٧) تَهذيبِ الكَمالِ (١٥ : ١٤) التّهذيب (٥ : ٢٣٣) التّقريب (١ : ٤١٨) : زاهدٌ صَدوقٌ ، روى مناكيرَ كثيرةً تَفردَ بها ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(١٩٦٨) عَبدُ الله بنُ صالح ، كاتبُ الليثِ المِصريّ (خت د ق ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ ، وعِندَه المناكيرُ الكثيرةُ عَن أقوامٍ مَشاهيرَ أئمةٍ ، وكانَ في نَفسهِ صَدوقاً . . . وإنما وَقعَ المناكيرُ في حَديثِه مِن قِبلِ جارٍ لهُ رَجلِ سَوءٍ ، ورَوى لَه عِدةَ أحاديثَ ثمّ قالَ : فيما يُشبِهُ هذهِ الأحاديثَ الّتي يُنكرُها مَن أمعنَ في صِناعةِ الحَديثِ ، وعَلمَ مَسالكَ الأخبارِ ، وانتقادَ الرّجالِ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ تِسْعَ عَشْرَةَ روايةً ، منها سبعُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٣ ، ٧٤٧ ، ٧٨٥ ، ١٣٨١ ، ٣٤٢١ ، ٤٤٢٤ ، ٦٧٤١) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(١٩٦٩) عَبدُ الله بنُ عَبدِ الرّحمنِ الجَزَريُّ : يأتي عَن سُفيانَ بالأوابدِ ، وفي الأخبارِ بالزّوائدِ ، حتّى لا يَشكّ مَن كَتَبَ الحديثَ أنّه كانَ يَعملُها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٥) المِيزان (٢ : ٤٥٣) اللّسان (٣ : ٣٠٧) .

(١٩٧٠) عَبدُ اللهِ بنُ أبي عِلاجٍ المَوْصِليُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم لا يَشكُّ المُستَمعُ لها إذا كانَ ذلك صِناعتَه أنه كانَ يضعُها .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٣٧) الميزان (٢ : ٤٦٤) اللِّسان (٣ : ٢٦١) باسمِ عبدِ اللهِ ابنِ أيوبَ بنِ أبي علاج ، وقال : مُتّهمٌ بالوضعِ ، كذّابٌ ، مع أنّه من كبارِ الصالحين .

قلتُ : لا يستقيمُ الوضعُ والكذبُ ـ وهما طَعْنٌ في العدالةِ ـ مع الصّلاح والتقوى . إلا إذا كانَ الكذبُ والوضعُ توهُّماً وغفلةً ، فيرجعانِ إلى الضبط ، فيستقيم !

(١٩٧١) عَبيدُ اللهِ بنُ تَمّامٍ الواسِطيُّ : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُعرفُ مِن أحاديثِهم حتّى يَشهدَ مَن سَمعها ممّن كانَ الحديثُ صناعتَه أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ . لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٦٦) العُقَيليّ (٣ : ١١٨) الكامِل (٤ : ٣٣٠) المِيزان (٣ : ٤) اللِّسان (٤ : ٩٧) .

(١٩٧٢) عَبيدُ اللهِ بنُ أبي حُميدٍ ـ غالبٍ ـ أبو الخطّابِ الهُذَليُّ البصريُّ (ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويأتي بالأشياءِ الّتي لا يَشكُّ مَنِ الحديثُ صِناعتُه أنّها مقلوبةٌ ، فاستَحقَّ التّركَ ، لما كَثُرَ في رِوايتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٦٥) العُقَيليّ (٣ : ١٢٦) الكامِل (٤ : ٣٢٥) المِيزان (٣ : ٥) تَهْذيب الكَمال (١٩ : ٢٩) التّهْذيب (٧ : ٩) التّقريب (١ : ٥٣٢) : مَتروكُ الحديثِ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(١٩٧٣) عِصامُ بنُ طَليقٍ (صد) : يروي عَن الحَسنِ ، يأتي عَنِ الثّقاتِ بالمعضلاتِ حتّى إذا سَمِعها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه ؛ شَهِدَ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٧٤) العُقَيليّ (٣ : ٤٢٤) الكامِل (٥ : ٣٧٠) المِيزان (٣ : ٦٦) التّهْذيب (٧ : ١٩٥) التّقريب (٢ : ٢١) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابِعةِ .

(١٩٧٤) عُقبةُ بنُ عَبدِ اللهِ الأَصمُّ البَصريُّ (ت) : ينفردُ بالمَناكيرَ عَنِ الثقاتِ المشاهيرِ ؛ حتّى إذا سَمِعها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه ؛ شَهِدَ لها بالوضْعِ .

(١٩٧٥) عُمرُ بنُ مُحَمّدِ بنِ صُهْبانَ الأَسلميُّ (ق) : يروي عن الثّقاتِ المعضلاتِ الّتي إذا سَمِعَها مَن الحَديثُ صِناعتُه ؛ لم يَشكَّ أنّها مَعمولةٌ ، يَجبُ التّنَكّبُ عن رِوايتِه في الكُتُبِ . قال ابنُ مَعينٍ : لا يُساوي فلساً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٨١) الكامِل (٥ : ١٣) الميزان (٣ : ٢٠٧) اللّسان (٤ : ٣٢٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٣٩٨) : عمرُ بنُ صُهْبانَ المدنيُّ ، التّقريب (٢ : ٥٨) : ضعيفٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(١٩٧٦) عَمْرُو بنُ بَكْرٍ السَّكْسَكِيُّ (ق) : يرَوي عن الثّقاتِ الأوابدَ والطّامّاتِ التي لا يَشُكُّ مَن هذا الشأنُ صناعتُهُ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ ، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ بِهِ .

(٢٠) رواياتُه يَسبقُ إلى القلبِ أنّه المتعمّدُ - كالمتعمّدِ لها

(١٩٧٧) إبراهيمُ بنُ يَزيدَ الخُوزيّ ، أبو إسماعيلِ المَكيّ (ت س) : رَوى مَناكيرَ كَثيرةً وأوهاماً غَليظةً ، حتّى يَسبقُ إلى القَلبِ أنّه المُتعمّدُ لها ، كانَ أحمدُ سيئَ الرّأي فيهِ ورَوى لهُ أحاديثَ مُنكرةً عَديدةً .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٠٠) العُقَيليّ (١ : ٧١) الكامِل (١ : ٢٢٥) تَهْذيب الكَمال (٢ : ٢٤٢) التّهْذيب (١ : ١٧٩) التّقريب (١ : ٤٦) : مَتروكُ الحديثِ ، مِنَ السابعة .

(١٩٧٨) إسماعيلُ بنُ رافع بنِ عُوَيْمرٍ المُزَنيُّ المَكّيُّ (بخ ت ق) : كانَ رَجُلاً صالحاً إلا أنّه يَقلبُ الأخبارَ ، حتّى صارَ الغالبَ على حَديثِه المناكيرُ الّتي يَسبقُ إلى القَلبِ أنّه كانَ كالمُتَعمّدِ لَها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٢٤) العُقَيليّ (١ : ٧٧) الكامِل (١ : ٢٨٠) الميزان (١ : ٢٧٧) تَهْذيب الكَمال (٣ : ٨٥) التّهْذيب (٤ : ٢٢٩) التّقريب (١ : ٦٩) : ضَعيفُ الحفظِ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(١٩٧٩) أيوبُ بنُ واقدٍ الكوفيّ (ت) : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ يَتعمّدُ لَها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بروايتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٦٩) العُقَيليّ (١ : ١١٥) الكامِل (١ : ٣٥٥) المِيزان (١ : ٢٩٤) تَهْذيبُ الكَمال (٣ : ٥٠٢) التّهْذيب (١ : ٤١٥) التّقريب (١ : ٩٢) : مَتروكٌ مِنَ الثّامِنَةِ .

(١٩٨٠) تَمّامُ بنُ نَجيحٍ المَلَطيُّ الأسديُّ (ي د ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي أشياءَ موضوعةً عَنِ الثّقاتِ ، كأنّهُ المُتعمّدُ لَها .

(١٩٨١) الحَسنُ بنُ يَحيى الخُشَنيُّ (مد ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا أصلَ لَهُ ، وعَنِ المُتْقنينَ ما لا يُتابَعُ عليه . . . كانَ رَجُلاً صالِحاً ، يُحدّثُ من حِفظه كَثيرَ الوَهَمِ فيما يَرويه ، حتّى فَحُشَ المَناكيرُ في أخبارِه الّتي يَرويها عَنِ الثّقاتِ ، حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّهُ كانَ المتّعمّدَ لها ؛ فلِذلكَ استَحقَّ التّركَ .

(١٩٨٢) حَفصُ بنُ أسلمَ المِسْمَعِيُّ الجَحْدَريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن ثابتٍ ما ليسَ لهُ أصلٌ مِن حَديثِه حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه الواضِعُ لَها .

(١٩٨٣) الحَكمُ بنُ يَعلى بنِ عَطاءٍ المُحارِبيُّ الكوفيُّ : يروي المناكيرَ الكثيرةَ الّتي يَسبِقُ إلى القلبِ أنّه المُتعمّدُ لها ، لا يُحتَجّ بِخبَرِه .

(١٩٨٤) حمادُ بنُ أبي حُميدٍ الزُّرَقيُّ ، أبو إبراهيمَ الأنصاريُّ ، وهو الّذي يُقال عنهُ : محمّدُ بنُ أبي حُميدٍ (ت ق) : كَثيرُ الخَطأ ، فاحشُ الوَهَمِ يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنه كالمُتَعمّدِ لَها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

وأعادَهُ بِاسم : محمدُ بنُ أبي حُميدٍ المدَنيُّ ، وقالَ : كانَ شيخاً مغفّلاً ، يقلبُ الإسنادَ ولا يَفهَمُ ، ويُلْزقُ بهِ المَتنَ ولا يَعلمُ ، فلَمّا كَثُرَ ذلكَ في أخبارِهِ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بروايتِه . عن ابنِ مَعينٍ ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٥٣) وأعادَهُ (٢ : ٢٧١) الكامِل (٢ : ٢٤٠) المِيزان (١ : ٥٨٩) تَهْذيبِ الكَمال (٢٥ : ١١٢) التّهْذيب (٩ : ١٣٢) التّقريب (٢ : ١٥٦) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(١٩٨٥) داودُ بنُ أبي صالحٍ المدنيُّ (د) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، حتّى كأنه يَتعمّدُها .

(١٩٨٦) دُرُسْتُ بنُ زيادٍ العَنبَريُّ (د ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي أشياءَ تتخايلُ إلى مَن يَسمَعها أنّها موضوعةٌ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٣) الكامِل (٣ : ١٠١) المِيزان (٢ : ٢٦) اللِّسان (٢ : ٤٢٩) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٤٨٠) التّهْذيب (٣ : ٢٠٩) التّقريب (١ : ٢٣٦) : ضَعيفٌ مِنَ الثّامِنَةِ .

(١٩٨٧) زَكريّا بنُ حَكيمٍ الحَبَطيُّ : يَروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ أحاديثَهم ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه المُتعمّدُ لها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخَبَرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣١٤) الثقات (٦ : ٣٣٥) باسمِ : زكريّا بن أبي العَتيك العُـقَـيليّ (٢ : ٨٨) الكامِل (٣ : ٢١٣) المِيزان (٢ : ٧٢) اللِّسان (٢ : ٤٧٨) تهذيب الكمال (٩ : ٣٦٩) ذكرَهُ تمييزاً باسمِ : زكريّا بن عديّ ، وقال : المعروفُ زكريّا بنُ حكيم التهذيب (٣ : ٢٨٧) التقريب (٢٠٢٥) : ضعيف ، من السابعة .

(١٩٨٨) زيدُ بنُ الحَواريّ العَمّيّ (٤) : يَروي عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً لا أصلَ لها حتّى سبقَ إلى القَلبِ أنّه المُتَعمّدُ لها ، وكانَ ابنُ مَعينٍ يُمَرِّضُ القَولَ فيهِ ، وهو عِندي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه ، ولا كِتابةُ حَديثِه إلا للاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٢) المِيزان (٢ : ١٠٢) تَهْذيب الكَمال (١٠ : ٥٦) التّهْذيب (٣ : ٤٠٧) التّقريب (١ : ٢٧٤) : ضَعيفٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(١٩٨٩) سَعيدُ بنُ عبدِ الرّحمنِ بن عبدِ الله بنِ حُميدٍ أبو عَبدِ الله الجُمَحيُّ المدنيُّ (عخ م د س ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ أشياءَ موضوعةً ، يتخايلُ إلى مَن يسمعها أنّه كانَ المُتعمّدَ لَها .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثماني عَشْرةَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ متابعةً عندَ مسلمٍ (٣٨١) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٢٣) العُقَيليّ (٢ : ١١٠) الكامِل (٣ : ٣٩٩) المِيزان (٢ : ١٤٨) تَهْذيب الكَمال (١٠ : ٥٢٨) التّهْذيب (٤ : ٥٥) التّقريب (١ : ٣٠٠) : صدوقٌ لهُ أوهامٌ ، وأفرطَ ابن حِبّانَ في تضَعيفِه ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(١٩٩٠) سلاّمُ بنُ سَلْمٍ الطّويلُ السُّلَميُّ السّعديُّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ كأنَه المُتَعمّدُ لَها . قال ابنُ معين : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٣٩) وقال في الثّقات (٦ : ٤١٦) : ضعيف ، الكَبير (٤ : ١٣٣) : تركوه ، العُقَيليّ (٢ : ١٥٨) الكامِل (٣ : ٢٩٩) اللّسان (٣ : ٩٣) المِيزان (٢ : ١٧٥) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ٢٧٧) التّهْذيب (٢ : ٢٨١) التّقريب (١ : ٣٤٢) : مَتروكٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(١٩٩١) سَوّارُ بنُ مُصعبٍ الهَمْدانيُّ : يأتي بالمناكيرِ عَنِ المَشاهيرِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتَعمّدَ لَها .

(١٩٩٢) عَبدُ الخالِقِ بنُ زيدِ بنِ واقدٍ الدِّمَشقيُّ : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، الّتي إذا سَمعَها المُستَمعُ ؛ شَهِدَ أنّها مقلوبةٌ أو موضوعةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٤٩) العُقَيليّ (٣ : ١٠٥) الكامِل (٥ : ٣٤٦) المِيزان (٢ : ٥٤٣) اللّسان (٣ : ٤٠٠) .

(١٩٩٣) عَبدُ اللهِ بنُ سَعيدِ بنِ أبي سَعيدٍ المَقْبُريُّ (ت ق) : يَقلبُ الأخبارَ ، ويَهم في الآثارِ ، حتّى يَسبِقَ إلى قَلبِ مَن يَسمعُها أنّه كانَ المُتَعمّدَ لَها ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩) الكامِل (٤ : ١٦٢) العُقَيليّ (٢ : ٢٥٨) المِيزان (٢ : ٤٢٩) تَهْذيب الكَمال (١٥ : ٣١) التّهْذيب (٥ : ٢٣٧) التّقريب (١ : ٤١٩) : مَتروكٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(١٩٩٤) عَبدُ اللهِ بنُ عُصْم ، أبو عُلْوانَ الحنفيُّ اليماميُّ (د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً على قِلّةِ روايتِه ، يَروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ أحاديثَهم ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّها موهومةٌ أو موضوعةٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٥) وأعادَهُ في الثقات (٥ : ٥٧) وقال : يُخطئُ كثيراً . المِيزان (٢ : ٤٦٠) تَهْذيبُ الكَمال (١٥ : ٣٠٥) التّهْذيب (٥ : ٣٢١) التّقريب (١ : ٤٣٣) : صدوقٌ يُخطئُ ، أفرَطَ ابنُ حِبّانَ فيه وتناقضَ .

قال عداب : لا تناقضَ بين الحُكمَيْن ، لكنّ ترجمَتَهُ في الثقات وَهْمٌ منه .

(١٩٩٥) عُبيدُ اللهِ بنُ الوَليدِ الوَصّافيُّ (بخ ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ حتّى يَسبقَ إلى قلبِ المُستَمع لَها أنّه كالمُتَعمّدِ لَها فاستَحقَّ التّركَ . قالَ ابنُ معينٍ : ضعيفٌ ، وقال مرةً : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٦٣) العُقَيليّ (٣ : ١٢٨) الكامِل (٤ : ٣٢٢) المِيزان (٣ : ١٧) تَهْذيب الكَمال (١٩ : ١٧٣) التّهْذيب (٧ : ٥٥) التّقريب (١ : ٥٤٠) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادِسَة .

(١٩٩٦) عُبَيسُ بنُ مَيمونَ ، أبو عُبيدٍ التّيميُّ المَدنيُّ (ق) : مُغفّلٌ ، يَروي عن الثقاتِ الأشياءَ المَوضوعاتِ ؛ تَوهّماً لا تَعمّداً ، فإذا سَمِعَها أهلُ العلمِ سبقَ إلى قلوبِهِم أنّه كانَ المتعمّدُ لها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٨٦) العُقَيليّ (٣ : ٤١٧) الكامِل (٥ : ٣٧٣) المِيزان (٣ : ٢٦) تَهْذيب الكَمال (١٩ : ٢٧٦) التّهْذيب (٨ : ٢٣٦) في عيسى بنِ مَيمونَ وأشارَ إلى تَفرقةِ ابن مَعينٍ وابن حِبّانَ بينَه وبينَ عيسى ، التّقريب (٢ : ١٠٢) : ضعيفٌ مِن الثامنةِ .

(١٩٩٧) عَمرُو بنُ خالدٍ الواسِطيّ ، أبو خالدٍ الهاشِميُّ ، مولاهم (ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتَعمّدَ لَها ؛ مِن غَيرِ أن يُدلّسَ . كذّبهُ أحمدُ وابنُ مَعينٍ .

(١٩٩٨) عَمّارُ بنُ سَيفٍ الضَّبِّيُّ (ت ق) : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ حتّى ربّما سَبَقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتَعمّدَ لَها ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لِما أتى مِنَ المعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ .

(٢١) يَروي الموضوعاتِ

(١٩٩٩) أبانُ بنُ سفيانَ المقدسيّ : يَروي عنِ الفُضيلِ ، وثقاتِ أصحابِ الحديثِ أشياءَ موضوعةً ، روى حديثَ الثَّنيَّةِ من ذَهبٍ ، وحديثَ النّهيّ عن الصّلاةِ إلى النّائم . ثم قال : وهذان الخبران موضوعان . . . لا يجوزُ الاحتجاجُ بهذا الشيخ ، ولا الروايةُ عنهُ ؛ إلا على سبيلِ الاعتبارِ للخواصِّ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٩٩) الكامِل (١ : ٣٨٤) اللِّسان (١ : ٢١) .

(٢٠٠٠) إبراهيمُ بنُ البَراءِ مِن ولِدِ النّضرِ بنِ أنسِ بنِ مالكٍ الأنصاريّ: كانَ يدورُ بالشامِ، ويُحَدّثُ عَنِ الثّقاتِ بالأشياءِ المَوضوعاتِ، وعن الضّعفاءِ والمَجاهيلِ بالأشياءِ المناكير، لا يَجوزُ ذكرُه في الكُتبِ إلا عَلى سَبيلِ القَدحِ فيهِ.

ترجمته في: المَجروحينَ (١ : ١١٧) الضعفاء الكَبير (١ : ٤٥) الكامِل (١ : ٢٥٥) اللِّسان (١ : ٣٧).

(٢٠٠١) إبراهيمُ بنُ عَمرِو بنِ بَكرٍ السّكْسَكيّ: يَروي عَن أبيهِ الأشياءَ المَوضوعةَ الّتي لا تُعرفُ مِن حَديثِ أبيهِ، وأبوهُ أيضاً لا شَيءَ في الحَديثِ، فلستُ أدري: أهوَ الجاني عَلى أبيهِ، أو أبوهُ الّذي كانَ يَخصُّهُ بِهذهِ الموضوعاتِ.

(٢٠٠٢) إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الطّبريُّ: مُنكرُ الحَديثِ جداً، يأتي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ الموضوعاتِ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على جهةِ التّعجبِ!.

ترجمته في: المَجروحينَ (١ : ١٣٨) الكامِل (١ : ٣٤٣) المِيزان (١ : ١٧٧) اللِّسان (١ : ٣٤٤).

(٢٠٠٣) إسرائيلُ بنُ حاتمٍ، أبو عَبدِ اللهِ المَرْوَزيّ: يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ والأوابدَ والطّامّاتِ، وكأنّهُ كانَ يَسرقُ ما وَضعَهُ غَيرُه!

ترجمته في: المَجروحينَ (١ : ١٧٧) المِيزان (١ : ٢٠٨) اللِّسان (١ : ٣٨٥).

(٢٠٠٤) إسماعيلُ بنُ يَحيى بنِ عُبيدِ اللهِ، أبو عَليٍّ التّيميُّ: يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ، وما لا أصل له عَنِ الأثباتِ، لا يَحِلُّ الرّوايةُ عَنهُ ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

ترجمته في: المَجروحينَ (١ : ١٢٦) الثِّقات (٩ : ٤٣): واهٍ، قالَهُ في تَرْجَمَة مُحَمَّد ابن عيسى القُرَشيّ. الجَرْح (٢ : ٢٠٣) الكامِل (١ : ٣٠٢) اللِّسان (١ : ٤٤١) المِيزان (١ : ٢٥٣).

(٢٠٠٥) أَشْعَثُ بنُ سَعيدٍ أبو الرَّبيعِ السّمّانُ البَصريُّ (ت ق): يَروي عنِ الأئمةِ الثّقاتِ الأحاديثَ الموضوعاتِ، وخاصةً عَن هشامِ بنِ عُروةَ، حتّى كأنّه آخَرُ، كأنَه وَلِعَ بقلبِ الأخبارِ عَليه، كذّبَهُ شعبةُ، وقالَ ابن مَعينٍ: لَيسَ بِشيءٍ.

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٧٢) ضعفاء العُقَيليّ (١ : ٣٠) الكامِل (١ : ٣٧٦) تَهْذيب الكَمال (٣ : ٢٦١) التّهْذيب (١ : ٣٥١) التّقريب (١ : ٧٩) : مَتروكٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٠٠٦) أفلحُ بنُ سَعيدٍ القُبَائيُّ المدنيُّ (م س) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، وعَنِ الأثباتِ المُلزَقاتِ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاج بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ بِحالٍ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ سبعُ رواياتٍ ، منها عندَ مسلمٍ ثلاثُ رواياتٍ (٢٢٩٥ ، ٢٨٥٧ ، ٢٨٥٧) ولمْ يخرجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٧٦) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٨ : ١٣٤) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، ضعفاء العُقَيليّ (١ : ١٢٥) المِيزان (١ : ٢٧٤) التّهْذيب (١ : ٣٦٧) ودافع عنه فيه كثيراً ، التّقريب (١ : ٨٢) : صدوقٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٠٠٧) بَزيعُ بنُ حَسّانَ ، أبو الخليلِ الخَصّافُ البَصْريُّ : يأتي عَنِ الثّقاتِ بأشياءَ موضوعةٍ كأنّه المُتعمّدُ لَها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٩٩) ضعفاء العُقَيليّ (١ : ١٥٦) الكامِل (٢ : ٥٩) المِيزان (٢ : ١٥) اللّسان (٢ : ١١) .

(٢٠٠٨) بَكرُ بنُ خُنيسٍ (ت ق) : يَروي أشياءَ موضوعةً ، يَسبقُ إلى القَلبِ أنّه المُتعمّدُ لَها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٩٥) العُقَيليّ (١ : ١٤٨) الكامِل (٢ : ٢٥) المِيزان (١ : ٣٤٤) تَهْذيب الكَمال (٤ : ٢٠٨) التّهْذيب (١ : ٤٨١) التّقريب (١ : ١٠٥) : صَدوقٌ لهُ أغلاطٌ ، أفرَطَ فيهِ ابن حِبّانَ ، مِن السابعةِ .

(٢٠٠٩) تَمّامُ بنُ نَجيحِ المَلَطيُّ الأسديُّ (ي د ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي أشياءَ موضوعةً عَنِ الثّقاتِ ، كأَنَّهُ المُتعمّدُ لَها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٠٤) العُقَيليّ (١ : ١٦٩) الكامِل (٢ : ٨٣) المِيزان (١ : ٣٥٩) تَهْذيب الكَمال (٤ : ٣٢٤) التّهْذيب (١ : ٥١٠) التّقريب (١ : ١١٣) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٠١٠) جعفرُ بنُ الزُّبَيْرِ (ق) : كان صاحِبَ غَزْوٍ ، وعبادةٍ ، وفضلٍ ، يروي أشياءَ كأنها موضوعة ، وكان ممن غَلَبَ عليه التقشُّفُ حتى صارَ وَهَمُهُ شبيهاً بالوضع . تركَهُ أحْمَدُ وابنُ معين .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٢١٢) العُقَيْلي (١ : ١٨٢) الميزان (١ : ٤٠٦) الكامِل (٢ : ١٣٤) تَهْذيب الكَمالِ (٥ : ٣٢) التَّهْذيب (٢ : ٩٠) التَّقْريب (١ : ١٣٠) : مَتْروكُ الحديثِ ، وكان صالحاً في نفسه ، من السابعة .

(٢٠١١) جَعفرُ بنُ مُحَمّدٍ الأنطاكيُّ : يَروي عن زُهَيرِ بنِ مُعاويةَ الموضوعاتِ ، وعن غَيرِه مِنَ الأثباتِ المقلوباتِ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢١٣) المِيزان (١ : ٤١٦) اللِّسان (٢ : ١٢٤) .

(٢٠١٢) جَلْدُ بنُ أيوبَ البَصْريُّ : صاحبُ حديثِ الحيضِ . . . عن أنس ، وهذا موضوعٌ عَليه ، وما أعلمُ أحداً من أصحابِ رسولِ الله صلَّى اللهُ عليهِ وآلِه وسلَّمَ أفتى بهذا ، كانَ إسماعيلُ ابنُ عُليّةَ يرميهِ بالكذبِ ، وذَكرَ لهُ حَديثاً آخرَ موضوعاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢١٠) العُقَيليّ (١ : ٢٠٤) الكامِل (٢ : ١٧٦) المِيزان (١ : ٤٢٠) اللِّسان (١ : ١٣٣) .

(٢٠١٣) جُوَيْبِرُ بنُ سَعيدٍ البَلْخيُّ (خد ق) : يَروي عن الضحَّاك أشياءَ مَقلوبةً ، قال يَحيى القطانُ : كنتُ أعرِفُه بِحديثينِ . ثمّ أخرجَ هذه الأحاديثَ ، وضعّفهُ جداً .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢١٧) العُقَيليّ (١ : ٢٠٥) الكامِل (٢ : ١٢١) تَهْذيبُ الكَمال (٥ : ١٦٧) التّهْذيب (٢ : ١٢٣) المِيزان (١ : ٤٢٧) التّقريب (١ : ١٣٦) : ضَعيفٌ جداً ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٠١٤) الحارثُ بنُ عُمَيْرٍ البَصْريُّ (خت ٤) : يَروي عَنِ الأثباتِ الأشياءَ الموضوعاتِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ تسعُ رواياتٍ ، منها روايةٌ معلَّقةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (١٦٧٥) ولم يُخَرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٢٣) الميزان (١ : ٤٤٠) تَهْذيب الكَمال (٥ : ٢٦٩) التّهْذيب (٢ : ١٥٣) التّقريب (١ : ١٤٣) : وثقه الجمهورُ ، وفي أحاديثه مناكيرُ ، ضَعَّفَهُ بِسببِها الأزديّ وابن حِبّانَ وغيرُهما ، فلعلّه تَغيرَ حِفظُهُ في الآخرِ ، مِنَ الثّامِنَة . وانظرْ الهدي (ص : ٤٥٦) .

(٢٠١٥) حبيبُ بنُ أبي حبيبٍ الخُراسانيُّ ، كاتبُ مالكٍ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، كانَ يُدخلُ عَليهم ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، فكلّ مَن سَمعَ بِعرضِه فَسماعُه ليسَ بِشيءٍ .

(٢٠١٦) الحسنُ بنُ دينارٍ التَّميمِيُّ : يُحدّثُ بالموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، ويُخالفُ الثّقاتِ في الرّواياتِ حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ يَتعمّدُ لَها ، تركَهُ ابنُ المباركِ ووكيعٌ وكذّبَهُ أحمدُ وابنُ مَعينٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٣٢) العُقَيليّ (١ : ٢٢٢) الكامِل (٢ : ٢٩٦) التّهْذيب (٢ : ٢٧٥) المِيزان (١ : ٤٨٧) اللِّسان (٢ : ٢٠٣) .

(٢٠١٧) الحسنُ بنُ مُحَمّدٍ اللَّيْثيُّ ، أبو محمد البَلْخيُّ (ت) : يَروي المَوضوعاتِ والأحاديثَ المقلوبةَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٣٨) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٨ : ١٦٨) وقالَ : كانَ ابنُ المبارَكِ يَميلُ إليهِ ، العُقَيليّ (١ : ٢٤٢) الكامِل (٢ : ٣٢٢) المِيزان (١ : ٥١٩) اللِّسان (٢ : ٢٤٨) تَهْذيب الكَمال (٦ : ٤٧٥) التّهْذيب (٢ : ٤٢١) قال : وصوابُهُ الحسينُ بنُ مُحَمّد البَلْخيُّ (٢ : ٣٦٨) التّقريب (١ : ١٧١) : وصوابُه الحسينُ ؛ راجعه في (١ : ١٧٩) وقال : مَستورٌ ، مِنَ الحادِيَةِ عَشرَةَ .

(٢٠١٨) حُصينُ بنُ عُمرَ الأحمَسيُّ (ت) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : لَيسَ بِشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٧٠) العُقَيليّ (١ : ٣١٤) الكامِل (٢ : ٣٩٦) المِيزان (١ : ٥٥٣) تَهْذيبُ الكَمال (٥ : ٥٢٦) التّهْذيب (٢ : ٣٨٥) التّقريب (١ : ١٨٣) : مَتروكٌ مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٠١٩) حفصُ بنُ عمرَ بنِ أبي العَطَّافِ المدنيُّ (ق) : يأتي بأشياءَ كأنَها موضوعةٌ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٥٥) العُقَيليّ (١ : ٢٧١) الكامِل (٢ : ٣٨٣) المِيزان (١ : ٥٦٠) تهذيب الكمال (٧ : ٣٨) التّهْذيب (٢ : ٤٠٩) التقريب (١٤١٨) : ضعيفٌ من الثامنة .

(٢٠٢٠) حفصُ بنُ عمرَ ، قاضي حَلَبٍ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ الموضوعاتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاج بهِ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٥٩) الكامِل (٢ : ٣٩٠) المِيزان (١ : ٥٦٣) اللِّسان (٢ : ٣٢٦) .

(٢٠٢١) الحَكَمُ بنُ ظُهَيْرٍ الفَزَاريُّ الكُوفيُّ (ت) : كانَ يَشتُمُ الصّحابةَ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ الموضوعاتِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٥٠) العُقَيليّ (١ : ٢٥٩) الكامِل (٢ : ٢٠٨) الميزان (١ : ٥٧١) تَهْذيب الكَمال (٧ : ٩٩) التهذيب (٢ : ٤٢٧) التقريب (١ : ٩١) : مَتروكٌ رُميَ بالرّفضِ ، واتّهمَهُ ابنُ مَعينٍ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٠٢٢) الحكمُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ سعدٍ الأيليُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٤٨) العُقَيليّ (١ : ٢٥٦) الكامِل (٢ : ٢٠٢) المِيزان (١ : ٥٧٢) اللِّسان (٢ : ٣٣٢) .

(٢٠٢٣) خالدُ بنُ إلياسَ القُرَشيُّ العَدويُّ المدني (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَحِلّ أن يُكتبَ حديثُه إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٧٩) الثّقات (٧ : ٦٠٦) في ترجمةِ شيخِهِ يحيى وقال : ضعيفٌ ، العُقَيليّ (٢ : ٣) الكامِل (٣ : ٥) المِيزان (١ : ٦٢٧) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٢٩) التّهْذيب (٣ : ٨٠) التّقريب (١ : ٢١١) : مَتروكُ الحديثِ مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٠٢٤) خَصِيبُ بنُ جَحْدَرٍ البَصْرِيُّ : يَروي عَنِ الشّامِيينَ الثّقاتِ الأحاديثَ الموضوعاتِ كانَ عَندَه ثلاثةَ عَشَرَ حَديثاً فَقطُ ، فلمّا احْتِيجَ إليه ؛ أخرجَت لهُ الأرضُ أفلاذَ كَبِدِها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٨٧) الكَبير (٣ : ٢٢١) ونقلَ قولَ يَحيى بنِ سَعيدٍ : كذّابٌ . والضعفاء والمَتروكين (١٧٦) وقال : ليس بثقةٍ . الجَرْح والتعديل (٣ : ٣٩٦) والكامِل (٣ : ٦٨) ونقل قولَ أحمدَ بنِ حنبلٍ ويَحيى بنِ سَعيدٍ القطانِ ويَحيى بنِ معينٍ ؛ بأنّه يَكذبُ ولا يُكتبُ حَديثُه . العُقَيليّ (٢ : ٢٩) الميزان (١ : ٦٥٣) اللِّسان (٢ : ٣٩٨) .

(٢٠٢٥) داودُ بنُ أبي صالحٍ المدنيُّ (د) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، حتّى كأنّه يَتعمّدُها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٠) العُقَيليّ (٢ : ٣٣٠) الكامِل (٣ : ٨٧) المِيزان (٢ : ٩) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٤٠٣) التّهْذيب (٣ : ١٨٨) التّقريب (١ : ٢٣٢) : مُنكرُ الحَديثِ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٠٢٦) دينارُ بنُ عَبدِ اللهِ : يَروي عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً ، لا يَحلُّ ذِكرُه في الكُتبِ ، ولا كِتابةُ ما رواه ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه ، وإنّما ذكرتُ هذا الشّيخَ ومن يُشبِهُهُ في هذا الكتابِ ؛ لِئلا يَغترَّ المبتدئُ في العِلمِ بِرواياتِهم .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٥) الكامِل (٣ : ١٠٩) الميزان (٢ : ٣٠) اللّسان (٢ : ٤٣٤) وسمّاهُ ابنَ دينارٍ أبو مِكْيَس الحَبَشيّ .

(٢٠٢٧) راشدُ بنُ مَعبدٍ الواسِطيّ : يَروي عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً لا أصولَ لَها يَشهدُ مَن ليسَ العلمُ صناعتَه أنّها موضوعةٌ ، يَكْثُرُ ذِكرُها .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٨) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٤ : ٢٣٤) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيليّ (٢ : ٥٥) الكامِل (٣ : ١٥٧) المِيزان (٢ : ٣٦) اللِّسان (٢ : ٤٣٩) ترتيب الثّقات (١ : ٢٨) .

(٢٠٢٨) رجاءُ بنُ أبي عَطاءٍ : شيخٌ يَروي عن المصريِّينَ الأشياءَ الموضوعةَ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٣٠١) المِيزان (٢ : ٤٦) اللِّسان (٢ : ٤٥٦) .

(٢٠٢٩) رَوْحُ بنُ غُطَيفِ بنِ أبي سُفيانَ الثّقَفيّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا تَحلّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا الرّوايةُ عنهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٨) العُقَيليّ (٢ : ٥٦) الكامِل (٣ : ١٣٨) الميزان (٢ : ٦٠) اللّسان (٢ : ٤٦٧) .

(٢٠٣٠) رَوْحُ بنُ مُسافرٍ ، أبو بِشرٍ البَصريّ : يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا تَحلّ الرّوايةُ عنهُ ، ولا كِتابةُ حَديثِه إلا للاختِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٩) العُقَيليّ (٢ : ٥٧) الكامِل (٣ : ١٣٩) الميزان (٢ : ٦١) اللّسان (٢ :٤٦٧) .

(٢٠٣١) روحُ بنُ المسيّبِ الكَلبيّ ، أبو رَجاءٍ التّميميّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ويَقلبُ الأسانيدَ ، ويرفعُ الموقوفاتِ ، وهو أنكرُ حديثاً من روحِ بنِ غُطَيفٍ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا كِتابةُ حَديثِه إلا للاختِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٩) الكامِل (٣ : ١٤٣) الميزان (٢ : ٦١) اللّسان (٢ : ٤٦٨) .

(٢٠٣٢) زيدُ بنُ الحَواريّ العَمّيّ (٤) : يَروي عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً لا أصلَ لها حتّى سبقَ إلى القَلبِ أنّه المُتعمّدُ لها ، وكانَ ابنُ مَعينٍ يُمرّضُ القَولَ فيهِ ، وهو عِندي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه ، ولا كِتابةُ حَديثِه إلا للاعتِبارِ .

(٢٠٣٣) سَعيدُ بنُ زَرْبيّ أبو معاويةَ البَصريُّ ، صاحِب ثابتٍ البُنانيّ (ت) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، على قِلّةِ رِوايتِه ، قالَ ابن مَعينٍ : لَيسَ بِشيءٍ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٣١٨) الثّقاتِ (٦ : ٣٦٢) في ترجمةِ سَعيدِ بنِ زَرْبيّ الرّاوي عن مُجاهدٍ ، الضعفاء الكَبير (٢ : ١٠٦) الكامِل (٣ : ٣٥٦) الميزان (٢ : ٣٦) قالَ

ابن معين : ليس بشيء ، وَقالَ البخاري : عنده عجايب . تَهْذيبُ الكَمال (١٠ : ٤٣٠) التّهْذيب (٤ : ٢٨) التّقريب (١ : ٢٩٥) : مُنكرُ الحَديث ، مِنَ السّابِعَة .

(٢٠٣٤) سَعيدُ بنُ زُونٍ التَغْلَبيُّ البَصريُّ : يَروي عن أنسٍ الموضوعاتِ الّتي لا أصلَ لها . قالَ ابن مَعينٍ : لَيسَ بِشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣١٧) العُقَيليّ (٢ : ١٠٦) الكامِل (٣ : ٣٦٤) المِيزان (٢ : ١٣٧) اللِّسان (٣ : ٢٩) .

(٢٠٣٥) سَعيدُ بنُ عبدِ الرّحمنِ بن عبدِ الله بنِ حُميدٍ أبو عَبدِ الله الجُمَحيُّ المدنيُّ (عخ م د س ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ أشياءَ موضوعةً ، يتخايلُ إلى مَن يسمعها أنّه كانَ المُتَعمّدَ لَها .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانيةَ عشرَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ متابعةً عندَ مسلمٍ (٣٨١) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٢٠٣٦) سَعيدُ بنُ مَيسرةَ البَكريُّ : يُقالُ : إنّه لم يَر أنساً ، وكانَ يَروي عنه الموضوعاتِ الّتي لا تُشبِهُ حديثَه ، رَوى عنه هذا الحديثَ يَحيى القطانُ على جِهةِ التّعجُّبِ ؛ ليُعْلَمَ أنه لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣١٦) العُقَيليّ (٢ : ٥٨٢) الكامِل (٣ : ٣٨٧) ضعفاء ابن الجوزي (١ : ٣٢٦) المِيزان (٢ : ١٦١) اللِّسان (٣ : ٤٥) .

(٢٠٣٧) سَعيدُ بنُ هَبيرةَ ، أبو مالكٍ العامِريُّ : رَحلَ وكَتبَ ، ولكنّه كثيراً ما يُحدّثُ بالموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، كأنّهُ كانَ يَضعُها ، أو تُوضَعُ له فيُجيبُ فيها ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، قال ابنُ معينٍ : صاحبُ حديثٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٢٦) المِيزان (٢ : ١٦٢) اللِّسان (٣ : ٤٨) .

(٢٠٣٨) سُكَينُ بنُ أبي سِراجٍ : شيخٌ يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، والمَلزقاتِ عَنِ الثّقاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٦٠) المِيزان (٢ : ١٧٤) اللِّسان (٣ : ٥٦) .

(٢٠٣٩) سلاّمُ بنُ سلمٍ الطّويلُ السُّلَميُّ السّعديُّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ كأنَه المُتَعمّدُ لَها . قال ابنُ معين : ليسَ بشيءٍ .

(٢٠٤٠) سَلَمةُ بنُ صالحٍ الأحمرُ ، أبو إسحاقَ الجُعفيُّ : يَروي عَنِ الأثباتِ الموضوعاتِ لا يَحلُّ ذِكرُ أحاديثِه ولا كِتابتُها إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٣٨) العُقَيليّ (٢ : ١٤٧) الكامِل (٣ : ٣٣٠) المِيزان (٢ : ١٩٠) اللِّسان (٣ : ٦٩) .

(٢٠٤١) سُلمى بنُ عَبدِ اللهِ بنِ سُلمى أبو بَكرٍ الهُذَليُّ (ق) : يَروي عَنِ الأثباتِ الأشياءَ الموضوعاتِ ، كذّبَهُ غُندرٌ ، وقالَ ابن مَعينٍ : لَيسَ بِشيءٍ ، ولم يُحدّث عنه يَحيى القطانُ ولا ابنُ مَهديّ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٥٩) العُقَيليّ (٢ : ١٧٧) الكامِل (٣ : ٣٢١) المِيزان (٢ : ١٩٤) تَهْذيب الكَمال (٣٣ : ١٥٩) التّهْذيب (١٢ : ٤٥) التّقريب (١ : ٤٠١) : مَتروكُ الحديثِ ، مِنَ السّادِسَةِ ، ذكرَهُ في الكُنى .

(٢٠٤٢) سُليمُ بنُ مُسلمٍ الخَشّابُ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ الّتي يتخايلُ إلى المُستَمِع لها ، وإنْ لم يَكن الحديثُ صناعتَه أنّها مَوضوعةٌ ، وكانَ يَحيى بنُ معينٍ يَزعمُ أنّه كانَ جَهمِيّاً خَبيثاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٥٤) العُقَيليّ (٢ : ١٦٤) الكامِل (٣ : ٣١٩) المِيزان (٢ : ٢٣٢) اللِّسان (٣ : ١١٣) ذكرَ ترجمته بِاسم : سَليم بن مسلم المكّي الحسَّاب ، وقال : وقد تقدَّمت ترجمةُ سليمانَ بن مسلم الخشَّاب ، فقيل : إنّهما واحد ، ومّمن فرَّقَ بينهما ابنُ عديّ . قلت : وكذا ابنُ حبّان أيضاً . ثمّ بين الاختلاف في سين سليم ، فقيل : بفتحها ، وقيل : بضمّها .

(٢٠٤٣) سُليمانُ بنُ أبي سُليمانَ القافْلائيُّ : يَرْوي عَنِ الأثْباتِ الموضوعاتِ حَتّى صارَ مّمن لا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

قلت : يرويها توهّماً ، لا تعمّداً ، وإلا لوجَبَ تركُه !

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٣٣) العُقَيْليّ (٢ : ١٣٦) الكَامِل (٣ : ٢٦٠) المِيزان (٢ : ٢١٠) اللسان (٣ : ٩٤) .

(٢٠٤٤) سُليمانُ بنُ عَطاءٍ (ق) : يروي عَن مَسلمَةَ بنِ عَبدِ الله الجُهَنيِّ أشياءَ موضوعةً لا تُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ ، فلستُ أدري التّخليطَ فيها مِنه ، أو مِن مَسلمةَ بنِ عَبدِ اللهِ . قلت : ولم يَذكرْ مَسلمَةَ في المجروحين .

قال عداب : وهو غير سليمان بن عطاء الراوي عن عبدالله بن الزبير ، ولقد عدّهما المزّي واحداً ، ونقل عن ابن حبّان ذكرَهُ في الثقات [٤ : ٣٠٣] فتعقّبه ابنُ حجر بقوله : «هذا غيرُه قطعاً» .

(٢٠٤٥) سُوَيدُ بنُ إبراهيمَ أبو حاتمٍ العَطارُ الهُذَليُّ (بخ) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ وهو صاحبُ حديثِ البَرغوثِ ، وقد كانَ ابن مَعينٍ يُضجعُ القولَ فيهِ ، وفي روايةٍ أخرى : ليسَ بهِ بأسٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٥٠) العُقَيليّ (٢ : ١٥٨) الكامِل (٣ : ٤٢١) المِيزان (٢ : ٢٤٧) تَهْذيبُ الكَمال (١٢ : ٢٤٢) التّهْذيب (٤ : ٢٧٠) التّقريب (١ : ٣٤٠) : صدوقٌ سَيئُ الحفظِ ، لهُ أغلاطٌ ، وقد أفحشَ ابن حِبّانَ فيهِ القَولَ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٠٤٦) سَيفُ بنُ عُمرَ الضَّبّيُّ الأُسَيديُّ (ت) : اتُّهِمَ بالزّندَقةِ ، يَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، وقالَ ابنُ نُميرٍ : كانَ سَيفٌ يَضعُ الحَديثَ ، وقد اتُّهِمَ بالزّندَقةِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٤٥) العُقَيليّ (٢ : ١٧٥) الكامِل (٥ : ٤٣٥) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ٣٢٤) التهذيب (٤ : ٢٩٥) التقريب (١ : ٣٤٤) : ضَعيفُ الحَديثِ ، عُمدةٌ في التّاريخِ ، أفحشَ ابنُ حِبّانَ القولَ فيهِ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

قلت : ليسَ له إلا حديثٌ واحدٌ عند الترمذيِّ (٣٨٦٦) قال عَقبه : «هذا حديثٌ منكرٌ لا نعرفُهُ من حديثِ عبيدِ الله بنِ عُمَرَ إلا مِن هذا الوجهِ ، والنضرُ بنُ حمّادٍ مجهولٌ ، وسيفُ بنُ عمرَ مجهول !» . وإنّما جَهّلَهُ الترمذيُّ لأنّه ليست له رواياتٌ نقلَها عنه المحدّثون ، واللهُ أعلم .

(٢٠٤٧) سيفُ بنُ مِسكينٍ السُّلَميُّ : يأتي بالمقلوباتِ والأشياءِ الموضوعاتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لمخالفتِه الأثباتَ في الرّواياتِ ؛ عَلى قِلّتِها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٤٧) الميزان (٢ : ٢٥٧) اللِّسان (٣ : ١٣٢) .

(٢٠٤٨) سيفُ بنُ هارونَ البُرجُميُّ الكوفيُّ (ت ق) : يَروي عَنِ الأثباتِ الموضوعاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٢٦) العُقَيليّ (٢ : ١٧٤) الكامِل (٣ : ٤٢٩) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ٣٣٢) التّهْذيب (٤ : ٢٩٧) التّقريب (١ : ٣٢٤) : ضَعيفٌ ، أفحشَ ابن حِبّانَ القولَ فيه ، مِن صِغارِ الثّامِنةِ .

(٢٠٤٩) الشّاهُ بنُ شَيْرِباميانَ الخُراسانيُّ : يضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكُتبِ إنما ذكرتُه ـ وإن لم يَشتهر عندَ أصحابِنا ذكرُه ـ ؛ ليُعرفَ ، فَيجانَبُ خَبَرُهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٦٤) الميزان (٢ : ٢٦٠) اللّسان (٣ : ١٣٦) .

(٢٠٥٠) شيخُ بنُ أبي خالدٍ البَصريُّ : لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، وروى له في المجروحين ثلاثةَ أحاديثَ ؛ قال عنها : ثلاثتُها بواطيلُ ، موضوعاتٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٤٦٤) العُقَيليّ (٢ : ١٩٧) الكامِل (٤ : ٤٧) اللِّسان (٣ : ١٥٩) المِيزان (٢ : ٢٨٦) .

(٢٠٥١) صالحُ بنُ بَشيرٍ ، أبو بشر المُرّيُّ (ت) : كان من عُبّاد أهل البصرة وقُرّائِهم . . . غلبَ عليه الصلاحُ ؛ حتى غَفَلَ عَن الإتقان والحِفْظ ، فكان يجعلُ ما سمعهُ من شيوخهِ أحاديثَ ، فظهرَ في روايتهِ الموضوعاتُ التي يرويها عَن الأثباتِ ، واستَحَقَّ التركَ عند الاحتجاجِ ، كانَ ابنُ معينٍ شديدَ الحملِ عليه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٧١) العُقَيليّ (٢ : ١٩٩) الكامِل (٤ : ٦٠) المِيزان (٢ : ٢٨٩) تَهْذيب الكَمال (١٣ : ١٦) التّهْذيب (٤ : ٣٨٢) التّقريب (١ : ٣٥٨) : ضَعيفٌ مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٠٥٢) صالحُ بنُ حَسّانَ الأنصاريُّ المدنيُّ (مد ت ق) : كانَ صاحبَ قيناتٍ وسَماعٍ ويَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى إذا سَمعها مَن الحَديثُ صناعتُه ؛ شَهدَ لها بالوضعِ .

(٢٠٥٣) الصبّاحُ بنُ مُحَمّدِ بنِ أبي حازمٍ البَجَليُّ (ت) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٧٧) العُقَيليّ (٢ : ٢١٣) المِيزان (٢ : ٣٠٦) تَهْذيبُ الكَمال (١٣ : ١٠٩) التّهْذيب (٤ : ٤٠٨) التّقريب (١ : ٣٦٤) : ضَعيفٌ ، أفرطَ فيهِ ابن حِبّانَ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٠٥٤) صَخرُ بنُ مُحَمّدٍ الحاجِبيُّ : يَروي عن الليثِ بنِ سَعدٍ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ روى حديثَ : (بَجِّلوا المشايخَ . . .) .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٧٨) الكامِل (٤ : ٩٢) وسمّاهُ صخرَ بنَ عَبدِ الله واتّهمَهُ بالوضعِ ! وتكلّمَ على هذا الحديثِ ، المِيزان (٢ : ٣٠٨) اللِّسان (٣ : ١٨٢) .

(٢٠٥٥) صَدَقةُ بنُ عَبدِ اللهِ السّمينُ (ت س ق) : يَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يُشتَغلُ بِروايتِهِ إلا عِندَ التّعجبِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ ، قالَ أبو حاتمٍ : مَرّضَ أبو زَكريّا القولَ فيهِ حَيثُ لم يَسبرْ مَناكيرَ حَديثِه ، وهو يَروي عَن مُحَمّدِ بنِ المُنكَدِرِ بنُسخةٍ مَوضوعةٍ ، يَشهدُ لَها بالوَضعِ مَن كانَ مُبتدِئاً في هذهِ الصّناعةِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٧٤) العُقَيليّ (٢ : ٢٠٧) الكامِل (٤ : ٧٤) المِيزان (٢ : ٣١٠) تَهذيبِ الكَمالِ (١٣ : ١٣٣) التّهذيب (٤ : ٤١٥) التّقريب (١ : ٣٦٦) : ضعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٠٥٦) عاصمُ بنُ سليمانَ الكوزيُّ أبو مُحَمّد العَبسيُّ (العبدي) : صاحبُ حَديثِ : (شُربُ الماءِ على الرّيقِ ؛ يَعقِدُ الشّحْمَ) يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ كتابةُ حديثِه إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٦٢) العُقَيليّ (٣ : ٣٣٧) الكامِل (٥ : ٢٣٧) المِيزان (٢ : ٣٥٠) اللِّسان (٣ : ٢١٨) .

(٢٠٥٧) عامرُ بنُ صالحِ المدينيُّ مولى آلِ الزُّبيرِ (ت) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على جِهةِ التّعجبِ ! .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٨٨) العُقَيليّ (٣ : ٣٠٩) الكامِل (٥ : ٨٣) المِيزان (٢ : ٣٦٠) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ٤٥) التّهْذيب (٥ : ٧١) التّقريب (١ : ٣٨٨) : مَتروكٌ

الحديثِ ، أفرطَ فيه ابنُ مَعينٍ ؛ فكذّبَهُ ، وكانَ عالماً بالأخبارِ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٠٥٨) عَبدُ الرّحمنِ بنُ زيادِ بنِ أَنعُمٍ الإفريقيّ أبو خالدٍ الشعبانيُّ المَعافريُّ (بخ د ت ق) : يَروي الموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، ويأتي عَنِ الأثباتِ ما ليسَ من حَديثهم ، وكانَ يدلّسُ عن مُحَمّد بنِ سَعيدِ المصلوبِ ، قالَ ابن مَعينٍ : ضَعيفٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٥٠ ـ ٥١) وذَكرَهُ ابن حِبّانَ في تَرجمةِ أبيهِ في الثّقاتِ (٤ : ٢٥٢) وقال : الأبُ ثقةٌ ، والابنُ ضعيفٌ ، العُقَيليّ (٢ : ٣٣٢) الكاملِ (٤ : ٢٧٩) المِيزان (٢ : ٥٦١) وسمّاه عَبدَ الله بنَ زيادٍ أبا أيوب الشعباني ، تَهْذيب الكَمال (١٠٢: ١٧) التّهْذيب (١٧٣: ٦) التّقريب (١ : ٤٨٠) : ضَعيفٌ في حِفْظِهِ ، مِنَ السّابِعَةِ ، وكانَ رَجُلاً صالحاً .

(٢٠٥٩) عَبدُ السّلامِ بنُ عَبدِ القُدوسِ الشّاميُّ (ق ف) : يَروي الأشياءَ الموضوعةَ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٥٠) العُقَيليّ (٣ : ٦٧) الكاملِ (٥ : ٣٣٠) الميزان (٥ : ٦١٧) اللّسان (٤ : ١٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٨٧) التّهذيب (٦ : ٣٢٣) التّقريب (١ : ٥٠٦) : ضعيفٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٠٦٠) عَبدُ العَزيزِ بنُ الحُصَينِ بنِ التّرْجُمانِ المَرْوَزيّ : يَروي المقلوباتِ عَنِ الأثباتِ والموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، وأشبهُ حديثِه ما رَوى عَنِ الزّهْريّ ، ولم يروِ عَنه إلا الشيءَ بعدَ الشيءِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ مِنَ الحالاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٣٨) العُقَيليّ (٣ : ١٥) الكاملِ (٥ : ٢٨٦) الميزان (٤ : ٣٦٢) اللّسان (٤ : ٢٨) .

(٢٠٦١) عَبدُ الله بنُ زيادٍ الفِلَسطينيُّ : روى أحاديثَ موضوعةً ، أخرجَ له حديثَ الحِجامةِ يومَ الأربعاءِ ، وقال : ومن روى مثلَ هذا الحديثِ ؛ وَجبَ مُجانبةُ ما يروي من الأحاديثِ ، وإن وافقَ الثّقاتِ في بَعضِ الرّواياتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٣) الميزان (٢ : ٤٢٥) اللّسان (٣ : ٢٨٨) .

(٢٠٦٢) عَبدُ الله بنُ مُحَمّدِ بنِ يَحيى المَدنيُّ الذي يُقال له (ابن زاذان) : يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، وعن هِشامِ بنِ عُروةَ ما لم يُحدّث بهِ قَطّ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ولا الرّوايةُ عَنهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٠) العُقَيليّ (٢ : ٣٠٠) الكامِل (٤ : ٢٠٠) الميزان (٢ : ٤٨٦) اللّسان (٣ : ٣٣١) .

(٢٠٦٣) عَبدُ الله بنُ المِسوَرِ بنِ عَونٍ ، أبو جَعفرٍ الهاشميُّ المَدائنيُّ : يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، ويرسِلُ من الأخبارِ ما ليسَ له أصولٌ ، على قِلّةِ رِوايتِه ، لا يُحتَجُّ بِخبَرِه وإنْ وافقَ الثّقاتِ ، كانَ ابنُ مَعينٍ يُكَذّبهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٤) العُقَيليّ (٢ : ٣٠٥) الكامِل (٤ : ١٦٦) الميزان (٢ : ٥٠٤) اللّسان (٣ : ٣٦٠) .

(٢٠٦٤) عَبدُ الواحدِ بنُ مَيمونٍ ، أبو حَمزةَ المدينيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ يُحدِّثُ عن عُروةَ بنِ الزّبيرِ بما ليسَ مِن حَديثِهِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بروايتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٥٥) صحيح ابن حبّان (٢ : ٥٨) وقال : حديثُهُ لا يصحُّ ، العُقَيليّ (٣ : ٥١) الكامِل (٥ : ٣٠١) المِيزان (٢ : ٦٧٦) اللّسان (٤ : ٨٣) .

(٢٠٦٥) عَبدُ الواحدِ بنُ نافعٍ الكَلاعيّ ، أبو الرماح : شيخٌ يَروي عن أهلِ الحجازِ المقلوباتِ ، وعن أهلِ الشامِ الموضوعاتِ ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكُتبِ ؛ إلا عَلى سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٥٤) الثقات (٧ : ١٢٥) بِاسمِ : عبدِ الواحدِ بنِ نفيعٍ ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الكامِل (٥ : ٣٠٠) الميزان (٢ : ٦٧٦) اللّسان (٤ : ٨٤) .

(٢٠٦٦) عُبيدُ الله بنُ زَحْرٍ الضَّمْريُّ الإفريقيُّ الكنانيُّ (بخ ٤) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، وإذا روى عن عليّ بن يزيدَ أتى بالطامّات . . . يَجبُ التّنكّبُ عن روايتِه على الأحوالِ . قالَ ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٦٢) وقالَ في ترجمةِ عليِّ بنِ يزيدَ الألهاني من

المَجروحينَ (٢ : ١١٠) : ضعيفٌ واهٍ ، وفي ترجمةِ مطرّح بن يزيد (٣ : ٢٧) : ضعيفٌ . العُقَيليّ (٣ : ١٢٠) الكامِل (٤ : ٣٢٤) الميزان (٣ : ٦) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٣٦) التّهذيب (٧ : ١٢) التّقريب (١ : ٥٣٣) : صدوقٌ يُخطئ ، من السّادِسَةِ .

(٢٠٦٧) عَبيدةُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ ، أبو عَمروٍ البَجَليُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٩٩) الميزان (٣ : ٢٦) اللّسان (٤ : ١٢٥) .

(٢٠٦٨) عُبَيسُ بنُ مَيمونَ ، أبو عُبيدٍ التّيميُّ المَدنيُّ (ق) : مُغفَّلٌ ، يَروي عن الثقاتِ الأشياءَ المَوضوعاتِ ؛ تَوهّماً لا تَعمّداً ، فإذا سَمِعَها أهلُ العلمِ سبقَ إلى قلوبِهِم أنّه كانَ المتعمّدُ لها .

(٢٠٦٩) عُثمانُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ ، أبو عَمروٍ الوَقّاصيُّ الزّهريُّ (ت) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعات ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . قال ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩٨) العُقَيليّ (٣ : ٢٠٦) الكامِل (٥ : ١٥٩) المِيزان (٣ : ٤٣) تَهْذيب الكَمال (١٩ : ٤٢٥) التّهْذيب (٧ : ١٣٣) التّقريب (٢ : ١١) : المالكيّ ، مَتروكٌ ، وكذّبَهُ ابنُ مَعينٍ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٠٧٠) عُثمانُ بنُ مَطرٍ الشّيبانيُّ ، أبو الفَضلِ البَصْريُّ (ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩٩) العُقَيليّ (٣ : ٢١٦) الكامِل (٥ : ١٦٣) المِيزان (٣ : ٥٣) تَهْذيب الكَمال (١٩ : ٤٩٤) التّهْذيب (٧ : ١٥٤) التّقريب (٢ : ١٤) : ضَعيفٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٠٧١) عُثمانُ بنُ مُعاويةَ : يَروي عن ثابتٍ البُنانيّ الأشياءَ المَوضُوعةَ الّتي لم يُحدّث بها ثابتٌ قَطّ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه ؛ فكَيفَ الاحتِجاجُ بهِ؟

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩٧) الكبير (٦ : ٢٥٢) الجرح (٦ : ١٦٩) المِيزان (٣ : ٥٤) اللّسان (٤ : ١٥٣) .

(٢٠٧٢) عطاءُ بنُ عَجْلانَ العطّارُ البَصْريُّ (ت) : كان لا يدري ما يقول ، يَتلقَّن كما يلقَّنُ ، ويُجيبُ فيما يُسأل ، حتّى صار يروي الموضوعات عَن الثِّقات ، لا تحلُّ كِتابةُ حَديثهِ إلاّ على جهةِ الاعتبارِ .

(٢٠٧٣) العَلاءُ بنُ كَثيرٍ الأُمَويّ الشّاميّ : يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ الاحتجاجُ بهِ وإنْ وافقَ الثّقاتِ ، ليسَ بشيءٍ في الحَديثِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١٨١) العُقَيليّ (٣ : ٣٤٧) الكاملِ (٥ : ٢١٩) الميزان (٣ : ١٠٤) تهذيب الكمال (٢٢ : ٥٣٥) : اللّيْثيُّ ، أبو سَعْد ، التّهذيب (٨ : ١٩١) التّقريب (٢ : ٩٣) : متروكٌ ، رَماهُ ابنُ حِبّانَ بالوَضعِ ، من السّادِسَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٠٧٤) العَلاءُ بنُ مَسلَمةَ ، أبو سالمٍ الرّوّاسُ (ت) : يَروي عَنِ العراقيّينَ المقلوباتِ وعنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٨٥) الميزان (٣ : ١٠٥) تَهْذيب الكَمال (٢٢ : ٥٣٩) : ابنُ مسلمةَ بنِ عثمانَ البغداديُّ التيميُّ ، التّهْذيب (٨ : ١٩٢) التّقريب (٢ : ٩٣) : مَتروكٌ ، ورماهُ ابن حِبّانَ بالوضعِ ، مِنَ العاشِرَةِ .

(٢٠٧٥) عَليُّ بنُ أبي عَليٍّ اللَّهَبيُّ ، مِن ذُرّيةِ أبي لَهَبٍ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ وعَنِ الأثباتِ المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٠٧) العُقَيليّ (٣ : ٢٤٠) الكاملِ (٥ : ١٨٤) اللِّسان (٤ : ٢٤٥) وسمّاه عَليَّ بنَ عَليٍّ اللَّهَبيَّ ، المِيزان (٣ : ١٤٧) .

(٢٠٧٦) عُمرُ بنُ راشدٍ ، أبو حفصٍ اليَماميّ ، يُقال له : عمرُ بنُ عبدِ الله بنِ أبي خَثْعَم (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُهُ في الكُتُبِ ؛ إلا عَلى سَبيلِ القَدْحِ فيهِ ، ولا كتابةُ حديثِهِ ؛ إلا على جهةِ التعجُّبِ !

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٨٣) وذكرَهُ في ترجمةِ عُمَرَ بنِ أبي إسماعيلَ مِن الثقاتِ (٧ : ١٧٤) وقالَ عنه : واهٍ ضعيفٌ ، الكَبير (٦ : ١٥٥) : يَضْطربُ في حَديثه عَن يحيى بن أبي كثير ، العُقَيليّ (٣ : ١٥٧) الكاملِ (٥ : ١٥) الميزان (٣ : ١٩٣) تَهذيب

الكَمال (٢١ : ٣٤٠) التّهْذيب (٧ : ٤٤٥) التّقريب (٢ : ٥٥) : ضَعيفٌ مِنَ السّابِعَةِ ، ووَهِمَ مَن قالَ : إنّ اسمَه عَمرٌو ، وكذا مَن زَعَمَ أنّه ابنُ أبي خَثْعَمٍ .

(٢٠٧٧) عُمرُ بنُ رِياحٍ ، أبو حَفْصٍ الضّريرُ البَصْريُّ (ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٨٦) العُقَيليّ (٣ : ١٦٠) الكامِل (٥ : ٥١) تَهْذيب الكَمال (٢١ : ٣٤٦) التّهْذيب (٧ : ٤٤٧) المِيزان (٣ : ١٩٧) التّقريب (٢ : ٥٥) : مَتروكٌ وكذّبَهُ بعضُهم ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٠٧٨) عُمرُ بنُ عيسى : شيخٌ يروي عن ابنِ جُرَيجٍ ، يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ على قِلّةِ رِوايتِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به فيما وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفَردَ عنهم بالطّامّاتِ؟!

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٨٧) العُقَيليّ (٣ : ١٨١) : القُرَشيّ ، الكامِل (٥ : ٥٨) : الأسلمي ، الميزان (٣ : ٢١٦) اللّسان (٤ : ٣٢٠) .

(٢٠٧٩) عُمرُ بنُ موسى التّيميّ الحِمصيّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتبِ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ بِحالٍ ؛ لأنّ المُستَمعَ إلى أخبارِه الّتي يَرويها عَنِ الثّقاتِ ؛ لا يَشكّ أنّها موضوعةٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٨٧) المِيزان (٣ : ٢٢٤) اللِّسان (٤ : ٣٣٢) .

(٢٠٨٠) عِمرانُ بنُ أبي الفَضْلِ : شيخٌ يروي عَن نافع ، يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ على قِلّةِ رِوايتِه ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على سَبيلِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٢٤) الجرح (٦ : ٣٠٣) : قال أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، منكرُ الحديثِ جداً ، العُقَيليّ (٣ : ٣٠٣) الكامِل (٥ : ٩٤) المِيزان (٣ : ٢٤١) اللِّسان (٤ : ٣٤٩) .

(٢٠٨١) عمرُو بنُ ثابتِ بنِ هُرمُزٍ الكوفيُّ (فق د) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المَوضوعاتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُهُ في الكُتبِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بثقةٍ ولا مأمونٍ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ٧٦) العُقَيليّ (٣ : ٢٦١) الكامِل (٥ : ١٢٠) الميزان (٣ : ٢٤٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٥٥٣) التّهذيب (٨ : ٩) التّقريب (٢ : ٦٦) : ضعيفٌ رُميَ بالرّفْضِ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٠٨٢) عَمرُو بنُ جُمَيع البَغداديُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، والمناكيرَ عنِ المشاهيرِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ، ولا الذِكْرُ عنه ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ٧٧) العُقَيليّ (٣ : ٢٦٤) الكامِل (٥ : ١١١) المِيزان (٣ : ٢٥١) اللِّسان (٤ : ٣٥٨) .

(٢٠٨٣) عَمْرُو بنُ خالدٍ الأعْشى : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ٧٩) الكامِل (٥ : ١٢٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٦٠٧) التّهذيب (٨ : ٢٧) الميزان (٣ : ٢٥٦) التّقريب (٢ : ٦٩) : مُنكرُ الحديث ، مِنَ التّاسِعَةِ ويُقالُ هوَ عَمرُو بنُ خالدٍ ، أبو يوسفَ الأسديّ ، وفَرّقَ بينَهما ابنُ عَديٍّ . ذَكرَهُ تمييزاً .

(٢٠٨٤) عَمرُو بنُ خالدٍ الواسِطيّ ، أبو خالدٍ الهاشِميُّ ، مولاهم (ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتعمّدَ لَها ؛ مِن غَيرِ أن يُدلّسَ . كذّبهُ أحمدُ وابنُ مَعينٍ .

(٢٠٨٥) عَمرُو بنُ سَعيد الخَولانيُّ : روى عن أنسٍ حديثاً موضوعاً يَشهَدُ المُمْعِنُ في الصّناعة بوضعِهِ ، لا يَحِلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على وجهِ الاختِبارِ للخَواصِّ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ٦٨) العُقَيليّ (٣ : ٢٧٢) الميزان (٣ : ٢٦١) اللّسان (٤ : ٣٦٥) وسمّاهُ عَمرَو بنَ سَعدٍ ، التّهذيب (٨ : ٣٦) التّقريب (٢ : ٧٠) : ضعيفٌ ، مِنَ الخامِسَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٠٨٦) عَمرُو بنُ شِمْرٍ الجُعفيُّ ، أبو عبدِ الله الكوفيُّ : كانَ رافضيّاً ، يَشتمُ أصحابَ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وكانَ ممن يَروي الموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ في فضائلِ أهلِ البَيتِ ، وغَيرِها ، لا يَحلُّ كِتابَةُ حَديثِه إلا عَلى جِهةِ التّعجبِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بثقةٍ ، لا يُكتَبُ حَديثُهُ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٧٥) الثقاتِ (٤ : ٣٦٥) في ترجمةِ شُرَحْبيلِ بنِ القَعْقاعِ وقالَ : كانَ رافضيّاً يَكْذبُ ، الكبير (٦ : ٣٤٤) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٦ : ٢٣٩) : قالَ أبو حاتمٍ : مُنكَرُ الحديثِ جداً ، لا يُشتغَلُ به ، تركُوهُ ، العُقَيليّ (٣ : ٢٧٥) الكاملِ (٥ : ١٢٩) الميزان (٣ : ٢٦٨) اللِّسان (٤ : ٣٦٦) .

(٢٠٨٧) عَنْبَسَةُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ عَنْبَسَةَ القُرَشيُّ (ت ق) : صاحبُ أشياءَ موضوعةٍ ، وما لا أصلَ لهُ مَقلوبٌ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ ، وعَن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيْءٍ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١٧٨) الثّقاتِ (٧ : ٢٨٨) في تَرجمةِ عَنبَسةَ بنِ عَبدِ الواحِدِ الأُمَويِّ ، وقالَ : ضعيفٌ ، الكَبير (٧ : ٣٩) : تركوه ، العُقَيليّ (٣ : ٣٧٦) الكاملِ (٥ : ٢٦١) الميزان (٣ : ٣٠١) تَهذيب الكَمالِ (٢٢ : ٤١٦) التّهذيب (٨ : ١٦٠) التّقريب (٢ : ٨٨) : متروكٌ ، رَماهُ أبو حاتمٍ بالوضْعِ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٠٨٨) عيسى بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَمّدٍ الهاشميُّ ، أبو بكرٍ الكوفيُّ : يَروي عَن أبيهِ عن آبائهِ أشياءَ موضوعةً ، لا يحلُّ الاحتجاجُ بهِ ، كأنّهُ كانَ يَهِمُ ويُخطئُ ، حتّى كانَ يجيءُ بالأشياءِ الموضوعةِ عن أسلافهِ ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بما يَرويه ؛ لِما وَصَفْتُ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١٢١) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٤٩٢) وقال : في حديثِهِ بعضُ المناكيرِ ، الكبير (٦ : ٣٩٠) الكاملِ (٥ : ٢٤٢) المِيزان (٣ : ٣١٥) اللِّسان (٤ : ٣٩٩) .

(٢٠٨٩) عيسى بنُ قِرطاسٍ الأسَديُّ الكوفيُّ (فق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيْءٍ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١١٨) الكبير (٦ : ٤٠٠) العُقَيليّ (٣ : ٣٩٦) الكاملِ (٥ : ٢٥١) المِيزان (٣ : ٣٢٢) تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ٢٢) التّهْذيب (٨ : ٢٢٧) التّقريب (٢ : ١٠١) : مَتروكٌ ، وقد كذّبَهُ السّاجيّ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٠٩٠) عيسى بنُ مَيمونٍ القُرَشيُّ ، مولى القاسمِ بنِ مُحمّدٍ (ت ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ أشياءَ كأنّها موضوعاتٌ ؛ فاستَحَقَّ مُجانبةَ حَديثهِ ، والاجتنابَ عن رِوايتهِ ، وتَركَ الاحتِجاجِ لما يَروي ؛ لما غَلبَ عَليه من المناكيرِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١١٨) الثقات (٨ : ٤٨٩) في ترجمةِ عيسى بنِ ميمونِ بنِ دايَةَ الحِجازيِّ ، وقالَ : واهٍ ، الكبير (٤ : ٤٠١) العُقَيليّ (٣ : ١٨٧) المِيزان (٣ : ٣٢٥) تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ٤٨) التّهْذيب (٨ : ٢٣٦) التّقريب (٢ : ١٠٢) : ضَعيفٌ مِنَ السابعةِ .

(٢٠٩١) الفُراتُ بنُ السّائبِ الجَزَريُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، ويأتي بالمعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ، ولا كتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاختِبارِ ، عن ابن مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشَيْءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٠٧) المشاهير (ص : ١٨٥) في ترجمةِ فُراتِ بنِ سَلْمانَ ، وقالَ : واهٍ ، وكذا الثقات (٧ : ٣٢٢) وقالَ : واهٍ ضعيفٌ ، الكبير (٧ : ١٣٠) ضعفاء البخاري (٩٣) : تركوه ، العُقَيليّ (٣ : ٤٥٨) الجرح (٧ : ٨٠) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، مُنكَرُ الحديثِ ، الكامِل (٦ : ٢٢) المِيزان (٣ : ٣٤١) اللِّسان (٤ : ٤٣٠) الكشفِ الحثيث (٢٠٨) .

(٢٠٩٢) مُبَشّرُ بنُ عُبيدٍ الحَلبيّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٣٠) الكبير (٨ : ١١) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٣٤٣) : قالَ أبو حاتمٍ : منكرُ الحديثِ جداً ، ضعيفُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٣٥) الكامِل (٦ : ٤١٧) المِيزان (٣ : ٤٣٣) تَهْذيب الكَمال (٢٧ : ١٩٤) التّهْذيب (١٠ : ٣٢) التّقريب (٢ : ٢٢٨) : الحمصيُّ ، وقال : كوفيُّ الأصلِ ، مَتروكٌ ، ورماهُ أحمدُ بالوضعِ ، مِنَ السّابِعَةِ ، له في ابنِ ماجه حديثٌ واحدٌ .

(٢٠٩٣) مُحَمّدُ بنُ أيوبَ بنِ سويدٍ الرّمليُّ : يَروي الأشياءَ الموضوعةَ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٩٩) الثقاتِ (٧ : ٥٤١) في ترجمةِ نوفَلِ بنِ الفُراتِ وقالَ : يضعُ الحديثَ ، المِيزان (٣ : ٤٨٧) اللّسان (٥ : ٨٧) .

(٢٠٩٤) مُحَمّدُ بنُ الحَجّاجِ الواسِطيُّ ، أبو إبراهيمَ اللّخميُّ : يروي الموضوعاتِ عن الأثباتِ ، لا تَحلّ الرّوايةُ عنه ، ولا الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : كذابٌ خبيثٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٩٥) العُقَيليّ (٤ : ٤٤) الكامِل (٦ : ١٤٤) الميزان (٣ : ٥٠٩) اللّسان (٥ : ١١٩) .

(٢٠٩٥) مُحَمّد بنُ عَبدِ المَلكِ ، أبو عَبدِ الله الأنصاريُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُهُ في الكُتُبِ ؛ إلا عَلى جِهةِ القَدحِ فيهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٦٩) الكبير (١ : ١٦٤) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٤) : قال أحمدُ : رأيتُهُ ؛ كانَ أعمى ، وكانَ يضعُ الحديثَ ويَكذبُ ، وقال أبو حاتمٍ : ذاهبُ الحديثِ جداً ، كذّابٌ ، كانَ يضعُ الحديثَ ، وقالَ أبو زرعةَ : ضعيفُ الحديثِ العُقَيليّ (٤ : ١٠٣) الكامِل (٦ : ١٥٦) المِيزان (٣ : ٦٣١) اللِّسان (٥ : ٢٦٥) .

(٢٠٩٦) مُحَمّدُ بنُ عبدِ الله بنِ عُلاثةَ ، أبو اليَسيرِ الشّاميُّ (د س ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، ويأتي بالمعضَلاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا عَلى جِهةِ القَدْحِ ، فيهِ ولا الرّوايةُ عَنهُ ، ولا كتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٧٩) الثقاتِ (٧ : ١٩٩) في ترجمةِ أخيهِ عُثمانَ وقالَ : لا شَيء ، الكبير (١ : ١٣٢) : في حِفْظِهِ نظرٌ ، الجرح (٧ : ٣٠٢) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ثقةٌ ، وقالَ أبو حاتمٍ : يُكتبُ حديثُهُ ولا يُحتجُّ بهِ ، وقال أبو زرعةَ : صالحٌ ، الكامِل (٦ : ٢٢٢) تَهْذيبُ الكَمال (٢٥ : ٥٢٤) التّهْذيب (٩ : ٢٦٩) المِيزان (٣ : ٥٩٤) التّقريب (٢ : ١٧٩) : صدوقٌ يُخطئُ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٠٩٧) مُحَمّدُ بنُ الفَضلِ بنِ عَطيةَ المَرْوَزيُّ (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ . عن ابنِ معينٍ : كذّابٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٧٨) الثقاتِ (٧ : ٣١٧) في ترجمةِ الفضلِ بنِ عطيّةَ المروزيِّ ، وقالَ : ليسَ بشيءٍ ، الكبير (١ : ٢٠٨) الجرح (٨ : ٥٦) : قال أحمدُ :

ليسَ بشيءٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ذاهبُ الحديثِ ؛ تُرِكَ حديثُهُ ، وقالَ أبو زُرعةَ : ضعيفٌ العُقَيليّ (٤ : ١٢٠) الكاملِ (٦ : ١٦١) الميزان (٤ : ٦) تَهْذيب الكَمال (٢٦ : ٢٨٠) التّهْذيب (٩ : ٤٠١) التّقريب (٢ : ٢٠٠) : كذّبوهُ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٠٩٨) مُحَمّدُ بنُ مَروانَ السُّدِّيُّ الكوفيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عن الأثباتِ ، لا يَحِلّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على جِهةِ الاعتِبارِ ، ولا الاحتِجاجُ به بِحالٍ من الأحوالِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٨٦) الكبير (١ : ٢٣٢) : سَكَتوا عنهُ ، الجرح (٨ : ٨٦) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بثقةٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ذاهبُ الحديثِ متروكُ الحديثِ ، لا يُترَكُ حديثُهُ البتّةَ ، العُقَيليّ (٤ : ١٣٦) الكامِل (٦ : ٢٦٣) الميزان (٤ : ٣٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٣٩٢) التّهذيب (٩ : ٤٣٦) التّقريب (٢ : ٢٠٦) : مُتّهمٌ بالكَذِبِ ، مِنَ الثّامِنَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٠٩٩) مُحَمّدُ بنُ المُنذِرِ بنِ عُبيدِ اللهِ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٥٩) الكَبير (١ : ٢٤٣) المِيزان (٤ : ٤٧) اللِّسان (٥ : ٣٩٤) .

(٢١٠٠) مُسلمُ بنُ عَبدِ اللهِ أبو عَبدِ اللهِ : يروي المَوضوعاتِ عن الثقاتِ ، لا يَحلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩) ضعفاءِ ابنِ الجوزيّ (٣ : ١١٨) الميزان (٤ : ١٠٥) اللّسان (٦ : ٣٠) .

(٢١٠١) مِسْوَرُ بنُ الصّلتِ المدنيُّ : كانَ غالياً في التّشيُّع ، يَشتُمُ السّلفَ ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، قال أحمدُ : كَذّابٌ . وقال ابنُ مَعينٍ : شَيخٌ صَدوقٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٣١) الكبير (٧ : ٤١١) : ضعيفٌ ، الجرح (٨ : ٢٩٨) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٤٤) الكامِل (٦ : ٤٣١) الميزان (٤ : ١١٤) اللّسان (٦ : ٣٧) .

(٢١٠٢) مَطَرُ بنُ مَيمونَ الإسكافُ ، أبو خالدٍ المُحاربيُّ (ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، ويَروي عَن أنسٍ في فَضلِ عَليّ وغيرِه ما ليسَ مِن حَديثه ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٥) الكبير (٧ : ٤٠١) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٢٨٧) : قالَ أبو حاتم : منكَرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٢١٩) الكامِل (٦ : ٣٩٧) تَهْذيب الكَمال (٢٨: ٥٨) التّهْذيب (١٠ : ١٧٠) الميزان (٤ : ١٢٧) التّقريب (٢ : ٢٥٣) : مَتروكٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢١٠٣) مُعَلّى بنُ هِلالٍ الطّحانُ (ق) : يَروي الموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، وكانَ أُمّيّاً لا يَكتُبُ ، وكانَ غالياً في التّشيّع ، يَشتمُ أصحابَ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنه بحالٍ ، ولا كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٦) الكبير (٧ : ٣٩٦) الجرح (٨ : ٣٣١) : قالَ أحمدُ : متروكُ الحديثِ ، حديثُهُ موضوعٌ كذبٌ ، كذّابٌ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بثقةٍ ، كذّابٌ العُقَيليّ (٤ : ٢١٢) الكامِل (٦ : ٣٧١) الميزان (٤ : ١٥٢) تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ٢٩٧) التهذيب (١٠ : ٢٤٠) التقريب (٢ : ٢٦٦) : اتفقَ النّقادُ على تكذيبِه ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢١٠٤) مَهْديُّ بنُ هِلالٍ ، أبو عَبدِ الله البَصْريّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ والمعضَلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، حتّى خَرجَ عَن حدِّ الاحتِجاجِ بهِ بِحالٍ . عن يَحيى بنِ سعيدٍ القطانِ : كذّابٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٣٠) الكبير (٧ : ٤٢٥) الجرح (٨ : ٣٣٦) : قالَ ابنُ مَعينٍ : كَذّابٌ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٢٧) الكامِل (٦ : ٤٦٧) المِيزان (٤ : ١٩٦) اللِّسان (٦ : ١٠٦) .

(٢١٠٥) موسى الطّويلُ : رَوى عَن أنسٍ أشياءَ موضوعةً يَزعمُ أنّه سَمِعَها مِن أنسٍ فَكانَ يَضعُها ، أو وُضِعت لَهُ ؛ فَحدّثَ بها ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٤٣) الكامِل (٦ : ٣٤٦) المِيزان (٤ : ٢٠٩) اللِّسان (٦ : ١٢٢) .

(٢١٠٦) النّضرُ بنُ كَثيرٍ، أبو سَهْلٍ السَّعْديُّ ـ ويُقالُ: العَنَزيُّ ـ البَصْريُّ(د س): يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ؛ على قِلّةِ رِوايتِه، حتّى إذا سَمِعها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه؛ شَهِدَ أنّها موضوعةٌ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣ : ٤٩) الكبير (٨ : ٩١) : فيهِ نظَرٌ، الجرح (٨ : ٤٧٨) : قالَ أبو حاتمٍ: شيخٌ فيهِ نظَرٌ، العُقَيليّ (٤ : ٢٩٢) الكامِل (٧ : ٢٧) المِيزان (٤ : ٢٦٢) تَهْذيب الكَمال (٢٩ : ٤٠٠) التّهْذيب (١٠ : ٣٤٤) التّقريب (٢ : ٣٠٢) : ضَعيفٌ عابِدٌ مِنَ الثّامِنَةِ.

(٢١٠٧) نُفَيعُ بنُ الحارِثِ الكوفيُّ، أبو داودَ الأعمى، القاصُّ الهَمْدانيُّ (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ تَوهّماً، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ، ولا الرّوايةُ عَنهُ؛ إلا على سبيلِ الاعتبارِ بهِ. عن ابنِ مَعينٍ: ليسَ بثقةٍ ولا مأمونٍ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣ : ٥٥) وأعادَهُ في الثقاتِ (٥ : ٤٨٢) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الكبير (٨ : ١١٤) : يتكلّمونَ فيهِ، الجرح (٨ : ٤٨٩) : قالَ أبو حاتمٍ: منكَرُ الحديثِ ضعيفُ الحديثِ، العُقَيليّ (٤ : ٣٠٦) الكامِل (٧ : ٥٩) المِيزان (٤ : ٢٧٢) تَهْذيبُ الكَمال (٣٠ : ٩) التّهْذيب (١٠ : ٤٧١) التّقريب (٢ : ٣٠٦) : مَتروكٌ، وقد كذّبَهُ ابن مَعينٍ، مِنَ الخامِسَةِ.

(٢١٠٨) نوحُ بنُ دَرّاجٍ الطّائيُّ، قاضي الكوفَةِ (فق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ حتّى رُبّما يَسبقُ إلى القَلبِ أنّه المُتعمّدُ لِذلكَ؛ مِن كَثرةِ ما يأتي به. عن ابنِ مَعينٍ: كَذّابٌ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣ : ٤٦) الكبير (٨ : ١١٢) : ليسَ بذاكَ، الجرح (٨ : ٤٨٤) : قالَ أبو حاتمٍ: ليسَ بالقويِّ، العُقَيليّ (٤ : ٣٠٥) الكامِل (٧ : ٤٥) المِيزان (٤ : ٢٧٦) تَهْذيبُ الكَمال (٣٠ : ٤٣) التّهْذيب (١ : ٤٨٢) التّقريب (٢ : ٣٠٨) : مَتروكٌ، وقد كذّبَهُ ابنُ مَعينٍ، مِنَ الثّامِنَةِ.

(٢١٠٩) هارونُ بنُ هارونَ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ مُحرِزِ بنِ الهَديرِ التّيميُّ القُرَشيُّ (ق) :

يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرِّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ لأهلِ الصِّناعةِ فَقط .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩٤) الكبير (٨ : ٢٢٦) : ليسَ بذاكَ ، الجرح (٩ : ٩٨) : قالَ أبو حاتمٍ : منكَرُ الحديثِ ، ليسَ بالقويِّ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٥٩) الكامِل (٧ : ١٢٥) المِيزان (٤ : ٢٨٧) تَهْذيب الكَمال (٣٠ : ١١٩) التّهْذيب (١١ : ١٥) التّقريب (٢ : ٣١٣) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢١١٠) هِشامُ بنُ زيادٍ ، أبو المِقدامِ الأُمَويُّ ، مَولاهم (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، والمقلوباتِ عَنِ الأثباتِ ؛ حتّى يَسبقَ إلى قَلبِ المُستَمعِ أنّه كانَ المُتعمّدَ لَها لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٨٨) الثقاتِ (٤ : ٢٦٠) في ترجمةِ أبيهِ ، وقالَ : ضعيفٌ ، الكبير (٨ : ١٩٩) : ضعيفٌ ، الجرح (٩ : ٥٨) : قالَ أحمدُ : ضعيفُ الحديثِ وقالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بالقويِّ ، ضعيفُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٣٩) الكامِل (٧ : ١٠٥) المِيزان (٤ : ٢٩٨) تهْذيب الكَمال (٣٠ : ٢٠٠) التّهْذيب (١١ : ٣٨) التّقريب (٢ : ٣١٨) : مَتروكٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢١١١) هلالُ بنُ زَيدِ بنِ يَسارِ بنِ بُولا ، أبو عِقالٍ (ق) : يَروي عَن أنسٍ أشياءَ موضوعةً ما حَدّثَ بها أنسٌ قَطُّ ؛ مِن روايةِ الثّقاتِ عَنهُ ، وروايةِ الضّعفاءِ جَميعاً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، ولا ذِكْرُ حَديثِه ؛ إلا عَلى جِهةِ الاعتبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٨٦) وأعادَهُ في الثقاتِ (٥ : ٥٠٦) ولم يَقُلْ فيه شيئاً الكبير (٨ : ٢٠٥) : في حديثِهِ مناكيرُ ، الجرح (٩ : ٧٤) : قالَ أبو حاتمٍ : منكَرُ الحديثِ العُقَيليّ (٤ : ٣٤٥) الكامِل (٧ : ١١٧) المِيزان (٤ : ٣١٣) تَهْذيبُ الكَمال (٣٠ : ٣٣٤) التّهْذيب (١١ : ٧٩) التّقريب (٥ : ٣٢٣) : مَتروكٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢١١٢) الهيثمُ بنُ عَديٍّ بنِ عَبدِ الرّحمنِ الطّائيُّ : كانَ مِن عُلماءِ النّاسِ بالسِّيَرِ وأيامِ النّاسِ وأخبارِ العَربِ ، إلا أنّهُ رَوى عَنِ الثّقاتِ أشياءَ كأنّها موضوعةٌ ، يَسبقُ إلى القَلبِ

أنّهُ كانَ يُدلّسُها ، فالتزقَتْ تَلكَ المعضَلاتِ بهِ ، وَوجَبَ مُجانبةُ حَديثِهِ ؛ عَلى عِلمِهِ بالتّاريخِ ومَعرفته بالرّجالِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩٢) الكبير (٨ : ٢١٧) : سَكَتوا عنهُ ؛ أراهُ أبا عبدِ الرحمنِ ، الجرح (٩ : ٨٥) : قالَ أبو حاتمٍ : متروكُ الحديثِ ، الكامِل (٧ : ١٠٤) المِيزان (٤ : ٣٢٤) اللّسان (٦ : ٢٠٩) .

(٢١١٣) الوازعُ بنُ نافع العُقَيليُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ؛ على قِلّةِ روايتهِ ويُشبهُ أنّه لم يكُن المُتَعمِّدَ لِذلكَ ، بل وَقعَ ذلكَ في روايتهِ ؛ لِكثرةِ وَهمِهِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لما انفردَ عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ مِن أحاديثِهم . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بثقةٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٨٣) الكبير (٨ : ١٨٣) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٩ : ٣٩) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، وقالَ مَرّةً : ذاهبُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٣٠) الكامِل (٧ : ٩٤) المِيزان (٤ : ٣٢٧) اللّسان (٦ : ٢١٣) .

(٢١١٤) ياسينُ بنُ مُعاذٍ الزّياتُ ، أبو خَلَفٍ الكوفيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ وينفردُ بالمعضَلاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٤٢) الكبير (٨ : ٤٢٩) : يتكلّمونَ فيه ، منكَرُ الحديثِ الجرح (٩ : ٣١٢) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بقويٍّ ، منكَرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٦٤) الكامِل (٧ : ١٨٣) المِيزان (٤ : ٣٥٨) اللّسان (٦ : ٢٣٨) : قالَ أبو داودَ : متروكُ الحديثِ وهو ببيعِ الزيتِ أعلمُ منهُ بالعِلْمِ .

(٢١١٥) يَحيى بنُ سابِقٍ ، أبو زَكريّا المَدائنيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ في الدِّيانةِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ بِحيلَةٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١١٤) الكبير (٨ : ٢٨٠) الجرح (٩ : ١٥٣) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بقويٍّ ، المِيزان (٤ : ٣٧٧) اللّسان (٦ : ٢٥٦) .

(٢١١٦) يَحيى بنُ سَعيدٍ العَطّارُ ، أبو زَكريّا الحِمْصيُّ الأنصاريُّ : يَروي المَوضوعاتِ

عَنِ الأثباتِ ، والمعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ لأهلِ الصّناعةِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٢٣) وانظر الثقاتِ (٥ : ٣٧٧) و(٧ : ٦٥٠) الجرح (٩ : ١٥٢) العُقَيليّ (٤ : ٤٠٣) الكامل (٧ : ١٩٣) الميزان (٤ : ٣٧٩) اللّسان (١ : ٢٢٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٣٤٣) التّهذيب (١١ : ٢٢٠) التّقريب (٢ : ٣٤٨) : ضعيفٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢١١٧) يَحيى بنُ عُقبةَ بنِ أبي العَيْزارِ العِراقيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عن أقوامٍ أثباتٍ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ مِن الأحوالِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١١٧) الثّقات (٧ : ٢٤٧) في ترجمةِ أبيهِ ، وقالَ : ضعيفُ الحَديثِ ، و(٧ : ٤٠٤) في ترجمةِ محمّدِ بنِ جُحادةَ ، وقالَ : واهٍ ، الكبير (٨ : ٢٩٧) : منكَرُ الحديثِ ، الجرح (٩ : ١٧٩) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشَيْءٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : متروكُ الحديثِ ، ذاهبُ الحديثِ ، الكامِل (٧ : ٢٢٣) المِيزان (٤ : ٣٩٧) اللِّسان (٦ : ٢٧٠) .

(٢١١٨) يَزيدُ بنُ مَروانَ الخَلّالُ البَغداديُّ : شيخٌ يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : كَذّابٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٠٥) وأعادَهُ في الثقاتِ (٩ : ٢٧٦) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الجرح (٩ : ٢٩١) العُقَيليّ (٤ : ٣٨٩) الكامِل (٧ : ٢٨٤) المِيزان (٤ : ٤٣٩) اللِّسان (٦ : ٢٩٣) .

(٢١١٩) أبو أشرَسَ الكوفيُّ : شيخٌ يَروي عَن شَريكٍ الأشياءَ الموضوعةَ الّتي ما حَدّثَ بِها شَريكٌ قَطّ ، لا يَحِلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا عَلى سَبيلِ الإنباءِ عَنهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٤) ضعفاء ابن الجوزي (٣ : ٢٢٦) الميزان (٤ : ٤٩٢) اللّسان (٧ : ١٠) .

(٢١٢٠) أبو بكرٍ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَمّدِ بنِ أبي سَبْرَةَ السَّبريُّ (ق) : يَروي المَوضوعاتِ

عَنِ الأثباتِ ، لا تحلُّ كتابةُ حديثِهِ ، ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . كانَ أحمدُ يُكذّبُهُ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشَيْءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٤٧) الكامِل (٧ : ٢٩٥) المِيزان (٤ : ٥٠٣) تَهْذيب الكَمال (٣٣ : ١٠٢) التّهْذيب (١٢ : ٢٧) التّقريب (٢ : ٣٩٧) : رَموهُ بالوضعِ ، وقالَ مُصعبُ الزّبَيديّ : كانَ عالِماً ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٢) يَروي نسخة موضوعة

(٢١٢١) بشرُ بنُ الحسينِ ، أبو مُحَمّدٍ الأصبَهانيُّ : يَروي نُسخَةً موضوعةً ما لكثيرِ حديثٍ منها أصلٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٩٠) الثقات (٤ : ٢٦٢) في ترجمة الزبير بن عديّ وقال : كأنَّ الأرضَ أخرجَتْ له أفلاذَ كَبِدِها ، لا يُنظَرُ في شيءٍ من حديثِهِ ، ولا يُروَى عنه إلا على جهة التعجُّب ، العُقَيليّ (١ : ١٤١) الكامِل (٢ : ١٠) المِيزان (١ : ٣١٥) اللِّسان (٢ : ٢١) .

(٢١٢٢) بشرُ بنُ رافِع النَّجْرانيُّ (بخ د ت ق) : يَأتي بالطّامّاتِ ، يَروي عن يَحيى بنِ أبي كثيرٍ نُسخةً موضوعةً يَعرِفُها مَن لم يَكنِ الحديثُ صناعتَه ، كأنَه كانَ المُتَعمّدَ لَها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٨٨) العُقَيليّ (١ : ١٤٠) الكامِل (٢ : ١١) المِيزان (١ : ٣١٧) تَهْذيب الكَمال (٤ : ١١٨) التّهْذيب (١ : ٤٤٨) التّقريب (١ : ٩٩) : فقيهٌ ضَعيفُ الحديثِ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢١٢٣) بشرُ بنُ عونٍ القُرَشيُّ الشّاميُّ : يَروي نُسخةً شبيهاً بستِّ مئةِ حديثٍ كُلّها موضوعة ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٩٠) اللّسان (٢ : ٢٨) الميزان (١ : ٣٢١) .

(٢١٢٤) حُسينُ بنُ عَبْدِ الله بن ضُمَيْرَةَ : يروي نسخةً موضوعة . . . كانَ رجلاً صالحاً ، أُقلِبَ عليه نسخةُ أبيه عَن جدِّه ، فحَدَّثَ بِها ولم يَعلمْ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٢٤٤) العُقَيْلي (١ : ٢٤٦) الكامِل (٢ : ٣٥٦) اللِّسان (٢ : ٢٨٩) .

(٢١٢٥) خالدُ بنُ عُبيدٍ العَتَكيّ (ق) : يَروي نسخةً موضوعةً ما لها أصلٌ ، يَعرفُ مَن لَيسَ الحديثُ صناعتَه أنّها موضوعةٌ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِه إلا عَلى جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٧٩) الكامِل (٣ : ٢٤) المِيزان (١ : ٦٣٤) تَهْذيبُ الكَمال (٨ : ١٢٥) التّهْذيب (٣ : ١٠٥) التّقريب (١ : ٢١٥) : مَتروكُ الحديثِ معَ جلالتِه ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢١٢٦) خِراشُ بنُ عَبدِ اللهِ : رَوى عَن أنس عَنِ النّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلِه وسلَّمَ بنُسخةٍ : منها أشياءُ مُستقيمةٌ وفيها أشياءُ موضوعةٌ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا كِتابةُ حَديثِه إلا على جِهةِ الاعتِبارِ ، رَوى أشياءَ منكرةً إذا تأمَّلَها مَن هذا الشّأنُ صِناعتُه ؛ عَلِمَ أنّه كانَ يَضعُ الحَديثَ وَضْعاً .

(٢١٢٧) دُلَيْلُ بنُ عَبدِ المَلكِ الفَزاريُّ الحلبيُّ : روى نسخةً موضوعةً لا يَحِلُّ ذِكرُها في الكُتبِ ، ولا الاحتِجاجُ بدُليلٍ هذا .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٥) المِيزان (٢ : ٢٨) اللِّسان (٢ : ٤٣٢) .

(٢١٢٨) زَبّانُ بنُ فائدٍ المِصريُّ (بخ د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، ينفردُ عن سَهلِ بنِ مُعاذٍ بِنُسخةٍ كأنَّها موضوعةٌ ، لا يُحتَجّ بهِ ، قال ابنُ مَعين : ضعيفٌ .

(٢١٢٩) سَعدُ بنُ سَعيدِ بنِ أبي سَعيدٍ المَقْبُريُّ (ق) : يَروي عن أبيهِ وأخيهِ عَن جدّه بِصحيفةٍ لا تُشبهُ حَديثَ أبي هريرةَ ، يَتخايلُ إلى المُستَمعِ لها أنّها مَوضوعةٌ أو مقلوبةٌ أو موهومةٌ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بِخَبرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٥٧) العُقَيليّ (٢ : ١١٧) الكامِل (٣ : ٣٥٣) الميزان (٢ : ١٢٠) اللّسان (٢ : ٤٦٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٢٦١) التّقريب (١ : ٢٧٨) : لَيِّنُ الحديثِ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢١٣٠) عَبدُ الرّحمنِ بنُ حمّادٍ الطّلحيُّ : يَروي نُسخةً مَوضوعةً ، فلستُ أدري :

أوَضَعَها ، أو أُقلِبت عَليه؟ وأيّاً ما كانَ ذلكَ ؛ فهوَ ساقطُ الاحتِجاجِ به ؛ لِما أتى بما لا أصلَ لهُ في الرّواياتِ على الأحوالِ كُلّها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٦٠) ووردَ في إسنادِ روايةٍ فيه (١ : ٢٤٠) وقالَ : شبهُ لا شيء ، المِيزان (٢ : ٥٥٧) اللِّسان (٣ : ٤١٢) .

(٢١٣١) عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمّدِ بنِ عَجْلانَ ـ مَولى فاطِمةَ بنتِ عُتبةَ ـ : يَروي عن أبيهِ ما ليسَ مِن حَديثِه ، روى نُسخةً مَوضوعةً ، لا يَحِلُّ كِتابةُ حَديثِه إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٩) العُقَيليّ (٢ : ٢٩٦) الميزان (٢ : ٤٨٥) اللّسان (٣ : ٣٣٠) .

(٢١٣٢) عَبدُ اللهِ بنُ مُسَلَّمِ بنِ رُشَيدٍ الدِّمَشقيُّ : وَضّاعٌ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ولا ذِكْرُه ، وهو يروي نسخةً كلُّها معمولة .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٤٤) الميزان (٢ : ٥٠٣) اللّسان (٣ : ٣٥٩) .

(٢١٣٣) عُبيدُ بنُ القاسمِ (ق) : شيخٌ يَروي المعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، روى عَن هِشامٍ بنُسخةٍ موضوعةٍ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٢١٣٤) عَبيدةُ بنُ حَسّانَ بنِ عَبدِ الرّحمنِ العَنبريُّ السِّنْجاريُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، كَتبنا مِن حَديثِه نُسخةً شَبيهاً بمائةِ حَديثٍ كُلّها مَوضوعةٌ ، فلستُ أدري : أهوَ كانَ المُتَعمّدَ لَها ، أو أُدخلَت عَليه فَحدّثَ بها؟ وأيّاً ما كانَ مِن هذين ؛ فقَد بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ في الحديثِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٨٩) الكبير (٦ : ٨٦) الجرح (٦ : ٩٢) : قال أبو حاتمٍ : منكرُ الحديثِ ، المِيزان (٣ : ٢٦) اللِّسان (٤ : ١٢٥) وضبطَ اسمَهُ بفتحِ العينِ .

(٢١٣٥) العَلاءُ بنُ زَيدَلٍ الأُبُلّيُّ (ق) : يَروي عن أنسٍ بِنسخةٍ مَوضوعةٍ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتبِ ؛ إلا على سَبيلِ التّعجُّبِ .

تَرجَمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١٨٠) العُقَيليّ (٣ : ٣٤٣) الكامِل (٥ : ٢٢٠) وسمّاهُ العَلاءَ بنَ زيدٍ ، المِيزان (٣ : ٩٩) تَهْذيب الكَمال (٢٢ : ٥٠٦) : العلاء بن زيد ، ويُعرَفُ

بابنِ زَيْدلٍ الثقفيّ البصْريِّ ، التّهْذيب (٨ : ١٨٢) التّقريب (٢ : ٩٢) : مَتروكٌ ، ورَماهُ أبو الوليدِ الطيالسيّ بالكَذبِ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢١٣٦) مُحَمّدُ بنُ حُجْرِ بنِ عَبدِ الجَبّارِ الحَضْرَميُّ الكِنديُّ ، أبو جعفرٍ الكوفيُّ : يروي عن عمّهِ سعيدِ بنِ عبدِ الجبّارِ ، عن أبيهِ وائلِ بنِ حُجْرٍ بنسخةٍ منكرةٍ ، منها أشياءُ لها أصولٌ من حديثِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ، وليسَتْ من حديثِ وائلِ بنِ حُجرٍ ، ومنها أشياءُ من حديثِ وائلِ بنِ حُجرٍ مُختصرةٌ جاءَ بها على التقصّي ، وأفرطَ فيها ، ومنها أشياءُ موضوعةٌ ليست من كلامِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٧٣) الكبير (١ : ٦٩) : فيهِ نَظَرٌ ، العُقَيليّ (٤ : ٥٩) الكامِل (٦ : ١٥٦) الميزان (٣ : ٥١١) اللّسان (٥ : ١١٩) .

(٢١٣٧) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ البَيلَمانيُّ (د ق) : كانَ ممن أخرجَت لهُ الأرضُ أفلاذَ كبدِها ، حَدّثَ بِنُسخةٍ عَن أبيهِ كلِّها مَوضوعةٍ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا ذكرُه في الكتبِ ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٢١٣٨) مَنصورُ بنُ عَبدِ الحَميدِ ، أبو رِياحٍ الجَزَريُّ : شيخٌ رَوى نُسخةً شَبيهاً بِثلاثِ مائةِ حديثٍ أكثرُها موضوعةٌ لا أصولَ لَها ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، وإنّما ذكرتُهُ ليُعرفَ ؛ لأنَّ أصحابَنا كَتَبوا حديثَهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٣٩) الجرح (٨ : ١٧٥) المِيزان (٤ : ١٨٥) اللِّسان (٦ : ٩٧) .

(٢١٣٩) يَحيى بنُ زَهْدَمِ بنِ الحارثِ الغِفاريُّ : يَروي نُسخةً موضوعةً ؛ لا يَحلُّ كِتابتُها ولا الاحتِجاجُ بها ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١١٤) الجرح (٩ : ١٤٦) : قالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ أرجو أن يكونَ صَدوقاً ، الثقات (٨ : ٥٠) في ترجمةِ العُرْسِ بنِ عَميرةَ وقالَ : البَليّةُ منهُ ، الكامِل (٧ : ٢٤١) المِيزان (٤ : ٣٧٦) اللِّسان (٦ : ٢٥٥) .

(٢١٤٠) يَعْلَى بنُ الأَشْدَق : كانَ شيخاً كبيراً ، لَقِيَ عَبْدَ اللهِ بنَ جَرادٍ ، فلَمّا كَبِرَ اجتمعَ علَيْهِ مَنْ لا دِينَ لهُ ، فدَفَعُوا لهُ نُسخةً شَبيهاً بمائتَي حَديثٍ عَن عَبْدِ اللهِ بنِ جَرادٍ عَن النبيِّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وآلِهِ وسَلَّمَ ، فجَعَلَ يُحَدِّثُ بها وهُوَ لا يَدْري ، قالَ بعضُ أصحابِنا : أيّ شَيْءٍ سَمِعْتَ مِن عَبْدِ اللهِ بنِ جَرادٍ؟ فقالَ : هذهِ النسخةُ ، وجامعُ سُفيانَ الثوريِّ . لا تَحِلُّ الروايةُ عنهُ بحالٍ ، ولا الاحتجاجُ بِهِ بحيلةٍ ، ولا كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا للخواصِّ عندَ الاعتبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٤١) الكبير (٨ : ٤١٩) الجرح (٩ : ٣٠٣) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بشَيْءٍ ، ضعيفُ الحديثِ ، وقالَ أبو زُرعةَ : هو عندي لا يصدقُ ، ليسَ بشَيْءٍ الكامِل (٧ : ٢٨٧) الميزان (٤ : ٤٥٦) اللّسان (٦ : ٣١٢) : روى عن عَمِّهِ عبدِ اللهِ ابنِ جَرادٍ ، وهو وعمُّهُ غيرُ معروفَيْنِ ، وقالَ البخاريُّ : لا يُكتَبُ حديثُهُ ، التقريب (٧٧٢٥) في ترجمةِ هاشمِ بنِ القاسمِ الحرّانيِّ ، وقالَ عنهُ : المتروكُ الذي ادّعى أنّهُ لَقِيَ الصحابةَ .

(٢٣) يَنفردُ بالموضوعاتِ

(٢١٤١) الحَكمُ بنُ سِنانٍ القِربيُّ (ل) : يَنفَرِدُ عن الثّقاتِ بالمَوضوعاتِ ، لا يُشتَغلُ بروايتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٤٩) العُقَيليّ (١ : ٢٥٧) الكامِل (٢ : ٢٠٦) الميزان (١ : ٥٧١) تهذيبِ الكَمالِ (٧ : ٩٦) التّهذيب (٢ : ٤٢٦) التّقريب (١ : ١٩٠) : ضعيفٌ مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢١٤٢) حَمزةُ بنُ أبي حَمزةَ الجُعْفيُّ (ت) : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بالموضوعاتِ ؛ كأنَّهُ المُتَعمّدُ لَها ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٦٩) الكامِل (٢ : ٣٧٦) العُقَيليّ (١ : ٢٩٠) وهو حَمزةُ بنُ مَيمونَ ، الميزان (١ : ٦٠٦) تهذيب الكمال (٧ : ٣٢٣) التهذيب (٣ : ٢٥) التقريب (١٥١٩) : متروك ، متّهمٌ بالوضع ، من السابعة .

(٢١٤٣) خالدُ بنُ عَمرٍو الأُمَويُّ السَعيديُّ (د ق) : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بالموضوعاتِ لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخَبَرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٨٣) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٢٢٣) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيليّ (٢ : ١٠) الكامِل (٣ : ٢٩) المِيزان (١ : ٦٣٥) تَهْذيبُ الكَمال (٨ : ١٣٨) التّهْذيب (٣ : ١٠٩) التّقريب (١ : ٢١٦) : رَماهُ ابن مَعينٍ بِالكَذبِ ، ونَسبهُ صالحُ جَزَرَة وغيرُه إلى الوَضع ، مِنَ التّاسِعَةِ ، ترتيب الثقات (١ : ٥١١) .

(٢١٤٤) عَمرُو بنُ دِينارٍ قَهْرَمانُ آلِ الزّبيرِ ، أبو يَحيى المَدَنيُّ (ت ق) : يَنفَردُ بالمَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثهِ ؛ إلا عَلى جِهةِ التّعجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ٧١) العُقَيليّ (٣ : ٢٦٩) الكامِل (٥ : ١٣٥) المِيزان (٣ : ٢٥٩) تَهْذيب الكَمال (٢٢ : ١٣) التّهْذيب (٨ : ٣٠) التّقريب (٢ : ٦٩) : ضَعيفٌ مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٤) في لسانِه فضلٌ ، وأمثالها

(٢١٤٥) ثُمامَةُ بنُ عَبيدةَ العَبْديُّ ، أبو خَليفةَ البَصريُّ : كانَ في لسانِهِ فَضلٌ ، وكانَ ابنُ المدينيّ يرميهِ بالكَذبِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٠٧) العُقَيليّ (١ : ١٧٧) الكامِل (٢ : ١٠٨) الميزان (١ : ٣٧٢) اللِّسان (٢ : ٨٤) .

(٢٥) أخرجَتْ لهُ الأرضُ أفلاذَ كبدِها

(٢١٤٦) أحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ وَهْبِ بنِ مُسلِمِ القُرَشيُّ المصريُّ (شيخُ شيوخهِ (م) : كانَ يحدِّثُ بالأشياءِ المستقيمةِ قديماً ، حيث كتبَ عنه ابن خزيمة وذووه ، ثم جعل يأتي عن عمّه بما لا أصلَ له ، كأنّ الأرضَ أخرجَتْ له أفْلاذَ كَبِدِها .

وله في الكتبِ التسعةِ تسعُ روايات ، كلّها عند مسلم (٥٧١ ، ٧٩٢ ، ٨١٣ ، ١٠٦٤ ، ١٨٢٩ ، ١٧٠٩ ، ١٩٢٤ ، ١٩٧٧ ، ٢٣٩٢) ولم يخرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحهِ شيئاً .

ترجمَتُهُ في : الْمَجْروحينَ (١ : ١٤٩) الكامِل (١ : ١٨٤) تَهْذيب الكَمال (١ : ٣٨٧) التَّهْذيب (١ : ٥٤) التَّقْريب (١ : ١٩) : صَدوقٌ تغيَّرَ بأَخَرَةٍ ، مِنَ الحادية عَشرَةَ .

(٢١٤٧) إسماعيلُ بنُ قَيسِ بنِ سَعدِ بنِ زيدِ بنِ ثابتٍ الأنصاريُّ : سمع من أبي حازم ويحيى بن سعيد ، فأما كِتاب أبي حازم فضاعَ منه ، وأما يحيى بن سعيد ؛ فإنه قالَ : الأرضُ أخرجَتْ له أفلاذَ كَبِدِها . في حَديثه من المناكير والمقلوبات التي يَعْرِفُها مَنْ ليسَ الحَديثُ صناعتَه .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٢٧) العُقَيليّ (١ : ٩١) الكامِل (١ : ٣٠١) الميزان (١ : ٢٤٥) اللِّسان (١ : ٤٢٩) .

(٢١٤٨) خَصيبُ بنُ جَحْدَرٍ البَصْريُّ : يَروي عَنِ الشّاميينَ الثّقاتِ الأحاديثَ الموضوعاتِ كانَ عَندَه ثلاثةَ عَشَرَ حَديثاً فَقطُ ، فلمّا احْتيجَ إليه ؛ أخرجَت لهُ الأرضُ أفلاذَ كَبِدِها .

(٢١٤٩) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ البَيلَمانيُّ (د ق) : كانَ ممن أخرجَت لهُ الأرضُ أفلاذَ كبدِها ، حَدّثَ بِنُسخةٍ عَن أبيهِ كلِّها مَوضوعةٍ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا ذكرُه في الكتبِ ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٦٤) و(٢ : ٢٩٣) في ترجمةِ محمدِ بنِ الحارثِ الحارثيِّ ، وقالَ : ليسَ بشيءٍ في الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ١٠١) الكامِل (٦ : ١٧٨) الميزان (٣ : ٦١٧) تَهْذيب الكَمال (٢٥ : ٥٩٤) التهذيب (٩ : ٢٩٣) التقريب (٢ : ١٨٢) : ضَعيفٌ ، واتّهمَه ابنُ عَديّ وابنُ حِبّانَ ، مِنَ السّابعةِ .

(٢٦) البليّةُ منهُ

(٢١٥٠) داودُ بنُ الحُصَيْنِ بنِ عقيلٍ ، أبو سليمانَ المنصوريُّ : يروي عن إبراهيم بن الأشعثِ البخاريِّ ـ لقبه : لام ـ حدَّثَ حديثينِ منكرَيْنِ عن الثقاتِ . . . تجبُ مجانبةُ روايتهِ ، ويُتَّقى الاحتجاج بما انفردَ به . وذكرَ لهُ حديثاً باطلاً ، ثمّ قالَ : والبليّةُ في هذا الحديثِ مِن داودَ هذا .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٠) ضعفاء ابن الجوزي (١١٤٠) قال أبو زُرعةَ : ليّنٌ .

(٢١٥١) سَعيدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي مُوسى المَدني : يَقلِبُ الأخبارَ ، رَوَى عن ابنِ المُنكدِرِ بنسخةٍ فِيها أشياءَ مُستقيمةً تُشْبِهُ حديثَ الثِّقاتِ ، وأشْياءَ مَقْلوبةً لا تُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِه إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الجروحين (١ : ٣٢٦) المِيزان (٢ : ١٥٦) اللسان (٣ : ٤١) .

(٢٧) كذّابٌ

(٢١٥٢) إبراهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي يَحيى الأسلَميّ (ق) : شَيخُ الشّافعيّ ، كانَ يَرى القَدَرَ ، ويذهبُ إلى كَلامِ جَهمٍ ، ويَكذِبُ معَ ذلكَ في الحَديثِ .

كان مالك وابن المبارك يَنْهَيان عنه ، وتركَه يحيى القطّان وابنُ مهدي ، وكانَ الشافعيُّ يروي عنه .

قال الذهبيّ في السير (٨ : ٤٥٠) : «وقد كان الشافعيُّ مع حُسنِ رأيِهِ فيه ؛ إذا روى عنه ربَّما دلَّسَهُ ، ويقول : أخبرَني مَن لا أتَّهمُ . فتجدُ الشافعيَّ لا يوثّقهُ ، وإنّما هو عندهُ ليسَ بمتَّهمٍ بالكذبِ» .

قال عداب : أمّا الكذبُ فلا يثبتُ عليه ، ونفاهُ عنه الشافعيُّ وابنُ عَديٍّ وغيرُهما وبعدَ النظرِ والتحقيقِ في ترجمتِهِ ؛ أرى أنّه في مرتبةِ الاختبار ، وهو أوثقُ من مئاتِ الرواةِ الذينَ أُعطوا درجةَ ثقة . لكنّ منهجنا هنا التعاملُ مع الرجلِ بما يحكمُ عليه ابنُ حِبّانَ رحمَهُ اللهُ .

ترجمته في : الجروحين (١ : ١٠٥) صحيح ابن حبّان (٧ : ٣٣٠) : تالفٌ في الروايات ومع ذلك ؛ فقد روى له حديثاً فيه (٢٣ : ٣٠٦) الضّعفاء الكَبير (١ : ٦٢) الكامِل (١ : ٢١٧) تَهْذيب الكَمال (٢ : ١٨٤) التقريب (١ : ١٥٨) التقريب (١ : ٤٢) : مَتروكٌ مِنَ السّابِعةِ .

(٢١٥٣) أيوبُ بنُ عَبدِ السّلامِ : كأنّهُ كانَ زِنديقاً ، وكانَ كَذّاباً ، وذكرَ لهُ حَديثاً في الصّفاتِ ، ثمّ قالَ : لا يَحِلُّ ذِكرُ مِثلِ هذا الحَديثِ ، ولا كِتابتُه ، وما أُراهُ إلا دَهْرِيّاً يوقعُ

الشّكّ في قلوبِ المسلمينَ بمثلِ هذهِ الموضوعاتِ ، نعوذُ باللهِ من حالةٍ تُقرِّبُنا إلى سَخَطِه .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ١٦٥) الضعفاء لابن الجوزي (١ : ١٣١) و(٣ : ٢٣٤) وقال الدارقطني : مجهولٌ . وردَّ على ابنِ حِبّانَ فقالَ : ليسَ هذا أيوبَ ، إنّما هو أبو عبد السلامِ ، اللسان (١ : ٤٨٥) .

(٢١٥٤) بَشّارُ بنُ قِيراطٍ أبو نُعيمٍ النّيسابوريُّ : نقلَ عَن أبي زُرعَةَ : بَشارٌ يَكذبُ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٩٠) الكامِل (٢ : ٢٣) الميزان (١ : ٣١٠) اللِّسان (٢ : ١٧) .

(٢١٥٥) الجَرّاحُ بنُ المِنهالِ ، أبو العَطوفِ الجَزَريُّ : رَجلُ سَوءٍ ، يَشربُ الخمرَ ، ويَكذبُ في الحَديثِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢١٨) العُقَيليّ (١ : ٢٠٠) الكامِل (٢ : ١٦٠) الميزان (١ : ٣٩٠) اللِّسان (٢ : ٩٩) .

(٢١٥٦) راشِدٌ ، أبو مَكيثٍ : كانَ قذّافاً للمُحصَنات ، ومعَ ذلكَ لم يرَ ابنَ عمر ، وكانَ يَروي عَنه ، ومَن كانَ فيهِ إحدى الخَصلَتينِ : الكَذبُ أو الفِسقُ ؛ استَحقَّ التّركَ ؛ فكيفَ إذا اجتَمعتَا؟!

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢٩٧) العُقَيليّ (٢ : ٥٤) الكامِل (٣ : ١٥٨) الميزان (٢ : ٣٦) اللِّسان (٢ : ٤٤٠) بِاسم : راشدٍ أبو الكُمَيت .

(٢١٥٧) مُقاتلُ بنُ سُليمانَ الخُراسانيُّ الأزديُّ ، مَولاهم (ل) : كانَ يأخذُ عن اليَهودِ والنّصارى عِلمَ القُرآنِ الّذي يُوافقُ كُتبَهم ، وكانَ مُشبّهاً يُشبّهُ الرّبّ بالمخلوقينَ ، ومعَ ذلكَ كانَ يَكذبُ في الحَديثِ . عن وكيعٍ : كذّابٌ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٢) الكبير (٨ : ١٤) : لا شيءَ البتَّةَ ، الجرح (٨ : ٣٥٤) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشيءٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : متروكُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٣٨) الكامِل (٦ : ٤٣٥) الميزان (٤ : ١٧٣) تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ٤٣٤) التهذيب (١٠ : ٢٧٩) التقريب (٢ : ٢٧٢) : كذّبوهُ وهَجَروهُ ، ورُميَ بالتّجسيمِ ، مِنَ السّابِعةِ .

(٢٨) دجّال مِن الدجاجلةِ

(٢١٥٨) إبراهيمُ بنُ هُدْبَةَ ، أبو هُدْبَةَ البَصْريّ : يَروي عَن أنسٍ ، دجّالٌ مِنَ الدّجاجلةِ كانَ رَقّاصاً بالبَصرةِ ، يُدعى إلى الأعراسِ فيَرقصُ فيها فلمّا كبُر جعلَ يَروي عَن أنسٍ ويَضعُ عليهِ ، فلا يَحلُّ لمسلمٍ أن يَكتبَ حَديثَه ، ولا يَذكرَه إلا على جِهةِ التّعجبِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١١٤) الضّعفاء الكَبير (١ : ٦٩) الكامِل (١ : ٢٠٨) اللِّسان (١ : ١١٩) .

(٢١٥٩) أحمدُ بنُ الحَسنِ بنِ أبانَ المِصريّ : كذّابٌ ، دجالٌ مِنَ الدّجاجِلةِ ، يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ وَضعاً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . وأوردَ لهُ عِدةَ أحاديثَ مُنكرةٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٤٩) الكامِل (١ : ١٩٧) اللِّسان (١ : ١٥٠) .

(٢١٦٠) أحمدُ بنُ عَبدِ الله بنِ خالدٍ التّيميّ ، أبو عَليّ الجُوَيْباريّ الهَرويّ : دَجالٌ مِنَ الدّجاجلةِ ، كذّابٌ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكتبِ إلا عَلى سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٤٢) الميزان (١ : ٢٤٥) اللِّسان (١ : ١٩٣) .

(٢١٦١) إسماعيلُ بنُ زيادٍ السّكونيُّ (ق) : شَيخٌ دَجّالٌ ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٢٩) الكامِل (١ : ٣١٤) الميزان (١ : ٢٣٠) تَهْذيب الكَمال (٣ : ٩٦) التهذيب (١ : ٢٩٨) التقريب (١ : ٦٩) : مَتروكٌ ، كذّبوه ، مِنَ الثّامِنَة .

(٢١٦٢) بكرُ بنُ زيادٍ الباهِليُّ : شَيخٌ دجّالٌ ، يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٩٦) الميزان (١ : ٣٤٥) اللِّسان (٢ : ٥٠) .

(٢١٦٣) سَعيدُ بنُ ذي لَعْوَةَ : شيخٌ دَجّالٌ ، يزعمُ أنّه رأى عَمرَ بنَ الخطّابِ ـ رضيَ الله عنهُ ـ يَشربُ المُسكِرَ ، لم يَرْوِ في الدّنيا إلا هذا الحَديثَ ، وحَديثاً آخرَ ، لا يَحلُّ ذِكرُه في الكتبِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣١٦) العُقَيليّ (٢ : ١٠٤) الكامِل (٣ : ٤٠٧) الميزان (٢ : ١٣٤) اللِّسان (٣ : ٢٧) .

(٢١٦٤) العباسُ بنُ الضّحاكِ البَلْخيُّ (شيخُ شيوخِهِ) : شَيخٌ دجالٌ يضعُ الحَديثَ لا يَعرِفُه أصحابُ الحَديثِ ، وما أحسبُ أنّ أحَداً مِن أصحابِنا كَتبَ عَنه ولكنّني ذكرْته ليُعرفَ وتُجتنبَ روايتُه ، وعِندي أنّ المَبتدئَ في صناعةِ الحديثِ يَعلمُ أنّ هذا بِهذا الإسنادِ مَوضوعٌ ، فكيفَ المُمعنُ في هذهِ الصّناعةِ؟ .

(٢١٦٥) عَبدُ اللهِ بنُ وهبٍ النَّسَويُّ : شَيخٌ دجالٌ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ بِحيلةٍ إلا على سَبيلِ الجرحِ فيه .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٤٣) الميزان (٣ : ٥٤٣) اللِّسان (٣ : ٣٧٥) .

(٢١٦٦) مُحَمّدُ بنُ أبي الزُّعَيْزِعةِ : يَروي عَن أبي المَليحِ الرَّقّيّ ، دَجالٌ مِنَ الدّجاجلةِ كانَ يَروي الموضوعاتِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٨٩) الميزان (٣ : ٥٤٩) اللِّسان (٥ : ١٦٦) .

(٢١٦٧) مُحَمّدُ بنُ يَحيى بنِ رَزينٍ المِصّيصيُّ : دَجّالٌ يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدْحِ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٣١٢) و(٣ : ١٥٩) في ترجمةِ أبي عبادٍ الزّاهدِ ، وقالَ : تَبرّأنا مِن عُهدَتِه ، ضعفاء ابنِ الجوزيّ (٣ : ١٠٦) الميزان (٢ : ٦٣) اللِّسان (٥ : ٤٢٢) تاريخ بغداد (٦ : ٢٤٧) .

(٢١٦٨) موسى بنُ عَبدِ الرّحمنِ الصّنعانيُّ : شيخٌ دَجّالٌ يَضعُ الحَديثَ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنه ، ولا النّظرُ في كتابهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٤٢) الكامِل (٦ : ٣٤٩) : منكرُ الحديثِ ، الميزان (٤ : ٢١١) اللّسان (٦ : ١٢٤) .

(٢١٦٩) يَحيى بنُ عَنْبَسةَ : شَيخٌ دجّالٌ يَضَعُ الحَديثَ على الثقاتِ ، لا تَحلّ الرّوايةُ عَنه بِحالٍ ، ولا كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا للاعتِبارِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٢٤) الكامِل (٧ : ٢٥٤) الميزان (٤ : ٤٠١) اللِّسان (٦ : ٢٧٢) .

(٢٩) وَضّاعٌ

(٢١٧٠) أحمدُ بنُ إبراهيمَ المزنيّ (شيخُ شيوخِهِ) : كانَ يدورُ بالسّاحلِ ويُحَدّثُ بها ويضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ وَضعاً ، لا يَجوزُ الرّوايةُ عَنه ، ولا الاحتِجاجُ بهِ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٤٤) اللِّسان (١ : ١٣٣) .

(٢١٧١) أحمدُ بنُ الحَسنِ بنِ القاسِمِ الكُوفيّ : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٤٥) الميزان (١ : ٩٠) اللِّسان (١ : ١٥١) .

(٢١٧٢) أحمدُ بنُ داودَ بنِ عَبدِ الغفّارِ المِصريّ : كان يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحلّ ذكرُه في الكتبِ إلا على سَبيلِ الإبانَةِ عن أمرِه ؛ ليُتَنكّبَ حَديثُه . وذَكرَ بعضَ مَوضوعاتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٤٦) العُقَيليّ (١ : ١٢٧) اللّسان (١ : ١٦٩) .

(٢١٧٣) إسحاقُ بنُ بِشرٍ الكاهِليُّ : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، ويأتي بما لا أصلَ له عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلّ كتابةُ حَديثِه إلا على جِهةِ التّعجُّبِ فَقط .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٣٥) العُقَيليّ (١ : ٦٨) الكامِل (١ : ٣٣٧) تاريخ بغداد (٦ : ٣٢٨) الميزان (١ : ١٨٦) اللِّسان (١ : ٣٥٥) .

(٢١٧٤) إسحاقُ بنُ نَجيحٍ المَلَطيُّ : يَضعُ الحَديثَ صُراحاً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٣٤) العُقَيليّ (١ : ١٠٥) الكامِل (١ : ٣٢٩) تاريخ بغداد (٦ : ٣٢١) الميزان (١ : ٢٠٠) التهذيب (١ : ٢٥٢) التقريب (١ : ٦٢) : كذّبوه مِنَ التّاسِعَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢١٧٥) إسحاقُ بنُ وَهْبٍ الطُّهْرُمُسيّ : يَضعُ الحديثَ صُراحاً ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٣٩) الكامِل (١ : ٣٤٤) الميزان (١ : ٢٠٣) اللِّسان (٢ : ٨٢) .

(٢١٧٦) إسماعيلُ بنُ أبانَ الغَنَويّ الخَيّاطُ : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، كانَ أحمدُ شديدَ الحملِ عليهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٢٨) الثقات (٨ : ٩١) في ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق ؛ قال : وليس هو بإسماعيل الخيّاط ، ذاكَ ضعيفٌ أدخَلْناهُ في الضعفاء ، العُقَيليّ (١ : ٧٧) الكامِل (١ : ٣٠٨) بغداد (٦ : ٣٤٠) الميزان (١ : ٢١١) التهذيب (١ : ٢٧٠) التقريب (١ : ٦٥) : مَتروكٌ ، رُميَ بالوضع ، مِنَ التّاسعَةِ ، ذَكرَه تمييزاً .

(٢١٧٧) أصْرَمُ بنُ حَوشبٍ الهَمْدانيُّ الخُراسانيُّ : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : كذّابٌ خَبيثٌ .

قلت : هذا النصُّ يُفيدُ أنّ مصطلحَ (ضعيف) إطارٌ عامٌّ يدخلُ تحتَهُ كلُّ مجروحٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٨١) العُقَيليّ (١ : ١١٨) الكامِل (١ : ٤٠٣) الميزان (١ : ٢٧٢) اللِّسان (١ : ٤٦١) .

(٢١٧٨) بشرُ بنُ إبراهيمَ أبو عَمرٍو البَصريُّ : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٨٩) العُقَيليّ (١ : ١٤٢) الكامِل (٢ : ١٣) الميزان (١ : ٣١١) اللِّسان (٢ : ١٨) .

(٢١٧٩) جُمَيْعُ بنُ عُميرٍ التّيميُّ (٤) : كانَ رافضيّاً يَضعُ الحَديثَ ، قالَ ابن نُميرٍ : هوَ مِن أكذبِ النّاسِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢١٨) وأعادَهُ في الثقاتِ (٤ : ١١٥) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الكامِل (٢ : ١٦٦) الميزان (١ : ٤٢١) تَهْذيب الكَمال (٥ : ١٢٤) التهذيب (٢ : ١١١) التقريب (١ : ١٣٣) : صَدوقٌ يُخطئُ ويَتَشيَّعُ مِنَ الثّالِثَةِ .

(٢١٨٠) الحارثُ بنُ عِمرانَ الجَعفَريّ (ق) : كانَ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢٢٥) الكامِل (٢ : ١٩٥) الميزان (١ : ٤٣٩) تَهْذيب الكَمال (٥ : ٢٦٧) التهذيب (٢ ١٥٢) التقريب (١ : ١٤٣) : ضَعيفٌ ، رَمَاهُ ابنُ حِبّانَ بالوضعِ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢١٨١) حَبيبُ بنُ أبي حَبيبٍ الخَرْطَطيُّ المَرْوَزيُّ : كانَ يَضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ لا تحلُّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٦٥) العُقَيليّ (١ : ٢٦٢) الميزان (١ : ٤٥١) اللّسان (٢ : ١٦٩) التّهذيب (٢ : ١٨٢) التّقريب (١ : ١٤٩) : كَذَّبَهُ ابنُ حِبّانَ ، مِنَ التّاسِعَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢١٨٢) الحسنُ بنُ عليٍّ الأزديُّ أبو عبدِ الغَنيِّ القَسطَليُّ : يَروي عَن مالكٍ وغيرِهِ مِنَ الثّقاتِ ويَضعُ عليهم ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ولا الرّواية عَنه بِحالٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٤٠) الكامِل (٢ : ٣٣٦) اللِّسان (٢ : ٢٢٦) .

(٢١٨٣) الحسنُ بنُ عليٍّ بنِ زكريّا أبو سَعيدٍ العَدَويُّ (عصريُّه) : يَروي عَن شيوخٍ لم يَرَهُم ، ويَضعُ على مَن رآهُم . . . كانَ ببغدادَ في أحياءِ أيّامنا ، فأردتُ السماعَ منه للاختبارِ . . . إلى أنْ قال : فلم أذهبْ إلى هذا الشيخ ، ولا سمعتُ منه شيئاً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٤١) الكامِل (٢ : ٣٣٨) اللِّسان (٢ : ٢٢٨) .

(٢١٨٤) حُسينُ بنُ عُلوانَ الكُوفيُّ : كانَ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ وَضعاً ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على جهةِ التّعجُّبِ ! .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٤٥) العُقَيليّ (١ : ٢٥١) الكامِل (٢ : ٣٥٩) الميزان (١ : ٥٤٢) اللِّسان (٢ : ٢٢٩) .

(٢١٨٥) حمادُ بنُ عَمروٍ النّصيبيُّ : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ وَضعاً ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٥٢) الكامِل (٢ : ٢٣٩) الميزان (١ : ٢٩٨) اللِّسان (٢ : ٣٥٠) .

(٢١٨٦) داودُ بنُ عفانَ بنِ حبيبٍ : كانَ يزعمُ أنّه سمعَ أنسَ بنَ مالكٍ ، ويَروي عَنه ويضعُ عليه ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكتبِ ، إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٩٢) الميزان (٢ : ١٢) اللِّسان (٢ : ٤٢١) .

(٢١٨٧) داودُ بنُ المُحَبَّرِ بنِ قَحْذَم البَغداديّ (قد ق) : صاحبُ كتابِ (العقلِ) كانَ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، ويَروي عَنِ المجاهيلِ المقلوباتِ ، كذّبه أحمدُ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٩١) العُقَيليّ (٢ : ٣٥) الكامِل (٣ : ٩٨) الميزان (٢ : ٢٠) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٣٤٣) التهذيب (٣ : ١٩٩) التقريب (١ : ٢٣٤) : مَتروكٌ وأكثرُ «كتابِ العقلِ» الّذي صنّفه موضوعاتٌ ، مِنَ التّاسعَةِ .

(٢١٨٨) زيادُ بنُ المُنذرِ أبو الجارودِ الثّقفيّ (ت) : كانَ رافضياً يَضعُ الحَديثَ في مثالبِ الصّحابةِ ، ويَروي في فَضائلِ أهلِ البَيتِ أشياء ما لها أصولٌ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ، قال ابنُ معين : كذّابٌ ، عدوّ اللهِ ، ليسَ يساوي فلساً .

أخرجَ له ابنُ حِبّان في صحيحه حديثين (٥٥٦٦ ، ٥٧٣٥) .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٠٦) وأعادَهُ في الثقاتِ (٦ : ٣٢٦) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الكامِل (٣ : ١٨٩) الميزان (٢ : ٩٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٥١٧) التّهذيب (٣ : ٣٨٦) التّقريب (١ : ٢٧٠) : رافضيّ ، كَذّبَهُ يَحيى بنُ مَعينٍ ، مِنَ السّابعَةِ ، ترتيب الثقات (١ : ١٤٧) .

(٢١٨٩) سالمُ بنُ عَبدِ الأعلى أبو الفَيضِ الكوفيُّ : كان يَضعُ الحَديثَ ، لا تَحلّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا الرّوايةُ عنهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٤٣) العُقَيليّ (٢ : ١٥٢) الميزان (٢ : ١١٢) اللّسان (٣ : ٥) .

(٢١٩٠) سعدُ بنُ طَريفٍ الإسكافُ الكُوفيُّ (ت ق) : كانَ يضعُ الحَديثَ على الفَورِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٥٧) العُقَيليّ (٢ : ١٢٠) الكامِل (٣ : ٣٤٩) الميزان (٢ : ١٢٢) اللِّسان (٣ : ٣٤) تَهْذيب الكَمال (١ : ٢٧١) التهذيب (٣ : ٤٧٣) التقريب (١ : ٢٨٧) : مَتروكٌ ، ورَماهُ ابنُ حِبّانَ بالوضعِ ، وكانَ رافضيّاً ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢١٩١) سَعيدُ بنُ موسى الأزديّ : رَوى عَنه سُليمانُ بنُ سَلمةَ الخَبائِريّ ، رَوى لهُ ابنُ حِبَّانَ خَبراً حَكَمَ بوضعِهِ وقالَ : لستُ أدري وضَعَهُ سَعيدُ بنُ موسى أو سُليمانُ بنُ سَلمةَ ، لأنّ الخبرَ في نفسِهِ مَوضوعٌ ، وسُليمانُ بنُ سَلمةَ ليسَ بِشيءٍ ، فليسَ يَخلو الخبرُ مِن أن يَكونَ مما عَمِلَهُ أحَدُهما .

(٢١٩٢) سَلَمةُ بنُ حَفصٍ السّعديُّ الكوفيُّ : يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ ولا الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا عِندَ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٣٩) الميزان (٢ : ١٨٩) اللّسان (٣ : ٦٧) .

(٢١٩٣) سُليمانُ بنُ بشارٍ ، أبو أيوبَ الخُراسانيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لم يحَدّثوا بهِ ويضعُ على الأثباتِ ما لا يُحصى كثرةً ، ليسَ يَعرفُه كلّ إنسانٍ مِن أصحابِ الحَديثَ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٣٥) الكامِل (٣ : ٢٩٤) الميزان (٢ : ١٩٧) اللِّسان (٣ : ٧٨) .

(٢١٩٤) سويدُ بنُ عَمرٍو ، أبو الوليدِ الكَلْبيُّ الكُوفيُّ (م ت س ق) : يقلبُ الأسانيدَ ويضعُ على الأسانيدِ الصّحاحِ المتونَ الواهيةَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ أربعٌ وعشرونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٦٤٧) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٥١) الميزان (٢ : ٢٥٣) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ٢٦٣) التهذيب (٤ : ٢٧٧) التقريب (١ : ٣٤١) : ثقةٌ عابدٌ ، مِن كِبارِ العاشِرَةِ ، أفحشَ ابنُ حِبّانَ القولَ فيهِ ولم يأتِ بدَليلٍ .

(٢١٩٥) الشّاهُ بنُ شَيْربامِيانَ الخُراسانيُّ : يضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكُتبِ إنما ذكرتُه ـ وإن لم يَشتهر عندَ أصحابِنا ذكرُه ـ ؛ ليُعرَفَ ، فَيجانَبُ خَبَرُهُ .

(٢١٩٦) طاهرُ بنُ الفَضلِ بنِ سعيدٍ الحَلَبيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ وَضْعاً ، ويقلبُ الأسانيدَ ، يُلزِقُ المتونَ الواهيةَ بالأسانيدِ الصّحيحةِ ، لا يَحلُّ كِتابَةُ حَديثِه ؛ إلا على جهةِ التّعجُّبِ . وذَكَرَ له أربعةَ أحاديثَ مناكيرَ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٨٤) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٣٢٨) وقالَ : يُخطِئُ ويُخالِفُ الميزان (٢ : ٣٣٥) اللِّسان (٣ : ٢٠٧) وقال : وهوَ هوَ ؛ فما لذِكْرِهِ في الثِّقاتِ معنىً .

(٢١٩٧) العباسُ بنُ الضّحاكِ البَلْخيُّ (شيخُ شيوخِهِ) : شَيخٌ دجالٌ يضعُ الحَديثَ لا يَعرِفُه أصحابُ الحَديثِ ، وما أحسبُ أنّ أحَداً مِن أصحابِنا كَتبَ عَنه ولكنّني ذكرْته ليُعرفَ وتُجتنبَ روايتُه ، وعِندي أنّ المَبتدئَ في صناعةِ الحديثِ يَعلمُ أنّ هذا بِهذا الإسنادِ مَوضوعٌ ، فكيفَ المُمعِنُ في هذهِ الصّناعةِ؟ .

(٢١٩٨) عَبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحَمّدِ بنِ الحَسَنِ البَلْخيُّ : يضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٦١٠) الميزان (٢ : ٥٨٧) اللِّسان (٣ : ٤٣٢) .

(٢١٩٩) عَبدُ الرَّحمنِ بنُ مَرْزوقِ بنِ عَوفٍ أبو عَوْفٍ : يضعُ الحَديثَ ، لا يَحلّ ذِكْرُهُ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٦١) الميزان (٢ : ٥٨٨) اللِّسان (٣ : ٤٣٥) .

(٢٢٠٠) عبدُ الرّحيم بنُ حبيبٍ الفاريابيُّ ، أبو مُحَمّدٍ البَغداديُّ (شَيخُ شيوخِه) : كانَ يضعُ الحَديثَ وَضعاً ، لا تَحلّ الرّوايةُ عَنه ، ولا كتابةُ حَديثِه إلا للمُتَبَحِّرِ في هذه الصّناعةِ ، ولعلّ هذا الشَيخَ قد وضعَ أكثرَ مِن خمسمائةِ حَديثٍ على رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ، رَواها عَنِ الثّقاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٦٢) وله ذِكْرٌ في ترجمةِ إسماعيلَ بنِ يحيى التيميّ من الكامل (١ : ٣٠٣) الميزان (٢ : ٦٠٣) اللّسان (٤ : ٤) .

(٢٢٠١) عَبْدُ الغفورِ بنُ عَبْدِ العزيزِ ، أبو الصبّاحِ الواسطيُّ : كانَ ممن يَضَعُ الحَديثَ على الثِّقاتِ ، لا يَحِلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ولا ذِكْرُه ؛ إلاّ على جهةِ التعجُّبِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ١٤٨) الثِّقات (١٢٥ : ٥) في تَرْجَمَةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ سعيدِ بنِ سعدِ بنِ عُبادةَ ، وقالَ : يُخْطِئُ ويَهِمُ ، الجَرْح (٦ : ٥٥) التاريخ الصغير (٢ : ٢٠٤) : سَكَتوا عنه ، العُقَيليّ (٣ : ١١٣) الكامل (٥ : ٣٢٩) نَقَلَ عَن ابنِ معينٍ : ليس حَديثُه بشيءٍ ، وعَن البخاري : تركوهُ ، منكرُ الحَديث . وقالَ ابنُ عديٍّ : إنَّ له اثنين وعشرين حَديثاً منكراً بإسنادٍ واحدٍ ذَكَرَهُ ، وختمَ ترجمتَهُ بقَوْلِه : وعَبْدُ الغفورِ هذا ؛ الضعفُ على رواياته بَيِّنٌ ، وهو منكرُ الحَديثِ ، الميزان (٢ : ٦٤١) اللِّسان (٤ : ٤٣) .

(٢٢٠١/م) عَبدُ القُدّوسِ بنُ حَبيبٍ الكَلاعيُّ الشّاميُّ : كان يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ كتابةُ حديثِه ، ولا الرّوايةُ عنهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٣١) العُقَيليّ (٣ : ٩٦) الكامِل (٥ : ٣٤٢) الميزان (٢ : ٦٤٣) اللّسان (٤ : ٤٥) .

(٢٢٠٢) عَبدُ اللهِ بنُ حَكيمٍ ، أبو بكرٍ الدّاهريُّ : كانَ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، ويَروي عَنهم ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢١) العُقَيليّ (٢ : ٢٤١) الميزان (٢ : ٤١١) اللِّسان (٣ : ٢٧٧) .

(٢٢٠٣) عَبدُ اللهِ بنُ أبي عِلاجٍ المَوْصِليُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم لا يَشكّ المُستَمعُ لها إذا كانَ ذلك صِناعتَه أنه كانَ يضعُها .

(٢٢٠٤) عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمّدِ بنِ أسامةَ الأُسامِيُّ : يضعُ الحَديثَ وَضعاً ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ . كانَ البُخاريُّ شديدَ الحَمْلِ عَليهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٤٨) الميزان (٢ : ٤٩١) اللِّسان (٣ : ٣٤٥) ويُنظر اللسان (٣ : ٣٠٧) برقم (٤٢٩٨) بِاسمِ : عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرحمنِ الكلبيّ الأُساميّ ، فقد رجَّحَ الحافظُ أنّهما واحدٌ ، وهو كذلك .

(٢٢٠٥) عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمّدِ بنِ سِنانٍ الرَّوْحيُّ الواسِطيُّ : يَضعُ الحَديثَ ، ويَقْلِبُهُ ويسرِقُهُ ، شُهرَتُه عند مَن شَمّ رائِحةَ العِلمِ ؛ تُغني عنِ الاشتغالِ بأمرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٤٥) الكامِل (٤ : ٢٦١) الميزان (٢ : ٤٨٩) اللّسان (٣ : ٣٣٦) .

(٢٢٠٦) عَبدُ المَلكِ بنُ هارونَ بنِ عَنتَرةَ الشّيبانيُّ : يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ ، وهو الذي يُقال له : عبدُ الملكِ بنُ أبي عمروٍ ، حتّى لا يُعرَفَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٣٣) الكبير (٥ : ٤٣٦) : منكرُ الحديثِ ، ومثلُه في الصغير (٢ : ٢٦١) الجرح (٥ : ٣٧٤) قال ابنُ معينٍ : كذّابٌ ، وقال أبو حاتمٍ : متروكُ الحديثِ ذاهبُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٣ : ٣٨) الكامِل (٥ : ٣٠٤) المِيزان (٢ : ٦٦٦) اللِّسان (٤ : ٧١) .

(٢٢٠٧) عَبدُ المُنعمِ بنُ إدريسَ بنِ سِنانٍ : يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بهِ ولا الرّوايةُ عنهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٥٧) العُقَيليّ (٣ : ١١٢) الكامِل (٥ : ٣٣٧) الميزان (٢ : ٦٦٨) اللّسان (٤ : ٧٣) .

(٢٢٠٨) عُثمانُ بنُ عَبدِ اللهِ المغْربيُّ ، أبو عَمروٍ الأُمويّ : يضعُ الحديثَ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١٠٢) وانظر منه (٢ : ٢٠٣) المِيزان (٣ : ٤١) اللِّسان (٣ : ١٤٣ ـ ١٤٥) .

(٢٢٠٩) عَليُّ بنُ جَميلِ بنِ يزيدَ ، أبو الحَسنِ الرَّقّيُّ : يَضعُ الحَديثَ وَضْعاً ، لا يَحلّ كتابةُ حديثِه ، ولا الرّوايةُ عنهُ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١١٦) الكامِل (٧ : ٢١٥) الميزان (٣ : ١١٧) اللّسان (٤ : ٢٠٩) ضعفاء الأصبهاني (١ : ١١٧) .

(٢٢١٠) عَليُّ بنُ عُروةَ (ق) : شيخٌ يروي عنِ ابنِ المنكَدِرِ ، روى عنه العراقيّونَ ، كانَ مّمن يَضعُ الحَديثَ ؛ عَلى قِلتِهِ . قالَ ابنُ مَعينٍ : لَيسَ بِشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٠٧) الكامِل (٥ : ٢٠٨) تَهْذيب الكَمال (٢١ : ٦٩) : الدمشقيُّ القُرَشيُّ ، التّهْذيب (٧ : ٣٦٥) المِيزان (٣ : ١٤٥) التّقريب (٢ : ٤١) : مَتروكٌ مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٢١١) عُمرُ بنُ راشِدٍ الجاري القُرَشيُّ : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقات ، لا يَحلُّ ذِكْرُهُ في الكُتبِ إلا عَلى سَبيلِ القَدحِ فيهِ ، فكيفَ الرّوايةُ عَنهُ؟!

قالَ الحافظُ : الجاري : نسبةٌ إلى الجار ، ساحل المدينة المنورة .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩٣) الجرح (٦ : ١٠٨) : قال أبو حاتمٍ : وجدتُ حديثَهُ كذباً وزوراً ، العقيليّ (٥ : ٤٨٣) منكرُ الحديثِ ، الكامِل (٥ : ١٥) المِيزان (٣ : ١٩٥) اللِّسان (٤ : ٣٠٣) التهذيب (٧ : ٣٩٢) ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٢١٢) عُمرُ بنُ صُبح (ق) : يروي عن قَتادةَ ومُقاتِلٍ ، يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثهِ إلا عَلى جِهةِ التّعجبِ لأهلِ الصّناعَةِ فَقط .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٨٨) و(١ : ١٧٨) في ترجمةِ إسرائيلَ بنِ حاتمٍ المَروَزيِّ وقالَ : يَضعُ الحديثَ ، الكامِل (٥ : ٢٤) المِيزان (٣ : ٢٠٦) تَهْذيب الكَمال (٢١ : ٣٩٦) : ابنُ الصُّبح بنِ عِمرانَ التميميِّ ، أبو نعيمٍ ، التّهْذيب (٧ : ٣٦٣) التّقريب (٢ : ٥٨) : مَتروكٌ ، كذّبَهُ ابنُ راهَويه ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٢١٣) عَمرُو بنُ الأَزْهَرِ العَتَكيُّ ، أبو سَعيدٍ الحَدّادُ : يَضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ويأتي بالموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحِلُّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتبارِ والقَدحِ فيهِ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ٧٨) و(١ : ٢١١) في ترجمةِ الجارودِ العامريِّ ، وقالَ : كانَ مُطلَقَ اللِّسانِ ، الجرح (٦ : ٢٢١) : قال أبو حاتمٍ : متروكُ الحديثِ العُقَيليّ (٣ : ٢٥٦) الكامِل (٥ : ١٣٣) الميزان (٣ : ٢٤٥) اللّسان (٤ : ٣٥٣) .

(٢٢١٤) عَمرُو بنُ خُلَيفٍ ، أبو صالحٍ الحَتّاويُّ (شيخُ شيوخِه) : يَضعُ الحَديثَ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ٨٠) الكامِل (٥ : ١٥٣) المِيزان (٣ : ٨٥٢) اللِّسان (٤ : ٣٦٣) .

(٢٢١٥) غِياثُ بنُ إبراهيمَ ، أبو عَبدِ الرّحمنِ الكوفيُّ : كانَ يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ ، ويأتي بالمعضلاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا عن جِهةِ التّعجبِ ولا ذِكْرُ روايتِهِ ؛ إلا عَن أهلِ الصّناعَةِ للاعتِبارِ والادّكارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٠١) الكبير (٧ : ١٠٩) : تركُوهُ ، الجرح (٧ : ٥٧) العُقَيليّ (٣ : ٤٤١) الكامِل (٦ : ٨) الميزان (٣ : ٣٣٧) اللّسان (٤ : ٤٢٢) .

(٢٢١٦) كَثيرُ بنُ سُليمٍ ، أبو هاشِمٍ الأُبُلِّيُّ ، ويُقالُ لهُ : كَثيرُ بنُ عَبدِ الله (ق) : يَروي عَن أنسٍ ما لَيسَ مِن حَديثِه ؛ مِن غَيرِ رُؤيتِه ، ويَضعُ عَليهِ ، ثمّ يُحَدّثُ بهِ ، لا يَحِلُّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاختِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٢٣) وأعادَهُ في الثقات (٩ : ٢٦) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، العُقَيليّ (٤ : ٨) الكامِل (٦ : ٦٣) المِيزان (٣ : ٤٠٥ ، ٤٠٦) وقالَ : قد وَهِمَ ابنُ حِبّانَ فقالَ : هذا هو كثيرُ بنُ عبدِ الله مِن أهلِ الأُبُلّةِ ، وليس كذلك ، تَهْذيب الكَمال (٢٤ : ١٢١) بِاسمِ : كثيرِ بنِ عبدِ الله الناجي البَصْريِّ ، التّهْذيب (٨ : ٤١٦) وقالَ : تابعَ الدارقطنيُّ ابنَ حِبّانَ على أنّ كثيرَ بنَ سُليم وكثيرَ بنَ عبدِ الله واحدٌ ، وفرّقَ بينهما غيرُ واحدٍ من الأئمّةِ ، وهو الصحيحُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى ، التّقريب (٢ : ١٣٢) : ضَعيفٌ مِنَ الخامسَةِ ، وهوَ غَيرُ كَثيرِ بنِ عَبدِ الله الأُبُلِّيِّ ، ووَهِمَ ابن حِبّانَ فَجعلَهما واحداً .

قالَ عداب : ابنُ حِبّانَ فرّقَ بينَ كثيرِ بنِ سُليمٍ الذي يروي عن أنسٍ ، وكثيرِ بنِ سُليمٍ الراوي عن الضحّاكِ ، وبناءً على هذه التفرقة ؛ ترجَمَ الأولَ في المجروحينَ ، وترجَمَ الثاني في الثقاتِ . وحيثُ إنّ أكثرَ الأئمّةِ على أنّهما واحدٌ ؛ فيكونُ ابنُ حِبّانَ وَهِمَ فترجَمَ راوياً واحداً في الثقاتِ والمجروحينَ .

وقد خطّأ العلماءُ ابنَ حِبّانَ في جَعْلِهِ كثيرَ بنَ سُليمٍ الضبّيَّ ؛ هو كثيرُ بنُ عبدِ اللهِ الأُبُلّيُّ . فيكونُ ابنُ حِبّانَ أخطأ في هذهِ الترجمةِ مرّتين .

تنبيهٌ : وقعَ اسمُ المترجَمِ في مطبوعةِ الثقاتِ : (كثير بن سليمان) والصواب : ابنُ سليمٍ ؛ كما في التهذيب .

(٢٢١٧) مُجاشعُ بنُ عَمرِو بنِ حسّانَ الأَسَديُّ : وَضّاعٌ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا عَلى سَبيلِ القَدْحِ فيهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ للخَواصِّ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٨) الجرح (٨ : ٣٩٠) العُقَيليّ (٤ : ٢٦٤) : حديثُهُ منكَرٌ ، الكامِل (٦ : ٤٥٨) الميزان (٣ : ٤٣٦) اللِّسان (٥ : ١٥) .

(٢٢١٨) مُحَمّدُ بنُ إبراهيمَ ، أبو عَبدِ الله الشّاميُّ (ق) : يَضعُ الحَديثَ على الشّاميينَ لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا عِندَ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٠١) الميزان (٣ : ٤٤٥) تَهْذيب الكَمال (٢٤ : ٣٢٤) التّهْذيب (٩ : ١٤) التّقريب (٢ : ١٤١) : مُنكرُ الحَديث ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٢١٩) مُحَمّد بنُ إسحاقَ العُكّاشيُّ الغَنَويُّ (ف) : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ عِندَ أهلِ الصّناعَةِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٨٤) العُقَيليّ (٤ : ٢٩) الكامِل (٦ : ١٦٧) ضعفاء ابنِ الجوزيّ (٣ : ٨٦) وقال : وقد غلطَ ابنُ حِبّانَ وذكرَهُ في ترجمتَين ، فقالَ تارةً : (محمّدُ بنُ إسحاقَ العُكاشيُّ ، مِن ولدِ عكاشةَ : يضعُ الحديثَ) وقالَ تارةً : (محمّدُ بنُ مِحْصَنٍ : يضَعُ الحديثَ) وهُما واحدٌ ، الميزان (٣ : ٦٥) وقالَ : هو مُحمّدُ بنُ مِحْصَنٍ دلّسوهُ ونسَبوهُ إلى جدّهِ البعيدِ ، تَهْذيب الكَمال (٢٦ : ٣٧٢) بِاسْمِ مُحمدِ بنِ مِحْصَنٍ العُكاشيِّ ، وقالَ : هو محمدُ بنُ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ محمّدِ بنِ عُكاشةَ بنِ مِحْصَنٍ العُكاشيُّ الأَسَديُّ ، نُسبَ إلى جدِّهِ الأعلى ، التّهْذيب (٩ : ٤٣٠) التّقريب (٢ : ١٤٥ ، ٢٠٤) : كذّبوهُ ، مِنَ الثّامنَةِ .

قلت : انظرْ ترجمةَ محمّدِ بنِ مِحْصَنٍ الآتيةِ لاحقاً .

(٢٢٢٠) مُحَمّد بنُ أيوبَ : شيخٌ يَضعُ الحَديثَ على مالكٍ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٩٧) المِيزان (٣ : ٤٨٨) اللِّسان (٥ : ٨٨) ونسبَهُ الرَقّيَّ .

(٢٢٢١) مُحَمّدُ بنُ تَميم بنِ سُليمانَ السّعديُّ الفاريابيُّ : يَضعُ الحَديثَ ، تَعلقَ مُحَمّد بنُ كَرّام بِرِجْله ، وتشبّثَ بالجويباريّ ، فأكثرَ مِن روايته عَنهما جَميعاً ، كانَا يَضَعانِ الحديثَ ، ليسَ عند أصحابنا عنهُما شيءٌ ، وإنّما ذكَرْناهُما لئلاّ يَتوهّمَ أحداثُ أصحابنا أنّ شُيوخَنا تَركوهُما للإرجاءِ فَقط ، وإنّما كانَ السّببُ في تركِهم إياهُما أنّهما كانَا يَضَعانِ الحديثَ على رَسولِ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وَضْعاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٠٦) المِيزان (٣ : ٤٩٤) اللِّسان (٥ : ٩٨) الكشف الحثيث (١ : ٢٢١) .

(٢٢٢٢) مُحَمّدُ بنُ الخَليلِ الذُّهْليُّ : شيخٌ يَضعُ الحَديثَ ، ولعلّه لا يَعرِفُه كثيرُ إنسانٍ مِن أصحابنا ؛ لخفائه ، ولكنّي ذكَرْتُه في هذا الكتابِ ؛ ليَعرِفَه مَن كانَ في هذا الشأنِ مُبتدئاً ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٩٦) الميزان (٣ : ٥٣٩) اللّسان (٥ : ١٦٠) .

(٢٢٢٣) مُحَمّد بنُ زيادٍ الجَزَريُّ اليَشكُريُّ الحنَفيُّ (ت) : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتبِ ؛ إلا عَلى جِهةِ القَدحِ فيه ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتبارِ عِندَ أهلِ الصّناعَةِ خصوصاً ، دون غيرهم .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٥٠) الثّقات (٩ : ٤٧) في تَرجمةِ مُحَمّدِ بنِ زيادِ بنِ مَروانَ اليَشكُريِّ ، وقالَ : واهٍ ، العُقَيليّ (٤ : ٦٧) الميزان (٦ : ٥٥٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٢٢٢) التهذيب (٩ : ١٧١) التّقريب (٢ : ١٦٢) : كَذّبوهُ ، منَ السابعةِ .

(٢٢٢٤) مُحَمّدُ بنُ سَعيدِ بنِ أبي قَيسٍ الشّاميُّ المَصلوبُ : زِنديقٌ كانَ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، ويَروي عَنِ الأثباتِ ما لا أصلَ لهُ ، لا يَحلّ ذكرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدْحِ فيهِ ، ولا الرّوايةُ عَنه بِحالٍ مِنَ الأحوالِ . عن أحمد : كذّابٌ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٤٧) الثقات (٥ : ١٣١) في ترجمةِ عبدِ السلامِ أبي كَيسانَ البَصْريِّ ، وقالَ : غيرُ ثقةٍ ، العُقَيليّ (٤ : ٧٠) الكامِل (٦ : ١٣٩) الميزان (٣ : ٥٦١) تهذيب الكمال (٢٥ : ٢٦٤) التهذيب (٩ : ١٨٤) التقريب (٢ : ١٦٤) : كذّبوه

وقال أحمدُ بنُ صالح : وضعَ أربعةَ آلافِ حديثٍ ، وقالَ أحمدُ : قتلَهُ المنصورُ على الزندقةِ وصَلَبَهُ ، مِنَ السَّادِسَةِ .

(٢٢٢٥) مُحَمّدُ بنُ محصَنٍ الأسديُّ ، وهو محمّدُ بنُ إسحاقَ بن إبراهيمَ بنِ محمّدِ ابنِ عُكاشةَ بنِ مِحصَنٍ العُكاشيُّ الأسَديُّ ، نُسِبَ إلى جدّهِ الأعلى (ق) : شيخٌ يَضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٧٧) ضعفاءِ ابنِ الجوزيّ (٣ : ٩٦) : قالَ الدارقطنيُّ : هذا هو محمدُ بنُ إسحاقَ العُكاشيُّ ، وكانَ ابنُ الجوزيّ قد قالَ (٣ : ٨٦) : وقد غلطَ ابنُ حبّانَ وذكرَهُ في ترجمتَين ، فقالَ مرةً : (محمّدُ بنُ إسحاقَ العُكاشيُّ ، مِن ولدِ عكاشةَ : يضعُ الحديثَ) وقالَ مرةً أُخرى : (محمّدُ بنُ مِحْصَنٍ : يضَعُ الحديثَ) وهُما واحدٌ ، الميزان (٤ : ٢٥) : هو محمدُ بنُ إسحاقَ . . . وكانَ قالَ في ترجمةِ محمّدِ ابنِ إسحاقَ العُكاشيِّ (٣ : ٦٥٠) : وهو محمّدُ بنُ مِحصَنٍ ؛ دلَّسوهُ ونسبوهُ إلى جدّهِ البعيدِ ، اللسان (٧ : ٣٧٤) تهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٣٧٢) التّهذيب (٩ : ٤٣٠) التّقريب (٢ : ٢٠٥) : كَذّبوهُ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٢٢٦) مُحَمّدُ بنُ المهاجرِ البَغداديُّ ، أخو حُنَيفٍ : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ ويَقلبُ الأسانيدَ على الأثباتِ ، ويزيدُ في الأخبارِ الصّحاحِ ألفاظاً زائدةً ليست في الحديثِ ، يُسوّيها على مَذهبِ نَفسِه ، وكانَ يَنتحلُ مَذهبَ الكوفيّينَ ، فأخرجَ كتاباً سمّاهُ «الجامع على المسنَدِ» وعَمَدَ فيه إلى أحاديثَ رواها عَنِ الثّقاتِ ، فَزادَ فيها ألفاظاً توافِقُ مَذهبَ الكوفيّينَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣١٠) الكامل (٦ : ٢٧٢) الميزان (٤ : ٤٩) : وضّاعٌ اللّسان (٥ : ٣٩٦) .

(٢٢٢٧) مُحَمّد بنُ يونسَ بنِ موسى ، أبو العبّاسِ البَصْريُّ الكُدَيميُّ (د) : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقات وَضْعاً ، ولعلّهُ قد وضعَ أكثرَ من ألفِ حَديثٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣١٢) الجرح (٨ : ١٢٢) : عُرِضَ على أبي حاتمٍ شيءٌ مِن حديثِهِ ؛ فقالَ : ليسَ هذا حديثَ أهلِ الصدقِ ، الكامِل (٦ : ٢٩٢) الميزان (٤ : ٧٤)

تَهْذيب الكَمال (٢٧ : ٦٦) التّهْذيب (٩ : ٥٣٩) التّقريب (٢ : ٢٢٢) : ضَعيفٌ ، ولم يَثبُتْ أنّ أبا داودَ رَوى عَنه ، مِن صِغارِ الحادية عَشرَةَ .

(٢٢٢٨) المغيرةُ بنُ سَعيدٍ الكوفيُّ الرّافِضيُّ : شيخٌ مِن حَمقى الرّوافضِ ، يَضَعُ الحَديثَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٧) الجرح (٨ : ٣٢٢) : قالَ ابنُ مَعينٍ : رجلُ سوءٍ العُقَيليّ (٤ : ١٧٧) الكامِل (٦ : ٣٥٢) اللّسان (٦ : ٧٥) المِيزان (٤ : ١٦٠) : الرافضيُّ الكذّابُ .

قلتُ : وَهِمَ مُحقّقُ المجروحينَ (طبعة الصميعيّ) في عَزْوِهِ إلى الثقاتِ (٥ : ٤٠٩) .

(٢٢٢٩) موسى بنُ مُحَمّدِ بنِ أبي الطاهرِ الدِّمْياطيُّ البَلْقاويُّ : يضعُ الحديثَ على الثقاتِ ، ويَروي ما لا أصلَ لهُ عن الأثباتِ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا كتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ للخَواصّ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٤٢) الجرح (٨ : ١٦١) : قالَ أبو حاتمٍ : كانَ يكذبُ ويأتي بالأباطيلِ ، وقالَ أبو زُرعةَ : يَكذبُ ، العُقَيليّ (٤ : ١٦٩) الكامِل (٦ : ٣٤٧) المِيزان (٤ : ٢١٩) اللّسان (٦ : ١٢٧) .

(٢٢٣٠) مَيْسَرَةُ بنُ عَبدِ رَبّهِ الفارِسيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، ويَضَعُ المُعضَلاتِ عَلى الثّقاتِ ؛ في الحثِّ على الخَيرِ ، والزّجرِ عَنِ الشّرِّ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١١) الكبير (٧ : ٣٧٧) : يُرمى بالكذبِ ، الجرح (٨ : ٢٥٤) : قالَ أبو حاتمٍ : يُرمى بالكذبِ ، وكان يَفتعلُ الحديثَ ، وقالَ أبو زُرعةَ : يضعُ الحديثَ وَضْعاً ، العُقَيليّ (٤ : ٢٦٣) الكامِل (٦ : ٤٢٩) المِيزان (٤ : ٢٣٠) اللّسان (٦ : ١٣٨) .

(٢٢٣١) هارونُ بنُ زيادٍ القُشَيريّ : يَروي عن الأعمَشِ ، يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩٤) الجرح (٩ : ٩٠) : قالَ أبو حاتمٍ : متروكُ الحديثِ الميزان (٤ : ٢٨٣) اللِّسان (٦ : ١٧٩) .

(٢٢٣٢) الوليدُ بنُ سَلَمةَ الطَبَرانيُّ ، أبو العبّاسِ الأردنيُّ : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن دُحَيْمٍ : كَذّابٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٨٠) و(١ : ٢٥٥) في ترجمةِ حَمّادِ بنِ الوليدِ ، وقالَ : يَسرقُ الحديثَ ، الثقاتِ (٨ : ٨٤) في ترجمةِ ابنِهِ إبراهيمَ ، وقالَ : ليسَ بشيءٍ في الحديثِ ، الجرح (٩ : ٦) : قالَ أبو حاتمٍ : ذاهبُ الحديثِ ، الكامِل (٧ : ٧٧) الميزان (٤ : ٣٣٩) اللِّسان (٦ : ٢٢٢) .

(٢٢٣٣) وَهْبُ بنُ وَهْبٍ ، أبو البَختَريِّ القاضي : كانَ يَضَعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ تعَمُّداً ، لا تَجوزُ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا تحلُّ كتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : كَذّابٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٧٤) الكبير (٨ : ١٧٠) : سَكَتوا عنهُ ، الجرح (٩ : ٢٥) : قالَ أحمدُ : مطروحُ الحديثِ ، وقالَ أبو حاتمٍ : كَذّابٌ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٢٤) الكامِل (٧ : ٦٣) الميزان (٤ : ٣٥٣) اللِّسان (٦ : ٢٣١) .

(٢٢٣٤) يَحيى بنُ هاشِمٍ السِّمْسارُ ، أبو زكريّا البَغداديُّ : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ ويَروي عَنِ الأثباتِ المعضَلاتِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ لأهلِ الصناعةِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٢٥) وانظر فيهِ (١ : ١٧٢) الجرح (٩ : ١٩٥) : قالَ أبو حاتمٍ : كانَ يَكذبُ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٣٢) الكامِل (٧ : ٢٥١) الميزان (٤ : ٤١٢) اللِّسان (٦ : ٢٧٩)

(٢٢٣٥) يعقوبُ بنُ الوليدِ ، أبو يوسفَ المدينيُّ (ت ق) : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : لم يَكُنْ بشَيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٣٧) الجرح (٩ : ٢١٦) : قالَ أحمدُ : من الكذّابينَ الكِبارِ ، وقالَ أبو حاتمٍ : منكَرُ الحديثِ ، ضعيفُ الحديثِ ، كانَ يَكذبُ ، وهو متروكُ

الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٤٨) الكامِل (٧ : ١٤٧) المِيزان (٤ : ٤٥٥) تَهْذيب الكَمال (٣٢ : ٣٧٢) التّهْذيب (١١ : ٣٩٧) التّقريب (٢ : ٣٧٧) : كذّبَهُ أحمدُ وغيرُه ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٢٣٦) يَغْنَمُ بنُ سالِم بنِ قَنْبَرٍ : يَضعُ الحَديثَ على أنسٍ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ ولا الرّوايةُ عَنهُ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٤٥) الجرح (٩ : ٣١٤) : قالَ أبو حاتم : مجهولٌ ضعيفٌ العُقَيليّ (٤ : ٤٦٦) الكامِل (٧ : ٢٨٤) المِيزان (٤ : ٤٥٩) اللِّسان (٦ : ٣١٥) .

(٢٢٣٧) يوسفُ بنُ خالدِ بنِ عُميرٍ السَمْتيُّ ، أبو خالدٍ البَصْريُّ (ق) : كانَ مُرجِئاً مِن علماءِ أهلِ زمانِه بالشّروطِ ، وكانَ يَضعُ الحَديثَ على الشّيوخِ ، ويقرأُ عَليهم ثمّ يَرويها عنهم ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ بِحيلَةٍ ، ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : كانَ يَكذبُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٣١) وانظر الثقاتِ (٨ : ٢٢٦) الكبير (٨ : ٣٨٨) الجرح (٩ : ٢٢١) : قالَ أبو حاتمٍ : ذاهبُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٥٣) الكامِل (٧ : ١٥٩) المِيزان (٤ : ٤٦٣) تَهْذيب الكَمال (٣٢ : ٤٢١) التّهْذيب (١١ : ٤١١) التّقريب (٢ : ٣٨٠) : تَركُوهُ ، وكَذّبَهُ ابنُ مَعينٍ ، وكانَ من فقهاءِ الحنفيّةِ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٣٠) غالٍ في البدعةِ

(٢٢٣٨) إبراهيمُ بنُ مُحَمّدِ بنِ أبي يَحيى الأسلَميّ (ق) : شَيخُ الشّافعيّ ، كانَ يَرى القَدَرَ ، ويذهبُ إلى كَلامِ جَهمٍ ، ويَكذِبُ معَ ذلكَ في الحَديثِ .

كان مالك وابن المبارك يَنْهَيان عنه ، وتركَه يحيى القطّان وابنُ مهدي ، وكانَ الشافعيُّ يروي عنه .

(٢٢٣٩) الأحْوَصُ بنُ حَكيمِ بنِ عُميرٍ الشّاميّ (ق) : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ وكانَ يَنتقِصُ علياً ، تركَهُ يَحيى القَطّانُ وغيرُه .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ١٧٥) الضّعفاء الكَبير (١ : ١٢٠) الكامِل (١ : ٤١٤) الميزان (١ : ١٦٧) تَهْذيب الكَمال (٢ : ٢٨٩) التهذيب (١ : ١٩٢) التقريب (١ : ٤٩) : ضَعيفُ الحِفظِ ، وكان عابداً ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٢٤٠) إسماعيلُ بنُ أبي إسحاقَ ، أبو إسرائيلَ المُلائيُّ العَبْسيُّ (تق) : كانَ رافضيّاً يَشتُمُ أصحابَ النّبيّ صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسلَّمَ ، وهوَ معَ ذلكَ مُنكرُ الحَديثِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٢٤) الضّعفاء الكَبير (١ : ٧٥) الكامِل (١ : ٢٨٨) الميزان (١ : ٢٢٢) تَهْذيب الكَمال (٣ : ٧٧) التـهـذيب (١ : ٢٩٣) باسم إسماعيلَ بنِ خَليفَةَ التقريب (١ : ٦٩) : صَدوقٌ سَيئُ الحِفظِ ، نُسب إلى الغُلوّ في التّشيّع ، مِنَ السّابعةِ .

(٢٢٤١) أيوبُ بنُ عائذِ بنِ مُدْلجٍ الطائيُّ (خ م ت س) : كانَ مُرْجِئاً ، يُخْطِئُ .

(٢٢٤٢) تَليدُ بنُ سُليمانَ المُحارِبيُّ ، أبو إدريسَ الكوفيُّ (ت) : كانَ رافضيّاً يَشتمُ أصحابَ النّبيّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ ، ورَوى في فَضائلِ آلِ البَيتِ عَجائبَ ، أمرَ ابنُ مَعينٍ بتركِهِ .

قلت : والغَريبُ أنّه رَوى لهُ في المجروحينَ حَديثاً في ذَمّ الرّافِضةِ ! .

(٢٢٤٣) ثابتُ بنُ أبي صَفيّةَ ، أبو حَمزةَ الثُّمَاليُّ (د عس ق) : كثيرُ الوَهَمِ ، معَ غُلوٍّ في تَشيّعِهِ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٠٦) العُقَيليّ (١ : ١٧٢) الكامِل (٢ : ٩٣) تَهْذيب الكَمال (٤ : ٣٥٧) التهذيب (٢ : ٧) الميزان (١ : ٣٦٣) التقريب (١ : ١١٦) : ضَعيفٌ رافضيٌّ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٢٤٤) ثعلبةُ بنُ يزيدَ الحِمّانيُّ الكوفيُّ(عس) : كان غالياً في التَّشيّعِ ، لا يُحتجُّ بأخبارِه التي يتفرّدُ بِها عن عَلي .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٠٧) وأعادَهُ فِي الثِّقاتِ (٤ : ٩٨) ولم يقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيْليّ (١ : ٧٨) الكَامِل (٢ : ١٠٩) المِيزان (١ : ٣٧١) تَهذيب الكَمالِ (٤ : ٣٩٩) التَّهْذيبِ (٢ : ٢٦) التَّقْريبِ (١ : ١١٩) : صَدُوقٌ شِيعيٌّ .

(٢٢٤٥) جابرُ بنُ يزيدَ الجُعفيُّ ، وهو الّذي يَروي عَن أبي مُحَمّدٍ (د ت ق) : كانَ سَبئيّاً مِن أصحابِ ابنِ سَبأ ، وكانَ يقولُ : إنَّ عليّاً يَرجعُ إلى الدّنيا . ونَقلَ عَن أبي حَنيفةَ قولَه : ما لقيتُ أكذبَ مِن جابرٍ الجُعفيِّ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٠٨) وقال في الثقات (٣ : ١٥٧) : قدْ تَبرَّأنا مِن عُهدَتِه ذكرَه في ترجمةِ أبي مُحَمّدٍ . العُقَيليّ (١ : ١٩١) الكامِل (٢ : ١١٣) الميزان (١ : ٣٧٩) تَهْذيب الكَمال (٤ : ٤٦٥) التهذيب (٣ : ٤٧) التقريب (١ : ١٢٣) : ضَعيفٌ رافِضيٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٢٤٦) جُمعَةُ بنُ عَبدِ الله أبو بَكرٍ البَلْخيّ (شيخُ شيوخِه) (خ) : مُستقيمُ الحديثِ . كانَ ينتحلُ مذهبَ الرّأي (الإرجاءِ) ثم انتحَلَ السُّنَنَ ، وكانَ صَلباً بها .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صَحيحهِ حديثاً واحداً (٢٦٣٧) .

(٢٢٤٧) جُمَيْعُ بنُ عُميرٍ التّيميُّ (٤) : كانَ رافضيّاً يَضعُ الحَديثَ ، قالَ ابن نُميرٍ : هوَ مِن أكذبِ النّاسِ .

(٢٢٤٨) الحارثُ بنُ عَبدِ الله الأعورُ الهَمْدانيُّ الخارِفيُّ (٤) : كانَ غالياً في التّشيّعِ واهياً في الحَديثِ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثَيْنِ (٣٢٥٢ ، ٣٧٨٣) .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٢٢) وأعادَهُ في الثقاتِ (٤ : ١٣٠) وسَمّاهُ الحارثَ بنَ عبدِ الله ، كوفيٌّ يروي عن ابنِ مسعودٍ ، يروي عنهُ عمرُو بنُ مُرّةَ ، ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيليّ (١ : ٢٠٨) الكامِل (٢ : ١٨٥) الميزان (١ : ٤٣٥) اللِّسان (٢ : ١٥٣) تَهْذيب الكَمال (٥ : ٢٢٤) التهذيب (٢ : ١٤٥) التقريب (١ : ١٤١) : صاحبُ عَليّ ، كَذّبَهُ الشّعبيّ في رأيه ، ورُميَ بالرّفضِ ، وفي حَديثِه ضَعفٌ وليسَ له عِند النّسائي سِوى حَديثينِ .

قال عداب : في هذه الترجمة عدّة إشكالات :

ـ الأول : أن الحارث الأعور نفسه كوفيّ يروي عن ابن مسعود ، ويروي عنه عمرو ابنُ مرّة ، فظنُّ ابنِ حبان أنهما اثنان غيرُ صحيحٍ ، وإنما هما واحدٌ ! ويكون ردّ ابن حجر على المنذري دعواه توثيق ابن حبان للحارث ، وإخراجه عنه في صحيحه ؛ غيرَ صحيحٍ أيضاً !

ـ الثاني : أنّنا إذا رجّحْنا أنّ الراويَ عن عليّ وابنِ مسعودٍ واحدٌ ، فيكونُ له في صحيحِ ابنِ حِبّانَ حديثانِ : أحدُهُما عن عليّ (٣٧٨٣) والآخرُ عن ابنِ مسعودٍ (٣٢٥٢) .

ـ الثالث : أنّ مفهرسَ الإحسانِ نَسَبَ إلى الحارثِ الأعورِ ثلاثةَ أحاديثَ : هذَيْن وحديثاً آخر (١٩٢٠) وإنما هو الحارثُ الخازنُ ، شيخُ الحسنِ بنِ سفيانَ ، وتلميذُ هُشَيمٍ !

(٢٢٤٩) حَبّةُ بنُ جُوَيْنٍ العُرَنيُّ ، أبو قُدامَةَ الكُوفيُّ (صد) : كانَ غالياً في التّشيّعِ واهياً في الحَديثِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بِشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٤ : ٦٧) وأعادَهُ في الثقاتِ : (٤ : ١٨٢) وقالَ : ضعيفٌ العُقَيليّ (١ : ٢٩٥) الكامل (٢ : ٤٢٩) الميزان (١ : ٤٥) تَهْذيب الكَمال (٥ : ٣٥١) التهذيب (٢ : ١٧٦) التقريب (١ : ١٤٨) : صَدوقٌ لهُ أغلاطٌ ، وكانَ غالياً في التّشيّعِ وأخطأَ مَن زَعمَ أنّ لهُ صُحبَةً ، مِنَ الثّانيَةِ .

(٢٢٥٠) حَرامُ بنُ عُثمانَ السُّلَميُّ الأنصاريُّ : كانَ غالياً في التشيُّعِ ، مُنكرُ الحَديثِ فيما يَرويه ، يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٦٩) العقيلي (١ : ٣٢٠) الكامِل (٢ : ٤٤٤) الميزان (١ : ٤٦٨) اللِّسان (٢ : ١٨٢) التهذيب (٢ : ٢٢٣) وأسقطَهُ من التقريب ؛ لأنَّهُ ليسَ من رواةِ أصحابِ الكتبِ الستّة ـ كما قال ابنُ حجر ـ .

(٢٢٥١) حَريزُ بنُ عثمانَ الرّحَبيُّ الحِمصيُّ (خ ٤) : كانَ يَلعَنُ عليّاَ رِضوانُ اللهِ عَليهِ سَبعينَ مَرةً بِالغَداةِ ، وسَبعينَ مَرّةً بِالعَشيّ ! وكانَ داعيَةً إلى مَذهَبِه ! وكانَ عَليُّ بنُ عَياشٍ يَحكي رُجوعَهُ عَنهُ ، وليسَ بِمَحفوظٍ عَنه ذلكَ .

قال عداب : انظر مبحث البدعة لتعرف مذهب المحدّثين في توثيق الناصبة غالباً ـ كما يقول الحافظ ابن حجر ـ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٦٨) الثقات (٥ : ٥٤١) : ممن يُتنكَّبُ عن حديثِهِ صحيح ابن حبّان (٣ : ٣٢٥) : ليس بشيء في الحديث ، العُقَيليّ (١ : ٣٢١) الميزان (١ : ٤٧٥) تَهْذيب الكَمال (٥ : ٥٦٨) التهذيب (٢ : ٢٣٦) التقريب (١ : ١٥٩) : ثِقَةٌ ثَبْتٌ ، رُميَ بِالنَّصْبِ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٢٥٢) الحَكَمُ بنُ ظُهَيْرٍ الفَزَارِيُّ الكُوفيُّ (ت) : كانَ يَشتِمُ الصّحابةَ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ الموضوعاتِ .

(٢٢٥٣) الحَكَمُ بنُ عَبدِ اللهِ أبو مُطيع البَلْخيُّ : كانَ مِن رؤساءِ المرجئةِ ، ممّن يُبغِضُ السّنَنَ ومُنتَحِليها ، رَوى لهُ حَديثاً مَوضوعاً ، ثمّ قالَ : هذا يُنكرُه مَن جالسَ أهلَ العلمِ فكيفَ المُمعِنُ في هذهِ الصّناعةِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٥٠) الكامِل (٢ : ٢١٤) العُقَيليّ (١ : ٢٥٦) الميزان (١ : ٥٧٤) اللِّسان (٢ : ٣٣٤) .

(٢٢٥٤) حكيمُ بنُ جُبيرٍ الأسَديّ الكُوفيّ (٤) : كانَ غالياً في التّشيّعِ ، كثيرَ الوهَمِ فيما يَروي .

(٢٢٥٥) حماد بن أبي سُلَيْمانَ ـ واسمُ أبي سُلَيْمانَ : مُسْلِمٌ – مولى إبْراهيمَ بنِ أبي موسى الأشعريّ (خت م ٤) : يُخْطِئُ ، وكان مرجئاً ، وأكثر روايته عَن إبْراهيم النَّخَعيّ والتابعين ، سمع أنسَ بنَ مالكٍ ، وكان لا يقول بخَلْقِ القرآنِ ، توفي سَنَة عشرين ومائة .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ ثلاثة أحاديث (١٩٥ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٦) .

(٢٢٥٦) داودُ بنُ الحُصينِ مَولى عَبدِ اللهِ بنِ عَمرِو بنِ عُثمانَ (ع) : كانَ يذهبُ مَذهبَ الشُّراةِ ، وكلُّ مَن تَركَ حَديثَه على الإطلاقِ وَهِمَ ؛ لأنّه لم يكن بِداعيةٍ إلى مَذهبِهِ والدّعاةُ يَجبُ مُجانبةُ رواياتِهم على الأحوالِ ، فمن انتَحلَ نِحلةَ بِدعةٍ ولم يَدعُ إليها وكانَ مُتقِناً ؛ كانَ جائزَ الشّهادةِ مُحتَجّاً بروايتِه ، فإنْ وَجبَ تَركُ حَديثِه ؛ وَجبَ تَركُ حَديثِ عِكرِمَةَ ؛ لأنّه كانَ يذهبُ مَذهبَ الشُّراةِ مِثلهُ .

(٢٢٥٧) داودُ بنُ يزيدَ الأوْديُّ (بخ ت ق) : كانَ ممّن يقولُ بالرَّجْعَةِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٨٩) العُقَيليّ (٢ : ٤٠) الكامِل (٣ : ٧٩) الميزان (٢ : ٢١) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٤٦٧) التهذيب (٣ : ٢٠٥) التقريب (١ : ٢٣٥) : ضَعيفٌ مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٢٥٨) رُشَيدٌ الهَجَريُّ : كانَ يؤمنُ بالرّجعةِ ، قَطعَ زيادٌ لِسانَه وصلَبَهُ ، ولكنّ القَهيائيَّ جعلَ القاتِلَ ابنَ زيادٍ ، قال ابنُ معين : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٩٨) مجمع الرجال (٣ : ١٥ ـ ١٧) العُقَيليّ (٢ : ٦٣) الكامِل (٣ : ١٥٨) الميزان (٢ : ٥١) اللِّسان (٢ : ٤٦٠) .

(٢٢٥٩) زيادُ بنُ المُنذرِ أبو الجارودِ الثّقفيّ (ت) : كانَ رافضيّاً يَضعُ الحَديثَ في مثالبِ الصّحابةِ ، ويَروي في فَضائلِ أهلِ البَيتِ أشياء ما لها أصولٌ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ، قال ابنُ معين : كذّابٌ ، عدوّ الله ، ليسَ يساوي فلساً .

(٢٢٦٠) سالمُ بنُ عَجلانَ الأفطَسُ (خ د س ق) : كانَ ممّن يَرى الإرجاءَ ، ويَقلبُ الأخبارَ ، وينفردُ عَنِ الثّقاتِ بالمُعضِلاتِ ، اتُّهمَ بأمرٍ ؛ فقُتِلَ صَبراً .

لهُ في الكتبِ التسعةِ عشرُ رواياتٍ ، منها ثلاثُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٢٤٨٧ ، ٥٢٤٨ ، ٥٢٤٩) ولم يخرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِه شَيئاً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٤٢) العقيلي (٢ : ١٥١) المعرفة والتاريخ (٣ : ٢٤١) وقال : مُرجئٌ مُعاندٌ ، الميزان (٢ : ١١٢) تَهْذيب الكَمال (١٠ : ١٦٤) التهذيب (١ : ٤٤١) التقريب (١ : ٢٨١) : ثِقَةٌ ، رُميَ بالإرجاءِ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٢٦١) سُليمان بن قَرْم الضَّبّيّ الكوفيّ (خ م د ت س) : كان رافضيّاً غالياً في الرفض ، ويقلبُ الأخبارَ مع ذلك ، عن يحيى بن معين قوله : ليس بشيء .

له في الكتب التسعة إحدى وعشرون روايةً ، منها ثلاث روايات عند البخاري (٣٠٧٠ ، ٤٥٤٩ ، ٥٧٠٣) وعند مسلم روايتان (١٤٨٠ ، ٢٦٤١) ولم يخرج له ابن حِبّان في صحيحه شيئاً .

ترجمته في : الْمَجْروحين (١ : ٣٣٢) العُقَيْليّ (٢ : ١٣٦) الكامِل (٣ : ٢٥٥) الميزان (٢ : ٢١٩) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ٥١) التَّهْذيب (٤ : ٢١٣) التَّقْريب (١ : ٣٢٩) : سيّئُ الحفظ ، يتشيّع ، مِنَ السّابِعة .

(٢٢٦٢) شَدّادُ بنُ حَكيمٍ ، أبو عُثمانَ البَلْخيُّ : كانَ مُرجئاً ، مُستقيمُ الحديثِ إذا

روى عن الثقاتِ ، غيرَ أنّي أستحبُّ مجانبةَ حديثِه ؛ لتَعَصُّبِه في الإرجاءِ ، وبُغضِه مَنِ انتحَلَ السُّنَنَ أو طَلَبَها .

(٢٢٦٣) الصّلتُ بنُ دينارٍ الأزديُّ الهُنائيُّ (ت ق) : كانَ يشتمُ الصّحابةَ ، ويبغضُ عليّاً ويَنالُ منه ومِن أهلِ بَيتِه ، عَلى كَثرةِ المناكيرِ في رِوايتِه ، تركَه أحمدُ وابنُ مَعينٍ ، ولم يُحَدّثْ يَحيى بنُ سَعيدٍ وابنُ مهديّ عَنه .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٧٥) العُقَيليّ (٢ : ٢٠٩) الكامِل (٤ : ٧٩) الميزان (٢ : ٣١٨) تَهْذيب الكَمال (١٣ : ٢٢١) التهذيب (٤ : ٤٣٤) التقريب (١ : ٣٦٩) : مَتروكٌ ناصِبيّ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٢٦٤) عَبّادُ بنُ صُهيبٍ البَصريُّ : كانَ قدَرياً داعياً إلى القدَرِ ، ومعَ ذلك يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ الّتي إذا سَمعها المبتدئُ في هذه الصّناعةِ ؛ شَهدَ لها بالوَضعِ .

(٢٢٦٥) عَبّادُ بنُ مَنصورٍ ، أبو سَلمةَ النّاجي البَصْريّ (خت ٤) : يَروي عَن أيوبَ وعِكرمةَ ، كانَ قدرياً داعياً إلى القدَرِ ، وكلّ ما رَوى عَن عِكرمةَ دلّسَهُ ؛ لأنّه سَمعَه مِن إبراهيمَ بنِ أبي يَحيى ، فدلّسَها عَنه ، وفي ترجمةِ أبي حَكيمٍ الأزدي من المجروحين (٣ : ١٥٦) قال : عبّادٌ قدْ تَبرأنا مِن عُهدَتِه .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٦٦) العُقَيليّ (٣ : ١٣٤) الميزان (٢ : ٢٧٦) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ١٦٥) التهذيب (٥ : ١٠٣) التقريب (١ : ٣٩٣) : صَدوقٌ ، رُمِيَ بالقدَرِ وكانَ يُدلّسُ ، وتَغيرَ بِأَخَرَةٍ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٢٦٦) عبّادُ بنُ يَعقوبَ ، أبو سَعيدٍ الرّواجِنيّ الكوفيّ (خ ت ق) : كانَ رافضيّاً داعيةً إلى الرّفضِ ، ومعَ ذلكَ يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ سبعُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٦٩٨٠) ولم يُخَرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٧٢) الميزان (٢ : ٣٧٩) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ١٧٥) التهذيب (٥ : ١٠٩) التقريب (١ : ٣٩٤) : صَدوقٌ رافضيٌّ ، حَديثُه في البُخاريّ مقرونٌ [٧٥٣٤] بالغَ ابنُ حِبّانَ فقالَ : يَستَحقُّ التّركَ ، مِنَ العاشِرةِ .

(٢٢٦٧) عبدُ الجَبّارِ بنُ العَبّاسِ الشِّبَاميُّ الهَمْدانيُّ (بخ قد ت) : يَنفردُ بالمقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، وكانَ غالياً في التّشيّع .

(٢٢٦٨) عَبدُ العَزيزِ بنُ مَيمونَ بنِ أبي رَوّادٍ الأزديُّ (خت ٤) : لم يُصَلِّ عَليهِ الثّوريُّ لِلإرجاءِ ، كانَ مِمّن غلَبَ عليهِ التّقشّفُ ، حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدِّثُ بهِ ، فروى عن نافعٍ أشياءَ ، لا يَشكّ مَن الحديثُ صناعتُه إذا سَمعها ؛ أنّها موضوعةٌ .

(٢٢٦٩) عَبدُ الغَفّارِ بنُ القاسمِ بنِ قَيسٍ الأنصاريّ : يَروي المثالبَ في عُثمانَ ويَشربُ الخمرَ حتّى يَسكرَ ، ومعَ ذلكَ يَقلبُ الأخبارَ . لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٤٣) الجرح (٦ : ٥٣) العُقَيليّ (٣ : ١٠٠) الكاملِ (٥ : ٣٢٧) الميزان (٢ : ٦٤٠) اللِّسان (٤ : ٤٢) التعجيل (١ : ٢٦٣) وذكرَهُ في تهذيب الكمال (٣ : ٥) فيمن روى عنه (إسماعيل بن أبان الورّاق) .

(٢٢٧٠) عَبدُ اللهِ بنُ عُمرَ بنِ مَيمونَ بنِ الرّمّاحِ السّعديّ أبو عَبدِ الرّحمنِ البَلْخيّ وقيلَ : أبو مُحمّد ، قاضي نيسابور(شَيخُ شيوخِه) : مُستقيمُ الحديثِ إذا حدّثَ عن الثّقاتِ ، كان مرجئًا ، قاضي نيسابور ، يروي عن مالك ووكيع وسَلْم بن سليمان وأهل العراق ، روى عنه الحسين بن إدريس الأنصاريّ ، وعبد الله بن محمد الأزديّ ، ويحيى ابن أحمد بن زياد الهرويّ أبو منصور ، وأبو غانم يونس بن نافع قاضي مَرْو .

أخرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحهِ حديثين (٢٣٦ ، ٢١٢٧) .

(٢٢٧١) عَبدُ اللهِ بنُ مِكْنَفٍ (ق) : يَروي عَن أنسِ بنِ مالكٍ ، يَروي عَنه مُحَمّدُ بنُ إسحاقَ بنِ يسارٍ ، لا أعلَمُ لهُ سَماعاً مِن أنسٍ ، ولا لمُحَمّدِ بنِ إسحاقَ منه ، وهذا مُنقطعٌ مِن جِهتينِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، وكانَ معَ ذلكَ مُختاريّاً .

(٢٢٧٢) عَليّ بنُ غُرابٍ الفَزاريُّ ، أبو يَحيى الكُوفيُّ (س ق) : كانَ غالياً في التّشيّع كثيرَ الخطأ فيما يَرْوي ، حتّى وُجِدَ الأسانيدُ المقلوبةُ في رِوايتِه كثيراً ، والأشياءُ الموضوعةُ الّتي يَرويها عَنِ الثّقاتِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ، وإن وافقَ الثّقاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٠٥) العُقَيليّ (٣ : ٢٤٧) الكاملِ (٥ : ٢٠٥) الميزان (٣ : ١٤٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٩٠) التّهذيب (٧ : ٣٧١) التّقريب (٢ : ٤٢) : صدوقٌ

وكانَ يُدلّسُ ويَتَشيّعُ ، وأفرطَ ابنُ حِبّانَ في تضعيفِه ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٢٧٣) عَليّ بنُ هاشِمِ بنِ البَريدِ الكُوفيُّ (بخ م ٤) : كانَ غالياً في التّشيّعِ ، يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ؛ حتّى كثُرَ ذلكَ في رِوايتِه معَ ما يَقلبُ مِن الأسانيدِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثماني عَشْرَةَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ مسلمٍ (١٤٤٤ ، ٢١٥٤) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٣٠١٩) .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١١٠) وأعادَهُ في الثقات (٧ : ٢١٣) وقال : كانَ يَتشيَّعُ العُقَيليّ (٣ : ٢٥٥) المشاهير (ص : ١٧١) ولم يَقُلْ فيه شيئاً ، الكامِل (٥ : ١٨٣) الميزان (٣ : ١٦٠) تَهْذيب الكَمال (٢١ : ١٦٣) التهذيب (٧ : ٣٩٢) التقريب (٢ : ٤٥) : صَدوقٌ يَتَشيّعُ ، مِن صِغارِ الثّامِنَةِ .

(٢٢٧٤) عَمرُو بنُ جابرٍ الحَضْرَميُّ (ت ق) : كانَ سَحابيّاً يزعمُ أنّ عليّاً في السّحابِ كأنّه جالَسَ الكُوفيّينَ فأخذَ هذا عَنهم ، ومعَ ذلكَ يَنفردُ عَن جابرٍ بأشياءَ ليسَتْ مِن حَديثِه ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بِخبرِه ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا عَلى سَبيلِ التّعجُّبِ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٦٨) العُقَيليّ (٣ : ٢٦٣) الكامِل (٥ : ١١٣) الميزان (٣ : ٢٥٠) تَهْذيب الكَمال (٢١ : ٥٥٩) التهذيب (٨ : ١١) التقريب (٢ : ٦٦) : ضَعيفٌ شيعيّ ، مِنَ الرّابِعَةِ .

(٢٢٧٥) عَمرُو بنُ شِمْرٍ الجُعفيُّ ، أبو عبدِ الله الكوفيُّ : كانَ رافضيّاً ، يَشتمُ أصحابَ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ، وكانَ ممن يَروي الموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ في فضائلِ أهلِ البَيتِ ، وغَيرِها ، لا يَحلُّ كِتابَةُ حَديثِه إلا عَلى جِهةِ التّعجبِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بثقةٍ ، لا يُكتَبُ حَديثُهُ . كذا في المجروحين (٢ : ٧٥) وفي الثقاتِ (٤ : ٣٦٥) في ترجمةِ شُرَحْبيلِ بنِ القَعْقاعِ ؛ قالَ : كانَ رافضيّاً يَكْذبُ

(٢٢٧٦) عُمارةُ بنُ جُوَيْنٍ ، أبو هارونَ العَبْديّ (عخ ت ق) : كانَ رافضيّاً ، يَروي عَن أبي سَعيدٍ الخُدْريّ ما ليسَ مِن حَديثِهِ ، لا يَحلُّ كِتابَةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ وعَن أحمدَ بنِ حَنبلٍ : مَتروكٌ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٧٧) العُقَيليّ (٣ : ٣١٣) الكامل (٥ : ٧٧) الميزان (٣ : ١٧٣) تَهْذيب الكَمال (٢١ : ٢٣٢) التهذيب (٧ : ٤١٢) التقريب (٢ : ٤٩) : مَتروكٌ ، ومِنهم مَن كذّبه ، شيعيٌّ ، مِنَ الرّابعَةِ .

(٢٢٧٧) غَيْلانُ بنُ أبي غَيْلانَ ، مولى آلِ عثمانَ : كانَ داعيةً إلى القَدَرِ ، قُتِلَ وصُلِبَ في الشّامِ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنه ، ولا الاحتِجاجُ بهِ ؛ لِبدعتِهِ التي كانَ يدعو إليها ، وقُتِلَ عَليها .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٠٠) الكبير (٧ : ١٠٢) العُقَيليّ (٣ : ٤٣٦) الكامِل (٦ : ٩) الميزان (٣ : ٣٣٨) اللِّسان (٤ : ٤٢٤) .

(٢٢٧٨) فُراتُ بنُ الأحنَفِ : كانَ غالياً في التّشيّعِ ، لا تَحلّ الرّوايةُ عَنه ، ولا الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٠٨) الكبير (١٢٩) الجرح (٧ : ٧٩) : قال أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ ، الميزان (٣: ٣٤٠) اللِّسان (٤ : ٤٢٩) .

(٢٢٧٩) الفَضلُ بنُ عيسى الرّقاشيُّ (ق) : كانَ قَدَرياً داعيةً إلى القَدَرِ ، يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : لا يُسألُ عَنِ القَدَريِّ الخَبيثِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢١٠) وقالَ في الثقاتِ (٥ : ٢٩٦) : الفضلُ بنُ عيسى رَوى عن أنسٍ ، إنْ كانَ هو الرّقاشيَّ ؛ فليسَ بِمُتصلٍ ، العُقَيليّ (٣ : ٤٤٢) الكامِل (٦ : ١٣) الميزان (٣ : ٣٥٦) تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ٢٤٤) التهذيب (٣ : ٢٨٣) التقريب (٢ : ١١١) : مُنكرُ الحَديثِ ، ورُميَ بالقدرِ ، مِنَ السّادِسَة .

(٢٢٨٠) كُمَيلُ بنُ زيادٍ النّخَعيّ ، ويُقالُ : كُمَيلُ بنُ عَبدِ الله ، صاحبُ عليٍّ (س) : كانَ مِنَ المُفرِطينَ في حُبّ عَليّ ، يروي عنه المعضلاتِ ، ويروي فيهِ المُعجزاتِ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، تُتّقى رِوايتُه ، ولا يُحتَجّ به .

(٢٢٨١) مالكُ بنُ سُليمانَ بنِ مُرّةَ النّهْشَليُّ الهَرَويُّ : كانَ مُرجئاً ، ممّن جمَعَ وصنَّفَ يُخطِئُ كَثيراً .

(٢٢٨٢) مُحَمّدُ بنُ الحَسنِ الشّيبانيُّ : صاحبُ الرأيِ ، صَحِبَ أبا حنيفةَ أيّاماً يسيرةً ، كانَ مُرجئاً داعياً إلى الإرجاءِ ، وكانَ عاقلاً ، ليسَ في الحديثِ بشيءٍ ، كانَ يَروي عَنِ الثّقاتِ ويَهِمُ فيها ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ منهُ ؛ استحقَّ تَرْكَهُ ؛ مِن أجلِ كثرةِ خَطَئِهِ ، ولأنّه كانَ داعيةً إلى مَذهبِهم . عن ابنِ مَعينٍ : كَذّابٌ .

(٢٢٨٣) مُحمّدُ بنُ السّائبِ التّيميّ الكوفيّ : صَدوقٌ ، كانَ مرجئاً ، وكان النّخَعيُّ يقولُ له : ما دمتَ على هذا الرأيِ فلا تقرَبْنا .

(٢٢٨٤) مُحَمّدُ بنُ السّائبِ الكَلبيُّ ، أبو النضْرِ الكوفيُّ (ت فق) : كانَ سَبَئيّاً من أولئكَ الّذي يَقولونَ : إنّ عَليّاً لم يَمُتْ ، وإنّهُ راجعٌ إلى الدّنيا ، وهوَ في السّحابِ ، والكَلبيُّ مذهبُهُ في الدّينِ ، ووضوحُ الكَذبِ فيه ؛ أظهرُ مِن أن نَحتاجَ إلى الإغراقِ في وَصفِه . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٥٣) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٤٣٣) ولم يَقُلْ فيه شيئاً العُقَيليّ (٤ : ٧٦) الكامِل (٦ : ١١٤) الميزان (٣ : ٥٥٦) تَهْذيب الكَمال (٢٥ : ٢٤٦) التهذيب (٩ : ١٧٨) التقريب (٢ : ١٦٣) : مُتَّهمٌ بِالكَذبِ ، ورُميَ بالرّفضِ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٢٨٥) مِسْوَرُ بنُ الصّلتِ المدنيُّ : كانَ غالياً في التّشيُّعِ ، يَشتُمُ السّلفَ ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، قال أحمدُ : كَذّابٌ . وقال ابنُ مَعينٍ : شَيخٌ صَدوقٌ .

(٢٢٨٦) مَعبدُ بنُ خالدٍ الجُهنيُّ البَصْريُّ (ق) : أوّلُ مَن تَكلمَ بالقدرِ في البَصرةِ والمبتَدعُ إذا أحدثَ بِدعةً ، ثمّ دعا النّاسَ إليها ؛ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بحالٍ ، رَوى عَنه يَحيى بنُ مَعينٍ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٣٥) الكبير (٧ : ٣٩٩) الجرح (٨ : ٢٨٠) : قالَ أبو حاتمٍ : صَدوقٌ في الحديثِ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : ثقةٌ ، الميزان (٤ : ١٤١) التهذيب (١٠ : ٢٢٢) التقريب (٢ : ٢٦٢) : صَدوقٌ مُبتدعٌ ، وهوَ أوّلُ مَن أظهرَ القَدَرَ بالبَصرةِ ، مِنَ الثّالثَةِ .

(٢٢٨٧) مُعَلّى بنُ هِلالٍ الطّحانُ (ق) : يَروي الموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، وكانَ أُمّيّاً لا يَكتُبُ ، وكانَ غالياً في التّشيّعِ ، يَشتمُ أصحابَ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، لا

تَحلُّ الرّوايةُ عَنه بحالٍ، ولا كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّب .

(٢٢٨٨) مُقاتلُ بنُ سُليمانَ الخُراسانيُّ الأزديُّ ، مَولاهم (ل) : كانَ يأخذُ عن اليَهودِ والنّصارى عِلمَ القُرآنِ الّذي يُوافقُ كُتبَهم ، وكانَ مُشبّهاً يُشبّهُ الرّبّ بالمخلوقينَ ، ومعَ ذلكَ كانَ يَكذبُ في الحَديثِ . عن وكيعٍ : كذّابٌ .

(٢٢٨٩) النّعمانُ بنُ ثابتٍ ، أبو حَنيفةَ الكوفيُّ (ت س) : كانَ رَجُلاً جَدِلاً ظاهرَ الورَعِ ، لم يكُنِ الحديثُ صناعتَهُ ، حدّثَ بمائةٍ وثلاثينَ حديثاً مسانيدَ ؛ ما لهُ في الدنيا غيرُها ، أخطأَ منها في مائة وعشرينَ حديثاً ، إمّا أن يكونَ أقلبَ إسنادَهُ أو غيَّرَ متنَهُ ؛ من حيثُ لا يَعلمُ ، فلمّا غَلَبَ خطَؤهُ على صوابِهِ ؛ استَحَقَّ تَرْكَ الاحتجاجِ بهِ في الأخبارِ .

ومِن جهةٍ أُخرى : لا يجوزُ الاحتجاجُ به ؛ لأنَّهُ كانَ داعياً إلى الإرجاءِ . ثمّ ذكرَ كلاماً طويلاً لأئمّةِ الحديثِ في جَرْحِ أبي حنيفةَ رحمَهُ اللهُ .

(٢٢٩٠) هارونُ بنُ سَعدٍ العِجليُّ الكُوفيُّ (م) : كانَ غالياً في الرّفضِ ، وهوَ رَأسُ الزّيديّةِ ، وكانَ مّمن يَعتكفُ عِندَ خَشبةِ زيدِ بنِ عَليّ ، وكانَ داعياً إلى مذهبِه ، لا يَحلُّ الرّوايةُ عَنه ، ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

قال عداب : يظهر أنّ مصطلح الرفض حتى عصر ابن حِبّان على الأقلّ ، كان يُطلق على المُغالين في حبّ آل البيت ؛ بغضّ النظر عن كونه زيديّاً أم جعفرياً . والتشيّعُ عندَهُم بدعة إنْ كان الشيعيّ زيدياً أم جعفرياً أيضاً .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ روايتانِ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٢٨٥١) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٧٤٨٧) .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٩٤) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٥٧٩) ولم يقُلْ فيهِ شيئاً الكبير (٨ : ٢٢١) الجرح (٩ : ٩٠) : قالَ أحمدُ : صالحٌ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بهِ بأسٌ وقالَ أبو حاتمٍ : لا بأسَ بهِ ، العُقَيليّ (٢ : ٣٦٢) الكامِل (٧ : ١٢٦) الميزان (٤ : ٢٨٤) تَهْذيب الكَمال (٣٠ : ٨٥) التهذيب (١١ : ٦) التقريب (٢ : ٣١١) : صَدوقٌ رُميَ بالرّفضِ ، ويُقالُ : رَجعَ عَنه ، مِنَ السّابِعةِ .

(٢٢٩١) الهَياجُ بنُ بِسطامِ التميميُّ ، أبو خالدٍ الهَرَويُّ (ق) : كانَ مُرْجِئاً داعيةً إلى الإرجاءِ ، وكانَ ممن يَروي المُعضَلاتِ عن الثّقاتِ ، ويُخالفُ الأثباتَ فيما يَرويهِ عَن الثّقاتِ ؛ فهوَ ساقطُ الاحتِجاجُ بهِ ، وعِندَ الاعتِبارِ ؛ فإنِ اعتَبرَ بهِ معتبرٌ ؛ أرجو أن لا يُجرحَ في ذلكَ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٩٦) العُقَيليّ (٤ : ٣٦٦) الكامل (٧ : ١٣١) تاريخ بغداد (١٤ : ٤٠) الميزان (٤ : ٣١٨) تَهْذيب الكَمال (٣٠ : ٣٥٧) التهذيب (١١ : ٨٨) التقريب (٢ : ٣٢٥) : ضَعيفٌ ، رَوى عَنه ابنُه خالدٌ مُنكراتٍ شديدةً ، مِنَ السّابعةِ .

(٢٢٩٢) يَحيى بنُ بِسْطامِ بنِ حُرَيْثٍ البَصْريُّ : كانَ قَدَرياً داعيةً إلى القَدَرِ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ لهذهِ العِلّةِ ، ولما في روايتِه من المناكيرِ الّتي تُخالفُ روايةَ المشاهيرِ .

(٢٢٩٣) يونسُ بنُ خَبّابٍ الأسَديُّ ، أبو حَمزةَ الكُوفيُّ (بخ ٤) : كانَ رَجلَ سَوءٍ غالياً في الرّفضِ ، كانَ يزعمُ أنّ عثمانَ قَتلَ ابنتَي رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِه وسَلَّمَ لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنه ؛ لأنّه كانَ داعيةً إلى مَذهبِه .

(٣١) فاسقٌ

(٢٢٩٤) إبراهيمُ بنُ هُدْبَةَ ، أبو هُدْبَةَ البَصْريّ : يَروي عَن أنسٍ ، دجّالٌ مِنَ الدّجاجلةِ كانَ رَقّاصاً بالبَصرةِ ، يُدعى إلى الأعراسِ فيَرقصُ فيها ، فلمّا كَبرَ جعلَ يَروي عَن أنسٍ ويَضعُ عليهِ ، فلا يَحلُّ لمسلمٍ أن يَكتبَ حَديثَه ، ولا يَذكرَه إلا على جهةِ التّعجُّبِ .

(٢٢٩٥) الجَرّاحُ بنُ المِنهالِ ، أبو العَطوفِ الجَزَريُّ : رَجلُ سَوءٍ ، يَشربُ الخمرَ ، ويَكذبُ في الحَديثِ .

(٢٢٩٦) حَبيبُ بنُ أبي الأشرَسِ الكُوفيُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، وقد كانَ عَشقَ امرأةً نَصرانيةً ، وقد قيلَ : إنّه تَنصَّرَ وتَزوَّجَ بها ، فأمّا اختِلافُه إلى البِيعةِ مِن أجلِها ؛ فصَحيحٌ .

(٢٢٩٧) راشِدُ أبو مَكيثٍ : كانَ قَذّافاً للمُحصَناتِ ، ومعَ ذلكَ لم يرَ ابنَ عمر ، وكانَ يَروي عَنه ، ومَن كانَ فيهِ إحدى الخَصلَتينِ : الكَذبُ أو الفِسقُ ؛ استَحقَّ التّركَ ، فكيفَ إذا اجتَمعتَا؟!

(٢٢٩٨) زيادُ بنُ أبي سُفيانَ : وهوَ الّذي يُقالُ لهُ زيادُ بنُ عُبيدٍ ، وزيادُ بنُ سُميّةَ ! كانَ ظاهرُ أحوالِه معصيةَ اللهِ ، وقد أجمعَ أهلُ العلمِ على تَركِ الاحتِجاجِ بمن كانَ ظاهرُ أحوالِه غيرَ طاعةِ اللهِ ، والأخبارُ المستفيضَةُ في أسبابِه تُغني عَنِ الانتزاعِ منها للقدحِ فيه .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٠٥) النبلاء (٣ : ٤٩٤) الميزان (٢ : ٨٦) اللِّسان (٢ : ٤٩٣) .

(٢٢٩٩) صالحُ بنُ حَسّانَ الأنصاريُّ المدنيُّ (مد ت ق) : كانَ صاحبَ قيناتٍ وسَماعٍ ويَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى إذا سَمعها مَن الحَديثُ صناعتُه ؛ شَهدَ لها بالوضعِ .

(٢٣٠٠) صالحُ بنُ مُحَمّدٍ التّرمذيّ : كان رَجلَ سوءٍ ، مُرجئاً جَهميّاً ، داعيةً إلى البِدعِ ، يَبيعُ الخَمرَ ، ويُبيحُ شُربَهُ ، لا تَحلّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا الرّوايةُ عنهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٧٠) الميزان (٢ : ٣٠٠) اللّسان (٣ : ١٧٦) .

(٢٣٠١) عَبدُ الغفّارِ بنُ القاسمِ بنِ قَيسٍ الأنصاريّ : يَروي المثالبَ في عُثمانَ ويَشربُ الخمرَ حتّى يَسكرَ ، ومعَ ذلكَ يَقلبُ الأخبارَ . لا يَجوزُ الاحتجاجُ بهِ .

(٢٣٠٢) عُمرُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ يَعلى الثّقفيُّ (د ق) : مُنكرُ الرّوايةِ عَن أبيهِ ، كانَ جَريرٌ يَحكي عَن زائدةَ أنّه رآهُ يَشربُ الخمْرَ . قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٩١) و(٢ : ٢٥) في ترجمةِ أبيهِ عَبد الله بنِ يَعلى الثّقفيّ : واهٍ ، العُقَيليّ (٣ : ١٧٦) الكامل (٥ : ٣٤) الميزان (٣ : ٢١١) تَهْذيب الكَمال (٢١ : ٤١٧) التهذيب (٧ : ٤٧٠) التقريب (٢ : ٥٩) : ضَعيفٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٣٠٣) الفَرَزدَقُ بنُ غالبٍ ، الشاعرُ أبو فراسٍ التّميميّ البصْريُّ ، واسمُه هَمّامٌ والفرزدقُ لقبُهُ : كانَ ظاهرَ الفِسْقِ ، هتّاكاً للحُرَمِ ، قذّافاً للمُحْصَناتِ ، ومَن كانَ فيه خصلةٌ مِن هذهِ الخِصالِ ؛ استَحَقّ مُجانبةَ حَديثِه على الأحوالِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٠٤) الكبير (٧ : ١٣٩) الجرح (٧ : ٩٣) الميزان (٣ : ٢٤٥) اللِّسان (٤ : ٤٣٣) .

(٢٣٠٤) مُحَمّدُ بنُ فَضاءٍ، أبو بَحرٍ الجَهضَميُّ البَصريُّ (د ت ق) : كانَ معبِّراً ، وكانَ قليلَ الحَديثِ ، مُنكَرَ الرّوايةِ ، حَدّثَ بدونِ عَشرَةِ أحاديثَ ؛ كلّها مناكيرُ لم يُتابعْ على شَيءٍ مِنها ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ، وكانَ يَبيعُ الخمرَ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٢٣٠٥) مُحَمّدُ بنُ مُناذرٍ ، الشاعرُ البَصريُّ : كانَ ماجناً مُظهِراً للمُجونِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ . قالَ ابنُ مَعينٍ : أعرفُهُ ؛ كانَ يُرسلُ ، وكان يُرسلُ العَقاربَ في المسجدِ الحرامِ ؛ حتّى تَلسعَ النّاسَ ، وكانَ يَصبُّ المِدادَ الأسودَ باللّيلِ في مواضعِ الوضوءِ ؛ حتّى يُسوِّدَ وجوهَ النّاسِ ، ليسَ يَروي عَنه رَجلٌ فيهِ خيرٌ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٧١) الكامل (٦ : ٢٦٨) ضعفاء ابنِ الجوزيّ (٣ : ١٠١) الميزان (٤ : ٤٧) اللّسان (٥ : ٣٩٠) .

(٣٢) زنديقٌ

(٢٣٠٦) سَيفُ بنُ عُمرَ الضّبّيُّ الأُسَيديُّ (ت) : اتُّهِمَ بالزّندَقةِ ، يَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، وقالَ ابنُ نُميرٍ : كانَ سَيفٌ يَضعُ الحَديثَ ، وقد اتُّهِمَ بالزّندَقة .

(٢٣٠٧) مُحَمّدُ بنُ سَعيدِ بنِ أبي قَيسٍ الشّاميُّ المَصلوبُ : زنديقٌ كانَ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، ويَروي عَنِ الأثباتِ ما لا أصلَ لهُ ، لا يَحلّ ذكرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدْحِ فيهِ ، ولا الرّوايةُ عَنه بِحالٍ مِنَ الأحوالِ . عن أحمد : كذّابٌ .

ثانياً : المصطلحات التي تتّصل بالضبطِ :

(١) ينفردُ بما لا يُتابَعُ عليه

(٢٣٠٨) أيمنُ بنُ نابل ، أبو عِمران المَكّيُّ الحَبَشيُّ (خ ت س ق) : يُخطئ ويَتَفَرَّدُ بما لا يُتابَع عَلَيْه ، والذي عِنْدي التَّنَكُّب عَنْ حَديثِه عِنْدَ الاحْتجاج إلا بما وافَقَ الثِّقات أولى من الاحتجاج بِهِ . ورَوى له في المجروحينَ عدة أحاديث ثم قالَ : وهذا التخليط كلّه من سوءِ حِفْظه وأيمن كان يُخْطِئ ويحدث على التوهُّم والحسبانِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ اثنتانِ وعشرونَ روايةً ، منها عندَ البخاريِّ روايةٌ واحدةٌ (١٤٢١) ولم يخرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه شيئاً .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١٨٣) الميزان (١ : ٢٨٣) قالَ ابن المديني : ثِقَة وليس بالقوي . الكامل (١ : ٤٣٣) : أرجو أنّ أحاديثَهُ لا بأسَ بِها ، الكاشف (١ : ٢٥٩) تَهذيب الكَمالِ (٣ : ٤٤٧) التَّهْذيبِ (١ : ٣٩٣) التَّقْريبِ (١ : ٨٨) : صَدُوقٌ يَهِمُ ، مِنَ الخَامِسَةِ .

(٢٣٠٩) الحكمُ بنُ عَبدِ المَلكِ البَصْريُّ (بخ ت ص ق) : ينفرِدُ عن الثّقاتِ بما لا يُتابعُ عليهِ ؛ حتّى أكثرَ منهُ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ٢٤٨) العُقَيليّ (١ : ٢٥٧) الكاملِ (٢ : ٢١٢) الميزانِ (١ : ٥٧٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٧ : ١١٠) التّهذيبِ (٢ : ٤٣١) التّقريبِ (١ : ١٩١) : ضَعيفٌ من السّابِعَةِ .

(٢٣١٠) الخليلُ بنُ سَلَم ، أبو مُسلم البزّازُ : يَنْفَرِدُ بأشياء لا يُتابَعُ عَلَيْها ، أَستحبّ مجانبةَ ما انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الأخْبارِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٨٦) المِيزان (١ : ٦٦٧ ، ٦٦٨) اللسان (٢ : ٤٠٩) .

(٢٣١١) عَبّادُ بنُ ليثٍ ، أبو الحَسَنِ ، صاحِبُ الكرابيسيّ (ت س ق) : يَنْفَرِدُ بما لا يُتابَع عَلَيْه ، فلا أرى الاحْتجاجَ بما روى إلا فِيما وافَقَ الثِّقات ، فأمّا ما تَفَرَّدَ عَنِ الأَثْباتِ - وإن لم يكنْ بالمعضلاتِ - فالتَّنَكُّب عَنْها أوْلى ، والاعتبارُ بِضدّها أحْرَى .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٦٥) العُقَيْليّ (٣ : ١٤٣) المِيزان (٢ : ٣٧٦) تَهذيب الكَمالِ (١٤ : ١٥٤) التَّهْذيبِ (٥ : ١٠٣) التَّقْريبِ (١ : ٣٩٣) : صَدُوقٌ يُخطئُ ، مِنَ التَّاسِعَةِ .

(٢٣١٢) عَبدُ المهيمنِ بنُ عَبّاسِ بنِ سَهلٍ السّاعِديُّ (ت ق) : ينفردُ عَن أبيه بأشياءَ مناكيرَ لا يُتابعُ عَليها مِن كَثرةِ وهَمِه ، فلمّا فَحُشَ ذلك في رِوايتِه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ به .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٤٨) العُقَيليّ (٣ : ١١٤) الكامِل (٥ : ٣٤٣) المِيزان (٢ : ٦٧١) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ٤٤٠) التّهْذيب (٦ : ٤٣٢) التّقريب (١ : ٥٢٥) : ضَعيفٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٣١٣) يَحيى بنُ مُحَمَّدٍ بنِ عبدِ الله بنِ مَهران الجاريُّ (د ت س) : يَنفردُ بأشياءَ لا يُتابَعُ عليها على قِلّةِ رِوايته ، كأنّه كانَ يَهِمُ كثيراً ، فمِن هنا وقعَ المناكيرُ في رِوايته يَجبُ التّنكّبُ عما انفردَ من الرّواياتِ ، وإن احتَجّ مُحتَجّ به فيما وافقَ الثّقاتِ لم أرَ بذلك بأساً .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٣٠) وأعادَهُ فِي الثِّقاتِ (٩ : ٢٥٩) وقالَ : يُغربُ الكَبيرِ (٨ : ٣٠٤) الجَرحِ (٩ : ١٨٤) ثقاتِ العِجليّ (٢ : ٣٥٧) : ثِقَةٌ ، العُقَيْليّ (٤ : ٤٢٨) الكامِل (٧ : ٢٢٦) تَهذيب الكَمالِ (٣١ : ٥٢٢) التَّهْذيبِ (١١ : ٢٧٤) المِيزان (٤ : ٤٠٦) التَّقْريبِ (٢ : ٣٥٧) : صَدُوقٌ يُخطئ ، مِنْ كِبارِ العَاشِرةِ .

(٢) ينفردُ عن الثقاتِ بما ليسَ مِن - لا يشبهُ حديث الأثباتِ

(٢٣١٤) إسحاقُ بنُ أبي يَحيى الكَعْبيُّ : يَنفردُ عن الثّقاتِ بما ليسَ من حديثِ الأثباتِ ، ويأتي عن الأئمةِ المَرضيّينَ ما هو من حديثِ الضّعفاءِ والكَذّابينَ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بهِ ولا الرّوايةُ عنه ، إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ١٣٧) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ١٠٩) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الكاملِ (١ : ٣٣٨) الميزانِ (١ : ٢٠٥) اللّسانِ (١ : ٣٨٠) .

(٢٣١٥) بِشرُ بنُ حَربٍ النَّدَبيُّ (س ق) : تركَهُ يَحيى القَطّانُ ، وكانَ ابنُ مَهديّ لا

يَرضاهُ ؛ لانفرادِه عن الثّقاتِ ما ليسَ من أحاديثِهم ، قال ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ١٨٦) الميزانِ (١ : ٣١٥) اللّسانِ (٢ : ٢١) تَهذيبِ الكَمالِ (٤ : ١١٠) التّهذيبِ (١ : ٣٩٠) التّقريبِ (١ : ١٢٢) : صدوقٌ فيه لينٌ ، من الثّالثَةِ .

(٢٣١٦) بَشّارُ بنُ الحَكم ، أبو بدرٍ الضّبّيّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفردُ عَن ثابت بِأشياءَ ليستْ مِن حَديثِه ، كأنّه ثابتٌ آخرُ ، لا يُكتبُ حَديثُه إلاّ على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٢٣١٧) الحسنُ بنُ مُسلمٍ العِجليّ البَصريّ : يَنفردُ عن الثّقاتِ بما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ ، فلا يحتجُّ بهِ إلا بما يوافقُ الثقات .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ٢٣٤) العُقَيليّ (١ : ٢٤٣) اللّسانِ (٢ : ٢٥٦) .

(٢٣١٨) رُزيق ، أبو عبدِ الله الألْهانيُّ الشّاميّ (ق) : يَنْفَرِدُ بالأشْياءِ التي لا تُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إلا عِندَ الوِفاقِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٠١) وأعادَهُ في الثقاتِ (٤ : ٢٣٩) ولم يقُلْ فيه شيئاً المِيزان (٢ : ٤٨) تَهذيب الكَمالِ (٩ : ١٨٥) التّهْذيبِ (٣ : ٢٧٥) التَّقْريبِ (١ : ٢٥٠) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ ، من الخامسَةِ ، ذَكَرَه في ترتيب الثقات (١ : ١٣٤ أ) .

(٢٣١٩) دَلْهَمُ بنُ صالحٍ الكُوفيُّ (د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفرِدُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ .

(٢٣٢٠) سُهيلُ بنُ أبي حَزمٍ القُطَعيُّ (٤) : يَنفردُ عن الثّقاتِ بما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، قال ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ٣٥٣) العُقَيليّ (٢ : ١٥٤) الميزانِ (٢ : ٢٤٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٢١٧) التّهذيبِ (٤ : ٢٦١) التّقريبِ (١ : ٣٣٨) : ضَعيفٌ ، من السّابعَةِ .

(٢٣٢١) شُعَيبُ بنُ مُبشّرٍ الكَلْبيُّ : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٦٣) الميزان (٢ : ٢٧٧) اللّسان (٣ : ١٤٩) .

(٢٣٢٢) عَبدُ الرّحمنِ بنُ قَيسٍ ، أبو مُعاويةَ الزّعفَرانيُّ (تم) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَنفردُ عن الثّقاتِ بما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ ، تركهُ أحمدُ ابنُ حَنْبَلٍ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (٢ : ٥٩) العُقَيليّ (٢ : ٣٤٢) الكاملِ (٤ : ٢٩١) الميزانِ (٢ : ٥٨٣) اللسان (٧ : ٢٨٣) : متّفقٌ على تضعيفِه ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٣٦٤) التّهذيبِ (٦ : ٢٥٨) التّقريبِ (١ : ٤٩٦) : متروكٌ ، كذّبه أبو زُرعةَ وغيرُه ، من التّاسِعَةِ .

(٢٣٢٣) عَبدُ الرّحمنِ بنُ يزيدَ بنِ تَميم الدّمَشقيُّ (س ق) : يَنفردُ عن الثّقاتِ بما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ ، من كَثرةِ الوَهَمِ والخَطأ ، ويَدلِّس عن الوليدِ بنِ مُسلمٍ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (٢ : ٥٥) العُقَيليّ (٢ : ٣٥٠) الكاملِ (٤ : ٢٩٣) الميزانِ (٢ : ٥٩٨) تَهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٤٨٢) التّهذيبِ (٦ : ٢٩٥) التّقريبِ (١ : ٥٠٢) : ضَعيفٌ ، ما له في النّسائيّ سِوى حديثٍ واحدٍ ، من السّابِعَةِ .

(٢٣٢٤) عُبيدُ بنُ الفَرَجِ العَتَكيّ : شيخٌ يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٧٥) الميزان (٣ : ٢١) اللّسان (٤ : ١٢١) .

(٢٣٢٥) عَبيدُ اللهِ بنُ تَمّامٍ الواسِطيُّ : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُعرفُ مِن أحاديثِهم حتّى يَشهدَ مَن سَمعها مّمن كانَ الحديثُ صناعتَه أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ . لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

(٢٣٢٦) عَتّابُ بنُ حَربِ بنِ جُبير المُزنيُّ : يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقاتِ بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ عَلى قِلّةِ روايتِهِ فلَيْسَ ممن يحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٨٦٤) .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٨٩) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٥٢٢) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيْليّ (٣ : ٣٣٠) الكَامِل (٥ : ٣٥٦) المِيزان (٣ : ٢٧) اللسان (٤ : ١٢٧) .

(٢٣٢٧) عِسْلُ بنُ سفيانَ التّميميُّ ، أبو قُرّةَ اليَربوعيُّ البَصْريُّ(د ت) : كانَ قليلَ الحَديثِ ، كثيرَ التفرُّدِ عَنِ الثِّقاتِ بما لا يشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، على قلّةِ روايتِهِ ، ولا

يتهيّأُ الاحتجاجُ بانفرادِ مَنْ لم يسلكْ سَنَنَ العدولِ في الرواياتِ، على قلّةِ روايتِهِ ودخولِهِ في جملةِ الثِّقاتِ إنْ أُدخلَ فيهِم، وهو ممن أستخيرُ اللهَ فيه.

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٢٢٨٩).

تَرْجَمَتُهُ في: المَجْروحين (٢ : ١٩٥) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٢٩٢) وقالَ: يُخْطِئُ ويخالفُ؛ على قلّةِ روايتِهِ، الكبير (٧ : ٩٣): فيهِ نظرٌ. الجَرْح (٧ : ٤٢) قالَ أحْمَد: ليس هو عندي قَويّ الحَديث، وَقالَ ابنُ معين: ضَعيْفٌ، وَقالَ أبو حاتمٍ: منكرُ الحَديث. طبقاتِ ابنِ سعدٍ (٧ : ٢٥٧) تاريخ الفسويّ (٣ : ٦٥) الكاملِ (٥ : ٣٧٤) ذكرَ له ثلاثةَ أحاديثَ، ثمَّ قالَ: لعِسْلٍ غيرُ ما ذكرتُ من الحَديثِ، وهو قليلُ الحَديثِ، ومع ضَعْفِهِ يُكتبُ حَديثُهُ، التَّهْذيب (٧ : ١٩٣) التَّقْريب (٢ : ٢٠): ضَعيْفٌ، من السادسةِ.

(٢٣٢٨) عَليّ بنُ نِزارٍ (س ق): شيخٌ يروي عن عكرمةَ وأبيه، روى عنه محمدُ بنُ بِشْرٍ، يَنفردُ عن الثّقاتِ بما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ.

تَرْجَمَتُه فِي: المَجروحينَ (٢ : ١١٢) الكاملِ (٥ : ١٩٤) الميزانِ (٣ : ١٥٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ١٥٥): ابنُ نزارِ بنِ حيّانَ الأسَديُّ الكوفيُّ الهاشميُّ ـ مولاهم ـ، التّهذيبِ (٧ : ٣٨٩) التّقريبِ (٢ : ٤٥): ضَعيفٌ، من السّادِسَةِ.

(٢٣٢٩) عُمَرُ بنُ إبْراهيمَ العَبْديُّ، أبو حفصٍ البَصْريّ (قد ت س ق): ينفردُ عَن قتادةَ بما لا يُشْبِهُ حَديثَهُ، فلا يعجُبني الاحتجاجُ بِهِ إذا انفردَ، فأمّا فيما وافقَ الثِّقاتِ فإنِ اعتبرَ بِهِ مُعتبرٌ؛ لم أرَ بذلكَ بأساً.

تَرْجَمَتُهُ في: المَجْروحينَ (٢ : ٨٩) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٨ : ٤٤٦) وقالَ: يُخطئُ ويُخالفُ، الكبير (٦ : ١٤١) الجَرْح (٦ : ٩٨) قالَ حربُ بنُ إسْماعيلَ: قلتُ لأحْمَدَ: عُمَرُ بنُ إبْراهيمَ تعرفُهُ؟ قالَ: نعمْ؛ ثِقَة، لا أعلم إلاّ خيراً، وَقالَ ابنُ معينٍ: صالحٌ، وَقالَ: هو في قتادةَ ثِقَةٌ، وَقالَ أبو حاتمٍ: يُكتَبُ حَديثُهُ و لا يُحْتَجُّ به. وَقالَ الدارميُّ عَنِ ابن معينٍ (ص : ٥٠): ثِقَةٌ ذكرَهُ في أصحابِ قتادةَ. الكامِلِ (٥ : ٤٢) وَقالَ: يروي عَن قتادة أشياء لا يُوافَق عليها. وَنَقَلَ عَن عَبْد الصمد بن عَبْد الوارث قَوْلَه: حدثنا عُمَر بن إبْراهيم وهو ثِقَة فوق الثِّقَة، ورَوى له ابن عدي أحاديث عديدة عَن قتادة ثم قالَ ولعمر

ابن إبْراهيم غيرُ ما ذكرت من الحَديث ، وحَديثه عَن قتادة خاصّةً مضطربٌ ، وهو ـ مع ضعفه ـ يُكتَبُ حَديثُهُ ، وَقالَ الدّارَقُطْنيُّ في سؤالاتِ البُرْقانيّ (ص : ٥١) : بَصْريٌّ ليِّنٌ يُترَكُ ، الميزان (٣ : ١٧٨) تَهْذيب الكَمالِ (٢١ : ٢٦٩) التَّهْذيب (٧ : ٤٢٥) التَّقْريب (٢ : ٥١) : صدوقٌ ، في حَديثِهِ عَن قتادةَ ضعفٌ ، مِن السابعةِ .

(٢٣٣٠) عَمرو بنُ حَكّام ، أبو عُثمانَ البَصْريُّ : يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقاتِ بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٨٠) العُقَيْليّ (٣ : ٢٦٦) الكَامِل (٥ : ١٣٦) المِيزان (٣ : ٢٥٤) اللسان (٤ : ٣٦٠) .

(٢٣٣١) عَوْبَدُ بنُ أبي عِمرانَ الجَوْنيُّ : ينفردُ عَن أبيهِ بما ليسَ مِن حَديثِه تَوهُّماً ؛ على قِلّةِ رِوايتِه ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بِخبرِهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٩١) وأعادَهُ في الثِّقات (٨ : ٥٢٦) ولم يَقُلْ فيه شيئاً الكبير (٧ : ٩٢) بِاسمِ عُوَيْذٍ ، وقالَ : منكَرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٣ : ٤٢٣) الكامِل (٥ : ٣٨٢) المِيزان (٣ : ٣٠٤) اللِّسان (٤ : ٣٨٦) وقال : ذكَرَهُ ابنُ حِبّانَ في الثِّقاتِ بقلّةِ توفيقٍ .

(٢٣٣٢) مَسَرَّةُ بنُ مَعبَدٍ اللخميُّ (د) : يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقاتِ بما لَيْسَ مِنْ حَديثِ الأَثْباتِ لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٢٣٣٣) المُغيرةُ بنُ زِيادٍ ، أبو هِشامٍ المَوصليُّ (٤) : يَنْفَرِد عَنِ الثّقاتِ بِما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأَثْباتِ ؛ فوَجَبَ مجانبةُ ما انفرَدَ ، وتركُ الاحتجاجِ بما خالَفَ ، والاعتبارُ بما وافَقَ الثّقاتِ في الرّواياتِ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٣ : ٦) العُقَيْليّ (٤ : ١٧٥) الكَامِل (٦ : ٣٥٣) الميزان (٤ : ١٦٠) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٣٥٦) التهذيب (١٠ : ٢٥٨) التّقريب (٢ : ٢٦٨) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٣٣٤) هارونُ بنُ حَيّانَ : ينفردُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، فلمّا فَحُشَ مُخالفتُه للثّقاتِ فيما يَرويه عن الأثباتِ ؛ صارَ ساقطَ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩٤) الجرح (٩ : ٨٨) : الرَقّيّ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٦٠) المِيزان (٤ : ٢٨٣) اللِّسان (٦ : ١٧٨) .

(٢٣٣٥) الوليدُ بنُ جُمَيع الكوفيُّ (بخ م د ت س) : ينفردُ عَنِ الأثباتِ بما لا يُشبِهُ حديثَ الثقاتِ ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ إحدى وعشرونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ مسلمٍ (١٧٨٧ ، ٢٧٧٩) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٧٨) وأعادَهُ في الثقاتِ (٤ : ٤٩٢) بِاسْمِ الوليدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ جميع ، ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الكبير (٨ : ١٤٦) الجرح (٩ : ٨) : قالَ أحمدُ : ليسَ بهِ بأسٌ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : ثقةٌ ، وقالَ أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣١٧) الكامِل (٧ : ٧٥) الميزان (٤ : ٣٣٧) تهذيبِ الكَمالِ (٧ : ٤٦٨) التّهذيب (١١ : ١٣٨) التّقريب (٢ : ٣٣٣) : صدوقٌ يَهِمُ ، ورُميَ بالتّشيّع ، مِنَ الخامِسَةِ .

قلت : سَمّاهُ أكثرُهم الوليدَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ جميعٍ الزُهريَّ ، وكذا سَمّاهُ ابنُ حِبّانَ في الثقاتِ ؛ كما رأيتَ .

(٣) ينفردُ بالمقلوباتِ عن الثقاتِ

(٢٣٣٦) سُليمانُ بنُ داودَ اليَماميُّ : يَقلبُ الأخبارَ ، ويَنفردُ بالمقلوباتِ عن الثّقاتِ ضعيفٌ كثيرُ الخطأ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ٣٣٤) الثّقاتِ (٦ : ٣٨٧) في تَرجمةِ سُليمانَ بنِ داودَ الخولانيّ ، وقالَ : ضعيفٌ ، الكَبير (٤ : ١١) : منكر الحَديث ، الميزان (٢ : ٢٠٢) وَنَقَلَ قول البخاري ثم قالَ : مر بنا أن البخاري قالَ : من قلت فيهِ : منكر الحَديث فلا تحل الرّاوية عنه ، وَنَقَلَ ابن حجر في اللِّسان (٣ : ٨٤) عَن أبي حاتم أنه قالَ فيهِ : ضَعيْف الحَديث منكر الحَديث ، لا أعلم له حَديثاً صحيحاً ، العُقَيليّ (٢ : ١٢٦) الكاملِ (٣ : ٢٧٦) .

(٢٣٣٧) عبدُ الجَبّارِ بنُ العَبّاسِ الشِّبَاميُّ الهَمْدانيُّ (بخ قد ت) : يَنفردُ بالمقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، وكانَ غالياً في التّشيّعِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٥٩) العُقَيليّ (٣ : ٨٨) الكامل (٥ : ٣٢٦) الميزان (٢ : ٥٣٣) تَهْذيب الكَمال (١٦ : ٣٨٤) التهذيب (٦ : ١٠٢) التقريب (١ : ٤٦٥) : صَدوقٌ يَتَشيّعُ ، مِنَ السّابِعةِ .

(٢٣٣٨) عبدُ الرّحمنِ بنُ أبي الزّنادِ - عبدِ الله - بنِ ذَكوانَ ، أبو محمدٍ المَدنيُّ (خت م ٤) : كانَ ممنْ ينفردُ بالمقلوباتِ عن الأثباتِ ، وكان ذلك من سوءِ حفظِه وكثرةِ خطئِه ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِه إذا انفردَ ، فأما فيما وافَقَ الثّقات فهو صادقٌ مُحْتَجٌّ بِهِ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ أربعةَ عشرَ روايةً ، منها عشرُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٩٥١ ، ١١٠٢ ، ١٣٧٥ ، ٢٦٠٧ ، ٢٩٥٩ . . .) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ شَيْئاً .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (٢ : ٥٦) الميزانِ (٢ : ٥٧٥) تهذيبِ الكَمالِ (١٧ : ٩٥) التّهذيبِ (٦ : ١٧٠) التّقريبِ (١ : ٤٧٩) : صدوقٌ تغيّرَ حفظُه لمّا قَدِمَ بغدادَ وكانَ فَقيهاً ، من السّابِعَةِ . عَملِ اليومِ واللّيلةِ رقم (٣٤٦) : ضَعيفٌ ، ضُعفاءِ النّسائيّ رقم (٣٦٧) : ضَعيفٌ ، وفي جامع التّرمذيّ (١٧٥٥) : ثقةٌ ، كانَ مالكٌ يوثّقه ويأمرُ بالكتابةِ عنه ، وليسَ فيه ما نقله الحافظُ في التّهذيبِ عنه : ثِقَةٌ حافظٌ .

(٢٣٣٩) عُبيدُ اللهِ بنُ سُفيانَ الغُدانيُّ البَصريُّ ، أبو سفيانَ الصوّاف : يَنفردُ بالمقلوباتِ عن الأثباتِ ، ويأتي عن الثّقاتِ بالمعضلاتِ ، كانَ ابنُ مَعينٍ يقول : هو كذّابٌ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (٢ : ٦٦) الثقات (٨ : ٤٠٤) في ترجمةِ عبيدِ اللهِ بنِ سهلٍ الغداني : واهٍ ؛ ذكرناهُ في كتابِ الضعفاءِ ، وليس هو ابن سهل ، الكاملِ (٤ : ٣٣٢) الميزانِ (٣ : ٩) اللّسانِ (٤ : ١٠٤) .

(٢٣٤٠) عبيدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ العَتَكيّ (د س ق) : يَنْفَرِدُ عَن الثّقات بالمقلوبات ، يجبُ مجانبةُ ما يتفرَّدُ بِهِ ، والاعتبارُ بما يوافِقُ الثّقاتِ دونَ الاحْتِجاجِ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٦٤) العُقَيْليّ (٣ : ١٢١) الكَامِلِ (٤ : ٣٢٩) الميزان (٣ : ١١) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٨٠) التهذيب (٧ : ٢٦) التّقريب (١ : ٥٣٥) : صَدُوقٌ يُخْطِئ ، من السّادِسَةِ .

(٢٣٤١) عُمرُ بنُ حَبيبٍ القاضي (ق) : يَنفردُ بالمقلوباتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى إذا سَمعها المبتدئُ في هذهِ الصّناعةِ شَهِدَ أنّها مَعمولةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٢٣٤٢) مُحمّدُ بنُ حُمَيدٍ ، أبو عَبدِ اللهِ الرّازيُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د ت ق) : يَنفردُ عن الثّقاتِ بالمقلوباتِ ، ولا سيّما إذا حدّث عن شيوخِ بلدِه .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (٢ : ٣٠٣) و(٢ : ٢٧٧) في ترجمةِ مُحَمّدِ بنِ الحَسنِ الهَمْدانيّ ، وقالَ : قدْ تَبرأنا مِن عُهدَتِه ، العُقَيليّ (٤ : ٦١) الكاملِ (٦ : ٢٧٤) الميزان (٣ : ٥٣٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٩٧) التّهذيبِ (٩ : ١٢٧) التّقريبِ (٢ : ١٥٦) : حافِظٌ ضَعيفٌ ، وكانَ ابنُ مَعينٍ حَسنَ الرّأيِ فيهِ ، من العاشرَةِ .

(٢٣٤٣) مُحَمّدُ بنُ كَثيرٍ القُرَشيُّ ، أبو إسحاقَ القَصّابُ الكوفيُّ : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بالمقلوباتِ التي إذا سَمِعَها مَن الحديثُ صناعتُهُ ؛ عَلِمَ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ ، لا يُحتَجُّ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٨٧) الكبير (١ : ٢١٧) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٦٨) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، وكانَ ابنُ مَعينٍ يحسّنُ القولَ فيهِ ، الكاملِ (٦ : ٢٥٣) العُقَيليّ (٤ : ١٢٩) الميزان (٤ : ١٧) اللّسان (٥ : ٣٥١) التّهذيب (٩ : ٤١٨) التّقريب (٢ : ٢٠٣) : ضعيفٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٣٤٤) نَصرُ بنُ بابٍ ، أبو سَهلٍ النّيسابوريُّ : يَنفَرِدُ بالمقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، ويروي عن الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الثّقاتِ ، فلمّا كثُرَ ذلكَ في روايتِهِ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٥٣) الكبير (٨ : ١٠٥) : يَرمونَهُ بالكذبِ ، الجرح (٨ : ٤٦٩) : قالَ أبو حاتمٍ : متروكُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٠٢) الكاملِ (٧ : ٣٥) الميزان (٤ : ٢٥٠) اللّسان (٦ : ١٥٠) بِاسمِ نَصرِ بنِ ثابتٍ .

(٢٣٤٥) النَّضرُ بنُ مَعْبدٍ ، أبو قَحْذَمٍ البَصْريُّ : يَنْفَرِدُ عَنِ الثّقاتِ بالمقلوباتِ عَلى قِلّةِ رِوايَتِهِ ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به إذا انْفرَدَ ، فأما عِنْدَ الوفاق فإن اعتَبَرَ بِهِ مُعْتَبِرٌ ؛ فلا ضَيْرَ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٣ : ٥٠) وأعادَهُ في الثِّقات (٥ : ٤٧٥) ولم يَقُلْ فيه شيئاً العُـقَـيْلي (٤ : ٢١٩) الكَامِل (٧ : ٢٤) الميـزان (٤ : ٢٦٣) اللسـان (٦ : ١٦٥) ترتيب الثقات (٣ : ١٠٣ أ) .

(٢٣٤٦) يَحيى بنُ العَلاءِ الرّازيُّ البَجَليُّ (د ق) : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بالأشياءِ المقلوباتِ الّتي إذا سَمعها مَن الحديثُ صناعتُه ؛ سَبَقَ إلى قلبِه أنّه كانَ المتعمّدَ لذلكَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . كانَ وكيعٌ شديدَ الحملِ عليهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١١٥) الكبير (٨ : ٢٩٧) الجرح (٩ : ١٧٩) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشَيْءٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بالقويِّ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٣٧) الكامِل (٧ : ١٩٨) الميزان (٤ : ٣٩٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٤٨٤) التّهذيب (١١ : ٢٦١) التّقريب (٢ : ٣٥٥) : رُميَ بالوَضعِ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٣٤٧) يزيدُ بنُ مُغلّسٍ (فق) : كانَ يَتفرّدُ عن الثّقاتِ بالأشياءِ المقلوباتِ الّتي هي في الأصلِ صِحاحٌ ؛ يَقلِبُها إلى مَن لم يُحدّثْ بها ، فيَرويها عنهُ قَصْدَ الإغرابِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ ؛ دونَ الاحتِجاجِ بهِ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (٣ : ١٠٩) الكبير (٨ : ٣٥٦) الجرح (٩ : ٢٨٩) : قالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ ليسَ بمشهورٍ ، الميزانِ (٤ : ٤٤٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٢٤٨) التّهذيبِ (١١ : ٣٦١) التّقريبِ (٢ : ٣٧١) : لَيِّنُ الحديثِ ، من التّاسِعَةِ .

(٢٣٤٨) يوسُفُ بنُ زيادٍ البَصْريُّ : يَتفرّدُ عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ بالأشياءِ المقلوبةِ . ومن غَلبَ على حديثِه قِلّةُ متابعةِ الثّقاتِ ، والانفرادُ عن الأثباتِ بما لا يُشبِهُ حديثَ الثّقاتِ ؛ صارَ ساقطَ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٣٣) الكبير (٨ : ٣٨٨) : منكَرُ الحديثِ ، الجرح (٩ : ٢٢٢) : قالَ أبو حاتمٍ : منكرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٥٣) الكامِل (٧ : ١٧٠) المِيزان (٤ : ٤٦٣) اللِّسان (٦ : ٣٢١) .

(٢٣٤٩) أبو عبدِ اللهِ البَكْريُّ : يَتفرَدُ عن الثّقاتِ بالمقلوباتِ ، ويروي عن الأثباتِ ما

ليسَ من أحاديثِهم ، وإن كانَ لها أصولٌ من روايةِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِه إذا انفردَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٤٨) الميزان (٤ : ٥٤٦) اللسان (٧ : ٧٢) كُنى البُخاريِّ (ص٥٠) كُنى ابنِ مَنده (١٧٧أ) كنى الحاكم (٢ : ٥أ) الجرح (٤ : ٢ : ٤٠١) دِيوان الضُعَفاءِ (٣٦١) كُنى ابن عبد البر (٢٠٣١) .

(٤) ينفردُ بالمناكيرِ عن المشاهيرِ

(٢٣٥٠) أحمدُ بنُ بَشيرٍ الكوفيّ ، مولى عَمرِو بنِ حُرَيْثٍ (خ ت ق) : يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ . عن ابنِ مَعينٍ : لا أعرفُهُ ، قالَ عُثمانُ الدارميُّ : متروكٌ .

وله في الكتبِ التسعةِ تسعُ رواياتٍ ، منها عند البخاريّ روايةٌ واحدةٌ (٥٣٣٤) ولم يخرجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ١٤٠) العُقَيليّ (١ : ١٢٨) الكاملِ (١ : ١٦٥) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ٢٧٣) التّهذيبِ (١ : ١٨) التّقريبِ (١ : ١٢) : صدوقٌ له أوهامٌ من التّاسِعَةِ .

(٢٣٥١) أرطاةُ بنُ الأشعثِ العَدَويّ : يروي المناكيرَ الّتي لا يُتابَعُ عليها ، لا يجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه بِحالٍ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ١٨٠) الميزانِ (١ : ١٧٠) اللّسانِ (١ : ٣٣٧) .

(٢٣٥٢) إسماعيلُ بنُ سَلْمانَ الأزرقُ التّميميُّ (بخ ق) : يَنفردُ بمناكيرَ ويرويها عن المشاهيرِ ، قال ابنُ نُميرٍ : متروكٌ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ١٢٠) وأعادَهُ في الثقات (٤ : ١٩) وقالَ : يُخطئُ .

(٢٣٥٣) الجارودُ بنُ يزيدَ العامِريُّ : يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ ، ويروي عن الثّقاتِ ما لا أصلَ له .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ٢٢٠) العُقَيليّ (١ : ٢٠٢) الكاملِ (٢ : ٥٩٥) اللّسانِ (٢ : ٩٠) الميزانِ (٢ : ١٠٨) .

(٢٣٥٤) الحارثُ بنُ وَجيهٍ الرّاسبيُّ البَصريُّ (د ت ق) : كانَ قليلَ الحديثِ ، ولكنّه كانَ يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ ، في قِلّةِ روايتِه .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ٢٢٤) العُقَيليّ (١ : ٢١٦) الكاملِ (٢ : ١٩٢) الميزانِ (١ : ٤٤٥) تهذيبِ الكَمالِ (٥ : ٣٠٤) التّهذيبِ (٢ : ١٦٢) التّقريبِ (١ : ١٤٥) : ضَعيفٌ ، من الثّامنَةِ .

(٢٣٥٥) الحكمُ بنُ مُصعبٍ القُرَشيُّ (د سي ق) : ينفردُ بالأشياءِ التي لا ينكِرُ نفيَ صحّتها مَن عُنِيَ بِهذا الشأن ، لا يحلُّ الاحتجاجُ بِه ، ولا الرواية عَنه ؛ إلاّ على سبيلِ الاعتبارِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٢٤٩) وأعادَهُ في الثِّقات (٦ : ١٨٧) وقالَ : يُخطئُ الكَبير (٢ : ٣٣٨) وَسَكَت ، الجَرْح (٣ : ١٢٨) قالَ أبو حاتِم : هو شيخٌ للوليدِ بنِ مسلم لا أعلم رَوى عَنه أحد غيره ، تَهْذيب الكَمالِ (٧ : ١٣٥) الميزان (١ : ٥٨٠) التَّهْذيب (٢ : ٤٣٩) وقالَ : رَوى عَنه أبو داود والنَّسائيّ في عمل اليوم والليلة ، وابن ماجه له عِنْدَه حَديث واحِد في لزوم الاستغفار ، وَنَقَلَ قول ابن حِبّان : يُخْطِئ ، وعَقَّبَ عَلَيْه بقَوْله : هذا مُقِلٌّ جداً ، فإنْ كانَ أخطَأ ؛ فهو ضَعيف ، وَنَقَلَ عَن أبي حاتِم : مجهولٌ وقدّمتُ لك قول أبي حاتِم ، فذكر الحافظُ لازمَ قَولِه ، ثُمَّ قالَ : وذكرَهُ ابن حِبّان . . . وَرَوى له حَديثين ؛ قالَ عَن الأول : لا أصْلَ له ، وعَن الثّاني : لا أصْلَ له بذلكَ اللفظِ قالَ الحافِظُ : وَهو تناقضٌ صعبٌ ، وَقالَ الأزْدي : لا يُتابَع على حَديثه ، فيه نظرٌ ، وفي التَّقْريب (١ : ١٩٢) : مجهولٌ ، مِن السابعةِ . ترتيب الثقات (١ : ١٠٠) .

(٢٣٥٦) دَهْثَمُ بنُ قُرّانَ (ق) : يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ ، ويروي عن الثّقاتِ أشياءَ لا أصولَ لها ، قال ابنُ مَعين : لا يُكتبُ حديثُه .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ٢٩٥) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٦ : ٢٩٣) ولم يَقُلْ فيه شيئاً ، العُقَيليّ (٢ : ٤٣) الكاملِ (٣ : ١٠٧) الميزانِ (٣ : ٢٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٤٩٦) التّهذيبِ (٣ : ٢١٣) التّقريبِ (١ : ٢٣٦) : متروكٌ ، من السّابعَةِ .

(٢٣٥٧) رِفْدَةُ بنُ قُضاعَةَ الغَسّانيُّ الشّاميُّ (ق) : يَنفردُ بالمَناكيرِ عَنِ المَشاهيرِ ، لا

يُحتَجّ بِهِ إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفَرَدَ عَنِ الأثباتِ بالمقلوباتِ؟!

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ٣٠٤) العُقَيليّ (٢ : ٦٥) الكاملِ (٣ : ١٧٥) الميزانِ (٢ : ٥٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٢١٢) التّهذيبِ (٣ : ٢٨٣) التّقريبِ (١ : ٢٥٢) : ضَعيفٌ من الثّامِنَةِ .

(٢٣٥٨) رُكَيْنُ بنُ عبدِ الأعلى الضَّبِّيُّ : يَنْفَرِدُ بالمَناكِيرِ عَنِ المَشاهيرِ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ فلا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبرِهِ إلا فِيما وافَقَ الثِّقاتِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٠٤) وأعادَهُ فِي الثِّقاتِ (٦ : ٣٠٨) وقالَ : يَرْوي المَقاطيعَ ، العُقَيْليّ (٢ : ٦٣) الكامِل (٣ : ١٦١) اللسان (٢ : ٤٦٣) المِيزان (٣ : ٥٤) .

(٢٣٥٩) عَبدُ الكَريمِ بنُ مَالِكٍ ، أبو سَعيدٍ الجَزَريُّ (ع) : كانَ صَدُوقاً ، ولكنَّهُ كانَ يَنْفَرِدُ عَن الثّقاتِ بالأشياءِ المَناكِيرِ ، فَلا يُعجِبُني الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ ، وإنِ اعْتَبَرَ مُعْتَبِرٌ بما وافَقَ الثّقاتِ مِنْ حَديثِهِ ؛ فَلا ضَيْرَ ، وَهُو مِمّن أستخيرُ اللهَ فيهِ .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٤٠٢١) .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ١٤٦) الكَامِل (٥ : ٣٤١) الميزان (٢ : ٦٤٥) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٢٥٢) التهذيب (٦ : ٣٧٣) التّقريب (١ : ٥١٦) : ثِقَةٌ مِنَ السّادِسَةِ ، وَعَلَّقَ الذهبيُّ على قَولِ ابنِ حِبّان : قد قَفَزَ القَنْطَرَةَ ، واحْتَجَّ بِهِ الشَّيخانُ وثبّتَهُ أبو زكريا يَحْيى ابنُ معينٍ .

(٢٣٦٠) عبدُ الواحِدِ بنُ قيسٍ الشّاميُّ (ق) : يَنْفَرِدُ عَن المَشاهيرِ بالمَناكيرِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بما خَالَفَ الثقات ، فإنْ اعتبَرَ مُعتَبِرٌ بحديثِه الذي لمْ يُخالِف فيه الأثباتَ فيه ؛ فَحَسَن . كذا ترجمَهُ في المجروحين ، أما في الثقاتِ فقال : هو الذي يَرْوي عَن أبي هُرَيْرَةَ ولم يَرَهُ ، لا يُعتَبرُ بمقاطِيعه ولا بِمراسيلِهِ ولا بروايةِ الضّعفاءِ عَنه .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً (٥٩٥٦) .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ١٥٣) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٧ : ١٢٣) الجرح (٦ : ٢٣) : عن ابنِ معينٍ : شِبهُ لا شَيءٍ ، وَعَن أبي حَاتِم : لا يُعجبني حَديثُه ، الميزان (٢ : ٦٧٥)

تَهْذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٤٦٩) التّهـذيب (٦ : ٤٣٩) التّقريب (١ : ٥٢٦) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ ومَراسيل .

(٢٣٦١) عُقبةُ بنُ عَبدِ الله الأَصمُّ البَصريُّ (ت) : ينفردُ بالمَناكير عَنِ الثقاتِ المَشاهيرِ ؛ حتّى إذا سَمِعها مَن الحَديثُ صِناعتُه ؛ شَهِدَ لها بالوضْع .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٩٩) العُقَيليّ (٣ : ٣٥٣) الكامِل (٥ : ٢٧٨) الميزان (٣ : ٨٦) تَهْذيب الكَمال (٢٠ : ٢٠٥) التّهْذيب (٧ : ٢٤٤) التّقريب (٢ : ٢٧) : ضَعيفٌ ورُبّما دَلّسَ ، ووَهِمَ مَن فَرّقَ بينَ الأصمِّ والرّفاعيِّ ؛ كابن حِبّانَ . مِنَ الرّابعَةِ .

(٢٣٦٢) العلاءُ بنُ الفَضْلِ بنِ عبدِ الملكِ بنِ أبي السّوية المِنْقَريُّ (ت ق) : يَنْفَرِد بأشياءَ مَناكير عَن أقوامٍ مشاهير ، لا يُعجِبُني الاحتجاجُ بأخبارِه التي انفرَدَ بها ، فأمّا مَا وافقَ الثّقات فيها ، فإنِ اعتَبَرَ بذلكَ مُعتَبِرٌ ؛ لَمْ أرَ بذلكَ بأساً .

تَرْجَمَتُه في : الجروحين (٢ : ١٨٣) الميزان (٣ : ١٠٤) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٥٣٠) التهذيب (٨ : ١٨٩) التّقريب (٢ : ٩٣) : ضَعيفٌ ، مِنْ صِغارِ التّاسِعَةِ .

(٢٣٦٣) عُمرُ بنُ زيدٍ الصّنعانيّ (د ق ت) : يَنْفَرِدُ بالمَناكِيرِ عَنِ المَشاهيرِ على قِلّةِ رِوايتِهِ حَتّى خرجَ بِها عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ فِيما لم يوافِق الثِّقات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الجروحين (٢ : ٨٢) المِيزان (٣ : ١٩٨) تَهذيب الكَمالِ (٢١ : ٣٥٠) التَّهْذيبِ (٧ : ٤٤٩) التَّقْريبِ (٢ : ٥٥) : ضَعيفٌ ، مِنَ السَّابِعَةِ .

(٢٣٦٤) عُميرُ بنُ عَبدِ المَجيدِ الحَنَفيُّ : يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ . قال ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (٢ : ١٩٩) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٥٠٩) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الكبير (٦ : ٥٤٤) الجرح (٦ : ٣٧٧) : قال أبو حاتمٍ : ليسَ بهِ بأسٌ ، الميزانِ (٣ : ٢٩٦) اللّسانِ (٤ : ٣٧٩) .

(٢٣٦٥) عِيسى بنُ طَهْمانَ الجُشَميُّ أبو لَيْثٍ الكُوفيّ (س) : يَنْفَرِد بالمناكيرِ عَن أنسٍ لا يَجوزُ الاحتجاجُ بخبَرِه ، وإن اعتُبِرَ بما وافَقَ الثّقات مِنْ حديثِه ؛ فَلا ضَيْرَ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ١١٧) العُقَيْليّ (٣ : ٣٨٥) الميزان (٣ : ٣١٤) تَهْذيب الكَمالِ (٢٢ : ٦١٧) التهذيب (٧ : ٢١٥) التّقريب (٢ : ٩٨) : صَدُوقٌ ، أفرَطَ فيه ابنُ حِبّان ، والذَّنبُ فِيما استَنْكَرَهُ مِنْ حَديثه لِغَيْرِهِ ، من الخامسة .

(٢٣٦٦) عِيسى بنُ مَاهانَ ، أبو جعفرٍ التَيْميُّ (بخ ٤) : يَنْفَرِدُ بالمَناكيرِ عَنِ المَشاهيرِ لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبَرِهِ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات ، ولا يَجوزُ الاعْتِبارُ بِروايتِهِ إلا فِيما لم يخالف الأثبات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٢٠) العُقَيْليّ (٣ : ٣٨٨) الكَامِل (٥ : ٢٥٤) التَّهْذيب (١٢ : ٥٦) (٨ : ٢٢٨) المِيزان (٣ : ٣١٩) التَّقْريبِ (٢ : ٤٠٦) : صَدُوقٌ سَيّئُ الحِفْظِ خصوصاً عن مغيرة ، مِن كبارِ السابعةِ .

(٢٣٦٧) القاسمُ بنُ فَيّاضٍ الصّنعانيُّ (د س) : ينفَرِدُ بالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، فلمّا كثُرَ ذلكَ في رِوايتِهِ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بخبَرِهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيْءٍ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ٢١٣) وأعادَهُ في المشاهيرِ (ص : ١٩٢) وقالَ : مِن جُلّةِ أهلِ اليمَنِ وخيارِ مُحَدّثيهِم ، والثقاتِ (٧ : ٣٣٤) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الكامِل (٦ : ٣٦) المِيزان (٥ : ٣٧٧) تَهْذيب الكَمال (٢٤ : ١١٣) التّهْذيب (٨ : ٣٣٠) التّقريب (٢ : ١١٩) : مجهولٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٣٦٨) مُبارَكُ بنُ سُحَيْمٍ البُنانيّ (ق) : يَنْفرِد بالمناكيرِ عَن المشاهيرِ ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به إذا انْفرَدَ ، وإذا وافَقَ الثّقات فإن اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ لم يُجَرَّح في فِعله ذلك .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٣ : ٢٣) العُقَيْليّ (٤ : ٢٢٣) الكَامِل (٦ : ٣٢١) الميزان (٣ : ٤٣٠) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٧: ١٧٥) التهذيب (١٠: ٢٧) التّقريب (٢: ٢٢٧) : مَتْروكٌ من الثّامِنَةِ .

(٢٣٦٩) مُحمّدُ بنُ عَمرِو بنِ عُبيدٍ ، أبو سَهلٍ الأنصاريُّ الواقِفيُّ : يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ ، يُعتبَرُ حديثُه من غيرِ احتِجاجٍ بهِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٨٥) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٧ : ٤٣٩) وقالَ : يخطئُ الكَبير (١ : ١٩٤) : سمعَ منه ابنُ المبارِكِ ، الجَرْح (٨ : ٣٢) وَنَقَلَ عَن عَليّ ابن المدينيّ

أنه سألَ يَحيى القَطّانَ عَنه ، فضعَّفَهُ جداً ، وَقالَ : رَوى عَن الحَسَن أوابدَ ، وَقالَ ابن معين : ضَعيْفٌ ، وَنَقَلَ تضعيفه عَن أحْمَد ، وَقالَ ابن نمير : لَيْسَ يسوى شيئاً ، العُقَيليّ (٤ : ١١٠) وَرَوى له في الكامِل (٦ : ٢٢٥) ثلاثة أحاديث ، ثُمَّ قالَ : ومُحَمَّد بن عَمْرو أبو سهل هذا عَزيزُ الحَديث ، وله غير ما ذكرتُ أحاديثُ أيضاً ، وأحاديثُهُ إفراداتٌ ويُكتبُ حَديثهُ في جملةِ الضُّعَفاءِ ، الميزان (٣ : ٦٧٤) وَنَقَلَ تضعيفَهُ عَن ابن عَديّ ، التَّهْذيب (٩ : ٣٧٨) وَنَقَلَ عَن النَّسائيّ في الكُنى : لَيْسَ بالقويِّ عِنْدَهم ، التَّقْريب (٢ : ١٩٦) : ضَعيْفٌ ، مِن السابعةِ .

(٢٣٧٠) مُحَمَّدُ بنُ كَثيرٍ السُّلَميُّ البَصْريُّ : يَنْفَرِدُ بالمَناكِيرِ عَنِ المَشاهيرِ ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ ؛ على قلّةِ روايتِه .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢٨٧) العُقَيْليّ (٤ : ١٣٠) الكَامِل (٦ : ٢٥٣) الميزان (٤ : ١٧) اللسان (٥ : ٣٥١) التَّهْذيبِ (٩ : ٤١٩) التَّقْريبِ (٢ : ٢٠٣) : ضَعيفٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٣٧١) مُحَمّدُ بنُ مُعاوية ، أبو عَليّ النّيسابوريُّ : يَنْفَرِدُ بالمناكيرِ عَنِ المَشاهيرِ ويأتي بما لا يُتابَع عَليهِ ، فاستَحقَّ التَّركَ إلا عِنْدَ الاعتبارِ فيما وافَقَ الثّقاتِ ؛ لأنّه كانَ صاحبَ حفظٍ وإتقانٍ قبلَ أن يظهرَ منه ما ظهرَ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٢٨٩) العُقَيْليّ (٤ : ١٤٤) الكَامِل (٦ : ٢٧٧) الميزان (٤ : ٤٤) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٤٧٨) التهذيب (٩ : ٤٦٤) التّقريب (٢ : ٢٠٩) : مَتْروكٌ ؛ مَعَ معرفتِه ، لأنّه كانَ يَتلقَّنُ ، وقد أطلقَ عليه ابنُ مَعينٍ الكَذِبَ ، مِن العاشِرَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٣٧٢) مُرَجَّى بنُ رَجاءٍ الضّريرُ ، أبو رجاءٍ البَصريُّ (خت) : ينفردُ عن المشاهيرِ بالمناكيرِ ، ويَرفعُ المراسيلَ مِن حيثُ لا يَعلمُ ؛ على قلَّةِ روايتِهِ ، فلمّا كَثُرَ مخالفتُهُ للأثباتِ فيما روى عن الثقاتِ ؛ خرَجَ عن حدِّ العدالةِ إلى الجرحِ ، وسَقَطَ الاحتجاجُ بهِ فيما انفردَ ، فأمّا ما وافقَ الثقاتِ ؛ فإنِ اعتبَرَ بهِ معتَبِرٌ دونَ أن يحتجَّ بهِ ؛ لم أرَ بذلك بأساً . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشيءٍ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٩٠٠) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيْئاً .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٢٧) الكبير (٨ : ٦٢ و٧١) الجرح (٨ : ٤١٢) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ضعيفٌ ، وقالَ أبو زُرعةَ : ثقةٌ ، العقيلي (٤ : ٢٦٥) الكامل (٦ : ٤٤٧) الميزان (٤ : ٨٧) تَهْذيب الكَمال (٢٧ : ٣٦١) التهذيب (١٠ : ٨٣) التقريب (٢ : ٢٣٧) : صَدوقٌ رُبّما وَهِمَ ، مِنَ الثّامنةِ .

(٢٣٧٣) المِنهالُ بنُ خَليفةَ ، أبو قُدامةَ العِجليُّ البَكْريُّ (د ت ق) : يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

تَرْجَمَتُه في : المَجروحينَ (٣ : ٣٠) الكبير (٨ : ١٢) الجرح (٨ : ٣٥٧) : قالَ أبو حاتمٍ : صالحٌ يُكتَبُ حديثُهُ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٣٧) الكاملِ (٦ : ٣٣٠) الميزانِ (٤ : ١٩١) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٥٦٦) التّهذيبِ (١ : ٣١٨) التّقريبِ (٢ : ٢٧٧) : ضَعيفٌ ، من السّابِعَةِ .

(٢٣٧٤) مَيْمونُ بنُ سِيَاهٍ العابدُ ، أبو بَحْرٍ البَصْريّ (خ س) : ينفرد عَن المشاهير بالمناكير ، لا يعجبُني الاحتجاجُ بخَبَرِهِ إذا انفرد ، فأما فيما وافق الثِّقات فإن اعتبر بِهِ معتبر من غير احتجاج بِهِ ؛ لم أر بذلك بأساً ، كان يحيى بنُ معينٍ سيّئَ الرَّأْي فيهِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ سبعُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٣٧٨) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيْئاً .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ٦) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٧ : ٤٧٢) وقالَ يُخْطِئُ ويخالفُ الكبير (٧ : ٣٣٩) الجَرْح (٨ : ٢٣٣) قالَ ابن معين : ضَعيف ، وَقالَ أبو حاتم : ثِقَة ، الميزان (٤ : ٢٣٣) الدوري عَن ابن معين (٢ : ٥٩٨) : ضَعيفٌ ، تَهْذيب الكَمال (٢٩ : ٢٠٤) التَّهْذيب (١٠ : ٣٨٨) التَّقْريب (٢ : ٢٩١) : صَدوقٌ عابدٌ ، يُخْطِئُ ، مِن الرابعةِ .

(٢٣٧٥) يَحيى بنُ أبي خُليدٍ ـ سُلَيْمانَ ـ أبو سُلَيمانَ البَكّاءُ البَصْريُّ (ت ق) : يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ ، ويروي المعضَلاتِ عن الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بذاكَ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (٣ : ١٠٩) الكبير (٨ : ٢٨١) : أبو مُسلم البَصْريُّ ، الجرح (٩ : ١٨٦) : هو يَحيى بنُ مُسلم ، وقالَ أبو حاتم : شيخٌ لا يُكتَبُ حديثُهُ ، وقالَ أبو زُرعةَ : ليسَ بقويٍّ ، الكامِل (٧ : ٢٥٥) الميزانِ (٤ : ٤٠٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٥٣٣) التّهذيبِ (١١ : ٢٧٨) التّقريبِ (٢ : ٣٥٨) : ضَعيفٌ ، من الرّابعَةِ .

(٢٣٧٦) يحيى بنُ مُسلم ، أبو الضّحّاك الهَمْدانيُّ : يَنْفَرِدُ بالمَناكِيرِ عَنِ المَشاهيرِ لَيْسَ في العدالة بحالة يقبل مِنْهُ مفاريدُه ، فهو سَاقِطُ الاحْتجاجِ بما انْفَرَدَ ، وفِيما وافَقَ الثِّقات محتجٌّ بِهِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١١٥) وأعادَهُ فِي الثِّقاتِ (٧ : ٦١٠) ولم يَقُلْ فيه شيئاً العُقَيْليّ (٤ : ٤٣٠) المِيزان (٤ : ٤٠٩) الكبير (٨ : ٣٠٥) تَهذيب الكَمالِ (٣١ : ٥٣٦) التَّهْذيبِ (١١ : ٢٧٩) التَّقْريبِ (٢ : ٣٥٨) : مَقبولٌ مِنَ السّادسَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٣٧٧) يزيدُ بنُ بَيانٍ المُعلّمُ البَصريّ (ت) : يَنفردُ بالمناكيرِ التي إذا سَمِعَها مَن الحديثُ صناعَتُهُ ؛ لا يشكُّ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٠٩) وانظر فيه (٢ : ١٩٩) الكبير (٨ : ٣٢٣) الجرح (٩ : ٢٥٤) : أثنى الفَلاسُ عليهِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٧٥) الكامِل (٧ : ٢٧٩) الميزان (٤ : ٤٢٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٩٦) التّهذيب (١١ : ٣١٦) التّقريب (٢ : ٣٦٣) : ضعيفٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٣٧٨) يزيدُ بنُ عِياضٍ بنِ جُعْدُبَةَ ، أبو الحَكَم الليثيُّ المدنيُّ (ت ق) : ينفردُ بالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، والمقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ صارَ ساقطَ الاحتِجاجِ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٠٨) الكبير (٨ : ٣٥١) : منكَرُ الحديث ، الجرح (٩ : ٢٨٢) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، مُنكَرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٨٧) الكاملِ (٧ : ٢٦٣) المِيزان (٤ : ٤٣٦) تَهْذيب الكَمال (٣٢ : ٢٢١) التّهْذيب (١١ : ٣٥٢) التّقريب (٢ : ٣٦٩) : كذّبَهُ مالكٌ وغيرُه ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٣٧٩) يونسُ بنُ خَبّابٍ الأسَديُّ ، أبو حَمزةَ الكُوفيُّ (بخ ٤) : كانَ رَجلَ سَوءٍ

غالياً في الرّفضِ ، كانَ يزعمُ أنّ عثمانَ قَتلَ ابنتَي رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسَلَّمَ لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنه ؛ لأنّه كانَ داعيةً إلى مَذهبِه ، ثمّ معَ ذلكَ يَنفردُ بالمناكيرِ الّتي يَرويها عَنِ الثّقاتِ ، والأحاديثِ الصّحاحِ الّتي يَسرقُها عَنِ الأثباتِ ؛ فيَرويها عَنهم .

(٥) تفرّدَ بأشياءَ لا تُعرَفُ

(٢٣٨٠) إبراهيمُ بنُ مُحَمّدِ بنِ عَبدِ العَزيزِ العَوفيّ الزّهريّ : انفردَ بأشياءَ لا تُعرفُ حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ ، على قِلّة تَيقُّظه في الحفظِ والإتقانِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١١٤) العُقَيليّ (١ : ٦٦) الكاملِ (١ : ٢٥١) اللّسان (١ : ٩٧) .

(٦) يُخالفُ في حديثه

(٢٣٨١) عَبدُ اللهِ بنُ عَبدِ اللهِ الأُمَويُّ (ق) : يُخالِفُ في حديثِه .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٣٣٦) الكَبيرِ (٥ : ١٢٧) الجَرحِ (٥ : ٩٣) وسكتَا ، الميزانِ (٢ : ٤٥١) العُقَيليّ (٢ : ٢٧١) : لا يُتابَعُ على حَديثِه ، ولا يُعرَفُ إلا بهِ ، يريدُ حديثَ : (مَن اعتَزّ بالعبيدِ أذَلّهُ اللهُ . . .) تَهذيبِ الكَمالِ (١٥ : ١٨٥) التّهذيبِ (٥ : ٢٨٧) ونقلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ . التّقريبِ (٢ : ٤٢٧) : ليّنُ الحديثِ ، من التّاسعَةِ .

(٢٣٨٢) عَتّابُ بنُ بَشيرٍ الحَرّانيُّ ، أبو الحسنِ ـ وقيل : أبو سَهلٍ ـ الأُمَويُّ ، مَولاهم (خ د ت س) : كانَ ممّن يُخالِفُ .

تَرْجَمَتُه فِي : الثّقاتِ (٨ : ٥٢٢) الكَبيرِ (٧ : ٥٦) الجَرحِ (٧ : ١٢) سمعَ خَصيفاً قال أحمدُ : أرجو ألا يكونَ به بأسٌ ، رَوى بأَخَرَةٍ أحاديثَ مُنكرةً ، وما أرى إلا أنّها من قِبَلِ خَصيفٍ ، وقال مرةً : أحاديثُ عَتّابٍ عن خَصيفٍ مُنكرةٌ ، وقال ابنُ مَعينٍ : ثقةٌ وقال أبو زُرعةَ : عَتّابُ بنُ بَشيرٍ أحبُّ إليّ من مُحمّدِ بنِ سَلمَةَ . الكاملِ (٥ : ٣٥٦) : رَوى عن أحمدَ : عَتّابُ بنُ بَشيرٍ كانَ كذا وكذا . وعَتّابُ بنُ بَشيرٍ هذا رَوى عن خَصيفٍ نُسخةً ، وفي تلكَ النّسخةِ أحاديثُ ومتونٌ أُنكرَتْ عليه ، فمنها ما رَوى عن خَصيفٍ عن مِقسَمٍ عن عائِشةَ حديثَ الإفكِ ، وزادَ فيه ألفاظاً لم يَقُلْها إلا عَتّابٌ عن خَصيفٍ ، ومع

هذا ؛ فإني أرجو أنّه لا بأسَ بهِ ، الميزان (٣ : ٢٧) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٢٨٦) التّهذيب (٧ : ٩٠) : عن أبي داودَ قال : سمعتُ أحمدَ يقول : تركَهُ ابنُ مَهديّ بأَخَرَةٍ ، ورأيتُ أحمدَ كفَّ عن حديثه ، وقال السّاجيُّ : عندَه مَناكيرُ ، وقال النّسائيُّ في كتابِ الجَرحِ والتّعديلِ : ليسَ بالقَويِّ ، وقال الحاكمُ عن الدّارقُطنيِّ : ثِقَةٌ ، التّقريب (٢ : ٣) : صدوقٌ يُخطِئ ، من الثّامنَةِ .

(٧) يُخالفُ الثقاتِ في الرواياتِ

(٢٣٨٣) إبراهيمُ بنُ عُمرَ بنِ سَفينةَ ، لقبه : بُرَيْه (د ت) : يُخالِفُ الثّقاتِ في الرّواياتِ ، ويَروي عَن أبيهِ ما لا يُتابعُ عَليهِ ، فلا يَحِلّ الاحتِجاجُ بِخَبرِه بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١١١) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٦ : ١١٩) بِاسمِ بُرَيْه ، وقالَ : كانَ مّمن يُخطِئُ . الكَبير (٢ : ١٤٩) : إسناده مجهول ، الجَرْح (٢ : ٤٣٨) وَسَكَتَ العُقَيْلي (١ : ١٦٧) وَقالَ : لا يُتابَعُ على حَديثه ولا يُعْرَفُ إلاّ به ، وساق حَديثه في أكل لحم الحُبارى ، وكَنَاهُ في الكامِلِ (٢ : ٦٤) : أبا عَبْد الله ، وساقَ حَديثهُ في أكل لحم الحُبارى وعدة أحاديث أُخَر ، ثُمَّ ختمَ بقَوْله : ولبُريه هذا عَن أبيهِ عن جَدِّه أحاديثَ ، وإنما ذكرتهُ في كِتابي هذا ، وَلَمْ أجد للمتكلِّمينَ في الرجالِ لأحدٍ منهم فيهِ كَلاماً ، لأني رأيتُ أحاديثه لا يتابعه عَلَيْها الثّقات ، ولبُريه غير ما ذكرتُ من الحَديث شَيْءٌ يسيرٌ ، وأرجو أنه لا بأس بِه . الميزانِ (١ : ٣٠٦) تَهذيبِ الكَمال (٤ : ٥٧) التّهذيب (١ : ٤٣٤) وسمّاهُ بُريهاً ، التّقريب (١ : ٤٠) : مَستورٌ ، مِنَ السّابعَةِ .

(٢٣٨٤) أسباطُ ، أبو الْيَسَعَ البَصْريُّ (خ) : يَروي عن شُعبةَ ، كانَ يُخالِفُ الثّقاتِ في الرّواياتِ ، ويروي عن شُعبةَ أشياءَ ، كأنّه شُعبةُ آخرُ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (١٩٢٧) ولم يخرجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ١٨١) الميزانِ (١ : ١٧٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢ : ٣٥٩) التّهذيبِ (١ : ٢١٢) التّقريبِ (١ : ٥٣) : ضَعيفٌ ، له حديثٌ واحدٌ متابعةً في البُخاريّ من التّاسِعَةِ .

(٢٣٨٥) أيوبُ بنُ مُحمّدٍ العِجْليُّ : كانَ قليلَ الحديثِ ، ولكنّه خالفَ النّاسَ في كلّ ما رَوى ، فلا أدري أكانَ يتَعمّدُ ، أو يقلِبُ وهوَ لا يَعلمُ؟ قال ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ .

قال عداب : فالظّاهِرُ أنَّ قِلّةَ الحديثِ وَصْفٌ ليسَ غَير .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ١٦٦) العُقَيليّ (١ : ١١٦) الكاملِ (١ : ٣٥٦) الميزانِ (١ : ٢٩٢) اللّسانِ (١ : ٤٨٧) .

(٢٣٨٦) سُليمانُ بنُ مُعاذٍ البَصريُّ (خت م د ت س) : يخالفُ الثّقاتِ في الأخبارِ رَوى عنه الطّيالِسيّ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ إحدى وعشرونَ روايةً ، منها ثلاثُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٣٠٧٠ ، ٤٥٤٩ ، ٥٧٠٣) وعندَ مسلمٍ روايتانِ (١٤٨٠ ، ٢٦٤١) ولم يُخَرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ٣٣٣) وعلّقَ الدّارقُطنيّ على قولِ ابنِ حِبّانَ هذا : سُليمانُ بنُ مُعاذٍ : هو سُليمانُ بنُ قَرْمٍ ، ولكنّ أبا داودَ الطّيالِسيّ من بينِ الرّواةِ عنه أخطأَ في نَسبِه ، فقال : سُليمانُ بنُ مُعاذٍ الضّبّيّ . وأعادَهُ في الثقات (٦ : ٣٩٢) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، العُقَيليّ (٢ : ١٣٦) الكاملِ (٣ : ٢٧٣) الميزانِ (٢ : ٢٢٣) تهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٥١) التّهذيبِ (٤ : ٢١٣) و(٤ : ٢١٩) التّقريبِ (١ : ٣٢٩) سيّئُ الحفظِ ، يتَشيّعُ مِن السّابعَةِ .

(٢٣٨٧) سليمانُ بنُ يزيدَ الكعبيُّ ، أبو المثنّى (ت ق) : يروي عَن هِشامِ بنِ عُروة يُخالِفُ الثّقاتِ في الرّواياتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به ، ولا الرّوايةُ عنه إلا للاعتبارِ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٣ : ١٥١) وأعادَهُ في الثِّقات (٦ : ٣٩٥) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الميزان (٤ : ٥٦٩) اللّسانِ (٧ : ١٠٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٤ : ٢٥٢) التّهذيب (١٢ : ٢٢١) وسمّاهُ سُليمانَ بنَ يزيدِ بنِ قُنفُذٍ الجُهَنيّ المَدنيّ ، التّقريب (٢ : ٤٦٩) : مقبولٌ ، مِنَ الثّالثَةِ .

(٢٣٨٨) الصّعْقُ بنُ حَبيبٍ السّلوليُّ البَصريُّ : يخالفُ الثّقاتِ في الرّواياتِ ، ويأتي بالمقلوباتِ عن الأثباتِ .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ٣٧٥) الميزانِ (٢ : ٣١٥) اللّسانِ (٣ : ١٩٠) : وقيل : الصَّقْر .

(٢٣٨٩) عَبدُ الرّحمنِ بنُ ثابتِ بنِ الصّامتِ (ق) : يُخطئُ ، على قِلّةِ روايتِه ، ففَحُشَ خِلافُه للأثباتِ ، فيما يَرويه عَنِ الثّقاتِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٥٥) وأعادَهُ في الثقاتِ (٥ : ٩٥) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيليّ (٢ : ٣٢٥) الكامِل (٤ : ٣١١) المِيزان (٢ : ٥٥٢) تَهْذيب الكَمال (١٧ : ١٨) التّهْذيب (٦ : ١٥٣) التّقريب (١ : ٤٧٥) : قيلَ : لهُ صُحبةٌ ، وذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في ثقاتِ التابعين .

(٢٣٩٠) عَبدُ المَلكِ بنُ نافع ابنِ أخي القَعقاعِ ، وقيل : عبدُ الملكِ بنُ القعقاعِ (س) : لهُ خبرٌ واحدٌ منكرٌ خالفَ فيهِ الثّقات ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٣٢) العُقَيليّ (٣ : ٣٦) الكامِل (٥ : ٣٠٦) الميزان (٢ : ٦٦٥) تهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٤٢٤) التّهذيب (٦ : ٤٢٧) التّقريب (١ : ٥٢٤) : مَجهولٌ ، مِنَ الرّابِعَة .

(٢٣٩١) مِصْدَع ، أبو يحيى الْمُعَرْقَب الأنصاريّ (م ٤) : يُخالفُ الأثباتَ في الرواياتِ وينفردُ عن الثِّقاتِ بألفاظِ الزياداتِ ، مما يوجبُ تَرْكَ ما انفرَدَ مِنها ، والاعتبارَ بما وافقَهُمْ فيها .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعٌ وعشرونَ روايةً ، مِنها رِوايتانِ عندَ مُسلمٍ (٢٤١ ، ٧٣٥) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً برقم (١٠٥٥) .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٣ : ٣٩) العُقَيْليّ (٤ : ٢٦٦) الميزان (٤ : ١١٨) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ١٤) التهذيب (١٠ : ١٥٧) التّقريب (٢ : ٢٥١) : مَقْبولٌ ، من الثّالثَة .

(٢٣٩٢) أبو المُثَنّى = سليمانُ بنُ يزيدَ الكَعْبيُّ .

(٢٣٩٣) أبو مُحَمّدٍ : شَيخٌ يَروي عَن عائِشةَ ما لم يُحدّث الثّقاتُ عَنها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٦) الميزان (٤ : ٥٧٠) اللّسان (٧ : ١٠٢) .

(٨) كثيرُ الوهَم

(٢٣٩٤) بُكيرُ بنُ أبي السَّميط المكفوفُ (س) : كَثيرُ الوَهْمِ ، لا يُحتجُّ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ ، ولم يوافِق الثِّقات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١٩٥) وأعادَهُ فِي الثِّقاتِ (٦ : ١٠٥) ولم يقُلْ فيه شيئاً الميزان (١ : ٣٤٩) تَهذيب الكَمالِ (٤ : ٢٣٦) التَّهْذيبِ (١ : ٤٩٠) التَّقْريبِ (١ : ١٠٧) : صَدُوقٌ مِنَ السَّابِعَة .

(٢٣٩٥) ثابتُ بنُ أبي صفيّةَ ، أبو حمزةَ الثُّماليُّ (ت عس ق) : كثيرُ الوَهَمِ في الأخبارِ حتى خرجَ عَن حدِّ الاحْتِجاج بِهِ إذا انْفَرَدَ ، مع غلوٍّ في تَشَيّعِهِ .

(٢٣٩٦) ثابتُ بنُ قيسٍ ، أبو الغُصْن المَدنيُّ (ي د س) : قَليلُ الحَديثِ ، كَثيرُ الوَهْمِ فِيما يرويه ، لا يُحتجُّ بِخَبرِهِ إذا لَم يُتابِعْهُ عَليه غَيْرُهُ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٠٦) وأعادَهُ في الثقاتِ (٤ : ٩٠) ولم يَقُلْ فيه شيئاً العُقَيْليّ (١ : ١٧٣) الكَامِل (٢ : ٩١) تَهذيب الكَمالِ (٤ : ٣٧٣) التَّهْذيبِ (٢ : ١٣) المِيزان (١ : ٣٦٦) التَّقْريبِ (١ : ١١٧) : صَدُوقٌ يَهِمُ مِنَ الخَامِسَة .

(٢٣٩٧) الحارثُ بنُ عُبيدٍ ، أبو قُدامةَ الإياديّ البَصْريُّ (خت م د ت) : كَثُرَ وَهْمُهُ حَتّى خَرَجَ عَن جُمْلَةِ مَنْ يحتجّ بِهِم إذا انْفَرَدُوا .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسةَ عشرَ روايةً ، منها عندَ البخاريِّ روايتانِ معلّقتان (٣٠٠٤ ، ٤٦٧٣) وعندَ مسلمٍ روايتانِ (٢٦٦٧ ، ٢٨٣٨) وأخْرَجَ له ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (١٦٨٢) .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٢٤) وأعادَهُ في الثِّقات (٦ : ١٧٤) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيْليّ (١ : ٢١٢) الكَامِل (٢ : ١٨٨) المِيزان (١ : ٤٣٨) تَهذيب الكَمالِ (٥ : ٢٥٨) التَّهْذيبِ (٢ : ١٤٩) التَّقْريبِ (١ : ١٤٢) : صَدُوقٌ يُخطئ ، مِنَ الثَّامِنَة .

(٢٣٩٨) حكيمُ بنُ جُبيرٍ الأسديّ الكُوفيّ (٤) : كانَ غالياً في التّشيّع ، كثيرَ الوهَمِ فيما يَروي .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٤٦) العُقَيليّ (١ : ٣١٦) الكامِل (٢ : ٢١٦) الميزان (١ : ٥٨٣) تَهْـذيب الكَمـال (٧ : ١٦٥) التـهـذيب (٢ : ٤٤٥) التـقـريب (١ : ١٩٣) : ضَعيفٌ ، رُميَ بالتّشيّع ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٣٩٩) حَنَشُ بنُ المُعتَمِرِ الصّنعانيُّ (د ت ص) : كَثيرُ الوَهَمِ في الأخبارِ ، ينفردُ عن عَليّ بأشياءَ لا تُشبهُ حديثَ الثّقاتِ ، حتّى صارَ ممن لا يُحتَجّ به .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٦٩) العُقَيليّ (١ : ٢٨٨) الكامِل (٢ : ٤٣٨) الميزان (١ : ٦١٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٧ : ٤٣٢) التّهذيب (٣ : ٥٨) التّقريب (١ : ٢٠٥) : صدوقٌ له أوهامٌ ، ويُرسلُ ، من الثّالثَةِ ، وأخطَأَ مَنْ عَدّهُ في الصّحابةِ .

(٢٤٠٠) داودُ بنُ عَطاءٍ ، أبو سليمانَ المَدنيُّ (ق) : كثيرُ الوَهَمِ في الأخبارِ ، لا يُحتَجّ بهِ بحالٍ ؛ لِكثرةِ خَطئِه وغَلبتِه على صَوابِه ، قال أحمد : رأيتُهُ ؛ وهو لا شيءٌ .

ترجمتـه في : المَجروحينَ (١ : ٢٨٩) العُـقَيليّ (٢ : ٣٤) الكامِل (٣ : ٨٥) الميزان (٢ : ١٢) اللّسان (٢ : ٤٢١) تهذيب الكمال (٨ : ٤١٩) التـهذيب (٣ : ١٦٨) التقريب (١٨٠١) : ضعيفٌ ، من الثامنة .

(٢٤٠١) الربيعُ بنُ صُبَيحٍ الأسْلميُّ السّعديّ مَولاهُم (خت ت ق) : كانَ مِنَ العُبَّادِ الزُّهّادِ ، إلا أنّ الحديثَ لم يكنْ صناعتَهُ ، فكانَ يَهِمُ فيما يَرْوي كثيراً ، حتّى وَقَعَ في حَديثِه المَناكير مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُر ، فَلا يُعجبُني الاحْتِجاجُ بهِ إذا انْفَرَدَ ، وفيما وافَقَ الثّقات ، فإن اعتبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ لَمْ أرَ بذلكَ بأساً .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثة عشر روايةً ، منها متابعة واحدة عند البخاريّ (٦٢٢٧) ولم يخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِه شيئاً .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (١ : ٢٩٦) العُقَيْليّ (٢ : ٥٢) الكَامِل (٣ : ١٣٢) الميزان (٢ : ٤١) تَهْذيبِ الكَمالِ (٩ : ٨٩) التهذيب (٣ : ٢٤٧) التّقريب (١ : ٢٤٥) : صَدُوقٌ سيّئُ الحِفْظِ ، وكانَ عابِداً مُجاهِداً ، قال الرّامَهُرمُزيّ : هو أوّلُ من صَنّفَ الكُتُبَ بالبَصرةِ مِن السّابِعَةِ .

(٢٤٠٢) سَلامُ بنُ أبي مُطيع الخُزاعيّ ، مَولاهُم (خ م ل ت س ق) : كانَ سَيِّئ الأخذِ كثيرَ الوَهمِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَردَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعُ وعشرونَ روايةً ، منها أربعُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٤٦٧٣ ، ٥٤٤٧ ، ٥٨٩٩ ، ٦٨١٦) وروايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٩٤٧) ولم يُخرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٤١) الكامل (٣ : ٣٠٦) الميزان (٢ : ١٨١) تهذيب الكمال (١٢ : ٢٩٨) التهذيب (٤ : ٢٨٧) التقريب (٢ : ٣٤٢) : ثِقَةٌ ، صاحِبُ سُنةٍ في رِوايتِهِ عَن قَتادَةَ ضَعفٌ ، مِنَ السّابعةِ .

(٢٤٠٣) عَبدُ اللهِ بنُ جَعفرِ بنِ المِسوَرِ المَخْرَميُّ (خت م ٤) : كَثيرُ الوَهمِ في الأخبارِ حتّى يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، فإذا سَمِعها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه شَهِدَ أنّها مَقلوبةٌ ، فاستَحقَّ التّركَ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ أربعُ رواياتٍ ، منها واحدةٌ معلّقةٌ عندَ البخاريِّ (٢٤٩٩) وخمسُ رواياتٍ عندَ مسلمٍ (٥٨٢ ، ٩٦٦ ، ١٣٦٤ ، ١٦٨٤ ، ١٧١٨) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٢٤٠٤) عَبدُ اللهِ بنُ مَيسرَةَ ، أبو إسحاقَ الكوفيّ (عس) : كَثيرُ الوَهَمِ ، على قِلّةِ رِوايتِهِ ، كَثيرُ المُخالَفةِ للثّقاتِ فيما يَروي عَنِ الأثباتِ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٢) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٣٣٣) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيليّ (٢ : ٣٠٨) الكامِل (٤ : ١٧١) الميزان (٢ : ٥١١) تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ١٩٦) التّهذيب (٦ : ١٤) التّقريب (١ : ٤٥٥) : ضعيفٌ ، كانَ هُشَيمٌ يَكْنيهِ أبا إسحاقَ وأبا عَبدِ الجَليلِ وغيرَ ذلكَ ؛ يُدلّسُهُ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٩) غَلَبَ الوَهَمُ على حديثِهِ

(٢٤٠٥) بشيرُ بنُ زاذانَ الكوفيُّ : غلبَ الوهَمُ على حديثِه ، حتّى بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٩٢) العُقَيليّ (١ : ١٤٤) الكامِل (٢ : ٢٠) المِيزان (١ : ٣٢٨) اللِّسان (٢ : ٣٧) .

(٢٤٠٦) ثابتُ بنُ زيدِ بنِ ثابت بنِ زيدِ بنِ أرقَمَ : يَرْوي المَناكِيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، كان الغالبَ على حديثِهِ الوهمُ ، لا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٠٦) الكَبيرِ (٢ : ١٦٣) الجَرحِ (٢ : ٤٥٢) العُقَيْليّ (١ : ١٧٤) المِيزان (١ : ٣٦٤) اللسان (٢ : ٧٧) .

(٢٤٠٧) الحارثُ بنُ نَبهانَ الجَرميُّ البَصريُّ (ت ق) : كانَ من الصّالحينَ الّذينَ غَلَبَ الوَهَمُ عليهم ؛ حتّى فَحُشَ خَطَؤُهُ ، وخَرَجَ عن حدّ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٢٢) العُقَيليّ (١ : ٢١٧) الكامِل (٢ : ١٩١) الميزان (١ : ٤٤٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٥ : ٢٨٨) التّهذيب (٢ : ١٥٨) التّقريب (١ : ١٤٤) : متروكٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٤٠٨) رِشدينُ بنُ كُريبٍ ، مَولى ابنِ عَبّاسَ (ت ق) : كثيرُ المناكيرِ ، يروي عن أبيهِ أشياءَ ليسَ تُشبِهُ أحاديثَ الثّقاتِ عنه ، كانَ الغالبَ عليهِ الوَهمُ والخَطأُ ؛ حتّى خَرجَ عن حدّ الاحتِجاجِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٠٢) العُقَيليّ (٢ : ٦٦) الكامِل (٣ : ١٤٧) الميزان (٢ : ٥١) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ١٩٦) التّهذيب (٣ : ٢٧٩) التّقريب (١ : ٢٥١) : ضعيفٌ مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٤٠٩) المغيرةُ بنُ سِقْلابَ ، أبو بِشرٍ الحرّانيُّ : يُخطِئُ ، ويَروي عَنِ الضّعفاءِ والمجاهيلِ فغَلَبَ عَلى حديثِه المناكيرُ والأوهامُ ؛ فاستَحَقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٨) الجرح (٨ : ٢٢٣) : قالَ أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ العُقَيليّ (٤ : ١٨٢) الكامِل (٦ : ٣٥٨) المِيزان (٤ : ١٦٣) اللِّسان (٦ : ٧٨) .

(١٠) فاحشُ الخطأ

(٢٤١٠) أبانُ بنُ عَبْدِ الله البجليّ الكوفيّ (٤) : كان ممن فَحُشَ خطؤه وانفرد بالمناكير ، ما كان يحيى بنُ سعيد يُحَدِّثُ عنه بشيء .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٩٩) الضعفاء الكَبير (١ : ٤٢) الكامِل (١ : ٣٨٧)

تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ١٤) التَّهْذيب (١ : ٩٦) التَّقْريب (١ : ٣١) : صدوق في حِفْظه لين ، من السابعة .

(٢٤١١) إبْراهيمُ بنُ الفضلِ المخزوميُّ ، أبو إسْحاق المدنيّ (ت ق) : كان فاحشَ الخَطَأ . قالَ ابن معين : ليس بشيء .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٠٤) الضعفاء الكَبير (١ : ٦٠) الكامِل (١ : ٦٠) تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ١٦٥) التَّهْذيب (١ : ١٥٠) التَّقْريب (١ : ٦٦) : متروكٌ ، من الثامنة .

(٢٤١٢) إسْماعيل بن إبْراهيم بن مهاجر الكوفيّ (ت ق) : كانَ فاحشَ الخَطَأ .

تَرْجَمَتُه في : المَجْروحين (١ : ١٢٢) الضعفاء الكَبير (١ : ٧٣) تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ٣٣) التَّهْذيب (١ : ٢٧٩) التَّقْريب (١ : ٦٦) : ضَعيْف ، من السابعة .

(٢٤١٣) أيُّوبُ بنُ عُتْبَةَ اليَمَامِيُّ (ق) : كان يُخْطِئ كثيراً ، ويَهِمُ شديداً ، حتى فَحُشَ ذلك منه .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٦٩) العُقَيْلي (١ : ١٠٨) الكامِل (١ : ٣٥١) الميزان (١ : ٢٩٠) تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ٤٨٤) التَّهْذيب (١ : ٤٠٨) التَّقْريب (١ : ٩٠) : ضَعيفٌ من السادسة .

(٢٤١٤) جريرُ بنُ أيُّوبَ البَجَلِيُّ : فَحُشَ خَطَؤهُ ، واتَّهَمَهُ أبو نُعَيْم (الفضلُ بن دُكَيْن) بالوضع ، وَقالَ ابن معين : ضَعيف .

تَرْجَمَتُه في : المَجْروحين (١ : ٢٢٠) العُقَيْلي (١ : ١٩٧) الكامِل (٢ : ١٢٣) الميزان (١ : ٣٩١) اللِّسان (٢ : ١٠١) .

(٢٤١٥) حِبّانُ بنُ عليٍّ ، أبو عليٍّ العنزيّ الكوفيّ (أخو مندل) (ق) : فاحشُ الخطأ فيما يروي ، يجبُ التوقُّفُ في أمره ، وَأعاده في الثِّقات ، وقال : كان يتشيَّعُ .

أخرج لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثًا (٥٦٤٦) .

(٢٤١٦) حَرْبُ بنُ مَيْمون ، أبو الخَطاب البَصْريّ (م ت فق) : يُخْطِئ كثيراً حتى فَحُشَ الخَطَأ في حَديثه ، كانَ سُلَيْمانُ بنُ حَرْبٍ يقولُ : هو أكذبُ الخَلْقِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثماني رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٢٠٤٠) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٢٦١) الثِّقات (٨ : ٢١٣) في تَرْجَمَه حرب بن ميمون أبو عَبْد الرَّحْمَن البَصْريّ ، وقالَ : واهٍ ، العُقَيْلي (١ : ٢٩٤) الكامِل (٢ : ٤١٨) الميزان (١ : ٤٧٠) وَقالَ عنه أبو زُرْعَةَ : ليِّن ، والغريب أن الذهبيَّ جعل أبا الخَطَّاب الصدوق ، وأبا عَبْد الرَّحْمَن هو الضعيف ، تَهْذيب الكَمالِ (٥ : ٥٣١) التَّهْذيب (٢ : ٢٢٥) التَّقْريب (١ : ١٥٧) : صدوق رُمي بالقدر ، من السابعة .

* تنبيهٌ : قال ابنُ حجرٍ في ترجمةِ حربِ بنِ ميمونٍ أبي الخطّابِ : «وقالَ ابنُ حِبّانَ في الثقاتِ : يُخطئُ» . وهذا وهَمٌ منهُ ـ رحمَهُ اللهُ ـ إذ لم يترجِم ابنُ حِبّان في الثقاتِ لحربٍ أبي الخطابِ ، وإنّما الذي ترجمَهُ ابنُ حِبّانَ هو حربٌ أبو عبدِ الرحمنِ ؛ حيثُ قالَ في ترجمَتِه مِن الثقاتِ (٨ : ٢١٣) : «يُخطئُ ، وليس هذا بحربِ بنِ ميمونٍ أبي الخطّابِ ، ذاكَ واهٍ» .

(٢٤١٧) سعيد بن بشير البَصْريّ ، مولاهم الدمشقيّ (٤) : كان رديءَ الحِفْظِ فاحشَ الخَطَأ ، يروي عَن قتادةَ ما لا يُتابَعُ عليه ، وعَن عمرو بن دينار ما ليس يُعْرَفُ من حَديثه .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٣١٩) العُقَيْلي (٢ : ١٠٠) الكامِل (٣ : ٣٦٩) الميزان (٢ : ١٣٠) تَهْذيب الكَمالِ (١٠ : ٣٤٨) التَّهْذيب (٤ : ١٠) التَّقْريب (١ : ٢٩٢) : ضعيفٌ ، من الثامنةِ .

(٢٤١٨) سَلْمُ بنُ زَرير ، أبو بِشرٍ العُطارديُّ (خ م ت س) : لم يكن الحَديثُ صِناعتَهُ وكان الغالبُ عَليهِ الصَّلاحَ ، يُخطئ خَطأً فاحشاً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إلا فيما وافَقَ الثِّقات .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ عشرُ رواياتٍ ، منها خمسُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٣٠٠٢ ، ٣٣٠٦ ، ٤٧٩٩ ، ٥٧٠٦ ، ٥٩٦٨) وروايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٦٨٢) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٤٤) وأعادَهُ في الثقات (٦ : ٤٢١) ولم يَقُلْ فيه شيئاً الكَامِل (٣ : ٣٢٧) الميزان (٢ : ١٨٤) تَهذيب الكَمالِ (١١ : ٢٢١) التَّهْذيبِ (٤ : ١٣) التَّقْريبِ (١ : ٣١٣) وثَّقَه أبو حاتِم ، وقالَ النَّسائيُّ : لَيْسَ بالقويِّ . مِنَ السّادسَةِ .

(٢٤١٩) عاصِمُ بنُ ضَمرةَ السّلوليُّ الكُوفيُّ (٤) : كانَ رَديءَ الحِفظِ ، فاحشَ الخطأ يرفعُ عن عَليّ قولَه كَثيراً ، فلمّا فَحُشَ ذلك في رِوايتِه ؛ استَحقَّ التّركَ ، على أنّه أحسنُ حالاً مِنَ الحارثِ الأعورِ - المجروحين (٢ : ١٦٩) - .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٢٥) الكامِل (٥ : ٢٢٤) المِيزان (٢ : ٣٥٢) تَهْذيب الكَمال (١٣ : ٤٩٦) التّهْذيب (٥ : ٤٥) التّقريب (١ : ٣٨٤) : صدوقٌ ، مِنَ الثّالثَةِ .

(٢٤٢٠) عبدُ الرّحمنِ بنُ عبدِ الله بنِ دِينار المَدنيُّ (خ ت د س) : ينفردُ عَن أبيهِ بما لا يتابعُ عليهِ ، مع فُحْشِ الخَطَأ في روايتِه ، لا يجوزُ الاحْتِجاجُ بِخَبَرِه إذا انْفَرَد ، كانَ يحيى القَطّان يحدّثُ عنهُ ، وكانَ البخاريُّ يحْتَجُّ بهِ في كِتابِه ويتركُ حمادَ بنَ سَلَمَةَ . ولم يُحدِّثْ عنهُ ابنُ مهديٍّ بشيءٍ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ خمسونَ روايةً ، منها سبعةَ عشرَ روايةً عندَ البخاريِّ ، منها (١٦٨ ، ٦٥٣ ، ٩٥٣ ، ١٣١٥ ، ١٣٢١ ، ٢٠١٤ ، ٢٦٧٣ . . .) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٤٩٤٩) .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٥١) العُقَيْليّ (٢ : ٣٣٩) الكَامِل (٤ : ٢٧٦) المِيزان (٢ : ٥٧٢) تَهذيب الكَمالِ (١٧ : ٢٠٨) التَّهْذيبِ (٦ : ٢٠٦) التَّقْريبِ (١ : ٤٨٦) : صَدُوقٌ يُخطئ ، مِنَ السَّابِعَةِ .

(٢٤٢١) عَديّ بنُ الفَضلِ التّيميّ ، مَولاهم أبو حاتمٍ البصريُّ (ق) : كَثُرَ خَطؤهُ حتّى فَحُشَ المناكيرُ في حَديثِه ، فبَطلَ الاحتِجاجُ بروايتِه . وعَن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بثِقَةٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٨٧) الثقات (٨ : ٥١٩) في ترجمة عديٍّ بنِ الفضلِ الراوي عن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ، وقالَ : أدخَلْناهُ في الضُّعَفاءِ ، العُقَيليّ (٣ : ٣٧٠) الكامِل (٥ : ٣٧٥) المِيزان (٣ : ٦٢) تَهْذيب الكَمال (٢٠ : ٥٣٩) التّهْذيب (٧ : ١٦٩) التّقريب (٢ : ١٧) : مَتروكٌ مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٤٢٢) عيسى بنُ شُعيبٍ البَصْريُّ (س) : يُخطئُ حتّى فَحُشَ خَطؤهُ ؛ فلمّا غَلَبَ الأوهامُ على حديثِه ؛ استَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٢٠) العُقَيليّ (٣ : ٣٨٠) المِيزان (٣ : ٣١٣) تَهْذيب الكَمال (٢٢ : ٦١٢) التّهْذيب (٨ : ٢١٣) التّقريب (٢ : ٩٨) : صدوقٌ لهُ أوهامٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٤٢٣) مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ الأسَديُّ ، المعروفُ بالتلِّ (خ س ت) : كانَ فاحشَ الخَطَأ يرفعُ المراسيلَ ، ويقلبُ الأسانيدَ ، ليسَ ممن يُحْتَجُّ بِه . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسُ رواياتٍ ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (١٣٩٠ ، ٣٥٣٤) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٧٧) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٩ : ٧٨) وقالَ : يُغْرِبُ العُقَيْلي (٤ : ٥٠) الكامِل (٦ : ١٧٣) الميزان (٣ : ٥١٣) تَهْذيب الكَمالِ (٢٥ : ٦٧) التَّهْذيب (٩ : ١١٧) التَّقْريب (٢ : ١٥٤) صَدوقٌ فيهِ لينٌ ، مِن التاسعةِ .

قلتُ : تصحَّفَ لقَبُهُ في الثقاتِ إلى (باليل) والصوابُ ما أثبَتْناهُ .

(٢٤٢٤) موسى بنُ وَرْدانَ ، القاصُّ المِصْريُّ (بخ د ت س ق) : كانَ مِمّن فَحُشَ خَطَؤُهُ حتى كانَ يروي عَن المشاهيرِ الأشياءَ المناكيرَ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بالقويِّ ، وقالَ مرّةً : ضعيفٌ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٣٩) الكبير (٧ : ٢٩٧) الجرح (٨ : ١٦٥) : قالَ أحمدُ : لا أعلمُ إلا خيراً ، وقالَ أبو حاتم : ليسَ بهِ بأسٌ ، الكامِل (٦ : ٣٤٦) الميزان (٤ : ٢٢٦) تَهْذيب الكَمالِ (٢٩ : ١٦٣) التَّهْذيب (١٠ : ٣٧٦) التَّقْريب (٢ : ٢٨٩) : صدوقٌ رُبّما أخطَأ ، مِن الثالثةِ .

(٢٤٢٥) النّعمانُ بنُ ثابتٍ ، أبو حَنيفةَ الكوفيُّ (ت س) : كانَ رَجُلاً جَدِلاً ظاهرَ الورَعِ ، لم يكُنِ الحديثُ صناعتَهُ ، حدّثَ بمائةٍ وثلاثينَ حديثاً مسانيدَ ؛ ما لهُ في الدنيا غيرُها ، أخطأَ مِنها في مائة وعشرينَ حديثاً ، إمّا أن يكونَ أقلبَ إسنادَهُ أو غيَّرَ متنَهُ ؛ مِن

حيثُ لا يَعلمُ ، فلمّا غَلَبَ خطَؤهُ على صوابِهِ ؛ استَحَقَّ تَرْكَ الاحتجاجِ بهِ في الأخبارِ .

ومِن جهةٍ أُخرى : لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ ؛ لأنَّهُ كانَ داعياً إلى الإرجاءِ . ثمّ ذكرَ كلاماً طويلاً لأئمّةِ الحديثِ في جَرْحِ أبي حنيفةَ رحمَهُ اللهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٦١) الكبير (٨ : ٨١) : كانَ مُرجئاً ، سكَتوا عنهُ وعن رأيهِ وعن حديثِهِ ، الجرح (٨ : ٤٤٩) العُقَيليّ (٤ : ٢٦٨) الكامِل (٧ : ٥) المِيزان (٤ : ٢٦٥) تَهْذيب الكَمال (٢٩ : ٤١٨) التّهْذيب (١٠ : ٤٤٩) التّقريب (٢ : ٣٠٣) : فقيهٌ مَشهورٌ مِنَ السّادِسَةِ .

(١١) كثيرُ الخطأ فاحشُ الوهَمِ ، كثيرُ الوهَمِ فاحشُ الخطأ

(٢٤٢٦) إبراهيمُ بنُ عُثمانَ العَبْسيّ الواسطي (ت ق) : كانَ إذا حَدَّثَ عَنِ الحَكَمِ جاءَ بأشياءَ مُعْضَلَةٍ ، وكانَ ممن كَثُرَ وَهَمُهُ ، وفَحُشَ خَطَؤُهُ ، حتى خرجَ عَن حدِّ الاحْتِجاجِ بِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٠٤) الضّعَفاءِ الكَبيرِ (١ : ٥٩) الكامِل (١ : ٢٣٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ١٤٧) التّهذيب (١ : ١٤٤) التّقريب (١ : ٩) : متروكُ الحديثِ قاضي واسط ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٤٢٧) الأَزْهرُ بنُ راشدٍ الكاهليُّ الكوفيُّ (عس) : كانَ فاحشَ الوَهَمِ ، ضَعَّفَهُ ابنُ مَعين .

ترجمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٧٩) الميزان (١ : ١٧١) تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٣٢٢) التَّهْذيب (١ : ٢٠١) التَّقْريب (١ : ٥١) : ضَعيفٌ ، من الثامنة .

(٢٤٢٨) إسْحاقُ بنُ الصبَّاح من ولد الأشعثِ بنِ قيسٍ : كثيرُ الوهَمِ ، فاحِشُ الخَطَأ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٣٣) الضعفاء الكَبير (١ : ١٠٣) الكامِل (١ : ٣٣٩) الميزان (١ : ١٩٢) تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٤٣٦) التَّهْذيب (١ : ٢٣٧) التَّقْريب (١ : ٨٥) : ضَعيْفٌ مُقِلّ ، من السابعة ، ذَكَرَهُ تمييزاً .

(٢٤٢٩) إسْماعيلُ بنُ يَعْلَى ، أبو أُمَيّةَ الثَّقَفِيُّ البَصْريُّ : كثيرُ الخَطَأ ، فاحشُ الوَهَمِ ضَعَّفَهُ ابنُ مَعينٍ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٢٦) الضعفاء الكَبير (١ : ٩٥) الكامِل (١ : ٣١٥) الميزان (١ : ٢٥٤) اللِّسان (١ : ٤٤٥) .

(٢٤٣٠) أَشْعَثُ بنُ سَوَّارٍ الثقَفيُّ (بخ م ت س ق) : فاحشُ الخَطَأ ، كثيرُ الوَهَمِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضَعيف الحديث .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ سبعٌ وسِتّونَ روايةً ، منها عندَ مسلمٍ روايةٌ واحدةٌ (١٤٨٠) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحهِ حَديثاً (٢٣٣٠) .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٧١) العُقَيْليّ (١ : ١٣١) الكامِل (١ : ٣٧١) الميزان (١ : ٢٦٣) تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ٢٦٤) التَّهْذيب (١ : ٣٥٢) التَّقْريب (١ : ٧٩) ضَعيفٌ قاضي الأهواز ، مِن السادسةِ .

(٢٤٣١) بَحرُ بنُ كَنيزٍ ، أبو الفضل الباهليُّ السّقَّاءُ (ق) : فَحُشَ خَطَؤهُ ، وكَثُرَ وَهَمُهُ حتّى استَحقَّ التّركَ . قالَ ابن معين : لا يُكتَبُ حَديثُهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٩٢) العُقَيليّ (١ : ١٥٤) الكامِل (٢ : ٥٠) تَهْذيب الكَمال (٤ : ١٢) المِيزان (١ : ٢٩٨) التّهْذيب (١ : ٤١٨) التّقريب (١ : ٩٣) : ضَعيفٌ مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٤٣٢) البراءُ بنُ يزيدَ الغَنَويُّ (بخ) : فرَّقَ بينَهُ وبين البراء بن يزيد الهَمْداني ؛ فقال عَن الغَنَوي : ضَعيف ، وبَيَّنَ سببَ الضعفِ فقالَ : كانَ كثيرَ الاختلاطِ فيمن لا يليق بهِ - يعني مِن الضُّعَفاءِ - كثيرَ الوَهَم فيما يرويه ، قالَ ابن معين : ضَعيف . ويقال له أيضاً : البراء بن عَبْد الله أبو يزيد .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٩٨) العُقَيْلي (١ : ١٦١) الكامِل (٢ : ٤٩) الميزان (١ : ٣٠١) تَهْذيب الكَمالِ (٤ : ٣٧) وجَعَلَهُما في التهذيب (١ : ٤٢٦) والتَّقْريب (١ : ٩٥) واحداً وَقالَ : ضَعيفٌ ، وحكى الخلافَ ، من السابعة .

(٢٤٣٣) تَمّامُ بنُ بَزيع ـ بالعينِ المهمَلةِ ـ أبو سَهلٍ البَصريّ : كَثُرَ وَهَمُه ، وفَحُشَ خَطؤُهُ ؛ حتّى بَعُدَ عَنِ الاحتِجاجِ به .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٠٣) العُقَيليّ (١ : ١٦٩) الكامِل (٢ : ٨٣) اللّسان (٢ : ٧١) الميزان (١ : ٣٥٨) .

(٢٤٣٤) حارثةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي الرِّجال (ت ق) : كَثُرَ وَهَمُهُ ، وفَحُشَ خَطَؤه تركَهُ أحْمَدُ ويحيى بنُ معين .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٥٦٨) العُقَيْلي (١ : ٢٨٨) الكامِل (٢ : ١٩٨) الميزان (١ : ٤٤٥) تَهْذيب الكَمالِ (٥ : ٣١٣) باسم : حارثة بن أبي الرجال ، التَّهْذيب (٢ : ١٦٥) التَّقْريب (١ : ١٤٥) : ضَعيْف ، من السادسة .

(٢٤٣٥) حُسامُ بنُ المِصَكِّ بنِ ظالمٍ (تم) : كَثيرُ الخَطأ ، فاحِشُ الوَهَمِ ، حتّى خَرَجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٧٢) العُقَيليّ (١ : ٢٩٩) الكامِل (٢ : ٤٣٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٦ : ٥) التّهذيب (٢ : ٢٤٤) التّقريب (١ : ١٦١) : ضعيفٌ ، يكادُ أن يُتركَ ، مِنَ السّابعَةِ .

(٢٤٣٦) الحَكَمُ بنُ سَعيدٍ الأُمَويّ المَدنيُّ : يروي عَن هشامٍ وغيرِه ، فَحُشَ خَطؤُهُ وكَثُرَ وَهَمُه ، حتّى صارَ مُنكرَ الحَديثِ ، لا يُحتَجّ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٤٩) الكامِل (٢ : ٢٠٧) الميزان (١ : ٥٧٠) اللّسان (٢ : ٣٣٢) .

(٢٤٣٧) حمادُ بنُ أبي حُميدٍ الزُّرَقيُّ ، أبو إبراهيمَ الأنصاريُّ ، وهو الّذي يُقال عنهُ : محمّدُ بنُ أبي حُميدٍ (ت ق) : كَثيرُ الخَطأ ، فاحشُ الوَهَمِ ، يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنه كالمُتَعمّدِ لَها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

وأعادَهُ بِاسمِ محمدِ بنِ أبي حُميدٍ المدَنيّ ، وقالَ : كانَ شيخاً مغفّلاً ، يقلبُ الإسنادَ ولا يَفهَمُ ، ويُلْزقُ بهِ المتنَ ولا يَعلمُ ، فلَمّا كَثُرَ ذلكَ في أخبارِهِ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بروايتِهِ .

عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٢٤٣٨) زافرُ بنُ سُليمانَ ، أبو سُلَيْمانَ الآبادي القُهُسْتانيُّ (ت سي ق) : كَثيرُ الغَلط في الأخْبارِ واسعُ الوَهَم في الآثارِ ـ على صدقٍ فيهِ ـ والذي عِنْدَي في أمْرِهِ : الاعتبارُ برِوايَتِهِ التي يُوافِقُ فيها الثّقات ، وتنكُّبُ مَا انفرَدَ بِهِ مِنَ الرّوايات .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (١ : ٣١٦) العُقَيْليّ (٢ : ٩٥) الكَامِل (٣ : ٢٣٢) الميزان (٢ : ٦٣) تَهْذيبِ الكَمالِ (٩ : ٢٦٧) التهذيب (٣ : ٣٠٤) التّقريب (١ : ٢٥٦) : صَدُوقٌ كَثيرُ الأوْهامِ ، من التاسعةِ .

(٢٤٣٩) زيادُ بنُ عَبْدِ الله بنِ الطُّفَيْلِ البَكّائيُّ العامريُّ الكوفيُّ (خ م ت ق) : كانَ فاحِشَ الخطأ ، كَثيرَ الوَهْم ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بخبَرِهِ إذا انْفرَدَ ، وأمّا فيما وافَقَ الثّقات في الرّوايات ، فإنْ اعتُبِرَ فَلا ضَيْرَ ، وكانَ وكيعٌ يقولُ : هو أشرفُ مِنْ أنْ يَكْذِبَ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ إحدى وثلاثونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٢٥٩٥) وعندَ مسلمٍ ثلاثُ رواياتٍ (٥١٠ ، ١٠٨٠ ، ١٢٨٣) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٢١٩٠) .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (١ : ٣٠٦) العُقَيْليّ (٢ : ٧٩) الكَامِل (٣ : ١٩١) الميزان (٢ : ٩١) تَهْذيبِ الكَمالِ (٩ : ٤٩٥) التهذيب (٣ : ٣٧٥) التّقريب (١ : ٢٦٨) : صَدُوقٌ ثبتٌ في المَغازي ، وفي حديثِهِ عَن غيرِ ابنِ إسحاقَ لِينٌ ، من الثامنةِ ، ولم يَثبتْ أنّ وكيعاً كذّبهُ ، وله في البخاريِّ موضعٌ واحدٌ متابعةً .

(٢٤٤٠) سَعدُ بنُ عَبدِ الحَميدِ بنِ جَعفرٍ الحَكَميُّ (ت س ق) : يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ ، فَحُشَ خَطؤُهُ وكَثُرَ وَهمُه ، حتّى حَسُنَ التّنكّبُ عن الاحتِجاجِ بِهِ .

(٢٤٤١) سعيد بن المَرْزُبان ، أبو سَعدٍ البَقّال (بخ ت ق) : كثيرُ الوَهَم فاحِشُ الخَطَأ . . . قالَ ابن المبارك : قريب الإسناد . قال ابنُ حِبّانَ : يريدُ أنّه لولا قربُ إسنادِهِ ؛ لم يُكتبْ عنه شيئاً .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٣١٧) العُقَيْلي (٢ : ١١٥) الكامِل (٣ : ٣٨٣) الميزان (٢ : ١٥٧) تَهْذيب الكَمالِ (١١ : ٥٢) التَّهْذيب (٤ : ٧٩) التَّقْريب (١ : ٣٠٥) : ضَعيف مدلِّس ، من الخامسة .

(٢٤٤٢) سَلاَّمُ بنُ أبي الصّهباءِ الفَزاريُّ : فَحُشَ خَطؤُه وكَثُرَ وَهْمُه ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٤٠) العُقَيْليّ (٢ : ١٥٩) الكَامِل (٣ : ٣٠٥) المِيزان (٢ : ١٨٠) اللسان (٣ : ٥٨) .

(٢٤٤٣) سُوَيدُ بنُ عَبْدِ العزيزِ بنِ نميرِ الدمشقيُّ السُّلَميُّ (ت ق) : كثيرُ الخَطَأ فاحشُ الوَهَمِ ، حتى يجيءَ في أخبارِهِ من المقلوباتِ أشياء تتخايلُ إلى مَن سمِعَها أنّها عُملتْ تعمُّداً ، والذي عندي في سُويد تنكُّبُ ما خالفَ الثِّقاتِ ، والاعتبارُ بما رَوى مما لم يخالفِ الأثبات ، والاحْتِجاجُ بما وافقَ الثِّقات ، وهو ممن أستخيرُ اللهَ عز وجلّ فيهِ لأنه يقربُ من الثِّقات .

أخرجَ له في ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثَيْن (٩٣٥ ، ٤٨٥٦) .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٣٥١) العُقَيْلي (٢ : ١٥٧) الكامِلِ (٣ : ٤٢٤) الميزان (٢ : ٢٥٢) تَهْذيب الكَمالِ (١٢ : ٢٥٥) التَّهْذيب (٤ : ٢٧٦) التَّقْريب (١ : ٣٤٠) : ليّن الحَديث ، من الثامنة .

(٢٤٤٤) عاصِمُ بنُ عُبيدِ اللهِ بنِ عاصِمِ العُمَريُّ المدني (عخ د ت س ق) : كانَ سيئَ الحِفظِ ، كَثيرَ الوَهَمِ ، فاحشَ الخَطأ ؛ فتُرِكَ مِن أجلِ كَثرةِ خَطئه . بينما ذكرَهُ في ترجمةِ عُبيد بن أبي عُبيد من الثقات (٥ : ١٣٥) وقال : يُكتبُ حديثُهُ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٢٧) العُقَيْليّ (٣ : ٣٣٣) الكَامِل (٥ : ٢٢٥) المِيزان (٢ : ٣٥٣) تَهذيب الكَمالِ (١٣ : ٥٠٠) التَّهذيبِ (٥ : ٤٦) التَّقريبِ (١ : ٣٨٤) : ضَعيفٌ ، مِنَ الرَّابعةِ .

(٢٤٤٥) عبدُ الرّحمنِ بنُ دِينارٍ ، أبو يَحْيى القَتاتُ : فَحُشَ خَطَؤهُ ، وكَثُرَ وَهْمُهُ يَجِبُ التَّنَكُّبُ عمّا انْفرَدَ مِنَ الأخْبارِ ، وإنِ اعْتَبَرَ مُعْتَبِرٌ بما وافَقَ الثّقات فَلا ضَيْرَ مِنْ غَيْرِ أنْ يُحْكَمَ بموافقتِه واحِداً في النقلِ على أحدٍ فِيه .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٥٣) العُقَيْليّ (٢ : ٣٢٩) اللسان (٣ : ٤١٥) الميزان (٢ : ٥٥٩) ونسَبَ الحافِظُ كلامَ ابنِ حِبّان إلى زِياداتِ الضُّعفاءِ .

(٢٤٤٦) عَبدُ الكريمِ بنُ أبي المُخارِقِ البَصريُّ (خت م ل ت س ق) : كانَ فقيهاً يقولُ بالإرجاءِ ، وكانَ كثيرَ الوهَمِ فاحشَ الخطأ فيما يَروي ، فلمّا كَثُرَ ذلك في روايتِه بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ رواياتٍ ، وذِكْرٌ عندَ البخاريِّ (١٠٥٣) وذكرٌ في مقدمة مسلمٍ ، ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٤٤) العُقَيليّ (٣ : ٦٢) الكامِل (٥ : ٣٣٨) المِيزان (٢ : ٦٤٦) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ٢٥٩) التّهْذيب (٦ : ٣٧٦) التّقريب (١ : ٥١٦) : ذكر كلاماً كثيراً . . . وقال : ضَعيفٌ ، من السادسةِ .

(٢٤٤٧) عَبدُ اللهِ بنُ زيدِ بنِ أسلمِ العدويُّ المدنيُّ ، مولى عمرَ بنِ الخطّاب (بخ ت س) : كانَ شيخاً صالحاً ، كَثيرَ الخطأ فاحشَ الوَهم ، يأتي عَنِ الثّقاتِ بالأشياءِ الّتي إذا سَمعها المبتدئُ بِهذهِ الصّناعةِ ؛ شَهِدَ عَليها بالوضعِ . قالَ ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٢٤٤٨) عبدُ الملكِ بنُ قدامةَ القُرشيُّ (ق) : كانَ صَدُوقاً في الروايةِ ، إلا أنّه فَحُشَ خَطَؤهُ ، وكَثُرَ وَهَمُهُ حتّى يأتي بالشيءِ عَلَى التّوهّمِ ، فيُحيلُهُ عَن مَعَناهُ ويَقلبُهُ عَن سَنَنِهِ لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ بهِ فيما لم يوافِق الثّقات .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ١٣٥) العُقَيْليّ (٣ : ٣٠) الكَامِل (٥ : ٣٠٩) الميزان (٢ : ٦٦١) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٣٨٠) التهذيب (٦ : ٤١٤) التّقريب (١ ٥٢١) : ضَعِيفٌ مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٤٤٩) عَبدُ الوهّابِ بنُ بُخْتٍ الجَزَريُّ ، وهو الذي يُقال له : عبدُ الوهّاب بنُ أبي بكرٍ ، كانت كُنيةُ «بُخت» أبا بكر (د س ق) : كانَ صدوقاً في الرّوايةِ ، إلا أنّهُ كانَ يُخطئُ كثيراً ، ويَهِمُ شديداً ؛ حتّى كَثُرَ في روايتِه الأشياءُ المَقلوبةُ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . كانَ ابنُ معينٍ حَسَنَ الرأيِ فيه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٤٦) المِيزان (٢ : ٦٧٨) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ٤٨٨) التّهْذيب (٦ : ٤٤٤) التّقريب (١ : ٥٢٧) : ثِقَةٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٤٥٠) عبيدُ اللهِ بنُ سَعيدِ بنِ مسلمٍ، أبو مسلمٍ الجُعْفِيُّ الكوفيُّ، قائدُ الأعمشِ (خت): كثيرُ الخَطَأ فاحشُ الوَهَم. قالهُ في تَرْجَمَةِ الحُسينِ بنِ الحُسينِ من المجروحين (١ : ٢٣٩). وقال في الثقاتِ: يُخطئُ.

تَرْجَمَتُهُ في: الثِّقات (٧ : ١٤٧) الكَبير (٥ : ٣٨٣) الجَرْح (٥ : ٣١٧) وَسَكَتا، الميزان (٣ : ٩) تَهْذيب الكَمالِ (١٩ : ٤٩) التَّهْذيب (٧ : ١٦) وَنَقَلَ عَن أبي داودَ قَوْلَه عِنْدَه أحاديث موضوعة، العُقَيْلي (٣ : ١٢١) رَوى عَن البُخاريّ: فيهِ نظرٌ، رَوى له حَديثاً ثُمَّ قالَ: لا يتابَعُ على هذا ولا على غيرِهِ، في حَديثِهِ عَن الأعمشِ وَهَمٌ كبيرٌ، وَقالَ الحافظُ: ذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في الثِّقاتِ، وذكرَهُ في الضُّعَفاءِ، وهذا يعَني أنه ترجَمَ له في الضُّعَفاءِ والحقُّ أنه لَمْ يترجِمْ له في المَجْروحينَ، وإنّما وردَ ذِكْرُهُ عرضاً في تَرْجَمَةِ الحُسينِ بنِ الحُسينِ الرّاوي عَن جريرٍ (١ : ٢٣٩) فقالَ عَن عبيدِ اللهِ هذا: كثيرُ الخَطَأ فاحشُ الوَهَمِ ينفردُ عَن الأعمشِ وغيرِهِ بما لا يُتابَعُ عَلَيْهِ، التَّقْريب (١ : ٥٣٣): ضَعيْفٌ، منَ السابعةِ.

(٢٤٥١) عَليُّ بنُ سَعيدِ بنِ شَهريارَ الرَّقِّيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ): كَثيرُ الخَطأ، فاحِشُ الوَهَمِ، ممن يروي عن الثِّقاتِ المقلوباتِ، وعن الأثباتِ الملزقاتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ عندي؛ لِكثرةِ روايتِه الأباطيلَ والمَجاهيلَ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٢ : ١١٦) الجرح (٦ : ١٨٩) الميزان (٣ : ١٣١) اللّسان (٤ : ٢٣٢) ضعفاء الأصبهانيّ (ص : ١١٨).

(٢٤٥٢) عَليُّ بنُ عابسٍ الأسَديّ الأزرقُ المُلائيّ (ت): فَحُشَ خَطَؤهُ، وكَثُرَ وَهَمُه فيما يَرويه، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ. قالَ ابنُ مَعينٍ: ليسَ بشيءٍ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٢ : ١٠٤) العُقَيليّ (٣ : ٢٤٤) الكامِل (٥ : ١٨٩) تَهْذيب الكَمال (٢٠ : ٥٠٢) التّهْذيب (٧ : ٣٤٣) الميزان (٣ : ١٣٤) التّقريب (٣ : ٣٩): ضَعيفٌ، مِنَ التّاسِعَةِ.

(٢٤٥٣) عَمّارُ بنُ مُحَمّدٍ، ابنُ أُختِ سُفيانَ الثّوريِّ، أبو اليَقظانِ الكوفيُّ (م ت ق): فَحُشَ خَطؤهُ، وكَثُرَ وَهَمُه؛ حتّى استَحقَّ التّركَ من أجلِه.

ولهُ في الكتبِ التسعةِ تِسْعَ عَشْرَةَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٥٥٢) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٩٥) الجرح (٦ : ٣٩٣) : قال ابنُ معينٍ : لم يكُن به بأسٌ ، وقال أبو حاتمٍ : ليسَ بهِ بأسٌ ، يُكتَبُ حديثُهُ ، وقالَ أبو زُرعةَ : ليسَ بقويٍّ ، المِيزان (٣ : ١٦٨) تَهْذيبُ الكَمال (٢١ : ٢٠٤) التّهْذيب (٧ : ٤٠٥) التّقريب (٢ : ٤٨) : صدوقٌ يُخطئُ ، وكانَ عابداً ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٤٥٤) عيسى بنُ أبي عيسى - واسمُ أبي عيسى ميسرةُ - الخَيّاطُ - ويُقالُ له : الحَنّاطُ - الكوفيُّ (ق) : كانَ سَيِّئَ الفَهمِ والحِفظِ ، كَثيرَ الوَهَمِ ، فاحشَ الخَطأ ، استَحقَّ التّركَ لِكثرتهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١١٧) الكبير (٦ : ٤٠٥) العُقَيليّ (٣ : ٣٩٢) الكامِل (٥ : ٢٤٥) تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ١٥) التّهْذيب (٨ : ٢٢٤) المِيزان (٣ : ٣٢٠) التّقريب (٢ : ١٠٠) : مَتروكٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٤٥٥) قَزَعَةُ بنُ سُوَيْدِ بنِ حُجَيْرٍ الباهِليُّ (ت ق) : كَثيرُ الخَطأ ، فاحِشُ الوَهَمِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِهِ ؛ سَقَطَ الاحتِجاجُ بأخبارِه . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢١٦) العُقَيليّ (٣ : ٤٨٧) الكامِل (٦ : ٥٠) المِيزان (٣ : ٣٨٩) تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ٥٩٣) التّهْذيب (٨ : ٣٧٦) التّقريب (٢ : ١٢٦) : ضَعيفٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٤٥٦) مُحَمّدُ بنُ الحَسنِ الشّيبانيُّ : صاحبُ الرأيِ ، صَحِبَ أبا حنيفةَ أيّاماً يسيرةً كانَ مُرجِئاً داعياً إلى الإرجاءِ ، وكانَ عاقلاً ، ليسَ في الحديثِ بشيءٍ ، كانَ يَروي عَنِ الثّقاتِ ويَهِمُ فيها ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ مِنهُ ؛ استحقَّ تَرْكَهُ مِن أجلِ كَثرةِ خَطَئِهِ ، ولأنّه كانَ داعيةً إلى مَذهبِهم . عن ابنِ مَعينٍ : كَذّابٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٧٥) العُقَيليّ (٤ : ٥٢) الكامِل (٦ : ١٧٤) المِيزان (٣ : ٥١٣) اللّسان (٥ : ١٢١) .

(٢٤٥٧) مُحَمَّدُ بنُ دِرْهَمٍ العَبْسِيُّ: كَثيرُ الوَهَمِ، مُنفردُ الخَطأ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأَخْبارِ.

تَرْجَمَتُهُ فِي: المجروحين (٢ : ٢٥٨) العُقَيْليّ (٤ : ٦٥) الكَامِل (٦ : ١٩٩) المِيزان (٣ : ٥٤١) اللسان (٥ : ١٦٢).

(٢٤٥٨) مُحَمَّدُ بنُ سُليمان بن مَسْمُولٍ (مَشْمُول) المَخزوميُّ: كَثيرُ الخطأِ، فاحِشُ الوَهمِ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ.

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٥٨٨٢).

تَرْجَمَتُهُ فِي: المجروحين (٢ : ٢٦٠) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٧ : ٤٣٩) ولم يَقُلْ فيه شيئاً الكَامِل (٦ : ٢٠٧) العُقَيْليّ (٤ : ٦٩) اللسان (٥ : ١٨٥) المِيزان (٣ : ٦٩).

(٢٤٥٩) مَيْمونُ التمّارُ، أبو حمزةَ القَصّابُ الأعورُ الكوفيُّ (ت ق): كانَ فاحشَ الخَطأ، كثيرَ الوَهَمِ، يروي عَن الثِّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ، تركَهُ أحْمَدُ وابنُ مَعينٍ.

تَرْجَمَتُهُ في: المَجْروحين (٣ : ٥) الكبير (٧ : ٣٤٣): ليسَ بذاكَ، الجرح (٨ : ٢٣٥): قالَ أبو حاتم: ليس بقويٍّ، يُكتَبُ حديثُهُ، العُقَيْلي (٤ : ١٨٧) الكامِل (٦ : ٤١٥) الميزان (٤ : ٢٣٤) تَهْذيب الكَمالِ (٢٩ : ٢٣٧) التَّهْذيب (١٠ : ٣٩٥) التَّقْريب (٢ : ٢٩٢): ضَعيفٌ، مِن السادسةِ.

(٢٤٦٠) النّضرُ بنُ إسماعيلَ، أبو المُغيرةِ البَجَليّ (ت س): فَحُشَ خَطؤهُ، وكَثُرَ وَهَمُه، استَحقَّ التّركَ من أجلِه. عن ابنِ مَعينٍ: ليسَ بشيءٍ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣ : ٥١) الكبير (٨ : ٩٠) الجرح (٨ : ٤٧٤): قالَ أحمدُ: لم يكُنْ يَحفظُ الإسنادَ، قالَ أبو زُرعةَ: ليسَ بقويٍّ، العُقَيليّ (٤ : ٢٩٠) الكامِل (٧ : ٢٦): كانَ صَدوقاً، وكانَ لا يَدري ما يُحدّثُ بهِ، المِيزان (٤ : ٢٥٥) تَهْذيب الكَمال (٢٩ : ٣٧٢) التّهْذيب (١٠ : ٤٣٤) التّقريب (٢ : ٣٠١): ليسَ بالقويّ، مِن صِغارِ الثّامِنةِ.

(٢٤٦١) هِشامُ بنُ عُبيدِ اللهِ الرّازيُّ السّنّيُّ: كان يَهِمُ في الرواياتِ، ويُخْطِئُ إذا رَوى

عَن الأثباتِ ، فلَمّا كَثُرَتْ مخالفتُهُ الأثباتَ ؛ بَطَلَ الاحْتِجاجُ بِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩٠) الجرح (٩ : ٦٧) : قالَ أبو حاتمٍ : صَدوقٌ ، الميزان (٤ : ٣٠٠) اللّسان (٦ : ١٩٥) .

(٢٤٦٢) يزيدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الواسطيُّ ، أبو خالدٍ الدّالانيُّ (٤) : كثيرُ الخَطَأ فاحشُ الوَهَمِ ، يخالفُ الثِّقاتِ في الرواياتِ ، حتّى إذا سَمِعَها المبتدئُ في هذه الصناعةِ ؛ عَلِمَ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ ، لا يجوزُ الاحْتِجاجُ بِه إذا وافقَ الثِّقاتِ ، فكيفَ إذا انْفَرَدَ عنهم بالمعضَلاتِ؟!

ومع ذلكَ ؛ أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه حديثاً (١٨٠٨) .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٠٥) الكامِل (٧ : ٢٧٧) الميزان (٤ : ٤٣٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ١٨٧) التّهذيب (١٢ : ٨٢) التّقريب (٢ : ٤١٦) : صدوقٌ ، يخطِئ كَثيراً وكانَ يُدلّسُ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٤٦٣) يوسفُ بنُ مَيمونٍ الصّبّاغُ ، أبو خُرَيْمٍ الكوفيُّ (ق) : فاحشُ الخَطَأ ، كثيرُ الوَهَمِ ، يروي عَن الثِّقاتِ ما لا يُشبهُ حَديثَ الأثباتِ ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ منهُ في روايتِهِ بَطَلَ الاحْتِجاجُ بِه . كذا قالَ في المجروحينَ .

وترجَمَ فيهِ أيضاً يوسفَ أبا خزيمة الذي يروي عن أنسِ بنِ سيرينَ ، وقالَ : أستحبّ مجانبةَ حديثهِ إذا انفردَ .

وترجمَ في الثقاتِ يوسفَ بنَ ميمونٍ القُرَشيَّ الذي يَروي عن أبي عبيدةَ بنِ حذيفةَ ، وروى عنهُ العراقيونَ .

وقد أشارَ المِزّيُّ إلى أنّ مِن الناسِ مَن جعلَهُما اثنينَ ، ومِنهُم مَن جَعَلَهُما واحداً ، وذكرَ في ترجمَتِهِ من شيوخه : عطاءً ، وأنس بنَ سيرينَ ، وأبا عبيدةَ بنَ حذيفةَ .

ترجمته في : المَجْروحين (٣ : ١٣٢ ، ١٣٤) الكبير (٨ : ٣٨٤) : مُنكَرُ الحديثِ جداً ، الجرح (٩ : ٢٣٠) : قالَ أحمدُ : ضعيفٌ ليسَ بشَيْءٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بالقويِّ ، مُنكَرُ الحديثِ جداً ، ضعيفٌ ، الكامِل (٧ : ١٦٥) الميزان (٤ : ٤٧٤ ـ ٤٧٦)

تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٤٥٦) التّهذيب (١١ : ٤٢٦) التّقريب (٢ : ٣٨٣) : ضعيفٌ ، مِنَ الرّابِعَةِ . وترجمَ بعدَهُ يوسفَ بنَ ميمونٍ الكوفيَّ ، وقالَ فيهِ : صَدوقٌ ، مِن السادسةِ ، فرّقَ بينَهُما ابنُ حِبّانَ والرازيّانِ وغيرُهُم .

(١٢) كثيرُ الخطأ

(٢٤٦٤) إبْراهيمُ بنُ مُسْلمٍ الهَجَريُّ ، أبو إسْحاقَ العَبْديّ (ق) : كانَ ممن يُخْطِئُ فيُكْثِرُ . عَن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٠٠) رَوى له هناك حَديثاً واحداً ، العقيلي (١ : ٦٥) الكامِل (١ : ٢١١) تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٢٠٣) التَّهْذيب (١ : ١٦٤) التَّقْريب (١ : ٤٣) : ليّنُ الحَديثِ ، رَفَعَ موقوفاتٍ ، مِن الخامسةِ .

(٢٤٦٥) إبْراهيمُ بنُ مُهاجرِ بنِ جابرٍ البَجَليُّ الكوفيُّ (م ٤) : كثيرُ الخَطَأ ، تُسْتَحَبُّ مجانبةُ ما انفردَ مِن الرواياتِ ، ولا يُعجبني الاحْتِجاجُ بما وافقَ الأثباتَ ؛ لكثرةِ ما يأتي من المقلوبات . عن ابن معين : ضَعيف .

وله في الكتبِ التسعة أربعٌ وستون روايةٍ ، منها روايتانِ عندَ مسلمٍ (٣٣٢ ، ٦٥٥) ولم يخرج له ابن حبان في صحيحه شيئاً .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٠٢) العقيلي (١ : ٦٦) الكامِل (١ : ٢١٣) تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٢١١) التَّهْذيب (١ : ١٦٧) التَّقْريب (١ : ٤٤) : صدوقٌ ليّنُ الحِفْظِ ، من الخامسةِ .

(٢٤٦٦) إسماعيلُ بنُ عَيّاشٍ ، أبو عتبة الحِمْصيُّ العَنْسِيُّ (ي ٤) : لما كَبُرَ تَغيَّرَ حِفظُه وخَلّطَ ، وأدخَلَ الإسنادَ في الإسنادِ والمتنَ بالمتنِ ؛ وهو لا يَعلمُ ، حتّى صارَ الخطأُ في حَديثِه يَكثُرُ ، ومَن كانَ هذا نعتَه ؛ خَرَجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ ، فيما لم يُخَلِّط . قلت : يعني : يُترك مُطلقاً .

(٢٤٦٧) حَمّادُ بنُ واقِد الصَّفار ، أبو عُمرَ البَصْريُّ (ت) : كَثيرُ الخطأ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٥٣) العُقَيْليّ (١ : ٣١٢) الكَامِل (٢ : ٢٤٨) الميزان (١ : ٦٠٠) تَهذيب الكَمالِ (٧ : ٢٩٨) التَّهْذيبِ (٣ : ١١) التَّقْريبِ (١ : ١٩٨) : ضَعيفٌ مِنَ الثَّامِنَةِ .

(٢٤٦٨) خالدُ بنُ رَباحٍ الهُذَليُّ ، أبو الفضلِ البَصْريُّ : كان قَدَرياً ، كثيرَ الخَطَأ ، يروي المناكير عَن المشاهير ، لا يُحْتَجُّ بِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٨١) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٦ : ٢٥٨) ولم يَقُلْ فيه شيئاً ، الجرح (٣ : ٣٣٠) : قال يحيى القطان : كان ثَبتاً ، وقال ابنُ معين : ثقةٌ ، وقال أبو حاتم : صالحُ الحديثِ ، ليسَ به بأسٌ ، محلّهُ الصدقُ ، العُقَيليّ (٢ : ٥) الكامِل (٣ : ٢٠) : لا بأْسَ به ، الميزان (١ : ٦٣٠) اللّسان (٢ : ٣٧٥) .

(٢٤٦٩) خُليدُ بنُ دَعْلَجٍ البَصْريُّ : كَثيرُ الخَطأ ، يعجبني التَّنَكُّبُ عَنْ حَديثِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٨٥) العُقَيْليّ (٢ : ١٩) الكَامِل (٣ : ٤٧) الميزان (١ : ٦٦٣) تَهذيب الكَمالِ (٨ : ٣٠٧) التَّهْذيبِ (٣ : ١٥٨) التَّقْريبِ (١ : ٢٢٧) : ضعيفٌ مِنَ السَّابِعَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٤٧٠) سَلاّمُ بنُ أبي خُبْزَةَ ، يُقالُ له سلام العطّار : كَثيرُ الخَطأ ، مُعضَلُ الأخبارِ يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ .

(٢٤٧١) سُليمانُ بنُ داودَ اليَماميُّ : يَقلبُ الأخبارَ ، ويَنفردُ بالمقلوباتِ عن الثّقاتِ ضعيفٌ كثيرُ الخطأ .

(٢٤٧٢) عائذُ بنُ نُسَير : كَثيرُ الخطأ عَلَى قِلّتِهِ ، فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بما انْفَرَدَ لما غلبَ على حديثِهِ الخطأُ .

قال عداب : تصريحُ ابنِ حِبّانَ بأنّ مَن غلبَ الخطأُ على حديثه ؛ يُترَك ، فما باله ههنا؟!

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٩٤) العُقَيْليّ (٣ : ٤١٠) الميزان (٢ : ٣٦٣) اللسان (٣ : ٢٢٦) : عائذُ بنُ بَشير .

(٢٤٧٣) عَونُ بنُ عُمارةَ البَصْريّ (قد) : كانَ صَدُوقاً ممن كَثُرَ خَطؤُه ، حتّى وُجِدَ في رِوايَتِهِ المَقلوباتُ ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به إلا فِيما وافَقَ بِهِ الثّقات .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ١٩٧) العُقَيْليّ (٣ : ٣٢٨) الكَامِل (٥ : ٣٨٣) الميزان (٣ : ٣٠٦) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٤٦١) التهذيب (٨ : ١٧٣) التّقريب (٢ : ٩٠) : ضَعِيفٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٤٧٤) كَثيرُ بنُ زَيدٍ ، ويُقالُ لَه : كَثيرُ بنُ النَّضرِ الأسلميّ السهميّ (ر د ت ق) : كَثيرُ الخطأ عَلى قِلّة رِوايَتِهِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

وأخرجَ له في صحيحِهِ ثلاثةَ أحاديثَ (٥٠٩١ ، ٦٧٥٩ ، ٧٢٦٢) .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢٢٢) وأعادَهُ في الثِّقات (٧ : ٣٥٤) وأرّخ وفاته في سنة (١٥٨ هـ) ولم يَقُلْ فيه شيئاً ، تَهذيب الكَمالِ (٢٤ : ١١٣) التَّهْذيبِ (٨ : ٤١٣) التَّقْريبِ (٢ : ١٣١) : صَدُوقٌ يُخطئُ ، مِنَ السَّابِعَةِ .

(٢٤٧٥) كَثيرُ بنُ شِنْظِيرٍ الأزْديُّ ، أبو قُرَّة البصريّ (خ م د ت ق) : كثيرُ الخَطَأ على قِلَّة روايته ، يروي عَن المشاهيرِ المناكيرَ حتى خَرَجَ بِها عَن حدِّ الاحْتِجاجِ إلاّ فيما وافقَ الثِّقاتِ ، كانَ يَحيى بنُ سعيدٍ لا يُحَدِّثُ عن كثيرِ بنِ شنظيرٍ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ عشرونَ روايةً ، منها ثلاثُ رواياتٍ عند البخاريِّ (١١٤١ ، ٣٠٦٩ ، ٥٨٢١) وروايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٥٤٠) ولم يُخرّجْ له ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ .

ترجمته في : الْمَجْروحين (٢ : ٢٢٢) العُقَيْليّ (٤ : ٦) الكامِل (٦ : ٧٠) الميزان (٤ : ٤٠٦) تَهْذيب الكَمال (٢٤ : ١٢٢) التَّهْذيب (٨ : ٤١٨) التّقْريب (٢ : ١٣٢) : صَدوق يخطئ ، مِنَ السّادِسة .

(٢٤٧٦) يَحيى بنُ عبدِ اللهِ بنِ الضَّحَّاكُ ، أبو سعيد البابْلُتِّيُّ (خت سي) : كَثيرُ الخطأ لا يُدفَعُ عنِ السَّماعِ ، ولكنَّه يأتي عَنِ الثِّقاتِ بأشياءَ مُعضلات مما كان يَهِمُ فِيهِ ، فهو عِنْدي سَاقِطُ الاحْتجاجِ بِهِ بما انْفَرَدَ ، وفِيما لم يُخالِف الثّقات مُعتَبَرٌ بِهِ ، وفيما وافقَ الثّقات محتجٌّ به .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ روايةٌ واحدةٌ معلقةٌ عند البخاريِّ (١٤٨٧) ولم يخرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٢٧) الكَامِل (٧ : ٢٥) المِيزان (٤ : ٣٩٠) تَهذيب الكَمالِ (٣١ : ٤٠٩) التَّهْذيبِ (١١ : ٢٤٠) التَّقْريبِ (٢ : ٣٥١) : ضَعيفٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ .

(١٣) مَن قالَ فيه : (يُخطئُ كثيراً) في «الثقات»

(٢٤٧٧) بشيرُ بنُ المهاجرِ الغَنَويُّ الكوفيّ (م ٤) : رَوى عَن أنس ولم يَرَهُ ، دلّسَ عنه يُخْطِئُ كثيراً .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٩٨) الكبير (٢ : ١٠١) قالَ : رأى أنساً : ورَوى له حَديثاً ثم قالَ : يخالف في حَديثه بعض هذا ، الجَرْح (٢ : ٣٧٨) : رأى أنساً ، قالَ أحْمَد : منكرُ الحَديثِ ، قد اعتبرتُ أحاديثَهُ ، فإذا هو يجيء بالعجبِ ، وَقالَ ابن مَعين : ثِقَةٌ وَقالَ أبو حاتم : يُكتب حَديثه ولا يُحْتَج بِه ، وَقالَ النَّسائيّ في الضعفاء (ص٢٤) : ليس بالقَويّ ، العُقَيْلي (١ : ١٤٣) وروى عَن أحْمَد : كوفيّ مرجئٌ ، متَّهمٌ مُتَكَلَّمٌ فيه ، وَنَقَلَ عَن أحْمَد ما سبق أيضاً ، الكامِل (٢ : ٢١) ذكر له عدة أحاديث ثم قالَ : ولبشيرِ بنِ مهاجرٍ أحاديثُ غيرُ ما ذكرتُ عَن ابن بُريدة وغيرِهِ ، وقد رَوى ما لا يتابَعُ عليه ، وهو ممن يُكتبُ حَديثُهُ ؛ وإنْ كان فيهِ بعضُ الضعف ، الميزان (١ : ٣٢٩) تَهْذيب الكَمالِ (١ : ١٧٦) التَّهْذيب (١ : ٤٦٨) وَنَقَلَ عَن الساجيّ : منكر الحَديث ، التَّقْريب (١ : ١٠٣) : صدوقٌ ليِّن الحَديث ، رُمِيَ بالإرجاء .

(٢٤٧٨) رَبيعةُ بنُ سَيْفٍ المَعافِريُّ الإسكَنْدَرانيُّ (د ت س) : كان يُخْطِئ كثيراً .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثَين (٣٠٥٣ ، ٣١٧٧)

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٣٠١) الكبير (٣ : ٢٩٠) : عندهُ مناكير . الجَرْح (٣ : ٤٧٧) سكت . وَنَقَلَ في الميزان (٢ : ٤٣) عَن عَبْدِ الحقِّ الإشْبِيليّ : ضَعيْفُ الحَديثِ عندهُ مناكيرُ ، وَنَقَلَ أنّ ابنَ حِبّانَ قالَ عَقِبَ حَديثٍ أخرجَهُ له ـ يعني في صحيحه (٣١٧٧) ـ : لا يتابَعُ ربيعةُ على حَديثِهِ هذا ، عندهُ مناكيرُ ، ولم أقفْ على هذا القول في الصحيح ، ولا

في غيره . تَهْذيب الكَمالِ (٩ : ١١٣) التَّهْذيب (٣ : ٣٥٥) وَنَقَلَ خلاف النقّاد فيه التَّقْريب (١ : ٢٤٦) : صدوقٌ له مناكيرُ ، من الرابعةِ .

(٢٤٧٩) زاذانُ الكنديُّ مولاهم ، أبو عُمَرَ الكوفيُّ (بخ م ٤) : يُخْطِئ كثيراً .

أخرجَ له ابن حِبّان في صحيحه حَديثاً واحداً (٩١٤) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ٢٦٥) الكبير (٣ : ٤٣٧) قالَ : زاذان أبو عبدالله مولى كندة سمعَ عليّاً وابنَ مسعودٍ وابنَ عُمَر ، وروى من طريقه عن عليّ أثراً في الربا ، وحكى الخلافَ في سنده ومتنه ، وسكتَ ، الجَرْح (٣ : ٦١٤) رَوى شعبةُ عَن الحكمِ أنهُ قالَ فيهِ : أكثرَ مِنَ الروايةِ ، وَقالَ سلَمةُ بنُ كُهَيل : أبو البَخْتَريّ أحبّ إليَّ منهُ ، الكامل (٣ : ٢٣٦) : قالَ ـ بعد أنْ ذكرَ من ورعِ زاذانَ وتقواهُ ـ : وزاذانُ قد رَوى عَن جماعةٍ من أصحابِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ؛ منهم ابنُ مسعودٍ ، وتابَ زاذانُ على يديه وروى عَن أبي هريرةَ ، وابنِ عُمَرَ ، وسلمانَ الفارسيّ . وأحاديثُهُ لا بأسَ بها إذا رَوى عنه ثقةٌ ، وكانَ يبيعُ الكرابيسَ ـ وهي ثيابُ القطنِ الأبيضِ ـ بِكار ـ وهي قريةٌ من قرى أصبهان ـ وإنما رماهُ مَنْ رماهُ ؛ بكثرةِ كَلامِهِ ، ولم أذكرْ من حَديثِه شيئاً لئلا يطول وَنَقَلَ في تَهْذيب الكَمالِ (٩ : ٢٦٣) والتَّهْذيب (٣ : ٣٠٣) عَن ابنِ معينٍ : ثِقَةٌ لا يُسألُ عَن مثله ، وعَن أبي أحْمَد الحاكِم : ليس بالمتينِ عندهم ، ووثّقَهُ الخطيبُ ، وَقالَ العِجْليُّ : ثِقَةٌ ، التَّقْريب (١ : ٢٥٦) : صدوقٌ يرسِلُ ، وفيهِ شيعيّةٌ ، من الثانيةِ .

قلت : ويَحسُنُ التنبيهُ إلى أنهُ قيلَ في كنيته : أبو عُمَرَ ، وأبو عمرو ، و أبو عَبْدِ اللهِ .

(٢٤٨٠) سِمَاكُ بنُ حَرْبٍ البَكْريُّ ، أبو المغيرةَ الكوفيُّ : يُخْطِئُ كثيراً .

أخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (١١٢) حَديثاً ؛ منها (٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢٠٦ ، ٧٣٦٥) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ٣٣٩) الكبير (٤ : ١٧٣) الجَرْح (٤ : ٢٧٩) قالَ أحْمَد : مضطربُ الحَديث . وَقالَ ابنُ معينٍ : ثِقَةٌ ، وعِيبَ عليه أحاديثُ أسندَها ؛ لم يُسندْها غيرُهُ ، وَقالَ أبو حاتم : صدوقٌ ثِقَةٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (١٢ : ١١٥) وفي التَّهْذيب (٤ : ٢٣٢) : كانَ الثوريُّ يُضَعّفُهُ بعضَ الضعفِ ، وَقالَ ابنُ المباركِ : سِماكٌ ضَعيفٌ في الحَديث

وروايتُهُ عَن عكرمةَ خاصةً مضطربةٌ ، وهو في غيرِ عكرمةَ صالحٌ ، وَقالَ النَّسائيّ : ربما لُقِّنَ ، وفي التَّقْريب (١ : ٣٣٢) : صدوقٌ ، روايته عَن عكرمة خاصةً مضطربةٌ ، وقد تغيَّر بأَخَرَةٍ ؛ فكانَ ربّما يلقَّنُ .

قلت : رواياتُهُ في صحيح ابن حِبّانَ تحتاجُ دراستُها إلى كتاب !

وله عند ابنِ حِبّانَ عن عكرمةَ أحاديثَ ؛ منها : (٢٩٩ ، ١١٦٢ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ , . .) .

(٢٤٨١) شَبيبُ بنُ بِشْرٍ البَجَليُّ (ت ق) : يُخْطِئ كثيراً .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٤ : ٣٥٩) الكبير (٤ : ٣٤١) وذكر له حَديثاً وَسَكَت ، الجَرْح (٤ : ٣٥٧) قالَ أبو حاتم : ليّنُ الحَديث ، حَديثُهُ حَديثُ الشيوخِ ، تاريخ ابن معين (٢ : ٢٤٨) قالَ : ثِقَةٌ . يرَوي عنهُ أبو عاصم ، ولم يروِ عنه غيرُهُ ، تهْذيب الكَمالِ (١٢ : ٣٥٩) التَّهْذيب (٤ : ٣٠٦) ذكر له خمسةَ رواةٍ ، وَنَقَلَ كَلامَ ابنِ حِبّان ، التَّقْريب (١ : ٣٤٦) : صدوقٌ يُخْطِئُ ، من الخامسةِ .

(٢٤٨٢) عَبْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأوسيُّ ، أبو مُحَمَّدٍ المدنيُّ : يُخْطِئُ كثيراً .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ٢٢) اللِّسان (٣ : ٣١٠) واقتصر على كَلام ابن حِبّان .

(٢٤٨٣) عُبيدُ اللهِ بنُ الأخنَسِ ، أبو مالكٍ الخَزّاز (ع) : يُخْطِئ كثيراً .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٧ : ١٤٧) الكبير (٥ : ٣٧٣) الجَرْح (٥ : ٣٠٧) : رَوى عنه يَحيى القَطّانُ ، قالَ ابنُ معينٍ : ثِقَةٌ ، تَهْذيب الكَمالِ (١٩ : ٥) التَّهْذيب (٧ : ٢) نَقلَ توثيقَهُ عَن أحْمَدَ وابنِ معينٍ وأبي داودَ والنسائيِّ ، وَنَقَلَ قولَ ابنِ حِبّانَ ، التَّقْريب (١ : ٥٣٠) : صَدوقٌ ، قالَ ابنُ حِبّانَ : كانَ يُخْطِئُ ، مِن السابعةِ .

(٢٤٨٤) عَليّ بنُ غُرابٍ الفَزَاريُّ ، أبو يَحيى الكُوفيُّ (س ق) : كانَ غالياً في التّشيّع ، كثيرَ الخطأ فيما يَرْوي ، حتّى وُجِدَ الأسانيدُ المقلوبةُ في رِوايتِه كثيراً ، والأشياءُ الموضوعَةُ الّتي يَرويها عَنِ الثّقاتِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ، وإن وافقَ الثّقاتِ .

(٢٤٨٥) مُحَمَّد بنُ عيسى بنِ يَزيدَ ، أبو بَكْرٍ الطَّرْسُوسِيُّ : يُخْطِئُ كثيراً .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٩ : ١٥١) الميزان (٣ : ٦٧٩) وَقالَ : مُحَمَّدٌ رَحّالٌ ، وَقالَ

الحاكِم : هو من المشهورين بالرِّحلةِ والفَهْمِ والتَّثبيتِ . اللِّسان (٥ : ٣٣٥) وذكرَ الحافظُ أنه وَقَفَ له على أثرٍ منكرٍ ، وذكرَ أنَّ أبا عوانةَ رَوى عنه ، وَقالَ ابن عَديّ (٦ : ٢٨٣) : عامّةُ ما يرويه لا يتابعونَهُ عليه ، وهو في عِدادِ مَنْ يَسرِقُ الحَديثَ . ورَوى له حَديثاً ، ثمَّ قالَ : هذا حَديثُ مُحَمَّدِ بنِ عوفٍ . . . سرقه منه مُحَمَّد بن عيسى . وذكرَ له آخرَ ، وَقالَ : وهذا باطلٌ بِهذا الإسنادِ ، وآخرَ تفرَّدَ بِه ولا يُعرَفُ إلاّ مِن طريقِهِ ، ورابعاً بِهذا الإسنادِ غيرَ معروفٍ . ثمَّ قالَ : ولُمحَمَّدِ بنِ عيسى غيرُ ما ذكرتُ مما لا يتابعهُ الثِّقاتُ عليه .

(٢٤٨٦) مختارُ بنُ فُلْفُلٍ ، مولى عَمْرِو بنِ حُرَيثٍ : يُخْطِئُ كثيراً .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثين (٦٢٤٣ ، ٦٤٨١) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٥ : ٤٢٩) الكبير (٧ : ٣٨٥) وذكرَ أنه سمعَ أَنساً ، ورَوى عنه ثلاثةٌ ثقاتٌ ، وَسَكَتَ . وفي الجَرْح (٨ : ٣١٠) قالَ ابنُ معينٍ : ثِقَةٌ ، وَقالَ أحْمَد : لا أعلمُ إلاّ خيراً ، وَقالَ أبو حاتم : شيخٌ كوفيٌّ ، تَهْذيب الكَمال (٢٧ : ٣١٩) التَّهْذيب (١٠ : ٦٩) قالَ البزار : صالحُ الحَديثِ ، وقد احتَمَلوا حَديثَهُ ، التَّقْريب (٢ : ٢٣٤) : صدوقٌ له أوهامٌ مِنَ الخامسةِ .

(٢٤٨٧) يزيدُ بنُ دِرْهَم ، أبو العلاءِ البَصْريُّ : يُخْطِئُ كثيراً .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٥ : ٥٣٨) الكبير (٨ : ٣٣٠) وَسَكَت . الجَرْح (٩ : ٢٦٠) قالَ عَبْد الصمد بن عَبْد الوارث : ثِقَة ، وَقالَ ابن معين : ليس بشيء ، الميزان (٤ : ٤٢٢) اللِّسان (٦ : ٢٨٦) : ذكره الساجي وابن الجاورد والعُقَيْلي في الضعفاء (٤ : ٣٨٦) وذكرَ له حَديثاً استنكرَهُ .

(١٤) مَن قالَ فيه : (يُخطئُ كثيراً) في «المجروحينَ»

(٢٤٨٨) أصبغُ بنُ زيدٍ الوَرّاقُ (ل ت س ق) : يُخطئ كثيراً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (١ : ١٧٤) الكَامِل (١ : ٤٠٨) المِيزان (١ : ٢٧٠) تَهذيب الكَمالِ (٣ : ٣٠١) التَّهْذيبِ (١ : ٣٦١) التَّقْريبِ (١ : ٨١) : صَدُوقٌ يُغْرِبُ ، مِنَ السّادسَةِ .

(٢٤٨٩) أيوبُ بنُ عُتْبةَ اليماميُّ (ق) : كان يُخْطِئ كثيراً ، ويَهِمُ شديداً ، حتى فَحُشَ الخَطَأ منه . قالَ ابن معين : ضَعيْف .

(٢٤٩٠) بِشرُ بنُ ميمونٍ ، أبو صَيفيّ الوَاسطيُّ (ق) : يُخطئ كثيراً ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاج بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١٩٢) العُقَيْليّ (١ : ١٤٥) الميزان (١ : ٣٣٠) الكَامِل (٢ : ١٩) تَهذيب الكَمالِ (٤ : ١٧٨) التَّهْذيبِ (١ : ٤٦٩) التَّقْريبِ (١ : ١٠٤) : مَتْروكٌ مُتّهمٌ ، مِنَ الثَّامِنَةِ .

(٢٤٩١) بَهزُ بنُ حَكيمِ بنِ مُعاويةَ بنِ حَيدةَ القُشَيريّ (خت ٤) : يُخطِئُ كثيراً ، كانَ أحمدُ وإسحاقُ ابنُ راهَوَيْه يَحتَجّانِ بهِ ويَروِيانِ عَنه ، وتَركَهُ جماعةٌ مِن أئمَتِنا ، ولولا حَديثُ : (إنا آخِذوه وشَطرَ إبِلِهِ ، عَزْمَةً مِن عَزماتِ رَبنا . . .) لأدخَلْناهُ في الثّقاتِ ، وهو مِّمن أستَخيرُ اللهَ فيهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٩٤) الكامل (٢ : ٦٦) التهذيب (١ : ٤٩٨) التقريب (١ : ١٠٩) : صَدوقٌ ، مِنَ السّادِسةِ .

(٢٤٩٢) ثابتُ بنُ مُوسى العابِد ، أبو إسْماعيلَ الشَّيبانيّ (ق) : يُخطئ كثيراً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٠٧) العُقَيْليّ (١ : ١٧٦) الكَامِل (٢ : ٩٩) تَهذيب الكَمالِ (٤ : ٣٧٧) التَّهْذيبِ (٢ : ١٤) الميزان (١ : ٣٦٧) التَّقْريبِ (١ : ١١٧) : ضعيفُ الحديثِ ، مِنَ العَاشِرةِ ، وذَكَرَه فِي الثّقاتِ .

(٢٤٩٣) جُميعُ بنُ ثوبٍ الحِمصيّ : يُخطِئُ كثيراً ، لم يخرجْ عَن حَدِّ العَدالةِ ، ولم يسلكْ سَنَنَ الثّقاتِ ، حتّى يَبعُدَ عَنِ القَدحِ ، فهو مّمن لا يُحتجُ بهِ إذا انفَردَ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢١٨) العُقيليّ (١ : ٢٠١) الكامل (٢ : ١٦٤) الميزان (١ : ٤٢٢) اللسان (٢ : ١٣٤) .

(٢٤٩٤) حربُ بنُ سُرَيجٍ المِنقَريّ (عس) : يُخطِئ كثيراً حتى خرجَ عَن حدِّ الاحْتِجاجِ بِه إذا انْفَرد .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٢٦١) العُقَيْلي (١ : ٢٩٥) الكامِل (٢ : ٤١٨) الميزان (١ : ٤٦٩) اللِّسان (٢ : ١٨٤) تَهْذيب الكَمالِ (٥ : ٥٢٢) التَّهْذيب (٢ : ٢٢٤) التَّقْريب (١ : ١٥٧) صدوقٌ يُخْطِئ ، من السابعة .

(٢٤٩٥) الحَسَنُ بنُ الحَكَمِ النَّخَعِيُّ الكوفيُّ (د ت عس ق) : يُخْطِئ كثيراً ، ويَهِمُ شديداً ، لا يُعجِبُني الاحْتِجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انْفَرَد .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٢٣٣) الكامِل (٢ : ٣٢٥) الميزان (١ : ٤٨٦) اللِّسان (٢ : ٢٠٢) تَهْذيب الكَمالِ (٦ : ٨٠) التَّهْذيب (٢ : ٢٧١) التَّقْريب (١ : ١٦٥) : صدوقٌ يُخْطِئ ، من السادسةِ ، وقد رَوى مُحَمَّدُ بنُ عَجْلانَ عَن الحَسَنِ بن الحُرّ ، فنسبَهُ إلى جَدِّه فربّما التبسَ .

(٢٤٩٦) خالدُ بنُ يَزيدَ بن أبي مالكٍ الدّمشقيّ (ق) : كانَ صَدوقاً في الرّوايةِ ، ولكنّهُ كانَ يُخطِئُ كثيراً ، وفي حَديثِهِ مَناكيرُ ، لا يُعجِبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفرَدَ عَن أبيهِ وما أقرَبَه في نفسِه إلى التّعديلِ ، وهو ممّن أستَخيرُ اللهَ فيهِ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢٨٤) العُقَيلي (٢ : ١٧) الكامل (٣ : ١٠) الميزان (١ : ٦٤٥) تَهْذيب الكَمالِ (٨ : ١٩٦) التهذيب (٣ : ١٢٦) التقريب (١ : ٢٢٠) : ضَعيفٌ معَ كونِه فَقيهاً ، وقدِ اتّهَمَهُ ابنُ مَعينٍ ، منَ الثامنة .

(٢٤٩٧) رَوحُ بنُ عَطاءِ بنِ أبي مَيمونةَ البَصْريّ : يُخطئ ويَهِمُ كثيراً ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ ، تركَهُ أحمدُ وابنُ مَعينٍ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٣٠٠) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٦ : ٣٠٥) وقالَ : يُخطئُ الكَبير (٣ : ٣٠٩) الجَرْح (٣ : ٤٩٧) قالَ أحْمَدُ : مُنْكَرُ الحَديثِ ، وعَن ابنِ معينٍ : ضَعيفُ الحَديث ، قالَ أبو حاتم : ليِّنُ الحَديثِ ، العُقَيْليّ (٢ : ٥٧) الكَامِل (٣ : ١٤١) اللسان (٢ : ٤٦٦) قالَ : ذكرَهُ الساجيُّ في الضُّعَفاءِ ، وَقالَ البزّارُ : لَيْسَ بالقَويّ ، وَقالَ ابنُ الجارودِ : ضَعيفٌ ، وساقَ له ابنُ عَديّ عدداً من الرواياتِ ، ثُمَّ قالَ : ورَوْحُ بنُ عَطاءٍ هذا له غيرُ ما ذكرتُ منَ الحَديثِ ، وما أرى برواياتِهِ بأساً ، والذي أنكرَ عَلَيْهِ مما يُخالَفُ في أسانيدِهِ ، فلعلَّهُ سبقَهُ لسانُهُ ، أو أخَطَأ فيهِ ، فأما ضعفٌ بيِّنٌ في حَديثه ورواياته ؛ فلا

يتبيّن، على أنّ النضرَ بنَ شُمَيْلٍ مع جلالتِه، وأبا داودَ الطيالِسِيَّ وغيرَهما؛ قد حَدَّثوا عَنهُ، المِيزان (٢ : ٦٠).

(٢٤٩٨) زيدُ بنُ حِبّان الرّقيُّ (س ق) : يُخطِئ كَثيراً حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ.

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣١١) وأعادَهُ في الثِّقات (٦ : ٣١٨) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيْليّ (٢ : ٧٣) الكَامِل (٣ : ٢٠٤) المِيزان (٢ : ١٠١) تَهذيب الكَمالِ (١٠ : ٤٧) التَّهذيبِ (٣ : ٤٠٤) التَّقْريبِ (١ : ٢٧٣) : صَدُوقٌ كَثيرُ الخَطأ، وتغيَّرَ بأخَرَةٍ، مِنَ السَّابِعَةِ. ترتيب الثِّقات (١ : ١٤٩).

(٢٤٩٩) سَعيدُ بنُ واصِلٍ الجُرَشِيُّ : يُخطئُ كَثيراً حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ.

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٢٥) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٢٦٦) وقالَ : رُبّما أغْرَبَ الكبير (٣ : ٥١٨) : يُقال عَنْ عَليِّ بنِ المَديني أنه قالَ : ذَهَبَ حَديثُه، الجرح (٤ : ٧٠) نَقَلَ بالإسنادِ قولَ ابنِ المَدينيّ السّابقِ، وقالَ أبو حاتِم : لا أتقنُ أمْرَهُ، لا يُمكنُني الكلامَ فِيهِ البَصْريّون يَروون عَنْه، ولَيْسَ بالقويِّ عِندَهُم، وقال مَرّةً : لَيِّنُ الحَديثِ، العُقَيْلي (٢ : ١١٦) الكَامِل (٣: ٤٠٤) : له أحاديثَ عَن شُعبةَ وغيرِهِ، وحديثُه عَنْهُم عامّتُه لا يُتابعَوْنه عَلَيْه وهُو إلى الضَّعْف أقرَبُ مِنْهُ إلى الصِّدقِ، الميزان (٢ : ١٦٢) اللسان (٣ : ٤٩) : عن النَّسائيِّ والدَّارقطنيِّ : مَتْروكٌ، وقالَ أبو أحمدَ الحاكمُ : لَيْسَ بالقوي عندهم.

(٢٥٠٠) سُلَيْمانُ بنُ كثيرٍ، أبو داودَ العَبْديُّ (ع) : كان يُخْطِئ كثيراً، أما روايتُهُ عَن الزهريِّ، فقد اختلطَ على صحيفتِهِ، فلا يُحْتَجُّ بشيءٍ ينفردُ بِه عَن الثِّقاتِ، ويُعتبرُ بما وافقَ الأثبات في الرواياتِ.

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٣٣٤) العُقَيْلي (٢ : ١٣٧) الكامِل (٣ : ٢٨٨) الميزان (٢ : ٢٢٠) تَهْذيب الكَمالِ (١٢ : ٥٦) التَّهْذيب (٤ : ٢١٥) التَّقْريب (١ : ٣٣٩) : لا بأسَ بِهِ في غيرِ الزهريِّ، من السابعةِ.

(٢٥٠١) شِهابُ بنُ خِراشٍ الشّيبانيُّ (د) : يُخطئ كثيراً ، حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجاجِ به إلا عِنْدَ الاعتبارِ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (١ : ٣٦٢) الكَامِل (٤ : ٣٤) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٥٦٨) التهذيب (٣ : ٣٦٦) التّقريب (١ : ٣٥٥) : صَدُوقٌ يُخْطئُ ، لَه ذِكرٌ في مُقدمةِ صَحيحِ مُسلِمٍ .

(٢٥٠٢) عاصِمُ بنُ عبدِ العَزيزِ بنِ عاصِمٍ الأشجعيُّ (ت ق) : كان يُخطئ كَثيراً فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١٢٩) العُقَيْليّ (٣ : ٣٣٨) المِيزان (٢ : ٣٥٣) تَهذيب الكَمالِ (١٣ : ٤٩٩) التّهْذيبِ (٥ : ٤٦) التَّقْريبِ (١ : ٣٨٤) : صَدُوقٌ يَهِمُ ، من الثامنةِ .

(٢٥٠٣) عبدُ الرّحمنِ بنُ سُليمانَ بنِ الغَسيلِ (خ م د تم ق) : يُخطِئُ ويَهِمُ كَثيراً على صِدقٍ فيهِ ، والذي أميلُ إليه فِيه تَرْكُ ما خالَف الثّقاتَ مِنَ الأخبارِ ، والاحتجاجُ بما وافَقَ الثّقاتَ من الآثارِ . مَرّضَ أحمدُ ويَحيى القَولَ فيهِ ، قالَ أحمدُ : صالحٌ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : صوَيْلحٌ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ خمسٌ وعشرونَ روايةً ، مِنها إحدى عشرَ روايةً عندَ البخاريِّ (٨٧٥ ، ٢٦٨٥ ، ٣٣٥٦ ، ٣٥١٦ ، ٣٦٨٥ ، ٣٦٨٦ ، ٤٨٥٣ ...) وروايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٢٢٠٥) وأخرجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٤١٨) .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٥٧) وأعادَهُ في الثقاتِ (٥ : ٨٥) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيلي (٢ : ٣٣٤) الكامل (٤ : ٢٨٣) الميزان (٢ : ٥٦٨) تهذيب الكمال (١٧ : ١٥٤) التهذيب (٦ : ٩٨١) التقريب (١ : ٤٨٣) : صَدوقٌ فيه لينٌ ، مِنَ السّادِسةِ .

(٢٥٠٤) عَبْدُ الصّمدِ بنُ جابرِ بنِ ربيعةَ الضَّبّيُّ : يُخْطِئ كثيراً ، ويَهِمُ فيما يرَوي على قِلَّة روايته . قالَ ابن معين : ضَعيْف .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ١٥٠) وأعادَهُ في الثقات (٨ : ٤١٤) وَقالَ : كانَ ممن يتقشّفُ ، الكبير (٦ : ١٠٤) الجرح (٦ : ٥٠) الميزان (٢ : ٦١٩) اللّسان (٤ : ٢٠) .

(٢٥٠٥) عبدُ الله بنُ داهرِ بنِ يَحْيى : يُخطئ كَثيراً ، حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجاجِ فيما لم يوافِق الثّقات ، والاعتبارُ بما وافَقَ الثّقات .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٩) العُقَيْليّ (٢ : ٢٥٠) الكَامِل (٤ : ٢٢٨) الميزان (٢ : ٤١٦) .

(٢٥٠٦) عبدُ الله بنُ عَبْدِ الله بنِ أويسٍ الأصبحيُّ المدنيُّ (م ٤) : كانَ يُخطئُ كَثيراً ، لم يفحُشْ خَطؤهُ حتّى استحقَّ التركَ ، ولا هو ممن سَلَكَ سَنَنَ الثّقاتِ فيُسْلَكَ بِهِ مَسلَكَهُم ، والذي أرى في أمْرِهِ تَنكُّبَ مَا خالَف الثّقاتِ مِن أخبارِه ، والاحتجاج بما وافَقَ الثّقاتِ مِنْهُا .

لهُ في الكتبِ التسعةِ ستّ رواياتٍ ، منها عندَ مسلمٍ روايتانِ (١٥١ ، ٣٩٥) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٢٤) العُقَيْليّ (٢ : ٢٧٠) الكَامِل (٤ : ١٨٢) الميزان (٢ : ٤٥٠) تَهْذيبِ الكَمالِ (١٥ : ١٦٦) التهذيب (٥ : ٢٨٠) التّقريب (١ : ٤٢٦) : صَدُوقٌ يَهِمُ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٥٠٧) عُقبةُ بنُ عُبَيْدٍ ، أبو الرَّحّالِ الطّائيُّ (خت) : يُخطئُ كَثيراً ، يَرْوي عَن أنسٍ مَا ليس من حديثِه ، لا يُعجبني الاحتجاجُ بخبره إذا انْفرَدَ ، ويُتّقَى حَديثُه مِنْ رِوايَةِ يزيدَ بنِ بيانِ المَعلم عَنه ، ويَحْيى القَطّان يَرْوي عَنْه شَيئاً يَسيراً للاعتبارِ ، لا للاحتجاجِ بِهِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٦٨٢) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٩٩) الميزان (٣ : ٨٦) تَهْذيبِ الكَمالِ (٣٣ : ٣١٠) التهذيب (١٢ : ٩٥) التّقريب (٣ : ٤٢٢) : مَقْبولٌ ، مِنَ الخامِسَةِ ، قَالَ أحمدُ : إنما يَرْوي حَديثينِ أو ثَلاثة ، وتَرْجَمَ ليزيدَ في المَجْروحِينَ (٣ : ١٠٩) وقَالَ : يَنْفَرد بالمناكيرِ التي يُظنُّ أنّها مقلوبةٌ أو معلومةٌ ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به بحالٍ .

(٢٥٠٨) عليُّ بنُ الحُصَيْنِ بنِ مالكِ بنِ الخشخاشِ العنبريُّ : كانَ ممن يُخْطِئ كثيراً على قلةِ روايتهِ ، فبَطَلَ الاحْتجاجُ به إذا انفردَ . وَأعادَهُ في الثِّقاتِ ، وقالَ : وكانَ يذهبُ مذهبَ الشراةِ . ولم يخرج له ابن حِبّان في صحيحه شيئاً .

ترجمته في : المَجْروحين (٢ : ١٠٩) الثِّقات (٧ : ٢٠٩) الْمِيزان (٣ : ١٢٤) اللِّسان (٤ : ٢٢٦) .

(٢٥٠٩) عَليُّ بنُ عليّ بن نَجَادِ الرّفاعيُّ ، أبو إسماعيلَ البَصْريُّ (بخ ٤) : يُخطئُ كَثيراً عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ ، ويَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقاتِ بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١١٢) العُقَيْليّ (٣ : ٢٤٠) تَهذيب الكَمالِ (٢١ : ٧٢) التَّهْذيبِ (٧ : ٣٦٦) الميزان (٣ : ١٤٧) التَّقْريبِ (٢ : ٤١) : لا بأس بِهِ ، رُميَ بالقَدَرِ وكانَ عابِداً ويُقال : كانَ يُشبِهُ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ ، مِنَ السَّابِعَةِ .

(٢٥١٠) عُمَرُ بنُ شَبيبٍ المُسْلِيُّ (ق) : كانَ شَيخاً صَالحاً صَدُوقاً ، ولكنَّه كانَ يُخطئ كثيراً حتّى خَرَجَ حَدّ الاحْتِجاجُ به إذا انْفرَدَ ، على قِلّة رِوايَتِهِ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٩٠) العُقَيْليّ (٣ : ١٧١) الكَامِل (٥ : ٣٣) الميزان (٣ : ٢٠٤) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٣٩) التهذيب (٧ : ٤٦١) التّقريب (٢ : ٥٧) : ضَعِيفٌ مِنْ صِغار الثّامنةِ .

(٢٥١١) قُطْبَةُ بنُ العَلاءِ بنِ المِنْهالِ الغَنَويُّ : كان يُخْطِئ كثيراً ، ويأتي بالأشياء التي لا تشبه حَديث الثِّقات من الأثبات ، فعدل به عَن مسلك العدول عند الاحْتِجاج .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٢٠) العُقَيْلي (٣ : ٤٨٦) الكامِل (٦ : ٥٣) الميزان (٣ : ٣٩٠) اللِّسان (٤ : ٤٧٣) .

(٢٥١٢) مُحَمّدُ بنُ سُلَيْم ، أبو هِلالٍ الرَّاسِبيُّ (خت ٤) : شَيخ صَدُوقٌ ؛ إلا أنّه يُخطئ كَثيراً مِنْ غيرِ تَعَمّد ، فوقعَ المَناكِير في حَديثه مِنْ سُوءِ حِفظِه ، والذي أميلُ إليهِ فيه تَركُ مَا انْفرَدَ مِنَ الأخْبارِ التي خَالَفَ فيها الثّقاتَ ، والاحتجاجُ بما وَافقَ الثّقاتَ

وقَبولِ ما انفَرَدَ مِنَ الرّواياتِ التي لم يخُالِفْ فيها الأثباتَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسونَ روايةً ، منها ثلاثُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (١١٤٣ ، ٥٤٥٧ ، ٦٤٩٩) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٢٥١٣) مُحَمَّدُ بنُ مالك ، أبو المُغيرةَ الجُوزَجانيُّ (ق) : خادِمُ البَراء بنِ عازِبٍ ، يَرْوي عن البَراءِ - إن سَمِعَ مِنْهُ - يُخطئ كثيراً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ لسُلوكِه غيرَ مسْلَكِ الثِّقاتِ في الأخبارِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٢٥٩) الثقات (٨ : ٣٤٤) في ترجمة عبدِ الله بنِ عقيلٍ ، وقال : لم يسمعْ محمدُ مِنَ البراءِ بنِ عازبٍ شيئاً ، الميزان (٤ : ٢٣) تَهذيب الكَمال (٢٦ : ٣٥٠) التَّهْذيبِ (٩ : ٤٢٢) التَّقْريبِ (٢ : ٢٠٤) : صَدُوقٌ يُخطئ كثيراً مِن الرابعةِ .

(٢٥١٤) نَصْرُ بنُ حمّاد البَجليُّ ، أبو الحارِث الوَرّاقُ البَغداديّ (ق) : كانَ مِنَ الحُفاظِ ولكنّه كانَ يُخطئُ كَثيراً ، فَيَهِمُ في الأسانيدِ ، حَتّى يأتيَ بالأشياءِ المقلوبةِ ، فَلَمّا كَثُرَ ذلك مِنْهُ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٣ : ٥٤) العُقَيْليّ (٤ : ٣٠٠) الكَامِل (٧ : ٣٨) الميزان (٤ : ٢٥٠) تَهذيب الكَمالِ (٢٩ : ٣٤٢) التَّهْذيبِ (١ : ٤٢٥) التَّقْريبِ (٢ : ٢٩٩) : ضَعيفٌ ، أفرَطَ الأزْديّ فزَعَمَ أنّه يَضع ، مِنْ صِغارِ التّاسِعَةِ ، الميزان (٤ : ٢٥٠) .

(٢٥١٥) هِلالُ بنُ يَحيى بنِ مُسلِم الرأي الحَنفيُّ البَصْريُّ : كان يُخطئ كثيراً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٣ : ٨٧) اللسان (٦ : ٢٠٢) باسم : هِلال الرّازيُّ ، الميزان (٤ : ٣١٧) .

(٢٥١٦) يَحْيى بنُ سَعيدٍ التَّميميُّ المَدِينيُّ : كانَ يُخْطِئ كثيراً ، وكانَ رديءَ الحِفْظِ فوَجَبَ التنكُّبُ عما انفردَ من الروايات .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ١١٨) العُقَيْلي (٤ : ٤٠٢) الكامِل (٧ : ١٩٤) اللِّسان

(٦ : ٥٨ ، ٢٥٩) الميزان (٤ : ٣٧٨) .

(٢٥١٧) يزيدُ بنُ سنانِ بنِ يزيدَ ، أبو فَرْوَةَ الجَزَرِيُّ (ت ق) : يُخطِئُ كثيراً ؛ حتى يروي عن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا وافقَ الثّقاتِ ، فكيفَ إذا انفَردَ بالمعضَلاتِ؟! عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(١٥) رديءُ الحفظِ سيئُ الفَهْم

(٢٥١٨) إسْحاقُ بنُ يحيى بنِ طلحةَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ القرشيُّ (ت ق) : رديءُ الحِفْظِ سيِّئُ الفهمِ ، يُخْطِئ ولا يَعلم ، ويَروي ولا يَفهم .

أخرج له ابنُ حبَّان في صحيحه حَديثاً (٦٩٨٠) .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٣٣) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٦ : ٤٥) وقالَ : قد أدخلناهُ في الضعفاءِ لما كانَ فيه من الإيهامِ ، ثمَّ سبرتُ أخبارَهُ ؛ فإذا الاجتهادُ أدَّى إلى أن يُتركَ ما لا يُتابَعُ عليه ، ويُحتَجُّ بما وافقَ الثقاتِ ، بعدَ أن استخَرْنا اللهَ تعالى فيهِ ، الكبير (١ : ٤٠٦) : يتكلَّمون فيه . الجَرْح (٢ : ٢٣٦) : قالَ يحيى القَطّان : شبهُ لا شيء . وَقالَ أحْمَدُ : منكرُ الحَديثِ ليسَ بشيءٍ . وَقالَ ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ لا يُكتبُ حَديثُهُ ، وَقالَ الفلاسُ : مَتْروكُ الحَديثِ منكرُ الحَديث ، وَقالَ أبو حاتمٍ : ضَعيفُ الحَديثِ ، ليسَ بالقَويّ ، ولا يُمكنُنا أن نعتبرَ بحَديثِه . وَقالَ أبو زُرْعَةَ : واهي الحَديثِ . تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٤٨٩) التَّهْذيب (١ : ٢٥٤) : وَنَقَلَ تضعيفه عَن جمهور أئمة النقد ، التَّقْريب (١ : ٢٦) : ضَعيفٌ ، من الخامسةِ .

(٢٥١٩) إسماعيلُ بنُ عَبدِ الملكِ بنِ أبي الصَّغيرِ المَدائنيُّ المكّيُّ (ي د ت ق) : كان سَيِّئَ الحِفْظِ ، رديءَ الفهمِ ، يقلبُ ما يَروي ؛ فهو مغفَّل ، كان يحيى القَطّان وابن مهدي لا يُحَدِّثان عنه .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٢١) العقيلي (١ : ١٨٥) وقالَ : ابنُ أخي عبدِ العزيزِ ابنِ رُفيع ، الميزان (١ : ٢٣٧) الكامِل (١ : ٢٧٩) تَهْذيب الكَمال (٣ : ١٤١) التهذيب (٢ : ٣١٦) التقريب (١ : ٧٢) : صَدوقٌ كثيرُ الوَهمِ ، مِنَ السّادِسةِ .

(٢٥٢٠) العَبّاسُ بنُ الفَضلِ الأنصاريُّ (ق) : كانَ يُحدّثُ عَنِ البَصريّين مِن كتابهِ وعَنِ الكوفيّين مِن حفظهِ ، فوقعَ المناكيرُ فيها مِن سوءِ حفظِه ، فلمّا كَثُرَ ذلك في رِوايته ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بأخبارِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٨٩) العُقَيليّ (٣ : ٣٦١) الكامِل (٥ : ٣) المِيزان (٢ : ٣٨٥) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ٢٣٩) التّهْذيب (٥ : ١٢٦) التّقريب (١ : ٣٩٨) : مَتروكٌ ، واتّهمَه أبو زُرعةَ ، وَقالَ ابن حِبّان : حَديثه عن البَصْريّين أرجى من حَديثه عَن الكوفيّين ، مِنَ التّاسعَة .

(٢٥٢١) عَبدُ الجَبّارِ بنُ عُمرَ الأيليُّ (ق ت) : كانَ رَديءَ الحِفظِ مّمن يأتي بالمعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إلا فيما يوافقُ الثّقات .

(٢٥٢٢) عَبْدُ اللهِ بنُ سَلَمَةَ الأفطَسُ : كانَ سيِّئَ الحِفْظِ ، فاحشَ الخَطَأ ، كثيرَ الوهم تركَهُ أحْمَدُ ويحيى .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٠) العُقَيْلي (٢ : ٢٦١) الكامِل (٤ : ١٩٦) الميزان (٢ : ٤٣١) اللِّسان (٣ : ٢٩٢) .

(٢٥٢٣) عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ مَعْمَرٍ الأنصاريُّ أبو طُوالة المدَنيُّ (ع) : من خيارِ أهلِ المدينةِ ، على رداءةِ حفظٍ .

وأخرجَ له في صحيحه (١٠) أحاديث ؛ قال عقبَ واحدٍ منها (٣٤٩٣) : ثقة .

(٢٥٢٤) عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمّدِ بنِ عَقيلِ بنِ أبي طالبٍ الهاشِميُّ (بخ د ت ق) : كانَ من ساداتِ المسلمينَ ، من فُقهاء آل البيت وقرائهم ، إلا أنّه كانَ رَديءَ الحِفْظ ، يُحدِّثُ على التّوهُّمِ ، فيَجيءُ بالخَبرِ على غيرِ سَنَنِه ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في أخبارِه ، وجبَ مُجانبتُها والاحتجاجُ بضِدّها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣) وقالَ في موضع آخرَ (١ : ٣٨٢) : تَبرّأنا مِن عُهدَته . العُقَيليّ (٢ : ٢٩٨) الكامِل (٤ : ١٢٧) الميزان (٢ : ٤٨٤) تَهذيبِ الكَمال (١٦ : ٧٨) التّهذيب (٦ : ١٣) التّقريب (١ : ٤٤٧) : صدوقٌ ، في حديثِه لِينٌ ، ويقال : تَغيّرَ بأَخرَةٍ مِنَ الرّابعَةِ .

(٢٥٢٥) عُبَيدُ اللهِ بنُ أبي زِيادٍ القَدّاحُ ، أبو الحُصَينِ المَكّيُّ (د ت ق) : رديءُ الحِفْظِ كَثيرُ الوَهَمِ لَيْسَ في الإتقانِ بالحالِ التي يُقبَلُ ما انْفَرَدَ بِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِهِ إلا بما وافَقَ الثِّقات .

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثاً برقم (٦٩٥٧) .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٦٦) العُقَيْليّ (٣ : ١١٨) الكَامِل (٤ : ٣٢٧) المِيزان (٣ : ٨) تهذيب الكَمالِ (١٩ : ٤١) التَّهْذيبِ (٧ : ١٤) التَّقْريبِ (١ : ٥٣٣) : لَيْسَ بالقويِّ ، مِنَ الخَامِسَةِ .

(٢٥٢٦) عَطاءُ بنُ أبي مُسلم ـ عبدِ الله ـ الخُراسانيُّ (م ٤) : كانَ مِن خيارِ عِبادِ اللهِ غير أنه كانَ رديءَ الحِفْظِ كثيرَ الوهَمِ ، يُخْطِئُ ولا يَعلم ؛ فحُمِلَ عنهُ ، فلمّا كَثُرَ ذلك في روايتِهِ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثٌ وأربعونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٩٧٧) وأخرجَ لهُ ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٥٠٧٥) .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١٣٠) العُقَيليّ (٣ : ٤٠٥) الكامِل (٥ : ٣٥٨) تَهْذيب الكَمال (٢٠ : ١٠٦) التّهْذيب (٧ : ٢١٢) المِيزان (٣ : ٧٣) التّقريب (٢ : ٢٣) : صدوقٌ يَهِمُ كَثيراً ، ويُرسِلُ ويُدلّسُ ، مِنَ الخامِسَةِ ، لم يَصحّ أنّ البُخاريَّ أخرجَ لهُ .

(٢٥٢٧) قابوسُ بنُ أبي ظَبْيانَ ، واسمُ أبي ظَبيانَ : حُصَيْنُ (بخ د ت ق) : كانَ رديءَ الحِفْظِ ، يَتَفَرّدُ عَن أبيهِ حُصَينِ بنِ جُنْدُبٍ بما لا أصْلَ له ، فربّما رَفَعَ المراسيلَ ، وأسنَدَ الموقوفاتِ ، كانَ ابنُ مَعينٍ شَديدَ الحَمْلِ عليهِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢١٥) العُقَيْلي (٣ : ٤٨٩) الكامِل (٦ : ٤٨) الميزان (٣ : ٣٦٧) تَهْذيب الكَمالِ (٢٣ : ٣٢٧) التَّهْذيب (٨ : ٣٠٥) التَّقْريب (٢ : ١١٥) : فيهِ لِينٌ ، مِن السادسة .

(٢٥٢٨) القاسمُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ العُمَرِيُّ (ق) : كانَ رديءَ الحِفْظِ ، كثيرَ الوَهَمِ ممن يقلبُ الأسانيدَ ، حتى يأتي بالشيءِ الذي يُشبِهِ المعمولَ . كانَ أحْمَدُ وابنُ مَعينٍ يَرْمِيانِهِ بالكَذِبِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢١٢) العُقَيْلي (٣ : ٤٧٢) الكامِل (٦ : ٣٤) الميزان (٣ : ٣٧١) تَهْذيب الكَمالِ (٢٣ : ٣٧٥) : القُرَشيُّ العدَويُّ ، التَّهْذيب (٨ : ٣٢٠) التَّقْريب (٢ : ١١٨) : مَتْروك ، رَماه أحْمَدُ بالكَذِبِ ، مِن الثامنةِ .

(٢٥٢٩) مُجالدُ بنُ سَعيدِ بن عُميرٍ الهَمْدانيّ الكوفيّ (م ٤) : كانَ رَديءَ الحِفظِ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويرفعُ المراسيلَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ مئةٌ وستٌّ وأربعونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٤٨٠) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٤٢٥٢) .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٠) العُقَيليّ (٤ : ٢٣٢) الكامِل (٦ : ٤٢٠) الميزان (٣ : ٤٣٨) تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ٢١٩) التّهذيب (١٠ : ٣٩) التّقريب (٢ : ٢٢٩) : ليسَ بالقويّ ، وقَد تَغيّرَ في آخرِ عُمرِه ، مِن صِغارِ السّادِسَةِ .

(٢٥٣٠) مُحَمّدُ بنُ ثابتٍ العَبديُّ (د ق) : يرفعُ المراسيلَ ، ويُسنِدُ الموقوفاتِ ؛ تَوهُّماً مِن سوءِ حِفْظِه ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ مِنهُ ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٥١) الثّقاتِ (٧ : ٢٢٩) في تَرْجَمَةِ أخيهِ عزرةَ بنِ ثابتٍ ، وقالَ : واهٍ ، قد ذكَرْناهُ في الضعفاءِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٨) الكامِل (٦ : ١٣٤) المِيزان (٣ : ٤٩٥) تَهْذيب الكَمال (٢٤ : ١٥١) التّهْذيب (٩ : ٨٥) التّقريب (٢ : ١٤٩) : صدوقٌ ليّنُ الحديثِ ، مِنَ الثّامنَةِ .

(٢٥٣١) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ أبي ليلى الأنصاريُّ ، أبو عَبدِ الرّحمنِ المدنيُّ (٤) : الفقيهُ ، كانَ رديءَ الحِفْظ ، كثيرَ الوَهَمِ ، فاحشَ الخَطأ ، يروي على التوهُّمِ ، ويُحدِّث على الحِسبان ، فكَثُرَ المناكيرُ في روايته ؛ فاستَحَقَّ التركَ . ترَكَهُ أحمدُ وابنُ مَعينٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٤٣) العُقَيليّ (٤ : ٩٨) الكامِل (٦ : ١٨٣) المِيزان (٣ : ٦١٣) تَهْذيب الكَمال (٢٥ : ٦٢٢) التّهْذيب (٩ : ٣٠١) التّقريب (٢ : ١٨٤) : صدوقٌ سَيّئُ الحِفْظِ جِدّاً ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٥٣٢) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عُبيدِ بن عُمَيرٍ اللّيثيُّ المَكّيُّ : يَقلبُ الأسانيدَ من

حيثُ لا يَفْهمُ ؛ من سوءِ حِفْظِه ، فلمّا فَحُشَ ذلك منهُ ؛ استَحَقّ مُجانبتَهُ . عن ابنِ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٢٥٣٣) مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الله بنِ مسلم بنِ شِهابٍ الزُّهْريُّ ، يعرفُ بابنِ أخِ الزهريّ (ع) : رديءُ الحِفْظ كثير الوهم يُخْطِئ عَن عمه في الروايات ويخالف الأثبات فيما يروي ، فلا يجوز الاحتجاج بِه إذا انفرد .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٤٩) العُقَيْلي (٤ : ٨٨) الكامِل (٦ : ١٦٧) تَهْذيب الكَمالِ (٢٥ : ٥٥٤) التَّهْذيب (٩ : ٢٧٩) الميزان (٣ : ٥٩٢) التَّقْريب (٢ : ١٨٠) : صدوقٌ له أوهامٌ ، مِن السادسةِ .

(٢٥٣٤) مُحَمّد بنُ عُبيدِ الله ، أبو عبدِ الرّحمنِ العَرْزَميُّ (ت ق) : كانَ صَدُوقاً إلا أنَّ كُتُبَه ذَهَبَتْ ، وكانَ رديءَ الحِفْظِ ؛ يُحدِّثُ مِنْ حِفْظِه ويَهِمُ ، فَكَثُرَ المَناكِيرُ في رِوايَتِهِ فتَرَكَهُ ابنُ المُبارَك والقطّانُ وابنُ مَهْدي وابنُ مَعينٍ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٢٤٦) الجرح (٨ : ١) : قالَ أحمدُ : تركَ الناسُ حديثَهُ وقالَ ابنُ مَعينٍ وأبو زرعةَ : لا يُكتَبُ حديثُهُ ، وقال أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ جدّاً العُقَيْليّ (٤ : ١٠٥) الكامِل (٦ : ٩٧) الميزان (٣ : ٦٣٥) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٤١) التهذيب (٩ : ٣٢٢) التّقريب (٢ : ١٨٦) : مَتْروكٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٥٣٥) مَرْزُوقُ بنُ أبي الهُذَيْلِ الشّاميُّ (خد ق) : ينفردُ عَن الزهريِّ بالمناكيرِ التي لا أُصولَ لها ، كانَ الغالبُ عليه سوءَ الحِفْظ ؛ فَكَثُرَ وَهَمُهُ ، فهو فيما انفردَ من الأخبارِ ساقطُ الاحتجاجِ بِه ، وفيما وافقَ الثِّقاتِ حجّةٌ إنْ شاءَ اللهُ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ٢٣٨) العُقَيْلي (٤ : ٢٠٩) الكامِل (٦ : ٤٤٦) الميزان (٤ : ٨٨) تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ٢٧٣) التَّهْذيب (١٠ : ٨٦) التَّقْريب (٢ : ٢٣٧) : ليِّن الحَديثِ ، مِن السابعةِ .

(٢٥٣٦) مَنْدَلُ بنُ عَليٍّ ، أبو عَبْد الله العَنَزيُّ الكوفيُّ (د ق) : كانَ مُرجئاً ، مِنَ العُبّادِ ، إلاّ أنه كانَ يرفعُ المراسيلَ ، ويُسنِدُ الموقوفاتِ ؛ مِن سوءِ حِفْظه ، فلَمّا سَلَكَ غيرَ

مَسْلَكِ المُتقنينَ ؛ مما لا ينفكُّ عنه البشرُ من الخَطَأ ، وفَحُشَ ذلكَ منهُ ؛ عُدِلَ بِه غيرَ مَسلكِ العُدولِ ؛ فاستَحَقَّ التَرْكَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٢٤) الكبير (٨ : ٧٣) الجرح (٨ : ٤٣٤) : قالَ أحمدُ : ضعيفُ الحديثِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ ، وقالَ مرّةً : ليسَ بهِ بأسٌ ، وكذا قالَ أبو حاتمٍ ، وقالَ : يُحوَّلُ مِن كتابِ الضعفاءِ ، وقالَ أيضاً : شيخٌ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٦٦) الكامِل (٦ : ٤٥٥) تَهْذيبُ الكَمال (٢٨ : ٤٩٣) التّهْذيب (١٠ : ٢٩٨) المِيزان (٤ : ١٨٠) التّقريب (٢ : ٢٧٤) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٥٣٧) مُوسى بنُ خَلَفٍ العَمِّيُّ البَصْريُّ (خت د س) : كان رديءَ الحِفْظِ يروي عَن قتادةَ أشياءَ مناكيرَ ، وعَن يَحيى بنِ أبي كثيرٍ ما لا يُشبِهُ حَديثَهُ ، فلمّا كثُرَ ضَرْبُ هذا في روايتهِ ؛ استحَقَّ تركَ الاحتجاجِ بِه فيما خالفَ الأثباتَ وانفردَ ؛ جميعاً .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٤٠) الكبير (٧ : ٢٨٢) الجرح (٨ : ١٤٠) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بهِ بأسٌ ، وقالَ أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ ، الكامِل (٦ : ٣٤٥) الميزان (٤ : ٢٠٣) تَهذيب الكَمالِ (٢٩ : ٥٥) التَّهْذيب (١٠ : ٣٤١) التَّقْريب (٢ : ٢٨٢) : صدوقٌ عابِدٌ ، لهُ أوهامٌ ، مِن السابعةِ .

(٢٥٣٨) يَحيى بنُ عيسى بنِ مُحَمّدٍ التّيميّ الرَّمْليّ (بخ م د ت ق) : سَيِّئُ الحِفظِ كَثيرُ الوَهَمِ ، حتى جعلَ يُخالفُ الأثباتَ فيما يروي عَن الثقاتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ مِنهُ ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بِهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ ، ليسَ بشيءٍ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ تسعُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٤٤) وأخرجَ له ابنُ حِبّانَ روايةً واحدةً (٤٨٨٦) .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٢٦) الكبير (٨ : ٢٩٦) الجرح (٩ : ١٧٨) : قالَ أحمدُ : ما أقربَ حديثَهُ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٢١) الكامِل (٧ : ٢١٧) الميزان (٤ : ٤٠١) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٤٨٨) التّهذيب (١١ : ٢٦٢) وقالَ :

ذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في الثقاتِ ، التّقريب (١ : ٣٥٥) : صَدوقٌ يُخطِئُ ، ورُمِيَ بالتّشيُّع ، مِنَ التّاسِعَة .

قلت : وَهِمَ ابنُ حجرٍ في عزوهِ للثقاتِ ، فلَيْسَ في الثِّقاتِ يَحيى بنُ عيسى أصلاً وإنّما ترجمَ ابنَهُ المُثَنّى في الثقاتِ (٩ : ١٩٣) .

(٢٥٣٩) يزيدُ بنُ يوسفَ الصّنعانيُّ الدّمشقيُّ (ت) : كان سَيِّئَ الحِفْظِ كَثيرَ الوَهْمِ يرفع المَراسيلَ ولا يَعلَم ، ويُسندُ الموقوف ولا يفهم . فَلَمّا كَثُرَ ذلك مِنْهُ ؛ صارَ سَاقِطَ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، وأرجوا إنِ احْتُجَّ بهِ فِيما وافَقَ الثِّقات ؛ لم يُجرحْ في فِعْلِه ؛ لقِدَمِ صِدقِه .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٠٦) العُقَيْليّ (٤ : ٣٩٠) الكَامِل (٧ : ٢٦٨) تَهذيب الكَمالِ (٣٢ : ٢٨٣) التَّهْذيبِ (١١ : ٣٧٣) المِيزان (٤ : ٤٤٢) التَّقْريبِ (٢ : ٣٧٢) : ضَعيفٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ .

(٢٥٤٠) يونسُ بنُ الحارِثِ الطّائِفيّ (د ت ق) : سَيِّئُ الحِفْظِ ، كَثيرُ الوَهَمِ ، كانَ يروي عن الثقاتِ الأشياءَ المقلوباتِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بما وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفَردَ عنهم بالمعضَلاتِ؟! عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٤٠) وأعادَهُ في الثقاتِ (٩ : ٢٨٨) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الكبير (٨ : ٤٠٩) الجرح (٩ : ٢٣٧) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بالقويِّ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٦١) الكامِل (٧ : ١٧٥) الميزان (٤ : ٤٧٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٥٠٠) التّهذيب (١١ : ٤٣٦) التّقريب (٢ : ٣٨٤) : ضعيفٌ ، من السّادِسَةِ .

(٢٥٤١) أبو بَكْرِ بنُ عَبْدِ الله بن أبي مَرْيَمَ الغَسّانيُّ (د ت ق) : كانَ رديءَ الحِفْظِ يحدِّث بالشيءِ ويَهِمُ فيه ، لم يفحُشْ ذلك منه حتى استحقَّ الترك ، ولا سلكَ سَنَنَ الثِّقات حتى يُحْتَجَّ به ، فهو عندي ساقطُ الاحتجاجِ بما انفردَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ١٤٦) الميزان (٤ : ٤٩٧) تَهْذيب الكَمالِ (٣٣ : ١٠٨) التَّهْذيب (١٢ : ٢٨) مجمع الزوائد (١ : ١٨٨ ، ٢١٩) (٢ : ٢٥٢ ، ٢٦٤) (٣ : ٤٦) التَّقْريب (٢ : ٣٩٨) : ضَعِيْفٌ ، وقد سُرِقَ فاختلطَ ، مِن السابعةِ .

(١٦) اختلطَ بأَخَرَةٍ

(٢٥٤٢) إسماعيلُ بنُ عَيّاشٍ، أبو عتبة الحِمْصيُّ العَنْسِيُّ (ي ٤): لما كَبِرَ تَغيَّرَ حِفظُه وخَلَّطَ، وأدخَلَ الإسنادَ في الإسنادِ والمتنَ بالمتنِ؛ وهو لا يَعلمُ، حتّى صارَ الخطأُ في حَديثِه يَكثُرُ، ومَن كانَ هذا نعتُه؛ خَرَجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ، فيما لم يَخلِط. قلت: يعني: يُترك مُطلقاً.

ترجمته في: المَجروحينَ (١ : ١٢٥) العُقَيليّ (١ : ٨٨) الكامِل (١ : ٢٩١) الميزان (١ : ٢٤٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ١٦٣) التّهذيب (١ : ٣٢١) التّقريب (١ : ٥٧٣): صدوقٌ في روايتهِ عَن أهلِ بَلدِه، مُخَلِّطٌ في غَيرِهم، مِنَ الثّامِنَةِ.

(٢٥٤٣) بَحْرُ بنُ مَرّارِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثَّقَفِيُّ (ق): اختلطَ بأَخَرَةٍ؛ حتى كانَ لا يَدري ما يُحَدِّثُ، فاختلطَ حَديثُه القديمُ بحَديثه الأخيرِ ولم يَتَمَيَّزْ. تركَهُ يحيى القَطّان.

ترجمَتُهُ في: المَجْروحين (١ : ١٩٤) العُقَيْلي (١ : ١٥٤) الكامِل (٢ : ٥٥) الميزان (١ : ٢٩٨) تَهْذيب الكَمالِ (٤ : ١٤) التَّهْذيب (١ : ٤١٩) التَّقْريب (١ : ٩٣): صدوق اختلط بأَخَرَةٍ، من السادسة.

(٢٥٤٤) حِبّانُ بنُ زُهيرٍ، أبو رَوحٍ الكِلابيُّ: اختلطَ حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدّثُ ولم يَتميّز حَديثُه القديمُ مِنَ الحديثِ الذي حَدّثَ في اختِلاطِه؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بأخبارِه.

وترجمَ في الثقاتِ (٦ : ٢٣٩) حبّانَ بنَ يسار الكلابيّ، وكناهُ أبا روح، وأعادَهُ في (٨ : ٢١٤) من غير أن يكنيه. فهل هُما رَجُلان؛ أحدهما ابن زهير، والآخر ابن يسار، أو هما رجلٌ واحد؟!

ترجمته في: المَجروحينَ (١ : ٢٦٢) ضعفاء ابن الجوزيّ (١ : ١٨٦): جعلَهما واحداً فقال: حبّانُ بنُ زهيرٍ، ويُقال: ابن يسارٍ. ونَقَلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ في ابنِ زهيرٍ ونقلَ عن الدارقطنيِّ قولَهُ: أبو روحٍ الكلابيّ؛ هو حِبّانُ بنُ يسارٍ وليسَ في نَسَبهِ زهير وكناهُ موسى ابن إسماعيل: أبا روحية، وهو ضعيف. المِيزان (١ : ٤٤٨) اللِّسان (٢ : ١٦٥): فَرّقَ

بينَهُما ابنُ حِبّانَ ، التّهْذيب (٢ : ١٧٥) وسمّاهُ حِبّانَ بنَ يَسارٍ الكِلابيّ ترتيب الثقات (١ : ٧٨) .

(٢٥٤٥) حُصينٌ ، والِدُ داودَ بنِ الحُصينِ (ق) : اختلَطَ في آخرِ عُمرِه ، حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدّثُ ، فاختلطَ حَديثُه القَديمُ بِحَديثِه الأخيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٧٠) العُقَيليّ (١ : ٣١٥) الميزان (١ : ٥٥٥) تَهْذيب الكَمال (٦ : ٥٥١) التّهْذيب (٢ : ٣٩٣) التّقريب (١ : ١٨٤) : ليِّنُ الحديثِ ، مِنَ الرّابِعَةِ .

(٢٥٤٦) حَمّادُ بنُ أبي الجَعْدِ البَصْريُّ (خت) : اختلطَتْ عليه صحائفُهُ ، حتى لم يَكُنْ يُحسِنُ أن يميزَ شيئاً منها ، فاستحقَّ الترك ، وقد قيل : إنّ حَمّادَ بنَ الجعدِ وابنَ أبي الجعدِ واحدٌ ، ولم يتبينْ ذلك عندي .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٢٥٣) الميزان (١ : ٥٨٩) تَهْذيب الكَمالِ (٧ : ٢٢٦) التَّهْذيب (٣ : ٥) بِاسم : حماد بن الجعد ، وَقالَ ابن حجر : هو حَمّادُ بنُ الجعدِ بعينه التَّقْريب (١ : ١٩٦) : ضَعيفٌ ، من السابعة .

(٢٥٤٧) حَنْظَلَةُ بنُ عُبيدِ الله السَّدُوسِيُّ ، أبو عبدِ الرحيم البَصْريُّ(ت ق) : اختلطَ بأَخَرَةٍ ، حتى كان لا يدري ما يُحَدّثُ ، فاختلطَ حَديثُهُ القديمُ بحَديثِه الأخير ، تركَهُ يحيى القَطّان .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٢٦٦) وأعادَهُ في الثقاتِ (٤ : ١٦٧) ولم يَقُلْ فيه شيئاً العُقَيْلي (١ : ٢٨٩) الكامِل (٢ : ٤٢١) الميزان (١ : ٦٢١) تَهْذيب الكَمالِ (٧ : ٤٤٧) التَّهْذيب (٣ : ٦٢) قال : وذكرَهُ في الثِّقاتِ ؛ فكأنهُ عندَهُ اثنان . التَّقْريب (١ : ٢٠٦) : ضَعيفٌ ، مِن السابعةِ ، واختُلفَ في اسمِ أبيهِ ؛ فقيلَ : عُبيدُ الله ، أو عَبْدُ الرَّحْمَن .

(٢٥٤٨) زيدُ بنُ عَوْفٍ ، أبو ربيعةَ الذُّهْليُّ : اختلطَ بأَخَرَةٍ ، فما حدّثَ قبلَ اختلاطه فمستقيمٌ ، وما حَدَّثَ بعدَ التخليطِ ففيهِ المناكيرُ ، يجبُ التنكُّبُ عمّا انفردَ من الأخبارِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٣١١) الكامِل (٣ : ٢١٠) الميزان (٢ : ١٠٥) اللِّسان (٢ : ٥٠٩) .

(٢٥٤٩) سُلَيْمانُ بنُ كثيرٍ ، أبو داودَ العَبْديُّ (ع) : كان يُخْطِئ كثيراً ، أما روايتُهُ عَن الزهريِّ ، فقد اختلطَ عليه صحيفَتُه ، فلا يُحْتَجُّ بشيءٍ ينفردُ بِه عَن الثِّقاتِ ، ويُعتبرُ بما وافقَ الأثبات في الرواياتِ .

(٢٥٥٠) صالحُ بنُ نَبهانَ ، مَولى التّوأَمَةِ (د ت ق) : اختلَطَ وتَغيّرَ ، وجعل يأتي بالأشياء التي تُشبِهُ الموضوعات عَن الأئمّة الثِّقاتِ ، فاختلطَ حَديثُهُ الأخيرُ بحَديثهِ القديم ، ولم يتميَّزْ ؛ فاستحقَّ التركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٦٦) العُقَيليّ (٢ : ٢٠٤) الكامِل (٤ : ٥٥) المِيزان (٢ : ٣٠٢) تَهذيب الكَمال (١٣ : ٩٩) التّهْذيب (٤ : ٤٠٥) التّقريب (١ : ٣٦٣) : صدوقٌ اختلَطَ ، قالَ ابنُ عَديّ : لا بأسَ بروايةِ القُدماءِ عنهُ ؛ كابنِ أبي ذِئبٍ وابنِ جُريجٍ مِنَ الرّابعَةِ ، وقد أخطأَ مَن زَعمَ أنّ البُخاريَّ أخرجَ لهُ .

(٢٥٥١) عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ الله بنِ عُتبةَ بنِ مَسعودٍ الهُذَليُّ (المسعودي) (خت ٤) : كانَ صَدوقاً ، إلا أنّه اختلَطَ في آخرِ عُمرِه اختِلاطاً شَديداً ، حتّى ذهبَ عَقلُه ، فاختلَطَ حَديثُه القَديمُ بِحديثِه الأخيرِ ولم يَتميّز ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

لهُ ذِكْرٌ في روايةٍ معلقةٍ عندَ البخاريِّ (٩٧١) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٤٨) العُقَيليّ (٢ : ٣٣٦) الهدي (ص : ٤١٨) تَهْذيب الكَمال (١٧ : ٢٣٩) التّهْذيب (٦ : ٢١٠) التّقريب (١ : ٤٨٧) : صدوقٌ اختلَطَ قبلَ موتِهِ ، من السابعةِ .

(٢٥٥٢) عَبدُ الله بنُ جَعفرِ بنِ غَيلانَ أبو عَبدِ الرّحمنِ الرَّقّيُّ (ع) : اختلَطَ سَنةَ ثَماني عَشرةَ ومائتينِ ، وبقيَ في اختلاطِه إلى أن ماتَ ، ولم يكن اختلاطُه اختلاطاً فاحِشاً حتّى كانَ لا يدري ما يَخرجُ منه ، وكانَ قد عَميَ ، ربّما خالفَ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً برقم (٥٨٦٩) .

(٢٥٥٣) عَبْدُ الله بنُ عَبْدِ العزيزِ اللّيثيُّ المدنيُّ (ق) : اختلَطَ بأَخَرَةٍ ، حتى كانَ يقلبُ الأسانيدَ وهو لا يعلم ، ويرفعُ المراسيلَ من حيثُ لا يفهم ، فاستحقَّ التركَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٨) الكامِل (٤ : ١٥٦) العُقَيْلي (٢ : ٢٧٦) الميزان (٢ : ٤٥٥) اللسان (٣ : ٣٣١) تَهْذيب الكَمال (١٥ : ٢٣٨) التَّهْذيب (٥ : ٣٠١) التَّقْريب (١ : ٤٣٠) : ضَعيْفٌ ، واختَلَطَ بأَخَرَةٍ ، مِنَ السابعةِ .

(٢٥٥٤) عُبيدةُ بنُ مُعَتِّبٍ الضَبّيُّ ، أبو عَبدِ الكَرِيمِ الكوفيّ (خت د ت ق) : اختلَطَ بأَخَرَةٍ ، حتّى جَعَلَ يُحدِّثُ بالأشياءِ المقلوبةِ عَن أقوامٍ أئمة ، ولم يَتميّزْ حَديثُه القديمُ مِن حَديثِه الجديدِ ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ اثنتا عَشْرَةَ روايةً ، منها متابعةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٥١٣٠) ولم يُخَرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٧٣) العُقَيليّ (٣ : ١٢٩) الكامِل (٥ : ٣٥٣) تَهْذيب الكَمال (١٩ : ٢٧٣) التّهْذيب (٧ : ٨٦) التّقريب (١ : ٥٤٨) : ضَعيفٌ ، واختلطَ بأَخَرَةٍ مِنَ الثّامِنَةِ . وما له في البُخاريّ سِوى موضعٍ واحدٍ في الأضاحي .

(٢٥٥٥) عُثمانُ بنُ عُميرٍ ، أبو اليَقظانِ ، وهو الذي يُقال له : عثمانُ بنُ قيسٍ الأعمى ، ويُقال له : عثمانُ بنُ أبي حُمَيدٍ (د ت ق) : اختلَطَ حتّى لا يدري ما يُحَدّثُ بهِ ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه الّذي وافقَ الثّقاتِ ، ولا الّذي انفردَ بهِ عَنِ الأثباتِ ؛ لاختِلاطِ البَعضِ بالبَعضِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩٥) العُقَيليّ (٣ : ٢١١) الكامِل (٥ : ١٦٦) ونقلَ عن أبي أحمدَ الزبيريِّ اتّهامَهُ بالرَّجْعةِ ، الميزان (٣ : ٥٠) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٤٦٩) التّهذيب (٧ : ١٤٥) التّقريب (٢ : ١٣) : ضعيفٌ ، واختلَطَ ، وكانَ يُدلّسُ ويَغلو في التّشيّع ، مِنَ السادسةِ .

(٢٥٥٦) عِمْرانُ العَمّيُّ البَصْريُّ : اختلطَ حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدِّثُ بِه ، كتبَ عنه يَحيى القَطّانُ أشياءً ، ثمّ رَمى بِها ولم يُحدِّثْ عنه .

قالَ عداب : وترجَمَ في الثقاتِ عمرانَ بنَ قدامةَ العمّيَّ ، وجعَلَهُما الحافظُ واحداً فعَدَدْنا عِمرانَ مما كَرّرَهُ ابنُ حِبّانَ في الكتابَيْنِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ١٢٣) وأعادَهُ في الثّقات (٧ : ٢٤٤) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً

الكَبير (٦ : ٤٢٥) وجعَلَهُ والقطّانَ واحداً ، الجرح (٦ : ٣٠٣) أيضاً . العُقَيْلي (٣ : ٣٠٧) الميزان (٣ : ٢٣٨ ، ٢٤٤) اللسان (٤ : ٣٥٢) .

(٢٥٥٧) قُرَيْشُ بنُ أَنَس ، أبو أنسٍ الأنْصاريُّ البَصْريُّ (خ م د ت س) : كانَ شَيخاً صَدُوقاً إلا أنّه اخْتَلَط آخرَ عُمُرِه ، حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدِّثُ بِه ، وبَقيَ في اخْتلاطِه ستَّ سنين ، فظهَرَ في روايَتِه أشياءَ مناكيرَ لا تُشبِهُ حَديثَه القَديمِ ، فَلمّا ظَهَرَ ذلك منْ غيرِ أنْ يَتَميّزَ مُستقيمُ حديثِه مِنْ غيرِه ؛ لم يجزْ الاحتجاجُ بحديثِه إذا انْفَرَدَ ، وأمّا فِيما وافَقَ الثّقات ؛ فهو المُعتَمَدُ مِن أخبارِه تِلكَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانِ رواياتٍ ، منها روايةٌ عندَ البخاريِّ (٥٠٥٠) وأخرى عند مسلم (١٦٧٣) ولم يخرج له ابن حبان في صحيحه شيئاً .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٢٢٠) الميزان (٣ : ٣٨٩) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ٥٨٥) التهـذيب (٨ : ٢٧٤) التّقريب (٢ : ١٢٥) : صَدُوقٌ تَغَيَّر بأَخَرَةٍ قَدْرَ ستّ سنين ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٥٥٨) قَيسُ بنُ الرّبيع الأَسَديُّ ، أبو مُحمّدٍ الكوفيُّ (د ت ق) : نقلَ أقوالَ الأئمّةِ واختلافِهم فيهِ ، ثمَّ قالَ : سَبَرْتُ أخبارَ قيسِ بنِ الربيع مِن روايةِ القُدماءِ والمتأخّرينَ وتتَبَّعْتُها ؛ فرأيتُهُ صَدوقاً مأموناً حيثُ كانَ شابّاً ، فلمّا كَبِرَ ؛ ساءَ حِفْظُهُ ، وامتُحِنَ بابنِ سوءٍ ، فكانَ يُدخِلُ عليهِ الحديثَ فيُجيبُ فيهِ ثقةً منهُ بابنه ، فلمّا غَلَبَ المناكيرُ على صحيحِ حديثِه ، ولم يتميَّزْ ؛ استحقَّ مُجانبتَهُ عندَ الاحتجاجِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢١٦) العُقَيليّ (٢ : ٤٦٩) الكاملِ (٦ : ٣٩) الميزان (٣ : ٣٩٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٢٥) التّهذيب (٨ : ٣٩١) التّقريب (٢ : ١٢٨) : صَدُوقٌ ، تَغيّرَ لما كَبِرَ ، وأَدخَلَ عَليه ابنُه ما ليسَ مِن حَديثِه ؛ فحَدّثَ بهِ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٥٥٩) لَيْثُ بنُ أبي سُلَيْم بنِ زُنَيْمٍ اللَّيْثيُّ (خت م٤) : كانَ مِن العُبّادِ ، ولكنَّهُ اختلَطَ في آخِرِ عُمرِه ، حتى كانَ لا يَدري ما يُحدِّثُ بِه ، فكانَ يقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المراسيلَ ، ويأتي عن الثِّقاتِ بما ليسَ مِن أحاديثِهم . تركَهُ يَحيى القَطّانُ وابنُ مهديٍّ وأحمدُ وابنُ مَعينٍ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٣١) العُقَيْلي (٤ : ١٧) الكامِل (٦ : ٨٧) الميزان (٣ : ٤٢٠) اللِّسان (٤ : ٤٩٣) تَهْذيب الكَمالِ (٢٤ : ٢٧٩) التَّهْذيب (٨ : ٤٦٥) التَّقْريب (٢ : ١٣٨) : صدوقٌ اختلطَ جِدّاً ، ولم يتميّزْ حَديثُه فتُرِكَ .

(٢٥٦٠) المُثنّى بنُ الصبّاحِ ، أبو عَبدِ اللهِ اليَمنيُّ (د ت ق) : اختلطَ في آخرِ عُمُرِه حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدّثُ بهِ ، فاختلطَ حَديثُه الأخيرُ الّذي فيهِ الأوهامُ والمناكيرُ بِحديثِه القديمِ الّذي فيهِ الأشياءُ المستقيمةُ عن أقوامٍ مشاهيرَ ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٢٠) العُقَيليّ (٤ : ٢٤٩) المِيزان (٣ : ٤٣٥) تَهْذيب الكَمال (٢٧ : ٢٠٣) التّهْذيب (١٠ : ٣٥) التّقريب (٢ : ٢٢٨) : ضَعيفٌ ، اختَلَطَ بأَخَرةٍ ، وكانَ عابداً ، مِن كِبارِ السابعةِ .

(٢٥٦١) مُحَمَّدُ بنُ الفضلِ السَدُوسيُّ ، أبو النعمانِ (عارِم) البَصْريُّ (ع) : اختلطَ في آخِرِ عمرِهِ ، وتغيَّرَ حتى كانَ لا يدري ما يُحَدِّثُ به ، فوقعَ المناكيرُ الكثيرةُ في روايتهِ فما روى عنه القدماءُ قبلَ اختلاطِهِ ؛ إذا عُلِمَ أنّ سماعَهُم عنه كانَ قبلَ تغيُّرِهِ ؛ فإنِ احتجَّ به مُحتَجٌّ بعدَ العلمِ بما ذكرتُ ، أرجو أن لا يُجْرَحَ في فعلِه ذلك ، وأما روايةُ المتأخِّرينَ عنه فيجبُ التنكُّبُ عنها على الأحوالِ ، وإذا لم يُعلَم التمييزُ بين سماعِ المتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ منهُ ؛ يُترَكُ الكلُّ ولا يُحتجُّ بشيءٍ منه .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ مئتانِ وثلاثٌ وستونَ روايةً ، منها مئةٌ وروايتانِ عندَ البخاريِّ منها (٥٦ ، ٥٨ ، ٢٣٧ ، ٢٦٢ ، ٢٩٢ . . .) ومنها تسعُ رواياتٍ عندَ مسلمٍ (١٢٤٠ ، ١٤٠٦ ، ١٥٣٦ ، ١٨٥٢ . . .) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٩٤) العُقَيْلي (٤ : ١٢١) الميزان (٤ : ٧) تَهْذيب الكَمالِ (٢٦ : ٢٨٧) التَّهْذيب (٩ : ٤٠٢) التَّقْريب (٢ : ٢٠٠) : ثِقَةٌ ثَبْتٌ ، تغيَّرَ في آخِرِ عمرِهِ ، من صغارِ التاسعةِ . وَنَقَلَ عَن الذهبيِّ أنه قالَ : لم يستطع ابنُ حِبّانَ أن يسوقَ له حَديثاً واحداً منكراً .

قلت : عارم يستحقّ دراسةً مفردةً ، فهو من كبارِ المحدّثين ، ولم يخرّج له ابنُ حِبّانَ شيئاً ، مع تخريجِ جميعِ أصحابِ الصِحاحِ لهُ !

(٢٥٦٢) مُسْلِمُ بنُ كَيْسانَ الأَعْوَرُ ، أبو عَبْدِ الله المُلائيُّ الضَّبِّيُّ (ت ق) : اختلطَ في آخرِ عُمُرِه ؛ حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدِّثُ به ، فجعل يأتي بما لا أصْلَ له عَن الثِّقاتِ فاختلَطَ حَديثُهُ ولم يَتميّزْ ، تركَهُ أحْمَدُ وابنُ مَعينٍ ، وكانَ يَحيى القَطّانُ وعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابنُ مَهديٍّ لا يُحَدِّثانِ عنهُ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ٨) الكبير (٧ : ٢٧١) : يتكلّمونَ فيه ، الجرح (٨ : ١٩٢) : قالَ أبو حاتمٍ : يتكلَّمونَ فيه ، وهو ضعيفُ الحديثِ ، العُقَيْلي (٤ : ١٥٣) الكاملِ (٦ : ٣٠٦) الميزان (٤ : ١٠٦) تَهْذيب الكَمالِ (٢٧ : ٥٣٠) التَّهْذيب (١٠ : ١٣٥) التَّقْريب (٢ : ٢٤٦) : ضَعيفٌ ، مِن الخامسةِ .

(٢٥٦٣) مُوسى بنُ دِهْقانَ البَصْريّ (ي) : كانَ صَدُوقاً ، ثم اخْتَلَط في آخره ، حتّى كانَ لا يَدري مَا يُحدِّثُ بِهِ ، فوَقَعَ المَناكِير في أحاديثِهِ عِنْدَ اختلاطِه . قَالَ يَحْيى القَطّان : أفسَدوهُ بأخَرةٍ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٢٣٩) العُقَيْليّ (٤ : ١٥٧) الكَامِل (٦ : ٣٣٧) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٦٩) التهذيب (١٠ : ٣٤١) الميزان (٤ : ٢٠٤) التقريب (٢ : ٢٨٢) : ضَعيفٌ ، وَهُو مّمن تَغيَّر ، مِنَ الرَّابِعةِ .

(٢٥٦٤) نَجيحُ بنُ عبدِ الرحمنِ السِّنْديُّ ، أبو مَعْشَرٍ المَدنيُّ ، مَولى أمّ موسى (٤) : اختَلَطَ في آخرِ عُمُرِهِ وبقيَ - قبلَ أن يموتَ - سنتين في تَغَيُّرٍ شديدٍ ؛ لا يَدري ما يُحدِّثُ بِهِ ، فكَثُرَ المناكيرُ في روايتِه في اختلاطِه ؛ فَبَطَلَ الاحتجاجُ بِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٦٠) الثِّقاتِ (٩ : ١٠٦) في تَرْجَمَةِ ابنهِ مُحَمَّدِ بنِ أبي مَعْشَرٍ السِّنْديِّ ، وقالَ : ضعيفٌ ، الكَبير (٨ : ١١٤) الجَرْح (٨ : ٤٩٣) العُقَيليّ (٤ : ٣٠٨) الكامِلِ (٧ : ٥٢) الميزان (٤ : ٢٦٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٣٢٢) التّهذيب (١٠ : ٤١٩) التّقريب (٢ : ٢٩٨) : ضعيفٌ ، مِنَ السّادِسَةِ ، أَسَنّ واختلَطَ ، ويُقالُ : كانَ اسمُه عَبدَ الرّحمنِ بنَ الوليدِ بنِ هِلالٍ .

(٢٥٦٥) هِلالُ بنُ خَبّابٍ، أبو العلاء العَبْديُّ، مولى زيد بن صُوحان: اختلطَ في آخرِ عمرِه؛ فكان يُحَدّثُ بالشيء على التوَهُّم، لا يجوز الاحتجاجُ بِه إذا انفرد، وأما فيما وافقَ الثِّقاتِ؛ فإنِ احتجّ بِه محتجّ، أرجو ألاّ يُجرح في فعله ذلك.

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٦٣٥٢).

تَرْجَمَتُهُ في: المَجْروحين (٣ : ٨٧) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٧ : ٥٧٤) وقالَ: يُخطئُ ويُخالفُ، الكبير (٨ : ٢١٠) الجَرْح (٩ : ٧٥) قالَ أحْمَد: شيخ ثِقَة، وَقالَ الدوري عَن ابن معين: هلال بن خباب مدائني ثِقَة، وليس بينه وبين يونس بن خباب قرابة، وَقالَ أبو حاتم: ثِقَة صدوق، وكان يقال: تغير قبل موته من كبر السن. وَنَقَلَ عَن يحيى ابن سعيد القَطّان: أتيتُ هلالَ بن خبابٍ وكان قد تغيَّر قبل موته من كِبَرِ السِّنّ، الدارمي عَن ابن معين رَقم (٨٤٣) وَقالَ: ثِقَةٌ، والدقّاق عَن ابن معين رَقم (٤٠٤) طبقات ابن سعد (٧ : ٣١٩) تاريخ بَغْداد (١٤ : ٧٣) الفسوي (١ : ٢٢٧) (٣ : ٩٠، ١٩٨، ٣١٧) العُقَيْلي (٤ : ٣٤٧) الكامِل (٧ : ١٢١) رَوى له عدة أحاديث وَقالَ: ولهلال بن خباب غير ما ذكرت، وأرجو أنه لا بأس بِه، الميزان (٤ : ٣١٢) تَهْذيب الكَمالِ (٣٠ : ٣٣٠) التَّهْذيب (١١ : ٧٧) التَّقْريب (٢ : ٣٢٣): صَدوقٌ تَغَيَّرَ بأَخرَةٍ، مِن الخامسةِ.

(٢٥٦٦) يَزيدُ بنُ ربيعةَ الرَّحَبيُّ الصَّنعانيُّ: مِن صنعاء دِمشق كانَ شَيْخاً صَدُوقاً إلا أنّه اخْتَلَط فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فكانَ يَرْوي أشياءَ مقْلوبةً، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به إذا انْفَرَدَ وفِيما وافَقَ الثّقاتِ؛ فهو مُعتبَرٌ بِهِ، لِقِدَمِ صِدقه قَبْلَ اختلاطِه، مِنْ غيرِ أنْ يُحتجَّ بِه.

تَرْجَمَتُه في: المجروحين (٣ : ١٠٤) العُقَيْليّ (٤ : ٣٧٦) الكَامِل (٧ : ٢٥٩) اللسان (٦ : ٢٨٦) الميزان (٤ : ٤٢٢) قَالَ فيه ابنُ عَدي: لا أعرِفُ لَهُ شَيئاً مُنكَراً جاوَزَ الحَدَّ فأذكُره، وأرجو أنّه لا بَأسَ بِهِ في الشّاميّين.

(١٧) تغيَّرَ

(٢٥٦٧) أَصْبَغُ، مَولى عَمرِو بنِ حُرَيثٍ (د ق): تغيّرَ بأخرةٍ، حتّى كُبِّلَ بالحديدِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه إلا بعدَ التّخليصِ، وعِلْمِ الوَقتِ الّذي حَدّثَ بِهِ، والسّببُ الّذي يؤدِّي إلى هذا العِلْمِ مَعدومٌ فيهِ.

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٧٣) العُقَيليّ (١ : ١٢٩) الكامِل (١ : ٤٠٨) الميزان (١ : ٢٧١) تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ٣١١) التّهذيب (١ : ٣٦٣) التّقريب (١ : ٨١) : ثِقَةٌ تَغيّرَ ، مِنَ الرّابِعَةِ .

(٢٥٦٨) شَريكُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ الحارثِ النَّخَعِيُّ ، أبو عَبْدِ اللهِ الخُراسانيُّ (خت م ٤) : كانَ في آخرِ أمرِهِ يُخْطِئُ فيما يروي ، تغيّرَ عَلَيْه حِفْظُهُ ، فسماعُ المتقدّمينَ عَنه الذين سمعوا منه بواسط لَيْسَ فيهِ تخليطٌ ؛ مثل يزيد بنِ هارون وإسْحاق الأزرق ، وسماعُ المتأخرين عَنه بالكوفةِ فيهِ أوهامٌ كثيرة .

أخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ (٤١) حَديثاً ؛ منها (٢٢٦ ، ٥٥٠ ، ٩٥٤ ، ٧٣٣٥ ، ٧٤٨٩) .

تَرْجَمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٤٤٤) الكَبير (٤ : ٢٣٧) وَروى له قصة مع عُمَر بن عَبْد العزيز الجَرْح (٤ : ٣٦٥) : عَنِ الفلاس : كان يحيى القَطّان لا يحدِّث عَن شَريك ، وكانَ ابنُ مهدي يحدّثُ عَنه ، ورُوِيَ أنه قيل ليحيى : يقولونَ إنما خلّطَ شَريكٌ بأَخَرَةٍ؟ قالَ : ما زال مُخلّطاً ، وعَن ابنِ معين : ثِقَةٌ ، مَن يَسألُ عَنهُ؟ وَقالَ أبو حاتم : صَدوقٌ وكان له أغاليطٌ وسُئل أبو زُرْعَةَ : شَريكٌ يُحْتَجُّ بحَديثِهِ؟ قالَ : كانَ كثيرَ الحَديثِ ، صاحِبَ وَهَمٍ ، يغلطُ أحياناً ، فقال له فضلُ الصائغ : إنّ شريكاً حدّثَ بواسطَ أحاديثَ بواطيل؟ فقال أبو زُرْعَةَ : لا تقلْ بواطيل ، الميزان (٢ : ٢٧٠) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ٤٦٢) التَّهْذيب (٤ : ٣٣٣) التَّقْريب (١ : ٣٥١) : صَدوقٌ يُخْطِئ كثيراً ، تغيّرَ حِفْظُهُ منذ وَلِيَ القَضاءَ بالكوفةِ ، وكانَ عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهلِ البدعِ ، من الثامنة .

(١٨) مغفَّلٌ

(٢٥٦٩) أبانُ بنُ أبي عَيّاشٍ ، فيروزُ البصْريُّ ، أبو إسْماعيل العَبْديُّ (د) : غَلَبَ عليه الصلاحُ والعبادةُ ، وغَفَلَ عَن الحِفْظ والتمييز ، فإذا حدّث رَفَعَ المرسلَ ، وأسندَ الموقوفَ ، وقَلَبَ الأسانيد ، سمعَ من أنس بن مالك أحاديث ، وجالسَ الحَسَن ، فكان يَسمعُ كَلامَهُ ويَحْفَظ ، فإذا حَدَّثَ ربما جعل كَلامَ الحَسَن الذي سمعه من قَوْلِه عَن أنسٍ

عَن النبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْـهِ وآلِهِ وَسَلَّم ـ وهو لا يعلم ـ ولعلَّه رَوى عَن أنس أكثـر من ألفٍ وخمسمائة حَديثٍ ، ما لكبيرِ شيءٍ منها أصْلٌ يُرجعُ إليه . . . وذَكَرَ له عدّةَ أحاديث من هذا النوع .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٠ ، ٦٧ ، ٩٦ ، و ٢ : ١١٧) الضعفاء الكَبير (١ : ٣٨) الكامِل (١ : ٣٨١) تَهذيبِ الكَمالِ (١ : ١٩) التّهذيب (١ : ٨٥) التّقريب (١ : ٣١) : متروكٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٥٧٠) إبْراهيمُ بن هَراسَة ، أبو إسْحاق الشيبانيُّ : كان من العُبّاد الخُشُن ، كان أبو عبيدٍ يُطْلِقُ عليه الكذبَ؟! وهو من النوع الذي قلت : إنّه غلبَ عليه التقشُّفُ والعبادةُ وغفلَ عَن تعاهد حِفْظ الحَديث ، حتى صار كأنه يكذب .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١١١) وانظر منه (١ : ٦٧) لزاماً ، الضعفاء الكبير (١ : ٦٩) الكامِل (١ : ٢٤٤) اللِّسان (١ : ١٢١) .

(٢٥٧١) الأَجْلَحُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ حُجَيَّة الكِنْديُّ (بخ ٤) : كان لا يدري ما يقول يجعل أبا سفيان أبا الزبير ، ويقلبُ الأسانيدَ هكذا .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٧٥) الضعفاء الكبير (١ : ١٢٢) الكامِل (١ : ٤٢٦) تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٢٧٥) التَّهْذيب (١ : ١٨٩) التَّقْريب (١ : ٤٩) : صدوقٌ شيعيٌّ ، من السابعة .

(٢٥٧٢) بكرُ بنُ الأسودِ ، أبو عبيدةَ الناجي البَصْريُّ : كان رَجُلاً صالحاً ، وهو من الجنس الذي ذكرتُ ممن غَلَبَ عليه التقشُّفُ ، حتى غفل عَن تعاهد الحَديث ، حتى صارَ الغالبُ على حَديثه المعضلاتِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٩٦) العُقَيْلي (١ : ١٤٧) الكامِل (٢ : ٢٨) الميزان (١ : ٣٤٢) اللِّسان (٢ : ٤٧) .

(٢٥٧٣) جَسْرُ بن فَرْقَدٍ القصّابُ البَصريّ ، أبو جعفر : غَلبَ عَليهِ التَّقَشُّفُ ؛ حتّى أغضى عَن تَعَهّدِ الحديثِ ؛ فأخذَ يَهِمُ إذا رَوى ، ويُخطِئُ إذا حَدّثَ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ العَدالةِ . قالَ ابن معين : ليس بشيء .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢١٧) الثقات (٦ : ١٥٥) في ترجمةِ جسرِ بنِ الفزاريِّ وقالَ : ضعيفٌ ، العقيلي (١ : ٢٠٢) الكامِل (٢ : ١٦٨) الميزان (١ : ٣٩٨) اللِّسان (٢ : ١٠٤) .

(٢٥٧٤) الحَسنُ بنُ أبي جَعفرٍ الجُفْريُّ (ت ق) : مِن خيارِ عِبادِ الله ، لكنّه غَفَلَ عن صِناعةِ الحديثِ ؛ فكانَ يَهِمُ فيما يَروي ، ويَقلبُ الأسانيدَ وهو لا يَعلمُ ، حتّى صارَ مّمن لا يُحتَجُّ بهِ ، وإن كانَ فاضِلاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٣٦) العُقَيليّ (١ : ٢٢١) الكامِل (٢ : ٣٠٤) الميزان (١ : ٤٨٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٦ : ٧٣) التّهذيب (٣ : ٢٦٠) التّقريب (١ : ١٦٤) : ضعيفُ الحديثِ ، معَ عِبادَتِه وفَضلِه ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٥٧٥) الحَكَمُ بنُ عَطيَّةَ العَيْشيُّ البَصريُّ (مد ت) : كانَ الحَكَمُ لا يَدري ما يُحدّثُ بهِ ، فرُبّما وَهِمَ في الخَبَرِ حتَّى يجيءَ كأنّه مَوضوعٌ ، فاستَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٤٨) العُقَيليّ (١ : ٢٥٨) الكامِل (٢ : ٢٠٥) المِيزان (١ : ٥٧٧) تَهْذيب الكَمال (٧ : ١٢٠) التّهْذيب (٢ : ٤٣٥) التّقريب (١ : ١٩٢ ، ٤٩٦) : صدوقٌ لهُ أوهامٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٥٧٦) حمادُ بنُ أبي حُميدٍ الزُّرَقيُّ ، أبو إبراهيمَ الأنصاريُّ ، وهو الّذي يُقال عنهُ : محمّدُ بنُ أبي حُميدٍ (ت ق) : كَثيرُ الخَطأ ، فاحشُ الوَهَمِ ، يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنه كالمُتعمّدِ لَها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

وأعادَهُ بِاسمِ : محمدِ بنِ أبي حُميدٍ المدَنيِّ ، وقالَ : كانَ شيخاً مغفّلاً ، يقلبُ الإسنادَ ولا يَفهَمُ ، ويُلْزقُ بهِ المتنَ ولا يَعلمُ ، فلَمّا كثُرَ ذلكَ في أخبارِهِ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بروايتِهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٢٥٧٧) سَلْمُ بنُ مَيمونِ الخَوّاصّ : مِنَ العبّادِ ، غَفَلَ عَن إتقانِ الحَديثِ ، فربّما قلَبَ الحَديثَ توهُّماً لا تَعمّداً ؛ فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بما يَرْوي إذا لم يوافِق الثِّقات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٢٥) العُقَيْليّ (٢ : ١٦٥) المِيزان (٢ : ١٨٦) اللسان (٣ : ٦٦) .

(٢٥٧٨) صالحُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ زائِدةَ ، أبو واقدٍ الليثيُّ المدنيُّ (د ت س ق) : يَقلبُ الأخبارَ والأسانيدَ ولا يَعلمُ ، ويُسنِدُ المراسيلَ ولا يَفهمُ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في حَديثِه وفَحُشَ ؛ استَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٦٧) العُقَيليّ (٢ : ٢٠٢) الكامِل (٤ : ٥٨) المِيزان (٢ : ٢٩٩) تَهْذيب الكَمال (١٣ : ٨٤) التّهْذيب (٤ : ٤٠١) التّقريب (١ : ٣٦٢) : ضَعيفٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٥٧٩) طريفُ بنُ سفيانَ ، أبو سفيانَ السَّعْديُّ العُطَارِديُّ (ت ق) : كان شيخاً مغفَّلاً يَهِمُ في الأخبار حتى يقلِبها ، يروي عَن الثِّقات ما لا يشبِهُ حَديثَ الأثبات .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٣٨١) وقال : يُقال له : ابن سعد ، وقد قيل : ابن شهاب ، ويُقال : الأشلّ ، يحتالون فيه لكي لا يُعرَف ، العُقَيْلي (٢ : ٢٢٠) الكامِل (٤ : ١١٦) الميزان (٢ : ٣٣٦) تَهْذيب الكَمالِ (١٣ : ٣٧٧) التَّهْذيب (٥ : ١١) التَّقْريب (١ : ٣٧٧) : يقال له : الأعسم ، ضَعيْف ، من السادسة .

(٢٥٨٠) عَبّادُ بنُ عَبّادٍ ، أبو عُتبةَ الخَوّاصُ (د) : كانَ ممن غَلبَ عَليه التّقشفُ والعبادةُ حتّى غَفلَ عَنَ الحِفظِ والإتقانِ ، فكانَ يأتي بالشيءِ على حَسَبِ التّوهمِ ، حتّى كَثُرَ المناكيرُ في رِوايتِه ـ عَلى قِلتِها ـ فاستَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٧٠) وأعادَهُ في الثقات (٨ : ٤٣٥) وقال : مِن العبّادِ الخشْنِ ، وروى عنهُ أهلُ الشامِ الرقائقَ ، المِيزان (٢ : ٣٦٨) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ١٣٤) التّهْذيب (٥ : ٩٧) التّقريب (١ : ٣٩٢) : صدوقٌ يَهِمُ ، أفحشَ ابنُ حِبّانَ ؛ فقالَ : يَستَحقّ التّركَ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٥٨١) عبدُ الحَكيم بنُ مَنصورٍ الخُزاعيُّ (ت) : كان شَيخاً مُغفلاً يُحدِّثُ بما لا يَعلَم ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٤٤) العُقَيْليّ (٣ : ١٠٤) الكَامِل (٥ : ٣٣٥) وقالَ : عبدُ الحكم ، المِيزان (٢ : ٥٣٧) تَهذيب الكَمالِ (١٦ : ٤٠٤) التَّهْذيبِ (٦ : ١٠٨) التَّقْريبِ (١ : ٤٦٦) : مَتْروكٌ كذَّبَهُ ابنُ معينٍ . مِنَ السَّابِعَةِ .

(٢٥٨٢) عَبدُ اللهِ بنُ عُمرَ بن حَفصِ بنِ عاصمِ العُمَريُّ (م ٤) : غَلَبَ عليهِ الصّلاحُ والعبادةُ حتّى غَفلَ عن ضَبطِ الأخبارِ ، وجودةِ الحفظِ للآثارِ ؛ فوقعَ المناكيرُ في رِوايتِه فلمّا فَحُشَ خَطؤهُ ؛ استَحَقّ التّركَ . وقالَ في الصحيح (٨ : ٨٢) : مِن عُبّاد أهلِ المدينةِ قد غَلَبَ عليهِ التقشُّفُ والعبادةُ ، حتّى كانَ يَقلبُ الأخبارَ ولا يَعلمُ ، فلَمّا كَثُرَ ذلكَ منهُ في أخبارِهِ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بآثارِهِ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ مئةٌ وثمانٍ وعشرونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ مسلم (١٦٨٦ ، ٢١٣٢) وأخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثين (١٢٣٨ ، ٣٢٨٨) مقروناً بأخيهِ عُبيدِ اللهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٦ ، ٧) الكَبيرِ (٥ : ١٤٥) وقال : كانَ يَحيى بنُ سَعيدٍ القَطّانُ يضعّفهُ ، الجَرحِ (٥ : ١٠٩) وقال : كانَ القَطّانُ لا يُحدّثُ عنه ، وكانَ ابنُ مَهديّ يُحدّثُ عنهُ ، وقال أحمدُ : لا بأسَ بهِ ، وقد رَوى عنهُ ، ولكنّه ليسَ مثلَ عُبيدِ اللهِ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : صويلحٌ ، وقال أبو حاتمٍ : يُكتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ بهِ ، العُقَيليّ (٢ : ٢٨٠) الكاملِ (٤ : ١٤١) الميزان (٢ : ٤٦٥) تَهْذيب الكَمال (١٥ : ٣٢٧) التّهْذيب (٥ : ٣٢٦) قال أبو زُرعةَ الدّمَشقيّ عن أحمدَ : كانَ يزيدُ في الأسانيدِ ويُخالِفُ ، وكانَ رَجلاً صالحاً التّقريب (١ : ٤٣٥) : ضَعيفٌ عابدٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٥٨٣) عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَرّر العامريُّ الجزريُّ (ق) : يروي عن قتادةَ والزُّهريِّ ، كانَ من خِيارِ عِبادِ اللهِ ، مِمّن يكذبُ ولا يَعلم ، ويقلبُ الأخبارَ ولا يَفهم . رَوى له أحاديثَ ثمّ قالَ : فيما يُشبهُ هذا من الأخبارِ التي لا يُنكرُ القدحَ في راويها مَن هذا الشأنِ صناعتُه .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٢) العُقَيْلي (٢ : ٣٠٩) الميزان (٢ : ٥٠٠) التَّهْذيب (٥ : ٣٨٩) التَّقْريب (١ : ٤٤٥) : مَتْروكٌ ، من السابعةِ .

(٢٥٨٤) عَبْدُ اللهِ بنُ واقدِ بنِ قتادةَ الحرانيُّ : كانَ مِن عُبّادِ أهلِ الجزيرةِ وقُرّائهم غَلَبَ عليه الصلاحُ حتى غفلَ عَن الإتقانِ . فكان يُحَدِّثُ على التوهُّم ، فوَقَعَ المناكيرُ في أخبارِه ، والمقلوباتُ فيما يروي عَن الثِّقات ، حتى لا يجوز الاحتجاجُ بخبرِه ، وإن اعتبر معتبرٌ بما وافقَ الثِّقات من الأحاديث ؛ فلم أَرَ بذلك بأساً ، من غيرِ أن يحكمَ له أو عليه

فيجرَحَ العدلَ بروايتِه ، أو يُعَدِّلَ المجروحَ بموافقتِه .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٩) العُقَيْلي (٢ : ٣١٣) الكامِل (٤ : ١٩٢) تَهْذيب الكَمالِ (١٦ : ٢٥٩) الميزان (٢ : ٥١٧) اللِّسان (٣ : ٣٧٤) .

(٢٥٨٥) عَبدُ الواحدِ بنُ زيدٍ البَصريُّ العابدُ : يروي عن الحسنِ وعُبادةَ بنِ نُسَيّ . مُغفّلٌ ؛ فكَثُرَ المناكيرُ في رِوايتِه ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ، قال ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٥٤) وأعادَهُ في الثّقات (٧ : ١٢٤) وقال : لَهُ حِكاياتٌ كَثيرةٌ في الزّهدِ والرّقائقِ ، يُعْتَبَرُ بِحَديثِهِ إذا كانَ دونَه وفوقَه ثِقاتٌ ، ويُجتنَبُ حَديثُه مَا كانَ مِنْ رِوايَةِ سَعيدِ بن عَبْدِ الله بنِ دِينارٍ ، فَإنّ سَعيداً يأتي عَن الثّقاتِ بما لا أصْلَ لَهُ العُقَيليّ (٣ : ٥٤) الكامِل (٥ : ٢٩٧) المِيزان (٢ : ٦٧٢) اللِّسان (٤ : ٨٠) .

(٢٥٨٦) عُبَيسُ بنُ مَيمونٍ ، أبو عُبيدٍ التَّيميُّ المَدنيُّ (ق) : مُغفّلٌ ، يَروي عن الثقاتِ الأشياءَ المَوضوعاتِ ؛ تَوهّماً لا تَعمّداً ، فإذا سَمِعَها أهلُ العلمِ ؛ سبقَ إلى قلوبِهم أنّه كانَ المتعمّدَ لها .

(٢٥٨٧) عُثمانُ بنُ سَعدٍ ، أبو بكرٍ البَصريّ (د ت) : كان لا يميِّز شيخَهُ من شيخِ غيرِه ، ويحدِّث بما لا يدري ، ويجيبُ فيما يُسأل ، فلا يجوز الاحتجاجُ بِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩٦) العُقَيليّ (٣ : ٢٠٤) : الكاتب ، الكامِل (٥ : ١٦٨) الميزان (٣ : ٣٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٣٧٥) : التميميّ ، التّهذيب (٧ : ١١٧) التّقريب (٢ : ٩) : ضعيفٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٥٨٨) عطاءُ بنُ عَجْلانَ العطّارُ البَصْريُّ (ت) : كان لا يدري ما يقول ، يَتلقَّن كما يلقَّنُ ، ويُجيبُ فيما يُسأل ، حتّى صار يروي الموضوعات عَن الثِّقات ، لا تحلُّ كِتابةُ حَديثه إلاّ على جهةِ الاعتبارِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ١٣٠) العُقَيْلي (٣ : ٤٠٢) الكامِل (٥ : ٣٦٥) الميزان (٣ : ٧٥) اللِّسان (٤ : ١٧٣) تَهْذيب الكَمالِ (٢٠ : ٩٤) التَّهْذيب (٧ : ٢٠٨) التَّقْريب (٢ : ٢٢) : مَتْروك ، بل أطلقَ عليه ابنُ معينٍ والفلاس وغيرهما الكذبَ ، من الخامسةِ .

(٢٥٨٩) عيسى بنُ المُسيّبِ البَجَليُّ الكوفيُّ : يَقلبُ الأخبارَ ولا يَعلمُ ، ويُخطِئُ في الآثارِ ولا يَفهمُ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيْءٍ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٤٦٤٨) .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١١٩) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٢٣٢) ولم يَقُلْ فيهِ شَيئاً ، العُقَيليّ (٣ : ٣٨٦) الكامِل (٥ : ٢٥٢) الميزان (٣ : ٣٢٣) اللّسان (٤ : ٤٠٥) وقال الهَيثَميّ في مجمع الزوائدِ (٢ : ٦١) : وَثّقَهُ ابنُ حِبّانَ ، والحاكِمُ في المُستَدركِ ، وَضَعّفهُ جَماعةٌ ، وقال أيضاً (٧ : ١٩٥) : وَثّقَهُ الحاكِمُ ، والدّارقُطنيّ في سُنَنِه ، وضَعّفهُ في غَيرِها .

قلتُ : والّذي وَجدتُه في السّنَنِ (١ : ٦٣) أنّه قالَ فيهِ : صالحُ الحديثِ .

(٢٥٩٠) فَرقَدُ بنُ يَعقوبَ السّبَخيُّ ، أبو يعقوبَ البَصْريُّ (ت ق) : مِن عُبّادِ أهلِ البَصرةِ وقُرائِهم ، وكانَ فيه غَفلةٌ ورَداءةُ حِفْظٍ ، فكانَ يَهِمُ فيما يَروي ، فيَرفعُ المراسيلَ وهوَ لا يَعلمُ ، ويُسنِدُ الموقوفَ مِن حيثُ لا يَفهمُ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ منهُ ، وفَحُشَ مُخالَفَتُه الثّقاتِ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ، وكانَ ابنُ مَعينٍ يُمَرّضُ القَولَ فيهِ ، عِلماً بأنّه لم يكن يَتعمّدُ ذلكَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٠٤) العُقَيليّ (٣ : ٤٥٨) الكامِل (٦ : ٢٧) الميزان (٣ : ٣٤٥) تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ١٦٤) التّهْذيب (٨ : ٢٦٢) التّقريب (٢ : ١٠٨) : صدوقٌ عابدٌ ، لكنّه لَيّنُ الحديثِ ، كَثيرُ الخَطأ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٥٩١) مُحَمّدُ بنُ راشدٍ الشّاميُّ ، أبو يَحْيى الخُزاعيُّ (٤) : كانَ مِن أهلِ الوَرعِ والنُسُكِ ، ولم يَكنِ الحديثُ صِناعتَه ، فكانَ يأتي بالشّيءِ على الحُسبانِ ، ويُحدّثُ على التّوهُّمِ ، فلمّا كَثُرَ المناكيرُ في رِوايتِه ؛ استَحقّ تركَ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٥٣) العُقَيليّ (٤ : ٦٥) الكامِل (٦ : ٢٠١) الميزان (٢ : ٥٤٣) تَهْذيب الكَمال (٢٥ : ١٨٦) التّهْذيب (٩ : ١٥٨) التّقريب (٢ : ١٦٠) : صدوقٌ يَهِمُ ، ورُميَ بالقَدَرِ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٥٩٢) المُسَيَّبُ بنُ شَرِيكٍ، أبو سعيدٍ التَّميميُّ: كانَ شيخاً صالحاً كثيرَ الغفلةِ، لم يكُنْ صناعةُ الحديثِ مِن شأنِه، يَروي فيُخطئُ، ويُحدِّثُ فيَهِمُ مِن حيثُ لا يَعلمُ، فظهرَ في حديثِه المعضَلاتُ التي يرويها عن الأثباتِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ، ولا الروايةُ عنه إلا على جهةِ التعجُّبِ. عن ابنِ مَعينٍ: ليسَ بشيءٍ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣ : ٢٤) الكبير (٧ : ٤٠٨): سكَتوا عنهُ، الجرح (٨ : ٢٩٤): قالَ أبو حاتمٍ: ضعيفُ الحديثِ؛ كأنّهُ متروكٌ، العُقَيليّ (٤ : ٢٤٣) الكامِل (٦ : ٣٨٦) تاريخ بغداد (١٣ : ١٣٧) الميزان (٤ : ١١٤) اللّسان (٦ : ٣٨).

(٢٥٩٣) مُصعبُ بنُ سَلاّمٍ التّميميُّ (ت): انقلَبَتْ عليهِ صحائفُهُ، فكانَ يُحَدِّثُ ما سمعَ مِن هذا عَن ذاكَ وهو لا يَعلمُ، وما سمعَ ذاكَ عَن هذا مِن حيثُ لا يَفهمُ، فبَطَلَ الاحتجاجُ به.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣ : ٢٨) الكبير (٧ : ٣٥٤) الجرح (٨ : ٣٠٧): قالَ أبو حاتمٍ: شيخٌ محلُّهُ الصدقُ، العُقَيليّ (٤ : ١٩٥) الكامِل (٦ : ٣٦٢) المِيزان (٤ : ١٢٠) تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ٢٨) التّهْذيب (١٠ : ١٦١) التّقريب (٢ : ٢٥١): صدوقٌ لهُ أوهامٌ، مِنَ الثّامِنَةِ.

(٢٥٩٤) المُنكَدرُ بنُ مُحَمّدِ بنِ المُنكَدرِ التّيميّ القُرَشيُّ (بخ ت): كانَ مِن خِيارِ عِبادِ الله، اشتَغَلَ بالتقشُّفِ؛ فقَطَعَتْهُ العبادةُ عَن مُراعاةِ الحِفْظِ والتعاهدِ في الإتقانِ فكانَ يأتي بالشيءِ الذي لا أصْلَ له عَن أبيهِ تَوَهُّماً، فلمَّا ظَهَرَ ذلكَ في روايتهِ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بأخبارِه. عن ابنِ مَعينٍ: ليسَ بشَيءٍ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣ : ٢٣) الكبير (٨ : ٣٥) الجرح (٨ : ٤٠٦): قالَ أحمدُ: ثقةٌ، وقالَ ابنُ مَعينٍ: ليسَ بشيءٍ، وقالَ أبو حاتمٍ: كانَ رَجُلاً صالحاً لا يُقيمُ الحديثَ كانَ كثيرَ الخطأ، لم يكُن بالحافظِ للحديثِ، العُقَيليّ (٤ : ٢٥٤) الكامِل (٦ : ٤٥٤) المِيزان (٤ : ١٩٠) تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ٥٦٢) التّهْذيب (١٠ : ٣١٧) التّقريب (٢ : ٢٧٧): ليّنُ الحديثِ، مِنَ الثّامِنَةِ.

(٢٥٩٥) مُوسى بنُ دينارٍ: شيخٌ يروي عَن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، مُغَفَّلٌ؛ لا يُبالي ما يُلقَّنُ فيَتَلَقَّن، ويُجيبُ في كلٍّ ما يُسأل عنه، ويحدِّثُ بما ليسَ من سماعِه؛ فاستَحَقَّ التركَ، ذكرتُ قصتَه في النوعِ السابعِ مِن أنواعِ جَرْحِ الضعفاءِ.

تَرْجَمَتُهُ في: المَجْروحين (٢ : ٢٣٧) الكبير (٧ : ٢٨٢) الجرح (٨ : ١٤٢): قالَ أبو حاتمٍ: مجهولٌ، العُقَيْلي (٤ : ١٥٦) الكاملِ (٦ : ٣٤٤) الميزان (٤ : ٢٠٤) اللِّسان (٦ : ١١٦).

(٢٥٩٦) موسى بنُ عُبيدةَ بنِ نَشيطٍ، أبو عبدِ العزيزِ الرَّبَذيّ (ت ق): كانَ مِن خيارِ عبادِ الله؛ نُسُكاً وفَضْلاً وعبادةً وصلاحاً، إلاّ أنه غَفَلَ عَن الإتقان في الحِفْظِ، حتى يأتيَ بالشيءِ الذي لا أصْلَ له متَوَهِّماً، فبَطَلَ الاحتجاجُ بِه مِن جهةِ النقْلِ، وإنْ كانَ فاضلاً في نفسِهِ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٢ : ٢٣٤) و(١ : ١٠٨) في ترجمةِ إبراهيمَ بنِ محمدٍ التَيْميِّ، و(١ : ١٩٧) في تَرْجَمَةِ ابنِ أخيهِ بَكّارِ بنِ عَبْدِ الله الربَذيِّ، و(٢ : ٤) في ترجمةِ أخيهِ عبدِ الله، وقال في هذه المواضعِ كلِّها: ليسَ في الحديثِ بشيءٍ، الثقات (٣ : ٦١) في ترجمةِ جَهْجاهِ بنِ سعيدٍ الغفاريِّ، وقالَ: ضعيفٌ، وانظرْ فيهِ (٤ : ٢٩) الكبير (٧ : ٢٩١): قالَ أحمدُ: منكرُ الحديثِ، وقالَ يحيى بنُ سعيدٍ القطّانُ: كُنّا نتّقيهِ تلكَ الأيامَ، الجرح (٨ : ١٥١): قالَ أحمدُ: لا يُشتغَلُ به، وقالَ مرّةً: لا تحلُّ الروايةُ عنهُ عندي، وقالَ ابنُ مَعينٍ: لا يُحتجُّ بحديثِه، وقالَ مَرّةً: ضعيفٌ، وقالَ أبو حاتمٍ: منكرُ الحديثِ، وقالَ أبو زُرعةَ: ليسَ بقويِّ الحديثِ، العُقَيليّ (٤ : ١٦٠) الكاملِ (٦ : ٣٣٣) الميزان (٤ : ٢١٣) تَهْذيب الكَمال (٢٩ : ١٠٤) التّهْذيب (١١ : ٣٥٦) التّقريب (٢ : ٢٨٦): ضَعيفٌ؛ ولا سيّما في عَبدِ الله بنِ دينارٍ، وكانَ عابداً، مِن صِغارِ السّادِسةِ.

(٢٥٩٧) موسى بنُ مُحَمّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ الحارثِ التيميُّ المدنيُّ (ت ق): يروي عَن أبيهِ ما ليسَ مِن حَديثِه، فلستُ أدري: أكانَ المتعمّدَ لذلك، أو كانَ فيهِ غفلةٌ، يأتي بالمناكيرِ عَن أبيهِ والمشاهيرِ على التوهُّمِ، وأيّما كانَ؛ فهو ساقطُ الاحتجاجِ بِه. عن ابنِ مَعينٍ: ضعيفٌ، وقالَ مرّةً: لا شَيءَ.

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٤١) الكبير (٧ : ٢٩٤) : حديثُهُ مناكيرُ ، الجرح (٨ : ١٥٩) : قالَ أبو حاتم : ضعيفُ الحديثِ ، منكرُ الحديث ، وقالَ أبو زُرعةَ : منكَرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ١٦٩) الكامِل (٦ : ٣٤٣) الميزان (٤ : ٢١٨) تَهْذيب الكَمال (٢٩ : ١٣٩) التّهْذيب (١٠ : ٣٦٨) التّقريب (٢ : ٢٧٨) : مُنكرُ الحَديثِ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٥٩٨) ناجيةُ بنُ كَعْبِ الأسْديّ الكُوفيُّ (د ت س) : كانَ شَيخاً صَالحاً ، إلا أنَّ في حَديثَه تَخليطاً لا يُشبِهُ حَديثَ أقرانه الثِّقاتِ عن عليّ ، فلا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، وفيما وافَقَ الثِّقات ، فإن احتجَّ بِهِ مُحتجٌّ ؛ أرجو ألا يُجرح في فِعلِه ذلك .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٣ : ٥٧) تَهذيب الكَمالِ (٢٩ : ٢٥٤) التَّهْذيبِ (١٠ : ٣٩٩) التَّقْريبِ (٢ : ٢٩٤) : ثِقَةٌ ، مِنَ الثّالثَة أيضاً ، وَوَهِمَ مَنْ خلطَه بالأوّل ، المِيزان (٤ : ٢٣٩) .

(٢٥٩٩) ناصحُ بنُ عَبدِ اللهِ المُحَلِّميّ ، أبو عَبدِ اللهِ الكوفيُّ (ت) : كان شيخاً صالحاً يروي عَن الثِّقات ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، وينفردُ بالمناكيرِ عَن ثِقاتِ المشاهيرِ ، غَلَبَ عليهِ الصلاحُ ؛ فكانَ يأتي بالشيءِ على التوَهُّم ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ منهُ ؛ استَحَقَّ تركَ حَديثِه . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٥٤) الكبير (٨ : ١٢٢) : منكَرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٥٠٢) : قالَ أبو حاتم : ضعيفُ الحديثِ ، منكَرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣١١) المِيزان (٤ : ٢٤٠) تَهْذيب الكَمال (٢٩ : ٢٦١) التّهْذيب (١٠ : ٤٠١) التّقريب (٢ : ٢٩٤) : ضَعيفٌ ، مِن كِبارِ السّابعةِ .

(٢٦٠٠) هِشامُ بنُ سَعْدٍ القُرَشيُّ ، مولى آلِ أبي لَهَبٍ (خت م٤) : يقلب الأسانيد وهو لا يفهم ، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم ، فلما كَثُرَ مخالفتُه الثِّقاتِ فيما يروي بَطَلَ الاحتجاجُ بِه ، وإن اعتُبر بما وافق الثِّقات ؛ فلا ضَير .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ مئةٌ وأحدَ عشرَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ البخاريٍّ (١٧٥٧ ، ٣٨١٨) وإحدى عَشْرَةَ روايةً عندَ مسلمٍ (١٨٣ ، ٩٨٧ ، ١٠١٤ ، ١١٢٢ . . .) ولم يُخرِّجْ له ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٨٩) و(١ : ١٩٢) في ترجمةِ بَحرِ بنِ كنيزٍ السقّاءِ وقالَ : تَبرَّأْنا مِن عُهْدَتِه ، الكبير (٨ : ٢٠٠) الجرح (٩ : ٦١) : قالَ أحمدُ : لم يكُن بالحافظِ ، وقالَ مَرّةً : ليسَ بمُحكم الحديثِ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : فيهِ ضَعْفٌ ، وقالَ مَرّةً : صالحٌ ، ليسَ بمتروكِ الحديثِ ، وقالَ أبو حاتمٍ : يُكتَبُ حديثُهُ ولا يُحتَجُّ بهِ ، وقالَ أبو زُرعةَ : شيخٌ محلُّهُ الصدقُ ، الكاملِ (٧ : ١٠٨) الميزان (٤ : ٢٩٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٢٠٤) التّهذيب (١١ : ٣٩) التّقريب (٢ : ٣١٨) : صدوقٌ لهُ أوهامٌ ، ورُميَ بالتّشيّعِ ، مِن كِبارِ السابعةِ .

(٢٦٠١) هِلالُ بنُ أبي مالكٍ ـ سُوَيْدٍ ـ الأعمى الأزديُّ الأحمَريُّ ، أبو ظِلالٍ القَسْمَليُّ (خت ت) : قيلَ : إنّه هِلالُ بنُ أبي هلالٍ ، يروي عن أنسٍ ، روى عنهُ جعفرُ بنُ سليمانَ ومروانُ بنُ معاويةَ ، كانَ شيخاً مغفَّلاً ، يَروي عن أنسٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : اسمُهُ هلالُ بنُ بِشْرٍ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٥٢٢١) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٨٥) وعزاهُ حمدي السلفيُّ في طبعتِهِ (٢ : ٤٣٣) إلى الثقاتِ (٥ : ٥٠٤) .

والذي في الثقاتِ (٥ : ٥٠٤) : «هلالُ بنُ أبي هلالٍ ، يَروي عن أنسِ بنِ مالكٍ روى عنهُ يَحيى بنُ المتوكّلِ» .

وفيهِ (٥ : ٥٠٥) : «هلالُ بنُ سُوَيْدٍ الأحمريُّ ، كُنيتُهُ أبو المعلَّى ، روى عن أنسٍ ، رَوى عنهُ مروانُ بنُ معاويةَ الفزاريُّ» .

وفرّقَ بينَهُما البخاريُّ في الكبير (٨ : ٢٠٨ ، ٢٠٩) و(٨ : ٢٠٥) وفي الصغير (٢ : ٦٣) وانظر التاريخ الكبير (١ : ٢٩١) والصغير (١ : ١١٧) .

وكلامُ أبي حاتمٍ في الجرحِ (٩ : ٧٣) يجعلُ أبا ظِلالٍ القَسْمَليَّ ، وهلالَ بنَ أبي مالكٍ واحداً . وفَرّقَ بينَ هذا وبينَ هلالِ بنِ سوَيْدٍ (٩ : ٧٤) .

وتَبِعَهُ المِزّيُّ في تهذيبِ الكمالِ (٣٠ : ٣٥٠) وانتقدَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ في تهذيبه (١١ : ٨٤) وفي فتح الباري (١٠ : ١١٧) وتحريرُ أمرِه ليس من شأنِ كتابِنا هذا .

ومَهْما يكُنْ مِن أمرِه ، فإنّ الرجلَ يَدخلُ في مبحثِ الجمعِ والتفريقِ ، وحالُهُ ما بينَ مجهولٍ ومنكَرِ الحديثِ وضعيفٍ ومغفَّلٍ ، وبكلٍّ الاعتباراتِ فهوَ في التركِ .

وهو مترجَمٌ أيضاً في : العُقَيليّ (٤ : ٣٤٥) الكامِل (٧ : ١٢٢) الميزان (٤ : ٣١٦) اللّسان (٦ : ٢٠١) التّقريب (٢ : ٣٢٤) : ضعيفٌ ، مَشهورٌ بِكُنيَته ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٦٠٢) الهَيْثَمُ بنُ جَمّازٍ الحَنفيُّ الكوفيّ (البَكّاءُ) : كانَ مِنَ العُبّادِ والبَكّائينَ ، مِمّن غَفَلَ عَن صِناعةِ الحديثِ والحِفظِ ، حتّى كانَ يَروي المعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ تَوهّماً ، فلمّا ظَهرَ ذلكَ منهُ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩١) الكبير (٨ : ٢١٦) الجرح (٩ : ٨١) : قالَ أحمدُ : منكَرُ الحديثِ ، تُرِكَ حديثُهُ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، منكَرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٥٥) الكامِل (٧ : ١٠١) الميزان (٤ : ٣١٩) اللّسان (٦ : ٢٠٤) .

(٢٦٠٣) وَهْبُ بنُ حَفْصِ بنِ عَمْرٍو البَجَليُّ ، أبو الوليدِ المحتَسِبُ الحَرّانيُّ : كان شيخاً مغفَّلاً ؛ يقلبُ الأخبارَ وهو لا يعلم ، ويُخْطِئ فيها ولا يفهم ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِهِ إذا انفرد .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ٧٦) الكامِل (٧ : ٦٩) اللِّسان (٦ : ٢٢٩) الميزان (٤ : ٣٥١) .

(٢٦٠٤) يَحيى بنُ بِسْطامِ بنِ حُرَيْثٍ البَصْريُّ : كانَ قَدَرياً داعيةً إلى القَدَرِ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ لهذهِ العلّة ، ولما في روايتِه من المناكيرِ الّتي تُخالفُ روايةَ المشاهيرِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١١٩) وأعادَهُ في الثقاتِ (٩ : ٢٥١) ولم يَقُلْ فيه شيئاً ، الكبير (٨ : ٢٦٤) الجرح (٩ : ١٣٢) : قالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ صَدوقٌ ما بِحَديثِه بأسٌ العُقَيليّ (٤ : ٣٩٤) الميزان (٤ : ٣٦٦) اللّسان (٦ : ٢٤٣) .

(٢٦٠٥) يزيدُ بنُ أبانَ الرّقاشيُّ البَصْريُّ (بخ ت ق) : كانَ مِن العُبّادِ ، ولكنّهُ غَفَلَ عَن الحِفْظِ والإتقانِ حتّى قَلَبَ الأخبارَ تَوَهُّماً ، فلَمّا كَثُرَ في روايتِه ذلكَ ؛ بَطَلَ

الاحتجاجُ بِه ، فلا تَحلُّ الروايةُ عنه ؛ إلاّ على سبيلِ التعَجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : رَجُلٌ صالحٌ ، لكنَّ حديثَهُ ليسَ بشَيْءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩٨) و(١ : ٩٨) في تَرْجَمَةِ أبيه ، وقالَ : لَيْسَ بشَيْءٍ في الحديثِ ، فلا أدري : التخليطُ في خَبَرِهِ منهُ أو مِن أبيهِ ، و(١ : ٢٥٢) في ترجمةِ حمّادِ بن عَمْرٍو النَّصيبيِّ ، وقالَ : ضعيفٌ ، و(٢ : ١٥٢) في ترجمةِ عبدِ السلامِ بنِ صالحٍ ، وقالَ : لا شَيْء ، الثقاتِ (٨ : ٣٠٤) في ترجمةِ السيدِ بنِ عيسى ، وقالَ : قد تبرَّأْناً مِن عُهْدَتِهِ ، الكبير (٨ : ٣٢٠) الجرح (٩ : ٢٥١) : قالَ أبو حاتمٍ : في حديثِهِ ضعفٌ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٧٣) الكاملِ (٧ : ٢٥٧) الميزان (٤ : ٤١٨) تهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٦٤) التّهذيب (١١ : ٣٠٩) التّقريب (٢ : ٣٦١) : زاهدٌ ضعيفٌ ، منَ الخامسَةِ .

(٢٦٠٦) يَعْلَى بنُ الأَشْدَقِ : كانَ شيخاً كبيراً ، لَقِيَ عَبْدَ اللهِ بنَ جَرادٍ ، فلَمّا كَبِرَ اجتمعَ علَيْهِ مَنْ لا دينَ لهُ ، فدَفَعُوا لهُ نُسخةً شَبيهاً بمائتَي حَديثٍ عَن عَبْدِ اللهِ بنِ جَرادٍ عَن النبيِّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وآلِهِ وسَلَّمَ ، فجَعَلَ يُحَدِّثُ بِها وهُوَ لا يَدْري ، قالَ بعضُ أصحابِنا : أيَّ شَيْءٍ سَمِعْتَ مِن عَبْدِ اللهِ بنِ جَرادٍ؟ فقالَ : هذهِ النسخةُ ، وجامعُ سُفيانَ الثوريِّ . لا تَحلُّ الروايةُ عنهُ بحالٍ ، ولا الاحتجاجُ بِهِ بحيلةٍ ، ولا كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا للخواصِّ عندَ الاعتبارِ .

(٢٦٠٧) يوسفُ بنُ مُحَمّدِ بنِ المُنكَدِرِ التَّيميُّ القُرَشيُّ (ق) : يروي عَن أبيهِ ما ليسَ مِن حَديثِهِ مِنَ المناكيرِ التي لا يَشُكُّ عوامُّ أصحابِ الحَديثِ أنّها مقلوبةٌ ، وكانَ يوسُفُ شيخاً صالحاً ممّن غَلَبَ عليهِ الصلاحُ ؛ حتى غَفَلَ عَن الحِفْظِ والإتقانِ ، فكانَ يأتي الشَيْءَ على التوهُّمِ ، فَبَطَلَ الاحتجاجُ بِه على الأحوالِ كُلِّها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٣٥) الكبير (٨ : ٣٨١) الجرح (٩ : ٢٢٩) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بقويٍّ ، يُكتَبُ حديثُهُ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٥٦) الكاملِ (٧ : ١٥٥) الميزان (٤ : ٤٧٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٤٥٦) التّهذيب (١١ : ٤٢٢) التّقريب (٢ : ٣٨٢) : ضعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٦٠٨) أبو بكر يُقال : اسمُهُ عَبْدِ اللهِ بنِ أبي القِطافِ النَهْشَليُّ (م ت س ق) : كان شيخاً صالحاً فاضلاً ، غَلَبَ عليهِ التقَشُّفُ ؛ حتّى صارَ يَهِمُ وَلا يَعْلَمُ ، ويُخْطِئُ ولا يَفْهَمُ

فبَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ ، وإنْ كانَ ظاهِرَهُ الصلاحُ . . . وأبو بكرٍ النهشليُّ وإنْ كانَ فاضلاً فهو ممن كَثُرَ خطَؤُهُ ، وبَطَلَ الاحتجاجُ به إذا انفردَ ، وإنِ اعتبرَ مُعتَبِرٌ بما وافقَ الثقاتِ ؛ لم يُجرَحْ في فعلِهِ ذلكَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ سبعةَ عشرَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ مسلمٍ (٥٧٢ ، ١١٠٦) ولم يُخَرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ١٤٥) الجرح (٩ : ٣٤٤) : قالَ أحمدُ : ثقةٌ ، وقالَ ابنُ مَعينٍ : ثقةٌ ، وقالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ صالحٌ يُكتَبُ حديثُهُ ، كُنى الحاكِمِ (١/ ٢٧ ب) الميزان (٤ : ٤٩٦) تَهْذيب الكَمالِ (٣٣ : ١٥٦) التَّهْذيب (١٢ : ٤٤) التَّقْريب (٢ : ١) : قيلَ : اسمُهُ عبدُ اللهِ بنُ قطافٍ ، أو ابنُ أبي قطافٍ ، وقيلَ : وهبٌ ، وقيلَ : معاويةُ صدوقٌ ، رُميَ بالإرجاءِ ، من السابعة . كُنى ابن عَبْد البر (٤٩٤ و١٣٦٩) .

(١٩) ضعيفٌ

(٢٦٠٩) إسماعيلُ بنُ أبانَ الغَنَويّ الخَيّاطُ : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، كانَ أحمدُ شديدَ الحملِ عليهِ .

(٢٦١٠) إسْماعيلُ بنُ مُسْلِمٍ ، أبو ربيعةَ المكّيُّ : ضعيف ، رَوى عنه ابن المبارك .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٢٠) وَنَقَلَ تضعيفَهُ عَن ابن المبارك ، وتَرْكَهُ عَن يحيى القَطّان وابن مهدي ، وعَن ابن معين : ليس بشيء ، الثِّقات (٦ : ٣٦ ـ ٣٧) في ترجمة إسماعيل بن مسلم مولى بني مخزوم ، وقال : ليس هذا بالمكّيِّ الذي روى عنه ابنُ المباركِ ، ذاكَ ضعيفٌ ، العُقَيْلي (١ : ٩١) الكاملِ (١ : ٢٨٢) الميزان (١ : ٢٤٨) تَهْذيب الكَمالِ (٣ : ٢٠٤) التَّهْذيب (١ : ٣٣١) التَّقْريب (١ : ٧٤) : صَدوقٌ ، من السادسة ، ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٦١١) البراءُ بنُ يزيدَ الغَنَويُّ (بخ) : فرَّقَ بينَهُ وبين البراء بن يزيد الهَمْداني ؛ فقال عَن الغَنَوي : ضَعيف ، وبَيَّنَ سببَ الضعفِ فقالَ : كانَ كثيرَ الاختلاطِ فيمن لا يليق بِهِ ـ يعني مِن الضُّعَفاءِ ـ كثيرَ الوَهَم فيما يرويه ، قالَ ابن معين : ضَعيف . ويقال له أيضاً : البراء بن عَبْد الله أبو يزيد .

(٢٦١٢) بُكَيْرُ بنُ مِسْمارٍ ، الرّاوي عَن الزهري : يروي من الأخبار ما لا يُتابَعُ عليها وهو قليلُ الحَديث على مناكيرٍ فيهِ . وفرَّقَ ابنُ حِبّانَ بينَ اثنَينِ بِهذا الاسمِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٩٤) الثقات (٦ : ١٠٦) في ترجمةِ بكيرِ بنِ مسمارٍ مولى سعد بنِ أبي وقّاصٍ ، وقالَ : ضعيفٌ ، العُقَيْلي (١ : ١٥٢) الكامِل (٢ : ٤٢) تَهْذيب الكَمالِ (٤ : ٢٥١) التَّهْذيب (١ : ٤٩٥) التَّقْريب (١ : ١٠٨) : ضَعيف ، من السابعة ، ذكرَهُ تمييزاً ، ترتيب الثقات (١ : ٥٦) .

(٢٦١٣) جَسْرُ بن فَرْقَدٍ القصّابُ البَصريّ ، أبو جعفر : غَلبَ عَليهِ التّقَشُّفُ ؛ حتّى أغضى عَن تَعَهّدِ الحديثِ ؛ فأخذَ يَهِمُ إذا رَوى ، ويُخطِئُ إذا حَدّثَ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ العَدالةِ . قالَ ابن معين : ليس بشيء .

(٢٦١٤) حَفصُ بنُ سُليمانَ الأسَديُّ الكُوفيُّ البزازُ ، أبو عُمَر القارئ (ت عس ق) : كانَ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، كانَ يأخذُ كتبَ النّاسِ ؛ فيَنسخُها ، ويَرويها مِن غَيرِ سَماعٍ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بثِقَة .

(٢٦١٤/م) الحَكَمُ بنُ طَهْمانَ ، وهو الذي يُقالُ له : ابنُ أبي القاسمِ ، وهو أبو عزةَ الدباغُ يروي عن البصريينَ : ابنِ عون وغيرِه ، روى عنه موسى بنُ إسماعيلَ .

قالَ ابنُ حَجَرٍ : ضَعّفَهُ ابنُ حِبّان في ذيلِه على الضعفاءِ ، وقد وَثّقَهُ ابنُ مَعينٍ ، وأبو زرعة ، ونقلَ ابن حِبّان أنّ ابنَ مَعينٍ ضَعّفَهُ ، ثمّ تناقضَ ابنُ حِبّان فذَكَرَهُ في الثقاتِ .

ترجمته في : الثقات : (٨ : ١٩٣) الميزان (١ : ٥٧١) اللسان : (١ : ٣٤٣) .

(٢٦١٥) خالدُ بنُ إلياسَ القُرَشيُّ العَدويُّ المدني (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَحِلّ أن يُكتبَ حديثُه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٢٦١٦) الخَليلُ بنُ مُرَّةَ البَصريُّ (ت) : ذكره في الرواة عَن شعبة بن عمرو ، وقالَ عَن شعبة هذا : في أحاديثه مناكيرُ كثيرةٌ ، رَوى عنه الخليل بن مرة ، البَليَّة في أخباره من الخليل ، وقد ذكرنا الخليل في كِتاب الضعفاء (٤ : ٣٦٢) (الثِّقات) وَقالَ في المَجْروحين (١ : ٢٨٦) : منكر الحَديث عَن المشاهير ، كثير الرواية عَن المجاهيل .

(٢٦١٧) سَعيدُ بنُ أبي راشِدٍ : يروي عَن عطاء عَن أبي هريرة في المسح على الخفّين رَوى عنه مَرْوان بن معاوية ، إن لم يكن سعيد بن السَّمَّاك ؛ فلا أدري من هو ، فإن كان ذاك ـ يعني : السماك ـ فهو ضَعيفٌ .

(٢٦١٨) سَعيدُ بنُ زَرْبيّ ، أبو معاويةَ البَصريُّ ، صاحب ثابت البناني (ت) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، على قِلّةِ روايتِه ، قالَ ابن مَعين : لَيسَ بِشيءٍ .

(٢٦١٩) سعيدُ بنُ السَمَّاكِ : ضعيفٌ . قاله في ترجمةِ سعيدِ بنِ أبي راشدٍ (٦ : ٣٧٢) .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (١٨٤١) .

ترجمَتُهُ في : الثِّقات (٦ : ٣٦٦) ورَوى له حَديثاً في القراءةِ وقالَ : والمَحْفوظُ عَن سَمّاكٍ عَن النبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ـ يعني مرسل ـ وانظر اللِّسان (٣ : ٣٣) وَقالَ أبو حاتمٍ (٤ : ٣٢) : مَتْروكُ الحَديثِ ، الميزان (٢ : ١٤٣) .

(٢٦٢٠) سعيد بن المَرْزُبان ، أبو سَعدٍ البَقّال (بخ ت ق) : كثيرُ الوَهَم ، فاحِشُ الخَطَأ . . . قالَ ابن المبارك : قريبُ الإسناد . قال ابنُ حِبّانَ : يريدُ أنّه لولا قربُ إسنادِه ؛ لم يُكتبْ عنه شيئاً .

(٢٦٢١) سلاّمُ بنُ سلمٍ الطّويلُ السُّلَميُّ السّعديُّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ كأنَه المُتَعمّدُ لَها . قال ابنُ معين : ليسَ بشيءٍ .

(٢٦٢٢) سُليمانُ بنُ داودَ اليَماميُّ : يَقلبُ الأخبارَ ، ويَنفردُ بالمقلوباتِ عن الثّقاتِ ضعيفٌ كثيرُ الخطأ . كذا في المَجروحينَ (١ : ٣٣٤) وفي الثّقاتِ (٦ : ٣٨٧) في تَرجمةِ سُليمانَ بنِ داودَ الخولانيّ ، قالَ : ضعيفٌ .

(٢٦٢٣) صالحُ بنُ حَسّانَ الأنصاريُّ المدنيُّ (مد ت ق) : كانَ صاحبَ قيناتٍ وسَماعٍ ، ويَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى إذا سَمعَها مَن الحَديثُ صناعتُه ؛ شَهدَ لها بالوضعِ . كذا في المجروحين (١ : ٣٦٧) وفي الثقاتِ (٦ : ٤٥٦) في ترجمةِ صالحِ بنِ حَسّانَ ؛ قالَ : ضعيفٌ .

(٢٦٢٤) عَبدُ الرّحمنِ بنُ زيادِ بنِ أَنعمٍ الأفريقيّ ، أبو خالدٍ الشعبانيُّ المَعافريُّ (بخ د ت ق) : يَروي الموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، ويأتي عَنِ الأثباتِ ما ليسَ من حَديثهم

وكانَ يدلّسُ عن مُحَمّد بن سَعيدِ المصلوبِ ، قالَ ابن مَعينٍ : ضَعيفٌ . كذا في المَجروحينَ (٢ : ٥٠ ـ ٥١) وذَكرَهُ في تَرجمةِ أبيهِ من الثّقاتِ (٤ : ٢٥٢) وقال : الأبُ ثقةٌ ، والابنُ ضعيفٌ .

(٢٦٢٥) عُمرُ بنُ حَبيبٍ القاضي (ق) : يَنفردُ بالمقلوباتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى إذا سَمعها المبتدئُ في هذهِ الصّناعةِ شَهِدَ أنّها مَعمولةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . كذا في : المَجروحينَ (٢ : ٨٩) . وقالَ في تَرْجَمَة عُمَر بن حبيب قاضي مكة الثِّقات (٧ : ١٧٢) : ضعيفٌ .

(٢٦٢٦) عُمَرُ بنُ قَيْسٍ ، أبو حَفْصٍ الأعرَجُ ، يُعْرَفُ بِسَنْدَلٍ (ق) : يقلب الأسانيدَ ويروي عَن الثِّقاتِ ما لا يُشبهُ حَديثَ الأثباتِ ، وعَن ابنِ مَعينٍ : ضَعيفٌ .

(٢٦٢٧) عَنْبَسَةُ بنُ عَبدِ الرّحمن بنِ عَنْبَسَةَ القُرَشيُّ (ت ق) : صاحبُ أشياءَ موضوعةٍ ، وما لا أصلَ لهُ مَقلوبٌ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ ، وعَن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيْءٍ . كذا في المَجروحينَ (٢ : ١٧٨) وفي الثّقاتِ (٧ : ٢٨٨) في تَرجمةِ عَنبَسةَ بنِ عَبدِ الواحدِ الأُمَويِّ ، قالَ : ضعيفٌ .

(٢٦٢٨) فُراتُ بنُ سَلْمانَ : ضعيفٌ ، قالهُ في ترجمةِ محمدِ بنِ علوانَ .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٧ : ٤١٠) الكبير (١ : ٢٠٢) الجرح (٧ : ٨٠) : قالَ أبو حاتمٍ : لا بأسَ بهِ ، محلّهُ الصدقُ ، صالحُ الحديثِ ، اللسان (٤ : ٤٣١) ونقلَ عن أحمدَ وغيرِه توثيقَهُ .

(٢٦٢٩) القاسمُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الأُمَويُّ ، مَولاهم أبو عبدِ الرحمنِ (بخ ٤) : يَروي عَنِ الصّحابةِ المعضَلاتِ ، وعَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتعمّدَ لَها . كذا في المَجروحينَ (٢ : ٢١١) وفيه (٢ : ١١٠) في ترجمةِ عليٍّ بن يزيدَ الألهانيٍّ ؛ قالَ : ضعيفٌ .

(٢٦٣٠) مُحَمَّد بن أبان بنِ صالحِ بنِ عُميرٍ الجعفيُّ ، أبو عَمروٍ الكوفيُّ : يقلبُ الأخبارَ ، ولهُ الوهَمُ الكثيرُ في الآثارِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

تَرْجَمَتُه في : المَجْروحين (٢ : ٢٦٠) الثِّقات (٧ : ٢٩٣) في تَرْجَمَة مُحَمَّدِ بنِ أَبَانَ المدنيِّ ، وقالَ : ضعيفٌ ، صحيح ابنِ حبّانَ ؛ تحت حديثِ (١٩٦٣) : ضعيفٌ ، قد تبرَّأْنا مِن عُهدتِهِ في كتابِ المجروحينَ ، الكامِل (٦ : ١٢٨) الميزان (٣ : ٤٥٣) اللِّسانِ (٥ : ٣١) ونقلَ عَن كثيرين تضعيفَهُ .

(٢٦٣١) مُحَمّدُ بنُ الحَسنِ بنِ أبي زَيدٍ الهَمْدانيُّ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ المُعضَلاتِ ، قالَ أحمدُ : رَأيتُهُ وكانَ لا يَسوى شَيْئاً . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٧٦) الثقاتِ (٧ : ٤١١) في ترجمةِ محمدِ بنِ الحسَنِ الواسطيِّ ، وقالَ : ضعيفٌ ، العقيلي (٤ : ٤٨) الكامل (٦ : ١٧٤) الميزان (٣ : ٥١٤) تَهْذيب الكَمال (٢٥ : ٧٦) التهذيب (٩ : ١٢٠) التقريب (٢ : ١٥٤) : ضَعيفٌ ، مِن التّاسعة .

(٢٦٣٢) نَجيحُ بنُ عبدِ الرحمنِ السِّنْديُّ ، أبو مَعْشَرٍ المَدنيُّ ، مَولى أمّ موسى (٤) : اختَلَطَ في آخرِ عُمُرِهِ وبقيَ - قبلَ أن يموتَ - سنتين في تَغَيُّرٍ شديدٍ ؛ لا يَدري ما يُحَدِّثُ بِهِ ، فكَثُرَ المناكيرُ في روايتهِ في اختلاطِه ؛ فَبَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ . كذا في المَجروحينَ (٣ : ٦٠) وفي الثِّقاتِ (٩ : ١٠٦) في تَرْجَمَةِ ابنهِ مُحَمَّدِ بنِ أبي مَعْشَرٍ السِّنْديِّ ؛ قالَ : ضعيفٌ .

(٢٦٣٣) هِشامُ بنُ زيادٍ ، أبو المِقدامِ الأُمَويُّ ، مَولاهم (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، والمقلوباتِ عَنِ الأثباتِ ؛ حتّى يَسبقَ إلى قَلبِ المُستَمعِ أنّه كانَ المُتعمّدَ لَها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ .

(٢٦٣٤) واصلُ بنُ السّائبِ الرّقاشيُّ (ت ق) : يَروي عن عطاءِ ما ليسَ مِن حَديثه وعن غَيرِهِ مِن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ؛ فَسَقَطَ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لما ظَهرَ ذلكَ مِنهُ . كذا في المجروحين (٣ : ٨٣) وفي الثِّقات (٩ : ٢٣١) في ترجمةِ واصلِ بنِ سيفٍ ؛ قالَ : ضَعيفٌ .

(٢٦٣٥) يَحْيى بنُ أبي أُنَيْسَةَ ، أَخُو زَيْدٍ ، الجَزَريُّ الرَهاويُّ (ت) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَرفعُ المراسيلَ ، حتّى إذا سَمِعَها المبتدئُ في الصناعةِ ؛ لم يَشُكَّ أنّها معمولةٌ ، ولا يجوزُ

الاحتجاجُ بهِ بحالٍ . وروى عن أخيهِ زيدٌ أنّه قالَ لعُبيدِ الله بنِ عَمْروٍ : لا تَكتُبْ عن أخي ؛ فإنّهُ كَذّابٌ . كذا في : المَجْروحين (٣ : ١١٠) وفي المشاهير (ص : ١٨٥) في ترجمةِ أخيهِ زيدٍ ؛ قالَ : لا شَيْء ، وفي الثقاتِ (٦ : ٣١٥) في ترجمةِ أخيهِ أيضاً ؛ قالَ : ضعيفٌ .

(٢٦٣٦) يَحْيى بنُ المتوكِّلِ ، أبو عَقِيلٍ الحذّاءُ المدنيُّ (مق د) : يَروي عن بَهِيّةَ ، منكرُ الحَديثِ ، ينفردُ بأشياءَ ليسَ لها أصولٌ مِن حَديثِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وسَلَّمَ ، لا يَسْمَعُها المُمْعِنُ في الصناعةِ ؛ إلاّ لم يَرْتَبْ أنّها معمولةٌ . كذا في : المَجْروحين (٣ : ١١٦) وفي الثِّقات (٧ : ٦١٢) في ترجمةِ يَحيى بنِ المتوكِّلِ البَصْريِّ ؛ وقالَ : ضَعيفٌ .

(٢٠) لا شَيء ، ليس بشَيء

(٢٦٣٧) عَبّادُ بنُ كَثيرٍ الرّمليُّ (بخ ق) : كانَ ابنُ مَعينٍ يوثّقُه ، وهوَ عندي لا شيءَ ؛ لأنّه روى عَنِ الثّوريِّ بإسنادهِ عن النبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ : (طَلَبُ الحَلالِ فَريضةٌ بَعدَ فَريضةٍ) ومَن رَوى مِثلَ هذا الحديثِ بهذا الإسنادِ عَنِ الثّوريّ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بِخبرِه فيما يَروي ، مّما يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٧٠) العُقَيليّ (٣ : ١٤١) المِيزان (٢ : ٣٧٠) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ١٥٠) التّهْذيب (٥ : ١٠٢) التّقريب (٢ : ٣٩٣) : ضَعيفٌ ، قالَ ابنُ عَديّ : هوَ خَيرٌ مِن عَبّادٍ الثّقفيّ .

(٢٦٣٨) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ إسْحاقَ بنِ الحارثِ الكوفيُّ : ضعيفٌ واهٍ ، قالَهُ في الثقات . وفي ترجمةِ والدِهِ إسحاقَ من المجروحينَ قال : ليسَ بشيءٍ في الحديثِ . وحكمَ بتركِ الوالد لضعفِ الولد ، فالولدُ متروكٌ أيضاً .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٧ : ٨٦) ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق المدني ؛ تمييزاً بينهما ، وانظر المجروحين (١ : ١٣٣) .

قلت : وهذا يعني أنّ ابنَ حِبّانَ لم يُفْرِدْ له ترجمةً في المجروحين ، ولا في الثقات .

ويظهرُ أنّ المترجَم هو أبو شيبةَ الواسطيُّ ، ترجمَهُ ابنُ حِبّانَ في المجروحين (٢ : ٥٤)

والجرح (٥ : ٢١٣) : قال : ويُقال له : الكوفي . فإنْ كان هو ؛ فقد قال فيه أبو حاتم : منكرُ الحديثِ ، ضعيفُ الحديثِ ، يُكتبُ حديثُهُ ، ولا يُحتَجُّ به . وقال ابنُ حِبّانَ : لا يحلُّ الاحتجاجُ بخبَرِهِ . وإنْ لم يكنْ هو ؛ فالمترجَمُ مجهولٌ .

(٢٦٣٩) عَبدُ الرّحمنِ بنُ حمّادٍ الطّلحيُّ : يَروي نُسخةً مَوضوعةً ، فلستُ أدري : أوَضَعَها أو أُقلِبت عَليه؟ وأيّاً ما كانَ ذلكَ فهوَ ساقطُ الاحتِجاجِ بهِ ؛ لِما أتى مما لا أصلَ لهُ في الرّواياتِ على الأحوالِ كُلّها .

(٢٦٤٠) عَطيةُ بنُ سَعْدٍ ، أبو الحَسنِ العَوفيُّ (بخ د ت ق) : مِن أهلِ الكوفةِ ، يروي عن أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ أحاديثَ ، ثمّ صارَ يُدلّسُ التّسويةَ عن الكَلْبيّ ، فلا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . كذا في المَجروحينَ (٢ : ١٧٦) وقالَ عنه في تَرْجَمَةِ الحَسَن العَوْفيِّ من المجروحينَ (١ : ٢٣٤) : ليس بشيءٍ في الحديث ، وَقالَها أيضاً في تَرْجَمَة ابنه مُحَمَّد بن عطية من المجروحينَ (٢ : ٢٧٤) .

(٢٦٤١) العَلاءُ بنُ خالدٍ البَصريُّ (ت) : كانَ يُعرَفُ بأربعة أحاديث ، ثمّ زاد الأمر وجعلَ يحدِّث بكلِّ شيءٍ سُئِل ، فلا يحلّ ذِكْرُه في الكتبِ إلاّ على سبيل القدح فيهِ . كذا في المَجروحينَ (٢ : ١٨٣) وفي الثقات (٨ : ٥٢) في تَرجمةِ العَلاءِ بنِ راشدٍ الواسِطيّ ؛ قال : واهٍ .

(٢٦٤٢) العَلاءُ بنُ كَثيرٍ الأُمَويّ الشّاميّ : يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ الاحتجاجُ بهِ وإنْ وافقَ الثّقاتِ ، ليسَ بشيءٍ في الحَديث .

(٢٦٤٣) عَليّ بنُ زيدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ أبي مُليكةَ الجُدْعانيُّ (بخ م ٤) : ليسَ بشيءٍ في الحديثِ . قاله في تَرْجَمَة حكيم بن خدامٍ مِن المجروحينَ (١ : ٢٤٧) .

وقال في ترجمتِهِ مِنَ المَجروحينَ (٢ : ١٠٣) : كانَ شيخاً جليلاً ، وكانَ يَهِمُ في الأخبارِ ، ويُخطئُ في الآثارِ ، حتَّى كَثُرَ ذلكَ في أخبارِهِ ، وتبيَّنَ فيها المناكيرُ التي يرويها عن المشاهيرِ ؛ فاستَحَقَّ تركَ الاحتجاجِ بِهِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ مئةٍ وسَبعةٌ وثلاثونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٧٨٩) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

(٢٦٤٤) عَمْرُو بنُ بَكْرٍ السَّكْسَكِيُّ (ق) : يرَوي عن الثّقاتِ الأوابدَ والطّامّاتِ التي لا يَشُكُّ مَن هذا الشأنُ صناعتُهُ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ ، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ بِه .

(٢٦٤٥) موسى بنُ عُبيدةَ بن نَشيطٍ ، أبو عبدِ العزيزِ الرَّبَذيّ (ت ق) : كانَ مِن خيارِ عبادِ اللهِ ؛ نُسُكاً وفَضْلاً وعبادةً وصلاحاً ، إلاّ أنه غَفَلَ عَن الإتقان في الحِفْظِ ، حتى يأتيَ بالشيءِ الذي لا أصْلَ له متَوَهِّماً ، فبَطَلَ الاحتجاجُ بِه مِن جهةِ النقْلِ ، وإنْ كانَ فاضلاً في نفسِهِ . كذا في المَجروحينَ (٢ : ٢٣٤) و(١ : ١٠٨) في ترجمةِ إبراهيمَ بنِ محمدٍ التَيْميِّ وفيه (١ : ١٩٧) في تَرْجَمَةِ ابنِ أخيه بَكّارِ بنِ عَبْدِ الله الربَذيِّ ، وفيه (٢ : ٤) في ترجمةِ أخيهِ عبدِ اللهِ ، وقال في هذه المواضعِ كُلِّها : ليسَ في الحديثِ بشيءٍ ، وفي الثقات (٣ : ٦١) في ترجمةِ جَهْجاهِ بنِ سعيدٍ الغفاريِّ ، وقالَ : ضعيفٌ .

(٢٦٤٦) يزيدُ بنُ أبانَ الرّقاشيُّ البَصْريُّ (بخ ت ق) : كانَ مِن العُبّادِ ، ولكنّهُ غَفَلَ عَن الحِفْظِ والإتقانِ حتّى قَلَبَ الأخبارَ تَوَهُّماً ، فلَمّا كَثُرَ في روايتِهِ ذلكَ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بِه ، فلا تَحِلُّ الروايةُ عنه ؛ إلاّ على سبيلِ التعَجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : رَجُلٌ صالحٌ ، لكنَّ حديثَهُ ليسَ بشَيْءٍ .

(٢١) واهٍ

(٢٦٤٧) إسماعيلُ بنُ يَحيى بنِ عُبيدِ اللهِ ، أبو عَليٍّ التّيميُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، وما لا أصل له عَنِ الأثباتِ ، لا يَحِلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ .

(٢٦٤٨) حربُ بنُ مَيمونٍ ، أبو الخَطّاب البَصْريّ (م ت فق) : واهٍ . كذا في تَرْجَمَه حرب بن ميمون أبي عَبْد الرَّحْمَن البَصْريّ من الثِّقات (٨ : ٢١٣) .

(٢٦٤٩) سَهلٌ ، أبو حَريزٍ ، مَولى المُغيرةِ : واهٍ . كذا في ترجمةِ عبدِ اللهِ بنِ الحسينِ أبي حريزٍ قاضي سجستان من الثقات . وفي المجروحين قال : يَروي عن الزّهريّ العَجائبَ وعَن غَيرِه مِنَ الثّقاتِ ما لا أصلَ لهُ مِن حديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٣٤٨) الثقات (٧ : ٢٤) الكامل (٣ : ٤٤٤) الميزان (٢ : ٢٤١) اللِّسان (٣ : ١٢٣) .

(٢٦٥٠) عُبيدُ اللهِ بنُ زَحْرٍ الضَّمْريُّ الإفريقيُّ الكنانيُّ (بخ ٤) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، وإذا روى عن عليّ بن يزيدَ أتى بالطامّات . . . يَجبُ التّنكّبُ عن روايته على الأحوالِ . قالَ ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ . كذا في المَجروحينَ (٢ : ٦٢) وقالَ في ترجمةِ عليٍّ بنِ يزيدَ الألهاني من المَجروحينَ (٢ : ١١٠) : ضعيفٌ واهٍ ، وفي ترجمةِ مطرّح بن يزيد (٣ : ٢٧) : ضعيفٌ .

(٢٦٥١) عُثمانُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الطّرائفيُّ القُرَشيُّ أبو عبدِ الرحمنِ الحرانيُّ (د س ق) : واهٍ . كذا في تَرجمةِ عُثمانَ بنِ عَبدِالرّحمنِ ابنِ عَلاقٍ القُرَشيِّ من الثقات (٨ : ٤٤٩) .

(٢٦٥٢) العَلاءُ بنُ خالدٍ البَصريُّ (ت) : كانَ يُعرَفُ بأربعة أحاديث ، ثمّ زاد الأمر وجعلَ يحدِّث بكلِّ شيءٍ سُئِل ، فلا يحلّ ذِكْرُه في الكتبِ إلاّ على سبيل القدح فيه . كذا في المَجروحينَ (٢ : ١٨٣) وفي الثقات (٨ : ٥٢) في تَرجمةِ العَلاءِ بنِ راشدٍ الواسطيّ ؛ قال : واهٍ .

(٢٦٥٣) عُمرُ بنُ راشدٍ ، أبو حفصٍ اليَماميّ ، يُقال له : عمرُ بنُ عبدِ الله بنِ أبي خَثْعَم (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُهُ في الكُتُبِ ؛ إلا عَلى سَبيلِ القَدْحِ فيهِ ، ولا كتابةُ حديثِهِ ؛ إلا على جهةِ التعَجُّبِ !

كذا في المَجروحينَ (٢ : ٨٣) وذكرَهُ في ترجمةِ عُمَرَ بنِ أبي إسماعيلَ مِن الثقاتِ (٧ : ١٧٤) وقالَ عنه : واهٍ ضعيفٌ .

(٢٦٥٤) عُمرُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ يَعلى الثّقفيُّ (د ق) : مُنكرُ الرّوايةِ عَن أبيهِ ، كانَ جَريرٌ يَحكي عَن زائِدةَ أنّه رآهُ يَشربُ الخمْرَ . قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

كذا في المجروحين (٢ : ٩١) وفيه (٢ : ٢٥) في ترجمةِ أبيهِ عَبدِ اللهِ بنِ يَعلى الثّقفيّ : واهٍ .

(٢٦٥٥) عمرُو بنُ المهاجرِ الدمشقي (ي د ق) : أخو مُحَمَّدِ بنِ مهاجرٍ ، كانَ على شرطةِ عُمَر بن عَبْد العزيز .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٧ : ٢١٩) و(٧ : ٤١٣) في ترجمةِ أخيهِ ، وقالَ : واهٍ ، ذَكَرْناهُ

في كِتاب الضعفاء، المشاهير (١ : ١٨٤) في ترجمةِ أخيهِ أيضاً، وقالَ : لا شَيْء، الكبير (٦ : ٢٧٣) تَهْذيب الكَمالِ (٢٢ : ٢٥٢) التَّهْذيب (٨ : ١٠٧) التَّقْريب (٢ : ٧٩) : ثقةٌ مِن الخامسةِ .

قالَ عداب : لم أجِدْ لعمرٍو ترجمةً في الضعفاءِ، فلعلَّهُ ترجمَهُ في ذيلِ الضعفاءِ المفقودِ، ولم أقِفْ على تضعيفِهِ إلا عندَ ابنِ حبّان، ولم يُخرِّجْ له في صحيحِهِ شيئاً .

(٢٦٥٦) عيسى بنُ مَيمونٍ القُرَشيُّ، مولى القاسمِ بنِ مُحمّدٍ (ت ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ أشياءَ كأنَّها موضوعاتٌ؛ فاستَحَقَّ مُجانبةَ حَديثِه، والاجتنابَ عن رِوايتِه، وتَركَ الاحتِجاجِ لما يَروي؛ لما غَلبَ عَليهِ من المناكيرِ . كذا في المَجروحينَ (٢ : ١١٨) وفي الثقات (٨ : ٤٨٩) في ترجمةِ عيسى بنِ ميمونِ بنِ دايَةَ الحِجازيِّ؛ قالَ : واهٍ .

(٢٦٥٧) الفُراتُ بنُ السّائبِ الجَزَريُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ، ويأتي بالمعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ، ولا الرّوايةُ عَنهُ، ولا كتابةُ حَديثِهِ؛ إلا على سَبيلِ الاختِبارِ، عن ابن مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشَيْءٍ . كذا في المَجروحينَ (٢ : ٢٠٧) وفي المشاهير (ص : ١٨٥) في ترجمةِ فُراتِ بنِ سَلْمانَ؛ قالَ : واهٍ، وكذا الثقات (٧ : ٣٢٢) وقالَ : واهٍ ضعيفٌ .

(٢٦٥٨) مُحَمّدُ بنُ ثابتٍ العَبديُّ (د ق) : يرفعُ المراسيلَ، ويُسنِدُ الموقوفاتِ؛ تَوهُّماً مِن سوءِ حِفْظِه، فلمّا فَحُشَ ذلكَ منهُ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ . كذا في المَجروحينَ (٢ : ٢٥١) وفي الثِّقاتِ (٧ : ٢٢٩) في تَرْجَمَةِ أخيهِ عزرةَ بنِ ثابتٍ؛ قالَ : واهٍ، قد ذكَرْناهُ في الضعفاءِ .

(٢٦٥٩) مُحَمّدُ بنُ زيادٍ الجَزَريُّ اليَشكُريُّ الحنَفيُّ (ت) : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتبِ؛ إلا عَلى جِهةِ القَدحِ فيهِ، ولا الرّوايةُ عَنهُ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ عِندَ أهلِ الصّناعَةِ خصوصاً دون غيرهم . كذا في المَجروحينَ (٢ : ٢٥٠) الثّقات (٩ : ٤٧) في تَرجمةِ مُحَمّدِ بنِ زيادِ بنِ مَروانَ اليَشكُريِّ، وقالَ : واهٍ .

(٢٦٦٠) مُحَمّدُ بنُ فَضاءٍ، أبو بَحرٍ الجَهضَميُّ البَصريُّ (د ت ق) : كانَ معبِّراً وكانَ قليلَ الحَديثِ، مُنكَرَ الرّوايةِ، حَدّثَ بدونِ عَشرَةِ أحاديثَ؛ كلّها مناكيرُ لم يُتابعْ

على شَيءٍ منها ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ، وكانَ يَبيعُ الخمرَ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٧٤) الثقاتِ (٩ : ٣٧) في ترجمةِ محمدِ بنِ فضاءٍ العَبْسيِّ ، وقالَ : واهٍ ، الكبير (١ : ٢٠٩) الجرح (٨ : ٥٦) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بقويٍّ ، وقالَ أبو زُرعةَ : ضعيفُ الحديث ، العُقَيليّ (٤ : ١٢٥) الميزان (٤ : ٥) اللسان (٧ : ٣٧١) تَهْذيب الكَمال (٢٦ : ٢٨٠) التهذيب (٩ : ٤٠٠) التقريب (٢ : ٢٠٠) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادسَة .

(٢٦٦١) مَروانُ بنُ سالمٍ الجَزَريُّ (ق) : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، ويأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حديثِ الأثباتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في روايتِهِ ؛ بَطَلَ الاحتِجاج بأخبارِهِ . كذا في المَجروحينَ (٣ : ١٣) و(١ : ١٧٦) في تَرجمةِ الأحوصِ بنِ حكيمٍ الشّاميِّ ، وقالَ : واهٍ .

(٢٦٦٢) مُطَّرِحُ بنُ يَزيدَ ، أبو المُهَلَّبِ الكِنانيّ (ق) : لا يُحتَجُّ بروايتِه بِحالٍ مِنَ الأحوالِ لِما يروي عن الضعفاءِ ، فإنْ وُجِدَ لهُ ولأمثالِهِ خبرٌ صحيحٌ رواهُ عنه ثقةٌ عن عَدْلٍ ؛ كذلك إلى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِه وسلَّمَ موصولاً ؛ حُكِمَ عليهِ حينئذٍ بتركِ الاحتجاجِ بما انفردَ ، والاعتبارِ بما روى عن الثقاتِ ، وتركِ ما روى عن الضعفاءِ على الأحوال . كذا في المجروحين (٣ : ٣٦) وفي الثقاتِ (٢ : ١١٠) في تَرجمةِ عَليّ بنِ يَزيدَ الألهانيِّ ؛ قالَ : ضعيفٌ واهٍ .

(٢٦٦٣) يَحيى بنُ عُقبةَ بنِ أبي العَيْزارِ العِراقيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عن أقوامٍ أثباتٍ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ مِن الأحوالِ .

كذا في المَجروحينَ (٣ : ١١٧) وفي الثّقات (٧ : ٢٤٧) في ترجمةِ أبيهِ ؛ قالَ : ضعيفُ الحديثِ ، و(٧ : ٤٠٤) في ترجمةِ محمّدِ بنِ جُحادةَ ؛ قالَ : واهٍ .

(٢٢) يَروي عن الثقاتِ ما يُخالفُ حديثَ الأثباتِ

(٢٦٦٤) سُليمانُ بنُ أبي داودَ ـ سالمٍ ـ أبو أيوبَ الحَرّانيُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ جدّاً ، يَرْوي عَنِ الأَثْباتِ ما يُخالِف حديثَ الثِّقاتِ ، حَتّى خرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ ؛ إلا فِيما وافق الأثباتَ مِن روايةِ ابنِه عَنْه .

(٢٦٦٥) شَيبةُ بنُ نعامةَ ، أبو نَعامة الضبيُّ الكوفيُّ : يَروي عَن أنسٍ ما لا يُشبِه حديثَه وعَن غيره مِنَ الثّقاتِ ما يُخالِفُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٦٢) وأعادَهُ في الثّقات (٦ : ٤٤٥) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الميزان (٢ : ٢٨٦) اللّسان (٣ : ١٥٩) .

(٢٣) يَروي المناكيرَ

(٢٦٦٦) إبراهيمُ بنُ بَيطارٍ ، أبو إسحاقَ الخُوارَزْمِيُّ : يَروي عَن عاصمٍ الأحولِ المناكيرَ الّتي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بمَن يَرويها ، على قِلةِ شُهرَتِه بالعدالةِ وكتابةِ الحديثِ .

رَوى لهُ حَديثاً في المجروحينَ ثمّ قالَ : هذا لا أصلَ لهُ مِن حَديثِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ، ولا مِن حديثِ أنسٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٠٣) اللِّسان (١ : ٤١) .

(٢٦٦٧) أرطاةُ بنُ الأشعثِ العَدَويّ : يروي المناكيرَ الّتي لا يُتابَعُ عليها ، لا يجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه بِحالٍ .

(٢٦٦٨) أيوبُ بنُ ذَكوانَ ـ أخو نوحٍ ـ : مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عَن الحسنِ وغَيرِهِ المناكيرَ ، ولا أعلَمُ لَهُ راوياً غَيرَ أخيهِ ، فَلا أدْري : التَّخْليطُ في رِوايتِهِ مِنهُ أو مِن أخيهِ .

(٢٦٦٩) بَرْذَعَةُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ : يَروي مَناكيرَ لا أصولَ لها ، يَهِمُ فيها ؛ لأن الحَديث لم يكن من صناعته ، كان يأتي بالشيءِ بعدَ الشيءِ على الوَهَمِ ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١٠ : ١٩٨) الميزان (١ : ٣٣٠) اللّسان (٢ : ٧) .

(٢٦٧٠) بزَيعٌ ، مَولى يَحيى بنِ عَبدِ الرّحمنِ : روى أحرفاً يَسيرةً ، إلا أنّ فيها مناكيرَ لا تُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ؛ فوجبَ مُجانبتُه في الرّواياتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٩٩) الكامِل (٢ : ٥٨) وسمّاهُ بزيعاً أو حازماً الكوفيّ الميزان (١ : ٣٠٧) اللّسان (٢ : ١٢٠) سمّاهُ بَزيعَ بنَ عَبدِ اللهِ اللّحامَ أبا خازمٍ .

(٢٦٧١) حَفصُ بنُ سَلْمٍ ، أبو مُقاتلٍ السَّمَرْقَنْديُّ (ت) : كانَ صاحبَ عبادةٍ وتَقشُّفٍ ولكنّهُ يأتي بالأشياءِ المُنكرةِ التي يَعلم مَن كتبَ الحديثَ أنّه ليسَ لهُا أصلٌ يُرجَعُ إليهِ !

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٥٦) الكامل (٢ : ٣٩٢) الميزان (١ : ٥٥٧) اللِّسان (٢ : ٣٢٢) التهذيب (٢ : ٣٩٧) باسمِ : حفص بن الفزاريّ ، التقريب (٨٣٨٩) : مقبولٌ من الثامنةِ ، ذكرَهُ في الكُنى .

(٢٦٧٢) عَليُّ بنُ الرَّبيعِ ، الرّاوي عَن بَهزِ بنِ حَكيمٍ : يَروي المناكيرَ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١١١) العُقَيلي (٣ : ٢٥٣) بِاسمِ : عليِّ بنِ نافع وقال : مجهولٌ بالنقل ، حديثُهُ غيرُ محفوظٍ ، الميزان (٣ : ١٢٦) اللِّسان (٤ : ٢٢٩) وكرّرَهُ (٤ : ٢٦٦) بِاسمِ : عليِّ بنِ نافع بن بَهزِ بنِ حكيمٍ .

(٢٦٧٣) عِيسى بنُ إبراهيمَ الهاشِميّ : يَروي المناكيرَ عَن جعفرِ بنِ برقانَ ، حتّى كأنّه جعفرٌ آخرُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَردَ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٢١) العقيلي (٣ : ٣٩٥) الكامل (٥ : ٢٥٠) الميزان (٣ : ٣٨٠) اللسان (٤ : ٣٩١) .

(٢٦٧٤) مالكُ بنُ مالكٍ : شيخٌ يَروي عنه أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ في فضائلِ عليٍّ مراسيلَ ، ليست بَمسانيدَ ، كُلّها مناكيرُ لا أصولَ لها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا ذِكرُ ما روى ؛ إلا على جِهَةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٣٦) وأعادَهُ في الثّقات (٥ : ٣٨٨) ولم يَقُلْ فيه شيئاً الكبير (٧ : ٣١١) العُقَيليّ (٤ : ١٧٢) الكامل (٦ : ٣٨٠) الميزان (٣ : ٤٢٨) اللّسان (٥ : ٦) .

وترجمَ في الثقاتِ (٥ : ٣٩٠) لرجلٍ اسمُهُ مالكٌ ، ثمّ قالَ : إنْ لم يكُنْ مالكَ بنَ مالكٍ ؛ فلا أدري مَن هو؟!

(٢٦٧٥) مُحَمّدُ بنُ حُجْرِ بنِ عَبدِ الجَبّارِ الحَضْرَميُّ الكِنديُّ ، أبو جعفرٍ الكوفيُّ :

يروي عن عمّه سعيدِ بن عبدِ الجبّارِ عن أبيه وائلِ بنِ حُجْرٍ بنسخةٍ منكرةٍ ، منها أشياءُ لها أصولٌ من حديثِ رسولِ الله صلّى اللهُ عليهِ وآله وسلَّمَ ، وليسَتْ من حديثِ وائلِ بنِ حُجرٍ ، ومنها أشياءُ من حديثِ وائلِ بنِ حُجرٍ مُختصرةٌ جاءَ بها على التقصّي ، وأفرطَ فيها ، ومنها أشياءُ موضوعةٌ ليست من كلامِ رسولِ الله صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٢٦٧٦) مُحَمّدُ بنُ ذَكوانَ المُهَلّبيُّ ، مَولاهم البَصْريُّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المناكيرَ والمعضلاتِ عَنِ المشاهيرِ ؛ على قِلّةِ رِوايته ، حتّى سَقطَ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٦٢) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٣٧٩) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيليّ (٤ : ٦٥) الكامِل (٦ : ١٩٩) المِيزان (٣ : ٥٤٢) تَهْذيب الكَمال (٢٥ : ١٨٠) التّهْذيب (٩ : ١٥٦) التّقريب (٢ : ١٦٠) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٦٧٧) مُحَمّدُ بنُ الضّوءِ بنِ الصّلصالِ بنِ الدّلَهْمَسِ : رَوى عَن أبيهِ المَناكيرَ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣١٠) وانظر الثقاتِ (٤ : ٣٩١) ضعفاءِ ابنِ الجوزيّ (٣ : ٧٢) المِيزان (٣ : ٥٨٦) اللّسان (٥ : ٢٠٦) .

(٢٦٧٨) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ أبي بكرِ بنِ أبي مُليكةَ المُلَيكيُّ ، أبو غرارةَ القُرَشيُّ الجدعانيُّ المَدنيُّ (د ق) : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، ويَنفرِدُ عَنِ الثّقاتِ بالمقلوباتِ ، لا يُحتجُّ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٦١) العُقَيليّ (٤ : ١٠١) الكامِل (٦ : ٢٥٨) المِيزان (٣ : ٦١٩) تَهْذيب الكَمال (٢٥ : ٥٩٠) التّهذيب (٩ : ٢٩١) التّقريب (٢ : ١٨٢) : ليّنُ الحَديثِ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٦٧٩) مَروانُ بنُ مُحَمّد ـ وليس بالطاطريِّ ـ : يَروي المناكيرَ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ . روى عن مالك خبراً باطلاً لا أصلَ لهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٤) وترجَمَ في الثقاتِ (٩ : ١٧٩) مروانَ بنَ محمّدٍ

السنجاريّ ، وقالَ : يَروي عن مسلم بنِ خالدٍ الزنجيّ ، شيخٌ مستقيمُ الحديثِ . فهل هما واحد؟ الميزان (٤ : ٩٢) وجعلَهُما واحداً ، اللّسان (٦ : ١٨) ونقلَ عن ابنِ حِبّان قولَيهِ فيه ، ثمّ قالَ : «فكأنّهُ غفَلَ عنه» التّهذيب (١٠ : ٩٦) وقالَ : «ذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في الضعفاءِ فيما نقلَهُ عنهُ النباتيُّ ، ثمّ ذكرَهُ في الثقاتِ ، وقالَ : مستقيمُ الحديثِ ، فكأنّهُ غَفَلَ عنه . ثم ظهرَ لي أنّ الجِنايةَ مُلْحَقَةٌ بالرّاوي عنهُ إسحاقَ بنِ عَبدِ الصّمدِ بنِ خالدٍ الفارسيّ ، فقد صَرّحَ الدّارقُطنيّ في غَرائبِ مالكٍ بأنّه هو الّذي وضعَ هذا الحديثَ» ونسبَ ابنُ حجرٍ للدارقطنيٍّ قولَهُ عن مَروانَ : ذاهبُ الحديثِ ، والّذي وجدتُه في السّنَنِ له (٢ : ٩٦) أنّه قال : ضَعيفٌ ، التّقريبِ (٢ : ٢٣٩) : ضعيفٌ ، من العاشرة . ذكرَهُ تمييزاً .

قلت : ترجَمَ ابنُ حِبّانَ مروانَ بنَ محمّدٍ السنجاريَّ في الثقاتِ (٧ : ١٧٩) وقالَ : مُستقيمُ الحديثِ ، يروي عن مسلمِ بنِ خالدٍ الزنجيٍّ ، وروى عنهُ محمّدُ بنُ عيسى الدارميُّ .

وترجَمَ مروانَ بنَ محمّدٍ الطاطريَّ الدمشقيَّ في الثقاتِ (٧ : ١٧٩) ونصَّ على تاريخِ وفاتِهِ (٢١٠هـ) وقالَ : يَروي عن مالكٍ ، ويَروي عنهُ ابنُهُ إبراهيمُ وأهلُ الشامِ .

وترجَمَ مروانَ بنَ محمّدٍ ـ وليس بالطاطريِّ ـ في المجروحينَ ـ(٣ : ١٤) وقالَ : يَروي عن مالكٍ ، ولم يذكُرْ مَن روى عنهُ .

لكنّهُ ذكرَ حديثَهُ في فضلِ الصلواتِ الخمسِ .

ومَنْ تَرجمَ للسنجاريِّ حَمَلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ في المجروحِ عليهِ ، ونسبَ الحديثَ إليهِ . وفي هذا نظرٌ يحتاجُ إلى مزيدِ بحثٍ .

فقد وجدتُ الحافظَ ابنَ عساكرٍ ترجَمَ إبراهيمَ بنَ عيسى العبسيَّ في تاريخِهِ (٧ : ٩٢) وساقَ مِن طريقِهِ عن مروانَ بنِ محمّدٍ الدمشقيٍّ عن مالكٍ والليثِ . . . إلى عبادةَ بنِ الصامتِ . . . وذكرَ الحديثَ .

وهذا يَعني أنّ السنجاريَّ خارجُ تُهمةِ هذا الحديثِ ، وإنّما هو في دائرةِ الطاطريِّ

المترجَم عند ابنِ حِبّانَ في الثقاتِ ، ومروانُ بنُ محمّدٍ الذي قالَ فيه في المجروحينَ : ليسَ بالطاطريِّ .

فصارَ عندنا السنجاريُّ ترجمةً مُفرَدَةً ، والطاطريُّ الدمشقيُّ المتداخِلُ مع مَن ليس بالطاطريِّ ترجمةً تحتاجُ إلى مزيدِ بحثٍ .

ولا أرى صنيعَ مَن جعَلَهُما واحداً صواباً ؛ لما يأتي :

ـ الأول : أنّ السنجاريَّ جَزَريٌّ ـ موصليّ وليس دِمشقيّاً ، وليس بينَ أيدينا ما يُشيرُ إلى سُكناهُ دمشقَ .

ـ الثاني : أنّ السنجاريَّ يروي عن مُسلمِ بنِ خالدٍ الزنجيِّ ، ويروي عنهُ محمدُ بنُ عيسى الدارميُّ ، وهؤلاءِ رواةٌ مشارقةٌ .

ـ الثالث : أنّ الدمشقيَّ ، وغيرَ المنسوبِ ؛ كلاهُما يرويانِ عن مالكٍ .

ـ الرابع : أنّ الحديث ذاتَهُ مرويٌّ من طريقِهِما معاً عن مالكٍ ، غايةُ ما هنالكَ أنّ مترجَمَ ابنِ حبّانَ رواهُ عن ابنِ عمرَ ، والدمشقيَّ جعَلَهُ مِن حديثِ عُبادةَ .

فإمّا أن يَكونا رَجُلَينِ ؛ أحدُهما الطاطريُّ الدمشقيُّ ، أخطأ تلميذُهُ العبسيُّ في نسبةِ الحديثِ إليه . أو يَكونا رَجُلاً واحداً ؛ وَهِمَ العبسيُّ فساقَهُ عن عُبادةَ بدلاً من ابنِ عُمَرَ .

والمسألةُ لا تَنتهي بهذا الكلامِ ، لكنَّ الرجُلَ ليسَ له كثيرُ حديثٍ ؛ فلا نوليهِ اهتماماً أكبرَ .

(٢٦٨٠) مَسرورُ بنُ سَعيدٍ التّميميّ : يَروي عَنِ الأوزاعيّ المناكيرَ الّتي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بمَن يَرويها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٤٤) العُقَيليّ (٤ : ٢٥٦) الكامِل (٦ : ٤٣١) الميزان (٤ : ٩٧) اللّسان (٦ : ٢١) .

(٢٦٨١) مُوسى بنُ خَلَفٍ العَمِّيُّ ، أبو خَلَفٍ البَصْريُّ (خت د س) : كانَ رديءَ الحِفْظِ يَروي عن قتادةَ أشياءَ مناكيرَ ، وعن يَحيى بنِ أبي كثيرٍ ما لا يُشبِهُ حديثَهُ ، فلَمّا كَثُرَ ضَرْبُ هذا في روايتِهِ ؛ استَحَقَّ تركَ الاحْتِجاجِ بهِ فيما خالَفَ الأثباتَ وانفَرَدَ ، جميعاً .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ تسعُ رواياتٍ ، منها متابعةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٢٣٤٢) ولم يُخرِّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِه شيئاً .

(٢٦٨٢) موسى بنُ طَريفٍ الأسَديّ : كانَ يأتي بالمناكيرِ الّتي لا أصولَ لها عَن أبيهِ وأقوامٍ مشاهيرَ ، وكانَ أبو بكرِ بنُ عَيّاشٍ يُكذِّبُهُ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٣٨) الكبير (٧ : ٢٨٧) : عندَهُ مراسيلُ ، الجرح (٨ : ١٤٨) العقيلي (٤ : ١٥٨) الكامِل (٦ : ٣٣٩) الميزان (٤ : ٢٠٨) اللِّسان (٦ : ١٢١) .

(٢٦٨٣) الوليدُ بنُ فَضْلٍ العَنزيّ : يَروي المناكيرَ الّتي لا يَشُكُّ مَن تَبَحَّرَ في هذه الصّناعةِ أنّها موضوعةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ إذا انفَردَ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٨٢) الكامل (٧ : ٩٧) الميزان (٢ : ٣٤٣) اللسان (٦ : ٢٢٥) .

(٢٦٨٤) يوسفُ بنُ الفَيضِ : شيخٌ يروي عَنِ الأوزاعيّ المناكيرَ الكثيرةَ ، والأوهامَ الفاحِشةَ ؛ كأنّه كانَ يَعمَلُها تَعمُّداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٣٦) الجرح (٩ : ٢٢٨) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ هو شِبْهُ المتروكِ ، الكامِل (٧ : ١٦٢) الميزان (٤ : ٤٦٦) اللّسان (٦ : ٣٢٢) هو ويوسفُ ابنُ السّفرِ واحدٌ عَندَهُما .

(٢٦٨٥) أبو إسحاقَ الحِجازيُّ : يَروي عَن موسى بنِ أبي عائِشةَ المناكيرَ الكثيرةَ التي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ معها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٤) الميزان (٤ : ٤٨٨) اللّسان (٧ : ٨) .

(٢٦٨٦) أبو سَعْدٍ السّاعِديُّ (ق) : شيخٌ يَروي عن أنسٍ المناكيرَ الكثيرةَ الّتي لا يُشارَكُ فيها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٧) الجَرْح (٩ : ٣٧٨) : قالَ أبو حاتمٍ : مجهولٌ ، الميزان (٤ : ٥٢٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٣ : ٣٤٦) التّهذيب (١٢ : ١٠٦) التّقريب (٢ : ٤٢٧) : مجهولٌ ، مِنَ الخامِسَةِ ، كُنى ابنِ عَبدِ البَرّ (٢٣٩٧) .

(٢٦٨٧) أبو النّعمانِ الأنصاريّ : شيخٌ يَروي عَن هشامِ بنِ عُروةَ المناكيرَ الّتي لَيسَت مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٣) ضعفاء ابن الجوزي (٣ : ٢٤١) الميزان (٤ : ٥٨٠) اللّسان (٧ : ١١٤) .

(٢٤) يَروي المناكيرَ عن المشاهيرِ

(٢٦٨٨) الأحْوَصُ بنُ حَكيمِ بنِ عُميرٍ الشّاميّ (ق) : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ وكانَ يَنتقِصُ عليّاً ، تركَهُ يَحيى القَطّانُ وغيرُه .

(٢٦٨٩) أيوبُ بنُ واقدٍ الكوفيّ (ت) : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ يَتعمّدُ لَها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بروايتِه .

(٢٦٩٠) ثابتُ بنُ زيدِ بنِ ثابتِ بنِ زيدِ بنِ أرقَمَ : يَرْوي المَناكِيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، كان الغالبَ على حديثِه الوهمُ ، لا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفرَدَ .

(٢٦٩١) الحسنُ بنُ عليٍّ الهاشميُّ المَدنيُّ (ت ق) : يَرْوي المَناكِيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، فلا يُحتجُّ بِهِ إلا فِيما يوافِق الثِّقات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : الجروحين (١ : ٢٣٤) العُقَيْليّ (١ : ٢٣٤) الكامِل (٢ : ٣٢١) اللسان (٢ : ٢٤٠) تَهذيب الكَمالِ (٦ : ٢٦٤) التَّهْذيبِ (٢ : ٣٠٣) التَّقْريبِ (١ : ١٦٨) : ضَعيفٌ مِنَ السّادسَةِ .

(٢٦٩٢) الحسنُ بنُ مُسلمٍ العِجليّ البَصريّ : يَنفردُ عن الثّقاتِ بما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ ، يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ ، فلا يحتجُّ بهِ إلا بما يوافقُ الثقات .

(٢٦٩٣) خالدُ بنُ رَباحٍ الهُذَليُّ ، أبو الفضلِ البَصْريُّ : كان قَدَرياً ، كثيرَ الخَطَأ يروي المناكير عَن المشاهير ، لاَ يُحْتَجُّ بِه .

(٢٦٩٤) داودُ بنُ الحُصَيْنِ بنِ عقيلٍ ، أبو سليمانَ المنصوريُّ : يروي عن إبراهيم بن الأشعثِ البخاريّ ـ لقبه : لام ـ حدَّثَ حديثينِ منكرَيْنِ عن الثقاتِ . . . تجبُ مجانبةُ روايتهِ ، ويُتَّقَى الاحتجاج بما انفردَ به .

(٢٦٩٥) زائدةُ بنُ أبي الرُّقادِ الباهِليّ (س) : يَروي المناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، لا يُحتَجُ بهِ ولا يُكتبُ حَديثُه إلا للاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٠٨) العُقَيليّ (٢ : ٨١) الكامِل (٣ : ٢٢٨) الإكمال (٤ : ١٠٨) الميزان (٢ : ٦٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٢٧١) التّهذيب (٣ : ٣٠٥) التّقريب (١ : ٢٥٦) : مُنكرُ الحديث ، مِنَ الثّامنَة .

(٢٦٩٦) سَعدُ بنُ عَبدِ الحَميدِ بنِ جَعفرِ الحَكَميُّ (ت س ق) : يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ ، فَحُشَ خَطؤُهُ وكَثُرَ وَهمُه ، حتّى حَسُنَ التّنكّبُ عن الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٥٧) الثقات (٧ : ٥٤٢ ، ٨ : ٦١) الميزان (٢ : ١٢٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٢٨٥) التّهذيب (٣ : ٤٧٧) التّقريب (١ : ٢٨٨) : صدوقٌ له أغاليطُ ، من كِبارِ العاشِرَةِ .

(٢٦٩٧) سِنانُ بنُ هارونَ البُرْجُميُّ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، قالَ ابن معين : ليسَ حَديثُه بِشيءٍ .

(٢٦٩٨) سَوّارُ بنُ مُصعبٍ الهَمْدانيُّ : يأتي بالمناكيرِ عَنِ المَشاهيرِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتَعمّدَ لَها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٥٦) العُقَيليّ (٢ : ١٦٨) الكامِل (٣ : ٤٥٤) تاريخ بغداد (٩ : ٢٠٨) المِيزان (٢ : ٢٤٦) اللِّسان (٣ : ١٢٨) .

(٢٦٩٩) شعيبُ بنُ مَيْمونٍ (عس فق) : يَرْوي المَناكِيرَ عَنِ المَشاهيرِ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ لا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٦٢) العُقَيْليّ (٢ : ١٨٢) الكَامِل (٤ : ٣) تَهذيب الكَمالِ (١٢ : ٥٣٦) التَّهْذيبِ (٤ : ٣٥٧) التَّقْريبِ (١ : ٣٥٣) : ضَعيفٌ عَابِدٌ ، مِنَ الثامنةِ .

(٢٧٠٠) الصَّبّاحُ بنُ سَهلٍ ، أبو سَهلٍ البَصريُّ : يَروي الأحاديثَ المناكيرَ عن أقوامٍ مشاهيرَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه ؛ لِكثرةِ المناكيرِ في أخبارِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٧٧) العُقَيليّ (٢ : ٢١٢) الكامِل (٤ : ٨٤) الميزان (٢ : ٣٠٥) اللّسان (٣ : ١٧٩) .

(٢٧٠١) عَبّادُ بنُ جويريَةَ البَصريُّ : كانَ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، ويَروي عَنِ المشاهيرِ الأشياءَ المناكيرِ ؛ فاستَحقَ التّركَ ، وكانَ أحمدُ يَرميهِ بالكَذبِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٧٢) العقيلي (٣ : ١٤٢) الميزان (٢ : ٣٦٥) اللِّسان (٣ : ٢٢٨) .

(٢٧٠٢) عبّادُ بنُ راشدٍ التّميميُّ (خ د س ق) : يأتي بِالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتَعمّدَ لِذلكَ ، فَبطلَ الاحتِجاج بِهِ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ خَمْسَ عَشْرَةَ روايةً ، منِها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (٤١٦٥) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه شَيئاً .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٦٣) العقيلي (٣ : ١٣١) الميزان (٢ : ٣٦٥) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ١١٦) التهذيب (٥ : ٩٢) التقريب (١ : ٣٩١) : قَريبُ داودَ بنِ أبي هِندٍ صَدوقٌ لهُ أوهامٌ ، مِنَ السّابعةِ .

(٢٧٠٣) عبّادُ بنُ يَعقوبَ ، أبو سَعيدِ الرّواجِنيّ الكوفيّ (خ ت ق) : كانَ رافضيّاً داعيةً إلى الرّفضِ ، ومعَ ذلكَ يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ؛ فاستَحقّ التّركَ .

(٢٧٠٤) عَبدُ الخالِقِ بنُ زيدِ بنِ واقدٍ الدِّمَشقيُّ : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ الّتي إذا سَمعَها المُستَمعُ شَهِدَ أنّها مقلوبةٌ أو موضوعةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به .

(٢٧٠٥) عبدُ العزيزِ بنِ عمرانَ بنِ أبي ثابتٍ الجَزَريُّ (ت) : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ فلمّا أكثرَ مما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لم يَستحقَّ الدّخولَ في جُملةِ الثّقاتِ فكانَ الغالبُ عَليهِ الشّعرَ والأدبَ ، دونَ العلمِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٣٩) العقيلي (٣ : ١٣) الكامِل (٥ : ٢٨٥) الميزان (٢ : ٦٣٢) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ١٧٨) التهذيب (٦ : ٣٥٠) التقريب (١ : ٥١١) مَتروكٌ احتَرَقتْ كُتبُهُ ؛ فَحدّثَ مِن حِفْظِه ؛ فاشتدَّ غَلطُه ، وكانَ عارفاً بالأنّسابِ ، مِنَ الثّامنةِ .

(٢٧٠٦) عُفَيرُ بنُ مَعْدانَ ، أبو عائذٍ الحِمصيُّ (ت ق) : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايته ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بأخبارِه .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١٩٨) وأعادهُ في الثقات (٩ : ١٥) ولم يقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيليّ (٣ : ٤٣٠) الكامِل (٥ : ٣٧٩) المِيزان (٣ : ٨٣) تَهْذيب الكَمال (٢٠ : ١٧٦) : الحَضْرميّ ، التّهْذيب (٧ : ٢٣٥) التّقريب (٢ : ٢٥) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٧٠٧) عَليّ بنُ زيدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ أبي مُليكةَ الجُدْعانيُّ (بخ م ٤) : كانَ شيخاً جليلاً ، وكانَ يَهِمُ في الأخبارِ ، ويُخطئُ في الآثارِ ، حتّى كَثُرَ ذلكَ في أخبارِهِ ، وتبيَّنَ فيها المناكيرُ التي يرويها عن المشاهيرِ ؛ فاستَحَقَّ تركَ الاحتجاجِ بِهِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ مئةٍ وسَبعةٌ وثلاثونَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٧٨٩) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٠٣) و(١ : ٢٤٧) في تَرْجَمَة حكيم بن خدام ، وقال : ليسَ بشيءٍ في الحديثِ ، العُقَيليّ (٣ : ٢٢٩) الكامِل (٥ : ١٩٥) المِيزان (٣ : ١٢٧) تَهْذيب الكَمال (٢٠ : ٤٣٤) التّهْذيب (٧ : ٣٢٢) التّقريب (٢ : ٣٧) : ضَعيفٌ ، مِنَ الرّابِعَة .

(٢٧٠٨) عَمّارُ بنُ سَيفٍ الضَّبّيُّ (ت ق) : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ حتّى ربّما سَبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتَعمّدَ لَها ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ به ؛ لِما أتى مِنَ المعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٩٥) العُقَيليّ (٣ : ٣٢٤) الكامِل (٥ : ٧٠) المِيزان (٣ : ١٦٥) تَهْذيب الكَمال (٢١ : ١٩٤) : أبو عبدِ الرحمنِ الكوفيُّ ، التّهْذيب (٧ : ٤٠٢) التّقريب (٢ : ٤٧) : ضَعيفُ الحديثِ ، وكانَ عابداً ، مِنَ الثامنةِ ؛ إلا أنّهُ قديمُ الموتِ .

(٢٧٠٩) عُمرُ بنُ موسى بنِ وَجيهٍ الوَجيهيّ : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، فلمّا كَثُرَ في رِوايتِه عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ؛ خَرَجَ عَن حَدّ العَدالةِ إلى الجَرْحِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٨٦) العُقَيليّ (٣ : ١٩٠) الكامِل (٥ : ٩) المِيزان (٣ : ٢٢٤) اللّسان (٤ : ٣٣٢) .

(٢٧١٠) عُمرُ بنُ نَبهانَ العَبديُّ ـ ويُقال له : الغُبَريُّ ـ البَصْريُّ (د) : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في حديثِه ؛ استَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩٠) العُقَيليّ (٣ : ١٩٣) الكامِل (٥ : ٣٢) المِيزان (٣ : ٢٧) تَهْذيب الكَمال (٢١ : ٥١٥) التّهْذيب (٧ : ٥٠٠) التّقريب (٢ : ٦٤) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٧١١) عَمرو بنُ واقِدٍ البَصريُّ الدمشقيُّ الأُمَويُّ ، مَولاهُم (د ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٢٧١٢) غالبُ بنُ حَبيبٍ اليَشكُريُّ : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، حتّى كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بما يَرويهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٠١) الكبير (٧ : ١٠١) : منكرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٣ : ١٣٢) الكامِل (٦ : ٦) المِيزان (٣ : ٣٣٠) اللِّسان (٤ : ٤١٣) .

(٢٧١٣) فائِدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ ، أبو الوَرقاءِ العَطّارُ الكوفيُّ (ت ق) : يَروي المناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، ويأتي عَنِ ابنِ أبي أوفى بالمعضلاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٠٣) العُقَيليّ (٣ : ٤٦٠) الكامِل (٦ : ٢٦) الميزان (٣ : ٣٣٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ١٣٧) التّهذيب (٨ : ٢٥٥) التّقريب (٢ : ١٠٧) : متروكٌ ، اتّهَمُوهُ ، مِن صِغارِ الخامِسَةِ .

(٢٧١٤) فُضَالةُ الشَّحّامُ البَصْريُّ : كان يَرْوي المَناكِيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ ؛ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢٠٥) العُقَيْليّ (٣ : ٤٥٧) المِيزان (٣ : ٣٤٩) اللسان (٤ : ٤٣٦) .

(٢٧١٥) القاسمُ بنُ غُصْنٍ العِراقيُّ الشّاميُّ ، الرّاوي عَن مِسْعرٍ : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، ويَقلبُ الأسانيدَ حتّى يَرفعُ المُرسلَ ويُسندُ المَوقوفَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَرد ، فأمّا فيما وافقَ الثّقاتِ ، فإذا اعتُبرَ بهِ مُعتبرٌ ؛ لم يكنْ بِذلكَ بأسٌ .

تَرجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٢١٢) وأعادَهُ في الثقات (٧ : ٣٣٩) العقيلي (٣ : ٤٧٢) الكامل (٦ : ٣٦) الميزان (٣ : ٣٧٧) اللسان (٤ : ٤٦٤) .

(٢٧١٦) كَوثرُ بنُ حَكيمٍ : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، ويأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٢٨) الكبير (٧ : ٢٤٥) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٧ : ١٧٦) العقيلي (٤ : ١١) الكامل (٦ : ٧٦) الميزان (٣ : ٤١٦) اللِّسان (٤ : ٤٩٠) .

(٢٧١٧) مُحَمّدُ بنُ أبي الزُّعَيْزِعَةِ ، الرّاوي عَن نافع : يَروي المناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، حتّى إذا سَمِعَها مَنِ الحديثُ صِناعتُه ؛ عَلِمَ أنّها مَقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٨٨) الكبير (١ : ٨٨) الجرح (٧ : ٢٦١) العُقَيليّ (٤ : ٦٧) الكامِل (٦ : ٢٠٥) الميزان (٣ : ٥٤٨) اللّسان (٥ : ١٦٥) .

(٢٧١٨) مُحَمَّدُ بنُ صالحِ المَدنيُّ الأزرقُ (د س ق) : يَرْوي المَناكِيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٢٦) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٣٨٥) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الميزان (٣ : ٥٨١) تَهذيب الكَمالِ (٢٥ : ٣٨٣) التَّهْذيبِ (٩ : ٢٢٨) التَّقْريبِ (٢ : ١٧١) : مَقبولٌ ، مِنَ السَّابِعَةِ .

(٢٧١٩) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ مُجَبَّرٍ : ينفردُ بالمعضَلاتِ عن الثّقاتِ ، ويأتي بأشياءَ مَناكيرَ عَن أقوامٍ مَشاهيرَ ، لا يُحتجُّ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٢٧٢٠) مَروانُ بنُ سالمِ الجَزَريُّ (ق) : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، ويأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حديثِ الأثباتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في روايتِهِ ؛ بَطَلَ الاحتِجاج بأخبارِهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٣) و(١ : ١٧٦) في تَرجمةِ الأحوصِ بنِ حكيمٍ الشّاميّ ، وقالَ : واهٍ ، الكبير (٧ : ٣٧٣) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٢٧٤) : قالَ أحمدُ : ليسَ بثقةٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : منكَرُ الحديثِ جداً ، ضعيفُ الحديثِ ، ليسَ لهُ حديثٌ قائمٌ ، يُكتَبُ حديثُهُ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٤) الكامِل (٦ : ٣٨٤) المِيزان (٤ : ٩٠)

تَهْذيب الكَمال (٢٧ : ٣٩٢) التّهْذيب (١٠ : ٩٣) التّقريب (٢ : ٢٣٩) : مَتروكٌ ، ورَماهُ السّاجيّ وغيرُه بالوضعِ ، مِن كِبارِ التّاسعةِ .

(٢٧٢١) مُفَضَّلُ بنُ صَدقةَ ، أبو حَمّادٍ الحَنفيُّ الكُوفيُّ : كان يُخطئ حتّى يَرْوي عَنِ المَشاهيرِ الأشياءَ المناكير ، فخَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ إذا انْفرَدَ ، وفيما وافَقَ الثِّقات ، فإن اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ لم أرَ بذلك بأساً .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ٢١) العُقَيْليّ (٤ : ٢٤٣) الكَامِل (٦ : ٤٠٩) اللسان (٦ : ٨٠) المِيزان (٤ : ١٦٨) .

(٢٧٢٢) موسى بنُ أبي كَثيرٍ ، أبو الصَّبّاح الأنّصاريّ (بخ س) : كانَ قَدَرياً ، يَروي عَنِ المشاهيرِ الأشياءَ المناكيرِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ ؛ إلاّ فيما وافقَ الثّقاتِ كالمُستأنَسِ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٤٠) العقيلي (٤ : ١٦٧) الكامل (٦ : ٣٤٦) الميزان (٤ : ٢١٨) تهذيب الكمال (٢٩ : ١٣٥) التهذيب (١٠ : ٣٦٧) التقريب (٢ : ٢٨٧) : صَدوقٌ ، ورُميَ بالإرجاءِ لم يُصِبْ مَن ضَعَّفَهُ ، مِنَ السّادِسةِ .

(٢٧٢٣) النَّهّاسُ بنُ قَهْمٍ ، أبو الخطّابِ البَصْريُّ (بخ د ت ق) : يَروي المناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، ويُخالِفُ الثّقاتِ في الرواياتِ عن الأثباتِ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٥٦) الكبير (٨ : ١٣٧) الجرح (٨ : ٥١١) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بشيءٍ ، العُقَيليّ (٤ : ٣١٢) الكامِل (٧ : ٥٨) الميزان (٤ : ٢٧٤) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٢٨) التّهذيب (١٠ : ٤٧٨) التّقريب (٢ : ٣٠٧) : ضعيفٌ ، مِنَ السّادسَةِ .

(٢٧٢٤) يَحْيى بنُ أبي حَيّةَ ، أبو جَنابٍ الكَلْبيُّ (د ت ق) : يُدلِّسُ عن الثقاتِ ما سَمِعَ مِن الضعفاءِ ، فالتزَقَ بهِ المناكيرُ التي يَرويها عن المشاهيرِ ، فوَهّاهُ يَحيى بنُ سعيدٍ القطّانُ ، وحَمَلَ عليهِ أحمدُ ابنُ حَنبَلٍ رحمَهُ اللهُ حملاً شديداً . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٢٥) يَروي المناكيرَ والمقلوبات

(٢٧٢٥) أحمدُ بنُ عيسى بنِ زيدٍ الخَشّابُ التِّنِّيسيُّ المصريُّ : يَروي عَنِ المجاهيلِ الأشياءَ المناكيرَ ، وعَنِ المشاهيرِ الأشياءَ المقلوبةَ ، لا يَجوزُ عندي الاحتِجاج بما انفردَ مِنَ الأخبارِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١٤٦) الكَامِل (١ : ١٩١) تَهذيب الكَمالِ (١ : ٤٢١) التَّهْذيبِ (١ : ٦٥) اللسان (١ : ٢٤٠) التَّقْريبِ (١ : ٢٣) : لَيْسَ بالقويِّ ، مِنَ الحَاديةِ عَشرَةَ . ذكرَهُ تمييزاً .

* تنبيه : قالَ الحافظُ في التهذيب : «ولَمّا ذَكَرَ ابنُ حِبّانَ أحمدَ بنَ عيسى الذي قَبْلَهُ في الثقاتِ ـ يعني : التستريّ ـ قالَ فيهِ : التّنّيسيّ ، وهو وَهَمٌ مِنهُ ، هذا مع أنّهُ ذكرَ التنيسيَّ في الضعفاءِ ، فما أدري كيفَ اشتَبَهَ عليه» .

قال عداب : الذي ذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في الثقاتِ مِن هذه الطبقةِ رجلانِ : أحمدَ بنَ أبي طيبةَ الْجُرْجانيُّ (٨ : ٣) وأحمدَ بنَ عيسى التّسْتَريُّ (٨ : ١٥) وكلاهُما غيرُ الخشابِ ، وقد وَهِمَ الحافظُ فيما وَهَّم فيه ابنَ حِبّانَ ، فابنُ حِبّانَ لم يَذكرْ التنيسيَّ في ترجمةِ التستريِّ أبداً ، كما أنه لم يترجمْ له ، وإنما ذَكَرَهُ راوياً عن خيرانَ الدمشقيِّ ومُصعبِ بنِ ماهانَ ، ولَمْ يُخَرّجْ لأحدٍ مِن هؤلاءِ الثلاثةِ في صحيحهِ شَيئاً .

(٢٧٢٦) أحمدُ بنُ مِيْثَم بنِ أبي نُعيم الكُوفيّ : يَروي عَن عليِّ بنِ قادمٍ المناكيرَ الكثيرةَ ، وعَن غيرِه مِنَ الثّقاتِ الأشياءَ المقلوبةَ . رَوى لهُ حَديثينِ ؛ قالَ : لا أصلَ لهُما مِن حَديثِ النبي صلّى اللهُ عليه وآلهِ وسلَّمَ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٤٨) الميزان (١ : ١٦٠) اللّسان (١ : ٣١٦) .

(٢٧٢٧) قُدامةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ خَشْرَم الخَشْرَمِيُّ (س) : يَرْوي المقلوباتِ التي لا يشارَكُ فِيها ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢١٩) الكَامِل (٦ : ٥١) المِيزان (٣ : ٣٨٦) تهذيب الكَمالِ (٢٣ : ٥٥١) التَّهْذيبِ (٨ : ٣٦٥) التَّقْريبِ (٤ : ١٢٤) : صَدُوقٌ يُخطئُ ، مِنَ التَّاسِعَةِ .

(٢٧٢٨) يَزيدُ بنُ عَبدِ المَلكِ بنِ نَوْفَلٍ الهاشِميُّ المَدنيُّ ، أبو خالدٍ النوفَليُّ (ق) : ساءَ حِفْظُه ؛ حتّى كانَ يَروي المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، ويأتي بالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بآثارِهِ . وإنِ اعتَبَرَ معتَبِرٌ بما وافقَ الثقاتِ مِن حديثِهِ ، مِن غيرِ أن يَحْتَجَّ بهِ ؛ لَم أرَ بذلكَ بأساً . كانَ أحمدُ سَيِّئَ الرأيِ فيهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

وأخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً (١١١٨) مقروناً ، وقالَ : احتجاجُنا في هذا الخبرِ بنافعِ بنِ أبي نعيم دونَ يزيدَ بنِ عبدِ الملكِ النوفَليِّ ؛ لأنَّ يزيدَ بنَ عبدِ الملكِ تبرَّأنا مِن عُهدتِهِ في كتابِ الضُّعَفاءِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٠٢) العُقَيليّ (٤ : ٣٨٤) الكامِل (٧ : ٢٦٠) الميزان (٤ : ٤٢٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ١٩٦) التّهذيب (١١ : ٣٤٧) التّقريب (٢ : ٣٦٨) : ضعيفٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٦) يَروي المناكيرَ وما لا يُتابَعُ عليهِ

(٢٧٢٩) بكّارُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُبَيْدَةَ الربَذيُّ : يَروي عن عمّهِ موسى أشياءَ مناكيرَ لا يُتابَعُ عليها ، فلا أدري : التخليطُ في روايتهِ منهُ أو مِن عَمّهِ ، أو منهُما معاً ، لأنَّ موسى ليسَ في الحديثِ بشَيءٍ ، وأكثرُ روايةِ بكّارٍ عنهُ ، فمِن هُنا احترَزْنا عنهُ ، لئلا نُطْلِقَ على مسلمٍ شيئاً بغيرِ علمٍ ، فيكونُ خصمَنا يومَ القيامةِ ، نعوذُ باللهِ من ذلكَ .

(٢٧٣٠) خالدُ بنُ مُحَمَّدٍ ، أبو الرّحالِ الأنصاريُّ : يَرْوي عَنْ أنسٍ مَناكيرَ لا يُتابَع عَلَيْها ؛ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٨٤) العُقَيْليّ (٢ : ١٤) الكامِل (٣ : ٢٧) الميزان (١ : ٦٣٩) اللسان (٧ : ٢٠٩) .

(٢٧٣١) مِشْرَحُ بنُ هَاعَانَ ، أبو مُصْعَبٍ المِصْريُّ (عخ د ت ق) : يروي عَن عقبةَ بنِ عامرٍ أحاديثَ لا يُتابَعُ علَيها . . . والصوابُ في أمرِهِ : تَرْكُ ما انفردَ مِن الرواياتِ ، والاعتبارُ بما وافَقَ الثِّقاتِ .

أخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٦٠٨٦) .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ٢٨) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٥ : ٤٥٢) وقالَ : يُخْطِئُ ويخالفُ ، الكبير (٨ : ٤٥) الجَرْح (٨ : ٤٣١) قالَ ابن معين : ثِقَة ، وَقالَ أَحْمَد : معروف تاريخ ابنِ معينٍ برواية الدارميّ (٧٥٥) العُقَيْلي (٤ : ٢٢٢) الكامِل (٦ : ٤٦٩) وَقالَ : ولمِشرح عَن عقبة غير ما ذكرت ، يروي عنه ابن لهيعة وغيره من شيوخ مِصْر ، وأرجو أنه لا بأس بِه ، الميزان (٤ : ١١٧) تَهْذيب الكَمالِ (٢٨ : ٧) التَّهْذيب (١٠ : ١٥٥) التَّقْريب (٢ : ٢٥٠) : مقبولٌ ، مِنَ الرابعةِ .

(٢٧) يَروي المناكيرَ التي لا تُشبهُ حديثَ الثقاتِ

(٢٧٣٢) خالدُ بنُ عبدِ الدّائمِ المِصريّ : يَروي المناكيرَ التي لا تُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ ويُلزِقُ المُتونَ الوَاهيةَ بِالأسانيدِ المَشهورَةِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٨٠) الكامِل (٣ : ٤٤) الميزان (١ : ٦٣٣) اللِّسان (٢ : ٣٧٩) .

(٢٧٣٣) عَمرُو بنُ مُحَمّدٍ الأعسَمُ : شيخٌ يَروي عَنِ الثّقاتِ المناكيرَ ، وعن الضّعفاءِ الأشياءَ الّتي لا تُعرَفُ من حَديثِهم ، ويَضعُ أسامِيَ للمُحَدّثينَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٧٤) الميزان (٣ : ٢٨٦) اللّسان (٤ : ٣٧٥) ضعفاء الأصبهانيّ (ص : ١٢٠) : ساقطُ الحديثِ ، الكشفِ الحثيث (١ : ٢٠٣) .

(٢٧٣٤) عَمْرو بنُ مُرٍّ الهَمْدانيّ الكُوفيّ (س) : في حديثِه المناكيرُ الكثيرةُ ، الّتي لا تُشبِهُ أحاديثَ الأثباتِ ، حتّى خَرجَ بها عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ إذا انفَردَ ، على قِلةِ روايتِهِ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٦٧) الكامل (٥ : ١٤٢) الميزان (٣ : ٢٩٤) تهذيب الكمال (٢٢ : ٣٠٢) التهذيب (٨ : ١٢٠) التقريب (٢ : ٨١) : مَجهولٌ ، مِنَ الثّالِثَةِ .
ذكرَهُ باسمِ : عمرو ذو مُرّ .

(٢٨) يَروي المناكيرَ ويخالفُ الثقات

(٢٧٣٥) أشعثُ بنُ بَرازٍ الهُجَيْميُّ ، أبو عبدِ الله البَصْريُّ : يَروي المناكيرَ ، ويُخالفُ الثّقاتِ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٧٣) العُقَيليّ (١ : ٣٢) الكامِل (١ : ٣٧٤) الميزان (١ : ٢٦٢) اللّسان (١ : ٤٥٤) .

(٢٧٣٦) جَعفرُ بنُ مَيْسَرَةَ الأَشجَعيّ : عِندَهُ مناكيرُ كَثيرةٌ لا تُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ روينا عنهُ نُسخةً لا يَحِلّ ذِكرُها في الكتبِ ؛ إلا على سَبيلِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢١٢) العُقَيليّ (١ : ١٨٧) الكامِل (٢ : ١٤٣) الميزان (١ : ٤١٨) اللّسان (٢ : ١٢٩) .

(٢٧٣٧) حُسينُ بنُ عطاءِ بنِ يسارٍ المدنيُّ : يَروي عَن زيدِ ابنِ أسلَمَ المناكيرَ الّتي ليسَت تُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِه إذا انفردَ ؛ لمخالفتِهِ الأثبات في الرواياتِ . وقالَ عنهُ في الثقاتِ : يُخْطِئ ويُدَلِّسُ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ٢٤٣) وأعادَهُ في الثِّقات (٦ : ٢٠٩) الجَرْح (٣ : ٦١) قالَ أبو حاتم : شيخٌ منكرُ الحَديثِ ، وهو قليلُ الحَديثِ ، وما حدّثَ بِه فهو منكرٌ ، الميزان (٢ : ٥٤٢) وَنَقَلَ في اللِّسان (٢ : ٢٩٨) عَن ابنِ الجاورد : كذّابٌ ، وَقالَ أبو داود : ليس هو بشيءٍ ، ونفى الحافظُ أنْ يكونَ أبو حاتمٍ قالَ عنهُ : منكرُ الحَديثِ ، وانتقدَ الذهبيَّ في ذلك ، والواقع أنه في الجَرْح كما قالا معاً ، فقارِنْ .

(٢٧٣٨) يَحيى بنُ بِسْطامِ بنِ حُرَيْثٍ البَصْريُّ : كانَ قَدَرياً داعيةً إلى القَدَرِ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ لهذهِ العِلّةِ ، ولما في روايتِه من المناكيرِ الّتي تُخالفُ رِوايةَ المشاهيرِ .

(٢٩) يروي المناكيرَ الكثيرةَ والأوهامَ الكثيرة

(٢٧٣٩) إبراهيمُ بنُ يَزيدَ الخُوزيّ ، أبو إسماعيلِ المَكيّ (ت س) : رَوى مَناكيرَ كَثيرةً وأوهاماً غَليظةً ، حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّه المُتعمّدُ لها ، كانَ أحمدُ سيئَ الرّأي فيهِ ورَوى لهُ أحاديثَ مُنكرةً عَديدةً .

(٢٧٤٠) جابرُ بنُ نوحٍ الحِمّانيّ، أبو بشيرٍ الكُوفيُّ (ت س): يَرْوي المَناكِيرَ الكثيرةَ كأنّهُ كان يُخطئ، حتّى صارَ في جُملةِ مَن سَقطَ الاحتجاجُ بِهِم إذا انْفَرَدوا.

تَرْجَمَتُهُ فِي: المجروحين (١ : ٢١٠) العُقَيْليّ (١ : ١٩٦) الكَامِل (٢ : ١٢٠) المِيزان (١ : ٣٧٩) تَهذيب الكَمالِ (٤ : ٤٥٩) التَّهْذيبِ (٢ : ٤٥) التَّقْريبِ (١ : ١٢٣) : ضَعيفٌ مِنَ التَّاسِعَةِ.

(٢٧٤١) حَفصُ بنُ عُمرَ بنِ حَكيمٍ الكوفيُّ: يَروي عَن عَمرِو بنِ قَيسٍ المُلائيِّ المناكيرَ الكثيرةَ، كأنّه عَمرُو بنُ قَيسٍ آخرُ، ولعلّهُ كَتبَ عَن عُمرَ بنِ قَيسٍ (سَنْدلٍ) عَن عَطاءٍ أشياءَ، فقَلَبَها على عَمرِو بنِ قَيسٍ المُلائيّ، أو أُقلبت لهُ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ.

ترجمته في: المَجروحينَ (١ : ٢٥٩) الكامِل (٢ : ٣٨٧) تاريخ بَغدادَ (٨ : ٢٠٢) الميزان (١ : ٥٦٣).

(٢٧٤٢) الحَكمُ بنُ يَعلى بنِ عَطاءٍ المُحارِبيُّ الكوفيُّ: يروي المناكيرَ الكثيرةَ الّتي يَسبِقُ إلى القلبِ أنّه المُتعمّدُ لها، لا يُحتَجّ بِخبَرِه.

ترجمته في: المَجروحينَ (١ : ٢٥١) العُقَيليّ (١ : ٢٦٠) الكامِل (٢ : ٢١٠) الميزان (١ : ٥٨٣) اللّسان (٢ : ٣٤١).

(٢٧٤٣) داودُ بنُ عَجْلانَ البَجَليُّ البلخيُّ المَكيُّ (ق): يَروي المناكيرَ الكثيرةَ والأشياءَ الموضوعةَ.

ترجمته في: المجروحين (١ : ٢٨٩) العقيلي (٢ : ٣٨) الكامِل (٣ : ٩٣) الميزان (٢ : ١٢) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٤١٧) التهذيب (٣ : ١٩٣) التقريب (١ : ٣٣): ضَعيفٌ مِنَ الثّامنةِ.

(٢٧٤٤) زيادُ بنُ أبي حَسّان النّبطيُّ: يَرْوي أحاديثَ مَناكيرَ، وأوهاماً كَثيرةً. لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ.

تَرْجَمَتُهُ فِي: المجروحين (١ : ٣٠٥) العُقَيْليّ (٢ : ٧٦) الكَامِل (٣ : ١٩٤) المِيزان (٢ : ٨٨) اللسان (٢ : ٤٩٤).

(٢٧٤٤/م) شُعبةُ بنُ عَمرٍو : شَيخٌ يَروي عَنه أنسٌ ، في حَديثِه مَناكيرُ كَثيرةٌ ، رَوى عَنه الخَليلُ بنُ مَرّةَ ، البَليّةُ في أخبارِهِ مِنَ الخَليلِ ، وقد ذَكرنا الخليلَ في كتابِ الضّعفاء بأسبابِه ، وما يَجبُ الوقوفُ عَلى أنبائه .

وقالَ ابنُ حجرٍ في اللّسانِ : ذكرَه ابن حِبّانَ في الثّقاتِ ، ثمّ ذكرَه في ذَيلِ الضّعفاء بما نَقلَ عَنِ البُخاريّ . ولم يخرج له ابن حِبّان في صحيحه شيئاً .

ترجمته في : الثقات (٤ : ٣٦٢) الكَبير (٤ : ٢٤٤) الجَرْح (٤ : ٣٦٨) الميزان (٢ : ٢٧٤) اللِّسان (٣ : ١٤٥) .

قال عداب : لعلّ ابن حِبّانَ لا يُمانعُ في رَدّ خَبرِ هذا الرَجل ، لكنه ما دامَ لا يُعرفُ لهُ إلا راوٍ ضَعيفٌ ؛ فيَجبُ إلصاقُ الجَرحِ بالضَعيفِ ، أما هوَ فلم يُجرَحْ .

(٢٧٤٥) عبدُ اللهِ بنُ يَعلَى بنِ مُرّةَ الثّقفيُّ : لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ لكثرةِ المَناكيرِ في رِوايتِه ، عَلَى أنَّ ابنَه واهٍ أيضاً ، فلستُ أدري : البليّةُ فِيها مِنْهُ أو من ابنِه عُمرَ بنِ عبدِ اللهِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢٥) العُقَيْليّ (٢ : ٣١٨) الكَامِل (٤ : ٢٢٥) المِيزان (٢ : ٥٢٨) اللسان (٣ : ٣٧٩) .

(٢٧٤٦) عبدُ الملكِ بنُ مَسلَمَةَ : يَروي المناكيرَ الكثيرةَ الّتي لا تَخفى عَلى مَن عُنيَ بهذا الشّأنِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٣٤) الميزان (٢ : ٦٦٤) اللِّسان (٤ : ٦٨) .

(٢٧٤٧) عِصامُ بنُ الوَضّاحِ الزّبَيديّ : يَروي المناكيرَ الكثيرةَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفرَدَ ، لم يَظهرْ لهُ كَثيرُ حَديثٍ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ١٧٤) الميزان (٣ : ٦٧) وزادَ السّرَخسيّ ، اللسان (٤ : ١٦٨) .

(٢٧٤٨) عُمرُ بنُ طَلحةَ ، أبو حَفصٍ الأزديّ : كَثُرَتْ رِوايتُه عَنِ المشاهيرِ بالأشياءِ المناكيرِ ، فوجَبَ مُجانبةُ حَديثِه ؛ إلاّ فيما لم يُخالفِ الثّقاتِ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٤ : ٨٧) الكبير (٦ : ١٦٦) الكامل (٥ : ٤٧) الميزان (٣ : ٣٠٨) اللسان (٤ : ٣١٤) .

(٢٧٤٩) عَمْرو بنُ شُعيبِ بنِ محمدِ بن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ السَّهْميُّ (٤) : كنيتُهُ أبو إبراهيم ، كانَ أحمدُ وابنُ المدينيِّ وإسحاقُ يحتجُّون بحديثِه ، وتركَهُ يحيى القطان ، وأمّا يحيى بن مَعينٍ ؛ فمرَّضَ القولَ فيه . ثم قال ابنُ حبّان :

إذا روى عَمْرو بن شعيبٍ عن طاوس وابنِ المسيّب ، وعن الثقات غير أبيه ؛ فهو ثقةٌ يجوزُ الاحتجاجُ بما يروي عن هؤلاء .

وإذا روى عن أبيه عن جدّه ؛ ففيها مناكيرُ كثيرةٌ لا يجوزُ الاحتجاجُ عندي بشيءٍ رواهُ عن أبيهِ عن جدِّه ، ؛ لأنَّ هذا الإسنادَ لا يخلو من أن يكونَ مرسلاً أو منقطعاً . . . وأفاض في بيان ذلك ؛ فيُنظَرْ .

(٢٧٥٠) القَاسِمُ بنُ أُميّةَ الحَذّاءُ (ت) : يَرْوي المَناكِيرَ الكَثيرةَ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢١٣) المِيزان (٣ : ٣٦٨) تَهذيب الكَمالِ (٣ : ٣٤٠) التَّهْذيبِ (٨ : ٣٠٨) التَّقْريبِ (٢ : ١١٥) : بَصريٌّ صَدُوقٌ ، مِنْ كِبارِ العَاشِرةِ ، ضَعَّفَهُ ابنُ حِبّانَ بلا مستند ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نُسخِ التِّرمذيِّ : أَمَيّةُ بنُ القَاسِمِ ، وهُو خطأ .

(٢٧٥١) مُحْرِزُ بنُ عبدِ اللهِ ، أبو رجاءٍ الجَزَريّ ، الراوي عن فُرات بن السائب (بخ ق) : شيخ يَروي المناكيرَ الكثيرةَ الّتي لا يُتابعُ عَليها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَرَدَ ؛ لِغلبةِ المناكيرِ عَلى أخبارِه . وأعاده في الثقات ، وقال : محرز بن عبد الله ، أبو رجاء ، كان يدلس عن مكحول ، يعتبر بحديثه ما بين السماع فيه عن مكحول وغيره ، ولم يخرج له ابن حبّان في صحيحه شيئاً .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٥٨) الثِّقات (٧ : ٥٠٤) المِيزان (٤ : ٥٢٤) اللسان (٧ : ٤٦٣) تَهذيب الكَمالِ (٣٣ : ٣٠٨) التَّهْذيبِ (١ : ٥٦) التَّقْريبِ (٢ : ٢٣١) : صَدُوقٌ يدلّس ، مِنَ السَّابِعَةِ .

(٢٧٥٢) يَعلى ، والِدُ أبي أمَـيَّةَ بنِ يَعلى : يَروي المناكيـرَ الكثيـرةَ ، فلستُ أدري : البَلِيَّةُ فيها منهُ ، أو من ابنه ، أو منهُما ، ومن أيِّهما كانَ ؛ فهوَ ساقِطُ الاحتجاجِ به ؛ لما في رِوايتِه مِمّا لا يُتابَعُ عَليهِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٤٢) الميزان (١ : ٢٥٤ و٢ : ٤٩٣) .

(٣٠) منكَرُ الحديث

(٢٧٥٣) إبراهيمُ بنُ مُحَمّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ الحارثِ التّيميّ : مُنكرُ الحديثِ ، ولا أعلمُ لَهُ راوياً إلاّ موسى بنَ عُبَيْدَةَ الرَّبَذيّ ، وموسى لَيسَ بِشَيءٍ في الحديثِ ، ولا أدري : البَلِيَّةُ في أحاديثِهِ ، والتَّخْليطُ في رَوايتِهِ ؛ مِنهُ أو مِن موسى ، ومِن أيِّهما كانَ فَهو وما لم يُرْوَ سِيّانُ .

(٢٧٥٤) أحمدُ بنُ مُحَمّدِ بنِ مالكِ بنِ أنسٍ : مُنكرُ الحديثِ ، يأتي بالأشياءِ المقلوبةِ الّتي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٤٠) الميزان (١ : ١٥٠) اللّسان (١ : ٣٠٩ أو٢٩٢) .

(٢٧٥٥) إسحاقُ بنُ الحارثِ الكُوفيُّ القُرَشيُّ (٤) : مُنكرُ الحَديثِ ، فلا أدري : التخليطُ في حديثه منهُ ، أو مِن ابنِه ، على أنَّه ليس له راوٍ صَدوقٌ غير ابنه ، وابنُه ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، ومِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجبَ تَركُه .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٣٣) ضعفاء البخاري (٢٢) العقيليّ (١ : ١٠١) الجرح والتعديل (٢ : ٢١٦) الكامل (١ : ٣٣٥) اللّسان (١ : ٥٤٧) .

(٢٧٥٦) إسماعيلُ بنُ أبي إسحاقَ ، أبو إسرائيلَ المُلائيُّ العَبْسيُّ (تق) : كانَ رافضياً يَشتُمُ أصحابَ النّبيّ صلّى اللهُ عليه وآلهِ وسلّمَ ، وهوَ معَ ذلكَ مُنكرُ الحَديثِ .

(٢٧٥٧) إسماعيلُ بنُ رَجاءٍ الحُصَيْنيُّ الجَزَريُّ : مُنكرُ الحديثِ ، يَأتي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٣٠) الضعفاء الكَبير (١ : ٨٤) الميزان (١ : ٢٢٨) اللِّسان (١ : ٤٠٤) .

(٢٧٥٨) أصْرَمُ بنُ غياثٍ أبو غِياثٍ النَّيْسابوريّ : كانَ مُرْجِئاً مُنكرَ الحديثِ ، لا يُتَابَعُ على ما رَوى .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٨٣) الضعفاء الكَبير (١ : ١١٨) الكامِل (١ : ٤٠٣) الميزان (١ : ٢٧٣) اللِّسان (١ : ٣٦٢) .

(٢٧٥٩) أغلبُ بنُ تَميم بنِ النُّعمانِ السَّعْديُّ البَصْريُّ : مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس مِن أحاديثِهم ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ ؛ لِكثرةِ خَطئِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٧٥) العُقَيليّ (١ : ١١٧) وذكرَهُ باسمِ أغلبَ بنِ تَميمٍ الكِنديّ ، ويقالُ : المَسعوديّ ، الكامِل (١ : ٤١٦) الميزان (١ : ٢٧٣) اللّسان (١ : ٤٦٤) .

(٢٧٦٠) أيوبُ بنُ ذَكوانَ ـ أخو نوح ـ : مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عَن الحسنِ ، وغَيرِهِ المناكيرَ ، ولا أعلَمُ لَهُ راوياً غَيرَ أخيه ، فَلا أَدْري : التَّخْليطُ في رِوايتِهِ مِنهُ ، أو مِن أخيهِ .

(٢٧٦١) حَرامُ بنُ عُثمانَ السُّلَميُّ الأنصاريُّ : كانَ غالياً في التشيُّع ، مُنكرُ الحَديثِ فيما يَرويه ، يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ .

(٢٧٦٢) الحسنُ بنُ عَطيّةَ بنِ سَعدٍ العَوفيُّ (د) : مُنكرُ الحَديثِ ، فلا أدري : البَليّةُ في أحاديثِه مِنه ، أو مِن أبيه ، أو مِنهما معاً ؛ لأنّ أباه ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، وأكثرُ رِوايتِه عَن أبيهِ ، فمِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجَبَ تَركُه .

(٢٧٦٣) حَمَّادُ بنُ الجَعْدِ البَصْريُّ (خت) : مُنكرُ الحديثِ ، يَنفرِدُ عَنِ الثّقاتِ بِما لا يُتابَعُ عَليهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ روايتانِ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ البخاريِّ (١٨٥٠) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

قال عداب : هذا وقَدْ فَرَّقَ ابنُ حِبّانَ بَيْنَهُ وبَينَ حَمَّادِ بنِ أبي الجَعْدِ ، ولكِنَّ الحافِظَ سَوَّى بَيْنَهُما وعدَّهُما واحِداً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٥٢) الكامِل (٢ : ٢٤٤) الميزان (١ : ٥٨٩) تَهْذيب الكَمال (٧ : ٢٢٦) التهذيب (٣ : ٤) التقريب (١ : ١٩٦) : ضَعيفٌ ، قال أبو زُرعة : هو محمد بن الجعد . مِنَ السّابِعةِ .

(٢٧٦٤) الحُسينُ بنُ الحَسنِ بن عَطيةَ العَوْفيُّ : مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عَنِ الأعمَشِ وغَيْرِه أشياءَ لا يُتابَعُ عَلَيها ، كأنَّهَ كانَ يَقْلِبُها ، ورُبَّما رَفَعَ المراسيلَ ، وأسَندَ المَوقوفات ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخَبَرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٤٦) العُقَيليّ (١ : ٢٥٠) الكامِل (٢ : ٣٦٣) اللّسان (٢ : ٢٧٨) .

(٢٧٦٥) الحَكَمُ بنُ سَعيدٍ الأُمَويّ المَدنيُّ : يروي عَن هشام وغيره ، فَحُشَ خَطؤُهُ وكَثُرَ وَهَمُه ، حتّى صارَ مُنكرَ الحَديثِ ، لا يُحتَجّ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٤٩) الكامِل (٢ : ٢٠٧) الميزان (١ : ٥٧٠) اللّسان (٢ : ٣٣٢) .

(٢٧٦٦) خازِمُ بنُ الحُسينِ الحُمَيْسيُّ (ر) : مُنكرُ الحَديثِ ، على قِلّةِ روايتِه ، كَثيرُ الوَهَمِ فيما يرويهِ ، لم يكن يَعلمُ الحَديثَ ولا صِناعتَه ، وليس ممن يُحتَجّ به إذا وافقَ الثِّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفردَ بأوابدَ وطامّاتٍ؟!

تَرْجَمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٨٨) الكامِل (٣ : ٧٣) الميزان (١ : ٦٢٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٨ : ٢٤) التّهذيب (٣ : ٧٩) التّقريب (١ : ٢١١) : ضعيفٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٧٦٧) خِلاسُ بنُ عَمروٍ البَصريّ (ع) : يروي عن أبي رافع وأبي الدرداء ، مُنكرُ الحَديثِ فيما يَرويهِ ، قالَ أيوبُ لِشُعبةَ : لا تَروِ عن خِلاسٍ شيئاً . ولم يخرّجْ له في صحيحِهِ شيئاً .

لهُ في الكتبِ التسعةِ (٦١) روايةً ، منها ثلاثٌ عندَ البخاريِّ مقروناً (٣٤٠٤ ، ٤٧٩٩ ، ٦٦٦٩) وروايةٌ واحدةٌ عندَ مُسلمٍ (٤٣٩) .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٥٨٥) و(٣ : ٧٦) العقيلي (٢ : ٢٨) الكامِل (٣ : ٦٧) الميزان (١ : ٣٥٨) اللِّسان (٢ : ٤٠٢) تهذيب الكمال (٨ : ٣٦٤) التهذيب (٣ : ١٥٢) التقريب : ثقة ، وكانَ يُرسلُ ، وكان على شرطة عليٍّ ، وقد صحَّ أنه سمعَ عمّار ، من الثانية .

(٢٧٦٨) الخَليلُ بنُ مُرَّةَ البَصريُّ (ت) : ذكره في الرواة عَن شعبة بن عمرو وَقالَ عَن شعبة هذا : في أحاديثه مناكيرُ كثيرةٌ ، رَوى عنه الخليل بن مرة ، البَلِيَّة في أخباره من الخليل ، وقد ذكرنا الخليل في كِتاب الضعفاء (٤ : ٣٦٢) (الثِّقات) وَقالَ في المَجْروحين (١ : ٢٨٦) : منكر الحَديث عَن المشاهير ، كثير الرواية عَن المجاهيل ، والخليل نفسُه رَوى عنه رجل ليس بثِقَة يقال له : طلحة بن زيد الرَّقِّي ، وَقالَ عَن طلحة في المَجْروحين (١ : ٣٨٣) : منكر الحَديث جداً . وذكره ابن حِبّان في تَرْجَمَة مُحَمَّد بن حمزة الرقي من الثِّقات (٩ : ٧٣) الكبير (٣ : ١٩٩) : فيه نظر ، الجَرْح (٣ : ٣٧٩) العُقَيْلي (٢ : ١٩) الكامل (٣ : ٥٨) الميزان (١ : ٦٦٧) تَهْذيب الكَمالِ (٨ : ٣٤٢) التَّهْذيب (٣ : ١٦٩) التَّقْريب (١ : ٢٢٨) : ضَعيفٌ ، من السابعة .

(٢٧٦٩) خَيثَمَةُ بنُ أبي خَيثَمَةَ البَصْريُّ (ت س) : شيخٌ يروي عن أنسٍ ، رَوى عَنه جابرٌ الجُعْفيُّ ، مُنكرُ الحَديثِ ؛ عَلى قِلَّتِه ، لا تَتَميَّزُ كَيفيةُ سَببه في النَّقلِ ، لأنّ راويَهُ جابرٌ الجُعفيّ ، فما يُلزَقُ به مِنَ الوَهنِ فهوَ لجابرٍ مُلزَقٌ أيضاً ، فمِن ها هُنا اشتَبَهَ أمرُه ووجَبَ تَركُهُ .

(٢٧٧٠) الرّبيعُ بنُ حَبيبٍ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، كانَ مِّمن يُخطِئُ ؛ حتّى خَرجَ عَن حَدِّ الاحتِجاجِ بِهِ إذا انفَرَدَ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢٩٧) العُقَيلي (٢ : ٤٩) الكامل (٣ : ١٣٤) الميزان (٢ : ٣٩) تهذيب الكمال (٩ : ٦٧) التهذيب (٣ : ٢٤٠) التقريب (١ : ٢٤٤) : صَدوقٌ ضُعِّفَ بِسببِ روايتِهِ عَن نَوفلِ بنِ عبدِ الملكِ ، قالَ أبو أحمدَ الحاكمِ : الحَملُ على نَوفلٍ مِنَ السّابعةِ .

(٢٧٧١) زيادُ بنُ عبدِ الله النُمَيْريُّ البَصْريُّ (ت) : مُنْكَرُ الحَديثِ ، يروي عن أنسٍ أشياءَ لا تُشْبِهُ حديثَ الثِّقاتِ ، لا يجوزُ الاحْتِجاجُ بهِ ، تَركَهُ يَحيى بنُ مَعينٍ . ولم يخرّجْ له ابن حِبّانَ في صحيحهِ شيئاً .

ترجمته في : المَجْروحين (١ : ٣٠٦) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٤ : ٢٥٥) وقالَ : يُخْطِئُ وكانَ مِن العُبّادِ ، الكَبير (٣ : ٣٥٩) وَسَكَت ، الجَرْح (٣ : ٥٣٦) عَن ابن معين : ضَعيفٌ

الحَديث ، وَقالَ أبو حاتِم : يُكتب حَديثه ولا يُحْتَج بِه ، تَهْذيب الكَمالِ (٩ : ٤٩٢) التَّهْذيب (٣ : ٣٧٨) : ضَعَّفَهُ أبو داود ، وَقالَ ابن عَديّ (٣ : ١٨٦) بعد أن ساق له عدة أحاديث : ولزياد بن النميري غير ما ذكرت من الحَديث عَن أنس ، والذي ذكرت له من الحَديث ؛ مَن يرويه عَنه فيـهِ طعَن ، والبـلاءُ منهم لا منه ، وعِنْدَي : إذا رَوى عَن زياد النميري ثِقَةٌ ؛ فلا بأس بحَديثه ، الميزان (٢ : ٩٠) التَّقْريب (١ : ٢٦٩) : ضَعيْف ، من الخامسة .

(٢٧٧٢) زيدُ بنُ جَبيرَةَ بنِ مُحَمّدٍ الأوسيّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ ؛ فاستَحقّ التّنكّبَ عن روايته ، قال ابنُ معين : لا شيء .

ترجمـته في : المَجروحينَ (١ : ٣٠٩) العُقَيليّ (٢ : ٧١) الكامِل (٣ : ٢٠٢) الميزان (٢ : ٩٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٣٤) التّهذيب (٣ : ٤٠٠) التّقريب (١ : ٢٧٣) : متروكٌ مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٧٧٣) سَعيدُ بنُ سَلاّمِ العَطارُ ، أبو الحَسنِ البَصريُّ : مُنكرُ الحديثِ ، يَنفرِدُ عَنِ الأثباتِ بما لا أصلَ لَهُ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٢١) العقيلي (٢ : ١٠٨) الكامِل (٣ : ٤٠٤) الإكمال (٦ : ٣٩١) الميزان (٢ : ١٤١) اللِّسان (١ : ٣١) قال البخاريّ : يُذكر بوضعِ الحديثِ .

(٢٧٧٤) سَعيـدُ بنُ سِنانٍ ، أبو المهدي الكِنْديّ الحِمْصيّ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انفرَدَ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٢٢) العُقَيلي (٢ : ١٠٧) الكامل (٣ : ٣٥٩) الميزان (٢ : ١٤٣) تهـذيب الكمـال (١٠ : ٣٩٥) التـهـذيب (٤ : ٤٦) التـقـريب (١ : ٢٩٨) : مَتروكٌ ، ورَماهُ الدارَقُطْنيّ وَغيرُه بِالوَضعِ ، مِنَ الثّامنةِ .

(٢٧٧٥) سَلمَـةُ بنُ مُحَـمّـدِ بنِ عَـمّـارِ بنِ ياسِرٍ (د ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن جَدّهِ عَـمّـارِ بنِ ياسِرٍ ولم يَرَهُ ، وليسَ مِّمن يُحتَجّ بهِ إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ لإرسالهِ الخبرَ فكيفَ إذا انفردَ؟! سُئلَ ابنُ مَعينٍ عَن حَديثِه : (الفِطرةُ المَضمَضَةُ) قالَ : مُرسلٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٣٧) الميزان (٢ : ١٩٢) تَهذيبِ الكَمالِ (١١ : ٣١٩) التّهذيب (٤ : ١٥٨) التّقريب (١ : ٣١٨) : مجهولٌ ، من الخامِسَةِ .

(٢٧٧٦) سَهلُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ بُريدَةَ المروَزيُّ : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن أبيهِ ما لا أصلَ له ، لا يَجوزُ أن يُشتَغلَ بحديثِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٤٨) الثقاتِ (٨ : ١٣٥) في ترجمةِ أخيه أوسٍ وقالَ : كانَ ممّن يُخطئ ، فأمّا المناكيرُ في روايتهِ ؛ فإنّها مِن قِبَلِ أخيه سهل ، لا مِنه اللّسان (٣ : ١٢٠) الميزان (٢ : ٢٣٩) .

(٢٧٧٧) سَهلُ بنُ عَبدِ اللهِ ، الرّاوي عَن عَبدِ المَلكِ بنِ مِهرانَ : مُنكرُ الحَديثِ ، ويأتي بالعَجائبِ الّتي تُنكرُها القُلوبُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٤٩) الميزان (٢ : ٢٤٠) اللّسان (٣ : ١٢٠) : ولا أُبعد أن يكونَ هو ابنَ بُريدة الذي قبلَهُ . قلت : هو بين الجهالةِ ونكارةِ الحديثِ .

(٢٧٧٨) صَفوانُ بنُ أبي الصَّهباءِ التّيميُّ الكوفيُّ (عخ) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا أصَلَ لَهُ مِن حَديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ ؛ إلا فيما وافقَ الثِّقاتِ في الرّواياتِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٧٦) وأعادَهُ في الثِّقات (٨ : ٣٢١) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً المِيزان (٢ : ٣١٦) تَهذيب الكَمالِ (١٣ : ١٩٦) التَّهْذيبِ (٤ : ٤٢٧) التَّقْريبِ (١ : ٣٦٨) : مَقبولٌ مِنَ السَّابعَةِ ، اختَلَفَ فِيهِ قولُ ابنِ حِبّانَ .

(٢٧٧٩) عبدُ الرّحمنِ بنُ إبراهيمَ القاصُّ : مُنكرُ الحَديث ، يَروي ما لا يُتابَعُ عَليهِ وليسَ بمَشهورٍ في العَدالةِ . فيُقبلُ مُنهُ ما انفردَ ، عَلى أنّ التّنَكُّبَ عَن أخبارِه أولى عِندَ الاحتِجاجِ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٦٠) العُقَيلي (٢ : ٣٢٠) الكامل (٤ : ٣٠٩) الميزان (٢ : ٥٤٥) اللسان (٣ : ٤٠١) .

(٢٧٨٠) عَبدُ الرّحمنِ بنُ بُدَيلِ بنِ وَرْقاءَ (س ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن

الثقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، وينفردُ عن أبيهِ بأشياءَ كأنّها مقلوباتٌ ، يَجبُ التّنكّبُ عن أخبارِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٥٢) الميزان (٢ : ٥٤٩) وقالَ : وَهِمَ ابنُ حِبّانَ في قولِه : ابنُ وَرقاءَ ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٥٤٣) التّهذيب (٦ : ١٤٣) وقالَ : ذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في الثقاتِ ، التّقريب (١ : ٤٧٣) : لا بأسَ بهِ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

قلت : ترجمَ ابن حبان في الثِّقاتِ (٨ : ٣٧١) عبدَ الرحمنِ بن بديل بن مَيْسَرة العُقَيْليّ ، فلعلَّ ابنَ حبان يفرّقُ بينهما ، لكنّ رواية كلّ منهما عن أبيه ، وكونهما من الطبقة ذاتها ؛ يرجّح أنهما واحدٌ ، كما قالَ الحافظانَ الذهبيُّ وابنُ حَجَرٍ ، ولَمْ يُخرجْ لَهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ تحتَ هذا الاسمِ أو ذاكَ شَيئاً .

(٢٧٨١) عَبدُ الرّحمنِ بنُ القُطاميِّ البَصريُّ : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن أنسٍ ما لا يُشبِهُ حديثَه ، وعن غيرِه من الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الثّقاتِ ، على أنّه قليلُ الرّوايةِ يَجبُ التّنكُّبُ عن رِوايتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٤٨) الكامِلِ (٤ : ٣١٢) الميزان (٢ : ٥٨٢) اللّسان (٣ : ٤٢٦) : وأخطأ ابنُ حبّانَ في قوله : يروي عن أنسٍ ، بل قد لحقَ أصحابَ أنس . . .

(٢٧٨٢) عَبدُ السّلامِ بنُ أبي الجَنوبِ (ق) : مُنكَرُ الحديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يُعجِبني الاحتِجاجُ بِخبرِه ؛ لِمخالفتِه الأثباتَ في الرّواياتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٥٠) وأعادَهُ في الثقات (٧ : ١٢٧) ولم ينسِبْهُ ، ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، العُقَيليّ (٣ : ٦٦) الجرح (٦ : ٤٥) قال أبو حاتمٍ : متروكُ الحديثِ ، الكامِلِ (٥ : ٣٣٢) الميزان (٢ : ٦١٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٦٣) التّهذيب (٦ : ٣١٥) التّقريب (١ : ٥٠٥) : ضعيفٌ ، لا يُغتَرُّ بذِكْرِ ابنِ حِبّانَ له في الثّقاتِ ؛ فإنّهُ ذكَرَهُ في الضّعفاءِ مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٧٨٣) عبدُ اللهِ بنُ خالدِ بنِ سَلَمَةَ المَخزوميُّ القُرشيُّ : مُنْكرُ الحَديثِ ، يَجِبُ التّنَكُّبُ عَن رِوايَتِهِ إلا فِيما يوافقُ الأثباتَ ، والاعتبارُ بروايَتِه فيما لم يُخالِفِ الثقاتِ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٥٦) العُقَيْليّ (٢ : ٢٤٥) الكَامِل (٤ : ٢٢٠) الميزان (٢ : ٤١٢) .

(٢٧٨٤) عَبدُ اللهِ بنُ نافع ، مَولى ابنِ عُمرَ المَدَنيُّ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يُخطِئُ ولا يَعلمُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِأَخبارِهِ الّتي لم يوافقْ فيها الثِّقاتِ ، ولا الاعتِبارُ مِنها بما خالفَ الأثباتَ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٢٠) العُقَيلي (٢ : ٣١١) الكامل (٤ : ١٦٤) الميزان (٢ : ٥١٣) تهذيب الكمال (١٦ : ٢١٣) التهذيب (٦ : ٥٣) التقريب (١ : ٤٥٦) : ضَعيفٌ مِنَ السّابِعةِ .

(٢٧٨٥) عَبْدُ المُنعِمِ بنُ نُعيم الرّياحيُّ (ت) : مُنكَرُ الحَديثِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفَردَ بأوابدَ؟

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٥٧) العُقَيليّ (٣ : ١١١) الكامِل (٥ : ٣٣٦) الميزان (٢ : ٦٦٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٤٣٩) التّهذيب (٦ : ٤٣١) التّقريب (١ : ٥٢٥) : متروكٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٧٨٦) عَقيلٌ الجَعديُّ ، الرّاوي عَنِ الحَسنِ : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بما روى ؛ وإنْ وافقَ فيه الثقاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٩٢) العُقَيليّ (٣ : ٤٠٨) الكامِل (٥ : ٣٨٢) الميزان (٣ : ٨٨) اللّسان (٤ : ١٨٠) .

(٢٧٨٧) عليُّ بنُ عَلقمةَ الأنماريُّ (ت س) : يَروي عَن عَليّ ، مُنكَرُ الْحَديث ، ينفردُ عَن عليّ بما لا يُشْبِهُ حَديثَه ، فلا أَدري سَمعَ مِنهُ سماعًا أو أخذَ ما يَرْوي عَنه عن غيرِه والّذي عِنْدي تَرْكُ الاحتجاجِ بِهِ إلاّ فيما وافَقَ الثّقات مِنْ أَصْحابِ عليّ في الروايات . وأعاده في الثقات وقال : يروي عن عليّ بن أبي طالب ، روى عنه سالم بن أبي الجعد ولم يقل فيه شيئاً ، وأخرج له ابن حِبّان حديثين (٦٩٤١ ، ٦٩٤٢) .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٠٩) الثقات (٥ : ١٦٣) التاريخ الكبير (٦ : ٢٨٩) :

في حديثه نظر ، الكامل (٥ : ٢٠٤) العقيلي (٣ : ٢٤٢) الميزان (٣ : ١٤٦) التهذيب (٧ : ٣١٩) التقريب رقم (٤٧٧٢) : مقبولٌ ، من الثالثة .

(٢٧٨٨) القاسمُ بنُ إبراهيمَ بنِ عَليٍّ بنِ عَمّارٍ الهاشميُّ : مُنكَرُ الحَديثِ ، يَروي ما لا أصلَ لَهُ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢١٥) ضعفاءِ ابنِ الجوزيِّ (٣ : ١٣) الميزان (٣ : ٣٦٨) : يُعَدُّ في الضُّعَفاءِ ، اللِّسان (٤ : ٤٥٧) .

(٢٧٨٩) كُدَيْرُ الضَّبِّيُّ : يَروي المراسيلَ ، مُنكرُ الرِّوايةِ ، على أنَّ المراسيلَ لا تَقومُ عندَنا بِها الحُجَّةُ ، وَهيَ وما لم يُرْوَ سِيّانُ ، فَلا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِما انفَرَدَ بِهِ كُدَيرُ مِن غَيرِ المراسيلِ ، إنْ وُجِدَ ذلك .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٢٢١) العقيلي (٤ : ١٣) الكامل (٦ : ٧٩) الميزان (٣ : ٤١٠) اللسان (٤ : ٤٨٦) .

(٢٧٩٠) مُبارَكُ بنُ مُجاهدٍ المَرْوَزِيُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ ، يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقاتِ بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأَثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ٢٣) العُقَيْليّ (٤ : ٢٢٥) الكَامِل (٦ : ٣٢٣) المِيزان (٣ : ٤٣٢) اللسان (٥ : ١٢) .

(٢٧٩١) مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ سَعدٍ العَوفيُّ (د) : مُنْكَرُ الحَديثِ ، يَرْوي أشياءَ لا يُتابَعُ عَلَيْها ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢٨٤) العُقَيْليّ (٤ : ٩٤) المِيزان (٣ : ٥١٣) تَهذيب الكَمالِ (٢٥ : ٧٠) التَّهْذيبِ (٩ : ١١٨) التَّقْريبِ (٢ : ١٥٤) : صَدُوقٌ يُخطئ ، مِنَ السَّابِعَةِ .

(٢٧٩٢) مُحَمَّدُ بنُ الحَسنِ بنِ أبي زَيدٍ الهَمْدانيُّ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي عَنِ الثِّقاتِ المُعضَلاتِ ، قالَ أحمدُ : رَأيتُهُ وكانَ لا يَسوى شَيئاً . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٧٦) الثقاتِ (٧ : ٤١١) في ترجمةِ محمدِ بنِ الحسَنِ الواسطيِّ ، وقالَ : ضعيفٌ ، العقيلي (٤ : ٤٨) الكامل (٦ : ١٧٤) الميزان (٣ : ٥١٤) تَهْذيب

الكَمال (٢٥ : ٧٦) التهذيب (٩ : ١٢٠) التقريب (٢ : ١٥٤) : ضَعيفٌ ، مِن التّاسعةِ .

(٢٧٩٣) مُحَمّدُ بنُ سُليمانَ بنِ هِشامٍ الخَزّازُ ، ابنُ بِنتِ مَطرٍ الورّاقُ (ق) : مُنكرُ الحديثِ عَنِ الثّقاتِ ، كأنّه كانَ يَسرقُ الحَديثَ ، يَعمِدُ إلى أحاديثَ معروفةٍ عن أقوامٍ ؛ فيُحدّثُ بها عن شُيوخِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٠٤) الكامِل (٦ : ٢٧٥) الميزان (٣ : ٥٧٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٣١١) التّهذيب (٩ : ٢٠١) التّقريب (٢ : ١٦٧) : ضعيفٌ ، مِنَ الحاديَةَ عَشرَةَ .

(٢٧٩٤) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ البَصريُّ : مُنكرُ الحَديثِ ، لا يُحتَجُّ بهِ ؛ لِجَهالَتِهِ وقِلّةِ شُهرَتِهِ في أهلِ العِلمِ بالرّوايةِ ، معَ ما يأتي مِنَ المُنكرِ فيما يَروي ؛ على قِلّتِهِ .

ترجمته في : الجروحين (٢ : ٢٩٢) الجرح (٧ : ٣٠٨) الميزان (٣ : ٥٩٨) اللِّسان (٥ : ٢٢٠) .

(٢٧٩٥) مُحَمّدُ بنُ عُثمانَ ، أبو عَمرٍو القُرَشيُّ : مُنكَرُ الحديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس من أحاديثِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبره .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٨٢) الميزان (٣ : ٦٤٠) اللّسان (٥ : ٢٧٨) .

(٢٧٩٦) مُحَمّدُ بنُ عُقبةَ ، وقيلَ : عُقبةُ بنُ مُحمّدٍ : شيخٌ يروي عن أبي حازمٍ ، مُنكرُ الحَديثِ ، يَنفرِدُ عَن أبي حازمٍ بما لا يُشبِهُ حَديثَه ، لا يُحتجُّ بِهِ إذا وافقَ الثّقات ؛ فكيفَ إذا انفرَدَ بأوابدَ؟!

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٧٩) الكبير (١ : ٢٠٠) الجرح (٨ : ٣٥) الميزان (٣ : ٦٤٩) اللّسان (٥ : ٢٨٥) وقال : حَدّثَ عن أبي حاتمٍ .

(٢٧٩٧) مَروانُ بنُ شُجاع (خ د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخَبَرِهِ إذا انفرَدَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانيَ عَشْرَةَ روايةً ، مِنها ثلاثُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ (٢٤٨٧ ، ٥٢٤٨ ، ٥٢٤٩) ولم يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّان في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٣ : ١٣) وأعادَهُ فِي الثِّقاتِ (٩ : ١٧٩) ولم يَقُلْ فيه شيئاً الميزان (٤ : ٩١) تهذيب الكمال (٢٧ : ٣٩٥) التهذيب (١٠ : ٩٤) التقريب (٢ : ٢٣٩) : صَدوقٌ ، لهُ أوهامٌ ، مِنَ الثامنة .

(٢٧٩٨) مُسلمُ بنُ عَطيةَ الفُقَيميُّ : مُنكَرُ الحَديثِ ، يَنفرِدُ عَن عَطاءٍ وغيرِه مِنَ الثِّقاتِ بما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، إذا نَظرَ المتَبَحِّرُ في رِوايتِه ؛ عَلِمَ أنها مَعمولَةٌ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٨) وأعادَهُ في الثِّقات (٧ : ٤٤٤) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ضعفاء ابن الجوزي (٣ : ١١٨) الميزان (٤ : ١٠٥) اللِّسان (٦ : ٣٠) وترجمَ في تهذيبِ التهذيب (٤ : ١١٦) : سلمَ بنَ عطيّةَ الفقيميَّ ، وقالَ : فرّقَ ابنُ حِبّانَ بينَ سلمِ بنِ عطيّةَ ومسلمِ بنِ عطيّة .

(٢٧٩٩) مُصعبُ بنُ ثابتِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ الزّبيرِ بنِ العَوّامِ المدَنيُّ (د س ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَنفردُ بِالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، فلما كَثُرَ ذلك مِنهُ ؛ استَحَقَّ مُجانبَةَ حَديثِه . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِه أربعةَ أحاديثَ : (١٩٩٢ ، ٢١٦٨ ، ٢١٧٠ ، ٥٢٩٦) .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٢٨) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٤٨٧) وقالَ : أدخَلْتُهُ في الضُعَفاءِ ، وهو ممن استَخَرْتُ اللهَ فيه ، المشاهير (ص : ١٣٨) وقالَ : مِن جلّةِ أهلِ المدينةِ ومُتقنيهِم ، الكبير (٧ : ٣٥٣) العُقَيليّ (٤ : ١٩٦) الكامِل (٦ : ٣٦١) الميزان (٤ : ١١٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ١٨) التّهذيب (١٠ : ١٩٨) التّقريب (٢ : ٢٥١) : لينُ الحديثِ وكانَ عابداً ، مِنَ السّابعَةِ .

(٢٨٠٠) مُطَهّرُ بنُ الهَيثَمِ (ق) : شيخٌ مُنكَرُ الحَديثِ ، يَأتي عَن موسى بنِ عَليّ بنِ رَباحٍ بما لا يُتابعُ عَليهِ ، وعَن غيرِه مِنَ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٢٦) الكبير (٨ : ٥١) الجرح (٨ : ٣٩٦) العقيلي (٢ : ٤٦١) الميزان (٤ : ٤٢٩) تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ٨٨) التهذيب (١٠ : ١٨٠) التقريب (٢ : ٥٤) : مَتروكٌ ، مِن التّاسعةِ .

(٢٨٠١) مُعانُ بنُ رِفاعةَ السّلاميُّ الدّمَشقيّ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي مَراسيلَ

كَثيرةً ، ويُحدِّثُ عَن أقوامٍ مَجاهيلَ ، لا يُشبِهُ حديثُهُ حَديثَ الثِّقاتِ ، فلمّا صارَ الغالبُ في رِوايتِه ما يُنكِرُهُ القلبُ ، استَحقَّ تَركَ الاحتِجاجِ بِهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٣٦) وانظر الثقاتِ (٥ : ١٣٠) الكبيرِ (٨ : ٦٩) الجرح (٨ : ٣٢١) : قالَ أحمدُ : لم يكُنْ بهِ بأسٌ ، وقالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ يُكتَبُ حديثُهُ ولا يُحتَجُّ بهِ ، العُقَيليّ (٤ : ١٥٦) الكامِل (٦ : ٣٢٨) المِيزان (٤ : ١٣٤) تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ١٥٧) التّهْذيب (١٠ : ٢٠١) التّقريب (٢ : ٢٥٨) : ليّنُ الحديثِ ، كَثيرُ الإرسالِ مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٨٠٢) المُغيرةُ بنُ مُوسى البَصْريّ : مُنْكَرُ الحَديثِ ، يأتي عن الثقات بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بِهِ فيما لم يوافِق الثِّقات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ٧) وأعادَهُ فِي الثِّقاتِ (٩ : ١٦٩) وقالَ : كانَ ابنُ مَهديٍّ يُكثِرُ الثناءَ عليهِ ، العُقَيْليّ (٤ : ١٧٦) الكَامِل (٦ : ٣٥٧) المِيزان (٤ : ١٦٦) اللسان (٦ : ٧٩) .

(٢٨٠٣) مَيْمونُ بنُ موسى المَرَئيّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إذا انفَرَدَ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٦) وأعادَهُ فِي الثِّقاتِ (٩ : ١٧٣) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العقيلي (٤ : ١٨٦) وقال : المرائي ، الكامل (٦ : ٣٤٤) الميزان (٤ : ٢٣٤) تهذيب الكمال (٢٩ : ٢٧٧) التهذيب (١٠ : ٣٩٢) التقريب (٢ : ٢٩٢) : صَدوقٌ مُدلِّسٌ ، مِنَ السّابِعةِ ترتيب الثقات (٣ : ٩٦ أ) .

(٢٨٠٤) نافعٌ ، أبو غالِبٍ الباهِليُّ (د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، شيخٌ يَروي عَن أنسٍ ما لا يُتابعُ عَليه ؛ عَلى قِلّةِ رِوايَتِهِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٥٩) وأعادَهُ في الثقاتِ (٥ : ٤٧١) وقالَ : لا يُعجبُني الاحتجاجُ بخبَرِهِ إذا انفردَ ، الكبير (٨ : ٨٥) الجرح (٨ : ٤٥٥) : قالَ ابنُ مَعينٍ : صالحٌ وقالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ ، الميزان (٤ : ٢٤٤) تَهْذيب الكَمال (٢٩ : ٣٠٧) التهذيب (١٢ : ١٩٦) التقريب (٢ : ٤٦٠) في الكُنى : ثَقةٌ ، مِنَ الخامِسةِ .

(٢٨٠٥) هِشامُ بنُ لاحِقٍ ، أبو عُثْمانَ المَدائِنيّ : مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لِما أكثَرَ مِنَ المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩٠) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٥٦٧) وقالَ : روى نُسخةً في القلبِ مِن بَعْضِها شيءٌ ، الكبير (٨ : ٢٠٠) : لم يَكُنْ بهِ بأسٌ ، الجرح (٩ : ٦٩) العُقَيليّ (٤ : ٣٣٧) الكامِل (٧ : ١١٠) الميزان (٤ : ٣٠٦) اللّسان (٦ : ١٩٨) ترتيب الثقات (٣ : ١١٥أ) .

(٢٨٠٦) الوَزيرُ بنُ عَبدِ اللهِ الخَولانيُّ : مُنكرُ الحديثِ ؛ على قِلّةِ روايتِه ، يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٨٤) الكبير (٨ : ١٨٢) الجرح (٩ : ٤٤) : قالَ أبو حاتمٍ : مجهولٌ ، وقالَ أبو زُرعةَ : ضعيفُ الحديثِ ، الكامِل (٧ : ٨٨) الميزان (٤ : ٣٣٣) اللّسان (٦ : ٢١٨) .

(٢٨٠٧) الوَضّاحُ بنُ يَحْيى النَّهشَليُّ ، أبو يَحْيى الأنباريُّ : مُنْكرُ الحَديثِ ، يروي المقلوبات ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ بهِ إذا انْفَرَدَ ؛ لسُوءِ حِفْظِه ، وإنِ اعْتَبَرَ مُعْتَبِرٌ بما وافَقَ الثّقات مِنْ حَديثِه ؛ فَلا ضَيْرَ .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٣ : ٨٥) الميزان (٤ : ٣٣٤) اللسان (٦ : ٢٢١) .

(٢٨٠٨) يَحيى بنُ زيادِ بنِ عَبدِ الرّحمنِ ، أبو سُفيانَ الثّقفيّ : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إذا انفَرَدَ ، وعِندَ الاعتِبارِ فيما لم يُخالفِ الأثباتَ ، لا يُجرَحُ المعتبِرُ بِهِ إن شاء اللهُ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١١٢) العقيلي (٤ : ٤٠٠) الكامل (٧ : ٢٢٨) الميزان (٤ : ٣٧٧) اللسان (٦ : ٢٥٥) .

(٢٨٠٩) يَحيى بنُ عَبدِ اللهِ بنِ الحارثِ الجابرُ ، أبو الحارثِ التّيْميُّ (د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي المناكيرَ الكثيرةَ التي لا تُشبِهُ حَديثَ الأئِمّةِ ، حتّى رُبّما سَبَقَ إلى القَلْبِ أنّهُ كانَ يَتَعَمّدُ لذلكَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : لا شَيْءَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٢٣) الكبير (٨ : ٢٨٦) الجرح (٩ : ١٦١) : قالَ أبو حاتم : ضعيفٌ ، العُقيليّ (٤ : ٤١٠) الكامل (٧ : ٢٠١) الميزان (٧ : ١٩٥) تهذيب الكَمالِ (٣١ : ٤٠٤) التّهذيب (١١ : ٢٣٨) التّقريب (٢ : ٣٥١) : ليِّنُ الحديثِ ، مِنَ السّادسَةِ ، وروايتُه عن المِقدامِ مُرسلةٌ .

(٢٨١٠) يَحْيى بنُ المتوكِّلِ ، أبو عَقيلٍ الحذّاءُ المدنيُّ (مق د) : يَروي عن بَهيّةَ ، منكرُ الحَديثِ ، ينفردُ بأشياءَ ليسَ لها أصولٌ مِن حَديثِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وسَلَّمَ ، لا يَسْمَعُها المُمْعِنُ في الصناعةِ ؛ إلاّ لم يَرْتَبْ أنّها معمولةٌ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ١١٦) الثِّقات (٧ : ٦١٢) في ترجمةِ يَحيى بنِ المتوكِّلِ البَصْريِّ ، وقالَ : ضَعيفٌ ، الكبير (٨ : ٣٠٦) الجرح (٩ : ١٨٩) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشَيءٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، يُكتَبُ حديثُهُ ، العُقَيْلي (٤ : ٤٢٩) الكامِل (٧ : ٢٠٦) الميزان (٤ : ٤٠٤) تَهْذيب الكَمالِ (٣١ : ٥١١) التَّهْذيب (١١ : ٢٧٠) التَّقْريب (٢ : ٥٦) : ضَعيفٌ ، مِن الثامنةِ .

(٢٨١١) يَزيدُ بنُ بِلالِ بنِ الحارثِ الفَزاريّ (فق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي عَن عَليّ ما لا يُشبِهُ حَديثَه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إذا انفَرَدَ ، وإنْ اعتَبر مُعتبِر فيما وافقَ الثِّقاتِ مِن غيرِ أنْ يَحتجَ بِهِ ؛ لم أرَ بذلكَ بأساً .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٠٥) العقيلي (٤ : ٣٧٤) الكامل (٧ : ٢٧٩) الميزان (٤ : ٤٢٠) تهذيب الكمال (٣٢ : ٩٥) التهذيب (١١ : ٣١٦) التقريب (٤ : ٣٦٢) : ضَعيفٌ ، مِنَ الثّالثَةِ .

(٢٨١٢) اليَسَعُ بنُ طَلحةَ : شيخٌ مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عن عَطاءٍ ما لا يُشبِهُ حديثَهُ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ ؛ لما في رِوايتِه من المناكيرِ التي يُنكرُها أهلُ الرّوايةِ والسَّبْرِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٤٥) الكبير (٨ : ٤٢٥) : منكَرُ الحديثِ ، الجرح (٩ : ٣٠٩) : قالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ ليسَ بالقويِّ ، منكَرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٦٢) الكامِل (٧ : ٢٨٩) الميزان (٤ : ٤٤٥) اللّسان (٦ : ٢٩٨) .

(٢٨١٣) يونسُ بنُ أبي الفُراتِ الإسكافُ، مَولى قُرَيشٍ (خ ت س ق): مُنكرُ الحديثِ؛ على قلّةِ روايتِه، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ؛ لِغَلَبةِ المناكيرِ في حَديثِه.

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسُ رواياتٍ، منها روايتانِ عندَ البخاريِّ (٤٩٦٧، ٤٩٩٥) ولم يُخَرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِه شيئاً.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣: ١٣٩) الكبير (٨: ٤٠٦) الجرح (٩: ٢٤٥): قالَ أحمدُ: أرجو أن يكونَ ثقةً صالحَ الحديثِ، الميزان (٤: ٤٨٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢: ٥٣٦) التّهذيب (١١: ٣٩٢) التّقريب (٢: ٣٨٥): ثِقَةٌ، مِنَ السّادِسَةِ، ولم يُصِبِ ابنُ حِبّانَ في تَليينِهِ.

(٢٨١٤) يُونُسُ بنُ أبي يَعفور الكُوفيُّ (م ق): مُنْكَرُ الحَديثِ، يَرْوي عن الثقات ما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأَثْباتِ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأَخْبارِ.

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعُ رواياتٍ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٨٥٢) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً.

تَرْجَمَتُهُ فِي: المجروحين (٣: ١٣٩) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧: ٦٥١) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيْليّ (٤: ٤٥٩) الكَامِل (٧: ١٧٥) تَهذيب الكَمالِ (٣٢: ٥٥٨) التَّهْذيبِ (١١: ٥٤٢) المِيزان (٤: ٤٨٥) التَّقْريبِ (٢: ٣٨٦): صَدُوقٌ يُخطئ كثيراً مِنَ الثَّامِنَةِ.

(٣١) منكَرُ الحديثِ على قلّتهِ

(٢٨١٥) إبراهيمُ بنُ إسحاقَ الواسِطيُّ: يَروي عَن ثورِ بنِ يَزيدَ ما لا يُتابَعُ عَليهِ، وعَن غَيرِهِ مِنَ الثّقاتِ المقلوباتِ؛ على قِلّةِ روايتِه، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ.

ترجمته في: المجروحين (١: ١١٣) اللِّسان (١: ٢٩).

(٢٨١٦) الأزْهرُ بنُ سِنان القُرَشيُّ، مَولاهم (ت): قَليلُ الحديثِ، مُنكَرُ الرِّوايةِ؛ في قِلَّتِه، لم يُتابع الثِّقاتِ فيما رَواهُ.

ترجمته في: المجروحين (١: ١٧٨) الضعفاء الكبير (١: ١٣٣) الكامل (١: ٤٢٩) تهذيب الكمال (٢: ٣٢٦) التهذيب (١: ٢٠٣) التقريب (١: ٥٢): ضَعيفٌ، مِنَ السّابِعةِ.

(٢٨١٧) الأزورُ بنُ غالِب البَصْريُّ : كانَ قَليلَ الحَديث ، إلا أنَّه رَوَى - عَلَى قِلّتِه - عَن الثِّقاتِ ما لم يُتابَع عَلَيْه مِنَ المَناكيرِ ، فكأنَّه كانَ يُخطئ ولا يَعلَم ؛ حَتّى صَارَ مِمّن لا يُحتجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١٧٨) العُقَيْليّ (١ : ١١٨) الكَامِل (١ : ٤١٧) المِيزان (١ : ١٧٣) اللسان (١ : ٣٤٠) .

(٢٨١٨) أيوبُ بنُ مُحمّدٍ العِجْليُّ : كانَ قليلَ الحديث ، ولكنّه خالفَ النّاسَ في كلّ ما رَوى ، فلا أدري : أكانَ يتَعمّدُ ، أو يقلِبُ وهوَ لا يَعلمُ؟ قال ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ .

قال عداب : فالظّاهِرُ أنَّ قِلَّةَ الحديثِ وَصْفٌ ليسَ غيرُ .

(٢٨١٩) بُكَيْرُ بنُ مِسْمارٍ ، الرّاوي عَن الزهري : يروي من الأخبار ما لا يُتابَعُ عليها وهو قليلُ الحَديث على مناكيرَ فيه . وفرّقَ ابنُ حِبّانَ بينَ اثنَين بِهذا الاسمِ .

(٢٨٢٠) ثابتُ بنُ قيسٍ ، أبو الغُصْن المَدنيُّ (ي د س) : قَليلُ الحَديثِ ، كَثيرُ الوَهَمِ فِيما يرويه ، لا يُحتجُّ بِخَبرِهِ إذا لَمِ يُتابِعْهُ عَليه غَيْرُهُ .

(٢٨٢١) ثُبيتُ بنُ كثيرٍ الضّبيُّ البَصْريّ : مُنْكَرُ الحَديثِ ؛ عَلَى قِلّتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفرَدَ .

(٢٨٢٢) حاتِمُ بنُ مَيمونَ البَصريُّ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ على قِلّتِه ، رَوى عَن ثابتٍ البُنانيِّ ما لا يُشبِهُ حَديثَه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٧١) الكامِل (٢ : ٤٣٩) الميزان (١ : ٤٢٨) تهذيبِ الكَمالِ (٥ : ١٩٥) التّهذيب (٢ : ١٣٠) التّقريب (١ : ١٣٧) : ضعيفٌ ، مِنَ الثامنةِ .

(٢٨٢٣) الحارثُ بنُ وَجيهٍ الرّاسِبيُّ البَصريُّ (د ت ق) : كانَ قليلَ الحديثِ ولكنّه كانَ يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ ، في قِلّةِ رِوايتِه .

تَرْجَمَتُه فِي : المَجروحينَ (١ : ٢٢٤) العُقَيليّ (١ : ٢١٦) الكاملِ (٢ : ١٩٢) الميزانِ (١ : ٤٤٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٥ : ٣٠٤) التّهذيبِ (٢ : ١٦٢) التّقريبِ (١ : ١٤٥) : ضَعيفٌ ، من الثّامِنَةِ .

(٢٨٢٤) حازِمُ بنُ أبي عَطاءٍ ، أبو خَلفٍ الأعْمى (ق) : مُنكرُ الحَديثِ على قِلَّتِه يَأتي بِأشياءَ لا تُشْبِهُ حديثَ الأثْباتِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٦٧) الجرح (٣ : ٣٧٨ - ٣٧٩) الميزان (١ : ٤٤٦) تهذيب الكمال (٣٣ : ٢٨٦) التهذيب (١٢ : ٨٧) التقريب (٢ : ٤١٧) : مَتْروكٌ ، ورَماهُ ابنُ مَعينٍ بالكَذِبِ ، مِنَ الخامِسَةِ ، ومَن زَعَمَ أنَّهُ مَروانُ الأصْفَرُ فَقَدْ وَهِمَ ، ومَروانُ أيْضاً يُكْنى أبا خَلَفٍ ؛ فِيما قالَ مُسْلِمٌ .

(٢٨٢٥) حُدَيْجُ بنُ مُعاويةَ بنِ الرُّحَيلِ الجُعْفيّ (سي) : مُنكرُ الحَديثِ ، كَثيرُ الوَهَمِ ؛ عَلى قِلّةِ رِوايَتِهِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : لَيسَ بِشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٧١) العقيلي (١ : ٢٩٦) الكامل (٢ : ٤٣١) الميزان (١ : ٤٦٧) تهذيب الكمال (٥ : ٤٨٨) التهذيب (٢ : ٢٤٤ و ١٢ : ١٩٧) التقريب (٢ : ٤٦٠) : صَدوقٌ يخْطِئُ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٨٢٦) حَزَوّر ، أبو غالِب البَصْريّ (بخ د ت ق) : مُنْكَرُ الحَديثِ ؛ عَلَى قِلّتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

(٢٨٢٧) الحَسنُ بنُ عَليّ الرَّقّيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس من أحاديثِ الأثباتِ على قِلةِ الرّوايةِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٣٩) الميزان (٢ : ٢٦١) اللّسان (٢ : ٢٣٤) .

(٢٨٢٨) الحَسنُ بنُ مُسلمٍ التّاجرُ المَروَزيّ : مُنكرُ الحديثِ ، قَليلُ الرِّوايةِ ، رَوى أحرُفاً مُنكرةً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إذا انفَرَدَ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢٣٦) اللسان (٢ : ٢٥٢) .

(٢٨٢٩) حَشرَجُ بنُ نُباتَةَ ، أبو مَكْرَمٍ الواسطيُّ (ت) : قَليلُ الحديثِ ، مُنكرُ الرِّوايةِ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخَبَرِه إذا انفَرَدَ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢٧٧) العُقَيلي (١ : ٢٩٧) الكامل (٢ : ٤٣٩) الميزان (١ : ٥٥١) تهذيب الكمال (٦ : ٥٠٦) التهذيب (٢ : ٣٧٧) التقريب (١ : ١٣٦٣) : صدوقٌ يَهِمُ ، مِنَ الثامنةِ .

(٢٨٣٠) خالدُ بنُ مُحَمَّدٍ، أبو الرّحالِ الأنصاريُّ: يَرْوي عَنْ أنسٍ مَناكيرَ لا يُتابَع عَلَيْها؛ عَلى قِلّةِ رِوايتِه، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ.

(٢٨٣١) خَيثَمَةُ بنُ أبي خَيثَمَةَ البَصْريُّ (ت س): شيخٌ يروي عن أنسٍ، رَوى عَنه جابرٌ الجُعْفيُّ، مُنكرُ الحَديثِ عَلى قِلَّتِهِ، لا تَتَمَيّزُ كَيفيةُ سَبَبِه في النّقلِ، لأنّ راويَهُ جابرٌ الجُعفيّ، فما يُلزَقُ بِهِ مِنَ الوَهنِ فهوَ لجابرٍ مُلزَقٌ أيضاً، فمِن ها هُنا اشتَبَهَ أمرُه ووجَبَ تَركُهُ.

(٢٨٣٢) الدُّجَينُ بنُ ثابتٍ، أبو الغُصْنِ اليَرْبوعيُّ: قَليلُ الحديثِ، مُنكرُ الرِّوايةِ؛ على قِلَّتِه، يَقلِبُ الأخبارَ، ولم يَكُنِ الحديثُ شأنَهُ.

ترجمته في: المجروحين (١ : ٢٩٤) العقيلي (٢ : ٤٥) الكامل (٣ : ١٠٥) الميزان (٢ : ٢٣) اللسان (٢ : ٤٢٨).

(٢٨٣٣) رباحُ بنُ عُبَيدِ الله بنِ عُمرَ العُمَريّ: قَليلُ الحَديثِ، مُنكَرُ الرِّوايةِ؛ عَلَى قِلّتِها، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِه عِنْدي؛ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات.

تَرْجَمَتُهُ فِي: المجروحين (١ : ٣٠٠) العُقَيْليّ (٢ : ٦١) الكَامِل (٣ : ١٧٢) المِيزان (٢ : ٣٧) اللسان (٢ : ٤٤٢).

(٢٨٣٤) الزبيرُ بنُ سَعيدٍ المَدائنيّ القُرشيُّ (د ت ق): قَليلُ الحَديثِ. مُنكَرُ الرِّوايةِ يجبُ التَّنَكُّبُ عنْ مَفاريدِه، والاحتجاجُ بما وافَقَ الثِّقات.

أخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ في صحيحِهِ حَديثين (٤٢٧٤، ٥٧١٦).

تَرْجَمَتُهُ فِي: المجروحين (١ : ٣١٣) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٦ : ٣٣٣) ورَوَى لَهُ هناك حَديثَ طلاقِ رُكانة، العُقَيْليّ (٢ : ٨٩) الكَامِلِ (٤ : ٣٢٢) المِيزان (٢ : ٦٧) تهذيب الكَمالِ (٩ : ٣٠٤) التَّهذيبِ (٣ : ٣١٥) التَّقريبِ (١ : ٢٥٨): ليِّنُ الحَديثِ. مِنَ السَّابِعَةِ.

(٢٨٣٥) زَرْبيّ بنُ عَبدِ الله، أبو يَحيى البَصريُّ (ت ق): مُنكرُ الحديثِ، على قِلةِ رِوايتِه، يَروي عن أنسٍ ما لا أصلَ له، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ.

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣١٢) العُقَيليّ (٢ : ٨٤) الكامِل (٣ : ٢٣٩) الميزان (٢ : ٦٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٣٤٦) التّهذيب (٣ : ٣٢٥) التّقريب (١ : ٢٦٠) : ضعيفٌ مِنَ الخامِسَةِ ، إمام مسجد هشام بن حسَّان .

(٢٨٣٦) زَنْفَلُ بنُ شَدّادٍ العَرَفيُّ (ت) : قليلُ الحَديثِ ، وفي قِلَّته مناكيرُ ، لا يُحتَجّ بِهِ قال ابنُ معين : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣١١) العُقَيليّ (٢ : ٩٧) الميزان (٢ : ٨٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٩ : ٣٩٣) التّهذيب (٣ : ٣٤٠) التّقريب (١ : ٢٦٣) : ضعيفٌ ، من السّادِسَةِ .

(٢٨٣٧) سَعيدٌ التَّمّارُ : قَليلُ الحديثِ ، مُنكرُ الرِّوايةِ ، يَروي عَن أنسٍ ما لا أصَلَ لَهُ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣١٧) وأعادَهُ في الثقات (٤ : ٢٩٠) ولم يقُلْ فيه شيئاً ، العقيلي (٢ : ١٠٢) الكامل (٣ : ٣٣٨) الميزان (٢ : ١٦٤) اللسان (٣ : ٥١) : ذَكَرَهُ ابنُ حِبانَ في الثِّقاتِ ، وقالَ : لا أدْري مَن هَو .

قلت : ليس في الثقات عبارة : «لا أدري مَن هو» .

(٢٨٣٨) سَلْمٌ العَلَويُّ (بخ د تم سي) : شيخٌ من أهل البصرة ، يروي عن أنسٍ ، مُنكرُ الحَديثِ ؛ على قِلّتِه ، لا يُحتَجّ بِهِ إذا وافقَ الثّقاتِ ، فكيفَ إذا انفرَدَ بالطّامّاتِ؟!

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٤٣) العُقَيليّ (٢ : ١٦٤) الكامِل (٣ : ٣٢٨) الميزان (٢ : ١٨٧) تَهذيبِ الكَمالِ (١١ : ٢٣٦) التّهذيب (٤ : ١٣٥) التّقريب (١ : ٣١٤) : ضعيفٌ ، من الرّابِعَةِ .

(٢٨٣٩) سُليمُ بنُ مُطَيْر (د) : مُنْكَرُ الحَديثِ ؛ عَلى قِلّةِ روايتِهِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بأخباره التي انْفَرَدَ بِها دون ما وافق الأثبات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٥٤) الميزان (٢ : ٢٣١) تَهذيب الكمالِ (١١ : ٣٤٧) التَّهْذيبِ (٤ : ١٦٧) التَّقْريبِ (١ : ٣٢٠) : لَيِّنُ الحَديثِ ، مِنَ الثَّامِنَةِ .

(٢٨٤٠) سَهلُ بنُ عطيّةَ الأعرابيُّ البَصْريُّ : قَليلُ الحَديثِ ، مُنكَرُ الرِّوايةِ ، ولَيْسَ بالمَحَلِّ الذي يُقبلُ ما انْفَرَدَ بِهِ ؛ لغلَبةِ المناكيرِ عَلى روايتِهِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٤٩) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٨ : ٢٨٩) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الميزان (٢ : ٢٤٢) اللسان (٣ : ١٢٤) .

(٢٨٤١) صاعِدُ بنُ مُسلمٍ اليَشْكُريُّ أبو العلاءِ الكوفيُّ : مُنكرُ الحَديثِ ؛ عَلى قِلّةِ روايَتِهِ كانَ ابنُ مَعينٍ شَديدَ الحَملِ عَليهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٧٧) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٦ : ٤٧٧) ولم يقُلْ فيه شيئاً العقيلي (٢ : ٢١٧) الكامِل (٤ : ٨٨) الميزان (٢ : ٢٨٧) اللسان (٣ : ١٦٣) .

(٢٨٤٢) عائذُ بنُ شُريحٍ ، أبو المَليحِ : كانَ قليلَ الحَديثِ ، ممن يُخطئ ؛ عَلى قِلّتِهِ حتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتِجاجِ إذا انْفَرَدَ ، وفيما وافَقَ الثّقات ، فإذا اعتَبَرَ بِهِ مُعتَبِرٌ ؛ لَمْ أرَ بذلكَ بأساً .

(٢٨٤٣) عائذُ اللهِ المُجاشِعيُّ البَصريُّ (ق) : شَيخٌ يَروي عَن أبي داودَ أحسبُهُ نفيع رَوى عَنهُ سَلاّمُ بنُ مِسكينٍ ، مُنكَرُ الحَديثِ عَلى قِلتهِ ، لا يَجوزُ تَعديلُه إلا بَعدَ السّبرِ ، ولو كانَ مِمّن لا يَروي المناكيرَ ، ووافقَ الثّقاتَ في الأخبار ، لكانَ عَدلاً مَقبولُ الرّوايةِ ، إذ النّاسُ أحوالُهُم على الصّلاحِ والعَدالةِ ، حتّى يَتبينَ مِنهم ما يُوجِبُ القَدحَ ، فيُجرحُ بما ظَهرَ منهُ مِنَ الجَرحِ . هذا حُكمُ المشاهيرِ مِنَ الرّواةِ . وأمّا المجاهيلُ الّذينَ لم يَروِ عَنهم إلا الضّعفاء ، فَهم مَتروكُونَ على الأحوالِ كلِّها .

(٢٨٤٤) عبّادُ بنُ مُسلم ، أبو يَحيى الفَزاريُّ (بخ ٤) : مُنكرُ الحَديثِ على قِلّتِه ساقِطُ الاحتِجاجِ بما يَرويهِ لِتَنكُّبِهِ عَن مَسْلَكِ المتقنينَ في الأَخبارِ ، وَأحسِبُهُ الّذي يَروي عَنهُ الثّوريُّ ، وأبو نُعيمٍ ، فإنْ كانَ كَذلكَ ؛ فَهوَ مَولى بَني حِصنٍ ، كوفيٌّ يُخطِئُ؟!

(٢٨٤٥) عَبدُ الرّحمنِ بنُ أبي نَصْرٍ : مُنكرُ الحَديثِ ؛ عَلى قِلّةِ رِوايتِه ، يَروي عَن أبيهِ المناكيرَ ، وأبوهُ مَجهولٌ لا يُدرى مَن هوَ ، ولا يُعلمُ لهُ مِن عَليّ سَماعٌ ، وفي دونِ هذا ما يُسقِطُ الاحتِجاجَ بروايةِ مَن هذا نَعتُه . قلت : يريد أنّ مَن لا يَروي إلا عَنِ المجاهيلِ ؛ فهو مَجهولٌ .

(٢٨٤٦) عبدُ اللهِ بنُ كَثيرِ بنِ جعفرٍ الأنصاريُّ المدنيُّ (ق) : قَليلُ الحَديثِ ، كَثيرُ التّخليطِ فِيما يَروي ، لا يُحتجُّ به إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٠) اللسان (٣ : ٣٢٩) تَهذيب الكَمالِ (١٥ : ٤٦١) التَّهْذيبِ (٥ : ٣٦٦) التَّقْريبِ (١ : ٤٤٢) : عبدُ اللهِ بنُ كَثيرِ بنِ جعفرِ بنِ أبي كَثيرٍ الأنْصاريّ ، ومنْ قالَ كثيرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ ؛ فقدْ وهِمَ . مَقبولٌ ، مِنَ الحَاديةِ عَشرَةَ .

(٢٨٤٧) عبدُ اللهِ بنُ المؤمَّلِ المَخزوميُّ (بخ ت ق) : كانَ قَليلَ الحَديثِ ، مُنْكَرَ الحَديثِ لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفَرَدَ ؛ لأنَّهُ لم يَتَبَيَّنْ عِنْدَنا عَدالَتُهُ ، فَيُقْبَل ما انفرَد بِهِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢٨) العُقَيْليّ (٢ : ٣٠٢) الكَامِل (٤ : ١٣٥) المِيزان (٢ : ٥١٠) تَهذيب الكَمالِ (١٦ : ١٨٧) التَّهْذيبِ (٦ : ٤٦) التَّقْريبِ (١ : ٤٥٤) : ضَعيفُ الحَديثِ ، مِنَ السَّابِعَةِ ، وذَكَرَه فِي الثِّقاتِ وقال : يُخطئ .

(٢٨٤٨) عجلانُ بنُ سَهلٍ الباهليُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ ؛ عَلَى قِلّتِهِ ، يَرْوي عن أبي أُمامَةَ ما لا يُشبِهُ حَديثَه لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إلا فِيما وافَقَ الثِّقاتِ ، فحينئذٍ يكونُ كالمستأنسِ بِهِ دونَ المحتجِّ بِهِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٩٣) وأعادَهُ فِي الثِّقاتِ (٥ : ٢٧٨) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيْليّ (٣ : ٤١٢) الكَامِل (٥ : ٣٧٥) المِيزان (٣ : ٦١) اللسان (٤ : ١٦٠) .

(٢٨٤٩) عَريفُ بنُ دِرهمٍ ، أبو هُريرةَ الجمّال التَّميميُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ ؛ عَلَى قِلّتِهِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٩٣) العُقَيْليّ (٣ : ٤٢٨) المِيزان (٣ : ٦٥) اللسان (٤ : ١٦٥) .

(٢٨٥٠) عَزرةُ بنُ قيسٍ ، الراوي عن أمِّ الفَيضِ : مُنْكَرُ الحَديثِ ؛ عَلَى قِلّتِهِ ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ ، وإن اعتبرَ معتَبِرٌ بما لم يخالف الأثباتَ ؛ لم أرَ بِهِ بأساً .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٩٧) العُقَيْليّ (٣ : ٤١٢) الكَامِل (٥ : ٣٧٧) المِيزان (٣ : ٦٥) اللسان (٤ : ١٦٦) .

(٢٨٥١) عَطاء ، أبو مُحَمَّدٍ الحَمّالُ : مُنْكَرُ الحَديثِ ؛ عَلَى قِلّتِهِ ، يَرْوي عن علي ما

لا يُتابَع عَلَيْه ، ولَيْسَ مِنَ العدالةِ بالمَحَلِّ الذي يُعتَمدُ عَليه عِندَ الانفرادِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٣١) وأعادَهُ في الثقاتِ (٥ : ٢٠٥) بِاسْمِ : عطاء بن إبراهيم ، ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، العُقَيْليّ (٣ : ٤٠٤) الكَامِل (٥ : ٣٦٦) المِيزان (٣ : ٧٧) التَّهْذيبِ (٧ : ٢١٩) وسَقَطَ مِن مطبوعةِ التَّقْريبِ ، ولم يُذكَر بِجرحٍ .

(٢٨٥٢) عِمْرانُ بنُ يَزيدَ التَّغلبيُّ الكُوفيُّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ على قِلتِه ، يَروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الثِّقاتِ ، عَنِ ابنِ مَعينٍ : ضَعيفٌ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٢٥) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٤٩٧) : أبو يَحيى المُلائيُّ الطويلُ ، ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، العقيلي (٣ : ٣٠٦) الكامِل (٥ : ٩٠) الميزان (٣ : ٢٤٤) اللِّسان (٢ : ٢٥٦) : عِمرانُ بنُ يزيدَ ، وقيلَ : زيدٌ ، وهو أصحُّ ، تَهْذيب الكَمال (٢٢ : ٣٣١) : التهذيب (٨ : ١٣٢) التقريب (٢ : ٨٣) : لَينٌ ، مِنَ السّابِعةِ .

(٢٨٥٣) كُدَيْرٌ الضَّبِّيُّ : يَروي المراسيلَ ، مُنكرُ الرِّوايةِ ، على أنَّ المراسيلَ لا تَقومُ عِندَنا بِها الحُجَّةُ ، وَهيَ وما لم يُرْوَ سِيّانِ ، فَلا يُعجِبُني الاحتِجاجُ بِما انفَرَدَ بِهِ كُدَيرٌ مِن غَيرِ المراسيلِ ؛ إنْ وُجِدَ ذلك .

(٢٨٥٤) مُختارُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ أبي ليلى : مُنكرُ الحَديثِ ، قَليلُ الرِّوايةِ ، يَروي عَن أبيهِ ، فلا أدري : أهو المُتَعمِّدُ لِذلكِ ، أو أبوه؟ وَمِن أيّهِما كانَ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بِروايتِهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩) الكبير (٧ : ٣٨٥) الجرح (٨ : ٣١٠) : قالَ أبو حاتمٍ : منكَرُ الحديثِ ، المِيزان (٤ : ٧٩) اللِّسان (٦ : ٦) التَّهْذيب (١٠ : ٦١) .

(٢٨٥٥) مِسحاجُ بنُ موسى الضَّبّيُّ الكوفيُّ (د) : روى حديثاً واحداً مُنكَراً ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٣٢) الكبير (٨ : ٦٧) الجرح (٨ : ٤٣٠) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ثقةٌ ، وقالَ أبو زُرعةَ : لا بأسَ بهِ ، الميزان (٤ : ٩٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٧ : ٤٤٢) التّهذيب (١٠ : ١٠٧) التّقريب (٢ : ٢٤٤) : مَقبولٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٢٨٥٦) مِينا ، مَولى عَبدِ الرّحمنِ بنِ عَوفٍ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ ، قَليلُ الرِّوايةِ

رَوى أحرُفاً يَسيرَةً لا تُشبِهُ أحاديثَ الثِّقاتِ ؛ فوَجَبَ التّنَكُّبُ عَن روايتِهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٢٢) وأعادَهُ في الثّقات (٥ : ٤٥٥) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الكبير (٨ : ٣١) الجرح (٨ : ٣٩٥) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بثقةٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : منكَرُ الحديثِ ، لا يُعْبأُ بهِ ، كانَ يَكذبُ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٥٣) الكامل (٦ : ٤٥٩) الميزان (٤ : ٢٣٧) اللّسان (٦ : ١٤٢) تهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٢٤٥) التّهذيب (١٠ : ٣٩٧) التّقريب (٢ : ٢٩٣) : متروكٌ ، ورُميَ بالرّفضِ ، وكَذّبَهُ أبو حاتمٍ ، من الثّانيةِ ، ووَهِمَ الحاكمُ فجَعلَ لهُ صُحبَةً ، والله أعلم .

(٢٨٥٧) هُودُ بنُ عَطاءٍ اليَمامِيّ : قَليلُ الحديثِ ، مُنكرُ الرِّوايةِ ؛ على قِلّتِه ، يَروي عَن أنسٍ ما لا يُشبِهُ حَديثَه ، والقَلْبُ مِن مثلِهِ إذا أكثَرَ المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ؛ ألاّ يُحتَجُّ فيما انفرَدَ بِهِ ، وإنْ اعتُبِرَ بما وَافَقَ الثِّقاتِ من حَديثِه ؛ فَلا ضَيْرَ .

ترجمته في : الجروحين (٣ : ٩٦) الميزان (٤ : ٣١٠) اللسان (٦ : ٢٠١) .

(٢٨٥٨) الهَيْثَمُ بنُ مُحَمّدِ بنِ حَفصٍ الدّارميُّ المَدنيُّ : مُنكرُ الحَديثِ ؛ عَلى قِلّتِهِ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ـ لما فيه مِنَ الجَهالةِ ، والخُروجِ عَن حَدّ العَدالةِ ـ إذا وافقَ الثِّقاتِ فكيفَ إذا انفردَ بأوابدَ وطاماتٍ؟!

(٢٨٥٩) واقِدُ بنُ سَلامةَ : يَروي عَن يَزيدَ الرّقاشيِّ ، مُنكرُ الحَديثِ ؛ على قِلّةِ روايتِهِ ، يأتي بأشياءَ مَوضوعةٍ عن أقوامٍ ضُعَفاءٍ ؛ فلا يتهيَّأُ إلزاقُ القَدْحِ بهِ دونَهم ، بل التّنَكُّبُ عن روايتِه عندَ الاحتِجاجِ أَوْلى .

(٢٨٦٠) ياسينُ بنُ شَيبانَ العِجْليّ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ ؛ عَلى قِلّةِ رِوايَتِهِ ، يَجبُ التّنَكُّبُ عَما انفَرَدَ مِنَ الرّواياتِ .

تَرْجَمَتُه فِي : الجروحين (٣ : ١٤٣) العُقَيْليّ (٤ : ٤٦٥) وقال : ياسينُ بنُ سيّار الكَامِل (٧ : ١٨٥) تَهذيب الكَمالِ (٣١ : ١٨١) التّهْذيبِ (١١ : ١٧٢) وقال : ياسينُ ابنُ سِنان ، الميزان (٤ : ٣٥٩) التَّقْريبِ (٢ : ٣٤١) : لا بأس بِهِ ، مِنَ السَّابِعَةِ ، ووهِمَ مَنْ زَعَمَ أنّه ابنُ مُعاذٍ الزّيّاتِ .

(٣٢) منكَرُ الحديثِ جداً

(٢٨٦١) أبانُ بنُ نَهشَلٍ ، أبو الوليدِ البَصريّ : منكر الحديث جداً ، يروي عن [إسماعيل] بن أبي خالد والثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه بحال ؛ إلا على سبيل الاعتبار .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٩٨) وروى لَه حَديثاً قالَ عَنهُ : لا أَصْلَ لهُ عَن رسول الله صَلّى اللهُ عَليهِ وآلهِ وسَلّمَ ، ضعفاء ابن الجوزي (١ : ٢٠) اللسان (١ : ٢٦ ، ٣٠) : قال الحاكم : يروي عن الأعمش وابن أبي خالد أحاديث موضوعة .

(٢٨٦٢) إبراهيمُ بنُ زيدٍ الأسلَميّ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عَن مالكٍ ما لا أصلَ لهُ مِن حَديثِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . . . وذَكرَ لهُ حَديثاً مِن مُنكراتِهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١١٣) اللّسان (١ : ٦٢ و : ١ : ١٤٥) .

(٢٨٦٣) إبراهيمُ بنُ عَطيةَ الواسِطيُّ ، أبو إسماعيلَ الثّقَفيّ : رَوى مِن طَريقِه حَديثاً وبَيّنَ خَطأَهُ ، ثمّ قالَ : وذِكرُ الجمعةِ قالَهُ أربَعَةُ أنفسٍ عَنِ الزّهْريّ ، عَن أبي سَلمةَ ، عَن أبي هُريرةَ ، كُلّهُم ضُعفاءُ . كانَ هُشيمٌ يُدلّسُ عَنهُ أخباراً لا أصلَ لها ، كَأنّهُ وَقفَ عَلى العِلّةِ فيها ، وكانَ مُنكرَ الحَديثِ جداً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٠٨) العُقَيليّ (١ : ٦٠) الكامِل (١ : ٢٤٥) الميزان (١ : ٤٨) اللّسان (١ : ٨٠ و١ : ٢٢٧) .

(٢٨٦٤) إبراهيمُ بنُ المُهاجِرِ بنِ مُسمارٍ المدنيّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، هوَ مِنَ الجِنسِ الّذي قُلتُ : لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخَبَرِه إذا انفَرَدَ ، وكانَ يَحيى بنُ مَعينٍ يُمرِّضُ القَولَ فيهِ . ورَوى لَهُ حَديثاً قالَ عنهُ : هذا مَتنٌ مَوضوعٌ !

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٠٨) العقيلي (١ : ٦٦) الكامل (١ : ٢١٦) اللسان (١ : ١١٤) (١ : ٣٤٩) التهذيب (١ : ١٦٨و١ : ٣٠٢) التقريب (١ : ٤٤) ضَعيفٌ ، مِنَ الثّامنةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٨٦٥) إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الطّبَريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يأتي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ الموضوعاتِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على جِهةِ التّعجبِ ! .

(٢٨٧١) بكرُ بنُ المُختارِ بنِ فُلْفُلٍ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أبيهِ ما لا يَشكّ مَنِ الحديثُ صِناعتُه أنّه مَعمولٌ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ إلا على سَبيلِ الاعتبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٩٥) الضعفاء والمتروكين (١ : ١٥٠) الميزان (٢ : ٦٤) اللِّسان (٢ : ٥٩) .

(٢٨٧٢) تَمّامُ بنُ نَجيحٍ المَلَطيُّ الأسديُّ (ي د ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي أشياءَ موضوعةً عَنِ الثّقاتِ ، كأنّهُ المُتعمّدُ لَها .

(٢٨٧٣) حَبيبُ بنُ أبي الأشرَسِ الكُوفيُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، وقد كانَ عَشقَ امرأةً نَصرانيةً ، وقد قيلَ : إنّه تَنصَّرَ وتَزوَّجَ بها ، فأمّا اختلافُه إلى البِيعةِ مِن أجلِها ؛ فصَحيحٌ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٦٤) العُقَيليّ (١ : ٢٦١) الكامِل (٢ : ٤٠٣) الميزان (١ : ٤٥٤) اللِّسان (٢ : ١٧٠) .

(٢٨٧٤) حُرَيْثُ بنُ أبي حُريثٍ : مُنكرُ الحَديثِ جداً عَنِ المشاهيرِ ، كانَ الأوزاعيُّ شديدَ الحَملِ عَليهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٦٠) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٤ : ١٧٦) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العقيلي (١ : ٢٨٧) الكامِل (٢ : ٢٠١) الميزان (١ : ٤٧٤) اللِّسان (٢ : ١٨٦)

(٢٨٧٥) حَسّانُ بنُ سِياه ، أبو سَهلٍ البَصْريّ : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً ، يأتي عَنِ الثِّقاتِ مَا لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ ؛ لما ظَهَرَ مِنْ خَطئِه في رِوايتِه ، عَلَى ظهورِ الصّلاحِ مِنْهُ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٦٧) المِيزان (١ : ٤٧٨) اللسان (٢ : ١٨٧) .

(٢٨٧٦) الحسنُ بنُ صابرٍ الكِسائيُّ : مُنكَرُ الرّوايةِ جداً عَنِ الأثباتِ ، يأتي بِالمتونِ الواهيةِ عَنِ الثّقاتِ بِأسانيدَ مُتّصِلةٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٣٩) الميزان (١ : ٤٩٦) اللِّسان (٢ : ٢١٤) .

(٢٨٧٧) الحَسنُ بنُ يَحيى الخُشَنيُّ (مد ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ

(٢٨٦٦) أيوبُ بنُ خُوطٍ ، أبو أميّة البَصريُّ (د ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهير ؛ كأنّه مما عَمِلَتْ يداهُ ، تَرَكَهُ ابنُ المبارك .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ١٦٦) العقيلي (١ : ١١٠) الكامِل (١ : ٣٤٨) الميزان (١٠ : ٨٩) اللِّسان (١ : ٤٧٩) التهذيب (١ : ٤٠٢) التقريب (٦١٢) : متروكٌ ، من الخامسة ، أغفلَهُ المزِّيُّ .

(٢٨٦٧) بَشّارُ بنُ الحَكمِ ، أبو بدرٍ الضَّبّيّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفردُ عَن ثابتٍ بِأشياءَ ليستْ مِن حَديثِه ، كأنّه ثابتٌ آخرُ ، لا يُكتبُ حَديثُه إلاّ على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٨ : ١٩١) الكامِل (٢ : ٢٣) الميزان (١ : ٣٠٩) اللّسان (٢ : ١٦) .

(٢٨٦٨) بِشرُ بنُ حَربٍ البَزّارُ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، لا يُحتَجّ بما روى من الأخبارِ ولا يُعتَبرُ بما حَدّثَ من الآثارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٩١) الميزان (١ : ٣١٥) اللّسان (٢ : ٢١) .

قالَ عداب : وفرّقَ ابنُ حِبّانَ بينَ بشرِ بنِ حَرْبٍ النَدَبيِّ ، وصاحبِ الترجمةِ ، ولكنَّ الدارقطنيَّ تعقَّبَهُ وقالَ : ليسَ في الرواةِ إلا بشرُ بنُ حَرْبٍ الندَبي ، والضعيفُ اسمُهُ : بشيرُ بنُ حَرْبٍ ، لا بشر . التهذيب (١ : ٣٩٠) .

(٢٨٦٩) بِشرُ بنُ عبدِ اللهِ القَصيرُ : مُنكرُ الحَديثِ جداً . . ذَكرَ لهُ عِدةَ أحاديثَ وحَكمَ عَليها بِالبُطلانِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٨٧) الميزان (١ : ٣١٩) اللِّسان (٣ : ٢٥) .

(٢٨٧٠) بِشرُ بنُ نُمَيرٍ القُشَيريُّ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري : التّخليطُ في حَديثِه منهُ ، أو مِن شَيخِه القاسمِ بنِ عبدِ الرحمنِ ، أو منهُما مَعاً ؛ لأنّ القاسمَ ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، وأكثرُ رِوايتِه عَن القاسمِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٨٧) العقيلي (١ : ١٣٨) الكامِل (٢ : ٧) الميزان (١ : ٣٢٥) تَهْذيب الكَمال (٤ : ١٥٥) التهذيب (١ : ٤٦٠) التقريب (١ : ١٠٢) مَتروكٌ مُتَّهَمٌ ، من السابعة .

الثّقاتِ ما لا أصلَ لَهُ ، وعَنِ المُتْقنينَ ما لا يُتابَعُ عليه . . . كانَ رَجُلاً صالِحاً ، يُحدِّثُ مِن حفظِه ، كَثيرَ الوَهَم فيما يَرويه ، حتّى فَحُشَ المَناكيرُ في أخبارِه الّتي يَرويها عَنِ الثّقاتِ حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّهُ كانَ المتّعمِّدَ لها ؛ فلِذلكَ استَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٣٥) العُقَيليّ (١ : ٢٤٤) الكامِل (٢ : ٣٢٣) تَهْذيب الكَمال (٦ : ٣٣٩) التّهْذيب (٢ : ٣٢٦) التّقريب (١ : ١٧٢) : صدوقٌ كثيرُ الغَلطِ ، مِنَ الثّامنَةِ .

(٢٨٧٨) حَفصُ بنُ أسلمَ المِسْمَعِيُّ الجَحْدَريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن ثابتٍ ما ليسَ لهُ أصلٌ مِن حَديثِه ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه الواضعُ لَها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٥٦) العُقَيليّ (١ : ٢٧٦) الكامِل (٢ : ٣٩٤) المِيزان (١ : ٥٥٥) اللّسان (٢ : ٣٢٠) .

(٢٨٧٩) حُميدُ بنُ الحَكمِ القُرشيُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِخَبرِه إذا انْفرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢٦٢) المِيزان (١ : ٦١١) اللسان (٢ : ٣٦٣) .

(٢٨٨٠) حُميدُ بنُ عَطاءٍ الأعرجُ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي نُسخةً شِبْهَ مَوضوعةٍ ، لا يُحتجُّ بِخَبَرِه إذا انفرَدَ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢٦٢) العُقَيلي (١ : ٢٦٨) الكامل (٢ : ٢٧٢) الميزان (١ : ٦١٤) التهذيب (٣ : ٥٣) التقريب (١٥٧٥) : ضعيفٌ ، من السّادسةِ .

(٢٨٨١) خالدُ بنُ يزيدَ ، أبو الوَليدِ العُمَريّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، لا يُشتَغلُ بذكرِه لأنّه يروي المَوضوعاتِ عن الأثباتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٨٤) العُقَيليّ (٢ : ١٧) الكامِل (٣ : ١٧) الميزان (١ : ٦٤٦) اللّسان (٢ : ٣٨٩) .

(٢٨٨٢) داودُ بنُ عَبدِ الجَبّارِ الكوفيُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، مُظلمُ الرّوايةِ بِمَرةٍ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بِثقةٍ .

قلت : وقال عن حديثٍ له في الثقاتِ (٣ : ١١١) : إسنادُ خبرِه مُظلمٌ ، لا يُعرفُ سماعُ بعضِهم من بعض .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٠) العُقيليّ (٢ : ٣٣) الكامِل (٣ : ٨٤) المِيزان (٢ : ١٠) اللِّسان (٢ : ٤١٩) .

(٢٨٨٣) دُرُسْتُ بنُ زيادٍ العَنبَريُّ (د ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي أشياءَ تتخايلُ إلى مَن يَسمَعها أنّها موضوعةٌ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٣) الكامِل (٣ : ١٠١) المِيزان (٢ : ٢٦) اللِّسان (٢ : ٤٢٩) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٤٨٠) التّهْذيب (٣ : ٢٠٩) التّقريب (١ : ٢٣٦) : ضَعيفٌ مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٨٨٤) دَلْهَمُ بنُ صالحٍ الكُوفيُّ (د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفرِدُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٩٤) العقيلي (٢ : ٤٤) الكامِل (٣ : ١٠٨) الميزان (٢ : ٢٨) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٤٩٤) التهذيب (٣ : ٢١٢) التقريب (١ : ٢٣٦) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادسةِ .

(٢٨٨٥) ذَوّادُ بنُ عُلْبَةَ الحارثيّ ، أبو المُنذرِ الكُوفيُّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا أصلَ لَهُ ، وعَنِ الضّعفاءِ ما لا يُعرَفُ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٩٦) العقيلي (٢ : ٤٨) الكامِل (٣ : ١٢١) الميزان (٢ : ١٣٢) تَهْذيب الكَمال (٨ : ٥١٩) التهذيب (٣ : ٢٢١) التقريب (١ : ٢٣٨) : ضَعيفٌ عابدٌ ، مِنَ الثّامنةِ .

(٢٨٨٦) الرّبيعُ بنُ مالكٍ : يَروي عَنهُ حَجّاجُ بنُ أَرْطاةَ ، منكرُ الحديثِ جدّاً ، فلا أدري : الإنكارُ في حَديثِه وقعَ مِن جِهتِه ، أو مِن جِهةِ الحَجّاجِ بنِ أرطأةَ ؛ لأنّ الحجّاجَ ليسَ بشيءٍ في الحَديثِ ، فإنْ كانَ مِنهُما أو مِن أحدِهما ، وجَبَ التّنَكُّبُ عَنِ الاحتِجاجِ بِهِ .

(٢٨٨٧) رَوحُ بنُ جَناح ، أبو سعيدٍ الشّاميُّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما إذا سَمعَها الإنسانُ الّذي ليسَ بِالمُتَبَحِّرِ في صِناعَةِ الحَديثِ ؛ شَهدَ لها بِالوَضع !

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٠٠) الثقات (٧ : ٤٨٣) في ترجمة أخيه مسلم وقال : لا شيء ، العقيلي (٢ : ٥٩) الكامل (٣ : ١٤٤) الميزان (٢ : ٥٧) تَهْذيب الكَمال (٩ : ٢٣٣) التهذيب (٣ : ٢٩٢) التقريب (١ : ٢٥٣) : ضَعيفٌ ، اتَّهَمَهُ ابنُ حِبّانَ ، مِنَ السّابِعةِ .

(٢٨٨٨) زائِدةُ ، مَولى عُثمانَ بنِ عَفّانَ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، لا يُحتَجّ بِهِ إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفَردَ؟!

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٠٧) وأعادَهُ في الثقات (٤ : ٢٦٥) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، العُقَيليّ (٢ : ٨٢) الكامِل (٣ : ٢٢٨) الميزان (٢ : ٦٥) اللّسان (٢ : ٤٧٠) وسمّاهُ زائِدةَ بنَ سَعدٍ ، ترتيب الثقات (١ : ٣٦) .

(٢٨٨٩) زَبّانُ بنُ فائدٍ المِصريُّ (بخ د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، ينفردُ عن سَهلِ ابنِ مُعاذٍ بِنُسخةٍ كأنّها موضوعةٌ ، لا يُحتَجّ بهِ ، قال ابنُ مَعين : ضعيفٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣١٣) و(١ : ٣٤٧) : أخبارُه ساقطة . . . وليس بشيءٍ الثقات (٤ : ٣٢١) العُقَيليّ (٢ : ٩٦) الميزان (٢ : ٦٥) تَهذيبِ الكَمال (٩ : ٢٨١) التّهذيب (٣ : ٣٠٨) التّقريب (١ : ٢٥٧) : ضعيفُ الحَديثِ ؛ معَ صَلاحهِ وعِبادتِه ، مِنَ السّادسَةِ .

(٢٨٩٠) زَكريّا بنُ مَنظورِ بنِ ثَعلَبَةَ القُرَظيّ ، أبو يحيى المدَنيُّ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أبي حازمٍ ما لا أصلَ لَهُ مِن حَديثِه ، قال ابنُ معين : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣١٤) العقيلي (٢ : ٨٤) الكامِل (٣ : ٢١١) الميزان (٣ : ٧٤) تَهْذيب الكَمال (٩ : ٣٦٩) التهذيب (٢ : ٣٣٢) التقريب (١ : ٢٦١) : ضَعيفٌ ، مِنَ الثّامنةِ .

(٢٨٩١) زِيادةُ بنُ مُحَمّدٍ (د س) : شَيخٌ مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٠٨) وقدْ أَدْخلَ المُحَقِّقُ في المجروحينَ كَلاماً لا عِلاقَةَ لَهُ بِهِ . قارنْ بِالأصلِ في (٢ : ١٧ ب) العقيلي (٢ : ٩٣) الكامِل (٣ : ١٩٧) الميزان (٢ : ٩٨) اللِّسان (٢ : ٤٩٦) تَهْذيب الكَمال (٩ : ٥٣٣) التهذيب (٣ : ٣٩٢) التقريب (١ : ٢٧١) : مُنكرُ الحَديثِ ، مِنَ السّادسةِ .

(٢٨٩٢) زيدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ زيدِ بنِ أسلمَ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أبيهِ ، وأبوهُ ليسَ بِشيءٍ ، فلا أدري : التّخليطُ في رِوايتِه مِنهُ أو مِن أبيهِ ، وأكثرُ رِوايتِه عَن أبيهِ ، فمِن هُنا جَبُنّا عَن إطلاقِ الجَرحِ عَليهِ دونَ الاختبارِ ، عَلى أنّ الواجبَ تَنكّبُ حَديثِه لِوجودِ المناكيرِ فيهِ .

(٢٨٩٣) سَديرُ بنُ حُكَيمٍ الصَّيْرَفيُّ الكوفيُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ؛ على قلّة روايتِهِ كانَ ابنُ عُيَيْنَةَ يَقولُ : رَأيتُهُ ؛ وكانَ كذّاباً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٥٤) العقيلي (٢ : ١٧٩) الميزان (٢ : ١١٦) اللِّسان (٣ : ٩) .

(٢٨٩٤) سَعيدُ بنُ بَشيرٍ النجّاريُّ (د) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ ابنِ البَيْلَمانيِّ فلا أدري : التّخليطُ في رِوايتِهِ مِنهُ أو مِن ابنِ البَيْلَمانيِّ ؛ لأنّ ابنَ البَيْلَمانيِّ ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، وإذا رَوى ضَعيفانِ خَبراً مَوضوعاً ؛ لا يَتهيأُ إلزاقُه بأحدِهما دونَ الآخرِ ، إلا بَعدَ السّبرِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣١٨) العُقَيليّ (٢ : ١٠٠) الميزان (٢ : ١٣٠) الكامِل (٣ : ٣٩٠) تَهْذيب الكَمال (١٠ : ٣٥٦) التهذيب (٤ : ١٠) التقريب (١ : ٢٩٢) : مَجهولٌ ، مِنَ السّابعةِ .

(٢٨٩٥) سَعيدُ بنُ مَسلمةَ بنِ هِشامِ بنِ عَبدِ الملكِ الأُمَويُّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فاحِشُ الخطأِ في الأخبارِ ، قالَ ابنُ معينٍ : ليسَ بِشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٢١) وأعادَهُ في الثقات (٦ : ٣٧٤) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العقيلي (٢ : ١١١) الميزان (٢ : ١٥٨) تَهْذيب الكَمال (١١ : ٦٣) التهذيب (٤ : ٨٣) : قال ابن حبَّان في الثقات : يُخطئ . قلت : لم أجِدْهُ . التقريب (١ : ٣٠٥) : ضَعيفٌ ، مِنَ الثّامنةِ .

(٢٨٩٦) سُليمانُ بنُ أبي داودَ ـ سالم ـ أبو أيوبَ الحَرّانيُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً ، يَرْوي عَنِ الأَثْباتِ ما يُخالِف حديثَ الثِّقاتِ ، حَتّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الاحْتجاجِ بِهِ ؛ إلا فِيما وافق الأثبات مِن روايةِ ابنِه عَنْه .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٣٥) الميزان (٢ : ٢٠٦) اللسان (٣ : ٩٠) .

(٢٨٩٧) سِنانُ بنُ هارونَ البُرْجُميُّ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، قالَ ابن معين : ليسَ حَديثُه بِشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٥٤) العقيلي (٢ : ١٧١) الميزان (٢ : ٢٣٥) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ١٥٥) التهذيب (٤ : ٢٤٣) التقريب (١ : ٣٣٤) : صَدوقٌ فيهِ لينٌ ، مِنَ الثّامنةِ .

(٢٨٩٨) سهلُ بنُ مُعاذِ بنِ أنسٍ الجُهَنيُّ (بخ د ت ق) : رَوى عنهُ زَبّانُ بنُ فائدٍ مُنكرُ الحَديثِ جِداً ، فَلستُ أدري : أوقعَ التّخليطُ في رِوايتِه منهُ ، أو مِن زَبّانَ بنِ فائدٍ؟ فإنْ كانَ مِن أحدِهما ، فالأخبارُ الّتي رَواها أحدُهما ساقِطةٌ ، وإن اشتَبَهَ هذا ؛ لأنّ راويها عَن سَهلِ بنِ مُعاذٍ : زَبّانُ ، وما لهُ إلا الشيءُ بعدَ الشيءِ . . . وهوَ لا شيءَ في الحَديثِ .

أخْرَجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحه حَديثاً (٥٦١٩) .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٤٧) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٤ : ٣٢١) وقالَ : لا يُعتبَرُ حديثُهُ ما كانَ مِن روايةِ زبّان بن فائد عنه ، المشاهير (١ : ١٢٠) : مِن خيارِ أهلِ مصرَ وكانَ ثَبْتاً ، وإنّما وقعَت المناكيرُ في أخبارِهِ مِن جهةِ زَبّانِ بنِ فائدٍ ، التهذيب (٤ : ٢٥٨) الميزان (٢ : ١٤٢) التقريب (١ : ٣٣٧) : لا بأسَ بهِ إلا في رِواياتِ زَبّانَ عَنه ، مِنَ الرّابِعَةِ الكَبير (٤ : ٩٨) الجَرْح (٤ : ٢٠٣) .

(٢٨٩٩) ضِرارُ بنُ عَمرٍو المَلَطيُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، كثيرُ الرّواية عَنِ المشاهيرِ بِالأشياءِ المناكيرِ ، فلمّا غَلبَ المناكيرُ في أخبارِهِ ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٨٠) الكامل (٤ : ١٠٠) الميزان (٢ : ٣٢٨) اللِّسان (٣ : ٢٠٢) .

(٢٩٠٠) طَريفُ بنُ سَلْمانَ ، أبو عاتِكةَ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أنسٍ ما لا يُشبِهُ حَديثَهُ ، ورُبّما رَوى عنهُ ما ليسَ مِن حَديثِه .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٨٢) العقيلي (٢ : ٢٣٠) الكامِل (٤ : ١١٨) الميزان (٢ : ٣٣٥) تَهْذيب الكَمال (٣٤ : ٥) التهذيب (١٢ : ١٤١) التقريب (٢ : ٤٤٣) : ضَعيفٌ ، وَبالغَ السُّلَيمانيّ فيهِ ، مِنَ الخامِسةِ .

(٢٩٠١) طَلحةُ بنُ زيدٍ الرَّقّيُّ (ق) : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بِخَبرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٨٣) العُقَيليّ (٣ : ٢٢٥) الكامِل (٤ : ١٠٨) الميزان (٢ : ٣٣٨ ، ٣٤٣) اللّسان (٣ : ٢١٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١٣ : ٣٩٥) التّهذيب (٤ : ١٥) التّقريب (١ : ٣٧٨) : متروكٌ ، قال أحمدُ وعَليّ وأبو داودَ : كانَ يَضعُ الحَديثَ . مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٩٠٢) عاصِمُ بنُ عُمَرَ بنِ حفصٍ ، أخو عُبَيْدِ الله بنِ عُمَرَ (ت ق) : منكَرُ الحديثِ جدّاً ، يَروي عن الثقاتِ ما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إلاّ فيما وافقَ الثِّقاتِ .

وأخرجَ له ابن حِبّانَ في صحيحِهِ خمسة أحاديث (٣٧٠٦ ، ٤٦٨٣ ، ٤٦٨٩ ، ٦٥٢٢ ، ٦٨٩٩) .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ١٢٧) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٧ : ٢٥٩) وقالَ : يُخْطِئُ ويخالفُ . الكَبير (٧ : ٤٩٢) قالَ : منكرٌ ، الجَرْح (٦ : ٣٤٦) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ وَقالَ هارونُ بنُ موسى الغَرَويُّ : ليسَ بقَويّ ، وَقالَ أبو حاتم : ليسَ بقَويّ ، ضَعيفُ الحَديثِ ، ضعفاء النَّسائيّ (ص : ٧٩) : مَتْروكُ الحَديثِ . العُقَيْلي (٣ : ٣٣٥) وذكرَ له

عِدّةَ أحاديثَ منكرةٍ عندَهُ ، الكامِل (٥ : ٢٢٨) قالَ : عبيدُ اللهِ وعَبْدُ اللهِ وعاصمٌ أبناءُ عُمَرَ بنِ حفصِ بنِ عاصمِ بنِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ ، وثالثُهم عاصمٌ وهو أضعفُهم ، وعُبيدُ اللهِ ثِقَةٌ ، وعَبْدُ اللهِ قد وثّقَهُ الناس ، وعاصمٌ قد ضعّفوه ، وقد رَوى له أحاديثَ عديدةً ، ثمَّ قالَ : ولعاصمِ بنِ عُمَرَ غيرُ ما ذكرتُ مِن الحَديثِ عَن عَبْدِ اللهِ بنِ دينارٍ ، وسُهَيلٍ ، وزيدِ ابنِ أسلمَ وغيرِهم ، وأحاديثُهُ أحاديثُ حِسانٌ ، ومع ضَعْفِهِ يُكتَبُ حَديثُهُ . وكَلامُ ابنِ معينٍ هو في تاريخه من رواية الدوري (٣ : ٢١٨) أمّا ابنُ شاهين في ثقاته (٨٣٤) فما بعد . فجعلَ الإخوةَ أربعةً واعتبرَهم ثِقاتٍ . وفي طبقاتِ ابنِ سعدٍ (١ : ٣٦٨) : له أحاديثُ ، ويُسْتَضْعَفُ . وَنَقَلَ الترمذي في الكَبير (٢ : ٨٧٠) عَن البخاريِّ قَوْلَه : ضَعيْفُ الحَديثِ ، لا أروي عنه شيئاً ، الميزان (٢ : ٣٥٥) تَهْذيب الكَمالِ (١٣ : ٥١٧) التَّهْذيب (٥ : ٥١) التَّقْريب (١ : ٣٨٥) : ضَعيفٌ ، مِن السابعةِ .

(٢٩٠٣) عَبّادُ بنُ شَيبةَ الحَبَطيُّ البَصريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ؛ على قِلّةِ رِوايتِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ لما انفردَ بهِ مِنَ المناكيرِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٧١) المِيزان (٢ : ٣٦٦) اللِّسان (٣ : ٢٣٠) .

(٢٩٠٤) عَبّادُ بنُ عَبدِ الصّمدِ ، أبو مَعمَرٍ البَصريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يروي عن أنسٍ ما ليسَ من حديثِه ، وما أراهُ سَمعَ منه شيئاً ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ به فيما وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفَردَ عنهم بأوابدَ؟

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٧٠) العُقَيليّ (٣ : ١٣٨) الميزان (٢ : ٣٦٩) اللّسان (٣ : ٢٣٢) .

(٢٩٠٥) عَبدُ الحَميدِ ، مِن وِلدِ ثابتِ بنِ قيسٍ (د) : رَوى عَنه الفَرجُ بنُ فَضالَةٍ مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري : المناكيرُ في حَديثِه منهُ ، أو مِنَ الفَرجِ ؛ لأنّ الفَرجَ ليسَ في الحَديثِ بِشيءٍ ، وإذا كانَ دونَ الشَيخِ شَيخٌ ضَعيفٌ ؛ لا يَتَهيّأُ إلزاقُ الوَهنِ بأحَدِهما دونَ الآخرِ ، على أنّ الواجبَ مُجانبةُ ما رَواه مِنَ الأخبارِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٤١) وأعادَهُ في الثقات (٨ : ٤٢٥) بِاسْمِ : عبد الخَبير

ابن قيسٍ ، وكذا في الكبير (٦ : ١٣٧) والجرح (٦ : ٣٨) العُقَيليّ (٣ : ١١٥) الكامِل (٥ : ٣٤٧) الميزان (٢ : ٥٤٤) تَهْذيب الكَمال (١٦ : ٤٦٧) التهذيب (٦ : ١٠٣) وقالَ : عَبدُ الخَبير بنُ قَيسِ بنِ ثابتٍ ، التقريب (١ : ٤٧٠) : مَجهولُ الحالِ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٩٠٦) عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي بكرِ بنِ عُبيدِ اللهِ المُلَيْكيُّ (ز ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بِما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، يَروي عَنه ابنُه مُحَمّدٌ ، فلا أدري : كَثرةُ الوَهَمِ في أخبارِه مِنهُ ، أو مِن ابنِه ، على أنّ أكثرَ روايتِه ومَدارَ حَديثِه يَدورُ عَلى ابنِه ، وابنُه فاحشُ الخَطأ ، فمِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجَبَ تركُهُ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٥٢) العُقَيليّ (٢ : ٣٢٤) الكامِل (٤ : ٢٩٥) الميزان (٢ : ٥٥٠) تَهْذيب الكَمال (١٦ : ٥٥٣) التهذيب (٦ : ١٤٦) التقريب (١ : ٤٧٤) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابِعةِ .

(٢٩٠٧) عَبدُ الصَّمدِ بنُ سُليمانَ الأزْرقُ : يَرْوي عَن خَصيبِ بنِ جَحْدر ، رَوَى عَنه سعيدُ بنُ سليمانَ الوَاسِطيّ . مُنْكرُ الحَديثِ جداً ، لا يُحتجُّ بخبرٍ رواهُ إلا مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ خَصيبٍ ، وكذلك التنكُّبُ عما انفردَ مما ليسَ يتابعُ عليه .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ١٤٩) الكبير (٦: ١٠٦) : مُنْكر الحَديثِ ، العُقَيْليّ (٣ : ٨٢) الميزان (٢ : ٦٢٠) اللسان (٤: ٢٠) وقَالَ الدّارَقُطْنيُّ رقم (٣٥٣) : ضَعيفٌ عَن ضُعفاء ، مَتْروكٌ ، وتَرْجَمَ لخَصيبٍ في المَجْروحِينَ (١ : ٢٨٧) : يَرْوي عَن الثّقاتِ الموضوعاتِ ، واتّهَمَه .

(٢٩٠٨) عَبدُ اللهِ بنُ أُذَينَةَ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عن ثَورٍ ما ليسَ مِن حَديثه لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، رَوى نُسخةً كَتبناها ، لا يَحِلّ ذِكرُها في الكُتُبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ في نَاقلِها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٨) الميزان (٢ : ٣٩١) اللّسان (٣ : ٢٥٧) .

(٢٩٠٩) عَبدُ اللهِ بنُ داودَ الواسِطيُّ (د ت) : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي المناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المتعمدَ لها . لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بروايتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٤) العُقَيليّ (٢ : ٢٤٩) الكامِل (٤ : ٢٤٣) الميزان (٢ : ٤١٥) تَهذيبِ الكَمالِ (١٤ : ٤٦٧) التّهذيب (٥ : ٢٠٠) التّقريب (١ : ٤١٣) : ضَعيفٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٩١٠) عَبدُ اللهِ بنُ صالح ، كاتبُ الليثِ المِصريّ (خت د ق ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ ، وعِندَه المناكيرُ الكثيرةُ عَن أقوامٍ مَشاهيرَ أئمةٍ ، وكانَ في نَفسِه صَدوقاً . . . وإنما وَقعَ المناكيرُ في حَديثِه مِن قِبلِ جارٍ لهُ رَجلِ سَوءٍ ، وروَى لَه عِدةَ أحاديثَ ثمّ قالَ : فيما يُشبِهُ هذهِ الأحاديثَ الّتي يُنكرُها مَن أمعنَ في صِناعةِ الحَديثِ ، وعَلمَ مَسالكَ الأخبارِ ، وانتقادَ الرّجالِ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ تسعَ عشْرَةَ روايةً ، منها تِسْعُ رواياتٍ عندَ البخاريِّ ؛ المعلّقاتُ منها : (٤ ، ٧٨٩ ، ٨٢٨ ، ١٤٧٥ ، ٣٦٩٧ ، ٤٧٩٨ ، ٧٢٨٥) ومنها روايةٌ تحتملُ الاتصالَ والتعليقَ (٧١٧٠) وروايةٌ (٢٠٦٣) موصولةٌ لا تحتملُ غيرَ الاتصالَ ، غايةُ ما هناك ، علّق الحديث عن الليثِ أولاً ثمّ قال : حدّثني عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ : حدّثني اللّيثُ به ! ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٤٠) الكامِل (٤ : ٢٠٦) العُقَيليّ (٢ : ٢٦٧) الميزان (٢ : ٤٤٠) تَهْذيب الكَمال (١٥ : ٩٨) التهذيب (٥ : ٢٥٦) التقريب (١ : ٤٢٣) : صَدوقٌ ، كَثيرُ الغَلَطِ ، ثَبْتٌ في كِتابهِ ، وكانَت فيهِ غَفلةٌ ، مِنَ العاشِرةِ .

(٢٩١١) عَبدُ اللهِ بنُ عُبيدةَ الرَّبَذيُّ (أخو موسى) (خ) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلستُ أدري : السببُ الواقعُ في أخبارِه مِنه ، أو مِن أخيهِ موسى ؛ لأنّ موسى ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، وليسَ له راوٍ غَيرُه ، فمِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجبَ تركُه .

لهُ في الكتبِ التسعةِ روايتانِ ، كلتاهُما عندَ البخاريِّ (٤٠٢٨ ، ٦٥١٣) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٤) وأعادَهُ في الثقات (٥ : ٤٥) ولم يقُلْ فيه شيئاً العُقَيليّ (٢ : ٢٧٤) الكامِل (٤ : ١٣١) الميزان (٢ : ٤٥٩) تَهْذيب الكَمال (١٥ : ٢٦٣)

التهذيب (٥ : ٣٠٩) التقريب (١ : ٤٣١) : ثِقَةٌ ، مِنَ الرّابِعَةِ ، قَتلَتهُ الخَوارِجُ بِقُدَيدٍ .

(٢٩١٢) عَبدُ الله بنُ عُصْمٍ ، أبو عُلْوانَ الحنفيُّ اليمامِيُّ (د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ؛ على قِلّةِ روايتِه ، يَروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ أحاديثَهم ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّها موهومةٌ أو موضوعةٌ . كذا في المَجروحينَ (٢ : ٥) وأعادَهُ في الثقات (٥ : ٥٧) وقال : يُخطئُ كثيراً .

قال عداب : لا تناقضَ بين الحُكمَيْن ، لكنّ ترجمَتَهُ في الثقات وَهَمٌ منه .

(٢٩١٣) عَبدُ الله بنُ مُحمّدٍ العَدَويُّ (ق) : يروي عن عليِّ بنِ زيدِ بنِ جُدعان والزهريِّ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، عَلى قِلّةِ روايَتِهِ ، لا يُشبِهُ حَديثُه حَديثَ الثّقاتِ ، ولا روايتُه رِوايةَ الثّقاتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بِخَبَرِهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩) العُقَيليّ (٢ : ٢٩٧) الكامِل (٤ : ١٨٠) الميزان (٢ : ٤٨٥) اللّسان (٣ : ٣٤٢) وذكرَ آخر بالاسم ذاتِهِ ، وفرّق بينه وبين هذا ، ولذا ذكرتُ ترجمَتَهُ فيهما تمييزاً لأحدهما عن الآخر ، تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ١٠٢) التّهذيب (٦ : ٢٠) التّقريب (١ : ٤٤٨) : متروكٌ ، رَماهُ وَكيعٌ بالوَضْعِ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٩١٤) عَبدُ المَجيدِ بنُ عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ المَكيُّ (م ٤) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يَقلبُ الأخبارَ ، ويَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ . ثمّ رَوى له أثراً مَوضوعاً .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ عشرُ رواياتٍ ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٢٢٩) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٦٠) العُقَيليّ (٣ : ٩٦) الكامِل (٥ : ٣٤٤) المِيزان (٢ : ٦٤٨) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ٢٧١) التّهْذيب (٦ : ٣٨١) التّقريب (١ : ٥١٧) : صدوقٌ يَخطئُ ، وكانَ مُرجئاً ، أفرطَ ابنُ حِبّانَ فقال : مَتروكٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٩١٥) عبدُ الملكِ بنُ الرّبيعِ بنِ سَبْرةَ (م د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أبيهِ ما لَم يُتابعْ عَليه . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ اثنا عشرَ روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (١٤٠٦) ولم

يُخَرِّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٣٢) الميزان (٢ : ٦٥٤) تَهْذيب الكَمال (١٨ : ٣٠٥) التهذيب (٦ : ٣٩٣) التقريب (١ : ٥١٩) : وثَّقَهُ العِجليّ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٩١٦) عبدُ الملكِ بنُ عبدِ المَلكِ ، الرّاوي عَن مُصعبِ بنِ أبي ذِئب : مُنْكَرُ الحَديثِ جِداً ، يَرْوي ما لا يُتابَع عَلَيْه ، فالأَولى فِي أمْرِهِ : تركُ ما انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الأخْبارِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٣٦) العُقَيْليّ (٣ : ٢٩) الكَامِل (٥ : ٣٠٩) المِيزان (٢ : ٦٥٩) اللسان (٤ : ٦٧) .

(٢٩١٧) عَبدُ المَلكِ بنُ الوَليدِ بنِ مَعدانَ الضُبعيُّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يَقلبُ الأسانيدَ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ به ، ولا الرّوايةُ عنهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٣٥) العُقَيليّ (٣ : ٣٨) الكامِل (٥ : ٣٠٨) الميزان (٢ : ٦٦٦) تَهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٤٣١) التّهذيب (٦ : ٤٢٨) التّقريب (١ : ٥٢٤) : ضعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٩١٨) عَبْدُ المُنعِمِ بنُ بَشيرٍ الأنصاريُّ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يأتي عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٥٨) العُقَيليّ (٣ : ١١٢) الكامِل (٥ : ٣٣٧) الميزان (٢ : ٦٦٩) اللّسان (٤ : ٧٤) .

(٢٩١٩) عَبدُ الواحِدِ بنِ عُبيدٍ : يروي عن يَزيدَ الرّقاشيِّ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بروايتِه ، ولا الاعتِبارُ بما يرويهِ ؛ لِغلبةِ المَناكيرِ في حديثِه ؛ على قِلّةِ روايتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٥٣) العُقَيليّ (٢ : ٥٦) الكامِل (٥ : ٣٠١) الميزان (٢ : ٦٧٤) اللّسان (٤ : ٨١) .

(٢٩٢٠) عُبيدُ اللهِ بنُ زَحْرٍ الضَّمْريُّ الإفريقيُّ الكنانيُّ (بخ ٤) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، وإذا روى عن عليّ بن يزيدَ أتى بالطامّات . . .

يَجبُ التّنَكّبُ عن روايتِه على الأحوالِ . قالَ ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٢٩٢١) عُبيدُ الله بنُ عِكْراشِ بنِ ذُؤيبٍ (ت ق) : يَروي عنهُ رجلٌ ضَعيفٌ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري : المناكيرُ وقعتْ في رِوايتِه منهُ ، أو مِنَ العَلاءِ بنِ الفَضلِ - الرّاوي عنهُ - ومِن أيّهما كانَ ؛ فهوَ غيرُ محتجٍّ بِهِ على الأحوالِ .

(٢٩٢٢) عُبيدُ الله بنُ الوَليدِ الوصّافيُّ (بخ ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، حتّى يَسبقَ إلى قلبِ المُستَمع لَها أنّه كالمُتَعمّدِ لَها ؛ فاستَحقَّ التّركَ . قالَ ابنُ معينٍ : ضعيفٌ ، وقال مرةً : ليسَ بشيءٍ .

(٢٩٢٣) عُثمانُ بنُ رُشَيدٍ : شيخٌ يروي عن أنسٍ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، إنْ كانَ سَمعَ مِن أنسٍ ، عَلى قِلّةِ رِوايَتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إلاّ بعدَ العِلمِ بِسماعِه مِن أنسٍ ، وهوَ شَيءٌ مَعدومٌ عِندَنا ، فَالتّنَكُّبُ عَن رِوايتِه أولى مِنَ الاحتِجاجِ بِها . قالَ ابنُ معينٍ : ضعيفٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩٦) وأعادَهُ في الثقات (٧ : ١٩٤) ونسبَهُ لبني ثقيف ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الميزان (٣ : ٣٣) اللّسان (٤ : ١٤١) .

(٢٩٢٤) عَليُّ بنُ يزيدَ ، أبو عَبدِ الملكِ الألْهانيُّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن ضَعيفٍ ، ويَروي عنهُ ضَعيفانِ ، فلا أدري : التّخليطُ في رِوايتِه مِمّن . وعلى جميعِ الأحوالِ يَجبُ التّنَكُّبُ عَن روايتِه ؛ لِمَا ظهرَ لنا عمّن فوقَهُ ودونَهُ مِن ضدِّ التعديلِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١١٠) وتكلّمَ عليهِ ابنُ حِبّانَ في تَرجمةِ عُبيدِ الله بنِ زَحْرٍ مِن المَجروحينَ (٢ : ٦٢) ضعفاء البخاري (٢٥٥) ضعفاء النسائي (٤٥٥) العُقَيليّ (٣ : ٢٥٤) الكامِل (٥ : ١٧٨) الميزان (٣ : ١٦١) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ١٧٨) : ويُقالُ : الهِلاليُّ ، التّهذيب (٧ : ٣٩٦) التّقريب (٢ : ٤٦) : ضعيفٌ ، من السّادِسَةِ .

(٢٩٢٥) عُمَرُ - وقيل : عَمرُو - بنُ غِياثٍ الكُوفيُّ : (ت ق) مُنكرُ الحَديثِ جداً ؛ على قِلّة رِوايتِهِ ، يَروي عَن عاصِمٍ ما ليسَ مِن حَديثِه - إنْ سَمعَ مِن عاصِمٍ ما رَوى عنهُ - ولَعلّه سَمعَ في اختلاطِ عاصِمٍ ؛ لأنّ عاصِماً اختَلَطَ في آخرِ عُمُرِه ، فإنْ سَمعَ ما رَوى

عنهُ قبلَ الاختلاطِ ؛ فالاحتِجاجُ بِروايتِه ساقطٌ مّما يَتفرّدُ عنهُ مّما ليسَ مِن حَديثِه .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٨٨) العقيلي (٣ : ١٨٤) الكامل (٥ : ٨٥) الميزان (٣ : ٢١٦) اللسان (٤ : ٣٢٢) .

(٢٩٢٦) عُمرُ بنُ مُساوِرٍ ـ ويُقال له : ابنُ مسافرٍ ـ العِجليُّ البَصريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، ويَنفرِدُ عَنِ الأثباتِ بما ليسَ مِن أحاديثِهم ، فوجَبَ التّنَكُّبُ عَن رِوايتِه على الأحوالِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٨٥) الكبير (٦ : ١٩٨) العُقَيليّ (٣ : ١٩٢) الكامِلِ (٥ : ٦٠) الميزان (٣ ٢٢٣) اللّسان (٤ : ٣٣٠) .

(٢٩٢٧) عِمرانُ بنُ عَبدِ العَزيزِ بن عُمَرَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ الزُّهْريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفرِدُ بِالأشياءِ الّتي لا يُتابَعُ عَليها ، وَجَبَ التّنَكُّبُ عَن أخبارِهِ ، وتَركُ الاحتِجاجِ بآثارِهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٢٥) الكبير (٦ : ٤٢٧) : المدينيُّ ، منكرُ الحديثِ الجرح (٦ : ٣٠١) : قال أبو حاتمٍ : ليسَ هو عندي بالمتينِ ، يُتكلَّمُ فيهِ ، العُقَيليّ (٣ : ٣٠٠) الكامِلِ (٥ : ٩٤) الميزان (٣ : ٢٣٩) اللّسان (٤ : ٣٤٧) .

(٢٩٢٨) عنبسةُ بنُ سَعيدٍ السَّمانُ ، أخو أبي الرّبيعِ (د) : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً ؛ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إلا إذا وافَقَ الثِّقات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٧٨) العُقَيْليّ (٣ : ٣٦٧) الكَامِل (٥ : ٢٦٤) المِيزان (٣ : ٢٩٩) تَهذيب الكَمالِ (٢٢ : ٤١١) التَّهْذيبِ (٨ : ١٥٧) التَّقْريبِ (٢ : ٨٨) : ضَعيفٌ ، مِنَ السَّابِعَةِ ، لم يصحّ أنَّ أبا داودَ رَوى لَه ، بَلْ لابنِ أبي رائطةَ .

(٢٩٢٩) عيسى بنُ صَدقةَ ، أبو مُحرزٍ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بما يَرويهِ ؛ لِغلبةِ المناكيرِ عَليه .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١١٩) الكبير (٦ : ٤٠٧) العُقَيليّ (٣ : ٣٩٣) الكامِلِ (٥ : ٢٥٥) الميزان (٣ : ٣١٤) اللّسان (٤ : ٣٩٨) .

(٢٩٣٠) غَزوانُ بنُ يوسفَ المازنيُّ العامِريُّ البَصْريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في أخبارِهِ ؛ عَلى قِلّةِ رِوايتِه ؛ صارَ ساقطَ الاحتِجاجِ بما يَرويهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٠٠) الكبير (٧ : ١٠٨) : تركُوهُ ، العُقَيليّ (٢ : ٤٣٨) الكامِل (٦ : ١٠) المِيزان (٣ : ٣٣٣) اللِّسان (٤ : ٤١٧) .

(٢٩٣١) الفُراتُ بنُ سُلَيمٍ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يأتي بما لا يَشُكُّ مَنِ الحَديثُ صِناعتُه أنّه مَعمولٌ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٠٧) الميزان (٣ : ٣٤٢) اللِّسان (٤ : ٤٣١) .

(٢٩٣٢) فُضَيْلُ بنُ مَرْزوقٍ الرُّؤاسيُّ ، أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الكوفيّ (ي م ٤) : وقال : منكرُ الحديثِ جداً ، كانَ ممن يخطئُ على الثقاتِ ، ويروي عن عطيةَ الموضوعاتِ ، وعن الثقاتِ الأشياءَ المستقيمةَ ، فاشتبهَ أمرُهُ ، والذي عندي أنّ كلَّ ما روى عن عطيةَ من المناكيرِ يُلْزَقُ ذلك كلُّه بعطيةَ ، ويبرأُ فُضيل منها ، وفيما وافقَ الثقاتِ من الرواياتِ عن الأثباتِ ؛ يكونُ محتجّاً به ، وفيما انفردَ على الثقاتِ ما لم يتابَعْ عليه ؛ يتنكَّبُ عنها في الاحتجاجِ بها . كذا قالَ في المجروحينَ ، وقالَ في الثقاتِ : يُخْطِئ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسٌ وثلاثونَ روايةً ، منها روايتانِ عندَ مسلمٍ (٦٣٠ ، ١٠١٥) وأخْرَجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٩٧٢) .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ٢٠٩) وأعادَهُ في الثِّقات (٧ : ٣١٦) الكَبير (٧ : ١٢٢) الجَرْح (٧ : ٧٥) عَن سفيان الثوري : ثِقَة ، وَقالَ أحْمَد : لا أعلم إلاّ خيراً وَقالَ ابن معين : ثِقَة ، وَقالَ أبو حاتِم : صَدوق صالح الحَديث ، يَهِم كثيراً ، يكتب حَديثه ، قُلْت : يُحْتَج بِه؟ قالَ : لا ، ونسبَهُ البُخاريُّ : الرؤاسيَّ ، والعَنزي ، الميزان (٣ : ٣٦٢) تَهْذيب الكَمالِ (٢٣ : ٣٠٥) التَّهْذيب (٨ : ٢٩٨) قالَ العِجْلي رَقم (١٣٥٩) : جائزُ الحَديثِ ، ثِقة وكان فيهِ تشيُّعٌ ، وفي ثقاتِ ابنِ شاهين رَقم (١١٢٢) : وثّقَهُ يحيى مرةً ، وضَعَّفَهُ أُخرى التَّقْريب (٢ : ١١٣) : صَدوقٌ يَهِمُ ، ورُمِيَ بالتشيّع ، مِن السابعةِ .

(٢٩٣٣) كَثيرُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ عَوفٍ المُزَنيُّ (ر د ت ق) : مُنكرُ الحديثِ جداً يَروي عن أبيهِ عن جَدّه نُسخةً مَوضوعةً لا يَحلّ ذِكْرُها في الكُتُبِ ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ إلا على جِهَةِ التّعجُّبِ ، كانَ الشّافعيُّ يقولُ عنه : رُكنٌ من أركانِ الكَذبِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفُ الحديثِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٢١) الكبير (٧ : ٢١٧) العُقَيليّ (٤ : ٤) الكامِل (٦ : ٥٧) الميزان (٣ : ٤٠٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ١٣٦) التّهذيب (٨ : ٤٢١) التّقريب (٢ : ١٣٢) : ضعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ ، أفرطَ مَن نَسَبَه إلى الكَذِبِ .

(٢٩٣٤) كَثيرُ بنُ مَروانَ السّلَميُّ الفِلسطينيُّ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على جِهَةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٢٥) العُقَيليّ (٤ : ٧) الكامِل (٦ : ٦٩) الميزان (٣ : ٤٠٩) اللّسان (٤ : ٤٨٣) .

(٢٩٣٥) كُمَيلُ بنُ زيادٍ النّخَعيّ ، ويُقالُ : كُمَيلُ بنُ عَبدِ اللهِ ، صاحبُ عليٍّ (س) : كانَ مِن المُفرِطينَ في حُبّ عَليّ ، يروي عنه المعضلاتِ ، ويروى فيهِ المُعجزاتِ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، تُتّقى رِوايتُه ، ولا يُحتَجّ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٢١) وأعادَهُ في الثقاتِ (٥ : ٣٤١) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الكَبير (٧ : ٢٤٣) الميزان (٣ : ٤١٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٢١٨) : الصُّبهانيُّ الكوفيُّ ، التّهذيب (٨ : ٤٤٧) التّقريب (٢ : ١٣٦) : ثِقَةٌ ، رُميَ بالتّشيّع ، من الثانيةِ .

(٢٩٣٦) كِنانَةُ بنُ العَبّاسِ بنِ مِرْداسٍ السُّلَميّ (د ق) : يَروي عَن أبيهِ ، رَوى عَنه ابنُه ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري : التّخليطُ في حَديثِه منه ، أو مِن ابنِه ، ومِن أيّهما كانَ ؛ فَهو ساقِطُ الاحتِجاجِ بما رَوى ؛ لِعِظَمِ ما أتى مِنَ المناكيرِ مِنَ المَشاهيرِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٢٩) وأعادَهُ في الثّقات (٥ : ٣٣٩) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الجرح (٧ : ١٦٩) العُقَيليّ (٤ : ١٠) الكامِل (٦ : ٧٤) الميزان (٣ : ٤١٥) تَهْذيب الكَمال (٢٤ : ٢٢٦) التهذيب (٨ : ٤٤٩) التقريب (٢ : ١٣٧) : مَجهولٌ ، مِنَ الثّالِثَةِ .

(٢٩٣٧) مالكُ بنُ يحيى بنِ عَمرِو بنِ مالكٍ النُّكْريُّ، أبو غَسّان البَصْريُّ: مُنْكَرُ الحَديثِ جِداً، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذ انْفَرَدَ عن الثقاتِ بالمفاريدِ التي لا أصولَ لها.

تَرْجَمَتُهُ فِي: المجروحين (٣: ٣٧) وأعادَهُ في الثقاتِ (٩: ١٦٥) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيْليّ (٤: ١٧٤) الكَامِل (٦: ٣٨٢) المِيزان (٣: ٤٢٩) اللسان (٥: ٦).

(٢٩٣٨) مُؤمّلُ بنُ سَعيدِ بنِ يوسفَ، أبو فِراسٍ الرّحَبيُّ الشاميُّ: مُنكرُ الحَديثِ جداً فلستُ أدري: وَقعَت المناكيرُ في رِوايتِه مِنهُ، أو مِن سُليمانَ بن سَلمةَ - وهو الخبائريُّ -؛ لأنّ سُليمانَ كانَ يَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ، فإنْ كانَ منهُ أو مِن مؤمّلٍ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بِروايةٍ يَرويانِها.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣: ٣٢) الكَبير (٨: ٤٩) الجرح (٨: ٣٧٥) المِيزان (٤: ٢٢٩) اللِّسان (٦: ١٣٧).

(٢٩٣٩) مُحَمَّدُ بنُ الحارثِ الحارثيّ البَصريّ (ق): مُنكرُ الحَديثِ جداً.

ترجمته في: المجروحين (٢: ٢٩٣) وأعادَهُ في الثقات (٩: ٥٧) ولم يقُلْ فيهِ شيئاً العقيلي (٤: ٨٤) الكامِل (٦: ١٧٦) الميزان (٣: ٥٠٤) تَهْذيب الكَمال (٢٥: ٢٩) التهذيب (٩: ١٠٥) التقريب (٢: ١٥٢): ضَعيفٌ، مِنَ السّابِعةِ.

(٢٩٤٠) مُحَمّدُ بنُ الحَجّاجِ المُصَفِّرُ، أبو عبدِ اللهِ البَغداديُّ: مُنكرُ الحديثِ جداً، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٢: ٢٩٦) الجرح (٧: ٢٣٤): قالَ أبو حاتمٍ: ذهبَ حديثُهُ فتركوهُ، العُقَيليّ (٤: ٤٦) الكامِل (٦: ١٤٦) الميزان (٣: ٥٠٩) اللّسان (٥: ١١٧).

(٢٩٤١) مُحَمَّد بنُ الزُّبَيْرِ الحَنْظَليُّ البَصْريُّ (مد س): مُنْكَرُ الحَديثِ جِداً، يَرْوي عَنِ الحَسَنِ مَا لا يُتابَع عَلَيْه، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بِهِ إذا لم يوافِق الثِّقات.

تَرْجَمَتُهُ فِي: المجروحين (٢: ٢٥٩) العُقَيْليّ (٤: ٦٨) الكَامِل (٦: ٢٠٣) المِيزان (٣: ٥٤٧) تَهذيب الكَمالِ (٢٥: ٢١١) التَّهْذيبِ (٩: ١٦٧) التَّقْريبِ (٢: ١٦١): مَتْروكٌ، مِنَ السّادسَةِ.

(٢٩٤٢) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الله بنِ زيادٍ ، أبو سَلمَةَ الأنصاريُّ (فق) : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٦٦) العُقَيليّ (٤ : ٩٦) الميزان (٢ : ٥٩٨) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٤٨١) التّهذيب (٩ : ٢٥٦) التّقريب (٢ : ١٧٧) : كَذّبوهُ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٩٤٣) مُحَمّدُ بنُ عبدِ الله العَصْريُّ البَصْريُّ : مُنْكرُ الحَديثِ جِداً ، يَرْوي عَن ثابتٍ البُنانيِّ مَا لا يُتابَعُ عَلَيْه ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ بِه ، ولا الاعتبارُ بِروايَتِه ؛ إلا عِنْدَ الوفاقِ للاستئناس به .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٢٨٢) الميزان (٣ : ٥٩٧) اللسان (٥ : ٢١٨) .

(٢٩٤٤) مُحَمّدُ بنُ عُبيدِ الله بنِ أبي رافع مَولى النّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أبيهِ ما لا يُشبِهُ حَديثَه ، فلمّا غَلَبَ المناكيرُ على رِوايتِه ؛ استَحقَّ التّركَ . كانَ ابنُ مَعينٍ شديدَ الحملِ عليهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٤٩) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٤٠٠) ولم يقُلْ فيهِ شيئاً الكبير (١ : ١٧١) : منكرُ الحديثِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ ، العُقَيليّ (٤ : ١٠٤) الكامِلِ (٦ : ١١٣) المِيزان (٣ : ٦٣٥) تَهْذيب الكَمال (٢٦ : ٣٦) التّهْذيب (٩ : ٣٢١) التّقريب (٢ : ١٨٧) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٩٤٥) مُحَمّدُ بنُ عُروةَ بنِ هِشامِ بنِ عُروةَ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عَن هِشامِ ابنِ عُروةَ ما ليسَ مِن حَديثِه ، حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المتَعمّدَ لِذلكَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٩٢) الكبير (١ : ٢٠١) الميزان (٣ : ٦٤٧) اللّسان (٥ : ٢٨٣) .

(٢٩٤٦) مُحَمّدُ بنُ عَطيةَ بنِ سَعدٍ العَوفيّ : يَروي عَن أبيهِ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً مُشتَبهُ الأمرِ ؛ لا يوجدُ الاتّضاحُ في إطلاقِ الجرحِ عليهِ ؛ لأنّه لا يَروي إلا عَن أبيهِ وأبوهُ ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، ولا يروي عنهُ إلا أُسيدُ بنُ زيدٍ ، وأسيدٌ يسرقُ الحديثِ

فلا يتهيأُ إطلاقُ القدحِ على مَن يكونُ بينَ ضعيفَيْنِ ؛ إلا بعدَ السبرِ والاعتبارِ بما يروي عن غيرِ الضعيفَيْنِ ، ولا سبيلَ إلى ذلكَ فيهِ ؛ فهوَ ساقطُ الاحتِجاجِ بهِ حتّى تَتبيَّنَ عَدالتُه . . .

قلتُ : الراوي المترجَمُ مجهولٌ ، أو مجهولُ الحالِ ؛ لأنّه لا يَروي إلا عن ضعيفٍ ، فهو على شرطِ ابنِ حِبّانَ في المجاهيلِ .

(٢٩٤٧) مُحَمّدُ بنُ عُمرَ الكَلاعيُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، استَحقّ تَركَ الاحتِجاجِ بحديثِه إذا انفردَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٩١) الكامِل (٦ : ٢٠٩) الميزان (٣ : ٦٦٧) اللِّسان (٥ : ٣١٨) .

(٢٩٤٨) مُحَمّدُ بنُ كُرَيبٍ ، أخو رِشدِين مَولى ابنِ عَبّاسٍ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يَروي عَن أبيهِ أشياءَ لا تُشبهُ حَديثَه ، فلمّا ظَهرَ ذلكَ منهُ ؛ استَحقّ تَركَ الاحتِجاجِ بِهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٦٢) الكبير (١ : ٢١٧) : فيهِ نَظرٌ ، الجرح (٨ : ٦٨) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشيءٍ ، قالَ أحمدُ : منكرُ الحديثِ ، وقالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ لا يُحتجُ بحديثِهِ ، يُكتَبُ حديثُهُ ، العُقَيليّ (٤ : ١٢٧) الكامِل (٦ : ٢٥١) الميزان (٤ : ٢٢) تَهْذيب الكَمال (٢٦ : ٣٣٦) التّهْذيب (٩ : ٤٢٠) التّقريب (٢ : ٢٠٣) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادِسَة .

(٢٩٤٩) مُحَمّدُ بنُ مَيمونٍ ، أبو النّضْرِ الزّعفَرانيُّ (د) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به إذا وافقَ الثّقاتِ بالأشياءِ المُستَقيمَة ؛ فكيفَ إذا انفَردَ بأوابدَ؟!

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٨١) الكبير (١ : ٢٣٤) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٨٠) : قالَ أبو حاتمٍ : لا بأسَ بهِ ، وقالَ أبو زُرعةَ : لَيّنٌ ، العُقَيليّ (٤ : ١٣٧) الكامِل (٦ : ٢٦٤) الميزان (٤ : ٥٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٥٤١) التّهذيب (٩ : ٤٨٥) التّقريب (٢ : ٢١٢) : صدوقٌ له أوهامٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٩٥٠) مُختارُ بنُ نافع التّيميُّ ، أبو إسحاقَ التّمّارُ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يأتي بالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المتعمّدَ لِذلكَ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٩) الكبير (٧ : ٣٨٦) الجرح (٨ : ٣١١) : قالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ منكرُ الحديثِ ، العقيلي (٤ : ٢١٠) الكامل (٦ : ٤٤٥) الميزان (٤ : ٨٠) تَهْذيب الكَمال (٢٧ : ٣٢١) التهذيب (١٠ : ٦٩) التقريب (٢ : ٢٣٤) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادسةِ .

(٢٩٥١) مَخلَدُ بنُ عَبدِ الواحِدِ ، أبو الهُذَيلِ البَصريّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفرِدُ بِأشياءَ مَناكيرَ لا تُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بِهِ فيما وافقَهُم مِن الرواياتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٤٣) ضعفاء ابنِ الجوزيّ (٣ : ١١١) الميزان (٤ : ٨٣) اللّسان (٦ : ٨) .

(٢٩٥٢) مُعاويةُ بنُ يَحيى الصّدَفيُّ الأطرابُلُسيُّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، كانَ يَشتَري الكُتُبَ ، ويُحدّثُ بها ، ثمّ تَغيرَ حِفظُهُ ؛ فكانَ يُحدِّثُ بِالوَهَمِ فيما سَمعَ مِنَ الزّهريّ وغيرِه ؛ فجاءتْ رِوايةُ الرّاوينَ عنهُ إسحاقَ بن سُليمانَ وذَويهِ كأنّها مَقلوبةٌ ، وفي رِوايةِ الشّاميّينَ عِندَ الهِقْلِ بنِ زيادٍ وغيرِه أشياءُ مُستقيمةٌ تُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٣) الكبير (٧ : ٣٣٦) الجرح (٨ : ٣٨٣) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، العقيلي (٤ : ١٨٢) الكامِل (٦ : ٣٩٩) الميزان (٢ : ١٣٩) تَهْذيب الكَمال (٢٨ : ٢٢٨) التهذيب (١٠ : ٢١٩) التقريب (٢ : ٢٦١) : ضَعيفٌ ، وما حَدّثَ بِالشّامِ أحسنُ مّما حدّثَ بالرّيّ ، مِنَ السّابِعةِ .

تنبيهٌ : ترجَمَ العلماءُ لاثنينِ بِاسمِ : معاويةَ بنِ يَحيى ، أوّلهما : معاويةُ بنُ يَحيى الصَّدَفيُّ أبو رَوحٍ الدمَشقيُّ ، وثانيهما : معاويةُ بنُ يَحيى الدمشقيُّ أبو مُطيعٍ الأطرابُلُسيُّ . ولم أقِفْ على مَن جعَلَهُما واحداً غيرَ ابنِ حِبّانَ ، فقد قالَ في ترجمتِهِ مِن المجروحينَ : معاويةُ بنُ يَحيى الصدَفيُّ الأطرابُلُسيُّ ، كُنيتُهُ أبو مُطيعٍ ، وكانَ كُنيتَهُ أبا رَوحٍ .

قال الذهبيُّ في الميزانِ (٤ : ١٣٩) : خَلَطَ ابنُ حِبّانَ الترجمتَيْنِ ؛ فظَنَّهُما واحداً ، فلم يصنَعْ شيئاً .

وأقول : هذهِ الترجمةُ تحتاجُ إلى دراسةٍ في الجمعِ والتفريقِ .

(٢٩٥٣) مُكبِّرُ بنُ عُثمان التَّنُوخيُّ الحِمْصيُّ : مُنْكَرُ الحَديث جِداً ، أستحبُّ مُجانبةَ ما انْفرَدَ مِن الروايات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ٤١) المِيزان (٤ : ١٧٧) اللسان (٦ : ٨٥) .

(٢٩٥٤) ناصِحُ بنُ العَلاءِ ، أبو العَلاء الهَاشميُّ ، مَولاهُم : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً ؛ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ٥٥) العُقَيْليّ (٤ : ٣١٠) الكَامِل (٧ : ٤٨) الميزان (٤ : ٢٤٠) تَهذيب الكَمالِ (٢٩ : ٢٦٤) التَّهْذيبِ (١٠ : ٤٠٣) التَّقْريبِ (٢ : ٢٩٥) : لَيِّنُ الحَديثِ مِنَ الثَّامِنَةِ ، وَزَعَم التِّرمذيُّ أنَّه صاحِبُ سِماكٍ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٢٩٥٥) النّضرُ بنُ مُحرِزِ بنِ بَعيثٍ الشّاميُّ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٥٠) الجرح (٨ : ٤٨٠) : قالَ أبو حاتمٍ : مجهولٌ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٨٨) الكامِل (٧ : ٢٩) الميزان (٤ : ٢٦٢) اللّسان (٦ : ١٤٦) .

(٢٩٥٦) النَضْرُ بنُ منصورٍ الغَنَويُّ (ت) : شيخٌ مِن أهلِ الكوفةِ ، يَروي عن أبي الجَنوبِ ـ عقبةَ بنِ علقمةَ ـ روى عنهُ العراقيّونَ ، منكَرُ الحديثِ جدّاً ، لا يجوزُ الاعتبارُ بحديثِهِ ولا الاحتجاجُ به ؛ لِمَا فيهِ مِن غَلَبةِ المناكيرِ . عن ابنِ مَعينٍ أنّه قالَ فيهِ مع عدَدٍ من أمثالِهِ : حَمّالةُ حطَبٍ ـ يعني : مِن الضعفاءِ ؛ كما قالَ عبدُ الرحمنِ الرازيّ ـ .

ترجمَتُهُ في : المجروحينَ (٣ : ٥٠) و(٣ : ٥٣) بِاسمِ نصرِ بنِ منصورٍ الغنويِّ ، وقالَ : يروي عن عُقبةَ بنِ علقمةَ ، يأتي عن الثقاتِ بما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يجوزُ عندي الاحتجاجُ بخبَرِهِ إذا انفردَ . . . وهو الذي يُقال لهُ : النضرُ بنُ منصورٍ إنْ شاءَ اللهُ . وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٥٣٤) وقالَ : يُخطئُ ، الكبير (٨ : ٩١) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٤٧٩) : قالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ مجهولٌ يروي أحاديثَ منكرةً ، الميزان (٤ : ٢٦٤) اللسان (٧ : ٤١٢) تهذيب الكمال (٢٩ : ٤٠٥) التهذيب (١٠ : ٤٤٥) التقريب (٢ : ٣٠٣) : ضعيفٌ ، مِن التاسعةِ .

قلت : إذا كـانَ ابنُ حِبّانَ يَميلُ إلى عـدمِ التـفريقِ بينَ الأولِ والثـاني ـ وعلى هذا إطباقُ العلماءِ ـ فلماذا ـ إذاً ـ يَجعلُ الأولَ منهما في مرتبةِ التركِ ، ثمّ يعتبرُ بحديثِ الثاني ـ بعدُ ـ وليسَ بينَهُما إلا خمسَ تراجِمَ فقط؟! ثمّ هو يُشير إليهِ في الثقاتِ بلفظةِ (يُخطئُ) التي تعني عندَهُ الاعتبارَ بحديثِهِ .

مِن أجلِ هذا آثرتُ عَدَّ الترجمتَينِ واحدةً . واللهُ تعالى أعلم .

(٢٩٥٧) نوحُ بنُ ذَكوانَ (ق) : يَروي عن الحسَنِ ، ويَروي عَن أخيهِ أيوبَ بنِ ذَكوانَ أيضاً ، مُنكرُ الحَديث جداً ، ولستُ أدري : أَنْفردَ بِها ، أم شاركَ أخاهُ فيها ، وعلى الوَجْهينِ جَميعاً يَجبُ التّنكُّبُ عَن حَديثِهما ؛ لما فيهِ مِنَ المناكيرِ ومُخالفةِ الأثباتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٤٧) وانظر فيه (١ : ١٦٧ ـ ١٦٨) الجرح (٨ : ٤٨٥) : ليسَ بشيءٍ ، مجهولٌ ، الكامِل (٧ : ٤٤) الميزان (٤ : ٢٧٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٤٨) التّهذيب (١٠ : ٤٨٤) التّقريب (٢ : ٣٠٨) : ضعيفٌ ، مِنَ السّابعَةِ .

(٢٩٥٨) هارونُ بنُ عَنْتَرةَ بن عَبدِ الرّحمنِ الشّيبانيّ ، أبو عَمْرٍو الكوفيُّ ، وهو الذي يُقالُ له : هارونُ بنُ أبي وكيع (د س فق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي المناكيرَ الكثيرةَ حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّه المتَعمّدُ لِذلكَ ، مِن كثرةِ ما رَوى مما لا أصلَ لهُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩٣) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٥٧٨) بِاسم هارونَ بنِ أبي وكيع ، ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، و(٥ : ٢٨٢) في ترجمةِ أبيهِ عنترةَ ، وقالَ : اللهُ المستعانُ على إثباتِهِ ، وفي ترجمةِ سلامِ بنِ حنظلةَ من الثقاتِ (٤ : ٣٣٢) : هارون كذّاب . الكبير (٨ : ٢٢١) الجرح (٩ : ٩٢) : قالَ أحمدُ : ثقةٌ ، وقالَ ابنُ مَعين : ثقةٌ وقالَ أبو زُرعةَ : لا بأسَ بهِ ، مستقيمُ الحديثِ ، الميزان (٤ : ٤٨٤) : النّكارةُ من الرّاوي عنه تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ١٠٠) التّهذيب (١١ : ٩) التّقريب (٢ : ٣١٢) : لا بأسَ بهِ مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٩٥٩) الهُذَيلُ بنُ الحَكمِ ، أبو المُنذرِ (ق) : يَروى عَن عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ ، رَوى عَنهُ أهلُ العِراقِ ، منكَرُ الحديثِ جدّاً ، فلستُ أدري السّبَبَ المُوجِبَ للمَناكيرِ في حَديثِه :

منهُ أو من عَبدِ العَزيزِ؛ لأنّ عَبدَ العَزيزِ ليسَ بِشيءٍ، وإذا رَوى رَجلٌ مَجهولٌ لم يُعرَفْ بِالعَدالةِ عَن ضَعيفٍ شَيئاً مُنكَراً، لا يَتهيأُ إلزاقُ القَدْحِ بأحَدِهما دونَ الآخرِ إلا بَعدَ السَّبْرِ، عَلى أنّ مُجانبةَ ما رَوى أحرى، حتّى تُوجَدَ لهُ روايةٌ عَنِ الثّقاتِ بما يوافقُ الأثباتَ، مُتَعريةٌ عَن المَناكيرِ، فحينئذٍ يَدخلُ في جُملةِ أهلِ العَدالةِ، ويُلزَقُ ذلكَ الحَديثُ المنكرُ الّذي رَوى عَن ذلكَ الضَعيفِ، بالضَعيفِ دونَه. هذا حُكمُ ذلكَ الجِنسِ مِنَ النّاسِ.

(٢٩٦٠) هِشامُ بنُ سَلْمانَ المُجاشِعيُّ البَصْريُّ: مُنكرُ الحَديثِ جداً، يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بالمناكيرِ الكثيرةِ، وعنِ الضُعَفاءِ بالأشياءِ المَقلوبةِ؛ على قِلّةِ رِوايتِهِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به فيما وافق؛ فكيفَ إذا انفَردَ؟!

ترجمته في: المَجروحينَ (٣: ٨٩) الكبير (٨: ١٩٩) الجرح (٩: ٦٢): قالَ أبو حاتمٍ: شيخٌ، الكامِل (٧: ١٠٧) الميزان (٤: ٢٩٩) اللّسان (٦: ١٩٤).

(٢٩٦١) الوليدُ بنُ أبي ثَورٍ الهَمْدانيُّ الكُوفيُّ (بخ د ت ق): مُنكرُ الحَديثِ جداً، في حَديثِه أشياءُ لا تُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ، حتّى إذا سَمِعَها مَنِ الحديثُ صِناعتُه؛ عَلِمَ أنّها مَعمولةٌ أو مقلوبةٌ. عن ابنِ مَعينٍ: ليسَ بشَيءٍ.

ترجمته في: المجروحين (٣: ٧٩) الكبير (٨: ١٤٢) الجرح (٩: ٢): قالَ أبو حاتمٍ: شيخٌ يُكتَبُ حديثُهُ ولا يُحتَجُّ بهِ، الكامِل (٧: ٧٦) الميزان (٤: ٣٤٠) تَهْذيب الكَمال (٣١: ٣٢) التهذيب (١١: ١٣٧) التقريب (٢: ٣٣٣): ضَعيفٌ، مِنَ الثّامنةِ.

(٢٩٦٢) الوَليدُ بنُ عَمرِو بنِ سَاجٍ الحرّانيُّ: مُنكرُ الحديثِ جداً، يروي عن الثّقاتِ الأشياءَ المقلوباتِ، حتى ربّما سَبَقَ إلى القلبِ أنه كانَ المتعمدَ لها، لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ؛ لما كَثُرَ مخالفَتُهُ الثّقاتِ في الرواياتِ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣: ٧٩) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٧: ٥٥٣) وقالَ: رُبّما أخطأَ العُقَيليّ (٤: ٣٢٠) الكامِل (٧: ٧٤) الجَرحِ (٩: ١١) قال أبو حاتمٍ: يُكتَبُ حديثُهُ ولا يُحتَجُّ بهِ، الميزان (٤: ٣٤٢) اللّسان (٦: ٢٢٤).

(٢٩٦٣) الوليدُ بنُ يَزيدَ ، أخو خالد الهَدَاديُّ (مد) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي المناكيرَ عَن أقوامٍ مَجاهيلَ ، كانَ القَواريريُّ يَحملُ عَليه حمْلاً شَديداً .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٧٨) الكبير (٨ : ١٥٧) الجرح (٩ : ٢١) الميزان (٤ : ٣٥٠) تَهْذيب الكَمال (٣١ : ١١٠) التهذيب (١١ : ١٥٨) التقريب (٢ : ٣٣٧) : مَستورٌ ، مِنَ الثّامنةِ .

(٢٩٦٤) يَحيى بنُ سَلمةَ بنِ كُهَيْلٍ الحضرميُّ الكوفيُّ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يَروي عَن أبيهِ أشياءَ لا تُشبهُ حَديثَ الثّقاتِ ؛ كأنّهُ ليسَ مِن حديثِ أبيهِ ، فلمّا أكثَرَ عن أبيهِ مّا خالفَ الأثباتَ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ فيما وافقَ الثّقاتِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١١٢) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٥٩٥) وقالَ : في أحاديثِ ابنِهِ إبراهيمَ بنِ يَحْيى عنهُ مناكيرُ ، الكبير (٨ : ٢٧٧) الجرح (٩ : ١٥٤) : قالَ أبو حاتمٍ : منكَرُ الحديثِ ، ليسَ بالقويِّ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٠٥) الكاملِ (٧ : ١٩٦) الميزان (٤ : ٣٨١) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٣٦١) التّهذيب (١١ : ٢٢٤) التّقريب (٢ : ٣٤٩) : متروكٌ ، وكانَ شيعيّاً ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٩٦٥) يَحيى بنُ عُثمانَ ، أبو سَهْلٍ التّيميُّ (قد ق) : مُنكَرُ الحديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لِما أكثرَ مِن رِوايتِهِ المناكيرَ ؛ حتّى كادَ أن يقلبَ حديثَهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٢٢) وأعادَهُ في الثِّقات (٧ : ٥٩٩) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الجرح (٩ : ١٧٤) : قالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ ، العُقَيليّ (٤ : ٤١٩) الكامِلِ (٧ : ٢٢٢) الميزان (٥ : ٣٩٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٤٦٤) التّهذيب (١١ : ٢٥٧) التّقريب (٢ : ٣٥٤) : ضعيفٌ ، مِنَ الثامِنَةِ .

(٢٩٦٦) يَحيى بنُ مَيمونٍ البَصْريُّ ، أبو المُعَلّى العَطّارُ (خت س ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، كانَ الفَلاّسُ يُكَذّبهُ .

قلت : يَظهرُ أنّه حصلَ لابنِ حِبّانَ أو لأحدِ النُسّاخِ وَهَمٌ ، فأدخلَ كلامَ الفلاسِ هُنا وموضعُهُ الصحيحُ في الترجمةِ السابقةِ ، كما في «الجرح والتعديل» .

ولِيَحيى بنِ ميمونٍ حديثُ ابنِ عبّاسٍ فيما يَقطعُ الصلاةَ ، أخرجَهُ ابنُ ماجه (٩٥٣) وأحمد (٢٢٢٣) وليسَ لهُ في التسعةِ غيرُهُ .

ونَسَبوا إليهِ حديثاً آخرَ عندَ أحمد (٢٢٤٠١) كنّاهُ فيهِ أبا إسحاقَ وسمّاهُ يحيى بنَ ميمون ـ يعني العطّار ـ وهو خطأ .

فقد رجعتُ إلى سندِ عبدِ الرحمنِ بن غنمٍ الأشعريِّ في الإتحافِ (١٠ : ٦٤٨) فلم أجدِ الحديثَ فيه ، ووجدتُهُ في مسندِ أبي مالكٍ الأشعريِّ (١٤ : ٣٦٠) .

فأحمدُ يروي ثمةَ عن يحيى بنِ إسحاقَ ـ وهو السَّيْلحينيُّ ـ عن عبد الرحمن الأشعريِّ ، وهو شيخُ أحمدَ مباشرةً . واللهُ تعالى أعلمُ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٢٠) الكبير (٨ : ٣٠٦) الجرح (٩ : ١٨٨) : قالَ ابنُ مَعين : ثقةٌ ، وقالَ أبو حاتمٍ : صالحُ الحديثِ ، الميزان (٢ : ٤١١) تَهْذيب الكَمال (٣٢ : ١٥) التهذيب (١١ : ٢٩٢) التقريب (٢ : ٣٥٩) : ثِقةٌ ، مِنَ السّادِسةِ .

(٢٩٦٧) اليَمانُ بنُ المغيرةَ التّيميُّ ، أبو حُذيفةَ العَنَزيُّ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يَروي عَن عطاءٍ أشياءَ لا يُتابعُ عَليها مِنَ المناكيرِ الّتي لا أصولَ لهُا ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ استَحقَّ التّركَ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيْءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٤٣) الكبير (٨ : ٤٢٥) : قالَ وكيعٌ : منكرُ الحديثِ الجرح (٩ : ٣١١) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، منكَرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٦٣) الكاملِ (٧ : ١٨٠) المِيزان (٤ : ٤٦٠) تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ٤٠٧) التّهْذيب (١١ : ٤٠٦) التّقريب (٢ : ٣٧٩) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٩٦٨) يوسفُ بنُ أبي ذَرّةَ : يَروي عَن جعفرِ بنِ عَمروٍ الضّمريُّ ، مُنكرُ الحَديثِ جدّاً ، يَروي المناكيرَ الّتي لا أصولَ لها ؛ على قِلّةِ رِوايتِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : لا شَيْء .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٣١) الكبير (٨ : ٣٨٧) الجرح (٩ : ٢٢٢) الميزان (٤ : ٤٦٤) اللّسان (٦ : ٣٢٠) .

(٢٩٦٩) أبو الهَيْثم العَبديُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفردَ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٥٩) الميزان (٤ : ٥٨٤) اللسان (٧ : ١١٩) .

(٣٣) غَلَبَ على حديثه المناكيرُ

(٢٩٧٠) زَمْعَة بنُ صالح المكّيّ (م مد ت س ق) : كان رجلاً صالحاً ، يَهِمُ ولا يَعلمُ ويُخطئُ ولا يَفهمُ ، حتى غَلَبَ في حديثه المناكيرُ التي يروي عن المشاهير ، كان عبدُ الرحمن يُحدّثُ عنه ثمّ تَركَهُ ، عن يحيى بنِ معينٍ قولَهُ : ضَعيفٌ .

له في الكتب التسعة ثلاثون روايةً ، منها روايةٌ واحدةٌ مقروناً عند مسلم (١٣٥١) ولم يُخرج له ابنُ حِبّانَ في صحيحهِ شيئاً .

ترجمته في : الْمَجْروحين (١ : ٢١٣) العُقَيْليّ (٢ : ٩٤) الكامل (٣ : ٢٢٩) الميزان (٢ : ٨١) تَهْذيب الكَمال (٩ : ٣٨٦) التَّهْذيب (٣ : ٣٣٨) التَّقْريب (١ : ٢٦٣) : ضَعيفٌ ، وحديثه عند مسلم مَقرونٌ ، مِنَ السّادسة .

(٢٩٧١) ضِرارُ بنُ عَمروٍ المَلَطيُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، كثيرُ الرّواية عَنِ المشاهيرِ بِالأشياءِ المناكيرِ ، فلمّا غَلبَ المناكيرُ في أخبارِه ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ .

(٢٩٧٢) عَطاءُ بنُ مُسلم الخَفّافُ ، أبو مَخْلَدٍ الحَلَبيّ (تم س ق) : كانَ شَيخاً صالحاً دَفنَ كُتُبَهُ ، ثمّ جَعلَ يُحدّثُ ، فكانَ يَأتي بالشيءِ على التّوهُّمِ ؛ فيُخطِئُ ، فلمّا كَثُرَ المناكيرُ في أخبارِهِ ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ به ، إلاّ فيما وافقَ الثّقات .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ١٣١) وأعادَهُ في الثقات (٧ : ٢٥٥) ولم يَقُلْ فيه شيئاً العُقَيْليّ (٣ : ٤٠٥) الكَامِل (٨ : ٣٦٧) المِيزان (٣ : ٧٦) تَهذيب الكَمالِ (٢٠ : ١٠٤) التَّهْذيبِ (٧ : ٢١١) التَّقْريبِ (٢ : ٢٢) : صَدُوقٌ يُخطئُ كثيراً ، مِنَ الثَّامِنَةِ .

(٢٩٧٣) قيسُ بنُ الرَّبيع الأسَدِيُّ الكُوفيُّ (د ت ق) : اختلفَ فيه أَئِمَّتُنا ، قَالَ أبو حَاتِم ابنُ حِبّانَ : قد سَبَرتُ أَخبارَ قيسِ بنِ الرّبيع مِنْ رِوايَةِ القُدماءِ والمُتأخّرينَ وتَتبّعتُها فرأيتُه صَدُوقاً مَأموناً ، حَيثُ كانَ شَابّاً ، فَلمّا كَبُرَ سَاءَ حِفْظُهُ ، وامْتُحِنَ بابنِ سوءٍ فكانَ

يُدخلُ عَلَيْه الحديثَ فيُجيبُ فِيه ؛ ثِقةً مِنْهُ بابنِه ، فَلمّا غَلَبَ المَناكير علَى صحيح حَديثِه ولَم يَتميّز ؛ استحَقَّ مُجانبتَه عِنْدَ الاحتجاجِ ، فكُلُّ مَن مَدحَه مِن أئِمَتِنا وحثَّ عَلَيْه كانَ ذلك مِنْهُم لما نَظروا إلى الأشياءِ المُستقيمةِ التي حَدَّث بها عَن سَمَاعِه ، وكُلُّ مَنْ وَهّاهُ مِنْهُم فكانَ ذلكَ لِما علموا مِمّا في حَديثِه مِنَ المَناكِير التي أدخلَ عليه ابنُه وغيرُه . حَسَّن شُعبةُ القولَ فِيه ، وَضعَّفَه وكيعٌ وابنُ المُبارَك ويَحْيى القطّان .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ٢١٦) العُقَيْليّ (٣ : ٤٦٩) الكَامِل (٦ : ٣٩) الميزان (٣ : ٣٩٣) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٢٥) التهذيب (٨ : ٣٩١) التّقريب (٢ : ١٢٨) : صَدُوقٌ ، لما كَبُرَ أدْخَلَ عَلَيْه ابنُه مَا لَيْسَ مِن حَديثِه فحَدَّثَ بِه ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٣٤) يقلبُ الأخبارَ ويَهِمُ في الآثارِ

(٢٩٧٤) إسماعيلُ بنُ رافع بنِ عُوَيْمِرٍ المُزَنيُّ المَكّيُّ (بخ ت ق) : كانَ رَجُلاً صالحاً إلا أنّه يَقلبُ الأخبارَ ، حتّى صارَ الغالبُ على حَديثِه المناكيرَ الّتي يَسبقُ إلى القَلبِ أنّه كانَ كالمُتعمّد لَها .

(٢٩٧٥) إسماعيلُ بنُ عَبدِ الملكِ بنِ أبي الصَّغيرِ المَدائِنيُّ المكّيُّ (ي د ت ق) : كان سَيِّئَ الحِفْظِ ، رديءَ الفهمِ ، يقلبُ ما يَروي ؛ فهو مغفَّل ، كان يحيى القَطّان وابن مهدي لا يُحَدِّثان عنه .

(٢٩٧٦) خالدُ بنُ مَحْدوجٍ الواسِطيّ : يَقلبُ الأخبارَ ، حتّى صارَ مّمن لا يُحتَجّ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٨١) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٤ : ٢٠٦) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، العُقَيليّ (٢ : ١٥) الميزان (١ : ٦٤٢) اللّسان (٢ : ٣٨٦) ترتيب الثقات (١ : ١١٥) .

(٢٩٧٧) سالمُ بنُ أبي حَفصَةَ ، أبو يونسَ الكُوفيُّ (بخ ت) : يَقلِبُ الأخبارَ ، ويَهِمُ في الرّواياتِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٤٣) العقيلي (٢ : ١٥٢) الميزان (٢ : ١١٠) تَهْذيب الكَمال (١٠ : ١٣٣) التهذيب (٣ : ٤٣٣) التقريب (٢ : ٢٧٩) : صَدوقٌ في الحديثِ ؛ إلاّ أنّه شيعيّ غالٍ ، مِنَ الرّابِعَةِ .

(٢٩٧٨) سالمُ بنُ عَبدِ اللهِ الخَيّاطُ البَصريُّ (ت ق) : يَقلبُ الأخبارَ ، ويزيدُ فيها ما ليسَ مِنها . . . لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٤٢) العُقَيليّ (٢ : ١٥١) الميزان (٢ : ١١١) تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ١٥٦) التّهذيب (٣ : ٤٣٩) التّقريب (١ : ٢٨٠) : صدوقٌ ، سيِّئُ الحِفظِ مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٩٧٩) سَعيدُ بنُ سالمِ القَدّاحُ ، أبو عُثمانَ الخُراسانيُّ المَكيُّ (د س) : كانَ يَرى الإرجاءَ ، يَهِمُ في الأخبارِ حتّى يَجيءَ بها مَقلوبةً ؛ حتّى خَرجَ بها عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٢٠) العُقَيليّ (٢ : ١٠٨) الكامِل (٣ : ٣٩٧) الميزان (٢ : ١٣٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٤٥٤) التّهذيب (٤ : ٣٥) التّقريب (١ : ٢٩٦) : صدوقٌ يَهِمُ ، رُميَ بالإرجاءِ ، وكانَ فَقيهاً ، مِن كِبارِ التّاسِعَةِ .

(٢٩٨٠) عَبدُ الرّحمنِ بنُ زيدِ بنِ أسلمَ (ت ق) : يَقلِبُ الأخبارَ وهو لا يَعلمُ ، حتّى كثُرَ ذلك في رِوايتِه مِن رَفعِ المراسيلِ ، وإسنادِ الموقوفِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٥٧) وساقَ حديثاً من طريقهِ في المجروحينَ (١ : ٢٠٢) وقال : ليسَ بشيءٍ في الحديثِ ، العُقَيليّ (٢ : ٣٣١) الكامِل (٤ : ٢٦٩) المِيزان (٢ : ٥٦٤) تَهْذيب الكَمال (١٧ : ١١٤) التّهْذيب (٦ : ١٧٧) التّقريب (١ : ٤٨٠) : ضَعيفٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٩٨١) عَبدُ اللهِ بنُ سَعيدِ بنِ أبي سَعيدٍ المَقْبُريُّ (ت ق) : يَقلبُ الأخبارَ ، ويَهِمُ في الآثارِ ، حتّى يَسبِقَ إلى قَلبِ مَن يَسمعُها أنّه كانَ المُتَعمّدَ لَها ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٢٩٨٢) عبدُ اللهِ بنُ عَرادةَ السَّدوسيُّ الشّيبانيُّ (ق) : يَقلبُ الأخبارَ ، ويُخطئ في الآثارِ تَوهّماً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بما رَواهُ ؛ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٨) العُقَيْليّ (٢ : ٢٨٨) الكَامِل (٤ : ١٩٨) المِيزان (٢ : ٤٦٠) تَهذيب الكَمالِ (١٥ : ٢٩٤) التَّهْذيبِ (٥ : ٣١٩) التَّقْريبِ (١ : ٤٣٣) : ضَعيفٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ .

(٢٩٨٣) عَليُّ بنُ ظَبْيانٍ العَبْسيُّ (ق) : يَقلبُ الأخبارَ ولا يَعلمُ ، ويُخطئُ في الآثارِ ولا يَفهمُ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ سَقطَ الاحتِجاجُ بأخبارِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٠٥) العُقَيليّ (٣ : ٢٣٤) الكامِل (٥ : ١٨٧) المِيزان (٣ : ١٤٣) تَهْذيب الكَمال (٢٠ : ٤٩٦) : الجَنْبيُّ الكوفيُّ ، التّهْذيب (٧ : ٣٤١) التّقريب (٢ : ٣٩) : ضَعيفٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٢٩٨٤) مُحَمَّدُ بنُ أبانَ بنِ صالِحِ بنِ عُميرٍ الجعفيُّ ، أبو عَمرٍو الكوفيُّ : يقلبُ الأخبارَ ، ولهُ الوهَمُ الكثيرُ في الآثارِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٢٩٨٥) مُحَمّدُ بنُ غَزوانَ الشّاميُّ : يَقلبُ الأخبارَ ، ويُسنِدُ المَوقوفَ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٩٩) الجرح (٨ : ٥٤) : قالَ أبو زرعةَ : منكرُ الحديثِ الميزان (٣ : ٦٨١) اللّسان (٥ : ٣٣٨) .

(٣٥) يقلبُ الأسانيدَ

(٢٩٨٦) حَفصُ بنُ عُمرَ العَدَنيُّ (ق) : يَقْلِبُ الأسانيدَ قَلباً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٥٧) العُقَيْليّ (١ : ٢٧٣) الكَامِل (٢ : ٣٨٥) تهذيب الكَمالِ (٧ : ٤٢) التَّهْذيبِ (٢ : ٤١) المِيزان (١ : ٥٦٠) التَّقْريبِ (١ : ١٨٨) : ضَعيفٌ مِنَ التَّاسِعَةِ .

(٢٩٨٧) الرّبيعُ بنُ بَدرٍ التّميميُّ السّعديُّ (ت ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، وعَنِ الضُّعَفاء الموضوعاتِ . قالَ ابنُ معينٍ : ضَعيفٌ ، وقالَ : ليسَ بشيءٍ .

ترجَمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢٩٧) العقيلي (٢ : ٥٣) الكامِل (٣ : ١٢٧) الميزان (٢ : ٣٨) تَهْذيب الكَمال (٩ : ٦٣) التهذيب (٣ : ٢٣٩) التقريب (١ : ٢٤٣) : مَتروكٌ مِنَ الثّامنةِ ، لقَبُهُ عُلَيْلَة .

(٢٩٨٨) شاذُ بنُ الفَيّاضِ (اسمُه هِلالٌ) أبو عُبيدةَ اليَشكُريّ (د س) : يرفعُ الموقوفاتِ ويَقلبُ الأسانيدَ ، لا يُشتَغلُ بروايته ، كانَ البُخاريّ شَديدَ الحَملِ عَليه !

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٦٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٣٣٩) التّهذيب (٤ : ٢٩٩) التّقريب (١ : ٣٤٥) : كانَ اسمُه هِلالاً فغَلَبَ عَليهِ شاذٌ ، صدوقٌ له أوهامٌ وأفرادٌ ، من العاشِرَة .

(٢٩٨٩) عاصمُ بنُ هلالٍ ، أبو النَّضْرِ البارِقيُّ (س) : كانَ يَقلبُ الأسانيدَ تَوهّماً ، لا تَعمّداً ، حتّى بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٢٩) العُقَيليّ (٣ : ٣٣٧) الكامِل (٢ : ٢٣٢) المِيزان (٢ : ٣٥٨) تَهْذيب الكَمال (١٣ : ٥٤٦) التّهْذيب (٥ : ٥٨) التّقريب (١ : ٣٨٦) : فيه لينٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٢٩٩٠) عَبدُ الحَميدِ بنُ سُليمانَ ، أبو عَمرو الخُزاعيُّ المدنيُّ (ت ق) : يُخطئُ ويَقلبُ الأسانيدَ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ فيما رَوى ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بما حَدّثَ صحيحاً ؛ لِغلبةِ ما ذَكرنا عَلى رِوايتِه ، قالَ ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٤١) العُقَيليّ (٣ : ٤٦) الكامِل (٥ : ٣١٩) المِيزان (٢ : ٥٤١) تَهْذيب الكَمال (١٦ : ٤٣٤) التّهْذيب (٦ : ١١٦) التّقريب (١ : ٤٦٨) : ضَعيفٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٢٩٩١) عَبدُ الرّحمنِ بنُ إسحاقَ ، أبو شَيبَةَ الواسِطيّ (ت د) : يَقلبُ الأخبارَ والأسانيدَ ويَنفردُ بالمناكيرِ عَنِ المَشاهيرِ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ ، مَرّضَ القَولَ فيهِ ابنُ مَعينٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٥٤) العُقَيليّ (٢ : ٣٢٢) الكامِل (٤ : ٣٠٤) الميزان (٢ : ٥٤٨) تَهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ٥١٥) التّهذيب (٦ : ١٣٦) التّقريب (١ : ٤٧٢) : ضعيفٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٢٩٩٢) عَبيدُ اللهِ بنُ أبي حُميدٍ ـ غالبٍ ـ أبو الخطّابِ الهُذَليُّ البصريُّ (ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويأتي بالأشياءِ الّتي لا يَشكّ مَنِ الحديثُ صِناعتُه أنّها مقلوبةٌ فاستَحقّ التّركَ ، لما كَثُرَ في رِوايتِه .

(٢٩٩٣) العَلاءُ بنُ هِلالِ بنِ عَمرٍو، أبو مُحَمّدٍ الباهِليُّ الرَّقِّيُّ (س) : يَقلبُ الأسانيدَ ويُغَيِّرُ الأسماءَ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٨٤) الكامِل (٥ : ٢٢٣) الميزان (٣ : ١٠٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٥٤٤) التّهذيب (٨ : ١٩٣) التّقريب (٢ : ٩٤) : فيهِ لينٌ، مِنَ التّاسِعَةِ.

(٢٩٩٤) عُمَرُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرحمنِ البَصْريُّ الرّوميُّ (بخ) : يَقلبُ الأخبارَ ويأتي عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ مِن أحاديثِهم، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩٤) وأعادَهُ في الثقات (٧ : ١٨٧) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الميزان (٢ : ٢١٢) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٤١٢) التّهذيب (٧ : ٤٦٩) التّقريب (٢ : ٥٨٥) : مقبولٌ، مِنَ السّابِعَةِ.

(٢٩٩٥) عُمَرُ بنُ قَيْسٍ، أبو حَفْصٍ الأعرَجُ، يُعْرَفُ بِسَنْدَلٍ (ق) : يقلبُ الأسانيدَ ويروي عَن الثِّقاتِ ما لا يُشبهُ حَديثَ الأثباتِ، وعَن ابنِ مَعينٍ : ضَعيفٌ.

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٨٥) الثِّقات (٧ : ١٨١) في ترجمةِ عُمَر بن قيس أبو الصبّاحِ الماصِرِ، وقال : ضعيفٌ، الكَبير (٦ : ١٨٧) : منكرُ الحَديثِ، ونَقَلَ عَن يَحيى ابنِ سعيدٍ القطّانِ أنه حَدّثَ أمامَه بأعاجيبَ؛ فلم يَحْفِلْ بِه، العُقَيْلي (٣ : ١٨٦) الكامِل (٥ : ٦٦٧) الميزان (٣ : ٢١٨) تَهْذيب الكَمالِ (٢١ : ٤٨٧) : المكّي، التهْذيب (٧ : ٤٩٠) التَّقْريب (٢ : ٦٢) : مَتْروكٌ، من السابعة.

(٢٩٩٦) عَمرُو بنُ هاشِمٍ، أبو مالكٍ الجَنْبيُّ الكوفيُّ (د س) : يَقلبُ الأسانيدَ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبهُ حَديثَ الأثباتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِهِ.

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ٧٧) الكبير (٦ : ٣٨١) : فيهِ نَظَرٌ، العُقَيليّ (٢ : ٢٩٤) الكامِل (٥ : ١٤٢) الميزان (٣ : ٢٩٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٢٧٢) التّهذيب (٨ : ١١١) التّقريب (٢ : ٨٠) : لَيِّنُ الحديثِ، أفرطَ فيهِ ابنُ حِبّانَ، مِنَ التّاسِعَةِ.

(٢٩٩٧) عَمرو بنُ واقدٍ البَصريُّ الدمشقيُّ الأُمَويُّ، مَولاهُم (د ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ؛ فاستَحقَّ التّركَ.

ترجمَتُهُ في: المجروحين (٢ : ٧٧) الثقاتِ (٧ : ١٧٩) في ترجمة عُمَرَ بنِ يزيدَ النّصْريّ، وقالَ: لا شَيْء، العقيلي (٣ : ٢٩٣) الكامل (٥ : ١١٧) الميزان (٣ : ٢٩١) تَهْذيب الكَمال (٢٢ : ٢٨٦) التهذيب (٨ : ١١٥) التقريب (٢ : ٨١) : مَتروكٌ، مِنَ السّادسة.

(٢٩٩٨) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عُبيدِ بنِ عُمَيرٍ اللّيثيُّ المَكّيُّ: يَقلبُ الأسانيدَ من حيثُ لا يَفْهمُ؛ من سوءِ حِفْظِه، فلمّا فَحُشَ ذلك منهُ؛ استَحَقّ مُجانبتَهُ. عن ابنِ معينٍ: ليسَ بشيءٍ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٢ : ٢٥٧) الكبير (١ : ١٤٢) : ليسَ بذاكَ الثقةِ، الجرح (٧ : ٣٠٠) : قالَ أبو حاتمٍ: ليسَ بذاكَ الثقةِ، ضعيفُ الحديثِ، وقال أبو زُرعةَ: ليّنُ الحديثِ، وقالَ مَرّةً: ليسَ بقويٍّ، العُقَيليّ (٤ : ٩٤) الكامل (٦ : ٢٢٠) الميزان (٣ : ٥١٩) اللّسان (٥ : ٢١٦).

(٢٩٩٩) مَسلَمةُ بنُ عَليٍّ الخُشَنيُّ، أبو سَعيدٍ الدّمَشقيُّ (ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم؛ تَوهُّماً، فلمّا فَحُشَ ذلكَ منهُ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ. عن ابنِ مَعينٍ: ليسَ بشيءٍ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣ : ٣٣) الكبير (٧ : ٣٨٨) منكَرُ الحديثِ، الجرح (٨ : ٢٦٨) : قالَ أبو حاتمٍ: ضعيفُ الحديثِ، لا يُشتغَلُ به، منكَرُ الحديثِ، هو في حدِّ التركِ، العُقَيليّ (٤ : ٢١١) الكامِل (٦ : ٣١٣) الميزان (٤ : ١٠٩) تَهْذيب الكَمال (٢٧ : ٥٦٧) ووَهِمَ فيه؛ فنَسَبَ كلامَ أبي حاتمٍ الرازيِّ إلى ابنِ حِبّانَ. التّهْذيب (١٠ : ١٤٦) التّقريب (٢ : ٢٤٩) : مَتروكٌ، مِنَ الثّامنَة.

(٣٠٠٠) المُنذِرُ بنُ زيادٍ الطّائيّ البَصريّ: يَقلبُ الأسانيدَ، ويَنفرِدُ بالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ، فاستَحقّ تَركَ الاحتِجاجِ بهِ إذا انفرَدَ.

ترجمته في: المجروحين (٣ : ٣٧) العقيلي (٤ : ١٨٩) الكامل (٦ : ٣٦٧) اللسان (٦ : ٨٩) الميزان (٤ : ١٨١).

(٣٠٠١) نوحُ بنُ أبي مَريَمَ ، أبو عِصمَةَ الجامعُ المَروَزيُّ (ت فق) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس من أحاديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٤٨) الكبير (٨ : ١١١) : ذاهبُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٤٨٤) : قالَ أبو حاتمٍ : متروكُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٠٤) الكامِل (٧ : ٤٠) الميزان (٤ : ٢٧٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٥٦) التّهذيب (١٠ : ٤٨٦) التّقريب (٢ : ٣٠٩) : كَذّبوهُ في الحَديثِ ، وقالَ ابنُ المُبارِكِ : كانَ يَضعُ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٣٦) يقلبُ الأخبارَ ، ويُلزقُ المتونَ

(٣٠٠٢) حَفصُ بنُ عُمرَ الأُبُلّيُّ ، الّذي يُقالَ لهُ : الحَبَطيُّ : يَقلِبُ الأخبارَ ، ويُلزِقُ بالأسانيدِ الصّحيحةِ المُتونَ الواهيةَ ، ويَعمَدُ إلى خَبرٍ يُعرَفُ مِن طَريقٍ واحدٍ ، فيأتي بِهِ مِن طريقٍ آخر لا يُعرَفُ . رَوى لهُ حَديثاً ثمّ قالَ : حمَلَ حَفصُ بنُ عُمرَ منهُ هذا الخَبرَ . . . مُتوهّماً أو مُتعمّداً ! وروى لهُ آخرَ ثمّ قالَ : والقلبُ إلى أنّه مَوضوعٌ أَميلُ ! .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٥٨) العقيليّ (١ : ٢٧٥) الميزان (١ : ٥٦١) اللّسان (٢ : ٣٢٥) التهذيب (١ : ٢٥٢) : ذكرَهُ في ترجمة وَلَدِهِ إسماعيل ، ونقلَ عن أبي حاتمٍ قولَهُ : وكانَ أبوهُ يَكْذب .

(٣٠٠٣) عبدُ اللهِ بنُ أبي عَمرٍو الغِفاريُّ (م ت) : يأتي بالمقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، وعَنِ الضُّعَفاء الملزقاتِ ، رَوى لهُ حديثاً تَشكّكَ في وَضعِهِ لهُ

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٣٦) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ٢٧٤) باسمِ : عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ بنِ أبي عمرٍو ، التهذيب (٥ : ٣٤٢) وانظر (٥ : ١٣٧) التقريب (١ : ٤٠٠) : مَتروكٌ ، نَسبَهُ ابنُ حبّانَ إلى الوَضعِ ، مِنَ العاشِرةِ .

(٣٠٠٤) عبدُ اللهِ بنُ مُحمّدِ بنِ القاسِمِ ، مَولى جَعفرِ بنِ سُليمانَ الهاشِميِّ : يَروي عَن يَزيد بنِ هارونَ المقلوباتِ ، وعَن غَيرِه مِنَ الثّقاتِ المُلزقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَردَ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٤٤) الميزان (٢ : ٤٩٦) اللسان (٣ : ٣٤٧) .

(٣٠٠٥) عَبدُ اللهِ بنُ مَروانَ، أبو شَيخِ الخُراسانيّ: يُلزِقُ المتونَ الصّحاحَ الّتي لا يُعرَفُ لها إلا طَريقٌ واحدٌ بِطريقٍ آخرَ؛ لِتَشْتَبِهَ على مَنِ الحديثُ صِناعتُه، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٢ : ٣٦) الكامل (٤ : ٢٥٠) وسمّاهُ: عبدَ اللهِ بنَ مَروانَ أبا عَليّ الدمشقيّ، وقيل: جرجانيّ، الميزان (٢ : ٥١٢) اللّسان (٣ : ٣٥٦).

(٣٠٠٦) عَليُّ بنُ الحَسنِ النّسَويّ: يَقلِبُ الأخبارَ، ويُدخِلُ المَتنَ في المتنِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَردَ.

ترجمَتُهُ في: المجروحين (٢ : ١١٤) الميزان (٣ : ١٢٠) اللسان (٤ : ٢١٤) وسمّاهُ عَليَّ بنَ الحسنِ السّوسيّ، الضّعفاء والمَتروكينَ لابنِ الجوزيّ (٢٣٦٥).

(٣٠٠٧) فَرجُ بنُ فَضالةَ الشاميُّ، أبو فَضالةَ الحِمصيّ (د ت ق): يَقلبُ الأسانيدَ ويُلزِقُ المتونَ الواهيةَ بالأسانيدِ الصّحيحةِ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ. عن ابنِ مَعينٍ: ضعيفٌ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٢ : ٢٠٦) و(٢ : ١٤١) في ترجمةِ عبدِ الخبيرِ بنِ ثابتِ ابنِ قيسٍ، وقالَ: ليسَ في الحديثِ بشيءٍ، الكبير (٧ : ١٣٤): منكرُ الحديثِ، العُقَيليّ (٣ : ٤٦٢) الكاملِ (٦ : ٢٨) الميزان (٣ : ٣٤٣) تهذيبِ الكَمالِ (٢٣ : ١٥٦): التَنوخيُّ القُضاعيُّ، التّهذيب (٨ : ٢٦٠) التّقريب (٢ : ١٠٨): ضعيفٌ، منَ الثّامنَةِ.

(٣٠٠٨) مُحَمَّدُ بنُ خَليدِ بنِ عُميرٍ الحَنفيُّ: يَقلبُ الأخبارَ ويُسندُ الموقوفَ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ.

تَرْجَمَتُهُ فِي: المجروحين (٢ : ٣٠٢) المِيزان (٣ : ٥٣٨) اللسان (٥ : ١٥٨).

(٣٠٠٩) مُحَمّدُ بنُ سُليمانَ الجَوهَريّ: يَقلبُ الأخبارَ على الثّقاتِ، ويأتي عن الضّعفاءِ بالمُلزَقاتِ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٢ : ٣٠٩) الميزان (٣ : ٥٧٢) اللّسان (٥ : ١٨٧).

(٣٠١٠) يوسفُ بنُ عَطيةَ الصّفارُ، أبو سَهلٍ السّعْديُّ (فق): يَقلبُ الأسانيدَ، ويُلزِقُ

المتونَ الموضوعةَ بالأسانيدِ الصّحيحةِ ، ويُحدّثُ بها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشَيْءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٣٤) الكبير (٨ : ٣٨٧) : منكَرُ الحديثِ ، الجرح (٩ : ٢٢٦) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، منكَرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٥٥) الكامِل (٧ : ١٥٢) الميزان (٤ : ٤٧٠) تَهْذيب الكَمال (٣٢ : ٤٤٣) التّهذيب (١١ : ٤١٨) التّقريب (٢ : ٣٨١) : متروكٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٣٧) يقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسيلَ

(٣٠١١) إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ أبي حَبِيبَةَ الأَشْهَليّ ، مَولاهم (ف ت ق) : كانَ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، رَوى لهُ حَديثاً ، قالَ عَنه : هذا باطلٌ لا أصلَ لهُ . وحَديثاً آخرَ مقلوباً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٠٩) العُقَيلي (١ : ٤٣) الكامِل (١ : ٢٣٣) تَهْذيب الكَمال (٢ : ٤٢) التهذيب (١ : ١٠٤) التقريب (١ : ٣١) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابعةِ .

(٣٠١٢) إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ مُجَمِّعٍ الأنْصاريّ (خت ق) : كانَ يَقلبُ الأسانيدَ ويَرفعُ المَراسيلَ ، ويُروى عن ابنِ مَعينٍ قولُهُ : ليسَ بشيءٍ . رَوى لهُ حديثاً ثمَّ قالَ : وهذا مِن قولِ ابنِ عُمرَ محفوظٌ ، فأمّا مِن حَديثِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ؛ فلا .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أحدَ عشرَ رواية ، منها عند البخاريّ متابعةٌ معلقة واحدة (٣٠٥٤) ولم يخرج له ابن حبان في صحيحه شيئاً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٠٣) العقيلي (١ : ٤٣) الكامِل (١ : ٢٣٣) تَهْذيب الكَمال (٢ : ٤٥) التهذيب (١ : ١٠٥) التقريب (١ : ٣٢) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابعةِ .

(٣٠١٣) إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي فَروَةَ المَدنيّ (د ت ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، وكانَ أحمدُ يَنهى عَنه ، ونَقلَ عَن عَددٍ مِن أئمةِ الحديثِ تضعيفَهُ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٣١) العقيلي (١ : ١٠٢) الكامِل (١ : ٣٢٦) الميزان (١ : ١٩٣) تَهْذيب الكَمال (٢ : ٤٤٦) التهذيب (١ : ٢٤٠) التقريب (١ : ٥٩) : مَتروكٌ مِنَ الرّابِعَةِ ، ذكرَهُ تمييزاً .

(٣٠١٤) أيوبُ بنُ سَيّارٍ الزُّهْريُّ : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ . روى له حديثاً ثم قال : هذا متنٌ صَحيحٌ ، وإسنادٌ مَقلوبٌ . عَن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ١٧١) العقيلي (١ : ١١٢) الكامِل (١ : ٣٤٦) الميزان (١ : ٢٨٨) اللِّسان (١ : ٤٨٢) .

(٣٠١٥) بكرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الشَّرُودِ الصّنَعانيُّ : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ قال ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٩٦) العقيلي (١ : ١٤٩) الكامِل (٢ : ٢٦) اللِّسان (٢ : ٥٢) .

(٣٠١٦) ثويْرُ بنُ أبي فاختَةَ الأسَديُّ (ت) : يَقلبُ الأسانيدَ ، حتّى يَجيءَ في رِواياتِه أشياءُ كأنّها مَوضوعةٌ ! .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٠٥) العقيلي (١ : ١٨٠) الكامِل (٢ : ١٠٥) الميزان (١ : ٣٧٥) تَهْذيب الكَمال (٤ : ٤٢٩) التهذيب (٢ : ٣٦) التقريب (١ : ١٢١) : ضَعيفٌ رُميَ بِالرّفضِ ، من الرابعة .

(٣٠١٧) جُبَارَةُ بنُ مُغَلّسٍ ، أبو مُحَمّدٍ الحِمّانيُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَرفعُ المَراسيلَ ، أفسدَه يَحيى الحِمّانيُّ ، حتّى بَطَلَ الاحتِجاجُ بأحاديثِه المستقيمةِ ، لما شابَها مِنَ الأشياءِ المُستَفيضَةِ عَنهُ ، الّتي لا أصولَ لها ، فخَرَجَ بِها عَن حدِّ التّعديلِ إلى الجَرحِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٢١) العقيلي (١ : ٢٠٦) الكامِل (٢ : ١٨٠) الميزان (١ : ٣٨٧) تَهْذيب الكَمال (٤ : ٤٨٩) التهذيب (٣ : ٥٧) التقريب (١ : ١٢٤) : ضَعيفٌ ، مِنَ العاشِرةِ .

(٣٠١٨) الجرّاحُ بنُ مَليحِ بنِ عَديٍّ الرُّؤاسيّ ، والدُ وَكيعٍ (بخ م د ت ق) : يَقلبُ

الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، وزَعمَ ابنُ معينٍ أنّه كانَ وَضّاعاً للحديثِ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانٍ وأربعون روايةً ، منها عندَ مسلمٍ روايةٌ واحدةٌ (٦٦٣) ولم يُخرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢١٩) الكامِل (٢ : ١٦٢) الميزان (١ : ٣٨٩) تَهْذيب الكَمال (٤ : ٥١٧) التهذيب (٢ : ٦٦) التقريب (١ : ٢٦) : صَدوقٌ يَهِمُ ، مِنَ السّابعةِ .

(٣٠١٩) حَرامُ بنُ عُثمانَ السُّلَميُّ الأنصاريُّ : كانَ غالياً في التشيُّع ، مُنكرُ الحَديثِ فيما يَرويه ، يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ .

(٣٠٢٠) حُسينُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبيدِ اللهِ بنِ العبّاسِ (ت ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَرفعُ المَراسيلَ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٤٢) العقيلي (١ : ٢٤٥) الكامِل (٢ : ٣٤٩) تَهْذيب الكَمال (٦ : ٣٨٣) التهذيب (٢ : ٣٤١) التقريب (١ : ١٧٦) : ضَعيفٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٣٠٢١) حَفصُ بنُ سُليمانَ الأسديُّ الكُوفيُّ البزازُ ، أبو عُمَر القارئ (ت عس ق) : كانَ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، كانَ يأخذُ كتبَ النّاسِ ؛ فيَنسخُها ، ويَرويها مِن غَيرِ سَماعٍ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بثِقَةٌ .

(٣٠٢٢) حَكيمُ بنُ نافع الرَّقّي : يَقْلِبُ الأسانيدَ ويرفعُ المَراسيلَ ، لا يُحتجُّ بِهِ فِيما يرويهِ مُنفرِداً .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٤٨) الكَامِل (٢ : ٢٢١) اللسان (٢ : ٣٤٤) المِيزان (١ : ٥٨٦) .

(٣٠٢٣) السَّرِيُّ بنُ إسماعيلَ الهَمْدانيُّ الكُوفيُّ (ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، قالَ يَحيى القَطان : استَبانَ لي كَذِبَهُ في مَجْلِسٍ واحدٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٥٥) العقيلي (٢ : ١٧٢) الكامِل (٣ : ٤٥٦) الميزان (٢ : ١١٧) تَهْذيب الكَمال (١٠ : ٢٢٧) التهذيب (٣ : ٤٥٩) التقريب (١ : ٢٨٥) : مَتروكُ الحديثِ ، مِنَ السّادِسةِ .

(٣٠٢٤) عَبّادُ بنُ جويريَةَ البَصريُّ : كانَ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، ويَروي عَنِ المشاهيرِ الأشياءَ المناكيرَ ؛ فاستَحقَ التّركَ ، وكانَ أحمدُ يَرميهِ بالكَذبِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٧٢) العقيلي (٣ : ١٤٢) الميزان (٢ : ٣٦٥) اللّسان (٣ : ٢٢٨) .

(٣٠٢٥) عَبدُ الرّزاقِ بنُ عُمرَ بنِ بزيع البـزيعيُّ الشَرَويُّ : يَقلِبُ الأخبارَ ، ويُسندُ المَراسيلَ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٦٠) وأعادَهُ في الثقات (٨ : ٤١٢) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً المِيزان (٢ : ٦٠٨) تَهذيب الكَمالِ (١٨ : ٥١) التَّهْذيبِ (٦ : ٣١٠) التَّقْريبِ (١ : ٥٠٥) : صَدُوقٌ ، مِنَ العَاشِرةِ .

(٣٠٢٦) عِكرمَةُ بنُ إبراهيمَ الأزديُّ ، أبو عبدِ اللهِ الموصِليُّ : يَقلبُ الأخبارَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بهِ . قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٨٨) و(١ : ٢٢٥) في ترجمةِ الحارثِ بنِ عِمْرانَ الجَعْفريِّ ، وقالَ : هُما جميعاً ضعيفانِ ، العُقَيليّ (٣ : ٣٧٧) الكامِل (٥ : ٢٧٧) الميزان (٣ : ١٨٩) اللّسان (٤ : ١٨١) .

(٣٠٢٧) عُمرُ بنُ يَزيدَ النَّصريُّ الشّاميُّ : يَقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المَراسيلَ ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ به على الإطلاقِ ، وإن اعتُبِرَ بما يوافِقِ الثّقات فَلا ضَيْرَ .

(٣٠٢٨) كاملٌ ، أبو العَلاءِ السَّعْديُّ ، وهو كاملُ بنُ العلاءِ الحِمّانيُّ التميميُّ الكوفيُّ مولى ضُباعةَ (د م ت ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ مِن حَيثُ لا يَدري ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ في أفعالِهِ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بأخبارِهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٢٦) الكبير (٧ : ٢٤٤) العقيلي (٤ : ٨) الكامِل (٦ : ٨٠) الميزان (٣ : ٤٠٠) تَهْذيب الكَمال (٢٤ : ٩٩) التهذيب (٨ : ٤٠٩) التقريب (٣ : ١٣١) : صَدوقٌ يُخطِئ ، مِنَ السّابعةِ .

(٣٠٢٩) مُجاشعُ بنُ يوسفَ السّلَميُّ : يَقلبُ الأسامي في الأخبارِ ، ويَرفعُ الموقوفَ

منَ الآثارِ ، لا يَحلُّ كتابةُ حَديثِه ؛ إلاّ على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٣٨) الثقاتِ (٩ : ٢٤٥) في ترجمةِ الهُذَيْلِ بنِ إبراهيمَ وقالَ : مجهولٌ ، الميزان (٣ : ٤٣٧) اللسان (٥ : ١٦) .

(٣٠٣٠) مُحَمّدُ بنُ سالمٍ ، أبو سَهْلٍ الكُوفيُّ (ت) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم . كانَ ابنُ المباركِ يَنهى عنهُ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٦٢) العقيلي (٤ : ٧٥) الكامِل (٦ : ١٥٤) الميزان (٣ : ٥٥٦) تَهْذيب الكَمال (٢٥ : ٢٣٨) التهذيب (٩ : ١٧٦) التقريب (٢ : ١٦٣) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادِسةِ .

(٣٠٣١) مُحَمَّدُ بنُ مصعبٍ ، أبو عَبْدِ الله القَرْقَسائيُّ (ت ق) : ساءَ حِفْظُهُ حتى كانَ يقلبُ الأسانيدَ ويرفعُ المراسِيلَ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ إذا انفردَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٢٩٣) العُقَيْلي (٤ : ١٣٨) الكامِل (٦ : ٢٦٥) الميزان (٤ : ٤٢) تَهْذيب الكَمالِ (٢٦ : ٤٦٠) التَّقْريب (٢ : ٢٠٨) : صدوق كثير الغلط ، من صغار التاسعة .

(٣٠٣٢) الهُذَيلُ بنُ بِلالٍ المَدائنيُّ : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، فلمّا كثُرَ مُخالفتُه الثّقاتِ فيما يَرويهِ ؛ خَرَجَ عن حَدِّ العدالةِ إلى الجَرْحِ ، وصارَ في عِدادِ المَتروكينَ من لا يُحتجُّ بهِم . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٩٥) العقيلي (٤ : ٣٦٤) الكبير (٨ : ٢٤٥) الجرح (٩ : ١١٣) : قالَ أبو حاتمٍ : محلُّهُ الصدقُ ، وقالَ أبو زُرعةَ : ليّنٌ ، ليسَ بالقويِّ ، الكامِل (٧ : ١٢٣) الميزان (٤ : ٢٩٤) اللِّسان (٦ : ١٩٢) التعجيل (٤٣٠) .

(٣٠٣٣) يَحْيى بنُ أبي أُنَيْسَةَ ، أَخُو زَيْدٍ ، الجَزَريُّ الرَهاويُّ (ت) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَرفعُ المراسيلَ ، حتّى إذا سَمِعَها المبتدئُ في الصناعةِ ؛ لم يَشُكَّ أنّها معمولةٌ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ بحالٍ . وروى عن أخيهِ زيد أنّه قالَ لعُبيدِ الله بنِ عَمْرٍو : لا تَكتُبْ عن أخي ؛ فإنّهُ كَذّابٌ .

ترجمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ١١٠) المشاهير (ص : ١٨٥) في ترجمةِ أخيهِ زيدٍ وقالَ : لا شَيْء ، الثقاتِ (٦ : ٣١٥) في ترجمةِ أخيهِ أيضاً ، وقالَ : ضعيفٌ ، الكبير (٨ : ٢٦٢) : ليسَ بذاكَ ، الجرح (٩ : ١٢٩) : قالَ أحمدُ : ليسَ ممن يُكتَبُ حديثُهُ ، وقالَ ابنُ مَعين : ضعيفٌ ، ليسَ حديثُهُ بشيءٍ ، وقالَ أبو حاتم : ليسَ بالقويِّ ، ضعيفُ الحديث العُقَيْلي (٤ : ٣٩٢) الكامِل (٦ : ١٨٦) الميزان (٤ : ٣٦٤) تَهْذيب الكَمالِ (٣١ : ٢٢٣) التَّهْذيب (١١ : ١٨٣) التَّقْريب (٢ : ٣٤٣) : ضَعيفٌ ، من السادسة .

(٣٠٣٤) يَحيى بنُ مُحَمّدِ بنِ قَيسٍ ، أبو زُكَيرٍ البَصريّ (بخ م مد ت س ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ مِن غَيرِ تَعمّدٍ ، فلمّا كثُر ذلكَ منهُ ؛ صارَ غيرَ محتجٍّ بهِ إلاّ عَندِ الوفاقِ ، وإن اعتُبِرَ بما لم يخالفِ الأثباتَ في حَديثِه ؛ فلا ضَيرَ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١١٩) العُقَيلي (٢ : ٤٧٢) الكامل (٧ : ٢٤٣) تهذيب الكمال (٣١ : ٥٢٤) التهذيب (١١ : ٢٧٤) الميزان (٤ : ٤٠٥) التقريب (٢ : ٣٥٧) : صَدوقٌ يُخطِئُ كثيراً ، مِنَ الثّامنةِ .

(٣٨) يَصِلُ المقطوعَ ويرفَعُ المرسلَ ويُسندُ الموقوفَ

(٣٠٣٥) أسامةُ بنُ زيدِ بنِ أسلمَ المدينيُّ (ق) : كان يَهِمُ في الأخبار ويُخْطِئ في الآثارِ ، حتى كان يرفع الموقوف ويوصل المقطوع ، ويسند المرسل . وأخرجَ حديثاً (٢١٦٣) من طريقِ أسامةَ بنِ زيدٍ اللَّيْثيِّ ـ وهو غيرُ المدينيِّ ـ عن عثمانَ بنِ عُروةَ ؛ قال عَقِبَهُ : « . . وأسامةُ بنُ زيدِ بنِ أسلمَ واهٍ» .

ترجمَتُهُ في : المَجْروحين (١ : ١٧٩) العُقَيْلي (١ : ٢١) الكامِل (١ : ٣٥٩) تَهْذيب الكَمالِ (٢ : ٣٣٤) التَّهْذيب (١ : ٢٠٧) التَّقْريب (١ : ٥٢) : ضَعيْفٌ مِن قِبَلِ حِفْظهِ من السابعة .

(٣٠٣٦) خالدُ بنُ القاسِم ، أبو الهَيثمِ المَدائنيّ : كانَ يوصِلُ المَقطوعَ ، ويَرفعُ المُرسَلَ ويُسنِدُ المَوقوفَ ، وأكثرُ ما فَعَلَ ذلكَ بالليثِ بنِ سعدٍ ، لا تَحلُّ كَتابةُ حَديثِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٨٢) العُقَيليّ (٢ : ٢٣) الكامِل (٣ : ١٠) الميزان (١ : ٦٣٧) اللّسان (٢ : ٣٨٣) .

(٣٠٣٧) الضّحاكُ بنُ زيدٍ الأَهوازيُّ : يَرفعُ المَراسيلَ ويُسنِدُ المَوقوفَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لِما أكثرَ منها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٧٩) العُقَيليّ (٢ : ٢٢١) الميزان (٢ : ٣٢٤) اللّسان (٣ : ٢٠٠) .

(٣٠٣٨) عبدُ اللهِ بنُ عامرٍ الأسلَميُّ ، أبو عامرٍ المدَنيُّ (ق) : يَقلبُ الأسانيدَ والمُتونَ ويَرفعُ المَراسيلَ والموقوفَ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٦) العقيلي (٢ : ٢٨٣) الكامل (٤ : ١٥٤) الميزان (٢ : ٤٤٨) تهذيب الكمال (١٥ : ١٥٠) التهذيب (٥ : ٢٧٥) التقريب (١ : ٤٢٥) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابعةِ .

(٣٠٣٩) عَبدُ اللهِ بنُ موسى بنِ إبراهيمَ التّيميُّ ، أبو مُحَمّدٍ القُرَشيُّ (ق) : رَفعَ الموقوفَ ، وأسنَدَ المُرسَلَ كثيراً ، حتى يَخطُرَ ببالٍ من الحديثُ صِناعتُه ؛ أنّها معمولةٌ من كثرَتِها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به عند الانفرادِ ، ولا الاعتِبارُ به عند الوِفاقِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٦) العُقَيليّ (٢ : ٣٠٧) الميزان (٢ : ٥٠٨) تهذيبِ الكَمالِ (١٦ : ١٨٤) التّهذيب (٦ : ٤٦) التّقريب (١ : ٤٥٤) : صدوقٌ كَثيرُ الخَطأ ، مِنَ الثّامنَةِ .

(٣٠٤٠) عليُّ بنُ سُليمانَ الأزديّ : يَرفعُ المَراسيلَ ، ويُسنِدُ المَوقوفَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَردَ ، يَجبُ التّنَكُّبُ عَن رِواياتِه .

تَرْجَمَتُه في : المجروحين (٢ : ١١٤) الميزان (٣ : ١٣٢) اللسان (٤ : ٢٣٣) .

(٣٠٤١) مُحَمّدُ بنُ الحَسنِ المُزَنيُّ الواسِطيُّ (خ ل ت ق) : يَرفعُ الموقوفَ ، ويُسنِدُ المُرسلَ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ ثلاثُ رواياتٍ ، ولهُ عندَ البخاريِّ روايةٌ مقطوعةٌ في صِيَغِ التحمُّلِ والأداءِ في كتابِ العلمِ ، بابُ ما جاءَ في العلمِ ، قُبَيل رقم (٦٣) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٢٧٥) وأعادَهُ في الثقاتِ (٩ : ٥٧) وقالَ : كتبَ عنهُ أحمدُ ابنُ حنبلٍ ، وكانَ حَسَنَ الرأيِ فيهِ ، الكبير (١ : ٦٦) الجرح (٧ : ١٢٥) الميزان (٣ : ٥١٥) تهذيب الكمال (٢٥ : ٧١) التهذيب (٩ : ١١٨) التقريب (٢ : ١٥٤) : ثِقَةٌ مِنَ التّاسعةِ .

(٣٩) يروي المقلوبات

(٣٠٤٢) إبراهيمُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ هَمّام ، ابنُ أخي عَبدِ الرّزاقِ الصّنعانيّ : يَروي عَن عبدِ الرّزاقِ المقلوباتِ الكثيرةَ ، الّتي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بمن يَرويها لِكثرَتها ، ورَوى لهُ عدةَ أحاديثَ مُنكرةٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١١٨) الكامِل (١ : ٢٧٣) اللّسان (١ : ٧٣) .

(٣٠٤٣) أحمدُ بنُ عَليٍّ الأفْطَحُ المعرِّيُّ المصريُّ (شَيْخُ شُيوخِه) : يَرْوي عَن يَحْيى ابنِ زَهْدَم عَن أبيهِ عَن العُرْسِ بنِ عَميرةَ بنسخةٍ مَقلوبةٍ ، البليّةُ فِيها مِن يَحْيى بنِ زَهْدَم وأمّا هو في نفسِهِ فصَدُوقٌ إذا حَدَّثَ عَن الثّقاتِ .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٨ : ٥٠) الميزان (١ : ١٢٣) وَنَقَلَ ابنُ عَدِيٍّ قولَه : يأتي عَن يَحْيى بالطّامات ، لا أدري البليّةُ فِيها مِنْهُ أوْ مِن شَيْخِه ، وفي اللسان (١ : ٢٣٣) مثلُه وَنَقَلَ كلامَ ابنِ حِبّان وَسَكَتَ ، ولم أجدْ ترجمةَ أحمدَ هذا في الكَامِلِ ، كما لَمْ أجِدْ هذا الكلامَ في تَرجمةِ شيخِهِ يَحْيى بنِ زَهْدَم (٧ : ٢٤١) .

(٣٠٤٤) أحمدُ بنُ مُحَمّدِ بنِ عُمرَ بنِ يونُسَ اليَماميّ : يَروي أشياءَ مقلوبةً ، ولا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفَردَ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٤٣) الكامل (١ : ١٧٨) اللسان (١ : ٢٨٢) .

(٣٠٤٥) الحسنُ بنُ الحُسينِ الكُوفيُّ : يَروي عَن جريرٍ المقلوباتِ ، وذكرَ حديثاً عَن جريرِ بنِ عبدِ الحميدِ مِن رِواية الحَسنِ هذا عَنه ، ثمّ قالَ : ليسَ هذا مِن حديثِ جريرٍ والرّاوي عَنهُ هذا الحديثَ إمّا أن يكونَ مُتعمّداً فيه بالوَضعِ ، أو القَلبِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٣٨) الكامل (٢ : ٣٣٢) الميزان (١ : ٤٨٣) اللسان (٢ : ١٩٩) .

(٣٠٤٦) الحسنُ بنُ زُرَيقٍ الطّهَويُّ : يَروي عَن ابنِ عُيَيْنَةَ المقلوباتِ ، يَجِبُ مجانبةُ حديثِه على الأحوالِ . رَوى لهُ حديثاً ثمّ قالَ : المتنُ صَحيحٌ ، والإسنادُ مَقلوبٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٤٠) العُقَيليّ (١ : ٢٢٦) الكامِل (٢ : ٣٣٦) الميزان (١ : ٤٩١) اللّسان (٢ : ٢٠٧) .

(٣٠٤٧) خالدُ بنُ عُثمانَ العُثمانيُّ : يروي عن مالكٍ الأشياءَ المَقلوباتِ ، ويُحدّثُ عنه بالأشياءِ المُلزَقاتِ ، فلمّا كثُرَ ذلكَ منه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بِخبرِه فيما وافقَ الثّقاتِ ؛ لغلبةِ الوَهَمِ والخَطأِ عَليهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٨٣) الميزان (١ : ٦٣٥) اللّسان (٢ : ٣٨٠) .

(٣٠٤٨) سَعيدُ بنُ داودَ بنِ زَنْبَرٍ الزّنْبَريّ (خت) : يَروي عن مالكٍ أشياءَ مقلوبةً ، لا تَحلّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ الاعتبار .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ روايةٌ واحدةٌ ، وهي عندَ البخاريِّ معلقةٌ (٦٨٦٣) ولم يُخَرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِه شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٢٥) العُقَيليّ (٢ : ١٠٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١٠ : ٤١٧) التّهذيب (٤ : ٢٤) التّقريب (١ : ٢٩٤) : صدوقٌ لهُ مناكيرُ عن مالكٍ ، ويقالُ : اختلَطَ عَليه بعضُ حَديثِه ، وكذّبه عَبدُ اللهِ بنُ نافعٍ في دَعواهُ أنّه سَمِعَ من لَفظِ مالكٍ ، مِنَ العاشِرَةِ .

(٣٠٤٩) سفيانُ بنُ حسينِ بنِ حسنِ السُّلَميُّ الواسطيُّ (خت مق ٤) : يروي عن الزهريِّ المقلوباتِ ، وإذا روى عن غيره أشْبَهَ حديثُه حديثَ الأثباتِ ، وذاكَ أنَّ صحيفةَ الزهريِّ اختلطَتْ عليه ؛ فكانَ يأتي بها على التوهُّم ، فالإنصافُ في أمرِه : تَنَكُّبُ ما روى عن الزهريّ ، والاحتجاجُ بما روى عن غيره . كذا في المجروحين . وقال في الثقات : روايتُه عن الزهريِّ فيها تخاليطُ يجبُ أن تُجانَبَ ، وهو ثقة في غير حديثِ الزهريِّ ، يجبُ أن يُمحى من كتاب المجروحين .

(٣٠٥٠) سَلاّمُ بنُ أبي عَمرةَ الخُراسانيّ (ت) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٤١) الكامِل (٣ : ٣٠٩) الميزان (٢ : ١٨٠) تَهذيبِ الكَمالِ (١٢ : ٢٩٣) التّهذيب (٤ : ٢٨٦) التّقريب (١ : ٣٤٢) : ضعيفٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٣٠٥١) صالحُ بنُ أبي الأخضَرِ (٤) (د ت س ق) : يَروي عَنِ الزّهْريّ أشياءَ مقلوبةً والسببُ في ذلك أنّه قد اختلطَ عليه ما سمعَ مِنَ الزّهْريّ بما وَجَدَ عِندَه مَكتوباً ، فلم يُمَيِّزْ هذا من ذاك .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٦٨) العقيلي (٢ : ١٩٨) الكامِل (٤ : ٦٤) الميزان (٢ : ٢٨٨) تَهْذيب الكَمال (١٣ : ٨) التهذيب (٤ : ٣٨٠) التقريب (١ : ٣٥٨) : ضَعيفٌ يعتبرُ بهِ ، مِنَ السّابعةِ .

(٣٠٥٢) صَدَقَةُ بنُ موسى الدّقيقيُّ السُّلَميُّ (بخ د ت) : كانَ صالحاً ، لم يكنِ الحديثُ مِن صِناعتِه ، فكانَ إذا رَوى ؛ قَلبَ الأخبارَ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٧٣) العُقَيليّ (٢ : ٢٠٨) الكامِل (٤ : ٧٦) الميزان (٢ : ٣١٢) تَهذيبِ الكَمالِ (١٣ : ١٤٩) التّهذيب (٤ : ٤١٨) التّقريب (١ : ٣٦٦) : صدوقٌ لهُ أوهامٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٣٠٥٣) صِلةُ بنُ سُليمانَ العَطّارُ : يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، وعَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٧٦) العقيلي (٢ : ٢١٥) الكامِل (٤ : ٨٧) الميزان (٢ : ٣٢٠) اللّسان (٢ : ١٩٨) .

(٣٠٥٤) ضِرارُ بنُ صُردٍ ، أبو نُعيم الطّحانُ (عخ) : كانَ عالماً بالفرائضِ ، إلاّ أنّه يَروي المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، حتّى إذا سمعَه مَن كانَ دَخيلاً في العلمِ ؛ شَهِدَ عليهِ بالجرحِ والوَهنِ ، كانَ ابنُ مَعينٍ يُكَذّبُهُ .

(٣٠٥٥) طَلحةُ بنُ زيدٍ الرّقّيُّ (ق) : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بِخَبرِه .

(٣٠٥٦) عَبّادُ بنُ كَثيرٍ الثّقَفيُّ الكَاهِليُّ البَصريُّ (د ق) : رَوى لهُ عدةَ أحاديثَ ، ونقلَ

عَنِ ابنِ المباركِ وابنِ معينٍ وغيرِهما : أنّه كانَ صالحاً ، ولَكنّهُ لَيسَ مِن أهلِ الحديثِ ، وقالَ ابنُ حِبّانَ عَن أحاديثِه : مَقلوبةٌ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٦٦) العقيلي (٣ : ١٤٠) الميزان (٢ : ٢٧١) وانظر (٢ : ٣٧٥) و (٥ : ٤١٣) قالَ الذّهبيّ : عبّادُ بنُ كَثيرٍ الكاهِليُّ عَن نافع ، مَتروكُ الحديثِ ، وجَعلَهُ ابنُ حِبّانَ الثّقفيَّ ، تَهْذيب الكَمال (١٤ : ١٤٥) التهذيب (٥ : ١٠٠) التقريب (١ : ٣٩٣) : مَتروكٌ ، قالَ أحمدُ : رَوى أحاديثَ كَذِبٍ ، مِنَ السّابعةِ .

(٣٠٥٧) عبدُ الرّحمنِ بنُ مالكِ بنِ مِغْوَلٍ البَجَليُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، وما لا أصلَ لهُ عَنِ الأثباتِ ، تركَهُ أحمدُ ابنُ حَنبلٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٦١) العقيلي (٢ : ٣٤٥) الكامل (٤ : ٢٨٨) الميزان (٢ : ٥٨٤) اللّسان (٣ : ٤٢٧) .

(٣٠٥٨) عبدُ الرّحمنِ بنُ مُسْهِرٍ الكُوفيّ ، قاضي حَلب : يخطِئُ ، حتّى يأتي بالأشياءِ المقلوبةِ ؛ الّتي يَشهدُ لها مَنِ الحديثُ صِناعتُه بالقَلبِ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٥٧) العُقَيلي (٢ : ٣٤٦) الكامل (٤ : ٢٩٤) الميزان (٢ : ٥٩٠) اللسان (٣ : ٤٣٧) .

(٣٠٥٩) عَبدُ العَزيزِ بنُ الحُصَينِ بنِ التّرْجُمانِ المرْوَزيّ : يَروي المقلوباتِ عَنِ الأثباتِ والموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، وأشبهُ حديثِه ما رَوى عَنِ الزّهْريّ ، ولم يروِ عَنه إلا الشيءَ بعدَ الشيءِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ مِنَ الحالاتِ .

(٣٠٦٠) عَبدُ العَزيزِ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الجَزَريُّ : يَأتي بالمَقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، فيُكثر والملزَقاتِ بالأثباتِ ؛ فيُفحِشُ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٣٨) الميزان (٢ : ٦٣١) اللّسان (٤ : ٣٤) .

(٣٠٦١) عبدُ اللهِ بنُ عَبّادٍ البَصريّ : يَقلِبُ الأخبارَ ، يَروي عَنهُ رَوحُ بنُ الفَرَجِ نُسخَةً مَوضوعةً .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٤٦) الميزان (٢ : ٤٥٠) : ضعيفٌ ، اللسان (٣ : ٣٠٣) .

(٣٠٦٢) عبدُ الله بنُ ميمونٍ القَدّاح المَكّيُّ (ت) : يَرْوي المقلوبات ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢١) العُقَيْليّ (٢ : ٣٠٢) الكَامِل (٤ : ١٨٧) المِيزان (٢ : ٥١٢) تَهذيب الكَمالِ (١٦ : ١٩٨) التَّهْذيبِ (٦ : ٤٩) التَّقْريبِ (١ : ٤٥٥) : مُنْكَرُ الحَديثِ مَتْروكٌ ، مِنَ الثَّامِنَةِ .

(٣٠٦٣) عَبدُ المَلكِ بنُ الحُسينِ النّخَعيُّ (ق) : يروي المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به إذا وافقَ الثّقاتِ ، ولا الاعتِبارُ به فيما لم يُخالِفِ الأثباتَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٣٤) العُقَيليّ (٣ : ٢٢) الكامِل (٥ : ٣٠٣) الميزان (٢ : ٦٥٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١٨ : ٣٠١) التّهذيب (٦ : ٣٩٢) و (١٢ : ٢١٩) التّقريب (١ : ٥١٨) و (٢ : ٤٦٨) : قيل : اسمُه عُبادَةُ بنُ الحُسينِ ، وقيل : ابنُ أبي الحُسينِ ، ويقالُ له : ابنُ ذَرّ . مَتروكٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٣٠٦٤) عُثمانُ بنُ خالدِ بنِ عُمرَ العُثمانيُّ ، أبو عفّانَ المدنيُّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، ويَروي عَنِ الأثباتِ أسانيدَ ليست مِن رِواياتِهم ؛ كأنّه كانَ يَقلبُ الأسانيدَ لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بِخَبرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٠٢) العُقَيليّ (٣ : ١٩٨) الكامِل (٥ : ١٧٥) الميزان (٣ : ٣٢) تَهذيبِ الكَمالِ (١٩ : ٣٦٣) التّهذيب (٧ : ١١٤) التّقريب (٢ : ٨) : متروكُ الحديثِ ، مِنَ العاشِرَةِ .

(٣٠٦٥) عُثمانُ بنُ مِقْسَمٍ البُرّيُّ ، أبو سَلَمةَ الكِنْديُّ ، مَولاهُم : يَروي المقلوباتِ عَنِ الأثباتِ ، تركَهُ أحمدُ ، وابنُ معينٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٠١) الكبير (٦ : ٢٥٢) الجرح (٦ : ١٦٧) العقيلي (٣ : ٢١٧) الكامِل (٥ : ١٥٥) الميزان (٣ : ٥٦) اللّسان (٤ : ١٥٥) .

(٣٠٦٦) عُمرُ بنُ أيوبَ المَدنيُّ : يَروي المقلوباتِ والمُلزَقاتِ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٩٢) الميزان (٣ : ١٨٣) اللّسان (٤ : ٢٨٥) ضعفاءِ الأصبهانيِّ (ص : ١١٤) .

(٣٠٦٧) كادحُ بنُ رَحْمَةَ الزّاهدُ الكوفيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ المقلوباتِ ، حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتعمّدَ لَها ، أو غَفَلَ عَنِ الإتقانِ ، حتّى غَلبَ عَليهِ الأوهامُ الكثيرةُ ؛ فَكَثُرَ المناكيرُ في رِوايتِه ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٢٩) الكامِل (٦ : ٨٣) المِيزان (٣ : ٣٩٩) اللِّسان (٤ : ٤٨٠) ضعفاء الأصبهاني (ص : ١٣٤) .

(٣٠٦٨) كَثيرُ بنُ زِيادٍ البُرسانيُّ ، أبو سهلٍ البَصْريّ (د ت ق) : يَرْوي المقلوباتِ أَستحِبُّ مجانبةَ ما انْفَرَدَ مِن الرواياتِ .

(٣٠٦٩) كُلْثومُ بنُ جَوشَنٍ القُشَيريّ (ق) : شيخٌ يَروي عن الثقاتِ المقلوباتِ ، وعن الأثباتِ الموضوعاتِ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٣٠) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٣٥٦) ولم يقُلْ فيه شيئاً ، الجرح (٧ : ١٦٤) : قال ابنُ مَعينٍ : ليس بهِ بأسٌ ، وقال أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، وقالَ مَرّةً : مجهولٌ ، الميزان (٣ : ٤١٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٢٠١) التّهذيب (٨ : ٤٤٢) التّقريب (٢ : ١٣٦) : ضعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٣٠٧٠) مُحَمّدُ بنُ إسحاقَ البَلْخيُّ : يَروي المقلوباتِ ، ويأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ ، كأنّه المُتعمّدُ لَها ، لا يُكتَبُ حَديثُه إلا للاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٠٧) الكامِل (٦ : ٢٧٩) الميزان (٣ : ٤٧٥) اللّسان (٥ : ٦٦) .

(٣٠٧١) مُحَمّدُ بنُ بَحرٍ البَصريُّ الهُجَيْميُّ : يَروي عَنِ الضّعفاءِ أشياءَ لم يُحدِّثْ بها غيرُه عنهم ؛ حتّى يَقعَ في القَلبِ أنّه كانَ يَقلِبُها عَليهم ، فلستُ أدري : البَليّةُ في تِلكَ الأحاديثِ منهُ أو منهُم ، ومِن أيّهِم كانَ ؛ فهوَ ساقطُ الاحتِجاجِ بهِ ؛ حتّى تَتبيَّنَ عَدالتُه بالاعتبارِ بروايتِه عَنِ الثّقاتِ .

(٣٠٧٢) مُحمّدُ بنُ عَقيلِ بنِ خُوَيْلدِ بنِ مَيسَرةَ، أبو عَبدِ اللهِ النَّيْسابوريُّ (شيخُ شيوخِهِ) (خد س ق): ربّما أخطأَ، حدّثَ بالعِراقِ بمقدارِ عَشرةِ أحاديثَ مَقلوبةٍ.

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حَديثاً (٦٩٠٤).

تَرجمَتُهُ في: الثّقاتِ (٩ : ١٣٩) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ١٢٨) ونقلَ عن الحاكمِ الكَبيرِ قولَهُ: حدّثَ عن حَفصِ بنِ عَبدِ اللهِ بحديثينِ، لم يُتابَع عليهما، ويقالُ: دَخلَ له حَديثٌ في حَديث، وكانَ أحدَ الثّقاتِ النّبلاءِ، التّهذيبِ (٩ : ٣٤٧) التّقريبِ (٢ : ١٩٢): صدوقٌ، من الحادِيةَ عَشْرَةَ، حدّث من حِفظِه بأحاديثَ فأخطأَ في بَعضِها.

(٣٠٧٣) مُحَمّدُ بنُ عُمرَ بنِ واقِدٍ الواقِديُّ (ق): كانَ مّمن يَحفظُ أيّامَ الناسِ وسِيَرَهُم يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ، وعَنِ الأثباتِ المعضلاتِ، حتّى ربّما سَبقَ إلى القَلبِ أنّهُ كانَ المتعمّدَ لذلكَ، كَذّبَهُ أحمدُ، واتّهمَهُ ابنُ المدينيِّ بالوضعِ، وقالَ ابنُ مَعينٍ: ليسَ بِشيءٍ.

ترجمته في: المجروحين (٢ : ٢٩٠) الكبير (١ : ١٧٨): سَكَتوا عنهُ، تركَهُ أحمدُ وابنُ نميرٍ، العقيلي (٤ : ١٠٧) الكامِل (٦ : ٢٤١) الميزان (٣ : ٦٦٢) تَهْذيب الكَمال (٢٦ : ١٨٠) التهذيب (٩ : ٣٦٣) التقريب (٢ : ١٩٤): مَتروكٌ، معَ سعَةِ عِلمِه، مِنَ التّاسعةِ.

(٣٠٧٤) مُحَمّدُ بنُ يَحيى بنِ ضِرارٍ المازنيُّ الأهوازيُّ: يَروي المقلوباتِ والمُلزَقاتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه.

ترجمته في: المَجروحينَ (٢ : ٣٠٨) الميزان (٤ : ٦٠) اللّسان (٥ : ٤٢١).

(٣٠٧٥) مُحَمّدُ بنُ يَعلى، أبو عليٍّ السُّلَميُّ (زنبور) (تق): يُخطئُ حتّى يَجيءَ بما يحدّث بِهِ مَقلوباً، فلا يَجوزُ الاحْتِجاجُ بهِ فيما خالَفَ الثقاتِ مِنَ الرّواياتِ، ولا فيما انفرَدَ؛ وإنْ لم يُخالِفِ الأثباتَ.

تَرْجَمَتُه في: المجروحين (٢ : ٢٦٧) وأعادَهُ في الثقاتِ (٩ : ٧٨) وقالَ: يُخطئُ العُقَيْليّ (٤ : ١٤٩) الكَامِل (٦ : ٢٦٧) الميزان (٤ : ٧٠) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٤٥) التهذيب (٩ : ٥٣٣) وقد وَهِمَ الحافظُ؛ فنَسَبَ ما قالهُ ابنُ حِبّانَ في المَجْروحينَ إلى

الثِّقاتِ، التّقريب (٢ : ٢٢١) : ضَعيفٌ، مِنَ التّاسِعَةِ، ترتيب الثقات (٣ : ٤٩) .

(٣٠٧٦) مَسْعَدَةُ بنُ الْيَسَعِ بنِ قَيسٍ البَاهِليُّ : يروي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ المقلوباتِ حتّى إذا سَمِعَها المُبتَدئُ في الصِناعَةِ؛ عَلِمَ أنّه لا أصولَ لهُا .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٣٥) وانظر الثقات (٧ : ٢٨١) و(٧ : ٦٥٥) الكبير (٨ : ٢٦) الجرح (٨ : ٣٧٠) العقيلي (٤ : ٢٤٥) الكامِل (٦ : ٣٩٠) الميزان (٤ : ٩٨) اللِّسان (٦ : ٢٣) .

(٣٠٧٧) مَعْديُّ بنُ سُليمانَ البَصريّ (ت ق) : يَروي المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ، والملزقاتِ عَنِ الأثباتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به إذا انفرَدَ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٤٠) تهذيب الكمال (٢٨ : ٢٥٨) التهذيب (١٠ : ٢٢٩) الميزان (٤ : ١٤٢) التقريب (٢ : ٢٦٣) : ضَعيفٌ، وكانَ عابِداً، مِنَ الثّامنةِ .

(٣٠٧٨) مُعَلّى بنُ عبدِ الرّحمنِ الواسِطيّ (ق) : يَروي عَن عبدِ الحميدِ بنِ جعفرٍ المقلوباتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَردَ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٧) العقيلي (٤ : ٢١٥) الميزان (٤ : ١٤٨) الكامل (٦ : ٣٧٣) تهذيب الكمال (٢٨ : ٢٢٨) التهذيب (١٠ : ٢٣٨) التقريب (٢ : ٢٦٥) : مُتَهمٌ بالوَضعِ، وقد رُميَ بِالرّفضِ، مِنَ التّاسعةِ .

(٣٠٧٩) مُعَمَّرُ بنُ مُحَمّدِ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ أبي رافعٍ (ق) : يَنفردُ عن أبيه بنُسخةٍ أكثرُها مقلوبةٌ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ، ولا الرّوايةُ عنه؛ إلاّ على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٣٨) الجرح (٨ : ٣٧٣) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ الكامِل (٦ : ٤٥٠) الميزان (٤ : ١٥٦) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٣٢٩) التّهذيب (١٠ : ٢٥٠) التّقريب (٢ : ٣٦٧) : مُنكرُ الحديثِ، مِن كِبارِ العاشِرَةِ .

(٣٠٨٠) مَنْصورُ بنُ سُقَيْر، وقيل : صُقَيْر، أبو النّضرِ البَغداديُّ (ق) : يَرْوي المقلوباتِ لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ٣٩) العُقَيْليّ (٤ : ١٩٢) وقالَ : الجَزَريّ الحرّانيّ

تَهذيب الكَمالِ (٢٨ : ٥٣٣) التَّهْذيبِ (١٠ : ٣٠٩) المِيزان (٤ : ١٨٥) : هو مَنصورُ بنُ صُقَير عِندِه ، التَّقْريبِ (٢ : ٢٧٦) : ضَعيفٌ ، مِنَ صغارِ التَّاسِعَةِ .

(٣٠٨١) نائلُ بنُ نَجيحِ الحَنَفيُّ الثَقَفيُّ ، الرّاوي عَنِ الثّوريّ (ق) : يَروي عَنه المقلوباتِ ، وعَن غيرِه مِنَ الثّقاتِ الملزقاتِ ، لا يُعجِبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفَردَ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٦١) العقيلي (٤ : ٣١٣) الكامل (٧ : ٥٦) تهذيب الكمال (٢٩ : ٣٠٧) التهذيب (١٠ : ٤١٥) الميزان (٤ : ٢٤٤) التقريب (٢ : ٢٩٧) : ضَعيفٌ ، مِنَ التّاسعةِ .

(٣٠٨٢) يَحيى بنُ أبي زَكريّا الغَسّانيُّ ، أبو مَروانَ الواسِطيُّ (خ) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، حتّى إذا سَمِعَها مَنِ الحديثُ صِناعتُه ؛ لم يَشُكَّ أنّها مقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الرّوايةُ عَنه ؛ لِما كثُر مِن مُخالَفتِه الثّقاتِ فيما يَرويه .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ أربعةُ أحاديثَ متّصلة ، كلّها عندَ البخاريِّ (١٣٨٩ ، ١٦٢٦ ، ٦٦٨٣ ، ٧٣٧٠) ولهُ روايةٌ مُعلّقةٌ (٢٥٨١) ولم يُخَرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٢٦) الكبير (٨ : ٢٧٤) الجرح (٩ : ١٤٦) : قالَ أبو حاتم : شيخٌ ليسَ بمشهورٍ ، الميزان (٤ : ٤٧٦) وقالَ : خَرّجَ لهُ البخاريُّ في صحيحِهِ حديثاً ، وترجَمَهُ مَرّةً أُخرى (٩٦٤٨) فكأنّهُ يُفرّقُ بينَهُما ، وتَبِعَهُ على ذلكَ ابنُ حَجَرٍ في اللسانِ (٦ : ٢٨١) وقالَ : «هو غيرُ يَحيى بنِ أبي زَكَريّا الغَسّانيِّ الذي أخرَجَ لهُ البخاريُّ وقد أشارَ إلى ذلكَ الذهبيُّ في الأصلِ» ونقلَ فيهِ قولَ ابنِ حِبّانَ السالفَ ذِكْرُهُ .

ثمَّ تناقَضَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ فترجمَهُ في التهذيبِ ، ونَقَلَ كلامَ ابنِ حِبّانَ نفسَهِ ، ثمَّ قالَ : «لهُ في صحيحِ البخاريِّ حديثٌ واحدٌ عن هشامِ بنِ عُروةَ عن أبيهِ عن عائشةَ ؛ متابعةً» .

قلتُ : لي هُنا ملاحظتانِ :

الأولى : أنَّ البخاريَّ أخرجَ للغسّانيِّ هذا خمسةَ أحاديثَ متابعةً ، وليسَ حديثاً واحداً ـ كما تقدّمَ قريباً ـ وهذا يُستدرَكُ على الحافظَينِ الذهبيِّ وابنِ حجرٍ .

الثانيةُ : أنّني لم أقِفْ على مَن فرّقَ بينَهُما قبلَ الذهبيِّ وابنِ حجَرٍ ، وإثباتُ الفرقِ بينَهُما مما لا طائلَ تحتَهُ ، فهُما واحدٌ .

والأحاديثُ الخمسةُ عندَ البخاريِّ جميعُها من روايةِ محمدِ بنِ حربٍ عنهُ ، عن هشامِ بنِ عروةَ ، فمِن أينَ جاءَ التفريقُ؟ وما دليلُهُ؟!

تَهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٣١٤) التهذيب (١١ : ٢١١) التّقريب (٢ : ٣٤٧) : ضعيفٌ مِنَ التاسعةِ .

(٣٠٨٣) يحيى بنُ سَعيدٍ الشَّهيدُ : يَرْوي المَقلوباتِ والمُلزقاتِ ، لا يَحِلُّ الاحْتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٢٩) الميزان (٤ : ٣٧٧) اللسان (٦ : ٢٥٧) .

(٣٠٨٤) يَحيى بنُ سَعيدٍ ، قاضي شيرازٍ : يَروي عَن عَمرِو بنِ دينارٍ المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَردَ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١١٨) الكامل (٧ : ١٩٣) الميزان (٤ : ٣٧٨) اللسان (٦ : ٢٥٨) .

(٣٠٨٥) يَحيى بنُ يَزيدَ ، أبو شَيْبَةَ الرّهاويّ (د) : يَروي المقلوباتِ عنِ الأثباتِ ، ويأتي عَنْ أقوامٍ ثقاتٍ بأشياءَ مُعضَلاتٍ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في روايتِه ، بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١١٥) وأعادَهُ في الثّقات (٧ : ٦١٣) وقالَ : يُعتبَرُ حديثُهُ مِن غيرِ روايةِ الضعفاءِ عنهُ ، الكبير (٨ : ٣١٠) : لم يَصحَّ حديثُهُ ، الجرح (٩ : ١٩٨) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بهِ بأسٌ ، الكاملِ (٧ : ٢٣٢) الميزان (٢ : ٤١٤) اللّسان (٦ : ٢٦٩) تَهْذيب الكَمال (٣٢ : ٤٤) التّهذيب (١١ : ٣٠٢) التّقريب (٢ : ٣٦٠) : مقبولٌ ، مِنَ السّابعَةِ .

(٣٠٨٦) يَحْيى بنُ يَعقوبَ بنِ مُدْركِ بنِ سَعْدِ بنِ خَيْثَمَةَ الأنْصاريُّ ، أبو طالبٍ القاصُّ الكوفيُّ : يروي عَن الثّقاتِ الأشياءَ المقلوباتِ ؛ على قِلّةِ روايتِهِ ، حتّى رُبّما سَبَقَ إلى القَلْبِ أنّهُ كانَ المتَعَمِّدَ لذلكَ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِه .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٣ : ١١٧) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٧ : ٦١٤) وقالَ : يُخطئُ الكَبير (٨ : ٣١٢) : مُنْكَرُ الحَديث ، العُقَيليّ (٤ : ٤٣٦) الجَرْح (٩ : ١٩٨) قالَ أبو حاتِم : محلُّهُ الصِدْقُ ، لَمْ يروِ شيئاً مُنْكَراً ، وَهو ثِقَةٌ في الحَديثِ ، أدخلَهُ البُخاريُّ في كِتابِ الضُّعَفاءِ ، يُحَوَّلُ مِن هناكَ ، الكامِل (٧ : ٢٣٣) الميزان (٤ : ٤١٥) اللِّسان (٦ : ٢٨٢) .

(٣٠٨٧) يَحيى بنُ يَعْلى ، أبو زَكريّا الأسلميُّ القَطوانيُّ (بخ ت) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، رَوى عَنه أبو نُعيم ضِرارُ بنُ صُرَد ، فلستُ أدري : وَقَعَ ذلكَ في رِوايتِه مِنه أو مِن ضِرارٍ ، لأنّ ضِراراً سَيئُ الحِفظِ ، كَثيرُ الخَطأ ، فلا يَتهَيّأُ إلزاقُ الجَرحِ بأحَدِهما فيما رَوَيا دونَ الآخرِ ، ووَجَبَ التّنَكّبُ عمّا رَوَيا جُمْلةً ، وتَرْكُ الاحتِجاجِ بِهما عَلى كلِّ حالٍ .

ومع ذلكَ ؛ أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً (٦٩٤٤) .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٢٠) الكبير (٨ : ٣١١) الجرح (٩ : ١٩٦) : قالَ أبو حاتم : ليسَ بالقويِّ ، ضعيفُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٣٥) الكامِل (٧ : ٢٣٣) الميزان (٤ : ٤١٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٥٠) التّهذيب (١١ : ٣٠٤) التّقريب (٢ : ٣٦١) : ضعيفٌ شيعيٌّ ، مِنَ التّاسِعَة .

(٣٠٨٨) يزيدُ بنُ سُفْيان بن عُبَيد الله بن رَواحةَ : يَرْوي نُسخةً مَقلوبةً ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ ؛ لكثرةِ خَطئِه ، ومُخالفته الثِّقاتِ فِي الرِّواياتِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٠١) العُقَيْليّ (٤ : ٣٨٤) اللسان (٦ : ٢٨٨) المِيزان (٤ : ٤٢٦) .

(٣٠٨٩) يزيدُ بنُ سُليمانَ بن عُبيدِ الله بنِ رَواحةَ : يَروي عَن سليمانَ التّيميِّ نُسخةً مَقلوبةً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إذا انفَردَ ؛ لِكثرةِ خَطئِه ، ومُخالفته الثّقاتِ في الرّواياتِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٠١) العقيلي (٤ : ٣٨٤) الميزان (٢ : ٤٢٦) اللسان (٦ : ٢٨٨) .

(٣٠٩٠) يَزيدُ بنُ عَبدِ المَلكِ بنِ نَوْفَلٍ الهاشِميُّ المَدنيُّ ، أبو خالدٍ النوفَليُّ (ق) : ساءَ حِفْظُه ؛ حتّى كانَ يَروي المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، ويأتي بالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بآثارِهِ . وإنِ اعتَبَرَ معتَبِرٌ بما وافقَ الثقاتِ مِن حديثِهِ ، مِن غيرِ أن يَحْتَجَّ بِهِ ؛ لَم

أرَ بذلكَ بأساً . كانَ أحمدُ سَيِّئَ الرأيِ فيهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

وأخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً (١١١٨) مقروناً ، وقالَ : احتجاجُنا في هذا الخبرِ بنافعِ بنِ أبي نعيم دونَ يزيدَ بنِ عبدِ الملكِ النوفَليِّ ؛ لأنَّ يزيدَ بنَ عبدِ الملكِ تبرَّأْنا من عُهدتِهِ في كتابِ الضُّعَفاءِ .

(٣٠٩١) يوسفُ بنُ مُحَمّدِ بنِ المُنكَدرِ التّيميُّ القُرَشيُّ (ق) : يروي عَن أبيهِ ما ليسَ مِن حَديثِهِ مِنَ المناكيرِ التي لا يَشُكُّ عوامُّ أصحابِ الحَديثِ أنّها مقلوبةٌ ، وكانَ يوسُفُ شيخاً صالحاً مِمّن غَلَبَ عليهِ الصلاحُ ؛ حتى غَفَلَ عَن الحِفْظِ والإتقانِ ، فكانَ يأتي الشَيْءَ على التوهُّم ، فَبَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ على الأحوالِ كُلِّها .

(٣٠٩٢) أبو الأَعْيَنِ العَبديّ : يأتي بأشياءَ مَقلوبةً وأوهامَ مَعمولةً كأنّه يتعمّدها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٠) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٦٥٥) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً كنى البَخاريّ (٨) الجَرْح (٩ : ٣٣٥) كُنى الحاكمِ (١ : ٢٤ب) ضعفاء ابن الجوزي (٣ : ٢٢٧) الميزان (٤ : ٤٩٢) اللّسان (٧ : ١١) تَعجيلِ المَنفعةِ (ص : ٣٠٥) كُنى ابنِ عَبدِ البَرّ برقم (١٣١١) .

(٣٠٩٣) أبو الدَّهْماءِ البَصريُّ : يَروي المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، ويأتي بما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ؛ فبَطلَ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٤٩) الميزان (٤ : ٥٢٢) اللسان (٧ : ٤٦٢) .

(٤٠) يروي ما لا يُتابَعُ عليه

(٣٠٩٤) أصْرَمُ بنُ غِياثٍ ، أبو غِياثٍ النَّيْسابوريّ : كانَ مُرْجِئاً مُنكرَ الحديثِ ، لا يُتَابَعُ على ما رَوى .

(٣٠٩٥) بُكَيْرُ بنُ مِسْمارٍ ، الرّاوي عَن الزهري : يروي من الأخبار ما لا يُتابَعُ عليها وهو قليلُ الحَديث على مناكيرَ فيهِ . وفرَّقَ ابنُ حِبّانَ بينَ اثنَينِ بهذا الاسمِ .

(٣٠٩٦) ثابتُ بنُ زُهيرٍ ، أبو زُهير البَصْريّ : لا يُتابَعُ عَلَى حَديثِهِ ، كان يُخطِئُ حَتّى خَرَجَ عَن جُمْلَةِ مَنْ يُحتجُّ بِهِم إذا انْفرَدوا .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٢٠٦) العُقَيْليّ (١ : ١٧٣) الكَامِل (٢ : ٩٤) المِيزان (١ : ٢٦٤) اللسان (٢ : ٧٦) .

(٣٠٩٧) حَزَوّر ، أبو غالبٍ البصْريُّ ، الرّاوي عَن أبي أُمامَةَ : روى أحدُهما عن الآخر رَوَيا ما لا يُتابَعانِ عليه ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بهما ؛ لانفرادِهما عن الأثباتِ بما خالفَ حديثَ الثقاتِ ، قالهُ في ترجمةِ أبو مَرزوقٍ التّجيبيّ . المجروحين (٣ : ١٥٩) .

وقال في المجروحين (١ : ٢٦٧) : منكرُ الحديثِ ؛ على قلته ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إلا فيما يوافقُ الثقاتِ ، وهو صاحبُ حديثِ الخوارجِ . تهذيب الكمال (٤ : ٣١١) فما بعدُ ، وفي التهذيبِ (١٢ : ٢١٥) أنّ أبا غالبٍ صاحب أبي أُمامة اسمُهُ حَزَوّر ، وثّقهُ موسى بنُ هارون الحمّال ، التقريب (٨٢٩٨) : صدوقٌ يُخطئُ .

(٣٠٩٨) رباحُ بنُ أبي مَعروفِ بن أبي سارّة المَكّيُّ (بخ م ل س) : يُخطئ ويَرْوي عَنِ الثِّقاتِ ما لا يُتابَع عَلَيْه ، والذي عِنْدي فِيهِ التَّنَكُّبُ عَمّا انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الحَديثِ ، والاحتجاجُ بما وافَقَ الثِّقات فِي الرِّواياتِ . تركَهُ يَحيى القَطّانُ وابنُ مَهْديّ .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ خمسُ رواياتٍ ، منها ثلاثُ رواياتٍ عندَ مسلمٍ (١١٨٠ ، ١٢٠٨ ، ١٥٣٦) وأخْرَجَ لَهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ روايةً واحدةً (٦٨٦٧) .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٠٠) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٦ : ٣٠٧) وقالَ : يُخطئُ ويَهِمُ ، المشاهير (١ : ١٤٧) : كانَ الغالبُ عليه التقشّفَ ، ولزومَ الورعِ ، والاجتهادَ في العبادةِ ، وكانَ يَهِمُ في الشيءِ بعدَ الشيءِ ، الكبير (٣ : ٣١٥) الجَرْح (٣ : ٤٨٩) : كان يَحيى القَطّانُ وابنُ مهدي لا يحدّثانِ عَن رباحٍ بشيءٍ . وَقالَ ابنُ معين : ضَعيفٌ ، وَقالَ أبو حاتم : صالحُ الحَديثِ ، وَقالَ أبو زُرْعَةَ : صالحٌ ، ابنُ سعدٍ (٥ : ٤٩٥) العِجْليّ رَقم (٤١٤) . قالَ النَّسائيّ في الضعفاء (ص : ٤٢) ليس بالقَويّ . العُقَيْلي (٢ : ٦٢) الكَامِل (٣ : ١٧٠) : رَوى عنه عدةَ أحاديثَ ، ثمّ قالَ : ولرباحٍ أحاديثُ غيرُ ما ذكرتُ ، وما أرى برواياتهِ بأساً ، ولم أجدْ له حَديثا منكراً ، المِيزان (٢ : ٣٨) الكاشف (١ : ٣٩٠) تَهذيب الكَمالِ (٩ : ٤٧) التَّهْذيب (٣ : ٢٣٤) التَّقْريبِ (١ : ٢٤٢) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ . مِنَ السادسةِ .

(٣٠٩٩) سعيدُ بنُ خالدِ بنِ أبي طَويلٍ الشّاميُّ (ق) : يَروي عن أنسٍ ما لم يُتابَع عَلَيْه ، لا يَحِلُّ الاحْتجاجُ بِهِ إلا فِيما وافَقَ الثِّقات من الروايات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣١٧) وأعادَهُ في الثِّقاتِ (٤ : ٢٨٩) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيْليّ (٢ : ١٠٢) الميزان (٢ : ١٣٢) تَهذيب الكَمالِ (١٠ : ٤٠٢) التَّهْذيبِ (٤ : ١٩) التَّقْريبِ (١ : ٢٩٣) : مُنْكَرُ الحَديثِ . مِنَ الخَامِسَةِ ، ومِنْهُم من فرَّقَ بينَ سَعيدِ بنِ خالِدِ ابنِ أبي الطَّويلِ وبينَ سَعيدِ بنِ خالِدٍ القُرشيِّ .

(٣١٠٠) زيادُ بنُ سُوقةَ المدنيُّ : شَيخٌ مِن أهلِ المدينةِ ، يروي عن أبي الزُّبيرِ ، روى عنهُ المنذرُ بنُ جَهْم ، قليلُ الحديثِ فيما لا يتابَعُ عليهِ ، وقد وَهِمَ مَن زَعَمَ أنه أخو محمدِ ابنِ سوقة ، محمدٌ لا أخَ له ، وهو كوفيٌّ ، وهذا مدنيٌّ .

ترجمته في : الثقات : (٦ : ٣٢٩) ولم أجدْهُ عندَ غيرِهِ .

(٣١٠١) سَعيدُ بنُ رَحمَةَ بنِ نُعيمٍ المِصّيصيُّ : يَروي ما لم يُتابع عَليه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ لِمخالَفتِه الأثباتَ في الرّواياتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٢٨) الميزان (٢ : ١٣٥) اللّسان (٣ : ٢٨) .

(٣١٠٢) سَلاّمُ بنُ سليمانَ بن سوّار الثقفيّ (ت س) : يَروي عَن أبي عَمرِو بنِ العَلاءِ أشياءَ لا يُتابعُ عَليها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَردَ . ورَوى لهُ حديثاً ثمّ قالَ : في أشياءَ يَروي مثلَ هذا لا توافقُ حَديثَ الثّقاتِ ، بل تُباينُ حَديثَ الأثباتِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٤٢) العقيلي (٢ : ١٦٠) الكامل (٣ : ٣٠٩) الميزان (٢ : ١٧٨) اللسان (٣ : ٥٨) تهذيب الكمال (١٢ : ٢٨٨) التهذيب (٤ : ٢٨٣) التقريب (١ : ٣٤٢) : صَدوقٌ يَهِمُ ، قَرأَ عَلى عَاصِمٍ ، مِنَ السّابعةِ .

(٣١٠٣) عَبدُ الرّحمنِ بنُ إبراهيمَ القاصُّ : مُنكرُ الحَديثِ يروي ما لا يُتابعُ عَليهِ وليسَ بمَشهورٍ في العَدالةِ ، فيُقبَلُ منه ما انفرَدَ ، على أنّ التّنكّبَ عن أخبارِه أولى عندَ الاحتِجاجِ .

(٣١٠٤) العلاءُ بنُ مُحمّدٍ الثّقَفيُّ : شيخٌ رَوى حديثاً مُنكَراً لم يُتابَعْ عَليهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٨١) العقيلي (٣ : ٣٤٢) في ترجمةِ العَلاءِ بنِ يزيدَ أبو مُحَمّدٍ الثّقفيّ ، الميزان (٣ : ٩٩) في ترجمةِ العَلاءِ بنِ زيدلٍ .

(٣١٠٥) عيسى بنُ عبدِ اللهِ الأنصاريّ : يَروي عَن نافعٍ ما لا يُتابَعُ عَليهِ ، لا ينبغي أنْ يُحتجَّ بِما انفردَ ؛ لِمخالفتِه الأثباتَ في الرّوايات .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ١٢١) الكامل (٥ : ٢٥٣) الميزان (٣ : ٣١٦) اللسان (٤ : ٤٠٠) .

(٣١٠٦) كَثيرُ بنُ حِمْيَر الأصَمُّ : يَروي عَنِ الشّاميِّينَ ما لا يُتابَعُ عَليهِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه إذا انفرَدَ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٢٥) الميزان (٣ : ٤٠٣) اللسان (٤ : ٤٨٣) .

(٣١٠٧) مُدرِكُ بنُ عبدِ الرّحمنِ الطّفاويُّ البَصْريّ : يَرْوي ما لا يُتابَع عَلَيْه ، أستحبُّ مُجانبةَ ما انْفَرَدَ من الرواياتِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ٤٤) المِيزان (٤ : ٨٦) اللسان (٦ : ١٢) .

(٣١٠٨) مَسْروحٌ ، أبو شِهابٍ : يَروي عَنِ الثّوريّ ما لا يُتابعُ عَليهِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخبرِه ؛ لِمخالفتِه الأثباتَ في كلّ ما يَروي .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٩) الجرح (٨ : ٤٢٤) : قالَ أبو حاتمٍ : لا أعرفُهُ يَحتاجُ أن يتوبَ إلى اللهِ عزّ وجلّ مِن حديثٍ باطلٍ رواهُ عن الثوريِّ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٤٧) المِيزان (٤ : ٩٧) اللِّسان (٦ : ٢١) .

(٣١٠٩) أبو حَكيمٍ الأزْديّ : شيخٌ يَروي المناكيرَ عَن أقوامٍ ضِعافٍ ، ويأتي عَنِ الثّقاتِ بما لا يُتابَعُ عَليهِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٥٦) الميزان (٤ : ٥١٦) اللسان (٧ : ٣٦) .

(٣١١٠) أبو غالبٍ الرّاوي عَن أبي أُمامَةَ = حَزَوّر أبو غالب .

(٣١١١) أبو مُحَمّدٍ : شَيخٌ يَروي عَن عائِشةَ ما لم يُحدّث الثّقاتُ عَنها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٦) الميزان (٤ : ٥٧٠) اللّسان (٧ : ١٠٢) .

(٣١١٢) أبو مَرزوقٍ (د ق) : رَوى عَن أبي غالب ، رَوى أحدُهما عنِ الآخرِ ، رَوَيا ما لا يُتابَعانِ عَليهِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِما ؛ لانفِرادِهما عَنِ الأثباتِ بما خالفَ حَديثَ الثّقاتِ .

(٣١١٣) أبو المُطَوِّسِ الكُوفيُّ (٤) : يَرْوي عَنْ أبيهِ ما لم يُتابَع عَلَيْه ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٥٧) المِيزان (٤ : ٥٧٤) الجرح (٤ : ٢ : ٤٤٨) اللسان (٧ : ٤٨٣) تَهذيب الكَمالِ (٣٤ : ٢٩٩) التَّهْذيبِ (١٢ : ٢٣٨) التَّقْريبِ (٢ : ٤٧٣) : هو يزيدُ ، وقيل : عبد اللهِ بنُ المطوّس ، لَيِّنُ الحَديثِ ، مِنَ السّادسَةِ . كُنى ابن عبد البر (١٩٢٢) .

(٤١) يروي المقلوباتِ وما لا يُتابَعُ عليه

(٣١١٤) إبراهيمُ بنُ إسحاقَ الواسِطيُّ : يَروي عَن ثورِ بنِ يَزيدَ ما لا يُتابَعُ عَليهِ وعَن غَيرِهِ مِنَ الثّقاتِ المقلوباتِ ؛ على قِلّةِ رِوايتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣١١٥) أحمدُ بنُ طاهِرِ بنِ حَرْمَلَةَ المِصريّ : يَروي عَن جَدِّهِ المقلوباتِ . وذَكَرَ لهُ بَعضَ منكراتٍ ، ثمّ قالَ : فمَنِ استَحلَّ مِثلَ هذا ؛ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ إلاّ على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٥٢) الكامل (١ : ١٩٦) اللسان (١ : ١٨٩) .

(٣١١٦) إسماعيلُ بنُ عَبّادٍ ، أبو مُحَمّدٍ المُزَنيّ : يَروي عَن ابنِ أبي عَروبَةَ ما لا يُتابَعُ عَليهِ مِنَ الرّواياتِ ، ويَقلِبُ الأخبارَ الّتي رَواها الأثباتُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٢٣) العُقَيليّ (١ : ٨٥) الكامِل (١ : ٣١٢) الميزان (١ : ٢٣٤) اللّسان (١ : ٤١٢) ولَقّبهُ بالسّعديِّ .

(٣١١٧) بكّارُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سيرينَ السِّيرينيُّ : يَرْوي أشْياءَ مَقْلوبةً لا يُتابَع عَلَيْها ، لا يُعجِبُني الاحْتِجاجُ بِخَبرِهِ إذا انْفرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١٩٧) العُقَيْليّ (١ : ١٥٠) الكَامِل (٢ : ٥٤) اللسان (٢ : ٤٤) وقال : بكّارُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الله بنِ مُحَمَّدِ بنِ سِيرينَ ، المِيزان (١ : ٣٤١) .

(٣١١٨) حسّانُ بنُ غالِبٍ المِصريّ : يَقلِبُ الأخبارَ على الثّقاتِ ، ويَروي عَنِ الأثباتِ الملزقاتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ به بِحالٍ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ، إلاّ على سَبيلِ الاعِتبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٧١) اللّسان (٢ : ١٨٨) الميزان (١ : ٤٧٩) .

(٣١١٩) حسينُ بنُ قَيسٍ ، أبو عليٍّ الرّحَبيّ ، ولقَبُهُ حَنَشٌ (ت ق) : يَقلِبُ الأخبارَ ويُلزِقُ رِوايةَ الضُّعَفاءِ . كذّبَه أحمدُ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٤٢) العقيلي (١ : ٢٤٧) الميزان (٢ : ٣٠٣) اللسان (٩ : ٢٤٣) تهذيب الكمال (٦ : ٤٦٥) التهذيب (٢ : ٣١٣) التقريب (١ : ١٦٨) : متروكٌ ، من السادسةِ .

(٣١٢٠) حمّادُ بنُ شُعَيبٍ التّميميّ الحِمّانيّ : يَقلِبُ الأخبارَ ، ويَرويها على غَيرِ جِهَتِها . قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٥١) العقيلي (١ : ٣١١) الميزان (٢ : ٣٦٦) اللسان (٢ : ٣٤٨) .

(٣١٢١) حَمّادُ بنُ عيسى الجُهَنيُّ (ت ق) : رَوى أشياءَ مَقلوبةً تَتخايلُ إلى مَن هذا الشّأنُ صِناعتُه أنّها مَعمولةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣١٢٢) حَمَّادُ بنُ قِيراطٍ النيسابوريُّ : يَقلبُ الأخبارَ على الثِّقاتِ ، ويجيءُ عَنِ الأثباتِ بالطاماتِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِهِ ، ولا الروايةُ عَنه ؛ إلاّ على سبيلِ الاعتبارِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (١ : ٢٥٤) وأعادهُ في الثِّقات (٨ : ٢٠٦) : وقال : يُخْطِئُ الجَرْح (٣ : ١٤٥) عَن أبي زُرْعَةَ : كان صدوقاً ، وَقالَ أبو حاتِم : مضطربُ الحَديث ، يُكتَبُ حَديثهُ ولا يُحْتَجُ به ، وَقالَ ابنُ عَديّ (٢ : ٢٥٠) بعد أن ذَكَرَ له عدة أحاديث : ولحمادِ ابنِ قيراطٍ غيرُ ما ذكرتُ مِن الحَديثِ ، وعامّة ما يرويه فيه نظر ، اللِّسان (٢ : ٣٥٢)

الميزان (١ : ٥٩٩) وَقالَ : مَرَّضَ أبو زُرْعَةَ القولَ فيهِ ترتيب الثقات (١ : ١٠٢) .

(٣١٢٣) سُفيانُ بنُ مُحَمّدٍ الفَزاريُّ : يَقلبُ الأخبارَ ، ويأتي عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ من حَديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٥٨) الكامِل (٣ : ٤١٩) الميزان (٢ : ١٧٢) اللّسان (٣ : ٥٤) .

(٣١٢٤) عُمرُ بنُ عَبدِ الله المدنيُّ ، مَولى غُفْرَةَ بنتِ رَباح (د ت) : يَقلبُ الأخبارَ ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا ذِكْرُه في الكُتبِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٨١) الجرح (٦ : ١١٩) العُقَيليّ (٣ : ١٧٨) الكامِل (٥ : ٣٦) الميزان (٣ : ٢١٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢١ : ٤٢٠) التّهذيب (٧ : ٤٧١) التّقريب (٢ : ٥٩) : ضعيفٌ ، وكانَ كَثيرَ الإرسالِ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٣١٢٥) مُحَمّدُ بنُ حُذَيفَةَ الأُسَيديُّ البَصريُّ : يَقلِبُ الأخبارَ ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٦٨) الميزان (٣ : ٥١١) اللسان (٥ : ١١٩) ونسبَهُ الأسديَّ .

(٤٢) يروي عن الثقاتِ ما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ

(٣١٢٦) إبراهيمُ بنُ زَكريّا الواسِطيّ : يأتي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبهُ حَديثَ الأثباتِ إنْ لم يكنْ بِالمتَعمّدِ لها ؛ فهو المدلّس عَنِ الكذّابينَ ، لأنّي رأيتُه رَوى عَن مالكٍ أشياءَ مَوضوعةً ، وذكرَ لهُ عِدةَ أشياءَ موضوعةٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١١٥) الضُّعَفاء الكبير (١ : ٥٣) اللسان (١ : ٥٩) .

(٣١٢٧) أحمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ نَبيهٍ السّهميُّ ، أبو حُذافَةَ المدنيّ (شيخ شيوخه) (ق) : يأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حديثِ الأثباتِ ، حتّى شَهِدَ مَنِ الحديثُ صِناعتُه أنّها مَعمولةٌ .

(٣١٢٨) أحمدُ بنُ ميسرةَ ، أبو ميسرةَ الحرّانيُّ : يأتي عن الثقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِ الأثباتِ ، لا يحلُّ الاحتجاجُ بهِ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (١ : ١٤٤) الكامل (١ : ١٨٠) اللسان (١ : ١٩٥) .

(٣١٢٩) جابرُ بنُ مَرزوقٍ الجُدِّيُّ : يأتي بما لا يُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ عَن الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢١٠) الميزان (١ : ٣٧٨) اللّسان (٢ : ٨٨) .

(٣١٣٠) حَسّانُ بنُ سِياه ، أبو سَهلٍ البَصْريّ : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً ، يأتي عَن الثِّقاتِ مَا لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفرَدَ ؛ لما ظَهَرَ مِنْ خَطئِهِ في رِوايتِه ، عَلَى ظهورِ الصّلاحِ مِنْهُ .

(٣١٣١) الحَسنُ بنُ عَليّ الرَّقّيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس من أحاديثِ الأثباتِ على قِلةِ الرّوايةِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

(٣١٣٢) زَكريّا بنُ حَكيمٍ الحَبَطيُّ : يَروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ أحاديثَهم ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه المُتعمّدُ لها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخَبَرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣١٤) الثقات (٦ : ٣٣٥) باسمِ : زكريّا بن أبي العَتيك العُقَيليّ (٢ : ٨٨) الكامل (٣ : ٢١٣) الميزان (٢ : ٧٢) اللّسان (٢ : ٤٧٨) تهذيب الكمال (٩ : ٣٦٩) ذكرَهُ تمييزاً باسمِ : زكريّا بن عديّ ، وقال : المعروفُ زكريّا بنُ حكيم التهذيب (٣ : ٢٨٧) التقريب (٢٠٢٥) : ضعيفٌ ، من السابعة .

(٣١٣٣) سَعدُ بنُ سَعيدِ بنِ أبي سَعيدٍ المَقْبُريُّ (ق) : يَروي عن أبيهِ وأخيهِ عَن جدّهِ بِصحيفةٍ لا تُشبِهُ حَديثَ أبي هريرةَ ، يَتخايلُ إلى المُستَمعِ لها أنّها مَوضوعةٌ أو مقلوبةٌ أو موهومةٌ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بِخَبرِه .

(٣١٣٤) سَلمةُ بنُ وَرْدانَ الجُنْدَعيُّ (بخ ت ق) : يَروي عَن أنسٍ أشياءَ لا تُشبِهُ حديثَه ، وعَن غَيرِه مِنَ الثّقاتِ ما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ ، كأنّه كانَ كَبِرَ وحَطَمَه السّنُ فكانَ يأتي بالشّيءِ عَلى التّوهُّمِ ؛ حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٣٦) الجرح (٤ : ١٧٤) : قال أحمد : منكر الحديث وقال ابن معين وأبو حاتم : ليس بشيءٍ ، العُقَيليّ (٢ : ١٤٧) الكامِل (٣ : ٣٣٣) الميزان (٢ : ١٩٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١١ : ٣٢٤) التّهذيب (٤ : ١٦٠) التّقريب (١ : ٣١٩) : ضعيفٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٣١٣٥) شَيبةُ بنُ نَعامَةَ ، أبو نَعامةَ الضبيُّ الكوفيُّ : يَروي عَن أنسٍ ما لا يُشبِه حديثَه ، وعَن غيره مِنَ الثّقاتِ ما يُخالِفُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣١٣٦) صالحُ بنُ حَيّانَ القُرَشيّ الكُوفيّ (فق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ أشياءَ لا تُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يُعجِبُني الاحتِجاجُ بهِ إذا انفَرَدَ .

(٣١٣٧) صالحُ بنُ موسى الطّلحيُّ (ت ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، حتّى يَشهدَ المُستَمع لها أنّها مَعمولةٌ ، أو مَقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٦٩) العُقَيليّ (٢ : ٢٠٣) الكامِل (٤ : ٦٨) المِيزان (٢ : ٣٠١) تَهْذيب الكَمال (١٣ : ٩٥) التّهْذيب (٤ : ٤٠٤) التّقريب (١ : ٣٦٣) : مَتروكٌ مِنَ الثّامِنَةِ .

(٣١٣٨) صَدقةُ بنُ رُستُمٍ الإسكافُ : يَروي عَنِ الأثباتِ ، ما لا يُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ تَوهُّماً لا تَعمّداً .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٧٥) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٣٢٠) وقالَ : البَلِيّةُ في مناكيرِ حديثِهِ مِن بَقيّـةَ ، العقيلي (٢ : ٢٠٧) الكامل (٤ : ٧٩) الميزان (٢ : ٣١٠) اللسان (٣ : ١٨٦) .

(٣١٣٩) الضّحاكُ بنُ نَبراسٍ الأزديُّ الجهضميُّ ، أبو الحسن البصْريُّ (بخ) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٧٩) العقيلي (٢ : ٢١٩) الكامل (٤ : ٩٧) الميزان (٢ : ٣٢٦) تهذيب الكمال (١٣ : ٢٩٩) التهذيب (٤ : ٤٥٥) التقريب (١ : ٣٧٣) : لَيّنُ الحَديثِ ، مِنَ السّابعةِ .

(٣١٤٠) عَبدُ الرّحمنِ بنُ بُدَيلِ بن وَرْقاءَ (س ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن الثقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، وينفردُ عن أبيهِ بأشياءَ كأنّها مقلوباتٌ ، يَجبُ التّنكّبُ عن أخبارِه .

(٣١٤١) عَبدُ الله بنُ بِشْرٍ الرّقّيُّ (س ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، ويَنفردُ بأشياءَ يَشهدُ المُستَمع لَها ـ إذا كانَ الحديثُ صناعتَه ـ أنّها مَقلوبةٌ .

(٣١٤٢) عَبدُ اللهِ بنُ شَريكٍ العامريُّ (س) : كانَ غالياً في التّشيُّع ، يروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الثّقاتِ ، فالتّنَكّبُ عن حديثِه أولى من الاحتِجاجِ بهِ ، وقد كانَ معَ ذلكَ مُخْتاريّاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٦) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٥ : ٢٢) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً العُقَيليّ (٢ : ٢٦٦) الكامِل (٤ : ١٧٤) الميزان (٢ : ٤٣٩) تَهذيبِ الكَمالِ (١٥ : ٨٧) التّهذيب (٥ : ٢٥٢) التّقريب (٢ : ٤٢٢) : صدوقٌ يَتَشيّعُ ، أفرَطَ الجُوزَجانيُّ فَكَذّبَهُ ، من الثّالِثَة .

(٣١٤٣) عَبدُ اللهِ بنُ مُسلمِ بنِ هُرْمُزَ ، أبو يَعلى المَكيُّ (بخ مد ت ق) : يروي عن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، فوَجَبَ التّنَكّبُ عن رِوايتِه عندَ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٦) العقيلي (٢ : ٣٠٢) الكامِل (٤ : ١٥٧) الميزان (٢ : ٣٠٥) تَهْذيب الكَمال (١٦ : ١٣٠) التهذيب (٦ : ٢٩) التقريب (١ : ٤٥٠) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادِسةِ .

(٣١٤٤) عبيدُ بنُ إسحاقَ ، أبو عبدِ الرّحمنِ العَطّارُ الكُوفيّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفرَدَ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ١٧٦) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٤٣١) وقالَ : يُغْرِبُ العُقَيلي (٣ : ١١٥) الكامل (٥ : ٣٤٧) الميزان (٣ : ١١٨) اللسان (٤ : ١١٧) .

(٣١٤٥) عُبيدُ اللهِ بنُ سَعيدِ بنِ كَثيرٍ المِصريّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ المقلوباتِ لا يُشْبِهُ حَديثُه حَديثَ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه إذا انفردَ .

ترجمَتُهُ في : المجروحين (٢ : ٦٧) الميزان (٣ : ١٩) اللسان (٤ : ١٠٤) .

(٣١٤٦) العَطّافُ بنُ خالِدِ بنِ عبدِ الله القُرشيُّ (بخ قد ت س) : يَرْوي عَن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَهُم ، وأحسَبُهُ كان يُؤتى مِنْ سُوءِ حِفْظِه ، فلا يَجوزُ عِنْدي الاحتجاجُ بروايتِه إلا فيما وافَقَ الثِّقات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٩٣) العُقَيْليّ (٣ : ٤٢٥) الكَامِل (٥ : ٣٧٨) المِيزان (٣ : ٦٩) تَهذيب الكَمالِ (٢٠ : ١٣٨) التَّهْذيبِ (٧ : ٢٢١) التَّقْريبِ (٢ : ٢٤) : صَدُوقٌ يَهِمُ ، مِنَ السَّابِعَةِ .

(٣١٤٧) العلاءُ بنُ زُهَيْرٍ ، أبو زُهَيْرٍ الأزْديُّ الكوفيُّ (س) : يَرْوي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ، فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بِهِ فِيما لم يوافِق الثِّقاتِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٨٣) وأعادَهُ في الثقات (٧ : ٢٦٥) ولم يَقُلْ فيه شيئاً المِيزان (٣ : ١٠١) تهذيب الكَمالِ (٢٢ : ٤٩٥) التَّهْذيبِ (٨ : ١٨٠) التَّقْريبِ (٢ : ٩٢) : ثِقَةٌ ، مِنَ السّادسَةِ .

(٣١٤٨) عَلاّق بنُ أبي مُسلِم (ق) : يَرْوي عَنْ أنسٍ ما لَيْسَ يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٧٤) المِيزان (٣ : ١٠٧) تَهذيب الكَمالِ (٢٢ : ٥٤٩) التَّهْذيبِ (٨ : ١٩٥) التَّقْريبِ (٢ : ٩٤) : مَجهولٌ ، مِنَ الخَامِسَةِ .

(٣١٤٩) عَليّ بنُ أبي سارةَ الشّيبانيّ (س) : يَروي عَن ثابتٍ ما لا يُشبِهُ حديثَه حتّى غَلَبَ على رِوايتِه المناكيرُ الّتي يَرويها عَنِ المشاهيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٠٤) العُقَيليّ (٣ : ٢٣٢) الكامِل (٥ : ٢٠٢) المِيزان (٣ : ١٣٠) تَهْذيب الكَمال (٢٠ : ٤٥٥) : الأزديُّ البَصْريُّ ، التّهذيب (٧ : ٣٢٤) التّقريب (٢ : ٣٧) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٣١٥٠) فَضّالُ بنُ جُبَيرٍ البَصريُّ : كانَ يزعمُ أنّهُ سَمعَ أبا أُمامةَ ، يَروي عن أبي أمامةَ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٠٤) الكامِل (٦ : ٢١) الميزان (٣ : ٣٤٧) اللّسان (٤ : ٤٣٤) .

(٣١٥١) مالكُ بنُ سُليمانَ النَهشَليُّ ، أبو غَسّانَ البَصْريُّ : يروي عن يزيدَ الضبّي يأتي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٣٦) العقيلي (٤ : ١٧٢) الكامل (٦ : ٣٨٢) بِاسمِ مالكِ بنِ غسّانَ ، الميزان (٣ : ٤٢٧) اللسان (٥ : ٤ و٦) .

(٣١٥٢) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ ، أبو جابرٍ البَياضيُّ المدَنيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبهُ حديثَ الأثباتِ . عن مالكٍ : ليسَ بشيءٍ ، وعن الشافعيِّ : مَن حدّثَ عن أبي جابرٍ البياضيّ بيَّضَ اللهُ عَينَيْهِ - يعني : عَمِيَ - .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٥٨) العقيلي (٤ : ١٠٢) الكامل (٦ : ١٨١) الميزان (٣ : ٦١٧) اللسان (٥ : ٢٤٤) .

(٣١٥٣) مُحَمّدُ بنُ عَوْنِ الخُراسانيُّ (ق) : يَنْفَرِدُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُشْبِهُ حَديثَ الأثْباتِ ؛ عَلى قِلّةِ رِوايتِهِ ، فلا يُحتجُّ بِهِ إلا فيما وافَقَ الثّقات .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ٢٧٢) العُقَيْليّ (٤ : ١١٢) الكَامِل (٦ : ٢٤٤) المِيزان (٣ : ٦٧٦) تَهذيب الكَمالِ (٢٦ : ٢٤٠) التَّهْذيبِ (٩ : ٣٨٤) التَّقْريبِ (٢ : ١٩٧) : مَتْروكٌ ، مِنَ السّادسَةِ .

(٣١٥٤) موسى بنُ عُميرٍ ، أبو هارونَ العَنبريُّ التّميميُّ (س) : يَزعمُ أنّهُ سَمعَ أنسَ ابنَ مالكٍ ، كانَ يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، حتّى ربّما سَبقَ إلى قَلبِ المُستَمعِ أنّه كانَ المَتعمّدَ لَها . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٣٨) الكبير (٧ : ٢٨٨) الجرح (٨ : ١٥٥) : قالَ ابنُ نميرٍ : ثقةٌ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ثقةٌ ، وقالَ أبو زُرعةَ : لا بأسَ به ، تاريخ ابنِ مَعينٍ - روايةِ الدوري - (٤ : ١٢) : ثقةٌ ، العقيلي (٤ : ١٥٩) الكامل (٦ : ٣٤٠) الميزان (٤ : ٢١٥) تهذيب الكمال (٢٩ : ١٢٨) التهذيب (١٠ : ٣٦٤) التقريب (٢ : ٢٨٧) : ثِقَةٌ ، مِن كِبارِ السّابِعَةِ .

(٣١٥٥) ناصحُ بنُ عَبدِ اللهِ المُحَلِّميّ ، أبو عَبدِ اللهِ الكوفيُّ (ت) : كان شيخاً صالحاً يروي عَن الثِّقات ما لا يُشبهُ حَديثَ الأثباتِ ، وينفردُ بالمناكيرِ عَن ثِقاتِ المشاهيرِ ، غَلَبَ عليهِ الصلاحُ ؛ فكانَ يأتي بالشيءِ على التوهُّمِ ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ منهُ ؛ استَحَقَّ تركَ حَديثِهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٣١٥٦) النّضرُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ ، أبو عُمرَ الخَزّازُ الكُوفيُّ (ت) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ نميرٍ : متروكُ الحديثِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٤٩) الكبير (٨ : ٩١) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٤٧٥) : قالَ أحمدُ : ليسَ بشيءٍ ، ضعيفُ الحديثِ ، وقالَ أبو حاتمٍ : منكرُ الحديثِ ، ضعيفُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٩١) الكامِل (٧ : ٢٠) الميزان (٤ : ٢٦٠) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٩ : ٣٩٣) التّهذيب (١٠ : ٤٢١) التّقريب (٢ : ٣٠٢) : متروكٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٣١٥٧) النَضْرُ بنُ منصورٍ الغَنَويُّ (ت) : شيخٌ مِن أهلِ الكوفةِ ، يَروي عن أبي الجَنوبِ - عقبةَ بنِ علقمةَ - روى عنهُ العراقيّونَ ، منكَرُ الحديثِ جدّاً ، لا يجوزُ الاعتبارُ بحديثِه ولا الاحتجاجُ به ؛ لِمَا فيهِ مِن غَلَبَةِ المناكيرِ . عن ابنِ مَعينٍ أنّه قالَ فيهِ مع عدَدٍ من أمثالِهِ : حَمّالةُ حطَبٍ - يعني : مِن الضعفاءِ ؛ كما قالَ عبدُ الرحمنِ الرازيّ - .

(٣١٥٨) الهَيثمُ بنُ عَبدِ الغفّارِ البَصْريُّ : رَوى عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، حتّى إذا سَمِعَها المُبتَدئُ في الصّناعةِ ؛ أحسّ قَلبُهُ بأنّها مَعمولةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا عَلى سبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٩٢) الجرح (٩ : ٨٥) العقيلي (٤ : ٣٥٧) الكامل (٥ : ١٠٧) الميزان (٤ : ٣٢٣) اللسان (٦ : ٢٠٨) .

(٣١٥٩) يزيدُ بنُ سِنانِ بنِ يزيدَ ، أبو فَرْوَةَ الجَزَرَيُّ (ت ق) : يُخطِئُ كثيراً ؛ حتى يروي عن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفَرَدَ بالمعضَلاتِ؟! عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٠٦) الثقاتِ (٧ : ٣٢٩) في ترجمةِ قيسِ بن مَرثدٍ وقالَ : يُعتبَرُ بحديثِ قيسٍ مِن غيرِ روايةِ أبي فروةَ عنه ، الكبير (٨ : ٣٣٦) الجرح (٢ : ٤٢٨) العُقَيليّ (٤ : ٣٨٢) : الرّهاويّ ، الكامِل (٧ : ٢٦٩) الميزان (٤ : ٤٢٧) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ١٥٥) التّهذيب (١١ : ٣٣٥) التّقريب (٢ : ٣٦٦) : ضعيفٌ ، من كِبارِ السّابِعَةِ .

(٣١٦٠) يزيدُ بنُ عَطاءٍ اللَّيْثيُّ اليَشْكُرِيُّ (عخ د) : ساءَ حِفْظُه ؛ حتّى كانَ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويروي عَن الثِّقاتِ ما ليسَ من أحاديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفُ الحديثِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٠٣) وانظر الثقاتِ (٧ : ٥٦٢ ـ ٥٦٣) الكبير (٨ : ٣٥١) الجرح (٩ : ٢٨٢) : قالَ أحمدُ : ليسَ به بأسٌ ، حديثُهُ حديثٌ مقاربٌ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٨٧) الكامِل (٧ : ٢٧٢) الميزان (٤ : ٤٣٥) اللّسان (٦ : ٢٩١) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٢١٠) التّهذيب (١١ : ٣٥٠) التّقريب (٢ : ٣٦٩) : لَيِّنُ الحديثِ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٣١٦١) يُوسفُ ، أبو خُزيمةَ (ق) : شيخٌ يَرْوي عن أنسِ بنِ سِيرينَ أشياءَ لا تُشبِهُ حَديثَ الثِّقاتِ عَنْه ، أستحبُّ مُجانبةَ حَديثِه إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٣٢) وأعادَهُ فِي الثِّقاتِ (٧ : ٦٣٧) وسمّاه يوسفَ ابنَ ميمونَ القُرَشيّ ، المِيزان (٤ : ٤٧٤ ـ ٤٧٦) وقال : يوسفُ في ميمون الصباغ تَهذيب الكَمالِ (٣٢ : ٤٦٨) التَّهْذيبِ (١٠ : ٤٢٦) التَّقْريبِ (٢ : ٣٨٣) : ضَعيفٌ مِنَ الرابعة .

(٣١٦٢) أبو عَبدِ السّلامِ : يَروي عَنِ ابنِ عُمرَ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٣) الكبير (١٣٤٤٧) كُنى البخاريّ (٤٥٧) الجَرْح (٩ : ٤٠٦) : قالَ أبو حاتمٍ : مجهولٌ ، كُنى الحاكمِ (٢ : ٢٧ب) الميزان (٤ : ٥٤٨) اللّسان (٧ : ٧٧) كُنى ابنِ عَبدِ البَرّ برقم (٢٠٩١) .

(٤٣) يروي عن الثقاتِ ما ليسَ من أحاديثِهم

(٣١٦٣) أبانُ بنُ المُحَبَّرِ : يأتي عَن نافع وغيرِه مِنَ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، حتّى لا يَشكُّ المُتبحِّرُ في هذه الصّناعةِ أنّه كانَ يَعملُها ! لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به ، ولا الرّوايةُ عَنه ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ ، ورَوى في المجروحينَ مِن طريقِهِ حَديثينِ قالَ عَنهما : هما جميعاً باطلان .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٩٨) الضُّعَفاء الكبير (١ : ٤٢) اللسان (١ : ٢٧ ، ٣٥) .

(٣١٦٤) أبانُ بنُ نَهشَلٍ أبو الوليدِ البَصريّ : منكر الحديث جداً ، يروي عن [إسماعيل] ابن أبي خالد والثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال ؛ إلا على سبيل الاعتبار .

(٣١٦٥) إبراهيمُ بنُ زيدٍ الأسلَميّ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عَن مالكٍ ما لا أصلَ لهُ مِن حَديثِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ . . . وذَكرَ لهُ حَديثاً مِن مُنكراتِهِ .

(٣١٦٦) أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ موسى : يَروي عَن مالكٍ ما لم يُحدِّثْ به قَطُّ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ على سَبيلِ الاحتِجاجِ به ، رَوى حَديثَ : (طَلَبُ العِلمِ فَريضةٌ . . .) عَن ابنِ عُمرَ ، ثمّ قالَ : وهذا حديثٌ لا أصلَ لهُ مِن حَديثِ ابنِ عُمرَ ، ولا مِن حَديثِ نافعٍ ولا مِن حَديثِ مالكٍ ، إنّما هو مِن حَديثِ أنسِ بنِ مالكٍ ، وليسَ بِصحيحٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٤١) الكامِل (٣ : ١٧٩) اللّسان (١ : ١٣٢ ، ٤٠٨) .

(٣١٦٧) أحمدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ حَكيمٍ الفِرْيانانيّ (شيخ شيوخه) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، وعَن غَيرِ الأثباتِ ما لم يُحدِّثوا به .

ترجمته في : المجروحين (١ : ١٤٥) الكامل (١ : ١٧٢) اللسان (١ : ١٩٤) .

(٣١٦٨) أحمدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مَيْسَرةَ الحَرّانيّ : يأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حديثِ الأثباتِ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بِهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٤٤) الكامِل (١ : ١٧٦) اللّسان (١ : ١٩٥) .

(٣١٦٩) أحمدُ بنُ مُحَمّدٍ ، أبو عُقبةَ الأنصاريُّ البصريُّ : يأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٤١) الميزان (١ : ١٥٢) اللّسان (١ : ٣٠٠) .

(٣١٧٠) بَكّارُ بنُ شُعيبٍ الدّمَشقيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٩٨) الميزان (١ : ٣٤٠) اللّسان (٢ : ٤٢) .

(٣١٧١) تَوبَةُ بنُ عُلْوانَ البَصريُّ : يَروي عَن شُعبةَ وأهلِ العِراقِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ويَروي عَن أهلِ اليَمنِ ما يُخالفُ الأثباتَ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٠٥) الميزان (١ : ٣٦١) اللسان (٢ : ٧٤) .

(٣١٧٢) جعفرُ بنُ نصرٍ ، أبو الميمون العَنْبَرِيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لم يُحدّثوا بهِ مِنَ الأحاديثِ ! رَوى لهُ حديثينِ وقالَ : هذان مَتنانِ مَوضوعانِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢١٤) الميزان (١ : ٤١٩) اللسان (٢ : ١٣١) .

(٣١٧٣) الحارثُ بنُ عُبيدةَ الحِمْصيُّ : يأتي عَنِ الثّقاتِ ما لَيْسَ مِن أحاديثِهم ، لا يُعجِبُني الاحْتجاجُ بخبرٍ إذا انْفَرَدَ .

وترجم فِي الثّقات (٨ : ١٨٢) : الحارث بن عبيدة ، شيخ يروي عن الزبيدي ، روى عنه عبد الوهاب بن الضحاك العُرْضي الحمصي .

وترجم في الثقات (٦ : ١٧٦) أيضاً : الحارث بن عبيدة المصري ، كنيته أبو وهب الساوي ، يروي عن هشام بن عروة وأهل بلده ، روى عنه عمرو بن عثمان الحمصي وأهل مصر ، مات في ذي القعدة سنة ست وثمانين ومئة ، وهو الذي يقال له : الحارث بن عميرة الكلاعيّ ، عداده في أهل الشام ، سكن مصر .

فهل هؤلاء الرواة الثلاثة راوٍ واحد ، أو هم راويان تناقض ابن حبان فذكر أحدهما في الثقات والمجروحين ، وأفرد الثاني بترجمة مقتضبة ، كما قال ابن أبي حاتم والحافظ ابن حجر؟

أقول : ليس واحد من هؤلاء الثلاثة من رواة الكتب الستة ، وفي اللسان والتعجيل ترجم الحافظ واحداً فقط ، وغلّط ابنَ حبّان في صنيعه .

ويترجح عندي الذي ترجح عند الحافظ ؛ لأنّ الثلاثة الذين ترجمهم ابن حبان ، وذكر بعض تلامذتهم كانوا حمصيين .

لكن يبقى ههنا سؤال يحتاج إلى إجابة : هل هاجر قاضي حمص منها وسكن مصر؟

انظر معلومات تفيد في تحرير هذه الترجمة في : المجروحين (١ : ٢٢٤) الكَامِل (٢ : ١٩٢) اللسان (٢ : ١٥٤) المِيزان (١ : ٤٣٨) والثقات (٦ : ١٧٦) و (٨ : ١٨٢) وتهذيب الكمال (٩ : ٧٦) و (١١ : ٣٠) و (١٧ : ١٥٠) و (٢٢ : ٥٢٦) و (٣٢ : ١٨٢) والتهذيب (٣ : ٩٥) وتعجيل المنفعة (١ : ٤٠٨) .

(٣١٧٤) حَلْبَسُ بنُ مُحَمّدٍ الكَلْبيُّ : يَروي عن سفيانَ الثّوريِّ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٧٧) الكامِل (٢ : ٤٥٧) اللّسان (٢ : ٣٤٤) الميزان (١ : ٥٨٧) .

(٣١٧٥) داودُ بنُ الزِّبْرِقانِ البَصْريُّ (ت ق) : كانَ شيخاً صالحاً يحفظُ الحَديثَ ويذاكرُ بِه ، ولكنّهُ كانَ يَهِمُ في المذاكرةِ ، ويغلطُ في الروايةِ إذا حدّثَ من حِفْظِه ، ويأتي عَن الثِّقات بما ليسَ منْ أحاديثِهِمْ ، وهو عندي صدوقٌ فيما وافقَ الثِّقاتِ ، إلاّ أنّهُ لا يُحْتَجُّ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

(٣١٧٦) سعيدُ بنُ أوسٍ ، أبو زَيدٍ الأنصاريُّ (د ت) : يَرْوي عن ابنِ عَوْنٍ ما لَيْسَ منْ حَديثِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ ، ولا الاعتبار إلا بما وافَقَ الثِّقاتِ مِن الآثارِ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ٣٢٤) الميزان (٢ : ١٢٦) تَهذيب الكَمالِ (١٠ : ٣٣٠) التَّهْذيبِ (٤ : ٣) التَّقْريبِ (١ : ٢٩١) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ ورُمِيَ بالقدَر ، مِنَ التَّاسِعَةِ .

(٣١٧٧) سَلْمُ بنُ عَبدِ اللهِ ، أبو مُحَمّدٍ الزّاهدُ : يَروي عَنِ القاسِمِ بنِ مَعنٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَحِلّ ذِكرُه في الكتبِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٤٤) اللّسان (٣ : ٦٤) الميزان (٢ : ١٨٥) .

(٣١٧٨) سُليمانُ بنُ مُسلمٍ : يَروي عن سُليمانَ التّيميّ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ للخَواصّ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٣٢) العُقَيليّ (٢ : ١٣٩) الكامِل (٣ : ٢٨٦) الميزان (٢ : ٢٢٣) اللّسان (٣ : ١٠٦) .

(٣١٧٩) سَهلُ بنُ قَرينٍ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حديثِ الأثباتِ ، يُلزِقُ المَراسيلَ والمَقاطيعَ بأقوامٍ مَشاهيرَ ، فيُسنِدُها عَنهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٥٠) الكامِل (٣ : ٤٤٣) الميزان (٢ : ٢٤٠) اللّسان (٣ : ١٢٢) .

(٣١٨٠) صَبيحُ بنُ سَعيدٍ النّجاشيُّ : كانَ يزعمُ أنّه مَولى عائشةَ ، يَروي عَن أصحابِ رَسولِ اللهِ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، كانَ ابنُ مَعينٍ يقولُ : كَذّابٌ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٧٨) العقيلي (٢ : ٢١٤) الميزان (٢ : ٣٠٧) اللسان (٣ : ١٨١) .

(٣١٨١) طَلحةُ بنُ عَمرٍو الحَضْرميُّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حَديثِهم ، لا يَحلُّ كتابةُ حَديثِه ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على جِهةِ التّعجبِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٨٢) العقيلي (٢ : ٢٢٤) الكامِل (٤ : ١٠٧) الميزان (٢ : ٣٤٠) تَهْذيب الكَمال (١٣ : ٤٢٧) التهذيب (٥ : ٢٣) التقريب (١ : ٣٧٩) : مَتروكٌ مِنَ السّابعةِ .

(٣١٨٢) عَبدُ الأعلى بنُ أعْيَنَ (ق) : يَروي عن يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٥٦) العُقَيليّ (٣ : ٦٠) الميزان (٢ : ٥١٩) تَهذيبِ

الكَمالِ (١٦ : ٣٤٧) التّهذيب (٦ : ٩٣) التّقريب (١ : ٤٦٤) : ضعيفٌ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٣١٨٣) **عَبدُ الأعلى القُرَشيُّ** : يَروي عن عطاءٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٥٦) الميزان (٢ : ٥٣٢) اللّسان (٣ : ٣٨١) في ترجمة عَبدِ الأعلى بنِ عَبد الرّحمنِ . قلت : فالظاهر أنّهما واحد .

(٣١٨٤) عبدُ الحَكمِ بنُ عَبدِ اللهِ القَسْمَليُّ العَدَويُّ : كانَ يَروي عَن أنسٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، ولا أعلمُ لهُ مَعهُ مُشافَهةً ، لا يَحلُّ كِتابَةُ حَديثِه إلا على جِهةِ التّعجبِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٤٣) العُقَيليّ (٣ : ١٠٥) الكامِل (٥ : ٣٣٣) الميزان (٢ : ٥٣٦) اللّسان (٣ : ٣٩٣) ذكرَهُ في ترجمة مجهولٍ اسمه عبد الحكم حدَّثَ عنه بكر بن سالم ، التهذيب (٦ : ١٠٧) وسمّاهُ عبد الحكم بن عبد الله ، ويقال : ابنُ زيادٍ التقريب (١ : ٤٦٦) : ضَعيفٌ ، مِنَ الخامِسَةِ .

(٣١٨٥) عَبدُ الحميدِ بنُ بحرٍ الكُوفيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ من أحاديثِهم ، كانَ يسرقُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣١٨٦) عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عُمرَ العُمَريُّ (ق) : يَروي عَن عَمِّهِ ما ليسَ مِن حَديثِه ، وذاكَ أنّه كانَ يَهِمُ ؛ فَيَقلِبُ الإسنادَ ، ويُلزِقُ المتنَ بالمتنِ ، حتّى فَحُشَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٥٣) العُقَيليّ (٢ : ٣٣٨) الكامِل (٤ : ٢٧٦) المِيزان (٢ : ٥٧١) تَهْذيب الكَمال (١٧ : ٢٣٤) التّهْذيب (٦ : ٢١٣) التّقريب (١ : ٤٨٧) : مَتروكٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٣١٨٧) عَبدُ اللهِ بنُ كُرْزٍ ، أبو كُرْزٍ القُرَشيّ : يروي عن الزهريِّ ونافعٍ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ ، عَلى قِلةِ رِوايتِه .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٧) الجرح (٥ : ١٤٥) العقيلي (٢ : ٢٩٢) اللِّسان (٣ : ٣٢٩) ترجم لهُ في (٣ : ٣١١) .

(٣١٨٨) عُبيدُ بنُ الفَرجِ العَتَكيّ : شيخٌ يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٧٥) الميزان (٣ : ٢١) اللّسان (٤ : ١٢١) .

(٣١٨٩) عَليّ بنُ الحَسنِ السّاميُّ المِصريُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس مِن أحاديثِهم لا تَحلّ كِتابةُ حَديثِه إلا على جِهّةِ التّعجُّب .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١١٤) الكامِل (٥ : ٢٠٩) الميزان (٣ : ١١٩) اللّسان (٤ : ٢١٢) .

(٣١٩٠) عُمارةُ بنُ جُوَيْنٍ ، أبو هارونَ العَبْديّ (عخ ت ق) : كانَ رافضيّاً يَروي عَن أبي سَعيدٍ الخُدْريّ ما ليسَ مِن حَديثِهِ ، لا يَحلُّ كِتابَةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ وعَن أحمدَ بنِ حَنبلٍ : مَتروكٌ .

(٣١٩١) عُميرُ بنُ سُوَيْدٍ : شيخٌ يَروي عَن أنسٍ ما ليسَ مِن حَديثِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لِمخالَفته الأثباتَ في الرّواياتِ ؛ على قِلّةِ ما يأتي بِها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٩٨) الميزان (٣ : ٢٩٦) اللّسان (٤ : ٣٧٩) : قال ابنُ مَعينٍ : ثقةٌ .

(٣١٩٢) عَنْبَسَةُ بنُ مِهْرانَ الحدّادُ البَصْريُّ : يَروي عَنِ الزّهْريِّ ما ليسَ مِن حَديثِه وفي حَديثِه مِنَ المناكيرِ الّتي لا يَشكُّ مَن الحديثُ صِناعتُه أنّها مقلوبةٌ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٧٧) الكبير (٧ : ٣٨) العقيلي (٣ : ٣٦٥) الكامِل (٥ : ٢٦٣) الميزان (٣ : ٣٠٢) اللِّسان (٤ : ٣٨٤) .

(٣١٩٣) فُراتُ بنُ زُهيرٍ : يَروي عن مالكٍ ما لم يحدِّثْ بهِ قَطُّ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ولا الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٠٨) الميزان (٣ : ٣٤١) اللِّسان (٤ : ٤٢٩) .

(٣١٩٤) فَضالةُ بنُ حُصَيْنٍ : يَروي ما لا يُتابَعُ عَليهِ ، وعن الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٠٥) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٣١٩) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الكبير (٧ : ١٢٥) : مضطربُ الحديثِ ، العُقَيلي (٣ : ٤٥٥) الكامل (٦ : ٢٠) الميزان (٣ : ٣٤٨) اللسان (٤ : ٤٣٤) .

قلت : روى المترجَمُ عن رجلٍ مُبهَمٍ ، فهو مجهولٌ عندَ ابنِ حِبّانَ .

(٣١٩٥) المُثنّى بنُ عَمرٍو : يروي عَن أبي سِنانٍ ما ليسَ مِن حديثِ الثقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٢٠) الجرح (٨ : ٣٢٥) : قالَ أبو حاتمٍ : مجهولٌ ، المِيزان (٣ : ٤٣٥) اللِّسان (٥ : ١٤) .

(٣١٩٦) مَحْبوبُ بنُ الجَهْمِ بنِ واقدٍ الكُوفيُّ : يَروي عَن عُبيدِ اللهِ بنِ عُمَرَ العُمَريِّ الأشياءَ التي ليسَتْ في حَديثِه .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٤١) الكامل (٦ : ٤٤٦) وقالَ : لم أَرَ كثيرَ روايةٍ ، ومقدارُ ما يرويهِ غيرُ محفوظٍ ، الميزان (٣ : ٤٤١) اللسان (٥ : ١٧) .

(٣١٩٧) مُحرِزُ بنُ هارونَ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ مُحرِزِ بنِ الهُدَيْرِ التَّيميُّ المدينيُّ : يَروي عن الأعرَجِ ما ليسَ مِن حَديثِه ، وعن غيرِه ما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ ، لا تَحلُّ الرِّوايةُ عنهُ ، ولا الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٩) الجرح (٨ : ٣٤٥) : قالَ أبو حاتمٍ : يروي ثلاثةَ أحاديثَ مُنكرةٍ ، ليسَ هو بالقويِّ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٣٠) الكامِل (٩ : ٤٤٢) الميزان (٣ : ٤٤٣) .

(٣١٩٨) مُحَمّدُ بنُ ثابتٍ البُنانيّ (ت) : يَروي عن أبيهِ ما ليسَ مِن حَديثِه ؛ كأنّه ثابتٌ آخرُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ على قِلّتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٥٢) العُقَيليّ (٤ : ٣٩) الكامِل (٦ : ١٣٦) الميزان (٣ : ٤٩٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٤ : ٥٤٧) التّهذيب (٩ : ٨٢) التّقريب (٢ : ١٤٨) : ضعيفٌ ، مِنَ السّابِعَة .

(٣١٩٩) مُحَمّدُ بنُ سَعيدٍ الطّائِفيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٦٨) الميزان (٣ : ٥٦٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٥ : ٢٨١) التّهذيب (٩ : ١٩١) التّقريب (٢ : ١٦٥) : ضعيفٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

قلت : وليسَ هذا محمدَ بنَ سعيدٍ الطائفيَّ أبا سعيدٍ المؤذّنَ ؛ ذاكَ ترجمَ له ابنُ حِبّانَ في الثقاتِ (٧ : ٤٢٨) .

(٣٢٠٠) مُحَمّدُ بنُ سَلمةَ البُنانيُّ : يَروي عن الأعمشِ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ ، ولا الاحتجاجُ به بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٦٦) الجرح (٧ : ٢٧٦) : قالَ أبو حاتمٍ : شيخٌ لا أعرفُهُ ، وحديثُهُ ليسَ بمنكَرٍ ، الميزان (٣ : ٥٦٨) اللّسان (٥ : ١٨٣) : يُقالُ له النباتيُّ .

(٣٢٠١) محمدُ بنُ عامرٍ ، أبو عبدِ اللهِ الرمليُّ : يقلبُ الأخبارَ ، ويروي عن الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثهم .

ترجمته في : المَجْروحين (٢ : ٣٠٤) وَأعاده في الثِّقات (٩ : ٩٦) وقال : لم أرَ في حديثه مما في القلب منه شيءٌ ؛ إلا حديثاً واحداً حدثناه عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ؛ أنّ النبيَّ صلّى اللهُ عليهِ والهِ وسلَّمَ ، وأبا بكر ، وعمر كانوا يقرؤونها «مَلِكِ يومِ الدينِ» المِيزان (٣ : ٥٨٨) اللِّسان (٥ : ٢١٣) .

(٣٢٠٢) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ ، أبو رَجاءٍ الحَبَطيُّ : يأتي عن الثّقاتِ بما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٣٠٦) الميزان (٣ : ٦٠٢) اللسان (٥ : ٢٢١) .

(٣٢٠٣) مُحَمّدُ بنُ عُمرَ بنِ الوَليدِ : شيخٌ يَروي عن مالكٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا عند الاعتِبارِ للخَواصّ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٩٢) الميزان (٣ : ٦٦٦) اللسان (٥ : ٩١٣) تهذيب الكمال (٢٦ : ١٩٧) التهذيب (٩ : ٣٦٨) التقريب (٢ : ١٩٤) : كوفيٌّ مقبولٌ ، مِنَ العاشِرةِ . ذكرَهُ تمييزاً .

(٣٢٠٤) مُحَمّدُ بنُ القاسمِ الأسَديُّ ، أبو إبراهيمَ الكوفيُّ (ت) : يَروي عَنِ الثّقاتِ

ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، ويأتي عَنِ الأثباتِ بما لم يُحدّثوا ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه بِحالٍ . كانَ أحمدُ يُكذّبُهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٨٨) الكبير (١ : ٢١٤) الجرح (٨ : ٦٥) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ثقةٌ كتبتُ عنهُ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بقويٍّ ؛ لا يُعجِبُني حديثُهُ ، العُقَيليّ (٤ : ١٢٦) الكامِل (٦ : ٢٤٨) الميزان (٤ : ١١) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٦ : ٣٠١) التّهذيب (٩ : ٤٠٧) التّقريب (٢ : ٢٠١) كَذّبوهُ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٣٢٠٥) مَخلَدُ بنُ عَمرٍو الحِمصيُّ الكَلاعيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٤٢) ضعفاء ابنِ الجوزيّ (٣ : ١١١) الميزان (٤ : ٨٣) اللّسان (٦ : ٩) .

(٣٢٠٦) مُنيرُ بنُ الزّبيرِ الأزديّ (ق) : يَروي عن مَكحولٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، ويأتي عن الثقاتِ بالأشياءِ المعضَلاتِ ، لا تحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٢٣) الكبير (٨ : ٢٠) الجرح (٨ : ٤١٠) الكامِل (٦ : ٤٦٩) الميزان (٤ : ١٩٣) تَهذيبِ الكَمالِ (٢٨ : ٥٧٣) التّهذيب (١٠ : ٣٢١) التّقريب (٢ : ٢٧٨) : ضعيفٌ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٣٢٠٧) موسى بنُ مُحَمّدِ بن إبراهيمَ بنِ الحارثِ التيميُّ المدنيُّ (ت ق) : يروي عَن أبيهِ ما ليسَ مِن حَديثهِ ، فلستُ أدري : أكانَ المتعمّدَ لذلك ، أو كانَ فيه غفلةٌ يأتي بالمناكيرِ عَن أبيهِ والمشاهيرِ على التوهُّم ، وأيّما كانَ ؛ فهو ساقطُ الاحتجاجِ بِه . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ ، وقالَ مرّةً : لا شَيء .

(٣٢٠٨) نافعُ بنُ هُرْمُزَ ، أبو هُرْمُزَ الحَمّالُ : يَروي عَن أنسٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، حتّى كأنّه إنسانٌ آخرُ ، ولا أعلمُ لهُ سَماعاً مِنهُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا كتابةُ حَديثِه ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٥٧) الجرح (٨ : ٤٥٥) : قالَ أحمدُ : ضعيفُ الحديثِ

وقالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : متروكُ الحديثِ ، ذاهبُ الحديثِ ، العقيلي (٤ : ٢٨٦) وسمّاهُ نافعَ بنَ عَبدِ الواحدِ ، الكامل (٧ : ٤٨) الميزان (٤ : ٢٤٣) اللسان (٦ : ١٤٦) .

(٣٢٠٩) نَصْرُ بنُ طَريفٍ الباهليُّ ، أبو جَزيٍّ القَصّابُ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، كأنّهُ كانَ المُتعمّدَ لذلكَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٥٢) الكبير (٨ : ١٠٥) : سكَتوا عنهُ ، ذاهبٌ ، الجرح (٨ : ٤٦٦) : قالَ أحمدُ : لا يُكتَبُ حديثُهُ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بشيءٍ ، وهو متروكُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٩٦) الكاملِ (٧ : ٣٠) الإكمال (٢ : ٨١) الميزان (٤ : ٢٥١) اللّسان (٦ : ١٥٣) .

(٣٢١٠) نَهشَلُ بنُ سَعيدِ بنِ وَرْدانَ الخُراسانيُّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس مِن أحاديثِهم ، لا يَحِلّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . كانَ إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحنظليُّ يَرْميهِ بالكذبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٥٢) الكبير (٨ : ١١٥) : أحاديثُهُ مناكيرُ ، الجرح (٨ : ٤٩٦) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : كذّابٌ ، وقالَ مَرّةً : ليسَ بقويٍّ ، متروكُ الحديثِ ، ضعيفُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٠٩) الكاملِ (٧ : ٥٧) الميزان (٤ : ٢٧٥) تهذيبِ الكَمالِ (٣٠ : ٣١) التّهذيب (١٠ : ٤٧٩) التّقريب (٢ : ٣٠٧) : متروكٌ ، وكَذّبَهُ إسحاقُ بنُ راهَويهِ ، مِنَ السّابِعَةِ .

(٣٢١١) واصلُ بنُ السّائبِ الرّقاشيُّ (ت ق) : يَروي عن عطاءٍ ما ليسَ مِن حَديثهِ وعن غَيرِه مِن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ؛ فَسَقَطَ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لما ظَهرَ ذلكَ منهُ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٨٣) الثّقات (٩ : ٢٣١) في ترجمةِ واصلِ بنِ سيفٍ وقالَ : ضَعيفٌ ، الكَبير (٨ : ١٧٣) : منكرُ الحَديثِ ، الجَرْح (٩ : ٣١) : قالَ أبو حاتمٍ : منكرُ الحديث ، العُقَيْلي (٤ : ٣٢٧) الميزان (٤ : ٣٢٨) تَهْذيب الكَمالِ (٣٠ : ٤٠١) التَّهْذيب (١١ : ١٠٣) التَّقْريب (٢ : ٣٢٨) : ضَعيفٌ ، مِن السادسةِ .

(٣٢١٢) يَحيى بنُ كَثيرٍ ، أبو النّضرِ البَصريُّ (ق) : يَروي عن الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفرَدَ ، وليسَ هذا يَحيى بنَ كَثيرِ بنِ درهمٍ ، ذاك ثِقَةٌ ، كُنيتُه أبو الغَسّانِ ، وهذا يقالَ لهُ : أبو النّضرِ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٣١) العقيلي (٤ : ٤٢٤) الكامل (٧ : ٢٤٠) تهذيب الكمال (٣١ : ٥٠٢) التهذيب (١١ : ٢٦٧) الميزان (٤ : ٤٠٣) التقريب (٢ : ٣٥٦) : ضَعيفٌ ، مِن كِبارِ التّاسِعةِ .

(٣٢١٣) يوسفُ بنُ إبراهيمَ ، أبو يوسفَ اللآلُ التّيميُّ (ت ق) : يروي عن أنسٍ ما ليس مِن حديثِهِ ، لا تَحلّ الرّوايةُ عنهُ ، ولا الاحتِجاجُ بهِ ؛ لما انفردَ من المناكيرِ عن أنسٍ وأقوامٍ مشاهيرَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٣٤) وأعادَهُ في الثقاتِ (٥ : ٥٥٢) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الكبير (٨ : ٣٧٧) : عندَهُ عجائبُ ، الجرح (٩ : ٢١٨) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، منكَرُ الحديثِ ، عندَهُ عجائبُ ، العُقَيليّ (٤ : ٤٤٩) الكاملِ (٧ : ١٦٦) الميزان (٤ : ٤٦١) تَهذيبِ الكَمالِ (٣٢ : ٤١٠) التّهذيب (١١ : ٤٠٧) التّقريب (٢ : ٣٧٩) : ضعيفٌ ، من الخامِسَةِ .

(٣٢١٤) يوسفُ بنُ السَّفْرِ ، أبو الفَيضِ الشّاميُّ : يَروي عن الأوزاعيِّ ما ليسَ مِن حَديثِه مِنَ المناكيرِ الّتي لا يَشكُّ عَوامُّ أصحابِ الحديثِ أنّها موضوعةٌ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٣٣) الكبير (٨ : ٣٨٧) : منكَرُ الحديثِ ، الجرح (٩ : ٢٢٣) : قالَ أبو حاتمٍ : منكَرُ الحديثِ جداً ، العُقَيليّ (٤ : ٤٥٢) الكاملِ (٧ : ١٦٢) الميزان (٤ : ٤٦٦) اللّسان (٦ : ٣٢٢) .

(٣٢١٥) يوسفُ بنُ يونسَ الأَفْطَسُ : يَروي عَن سُليمانَ بنِ بِلالٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفرَدَ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ١٣٧) الكامل (٧ : ١٧١) الميزان (٤ : ٤٧٦) اللسان (٦ : ٢٣٠) .

(٣٢١٦) أبو بَكرِ بنُ شُعيبٍ (م ت) : شيخٌ يَروي عَن مالكٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٢) ولم أقفْ على ترجمَتِهِ عندَ غيرِه .

وترجمَ في الثقاتِ (٧ : ٦٥٦) أبا بكرِ بنَ شعيبِ بنِ الحجابِ الراوي عن الشعبيِّ فهو متقدّمٌ على المترجَمِ هُنا . وترجمَهُ في : الجرح (٩ : ٣٤٣) : قالَ ابنُ مَعينٍ : صالحٌ ليسَ بهِ بأسٌ ، الميزان (٤ : ٤٩٩) اللّسان (٧ : ١٦) تهذيب الكمال (٣٣ : ٩٦) التهذيب (١٢ : ٣٠) التقريب (٧٩٦٨) : قيلَ : اسمُهُ عبدُ اللهِ ، ثقةٌ ، من السادسةِ .

قلت : ترجمتُ الثقةَ هُنا ليَتميّزَ .

(٣٢١٧) أبو جُنادَةَ : يَروي عن الأعمشِ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الرّوايةُ عَنهُ ولا الاحتِجاجُ بهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٥) الميزان (١ : ٥٥٤) اللّسان (٢ : ٣١٩ و ٧ : ٢٨) وسمّياهُ حصينَ بنَ مخارقٍ ، ونقلَ قولَ الدارقطنيِّ : يضعُ الحديثَ ، وتوثيقَ الطبرانيِّ له في الصغيرِ .

(٣٢١٨) أبو الجَهْمِ الواسِطيّ : يَروي عَنِ الزّهْريّ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِروايتهِ إذا انفردَ .

ترجمته في : الجروحين (٣ : ١٥٠) الكامل (٧ : ٣٠٠) اللسان (٧ : ٢٨) الميزان (٤ : ٥١٢) .

(٣٢١٩) أبو العَلاءِ : شيخٌ يَروي عن نافعٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٤٩) الميزان (٤ : ٥٥٤) اللّسان (٧ : ٨٣) .

(٤٤) كثيرُ الروايةِ عن الضعفاءِ

(٣٢٢٠) جعفرُ بنُ زيادٍ الأحمرُ ، أبو عبدِ اللهِ الكوفيُّ (ل ت ص) : كثيرُ الروايةِ عن الضعفاءِ ، وإذا روى عن الثقاتِ تفرَّدَ عنهم بأشياءَ في القلبِ منها شيءٌ ، عن الدارميّ

يقولُ : سُئِلَ ابنُ مَعينٍ عنهُ ، فقالَ بِيَدِهِ ؛ لم يُثَبِّتْهُ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢١٣) وأعادَهُ في الثقات (٨ : ١٥٩) ولم يقُلْ فيهِ شيئاً العقيلي (١ : ١٨٦) الكامل (٢ : ١٤١) تهذيب الكمال (٥ : ٣٨) التهذيب (٢ : ٧٩) التقريب رقم (٩٤٢) : صَدوقٌ يَتَشَيَّعُ ، مِن السابعةِ .

(٣٢٢١) مَنصورُ بنُ عَمّارٍ القاصُّ ، أبو السَّرِّيِّ المَرْوَزيُّ : أخبارُهُ في القَصصِ والحثّ على الخيرِ أكثرُ من أن يُحتاجَ إلى ذِكْرِها ، ليسَ مِن أهلِ الحديثِ الّذين يَحفظونَ ، وأكثرُ روايتِه عن الضّعفاءِ ، وفي القَلبِ منهُ لروايتِه عن ابنِ لَهيعَةَ : (مشاشُ الطّيرِ يُورِثُ السِلَّ) وليسَ هذا من حَديثِ ابنِ لَهيعَةَ ؛ وإن كانَ ضَعيفاً .

ترجمَتُهُ في : الثقاتِ (٩ : ١٧٠) الكبير (٧ : ٣٥٠) الجرح (٨ : ١٧٦) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بالقويِّ ، العقيليّ (٤ : ١٩٣) الميزان (٤ : ١٨٧) اللسان (٦ : ٩٨) .

(٤٥) يروي ما ليس له أصلٌ

(٣٢٢٢) رُكنُ بنُ عَبدِ اللهِ الشّاميّ : رَوى عَن مَكحولٍ شَبيهاً بمائةِ حَديثٍ ما لِكثيرِ شَيءٍ منها أصلٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٠١) الكَبير (٣ : ٣٤٣) الكامِل (٣ : ١٦٠) اللّسان (٢ : ٤٦٢) الميزان (٢ : ٥٤) .

(٣٢٢٣) سُليمانُ بنُ زيدٍ ، أبو إدامٍ الكوفيُّ (بخ) : يروي عن البَراءِ ما لا أصلَ له وعن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يُحتَجُّ بِخبَرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٣٦) العُقَيليّ (٢ : ١٢٩) الكامِلِ (٣ : ٢٥٨) الميزان (٢ : ٢٠٨) اللِّسان (٢ : ٤٦٢) تَهذيبِ الكَمالِ (١١ : ٤٣١) التّهذيب (٤ : ١٩٣) التّقريب (١ : ٣٢٥) : ضعيفٌ ، رَماهُ يَحيى بنُ مَعينٍ ، من الخامِسَةِ .

(٣٢٢٤) سَهلُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ بُريدَةَ المروَزيُّ : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن أبيهِ ما لا أصلَ له ، لا يَجوزُ أن يُشتَغلَ بحديثِه .

(٣٢٢٥) شُعبةُ مَولى ابنِ عَباسٍ (د) : يَروي عَن ابنِ عَباسٍ ما لا أصلَ لهُ ، وكأنّه ابنُ عباسٍ آخرُ ، قالَ مالكٌ : لم يكنْ بثِقَةٍ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٦١) العقيلي (٢ : ١٨٥) الكامل (٤ : ٢٣) تهذيب الكمال (١٢ : ٤٩٧) التهذيب (٤ : ٣٤٦) التقريب (١ : ٣٥١) : صَدوقٌ ، سيئُ الحِفظِ مِنَ الرّابِعَةِ .

(٣٢٢٦) صَفوانُ بنُ أبي الصّهَباءِ التّيميُّ الكوفيُّ (عخ) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا أصلَ لَهُ مِن حَديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ ؛ إلا فيما وافقَ الثِّقاتِ في الرِّواياتِ .

(٣٢٢٧) عَبَّادُ بنُ أبي صالحِ السَّمانُ (م د ت ق) : يَنْفَرِدُ عَنْ أبيهِ بما لا أصلَ لَهُ مِنْ حَديثِ أبيهِ . لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ ثمانِ رواياتٍ ، منها روايتانِ عندَ مسلمٍ (١٦٥٣ ، ١٦٥٣) ولم يُخرّج له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (١ : ١٦٤) العُقَيْليّ (٣ : ١٣٣) الميزان (٢ : ٣٦٦) تَهذيب الكَمالِ (١٥ : ١١٦) التَّهْذيبِ (٥ : ٩٥) قال : هُو عبدُ الله بنُ أبي صَالحٍ ذَكوانَ السَّمانِ وفيه (٥ : ٢٦٣) التَّقْريبِ (١ : ٣٩٢) انظر (١ : ٤٣٢) : لَيِّنُ الحَديثِ ، مِنَ السّادسَةِ .

(٣٢٢٨) العباسُ بنُ مُحَمّدِ العَلويُّ : يَروي عَن عمارِ بنِ هارونَ المُستَملي ، وذكرَ لهُ حَديثاً ، ثمّ قالَ : وهذا شَيءٌ لا أصلَ لهُ مِن كلامِ رَسولِ الله صلَّى الله عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ولا مِن حَديثِ أنسٍ ، ولا ثابت ، ولا حماد بن سَلَمة .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٩١) الميزان (٢ : ٣٨٦) اللسان (٣ : ٣٤٥) .

(٣٢٢٩) مُحَمّدُ بنُ الحَسنِ الأزديُّ : يَروي عَن مالكٍ ما لا أصلَ لهُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٩٧) الميزان (٣ : ٥١٦) اللّسان (٥ : ١٢٤) : قال الدارقطنيُّ : مجهولٌ .

(٣٢٣٠) مُحَمّدُ بنُ مَرْيَدٍ ، أبو جعفرٍ الهاشِميُّ ، مَولاهُم : رَوى حَديثاً لا أصلَ لهُ وإسنادُه ليسَ بشيءٍ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٣٠٨) موضوعات ابن الجوزي (١ : ٢٩٤) الميزان (٤ : ٣٢) اللِّسان (٥ : ٣٧٦) تاريخ بغداد (٣ : ٣٨٧) .

(٣٢٣١) هشامُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عِكرِمَةَ بنِ عَبدِ الرّحمنِ المَخزوميّ : يَروي عَن هشامِ بنِ عُروةَ ما لا أصلَ لهُ مِن حَديثِه ، كأنّه هشامٌ آخرُ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفَردَ .

تَرْجَمَتُهُ في : المجروحين (٣ : ٩١) الميزان (٤ : ٣٠٠) اللسان (٦ : ١٩٥) .

(٣٢٣٢) الوليدُ بنُ موسى الدّمَشقيُّ : شيخٌ يروي عن الأوزاعيِّ ، أوردَ له ابنُ حِبّانَ حديثاً مُنكراً ، ثمّ قالَ : هذا لا أصلَ لهُ مِن كَلامِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ .

ترجمته في : المجروحين (٣ : ٨٢) العقيلي (٤ : ٣٢١) الميزان (٤ : ٣٤٩) اللسان (٦ : ٢٢٧) .

(٣٢٣٣) يَحيى بنُ عُبيدِ اللهِ بنِ مَوْهَبٍ التّيميُّ القُرَشيُّ (ت ق) : كانَ مِن خيارِ عِبادِ اللهِ ، يَروي عَن أبيهِ ما ليسَ لهُ أصلٌ ، وأبوهُ ثِقَةٌ ، فلمّا كَثُرَ روايتُه عَن أبيهِ بما ليسَ مِن حَديثِه ؛ سَقطَ عن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ ، وكانَ سَيِّئَ الصّلاةِ ، وكانَ ابنُ عُيَيْنةَ شديدَ الحملِ عليهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٢١) العُقَيليّ (٤ : ٤١٥) الميزان (٤ : ٣٩٥) تهذيبِ الكَمالِ (٣١ : ٤٤٩) التّهذيب (١١ : ٢٥٢) التّقريب (٢ : ٣٥٣) : متروكٌ ، وأفحَشَ الحاكمُ فرَماهُ بالوَضعِ ، مِنَ السّادِسَةِ .

(٤٦) مضطربُ الحديث

(٣٢٣٤) مُحَمّدُ بنُ مُيَسّرٍ ، أبو سَعدٍ الصّاغانيّ الضّريرُ (ت) : مُضطربُ الحديثِ يَقلبُ الأسانيدَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إلا فيما وافقَ الثّقاتِ ، فيكونُ حَديثُه كالمستأنَسِ بهِ دونَ المُحتَجِّ بما يَرويهِ .

قلت : لم يستعمِل ابنُ حِبّانَ هذا المصطلحَ إلا هذه المرّة ، ونقلَهُ عن أحمدَ في ترجمةِ عيسى بنِ ماهان الرازيِّ فقط (٢ : ١٢٠) .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ٢٧١) العقيلي (٤ : ١٤٠) الكامل (٦ : ٢٢٦) الميزان (٤ : ٥٢) تهذيب الكمال (٢٦ : ٥٣٥) التهذيب (٩ : ٤٨٤) التقريب (٢ : ٢١٢) : ضَعيفٌ ، ورُميَ بالإرجاءِ ، مِنَ التّاسعةِ .

(٤٧) تبرّأْتُ مِن عُهدةِ فلانٍ

(٣٢٣٥) بقيةُ بنُ الوَليدِ الحِمْصيُّ الكَلاَعيُّ (خت م ٤) : قدْ تَبرَّأْنا مِن عُهدَتِه . قاله في ترجمةِ أبي إسحاقَ الحِجازيِّ مِن المجروحين (٣ : ١٥٥) .

ولهُ في الكتبِ التسعةِ مئةٌ وثمانٍ وسبعون روايةً ، منها عند البخاريّ رواية واحدة (٦٦٦) وعند مسلمٍ رواية أخرى (١٤٢٩) ولم يخرّجْ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً وترجمَه في الثّقاتِ (٨ : ٥٢٧) وقالَ : يُخطئُ ويُغرِبُ ، يُعتَبرُ حَديثُه إذا رَوَى عَن أبيهِ غيرَ الأشياءِ المُدلَّسةِ .

(٣٢٣٦) جابرُ بنُ يزيدَ الجُعفيُّ ، وهو الّذي يَروي عَن أبي مُحَمّدٍ (د ت ق) : قدْ تَبرَّأْنا مِن عُهدَتِه . كذا في الثقات (٣ : ١٥٧) في ترجمةِ أبي مُحَمّد ، وقال في المجروحين (١ : ٢٠٨) : كانَ سَبَئيّاً مِن أصحابِ ابنِ سَبأ ، وكانَ يقولُ : إنَّ عليّاً يَرجعُ إلى الدّنيا . ونَقلَ عَن أبي حَنيفةَ قولَه : ما لقيتُ أكذبَ مِن جابرٍ الجُعفيِّ .

(٣٢٣٧) عَبّادُ بنُ مَنصورٍ ، أبو سَلمةَ النّاجي البَصْريُّ (خت ٤) : يَروي عَن أيوبَ وعِكرمةَ ، كانَ قدرياً داعياً إلى القدَرِ ، وكلّ ما رَوى عَن عِكرمةَ دلّسَهُ ؛ لأنّه سَمعَه مِن إبراهيمَ بنِ أبي يَحيى ، فدلّسَها عَنه . كذا في : المجروحين (٢ : ١٦٦) وفي ترجمةِ أبي حَكيمٍ الأزدي من المجروحين (٣ : ١٥٦) قال : عبّاد قدْ تبرأنا مِن عُهدَتِه .

(٣٢٣٨) عَبدُ الله بنُ مُحَمّدِ بنِ عَقيلِ بنِ أبي طالِبٍ الهاشِميُّ (بخ د ت ق) : كانَ من ساداتِ المسلمينَ ، من فُقهاء آل البيت وقرائهم ، إلا أنّه كانَ رَديءَ الحِفْظِ يُحدِّثُ على التّوهُّمِ ، فيَجيءُ بالخَبرِ على غيرِ سَنَنِه ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في أخبارِه ؛ وَجَبَ مُجانبتُها والاحتجاجُ بضِدِّها .

(٣٢٣٩) عُثمانُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الطّرائِفيُّ القُرَشيُّ أبو عبدِ الرحمنِ الحرانيُّ (د س ق) : قدْ تَبرأنا مِن عُهدَتِه . كذا في ترجمة أَبينَ بنِ سُفيانَ المَقدسيّ من المجروحين (١ : ١٨٠) .

(٣٢٤٠) مُحمّدُ بنُ حُمَيدٍ ، أبو عَبدِ الله الرّازيُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (د ت ق) : قدْ تَبرأنا مِن عُهدَتِه . كذا في ترجمةِ مُحَمّد بنِ الحَسنِ الهَمْدانيّ من المجروحين (٢ : ٢٧٧) وفيه (٢ : ٣٠٣) : يَنفرِدُ عن الثّقاتِ بالمقلوباتِ ، ولا سيّما إذا حدّث عن شيوخِ بلدِه .

(٣٢٤١) مُحَمّدُ بنُ يَحيى بنِ رَزينٍ المِصّيصيُّ : تَبرّأنا مِن عُهدَتِه . كذا في ترجمةِ أبي عبادٍ الزّاهدِ من المجروحين (٣ : ١٥٩) وفيه (٢ : ٣١٢) : دَجّالٌ يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدْحِ فيهِ .

(٣٢٤٢) هِشامُ بنُ سَعْدٍ القُرَشيُّ ، مَولى آلِ أبي لَهَبٍ (خت م ٤) : تَبَرّأْنا مِن عُهْدَتِهِ . قالَها في ترجمةِ بَحرِ بنِ كنيزٍ السقّاءِ مِن المجروحينَ (١ : ١٩٢) .

(٣٢٤٣) أبو مَعمَرٍ : يروي عن أنسٍ ما لم يُحَدّثْ به قَطُّ ، لا يَحلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ الإنباءِ عن أمرِه . إنْ لم يكُنْ عبّادَ بنَ عبدِ الصَمَدِ ، لأنَّ عباداً كُنيتُهُ أبو معمرٍ ؛ فقد تبرّأْنا مِن عُهدتهِ أيضاً .

(٤٨) يروي العجائبَ

(٣٢٤٤) البَخْتَريُّ بنُ عُبيدٍ الطّائيُّ (م س) : يَروي عَن أبيهِ ، عَن أبي هرَيرةَ نُسخةً فيها عَجائِبُ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفردَ ؛ لِمخالَفتِه الثّقاتِ في الرّواياتِ ، معَ عدمِ تَقدُّمِ عَدالتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٠٢) الكامِل (٢ : ٥٧) باسم : بَختَريّ بنِ عُبيدِ بنِ سُليمانَ الطّابخيّ ، الميزان (١ : ٢٩٩) تَهْذيب الكَمال (٤ : ٢٤) التّهْذيب (١ : ٤٢٢) التّقريب (١ : ٩٤) : ضَعيفٌ ، مَتروكٌ ، مِنَ السّابِعَة .

(٣٢٤٥) تَليدُ بنُ سُليمانَ المُحارِبيُّ ، أبو إدريسَ الكوفيُّ (ت) : كانَ رافِضيّاً يَشتمُ

أصحابَ النّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ، وروى في فَضائلِ آلِ البَيتِ عَجائبَ ، أمرَ ابنُ مَعينٍ بتركهِ .

قلت : والغَريبُ أنّه رَوى لهُ في المجروحينَ حَديثاً في ذَمّ الرّافضةِ ! .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٢٠٤) الكامِل (٢ : ٨٦) العُقَيليّ (١ : ١٧١) تهذيب الكمال (٤ : ٣٢٠) التهذيب (١ : ٥٠٩) التقريب (١ : ١١٢) : رافضيٌّ ضعيفٌ ، من الثامنة ، قال صالح جزرة : كانوا يسمُّونه بليداً .

(٣٢٤٦) حُبَيْشُ بنُ دينارٍ : يَروي عَن زيدِ بنِ أسلمَ العَجائبَ الّتي يُنكرُها مَن كانَ هذا الشّأنُ صِناعتَه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٧٢) الميزان (١ : ٤٥٨) اللّسان (٢ : ١٧٥) .

(٣٢٤٧) خالدُ بنُ إسماعيلَ المَخزوميّ : يَروي العَجائبَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ٢٨١) الكامِل (٣ : ٤١) المِيزان (١ : ٦٢٦) اللِّسان (٢ : ٣٧٣) .

(٣٢٤٨) سَهلٌ ، أبو حَريزٍ ، مَولى المُغيرةِ : يَروي عن الزّهريّ العَجائبَ ، وعَن غَيرِه مِنَ الثّقاتِ ما لا أصلَ لهُ مِن حديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٢٤٩) سَهلُ بنُ عَبدِ الله ، الرّاوي عَن عَبدِ المَلكِ بنِ مِهرانَ : مُنكرُ الحَديثِ ، ويأتي بالعَجائبِ الّتي تُنكرُها القُلوبُ .

(٣٢٥٠) الضّحّاكُ بنُ حَجْوَةَ المَنبِجيُّ : يَروي العجائبَ ، أخبرنا عُمرُ بنُ سَعيدٍ بنُسخٍ مقلوبةٍ يَطولُ ذِكرُها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ إلا للمَعرفَةِ فقَط .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٧٩) الكامِل (٤ : ٩٩) الميزان (٢ : ٣٢٣) اللّسان (٣ : ٢٠٠) .

(٣٢٥١) ظَبْيانُ بنُ مُحَمّد بنِ ظَبْيانَ الكَلبيُّ الحِمْصيُّ : يَروي عَن أبيهِ العَجائبَ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ !

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٨٥) المِيزان (٢ : ٣٤٨) اللِّسان (٣ : ٢١٥) .

(٣٢٥٢) العَبّاسُ بنُ الوليدِ بنِ بَكّارٍ البَصريُّ : يَروي العَجائبَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، ولا كتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ للخَواصِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٩٠) وأعادَهُ في الثقاتِ (٨ : ٥١٢) باسمِ : عبّاسِ بنِ بكّارٍ ، وكناهُ أبا الوليد ، وقالَ فيه : كانَ يُغربُ ، حديثهُ عن الثقاتِ لا بأسَ بهِ ، العُقَيليّ (٣ : ٣٦٣) وسمّاهُ العَبّاسَ بنَ بَكّارٍ الضَّبّيَّ ، المِيزان (٢ : ٣٨٢ ـ ٣٨٦) اللِّسان (٣ : ٢٣٧) منسوباً إلى جدّه .

(٣٢٥٣) عَبدُ الرّحيمِ بنُ زيدٍ العَمّيُّ (ق) : يَروي عَن أبيهِ العَجايبَ ، لا يَشكُّ مَن الحَديثُ صِناعتُه أنّها مَعمولةٌ أو مَقلوبةٌ كلّها ، فأمّا ما رَوى عَن أبيهِ ؛ فالجَرحُ مُلزقٌ بأحَدِهما ، أو بِهما ، وهذا لا سَبيلَ إلى مَعرفتِه ، إذ الضَعيفانِ إذا انفردَ أحَدُهما عَنِ الآخرِ بَخبرٍ ، لا يَتهيأُ حُكمُ القَدحِ في أحَدِهما دونَ الآخرِ ، وإذا كانَ وجودُ المناكيرِ في حديثٍ مِنهما معاً ، أو مِن أحَدِهما ؛ استَحقَّ التّركَ .

(٣٢٥٤) عبدُ السَّلامِ بنُ صَالحِ بنِ سُليمانَ الهَرويُّ (ق) : يَرْوي العَجائبَ فِي فَضائلِ عَليٍّ وأهلِ بيتِه ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٥١) العُقَيْليّ (٣ : ٧٠) الكَامِل (٥ : ٣٣١) المِيزان (٢ : ٦١٦) تَهذيب الكَمالِ (١٨ : ٧٣) التَّهْذيبِ (٦ : ٣١٩) التَّقْريبِ (١ : ٥٠٦) : صَدُوقٌ له مناكيرُ ، وكانَ يتشيَّعُ ، وأفرطَ العُقَيْليّ فقال : كذّابٌ .

(٣٢٥٥) عَبدُ اللهِ بنُ بَحيرٍ الصّنعانيُّ ، أبو وائلٍ القاصُّ (د ت ق) : يَروي العَجائبَ الّتي كأنَها معمولةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٤) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٢٢) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً المِيزان (٢ : ٣٩٥) تَهْذيب الكَمال (١٤ : ٣٢٣) التّهْذيب (٥ : ١٥٣) التّقريب (١ : ٤٠٣) : وثّقَهُ ابنُ مَعينٍ ، واضطَربَ فيهِ كلامُ ابن حِبّانَ .

وترجمَ لعبدِ اللهِ بنِ بَحيرِ بن ريسان اليمانيِّ في الثقات (٨ : ٣٣١) وجَعَلَهُما ابنُ حِبّانَ رَجُلين ؛ فقالَ : عبدُ اللهِ بنُ بحيرٍ الصنعاني ، وليس هو عبدَ الله بن بحير بن

ريسان ؛ ذاكَ ثقةٌ . وجعَلَهُما غيرُهُ رَجُلاً واحداً ، وذكروا الرواةَ عنه ـ الذينَ أوردَهُم ابنُ حِبّانَ ـ في هذا الرجلِ الواحدِ . فانظرْ لذلك مصادرَ ترجمَتِه السالفَ ذِكْرُها .

قلت : وسببُ ذلكَ : الاختلافُ في ضبطِ الاسمِ ، وهُما واحدٌ كما قال الذهبيُّ وغيرُهُ . قال الذهبيُّ في التذهيب : لم يفرِّقْ بينَهما أحدٌ قبلَ ابنِ حِبّان ، وهُما واحدٌ .

(٣٢٥٦) عَبدُ الله بنُ السَرِيِّ المَدائنيُّ الأنطاكيُّ الزاهدُ (ق) : يروي العَجائبَ الّتي لا يَشكُّ مَن هذا الشّأنُ صِناعتُه أنّها موضوعةٌ ، لا يَحلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ الإنباءِ عن أمرِه لمن لا يَعرفُه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٣) الكامِل (٤ : ٢١١) العُقَيليّ (٢ : ٢٦٤) الميزان (٢ : ٤٢٧) تَهذيبِ الكَمالِ (١٥ : ١٤) التّهذيب (٥ : ٢٣٣) التّقريب (١ : ٤١٨) : زاهدٌ صَدوقٌ ، روى مناكيرَ كثيرةً تَفردَ بها ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٣٢٥٧) عَبدُ الله بنُ عَبدِ المَلكِ : يروي عَن يزيدَ بنِ رُومانَ العَجائبَ ، لا يُشبِهُ حديثُه حديثَ الثّقاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٧) العقيلي (٢ : ٢٧٥) وزاد : ابن كرز القُرَشيّ وقال : منكرُ الحديثِ ، الميزان (٢ : ٤٥٧) اللِّسان (٣ : ٣١١) .

(٣٢٥٨) عَبدُ الله بنُ عيسى الفَرْويُّ ، أبو علقمةَ الأصمُّ : يَروي العَجائبَ ، ويَقلبُ عَلى الثّقاتِ الأخبارَ .

وأخرجَ له ابنُ حِبّانَ في صحيحِه حديثاً (٦٨٨٢) .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٤٥) الميزان (٢ : ٤٧٠) اللِّسان (٣ : ٣٢٣) .

(٣٢٥٩) العَلاءُ بنُ عَمرو الحَنفيّ الكوفيّ : يروي عن أبي إسحاقَ الفَزاريّ العَجائبَ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجَمَتُهُ في : المَجروحينَ (٢ : ١٨٥) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٨ : ٥٠٤) وقالَ : ربّما خالفَ الجَرحِ (٦ : ٣٥٩) وقال : رَوى عنه أبي وأبو زُرعةَ . وقال أبو حاتم : ما رأينا إلا خَيراً ، الميزانِ (٣ : ١٠٣) : متروكٌ ، اللّسانِ (٤ : ١٨٥) : عن النّسائيّ : ضَعيفٌ ، وقال صالحُ جَزَرة : لا

بأسَ بهِ، وأخرجَ عنه الحاكمُ في المُستَدركِ، وقال العُقَيليّ (٣ : ٣٤٨) عقبَ حديثِ العلاءِ ابنِ عَمْرو : (أحبوا العَربَ لثلاثةٍ) : مُنكرٌ لا أصلَ له، التّهذيب (٨ : ١٨٩).

(٣٢٦٠) عِمرانُ بنُ خالدِ البَصْريُّ : رَوى عنهُ أهلُ البَصْرةِ العَجائبَ، وما لا يُشبِهُ حديثَ الثّقاتِ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بما انفردَ منَ الرّواياتِ.

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٢٤) المِيزان (٣ : ٢٣٦) اللِّسان (٤ : ٣٤٥).

(٣٢٦١) عيسى بنُ مَيمونٍ، أبو سَلَمَةَ الخَوّاصُ الواسِطيُّ (ت ق) : يَروي العَجائبَ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفردَ.

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٢ : ١٢٠) التَّهْذيبِ (٨ : ٢٣٦) المِيزان (٣ : ٣٢٦) التَّقْريبِ (٢ : ١٠٢) : ضَعيفٌ، منَ السّادسَةِ.

(٣٢٦٢) غَسّانُ بنُ الأرقَمِ بنِ كِلابٍ الحَنَفيُّ، أبو رَوْحٍ اليَماميُّ : يَروي العَجائبَ.

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٠٢) ضعفاء ابنِ الجوزيِّ (٢ : ٢٤٦) : قال أبو الفتح الأَزْديُّ : ضعيفٌ مجهولٌ، المِيزان (٣ : ٣٣٣) بِاسْمِ : غسّانِ بنِ أبانَ، وقالَ : منكَرُ الحديثِ، اللِّسان (٤ : ٤١٨).

(٣٢٦٣) غُنَيْمُ بنُ سالمٍ : شيخٌ يَروي عَن أنسٍ العَجائبَ، رَوى عَنهُ الجاهيلُ والضّعفاءُ، لا يُعجبُني الرّوايةُ عنهُ؛ فَكيفَ الاحتِجاجُ بهِ؟! وكيفَ يَجوزُ الاحتِجاجُ بِمن يُخالفُ الثّقاتِ في الرّواياتِ، ثمّ لا يوجَدُ مِن دونِه أحَدٌ منَ الأثباتِ؟!

(٣٢٦٤) الفضلُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ اليَشكُريُّ، أبو العبّاسِ الهَرَويُّ : يَروي العَجائبَ، فلا أدري : أكانَ يَقلِبُها بِنَفْسِهِ، أو يُدْخَلُ عَليه فيُجيبُ فيها؟! لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢١١) المِيزان (٣ : ٣٥٣) اللِّسان (٤ : ٤٤٤).

(٣٢٦٥) القاسمُ بنُ بَهْرامٍ، أبو هَمْدانَ، قاضي هِيت : يَروي العَجائبَ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢١٤) ضعفاء ابن الجوزي (٣ : ١٣) و(٣ : ٢٤٢) :

قال الدارقطنيُّ : متروكٌ ، وقالَ ابنُ عَديٍّ : كذّابٌ ، المِيزان (٣ : ٣٦٥) له عجائبُ ، اللِّسان (٤ : ٤٥٨) وقال ابنُ حجَرٍ في التقريبِ (٥٤٥١) : زعمَ أبو نُعَيْمٍ أنّ القاسمَ بنَ أبي أيّوبَ الأَسَديَّ هو ابنُ بَهْرام ، وفرّقَ بينَهُما ابنُ حِبّانَ ، فذكرَ ابنَ بهرامٍ في الضعفاءِ ، وهو الصوابُ ، الوافي بالوفيات (٧ : ١٩٨) : عن ابنِ معينٍ : كذّابٌ .

(٣٢٦٦) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ غَزوانَ البَغداديُّ : يَروي عَن أبيهِ وغيرِه مِنَ الشّيوخِ العَجائبَ الّتي لا يَشكّ مَنِ الحديثُ صِناعتُه أنّها مقلوبةٌ أو معمولةٌ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٠٥) المِيزان (٣ : ٦٢٥) اللِّسان (٥ : ٢٥٣) ونقلَ قولَ الدارقطنيِّ وغيرِه : يضعُ الحديثِ .

(٣٢٦٧) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عُمرَ العُمَريُّ : يَروي عَن مالكٍ وأبيهِ العَجائبَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٨٢) العُقَيليّ (٤ : ٩٤) المِيزان (٣ : ٥٩٦) اللِّسان (٥ : ٢١٨) .

(٣٢٦٨) مُحَمّدُ بنُ عيسى بنِ كَيسانَ الهُذَليُّ ، أبو يَحيى البَصْريُّ : يَروي عن محمّدِ بنِ المنكَدِرِ العَجائبَ ، وعن الثقاتِ الأوابدَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا انفردَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٢٥٦) الكبير (١ : ٢٠٤) : منكرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ١١٤) المِيزان (٣ : ٦٧٧) اللِّسان (٥ : ٣٣٢) .

(٣٢٦٩) موسى بنُ مُطَيْرٍ الكوفيُّ : كانَ صاحبَ عَجائبَ ومَناكيرَ ، لا يَشكُّ المُستَمعُ لها أنّها موضوعةٌ ؛ إذا كانَ هذا الشأنُ صناعتَهُ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٤٢) الجرح (٨ : ١٦٢) : قالَ ابنُ مَعينٍ : كذّابٌ وقالَ أبو حاتمٍ : متروكُ الحديثِ ذاهبُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ١٦٣) الكامِل (٦ : ٣٣٨) المِيزان (٤ : ٢٢٣) اللِّسان (٦ : ١٣٠) .

(٣٢٧٠) مَيّاحُ بنُ سَريع : يَروي عَن مُجاهدٍ العَجائبَ ، لا يَحلُّ الاحتِجاج بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٢) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٥٢٣) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً

الكبير (٨ : ٦٢) الجرح (٨ : ٤٤١) : قالَ أبو حاتمٍ : مجهولٌ ، المِيزان (٤ : ٢٣٠) : مجهولٌ اللِّسان (٦ : ١٣٧) : له مناكيرُ ، الإكمال (٧ : ٢٣٥) .

(٣٢٧١) نُعيمُ بنُ مُوَرِّعِ بنِ تَوبةَ العَنبَريُّ : يَروي العَجائبَ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٥٧) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٥٣٧) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً الجرح (٨ : ٤٦٤) : قالَ أبو حاتمٍ : ليسَ بقويٍّ ، العُقَيليّ (٤ : ٢٩٤) الكامِل (٧ : ١٥) المِيزان (٤ : ٢٧١) اللِّسان (٦ : ١٧٠) .

(٣٢٧٢) هِشامُ بنُ مُحَمّدِ بنِ السّائبِ ، أبو المنذرِ الكَلْبيّ : يَروي العَجائبَ والأخبارَ الّتي لا أصولَ لها ، وكانَ غالياً في التّشيُّعِ ، أخبارُه في الأُغلوطاتِ أشهرُ مِن أن يُحتاجَ إلى الإغراقِ في وَصْفِها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٩١) الكبير (٨ : ٢٠٠) : صاحبُ سَمَرٍ ونَسَبٍ ، الجرح (٩ : ٦٩) : قالَ أبو حاتمٍ : كانَ صاحبَ أنسابٍ وسَمَرٍ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٣٩) الكامِل (٧ : ١١٠) المِيزان (٤ : ٣٠٤) اللِّسان (٦ : ١٩٦) .

(٣٢٧٣) الوليدُ بنُ الوليدِ العَنْسيُّ الرّقّيُّ : يَروي العَجائبَ ، وذكرَ لهُ حَديثاً لا أصلَ لهُ مِن كلامِ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ثمّ قالَ : لَقد رَوى هذا الشّيخُ نُسخةً أكثرُها مقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ فيما يَروي .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٨١) وترجمَ في الثّقاتِ (٩ : ٢٢٥) الوليدَ بنَ الوليدِ ابنِ زيدٍ ، وقالَ : يروي عن الأوزاعيِّ مسائلَ مستقيمةً ، الجرح (٩ : ١٩) المِيزان (٤ : ٣٥٠) اللسان (٦ : ٢٢٨) .

قلت : ترجمَ الذهبيُّ في الميزان للوليدِ بنِ موسى الدمشقيِّ ، والوليدِ بن الوليدِ الدمشقيِّ (٤ : ٣٤٩) والوليدِ بنِ الوليدِ بنِ زيدٍ العَنْسيِّ الدمشقيِّ القلانسيِّ ، فقالَ ابنُ حجرٍ في ترجمةِ هذا الأخيرِ من اللسانِ (٤ : ٣٥٠) : «هو الوليدُ بنُ الوليدِ الدمشقيُّ الذي تقدّمَ ، وهو الوليدُ بنُ موسى ، وموسى أظنُّهُ جَدَّهُ ، فهذا رجلٌ واحدٌ جَعَلَهُ ثلاثةً .

لكن فرّقَ أبو نُعيم الأصبهانيُّ بينَ الوليدِ بنِ موسى الدمشقيِّ ، فقالَ : روى عن الأوزاعيِّ خبراً مُنكَراً ، وقالَ في الوليدِ بن الوليدِ العَنْسيِّ : روى عن محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ ثابتٍ موضوعات» .

وجَعَلَ محقّقُ اللّسانِ (٨ : ٣٩٢ ـ ٣٩٣) ـ طبعة المطبوعات الإسلامية ـ ابنَي الوليدِ واحداً ، وفرّق بينَهُما وبينَ ابنِ موسى ، وقالَ : «فرَّقَ ابنُ حِبّانَ والحاكمُ وأبو نُعيمٍ وابنُ عساكرٍ بينَ الوليدِ بنِ الوليدِ ، وبينَ الوليدِ بنِ موسى ، وهو الظاهرُ» .

قالَ عداب : ترجمَ ابنُ حِبّانَ في المجروحينَ الوليدَ بنَ الوليدِ العَنْسيَّ ، وقالَ : يَروي عن ثابتِ بنِ يزيدَ عن الأوزاعيِّ ، ويَروي عنهُ أيوبُ بنُ محمّدٍ الوَزّانُ . وترجمَ بعدَهُ الوليدَ بنَ موسى ، وقالَ : يَروي عن الأوزاعيِّ . . روى عنهُ حاجبُ بنُ أرْكين . والشيخُ أبو غُدّة بنى ترجيحَهُ على وحدةِ الراوي عنهُما ، وهذا ليسَ بلازمٍ . . . والمسألةُ لا تنتهي بهذا اليُسْرِ !

والأرجحُ أنّهم ثلاثةٌ كما فَرّقَ بينَهم ابنُ حِبّانَ ، والذهبيُّ . واللهُ تعالى أعلمُ .

(٣٢٧٤) وَهْبُ بنُ راشدٍ : يَروي عَن مالكِ بنِ دينارٍ العَجائبَ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ولا الاحتِجاجُ به .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٧٥) الجرح (٩ : ٢٧) : الرقّي ، قالَ أبو حاتمٍ : منكَرُ الحديثِ ، حدّث بأحاديثَ بواطيلَ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٢٢) الكامِل (٧ : ٦٧) المِيزان (٤ : ٣٥١) اللِّسان (٦ : ٢٣٠) .

(٣٢٧٥) يَحيى بنُ مَيمونٍ ، أبو أيوبَ التّمّارُ البَصريُّ (د) : يَروي العَجائبَ الّتي لم يُتابَعْ عَليها ، حتّى إذا سَمِعَها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه ؛ لم يَشُكَّ أنّها معمولةٌ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٢١) وأعادَهُ في الثقاتِ (٧ : ٦٠٣) ولم يَقُلْ فيهِ شيئاً ، الكبير (٨ : ٣٠٣) الجرح (٩ : ١٨٨) العُقَيليّ (٤ : ٤٢٦) الكامِل (٧ : ٢٢٦) المِيزان (٤ : ٤١١) تَهْذيب الكَمال (٣٢ : ١٠) التّهْذيب (١١ : ٢٩٠) التّقريب (٢ : ٣٥٩) : مَتروكٌ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٣٢٧٦) يونسُ بنُ عَطاءٍ الصُّدائيُّ : يَروي العَجائبَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا انفردَ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٤١) المِيزان (٤ : ٤٨٢) اللِّسان (٦ : ٣٣٣) : قالَ الحاكمُ وغيرُه : روى عن حميدٍ الطويلِ الموضوعاتِ .

(٣٢٧٧) يونسُ بنُ هارونَ الأُردُنيُّ : شيخٌ يَروي عَن مالكٍ العَجائبَ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ مِنَ الأحوالِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٤٠) المِيزان (٤ : ٤٨٤) اللِّسان (٦ : ٣٣٥) .

(٣٢٧٨) أبو حريزٍ ، مولى الزُهريِّ = سهلٌ ، أبو حريزٍ ، مولى المغيرةِ .

(٣٢٧٩) أبو الطَّيِّبِ : يَروي عَن عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ الأعاجيبَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بروايتِه بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٦٠) ضعفاء ابنِ الجوزيّ (٣ : ٢٣٣) المِيزان (٤ : ٥٤١) اللِّسان (٧ : ٦٨) : أبو الطيّب الحربيُّ ، ونقلَ عن ابنِ مَعينٍ قولَهُ : كذّابٌ خبيثٌ .

(٤٩) يروي المعضلات

(٣٢٨٠) سُليمانُ بنُ بِشرٍ ، أبو الصَّبَّاحِ النَّخَعيُّ (ق) : يأتي بالمعضلاتِ عَن أقوامٍ ثِقاتٍ قالَ : ابنُ مَعينٍ : لَيسَ بِشيءٍ . . . وذكرَ خمسةَ أقوالٍ في اسمِ أبيه ، وقال : كلّه واحدٌ !

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٢٩) العُقَيليّ (٢ : ١٤٥) المِيزان (٢ : ٢٢٨) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ١٠٦) التَّهْذيب (٤ : ٢٣٠) وسمّاهُ سُليمانَ بنَ يُسَيرٍ ، التّقريب (١ : ٣٣١) : ضَعيفٌ ، مِنَ السّادسَةِ .

(٣٢٨١) سُويدُ بنُ سَعيدٍ الحَدَثانيُّ (م ق) : يأتي عَنِ الثّقاتِ بالمعضلاتِ . . . يجبُ مجانبةُ رواياتِه ، هذا إلى ما يُخطئُ في الآثارِ ويَقلبُ الأخبارَ ، عن ابنِ مَعينٍ : لو كانَ لي فرسٌ ورمحٌ لكنتُ أغزو سويدَ بنَ سعيدٍ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ مئةٌ وإحدى وستونَ روايةً ، مِنها ثلاثٌ وخمسونَ روايةً عند

مسلمٍ ، منها (٢٣ ، ٩١ ، ١٨٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧) ولم يخرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٥٢) الكامِل (٣ : ٤٢٨) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ٢٤٧) التّهْذيب (٤ : ٢٧٢) التّقريب (١ : ٣٤٠) : صدوقٌ في نَفسهِ ؛ إلاّ أنّه عَميَ فَصارَ يَتلَقّنُ ما ليسَ مِن حَديثِه ، وأفحشَ فيهِ ابنُ مَعينٍ القَولَ ، مِن قُدَماءِ العاشِرةِ .

(٣٢٨٢) شَهرُ بنُ حَوشبٍ ، أبو عَبدِ الرّحمنِ الأشعريُّ (بخ م ٤) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المعضلاتِ ، وعَنِ الأثباتِ المقلوباتِ ، قالَ ابنُ عَونٍ : تَركوهُ ، ولم يَكن يَحيى القطانُ يُحدّثُ عنهُ .

لهُ في الكتبِ التسعةِ مئتانِ وثمانٍ وثمانونَ روايةً ، مِنها روايةٌ واحدةٌ عندَ مسلمٍ (٢٠٤٩) ولم يُخَرّجْ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ شَيئاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٦١) العُقَيليّ (٢ : ١٩١) الكامِل (٤ : ٣٦) تَهْذيب الكَمال (١٢ : ٥٧٨) التّهْذيب (٤ : ٣٦٩) التّقريب (١ : ٣٥٥) : صدوقٌ كَثيرُ الإرسالِ والأوهامِ ، مِنَ الثّالثَةِ .

(٣٢٨٣) صَدقةُ بنُ يزيدَ الخُراسانيُّ : يُحَدّثُ عن الثّقاتِ بالأشياءِ المعضلاتِ ، لا يَجوزُ الاشتِغالُ بِحديثِه عندَ الاحتِجاجِ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٧٤) العُقَيليّ (٢ : ٢٠٦) الكامِل (٤ : ٧٧) الميزان (٢ : ٣١٣) اللّسان (٣ : ١٨٧) قال الحافظُ : «ذكرَهُ ابنُ حِبّانَ في الثّقاتِ» .

قال عداب : وهوَ وَهَمٌ ، فليسَ للمذكورِ ذكرٌ في الثّقاتِ .

(٣٢٨٤) عَبْدُ الجبّارِ بنُ عُمَر ، أبو عُمَر الأَيْليُّ (ت ق) : كانَ رديءَ الحِفْظِ ، يأتي بالمعضلاتِ عَن الثّقاتِ ، لا يجوز الاحتجاجُ به إلاّ فيما وافقَ الثِّقاتِ .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ١٥٨) العُقَيْلي (٣ : ٨٦) الكامِل (٥ : ٣٢٤) الميزان (٢ : ٥٣٤) تَهْذيب الكَمالِ (١٦ : ٣٨٨) التّهْذيب (٦ : ١٠٣) التّقْريب (١ : ٤٦٦) : ضَعيْف ، من السابعة .

(٣٢٨٥) عُبيدُ بنُ القاسمِ (ق) : شيخٌ يَروي المعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، روى عَن هِشامٍ

بنُسخة موضوعة ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِه إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٧٥) العُقَيليّ (٣ : ١١٦) الكامِل (٥ : ٣٤٩) المِيزان (٣ : ٢١) تَهْذيب الكَمال (١٩ : ٢٢٩) التّهْذيب (٧ : ٧٢) التّقريب (١ : ٥٤٤) : مَتروكٌ كذّبَهُ ابنُ مَعينٍ ، واتّهمَه أبو داودَ بالوَضع ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٣٢٨٦) عُثمانُ بنُ فائد ، أبو لُبابةَ القُرَشيُّ (ق) : يروي العجائبَ ، يأتي عَنِ الثّقاتِ بالأشياءِ المعضلاتِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ يَعملُها تعمّداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٠١) وترجمَ في الثقات (٧ : ١٩٥) عثمانَ بنِ زائدة وقال : أخافُ أن يكونَ هذا عثمانَ بنَ فائدٍ . العُقَيليّ (٣ : ٢١٢) الكامِل (٥ : ١٥٩) تَهْذيب الكَمال (١٩ : ٤٧٤) التّهْذيب (٧ : ١٤٧) التّقريب (٢ : ١٣) : ضَعيفٌ ، مِنَ التّاسِعَةِ .

(٣٢٨٧) عِصامُ بنُ طَليقٍ (صد) : يروي عَنِ الحَسنِ ، يأتي عَنِ الثّقاتِ بالمعضلاتِ حتّى إذا سَمِعها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه ؛ شهدَ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ .

(٣٢٨٨) غالبُ بنُ عُبيدِ الله العُقَيليُّ الجَزَريُّ : يَروي المعضَلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، حتّى ربّما سبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتعمّدَ لها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبَرِه بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٠١) الكبير (٧ : ١٠١) : منكرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٣ : ٤٣١) الكامِل (٦ : ٥) الميزان (٣ : ٣٣١) اللّسان (٤ : ٤١٤) .

(٣٢٨٩) القاسمُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الأُمَويُّ ، مَولاهم أبو عبدِ الرحمنِ (بخ ٤) : يَروي عَنِ الصّحابةِ المعضَلاتِ ، وعَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتعمّدَ لَها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢١١) و(٢ : ١١٠) في ترجمةِ عليٍّ بن يزيدَ الألهانيِّ وقالَ : ضعيفٌ ، العُقَيليّ (٣ : ٤٧٦) المِيزان (٣ : ٣٧٣) تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ٣٨٣) التّهْذيب (٨ : ٣٢٢) التّقريب (٢ : ١١٨) : صدوقٌ يُغْرِبُ كَثيراً ، مِنَ الثّالِثَةِ .

(٣٢٩٠) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ مُجَبَّرٍ : ينفردُ بالمعضَلاتِ عن الثّقاتِ ، ويأتي

بأشياءَ مَناكيرَ عَن أقوامٍ مَشاهيرَ، لا يُحتجُّ بهِ. عن ابنِ مَعينٍ: ليسَ بشيءٍ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٢ : ٢٦٣) العُقَيليّ (٤ : ١٠٢) الكامِل (٦ : ١٨٩) الميزان (٣ : ٦٢١) اللّسان (٥ : ٢٤٥): قال الفلاسُ: ضعيفٌ، وقال أبو زُرعةَ: واهٍ، وقالَ النسائيُّ وجماعةٌ: متروكٌ.

(٣٢٩١) يَحيى بنُ أبي خُليدٍ ـ سُلَيْمانَ ـ أبو سُلَيمانَ البَكّاءُ البَصْريُّ (ت ق): يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ، ويروي المعضَلاتِ عن الثّقاتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ. عن ابنِ مَعينٍ: ليسَ بذاكَ.

(٣٢٩٢) أبو أُميّةَ بنُ يَعْلى البَصْريُّ = إسماعيلُ بنُ يَعْلى.

(٥٠) يروي الطامّاتِ

(٣٢٩٣) أصبغُ بنُ نُباتَةَ، أبو القاسمِ التّميميّ الحَنظَليّ (ق): كانَ ممّن فُتِنَ بِحُبِّ عَليّ، أتى بالطّامّاتِ في الرّواياتِ، فاستَحقّ مِن أجلِها التّركَ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٢ : ١٧٣) العُقَيليّ (١ : ١٢٩) الكامِل (١ : ٤٠٧) المِيزان (١ : ٢٧١) تَهْذيب الكَمال (٣ : ٣١١) التّهْذيب (١ : ٣٦٢) التّقريب (١ : ٨١): مَتروكٌ رُميَ بِالرّفضِ، مِنَ الثالثةِ.

(٣٢٩٤) النُّعْمانُ بنُ شِبلٍ البَصْريُّ: يأتي عن الثقاتِ بالطامّاتِ، وعَنِ الأثباتِ بالمقلوباتِ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣ : ٧٣) الكامِل (٧ : ١٤) المِيزان (٤ : ١٦٥) اللِّسان (٦ : ١٦٧).

(٣٢٩٥) هَيْصَمُ بنُ الشّدّاخِ: يَروي عَنِ الأعمشِ الطّامّاتِ في الرواياتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ.

ترجمته في: المَجروحينَ (٣ : ٩٧) الجرح (٩ : ١٢٣) المِيزان (٤ : ٣٢٦) اللِّسان (٦ : ٢١٢).

(٣٢٩٦) أبو سُفْيانَ الأَنْماريُّ : يَرْوي الطّامّاتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بِهِ إذا انْفَرَدَ .

تَرْجَمَتُهُ فِي : المجروحين (٣ : ١٤٨) الميزان (٤ : ٥٣١) اللسان (٧ : ٥٥) ضُعَفاء ابن الجوزي (٣ : ٢٣٢) الجرح (٩ : ٣٨١) المقتنى في سردِ الكُنى برقم (٢٧٣٣) الكُنى لابنِ عبدِ البرِّ (٢٤٢٨) مجمع الزوائد (٤ : ٦٧) .

(٥١) يروي عن الثقاتِ ما لم يُحَدّثوا به قطُّ

(٣٢٩٧) عَبدُ الصّمدِ بنُ مُطيرٍ : يروي عن ابنِ وَهْبٍ ما لم يُحَدِّث بهِ قَطّ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه ، والإنباءِ عن أمرِه لمن لا يَعرفُ حالَه ؛ لتُجتَنبَ رِوايتُه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ١٤٩) الميزان (٢ : ٦٢٠) اللّسان (٤ : ٢٢) .

(٣٢٩٨) عَبدُ اللهِ بنُ عبدِ العَزيزِ : لستُ أعرِفُ بَلدَه ، يَروي عَن مالكٍ ما لم يُحدّث بهِ مالكٌ قَطّ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٣) المِيزان (٢ : ٤٥٥) اللِّسان (٣ : ٣١٠) .

(٣٢٩٩) عَبدُ اللهِ بنُ عُمرَ بنِ غانمٍ الرُّعَيْنيُّ ، قاضي إفريقيّةَ (د) : يَروي عن مالكٍ ما لم يُحـدّثْ به قطّ ، لا يَحِلُّ ذِكـرُ حَـديثِـه ، ولا الرّوايةُ عنه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَـبيلِ الاعتِبارِ ؛ في نسخةٍ أنا أصونُ البَياضَ عن ذِكرِها ، فكيفَ الاشتغالُ بِوصفِها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٩) الميزان (٢ : ٤٦٤) تَهذيبِ الكَمالِ (١٥ : ٣٤٣) التّهذيب (٥ : ٣٣١) التّقريب (١ : ٤٣٥) : وَثّقَهُ ابنُ يونسَ وغَيرُه ، ولم يَعرِفهُ أبو حاتمٍ وأفرَطَ ابنُ حِبّانَ في تضعيفِه ، مِنَ التّاسعَةِ .

(٣٣٠٠) يَحيى بنُ شَبيبٍ اليَماميُّ : يَروي عَنِ الثّوريِّ ما لَمْ يُحدِّثْ به قَطّ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٢٨) المِيزان (٤ : ٣٨٥) اللِّسان (٦ : ٢٦١) قالَ الخَطيبُ : روى أحاديثَ باطلةً .

(٣٣٠١) أبو عَبّادٍ الزّاهدُ : شيخٌ يَروي عَن مَخلَدِ بنِ حُسَينٍ ما لم يُحدّث بهِ قَطُّ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٨) ضعفاء ابنِ الجوزيّ (٣ : ٢٣٣) المِيزان (٤ : ٥٤٤) اللِّسان (٧ : ٧٠) .

(٣٣٠٢) أبو مَعمَرٍ : يروي عن أنسٍ ما لم يُحَدِّثْ به قَطُّ ، لا يَحلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ إلا على سَبيلِ الإنباءِ عن أمرِه ، إنْ لم يكُنْ عبادَ بنَ عبدِ الصَمَدِ ، لأنَّ عباداً كُنيتُهُ أبو معمرٍ ؛ فقد تبرأنا مِن عُهدتهِ أيضاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ١٥٥) المِيزان (٤ : ٥٧٦) اللِّسان (٧ : ١٠٨) .

وترجمَ لعبادِ بنِ عبدِ الصمَدِ في المجروحينَ (٢ : ١٧٠) وقالَ : مُنكَرُ الحديثِ جداً يَروي عن أنسٍ ما ليسَ مِن حديثِه ، وما أراهُ سَمعَ منه شيئاً ، فلا يجوز الاحتجاجُ به فيما وافقَ الثقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفردَ بأوابدَ .

(٥٢) يروي عن الثقاتِ المعضلاتِ ، وعن المجروحينَ الطامّاتِ

(٣٣٠٣) أحمدُ بنُ صالحٍ ، أبو جَعفرٍ الشُّمُومِيُّ المكيّ (شيخ شيوخه) : يأتي عَنِ الأثباتِ بالمعضلاتِ ، وعن المَجروحينَ بالطّامّاتِ ، يَجبُ مُجانبةُ ما رَوى مِنَ الأخبارِ وتَركُ ما حَدّثَ من الآثارِ ؛ لِتنكُبِه الطريقَ المُستَقيمَ في الرّوايةِ .

ترجمَتُه في : المَجروحينَ (١ : ٢٤٩) الكامِل (١ : ١٨٠) اللِّسان (١ : ١٨٦) التّهْذيب (١ : ٤٢) ذكرَهُ تمييزاً .

(٣٣٠٤) سَعيدُ بنُ راشدٍ ، أبو مُحَمّدٍ السَّمَّاكُ : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بالمعضلاتِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٢٢) العُقَيليّ (٢ : ١٠٥) الكامِل (٣ : ٣٨١) المِيزان (٢ : ١٣٥) اللِّسان (٣ : ٢٠٧) .

(٣٣٠٥) عُمرُ بنُ مُحَمّدِ بنِ صُهْبانَ الأَسلميُّ (ق) : يروي عن الثّقاتِ المعضلاتِ الّتي إذا سَمِعَها مَن الحَديثُ صِناعتُه ؛ لم يَشكَّ أنّها مَعمولةٌ ، يَجبُ التّنكّبُ عن رِوايتِه في الكُتُبِ . قال ابنُ مَعينٍ : لا يُساوي فلساً .

(٣٣٠٦) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ العَزيزِ بنِ عُمرَ العَوفيُّ الزُهريُّ القُرَشيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ

الإمام محمّد بن حبّان

ومنهجه في الجرح والتعديل

دراسة تطبيقية في نقد الرجال

تأليف الدكتور

عداب بن محمود الحمش

المجلد الخامس

١٤٢٨هـ

٢٠٠٧ م

المعضَلاتِ ، وإذا انفردَ ؛ أتى بالطّامّاتِ عَنِ الأثباتِ ؛ حتّى سَقطَ الاحتِجاجُ بهِ ، وهوَ الّذي جُلِدَ بِمَشورتِه مالكُ بنُ أنسٍ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٦٣) الكبير (١ : ١٦٧) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٧) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، ليسَ له حديثٌ مستقيمٌ ، العُقَيليّ (٤ : ١٠٤) الكاملِ (٦ : ٢٣٩) الميزان (٣ : ٦٢٨) اللّسان (٥ : ٢٦٠) : قال مالكٌ : كُنّا نتّهمُهُ بالكذبِ وقال النسائيُّ : متروكُ الحديثِ .

(٣٣٠٧) مُحَمّدُ بنُ فُراتٍ الكوفيُّ ، أبو عَليٍّ التّميميُّ الجَرْميُّ (ق) : يَروي المعضَلاتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى إذا سَمِعها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه ؛ عَلِمَ أنّها موضوعةٌ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٨١) الكبير (١ : ٢٠٨) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٥٩) : قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشيءٍ ، وقالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ذاهبُ الحديثِ ، وقالَ أبو زرعةَ : ضعيف الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ١٢٣) الكاملِ (٦ : ١٣٧) الميزان (٤ : ٣) تَهْذيب الكَمال (٢٦ : ٢٦٩) التّهْذيب (٩ : ٣٩٦) التّقريب (٢ : ١٩٩) : كذّبوهُ ، مِنَ الثّامِنَةِ .

(٥٣) يروي أوابدَ

(٣٣٠٨) إبراهيمُ بنُ أبي حَيّةَ - الْيَسعِ - المكّيّ : يَروي مناكيرَ وأوابدَ ، يَسبقُ إلى القَلبِ أنّه المُتعمّدُ لها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٠٤) رَوى لهُ حَديثَينِ مُنقطعينِ ، العُقَيليّ (١ : ١٧١) الكاملِ (١ : ٢٣٧) اللّسان (١ : ٥٢) .

(٣٣٠٩) أحمدُ بنُ سَمُرَةَ ، أبو سَمُرَةَ الجُنْدَبيّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الأوابدَ والطّامّاتِ لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . ورَوى لهُ حَديثَ : (عَلِيّ خَيرُ البَرِيّةِ . . .) مثالاً على طامّاتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٤٠) اللّسان (١ : ١٧٥) .

(٣٣١٠) أحمدُ بنُ عَبدِ الله بنِ يَزيدَ المؤدّبُ ، يُعرَفُ بالهُشَيميّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الأوابدَ والطّامّاتِ ، وهذا شَيءٌ مقلوبٌ إسنادُه ومتنُه معاً .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٥٢) الكامل (١ : ١٩٢) اللّسان (١ : ١٩٧) .

(٣٣١١) أحمدُ بنُ مَعْدانَ العَبْديّ : يَروي الأوابدَ الّتي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بمن يَروي مثلَها .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٤٢) الكامل (١ : ١٧٤) المِيزان (١ : ١٥٧) اللّسان (١ : ٣١٢) .

(٣٣١٢) عَبدُ الله بنُ عَبدِ الرّحمنِ الجَزَريُّ : يأتي عَن سُفيانَ بالأوابدِ ، وفي الأخبارِ بالزّوائدِ ، حتّى لا يَشكّ مَن كَتبَ الحديثَ أنّه كانَ يَعمَلُها .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٣٥) المِيزان (٢ : ٤٥٣) اللّسان (٣ : ٣٠٧) .

(٣٣١٣) عَمْرُو بنُ بَكْرٍ السَّكْسَكِيُّ (ق) : يرَوي عن الثّقاتِ الأوابدَ والطّامّاتِ التي لا يَشُكُّ مَن هذا الشأنُ صناعتُهُ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ ، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ بِه .

تَرْجَمَتُهُ في : المَجْروحين (٢ : ٧٨) و(١ : ١١٢) في ترجمةِ ابنِه ، وقالَ : ليسَ في الحديثِ بشيءٍ ، الثّقات : (٧ : ٤٣٨) : في ترجمةِ محمدِ بنِ عبدِ الواحدِ الأفطسِ ، وقالَ : يَكْذِبُ ، العُقَيْلي (٣ : ٢٥٨) الكامل (٥ : ١٤٦) الميزان (٣ : ٤٧) تَهْذيب الكَمالِ (٢١ : ٥٤٩) التَّهْذيب (٨ : ٨) التّقريب (٢ : ٦٦) : مَتروكٌ ، مِنَ التّاسِعَة .

(٥٤) تالفٌ في النقلِ ، ذاهبٌ في الروايةِ

(٣٣١٤) مُحَمّدُ بنُ عُثَيْمٍ الحَضْرميُّ : تالفٌ في النّقلِ ، ذاهبٌ في الرّوايةِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ؛ لِما أتى مِنَ الأخبارِ الّتي لا تُشبِهُ رِوايةَ الثّقاتِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

قلت : ولم يستعمِل ابنُ حِبّانَ هذا المصطلحَ مجموعاً أو مفرّقاً ؛ إلا في هذا الموضعِ من كتبهِ !

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢٦٨) الكبير (١ : ٢٠٥) : منكرُ الحديثِ ، الجرح (٨ : ٥١) : قالَ أبو حاتم : منكرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٤ : ١١٥) الكاملِ (٦ : ٢٤٠) المِيزان (٣ : ٦٤٤) اللِّسان (٥ : ٢٨٢) .

(٥٥) معضلُ الأخبارِ

(٣٣١٥) سَلاّمُ بنُ أبي خُبْزَةَ ، يُقالُ له : سلام العطّار : كَثيرُ الخَطأ ، مُعضَلُ الأخبارِ يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

قلت : وهذا المصطلحُ لم يستعملْهُ ابنُ حِبّانَ إلا في هذا الموضعِ !

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٤٠) تاريخ البخاري الصغير (٢ : ٢١٤) : ضعّفه قتيبةُ بن سعيدٍ جداً ، ولم يحدّثْ عنه ، العُقَيليّ (٢ : ١٦٠) الكاملِ (٣ : ٣٠٢) المِيزان (٢ : ١٧٤) اللِّسان (٣ : ٥٧) .

(٥٦) مظلمُ الروايةِ

(٣٣١٦) داودُ بنُ عَبدِ الجَبّارِ الكوفيُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، مُظلمُ الرّوايةِ بِمَرةٍ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بِثقةٍ .

قلت : وقال عن حديثٍ له في الثقاتِ (٣ : ١١١) : إسنادُ خبرِه مُظلمٌ ، لا يُعرفُ سماعُ بعضِهم من بعض .

(٥٧) خَرَجَ عن حدِّ الاحتجاجِ بهِ

(٣٣١٧) أبانُ بنُ أبي عَيّاشٍ ـ فيروزَ ـ البصْريُّ ، أبو إسْماعيل العَبْديُّ (د) : غَلَبَ عليه الصلاحُ والعبادةُ ، وغَفَلَ عَن الحِفْظ والتمييز ، فإذا حدّث رَفَعَ المرسلَ ، وأسندَ الموقوفَ ، وقَلَبَ الأسانيد ، سمعَ من أنس بن مالك أحاديث ، وجالسَ الحَسَن ، فكان يَسمعُ كَلامَهُ ويَحْفَظ ، فإذا حَدَّثَ ربما جعل كَلامَ الحَسَن الذي سمعه من قَوْله عَن أنسٍ عَن النبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وآلهِ وَسَلَّم ـ وهو لا يعلم ـ ولعلَّه رَوى عَن أنس أكثر من ألفٍ وخمسمائة حَديثٍ ، ما لكبيرِ شيءٍ منها أصْلٌ يُرجعُ إليه . . . وذكر له عدة أحاديث من

هذا النوع . . . حتى خَرَجَ عَن حدِّ الاحتجاج بِه .

(٣٣١٨) إبراهيمُ بنُ عُثمانَ العَبْسيّ الواسطي (ت ق) : كان إذا حَدَّثَ عَن الحَكَم جاءَ بأشياءَ مُعْضَلَةٍ ، وكان ممن كَثُرَ وَهَمُهُ ، وفَحُشَ خَطَؤُهُ ، حتى خرجَ عَن حدِّ الاحْتِجاج بِه .

(٣٣١٩) إبراهيمُ بنُ مُحَمّدِ بن عَبدِ العَزيزِ العَوفيّ الزّهريّ : انفردَ بأشياءَ لا تُعرفُ حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ ، على قِلّةِ تَيقُّظِه في الحفظِ والإتقانِ .

(٣٣٢٠) إسماعيلُ بنُ عَيّاشٍ ، أبو عتبة الحِمْصيُّ العَنْسِيُّ (ي ٤) : لما كَبرَ تَغيَّرَ حِفظُه وخَلّطَ ، وأدخَلَ الإسنادَ في الإسنادِ والمتنَ بالمتنِ ؛ وهو لا يَعلمُ ، حتّى صارَ الخطأُ في حَديثِه يَكثُرُ ، ومَن كانَ هذا نعتُه ؛ خَرَجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ ، فيما لم يَخلِط . قلت : يعني : يُترك مُطلقاً .

(٣٣٢١) أشعثُ بنُ بَرازٍ الهُجَيْميّ ، أبو عبدِ الله البَصْريُّ : يَروي المناكيرَ ، ويُخالفُ الثّقاتِ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٣٢٢) أغلبُ بنُ تَميم بنِ النُّعمانِ السَّعْديُّ البَصْريُّ : مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس مِن أحاديثِهم ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ ؛ لِكثرةِ خَطئِه .

(٣٣٢٣) أيوبُ بنُ جابرِ بنِ سَيّارٍ اليَماميُّ (بخ د ت) : يُخطِئُ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ ؛ لِكثرةِ وَهَمِه .

ترجمَتُهُ في : المَجروحينَ (١ : ١٦٧) العُقَيليّ (١ : ١١٤) الكاملِ (١ : ٣٥٥) الميزان (١ : ٢٨٥) تَهذيبِ الكَمالِ (٣ : ٤٦٤) التّهذيب (١ : ٣٩٩) التّقريب (١ : ٨٩) : ضعيفٌ ، مِنَ الثامنةِ .

(٣٣٢٤) تَمّامُ بنُ بَزيع ـ بالعينِ المهمَلَةِ ـ أبو سَهلٍ البَصريّ : كَثُرَ وَهَمُه ، وفَحُشَ خَطؤهُ ؛ حتّى بَعُدَ عَنِ الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٣٢٥) ثابتُ بنُ أبي صَفيّةَ ، أبو حَمزةَ الثُّماليُّ (د عس ق) : كثيرُ الوَهَمِ ، معَ غُلوٍّ في تَشيّعِهِ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٣٢٦) الحارثُ بنُ نَبهانَ الجَرميُّ البَصريُّ (ت ق) : كانَ من الصّالحينَ الّذينَ

غَلَبَ الوَهَمُ عليهم ؛ حتّى فَحُشَ خَطَؤهُ ، وخَرجَ عن حدّ الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٣٢٧) حُسامُ بنُ المِصَكِّ بنِ ظالمٍ (تم) : كَثيرُ الخَطأ ، فاحِشُ الوَهَمِ ، حتّى خَرَجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٣٢٨) رِشدينُ بنُ كُريبٍ ، مَولى ابنِ عَبّاسٍ (ت ق) : كثيرُ المناكيرِ ، يروي عن أبيهِ أشياءَ ليسَ تُشبِهُ أحاديثَ الثّقاتِ عنه ، كانَ الغالبَ عليهِ الوَهمُ والخَطأُ ؛ حتّى خَرَجَ عن حدّ الاحتِجاجِ .

(٣٣٢٩) سَعيدُ بنُ سالمٍ القَدّاحُ ، أبو عُثمانَ الخُراسانيُّ المَكيُّ (د س) : كانَ يَرى الإرجاءَ ، يَهِمُ في الأخبارِ حتّى يَجيءَ بها مَقلوبةً ؛ حتّى خَرجَ بها عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٣٣٠) سَلمةُ بنُ وَرْدانَ الجُنْدَعيُّ (بخ ت ق) : يَروي عَن أنسٍ أشياءَ لا تُشبهُ حديثَه وعَن غَيرِه مِنَ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، كأنّه كانَ كَبِرَ وحَطَمَه السّنُ فكانَ يأتي بالشّيءِ عَلى التّوهُّمِ ؛ حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٣٣١) صَدَقةُ بنُ موسى الدّقيقيُّ السُّلميُّ (بخ د ت) : كانَ صالحاً ، لم يكنِ الحديثُ مِن صِناعتِه ، فكانَ إذا رَوى قَلبَ الأخبارَ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٣٣٢) عيسى بنُ المُسيّبِ البَجَليُّ الكوفيُّ : يَقلبُ الأخبارَ ولا يَعلمُ ، ويُخطِئُ في الآثارِ ولا يَفهمُ ، حتّى خَرجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيْءٍ .

(٣٣٣٣) فَهدُ بنُ حِيّانَ ، أبو زَيدٍ البَصْريُّ : كانَ ممن يُخطِئُ ، حتّى يَجيءَ بأحاديثَ مقلوبةٍ ، خَرَجَ عَن حَدِّ الاحتِجاجِ بهِ ، لَمّا أكثرَ من ذلكَ .

ترجمته في : المَجْروحين (٢ : ٢١٠) وانظر (١ : ٣١١) ترجمةَ زيدِ بنِ عَوْفٍ ، الصغير (٢ : ٣٠٢) : سَكَتُوا عنهُ ، الجرح (٧ : ٨٨) : قالَ أبو حاتمٍ : ضعيفُ الحديثِ ، وقال أبو زُرعةَ : منكَرُ الحديثِ ، العُقَيليّ (٣ : ٤٦٣) الميزان (٣ : ٣٦٦) اللّسان (٤ : ٤٥٥) .

(٣٣٣٤) كَثيرُ بنُ شِنْظِيرٍ الأَزْديُّ ، أبو قُرَّة البصْريّ (خ م د ت ق) : كثيرُ الخَطأ ، على قِلّة روايته ، يروي عَن المشاهيرِ المناكيرَ ، حتى خَرَجَ بِها عَن حدِّ الاحْتِجاجِ إلاّ فيما وافقَ الثِّقاتِ ، كانَ يَحيى بنُ سعيدٍ لا يُحَدِّثُ عن كثيرِ بنِ شنظيرٍ .

(٣٣٣٥) يَحيى بنُ عُبيدِ اللهِ بنِ مَوْهَبٍ التّيميُّ القُرَشيُّ (ت ق) : كانَ مِن خيارِ عِبادِ اللهِ ، يَروي عَن أبيهِ ما ليسَ لهُ أصلٌ ، وأبوهُ ثِقةٌ ، فلمّا كَثُرَ روايتُه عَن أبيه بما ليسَ مِن حَديثِه ؛ سَقطَ عن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ ، وكانَ سَيّئَ الصّلاةِ ، وكانَ ابنُ عُيَيْنةَ شديدَ الحملِ عليهِ .

(٥٨) لا يُعتمَدُ عليهِ

(٣٣٣٦) إسماعيلُ بنُ أوسطَ البَجَليُّ ـ والي الكوفةِ ـ : لا يصحُّ له صحبةُ صحابيٍّ وتلك كلُّها أخبارٌ مدلَّسةٌ ، لا أعتمدُ على شيءٍ منها (ت : ١١٧هـ) .

ترجمَتُهُ في : المشاهير (ص : ١٦٣) والثقات (٦ : ٣٠) وله ذِكرٌ في الثقات (٧ : ٦١٨) اللسان (١ : ٣٩٥) قالَ الساجي : كانَ ضعيفاً ، وهو الذي قدّمَ سعيدَ بنَ جبيرٍ للقَتْلِ ، لا يَنبغي أن يُروى عنه . تعجيل المنفعة (١ : ٣٤) .

(٣٣٣٧) عبدُ اللهِ بنُ زملٍ الجُهَنيُّ ، يُقالُ : إنّ لهُ صُحبةً ، غيرَ أنّي لا أعتمدُ على إسنادِ خَبَرِه .

ترجمَتُهُ في : الثقات (٣ : ٢٣٥) واللسان (٣ : ٢٨٧) : تابعيٌّ أرسلَ ، ولا يكادُ يُعرَفُ وليسَ بمعتمَدٍ . الإصابة (٤ : ٩٦) وفسّرَ سببَ عدمِ اعتمادِ ابنِ حبّانَ على إسنادِ خبَرِه بقولِه : تفرّدَ بروايةِ حديثِه سليمانُ بنُ عطاءٍ القرَشيُّ عن مسلمِ بنِ عبدِ اللهِ الجُهَنيِّ . قال في التقريب (٢٥٩٤) : سليمان بن عطاء منكر الحديث . وقال في مسلمِ بنِ عبدِ اللهِ في التقريب (٦٦٣٤) واللسان (٧ : ٣٨٥) : مجهولٌ .

(٣٣٣٨) جَعفرُ بنُ أبي جَعفرٍ الأَشجَعيُّ الرّازيُّ : يروي عن الزّهّادِ المُعجِزاتِ والعَجائبَ عن العُبّادِ ، لا أعلَمُ له حَديثاً مُسنَداً ، وقَد أكثرَ مّما رَوى حتّى صارَ مّمن لا يُعتَمَدُ عليهِ .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ١٤) العُقَيليّ (١ : ١٨٧) الكامِل (٢ : ١٤٣) الميزان (١ : ٤٠٤ ، ٤١٨) اللّسان (٢ : ١٢٩) وسمّاهُ جَعفرَ بنَ مَيْسَرَةَ .

(٥٩) لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ ولا الروايةُ عنهُ إلا على سبيلِ الاعتبارِ

(٣٣٣٩) أبانُ بنُ المُحَبَّرِ : يأتي عَن نافع وغيرِه مِنَ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم حتّى لا يَشكَّ المُتبحِّرُ في هذه الصّناعةِ أنّه كانَ يَعملُها ! لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به ، ولا الرّوايةُ عَنه ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ ، ورَوى في المجروحينَ مِن طريقِهِ حَديثينِ قالَ عَنهما : هما جميعاً باطلان .

(٣٣٤٠) أحمدُ بنُ إبراهيمَ المزنيّ (شيخُ شيوخِهِ) : كانَ يدورُ بالسّاحلِ ويُحَدّثُ بها ويضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ وَضعَاً ، لا يَجوزُ الرّوايةُ عَنه ، ولا الاحتِجاجُ بهِ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٤١) أحمدُ بنُ طاهرِ بنِ حَرْمَلَةَ المِصريّ : يَروي عَن جَدِّهِ المقلوباتِ . وذَكرَ لهُ بَعضَ منكراتٍ ، ثمّ قالَ : فمَنِ استَحلَّ مِثلَ هذا ؛ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ إلاّ على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٤٢) بكرُ بنُ المُختارِ بنِ فُلْفُلٍ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أبيهِ ما لا يَشكّ مَنِ الحديثُ صِناعتُه أنّه مَعمولٌ ، لا تَحِلُّ الرّوايةُ عَنهُ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٤٣) الحكمُ بنُ مُصعبٍ (د سي ق) : ينفردُ بالأشياءِ التي لا ينكِرُ نفيَ صحَّتِها مَن عُنِيَ بِهذا الشأن ، لا يحلُّ الاحتِجاجُ بِه ، ولا الرواية عَنه ؛ إلاّ على سبيلِ الاعتبارِ .

(٣٣٤٤) حَمَّادُ بنُ قِيراطٍ النيسابوريُّ : يَقلبُ الأخبارَ على الثِّقاتِ ، ويجيءُ عَن الأثباتِ بالطاماتِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِه ، ولا الروايةُ عَنه ؛ إلاّ على سبيلِ الاعتبارِ .

كذا في المجروحين (١ : ٢٥٤) وقال في الثِّقات (٨ : ٢٠٦) : يُخْطِئ .

(٣٣٤٥) خِراشُ بنُ عَبدِ الله : رَوى عَن أنس عَنِ النّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ بنُسخةٍ : منها أشياءُ مُستقيمةٌ وفيها أشياءُ موضوعةٌ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ الاعتِبارِ ، رَوى أشياءَ منكرةً إذا تأَمَّلَها مَن هذا الشّأنُ صِناعتُه ؛ عَلمَ أنّه كانَ يَضعُ الحَديثَ وَضْعاً .

(٣٣٤٦) سَلْمُ بنُ عَبدِ الله ، أبو مُحَمّدٍ الزّاهدُ : يَروي عَنِ القاسِمِ بنِ مَعنٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَحِلّ ذِكرُه في الكتبِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٤٧) سَلَمةُ بنُ حَفصٍ السّعديُّ الكوفيُّ : يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا عِندَ الاعتِبارِ .

(٣٣٤٨) عَبدُ الله بنُ زيادٍ الفِلسطينيُّ : روى أحاديثَ موضوعةً ، أخرجَ له حديثَ الحِجامةِ يومَ الأربعاءِ ، وقال : ومن روى مثلَ هذا الحديثِ ؛ وَجبَ مُجانبةُ ما يروي من الأحاديثِ ، وإن وافقَ الثّقاتِ في بَعضِ الرّواياتِ .

(٣٣٤٩) عُمرُ بنُ عَبدِ الله المدنيُّ ، مَولى غُفْرَةَ بنتِ رَباحٍ (د ت) : يَقلبُ الأخبارَ ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا ذِكْرُه في الكُتبِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٥٠) عَمرُو بنُ الأَزْهَرِ العَتَكيُّ ، أبو سَعيدٍ الحَدّادُ : يَضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ويأتي بالموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحِلُّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ والقَدحِ فيهِ .

(٣٣٥١) عمرُو بنُ ثابتِ بنِ هُرمُزٍ الكوفيُّ (فق د) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ لا يَحلُّ ذِكْرُهُ في الكُتبِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بثقةٍ ولا مأمونٍ .

(٣٣٥٢) عَمرُو بنُ جُمَيعٍ البَغداديُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، والمناكيرَ عنِ المشاهيرِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ، ولا الذكْرُ عنه ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٥٣) عَمْرُو بنُ خالدٍ الأعْشى : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٥٤) الفُراتُ بنُ السّائبِ الجَزَريُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، ويأتي بالمعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ، ولا كتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاختِبارِ ، عن ابن مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشَيْءٍ .

(٣٣٥٥) مُجاشعُ بنُ يوسفَ السّلَميُّ : يَقلبُ الأسامي في الأخبارِ ، ويَرفعُ الموقوفَ

مِنَ الآثارِ ، لا يَحلُّ كتابةُ حَديثِه ؛ إلاّ على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٥٦) مُحَمّدُ بنُ إبراهيمَ ، أبو عَبدِ الله الشّاميُّ (ق) : يَضعُ الحَديثَ على الشّاميينَ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا عِندَ الاعتِبارِ .

(٣٣٥٧) مُحَمّدُ بنُ إسحاقَ البَلْخيُّ : يَروي المقلوباتِ ، ويأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ ، كأنّه المُتَعمّدُ لَها ، لا يُكتَبُ حَديثُه إلا للاعتِبارِ .

(٣٣٥٨) مُحَمّد بنُ أيوبَ : شيخٌ يَضعُ الحَديثَ على مالكٍ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٥٩) مُحَمّدُ بنُ الفَضلِ بنِ عَطيةَ المَرْوَزيُّ (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ . عن ابنِ معينٍ : كذّابٌ .

(٣٣٦٠) مُحَمّدُ بنُ المُنذِرِ بنِ عُبيدِ الله : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٦٠) لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ ولا الروايةُ عنهُ إلا على سبيلِ الاعتبارِ للخواصِّ

(٣٣٦١) أبانُ بنُ سفيانَ المقدسيّ : يَروي عنِ الفُضيلِ ، وثِقاتِ أصحابِ الحديثِ أشياءَ موضوعةً ، روى حديثَ الثَّنِيَّةِ من ذَهبٍ ، وحديثَ النّهيّ عن الصّلاةِ إلى النّائمِ ثم قال : وهذان الخبران موضوعان . . . لا يجوزُ الاحتجاجُ بهذا الشيخِ ، ولا الروايةُ عنهُ ؛ إلا على سبيلِ الاعتبارِ للخواصِّ .

(٣٣٦٢) سُليمانُ بنُ مُسلمٍ : يَروي عن سُليمانَ التّيميِّ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ للخَواصّ .

(٣٣٦٣) عَمرُو بنُ سَعيدٍ الخَولانيُّ : روى عن أنسٍ حديثاً موضوعاً يَشهَدُ المُمْعِنُ في الصّناعةِ بوضعِهِ ، لا يَحِلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على وجهِ الاختِبارِ للخَواصِّ .

(٣٣٦٤) مُجاشعُ بنُ عَمرِو بنِ حسّانَ الأَسَديُّ : وَضّاعٌ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا عَلى سَبيلِ القَدْحِ فيهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ للخَواصِّ .

(٣٣٦٥) مُحَمّدُ بنُ عُمرَ بنِ الوَليدِ : شيخٌ يَروي عن مالكٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا عند الاعتِبارِ للخَواصّ .

(٣٣٦٦) مُطَرّفُ بنُ مازِنٍ الكِنانيُّ : يحَدِّثُ بما لم يَسمعْ ، ويَروي ما لم يَكتبْ عمّن لم يَرَهُ ، لا تَجوزُ الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا عِندَ الخَواصِّ للاعتِبارِ فَقط . عن ابنِ مَعينٍ : كذّابٌ .

(٣٣٦٧) موسى بنُ مُحَمّدِ بنِ أبي الطاهرِ الدِّمْياطيُّ البَلْقاويُّ : يضعُ الحديثَ على الثقاتِ ، ويَروي ما لا أصلَ لهُ عن الأثباتِ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا كتابةُ حَديثِه ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ للخَواصِّ .

(٣٣٦٨) يَعْلَى بنُ الأَشْدَقِ : كانَ شيخاً كبيراً ، لَقِيَ عَبْدَ الله بنَ جَرادٍ ، فلَمّا كَبرَ اجتمعَ علَيْهِ مَنْ لا دِينَ لهُ ، فدَفَعُوا لهُ نُسخةً شَبيهاً بمائتَي حَديثٍ عَن عَبْدِ الله بنِ جَرادٍ عَن النبيِّ صَلَّى اللهُ علَيْـهِ وآلِهِ وسَلَّمَ ، فجَعَلَ يُحَدِّثُ بِها وهُوَ لا يَدْري ، قالَ بعضُ أصحابِنا : أيّ شَيْءٍ سَمِعْتَ مِن عَبْدِ الله بنِ جَرادٍ؟ فقالَ : هذهِ النسخةُ ، وجامعُ سُفيانَ الثوريِّ . لا تَحلُّ الروايةُ عنهُ بحالٍ ، ولا الاحتجاجُ بِهِ بحيلةٍ ، ولا كِتابةُ حَديثهِ ؛ إلا للخواصِّ عندَ الاعتبارِ .

(٣٣٦٩) أبو أُميّةَ بنُ يَعْلى البَصْريُّ = إسماعيلُ بنُ يَعْلى .

(٦١) لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ ولا الروايةُ عنهُ بحالٍ إلا على سبيلِ الاعتبارِ

(٣٣٧٠) أبانُ بنُ نَهشَلٍ أبو الوليدِ البَصريّ : منكر الحديث جداً ، يروي عن [إسماعيل] ابن أبي خالد والثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال ؛ إلا على سبيل الاعتبار .

(٣٣٧١) حسّانُ بنُ غالبٍ المِصريّ : يَقلِبُ الأخبارَ على الثّقاتِ ، ويَروي عَنِ الأثباتِ الملزقاتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ، إلاّ على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٧٢) خالدُ بنُ إسماعيلَ المَخزوميّ : يَروي العَجائبَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٧٣) مُحَمّدُ بنُ سَلمةَ البُنانيُّ : يَروي عن الأعمشِ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا

تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ ، ولا الاحتجاجُ به بِحالٍ .

(٣٣٧٤) مُحَمّدُ بنُ مَروانَ السُّدّيُّ الكوفيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عن الأثباتِ ، لا يَحِلّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على جِهةِ الاعتِبارِ ، ولا الاحتِجاجُ به بِحالٍ من الأحوالِ .

(٣٣٧٥) هلالُ بنُ زَيدِ بنِ يَسارِ بنِ بولا ، أبو عِقالٍ (ق) : يَروي عَن أنسٍ أشياءَ موضوعةً ما حَدّثَ بها أنسٌ قطُّ ؛ مِن روايةِ الثّقاتِ عَنهُ ، وروايةِ الضّعفاءِ جَميعاً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، ولا ذِكْرُ حَديثِه ؛ إلا عَلى جِهةِ الاعتبارِ .

(٣٣٧٦) يَحيى بنُ عَنْبَسةَ : شَيخٌ دجّالٌ يَضَعُ الحَديثَ على الثقاتِ ، لا تَحلّ الرّوايةُ عَنه بِحالٍ ، ولا كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا للاعتِبارِ .

(٣٣٧٧) يَحيى بنُ هاشِمٍ السِّمْسارُ ، أبو زكريّا البَغداديُّ : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ ، ويَروي عَنِ الأثباتِ المعضَلاتِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ لأهلِ الصناعةِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ بِحالٍ .

(٣٣٧٨) يَغْنَمُ بنُ سالمِ بنِ قَنْبَرٍ : يَضعُ الحَديثَ على أنسٍ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٣٧٩) يونسُ بنُ هارونَ الأُردُنيُّ : شيخٌ يَروي عَن مالكٍ العَجائبَ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ مِنَ الأحوالِ .

(٦٢) لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ ولا الروايةُ عنهُ إلا للمعرفةِ

(٣٣٨٠) الضّحّاكُ بنُ حَجْوَةَ المَنْبِجيُّ : يَروي العجائبَ ، أخبرنا عُمرُ بنُ سَعيدٍ بنُسخٍ مقلوبةٍ يَطولُ ذِكرُها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه ، إلا للمعرفَةِ فقَط .

(٦٣) لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ بحالٍ

(٣٣٨١) إبراهيمُ بنُ زيدٍ الأسلَميّ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عَن مالكٍ ما لا أصلَ لهُ مِن حَديثِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . . . وذَكرَ لهُ حَديثاً مِن مُنكراتِهِ .

(٣٣٨٢) إبراهيمُ بنُ عُمرَ بنِ سَفينةَ ، لقبه : بُرَيْه (د ت) : يُخالِفُ الثّقاتِ في الرّواياتِ ، ويَروي عَن أبيهِ ما لا يُتابعُ عَليهِ ، فلا يَحِلّ الاحتِجاجُ بِخَبرِه بِحالٍ .

(٣٣٨٣) أحمدُ بنُ الحَسنِ بنِ أبانَ المِصريّ : كذّابٌ دجالٌ مِنَ الدّجاجِلة ، يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ وَضعاً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . وأوردَ لهُ عِدةَ أحاديثَ مُنكرةٍ .

(٣٣٨٤) أحمدُ بنُ سَمُرَةَ ، أبو سَمُرَةَ الجُنْدَبيّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الأوابدَ والطّامّاتِ لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . ورَوى لهُ حَديثَ : (عَليّ خَيرُ البَريّةِ . . .) مثالاً على طامّاته .

(٣٣٨٥) إسماعيلُ بنُ عَبّادٍ ، أبو مُحمّدٍ المُزَنيّ : يَروي عَن ابنِ أبي عَروبَةَ ما لا يُتابَعُ عَليهِ مِنَ الرّواياتِ ، ويَقلِبُ الأخبارَ الّتي رَواها الأثباتُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٣٨٦) بِشرُ بنُ عونٍ القُرَشيُّ الشّاميُّ : يَروي نُسخةً شبيهاً بستٍّ مئةِ حديثٍ كُلّها موضوعة ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٣٨٧) بُهْلولُ بنُ عُبيدٍ : يسرقُ الحَديثَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٣٨٨) حاتمُ بنُ مَيمونٍ البَصريُّ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ ؛ على قِلّتِه ، رَوى عَن ثابتٍ البُنانيِّ ما لا يُشبِهُ حَديثَه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٣٨٩) حُبَيْشُ بنُ دينارٍ : يَروي عَن زيدِ بنِ أسلمَ العَجائبَ الّتي يُنكرُها مَن كانَ هذا الشّأنُ صِناعتَه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٣٩٠) الحسنُ بنُ مُحَمّدٍ اللَّيْثيُّ ، أبو محمدٍ البَلْخيُّ (ت) : يَروي المَوضوعاتِ والأحاديثَ المقلوبةَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ بِحالٍ .

(٣٣٩١) حفصُ بنُ عمرَ بنِ أبي العَطّافِ المدنيُّ (ق) : يأتي بأشياءَ كأنّها موضوعةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٣٩٢) حَلْبَسُ بنُ مُحَمّدٍ الكَلْبيُّ : يَروي عن سفيانَ الثّوريِّ ما ليسَ مِن حَديثِه لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٣٩٣) حَمّادُ بنُ الوليدِ الأزديّ : يسرقُ الحَديثَ ، ويُلزِقُ بالثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٣٩٤) رجاءُ بنُ أبي عَطاءٍ : شيخٌ يَروي عن المصريِّينَ الأشياءَ الموضوعةَ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

(٣٣٩٥) رُكنُ بنُ عَبدِ اللهِ الشّاميّ : رَوى عَن مَكحولٍ شَبيهاً بمائةِ حَديثٍ ما لِكثيرِ شَيءٍ منها أصلٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٣٩٦) سَعيدُ بنُ هَبيرةَ ، أبو مالكٍ العامِريُّ : رَحلَ وكَتبَ ، ولكنْ كثيراً ما يُحدِّثُ بالموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، كأنَّهُ كانَ يَضعُها ، أو تُوضَعُ له فيُجيبُ فيها ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، قال ابنُ معينٍ : صاحبُ حديثٍ .

(٣٣٩٧) سَهلٌ ، أبو حَريزٍ ، مَولى المُغيرةِ : يَروي عن الزّهريّ العَجائبَ ، وعَن غَيرِه مِنَ الثّقاتِ ما لا أصلَ لهُ مِن حديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

(٣٣٩٨) سويدُ بنُ عَمرو ، أبو الوليدِ الكَلْبيُّ الكُوفيُّ (م ت س ق) : يقلبُ الأسانيدَ ، ويضعُ على الأسانيدِ الصّحاحِ المتونَ الواهيةَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

(٣٣٩٩) شيخُ بنُ أبي خالدٍ البَصريُّ : لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، وروى له ثلاثةَ أحاديثٍ قال عنها : ثلاثتُها بواطيلُ موضوعاتٌ .

(٣٤٠٠) عَبدُ الأعلى بنُ أعْيَنَ (ق) : يَروي عن يَحيى بنِ أبي كَثيرٍ ما ليسَ مِن حَديثه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

(٣٤٠١) عَبدُ الأعلى القُرَشيُّ : يَروي عن عطاءٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

(٣٤٠٢) عَبدُ الحميدِ بنُ بحرٍ الكُوفيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ من أحاديثِهم كانَ يسرقُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

(٣٤٠٣) عَبدُ السّلامِ بنُ عَبدِ القُدوسِ الشّاميُّ (ق ف) : يَروي الأشياءَ الموضوعةَ لا يَحِلّ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

(٣٤٠٤) عَبدُ السّلامِ بنُ عُبيدِ بنِ أبي فَروةَ النَّصِيبيُّ : يسْرقُ الحَديثَ ، ويلزقُ بالثّقاتِ الأشياءَ الّتي رَواها غَيرُهم مِنَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

(٣٤٠٥) عَبدُ العَزيز بنُ الحُصَين بنِ التَّرْجُمانِ المَرْوَزيّ: يَروي المقلوباتِ عَنِ الأثباتِ، والموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ، وأشبهُ حديثِه ما رَوى عَنِ الزّهْريّ، ولم يروِ عَنه إلا الشيءَ بعدَ الشيءِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ مِنَ الحالاتِ.

(٣٤٠٦) عَبدُ العَزيزِ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الجَزَريُّ: يَأتي بالمَقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ فيُكثر والملزَقاتِ بالأثباتِ فيُفحِشُ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

(٣٤٠٧) عَبدُ الله بنُ أُذَينَةَ: مُنكرُ الحديثِ جداً، يَروي عن ثَورٍ ما ليسَ مِن حَديثِه، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ، رَوى نُسخةً كَتبناها، لا يَحِلّ ذِكرُها في الكُتُبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ في نَاقلِها.

(٣٤٠٨) عَبدُ الله بنُ عبدِ العَزيزِ: لستُ أعرِفُ بَلدَه، يَروي عَن مالكٍ ما لم يُحدّث بهِ مالكٌ قَطّ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

(٣٤٠٩) عَبدُ المَلكِ بنُ نافعٍ، ابنُ أخي القَعقاعِ، وقيل: عبدُ الملكِ بنُ القعقاعِ (س): لهُ خبرٌ واحدٌ منكرٌ خالفَ فيهِ الثقات، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

(٣٤١٠) عَبْدُ المُنعِمِ بنُ بَشيرٍ الأنصاريُّ: مُنكرُ الحديثِ جداً، يأتي عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

(٣٤١١) عُبيدُ بنُ الفَرجِ العَتَكيّ: شيخٌ يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

(٣٤١٢) عَبيدةُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ، أبو عَمرٍو البَجَليُّ: يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

(٣٤١٣) العَلاءُ بنُ عَمرٍو الحَنفيّ الكوفيّ: يروي عن أبي إسحاقَ الفَزاريّ العَجائبَ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

(٣٤١٤) العَلاءُ بنُ مَسلَمةَ، أبو سالمٍ الرّوّاسُ (ت): يَروي عَنِ العراقيّينَ المقلوباتِ وعنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

(٣٤١٥) العَلاءُ بنُ هِلالِ بنِ عَمرٍو، أبو مُحمّدٍ الباهِليُّ الرَّقّيُّ (س): يَقلبُ

الأسانيدَ ويُغَيِّرُ الأسماءَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤١٦) عُمرُ بنُ أيوبَ المَدنيُّ : يَروي المقلوباتِ والمُلزَقاتِ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤١٧) عُمَرُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرحمنِ البَصْريُّ الرّوميُّ (بخ) : يَقلبُ الأخبارَ ويأتي عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤١٨) عَمرُو بنُ مُحَمّدٍ الأعسَمُ : شيخٌ يَروي عَنِ الثّقاتِ المناكيرَ ، وعن الضّعفاءِ الأشياءَ الّتي لا تُعرَفُ من حَديثِهم ، ويَضعُ أسامِيَ للمُحَدّثينَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤١٩) غالبُ بنُ عُبيدِ اللهِ العُقَيليُّ الجَزَريُّ : يَروي المعضَلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، حتّى ربّما سبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتعمّدَ لها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبَرِهِ بِحالٍ .

(٣٤٢٠) فَضّالُ بنُ جُبَيرٍ البَصريُّ : كانَ يزعمُ أنّهُ سَمعَ أبا أُمامةَ ، يَروي عن أبي أمامةَ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٢١) الفضلُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ اليَشكُريُّ ، أبو العبّاسِ الهَرَويُّ : يَروي العَجائبَ ، فلا أدري : أكانَ يَقلِبُها بِنَفْسِهِ ، أو يُدْخَلُ عَليه فيُجيبُ فيها؟ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٢٢) القاسمُ بنُ بَهْرامٍ ، أبو هَمْدانَ ، قاضي هِيت : يَروي العَجائبَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٢٣) كُلْثومُ بنُ جَوشَنٍ القُشَيريّ (ق) : شيخٌ يَروي عن الثقاتِ المقلوباتِ ، وعن الأثباتِ الموضوعاتِ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٢٤) مُحَمّدُ بنُ ثابتٍ البُنانيّ (ت) : يَروي عن أبيهِ ما ليسَ مِن حَديثِه ؛ كأنّه ثابتٌ آخرُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ على قِلّتِه .

(٣٤٢٥) مُحَمّدُ بنُ سَعيدٍ الطّائِفيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

قلت : وليسَ هذا محمدَ بنَ سعيدٍ الطائفيَّ أبا سعيدٍ المؤذّنَ ؛ ذاكَ ترجمَ له ابنُ حِبّانَ في الثقاتِ (٧ : ٤٢٨) .

(٣٤٢٦) مُحَمّدُ بنُ سُليمانَ بن هِشامِ الخَزّازُ ، ابنُ بِنتِ مَطرٍ الورّاقُ (ق) : مُنكرُ الحديثِ عَنِ الثّقاتِ ، كأنّه كانَ يَسرقُ الحَديثَ ، يَعمَدُ إلى أحاديثَ معروفةٍ عن أقوامٍ ؛ فيُحدّثُ بها عن شُيوخِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٢٧) مُحَمّدُ بنُ سُليمانَ الجَوهَريّ : يَقلبُ الأخبارَ على الثّقاتِ ، ويأتي عن الضّعفاءِ بالمُلزَقاتِ ، لا يَحِلّ الاحتجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٢٨) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ زيادٍ ، أبو سَلمَةَ الأنصاريُّ (فق) : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٢٩) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عُمرَ العُمَريُّ : يَروي عَن مالكٍ وأبيهِ العَجائبَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٣٠) مُحَمّدُ بنُ عُثَيْمٍ الحَضْرميُّ : تالفٌ في النّقلِ ، ذاهبٌ في الرّوايةِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ؛ لِما أتى مِنَ الأخبارِ الّتي لا تُشبِهُ رِوايةَ الثّقاتِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٤٣١) مُحَمّدُ بنُ كَثيرٍ القُرَشيُّ ، أبو إسحاقَ القَصّابُ الكوفيُّ : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بالمقلوباتِ التي إذا سَمِعَها مَن الحديثُ صناعتُهُ ؛ عَلِمَ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ ، لا يُحتَجُّ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٣٢) مَعبدُ بنُ خالدٍ الجُهنيُّ البَصْريُّ (ق) : أوّلُ مَن تَكلمَ بالقدَرِ في البَصرةِ ، والمبتَدعُ إذا أحدثَ بِدعةً ثمّ دعا النّاسَ إليها ؛ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بحالٍ ، رَوى عَنه يَحيى بنُ مَعينٍ .

(٣٤٣٣) مَهْدِيُّ بنُ هِلالٍ ، أبو عَبدِ اللهِ البَصْريّ : يَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ والمعضَلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، حتّى خَرجَ عَن حدِّ الاحتِجاجِ بهِ بِحالٍ . عن يَحيى ابنِ سعيدٍ القطانِ : كذّابٌ .

(٣٤٣٤) النّضرُ بنُ كَثيرٍ ، أبو سَهْلٍ السَّعْديُّ ـ ويُقالُ : العَنَزيُّ ـ البَصْريُّ (د س) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ؛ على قِلّةِ رِوايتِه ، حتّى إذا سَمِعها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه ؛ شَهِدَ أنّها موضوعةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

(٣٤٣٥) نُعيمُ بنُ مُوَرِّعِ بنِ تَوبةَ العَنبَريُّ : يَروي العَجائبَ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

(٣٤٣٦) النَّهّاسُ بنُ قَهْمٍ ، أبو الخطّابِ البَصْريُّ (بخ د ت ق) : يَروي المناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، ويُخالِفُ الثّقاتِ في الرواياتِ عن الأثباتِ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٣٤٣٧) نوحُ بنُ أبي مَريمَ ، أبو عِصمَةَ الجامعُ المَروَزيُّ (ت فق) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس من أحاديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحال .

(٣٤٣٨) هارونُ بنُ عَنْتَرةَ بنِ عَبدِ الرّحمنِ الشّيبانيّ ، أبو عَمْرٍو الكوفيُّ ، وهو الذي يُقالُ له : هارونُ بنُ أبي وكيع (د س فق) : مُنكرُ الحَديث جداً ، يَروي المناكيرَ الكثيرةَ حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّه المتَعمّدُ لِذلكَ ، مِن كثرةِ ما رَوى مما لا أصلَ لهُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٣٩) هانئُ بنُ المتَوكّلِ ، أبو هاشِمٍ الإسكَندَرانيُّ : كانَ يُدخَلُ عَليهِ المناكيرُ ؛ فكثُرَ المناكيرُ في رِوايتِه ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٤٠) هِلالُ بنُ أبي مالكٍ ـ سُوَيْدٍ ـ الأعمى الأزديُّ الأحمَريُّ ، أبو ظِلالٍ القَسْمَليُّ (خت ت) : قيلَ : إنّه هِلالُ بنُ أبي هلالٍ ، يروي عن أنسٍ ، روى عنهُ جعفرُ بنُ سليمانَ ومروانُ بنُ معاويةَ ، كانَ شيخاً مغفَّلاً ، يَروي عن أنسٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : اسمُهُ هلالُ بنُ بِشْرٍ .

(٣٤٤١) الوليدُ بنُ سَلَمةَ الطَبَرانيُّ ، أبو العبّاسِ الأردنيُّ : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن دُحَيْمٍ : كَذّابٌ .

(٣٤٤٢) الوليدُ بنُ مُحَمّدٍ المُوَقَّريُّ ، أبو بِشْرٍ القُرَشيُّ ، مَولاهم (ت ق) : لا يُبالي ؛ ما

دُفعَ إليهِ قَرأَهُ ، رَوى عَنِ الزّهْريّ أشياءَ مَوضوعةً ؛ لم يُحَدّثْ بها الزّهْريُّ قطّ كما روى عنهُ ، وكانَ يَرفعُ المراسيلَ ، ويُسندُ الموقوفاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

(٣٤٤٣) ياسينُ بنُ مُعاذٍ الزّياتُ ، أبو خَلَفٍ الكوفيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، وينفردُ بالمعضَلاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

(٣٤٤٤) يَحْيى بنُ أبي أُنَيْسَةَ ، أَخُو زَيْدٍ ، الجَزَريُّ الرَهاويُّ (ت) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَرفعُ المراسيلَ ، حتّى إذا سَمِعَها المبتدئُ في الصناعةِ ؛ لم يَشُكَّ أنّها معمولةٌ ، ولا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ بحالٍ . وروى عن أخيهِ زيدٌ أنّه قالَ لعُبيدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو : لا تَكتُبْ عن أخي ؛ فإنّهُ كَذّابٌ .

(٣٤٤٥) يَحيى بنُ سابِقٍ ، أبو زَكريّا المَدائنيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ في الدِّيانةِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ بِحيلَةٍ .

(٣٣٤٦) يَحيى بنُ شَبيبٍ اليَماميُّ : يَروي عَنِ الثّوريِّ ما لَمْ يُحدِّثْ بهِ قَطّ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٤٧) يَحيى بنُ عَبدِ اللهِ بنِ الحارثِ الجابرُ ، أبو الحارثِ التّيْميُّ (د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي المناكيرَ الكثيرةَ التي لا تُشبهُ حَديثَ الأئمّةِ ، حتّى رُبّما سَبَقَ إلى القَلْبِ أنّهُ كانَ يَتَعَمّدُ لذلكَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : لا شَيْء .

(٣٤٤٨) يَحيى بنُ عُقبةَ بنِ أبي العَيْزارِ العِراقيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عن أقوامٍ أثباتٍ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ مِن الأحوالِ .

(٣٤٤٩) يَحيى بنُ مَيمونٍ ، أبو أيوبَ التّمّارُ البَصريُّ (د) : يَروي العَجائبَ الّتي لم يُتابَعْ عَليها ، حتّى إذا سَمِعَها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه ؛ لم يَشُكَّ أنّها معمولةٌ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٥٠) يزيدُ بنُ بَيانٍ المُعلّمُ البَصريّ (ت) : يَنفردُ بالمناكيرِ التي إذا سَمِعَها مَن

الحديثُ صناعَتُهُ ؛ لا يشكُ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٥١) يَزيدُ بنُ مَروانَ الخَلاّلُ البَغداديُّ : شيخٌ يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : كَذّابٌ .

(٣٤٥٢) اليَسَعُ بنُ طَلحةَ : شيخٌ مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عن عَطاءٍ ما لا يُشبِهُ حديثَهُ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ؛ لما في رِوايتِه من المناكيرِ التي يُنكرُها أهلُ الرّوايةِ والسَّبْرِ .

(٣٤٥٣) يوسفُ بنُ السَّفْرِ ، أبو الفَيضِ الشّاميُّ : يَروي عن الأوزاعيِّ ما ليسَ مِن حَديثِه مِنَ المناكيرِ الّتي لا يَشكُّ عَوامُّ أصحابِ الحديثِ أنّها موضوعةٌ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٥٤) يوسفُ بنُ عَطيةَ الصّفارُ ، أبو سَهلٍ السَّعْديُّ (فق) : يَقلبُ الأسانيدَ ويُلزِقُ المتونَ الموضوعةَ بالأسانيدِ الصّحيحةِ ، ويُحدّثُ بها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشَيْءٍ .

(٣٤٥٥) يوسفُ بنُ الفَيضِ : شيخٌ يروي عَنِ الأوزاعيِّ المناكيرَ الكثيرةَ ، والأوهامَ الفاحِشةَ ؛ كأنّه كانَ يَعملُها تَعمُّداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٥٦) يونسُ بنُ شُعيبٍ : شيخٌ يَروي عَن أبي أُمامَةَ ، لستُ أعرفُ لهُ مِن أبي أُمامَةَ سَماعاً ، على مناكيرِ ما يَرويه ؛ في قِلّتِها ، كأنّه كانَ المتعمّدَ لذلكَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٥٧) أبو بكرِ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَمّدِ بنِ أبي سَبْرَةَ السَّبريُّ (ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا تحلُّ كتابةُ حديثِه ، ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . كانَ أحمدُ يُكذّبُهُ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشَيْءٍ .

(٣٤٥٨) أبو سَعْدٍ السّاعِديُّ (ق) : شيخٌ يَروي عن أنسٍ المناكيرَ الكثيرةَ الّتي لا يُشارَكُ فيها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٥٩) أبو الطَّيِّبِ : يَروي عَن عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ الأعاجيبَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بروايتِه بِحالٍ .

(٣٤٦٠) أبو النّعمانِ الأنصاريّ: شيخٌ يَروي عَن هشامِ بنِ عُروةَ المناكيرَ الّتي لَيسَت مِن حَديثِه، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ.

(٦٤) لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبَرِه إلا بعدَ التخليصِ

(٣٤٦١) أصبغُ بنُ نُباتَةَ، أبو القاسمِ التّميميّ الحَنظَليّ (ق): كانَ مِّمن فُتِنَ بِحُبِّ عَليّ، أتى بالطّامّاتِ في الرّواياتِ، فاستَحقّ مِن أجلِها التّركَ.

(٦٥) لا تحلُّ الروايةُ عنهُ على سبيلِ الاحتجاجِ به

(٣٤٦٢) أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ موسى: يَروي عَن مالكٍ ما لم يُحدّثْ به قَطُّ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ على سَبيلِ الاحتِجاجِ بهِ، رَوى حَديثَ: (طَلَبُ العِلمِ فَريضةٌ...) عَن ابنِ عُمرَ، ثمّ قالَ: وهذا حديثٌ لا أصلَ لهُ مِن حَديثِ ابنِ عُمرَ، ولا مِن حَديثِ نافعٍ ولا مِن حَديثِ مالكٍ، إنّما هو مِن حَديثِ أنسِ بنِ مالكٍ، وليسَ بِصحيحٍ.

(٣٤٦٣) صَدقةُ بنُ يزيدَ الخُراسانيُّ: يُحَدّثُ عن الثّقاتِ بالأشياءِ المعضلاتِ، لا يَجوزُ الاشتِغالُ بِحديثِه عندَ الاحتِجاجِ بهِ.

(٣٤٦٤) يوسفُ بنُ إبراهيمَ، أبو يوسفَ اللآلُ التّيميُّ (ت ق): يروي عن أنسٍ ما ليس مِن حديثِهِ، لا تَحلّ الرّوايةُ عنهُ، ولا الاحتِجاجُ بهِ؛ لما انفردَ من المناكيرِ عن أنسٍ وأقوامٍ مشاهيرَ.

(٦٦) لا يحلُّ الاحتجاجُ به ولا الروايةُ عنهُ

(٣٤٦٥) عَبدُ المَلكِ بنُ الوَليدِ بنِ مَعدانَ الضُّبعيُّ (ت ق): مُنكرُ الحَديثِ جداً يَقلبُ الأسانيدَ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ به، ولا الرّوايةُ عنهُ.

(٣٤٦٦) عَبدُ المُنعمِ بنُ إدريسَ بنِ سِنانٍ: يَضعُ الحَديثَ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بهِ ولا الرّوايةُ عنهُ.

(٣٤٦٧) عَليُّ بنُ جَميلِ بنِ يزيدَ، أبو الحَسنِ الرَّقّيُّ: يَضعُ الحَديثَ وَضْعاً، لا يَحلّ كتابةُ حديثِه، ولا الرّوايةُ عنهُ بِحالٍ.

(٣٤٦٨) مُحَمّدُ بنُ الحَجّاجِ الواسِطيُّ ، أبو إبراهيمَ اللّخميُّ : يروي الموضوعاتِ عن الأثباتِ ، لا تَحلّ الرّوايةُ عنه ، ولا الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : كذابٌ خبيثٌ .

(٦٧) لا تحلُّ الروايةُ عنهُ

(٣٤٦٩) حَمزةُ بنُ أبي حَمزةَ الجُعْفيُّ (ت) : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بالموضوعاتِ ؛ كأنّهُ المُتعمّدُ لَها ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ .

(٣٤٧٠) صَخرُ بنُ مُحَمّدٍ الحاجِبيُّ : يَروي عن الليثِ بنِ سَعدٍ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، روى حديثَ : (بَجِّلوا المشايخَ . . .) .

(٣٤٧١) غُنَيْمُ بنُ سالم : شيخٌ يَروي عَن أنسٍ العَجائبَ ، رَوى عَنهُ الجاهيلُ والضّعفاءُ ، لا يُعجبُني الرّوايةَ عنهُ ؛ فَكيفَ الاحتِجاجُ بهِ؟! وكيفَ يَجوزُ الاحتِجاجُ بِمن يُخالفُ الثّقاتِ في الرّواياتِ ، ثمّ لا يوجَدُ مِن دونِه أحَدٌ مِنَ الأثباتِ؟!

(٣٤٧٢) مُحرزُ بنُ هارونَ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ مُحرزِ بنِ الهُدَيْرِ التّيميُّ المدينيُّ : يَروي عن الأعرَجِ ما ليسَ مِن حَديثِه ، وعن غيرِه ما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ، ولا الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٤٧٣) مُحَمّدُ بنُ الحَجّاجِ المُصَفِّرُ ، أبو عبدِ اللهِ البَغداديُّ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ .

(٣٤٧٤) مُحَمّدُ بنُ سُليمانَ بنِ مُحَمّدٍ الدَّبيريُّ البَصريُّ (شَيخُه) : يَسْرقُ الحَديثَ ويضعُ على الثّقاتِ ما لم يُحَدّثوا ، تَركنا حَديثَه بعدَ الإكثارِ عَنه ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنه .

(٣٤٧٥) مَطَرُ بنُ مَيمونٍ الإسكافُ ، أبو خالدٍ المُحاربيُّ (ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، ويَروي عَن أنسٍ في فَضلِ عَليّ وغيرِه ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ .

(٣٤٧٦) مَنصورُ بنُ عَبدِ الحَميدِ ، أبو رِياحٍ الجَزَريُّ : شيخٌ رَوى نُسخةً شَبيهاً بِثلاثِ مائةِ حديثٍ أكثرُها موضوعةٌ لا أصولَ لَها ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، وإنّما ذكرتُهُ ليُعرفَ ؛ لأنَّ أصحابَنا كَتَبوا حديثَهُ .

(٣٤٧٧) وَهْبُ بنُ راشدٍ : يَروي عَن مالكِ بنِ دينارٍ العَجائبَ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ولا الاحتِجاجُ به .

ترجمته في : المَجروحينَ (٣ : ٧٥) الجرح (٩ : ٢٧) : الرقّي ، قالَ أبو حاتمٍ : منكَرُ الحديثِ ، حدّث بأحاديثَ بواطيلَ ، العُقَيليّ (٤ : ٣٢٢) الكامل (٧ : ٦٧) الميزان (٤ : ٣٥١) اللِّسان (٦ : ٢٣٠) .

(٣٤٧٨) يَحيى بنُ بِسْطامِ بنِ حُرَيْثٍ البَصْريُّ : كانَ قَدَرياً داعيةً إلى القَدَرِ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ لهذهِ العلّةِ ، ولما في روايتِه من المناكيرِ الّتي تُخالفُ روايةَ المشاهيرِ .

(٣٤٧٩) يَحيى بنُ أبي زَكريّا الغَسّانيُّ ، أبو مَروانَ الواسِطيُّ (خ) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، حتّى إذا سَمِعَها مَنِ الحديثُ صِناعتُه ؛ لم يَشُكَّ أنّها مقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الرّوايةُ عَنه ؛ لِما كثُر مِن مُخالَفته الثّقاتِ فيما يَرويهِ .

(٣٤٨٠) يونسُ بنُ خَبّابٍ الأسَديُّ ، أبو حَمزةَ الكُوفيُّ (بخ ٤) : كانَ رَجلَ سَوءٍ غالياً في الرّفضِ ، كانَ يزعمُ أنّ عثمانَ قَتلَ ابنتَي رَسولِ الله صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنه ؛ لأنّه كانَ داعيةً إلى مَذهبِهِ ، ثمّ معَ ذلكَ يَنفردُ بالمناكيرِ الّتي يَرويها عَنِ الثّقاتِ ، والأحاديثِ الصّحاحِ الّتي يَسرقُها عَنِ الأثباتِ ؛ فيَرويها عَنهم . كذا في المجروحين (٣ : ١٣٩) وفي الثقاتِ (٨ : ١٣٩) في ترجمةِ بِشْرِ بن عُقبةَ ؛ قالَ : ضعيفٌ .

(٣٤٨١) يونسُ بنُ هارونَ الأُردُنيُّ : شيخٌ يَروي عَن مالكٍ العَجائبَ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا الاحتِجاجُ به بِحالٍ مِنَ الأحوالِ .

(٦٨) لا تحلُّ ـ لا تجوزُ الروايةُ عنهُ ـ كتابةُ حديثِه إلا للاختبارِ ـ الاعتبار

(٣٤٨٢) رَوْحُ بنُ مُسافِرٍ ، أبو بِشرٍ البَصريّ : يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا تَحلّ الرّوايةُ عنهُ ، ولا كِتابةُ حَديثِه إلا للاختِبارِ .

(٣٤٨٣) روحُ بنُ المسيّبِ الكَلبيّ ، أبو رَجاءٍ التّميميّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ويَقلبُ الأسانيدَ ، ويرفعُ الموقوفاتِ ، وهو أنكرُ حديثاً من روحِ بنِ غُطَيفٍ لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا كِتابةُ حَديثِهِ إلا للاختِبارِ .

(٣٤٨٤) زائدةُ بنُ أبي الرُّقادِ الباهِليّ (س) : يَروي المناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، لا يُحتَجُّ بهِ ، ولا يُكتبُ حَديثُه ؛ إلا للاعتِبارِ .

(٣٤٨٥) زيدُ بنُ الحَواريّ العَمّيّ (٤) : يَروي عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً لا أصلَ لها حتّى سبقَ إلى القَلبِ أنّه المُتعمّدُ لها ، وكانَ ابنُ مَعينٍ يُمَرّضُ القَولَ فيهِ ، وهو عِندي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه ، ولا كِتابةُ حَديثِه إلا للاعتِبارِ .

(٣٤٨٦) سَعيدُ بنُ داودَ بنِ زَنْبَرِ الزّنْبَريّ (خت) : يَروي عن مالكٍ أشياءَ مقلوبةً ، لا تَحلّ كِتابةُ حَديثِه إلا على جِهةِ الاعتبار .

(٣٤٨٧) سُليمانُ بنُ عَمرٍو ، أبو داودَ النَخَعيُّ الشّاميُّ : كانَ رَجلاً صالحاً في الظّاهِرِ إلا أنّه كانَ يضعُ الحَديثَ وَضعاً ، وكانَ قَدَريّاً ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على جهةِ الاختبارِ ، ولا ذِكرُه ؛ إلا عَن طريقِ الاعتِبارِ .

ترجمته في : المجروحين (١ : ٣٣٣) العُقَيليّ (٢ : ١٣٤) الكامِل (٣ : ٢٤٥) الميزان (٢ : ٢١٦) اللِّسان (٣ : ٩٧) .

(٣٤٨٨) عَبدُ المَلكِ بنُ هارونَ بنِ عَنتَرةَ الشّيبانيُّ : يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ ، وهو الذي يُقال له : عبدُ الملكِ بنُ أبي عمرٍو حتّى لا يُعرَفَ .

(٣٤٨٩) عَبدُ الوهّابِ بنُ الضّحاكِ السَّلَميُّ (شَيخُ شيوخه) (ق) : يسرقُ الحَديثَ ويَرويه ، ويُجيبُ فيما يُسألُ ، ويُحَدّثُ بما يُقرأُ عليه ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الذكرُ عنهُ ؛ إلا على جِهةِ الاعتِبارِ .

(٣٤٩٠) عُثمانُ بنُ عَبدِ الله المغْربيُّ ، أبو عَمرٍو الأُمويّ : يضعُ الحديثَ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٤٩١) عطاءُ بنُ عَجْلانَ العطّارُ البَصْريُّ (ت) : كان لا يدري ما يقول ، يَتلقّن كما يلقّنُ ، ويُجيبُ فيما يُسأل ، حتّى صار يروي الموضوعات عَن الثِّقات ، لا تحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلاّ على جهةِ الاعتبارِ .

(٣٤٩٢) كَثيرُ بنُ سُليم ، أبو هاشِمِ الأُبُلِّيُّ ، ويُقالُ لهُ : كَثيرُ بنُ عَبدِ الله (ق) : يَروي عَن أنسٍ ما لَيسَ مِن حَديثِه ؛ مِن غَيرِ رُؤيتِه ، ويَضعُ عَليه ، ثمّ يُحَدّثُ بهِ ، لا يَحِلُّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاختِبارِ .

(٦٩) لا تحلُّ الروايةُ عنهُ ، ولا الاحتجاجُ بهِ بحالٍ

(٣٤٩٣) إسماعيلُ بنُ يَحيى بنِ عُبيدِ الله ، أبو عَليٍّ التَيميُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، وما لا أصل له عَنِ الأثباتِ ، لا يَحِلُّ الرّوايةُ عَنهُ ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٤٩٤) أفلحُ بنُ سَعيدٍ القُبائيُّ المدنيُّ (م س) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، وعَنِ الأثباتِ المُلزَقاتِ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاج بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ بِحالٍ .

(٣٤٩٥) غَيْلانُ بنُ أبي غَيْلانَ ، مولى آلِ عثمانَ : كانَ داعيةً إلى القَدَرِ ، قُتِلَ وصُلِبَ في الشّامِ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنه ، ولا الاحتِجاجُ بهِ ؛ لِبدعتِهِ التي كانَ يدعو إليها ، وقُتِلَ عَليها .

(٣٤٩٦) فُراتُ بنُ الأحَنفِ : كانَ غالياً في التّشيّع ، لا تَحلّ الرّوايةُ عَنه ، ولا الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٤٩٧) فُراتُ بنُ زُهيرٍ : يَروي عن مالكِ بن أنسٍ ما لم يُحدّثْ به قَطّ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ، ولا الاحتِجاجُ به بِحالٍ .

(٣٤٩٨) مُحَمّدُ بنُ القاسمِ الأسَديُّ ، أبو إبراهيمَ الكوفيُّ (ت) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، ويأتي عَنِ الأثباتِ بما لم يُحدّثوا ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه بِحالٍ . كانَ أحمدُ يُكذّبُهُ .

(٣٤٩٩) مُنيرُ بنُ الزّبيرِ الأزديّ (ق) : يَروي عن مَكحولٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، ويأتي عن الثقاتِ بالأشياءِ المعضَلاتِ ، لا تحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٥٠٠) موسى بنُ عَبدِ الرّحمنِ الصّنعانيُّ : شيخٌ دَجّالٌ يَضعُ الحَديثَ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنه ، ولا النّظرُ في كتابهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٥٠١) مَيْسَرَةُ بنُ عَبدِ رَبّهِ الفارِسيُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، ويَضَعُ المُعضَلاتِ عَلى الثّقاتِ ؛ في الحثِّ على الخَيرِ ، والزّجرِ عَنِ الشّرِّ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٥٠٢) نافعُ بنُ هُرْمُزَ ، أبو هُرْمُزَ الحَمّالُ : يَروي عَن أنسٍ ما ليسَ مِن حَديثِه حتّى كأنّه إنسانٌ آخرُ ، ولا أعلمُ لهُ سَماعاً مِنهُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا كتابةُ حَديثِه ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٥٠٣) النّضرُ بنُ سَلمَةَ المَروَزيُّ ، المعروفُ بِشاذانَ : يَسرِقُ الحَديثَ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا للاعتبارِ .

(٣٥٠٤) نُفَيعُ بنُ الحارثِ الكوفيُّ ، أبو داودَ الأعمى ، القاضي الهَمْدانيُّ (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ توهّماً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سبيلِ الاعتبارِ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بثقةٍ ولا مأمونٍ .

(٣٥٠٥) هارونُ بنُ زيادٍ القُشَيريّ : يَروي عن الأعمَشِ ، يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقات ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٥٠٦) هارونُ بنُ سَعدٍ العِجليُّ الكُوفيُّ (م) : كانَ غالياً في الرّفضِ ، وهوَ رأسُ الزّيديّة ، وكانَ ممّن يَعتكفُ عِندَ خَشبةِ زيدِ بنِ عَليّ ، وكانَ داعياً إلى مذهبِه ، لا يَحلُّ الرّوايةُ عَنه ، ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ .

(٣٥٠٧) هارونُ بنُ هارونَ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ مُحرِزِ بنِ الهَديرِ التّيميُّ القُرَشيُّ (ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتبارِ لأهلِ الصّناعةِ فَقط .

(٣٥٠٨) الهَيثمُ بنُ عَبدِ الغَفّارِ البَصْريُّ : رَوى عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ حتّى إذا سَمِعَها المُبتَدئُ في الصّناعةِ ؛ أحسّ قَلبُهُ بأنّها مَعمولةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا عَلى سبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٥٠٩) يَحيى بنُ سَعيدٍ العَطّارُ ، أبو زَكريّا الحِمْصيُّ الأنصاريُّ : يَروي المَوضوعاتِ

عَنِ الأثباتِ ، والمعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ لأهلِ الصّناعةِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

(٣٥١٠) يزيدُ بنُ مُغلّسٍ (فق) : كانَ يَتفرّدُ عن الثّقاتِ بالأشياءِ المقلوباتِ الّتي هي في الأصلِ صِحاحٌ ؛ يَقلِبُها إلى مَن لم يُحدّثْ بها ، فيَرويها عنهُ قَصْدَ الإغرابِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ ؛ دونَ الاحتِجاجِ به .

(٣٥١١) يوسفُ بنُ خالدِ بنِ عُميرٍ السَمْتيُّ ، أبو خالدِ البَصْريُّ (ق) : كانَ مُرجِئاً ، مِن علماءِ أهلِ زمانه بالشّروطِ ، وكانَ يَضعُ الحَديثَ على الشّيوخِ ، ويقرأُ عَليهم ثمّ يَرويها عنهم ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ بِحيلَةٍ ، ولا الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ . عن ابنِ مَعينٍ : كانَ يَكذبُ .

(٣٥١٢) أبو جُنادَةَ : يَروي عن الأعمشِ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الرّوايةُ عَنهُ ولا الاحتِجاجُ بهِ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٥١٣) أبو حريزٍ ، مولى الزُهريِّ = سهلٌ ، أبو حريزٍ ، مولى المغيرةِ .

(٣٥١٤) أبو العَلاءِ : شيخٌ يَروي عن نافعٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٥١٥) أبو المُثنّى = سليمانُ بنُ يزيدَ الكَعْبيُّ .

(٧٠) لا يحلُّ - لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ

(٣٥١٦) إبراهيمُ بنُ بَيطارٍ ، أبو إسحاقَ الخُوارَزْميُّ : يَروي عَن عاصمٍ الأحولِ المناكيرَ الّتي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بمَن يَرويها ، على قِلةِ شُهرَته بالعدالةِ وكتابةِ الحديثِ .

رَوى لهُ حَديثاً ثمّ قالَ : هذا لا أصلَ لهُ مِن حَديثِ رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلّمَ ، ولا مِن حديثِ أنسٍ .

(٣٥١٧) إبراهيمُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ هَمّام ، ابنُ أخي عَبدِ الرّزاقِ الصّنعانيّ : يَروي عَن عبدِ الرّزاقِ المقلوباتِ الكثيرةَ ، الّتي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بمن يَرويها لِكثرَتها ، ورَوى لهُ عدةَ أحاديثَ مُنكرةٍ .

(٣٥١٨) أحمدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مَيْسَرةَ الحَرّانيّ: يأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حديثِ الأثباتِ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ به.

(٣٥١٩) أحمدُ بنُ مُحَمّدٍ، أبو عُقبةَ الأنصاريُّ البصريُّ: يأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به.

(٣٥٢٠) أحمدُ بنُ مَعْدانَ العَبْديّ: يَروي الأوابدَ الّتي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بمَن يَروي مثلَها.

(٣٥٢١) إسماعيلُ بنُ مُحَمّدِ بنِ يوسفَ، أبو هارونَ الجِبْرينيُّ: يَقلبُ الأسانيدَ ويسرقُ الحَديثَ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ.

(٣٥٢٢) بَكّارُ بنُ شُعيبٍ الدّمَشقيُّ: يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ.

(٣٥٢٣) جابرُ بنُ مَرزوقٍ الجُدّيُّ: يأتي بما لا يُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ عَنِ الأثباتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ.

(٣٥٢٤) حَفصُ بنُ عُمرَ بنِ حَكيمٍ الكوفيُّ: يَروي عَن عَمرِو بنِ قَيسٍ المُلائيِّ المناكيرَ الكثيرةَ، كأنّه عَمرُو بنُ قَيسٍ آخرُ، ولعلّهُ كَتبَ عَن عُمرَ بنِ قَيسٍ سَنْدلٍ عَن عَطاءٍ أشياءَ، فقَلَبَها على عَمرِو بنِ قَيسٍ المُلائيّ، أو أُقلِبت لهُ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ.

(٣٥٢٥) حفصُ بنُ عمرَ، قاضي حَلبَ: يَروي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ الموضوعاتِ، لا يَحلُّ الاحتِجاج بهِ.

(٣٥٢٦) حمادُ بنُ أبي حُميدٍ الزُّرَقيُّ، أبو إبراهيمَ الأنصاريُّ، وهو الّذي يُقال عنهُ: محمّدُ بنُ أبي حُميدٍ (ت ق): كَثيرُ الخَطأ، فاحشُ الوَهَمِ يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنه كالمُتَعمّدِ لَها، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخبرِه.

وأعادَهُ بِاسم: محمدُ بنُ أبي حُميدٍ المدَنيُّ، وقالَ: كانَ شيخاً مغفّلاً، يقلبُ الإسنادَ ولا يَفهَمُ، ويُلْزقُ بهِ المتنَ ولا يَعلمُ، فلَمّا كَثُرَ ذلكَ في أخبارِهِ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بروايتِهِ. عن ابنِ مَعينٍ ليسَ بشيءٍ.

(٣٥٢٧) حَمّادُ بنُ عيسى الجُهَنيُّ (ت ق) : رَوى أشياءَ مَقلوبةً تَتخايلُ إلى مَن هذا الشّأنُ صِناعتُه أنّها مَعمولةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٢٨) دُلَيْلُ بنُ عَبدِ المَلكِ الفَزاريُّ الحلبيُّ : روى نسخةً موضوعةً لا يَحِلُّ ذِكرُها في الكُتبِ ، ولا الاحتِجاجُ بدُليلٍ هذا .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٢٩٥) المِيزان (٢ : ٢٨) اللِّسان (٢ : ٤٣٢) .

(٣٥٢٩) زَرْبيّ بنُ عَبدِ اللهِ ، أبو يَحيى البَصريُّ (ت ق) : مُنكرُ الحديثِ ، على قِلةِ روايتِه ، يَروي عن أنسٍ ما لا أصلَ له ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٣٠) زيادُ بنُ عبدِ اللهِ النُمَيْريُّ البَصْريُّ (ت) : مُنْكَر الحَديث ، يروي عن أنسٍ أشياءَ لا تشبهُ حديثَ الثِّقات ، لا يجوزُ الاحْتِجاجُ به ، تَركَهُ يحيى بنُ مَعينٍ ، وأعادَهُ في الثِّقات ، وقال : يُخْطِئ ، وكانَ مِن العُبّادِ .

(٣٥٣١) سالمُ بنُ عَبدِ اللهِ الخَيّاطُ البَصريُّ (ت ق) : يَقلبُ الأخبارَ ، ويزيدُ فيها ما ليسَ مِنها . . . لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٣٢) السَّرِيّ بنُ عاصِمِ بنِ سَهلٍ الهَمْدانيُّ : يسرقُ الحَديثَ ، ويرفعُ الموقوفاتِ لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٣٣) سَعدُ بنُ سَعيدِ بنِ أبي سَعيدٍ المَقْبُريُّ (ق) : يَروي عن أبيهِ وأخيهِ عَن جدّهِ بِصحيفة لا تُشبهُ حَديثَ أبي هريرةَ ، يَتخايلُ إلى المُستَمعِ لها أنّها مَوضوعةٌ أو مقلوبةٌ أو موهومةٌ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخَبره .

(٣٥٣٤) سَعيدُ بنُ رَحمَةَ بنِ نُعيم المِصّيصيُّ : يَروي ما لم يُتابع عَليه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لِمخالَفتِه الأثباتَ في الرّواياتِ .

(٣٥٣٥) سَعيدُ بنُ مَيسرةَ البَكريُّ : يُقالُ : إنّه لم يَر أنساً ، وكانَ يَروي عنه الموضوعاتِ الّتي لا تُشبهُ حديثَه ، رَوى عنه هذا الحديثَ يَحيى القطانُ على جِهةِ التّعجُّبِ ؛ ليُعْلَمَ أنه لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٣٦) سُفيانُ بنُ مُحَمّدٍ الفَزاريُّ : يَقلبُ الأخبارَ ، ويأتي عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ من حَديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٣٧) سَلاّمُ بنُ أبي خُبْزَةَ ، يُقالُ له سلام العطّار : كَثيرُ الخَطأ ، مُعضَلُ الأخبارِ يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به .

(٣٥٣٨) سُليمانُ بنُ بشارٍ ، أبو أيوبَ الخُراسانيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لم يحَدّثوا بهِ ، ويضعُ على الأثباتِ ما لا يُحصى كثرةً ، ليسَ يَعرفُه كلّ إنسانٍ مِن أصحابِ الحَديثَ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٣٩) سَهلُ بنُ قَرينٍ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حديثِ الأثباتِ يُلزِقُ المَراسيلَ والمَقاطيعَ بأقوامٍ مَشاهيرَ ، فيُسنِدُها عَنهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٤٠) سيفُ بنُ مِسكينٍ السُّلَميُّ : يأتي بالمقلوباتِ والأشياءِ الموضوعاتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لمخالفتِه الأثباتَ في الرّواياتِ ؛ عَلى قِلّتِها .

(٣٥٤١) شُعَيبُ بنُ مُبشّرٍ الكَلْبيُّ : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ مِن حَديثِ الأثباتِ لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٤٢) شَيبةُ بنُ نَعامَةَ ، أبو نَعامةَ الضبيُّ الكوفيُّ : يَروي عَن أنسٍ ما لا يُشبِه حديثَه ، وعَن غيره مِنَ الثّقاتِ ما يُخالِفُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٤٣) صالحُ بنُ موسى الطّلْحيُّ (ت ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، حتّى يَشهدَ المُستَمع لها أنّها مَعمولةٌ ، أو مَقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٤٤) الضّحاكُ بنُ زيدٍ الأهوازيُّ : يَرفعُ المَراسيلَ ويُسنِدُ المَوقوفَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به ؛ لِما أكثرَ مِنها .

(٣٥٤٥) ظَبْيانُ بنُ مُحَمّدِ بنِ ظَبْيانَ الكَلبيُّ الحِمْصيُّ : يَروي عَن أبيهِ العَجائبَ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٤٦) عَبدُ الخالقِ بنُ زيدِ بنِ واقدٍ الدِّمَشقيُّ : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، الّتي إذا سَمِعَها المُستَمعُ شَهِدَ أنّها مقلوبةٌ أو موضوعةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٤٧) عَبدُ الغَفّارِ بنُ القاسمِ بنِ قَيسٍ الأنصاريّ : يَروي المثالبَ في عُثمانَ ويَشربُ الخمرَ حتّى يَسكرَ ، ومعَ ذلكَ يَقلبُ الأخبارَ . لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

ترجمته في : المجروحين (٢ : ١٤٣) العُقَيليّ (٣ : ١٠٠) الجرح (٦ : ٥٣) الكامل (٥ : ٣٢٧) الميزان (٢ : ٦٤٠) اللّسان (٤ : ٤٢) التعجيل (١ : ٢٦٣) وذكرَهُ في تهذيب الكمال (٣ : ٥) فيمن روى عنه (إسماعيل بن أبان الورّاق) .

(٣٥٤٨) عَبدُ اللهِ بنُ بَحيرٍ الصّنعانيُّ ، أبو وائلٍ القاصُّ (د ت ق) : يَروي العَجائبَ الّتي كأنّها معمولةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٤٩) عَبدُ اللهِ بنُ شَبيبِ بنِ خالدٍ القيسيُّ ، أبو سعيدٍ البَصريُّ : يَقلبُ الأخبارَ ويسرقُها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لكثرةِ ما خالفَ أقرانَه في الرّواياتِ عَنِ الأثباتِ .

(٣٥٥٠) عَبدُ اللهِ بنُ كُرْزٍ ، أبو كُرْزٍ القُرَشيّ : يروي عن الزهريِّ ونافعٍ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ به ، عَلى قِلّةِ رِوايته .

(٣٥٥١) عَبدُ اللهِ بنُ مِكْنَفٍ (ق) : يَروي عَن أنسِ بنِ مالكٍ ، يَروي عَنه مُحَمّدُ بنُ إسحاقَ بنِ يسارٍ ، لا أعلمُ لهُ سَماعاً مِن أنسٍ ، ولا لُمحَمّدِ بنِ إسحاقَ منه ، وهذا مُنقطعٌ مِن جِهتينِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، وكانَ معَ ذلكَ مُختاريّاً .

(٣٥٥٢) عَبدُ اللهِ بنُ مَيسرَةَ ، أبو إسحاقَ الكوفيّ (عس) : كَثيرُ الوَهَمِ ، على قِلّةِ رِوايتِه ، كَثيرُ الُمخالَفةِ للثّقاتِ فيما يَروي عَنِ الأثباتِ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٥٣) عُثمانُ بنُ خالدِ بنِ عُمرَ العُثمانيُّ ، أبو عفّانَ المدنيُّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، ويَروي عَنِ الأثباتِ أسانيدَ ليست مِن رِواياتِهم ، كأنّه كانَ يَقلبُ الأسانيدَ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بِخَبرِه .

(٣٥٥٤) عُثمانُ بنُ سَعدٍ ، أبو بكرٍ البَصريّ (د ت) : كان لا يميِّز شيخَهُ من شيخِ غيرِه ، ويحدِّث بما لا يدري ، ويجيبُ فيما يُسأل ، فلا يجوز الاحتجاجُ بِه .

(٣٥٥٥) عُثمانُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ ، أبو عَمروٍ الوَقّاصيُّ الزّهريُّ (ت) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعات ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . قال ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٥٥٦) عُثمانُ بنُ فائدٍ ، أبو لُبابةَ القُرَشيُّ (ق) : يروي العجائبَ ، يأتي عَنِ الثّقاتِ بالأشياءِ المعضلاتِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ يَعملُها تعمّداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٥٧) عُثمانُ بنُ مَطرٍ الشّيبانيُّ، أبو الفَضلِ البَصْريُّ (ق): يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ.

(٣٥٥٨) عِكرِمَةُ بنُ إبراهيمَ الأزديُّ، أبو عبدِ اللهِ الموصِليُّ: يَقلبُ الأخبارَ، ويَرفعُ المَراسيلَ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ. قالَ ابنُ مَعينٍ: ليسَ بشيءٍ.

(٣٥٥٩) عَليُّ بنُ سَعيدِ بنِ شَهريارَ الرَّقّيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ): كَثيرُ الخَطأ، فاحِشُ الوَهَمِ، ممن يروي عن الثّقاتِ المقلوباتِ، وعن الأثباتِ الملزقاتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ عندي؛ لِكثرةِ روايتِه الأباطيلَ والمَجاهيلَ.

(٣٥٦٠) عَليُّ بنُ عَبْدةَ بنِ قُتيبةَ التّميميّ: يسرقُ الحَديثَ، ويَعْمَدُ إلى كلّ حَديثٍ رَواهُ ثِقةٌ يَرويهِ عَن شَيخِ ذلكَ الثّقةِ، ويَروي عَنِ الأثباتِ ما ليسَ مِن حَديثِ الثّقاتِ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بهِ.

(٣٥٦١) عَليُّ بنُ أبي عَليٍّ اللَّهَبيُّ، مِن ذُرّيةِ أبي لَهَبٍ: يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ، وعَنِ الأثباتِ المقلوباتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ.

(٣٥٦٢) عُمرُ بنُ حَبيبٍ القاضي (ق): يَنفردُ بالمقلوباتِ عَنِ الأثباتِ، حتّى إذا سَمعها المبتدئُ في هذهِ الصّناعةِ شَهِدَ أنّها مَعمولةٌ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ.

(٣٥٦٣) عَمْرُو بنُ بَكْرٍ السَّكْسَكِيُّ (ق): يروي عن الثّقاتِ الأوابدَ والطّامّاتِ التي لا يَشُكُّ مَن هذا الشأنُ صناعتُهُ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ بِهِ.

(٣٥٦٤) عُميرُ بنُ سُوَيْدٍ: شيخٌ يَروي عَن أنسٍ ما ليسَ مِن حَديثِ الثّقاتِ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ؛ لِمخالَفتِه الأثباتَ في الرّواياتِ؛ على قِلّةِ ما يأتي بِها.

(٣٥٦٥) عَنْبَسَةُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ عَنْبَسَةَ القُرَشيُّ (ت ق): صاحبُ أشياءَ موضوعةٍ وما لا أصلَ لهُ مَقلوبٌ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ، وعَن ابنِ مَعينٍ: ليسَ بشَيْءٍ.

(٣٥٦٦) عيسى بنُ قِرطاسٍ الأسَديُّ الكوفيُّ (فق): يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ لا يَحلُّ الاحتجاجُ بهِ. عن ابنِ مَعينٍ: ليسَ بشَيْءٍ.

(٣٥٦٧) فائِدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ، أبو الوَرقاءِ العَطّارُ الكوفيُّ (ت ق): يَروي المناكيرَ

عَنِ المَشاهيرِ ، ويأتي عَنِ ابنِ أبي أوفى بالمعضلاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٦٨) فَرجُ بنُ فَضالةَ الشاميُّ ، أبو فَضالةَ الحِمصيّ (د ت ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ويُلزِقُ المتونَ الواهيةَ بالأسانيدِ الصّحيحةِ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٣٥٦٩) مُجالدُ بنُ سَعيدِ بنِ عُميرٍ الهَمْدانيّ الكوفيّ (م ٤) : كانَ رَديءَ الحِفظِ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويرفعُ المراسيلَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٣٥٧٠) مُحَمّدُ بنُ أيوبَ بنِ سويدٍ الرّمليُّ : يَروي الأشياءَ الموضوعةَ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنهُ .

(٣٥٧١) مُحَمّدُ بنُ حُجْرِ بنِ عَبدِ الجَبّارِ الحَضْرَميُّ الكِنديُّ ، أبو جعفرٍ الكوفيُّ : يروي عن عمّهِ سعيدِ بنِ عبدِ الجبّارِ ، عن أبيهِ وائلِ بنِ حُجْرٍ بنسخةٍ منكرةٍ ؛ منها أشياءُ لها أصولٌ من حديثِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وآلهِ وسلَّمَ ، وليسَتْ من حديثِ وائلِ بنِ حُجرٍ ، ومنها أشياءُ من حديثِ وائلِ بنِ حُجرٍ مُختصرةٌ جاءَ بها على التقصّي ، وأفرطَ فيها ، ومنها أشياءُ موضوعةٌ ليسَ من كلامِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٧٢) مُحَمّدُ بنُ الحَسنِ الأزديُّ : يَروي عَن مالكٍ ما لا أصلَ لهُ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٧٣) مُحَمّدُ بنُ الحَسَنِ الأسَديُّ ، المعروفُ بالتلِّ (خ س ت) : كانَ فاحشَ الخَطَأ ، يرفعُ المراسيلَ ، ويقلبُ الأسانيدَ ، ليسَ ممن يُحْتَجُّ بِه . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٥٧٤) مُحَمّدُ بنُ أبي الزُّعَيْزِعَةِ ، الرّاوي عَن نافع : يَروي المناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ حتّى إذا سَمِعَها مَنِ الحديثُ صِناعتُه ؛ عَلِمَ أنّها مَقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٧٥) مُحَمّدُ بنُ الضّوءِ بنِ الصّلصالِ بنِ الدَّلَهْمَسِ : رَوى عَن أبيهِ المَناكيرَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٧٦) مُحَمّدُ بنُ عُروةَ بنِ هِشامِ بنِ عُروةَ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عَن هِشامِ

ابنِ عُروةَ ما ليسَ مِن حَديثِه ، حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المتعمّدَ لِذلكَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ .

(٣٥٧٧) مُحَمّدُ بنُ غَزوانَ الشّاميُّ : يَقلبُ الأخبارَ ، ويُسنِدُ المَوقوفَ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بِهِ .

(٣٥٧٨) مُحَمّدُ بنُ فُراتٍ الكوفيُّ ، أبو عَليٍّ التّميميُّ الجَرْميُّ (ق) : يَروي المعضَلاتِ عَنِ الأثباتِ ، حتّى إذا سَمِعها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه ؛ عَلِمَ أنّها موضوعةٌ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بِهِ .

(٣٥٧٩) مُحَمّدُ بنُ مَزْيَدٍ ، أبو جعفرٍ الهاشِميُّ ، مَولاهُم : رَوى حَديثاً لا أصلَ لهُ وإسنادُه ليسَ بشيءٍ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ .

(٣٥٨٠) مُحَمّدُ بنُ مُناذرٍ ، الشاعرُ البَصريُّ : كانَ ماجناً مُظهِراً للمُجونِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِهِ . قالَ ابنُ مَعينٍ : أعرِفُهُ ؛ كانَ يُرسِلُ ، وكانَ يُرسلُ العَقاربَ في المسجدِ الحرامِ ؛ حتّى تَلسعَ النّاسَ ، وكانَ يَصبُّ المِدادَ الأسودَ باللّيلِ في مواضعِ الوضوءِ ؛ حتّى يُسوِّدَ وجوهَ النّاسِ ، ليسَ يَروي عَنه رَجلٌ فيهِ خيرٌ .

(٣٥٨١) مَخلَدُ بنُ عُمروٍ الحِمصيُّ الكَلاعيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ .

(٣٥٨٢) مَروانُ بنُ مُحَمّدٍ السِّنْجاريُّ : يَروي المناكيرَ ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بِهِ . روى عن مالك .

(٣٥٨٣) مِسحاجُ بنُ موسى الضَّبّيُّ الكوفيُّ (د) : روى حديثاً واحداً مُنكَراً ، لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ بِهِ .

(٣٥٨٤) مَسرورُ بنُ سَعيدٍ التّميميَّ : يَروي عَنِ الأوزاعيِّ المناكيرَ الّتي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بمَن يَرويها .

(٣٥٨٥) مِسْوَرُ بنُ الصّلتِ المدنيُّ : كانَ غالياً في التّشيُّعِ ، يَشتُمُ السّلَفَ ويَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ ، قال أحمدُ : كذّابٌ . وقال ابنُ مَعينٍ : شَيخٌ صَدوقٌ .

(٣٥٨٦) المِنهالُ بنُ خَليفةَ ، أبو قُدامةَ العِجليُّ البَكْريُّ (د ت ق) : يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٣٥٨٧) مَيّاحُ بنُ سَريع : يَروي عَن مُجاهدٍ العَجائبَ ، لا يَحلُّ الاحتِجاج بهِ .

(٣٥٨٨) النّضرُ بنُ مُحرِزِ بنِ بَعيثٍ الشّاميُّ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٨٩) هِشامُ بنُ زيادٍ ، أبو المِقدامِ الأُمَويُّ ، مَولاهم (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، والمقلوباتِ عَنِ الأثباتِ ؛ حتّى يَسبقَ إلى قَلبِ المُستَمعِ أنّه كانَ المُتَعمّدَ لَها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٩٠) هِشامُ بنُ لاحِقٍ ، أبو عُثمانَ المَدائنيّ : مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لِما أكثَرَ مِنَ المقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ .

(٣٥٩١) هَيْصَمُ بنُ الشّدّاخِ : يَروي عَنِ الأعمشِ الطّامّاتِ في الرواياتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٩٢) الوَزيرُ بنُ عَبدِ اللهِ الخَولانيُّ : مُنكرُ الحديثِ ؛ على قِلّةِ روايتِه ، يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٥٩٣) الوَليدُ بنُ عَمرِو بنِ سَاجٍ الحرّانيُّ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يروي عن الثّقاتِ الأشياءَ المقلوباتِ ، حتى ربّما سَبَقَ إلى القلبِ أنه كانَ المتعمدَ لها ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به ؛ لما كَثُرَ مخالفَتُهُ الثّقاتِ في الرواياتِ . كذا في المَجروحينَ (٣ : ٧٩) وأعادَهُ في الثّقاتِ (٧ : ٥٥٣) وقالَ : رُبّما أخطأَ .

(٣٥٩٤) الوليدُ بنُ الوليدِ العَنْسيُّ الرّقّيُّ : يَروي العَجائبَ ، وذكرَ لهُ حَديثاً لا أصلَ لهُ مِن كلامِ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ثمّ قالَ : لَقد رَوى هذا الشّيخُ نُسخةً أكثرُها مقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ فيما يَروي .

(٣٥٩٥) يَحيى بنُ أبي خُليدٍ ـ سُلَيْمانَ ـ أبو سُلَيمانَ البَكّاءُ البَصْريُّ (ت ق) : يَنفردُ بالمناكيرِ عنِ المشاهيرِ ، ويروي المعضَلاتِ عن الثّقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بذاكَ .

(٣٥٩٦) يَحيى بنُ عُثمانَ ، أبو سَهْلٍ التّيميُّ (قد ق) : مُنكَرُ الحديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لِما أكثرَ مِن رِوايتِهِ المناكيرَ ؛ حتّى كادَ أن يقلبَ حديثَهُ .

(٣٥٩٧) يَحيى بنُ العَلاءِ الرّازيُّ البَجَليُّ (د ق) : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بالأشياءِ المقلوباتِ الّتي إذا سَمعها مَن الحديثُ صناعتُه ؛ سَبَقَ إلى قلبِه أنّه كانَ المتعمّدَ لذلكَ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . كانَ وكيعٌ شديدَ الحملِ عليهِ .

(٣٥٩٨) يَحْيى بنُ يَعقوبَ بنِ مُدْرِكِ بنِ سَعْدِ بنِ خَيْثَمَةَ الأنْصاريُّ ، أبو طالبٍ القاصُّ الكوفيُّ : يروي عَن الثِّقاتِ الأشياءَ المقلوباتِ ؛ على قِلّةِ روايتِهِ ، حتّى رُبّما سَبَقَ إلى القَلْبِ أنّهُ كانَ المتَعمِّدَ لذلكَ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بِهِ .

(٣٥٩٩) يزيدُ بنُ عَطاءٍ اللَّيْثيُّ اليَشْكُريُّ (عخ د) : ساءَ حِفْظُه ؛ حتّى كانَ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويروي عَن الثِّقاتِ ما ليسَ من أحاديثِ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفُ الحديثِ .

(٣٦٠٠) يونسُ بنُ أبي الفُراتِ الإسكافُ ، مَولى قُرَيشٍ (خ ت س ق) : مُنكرُ الحديثِ ، على قِلّةِ رِوايتِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به ؛ لِغَلَبةِ المناكيرِ في حَديثِه .

(٣٦٠١) أبو إسحاقَ الحِجازيُّ : يَروي عَن موسى بنِ أبي عائِشةَ المناكيرَ الكثيرةَ التي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ معها .

(٣٦٠٢) أبو الأَعينِ العَبديّ : يأتي بأشياءَ مَقلوبةً وأوهامَ مَعمولةً كأنّه تعمّدَها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٦٠٣) أبو بَكرِ بنُ شُعيبٍ (م ت) : شيخٌ يَروي عَن مالكٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٦٠٤) أبو عَبّادٍ الزّاهدُ : شيخٌ يَروي عَن مَخلَدِ بنِ حُسَينٍ ما لم يُحدّث بهِ قَطُّ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٦٠٥) أبو عَبدِ السّلامِ : يَروي عَنِ ابنِ عُمرَ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٦٠٦) أبو مُحَمَّدٍ : شَيخٌ يَروي عَن عائِشةَ ما لم يُحدِّث الثّقاتُ عَنها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٦٠٧) أبو مَرزوقٍ (د ق) : رَوى عَن أبي غالبٍ ، رَوى أحدُهما عنِ الآخرِ ، رَوَيا ما لا يُتابَعانِ عَليهِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِما ؛ لانفِرادِهما عَنِ الأثباتِ ، بما خالفَ حَديثَ الثّقاتِ .

(٧١) لا يحلُّ - لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِه - بأخبارِه - بروايتِه - بحديثِه

(٣٦٠٨) أبانُ بنُ عَبدِ اللهِ الرَّقاشيّ : زَعمَ ابنُ مَعينٍ أنّه ضَعيفٌ ، وهذا شَيءٌ لا يَتَهيّأُ الحُكمُ به ؛ لأنّه لا راويَ لهُ إلا ابنُه يَزيدُ ، ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، لا أدري : التّخليطُ في خَبرِه منهُ ، أو من ابنِه ، على أنّه لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه على الأحوالِ كلِّها ، لأنّه لا راويَ لهُ إلا ابنُه .

(٣٦٠٩) أحمدُ بنُ مُحَمّدِ بنِ مالكِ بنِ أنسٍ : مُنكرُ الحديثِ ، يأتي بالأشياءِ المقلوبةِ الّتي لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بها .

(٣٦١٠) أرطاةُ بنُ الأشعثِ العَدَويّ : يروي المناكيرَ الّتي لا يُتابَعُ عليها ، لا يجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه بِحالٍ .

(٣٦١١) أيوبُ بنُ واقدٍ الكوفيّ (ت) : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ يَتعمّدُ لَها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بروايتِه .

(٣٦١٢) بَرْذَعَةُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ : يَروي مَناكيرَ لا أصولَ لها ، يَهِمُ فيها ؛ لأن الحَديثَ لم يكن من صناعتِه ، كان يأتي بالشيءِ بعدَ الشيءِ على الوَهَمِ ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

(٣٦١٣) جَعفرُ بنُ مُحَمّدٍ الأنطاكيُّ : يَروي عن زُهَيرِ بنِ مُعاويةَ الموضوعاتِ ، وعن غَيرِه مِنَ الأثباتِ المقلوباتِ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

(٣٦١٤) الحَسنُ بنُ أبي جَعفرٍ الجُفْريُّ (ت ق) : مِن خيارِ عِبادِ اللهِ ، لكنّه غَفَلَ عن

صِناعةِ الحديثِ ؛ فكانَ يَهِمُ فيما يَروي ، ويَقلبُ الأسانيدَ وهو لا يَعلمُ ، حتّى صارَ مِّمن لا يُحتَجُّ بهِ ، وإن كانَ فاضِلاً .

(٣٦١٥) الحُسينُ بنُ الحَسنِ بنِ عَطيةَ العَوْفيُّ : مُنكرُ الحديثِ ، يَروي عَنِ الأعمَشِ وغَيْرِهِ أشياءَ لا يُتابَعُ عَلَيها ، كأنَّهَ كانَ يَقْلِبُها ، ورُبَّما رَفَعَ المراسيلَ ، وأَسنَدَ المَوقوفات ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخَبَرِهِ .

(٣٦١٦) خارجةُ بنُ مُصعبٍ الضُّبَعيُّ (ت ق) : يُدلِّسُ التّسويةَ ، كانَ يُدلِّسُ عَن غِياثِ بنِ إبراهيمَ وغيرِه ، ويَروي ما سَمِعَهُ منهم مما وضَعوهُ على الثّقاتِ ، عَنِ الثّقاتِ الّذينَ رآهُم ، فَمِن هُنا وَقعَ في حَديثِه الموضوعاتُ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بخبرِه .

(٣٦١٧) خالدُ بنُ عَمرٍو الأُمَويُّ السَعيديُّ (د ق) : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بالموضوعاتِ لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخَبَرِه .

(٣٦١٨) دُرُسْتُ بنُ زيادٍ العَنبَريُّ (د ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي أشياءَ تتخايلُ إلى مَن يَسمَعها أنّها موضوعةٌ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

(٣٦١٩) زَكريّا بنُ حَكيمٍ الحَبَطيُّ : يَروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ أحاديثَهم ، حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه المُتعمّدُ لها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخَبَرِه .

(٣٦٢٠) سَلاّمُ بنُ أبي عَمرةَ الخُراسانيّ (ت) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه .

(٣٦٢١) الصبّاحُ بنُ سَهلٍ ، أبو سَهلٍ البَصريُّ : يَروي الأحاديثَ المناكيرَ عن أقوامٍ مشاهيرَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه ؛ لِكثرةِ المناكيرِ في أخبارِه .

(٣٦٢٢) طَلحةُ بنُ زيدٍ الرَّقّيُّ (ق) : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخَبرِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (١ : ٣٨٣) العُقَيليّ (٣ : ٢٢٥) الكامِل (٤ : ١٠٨) الميزان (٢ : ٣٣٨ ، ٣٤٣) اللّسان (٣ : ٢١٣) تَهذيبِ الكَمالِ (١٣ : ٣٩٥) التّهذيب (٤ : ١٥)

التّقريب (١ : ٣٧٨) : متروكٌ ، قال أحمدُ وعَليّ وأبو داودَ : كانَ يَضعُ الحَديثَ . مِنَ الثّامِنَةِ .

(٣٦٢٣) عَبدُ الرّحمنِ بنُ إسحاقَ ، أبو شَيبَةَ الواسِطيّ (ت د) : يَقلبُ الأخبارَ والأسانيدَ ، ويَنفردُ بالمناكيرِ عَنِ المَشاهيرِ ، لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بهِ ، مَرّضَ القَولَ فيهِ ابنُ مَعينٍ .

(٣٦٢٤) عَبدُ السّلامِ بنُ أبي الجَنوبِ (ق) : مُنكَرُ الحديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ . لا يُعجِبني الاحتِجاجُ بِخبرِه ؛ لِمخالفتِه الأثباتَ في الرّواياتِ .

(٣٦٢٥) عَبدُ اللهِ بنُ داودَ الواسِطيُّ (د ت) : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي المناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المتعمدَ لها . لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بروايتِه .

(٣٦٢٦) عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمّدٍ العَدَويُّ (ق) : يروي عن عليِّ بنِ زيدِ بنِ جُدعانَ والزهريِّ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، عَلى قِلّةِ روايَتِه ، لا يُشبِهُ حَديثُه حَديثَ الثّقاتِ ، ولا روايتُه روايةَ الثّقاتِ ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بِخَبَرِه .

(٣٦٢٧) عَبدُ الملكِ بنُ مُحَمّدٍ الصّنعانيّ الدّمشقيّ (د ق س) : كانَ يُجيبُ في كلّ ما يُسألُ ، حتّى ينفردَ عن الثقاتِ بالموضوعاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بروايتِه .

(٣٦٢٨) عَبيدُ اللهِ بنُ تَمّامٍ الواسِطيُّ : يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُعرفُ مِن أحاديثِهم حتّى يَشهدَ مَن سَمعها مِمّن كانَ الحديثُ صناعتَه أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ . لا يَحلّ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

(٣٦٢٩) عُثمانُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الطّرائفيُّ القُرَشيُّ أبو عبدِ الرحمنِ الحرانيُّ (د س ق) : كانَ مُعَلّماً ، يَروي عَن أقوامٍ ضِعافٍ أشياءَ يُدَلّسُها عَنِ الثّقاتِ ، حتّى إذا سَمِعَها المُستَمعُ لم يشكّ في وَضعِها ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في أخبارِه أُلزقتْ به تلكَ الموضوعاتُ وحملَ عَليه الناسُ في الجَرحِ ، فلا يَجوزُ عِندي الاحتِجاجُ بِروايتِه كلّها على حالةٍ مِن الأحوالِ ؛ لما غَلَبَ عليها مِنَ المناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، والموضوعاتِ عن الثّقاتِ .

(٣٦٣٠) عثمانُ بنُ عَطاءِ بنِ أبي مُسلمٍ الخُراسانيُّ (خد ق) : أكثرُ روايتِه عَن أبيهِ وأبوه لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِروايتِه ؛ لما فيها مِنَ المقلوباتِ الّتي وَهِمَ فيها . فَلستُ أدري :

البليّةُ في تلكِ الأخبارِ منه ، أو مِن ناحيةِ أبيه ، وهذا شَيء يَشتَبهُ : إذا رَوى رَجلٌ ليسَ بمشهورٍ بِالعَدالةِ عَن شَيخ ضَعيف أشياءَ ، لا يَرويها عنه غَيرُه ؛ لا يَتهيأُ إلزاقُ القَدحِ بهذا المَجهولِ دونَه ، بل يَجبُ التّنكّبُ عما رَوَيا جَميعاً ، حتّى يَحتاطَ المرءُ فيه ؛ لأنّ الدينَ لم يُكلِّفِ اللهُ عبادَه أخذَه عَن كلّ مَن ليسَ بِعَدْلٍ مَرضيٍّ . وكانَ مَولدُ عثمانَ ابنِ عَطاءٍ سَنةَ ثَمانٍ وثَمانينَ ، وماتَ سَنةَ خمسٍ وخَمسينَ ومائةٍ .

(٣٦٣١) عَمرُو بنُ هاشِمٍ ، أبو مالكٍ الجَنْبيُّ الكوفيُّ (د س) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبهُ حَديثَ الأثباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِهِ .

(٣٦٣٢) عيسى بنُ صَدقةَ ، أبو مُحرزٍ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بما يَرويهِ ؛ لِغلبةِ المناكيرِ عَليه .

(٣٦٣٣) مُحَمّدُ بنُ عُثمانَ أبو عَمرٍو القُرَشيُّ : مُنكَرُ الحديثِ ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس من أحاديثِهم ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبره .

(٣٦٣٤) مُحَمّدُ بنُ يَحيى بنِ ضِرارٍ المازِنيُّ الأهوازيُّ : يَروي المقلوباتِ والمُلزَقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه .

(٧٢) لا تحلُّ كتابةُ حديثِه ولا ذِكرُهُ إلا على جهةِ التعجُّبِ

(٣٦٣٥) إبراهيمُ بنُ هُدْبَةَ ، أبو هُدْبَةَ البَصْريّ : يَروي عَن أنسٍ ، دجّالٌ مِنَ الدّجاجلةِ ، كانَ رَقّاصاً بالبَصرةِ ، يُدعى إلى الأعراسِ فيَرقصُ فيها ، فلمّا كَبرَ جعلَ يَروي عَن أنسٍ ويَضعُ عليهِ ، فلا يَحلُّ لمسلمٍ أن يَكتبَ حَديثَه ، ولا يَذكرَه إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٣٦) إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الطّبريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يأتي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ الموضوعاتِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِه إلا على جِهةِ التّعجبِ ! .

(٣٦٣٧) إسحاقُ بنُ بِشرٍ الكاهِليُّ : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، ويأتي بما لا أصلَ له عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلّ كتابةُ حَديثِه إلا على جِهةِ التّعجُّبِ فَقط .

(٣٦٣٨) أسدُ بنُ عَمرٍو البَجَليّ : كانَ يُسوّي الحَديثَ على مذاهِبهم . . . رَوى عَنه

أصحابُ الحَديثِ أشياءَ على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٣٩) بَشّارُ بنُ الحَكم ، أبو بدرٍ الضّبّيّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفردُ عَن ثابتٍ بأشياءَ ليستْ مِن حَديثِه ؛ كأنّه ثابتٌ آخرُ ، لا يُكتبُ حَديثُه إلاّ على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٤٠) جَعفرُ بنُ مَيْسَرَةَ الأَشجَعيّ : عِندَهُ مناكيرُ كَثيرةٌ لا تُشبهُ حَديثَ الثّقاتِ رَوينا عنهُ نُسخةً لا يَحلّ ذِكرُها في الكتبِ إلا على سَبيلِ التّعجُّبِ .

(٣٦٤١) حُسينُ بنُ عُلوانَ الكُوفيُّ : كانَ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ وَضعاً ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٤٢) حمادُ بنُ عَمروٍ النّصيبيُّ : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ وَضعاً ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٤٣) خالدُ بنُ إلياسَ القُرَشيُّ العَدويُّ المدني (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَحلّ أن يُكتبَ حديثُه إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٤٤) خالدُ بنُ عُبيدٍ العَتَكيّ (ق) : يَروي نسخةً موضوعةً ما لها أصلٌ ، يَعرفُ مَن لَيسَ الحديثُ صناعتَه أنّها موضوعةٌ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِه إلا عَلى جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٤٥) سَعيدُ بنُ مَيسرةَ البَكريُّ : يُقالُ : إنّه لم يَر أنساً ، وكانَ يَروي عنه الموضوعاتِ الّتي لا تُشبهُ حديثَه ، رَوى عنه هذا الحديثَ يَحيى القطانُ على جِهةِ التّعجُّبِ ؛ ليُعْلَمَ أنه لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٦٤٦) سَلَمةُ بنُ صالحِ الأحمرُ ، أبو إسحاقَ الجُعفيُّ : يَروي عَنِ الأثباتِ الموضوعاتِ ، لا يَحلُّ ذِكرُ أحاديثِه ولا كِتابتُها إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٤٧) صَدقةُ بنُ عَبدِ اللهِ السّمينُ (ت س ق) : يَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ لا يُشتَغلُ بِروايتِه إلا عِندَ التّعجبِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ ، قالَ أبو حاتمٍ : مَرّضَ أبو زَكريّا القولَ فيهِ حَيثُ لم يَسبرْ مَناكيرَ حَديثِه ، وهو يَروي عَن مُحَمّدِ بنِ المُنكدرِ بنُسخةٍ مَوضوعةٍ ، يَشهدُ لَها بالوَضعِ مَن كانَ مُبتدئاً في هذهِ الصّناعةِ .

(٣٦٤٨) طاهرُ بنُ الفَضلِ بنِ سعيدٍ الحَلَبيُّ (شَيْخُ شُيوخِهِ) : يضعُ الحَديثَ على

الثّقاتِ وَضْعاً ، ويقلبُ الأسانيدَ ، يُلزِقُ المتونَ الواهيةَ بالأسانيدِ الصّحيحةِ ، لا يَحلُّ كِتابَةُ حَديثِه ؛ إلا على جهةِ التّعجُّبِ . وذَكَرَ له أربعةَ أحاديثَ مناكيرَ .

(٣٦٤٩) طَلحةُ بنُ زيدٍ الرّقّيُّ (ق) : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ لا يَحِلّ الاحتِجاجُ بِخَبرِه .

(٣٦٥٠) عاصمُ بنُ سليمانَ الكوزيُّ أبو مُحَمّد العَبسيُّ (العبدي) : صاحبُ حَديثِ : (شُربُ الماءِ على الرّيقِ ، يَعقِدُ الشّحْمَ) يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ كتابةُ حديثِه إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٥١) عامرُ بنُ صالحِ المدينيُّ مولى آلِ الزُّبيرِ (ت) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلّا على جِهةِ التّعجبِ .

(٣٦٥٢) عبدُ الحَكم بنُ عَبدِ الله القَسْمَليُّ العَدَويُّ : كانَ يَروي عَن أنسٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، ولا أعلمُ لهُ مَعهُ مُشافَهةً ، لا يَحلُّ كِتابَةُ حَديثِه إلا على جِهةِ التّعجبِ .

(٣٦٥٣) عَبْدُ الغفورِ بنُ عَبْدِ العزيزِ ، أبو الصبّاحِ الواسطيُّ : كانَ ممن يَضَعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحِلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ولا ذِكْرُه ؛ إلاّ على جهةِ التعجُّبِ .

(٣٦٥٤) عَبدُ الله بنُ مُحَمّدِ بنِ عَجْلانَ - مَولى فاطمةَ بنتِ عُتبةَ - : يَروي عن أبيهِ ما ليسَ مِن حَديثِه ، روى نُسخةً مَوضوعةً ، لا يَحِلُّ كِتابةُ حَديثِه إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٥٥) عُبيدُ بنُ القاسمِ (ق) : شيخٌ يَروي المعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ ، روى عَن هِشامٍ بنُسخةٍ موضوعةٍ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٥٦) عَطيةُ بنُ سَعْد ، أبو الحَسنِ العَوفيُّ (بخ د ت ق) : مِن أهلِ الكوفةِ ، يروي عن أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ أحاديثَ ، ثمّ صارَ يُدلّسُ التّسويةَ عن الكَلْبيّ ، فلا يَحلّ الاحتجاجُ بهِ ، ولا كِتابةُ حَديثه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . وقالَ عنه في تَرْجَمَة الحَسَن العَوْفيِّ من المجروحينَ (١ : ٢٣٤) : ليس بشيءٍ في الحديث ، وَقالَها أيضاً في تَرْجَمَة ابنه مُحَمَّد بن عطية من المجروحينَ (٢ : ٢٧٤) .

(٣٦٥٧) العَلاءُ بنُ زَيدلٍ الأَبُلّيُّ (ق) : يَروي عن أنس بِنسخةٍ مَوضوعةٍ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتبِ ؛ إلا على سَبيلِ التّعجُّبِ .

(٣٦٥٨) عَليّ بنُ الحَسنِ السّاميُّ المِصريُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس مِن أحاديثِهم لا تَحلّ كِتابةُ حَديثِه إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٥٩) عُمرُ بنُ رِياحٍ ، أبو حَفْصٍ الضّريرُ البَصْريُّ (ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التعجُّبِ .

(٣٦٦٠) عُمرُ بنُ صُبحٍ (ق) : يروي عن قَتادةَ ومُقاتلٍ ، يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقات لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِه إلا عَلى جِهةِ التّعجبِ لأهلِ الصّناعَةِ فَقط .

(٣٦٦١) عُمرُ بنُ موسى التّيميّ الحِمصيّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتبِ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ بِحالٍ ؛ لأنّ المُستَمعَ إلى أخبارِه الّتي يَرويها عَنِ الثّقاتِ ، لا يَشكّ أنّها موضوعةٌ .

(٣٦٦٢) عَمرُو بنُ جابرٍ الحَضْرَميُّ (ت ق) : كانَ سَحابيّاً يزعمُ أنّ عليّاً في السّحابِ ، كأنّه جالَسَ الكُوفيّينَ فأخذَ هذا عَنهم ، ومعَ ذلكَ يَنفردُ عَن جابرٍ بأشياءَ ليسَتْ مِن حَديثِه ، لا يَحلُّ الاحتِجاجُ بِخبرِه ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا عَلى سَبيلِ التّعجُّبِ .

(٣٦٦٣) عَمرُو بنُ دِينارٍ ، قَهْرَمانُ آلِ الزّبيرِ ، أبو يَحيى المَدَنيُّ (ت ق) : يَنفَرِدُ بالمَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا عَلى جِهةِ التّعجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٦٦٤) عِمرانُ بنُ أبي الفَضْلِ : شيخٌ عَن نافع ، يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ؛ على قِلّةِ رِوايتِه ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على سَبيلِ التّعجُّبِ .

(٣٦٦٥) عَمرُو بنُ شِمْرٍ الجُعفيُّ ، أبو عبدِ الله الكوفيُّ : كانَ رافضيّاً ، يَشتمُ أصحابَ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وكانَ ممن يَروي الموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ في فضائلِ أهلِ البَيتِ ، وغَيرِها ، لا يَحلُّ كِتابَةُ حَديثِه إلا عَلى جِهةِ التّعجبِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بثقة ، لا يُكتَبُ حَديثُهُ . كذا في المجروحين (٢ : ٧٥) وفي الثقاتِ (٤ : ٣٦٥) في ترجمةِ شُرَحْبيلِ بنِ القَعْقاعِ ؛ قالَ : كانَ رافضيّاً يَكْذِبُ

(٣٦٦٦) غِياثُ بنُ إبراهيمَ ، أبو عَبدِ الرّحمنِ الكوفيُّ : كانَ يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ ، ويأتي بالمعضلاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا عن جِهةِ التّعجبِ ولا ذِكْرُ روايتِهِ ؛ إلا عَن أهلِ الصّناعَةِ للاعتِبارِ والادّكارِ .

(٣٦٦٧) كَثيرُ بنُ عَبدِ الله بنِ عَمرِو بن عَوفٍ المُزَنيُّ (ر د ت ق) : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عن أبيهِ عن جَدّه نُسخةً مَوضوعةً لا يَحلّ ذِكْرُها في الكُتُبِ ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ إلا على جِهَةِ التّعجُّبِ ، كانَ الشّافعيُّ يقولُ عنه : رُكنٌ من أركانِ الكَذِبِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفُ الحديثِ .

(٣٦٦٨) كَثيرُ بنُ مَروانَ السّلَميُّ الفِلسطينيُّ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنهُ ؛ إلا على جِهّةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٦٩) مالكُ بنُ مالكٍ : شيخٌ يَروي عنه أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ في فضائلِ عليٍّ مراسيلَ ، ليست بمَسانيدَ ، كُلّها مناكيرُ لا أصولَ لها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا ذِكرُ ما روى إلا على جِهّةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٧٠) مُبَشّرُ بنُ عُبيدٍ الحَلبيّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ الموضوعاتِ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٧١) مُحَمّد بنُ إسحاقَ العُكّاشيُّ الغَنَويُّ (ف) : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ عِندَ أهلِ الصّناعَةِ .

(٣٦٧٢) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ البَيلَمانيُّ (د ق) : كانَ ممن أخرجَت لهُ الأرضُ أفلاذَ كبدِها ، حَدّثَ بِنُسخةٍ عَن أبيهِ كلِّها مَوضوعةٍ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا ذكرُه في الكتبِ ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٦٧٣) مُحَمّدُ بنُ عبدِ الله بنِ عُلاثةَ ، أبو اليَسيرِ الشّاميُّ (د س ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، ويأتي بالمعضَلاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا عَلى جِهةِ القَدْحِ ، فيهِ ولا الرّوايةُ عَنهُ ، ولا كتابةُ حَديثِهِ ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٧٤) المُسَيّبُ بنُ شَريكٍ ، أبو سعيدٍ التّميميُّ : كانَ شيخاً صالحاً كثيرَ الغفلةِ ، لم

يكُنْ صناعةُ الحديثِ مِن شأنِه ، يَروي فيُخطئُ ، ويُحدِّثُ فيهم مِن حيثُ لا يَعلمُ ، فظهرَ في حديثِه المعضَلاتُ التي يرويها عن الأثباتِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ ، ولا الروايةُ عنه ؛ إلا على جهةِ التعجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٦٧٥) مُعَلّى بنُ هلالٍ الطّحانُ (ق) : يَروي الموضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، وكانَ أُمِّيًّا لا يَكتُبُ ، وكانَ غالياً في التّشيّعِ ، يَشتمُ أصحابَ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنه بحالٍ ، ولا كِتابَةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٧٦) مُعَمَّرُ بنُ مُحَمّدِ بنِ عُبيدِ الله بنِ أبي رافع (ق) : يَنفردُ عن أبيه بنُسخةٍ أكثرُها مقلوبةٌ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ إلاّ على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٧٧) موسى الطّويلُ : رَوى عَن أنسٍ أشياءَ موضوعةً يَزعمُ أنّه سَمِعَها مِن أنسٍ ؛ فَكانَ يَضَعُها ، أو وُضِعت لَهُ ؛ فَحدّثَ بها ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٧٨) نَهشَلُ بنُ سَعيدِ بنِ وَرْدانَ الخُراسانيُّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس مِن أحاديثِهم ، لا يَحِلّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . كانَ إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحنظليُّ يَرْميه بالكذبِ .

(٣٦٧٩) وَهْبُ بنُ وَهْبٍ ، أبو البَختَريِّ القاضي : كانَ يَضَعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ تعَمُّداً ، لا تَجوزُ الرّوايةُ عَنهُ ، ولا تحلُّ كتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : كَذّابٌ .

(٣٦٨٠) يَحيى بنُ زَهْدَمِ بنِ الحارثِ الغِفاريُّ : يَروي نُسخةً موضوعةً ؛ لا يَحلُّ كِتابتُها ولا الاحتِجاجُ بها ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ .

(٣٦٨١) يزيدُ بنُ أبانَ الرّقاشيُّ البَصْريُّ (بخ ت ق) : كانَ مِن العُبّادِ ، ولكنّهُ غَفَلَ عَن الحِفْظِ والإتقانِ حتّى قَلَبَ الأخبارَ تَوَهُّماً ، فلَمّا كَثُرَ في روايتِه ذلكَ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بِه ، فلا تَحِلُّ الروايةُ عنه ؛ إلاّ على سبيلِ التعَجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : رَجُلٌ صالحٌ ، لكنَّ حديثَهُ ليسَ بشَيْءٍ .

(٣٦٨٢) يعقوبُ بنُ الوليدِ ، أبو يوسفَ المدينيُّ (ت ق) : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ؛ إلا على جِهةِ التّعجُّبِ . عن ابنِ مَعينٍ : لم يَكُنْ بشَيءٍ .

(٧٣) لا تحلُّ كتابةُ حديثه إلا للمتبحِّرِ في صناعةِ الحديث

(٣٦٨٣) عبدُ الرّحيم بنُ حبيبٍ الفاريابيُّ ، أبو مُحَمّدٍ البَغداديُّ (شَيخُ شيوخِه) : كانَ يضعُ الحَديثَ وَضعاً ، لا تَحلّ الرّوايةُ عَنه ، ولا كتابةُ حَديثِه إلا للمُتَبَحِّرِ في هذه الصّناعةِ ، ولعلّ هذا الشَيخَ قد وضعَ أكثرَ مِن خمسمائةِ حَديثٍ على رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ ؛ رَواها عَنِ الثّقاتِ .

(٧٤) لا اعتبارَ بروايتهِ إلا للاستئناسِ

(٣٦٨٤) عَمّارُ بنُ مَطَرٍ الرَّهاويُّ : يَروي المقلوباتِ ، يَسْرقُ الحَديثَ ويَقلِبُه ، لا اعتِبارَ بما يَرويهِ ؛ إلا للاستِئناسِ إليه عِندَ الوِفاقِ مّمن هوَ مثلُه في الإتقانِ .

(٣٦٨٥) مُحَمّدُ بنُ عبدِ اللهِ العَصْريُّ البَصْريُّ : مُنْكَرُ الحَديثِ جِدّاً ، يَرْوي عَن ثابتٍ البُنانيّ مَا لا يُتابَعُ عَلَيْه ، لا يَجوزُ الاحْتِجاجُ بِه ، ولا الاعتبارُ بِروايَتِه إلا عِنْدَ الوفاقِ للاستئناس به .

(٣٦٨٦) مُحَمّدُ بنُ مُيَسّرٍ ، أبو سَعدٍ الصّاغانيّ الضَّريرُ (ت) : مُضطربُ الحديثِ يَقلبُ الأسانيدَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إلا فيما وافقَ الثّقاتِ ، فيكونُ حَديثُه كالمستأنَسِ بهِ دونَ المُحتَجِّ بما يَرويهِ .

(٣٦٨٧) موسى بنُ أبي كَثيرٍ ، أبو الصَّبَّاح الأنْصاريّ (بخ س) : كانَ قَدَرياً يَروي عَنِ المشاهيرِ الأشياءَ المناكيرَ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ ؛ إلاّ فيما وافقَ الثّقاتِ كالمُستأنَسِ بهِ .

(٧٥ و٧٦) لا يحلُّ ـ لا يجوزُ ذِكْرُه في الكتبِ ـ الروايةُ عنه ـ كتابةُ حديثه إلا على سبيل ـ جهة القدحِ فيهِ

(٣٦٨٨) إبراهيمُ بنُ البَراءِ ، مِن وِلدِ النّضرِ بنِ أنسِ بنِ مالكٍ الأنصاريّ : كانَ يدورُ بالشامِ ، ويُحَدّثُ عَنِ الثّقاتِ بالأشياءِ المَوضوعاتِ ، وعن الضّعفاءِ والمَجاهيلِ بالأشياءِ المناكير ، لا يَجوزُ ذكرُه في الكُتبِ إلا عَلى سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

(٣٦٨٩) أحمدُ بنُ الحَسنِ بنِ القاسِمِ الكُوفيّ : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه .

(٣٦٩٠) أحمدُ بنُ عَبدِ الله بنِ خالد التّيميّ ، أبو عَليّ الجُوَيْباريّ الهَرويّ : دَجالٌ منَ الدّجاجلةِ ، كذّابٌ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكتبِ إلا عَلى سَبيلِ القَدحِ فيه .

(٣٦٩١) إسحاقُ بنُ وَهْبٍ الطُّهُرْمُسيّ : يَضعُ الحديثَ صُراحاً ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه .

(٣٦٩٢) إسماعيلُ بنُ زيادٍ السّكونيُّ (ق) : شَيخٌ دَجّالٌ ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه .

(٣٦٩٣) بشرُ بنُ إبراهيمَ ، أبو عَمروٍ البَصريُّ : يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكتبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه .

(٣٦٩٤) بكرُ بنُ زيادٍ الباهِليُّ : شَيخٌ دجّالٌ ، يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه .

(٣٦٩٥) حَبيبُ بنُ أبي حَبيبٍ الخَرْطَطيُّ المَرْوَزيُّ : كانَ يَضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا تحلُّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا الرّوايةُ عنه ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه .

(٣٦٩٦) الحَسنُ بنُ عَليّ الرَّقّيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليس من أحاديثِ الأثباتِ على قِلة الرّوايةِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ ، ولا الرّوايةُ عنه إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه .

(٣٦٩٧) داودُ بنُ عفانَ بنِ حبيبٍ : كانَ يزعمُ أنّه سمعَ أنسَ بنَ مالكٍ ، ويَروي عَنه ويضعُ عليه ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكتبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه .

(٣٦٩٨) دينارُ بنُ عَبدِ الله : يَروي عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً ، لا يَحلُّ ذِكرُه في الكُتبِ ، ولا كِتابةُ ما رواه ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه ، وإنّما ذكرتُ هذا الشّيخَ ومن يُشبِهُهُ في هذا الكتابِ ؛ لِئلا يَغترَّ المبتدئُ في العِلمِ بِروايتِهم .

(٣٦٩٩) عَبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحَمّدِ بنِ الحَسَنِ البَلْخيُّ : يضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه .

(٣٧٠٠) عَبدُ الرَّحمنِ بنُ مَرْزوقِ بنِ عَوفٍ ، أبو عَوْفٍ : يضعُ الحَديثَ ، لا يَحلّ ذِكْرُهُ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

(٣٧٠١) عَبدُ اللهِ بنُ أُذَينَةَ : مُنكرُ الحديثِ جداً ، يَروي عن ثَورٍ ما ليسَ مِن حَديثِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ بِحالٍ ، رَوى نُسخةً كَتبناها ، لا يَحلّ ذِكرُها في الكُتُبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ في نَاقلِها .

(٣٧٠٢) عَبدُ اللهِ بنُ حَكيم ، أبو بكرٍ الدّاهريُّ : كانَ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ويَروي عَنهم ما ليسَ مِن أحاديثِهم ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

(٣٧٠٣) عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمّدِ بنِ أسامةَ الأُسامِيُّ : يضعُ الحَديثَ وَضعاً ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتبِ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ . كانَ البُخاريُّ شديدَ الحَمْلِ عَليهِ .

(٣٧٠٤) عَبدُ اللهِ بنُ وهبٍ النَّسَويُّ : شَيخٌ دجالٌ يضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ بِحيلة إلا على سَبيلِ الجرحِ فيهِ .

(٣٧٠٥) عَبدُ الواحدِ بنُ نافعِ الكَلاعيّ ، أبو الرماح : شيخٌ يَروي عن أهلِ الحجازِ المقلوباتِ ، وعن أهلِ الشامِ الموضوعاتِ ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكُتبِ ؛ إلا عَلى سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

(٣٧٠٦) عُثمانُ بنُ مُعاويةَ : يَروي عن ثابتٍ البُنانيّ الأشياءَ المَوضُوعةَ الّتي لم يُحدّث بها ثابتٌ قَطّ ، لا تَحلُّ الرّوايةُ عَنهُ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه ؛ فكَيفَ الاحتِجاجُ بهِ؟!

(٣٧٠٧) العَلاءُ بنُ خالدٍ البَصريُّ (ت) : كانَ يُعرفُ بأربعة أحاديث ، ثمّ زاد الأمر وجعلَ يحدّث بكلِّ شيءٍ سُئِل ، فلا يحلّ ذِكْرُه في الكتبِ إلاّ على سبيل القدح فيهِ .

(٣٧٠٨) عُمرُ بنُ راشدٍ ، أبو حفصٍ اليَماميّ ، يُقال له : عمرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي خَثْعَم (ت ق) : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُهُ في الكُتُبِ ؛ إلا عَلى سَبيلِ القَدْحِ فيهِ ، ولا كتابةُ حديثِه ؛ إلا على جهةِ التعجُّبِ !

(٣٧٠٩) مُحمّد بنُ زيادٍ الجَزَريُّ اليَشكُريُّ الحَنفيُّ (ت) : يَضعُ الحَديثَ عَلى الثّقاتِ

لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتبِ ؛ إلا عَلى جِهةِ القَدحِ فيه ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ عِندَ أهلِ الصّناعَةِ خصوصاً دون غيرهم .

(٣٧١٠) مُحمّد بنُ عَبدِ المَلكِ ، أبو عَبدِ الله الأنصاريُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ ذِكْرُهُ في الكُتُبِ ؛ إلا عَلى جِهةِ القَدحِ فيهِ ، ولا الرّوايةُ عَنهُ ؛ إلا على سَبيلِ الاعتِبارِ .

(٣٧١١) مُحَمّدُ بنُ مِحصَنٍ الأسديُّ ، وهو محمّدُ بنُ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ محمّدِ بنِ عُكاشةَ بنِ مِحصَنٍ العُكاشيُّ الأسَديُّ ، نُسِبَ إلى جدّهِ الأعلى (ق) : شيخٌ يَضعُ الحَديثَ على الثّقاتِ ، لا يَحلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

(٣٧١٢) مُحَمّدُ بنُ يَحيى بنِ رَزينٍ المِصّيصيُّ : دَجّالٌ يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدْحِ فيهِ .

(٣٧١٣) مُسلمُ بنُ عَبدِ الله ، أبو عَبدِ الله : يروي المَوضوعاتِ عن الثقاتِ ، لا يَحلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ القَدحِ فيهِ .

(٧٧) لا يحلُّ ـ لا يجوز ذِكْرُه في الكتب إلا على سبيلِ الإبانةِ عن أمرِه

(٣٧١٤) أحمدُ بنُ داودَ بنِ عَبدِ الغَفّارِ المِصريّ : كان يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحلّ ذكرُه في الكتبِ إلا على سَبيلِ الإبانَةِ عن أمرِه ؛ لِيُتَنكّبَ حَديثُه . وذَكرَ بعضَ مَوضوعاته .

(٣٧١٥) الشّاهُ بنُ شَيْرِباميانَ الخُراسانيُّ : يضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ ذكرُه في الكُتبِ إنّما ذكرتُه ـ وإن لم يَشتهر عندَ أصحابِنا ذكرُه ـ ؛ ليُعرفَ ، فَيجانَبُ خَبَرُهُ .

(٣٧١٦) عَبدُ الصّمدِ بنُ مُطيرٍ : يروي عن ابنِ وَهْبٍ ما لم يُحَدِّث بهِ قَطّ ، لا يَحلُّ ذِكْرُه إلا على سَبيلِ القَدحِ فيه ، والإنباءِ عن أمرِه لمن لا يَعرِفُ حالَه ؛ لتُجتَنبَ رِوايتُه .

(٣٧١٧) عَبدُ الله بنُ السَريِّ المَدائنيُّ الأنطاكيُّ الزاهدُ (ق) : يروي العَجائبَ الّتي لا يَشكُّ مَن هذا الشّأنُ صِناعتُه أنّها موضوعةٌ ، لا يَحلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ إلا على سَبيلِ الإنباءِ عن أمرِه لمن لا يَعرِفُه .

(٣٧١٨) عَبدُ المَلكِ بنُ عَبدِ العَزيزِ ـ ويُقال : ابنُ عبدِ الله ـ أبو العبّاسِ المَروانيّ الشّاميّ : يروي عن الأوزاعيِّ وابن أبي عبلة ، يَسرِقُ الحَديثَ ، ويَقلبُ الأسانيدَ ، لا يَحلُّ ذِكْره إلا عند أهلِ هذهِ الصّناعةِ ؛ فكيفَ الاحتِجاجُ بهِ؟

(٣٧١٩) مُحَمّدُ بنُ الخَليلِ الذُّهْليُّ : شيخٌ يَضعُ الحَديثَ ، ولعلّه لا يَعرِفُه كثيرُ إنسانٍ مِن أصحابنا ؛ لخفائه ، ولكنّي ذكَرْتُه في هذا الكتابِ ؛ ليَعرِفَه مَن كانَ في هذا الشأنِ مُبتدئاً ، لا يَحلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ .

(٣٧٢٠) أبو أشرَسَ الكوفيُّ : شيخٌ يَروي عَن شَريكٍ الأشياءَ الموضوعةَ الّتي ما حَدّثَ بِها شَريكٌ قَطّ ، لا يَحِلُّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا عَلى سَبيلِ الإنباءِ عَنهُ .

(٣٧٢١) أبو مَعمَرٍ : يروي عن أنسٍ ما لم يُحَدّثْ به قَطُّ ، لا يَحلّ ذِكْرُه في الكُتُبِ ؛ إلا على سَبيلِ الإنباءِ عن أمرِه . إنْ لم يكُنْ عبّادَ بنَ عبدِ الصَمَدِ ، لأنَّ عباداً كُنيتُهُ أبو معمرٍ ؛ فقد تبرَّأْنا مِن عُهدتهِ أيضاً .

(٧٨) لا تحلُّ كتابةُ حديثه

(٣٧٢٢) خالدُ بنُ القاسمِ ، أبو الهَيثمِ المَدائنيّ : كانَ يوصِلُ المَقطوعَ ، ويَرفعُ المُرسَلَ ويُسنِدُ المَوقوفَ ، وأكثرُ ما فَعَلَ ذلكَ بالليثِ بنِ سعدٍ ، لا تَحلُّ كَتابةُ حَديثِهِ .

(٣٧٢٣) رَوْحُ بنُ مُسافرٍ ، أبو بِشرٍ البَصريّ : يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا تَحلّ الرّوايةُ عنهُ ، ولا كِتابةُ حَديثِه إلا للاختِبارِ .

(٣٧٢٤) زيادُ بنُ المُنذرِ ، أبو الجارودِ الثّقفيّ (ت) : كانَ رافضيّاً يَضعُ الحَديثَ في مثالبِ الصّحابةِ ، ويَروي في فَضائلِ أهلِ البَيتِ أشياءَ ما لها أصولٌ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِهِ ، قال ابنُ معين : كذّابٌ ، عدوّ اللهِ ، ليسَ يساوي فلساً .

(٣٧٢٥) سالمُ بنُ عَبدِ الأعلى ، أبو الفَيضِ الكوفيُّ : كان يَضعُ الحَديثَ ، لا تَحلّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا الرّوايةُ عنهُ .

(٣٧٢٦) صالحُ بنُ مُحَمّدٍ التّرمِذيّ : كان رَجلَ سوءٍ ، مُرجِئاً جَهميّاً ، داعيةً إلى البِدعِ ، يَبيعُ الخَمرَ ، ويُبيحُ شُربَهُ ، لا تَحلّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا الرّوايةُ عنهُ .

(٣٧٢٧) عَبدُ القُدّوسِ بنُ حَبيبٍ الكَلاعيُّ الشّاميُّ : كان يَضعُ الحَديثَ ، لا يَحلُّ كتابةُ حديثِه ، ولا الرّوايةُ عنهُ .

(٣٧٢٨) عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمّدِ بنِ يَحيى المَدنيُّ ؛ الذي يُقال له : (ابن زاذان) : يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، وعن هِشامِ بنِ عُروةَ ما لم يُحدّث به قَطّ ، لا يَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ، ولا الرّوايةُ عَنهُ .

(٣٧٢٩) عَبدُ اللهِ بنُ مُسَلَّمِ بنِ رُشَيدٍ الدّمَشقيُّ : وَضّاعٌ ، لا تَحلُّ كِتابةُ حَديثِه ولا ذِكْرُه ، وهو يروي نسخةً كلَّها معمولة .

(٧٩) لا يُحتَجُّ به ـ بخبره

(٣٧٣٠) الحَكَمُ بنُ سَعيدٍ الأُمَويّ المَدنيُّ : يروي عَن هشامٍ وغيرِه ، فَحُشَ خَطؤُهُ وكَثُرَ وَهَمُه ؛ حتّى صارَ مُنكرَ الحَديثِ ، لا يُحتَجّ به .

(٣٧٣١) الحَكَمُ بنُ يَعلى بنِ عَطاءٍ المُحارِبيُّ الكوفيُّ : يروي المناكيرَ الكثيرةَ الّتي يَسبِقُ إلى القلبِ أنّه المُتعمّدُ لها ، لا يُحتَجّ بِخبَرِه .

(٣٧٣٢) حَنَشُ بنُ المُعتَمِرِ الصّنعانيُّ (د ت ص) : كَثيرُ الوَهَمِ في الأخبارِ ، ينفردُ عن عَليّ بأشياءَ لا تُشبِهُ حديثَ الثّقاتِ ، حتّى صارَ ممن لا يُحتَجّ بهِ .

(٣٧٣٣) خالدُ بنُ رَباحٍ الهُذَليُّ ، أبو الفضلِ البَصْريُّ : كان قَدَرياً ، كثيرَ الخَطأ ، يروي المناكيرَ عَن المشاهير ، لا يُحْتَجُّ به .

(٣٧٣٤) خالدُ بنُ مَحْدوجٍ الواسِطيّ : يَقلبُ الأخبارَ ، حتّى صارَ مّمن لا يُحتَجّ بهِ .

(٣٧٣٥) داودُ بنُ عَطاءٍ ، أبو سليمانَ المَدنيُّ (ق) : كثيرُ الوَهَمِ في الأخبارِ ، لا يُحتَجّ بهِ بحالٍ ؛ لِكثرةِ خَطئه وغَلبته على صَوابهِ ، قال أحمد : رأيتُهُ ؛ وهو لا شيءٌ .

(٣٧٣٦) زَبّانُ بنُ فائدٍ المِصريُّ (بخ د ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، ينفردُ عن سَهلِ بنِ مُعاذٍ بِنُسخةٍ كأنَّها موضوعةٌ ، لا يُحتَجّ بهِ ، قال ابنُ مَعين : ضعيفٌ .

(٣٧٣٧) زَنْفَلُ بنُ شَدّادٍ العَرَفيُّ (ت) : قليلُ الحَديثِ ، وفي قِلّتِه مناكيرُ ، لا يُحتَجّ بهِ ، قال ابنُ معين : ليسَ بشيءٍ .

(٣٧٣٨) سُليمانُ بنُ زيدٍ ، أبو إدامٍ الكوفيُّ (بخ) : يروي عن البَراءِ ما لا أصلَ له وعن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يُحتَجُّ بِخبَرِه .

(٣٧٣٩) عُبيدُ اللهِ بنُ عِكْراشِ بنِ ذُؤيبٍ (ت ق) : يَروي عنهُ رجلٌ ضَعيفٌ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري : المناكيرُ وقعتْ في رِوايتِه منهُ ، أو مِنَ العَلاءِ بنِ الفَضلِ ـ الرّاوي عنهُ ـ ومِن أيّهما كانَ ؛ فهوَ غيرُ محتجٍّ بِهِ على الأحوالِ .

(٣٧٤٠) كُمَيلُ بنُ زيادٍ النّخَعيّ ، ويُقالُ : كُمَيلُ بنُ عَبدِ اللهِ ، صاحبُ عليٍّ (س) : كانَ مِنَ المُفرِطينَ في حُبِّ عَليّ ، يروي عنه المعضلاتِ ، ويروى فيهِ المُعجزاتِ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، تُتّقى روايتُه ، ولا يُحتَجّ بهِ .

(٣٧٤١) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ أبي بكرِ بنِ أبي مُليكةَ المُلَيكيُّ ، أبو غرارةَ القُرَشيُّ الجدعانيُّ المَدنيُّ (د ق) : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، ويَنفرِدُ عَنِ الثّقاتِ بالمقلوباتِ ، لا يُحتجُّ بهِ .

(٣٧٤٢) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ مُجَبَّرٍ : ينفردُ بالمعضَلاتِ عن الثّقاتِ ، ويأتي بأشياءَ مَناكيرَ عَن أقوامٍ مَشاهيرَ ، لا يُحتجُّ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٧٤٣) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ البَصريُّ : مُنكرُ الحَديثِ ، لا يُحتَجُّ به ؛ لِجَهالَتِه وقِلّةِ شُهرَتِه في أهلِ العِلمِ بالرّوايةِ ، معَ ما يأتي مِنَ المُنكرِ فيما يَروي ؛ على قِلّتِه .

(٣٧٤٤) مُطّرِحُ بنُ يَزيدَ ، أبو المُهَلّبِ الكِنانيّ (ق) : لا يُحتَجُّ بِروايتِه بِحالٍ مِنَ الأحوالِ لِما يروي عن الضعفاءِ ، فإنْ وُجِدَ لهُ ولأمثالِه خبرٌ صحيحٌ رواهُ عنه ثقةٌ عن عَدْلٍ ؛ كذلك إلى رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلّمَ موصولاً ؛ حُكِمَ عليهِ حينئذٍ بتركِ الاحتجاجِ بما انفردَ ، والاعتبارِ بما روى عن الثقاتِ ، وتركِ ما روى عن الضعفاءِ على الأحوالِ .

قلتُ : ترجمَ ابنُ حِبّانَ مُطّرحاً الأسَديَّ في الثقاتِ (٧ : ٥١٤) والظاهرُ أنّه يُفرّقُ بينَهُ وبينَ مطّرحِ بنِ يزيدَ ، وكذا فرّقَ بينَهُما البخاريُّ في الكبير (٨ : ١٩) فذكرَهُما تباعاً واعترضَ عليهِ أبو حاتمٍ ـ كما في الجرحِ (٨ : ٤٠٩) ـ فقالَ : لا أعرفُ مُحدّثاً يُسمّى مُطّرحاً إلا أبا المهلّب ، وقالَ ابنُ أبي حاتمٍ : أدخلَ البخاريُّ مطّرحاً الأسَديَّ اسماً منفرداً فسمعتُ أبي يقولُ : هذا هو مطّرحُ بنُ يزيدَ ، وهُما اسمٌ واحدٌ .

(٨٠) لا يُحتَجُّ به ولا يُعتبَرُ بروايته

(٣٧٤٥) بِشرُ بنُ حَربٍ البَزّارُ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، لا يُحتَجّ بما روى من الأخبارِ ولا يُعتَبرُ بما حَدّثَ من الآثارِ .

(٣٧٤٦) عَبدُ الواحِدِ بنِ عُبيدٍ : يروي عن يَزيدَ الرّقاشيِّ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بروايتِه ، ولا الاعتِبارُ بما يرويهِ ؛ لغلبةِ المناكيرِ في حديثِه ، على قِلّةِ روايتِه .

(٣٧٤٧) النَضْرُ بنُ منصورٍ الغَنَويُّ (ت) : شيخٌ من أهلِ الكوفةِ ، يَروي عن أبي الجَنوبِ ـ عقبةَ بنِ علقمةَ ـ روى عنهُ العراقيّونَ ، منكَرُ الحديثِ جدّاً ، لا يجوزُ الاعتبارُ بحديثِهِ ولا الاحتجاجُ به ؛ لِمَا فيهِ مِن غَلَبةِ المناكيرِ . عن ابنِ مَعينٍ أنّه قالَ فيهِ مع عدَدٍ من أمثالِهِ : حَمّالةُ حطَبٍ ـ يعني : مِن الضعفاءِ ؛ كما قالَ عبدُ الرحمنِ الرازيّ ـ .

(٨١) لا يُحتَجُّ بهِ إذا انفردَ ولا يُعتَبَرُ به إذا وافقَ

(٣٧٤٨) سعيدُ بنُ أوسٍ ، أبو زَيدٍ الأنصاريُّ (د ت) : يَرْوي عن ابنِ عَوْنٍ ما لَيْسَ مِنْ حَديثِهِ ، لا يَجوزُ الاحتجاجُ بما انْفَرَدَ مِنَ الأخْبارِ ، ولا الاعتبار إلا بما وافَقَ الثِّقاتِ مِن الآثارِ .

(٣٧٤٩) عَبدُ اللهِ بنُ موسى بنِ إبراهيمَ التّيميُّ ، أبو مُحَمّدٍ القُرَشيُّ (ق) : رَفعَ الموقوفَ ، وأسنَدَ المُرسَلَ كثيراً ، حتى يَخطُرَ ببالِ مَن الحديثُ صِناعتُه ؛ أنّها معمولةٌ من كثرَتِها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به عند الانفرادِ ، ولا الاعتِبارُ به عند الوِفاقِ .

(٨٢) لا يُحتَجُّ بهِ إذا وافقَ الثقاتِ ـ إذا روى الصحيح

(٣٧٥٠) إسماعيلُ بنُ عَيّاشٍ ، أبو عتبة الحِمْصيُّ العَنْسِيُّ (ي ٤) : لما كَبُرَ تَغيَّرَ حِفظُه وخَلّطَ ، وأدخَلَ الإسنادَ في الإسنادِ والمتنَ بالمتنِ ؛ وهو لا يَعلمُ ، حتّى صارَ الخطأُ في حَديثِه يَكثُرُ ، ومَن كانَ هذا نعتَه ؛ خَرَجَ عَن حَدّ الاحتِجاجِ بهِ ، فيما لم يُخلِّط . قلت : يعني : يُترك مُطلقاً .

(٣٧٥١) حازمُ بنُ الحُسينِ الحُمَيْسيُّ (ر) : مُنكرُ الحَديثِ ، على قِلّةِ روايتِه ، كَثيرُ الوَهَمِ فيما يرويهِ ، لم يكن يَعلمُ الحَديثَ ولا صِناعتَه ، وليس ممن يُحتَجّ به إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفردَ بأوابدَ وطامّاتٍ؟ .

(٣٧٥٢) خالدُ بنُ عُثمانَ العُثمانيُّ : يروي عن مالكٍ الأشياءَ المَقلوباتِ ، ويُحَدِّثُ عنه بالأشياءِ المُلزَقاتِ ، فلمّا كثُرَ ذلكَ منه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بِخبرِه فيما وافقَ الثّقاتِ ؛ لغلبةِ الوَهَمِ والخَطأِ عَليهِ .

(٣٧٥٣) رِفْدَةُ بنُ قُضاعَةَ الغَسّانيُّ الشّاميُّ (ق) : يَنفردُ بالمَناكيرِ عَنِ المَشاهيرِ ، لا يُحتَجّ بهِ إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفَردَ عَنِ الأثباتِ بالمقلوباتِ؟!

(٣٧٥٤) زائدةُ ، مَولى عُثمانَ بنِ عَفّانَ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، لا يُحتَجّ بهِ إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفردَ؟!

(٣٧٥٥) سَلْمُ العَلَويُّ (بخ د تم سي) : شيخٌ من أهل البصرة ، يروي عن أنسٍ ، مُنكرُ الحَديثِ ، على قِلّتِه ، لا يُحتَجّ بهِ إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفرَدَ بالطّامّاتِ؟!

(٣٧٥٦) سَلمَةُ بنُ مُحَمّدِ بنِ عَمّارِ بنِ ياسِرٍ (د ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن جَدّهِ عَمّارِ بنِ ياسِرٍ ولم يَرَهُ ، وليسَ مِّمن يُحتَجّ بهِ إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ لإرسالِه الخبرَ ، فكيفَ إذا انفرَدَ؟! سُئلَ ابنُ مَعينٍ عَن حَديثِه (الفِطْرةُ المَضمَضَةُ) قالَ : مُرسلٌ .

(٣٧٥٧) عَبّادُ بنُ عَبدِ الصّمدِ ، أبو مَعمَرٍ البَصريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يروي عن أنسٍ ما ليسَ من حديثِه ، وما أراهُ سَمعَ منه شيئاً ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ به فيما وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفرَدَ عنهم بأوابدَ؟

(٣٧٥٨) عَبدُ اللهِ بنُ المِسوَرِ بنِ عَونٍ ، أبو جَعفرٍ الهاشميُّ المَدائنيُّ : يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، ويرسِلُ من الأخبارِ ما ليسَ له أصولٌ ، على قِلّةِ روايتِه ، لا يُحتَجُّ بِخبَرِه وإنْ وافقَ الثّقاتِ ، كانَ ابنُ مَعينٍ يُكَذِّبهُ .

(٣٧٥٩) عَبدُ المَلكِ بنُ الحُسينِ النّخَعيُّ (ق) : يروي المقلوباتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به إذا وافقَ الثّقاتِ ، ولا الاعتِبارُ به فيما لم يُخالِفِ الأثباتَ .

(٣٧٦٠) عَبْدُ المُنعِمِ بنُ نُعيمٍ الرّياحيُّ (ت) : مُنكَرُ الحَديثِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفَردَ بأوابدَ؟

(٣٧٦١) عُثمانُ بنُ عُميرٍ ، أبو اليَقظانِ ، وهو الذي يُقالُ له : عثمانُ بنُ قيسٍ الأعمى ، ويُقالُ له : عثمانُ بنُ أبي حُمَيدٍ (د ت ق) : اختلَطَ حتّى لا يدري ما يُحَدّثُ بهِ ، فلا يَجوزُ الاحتِجاجُ بخبرِه الّذي وافقَ الثّقاتِ ، ولا الّذي انفردَ بهِ عَنِ الأثباتِ ؛ لاختِلاطِ البَعضِ بالبَعضِ .

(٣٧٦٢) عَقيلٌ الجَعديُّ ، الرّاوي عَنِ الحَسنِ : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بما روى ؛ وإنْ وافقَ فيه الثّقاتِ .

(٣٧٦٣) العَلاءُ بنُ كَثيرٍ الأُمَويّ الشّاميّ : يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، لا يَحلُّ الاحتجاجُ بهِ وإنْ وافقَ الثّقاتِ ، ليسَ بشيءٍ في الحَديثِ .

(٣٧٦٤) عَليّ بنُ غُرابٍ الفَزاريُّ ، أبو يَحيى الكُوفيُّ (س ق) : كانَ غالياً في التّشيّع ، كثيرَ الخطأ فيما يَرْوي ، حتّى وُجِدَ الأسانيدُ المقلوبةُ في روايتِه كثيراً ، والأشياءُ الموضوعةُ الّتي يَرويها عَنِ الثّقاتِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ، وإن وافقَ الثّقاتِ .

(٣٧٦٥) عُمرُ بنُ عيسى : شيخٌ يروي عن ابنِ جُريجٍ ، يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، على قِلّةِ روايتِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به فيما وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفَردَ عنهم بالطّامّاتِ؟!

(٣٧٦٦) مُحَمّدُ بنُ عُقبةَ ، وقيلَ : عُقبةُ بنُ مُحمّدٍ : شيخٌ يروي عن أبي حازمٍ مُنكرُ الحَديثِ ، يَنفردُ عَن أبي حازمٍ بما لا يُشبِهُ حَديثَه ، لا يُحتجُّ بِهِ إذا وافقَ الثّقات ؛ فكيفَ إذا انفَرَدَ بأوابدَ؟!

(٣٧٦٧) مُحَمّدُ بنُ مَيمونٍ ، أبو النّضْرِ الزّعفَرانيُّ (د) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به إذا وافقَ الثّقاتِ بالأشياءِ المُستَقيمةِ ؛ فكيفَ إذا انفرَدَ بأوابدَ؟!

(٣٧٦٨) مَخلَدُ بنُ عَبدِ الواحِدِ ، أبو الهُذَيلِ البَصريّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفردُ بأشياءَ مَناكيرَ لا تُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ فيما وافقَهُم مِن الرواياتِ .

(٣٧٦٩) هِشامُ بنُ سَلْمانَ المُجاشِعيُّ البَصْريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بالمناكيرِ الكثيرةِ ، وعنِ الضُعَفاءِ بالأشياءِ المَقلوبةِ ؛ على قِلّةِ رِوايتِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ به فيما وافق ؛ فكيفَ إذا انفردَ؟!

(٣٧٧٠) يَحيى بنُ سَلمةَ بنِ كُهَيْلٍ الحضرميُّ الكوفيُّ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يَروي عَن أبيهِ أشياءَ لا تُشبِهُ حَديثَ الثّقاتِ ؛ كأنّهُ ليسَ مِن حديثِ أبيهِ ، فلمّا أكثَرَ عن أبيهِ مّما خالفَ الأثباتَ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ فيما وافقَ الثّقاتِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

(٣٧٧١) يزيدُ بنُ سِنانِ بنِ يزيدَ ، أبو فَرْوَةَ الجَزَرَيُّ (ت ق) : يُخطِئُ كثيراً ؛ حتى يروي عن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بِخبرِه إذا وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفرَدَ بالمعضَلاتِ؟! عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٧٧٢) يزيدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ الواسطيُّ ، أبو خالدٍ الدّالانيُّ (٤) : كثيرُ الخَطَأ فاحشُ الوَهَمِ ، يخالفُ الثِّقاتِ في الرواياتِ ، حتّى إذا سَمِعَها المبتدئُ في هذه الصناعةِ ؛ عَلِمَ أنّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ ، لا يجوزُ الاحْتِجاجُ بِهِ إذا وافقَ الثِّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انْفَرَدَ عنهم بالمعضَلاتِ؟!

ومع ذلكَ ؛ أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ حديثاً (١٨٠٨) .

(٣٧٧٣) يونسُ بنُ الحارثِ الطّائفيّ (د ت ق) : سَيِّئُ الحِفْظِ ، كَثيرُ الوَهَمِ ، كانَ يروي عن الثقاتِ الأشياءَ المقلوباتِ ، لا يُعجبُني الاحتِجاجُ بما وافقَ الثّقاتِ ؛ فكيفَ إذا انفَردَ عنهم بالمعضَلاتِ؟! عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٨٣) لا يعجبُني الاحتجاجُ بما وافق الأثبات

(٣٧٧٤) إبْراهيمُ بنُ مُهاجرِ بنِ جابرٍ البَجَليُّ الكوفيُّ (م ٤) : كثيرُ الخَطَأ ، تُسْتَحَبُّ مجانبةُ ما انفردَ مِن الرواياتِ ، ولا يُعجبني الاحْتِجاجُ بما وافقَ الأثباتَ ؛ لكثرةِ ما يأتي من المقلوبات . عن ابن معين : ضَعيف .

(٨٤) لا يُشتغَلُ بهِ ـ بروايتهِ ـ بذِكْرِه

(٣٧٧٥) الحَكمُ بنُ سِنانٍ القِربيُّ (ل) : يَنفَرِدُ عن الثّقاتِ بالمَوضوعاتِ ، لا يُشتَغلُ بروايتِه .

(٣٧٧٦) خالدُ بنُ يزيدَ ، أبو الوَليدِ العُمَريّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، لا يُشتَغلُ بذكرِه ؛ لأنّه يروي المَوضوعاتِ عن الأثباتِ .

(٣٧٧٧) سَهلُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ بُريدَةَ المروَزيُّ : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن أبيهِ ما لا أصلَ له ، لا يَجوزُ أن يُشتَغلَ بحديثِه . وقال في ترجمة أخيه أوس ، من الثقات (٨ : ١٣٥) : كانَ مّمن يُخطئ ، فأمّا المناكيرُ في روايتهِ ؛ فإنّها مِن قِبَلِ أخيه سهل ، لا مِنه .

(٣٧٧٨) شاذُ بنُ الفَيّاضِ (اسمُه هِلالٌ) أبو عُبيدةَ اليَشكُريّ (د س) : يرفعُ الموقوفاتِ ، ويَقلبُ الأسانيدَ ، لا يُشتَغلُ بروايتِه ، كانَ البُخاريّ شَديدَ الحَملِ عَليه ! .

(٣٧٧٩) صَدقةُ بنُ عَبدِ اللهِ السّمينُ (ت س ق) : يَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ لا يُشتَغلُ بِروايتهِ إلا عِندَ التّعجبِ ، قالَ ابنُ مَعينٍ : ضَعيفٌ ، قالَ أبو حاتم : مَرّضَ أبو زَكريّا القولَ فيهِ حَيثُ لـم يَسبرْ مَناكيرَ حَديثِه ، وهو يَروي عَن مُحَمّدِ بنِ المُنكَدِرِ بنُسخةٍ مَوضوعةٍ ؛ يَشهدُ لَها بالوَضعِ مَن كانَ مُبتدِئاً في هذهِ الصّناعةِ .

(٣٧٨٠) عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمّدِ بنِ سِنانٍ الرَّوْحيُّ الواسِطيُّ : يَضعُ الحَديثَ ، ويقلبُهُ ويسرقُهُ ، شُهرَتُه عند مَن شَمّ رائحةَ العِلمِ ، تُغني عنِ الاشتغالِ بأمرِه .

(٨٥) يَحْسُنُ التنكُّبُ عن الاحتجاجِ بهِ

(٣٧٨١) سَعدُ بنُ عَبدِ الحَميدِ بنِ جَعفرٍ الحَكَميُّ (ت س ق) : يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ ، فَحُشَ خَطؤُهُ وكَثُرَ وَهمُه ، حتّى حَسُنَ التّنَكّبُ عن الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٧٨٢) عَبدُ الرّحمنِ بنُ إبراهيمَ القاصُّ : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي ما لا يُتابعُ عَليهِ وليسَ بمَشهورٍ في العَدالةِ ، فيُقبَلُ منه ما انفَردَ ، على أنّ التّنَكّبَ عن أخبارِه أولى عندَ الاحتِجاجِ .

(٣٧٨٣) عَبدُ اللهِ بنُ شَريكٍ العامريُّ (س) : كانَ غالياً في التّشيُّع ، يروي عَنِ الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الثّقاتِ ، فالتّنَكّبُ عن حديثِه أولى من الاحتِجاجِ بهِ ، وقد كانَ معَ ذلكَ مُخْتارِيّاً .

(٨٦) يجبُ مجانبةُ ما روى مِن الأخبارِ

(٣٧٨٤) أحمدُ بنُ صالحٍ ، أبو جَعفرٍ الشُّمُومِيُّ المكيّ (شيخ شيوخه) : يأتي عَنِ الأثباتِ بالمعضلاتِ ، وعنِ المَجروحينَ بالطّامّاتِ ، يَجبُ مُجانبةُ ما رَوى مِنَ الأخبارِ وتَركُ ما حَدّثَ من الآثارِ ؛ لِتنكُبِه الطريقَ المُستَقيمَ في الرّوايةِ .

(٣٧٨٥) بزَيغٌ ، مَولى يَحيى بنِ عَبدِ الرّحمنِ : روى أحرفاً يَسيرةً ، إلا أنّ فيها مناكيرَ لا تُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ؛ فوجبَ مُجانبتُه في الرّواياتِ .

(٣٧٨٦) الحسنُ بنُ زُرَيقٍ الطّهَويُّ : يَروي عَن ابنِ عُيَيْنَةَ المقلوباتِ ، يَجبُ مجانبةُ حديثِه على الأحوالِ . رَوى لهُ حديثاً ثمّ قالَ : المتنُ صَحيحٌ ، والإسنادُ مَقلوبٌ .

(٣٧٨٧) عَبدُ الحَميدِ ، مِن ولدِ ثابتِ بنِ قيسٍ (د) : رَوى عَنه الفَرجُ بنُ فَضالَةٍ مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري : المناكيرُ في حَديثِه منهُ ، أو مِنَ الفَرجِ ؛ لأنّ الفَرجَ ليسَ في الحَديثِ بِشيءٍ ، وإذا كانَ دونَ الشَيخِ شَيخٌ ضَعيفٌ ، لا يَتَهيّأُ إلزاقُ الوَهنِ بأحَدِهما دونَ الآخرِ ، على أنّ الواجبَ مُجانبةُ ما رَواه مِنَ الأخبارِ .

(٣٧٨٨) عَبدُ اللهِ بنُ زيادٍ الفِلسطينيُّ : روى أحاديثَ موضوعةً ، أخرجَ له حديثَ الحِجامةِ يومَ الأربعاءِ ، وقال : ومن روى مثلَ هذا الحديثِ ؛ وَجبَ مُجانبةُ ما يروي من الأحاديثِ ، وإن وافقَ الثّقاتِ في بَعضِ الرّواياتِ .

(٣٧٨٩) عَبدُ اللهِ بنُ مُحَمّدِ بنِ عَقيلِ بنِ أبي طالبٍ الهاشِميُّ (بخ د ت ق) : كانَ من ساداتِ المسلمينَ ، من فُقهاءِ آلِ البيتِ وقرائهم ، إلا أنّه كانَ رَديءَ الحِفْظِ ، يُحدِّثُ على التّوهُّمِ ، فيَجيءُ بالخَبرِ على غيرِ سَنَنِهِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في أخبارِه ، وجبَ مُجانبتُها والاحتجاجُ بضِدِّها .

(٣٧٩٠) الهيثمُ بنُ عَديٍّ بنِ عَبدِ الرّحمنِ الطّائيُّ : كانَ مِن عُلماءِ النّاسِ بالسّيَرِ

وأيامِ النّاسِ وأخبارِ العَربِ ، إلا أنّهُ رَوى عَنِ الثّقاتِ أشياءَ كأنّها موضوعةٌ ، يَسبقُ إلى القَلبِ أنّهُ كانَ يُدلّسُها ، فالتزقَتْ تَلكَ المعضَلاتِ بهِ ، وَوجَبَ مُجانبةُ حَديثِهِ ؛ عَلى علمهِ بالتّاريخِ ومَعرفتِه بالرِّجالِ .

(٨٧) يجبُ التنكُّبُ عن روايته

(٣٧٩١) الرّبيعُ بنُ مالكٍ : يَروي عَنهُ حَجّاجُ بنُ أَرْطاةَ ، منكرُ الحديثِ جداً ، فلا أدري : الإنكارُ في حَديثِه وقعَ مِن جِهتِه ، أو مِن جِهةِ الحَجّاجِ بنِ أرطاةَ ؛ لأنّ الحجّاجَ ليسَ بشيءٍ في الحَديثِ ، فإنْ كانَ مِنهُما أو مِن أحدِهما ، وجَبَ التّنكُّبُ عَنِ الاحتِجاجِ بِهِ .

(٣٧٩٢) زيدُ بنُ جَبيرَةَ بنِ مُحَمّدٍ الأَوسيّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ ؛ فاستَحقّ التّنكّبَ عن روايته ، قال ابنُ معين : لا شيء .

(٣٧٩٣) زيدُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ زيدِ بنِ أسلمَ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أبيهِ ، وأبوهُ ليسَ بِشيءٍ ، فلا أدري : التّخليطُ في رِوايتِه مِنهُ ، أو مِن أبيهِ ، وأكثرُ رِوايتِه عَن أبيه ، فمِن هُنا جَبُنّا عَن إطلاقِ الجَرحِ عَليهِ دونَ الاختبارِ ، عَلى أنّ الواجبَ تَنكّبُ حَديثِه لِوجودِ المناكيرِ فيهِ .

(٣٧٩٤) عَبدُ الرّحمنِ بنُ بُدَيلِ بنِ وَرْقاءَ (س ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن الثقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، وينفردُ عن أبيهِ بأشياءَ كأنّها مقلوباتٌ ، يَجبُ التّنكّبُ عن أخبارِه .

(٣٧٩٥) عَبدُ الرّحمنِ بنُ القُطاميِّ البَصريُّ : مُنكرُ الحَديثِ ، يروي عن أنسٍ ما لا يُشبِهُ حديثَه ، وعن غيرِه من الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الثّقاتِ ، على أنّه قليلُ الرّوايةِ يَجبُ التّنكُّبُ عن رِوايتِه .

(٣٧٩٦) عَبدُ اللهِ بنُ مُسلمِ بنِ هُرْمُزَ ، أبو يَعلى المَكيُّ (بخ مد ت ق) : يروي عن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، فوَجَبَ التّنكّبُ عن رِوايتِه عندَ الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٧٩٧) عُبيدُ اللهِ بنُ زَحْرٍ الضَّمْريُّ الإفريقيُّ الكنانيُّ (بخ ٤) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يروي المَوضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، وإذا روى عن عليِّ بن يزيدَ أتى بالطامّاتِ . . .

يَجبُ التّنَكّبُ عن روايتِه على الأحوالِ . قالَ ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٧٩٨) عُثمانُ بنُ رُشَيدٍ : شيخٌ يروي عن أنس ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، إنْ كانَ سَمعَ مِن أنسٍ ، عَلى قِلّة رِوايَتِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِهِ إلاّ بعدَ العِلمِ بِسماعِه مِن أنسٍ ، وهوَ شَيءٌ مَعدومٌ عِندَنا ، فَالتّنَكّبُ عَن رِوايتِه أولى مِنَ الاحتِجاجِ بِها . قالَ ابنُ معينٍ : ضعيفٌ .

(٣٧٩٩) عَليُّ بنُ يزيدَ ، أبو عَبدِ الملكِ الألْهانيُّ (ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن ضَعيفٍ ، ويَروي عنهُ ضَعيفانِ ، فلا أدري : التّخليطُ في رِوايتِه مِمّن؟ وعلى جميعِ الأحوالِ يَجِبُ التّنكُّبُ عَن رِوايتِه ؛ لِمَا ظَهرَ لنا عمّن فوقَهُ ودونَهُ مِن ضدِّ التعديلِ .

(٣٨٠٠) عُمرُ بنُ مُحَمّدِ بنِ صُهْبانَ الأَسلميُّ (ق) : يروي عن الثّقاتِ المعضلاتِ الّتي إذا سَمِعَها مَن الحَديثُ صِناعتُه ؛ لَم يَشكَّ أنّها مَعمولةٌ ، يَجبُ التّنكّبُ عن رِوايتِه في الكُتُبِ . قال ابنُ مَعينٍ : لا يُساوي فلساً .

(٣٨٠١) عُمرُ بنُ مُساورٍ ـ ويُقال له : ابنُ مسافرٍ ـ العِجليُّ البَصريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، ويَنفرِدُ عَنِ الأثباتِ بما ليسَ مِن أحاديثِهم ، فوجَبَ التّنَكُّبُ عَن رِوايتِه على الأحوالِ .

(٣٨٠٢) عِمرانُ بنُ عَبدِ العَزيزِ بنِ عُمَرَ بن عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ الزُّهْريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفرِدُ بِالأشياءِ الّتي لا يُتابَعُ عَليها ، وَجَبَ التّنكُّبُ عَن أخبارِه ، وتَركُ الاحتِجاجِ بآثارِه .

(٣٨٠٣) مِينا ، مَولى عَبدِ الرّحمنِ بنِ عَوفٍ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ ، قَليلُ الرِّوايةِ رَوى أحرُفاً يَسيرةً لا تُشبِهُ أحاديثَ الثِّقاتِ ؛ فوَجَبَ التّنكُّبُ عَن رِوايتِه .

(٣٨٠٤) نوحُ بنُ ذَكوانَ (ق) : يَروي عن الحسَنِ ، ويَروي عَن أخيه أيوبَ بنِ ذَكوانَ أيضاً ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، ولستُ أدري : أَنْفَردَ بها ، أم شارَكَ أخاهُ فيها ، وعلى الوَجْهينِ جَميعاً يَجبُ التّنكُّبُ عَن حَديثِهما ؛ لما فيهِ مِنَ المناكيرِ ومُخالفةِ الأثباتِ .

(٣٨٠٥) واقِدُ بنُ سَلامةَ : يَروي عَن يَزيدَ الرّقاشيِّ ، مُنكرُ الحَديثِ ؛ على قِلّةِ

روايتِه ، يأتي بأشياءَ مَوضوعةٍ عن أقوامٍ ضُعَفاءَ ؛ فلا يتهيّأُ إلزاقُ القَدْحِ بهِ دونَهم ، بل التّنَكّبُ عن روايتِه عندَ الاحتِجاجِ أَوْلى .

(٣٨٠٦) يَحيى بنُ يَعْلى ، أبو زَكريّا الأسلميُّ القَطوانيُّ (بخ ت) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المقلوباتِ ، رَوى عَنه أبو نُعيم ضِرارُ بنُ صُرَدٍ ، فلستُ أدري : وَقَعَ ذلكَ في رِوايتِهِ منه أو مِن ضِرارٍ ، لأنّ ضِراراً سَيئُ الحِفظِ ، كَثيرُ الخَطأ ، فلا يَتَهَيّأُ إلزاقُ الجَرحِ بأحَدِهما فيما رَوَيا دونَ الآخرِ ، ووَجَبَ التّنَكّبُ عمّا رَوَيا جُمْلةً ، وتَركُ الاحتِجاجِ بِهما عَلى كلِّ حالٍ .

(٨٨) استَحَقَّ مجانبةَ حديثِه على الأحوالِ كُلِّها

(٣٨٠٧) جُنيدُ بنُ العَلاءِ بنِ أبي وَهْرَةَ : كانَ يُدلّسُ عن مُحَمّدِ بنِ أبي قَيسٍ المَصلوبِ ، ويَروي ما سَمعَ عنهُ عن شُيوخهِ ، فاستَحقّ مُجانبةَ حديثِه على الأحوالِ كلّها ؛ لأنّ ابن أبي قَيسٍ يَضعُ الحديثَ .

(٣٨٠٨) عَبدُ الله بنُ زيادِ بنِ سُلَيم القُرَشيُّ : شَيخٌ مَجهولٌ يَروي عَن عِكرمَةَ مولى ابنِ عبّاس ، رَوى عَنهُ بَقيّةُ بنُ الوليدِ . لَستُ أحفظُ لهُ راوياً غيرَ بَقيّةَ ، وبَقيّةُ ذَكرنا سَببَه في الأخبارِ في أولِ الكِتابِ فلا يَتهيأُ ليَ القَدحُ فيهِ ـ يَعني عَبدَ اللهِ ـ عَلى أنّ ما رَواهُ يَجِبُ تَركُه عَلى الأحوالِ .

(٣٨٠٩) عيسى بنُ مَيمونٍ القُرَشيُّ ، مولى القاسمِ بنِ مُحمّدٍ (ت ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ أشياءَ كأنّها موضوعاتٌ ؛ فاستَحَقَّ مُجانبةَ حَديثِه ، والاجتنابَ عن روايتِهِ ، وتَركَ الاحتِجاجِ لما يَروي ؛ لما غَلبَ عَليه من المناكيرِ .

(٣٨١٠) الفَرَزدَقُ بنُ غالبٍ ، الشاعرُ أبو فراسٍ التّميميّ البصْريُّ ، واسمُه هَمّامٌ والفرزدقُ لقبُهُ : كانَ ظاهرَ الفِسْقِ ، هتّاكاً للحُرَمِ ، قذّافاً للمُحْصَناتِ ، ومَن كانَ فيه خصلةٌ مِن هذهِ الخِصالِ ؛ استَحَقَّ مُجانبةَ حَديثِه على الأحوالِ .

(٣٨١١) قَيسُ بنُ الرّبيعِ الأَسَديُّ ، أبو مُحمّدٍ الكوفيُّ (د ت ق) : نقلَ أقوالَ الأئمّةِ واختلافَهم فيه ، ثمَّ قالَ : سَبَرْتُ أخبارَ قيسِ بنِ الربيعِ مِن روايةِ القُدماءِ والمتأخّرينَ وتَتَبّعْتُها ؛ فرأيتُهُ صَدوقاً مأموناً حيثُ كانَ شابّاً ، فلمّا كَبِرَ ؛ ساءَ حِفْظُهُ ، وامتُحِنَ بابنٍ

سوءٍ ، فكانَ يُدخِلُ عليهِ الحديثَ فيُجيبُ فيهِ ثقةً منهُ بابنهِ ، فلمّا غَلَبَ المناكيرُ على صحيحِ حديثهِ ، ولم يتميَّزْ ؛ استحقَّ مُجانبتَهُ عندَ الاحتجاجِ .

(٣٨١٢) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عُبيدِ بنِ عُمَيرٍ اللّيثيُّ المَكّيُّ : يَقلبُ الأسانيدَ من حيثُ لا يَفْهمُ ؛ من سوءِ حِفْظِه ، فلمّا فَحُشَ ذلك منهُ ؛ استَحقّ مُجانبتَهُ . عن ابنِ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٨١٣) مُصعبُ بنُ ثابتِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ الزّبيرِ بنِ العَوّام المدَنيُّ (د س ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَنفردُ بِالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، فلما كَثُرَ ذلك مِنهُ ؛ استَحَقَّ مُجانبَةَ حَديثِه . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

أخرجَ لهُ ابنُ حِبّانَ في صحيحِهِ أربعةَ أحاديثَ : (١٩٩٢ ، ٢١٦٨ ، ٢١٧٠ ، ٥٢٩٦) .

(٨٩) استحقَّ التركَ

(٣٨١٤) أصبغُ بنُ نُباتَةَ ، أبو القاسمِ التّميميّ الحَنظَليّ (ق) : كانَ مّمن فُتِنَ بِحُبِّ عَليّ ، أتى بالطّامّاتِ في الرّواياتِ ، فاستَحقّ مِن أجلِها التّركَ .

(٣٨١٥) بَحرُ بنُ كَنيزٍ ، أبو الفضل الباهليُّ السّقّاءُ (ق) : فَحُشَ خَطَؤهُ ، وكَثُرَ وَهَمُه ؛ حتّى استَحقَّ التّركَ . قالَ ابن معين : لا يُكتَبُ حَديثُهُ .

(٣٨١٦) الحَسنُ بنُ يَحيى الخُشَنيُّ (مد ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا أصلَ لَهُ ، وعَنِ المُتْقنينَ ما لا يُتابَعُ عليهِ . . . كانَ رَجُلاً صالِحاً ، يُحدّثُ من حِفظِه كَثيرَ الوَهَمِ فيما يَرويهِ ، حتّى فَحُشَ المَناكيرُ في أخبارِه الّتي يَرويها عَنِ الثّقاتِ حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّهُ كانَ المتَعمّدَ لها ؛ فلِذلكَ استَحقَّ التّركَ .

(٣٨١٧) حُصينٌ ، والِدُ داودَ بنِ الحُصينِ (ق) : اختَلَطَ في آخرِ عُمرِه ، حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدّثُ ، فاختلطَ حَديثُه القَديمُ بِحَديثِه الأخيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨١٨) الحَكَمُ بنُ عَطِيّةَ العَيْشيُّ البَصريُّ (مد ت) : كانَ الحكمُ لا يَدري ما يُحدّثُ بهِ ، فرُبّما وَهِمَ في الخَبَرِ حتّى يجيءَ كأنّه مَوضوعٌ ، فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨١٩) راشِدٌ ، أبو مَكيث : كانَ قذّافاً للمُحصَنات ، ومعَ ذلكَ لم يرَ ابنَ عمر ، وكانَ يَروي عَنه ، ومَن كانَ فيه إحدى الخَصلَتينِ : الكَذبُ أو الفِسقُ ؛ استَحقَّ التّركَ ، فكيفَ إذا اجتَمعتَا؟!

(٣٨٢٠) زِيادةُ بنُ مُحَمّدٍ (د س) : شَيخٌ مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٢١) سُفيانُ بنُ وَكيع بنِ الجَراح (شَيخُ شيوخه) (ت ق) : كانَ شَيخاً فاضلاً صَدوقاً إلا أنه ابتُليَ بورّاقِ سُوءٍ كانَ يُدخلُ عليهِ الحَديثَ ، وكانَ يَثقُ بهِ ، فيُجيبُ فيما يَقرأُ عليهِ ، وقيلَ لهُ بعدَ ذلكَ في أشياءَ مِنها فلم يَرجع ، فمِن أجلِ إصرارِهِ على ما قيلَ لهُ ؛ استَحقّ التّركَ . . . وهو مِنَ الضّربِ الّذي ذَكرتُه مِراراً ؛ أنْ لو خَرّ مِنَ السّماءِ فتَخْطَفُهُ الطّيرُ ؛ أحبّ إليهِ مِن أن يَكذبَ على رَسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّم ، ولكنّهم أفسدوهُ .

(٣٨٢٢) صالحُ بنُ بَشيرٍ ، أبو بشر المُرّيُّ (ت) : كان من عُبّاد أهل البصرة وقُرّائِهم . . . غلبَ عليه الصلاحُ ؛ حتى غَفَلَ عَن الإتقان والحِفْظ ، فكان يجعلُ ما سمعهُ من شيوخهِ أحاديثَ ، فظهرَ في روايتهِ الموضوعاتُ التي يرويها عَن الأثباتِ ، واستَحَقَّ التركَ عند الاحتجاجِ ، كانَ ابنُ معينٍ شديدَ الحملِ عليه .

(٣٨٢٣) صالحُ بنُ مُحَمّدِ بنِ زائدةَ ، أبو واقدٍ الليثيُّ المدنيُّ (د ت س ق) : يَقلبُ الأخبارَ والأسانيدَ ولا يَعلمُ ، ويُسنِدُ المراسيلَ ولا يَفهمُ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في حَديثِه وفَحُشَ ؛ استَحقَّ التّركَ .

(٣٨٢٤) صالحُ بنُ نَبهانَ ، مَولى التّوأَمَةِ (د ت ق) : اختلَطَ وتَغيّرَ ، وجعل يأتي بالأشياء التي تشبهُ الموضوعات عَن الأئمّة الثِّقاتِ ، فاختلطَ حَديثُهُ الأخيرُ بحَديثهِ القديمِ ، ولم يتميّزْ ؛ فاستحقَّ التركَ .

(٣٨٢٥) عاصِمُ بنُ ضَمرةَ السّلوليُّ الكُوفيُّ (٤) : كانَ رَديءَ الحِفظِ ، فاحشَ الخطأ يرفعُ عن عَليّ قولَه كَثيراً ، فلمّا فَحُشَ ذلك في رِوايتِه ؛ استَحقَّ التّركَ ، على أنّه أحسنُ حالاً مِنَ الحارثِ الأعورِ - المجروحين (٢ : ١٦٩) - .

(٣٨٢٦) عاصِمُ بنُ عُبيدِ اللهِ بنِ عاصِمِ العُمَريُّ المدني (عخ د ت س ق) : كانَ سيئَ الحِفظِ ، كَثيرَ الوَهَمِ ، فاحشَ الخَطأ ؛ فتُرِكَ مِن أجلِ كَثرةِ خَطئه . بينما ذكرَهُ في ترجمةِ عُبيد بن أبي عُبيد من الثقات (٥ : ١٣٥) وقال : مع ضَعْفه يُكتبُ حديثُهُ .

(٣٨٢٧) عَبّادُ بنُ جويريَةَ البَصريُّ : كانَ يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، ويَروي عَنِ المشاهيرِ الأشياءَ المناكيرِ ؛ فاستَحقَ التّركَ ، وكانَ أحمدُ يَرميهِ بالكَذبِ .

(٣٨٢٨) عَبّادُ بنُ عَبّادٍ ، أبو عُتبةَ الخَوّاصُ (د) : كانَ ممن غَلبَ عَليه التّقشفُ والعبادةُ حتّى غَفَلَ عَنَ الحِفظِ والإتقان ، فكانَ يأتي بالشيءِ على حَسبِ التّوهمِ ، حتّى كَثُرَ المناكيرُ في رِوايتِه ـ عَلى قِلتِها ـ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٢٩) عبّادُ بنُ يَعقوبَ ، أبو سَعيدٍ الرّواجِنيّ الكوفيّ (خ ت ق) : كانَ رافضيّاً داعيةً إلى الرّفضِ ، ومعَ ذلكَ يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٣٠) عَبدُ الرّحمنِ بنُ ثابتِ بنِ الصّامتِ (ق) : يُخطئُ ، على قِلّةِ رِوايتِه ، ففَحُشَ خِلافُه للأثباتِ ، فيما يَرويه عَنِ الثّقاتِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٣١) عَبدُ الرّحمنِ بنُ زيدِ بنِ أسلمَ (ت ق) : يَقلبُ الأخبارَ وهو لا يَعلمُ ، حتّى كَثُرَ ذلك في رِوايتِه مِن رَفعِ المراسيلِ ، وإسنادِ الموقوفِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٣٢) عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عُتبةَ بنِ مَسعودٍ الهُذَليُّ (المسعودي) (خت ٤) : كانَ صَدوقاً ، إلا أنّه اختلَطَ في آخرِ عُمرِه اختِلاطاً شَديداً ، حتّى ذهبَ عَقلُه ، فاختلَطَ حَديثُه القَديمُ بِحديثِه الأخيرِ ولم يَتميّز ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٣٣) عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عُمرَ العُمَريُّ (ق) : يَروي عَن عَمِّه ما ليسَ مِن حَديثِه ، وذاكَ أنّه كانَ يَهِمُ ؛ فَيَقلِبُ الإسنادَ ، ويُلزِقُ المتنَ بالمتنِ ، حتّى فَحُشَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٣٤) عَبدُ الرّحيمِ بنُ زيدٍ العَمّيُّ (ق) : يَروي عَن أبيهِ العَجايبَ ، لا يَشكُّ مَن الحَديثُ صِناعتُه أنّها مَعمولةٌ أو مَقلوبةٌ كلّها ، فأمّا ما رَوى عَن أبيهِ فالجَرحُ مُلزقٌ بأحَدِهما ، أو بِهما ، وهذا لا سَبيلَ إلى مَعرفتِه ، إذ الضَعيفانِ إذا انفردَ أحَدُهما عَنِ

الآخرِ بَخبرٍ ، لا يَتهيأُ حُكمُ القَدحِ في أحَدِهما دونَ الآخرِ ، وإذا كانَ وجودُ المناكيرِ في حديثٍ منهما ، أو مِن أحَدِهما ؛ استَحقَّ التّركَ .

(٣٨٣٥) عَبدُ الرّزاق بنُ عُمرَ ، أبو بكرٍ الدّمَشقيُّ : يَقلبُ الأخبارَ مِن سوءِ حِفْظِه وكَثرةِ وَهَمِه ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ استَحقَّ التّركَ .

(٣٨٣٦) عَبدُ الله بنُ جَعفرِ بنِ المِسوَرِ المَخْرَميُّ (خت م ٤) : كَثيرُ الوَهمِ في الأخبارِ حتّى يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، فإذا سَمِعها مَنِ الحَديثُ صِناعتُه شَهِدَ أنّها مَقلوبةٌ ، فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٣٧) عَبدُ الله بنُ عُمرَ بنِ حَفصِ بنِ عاصمٍ العُمَريُّ (م ٤) : غَلَبَ عليهِ الصّلاحُ والعِبادةُ حتّى غَفلَ عن ضَبطِ الأخبارِ ، وجودةِ الحِفظِ للآثارِ ؛ فوقعَ المناكيرُ في رِوايتِه فلمّا فَحُشَ خَطؤُهُ ؛ استَحَقَّ التّركَ . وقالَ في الصحيح (٨ : ٨٢) : مِن عُبّاد أهلِ المدينةِ قد غَلَبَ عليهِ التقشّفُ والعبادةُ ، حتّى كانَ يَقلبُ الأخبارَ ولا يَعلمُ ، فلَمّا كَثُرَ ذلكَ منهُ في أخبارِه ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بآثارِه .

(٣٨٣٨) عَبدُ المَجيد بنُ عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ المَكيُّ (م ٤) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يَقلبُ الأخبارَ ، ويَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ . رَوى له أثراً مَوضوعاً .

(٣٨٣٩) عَبدُ الوهّابِ بنُ مُجاهدِ بنِ جَبرٍ (ق) : يَروي عَن أبيهِ ولم يَره ، ويُجيبُ في كلّ ما يُسألُ وإن لم يَحفظْ ؛ فاستَحقَّ التّركَ ، كانَ الثّوريّ يرميهِ بالكذِبِ .

(٣٨٤٠) عُبيدُ بنُ كَثيرِ بنِ عَبدِ الواحدِ التّمّارُ ، أبو سعيدٍ الكُوفيُّ : رَوى نسخةً مَقلوبةً ليسَ تُحفَظُ مِن حَديثِ أبانَ ، أُدخِلتْ عَليهِ ، فحَدّثَ بها ، ولم يرجعْ حَيثُ بُيّنَ لهُ ؛ فاستَحقَّ تركَ الاحتجاجِ به .

(٣٨٤١) عَبيدُ الله بنُ أبي حُميدٍ ـ غالبٍ ـ أبو الخطّابِ الهُذَليُّ البصريُّ (ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويأتي بالأشياءِ الّتي لا يَشكّ مَنِ الحديثُ صِناعتُه أنّها مقلوبةٌ فاستَحقَّ التّركَ ، لما كثُرَ في رِوايتِه .

(٣٨٤٢) عُبيدُ الله بنُ الوَليدِ الوصّافيُّ (بخ ت ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ

الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ حتّى يَسبقَ إلى قلبِ المُستَمع لَها أنّه كالمُتعمّدِ لَها ؛ فاستَحقَّ التّركَ . قالَ ابنُ معينٍ : ضعيفٌ ، وقال مرةً : ليسَ بشيءٍ .

(٣٨٤٣) عَليّ بنُ زيدِ بن عَبدِ الله بنِ أبي مُليكةَ (بخ م ٤) : كانَ شيخاً جليلاً وكانَ يَهِمُ في الأخبارِ ، ويُخطئُ في الآثارِ ، حتّى كَثُرَ ذلكَ في أخبارِهِ ، وتبيَّنَ فيها المناكيرُ التي يرويها عن المشاهيرِ ؛ فاستَحَقَّ تركَ الاحتجاجِ بِهِ .

(٣٨٤٤) عَليّ بنُ أبي سارةَ الشّيبانيّ (س) : يَروي عَن ثابتٍ ما لا يُشبِهُ حديثَه ؛ حتّى غَلَبَ على رِوايتِه المناكيرُ الّتي يَرويها عَنِ المشاهيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٤٥) عَمّارُ بنُ مُحَمّدٍ ، ابنُ أُختِ سُفيانَ الثّوريِّ ، أبو اليَقظانِ الكوفيُّ (م ت ق) : فَحُشَ خَطؤهُ ، وكَثُرَ وَهَمُه ؛ حتّى استَحقَّ التّركَ من أجلِه .

(٣٨٤٦) عُمرُ بنُ موسى بنِ وَجيهٍ الوَجيهيّ : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، فلمّا كَثُرَ في رِوايتِه عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ؛ خَرَجَ عَن حَدّ العَدالةِ إلى الجَرْحِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٤٧) عُمرُ بنُ نَبهانَ العَبديُّ ـ ويُقال له : الغُبَريُّ ـ البَصْريُّ (د) : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في حديثِه ؛ استَحقَّ التّركَ .

(٣٨٤٨) عَمرو بنُ واقدٍ البَصريُّ الدمشقيُّ الأُمَويُّ ، مَولاهُم (د ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَروي المناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٤٩) عيسى بنُ شُعيبٍ البَصْريُّ (س) : يُخطئُ حتّى فَحُشَ خَطؤهُ ؛ فلمّا غَلَبَ الأوهامُ على حديثِهِ ؛ استَحقَّ التّركَ .

(٣٨٥٠) عيسى بنُ أبي عيسى ـ واسمُ أبي عيسى ميسرةُ ـ الخَيّاطُ ـ ويُقالُ له : الحَنّاطُ ـ الكوفيُّ (ق) : كانَ سَيِّئَ الفَهمِ والحِفظِ ، كَثيرَ الوَهَمِ ، فاحشَ الخَطأ ، استَحقَّ التّركَ لِكثرتِه . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٣٨٥١) القاسمُ بنُ مُطَيَّبٍ العِجْليُّ البَصْريُّ (بخ) : يُخطئُ عمّن يَروي ؛ على قِلّةِ رِوايتِهِ ، فاستَحقَّ التّركَ لَمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه .

ترجمته في : المَجروحينَ (٢ : ٢١٣) الكبير (٧ : ١٦٩) الميزان (٣ : ٣٨) تَهْذيب الكَمال (٢٣ : ٤٤٧) التّهْذيب (٨ : ٣٣٨) التّقريب (٢ : ١٢٠) : فيه لِينٌ ، مِنَ الخامسَةِ .

(٣٨٥٢) كادحُ بنُ رَحْمَةَ الزّاهدُ الكوفيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ الأشياءَ المقلوباتِ ، حتّى يَسبِقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتَعمّدَ لَها ، أو غَفَلَ عَنِ الإتقانِ ، حتّى غَلبَ عَليهِ الأوهامُ الكثيرةُ ؛ فَكَثُرَ المناكيرُ في رِوايتِه ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٥٣) مُحَمّدُ بنُ الحَسنِ الشّيبانيُّ : صاحبُ الرأيِ ، صَحِبَ أبا حنيفةَ أيّاماً يسيرةً ، كانَ مُرجِئاً داعياً إلى الإرجاءِ ، وكانَ عاقلاً ، ليسَ في الحديثِ بشيءٍ ، كانَ يَروي عَنِ الثّقاتِ ويَهِمُ فيها ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ مِنهُ ؛ استحقَّ تَرْكَهُ ؛ مِن أجلِ كَثرةِ خَطَئِه ، ولأنّه كانَ داعيةً إلى مَذهبِهم . عن ابنِ مَعينٍ : كَذّابٌ .

(٣٨٥٤) مُحَمّدُ بنُ راشدِ الشّاميُّ ، أبو يَحْيى الخُزاعيُّ (٤) : كانَ مِن أهلِ الوَرَعِ والنّسكِ ولم يَكنِ الحديثُ صِناعتَه ، فكانَ يأتي بالشّيءِ على الحُسبانِ ، ويُحدّثُ على التّوهُّمِ فلمّا كَثُرَ المناكيرُ في رِوايتِه ؛ استَحقَّ تركَ الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٨٥٥) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ بنِ أبي ليلى ، أبو عَبدِ الرّحمنِ الأنصاريُّ المدنيُّ (٤) : الفقيهُ ، كانَ رديءَ الحِفْظ ، كثيرَ الوَهَمِ ، فاحشَ الخَطَأ ، يروي على التوهُّمِ ، ويُحدِّث على الحِسبان ، فكَثُرَ المناكيرُ في روايتِه ؛ فاستَحَقَّ التركَ . تركَهُ أحمدُ وابنُ مَعينٍ .

(٣٨٥٦) مُحَمّدُ بنُ عُبيدِ اللهِ بنِ أبي رافعٍ مَولى النّبيّ صلّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَن أبيهِ ما لا يُشبِهُ حَديثَه ، فلمّا غَلَبَ المناكيرُ على رِوايتِه ؛ استَحقَّ التّركَ . كانَ ابنُ مَعينٍ شديدَ الحملِ عليه .

(٣٨٥٧) مُحَمّدُ بنُ كُرَيبٍ أخو رِشدين مَولى ابنِ عَبّاسٍ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يَروي عَن أبيهِ أشياءَ لا تُشبِهُ حَديثَه ، فلمّا ظَهرَ ذلكَ مِنهُ ؛ استَحقَّ تَركَ الاحتِجاجِ بِهِ .

(٣٨٥٨) مُعانُ بنُ رِفاعةَ السّلاميُّ الدّمَشقيُّ (ق) : مُنكرُ الحَديثِ ، يَروي مَراسيلَ كَثيرةً ، ويُحدّثُ عَن أقوامٍ مَجاهيلَ ، لا يُشبِهُ حديثُهُ حَديثَ الثّقاتِ ، فلمّا صارَ الغالبُ في رِوايتِه ما يُنكرُهُ القلبُ ، استَحقَّ تَركَ الاحتِجاجِ بِهِ .

(٣٨٥٩) المغيرةُ بنُ سِقْلابَ ، أبو بِشرٍ الحرّانيُّ : يُخطئُ ، ويَروي عَنِ الضّعفاءِ والمجاهيلِ فغَلَبَ عَلى حديثِه المناكيرُ والأوهامُ ؛ فاستَحقَّ التّركَ .

(٣٨٦٠) مَنْدَلُ بنُ عَليٍّ ، أبو عَبْدِ اللهِ العَنَزيُّ الكوفيُّ (د ق) : كانَ مُرجِئاً ، مِنَ العُبّادِ ، إلاّ أنه كانَ يرفعُ المراسيلَ ، ويُسنِدُ الموقوفاتِ ؛ مِن سوءِ حِفْظه ، فلَمّا سَلَكَ غيرَ مَسْلَكِ المُتقنينَ ؛ مما لا ينفكُّ عنه البشرُ من الخَطأِ ، وفَحُشَ ذلكَ منهُ ؛ عُدِلَ بِه غيرَ مَسلكِ العُدولِ ؛ فاستَحَقَّ الترْكَ .

(٣٨٦١) مُوسى بنُ خَلَفٍ العَمِّيُّ ، أبو خَلَفٍ البَصْريُّ (خت د س) : كانَ رديءَ الحِفْظِ يَروي عن قتادةَ أشياءَ مناكيرَ ، وعن يَحيى بنِ أبي كثيرٍ ما لا يُشبِهُ حديثَهُ ، فلَمّا كَثُرَ ضَرْبُ هذا في روايتِهِ ؛ استَحَقَّ تركَ الاحْتِجاجِ بهِ فيما خَالَفَ الأثباتَ وانفَرَدَ ، جميعاً .

(٣٨٦٢) مُوسى بنُ دينارٍ : شيخٌ يروي عَن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ ، مُغَفَّلٌ ؛ لا يُبالي ما يُلَقَّنُ فيَتَلَقَّن ، ويُجيبُ في كلِّ ما يُسأل عنه ، ويحدِّثُ بما ليسَ من سماعِه ؛ فاستَحَقَّ التركَ ، ذكرتُ قصتَه في النوعِ السابعِ مِن أنواعِ جَرْحِ الضعفاءِ .

(٣٨٦٣) ناصحُ بنُ عَبدِ اللهِ المُحَلَّميّ ، أبو عَبدِ اللهِ الكوفيُّ (ت) : كان شيخاً صالحاً يروي عَن الثِّقات ما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، وينفردُ بالمناكيرِ عَن ثِقاتِ المشاهيرِ ، غَلَبَ عليهِ الصلاحُ ؛ فكانَ يأتي بالشيءِ على التوَهُّمِ ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ منهُ ؛ استَحَقَّ تركَ حَديثِه . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٣٨٦٤) النّضرُ بنُ إسماعيلَ ، أبو المُغيرةِ البَجَليّ (ت س) : فَحُشَ خَطؤهُ ، وكَثُرَ وَهَمُه ، استَحقَّ التّركَ من أجلِه . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٨٦٥) النّعمانُ بنُ ثابتٍ ، أبو حَنيفةَ الكوفيُّ (ت س) : كانَ رَجُلاً جَدِلاً ظاهرَ الورَعِ ، لم يكُنِ الحديثُ صناعتَهُ ، حدَّثَ بمائةٍ وثلاثينَ حديثاً مسانيدَ ؛ ما لهُ في الدنيا غيرُها ، أخطأَ منها في مائة وعشرينَ حديثاً ، إمّا أن يكونَ أقلبَ إسنادَهُ أو غيَّرَ متنَهُ ؛ من حيثُ لا يَعلمُ ، فلمّا غَلَبَ خطؤهُ على صوابِهِ ؛ استَحَقَّ تَرْكَ الاحتجاجِ بهِ في الأخبارِ .
ومِن جهةٍ أُخرى : لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ ؛ لأنَّهُ كانَ داعياً إلى الإرجاءِ . ثمّ ذكرَ

كلاماً طويلاً لأئمّةِ الحديثِ في جَرْحِ أبي حنيفةَ رحمَهُ اللهُ .

(٣٨٦٦) الهُذَيلُ بنُ بِلالٍ المَدائنيُّ : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ ، فلمّا كَثُرَ مُخالفتُه الثّقاتِ فيما يَرويه ؛ خَرَجَ عن حَدِّ العدالةِ إلى الجَرْحِ ، وصارَ في عِدادِ المَتروكينَ ممن لا يُحتجُّ بهِم . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٨٦٧) اليَمانُ بنُ المغيرةِ التّيميُّ ، أبو حُذيفةَ العَنَزيُّ (ت) : مُنكرُ الحَديثِ جداً يَروي عَن عطاءٍ أشياءَ لا يُتابعُ عَليها مِنَ المناكيرِ الّتي لا أصولَ لهُا ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ استَحقَّ التّركَ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيْءٍ .

(٩٠) وجَبَ تركُه

(٣٨٦٨) إسحاقُ بنُ الحارثِ الكُوفيُّ القُرَشيُّ (٤) : مُنكرُ الحَديثِ ، فلا أدري : التخليطُ في حديثه منهُ ، أو مِن ابنِه ، على أنَّه ليس له راوٍ صَدوقٌ غير ابنه ، وابنُه ليسَ بشيءٍ في الحَديثِ ، ومِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجبَ تَركُه .

(٣٨٦٩) الحسنُ بنُ عَطيةَ بنِ سَعدٍ العَوفيُّ (د) : مُنكرُ الحَديثِ ، فلا أدري : البَليّةُ في أحاديثِه مِنه ، أو مِن أبيهِ ، أو مِنهما معاً ؛ لأنّ أباه ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، وأكثرُ رِوايتِه عَن أبيهِ ، فمِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجَبَ تَركُه .

(٣٨٧٠) خَيثَمَةُ بنُ أبي خَيثَمَةَ البَصْريُّ (ت س) : شيخٌ يروي عن أنسٍ ، رَوى عَنه جابرٌ الجُعْفيُّ ، مُنكرُ الحَديثِ ، عَلى قِلّتِه ، لا تَتَميّزُ كَيفيةُ سَببِه في النّقلِ ، لأنّ راويَهُ جابرٌ الجُعفيّ ، فما يُلزَقُ بهِ مِنَ الوَهنِ فهوَ لجابرٍ مُلزَقٌ أيضاً ، فمِن ها هُنا اشتَبَهَ أمرُه ووجَبَ تَركُهُ .

(٣٨٧١) عَبدُ الرّحمنِ بنُ أبي بكرِ بنِ عُبيدِ اللهِ المُلَيْكيُّ (ز ق) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفردُ عَنِ الثّقاتِ بِما لا يُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، يَروي عَنه ابنُه مُحمّدٌ ، فلا أدري : كَثرةُ الوَهَمِ في أخبارِه مِنهُ ، أو مِن ابنِه ، على أنّ أكثرَ رِوايتِه ومَدارَ حَديثِه يَدورُ عَلى ابنِه ، وابنُه فاحشُ الخَطأ ، فمِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجَبَ تركُهُ .

(٣٨٧٢) عَبدُ اللهِ بنُ عُبيدةَ الرَّبَذيُّ (أخو موسى) (خ) : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلستُ

أدري : السّببُ الواقعَ في أخبارِه منه ، أو مِن أخيهِ موسى ؛ لأنّ موسى ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، وليسَ له راوٍ غيرُه ، فمِن هُنا اشتَبَهَ أمرُه ، ووجبَ تركُه .

(٣٨٧٣) عَمرو بنُ مالِك النّكريُّ ، أبو مالِك البَصْريّ (عخ ٤) : يُعتَبرُ حَديثُه مِنْ غَيْرِ رِوايَةِ ابنه يَحْيى بنِ عَمرٍو عَنْه .

وتَرْجَمَ لابنِه يَحْيى في المَجْروحِينَ (٣ : ١١٤) وقَالَ فيه : كانَ مُنْكَرَ الرّوايَةِ عَن أبيهِ ، ويُحْتَمَل أنْ يكونَ السَّبَبُ مِنْهُ أوْ مِنْ أبيهِ أوْ مِنهُما مَعاً ، ولا نستحلُّ أنْ يُطلَقَ الجرحُ عَلى مُسلِمٍ قبلَ الاتّضاحِ ، بلْ الواجبُ تَنكُّب كُلِّ روايةٍ يَرْويها عَن أبيهِ لِما فيها مِنْ مُخالفة الثّقاتِ ، والموجودِ من الأشياءِ المُعضلاتِ ، فيكونُ هُو وأبوهُ جَميعاً مَتْروكينَ مِنْ غيرِ أنْ يُطلَقَ وضعُها عَلى أحدِهما ، ولا يُعرِّيهما عَن ذلك ؛ لأنَّ هذا شَيءٌ قريبٌ مِنَ الشُّبهةِ ، عَلَى أنَّ حمّادَ بنَ زَيدٍ كانَ يَرمي يَحْيى بنَ عَمرٍو بالكَذِبِ ، الميزان (٤ : ٤٩٩) التهذيب (١١ : ٢٥٩) التّقريب (٢ : ٣٥٤) وقَالَ : ضَعيفٌ ، ويُقالُ : إنَّ حَمَّادَ بنَ زَيدٍ كَذَّبَه .

قلتُ : والعَجيبُ أنَّ ابنَ حِبّان خَرَّجَ لَه في صَحيحِه (١٤٢٣ ، ١٧٤٩) .

تَرْجَمَتُه في : الثّقاتِ (٧ : ٢٢٨) الكبير (٦ : ٣٧١) وَذَكَرَ لَهُ أرْبَعَةَ رُواة ، الجرح (٦ : ٢٥٩) وَسَكَتَ ، الميزان (٣ : ٢٨٦) تَهْذيبِ الكَمالِ (٢٢ : ٢١١) التهذيب (٨ : ٨٦) ونَسَبَ إلى ابنِ حِبّان قولَه فِيه : يُخطئ ويُغرِب ، التّقريب (٢ : ٧٧) : صَدُوقٌ لَهُ أوْهامٌ مِنَ السابعةِ .

(٩١) ساقطُ الاحتجاج بهِ

(٣٨٧٤) عَبدُ الرّحمنِ بنُ حمّادِ الطّلحيُّ : يَروي نُسخةً مَوضوعةً ، فلستُ أدري أوَضَعَها أو أُقلِبت عَليه؟ وأيّاً ما كانَ ذلكَ فهوَ ساقطُ الاحتِجاجِ بهِ ؛ لِما أتى مما لا أصلَ لهُ في الرّواياتِ على الأحوالِ كُلّها .

(٣٨٧٥) عَبدُ العَزيزِ بنُ مَيمونِ بنِ أبي رَوّادٍ الأزديُّ (خت ٤) : لم يُصَلّ عَليهِ الثّوريّ لِلإرجاءِ ، كانَ مّمن غَلَبَ عليهِ التّقشّفُ ، حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدّثُ بهِ ، فرَوى عن نافع أشياءَ ، لا يَشكّ مَن الحديثُ صناعتُه إذا سَمعها ؛ أنّها موضوعةٌ ، كانَ يُحدّثُ

بها توهّماً لا تعمّداً ، ومن حَدّثَ على الحُسبانِ ، وروَى على التوهّمِ ، حتّى كَثُرَ ذلكَ منه سَقطَ الاحتِجاجُ بهِ ، وإن كانَ فاضِلاً في نفسِه ، وكيفَ يكونُ التّقِيَّ في نفسِه من كانَ شديدَ الصّلابةِ في الإرجاءِ ، كثيرَ البُغضِ لمن انتَحلَ السّنَنَ .

(٣٨٧٦) عَليُّ بنُ ظَبْيانٍ العَبْسيُّ (ق) : يَقلبُ الأخبارَ ولا يَعلمُ ، ويُخطئُ في الآثارِ ولا يَفهمُ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ سَقطَ الاحتِجاجُ بأخبارِه .

(٣٨٧٧) عَليُّ بنُ غالبٍ الفِهْريُّ المِصْريُّ : كانَ كثيرَ التّدليسِ فيما يُحدّثُ ، حتّى وقعَ المناكيرُ في رِوايتِه ، وبَطلَ الاحتِجاجُ بها ، لأنّه لا يُدْرَى سَماعُه لما يَروي عمن يَروي في كل ما يَروي ، ومَنْ كانَ هذا نَعْتُهُ ؛ كانَ ساقطَ الاحتجاجِ بما يَروي ، لِمَا عليه الغالبُ مِنَ التّدليسِ .

(٣٨٧٨) غَزوانُ بنُ يوسفَ المازنيُّ العامريُّ البَصْريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في أخبارِه ؛ عَلى قِلّةِ رِوايتِه ؛ صارَ ساقطَ الاحتِجاجِ بما يَرويهِ .

(٣٨٧٩) قَزَعَةُ بنُ سُوَيْدِ بنِ حُجَيْرٍ الباهِليُّ (ت ق) : كَثيرُ الخَطأ ، فاحِشُ الوَهَمِ فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ سَقَطَ الاحتِجاجُ بأخبارِه . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٨٨٠) كِنانَةُ بنُ العَبّاسِ بنِ مِرْداسٍ السُّلَميّ (د ق) : يَروي عَن أبيهِ ، رَوى عَنه ابنُه ، مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلا أدري : التّخليطُ في حَديثِه منه ، أو مِن ابنِه ، ومِن أيّهِما كانَ ؛ فَهو ساقِطُ الاحتِجاجِ بما رَوى ؛ لِعِظَمِ ما أتى مِنَ المناكيرِ مِنَ المَشاهيرِ .

(٣٨٨١) مُحَمّدُ بنُ بَحرٍ البَصريُّ الهُجَيْميُّ : يَروي عَنِ الضّعفاءِ أشياءَ لم يُحدِّثْ بها غيرُه عنهم ؛ حتّى يَقعَ في القَلبِ أنّه كانَ يَقلِبُها عَليهم ، فلستُ أدري : البَليّةُ في تلكَ الأحاديثِ منهُ ، أو منهُم ، ومِن أيّهِم كانَ ؛ فهوَ ساقطُ الاحتِجاجِ بهِ ؛ حتّى تَتبيَّنَ عَدالتُه بالاعتبارِ بروايتِه عَنِ الثّقاتِ .

(٣٨٨٢) مُحَمّدُ بنُ ذَكوانَ المُهَلّبيُّ ، مَولاهم البَصْريُّ (ق) : يَروي عَنِ الثّقاتِ المناكيرَ ، والمعضلاتِ عَنِ المشاهيرِ ؛ على قِلّةِ رِوايتِه ، حتّى سَقطَ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٨٨٣) مُحَمّدُ بنُ عَبدِ العَزيزِ بنِ عُمرَ العَوفيُّ الزُهريُّ القُرَشيُّ : يَروي عَنِ الثّقاتِ المعضَلاتِ ، وإذا انفردَ ؛ أتى بالطّامّاتِ عَنِ الأثباتِ ؛ حتّى سَقطَ الاحتِجاجُ بهِ ، وهوَ الّذي جُلِدَ بِمَشورتِه مالكُ بنُ أنسٍ .

(٣٨٨٤) مُحَمّدُ بنُ عَطيةَ بنِ سَعدٍ العَوفيّ : يَروي عَن أبيهِ ، مُنكرُ الحَديثِ جداً مُشتَبهُ الأمرِ ؛ لا يوجدُ الاتّضاحُ في إطلاقِ الجرحِ عليهِ ؛ لأنّه لا يَروي إلا عَن أبيهِ وأبوهُ ليسَ بِشيءٍ في الحَديثِ ، ولا يروي عنهُ إلا أُسيدُ بنُ زيدٍ ، وأسيدٌ يسرقُ الحديثِ فلا يتهيّأُ إطلاقُ القدحِ على مَن يكونُ بينَ ضعيفَيْنِ ؛ إلا بعدَ السبرِ والاعتبارِ بما يروي عن غيرِ الضعيفَيْنِ ، ولا سبيلَ إلى ذلكَ فيهِ ؛ فهوَ ساقطُ الاحتِجاجِ بهِ حتّى تَتبيّنَ عَدالتُه . . .

قلتُ : الراوي المترجَمُ مجهولٌ ، أو مجهولُ الحالِ ؛ لأنّه لا يَروي إلا عن ضعيفٍ ، فهو على شرطِ ابنِ حِبّانَ في الجاهيلِ .

(٣٨٨٥) موسى بنُ مُحَمّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ الحارثِ التيميُّ المدنيُّ (ت ق) : يروي عَن أبيهِ ما ليسَ مِن حَديثه ، فلستُ أدري : أكانَ المتعمّدَ لذلك ، أو كانَ فيهِ غفلةٌ ، يأتي بالمناكيرِ عَن أبيهِ والمشاهيرِ على التوهُّمِ ، وأيّما كانَ ؛ فهو ساقطُ الاحتجاجِ بِهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ ، وقالَ مرّةً : لا شَيء .

(٣٨٨٦) هارونُ بنُ حَيّانَ : ينفردُ عَنِ الثّقاتِ بما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، فلمّا فَحُشَ مُخالفتُه للثّقاتِ فيما يَرويه عن الأثباتِ ؛ صارَ ساقطَ الاحتِجاجِ بهِ .

(٣٨٨٧) واصلُ بنُ السّائبِ الرّقاشيُّ (ت ق) : يَروي عن عطاءٍ ما ليسَ مِن حَديثه وعن غَيره مِن الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ؛ فَسَقَطَ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لما ظَهرَ ذلكَ مِنهُ .

(٣٨٨٨) يزيدُ بنُ عِياضِ بنِ جُعْدُبَةَ ، أبو الحَكَمِ الليثيُّ المدنيُّ (ت ق) : ينفردُ بالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، والمقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ صارَ ساقطَ الاحتِجاجِ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

(٣٨٨٩) يَعلى ، والِدُ أبي أمَـيّةَ بنِ يَعلى : يَروي المناكيـرَ الكثيـرةَ ، فلستُ أدري : البَليّةُ فيها منهُ ، أو مِن ابنِه ، أو منهُما ، ومِن أيّهِما كانَ ؛ فهوَ ساقِطُ الاحتِجاجِ بهِ ؛ لما في روايتِه مّما لا يُتابَعُ عَليهِ .

(٣٨٩٠) يوسُفُ بنُ زيادٍ البَصْريُّ : يَتفرّدُ عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ بالأشياءِ المقلوبةِ ، ومن غَلبَ على حديثِه قِلّةُ متابعةِ الثّقاتِ ، والانفرادُ عن الأثباتِ بما لا يُشبهُ حديثَ الثّقاتِ ؛ صارَ ساقطَ الاحتِجاجِ بهِ .

(٩٢) بَطَلَ الاحتجاجُ بهِ - بأخبارهِ

(٣٨٩١) بشيرُ بنُ زاذانَ الكوفيُّ : غلبَ الوهَمُ على حديثِه ، حتّى بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٨٩٢) جُبَارَةُ بنُ مُغَلّسٍ ، أبو مُحَمّدٍ الحِمّانيُّ (شَيخُ شُيوخِهِ) (ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَرفعُ المَراسيلَ ، أفسدَه يَحيى الحِمّانيُّ ، حتّى بَطَلَ الاحتِجاجُ بأحاديثِه المستقيمةِ ، لِما شابَها مِنَ الأشياءِ المُستَفيضَةِ عَنهُ ، الّتي لا أصولَ لها ، فخَرجَ بِها عَن حدِّ التّعديلِ إلى الجَرحِ .

(٣٨٩٣) حِبّانُ بنُ زُهيرٍ ، أبو رَوحٍ الكِلابيُّ : اختلطَ حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدّثُ ولم يَتميّز حَديثُه القديمُ مِنَ الحديثِ الذي حَدّثَ في اختِلاطِه ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بأخبارِه .

وترجمَ في الثقاتِ (٦ : ٢٣٩) حبّانَ بنَ يسار الكلابيّ ، وكناهُ أبا روح ، وأعادَهُ في (٨ : ٢١٤) من غير أن يكنيه . فهل هُما رَجُلان ؛ أحدهما ابن زهير ، والآخر ابن يسار ، أو هما رجلٌ واحدٌ؟!

(٣٨٩٤) ضِرارُ بنُ عَمرٍو المَلَطيُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، كثيرُ الرّواية عَنِ المشاهيرِ بالأشياءِ المناكيرِ ، فلمّا غَلبَ المناكيرُ في أخبارِه ، بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٨٩٥) عاصمُ بنُ هلالٍ ، أبو النّضْرِ البارِقيُّ (س) : كانَ يَقلبُ الأسانيدَ تَوهّماً ، لا تَعمّداً ، حتّى بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٨٩٦) عَبّادُ بنُ شَيبةَ الحَبَطيُّ البَصريُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، على قِلّةِ رِوايتِه ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ لِما انفردَ بهِ مِنَ المناكيرِ .

(٣٨٩٧) عَبّادُ بنُ كَثيرٍ الرّمليُّ (بخ ق) : كانَ ابنُ مَعينٍ يوثّقُه ، وهوَ عِندي لا شيء ؛ لأنّه روى عَنِ الثّوريِّ : (طَلَبُ الحَلالِ فَريضةٌ بَعدَ فَريضةٍ . . . الحديث) ومَن رَوى مِثلَ هذا الحديثِ بهذا الإسنادِ عَنِ الثّوريِّ ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بِخبرِه فيما يَروي ، مّما يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ .

(٣٨٩٨) العَبّاسُ بنُ الفَضلِ الأنصاريُّ (ق) : كانَ يُحدّثُ عَنِ البَصريّين مِن كتابهِ وعَنِ الكوفيّين مِن حِفظهِ ، فوقعَ المناكيرُ فيها مِن سوءِ حِفظِه ، فلمّا كَثُرَ ذلك في رِوايتِه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بأخبارِه .

(٣٨٩٩) عَبدُ الحميدِ بنُ سُليمانَ ، أبو عَمرٍو الخُزاعيُّ المدنيُّ (ت ق) : يُخطئُ ويَقلبُ الأسانيدَ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ فيما رَوى بَطلَ الاحتِجاجُ بما حَدّثَ صحيحاً ؛ لِغلبةِ ما ذَكرنا عَلى رِوايتِه ، قالَ ابنُ معينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٩٠٠) عَبدُ الكريمِ بنُ أبي المُخارِقِ البَصريُّ (خت م ل ت س ق) : كانَ فقيهاً يقولُ بالإرجاءِ ، وكانَ كثيرَ الوهَمِ فاحشَ الخطأ فيما يَروي ، فلمّا كَثُرَ ذلك في رِوايتِه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٩٠١) عَبدُ المهيمنِ بنُ عَبّاسِ بنِ سَهلٍ السّاعِديُّ (ت ق) : ينفردُ عَن أبيهِ بأشياءَ مناكيرَ لا يُتابعُ عَليها مِن كَثرةِ وهَمِه ، فلمّا فَحُشَ ذلك في رِوايتِه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٩٠٢) عَبدُ الواحدِ بنُ زيدٍ البَصريُّ العابدُ : يروي عن الحسنِ وعُبادةَ بنِ نُسَيّ مُغفلٌ ؛ فكَثُرَ المناكيرُ في رِوايتِه ؛ فبَطلَ الاحتِجاجُ بهِ ، قال ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٩٠٣) عَبدُ الواحدِ بنُ مَيمونٍ ، أبو حَمزةَ المدينيُّ : يَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، يُحدِّثُ عن عُروةَ بنِ الزّبيرِ بما ليسَ مِن حَديثهِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بروايتِه .

(٣٩٠٤) عَبدُ الوهّابِ بنُ بُخْتٍ الجَزَريُّ ، وهو الذي يُقال له : عبدُ الوهّابِ بنُ أبي بكرٍ ، كانت كُنيةُ «بُخت» أبا بكر (د س ق) : كانَ صدوقاً في الرّوايةِ ، إلا أنّهُ كانَ

يُخطئُ كثيراً ، ويَهِمُ شديداً ؛ حتّى كَثُرَ في رِوايتِه الأشياءُ المَقلوبةُ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . كانَ ابنُ معينٍ حَسَنَ الرأيِ فيه .

(٣٩٠٥) عَبيدةُ بنُ حَسّانَ بنِ عَبدِ الرّحمنِ العَنبريُّ السِّنْجاريُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثِّقاتِ ، كَتبنا مِن حَديثِه نُسخةً شَبيهاً بمائةِ حَديثٍ كُلّها مَوضوعةٌ ، فلستُ أدري : أهوَ كانَ المُتَعمّدَ لَها ، أو أُدخلَت عَليه فَحدّثَ بها؟ وأيّاً ما كانَ مِن هذين ؛ فقَد بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ في الحديثِ .

(٣٩٠٦) عُبيدةُ بنُ مُعَتِّبٍ الضَّبّيُّ ، أبو عَبدِ الكَريمِ الكوفيّ (خت د ت ق) : اختلَطَ بأَخَرَةٍ ، حتّى جَعَلَ يُحدِّثُ بالأشياءِ المقلوبةِ عَن أقوامٍ أئمةٍ ، ولَم يَتميَّزْ حَديثُه القديمُ مِن حَديثِه الجديدِ ؛ فبَطلَ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٩٠٧) عَديّ بنُ الفَضلِ التّيميّ ، مَولاهم أبو حاتمٍ البصريُّ (ق) : كَثُرَ خَطؤهُ حتّى فَحُشَ المناكيرُ في حَديثِه ، فبَطلَ الاحتِجاجُ بروايتِه . وعن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بثِقَةٍ .

(٣٩٠٨) عَطاءُ بنُ أبي مُسلمٍ ـ عبدِ اللهِ ـ الخُراسانيُّ (م ٤) : كانَ مِن خِيارِ عِبادِ اللهِ غير أنه كانَ رديءَ الحِفْظِ كثيرَ الوَهَمِ ، يُخْطِئُ ولا يَعلم ؛ فحُمِلَ عنهُ ، فلمّا كَثُرَ ذلك في روايتِهِ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بِه .

(٣٩٠٩) عُفَيرُ بنُ مَعْدانَ ، أبو عائذٍ الحِمصيُّ (ت ق) : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بأخبارِهِ .

(٣٩١٠) عَليُّ بنُ الرَّبيع ، الرّاوي عَن بَهزِ بنِ حَكيمٍ : يَروي المناكيرَ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بهِ .

(٣٩١١) عَليُّ بنُ عابِسٍ الأسَديّ الأزرقُ المُلائيّ (ت) : فَحُشَ خَطَؤهُ ، وكَثُرَ وَهَمُه فيما يَرويه ، فبَطلَ الاحتِجاجُ بهِ . قالَ ابنُ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٩١٢) عَمّارُ بنُ سَيفٍ الضَّبّيُّ (ت ق) : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ حتّى ربّما سَبقَ إلى القَلبِ أنّه كانَ المُتَعمّدَ لَها ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لِما أتى مِنَ المعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ .

(٣٩١٣) عَوْبَدُ بنُ أبي عِمرانَ الجَوْنيُّ : ينفردُ عَن أبيهِ بما ليسَ مِن حَديثِه توهُّماً ؛ على قلّةِ روايتِه ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بِخبرِهِ .

(٣٩١٤) عيسى بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَمّدٍ الهاشميُّ ، أبو بكرٍ الكوفيُّ : يَروي عَن أبيهِ عن آبائهِ أشياءَ موضوعةً ، لا يحلُّ الاحتجاجُ به ، كأنّهُ كانَ يَهِمُ ويُخطئُ ، حتّى كانَ يجيءُ بالأشياءِ الموضوعةِ عن أسلافه ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بما يَرويه ؛ لِما وَصَفْتُ .

(٣٩١٥) غالبُ بنُ حَبيبٍ اليَشكُريُّ : يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ، حتّى كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بما يَرويهِ .

(٣٩١٦) فَرقَدُ بنُ يَعقوبَ السَّبَخيُّ ، أبو يعقوبَ البَصْريُّ (ت ق) : مِن عُبّادِ أهلِ البَصرةِ وقُرائِهم ، وكانَ فيه غَفلةٌ ورَداءةُ حِفْظٍ ، فكانَ يَهِمُ فيما يَروي ، فيَرفعُ المراسيلَ وهوَ لا يَعلمُ ، ويُسنِدُ الموقوفَ مِن حيثُ لا يَفهمُ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ منهُ ، وفَحُشَ مُخالَفَتُه الثّقاتِ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ، وكانَ ابنُ مَعينٍ يُمَرّضُ القَولَ فيهِ ، عِلماً بأنّه لم يَكن يَتعمّدُ ذلكَ .

(٣٩١٧) القاسمُ بنُ فَيّاضٍ الصّنعانيُّ (د س) : ينفَرِدُ بالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِهِ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بخبَرِهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيْءٍ .

(٣٩١٨) كاملٌ ، أبو العَلاءِ السَّعْديُّ ، وهو كاملُ بنُ العلاءِ الحِمّانيُّ التميميُّ الكوفيُّ ، مولى ضُباعةَ (د م ت ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ، ويَرفعُ المَراسيلَ مِن حَيثُ لا يَدري ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ في أفعالِهِ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بأخبارِهِ .

(٣٩١٩) مُؤمّلُ بنُ سَعيدِ بنِ يوسفَ ، أبو فِراسٍ الرّحَبيُّ الشاميُّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، فلستُ أدري : وَقعَت المناكيرُ في رِوايتِه مِنهُ ، أو مِن سُليمانَ بنِ سَلَمةَ - وهو الخبائريُّ - ؛ لأنّ سُليمانَ كانَ يَروي الموضوعاتِ عَنِ الأثباتِ ، فإنْ كانَ منهُ أو مِن مؤمّلٍ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بِروايةٍ يَرويانِها .

(٣٩٢٠) المُثنّى بنُ الصبّاحِ ، أبو عَبدِ اللهِ اليَمنيُّ (د ت ق) : اختلطَ في آخرِ عُمُرِه حتّى كانَ لا يَدري ما يُحدّثُ بهِ ، فاختلطَ حَديثُه الأخيرُ الّذي فيهِ الأوهامُ والمناكيرُ

بِحديثِه القديمِ الّذي فيهِ الأشياءُ المستقيمةُ عن أقوامٍ مشاهيرَ ؛ فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٣٩٢١) المُثنّى بنُ عَمرٍو : يروي عَن أبي سِنانٍ ما ليسَ مِن حديثِ الثقاتِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٩٢٢) مُحَمّدُ بنُ ثابتٍ العَبديُّ (د ق) : يرفعُ المراسيلَ ، ويُسنِدُ الموقوفاتِ ؛ توهُّماً من سوءِ حِفْظِه ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ منهُ ؛ بَطلَ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٩٢٣) حمادُ بنُ أبي حُميدٍ الزُّرَقيُّ ، أبو إبراهيمَ الأنصاريُّ ، وهو الّذي يُقال عنهُ : محمّدُ بنُ أبي حُميدٍ (ت ق) : كَثيرُ الخَطأ ، فاحشُ الوَهَمِ ، يَروي المَناكيرَ عَنِ المَشاهيرِ ؛ حتّى يَسبقَ إلى القَلبِ أنه كالمُتَعمّدِ لَها ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخبرِه .

وأعادَهُ بِاسمِ محمدِ بنِ أبي حُميدٍ المدَنيِّ ، وقالَ : كانَ شيخاً مغفّلاً ، يقلبُ الإسنادَ ولا يَفهَمُ ، ويُلْزِقُ به المتنَ ولا يَعلمُ ، فلَمّا كَثُرَ ذلكَ في أخبارِهِ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بروايتِهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٩٢٤) مُحَمّدُ بنُ فَضاءٍ ، أبو بَحرٍ الجَهضَميُّ البَصريُّ (د ت ق) : كانَ معبِّراً وكانَ قليلَ الحَديثِ ، مُنكَرَ الرِّوايةِ ، حَدّثَ بدونِ عَشرَةِ أحاديثَ ؛ كلّها مناكيرُ لم يُتابعْ على شَيءٍ منها ؛ فبَطَلَ الاحتجاجُ بهِ ، وكانَ يَبيعُ الخمرَ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٣٩٢٥) مُختارُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ أبي ليلى : مُنكرُ الحَديثِ ، قَليلُ الرِّوايةِ ، يَروي عَن أبيهِ ، فلا أدري : أهو المُتعمِّدُ لِذلكِ ، أو أبوه؟ وَمن أيّهما كانَ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بِروايتِهِ .

(٣٩٢٦) مَخلَدُ بنُ عَبدِ الواحِدِ ، أبو الهُذَيلِ البَصريّ : مُنكرُ الحَديثِ جداً ، يَنفرِدُ بِأشياءَ مَناكيرَ لا تُشبهُ حَديثَ الثّقاتِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ فيما وافقَهُم مِن الرواياتِ .

(٣٩٢٧) مَروانُ بنُ سالمٍ الجَزَريُّ (ق) : يَروي المناكيرَ عَنِ المشاهيرِ ، ويأتي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن حديثِ الأثباتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في روايتِه ؛ بَطَلَ الاحتِجاج بأخبارِهِ .

(٣٩٢٨) مَسْروحٌ ، أبو شِهابٍ : يَروي عَنِ الثّوريّ ما لا يُتابعُ عَليهِ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بِخبرِهِ ؛ لِمخالفتِه الأثباتَ في كلّ ما يَروي .

(٣٩٢٩) مَسلَمةُ بنُ عَليٍّ الخُشَنيُّ ، أبو سَعيدِ الدّمَشقيُّ (ق) : يَقلبُ الأسانيدَ ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهم ؛ تَوهُّماً ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ منهُ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٩٣٠) مُصعبُ بنُ سَلاّمٍ التّميميُّ (ت) : انقلَبَتْ عليهِ صحائفُهُ ، فكانَ يُحَدِّثُ ما سمعَ مِن هذا عَن ذاكَ وهو لا يَعلمُ ، وما سمعَ ذاكَ عَن هذا مِن حيثُ لا يَفهمُ ، فبَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ .

(٣٩٣١) مفضّلُ بنُ مبشرٍ الأنصاريُّ المدنيُّ (بخ ق) : في حديثِهِ أشياءُ مُستقيمةٌ تُشبهُ حديثَ الثقاتِ ، وأشياءُ مقلوبةٌ لا تُشبِهُ حَديثَ الأثباتِ ، كأنّهُ كانَ يُجيبُ فيما يُسألُ ، فمِن هُنا ؛ وَقعَ المناكيرُ في رِوايتِه ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ منه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : لا شَيء .

(٣٩٣٢) المُنكَدرُ بنُ مُحَمّدِ بنِ المُنكَدرِ التّيميّ القُرَشيُّ (بخ ت) : كانَ مِن خِيارِ عِبادِ الله ، اشتَغَلَ بالتقشُّفِ ؛ فقَطَعَتْهُ العبادةُ عَن مُراعاةِ الحِفْظِ والتعاهدِ في الإتقانِ فكانَ يأتي بالشيءِ الذي لا أصْلَ له عَن أبيهِ تَوَهُّماً ، فلمَّا ظَهَرَ ذلكَ في روايتهِ ؛ بَطَلَ الاحتجاجُ بأخبارِهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

(٣٩٣٣) موسى بنُ عُبيدةَ بن نَشيطٍ ، أبو عبدِ العزيزِ الرّبَذيّ (ت ق) : كانَ مِن خيارِ عباد الله ؛ نُسُكاً وفَضْلاً وعبادةً وصلاحاً ، إلاّ أنه غَفَلَ عَن الإتقان في الحِفْظِ ، حتى يأتيَ بالشيءِ الذي لا أصْلَ له متَوَهِّماً ، فبَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ مِن جهةِ النقْلِ ، وإنْ كانَ فاضلاً في نفسِهِ .

(٣٩٣٤) نَجيحُ بنُ عبدِ الرحمنِ السِّنْديُّ ، أبو مَعْشَرٍ المَدنيُّ ، مَولى أمّ موسى (٤) : اختَلَطَ في آخرِ عُمُرِهِ وبقيَ ـ قبلَ أن يموتَ ـ سنتين في تَغَيُّرٍ شديدٍ ؛ لا يَدري ما يُحَدِّثُ بِهِ ، فكَثُرَ المناكيرُ في روايتهِ في اختلاطِه ؛ فَبَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ .

(٣٩٣٥) نَصرُ بنُ بابٍ ، أبو سَهلٍ النّيسابوريُّ : يَنفَرِدُ بالمقلوباتِ عَنِ الثّقاتِ ، ويروي عن الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الثّقاتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في روايتهِ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ حديثُهُ بشيءٍ .

(٣٩٣٦) نَصْرُ بنُ طَرِيفٍ الباهِلِيُّ ، أبو جَزِيٍّ القَصّابُ : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهِم ، كأنّهُ كانَ الُمتعمّدَ لذلكَ ، لا يَجوزُ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشيءٍ .

(٣٩٣٧) النّضرُ بنُ عَبدِ الرّحمنِ ، أبو عُمرَ الخَزّازُ الكُوفيُّ (ت) : يَروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ نميرٍ : متروكُ الحديثِ .

(٣٩٣٨) هِشامُ بنُ سَعْدٍ القُرَشيُّ ، مَولى آلِ أبي لَهَبٍ (خت م ٤) : يَقلِبُ الأسانيدَ وهو لا يَفهمُ ، ويُسنِدُ الموقوفاتِ مِن حيثُ لا يَعلمُ ، فلمّا كَثُرَ مُخالَفَتُه الأثباتَ فيما يَروي عن الثقاتِ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ، وإن اعتُبِرَ بما وافقَ الثّقاتِ مِن حديثِهِ ؛ فلا ضَيرَ .

(٣٩٣٩) هِشامُ بنُ عُبيدِ اللهِ الرّازيُّ السّنّيُّ : كان يَهِمُ في الرواياتِ ، ويُخْطِئُ إذا رَوى عَنِ الأثباتِ ، فلَمّا كَثُرَتْ مخالفتُهُ الأثباتَ ؛ بَطَلَ الاحْتِجاجُ بِهِ .

(٣٩٤٠) همّامُ بنُ مُسلمٍ الزّاهدُ الكُوفيُّ : شيخٌ يسرِقُ الحَديثَ ويحَدّث به ، ويَروي عَنِ الثّقاتِ ما ليسَ مِن أحاديثِهِم ؛ على قِلّةِ مَعرفتِه بِصناعةِ الحَديثِ ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ مِنه ، وكثُرَ في رِوايتِه ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٩٤١) الهَيْثَمُ بنُ جَمّازٍ الحَنَفيُّ الكوفيّ : البَكّاءُ ، كانَ مِنَ العُبّادِ والبَكّائينَ ، مِمّن غَفَلَ عَن صِناعةِ الحديثِ والحِفظِ ، حتّى كانَ يَروي المعضلاتِ عَنِ الثّقاتِ توهّماً ، فلمّا ظَهرَ ذلكَ منهُ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بشَيءٍ .

(٣٩٤٢) الوازعُ بنُ نافعٍ العُقَيليُّ : يَروي المَوضوعاتِ عَنِ الثّقاتِ ؛ على قِلّةِ رِوايتِه ويُشبِهُ أن يَكونَ الُمتعمّدَ لِذلكَ ، بل وَقعَ ذلكَ في رِوايتِه ؛ لِكثرةِ وَهمِهِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ ؛ لما انفردَ عَنِ الثّقاتِ بما ليسَ مِن أحاديثِهِم . عن ابنِ مَعينٍ : ليسَ بثقةٍ .

(٣٩٤٣) الوليدُ بنُ جُمَيعٍ الكوفيُّ (بخ م د ت س) : ينفردُ عَنِ الأثباتِ بما لا يُشبِهُ حديثَ الثقاتِ ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ ؛ بَطَلَ الاحتِجاجُ بهِ .

(٣٩٤٤) يَحيى بنُ عيسى بنِ مُحَمّدٍ التّيميّ الرَّمْليّ (بخ م د ت ق) : سَيِّئُ الحِفظِ كَثيرُ الوَهَمِ ، حتى جعلَ يُخالفُ الأثباتَ فيما يروي عَن الثقاتِ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ مِنهُ ؛

بَطلَ الاحتجاجُ بهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ ، ليسَ بشيءٍ .

(٣٩٤٥) يَحيى بنُ يَزيدَ ، أبو شَيْبَـةَ الرّهاويّ (د) : يَروي المقلوباتِ عنِ الأثباتِ ، ويأتي عَنْ أقوامٍ ثقاتٍ بأشياءَ مُعضَلاتٍ ، فلمّا كَثُرَ ذلكَ في روايتِه ، بَطلَ الاحتجاجُ بهِ .

(٣٩٤٦) يَزيدُ بنُ عَبدِ المَلكِ بنِ نَوْفَلٍ الهاشِميُّ المَدنيُّ ، أبو خالدٍ النوفَليُّ (ق) : ساءَ حِفْظُه ؛ حتّى كـانَ يَروي المقلوباتِ عَنِ الثّقـاتِ ، ويأتي بالمناكيرِ عَنِ المشاهيرِ ، فبَطَلَ الاحتِجاجُ بآثارِهِ . وإنِ اعتَبَرَ معتَبِرٌ بما وافقَ الثقاتِ مِن حديثِهِ ، مِن غيرِ أن يَحْتَجَّ بهِ ؛ لَم أَرَ بذلكَ بأساً . كانَ أحمدُ سَيِّئَ الرأيِ فيهِ . عن ابنِ مَعينٍ : ضعيفٌ .

(٣٩٤٧) يوسفُ بنُ مُحَمّدِ بنِ المُنكَدرِ التّيميُّ القُرَشيُّ (ق) : يروي عَن أبيهِ ما ليسَ مِن حَديثِهِ مِنَ المناكيرِ التي لا يَشُكُّ عوامُّ أصحابِ الحَديثِ أنّها مقلوبةٌ ، وكانَ يوسُفُ شيخاً صالحاً ممّن غَلَبَ عليهِ الصلاحُ ؛ حتى غَفَلَ عَنِ الحِفْظِ والإتقانِ ، فكانَ يأتي الشَيْءَ على التوهُّمِ ، فَبَطَلَ الاحتجاجُ بِهِ على الأحوالِ كُلِّها .

(٣٩٤٨) يوسفُ بنُ مَيمونَ الصّبّاغُ ، أبو خُرَيْمٍ الكوفيُّ (ق) : فاحشُ الخَطَأ ، كثيرُ الوَهَمِ ، يروي عَنِ الثّقاتِ ما لا يُشبهُ حَديثَ الأثباتِ ، فلمّا فَحُشَ ذلكَ منهُ في روايتِهِ بَطَلَ الاحْتِجاجُ بِهِ . كذا قالَ في المجروحينَ .

وترجَمَ فيهِ أيضاً يوسفَ أبا خزيمة الذي يروي عن أنسِ بنِ سيرينَ ، وقالَ : أستحبّ مجانبةَ حديثِهِ إذا انفردَ .

وترجمَ في الثـقـاتِ يوسفَ بنَ مـيـمونَ القُـرَشيَّ الذي يَروي عن أبي عـبـيـدةَ بنِ حذيفةَ ، وروى عنهُ العراقيونَ .

وقد أشارَ المزّيُّ إلى أنّ مِن الناسِ مَن جعلَهُما اثنينَ ، ومِنهُم مَن جَعَلَهُما واحداً ، وذكرَ في ترجمَتِهِ من شيوخهِ : عطاء ، وأنس بنَ سيرينَ ، وأبا عبيدةَ بنَ حذيفةَ .

(٩٣) مَنْ تعدّدَتْ فيه ألفاظُ الجرحِ

(٣٩٤٩) إبْراهيمُ بنُ الأشعثِ البخاريُّ ، لَقَبُهُ (لام) : يُغْرِبُ ويتفرَّدُ ويُخْطِئ ويُخالف .

ثبت الرواة الذين تكلّم عليهم ابن حبّان بجرح أو تعديل مرتبين على حروف الهجاء

الكنى

ثبت الرواة الذين ترجمهم ابنُ حِبّان في المجروحين والثقات

١ ـ	إبراهيم (بُرَيْه) بن عمر بن سفينة	(٢٣٨٣) ٣٣٨٢
٢ ـ	إسْحاقُ بنُ يَحيى بنِ طلحةَ القرشيّ	١٥٣٨ (٢٥١٨)
٣ ـ	إسحاقُ بنُ أبي يَحيى الكَعْبيُّ	(٢٣١٤)
٤ ـ	إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق	(١٣٣٣) ٢٣٥٢
٥ ـ	إسماعيلُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ جُحادةَ اليامِيُّ	(١٠٠٢) ١٤٧٦
٦ ـ	أفلح بن سعيد القُبائي المدني	(٢٠٠٦) ٣٤٩٤
٧ ـ	بِشرُ بنُ شُعيبِ بنِ أبي حَمزَةَ الحِمصيّ	(٩٤)
٨ ـ	بُكيرُ بنُ أبي السَّميط الْمِسْمَعيّ المكفوف	٩٨٨ ، (٢٣٩٤)
٩ ـ	بُكيرُ بنُ مِسْمار ، أخو مُهاجر	(١٥٩)
١٠ ـ	ثابتُ بنُ قيسٍ ، أبو الغُصْن المَدنيُّ	٨١٤ ، (٢٣٩٦) ٢٨٢٠
١١ ـ	ثُبَيْتُ بنُ كثيرٍ الضَّبِّيُّ البَصْريُّ	٩٢٦ ، (١٧٦٢) ٢٨٢١
١٢ ـ	ثعلبةُ بنُ يزيدُ الحمانيّ الكوفيّ	(٢٢٤٤)
١٣ ـ	جاريةُ بنُ هَرِم الفُقَيميُّ	(١١٧٤)
١٤ ـ	جعفر بن الحارث ، أبو الأشهب الكوفيّ	(١٦١) ١٤٧٩ ، ١٥٤٠
١٥ ـ	جعفر بن زياد الأحمر ، أبو عبد الله الكوفيّ	(٣٢٢٠)
١٦ ـ	جَميعُ بنُ عُميرٍ التَّيميّ	(٢١٧٩) ٢٢٤٧
١٧ ـ	جُنيدُ بنُ العَلاءِ بنِ أبي وَهْرةَ	(١٨٧٠) ٣٨٠٧
١٨ ـ	الحارثُ بنُ عَبدِ الله الأعورُ الهَمْدانيّ الخارِفيّ	(٢٢٤٨)
١٩ ـ	الحارثُ بنُ عُبيدٍ ، أبو قُدامةَ الإياديّ البَصْريُّ	١٠٠٩ (٢٣٩٧)
٢٠ ـ	الحارثُ بنُ عبيدةَ الحِمْصيّ	٩٤٤ (٣١٧٣)
٢١ ـ	حبّان بن علي ، أبو علي العنزيّ الكوفيّ	(١٥٣٦) ٢٤١٥
٢٢ ـ	حَبّةُ بن جوين العرنيّ ، أبو قُدامَةَ الكُوفيّ	(٢٢٤٩)
٢٣ ـ	حريث بن أبي حريث	(٢٨٧٤)
٢٤ ـ	الحسنُ بنُ عَطيةَ بنِ سَعدٍ العَوفيُّ	(١٨١٧) ٣٨٦٩ ، ٢٧٦٢

٢٥ ـ الحسنُ بن محمد اللّيثيُّ البلخي	(٢٠١٧) ٣٣٩٠
٢٦ ـ حسينُ بنُ عطاءِ بن يسار المدني	٨٧٤ ، ١٥٦٣ ، ١٨٧٣ ، (٢٧٣٧)
٢٧ ـ الحكمُ بن طَهْمان	(٢٦١٤/م)
٢٨ ـ الحكم بن مصعب القرشيُّ	١٣٥٧ (٢٣٥٥) ٣٣٤٣
٢٩ ـ حماد بن قيراط النيسابوري	١٣٦٠، (٣١٢٢) ٣٣٤٤
٣٠ ـ حَنْظَلَةُ بنُ عُبيدِ الله السَّدُوسِيُّ البَصْريُّ	(٢٥٤٧)
٣١ ـ خارجةُ بنُ مُصعبٍ الضُّبَعيّ	(١٨٧٦) ٣٦١٦
٣٢ ـ خالدُ بنُ رَباحٍ الهُذَليُّ البَصْريّ	(٢٤٦٨) ٢٦٩٣ ، ٣٧٣٣
٣٣ ـ خالد بن عمرو الأموي السعيدي	(٢١٤٣) ٣٦١٧
٣٤ ـ خالد بن محدوج ، أبو روح الواسطيّ	(٢٩٧٦) ٣٧٣٤
٣٥ ـ خَيْثَمَةُ بنُ أبي خَيْثَمَةَ البصريّ	(١٦٤٢) ١٨٠٢ ، ٢٧٦٩ ، ٢٨٣١ ، ٣٨٧٠
٣٦ ـ دهثم بن قُرّان العكليّ اليماميّ	(٢٣٥٦)
٣٧ ـ راشد بن معبد الواسطيّ	١٩٥٦ ، (٢٠٢٧)
٣٨ ـ رباح بن أبي معروف المكي	١٥١٥ ، (١٥٦٧) ٨١٩ ، ٣٠٩٨
٣٩ ـ رُزَيق ، أبو عبدِ الله الألهانيُّ الشّاميّ	٨٢٠ ، (٢٣١٨)
٤٠ ـ ركين بن عبد الأعلى الضبي	(٣٢٢٢) ٣٣٩٥
٤١ ـ رَوحُ بنُ عَطاءِ بنِ أبي مَيمونةَ البَصْريّ	٩٤٩ ، ١٣٦٧ ، (٢٤٩٧)
٤٢ ـ زائدةُ مَولى عُثمانَ بنِ عَفّانَ	(٢٨٨٨) ٣٧٥٤
٤٣ ـ الزبيرُ بنُ سَعيدٍ المَدائنيّ	٨٢٢ ، (٢٨٣٤)
٤٤ ـ زَكريّا بنُ حَكيمٍ ـ أبو العتيك ـ الحَبطيّ	١٩٨٧ ، (٣١٣٢) ٣٦١٩
٤٥ ـ زهير بن إسْحاق السلولي السلميّ	(١٤٨٣)
٤٦ ـ زياد بن عبد الله النميري البصري	(٢٧٧١) ٣٥٣٠
٤٧ ـ زياد بن المنذر ، أبو الجارود الثقفيّ	(٢١٨٨) ٢٢٥٩ ، ٣٧٢٤
٤٨ ـ زيد بن حبّان الرقيّ	١٠١٣ ، (٢٤٩٨)
٤٩ ـ سعيد التمار	(٢٨٣٧)
٥٠ ـ سعيدُ بنُ خالدِ بنِ أبي طَويلٍ الشّاميُّ	٨٢٣ ، (٣٠٩٩)
٥١ ـ سَعيدُ بنُ مَسلمةَ بنِ هِشامٍ الأمويّ	(٢٨٩٥)
٥٢ ـ سعيد بن واصل الجرشيّ	١٠١٤ ، ١٠٤٨ ، (٢٤٩٩)

٨٠ -	عبدُ الله بن شريك العامريّ	(٣١٤٢) ٣٧٨٣
٨١ -	عَبدُ الله بنُ عُبيدةَ الرَّبَذيُّ	١٨٠٨ ، (٢٩١١) ٣٨٧٢
٨٢ -	عَبدُ الله بنُ عُصْمٍ الحنفيُّ اليماميُّ	(١٩٩٤) ٢٩١٢
٨٣ -	عبدُ الله بنُ عُمرَ بنِ حَفصٍ العُمَريّ	١٢٢٠ ، (٢٥٨٢) ٣٨٣٧
٨٤ -	عبدُ الله بنُ المؤمَّل بن وهب المَخزوميُّ	٩٣٣ ، (٢٨٤٧)
٨٥ -	عَبدُ الله بنُ مَيسرَةَ أبو إسحاقَ الكوفيّ	(٢٤٠٤) ٣٥٥٢
٨٦ -	عبد الواحد بن زيد البصريّ العابد	(٢٥٨٥) ٣٩٠٢
٨٧ -	عَبدُ الواحِدِ بنُ قَيسٍ الشامي	٨١٠ (٢٣٦٠)
٨٨ -	عَبدُ الواحدِ بنُ نافعٍ أبو الرِّماح الكَلاعيّ	(٢٠٦٥) ٣٧٠٥
٨٩ -	عبيدُ بنُ إسحاقَ ، أبو عبد الرحمن العَطّارُ	٩٥٧ (٣١٤٤)
٩٠ -	عتاب بن حرب بن جبير المزني	٩٩٦ ، (٢٣٢٦)
٩١ -	عُثمانُ بنُ رُشَيدٍ	(٢٩٢٣) ٣٧٩٨
٩٢ -	عجلانُ بنُ سَهلٍ الباهليُّ	(٢٨٤٨)
٩٣ -	عِسْل بن سفيان اليَربوعيّ التميميّ	١٥٤٤ ، ١٥٩٩ ، (٢٣٢٧)
٩٤ -	عطاء بن مسلم الخفّاف ، أبو مخلد الحلبيّ	٨٣٤ ، (٢٩٧٢)
٩٥ -	عطاء ، أبو محمّد الحمّال	(٢٨٥١) ١٠٣٢
٩٦ -	عُفَيرُ بنُ مَعْدانَ ، أبو عائذٍ الحِمصيُّ	(٢٧٠٦) ٣٩٠٩
٩٧ -	العلاء بن زهير ، أبو زهير الأزديّ الكوفيّ	٨٣٦ ، (٣١٤٧)
٩٨ -	العلاء بن عمرو الحنفيّ الكوفيّ	١١٤٣ ، (٣٢٥٩) ٣٤١٣
٩٩ -	علي بن الحصين بن مالك العنبري	٨٥٤ ، (٢٥٠٨)
١٠٠ -	عليّ بن علقمة الأنماري	٧٢٤ ، (٢٧٨٧)
١٠١ -	عليُّ بنُ مُوسى بنِ جَعفرٍ الصّادِق	(٤٨٩) ٧٧٢ ، ١٥٢٨
١٠٢ -	عَليّ بنُ هاشِم بنِ البَريدِ الكُوفيّ	(٢٢٧٣)
١٠٣ -	عمر بن إبراهيم العبدي البصري	٦٧٤ ، ١٦٠٠ ، (٢٣٢٩)
١٠٤ -	عُمرُ بنُ عَبدِ الله البصريّ الرّوميّ	(٢٩٩٤) ٣٤١٧
١٠٥ -	عُمرُ بنُ يَزيدَ النّصريّ	٦٧٦ ، (١٧٩٥) ٣٠٢٧
١٠٦ -	عمران بن ظبيان الكوفي	(٩٧٥) ١٤٩٥
١٠٧ -	عِمرانُ بنُ مُسلمٍ القَصيرُ البَصريّ	٤٥٥ ، (٧٠١) ١٥٤٥

١٣٦ - محمد بن عامر، أبو عبد الله الرمليّ	(٣٢٠١)
١٣٧ - مُحَمّدُ بنُ عُبيدِ الله بن أبي رافعٍ	(٢٩٤٤) ٣٨٥٦
١٣٨ - مُحمّدُ بنُ عَمروِ بن عبيد	(٨٠٦) ١٤٣٩، (٢٣٦٩)
١٣٩ - محمد بن يعلى، أبو عليّ السلميّ (زنبور)	١٥٠٢، (٣٠٧٥)
١٤٠ - مَروانُ بنُ شُجاع	٩٦٥، (٢٧٩٧)
١٤١ - مسرة بن معبد اللّخمي	٩٠٣، (١٤٤٨) ٢٣٣٢
١٤٢ - مسلم بن عطية الفقيمي	(٢٧٩٨)
١٤٣ - مشرح بن هاعان المصريّ	٦٨٢، ١٦١٤، (٢٧٣١)
١٤٤ - مصعب بن ثابت بن عبد اللهِ المدني	(٢٧٩٩) ٣٨١٣
١٤٥ - المُغيرةُ بنُ مُوسى البَصْريّ	٨٥٦، (٢٨٠٢)
١٤٦ - مُفَضَّل بن مبشر الأنصاري	(١٩٤٥) ٣٩٣١
١٤٧ - مَيّاحُ بنُ سَريع	(٣٢٧٠) ٣٥٨٧
١٤٨ - ميمون بن سياهٍ، أبو بحر البصري العابد	٦٨٥، ١٦١٧، (٢٣٧٤)
١٤٩ - مَيمونُ بنُ موسى بن عبد الرحمن المَرَئيّ	٩٠٧، (٢٨٠٣)
١٥٠ - مينا (ميناء) مولى عبد الرحمن بن عوف	(٢٨٥٦) ٣٨٠٣
١٥١ - نافع، أبو غالب الباهليّ	(٢٨٠٤)
١٥٢ - النَّضرُ بنُ مَعْبدٍ، أبو قَحْذَم البَصْريُّ	٦٨٦، (٢٣٤٥)
١٥٣ - النَضْرُ بنُ منصورِ الغَنَويُّ	٩٣٨، (٢٩٥٦) ٣١٥٧، ٣٧٤٧
١٥٤ - نُعيمُ بنُ مُوَرِّع بنِ تَوبةَ العَنبَريّ	(٣٢٧١) ٣٤٣٥
١٥٥ - نُفَيعُ بنُ الحارثِ الأعمى القاضي الهَمْدانيّ	(٢١٠٧) ٣٥٠٤
١٥٦ - هارون بن سعد العجلي الكوفي	(٢٢٩٠) ٣٥٠٦
١٥٧ - هارونُ بنُ عَنْتَرةَ الشّيبانيّ الكوفيّ	(٢٩٥٨) ٣٤٣٨
١٥٨ - هشام بن لاحق، أبو عثمان المدائني	(٢٨٠٥) ٣٥٩٠
١٥٩ - هلال بن خباب، أبو العلاء العبدي	٨٤٨، ١٦١٨، (٢٥٦٥)
١٦٠ - هلالُ بنُ زَيدِ بنِ يَسارِ بنِ بولا	(٢١١١) ٣٣٧٥
١٦١ - الوليدُ بنُ جُمَيع الكوفيُّ	(٢٣٣٥) ٣٩٤٣
١٦٢ - الوليد بن عمرو بن ساجٍ الحداني	(٢٩٦٢) ٣٥٩٣
١٦٣ - الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني الكوفي	(١٠٢٧)

١٦٤ - يَحيى بنُ بِسطام بن حريث البَصريّ	٢٢٩٢ ، (٢٦٠٤) ٢٧٣٨ ، ٣٤٧٨
١٦٥ - يَحْيى بنُ أبي حَيَّةَ ، أبو جَناب الكَلْبيُّ	(١٩٠١) ٢٧٢٤
١٦٦ - يَحيى بنُ سَلَمةَ بنِ كَهيلٍ الحضرميّ	(٢٩٦٤) ٣٧٧٠
١٦٧ - يحيى بن عثمان القرشيّ التيميّ البصريّ	(٢٩٦٥) ٣٥٩٦
١٦٨ - يَحيى بنُ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الله الجاريُّ	٨٦٥ ، (٢٣١٣)
١٦٩ - يحيى بنُ مُسلم ، أبو الضّحّاك الهَمْدانيُّ	٨٦٦ ، (٢٣٧٦)
١٧٠ - يحيى بن ميمون بن عطاء التّمّار البصريّ	(٣٢٧٥) ٣٤٤٩
١٧١ - يَحيى بنُ يَزيدِ ، أبو شَيبَةَ الرّهاويّ	(٧٨٦)
١٧٢ - يحيى بن يعقوب بن مدرك الأنْصاريّ	(٣٠٨٦) ٣٥٩٨
١٧٣ - يَزيدُ بنُ مَروانَ الخَلاّلُ البَغداديّ	(٢١١٨) ٣٤٥١
١٧٤ - يوسفُ بنُ إبراهيمَ ، أبو يوسفَ اللآلُ التّيميّ	(٣٢١٣) ٣٤٦٤
١٧٥ - يوسفُ ، أبو خُزيمةَ	٩٨٦ ، (٣١٦١)
١٧٦ - يونسُ بنُ الحارثِ الطّائفيّ	(٢٥٤٠) ٣٧٧٣
١٧٧ - يُونُسُ بنُ أبي يَعفور الكُوفيُّ	٩٧٨ ، (٢٨١٤)
١٧٨ - أبو الأَعينِ العَبديّ	٣٦٠٢ (٣٠٩٢)

= أبو رجاءٍ الجَزَريّ - محرز بن عبد الله

= أبو المثنى - سليمان بن يزيد الكعبيّ .

ثبت الرواة الذين جرَحَهُم ابن حبّان ممن أخرج لهم الشيخان في صحيحيهما

١ - إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ مُجَمِّع الأنصاريّ (٣٠١٢) خت
٢ - إبراهيمُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ الرَّحمن (١٧٥٦) خ
٣ - إبْراهيمُ بنُ مُهاجرِ بنِ جابرٍ البَجَلِيُّ الكوفيُّ (٢٤٦٥) ٣٧٧٤ م
٤ - أحمدُ بنُ إشْكابَ الصّفّارُ الكوفيُّ (١١٦٩) خ
٥ - أحمدُ بنُ بَشيرٍ الكوفيّ (٢٣٥٠) خ
٦ - أحمدُ بنُ أبي سُرَيجٍ ، أبو جَعفرٍ الرّازيُّ (١٠٦٢) خ
٧ - أحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ وَهْبٍ المصريُّ (٢١٤٦) م
٨ - أُسامَةُ بنُ زَيْدٍ اللَّيْثيُّ ، مَولاهُم ، المَدَنيُّ ١٣٢٦ (٤٣٧) خت م
٩ - أسباطُ ، أبو الْيَسَعَ البَصْريُّ (٢٣٨٤) خ
١٠ - إسحاقُ بنُ مُحمّدِ بنِ إسماعيلَ الفَرْويّ (١٦٢٢) خ
١١ - أَسيدُ بنُ زَيدٍ الجَمّالُ الهاشميُّ الكوفيُّ (١٩٣١) خ
١٢ - أَشْعَثُ بنُ سَوَّارٍ الثقفيُّ (٢٤٣٠) م
١٣ - أشهلُ بنُ حاتِمٍ (١٠٠٣) ١٥٦٥ خ
١٤ - أفلحُ بنُ سَعيدٍ القُبائيُّ المدنيُّ (٢٠٠٦) ٣٤٩٤ م
١٥ - أيمنُ بنُ نابلٍ ، أبو عِمران المَكّيُّ الحَبَشيُّ ٨٥١ ، ١٥٦٦ (٢٣٠٨) خ
١٦ - أيوبُ بنُ عائذِ بنِ مُدْلجٍ الطائيُّ (١٣٤٠) ٢٢٤١ خ م
١٧ - البَخْتَريُّ بنُ عُبيدٍ الطّائيُّ (١٠٣٧) ٣٢٤٤ م
١٨ - البَخْتَرِيُّ بنُ مختارٍ العَبْديُّ (١٣٤٢) م
١٩ - بُرَيْدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أبي بُرْدَةَ الأشْعَرِيُّ (١٣٤٤) ع
٢٠ - بِشرُ بنُ خالدٍ العَسكَريّ (٤٤٧) ١٠٦٦ خ م
٢١ - بِشرُ بنُ عُبَيسِ بنِ مَرحومٍ العَطّارُ (١١٢٤) خ
٢٢ - بِشرُ بنُ هِلالٍ الصَّوافُ ، أبو مُحمّدٍ البَصريّ (١٠٦٧) م
٢٣ - بشيرُ بنُ المهاجِرِ الغَنَويُّ الكوفيّ (٢٤٧٧) م
٢٤ - بقيةُ بنُ الوَليدِ الحِمْصيُّ الكَلاَعيُّ (٧٢٥) ٨٧٠ ، ١٥٤٩ ، ٣٢٣٥ خت م

٢٥ -	بكرُ بنُ سَوَادة المِصْريُّ	(١٣٤٦) خت م
٢٦ -	بُكيرُ أبو عَبدِ الله	(١٧٣١) م
٢٧ -	بَهزُ بنُ حَكيم بنِ مُعاوية بن حَيدةَ القُشَيريّ	١٥٣٩ (٢٤٩١) خت
٢٨ -	الجرّاحُ بنُ مَليح بنِ عَديٍّ الرُّؤاسيّ	(٣٠١٨) م
٢٩ -	جَعْدُ بنُ دينار اليَشْكُريُّ البَصْريُّ	(١٣٤٩) خ م
٣٠ -	جعفرُ بنُ مُحَمّدِ بن عَليٍّ العَلويُّ الهَاشِمي	(٤٥٤) ٧٤٩ م
٣١ -	جُمعَةُ بنُ عَبدِ الله أبو بَكرٍ البَلْخيّ	(٢٧٠) ٢٢٤٦ خ
٣٢ -	الحارثُ بنُ عُبيدٍ الإياديّ البَصْريُّ	١٠٠٩ (٢٣٩٧) خت م
٣٣ -	الحارثُ بنُ عُمَيرٍ البَصْريُّ	(٢٠١٤) خت
٣٤ -	حبيبُ بنُ سالمٍ	(١٧٣٢) م
٣٥ -	حَبيبُ الأعورُ، مولى عُروةَ بنِ الزبيرِ	(١٣٥١) م
٣٦ -	الحجّاج بن أَرْطَاة النَّخْعيُّ الكوفيُّ	(١٨٧١) م ع
٣٧ -	حَرْبُ بنُ مَيْمونٍ، أبو الخَطابِ البَصْريّ	(٢٤١٦) ٢٦٤٨ م
٣٨ -	حُرَيْث بن أبي مَطَر الفَزَاريّ الكوفيّ	(١٣٥٣) خت
٣٩ -	حَريزُ بنُ عثمانَ الرَّحَبيُّ الحِمصيُّ	(٢٢٥١) خ
٤٠ -	حَزْمُ بنُ أبي حَزْمٍ القُطَعِيُّ البَصْريّ	(١٣٥٤) خت م
٤١ -	حَسّانُ بنُ إبراهيمَ أبو هشامٍ الكَرْمانيّ	(١١٧٨) خ م
٤٢ -	حسانُ بنُ عَبْدِ الله، أبو عَليٍّ الواسطيُّ	(١٣٥٥) خ
٤٣ -	الحَسَنُ بنُ عَبْدِ الله العُرَنيّ البَجَليّ مولاهم	(١٣٥٦) خ م
٤٤ -	الحسنُ بنُ عُمارةَ البَجَليُّ الكُوفيُّ	(١٨٧٢) خ
٤٥ -	حُسينُ بنُ واقدٍ أبو عَليّ	(١١٨٢) خت م
٤٦ -	حَمّادُ بنُ الجَعْدِ البَصْريُّ	(٢٧٦٣) خت
٤٧ -	حَمّادُ بنُ أبي الجَعْدِ البَصْريُّ	(٢٥٤٦) خت
٤٨ -	حماد بن أبي سُلَيْمانَ	(١٣٥٨) ٢٢٥٥ خت م
٤٩ -	خالدُ بنُ يزيدَ بنِ زيادٍ الطَّبيبُ الكاهليُّ	(١٥٧٨) خ
٥٠ -	خَطّابُ بنُ عُثمانَ الفَوزيّ الحِمصيَ	(١١٨٩) خ
٥١ -	خِلاسُ بنُ عَمرو البَصريّ	(٢٧٦٧) ع
٥٢ -	داودُ بنُ الحُصينِ مَولى عَبدِ الله بنِ عَمرو	(٩٩) ٢٢٥٦ ع

٥٣ - رباحُ بنُ أبي مَعروفِ بن أبي سارّة المَكّيُّ ١٥١٥ (١٥٦٧) ٨١٩، ٣٠٩٨ م

٥٤ - الربيعُ بنُ صُبيحٍ الأسْلميُّ السّعديّ ٦٦١ (٢٤٠١) خت

٥٥ - زاذانُ الكنديُّ مولاهم، أبو عُمَرَ الكوفيُّ (٢٤٧٩) م

٥٦ - زَمْعَة بنُ صالحٍ المكّيّ (٢٩٧٠) م

٥٧ - زُهْرَةُ بنُ معبَدٍ، أبو عقيلٍ القُرَشيُّ (١٣٦٩) خ

٥٨ - زهيرُ بن مُحَمَّدٍ العَنْبَريُّ، أبو المنذرِ الخراسانيُّ (١٥٨٣) ع

٥٩ - زيادُ بنُ عَبْدِ الله بنِ الطُّفَيْلِ البَكّائيُّ العامريُّ ٦٦٣ (٢٤٣٩) خ م

٦٠ - سالمُ بنُ عَجلانَ الأفطَسُ (٢٢٦٠) خ

٦١ - سَعْدُ بنُ سَعيدِ بنِ قيسٍ الأنْصاريُّ (١٣٧١) خت م

٦٢ - سَعيدُ بنُ داودَ بنِ زَنْبرٍ الزّنْبَريّ (٣٠٤٨) ٣٤٨٦ خت

٦٣ - سَعيدُ بنُ زَيدٍ، أبو الحسنِ ٢٢٠ (٩٩٣) ١٥٣٢ خت م

٦٤ - سَعيدُ بنُ عبدِ الرّحمنِ الجُمَحيُّ (١٩٨٩) ٢٠٣٥ م

٦٥ - سُفْيانُ بنُ حُسَيْنٍ السُّلَميّ الوَاسِطيّ (٢٠٢) ٧٢٨، ٧٩٤، ١٠٢٩، ٣٠٤٩ خت

٦٦ - سَلامُ بنُ أبي مُطيعٍ الخُزاعيّ، مَولاهُم ٨٨٠ (٢٤٠٢) خ م

٦٧ - سَلْمُ بنُ زَرير، أبو بِشْرٍ العُطارديُّ ٨٢٤ (٢٤١٨) خ م

٦٨ - سُليمان بن قَرْم الضّبّيّ الكوفيّ (٢٢٦١) خ م

٦٩ - سُلَيْمانُ بنُ كثيرٍ، أبو داودَ العَبْديُّ ٦٦٤ (٢٥٠٠) ٢٥٤٩ ع

٧٠ - سُليمانُ بنُ مُعاذٍ البَصريُّ (٢٣٨٦) خت م

٧١ - سُويدُ بنُ سَعيدٍ الحَدَثانيُّ (٣٢٨١) م

٧٢ - سويدُ بنُ عَمرٍو، أبو الوليدِ الكَلْبيُّ الكُوفيُّ (٢١٩٤) ٣٣٩٨ م

٧٣ - شَدّادُ بنُ سَعيدٍ أبو طَلحةَ الرّاسِبيّ البَصريّ (١٢٠٨) م

٧٤ - شَريكُ بنُ عَبْدِ الله بنِ الحارثِ النَّخعيُّ ١٣٨٢ (٢٥٦٨) خت م

٧٥ - شَريكُ بنُ عَبدِ الله بنِ أبي نَمِرٍ القُرَشيّ (١٢٠٩) خ م

٧٦ - شعيبُ بنُ صفوانَ الثّقَفِيُّ الكوفيّ (١٣٨٣) م

٧٧ - شَهرُ بنُ حَوشبٍ الأشعريُّ (٣٢٨٢) م

٧٨ - صَيفيّ (١٧٤٠) م

٧٩ - طلحةُ بنُ يَحيى بنِ طلحةَ التَّيْميُّ القُرَشيُّ (١٣٨٨) م

٨٠ - عامرُ بنُ مُصعَبٍ (١٧٩١) خ

٨١ ـ	عبّادُ بنُ راشدٍ التّميميُّ	(٢٧٠٢) خ
٨٢ ـ	عَبّادُ بنُ أبي صالحٍ السّمانُ	٨٨١ ، ١٠٤٥ (٣٢٢٧) م
٨٣ ـ	عَبّادُ بنُ مَنصورٍ ، أبو سَلَمةَ النّاجي البَصْريُّ	(١٨٨١) ٢٢٦٥ ، ٣٢٣٧ خت
٨٤ ـ	عبّادُ بنُ يَعقوبَ الرّواجِنيّ الكوفيّ	(٢٢٦٦) ٢٧٠٣ ، ٣٨٢٩ خ
٨٥ ـ	عَبّادٌ القُرَشيّ	(١٧٤١) ع
٨٦ ـ	عبدُ الحميدِ بنُ جعفرِ بن عبدِ الله الأَوْسيُّ	١١٠ (١٢١٣) خت م
٨٧ ـ	عَبدُ الحَميدِ بنُ حَبيبِ بنِ أبي العِشرينَ	(١٢١٤) خت
٨٨ ـ	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَرْمَلَةَ الأسلَمِيُّ المَدَنيّ	(١٣٨٩) م
٨٩ ـ	عبدُ الرّحمنِ بنُ أبي الزّنادِ بن ذَكوانَ المَدنيُّ	٦٤٩ ، ٩٣٢ (٢٣٣٨) خت م
٩٠ ـ	عبدُ الرّحمنِ بنُ سُليمانَ بنِ الغَسيلِ	٨٠٨ ، ١٢١٧ ، ١٦٣٥ (٢٥٠٣) خ م
٩١ ـ	عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ الله البَصريّ	(١١٣٤) خ
٩٢ ـ	عبدُ الرّحمنِ بنُ عبدِ الله بنِ دينارٍ المَدنيُّ	٩٣١ (٢٤٢٠) خ
٩٣ ـ	عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ الله بنِ عُتبةَ المسعودي	(٢٥٥١) ٣٨٣٢ خت
٩٤ ـ	عَبدُ الرّحمنِ بنُ عَبدِ المَلكِ بن محمّد المَدنيّ	(١١٣٥) خ
٩٥ ـ	عَبْدُ العزيزِ بنُ الربيعِ بنِ سَبْرَةَ الجُهَنيُّ	(١٣٩١) م
٩٦ ـ	عَبْدُ العزيزِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي عُبَيدٍ الدَّراوَرْدِيُّ	(١٣٩٣) ع
٩٧ ـ	عَبْدُ العزيزِ بنُ المختارِ الأنصاريّ البَصْريُّ	(١٣٩٤) ع
٩٨ ـ	عَبدُ العَزيزِ بنُ مَيمونَ بنِ أبي رَوّادٍ الأزديُّ	(١٩٦٤) ٣٨٧٥ خت
٩٩ ـ	عَبدُ العَزيزِ الأعمى	(١٧٧٢) ع
١٠٠ ـ	عَبدُ الكَريمِ بنُ مَالك ، أبو سَعيدٍ الجَزَريُّ	٢٢٣ ، ٦٥٠ ، ٩٥٥ ، ١٥٤٣ (٢٣٥٩) ع
١٠١ ـ	عَبدُ الكريمِ بنُ أبي المُخارقِ البَصريُّ	(٢٤٤٦) ٣٩٠٠ خت م
١٠٢ ـ	عَبدُ الله بنُ جَعفرِ بنِ غَيلانَ الرَّقّيُّ	(١١٣٩) ٢٥٥٢ ع
١٠٣ ـ	عَبدُ الله بنُ جَعفرِ بنِ المِسوَرِ المَخْرَميُّ	(١٩٦٦) ٢٤٠٣ ، ٣٨٣٦ خت م
١٠٤ ـ	عَبْدُ الله بنُ حُمرانَ بن عَبْد الله البَصْريُّ	(١٣٩٧) خت م
١٠٥ ـ	عَبْدُ الله بنُ شُبْرُمَةَ ، أبو شُبْرُمَةَ الكوفيُّ	(٥٠٦) (١٤٠٢) خت م
١٠٦ ـ	عَبدُ الله بنُ صالحٍ ، كاتبُ الليثِ المِصريّ	٦٥١ (١٩٣٨) ١٩٦٨ ، ٢٩١٠ خت
١٠٧ ـ	عَبدُ الله بنُ عامرٍ ، أبو عِمرانَ اليَحْصُبيُّ	(١٧٧٣) م
١٠٨ ـ	عبدُ الله بنُ عبدِ الرحمنِ الأنصاريُّ	(١٧٥) ٢٥٢٣ ع

١٠٩ -	عبدُ الله بنُ عَبْدِ الله بن أويسٍ الأصبحيُّ	٨٠٩ (٢٥٠٦) م
١١٠ -	عَبدُ الله بنُ عُبيدةَ الرَّبَذيُّ	١٨٠٨ (٢٩١١) ٣٨٧٢ خ
١١١ -	عَبدُ الله بنُ عُمرَ بن حَفصٍ العُمَريّ	١٢٢٠ (٢٥٨٢) ٣٨٣٧ م
١١٢ -	عبدُ الله بنُ أبي عَمرٍو الغفاريُّ	(٣٠٠٣) م
١١٣ -	عبدُ الله بنُ لهيعةَ الحَضرميّ الغافقيُّ	(١٨٨٥) ١٩٣٩ م
١١٤ -	عَبدُ الله بنُ مَطرٍ أبو رَيحانةَ السّعديّ البَصريّ	(١٢٢١) م
١١٥ -	عَبدُ المَجيدِ بنُ عَبدِ العَزيزِ بنِ أبي رَوّادٍ المكّي	(٢٩١٤) ٣٨٣٨ م
١١٦ -	عبدُ الملك بنُ الرّبيع بنِ سَبْرةَ	(٢٩١٥) م
١١٧ -	عَبْدُ الواحدِ بنُ أبي عونٍ الدّوْسيُّ	(١٤٠٦) خت
١١٨ -	عُبَيدُ بنُ يَعيش المحاملي ، أبو مُحَمَّد الكوفيّ	(١٤٠٧) م
١١٩ -	عُبيدُ الله بنُ الأخنَسِ ، أبو مالكٍ الخزّاز	(٢٤٨٣) ع
١٢٠ -	عبيدُ الله بنُ سَعيدِ بنِ مسلم	١٤٠٨ (٢٤٥٠) خت
١٢١ -	عُبيدةُ بنُ مُعتِّبٍ الضَبّيُّ الكوفيّ	(٢٥٥٤) ٣٩٠٦ خت
١٢٢ -	عَتّابُ بنُ بَشيرٍ الحرّانيُّ	(٢٣٨٢) خ
١٢٣ -	عُثْمانُ بنُ عُثْمانَ الغطفانيُّ القرشيُّ	(١٤٠٩) م
١٢٤ -	عَطاءُ بنُ أبي مُسلمٍ الخُراسانيُّ	(٢٥٢٦) ٣٩٠٨ م
١٢٥ -	عُقبةُ بنُ عُبَيْدٍ ، أبو الرَّحّالِ الطّائيُّ	٨٠٤ (٢٥٠٧) خت
١٢٦ -	عَليّ بنُ حَفصٍ ، أبو الحَسَنِ المَدائنيُّ	(١٢٣١) م
١٢٧ -	عَليّ بنُ زيدِ بنِ عَبدِ الله الجُدْعانيُّ	٦٢٧ ، ١٥٣٥ ، ٢٦٤٣ (٢٧٠٧) ٣٨٤٣ م
١٢٨ -	عَليّ بنُ هاشِمِ بنِ البَريدِ الكُوفيُّ	(٢٢٧٣) م
١٢٩ -	عَمّارُ بنُ أبي عَمّارٍ ، أبو مُحَمَّدٍ الهاشِميُّ	(١٤١٧) م
١٣٠ -	عَمّارُ بنُ مُحَمّد ، أبو اليَقظانِ الكوفيُّ	(٢٤٥٣) ٣٨٤٥ م
١٣١ -	عَمّارُ بنُ مُعاويةَ الدُّهْنيّ البَجَليّ	(١٢٣٨) م
١٣٢ -	عُمرُ بنُ حَفصِ بنِ غيَاثٍ النَّخَعيُّ الكوفيُّ	(١٢٣٣) خ م
١٣٣ -	عُمَرُ بنُ حمزةَ بنِ عَبْدِ الله بنِ عُمَرَ المدنيّ	(١٤١١) خت م
١٣٤ -	عُمَرُ بنُ عَليِّ بنِ الحُسينِ بنِ عَليٍّ أبي طالبٍ	(١٤١٣) م
١٣٥ -	عُمرُ بنُ مُحَمّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ الزُّبيرِ الأسَديّ	(٧٣٧) خ
١٣٦ -	عِمرانُ بنُ مُسلمٍ القَصيرُ المِنْقريُّ البَصريّ	٤٥٥ (٧٠١) ١٥٤٥ خ م

١٣٧ - عِمْرانُ العَمّيُّ القطّان (١٤١٥) خت
١٣٨ - عَمرُو بنُ العَبّاسِ، أبو عُثمانَ البَصريّ (١١٤٥) خ
١٣٩ - عَمرُو بنُ مَرزوقٍ الباهِليُّ، مَولاهم البَصريُّ (١٢٣٧) خ
١٤٠ - فُضَيْلُ بنُ مَرْزوقٍ الرُّؤاسيُّ الكوفيّ ٨٤١ (٢٩٣٢) م
١٤١ - قُرَادٌ، أبو نوح (١٤٢٤) خ
١٤٢ - قُرَيْشُ بنُ أَنَسٍ، أبو أنسٍ الأنْصاريُّ البَصْريُّ ٦٥٦، ٦٧٩ (٢٥٥٧) خ م
١٤٣ - قَيسُ بنُ حَفصٍ الدّارِميُّ البَصريُّ (١٠٨١) خ
١٤٤ - كاملٌ، أبو العَلاءِ السَّعْديُّ (٣٠٢٨) ٣٩١٨ م
١٤٥ - كَثيرُ بنُ شِنْظيرٍ، أبو قُرَّة الأزديُّ البصريّ ٨٤٢ (٢٤٧٥) ٣٣٣٤ خ م
١٤٦ - لَيْثُ بنُ أبي سُلَيْم بن زُنَيْم اللَّيْثيُّ (٢٥٥٩) خت م
١٤٧ - مالكُ بنُ عَبدِ الواحِدِ، أبو غَسّانَ المِسْمَعيّ (١٠٨٢) م
١٤٨ - مُبارَكُ بنُ فَضَالةَ بنِ أبي أُمَيَّةَ (١٤٢٨) خت
١٤٩ - مُجالدُ بنُ سَعيدِ بنِ عُميرٍ الهَمْدانيّ (٢٥٢٩) ٣٥٦٩ م
١٥٠ - مُحمّدُ بنُ إسْماعيلَ بن أبي فُدَيْكٍ الدِّيليُّ (١٢٥١) ع
١٥١ - مُحمّدُ بنُ الحَسَنِ الأسَديُّ (التلّ) (٢٤٢٣) ٣٥٧٣ خ
١٥٢ - مُحَمّدُ بنُ الحَسنِ المُزَنيُّ الواسِطيُّ (٣٠٤١) خ
١٥٣ - مُحمّدُ بنُ الزِّبْرِقان، أبو هَمّامٍ الأَهْوازيُّ (١٢٥٥) خ م
١٥٤ - مُحمّدُ بنُ زيادِ بن الرّبيع الزّياديّ البَصريّ (١٢٥٦) خ
١٥٥ - مُحَمّدُ بنُ سُلَيْم، أبو هِلالٍ الرّاسِبيُّ (٦٥٧) ٨١٢، ٢٥١٢ خت
١٥٦ - مُحمّدُ بنُ عَبدِ العَزيزِ الرَّمْليُّ الواسِطيُّ (١١٥١) خ
١٥٧ - مُحمّدُ بنُ عَبدِ الله بن قُهْزَاذَ المَروزيّ (١٠٩٥) م
١٥٨ - مُحَمّدُ بنُ عَبْد الله بن مسلم الزُّهْريُّ ٩٠٠ (٢٥٣٣) ع
١٥٩ - مُحمّدُ بنُ عُبَيْدِ بن مَيمونَ التَّبّان المَدنيّ (١٢٦٠) خ
١٦٠ - مُحمّدُ بنُ عَمرو بن عَبّادِ بن جَبَلةَ الباهِليُّ (١٥٥٩) ١٦٢٦ م
١٦١ - مُحَمّدُ بن عَمْرِو بن عَلْقَمَةَ اللَّيْثيُّ (١٤٤٠) ع
١٦٢ - مُحَمّدُ بنُ الفضلِ السَدُوسيُّ البَصْريُّ (٢٥٦١) ع
١٦٣ - مُحمّدُ بنُ مُحمّدِ بنِ مَرزوقٍ الباهِليُّ البَصريُّ (١٢٦٣) م
١٦٤ - مُحَمّدُ بنُ مُسْلِمٍ الطائفيُّ (١٤٤٢) خت م

١٦٥ -	مُحَمَّدُ بنُ مَيْسَرَةَ بن أبي حَفْصَةَ البَصْريُّ	(١٤٤٤) خ م
١٦٦ -	مُحَمَّدُ بنُ يزيدَ بن رفاعةَ بن سَمَاعةَ الرِّفاعيُّ	(١٦١٣) م
١٦٧ -	مُرَجَّى بنُ رَجاءٍ الضَّريرُ ، أبو رجاءٍ البَصريُّ	٨٦٢ (٢٣٧٢) خت
١٦٨ -	مَروانُ بنُ شُجاعٍ	٩٦٥ (٢٧٩٧) خ
١٦٩ -	مِصْدَع ، أبو يحيى الْمُعَرْقَب الأنصاريّ	٦٨٣ (٢٣٩١) م
١٧٠ -	مَعْقِلُ بنُ عُبَيْدِ الله الجَزَرِيُّ العَبْسيُّ	(١٤٥٠) م
١٧١ -	الْمُغيرةُ بنُ عَبدِ الرّحمن بنِ الحارثِ المَخزوميّ	(١٢٧٤) خ
١٧٢ -	مُقَدَّمُ بنُ مُحمّدِ بنِ يَحيى بن عَطاءٍ الْمُقَدّميّ	(١٦٢٧) خ
١٧٣ -	الْمُنْذِرُ بنُ مالكِ بنِ قُطَعَة ، أبو نَضْرَة العَبْديُّ	(١٤٥٢) خت
١٧٤ -	مُوسى بنُ خَلَفٍ العَمِّيُّ البَصْريُّ	(٢٥٣٧) ٢٦٨١ ، ٣٨٦١ خت
١٧٥ -	موسى بنُ مَسعودٍ ، أبو حُذيفةَ النَّهْديُّ	(١٢٧٨) خ
١٧٦ -	موسى بنُ هارونَ البُرديّ المَدنيّ	(١٢٧٩) خ
١٧٧ -	مُؤَمَّلُ بنُ إسماعيلَ البَصريّ	(١٢٨٠) خت
١٧٨ -	مَيْمونُ بنُ سِياهٍ العابدُ البَصْريّ	٦٨٥ ، ١٦١٧ (٢٣٧٤) خ
١٧٩ -	النَّضرُ بنُ مُحمّدٍ الجُرَشيُّ اليَماميّ	(١٠٤٤) خ م
١٨٠ -	هارونُ بنُ سَعدٍ العِجليُّ الكُوفيُّ	(٢٢٩٠) ٣٥٠٦ م
١٨١ -	هِشامُ بنُ سَعْدٍ القُرَشيُّ	٦٨٧ (٢٦٠٠) ٣٢٤٢ ، ٣٩٣٨ خت م
١٨٢ -	هِلالُ بنُ أبي مالكٍ الأزديُّ الأحمَريُّ	(٢٦٠١) ٣٤٤٠ خت
١٨٣ -	الوليدُ بنُ جُمَيعٍ الكوفيُّ	(٢٣٣٥) ٣٩٤٣ م
١٨٤ -	يَحيى بنُ أبي زَكَريّا الغَسّانيُّ الواسِطيُّ	(٣٠٨٢) ٣٤٧٩ خ
١٨٥ -	يَحيى بنُ الضُّرَيْسِ البَجَليّ ، مَولاهم	(١٢٩١) م
١٨٦ -	يَحيى بنُ عبدِ الله بنِ الضَّحّاكُ البابْلُتّيُّ	٨٦٤ (٢٤٧٦) خت
١٨٧ -	يَحيى بنُ عيسى بن مُحَمّدٍ التّيميّ الرَّمْليّ	(٢٥٣٨) ٣٩٤٤ م
١٨٨ -	يَحْيى بنُ أبي كثيرٍ اليَماميُّ البَصْريُّ	(٦١٢) ١٩٠٢ ع
١٨٩ -	يَحيى بنُ مُحَمّدِ بنِ قَيسٍ البَصريّ	٨٤٩ (٣٠٣٤) م
١٩٠ -	يَحيى بنُ الْمُهَلّبِ ، أبو كُدَيْنَةَ البَجَليّ	(١٢٩٣) خ
١٩١ -	يَحيى بنُ مَيمونٍ البَصْريُّ ، أبو الْمُعَلّى العَطّارُ	(٢٩٦٦) خت
١٩٢ -	يَحْيى بنُ اليَمانِ العِجليّ الكوفيّ	(١٢٩٤) م

١٩٣ - يزيدُ بنُ أبي زيادٍ الهاشميُّ ، مَولاهُم	(٦٦٠) ١٩٤٨ خت م
١٩٤ - يزَيدُ بنُ عَبْدِ الله بنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثيُّ	(١٤٦٧) ع
١٩٥ - يَزيدُ بنُ كَيْسانَ ، أبو إسْماعيلَ الأَسْلَميُّ	(١٦٢١) م
١٩٦ - يعقوبُ بنُ عَبدِ الله بنِ أبي طَلحَةَ	(١٨٦٦) م
١٩٧ - يونسُ بنُ أبي الفُراتِ الإسكاف	(٢٨١٣) ٣٦٠٠ خ
١٩٨ - يُونُسُ بنُ أبي يَعفور الكُوفيُّ	٩٧٨ (٢٨١٤) م
١٩٩ - أبو بَكرِ بنُ شُعيبٍ	(٣٢١٦) ٣٦٠٣ م
٢٠٠ - أبو بكرٍ ، يُقال : اسمه عَبْدِ الله بنِ أبي القِطافِ	٨٥٨ (٢٦٠٨) م

ثَبَتُ مصادر الكتاب

* **الآجري** : أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان البصري (ت : بعد ٣٠٠هـ) .

- سؤالات الآجري أبا داود في الجرح والتعديل . تحقيق : محمد علي قاسم العمري طبع وتوزيع : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤٠٣هـ .

* **الآمدي** : سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد (ت : ٦٣١هـ) .

- الإحكام في أصول الإحكام . تحقيق : الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ .

* **ابن الأثير** : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت : ٦٠٦هـ) .

- جامع الأصول في أحاديث الرسول . تحقيق : الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ، دار البيان ، ١٣٩٢هـ .

- النهاية في غريب الحديث والأثر . تحقيق : طاهر الزواوي ومحمود طناحي ، دار الفكر .

* **ابن الأثير** : عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري (ت : ٦٣٠هـ) .

- أسد الغابة في معرفة الصحابة . دار الفكر .

- الكامل في التاريخ . دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة .

- اللباب في تهذيب الأنساب . دار صادر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

* **الأحدب** : د . خلدون محمد سليم الحموي .

- أسباب اختلاف المحدثين في قبول الأحاديث وردها . الدار السعودية للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

* **الأزوري** : محمد بن أحمد .

- الإمام أبو حاتم الرازي ومنهجه في النقد . رسالة ماجستير من جامعة أم القرى (١٤٠٤هـ) .

* **الإسماعيلي** : أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل (٣٧١هـ) .

- كتاب المعجم في أسماء شيوخه . تحقيق : الدكتور زياد محمد منصور ، رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤٠٥هـ .

* **الإِسْنَويّ** : عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر (ت : ٧٧٢هـ) .

- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول . تحقيق : د . محمد حسن هيتو ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .

- طبقات الشافعية . تحقيق : د . عبدالله الجبوري ، وزارة الأوقاف العراقية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ .

* **الأشعري** : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر (ت : بعد ٣٢٤هـ) .

- الإبانة عن أصول الديانة . تحقيق : فوقية حسين ، مصر .

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين . تحقيق : محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩هـ .

* **الإصطخري** : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي (القرن الرابع) .

- المسالك والممالك ، مطبعة بريل ، ليدن ، ١٩٢٧م .

* **الأعظمي** : د . محمد مصطفى .

- منهج النقد عند المحدثين . توزيع : جامعة الملك سعود ، الرياض ، الطبعة الثانية .

* **الألباني** : المحدّث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت : ١٩٩٩م) .

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل . المكتب الإسلامي ، ١٣٩٩هـ .

- سلسلة الأحاديث الصحيحة . المكتب الإسلامي .

- سلسلة الأحاديث الضعيفة . المكتب الإسلامي ، ١٣٩٩هـ .

- صحيح الجامع الصغير . المكتب الإسلامي ، ١٣٨٨هـ .

- ضعيف الجامع الصغير . المكتب الإسلامي ، ١٣٩٩هـ .

* **إمام الحرمين** : أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني (ت : ٤٧٨هـ) .

- البرهان في أصول الفقه . تحقيق : د . عبد العظيم الديب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ قطر .

* **أمير بادشاه** : محمد أمين الحسني الحنفي المكي .

- تيسير التحرير شرح كتاب التحبير في الأصول . ط . الحلبي ، ١٣٥٠هـ .

* **الأنصاري** : عبد العَليّ محمد بن نظام الدين .

- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت . ط . الأولى ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣٢٢هـ .

* **الباجي** : أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الأندلسي (ت : ٤٧٤هـ) .

- كتاب الحُدود في الأصول . تحقيق : د . نزيه كمال حمّاد ، نشر : مؤسسة الزعبي حمص ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ .

* **البخاري** : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم الإمام (ت : ٢٥٦هـ) .

- الأدب المفرد . نشر : قصي محب الدين الخطيب ، القاهرة ، ١٣٧٩هـ .

- التاريخ الصغير . تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب ، ١٣٩٧هـ .

- التاريخ الكبير في تراجم الرجال . المكتبة الإسلامية ، تركيا .

- الجامع الصحيح المختصر المعروف بصحيح البخاري . تحقيق : الدكتور مصطفى البغا ، الطبعة الأولى .

- الضعفاء الصغير . تحقيق : بوران ضناوي ، عالم الكتب ، ط . الأولى ، ١٤٠٤هـ .

* **ابن بدران** : عبد القادر بن أحمد بن مصطفى الدمشقي (ت : ١٣٤٦هـ) .

- تهذيب تاريخ دمشق . دار المسير ، بيروت .

- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد . دار الطباعة المنيرية ، الطبعة الأولى .

* **ابن برهان** : أحمد بن علي بن محمد الوكيل البغدادي (ت : ٥١٨هـ) .

ـ الوصول إلى الأصول . تحقيق : د . عبد الحميد علي أبو زيد ، مكتبة المعارف بالرياض ، ١٤٠٣هـ .

* **بروكلمان** : كارل المستشرق .

ـ تاريخ الأدب العربي . ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٧م .

* **البَزْدوي** : فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين (ت : ٤٨٢هـ) .

ـ أصول الفقه ، المطبوع بحاشية كشف الأسرار . طبعة دار الكتاب العربي المصورة ١٣٩٤هـ .

* **البغدادي** : إسماعيل باشا (ت : ١٢٢٩هـ) .

ـ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين . طبع في أستانبول ، ١٩٥٥ .

* **البغدادي** : صفي الدين عبد المؤمن عبد الحق (ت : ٧٣٩هـ) .

ـ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع . تحقيق : علي محمد البجاوي ، طبعة عيسى الحلبي الأولى ، ١٣٧٣هـ .

* **البغوي** : أبو محمد الحسين بن مسعود الفرّاء (ت : ٥١٦هـ) .

ـ شرح السنة . تحقيق : الشيخين زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى .

* **البُلْقيني** : سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير الكناني (ت : ٨٠٥هـ) .

ـ محاسن الاصطلاح . تحقيق : الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، دار الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٤م .

* **البوصيري** : أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني (ت : ٨٤٠هـ) .

ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة . تحقيق : محمد المنتقي الكشناوي ، دار العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .

* **البيهقي** : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الحافظ (ت : ٤٥٨هـ) .
- الأسماء والصفات . تحقيق : الشيخ محمد زاهد الكوثري ، طبعة ثانية مصورة .
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد . تحقيق : أحمد عصام الكاتب ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة . تحقيق : الدكتور عبد المعطي قلعجي توزيع : الباز .
- كتاب السنن الكبير . دار الفكر ، بيروت .
- المدخل إلى دلائل النبوة . الطبعة الأولى .
- مناقب الشافعي . تحقيق : أستاذنا السيد أحمد صقر ، دار التراث .
* **التُجيبي** : القاسم بن يوسف السبتي (ت : ٧٣٠هـ) .
برنامج التجيبي . تحقيق : عبد الحفيظ منصور ، دار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ١٩٨١م .
* **الترمذي** : محمد بن عيسى بن سورة الإمام (ت : ٢٧٩هـ) .
- الجامع الكبير المختصر . تحقيق : الشيخ أحمد شاكر ، ط . الحلبي ، ١٣٥٦هـ .
- الشمائل المحمدية . تعليق : عِزّة عبيد الدعّاس .
- العلل الصغير بشرح ابن رجب الحنبلي . تحقيق : د . نور الدين عتر .
- العلل الكبير . تحقيق : الأستاذ حمزة ذيب مصطفى (رسالة ماجستير) .
* **ابن تَغْري بَرْدي** : جمال الدين أبو المحاسن يوسف البشبغاوي (ت :٨٧٤ هـ) .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
* **تمام الرازي** : أبو القاسم تمّام بن محمد بن عبد الحافظ (ت : ٤١٤هـ) .
- كتاب الفوائد . تحقيق : الدكتور عبد الغني أحمد جبر التميمي ، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى ، ١٤٠٣هـ .

* **ابن تيمية** : أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني (ت : ٧٢٨هـ) .

ـ الاختيارات الفقهية من فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية . تحقيق : محمد حامد الفقي ، نشر دار المعرفة ، بيروت .

ـ الإيمان . المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠١هـ .

ـ درء تعارض العقل والنقل . تحقيق : الدكتور محمد رشاد سالم ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ .

ـ مجموع الفتاوي . جمع وترتيب : عبدالرحمن بن قاسم النجدي وولده محمد طبعة مصورة عن الأولى ١٣٩٨هـ ، توزيع : إدارة الافتاء بالرياض .

* **الثعالبي** : أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري .

ـ يتيمة الدهر . طبعة مصر .

* **ابن الجاورد** : الإمام أبو محمد عبدالله بن علي بن الجاورد النيسابوري (ت : ٣٠٧هـ) .

ـ المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلم) . مطبعة الفجالة الجديدة .

* **الجرجاني** : الشريف علي بن محمد بن علي (ت :٨١٤هـ) .

ـ كتاب التعريفات . دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ، بيروت .

* **الجُورَقاني** : أبو عبدالله الحسين بن إبراهيم الهَمَذاني (ت : ٥٤٣هـ) .

ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير . تحقيق : عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي نشر : الجامعة السلفية ـ بنارس/الهند ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .

* **ابن الجزري** : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت : ٨٣٣هـ) .

ـ غاية النهاية في طبقات القراء . نشره : برجستراسر ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م .

* **الجوزجاني** : أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت : ٢٥٩ هـ) .

ـ أحوال الرجال . تحقيق : السيد صبحي البصري البدري السامرائي ، مؤسسة

الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٥هـ .

* **ابن الجوزي** : أبو الفتح عبد الرحمن بن علي بن محمد التميمي (ت : ٥٩٧هـ) .

- إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه . تحقيق : الدكتور أحمد العماري ، رسالة ماجستير من جامعة أم القرى (١٣٩٩هـ) .

- تلبيس إبليس . طبعة مصورة عن دار الكتب العلمية ببيروت .

- دفع شبهة التشبيه . تحقيق : د . الخولي .

- العلل المتناهية . تحقيق : الأستاذ رشاد الحق الأثري ، إدارة العلوم الأثرية بباكستان .

- المنتظم في تاريخ المملوك والأمم . مطبعة دار المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى .

* **أبو جيب** : سعدي .

- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي . طبعة دار الفكر بدمشق (١٤١٨هـ) .

* **ابن أبي حاتم** : عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي الحنظلي (ت : ٣٢٧هـ) .

- الجرح والتعديل . تحقيق : الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* **ابن الحاجب** : جمال الدين عثمان بن عمر المصري (ت : ٦٤٦هـ) .

- مختصر المنتهى الأصولي . الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ ، مصورة طبعة بولاق الأولى .

* **حاجي خليفة** : مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي (ت : ١٠٩٧هـ) .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . منشورات مكتبة المثنى ، بغداد .

* **الحازمي** : الإمام أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمذاني (ت : ٥٨٤هـ) .

- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار . نشر وتعليق : راتب حاكمي ، ط . أولى .

* **حافظ** : الدكتور عبدالله بن علي .

- نشأة النقد عند المحدثين . رسالة ماجستير .

* **الحاكم الكبير** : أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد الكرابيسي الحافظ (ت : ٣٧٨هـ) .

ـ شعار أصحاب الحديث . تحقيق : عبد العزيز السدحان ، دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

ـ الكنى والأسماء : مخطوط منه نسخة مصورة في جامعة أم القرى بمركز البحث العلمي ، وفي مكتبتي نسخة مكبرة عنها .

* **الحاكم النيسابوري** : أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن البَيِّع (ت : ٤٠٥هـ) .

ـ سؤالات الحاكم للدارقطني في الجرح والتعديل . تحقيق : الدكتور موفق عبدالله عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الرياض .

ـ المدخل إلى معرفة الصحيحين . تحقيق : د . ربيع بن هادي المدخلي . الجزء الأول منه .

ـ المدخل إلى معرفة الصحيحين . تحقيق ودراسة : د . إبراهيم بن علي الكليب رسالة ماجستير من جامعة محمد بن مسعود ، ١٤٠٣هـ .

ـ المدخل إلى كتاب الإكليل . مطبوع ضمن مجموعة الرسائل الكمالية .

ـ المستدرك على الصحيحين . دار الكتاب العربي .

ـ معرفة علوم الحديث . تحقيق : د . السيد معظم حسين ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت ، الطبعة الثانية .

* **ابن حبان** : محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي الحافظ (ت : ٣٥٤هـ) .

ـ التقاسيم والأنواع . المجلدات الثلاث المخطوطة ، نسخة مصورة في مكتبتي من تركيا .

ـ الثقات من المحدثين . دار المعارف العثمانية .

ـ روضة العقلاء ونزهة الفضلاء . تحقيق : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية .

ـ كتاب المجروحين من المحدثين . تحقيق : الأستاذ محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي حلب .

- كتاب المجروحين من المحدثين . تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي ، دار الصميعي الرياض (١٤٢٠هـ) .

- مشاهير علماء الأمصار . تصحيح : المستشرق فلايشمهر ، دار الكتب العلمية .

* **ابن حجر العسقلاني** : أحمد علي بن حجر (ت : ٨٥٢هـ) .

- الإصابة في تمييز الصحابة . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين) . عدة طبعات .

- تغليق التعليق على صحيح البخاري . تحقيق : الدكتور سعيد عبد الرحمن القزقي الطبعة الأولى .

- تقريب التهذيب . تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف . توزيع : دار الباز .

- تهذيب التهذيب . دائرة المعارف النظامية في الهند .

- لسان الميزان . دائرة المعارف النظامية في الهند .

- نزهة النظر شرح نخبة لفكر في مصطلح أهل الأثر . المكتبة العلمية بالمدينة المنورة الطبعة الثالثة .

- النكت على ابن الصلاح . تحقيق : الدكتور ربيع بن هادي ، الجامعة الإسلامية .

- هدي الساري مقدمة فتح الباري . المطبعة السلفية .

* **الحجوي** : محمد بن الحسن بن العربي الثعالبي (ت : ١٣٧٦هـ) .

- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي . بتحقيق : عبدالعزيز عبدالفتاح القاضي نشر : المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ .

* **ابن حزم** : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت : ٤٥٦هـ) .

- الإحكام في أصول الأحكام . تحقيق : أحمد شاكر ، نشر : زكريا علي يوسف الطبعة الثانية .

- جمهرة أنساب العرب . تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف بالقاهرة .

- الفِصَل في الملل والأهواء والنِحَل . تحقيق : د . محمد إبراهيم نصر ود . عبدالرحمن عميرة . نشر : شركة عكاظ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .

- المحلّى . طبعة مصورة عن طبعة أحمد شاكر ، دار الفكر ، بيروت .

* **حسن إبراهيم حسن .**

- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي . مكتبة النهضة المصرية الطبعة السابعة .

* **أبو الحسين البصري** : محمد بن علي بن الطيب المعتزلي (ت :٤٣٦ هـ) .

- المعتمد في أصول الفقه . تحقيق : محمد حميدالله وزميله ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ ، عن المعهد العلمي الفرنسي بدمشق .

* **حمادة** : د . فاروق .

- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل . الطبعة الأولى .

* **حمادة** : د . ماهر .

- الوثائق السياسية والإدارية للعصر العباسي الثاني .

* **الحَمْش الحسيني** : عداب السيد محمود بن إبراهيم بن محمد .

- ثعلبة بن حاطب الصحابي المفترى عليه . الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

- رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل ، الطبعة الثانية ، دار حسان الرياض .

* **الحِصني** : الإمام تقيّ الدين أبو بكر بن محمد الحسيني (ت : ٨٢٩هـ) .

- كفاية الأخيار في حَلّ غاية الاختصار (شرح متن أبي شجاع) في الفقه الشافعي . طبعة دار الخير بدمشق (١٤١٧هـ) .

* **الحُمَيدي** : الحافظ أبو بكر عبدالله بن الزبير (ت : ٢١٩ هـ) .

- المسند . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، نشر : دار الباز .

* **الحميدي الأندلسي** : أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح الأزدي (ت : ٤٨٨ هـ) .

- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس . سلسلة تراثنا رقم (٣) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦م .

* **ابن حنبل** : أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الإمام (ت : ٢٤١ هـ) .

- كتاب العلل والرجال . تحقيق : الدكتور طلعت قوج بيكيت ، والدكتور إسماعيل جراح أوغلي ، أنقرة ، ١٩٦٣هـ .

- فضائل الصحابة . تحقيق : الدكتور وصي الله أحمد عباس ، مؤسسة الرسالة ، توزيع : جامعة أم القرى .

- مسند الإمام أحمد . تحقيق : الشيخ أحمد شاكر ، المكتب الإسلامي ودار صادر .

- مسند البراء بن عازب . تحقيق ودراسة : د . السيّد حسين عبدالحميد الحسيني النقيب ، رسالة ماجستير جامعة أم القرى (١٤٠٣هـ) .

* **الخبازي** : جلال الدين عمر بن محمد بن عمر الحنفي (ت : ٦٩١هـ) .

- المغني في أصول الفقه . تحقيق : د محمد مظهر بقا ، طبع وتوزيع : جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٣هـ .

* **الخرائطي** : أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل السامري (ت : ٣٢٧هـ) .

- مكارم الأخلاق ومعاليها . مراجعة وتقديم : عبدالله بن حجاج . نشر : مكتبة السلام العالمية بالقاهرة .

* **الخزرجي** : صفي الدين أحمد بن عبدالله بن أبي الخير (ت : بعد ٩٢٣هـ) .

- خلاصة تذهيب الكمال . تحقيق : الشيخ محمود عبد الوهاب فايد ، مطبعة الفجالة الجديدة ، ١٣٩٢هـ .

* **ابن خزيمة** : الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت : ٣١١هـ) .

ـ التوحيد وإثبات صفات الرب . تحقيق : محمد خليل هراس ، نشر : مكتبة الكليّات الأزهرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ .

ـ المسند الصحيح المختصر . تحقيق وتعليق : الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، الطبعة الثانية .

* **الخطّابي** : أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم البستي (ت : ٣٨٨هـ) .

ـ العزلة . نشر : قصي محب الدين الخطيب .

ـ غريب الحديث . تحقيق : عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، طبع : جامعة أم القرى .

ـ معالم السنن شرح سنن أبي داود . تحقيق : عزت عبيد الدعاس .

* **الخطيب** : د . محمد عجاج الدمشقي .

ـ أصول الحديث : علومه ومصطلحه . الطبعة الرابعة ، ١٤٠١هـ .

* **الخطيب البغدادي** : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت : ٤٦٣هـ) .

ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع . تحقيق : الدكتور محمود الطحان .

ـ تاريخ مدينة السلام (بغداد) . نشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .

ـ الكفاية في علم الرواية . مراجعة : عبدالحليم محمد عبدالحليم ، الطبعة الأولى .

ـ الرحلة في طلب الحديث . تحقيق : الدكتور نور الدين عتر .

* **ابن خلدون** : عبد الرحمن بن محمد (ت : ٨٠٨هـ) .

ـ مقدمة كتاب التاريخ ، طبعة الشعب الأولى .

* **خليفة بن خياط** : أبو عمر خليفة بن خياط بن أبي هبيرة الليثي العصفري الملقب بشباب .

ـ تاريخ خليفة بن خياط . تحقيق : د . أكرم ضياء العمري ، دار الرسالة ودار القلم .

* **ابن خَلّكان** : شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت : ٦٨١هـ) .

ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . تحقيق : د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٣٩٨هـ .

* **الخليلي** : أبو يعلى خليل بن عبدالله الخليلي القزويني (ت : ٤٤٦هـ) .

ـ المنتخب من كتاب الإرشاد في معرفة علماء البلاد . انتخاب : الحافظ السلفي ، منه نسخة مصورة في مكتبتي .

* **الخولي** : د . محمد مُرْسي .

ـ أبو الفتح البستي : حياته وشعره . دار الأندلس ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

* **الدارقطني** : أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ت : ٥٣٨هـ) .

ـ الضعفاء والمتروكين . تحقيق : الأستاذ موفق عبدالله ، دار المعارف .

ـ كتاب السنن . تحقق : السيد عبدالله هاشم يماني المدني ، دار المحاسن ، القاهرة ١٣٨٦هـ .

ـ كتاب العلل . تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله الهندي ، دار طيبة ، الرياض ١٤٠٥هـ

ـ كتاب العلل . نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، وعنها نسخة مصورة في مكتبتي .

* **الدارِمي** : الحافظ أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي (ت : ٢٥٥هـ) .

ـ السنن . تحقيق : السيد عبدالله هاشم يماني المدني (١٣٨٦هـ) .

* **أبو داود السجستاني** : سليمان بن الأشعث بن عمرو بن عامر الأزدي (ت : ٢٧٥هـ) .

ـ السنن . إعداد وتعليق : عِزّة عبيد الدعاس .

* **ابن دقيق العيد** : الإمام أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري (ت : ٧٠٢هـ) .

ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعلومة من الصحاح . تحقيق : قحطان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة الإرشاد ، بغداد .

* **ابن أبي الدم الحموي** : شهاب الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله بن عبدالمنعم الهمداني (ت : ٦٤٢هـ) .

- كتاب أدب القضاء . تحقيق : د . محمد مصطفى الزحيلي ، نشر : المجمع العلمي العربي بدمشق .

* **الداودي** : شمس الدين محمد بن علي بن أحمد (ت : ٩٤٥هـ) .

- طبقات المفسرين . تحقيق : علي محمد عمر . نشر : مكتبة وهبة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ .

* **الدَّوْلابي** : أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد المكي (ت : ٣١٠هـ) .

- كتاب الكنى والأسماء . دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، الهند .

* **الذهبي** : أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الكردي الدمشقي (ت : ٧٤٨هـ) .

- الإشارة إلى وفيات الأعيان . (مخطوط) في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

- تجريد أسماء الصحابة . دار المعرفة ، بيروت .

- تذكرة الحفاظ . تحقيق : المعلمي اليماني ، مُصوَّرة دار إحياء التراث ، بيروت .

- تلخيص المستدرك . المطبوع بذيله .

- دول الإسلام . تحقيق : فهيم محمد شلتوت وزميله ، الهيئة المصرية ، ١٩٧٤م .

- ذِكْر مَن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل . تحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، توزيع : مكتبة الرشد ، الرياض .

- سير أعلام النبلاء . تحقيق : جماعة من المحقّقين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط طبعة مؤسسة الرسالة الأولى .

- العِبَر في خَبر من عَبَر . تحقيق : الدكتور صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت .

- الكاشف في رجال الكتب الستة . تحقيق : عزت علي عبيد وزميله ، دار النصر بالقاهرة .

ـ المشتبه في أسماء الرجال وأنسابهم . تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية .

ـ مناقب الشافعي وطبقات أصحابه . تحقيق : الشيخ محمد زاهد الكوثري .

ـ المُوقظة . تحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، نشر : مكتب المطبوعات الإسلامية . الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال . تحقيق : علي محمد البجاوي .

* **الرازي** : فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري القرشي (ت : ٦٠٦هـ) .

ـ المحصول في علم أصول الفقه . تحقيق : د . طه جابر فياض العلواني ، جامعة محمد بن سعود الأولى ، ١٣٩٩هـ .

ـ مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) . الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، طهران .

* **الرامهرمزي** : القاضي الحسن بن عبد الرحمن (ت : ٣٦٠هـ) .

ـ المحدث الفاصل بين الراوي والسامع . تحقيق : الدكتور محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر .

* **الربَعي** : الإمام أبو سليمان محمد بن عبدالله بن أحمد الربعي (ت : ٢٧٩هـ) .

ـ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم . رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ، الطالب عبدالله بن أحمد الحمد .

* **ابن رجب الحنبلي** : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن البغدادي الدمشقي (ت : ٧٩٥هـ) .

ـ شرح علل الترمذي . تحقيق : الدكتور نور الدين عتر ، دار الملاح .

ـ جامع العلوم والحكم . طبعة مصطفى الحلبي .

* **الزَبيدي** : الإمام السيّد محمد بن محمد السيد المرتضى (ت : ١٢٠٥هـ) .

ـ تاج العروس من جواهر القاموس . تحقيق : الأستاذ عبد الستار أحمد فراج وزملائه

طبعة وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية ، ١٣٨٥هـ فما بعد ، والطبعة الأولى ١٣٠٧هـ غير المحقّقة .

* **أبو زرعة الدمشقي** : عبدالرحمن بن عمر بن عبدالله النصري (ت : ٢٨١هـ) .

- التاريخ . تحقيق : شكر الله بن نعمة الله القوجاني . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٨٠م .

* **أبو زرعة الرازي** : عبيدالله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ (ت : ٢٦٤هـ) .

- الضعفاء . تحقيق : الدكتور سعدي الهاشمي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ ، نشر المجلس العلمي ، المدينة المنورة .

* **الزركلي** : خير الدين .

- الأعلام (قاموس تراجم) . دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠م .

* **الزمخشري** : محمود بن عمر الخوارزمي (ت : ٥٣٨هـ) .

- أساس البلاغة . تحقيق : الأستاذ عبد الرحيم محمود ، دار الكتب المصرية ١٣٧٢هـ .

* **الزهراني** : أحمد بن صالح بن حسن .

- آراء ابن حبّان في المسائل الاعتقادية . رسالة ماجستير من جامعة أم القرى (١٤١٨هـ) .

* **زهد** : عبدالكريم محمد الفلسطيني .

- دور العقل في التربية الإسلامية عند ابن حبّان - من خلال كتابه روضة العقلاء . رسالة ماجستير من جامعة أم القرى (١٤٠٤هـ) .

* **الزيلعي** : جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الحنفي (ت : ٧٦٢هـ) .

- نصب الراية لأحاديث الهداية . نشر : المكتبة الإسلامية ، الطبعة الأولى .

* **سبط ابن العجمي** : إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي برهان الدين الحلبي (ت : ٨٤١هـ) .

ـ الاغتباط فيمن رمي بالاختلاط . طبع ضمن مجموعة الرسائل الكمالية .

ـ الكشف الحثيث عَمّن رُمي بوضع الحديث . تحقيق : السيد صبحي السامرائي ، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية .

* **السبكي** : تقي الدين أبو الحسين علي بن عبد الكافي (ت : ٧٥٦هـ) .

ـ الإبهاج شرح المنهاج . دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .

ـ فتاوي السبكي . دار المعرفة المصورة ، بيروت .

* **ابن السبكي** : تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي (ت : ٧٧١هـ) .

ـ تكملة الإبهاج شرح المنهاج في علم الأصول . دار المعرفة ، بيروت .

ـ طبقات الشافعية الكبرى . دار المعرفة ، الطبعة الثانية ، وطبعة عيسى البابي الحلبي ، بتحقيق محمود الطناحي ، وعبدالفتاح الحلو .

ـ قاعدة في الجرح والتعديل . تحقيق : الشيخ أبو غدة .

* **السخاوي** : أبو الخير محمد بن عبد الرحمن الحافظ (ت : ٩٠٣هـ) .

ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . تحقيق : فرانز روزنثال ، طبعة مصورة عن نشرة مؤسسة فرانكلين السلفية .

ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي . تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان ، نشر المكتبة السلفية .

ـ المقاصد الحسنة . تحقيق : الشيخ عبدالله محمد الصديق الغُماري ، دار الكتب العلمية .

* **سزكين فؤاد** .

ـ تاريخ التراث العربي . منشورات جامعة محمد بن سعود الإسلامية .

* **ابن سعد** : محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري (ت : ٢٣٠هـ) .

ـ الطبقات الكبرى . دار بيروت ، ١٣٩٨هـ .

* **السفاريني** : الشيخ محمد بن أحمد .

- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية . المكتب الإسلامي ، بيروت .

* **السلمان** : الشيخ عبد العزيز بن محمد .

- الكواشف الجلية عن معاني الواسطية . الطبعة الحادية عشرة ، ١٤٠١هـ .

* **سلّوم** : د . داود .

- شخصيات كتاب الأغاني . مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٠٢هـ .

* **السلومي** : د . سليمان بن عبدالله .

- القرامطة وآراؤهم الاعتقادية . رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠١هـ .

* **السمعاني** : أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن مصور التميمي (ت :٥٦٢ هـ) .

- الأنساب . مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند .

* **السنوسي** : السيد محمد بن يوسف بن عمر (ت : ٨٩٥هـ) .

- شرح السنوسية الكبرى . طبعة مصطفى الحلبي الأولى .

* **السهمي** : أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم الجرجاني (٤٢٧هـ) .

- تاريخ جرجان . تحقيق : الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني .

- سؤالاته للدارقطني . تحقيق : د . موفق عبدالله عبد القادر ، طبع مكتبة المعارف بالرياض ، ١٤٠٤هـ .

* **سيف** : د . أحمد محمد نور .

- ابن معين وكتابه التاريخ . من مطبوعات جامعة أم القرى .

- دلالة النظر والاعتبار عند المحدثين . بحث منشور في مجلة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، العدد الثاني .

- خوارم المروءة و اثرها في عدالة الرواة . بحث منشور في مجلة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، العدد الخامس .

* **السيوطي** : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر محمد الخضيري الحافظ (ت : ٩١١هـ) .

- تاريخ الخلفاء . تحقيق : محمد محيّي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى .

- تحذير الخواص من أحاديث القصّاص . تحقيق : الدكتور محمد لطفي الصباغ المكتب الإسلامي .

- الدرر المنتثرة في الأحاديث المنتشرة . تحقيق : خليل الميس ، الدار العربية .

- الدر المنثور في التفسير بالماثور . طبع دار المعرفة ، بيروت .

- طبقات الحفاظ . تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣م .

- اللآلئ المصنوعة من الأحاديث الموضوعة . طبعة دار المعرفة .

* **الشاطبي** : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت : ٧٩٠هـ) .

- الاعتصام . طبعة المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .

- الموافقات في أصول الإحكام . تحقيق : الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، نشر مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة .

* **الشافعي** : محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي الإمام (ت : ٢٠٤هـ)

- الأم . الطبعة المصورة ، مطبعة بولاق .

- اختلاف الحديث . تحقيق : إبراهيم محمد الصبيعي . رسالة ماجستير مقدمة لجامعة محمد بن سعود الإسلامية .

- الرسالة في أصول الاجتهاد . تحقيق : الشيخ أحمد شاكر . الطبعة الأولى .

* **شاكر** : المؤرخ محمود الحرستاني .

- تاريخ أفغانستان . المكتب الإسلامي ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٠هـ .

- التاريخ الإسلامي . طبعة المكتب الإسلامي على مراحل .

* **ابن شاكر الكتبي** : صلاح الدين محمد بن شاكر الدمشقي (ت : ٦٧٤هـ) .

- عيون التواريخ . منه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

- فوات الوفيات . تحقيق : الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٩٥١م .

* **الشريدة** : د .محمد الحافظ .

الإيمان ومبطلاته . رسالة ماجستير من جامعة أم القرى ، ١٣٩٩هـ .

* **الشكعة** : د . مصطفى .

- سيف الدولة الحمداني . نشر : عالم الكتب ، بيروت .

* **أبو شهبة** : د . محمد بن محمد .

- علوم الحديث . دار الأنوار بالقاهرة ، ١٣٨٥هـ .

- الوسيط في علوم الحديث . عالم المعرفة الأولى بجدة ، ١٤٠٣هـ .

* **الشهرستاني** : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد (ت : ٥٤٨هـ) .

* **الشهري** : د . يحيى بن عبدالله البكري .

- زوائد رجال صحيح ابن حبّان على الكتب الستة . طبعة دار الرشيد الأولى بالرياض (٢٠٠١م) .

- علل الأخبار ومعرفة رواة الآثار من كتاب صحيح ابن حبّان . طبعة دار الرشد الأولى بالرياض (٢٠٠١م) .

- الملل والنحل . تحقيق : عبدالعزيز الوكيل ، نشر : مؤسسة الحلبي وشركاه ، ١٣٨٧هـ .

* **شوقي ضيف** .

- تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي الثاني . دار المعارف الثانية بمصر .

* **الشوكاني** : محمد بن علي اليماني (ت : ١٢٥٠هـ) .

ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول .

ـ السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار . تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، الطبعة الأولى .

ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار . طبعة مصطفى الحلبي ، مصر .

* **ابن أبي شيبة** : أبو بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم العبسي (ت : ٢٣٥هـ) .

ـ الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار . تحقيق : عامر العمري الأعظمي ، الدار السلفية في الهند .

ـ الإيمان . تحقيق : الشيخ ناصر الدين الألباني ، مع مجموعة كتب في مجلد .

* **الشيرازي** : أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي (ت : ٤٧٦هـ) .

ـ التبصرة في أصول الفقه . تحقيق : د . محمد حسن هيتو ، طبعة دار الفكر ، ١٤٠٠هـ .

ـ طبقات الفقهاء . تحقيق : د . إحسان عباس ، ط . دار التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

ـ اللّمع . طبعة مصطفى الحلبي الأولى .

ـ المهذّب في فقه الإمام الشافعي . طبعة مصطفى الحلبي ، الثانية ١٣٧٩هـ .

* **الصالح** : د . محمد أديب الدمشقي .

ـ تفسير النصوص في الفقه الإسلامي . المكتب الإسلامي الطبعة الثانية .

ـ لمحات في أصول الحديث . المكتب الإسلامي الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ .

* **أبو صعيليك** : محمد بن عبدالله .

ـ زوائد ابن حبّان ـ دراسة ونقد . رسالة ماجستير من الجامعة الأردنية (١٤٠٩هـ) .

* **الصَفَدي** : صلاح الدين خليل بن أيبك (٧٦٤هـ)

ـ الوافي بالوفيات . تحقيق جماعة من المستشرقين والعرب .

* **ابن الصلاح** : أبو عَمْرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري الدمشقي (ت : ٦٤٣هـ) .

- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط . تحقيق : د . موفق عبدالله عبد القادر دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٤هـ .

- علوم الحديث . تحقيق : الدكتور نور الدين عتر .

* **الصنعاني** : عبد الرزاق بن همام الصنعاني الحافظ (ت : ٢١١هـ) .

- المصّنف . تحقيق : المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي . طبعة المكتب الإسلامي ، بيروت .

* **الصنعاني** : الأمير محمد بن إسماعيل الحسني (ت : ١١٨٢هـ) .

- توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار . تحقيق : العلامة محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة الخانجي الأولى ، ١٣٦٦هـ .

- ثمرات النظر في علم الأثر . تحقيق : الأستاذ أحمد عبده ناشر ، رسالة ماجستير كلية التربية/جامعة الملك مسعود بالرياض (١٤٠١هـ) .

- سبل السلام شرح بلوغ المرام . جامعة الإمام محمد بن سعود ، بتحقيق عدد من الأساتذة فيها ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ .

* **الضبّي** : أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت :٥٩٩ هـ) .

- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس . سلسلة تراثنا رقم (٦) دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧م .

* **طاش كبرى زاده** : أحمد بن مصطفى بن خليل (ت : ٩٦٨هـ) .

- مفتاح السعادة . تحقيق : كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ، نشر : دار الكتب الحديثة .

* **ابن طباطبا العلوي** : فخر الدين محمد بن علي الحسني .

- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية . تحقيق : محمود توفيق ، مطبعة الرحمانية ، ط . الأولى (١٩٢١م) .

* **الطبراني** : الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت : ٣٦٠هـ) .

ـ المعجم الكبير . تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأمة بغداد .

ـ المعجم الأوسط . تحقيق : الدكتور محمود الطحان ، الطبعة الأولى ، مكتبة المعارف الرياض .

ـ المعجم الصغير . تصحيح : عبد الرحمن محمد عثمان ، نشر : المكتبة السلفية .

* **الطبري** : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الحافظ (ت : ٣١٠هـ) .

ـ تاريخ الرسل والملوك . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف الثانية .

ـ جامع البيان في تأويل آي القرآن . تحقيق : الشيخ أحمد شاكر ومحمود شاكر ، دار المعارف .

ـ المنتخب من كتاب ذيل المذيّل من تاريخ الصحابة والتابعين . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف الأولى .

* **الطحان** : د . محمود .

ـ أصول التخريج ودراسة الأسانيد . دار القرآن الكريم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .

ـ تيسير مصطلح الحديث . طبعات مصوّرة عن الأصل .

ـ الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث . دار القرآن الكريم ، ١٤٠١ هـ .

* **الطحاوي** : أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي (ت : ٣٢١ هـ) .

ـ شرح معاني الآثار . تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، نشر : مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة ، ١٣٨٦هـ .

ـ كتاب العقائد (العقيدة الطحاوية) مطبوع مع شرحه لابن أبي العزّ الحنفي . وسيأتي .

ـ مشكل الآثار . طبعة مصورة عن المطبعة الهندية بدار صادر ، بيروت .

* **الطوسي** : أبو نصر عبدالله بن علي السراج (ت : ٣٧٨هـ) .

ـ اللمع . تحقيق : د .عبد الحليم محمود ، وطه عبد الباقي سرور ، دار الكتب الحديثة بمصر ، ١٣٨٠هـ .

* **الطيالسي** : أبو داود سليمان بن داود بن الجاورد الفارسي (ت : ٢٠٤هـ) .

ـ المسند . ترتيب وعناية : الشيخ أحمد عبد الرحمن الساعاتي البنا ، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ ، المطبعة المنيرية بالقاهرة .

* **الطيبي** : الحسين بن عبدالله بن محمد الحافظ (ت : ٧٤٣ هـ) .

ـ الخلاصة في أصول الحديث . تحقيق : السيد صبحي السامرائي . الأوقاف العراقية ١٣٩١هـ .

* **عباس** . د . وصي الله بن محمد الهندي .

ـ الضعفاء والمجهولون ومروياتهم في سنن النسائي . رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٣٩٦هـ) .

* **ابن عبدالبر** : أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد النمري الأندلسي (ت : ٤٦٣هـ) .

ـ تجريد التمهيد . دار الكتب العلمي ، بيروت .

ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . تحقيق : مصطفى البَلوي ومحمد عبدالكبير البكري ، الطبعة الثانية ، مطبعة الملك الحسن بالمغرب العربي .

ـ الاستغناء في معرفة المشهورين من أهل العلم بالكنى . تحقيق : د . عبدالله السوالمة (رسالة دكتوراه) من جامعة أم القرى ، ١٤٠١هـ .

ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب . مطبوع على حاشية الإصابة .

* **ابن عبد الهادي** : أبو عبدالله محمد بن أحمد المقدسي الحنبلي (ت : ٧٤٤هـ) .

ـ الصارم المنكي في الرد على ابن السبكي . تحقيق : الشيخ إسماعيل الأنصاري ، نشر إدارة الإفتاء بالرياض ، ١٤٠٣هـ .

ـ كتاب في التراجم . مصورة مكروفيلم محفوظة في مركز البحث العلمي .

* **عبيد** : نهاد عبدالحليم الطرابلسي .

ـ الوضع في الحديث وآثاره السيئة على الأمة . رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٤٠١هـ) .

* **عتر** : د . نور الدين الحلبي .

ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين . الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ .

ـ ماذا عن المرأة . الطبعة الثانية ، دمشق .

ـ منهج النقد في علوم الحديث . الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ .

* **العجلوني** : إسماعيل بن محمد الجراحي الدمشقي (ت : ١١٦٢هـ) .

ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس . أشرف على طبعه وتصحيحه : أحمد القلاش . نشر : مكتبة التراث الإسلامي ، حلب .

* **ابن عدي** : عبدالله بن محمد بن عديّ الجرجاني الحافظ (ت : ٣٦٥هـ) .

ـ الكامل في ضعفاء الرجال . مصورة/جامعة الملك عبدالعزيز ، رقم (٣٩٩) .

* **ابن عراق** : أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت : ٩٦٣هـ) .

ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة . تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف وزميله ، نشر : مكتبة القاهرة ، الطبعة الأولى .

* **العراقي** : أبو الفضل زين الدين عبد الحليم بن الحسين الكردي (ت : ٨٠٦هـ) .

ـ التبصرة والتذكرة (شرح ألفيته) بعناية : محمد بن الحسين العراقي ، دار الكتب العلمية ، توزيع : دار الباز بمكة المكرمة .

ـ التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح . تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان ، ط . عبد المحسن الكتبي بالمدينة المنورة .

ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار ، في تخريج ما في الإحياء من الآثار . مطبوع بهامش الإحياء ، طبعة الحلبي .

* **أبو العرب التميمي** : محمد بن أحمد بن تميم (ت : ٣٣٣هـ) .

- طبقات علماء إفريقية . طبعة دار الكتاب اللبناني .
- طبقات علماء تونس . طبعة دار الكتاب اللبناني .
- كتاب المحَن . تحقيق : د . يحيى وهيب الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٣هـ .

* **ابن العربي المالكي** : أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد المعافري الإشبيلي (ت : ٥٤٣هـ) .

- أحكام القرآن . تحقيق : علي محمد البجاوي ، طبعة عيسى الحلبي الجديدة .

* **عُرَيب بن سعد القرطبي** (ت : بعد ٣٣١هـ) .

- صلة تاريخ الطبري . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف الأولى

* **ابن أبي العز الحنفي** : علي بن علي بن محمد (ت : ٩٧٢هـ) .

- شرح العقيدة الطحاوية . تحقيق : الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مكتبة دار البيان ١٤٠٤هـ .

* **ابن عساكر** : أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (ت : ٥٧١هـ) .

- تبيين كذب المفتري . نشر مكتبة القدسي ثم دار الكتاب العربي ، ١٣٩٩هـ .
- تهذيب تاريخ دمشق الكبير . ترتيب وتهذيب : الشيخ عبد القادر بدران ، دار المسيرة .
- العسعس : إبراهيم .
- منهج ابن حبّان في مشكل الحديث . رسالة ماجستير من الجامعة الأردنية (١٩٩٢م) .

* **عطار** : الأستاذ أحمد عبد الغفور .

- مقدمة كتاب الصحاح . الطبعة الثانية ، على نفقة حسن عباس شربتلي ، ١٤٠٢هـ .

* **العُقَيلي** : أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى المكي الحافظ (ت : ٣٢٢هـ) .

- الضعفاء الكبير . تحقيق : الدكتور عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٤هـ .
- الضعفاء الكبير . تحقيق : د . عبدالله حافظ ، رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر .

* **علاء الدين البخاري** : عبد العزيز بن أحمد (ت : ٧٣٠هـ) .

- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي . دار الكتاب العربي بالأوفسيت ، ١٣٩٤هـ .

* **العلائي** : صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الشافعي (ت : ٧٦١هـ) .

- جامع التحصيل في إحكام المراسيل . تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ .

* **العلمي** : أبو اليمن مجير الدين عبدالرحمن بن محمد (ت : ٩٢٨هـ) .

- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد . تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى .

* **ابن العماد الحنبلي** : أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد (ت : ١٠٨٩هـ) .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب . منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت .

* **العمري** : د . أكرم ضياء العمري .

- بحوث في تاريخ السنة المشرفة . الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ .

- المجتمع المدني في عهد النبوة . خصائصه وتنظيماته الأولى . الطبعة الأولى .

- موارد الخطيب البغدادي . دار القلم ، الطبعة الأولى .

* **العَوْفي** : مُعَوَّض بن بلال .

أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث . رسالة ماجستير من جامعة أم القرى (١٤٠٠هـ) .

* **عيسى** : د . أحمد بك .

- معجم الأطباء ذيل عيون الأنباء . مطبعة فتح الله إلياس ، القاهرة ، ١٢٦١هـ .

* **العيني : بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الحلبي ثمّ المصري (ت : ٨٥٥هـ)** .

ـ عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان . نسخة مصورة محفوظة في دار الكتب المصرية (رقم ١٥٨٤/تاريخ) . وعنه نسخة مصورة في جامعة أم القرى .

* **أبو غدة** : الشيخ عبد الفتاح الحلبي .

ـ مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وعلماء الجرح والتعديل . الطبعة الأولى .

* **الغزالي** : حُجّة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي (ت : ٥٠٥هـ) .

ـ فضائح الباطنية . تحقيق : عبد الرحمن بدوي ، دار الكتب الثقافية ، الكويت .

ـ المستصفى من علم الأصول . طبعة بولاق الأولى .

ـ المنخول من علم الأصول . تحقيق : د . محمد حسن هيتو ، الطبعة الأولى .

* **غلاب** : د . السيد محمد .

ـ البلدان الإسلامية والأقليات . طبعة المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول بالرياض ١٣٩٩هـ .

* **غَلّوب** : د . السيّد وزميليه .

ـ البلدان الإسلامية والأقليّات . الطبعة الأولى .

* **ابن فارس** : الإمام أحمد بن زكريا بن فارس (ت : ٣٩٥هـ) .

ـ معجم مقاييس اللغة . تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، نشر : مكتبة مصطفى الحلبي ، ١٣٩٢هـ .

* **الفارسي** : علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان بن عبدالله الأمير (ت : ٧٣٩هـ) .

ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان . تحقيق : الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧م .

ـ الإحسان . نسخة مصورة وملفقة عن مخطوطة دار الكتب المصرية ، منها صورة

مكبّرة في مكتبتي الأجزاء ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، وهي موجودة بتمامها في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

* **فاروق حامد بدر** .

- تاريخ أفغانستان من قبيل الفتح الإسلامي حتى وقتنا الحاضر . نشر وتوزيع : مكتبة الآداب ، القاهرة .

* **فامبري** : ارمينوس .

- تاريخ بخارى من أقدم العصور حتى العصر الحاضر . ترجمة : أحمد محمود الساداتي ، راجعه : الدكتور يحيى الخشاب .

* **الفُتوحي الحنبليّ** : محمد بن أحمد بن عبدالعزيز المعروف بابن النجار (ت : ٩٧٢هـ) .

- شرح الكوكب المنير . تحقيق : الأستاذين د . محمد الزُحَيلي ، ود . نزيه حمّاد ، طبع وتوزيع : جامعة أم القرى .

* **فرانز روزنثال المستشرق** .

- علم التاريخ عند المسلمين . ترجمة : صالح أحمد العلي ، طبع مؤسسة الرسالة .

* **أبو الفرج الأصبهاني** : علي بن الحسين بن محمد بن أحمد القرشي الأموي (ت : ٣٥٦هـ) .

- مقاتل الطالبيين . تحقيق : أستاذنا السيد أحمد صقر . نشر : دار المعرفة ، بيروت .

* **الفرضي** : إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم الحنبلي .

- العذب الفائض شرح عمدة الفارض . دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤هـ .

* **ابن الفرضي** : أبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي (ت : ٤٠٣هـ) .

- تاريخ علماء الأندلس . سلسلة تراثنا رقم (٢) الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م .

* **فلاتة** : د . عمر حسن عثمان .

- الوضع في الحديث . مكتبة الغزالي ، دمشق ، ١٤٠١هـ .

* **الفيروزأبادي** : مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي (ت : ٨١٧هـ) .

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز . تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- القاموس المحيط . دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

* **فياض** : د . شاكر ذيب .

- أبو حنيفة بين الجرح والتعديل . رسالة ماجستير من جامعة أم القرى ، ١٣٩٦هـ .

* **الفيومي** : أحمد محمد بن علي المقري (ت : ٧٧٠هـ) .

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير . تصحيح : مصطفى السقا ، طبعة مصطفى الحلبي .

* **القاري** : الملاّ علي بن سلطان بن محمد الهروي المكي .

- الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة . تحقيق : د . محمد لطفي الصباغ ، دار الأمان .

- شرح الفقه الأكبر .

- شرح نزهة النظر في مصطلح أهل الأثر . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .

- المسلك المتقسط في المنسك المتوسط (المناسك) مع شرحه إرشاد الساري . طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت .

* **القاضي عياض** : بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي (ت : ٥٤٤هـ) .

- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع . تحقيق : السيد أحمد صقر ، الطبعة الأولى .

* **ابن قاضي شهبة** : أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر الدمشقي (ت : ٨٦١هـ) .

- طبقات الشافعية . مصورة مكروفيلم في مركز البحث العلمي ، والمطبوع بتحقيق : د . عبد العليم خان ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند .

* **ابن قُدامة المَقدسي** : الإمام موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد (ت : ٦٢٠هـ) .

ـ المغني مع الشرح الكبير . دار الكتاب العرب ، بيروت .

* **القرافي** : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس المالكي (ت : ٦٤٨هـ) .

ـ الفروق . طبعة دار المعرفة ، بيروت .

ـ شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول . تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ .

* **القزويني** : الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت : ٦٢٣هـ) .

ـ التدوين في أخبار قزوين . عنه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى .

* **القزويني** : زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت : ٦٨٢هـ) .

ـ آثار البلاد وأخبار العباد . دار بيروت ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

ـ عجايب المخلوقات وغرائب الموجودات . بيروت .

* **القِفْطي** : جمالُ الدين أبو الحسن عليُّ بن يوسف (ت : ٦٤٦هـ) .

ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩هـ .

* **القُضاعي** : أبو عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر (ت : ٤٥٤هـ) .

ـ مسند الشهاب . تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ .

* **ابن قَيّم الجوزية** : شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (ت : ٧٥١هـ)

ـ زاد المعاد في هدي خير العباد . تحقيق الشيخين : شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ .

ـ مختصر الصواعق المرسلة . اختصار محمد الموصلي ، توزيع : الإفتاء ، الرياض .

* **الكَتّاني** : الإمام السيد محمد بن جعفر الحسني (ت : ١٣٤٥هـ) .
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، بيروت .

* **ابن كثير** : الإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت : ٧٧٤هـ) .
- البداية والنهاية . مكتبة المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩هـ .
- تفسير القرآن العظيم . طبعة مصطفى الحلبي .
- طبقات الشافعية . مصورة مكروفيلم في جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي .

* **كَحّالة** : الأستاذ عمر رضا .
- معجم المؤلفين . مطبعة الترقي ، دمشق .

* **الكرمي** : مَرعي بن يوسف المقدسي (ت : ١٠٣٤هـ) .
- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات . تحقيق : د . جميل عبيد قَرارعة رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى ، ١٤٠١هـ .

* **كُرَيج «قُرَيج»** : عبدالباسط أحمد الحموي .
- المجهولون ومرويّاتهم في صحيح ابن حبّان . رسالة ماجستير من جامعة صدام للعلوم الإسلامية ببغداد (١٩٩٩م) .

* **الكَلْوذاني** : أبو الخطاب مَحفوظ بن أحمد بن الحسن الحنبلي (ت : ٥١٠هـ) .
- التمهيد في أصول الفقه . تحقيق : د . مفيد محمد أبو عمشة ، ود . محمد بن علي ابن إبراهيم ، طبع وتوزيع : جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

* **كي لسترنج** : المستشرق (ت : ١٩٢٣م) .
- بلدان الخلافة الشرقية . ترجمة : بشير فرنسيس وكوركيس عواد ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ .

* **ابن الكَيّال** : أبو البركات محمد بن أحمد بن محمد الخطيب (ت : ٩٣٩هـ) .
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات . تحقيق : عبدالقيوم

عبد رب النبي ، طبع وتوزيع : جامعة ام القرى ، ١٤٠١هـ .

* **اللالَكائي** : أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري (ت : ٤١٨هـ) .

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة . تحقيق : د . أحمد سعد حمدان ، نشر : دار طيبة ، الرياض .

* **اللكنوي** : الإمام أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي .

- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل . تحقيق : الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ، الطبعة الثانية ، نشر : مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب .

* **ابن ماجه** : أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني الحافظ (ت : ٢٧٣هـ) .

- تاريخ الخلفاء . تحقيق : محمد مطيع الحافظ ، مؤسسة الرسالة .

- كتاب السنن . تحقيق : الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي ، طبعة عيسى الحلبي ، مصر .

* **ابن ماكولا** : أبو نصر سعد الملك علي بن هبة الله بن علي الخزاعي الأمير (ت : ٤٧٥هـ) .

- الإكمال في رفع الارتياب للمؤتلف والمختلف في الأسماء و الكنى والألقاب . نشر : محمد أمين دمج ، بيروت .

* **مالك بن أنس** بن مالك بن أبي عامر الأصْبَحي الحِمْيَري (ت : ١٧٩هـ) .

- الموطأ برواية يحيى الليثي . تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، طبعة دار إحياء التراث العربي المصورة .

* **ابن مالك** : أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني النحوي (ت : ٦٧٢هـ) .

- إكمال الإعلام بتثليث الكلام . تحقيق : سعد بن حمدان الغامدي ، توزيع جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

* **الماوردي** : محمد بن حبيب قاضي القضاة (ت : ٤٥٠هـ) .

- أدب القاضي ـ من الحاوي ـ . تحقيق : أستاذنا الدكتور محيي هلال سرحان ، طبع وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ، ١٣٩١هـ .

* **ابن المبارك** : عبدالله بن المبارك المروزي (ت : ١٨٠هـ) .

ـ كتاب الزهد . تحقيق : الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية .

ـ كتاب الجهاد . تحقيق : د . نزيه كمال حماد ، الطبعة الثانية .

* **المباركفوري** : أبو العلاء محمد بن عبدالرحمن .

ـ تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي . الطبعة الهندية ، والطبعة المصرية .

* **المُبْدل** : عبدالعزيز بن عبدالله .

ـ آراء ابن حبّان في العقيدة ومنهجه في عرضها . رسالة ماجستير من جامعة الملك سعود بالرياض (١٤١٦هـ) .

* **متز** : المستشرق آدم .

ـ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري . ترجمة : محمد عبدالهادي أبو ريدة نشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٨٧هـ .

* **محمد كرد علي** .

ـ كنوز الأجداد . الطبعة الأولى .

* **ابن المديني** : علي بن عبدالله بن جعفر السعدي المديني (ت : ٢٣٤ هـ) .

ـ العلل . تحقيق : الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ١٣٩٢هـ .

* **المزي** : جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف القضاعي الدمشقي (ت : ٧٤٢هـ) .

ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال . مؤسسة الرسالة ، تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف ، ١٤٠٠هـ .

* **المزني** : أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المصري (ت : ٢٦٤هـ) .

ـ المختصر من علم الشافعي ، المشهور بـ «مختصر المزني» . دار المعرفة ، بيروت .

* **ابن مَسْكَوية** : أحمد بن محمد (ت : ٤٢١هـ) .
- تجارب الأمم وتعاقب الهمم . طبعة ليدن (١٩٠٩م) .

* **المَرْوزي** : الإمام أبو عبدالله محمد بن نصر الفقيه (ت : ٢٩٤هـ) .
- مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر . اختصرها : حَمَد بن علي المقريزي (ت : ٨٤٥هـ) طبع باهتمام : عبدالحميد حبيب الله نشاطي ، ط . حديث أكاديمي باكستان ، ١٤٠٢هـ .

* **مسلم** : بن الحجاج النيسابوري القشيري الإمام (ت : ٢٦١هـ) .
- الكنى و الأسماء . تحقيق : عبد الرحيم محمد القشقري . رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة .
- المسند الصحيح المعروف بصحيح مسلم . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

* **المصري** : الشيخ حامد إبراهيم .
- فهرس رجال مجمع الزوائد للهيثمي (مخطوط) وعنه نسخة مصورة في مكتبتي .

* **مُعطي** : د . رضا بن نَعسان الحموي .
- علاقة الإثبات والتفويض بصفات ربّ العالمين . الطبعة الأولى .

* **المعلمي** : عبد الرحمن بن يحيى العَتْمي اليماني (ت : ١٣٨٦هـ) .
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة . نشر : حديث أكاديمي ، باكستان .
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل . تحقيق : الشيخ الألباني ، الطبعة الأولى ، باكستان .

* **ابن معين** : الإمام الناقد أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المُرّي (ت : ٢٣٣هـ) .
- التاريخ . تحقيق وترتيب : الدكتور أحمد محمد نور سيف ، توزيع : جامعة أم القرى .

- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (وهو سؤالات في الرجال لابن معين) . تحقيق : الدكتور سيف ، جامعة أم القرى .

- رواية ابن خالد الدقاق عن يحيى بن معين . تحقيق : الدكتور أحمد نور سيف جامعة أم القرى .

- رواية الدوري . تحقيق : الدكتور أحمد نور سيف . منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ .

* **ابن الملقن** . سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي (ت : ٨٠٤هـ) .

- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (منهاج الطالبين للنووي) . تحقيق : د . عبدالله سعاف اللحياني . رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٤هـ .

* **ابن مَلَك** : عز الدين عبداللطيف عبدالعزيز .

- شرح المنار . دار السعادة العثمانية ، ١٣١٥هـ .

* **المناوي** : الإمام عبدالرؤوف بن علي الحدادي (ت : ١٠٣١هـ) .

- الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور . مصورة عن المخطوط ، نشر : المركز العربي للبحث والنشر .

- فيض القدير شرح الجامع الصغير . دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١هـ .

* **المنذري** : أبو محمد زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت : ٦٥٦هـ) .

- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف . دار إحياء التراث العربي .

- مختصر سنن أبي داود . تحقيق : الشيخ أحمد شاكر ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

* **ابن منظور** : محمد بن مُكْرَم بن منظور الإفريقي (ت : ٧١١هـ) .

- لسان العرب . دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٥م .

* **ميرة** : السيّد الدكتور محمود أحمد الحلبي .

- ألفاظ البخاري في الجرح في كتابة التاريخ الكبير . (مخطوط) وعنه نسخة مصورة في مكتبتي .

- الرواة الذين تكلم عنهم الحاكم في المستدرك بجرح أو تعديل . (مخطوط) وعنه نسخة مصورة في مكتبتي .

* **ناجي حسن .**

- القبائل العربية في المشرق . بغداد .

* **ابن نجيم** : زين الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفي (ت : ٩٧٠هـ) .

- فتح الغفار بشرح المنار . تعليق : الشيخ عبد الرحمن البحراوي المصري ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٥هـ .

* **الندوي** : سلمان محمد طاهر الحسيني .

- جمع ألفاظ الجرح والتعديل ودراستها من كتاب تهذيب التهذيب ، رسالة ماجستير . جامعة محمد بن سعود ، ١٤٠١هـ .

* **النسائي** : أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر الحافظ (ت : ٣٠٣هـ) .

- تسمية من لم يرو عنه غير راو واحد .

- التفسير . تحقيق : الدكتور حمد إبراهيم الصليفيح (رسالة دكتوراه) جامعة كراتشي ، ١٤٠١هـ .

- جزء من كتاب الطبقات (وهو أصحاب نافع فقط)[1] .

- خصائص أمير المؤمنين علي . تحقيق : الأستاذ أحمد ميرين البلوشي ، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤٠٣هـ .

- السنن الكبرى . تحقيق : الشيخ عبدالصمد شرف الدين ، ١٣٩١هـ .

- الضعفاء والمتروكون . تحقيق : مركز الخدمات والأبحاث الثقافية ، نشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

(١) وقد طبعت الأجزاء الثلاثة الأخيرة بعناية : الأستاذ صبحي السامرائي ، تحت عنوان : «مجموعة رسائل في علوم الحديث» .

- طبقات فقهاء الأمصار .

- عمل اليوم والليلة . تحقيق : د . فاروق حمادة ، مكتبة المعارف بالمغرب ، توزيع الإفتاء بالرياض .

- المجتبى من سنن المصطفى . طبع مصطفى الحلبي (مع شرحه زهر الربى للسيوطي) الطبعة الأولى .

* **د . نَصْرَتْ عبد الرحمن .**

- شعر الصراع مع الروم في ضوء التاريخ . مكتبة الأقصى ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ .

* **أبو نعيم الأصفهاني** : أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق المهراني الحافظ (ت : ٤٣٠هـ) .

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . دار إحياء التراث العربي .

- دلائل النبوة (المنتخب) . تحقيق وتخريج : عبدالبر عباس والدكتور محمد رواس قلعجي ، المكتب العربي ، حلب .

- ذكر أخبار أصبهان . طبعة بريل في مدينة ليدن .

* **ابن نقطة** : محمد بن محمد الحنبليّ (ت : ٦٢٩هـ) .

- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد . الطبعة المصرية الأولى .

* **النووي** : الإمام أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت : ٦٧٦هـ) .

- التقريب في أصول الحديث . تحقيق : د . مصطفى الخن ، دار الملاح .

- طبقات الشافعية . عن صورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

- المجموع شرح المهذب . تحقيق : الشيخ محمد نجيب المطيعي .

- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج . دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ .

* **النويري** : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (٧٣٣هـ) .

- نهاية الأرب في معرفة فنون العرب . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .

* **الهاجري** : د . مبارك بن سيف .

- الرواة الذين ترجم لهم ابن حبّان في المجروحين وأعادهم في الثقات . طبعة مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت (٢٠٠٠م) .

* **الهاشمي** : د . سعدي العراقي .

- أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية . المجلس العلمي/إحياء التراث الإسلامي في الجامعة الإسلامية/المدينة المنورة ، الطبعة الأولى .

* **ابن هبيرة** : الوزير عون الدين يحيى بن محمد الحنبلي (ت : ٥٦٠هـ) .

- الإفصاح عن معاني الصحاح . نشر : المؤسسة السعيدية بالرياض ، ١٣٩٨هـ .

* **الهمذاني** : محمد بن عبدالملك البغدادي (ت : ٥٢١هـ) .

- تكملة تاريخ الطبري . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الأولى .

* **الهيثمي** : الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن عمر أبو الحسن (ت : ٨٠٧هـ) .

- كَشف الأستار عن زوائد البزار . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ) مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . دار الكتاب ، بيروت .

- موارد الظمآن في زوائد ابن حبان . تحقيق : الشيخ عبدالرزاق حمزة .

* **الوادي آشي** : أبو عبدالله محمد بن جابر بن محمد القيسي (ت : ٧٤٩هـ) .

- برنامج الواديآشي . تحقيق : محمد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي ، أثينا ، بيروت ١٤٠٠هـ .

* **ونسنك . أ . ي الألماني .**

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي . الطبعة المصورة عن مطبعة بريل في مدينة ليدن ، ١٩٦٩م .

* **اليافعي** : أبو محمد عبدالله بن أسعد بن علي اليمني المكي (ت : ٧٦٨هـ) .

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان .

* **ياقوت الحموي** : الإمام شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي البغدادي (٦٢٦هـ) .

- معجم الأدباء . دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ .

- معجم البلدان . توزيع دار الكتاب العربي ، بيروت .

* **ابن أبي يعلى** : القاضي أبو الحسين محمد بن الحسين بن خلف الفراء .

- طبقات الحنابلة . مطبعة السنة المحمدية/القاهرة ، طبعة مصورة عن دار الكتب العلمية/بيروت .

ثبتُ مباحث المجلد الخامس

ملاحق الكتاب

جـ - ملحق رواة مرتبة الترك

أثبات الكتاب

- ثبت الرواة الذين تكلّم عليهم ابن حبّان بجرح أو تعديل مرتَّبين على حروف الهجاء
- ثبت الرواة الذين ترجمهم ابن حبّان في المجروحين والثقات
- ثبت الرواة الذين جرحَهم ابنُ حبّان ممن أخرج لهم الشيخان في صحيحَيهما
- ثبت مصادر الكتاب

تمت فهرست المجلد الخامس بفضل الله وحُسن توفيقه